













صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٤٥٧	مطلب في الحكم بما يخالف الكتاب	٤٧٧	مطلب باع عقارا واحدا اقل به حاضرا
	او السنة او الاجماع		لا تسمع دعواه
٤٦٠	مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء	٤٧٨	مطلب طاعة الامام واجبة
٤٦٢	مطلب في القضاء بشهادة الزور	٤٧٨	مطلب لا يصح رجوع القاضى عن
٤٦٣	مطلب مهم المقتضى له او عليه يتبع		قضائه الا في ثلاث
	رأى القاضى وان خالف رأيه	٤٧٨	في حكم القاضى بعلمه
٤٦٤	مطلب في قضاء القاضى بغير مذهبه	٤٧٨	مطلب فعل القاضى حكم
٤٦٤	مطلب حكم الحنفى بمذهب ابي يوسف	٤٧٩	مطلب القضاء القولى يحتاج للدعوى
	او محمد حكم بمذهبه		بخلاف الفعلى والضمنى
٤٦٥	مطلب الحكم والقوى بمسا هو	٤٧٩	مطلب في القضاء الضمنى
	مسترجع خلاف الاجماع	٤٨٠	مطلب امر القاضى حكم
٤٦٥	مطلب في امر الامير وقضائه	٤٨٠	مطلب يخالف القاضى نهرى الميت
٤٦٥	مطلب في القضاء على الغائب	٤٨١	مطلب في حبس الصبي
٤٦٦	مطلب فيمن يتعصب بغيره عن غيره	٤٨١	مطلب جملة من لا يحبس عشرة
٤٦٧	مطلب المسائل التى يكون القضاء فيها	٤٨٢	باب التحكيم
	على الحاضر قضاء على الغائب	٤٨٣	مطلب حكم بينهما قبل تحكيمه ثم
٤٧١	مطلب في القضاء على المسجن		أجازاه جاز
٤٧١	مطلب في الخصم اذا اختفى في بيته	٤٨٦	باب كتاب القاضى الى القاضى
٤٧١	مطلب في بيع التركة المستغرة بالدين		وغيره
٤٧٢	مطلب دفع الورثة كراما من التركة الى	٤٨٩	مطلب لا يعمل بالحلف
	احدهم ليقضى دين مورثهم فقامت به	٤٨٩	مطلب في العمل بما فى الدفتر السلطانية
٤٧٢	مطلب للقاضى اقران مال اليتيم ونحوه	٤٩٠	مطلب في دفتر اليساع والمصارف
٤٧٤	مطلب فيما لو قضى القاضى بالبور		والسمسار
٤٧٤	مطلب اذا قلس القاضى واخطأ	٤٩٢	مطلب في قضاء القاضى بعلمه
	فالحق سوية لا يذهب عليه مع القاضى	٤٩٤	مطلب في جعل المرأة شاهدة فى الوقف
	والمدعى يوم القيامة	٤٩٤	مطلب لا يصح تقرير المرأة فى وثيقة
٤٧٥	مطلب القضاء يقبل التقييد والتعاقب		الامانة
٤٧٥	مطلب في عدم سماع الدعوى بعد	٤٩٤	مطلب لا يصح تولية السلطانية مدرسا
	تس عشرة سنة		ليس بأهل
٤٧٥	مطلب هل تبقى الذمى بعد موت المدعى	٤٩٤	مطلب فى توجيه الوظائف للابن ولم
٤٧٧	مطلب اذا ترك المدعى ثلاثا وثلاثين		مقبلا
	سنة لا تسمع	٤٩٦	(مسائل شتى)

صفحة	مطلب فيما لو انهدم المشترك وأراد	صفحة
٤٩٧	احدهما البناء وأبى الآخر	٦٠٠ (فصل في دفع الدعاوى)
٤٩٨	مطلب في فتح باب آخر للدار	٦٠٣ (باب دعوى الرجلين)
٥٠٠	مطلب اقتسموا دارا وأراد كل منهم	٦١٣ (باب دعوى النسب)
	فتح باب لهم ذلك	٦١٩ (كتاب الاقرار)
٥١٢	(كتاب الشهادات)	٦٣٣ (باب الاستثناء وما في معناه)
٥٢١	(باب القبول وعدمه)	٦٣٧ (باب اقرار المريض)
٥٣٨	(باب الاختلاف في الشهادة)	٦٤٥ (فصل في مسائل شتى)
٥٤٤	(باب ابا لشهادة على الشهادة)	٦٥٢ (كتاب الصالح)
٥٤٨	(باب الرجوع عن الشهادة)	٦٦١ (فصل في دعوى الدين)
٥٥٣	(كتاب الوكالة)	٦٦٣ (فصل في التخرج)
٥٥٨	(باب الوكالة بالبيع والشراء)	٦٦٦ (كتاب المضاربة)
٥٦٣	(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء	٦٧٢ (باب المضارب يضارب)
	مع من ترد شهادته له)	٦٧٥ (فصل في المتفرقات)
٥٧٠	(باب الوكالة بالخصومة والقبض)	٦٨٠ (كتاب الايداع)
٥٧٦	(باب عزل الوكيل)	٦٩٠ (كتاب العارية)
٥٨٠	(كتاب الدعوى)	٦٩٩ (كتاب الهبة)
٥٩٤	(باب التحالف)	٧٠٩ (باب الرجوع في الهبة)
		٧١٥ (فصل مسائل متفرقة)

﴿الجزء الرابع﴾ من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبيه خاتمة المحققين الشيخ  
محمد أمين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار شرح  
تنوير الابصار في فقه مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان نفع الله  
بها اهل الايمان آمين



در سعادت



M A LIBRARY, A M U.



AR19567

هو المعين

الجزء الرابع من رد المختار على الدر المختار  
شرح تنوير الابصار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

كتاب البيوع

(قوله لما فرغ الخ) بيان للمناسبة بين جملة ما تقدم وجملة ما يأتي مع بيان المناسبة بين خصوص الوقف والبيع والمراد بالعبادات ما كان المقصود منها في الاصل تقرب العبد الى الملك المعبود ونيل الثواب والجلود كالاركان الاربعة ونحوها وبالمعاملات ما كان المقصود منها في الاصل قضاء مصالح العباد كالبيع والكفارة والحوالة ونحوها وكون البيع او الشراء قد يكون واجبا لعارض لا يخرج عن كونه من المعاملات كالاتخرج الصلاة مع الرياء عن كون اصل الصلاة عبادة ثم ان ما تقدم غير مختص بالعبادات بل هو حقوقه تعالى وهي ثلاثة عبادات وعقوبات وكفارات فالمعاملات في مقابلة حقوقه تعالى وأورد في الفتح انه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان فان ما تقدم من اللقطة واللقيط والمفقود من المعاملات قال في النهر وكان النكاح اولى بالذكر من اللقيط ونحوه اه قلت وفيه نظر ظاهر فان النكاح وان كان من المعاملات لكنه من العبادات ايضا بل المقصود الاصل منه العبادة وهي تحصين النفس عن المحرمات وتكثير المسلمين بل قالوا ان التخلي له افضل من التخلي للنوافل وقد يقال الاولى ايراد الشركة لان كلا من اللقطة واللقيط اى التفاطهما مندوب اليه من حيث هو وقد يجب فلذا ذكر في حقوقه تعالى وكذا رد الآبق واما المفقود فانه ذكر فيها لمناسبة اقتضته وكذا اللقطة ونحوها والشركة كاذكروا في المعاملات بعض العبادات كالاضحية لمناسبتها للذبايح والقرض لمناسبتها للبيع تأمل (قوله لكن لا الى مالك) اى الازالة في الوقف لا تنهى الى مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هو حبس العين على ملك الواقف والصدق

( بالمنفعة )

٢٩٤١٠٠٠  
١٢٤٤٠٠٠  
١٩٥٦



كتاب البيوع

لما فرغ من حقوق الله تعالى  
العبادات والعقوبات شرع  
في حقوق العباد المعاملات  
ومناسبتها للوقف ازالة  
الملك لكن لا الى مالك  
وهنا اليه

RECEIVED-2002

بالمنفعة ط (قوله فكانا كبسيط ومركب) أي والبسيط مقدم على المركب في الوجود فقدم عليه في الذكر قال ط وإنما لم يكن البيع مركبا حقيقة لأن الإزالة مراعى لا يتحقق (٢) منها تركيب (قوله وجمع الخ) لما كان البيع في الأصل مصدرا والمصدر لا يجمع لأنه اسم لا يحدث كالقيام والتمتع وقد جمعه تبعا للهداية اجابوا عنه بأنه قد يراد به المفعول فجمع باعتبار أنه كما يجمع المبيع أي فان انواع المبيعات كثيرة مختلفة او انه بقي على اصله مراد به المعنى لكنه جمع باعتبار انواعه فان البيع الذي هو الحدث ان اعتبر من حيث هو فهو اربعة نافذان أفاد الحكم للحال وموقوف ان افاده عند الاجازة وفاسد ان افاده عند القبض وباطل ان لم يفده اصلا وان اعتبر من حيث تعلقه بالمبيع فهو اربعة ايضا لانه اما ان يقع على عين بعين أو ثمن ثمن أي يكون المبيع فيه من الأثمان أي النقود أو ثمن بعين أو عين ثمن ويسمى الاول مقايضة والثاني صرفا والثالث سلما وليس للرابع اسم خاص فهو بيع مطلق وان اعتبر من حيث تعلقه بالثمن او بمقداره فهو اربعة ايضا لانه ان كان يمثل الثمن الاول مع زيادة فربما او بدون زيادة فولية او انقص من الثمن فوضعية او بدون زيادة ولا نقص فساومة وزاد في البحر خامسا وهو الاشراك أي ان يشرك غيره فيما اشتراه أي بأن يبيعه نصفه مثلا وتركه الشارح لانه غير خارج عن الاربعة وقد يعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالا او مؤجلا وبما قررناه ظهر لك ان قوله باعتبار كل من البيع والمبيع ليس المراد اعتبار المبيع وحده أي بدون تعلق بيع به حتى يرد انه اذا اريد كل منهما بانفراده يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز فان جمع البيع باقيا على مصدرية نظرا الى انواعه حقيقة بخلاف جمعه منقولا الى اسم المفعول فانه مجاز ووجه عدم الورد ان المراد جمعه باعتبار حقيقته لكن نظرا الى ذاته منفردا او متعلقا بغيره لا منقولا الى اسم المفعول فافهم (قوله انواع اربعة) خبر الكون وقوله نافذ الخ بيان للانواع الاربعة في كل واحد من الثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب وقد علمت بيانها ثم ان تقسيم الاول الى ما ذكر هو ما مشى عليه في الحاوي وظاهره ان الموقوف من قسم الصحيح وهو احد طريقتين للشايخ وهو الحق ومنهم من جعله قسما للصحيح وعليه مشى الزيلعي فانه قسمه الى صحيح وباطل وفاسد وموقوف وتام تحقيقه في اول البيع الفاسد من البحر ويأتي قريبا استثناء بيع المكره (قوله هو لغة مقابلة شيء بشيء) أي على وجه المبادلة ولو عبر بها بدل المقابلة لكان أولى كما فعل المصنف فيما بعد وظاهره شمول الاجارة لان المنفعة شيء باعتبار الشرع انها موجودة حتى صح الاعتياض عنها بالمال وكذا باعتبار اللغة تأمل (قوله مالا او لا الخ) المراد بالمال ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة والمالية تثبت بتقول الناس كافة او بعضهم والتقوم يثبت بها وباباحة الانتفاع به شرعا فما يباح بلا تمول لا يكون مالا كحبة خبطة وما يتمول لا باباحة انتفاع لا يكون متقوما كالحجر واذا عدم الامران لم يثبت واحد منهما كالدلم بحر ملخصا عن الكشف الكبير وحاصله ان المال اعم من المتمول لان المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح كالحجر والمتقوم ما يمكن ادخاره مع الاباحة فالحجر مال لا متقوم فلذا فسد البيع بجعلها ثمنا وانما لم ينقد اصلا بجعلها مبيعا لان الثمن غير مقصود بل وسيلة الى المقصود اذ الانتفاع بالاعيان لا بالأثمان ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فهذا الاعتبار صار

(٢) قوله منها هكذا بخطه

ولعل الاصول فيها تأمل

اه صححه

فكانا كبسيط ومركب

و جمع لكونه باعتبار

كل من البيع والمبيع

والثمن انواع اربعة نافذ

موقوف فاسد باطل

ومقايضة صرف سلم مطلق

ومراجحة تولية وضعية

مساومة (هو) لغة مقابلة

شيء بشيء مالا او لا

مطلب

في تعريف المال والمالك

والتقوم



التمن من جملة الشروط بمنزلة آلات الصناعات وتام تحقيقه في فصل النهي من التلويح ومن هذا قال في البحر ثم اعلم ان البيع وان كان منبأ على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا تشترط القدرة على المبيع دون الثمن وينسخ بهلاك المبيع دون الثمن اه وفي التلويح ايضا من بحث القضاء والتحقيق ان المنفعة ملك لا مال لان الملك مامن شأنه ان يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال مامن شأنه ان يدخر للانتفاع وقت الحاجة والتقويم يستلزم المالية عند الامام والملك عند الشافعي وفي البحر عن الحاوي القدسي المال اسم لغير الآدمي خلق لمصالح الآدمي وامكن احرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار والعبد وان كان فيه معنى المالية ولكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه اه قلت وفيه نظر لان المال المتفع به في التصرف على وجه الاختيار والقتل والاهلاك ليس بانتفاع ولان الانتفاع بالمال يعتبر في كل شيء بما يصلح له ولا يجوز اهلاك شيء من المال بانتفاع اصلا كقتل الدابة بلا سبب موجب (قول له) بدليل وشرويه ثمن بخس) اي باعوه اي اخوة يوسف ثمن ناقص قيل باعوه بعشرين درهما قال آية دليل على ان البيع لا يلزم كون المبيع فيه مالا لان الحر لا يملك قلت فيه ان اهل اللغة في الجاهلية كانوا يسترقون الاحرار ويبيعونهم فلا تدل الآية على ان البيع لغة لا يشترط فيه المالية على ان الظاهر ان الحر يملك قبل شريته بدليل قالوا اجزأوه من وجد في رحله فهو جزأوه ثم رأيت ذلك في القهستاني من البيع الفاسد حيث قال ان الحر كان مالا في شريعة يعقوب عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام حتى استرق السارق كما في شرح التأويلات فلا ينبغي ان يقال انه لم يكن مالا عند احد اه فالاولى الاستدلال بمثل ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم فاستبشروا ببيعكم اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ونحوه ولا يخفى ان دعوى المجاز في ذلك خلاف الاصل فافهم وبهذا ظهر ان تعريفة لغة بما ذكره الشارح تبعا للمحيط اولى مما في الفتح عن فخر الاسلام من ان البيع لغة مبادلة المال بالمال لكن يرد على الاول انه يدخل فيه النكاح الا ان يراد بالمقابلة ما يكون على وجه التملك حقيقة تأمل (قول له) وهو من الاضداد) اي من الالفاظ التي تطلق على الشيء وعلى ضده كما في قوله تعالى وكان وراءهم ملك اي قدامهم قال في الفتح يقال باعه اذا خرج العين من ملكه اليه وباعه اي اشتراه اه وكذا الشراء بدليل وشرويه ثمن بخس فيطلق كل منهما على الآخر وفي المصباح والبيع من الاضداد مثل الشراء ويطلق على كل واحد من المتعاقدين انه باع لكن اذا اطلق البائع فالتبادر الى الذهن باذل السلعة (قول له) ويستعمل متعديا) اي بنفسه الى مفعولين (قول له) ومن التأكيد) كعبت من زيد الدار وظاهر الفتح انها التعدية لانه قال ويتمدى بنفسه وبالحر (قول له) وباللام) اي قليلا وعبرة ابن القطاع على ما في المصباح وربما دخلت اللام مكان من تقول بعثك الشيء وبعثك في زائدة اه (قول له) يقال بعثك الشيء) مثال للمتعدي بنفسه وترك مثال التعدى بمن (قول له) وباع عليه القاضي) افادته يتعدى بعلى ايضا في مقام الاجبار والالزام (قول له) مبادلة شيء) مصدر مضاف الى مفعوله الاول والفاعل محذوف والاصل ان يتبادل المتبايعان شيئا مرغوبا فيه بمثل فشيئا مفعول اول وبمثله مفعول ثان بواسطة الحرف فافهم (قول له) مرغوب فيه) اي مامن شأنه ان ترغب اليه النفس وهو المال

بدليل وشرويه ثمن بخس وهو  
من الاضداد يستعمل متعديا  
ومن التأكيد وباللام يقال  
بعثك الشيء وبعثك في  
زائدة قاله ابن القطاع وباع  
عليه القاضي اي بالرضاء  
وشرطا (مبادلة شيء  
مرغوب فيه بمثل) خرج  
غير المرغوب كتراب  
وميتة ودم

ولذا احتز به الشارح عن التراب والميتة والدم فانها ليست بمال فرجع الى قول الكنتز والملائي  
 مبادلة المال بالمال ولذا فسر الشارح كلام الملائي في شرحه بقوله اى تملك شئ مرغوب  
 فيه بشئ مرغوب فيه فقد تساوى التعريفان فافهم نعم زاد في الكنتز بالتراضى واورد عليه  
 انه يخرج بيع المكروه مع انه منعقد واجاب في شرح النقاية بأن من ذكره اراد تعريف البيع  
 النافذ ومن تركه اراد الاعم واعتزله في البحر بأن بيع المكروه فاسد موقوف لا موقوف فقط  
 كبيع الفضولى كما يفهم من كلام شارح النقاية قلت لكن قدما ان الموقوف من قسم  
 الصحيح ومقتضاه ان بيع المكروه كذلك لكن صرحوا في كتاب الاكراه انه يثبت به الملك عند  
 القبض للفساد فهو صريح في انه فاسد وان خالف بقية العقود الفاسدة في اربعة صور  
 سيذكرها المصنف هناك واقاد في المنار وشرحه انه ينبغي فاسد العدم الرضا الذى هو شرط  
 النفاذ وانه بالاجازة يصح ويحول الفساد وبه علم ان الموقوف على الاجازة صحته فصيح كونه  
 فاسدا موقوفا وظهر ان الموقوف منه فاسد كبيع المكروه ومنه صحيح كبيع عبد اوصي  
 محجورين وامثله كثيرة ستأتى في باب بيع الفضولى والحاصل ان الموقوف مطلقا ببيع حقيقة  
 والفساد ببيع ايضا وان توقف حكمه وهو الملك على القبض فلا يناسب ذكر التراضى في  
 التعريف ولذا قال في الفتح ان التراضى ليس جزء مفهوم البيع الشرعى بل شرط ثبوت حكمه  
 شرعا اه لانه لو كان جزء مفهومه شرعا لزم ان يكون بيع المكروه باطلا وليس كذلك بل  
 هو فاسد كما علمت وانت خير بأن التعريف شامل للفساد بسائر انواعه كما ذكره في النهر لانه بيع  
 حقيقة وان توقف حكمه على القبض فالتقييد بالتراضى لاخراج بعض الفساد وهو بيع  
 المكروه غير مرضى لانه اذا كان المراد تعريف مطلق البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان  
 اريد تعريف البيع الصحيح فليس بمانع لدخول اكثر البياعات الفاسدة فيه ثم اعلم ان الحجر  
 مال كما قدمناه عن الكشف والتاويل وان كان غير متقوم مع ان بيعه باطل في حق المسلم بخلاف  
 البيع به فانه فاسد ومصر الفرق واماما في البحر عن المحيط من انه غير مال فالظاهر انه اراد بالمال  
 المتقوم توفيقا بين كلامهم وبينه فيرد على تعريف المصنف كالكنز فافهم ويرد على تعريف  
 المصنف فقط الاجارة والنكاح قال ط فان فيهما مبادلة مال مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا  
 يخرج ان بقوله على وجه مخصوص لان المراد به الايجاب والقبول والتعاطى اه الا ان يجاب  
 بأن المراد بالمرغوب فيه المال كما قررناه اولا والمنفعة غير مال كما مر او يقال ان المبادلة هي التملك  
 كما في النهر عن الدراية اى التملك المطلق والمنفعة في الاجارة والنكاح مملوكة ملكا مقيدا  
 فافهم (قوله على وجه مفيد) هذا التقيد غير مفيد اذ غايته انه اخرج ما لا يفيد كبيع درهم  
 بدرهم النكاح وزنا ودية وهو فاسد وقد علمت شمول التعريف لجميع انواع الفساد فلا فائدة  
 في اخراج نوع منه كما قلناه في بيع المكروه نعم لو كان بيع الدرهم بالدرهم باطلا فهو تقيد مفيد  
 لكن بطلانه بعيد لوجود المبادلة بالمال فتأمل (قوله اى بايجاب او تعاطى) بيان للوجه  
 الخصوص و اراد بالايجاب ما يكون بالقول بدليل المقابلة فيشمل القبول والا لم يخرج التبرع  
 من الجانبين على ما قلناه ط فتأمل (قوله فيخرج التبرع من الجانبين الخ) قال المصنف في المنح  
 ولما كان هذا يشمل مبادلة رجلين بما لهما به طريق التبرع أو الهبة بشرط العوض فانه ليس

في قوله في اربعة صور هكذا  
 بخطه والاصوب تجريد  
 العدد من التاء للقاعدة  
 المعلومة اه مصححه

مطلب

في بيع المكروه والموقوف

(على وجه) مفيد  
 (مخصوص) اى بايجاب  
 او تعاطى فخرج التبرع من  
 الجانبين والهبة بشرط  
 العوض وخروج مفيد مالا  
 يفيد فلا يصح بيع درهم  
 بدرهم

بيع ابتداء وان كان في حكمة بقاء اراد اخراج ذلك فقال على وجه مخصوص اه قلت وهذا صريح في دخولهما تحت المبادلة على خلاف ما في النهر ووجهه انه لو تبرع لرجل بشئ ثم الرجل عوض على بشئ آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة لكن من جانب الثاني وهذا يوجد كثيرا بين الزوجين يبعث اليها متاعا وتبعث له ايضا وهو في الحقيقة هبة حتى لو ادعى الزوج العارية رجع ولها ايضا الرجوع لانها قصدت التعويض عن هبة فلما لم توجد الهبة بدعوى العارية لم يوجد التعويض عنها فلها الرجوع كما سأتى في الهبة وكذا لو وهبه شيئا على ان يعوضه عنه شيئا معينا فهو هبة ابتداء مع وجود المبادلة المشروطة فافهم (قوله استويا وزنا) اما اذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد لربا الفضل لا لعدم الفائدة وقوله وصفة خرج ما اختلفا فيها مع اتحاد الوزن ككون احدهما كبيرا والآخر صغيرا او احدهما اسود والآخر ابيض قلت والمسئلة مذكورة في الفصل السادس من الذخيرة باع درهما كبيرا بدرهم صغير او درهما جيدا بدرهم ردي جاز لان لهما فيه غرضا صحيحا اما اذا كانا مستويين في القدر والصفة اختلفوا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز واليه اشار محمد في الكتاب وبه كان يفتي الحاكم الامام ابو احمد اه (قوله ولا مقايضة احد الشريكين) اى المستويين والمتبادل من التعبير بالشريكين ان الدار مشاعة بينهما اما لو كانت حصص كل منهما مفروزة عن الاخرى فالظاهر جواز المقايضة لانه قديكون رغبة كل منهما فيما في يده الاخر فهو بيع مفيد بخلاف المشاعة فافهم (قوله ولا اجارة السكنى بالسكنى) لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس نسيئة وهو لا يجوز ط عن حاشية الاشباه (قوله ويكون) اى البيع منج والظاهر ارجاع الضمير الى قوله على وجه مخصوص فهو بيان له والا كان تكرارا تأمل (قوله وهما ركنه) ظاهره ان الضمير للايجاب والقبول ويحتمل ارجاعه للقول والفعل كما يفيد قول البحر وفي البدائع ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في الفتح من ان ركنه الايجاب والقبول الدالان على التبادل او ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال على الرضا بتبادل المالكين من قول او فعل اه واراد بالفعل اولا ما يشمل فعل اللسان وبالفعل ثانيا غيره وقوله الدال على الرضا اى بالنظر الى ذاته وان كان ثم ما ينفي الرضا كالكراه وظاهر كلام المصنف ان الايجاب والقبول غير البيع مع ان ركن الشئ عينه واذا ارجعنا الضمير في قوله ويكون الى قوله على وجه مخصوص لا يرد ذلك وكذا اذا اراد بالبيع حكمه وهو الملك وههنا بحث رائقة مذكورة في النهر (قوله وشرطه اهلية المتعاقدين) اى بكونهما عاقلين ولا يشترط البلوغ والحرية وذكر في البحر ان شرائط البيع اربعة انواع شرط انعقاد ونفاذ وصحة ولزوم فالاول اربعة انواع في العاقد وفي نفس العقد وفي مكانه وفي المعقود عليه فشرائط العاقد اثنان العقل والعدد فلا ينعقد بيع مجنون وصبي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين الا في الاب ووصيه والقاضي وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين ولا يشترط فيه البلوغ ولا الحرية فيصح بيع الصبي او العبد لنفسه موقوفا ولغيره نافذا ولا الاسلام والنطق والصحو وشرط العقد اثنان ايضا موافقة الايجاب للقبول فلو قبل غير ما اوجبه او بعضه او بغير ما اوجبه او ببعضه لم ينعقد الا في الشفعة بأن باع عبدا وعقارا فطلب الشفعة العقار وحده

استويا وزنا وصفة ولا مقايضة احد الشريكين حصص داره بحصة الآخر صيرفية ولا اجارة السكنى بالسكنى اشباه (ويكون بقول او فعل اما القول فالاجاب والقبول) وهما ركنه وشرطه اهلية المتعاقدين

مطلب

شرائط البيع انواع اربعة

وكونه بلفظ الماضي وشرط مكانه واحد وهو اتحاد المجلس وشرط المعقود عليه ستة كونه موجودا مالا متقوما مملوكا في نفسه وكون الملك للبائع فيما يبيعه لنفسه وكونه مقدورا للتسليم فلم ينقد بيع المعدوم وماله خطر العدم كالحمل واللين في الضرع والتمر قبل ظهوره وهذا العبد فاذا هو جارية ولا يبيع الحر والمدير وام الولد والمكاتب ومعتق البعض والميتة والدم ولا يبيع التمر والخنزير في حق مسلم وكسرة خبز لان أدنى القيمة التي تشترط لجواز البيع فلس ولا يبيع الكلا ولو في أرض مملوكة له والماء في نهر او بئر والصيد والحطب والحشيش قبل الاحراز ولا يبيع ما ليس مملوكا له وان ملكه بعده الا السلم والمنصوب لو باعه الفاصب ثم ضمن قيمته وبيع الفضولي فانه منعقد موقوف وبيع الوكيل فانه نافذ ولا يبيع معجوز التسليم كالأبق والطير في الهواء والسملك في البحر بعد ان كان في يده فصارت شرائط الانعقاد احد عشر قلت صوابه تسعة \* واما الثاني وهو شرائط النفاذ فائنان الملك او الولاية وان لا يكون في البيع حق لغير البائع فلم ينقد بيع الفضولي عندنا اما شراؤه فنافذ قلت اى لم ينقد اذا باعه لاجل نفسه لالاجل مالكة لكنه على الرواية الضعيفة والصحيح انعقاده موقوفا كإساقى في بابه والولاية اما بانابة المالك كالوكالة او الشارع كولاية الاب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضى ثم وصيه ولا ينفذ بيع مرهون ومستأجر ولا يشتري فسخه ان لم يعلم للمرتهن ومستأجر \* واما الثالث وهو شرائط الصحة فخمسة وعشرون منها عامة ومنها خاصة فالعامة لكل بيع شروط الانعقاد المارة لان ما لا ينقد لا يصح وعدم التوقيت ومعلومية المبيع ومعلومية الثمن بما يرفع المنازعة فلا يصح بيع شاة من هذا القطيع وبيع الثى بقيمتة او بحكم فلان وخلوه عن شرط مفسد كإساقى في البيع الفاسد والرضا والفائدة ففسد بيع المكره وشراؤه وبيع مالا فائدة فيه وشراؤه كامر والخاصة معلومية الاجل في البيع المؤجل ثمنه والقبض في بيع المشتري المتقول وفي الدين ففسد بيع الدين قبل قبضه كالمسلم فيه ورأس المال وبيع شئ بدين على غير البائع وكون البذل مسمى في المبادلة القولية فان سكنت عنه ففسد وملك بالقبض والمماثلة بين البذلين في اموال الربا والحلوعن شبهة الربا ووجود شرائط السلم فيه والقبض في الصرف قبل الافتراق وعلم الثمن الاول في مرابحة وتولية واشراك ووضع \* واما الرابع وهو شرائط اللزوم بعد الانعقاد والنفاذ فخلوه من الخيارات الاربعة المشهورة وباقي الخيارات الآتية في اول باب خيار الشرط فقد صارت جملة الشرائط ستة وسبعين اه ملخصا اى لان شرائط الانعقاد احد عشر على ما قاله اولا وشرائط النفاذ اثنان وشرائط الصحة خمسة وعشرون صارت ثمانية وثلاثين وهى كلها شرائط اللزوم مع زيادة الحلوع من الخيارات لكن بذلك تصير الجملة سبعة وسبعين نعم تنقص ثمانية على ما قلنا من ان الصواب ان شرائط الانعقاد تسعة وستين نعم يزداد في اثنان ومن شرائط الصحة اثنان ومن شرائط اللزوم اربعة فتصير الجملة تسعة وستين نعم يزداد في شروط المعقود عليه اذا لم يراه الاشارة اليه او الى مكانه كإساقى في باب خيار الرؤية وسيأتى تمام الكلام عليه عند قوله وشرط الصحة معرفة قدر مبيع وثمن (فقوله وماله خطر العدم) فيه نظرا لما مر من ان التمر مال مع ان يبيعه باطل في حق المسلم فكان عليه ابداله بالتقويم وهو اخص من المال كامر بانه فيخرج ما ليس بمال اصلا كالميتة والدم وما كان مالا غير متقوم كالتمر فان

ذلك غير محل للبيع (قوله وحكمه ثبوت الملك) أي في البدلين لكل منهما في بدل وهذا حكمه الأصلي والتابع وجوب تسليم المبيع والثمن وجوب استبراء الجارية على المشتري وملك الاستمتاع بها وثبوت الشفعة لو عقارا وعق المبيع لو محرما من البائع بحر وصوابه من المشتري (قوله وحكمته نظام بقاء المعاش والعالم) حقه أن يقول بقاء نظام المعاش الخ فإنه سبحانه وتعالى خلق العالم على أتم نظام واحكم أمر معاشه أحسن أحكام ولا يتم ذلك إلا بالبيع والشراء إذ لا يقدر أحد أن يعمل لنفسه كل ما يحتاجه لأنه إذا اشتغل بحرث الأرض وبذر القمح وخدمته وحراسته وحصده ودراسته وتذريته وتنظيفه وطحنه وعجنه لم يقدر على أن يشتغل بيده ما يحتاج ذلك من آلات الحراسة والحصد ونحوه فضلا عن اشتغاله فيما يحتاجه من ملابس ومسكن فاضطر إلى شراء ذلك ولو لا الشراء لكان يأخذه بالقهر أو بالسؤال أن أمكن والقاتل صاحبه عليه ولا يتم مع ذلك بقاء العالم (قوله مباح) هو ما خلا عن أوصاف ما بعده (قوله مكروه) كالبيع بعد النداء في الجمعة (قوله حرام) كبيع خمر لمن يشربها (قوله واجب) كبيع شيء لمن يضطر إليه (قوله والسنة) فإنه عليه الصلاة والسلام باع واشترى وأقرأ صحابه على ذلك أيضا (قوله والقياس) عبارة البحر والمقول اهـ ح لأنه امر ضروري يحزم العقل بثبوته كباقي الأمور الضرورية المتوقفة عليها انتظام معاشه وبقائه فافهم (قوله فالإيجاب الخ) هذه الفاء الفصيحة وهي المفصلة عن شرط مقدر أي إذا اردت معرفة الإيجاب والقبول المذكورين وفي الفتح الإيجاب الإثبات لغة لا شيء كان والمراد هنا إثبات الفعل الخاص الدال على الرضا الواقع أولا سواء وقع من البائع أو من المشتري كأن يتبدى المشتري فيقول اشتريت منك هذا بألف والقبول الفعل الثاني والافكل منهما إيجاب أي أثبتت فسمى الثاني بالقبول تمييزا له عن الإثبات الأول ولأنه يقع قبولا ورضا بفعل الأول اهـ (قوله والقبول) في بعض النسخ فالقبول بالفاء فهو تفريع على تعريف الإيجاب ولذا قال المصنف لما ذكر أن الإيجاب ما ذكر أولا (٣) علم أن الإيجاب هو ما ذكر ثانيا من كلام أحدهما أفاده ط (قوله ما يذكر ثانيا من الآخر) أي من العاقد الآخر والتعبير بيذكر لا يشمل الفعل وعرفه في الفتح بأنه الفعل الثاني كما مر وقال لأنه أعم من اللفظ فإن من الفروع ما لو قال كل هذا الطعام بدرهم فأكله تم البيع وأكله حلال والركوب والملبس بعد قول البائع أركبها بمائة والمبسة بكذا رضا بالبيع وكذا إذا قال بعثتك بالف فقبضته ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا بخلاف بيع التعاطى فإنه ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط ففي جعل الأخيرة من صور التعاطى كما فعل بعضهم نظر اهـ وذكر في الحاشية أن القبض يقوم مقام القبول وعليه فتعريف القبول بالقول لكونه الأصل (قوله الدال على التراضي) الأولى أن يقول الرضا كما عبر به في الفتح والبيح لأن التراضي من الجانبين لا يدل عليه الإيجاب وحده بل هو مع القبول أفاده ح (قوله قيد به اقتداء بالآية) وهي قوله تعالى إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم (قوله وبيانا للبيع الشرعي) استظهر في الفتح أن التراضي لا بد منه في البيع اللغوي أيضا فإنه لا يفهم من باع زيد عبده لغة إلا أنه استبدله بالتراضي اهـ ونقل مثله القهستاني عن أكرام الكفاية والكرمانى وقال وعليه يدل كلام الراغب خلافا للشيخ الإسلام (قوله ولذا لم يلزم بيع المكروه)

ومحله المال وحكمه ثبوت الملك وحكمته نظام بقاء المعاش والعالم وصفته مباح مكروه حرام واجب وثبوته بالكتاب والسنة والاجماع والقياس (قال الإيجاب) هو (ما يذكر) أولا (من كلام) أحد المتعاقدين (والقبول) ما يذكر ثانيا من الآخر سواء كان بيعا واشترت (الدال على التراضي) قيد به اقتداء بالآية وبيانا للبيع الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكروه وإن انعقد

(٣) قوله علم أن الإيجاب الخ هكذا بخطه وصوابه علم أن القبول الخ كما هو ظاهر اهـ مصححه

مطلب القبول قد يكون بالفعل وليس من صور التعاطى

قدمنا ان بيع المكره فاسد موقوف على اجازة البائع وان البيع المعرف يشمل سائر انواع  
 البيع الفاسد وان قول الكثر البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي غير مرضى لانه يخرج بيع  
 المكره مع انه داخل واجيب عنه بما ذكره الشارح بأنه قيد به اقتداء بالآية اى للاحتراز  
 لكن قوله وبيانا للبيع الشرعى ان اراد به البيع المقابل للغوى يرد عليه ما علمته من اعتبار  
 التراضي في البيع للغوى وانه لا يعتبر في البيع الشرعى اذ لو كان جزء مفهومه لزم ان يكون  
 بيع المكره باطلا فاسدا بل التراضي شرط لثبوت حكمه شرعا وهو الملك كما قدمناه عن الفتح  
 وان اراد بالشرعى الحالى عن الفساد فالتقييد بالتراضي لا يخرج بقية البيوع الفاسدة بل  
 التعريف شامل لها ثم لا يخفى ان هذا كله انما يتأتى في عبارة الكثر حيث جعل فيها التراضي  
 قيدا في التعريف اما قول المصنف الدال على التراضي فلا لكونه ذكره صفة للإيجاب فهو  
 بيان للواقع فان الاصل فيه ان يكون دليلا على الرضا ولكن لا يلزم منه وجود الرضا حقيقة  
 فلا يخرج به بيع المكره تأمل (قوله ولم ينعقد مع الهزل الخ) الهزل في اللغة اللعب وفي  
 الاصطلاح هو ان يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ما صح له اللفظ استعارة والهزل يتكلم بصيغة  
 العقد مثلا باختياره ورضاه لكن لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه والاختيار هو القصد الى  
 الشئ واراذه والرضا هو اثاره واستحصانه فالمكره على الشئ يختاره ولا يرضاه ومن هنا قالوا  
 ان المعاصي والقبائح بارادة الله تعالى لا يرضاه ان الله لا يرضى لعباده الكفر كذا في التلويح  
 وشرطه اى شرط تحقق الهزل واعتباره في التصرفات ان يكون صريحا باللسان مثل ان  
 يقول انى ابيع هازلا ولا يكتفى بدلالة الحال الا انه لا يشترط ذكره في العقد فيكفى ان تكون  
 المواضعة سابقة على العقد فان تواضعا على الهزل بأصل البيع اى توافقا على انهما يتكلمان  
 بلفظ البيع عند الناس ولا يريد انه واتفقا على البناء اى على انهما لم يرفعا الهزل ولم يرجعا  
 عنه فالبيع منعقد لصدوره من اهله في محله لكن يفسد البيع لعدم الرضا بحكمه فصار  
 كالبيع بشرط الخيار ابدا لكنه لا يملك بالقبض لعدم الرضا بالحكم حتى لو اعتقه المشتري  
 لا ينفذ عتقه هكذا ذكرنا وينبغي ان يكون البيع باطلا لوجود حكمه وهو انه لا يملك  
 بالقبض واما الفساد لحكمه ان يملك بالقبض حيث كان مختارا راضيا بحكمه اما عند عدم  
 الرضا به فلا اه منار وشرحه لصاحب البحر فقوله الشارح ولم ينعقد مع الهزل الذى هو من  
 مدخول العلة غير صحيح لمناقضته ما تقدم من انه منعقد لصدوره من اهله في محله لكنه يفسد  
 البيع لعدم الرضا بالحكم الا ان يحمل على نفي الانعقاد الصحيح او يقتضى على البحث الذى ذكره  
 بقوله وينبغي الخ اه ط قلت قد صرح في الحاشية والفتية انه يبيع باطل وبه يتأيد ما بحثه  
 في شرح المنار وكثيرا ما يطلقون الفساد على الباطل كما ستعرفه في بابيه لكن يرد على بطلانه  
 أنهما لو أجازاه جاز والباطل لا يملكه الا جازة وان الباطل ما ليس منعقدا اصلا والفساد  
 ما كان منعقدا باصلا لا بوصفه وهذا منعقد باصلا لانه مبادلة مال بمال دون وصفه ولذلك  
 اجاب بعض العلماء بحمل ما في الحاشية على ان المراد بالبطلان الفساد كما في حاشية الطهوى  
 وتاممه فيها قلت وهذا أولى لموافقه لما في كتب الاصول من انه فاسد واما عدم افادته الملك  
 بالقبض فلكونه اشبه البيع بالخيار لهما وليس كل فاسد يملك بالقبض ولذا قال في الاشباه

مطلب  
 في حكم البيع مع الهزل  
 ولم ينعقد مع الهزل لعدم  
 الرضا بحكمه معه هذا



إذا قبض المشتري المبيع فاسدا ملكه الا في مسائل \* الاولى لا يملكه في بيع الهازل كما في  
 الاصول \* الثانية لو اشترى الاب من ماله لابنه الصغير او باعه له كذلك فاسدا لا يملكه بالقبض  
 حتى يستعمله كذا في المحيط \* الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه به اه و ذكر  
 الشارح مسألة بيع الهزل قيل الكفالة وذكرها المصنف متسا في الاكراه ( قوله ويرد  
 على التعريفين ) اي تعريفين الايجاب والقبول حيث قيد الايجاب بكونه اولا والقبول بكونه ثانيا  
 ط ( قوله لكن في القهستاني الخ ) ومثله في التجنيس لصاحب الهداية ( قوله كما قالوا في السلام )  
 اي لورد على المسلم مع السلام فلا بد من الاعداء ( قوله وعلى الاول ) اي ويرد على التعريف  
 الاول حيث قيد بكونه اولا والمعتبر في التكرار هو الثاني والجواب ان الايجاب الاول لما  
 بطل صار الثاني اولا في التحقيق على ان كلا من الايجابين اول بالنسبة الى القول افاده ط  
 ( قوله تكرار الايجاب ) اي قبل القول ( قوله مبطل للاول ) وينصرف القول الى  
 الايجاب الثاني ويكون بيعا بالثمن الاول بجر وصوابه بالثمن الثاني كما هو ظاهر ويعلم ثانيا  
 ( قوله الا في عتق وطلاق على مال ) لم يذكر في الاشياء الطلاق بل ذكره في البحر وقد اعترض  
 البيهقي على الاشياء حيث اقتصر على العتق مع ان اللؤلؤ الجوى ذكر الطلاق ايضا وذكر انه  
 روى عن أبي يوسف انهما كالبيع وان ماروى عن محمد اصح اه وفي البيهقي ايضا عن النخبة  
 قال لغيره بعثك هذا بالف درهم ثم قال بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت انصرف قبوله  
 الى الايجاب الثاني ويكون بيعا بمائة دينار بخلاف ما لو قال لعبدك انت حر على الف درهم  
 انت حر على مائة دينار فقال العبد قبلت لزمه المالا والفرق ان الايجاب الثاني رجوع  
 عن الايجاب الاول ورجوع البائع قبل قبول المشتري عامل الا ترى انه لو قال رجعت عن  
 ذلك قبل قبول المشتري يعمل رجوعه واذا عمل رجوعه بطل الايجاب الاول وانصرف  
 القول الى الايجاب الثاني اما رجوع المولى عن ايجاب العتق ليس بعامل الا ترى انه لو قال  
 رجعت عن ذلك لا يعمل رجوعه لان ايجاب العتق بالمال تعليق بالقبول والرجوع في  
 التعليقات لا يعمل فبقى كل من الايجاب الاول والثاني فانصرف القول اليهما اه ( قوله  
 وسيجي في الصلح ) قال الشارح هناك والاصل ان كل عقد أعيد فالثاني باطل الا في الكفالة  
 والشراء والاجارة اه وفيه ان هذا وما في النظم من تكرار العقد والكلام في تكرار  
 الايجاب كما لا يخفى اه ح اي لان العقد اسم لمجموع الايجاب والقبول وتكراره غير تكرار  
 الايجاب الذي كلامه فيه ( قوله وكل عقد بعد عقد جديدا الخ ) في التارخانية قال  
 بعثك عبدى هذا بالف درهم بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ينصرف الى الايجاب  
 الثاني ويكون بيعا بمائة دينار ولو قال بعثك هذا العبد بالف درهم وقبل المشتري ثم قال  
 بعثك منك بمائة دينار في المجلس او في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت ينصرف الثاني وينفسخ  
 الاول وكذا لو باعه بجنس الثمن الاول بأقل او بأكثر نحو ان يبيعه منه بعشرة ثم باعه بتسعة  
 او بأحد عشر فان باع بعشرة لا ينقضي الثاني ويبقى الاول بحاله اه فهذا مثال لتكرار  
 الايجاب فقط ومثال لتكرار العقد ( قوله فابطل الثاني ) اي اذا كان بمثل الثمن الاول  
 كما علمت لانه سدى اي لا فائدة فيه ( قوله فالصلح بعد الصلح اصحى باطلا ) هذا اذا كان الصلح

ويرد على التعريفين  
 ما في التارخانية لو خرجا  
 معا صح البيع لكن  
 في القهستاني لو كانا معا  
 لم ينقضي كما قالوا في السلام  
 وعلى الاول ما في الاشياء  
 تكرار الايجاب مبطل  
 للاول الا في عتق وطلاق  
 على مال وسيجي في الصلح  
 وفي المنظومة المحيية  
 \* وكل عقد بعد عقد جديدا  
 \* فابطل الثاني لانه سدى  
 \* فالصلح بعد الصلح اصحى  
 باطلا \*

على سبيل الإسقاط اما اذا كان الصالح على عوض ثم اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائر  
ويفسخ الاول كالبيع يرى عن الخلاصة عن المتقي قلت الظاهر ان الصلح على سبيل  
الاسقاط بمعنى الإبراء وبطلان الثاني ظاهر ولكنه بعيد الارادة هنا فللمناسح حمل الصلح  
على المتبادر منه ويكون المراد به ما اذا كان يمثل العوض الاول بقربة قوله كالبيع وعليه  
فالظاهر ان حكمه كالبيع في التفصيل المار فيه (قوله كذا النكاح) اي فالثاني باطل  
فلا يلزم المهر المسمى فيه الا اذا جدد له للزيادة في المهر كما في القنية بحر قلت لكن قدمنا  
في اوائل باب المهر عن البرازية ان عدم اللزوم اذا جدد العقد للاحتياط وقدمنا ايضا عن  
الكافي لو تزوجها في السر بألف ثم في العلانية بألفين ظاهر المنصوص في الاصل انه يلزم عنده  
الالفان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول اذا لعقد الثاني لغو فبلغوا ما فيه  
وعند الامام ان الثاني وان لغا لا يلفوا ما فيه من الزيادة اه وذكر في الفتح هناك ان هذا اذا  
لم يشهد على ان الثاني هزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول ثم ذكر ان بعضهم اعتبر ما في  
العقد الثاني فقط وبعضهم اوجب كلا المهرين وان قاضيخان افيق بانه لا يجب بالعقد الثاني  
شيء ما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق الجمهور اللزوم بحمل كلامه على  
انه لا يلزمه ديانة في نفس الامر الا بقصد الزيادة بل يلزمه قضاء لانه يؤخذ بظاهر لفظه الا ان  
يشهد على الهزل اه والحاصل اعتماد قول الامام الذي هو ظاهر المنصوص من لزوم  
الزيادة وحديثه فمضى كون الثاني لغوا انه لا يفسخ الاول به (قوله ماعدا مسائلا) استثناء  
من قوله فأبطل الثاني (قوله منها الشراء بعد الشراء) بقصر الشراء الاول للنظام قال في الاشباه  
اطلعه في جامع الفصولين وقيد في القنية بأن يكون الثاني أكثر ثمن من الاول او اقل او  
بجنس آخر والا فلا يصح اه قلت فعلى ما في القنية لافرق بين الشراء والبيع ولذا اطلق  
العقد في البحر حيث قال واذا تعدد الايجاب والقبول انعقد الثاني وانفسخ الاول ان كان  
الثاني بأزيد من الاول او انقص وان كان مثله لم يفسخ الاول واختلفوا فيما اذا كان الثاني  
فاسد اهل يتضمن فسخ الاول اه قال في النهر ومتن النظر ان الاول لا يفسخ اه لكن  
جزم في جامع الفصولين والبرازية بانه يفسخ وكذا قال في الذخيرة ان الثاني وان كان فاسد  
فانه يتضمن فسخ الاول كما لو اشترى قلب فضة وزنه عشرة عشرة وتقابضا ثم اشتراه منه  
بتسعة وعلاه البرازي بان الفاسد ملحق بالصحيح في كثير من الاحكام اه رمى ملخصا  
(قوله كذا كفالة) قال في الحانية الكفيل بالنفس اذا اعطى الطالب كفيلة بنفسه فمات  
الاصيل برى الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برى الكفيل الثاني كذا ذكره بعض  
الافاضل قال وأشار بجواز تعددها الى ان المكفول له لو أخذ من الاصيل كفيلة آخر  
بعد الاول لم يبرأ الاول كذا في الحانية حاشية السيد أبي السعود على الاشباه (تنبيه) \* زاد  
في الاشباه ان الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول ففسخ الاولى كافي البرازية وقال في البحر  
وينبغي ان المدة اذا اتحدت فيهما واتحد الاجران لاتصح الثانية كالبيع (قوله اذا المراد الخ)  
تعليل لعدم بطلان الكفالة الثانية بأن المراد منها في الحقيقة اذن اي حين كررت انما هو زيادة  
التوافق بأخذ كفيل آخر حتى يتمكن من مطالبة ايها اراد (قوله وهما عبارة الخ) اي

\* كذا النكاح ماعدا  
مسائلا \* منها الشراء  
بعد الشراء صححوا \*  
كذا كفالة على ما صرحوا \*  
\* اذا المراد صاح في المحقق \*  
\* منها اذا زيادة التوثيق \*  
(وهما عبارة عن كل لفظين  
ينبئان عن معنى التملك  
والتملك ماضيين) كعبت  
واشترت



٢ قوله عن لفظين هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح عن كل لفظين اه

(او حالين) كضارعين لم يقرنا بسوف والسين كأبيك فيقول اشتريه او احدهما ماض والآخر حال (و) لكن (لا يحتاج الاول الى نية بخلاف الثاني) فان نوى به الايجاب للحال صح على الاصح والالا الا اذا استعملوه للحال كأهل خوارزم فكالماضى وكأبيك الآن لتمحضه للحال واما المتمحض للاستقبال فكالامر لا يصح اصلا الا الامر اذا دل على الحال كخذه بكذا فقال اخذت او رضى صح بطريق الاقتضاء فليحفظ (ويصح اضافته الى عضو يصح اضافة العتق اليه) كوجه وفرج (والالا) كظهر وبطن (و) كل مادل على معنى بيع واشترى نحو (قد فعلت ونعم وهات الثمن) وهولك او عبدك او فدالك او خذه (قبول)

٣ قوله وهما عبارتان الخ هكذا بخطه بالثنية والذي تقدم وهما عبارة بالافراد اه

الايجاب والقبول معبر بهما عن كل لفظين الخ قال الزيلعي وينعقد بكل لفظ يبي عن التحقيق كبيت واشترى ورضيت او اعطيتك او خذه بكذا اه او كل هذا الطعام بدرهم لي عليك فأكله ونحو ذلك من الافعال كما قدمناه عن الفتح قبل ورقتين وينعقد ببيع معلق بفعل قلب كأن اردت فقال اردت او ان اعجبك او وافقك فقال اعجبني او وافقني واما ان ادبت الى الثمن فقد بعثك فان ادبى في المجلس صح ويصح الايجاب بلفظ الهبة واشركتك فيه وادخلتك فيه وينعقد بلفظ الرد بحر عن التتارخانية قلت وعبارتها ولو قال ارد عليك هذه الامة بخمسين دينارا وقبل الآخر ثبت البيع اه وفي البحر ويصح الايجاب بلفظ الجعل كقوله جعلت لك هذا بألف وتمامه فيه \* قلت وفي عرفنا يسمى بيع الثمار على الاشجار ضمنا فاذا قال ضمنتك هذه الثمار بكذا وقبل الآخر ينبغي ان يصح وكذا تعارفوا في بيع احدا الشريكين في الدواب لشريكه الآخر لفظ المقاصرة فيقول قاصرتك بكذا ومراده بعثك حصتي من هذه الدابة بكذا فاذا قبل الآخر صح لانها من الفاظ التملك عرفا \* (تنبيه) \* ظاهر قوله ٢ عن لفظين انه لا ينعقد بالاشارة بالرأس ويدل عليه ما في الحاوي الزاهدي في فصل البيع الموقوف فضولي باع مال غيره فبلغه فسكت متأملا فقال ثالث هل اذنت لي في الاجازة فقال نعم فاجازه ينفذ ولو حرك رأسه بنعم فلا لان تحريك الرأس في حق الناطق لا يعتبر اه لكن قد يقال اذا قال له بني كذا بكذا فاشتر برأسه نعم فقال الآخر اشترى وحصل التسليم بالتراضي يكون بيعا بالتعاطي بخلاف ما اذا لم يحصل التسليم من احد الجانبين على ما يأتي في بيع التعاطي انه لا بد من وجوده ولو من احدهما هذا ما ظهر لي وفي الاشياء من احكام الاشارة وان لم يكن معتقل الانسان لم تعتبر اشارته الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والافتاء الخ (قوله او حالين) بتخفيف اللام (قوله لا يحتاج الاول) وهو الصادر بلفظين ماضيين ط عن المنع وكذا الماضى فيما لو كانا مختلفين (قوله بخلاف الثاني) فانه يحتاج اليها وان كان حقيقة للحال عندنا على الاصح لغلبة استعماله في الاستقبال حقيقة او مجازا بحر عن البدائع (قوله والالا) صادق بما اذا نوى الاستقبال او لم ينو شيئا ط (قوله للحال) اى ولا يستعملونه للوعد والاستقبال ط (قوله فكالماضى) فلا يحتاج الى النية بحر ط (قوله كأبيك الآن) عطف على المستثنى اه ح وهذا اولى بالحكم لانه اذا عملت نية الحال فالصرح به اولى ط (قوله واما المتمحض للاستقبال) كالمقرون بالسين وسوف ط (قوله فكالامر) بأن قال المشتري بعنى هذا الثوب بكذا فيقول بعث او يقول البائع اشتره منى بكذا فيقول اشترته (قوله لا يصح اصلا) اى سواء نوى بذلك الحال او لا لكون الامر متمحضاً للاستقبال وكذا المضارع المقرون بالسين او سوف (قوله كخذه بكذا الخ) قال في الفتح فانه وان كان مستقبلا لكن خصوص مادته اعنى الامر بالاخذ يستدعى سابقة البيع فكان كالماضى الا ان استدعاء الماضى سبق البيع بحسب الوضع واستدعاء خذه سبقه بطريق الاقتضاء فهو كما اذا قال بعثك عبدى هذا بألف فقال فهو حر عتق ويثبت اشترى اقتضاء بخلاف ما لو قال هو حر بلافاء لا يمتق (قوله كوجه وفرج) بأن قال بعثك وجهه هذا العبد او فرج هذه الامة لانه مما يبر به عن الكل (قوله وكل مادل الخ) تفصيل لقوله وهما عبارتان عن كل لفظين الخ (قوله قبول) خبر قوله وكل وظاهره انه قبول سواء كان من البائع او المشتري

وانه لا يكون ايجابا مع انه يكون من البائع فقط كانه عليه بقوله لكن في الولوالجية ويكون ايجابا ايضا قال في البحر لو قال اتبعني عبدك هذا بالف فقال نعم فقال اخذته فهو بيع لازم فوفعت كلمة نعم ايجابا وكذا تقع قبولا فيما لو قال اشتريت منك هذا بالف فقال نعم اه ونحوه في الفتح **(قوله لكن في الولوالجية الخ)** ومثله ما في التارخانية بعت منك هذا بالف فقال المشتري قد فعلت فهذا بيع ولو قال نعم لا يكون بيعا وذكر في فتاوى سمرقند ان من قال لغيره اشتريت عبدك هذا بالف درهم فقال البائع قد فعلت اوقال نعم اوقال هات الثمن صح البيع وهو الاصح اه فهذا ايضا صريح في انه لا يكون قبولا من المشتري **(قوله لانه ليس بتحقيق)** لان قول المشتري نعم تصديق لقول البائع بعتك ولا يتحقق البيع بمجرد قوله بعتك بخلاف قول البائع نعم بعد قول المشتري اشتريت لانه جواب له فكأنه قال نعم اشتريت مني والشراء يتوقف على سبق البيع هذا ما ظهر لي فتأمل **(قوله وفي القنية الخ)** استدراك ايضا على المتن بانه يكون ايجابا ايضا كما نهنا عليه وعبارتها كما في البحر كهل بعت مني بكذا او هل اشتريت مني بكذا الخ وظاهره ان نقدا الثمن قائم مقام القبول لان نعم بعد الاستفهام ايجاب فقط فكان النقد بمنزلة قوله اخذته اورضيت ولا يشترط في القبول ان يكون قولاً كما تقدم سابقا عن الفتح **(قوله ولو قال بعت الخ)** المناسب ذكر هذا الفرع عقب قوله الآتي الا اذا كان بكتابة او رسالة ووجه الجواز ما نقل عن المحيط انه حين قال بلغه فقد اظهر من نفسه الرضا بالتبليغ فكل من بلغه كان التبليغ برضاء فان قيل صح البيع **(قوله ولا يتوقف)** اي بل يبطل ح **(قوله شطر العقد)** المراد به الايجاب الصادر ولا **(قوله فيه)** اي البيع احترازا عن الخلع والعق كياتي **(قوله فبلغه)** اي من غير ان يأمر احدا بتبليغه كما في الخلاصة اما لو امر احدا به فبلغه وقبل يصح ولو كان المبلغ غير المأمور كما مر آنفا **(قوله الا اذا كان بكتابة او رسالة)** صورة الكتابة ان يكتب اما بعد فقد بعت عبدي فلانا منك بكذا فلما بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك اشتريت ثم البيع بينهما وصورة الارسال ان يرسل رسولا فيقول البائع بعت هذا من فلان الغائب بالف درهم فاذهب يا فلان وقل له فذهب الرسول فاخبره بما قال فقبل المشتري في مجلسه ذلك وفي النهاية وكذا هذا في الاجارة والهبة والكتابة بحرقلة ويكون بالكتابة من الجانبين فاذا كتب اشتريت عبدك فلانا بكذا فكتب اليه البائع قد بعت فهذا بيع كما في التارخانية **(قوله فيعتبر مجلس بلوغها)** اي بلوغ الرسالة او الكتابة قال في الهداية والكتابة كالخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة واداء الرسالة اه وفي غاية البيان وقال شمس الائمة السرخسي في كتاب النكاح من مبسوطة كما ينقذ النكاح بالكتابة ينقذ البيع وسائر التصرفات بالكتاب ايضا وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده في مبسوطة الكتاب والخطاب سواء الا في فصل واحد وهو انه لو كان حاضرا فخطبها بالنكاح فلم تجب في مجلس الخطاب ثم اجابت في مجلس آخر فان النكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها وقرأت الكتاب ولم تزوج نفسها منه في المجلس الذي قرأت الكتاب فيه ثم زوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب يصح النكاح لان الغائب انما صار مخاطبا لها بالكتاب والكتاب باق في المجلس الثاني فصار بقاء الكتاب في مجلسه وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثاني بمنزلة

لكن في الولوالجية ان بدأ  
البائع فقبل المشتري بنعم  
لم ينقذ لانه ليس بتحقيق  
وبعكسه صح لانه جواب  
وفي القنية نعم بعد الاستفهام  
كهل بعت مني بكذا بيع  
ان نقدا الثمن لان النقد  
دليل التحقيق ولو قال بعت  
فبلغه يا فلان فبلغه غيره  
جاز فليحفظ (ولا يتوقف  
شطر العقد فيه) اي البيع  
(على قبول غائب) فلو قال  
بعت فلانا الغائب فبلغه  
فقبل لم ينقذ (اتفاقا)  
الا اذا كان بكتابة او رسالة  
فيعتبر مجلس بلوغها (كما)  
لا يتوقف (في النكاح  
على الاظهر) خلافا للثاني

ما لو تكرر الخطاب من الحاضر في مجلس آخر فأما اذا كان حاضرا فانما صار مخاطبا لها بالكلام وما وجد من الكلام لا يبقى الى المجلس الثاني وانما سمع الشهود في المجلس الثاني احد شطري العقد اه وحاصله ان قوله تزوجتك بكذا اذا لم يوجد قبول يكون مجرد خطبة منه لها فاذا قبلت في مجلس آخر لا يصح بخلاف ما لو كتب ذلك اليها لانها لما قرأت الكتاب ثانيا وفيه قوله تزوجتك بكذا وقبلت عند الشهود صح العقد كما لو خاطبها به ثانيا وظاهره ان البيع كذلك وهو خلاف ظاهر الهداية فتأمل ثم لا يخفى ان قراءة الكتاب صارت بمنزلة الايجاب من الكاتب فاذا قبل المكتوب اليه في المجلس فقد صدر الايجاب والقبول في مجلس واحد فلا حاجة الى قوله الا اذا كان بكاتبه او رسالة نعم بالنظر الى مجلس الكتابة يصح فانه لما كتب بعتك لم يبلغ بل توقف على القبول وان كان ذلك القبول متوقفا على قراءة الكتاب فافهم (قوله فله الرجوع) ليس المراد ان الموجب له الرجوع في هذه الصورة فان الايجاب اذا كان باطلا فلا معنى للرجوع عنه بل المراد ان الموجب له الرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنيع ثم في كل موضع لا يتوقف شرط العقد فانه يجوز من العاقد الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه بالشرط لانه عقد معاوضة وفي كل موضع يتوقف كالتلفع والعق على مال لا يصح الرجوع ويصح التعليق بالشرط لكونه يمينا من جانب الزوج والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد اه ح (قوله لانه يمينا) اي من جانب الزوج والمولى وذلك ان اليمين بغير الله تعالى ذكر الشرط والجزاء والتلفع والعق تعليق الطلاق والعق بقبول المرأة والعبد وهما من جانب المرأة والعبد معاوضة خفية كان يمينا من جانب الزوج والمولى امتنع الرجوع وتماه في العزيمة (قوله واما الفعل) عطف على قوله اما القول (قوله وهو التناول قاموس) قال في البحر وهكذا في الصحاح والمصباح وهو انما يقتضى الاعطاء من جانب والاخذ من جانب لا الاعطاء من الجانبين كما فهم الطرسوسى اي حيث قال ان حقيقة التعاطى وضع الثمن واخذ الثمن عن تراض منهما من غير لفظ وهو يفيد انه لا بد من الاعطاء من الجانبين لانه من المعاوضة وهى مفاعلة اه قلت وقوله من غير لفظ يفيد ما قدمناه عن الفتح من انه لو قال بعتك بالف فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا وليس من بيع التعاطى خلافا لمن جعله منه فان التعاطى ليس فيه ايجاب بل قبض بعمدة معرفة الثمن (قوله في خسيس ونفيس) النفيس ما كثر ثمنه كالعبد والخسيس ما قل ثمنه كالخنزير ومنهم من حدد النفيس بنصاب السرقة فاكثر والخسيس بما دونه والاطلاق هو المعتمد ط عن البحر قلت ليس في البحر قوله والاطلاق هو المعتمد نعم ذكره في شمول الناطى للخسيس والنفيس فقال وهو الصحيح المعتمد (قوله خلافا للكرخي) فانه قال لا ينقد الا في الخسيس ط عن القهستاني وما في الحاوى القدسي من ان هذا هو المشهور فهو خلاف المشهور كما في البحر (قوله ولو الناطى من احد الجانبين) صورته ان يتفقا على الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع ويذهب برضا صاحبه من غير دفع الثمن او يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فان البيع لازم على الصحيح حتى لو امتنع احدهما بعده اجبره القاضى وهذا فيما ثمنه غير معلوم اما الخبز واللحم فلا يحتاج فيه الى بيان الثمن ذكره في البحر والمراد في صورة دفع الثمن فقط ان البيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يقبضه ط

قوله الرجوع لانه عقد معاوضة بخلاف التلفع والعق على مال حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع لانه يمينا نهاية (واما الفعل) فالتعاطى وهو التناول قاموس (في خسيس ونفيس) خلافا للكرخي (ولو) التعاطى (من احد الجانبين) على الاصح) فتح وبه يفتى فيض (اذا لم يصرح معه) مع التعاطى (بعدم الرضا) قلو دفع الدراهم واخذ البطاطيخ والبائع يقول لاعطيها بها

مطلب البيع بالتعاطى

وفي القنية دفع الى بائع الخنطة خمسة دنانير ليأخذ منه خنطة وقال له بكم تباعها فقال مائة  
بدينار فسكت المشتري ثم طلب منه الخنطة ليأخذها فقال البائع غدا ادفع لك ولم يجز بينهما  
بيع وذهب المشتري فجاء غدا ليأخذ الخنطة وقد تغير السعر فعلى البائع ان يدفعها بالسعر  
الاول قال رضى الله عنه وفي هذه الواقعة اربع مسائل \* احداها الانعقاد بالتعاطي \* الثانية  
الانعقاد في الحسيس والنقيس وهو الصحيح \* الثالثة الانعقاد به من جانب واحد \* الرابعة كما  
ينعقد باعطاء المبيع ينعقد باعطاء الثمن اه قلت وفيها مسألة خامسة انه ينعقد به ولو تأخرت  
معرفة الثمن لكون دفع الثمن قبل معرفته بحر (قول له لم ينعقد) اى وان كان يعلم عادة السوق  
ان البائع اذا لم يرض برب الثمن او يسترد المتاع والا يكون راضيا به ويصيح خلفه لا اعطيتها  
تطيبيا لقلب المشتري فانه مع هذا لا يصح البيع قنية (قول له كالموكل) اى البيع بالتعاطي  
بعد عقد فاسد وعبرة الخلاصة اشترى رجل من وسائد وسائد ووجوه الطنافس وهى غير  
منسوجة بعد ولم يضرباله اجلا لم يجز فلو نسج الوسائد ووجوه الطنافس وسلم الى المشتري  
لا يصير هذا بيعا بالتعاطي لانهما يسلمان بحكم ذلك البيع السابق وانه وقع باطلا اه وعبرة  
البرازية والتعاطي انما يكون بيعا اذا لم يكن بناء على بيع فاسد او باطل سابق اما اذا كان بناء  
عليه فلا اه (قول له لا ينعقد بهما البيع قبل متاركة الفاسد) يتفرع عليه ما فى الخاتمة لو اشترى  
ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه غدا فقال قد بعثنى ثوبك هذا بالف درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو  
باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا تشاركا في البيع الفاسد فهو جائز اليوم  
اه قلت لكن فى النهاية والفتح وغيرها عند قول الهداية ومن باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم  
الحل البيع بالرقم فاسد لان فيه زيادة جهالة تمكنت فى صلب العقد وهى جهالة الثمن برقم  
لا يعلمه المشتري فصار بمنزلة القمار وعن هذا قال شمس الأئمة الحلواني وان علم بالرقم فى المجلس  
لا ينقلب ذلك العقد جائزا ولكن ان كان البائع دائما على الرضا فرضى به المشتري ينعقد  
بينهما عقد بالتراضي اه وعبر فى الفتح بالتعاطي والمراد واحد وسأأتى ايضا فى باب البيع  
الفاسد ان يبيع الآبق لا يصح وانه لو باعه ثم عاد وسامه يتم البيع فى رواية وظاهر الرواية انه  
لا يتم قال فى البحر هناك واولوا الرواية الاولى بأنه ينعقد بيعا بالتعاطي اه وظاهر هذا عدم  
اشتراط متاركة الفاسد وقد يجاب على بعد بحمل الاشتراط على ما اذا كان التعاطي بعد  
المجلس اما فيه فلا يشترط كما هنا والفرق انه بعد المجلس يتقرر الفساد من كل وجه فلا بد من  
المتاركة اما فى المجلس فلا يتقرر من كل وجه فتحصل المتاركة ضمنا تأمل ويحمل وهو الظاهر  
ان يكون فى المسئلة قولان وانظر ما أتى عند قوله وفسد فى الكل فى بيع ثلثة الخ هذا وما ذكره  
عن الحلواني فى البيع بالرقم جزم بخلافه فى الهندية آخر باب المراجعة وذكر ان العلم فى  
المجلس يجعل كابتداء العقد ويصير كئاخير القبول الى آخر المجلس وبه جزم فى الفتح هناك ايضا  
(قول له فى بيع التعاطي بالاولى الخ) مأخوذ من البحر حيث قال فى بيع التعاطي بالاولى وهو  
صريح الخلاصة والبرازية ان التعاطي بعد عقد فاسد او باطل لا ينعقد به البيع لانه بناء على  
السابق وهو محمول على ما ذكرناه اه وقوله على ما ذكرناه اى من ان عدم الانعقاد قبل متاركة  
الاول وهو معنى قول الشارح فيحمل ما فى الخلاصة وغيرها على ذلك وصراده بما فى الخلاصة

لم ينعقد كما لو كان بعد عقد  
فاسد خلاصة وبرازية  
وصرح فى البحر بان  
الايجاب والقبول بعد  
عقد فاسد لا ينعقد بهما  
البيع قبل متاركة الفاسد  
فى بيع التعاطي بالاولى  
وعليه فيحمل ما فى الخلاصة  
وغیرها على ذلك

ما قدمه من قوله كما لو كان بعد عقد فاسد وتقلنا عبارتها وعبارة البرازية وليس فيها التقييد بما قبل متاركة الاول فقيده الشارح به تبعا للبحر لئلا يخالف كلام غيرها فافهم **(قوله)** وتماه في الاشياء من الفوائد (اي في آخر الفن الثالث وليس فيه زيادة على اصل المسئلة فلعله اراد ما كتب على الاشياء في ذلك الموضوع او ما شبه هذه المسئلة بما تفرع على الاصل المذكور **(قوله)** اذا بطل المتضمن) بالكسر بطل المتضمن بالفتح فانه لما بطل البيع الاول بطل ما تضمنه من القبض اذا كان قبل المتاركة قال ح وهو بدل من الفوائد بدل بعض من كل اه ط وفي هذه القاعدة بحث سذكه عند الكلام على بيع الثمرة البارزة **(قوله)** فتحرر ثلاثة اقوال هذا الاختلاف نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطي في مواضع فصوره في موضع بالاعطاء من الجانبين ففهم منه البعض انه شرط وصوره في موضع بالاعطاء من احدهما ففهم البعض انه يكتفي به وصوره في موضع بتسليم المبيع ففهم البعض ان تسليم الثمن لا يكفي بجر عن الذخيرة ط **(قوله)** وحررنا في شرح الملتقى الخ) عبارته عن البرازية الاقالة تنعقد بالتعاطي ايضا من احد الجانبين على الصحيح اه وكذا الاجارة كما في العمادية وكذا الصرف كما في النهر مستدلا عليه بما في التارخانية اشترى عبدا بالف درهم على ان المشتري بالخيار فاعطاء مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول الامام الصرف جائز ويرد الدراهم وعلى قول ابي يوسف الصرف باطل وهي فائدة حسنة لم أر من نبه عليها اه (تمة) طالب مديونه فبعث اليه شعيرا قدرا معلوما وقال خذه بسعر البلد والسعر لهما معلوم كان بيعا وان لم يعلماه فلا ومن بيع التعاطي تسليم المشتري ما اشتراه الى من يطلبه بالشفعة في موضع لاشفعة فيه وكذا تسليم الوكيل بالشراء الى الموكل بعدما انكر التوكيل ومنه حكما ما اذا جاء المودع بأمة غير المودعة وحلف حل للمودع وطؤها وكان يبيع بالتعاطي وعن ابي يوسف لو قال للخطاط ليست هذه بطايتي فحلف الخطاط انها هي وسعه اخذها وينبئ تقييده بما اذا كانت العين للواقع ومنه لو ردها بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها ورضى بها كما في الفتح وعلى هذا فلا بد من الرضا في جارية الودعة والبطانة وتماه في البحر **(قوله)** ما يستجره الانسان الخ) ذكر في البحر ان من شرائط المعقود عليه ان يكون موجودا فلم ينعقد بيع المعلوم ثم قال وما تسامحوا فيه واخرجوه عن هذه القاعدة ما في القنية الاشياء التي تؤخذ من البيع على وجه الخرج كما هو العادة من غيد بيع كالعدس والملح والزيت ونحوها ثم اشتراها بعدما انعدمت صح اه فيجوز بيع المعلوم هنا اه وقال بعض الفضلاء ليس هذا بيع معلوم انما هو من باب ضمان المتلفات بأذن مالكها عرفا تسهيلا للامر ودفعاً للخرج كما هو العادة وفيه ان الضمان بالاذن مما لا يعرف في كلام الفقهاء هووى وفيه ايضا ان ضمان المتلفات بالمثل لا بالقيمة والقيميّات بالقيمة لا بالثمن ط قلت كل هذا قياس وقد علمت ان المسئلة استحسان ويمكن تحريجها على قرض الاعيان ويكون ضمانها بالثمن استحسانا وكذا حل الانتفاع في الاشياء القيمة لان قرضها فاسد لا يحل الانتفاع به وان ملكك بالقبض وخارجها في النهر على كون المأخوذ من العدس ونحوه بيعا بالتعاطي وانه لا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم اه واعتزضه الحموى بان اتمان هذه تختلف فيفضى الى المنازعة اه وقلت ما في النهر مبنى على

وتماه في الاشياء من الفوائد  
اذا بطل المتضمن بطل  
المتضمن والمبنى على الفاسد  
فاسد (وقيل لا بد) في  
التعاطي (من الاعطاء من  
الجانبين وعليه الاكثر)  
قاله الطرسوسى واختاره  
البرازى وافق به الحلوانى  
واكتفى الكرماني بتسليم  
المبيع مع بيان الثمن فتحرر  
ثلاثة اقوال وقد علمت  
الفتى به وحررنا في شرح  
الملتقى صحة الاقالة والاجارة  
والصرف بالتعاطي فليحفظ  
\* (فروع) \* ما يستجره  
الانسان من البيع اذا  
حاسبه على اتمانها بعد  
استهلاكها جاز استحسانا

مطلب  
في بيع الاستجرار

ان الثمن معلوم لكنه على هذا لا يكون من بيع المعدوم بل كذا اخذ شيئاً انعقد بيعاً بثمنه المعلوم قال في الوالولية دفع دراهم الى خباز فقال اشترت منك مائة من من خبز وجعل يأخذ كل يوم خمسة امناء فالبيع فاسد وما اكل فهو مكروه لانه اشترى خبزاً غير مشار اليه فكان المبيع مجهولاً ولو اعطاه الدراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة امناء ولم يقل في الابتداء اشترت منك يجوز وهذا حلال وان كان نيته وقت الدفع الشراء لانه بمجرد الدائنة لا ينعقد البيع وانما ينعقد البيع الآن بالتعاطي والآن المبيع معلوم فينعقد البيع صحيحاً اهـ قلت ووجهه ان ثمن الخبز معلوم فاذا انعقد بيعاً بالتعاطي وقت الاخذ مع دفع الثمن قبله فكذا اذ تأخر دفع الثمن بالاولى وهذا ظاهر فيما كان ثمنه معلوماً وقت الاخذ مثل الخبز واللحم اما اذا كان ثمنه مجهولاً فانه وقت الاخذ لا ينعقد بيعاً بالتعاطي لجهالة الثمن فاذا تصرف فيه الآخذ وقد دفعه اليه برضاء بالدفع وبالتصرف فيه على وجه التعويض عنه لم ينعقد بيعاً وان كان على نية البيع للمعاملة من ان البيع لا ينعقد بالنية فيكون شبه القرض المضمون بمثله او بقيمته فاذا توافقا على شيء بدل المثل او القيمة برئت ذمة الآخذ لكن يبقى الاشكال في جواز التصرف فيه اذا كان قيمياً فان قرض القيمي لا يصح فيكون تصحيحه هنا استحسنانا كقرض الخبز والخبيرة ويمكن تخريجها على الهبة بشرط العوض او على المقبوض على سوم الشراء ثم رأيت في الاشياء في القول في ثمن المثل حيث قال ومنها لو اخذ من الارز والعدس وما اشبهه وقد كان دفع اليه دينارا مثلاً لينفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمته هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في التهمة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن اهـ (قوله ببيع البراءات) جمع براءة وهي الاوراق التي يكتبها كتاب الديوان على العاملين على البلاد بحظ كعطاء او على الاكارين بقدر ما عليهم وسميت براءة لانه يبرأ بدفع ما فيها ط (قوله بخلاف بيع حظوظ الائمة) بالخلاء المهمة والغلاء المشالة جمع حظ بمعنى النصيب المرتب له من الوقف اى فانه يجوز بيعه وهذا مخالف للمافى الصيرفية فان مؤلفها سئل عن بيع الخط فأجاب لا يجوز ط عن حاشية الاشياء قلت وعبارة الصيرفية هكذا سئل عن بيع الخط قال لا يجوز فانه لا يخلو اما ان باع ما فيه او عين الخط لا وجه الاول لانه بيع مال ليس عنده ولا وجه للثاني لان هذا القدر من الكاغذ ليس متقوماً بخلاف البراءة لان هذه الكاغدة متقومة اهـ قلت ومقتضاه ان الخط بالخلاء المعجمة والعطاء المهمة وهذا لا يخالف ما ذكره الشارح لان المراد بحظوظ الائمة ما كان قائماً في يد المتولى من نحو خبز او حنطة قد استحققه الامام وكلام الصيرفية فيما ليس بموجود (قوله ثمة) اى هناك اى في مسألة بيع حظوظ الائمة واشار اليها بالبعد لان الكلام كان في بيع البراءات ولذا اشار اليه بلفظ هنا (قوله من المشرف) اى المباشر الذي يتولى قبض الخبز (قوله بخلاف الجندى) اى اذا باع الشعر المعين لعلف دابته من حاشية السيد ابى السعود (قوله وتعبه في النهر) اى تعقب ما ذكر من مسألة بيع الاستمرار وما بعدها حيث قال اقول الظاهر ان مافى القنية ضعيف لاتفاق كلمتهم على ان بيع المعدوم لا يصح وكذا غير المملوك وما المانع من ان يكون المأخوذ من العدس ونحوه بيعاً بالتعاطي ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم كاسيأتى

\* ببيع البراءات التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح بخلاف بيع حظوظ الائمة لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك هنا اشياء وقية ومفاده انه يجوز للمستحق بيع خبزه قبل قبضه من المشرف بخلاف الجندى بحر وتعبه في النهر



وحظ الامام لا يملك قبل القبض فاني يصح بيعه وكن على ذكر مما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب ما في القنية اذا كان مخالفا للقواعد لا التفات اليه ما لم يعضده نقل من غيره اهـ وقدمنا الكلام على بيع الاستجرار واما بيع حظ الامام فالوجه ما ذكره من عدم صحة بيعه ولا ينافي ذلك انه لو مات يورث عنه لانه اجرة استحقها ولا يلزم من الاستحقاق الملك كما قالوا في الغنمة بعد احرازها بدار الاسلام فانها حق تأكد بالاحراز ولا يحصل الملك فيها للغائبين الا بعد القسمة والحق المتأكد يورث حق الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار الشرط كافي الفتح وعن هذا بحث في البحر هناك بأنه ينبغي التفصيل في معلوم المستحق بانه ان مات بعد خروج الغلة واحراز الناظر لها قبل القسمة يورث نصيبه لتأكد الحق فيه كالغنمة بعد الاحراز وان مات قبل ذلك لا يورث لكن قدمنا هناك ان معلوم الامام له شبه الصلة وشبه الاجرة والارجح الثاني وعليه تحقق الارث ولو قبل احراز الناظر ثم لا يخفى انها لا تملك قبل قبضها فلا يصح بيعها (قولاه وافق المصنف الخ) تأييد لكلام النهر وعبارة المصنف في فتاواه سئل عن بيع الجامكية وهو ان يكون لرجل جامكية في بيت المال ويحتاج الى دراهم معجلة قبل ان تخرج الجامكية فيقول له رجل بعني جامكتك التي قدرها كذا بكذا انقص من حقه في الجامكية فيقول له بعتك فهل البيع المذكور صحيح ام لا لكونه بيع الدين بنقد اجاب اذا باع الدين من غير من هو عليه كذا كر لا يصح قال مولانا في فوائده وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون او وهبه جاز اهـ (قولاه وفيها) الظاهر ان الضمير للقنية ويحتمل عوده لقتاوى المصنف المفهومة من افق واما ضمير وفيها الآية فللاشياء اهـ (قولاه لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة) عن الملك قال في البدائع الحقوق المفردة لا تختمل التمليك ولا يجوز الصلح عنها اقول وكذا لا تضمن بالاتلاف قال في شرح الزيارات للسرخسي واتلاف مجرد الحق لا يوجب الضمان لان الاعتياض عن مجرد الحق باطل الا اذا فوت حقا مؤكدا فانه يباحق بشفوت حقيقة الملك في حق الضمان كحق المرتنن ولذا لا يضمن بالاتلاف شيء من الغنمة او وطاء جارية منها قبل الاحراز لان الفاتت مجرد الحق وانه غير مضمون وبعد الاحراز بدار الاسلام ولو قبل القسمة يضمن لتفويت حقيقة الملك ويجب عليه القيمة في قتله عبدا من الغنمة بعد الاحراز في ثلاث سنين يرى واراد بقوله لتفويت حقيقة الملك الحق المؤكد اذ لا تحصل حقيقة الملك الا بعد القسمة كما مر (قولاه كحق الشفعة) قال في الاشياء فلو صلح عنها بمال بطلت ورجع ولو صلح الخيرية بمال لتختاره بطل ولا شيء لها ولو صلح احدي زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لها وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الاوقاف وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كذا ذكره الزياهي في الشفعة والكفيل بالنفس اذا صلح المكفول له بمال لا يصح ولا يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب الاتباع اهـ (قولاه وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف) من امامة وخطابة واذان وقراشة وبوابة ولا على وجه البيع ايضا لان بيع الحق لا يجوز كافي شرح الادب وغيره وفي الذخيرة ان اخذ الدار بالشفعة امر صرف بخلاف القياس فلا يظهر ثبوته في حق جنوازا الاعتياض عنه اهـ اقول والحق في الوظيفة مثله والحكم واحد يرى

(قولاه)

وافق المصنف ببطلان بيع الجامكية لما في الاشياء بيع الدين انما يجوز من المديون وفيها في الاشياء لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف

مطلب

في بيع الجامكية

مطلب

لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة

مطلب

في الاعتياض عن الوظائف والزول عنها

(قوله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص) قال في المستصفي التعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الرجوع إليه مع التردد اه وفي محل آخر منه ولا يصح مقيدا لأنه لما كان مشتركا كان متعارضا اه يرى وفي الاشياء عن البرازية وكذا أي تفسد الاجارة لو دفع الى حائك غزلا على ان ينسجه بالثلاث ومشايخ بلخ وخوارزم افتوا بجواز اجارة الحائك للعرف وبه افتى ابو على النسفي ايضا والفتوى على جواب الكتاب لأنه منصوص عليه فيلزم ابطال النص اه فأفاد ان عدم اعتباره بمعنى انه اذا وجد النص بخلافه لا يصح ناسخا للنص ولا مقيدا له والا فقد اعتبروه في مواضع كثيرة منها مسائل الايمان وكل عاقد وواقف وحالف يحمل كلامه على عرفه كما ذكره ابن الهمام وافاد ما مر ايضا ان العرف العام يصح مقيدا ولذا نقل اليرى في مسألة الحائك المذكورة قال السيد الشهيد لا نأخذ باستحسان مشايخ بلخ بل نأخذ بقول اصحابنا المتقدمين لان التعامل في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من الصدر الاول فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي عليه الصلاة والسلام اياهم على ذلك فيكون شرعا منه فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلد ان كلها فيكون اجماعا والاجماع حجة الا ترى انهم لو تعاملوا على بيع الخمر والربا لا يفتى بالحل اه قلت وبه ظهر الفرق بين العرف الخاص والعام وتام الكلام على هذه المسئلة مبسوط في رسالتنا المسماة بنشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله وعليه فيفتى بجواز النزول عن الوظائف بمال) قال العلامة العيني في فتاواه ليس للنزول شيء يعتمد عليه ولكن العلماء والحكام مشوا ذلك للضرورة واشتراطوا امضاء الناظر لثلايق فيه نزاع اه ما عضا من حاشية الاشياء للسيد ابي السعود وذكر الحموي ان العيني ذكر في شرح نظم درر البحار في باب القسم بين الزوجات انه سمع من بعض شيوخه الكبار انه يمكن ان يحكم بصحة النزول عن الوظائف الدينية قياسا على ترك المرأة قسمها لصاحبها لان كلا منهما مجرد اسقاط اه (قات) وقد مرنا في الوقف عن البحر ان للمتولى عزل نفسه عند القاضي وان من العزل الفراغ لغيره عن وظيفة النظر او غيره وانه لا ينزل بمجرد عزل نفسه خلافا للعلامة قاسم بل لابد من تقرير القاضي المفروغ له لواءه وانه لا يلزم للقاضي تقريره ولو اهلأ وانه جرى العرف بالفراغ بالدرهم ولا يخفى ما فيه فينبغي البراء العام بعده اه أي لمسا فيه من شبهة الاعتياض عن مجرد الحق وقد مر انه لا يجوز وليس فيما ذكر عن العيني جوازه لكن قال الحموي وقد استخرج شج مشايخنا نور الدين على المقدسي صحة الاعتياض عن ذلك في شرحه على نظام الكسز من فرع في مبسوط السرخسي وهو ان العبد الموصى برقبته لشخص وبخدمته لا يخر لو قطع طرفه او شيع موفجة فأدى الارش فان كانت الجناية تنقص الخدمة يشتري به عبد آخر يخدمه او يضم اليه ثمن العبد بعد بيعه فيشتري به عبد يقوم مقام الاول فان اختلفا في بيعه لم يبيع وان اختلفا على قيمة الارش بينهما نصفين فلهما ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من الارش بدل الخدمة لأنه لا يملك الاعتياض عنها ولكنه استقطا لحقه به كما لو صالح موصى له بالرقبة على مال دفعه للموصى له بالخدمة ليسلم العبد له اه قال فرما يشهد هذا للنزول عن الوظائف بمال اه قال الحموي فليحفظ هذا فانه نفيس جدا اه وذكر نحوه اليرى

مطلبه  
في العرف الخاص والعام

وفيها في آخر بحث تعارض  
العرف مع اللغة المذهب  
عدم اعتبار العرف الخاص  
لكن افتى كثير باعتباره  
وعليه فيفتى بجواز النزول  
عن الوظائف بمال

مطلبه  
في النزول عن الوظائف  
بمال



عند قول الاشياء وينبغي انه لو نزل له وقبض المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك فقال اى على وجه اسقاط الحق الحاقا له بالوصية بالخدمة والصلح عن الالف على خمسمائة فانهم قالوا يجوز اخذ العوض على وجه الاسقاط للحق ولا ريب ان الفارغ يستحق المنزول به استحقاقا خاصا بالتقرير ويؤيده ما في خزائنه الاكمل وان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له بدل الصلح فهو جائز اه فيه دلالة على انه لا رجوع على التازل وهذا الوجه هو الذى يطمئن به القلب لقربه اه كلام اليرى ثم استشكل ذلك بما مر من عدم جواز الصلح عن حق الشفعة والقسم فانه يمنع جواز اخذ العوض هنا ثم قال ولقائل ان يقول هذا حق جعله الشرع لدفع الضرر وذلك حق فيه صلة ولا جامع بينهما فافترا وهو الذى يظهر اه وحاصله ان ثبوت حق الشفعة للشفيع وحق القسم للزوجة وكذا حق الخيار فى النكاح للمخيرة انما هو لدفع الضرر عن الشفيع والمرأة ومثبت لذلك لا يصح الصلح عنه لان صاحب الحق لما رضى علم انه لا يتضرر بذلك فلا يستحق شيئا اما حق الموصى له بالخدمة فليس كذلك بل ثبت له على وجه البر والصلة فيكون ثابتا له اصالة فيصح الصلح عنه اذا نزل عنه لغيره ومثله ما مر عن الاشياء من حق القصاص والنكاح والرق حيث صح الاعتياض عنه لانه ثابت لصاحبه اصالة لاعلى وجه رفع الضرر عن صاحبه ولا يخفى ان صاحب الوظيفة ثبت له الحق فيه بتقرير القاضى على وجه الاصله لاعلى وجه رفع الضرر فالحاقها بحق الموصى له بالخدمة وحق القصاص وما بعده اولى من الحاقها بحق الشفعة والقسم وهذا كلام وجيه لا يخفى على نبيه وبه اندفع ما ذكره بعض محشى الاشياء من ان المال الذى يأخذه التازل عن الوظيفة رشوة وهى حرام بالنص والعرف لا يعارض النص وجه الدفع ما علمت من انه صلح عن حق كفى لظايره والرشوة لا تكون بحق واستدل بعضهم للجواز بنزول سيدنا الحسن ابن سيدنا على رضى الله تعالى عنهما عن الخلافة لمعاوية على عوض وهو ظاهر ايضا وهذا اولى مما قد مناه فى الوقف عن الحرية من عدم الجواز ومن ان للمفروغ له الرجوع بالبدل بناء على ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وانه لا يجوز الاعتياض عن مجرد الحق لما علمت من ان الجواز ليس مبنيا على اعتبار العرف الخاص بل على ما ذكرنا من نظائره الدالة عليه وان عدم جواز الاعتياض عن الحق ليس على اطلاقه ورأيت بخط بعض العلماء عن المفتى ابى السعود انه افق بجواز اخذ العوض فى حق القرار والتصرف وعدم صحة الرجوع بالجملة فالمسئلة ظنية والنظائر متشابهة ولا بحث فيها مجال وان كان الاظهر فيها ما قلنا فالاولى ما قاله فى البحر من انه ينبغي الابرأ العام بعده والله سبحانه وتعالى اعلم (تنبيه) ما قلنا فى الفراغ عن الوظيفة يقال مثله فى الفراغ عن حق التصرف فى مشد مسكة الاراضى ويأتى بيانها قريبا وكذا فى فراغ الزعيم عن تيماره ثم اذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان للمفروغ له بل ابقاه على الفارغ أو وجهه لغيرها ينبغي ان يثبت الرجوع للمفروغ له على الفارغ ببدل الفراغ لانه لم يرض بدفعه الا بمقابلة ثبوت ذلك الحق له لا بمجرد الفراغ وان حصل لغيره وبهذا افق فى الاسماعيلية والحمدية وغيرهما خلافا لما افق به بعضهم من عدم الرجوع لان الفارغ فعل ما فى وسعه وقدرته اذ لا يخفى انه غير المقصود من الطرفين ولا سيما اذا أبقى السلطان أو القاضى التيمار أو الوظيفة على الفارغ فانه يلزم اجتماع العوضين

قوله يستحق المنزول به كذا رأيت والغلام ان يقال المنزول عنه اه من خط المؤلف

في تصرفه وهو خلاف قواعد الشرع فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله) وبلزوم خلو  
 الحوانيت (عبارة الاشياء أقول على اعتباره أي اعتبار العرف الخاص ينبغي ان يفق بان  
 ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلو الحوانيت لازم ويصير الخلو في الحانوت حقالة فلا يملك  
 صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوانيت الجماون  
 في الغورية ان السلطان الغوري لما بناها أسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا أخذ  
 منهم وكتب ذلك بمكتوب الوقف اه وقد أعاد الشارح ذكر هذه المسئلة قبيل كتاب الكفالة  
 ثم قال قلت وأيده في (زواهر الجواهر) بما في واقعات الضريري رجل في يده دكان فغاب  
 فرفع المتولى امره للقاضي فامر القاضي بفتحها واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو  
 اولى بدكانه وان كان له خلو فهو اولى بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الإجارة وسكن  
 في دكانه وان شاء أجازها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء ذلك ان رضى به  
 والا يؤمر بالخروج من الدكان اه بلفظه اه لكن قال السيد الحموي أقول ما نقل عن واقعات  
 الضريري من ذكر لفظة الخلو فضلا عن ان يكون المراد بها ما هو المتعارف كذب فان الاثبات  
 من القلة كصاحب جامع الفصولين نقل عبارة الضريري ولم يذكر فيها لفظ الخلو هذا  
 وقد اشتهر نسبة مسئلة الخلو الى مذهب الامام مالك والحال انه ليس فيه نص عنه ولا عن  
 احد من أصحابه حتى قال البدر القرافي من المالكية انه لم يقع في كلام الفقهاء التعرض لهذه  
 المسئلة وانما فيها فتيا للعلامة ناصر الدين اللقاني المالكي بناها على العرف وخرجها عليه  
 وهو من اهل الترجيح فيعتبر تخريجه وان نوزع فيه وقد انتشرت فتياه في المشارق والمغرب  
 وتلقاها علماء عصره بالقبول اه قلت ورأيت في فتاوى الكازروني عن العلامة اللقاني انه  
 لو مات صاحب الخلو يوفى منه ديونه ويورث عنه وينتقل لبيت المال عند فقد الوارث اه  
 هذا وقد استدلل بعضهم على لزومه وصحة بيعه عندنا بما في الحانية رجل باع سكنى له في حانوت  
 لغيره فاخبر المشتري ان اجرة الحانوت كذا فظن ان اجرة الحانوت كذا فظن ان اجرة الحانوت كذا فظن ان  
 بهذا العيب اه وللعلامة الشرنبلالي رسالة رد فيها على هذا المستدل بأنه لم يفهم معنى السكنى  
 لان المراد بها عين مركبة في الحانوت وهي غير الخلو ففي الخلاصة اشترى سكنى حانوت في  
 حانوت رجل مكي واخبره البائع ان اجرة الحانوت كذا فاذا هي اكثر ليس له ان يرد وفي جامع  
 الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما ذهبت له اي للبائع بوضعها  
 فامر اه امر المشتري بالرفع فلو شره بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بثمنه  
 ولا ينقصانه اه ثم نقل عن عدة كتب ما يدل على ان السكنى عين قائمة في الحانوت ورد فيها ايضا  
 على الاشياء بأن الخلو لم يقل به الامتأخر من المالكية حتى أفتى بصحة وقفه ولزم منه ان واقف  
 المسلمين صارت للكافرين بسبب وقف خلوها على كنائسهم وبأن عدم اخراج صاحب الحانوت  
 لصاحب الخلو يلزم منه حجر الحر المكلف عن ماله واتلاف ماله مع ان صاحب الخلو لا يعطى  
 اجر المثل يأخذ هو في نظير خلوه قدرا كثيرا بل لا يجوز هذا في الوقف وقد نعتوا على ان من  
 سكن الوقف يلزمه اجر المثل وفي منع الناظر من اخراجه تعويت نفع الوقت وتعطيل ما شرطه  
 الواقف من اقامة شعائر مسجد ونحوها اه ما خصا قامت وما ذكره حق خصوصا في زماننا هذا

مطالب  
 في خلو الحوانيت

و بلزوم خلو الحوانيت  
 فليس لرب الحانوت  
 اخراجه ولا اجارتها لغيره  
 ولو وقفا انتهى ملخصا

قوله يرجع على بائعه اي  
 لان البيع اذا وقع بهذا  
 الشرط يقع فاسدا والا  
 فهو صحيح فلا رجوع له  
 على البائع بشئ اه منه

واما ما تمسك به صاحب الخلو من انه اشترى خلوه بمال كثير وانه بهذا الاعتبار يصير اجرة  
الوقف شيئا قليلا فهو تمسك باطل لان ما اخذه منه صاحب الخلو الاول لم يحصل منه نفع للوقف  
فيكون الدافع هو المضيع ماله فكيف يحل له ظلم الوقف بل يجب عليه دفع اجرة مثله وان كان له  
فيه شيء زائد على الخلو من بناء ونحوه مما يسمى في عرفنا بالكدك وهو المراد من لفظ السكنى المار  
فاذا لم يدفع اجرة مثله يؤمر برفعه وان كان موضوعا باذن الواقف او احد النظار ويرجع هذا الى  
مسئلة الارض المحتكرة المنقولة في اوقاف الخصاص حيث قال حانوت اصله وقف وعمارة لرجل وهو  
لا يرضى ان يستأجر ارضه بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل بأكثر  
مما يستأجر صاحب البناء كان رفعة ويؤجر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجراء وقوله والا  
يترك في يده فييدانه احق من غيره حيث كان ما يدفعه اجر المثل فيقال ليس له وجران يخرج ولا  
ان يأمره برفعه اذ ليس في استبقائه ضرر على الوقف مع الفرق به بدفع الضرر عنه كما اوضحناه في  
الوقف وعن هذا قال في جامع الفصولين وغيره في المستأجر او غرس في ارض الوقف صار له فيها حق  
القرار وهو المسعى بالكردار له الاستبقاء بأجر المثل اه وفي الخيرية وقد صرح علماء اؤنا بأن لصاحب  
الكردار حق القرار وهو ان يحدث المزارع والمستأجر في الارض بناء او غرسا او كسبا بالتراب  
باذن الواقف او الناظر فتبقى في يده اه وقد يقال ان الدراهم التي دفعها صاحب الخلو للواقف  
واستعان بها على بناء الوقف شبيهة بكسب الارض بالتراب فيعبر له حق القرار فلا يخرج من يده اذا  
كان يدفع اجر المثل ومثله مالو كان يرم دكان الوقف ويقوم بأوازمها من ماله باذن الناظر اما تجرد  
وضع اليد على الدكان ونحوها او كونه يستأجر هاعدة سنتين بدون شيء مما ذكر فهو غير معتبر فلا يخرج  
اخرجهما من يده اذا مضت مدة اجارته وايجارها لغيره كما اوضحناه في رسالتنا بمرر العبارة في بيان  
من هو احق بالاجارة وذكرنا حاصلها في الوقف وعلى ما ذكرناه من ان صاحب الخلو المعتبر احق  
من غيره لو استأجر بأجر المثل يحمل ما ذكره في الخيرية من الوقف حيث سئل في الخلو الواقع في  
غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في الحوانيت وغيرها هل يصير حقا لزاما لصاحب الخلو  
ويجوز بيع سكنه وشراؤه واذا حكم به حاكم شرعي يمتنع على غيره من حكم الشريعة الشريف نقضه  
ثم ذكر في الجواب عبارة الاشياء واثبات الضرر وما ذكرناه من مسئلة الارض المحتكرة ومسئلة  
حق القرار ومسئلة بيع السكنى ثم قال اقول ليس الغرض بايراد هذه الجمل القطع بالحكم بل  
ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه من ملكي يراه او غيره صرح ولزم  
وارتفع الخلاف خصوصا فيما للناس اليه ضرورة لاسيما في المدن المشهورة كقصر ومدينة الملك  
فالهم يتعاطونه والهم فيه نفع كافي ويضر بهم نقضه واعدامه فلربما يفعل به تكثير الاوقاف  
الا ترى الى ما فعله القوري كما مر وما بلغني ان بعض الملوك عمر مثل ذلك بأموال التجار ولم  
يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن امته والدين  
يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين والاعارة على الموحدين والله تعالى اعلم اه ملخصا ومن  
افتي بلزوم الخلو الذي يكون بمقابلة دراهم يدفعها للمتلوا والمالك العلامة المحقق عبد الرحمن  
افندي العمادى صاحب مدينة ابن السداد وقال فلا يملك صاحب الخانوت اخراجه ولا اجارتها  
لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم فيفتي بجواز ذلك لضرورة قياسا على بيع الوفاء الذي تمارفه

مطلب  
في الكدك

المتأخرون احتيالا على الربا الخ قلت وهو مقيد ايضا بما قلنا بما اذا كان يدفع اجر المثل والا  
 كانت سكناه بمقابلة مادفعه من الدراهم عين الربا كما قالوا فيمن دفع للمقرض دارا ليسكنها او  
 حمارا ليركبه الى ان يستوفي قرضه انه يلزمه اجرة مثل الدار او الحمار على ان ما يأخذه المتولى  
 من الدراهم يتنفع به لنفسه فلو لم يلزم صاحب الحلو اجرة المثل للمستحقين يلزم ضياع حقهم  
 اللهم الا ان يكون ما قبضه المتولى صرفه في عمارة الوقف حيث تعين ذلك طريقا الى عمارته ولم  
 يوجد من يستأجره باجرة المثل مع دفع ذلك المبلغ اللازم للعمارة فيئذ قد يقال بجواز سكناه بدون  
 اجرة المثل للضرورة ومثل ذلك يسمى في زماننا مرصدا كما قدمناه في الوقف والله سبحانه اعلم بقي  
 طريق معرفة اجر المثل وينبغي ان يقال فيه اننا ننظر الى مادفعه صاحب الحلو للوقف او المتولى  
 على الوجه الذي ذكرناه والى ما ينفعه في مرمة الدكان ونحوها فاذا كان الناس يرغبون في دفع  
 جميع ذلك لصاحب الحلو ومع ذلك يستأجرون الدكان بمائة مثلا فالمائة هي اجرة المثل ولا ينظر  
 الى مادفعه هو الى صاحب الحلو السابق من مال كثير طمعا في ان اجرة هذه الدكان عشرة مثلا  
 كما هو الواقع في زماننا لان مادفعه من المال الكثير لم يرجع منه نفع لوقف اصلا بل هو محض  
 ضرر بالوقف حيث لزم منه استئجار الدكان بدون اجرتها بغبن فاحش وانما ينظر الى ما يعود  
 نفعه الى الوقف فقط كما ذكرنا نعم جرت العادة ان صاحب الحلو حين يستأجر الدكان بالاجرة  
 اليسيرة يدفع للناس دراهم تسمى خدمة هي في الحقيقة تكملة اجرة المثل او دونها وكذا  
 اذا مات صاحب الحلو او نزل عن خاؤه لغيره يأخذ الناظر من الوارث او المنزول له دراهم  
 تسمى تصديقا فهذه تحسب من الاجرة ايضا ويجب على الناظر صرفها الى جهة الوقف كما قدمناه  
 في كتاب الوقف في مسئلة العوائد العرفية والله سبحانه وتعالى اعلم (تنبيه) ذكر السيد محمد  
 ابو السعود في حاشيته على الاشياء ان الحلو يصدق بالعين المتصل اتصال قرار وبغيره وكذا  
 الجدك المتعارف في الحلوات المتملوكة ونحوها كالقهاوى تارة يتعلق بماله حق القرار كالبناء  
 بالخانوت وتارة يتعلق بما هو اعم من ذلك والذي يظهر انه كالحلو في الحكم بجامع وجود العرف  
 في كل منهما والمراد بالمتصل اتصال قرار ما وضع ليقصص البناء ولا فرق في صدق كل من الحلو  
 والجدك به وبالمتصل لاعلى وجه القرار كالخشب الذي يركب بالخانوت لوضع عدة الحلاق مثلا  
 فان الاتصال وجد لكن لاعلى وجه القرار وكذا يصدقان بمجرد المنفعة المقابلة للدراهم لكن  
 يفرد الجدك بالعين الغير المتصلة اصلا كالبكارج والفناجين بالنسبة للقهوة والقشة والقوط  
 بالنسبة للحمام والشوثة بالنسبة للفرن وبهذا الاعتبار يكون الجدك اعم من بقى لو كان الحلو بناء  
 او غراسا بالارض المتكثرة او المملوكة يجري فيه حق الشفعة لانه لما اتصل بالارض اتصال قرار  
 التحق بالعقار اه قلت ما ذكره من جريان الشفعة فيه سهو ظاهر لخالفته المنصوص عليه  
 في كتب المذهب كما سيأتى في بابها ان شاء الله تعالى فافهم هذا غاية ما تحررلى في مسئلة الحلو  
 فانتمه فانه مفرد وقد افخنا الفرق في باب مشد المسكة من تنقيح الفتاوى الحامدية بين  
 المشد والحلو والجدك والقيمة والمرصد المتعارفة في زماننا ايضا لا يوجد في غير ذلك الكتاب  
 والحمد لله الملك الوهاب (قول له وفي معين المفتى الخ) افاد به ان الحلو اذا لم يكن عينا قائمة لا يصح  
 بيعه (قول له جان) ترك قيدا ذكره في معين المفتى وهو قوله اذا لم يشترط تركها اه ومثله في الخاتمة

وفي معين المفتى للمصنف  
 معزيا للولوالجية عمارة  
 في ارض بيعت فان بناء  
 او اشجارا جاز

وان كرا با او كرى انهار او نحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا بمعنى مال لم يحز اه قلت ٢٤ ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز وكذا

زهنها ولذا جعلوه الآن فراغا كالوظائف فليحذر اه وسند كره في بيع الوفاء (وينعقد ايضا) بلفظ واحد كافي بيع القاضي والوصي

مطلب

في بيان مشد المسكة

مطلب

في انعقاد البيع بلفظ واحد من الجانبين

قوله اي يبيعه مال اليتيم من يتيم آخر الخ اقول ما نقل عن البدائع بخالف لما هو المنقول عن الاثمة المعتبرين كالنقل الى جعفر الطحاوي احد المجتهدين في المسائل والقاضي ابي جعفر استروشن وغيرهما في احكام الصغار نقلا عن القاضي ابي جعفر القاضى اذا باع مال احد اليتيمين من الآخرو وكذا الاب والوصي لو فعل لا يجوز بالاتفاق وذكر رشيد الدين في فتاواه

القاضي في بيع مال احد الصغيرين من الآخر مثل الوصي بخلاف الآب وفي الحاصل من شرح الطحاوي لا يجوز من الوصي بيع مال احد اليتيمين من الآخر ويجوز ذلك من الآب اذا لم يفحص الغبن اه اذا علمت ذلك ظهر لك انه لا وجه

اي لانه شرط مفسد للبيع (قوله وان كرا با او كرى انهار) في المغرب كرب الارض كرا با قلبها للبحرث من باب طلب وكريت النهر كرا يا حفرة (قوله ولا بمعنى مال) لعل المراد التراب المنسجي كبسا وهو ما تكس به الارض اي تطم وتسوى فتأمل وفي ط هو كالسكنى في الارض الموقوفة بطريق الحلو وكما جلدك على ماسلف (قوله ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز) لانها عبارة عن كرا با الارض وكرى انهار هاسيت مسكة لان صاحبها صار له مسكة بها بحيث لا تنزع من يده بسببها وتسمى ايضا مشد مسكة لان المشد من الشدة بمعنى القوة اي قوة التمسك ولها احكام مبنية على اوامر سلطانية اقي بها علماء الدولة العثمانية ذكرت كثير منها في بابها من تنقيح الفتاوى الحامدية منها انها لا تورث وانما توجه للابن القادر عليها دون البنت وعند عدم الابن تعطى للبنت فان لم توجد فلاخ لاب فان لم يوجد فلاخت الساكنة في القرية فان لم توجد فلاام وذكرا الشارح في خارج الدر المننتقي انها تنتقل للابن ولا تعطى البنت حصه وان لم يترك ابنا بل بنتا لا يعطيهما ويعطيهما صاحب التيمار لمن اراد وفي سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة في مثل هذه الاراضى التي تحيا وتفلح بعمل وكلفة دراهم فعلى تقدير ان تعطى للغير بالطا بوقالبات لما كان يلزم حرمانهن من المال الذي صرفه ابوهم ورد الامر السلطاني بالايعطاء لهن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك نيؤى بجماعة ليس لهن غرض فالى مقدار قدروا به الطا بوعطيه النبات وياخذن الارض اه ونقل في الحامدية انه اذا وقع التفويض بالاذن صاحب الارض يعنى التيمارى الذى وجهه السلطان له اخذ خراجها لا تزول الارض عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض اليه عارية واذا كانت الارض وقفا فنفو يضها متوقف على اذن الناظر لاعلى اجازة التيمار ولا تؤجر بمن لا مسكة له مع وجوده بدون وجه شرعى واذا زرع اجنبى فيها بالاذن صاحب المسكة يؤمر بقلع الزرع ويسقط حق صاحبها منها بتركها ثلاث سنوات اختيارا اه فافهم (قوله ولذا جعلوه) اي جعلوا بيعها والمراد به الخروج عنها يعنى ان المسكة لما لم تكن مالا متقوما لا يمكن بيعها فاذا اراد صاحبها النزول عنها الغير بعوض جعلوا ذلك بطريق الفراغ كالنزول عن الوظائف وقدمنا عن المفتى ابي السعود انه افق بجوازه وكان الشارح لم يطلع على ذلك فأمر بحريه والله سبحانه اعلم (قوله وسند كره في بيع الوفاء) اي قيل كتاب الكفالة الذى ذكره هناك هو النزول عن الوظائف ومسئلة الحلو ولم يتعرض هناك للمسكة (قوله وينعقد ايضا) اي كما ينعقد بايجاب وقبول منهما او بتعاط من الجانبين ط (قوله بلفظ واحد) ظاهره انه لا يكون باليعاطى هنا (قوله كافي بيع القاضي) اي يبيعه مال اليتيم من يتيم آخر او شرائه له كذلك اما عقده لنفسه فلا يجوز لان فعله قضاء وقضاؤه لنفسه باطل افاده في البحر جامعا بذلك بين ما في البدائع من الجواز وما في الخزانة من عدمه ط (قوله والوصى) اي اذا اشترى اليتيم من مال نفسه او لنفسه منه بشرطه المعروف وقيدته في نظم الزندوسقى بما اذا لم يكن نصبه القاضي اه فتح اي لان وصى القاضي وكيل محض والوصى لا يملك البيع او الشراء لنفسه خلاصة واراد بالشرط المعروف الحيرية وهى في الشراء من مال اليتيم لنفسه ان يكون مايساوى عشرة بخمسة عشر وفي البيع منه بالعكس وقيل يكتفى بدرهمين في العشرة والاول المعتمد كما قدمناه

اه لانه اذا كان له مال فانه انما يبيعه منه بشرط الحيرية لكن لا تكفى عبارته عن عيارتين (قيل)

قيل النوع (قوله والاب من طفله) ولا تشتط فيه الحيرية كما في البحر وزاد فيمن يتولى العقد من الطرفين العبد اذا اشترى نفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين بخلاف الوكيل منهما اه زاد في الدرر قوله وكذا لو قال بعث منك هذا بدرهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ينعقد البيع اه وقال في العزيمة والظاهر ان هذا من باب التعاطي اه وفيه نظر لان بيع التعاطي ليس فيه ايجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط كما قدمناه عن الفتح وقد منا عنه ان القبول يكون بالقول والفعل وان القبض قبول فحينئذ لم يوجد انفراد احدهما بالعقد (قوله فانه لو فور شفقتك الخ) اي الاب ووصى الاب نائب عنه فله حكمه ولذا سككت عنه واما القاضي فكذلك (قوله وتما في الدرر) ذكر فيها بعد عبارة الشارح مانصه فلم يحتج الى القبول وكان اصيلا في حق نفسه ونائبا عن طفله حتى اذا بلغ كانت العهدة عليه دون ابيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من اجني فبلغ كانت العهدة على ابيه فاذا لزم عليه الثمن في صورة شرائه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي وكلا يقبضه للصغير فيرده على ابيه فيكون امانة عنده اه (قوله قبل الآخر) بكسر الباء من القبول المقابل للايجاب وقوله وترك عطف عليه اي يخير الآخر بين القبول والترك في المجلس مادام الموجب على ايجابه فلورجع عنه قبل القبول بطل كأيأني ولا بد ايضا من كون القبول في المجلس وكونه موافقا للايجاب كما نبه عليه وكونه في حياة الموجب فلو مات قبله بطل الا في مسئلة على ما فهمه في البحر وردده في النهر بانه لا استثناء فراجع وكونه قبل رد المخاطب الايجاب وكونه قبل تغير المبيع فلو قطعت يد الجارية بعد الايجاب واخذ البائع ارشها لم يصح قبول المشتري كما في الحانية بحر والظاهر ان التقيد بأخذ الارش اتفاق نهر قلت ويؤيده قول التتارخانية ودفع ارش اليد الى البائع او لم يدفع (قوله في المجلس) حتى لو تكلم البائع مع انسان في حاجة له فانه يبطل بحر فالمراد بالمجلس مالا يوجد فيه ما يدل على الاعراض وان لا يشتغل بمفوت له فيه وان لم يكن دليل للاعراض افاده في النهر فان وجد بطل ولو اتحد المكان ط (قوله كل المبيع بكل الثمن) بيان لاشتراط موافقة القبول للايجاب بأن يقبل المشتري ما اوجبه البائع بما اوجبه فان خالفه بأن قبل غير ما اوجبه او بعضه او بغير ما اوجبه او ببعضه لم ينعقد الا في الشفعة كما قدمناه في شروط العقد والافيا اذا كان الايجاب من المشتري فقبل البائع بأنقص من الثمن صح وكان خطأ او كان من البائع فقبل المشتري بأزيد صح وكان زيادة ان قبلها في المجلس لزمته أفاده في البحر وذكر ان هبة الثمن بعد الايجاب قبل القبول تبطل الايجاب وقيل لا ويكون ابراء وسكوت المشتري عن الثمن مفسد للبيع اه (قوله لا يلزم تفريق الصفقة) هي ضرب اليد على اليد في البيع ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه مغرب قال في البحر ولا بد من معرفة ما يوجب اتحادها وتفريقها وحاصل ما ذكره ان الموجب اذا اتحد وتعدد المخاطب لم يحز التفريق بقبول احدهما بائنا كان الموجب او مشتريا وعلى عكسه لم يحز القبول في حصة احدهما وان اتحدا لم يصح قبول المخاطب في البعض فلم يصح تفريقها مطابقا في الاحوال الثلاثة لاتحاد الصفقة في الكل وكذا اذا اتحد العاقدان وتعدد المبيع كأن يوجب في مثليين او قيمي ومثلي لم يحز تفريقها بالقبول في احدهما الا ان يرضى الآخر بذلك بعد قبوله في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن

و (الاب من طفله وشرائه منه) فانه لو فور شفقتك جعلت عبارته كعبارتين وتما في الدرر (واذا اوجب واحد قبل الآخر) بائنا كان او مشتريا (في المجلس) لان خيار القبول مقيد به (كل المبيع بكل الثمن او ترك) لئلا يلزم تفريق الصفقة

مطلب

في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة وتفريقها



عليه بالاجزاء كعبد واحد او مكيل او موزون فيكون القبول ايجابا والرضا قبولا وبطل  
 الايجاب الاول فان كان مما لا ينقسم الا بالقيمة كثنوين وعبدان لا يجوز قلويين ثمن كل واحد  
 فلا يخلو اما ان يكرر لفظ البيع فلا اتفاق على انه صفتان فاذا قبل في احدهما يصح كقوله  
 بعثك هذين العبدين بعثك هذا بألف وبعثك هذا بألف واما ان لا يكرره وفصل الثمن فظاهر  
 الهداية التعدد وبه قال بعضهم ومنعه الآخرون وحلوا كلامه على ما اذا كرر لفظ البيع  
 وقيل ان اشتراط تكرار التعدد استحسن وهو قول الامام وعدمه قياس وهو قولهما ووجهه  
 في الفتح بقوله والوجه الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لان الظاهر ان فائدته ليس الاقصده بأن  
 يبيع منه ايها شاء والافلو كان غرضه ان لا يبيعهما منه الا جملة لم تكن فائدة لتعيين ثمن كل  
 اه واعلم ان تفصيل الثمن انما يجعلهما عقدين على القول به اذا كان الثمن منقسما عليهما باعتبار  
 القيمة اما اذا كان منقسما عليهما باعتبار الاجزاء كالقفيزين من جنس واحد فان التفصيل  
 لا يجعله في حكم عقدين للانقسام من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل كما في شرح المجموع لا مصنف  
 وهو تقييد حسن اه ما في البحر وتام الكلام فيه (قوله الا اذا اعاد الايجاب والقبول)  
 كان قال اشترت نصف هذا المكيل بكذا وقبل الآخر فيكون بيما مستأنفا لوجود ركنيه  
 وبطل الاول (قوله اورضى الآخر) اي بدون اعادة الايجاب فيكون القبول ايجابا والرضا  
 قبولا كما مر (قوله مكيل وموزون) ادخلت الكاف العبد الواحد كما سلف ذكره في عبارة  
 البحر ط ووجه الصحة انه اذا كان الثمن منقسما عليهما باعتبار الاجزاء تكون حصة كل بعض  
 معلومة (قوله والا لا) اي وان لم يكن الثمن منقسما عليهما كذلك بل كان منقسما باعتبار القيمة  
 كما اذا كان المبيع عبدان او ثوين لا يصح القبول في احدهما وان رضى الآخر لجهالة ما يخص  
 أحدهما من الثمن (قوله لعدم جواز البيع بالحصة ابتداء) صورته ما اذا قال بعث منك هذا  
 العبد بحصته من الالف الموزع على قيمته وقيمة ذلك العبد الآخر فانه باطل لجهالة الثمن وقت  
 البيع كذا في فصل قصر العام من التلويح عزيمة وقوله ابتداء خرج به ما اذا عرض البيع  
 بالحصة بان باعه الدار تمامها فاستحق بعضها ورضى المشتري بالباقي فانه يصح لعروض البيع  
 بالحصة انتهاء وقد علمت ان محل عدم الجواز فيما اذا لم يكرر الثمن ولفظ البيع او يفصل الثمن  
 فقط على ما ذهب اليه صاحب الهداية ط (قوله كما حرره الواني) لم يذكر الواني في هذا  
 المحل تحريرا ط (قوله او بين ثمن كل) اي فيما اذا كان المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالقيمة  
 كعبدان وثنوين (قوله وان لم يكرر لفظ بعث) لانه بمجرد تفصيل الثمن تعدد الصفقة على  
 ما هو ظاهر الهداية كما مر (قوله وهو المختار) تقدم وجه ترجيحه عن الفتح (قوله بطل  
 الايجاب ان رجعت الموجب الخ) قال في البحر والحاصل ان الايجاب يبطل بما يدل على الاعراض  
 ورجوع احدهما عنه وموت احدهما ولذا قلنا ان خيار القبول لا يورث ويتغير المبيع  
 بقطع يد وتخلل عصير وزيادة بولادة وهلاكه بخلاف ما اذا كان بعد قلع عينه بأفة سهاوية او  
 بعد ما ذهب له مبيع هبة كما في المحيط وقد منا انه يبطل بهبة الثمن قبل قبوله فأصل ما يبطله سبعة  
 فليحذف اه (قوله قبل القبول) وكذا معه فلو خرج القبول ورجوع الموجب معا كان  
 الرجوع اولى كافي الثانية بجر (قوله وان لم يذهب عن مجلسه على الرجوع) وقيل لا يبطل

(الا اذا) اعاد الايجاب  
 والقبول اورضى الآخر  
 وكان الثمن منقسما على  
 المبيع بالاجزاء كمكيل  
 وموزون والا لا وان رضى  
 الآخر لعدم جواز البيع  
 بالحصة ابتداء كما حرره  
 الواني او (بين ثمن كل)  
 كقوله بعثتهما كل واحد  
 بمائة وان لم يكرر لفظ  
 بعث عند ابي يوسف  
 ومحمد وهو المختار كما في  
 الشرنبلالية عن البرهان  
 (وما لم يقبل بطل الايجاب  
 ان رجعت الموجب) قبل  
 القبول (او قام احدهما)  
 وان لم يذهب (عن مجلسه)  
 على الرجوع ونهر ابن  
 الكمال

قوله اي وان يكن الثمن  
 الخ هكذا بخطه ولعل  
 مساوية وان لا يكن الخ  
 بدليل الاضراب بعده  
 تأمل اه مصنفه

مطلب  
 ما يبطل الايجاب سبعة

مادام في مكانه ببحر ويبطل بالقيام وان كان لمصلحة لا معرضا كما في القنية قال في النهر واختلاف المجلس باعتراض ما يدل على الاعراض من الاشتغال بعمل آخر كأكل الا اذا كان لقمة وشرب الا اذا كان الاناء في يده ونوم الا ان يكونا جالسين وصلاة الا اتمام الفريضة او شفع نفلا وكلام ولو لحاجة ومشي مطلقا في ظاهر الرواية حتى لو تباعا وهما يمشيان او يسيران ولو على دابة واحدة لم يصح واختار غير واحد كالطحاوي انه ان اجاب على فور كلامه متصلا جاز وصححه في المحيط وقال في الخلاصة لو قبل بعد ماشى خطوة او خطوتين جاز وفي مجمع التفریق وبه نأخذ وفي المجتبى المجلس المتحد ان لا يشغل احد المتعاقدين بغير ماعقله المجلس او ما هو دليل الاعراض والسفينة كالبيت فلا يقطع المجلس بجريانهما لانهما لا يملكان ايقافها اه مخصصا ط وفي الجوهره لو كان قائما ففقد لم يبطل بحر وكذا لو ناما جالسين لا لومضه ليعين او احدهما فتح فتأمل **(قوله)** فانه كمجلس خيار الخيرة اى التى ملكها زوجها طلاقها بقوله لها اختارى نفسك وفي البحر عن الحاوي القدسي ويبطل مجلس البيع بما يبطل به خيار الخيرة اه وهذا اولى لان خيارها يقتصر على مجلسها خاصة لا على مجلس الزوج بخلاف البيع فانه يقتصر على مجلسهما كما في البحر عن غاية البيان **(قوله)** وكذا سائر التملكيات فتح لم يذكر في الفتح الا خيار الخيرة ط وفي البحر قيد بالبيع لان الخلع والعق على مال لا يبطل الايجاب فيه بقيام الزوج والمولى لكونه يمينا ويبطل بقيام المرأة والعبد لكونه معاوضة في حقهما كما في النهاية اه **(قوله)** خلافا للشافعي وبقوله قال احمد وبقولنا قال مالك كما في الفتح **(قوله)** وحديثه اى الخيار والشافعي وقدرى بروايات متعددة كافي الفتح منها ما في البخارى من حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا او يكون البيع خيارا ط **(قوله)** محمول على تفرق الاقوال هو ان يقول الآخر بعد الايجاب لا اشترى او يرجع الموجب قبل القبول واسناد التفرق الى الناس مراد به تفرق اقوالهم كثير في الشرع والمرف قال الله تعالى وما تفرق الذين اتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقال صلى الله عليه وسلم افترقت بنو اسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة وستفرق امة على ثلاث وسبعين فرقة فتح **(قوله)** اذا احوال ثلاثة الخ لان حقيقة المتبايعين المشتغلان بأمر البيع لا من تم البيع بينهما وانقضى لانه مجاز والمتشاغلان يعنى المتساوون يصدق عند ايجاب احدهما قبل قبول الآخر انهما متبايعان فيكون ذلك هو المراد وهذا هو خيار القبول وهذا حمل ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى لا يقال هذا أيضا مجاز لان الثابت قبل قبول الآخر بائع واحد لا متبايعان لانا نقول هذا من المواضع التى تصدق الحقيقة فيها بجزء من معنى اللفظ ولأنا نفهم من قول القائل زيد وعمرو هناك يتبايعان على وجه التبادر لا انهما مشتغلان بأمر البيع متراضيان فيه فليكن هو المعنى الحقيقي والحمل على الحقيقي متعين فيكون الحديث لنفى توهم انهما اذا اتفقا على الثمن وتراضيا عليه ثم اوجب احدهما البيع يلزم الآخر من غير ان يقبل ذلك اصلا للاتفاق والتراضى السابق على ان السمع والقياس معضدان للمذهب اما السمع فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير وقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وبعد الايجاب والقبول

فانه كمجلس خيار الخيرة  
وكذا سائر التملكيات فتح  
(واذا وجدا لزوم البيع)  
بلا خيار الا ليعب اورؤية  
خلافا للشافعي وحديثه  
محمول على تفرق الاقوال  
اذ الاحوال ثلاثة قبل  
قولهما وبعده وبعده  
احدهما

قوله الا انهما الخ لعل  
الصواب اسقاط الا او  
زيادة لا قبل قوله نفهم  
تأمل اه مصححه



تصدق تجارة عن تراض من غير توقف على التخيير فقد اباح الله تعالى اكل المشتري قبل التخيير وقوله تعالى واشهدوا اذ تباعتم امر بالترفق بالشهادة حتى لا يقع التجاحد والبيع يصدق قبل الخيار بعد الايجاب والقبول فلو ثبت الخيار وعدم اللزوم قبله كان ابطالا لهذه النصوص واما القياس فعلى النكاح والجماع والعتق والكتابة كل منها عقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضا فكذا البيع وتماه في المنع والفتح ط (قوله مجاز الاول) اى باعتبار ما تؤول اليه عاقبته ط عن المنع مثل انى ارانى اعصر خرا (قوله مجاز الكون) اى باعتبار ما كان عليه من قبل مثل وآتوا اليتامى امر الهم (قوله) وشرط لصحته معرفة قدر مبيع وثمان) ككرر خطئة وخمسة دراهم او اكرار خطئة فخرج ما لو كان قدر المبيع مجهولا اى جهالة فى حصة فانه لا يصح وقيدنا بالفاحشة لما قالوه لوباعه جميع ما فى هذه القرية او هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها لا يصح لفحش الجهالة اما بالوباعه جميع ما فى هذا البيت او الصندوق او الجوالق فانه يصح لان الجهالة يسيرة قال فى القنية الا اذا كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع كمن أقران فى يده متاع فلان غصبا او ودعة ثم اشتراه جاز وان لم يعرف مقداره اه ومعرفة الحدود تغنى عن معرفة المقدار فى البزازية باعه ارضا وذكر حدودها لا ذرعها طولا وعرضا جاز وكذا ان لم يذكر الحدود ولم يعرفه المشتري اذا لم يقع بينهما تجاحد وفيها جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع اه وعلى هذا تفرع ما فى القنية لك فى يدى ارض خربة لا تساوى شيئا فى موضع كذا فبعها منى بستة دراهم فقال بعها ولم يعرفها البائع وهى تساوى اكثر من ذلك جاز ولم يكن ذلك بيعا مجهولا لانه لما قال لك فى يدى ارض صار كأنه قال ارض كذا وفى الجمع لوباعه نصيبه من دار فعلم العاقدان شرط أى عند الامام ويحيزه أى ابو يوسف مطلقا وشرط أى محمد علم المشتري وحده وفى الحائية اشترى كذا وكذا قرية من ماء الفرات قال ابو يوسف ان كانت القرية بعينها جاز لمكان التعامل وكذا الراوية والجرة وهذا استحسان وفى القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول الامام وخرج أيضا ما لو كان الثمن مجهولا كالبيع بقيته او برأس ماله او بما اشتراه او بمثل ما اشتراه فلان فان علم المشتري بالقدر فى المجلس جاز ومنه ايضا ما لو باعه بمثل ما يبيع الناس الا ان يكون شيئا لا يتفاوت نهر (قوله) ووصف ثمن) لانه اذا كان مجهول الوصف تحقق المنازعة فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارتفاع فلا يحصل مقصود شرعية العقد نهر\* (تأنيبه) ظاهر كلامه كالكثر يعطى ان معرفة وصف المبيع غير شرط وقد نفى اشتراطه فى البدائع فى المبيع والثن وظاهر الفتح اثباته فيهما ووفق فى البحر بمحمل ما فى البدائع على المشار اليه اولى مكانه وما فى الفتح على غيره لكن حقق فى النهر ان ما فهمه من الفتح وهم فاحش لان كلام الفتح فى الثمن فقط قات وظاهره الاتفاق على اشتراط معرفة القدر فى المبيع والثن وانما الخلاف فى اشتراط الوصف فيهما والاعلام الشريفة الى رسالة سماها (نقيس المتجر بشرام الدور) حقق فيها ان المبيع المسمى جنسه لا حاجة فيه الى بيان قدره ولا وصفه ولو غير مشار اليه اولى مكانه لان الجهالة المانعة من الصحة تنقضي بثبوت خيار الرؤية لانه اذا لم يوافق رده فلا تكرر الجهالة مفضية الى المنازعة واستدل على ذلك بفروع صححوا فيها البيع

واطلاق المتبايعين فى الاول مجاز الاول وفى الثانى مجاز الكون وفى الثالث حقيقة فيحمل عليه (وشرط لصحته معرفة قدر) مبيع وثمان (وصف ثمن)

قوله جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول قال الخيزر الرولى لم يذكر خيار الغبن للبائع ولا شك ان له ذلك على ما عليه الفتوى حيث كان الثمن فاحشا للتقرير وقد أفيت به فى مثل ذلك مرارا والله سبحانه اعلم اه قلت وبه صرح فى الحاوى اه (منه)

بدون بيان قدر ولا وصف منها ما قدمناه من صحة بيع جميع ما في هذا البيت او الصندوق وشراء ما في يده من غصب او ودیعة وبيع الارض مقتصر على ذكر حدودها وشراء الارض الحرة المارة عن القنية ومنها ما قالوا لو قال بعثك عبدی وليس له الا عبد واحد صح بخلاف بعثك عبدا بدون اضافة فانه لا يصح في الاصح ومنها لو قال بعثك كرامن الخنطة فان لم يكن كل الكرم في ملكه بطل ولو بعضه في ملكه بطل في المعدوم وفسد في الموجود ولو كله في ملكه لكن في موضعين او من نوعين مختلفين لا يجوز ولو من نوع واحد في موضع واحد جاز وان لم يصف البيع الى تلك الخنطة وكذا لو قال بعثك ما في كمي فعامتهم على الجواز وبعضهم على عدمه واول قول الكثر ولا بد من معرفة قدر ووصف ثمن بأن لفظ قدر غير منون مضافا لما بعده من الثمن مثل قول العرب بعثك بنصف وربع درهم قلت ما ذكره من الاكتفاء بذكر الجنس عن ذكر القدر والوصف يلزم عليه صحة البيع في نحو بعثك خنطة بدرهم ولا قائل به ومثله بعثك عبدا او دارا ومقاله من انتفاء الجهالة بثبوت خيار الرؤية مدفوع بأن خيار الرؤية قد يسقط برؤية بعض المبيع فتبقى الجهالة المفضية الى المنازعة وكذا قد يبطل خيار الرؤية قبلها بنحو بيع اورهن لما اشتراه كاسيائي بيانه في بابها ولذا قال المصنف هناك صح البيع والشراء للميراث والاشارة اليه الى مكانه شرط الجواز اه فافاد ان انتفاء الجهالة بهذه الاشارة شرط جواز اصل البيع ليثبت بعده خيار الرؤية نعم صحح بعضهم الجواز بدون الاشارة المذكورة لكنه محمول على ما اذا حصل انتفاء الجهالة بدونها ولذا قال في النهاية هناك صح شراء ما لم يره يعني شيئا مسمى موصوفا او مشارا اليه او الى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه وقال في العناية قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصلة لكان البيع جائزا اه وفي حاوي الزاهدی باع خنطة قدرا معلوما ولم يعينها بالاشارة ولا بالوصف لا يصح اه هذا والذي يظهر من كلامهم تفريعا وتعليلان المراد بمعرفة القدر والوصف ما ينفي الجهالة الفاحشة وذلك بما يخص المبيع عن نظاره وذلك بالاشارة اليه لو حضرا في مجلس العقد والافيان مقداره مع بيان وصفه لو من المقدرات كبعتك كرخنطة بلدية مثلا بشرط كونه في ملكه او بيان مكانه الخاص كبعتك ما في هذا البيت او ما في كمي او باضافته الى البائع كبعتك عبدی ولا عبده غيره او بيان حدود ارض ففي كل ذلك تنفي الجهالة الفاحشة عن المبيع وتبقى الجهالة اليسيرة التي لا تنافي صحة البيع لارتفاعها بثبوت خيار الرؤية فان خيار الرؤية انما يثبت بعد صحة البيع لرفع تلك الجهالة اليسيرة لالرفع الفاحشة المناقبة لصحته فاعتنم تحقيق هذا المقام بما يرفع الظنون والاهوام ويندفع به التناقض واللوم عن عبارات القوم (قوله كمصري اودمشقي) ونظيره اذا كان الثمن من غير النقود كالخنطة لا بد من بيان قدرها ووصفها ككر خنطة بحيرية او صعيدية كما افاده الكمال وحققه في النهر (قوله غير مشار اليه) اي الى ما ذكر من المبيع والثمن قال في البحر لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية الى المنازعة فيمتنع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه صفتها تمنع الجواز اه (قوله لا يشترط ذلك في مشار اليه) قال في البحر وقوله غير مشار قيد فيهما لان المشار اليه ميبعا كان أو ثمنا لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه فلو قال بعثك هذه الصبرة من

كمصري اودمشقي (غير  
مشار) اليه (لا) يشترط  
ذلك في (مشار اليه) لنفي  
الجهالة بالاشارة

الخطئة او هذه الكورجة من الارز والشاشات وهى مجهولة العدد بهذه الدراهم التى فى يده  
وهى مرتبة له فقبل جاز ولزم لان الباقي جهالة الوصف يعنى القدر وهو لا يضر اذ لا يمنع من  
التسليم والتسلم اهـ (قوله ما لم يكن) أى المشار اليه ربويا قبول بجنسه اى وبيع مجازفة  
مثل بعثك هذه الصبرة من الخطئة بهذه الصبرة قال فى البحر فانه لا يصح لاحتمال الربا واحتماله  
مانع كحقيقته (قوله او سلما) اراد به المسلم فيه بقرينة ما بعده لكنه لاحتماله كره لان المسلم  
فيه مؤجل غير حاضر فلا يصح ان يكون مشارا اليه والكلام فيه (قوله لو مكىلا او موزونا)  
فلا تكفى الاشارة اليه كما فى مذروع وحيوان خلافا لهما لانه ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه  
فيحتاج الى رد رأس المال وقد ينفق بعضه ثم يجد باقيه معيا فيرده ولا يستبدله رب السلم فى  
مجلس الرد فيفسخ العقد فى المردود ويبقى فى غيره فتلزم جهالة المسلم فيه فيمابقى فوجب بيانه  
كما سيحى فى باب السلم (قوله خير) اى البائع والذى فى الفتح والبحر عدم التخيير وعبارة الفتح  
ولو قال اشتريتها بهذه الصبرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد فله ان يرجع  
بنقد البلد لان مطلق الدراهم فى البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا  
خيار للبائع بخلاف ما لو قال اشتريت بما فى هذه الخاية ثم رأى الدراهم التى كانت فيها كان له  
الخيار وان كانت نقد البلد لان الصبرة يعرف مقدار ما فيها خارجها فى الخاية لا يعرف ذلك  
من الخارج فكان له الخيار ويسمى هذا الخيار خيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية  
لا يثبت فى النقود اهـ ط (قوله وصح ثمن حال) بتشديد اللام قال فى المصباح حل الدين  
يحل بالكسر حاولا اهـ قيد بالثمن لان تأجيل المبيع المعين لا يجوز ويفسده بحر واعلم ان  
كلا من التقدين ثمن أبدا والعين الغير المثلى مبيع أبدا وكل من المكمل والموزون الغير التقدي  
والعددي المتقارب ان قبول بكل من التقدين كان مبيعا او قبول بعين فان كان ذلك المكمل  
والموزون المتقارب متعينا كان مبيعا ايضا وان كان غير متعين فان دخل عليه حرف الباء  
مثل اشتريت هذا العبد بكر خطئة كان ثمنا وان استعمل استعمال المبيع كان سلما مثل  
اشتريت منك كر خطئة بهذا العبد فلا بد من رعاية شرائط السلم غرر الاذكار شرح درر  
البحار وسيأتى له زيادة بيان فى آخر الصرف (قوله وهو الاصل) لان الحلول مقتضى  
العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط بحر عن السراج (قوله لئلا يفضى الى النزاع)  
تعليل لاشتراط كون الاجل معلوما لان علمه لا يفضى الى النزاع واما مفهوم الشرط المذكور  
وهو انه لا يصح اذا كان الاجل مجهولا فعليه كونه يفضى الى النزاع فافهم وسيدكر المصنف  
فى البيع الفاسد بيان الاجل المفسد وغيره ٣ (تنبيه) \* من جهالة الاجل ما اذا باعه بألف  
على ان يؤدى اليه الثمن فى بلد آخر ولو قال الى شهر على ان يؤدى الثمن فى بلد آخر جاز بألف الى  
شهر ويبطل الشرط لان تعيين مكان الايفاء فيما الاجل له ولا مؤنة غير صحيح فاوله حمل ومؤنة  
يصح ومنها اشتراط ان يعطيه الثمن على التفريق او كل اسبوع البعض فان لم يشترط فى البيع  
بل ذكر بعده لم يفسد وكان له أخذ الكل جملة وتماه فى البحر وقوله لم يفسد اى البيع فيه  
كلام يأتى قريبا (قوله ولو باع مؤجلا) اى بلا بيان مدة بأن قال بعثك بدرهم مؤجل  
(قوله صرف لشهر) كانه لانه المعهود فى الشرع فى السلم والعين فى ليقضين دينه أجلا بحر

ما لم يكن ربويا بل بجنسه  
او سلما اتفاقا ورأس مال  
سلم لو مكىلا او موزونا  
خلافا لهما كما سيحى  
\* (فرع) \* لو كان الثمن فى  
صرة ولم يعرف ما فيها من  
خارج خير ويسمى خيار  
الكمية لا خيار الرؤية  
لعدم ثبوته فى النقود فتح  
(وصح ثمن حال) وهو  
الاصل (ومؤجل الى  
معلوم) لئلا يفضى الى  
النزاع ولو باع مؤجلا  
صرف لشهر

مطلب  
فى الفرق بين الاثمان  
والمبيعات

مطلب  
فى التأجيل الى أجل مجهول

(قوله به يفتى) وعند البعض لثلاثة أيام بحر عن شرح المجمع قلت ويشكل على القولين ان شرط صحة التأجيل ان يعرفه العاقدان ولذا لم يصح البيع بثمان مؤجل الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى اذا لم يدركه العاقدان كما سيأتى في البيع الفاسد وكذا لو عرفه احدهما دون الآخر فتأمل (قوله فالحقول لنا فيه) وهو البائع لان الاصل الحلول كما مر (قوله الا فى السلم) فان القول لمثبتته لان نافية يدعى فسادا بفقد شرط صحته وهو التأجيل ومدعيه يدعى صحته بوجوده والقول لمدعى الصحة ط (قوله فلمدعى الاقل) لانكاره الزيادة ح (قوله والبينة فيهما) أى في المسئلتين للمشتري لأنّه ثبت خلاف الظاهر والبيّنات للثبات ح (قوله فالحقول والبينة للمشتري) لانهما لما اتفقا على الاجل فالاصل بقاؤه فكان القول للمشتري في عدم مضيه ولانه منكر توجه المطالبة وهذا ظاهر واما تقديم بيئته على بيئته البائع فعلة في البحر عن الجوهره بان البينة مقدمة على الدعوى اه وهو مشكل فان شأن البينة اثبات خلاف الظاهر وهو هنا دعوى البائع على ان بيئته المشتري على عدم المضى شهادة على النفي وقد يجاب عن الثانى بانه اثبات في المعنى لان المعنى ان الاجل باق تأمل وحينئذ توجه تقديم بيئته كونها اكثر اثباتا ويدل له ما سيأتى في السلم من انها لو اختلفا في مضى الاجل فالحقول للمسلم اليه بيمينه وان برهنا فيبيئته اولى وعلة في البحر باثباتها زيادة الاجل قال فالحقول قوله والبينة بيئته هذا ولم يذكر الاختلاف في الثمن او في المبيع لانه سيأتى في كتاب الدعوى في فصل دعوى الرجلين (قوله ويبطل الاجل بموت المديون) لان فائدة التأجيل ان تجبر فيؤدى الثمن من تمام المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل بحر عن شرح المجمع وصرح قبله بانه لو مات البائع لا يبطل الاجل (قوله او مجهولا) اى جهالة يسيرة بدليل التمثيل فيخرج ماله الى اجل مجهول جهالة فاحشة كهبوب الرجب (قوله صار مؤجلا) كذا جزم به المصنف في باب البيع الفاسد كما سيأتى متنا وذكره في الهداية أيضا وكذا في الزيلعي ومن المتلقى والدرر وغيرها وعزاه في التتارخانية الى الكافى وفي الخانية رجل باع شيئا بيما جائزا وأخر الثمن الى الحصاد والدياس قال يفسد البيع في قول ابى حنيفة وعن محمد انه لا يفسد البيع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كما لو كفل بمال الى الحصاد أو الدياس وقال القاضى الامام ابو على النسفى هذا يشكك بما اذا أقرض رجلا وشرط في القرض ان يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو أقرض ثم أخر لا يصح ايضا فكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع سواء اجله الى هذه الاوقات في البيع او بعده اه قالت وهذا نص صحيح خلاف ما قدمناه عن الهداية وغيرها وفيه بحث فان الحاق البيع بالقرض غير ظاهر بدليل ان القرض لا يصح تأجيله اصلا وان كان الاجل معلوما وتأجيل البيع الى اجل معلوم صحيح اتفاقا على انه ذكر في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين الشرط الفاسد لو الحق بعد العقد هل يلتحق باصل العقد عند ابى حنيفة قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح اه ثم قال بعده استأجر أرضا وشرط تعجيل الاجرة الى الحصاد أو الدياس يفسد العقد ولو لم يشرطه في العقد بل بعده لا يفسد كما في البيع فان الرواية محفوظة انه لو باع مطلقا ثم أجل الثمن الى الحصاد

به يفتى ولو اختلفا في الاجل  
فالحقول لنا فيه الا فى السلم  
به يفتى ولو فى قدره فلمدعى  
الاقل والبينة فيهما  
للمشتري ولو فى مضيه  
فالحقول والبينة للمشتري  
ويبطل الاجل بموت  
المديون لا الدائن (فروع)\*  
باع بحال ثم اجله اجلا  
معلوما او مجهولا كنيزوز  
وحصاد صار مؤجلا منية به  
الف من ثمن مبيع فقال  
اعط كل شهر مائة

قوله تعجيل الاجرة  
هكذا بخطه ولعل صوابه  
تأجيل الاجرة بدليل قوله  
الى الحصاد الخ وبدليل  
التنظير بالبيع في قوله كما في  
البيع الخ تأمل اه

ودياس لا يفسد ويصح الاجل اه ( تنبيه ) علم مامر ان الآجال على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة على ضربين متقاربة كالخصاد ومتفاوتة كهبوب الريح فالثمن العين يفسد بالتأجيل ولو معلوما والدين لا يجوز لمجهول لكن لو جهالة متقاربة وإبطاله المشتري قبل محله وقبل فسخه للفساد انقلب جائزا لالو بعد مضيه امالو متفاوتة وإبطاله المشتري قبل التفرق انقلب جائزا كما في البحر عن السراج هذا وذكر الشارح في البيع الفاسد عن العيني ما رويهم ان الاخير لا ينقلب جائزا وليس كذلك فافهم ونقل الشارح هناك تبعا للمصنف عن ابن كمال وابن ملك ان ابطاله قبل التفرق شرط في المجهول جهالة متقاربة كالخصاد وهو خطأ كما سنبينه هناك ان شاء الله تعالى ( قوله فليس بتأجيل ) لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التأجيل تأمل ( قوله ان اخل بنجم ) حال من فاعل جعله بتقدير القول اي جعله ربه نجوما قائلا ان اخل اه ح ( قوله قلت ومما يكثر وقوعه الخ ) اعلم انه اذا اشترى بالدرهم التي غلب غشها او بالفلوس ولم يسلمها للبائع ثم كسدت بطل البيع والانقطاع عن ايدي الناس كالفساد ويجب على المشتري رد المبيع لو قائما ومثله اوقيته لو هالكا وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع اصلا وهذا عنده وعندهما لا يبطل البيع لان المتعذر التسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالرواج لكن عند ابي يوسف تجب قيمته يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى على قول ابي يوسف وفي المحيط والتممة والحقائق بقول محمد يفتى رفا بالناس اه والكساد ان تترك المعاملة بها في جميع البلاد فلو في بعضها لا يبطل لكنه تنيب اذا لم ترج في بلدهم فيتخير البائع ان شاء اخذه وان شاء اخذ قيمته وحد الانقطاع ان لا يوجد في السوق وان وجد في يد الصيارفة والبيوت هكذا في الهداية والانقطاع كالفساد كما في كثير من الكتب لكن قال في المضمرات فان انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع هو المختار اه هذا اذا كسدت او انقطعت اما اذا غلت قيمتها او انتقصت فالبيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطالب بالتقيد بذلك العيار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي البرازية عن المتقي غلت الفلوس او رخصت فعند الامام الاول والثاني أولا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدرهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهذا في الذخيرة والخلاصة عن المتقي ونقله في البحر واقره حيث صرح بان الفتوى عليه في كثير من المعبرات فيجب ان يعول عليه اثناء قضاء ولم أر من جعل الفتوى على قول الامام هذا خلاصة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رسالته ( بذل المجهود في مسألة تغير النقود ) وفي الذخيرة عن المتقي اذا غلت الفلوس قبل القبض او رخصت قال ابو يوسف قولي وقول ابي حنيفة في ذلك سواء وليس له غيرها ثم رجع ابو يوسف وقال عليه قيمتها من الدرهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض اه وقوله يوم وقع البيع اي في صورة البيع وقوله ويوم وقع القبض اي في صورة القرض كانه عليه في النهر في باب الصرف وحاصل ما مر انه على قول ابي يوسف المفتي به لا فرق بين الكساد والانقطاع والرخص والغلاء في انه تجب قيمتها يوم وقع البيع او القرض لا مثلها وفي دعوى البرازية من النوع الخامس عشر عن فوائد الامام ابي حفص الكبير استقرض

مطلب

مهم في احكام النقود  
اذا كسدت او انقطعت  
او غلت او رخصت

فليس بتأجيل برزاية  
\* عليه الف ممن جعله ربه  
نجوما ان اخل بنجم حل  
الباقى في الامر كما شرط  
ملتقط وهي كثيرة الوقوع  
قلت ومما يكثر وقوعه  
مالو اشترى بقطع راحة  
فكسدت بضرب جديدة  
يجب قيمتها يوم البيع من  
الذهب لا غير اذا لم يكن  
الحكام الحكم بمثلها لمنع  
السلطان منها ولا يدفع  
قيمتها من الفضة الجديدة  
لانها مالم يغلب غشها  
فجدها ورديتها سواء  
اجماعا

منه ذائق فلوس حال كولها عشرة بدائق فصارت ستة بدائق اورخص وصار عشرون بدائق يأخذ منه عدد ما اعطى ولا يزيد ولا ينقص اه قلت هذا مبنى على قول الامام وهو قول ابى يوسف اولاً وقد علمت ان المفتى به قوله ثانياً بوجوب قيمتها يوم القرض وهو ذائق اى سدس درهم سواء صار الآن ستة فلوس بدائق او عشرين بدائق تأمل ومثله ما سيذكره المصنف فى فصل القرض من قوله استقرض من الفلوس الرائجة والعدالى فكسدت فعليه مثلها كاسدة لا قيمتها اه فهو على قول الامام وسياً تى فى باب الصرف متنا وشرحا اشترى شيئاً به اى بغالب الغش وهو نافق او بفلوس نافقة فكسدت ذلك قيل التسليم للبائع بطل البيع كما لو انقطعت عن ايدى الناس فانه كالكساد وكذا حكم الدراهم لو كسدت او انقطعت بطل وصحها بقيمة المبيع وبه يفتى رفقا بالناس بحر وحقائق اه وقوله بقيمة المبيع صوابه بقيمة الثمن الكاسد وفى غاية البيان قال ابو الحسن لم تختلف الرواية عن اى حنيفة فى قرض الفلوس اذا كسدت ان عليه مثلها قال بشر قال ابو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض فى الدراهم التى ذكرت لك اصنافها يعنى البخارية والطبرية واليزيدية وقال محمد قيمتها فى آخر نفاقها قال القد روى واذا ثبت من قول ابى حنيفة فى قرض الفلوس ما ذكرنا فالدراهم البخارية فافس على صفة مخصوصة والطبرية واليزيدية هى التى غلب الغش عليها فتجرى محرى الفلوس فلذلك قاسها ابو يوسف على الفلوس اه ما فى غاية البيان وما ذكره فى القرض جار فى البيع ايضا كما قدمناه عن الذخيرة من قوله يوم وقع البيع الخ ثم اعلم ان الذى فهم من كلامهم ان الخلاف المذكور انما هو فى الفلوس والدراهم الغالبة الغش ويدل عليه انه فى بعض العبارة اقتصر على ذكر الفلوس وفى بعضها ذكر العدالى معها وهى كفى البحر عن البناء بفتح العين المهمة والدال وكسر اللام دراهم فيها غش وفى بعضها تقيد الدراهم بغلبة الغش وكذا تعليمهم قول الامام بطلان البيع بان الثمنية بطلت بالكساد لان الدراهم التى غاب غشها انما جعلت ثمناً بالاصطلاح فاذا ترك الناس المعاملة بها بطل الاصطلاح فلم يبق ثمناً فبقى البيع بلا ثمن فبطل ولم أر من صرح بحكم الدراهم الخاصة او المغلوبة الغش سوى ما أفاده الشارح هنا وينبغى انه لا خلاف فى انه لا يبطل البيع بكسادهما ويجب على المشتري مثلها فى الكساد والانقطاع والرخص والغلاء ما عدم بطلان البيع فلانها ثمن خلقة فترك المعاملة بها لا يبطل ثمنيتها فلا يتأتى تعليل البطلان المذكور وهو بقاء البيع بالثمن واما وجوب مثلها وهو ما وقع عليه العقد كائنه ذهب مشخص او مائة ريال فربحى فلبقاء ثمنيتها ايضا وعدم بطلان تقومها وتام بيان ذلك فى رسالتنا ( تنبيه الرقود فى احكام النقود ) واما ما ذكره الشارح من انه يجب قيمتها من الذهب فغير ظاهر لان ثمنيتها لم تبطل فكيف يعدل الى القيمة وقوله اذا لم يمكن الخ فيه نظر لان منع السلطان التعامل بها فى المستقبل لا يستلزم منع الحاكم من الحكم على شخص بما وجب عليه منها فى الماضى واما قوله ولا يدفع قيمتها من الجديدة فظاهر وبيانه ان كسادها عيب فيها عادة لان الفضة الخالصة اذا كانت مضروبة رائجة تقوم باكثر من غيرها فاذا كانت العشرة من الكاسدة تساوى تسعة من الرائجة مثلاً فان ألزمتنا المشتري بقيمتها وهو تسعة من الجديدة يلزم الربا وان ألزمتنا بعشرة نظراً الى ان الجودة والرداءة فى باب الربا غير



معتبرة يلزم ضرر المشتري حيث الزمناه بحسن مما التزم فلم يمكن الزامه بقيمتها من الجديدة ولا  
بمثليها منها فتعين الزامه بقيمتها من الذهب لعدم امكان الزامه بمثليها من الكاسدة ايضا لما علمت  
من منع الحكم منه لكن علمت ما فيه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والله سبحانه وتعالى اعلم وبقي  
مالو وقع الشراء بالقرش كاهو عرف زماننا ويأتي الكلام عليه قريبا (قوله) اما ما غلب غشه  
الح (أفاد ان كلامه السابق فيما كان خاليا عن الغش أو كان غشه مغلويا وانه لا خلاف فيه  
على ما يفهم من كلامهم كما قررناه آنفا (قوله) كاسيحي (في فصل القرض) صوابه في باب  
الصرف كما علم مما قدمناه (قوله) وهذا) أي ما ذكره في المتن من صحة البيع ثمن مؤجل الى  
معلوم (قوله) ثمن دين الح) أراد بالدين ما يصح ان يثبت في الذمة سواء كان نقدا أو غيره وبالعين  
ما قابله فيدخل في الدين الثوب الموصوف بما يعرفه لقوله في الفتح وغيره ان الثياب كما تثبت  
مبيعا في الذمة بطريق السلم تثبت ديننا مؤجلا في الذمة على انها ثمن وحينئذ يشترط الاجل لا  
لأنها ثمن بل لتصير ملحقه بالسلم في كونها ديننا في الذمة فلذا قلنا اذا باع عبد بثوب موصوف في  
الذمة الى اجل جاز ويكون بيعا في حق العبد حتى لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف مالو أسلم  
الدراهم في الثوب وانما ظهرت احكام السلم فيه في الثوب حتى شرط فيه الاجل وامتنع بيعه  
قبل قبضه لالحاقه بالسلم فيه اه فافهم (قوله) وبخلاف جنسه) عطف على قوله ثمن دين وفي  
بعض النسخ او بدل الواو والاولى أولى لان الشرط كل منهما لا احدهما كما افاده ط وقوله  
ولم يجمعهما قدر جملة حالية والقدر كيل أو وزن وذلك كييع ثوب بدراهم واحترز عما لو كان  
بجنسه وجمعهما قدر ككرر بمثابة او كان بجنسه ولم يجمعهما قدر كثوب هو ي بمثابة او كان  
بخلاف جنسه وجمعهما قدر ككرر بكرر شعير فانه لا يصح التأجيل لما فيها من ربا النساء  
فقول الشارح لما فيه من ربا النساء بالفتح أي التأخير لتعليل لمفهوم المتن وهو عدم صحة  
التأجيل في العصور الثلاثة افاده ح قلت بقي شرط آخر وهو ان لا يكون المبيع الكلي  
او الوزني هالكا فقد ذكر الحثير الرمي اول اليوع عن جواهر الفتاوى له على آخر حنطه غير  
السلم فاعلم منه ثمن معلوم الى شهر لا يجوز لانه يبيع الكلي بالكلي وقد نهينا عنه وان  
باعها ممن عليه ونقد المشتري الثمن في المجلس جاز فيكون ديننا بعين اه وذكر المسئلة في المنع  
قيل باب الربا ومثله كل مكيل وموزون وكالبيع الصلح في الثلاثين من جامع الفصولين ولو  
غصب كرفصا له وهو قائم على دراهم مؤجلة جاز وكذا الذهب والفضة وسائر الموزونات  
ولو صالحه على كيلي مؤجل لم يميز اذ الجنس بانفراده يحرم النساء ولو كان البرها كالكلم يميز الصالح  
على شيء من هذا نسبة لانه دين بدين الا اذا صالح على بر مثله او أقل منه مؤجلا جاز لانه عين  
حقه والاول جاز لالو على اكثر لاربا والصلح على بعض حقه في الكلي والوزني حال قيامه لم يميز  
اه وفي البرازية الحيلة في جواز بيع الحيلة المستهلكة بالنسيئة ان يبيعها بثوب ويقبض الثوب  
ثم يبيع بدراهم الى اجل اه اقول وتجري هذه الحيلة في الصلح ايضا وهي واقعة الفتوى  
ويكثر وقوعها اه (قوله) فندسقوط الخيار عنده (أي عند أبي حنيفة لان ذلك وقت  
استقرار البيع (قوله) فندسليم) متعلق بالسلم (قوله) لانهم (اللام للتأويل او للتوقيت متعلقة بما  
تعلق به قوله وللشئ (قوله) تحصيل لفائدة التأجيل) وهي التصرف في المبيع وايضا الثمن

اما ما غلب غشه ففيه الخلاف  
كاسيحي في فصل القرض  
فتنه وبه اجاب سعدى  
افندى وهذا اذا بيع ثمن  
دين فلو بعين فسد فتح و  
(بخلاف جنسه ولم يجمعهما  
قدر لما فيه من ربا النساء  
كاسيحي في بابه (و) الاجل  
(ابتداء من وقت التسليم)  
ولو فيه خيار فندسقوط  
الخيار عنده خاتمة  
(وللمشتري) ثمن مؤجل  
الى سنة منكورة (أجل سنة  
ثانية) فندسليم (لمنع البائع  
السلمة) عن المشتري (سنة  
الاجل) المنكورة تحصيل  
لفائدة التأجيل

من ربحه مثلا (قوله فلو معينة) كسنة كذا ومثله الى رمضان مثلا (قوله لان التقصير منه) تعاميل للثانية اما الاولى فليكونه لما عين تعين حقه فيما عينه فلا يثبت في غيره (قوله والتمن المسمى قدره لا وصفه) لما كان قول المصنف ينصرف مطلقه موها ان المراد بالمطلق ما لم يذكر قدره ولا وصفه بقرينة قوله اولا وشرط لصحته معرفة قدر ووصف ثمن دفع ذلك بان المراد المطلق عن تسمية الوصف فقط (قوله مجمع الفتاوى) فانه قال معزيا الى بيوع الخزانة باع عينا من رجل باصفهان بكذا من الدنانير فلم ينقد الثمن حتى وجد المشتري بخارى يجب عليه الثمن بعيار اصفهان فيعتبر مكان العقد اه منح قلب وتظهر ثمرة ذلك اذا كانت مالية الدينار مختلفة في البلدين وتوافق العاقدان على أخذ قيمة الدينار لفقده او كساده في البلدة الاخرى فليس للبائع ان يلزمه بأخذ قيمته التي في بخارى اذا كانت اكثر من قيمته التي في اصفهان وكما يعتبر مكان العقد يعتبر زمنه ايضا كما يفهم مما قدمناه في مسألة الكساد والرخص فلا يعتبر زمن الايفاء لان القيمة فيه مجهولة وقت العقد وفي البحر عن شرح المجمع لو باعه الى اجل معين وشرط ان يعطيه المشتري اى نقد يروج يومئذ كان البيع فاسدا (قوله كذهب شريفي وبندي) فانهما اتفقا في الرواج لكن مالية احدهما اكثر فاذا باع بمائة ذهب مثلا ولم يبين صفته فسد للتنازع لان البائع يطلب الاكثر مالية والمشتري يدفع الاقل (قوله مع الاستواء في رواجهما) اما اذا اختلفت رواجهما مع اختلاف ماليتهما او بدونه فيصح وينصرف الى الاربع وكذا يصح لو استوت ماليتهما ورواجهما لكن يخير المشتري بين ان يؤدى ايها شاء والحاصل ان المسئلة رابعة وان الفساد في صورة واحدة وهى الاختلاف في المالية فقط والصحة في الثلاث الباقية كما بسطه في البحر ومثل في الهداية مسألة الاستواء في المالية والرواج بالتثاني والثلاثى واعترضه الشراح بان مالية الثلاثة اكثر من الاثنين واجاب في البحر بان المراد بالتثاني ما قطعان منه بدرهم وبالتثاني ما ثلاثة منه بدرهم قلت وحاصله انه اذا اشترى بدرهم فله دفع درهم كامل او دفع درهم مكسر قطعتين او ثلاثة حيث تساوى الكل في المالية والرواج ومثله في زماننا الذهب يكون كاملا ونصفين واربعه ارباع وكلها سواء في المالية والرواج بل ذكر في القنية في باب المتعارف بين التجار كالمشروط برمن (عت) باع شيئا بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد انهم يعطون كل خمسة اسداس مكان الدينار واشتهرت بينهم فالحقد ينصرف الى ما تعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة ثم رمن (فك) جرت العادة فيما بين اهل خوارزم انهم يشترون سلعة بدينار ثم يتقدون ثلثي دينار محمودية او ثلثي دينار وطسوج نيسابورية قال يجزى على المواضعة ولا تبقى الزيادة دينارا عليهم اه ومثله في البحر عن التناخانية ومنه يعلم حكم ما تعرف في زماننا من الشراء بالقروش فان القروش في الاصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم باربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفان ثم ان انواع العملة المضروبة تقوم بالقروش ففما ما يساوى عشرة قروش ومنها اقل ومنها اكثر فاذا اشترى بمائة قرش فالعادة انه يدفع ما اراد اما من القروش او بما يساويها من قيمة انواع العملة من ريال او ذهب ولا يفهم احد ان الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشا بل هي او ما يساويها من انواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في المالية ولا يرد ان صورة

مطلب

يعتبر الثمن في مكان العقد  
وزمنه

فلو معينة او لم يمنع البائع  
من التسليم لا اتفاقا لان  
التقصير منه (و) الثمن  
المسمى قدره لا وصفه  
(ينصرف مطلقه الى طالب  
نقد البلد) بلد العقد مجمع  
الفتاوى لانه المتعارف  
(وان اختلف النقود المالية)  
كذهب شريفي وبندي  
(فسد العقد مع الاستواء  
في رواجهما)

مطلب

مهم في حكم الشراء  
بالقروش في زماننا

الاختلاف في المالية مع التساوي في الرواج هي صورة الفساد من الصور الاربع لانه هنا لم يحصل اختلاف مالية الثمن حيث قدر بالقروش وانما يحصل الاختلاف اذا لم يقدر بها كما لو اشترى بمائة ذهب وكان الذهب انواعا كلها رائجة مع اختلاف ماليتها فقد صار التقدير بالقروش في حكم ما اذا استوت في المالية والرواج وقد مر ان المشتري يخير في دفع ايهما شاء قال في البحر فلو طلب البائع احدهما للمشتري دفع غيره لان امتناع البائع من قبول مادفعه المشتري ولا فضل تعتاه بقى هنا شيء وهو انا قدمنا انه على قول ابي يوسف المتيقن به لافرق بين الكساد والانتقطاع والرخص والغلاء في انه تجب قيمتها يوم وقع البيع او القرض اذا كانت فلوسا او غالبية الغش وان كانت فضة خالصة او مغلوقة الغش تجب قيمتها من الذهب يوم البيع على ما قاله الشارح او مثلها على ما بحثناه وهذا اذا اشترى بالريال او الذهب مما يراد نفسه اما اذا اشترى بالقروش المراد بها ما يعم الكل كما قررناه ثم رخص بعض انواع العملة او كلها واختلقت في الرخص كما وقع مرارا في زماننا ففيه اشتباه فانها اذا كانت غالبية الغش وقلنا تجب قيمتها يوم البيع فهذا لا يمكن ذلك لانه ليس المراد بالقروش نوع معين من العملة حتى نوجب قيمته واذا قلنا ان الخيار للمشتري في تعيين نوع منها كما كان الخيار له قبل ان ترخص فانه كان مخيرا في دفع اي نوع اراد فابقاء الخيار له بعد الرخص يؤدي الى النزاع والضرر فان خياره قبل الرخص لا ضرر فيه على البائع اما بعده ففيه ضرر لان المشتري ينظر الى الانفعاله والاضرر على البائع فيختاره فان ما كان يساوي عشرة اذا صار نوع منه ثمانية ونوع منه ثمانية ونصف يختار ما صار ثمانية فيدفعه للبائع ويحسبه عليه عشرة كما كان يوم البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لاقيمته لان قيمة كل نوع تعتبر بغيره فحيث لم يكن دفع القصة لما قلنا ولزم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع حصل الاشتباه في حكم المسئلة كما قلنا والذي حررته في رسالتي (تنبيه الرقود) انه ينبغي ان يؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصا لالاكثر رخصا ولا بالاقل حتى لا يلزم اختصاص الضرر به ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص لجميع انواع العملة اما لو بقي منها نوع على حاله فينبغي ان يقال بالزام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون تغتيا بقصد اضرار البائع مع امكان غيره بخلاف ما اذا لم يمكن بان حصل الرخص للجميع فهذا غاية ما ظهر لي في هذه المسئلة والله سبحانه اعلم (قوله الا اذا بين في المجلس) قال في البحر فاذا ارتفعت الجهالة ببيان احدهما في المجلس ورضي الآخر صح لارتفاع المفسد قبل تقريره فصار كاليان المقارن (قوله هو في عرف المتقدمين الخ) كذا قاله في التتبع واستدل له بحديث الفطرة كذا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير لكن قال في البحر وفي المصباح الطعام عند اهل الحجاز البرخاسة وفي العرف اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب وجمعه اطعمة اه والمراد به في كلام المصنف الحبوب كلها لا البر وحده ولا كل ما يؤكل بقريته قوله كيلا وجزاها اه (قوله كيلا وجزاها) منصوبان على الحال لانهما بمعنى اسم الفاعل او المفعول فافهم (قوله مثل الجيم الخ) اي يجوز في جيمه الحركات الثلاث في القاموس الجزاف والجزافة مثلثين والجزافة الخدس في البيع والشراء معرب كزاف اه والخدس الظن والتخمين وحاصله ما في المغرب من انه البيع والشراء بلا

الا اذا بين ( في المجلس  
لزوال الجهالة ( وصح  
بيع الطعام) هو في عرف  
المتقدمين اسم للخطئة  
ودقيقها ( كيلا وجزاها)  
مثلث الجيم معرب كزاف  
الجزافة

قوله نوع معين هكذا بخطه  
وصوابه نوعا معينا بالنصب  
لانه خبر ليس اه مصصحه

قوله لزوم الضرر الاولى  
حذف قوله لزوم كما لا يخفى  
اه مصصحه

كيل ولا وزن ونقل ط ان شرط جوازها ان يكون مميزا مشارا اليه (قوله اذا كان بخلاف جنسه) اما بجنسه فلا يجوز مجازفة لاحتمال التفاضل الا اذا ظهر تساويهما في المجلس بحر حتى لو لم يحتمل التفاضل كائن باع كفة ميزان من فضة بكفة منها جاز وان كان مجازفة كافي الفتح والمجازفة فيه بسبب انه لا يعرف قدرها ط (قوله لشروطية معرفته) لاحتمال ان يتفاسخا السلم فيريد المسلم اليه دفع ما اخذ ولا يعرف ذلك الا بمعرفة القدر ط (قوله ومن المجازفة البيع الخ) صرح بانه من المجازفة مع ان ظاهر المتن انه ليس منها بقربينة العطف والاصل فيه المنايرة لانه على صورة الكيل والوزن وليس به حقيقة افاده في النهر (قوله وللمشتري الخيار فيهما) افاد ان البيع جائز غير لازم وهذا الخيار خيار كشف الحال بحر وفي رواية لا يجوز البيع والاول اصح وظهر كافي الهداية واول في الفتح قوله لا يجوز بانه لا يلزم توفيقا بين الرايتين اى فلا حاجة الى التصحيح لارتفاع الخلاف فاعتراض البحر عليه بانه خلاف ظاهر الهداية غير ظاهر وفي البحر عن السراج ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الاناء والحجر على حالهما فلو تلفا قبل التسليم فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه منه اهـ (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاناء النقصان) بأن لا ينكس ولا ينقبض كأن يكون من خشب او حديد اما اذا كان كالتزليل والجوالق فلا يجوز الا في قرب الماء استحسانا للتعامل نهر (قوله والحجر التفتت) هذا مروى عن ابي يوسف حتى لا يجوز بوزن هذه البطيخة ونحوها لانها تنقص بالجفاف وعول بعضهم على ذلك وليس بشئ فان البيع بوزن حجر بعينه لا يصح الا بشرط تعجيل التسليم ولا جفاف يوجب نقصانا في ذلك الزمان وما قد يعرض من تأخره يوما او يومين ممنوع بل لا يجوز ذلك كما لا يجوز في السلم وكل العبارات تفيد تقييد صحة البيع في ذلك بالتعجيل وتامه في الفتح قال في البحر وهو حسن جدا وقواه في النهر ايضا (قوله كيعة الخ) عبر في الفتح وغيره بقوله وعن ابي جعفر باعه من هذه الحنطة قدر ما يملأ الطشت جاز ولو باعه قدر ما يملأ هذا البيت لا يجوز اهـ (قوله وصح فيما سمي) اشار به الى ان الصاع ليس بقيد حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم صح في اثنين او عشرة وعلى هذا فقول المتن صاع بدل من ما يدل بعض من كل وفيه من الخزانة ما لا يخفى اهـ (قوله في بيع صبرة) هي الطعام المجموع سميت بذلك لافراغ بعضها على بعض ومنه قيل للسحاب فوق السحاب صبر قاله الازهرى واراد صبرة مشارا اليها كاسيا تي وليست قيدا بل كل مكيل او موزون او معدود من جنس واحد اذا لم تختلف قيمته كذلك نهر وقيد بصبرة احترازا عن صبرتين من جنسين كافي الغرر وقال في شرحه الدرر اى لا يصح البيع عنده في القدر المسمى اذا بيع صبرتان من جنسين كصبرتي بر وشعير كل قفيز او قفيزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قفيز واحد لتفاوت الصبرتين وعندهما يصح فيهما ايضا وذكر في المحيط والايضاح ان العقد يصح على قفيز واحد منهما اهـ وقوله يصح اى عنده كافي الكافي وقوله منهما اى من الصبرتين من جنسين اى من كل واحدة نصف قفيز كانيه عليه شراح الهداية عزمية (قوله كل صاع بكذا) قيل بحر كل بدل من صبرة وقيل مبتدأ وخبر والجملة صفة صبره اهـ اى على تقدير القول اى مقول فيها كل صاع بكذا ويحتمل كون الجملة صفة لبيع وكونها في محل نصب على الحال باضمار اقول ايضا (قوله مع الخيار للمشتري) اى دون

(اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم) لشروطية معرفته كاسيجي  
(او كان بجنسه وهو دون نصف صاع) اذا ربا فيه كاسيجي (و) من المجازفة البيع (بأناء وحجر لا يعرف قدره) قيد فيهما والمشتري الخيار فيهما نهر وهذا (اذا لم يحتمل) الاناء (النقصان و) الحجر (التفتت) فان احتملها لم يجوز كيعة قدر ما يملأ هذا البيت ولو قدر ما يملأ هذا الطشت جاز سراج (و) صح (في) ماسمي (صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا) مع الخيار للمشتري

البائع نهر وفي البحر ولم يذكر المصنف الخيار على قول الامام قالوا وله الخيار في الواحد كما اذا  
 رآه ولم يكن رآه وقت البيع ثم نقل عن غاية البيان ان لكل منهما الخيار قبل الكيل وذلك لان  
 الجهالة قائمة او لتفرق الصفقة ثم قال وصرح في البدائع بلزوم البيع في الواحد وهذا هو  
 الظاهر وعندها البيع في الكل لازم ولا خيار اهـ (قوله لتفرق الصفقة عليه) استشكل  
 على قول الامام لانه قائل بالنصرافه الى الواحد فلا تفريق واجاب في المعراج بان انصرافه  
 الى الواحد مجتهد فيه والعوام لا علم لهم بالمسائل الاجتهادية فلا ينزل علما فلا يكون راضيا  
 كذا في الفوائد الظهيرية وفيه نوع تأمل اهـ بحر ولعل وجه التأمل انه يلزم عليه ان من علم  
 ان العقد منصرف الى الواحد لم يثبت له الخيار لعدم تفرق الصفقة عليه مع ان كلامهم شامل  
 للعالم وغيره وعن هذا كان الظاهر مامرا عن البدائع من لزوم البيع في الواحد (قوله  
 ويسمى خيار التكشف) اى تكشف الحال بالصفة في واحد وهو من الاضافة الى السبب ط  
 (قوله ان كملت في المجلس) وله الخيار ايضا كافي الفتح والتميين والنهر (قوله لزوال المفسد)  
 وهو جهالة المبيع والتمن (قوله قبل تقرر) اى قبل ثبوته باقتضاء المجلس ط (قوله او سمي  
 جملة قفزاتها) وكذا لو سمي ثمن الجميع ولم يبين جملة الصبرة كقولنا بعثك هذه الصبرة بمائة  
 درهم كل قفيز بدرهم فانه يجوز في الجميع اتفاقا بحر والحاصل انه ان لم يسم جملة المبيع وجملة  
 الثمن صح في واحد وان سمي احدهما صح في الكل كالو سمي الكل ويأتي بيان ما لو ظهر المبيع  
 ازيد او انقص وبقي ما اذا باع قفيزا مثلا من الصبرة والظاهر انه يصح بلا خلاف لعلم بالمبيع  
 فهو كبيع الصبرة كل قفيز بكذا اذا سمي جملة قفزاتها ولذا افق في الخيرية بصفة البيع بلا ذكر  
 خلاف حيث سئل فيمن اشترى غرا ثم معلومة من صبرة كثيرة فأجاب بانه يصح ويلزم ولا جهالة  
 مع تسمية الغرائر اهـ (قوله بالخيار لو عند العقد) صرح به ابن كمال والظاهر ان التسمية قبل  
 العقد في مجلسه كذلك (قوله وبه لو بعده الخ) الضمير الاول للخيار والثاني للعقد قال ح اى  
 وصح في الكل بالخيار للمشتري لو سمي جملة قفزاتها بعد العقد في المجلس (قوله او بعده) اى  
 بعد المجلس (قوله عندهما) راجع لقوله او بعده لكن لا خيار للمشتري في هذه الصورة  
 عندهما خلافا لما تقتضيه عبارته افاده ح قلت فكان الاصول ان يقول لا بعده وصح  
 عندهما وعبارة الملتقى مع شرحه لا يصح لوزالت الجهالة باحدهما بعد ذلك اى المجلس لتقرر  
 المفسد وقالا يصح مطلقا اهـ ولا يخفى ان عدم الصفة عنده انما هو فيما زاد على صاع اماميه  
 فالصفة ثابتة وان لم توجد تسمية اصلا كتفيدة عبارة المتان (قوله وبه يفتى) عزاه في الترتيب لالة  
 الى البرهان وفي النهر عن عيون المذهب وبه يفتى لضعف دليل الامام بل تيسيرا اهـ وفي  
 البحر وظاهر الهداية ترجيح قواهما لتأخير دليلهما كما هو عادته اهـ قلت لكن رجح  
 في الفتح قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ترجمته ايضا العلامة قائم عن الكافي والمحجوبي  
 والذبي وصدر الشريعة ولعله من حيث قوة الدليل فلا ينافي ترجيح قولهما من حيث التيسير  
 ثم رأيت في شرح الملتقى افاد ذلك وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل (قوله فان رضى)  
 تفريع على قوله وبه لو بعده في المجلس (قوله الظاهر نعم) هو رواية محمد عن الامام استظهرها  
 في النهر على رواية ابى يوسف عنه انه لا يجوز الا بتراضيها (قوله وفسد في الكل) اى عنده

لتفرق الصفقة عليه  
 ويسمى خيار التكشف  
 (و) صح (في الكل ان) كليات  
 في المجلس لزوال المفسد  
 قبل تقرر او (سمى جملة  
 قفزاتها) بالخيار لو عند  
 العقد وبه لو بعده في المجلس  
 او بعده عندهما وبه يفتى فان  
 رضى هل يلزم البيع بلا  
 رضى البائع الظاهر نعم نهر  
 (وفسد في الكل في بيع ثلث)

خلافاً لهما لان الأفراد اذا كانت متفاوتة لم يصح في شيء بحر اى لافى واحد ولا فى اكثر  
بمخلاف مسألة الصبرة وسياق ترجيح قولهما وهذا شروع فى حكم القيمات بعد بيان حكم  
المتليات كالصبرة ونحوها من كل مكيل وموزون (قوله بفتح) اى بفتح الاء الماثلة اما بضمها  
فالكثر من الناس او من الدراهم وبكسرهما الهائكة كما فى القاموس (قوله وثوب) اى  
يضمره التبويض اما فى الكرباس فينبغى جوازها فى ذراع واحد كما فى الطعام الواحد بحر عن  
غاية البيان قلت ووجهه ظاهر فان الكرباس فى العادة لا يختلف ذراع منه عن ذراع ولذا  
فرض القهستانى المسئلة فيما يختلف فى القيمة وقال فان الذراع من مقدم البيت او الثوب  
اكثر قيمة من مؤخره اه فافاد أن ما لا يختلف مقدمه ومؤخره فهو كالصبرة (قوله كل  
شاة) اما لو قال كل شاتين بعشرين وسمى الجملة مائة مثلاً كان باطلا اجماعاً وان وجدته كما  
سمى لان كل شاة لا يعرف ثمنها الا بالنضمام غيرها اليها قاله الحدادى وفى الثانية ولو كان ذلك  
فى مكيل او موزون او عددى متقارب جاز نهر (قوله وان علم) اى بعد العقد كما يفيد ما يأتى  
(قوله ولو رضى الخ) فى السراج قال الحلوانى الاصح ان عند ابى حنيفة اذا أحاط عامه بعدد  
الاغنام فى المجلس لا يتقلب صحىحاً لكن لو كان البائع على رضاه ورضى المشتري ينقصد البيع  
بينهما بالترضى كذا فى الفوائد الظهيرية ونظيره البيع بالرقم اه بحر وفى المحتجى ولو اشترى  
عشر شياه من مائة شاة او عشر بطيخات من وقر فالبيع باطل وكذا الرمان ولو عرض لها البائع  
وقبلها المشتري جاز استحصانها والعزل والقبول بمنزلة ايجاب وقبول اه ومثله فى التارنطانية  
وغیرها قال الحير الرملى وفيه نوع اشكال وهو انه تقدم ان التعاطى بعد عقد فاسد لا ينقصد  
به البيع اه وانظر ما قدمناه من الجواب عند الكلام على بيع التعاطى (قوله ونظيره  
البيع بالرقم) بسكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فاذا لم يعلم  
المشتري ينظر ان علم فى مجلس البيع نفذ وان تفرق قبل العلم بطل درر من باب البيع الفاسد  
وتعقبه فى الشرع بلالية بأن النافذ لازم وهذا فيه الحيار بعد العلم بقدر الثمن فى المجلس وبأن  
قوله بطل غير مسلم لانه فاسد يفيد الملك بالقبض وعليه قيمته بخلاف الباطل واجيب عن  
الاول بأنه ليس كل نافذ لازماً فقد شاع اخذهم النافذ ما بلالاً للموقوف اه وفى الفتح ان  
البيع بالرقم فاسد لان الجهالة تمكنت فى صلب العقد وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت  
بمنزلة القمار للخطر الذى فيه انه سيظهر كذا وكذا وجوزاه فيما اذا علم فى المجلس بعقد آخر هو  
التعاطى كما قاله الحلوانى اه وانذر ما قدمناه فى بحث البيع بالتعاطى (قوله ولو سمي الخ)  
اى فى صلب العقد فلا ينافى قوله وان علم عدد الغنم فى المجلس الخ قال فى البعتر قيد بعدم تسمية  
ثمن الكل لانه لو سمي كما اذا قال بعثك هذا الثوب بعشرة دراهم كل ذراع بدرهم فانه جائز  
فى الكل اتفاقاً كما لو سمي جملة الذرعان او القطيع اه (قوله والضابط لكلمة كل الخ) اعلم  
انهم ذكروا فروعا فى كل ظاهرها التنافى فانهم تارة جعلوها مفيدة الاستغراق وتارة للواحد  
وتارة لاتفيد شيئاً منهما فاقبح صاحب البحر فى ذكر ضابط يحصر الفروع المذكورة بعد  
تصريحهم بأن لفظ كل لا يستغراق افراد مادخلاته من المنكر واجزائه فى المصروف قلت ولذا  
صح قولك كل رء ان ما كقول بخلاف قولك كل الرمان ما كقول لان بعض اجزائه كقشره غير

بفتح فتشديد قطع الغنم  
(وثوب كل شاة او ذراع)  
لنفس ونشر (بكذا) وان  
علم عدد الغنم فى المجلس لم  
يتقلب صحىحاً عنده على  
الاصح ولو رضى العقد  
بالتعاطى ونظيره البيع  
بالرقم سراج (وكذا)  
الحكم (فى كل معدود  
متفاوت) كابل وعبيد  
وبطیخ وكذا كل مافى  
تبعضه ضرر كمصوغ  
أوان بدائع ولو سمي عدد  
الغنم او الذرع او جملة  
الغنم صح اتفاقاً والضابط  
لكلمة كل ان الافراد

مطلب  
البيع بالرقم

قوله وهو جهالة الثمن  
هكذا بخطه والقواب  
وهى بالتأنيث اى الجهالة  
اه

مطلب  
الضابط فى كل



ما كوله (قوله ان لم تعلم نهايتها) اما ان علمت فالامر فيها واضح كما اذا قال كل زوجة لي طالق وله اربع زوجات مثلا فان كلا تستغرقها ا ه ح اى بلا تفصيل (قوله فان لم تؤد للجهالة) اى المفضية الى المنازعة والاولى قول البحر فان لم تفض الجهالة الى منازعة (قوله كيمين وتعليق) عطف تفسير وعبرة البحر كمسئلة التعليق والامر بالدفع عنه وذكر قبله مسئلة التعليق وقال انها لا لكل اتفاقا كما اذا قال كل امرأة أتزوجها او كلما اشتريت هذا الثوب او ثوبا فهو صدقة او كلما ركبت هذه الدابة او دابة وقرق ابو يوسف بين المنكر والمعين في الكل وتماه في الزيلعي من التعليق وفي الحانية كلما أكلت اللحم فعلى درهم فعليه بكل لقمة درهم وذكر مسئلة الامر بالدفع فيما اذا أمر رجلا بأن يدفع لزوجته نفقة فقال ادفع غنى كل شهر كذا فدفع المأمور اكثر من شهر لزم الامر (قوله والا) اى بأن أدت للجهالة المفضية الى المنازعة (قوله فان لم تعلم) اى لم يكن علمها كافي البحر في عبارته تسامح (قوله كأجارة) صورته أجرته دارى كل شهر بكذا صح في شهر واحد وكل شهر سكن اوله لزمه (قوله وكفالة) صورته اذا ضمن لها نفقتها كل شهر او كل يوم لزمه نفقة واحدة عند الامام خلافا لابي يوسف بحر (قوله واقرار) صورته اذا قال لك على كل درهم ولو زاد من الدراهم فقياس قول الامام عشرة وقال ثلاثة بحر (تنبيه) زاد في البحر هنا قسما آخر وعبارته ثم رأيت بعد ذلك في آخر غصب الحانية من مسائل الابرأه لوقال كل غريم لي فهو في حل قال ابن مقاتل لا يبرأ غريم مؤد لان الابرأه ايجاب الحق للغرماء وايجاب الحقوق لا يجوز الا لقوم بأعيانهم واما كلمة كل في باب الاباحة فقال في الحانية من ذلك الباب لو قال كل انسان تناول من مالى فهو له حلال قال محمد بن سلمة لا يجوز ومن تناوله ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جائز نظرا الى الاباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد جعله ابراء عما تناوله والابرأه للمجهول باطل والفتوى على قول ابي نصر اه ويمكن ان يقال في الظابط بعد قوله فهو على الواحد اتفاقا ان لم يكن فيه ايجاب حق لاحد فان كان لم يصح ولا فى واحد كمسئلة الابرأه اه كلام البحر (قوله والا) اى بان علمت في المجلس والمراد امكن علمها فيه كما قدمناه عن البحر في قوله فان لم تعلم وحينئذ فلا يرد ان الغنم ان علمت في صلب العقد صح في الكل وان الصبرة ان علمت في المجلس صح في الكل ايضا فانهم (قوله كالغنم) ادخلت الكاف كل معدود متفاوت ط (قوله والا) بان لم تتفاوت (قوله وصحاحه فيهما في الكل) اى وصحاحه صاحبان العقد في الثلاثة والصبرة في كل الغنم وكل الاققرة ا ه ح اى سواء علم في المجلس او لا والاولى ارجاع ضمير فيهما الى المثلى والقيمي ليشمل المذروع وكل معدود متفاوت وعبرة مواهب الرحمن هكذا وبيع صبرة مجهولة القدر كل صاع بدرهم وبلة او ثوب كل شاة او ذراع بدرهم صحيح في واحد في الاولى فاسد في كل الثانية والثالثة وأجازاه في الكل كما لو علم في المجلس بكيلى او قول وبه يفتى اه وعبرة القهستاني وهذا كله عنده واما عندهما فنقد في الكل في الصورتين اى صورتي المثلى والقيمي بلا خيار للمشتري ان رآه وعليه الفتوى كما في المحيط وغيره اه (قوله وان باع صبرة الخ) قيل هذا مقابل قوله وفي صاع في بيع صبرة قالت وفيه نظر بل مقابله قوله

ان لم تعلم نهايتها فان لم تؤد للجهالة فلا تستغرق كيمين وتعليق والا فان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد اتفاقا كأجارة وكفالة واقرار والا فان تفاوتت الافراد كالغنم لم يصح في شئ عنده والا صح في واحد عنده كالصبرة وصحاحه فيهما في الكل بحر وفي النهر عن العيون والشرنبلالية عن البرهان والقهستاني عن المحيط وغيره وبقولهما يفتى تيسيرا (وان باع صبرة

وصح في الكل ان سمي حجة قفزانها وما هنا بيان لذلك المقابل وتفصيل له فافهم (قوله  
 على انها مائة قفيز) قيد بكونه بيع مكيلة لانه لو اشترى حنطة مجازفة في البيت فوجد  
 تحتها دكانا خير بين اخذها بكل الثمن وتركها وكذا لو اشترى بئرا من حنطة على انها  
 كذا وكذا ذراعا فاذا هي اقل و اذا كان طعاما في حب فاذا نصفه تبين يأخذه بنصف الثمن  
 لان الحب وعاء يكال فيه فصار المبيع حنطة مقدرة والبيت والبئر لا يكال بهما وشمل ما اذا كان  
 المسمى مشروطا بلفظ او بالعادة لما في البرازية اتفق اهل بلدة على سعر الحنط والاحم وشاع  
 على وجه لا يتفاوت فأعطى رجل ثمننا واشترى واعطاه اقل من المتعارف ان من اهل  
 البلدة يرجع بالنقصان فيهما من الثمن والارجع في الحنط لانه فيه متعارف فيلزم الكل  
 لافي الاحم فلايم اه بحر (قوله اخذ الاقل بحصته او فسخ) اطلق في تخيره عند النقصان  
 في المثل و ذكر له في البحر قدين الاول عدم قبضه كل المبيع او بعضه فان قبض الكل  
 لا يخير كما في الحانية يعني بل يرجع في النقصان والثاني عدم كونه مشاهدا لما في الحانية  
 اشترى سويقا على ان البائع لته بمن من السمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر انه لته  
 بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عينه انتفى الغرور  
 كالواشترى صابونا على انه متخذ من كذا جرة من الدهن فظهر انه متخذ من اقل والمشتري ينظر  
 الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قميصا على انه متخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه  
 فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري اه واعترض في النهر الاول بأن الموجب للتخير  
 انما هو تفريق الصنف وهذا القدر ثابت فيما لو وجدته بعد القبض ناقصا الا ان يقال انه  
 بالقبض صار راضيا بذلك فتدبره اه قلت هذا ظاهر اذا علم بنقصه قبل القبض والا فلا يكون  
 راضيا فينبغي التفصيل تأمل واعترض في النهر ايضا الثاني بأن الكلام في مبيع ينقسم  
 اجزاء الثمن فيه على اجزاء المبيع وما في الحانية ليس منه لتصريحهم بأن السويق قيمى لما بين  
 السويقين من التفاوت الفاحش بسبب القلى وكذا الصابون كما في الجامع الفصولين واما  
 الثوب فظاهر وعلى هذا فاسياى من انه يخير في نقص القيمى بين اخذه بكل الثمن وتركه  
 مقيد بما اذا لم يكن مشاهدا فتدبره اه قلت وينبى ان يكون هذا فيما يمكن معرفة النقصان  
 فيه بمجرد المشاهدة وذلك انما يظهر فيما يفحش نقصانه فاذا شاهده يكن راضيا به ثم  
 ان الظاهر من كلام الحانية انه عند المعاينة يلزم البيع بكل الثمن بكل خيار وكلامنا في التخير  
 بين الفسخ واخذ الاقل بحصته لا بكل الثمن فلذا جعل في النهر عدم المشاهدة قيدا في القيمى  
 لافي المثل اى انه في القيمى يأخذ الاقل بكل الثمن بلا خيار اذا كان مشاهدا وعن هذا لم يذكره  
 الشارح هنا بل في القيمى (قوله ليس في تبعيضه ضرر) خرج ما في تبعيضه ضرر لما في الحانية  
 لو باع لؤلؤة على انها ترن مثقالا فوجدها اكثر سلمت للمشتري لان الوزن فيما يضره التبعيض  
 وصف بمنزلة الدرعان في الثوب اه وفيها القول للمشتري في النقصان وان وزن له البائع ما لم  
 يقر بأنه قبض منه المقدار اه نهر (قوله وما زاد للبائع) راجع الى قوله او اكثر قال في النهر  
 وقيد الزا هدى بما لا يدخل تحت الكيلين او الوزنين اما ما يدخل فلا يجب رده واختلف  
 في قدره فقيل نصف درهم في مائة وقيل دانق في مائة لاحكامه وعن ابى يوسف دانق في عشرة

على انها مائة قفيز بمائة  
 درهم وهي اقل او اكثر  
 اخذ المشتري (الاقل  
 بحصته) ان شاء (او فسخ)  
 لتفرق الصنفه وكذا كل  
 مكيل او موزون ليس في  
 تبعيضه ضرر (وما زاد  
 للبائع) لوقوع العقد

كثير وقيل مادون حبة عفو في الدينار وفي القفيز المعتاد في زماننا نصف من اه (قوله على قدر معين) فما زاد عليه لا يدخل في العقد فيكون للبائع بحر ومفاده ان المعتبر ما وقع عليه العقد من العدد وان كان ظن البائع او المشتري انه اقل او اكثر ولذا قال في القنية عد الكواغد فظنها اربعة وعشرين واخبر البائع به ثم اضاف العقد الى عينها ولم يذكر العدد ثم زادت على ما ظنه فهي حلال للمشتري \* ساومه الحطة كل قفيز ثمن معين وحاسبوا فبلغ ستائة درهم فغلطوا وحاسبوا المشتري بخمسمائة وباعوها منه بالخمسمائة ثم ظهر ان فيها غلطا لا يلزمه الا خمسمائة \* افرز القصاب اربع شياء فقال بائعها هي بخمسة كل واحدة بدينار وربع فجاء القصاب بأربعة دنائير فقال هل بعت هذه بهذا القدر والبائع يعتقد انها خمسة صح البيع قال وهذا اشارة الى انه لا يعتبر ماسبق ان كل واحدة بدينار وربع اه واقره في البحر (قوله وان باع المذروع) كتب وارض در متقى (قوله على انه مائة ذراع) بيان للمثلية والاولى ان يزيد بمائة درهم لثم المماثلة (قوله الا اذا قبض المبيع او شاهده الخ) قدما قريبا ان صاحب البحر ذكر ذلك في البيع المثلي كالصبرة اذا ظهر المبيع ناقصا وانه في النهر بحث في الاول بانه لا فرق بين ما قبل القبض او بعده وفي الثاني بانه مسلم في نقص القيمي دون المثلي فلذا ذكر الشارح ذلك في المذروع لانه قيمى وترك ذكره في المثلي وكأنه لم يعتبر ما بحثه في النهر في الاول وهو اعتبار القبض وقدما انه ينبغي التفصيل وان سقوط الخيار بالمشاهدة ينبغي ان يكون فيما يدرك نقصانه بالمشاهدة (قوله وأخذ الاكثر) اى قضاء وهل تحل له الزيادة ديانة فيه خلاف نقله في البحر عن المعراج قالت وظاهر اطلاق المتون اختيار الحل وفي البحر عن العمدة لو اشترى حطبا على انه عشرون وقرا فوجده ثلاثين طابت له الزيادة كما في الذرعان قال في البحر وهو مشكل وينبغي ان يكون من قبيل القدر لان الحطب لا يتعيب بالتبعض فينبى ان تكون الزيادة للبائع خصوصا ان كان من الطرفاء التي تعورف وزنها بالقاهرة اه (قوله لان الذرع وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين القدر في المثليات من مكيل وموزون وبين الذرع في القيميات حيث جعل القدر اصلا والذرع وصفا وبنوا على ذلك احكاما منها ما ذكره هنا من مسألة بيع الصبرة على انها مائة قفيز بمائة وبيع المذروع كذلك وقد اختلفوا في وجه الفرق على اقوال منها ما ذكره الشارح هنا وكذا في شرحه على المتقى حيث قال قلت وانما كان الذرع وصفا دون المقدار لان التشقيص يضرب الاول دون الثاني وقالوا ما تعيب بالتشقيص والزيادة والتقصان وصف وماليس كذلك اصل وكل ما هو وصف في المبيع لا يقابله شئ من الثمن الخ (قوله الا اذا كان مقصودا بالتناول) اى تناول المبيع له كأنه جعل كل ذراع ميعا ط (قوله ايسر ورته) اى الزرع اصلا اى مقصودا كالقدر في المثليات (قوله بافراده) الباع للسبيبة (قوله كل ذراع بدرهم) بنصب كل سال من الاكثر لتأوله بالمشق اى مذكروا كل ذراع بدرهم (قوله او فسخ) طامله ان الخيار في الوجهين اما في النقصان فلتفرق الصفة واما في الزيادة فلا دفع ضرر الزائد من الثمن وهو قول الامام وهو الاصح وقيل الخيار فيما تفاوتت جوانبه كالقميص والسر اويل واما فيما لا تتفاوت كالكراس فلا يأخذ الزائد لانه في معنى المكيل كذا في شرح المتقى ط وقدما وجه كونه في معنى المكيل وانه جزم به في البحر

(عن)

مطلب

المعتبر ما وقع عليه العقد  
وان ظن البائع او المشتري  
انه اقل او اكثر

على قدر معين (وان باع  
المذروع مثله) على انه  
مائة ذراع مثلا (اخذ)  
المشتري (الاقل بكل  
الثن او ترك) الا اذا قبض  
المبيع او شاهده فلا  
خيار له لا تنفاه النور ونهر  
(و) اخذ (الاكثر بلا  
خيار للبائع) لان الذرع  
وصف لتعيبه بالتبعض  
ضد القدر والوصف لا  
يقابله شئ من الثمن الا اذا  
كان مقصودا بالتناول  
كما افاده بقوله (وان قال)  
في بيع المذروع (كل ذراع  
بدرهم اخذ الاقل بحصته)  
لصيرورته اصلا بافراده  
بذكر الثمن (او ترك)  
لتفريق الصفة (وكذا)  
اخذ (الاكثر كل ذراع  
بدرهم او فسخ) لدفع  
ضرر الزائد (وفسد  
بيع عشرة اذرع

عن غاية البيان ويأتى ايضا وكذا يأتى فى كلام المصنف ما اذا كانت الزيادة او النقصان بنصف ذراع ففيه تفصيل وفيه خلاف \* (تنبيه) قال فى الدرر انما قال فى الاولى او ترك وقال ههنا او فسح لان البيع لما كان ناقصا فى الاولى لم يوجد المبيع فلم يتقدم البيع حقيقة وكان اخذ الاقل بالاقل كالبيع بالتعاطى وفى الثانية وجد المبيع مع زيادة هى تابعة فى الحقيقة فتدبر اه (قوله من مائة ذراع) قيد به وان كان فاسدا عنده بين جملة ذراعها او لا لدفع قول الخصم ان محل الفساد عنده فيما لم يسم جملة فانه ليس بصحيح وليصح قوله لاسهم فانه لو لم يسم جملة السهم كان فاسدا اتفاقا وحيث يكون الفساد فيما اذا لم يسم جملة الذراعان فهو ما اولوا افاده فى البحر (قوله من دار او حمام) اشار الى انه لا فرق بين ما يحتمل القسمة وما لا يحتملها (قوله وصحاحه الخ) ذكر فى غاية البيان نقلا عن الصدر الشهيد والامام العنابى ان قولهما يجوز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع ويفهم هذا من تعليلهما ايضا حيث قال لان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار فأشبه عشرة اسهم من مائة سهم وله ان البيع وقع على قدر معين من الدار لاعلى شائع لان الذراع فى الاصل اسم لشجرة يذرع بها واستعمل ههنا لما يحمله وهو معين لا مشاع لان المشاع لا يتصور ان يذرع فاذا اريد به ما يحمله وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد درر قلت ووجه كون الموضع مجهولا انه لم يسم انه من مقدم الدار او من مؤخرها وجوانبها تتفاوت قيمة فكان الموقوف عليه مجهولا جهالة مفضية الى النزاع فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا فى الكافى عزمية (قوله على الصحيح الخ) حاصله انه اذا سمي جملة الذراعان صح والا فاقيل لا يجوز عندهما للجهالة والصحيح الجواز عندهما لانها جهالة بيدهما اى المتباين ازالتهما بأن تقاس كاهما فيعلم نسبة العشرة منها فيعلم المبيع فتح (قوله لشيوخ السهم) لان السهم اسم للجزء الشائع فكان المبيع عشرة اجزاء شائعة من مائة سهم كما فى الفتح اى فهو كبيع عشرة قراريط مثلا من اربعة وعشرين فانه شائع فى كل جزء من اجزاء الدار بخلاف الذراع كالمس (قوله فيبيع بالتعاطى) بناء على انه لا يلزم فى صحته متاركة العقد الاول وقد مضى الكلام عليه (قوله اشترى عددا) اى مودودا وقوله من قيمي بيان له واحترز به عن المثلى كالصبرة وقد مر حكمهما وبالعددي عن المذروع ومر حكمه ايضا فما قيل ان الاولى ان يقول اشترى قيميا على انه كذا لان كذا عبارة عن العدد مدفوع فانهم (قوله على انه كذا) بأن قال بعثك ما فى هذا العدل على انه عشرة اثواب بمائة درهم نهر وفسر الشراء فى كلام الكسز بالبيع فلذا سور به وهو غير لازم (قوله للجهالة) اى جهالة الثمن فى النقصان لانه لا تنقسم اجزائه على اجزاء المبيع القيمي فلم يعلم للثوب الناقص حصة معلومة من الثمن المسمى لينقص ذلك القدر منه فكان الناقص من الثمن قدرا مجهولا فيصير الثمن مجهولا وجهالة المبيع فى فصل الزيادة لانه يحتاج الى رد الزائد فيتنازعان فى المردود نهر (قوله شمرا) قيد به لانه لو باع ارضا على ان فيها كذا نخلة فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع ويخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل فى بيع الارض تبعا ولا يكون له قبض من الثمن وكذا لو باع دارا على ان فيها كذا بيتا فوجدها ناقصة جاز البيع ويخير على هذا الوجه بحر عن الحاشية (قوله فسد) لان الثمرة قسمة من الثمن فاذا

من مائة ذراع من دار) او حمام وصحاحه وان لم يسم جملة على الصحيح لان ازالتهما (لا) يفسد بيع عشرة (اسهم) من مائة سهم اتفاقا لشيوخ السهم لا الذراع بقى لو تراضيا على تعيين الاذرع فى مكان لم أره وينبغى انقلابه صحيحا لوفى المجلس ولو بعده فيبيع بالتعاطى نهر (اشترى عددا من قيمي) ثيابا وغما جوهره (على انه كذا) نقص او زاد (فسد) للجهالة ولو اشترى ارضا على ان فيها كذا نخلا شمرا فاذا واحدة فيها لا تثمر فسد بحر

(كالباع عدلا) من الثياب  
(او غما واستثنى واحدا  
بغير عينه) فسد (ولو بعينه  
جاز) البيع خانية (ولو بين  
ثمن كل من القيمي) بان قال  
كل ثوب منه بكذا (ونقص)  
ثوب (صح) البيع (بقدره)  
لعدم الجهالة (وخير)  
لتفرق الصفقة (وان زاد)  
ثوبا (فسد) لجهالة المزيد  
ولورد الزائد او عزله هل  
يحل الباقي خلاف (اشترى  
ثوبا) تتفاوت جوانبه فلم  
تتفاوت ككرباس لم تحل له  
الزيادة ان لم يضره القطع  
وجاز بيع ذراع منه نهر (على  
انه عشرة اذرع كل ذراع  
بدرهم اخذه بعشرة في  
عشرة و) زيادة (نصف  
بالاخيار) لانه انفع (و)  
أخذه (تسعة في تسعة  
ونصف بخيار) لتفرق  
الصفقة وقال محمد يأخذه  
في الاول بعشرة ونصف  
بالخيار

٢ قوله لم يذكر في النهر الخ  
سياق هذا الكلام يقتضي  
ان قوله مذكور في النهر  
والنهر من عبارة الشارح  
ولعلها نسخته والافسخ  
الشارح التي بيدي ليس  
فيها قوله مذكور الخ  
وليحذر اه مصححه

كانت الواحدة غير مضمرة لم يدخل المعدوم في البيع فصارت حصة الباقي مجهولة فيكون هذا  
ابتداء عقد في الباقي ثمن مجهول فيفسد البيع بجر عن الخانية (قوله كالباع) تنظير  
لاتمثيل وقوله عدلا بكسر العين في المغرب عدل الشيء مثله من جنسه وفي المقدار ايضا ومنه  
عدلا الحبل اه فعلا الحبل ما يساوي العدل الآخر في مقداره وهذا شامل للواء وما فيه من  
الثياب ونحوها والمراد به هنا الثياب (قوله فسد) لانه يؤدي الى التنازع في المستثنى بخلاف  
ما اذا كان معينا (قوله ولو بين الخ) راجع الى قوله اشترى عددا من قيمي (قوله ونقص ثوب)  
الاولى ان يقول ثوبا كقال في طرف الزيادة فيكون في نقص ضمير يعود على القيمي وثوبا تميز  
وعلى جعله فاعل نقص يحتاج الى تقدير ضمير مجرور بمن يعود على القيمي فتدبر (قوله  
بقدره) اي بما سوى قدر الناقص فتح ونهر والاولى بقدر ماسوى الناقص او بقدر  
الموجود المعلوم من المقام او بقدر القيمي المذكور الذي نقص ثوبا وهذا اقرب بناء على  
ما قلنا من ان الاول نصب ثوبا فيتحد مرجع الضمير في نقص وفي بقدره (قوله لجهالة المزيد)  
فتقع المنازعة في تعيين العشرة المبيعة من الاحد عشر كافي النهر (قوله ولورد الزائد) اي  
الى البائع ان كان حاضرا وقوله اي عزله افرزه وايضا عنده ان كان البائع غائبا (قوله  
خلاف) مذكور في الشرح والنهر ٢ لم يذكر في النهر خلافا وانما ذكره في شرح المحسن وعبارته  
قلت وفي البرازية اشترى عدلا على انه كذا فوجده ازيد والبائع غائب يعزل الزائد ويستعمل  
الباقي لانه ملكه اه وكأنه استحسان والا فالبيع فاسد لجهالة المزيد وقد صرح في الخانية  
والقنية بأن محمدا قال فيه استحسان ان يعزل ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيها قبله اشترى  
شيئا فوجده ازيد يدفع الزيادة الى البائع والباقي حلال له في المثليات وفي ذوات القيم لا يحل له  
حتى يشترى منه الباقي الا اذا كانت تلك الزيادة مما لا تجرى فيها الضمة فيجوز له ان يعزلها وهو  
يقتضي عدم الحل عند غيبة البائع بالاولى فهو معارض لما تقدم اه ما في شرح المحسن  
وهو مأخوذ من البحر ويمكن دفع المعارضة بحمل الثاني على القياس فلا ينافي مامر أنه  
استحسان ويظهر منه ترجيح مامر لكن ذكروا الاستحسان في صورة غيبة البائع قال  
في الخانية فان غاب البائع قالوا يعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان  
أخذ به محمد نظرا للمشتري اه اي لانه عند غيبة البائع يلزم الضرر على المشتري بعدم  
الانتفاع بالمبيع الى حضور البائع وربما لا يحضر او تطول غيبته فلذا استحسان محمد عزل ثوب  
واستعمال الباقي نظرا للمشتري وهذا لا يجرى في صورة حضرة البائع لا مكان تجديد العقد معه  
فالظاهر بقاؤه على القياس وبه ظهر انه لا معارضة بين الكلامين وان ما ذكره الشارح من  
اجراء الخلاف في صورتين غير محرر فافهم (قوله وجاز بيع ذراع منه نهر) عبارة النهر قيدنا  
بتفاوت جوانبه لانه لم تتفاوت كالكرباس لا تسلم له الزيادة لانه بمنزلة الموزون حيث لا يضره  
النقصان وعلى هذا قالوا يجوز بيع ذراع منه اه (قوله في عشرة وزيادة نصف) اي فيما اذا  
ظهر انه عشرة ونصف (قوله لانه انفع) كالباع انراه معينا فوجده سالما بهر اي حيث لا خيار له  
(قوله في تسعة ونصف) اي في نقصانه نصفه عن العشرة (قوله وقال محمد الخ) يوجد قبل هذا  
في بعض النسخ وقال ابو يوسف يأخذه في الاول بأحد عشر بالخيار وفي الثانية بعشرة به  
(قوله)

(قوله وفي الثاني بتسعة ونصف به) لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه فيجري عليه حكمهما درر وقوله به اي بالخيار لان في الزيادة نفعاً يشوبه ضرر بزيادة الثمن عليه وفي التقصان قوات وصف مرغوب فيه نهر (قوله وهو) اي قول محمد اعدل الاقوال قال الاتقاني في غاية البيان وبه تأخذ (قوله لكن صحح القهستاني وغيره الخ) وفي الفتح عن الذخيرة قول ابي حنيفة اصح اه وفي تصحيح العلامة قاسم عن الكبرى انه المختار (قوله فعليه الفتوى) تفريع على ما ذكر من تصحيحه ومشى المتون عليه لانه اذا اختلف التصحيح لقوانين وكان احدهما قول الامام او في المتون اخذ بما هو قول الامام لانه صاحب المذهب وبما في المتون لانها موضوعة لنقل المذهب وهنا اجتمع الامران فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

وفي الثاني بتسعة ونصف به  
وهو اعدل الاقوال بحسب  
واقره المصنف وغيره قلت  
لكن صحح القهستاني  
وغيره قول الامام وعليه  
المتون فعليه الفتوى

فصل فيما يدخل في البيع  
تبعا وما لا يدخل فيه

فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل فيه  
ما يصح استثنائه من المبيع ومسائل آخر

الاصل ان مسائل هذا  
الفصل مبنية على قاعدتين  
احدهما ما افاده بقوله  
(كل ما كان في الدار من  
البناء) يعني كل ما هو  
متناول اسم المبيع عرفا  
يدخل بلا ذكر وذكر  
الثانية بقوله (او متصلا  
بتعالها دخل في بيعها)  
يعني ان كل ما كان متصلا  
بالمبيع اتصال قرار وهو  
ما وضع لا لان يفصله  
البشر دخل تبعا

(قوله الاصل الخ) في المصباح اصل الشيء اسفله واساس الحائط اصله حتى قيل اصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء اليه اه وفيه ايضا القاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط وهو الامر الكلي المنطبق على جميع جزئياته اه فالمراد هنا ان الاصل الذي يستند اليه معرفة هذا الفصل هو ان مسأله مبنية على قاعدتين ولا يخفى ان هذا تركيب صحيح فافهم (قوله على قاعدتين) الاولى ان يقول على ثلاث قواعد كما فعل في الدرر وقال والثالث ان ما لا يكون من القسمين ان كان من حقوق المبيع ومرافقه يدخل في المبيع بذكرها والا فلا اه وقد ذكره الشارح بقوله وما لم يكن من القسمين الخ افاده ط (قوله يعني كل ما هو متناول اسم المبيع) اشار به الى ان البناء في كلام المصنف مثال لا قيد وكذا الدار ط (قوله اتصال قرار الخ) فيدخل الحجارة الخواقة والمثبتة في الارض والدار لا المدفونة يدل عليه قولهم لو اشترى ارضا بمحتوقها وانهدم حائط منها فاذا فيه رصاص أو ساج أو خشب ان من جملة البناء كالذي يكون تحت الحائط يدخل وان شياً مودعا فيه فهو للبائع وان قال البائع ليس لي حكمه حكم اللقطة فقولهم شياً مودعا يدخل فيه الاحجار المدفونة ويقع كثيرا في بلادنا انه يشترى الارض او الدار فيرى المشتري فيها بعد حفرها احجار المرمم والكدان والبلاط والحكم فيه ان كان مبنياً للمشتري وان موضوعاً لاعلى وجه البناء فللبائع وهي كثيرة الوقوع فانتم ذلك بقي لو ادعى البائع انها كانت مدفونة فلم تدخل والمشتري انها مبنية فقد يقال يخالفان لانه يرجع الى الاختلاف في قدر المبيع وقد يقال يصدق البائع لان اختلافهما في تابع لم يرد عليه العقد والتحالف على خلاف القياس فيما ورد عليه العقد فلا يقاس عليه غيره والبائع ينكر خروجه عن ملكه والاصل بقاء ملكه فتأمل اه ما عخصنا من حاشية المنح للخير الرملي (قوله وهو ما وضع لا لان يفصله البشر الخ) فيدخل الشجر كما يأتي لاتصالها بها اتصال قرار الا اليابس لانه على سرف القلع كما يأتي ولا يدخل الزرع لانه متصل لان يفصل فأشبهه متاعاً فيها كما في الدرر وانما يدخل المفتاح لانه تبع للغلق المتصل فهو كالحزء منه اذ لا يتنقعه به الابنه بخلاف مفتاح القفل كما يأتي والحاصل انه قد يدخل بعض المنقول المنفصل اذا كان تبعا للمبيع بحيث



لا ينتفع الاب به فيصير كالجزء كولد البقرة الرضيع بخلاف ولد الاتان وقد يدخل عرفا كقلادة  
الحمار وثياب العبد (قوله وما لا فلا) تبع فيه الدرر والمناسب انقطاعه ليصح التفصيل  
في قوله وما لم يكن من القسمين الخ تأمل (قوله فان من حقوقه ومرافقه) المرافق هي الحقوق  
في ظاهر الرواية فهو عطف مرادف والحق ما هو تبع للمبيع ولا بدله منه ولا يقصد الا لاجله  
كالطريق والشرب للارض كاسياني في باب الحقوق ان شاء الله تعالى (قوله دخل بذكرها)  
اي بذكر الحقوق والمرافق (قوله والا) اي وان لم يكن من حقوقه ومرافقه لا يدخل وان  
ذكرها فلا يدخل الثمر بشراء شجر لانه وان كان اتصاله خافيا فهو للقطع لا للبقاء فصار كالزرع  
الا اذا قل بكل ما فيها او منها لانه حينئذ يكون من المبيع كافي الدرر (قوله فيدخل البناء  
والمفاتيح الخ) وكذا العلوم والكشف كافي الدرر وقوله الآتي في بيع دار متعلق بيدخل اي  
اذا باعها بمحدودها يدخل ما ذكر وان لم يقل بكل حق لها او بمرافقتها كافي الدرر قال لان الدار  
اسم لما يدار عليه الحدود والعلوم منها وكذا البناء ثم قال لا يدخل في بيعها الظلة والطريق  
والشرب والمسيل الاب به اي بكل حق لها ونحوه اما الظلة فلانها مبنية على هواء الطريق  
فأخذت حكمه واما الطريق والشرب والمسيل فلانها خارجة عن الحدود لكنها من الحقوق  
فتدخل بذكرها وتدخل في الاجارة بلاذكرها لانها تعدد للانتفاع ولا يحصل الاب به بخلاف  
المبيع لانه قد يكون للتجارة اه قلت وذكر في الذخيرة ان الاصل ان ما لا يكون من  
بناء الدار ولا متصلا بها لا يدخل الا اذا جرى العرف في ان البائع لا يمنعه عن المشتري فافتتاح  
يدخل استحسانا لاقبالا لعدم اتصاله وقلنا بدخوله بحكم العرف اه ملخصا ومقتضاه ان  
شرب الدار يدخل في ديارنا دمشق المحمية للتعرف بل هو اولى من دخول السلم المنفصل  
في عرف مصر القاهرة لان الدار في دمشق اذا كان لها ماء جار واقطع عنها اصلا لم ينتفع بها  
وايضا اذا علم المشتري انه لا يستحق شربها بعقد المبيع لا يرضى بشراؤها الا بئس قليل جدا  
بالنسبة الى ما يدخل فيها شربها وتام الكلام على ذلك في رسالتنا المسماة (نشر العرف في بناء  
بعض الاحكام على العرف) (قوله المتصلة اغلاقها الخ) جمع غلق بفتح حاء اي ما يوافق على  
الباب قال في الفتح المراد بالغلق ما نسميه ضبة وهذا اذا كانت مركبة لا اذا كانت موضوعة  
في الدار اه هذا وانما اقتصر على ذكر المفاتيح للسلم بدخول الاغلاق المتصلة بالاولى لان  
دخول المفاتيح بالتبعية لها فافهم (قوله كضبة وكيان) قيل الاول هو المسمى بالسكرة  
والثاني المسمى بالغال (قوله لا القفل) بضم فسكون اي لا يدخل سواء ذكر الحقوق او لا  
وسواء كان الباب مغلقا او لا وسواء كان المبيع حائوتا او بيتا او دارا كما في الحائنية بجر  
(قوله اعدم اتصاله) وانما تدخل الألواح وان كانت منفصلة لانها في العرف كالأبواب المركبة  
والمراد بهذه الألواح ما تسمى بمصير دراب الدكان وقد ذكر فيها عدم الدخول فلا يعول عليه  
اه فتح اي لانها لا ينتفع بها الا بالكان الابها (قوله والسلم المتصل) في عرف القاهرة ينبغي دخوله  
معلقا لان بيوتهم طبقات لا ينتفع بها بدونها ولا يرد عدم دخول الطريق مع انه لا انتفاع الاب  
لان مالك رقبتهما قد يقصد للاخذ بشقبة الجوار واهذا دخل في الاجارة بلا ذكر كاسياني بجر  
اي لان اجارة الارض لا يقصد بها الا الانتفاع برقبتهما فلذا دخل الطريق فيها بخلاف المبيع

وما لا فلا وما لم يكن من  
القسمين فان من حقوقه  
ومرافقه دخل بذكرها  
والالا (فيدخل البناء  
والمفاتيح) المتصلة اغلاقها  
كضبة ويكون ولو من فضة  
لا القفل لعدم اتصاله  
(والسلم والمتصل

(لكن)

لكن لا يخفى ان هذا ناقض للجواب لان القائل ان يقول في بيوت القاهرة لا يدخل السلم  
الموضوع لانه قد يقصد بشراء البيت الاخذ بالشفعة اى ان يأخذ بالشفعة ما يجاوره فلم يكن  
المقصود الانتفاع برقبته حتى يدخل فيه السلم تبعا تأمل (قوله المتصلة) هذا يعنى عن قوله  
قبله المتصل لانه نعت للثلاثة المذكورة ولوجعل نعتا للسري والدرج لكان المناسب ان يقول  
المتصلان قال في البحر ويدخل الباب المركب لا الموضوع ولو اختلفا فيه فادعاه كل فلو مركبا  
متصلا بالبناء فالقول للمشتري ولومقلوعا فلو الدار بيد البائع فالقول له والا فللمشتري اه  
قلت وبه علم حكم ابواب الشبايك وذلك ان الابواب التى كلها من الدف تدخل ان كانت  
مركبة متصلة والتى من البلور لا تدخل الا اذا كانت متصلة ايضا لان غير المتصلة توضع  
وترفع تأمل واما الدف الذى يفرش فى ايوان السيوت لدفع العفن والنداءة فالظاهر انه  
كالسري المسمى بالتخت فيعتبر فيه الاتصال وعدمه لكن قد يقال ان السري ينقل ويحول  
وأما هذا فانه لا ينقل من محله فهو فى حكم المتصل فليتأمل (قوله لو اسفلها مبنيا) اى  
فيدخل الحجر الاعلى استحسانا وهذا في ديارهم اما في ديار مصر لا تدخل الرحى لانها بحجر يرها  
تنقل وتحول ولا تنفى فهم كالباب الموضوع لا يدخل بالاتفاق فتتح (قوله والبكرة) اى  
بكورة البئر التى عليها فتدخل مطلقا لانها مركبة بالبئر اه بجر وظاهر التعايل انها لو لم تكن  
مركبة بأن كانت مشدودة بحبل او موضوعة بخطاف فى حلقة الخشبة التى على البئر انها  
لا تدخل ويحمر وفي الهندية والبكرة والدلو الذى فى الحمام لا يدخل كذا فى محيط السرخسى  
قال السيد ابوالقاسم فى عرفنا للمشتري كذا فى مختارات الفتاوى اه وهذا يقتضى ان المعتبر  
العرف ط (قوله فى بيعها اى الدار) وهو متعلق بقوله فدخل كما قدمناه (قوله  
وكذا يستأنها) اى التى فيها ولو كبيرا لا لو خارجها وان كان بابها فيها قاله ابوسايمان  
وقال الفقيه ابو جعفر يدخل لو اصغر منها ومفتحه فيها لا لو اكبر او مثلها وقيل ان صغر  
دخل والا لا وقيل يحكم الثمن اه فتح (قوله كما سيحى فى باب الاستحقاق) صوابه فى باب  
الحقوق وعبارته وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان  
اصغر منها فدخل تبعا ولو مثلها او اكبر فلا الا بالشرط زيلى وعينى اه وبذلك جزم  
ايضا فى البحر والنهر هناك (قوله ويدخل فى بيع الحمام القدور) جمع قدر بالكسر آنية  
يطبخ فيها مصباح والظاهر ان المراد بها قدر النحاس التى يسخن فيها الماء وتسمى حلة  
او المراد الفساقى التى ينزل اليها الماء ويقتسل منها وتسمى اجرانا لكن ان كانت متصلة فلا كلام  
اما ان كانت منفصلة موضوعة فان كانت كبيرة لا تنقل ولا تحول فالظاهر انها كالتصلة والا  
فلا تأمل قال فى الفتح واما قدر الصباغين والقصارين واجاجين الفساليين وخوابى الزياتين  
وحبابهم ودنانهم وجذع القصار الذى يدق عليه المثبت كل ذلك فى الارض فلا يدخل وان قال  
بحقوقها قلت ينبغى ان تدخل كما اذا قال يرافقها اه اقول بل فى التارخانية عن الذخيرة  
انه على قياس مسألة البكرة والسلم ما كان مبنيا فى البناء من هذه الاشياء ينبغى ان يدخل  
فى البيع اه اى وان لم يقل بحقوقها (قوله وفى الحمام اكافه) فى القاموس اكاف الحمام  
ككتاب وضراب بردهته وهى الحلى تحت الرجل وقد تنقط داله اه وظاهر كلام الفقهاء انه

والسري والدرج المتصلة  
والرحى لو اسفلها مبنيا  
والبكرة لا الدلو والحبل ما  
لم يقل يرافقها (فى بيعها)  
اى الدار وكذا يستأنها كما  
سيحى فى باب الاستحقاق  
ويدخل فى بيع الحمام  
القدور لا القصاص وفى  
الحمام اكافه ان اشترى من  
المزارعين واهل القرى

غيره والعرف انها الحشب فوق البردعة بحر (قوله لا لومن الحمريين) جمع حمري وهو من  
 يبيع الحمير وكأنه لان عادتهم التجارة فيها مجردة عن الاكاف ط قلت يؤيده قوله في التارخانية  
 وهذا بحسب العرف وفيها ايضا اذا باع حمارا موكفا دخل الاكاف والبردعة بحكم العرف  
 وفي الظهيرية هو المختار وان لم يكن عليه بردعة ولا اكاف دخلا ايضا كذا اختاره الصدر  
 الشهيد وبعضهم قالوا اذا كان عربا لا يدخل شيء وفي الحانية ان ابن الفضل قال لا يدخل  
 ولم يفصل بين كونه موكفا او لا وهو الظاهر ثم اذا دخلا لا يكون لهما حصصة من الثمن كما في ثياب  
 الجارية (قوله) وتدخل قلالته عرفا في الظهيرية باع فرسا دخل العذار بحكم العرف  
 والعذار والمقود واحد اه لكن في الحانية لا يدخل المقود في بيع الحمار لانه يتقاد بدونه  
 بخلاف الفرس والبعر قال في الفتح وليتأمل في هذا (قوله وفي الاثنان لا الخ) الفرق ان البقرة  
 لا ينفع بها الا بالعجل ولا كذلك الاثنان ظهيرية (قوله) وتدخل ثياب عبد وجارية الخ هذا  
 اذا بيعا في الثياب المذكورة والادخل ما يسترا العورة فقط ففي البحر لو باع عبدا او جارية  
 كان على البائع من الكسوة ما يوارى عورته فان بيعت في ثياب مثلهما دخلت في البيع اه  
 ومثله في الفتح ودخول ثياب المثل بحكم العرف كما في التارخانية وحاشد فالمدار على العرف  
 (قوله يعطيها هذه او غيرها) أي يخير البائع بين ان يعطى ما عليهما او غيره لان الداخل  
 بالعرف كسوة المثل ولهذا لم يكن لهما حصصة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على  
 البائع بشيء وكذا اذا وجد بها عيبا ليس له ان يردها زيلعي زاد في البحر ولو هلكت الثياب  
 عند المشتري او تعينت ثم رد الجارية بعيب ردها بجميع الثمن اه وقول الزيلعي لا يرجع  
 على البائع بشيء قال بعض الفضلاء يعني من الثمن واما رجوعه بكسوة مثلهما فثبت له كما يعلم  
 من كلامهم اه وفي التارخانية وكذلك اذا وجد بالجارية عيبا ردها ورد معها ثيابها وان  
 لم يجد بالثياب عيبا اه وعليه فما في الزيلعي من قوله لو وجد بالجارية عيبا كان له ان يردها  
 بدون تلك الثياب فغناه كما في البحر اذا هلكت والالزم حصولها للمشتري بالماقبل وهو  
 لا يجوز (قوله) او قبضها أي المشتري وسكت أي البائع لانه كالتسليم منح عن الصيرفية  
 وفي التارخانية فان سلم البائع الخلى لها فهو لها وان سكت عن طلبه وهو يراه فهو كما لو سلم  
 لها وفيها عن المحيط باع عبدا معه مال فان سكت عن ذكر المال جاز البيع والمال للبائع  
 هو الصحيح ولو باعه مع ماله وسمى مقداره فان كان الثمن من جنسه لا بد ان يكون الثمن ازيد  
 من مال العبد ليكون بازاء مال العبد قدره من الثمن والباقي بازاء العبد وتماه فيها (قوله  
 ويدخل الشجر الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كان شجرا يدخل تحت بيع  
 الارض بلا ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل بلا ذكر لانه بمنزلة الشجرة اه ط عن الهندية  
 (قوله قيد للمستلئين) الاولى البناء وما عطف عليه والثانية الشجر ط (قوله) ثمرة كانت  
 او لا الخ لان محمدا لم يفصل بينهما ولا بين الصغيرة والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلافا  
 لمن قال ان غير المثمرة لا تدخل الا بالذكر لانها لا تغرس للقرار بل للقطع اذا كبر خشبها  
 فصارت كالزرع ومن قال ان الصغيرة لا تدخل فتح وفي التارخانية عن المحيط ان هذا اصح  
 أي عدم التفصيل اه قلت لكن في الذخيرة ان العرائش والاشجار والابنية تدخل لانها

لا لومن الحمريين وتدخل  
 لادته صرفا ويدخل ولد  
 لبقرة الرضيع وفي الاثنان  
 لا رضيعا او لابه يفتي  
 وتدخل ثياب عبد وجارية  
 أي كسوة مثلهما يعطيها  
 هذه او غيرها لاجلها الا  
 ان سلمها او قبضها وسكت  
 وتماه في الصيرفية  
 (ويدخل الشجر في بيع  
 الارض بلا ذكر) قيد  
 للمستلئين قبل الذكر اولى  
 (ثمرة كانت او لا) صغيرة  
 او كبيرة

يس لنهايتها مدة معلومة فتكون للتأييد فتنبع الارض بخلاف الزرع والتمر لان لقطعها غاية معلومة فكانت كالمقطوع اه ملخصا ومقتضاه ان غير المتمر المعد للقطع كالزرع الا ان يقال نه ليس له نهاية معلومة (قوله لانها على شرف القلع) فهي كخطب موضوع فيها فتح (قوله البناء) اشار بذكره الى ان العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء وهي انها رضاء قرار ط (قوله فلو فيها صغار الخ) نقله في الفتح عن الحانية ويأتى قريبا ما يفيد ان صغارها قطعها في كل سنة غير قيد (قوله وان من وجه الارض لا) اى لا تدخل لانها تكون حينئذ بالثمرة كما يعلم مما ذكره قريبا (قوله وتماه في شرح الوهبانية) حاصله انه في الواقعات صرح ان القصب لا يدخل بالشرط لانه مما يقطع فكان بمنزلة الثمرة واخذ الطرسوسى من التعليل لقطع ان الحور ونحوه مما يقطع في اوقات معروفة لا يدخل ونازعه تليذه ابن وهبان بان لقصب يقطع في كل سنة فكان كالثمرة بخلاف خشب الحور فلا وجه للاتحاق اه لكن في واقعات ايضا لو فيها اشجار تقطع في كل ثلاث سنين فلو تقطع من الاصل تدخل ولو من وجه لارض فلا لانها بمنزلة الثمرة قال ابن الشحنة فيه اشارة الى ان العلة كونه يباع شجرا باصله فلا كون كالثمرة بخلاف المقطوع من وجه الارض مع بقاء اصله لانه كالثمرة اه قلت والحاصل ان الشجر الموضوع للقرار وهو الذى يقصد للثمرة يدخل الا اذا يبس وصار حطبا كما مر اما غير لثمر المعد للقطع فان لم يكن له نهاية معلومة فلا يدخل ايضا بخلاف ما اعد للقطع في زمن خاص ايام الربيع او في كل ثلاث سنين فهو على التفصيل المذكور ولا يخفى ان الحور بالمهملتين بس لقطعه نهاية معلومة والله سبحانه اعلم هذا واعلم انه نقل في البحر وكذا في شرح الوهبانية ان الحانية انه لو باع ارضا فيها رطبة او زعفران او خلاف يقطع في كل ثلاث سنين او ياحين او يقول قال الفضلى ما على وجه الارض بمنزلة الثمر لا يدخل بالشرط وما في الارض ن اصولها يدخل لان اصولها للبقاء بمنزلة البناء وكذا لو كان فيها قصب او حشيش او حطب ابت يدخل اصوله لا ما على وجه الارض واختلفوا في قوائم الخلاف والصحيح انها لا تدخل ه وفي شرح الوهبانية ان هذا التفصيل النسب لمقتضى قواعدهم اه (قوله دخل الوثائل الخ) الوثيل بالتحريك الحبل من الليف والوثيل نبت كذا في جامع اللغة اه ح وهو المنقول بن القنية وفي نسخة الوثائر وهو جمع وتيرة وهي مايوتر بالاعمدة من البيت كالوترة محركة كذا في القاموس ثم قال وترها يترها علق عليها اه فالمراد ما يعلق عليه الكرم والذى وقع بما رأيت من نسخ المنح يدخل الوثائر المشدودة على الاوتار المنصوبة في الارض اه ط لت والذى رأيت في الشرح وكذا في المنح الوثائد المشدودة على الاوتاد الخ بالدال المهمة بالموضعين تأمل (قوله وكذا الاعمدة المدفونة في الارض) قال في المنح تقييده بالمدفونة نيدان الملقاة على الارض لا تدخل لانها بمنزلة الحطب الموضوع في الكرم وصارت المسئلة اقعة الفتوى فيبقى بالدخول في المبيع ان كانت مدفونة وهي المسئلة في ديارنا ببرابر الكرم اه (قوله وفي النهر الخ) قال فيه ولذا قال في القنية اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط شئ ن الثمن وان استحق احد الدار بالحصصة ومنهم من سوى بينهما اه ونحو ذلك ثيمات الجارية كما لطف ط وفي الكافي رجل له ارض بيضاء ولا آخر فيها لنحل فباعها رب الارض باذن الآخر

الا اليابسة لانها على شرف  
القلع فتح (اذا كانت  
موضوعة فيها) كالبناء  
(القرار) فلو فيها صغار  
تقطع زمن الربيع ان من  
اصلها تدخل وان من  
وجه الارض لا بالشرط  
وتماه في شرح الوهبانية  
وفي القنية شري كرمادخل  
الوثائل المشدودة على  
الاوتاد المنصوبة في الارض  
وكذا الاعمدة المدفونة في  
الارض التي عليها اغصان  
الكرم المسماة بارض  
الحايل بر كثر الكرم وفي  
النهر كل ما دخل تبعا لا  
يقابله شئ من الثمن لكونه  
كالوصف وذكره المصنف  
في باب الاستحقاق قليل  
السلم

٢ مطلب

كل ما دخل تبعا لا يقابله  
شئ من الثمن

بألف وقيمة كل واحد خمسمائة فالثلث بينهما نصفان فان هلك النخل قبل القبض بأفة سماوية  
خير المشتري بين الترك واخذ الارض بكل الثمن لان النخل كالوصف والثلث بمقابلة الاصل  
لا الوصف فلذا لا يسقط شيء من الثمن اه وقيد في البحر بما اذا لم يفصل ثمن كل فلو فصل  
سقط قسط النخل بهلاكها كما في تلخيص الجامع \* (تنبيه) \* في حاشية السيد ابي السعود استفيد  
من كلامهم انه اذا كان لباب الدار المبعة يكون من فضة لا يشترط ان يتقدم من الثمن ما يقابله  
قبل الافتراق لدخوله في البيع تبعا ولا يشكل بما سيأتي في الصرف من مسألة الامة مع  
الطوق والسيف المحلى لان دخول الطوق والحلية في البيع لم يكن على وجه التبعية لتكون  
الطوق غير متصل بالامة والحلية وان اتصلت بالسيف الا ان السيف اسم للحلية ايضا كما  
سيأتي في الصرف فكانت من مسمى السيف اذا علم هذا ظهر انه في بيع الشاش ونحوه اذا كان  
فيه علم لا يشترط تقدم ما قابل العلم من الثمن قبل الافتراق خلافا لمن توهم ذلك من بعض اهل  
العصر لان العلم لم يكن من مسمى المبيع فكان دخوله على وجه التبعية فلا يقابله حصه  
من الثمن اه قلت وما ذكره في الكياون غير مسلم وسند كره تحرير المسئلة في باب الصرف  
ان شاء الله تعالى (قوله ولا يدخل الزرع الخ) اطلاقه يعلم ما اذا لم يثبت لانه حينئذ يمكن اخذه  
بالغريال واما اذا غفن واختار الفضل وتبعه في الذخيرة انه حينئذ يكون للمشتري لانه لا يجوز  
بيعه على الانفراد وبالطلاق اخذ ابو الليث نهر وقال في الفتح واختار الفقيه ابو الليث انه  
لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف اه (قوله الا اذا ثبت ولا قيمة له) ذكر في الهداية  
قولين في هذه المسئلة بالترجيح وذكر في التبيين ان الصواب الدخول كما نص عليه  
القدوري والاسييجاني والخلاف مبني على الاختلاف في جواز بيعه قبل ان تناله المشافر  
والمناجل قال في الفتح يعني ان من قال لا يجوز بيعه قال يدخل ومن قال يجوز قال لا يدخل  
ولا يخفى ان كلامنا الاختلافين مبني على سقوط تقومه وعدمه فان القول بعدم جواز بيعه  
وبعدم دخوله في البيع كلاهما مبني على سقوط تقومه والاوجه جواز بيعه على رجاء تركه  
كما يجوز بيع الجحش كما ولد رجاء حياته فينتفع به في ثاني الحال اه ما في الفتح وظاهره اختيار  
عدم الدخول لاختياره جواز بيعه وبه صرح في السراج حيث قال لو باعه بعدما ثبت ولم تناله  
المشافر والمناجل ففيه روايتان والصحيح انه لا يدخل الا بالتسمية ومنشأ الخلاف هل يجوز  
بيعه أولا والصحيح الجواز اه والحاصل ان الصور اربع لانه اما ان يكون بعد الثبات او قبله  
وعلى كل اما ان يكون له قيمة او لا ولا يدخل في الكل لكن وقع الخلاف فيما ليس له قيمة قبل  
الثبات او بعده ففي الثانية اصح الدخول كما ذكره الشارح بل علمت انه الصواب وظاهر  
الفتح اختيار عدمه وبه صرح في السراج وكذا في الاولى اختلاف الترجيح فاختار الفضل  
الدخول واختار ابو الليث عدمه كما قدمناه عن النهر والفتح واقتصر الشارح على استثناء  
الثانية فقط يفيد ترجيح ما اختاره ابو الليث في الاولى لكن قدمنا عن الفتح ان اختيار ابي الليث  
انه لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف يعني صاحب الهداية وظاهره عدم الدخول في  
الصور الاربع وقد وقع في البحر هنا خال في فهم كلام السراج المتقدم وفي بيان الخلاف في  
الصور المذكورة والصواب ما ذكرناه كما او فهمته فيما علمته عليه فافهم \* (تنبيه) \* قيد بالبيع

لا يدخل الزرع في بيع  
رض بالتسمية الا اذا  
تولا قيمة له فدخل في  
صح شرح المجمع

له قبل ان تناله المشافر  
للمناجل اي قبل ان يمكن  
كل الدواب له وتناوله  
شافرها وقبل ان يمكن  
صدده بالمناجل فان مشفر  
غير شفته جمعها مشافر  
لمنجل ما يحصد به الزرع  
مع مناجل اه منه

لأنه في رهن الأرض يدخل الشجر والتمر والزروع وفي وقفها يدخل البناء والشجر لا الزرع وكذا لو أقر بأرض عليها زرع أو شجر دخل ولا يدخل الزرع في أقالة الأرض وتماه في البحر (قوله ولا التمر في بيع الشجر) التمر بمثابة الحمل الذي تخرجه الشجرة وإن لم يؤكل فيقال ثمر الاراك والعوسج والغنم مصباح وفي الفتح ويدخل في الثمرة الورد والياسمين ونحوهما من المشعومات لهر وشمل ما اذا بيع الشجر مع الأرض أو وحده كان له قيمة أو لا بحر (قوله ليفيد أنه لا فرق) أي بين أن يسمى الزرع والتمر بأن يقول بعثك الأرض وزرعها أو بزرعها أو بالشجر وثمره أو به وبين أن يخرج مخرج الشرط فيقول بعثك الأرض على أن يكون زرعها لك أو بعثك الشجر على أن يكون الثمر لك كذا في المنع اهـ ح ومثله في البحر (قوله وخصه بالتمر) أي خص ذكر الشرط بمسئلة الثمر دون مسئلة الزرع مع إمكان العكس اتباعا للحديث المذكور الذي استدله الإمام محمد على أنه لا فرق بين كون الثمر مؤرا أو لا والتأخير التاميم وهو أن يشق الكم ويذرفيه من طلع النخل ليصلح أانا والكم بالكسر وعاء الطلع واما حديث الكتب الستة من باع نخلا مؤرا فالثمرة للبائع إلا أن يشترط المبتاع فلا يعارضه لأن مفهوم الصفة غير معتبر عندنا وما قيل من أن الحديث الأول غريب ففيه أن المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحه كافيا للتحرير وغيره نعم يرد ما في الفتح أن حمل المطلق على المقيد هنا واجب لأنه في حادثة واحدة في حكم واحد ثم اجاب عنه بأنهم قاسوا الثمر على الزرع كما قال في الهداية أنه متصل للقطع لا للبقاء وهو قياس صحيح وهم يقدمون القياس على المفهوم إذا تعارضا واعترض في البحر قوله أن حمل المطلق على المقيد واجب الخ بأنه ضعيف لما في النهاية من أن الأصح أنه لا يجوز لأفي حادثة ولا في حادثتين حتى يجوز أبو حنيفة التيمم بجميع أجزاء الأرض بحديث جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ولم يحمل هذا المطلق على المقيد وهو حديث التراب طهور اهـ أقول اجبت عنه فيما علقته على البحر بأن المقيد هنا لا ينفي الحكم عما عداه لأن التراب لقب ومفهوم اللقب غير معتبر الا عند فرقة شاذة من اعتبار المفاهيم فليس مما يجب فيه الحمل فلا دلالة في ذلك على أنه لا يحمل في حادثة عندنا كيف وحمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم والحادثة مشهورة عندنا مصرح به في متن المنار والتوضيح والتلويح وغيره فما استند اليه من كلام النهاية غير مسلم فافهم (قوله ويؤمر البائع بقطعهما) فيما إذا باع أرضا فيها زرع لم يسمه أو شجرا عليها ثمر لم يشرطه حتى يبق الزرع والتمر على مالك البائع (قوله الزرع والتمر) بدل من ضمير التثنية وقوله الأرض والشجر بدل من المبيع (قوله عند وجوب تسليمهما) أي تسليم الأرض والشجر وذلك عند نقد المشتري الثمن (قوله لم يؤمر به) أي بالقطع لعدم وجوب التسليم (قوله وإن لم يظهر صلاحه) الأولى صلاحهما أي الزرع والتمر وهو المناسب لقوله بقطعهما (قوله لأن مالك المشتري مشغول الخ) علة لقوله ويؤمر البائع بقطعهما الخ وفي النهر عن جامع الفصولين باع شجرا عليه ثمر أو كرم عليه غنم لا يدخل الثمر فلو استأجر الشجرة من المشتري لترك عليه الثمر لم يجز ولكن يعاد إلى الإدراك فلو أباي المشتري بخير البائع أن شاء أبطل البيع أو قطع الثمر اهـ وسيد كره المشرح آخر الباب فتأمل مع قول المتون ويؤمر البائع بالقطع فإنه يناقض التخيير المذكور وعله قول آخر فليحذر (قوله

مطلب  
المجتهد إذا استدل بحديث  
كان تصحيحه كافيا  
مطلب  
في حمل المطلق على المقيد

(و) لا (التمر في بيع الشجر)  
بدون الشرط (عبر هنا  
بالشرط وثمة بالتسمية ليفيد  
أنه لا فرق وإن هذا الشرط  
غير مفسد وخصه بالتمر  
اتباعا لقوله صلى الله عليه  
وسلم الثمرة للبائع إلا أن  
يشترطه المبتاع (ويؤمر  
البائع بقطعهما) الزرع  
والتمر (وتسليم المبيع)  
الأرض والشجر عند  
وجوب تسليمهما فلو لم  
ينقد الثمن لم يؤمر به  
خاتمة (وإن لم يظهر)  
صلاحه لأن مالك المشتري  
مشغول بملك البائع فيجب  
على تسليمه فارغا (كألو  
أوصى بنخل لرجل وعليه  
بسر حيث تجبر الورثة  
على قطع البسر هو المختار)  
من الرواية والواجبة

قوله فلو استأجر الشجرة  
هكذا بخطه والأولى  
الشجر بلا ثناء ليناسب  
سابقه ولا حقه اهـ مصححه



وما في الفصولين ( اى جامع الفصولين لابن قاضي سهاوة جمع فيه بين فصولي العمادى والاستروشنى ط (قوله محمول على ما اذا رضى المشتري ) اى رضى بابقاء الزرع باجر مثل الارض والا امر البائع بالقلع توفيقا بين كلامهم واما اذا انقضت المدة في الاجارة فلم يستأجر ان يبقى الزرع باجر المثل الى انتهائه لانها للانتفاع وذلك بالترك دون القلع بخلاف الشراء لانه للملك الرقبة فلا يراعى فيه امكان الانتفاع بحر (قوله ومن باع ثمرة بارزة ) لما فرغ من بيع الثمر تبعا للشجر شرع في بيعه مقصودا ولم يذكر حكم بيع الزرع والشجر مقصودا قل في الدرر لا يصح بيع الزرع قبل صيرورته بقالا لانه ليس بمنفعة به وتابع للارض فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد العقد عليه بانفراده وان باع على ان يتركه حتى يدرك لم يجز وكذا الرطوبة والبقول ويجوز بيع حصته من شريكه مطلقا اى سواء بلغ أو ان الحصاد اولا ومن غيره بغير اذنه ان لم يفسخ الى الحصاد فانه حينئذ ينقلب الى الجواز كما اذا باع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى اخرجه وسلمه اه وياتى في المتن بيع البر في سنبلة وفي البحر عن الظهيرية اشترى شجرة للقلع يؤمر بقلعها بعروقها وليس له حفر الارض الى انتهاها العروق بل يقلعها على العادة الا ان شرط البائع القطع على وجه الارض او يكون في القلع من الاصل مضره للبائع ككونها بقرب حائط او يترق قطعها على وجه الارض فان قطعها او قلعها فبنت مكانها اخرى فالنائب للبائع الا اذا قطع من اعلاها فهو للمشتري سراج ولو اشترى نخلة ولم يبين انها للقاع او للقرار قال ابو يوسف لا يملك ارضها وادخل محمد تحتها وهو المختار وان اشترى النخل للقطع لا تدخل الارض اتفاقا وان للقرار تدخل اتفاقا وان باع نصيبا له من شجرة بلا اذن الشريك جاز ان بلغت أو ان قطعها والا فلا اه وقد منا في الشركة حكم بيع الحصة الشائعة من ثمر او زرع او شجر مقصودا موضعنا قراجه (قوله اما قبل الظهور) أشار الى ان البروز بمعنى الظهور والمراد به انكراك الزهر عنها وانعقادها ثمرة وان صغرت (قوله ظهر صلاحها أولا ) قال في الفتح لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل ان تظهر ولا في عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط الترك ولا في جوازه قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما ينتفع به ولا في الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح عندنا ان تؤمن العاهة والفساد وعند الشافعي هو ظهور النضج وبدو الحلاوة والخلاف انما هو في بيعها قبل بدو الصلاح على الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند الشافعي ومالك واحمد لا يجوز وعندنا ان كان بحال لا ينتفع به في الاكل ولا في علف الدواب فيه خلاف بين المشايخ قيل لا يجوز ونسبه قاضيخان لعامة مشايخنا والصحيح انه يجوز لانه مال منتفع به في ثانی الحال ان لم يكن منتفعا به في الحال والحيلة في جوازه باتفاق المشايخ ان يبيع الكمثرى اول ما تخرج مع اوراق الشجر فيجوز فيها تبعا للاوراق كأنه ورق كله وان كان بحيث ينتفع به ولو علفا للدواب فالبيع باتفاق اهل المذهب اذا باع بشرط القطع او مطلقا اه (قوله لا يصح في ظاهر المذهب) قال في الفتح ولو اشترى مطلقا اى بلا شرط قطع او ترك فأثمرت ثمرا آخر قبل القبض ففسد البيع لانه لا يمكنه تسليم المبيع لعدم التمييز فاشبهه هلاكه قبل التسليم ولو أثمرت بعد القبض يشتركان فيه للاختلاط والقول قول المشتري في مقداره مع يمينه لانه في يده وكذا في بيع الباذنجان

( والبطيخ )

مطلب

في بيع الثمر والزرع  
والشجر مقصودا

وما في الفصولين باع ارضا  
بدون الزرع فهو للبائع  
بأجر مثلها محمول على  
ما اذا رضى المشتري نهر  
( ومن باع ثمرة بارزة )  
أما قبل الظهور فلا يصح  
اتفاقا ( ظهر صلاحها  
او الاصح ) في الاصح (ولو  
برز بعضها دون بعض لا)  
يصح (في ظاهر المذهب)  
وصححه السرخسي



والبطیخ اذا حدث بعد القبض خروج بعضها اشتركا كذا كرنا اه ومقتضاه انها لو اتمرت  
بعد القبض يصح البيع في الموجود وقت البيع فاطلاق المصنف تبعاً للزيلي محمول على ما اذا  
باع الموجود والمعدوم كما يفيد ما يأتي عن الحلواني وما ذكره في الفتح من التفصيل محمول على  
ما اذا باع الموجود فقط وعلى هذا فقول الفتح عقب ما قدمناه عنه وكان الحلواني يفتي بجوازه  
في الكل الخ لا يناسب التفصيل الذي ذكره لانه لا وجه لجواز البيع في الكل اذا وقع البيع  
على الموجود فقط فاعتنم هذا التحرير (قوله وافق الحلواني بالجواز) وزعم انه مروى عن  
اصحابنا وكذا حكى عن الامام الفضلي وقال استحسن فيه لتعامل الناس وفي نزاع الناس عن  
عادتهم خرج قول في الفتح وقد رأيت رواية في نحو هذا عن محمد في بيع الورد على الاشجار فان  
الورد متلاحق وجوز البيع في الكل وهو قول مالك اه قال الزيلي وقال شمس الأئمة  
السرخسي والاصح انه لا يجوز لان المصير الى مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة ولا  
ضرورة هنا لانه يمكنه ان يبيع الاصول على ما ينال او يشتري الموجود ببعض الثمن ويؤخر  
العقد في الباقي الى وقت وجوده او يشتري الموجود بجميع الثمن ويسجل له الانتفاع بما يحدث  
منه فيحصل متصودها بهذا الطريق فلا ضرورة الى تجويز العقد في المعدوم مصادماً للنص  
وهو مروى انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم اه  
قلت لكن لا يخفى تحقق الضرورة في زماننا ولا سيما في مثل دمشق الشام كثيرة الاشجار والثمار  
فانه لغلبة الجهل على الناس لا يمكن الزامهم بالتخلص بأحد الطرق المذكورة وان امكن  
ذلك بالنسبة الى بعض افراد الناس لا يمكن بالنسبة الى عامتهم وفي نزاعهم عن عادتهم خرج كما  
علمت ويلزم تحريم اكل الثمار في هذه البلدان اذ لا تباع الا كذلك والنبي صلى الله عليه وسلم  
انما رخص في السلم للضرورة مع انه يبيع المعدوم بحيث تنققت الضرورة هنا ايضا امكن  
الحاقه بالسلم بل طريق الدلالة فلم يكن مصادماً للنص قلنا جملوه من الاستحسان لان القياس  
عدم الجواز وظاهر كلام الفتح الميل الى الجواز ولذا اورده الرواية عن محمد بن قيس ان  
الحلواني رواه عن اصحابنا وما ذاق الامر الاتسع ولا يخفى ان هذا مسوغ للمدول عن ظاهر  
الرواية كما يعلم من رسالتنا المسماة (نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف) فراجعها  
(قوله لو اخرج اكثر) ذكر في البحر عن الفتح ان ما نقله شمس الأئمة عن الامام الفضلي لم يقيد  
عنه بكون الموجود وقت العقد اكثر بل قال عنه اجعل الموجود اصلاً وما يحدث بعد ذلك  
تبعاً (قوله ويقطعها المشتري) اي اذا طلب البائع تفريغ ملكه وهذا راجع لاصل المسئلة  
(قوله جبراً عليه) مفاده انه لا خيار للمشتري في ابطال البيع اذا امتنع البائع عن ابقاء  
الثمار على الاشجار وفيه بحث لصاحب البحر والنهر سيد كره الشارح آخر الباب (قوله  
فسد) اي مطلقاً كما يرشد اليه التفصيل في القول المقابل له فافهم وعلل في البحر الفساد بانه  
شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير (قوله كشرط القطع على البائع) في البحر عن  
الولولجية باع غنبا جزافاً وكذا الثوم في الارض والجزر والبصل فعلى المشتري قطعه اذا خلى  
بينه وبين المشتري لان القطع انما يجب على البائع اذا وجب عليه الكيل او الوزن ولم يجب  
لانه لم يبيع مكيالاً ولا موازنة (قوله وبه يفتي) قال في الفتح ويجوز عند محمد استحساناً وهو

وافق الحلواني بالجواز لو  
الخارج اكثر زيلي  
(ويقطعها المشتري في  
الحال) جبراً عليه (وان  
شرط تركها على الاشجار  
فسد) البيع كشرط القطع  
على البائع حاوي (وقيل)  
قائله محمد (لا) يفسد اذا  
تناهت الثمرة للتعرف  
فكان شرطاً يقتضيه العقد  
(وبه يفتي)

قول الائمة الثلاثة واختاره الطحاوى لعموم البأوى (قول له بحر عن الاسرار) عبارة البحر  
وفي الاسرار الفتوى على قول محمد وبه اخذ الطحاوى وفي المتن ضم اليه أبابوسف وفي  
التحفة والصحيح قولهما (قول له لكن في القهستاني عن المضمرات) حقه ان يقول عن النهاية  
لان عبارة القهستاني مع المتن وشرط تركها على الشجر والرضا به يفسد البيع عندها وعليه  
الفتوى كما في النهاية ولا يفسد عند محمد ان بدأ صلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعليه  
الفتوى كما في المضمرات اه وما نقله القهستاني عن المضمرات مخالف لما في الهداية والفتح  
والبحر وغيرها من حكاية الخلاف في الذي تنهى صلاحه فانه صريح في تنهى الصلاح لافي  
بدوه ايضا المتبادر منه صلاح الكل تأمل (قول له فتنبه) اشار به الى اختلاف التصحيح  
وتخير المفتي في الافتاء بأيهما شاء لكن حيث كان قول محمد هو الاستحسان يرجح على قولهما  
تأمل (قول له قيد باشرط الترك) اي قيد المصنف الفساد به (قول له مطلقا) اي بلا شرط ترك  
او قطع وظاهره ولو كان الترك متعارفا مع انهم قالوا المعروف عرفا كالشروط نصا ومقتضاه  
فساد البيع وعدم حل الزيادة تأمل (قول له طاب له الزيادة) هي ما زاد في ذات المبيع فلا ينافي  
ما قدمناه من انه لو أثمر ثمرا آخر فأن قبل القبض فساد البيع او بعده يشتركان فيه لان ذلك  
في الزيادة على المبيع مما لم يقع عليه البيع وهذا في زيادة ما وقع عليه البيع كما افاده في التهر  
وحاصله ان المراد هنا الزيادة المتصلة بالمنفصلة (قول له تصدق بما زاد في ذاتها) لحصوله بجهة  
مختلصة بحر وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع والتقويم يوم الادراك فالزيادة تساوت  
ما بينهما ط عن العيني (قول له لم تصدق بشئ) نعم عليه اثم غصب المنفعة فتح (قول له بطلت  
الاجارة) وان عين المدة درمتقي فان أصل الاجارة مقتضى القياس فيها البطلان الا ان  
الشرع اجازها للحاجة فيما فيه تعامل ولا تعامل في اجارة الاشجار المجردة فلا يجوز وكذا لو  
استأجر اشجارا ليحفف عليها ثيابا لم يحز ذكره الكرخي فتح (قول له لترك الزرع) الاولى تعبير  
الهداية وغيرها بقوله الى ان يدرك الزرع اي الى وقت ادراكه بلا ذكر مدة (قول له ولم تطلب  
الزيادة) اي الزيادة على الثمرة وعلى ما غرم من اجرة المثل ط عن العيني (قول له كما حررناه  
في شرحه) ونصه لفساد الاذن بفساد الاجارة وفساد المتضمن يوجب فساد المتضمن بخلاف  
الباطل فانه معدوم شرعا اصلا ووصفا فلا يتضمن شيا فسكانت مباشرة عبارة عن الاذن اه  
ح وحاصل الفرق كما في الفتح وغيره ان الفاسد له وجود لانه فائت الوصف دون الاصل فكان  
الاذن ثابتا في ضمنه فيفسد بخلاف الباطل فانه لا وجود له اصلا فلم يوجد الا الاذن ولا يخفى ان  
هذا الفرق لا ينافي ما مر اول البيوع من ان البيع بعد عقد فاسد او باطل لا ينعقد قبل متاركة  
العقد الاول وينافي فروعا آخر مذكورة في آخر الفن الثالث من الاشباه عند قوله فائدة اذا  
بطل الشئ بطل ما في ضمنه فراجعها متأملا (قول له والحيلة) في ان يعلب للمشتري ما زاد في  
ذات المبيع وما لم يكن بارزا وقت العقد (قول له ان ياخذ) اي المشتري (قول له معاملة) اي  
مساواة لمدة معلومة كما في القضية (قول له على ان له الخ) اي للبائع قال في شرعه على المتلقي  
وينبغي ان يقول المشتري للبائع بعدما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر معاملة على ان لك  
جزأ من الف جزء ولى الف جزء الاجزاء اي من الثمر ذكره الشافعي وفيه ان المشتري قد اخذ

(التمر)

مر عن الاسرار لكن في  
قهستاني عن المضمرات  
ه على قولهما الفتوى  
نبيه قيد باشرط الترك  
نعم لو شرعها مطلقا وتركها  
ذن البائع طاب له الزيادة  
ان يغير اذنه تصدق بما زاد  
ذاتها وان بعدما تناهت  
يتصدق بشئ وان  
ستأجر الشجر الى وقت  
لادراك بطلت الاجارة  
طابت الزيادة لبقاء الاذن  
لو استأجر الارض لترك  
زروع فسدت لجهالة المدة  
لم تطلب الزيادة ما تقي  
لا يجر لفساد الاذن بفساد  
اجارة بخلاف الباطل كما  
مررناه في شرحه والحيلة  
نباخذ الشجرة معاملة  
لى ان له جزأ من الف  
نزه

طلب  
ساد المتضمن يوجب  
ماد المتضمن

الثمر شراء فكيف يأخذ معاملة الا ان يقال انه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار  
 على عقد المعاملة اه قلت الشراء انما وقع على البارز وقت العقد والمعاملة لاجل طيب ما لم  
 يبرز بعد وطيب ما زاد في ذات البارز نعم هذه الحيلة انما تتأتى اذا لم يكن الشجر وقفا وليتم  
 لعدم الحفظ والمعاملة في اخذه جزءا من الف جزء والباقي للمشتري كاذكر الشارح نظيره  
 في اول كتاب الاجارة (قول له وان يشتري الخ) هذه حيلة ثانية وبيانها ان المشتري اما ان يكون  
 مما يوجد شيئا فشيئا وقد وجد بعضه أو لم يوجد منه شيء كالباذنجان والبطيخ والخيار او  
 يوجد كله لكنه لم يدرك كالزروع والحشيش او يكون وجد بعضه دون بعض كشمير الاشجار  
 المختلفة الانواع ففي الاول يشتري الاصول ببعض الثمن ويستأجر الارض مدة معلومة بباقي  
 الثمن لثلاث ايام البائع بالقلع قبل خروج الباقي او قبل الادراك وفي الثاني يشتري الموجود  
 من الحشيش والزروع ويستأجر الارض كما قانا في الثالث يشتري الموجود من الثمن بكل الثمن  
 ويحل له البائع ماسيوجد لان استئجار الارض لا يتأتى هنا لان الاشجار باقية على ملك  
 البائع وقيامها في الارض مانع من حجة استئجار الارض الا بان أخذها او لامعاملة كامر لانها  
 تصير في تصرفه او تكون الاشجار على المسنة فانها حينئذ لا تمنع حجة اجارة الارض كما يعلم  
 من بابها ومسئلة الاحلال تتأتى في الاول والثاني ايضا (قول له ببعض الثمن) تنازع فيه يشتري  
 الاول ويشتري الثاني في المسئلتين وقوله ويستأجر الارض راجع للمسئلتين ايضا كما علم مما  
 قررناه (قول له وفي الاشجار الموجود) اي وفي ثمار الاشجار يشتري الموجود منها (قول له فان  
 خاف الخ) قال في جامع الفصولين اقول كتبت في لطائف الاشارات انهم قالوا لو قال وكذلك  
 بكذا على اني كلما عزتلك فانت وكيلي صحيح وقيل لا فاذا صح يبطل العزل عن المعلقة قبل  
 وجود الشرط عند ابى يوسف وجوزوه محمد فيقول في عزله رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلك  
 عن الوكالة المنعزة اه رملي وحاصله انه على قول محمد يمكن الرجوع هنا عن احلال بأن  
 يقول رجعت عن الاحلال المعلق وعن المنعز فيتين حينئذ الاحتيال بالمعاملة على الاشجار  
 كامر (قول له في الترك) المناسب في الاكل لان فرض المسئلة انه احل له ما يوجد في المستقبل  
 والترك انما يناسب الموجود الا ان يدعى ان المراد ما يوجد من الزيادة في ذات المبيع الموجود  
 (تمت) «اشتري الثمار على رؤس الاشجار» فرأى من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الرؤية  
 بحر ثم ذكر حكم بيع المغيب في الارض وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في اول البيع  
 الفاسد (قول له ما جاز ايراد العقد عليه الخ) هذه قاعدة مذكورة في عامة المعترات مفرع عليها  
 مسائل منها ما ذكره من منع (قول له صحيح استثنائه منه) اي من العقد كاهو مصرح به في عبارة  
 الفتح وهذا اولي من جعل الضمير في منه راجعا للمبيع المعلوم من المقام فافهم ولا يصح ارجاعه  
 الى مالائها واقعة على المستثنى فيلزم استثناء الشيء من نفسه كما لا يخفى قال في الفتح وبيع قفيز  
 من صبرة جائز فكذا استثنائه بخلاف استثناء الحبل من الجارية او الشاة واطراف الحيوان  
 لا يجوز كما لو باع هذه الشاة الايتها أو هذا العبد الايده فيصير مشتركا منه فيا بخلاف مالو كان  
 مشتركا على الشيوع فانه جائز اه اي كبيع العبد الانفسه مثلا لانه غير متميز في جزه بعينه  
 بل شائع في جميع اجزائه فيجوز (قول له يصح افرادها) بأن يوصى بها وحدها بدون الرقة ارجع

وان يشتري اصول  
 الرطبة كالباذنجان  
 واشجار البطيخ والخيار  
 لكون الحادث للمشتري  
 وفي الزرع والحشيش  
 يشتري الموجود ببعض  
 الثمن ويستأجر الارض  
 مدة معلومة يعلم فيها  
 الادراك بباقي الثمن وفي  
 الاشجار الموجود ويحل له  
 البائع ما يوجد فان خاف  
 ان يرجع يقول على اني  
 متى رجعت في الاذن تكون  
 مأذونا في الترك شسمنى  
 ما خصا (ما جاز ايراد  
 العقد عليه بافراده صحيح  
 استثنائه منه) الا الوصية  
 بالخدمة يصح افرادها

(قوله دون الاستثناء ٢) بأن يوصى له بعبد دون خدمته اه ح وقيد بالخدمة لان الحمل  
يصح استثناءه في الوصية حتى يكون الحمل ميراثا والجارية وصية والفرق ان الوصية اخذت  
الميراث والميراث يجري فيما في البطن بخلاف الخدمة والغلة كالخدمة بحر من البيع الفاسد  
(قوله وشاة معينة من قطع) اما لو غير معينة فلا يجوز كشوب غير معين من عدل أفاده في  
البحر (قوله وارطال معلومة) أفاد ان محل الاختلاف الآتي ما اذا استثنى معيناً فان استثنى  
جزأ كربع وثلاث فانه صحيح اتفاقا كما في البحر عن البدائع قلت ووجهه ان ما يقدر بالرطل  
شيء معين بخلاف الربع مثلا فانه غير معين بل هو جزء شائع كما قلنا آنفا ونظيره ما قدمناه  
عند قوله وفسد بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار لاسهم وقيد بالارطال لانه لو استثنى  
رطلا واحدا حاز اتفاقا لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف الارطال لجواز ان لا يكون  
الاذك القدر فيكون استثناء الكل من الكل بحر عن البناءة ومقتضاه انه لو علم انه يبقى أكثر  
من المستثنى يصح ولو المستثنى ارطالا على رواية الحسن الآتية وهو خلاف ما يدل عليه كلام  
الفتح من تعليل هذه الرواية بأن الباقي بعد اخراج المستثنى ليس مشارا اليه ولا معلوم  
الكيل المخصوص فكان مجهولا وان ظهر آخره انه بقي مقدار معين لان المفسد هو الجهالة  
القائمة اه ومقتضاه الفساد باستثناء الرطل الواحد ايضا على هذه الرواية تأمل (قوله لصحة  
ايراد العقد عليها) اي على القفيز والشاة معينة والارطال المعلومة وهو تعليل لقوله فصيح  
أفاده دخول ما ذكر تحت القاعدة المذكورة (قوله ولو الثمر على رؤس النخل) فصيح اذا كان  
مجدودا بالاولى لانه محل وفاق (قوله على الظاهر) متعلق بقوله فصيح ومقابل ظاهر الرواية  
رواية الحسن عن الامام انه لا يجوز واختاره الطحاوي والقنطري لان الباقي بعد الاستثناء  
مجهول وفي الفتح انه اقيس بمذهب الامام في مسألة بيع الصبرة واجاب عنه في النهر فراجع  
(قوله بغير سنبل البر) متعلق ببيع والباء فيه للبدل قال الحير الرملي في حاشية البحر سياقي  
في الربا ان بيع الحظلة الخالصة بخطة في سنبلها لا يجوز ويجب تقييده بما اذا لم يكن الحظلة  
خالصة اكثر من التي في سنبلها وقد صرح بذلك في الحاشية ويعلم بذلك انه يجوز بيع التي  
في سنبلها معه بالاخري التي في سنبلها معه صرفا للجنس الى خلافه اه وبه يظهر ان قول المصنف  
كبيع بر في سنبله ان اراد به بيع الحب فقط كما يشعر به قول الشارح الآتي وعلى البائع  
اخرجه فقيده بقوله بغير سنبل البر احتراز عما اذا باعه بسنبل البراي بالبر مع سنبله فانه لا يجوز  
اذا لم يكن الحب الخالص اكثر اما اذا كان اكثر يكون الزائد بمقابلة التبن فيجوز وان اراد به  
بيع البر مع السنبل فلا يصح تقييده بقوله بغير سنبله لما علمت من جواز بيعه بمثله بأن يجعل  
الحب في احدها بمقابلة التبن في الآخر (قوله لاحتمال الربا) تعليل للمفهوم وهو انه لو بيع  
بسنبل البر لا يجوز لاحتمال ان يكون البر الذي بيع وحده مساويا للبر الذي بيع مع سنبله  
او اقل فيكون الفضل ربا الا اذا علم ان ما بيع وحده اكثر كما قلنا آنفا (قوله وباقلاء) هو  
القول بحر على وزن فاعلا يشدد فيقصرو ويخفف فيمد الواحدة باقلاء في الوجهين مصباح  
(قوله في نشرها الاول) وكذا الثاني بالاولى لان الاول فيه خلاف الشافعي (قوله فعلى البائع ٣)  
اخرجه في البرازية لو باع حطة في سنبلها لزم البائع الدوس والتذرية بحر وكذا الباقلات

٢ قوله دون الاستثناء هكذا  
بخطه والذي في نسخ  
الشارح دون استثناءها  
ولعلها نسخة اخرى  
كتب عليها اه مصححه

دون استثناءها اشباه ثم  
فرع على هذه القاعدة  
بقوله (فصح استثناء)  
قفيز من صبرة وشاة معينة  
من قطع و (ارطال  
معلومة من بيع ثمر نخلة)  
لصحة ايراد العقد عليها  
ولو الثمر على رؤس النخل  
على الظاهر (ك) مصححة  
(بيع بر في سنبله) بغير  
سنبل البر لاحتمال الربا  
(وباقلات وارز وسمسم  
في نشرها وجوز ولوز  
وقستق في نشرها الاول)  
وهو الاعلى وعلى البائع  
اخرجه

٣ قوله فعلى البائع الخ هكذا  
بخطه والذي في نسخ  
الشارح وعلى الخ بالواو  
اه مصححه

وما بعدها (قوله الا اذا باع بما فيه) عبارته في الدر المنثور الا اذا بيعت بما فيه اه وهي أوضح  
يعني اذا باع الحنطة بالتبن لا يلزم البائع تخليصه ط (قوله الوجه نعم) لانه لم يرد ففتح واقدره في البحر  
والنهر (قوله وانما بطل الخ) قال في الفتح وأورد المطالبة بالفرق بين ما اذا باع حب قطن في قطن  
بعينه او نوى تمر في تمر بعينه اى باع ما في هذا القطن من الحب او ما في هذا التمر من النوى فانه لا يجوز  
مع انه ايضا في غلافه أشار ابو يوسف الى الفرق بأن النوى هناك معتبر عدما هالكافي العرف فانه يقال  
هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى في تمره ولا حب في قطنه ويقال هذه حنطة في سنبلها وهذا  
لوز وفستق في قشره ولا يقال هذه قشور فيها لوز ولا يذهب اليه وهم وبما ذكرنا يخرج الجواب  
عن امتناع بيع اللبن في الضرع واللحم والشحم في الشاة والالية والاكارع والجلد فيها والدقيق  
في الحنطة والزيت في الزيتون والعصير في العنب ونحو ذلك حيث لا يجوز لان كل ذلك منعدم  
في العرف لا يقال هذا عصير وزيت في محله وكذا الباقي اه (قوله من نوى الخ) نشر مرتب ط  
(قوله لانه من تمام التسليم) اذا تحقق تسليم المبيع الابكيلة ووزنه ونحوه ومعلوم ان الحاجة  
الى هذا اذا باع مكايلة أو موازنة ونحوه اذا احتاج الى ذلك في المجازفة وكذا صف الحنطة في  
وطاء المشتري على البائع فتح (قوله وأجرة وزن ثمن ونقده) اما كون أجرة وزن الثمن  
على المشتري فهو باتفاق الاثمة الاربعة وأما الثاني فهو ظاهر الرواية وبه كان يفتى الصدر الشهيد  
وهو الصحيح كافي الخلاصة لانه يحتاج الى تسليم الجيد وتعرفة بالنقد كما يعرف المقدار بالوزن  
ولا فرق بين ان يقول دراهمي منقودة او لا هو الصحيح خلافا لمن فصل وتماه في النهر (قوله  
وقطع تمر) في الفتح عن الخلاصة وقطع العنب المشتري جزا فاعلى المشتري وكذا كل شئ باعه جزا فاعلى  
كالثوم والبصل والجزر الا اذا خلى بينها وبين المشتري وكذا قطع التمر يعني اذا خلى بينها وبين المشتري  
اه (قوله الا اذا قبض البائع الثمن الخ) اى فان اجرة التقدر على البائع لانه من تمام التسليم وشرط  
لثبوت الرد اذا ثبت زيافته لا ينقده قال في البحر واما اجرة التقدير فعلى المدينون الا اذا قبض  
رب الدين الدين ثم ادعى عدم النقد فالأجرة على رب الدين لانه بالقبض دخل في ضمانه (قوله  
فبقدره) اى فيرد من الأجرة بقدر ما ظهر زيفا فيرد نصف الأجرة ان ظهر نصف الدراهم زيوفا  
وما عزاها الى البرازية رأيت ايضا في الحنانية والولولجية ورأيت منقولا عن المحيط انه لا أجر له  
بظهور البعض زيوفا لانه لم يوف عمله ولا ضمان عليه (قوله فاجرته على البائع) وليس له اخذ  
شئ من المشتري لانه هو العاقد حقيقة شرح الوهبانية وظاهره انه لا يعتبر العرف هنا لانه  
لا وجه له (قوله يعتبر العرف) فتجب الدلالة على البائع او المشتري او عليهما بحسب العرف  
جامع الفصولين (قوله ان أحضر البائع السلعة) شرط لان اتمام المشتري بتسليم الثمن او لا  
والشرط ايضا كون الثمن حالا وان لا يكون في البيع خيار للمشتري فلا يطالب بالثمن قبل  
حلول الاجل ولا قبل سقوط الخيار وافاد ان للبائع حبس المبيع حتى يستوفي كل الثمن فلو  
شرط دفع المبيع قبل نقد الثمن فسد البيع لانه لا يقتضيه العقد وقال محمد لجهالة الاجل فلو  
سمى وقت تسليم المبيع جاز وله الحبس وان بقي منه درهم كافي البحر وفي الفتح والدر المنثور لو  
هلك المبيع بفعل البائع او بفعل المبيع او بأمر سماوى بطل البيع ويرجع بالثمن لو مقبوضا وان  
هلك بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا وبشرط الخيار له وان كان الخيار للأائم

الا اذا باع بما فيه وهل له  
خيار الرؤية الوجه نعم  
فتح وانما بطل بيع ما في  
تمر وقطن وضرع من نوى  
وحب ولبن لانه معدوم  
عرفا (وأجرة كيل ووزن  
وعدود ذرع على بائع) لانه  
من تمام التسليم (وأجرة  
وزن ثمن ونقده) وقطع  
تمر واخراج طعام من  
سفينة (على مشتر) الا  
اذا قبض البائع الثمن ثم  
جاء يرد به بعب الزيادة  
(فرع) \* ظهر بعد نقد  
الصراف ان الدراهم  
زيوف رد الأجرة وان  
وجد البعض فبقدره تهر  
عن اجارة البرازية واما  
الدلال فان باع العين بنفسه  
باذن ربها فاجرته على البائع  
وان سعى بينهما وباع  
المالك بنفسه يعتبر العرف  
وتماه في شرح الوهبانية  
(ويسلم الثمن او لا في بيع  
سلعة بدنانير ودراهم) ان  
أحضر البائع السلعة  
(وفي بيع سلعة بمثلها)

او كان البيع فاسدا لزمه ضمان مثله ان كان مثليا وقيمة ته ان كان قيميا وان هلك بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع فيضمن الجاني للبائع ذلك وان شاء أمضاه ودفع الثمن واتبع الجاني ويطيب له الفضل ان كان الضمان من خلاف الثمن والا فلا اه \* (تنبيه) \* للبائع حبس المبيع الى قبض الثمن ولو بقي منه درهم ولو المبيع شيئين بصفة واحدة وسعى لكل ثمنافله حبسهما الى استيفاء الكل ولا يسقط حق الحبس بالرهن ولا بالكفيل ولا ببراءته عن بعض الثمن حتى يستوفي الباقي ويسقط بحوالة البائع على المشتري بالثمن اتفاقا وكذا بحوالة المشتري البائع به على رجل عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان وتأجيل الثمن بعد البيع وبتسليم البائع المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعده رده اليه بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلاذنه الا اذ ارآه ولم يمنعه من القبض فهو اذن وقد يكون القبض حكما قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالبيعة اذا فعله المشتري قبل القبض جاز ويصير المشتري قابضا اه اى لان قبض الموهوب له يقوم مقام قبض المشتري ومن القبض مالو اودعه المشتري عند أجنبي أو اعاره وأمر البائع بالتسليم اليه لالو اودعه أو اعاره أو أجره من البائع او دفع اليه بعض الثمن وقال تركته عندك رهن على الباقي ومنه مالو قال للغلام تعال معي وامش فخطت او أعتقه او ألتفت المبيع او احدث فيه عيبا او أمر البائع بذلك ففعل أو أمره بعلجن الحنطة فطحن او وطي الامة فخلبت ومنه مالو اشترى دهنًا ودفع قارورة يزنه فيها فوزنه فيها بحضرة المشتري فهو قبض وكذا بغيرته في الاصح وكذا كل مكيل او موزون اذا دفع له الوعاء فكاله او وزنه فيه بأمره ومنه مالو غصب شيئًا ثم اشتراه صار قابضا بخلاف الوديعة والعارية الا اذا وصل اليه بعد التخليه ولو اشترى ثوبا او حنطة فقال للبائع به قال الامام الفضل ان كان قبل القبض والرؤية كان فسخا وان لم يقل البائع نعم لان المشتري ينفرد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال به لى اى كن وكيفا في الفسخ فلم يقبل البائع لا يكون فسخا وكذا لو بعد القبض والرؤية لكن يكون وكيفا بالبيع سواء قال به او بعه لى هذا كله ما خص مما في البحر (قوله او ثمن بمثابة) المراد بالثمن النقود من الدراهم والدنانير لانها خاقت اثمانا ولا تتعين بالتعيين (قوله سلاما) لاستوائهما في التعيين في الاول وفي عدمه في الثاني اما في بيع سلعة بثمن فانما تعين حق المشتري في المبيع فلذا امر بتسليم الثمن او لا يتعين حق البائع ايضا تحقيقا للمساواة (قوله ما لم يكن الخ) الظرف الذي نابت عنه ما مصدرية الظرفية متعلق بقوله ويسلم الثمن فكان المناسب ذكره عقب قوله ان احضر البائع الساعة بأن يقول ولم يكن دينا الخ (قوله كسلم و ثمن مؤجل) تمثيل لما اذا كان احد الموفين دينا فالاول مثال المبيع لان المراد بالسلم المسلم فيه والثاني مثال الثمن (قوله ثم التسليم) اى في المبيع والثمن ولو كان البيع فاسدا كما في البحر دل (قوله على وجه يتمكن من القبض) فلو اشترى حنطة في بيت ودفع البائع المفتاح اليه وقال خلعت بينك وبينها فهو قبض وان دفعه ولم يقل شيئا لا يكون قبضا وان باع دارا غائبة ففصل سلمتها اليك فقال قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا وهي ان تكون بحال يقدر على اغلاقها والافقي بريدة وفي جمع النوازل دفع المفتاح في بيع الدار تسليم اذ انما له فتحه بلا كلفة وكذا لو اشترى بقرًا في الدرهم فقال البائع اذهب واقبض ان كان يرى بحيث يمكنه الاشارة اليه يكون قبضا ولو

(اشترى)

مطلب

في حبس المبيع لقبض  
الثمن وفي هلاكه وما يكون  
قبضا

مطلب

فيما يكون قبضا للمبيع  
و ثمن بمثابة (سلاما) ما لم  
كن احدهما دينًا كسلم  
ثمن مؤجل ثم التسليم  
كون بالتعنية على وجه  
يكن من القبض

طلب

بشرط التخليه



اشترى ثوبا فامر به البائع بقبضه فلم يقبضه حتى أخذه السنان ان كان حين أمره بقبضه امكنه من غير قيام صح التسليم وان كان لا يمكنه الا بقيام لا يصح ولو اشترى طيرا او فرسا في بيت وأمره البائع بقبضه ففتح الباب فذهب ان امكنه أخذه بلا عون كان قبضا وتماه في البحر وحاصله ان التخلية قبض حكما لو مع القدرة عليه بلا كلفة لكن ذلك يختلف بحسب حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلا قد دفع المفتاح اذا امكنه الفتح بلا كلفة قبض وفي نحو دار فالقدرة على اغلاقها قبض اى بأن تكون في البلد فيما يظهر وفي نحو بقر في مرعى فكونه بحيث يرى ويشار اليه قبض وفي نحو ثوب فكونه بحيث لو مديده تصل اليه قبض وفي نحو فرس او طير في بيت امكان أخذه منه بلا معين قبض (قوله بلا مانع) بأن يكون مفرزا غير مشغول بحق غيره فلو كان المبيع شاغلا كالحنطة في جوالق البائع لم يمنع بحر وفي الملتقط ولو باع دارا وسلمها الى المشتري وله فيها متاع قليل او كثير لا يكون تسليما حتى يسلمها فارغة وكذا لو باع ارضا وفيها زرع اه وفي البحر عن القنية لو باع حنطة في سنبليها فسلمها كذلك لم يصح كقطن في فراش ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بملك البائع وعن الوبرى المتاع لغير البائع لا يمنع فلو اذن له بقبض المتاع والبيت صح وصار المتاع وديعة عنده اه قلت ويدخل في الشغل بحق الغير ما لو كانت الدار مأجورة فليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن لعدم القبض وهي واقعة الفتوى سئلت عنها ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين باع المستأجر ورضى المشتري ان لا يفسخ الشراء الى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضيتها ولا للبائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يحمل المبيع بمحل التسليم وكذا لو شري غائبا لا يطالبه بثمنه ما لم يتهيأ المبيع للتسليم اه (قوله ولا حائل) بأن يكون في حضرته اه ح وقد علمت بيانه (قوله ان يقول خلعت الخ) الظاهر ان المراد به الاذن بالقبض لا خصوص لفظ التخلية لما في البحر ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضا ولو قال خذ يكون تخلية اذا كان يصل الى اخذه اه وفي الفروع المارة ما يدل عليه أيضا (قوله او كان بعيدا) أى وان قال خلعت الخ كما مر والمراد بالبعيد ما لا يقدر على قبضه بلا كلفة ويختلف باختلاف المبيع كما قررناه او المراد به حقيقة ويقاس عليه ما شابه (قوله وهو لا يصح به القبض) أى الاقرار المذكور لا يتحقق به القبض وقيد بالقبض لان العقد في ذاته صحيح غير انه لا يجب على المشتري دفع الثمن لعدم القبض (قوله على الصحيح) وهو ظاهر الرواية ومقابلها ما في المحيط وجامع شمس الأئمة انه بالتخلية يصح القبض وان كان العقار بعيدا غائبا عنهما عنداني حنيفة خلافا لهما وهو ضعيف كما في البحر وفي الثانية والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان قريبا يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال فتقام التخلية مقام القبض اما اذا كان بعيدا لا يتصور القبض في الحال فلا تقام التخلية مقام القبض اه هذا ثم ان ما ذكره الشارح هنا نقل مثله في اواخر الاجارات عن وقتب الاشياء ثم قال قلت لكن نقل محشيها ابن المصنف في زواجر الجواهر عن بيوع فتاوى قارئ الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قبضا والا فلا فتنبه اه قلت لكن انت خير بان هذا مخالف للروايتين ولا يمكن التوفيق بحمل ظاهر

مطلب

اشترى دارا مأجورة لا  
يطالب بالثمن قبل قبضها

بلا مانع ولا حائل وشرط  
في الاجناس شرطا ثالثا  
وهو ان يقول خلعت بينك  
وبين المبيع فلو لم يقله او  
كان بعيدا لم يصح قابضا  
والناس عنه غافلون فانهم  
يشترون قرية ويقرون  
بالسليم والقبض وهو لا  
يصح به القبض على الصحيح



الرواية عليه لان المعبر فيها القرب الذي يتصور معه حقيقة القبض كما علمته من كلام الحنانية (قولهم وكذا الهبة والصدقة) اى لا تكون تخلية البعيد فيهما قبضا قال في البحر وعلى هذا تخلية البعيد في الاجارة غير صحيحة فكذا الاقرار بتسليمها اه قلت ومفاده ان تخلية القريب في الهبة قبض لكن هذا في غير الفاسدة كما في الحنانية حيث قال اجمعوا على ان التخلية في البيع الجائز تكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح انه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون قبضا باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة الجائزة ذكر الفقيه ابواليث انه لا يصير قابضا في قول ابى يوسف وذكر شمس الأئمة الحلواني انه يصير قابضا ولم يذكر فيه خلافا اه \* (تمة) \* في البرازية قبض المشتري المشتري قبل نقده بلا اذن البائع فطلبه منه فخلى بينه وبين البائع لا يكون قبضا حتى يقبضه بيده بخلاف ما اذا خلّى البائع بينه وبين المشتري اشترى بكرة مريضة وخلاها في منزل البائع قائلا ان هلكت فنى وماتت فمن البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع سقها الى منزلك فأذهب فالتسليم فهلكت حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري قال المشتري للعبد اعمل كذا او قال للبائع مره يعمل كذا فعمل فعطب العبد هلك من المشتري لانه قبض قال المشتري للبائع لا اعتمدك على المبيع فسلمه الى فلان يمسه حتى ادفع لك الثمن ففعل البائع وهلك عند فلان هلك من البائع لان الامساك كان لاجله اشترى وعاء لبن خائر في السوق فامر البائع بنقله الى منزله فسقط في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري اشترى في المصر خطبا فقصبه فاصب حال حمله الى منزله فمن البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف قال للبائع زنهلى وابعه مع غلامك او غلامى ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا ان يقول ادفعه الى الغلام لانه توكل للغلام والدفع اليه كالدفع الى المشتري اه (قولهم لسقوط حقه بالتسليم) فيه ان التسليم موجود ايضا فيما لو وجد رصاصة او ستوقه فالاولى التعليل بما في المنع بانه استوفى اصل حقه فلا يكون له حق نقض التسليم اه اى لان الزیوف دراهم لكنها معيبة ومثلها البهرجة كما في المنية بخلاف الرصاص والستوقه فانها ليست دراهم فلم يوجد قبض الثمن اصلا فله نقض التسليم وأفاد أن هذا لو سلم المبيع اما لو قبضه المشتري بلا اذن البائع فله نقضه في الزیوف وغيرها كما في البرازية (قولهم كالمزاد) الاولى وجده اى الثمن المحدث عنه (قولهم او مستحقا) اى بان ثبت رجل ان المقبوض حقه فيثبت للبائع استرداد السلعة لان تقاض الاستيفاء (قولهم وكالمزاد) عبارة منية المفتى والمزاد يسترد في الوجوه كلها اه اى في الزیوف والرصاص وغيرها اى لو قبض دينه وسلم الرهن لراهنه ثم ظهرها ما قبضه زیوفا ورصاصا او ستوقه او مستحقا فانه يسترد الرهن \* (تنبيه) \* لو تصرف المشتري في المبيع بعد قبضه بيما او هبة ثم وجد البائع الثمن كذلك لا ينقض التصرف لان تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه وان كان قبضه بغيره فقد الثمن بلا اذن البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل النقض ولا ينقض ما لا يحتمل النقض برأية وما يحتمل النقض كالبيع والهبة وما لا يحتمله كالتق وفروعه (قولهم والا) اى وان لم تكن قائمة سواء كانت هلكة او مستهلكة درر (قولهم كالمزاد) اى بانها

وكذا الهبة والصدقة خاتية وتماه فيها علقناه على الملتقى (وجده) اى البائع الثمن (زیوفا ليس له استرداد السلعة وجبها به) لسقوط حقه بالتسليم وقال زفرله ذلك كالمزاد وجدها رصاصا او ستوقه او مستحقا وكالمزاد منية (قبض) بدل دراهمه (الجیاد) التي كانت له على زيد (زیوفا) على ظن انها جیاد (ثم علم) بانها زیوف (بردها ويسترد الجیادان) كانت (قائمة والا فلا) يرد ولا يسترد كالمزاد علم بذلك عند القبض

زيوف لانه يكون راضيها فلا يكون له رد ولا استرداد (قوله وقال ابو يوسف يرد مثل الزيوف الخ) لان الرجوع بالنقصان باطل لاستزاده الربا ولا وجه لابطال حقه في الجوده لعدم رضاه درر قال في الحقائق نقلا عن العيون ان مقاله ابو يوسف حسن وادفع للضرر ولذا اختزنه للفتوى اه وكذلك صرح في المجمع بأنه المفتى به عزيمة (قوله كما لو كانت رصاا اوستوقة) فانها ترد اتفاقا درر وظاهر اطلاقه انها ترد ولو علم بها وقت القبض لانها ليست من جنس الأثمان ط (قوله ومات مفلسا) اي ليس له مال يفي بماعليه من الديون سواء فلسه القاضي اولا (قوله فالبائع اسوة للغرماء) أي يقتسمونه ولا يكون البائع احق به درر (قوله فان البائع احق به) الظاهر ان المراد انه احق بحبسه عنده حتى يستوفي الثمن من مال البيت او يبيعه القاضي ويدفع له الثمن فان وفي بجميع دين البائع فيها وان زاد دفع الزائد لباقي الغرماء وان نقص فهو اسوة للغرماء فيما بقي له وليس المراد بكونه أحق به انه يأخذه مطلقا اذ لا وجه لذلك لان المشتري ملكه وانتقل بعد موته الى ورثته وتعلق به حق غرمائه وانما كان احق من باقي الغرماء لانه كان له حق حبس المبيع الى قبض الثمن في حياة المشتري فكذا بعدموته وهذا نظير ما سبذ كره المصنف في الاجارات من انه لو مات المؤجر وعليه ديون فالمستأجر أحق بالدار من غرمائه أي اذا كانت الدار بيده وكان قد دفع الاجرة وانفسخ عقد الاجارة بموت المؤجر فله حبس الدار وهو أحق بثمنها بخلاف ما اذا عجل الاجرة ولم يقبض الدار حتى مات المؤجر فانه يكون اسوة لسائر الغرماء ولا يكون له حبس الدار كما في جامع الفصولين وكذا ماسيا في في البيع الفاسد لو مات بعد فسخته فالمشتري أحق به من سائر الغرماء فله حبسه حتى يأخذ ماله هكذا ينبغي حل هذا المحل وبه ظهر جواب حادثة الفتوى سئلت عنها وهي مالومات البائع مفلسا بعد قبض الثمن وقبل تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحق به لانه ليس للبائع حق حبسه في حياته بل للمشتري جبره على تسليمه مادامت عينه باقية فيكون له أخذه بعدموت البائع ايضا اذ لا حق للغرماء فيه بوجه لانه امانة عند البائع وان كان مضمونا بالثمن لو هلك عنده ومثله الرهن فان الرهن أحق به من غرماء المرتهن والله سبحانه اعلم (قوله باع نصف الزرع الخ) صورة المسئلة رجل له ارض دفعها لا كرا أي فلاح ودفع له البذر ايضا على ان يعمل الاكار فيها بقره بنصف الخارج فعمل وخرج الزرع فباع الاكار نصفه لرب الارض جاز البيع اما لو باع رب الارض نصفه للاكار فلا يجوز لانه يأمره بقلع ما باعه ولا يمكن الا بقلع الكل فيتضرر المشتري بقلع نصيبه الذي كان له قبل الشراء مستحقا للبقاء في الارض الى وقت الادراك نعم اذا كان البذر من الاكار يكون مستأجرا الارض بنصف الخارج فليس لرب الارض أمره بقلع ما باعه فينبغي ان يجوز البيع لعدم الضرر وهذه من مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع وقدما الكلام عليها وعلى نظائرها اول كتاب الشركة (قوله قال في النهر الخ) اصله لصاحب البحر وحاصل البحث انه ينبغي على قياس هذا انه لو باع عمرة بدون الشجر ولم يرض البائع باعادة الشجر ان يتخير المشتري ايضا ان شاء ابطال البيع او قطعها لان في القطع اتلاف المسال وفيه ضرر عليه لكن تقدم تصريح الماتن كغيره من المتون بقوله ويقطعها المشتري في الحال وايضا فما نقله عن جامع الفصولين يخالف ايضا التصريح بالمصنف كغيره في

مطلب

اشترى شيئا ومات مفلسا  
قبل قبضه فالبائع احق

وقال ابو يوسف يرد مثل  
الزيوف ويرجع بالحياد كما  
لو كانت رصاا اوستوقة  
(اشترى شيئا وقبضه ومات

مفلسا قبل نقد الثمن  
فالبائع اسوة للغرماء)  
وعند الشافعي رضى الله  
عنه هو احق به (كما

لو لم يقبضه) المشتري (فان  
البائع احق به) اتفاقا  
ولنا قوله عليه الصلاة  
والسلام اذا مات المشتري

مفلسا فوجد البائع متاعه  
بعينه فهو اسوة للغرماء  
شرح بجمع العيني (فروع)\*  
باع نصف الزرع بلا ارض

ان باعه الاكار لرب الارض  
جاز وبعبارة الا اذا كان  
البذر من الاكار فينبغي  
ان يجوز خانية باع شجرا

او كرما مشمرا لا يدخل  
التمر وحينئذ فيعازل الشجر  
الى الادراك فلو ابى المشتري  
اعارته خيرا البائع ان شاء

ابطال البيع او قطع النهر  
جامع الفصولين قال في  
النهر ولا فرق يظهر بين  
المشتري والبائع

بيع الشجر وحده أو الأرض وحدها بقوله ويؤمر البائع بقطعهما أي الزرع والشجر وتسليم المبيع وإن لم يظهر صلاحه كما نبهنا عليه هناك فافهم والله سبحانه أعلم

### باب خيار الشرط

من إضافة الشيء إلى سببه لأن الشرط سبب للخيار بحر فإن الأصل في العقد لزوم من الطرفين ولا يثبت لأحدهما اختياراً لمضاه أو الفسخ ولو في مجلس العقد عندنا الاشتراط ذلك (قوله مبن في الدرر) حيث قال بعد مترجم باب خيار الشرط والتعيين وقدمهما على باقي الخيارات لأنهما يمنعان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لأنه يمنع تمام الحكم وآخر خيار العيب لأنه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط أنواع فاسد وفاقا كما إذا قال اشتريت على أني بالخيار أو على أني بالخيار أليماً أو أبداً وجائز وفاقا وهو أن يقول على أني بالخيار ثلاثة أيام فمادونها ومختلف فيه وهو أن يقول على أني بالخيار شهراً أو شهرين فإنه فاسد عند أبي حنيفة وزفر والشافعي جائز عند أبي يوسف ومحمد اه وفي البحر فرع لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط فأوبأه حاراً على أنه أن لم يجاوز هذا النهر فردده يقبله والا لم يصح وكذا إذا قال ما لم يجاوز به إلى الغد كذا في القنية اه (قوله الثلاثة المبوب لها) أي التي ذكر لكل واحد منها باب وهي خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب (قوله وخيار تعيين) هو أن يشتري أحد الشئتين أو الثلاثة على أن يعين إياها وهو المذكور في هذا الباب في قول المصنف باع عبيد بن علي أنه بالخيار في أحدهما الخ (قوله وغبن) هو ما يأتي في المراجعة في قوله ولارد غبن فاحش في ظاهر الرواية ويفتي بالردان غيره أي غير البائع المشتري أو بالعكس أو غيره الدال والافلا (قوله وتقد) هو ما يأتي قريباً في قوله فإن اشتري على أنه أن لم يتقد الثمن الخ (قوله وكية) هو ما مر أول السور فيما لو اشترى بما في هذه الخاتبة الخ وقدما بيانه (قوله واستحقاق) هو ما سيذكره في باب خيار العيب في قوله استحق بعض المبيع فإن كان استحقاقه قبل القبض للكل خير في الكل وإن بعده خير في القيسى لا في غيره (قوله وتقرر فعلى) أما القولي فهو ما مر في قوله وغبن والفعلى كالتصيرية وهي أن يشتد البائع ضرع الشاة ليجمع لبنها فيظن المشتري أنها غزيرة اللبن والخيار الوارد فيها أنه إذا حلبها أن رضيا أمسكها وأن سقطها ردها وصاعاً من تمر وبه أخذ الأئمة الثلاثة وأبو يوسف وعندهما يرجع بالنقصان فقط إن شاء وسيأتي تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في خيار العيب عند قوله اشترى جارية لها لبن (قوله وكشف حال) هو ما مر أول السور فيما إذا اشترى بوزن هذا الحجر ذهباً بأناء أو حجر لا يعرف قدره فقد ذكر الشارح هناك أن للمشتري الخيار فيهما وقدما عن البحر هناك أن هذا الخيار خيار كشف الحال ومنه ما ذكره بعده في بيع صبرة كل ساع بكذا ومر الكلام عليه (قوله وخيانة مراجعة وتولية) هو ما سيأتي في المراجعة في قوله فإن ظهر خيانة في مراجعة باقرار أو برهان على ذلك أو نكوله عن اليمين أخذه المشتري بكل ثمنه أو رده لفوات الرضا وله الخط قدر الخيانة في التولية لتتحقق التولية قال ح وينبى أن تكون الوضعية كذلك (قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو ما يذكره في هذا الباب في قوله اشترى عبداً بشرط خبزه أو كتبه الخ (قوله وتفرق صفقة بهلاك بعض مبيع) أي هلاكه قبل القبض وقيد بالمبيع لأن هلاك الكل

(قبل)

### باب خيار الشرط

وجه تقديمه مع بيان تقسيمه  
مبين في الدرر ثم الخيارات  
بلغت سبعة عشر الثلاثة  
المبوب لها وخيار تعيين  
وغبن ونقد وكية واستحقاق  
وتقرير فعلى وكشف حال  
وخيانة مراجعة وتولية  
وفوات وصف مرغوب  
فيه وتفرق صفقة بهلاك  
بعض مبيع واجارة عقد  
الفضولي

قبل قبضه فيه تفصيل قدمناه قبل هذا الباب وحاصله كافي جامع الفصولين انه ان كان باقة سماوية او بفعل البائع او بفعل المبيع يبطل البيع وان بفعل اجنبي يتخير المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز وضمن المستهلك اه و ذكره في البرازية ايضا ثم قال وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصان قدر او وصف وخير المشتري بين الفسخ والامضاء وان بفعل اجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان باقة سماوية ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفائت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقصان وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يتخير بين الاخذ بكل الثمن او الترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلا ذكر كالاشجار والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والجودة في الكلي والوزن وان بفعل المعقود عليه فالجواب كذلك وتام الكلام فيها فراجعهم (قول له وظهور المبيع مستأجرا او مرهونا) اي لو اشترى دارا مثلا فظهر انها مرهونة او مستأجرة يتخير بين الفسخ وعدمه وظاهره انه لو كان عالما بذلك لا يتخير وهو قول ابي يوسف وقالا يتخير ولو عالما وهو ظاهر الرواية كافي جامع الفصولين وفي حاشيته لار على وهو الصحيح وعليه الفتوى كافي الوالولية اه وكذا يتخير المرتن والمستأجر بين الفسخ وعدمه وهو الاصح كافي جامع الفصولين لكن في حاشيته للرمل عن الزيلعي ان المرتن ليس له الفسخ في اصح الروايتين وفي العمادية ان المستأجر له ذلك في ظاهر الرواية و ذكر شيخ الاسلام ان الفتوى على عدمه وسيأتي في فصل الفضولي ان من الموقوف بيع المرهون والمستأجر والارض في منارعة الغير على اجازة مرتن ومستأجر ومنارعه اه فان اجاز المستأجر او المرتن فلا خيار للمشتري وان لم يجز فالخيار للمشتري في الانتظار والفسخ وسيأتي تمامه في فصل الفضولي (قول له اشباه) قال فيها وكلها يباشرها العاقدان الا التحالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضي وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ شيء منها بنفسه اه ح (قول له و يفسخ باقالة وتحالف) لا يخفى ان الكلام في الخيار لافي مجرد الفسخ لكن قد يجاب بأنه لو اقل أحدهما الآخر فالآخر بالخيار بين القبول وعدمه وكذا يتخير كل منهما بين الخلف وعدمه فلو اختار عدم الخلف يلزمه دعوى صاحبه وصورة التحالف ان يختلفا في قدر ثمن او مبيع او قيمتهما ويعجز عن البينة ولم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تماثلا وفسخ القاضي البيع بدالبا أحدهما والمسئلة مبسوطة في باب دعوى الرجلين من كتاب الدعوى (قول له صح شرطه) اي شرط الخيار المذكور وصرح بفعل صح اشارة الى ان ضمير صح الواقع في عبارة الكترو وغيره عائد الى المضاف اليه في الترجمة قال في البحر والظاهر ان الضمير يعود الى الخيار وفي الوقاية والبقاية صح خيار الشرط فأبرزه والاولى ما في الاصلاح صح شرط الخيار لان الموصوف بالصحة شرط الخيار لانفس الخيار اه فالضمير على الاول في كلام البحر عائد الى المضاف وعلى الاخير الى المضاف اليه وبه جزم في النهر فقال الضمير في صح يعود الى المضاف اليه بقرينة صح ولقد افصح المصنف عنه في الخلع حيث قال وصح شرط الخيار لهما في الخلع لاله ومن غفل عن هذا قال ما قال اه قلت فيه نظر فان الشرط الواقع في الترجمة عام بقرينة الاضافة واقول لهم انه من اضافة الحكم الى سببه اي الخيار الواقع بسبب الشرط فلا يصح عود الضمير الى الشرط المذكور لان الموصوف بالصحة شرط خاص وهو شرط الخيار الذي افصح عنه في الخلع وابن العام من

مطلب  
في هلاك بعض المبيع قبل  
قبضه

وظهور المبيع مستأجرا  
او مرهونا اشباه من  
احكام الفسوخ قال  
ويفسخ باقالة وتحالف  
فبانت تسعة عشر شيا  
واغلبها ذكره المصنف  
يعرفه من مارس الكتاب  
(صح شرطه لامتناعين)  
معا (ولا أحدهما)

الخاص وما في الاصطلاح لا يصلح دليلا على عوده الى الشرط بل هو تركيب آخر صحيح في نفسه والاحسن ما استظهره في البحر من عوده الى الخيار لكن بقيد وصفه بالمشروطة فانه في الاصل من اضافة الموصوف الى صفته اي الخيار المشروط وهذا لا يتنافى كون الشرط سببا للحكم كما افاده الحموي وقد يقال ان خيار الشرط مركب اضافي صار علما في اصطلاح الفقهاء على ما ثبت لاحد المتعاقدين من الاختيار بين الامضاء والفسخ وكذا خيار الرؤية وخيار التمين وخيار العيب كما صار الفاعل والمفعول به ونحو ذلك من التراجم علما في اصطلاح النحويين على شئ خاص عندهم وعلى هذا يعود الضمير في صح الى هذا المركب الاضافي وهو ما نصح عنه في الوقاية والتقاية كما مر فكان ينبغي للمصنف متابعتها لحاوة من التكلف والتعسف (قوله ولو وصيا) وكذا لو وكلا قال في البحر ولو امره ببيع مطلق فعقد بخياره او لا امر او لا جنبي صحاحه ولو امره ببيع بخيار لا امر فشرطه لنفسه لا يجوز ولو امره بشراء بخيار لا امر فاشترائه بدون الخيار نفذ الشراء عليه دون الامر للمخالفة بخلاف ما اذا امره ببيع بخيار فباع باثنا حيث يبطل اصلا اه ملخصا ط وسيدكر الشارح الفرق بين الفرعين الاخيرين (قوله ولغيرهما) ويثبت الخيار لهما مع ذلك الغير ايضا كما سيأتي في قول المصنف ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح الخ (قوله ولو بعد العقد) ربما يتوهم اختصاصه بقوله ولغيرهما مع انه جار في الاقسام الثلاثة فلو قدمه وقال صح شرطه ولو بعد العقد لكان اولى اه ح فلو قال احدهما بعد البيع ولو بايام جعلتكم بالخيار ثلاثة ايام صح اجساعا بحر (قوله لا قبله) فلو قال جعلتكم بالخيار في البيع الذي نعتده ثم اشتري مطلقا لم يثبت بحر عن التناخية (قوله او بعضه) لا فرق في ذلك بين كون الخيار للبائع او للمشتري ولا بين ان يفصل الثمن او لا لان نصف الواحد لا يتفاوت ط عن النهر (قوله كثلثة اوربعه) مثله ما اذا كان المبيع متعددا وشرط الخيار في معين منه مع تفصيل الثمن كما يأتي قبيل خيار التمين اه ح (قوله ولو فاسدا) اي ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسدا او كان الاقعد في التركيب ان يقول صح شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا كما لا يخفى ح وفائدة اشتراطه في الفاسد مع ان لكل منهما الفسخ بدونه ما قيل انه يثبت لمن اشترط ولو بعد القبض ولا يتوقف على القضاء به او الرضا اه قلت وفيه نظر لانه ان كان الضمير في قوله ولا يتوقف الخ عائدا الى الخيار فهو لا يتوقف على ذلك مطلقا او الى فسخ البيع الفاسد فكذلك نعم تظهر الفائدة في انه لو كان الخيار للبائع او لهما وقبضه المشتري باذن البائع لا يدخل في ملك المشتري مع انه لو لا الخيار ملكه بالقبض فافهم (قوله فالقول لنا فيه) لانه خلاف الاصل كما في البحر وهو مكرر مع ما يأتي متنا اه ح (قوله على المذهب) وعند محمد القول لمدعيه والينة للآخر ح عن البحر (قوله ثلاثة ايام) لكن ان اشترى شئ مما يتسارع اليه الفساد ففي القياس لا يجبر المشتري على شئ وفي الاستحسان يقال له اما ان تفسخ البيع او تأخذ المبيع ولا شئ عليك من الثمن حتى تجيز البيع او يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين بحر عن الحاتية \* (تنبيه) \* اعلم ان الخيار في العقود كلها لا يجوز اكثر من ثلاثة ايام الا في الكفالة في قول الامام زاد في البرازية والمحتال وكذا في الوقف لان جوازه على قول الثاني وهو غير مقيد عنده بالثلاث درمتقي وتمامه في النهر

ولو وصيا (ولغيرهما)  
ولو بعد العقد لا قبله  
تناخية (في مبيع) كاه  
(او بعضه) كثلثة اوربعه  
ولو فاسدا ولو اختلفا في  
اشتراطه فالقول لنا فيه  
عنه المذهب (ثلاثة ايام  
او اقل)

(قوله وفسد عند اطلاق) اى عند العقد اما لو باع بلاختيار ثم لقيه بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس بمنزلة قوله لك الاقالة كما في البحر عن الولو الجية وغيرها وحمل عليه قول الفتح لو قال له أنت بالخيار فله خيار المجلس فقط قال في النهر ولم أر من فرق بينهما ويظهر لي ان المفسد في الثاني اى الاطلاق وقت العقد مقارن فقوى عمله وفي الاول بعد التام فضعف وقد امكن تصحيحه بامكان الخيار له في المجلس اهـ (تنبيه) قدمنا عن الدرر انه لو قال على انى باختيار اياما فهو فاسد واعترض في الشريعة لثبوت بان قولهم لو حلف لا يكلمه اياما يكون على ثلاثة ومقتضاه ان يكون هنا كذلك تصحيحا لكلام الماقل عن الالغاء والا فافرق قلت قد يجاب بان اياما في الحلف يصح ان يراد منه الثلاثة والعشرة مثلا لكن اقتصر على الثلاثة لانها المتيقن وذلك لا ينافي صحة ارادة ما فوقها حتى لو نوى الاكثر حيث بخلافه هنا فان الثلاثة لازمة بالنص البتة ولفظ اياما صالح لما فوقها وما فوقها مفسد للعقد فلا ينفعا حمله على الثلاثة لانه لا يقطع الاحتمال (قوله فليكل فسخته) شمل من له الخيار منهما والاخر وهذا على القول بفساده ظاهر وكذا على القول الآتي بانه موقوف قال في الفتح وذكر الكرخي نصا عن ابي حنيفة ان البيع موقوف على اجازة المشتري واثبت للبائع حق الفسخ قبل الاجازة لان لكل من المتعاقدين حق الفسخ في البيع الموقوف اهـ (قوله خلافا لهما) فعندهما يجوز اذا سمي مدة معلومة فتصح (قوله غير انه يجوز ان اجاز في الثلاثة) وكذا لو اعتق العبد او مات العبد او المشتري او احدث به ما يوجب لزوم البيع ينقلب البيع جائزا عند ابي حنيفة وتماه في البحر عن الخانية (قوله في الثلاثة) ولو في ليلة الرابع فمستأنى (قوله فينقلب صحيحا الخ) لانه قد زال المفسد قبل تقرر ذلك لان المفسد ليس هو شرط الخيار بل وصله بالاربع فاذا اسقطه تحقق زوال المعنى المفسد قبل مجيئه فيبقى العقد صحيحا ثم اختلفوا في حكم هذا العقد في الابتداء فعند مشايخ العراق حكمه الفساد ظاهرا اذ الظاهر دوامهما على الشرط فاذا اسقطه تبين خلاف الظاهر فينقلب صحيحا وقال مشايخ خراسان والامام السرخسي وفخر الاسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر هو موقوف وبالاسقاط قبل الرابع ينقلب صحيحا واذا مضى جزء من الرابع فسد العقد الآن وهو الاوجه كذا في الظهيرية والذخيرة فتح ملخصا وتماه فيه ولكن الاول ظاهر الرواية بحر ومنع وفي الحدادي فائدة الخلاف تظهر في ان الفاسد يملك اذا اتصل به القبض والموقوف لا يملك الا ان يجيزه المالك ونظر فيه بان الفاسد ايضا لا يملك الا باذن البائع كما في الجمع والاولى ان يقال انها تظهر في حرمة المباشرة وعدمها فتحرر على الاول لاعلى الثاني نهر قلت وفي التنزيل نظر فان الملك في الفاسد يعمل بقبض المبيع بأذن البائع فالتوقف فيه على اذن البائع هو القبض لانفس الملك واما الموقوف كببيع الفضولي فان الملك يتوقف فيه على اجازة المالك البائع فتبقى ثمرة الخلاف ظاهرة لكن ما قدمناه قريبا عن الخانية من انه لو اعتق العبد ينقلب جائزا يشمل ما قبل القبض مع ان قوله ينقلب جائزا انما يناسب القول بأنه فاسد لا موقوف فيفيد حصول الملك قبل القبض ويؤيده ما مر من ان حكمه عند مشايخ العراق الفساد ظاهرا فيدل على انه لا فساد في نفس الامر ولذا قال في الفتح ان حقيقة القولين انه لا فساد قبل الرابع بل هو موقوف ولا يتحقق الخلاف الا

وفسد عند اطلاق او تأييد  
(لا أكثر) فيفسد فليكل  
فسخته خلافا لهما (غير  
انه يجوز ان اجاز) من له  
الخيار (في الثلاثة) فينقلب  
صحيحا على الظاهر (وصح)  
شرطه ايضا



بأبواب الفساد على وجه يرتفع شرعا باسقاط الخيار قبل مجيئ الرابع كما هو ظاهر الهداية  
 (قوله في لازم) اخرج به الوصية فلا محل للخيار فيها لان للموصي الرجوع فيها مادام حيا  
 والموصى له القبول وعدمه افاده ط ومثلها العارية والوديعة (قوله لا يحتمل الفسخ) اخرج  
 مالا يحتمله ككنكاح وطلاق وخلع وصاح عن قود واشتد شكل في جامع الفصولين النكاح بفسخه  
 بالردة وملك احدهما الآخر فانه فسخ بعد التمام اما فسخه بعدم الكفاءة والعق وبلوغ فهو  
 قبل التمام قلت قد يجاب بان المراد بما يحتمل الفسخ ما يحتمله بتراضي المتعاقدين قصدا  
 وفسخ النكاح بالردة والملك ثبت تبعا (قوله كزارعة ومعاملة) اي مساقاة وهذان ذكرهما  
 في البحر بختاف قال وينبغي محته في المزارعة والمعاملة لانهما اجارة مع انه جزم بذلك في الاشياء  
 قال الحموي يحتمل انه ظفر بالمنقول بعد ذلك فان تصنيف البحر سابق (قوله واجارة) فلو  
 فسخ في اليوم الثالث هل يجب عليه اجر يومين افنى صط أنه لا يجب لانه لم يتمكن من الانتفاع  
 بحكم الخيار لانه لو انتفع يبطل خياره جامع الفصولين (قوله وقسمة) لانها بيع من وجه (قوله  
 وصالح عن مال) احتراز به عن صالح عن قود لانه لا يحتمل الفسخ كما مر (قوله ورهن) كان ينبغي  
 تقديمه على الخلع او تأخير عن العتق لان قول المتن على مال راجع للخلع ايضا ولا يصح  
 رجوعه للرهن كما لا يخفى وكان ينبغي ان يذكر الطلاق على مال ايضا لانه معاوضة من جانب المرأة  
 كالخلع وكما أن العتق على مال معاوضة من جانب العبد (قوله لزوجة وراهن وقن) لان العقد  
 في جانبهم لازم يحتمل الفسخ بخلاف الزوج والسيد فان العقد من جانبهما وان كان لازما  
 لكنه لا يحتمل الفسخ لانه يمين وبخلاف المرتهن فان العقد من جانبه غير لازم اصلا وحينئذ  
 فيجب ذكرهم في المقابل اخرج اي فيما لا يصح فيه الخيار ويمكن ان يقال ان الخلع والعتق  
 على مال داخلان في قوله الآتي ويمين تأمل وقوله لازم يحتمل الفسخ اي قبل تمامه بالقبول  
 اما بعد القبول من الزوجة والراهن والقن فلا يحتمله (قوله ككفالة) اي بنفس او مال وشرط  
 الخيار للمكفول له او للكفيل بحر وقدمنا ان الخيار في الكفالة والحوالة يصح اكثر من ثلاثة  
 ايام (قوله وحوالة) اذا شرط للمعتال او المحال عليه لانه يشترط رضا (قوله وبراء)  
 بأن قال أبرأتك على اني بالخيار ذكره فخر الاسلام من بحث الهزل بحر قال ط لكن نقل  
 الشريف الحموي عن المادية لو أبرأه من الدين على انه بالخيار فالخيار باطل ولعل في المسئلة  
 خلافا اه قات وبالثاني جزم الشارح في اول كتاب الهبة وعزاه الى الخلاصة ط (قوله ووقف)  
 فيه انه لا يحتمل الفسخ تأمل (قوله عند الثاني) لانه عنده لازم وعند محمد وان كان كذلك  
 لكنه اشترط ان لا يكون فيه خيار شرط ولو معلوما وقدمنا في الوقف ان الخلاف في غير المسجد  
 فلو فيه صح الوقف وبطل الخيار (قوله فبهي ستة عشر) اي مع البيع (قوله لا في نكاح الخ)  
 لانها لا تحتمل الفسخ (قوله وطلاق) اي بلا مال لما عرفت وينبغي ان يكون الخلع بلا مال  
 مثله اخرج (قوله واقرار الخ) عبارة مع المتن في كتاب الاقرار اقر بشئ على انه بالخيار ثلاثة  
 ايام لزمه بالخيار لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار وان صدقه المقر له في الخيار الا اذا أقر  
 بعقد بيع وقع بالخيار له فيصير باعتبار العقد اذا صدقه او برهن الخ (قوله ووكالة ووصية)  
 فلا خيار فيهما لعدم لزوم من الطرفين ولزوم الوكالة في بعض الصور نادر افاده ط وهذان

مطلب

المواضع التي يصح فيها  
 خيار الشرط والتي لا يصح

(في) لازم يحتمل الفسخ  
 كزارعة ومعاملة و (اجارة  
 وقسمة وصالح عن مال)  
 ولو بغير عينه ( وكتابة  
 وخالع ) ورهن ( وعتق  
 على مال ) لو شرط لزوجة  
 وراهن وقن ( ونحوها )  
 ككفالة وحوالة وبراء  
 وتسليم شفعة بعد الطلبين  
 ووقف عند الثاني اشياء  
 واقالة بزازية فهي ستة عشر  
 لا في نكاح وطلاق ويمين  
 ونذر وصرف وسلم واقرار  
 الا الاقرار بعقد يقبله  
 اشياء ووكالة ووصية نهر



زادها في النهر بحثا اخذا مما مر في قوله في لازم (قوله في تسعة) يزداد حاشر وهو الهبة لما سيذكره المصنف في بابها من ان من حكمها عدم صحة خيار الشرط فيها الخ (قوله وقد كنت غيرت ما نظمه في النهر) فان نظم النهر كان هكذا

والصلح والخلع مع الحوالة و الوقف والقسمة والاقالة

وليس في هذا التغيير كبير فائدة مع انها لم يستوفيا الاقسام كاقاله ح أي لانهما اسقطا من القسم الاول المزارة والمعاملة والكتابة ومن الثاني الوصية لكن الظاهر ان اسقاط الكتابة ذهول واما ماعداها فليكونه بحثا كما علمته مما مر قلت وقد كنت نظمت جميع مسائل القسمين مشيرا الى البحث منها مع زيادة الهبة في القسم الثاني فقلت

يصح خيار الشرط في ترك شفعة و بيع و ابراء و وقف كقاله

وفي قسمة خلع وعتق اقالة و صلح عن الاموال ثم الحوالة

مكتبة رهن كذلك اجارة و زيد مساقاة مزارة له

وما صح في نذر نكاح آلية و في سلم صرف طلاق وكاله

واقرار ايهاب و زيد وصية كما مر بحثا فاغتم ذى المقاله

(قوله والخلع) بالرفع خبره كذا ولا يصح جعل كذا خبرا عن القسمة لانه مجرور بالعطف على

ما قبله نعم يصح جعله متعلقا بمحذوف حالا من الخلع (قوله على انه اي المشتري الخ) وكذا

لوقد المشتري الثمن على ان البائع ان رد الثمن الى ثلاثة فلا بيع بينهما صح ايضا والخيار في مسألة

المتن للمشتري لانه المتمكن من امضاء البيع وعدمه وفي الثانية للبائع حتى لو اعتقه صح ولو

اعتقه المشتري لا يصح نهر (تنبيه) ذكر في البحر هنا بيع الوفاء تبعا للخاتبة قائلا لانه من افراد

مسئلة خيار النقد ايضا وذكر فيه ثمانية اقوال وذكره الشارح آخر البيوع قيل كتاب

الكفالة وسيأتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فلو لم ينقد في الثلاث فسد) هذا

لو بقي المبيع على حاله قال في النهر ثم لو باعه المشتري ولم ينقد الثمن في الثلاث جاز البيع وكان

عليه الثمن وكذا لو قتلها في الثلاث او مات او قتلها اجنبى خطأ و غرم القيمة ولو وطئها وهي

بكر أو ثيب او جنى عليها او حدث بها عيب لا يفعل احد ثم مضت الايام ولم ينقد خير البائع ان

شاء أخذها مع الثمن ولا شيء له من الثمن وان شاء تركها وأخذ الثمن كذا في الخاتبة اه

(قوله فنقد عتقه الخ) اي وعليه قيمته بجرع عن الخاتبة وهذا تفريع على قوله فسد قال في النهر

واعلم ان ظاهر قوله فلا بيع يفيد انه ان لم ينقد في الثلاث يفسخ قال في الخاتبة والصحيح انه

يفسد ولا يفسخ حتى لو اعتقه بعد الثلاث نفذ عتقه ان كان في يده اه واما عتقه قبل مضى

الثلاث فينفذ بالاولى كالمو باعه كما مر لانه بمعنى خيار الشرط (قوله وان اشترى كذلك) اي

على انه ان لم ينقد الثمن الى اربعة ايام (قوله لا يصح) والخلاف السابق في انه فاسد او موقوف

ثابت هنا نهر عن الذخيرة (قوله خلافا لمحمد) فانه جوزوه الى ماسمياه (قوله فلو ترك

التفريع) اي في قوله فان اشترى فان اللاحق يقتضى المغايرة والتفريع يقتضى انه من

فروعه قال في الدرر لم يذكره بالفاء كذا ذكره في الوقاية اشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط

حقيقة ليتفرع عليه بل اورده عقيب لانه في حكمه معنى اه قال محشمه خادمى اؤندى اقول

فهي تسعة وقد كنت غيرت

ما نظمه في النهر فقلت

\* يأتي خيار الشرط في

الاجارة و البيع والابراء

والكفالة والرهن والعتق

وترك الشفعة و الصلح

والخلع كذا والقسمة \*

والوقف والحوالة الاقالة \*

لا الصرف و الاقرار

والوكالة \* ولا النكاح

و الطلاق و السلم \*

\* نذروايمان فهذا يعتق \*

(فان اشترى) شخص شيا

(على انه) اي المشتري (ان

لم ينقد ثمنه الى ثلاثة ايام

فلا بيع صح) استحسانا

خلافا لزفر فلو لم ينقد

في الثلاث فسد فنقد عتقه

بعدها لو في يده فليحفظ

(و) ان اشترى كذلك

(الى اربعة) ايام (لا)

يصح خلافا لمحمد (فان

نقد في الثلاثة جاز) اتفاقا

لان خيار النقد ملحق

بخيار الشرط فلو ترك

التفريع لكان اولي

مطلب

خيار النقد

الواقع في الزيالي كونها من صوره وقد قال صدر الشريعة في وجه ادخال الفاء انه فرع مسئلة خيار الشرط لانه انما شرع ليدفع بالفسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر تأخير اداء الثمن او غيره على ان قوله لانه في حكمه يصلح ان يكون علة مصححة لدخول الفاء (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره) لانه يمنع الحكم وفي قوله عن ملك البائع ايماء الى ان البائع هو المالك فالوكان فضوليا كان اشتراط الخيار له مبطالا للبيع لان الخيار له بدون الشرط كما في فروق الكرايسى ولا يرد الوكيل بالبيع اذا باع بشرط الخيار له لانه كالمالك حكما نه (قوله فقط) قيد به وان كان الحكم كذلك اذا كان الخيار لهما لان المصنف سيذكره صريحا والالزام التكرار فافهم (قوله فيملك) بكسر اللام ط (قوله على المشتري بقيمته) لان البيع يفسخ بالهلاك لانه كان موقوفا ولا تنفذ بدون بقاء الحمل فبقى مقبوضا بيده على سوم الشراء وفيه القيمة كذا في الهداية ولا فرق في مسئلة المصنف بين هلاكه في مدة الخيار مع بقائه او بعد ما فسخ البائع البيع كما في جامع الفصولين واما اذا هلك في يده بعد المدة بلفسخ فيها فانه يملك بالثمن اسقوط الخيار ولو ادعى هلاكه في يد المشتري ووجوب القيمة وادعى المشتري ابقائه من يده فالقوله يمينه لان الظاهر حياته ويتم البيع ولو ادعى البائع الاباق والمشتري الموت فالقول للبائع يمينه كذا في السراج بحر (قوله اذا قبضه باذن البائع) وكذا بلا اذنه بالاولى ط واما اذا هلك في يد البائع انفسخ البيع ولا شئ عليهما كافي المطلق عنه وان تعيب في يد البائع فهو على خياره لان ما انتقص بغير فعله لا يكون مضمونا عليه ولكن المشتري يتخير ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء فسخ كما في البيع المطلق و اذا كان العيب بفعل البائع ينتقص المبيع فيه بقدره لان ما يحدث بفعله يكون مضى ونا عليه وتستقط به حصته من الثمن بخر عن الزيالي وبأق حكم تعيبه في يد المشتري (قوله يوم قبضه) ظرف لقيمته ح (قوله فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة) أطلقه فشملى بيان الثمن من البائع او المساوم وخصه الطرسوسى في انفع الوسائل بالثاني ورده في البحر بانه خطأ لما في الثانية طلب منه ثوبا ليشتريه فأعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فأحلبها فأى ثوب ترضى بتمه منك فحمل فهاكت عند المشتري قال الامام ابن الفضل ان هلكت جملة او متعاقبا ولا يدري الاول وما بعده ضمن ثلث الكل وان عرف الاول لزمه ذلك الثوب والثوبان امانة وان هلك اثنان ولا يعلم ايهما الاول ضمن نصف كل منهما ورد الثالث لانه امانة وان نقص الثالث ثلثه او ربه لا يضمن النقصان وان هلك واحد فقط لزمه ثمنه ويرد الثوبان اه ملخصا قال في البحر فهذا صريح في ان بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان اه واجاب العلامة المقدسى بان مراد الطرسوسى انه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة او حكما اما الاول فظاهر واما الثاني فبان يسمى احداهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضا به ثم قال ومن نظر عبارة الطرسوسى وجدتها تنادى بما ذكرناه اه قلت وبيان ذلك ان المساوم انما يلزمه الضمان اذا رضى بأخذه بالثمن المسمى على وجه الشراء فاذا سمى الثمن البائع وتسلم المساوم الثوب على وجه الشراء يكون راضيا بذلك كما انه اذا سمى هو الثمن وسلم البائع يكون راضيا بذلك فكأن التسمية صدرت منهما معا بخلاف ما اذا أخذه على وجه النظر لانه لا يكون ذلك رضا بالشراء بالثمن المسمى قال في القنية سم عن

(ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره) فقط اتفاقا فيملك على المشتري بقيمته) اى بدله ليعم المثل (اذا قبضه باذن البائع) يوم قبضه كالمقبوض على سوم الشراء فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة

مطلب

في المقبوض على سوم الشراء

ابى حنيفة قال له هذا الثوب لك بعشرة دراهم فقال هاته حتى النظر فيه او قال حتى اريه غيرى  
 فأخذه على هذا وضاع لاشئ عليه ولو قال هاته فان رضيت أخذته فضاع فهو على ذلك الثمن اه  
 قلت ففى هذا وجدت التسمية من البائع فقط لكن لما قبضه المساوم على وجه الشراء فى  
 الصورة الاخيرة صار راضيا بتسمية البائع فكأنها وجدت منهما اما فى الصورة الاولى والثانية  
 فلم يوجد القبض على وجه الشراء بل على وجه النظر منه او من غيره فكان امانة عنده فلم يضمه  
 ثم قال فى القنية ظ أخذ منه ثوبا وقال ان رضيت اشتريته فضاع فلاشئ عليه وان قال ان  
 رضيت أخذته بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى  
 انظر اليه وقبضه على ذلك وضاع لا يلزمه شئ اه قلت ووجهه انه فى الاولى لم يذكر الثمن  
 من أحد الطرفين فلم يصح كونه مقبوضا على وجه الشراء وان صرح المساوم بالشراء وفى الثانية  
 لما صرح بالثمن على وجه الشراء صار مضمونا وفى الثالث وان صرح البائع بالثمن لكن المساوم  
 قبضه على وجه النظر لا على وجه الشراء فلم يكن مضمونا وبهذا ظهر الفرق بين المقبوض  
 على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر فافهم واغتم تحقيق هذا المثل (قوله مضمون  
 بالقيمة) اى اذا هلك اما اذا استهلكه فمضمون بالثمن كما حققه الطرسوسى وان رده فى البحر  
 بانه غير صحيح لما فى الحانية اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك فى يده كان عليه  
 قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري اه قال والوارث كالمورث فقد اجاب  
 فى النهر بقوله لا نسلم انه غير صحيح اذا الطرسوسى لم يذكره تفقها بل نقلا عن المشايخ صرح به  
 فى المنتقى وعلله فى المحيط بأنه صار راضيا بالمبيع حالا لفعله على الصلاح والسداد وعزاء فى الجزالة  
 ايضا الى المنتقى غير انه قال فى القياس تجب القيمة اه كلام النهر قلت وما نقله فى البحر عن  
 الحانية لادلالة فيه على ما يدعيه بل فيه ما ينافيه لان قوله وكذا لو استهلكه وارث المشتري يفيد  
 انه لو استهلكه المشتري نفسه كان الواجب الثمن لالقيمة ووجهه ايضا ظاهر لما علمته من  
 تعليل المحيط والفرق بينه وبين استهلاك الوارث ان العاقد هو المشتري فاذا استهلكه كان  
 راضيا بأداء عقد الشراء بالثمن المذكور بخلاف ما اذا استهلكه وارثه لان الوارث غير العاقد  
 بل العقد انفسخ بموته فبقي امانة فى يد الوارث فيلزمه القيمة دون الثمن فقوله فى البحر والوارث  
 كالمورث غير مسلم ثم رأيت الطرسوسى نقل عن المنتقى ما يفيد ذلك وهو قوله ولو قال البائع  
 رجعت عما قلت او مات أحدهما قبل ان يقول المشتري رضيت انتقض جهة البيع فان  
 استهلكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كما فى حقيقة البيع لو انتقض بيبقى المبيع فى يده مضمونا  
 فكذا هنا اه فهذا صريح بانفساخ العقد بموته فكيف يلزم الوارث الثمن باستهلاكه فافهم  
 واغتم (قوله بالغة ما بلغت) رد على الطرسوسى حيث قال وظاهر كلام الاصحاب انها تجب  
 بالغة ما بلغت ولكن ينبغى ان يقال لا يزداد بها على المسمى كما فى الاجارة الفاسدة قال فى النهر  
 وفيه نظر بل ينبغى ان تجب بالغة ما بلغت وقد صرحوا بذلك فى البيع الفاسد فكذا هنا اه  
 (قوله ولو شرط المشتري) اى صر يد الشراء وهو المساوم (قوله ولو فى يد الوكيل الخ) قال  
 فى البحر عن الحانية الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض به ورده  
 عليه فهلك عند الوكيل قال الامام ابن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل

بالغة ما بلغت نهر ولو شرط  
 المشتري عدم ضمانه بزيادة  
 ولو فى يد الوكيل ضمنه  
 من ماله بلا رجوع الا  
 باصره بالسوم ضمانية

الا ان يأمره بالاخذ على سوم الشراء حينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل اه ( قوله اما على سوم النظر ) بأن يقول هاته حتى انظر اليه او حتى أريه غيرى ولا يقول فان رضيته أخذته وقوله مطلقا أى سواء ذكر الثمن او لا اه ح عن النهر ولا يخفى ان عدم ضمانه اذا هلك اما لو استهلكه القابض فانه يضمن قيمته وقدمنا وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء وفي حكمه المقبوض على سوم الشراء اذا لم يبين الثمن او مات أحد العاقلين قبل الرضا أو رجوع عما قال كما قدمناه آنفا عن المنتقى وقدمنا اول المسئلة ما لوقبض ثلاثة اثواب وسمى ثمن كل واحد بعينه ليشتري أحدها فهلك واحد منها فانه يضمنه دون الآخرين وتقدم تفصيله وهل هذا خاص بما اذا كانت ثلاثة لتكون مما فيه خيار التعيين الآتى بيانه او اعم والظاهر الثانى اذ لو كانت اكثر فلا شك ان واحدا منها مقبوض على سوم الشراء وان كان فاسدا والباقي على سوم النظر فهو امانة بخلاف الاول فتأمل ( قوله وعلى سوم الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين ) أى اذا سعى قدر الدين فلا ينافى ما سبذكره المصنف فى كتاب الرهن من قوله المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون على الاصح اه وفى البرازية الرهن بالدين الموعود مقبوض على سوم الرهن مضمون بالموعود بأن وعده ان يقرضه القاطعطاء رهنا وهلك قبل الاقراض يعطيه الف الموعود جبرا فان هلك هذا فى يد المرتهن او العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والدين وعن الثانى اقراضى وخذ هذا ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه حتى ضاع يلزمه قيمة الرهن اه وما عن الثانى مقابل الاصح المذكور ( قوله وعلى سوم القرض الخ ) فى البحر عن جامع الفصولين وما قبض على سوم القرض مضمون بما ساوم كمقبوض على حقيقته بمنزلة مقبوض على سوم البيع الا ان فى البيع يضمن القيمة وهنا يهلك الرهن بما ساومه من القرض اه وقوله يهلك الرهن بما ساومه من القرض أى اذا كانت قيمته مثل الرهن لأقل فلا ينافى ما تقدم من انه يضمن بالاقل وبه يظهر ان ما فى قوله وما قبض نكرة موصوفة بمعنى الرهن فتكون هذه عين المسئلة التى قبلها كما يعلم مما نقلناه عن البرازية فى تصوير المسئلة السابقة فانهم ( قوله وعلى سوم النكاح الخ ) يعنى لو قبض امة غيره ليتزوجها بأذن مولاهما فهلكت فى يده ضمن قيمتها جامع الفصولين قال محشية الحير الرملى اقول تقدم ان ما بعث مهورا بعد الخطبة وهو قائم او هالك يسترد فهو صريح ايضا فى ان ما قبض على سوم النكاح من المهر مضمون ولو لم يسم المهر اه ( تنبيه ) ظاهر كلامهم وجوب قيمة الامة ولو لم يكن المهر مسمى ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء او سوم الرهن فانه لا يضمن الا بعد بيان الثمن او بيان القرض وقد اطلال الكلام فيه السيد الحموى فى حاشية الاشباه من النكاح ولم يأت بظائل ( قوله ويخرج عن ملكه أى البائع ) فلو أعتقه لم يصح عتقه ولو كان حلف ان يعتقه فهو حر لم يعتق لخروجه عن ملكه بحر ( قوله مع خيار المشتري فقط ) شمل ما اذا كان الخيار لهما وأسقط البائع خياره بأن اجاز البيع كما فى البحر قال ح ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لاجنبى ( قوله فيهالك بيده بالثمن ) لان الهلاك لا يعرى عن مقدمة عيب يمنع الرد فيهالك وقد انبرم البيع فيلزم الثمن بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان تعيبه فى هذه الحالة لا يمنع الرد فيهالك والعقد موقوف فيبطل نهر واذا

مطلب  
المقبوض على سوم النظر

اما على سوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى سوم الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين وعلى سوم القرض بقرض ساومه به وعلى سوم النكاح لامة بقيمتها نهر ( ويخرج عن ملكه ) أى البائع ( مع خيار المشتري ) فقط ( فيهالك بيده بالثمن

قوله والدين معطوف على قوله قيمته أى ينظر الى قيمته والدين فيضمن بالاقل منهما اه ( منه )

بطل العقد يضمن القيمة والفرق بين الثمن والقيمة ان الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة او نقص والقيمة ما قوم به الشيء بمنزلة المقياس من غير زيادة ولا نقصان (قوله كتعيبه فيها) اي في يد المشتري وهذا تشبيه بالهلاك في الصورتين اعني في صورة ما اذا كان الخيار للبائع او للمشتري فان التعيب المذكور كالهلاك يوجب القيمة في الاولى والثمن في الثانية منح وشمل ما اذا عيبه المشتري او اجنبي او تعيب بأفة سماوية او بفعل المبيع وكذا بفعل البائع عند محمد فلا يسقط به خيار المشتري فان أجاز البيع ضمن البائع النقصان وعندهما يلزم البيع بحر اي ويرجع بالارش على البائع كما ذكره بعد \* (تبيينه) ذكر حكم الهلاك والنقصان عند المشتري ولم يذكر حكم الزيادة عنده وحاصله انها متصلة او منفصلة ومتولدة من الاصل كالولد والسمن والجمال والبرء من المرض او غير متولدة كالصنع والعقر والكسب والبناء فيمتنع الفسخ الا في المنفصلة الغير المتولدة بحر عن التارخانية (قوله لا يرتفع) يأتي محترزه (قوله فيلزمه قيمته) اي لو هلك ولو قال فللبائع في المسئلة الاولى فسخ البيع الخ لكان الاولى لان المطلوب بيان ما يلزم بالتعيب في المسلتين اماما يلزم بالهلاك فيها فهو مصرح به في المتن (قوله لشبهة الربا) لان الجودة في المسال الربوي غير معتبرة لكن قال في الخلاصة من الغصب اذا غصب قلب فضة وهو بالضم السوار ان شاء المالك أخذه مكسورا وان شاء تركه وأخذ قيمته من الذهب قال في العناية اذ لو أوجبنا مثل القيمة من جنسه أدى الى الربا او مثل وزنه ابطالنا حق المالك في الجودة والصعته اه وذكر الزياحي هناك فيما لو نقص المصوب الربوي يغير المالك بين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء وبين ان يسلمها ويضمن مثلها أو قيمتها لان تضمين النقصان متعذر لانه يؤدي الى الربا اه وبه علم ان الخيار للمالك بين امساك العين بل ارجوع بالنقصان وبين دفعها وتضمين مثلها اي مثل وزنها لانه رضى بابطال حقه في الجودة وبين تضمين قيمتها اي من خلاف الجنس وفي مسئلتنا اذا كان الخيار للبائع في بيع الربوي وعيبه المشتري واختار البائع الفسخ ليس له اخذ نقصان العيب لانه يؤدي الى الربا وينبغي ان يكون له الخيارات المذكورة تأمل (قوله في الثانية) اي ما كان الخيار فيها للمشتري (قوله ولو يرتفع) مقابل قوله بعيب لا يرتفع (قوله فهو على خياره) اي فله الفسخ في مدة الخيار ورد المبيع على بائعه لتعذر الرد (قوله والا) اي وان لم يزل المرض في المدة لزم العقد لانه لا يمكنه رده في المدة معينا لتضرر البائع ولو زال بعد مضي المدة لزم العقد بمضيها (قوله ابن كمال) ومثله في البحر والجوهرة (قوله ولا يملكه المشتري) اي فيما اذا كان الخيار له فقط لكن في الحثانية يصح اعتاقه ويكون امضاء وفي السراج تجب النفقة عليه بالايجاع ولو تصرف في مدة الخيار جاز تصرفه ويكون اجازة منه وفي جامع الفصولين لو رهن بالثمن رهنًا جاز الرهن به مع انه ذكر فيه ايضا انه لو أبرأ البائع عن الثمن لم يجز ابرأؤه عند أبي يوسف اه فينبغي ان لا يصح الرهن ايضا والجواب ان الابراء يعتمد الدين ولادين له عليه لان الثمن باق على ملك المشتري بخلاف الرهن بدليل صحته بالدين الموعود به لكن في المراج ان عدم صحة الرهن بالثمن قياس والاستحسان صحته لانه ابراء بعد وجود السبب وهو البيع وتماه في البحر وفيه عن الخلاصة ان زوا.

مطلب

في الفرق بين القيمة والثمن

كتعيبه فيها بعيب لا يرتفع  
كقطع يد فيلزمه قيمته  
في المسئلة الاولى وللبيع  
فسخ البيع واخذ نقصان  
القيمة لا المثل لشبهة الربا  
حدادي وثمنه في الثانية  
ولو يرتفع كمرض فان زال  
في المدة فهو على خياره  
والالزمه العقد لتعذر الرد  
ابن كمال ولا يملكه المشتري

قوله تعذر الرد هكذا  
بخطه وفيه نظر فليتأمل اه

مصححه

المبيع موقوفة ان تم البيع كانت للمشتري وان فسخ كانت للبائع (قوله خلافا لهما) حيث قال  
انه يملكه (قوله لئلا يصير سائبة) اي شيئا لا مالك له بعد دخوله في الملك وهذا دليل لقولهما  
انه يملكه بعد دخوله من ملك البائع اي انه لو لم يملكه لزم ان يخرج عن ملك البائع الى ملك  
فيكون كالسائبة ولا عهد لنا به في الشرع يعني في المعاوضات لئلا يرد نحو التركة المستغرقة  
بالدين قالها نخرج عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة ولا الفرعاء وتماه في النهر  
والفتح (قوله قلنا) اي من طرف الامام وهو جواب يمنع كونه كالسائبة (قوله والثاني  
موجود هنا) وهو عاقلة الملك اي للبائع اذ قد يرد عليه فيعود اليه حقيقة ملكه وللمشتري ايضا  
اذ قد يسقط خياره فيكون له ط (قوله ويلزمكم الخ) استدلال الامام بطريق النقض الاجمالي  
لدليل الخصم باستزازه الفساد من وجهين الاول ما في النهر انه لو دخل في ملك المشتري  
مع كون الثمن لم يخرج من ملكه لزم اجتماع البدين في حكم ملك احد المتعاقدين حكما للمعاوضة  
ولا اصل له في الشرع يعني في باب المعاوضة فانها تقتضي المساواة بينهما في تبادل ملكيهما فلا يرد  
ما لو غصب المدبر وابق من يده فانه يضمن قيمته ولا يخرج به عن ملك المالك فيجتمع  
الموضان في ملك لانه ضمان جناية للمعاوضة والثاني ما في الفتح من ان خيار المشتري شرع  
نظرا له ليتروى فيقف على المصلحة فلواتبنا الملك بمجرد البيع مع خياره الحقناه نقض  
مقصوده اذ بما كان المبيع من يعتق عليه فبعتق بالاخياره فيعود شرع الخيار على موضوعه  
بالنقض اذ كان مفوتا للنظر وذلك لا يجوز (قوله ولا يخرج شيء منهما الخ) فان تصرف  
البائع جاز وكان فسخا وكذا ان تصرف المشتري في الثمن ان كان عينا وتصرف كل منهما  
فيما اشتراه باطل وايهما هلك قبل التسليم بطل البيع فان هلك بعده بطل ايضا ولزم  
قيمه منح (قوله عن مالكة) لاحاجة اليه ط (قوله وايهما اجاز بطل خياره فقط) اي  
وصار المقدم بآنا من جانبه والآخر على خياره وان لم يوجد منهما اجازة ولا فسخ حتى مضت  
المدة لزم البيع ولو اجاز احدهما وفسخ الآخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ او الاجازة  
او كانا معا ولا عبرة للاجازة بكل حال اه منح وحاصله انه اذا اجاز احدهما فالآخر على خياره  
فان اجاز ايضا تم العقد وان فسخ بطل وان سكنا حتى مضت المدة لزم العقد (قوله وهذا  
الخلافا) اي المذكور بين الامام وصاحبيه في مسألة خيار المشتري وهو ان المبيع لا يدخل في  
ملك المشتري عنده ويدخل عندهما والتفريع في المسائل الآتية على قوله (قوله بقاء النكاح)  
لانه لم يملكها عنده واذا سقط الخيار بطل اي النكاح للتأني اي بين ثبوت التمتع بملك اليمين  
وبالعقد وعندهما انفسخ النكاح لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت  
الى مولاها بالنكاح عليها عندها وعنده تستمر زوجته كافي الفتح قال في البحر وعلى هذا  
لو اشترى زوجته فاسدا وقبضها بفسد النكاح ثم اذا فسخ البيع للفساد لا يرتفع فساد النكاح  
(قوله لا يعتبر استبراء) اي عندها وعندها يعتبر ولوردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب  
الاستبراء عندها وعندها يجب اذا ردت بعد القبض بحر وهي المسئلة الآتية في رص الفاء  
(قوله فلا يعتق محرمه) اي اذا اشترى قريبه المحرم لا يعتق عليه في مدة الخيار عنده حتى  
تتقضى المدة ولم يفسخ وعندها يعتق لانه ملكه (قوله فله ردها) لانه حيث لم يملكها

(عنده)

خلافا لهما) لئلا يصير  
سائبة قلنا السائبة هي التي  
لا ملك فيها لاحد ولا تعلق  
ملك والثاني موجود هنا  
ويلزمكم اجتماع البدين  
والعود على موضوعه  
بالنقض بشراء قريبه (ولا  
يخرج شيء منهما) اي من  
مبيع وثمن من ملك بائع  
ومشتري عن مالكة اتفاقا  
(اذا كان الخيار لهما) وايهما  
فسخ في المدة انفسخ  
البيع وايهما اجاز بطل  
خياره فقط (و) هذا  
الخلافا (تظهر ثمرته في)  
عشر مسائل جمعها العيني  
في قوله (استحق عزك فحزم)  
\* الالف \* من الامة لو  
اشترى بها خيار وهي زوجته  
بقي النكاح \* والسين \* من  
الاستبراء فحيضها في المدة  
لا يعتبر استبراء \* والحاء \*  
من المحرم فلا يعتق محرمه  
\* والقاف \* من القربان  
لنكوحته المشتراة فله ردها



عنده كان وطؤه لها في مدة الخيار بالتكاح لا يملك العيين فلا يتمتع الرد لانه لم يكن دليل الرضا  
 بالبيع بخلاف الوطء غير منكوحته كاسياني وعندها يتمتع لان الوطء حصل في الملك وقد بطل  
 التكاح فكان دليل الرضا (قوله الا اذا نقصها) اي الوطء ولو ثيبا فيمتنع الرد نهر وفتح  
 ومقتضاه أن دواعي الوطء ليست كالوطء لعدم التقيص بها فلا يجري فيها الخلاف المذكور  
 بخلافها في غير المنكوحه فان دواعيه مثله فتكون دليل الرضا بالبيع فيمتنع الرد اتفاقا كما  
 سيأتي وعلى هذا فيشكل ما في شرح مثلا مسكين من انه يتمتع الرد عند الامام لو قبلها او  
 مسها او مسته بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج في يده اه ووجه الاخير ظاهر لان وطء غيره  
 موجب للعقر وهو زيادة منفصلة متولدة من المبيع بعض القبض فتمنع الرد كما مر ويأتي  
 (تنبيه) قال في البحر ولم أر حكم حل وطء المبيعة بخيار اما اذا كان الخيار للبائع فينبغي حله  
 لا للمشتري وان كان للمشتري ينبغي ان لا يحل لهما ونقله في المراج عن الشافعي اه ولا  
 يخفى ان هذا في غير منكوحته ثم اعلم ان هذه المسئلة غير مكررة مع الاولى المرموز لها بالالف  
 وان كان موضوعهما شراء الامة المنكوحه لان المقصود من الاولى ان شراءها لا يبطل  
 تكاحها ومن هذه ان وطء زوجها لا يتمتع من ردها كانه عليه ط وهو ظاهر (قوله من  
 الوديعة عند بائنه الخ) اي اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك  
 في يده في تلك المدة هلك من مال البائع عنده لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك وعندها  
 من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك وتامه في البحر (قوله لعدم الملك) علة  
 للعلة (قوله لو ولدت) اي بالتكاح بحر (قوله لم تصير ام ولد) اي للمشتري لعدم الملك  
 خلافا لهما بحر (قوله لزم العقد الخ) اي اتفاقا وتصير ام ولد للمشتري اذا ادعاه بحر  
 عن ابن كمال لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه يبطل خياره (قوله اذا ولدت الخ)  
 اي في يد المشتري فيوافق ما قبله ط (قوله ولم تنقصها الولادة) مقتضاه ان الولادة قد  
 لا تكون نقصانا وهو خلاف الاطلاق السابق ويؤيد السابق ما في البرازية اشتراها وقبضها  
 ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر  
 الحاصل بالولادة لا يزول ابدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهائم  
 ليست بعيب الا ان توجب نقصانا وعليه الفتوى اه وسيدكر الشارح في خيار العيب  
 عن البرازية خلاف ما نقلناه عنها وهو تحريف كما سنوضحه هناك (قوله فهو للبائع بعد  
 الفسخ) لانه عنده لم يحدث على ملك المشتري وعندها للمشتري لحدوثه على ملكه بحر  
 قال ط واما اذا لم يفسخ فالزوائد تبع للمبيع كما سلف (قوله فلا استبراء على البائع) لانه  
 انما يجب بتجديد الملك ولم يوجد حيث لم تدخل في ملك غيره فكانه لم يزل ملك البائع ابن كمال  
 (قوله لكن عبارة ابن الكمال واسلم المشتري) وكذا في الفتح وغيره فيكون هو المراد من لفظ  
 احدها في عبارة العيني لانه لو اسلم البائع لا تظهر فيه ثمرة الخلاف لبقاء الخيار اجماعا كما في  
 الزيلعي حيث قال لو اشترى ذمي من ذمي خمر اعلى انه اي المشتري بالخيار ثم اسلم المشتري في مدة  
 الخيار بطل الخيار عندها لانه ملكها فلا يملك تملكها بالرد وهو مسلم وعنده يبطل البيع  
 لانه لم يملكها فلا يملك باسقاط الخيار وهو مسلم ولو اسلم البائع والخيار للمشتري بقي على

الا اذا نقصها به والعين  
 من الوديعة عند بائنه فيملك  
 على البائع لارتفاع القبض  
 بالرد لعدم الملك \* والزاي  
 من الزوجة المشتراة لو  
 ولدت في المدة في يد البائع  
 لم تصير ام ولد ولو في يد  
 المشتري لزم العقد لان  
 الولادة عيب درر وابن  
 كمال وفي البحر عن الحاشية  
 اذا ولدت بطل خياره وان  
 كان الولد ميتا ولم تنقصها  
 الولادة لا يبطل خياره  
 وأقره المصنف \* والكاف  
 من الكسب للعبد في المدة  
 فهو للبائع بعد الفسخ  
 \* والفاء من الفسخ لبيع  
 الامة فلا استبراء على  
 البائع \* والخاء من الخمر  
 فلو شراه ذمي من مثله  
 بالخيار فأسلم احدهما فهو  
 للبائع عيني وتبعه المصنف  
 لكن عبارة ابن الكمال  
 واسلم المشتري



خياره بالاجماع ولوردها المشتري عادت الى ملك البائع لان العقد من جانب البائع بات فان  
 أجازته صار له وان فسخ صار الخمر للبائع والمسلم من اهل ان يملك الخمر حكما كافي الارث ولو كان  
 الخيار للبائع فاسلم هو بطل البيع لان المبيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يقدر ان يملك الخمر ولو  
 أسلم المشتري لا يبطل العقد والبائع على خياره لان العقد من جهة المشتري بات فان أجاز العقد  
 صار له لان المسلم من اهل ان يملك الخمر حكما وان فسخه كان للبائع وهذا كله فيما اذا أسلم  
 احدها بعد القبض والخيار لاحدها فلو قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان  
 البيع باتا او بخيار لاحدها اولهما لان للقبض شبا بالعقد من حيث انه يفيد ملك التصرف  
 فلا يملكه بعد الاسلام اهـ ملخصا ( قوله من المأذون الخ ) اي اذا اشترى عبد مأذون شيئا  
 بالخيار وبراءه بئنه عن ثمنه في مدة الخيار بقي خياره لانه لما لم يملكه كان رده في المدة امتناعا عن  
 التملك وللمأذون ولاية ذلك فانه اذا ذهب له شيء فله ولاية ان لا يقبله درر وعندها يبطل خياره  
 لانه لما ملكه كان الرد منه تملكيا بغير عوض وهو ليس من اهلها وهذا يقتضي صحة البراءة وقد منا  
 انه لا يصح عند ابي يوسف قياسا ويصح عند محمد استحسانا بحر ( قوله كل ذلك ) اي  
 المذكور من احكام المسائل العشر ( قوله لم يعتق ) لانه عنده لم يملكه فلم يوجد الشرط  
 وعندها وجد يعتق لانه ملكه وامالوقال ان اشتريت بدل قوله ان ملكته فانه يعتق اتفاقا  
 لوجود الشرط وهو الشراء فيكون كالمشترى للعتق بعده فيسقط الخيار فتح وبحر ( قوله  
 واستدامة السكنى الخ ) صورتها اشترى دارا على انه بالخيار وهو ساكنها باجارة او اعارة  
 فاستدام سكنها قال خواهرزاده استدامتها اختيار عندها ملك العين وعنده ليس باختيار  
 فتح ومثله خيار العيب وخيار الشرط في القسمة ولو ابتدأ السكنى بطل خياره وتماه في البحر  
 ( قوله فأحرم ) اي وهو في يده بطل البيع عنده ويرده الى البائع وعندها يلزم المشتري ولو كان  
 الخيار للبائع ينتقض بالاجماع ولو كان للمشتري فأحرم للمشتري له ان يردده بحر وعبرة الفتح  
 ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري ان يردده وهي الصواب ( قوله بعد الفسخ ) متعلق  
 بما يتعلق به قوله للبائع اي ثبت للبائع بعد الفسخ لانها لم تحدث على ملك المشتري وعندها  
 للمشتري لانها حدثت على ملكه كافي الفتح ثم لا يخفى ان الزوائد تعم المتصلة والمنفصلة متولدة  
 او غيرها وليس بصحيح هنا لما قدمناه عن التارخانية من ان حدوثها عند المشتري يمنع  
 الفسخ بالخيار الا اذا كانت منفصلة غير متولدة كالكسب فهذه يتأتى فيها اجراء الخلاف  
 لا مكان الفسخ فيها اما في بقية الصور الثلاث فلا بل هي للمشتري قطعاً لحدوثها على ملكه  
 حيث امتنع بها الفسخ ولزمه البيع ثم رأيت في جامع الفصولين ذكر مسائل الزيادة كما قدمنا  
 من امتناع الفسخ في الكل الا في صورة المنفصلة الغير المتولدة وان الخلاف فيها فقط وحينئذ  
 فاطلاق الزوائد هنا ليس مما ينبغي بل المراد به الصورة المذكورة وهي مسألة الكسب التي  
 رمز لها بالكاف فكان على الشارح اسقاط هذه لتكرارها مع ايهاها خلاف المراد كما ظنه  
 من قال ان الزوائد تعم المتصلة والمنفصلة فيستغنى بها عن الكاف المشار بها الى الكسب اهـ  
 فافهم ( قوله فسد ) اي البيع عنده لعجزه عن تملكه باسقاط خياره ويتم عندها لعجزه  
 عن رده بفسخه فتح ( قوله خلافا لهما ) راجع للمسائل الخمس المزيدة فافهم ( قوله ويضم

\* والميم من المأذون لو ابراء  
 البائع من الثمن صح  
 استحسانا وبقي خياره لانه  
 بلى عدم التملك كل ذلك  
 عنده خلافا لهما قلت  
 وزيد على ذلك مسائل  
 منها \* التاء للتعايق كأن  
 ملكته فهو حر فشراه  
 بخيار لم يعتق \* والتاء  
 واستدامة السكنى باجارة  
 أو اعارة ليس باختيار \*  
 والصاد وحيد شراه بخيار  
 فأحرم بطل البيع والدال  
 والزوائد الحادثة في المدة  
 بعد الفسخ للبائع \* والراء  
 والعصير في بيع مسلمين  
 لو تخمر في المدة فسد خلافا  
 لهما فينبغي ان يرمز لهما  
 لفظ تصدر ويضم

الرمز للرمز (كذا في بعض النسخ) أي يضم الرمز المزيد بلفظ تتصدر للرمز السابق وفي بعض النسخ ويضم لرمز الرمز بجزء الأول باللام والثاني بالاضافة وهذه النسخة الطائفة وعليها نفي يضم ضمير يعود للرمز المزيد ويكون المراد بالرمز المجزور باللام الرمز السابق عن العيني وبالرمز المجزور بالاضافة شرح الكنز للعيني فان اسمه الرمز وفي ط فيصير المعنى اسحق عزك أي أحقه بتواضعك وعظم الله تعالى في قلبك فامتثل امره ونهيه وعظم الناس بانزالهم منزلتهم تصير صدرا أي مقدما ومقربا عند الله تعالى وعند الناس (قوله ولم أره لاحد) أي لم ير الرمز بتصدر والا فالمسائل في المنح والبحر ط (قوله اجاز من له الخيار) أي اجاز بالقول او بالفعل كالاتفاق والوطء ونحوهما كياتي وفي جامع الفصولين اذا قال اجزت شراءه او شئت أخذه أو رضيت أخذه بطل خياره ولو قال هويت أخذه وأحببت أو أردت أو أعجبت أو وافقت لا يبطل لو اختار الرد أو القبول بقلبه فهو باطل لتعلق الأحكام بالظاهر لا بالباطن (قوله ولو مع جهل صاحبه) أي العاقد معه اما لو كان للمشتريين ففسخ أحدهما بغية الآخر لم يجز كافي جامع الفصولين (قوله لهما) أي لكل من المتعاقدين (قوله فليس للآخر الاجازة) أي الا اذا قبل الأول اجازته يدل عليه ما في جامع الفصولين باعه بخيار ففسخه في المدة انفسخ فان قال بعده اجزت وقبل المشتري جاز استحسانا ولو كان الخيار للمشتري فالجاز ثم فسخ وقبل البائع جاز وينفسخ اه فيكون الأول بيعا آخر كما سيذكره الشارح والثاني اقالة (قوله لان المنسوخ لا تلحقه الاجازة) فيه اشكال سيذكره الشارح مع جوابه (قوله لا يصح الا اذا علم الآخر) هذا عندهما وقال ابوسف يصح وهو قول الائمة الثلاثة قال الكرخي وخيار الرؤية على هذا الخلاف وفي العيب لا يصح فسخه بدون علمه اجماعا ولو اجاز البيع بعد فسخه قبل ان يعلم المشتري جاز وبطل فسخه ذكره الاسي جابي يعني عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف وفيما اذا باعه بشرط انه اذا غاب فسخ فسد البيع عندهما خلافا لابي يوسف ورجع قوله في الفتح نه (قوله فلو لم يعلم) أي في مدة الخيار سواء علم بعدها او لم يعلم اصلا (قوله ان يستوثق بكفيل) الذي في العيني ان يأخذ منه وكيفا يعني اذا بداله الفسخ رده عليه اه ومثله في البحر وغيره ح (قوله او يرفع الامر للحاكم لينصب الخ) في العمادية وهذا احد قولين وقيل لا ينصب لانه ترك النظر لنفسه بعدم اخذ الوكيل فلا ينظر القاضي اليه وتماه في النهر (قوله لصحته بالفعل بلا علمه) مثال الفسخ بالفعل ان يتصرف البائع في مدة الخيار تصرف الملاك كما اذا اعتق المبيع او باعه او كان جارية فوطئها او قبلها او ان يكون الثمن عينا فتصرف فيه المشتري تصرف الملاك فيما اذا كان الخيار للمشتري صرح به الاكمل في العناية وغيره من المشايخ منح والمراد بقوله ان يتصرف البائع الخ ان يكون الخيار له وتصرف كذلك فيكون فسخا حكما لانه دليل استبقاء المبيع على ملكه وامالو كان الخيار للمشتري وفعل ما ذكر فانه يتم البيع كياتي (قوله كما أفاده الخ) أي افاد بالفعل الذي يصح به الفسخ يعني ان امثلة الفسخ بالفعل تستفاد من قوله المذكور وان لم يكن المذكور من امثلة الفسخ بل من امثلة التمام والاجازة قال في الفتح وجميع ما قدمنا انه اجازة اذا صدر من المشتري من الافعال فهو فسخ اذا صدر من البائع اه وقد افاد الشارح ذلك بقوله

الرمز للرمز ولم أره لاحد  
فليحفظ (أجاز من له  
الخيار) ولو اجنبيا (صح  
ولو مع جهل صاحبه)  
اجماعا الا ان يكون الخيار  
لهما وفسخ أحدهما فليس  
للآخر الاجازة لان  
المنسوخ لا تلحقه الاجازة  
(فان فسخ) بالقول (لا)  
يصح (الاذا علم) الآخر  
في المدة فلو لم يعلم لزم العقد  
والخيلة ان يستوثق بكفيل  
مخافة الغيبة او يرفع الامر  
للاحكام لينصب من يرد  
عليه عيني قيدنا بالقول  
لصحته بالفعل بلا علمه  
اشافا كما أفاده بقوله

الآتى ولو فعل البائع ذلك كان فسخا والمراد به الاعتاق وما بعده وحينئذ فليس في كلامه غلط بل هو من رموزه التي تخفى على المعترضين فافهم (قوله وتم العقد الخ) اى تحصل الاجازة بواحد مما ذكر وهو كلام موهوم فان في بعضها يكون اجازة سواء كان الخيار للبائع او للمشتري وهو الموت ومضى المدة وفي بعضها اذا كان للمشتري وهو الاعتاق وتوابعه فلو للبائع كان فسخا لقاده في البحر (قوله بموته) اى موت من له الخيار بائعا كان او مشتريا لان موت غيره لا يتم به العقد بل الخيار باق لمن شرط له فان امضى العقد مضى وان فسخه انفسخ كافي للفتح نهر وفي جامع الفصولين لو الخيار لهما فمات احدهما لزم البيع من جهته والاخر على خياره وفيه ايضا وكيل البيع او الوصى باع بخيار او المالك باع بخيار لغيره فمات الوكيل او الوصى او الموكل او الوصى او من باع بنفسه او من شرط له الخيار قال محمد يتم البيع في كل ذلك لان لكل منهم حقا في الخيار والجنون كالموت اه وكذا الانماء وتسامه في النهر (قوله ولا يخلفه الوارث) لانه ليس الامشيئة واردة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال هداية (قوله كخيار رؤية) نص على ذلك في الفرر والوقاية والنقاية ومختصرهما والماتى والاصلاح والبحر والنهر وكذا في الهداية والفتح من باب خيار الرؤية ولم أر من ذكر فيه خلافا وعليه فما في فرائض شرح البيهقي عن شرح المجمع لابن الضياء من ان الصحيح ان خيار الرؤية يورث فهو غريب ولعل اصل العبارة لا يورث تأمل (قوله وتغير وتنفذ) لم يذكرها في الدرر بل ذكر المصنف الاول منها في المنع بحثا وذكر الثاني في النهر بحثا ايضا ووجه ذلك ان الحقوق المجردة لا تورث وكأن الوجه لما قوى عند الشارح جزم به وقد رأيت مسألة النقد في شرح البيهقي عن خزانة الاكمل نص على انه لو مات قيل نقدا لثمن بطل البيع وليس لوارثه نقده واما مسألة التغير فقد وقع فيها اضطراب فنقل الشارح في آخر باب المراجعة عن المقدسى انه افق بمثل ما بحثه المصنف هنا ثم ذكر ان المصنف ذكر في شرح منظومته الفقهية ان خيار التغير يورث كخيار العيب وان ابن المصنف ايده وسند ذكر ان شاء الله تعالى ما فيه هناك نعم بحث الخيار الرملى ايضا في حاشية البحر انه يورث قياسا على خيار فوات الوصف المرغوب فيه كشرائه عبد على انه خيار وقال انه به اشبه لانه اشتراه بناء على قول البائع فكان شارطا له اقتضاء وصفا مرغوبا فبان بخلافه وقد اختلف تفقه الشيخ على المقدسى والشيخ محمد الغزى في هذه المسئلة لانهم لم يراها منقولة ومال الشيخ على لما قلته فقال والذي أميل اليه انه مثل خيار العيب يعنى فيورث اه وبه علم ان ما نقله الشارح عن المقدسى يخالف لما نقله عنه الرملى لكن سياى فى المراجعة انه لو ظهر له خيانة في المراجعة له رده ولو هلك المبيع قبل رده او حدث به ما يمنع من الرد لزمه جميع الثمن وسقط خياره وعالوه هناك بأنه مجرد خيار لا يقابله شئ من الثمن كخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب لان المستحق فيه جزء فائت فيسقط ما يقابله واخذ منه في البحر هناك ان خيار ظهور الخيانة لا يورث كما سند كره هناك ولا يخفى ان التغير اشبه بظهور الخيانة في المراجعة فكان الحاقه به أولى من الحاقه بالوصف المرغوب لان الوصف المرغوب بمنزلة جزء من المبيع فيقابلة جزء من الثمن حيث كان الوصف مشروطا فاذا فات يسقط ما يقابله كخيار العيب وليس في التغير شئ من ذلك بل هو مجرد خيار لا يقابله شئ من الثمن مثل خيار الخيانة

(وتم العقد بموته) ولا يخلفه الوارث كخيار رؤية وتغير ونقد

في المراجعة وبه يعلم ان الأرجح انه لا يورث كما جزم به الشارح والله سبحانه اعلم **(قوله لان**  
**الاصناف لا تورث)** هذا التعليل انما يناسب التعبير بان خيار الشرط ونحوه لا يورث كما وقع  
 في الدرر والوقاية والشارح انما عبر بانه لا يخلفه الوارث لانه اضبط لان ما لا يورث قد يخلفه  
 الوارث فيه كخيار العيب فكان الاولى التعليل بان الاصناف لا تنتقل كما مر عن الهداية اى  
 فان خيار الشرط مجرد مشيئة وارادة وذلك وصف لصاحب الخيار فلا يمكن انتقاله الى الوارث  
 لا بطريق الارث ولا بطريق الخلقة ومثله خيار الرؤية والتغريم ولا يخفى ان هذا لا يتأتى  
 في خيار التقد لان نقد الثمن فعل لا وصف وهذا يرجع انه كخيار العيب تأمل (تمة) في شرح  
 اليرى عن شرح المجمع لابن الضياء واجمعوا ان خيار القبول لا يورث وكذا خيار الاجازة  
 في بيع الفضولي اه والمراد بخيار القبول خيار المجلس وهو ان يقبل في المجلس العقد بعد  
 ايجاب الموجب **(قوله وفوات الوصف المرغوب فيه)** هذا غير موجود في الدرر نعم ذكره  
 في البحر والنهر ووجهه ظاهر لانه في معنى العيب **(قوله فيخلفه الوارث فيها الخ)** لان  
 المورث استحق المبيع سليمان العيب فكذا الوارث وكذا خيار التعيين يثبت للمورث ابتداء  
 لا خلاط ملكه بملك غيره لان يورث الخيار هداية ويدل على ان ذلك ليس بطريق الارث  
 ما في الدرر من ان الوارث يثبت له الخيار فيما تعيب في يد البائع بعد موت المورث وان لم يثبت  
 للمورث اه وفي غاية البيان والدليل على ان هذا الخيار للوارث غير ما كان للمورث ان  
 المشتري كان له ان يختار احدهما او يردهما وليس للوارث ان يردهما وخيار المشتري كان  
 موقتا وللورثة يثبت غير موقت اه **(قوله ومضى المدة)** اى مدة الخيار قبل الفسخ اى  
 سواء كان الخيار للبائع او للمشتري لانه لم يثبت الخيار الا فيها فلا يبقا له بعدها بحر **(قوله**  
**وان لم يعلم)** اى بمضيها **(قوله لمرض او اغماء)** مشى على ماهو التحقيق من ان الاغماء والجنون  
 لا يسقطان الخيار انما المسقط له مضي المدة من غير اختيار ولذا لو افاق فيها وفسخ جاز بحر  
**(قوله والاعتاق)** ولو بشرط وجد في المدة بحر **(قوله ولو لبعضه)** اى لبعض العبد  
 المبيع قال في النهر وقد اغفلوه هنا **(قوله وتوابعه)** كالكتابة والتدبير **(قوله الا في الملك)**  
 اى ملك المباشر للفعل بطريق الاصاله **(قوله كاجارة)** تمثيل لقوله لا ينفذ الا في الملك قال  
 في البحر وشار بالاعتاق الى كل تصرف لا يفعل الا في الملك كما اذا باعه او وهبه وسلمه او رهن  
 او اجر وان لم يسلم على الاصح او أبرأه من الثمن او اشترى به شيئا او ساومه به او حرم العبد  
 او سقاه دواء او خلق رأسه او سقى زرع الارض او حصده او عرض المبيع للبيع او أسكنه في الدار  
 ولو بلا اجر او رم منها شيئا او بنى او طينه او هدمه او حلب البقرة او شق او داج الدابة او  
 بزغها لا لوقص حوافرها او أخذ من عرفها او استخدم مرة او ليس الثوب مرة او ركب  
 الدابة مرة او امر الامة بارضاع ولده لانه استخدام والاستخدام ثانيا اجازة الا اذا كان في نوع  
 آخر اه ملحضا وبقي ما لو زاد المبيع في يد المشتري وقدمنا حكمه عند قوله كتميه **(قوله**  
**ونظر الى فرج الخ)** تمثيل لقوله لا يحل الا في الملك وورد ان مقتضى الضابط تعميم النظر الى كل  
 ما لا يحل قلت وفيه نظر لان الضابط في تصرف لا يحل الخ لا في فعل ومطلق النظر وان كان فعلا  
 لكنه ليس بتصرف الا اذا كان الى الفرع الداخل فانه تصرف حكما بمنزلة الوطء بدليل ثبوت

لان الاصناف لا تورث  
 واما خيار العيب والتعيين  
 وفوات الوصف المرغوب  
 فيه فيخلفه الوارث فيها  
 لانه يرث خياره درر  
 فليحفظ (رمضى المدة)  
 وان لم يعلم لمرض او اغماء  
 (والاعتاق) ولو لبعضه  
 (وتوابعه) وكذا كل  
 تصرف لا ينفذ أو لا يحل  
 الا في الملك كاجارة ولو  
 بلا تسليم في الاصح ونظر  
 الى فرج داخل

حرمة المصاهرة به فافهم قال في البحر واعلم ان دواعي الوطء كالوطء فاذا اشترى غير زوجته بالخيار فقبلها بشهوة او لمسه بها او نظر الى فرجها بهاسقط خياره وحدها انتشار آله او زيادته وقيل بالقلب وان لم ينتشر فلو بلا شهوة لم يسقط في الكل اهو قيد بغير زوجته اذ لو شري زوجته ووطئها لم يسقط خياره لعدم دلالة على الرضا الا اذا نقضها كما قدمه الشارح (قوله بشهوة) فلو بغيرها لم يسقط لان ذلك يحل في غير الملك في الجملة لان الطيب والقابلة يحل لهما النظر فتح (قوله والقول المنكر الشهوة) عبارة الفتح ولو انكر الشهوة في هذه اى في الدواعي كان القول قوله لانه ينكر سقوط خياره وكذا اذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره في قول ابى حنيفة وقال محمد لا يكون فاعلم البتة اجازة للبيع والمباذعة ولو مكرها اختيار وانما يلزم سقوط الخيار في غير المباذعة اذا اقر بشهوتها اهو وبه علم انه في المباذعة منها او منه لا يصدق في عدم الشهوة ولذا قال في البحر لو ادعى عدم الشهوة في التقييل في الفهم لم يقبل اى لان التقييل على الفهم لا يخلو عن الشهوة عادة فالمباذعة بالاولى (قوله ومفاده) اى مفاد ما ذكر من الضابط قال في النهر بعد قوله كان اجازة لان هذا الفعل وان احتسب اليه للامتحان الا انه لا يحل في غير الملك بحال (قوله ولو وجدها ثيبا) الخ اى لو اشترى اهلها على انها بكر فوطئها فوجدها ثيبا بردها بهذا العيب اى عيب الثبوتية لفوات الوصف المرغوب وهو البكارة اما لو لم يشترطها فلارد اصلا كما سيأتى في خيار العيب ثم اعلم ان التفصيل بين اللبث وعدمه خلاف ما يفيد الضابط اذ لا شك ان الوطء لا يحل في غير الملك سواء كانت ثيبا او بكرا فلا فرق فيه اللبث وعدمه وعبارة النهر لا غبار عليها حيث قال وقد قالوا بانه لو وجدها ثيبا الخ فان قوله وقد قالوا استدرك على ما ذكره من المفاد اى ما قالوه من التفصيل خلاف هذا المفاد وما استدرك به ذكره في الفقيه ثم رخص بعده وقال والوطء يمنع الرد وهو المذهب اهو وبه علم ان مفاد الضابط هو المذهب فلا وجه للاستدراك عليه على ان هذا الضابط انما هو في خيار الشرط وهذه المسئلة من مسائل خيار العيب (قوله وسيجيء في باب) اى في باب خيار العيب والذي سيجيء حكاية اقوال في المسئلة وقد علمت ماهو المذهب وعليه مشى المصنف هناك فافهم (قوله ولو فعل البائع ذلك) اى التصرف الذي لا ينفذ او لا يحل الا في الملك وكان الخيار له ط (قوله وطلب الشفعة بها) صورته ان يشتري دارا بشرط الخيار له ثم تباع دار بجوارها فيطلب الشفعة بسبب الدار التي اشترىها سقط خياره فيها وتم البيع (قوله بخلاف خيار رؤية وعيب) فانه اذا اشترى دارا ولم يرها فبيعت دار بجوارها فأخذها بالشفعة فله ان يرد الدار بخيار الرؤية درر وكذا بخيار العيب (قوله من المشتري) متعلق بطلب أو به وبالاتفاق (قوله اذا كان الخيار له) ظاهره انه لو كان للبائع يبق خياره بعد طلب الشفعة لان ملكه باق بخياره بخلاف المشتري لانه لا ملك له مع خياره فطلبه الشفعة دليل التملك لانهم عللوا المسئلة بأنه لا يكون الا بالملك فكان دليل الاجازة فتضمن سقوط الخيار اهو فافهم (قوله أو البائع الخ) هو مذكور في غاية البيان عن الجامع الصغير وعبارة اعلم ان احد العاقلين اذا اشترط الخيار لغيرها كان البيع جائزا بهذا الشرط اهو وصرح به مثلا مسكين عن السراجية والكافي وقال ان التقييد بالمشتري اتفاق ونقله الحموي عن المفتاح ويأتى قريبا عن البحر

( قوله )

بشهوة والقول المنكر  
الشهوة فتح ومفاده انه  
لو اشترى بالخيار على  
انها بكر فوطئها لم يه  
بكر ام لا كان اجازة ولو  
وجدها ثيبا ولم يلبث فله  
الرد بهذا العيب نهر  
وسيجيء في باب فعل  
البائع ذلك كان فسخا  
( وطلب الشفعة ) وان لم  
ياخذها معراج (بها) اى  
بدار فيها خيار الشرط  
بخلاف خيار رؤية وعيب  
معراج ( من المشتري  
اذا كان الخيار له ) لانه  
دليل الاجازة (ولو شرط  
المشتري ) او البائع كما  
يفيد كلام الدرر وبه جزم  
البهسي

(قوله الخيار) أي خيار الشرط لأن خيار العيب والرؤية لا يثبت لغير العاقدين بحر عن المعراج (قوله عاقدا كان أو غيره) تعميم للغير لكن قال ح الأولى أن يراد بالغير الاجنبي لأن مسألة ما إذا جعل المشتري الخيار للبائع أو العكس قد ذكرت أول الباب في قوله ولا حدها وأيضا فيما إذا جعل المشتري الخيار للبائع لا يكون الخيار لهما بل للبائع فقط وفي العكس يكون الخيار للمشتري فقط فكيف يصح قوله فإن أجاز أحدهما الخ ولذلك قال في البحر ولو قال المصنف ولو شرط أحد المتعاقدين الخيار لاجنبي صح لكان أولى ليشمل ما إذا كان الشرط البائع أو المشتري وليخرج اشتراط أحدهما للآخر فإن قوله لغيره صادق بالبائع وليس بمراد ولذا قال في المعراج والمراد من الغير هنا غير العاقدين ليتأتى فيه خلاف زفر اه قلت ومثله في الفتح وبه زال تردد صاحب النهر حيث قال ولم أره الوأشترطه المشتري للبائع هل يكون نائباً عنه أيضا محل تردد فتدبره اه (قوله صح استحسانا) والقياس أن لا يصح وهو قول زفر (قوله أن وافقه الآخر) قيد به لانه محل الصحة على الإطلاق وهو مفاد التفصيل الذي بعده (قوله لعدم المزاحم) لأن الأسبق ثبت حكمه قبل المتأخر فلم يعارضه وإن كان المتأخر أقوى كالفسخ (قوله ولو كانا معا) بأن خرج الكلامان معا كما في السراج وهذا قد يتعسر والظاهر أنه يكفي عدم العلم بالسابق منهما نهر (قوله في الأصح) صححه قاضيخان معزيا للمبسوط وفي رواية ترجيح تصرف العاقد لقوته لأن النائب يستفيد الولاية منه وقيل هو قول محمد وما في الكتاب قول أبي يوسف بحر (قوله والمفسوخ لا يجاز) أي فصار الفسخ أقوى لكونه لا ينقض بالأجازة فلذا كان أحق (قوله بل بيع ابتداء) وعليه فقوله وإعادة العقد بمعنى عقده ثانيا بالايجاب والقبول أو بالتعاطي أفاده ط (قوله باع عبيد الخ) أراد بهما القيميين احترازاً عن قيمي أو مثليين إذ في القيمي الواحد إذا شرط الخيار في نصفه يصح مطلقاً وفي المثليين كذلك لعدم التفاوت بحر عن الزيلعي وفي النهر الظاهر أن القيميين ليسا بقيد إذ لو كانا مثليين أو أحدهما مثلياً والآخر قيمياً وفصل وعين فالحكم كذلك فيما ينبغي اه قلت هذا لا يرد على ما قبله من كونه قيداً احترازياً إذا المراد الاحتراز عما عدا القيميين لصحته مع التفصيل والتعيين وبدونهما ولذا قال يصح مطلقاً لانه في القيميين لا يصح بدونهما فعلم أنه مع التفصيل والتعيين يصح في القيميين وغيرهما فتدبر نعم ينبغي تقييد المثليين بما إذا كان من جنس واحد إذ لو تفاوتا كبر وشعر صاروا كالقيمين في اشتراط التفصيل والتعيين ليقع العلم بالمبيع والتمن تأمل (قوله على أنه بالخيار) أي ثلاثة أيام كافي الهداية (قوله إن فصل الخ) كقوله بعثك هذين العبدين كل واحد بخمسمائة على أني بالخيار في هذا ثلاثة أيام (قوله والاي عين ولا فصل) كقوله بعثك هذين بألف على أني بالخيار في أحدهما (قوله أو عين فقط) أي عين من فيه الخيار فقط أي ولم فصل الثمن كقوله بعثك هذين بألف على أني بالخيار في هذا (قوله أو فصل فقط) كقوله بعثك هذين بألف كل واحد بخمسمائة على أني بالخيار (قوله لجهالة المبيع والتمن) أي فيما إذا لم يعين ولم يفصل لأن الذي فيه الخيار لا يعتد بالمبيع فيه في حق الحكم فكأنه خارج عن البيع والبيع إنما هو في الآخر وهو مجهول لجهالة من فيه الخيار ثم تمن المبيع مجهول لأن الثمن لا ينقسم في مثله على المبيع بالأجزاء كذا في الفتح (قوله أو

(الخيار لغيره) عاقدا كان

أو غيره مهنسي (صح)

استحسانا وثبت الخيار

لهما (فإن أجاز أحدهما)

من النائب والمستنيب (أو

نقض صح) أن وافقه

الآخر (وإن أجاز أحدهما

وعكس الآخر فلا سبق

أولى لعدم المزاحم (ولو

كانا معا فالفسخ أحق)

في الأصح زيلعي لأن المجاز

يفسخ والمفسوخ لا يجاز

واعترض بأنه يجاز لما

في المبسوط (لو) تفاسخا

ثم (تراضيا على) فسخ

الفسخ وعلى إعادة العقد

بينهما جاز) إذ فسخ

الفسخ أجازة وأجيب بمنع

كونه أجازة بل بيع ابتداء

(باع عبيد على أنه بالخيار

في أحدهما إن فصل ثم

كل واحد منهما) (وعين)

الذي فيه الخيار (صح)

المبيع للعلم بالمبيع والتمن

(والا) يعين ولا يفصل

أو عين فقط أو فصل فقط

(لا) يصح لجهالة المبيع

والتمن أو



احدهما) أي الثمن فيما إذا عين ولم يفصل أو المبيع فيما إذا فصل ولم يعين (قوله الأنواع  
 الأربع) أي الصورت (قوله لم يحجز) لأنه أمره ببيع لا يزيل الملك بدون رضاه وقد خالف ط  
 (قوله وصح خيار التعيين) أي بأن يقع البيع على واحد لا بعينه بخلاف المسئلة السابقة  
 فليست من خيار التعيين لوقوع البيع فيها على العبدین وأما قول الهداية هنا ومن اشترى  
 ثوبين فالمراد أحد ثوبين كان به عليه في العناية وغيرها وفي الفتح المراد أن يشتري أحد ثوبين  
 أو ثلاثة غير معينين على أن يأخذ أيهما شاء على أنه بالخيار ثلاثة أيام فيما يعينه بعد تعيينه المبيع  
 أما إذا قال بعتك عبدا من هذين بمائة ولم يذكر قوله على أنك بالخيار في أيهما شئت لا يجوز  
 اتفاقا كقوله بعتك عبدا من عبيدي وإن اشترى أحد أربعة لا يجوز اه وقد استفيد من  
 هذه العبارة أمور الأول أن خيار التعيين إنما يكون البيع فيه على واحد من اثنين أو ثلاثة  
 لا بعينه وهو ما قلناه الثاني أنه لا يكون في واحد من أربعة كما يأتي الثالث أنه لا بد أن يقول  
 بعد قوله بعتك أحد هذين العبدین على أنك بالخيار في أيهما شئت أو على أن تأخذ أيهما شئت  
 ليكون نصا في خيار التعيين وقال في البحر لأنه لو لم يذكر هذه الزيادة يكون فاسدا لجهالة البيع  
 فإن قبضهما وماتا عنده ضمن نصف قيمة كل واحد منهما وإن مات أحدهما قبل الآخر لزمه  
 قيمة الآخر كذا في المحيط اه الرابع أنه لا بد أيضا من ذكر خيار الشرط بأن يقول على أنك  
 بالخيار ثلاثة أيام أي إذا عين واحدا منهما بحكم خيار التعيين يكون له فيه خيار الشرط وهذا  
 الرابع فيه خلاف يأتي (قوله لافي المثليات) أي التي من جنس واحد بحر (قوله ولولالبائع)  
 صورته أن يقول المشتري اشتريت منك أحد هذين الثوبين على أن تعطيني أحدهما نهر  
 فله أن يلزم المشتري أيهما شاء إلا إذا تعيب أحدهما فليس له أن يلزمه المبيع إلا برضاه فإذا  
 الزمه أيام ولم يرض به ليس له أن يلزمه الآخر بعد ذلك ولو هلك أحدهما في يده كان له أن يلزمه  
 الباقي وأما إذا كان الخيار للمشتري فالبيع لازم في أحدهما إلا أن يكون معه خيار شرط  
 والمبيع مضمون بالثمن وغيره أمانة فإذا هلك أحدهما تعين هو مبيعا والآخر أمانة ولو هلكا  
 معا ضمن نصف كل ولو اختلفا في الهالك أولا فالقول للمشتري بينه وبينه البائع أولى ولو تعينا  
 معا فالخيار بحاله ولو تعاونا تعين الأول مبيعا ولو باعهما المشتري ثم اختار أحدهما صح بيعه  
 فيه وتماه في البحر (قوله لانه قد يرث الخ) جواب من صاحب البحر عما أورده في الفتح من  
 أن جواز خيار التعيين للحاجة إلى الاختيار ما هو الأوفق والأرفق فيختص بالمشتري لأن المبيع كان  
 مع البائع قبل البيع وهو أدري بما لا يثمه منه اه واعتراض الحموي الجواب بأن ما ذكر من  
 صورة الأثر صورة نادرة والأحكام لاتناط بنادر قلت وقد يجاب أيضا بأن الإنسان مادام  
 المبيع في ملكه لا يتأمل فيما يلائمه وإنما يحتاج إلى التأمل بعد البيع وأيضا كثيرا ما يحتاج  
 إلى رأي غيره فافهم (قوله ومدته كخيار الشرط) أي ثلاثة أيام ظاهر كلام البحر أن هذا مبنى  
 على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط فقد ذكر في البحر أن شمس الأئمة صحح الاشتراط وفجر  
 الإسلام صحح عدمه ورجحه في الفتح لكن ذكر قاضي خان أن الاشتراط قول الأكثر ثم قال  
 في البحر وإذا لم يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأقيت خيار التعيين بالثلاث عنده  
 وبأي مدة معلومة كانت عندهما كذا في الهداية اه لكن قوله على هذا القول ليس

مطلب

في خيار التعيين

احدهما (وكذا لو كان الخيار  
 للمشتري) تنأى أيضا  
 الأنواع الأربع (فرع)  
 وكله يبيع بشرط الخيار  
 فباع بلا شرط لم يحجز ولو  
 وكله بالشراء والحالة هذه  
 نفذ على الوكيل والفرق  
 أن الشراء متى لم ينفذ على  
 الأمر ينفذ على المأمور  
 بخلاف البيع فتح وسجى  
 في الفضولي والوكالة  
 فليحفظ (وصح خيار  
 التعيين) في القبيات  
 لافي المثليات لعدم تفاوتها  
 ولولالبائع في الأصح كافي  
 لانه قد يرث قيميا ويقبضه  
 وكيله ولا يرثه فيبيعه بهذا  
 الشرط فمست الحاجة إليه  
 نهر (فيما دون الأربعة)  
 لاندفاع الحاجة بالثلاثة  
 لوجود جيد وردي ووسط  
 ومدته كخيار الشرط



في الهداية والمتبادر من كلام الهداية أن اشتراط التوقيت مبنى على ما صححه فخر الاسلام  
ويأتى عن الفتح ما يدل عليه ثم اعلم ان اشتراط التوقيت نازع فيه الزيلعي فقال اذا لم يذكر  
خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه يفيد  
لزوم العقد عند مضي المدة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في احدهما قبل مضي الوقت  
ولا يمكن تعينه بمضى الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن ان  
التوقيت لا يشترط فيه اه واجاب في الحواشي السعدية بان له فائدة هي ان يجبر على التعيين  
بعد مضي الايام الثلاثة واقره في النهر وهو معنى قوله في الشرع لئلا يبل له فائدة هي دفع ضرر  
البائع لما يلحقه من مطال المشتري التعيين اذا لم يشترط فيفوت على البائع نفعه وتصرفه فيما  
يملكه اه وابدى في البحر فائدة اخرى وهي انه يمكن ارتفاع العقد فيهما اي في الثوبين مثلا  
بمضى المدة من غير تعيين بخلاف مضيا في خيار الشرط فانه اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه  
اه قلت لكنه لم يستند الى نقل في ذلك ولو كان كذلك لما خفي على الزياي (قوله) ولا يشترط معه  
خيار شرط في الاصح) غير انهما ان تراضيا على خيار الشرط فيه ثبت حكمه وهو جواز رد  
كل من الثوبين الى ثلاثة ايام ولو بعد تعيين الثوب الذي فيه البيع ولورد احدهما كان بحكم  
خيار التعيين ويثبت البيع في الآخر بخيار الشرط ولو مضت الثلاثة قبل رد شيء وتعيينه  
بطل خيار الشرط وانبرم البيع في احدهما وعليه ان يعين ولومات المشتري قبل الثلاثة تم  
بيع احدهما وعلى الوارث التعيين لان خيار الشرط لا يورث والتعيين ينتقل الى الوارث  
ليميز ملكه عن ملك غيره على ما ذكرنا وان لم يراضيا على خيار الشرط معه لا بد من توقيت  
خيار التعيين بالثلاثة عند ابى حنيفة فتح وتماه فيه وقوله وان لم يراضيا الخ معطوف  
على قوله ان تراضيا وظاهره ان اشتراط توقيت خيار التعيين مبنى على القول بانه لا يشترط ان  
يكون مع خيار التعيين خيار الشرط لاعلى القول بالاشتراط خلافا لما يفيد كلام البحر المار  
وهو ظاهر لان خيار الشرط موقت فلا حاجة الى توقيت التعيين ايضا (قوله) فرضى احدهما  
قال في البحر ذكر الرضا اذ لورد احدهما لا يجيزه الآخر ولم يره صريحا ولكن قوله لم يورد  
احدهما لردده معينا يدل عليه اه (قوله) اودلالة) كسيع واعتاق (قوله) بعد رؤية الآخر  
اي ورضاه به لان مجرد الرؤية لا يوجب تمام البيع ط (قوله) لضرر البائع الخ) علة لعدم الرد  
في المسائل الثلاث ووجه كون الشركة عينا انه صار لا يقدر على الانتفاع به الا بطريق المهايأة  
وتماه في الفتح (قوله) صفقة واحدة) قيد به اذ لو كان العقد صفتين فلكل الرد والاجازة  
مخالفا للآخر لرضا المشتري بعيب الشركة كما لا يخفى ط (قوله) للبائعين) يدل من قوله لهما  
(قوله) فليس لاحدهما الانفراد اجازة) اي بعدما رد الآخر وقوله اورد اي ليس لاحدهما  
الانفراد ردا بعدما اجازه الآخر اه ح ثم لا يخفى ان التفريع غير ظاهر فكان الاولى ان  
يقول ولورد احدهما في المسئلتين لا يجيزه الآخر فليس لاحدهما الخ وهذا ذكره في البحر  
بقوله لو باعا ليس لاحدهما الانفراد اجازة اورد لما في الحانية اشترى عبدا من رجلين صفقة  
واحدة على ان البائعين بالخيار فرضى احدهما بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول  
ابى حنيفة اه واثبت خير بأن ما في الحانية لا يدل على قوله اورد فاطاهر انه بحث منه كما بحث

ولا يشترط معه خيار شرط  
في الاصح فتح (ولو اشترى)  
شيأ على انهما (بالخيار فرضى  
احدهما) بالبيع صريحا  
اودلالة (لا يردده الآخر)  
بل بطل خياره خلافا لهما  
و(كذا) الخلاف (في خيار  
الرؤية والعيب) فليس  
لاحدهما الرد بعد الرؤية  
اي بعد رؤية الآخر او  
رضاه بالعيب خلافا لهما  
لضرر البائع بعيب  
الشركة (كما يلزم البيع لو  
اشترى رجل عبدا من  
رجلين صفقة) واحدة  
(على ان الخيار لهما)  
للبائعين (فرضى احدهما  
دون الآخر) فليس  
لاحدهما الانفراد اجازة  
اورد خلافا لهما

مجمع (اشترى عبد بشرط  
خبزه او كتبه) اي حرفته  
كذلك (فظاهر بخلافه) بأن  
لم يرد معه ادنى ما ينطلق  
عليه اسم الكتابة او الخبز  
(اخذ به كل الثمن) ان شاء  
(او تركه) لفوات الوصف  
المرغوب فيه ولو ادعى  
المشتري انه ليس كذلك لم  
يجبر على القبض حتى يعلم  
ذلك وكذا سائر الحرف  
اختيار ولو امتنع الرد  
بسبب ما قوم كاتب وغير  
كاتب ورجع بالتفاوت في  
الاصح (بخلاف شرائه) شاة  
على انها حامل او تحلب  
كذا (رطلا) او يخبز كذا  
صاعا او يكتب كذا قدرا  
فسد لانه شرط فاسد  
لا وصف حتى لو شرط  
انها حلوب اولون جاز  
لانه وصف (والقول  
للمنكر) لو اختلفا (في)  
شرط (الخيار) على الظاهر  
(كما في دعوى الاجل  
والمضى) والاجازة والزيادة  
(اشترى جارية بالخيار  
فرد غيرها) بدلها

مطلب

فما لو اختلفا في الخيار او  
في مضيه او في الاجل او في  
الاجازة او في تعيين المبيع

مثله في المسئلة السابقة (قوله مجمع) لم اره فيه نعم قال في شرحه لابن ملك قيد بالمشتريين لان  
البائع لو اتين والمشتري واحدا وفي البيع خيار شرط او عيب فرد المشتري نصيب احدهما  
دون الآخر بحكم الحيسار جاز اتفاقا كذا في جامع المحبوبي اه ومثله في شرح المنظومة  
وغرر الاذكار ولا يخفى ان هذه المسئلة غير مافی المتن لان هذه في رد المشتري وتلك في رضا احد  
الباعين وهذه وفاقية وتلك خلافة كما مر عن الحانية (قوله بشرط خبزه) اي صريحا او  
دلالة كايأتي بيانه وسيأتي آخر الباب بيان الوصف الذي يصح شرطه وما لا يصح (قوله اي  
حرفته كذلك) لانه لو فعل هذا الفعل احيانا لا يسمى خبازا بجرع عن المعراج (قوله بأن لم يوجد  
الح) اي ليس المراد النهاية في الجودة بل ادنى الاسم بأن يفعل من ذلك ما يسمى به الفاعل  
خبازا او كاتبا لان كل واحد لا يعجز في العادة عن ان يكتب على وجه تتبين حروفه وان يخبز  
مقدار ما يدفع الهالك عن نفسه وبذلك لا يسمى خبازا ولا كاتبا بجرع عن الذخيرة وبه ظهر  
ان المناسب ابدال قول الشارح اسم الكتابة او الخبز بقوله اسم الكاتب والخباز ولذا قال في  
الفتح اعني الاسم المشعر بالحرفة (قوله اخذه بكل الثمن) لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن  
ما لم تكن مقصودة درمتمقي وقصد الوصف بافراده بذكر الثمن كما مر فيما لو باع المذروع كل  
ذراع بكذا (قوله لم يجبر على القبض) لان الاختلاف وقع في وصف عارض والاصل فيه العدم  
والقول قول من يدعي الاصل والقول للبائع في انها بكر لانه اصفة اصلية والوجود فيها اصل  
وتامه في البحر (قوله ورجع بالتفاوت) فان كان بقدر العشر رجع بعشر الثمن بجرع عن  
الذخيرة قال ط اي يعتبر التفاوت من الثمن فان هذا البيع صحيح لانظر فيه للقيمة (قوله في  
الاصح) وهو ظاهر الرواية وفي رواية لارجوع بشيء بجرع (قوله شاة على انها حامل) قيد  
بالشاة لان اشتراط الحمل في الامة فيه تفصيل سيذكره الشارح في الفروع الآتية (قوله  
قدرا) بفتح القاف اي يكتب مقدار كذا من الورق او من الاسطر مثلا (قوله فسد) اي البيع  
(قوله لانه شرط فاسد) لانه شرط زيادة مجهولة لعدم العلم بها فتح اي لان مافی البطن والضرع  
لا تعلم حقيقته (قوله جاز) اي على رواية الطحاوي ويفسد على رواية الكرخي شربلاية و  
جزم بالاول في الفتح والدرر (قوله لانه وصف) الاول ان يزيد مرغوب لانه ليس كل وصف  
يصح اشتراطه كما سيذكره في الضابط آخر الباب (قوله والقول للمنكر الح) لان الخيار  
لا يثبت الا بالشرط فكان من العوارض فيكون القبول لمن ينفيه كافي دعوى الاجل درر  
(قوله والمضى) اي اذا اختلفا في مضى المدة فالقول للمنكر لانهما تصادقا على ثبوت الخيار ثم  
ادعى احدهما السقوط بمضى المدة فالقول للمنكر درر (قوله والاجازة) اي اجازة البيع  
ممن له الخيار كما اذا ادعى البائع على المشتري بالخيار انه اجاز البيع وانكر المشتري فالقول  
قوله لان البائع يدعى سقوط الخيار ووجوب الثمن وهو ينكر ط (قوله والزيادة) اي اذا  
اختلفا في قدر الاجل فالقول لمن يدعى اخصر الوقتين لان الآخر يدعى زيادة شرط عليه وهو  
ينكر درر وتقدم اول البيوع عند قوله وصح ثمن حاله ووجل انه لو اختلفا في الاجل اي في  
اصله فالقول لنا فيه الا في السلم وسيأتي في باب خيار العيب ما لو اختلفا بعد التقابض في عدد  
المبيع او عدد المقبوض فالقول للمشتري لان القول للتقابض مطابقا قدرا اوصفة او تعيينا فلو

(جاء)

جاء ليرده بخيار شرط او رؤية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه ولو بخيار عيب فللبائع الخ وسيأتي الكلام عليه هناك وكذا في آخر خيار الرؤية وبقي ما اذا اختلفا في تعيين المبيع الذي فيه خيار الشرط عند اجازة من له الخيار العقد وقد ذكره في البحر في آخر باب خيار الرؤية عن الظهيرية ثم قال والحاصل ان السلعة لو مقبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له او للبائع والا فلو الخيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري \* (تبينه) \* اشترى جارية على انها بكر ثم اختلفا قبل القبض او بعده فقال البائع بكر للحال والمشتري ثيب فان القاضي يريها النساء فان قلن بكر لزم المشتري بلايين البائع لان شهادتهن تأيدت هنا بأن الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ لانه حق قوي وشهادتهن ضعيفة لم تأيد بمؤيد لكن يثبت حق الخصومة لتوجه اليمين على البائع فيحلف بالله لقد سلمتها بحكم البيع وهي بكر فان نكل ردت عليه والالزم المشتري وعنهما في رواية انها ترد بشهادتهن قبل القبض بلايين البائع ولو قال سلمتها اليك وهي بكر وزالت في يدك فالقول قوله لان الاصل البكارة ولا يريها القاضي النساء لان البائع مقر بزوال البكارة فتح ملخصا وسنذكر لهذا مزيد تحقيق وبيان خيار العيب عند قول الشارح واعلم ان العيوب انواع وهذا اذا علم انها ثيب بغير الوطء فلو به فلا يرد لها بل يرجع بالنقصان كسائت في هناك عند قول المصنف اشترى جارية الخ (قوله قائلاً بأنها) ضمن قائلاً معنى ادعى فعداه بالباب (قوله) وجاز للبائع وطؤها (لان المشتري لما ردها رضى بتمليكها من البائع بذلك الثمن فكان للبائع ان يملكها درر وعلى هذا القياس القصار اذا رد الثوب الآخر على رب الثوب وكذا الاسكافي تتارخانية قلت وهذا اذا لم يعلم ان الثوب المردود ثوب غير القصار (قوله) والعقد بيعا بالتعاطي) افاد ذلك وجوب الاستبراء على البائع ط (قوله) ولو قال البائع للمشتري عند رده هذه المسئلة مؤخره عن موضعها اه ح (قوله) لكنه نسي عندك (اي وقد نسي في تلك المدة بحر وهذا القيد هو محل التوهم اذ لو قصرت المدة فكذلك بالاولى (قوله) لتغير المبيع قبل قبضه) هذا التعليل يناسب ما لو نسي بعد العقد اما لو قبله فالعلة كون الوصف مشروطا دلالة قال في البحر واعلم ان اشتراط الوصف المرغوب فيه اما ان يكون صريحاً او دلالة لما في البدائع في خيار العيب والجهل بالطبخ والخبز في الجارية ليس بعيب لكونه حرفة كالخياطة الا ان يكون ذلك شرطاً في العقد وان لم يكن مشروطاً وكانت تحسن الطبخ والخبز في يد البائع ثم نسبت في يده فاشترى له ردها لان الظاهر انه انما اشتراها رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة دلالة وهو كالمشروط نصاً اه والظاهر ان هذا اذا كان المشتري عالماً بتلك الصفة لكن بشكل على هذا ما في الحاوي الزاهدي لو قال اشترى منك هذه البقرة على انها ذات لبن وقال البائع انا ابيعها كذلك ثم باشر العقد مرسل من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد اه فان هذا صريح في انه لا بد من ذكر الشرط في صلب العقد ولا تكفي الدلالة ولعله قول آخر تأمل (قوله) ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن (لا ينافيه ما تقدم من الرجوع بالتفاوت عند التقويم لان ذلك فيما اذا امتنع الرد اه ح اي لدفع ضرر المشتري فهو ضروري (قوله) لا خيار للمشتري) اي خيار فوات الوصف المرغوب لان قوله بما فيها لم يذكر على وجه

(قائلاً بأنها المشتراة) فقال  
البائع ليست هي (والاينة  
له) (فالقول للمشتري) بيمينه  
(وجاز للبائع وطؤها) درر  
والعقد بيعاً بالتعاطي فتح  
وكذا الرد في الوديعة  
فليحفظ (ولو قال البائع  
للمشتري عند رده كان  
يحسن ذلك لكنه نسي  
عندك) (فالقول للمشتري)  
لان الاصل عدم الخبز  
والكتابة فكان الظاهر  
شاهداه (ولو اشتراه  
من غير اشتراط كتبه وخبره  
وكان يحسن ذلك فنتسبه  
في يد البائع رداليه) لتغير  
المبيع قبل قبضه زيلعي  
قال ولو اختار أخذه أخذه  
بكل الثمن لما مر ان  
الاوصاف لا يقابلها شيء  
من الثمن \* (فروع) \* باع  
داره بما فيها من الجذوع  
والابواب والحشب والنخل  
فاذا ليس فيها شيء من ذلك  
لا خيار للمشتري

مطلب

اشترى جارية على انها بكر  
ثم اختلفا

الشرط وهذا لا يتنافى بثبوت خيار الرؤية وثبوت خيار التغير تأمل ثم رأيت بعض المحشين نقل عن المحيط ان وجه عدم الخيار انه لم يشترط هذه الاشياء في البيع ولم يجعلها صفة للمبيع بل اخبر عن وجودها فيه وانعدام ما ليس بمشروط في البيع ولا صفة للمبيع لا يوجب الخيار أما قوله بأجذاعها وابوابها فله الخيار لانه جعلها صفة للدار فالبيع يتناول الموصوف بصفته فاذا لم يجده بتلك الصفة فله الخيار اه وافاد انه لو ذكر على وجه الشرط يثبت له الخيار الآخر ايضا لما في جامع الفصولين باع ارضا على ان فيه نخيلا او دار على ان فيه بيوتا ولم يكن فانه يجوز العقد ويخير المشتري أخذه بكل الثمن او تركه والاصل فيه ان ما يدخل في العقد بلا شرط اذا شرط وعدمه فان العقد يجوز وما لا يدخل بلا شرط اذا شرط ولم يوجد لم يجز اه فافهم (قوله شري دارا الخ) قال في الفتح واعلم انه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه ووجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصحة ويثبت للمشتري الخيار وتارة يستمر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجده خيرا مما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس المسمى ففي الخيار والثياب اجناس اعني الهروي والاسكندري والكتان والقطن والذكر مع الاثني في بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط فحش التفاوت في الاغراض وعدمه اه اي ضابط اختلاف الجنس وعدمه فحش التفاوت في المقاصد وعدمه (قوله فسد) اي لفحش التفاوت فيكون اختلف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيرا مما شرطه كالمصبوغ برعفران ولذا ذكر في الفتح من امثلة الفاسد لو اشترى دارا على ان لا يبنى ولا تخل فيها فاذا فيها بناء او تخل او على انه عبد فاذا هو جارية فافهم نعم علل في البرازية الفساد في اشتراط ان لا يبنى فيها بأنه يحتاج الى التقض ويشكل مسألة الشجرة التي لا تثمر فإنه لا يظهر اختلاف الجنس فيها فالظاهر ما في البرازية باع ارضا على ان فيها كذا شجرة مثمرا بثمرها فوجد فيها نخلة لا تثمر ففسد لان الثمرة لها قسط من الثمن بالذكر وسقط حصة المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فأشبهه شراء شاة مذبوحة فاذا فخذها مقطوعة اه تأمل (قوله جاز وخير) اي لا اتحاد الجنس لكون الذكر والاثنى في غير الآدمي جنسا واحدا وانما خير لكون الاثنى في الحيوانات خيرا من الذكر فقد فات الوصف المرغوب فيخير قال في الفتح وكذا على انه ناقة فكان جمالا ولم معز فكان لحم ضأن او على عكسه فله الخيار اه اي لان ذلك جنس واحد ولذا لم يفرق بينهما في الزكاة (قوله وبعبكسه) بان اشترى على انه بغل فاذا هو بغلة وكذا على انه حمار او بعير فاذا هو اتان او ناقة او جارية على انها رثاء او حبل او ثيب فاذا هو بخلافه جاز ولا خيار له لانه صفة افضل من المشروطة وينبغي في مسألة البعير والناقة ان يكون في العرب واهل البوادي الذين يطليون الدر والنسل اما اهل المدن والمكارية فالبعير افضل فتح وذكروا في باب البيع الفاسد ان صاحب الهداية ذكر انه لو باع عبدا على انه خباز فاذا هو كاتب خير مع ان صناعة الكتابة اشرف عند الناس وكان صاحب الهداية من المشايخ الذين لا يفرقون بين كون الصفة التي ظهرت اشرف او لا وذهب آخرون الى ان الخيار فيما اذا كان الموجود ناقصا وصحح الاول لفوات غرض المشتري بخلاف ما اذا اشترى عبدا على انه كافر فاذا هو مسلم فلا خيار له لان الاستخدام لا يتفاوت بين مسلم وكافر بخلاف تعيين الخبز او

\* شري دارا على ان يبنها  
بالآجر فاذا هو بلبن او  
ارض على ان شجرها كلها  
ثمر فاذا واحدة منها  
لا تثمر او ثوبا على انه  
مصبوغ يعصفه فاذا هو  
برعفران فسد ولو على  
انها بغلة مثلا فاذا هو بغل  
جاز وخير وبعبكسه جاز  
بلا خيار لكونه على صفة  
خير من المشروط مجتبي

الكتابة فانه يفيد ان حاجته هذا الوصف اه ملخصا ومفاده تصحيح ثبوت الخيار وان ظهر الوصف افضل من المشروط الا اذا لم يحصل التفاوت بين الوصفين في الغرض المقصود للمشتري كالعبد المسلم والكافر (قوله فليحفظ الضابط) هو ما قدمناه اولاً عن الفتح (قوله البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً) هي شرط رهن معلوم باشارة او تسمية فان اعطاه الرهن في المجلس جاز استحساناً وشرط كفيل حاضر او غائب وحضر قبل الافتراق وكفل فلو غابا وكفل حين علم فسد وشرط احالة المشتري للبائع على غيره بالثمن استحساناً وفسد لو على ان يحيل البائع بالثمن على المشتري وشرط اشهاد على البيع وشرط خيار الشرط الى ثلاثة ايام وشرط نقد على انه لم يتقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا يبيع بينهما وشرط تأجيل الثمن الى اجل معلوم وشرط البراءة من العيوب ويبرأ البائع من كل عيب وشرط قطع الثمار المبيعة اى على المشتري فانه يقتضيه العقد تفريفاً للملك البائع عن ملكه وشرط تركها على النخيل بعد ادراكها على المقتضى به وشرط وصف مرغوب فيه كامر وشرط عدم تسليم المبيع حتى يسلم الثمن وشرط رده بعيب وجد فيه وشرط كون الطريق لغير المشتري وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الآدمى اما لو اشترى عبداً على ان لا يبيعه او لا يخرج عن ملكه فسد وشرط اطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم الآدمى كأن شرط ان يطعم العبد المبيع خبيصاً فيفسد وشرط حمل الجارية على التفصيل الذى ذكره الشارح بعد وشرط كونها مغنية لانه عيب شرعاً فيكون براءة من العيب فان لم يجدها مغنية فلا خيار له لانه وجدها سالمة من العيب وان شرط المشتري ذلك على وجه الرغبة فسد البيع لشرطه ما هو محرم ونظيره ما في البرازية لو شراء على انه خلل فاذا هو خصى له الرد ولو عكس قال الامام الحنابلة في العبد عيب فاذا بان فخلا صار كأنه شرط العيب فبان سليماً وقال الثاني الحنابلة افضل لرغبة الناس فيه فيخير اه وجزم في الفتح بقول الثاني ومقتضاه جريان ذلك في الامة المغنية وشرط كون البقرة حلوبة وشرط كون الفرس هملاً بكسر الهاء اى سهل السير بسرعة وشرط كون الجارية ماولدت فلو ظهر انها كانت ولدت له الرد قلت وظاهره انه لا يرد بدون هذا الشرط مع انه ذكر في البرازية انه لو قبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم فهو عيب مطلقاً لان التكرس الحاصل بالولادة لا يزول ابداً وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهائم ليس بعيب الا ان نقصها وعليه الفتوى وشرط ايفاء الثمن في بلد آخر وهذا لو كان الثمن مؤجلاً الى شهر مثلاً فالبيع جائز والشرط باطل الا ان يكون له مؤنة فيتعين اموال غير مؤجل فالبيع فاسد لانه يصير اجلاً مجهولاً وشرط الحمل الى منزلة المشتري فيما له حمل لو بالفارسية اما في العربية فانه يفرق بين الايفاء والحمل والعقد يقتضى الاول لا الثاني فيفسد البيع وشرط حدو النعل وشرط خرز الحنف وشرط جعل رقعة على ثوب اشتراه من خلقانى وشرط كون الثوب سداسياً فاذا وجد خاسياً اخذه بكل الثمن او ترك لانه اختلاف نوع لاجنس فلا يفسد وشرط كون السويق ملتوتاً بمن سمن وشرط كون الصابون متخذاً من كذا جرة من الزيت ففهما لو كان ينظر الى المبيع وقبضه ثم ظهر انه متخذ من اقل مما ذكر من السمن او الزيت جاز البيع بلا خيار لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاينه انفى الغرر ومثله ما لو اشترى

مطلب  
البيع لا يبطل بالشرط في  
اثنين وثلاثين موضعاً

فليحفظ الضابط « البيع  
لا يبطل بالشرط في اثنين  
وثلاثين موضعاً مذكورة  
في الانشاء

قيضا على انه متخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فظهر من تسعة جاز بلا خيار قلت ويشكل عليه مسألة السداسي على ان كونه مما يعرف بالعيان غير ظاهر الا اذا خفي التفاوت وشرط بيع العبد الا اذا قل من فلان بان قال بعثك العبد على ان تبعه من فلان فانه يفسد لان له طلبا وشرط جعلها بيعة والمشتري ذمي بان اشترى دارا من مسلم على ان يتخذها بيعة جاز البيع وبطل الشرط وكذا بيع العصير على ان يتخذ نخرا وانما جاز لان هذا الشرط لا يخرجها عن ملك المشتري ولا مطالبه بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا فانه يخرج عن ملكه الى الله تعالى وكذا بشرط ان يجعلها ساقية او مقبرة للمسلمين او ان يتصدق بالطعام على الفقراء فانه يفسد وشرط رضا الجيران بان اشترى دارا على انه رضى الجيران اخذها قال الصفار لا يجوز وقال ابو الليث ان سمي الجيران وقال الى ثلاثة ايام جاز اه ملخصا مع بعض زيادة (قوله شرط انها مغنية) هذه والتي بعدها تقدمنا في مسائل الاشياء (قوله ولو شرط جعلها) اي الامة بخلاف الشاة فانه مفسد كما قدمه المصنف لان الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز خاتية (قوله على الاكثر) اي على قول اكثر الفقهاء (قوله لا ما فيه ضرر) كبيع الشاة على انها حامل (قوله الا ان يرغب فيه) لان اشتراطه يكون بمعنى البراءة من وجوده كما في حبل الامة (قوله ما يعرف بالعيان) كمسئلة السويق والصابون كما مر في مسائل الاشياء (قوله انتفى الضرر) فليس له ان يردده اذا ظهر بخلاف ما اشترط والله سبحانه اعلم

#### باب خيار الرؤية

قدمه على خيار العيب لانه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزومه والزام بعد التمام والرد بخيار الرؤية فسخ قبل القبض وبعده ولا يحتاج الى قضاء ولا رضا البائع وينفسخ بقوله رددت الا انه لا يصح الرد الا بعلم البائع خلافا للثاني وهو يثبت حكما لا بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره ولزمه الثمن وكذا لو هلك في يده اوصار الى حال لا يملك فسخه بطل خياره كذا في السراج بحر (قوله من اضافة المسبب الى السبب) الذي ذكره في الفتح والبحر ان الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية اه (قوله ظاهر) كذا في اغلب النسخ ولا يناسبه التعليل بعده وفي بعض النسخ ظاهر البطالان وفي بعضها غير ظاهر وبه عبر في الدر المنقي وعزاء مع التعليل بعده الى البهني (قوله لما سيجي الخ) يعني والشي لا يثبت قبل شرطه وفيه ان هذا يرد ايضا على ما ذكره لان المسبب لا يتقدم على سببه وسيأتي جوابه قريبا وهو انه بسبب آخر وبينا كذا قال ح ان حق الفسخ قبلها ليس من نتائج ثبوت الخيار له بل يحكم انه عقد غير لازم لانه لم يقع منه ما يجاز فسخه لضعف فيه كما حققه في العناية وسيدكره الشارح اه (قوله في اربعة مواضع) اي لا غيرها كافي الفتح (قوله الشراء للاعيان) اي اللزوم تعيينها ولا تثبت دينا في الذمة والمراد الشراء الصحيح لما في البحر عن جامع الفصولين ان خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع الفاسد اه اي لوجوب فسخه بدولهما (قوله والقسمة) في الشربلالية عن العيون ان قسمة الاجناس المختلفة يثبت فيها الخيارات الثلاث خيار الشرط والعيب

(والرؤية)

«شرط انها مغنية ان للتبني لا يفسد وان للرغبة فسد بدائع» ولو شرط جعلها ان الشرط من المشتري فسد وان من البائع جاز لان حيلها ما عيب فذكره للبراءة منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الامام للاولاد فسد خاتية ولو شرط انها ذات لبن جاز على الاكثر قلت والضابط للاوصاف ان كل وصف لا ضرر فيه فاشترطه جائز لا ما فيه ضرر الا ان لا يرغب فيه وفي الخاتية في فصل الشروط المفسدة متى عاين ما يعرف بالعيان انتفى الضرر

#### باب خيار الرؤية

من اضافة المسبب الى السبب وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه ظاهر لما سيجي ان له الرد قبل الرؤية (هو يثبت في اربعة مواضع) (الشراء للاعيان) (والاجارة والقسمة) والصلح عن دعوى المال على شيء بعينه لان كلا منها معاوضة



والرؤية وقسمة ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات يثبت فيها خيار العيب فقط وقسمة  
غير المثليات كالتياب من نوع واحد والبقر والغنم يثبت فيها خيار العيب وكذا الشرط  
والرؤية على رواية ابى سليمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية ابى حفص لا اه  
( قوله فليس في ديون و تقود ) في بعض النسخ في ديون القود وفي بعضها في دين العقود  
والاولى أولى وعطف القود على الديون من عطف الخاص على العام قال في الفتح وعرف  
من هذا اى قصره على المواضع الاربعة انه لا يكون في الديون فلا يكون في المسلم فيه ولا  
في الاثمان الخالصة اى كالدراهم والدنانير بخلاف ما اذا كان المبيع انا من احد التقدين فان  
فيه الخيار اه قال في البحر واما رأس مال السلم اذا كان عينا فانه يثبت الخيار فيه للمسلم اليه  
( قوله وعقود لا تنفسخ ) قال في الفتح ومحل كل ما كان عقد ينفسخ بالنفسخ لا فيما  
لا ينفسخ كالمهر وبدل الصلح عن القصاص وبدل الخلع وان كانت اعيانا لانه لا يفيد فيها  
لان الرد لما لم يوجب الانفساخ بقي العقد قائما وقيامه يوجب المطالبة بالعين لا بما يقابلها  
من القيمة فلو كان له ان يردده كان له ان يردده أبدا ( قوله لما لم يرياه ) اى العاقدان قال  
في البحر أراد بما لم يره مالم يره وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب  
عموم المجاز فصارت الرؤية من افراد المعنى المجازى فيشمل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشم  
كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيرا وما اشتراه الاعمى وفي القنية اشترى ما يذاق  
فذاقه ليلا ولم يره سقط خياره اه ( قوله اى المبيع ) اى الذى لم يرياه بأن كان مستورا  
( قوله فلو لم يشر الى ذلك الخ ) عبارة الفتح هكذا وفي المبسوط الاشارة اليه اولى مكانه  
شرط الجواز فلو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى لكن اطلاق الكتاب  
يقتضى جواز البيع سواء سمي جنس المبيع اولا وسواء اشار الى مكانه اولى وهو حاضر  
مستور اولا مثل ان يقول بعث منك مائتي كمي بل عامة المشايخ قالوا اطلاق الجواب يدل  
على الجواز عنده وطائفة قالوا لا يجوز لجهالة المبيع من كل وجه والظاهر ان المراد بالاطلاق  
ما ذكره شمس الاثمة وغيره كصاحب الاسرار والخيرة لبعده القول بجواز مالم يعلم جنسه  
اصلا كأن يقول بعثك شيئا بعشرة اه كلام الفتح وحاصله التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ  
وما قاله بعضهم بحمل اطلاق الجواب على ما قاله شمس الاثمة وغيره من لزوم الاشارة اليه  
او الى مكانه اذ يصح بيع مالم يعلم جنسه اصلا اى لا بوصف ولا باشارة ولذا قال صاحب  
النهاية يعنى شيئا موصوفا او مشارا اليه او الى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه  
فأفادان لزوم الاشارة عند عدم تسمية الجنس والوصف فالتسمية كافية عن الاشارة حتى  
لو قال بعثك كرسطة بلدية بكذا والكر في ملكه من نوع واحد في موضع واحد جاز البيع  
وكذا الاضافة في مثل بعثك عبدي وليس له غيره وذكر الحدود في مثل بعثك الارض الفلانية  
والمدار على نفى الجهالة الفاحشة ليصح البيع كما حققنا ذلك بما لا مزيد عليه اول اليوع عند  
قوله وشرط لصحته معرفة قدر مبيع وثمن فتذكره بالمراجعة فانه يشفعك هنا وبهذا التقرير  
سقط ما في الحواشي السعدية من قوله اقول في كون الاشارة الى المبيع اولى مكانه شرط الجواز  
سما بالاجماع كلام فليتأمل اه لما علمت من ان الاشارة ليست شرطا دائما بل عند عدم

فليس في ديون و تقود  
وعقود لا تنفسخ بالنفسخ  
خيار الرؤية فتح ( صح  
الشراء والبيع لما لم يرياه  
والاشارة اليه ) اى المبيع  
( اولى مكانه شرط الجواز )  
فلم لم يشر الى ذلك لم يحجز  
اجماعا فتح وبحر

معرف آخر برفع الجمالة فافهم (قوله وفي حاشية اخي زاده) اى حاشيته على صدر الشريعة قال في المنح وفي حاشية اخي زاده ذكر هذا البحث ثم قال وقال عامة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه وهو الاصح وقال بعضهم لا يجوز وصحح يؤيده ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث يشترط كون المبيع حاضرا موجودا مهيا مقدورا التسليم وما في المبسوط من ان الاشارة اليه او الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه او الى مكانه لا يجوز بالاجماع اه وفي الغاية قال القدوري من اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز معناه ان يقول بعثك الثوب الذي في كمي هذا وهذه الجارية المنتقبة وكذلك العين الغائب المشار الى مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الاسم غير مسمى والمكان معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصلة لكان البيع جائزا اه ما في المنح ملخصا ولا يخفى ان حاصلة تقييد اطلاق الجواب بما قاله في المبسوط وغيره كامر عن فتح القدير وهو محمل اطلاق المتن كعبارة القدوري المذكورة (قوله اى للمشتري) كان ينبغي للمصنف التصريح به لانه لم يتقدم له ذكر مع ايها عود الضمير للبائع وان كان يرتفع بقوله الاتي ولا خيار للبائع (قوله اذ ارآه) اى علم به كما قدمناه (قوله الا اذا حمله البائع الخ) في البحر عن جامع الفصولين شراء وحمله البائع الى بيت المشتري فرآه ليس له الرد لانه لو رده يحتاج الى الحمل فيصير هذا كعيب حدث عند المشتري ومؤنة رد المبيع بعيب او بخيار شرط او رؤية على المشتري ولو شري متاعا وحمله الى موضع فله رده بعيب او رؤية لو رده الى موضع العقد والافلا اه وظاهره انه انما يردده لو رده الى موضع العقد فيما لو حمله المشتري بخلاف البائع وهو خلاف ما نقله الشارح عن الاشياء والذي يظهر عدم الفرق وان ما ذكر من قوله لانه لو رده الخ غير ظاهر لانه لا يناسبه قوله بعده ومؤنة الرد على المشتري فافهم ثم رأيت صاحب نور العين اعترض التعليل المذكور بما ذكرته ثم انه يستفاد من كلام الفصولين ان ما انفقه البائع على تحميله الى منزل المشتري لا يانزم المشتري اذا رد عليه المبيع الى محل العقد لان البائع متبرع بما انفقه لان الواجب عليه التسليم في محل العقد دون التحميل وبه يظهر جواب حادثة الفتوى اشترى حديدا لم يره وشرط على البائع تحميله الى بلدة المشتري ثم رآه فلم يرض به وأراد فسخ البيع لخيار الرؤية او بفساد العقد بسبب الشرط المذكور والجواب انه يلزمه تحميله الى بلدة البائع ليرده عليه وان كان الرد بسبب الفساد لما صرح به في جامع الفصولين ايضا من ان مؤنة رد المبيع فاسدا بعد الفسخ على القابض (قوله وان رضى بالقول قبله) قيد بالقول لانه لو اجاز به بالفعل بان تصرف فيه يزول خياره كما في الشرنبلالية عن شرح المجمع (قوله اى قبل ان يراه) اشار الى ان الضمير المذكور في قبله عائد الى المعنى المصدري لا الى لفظ الرؤية المفهوم من قوله اذا رآه لانه مؤنث تأمل واجاب في البحر بانه ذكر الضمير للمعنى اى لان المراد من الرؤية العلم كما مر (قوله لان خياره معلق بالرؤية بالنص) اى بحديث من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه ان شاء اخذه وان شاء تركه قال في الدرر وفيه ان هذا استدلال بمفهوم الشرط ونحن لا نقول به اه قلت وجوابه ان الاصل في العقد اللزوم فلا يثبت الخيار الا بدليله والنص انما اثبت عند الرؤية فيبقى ما وراها على الاصل فالحكم

( ثابت )

وفي حاشية اخي زاده  
الاصح الجواز (وله) اى  
للمشتري (ان يردده اذا  
رآه) الا اذا حمله البائع  
ليت المشتري فلا يردده اذا  
رآه الا اذا اعاده الى البائع  
اشياء (وان رضى) بالقول  
(قبله) اى قبل ان يراه  
لان خياره معلق بالرؤية  
بالنص والوجود للمعاق  
قبل الشرط (ولو فسخته  
قبلها) قبل الرؤية (صح)  
فسخته (في الاصح) بحر

ثابت بدليل الاصل لا يفهم هذا الشرط وهذا معنى قول الشارح ولا وجود للمعلق قبل الشرط وقال في الفتح والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والاسقاط لا يتحقق قبل الثبوت اهـ اي اذا كان الخيار معلقا بالرؤية كان عدما قبلها فلا يصح اسقاطه بالرضا فانهم (قوله) لعدم لزوم البيع) بيان للفرق بين الفسخ والاجازة فانها غير لازمة قبل الرؤية وهو لازم مع استوائهما في التعليق بالشرط في الحديث المار وذلك ان الفسخ له سبب آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما لا يلزم فالمشتري فسخه ولم يثبت للاجازة سبب آخر فقيس على العدم وحاصله انه غير لازم قبل الرؤية لجهالة المبيع واذا رآه حدث له سبب آخر لعدم لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الاسباب على مسبب واحد فاده في البحر (قوله) غير مؤقت بمدة) تفسير للاطلاق (قوله) هو الاصح) وقيل مؤقت بوقت امكان الفسخ بعد الرؤية حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره بحر (قوله) وهو مبطل خيار الشرط) كتعيب في يده وتعذر رد بعضه وتصرف لا يفسخ كالاتفاق وتوابعه او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق اي عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعدها وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بخيار اي للبائع والمساومة والهبة بلا تسليم بطل بعدها لا قبلها ملتقى وفي جامع الفصولين باع بخيار لا يبطل به خيار الرؤية الا في رواية وبخيار المشتري يبطل وكذا لو باع بيعا فاسدا وهاك بعض المبيع عند المشتري يبطل خياره لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فاذا تعذر رد بعده بهلاك او عيب بطل خياره ولو عرض بعضه بعد الرؤية على البيع او قال رصيت ببعضه بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا لو رآه فقبضه رسوله اهـ قال في نور العين ومسئلة عرض بعضه على البيع ليست وفاقية لما في الخاتمة لو عرض بعضه على البيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد لا عند ابي يوسف اهـ قلت صاحب الخاتمة يقدم الاشهر فتدبر (قوله) مطلقا) اي قبل الرؤية وبعدها كما علمت (قوله) ومفيد الرضا) نقل لعبارة الدور بالمعنى لانه قال ويبطله ما لا يوجب حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا وهو انما يبطله بعد الرؤية واما التصرفات الاولى فهي اقوى لان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها اوجب حق الغير فلا يملك ابطاله اهـ ثم اعلم انه في الكثر اقتصر على قوله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط فاورد عليه في البحر الاخذ بالشفعة والعرض على البيع والبيع بخيار للبائع والاجارة والاسكان بلا اجر والرضا بالمبيع قبل الرؤية فانها تبطل خيار الشرط دون خيار الرؤية اهـ لكن الصواب اسقاط قوله والاجارة فانها توجب حقا للغير وقد علمت ان مسئلة العرض خلافية ثم ان ما اورده في البحر احتراز عنه الشارح بقوله ومفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها فان هذه الاشياء لا تبطل خيار الرؤية قبل الرؤية لانها تفيد الرضا وصريح الرضا قبلها لا يبطله فلذا قال بعد الرؤية لا قبلها لكن يبقى ايراد البحر واردا على قوله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا فان هذه الاشياء تبطل خيار الشرط فيتوهم انها تبطل خيار الرؤية قبلها وبعدها مع انها لا تبطله قبلها لما علمت ولا يفيد قوله ومفيد الرضا الخ لان بعض ما يبطل خيار الشرط يفيد الرضا كالتق والبيع ونحوهما من التصرفات ويبطل خيار الرؤية قبلها وبعدها) \* (تنبيه) \* عد في البحر بما يبطل خيار الرؤية قبض المبيع ونقد الثمن بعد الرؤية

لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه ما (ويثبت الخيار) للرؤية (مطلقا غير مؤقت بمدة) هو الاصح غناية لاطلاق النص ما لم يوجد مبطله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها درر

زاد في جامع الفصولين وكذا لور آه فقبضه رسوله اه وحمله الى بيت المشتري فاذا رآه ليس  
رده مالم يردده الى موضع العقد كما مر بيانه وكذا لو اشترى ارضا لم يرها وأطارها فزعرها المستعير  
وكذا لو اشترى عدل ثياب فلبس واحدا بطل خياره في الكل (قوله) فله الاخذ بالشفعة الخ  
تفريع على قوله لا قبلها اي اذا كان مفيد الرضا لا يبطل خيار الرؤية قبل الرؤية فلو اشترى  
دارا ولم يرها فبيعت دار بغيرها فله اخذ الثانية بالشفعة ولا يبطل خياره في الاولى حتى اذا رآها  
ولم يرض بها فله ردها بخيار الرؤية (قوله) درر من خيار الشرط وكذا ذكره الشارح هنا عن  
المعراج بقوله بخلاف خيار رؤية وعيب (تنبيه) انما عزا ذلك الى الدرر من خيار الشرط  
مع انه في الدرر ذكره في هذا الباب متنا بقوله كذا طلب الشفعة بما لم يره لانه جعله مبطلا لخيار  
الرؤية قبل الرؤية وهو غير صحيح (قوله) خوف الغرر اي غرر البائع بسبب اعتدائه على  
شراؤه فلا يطلب لسلمته مشتريا آخرط (قوله) ولا خيار لبائع مالم يره في الاصح بان ورث عينا  
فباعها لا خيار له بالاجماع السكوتي درمنق اي وقع الحكم به بمحض من الصحابة رضي الله  
تعالى عنهم ولم يرو عن احد منهم خلافة فكان اجماعا سكوتيا كما بسطه في الفتح وهو قول  
الامام المرجوع اليه كافي البحر وبه ظهر ان قوله في الاصح لا محل له لايهامه ان مقابله صحيح مع  
ان ما رجع عنه المجتهد لم يبق قول له لانه في حكم المنسوخ (قوله) وكفى رؤية ما يؤذن بالمقصود  
لان رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذره فيكتفي برؤية ما يدل على العلم بالمقصود هداية  
والمراد ان رؤية ذلك قبل الشراء كافية في سقوط خياره بعده لانه قد اشترى ما رأى فلا خيار له  
وليس المراد انه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره كآوهمه بعض الطلبة  
فاستشكله بان خيار الرؤية غير موقت وانه اذا رآه بعد الشراء لا يسقط الا بقول أو فعل يدل  
على الرضا فكيف يسقط بمجرد رؤية ما يؤذن بالمقصود افاده في النهر ويشير اليه الشارح ولا  
شك انه توهم ساقط والالزم ان لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء الا قبل الرؤية بعده ولا قائل  
به مع ان الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر (قوله) كوجه صبرة المراد بها مالا  
تفاوت آحاده قال في الفتح فان دخل في البيع اشياء فان كانت الآحاد لا تتفاوت كالمكيل  
والموزون وعلامته ان يعرض بالنموذج فيكتفي برؤية واحد منها في سقوط الخيار الا اذا كان  
الباقى اردأ مما رأى فيثبت له الخيار اي خيار العيب لا خيار الرؤية ذكره في النبايع  
وعلى في الكافي بانه انما رضى بالصفة التي رآها لا بغيرها ومفاده انه خيار الرؤية وهو مقتضى  
سوق كلام المصنف اي صاحب الهداية والتحقيق انه خيار عيب اذا كان اختلاف الباقي  
يوصله الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان لا يوصله الى اسم العيب بل الدون وقد يجتمعان  
فيما اذا اشترى مالم يره فلم يقبضه حتى ذكر له البائع به عيبا ثم أراه المبيع في الحال اه واقره في  
البحر والحاصل انه اذا كان الباقي اردأ مما رأى لا تكفى رؤية بعضه اي لا يسقط بها الخيار  
مطلقا وانما يسقط بها خيار الرؤية فقط ويبقى خيار العيب على ما في النبايع او يبقى معها  
خيار الرؤية على ما في الكافي والتحقيق التفصيل وهو انه ان كان الباقي معيبا يبقى الخياران  
والا فخيار الرؤية فقط وهذا التقرير سقط ما في النهر حيث قال وعندى ان ما في الكافي هو  
التحقيق وذلك ان هذه الرؤية اذا لم تكن كافية فما الذي اسقط خيار رؤيته حتى انتقل منه الى

فله الاخذ بالشفعة ثم رد  
الاول بالرؤية درر من خيار  
الشرط فليحفظ (ويشترط  
للفسخ علم البائع) بالفسخ  
خوف الغرر (ولا خيار  
لبائع مالم يره) في الاصح  
(وكفى رؤية ما يؤذن  
بالمقصود كوجه صبرة

خيار العيب فتدبر اه وهذا اعتراض على مافى الينابيع والجواب انها قد اسقطت خيار الرؤية وانما لم تكن كافية في لزوم المبيع لانه يبقى معها خيار العيب كما قررنا به كلام الينابيع وعلمت ماهو التحقيق ثم قال في الفتح ثم السقوط برؤية البعض اذا كان في وعاء واحد فلو في اكثر ففيل كذلك وقيل لا بد من رؤية كل وعاء والصحيح الاول لان رؤية البعض تعرف حال الباقي هذا اذا ظهر ان مافى الوعاء الآخر مثله او اوجد فلو اردا فهو على خياره اه \* (تنبيه) \* قال في جامع الفصولين فان قال المشتري لم اجد الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فالقول للبائع والينة للمشتري اه ومثله في الخاتمة ولا يخفى ان هذا اذا هلك النموذج الذي رآه وادعى المشتري مخالفة الباقي له اما لو كان موجودا فانه يعرض على من له خبرة بذلك فيوضح الحال لكن بقي شيء وهو ان هذا انما يظهر لو كان المبيع حاضرا مستورا بكيس او نحوه اما لو كان غائبا واحضر له البائع النموذج وهلك ثم احضر له الباقي فادعى المشتري انه ليس على الصفة التي رآها في النموذج فينبغي ان يكون القول للمشتري لانه متكر ضمنا كون ذلك هو المبيع بخلاف ما اذا كان حاضرا لاتفاقهما على انه المبيع وانما الاختلاف في الصفة وبهذا ظهر ان ما بحثه الرملي في حواشيه على الفصولين من انه لو هلك النموذج فالقول للمشتري لانكاره كون الباقي هو المبيع ضمنا محمول على مالو كان غائبا كما قلنا والاخالفه صريح المنقول كما علمت فاعتنم هذا التحرير (قوله ورقيق) اى ووجه رقيق او اكثر كما في السراج عبدا كان او أمة لان سائر الاعضاء في العبد والامام تتبع للوجه ولذا تفاوتت القيمة اذا فرض تفاوت الوجه مع تساوى الاعضاء ودل كلامه انه لو نظر لسائر اعضائه غير الوجه لا يسقط خياره وبه صرح في السراج لهر ولا تشتط رؤية الكفين واللسان والاسنان والشعر عندنا بحر (قوله تركب) احتراز عن شاة اللحم او الفينة والبقرة الحلوب والالاقة كافي النهر وبأى حكمها (قوله وكفلها) اى مع كفلهما بفتحين بمعنى العجز وافاد ان رؤية القوائم غير شرط وهو الصحيح نهر (قوله في الاصح) هو قول ابى يوسف واكتفى محمد برؤية الوجه نهر (قوله وظاهر ثوب مطوى الح) لان البادى يعرف مافى الطى فلو شرط فتحه لتضرر البائع بتكسر ثوبه وتقصان بهجته وبذلك ينقص ثمنه عليه الا ان يكون له وجهان فلا بد من رؤيتهما او يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعالم قيل هذا في عرفهم اما في عرفنا فما لم يرباطن الثوب لا يسقط خياره لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر وفي المبسوط الجواب على ما قال زفر فتح وبحر قلت ومقتضى التعليل الاخير انه لو لم يختلف سقط الخيار الا اذا ظهر باطنه اردا من ظاهره فله الخيار على ما مر وبقي شيء لم أر من نبه عليه وهو مالو كان المبيع اثوابا متعددة وهى من نمط واحد لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها بثمن متحد ويظهر لى انه يكفي رؤية ثوب منها الا اذا ظهر الباقي اردا وذلك لانها تباع بالنموذج في عادة التجار فاذا كانت الوانا مختلفة ينظرون من كل لون الى ثوب واحد بل قد يقطعون من كل لون قطعة قدر الاصبع ويلصقون القطع في ورقة فيعلم حال جميع الاثواب برؤية هذه الورقة ويكون طول الثوب وعرضه معلوما فاذا وجدت الاثواب كلها على الحال المرئى والمعلوم بالاتفاوت بينها ينبغي ان يسقط خيار الرؤية لانها حينئذ تكون بمنزلة العددي المتقارب كالجوز والبيض اذ لا شك انه قد

ورقيق (وجه دابة)  
تركب (وكفلها) ايضا في  
الاصح (و) رؤية (ظاهر  
ثوب مطوى)

يحصل تفاوت بين جوزة وجوزة ولكنه يسير لا ينقص الثمن فاذا كان نوع من الثياب على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها عن ثوب اختلافاً ينقص الثمن عادة كان كذلك ولا سيما اذا كانت الثياب من سدى واحداً لانه داخل تحت قول الهداية وغيرها انه يكتفى برؤية ما يدل على العلم بالمقصود وفي الزيلعي لو كان اشياء لا تتفاوت آحاده كالمكيل والموزون وعلامته ان يعرض بالتمودج يكتفى برؤية بعضه لجريان العادة بالاكتفاء ببعض في الجنس الواحد ولو وقع العلم به بالباقي الا اذا كان الباقي اردأ فله الخيار فيه وفيما رأى وان كان آحاده تتفاوت وهو الذي لا يباع بالتمودج كالثياب والدواب والعبيد فلا بد من رؤية كل واحد من افراده لانه برؤية بعضها لا يقع العلم بالباقي للتفاوت اهـ اي للتفاوت الفاحش بين عبد وعبد وثوب وثوب لكنه جعل المناط في الفرق تفاوت الآحاد وعدمه وعرضه في العرف بالتمودج وعدمه فيدل على انه لو كان نوع من الثياب لا تتفاوت آحاده ويعرض بالتمودج في العادة كما قلنا فهو في حكم المكيل والموزون وذكر في الهداية انه يجوز السلم في المذروعات لانه يمكن ضبطها بذكر الذرع والصنعة والصنعة لافي الحيوان لان فيه تفاوتاً فاحشاً في المالة باعتبار المعاني الباطنة فيفضى الى المنازعة بخلاف الثياب لانه مصنوع العباد فقلما يتفاوت الثوبان اذا نسجاً على منوال واحد اهـ ومراده انهما يتفاوتان قليلاً كما في الفتح اي بحيث لا يعتبر عادة ولا يفضى الى المنازعة فقد اغتفروا التفاوت اليسير في السلم الوارد على خلاف القياس لانه بيع معدوم فينبغي ان يقال هنا كذلك ولهذا اكتفى في العددي المتقارب برؤية البعض في الصحيح خلافاً للكرخي هذا ما ظهر لي بحثاً **(قوله)** وقال زفر الخ قال في النهر قيل هذا قول زفر وهو الصحيح وعليه الفتوى واكتفى الثلاثة برؤية خارجها وكذا برؤية صحنها والاصح ان هذا بناء على عادتهم في الكوفة او بغداد فان دورهم لم تكن متفاوتة الا في الكبر والصغر وكونها جديدة او لا فاما في ديارنا فهي متفاوتة قال الشارح الزيلعي لان بيوت الشتوية والصفية والعلوية والسفلية مرافقها ومطابخها وسطوحها مختلفة فلا بد من رؤية ذلك كله في الاظهر وفي الفتح وهذا هو المعبر في ديار مصر والشام والعراق وبهذا عرف ان كون ما في الكتاب قول زفر كما ظنه بعضهم غير واقع موقعه لانه كان في زمنهم ولم يكتف برؤية الخارج فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقاً اهـ كلام النهر وحاصله ان ائمتنا الثلاثة اكتفوا برؤية خارج البيوت وصحن الدار لكونها غير متفاوتة في زمنهم وزفر كان في زمنهم وقد خالفهم فلم انه قائل باشتراط رؤية داخلها وان لم تتفاوت وهذا خلاف ما صححوه من اشتراط رؤية داخلها في ديارنا لتفاوتها فيكون اختلاف عصر وزمان اما خلاف زفر فهو اختلاف حجة وبرهان لا اختلاف عصر وزمان **(قوله)** ومثله الكرم والبستان فلا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بد من رؤية العنب من كل نوع شيئاً وفي الرمان لا بد من رؤية الحلو والحامض وفي التمر على رؤس الاشجار تعتبر رؤية جميعها بخلاف الموضوع على الارض بحر وذكر في فصل ما يدخل في البيع تبعا لشترى الثمار على رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها يثبت له خيار الرؤية اهـ وهذا يتأني ما ذكره في الكرم ولعله يفرق بين ما اذا اشترى الشجر بثمره فيسكني ان يرى من كل نوع شيئاً وبين ما اذا اشترى الثمرة صوداً فتأمل **(قوله)** شاة قنية هي التي تجبس

وقال زفر لا بد من نشره كله وهو المختار كما في اكثر المتبررات قاله المصنف (وداخل دار) وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهره وهذا اختلاف زمان لابرهان ومثله الكرم والبستان (و) كفي (جس شاة لم ونظر) جميع جسد (شاة قنية) للدر والنسل



في البيوت لاجل التاج من اقتنيته اتخذته لنفسه قية اي للنسل لالتجارة بحر فقوله للدر والنسل تفسيرها (قوله مع ضرعها) قال في البحر بعد عزوه للظهيرية فليحفظ فان في بعض العبارات ما يوهم الاقتصار على رؤية ضرعها اه لكن في النهر الظاهر انه لو اقتصر عليه كفاه كما جزم به غير واحد (قوله وشم مشموم) وفي دقوق المغازي لا بد من سماع صوتها لان العلم بالشئ يقع باستعمال آلة ادراكه ولا يسقط خياره حتى يدركه زيلبي (قوله لوجود الحائل) فهو لم ير الدهن حقيقة وفي التحفة لو نظر في المرآة فرأى المبيع قالوا لا يسقط خياره لانه ما رأى عينه بل مثاله ولو اشترى سمكا في ماء يمكن أخذه بلا اصطياد فرآه فيه قيل يسقط خياره لانه رأى عين المبيع وقيل لانه لا يرى في الماء على حاله بل يرى اكبر مما كان فهذه الرؤية لا تعرف المبيع بحر (قوله وكفى رؤية وكيل قبض وشراء) فلا خيار له ولا لموكله وهذا لو بشراء شئ لا بعينه ففي المعين ليس للموكل خيار رؤية واذا اشترى ما رآه موكله ولم يعلم به الوكيل فله الخيار اذا لم يره كما في جامع الفصولين واحتراز عما لو وكله بالرؤية مقصودا وقال ان رضيته فخذه لا يصح ولا تصير رؤيته كروية موكله جامع الفصولين قال في البحر لانها من المباحات لا تتوقف على توكيل الا اذا فوض اليه الفسخ والاجازة لما في المحيط وكله بالنظر الى ما شرأه ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخ يصح لانه جعل الرأى والنظر اليه فيصح كما لو فوض الفسخ والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار اه قال في النهر ودل كلامه ان رؤيته قبل التوكيل به لا اثر لها فلا يسقط بها الخيار كما في الفتح وغيره (قوله لا رؤية رسول المشتري) سواء كان رسولا بالقبض او بالشراء زيلبي (قوله وبيانه في الدرر) حيث قال اعلم ان ههنا وكلا بالشراء ووكيلا بالقبض ورسولا بصورة التوكيل بالشراء ان يقول كن وكلا عني بشراء كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكلا عني قبض ما اشتريته وما رأيته وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا عني قبضه فرؤية الوكيل الاول تسقط الخيار بالاجماع ورؤية الثاني تسقط عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قبضه ناظرا اليه فحينئذ ليس له ولا للموكل ان يردده الا بعيب واما اذا قبضه مستورا ثم رآه فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه لما قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك اسقاطه قصد الصيرورة اجنبيا وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعد ما رآه فله المشتري ان يردده وقال الوكيل بالقبض والرسول سواء في ان قبضهما بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري اه ح قال في الشرع بلالية وفيه نظر لانه لا خلاف في هذه الحالة وما الخلاف الا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه لا في نظره السابق على قبضه ولا المتأخر عنه كما في التبيين اه ط \* (تنبيه) \* نقل في البحر عن الفوائد ان صورة الرسالة ان يقول كن رسولا عني قبضه او امرتك بقبضه او ارسلتك لتقبضه او قل لفلان ان يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه وذكر في البحر من كتاب الوكالة عن البدائع ان الايجاب من الموكل ان يقول وكلتك بكذا او افعل كذا او اذنت لك ان تفعل كذا ونحوه اه فهذه صريح في ان الامر والاذن توكيل لكن ذكر هناك عن الوالوية ما يدل على ان الامر توكيل اذا دل على اناة المأمور مناب الامر وسيأتي تحريره هناك ان شاء الله تعالى وكتبت هنا في تنقيح

مع ضرعها ظهيرية وضرع  
بقرة حلوب وناقعة لانه  
المقصود جوهرية (و) كفى  
ذوق مطوم) وشم مشموم  
(لا خارج دار وصحنها) على  
المنقح به كما مر (او رؤية دهن  
في زجاج) لوجود الحائل  
(وكفى رؤية وكيل قبض  
(و) وكيل (شراء لا رؤية  
رسول) المشتري وبيانه في  
الدرر (وصح عقد الاعمى)

الاعمى كالبصير الا في مسائل

ولو اغيره وهو كالبصير الا في  
اثنى عشرة مسألة مذكورة  
في الاشباه (وسقط خياره  
بجس مبيع وشبه وذوقه)  
فيما يعرف بذلك (ووصف  
عقار) وشجر وعبد وكذا  
كل ما لا يعرف بجس وشم  
وذوق حدادى أو بنظر  
وكيله ولو ابرص بعد ذلك  
فلا خيار له هذا كله (اذا  
وجدت) المذكورات كشم  
الاعمى وكذا رؤية البصير  
وجه الصبرة ونحوها نهر  
(قبل شرائه ولو بعده يثبت له  
الخيار بها) اى بالمذكورات  
لانها مسقطه كما غلط  
فيه بعضهم (فيتمتع) خياره  
في جميع عمره على الصحيح  
(ما لم يوجد منه ما يدل على  
الرضا من قول او فعل)  
او يتعيب او يهلك بعده عنده  
ولو قبل الرؤية ولو اذن  
للاكاران يزرعها قبل الرؤية  
فزرعها بطل لان فعله بأمره  
كفعله عيني ولو سري ناجفة  
مسك فاخرج المسك منها  
لم يرد بخيار رؤية ولا عيب  
لان الاخراج يدخل عليه  
عييا ظاهر النهر (ومن رأى  
احد ثوبين فاشترى اهما ثم رأى  
الآخر فله ردهما) ان شاء  
لارد الآخر وحسده

الحامدية بعض ذلك فراجع (قوله ولو اغيره) كأن يكون وصيا او وكلا (قوله الا في اثنى  
عشرة مسألة) قال في الاشباه وهو كالبصير الا في مسائل منها لاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة  
ولا حج وان وجد قائدا ولا يصح للشهادة مطلقا على المعتمد والقضاء والامامة العظمى ولادية  
في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته الا ان يكون اعلم القوم ولا يصح عتقه عن كفارة  
ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضائنه ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي ان يكره ذبحه اما  
حضائنه فان امكنه حفظ المحضون كان اهلا والافلا ويصلح ناظرا ووصيا والثانية في منظومة  
ابن وهبان والاولى في اوقاف هلال كما في الاسعاف اه وقوله ولا يصلح للشهادة مطلقا اى  
ولو فيما تقبل فيه الشهادة بالتسامع وقوله ولا يصح عتقه مصدر مضاف لمفعوله اى ان يعتقه  
سيده عن كفارته وقوله ولم أر الخ عبارته في البحر ويكره ذبحه ولم أر حكم صيده ورديه  
واجتهاده في القبلة وقوله ورؤيته لما اشتراه بالوصف رؤيته مبتدأ خبره قوله بالوصف اى علمه  
بالمبيع المحتاج للرؤية بالوصف وقوله ويصلح ناظرا ووصيا ليس من المستثنيات لانه وافق فيه  
البصير (قوله وسقط خياره بجس مبيع الخ) محمول على ما اذا وجد منه الجس ونحوه قبل الشراء  
واما اذا اشترى قبل ان يوجد منه ذلك لا يسقط خياره بوجوده بل يثبت باتفاق الروايات ويمتد الى  
ان يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل في الصحيح شر نبلا لية عن الزيلعي (قوله وكذا  
كل ما لا يعرف بجس الخ) ظاهره ان ما يعرف بالجس ونحوه لا يكفي فيه الوصف وكذا عكسه  
وانه لا يشترط اجتماع الوصف والجس لكن في المعراج وعن ابى يوسف اعتبار الوصف في غير  
العقار وقال ائمة بائع يمس الحيطان والاشجار وعن محمد يعتبر اللبس في الثياب والخطبة ثم  
قال وبالجملة ما يقف به على صفة المبيع فهو المعتبر فيمنع لا يختلف هذه الروايات في المعنى لان  
الخيار ثابت للاعمى لجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك باى وجه كان يسقط خياره اه  
«(تنبيه)» في البحر عن البدائع لا بد في الوصف للاعمى من كون المبيع على ما وصفه ليكون  
في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير (قوله او بنظر وكيله) اى وكيل الشراء او القبض لا  
وكيل النظر الا اذا فوض اليه الفسخ والاجازة على ما مر (قوله بعد ذلك) اى من الجس ونحوه  
او الوصف او نظر الوكيل (قوله فلا خيار له) لانه قد سقط فلا يعود الا بسبب جديد ولو  
اشترى البصير ثم عمى انتقل الخيار الى الوصف بحر (قوله لانها) اى الرؤية بهذه المذكورات  
(قوله كما غلط فيه بعضهم) اى بعض الطلبة وقدمنا بيانه (قوله او يتعيب) بالجزم عطفًا على  
مدخول لم وهو يوجد لاعلى قول لان التعيب والهلاك ليسا من المشتري البتة وانما امتنع  
الرد بهلاك البعض لانه يلزم عليه تفريق الصفة كياتى (قوله ولو قبل الرؤية) مبالغة على  
قوله او يتعيب او يهلك بعضه واما الفعل فانه ما يسقط بعد الرؤية فقط ومنه ما يسقط مطاقا  
ومر بيانه (قوله ولا عيب) لم يذكره في النهر بل في البحر عن الوالوجية وبه سقط ما بحثه المحوى  
في شرحه انه لو وجد بعد اخراجه منقطع الرائحة فالظاهر ان له رده بخيار العيب لانه بحث  
مخالف للمعقول بل وللمعقول اذ كيف يسوغ الرد بعد حدوث عيب جديد (قوله يدخل  
عليه عيا ظاهرا) حتى لو لم يدخل كان له ان يرد بخيار العيب والرؤية جميعا بحر (قوله لتفريق  
الصفة) يأتى بيانه واستفيد منه انه لو رآها فرضى بأحدهما انه لا يرد الآخر بحر

لتفريق الصفة (ولو اشترى ما رأى حال كونه

(قوله)

(قاصدا لشرائه عند

رؤيته فلو رآه لا قصد  
شراء ثم شراء قيل له الخيار  
ظهيرية ووجهه ظاهر لانه  
لا يتأمل التأمل المفيد بحر  
قال المصنف ولقوة مدركه  
عولنا عليه (علما بانه مرثية)  
السابق (وقت الشراء)  
فلو لم يعلم به خير لعدم الرضا  
درر (فلا خيار له الا اذا  
تغير) فيخير (رأى ثيابا  
فرجع البائع بعضها ثم  
اشترى الباقي ولا يعرفه  
فله الخيار) وكذا لو كانا  
ملفوفين وثمانهما متفاوت  
لانه ربما يكون الادرأ  
بالاكثر ثمننا (ولو سمي لكل  
واحد من الثياب عشرة  
لا) خيار له لان الثمن لما  
لم يختلف استويا في الاوصاف  
بحر (والقول للبائع) بيمينه  
(اذا اختلفا في التعبير)  
هذا (لو المدة قريبة وان  
بعيدة فالقول للمشتري)  
عملا بالظاهر وفي الظهيرية  
الشهر فافوقه بعيد وفي  
الفتح الشهر في مثل الدابة  
والمملوك قليل (كما) ان  
القول للمشتري بيمينه  
(لو اختلفا في) أصل  
(الرؤية) لانه ينكر الرؤية  
وكذا لو أنكر البائع كون  
المردود مبيعا في بيع بات  
اوقيه خيار شرط او رؤية  
فالقول للمشتري ولو فيه

(قوله قاصدا لشرائه عند رؤيته) فلو قصد شراءه ثم رآه لكنه عندها لم يقصد الشراء ثم شراء  
يثبت له الخيار للعلة المذكورة ط (قوله قال المصنف الخ) قال الخيار الرملي هو خلاف  
الظاهر من الرواية وقد ذكره في جامع الفصولين ايضا بصيغة قيل وهي صيغة التمريض  
فكيف يعول عليه في مثله والمتون موضوعة لما هو الصحيح من المذهب تأمل اه وكذا رده  
المقدسى بأنه مناف لاطلااتهم (قوله فلو لم يعلم به) كأن رأى جارية ثم اشترى جارية متقبة  
لا يعلم انها التي كان رآها ثم ظهرت اياها فان له الخيار لعدم ما يوجب الحكم عليه بالرضا او رأى  
ثوبا فلف في ثوب وبيع فاشتراه وهو لا يعلم انه ذلك فتح (قوله ولا يعرفه) اى الباقي  
بحر (قوله وكذا لو كانا ملفوفين الخ) في البحر عن الظهيرية لو رأى ثوبين ثم اشتراهما  
بثمان متفاوت ملفوفين فله الخيار لانه ربما يكون الادرأ باكثر الثمنين وهو لا يعلم اه اى بأن  
اشترى احدهما بيمينه بعشرة والاخر بيمينه بعشرين مثلا فانه لا يعلم وقت الشراء ان الذى  
قابله العشرون جيد او ردى اما لو شرى احدهما بعشرين ولم يمينه فسد البيع لجهالة المبيع  
ولو اشترى كل واحد بعشرة فلا خيار له لانه علم بأوصاف المعقود عليه حالة الشراء حيث  
سوى بينهما في الثمن لانه دليل تساويهما في الوصف فيكون علما بأوصاف المعقود عليه  
حالة الشراء ذخيرة وبه علم ان علة الخيار في الاولى هي جهل وصف المبيع وقت الشراء  
وان تبين ان الثمن الادنى للاعلى فافهم وايضا فيه احتمال دخول الضرر على المشتري فيما  
لو ظهر الاحسن مبيعا وكان ثمنه اقل فانه يرد على البائع بالثمن الاقل ويبقى عليه الادنى بالثمن  
الاعلى (قوله ولو سمي الخ) هذا تفصيل لمسئلة الثوبين الملفوفين المذكورة في الشرح كما  
ظهر لك مما نقلناه عن الذخيرة وقد جعله المصنف تفصيلا لقوله رأى ثيابا الخ والظاهر ان الحكم  
فيها كذلك تأمل (قوله والقول للبائع الخ) هذا من تنمة قوله فلا خيار له الا اذا تغير فكان  
المناسب ذكره عقبه كما هو الواقع في كثير من الكتب حتى في الهداية والمتقى والكنز والعرر  
(قوله عملا بالظاهر) فان الظاهر انه لا يبقى الشئ في دار التغير وهي الدنيا زمانا طويلا لم يطرقه  
التغير قال محمد رأيت لورأى جارية ثم اشتراهما بعد عشر سنين او عشرين وقال تغيرت ألا  
يصدق بل يصدق لان الظاهر شاهد له قل شمس الأئمة وبه يفتى الصدر الشهيد والامام  
المرغيناني فيقول ان كان لا يتفاوت في تلك المدة غالبا فالقول للبائع وان كان التفاوت غالبا  
فالقول للمشتري مثاله لو رأى دابة او مملوكا فاشتراه بعد شهر وقال تغير فالقول للبائع لان  
الشهر في مثله قليل فتح والمراد التغير بنقصان بعض الصفات كنقص الحسن او القوة  
لا بغيره عيب لان عروضة قد يكون في اقل من شهر وبه يثبت خيار العيب (قوله لو اختلفا  
في اصل الرؤية) بان قال له البائع رأيت قبل الشراء وقال المشتري ما رأيت وكذا لو قال له رأيت  
بعد الشراء ثم رضيت فقال رضيت قبل الرؤية كما في البحر (قوله لانه ينكر الرؤية) اى وهي  
امر عارض والاصل عدمه وبقي ما لو رأى النموذج وهلك ثم ادعى مخالفته الباقي وقدمنا بيانه  
(قوله في بيع بات) كذا في النهر والفتح والظاهر انه اراد به اللزوم وهو ما لا خيار فيه بقريئة  
المقابلة ولذا قال ح الظاهر ان الرديئة بالاقالة اه فافهم (قوله والفرق) اى بين ما القول  
فيه للمشتري وما القول فيه للبائع من الخيارات الثلاث وبيانه ما في الفتح والنهر ان المشتري

مخيار عيب فالقول للبائع والفرق ان المشتري ينكر دابة فسخ في الاول لا الاخير

في الخيار ينفسخ العقد بنفسه بلا توقف على رضا الآخر بل على علمه وإذا انفسخ  
 يكون الاختلاف بعد ذلك في المقبوض والقول فيه للقابض ضمينا كان أو امينا كالغاصب  
 والمودع وفي العيب لا ينفرد لكنه يدعى ثبوت حق الفسخ فيما احضره والبائع ينكره  
 والقول قول المنكر اه ثم اعلم ان هذا في الاختلاف في المردود عند الفسخ اما لو اختلفا في تعيين  
 ما فيه خيار الشرط عند الاجازة ممن له الخيار فقد ذكره في البحر عن الظهيرية وقد مرنا حاصله  
 قيل هذا الباب ( قوله اشترى عدلا ) بكسر العين هو واحد فرد في الحمل ( قوله من متاع )  
 هو ما يتمتع به من ثياب ونحوها وهذا من القيميات ولم أر من ذكر المثليات من مكمل وموزون  
 والظاهر انه لا فرق بينها في هذا الحكم لانه اذا كانت العلة تفريق الصفقة فهو غير جائز  
 في المثلي ايضا كما قدمناه اول البيوع عند قوله كل المبيع بكل الثمن وسيأتي حكم الرد بالعيب  
 في المثليات في الباب الآتي عند قوله او كان المبيع طعاما فأكله او بعضه ( قوله ولم يره )  
 قيد به ليمكن تأني خيار الرؤية فيه ولا ينافيه ذكر خيار العيب والشرط لانهما قد يجتمعان  
 مع خيار الرؤية فافهم ( قوله او لبس ) اي حتى تغير كافي الحاكم قال الخير الرملى وكذا  
 لو استهلكه او هلك او كان عبدا فوات او اعتقه كما صرح به في التارخانية اه وفي الحاوى  
 اشترى اربعة برود على ان كلا منها ستة عشر ذراعا فباع احدها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس  
 عشرية فله رد البقية ( قوله بعد القبض ) قيد به في الجامع الصغير وكأن المصنف استغنى عنه  
 بقوله باع لان ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا بهته نهر اي لا يصح بيعه لو منقولا بخلاف العقار  
 وافاد انه قبل القبض لا فرق بين الخيارات الثلاث في انه لا يرد الباقي كما يعلم مما يأتي ( قوله رده )  
 اي الباقي من العدل ( قوله الاصل ان رد البعض ) اي بعض المبيع كرد باقي العدل ورد احد  
 الثوبين فيما لو رأى احدهما ثم رأى الآخر في مسألة المتن المارة وامثال ذلك ( قوله يوجب  
 تفريق الصفقة ) اي تفريق العقد بان يوجب المالك في بعض المبيع دون البعض وقد مرنا  
 اول البيوع ما يوجب تفريقها وعدمه وسمى العقد صفقة للعادة في ان المتبايعين يصفق كفه ٢  
 في كف الآخر ( قوله يتمتعان تماما ) فان خيار الرؤية مانع من التام اما خيار الشرط فانه  
 مانع ابتداء لكن ما يمنع الابتداء يمنع التام واطلقه فشملا ما قبل القبض وبعده وذلك لان له  
 الفسخ بغير قضاء ولا رضا فيكون فسخا من الاصل لعدم تحقق الرضا قبله لعدم العلم بصفات  
 المبيع ولذا لا يحتاج الى القضاء او الرضا كما في الفتح ( قوله وخيار العيب يتمتع ) اي يمنع تمام  
 الصفقة قبل القبض ولذا ينفسخ بقوله رددت ولا يحتاج الى رضا البائع ولا الى القضاء ولا  
 يتمتع بعده ولذا لو رده بعده لا ينفسخ الا برضا البائع او بحكم ( قوله وهل يعود خيار الرؤية  
 الخ ) اي بأن عاد الثوب الذي باعه من العدل او وهبه بسبب هو فسخ محض كالرد بخيار الرؤية  
 او الشرط او العيب بالقضاء او الرجوع في الهبة فهو اى مشتري العدل على خياره فله ان يرد  
 الكل بخيار الرؤية لارتفاع المانع من الاصل وهو تفريق الصفقة كما ذكره شمس الائمة  
 السرخسي وعن ابي يوسف لا يعود لان الساقط لا يعود كخيار الشرط الا بسبب جديد وصححه  
 قاضيان وعليه اعتماد القدوري وحقيقة الملاحظ مختلفة فشمس الائمة لحظ البيع والهبة  
 مانعا زال فيعمل مقتضى وهو خيار الرؤية عمله ولحظه الثاني مسقطا فلا يعود بلا سبب

( وهذا )

( اشترى عدلا ) من متاع  
 ولم يره ( وباع ) او لبس نهر  
 ( منه ثوبا ) بعد القبض  
 ( او وهب وسلم رده بخيار  
 عيب لا ) بخيار ( رؤية او  
 شرط الاصل ان رد البعض  
 يوجب تفريق الصفقة وهو  
 بعد التام جائز لاقباله فخير  
 الشرط والرؤية يتمتعان  
 تمامها وخيار العيب يتمتع  
 قبل القبض لابعده وهل  
 يعود خيار الرؤية بعد  
 سقوطه عن الثاني لا  
 كخيار شرط وصححه  
 قاضيان وغيره

٢ قوله ان المتبايعين يصفق  
 كفه الخ هكذا بخطه ولعله  
 سقط من قلمه لفظ احد  
 قبل قوله المتبايعين تأمل  
 مصححه

وهذا اوجه لان نفس التصرف يدل على الرضا ويبطل الخيار قبل الرؤية وبعدها فتح وادعى في البحر ان الاول اوجه ورده في التمهيد (قوله ليس للبائع مطالبة بالثمن قبل الرؤية) لعدم تمام العقد قبلها (قوله فلهما الخيار) اي باعتبار ان كلا منهما مشتر للعين التي باعها الآخر (قوله لم يبطل البيع في الجارية بحصة الالف) اي بل يبطل بحصة العبد فان كانت قيمته خمسمائة مثلاً بطل البيع في ثلث الجارية وبقي في حصة الالف وهي الثلثان منها (قوله لما مر انه لا خيار في الدين) اي مر اول الباب في قوله فليس في ديون ونقود الخ واذا لم يكن له خيار في الالف يبقى البيع لازماً من الجارية بقدر الالف (قوله ثم يبيع الثوب مع الضيقة) اي ويسلمهما للمشتري لتتم الصفقة (قوله ثم المقر له يستحق الثوب) اي باقامة البينة على اقرار البائع والظاهر ان هذا مبنى على القول بأن الاقرار يفيد الملك للمقر له اما على المعتمد من عدمه فلا يحمل ذلك ديانة فلا يظهر في الحيلة ان يبيع الثوب لانيسان ثم يبيعه مع الضيقة تأمل (قوله لزوم تفريق الصفقة) لانه لما قبض الثوب والضيقة تمت الصفقة وتفرقتا بعد التمام لا يجوز بخلاف ما لو قبض احدهما دون الآخر ثم استحق احدهما الخيار لتفرقتا قبل التمام كما في الفتح وفي الدرر من فصل الاستحقاق ولا يثبت له خيار العيب هنا لان استحقاق الثوب لا يورث عيبا في الضيقة بخلاف ما اذا كان المعقود عليه شيئاً واحداً بما في تبينه ضرر كالدار والعبد فانه بالخيار ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاء رد وكذا اذا كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم كشيء واحد فاستحق احدهما كالسيف والعمد والقوس بالوتر فله الخيار في الباقي اهـ (قوله الا في الشفعة) ليس على اطلاقه لان الشفعين لو اراد احدهما بعض المبيع وترك الباقي لم يملك ذلك جبرا على المشتري لضرر تفريق الصفقة وكذا لو كان المبيع دارين في مصرين يبعثا صفقة واحدة ليس لشفعيهما اخذ احدهما فقط الا على قول زفر قيل وبه يفتى اما لو كان شفعيا لحداهما له اخذها وحدها احياء لحقه كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى ففي الفرع الاخير تفريق الصفقة للضرورة وهذا هو المراد من قول الشارح في آخر الشفعة لو كانت دار الشفعين ملاحقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لاصقه فقط ولو فيه تفريق الصفقة اهـ فالمراد ببعض المبيع احدي الدارين كما قيده محشي الاشياء وغيره بخلاف الدار الواحدة والمالة ما ذكرنا فافهم (قوله شري شيئين) اي قيمتين وهذه المسئلة سيأتي تفصيلها في الباب الآتي (قوله لما مر) اي قريبا من ان خيار العيب يمنع تمام الصفقة قبل القبض لا بعد والله سبحانه واعلى اعلم

\* (فروع) «شري شيئاً لم يره ليس للبائع مطالبة بالثمن قبل الرؤية» ولو تباعا عينا بعين فلهما الخيار مجتبي \* شري جارية بعبد وألف فتقبا ضمهما رد البائع الجارية العبد بخيار الرؤية لم يبطل البيع في الجارية بحصة الالف ظاهرة لما مر انه لا خيار في الدين \* اراد بيع ضيقة ولا يكون للمشتري خيار رؤية فالحيلة ان يقر بثوب لانيسان ثم يبيع الثوب مع الضيقة ثم المقر له يستحق الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري للزوم تفريق الصفقة وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو الجية \* شري شيئين وأحدهما عيبان قبضتهما له رد المبيع والا للماصر

شري باب خيار العيب

شري باب خيار العيب

هو لغة ما خلو عنه اصل الفقرة السابعة

تقسم وجه ترتيب الخيارات والاضافة فيه اضافة الشيء الى سببه والعيب والعيبة والعياب بمعنى واحد يقال عاب المتاع اي صار ذا عيب وعابه زيد يتعدى ولا يتعدى فهو عيب ومعيوب ايضا على الاصل اهـ فتح ثم ان خيار العيب يثبت بلا شرط ولا يتوقت ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث ويثبت في الشراء والمهر وبدل الخلع وبدل الصالح عن دم العمد وفي الاجارة ولو حدث بعد العقد والتبعض بخلاف البيع وفي الضيقة والصالح عن المال وبطل ذلك في جامع التمهيد (قوله ما خلو عنه اصل الفقرة السابعة) زاد في الفتح ثمانية نصوص

اه اى لان ما لا ينقصه لا يعد عيبا قال في الشربلالية والفطرة الخلقية التي هي اساس الاصل  
الا يرى انه لو قال بعثك هذه الخنطة وأشار اليها فوجدها المشتري ردية لم يكن علمها ليس له  
خيار الرد بالعيب لان الخنطة تتخلق جيدة وردية ووسطا والعيب ما يخلو عنه اصل الفطرة  
السليمة عن الآفات العارضة لها فالخنطة المصابة بهواء منعها تمام بلوغها الادراك حتى صارت  
رقية الحب معيبة كالعفن والبلل والسوس اه قلت وعن هذا قال في جامع الفصولين  
لا يرد البخر برداءته لانها ليست بعيب ويرد المسوس والعفن وكذا لا يرد اناء فضة برداءته بلاغش  
وكذا الامة لا ترد بقبس الوجه وسواده ولو كانت محترقة الوجه لا يستين لها قبس ولا جمال فله  
ردها اه وفيه واقعة شري فربا فوجده كبير السن قيل ينبغي ان لا يكون له الرد الا اذا شراه  
على انه صغير السن لما مر من مسألة حمار وجده بطي السير اه (قوله) وشرعا ما افاده الخ  
اي المراد في عرف اهل الشرع بالعيب الذي يرد به المبيع ما ينقص الثمن اى الذي اشترى به كما  
في الفتح قال لان ثبوت الرد بالعيب لتضرر المشتري وما يوجب نقصان الثمن يتضرر به اه  
وعبارة الهداية وما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لان التضرر بنقصان المالية  
وذلك بأنقص القيمة اه ومفاده ان المراد بالثمن القيمة لان الثمن الذي اشتراه به قد يكون  
اقل من قيمته بحيث لا يؤدي نقصانها بالعيب الى نقصان الثمن به والظاهر ان الثمن لما كان  
في الغالب مساويا للقيمة عبروا به تأمل والضابط عند الشافعية انه المنقص للقيمة او ما يفوت به  
غرض صحيح بشرط ان يكون الغالب في امثال المبيع عدمه فأخرجوا بفوات الغرض الصحيح  
ما لو بان فوات قطعة يسيرة من فخذة او ساقه بخلاف ما لو قطع من اذن الشاة ما يمنع التضحية  
فله ردها وبالفالب ما لو كانت الامة ثيبا مع ان الثبابة تنقص القيمة لكنه ليس الفالب  
عدم الثبابة اه قال في البحر وقواعدنا لا تأباه للمتأمل اه قلت ويؤيده ما في الحاشية وجد  
الشاة مقطوعة الاذن ان اشتراها للتضحية له الرد وكذا كل ما يمنع التضحية وان لنيرها فلا  
ما لم يعد الناس عيبا والقول للمشتري انه اشتراها للتضحية لو في زمانها وكان من اهل ان  
يضحي اه وكذا ما في النزابة اشترى شجرة ليتخذ منها الباب فوجدها بعد القطع لا تصلح  
لذلك رجع بالنقص الا ان يأخذ البائع الشجرة كما هي اه فقد اعتبر عدم غرض المشتري عيبا  
ووجبا للرد ولكنه يرجع بالنقص لان القطع مانع من الرد وفيها ايضا اشترى ثوبا او خفا  
او قلنسوة فوجده صغيرا له الرد اه اى لانه لا يصلح لغرضه وفيها لو كانت الدابة بطيئة السير  
لا يرد الا اذا شرط انها عجول اه اى لان بطء السير ليس الغالب عدمه فان كلا من البطء  
والعجلة يكون في اصل الفطرة السليمة وفيها اشترى دابة فوجدها كبيرة السن ليس له الرد  
الا اذا شرط صغرها وسيأتي ان الثبوبة ليست بعيب الا اذا شرط عدمها اى فله الرد لفقد الوصف  
المرغوب وبما ذكرنا من القروع ظهر ان قولهم في ضابط العيب ما ينقص الثمن عند التجار  
مبنى على الغالب والافهو غير جامع وغير مانع اما الاول فلا أنه لا يشمل مسألة الشجرة والثوب  
والخنط والقلنسوة وشاة الاضحية لان ذلك وان لم يصلح لهذا المشتري يصلح لغيره فلا ينقص  
الثمن مطلقا واما الثاني فلا أنه يدخل فيه مسألة الدابة والامة الثيب فان ذلك ينقص الثمن  
مع انه غير عيب فعلم انه لا بد من تقييد الضابط بما ذكره الشافعية والظاهر انهم لم يقصدوا

وشرعا ما افاده بقوله



حضر العيب فيما ذكر لان عبارة الهداية والكفر وما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فان هذه العبارة لاتدل على ان غير ذلك لا يسمى عيبا فانتم هذا التحرير يرسم اعلم انه لا بد ان يكون العيب في نفس المبيع لما في الحانية وغيرها رجل باع سكين له في خانوت لغيره فاخبر المشتري ان اجرة الخانوت كذا فظهر انها اكثر قال وليس له الرد بهذه السبب لان هذا ليس بعيب في المبيع اه قلت المراد بالسكنى ما يبنى المستأجر في الخانوت ويسمى في زماننا بالككدك كما مر أول اليوم لكنه اليوم تختلف قيمته بكثرة اجرة الخانوت وقتها فيدعي ان يكون ذلك عيبا تأمل **(قوله من وجد بمشريه الخ)** اطلقه فشمل ما اذا كان به عند البيع او حدث بعده في يد البائع بحر بخلاف ما اذا كان قبله وزال ثم عاد عند المشتري لما في البرازية لو كان به عرج فبرا بمعالجة البائع ثم عاد عند المشتري لا يردده وقيل يردده ان عاد بالسبب الاول **« (تليه) »** لا بد في العيب ان لا يتمكن من ازالته بلامسقة فخرج احرام الجارية ونجاسة ثوب لا ينقص بالغسل لكنه من تحليها وغسله وان يكون عند البائع ولم يعلم به المشتري ولم يكن البائع شرط البراءة منه خصوصا او عاما ولم يزل قبل الفسخ كياض انجلى وحى زالت نهر فالقيود خمسة وجعلها في البحر ستة فقال الثاني ان لا يعلم به المشتري عند البيع الثالث ان لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية اه لكن قال في الشرنبلالية انه يقتضى ان مجرد الرؤية رضا ويخالفه قول الزيلعي ولم يوجد من المشتري ما يدل على رضاه بعد العلم بالعيب اه وكذا قول المجمع ولم يرض به بعد رؤيته اه قلت صرح في الذخيرة بأن قبض المبيع مع العلم بالعيب رضا بالعيب فما في الزيلعي والمجمع لا يخالف ما مر عن الهداية لان ذلك جعل نفس القبض بعد رؤية العيب رضا وما في الزيلعي صادق عليه ويدل عليه ان الزيلعي قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير ان يعلم به ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب فقوله وقبضه الخ يدل على انه لو قبضه علما بالعيب كان قبضه رضا فقوله ولم يوجد من المشتري الخ اعم مما قبله او اراد به ما لو علم بالعيب بعد القبض **« (تمة) »** في جامع الفصولين لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم ينظر ان كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كالغدة ونحوها لم يكن له الرد وان خفى فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل اه وفي الحانية ان اختلف التجار فقال بعضهم انه عيب وبعضهم لا ليس له الرد ان لم يكن عيبا بينا عند الكل اه **(قوله ولو يسيرا)** في البرازية اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره ان يقوم سايبا بألف ومع العيب بأقل وقومه آخر مع العيب بألف ايضا والفاحش ما لو قوم سلما بألف وكل قومه مع العيب بأقل اه **(قوله بكل تجارة)** الاولى من كل تجارة قال ح يعنى انه يعتبر في كل تجارة اهلهما وفي كل صنعة اهلهما **(قوله اخذه بكل الثمن اوردته)** اطلقه فشمل ما اذا رده فورا او بعد مدة لانه على التراخي كما سيذكره المصنف ونقل ابن الشحنة عن الحانية لو علم بالعيب قبل القبض فقال اطلت البيع بطل لو بحضرة البائع وان لم يقبل ولو في غيبته لا يبطل الا بقضاء اورضا اه وفي جامع الفصولين ولورده بعد قبضه لا يفسخ الا برضا البائع او بحكم قال الرمل وقوله الا برضا البائع يدل على انه لو وجد الرضا بالفعل كتسلمه من المشتري حين طلبه الرد يفسخ البيع لان من المقرر عندهم ان الرضا يثبت تارة بالقول وتارة بالفعل وقدم في بيع التعاطي لوردها بخيار

(من وجد بمشريه ما ينقص الثمن) ولو يسيرا جوهره (عند التجار) المراد بم أرباب المعرفة بكل تجارة وصنعة قاله المصنف (أخذه بكل الثمن أوردته)

عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها ورضى فهي بيع بالتعاطي كافي الفتح وفيه ايضا ان المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه اه وامامنا يقع كثيرا من انه اذا اطلع على عيب يرد المبيع الى منزل البائع ويقول دوتك دابتك لا اريدها فليس برد وتهلك على المشتري ولو تعهدا البائع حيث لم يوجد بينهما فسخ قولاه او فعلا (قولاه) ما لم يتعين امساكه قيد للتخير بين الاخذ والرد فاذا وجد ما يمنع الرد يتعين الاخذ لكن في بعض الصور يرجع بنقصان العيب وفي بعضها لا يرجع كيانا قريبا وكذا سيأتي عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه وما يمنع الرد ما في الذخيرة اشترى من آخر عبدا وباعه من غيره ثم اشتراه من ذلك الغير فرأى عيبا كان عند البائع الاول لم يرد على الذي اشتراه منه لانه غير مفيد اذا لورده يردده الآخر عليه ولا على البائع الاول لان هذا الملك غير مستفاد من جهة اه ولو وهبه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيبا قيل لا يرد وقيل برد ولو قبل القبض يرددها لاختية ثم جزم بالقول الثاني وجزم في البرازية بالاول ومن ذلك ما في الحاكم اشترى حارية فوجد بها عيبا فرضى احدها لم يكن للآخر ردها عنده وله رد حصته عندها (قولاه) كحالاتين احدها او احدها يعني اذا اشترى احد الحلاتين من الآخر صيدا ثم احدهما او احدهما ثم وجد المشتري به عيبا امتنع رده ورجع بالنقصان اه ح عن البحر فالمراد بتعين امساكه عدم رده على البائع فلا ينافي وجوب ارساله كاسر في الحج (قولاه) وقيمه ثلاثة آلاف) الظاهر ان المدار على الزيادة التي ركبها يكون مضرا اه (قولاه) للاضرار الخ) قلت قد يكون العيب مرضا يفضي الى الهلاك فيجب ان يستثنى مقدسي وفيه نظر لان فرض المسئلة فيما قيمته زائدة على ثمنه مع وجود ذلك العيب فيه ومثله لا يكون عيبه مفضيا الى الهلاك تأمل (قولاه) بخلاف خيار الشرط والرؤية) اي حيث يكون اهم الرد اعدم تمام الصفقة كافي البحر ح (قولاه) وينبغي الرجوع بالنقصان) عبارة النهر وفي مهر فتوح القدير لو اشترى الذمي خيرا وقبضها وبها عيب ثم اسلمه لخيار الرد اه وفي المحيط وصى او وكيل الخ ثم قال في النهر وينبغي الرجوع بالنقصان في المستثنين اه اي مسئلة مهر الفتح ومسئلة المحيط (قولاه) كوارث الخ) اي فانه يتمتع الرد ويرجع بالنقصان كافي البحر ح (قولاه) اشترى من التركة) اي ثمن من تركة الميت (قولاه) لا يرجع) اي الاجنبي على بائعه قال في المصباح لانه لما اشترى الثوب ملكه وبالتكفين يزيد ملكه عنه وزوال المالك بفعل مضمون يسقط الارش واما في الوجه الاول فان مقدار الكفن لا يملكه الوارث من التركة فاذا اشتراه وكفن به لم يانقل بالتكفين عن المالك الذي اوجبه العقد وقد تمذره الرد فرجع بالارش اه ومثله في الذخيرة (قولاه) وهذه احدي ست مسائل الخ) تبع في ذلك صاحب النهر حيث قال لا يرجع بالنقصان في مسائل ثم نقل ست مسائل عن البرازية ليس فيها التصريح بعدم الرجوع الا في مسئلة واحدة وهي لو باع الوارث من مورثه فمات المشتري وورثه البائع ووجد به عيبا رد الى الوارث الآخر ان كان فان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان فافهم وزاد في البحر مسئلة اخرى عن المحيط لو اشترى المولى من مكاتبه فوجد عيبا لا يرد ولا يرجع ولا يخاصم بائعه لكونه عبده اه وسيأتي مسائل أخرى في الشارح والماتن عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه الخ وذكر

ما لم يتعين امساكه كحالاتين  
أحرما أو أحدهما وفي  
المحيط وصى او وكيل أو عبدا  
مأذون شري شيأ بألف  
وقيمه ثلاثة آلاف لم يرد  
بعيب للاضرار يتيم  
وموكل ومولى بخلاف  
خيار الشرط والرؤية  
اشباه وفي النهر وينبغي  
الرجوع بالنقصان كوارث  
اشترى من التركة كفننا  
ووجد به عيبا ولو تبرع  
بالكفن اجنبي لا يرجع  
وهذه احدي ست مسائل  
لا رجوع فيها بالنقصان  
مذكورة في البرازية  
وذكرنا في شرحنا الماتن

الشارح في كتاب الغصب مسألة أخرى عند قول المصنف خرق ثوبا وهي ما لو شري حياصة  
فضة موهبة بالذهب بوزنها فضة فزال تمويهها عند المشتري ثم وجد بها عيبا فلا رجوع بالعيب  
القديم لتعيبها بزوال التمويه ولا بالنقصان للزوم الربا ومنها ما في البرازية كل تصرف يدل على الرضا  
بالعيب بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالنقص (قول له معزيا للقنية) قال فيها وفي تمة  
الفتاوى الصغرى باع عبدا وسلمه ووكل رجلا بقبض منه فقال الوكيل قبضته فضاع او دفعته  
الى الآخر وسجد الا امر كله فالقول للوكيل مع يمينه وبرى المشتري من الثمن فلو وجد به عيبا  
ورده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقد بينهما  
وانما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع الضمان عن نفسه قال رضي الله عنه وعرف به انه  
اذا صدق الآخر الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري بعد الرد بالعيب بالثمن على الآخر دون  
القابض اهـ ج (قول له كالاباق) بالكسر اسم يقال ابق ابقا من باب تعب وقتل وضرب وهو  
الاكثر كافي المصباح وفي الجوهرية عن الثعالبي ابق الهارب من غير ظلم السيد فلو من ظلمه سمي  
هاربا فعلى هذا الاباق عيب لا الهرب اطلقه فشمّل ما لو كان من المولى او من مودعه او المستعير  
منه او المستأجر وما اذا كان مسيرة سفرا ولا خرج من البلدة او اقال الزيلعي والاشبه ان البلدة  
لو كيرة كالقاهرة كان عيبا والا لا بأن كان لا يخفى عليه اهله او بيوتها فلا يكون عيبا نهر  
ويأتى انه لابد من تكرره بأن يوجد عند البائع وعند المشتري (قول له اذا بقاء من المشتري الى  
البائع) وكذا لو ابقى من الغاصب الى المولى او الى غيره اذا لم يعرف بيت المالك او لم يقف على  
الرجوع اليه نهر (قول له في البلدة) قيده لما في النهر عن القنية لو ابقى من قرية المشتري الى  
قرية البائع يكون عيبا (قول له ولم يثبت) نلوا خفي عند البائع يكون عيبا لانه دليل التمرد  
(قول له والاحسن انه عيب) وقيل لا مطلقا وقبل ان دام على هذا الفعل فعيب لا لومرتين او  
ثلاثا والظاهر ان غير الثور من الهائم كالثور ط (قول له قبل عودته من الاباق) ومثله موته  
كافي البحر فان مات انما يرجع بنقصان العيب كافي الهندية ومؤنة الرد على المشتري فيما له حمل  
ومؤنة بحر ويرده في موضع العقد زادت قيمته او نقصت او في موضع التسليم لو اختلف عن موضع  
العقد كما في الحانية سائحاني (قول له ابن ملك قنية) في بعض النسخ وقنية بزيادة واو  
العطف وهي احسن وذكر المسئلة ايضا في البحر عن جامع الفصولين (قول له والسرقة)  
سواء اوجبت قطعا او لا كالناباس والطراز واسبابها في حكمها كاذان قب البيت واطلاقهم يعم  
الكبرى كافي الظهيرية ج عن النهر (قول له الا اذا سرق شيئا لا اكل من المولى) اى فانه لا يكون  
عيبا بخلاف ما اذا سرق لبيعه او سرقه من غير المولى ليا كله فانه عيب فيهما بحر فافهم  
وظاهره قصر ذلك على المأكول ويفيده قول البرازية وسرقة النقد مطلقا عيب وسرقة  
المأكولات الاكل من المولى لا يكون عيبا قال في النهر وينبى انه لو سرق من المولى زيادة  
على ما يأكله عرفا يكون عيبا (قول له اويسيرا كفلس او فلسين) جزم به الزيلعي وظاهر  
ما في المراج انها قولية وان المذهب الاطلاق وعلى هذا القول مادون الدرهم كذلك كما ذكره  
فيه بحر (قول له ولو سرق الخ) ستأتى هذه المسئلة او اخر الباب عند قول المصنف قتل  
المقبوض او قطع الخ وهي مذكورة في الهداية (قول له ايضا) اى بعد ما سرق عند البائع

معزيا للقنية انه قدير  
بالعيب ولا يرجع بالثمن  
(كالاباق) الا اذا بقاء من  
المشتري الى البائع في البلدة  
ولم يخف عنه فانه ليس  
بعيب واختلاف في الثور  
والاحسن انه عيب وليس  
للمشتري مطالبة البائع  
بالثمن قبل عودته من الاباق  
ابن ملك قنية (والبول في  
الفراس والسرقة) الا اذا  
سرق شيئا لا اكل من المولى  
او يسيرا كفلس او فلسين  
ولو سرق عند المشتري  
ايضا فقطع

(قوله رجع برقع الثمن) سواء كانت السرقة متكررة عندها او اتحدت عند احدها وتكررت عند الآخر كما يفيد التعليل ووجه الرجوع بالربع ان دية اليد في الحر نصف دية النفس وفي الرقيق نصف القيمة وقد تلف هذا النصف بسببين تحقق احدها عند البائع والآخر عند المشتري فيتصرف الموجب فيرجع بنصف النصف وهو الربع واطلق فيه فشملة ما اذا طلب رب المال المسروق وفي السرقتين او في احدهما دون الاخرى وهذا التعليل يفيد اعتبار القيمة لا الثمن وقد يقال انما عبره نظرا الى ان الغالب ان الثمن قدر القيمة ط (قوله رجع بثلاثة ارباع ثمنه) اي رجع المشتري عليه بذلك لان ربع الثمن سقط عن البائع بالسرقة الثانية (قوله او ان يأكل) (الح) قال في النهر وفسره اي التميز بعضه بآكل ويشرب ويستحي وحده وهذا يقتضي ان يكون ابن سبع لانهم قدروه بذلك في الحضنة لكن وقع التصريح في غير موضع بتقديره بخمس سنين فما فوقها وما دون ذلك لا يكون عيبا اه قلت والفرق بين البايين ان المداير هنا على الادراك وهناك على الاستغناء عن النساء تأمل (قوله وتماه في الجوهره) لم أر فيها زيادة على ما ههنا الا انه ذكر فيها التقدير الاول عند قوله والبول في الفراش والثاني عند قوله والسرقة وظاهر البحر وغيره عدم الفرق بين الموضعين (قوله لانها) اي هذه العيوب الثلاثة (قوله لقصور عقل) يرجع الى الاباق والسرقة كما ان قوله بعده لسوء اختيار يرجع اليهما ايضا ط (قوله فغدا اتحاد الحالة الح) تفريع على اختلافها صغرا وكبرا (قوله بأن ثبت اباقه) اي او بوله او سرقة (قوله عند بائعه) او عند بائع بائعه (قوله ثم مشترية) افاد انه لو ثبت عند البائع ولم يعد عند المشتري لا يرد وهو الصحيح كما في جامع الفصولين (قوله ان من نوعه) بأن حم في الوقت الذي كان يحتم فيه عند البائع كما في النهر ح (قوله لو وجدته يبول) اي وهو صغير وثبت بوله عند بائعه ايضا (قوله حتى رجع بالنقصان) اي نقصان البول لانه بالعيب الحادث امتنع الرد فتعين الرجوع بالنقصان والظاهر ان العيب الحادث غير قيد بل مثله ما لو اراد فصالحه البائع عن العيب على شيء معلوم ثم رأيت في النهر عن الحائنية اشترى جارية وادعى انها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع اعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع ان يسترد ذلك اه وسياق آخر الباب تقييد الشارح ذلك بما اذا زال العيب بلاعلاجه (قوله ينبغي نعم) نقل ذلك في الفتح عن والد صاحب الفوائد الظهيرية وانه قال لا رواية فيه وانه استدل لذلك بمسئتين احدهما اذا اشترى جارية ذات زوج كان له ردها ولو تعيبت بعيب آخر رجع بالنقصان فلوا بانها زوجها كان للبائع ان يسترد النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبدا فوجده مريضا كان له الرد ولو تعيب بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برى بالمداواة لا يسترد والاسترد والبلوغ ههنا لا بالمداواة فينبغي ان يسترد اه (قوله تلويح) قال في البحر وفي التلويح الجنون اختلال القوة المميزة بين الاشياء الحسنة والقيصة المدركة للعواقب انتهى والاخصر اختلال القوة التي بها ادراك الكليات اه وأشار بقوله والاخصر الى ان المؤدى واحد فما عناه الشارح الى التلويح نقل بالمعنى فافهم (قوله وهدمته القلب الح) سئل على رضى الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال اصاب واسراقه الى الدماغ وهو خلاف ما ذكره الحكماء وقول على اعلى

وجع برقع الثمن لقطعه بالسرقين جميعا ولورضى البائع بأخذه رجع بثلاثة ارباع ثمنه عني (وكلاهما تختلف صغرا) اي مع التميز وقد دوه بخمس سنين او ان يأكل ويلبس وحده وتماه في الجوهره فلولم يأكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا ابن مالك (وكبرا) لانها في الصغر لقصور عقل وضعف مائة عيب وفي الكبر لسوء اختيار وداء باطن عيب آخر فعند اتحاد الحالة بأن ثبت اباقه عند بائعه ثم مشترية كلاهما في صغره او كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا لكونه عيبا حادثا كبسدهم عند بائعه ثم حم عند مشترية ان من نوعه له رده والا لا عني بقى لو وجدته يبول ثم تعيب حتى رجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع ان يسترد النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعم فتح (والجنون) هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات تاويع وبه علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب وشعاعه في الدماغ درر

عند العلماء من شرح بدء الامالى للقارى (قوله) وهو لا يختلف بهما) فلو جن في الصغير في بد البائع  
ثم عاوده في بد المشتري في الصغير او في الكبير يردده لانه عين الاول لان سبب الجنون في حال الصغير  
والكبير متحد وهو فساد الباطن اى باطن الدماغ وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى والجنون  
عيب ابد لا ما قيل ان معناه انه لا تشترط المعاودة للجنون في بد المشتري فيرد بمجرد وجوده عند  
البائع فانه غلط لان الله تعالى قادر على ازالته بازالة سببه وان كان قلما يزول فاذا لم يعاوده جاز  
كون البيع صدر بعد ازالة فلا يرد بالتحقق قيام العيب فلا بد من المعاودة وهذا هو الصحيح  
وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير واختاره الاسيحي جاني فتج (قوله) وقيل يختلف  
فيكون مثل ما مر من الابق ونحوه فلا بد من تكرره في الصغير او في الكبير وهذا قول ثالث  
(قوله) ومقداره فوق يوم وليلة) جزم به الزيلعي وقيل هو عيب ولو ساعة وقيل المعلق بهر  
والمطبق بفتح الباء بحر ومر تعريفه في الصوم (قوله في الاصح) قد علمت ان مقابله غلط  
(قوله الا في ثلاث اشخ) فيه ان الكلام في معاودة الجنون وهذه ليست منه وهى مستثناة من  
اشراط المعاودة مطلقا وعبرة البحر الاصل ان المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع  
شرط للرد الا في مسائل اشخ (قوله) والتولد من الزنا) بأن يكون الرقيق متولدا من الزنا لكن  
هذا مما لا يمكن معاودته ط (قوله) والولادة) قال في الفتح اذا ولدت الجارية عند البائع  
لا من البائع او عند آخر فانها ترد على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند  
المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بالولادة لا يزول ابدا وعليه الفتوى  
وفي رواية كتاب البيوع لا ترد اه وقوله لا من البائع لانها لو ولدت منه صارت ام ولده فلا  
يصح بيعها قال في الشرنبلالية وقوله وان لم تلد ليس المراد ما يوهم الرد بعد ولادتها عند المشتري  
لا متاعه بتعيها عنده بالولادة ثانيا مع العيب السابق بها اه قلت هذا مسلم ان حصل بالولادة  
الثانية عيب زائد على الاول فتأمل (قوله) فتج) صوابه بحر لانه في الفتح لم يذكر الا الاخرة  
(قوله) واعتمده في النهر) حيث قال وعندى ان رواية البيوع اوجه لان الله تعالى قادر على  
ازالة الضعف الحاصل بالولادة ثم رأيت في البرازية عن النهاية الولادة ليست بعيب الا ان  
توجب نقصانا وعليه الفتوى اه وهذا هو الذي ينبغي ان يقول عليه اه كلام النهر اقول  
الذي رأيت في نسختين من البرازية وكذا في غيرها نقلا عنها مانصه اشتراها وقبضها ثم ظهر  
ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل  
بالولادة لا يزول ابدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصتها الولادة عيب وفي البهائم ليست بعيب  
الا ان توجب نقصانا وعليه الفتوى اه فقوله وفي البهائم كأنه وقع في نسخة صاحب النهر  
وفي النهاية فظنه تصحيحا للرواية الثانية في مسألة الجارية وهو تصحيح من الكاتب بنى عليه  
ما زعمه وليس كذلك فلم يكن في المسألة اختلاف تصحيح بل التصحيح الثاني لولادة البهيمة فافهم  
(قوله) الجبل عيب اشخ) نص على هذا التفصيل في كافى الحاكم فصار الجبل في حكم الولادة على  
ما مرته وعلمه في السراج بان الجارية تراد للوطء والتزويج والجبل يمنع من ذلك واما في البهائم  
فهو زيادة فيها (قوله) وكذا الادر) بفتح الهجمة والدال مع القصرا ما محدود الهجمة فهو من به  
الادر وقطعه كفرح والاسم الادرة بالضم وقوله الاثني عشر غير شرط بل انتفاخ احدهما كاف

(وهو لا يختلف بهما)  
الاتحاد سببه بخلاف ما مر  
وقيل يختلف عيني ومقداره  
فوق يوم وليلة ولا بد من  
معاودته عند المشتري في  
الاصح والافلا رد الا  
في ثلاث زنا الجارية والتولد  
من الزنا والولادة فتج  
قلت لكن في البرازية  
الولادة ليست بعيب الا ان  
توجب نقصانا وعليه الفتوى  
واعتمده في النهر وفيه  
الجبل عيب في بنات آدم  
لا في البهائم والجذام  
والبرص والعبي والعور  
والحول والصمم والحرس  
والقروح والامراض  
عيوب وكذا الادر وهو  
انتفاخ الاثني عشر

فيما يظهر ط (قول له والعين) الظاهر ان الياء زائدة من النسخ والاصل والعين بنون فيكون قوله والخصى بكسر ففتح وعبرة الحانية والعنة عيب وكذا الخصى والادرة (قول له عيب) مصدر يصدق بالمتعدد وغيره فلا ينافي جعله خبرا عن شيئين وعلى كون النسخة العين والخصى بالتشديد فيهما يكون التقدير ذوا عيب (قول له فلا خيار له) لان الحصة عند الامام في العبد عيب فكأنه شرط العيب فبان سايما وقال الثاني الخصى افضل لرغبة الناس فيه فيخير بزانية وجزم في الفتح بقول الثاني ومقتضاه جريان الخلاف ايضا فيما لو شري الجارية على انها مغنية لان الغناء عيب شرعا كالحصاة كما قدمناه قيل خيار الرؤية (قول له والبخر) بالموحدة المفتوحة والخاء المعجمة من حد تعب اما بالجيم فانتفاخ ماتحت السرة وهو عيب في الغلام ايضا وفي الفتح البخر الذي هو العيب هو النashi من تغير المعدة دون ما يكون لقاح في الاسنان فان ذلك يزول بتنظيفها اه نهر والقاح بالقاف والحاء المهملة محركا صفرة الاسنان كما في القاموس وهذا اولي مما قيل انه بالغناء والجيم وهو تباعد ما بين الاسنان (قول له والدفر) بفتح الدال المهملة والغاء وسكونها ايضا اما بالالف المعجمة فيفتح الغاء لا غير وهو وحدة من طيب او تن قال في العناية منه قولهم مسك اذ فرباط دفر وهو مراد الفقهاء من قولهم الدفر عيب في الجارية اه واصله في المغرب الا ان كونه مرادا الفقهاء لا غير فيه نظر اذ لا يشترط في كونه عيبا شدته فالاولى كونه بالمهملة فتدبر نهر (قول له وكذا تن الانف) الظاهر انه يقال فيه دفر بالمعجمة وتن ريج الابط بهما نهر (قول له كلها عيب فيها لافيه) اي في الجارية لا في الغلام لان الجارية قد يراد منها الاستفراش وهذه المعاني تمتنع منه بخلاف الغلام لانه الاستفراش وكذا التولد من الزنا لان الولد يعبر بالام التي هي ولد الزنا كما في العزيمة عن المعراج (قول له خلاصة) نص عبارتها والاصح ان الامر د وغيره سواء اه وبه سقط ما في طائفة نوح افندي والواني انه في الخلاصة جعل البخر في الغلام الامر د عيبا فتدبر (قول له بان يتكرر) لان اتباعهن مجمل بالخدمة ددر (قول له والواطة بها) اي بالارادة بان كانت تطلب من الناس ذلك (قول له عيب مطلقا) اي مجانا او باجر لانه يفسد الفرائض بخر (قول له وبه ان مجانا) الظاهر نقيده بما اذا تكرر (قول له لانه دليل الابنة) في القاموس الابنة بالضم المقعدة في العود واليب اه والمراد هنا عيب خاص وهو داء في الدبر تنفمه الواطة (قول له والكفر) لان طبع المسلم ينفر عن صحبته ولا ينعى صرفه في بعض الكفارات فتدبر الرغبة فلو اشتراه على انه كافر فوجاه مسلما لا يرده لانه زوال العيب بمداية زاد في الكفر بل لايه اي ولو كان المشتري كافرا ذكره في المنبع شرح المجموع والسراج الوهاج كذا بخط العلامة الشيخ علي المتدسي اه اي لان الاسلام خير من كسر وان شرط المشتري الكافر عدمه (قول له بخر مجانا) حيث قال ولم أر مالا وبه خارجا عن مذهب اهل السنة كالمعتزلي والرافضي وينبغي ان يكون كالكافر لان السني ينفر عن صحبته وربما قتله الرافضي لان الرافضة يستحلون قتلا اه وانما خبير بان الصبيح في المعتزلة والرافضة وغيرهم من المبتدعة انه لا يحكم بكفرهم وانما صواب الصحابة او استحلوا قتلنا بشبهة دليل كالحوارج الذين استحلوا قتل الصحابة بخلاف الجماعة منهم كالتائبين بالنبوة لعل والتأذين للصديقه فانه ليس لهم شبهة دليل فهم كفار كالحالة مئة كذبهم في كتابنا تنبيه الولاة والحكام على حكم شاتم

(خير)

قوله فيكون قوله والخصى بكسر ففتح يازم عليه انه مقصور مع انه ممدود ككساء كما في المصباح وبه تعلم ما في قوله بعد في عبارة الحانية وكذا الخصى تأمل اه ومصححه

والعين والخصى عيب وان اشترى على انه خصى فوجده فخلا فلا خيار له جوهره (والبخر) تن الفم (والدفر) تن الابط وكذا تن الانف بزانية (والزنا) والتولد منه (كاهسا عيب) فيها لافيه ولو امرد في الاصح خلاصة (الا ان يفسد الاولان فيه) بحيث يمنع القرب من المولى (او يكون الزنا عادة له) بان يتكرر اكثر من مرتين «والواطة بها عيب مطلقا» وبه ان مجانا لانه دليل الابنة وان باجر لا قية وفيها شري حارا نعلوه الحمر ان طاروع في عيب والالا واما التعضت بلان صوت وتكسر مثنى فان كثر رد لان قل بزانية (والكفر) بأقسامه وكذا الرفض والاعتزال بخر مجانا



خير الا نام وقدما بعضه في باب الرد وبه ظهر ان مراد البحر غير الكافر منهم ولذا شبهه بالكافر وبه سقط اعتراض النهر بان الرافضى الساب للشيخين داخل في الكافر وكذا ما اجاب به بعضهم من ان مراد البحر الفضل لا الساب فافهم (قول له عيب فيهما) اى في الجارية والغلام (قول له ولو المشتري ذميا سراج) عبارة السراج على ما في البحر الكفر عيب ولو اشتراها مسلم او ذمى قال في البحر وهو غريب في الذمى اه وكذا قال في النهر ولم اراه في كلام غير السراج كيف ولا نفع للذمى بالمسلم لانه يجبر على اخراجه عن ملكه اه يعنى انه لو ظهر مشرى الذمى مسلما ليس له الرد كما قدمناه مع انه لا يمكن من ابقائه على ملكه فاذا ظهر كافرا يكون عدم الرد بالاولى لانه يبقى على ملكه فهو نافع له من المسلم فكيف يكون كفره عيبا في حق الذمى دون اسلامه هذا تقرير كلامه فافهم وقد يجاب بأن الاسلام نفع محض شرعا وعقلا فلا يكون عيبا في حق احد اصلا بخلاف الكفر فانه اقبح العيوب شرعا وعقلا فهو عيب محض في حق الكل ولذا قال المصنف في المنع بعد ما مر عن البحر اقول ليس بغريب لما علم من ان العيب ما ينقص الثمن عند التجار ولا شك ان الكفر بهذه المثابة لان المسلم ينفر عنه وغيره لا يرغب في شرائه لعدم الرغبة فيه من الكل وهو اقبح العيوب لان المسلم ينفر عن صحبته ولا يصاح للاعتاق في بعض الكفارات فتحصل الرغبة اه قلت ويؤيده انها لو ظهرت مغنية له الرد مع ان بعض الفسقة يرغب فيها ويريد في ثمنها لانه عيب شرعا وكذا لو ظهر الامرد البحر ليس له الرد مع انه عيب عند بعض الفسقة لكنه ليس بعيب شرعا لانه لا يخل بالاستخدام وان اخل بغرض المشتري الفاسق نعم يشكل عليه ما في الحانية يهودى باع يهوديا زيتا وقعت فيه قطرات خمر جاز البيع وليس له الرد لان هذا ليس بعيب عندهم اه تأمل (قول له وعدم الحيض) لان ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء لان الحيض مركب في بنات آدم فاذا لم تحض فالظاهر انه لداء فيها وذلك الداء هو العيب وكذا الاستحاضة لداء فيها زيابى (قول له) عندها خمسة عشر) ويقولها يفتى ط فاقطع الحيض لا يكون عيبا الا اذا كان في او انه اما انقطاعه في سن الصغر او الاياس فلا اتفاقا كما في البحر عن المعراج قال في النهر ويجب ان يكون معناه اذا اشتراها عالما بذلك وفي المحيط اشتراها على انها تحيض فوجدتها لا تحيض ان تصادقا على انها لا تحيض بسبب الاياس فله الرد لانه عيب لانه اشتراها لا يجبل والآيسة لا تجبل اه قات ما في المحيط ظاهر لانه حيث اشترط حيضها كان فوات الوصف المرغوب اما اذا لم يشترطه فالظاهر انها لا ترد لما قدمناه عن البرازية ولو وجد الداء كبيرة السن لا ترد الا اذا شرطت شرها فتدبر وفي القنية وجدتها تحيض كل ستة اشهر مرة فله الرد (قول له) ويعرف بقولها الخ) قال في الهداية ويعرف ذلك بقول الامة فتزد اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح اه ومثله في متن الملتقى وذكر الزيلعي تبعا لانهاية وغيرهما من شروح الهداية انه لا تسمع دعواه بأنه ارتفع حيضها الا اذا ذكر سببه وهو الداء او الجبل فلم يذكر احدهما لا تسمع دعواه ويعرف ذلك بقول الامة لانه لا يعرف غيرها ويستجانب البائع مع ذلك فتزد بنكولها لو بعد القبض وكذا قبل في الصحيح وعن ابى يوسف ترد بالامتن البائع قالوا في ظاهر الرواية لا قبل قول الامة فيه كما في الكافي والمرجع في الجبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء واشترط

عيب (فيهما) ولو المشتري  
ذميا سراج (وعدم الحيض)  
لبنّت سبعة عشر وعندها  
خمس عشرة ويعرف بقولها  
اذا انضم اليه نكول البائع  
قبل القبض وبعده هو  
الصحيح ملتقى

لثبوت العيب قول عدلين منهم اه ملخصا واعترضهم في الفتح بأن اشتراط ذكر السبب مناف لتقرير الهداية بأنه يعرف بقول الامة وكذا قال العتابي وغيره وهو الذي يجب ان يعول عليه اذ لو لم دعوى الداء او الحبل لم يتصور ان يثبت بقولها توجه اليمين على البائع بل لا يرجع الا الى قول الاطباء او النساء ولذا لم يتعرض له فقيه النفس قاضيخان فظهر ان اشتراطه قول مشايخ آخرين يغلب على الظن خطوهم اه ملخصا واعترضه في البحر بأن قاضيخان صرح اولا بالاشتراط تقلا عن الامام ابن الفضل ثم نقل عنه ايضا بعد صفحة ماعناه صاحب الفتح الى الحانية ولا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وقولهم والمرجع الى النساء في الحبل والى الاطباء في الداء لان الاول انما هو لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصوصية الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه حبل رجعا الى النساء العلامات بالحبل لتوجه اليمين على البائع وان عين انه عن داء رجعا الى قول الاطباء كذلك كما لا يخفى اه لكن قال في النهر ورأيت في المحيط ان اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يحمل ما في الحانية اه ومقتضاه تعيين الرجوع الى قول الامة لكن ينفيه مامر من قوله قالوا ظاهر الرواية انه لا يقبل قولها فيه الا ان يقال ان لفظ قالوا يشير الى الضعف ونقل علامة المقدسي عن الرئيس الشيخ قاسم انه ذكر عبارتي الحانية وقال ان الثانية اى التي اقتصر عليها في الفتح اوجه قات وهذا ترجيح منه لما اختاره في الفتح واليه يشير كلام النهر ايضا (تنبيه) في صفة الخصومة في ذلك اما على ما ذكره الشراح فهي انه بعد بيان السبب والرجوع الى النساء او الاطباء ومضى المدة الآتى بيانها يسأل القاضي البائع فان صدق المشتري ردها عليه وان قال هي كذلك للحال وما كانت كذلك عندي توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على قيامه للحال فللمشتري تحليفه فان حلف برئ والاردت عليه وان انكر الانقطاع للحال لا يستحلف عنده وعندها يستحلف قال في النهاية ويجب كونه على العلم بالله ما يعلم انقطاعه عند المشتري وتعبه في الفتح بأنه لو حلف كذلك لا يكون الا بآراء من اين يعلم انها لم تحض عند المشتري اه واما صفتها على ما صححه في الفتح فقال بأن يدعى الانقطاع للحال ووجوده عند البائع فان اعترف البائع به ردت عليه وان اعترف به للحال وانكر وجوده عنده استجبرت الجارية فان ذكرت انها منقطعة اتجهت الخصومة فيحلفه بالله ما وجد عنده فان نكل ردت عليه وان اعترف بوجوده عنده وانكر الانقطاع للحال فاستجبرت فانكرت الانقطاع لا يستحلف عنده وعندها يستحلف اه (قول له) ولا تسمع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني اعلم ان الزياي ذكر هنا ايضا تبعا لشراح الهداية انه لو ادعى انقطاعه في مدة قصيرة لا تسمع دعواه وفي المدينة تسمع واقفاها ثلاثة اشهر وعشر عند ابى يوسف واربعة اشهر وعشر عند محمد وعن ابى حنيفة وزفر انها سنتان اه وفي رواية تسمع دعوى الحبل بسنة شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس بزازية وغيرها وذكر في البحر ان ابتداء المدة من وقت الشراء ورجع في الفتح ما في الحانية من تقديرها بشهر ورد عليه في البحر بأنه خطب عجيب وغلط فاحش لانه لا اعتبار بما في الحانية مع سريح النقل عن اثنتي عشرة اقره في النهر قات وهو مدفوع فقد قال في الذخيرة اما اذا ادعى المشتري انقطاعه حليفها واراد ردها بهذا السبب لا يوجد هذا رواية في المشاهير ثم قال بعد

ولا تسمع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني

كلام وبحاج بعد هذا الى بيان الحد الفاصل بين المدة اليسيرة والكثيرة قالوا ويجب ان يكون هذا كمسألة مدة الاستبراء اذا انقطع الحيض والروايات فيها مختلفة ثم ذكر الروايات السابقة فعلم ان ما ذكره هنا من المدة انما ذكره بطريق القياس على مسألة استبراء ممتدة الطهر وقد نبه على ذلك المحقق صاحب الفتح ورد القياس ببدء الفارق بين المسألتين فانه نقل ما في الحاشية من تقدير المدة بشهر ثم قال وينبغي ان يعول عليه وما تقدم هو خلاف بينهم في استبراء ممتدة الطهر والرواية هناك تستدعي ذلك الاعتبار فان الوطء ممنوع شرعا الى الحيض لاحتمال الحمل فيكون ماؤه ساقيا زرع غيره فقدره ابو حنيفة وزفر بستين لانه اكثر مدة الحمل وهو اقيس وقدره محمد وابو حنيفة في رواية بعدة الوفاة لانه يظهر فيها الحمل غالبا وابو يوسف بثلاثة اشهر لانها عدة من لا تحيض وفي رواية عن محمد شهران وخمسة ايام وعليه الفتوى والحكم هنا ليس الا كون الامتناد عيبا فلا يتجه اناطته بستين او غيرها من الممدد اه ملخصا فقد ظهر لك انه لا يصح في مسئلتنا دعوى النقل عن اثنتا الثلاثة لان المنقول عنهم ذلك انما هو في مسألة الاستبراء المذكورة اما مسألة العيب فلا ذكر لها في المشاهير وانما اختلف المشايخ فيها قياسا على مسألة الاستبراء والامام فقيه النفس قاضخان اخذ تقدير المدة بشهر لتوجه الخصومة بالعيب المذكور لانه يظهر للقوابل اول الاطباء في شهر فلاحاجة الى الاكثر ورجحه خاتمة المحققين وهو من اهل الترجيح فالقول بانه خطب عجيب هو العجيب فاعتنم هذا التحقيق والله تعالى ولي التوفيق (قوله والاستحاضة) بالجر عطفًا على المضاف الذي هو عدم ط (قوله والسعال القديم) اي اذا كان عن داء فاما القدر المعتاد منه فلا فتح وظاهره ان الحادث غير عيب ولو وجد عندها لكن المنظور اليه كونه عن داء لا التقدم ولذا قال في الفصولين السعال عيب ان فحش والا فلا أفاده في البحر (قوله والدين) لان ماليته تكون مشغولة به والغرماء مقدمون على المولى وكذا لو في رقبته جناية قال في السراج لانه يدفع فيها فتستحق رقبته بذلك وهذا يتصور فيما لو حدثت بعد العقد قبل القبض فلو قبل العقد بالبيع صار البائع مختارا للفداء ولو قضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد وزوال الموجب له اه وكذا لو ابرأه الغريم بزازية وفي القنية الدين عيب الا اذا كان يسيرا لا بعد مثله نقصانا بحر (قوله لا المؤجل لعنته) اللام بمعنى الى والمراد الذي تتأخر المطالبة به الى ما بعد عنته كدين لزمه بالمباينة بلاذن المولى (قوله لكن عمم الكمال) هو بحث منه مخالف للتقل بحر (قوله وعلة بنقصان ولأته وميراثه) لم يظهر وجه نقصان الولاء الا ان يراد نقصان الولاء بنقصان ثمرته وهي الميراث تأمل اه ح (قوله كسبل) هو داء في العين يشبه غشاوة كأنها انسج المنكبوت بعروق حمراء ح عن جامع اللغة (قوله وحوص) بنقحتين والحاء والصاد مهملتان ضيق في آخر العين وبابه ضرب ح عن جامع اللغة ونحوه في القاموس والمصباح وفي الفتح انه نوع من الحول (قوله بر) بضم الباء وتسكين المنة يفرق بيندوين واحده بالتاء ويذكر لكونه اسم جنس ويؤنث نظرا الى الجمعية فانه اسم جنس وضعا جمعي استعمالا على المختار ط (قوله والاصبعان عيان الخ) اي قطعهما فلو باعها بشرط البراءة من عيب واحد في يدها فاذا هي مقطوعة اصبع واحدة برى لولو اصبعين لانهما عيان وان كانت الاصابع

(والاستحاضة والسعال القديم) لا المعتاد (والدين) الذي يطالب به في الحال لا المؤجل لعنته فانه ليس بعيب كما نقله مسكين عن الذخيرة لكن عمم الكمال وعلة بنقصان ولأته وميراثه ( والشعر والماء في العين وكذا كل مرض فيها ) فهو عيب معراج كسبل وحوص وكثرة دمع والتؤلؤل بثلاثة كزنبور يثر صغار صلب مستدير على صور شتى جمعة نأليل قاموس وقيدته بالكثرة بعض شراح الهداية (وكذا الكي) عيب (لوعن داء والا لا) وقطع الاصبع عيب والاصبعان عيان والاصابع مع الكف عيب واحد والعسر وهو من يعمل يساره فقط الا ان يعمل باليمين ايضا كعسر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه

كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو مقطوعة الكف لا يبرأ لأن البراءة عن عيب اليد والعيب يكون حال قيامها لاخل عدمها كما في الخاتية ومفاده أنه لو لم يقل في يدها يبرأ لو مقطوعة الكف وعليه يحمل كلام الشارح وكان الانسب ذكر هذه المسئلة فيما سيأتي عند ذكر اشتراط البراءة (قوله والشيب) ومثله الشمط وهو اختلاط البياض بالسواد وعلوه بانه في أو أنه للكبر وفي غير أو أنه للداء قال في جامع الفصولين أقول جعل الكبر هنا عيبا لا في عدم الحيض حتى لو ادعى عدم الحيض للكبر لم يسمع على ما يدل عليه ما مر من قوله لا تسمع دعوى عدم الحيض الا ان يدعيه بحبل اوداء وبينهما منافاة اهـ (قوله وشرب خمر جهرا) اي مع الادمان فلو على الكتان احيانا فليس بعيب كافي جامع الفصولين اي لانه لا ينقص الثمن وان كان عيبا في الدين (قوله ان عدعيا) كقمار يبرد وشرط نرج ونحوها لان كان لا يعدعيا عرفا كقمار يجوز وبطبخ جامع الفصولين فالمدار على العرف (قوله لو كبيرين مولدين) بخلافه في الصغيرين وفي الجليب من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا قال في الخاتية وهذا عندهم يعني عدم الختان في الجارية المولدة اما عندنا عدم الخفض في الجارية لا يكون عيبا بحر (قوله وعدم نهق حمار) لانه يدل على عيب فيه ط (قوله وقلة أكل دواب) احتراز عن الانسان فكثرته فيه عيب وقيل في الجارية عيب لا للعلام ولا لشك انه لا فرق اذا افترط فتح (قوله ونكاح) اي في العبد والجارية خاتية لان العبد يازمه نفقة الزوجة والجارية يحرم وطؤها على السيد قال في الخاتية وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي لا عن طلاق بائن والاحرام ليس بعيب فيها وكذا لو كانت محرمة عليه برضاع او صهرية (قوله وكذب ونميمة) ينبغي تقيدهما بالكثير المضر (قوله وترك صلاة) ٣ وكذا غيرها من الذنوب بحر (قوله لكن في القنية الخ) يؤيده ما في جامع الفصولين راجعا الى الاصل الزنا في القن ليس بعيب لانه نوع فسق فلا يوجب خلاا ككونه أكل الحرام او تارك الصلاة اهـ فافهم (قوله ينبغي ان يتمكن من الرد الخ) اقره في البحر والنهر وفي الولو الحية والهتوع عيب وهو مأخوذ من الهتعة وهي دائرة بيضاء تكون في صدر الحيوان الى جانب نحره يتشام به فيوجب نقصانا في الثمن بسبب تشاؤم الناس اهـ (قوله لو على الذنق الخ) عبارة البحر وكذا الخال ان كان قبيحا منقصا اهـ وفي البرازية والخال والنؤلول لو في موضع يخل بالزينة اما في موضع لا يخل بها كتحت الابط والركبة لا (قوله والعيوب كثيرة) منها الادرة في العلام والعفلة وهي ورم في فرج الجارية والسن الساقطة والخضراء والسوداء ضررا اوليا واختلاف في العفلة ومنها الظفر الاسود ان نقص القيمة وعدم استمسك البول والحرن في الدابة وهو ان تقب ولا شقاق والجوح وهو ان لا تقف عند الاجام وخلع الرسن والاعجام وكذا لو اشترى كرم ما فوجد فيه ممر أو مسيلا للغير او كان مرتفعا لا يصل اليه الماء الا بالسكر او لا شرب له بزازية وكذا في البهائم زيادة على ذلك فراجع (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) من ذلك ما اذا اشترى حديدا ليتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليجر به بالثار فوجد به عيبا ولا يصاح لتلك الآلات يرجع بالنقصان ولا يردده ومنه ايضا بل الجلود او الا برهم فانه عيب آخر يمنع الرد وتامه في البحر (قوله بشي فعل البائع) ومثله الاجني فبق كلام المصنف شاملا ما اذا كان بفعل المشتري او بفعل المعقود عليه او

والشيب وشرب خمر جهرا  
وقار ان عدعيا وعدم  
ختانها لو كبيرين مولدين  
وعدم نهق حمار وقلة أكل  
دواب ونكاح وكذب  
ونميمة وترك صلاة لكن  
في القنية تركها في العبد  
لا يوجب الرد وفيها لو ظهر  
ان الدار مشنومة ينبغي  
ان يتمكن من الرد لان  
الناس لا يرغبون فيها وفي  
المنظومة الحية والخال  
عيب لو على الذنق او الشفة  
لا الخد والعيون كثيرة برأنا  
الله منها (حدث عيب آخر  
عند المشتري) بغير فعل  
البائع

٣ قوله وكذا غيرها من  
الذنوب هكذا بخطه ولعل  
الاولى وكذا غيرها اي الترك  
او وكذا غيرها من الفرائض  
مثلا تأمل اهـ مصححه

بآفة سماوية ففي هذه المثلث لا يردده بالعيب القديم لانه يلزم رده بعيبين وانما يرجع بحصة العيب الا اذا رضى البائع به ناقصا افاده في البحر (قوله فلو به) اي بفعل البائع ومثله الاجني وقوله بعد القبض يغني عنه قول المصنف عند المشتري لكنه صرح به ليقابله بقوله واما قبله فافهم (قوله رجع بحصته) اي حصة العيب الاول وامتنع الرد بحر (قوله ووجب الارش) اي ارش العيب الحادث بفعل البائع فيثبت يرجع على البائع بشيئين الاول حصة العيب الاول من الثمن والثاني ارش العيب الثاني ط ولو كان العيب الثاني بفعل اجني رجع بالارش عليه (قوله واما قبله الخ) اي واما اذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض خير المشتري سواء وجد به عيبا او لا بين اخذه اي مع طرح حصة النقصان من الثمن وبين رده واخذ كل الثمن وكذا لو كان بآفة سماوية او بفعل المعقود عليه فانه يردده بكل الثمن أو يأخذه ويطرح عنه حصة جناية المعقود عليه وكذا لو كان بفعل اجني فانه يخير ولكنه ان اختار الاخذ يرجع بالارش على الجاني وان كان بفعل المشتري لزمه بجميع الثمن وليس له ان يمسكه ويطلب النقصان افاده في البحر وقوله ويطرح عنه حصة جناية المعقود عليه ظاهره انه لا يطرح عنه شيء لو النقصان بآفة سماوية ثم رأيت في جامع الفصولين قال ولو بآفة سماوية فان كان النقصان قدرا يطرح عن المشتري حصته من الثمن وهو مخير في الباقي اخذه بحصته او تركه ككون المبيع كيليا او وزنيا او عدديا متقاربا وفات بعض من القدر وان كان النقصان وصفا لا يطرح عن المشتري شيء من الثمن وهو مخير اخذه بكل ثمنه او تركه والوصف ما يدخل في المبيع بلا ذكر كشجر وبناء في الارض والطراف في الحيوان وجودة في الكيل والوزن اذا الاوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها الجناية او القبض يعني اذا قبض ثم استحق شيء من الاوصاف يرجع بحصته من الثمن اه (قوله بكل الثمن) متعلق بقوله اورده ولا يصح تعلقه ايضا بقوله فله اخذه افاده ح (قوله مطلقا) اي سواء وجد به عيبا او لا ومثله ما مر عن البحر ولا يخفى ان المراد العيب القديم والا فالكلام فيما اذا حدث به عيب واشار الى ان حدوثه قبل القبض بفعل كاف في التخيير بين الاخذ والرد سواء كان به عيب قديم او لا فافهم (قوله فائقول للبائع) لا يناسب قوله ولو برهن الخ فكان المناسب ان يقول او لا ولو ادعى البائع حدوثه الخ افاده ح (قوله الا في بلد العقد) الاولى ان يقول في موضع العقد ليشمل ما لو نقله الى بيته في بلد العقد واشار الى ان تحميله بمنزلة حدوث عيب لما فيه من مؤنة الرد الى موضع العقد لكن هذا العيب غير مانع لان مؤنة الرد على المشتري فلا ضرر فيه على البائع وقدمنا الكلام على هذه المسئلة اول باب خيار الرؤية (قوله رجع بنقصانه) بأن يقوم بلا عيب ثم مع العيب وينظر في التفاوت فان كان مقدار عشر القيمة يرجع بعشر الثمن وان كان اقل او اكثر فعلى هذا الطريق حتى لو اشتراه بعشرة وقيمته مائة وقد نقصه العيب عشرة رجع بعشر الثمن وهو درهم قال البرازي وفي المفايزة ان كان النقصان عشر القيمة رجع بنقصان ما جمل ثمنه اي ما دخل عليه الباء ولا بد ان يكون المقوم اثنين يخبر ان بلغ الشهاده بخضرة البائع والمشتري والمقوم الاهل في كل حرنة ولو زال الحادث كان له رد المبيع مع النقصان وقيل لا وقيل ان كان بدل النقصان قائما رد والا لا كذا في القنية والاول بالقواعد

فلو به بعد القبض رجع بحصته من الثمن ووجب الارش واما قبله فله اخذه اورده بكل الثمن مطلقا ولو برهن البائع على حدوثه والمشتري على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري ولا يرد جبر اماله حمل ومؤنة الا في بلد العقد بحر (رجع بنقصانه)

البقي نهر (قوله الا فيما استثنى) اى من المسائل الست المتقدمة اول الباب ط وقد علمت ما فيها وكتبنا هناك مسائل آخر منها ما يأتى قريبا فى كلام المصنف من مسألة البعير وغيرها وفى فتح القدير ثم الرجوع بالنقصان اذا لم يمتنع الرد بفعل مضمون من جهة المشتري اما اذا كان بفعل من جهته كذلك كان قتل المبيع او بابعه او وهبه وسلمه او اعتقه على مال او كاتبه ثم اطلع على عيب فليس له الرجوع بالنقصان وكذا اذا قتل عند المشتري خطأ لانه لما وصل البديل اليه صار كأنه ملكه من القاتل بالبديل فكان كالوباعه ثم اطلع على عيب لم يكن له حق الرجوع ولو امتنع الرد بفعل غير مضمون له ان يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع (قوله ومنه ما لو شراه تولية) هذه احدى مسئلتين ذكرهما فى البحر بقوله يستثنى مسئلتان \* احدهما بيع التولية لو باع شيئا تولية ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد لانه لو رجع صار الثمن الثانى انقص من الاول وقضية التولية ان يكون مثل الاول \* الثانية لو قبض المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وحدث به عيب عند رب السلم قال الامام بخير المسلم اليه ان شاء قبله معيبا بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شئ عليه من رأس المال ولا من نقصان العيب لانه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كان اعتياضا عن الجودة فيكون ربا اه ملخصا (قوله او خاطه لطفله) الاولى ان يقول او قطعه لطفله لان من اشترى ثوبا فقطعه لباسا لطفله وخاطه صار مملكا له بالقطع قبل الخياطة فاذا وجد به عيبا لا يرجع بنقصانه اما لو كان الولد كبيرا يرجع بالعيب لانه لا يصير ملكا له الا بقبضه فاذا خاطه قبل القبض امتنع الرد بالخياطة فاذا حصل التمليك بعد ذلك بالتسليم لا يمتنع الرجوع بالنقصان بناء على ماسأتى من ان كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع باخراجه عن ملكه والارجع فى الاول اخرجه عن ملكه قبل امتناع الرد وفى الثانى بعده اذ ليس للبائع اخذه معيبا بعد الخياطة كما يأتى وتماه فى الزيلعي وبما قرناه ظهر ان التقيد بالخياطة تبعا للهداية احترازا فى الكبير اتفاقا فى الصغير كما نبه عليه فى البحر (قوله او رضى به البائع) يعنى انه لو اراد الرجوع بنقصان العيب ورضى البائع بأخذه منه معيبا امتنع رجوع المشتري بالنقصان بل اما ان يسكه بلا رجوع واما ان يرده لا يقال لاحاجة الى هذه المسئلة مع قول المتن وله الرد برضا البائع لان ما فى المتن لبيان انه مخير بين الرجوع بالنقصان والرد برضا البائع وهذا لا يدل على ان رضا البائع بالرد يبطل اختيار المشتري الرجوع بالنقصان فلذا ذكر الشارح هذه المسئلة فى مبطلات الرجوع فله دره بما حواه دره فافهم (قوله وله والرد برضا البائع) لان فى الرد ضرارا بالبائع لكونه خرج عن ملكه سالما عن العيب الحادث فتمين الرجوع بالنقصان الا ان يرضى بالضرر فيخير المشتري حينئذ بين الرد والامساك من غير رجوع بنقصان وهذا المعنى لا يستفاد من المتن فاو قال ولم يرجع بنقصان لكان اولى نهر قلت وقد افاد الشارح هذا المعنى بذكر المسئلة التى قبله كما قرناه انفا ثم ان مقتضى قولهم الا ان يرضى بالضرر ان المشتري يرجع عليه بجميع الثمن كاملا وبه صرح القهستاني حيث قال غير طالب اى البائع لحصة النقصان اه فدل على ان البائع ليس له طلب حصة النقصان الحادث فيرد كل الثمن ثم رأيت ايضا فى حاشية نوح افندى حيث قال لسقوط حقه برضا بالضرر فلا يرجع على المشتري بنقصان العيب الحادث

الا فيما استثنى ومنه ما لو  
شراه تولية او خاطه لطفله  
زيلعي او رضى به البائع  
جوهره (وله الرد برضا  
البائع)



اه ولينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيب عند قوله والسرقة ( تنبيه )  
 اشار المصنف باشتراط رضا البائع الى فرع في القنية لورد المبيع بعيب بقضاه او بغير قضاء  
 او تقايلا ثم ظفر البائع بعيب حدث عند المشتري فللبائع الرد اه يعني لعدم رضاه به او لا  
 وفي البرازية رده المشتري بعيب وعلم البائع بحدوث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري  
 مع ارض العيب القديم او رضى بالردود ولاشئ به وان حدث فيه عيب آخر عند البائع  
 رجع البائع على المشتري بأرض العيب الثاني الا ان يرضى ان يقبله بعيبه الثالث ايضا اه بحر  
 هذا وسيدكر المصنف انه بعد الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث ( قوله الامانع  
 عيب ) اى الالعيب مانع من الرد كما لو قتل المبيع عند المشتري رجلا خطأ ثم ظهر انه قتل  
 آخر عند البائع فقبله البائع بالجنايتين لا يجبر المشتري على ذلك وانما يرجع بالنقصان على الجناية  
 الاولى دفعا للضرر عنه لانه لو رده على بائعه كان مختارا للقاء فيهما وكما لو اشترى عصيرا  
 فتخمر بعد قبضه ثم وجد فيه عيبا لا يردده وان رضى البائع وانما يرجع بالنقصان كذا في النهر  
 ح ( قوله او زيادة ) اى او الازيادة مائة كما سيأتى في نحو الخياطة ح ثم اعلم ان الزيادة  
 في المبيع اما قبل القبض او بعده وكل منهما نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان متولدة  
 كسمن وجمال فلا تمنع الرد قبل القبض وكذا بعده في ظاهر الرواية وللمشتري الرجوع  
 بالنقصان وليس للبائع قبوله عندهما وعند محمد له ذلك وغير متولدة كغرس وبناء وصيغ  
 وخياطة فتمنع الرد مطلقا والمنفصلة نوعان متولدة كالولد والثر والارث فقبل القبض لا تمنع  
 فان شاء ردها او رضى بهما بجميع الثمن وبعد القبض يمتنع الرد ويرجع بحصة العيب وغير  
 متولدة ككسب وغلة وهبة وصدقة فقبل القبض لا تمنع الرد فاذا رد فهي للمشتري بلا ثمن  
 عنده ولا تطيب له وعندها للبائع ولا تطيب له وبعد القبض لا تمنع الرد ايضا وتطيب له الزيادة  
 وتماه في البحر عن القنية وحاصله انه يمتنع الرد في موضعين في المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفي  
 المنفصلة المتولدة لو بعد القبض كما في البرازية وغيرها ووقع في الفتح ان المنفصلة المتولدة تمنع  
 الرد لكنه قال بعده انه قبل القبض يخير كما هو وبعد القبض يرد المبيع وحده بحصته من الثمن  
 واعترضه في البحر بأنه سهوا هذا التفصيل لا يناسب قوله تمنع الرد وانما يناسب الرد وهو  
 خلاف ماصر عن القنية والبرازية وغيرها وذكر نحوه في نور العين واجاب في النهر بأن قول  
 الفتح تمنع الرد معناه تمنع رد الاصل وحده قلت ولا يخفى ما فيه فان قول الفتح وبعد القبض يرد  
 المبيع وحده ينافيه وقد صرح في الذخيرة ايضا بأنه لا يردده لان الولد يصير ربا لكونه صار  
 للمشتري بلا عوض بخلاف غير المتولدة كالكسب لانها لم تتولد من المبيع بل من منافعه فلم  
 تكن مبيعة فامكن ان تسلم للمشتري مجانا اما الولد فانه مبيع من وجه تولده من المبيع فله  
 صفته فلو سلم للمشتري مجانا كان ربا ونحوه في الزيلعي ( قوله كأن اشترى ثوبا ) تمثيل لاصل  
 المسئلة لالزيادة قال في البحر وهو تكرار لان رجوعه وجواز رده برضا بائعه في الثوب من  
 افراد ما قدمه ولم تظاهر فائدة لافراد الثوب الا ليرتب عليه مسئلة ما اذا خاطله فانه يمتنع الرد  
 ولو برضاه اه ط ( قوله فقلعه ) ووطه الجارية كالقطع بكرا كانت او ثيبا نهر وستأتى  
 مسئلة الجارية في المتن ( قوله فاطلع على عيب ) ذكر الفاء يفيد ان القطع لو كان بعد

مطلب  
 في انواع زيادة المبيع

الامانع عيب او زيادة ( كان  
 اشترى ثوبا فقلعه فاطلع  
 على عيب رجع به ) اى  
 بنقصانه لتعذر الرد بالقطع  
 ( فان قبله البائع كذلك له  
 ذلك ) لانه اسقط حقه  
 ( ولو اشترى بعيرا ففحص  
 فوجد امعااه

الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجه ظاهر فليراجع اه ح ويشهد له قول المصنف  
 الآتي والابن والركوب والمداداة رضا بالعيب الخ (قوله فاسدا) الاولى فاسدة (قوله لا يرجع  
 لافساد ماليته) اشار به الى الفرق بين هذه المسئلة وما قبلها وهو ان النحر افساد للمالية لصيرورة  
 المبيع به عرضة للتلف والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاختل معنى قيام المبيع كافي النحر ح  
 وعدم الرجوع قول الامام وفي الحاشية وجامع الفصولين لو اشترى بغير اقله ادخله داره سقط  
 فذبحه فظهر عليه يرجع بنقصانه عندها وبه اخذ المشايخ كالمواكل طعاما فوجد به عيبا ولو  
 علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في البحر وفي الوقعات الفتوى على قولهما في الاكل  
 فكذلك اه قال الحيز الرملى ويجب تقييد المسئلة بما اذا نحره وحياته مرجوة اما اذا  
 ايس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام ايضا لان النحر في هذه الحالة ليس افسادا  
 للمالية تأمل اه (قوله لا يرجع لو باع المشتري الثوب الخ) اى اخرجه عن ملكه والبيع  
 مثال نعم مال ووهبه او اقربه لغيره ولا فرق بين ما اذا كان بعد رؤية العيب او قبله كما في القمع  
 وسواء كان ذلك لحوف تلفه او لا حتى لو وجد السمكة المبيعة معيبة وغاب البائع بحيث لو  
 انتفخه لفسدت فباعها لم يرجع ايضا بشئ كافي القية لهر ثم اعلم ان البيع ونحوه مانع من  
 الرجوع بالنقصان سواء كان بعد حدوث عيب عند المشتري او قبله الا اذا كان بعد زيادة  
 كخياطة ونحوها كياتى ولذا قال في المحيط ولو اخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للملك اثر  
 بأن باعه او وهبه او اقربه لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذا لو باع بعضه وان تصرف  
 تصرفا لا يخرج عن ملكه بان آجره او رهنه او كان طعاما فطبخه او سويقا فلتنه بسمن او بنى في  
 العرصة او نحوه ثم علم بالعيب فانه لا يرجع بالنقصان الا في الكتابة بجر لكن في جامع الفصولين  
 شراء فآجره فوجد عيبه فله تقضى الاجارة ورده بعيبه بخلاف رهنه من غيره فانه يردده بعد فكه  
 اه والظاهر ان ما في المحيط من عدم رجوعه بالنقصان بعد الاجارة والرهن المراد به اذا رضى  
 البائع مبيعاً فحينئذ لا يرجع بل يردده تأمل (قوله او بعضه) ظاهره انه ليس له رد ما بقي لتعينه  
 بالقمع او الشركة وكذا لا يس له الرجوع بنقصان الباقي كإيفيد ما تقادم عن المحيط ثم رأيت في  
 انهم سألوا لو باع بعضه لم يرجع بالنقصان بمحض ما باعه كذا بمحض ما باقى على الصحيح ولم يردده عنده  
 كما في المحيط اه وهذا بخلاف ما لو كان أثوابا فباع بعضها فان له رد الباقي كما مره متنا قليل هذا  
 الباب وسيأتى ايضا في قوله اشترى عشرين الخ وبخلاف ما لو كان المبيع طعاما ويأتى الكلام  
 عليه (قوله لجواز رده مقطوعا لا محيطا) يعنى ان الرد بعد القمع غير ممتنع برضا البائع فلما  
 باعه المشتري صار حائسا للمبيع بالمبيع فلا يرجع بالنقصان لكونه صار مقبولا للرد بخلاف  
 ما لو خاطه قبل العلم بالعيب ثم باعه فانه لا يس له الرجوع بالنقصان لان الخياطة مانعة من الرد كما  
 يأتى فيمعه بعد امتناع الرد لا تأثير له لانه لم يصير حائسا له بالمبيع كما افاده الزيلعي وغيره والاصل  
 كافي الذخيرة انه في كل موضع امكن المشتري رد المبيع القائم في ملكه على البائع برضاه او  
 بدونه فاذا ازاله عن ملكه ببيع او شبهه لا يرجع بالنقصان وفي كل موضع لا يمكنه رده على البائع  
 فاذا ازاله عن ملكه يرجع بالنقصان ونحوه في الزيلعي وفي غايه مسئلة ما لو خاط الثوب لطفا  
 وقد مررت (قوله وخالف) اشار به مع ما عطف عليه الى الزيادة المتصلة الغير المتولدة وقدمه لبيانها

فاسدا لا) يرجع لافساد  
 ماليته (ك) لا يرجع (وباع  
 المشتري الثوب) كانه او  
 بعضه او وهبه (بعد انقطع)  
 لجواز رده مقطوعا لا محيطا  
 كما افاده بقوله (فلاو قطعته)  
 المشتري (وخاطه او صبغه)

قوله او قبله هكذا بخطه  
 والاولى او قبلها اى رؤية  
 العيب اه مصححه

(قوله بأى صبغ كان) ولو أسود وعنداى خيفة السواد نقصان فيكون للبائع أخذه وهو الخلاف زمان اه ح (قوله اولت السويق بسمن) اى خلطه به ومثله لو اتخذ الزيت المبيع صابونا وهى واقعة الحال رمى (قوله اوغرس اوبى) اى فى الارض المبيعة ط (قوله ثم اطاع على عيب) اى فى السويق او الثوب بعد هذه الاشياء منح قال ح وهو يفيد ان الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر ويدل عليه ايضا قول مسكين ولم يكن علما وقت الصبغ واللت اه (قوله بسبب الزيادة) لانه لا وجه للفسخ فى الاصل دونها لانها لا تنفك عنه ولا وجه اليه معها لحق الشرع الخ (قوله لحصول الربا) فان الزيادة حينئذ تكون فضلا مستحقا فى عقد المعاوضة بلا مقابل وهو معنى الربا او شبهته وشبهة الربا حكم الربا فتح وبه اندفع ما فى الدر المتقى عن الوانى عن قوله وفيه ان حرمة الربا بالقدر والجنس وهما مفقودان ههنا فتأمل اه ويوضح الدفع قوله فى العزيمة انه كلام غير محرر فان الربا ليس بمنحصر عندهم فى الصورة المذكورة اقولهم ان الشروط الفاسدة من الربا وهى فى المعاوضات المالية وغيرها لان الربا هو الفضل الحالى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هى زيادة مالا يقتضيه العقد ولا يلائمه ففيها فضل خال عن العوض وهو الربا كما فى الزيلعي وغيره قيل كتاب الصرف (قوله اى الممتنع رده فى هذه الصور) اى صور الزيادة المتصلة من خياطة ونحوها وأفاد ان امتناع الرد سابق على البيع بسبب الزيادة فتقرر بها الرجوع بالنقصان قبل البيع فيبقى له الرجوع بعد البيع ايضا وان كان البيع بعد رؤية العيب قال فى الفتح واذا امتنع الرد بالفسخ فلو باعه المشتري رجع بالنقصان لان الرد لما امتنع لم يكن المشتري ببيعه حاسبه (قوله بعد رؤية العيب) وكذا قبلها بالاولى ح (قوله قبل الرضا به صريحا او دلالة) لم أر من ذكرها القيد هنا بعد مراجعة كثير من كتب المذهب وانما رأيته فى حواشى المنح للخير الرملى ذكره بعد قوله او مات العبد وهو فى محله كما تعرفه قريبا امامنا فلا محل له لان العرض على البيع رضا بالعيب كما سياتى وهنا وجد البيع حقيقة ولم يمنع الرجوع بالنقصان لتقرر الرجوع قبله كما علمته آتفا فكأن الشارح رأى هذا القيد فى حواشى شيخه فسبق قلمه فكتبه فى غير محله فتأمل (قوله او مات العبد) لان الملك ينتهى بالموت والشئ بانتهائه يتقرر فكان بقاء الملك قائما والرد متعذر وذلك موجب للرجوع وتاممه فى ح عن الفتح قال فى النهر ولا فرق فى هذا اى موت العبد بين ان يكون بعد رؤية العيب او قبلها اه لكن اذا كان الموت بعد رؤية العيب لا بد ان يكون قبل الرضا به صريحا أو دلالة كذا كره الخير الرملى ووجهه ظاهر لانه اذا رأى العيب وقال رضيت به او عرضه على البيع أو استخدمه مرارا أو نحو ذلك مما يكون دلالة على الرضا امتنع رده والرجوع بنقصانه لوبقى العبد حيا فكذا لو مات بالاولى (قوله المراد هلاك المبيع الخ) قال فى النهر ولو قال او هلك المبيع لكان اقودا لافرق بين الأدمى وغيره ومن ثم قال فى الفصول ذهب الى بائنه ليرده بعينه فلك فى الطريق هلك على المشتري ويرجع بنقصه وفى القية اشترى جدارا مائلا فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان اه وفى الحاوى اشترى ثوبا على ان كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغ بها الى بعد اذ اذ هى ثلاثة عشرية فرجع بها ليردها وهلك فى الطريق يرجع

بأى صبغ كان عني (اولت السويق بسمن) او خبز الدقيق أو غرس أو بى (ثم اطاع على عيب رجع بنقصانه) لا امتناع الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لحصول الربا حتى لو تراضيا على الرد لا يقضى القاضى به درر وابن كمال (كما) يرجع (لو باعه) اى الممتنع رده (فى هذه الصور بعد رؤية العيب) قبل الرضا به صريحا او دلالة (أو مات العبد) المراد هلاك المبيع عند المشتري

بنقصان القيمة في ظاهر المذهب (قوله او اعنته) قال في الهداية واما الاعتاق فالقياس فيه ان لا يرجع لان الامتناع بفعله فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع لان العتق انهاء الملك لان الآدمي ما خلق في الاصل محلا للملك وانما ثبت الملك فيه مؤقتا الى الاعتاق انهاء كالموت وهذا لان الشيء يتقرر بانتهائه فيجعل كأن الملك باق والرد متعذر والتدبير والاستيلاء بمنزلة لانه تعذر النقل مع بقاء المحل بالامر الحكيم اه ح (قوله او وقف) فاذا وقف المشتري الارض ثم علم بالعيب رجع بالنقصان وفي جماعها مسجدا اختلاف والمختار الرجوع بالنقصان كما في جامع الفصولين وفي النزاهة وعليه الفتوى وما رجع به يسلم اليه لان النقصان لم يدخل تحت الوقف اه نهر (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقه وما بعده اه ح والحاصل ان هالك المبيع ليس كاعتاقه فانه اذا هلك المبيع يرجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به او قبله واما الاعتاق بعد العلم به فانه من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس اعتاقه كاستهلاكه فانه اذا استهلكه فلا رجوع مطلقا الا في الاكل عندهما بحر ط (قوله او كان المبيع طعاما فأكله) احتراز بالاكل عن استهلاكه بغيره ففي الذخيرة قال القدوري ولو اشترى ثوبا او طعاما واحرق الثوب واستهلك الطعام ثم اطاع على عيب لا يرجع بالنقصان بلا خلاف اه وكذا لو باعه او وهبه ثم اطاع على عيب لم يرجع بشئ اجماعا كما في السراج لكن في بيع بعضه الخلاف الآتي واراد بالطعام المكيل والموزون كما يعلم من الذخيرة والخاتبة (قوله فأكله او بعضه) اي ثم علم بالعيب كما في الهداية وهذا يدل على ان الرجوع فيما اذا اطعمه عبده او مدبره او ام ولده او لبس الثوب حتى تخرق مقيد بما قبل العلم بالعيب فلو اخرج الشارح قوله قبل علمه بعينه عن قوله او لبس الثوب حتى تخرق ليكون قيدا في المسائل العشرة لكان اولي ح قلت ويؤيده انه في الفتح قال بعد هذه المسائل وفي الكفاية كل تصرف يسقط خيار العيب اذا وجده في ملكه بعد العلم بالعيب فلا رد ولا ارض لانه كالرضاه (تأنيده) وقع في المنع او اكله بعد اطلاعه على العيب وهو سبق قلم كما نبه عليه الرملي (قوله او اطعمه عبده او مدبره او ام ولده) انما يرجع في هذه المسائل لان ملكه باق كما في البحر يعني ان العبد والمدبر وام الولد انما اكلوا الطعام على ملك السيد لانهم لا يملكون وان ملكوا فكان ملكه باقيا في الطعام والرد متعذر كما قررناه في الاعتاق بخلاف ما اذا اطعمه طفله وما عطف عليه مما سبأ في حيث لا يرجع لان فيه حبس المبيع بالتملك من هؤلاء فانهم من اهل الملك اه ح (قوله فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندهما) الذي في الهداية والعناية والفتح والتبيين ان الاستحسان عدم الرجوع وهو قول الامام فليحذر اه ح قلت ما ذكره الشارح من ان الاستحسان قولهما ذكر في الاختيار وتبعه في البحر وكذا نقله عنه العلامة قاسم ونبه على انه عكس ما في الهداية وسكت عليه فلذا مشى عليه المصنف في منته و ذكر في الفتح عن الخلاصة ان عليه الفتوى وبه اخذ الطحاوي لكن قال في الفتح بعده ان جعل الهداية قول الامام استحسانا مع تأخير جوابه عن دليلهما يفيد مخالفته في كون الفتوى على قولهما اه قلت ويؤيده انه في الكنز والمقتى وغيرها مشوا على قول الامام وفي الذخيرة ولو لبس الثوب حتى تخرق من اللبس او اكل الطعام لا يرجع عنده هو الصحيح خلافا لهما اه والحاصل انهما قولان مصححان

(أو أعنته) أو مدبره أو ام ولده  
او وقف قبل علمه بعينه  
(أو كان) المبيع (طعاما  
فأكله أو بعضه) أو أطعمه  
عبده أو مدبره أو ام ولده  
او لبس الثوب حتى تخرق  
فانه يرجع بالنقصان  
استحسانا عندهما وعليه  
الفتوى بحر

مطلب  
فيما لو أكل بعض الطعام

ولكن صححو اقولهما بأن عليه الفتوى ولفظ الفتوى أكد الفاظ التصحيح ولا سيما هو ارفق بالناس كما يأتي فلذا اختاره المصنف في مثله وهذا في الاكل اما البيع ونحوه فلا رجوع فيه اجابا كما علمت ويأتي وجه الفرق (تنبيه) ظاهر كلام الشارح ان الخلاف جار في جميع المسائل التي ذكرها مع انهم لم يذكروه الا في اكل الطعام وليس الثوب افاده ح قلت الظاهر جريان الخلاف في مسائل الاطعام ايضا لانه لو اكل الطعام لا يرجع عند الامام فكذلك اذا اطعمه عبده بالاولى تأمل (قوله) وعنهما يرد مابقي ويرجع بنقصان ما اكل (هذه رواية ثانية عنهما في صورة اكل البعض والاولى انه يرجع بنقصان العيب في الكل فلا يرد مابقي هكذا نقل عنهما القدوري في التريب وتبعه في الهداية وذكر في شرح الطحاوي ان الاول قول ابي يوسف والثانية قول محمد كما في الفتح واما عند الامام فلا يرد مابقي ولا يرجع بنقصان ما اكل ولا مابقي كما في الذخيرة والفتوى على قول محمد كما نقله في البحر عن الاختيار والخلاصة ومثله في النهاية واية البيان وجامع الفصولين والخاتمة والمجتبى فلذا اقتصر عليه الشارح وهكذا كله في اكل البعض اما لو باع بعض المكيل والموزون ففي الذخيرة انه عندهما لا يرد مابقي ولا يرجع بشئ وعن محمد يرد مابقي ولا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكر في الاصل وكان الفقيه ابو جعفر وابو الليث يفتيان في هذه المسائل بقول محمد رفقا بالناس واختاره الصدر الشهيد اه وفي جامع الفصولين عن الخاتمة وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى اه ومثله في الولوالجية والمجتبى والمواهب والحاصل (٢) ان المفتي به انه لو باع البعض او اكله يرد الباقي ويرجع بنقص ما اكل لا بنقص ما باع والفرق كما في الولوالجية انه بالاكل تقرر العقد فيتقرر أحكامه وبالبيع ينقطع الملك فتقطع أحكامه قال فصار بمنزلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما وباع احدهما ثم وجد بهما عيبا يرد مابقي ولا يرجع بنقصان ما باع بالاجماع فكذلكا عند محمد اه قلت لكن سيد المصنف تبعا لغيره من المتون لو وجد ببعض المكيل او الموزون عيبا له رد كله او اخذه فان مقتضاه انه ليس له رد المبيع وحده الا ان يقال انه محمول على ما اذا كان كله باقيا في ملكه لم يتصرف في شئ منه بقرينة قوله له رد كله فيفرق بين ما اذا بقي كله وبين ما اذا تصرف ببعضه ببيع او اكل او يقال هو مبني على قول غير محمد تأمل \* (تنبيه) \* الطعام في عرفهم البر والمراد به هنا هو وما كان مثله من مكيل وموزون كما علم مما نقلناه آنفا عن الذخيرة وفي البحر عن القنية ولو كان غزلا فنسجه او فلقا فجعله ابريسا ثم ظهر انه كان رطبا وانتقص وزنه رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع اه وبه علم ان الاكل غير قيد بل مثله كل تصرف لا يخرج عن ملكه كما يعلم مما قدمناه عن المحيط وتقدم حكم القيسى عند قوله كذا لا يرجع لو باع المشتري الثوب الخ (قوله ابن كمال) حيث قال والخلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فله رد الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والخاتمة اه قلت ولفظ الخاتمة فان كان في وعاءين فاكل مافي احدهما او باع ثم علم بعيب كان له ان يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم لان المكيل والموزون بمنزلة اشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدن والتوبين ونحو ذلك اه ومقتضاه انه لا خلاف في ثبوت رد المبيع وحده نعم نقل العلامة قاسم في تصحيحه عن الذخيرة

وعنها يرد مابقي ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى اختيار وقهستاني ولو كان في وعاءين فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا ابن كمال وابن ملك

(٢) قوله والحاصل الخ اقول قد نظمت هذه المسئلة والى قبلها ليسهل حفظهما فقلت

\* وان يبيع كل المكيل او اكل \*  
\* ثم رأى عيبا فلا رجوع بل \*  
\* يرجع ان كان لبعض اكل \*  
\* بنقصه وان يبيع بمضاف لا \*  
\* وما بقي عن اكل او يبيع يرد \*  
\* عند محمد وذلك المتمد \*  
اه (منه)

ان من المشايخ من قال لا فرق بين الوعاء والاوعية ليس له ان يرد البعض بالعيب واطلاق محمد في الاصل يدل عليه وبه كان يفتى شمس الأئمة السرخسي ثم قال العلامة قاسم والاول اقيس وارفق (قوله وسيجي) اي قيل قوله اشترى جارية لكن الذي سيجي هو ترجيح عدم الفرق بين الوعاء والاكثر (قوله فعلى ما في الاختيار الخ) اي من قوله وعنهما يرد ما بقي ويرجع الخ فانه يفيد انه قياس لذكره له بعد قوله فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندها وحاصله ان احدى الروايتين عنهما استحسان والثانية قياس فيكون ترجيح الثانية كالموقع في الاختيار والفهستاني من ترجيح القياس على الاستحسان هذا تقرير كلام الشارح وبه اندفع ما قيل ان الشارح وافق هنا ما في الهداية وغيرها من ان القياس قولهما فافهم نعم مافهمه الشارح على ما قررناه خلاف المفهوم من كلامهم فقد قال في الهداية واما الاكل فعلى الخلاف عندهما يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وان اكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب عنده وعنهما انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنهما انه يرد ما بقي اه وقال في الاختيار عندهما يرجع استحسانا وعنده لا يرجع الخ فان المفهوم من هذا انه في الهداية جعل الرجوع بالنقصان عندهما قياسا وعدمه عنده استحسانا وفي الاختيار بالعكس وحاصله ان الرجوع بالنقصان عندهما قيل انه قياس وقيل انه استحسان ثم بعد قولهما بالرجوع بالنقصان ففي صورة اكل البعض عنهما روايتان الاولى يرجع بنقصان الكل فلا يرد الباقي والثانية يرجع بنقصان ما اكل فقط ويرد ما بقي وانت خير بأنه ليس في هذا ما يفيد ان احدى هاتين الروايتين قياس والاخرى استحسان كما فهمه الشارح بل كل منهما قياس على ما في الهداية والاستحسان قول الامام بعدم الرجوع بشئ اصلا وكل منهما استحسان على ما في الاختيار والقياس قول الامام المذكور فتنبه (قوله ولو اعتهقه على مال) أي لا يرجع لانه حبس بدله وحبس البديل كحبس المبدل وعنه انه يرجع لانه انتهاء للملك وان كان بعوض ح عن الهداية وعند ابى يوسف يرجع في هذه المسائل (قوله او كاتبه) هي بمعنى الاعتاق على مال كافي البحر والكلام فيه مغن عن الكلام فيها (قوله او قتله) هو ظاهر الرواية عن اصحابنا ووجهه ان القتل لم يعهد شرعا الامضمون وانما سقط عن المولى بسبب الملك فصار كالمستفيد به عوضا وهو سلامة نفسه عن القتل ان كان عمدا او الدية ان كان خطأ فكأنه باعه نهر (قوله طغله) ليس بقيد بل المصرح به في البحر والفتح الولد الصغير والكبير والعله وهي أهلية الملك كما قدمناه تشملهما اه (قوله كذا ذكره المصنف) حيث قال فلو اعتهقه على مال او قتله بعد اطلاعه على عيب وقال محشيه الرملي صوابه قبل اطلاعه اذ هو محل الخلاف اذ بعده لا يرجع اجماعا ولهذا لم يقيد به الزيلعي واكثر الشراح وكأنه تبع العيني فيه وهو سهو (قوله في الرمز) اي شرح الكنتز (قوله لكن ذكر في الجمع في الجميع) اي في جميع المسائل المذكورة وهي العتق على مال والكتابة والابق وهذا هو الصواب لما علمت من انه لا رجوع اجماعا لو بعد الاطلاع على العيب لا لما قيل من انه يلزم ان لا يبقى فرق بين هذه المسائل والمسائل المتقدمة فانه ممنوع اذا الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة وعدمه في هذه اجماعا فافهم (قوله حتى العيني) أي في شرحه على نظم الجمع اي فناقض كلامه في الرمز

مطلب

يرجع القياس

وسيجي قلت فعلى ما في الاختيار والفهستاني يرجح القياس قبة (ولو أعتهقه على مال) أو كاتبه (أو قتله) أو أبق أو اطعمه طفله أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه مجتبي بعد اطلاعه على عيب كذا ذكره المصنف تبعا للعيني في الرمز لكن ذكر في الجمع في الجميع قبل الرؤية واقره شراحه حتى العيني فيفيد البعدي



(قوله بالاولوية) اى لانه اذا امتنع الرجوع اذا كانت هذه الاشياء قبل الاطلاع على العيب يمتنع بعد الاطلاع بالاولى لانها دليل الرضا (قوله والاصل الخ) قدمنا بيانه عند قوله لجواز رده مقطوعا لا محظا وقد مناهناك بناء على اولى آخر (قوله وفيه الخ) مكرر مع مقدمه قريبا ح (قوله فوجده فاسدا الخ) لوقال فوجده معيبا لكان اولى لان من عيب الجوز قلة ليه وسواده كفى البرازية وصرح في الذخيرة بانه عيب لافساد واحترز بقوله فوجده اى المبيع عما اذا كسر البعض فوجده فاسدا فانه يرد او يرجع بنقصه فقط ولا يقيس الباقي عليه ولذا قال في الذخيرة ولا يرد الباقي الا ان يبرهن ان الباقي فاسد اه افاده في البحر وقوله فانه يرد الخ اى يرد ما كسره لو غير منتفع به او يرجع بنقصه فقط لو ينتفع به (قوله ان لم يتناول منه شيئا) فلو كسره فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه لرضاه به ويتبنى جريان الخلاف فيما لو اكل الطعام بحر واصل البحث للزيلعي واعترضه بان الخلاف في الطعام اذا علم بالعيب بعد الاكل لا قبله (قوله نقصانه) اى له نقصان عيبه لارده لان الكسر عيب حادث بحر وغيره قلت الكسر في الجوز يزيد في ثمنه فهو زيادة لا عيب تأمل (قوله الا اذا رضى البائع به) اى باخذه معيبا بالكسر فلا رجوع للمشتري بنقصانه (قوله ولو علم) اى المشتري بعيبه قبل كسره اى ولم يكسره قال في النهر فلو كسره بعد العلم بالعيب لا يرد لانه صار راضيا به ونبه على ذلك الزيلعي ايضا فقال لا يرد ولا يرجع بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل الرضا انتهى لكن الزيلعي ذكر هذا بعد قوله وان لم ينتفع به اصلا واعترض بان محله هنا لانه ان لم ينتفع به اصلا يرد ويرجع بكل الثمن (قوله وان لم ينتفع به اصلا) بان كان البيض منتئا والقضاء مرا والجوز خاويا ومافي العيني او من تخا فيه نظر لانه يأكله الفقراء نهر قلت وكذا ينتفع به باستخراج دهنه لكن هذا لو كان كثيرا بل قد يقال ولو قليلا لانه يباع لمن يستخرج دهنه فيكون له قيمة الا ان يكون جوزة او جوزتين مثلا (قوله فله كل الثمن الخ) لانه تبين بالكسر انه ليس بمال فكان البيع باطلا قيل هذا صحيح في الجوز الذي لا قيمة لقشره اما اذا كان له قيمة بان كان في موضع يباع فيه قشره يرجع بحصة اللب فقط وقيل يرد ويرجع بكل الثمن لان ماله باع اعتبار اللب وظاهر الهداية يفيد ترجيحه وكذا في البيض امابيض النعامة اذا وجد فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب قال في العناية وعليه جرى في الفتح ان هذا يجب ان يكون بلا خلاف لانه ماله بيع النعامة قبل الكسر باعتبار القشر وما فيه جميعا قال ابن وهبان وينبغي ان يفصل بان يقال هذا في موضع يقصد فيه الانتفاع بالقشر اما اذا كان لا يقصد الانتفاع الا بالمعج بان كان في برية والقشر لا ينتقل كان كغيره قال الشيخ عبد البر ولا يخفى عليك فساد هذا التفصيل فان هذا القشر مقصود بالشراء في نفسه ينتفع به في سائر المواضع وما ذكره لا ينهض لان هذا قد يتفق في كثير مما اتفقوا على صحة بيعه ولا يكون ذلك موجبا لفساد البيع اه نهر (قوله ولو كان اكثره فاسدا جاز بحصته) اى بحصة الصحيح منه وهذا عندهما وهو الاصح كافي الفتح وكذا في النهر عن النهاية اما عنده فلا يصح في الصحيح منه ايضا لانه كالجمع بين الحر والعبد في صفقة واحدة ووجه الاصح كافي الزيلعي انه بمنزلة ما لو فصل ثمنه لانه ينقسم ثمنه على اجزائه كالتمثيل والموزون لا على قيمته اه اى بخلاف الحر مع العبد

بالاولوية فتنبه (لا) يرجع  
بشيء لا امتناع الرد بفعله  
والاصل ان كل موضع  
للبيع اخذه معيبا لا يرجع  
باخراجه عن ملكه والا  
رجع اختيار وفيه الفتوى  
على قولهما في الاكل واقره  
القهستاني (شرى نحو  
بيض وبطيخ) كجوز وقتا  
(فكسره فوجده فاسدا  
ينتفع به) ولو علقا للدواب  
(فله) ان لم يتناول منه شيئا  
بعد علمه بعيبه (نقصانه)  
الا اذا رضى البائع به ولو علم  
بعيبه قبل كسره فله رده  
(وان لم ينتفع به اصلا فله  
كل الثمن) لبطالان البيع  
ولو كان اكثره فاسدا جاز  
بحصته عندهما نهر

«(تنبيه)» عبر بالاكثر تبعا للعنى واعترض بانه مختل والصواب تعبير النهر وغيره بالكثير قلت وهو مدفوع لانه اذا صح فيما يكون اكثره فاسدا يصح فيما يكون الكثير منه فاسدا بالاولى فافهم نعم الاولى التعبير بالكثير ليفيد صحة البيع في الكل اذا كان الفاسد منه قليلا لانه لا يمكن التحرز عنه اذا لا يخلو عن قليل فاسد فكان كقليل التراب في الخطة فلا يرجع بشئ اصلا وفي القياس يفسد كما في الفتح قال في النهر والقليل ما لا يخلو عنه الجوز عادة كالجوز الواحد والاثنتين في المائة كذا في الهداية وهو ظاهر في ان الواحد في العشرة كثير وبه صرح في القنية وقال السرخسي الثلاثة عفو يعني في المائة اه وفي البحر القليل الثلاثة وما دونها في المائة والكثير ما زاد اه وفي الفتح وجعل الفقيه ابو الليث الخمسة والستة في المائة من الجوز عفو اه «(فرع)» اشترى اقفزة خنطة او سمس فوجد فيه ترابا ان كان يوجد مثله في ذلك عادة لا يرد والا فان امكنه رد كل المبيع يرد ولو اراد حبس الخنطة ورد التراب او المبيع بميزا ليس له ذلك فان ميزا التراب واراد ان يخلطه ويرد ان امكنه الرد على ذلك الكيل رد والا بان نقص من ذلك الكيل شئ لا يرجع بنقصان الخنطة الا ان يرضى البائع بأخذها ناقصة بزازية وفي الخانية لو لم يعد ذلك التراب عينا فلا رد والا فان لم يفحش يرد وان فحش خير المشتري بين اخذ الخنطة بمحضتها من الثمن او ردها واخذ كل الثمن (قول له وفي المجتبى الخ) هذه من افراد مسألة الاكل السابقة ط فكان الاولى ذكرها هناك (قول له رده على بائعه) معناه ان له ان يخصم الاول ويفعل ما يجب ان يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه ردا على بائعه بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه بالعيب بقضاء ردا على موكله لان البيع واحد فاذا ارتفع رجع الى الموكل بجر وتمامه فيه وبخلاف الاستحقاق فانه اذا حكم به على المشتري الاخير يكون حكما على كل الباعة كإسباتي في بابه قال في النهر وهذا الاطلاق قيده في المبسوط بما اذا ادعى المشتري العيب عند البائع الاول اما اذا اقام البينة ان العيب كان عند المشتري ولم يشهدا انه كان عند البائع الاول ليس للمشتري الاول ان يرد اجماعا كذا في الفتح تبعا للدراية اه واقره في البحر ايضا قلت وهو مقيد ايضا بما اذا لم يعترف بالعيب بعد الرد قال في الفتح لو قال بعد الرد ليس به عيب لا يرد على البائع الاول بالاتفاق (قول له لورد عليه بقضاء) شامل لما اذا أقر بالعيب وامتنع من القبول فرد عليه القاضي جبرا كما اذا انكر العيب فأنبته بالبينة او النكول عن اليمين او بالبينة على اقرار البائع بالعيب مع انكاره الاقرار به فانه يرد على بائعه في الصور الاربع لكون القضاء فسخا فيها شرعا لئلا ية «(تنبيه)» للبائع ان يمتنع عن القبول مع علمه بالعيب حتى يقضى عليه ليتعدى الى بائعه بجر عن البرازية (قول له لانه فسخ) اى لان الرد بالقضاء فسخ من الاصل فجعل البيع كأن لم يكن غاية الامر انه انكر قيام العيب لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء هداية والمراد انه فسخ فيما يستقبل لا في الاحكام الماضية بدليل ان زوائد المبيع له مشتري ولا يرد ما مع الاصل وتمامه في البحر وسيدكر الشارح آخر الباب انه فسخ في حق الكل الا في مسألتين الخ وبأى تمامه (قول له ما لم يحدث به عيب آخر عنده) اى عند البائع الثانى قيد لقوله رده على بائعه وقوله فيرجع تقرير على مفهوم القيد المذكور اى فان حدث عيب آخر عند البائع الثانى

مطلب

وجد في الخنطة ترابا

وفي المجتبى لو كان سمنا ذابا فأكله ثم أقر بائعه بوقوع فارة فيه رجع بنقصان العيب عندها وبه يفتى (باع ما اشتراه فرد) المشتري الثانى (عليه عيب رده على بائعه لورد عليه بقضاء) لانه فسخ ما لم يحدث به عيب آخر عنده فيرجع بالنقصان

ثم رده عليه المشتري منه بالعيب القديم فلا يردده على بآئمه بل يرجع عليه بنقصان العيب القديم لان العيب الحادث عنده يمنعه من الرد وما قلناه من ارجاع ضمير عنده الى البائع الثاني أصوب من ارجاعه الى المشتري الثاني لئلا يخالف قول الامام لما في البحر لو باعه فاطلع مشترية على عيب قديم به لا يحدث مثله وحدث عنده عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعنده لا يرجع البائع على بآئمه بنقصان العيب القديم وعندها يرجع كذا ذكره الاسييجاني ومثله في الصغرى اه فافهم (قوله وهذا) أى اشتراط القضاء للرد اه ح (قوله لو بعد قبضه) أى قبض المشتري الثاني المبيع ط (قوله فلو قبله الخ) أى فلو كان الرد قبل قبضه فالمشتري الاول ان يردده على البائع الاول مطلقا سواء كان رده عليه بقضاء او برضا المشتري الاول الذى هو البائع الثاني لان بيع المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا يمكن جعله بيعا جديدا فى حق غيرها فجعل فسحا من الاصل فى حق الكل فصارت كالوباع المشتري الاول للثاني بشرط الخيار له او بيعا فيه خيار رؤية فانه اذا فسخ المشتري الثاني بحكم الخيار كان الاول ان يردده مطلقا والفسخ بالخيارين لا يتوقف على قضاء قال الزيلعي وفي العقار اختلاف المشايخ على قول ابى حنيفة والظاهر انه بيع جديد فى حق البائع الاول لان العقار يجوز بيعه قبل القبض عنده فليس له ان يردده على بآئمه كأنه اشتراه بعدما باعه وعند محمد فسخ لانه لا يجوز بيعه قبل القبض عنده وعند ابى يوسف بيع فى حق الكل اه من حاشية نوح افندى (قوله وهذا) الاشارة الى قوله رده على بآئمه (قوله فلا رد مطلقا) أى لا بقضاء ولا برضا لان بيعه بعد رؤية العيب دليل الرضا به (قوله وهذا) أى اشتراط القضاء للرد (قوله فى غير التقدين) قال فى البحر وقيد بالمبيع وهو العين احتراز عن الصرف فانه يجعل فسحا اذا رد بعيب لافرق بين القضاء والرضا لانه لا يمكن ان يجعل بيعا جديدا لان الدينار هنا لا يتعين فى العقود فاذا اشترى ديناراً بدرهم ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا ورده المشتري بغير قضاء فانه يردده على بآئمه لما ذكرنا وجهه فى الكافى بان المعيب ليس بمبيع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فاذا رده على المشتري يردده على بآئمه اما هنا المبيعان موجودان وذكر فى الظهيرية وعلى هذا اذا قبض رجل دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفاً فردها عليه بلا قضاء فله ردها على الاول اه وما ذكره فى الظهيرية افق به الخير الرملى تبعاً لما فى فتاوى قارى الهداية وفتاوى ابن نجيم وهذا اذا لم يكن اقر بقبض حقه او الثمن او الدين فلو اقر بذلك ثم جاء ليرده لم يقبل منه لتناقضه كما اوضح ذلك العلامة الطرسوسى فى انفع الوسائل ولخصت ذلك فى تنقيح الحامدية وبقي ما اذا تصرف فيه القابض بعد علمه بعيبه فانه لا يردده اذا رده عليه لما فى القنية برمز القاضى عبد الجبار اذا اخذ من دينه ديناراً فجعله فى الروث ليروج او جعل الدراهم فى البصل ونحوه ليس له الرد كالدواوى عيب مشريه ليس له الرد اه فليحفظ لكن سيذكر الشارح من موانع الرد العرض على البيع الا الدراهم اذا وجدها زيوفاً فعرضها على البيع فليس برضا وسيذكره ايضا فى آخر متفرقات البيوع وعلاه فى البحر بان حقه فى الجياذ فلم تدخل الزيوف فى ملكه لكن صرحوا بانه لو تجاوز بها ملكها وصارت عين حقه فصار الحاصل انه لو رضى بها امتنع الرد والا فله ردها وان عرضها على البيع وبه يظهر

مطلب

لا يرجع البائع على بآئمه  
بنقصان العيب

وهذا (لو بعد قبضه)  
فلو قبله رده مطلقا فى غير  
العقار كالرد بخيار الرؤية  
او الشرط درر وهذا اذا  
باعه قبل اطلاع على  
العيب فلو بعده فلا رد  
مطلقا بخر وهذا فى غير  
التقدين لعدم تعينهما  
فله الرد مطلقا شرح مجمع

مطلب مهم

قبض من غريمه دراهم  
فوجدها زيوفاً فردها  
عليه بلا قضاء

العلم أخذنا من قولهم إنما يخلف على البتات لادعائه العلم به والغرض هنا انه لا علم له به فتدبره  
 اه ما في النهر ما خصا وتماه فيه (قوله وماجن) الاولى اسقاطه كما تعرفه (قوله وفي الكبير  
 الخ) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في اباق الصغير وفي الكبير الخ ط (قوله  
 لاختلافه صغرا وكبرا) فيحتمل انه ابق عنده في الصغير فقط ثم ابق عند المشتري بعد البلوغ  
 وذلك لا يوجب الرد لاختلاف السبب على ما تقدم فلو الزمناه الحلف على ما ابق عنده قط  
 اضررنا به والزمانه ما لا يلزمه ولو لم يخلف اصلا اضررنا بالمشتري فيحلف كما ذكر وكذا  
 في كل عيب يخلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقبله بخلاف ما لا يختلف كالجنون فتفتح فعلى  
 هذا كان الاولى اسقاط قوله وماجن لانه لا يناسب قوله وفي الكبير الخ (قوله خفي كباقي)  
 اي من كل عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختبار كالسرقة والبول في الفراش والجنون والزنا  
 فتح (قوله وعلم حكمه) اي حكم رده مما ذكره المصنف آتفا (قوله للتيقن به) اي في يد البائع  
 والمشتري فتح (قوله اذا لم يدع الرضا به) اي رضا المشتري به او العلم به عند الشراء او البراء  
 منه فان ادعاه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان انكر اقام البينة عليه فان عجز  
 يستخلف ماعلم به وقت المبيع او ماضى ونحوه فان حلف رده وان نكل امتنع الرد فتح  
 (قوله ككبد) اي كوجع كبده وطحال فتح وفي بعض النسخ ككبدى بياء النسب اي كداء  
 منسوب الى الكبد (قوله فيكفي قول عدل) اي توجه الخصومة قال في الفتح فان اعترف  
 به عندهما رده وكذا اذا انكره فاقام المشتري البينة او حلف البائع فكل الا ان ادعى  
 الرضا فيعمل ما ذكرنا وان انكره عند المشتري يريه طيبين مسلمين عدلين والواحد يكفي  
 والاثنان أحوط فاذا قال به ذلك يخصمه في انه كان عنده اه واشترط العدلين منهم انما هو للرد  
 والواحد توجه الخصومة فيحلف البائع كما في البدائع ولكن في أدب القاضي ما يخالفه  
 بحر قال في البرازية وفي أدب القضاة الذي يرجع فيه الى الاطباء لا يثبت في حق توجه  
 الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة  
 في حق الخصومة لافي حق الرد اه قلت الاول أظهر لان العدلين يكتفي بهما للاثبات فيكفي  
 الواحد لتوجه الخصومة ولذا جزمه في الحاشية حيث قال ان أخبر بذلك واحد يثبت العيب  
 في حق الخصومة والدعوى وان شهد عدلان انه قديم كان عند البائع يرد على البائع (قوله  
 فيكفي قول الواحدة) اي لاثبات العيب في حق الخصومة لافي الرد في ظاهر الرواية خاتية  
 وقد أشار الى هذا بقوله فيحلف البائع اذ لو ثبت الرد بقولها لم يحتج الى التحليف وهذا اذا  
 كان بعد القبض بالاتفاق كما في شرح الجامع لقضاة خان فلو قبله ففيه اختلاف الروايات  
 ففي الحاشية ان آخر ما روى عن محمد وابي يوسف انه يرد بشهادتهما الا في الحبل فلا ترد  
 بشهادتهما وفي الذخيرة الواحدة العدة تكفي والثنتان أحوط فاذا قالت واحدة عدلة  
 او ثنتان انهما حبل يثبت العيب في حق توجه الخصومة ثم ان قالت أو قالتا كان ذلك عند  
 البائع ان كان ذلك بعد القبض لا ترد بل يخلف البائع لان شهادة النساء حجة ضعيفة والعقد  
 بعد القبض قوى ولا يفسخ العقد القوي بحجة ضعيفة وان قبل القبض فكذلك لا رد بقول  
 الواحدة اما المثنى فتقبل على قياس قوله لا ترد وعلى قياس قولهما ترد وذكر الحنفية

اجن (قط) وفي الكبير  
 ما ابق مذبلع مبالغ  
 حال لاختلافه صغرا  
 نرا واعلم ان العيوب  
 اع خفي كباقي وعلم  
 منه وظاهر كعمور  
 مم واصبع زائدة او  
 مة فيقضي بالرد بلا ميين  
 ن به اذا لم يدع الرضا  
 ما لا يعرفه الا الاطباء  
 مد فيكفي قول عدل  
 بانه عند بائنه عدلين  
 يعرفه الا النساء كرتق  
 ن قول الواحدة ثم  
 البائع عيني

طلع عليه الا النساء

انها لاترد في ظاهر رواية المحابن وفي القدوري انه المشهور من قولهما لان ثبوت العيب بشهادتين ضروري ومن ضرورة ثبوته توجه الخصومة دون الرد فيحلف البائع فان نكل تأيدت شهادته بنكوله فيثبت الرد وروى الحسن عن الامام ثبوت الرد بشهادتين الا في الحبل لانه تعالى تولى علمه بنفسه اه ما في الذخيرة ما خصنا ثم ذكر روايات اخر والحاصل ان شهادة الواحدة او الثنتين يثبت بها العيب المذكور في حق توجه الخصومة لا في حق الرد سواء كان ذلك قبل القبض او بعده في ظاهر الرواية عن علمائنا الثلاثة وهو المشهور فكان هو المذهب المتعمد وان اقتصر في كثير من الكتب على خلافه وقدمنا ما يؤيد ذلك عن الفتح في آخر خيار الشرط ولا يتنافى ذلك ما اتفق عليه اصحاب المتون في اول كتاب الشهادة من قبول شهادة الواحدة في البكارة والعيوب التي لا يطالع عليها الا النساء لان المراد به ان العيب يثبت بقولهن ليحلف البائع كما نص عليه في الهداية هناك وهذا معنى قولهم هنا يثبت في حق توجه الخصومة فاغتم تحقيق هذا الحل فانك لاتجد في غير هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب (قوله قلت وبقي خامس الخ) هذا الفرع المذكور في الفتح والبحر والنهر لكنهم اقتصروا على عدد الانواع اربعة فلما رأى الشارح مخالفة حكمه لهذه الاربعة جعله نوعا خامسا فكان من زياداته الحسنة فافهم قلت ومن هذا النوع ما لو ادعى ارتفاع حيض الجارية فقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة عليه لانه لا يعلم الامنها وتتوجه الخصومة بقولها على ما اختاره في الفتح نعم على ما اختاره غيره من انه لا بد من دعوى المشتري انه عن داء فيرجع فيه الى شهادة الاطباء او عن حبل فيرجع الى شهادة النساء لا يكون من هذا النوع بل من احد النوعين قبله (فروع) «او اراد المشتري الرد ولم يدع البائع عليه مسقطا لم يحلف المشتري وعند الثاني يحلف وفي الخلاصة والبرازية ان القاضي لا يستحلف الخصم بلا طلب المدعى الا في مسائل منها خيار العيب وفي البدائع او اخبرت امرأة بالحبل وامرأتان بعدهم صحت الخصومة ولا يقبل قول النافية وفي التهذيب برهن البائع انه حدث عند المشتري وبرهن المشتري انه كان معيا في يد البائع تقبل بينة المشتري بحر ما خصنا (قوله قبل القبض للكل) ذكر الكل غير قيد فان قبض البعض حكمه حكم ما اذا لم يقبض الكل كما ذكره المصنف عقبه ولكن لما أفرد المصنف البعض بالذكر علم ان كلامه هنا في الكل فلذا صرح به الشارح نعم لو قال المصنف قبل القبض ولو للبعض لاستغنى عن قوله بعده وان قبض احدهما (قوله خير في الكل) اي في القيمي وغيره بقريته قوله وان بعده خير في القيمي لافي غيره فالمراد انه يخير في الباقي بعد الاستحقاق بين امساكه ورده فليس المراد بالكل كل المبيع حتى يرد عليه ان البيع في البعض المستحق باطل فافهم (قوله تفرق الصنف) اي تفرقها على المشتري قبل تمامها لانها قبل القبض لم تتم فلذا كان له الخيار (قوله وان بعده الخ) اي وان كان استحقاق البعض بعد القبض خير في القيمي لافي غيره اذ لا يضره التبعض (قوله كاسيحي) لم أره في هذا الباب صرحا تأمل (قوله فلو استحق) بيان لقوله في حكمه حكم ما قبل قبضهما وقوله او تعيب زيادة بيان والا فالكلام في الاستحقاق واما تعيب احد الشئتين فسيذكره المصنف في قوله اشترى عبيدين الخ (نبيه) ما ذكره المصنف في هذه المسائل ما في جامع الفصولين عن شرح

قلت وبقي خامس ما لا ينظره  
الرجال والنساء في شرح  
قاضي خان شري جارية  
وادعى انها خنتي حلف  
البائع (استحق بعض المبيع  
فان) كان استحقاقه (قبل  
القبض) للكل (خير في  
الكل) لتفرق الصنف  
(وان بعده خير في القيمي  
لا في غيره) لان تبعض  
القيمي عيب لا المثل كما  
سيجي (وان شري شئتين  
فقبض احدهما دون الآخر  
فحكمه حكم ما قبل  
قبضهما) فلو استحق او  
تعيب احدهما خير (وهو)  
اي خيار العيب بعد رؤية  
العيب (على التراخي)  
على المتعمد

مطلب

يحلف المشتري انه لم يفعل  
مسقطا لخيار العيب

مطلب

في تخيير المشتري اذا استحق  
بعض المبيع

الطحاوى لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخير المشتري في الباقي سواء اورث الاستحقاق عيبا في الباقي او لا لتفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض او غيره يخير المامر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو اورث الاستحقاق عيبا فيما بقي يخير المشتري ولو لم يورث عيبا فيه كثوبين او قنين استحق احدهما او كلي او وزني استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وفي النهر عن العناية حكم العيب والاستحقاق سيان قبل القبض في جميع الصور يعنى فيما يكال ويوزن وغيرها وحكمهما بعد القبض كذلك الا في المكيل والموزون (قوله وما في الحاوى) اى من انه اذا امسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضا اه ح (قوله كدليل الرضا) مما يأتى قريبا وصريحه بالاولى (قوله وفي الخلاصة الح) حيث قال وجد به عيبا ولم يجد البائع ليرده فاطعمه وامسكه ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا فانه يرد على البائع لو حضر ولو هلك يرجع بالتقصان اه اى ولا يرجع على بائعه بالثمن وهذا اذا لم يرفع الامر الى القاضي كما سيذكره المصنف (قوله واللبس والركوب الح) اى لو اطاع على عيب في المبيع قلبسه او ركه لحاجته فهو رضا دلالة ولو كان ركه له للدابة لينظر الى سيرها ولبسه الثوب لينظر الى قدره كما في النهر وغيره فان قلت ان فعل ذلك لا يبطل خيار الشرط فكذا خيار العيب قلت فرق في الذخيرة بأن خيار الشرط مشروع للاختبار واللبس والركوب مرة يراد به ذلك بخلاف خيار العيب فانه شرع للرد ليصل الى رأس ماله عند المعجز عن الوصول الى الفأنت فلا يحتاج الى ان يحتجب المبيع \* (تنبيه) \* اشار الى ان الرضا بالعيب لا يلزم ان يكون بالقول ثم ان الرضا بالقول لا يصح معلقا لما في البحر عن البرازية عشر على عيب فقال للبائع ان لم ارد اليك اليوم رضيت به قال محمد القول باطل وله الرد (قوله والمداواة له اوبه) اى انه يشمل ما لو كان المبيع عبدا مثلا فداواه من عيبه او كان دواء فداوى به نفسه او غيره بعد اطلاعه على عيب فيه (قوله رضا بالعيب الذى يداويه فقط) قال في البحر المداواة انما تكون رضا بعيب دواه اما اذا دوى المبيع من عيب قد برى منه البائع وبه عيب آخر فانه لا يتمتع رده كما في الولوالجية اه وفي جامع الفصولين شرى معينا فرأى آخر فعالج الاول مع علمه بالثاني لا يردده ولو عالج الاول ثم علم عيبا آخر فله رده اه قلت بقى ماله اطاع على العيب بعد الشراء ولم يكن قد برى البائع منه فداواه ثم اطاع على عيب آخر وظاهر كلام الشارح انه يردده وهو الظاهر كما لو رضى بالاول صريحنا ثم رأى الآخر اذ قد رضى بهيب دون عيب او بعيب واحد لا يعين تأمل ثم رأيت في الذخيرة عن المتقي عن ابي يوسف وجد بالجارية عيبا فداواها فان كان ذلك دواء من ذلك العيب فهو رضا والا فلا الا ان ينقصها اه (قوله مالم ينقصه) كما اذا دوى يده الموجودة فشلت او عينه من بياض بها فاعورت فانه يتمتع رده بعيب آخر لما حدث فيه من النقص عند المشتري ط (قوله بعد المالم بالعيب) اى عامه بكون ذلك عيبا في الخاتمة لورأى بالامة قرحة ولم يعلم انها عيب فسرهما ثم علم انها عيب له ردها لانه مما يشبهه على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب اه وقدمنا انه لو كان مما لا يشبهه على الناس كونه عيبا ليس له الرد وفي نور العين

ما في الحاوى غريب بحر  
فلو خاصم ثم ترك ثم عاد  
خاصم فله الرد مالم يوجد  
بطله كدليل الرضا فتح  
في الخلاصة لو لم يجد البائع  
حق هلك رجوع بالتقصان  
واللبس والركوب  
المداواة له او به عيب  
رضا بالعيب الذى يداويه  
قط مالم ينقصه برجندى  
كذا كل مفيد رضا بعد  
علم بالعيب يمنع الرد

طلبه

ا يكون رضا بالعيب



عن المنية قال البائع بعد تمام البيع قبل القبض تعيب المبيع فاتهمه المشتري في اخباره ويقول ان غرضه ان ارد عليه فقبضه المشتري لا يكون رضا بالعيب ولا تصرفه اذا لم يصدقه لكن الاحتياط ان يقول له لا اعلم بذلك رانا لا ارضى بالعيب فلو ظهر عندي ارده عليك اه **(قوله والارش)** اي نقصان العيب **(قوله)** ومنه العرض على البيع ولو بأمر البائع بأن قال له اعرضه على البيع فان لم يشتتر منك رده على ولو طلب من البائع الاقالة فأبى فليس بعرض فله الرد ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضيت ببعضه بطل خيار الرؤية وخيار العيب جامع الفصولين وقدمنا عن الذخيرة ان قبض المبيع بعد العلم بالعيب رضا بالعيب وفي جامع الفصولين قبض بعضه رضا ثم نقل ليس رضا حتى يسقط خياره عند أبي يوسف اه قلت وهذا في غير المثل لما في البحر عن البرازية لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف ويرد النصف كالبيع اه وسيدكر الشارح الكلام في الاستخدام \* (تمة) \* نقل في البحر من جملة ما يدل على الرضا بالعيب بعد العلم به الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرهن والكتابة أمالو أجره ثم علم بالعيب فله نقضها للعدول ويرده بخلاف الرهن فلا يردده الا بعد الفكك ومنه ارسال ولد البقرة عليها ليرتضع منها وحلب لبنها او شربه وهل يرجع بالنقصان قولان وابتداء سكنى الدار لا الدوام عليها وسقى الارض وزراعتها وكسح الكرم والبيع كلا او بعضا والاعتاق والهبة ولو بالاتساع لانها اقوى من العرض ودفع باقى الثمن وجمع غلات الضيعة وكذا تركها لانه تضييع وليس منه اكل ثمر الشجر وغلة القن والدار وارضاع الامة ولد المشتري وضرب العبد ان لم يؤثر الضرب فيه اه ملخصا وفي الذخيرة اذا أطلاه (٣) بعد رؤية العيب او حجه او جز رأسه فليس رضا ثم ذكر تفصيلا في الحجامة بين كونها دواء لذلك العيب فهو رضا والافلا وفيها أمر رجلا ببيعته ثم علم ان به عيبا فان باعه الوكيل بحضرة الموكل ولم يقل شيأ فهو رضا بالعيب **(قوله الا الدراهم الخ)** ذكر المسئلة في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرها وسيدكرها الشارح في آخر متفرقات البيوع عن الملتقط ثم انه ينبغي ان يذكر هنا ايضا ما امتنع رده قبل البيع بزيادة ونحوها كما لو لست السويق او خايط الثوب ثم اطلع على عيب ثم باعه فان بيعه بعد رؤية العيب لا يكون رضا وله الرجوع بنقصانه كما مر فكذا لو عرضه على البيع بالاولى **(قوله فليس رضا)** فلا يمنع الرد على المشتري لان ردها لكونها خلاف حقه لان حقه في الجياد فلم تدخل الزبوف في ملكه بخلاف المبيع العين فانه ملكه فالعرض رضا بعيه بجز ومثل ذلك ما لو باعها ثم ردت عليه بلا قضاء فله ردها على بائعه كما قدمه الشارح عند قوله باع ما اشتراه الخ وقدمنا تمام الكلام على ذلك **(قوله كعرض ثوب الخ)** محترز قوله على البيع والتشبيه في عدم الرضا **(قوله قال نعم)** الاولى فقال نعم عطفا على قال الاول **(قوله لزم)** جواب لو اى لزم البيع ولا يمكنه رده بالعيب قال في نور العين وهذه تصلح حيلة من البائع لاسقاط خيار العيب عن مشتريه **(قوله ولا تقرير للملكة)** لفظ لا مبتدأ وتقرير خبره والضمير في ملكة للبائع كأنه يقول لا يبيعه لكونه ملكك لاني اردته عليك وفي البرازية وينبغي ان يقول بدل قوله نعم لا لان قوله نعم الخ يريد بذلك تنبيه المشتري على لفظ يتمكن به من الرد وهو افظ لا ويحذره من مانع الرد وهو نعم ط وبه اندفع توقف المحشى في هذه العبارة

مطلب

فيما يكون رضا بالعيب  
وينع الرد

والارش ومنه العرض على  
البيع الا الدراهم اذا  
وجدها زيوفا فعرضها على  
البيع فليس رضا كعرض  
ثوب على خياط لينظر  
أيكفيه أم لا أو عرضه على  
المقومين ليقوم ولو قال له  
البائع أتبيعه قال نعم لزم  
ولو قال لا لا لان نعم عرض  
على البيع ولا تقرير للملكة  
برازية (لا) يكون رضا

(٣) قوله اذا أطلاه هكذا  
بخطه بالالف ولعل صوابه  
طلاه بدونها كما يستفاد  
من القاء وس والمصباح اه

مصححه

وكانه فهم ان قوله وينبغي ان يقول الخ اى يقول الناقل لحكم المسئلة فيصير المعنى ولو قال له  
 البائع اتبعه فقال لازم فيناى ماذ كره الشارح وليس كذلك بل ضمير يقول للمشتري اى  
 ينبغي للمشتري ان يقول لا بدك قوله نعم لئلا يلزم البيع فيكون تحذيرا للمشتري فافهم ثم ان الذى  
 رأيت في البرازية وقال نسخ البحر نقلا عنها ولا تقرير لمكتبته اى يمكنه من الرد على البائع  
 وعليه فالضمير للمشتري (قوله الركوب للرد على البائع) وكذا لو ركب ليرده فعجز  
 عن البينة فركبه جائيا فله الرد بحر عن جامع الفصولين اى له رده بعد ذلك اذا وجد بينة على  
 كون العيب قديما لان ركوبه بعد العجز ليس دليل الرضا (قوله او لشراء العلف لها) فلوركبها  
 لعلف دابة اخرى فهو رضا كافى الذخيرة (قوله لعجز او صعوبة) اى لعجزه عن المشى او صعوبة  
 الدابة بكونها لا تنقاد معه (قوله وهل هو) اى قوله ولا بدله منه (قوله واعتمده المصنف الخ)  
 الذى في شرح المصنف والدرر والشمى والبحر جعله قيدا للاخيرين فقط ولكن فى كثير  
 من النسخ واعتمده المصنف بلا ضمير وهى الصواب فقوله وغيرهم بالجرح عطف على مجرور  
 اللام فى قوله تبعا للدرر الخ وقوله الاول بالنص مفعول اعتمدا ما على نسخة اعتمده بالضمير يكون  
 قوله وغيرهم حرفا والتقدير واعتمد غيرهم الاول ومشى فى الفتح على الاول وفى الذخيرة  
 على الثانى قال ويدل له ماذ كره محمد فى السير الكبير ان جوالق العلف لو كان واحدا فركب  
 لا يكون رضا لانه لا يمكن حمله الا بالركوب بخلاف ما اذا كان اثنين اه لكن قال فى الفتح ان  
 العذر المذكور فى السقى يجزى فيما اذا كان العلف فى عدلين فلا ينبغي اطلاق امتناع الرد  
 فيه اه وبقي قول ثالث هو ظاهر الكثر وهو انه غير قيد فى الثلاثة وظاهر الزيلعى اعتماده  
 حيث عبر عن القولين بقيل وفى الشرنبلالية عن المواهب الركوب للرد او للسقى او لشراء  
 العلف لا يكون رضا مطلقا فى الاظهر اه فافهم (قوله قال قول للمشتري) لان الظاهر يشهد له  
 ط وكذا لو قال ركبها للسقى بلا حاجة لانها تنقاد وهى ذلول ينبغي ان يسمع قول المشتري  
 لان الظاهر ان مسوغ الركوب بلا ابطال الرد هو خوف المشتري من شئ مما ذكرنا لاحقيقة  
 الجحوج والصعوبة والناس يختلفون فى تخيل اسباب الخوف قرب رجل لا يخطر بخاطره  
 شئ من تلك الاسباب وآخر بخلافه كذا فى الفتح (قوله فهو عذر) قال فى الشرنبلالية  
 بعد قوله ويخالفه ما فى البرازية لو حمل عليه فاطلع على عيب فى الطريق ولم يجد ما يحمله عليه  
 ولو ألقاه فى الطريق يتلف لا يمكن من الرد وقيل يمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علفه قلت  
 الفرق واضح فان علفه مما يقومه اذ لولاه لا يبقى ولا كذلك العدل فكان من ضرورة الرد اه  
 ما فى البرازية وهذا يفيد ان ما فى الفتح ضعيف اه ط قلت وذكر الفرق ايضا فى جامع  
 الفصولين ويؤيده ما فى الذخيرة عن السير الكبير اشترى دابة فى دار الاسلام وغزا عليها  
 فوجد بها عيبا فى دار الحرب ينبغي له ان لا يركبها لان الركوب بعد العلم بالعيب رضاه فلا يمكن  
 من ردها فليحترز منه وان لم يجد دابة غيرها لان العذر الذى له غير معتبر فيما يرجع الى البائع  
 والركوب لحاجته دليل الرضا اه ما خصا وحاصلا ان الركوب دليل الرضا وان كان لعذر لان  
 عذره الزمه الرضا بالعيب لانه لا يعتبر فى حق البائع وانت خير بان هذا مخالف للقول الثالث  
 الذى اعتمده الزيلعى وغيره كما قدمناه آنفا وقد يجاب بان العذر فى ركوبها للسقى والعلف

(الركوب للرد) على البائع  
 (او لشراء العلف) لها  
 (او للسقى و) الحال أن  
 المشتري (لا بدله منه) اى  
 الركوب لعجز او صعوبة  
 يهل هو قيد للاخيرين او  
 لثلاثة استظهر البرجندى  
 لثاني واعتمده المصنف  
 تبعا للدرر والبحر  
 الشمى وغيرهم الاول  
 وقال البائع ركبها لحاجتك  
 قال المشتري بل لاردها  
 القول للمشتري بحر  
 فى الفتح وجد بها عيبا  
 السفر فحملها فهو عذر

أما هو لحق البائع إذ فيه حياتها بخلاف العذر في مسألة السرا الكبير والتي قبلها (قوله)  
 اختلفا بعد التقابض (الح) أى لو اشترى جارية مثلاً فقبضها وأقبض الثمن ثم جاء ليردها بعيت  
 واعترف به البائع إلا أنه قال بعثك هذه وأخرى معها فلك على رد حصة هذه فقط من الثمن  
 لا كله وقال المشتري بعثتها وحدها فأردد كل الثمن ولا بئنه لهما فالقول للمشتري لأنه قابض  
 ينكر زيادة يدعيها البائع ولأن البيع انفسخ في المردود بالرد وذلك مسقط للثمن عنه والبائع  
 يدعى بعض الثمن بعد ظهور سبب السقوط والمشتري ينكر وتعامه في الفتح (قوله) ليتوزع  
 الثمن (الح) علة لدعوى البائع وبيان لفائدتها على تقدير الرد أى رد الثمن لأنه على دعواه يلزمه  
 رد بعضه كما قررناه (قوله) أوفى عدد المقبوض أى بأن اتفقا على مقدار المبيع أنه الجاريتان  
 وقبض البائع منهما ثم جاء المشتري ليرد أحدهما فقال البائع قبضتهما وإنما تستحق حصة  
 هذه وقال المشتري لم أقبض سواها (قوله) فالقول للقابض) وتقبل بينته لاسقاط اليمين عنه  
 كالمودع إذا ادعى الرد أو الهلاك وأقام بينة تقبل مع أن القول قوله والنية لاسقاط اليمين  
 مقبولة كذا في الذخيرة من باب الصرف بحر (قوله) مطلقاً) فسره ما بعده (قوله) قدرا)  
 أى قدر المبيع أو المقبوض كما مر ومنه ما في النهر عن صلح الخلاصة لو قال المشتري بعد قبض  
 المبيع موزونا وجدته ناقصا إلا إذا سبق منه إقرار قبض مقدار معين (قوله) أوصفة) تبع  
 في ذلك البحر عن العمادية ويخالفه ما في الظهيرية حيث قال وإن اختلفا في وصف من أوصاف  
 المبيع فقال المشتري اشتريت منك هذا العبد على أنه كاتب أو خباز وقال البائع لم اشترط  
 شيئا فالقول للبائع ولا تحالفان اهـ ومثله في الذخيرة والتارخانية وفي فتاوى قارئ الهداية  
 \* اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري ذكرت لي أن هذه السلعة شامية فقال البائع ما قلت  
 إلا أنها بلدية \* أجاب \* القول للبائع يمينه لأنه ينكر حق القسوخ والنية للمشتري لأنه مدع  
 اهـ وفي النهر عن الظهيرية اشترى عبيد أحدهما بألف حالة والآخر بألف إلى سنة صفقة  
 أو صفقتين فرد أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع رددت مؤجل الثمن وقال المشتري بل  
 معجلاه فالقول للبائع سواء هلك ما في يد المشتري أولا ولا تحالف اهـ ويؤيده قوله الآتي  
 كالواختلفا في طول المبيع وعرضه على خلاف ما في النهر كما تعرفه فافهم (قوله) فلو جاء ليرده  
 (الح) تفريع على قوله تعيينا ومثله ما في البحر وغيره لو اختلفا في الزق فالقول للمشتري  
 (قوله) فالقول للبائع) والفرق أن المشتري في خيار الشرط والرؤية ينفسخ العقد بنفسه  
 بلا توقف على رضا الآخر بل على علمه على الخلاف وإذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك  
 اختلافا في المقبوض فالقول فيه قول القابض بخلاف الفسخ بالعيب لا يفسد المشتري بنفسه  
 ولكنه يدعى ثبوت حق الفسخ في الذي أحضره والبائع ينكره كذا في الفتح من آخر  
 خيار الرؤية قالت ومقتضى هذا التعليل أنه لو كان البيع فاسداً يكون القول في تعيين المبيع  
 للمشتري لأن العقد ينفسخ بنفسه بلا توقف على رضا الآخر وهي واقعة الفتوى (قوله)  
 كالواختلفا في طول المبيع وعرضه) لم أر هذا في الفتح وإنما ذكر المسألة التي قبله مع الفرق  
 الذي نقلناه عنه نعم ذكره في البحر عن الظهيرية مصرحاً بأن القول للبائع قات وهو  
 الذي رأيته في الظهيرية ومنتخبها للعيني وكذا في الذخيرة والتارخانية فما نقله في النهر

مطلب

مهم في اختلاف البائع  
 والمشتري في عدد المقبوض  
 أو قدره أو صفته

( اختلفا بعد التقابض في  
 عدد المبيع ) أو احد او  
 متعدد ليتوزع الثمن على  
 تقدير الرد ( اوفى ) عدد  
 (المقبوض فالقول للمشتري  
 لأنه قابض والقول للقابض  
 مطلقاً قدرا او صفقة او  
 تعييناً فلو جاء ليرد بخيار  
 شرط او رؤية فقال البائع  
 ليس هو المبيع فالقول  
 للمشتري في تعيينه ولو جاء  
 ليرده بخيار عيب فالقول  
 للبائع كالواختلفا في طول  
 المبيع وعرضه فتح

عن الظهيرية من ان القول للمشتري تحريف او سبق قلم فافهم ونص الظهيرية ابن سماعه عن محمد رجل باع من آخر ثوبا مروزيا فقبضه او لم يقبضه حتى اختلفا فقال البائع بعته على انه ست في سبع وقال المشتري اشتريته على انه سبع في ثمان فالقول قول البائع مع يمينه اهـ \* (تمة) \* قال بعثها وبها قرحة في موضع كذا فجاء المشتري ليردها بقرحة في ذلك فانكر البائع انها هذه القرحة بل القرحة برئت وهذه غيرها فالقول للمشتري والحاصل ان البائع اذا نسب العيب الى موضع وسماه فالقول للمشتري وان ذكره مطلقا فالقول للبائع وتماه في الذخيرة \* (خاتمة) \* باع الف رطل من القطن ثم ادعى انه لم يكن في ملكه يوم البيع قطن وعنده يوم الخصومة الف رطل من القطن يقول اصبته بعد البيع كان القول قوله بيمينه كما في الخاتمة (قول له اشترى عبيد بن الح) اعلم ان المبيع لا يخلو من كونه شيئا واحدا او شيئين كواحد حكما من حيث لا يقوم احدهما بلا صاحبه كعصاى باب وزوجى خف او شيئين بالاتحاد حكما كثوبين وعبيدين ثم الحادث في المبيع نوعان عيب واستحقاق والاحوال ثلاثة قبل القبض وبعده وبعد قبض بعضه فقط اما لو وجد في بعضه عيبا قبل قبض كله وكان العيب موجودا وقت البيع او حدث بعده قبل قبضه فالمشتري مخير بين اخذ الكل بثمنه او رد كله لا للمعيب وحده بمحضته من الثمن وكذا ليس للبائع ان يقبل المعيب خاصة الا اذا تراضيا على رد المعيب فقط واخذ الباقي بمحضته من الثمن فلهما ذلك اذا الصفقة لا تتم قبل القبض بدليل انفساخ العيب برده بالرضا ولا قضاء ولو قبض بعضه فقط فوجد فيه اوفيا بقى عيبا حكمه حكم الفصل الاول في كل مامر اذا الصفقة لا تتم بعد سواء كان المبيع واحدا او اشياء ولو قبض كله فوجد ببعضه عيبا قديما او حادثا بين شرائه وقبضه فان كان المبيع واحدا كدار وكرم ارض وثوب او كيليا او وزنيا في وعاء واحد او صبرة واحدة او شيئين كسبي واحد حكما يخير بين اخذ كله ورد كله دون رد بعضه فقط اذ فيه زيادة عيب هو الاشتراك في الاعيان وان كان شيئين او اكثر بالاتحاد حكما كشياب وعبيد او كيليا او وزنيا في اوعية مختلفة فالمشتري الرضا به بكل ثمنه او رد المعيب فقط ولا يرد كله الا بتراض ولا يرد المعيب الا برضا او قضاء اذا الصفقة تمت فيصيح تفريقها فيرد المعيب بمحضته من الثمن غير معيب اذ المبيع المعيب دخل في البيع سليما وفي خيار شرط ورؤية ليس له رد بعضه فقط وان قبض الكل لانهما يمتنعان تمام الصفقة فهي قبل تمامها لا تحتل التفريق وانما قلنا انه يمنع تمام الصفقة لانه يرد بلا قضاء ولا رضا ولو قبض الكل ومتى عجز عن رد البعض لزمه الكل سواء كان المبيع واحدا او اكثر جامع الفصولين عن شرح الطحاوى ثم ذكر بعد ذلك مسائل الاستحقاق وقد مررت والحاصل انه لو وجد العيب قبل قبض شئ من المبيع او بعد قبض البعض فقط فليس له رد المعيب وحده بالرضا البائع وكذا لو بعد قبض الكل الا اذا كان متعددا غير متحد حكما كثوبين وطعام في وعاءين على ما ذكرنا بخلاف ما لو كان في وعاء واحد فانه بمنزلة المبيع الواحد وهذا ظاهر لو كان الطعام كله باقيا فلو باع بعضه او اكل بعضه فقد مينا في هذا الباب ان المفتى به قول محمد ان له ان يرد الباقي ويرجع بنقصان ما اكل لا ما باع ومريانه هناك (قول له صفقة واحدة) منسوب

(اشترى عبيد بن) أى  
شيئين يتفجع بأحدهما  
وحده صفقة واحدة

على انه حال من فاعل اشترى لتأوله بالمشتق اى صافقا بمعنى عاقدا أو على نزع الخافض اى  
بصفة اى عقد واحترز به عما لو كان كل منهما بعقد على حدة فهو من قسم ما لو كان  
المبيع واحدا وقد علمته **(قوله وقبض احدها)** وكذا لو لم يقبضهما كالمس **(قوله رد**  
**المعيب)** احتراز عما فيه خيار شرط او رؤية كالمس **(قوله لم يعلم به الا بعد القبض)** هذا  
لا يناسب الا ما اذا وجد المعيب في المقبوض كما لا يخفى اهـ قلت بل هو في غاية الخفاء لان  
كلام الشارح يصدق على ما اذا قبض السليم ولم يعلم بعيب الآخر الا بعد قبض المقبوض ولذا  
قال في البحر قيد بتراخي ظهور العيب عن القبض لانه لو وجد باحدهما عيبا قبل القبض  
فان قبض المعيب منهما لزمه اما المعيب فلو جود الرضا به واما الآخر فلانه لا عيب به ولو قبض  
السليم منهما او كانا معينين وقبض احدهما له ردها جميعا لانه لا يمكن الزام المبيع  
في المقبوض دون الآخر لما فيه من تفريق الصفقة على البائع ولا يمكن اسقاط حقه في غير  
المقبوض لانه لم يرض به كذا في المحيط فافهم **(قوله كما لو قبض الخ)** تشبيه بقوله اخذها  
اوردها والاولى عدم التقيد هنا بالقبض كافي الكثر ليشمل ما قبل القبض قال في البحر  
وما وقع في الهداية من ان المراد بعد القبض فانما هو يقع الفرق بين التقييمات والمثلثات اهـ  
فان التقييمات كعبدن له رد المعيب منها بعد قبضهما بخلاف المثلثات كطعام في وعاء اما  
قبل القبض فليس له رد المعيب في الكل لكن هذا الاعتذار لا يتأني في عبارة المصنف حيث  
أتى بكاف التشبيه **(قوله ونحوه)** اى من كل شيئين لا يتنفع باحدهما بدون الآخر وله  
احكام ذكرها في البحر عن المحيط فراجعهم **(قوله فان له رد كله او اخذه)** اى دون اخذ  
المعيب وحده وهذا تصریح بما تضمنه التشبيه وعلمت ان هذا لو كان كله باقيا بخلاف ما لو باع  
البعض اواكله **(قوله لو في وعاءين)** اى اذا كانا من جنس واحد كتمر برنى او صيحاتى او امانة  
او حنطة صعيدة او بحرية فانهما جنسان يتفاوتان في الثمن والعجين كذا حرره في فتح  
القدر **(قوله على الاظهر)** وقيل اذا كان في وعاءين يكون بمنزلة عبدین حتى يرد الوعاء الذى  
وجد فيه العيب وحده زيلى وقدمنا عن العلامة قاسم ان هذا القول ارفق واقيس اهـ  
ولذا مشى عليه في شرح الطحاوى كما علمته آنفا **(قوله او قبلها او مسها بشهوة)** قال  
في البرازية قال التمر تائى قول السرخسى التقييل بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم  
بالعيب شرئلاية قلت يخالف هذا الجمل ما في الذخيرة واذا وطئها ثم اطلع على عيب لم يردها  
ويرجع بالنقصان سواء كانت بكرا أو ثيبا الا ان يقبلها البائع كذلك وكذا اذا كان قبلها  
بشهوة او لمسها بشهوة فان وطئها او قبلها بشهوة او لمسها بشهوة بعد علمه بالعيب فهو رضا  
بالعيب فلا رد ولا رجوع بنقصان اهـ وكذا ما في الحاشية لو قبضها فوطئها او قبلها بشهوة  
ثم وجد بها عيبا لا يردها بل يرجع بنقصان العيب الخ ولا يرد قوله الا تى لانه استوفى ماءها  
لان دواعى الوطء تأخذ حكمه في مواضع كافي حرمة المصاهرة فافهم **(قوله ولنا انه استوفى**  
**ماءها وهو جزؤها)** اى فاذا ردها صار كأنه امسك بعضها شرح المجمع وعلل في شرح درر  
البحار بان الرد بعيب فسخ العقد من اصله فيكون وطؤه في غير مملوكة له فيكون عيبا يمنع الرد  
وهذا في الثيب فالبكر يتمتع ردها بالعيب اتفاقا اهـ قلت وهذا التعليل اظهر لانه يشمل

(وقبض احدها ووجد)  
به او (بالآخر عيبا) لم يعلم به  
الا بعد القبض (اخذها)  
او ردها ولو قبضهما رد  
المعيب (بحصته سالا  
(وحده) لجواز التفريق  
بعد التمسك (كما لو قبض  
كيليا او وزنيا) او زوجي  
خف ونحوه كزوجي ثور  
الف احدهما الآخر بحيث  
لا يعمل بدونه (ووجد  
ببعضه عيبا فان له رد كله  
او اخذه) بعيبه لانه كشيء  
واحد ولو في وعاءين  
على الاظهر عناية وهو  
الاصح برهان (اشترى  
جارية فوطئها او قبلها او  
مسها بشهوة ثم وجد بها  
عيبا لم يردها مطلقا) ولو  
ثيبا خلافا للشافعي واحمد  
ولنا انه استوفى ماءها وهو  
جزؤها

دواعي الوطء (قوله ولو الواطئ زوجها) أي الزوج الذي كان من عند البائع أما لو زوجها المشتري لم يكن له ردها وطئها أولا وإن رضى بها البائع لحصول الزيادة المنفصلة وهي المهر وإنما تمنع الرد كما مر كالأوطئ اجنبي بشبهة في يد المشتري لوجوب العقر على الواطئ بخلاف ما لو زنى بها فلارد ويرجع بالنقصان إلا أن رضى بها البائع كذلك لأنها تعيبت بعيب الزنا كذا في الذخيرة (قوله إن تباردها) أي إذا لم ينقصها الوطء وكان الزوج وطئها عند البائع أيضا أما إذا لم يكن وطئها إلا عند المشتري لم يذكره محمد في الأصل واختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه يرد لها ذخيرة (قوله ويرجع بالنقصان) كذا في الدرر ومثله في البحري عن الظهيرية عند قول الكثر ومن اشترى نوبا فقطعه الخ وعزاه في الشرنبلالية إلى البدائع وغيرها ومثله أيضا ما ذكرناه آنفا عن الذخيرة والخانية وفي كافي الحاكم وطئ المشتري ثم وجد بها عيبا لا يرد لها ولكن تقوم وبها العيب وتقوم وليس بها عيب فإن كان العيب ينقصها العشر يرجع بعشر الثمن اه ما عضا وقال في الخلاصة وفي الأصل رجل اشترى جارية ولم يرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكرا أو ثيبا ينقصها الوطء ولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها أو لمسها بشهوة ويرجع بالنقصان إلا أن يقول البائع أنا أقباه اه فهذا نص المذهب فإن الأصل للإمام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافي الحاكم جمع فيه (٢) كتب ظاهر الرواية للإمام محمد كذا ذكره في الفتح والبحر في مواضع متعددة وبه سقط ما في الشرنبلالية حيث قال وفي البرازية ما يخالفه حيث جوز الرجوع بالنقص مع المس والنظر ومنعه مع الوطء اه قالت وسقط به أيضا ما في البرازية أيضا من أن وطء الثيب يمنع الرد والرجوع بالنقصان وكذا التقييل والمس بشهوة قبل العلم بالعيب وبعده وكذا ما يأتي قريبا عن الخانية فافهم (قوله فبانت ثيبا) أي بوطء المشتري وفي الخانية من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب يريها القاضي النساء أن قلن بكر كان القول للبائع بالإيمين وإن قلن ثيب فالقول للمشتري بيمينه وإن وطئها المشتري فإن زانيتها كاعلم أنها ليست بكرا بالابث والالزمت هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم اه ومشى الشارح على هذا التفصيل في خيار الشرط عند قول المصنف وتم العقد بموته الخ لكن علمت نص المذهب ولهذا ذكر في القنية التفصيل المذكور عن أبي القاسم ثم مرر لكتاب آخر الوطء يمنع الرد وهو المذهب اه (قوله بل يرجع بأربعين درهما) فيه أن هذا العيب قد ينقص القيمة أقل من هذا المقدر وقد ينقصها أكثر منه فواجه هذا التعيين ط قلت يجب أن ينقصان الثبوتية كان كذلك في زمانهم (قوله الثبوتية ليست بعيب الخ) لأنه ليس الغالب عدمها فصارت كالأشترى دابة فوجدتها كبيرة السن كاحتقائه أول الباب نعم لو شرط البكارة ولم توجد كان له الرد لأنه من باب فوات الوصف المرغوب كالأشترى العبد على أنه كاتب أو خباز وهذا لو وجدها ثيبا بغير الوطء والأفوطء يمنع الرد ولو زرع بالابث على المذهب كاعلمت فافهم (قوله لا إذا قبلها البائع) أي رضى أن يأخذها بعدما وطئها المشتري وهذا استثناء من قوله ويرجع بالنقصان (قوله يعود الرد الخ) محل هذه الجملة عند قول المصنف سابقا حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه ط (قوله يعود الرد الخ) أشار به إلى أن الرد لا يسقط وإنما منع منه مانع

ولو الواطئ زوجها أن ثيبا ردها وإن بكر لا بحر (ويرجع بالنقصان) لا امتناع الرد وفي المنظومة المحية لو شرط بكارتها فبانت ثيبا لم يرد لها بل يرجع بأربعين درهما نقصان هذا العيب وفي الحسارى والمثلث الثبوتية ليست بعيب إلا إذا شرط البكارة فبرده المعدم المشروط (الا إذا قبلها البائع) لأن الامتناع لحقه فإذا رضى زال الامتناع (ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب (الحادث) لعود الممنوع بزوال المانع دبر

#### (٢) مطلب

الأصل للإمام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافي الحاكم جمع فيه كتب ظاهر الرواية



اذ لو كان ساقطاً لما عاد ط (قوله مع النقصان) اى الذى رجع به المشتري على البائع حين كان  
الرد ممنوعاً ط (قوله على الرجوع) بناء على انه من زوال المانع وقيل لا يرد لان الرد يسقط  
والساقط لا يعود وقيل ان كان بدل النقصان قائماً ثبت له الرد والا لا ط (قوله بمشري البائع)  
الاضافة على معنى من اى بمشري منه (قوله وانته) اى المشتري (قوله فوضعه) اى القاضى  
عند عدل اى عند أمين يحفظه لبائعه وفى حاشية البحر للمصنف وقدرت عن نفقة الدابة وهى  
عند العدل على من تكون فأجبت اخذاً بما فى الذخيرة فى آخر النفقات انه لا يفرض القاضى  
لها على احد نفقة لان الدابة ليست من اهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك يفتى  
عليه ديانة بان ينفق عليها ولا يجبره القاضى (قوله ينفذ على الاظهر) اى لو كان القاضى  
يرى ذلك كشافى ونحوه بخلاف الحنفى كما حرره فى البحر وقدمناه فى كتاب المفقود وسيأتى  
تمامه فى القضاء ان شاء الله تعالى (قوله قتل العبد المقبوض او قطع) قيد بكونه مقبوضاً  
لانه لو قتل بعد البيع فى يد البائع رجع المشتري بكل الثمن كما هو ظاهر ولو قطع عند البائع  
ثم باعه فمات عند المشتري بسبب القطع قال فى البحر يرجع بالنقصان اتفاقاً وقيد بالقطع لانه  
لو اشتراه مريضاً فمات عند المشتري او عبد ارزنى عند البائع فمات عند المشتري فمات رجع  
بالنقصان اتفاقاً ايضاً وتمامه فى البحر (قوله بسبب كان عند البائع) اى فقط اما لو سرق  
عندهما فقطع بالسرقين فعندهما يرجع بنقصان السرقة الاولى وعنده لا يرد بلا رضا البائع  
للعيب الحادث وهو السرقة الثانية فان رضيه رده المشتري ورجع بثلاثة ارباع الثمن والا  
أمسك ورجع بربه لان اليد من الأدمى نصفه وقد تلفت بالسرقين فيتوزع نصف الثمن  
بينهما فيسقط ما اصاب المشتري ويرجع بالباقي وتمامه فى الفتح وقدم الشارح هذه المسئلة عن  
العينى اول الباب (قوله كقتل اوردة) كما لو قتل العبد رجلاً عمداً او ارتد والاولى ان  
يقول كقتل وسرقة ليكون بياناً لسبب القتل والقطع (قوله رد المقطوع وأخذ ثمنهما) قال  
فى المبسوط فان مات من ذلك القطع قبل أن يرد لم يرجع الا بنصف الثمن فتح (قوله او امسكه)  
الاولى تأخير عن قوله واخذ ثمنهما بان يقول وله ان يمسك المقطوع ويرجع بنصف ثمنه ط  
(قوله يجمع) عبارته ولو وجد العبد مباح الدم فقتل عنده فله كل الثمن ولو قطع بسرقة فهو  
مخير ان شاء رد واسترد أو أمسك واسترد النصف وقال يرجع النقصان فيه ما ولا يخفى انها احسن  
من عبارة المصنف (قوله رجع الباعة بعضهم على بعض) اى بكل الثمن كافى الاستحقاق عند  
ابى حنيفة لانه اجراء مجرى الاستحقاق وهذا ان اختار الرد فان امسكه يرجع بنصف الثمن  
فيرجع بعضهم على بعض بنصف الثمن وعندها يرجع الاخير بالنقصان على بائعه ولا يرجع  
بائعه على بائعه لانه بمنزلة العيب اما رجوع الاخير فلانه لما لم يبعه لم يصرح بالباعة للمبيع فلانما  
من الرجوع واما بائعه فلا يرجع لانه بالبائع صار حاسباً له مع امكان الرد وقد علمت ان بيع المشتري  
للعيب حجب للعيب سواء علم اولاً فلا يمكنه الرد بعد ذلك فتح (قوله ليكون كالا لاستحقاق)  
والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع بحر (قوله وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب) بأن  
قال بملك هذا العبد على انى يرى من كل عيب ووقع فى العين لفظ فيه وهو سهو لما يأتى نهر  
قلت ولا خصوصية لهذا اللفظ بل مثله كل ما يؤدى معناه ومنه ما تعرف فى زماننا فيما اذا باع

فرد البيع مع النقصان  
على الرجوع نهر (ظهر  
عيب بمشري) البائع  
(القائب) وانته (عند  
القاضى فوضعه عند  
عدل) فاذا هلك (هالك  
على المشتري الا اذا قضى)  
القاضى (بالرد على بائعه)  
لان القضاء على الغائب بلا  
خصم ينفذ على الاظهر  
در (قتل العبد) المقبوض  
او قطع بسبب (كان  
عند البائع) كقتل اوردة  
(رد المقطوع) او امسكه  
ورجع بنصف ثمنه يجمع  
(وأخذ ثمنهما) اى ثمن  
المقطوع والمقتول ولو  
تداولته الايدى فقطع عند  
الاخير او قتل رجع الباعة  
بعضهم على بعض وان  
عاموا بذلك امسكونه  
كالا لاستحقاق لا كالعيب  
خلافهما (وصح البيع  
بشرط البراءة من كل عيب

مطلب

فى البيع بشرط البراءة  
من كل عيب

دارا مثلا فيقول بعثك هذه الدار على انها كوم تراب وفي بيع الدابة يقول مكسرة محطمة  
وفي نحو الثوب يقول حراق على الزناد ويريدون بذلك انه مشتمل على جميع العيوب فاذا رضى  
المشتري لا خيار له لانه قبله بكل عيب يظهر فيه وكذلك قولهم بعته على انه حاضر حلال  
ويراد بيع هذا الحاضر بما فيه من اى عيب كان سوى عيب الاستحقاق اى لو ظهر غير حلال  
اى مسروقا او مغصوبا يرجع عليه المشتري فهذا كله بمعنى البراءة من كل عيب ونظيره ما في البحر  
لو قبل الثوب بعيو به يبرأ من الخروق وتدخل الرقع والرفو اه اى لو كان فيه خرق لا يرد وكذا  
لو وجدته مرقوعا او مرقوعا وهو من رفوت الثوب رفوا من باب قتل اى اصلحته ثم رأيت بعض  
الحشين ذكر ان العلامة ابراهيم اليرى سئل عن باع امة وقال اباعك الحاضر المنظور يريد  
بذلك جميع العيوب فاجاب ليس للمشتري رد الامة التى ابرأه عن جميع عيوبها اه ملخصا  
(قوله وان لم يسم) اى لم يذكر اسماء العيوب (قوله خلافا للشافعى) حيث قال لا يصح الا ان  
يعد العيوب لان في البراءة معنى التملك وتمليك المجهول لا يصح زيلى (قوله لعدم افضائه الى  
المنازعة) الاولى لعدم افضائها لان الضمير للبراءة قال في الفتح ولنا ان البراءة اسقاط حتى يتم  
بلا قبول كما لو طلق نسوته أو اعتق عبيده ولا يدري كم هم ولا اعيانهم والاسقاط لا تبطله جهالة  
الساقط لانها لا تنفضى الى المنازعة وتماهيه فيه (قوله فلا يرد بعب) اى موجود او حادث  
(قوله بالموجود) لان البراءة تتناول الثابت وهو الموجود وقت العقد فقط ولهما ان الملاحظ  
هو المعنى والغرض من هذا الشرط الزام العقد باسقاط المشتري حقه عن وصف السلامة  
ليأزم على كل حال ولا يطالب البائع بحال وذلك بالبراءة عن كل عيب يوجب للمشتري الرد  
والحادث بعد العقد كذلك فاقضى الغرض المعلوم دخوله فتح (قوله كقوله من كل عيب به)  
فانه لا يدخل فيه الحادث اجماعا بجر (قوله ولو قال مما يحدث) اى باع بشرط البراءة من  
كل عيب وما يحدث بعد البيع قبل القبض فتح (قوله صح عندنا فى الخ) هذا على رواية  
المبسوط اما على رواية شرح الطحاوى فلا يصح بالاجماع واو رد على الثانية انه لو ابرأه عن  
كل عيب يدخل الحادث عند اى يوسف بلا تنصيص فكيف يبطله مع التنصيص واجيب بمنع  
الاجماع لما علمت من رواية المبسوط ولئن سلم فالفرق ان الحادث يدخل تبعا لتقرير غرضهما  
وكم من شئ لا يثبت مقصودا ويثبت تبعا افاده في الفتح ونقل ط عن الحموى عن شرح الجمع  
ان الاصح وبه قطع الاكثرون انه فاسد اه فهذا تصحيح لرواية شرح الطحاوى لكنى لم أر  
ذلك في شرح الجمع الملحق فلعله في شرح آخر فليراجع نعم في البحر عن البدائع ان البيع بهذا  
الشرط فاسد عندنا لان البراءة لا يمتثل الاضافة وان كان اسقاطا ففيه معنى التملك ولهذا  
لا يقبل الرد فلا يمتثل الاضافة نصا كالتعليق فكان شرطا فاسدا فأفسد البيع اه ونظائر  
قوله عندنا انه قول علمائنا الثلاثة موافقا لما في شرح الطحاوى فقول النهر انه مبنى على  
قول محمد غير ظاهر (قوله وقيل على ما في الباطن) من طحا او فساد حيض منع (قوله واعتمده  
المصنف) حيث قال وهذا ما عولنا عليه في المختصر اعتمادا على ما هو معروف في العادة والا  
فالمشهور من المذهب الاول وانما قيدنا بالعادة لان الداء في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف  
او بغيره اه قلت لكن عرفنا الآن موافقا للغة (قوله فهى السرقة والابق والزنا) هكذا

على انه كوم تراب  
راق على الزناد او  
ر حلال

يسم (خلافا للشافعى  
لبراءة عن الحقوق  
له لا تصح عنده  
عندنا لعدم افضائه  
ازعة) ويدخل فيه  
وذ والحادث (بعد  
قبل القبض فلا  
يب) وخصه مالك  
وجود كقوله من  
به ولو قال مما يحدث  
ند الثاني وفسد  
لثالث نهر (ابراه  
داه فهو على)  
وقيل على (ما في  
واعتمده المصنف  
بختيار والجوهرة  
بروف في العادة  
سواه) في العرف  
(ولو ابرأه من  
له فهى السرقة  
والزنا

(اشترى عبدا فقال لمن ساومه اياه <sup>١٣٣</sup> اشتره فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع فوجد) مشتره (به عيبا) فله

(رده على بائعه) بشرطه  
(ولا يمتعه) من الرد عليه  
(اقرار السابق) بعدم  
العيب لانه مجاز عن التزويج  
(ولو عينه) اي العيب فقال  
لا عور به اولاشلل (لا)  
يرده لاحاطة العلم به الا ان  
لا يحدث مثله كالا اصبح به  
زائدة ثم وجدها فله رده  
للتيقن بكذبه (قال) لا آخر  
(عبدى) هذا (ابق فاشتره  
مضى فاشتره) وباع (من  
آخر (فوجده) المشتري  
(الثاني ابقا لا يرد به بماسبق  
من اقرار البائع) الاول  
(مالم يبرهن انه ابق عنده)  
لان اقرار البائع الاول  
ليس بحجة على البائع الثاني  
الموجود منه السكوت  
(اشترى جارية لها لبن  
فارضعت صبياله ثم وجد  
بها عيبا كان له ان يردّها  
لانه استخدام بخلاف الشاة  
المصراة فلا يردّها مع لبنها  
او صاع تمر بل يرجع  
بالنقصان على المختار شروح  
مجمع وحررناه فيما علقناه  
على المنار (كالمواستخدامها)  
في غير ذلك ففي المبسوط  
الاستخدام بعد العلم بالعيب  
ليس برضا استحسانا لان  
الناس يتوسعون فيه فهو  
الاختبار

روى عن ابي يوسف فتح وفي الصباح غائلة العبد فجوره وابقه ونحو ذلك (قوله بشرطه) أى  
بالينة او باقرار البائع او نكوله اه ح ومن شروط الرد ان لا يزيد زيادة مانعة من الرد  
ولا يوجد ما هو دليل الرضا بالعيب مما مر ولا يرى البائع من عيوبه (قوله لانه مجاز عن  
التزويج) رواج المتاع تفاهه اى انه اراد رواجه وتفاهه عند المشتري قال في المنع لظهور انه  
لا يخلو عن عيب ما يفتيقن القاضي بان ظاهره غير مرادله اه وفي الشرع نبالية عن المحيط وهذا  
كمن قال لجاريته يا زانية يا مجنونة فليس بأقرار بالعيب ولكنه للشبهة حتى قيل لو قال ذلك  
في الثوب اى قال الآخر اشتره فلا عيب به يكون اقرارا بنفى العيب لان عيوب الثوب ظاهرة  
اه (قوله عبدى هذا ابق) افاد باسم الاشارة ان العبد حاضر وان قوله ابق بمعنى الماضى وهذا  
بخلاف ما اذا قال بعثك على انه ابق او على انى برى من ابقه وقوله المشتري الاول فان الثانى  
يرد عليه كما سنوضحه عند قوله باع عبدا الخ (قوله فوجده المشتري الثاني ابقا) بان ابق عنده  
ايضا لان الاباق لا يكون عيبا الا بتكرره (قوله لا يردّه) اى على البائع الثاني (قوله انه ابق  
عنده) اى عند البائع الاول المقرر (قوله الموجود منه السكوت) يعنى والسكوت ليس تصديقا  
منه لبائعه فيما اقر به فاما اذا قال البائع الثانى وجده ابقا الآن صار مصدقا للبائع فى  
اقراره بكونه ابقا شرعيا لانه (قوله اشترى جارية الخ) قال في شرح الوهبانية وفي البرازية  
اشترى مرضعا ثم اطاع بها على عيب ثم امرها بالارضاع له الرد لانه استخدام ولو حلب اللبن  
فاكله او باعه لا يرد لان اللبن جزء منها فاستيفاءه دليل الرضا وفي الفتوى الحلب بلا اكل او بيع  
لا يكون رضا وحلب لبن الشاة رضا شرب ام لا (قوله لانه استخدام) والاستخدام لا يكون رضا  
خاتية اى فى المرة الاولى ويكون رضا فى الثانية كما تبنى قريبا ومقتضاه انه لو امرها به ثانيا كان  
رضا لاول ارضعته مرات بالامر الاول تأمل (قوله بخلاف الشاة المصراة) روى ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان  
يحلبها فان رضيها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر متفق عليه شرح التحرير وتصروا  
بضم التاء وفتح الصاد من التصرية وهى ربط ضرع الناقة او المشاة وترك حلبها اليومين او  
الثلاثة حتى يجتمع اللبن قال الشارح فى شرحه على المنار وهو مخالف للقياس الثابت بالكتاب  
والسنة والاجماع من ان ضمان العدوان بالمثل او القيمة والتمر ليس منهما فكان مخالفا  
للقياس ومخالفته مخالفة للكتاب والسنة واجماع المتقدمين فلم يعمل به لما مر فيرد قيمة اللبن  
عند ابي يوسف وقال ابو حنيفة ويرجع على البائع بارشها اه وفي شرح التحرير وقد اختلف  
العلماء فى حكمها فذهب الى القول بظاهر الحديث الائمة الثلاثة وأبو يوسف على ما فى شرح  
الطحاوى للاسيجاني نقلا عن اصحاب الامالى عنه والمذكور عنه الخطاى وابن قدامة انه يردّها  
مع قيمة اللبن ولم يأخذ ابو حنيفة ومحمد به لانه خبر مخالف للاصول اه والحاصل كفى الحقائق  
انه اذا اشتراها فحلبها فوجدها قابلية اللبن ليس له ان يردّها عندنا وعند الشافعى وغيره له ان  
يردها مع اللبن راقما او مع صاع تمر لو هالكاهل يرجع بالنقصان عندنا فعلى رواية الاسرار لا  
وعلى رواية الطحاوى نعم قال فى شرح المجمع وهو المختار لان البائع بفعل التصرية غير المشتري  
فصار كما اذا غرمه بقوله انها لبون (قوله غير ذلك) اى فى غير الارضاع (قوله فهو الاختبار)

بالباء الموحدة اى لاجل ان يختبره ويمتحنه ليعلم انه مع العيب يصلح له ام لا (قوله الاعلى كره من العبد) يخالف لاطلاق مامر انه الاستحسان مع ان وجهه خفى تأمل (قوله المامر) اى قريبا في قوله للتيقن بكذبه (قوله فله الرد الخ) كذا في الفتح واستشكله في الشرنبلالية بما في المحيط لوقال على انى برى من اباقة او على انه ابق وقبله المشتري الاول على ذلك يردده الثانى عليه لانه ذكر هذا وصفا للايجاب او شرطاً فيه والايجاب يقتدر الى الجواب والجواب يتضمن اعادة ما في الخطاب فاذا قال المشتري قبلت ذلك صار كأنه قال اشتريت على أنه ابق فيكون اعترافا بكونه آبقاً بخلاف قوله على انى برى من الابق لانه لم يصف الابق الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الابق للحال لان هذا الكلام كما يحتمل التبرى عن اباق موجود من العبد يحتمل التبرى عن اباق سيحدث في المستقبل فلا يصير مقرا بكونه آبقاً للحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك اهـ وكتب الشرنبلالى في هامش الشرنبلالية ان حق العبارة في كلام الفتح لوقال انا برى من كل عيب الابقه لا يبرأ من اباقة فيرده ولو قال الا الابق فليس له الرد اهـ وحاصله ان عبارة المصنف والفتح مقابوبة لمخالفتها لما في المحيط اقول لا مخالفة ولا قلب اصلا وذلك ان ما في المحيط فيما اذا اشتراه كذلك ثم باعه لا آخر فلمشتري الآخر رده على الاول بخلاف مسألة المصنف وبيانه انه اذا قال البائع الابقه باضافة الابق اليه يكون اخبارا باباقة ويكون المشتري راضيا به قبل الشراء فلا يرده باباقة عنده بخلاف الا الابق بلاضافة ولا وصف اذ ليس فيه اقرار باباقة للحال فلم يوجد رضا المشتري به فله رده فلو فرض ان هذا المشتري باعه لا آخر فلا آخر رده عليه في الصورة الاولى لافى الثانية وهذا هو المذكور في المحيط فتدبر (قوله لو برى من كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك) لان العيب حق له قبله للحال والدرك لا كذا في الذخيرة وبيانه لوقال المشتري للبائع أبرأك من كل حق لى قبلك ثم ظهر في المبيع عيب ليس له دعوى الرد به لان الرد بالعيب من جملة الحقوق الثابتة له وقد أبرأ منها بخلاف ما لو اشترى رجل عبدا مثلاً فضمن له آخر الدرك اى ضمن له الثمن اذ اظهر العبد مستحقاً ثم قال المشتري للضامن أبرأك من كل حق لى قبلك لا يدخل الدرك فلو استحق العبد كان للمشتري الرجوع على الضامن بالثمن لانه لم يكن له وقت البراء حق الرجوع بالثمن لانه يتوقف على وجود الاستحقاق ثم على القضاء لاستحقاق على البائع بالثمن لان بمجرد الاستحقاق لا يتقضى البيع في ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل كافي الهداية من الكفالة فثبت ذلك الحق في الحال لم يدخل في البراء المذكور (قوله اعجز المشتري عن الاثبات) اللام للتوقيت اى حلف البائع وقت عجز المشتري اما لو برى المشتري فانه يرده على البائع (قوله ان علم به) اى علم ان به عيباً بعد قوله ما ذكر (قوله لان المبطّل للرجوع ازالته عن ملكه الى غيره بانثائه) اى بان باعه او اعتقه على مال او كاتبه ثم اطلع على عيب لانه صار حائساً له بحبس بدله بخلاف ما اذا اعتقه بلا مال او دبره او استولدا لامة ثم اطاع على عيبه فانه لا يبطّل الرجوع بالنقصان لان ذلك انتهاء لملكه كما مر تقرير ذلك لكن قد يبطّل الرجوع بدون ازالته عن ملكه الى غيره كمالوا استهلكه فكلامة مرفى على الغالب فافهم (قوله او اقراره) مثاله ما فرعه عليه

(بقوله)

في البرازية الصحيح انه ضا في المرة الثانية الا اذا ن في نوع آخر وفي صغيرى انه مرة ليس رضا على كره من العبد بخر المشتري ليس به (بيع اصبح زائدة او بوهام لا يحدث) مثله في كالمدة (ثم وجد به ذلك ناله الرد) بلا يمين للمصرع عبدا) وقال للمشتري رمت اليك من كل عيب به الابق فوجده آبقاً فله رد ولو قال الابقه لا لانه لا يلفظ الابق للعبد ووصفه به فلم يكن اقرارا له للحال وفي الثانى اضافته فكان اخبارا بانه آبق كون راضيا به قبل الشراء نية وفيه الوبرى من كل له قبله دخل العيب ندرك (مشتري) لعبد أوامة لاعتق البائع) العبد دبر او استولد) الامة هو حر الاصل وانكر بائع حلف) لعجز ترى عن الاثبات (فان س قضى على المشتري له) من العقب ونحوه اوده بذلك (ورجع بان علم به) لان المبطّل يوع ازالته عن ملكه يره بانثائه او اقراره

ع ج د

(حتى لو قال باعه وهو ملك

فلان وصدقه) فلان (واخذه  
لا يرجع بالنقصان لآزالته  
باقراره كأنه

وهبه) (وجد المشتري لغنيمة

محرزة) (بدارنا وغير محرزة

لو المبيع) (من الامام او امينه)

بحر قال المصنف فقيد محرزة

غير لازم (عيا لا يرد عليهما)

لان الامين لا ينتصب خصما

(بل) ينتصب له الامام خصما

فرد على (منصوب الامام

ولا يخلفه) (لان فائدة الخلف

النكول ولا يصح نكوله

واقاراه) (فاذا رد عليه)

المعيب) (بعد بثوته ببيع ويدفع

الثلث اليه ويرد النقص

والفضل الى محله) (لان الغرم

بالغنم درر) (وجد) (المشتري

(بمشرية عيا واراد الرد به

فاصله على ان يدفع البائع

الدراهم الى المشتري ولا يرد

عليه جاز) (وبجعل خطا من

الثلث) (وعلى العكس) وهو

ان يسطح على ان يدفع

المشتري الدراهم الى البائع

ويرد عليه) (لا) يصح لانه

لا وجه له غير الرشوة

فلا يجوز وفي الصغيرى

ادعى عيا فصاله على مال

ثم برأ او ظهر ان لا عيب

فلما باع ان يرجع بما دى ولو

زال بمعالجة المشتري لاقية

(رضى الوكيل بالعيب لم

بقوله حتى لو باع الخ (قوله) (صدقه فلان) فلو كذبه رده بالعيب لبطان اقراره بتكذيبه  
عزيمة عن الكافي (قوله) (كأنه هبه) قال في الكافي ولا ينعى به انه تملك لكن التملك يثبت  
مقتضى للاقرار ضرورة فجعل كأنه ملكه بعد الشراء ثم اقربه اه عزيمة (قوله) (اغنيمة) اى  
لشيء مغنوم من الكفار (قوله) (بحر) ونصه ثم اعلم ان الامام يصح بيعه للخائى ولو في دار  
الحرب كافي التلخيص وشرحه وقولهم لا يصح بيعها قبل القسمة وفي دار الحرب محمول على غير  
الامام وامينه اه قلت لكن قيد في الذخيرة ببيع الامام بقوله لمصلحة رآها فافاد قيدا آخر  
وهو انه لا يبيع لغير مصلحة (قوله) (قال المصنف الخ) رد على صاحب الدرر (قوله) (لان الامين  
لا ينتصب خصما) المراد بالامين ما يعم الامام ليوافق الدليل المدعى لان الامام نفسه امين بيت  
المال عزيمة وبين في الذخيرة وجه كونه لا ينتصب خصما بأن بيع الامام خرج على وجه  
القضاء بالتفاز للغانين فلو صار خصما خرج بيعه عن ان يكون قضاء لان القضاء لا يصلح  
خصما اه (قوله) (لا يخلفه) اى لا يخلف منصوب الامام لو لم يكن عند المشتري بينة قال  
في البحر ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين عليه لو انكر وانما هو خصم لاثباته بالينة كلاب  
ووصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل بالخصوص اذا اقر على موكله في غير مجلس القضاء فانه  
وان لم يصح لكنه ينزل به اه قلت لكن في الذخيرة فلو اقر منصوب الامام لم يصح اقراره  
ويخرجه القاضي عن الخصوصية وينصب للمشتري خصما آخر اه ومقتضاء انه مثل الوكيل  
بالخصوصة تأمل (قوله) (لا يصح نكوله واقاراه) المناسب ان يقول ولا يصح نكوله لانه  
اما بذل او اقرار ولا يصح بذله ولا اقراره اه ح (قوله) (يرد النقص والفضل الى محله) اى  
ان نقص الثمن الآخر عن الاول ان كان المبيع من الاربعة اخماس يعطى منها وان كان من  
الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه ح عن الدرر (قوله) (لان الغرم  
بالغنم) المراد به هنا ان الغرم وهو رد النقص الى المشتري بسبب الغنم وهو رد الفضل الى محله  
(قوله) (الدراهم) الاولى دراهم بالتكثير ط (قوله) (لا يصح) الا اذا حدث به عيب عند  
المشتري كما بحثه الخبير الرملى قلت ويستثنى ايضا ما اذا لم يقر البائع بالعيب لما في جامع  
الفصولين شراء بمائة وقبضه فثمن بعيب فتصالحا على ان يأخذه البائع ويرد مائة الا واحدا  
قال ان اقر البائع ان العيب كان عنده فعليه رد باقي الثمن والامالك الباقي وهو قول ابى يوسف  
اه (قوله) (لانه لا وجه له غير الرشوة) في جامع الفصولين لانه ربا واصحاب البحر رسالة  
في الرشوة ذكر ط هنا حاصلها ومحل الكلام عليها في القضاء وسند كره هناك ان شاء الله  
تعالى (قوله) (ولو زال بمعالجة المشتري لا) اى لا يرجع وعبر عنه في جامع الفصولين بقيل حيث قال  
واو قبض بدل الصالح وزال ذلك العيب يرد بدل الصالح وقيل هذا لو زال بلاعلاجه فان زال  
بمعالجة لا يرد اه (فرع) (لو شرياه فوجدا عيا فصالح احدهما البائع من حصته فليس  
للاخر ان يخاصم وهذا فرع مسئلة ان رجلين لو شريا فوجدا عيا ليس لاحدهما الرد  
بدون الآخر عنده وعندهما لكل منهما رد حصته جامع الفصولين (قوله) (رضى الوكيل  
بالعيب) اى الوكيل بالشراء (قوله) (يساوى الثمن المسمى) اى الذى اشتراه به كافي الخاتمة  
عن المتقى بعد ما ذكر قول آخر وهو انه ان كان قبل قبض المبيع لم يملك الوكيل لو العيب يسيرا

الموكل ان كان المبيع مع العيب) الذى به (يساوى الثمن) المسمى

والأفيلزم الوكيل وان اليسير مالا يفوت جنس المنفعة كقطع يد واحدة وفق عين بخلاف قطع الدين وفق العين فهو فاحش وذكر ان السرخسي قال ان مالا يدخل تحت تقويم المقومين فاحش بان لا يقوم به احد مع العيب بقيمة الصحيح وان ما في المتن قريب من هذا ثم قال وفي الزيادات ان رضى قبل القبض لزم الموكل وان بعده لزم الوكيل ولم يفصل بين اليسير والفاحش والصحيح ما في المتن سواء كان قبل القبض او بعده لانه يصير كأنه اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا يساوى ذلك الثمن لا يلزم الأمر اه فافهم \* (تنبه) \* قال في البحر الى هنا ظهرا ان خيار العيب يسقط بالعلم به وقت البيع او وقت القبض او الرضا به بعدها او اشتراط البراءة من كل عيب او الصلح على شئ او الاقرار بأن لا عيب به اذا عينه كقوله ليس بآبق فانه اقرار بانتفاء الاباق بخلاف قوله ليس به عيب كما مر اه ملخصا (قول له لان الغش حرام) ذكر في البحر اول الباب بعد ذلك عن البرازية عن الفتاوى اذ باع سلعة معينة عليه البيان وان لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق وترد شهادته قال الصدر لاناخذ به اه قال في النهر اى لاناخذ بكونه يفسق بمجرد هذا لانه صغيرة اه قلت وفيه نظر لان الغش من اكل اموال الناس بالباطل فكيف يكون صغيرة بل الظاهر في تعليل كلام الصدر ان فعل ذلك مرة بلا اعلان لا يصير به مردود الشهادة وان كان كبيرة كما في شرب المسكر (قول له الاولى الاسير اذا اشترى شيا الخ) عبارة الاشياء عن الولوالجية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن الخ والمتبادر منه ان الاسير فاعل الشراء كما هو صريح عبارة الشارح وليس كذلك بل هو منقول له لان نص عبارة الولوالجية هكذا رجل اشترى الاسير من اهل الحرب واعطاهم الزیوف والستوة واشترى بعروض واعطاهم العروض المغشوشة جاز لان شراء الاحرار ليس بشراء ليجب عليه المال المسمى لكنه طريق لتخليصهم فكيفما استطاع تخليصهم له ان يفعل وعلى هذا قالوا اذا اضطر المرء الى اعطاء جعل العنوان اجزاء ان يعطيه الزیوف والستوة ويتقص الوزن بدليل مسألة الاسير وهذا اذا كان الاسراء احرارا فان كانوا عبيدا لیسعه شئ من ذلك اذا دخل بأمان اه ومثله في الحانية رجل اشترى الاسراء من اهل الحرب جازله ان يعطيهم الزیوف والمغشوش لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة و ان كان الاسراء عبيدا لیسعه ذلك اه (قول له في الجبايات) جمع جباية بالباء الموحدة قال في فتح القدير الجبايات الموظفة على الناس ببلاد فارس على الضياع وغيرها للسلطان في كل يوم او شهر او ثلاثة اشهر فانها ظلم يرى ونقل قبله ما قدمناه آنفا عن الولوالجية من مسألة جعل العنوان (قول له فسخ في حق الكل) اى المتبايعين وغيرها وقد ذكر ذلك في البحر عند قول الكنتز ولوباع المبيع فرد عليه الخ ثم اورد على ذلك مسائل منها مسألة الحوالة المذكورة ومنها انه لو كان المبيع عقارا فرد بعيب لم يبطل حق الشفيع في الشفعة ولو كان فسخا لبطلت الحوالة والشفعة ثم ذكر انه اجاب في المعراج بانه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام الماضية بدليل ان زوائد المبيع للمشتري ولا يرد لها مع الاصل قلت وعليه فلا محل للاستثناء الذي ذكره الشارح تأمل (قول له لو احوال البائع بالثمن) صورة المسئلة كما في الذخيرة باع عبدا من رجل بالف درهم ثم ان البائع احوال عبدا على المشتري حوالة مقيدة

مطلب  
في الصلح عن العيب

مطلب  
في جملة ما يسقط به الخيار

(والا) يساوه (لا) يلزم  
الموكل اه \* (فروع) \*  
لا يحل كتمان العيب في مبيع  
وثن لان الغش حرام الا  
في مستثنين \* الاولى الاسير  
ذاشترى شيا ثم دفع الثمن  
مغشوشا جاز ان كان حرا  
بعبداء الثانية يجوز اعطاء  
یوف والناقص في الجبايات  
شبه وفيها رد المبيع بعيب  
نضاء فسخ في حق الكل  
لا في المستثنين \* احدها  
احال البائع بالثمن



بالتن. فمات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن اورد العبد بخيار رؤية او بخيار شرط او خيار عيب قبل القبض او بعده لا يبطل الحوالة استحسانا لانها تعتبر متعلقة بمنزل ماضيفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر مطلقة اذا ظهر ان الدين لم يكن واجبا وقت الحوالة وقيد بما اذا احال البائع لانه اذا احال المشتري البائع ثم رد المشتري بالعيب بقضاء فان القاضي يبطل الحوالة يرى قلت ولم يذكر ان المشتري احال البائع على آخر حوالة مقيدة فظاهرها انها مطلقة مع انه صرح في الجوهرة من الحوالة بان المطلقة لا تبطل بحال ولا تنقطع فيها المطالبة مع ان المقيدة هنا بقيت والمطلقة بطلت لكن بقاء المقيدة هنا استحسانا كما علمت والقياس بطلانها اذا ظهر بطلان المال الذي قيدت به وهو الثمن هنا وانما بطلت المطلقة هنا لبطلان المال الذي كان للمحتال وهو البائع وانما لا تبطل المطلقة ببطلان ما على المحال عليه تأمل (قوله ثم رد المبيع) بالبناء للمجهول اى رده المشتري على البائع (قوله من غير المشتري) اما لوباعه منه ثانيا جازط ولا يرد عليه ما سيذكره المصنف في فصل التصرف في المبيع والثمن من انه لو باع المتقول من بائه قبل القبض لم يصح لان ذلك فيما اذا كان العقد الاول باقيا بدليل ما ذكره في باب الاقالة من انها فسخ في حقهما فيجوز البائع بيعه من المشتري قبل قبضه (قوله وكان منقولا) احتراز عن العقار لجواز بيعه قبل قبضه خلافا لمحمد ورفاهه ط (قوله لانه ضمان العهدة) وهو باطل عند الامام للاشتباه كاسيأتي في الكفالة ان شاء الله تعالى وهذا لما ضمن عيوبه يحتمل ان المراد انه يداويه منها ويحتمل ان يضمن له التقصان او انه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان الضمان فاسدا ط (قوله لانه ضمان العيوب) اى وهو عنده ضمان الدرك كافي الهندية فهو كالمسئلة المذكورة بعد ط (قوله ضمن الثمن) اى للمشتري ولومات عنده قبل ان يردده وقضى على البائع بتقصان العيب كان للمشتري ان يرجع على الضامن ٣ ولو ضمن له بحصة ما يجد من العيوب فيه من الثمن فهو جائز في قول أبي حنيفة وابي يوسف فان رده المشتري رجع على الضامن بذلك كما يرجع على البائع ذخيرة (قوله لم يردده) لانه عيب حدث عند المشتري ط (قوله وان قبله) اى وان حصلت الغلبة قبل القبض ط (قوله لتفرق الصفقة عليه) اى بهلاك بعض المبيع قيل قبضه بأفة سماوية وقد مناعن جامع الفصولين انه يطرح عن المشتري حصة التقصان من الثمن وهو مخير في الباقي بين اخذه بحصته أو تركه والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب البيع الفاسد

أخره عن الصحيح لكونه عقدا مخالفا للدين كما أوضحه في الفتح وسيأتي انه معصية يجب رفعها وسيأتي في باب الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا يعنى اذا كان فسادا بالشرط الفاسد وفي القاموس فسد كنصر وقعد وكرم فسادا وفسودا ضد صلح فهو فاسد وفسيد ولم يسمع انفسداه ونقل في الفتح انه يقال للحم الذي لا يتنفع به لدوده ونحوه بطل واذا أثن وهو بحيث يتنفع به فسد اللحم وفيه مناسبة للمعنى الشرعى وهو ما كان مشروعا باصلا لا بوصفه ومرادهم من مشروعية اصله كونه مالا متقوما لا جوازه وصحته لان فسادا يمنع صحته أو اطلقوا المشروعية عليه نظرا الى انه لو خلا عن الوصف لكان مشروعا واما الباطل ففي المصباح بطل الشئ يبطل بطلا وبطولا

ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لوباعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولا لم يجز قبل قبضه ولو كان فسحا لجاز \* وفي البرازية شري عبد افضمن له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العهدة وضمنه الثانى لانه ضمان العيوب وان ضمن السرقة او الحرية او الجنون او العمى فوجده كذلك ضمن الثمن وفي جواهر الفتاوى شري ثمرة كرم ولا يمكن قطاؤها لغلبة الزناير ان بعد القبض لم يردده وان قبله فان انتقص المبيع يتناول الزناير فله الفسخ لتفرق الصفقة عليه

\* (باب البيع الفاسد) \*

٣ مطلب  
في ضمان العيوب

وبطلانا بضم الاوائل فسد اوسقط حكمه فهو باطل والجمع بواطل او باطيل اه وفيه مناسبة للمعنى الشرعى وهو ما لا يكون مشروعا لا باصله ولا بوصفه واما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب واصطلاحا مانهى عنه لمجاور كالبيع عند اذان الجمعة وعرفه في البناء بما كان مشروعا باصله ووصفه لكن نهى عنه لمجاور ويمكن ادخاله تحت الفاسد ايضا على ارادة الاعم وهو مانهى عنه فيشمل الثلاثة كافي البحر (قول له المراد بالفاسد الممنوع الخ) قد علمت أن الفاسد مبين للبطل لان ما كان مشروعا باصله فقط يبين ما ليس بمشروع أصلا وايضا حكم الفاسد انه يقيد الملك بالقبض والبطل لا يفيد اصلا وتبين الحكمين دليل تباينهما فاطلاق الفاسد في قولهم باب البيع الفاسد على ما يشمل الباطل لا يصح على حقيقته فاما ان يكون لفظ الفاسد مشتركا بين الاعم والخاص او يجعل مجازا عرفيا في الاعم لانه خير من الاشتراك وتماه في الفتح ثم اعلم ان البيع جائز وقدمر باقسامه وغير جائز وهو ثلاثة باطل وفاسد وموقوف كذا في الفتح وأراد بالجائز النافذ وبمقابلته غيره لالحرام اذ لو اريد ذلك لخرج الموقوف لما قالوه من ان بيع مال الغير بلا اذنه بدون تسليم ليس بمعصية على انه في المستصفي جعله من قسم الصحيح حيث قال البيع نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم نهر وذكر في البحر ان البيع المنهى عنه ثلاثة باطل وفاسد ومكروه تحريما وقد مر وما لا نهى فيه ثلاثة ايضا نافذ لازم ونافذ ليس بل لازم وموقوف فالاول ما كان مشروعا باصله ووصفه ولم يتعلق به حق الغير ولا خيار فيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف ما يتعلق به حق الغير وحصره في الخلاصة في خمسة عشر قات بل اوصله في النهر الى نيف وثلاثين كاسياتي في باب بيع الفضولي ثم قال في البحر والصحيح يشمل الثلاثة لانه ما كان مشروعا باصله ووصفه والموقوف كذلك فهو قسم منه وهو الحق لصدق التعريف وحكمه عليه فان حكمه افادة الملك بالتوقف على القبض ولا يضر توقفه على الاجازة كتوقف ما فيه خيار على اسقاطه اه قلت ينبغي استثناء بيع المكروه فانه موقوف على اجازته مع انه فاسد كما حققناه اول البيوع وحررنا هناك ايضا ان بيع الهزل فاسد لا باطل وان كان لا يفيد الملك بالقبض لكونه اشبه البيع بالخيار وليس كل فاسد يملك بالقبض ككاسياتي (قول له في ركن البيع) هو الايجاب والقبول بأن كان من مجنون اوصبي لا يعقل وكان عليه ان يزيد اوفى محله اعنى المبيع فان الحلال فيه مبطل بأن كان المبيع ميتة او دما او حرا او خرا كافي ط عن البدائع (قول له وما اورثه في غيره) اى في غير الركن وكذا في غير المحل وذلك بأن كان في الثمن بأن يكون خرا مثلا او بأن كان من جهة كونه غير مقدور التسليم اوفيه شرط يخالف لمقتضى العقد فيكون البيع بهذه الصفة فاسدا لا باطلا لسلامة ركنه ومحلّه عن الحلال كافي ط عن البدائع وبه ظهر ان الوصف ما كان خارجا عن الركن والمحل (تأنيده) في شرح مسكين ثم الضابط في تمييز الفاسد من الباطل ان احد العوضين اذا لم يكن مالا في دين سماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعا او مئنا فيبيع الميتة والدم والحجر باطل وكذا البيع به وان كان في بعض الاديان مالا دون البعض ان امكن اعتباره ثمنا فالبيع فاسد فيبيع العبد بالحجر او الحجر بالعبد فاسد وان تعين كونه مبيعا فالبيع باطل فيبيع الحجر بالدراهم او الدراهم بالحجر باطل اه قلت وهذا الضابط

مطلب  
في انواع البيع

مطلب  
البيع الموقوف من قسم  
الصحيح

المراد بالفاسد الممنوع  
مجازا عرفيا فيم الباطل  
والمكروه وقد ذكر فيه  
بعض الصحيح تبعا وكل  
ما اورث خلا في ركن  
البيع فهو مبطل وما اورثه  
في غيره ففسد

يرجع الفرق بينهما من حيث المحل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو اعم فافهم  
**(قوله بطل بيع ماليس بمال)** اي ماليس بمال في سائر الاديان بقريته قوله والبيع به فان  
ما يبطل سواء كان مبيعا او ثمننا ماليس بمال اصلا بخلاف نحو الحجر فان بيعه باطل اذا تعين كونه  
مبيعا اما لو امكن اعتباره ثمننا في بيعه فاسد كما علمته من الضابط المذكور آنفا لان البيع وان كان  
مبناء على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا يفسخ البيع بهلاك المبيع دون الثمن  
ولان الثمن غير مقصود بل هو وسيلة الى المقصود وهو الانتفاع بالاعيان **(قوله والمال)**  
اي من حيث هو لا المذكور قبله لان التعريف المذكور يدخل فيه الحجر فهي مال وان لم تكن  
مستقومة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير متقوم كخمر وخنزير فان المتقوم هو المال المباح  
الانتفاع به شرعا وقدمنا اول البيوع تعريف المال بما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت  
الحاجة وانه خرج بالادخار المنفعة فهي ملك لامال لان الملك مامن شأنه ان يتصرف فيه  
بوصف الاختصاص كافي التلويح فالاولى ما في الدرر من قوله المال موجود يميل اليه الطبع الخ  
فانه يخرج بالموجود المنفعة فافهم ولا يرد ان المنفعة تملك بالاجارة لان ذلك تملك لا بيع حقيقة  
ولذا قالوا ان الاجارة بيع المنافع حكما اي ان فيها حكم البيع وهو التملك لاحقيقته فاعتم  
هذا التحرير **(قوله فخرج التراب)** اي القليل مادام في محله والافقد يعرض له بالنقل ما يصير به  
مالا معتبرا ومثله الماء وخرج ايضا نحو حبة من خنطة والعذرة الخالصة بخلاف المخلوطة بتراب  
ولذا جاز بيعها كسرقين كآتني وخرج ايضا المنفعة على ما ذكرنا آنفا **(قوله والميتة)**  
بفتح الميم وسكون الياء التي ماتت حتف انفسها لاسبب وبشديد الياء المكسورة التي لم تمت  
حتف انفسها بل بسبب غير الذكاة كالمنخقة والموقوذة نوح افندي ولم أر هذا الفرق في  
القاموس ولا في المصباح ولا في غيرها فراجع **(قوله لا فرق في حق المسلم الخ)** اما في حق  
الذمي فيراد بها الاول واما الثاني فاختلفت عباراتهم فيه ففي التجنيس جعله قسما من الصحيح  
لانهم يدينونه ولم يحك خلافا وجعله في الايضاح قول أبي يوسف وعند محمد لا يجوز وجزم  
في الذخيرة بفساده وجعله في البحر من اختلاف الروايتين نهر وعبرة البحر وحاصله ان فيما لم يمت  
حتف انفسه بل بسبب غير الذكاة روايتين بالنسبة الى الكافر في رواية الجواز وفي رواية الفساد  
واما البطالان فلا واما في حقنا فالكل سواء اه وذكركم ط ان عدم الفرق في حقنا في المنخقة  
مثلا اذا قوبلت بدراهم حتى تعين كونها مبيعا اما اذا قوبلت بعين امكن اعتبارها ثمننا فكان  
فاسدا بالنظر الى العوض الآخر باطلا بالنظر اليها وهذا ما اقتضاه الضابط السابق اه **(قوله)**  
**التي ماتت حتف انفسها)** الحنف الهالك يقال مات حتف انفسه اذا مات بغير ضرب ولا قتل  
ومعناه ان يموت على فراشه فيتنفس حتى ينقضي ريقه ولهذا خص الاقب مصباح **(قوله)**  
**او يخنق)** مثل كنف ويسكن تخفيفا مصباح **(تنبيه)** لم يذكرنا حكم دودة القرمز اما  
اذا كانت حية فينبغي جريان الخلاف الآتي في دودة القز وبزره وبيضه واما اذا كانت ميتة  
وهو الغالب فانها على ما بلغنا تخنق في الكاس او اسفل فقطضي ما مر بطلان بيعها بالدراهم  
لانها ميتة وقد ذكر سيدي عبدالغني النابلسي في رسالة ان بيعها باطل وانه لا يضمن متاعها  
لانها غير مال قلت وفيه انها من اعز الاموال اليوم ويصدق عليها تعريف المال المتقوم

مطلب

في تعريف المال

**(بطل بيع ماليس بمال)**  
والمال ما يميل اليه الطبع  
ويجوز فيه البذل والمنع  
در فخرج التراب ونحوه  
**(كالدلم)** المسفوح فجاز  
بيع كبد وطحال **(والميتة)**  
سوى سمك وجراد ولا  
فرق في حق المسلم بين التي  
ماتت حتف انفسها او يخنق  
ونحوه **(والحر)**

ويحتاج اليها الناس كثيرا في الصباغ وغيره فينبغي جواز بيعها كيبيع السرقين والعذرة المختلطة بالزراب كما يأتي مع ان هذه الدودة ان لم يكن لها نفس سائلة تكون ميتتها ظاهرة كالذباب والبعوض وان لم يحجز اكلها وسيأتي ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وانه يجوز بيع العلق للحاجة مع انه من الهوام وبيعها باطل وكذا بيع الحيات للتداوى وفي القنية وبيع غير السمك من دواب البحر لوله ثمن كالسقمون وجلود الخنز ونحوها يجوز والا فلا وجعل الماء قليل يجوز حيا لامتنا والحسن أطلق الجواز اه فتأمل ويأتي له مزيد بيان عند الكلام على بيع دود القز والعلق (قوله والبيع به) اي بما ليس بمال (قوله والمعدوم كيبيع حق التعلی) قال في الفتح واذا كان السفلى لرجل وعلوه لآخر فسقطا وسقط العلو وحده فباع صاحب العلو وعلوه لم يحجز لان المبيع حينئذ ليس الا حق التعلی وحق التعلی ليس بمال لان المال عين يمكن احرازها وامساكها ولا هو حق متعلق بالمال بل هو حق متعلق بالهواء وليس الهواء مالا يباع والمبيع لابد ان يكون احدهما بخلاف الشرب حيث يجوز بيعه تبعا للارض فلو باعه قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لهلاك المبيع قبل القبض اه والحاصل ان بيع العلو صحيح قبل سقوطه لابعده لان بيعه بعد سقوطه بيع لحق التعلی وهو ليس بمال ولذا عبر في الكنز بقوله وعلو سقط وعبر في الدرر بحق التعلی لانه المراد من قول الكنز وعلو سقط كما علمته من عبارة الفتح فالمراد من العبارتين واحد فلذا فسر الشارح احدهما بالآخرى دفعا لما يتوهم من اختلاف المراد منهما فافهم (تبيينه) لو كان العلو لصاحب السفلى فقال بعثك علو هذا السفلى بكذا صح ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللمشتري حق القرار حتى لو انهدم العلو كان له ان يبنى عليه علوا آخر مثل الاول لان السفلى اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفلى سقفا للسفلى خالية (قوله لانه معدوم) يعني عنه قول المصنف والمعدوم افاده ط (قوله ومنه) اي من بيع المعدوم (قوله بيع ما اصله فائب) اي ما ينبت في باطن الارض وهذا اذا كان لم ينبت او نبت ولم يعلم وجوده وقت البيع والاجاز بيعه كما يأتي قريبا (قوله وفجل) بضم الفاء ويضم تين قاموس (قوله كورد وياسمين) فانه يخرج بالتدريج ط (قوله وورق فرصاد) قيل هو التوت الاحمر وقال ابو عبيد هو التوت وفي التهذيب قال الليث الفرصاد شجر معروف مصباح (قوله وبه أفنى بعض مشايخنا) بالياء في مشايخ لابلهمزة قال القهستاني وأفنى العقيلي وغيره بجوازه بتبيينه الموجود اذا كان اكثر من المعدوم اه ط قلت وهو رواية عن محمد وقدمنا الكلام عليه في فصل ما يدخل تبعا (قوله هذا اذا نبت الخ) الاشارة الى قوله ما اصله فائب وكان الاولى ان يقول هذا اذا لم ينبت او نبت ولم يعلم وجوده فانه لا يجوز بيعه فيهما كما في ط عن الهندية (قوله وله خيار الرؤية الخ) قال في الهندية ان كان المبيع في الارض مما يكال او يوزن بعد القلع كالثوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئا باذن البائع او قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل او الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لزم البيع في الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره قال في البحر وان كان يباع بعد القلع عددا كالفجل فقلع البائع او قلع المشتري

(والبيع به) اي جعله ثمنا بادخال الباء عليه لان ركن البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد (والمعدوم كيبيع حق التعلی) اي علو سقط لانه معدوم ومنه بيع ما اصله فائب كجزر وفجل او بعضه معدوم كورد وياسمين وورق فرصاد وجوزه مالك لتعامل الناس وبه افنى بعض مشايخنا عملا بالاستحسان هذا اذا نبت ولم يعلم وجوده فاذا علم جاز وله خيار الرؤية وتكفي رؤية البعض عندها وعليه الفتوى شرح مجمع (والمضامين)

مطلب

في بيع المتغيب في الارض

بإذن البائع لا يلزمه الكل لانه من العدديات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد وان قلعه بلا اذن  
البائع لزمه الكل الا ان يكون ذلك شياً يسيراً وان ابى كل القلع تبرع متبرع بالقلع او فسخ  
القاضي العقد اه ط قلت بقي شيء لم أر من نبه عليه وهو ما يكون اصله تحت الارض ويبقى  
سنين متعددة مثل الفصفصة تزرع في ارض الوقف وتكون كالكردار للمستأجر في زماننا  
فاذا باع ذلك الاصل وعلم وجوده في الارض صح بيعه لكنه لا يرى ولا يقصد قلعه لانه اعد  
للبقاء فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية الظاهر نعم لان خيار الرؤية يثبت قبل الرؤية تأمل  
(قوله ما في ظهور الآباء من المني) موافق لما في الدرر والمنح وعبارة البحر المضامين جمع  
مضمونة ما في اصلا بابل والملاقيح جمع ملقوح ما في بطونها وقيل بالعكس (قوله والملاقيح  
الح) يجب ان يحمل ههنا على ما سيكون والا كان حملاً وسياً في ان بيع الحمل فاسد لا باطل درر  
قلت وفي فساد كلام سياتي (قوله والتناج بكسر النون) كذا ضبطه النووي واختاره  
المصنف يعني صاحب الدرر وضبطه الكاكي بفتح النون وهو مصدر تجت الناقة على البناء  
للمفعول والمراد به هنا المتزوج وفسره الزيلعي والرازي ومسكين بحبل الجبله وتبعهم المصنف  
نوح (قوله جبل الجبله) بالفتحتين فيهما قال في المغرب مصدر جبلت المرأة جبلاً فهي جبل  
سمى به المحمول كما سمي بالحمل وانما ادخل عليه التاء للاشعار بمعنى الانوثة لان معناه النهي عن  
بيع ماسوف يحمله الجنين ان كان اثنى ومن روى الجبله بكسر الباء فقد اخطأ اه نوح (قوله  
وبيع امة الح) عاله في الدرر بأنه بيع معدوم ومقتضاه ان يكون معطوفاً على قوله حق التعل  
او قوله والتناج فكان الواجب اسقاط لفظ بيع نوح (قوله ذكر الضمير) اى اثنى به  
مذكراً مع ان الامة مؤنثة مراعاة لتذكير الخبر وهو عبد أو باعتبار الواقع (قوله وعكسه)  
بالرفع عطفاً على قوله بيع وبالجر عطفاً على امة ط (قوله بخلاف البهائم) كما اذا باع كبشاً فاذا  
هو نتيجة حيث ينقد البيع ويخير بحر (قوله والاصل الح) قال في الهداية والفرق يتنى  
على الاصل الذي ذكرناه في النكاح لمحمد رحمه الله تعالى وهو ان الاشارة مع التسمية اذا اجتمعتا  
في محتاتي الجنس يتعلق العقد بالمسمى وبطل لانعدامه وفي متحدى الجنس يتعلق بالمشارايه  
وينقد لوجوده ويخير لفوات الوصف كمن اشترى عبداً على انه خباز فاذا هو كاتب وفي  
مستثنى الذكر والاثنى من بنى آدم جنسان للتفاوت في الاعراض وفي الحيوانات جنس واحد  
للتقارب فيها اه قال في البحر والاصل المذكور متفق عليه هنا ويجرى في سائر العقود من  
النكاح والاجارة والصالح عن دم العمد والحلع والعق على مال وبه ظهر ان الذكر والاثنى في  
الآدمى جنسان في الفقه وان اتحدا جنسا في المنطق لانه الذاتى المقول على كثيرين مختلفين  
بميز داخل وفي الفقه المقول على كثيرين لايتفاوت الفرض منها فاحشاً قال في الفتق ومن  
الحتاتي الجنس ما اذا باع قصاً على انه ياقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليلاً على انه  
ياقوت احمر فظهر أصفر صح البيع ويخير (قوله ولو من كافر) نقله في البحر أيضاً عن البرازية  
وأقره قات وينبغي ان يجري فيه الخلاف المار فيما ماتت بسبب غير الذبح مما يدين به أهل الذمة  
بل هذا بالاولى لانه مما يدين به بعض المجتهدين وكون حرمة بالنص لا يقتضى بطلان بيعه بين  
اهل الذمة لان حرمة المنخقة بالنص ايضاً ولما اعتقدوا حلالها لم يحكم ببطلان بيعها بينهم نعم لو

مطلب

في بيع اصل الفصفصة

ما في ظهور الآباء من المني

(والملاقيح) جمع ملقوحه

ما في البطن من الجنين

(والتناج) بكسر النون

جبل الجبله اى نتاج التناج

لدابة او آدمى (وبيع امة

تبيين انه) ذكر الضمير

لتذكير الخبر (عبد وعكسه)

بخلاف البهائم والاصل

ان الذكر والاثنى من بنى

آدم جنسان حكماً فيبطل

وفي سائر الحيوانات جنس

واحد فيصح ويخير لفوات

الوصف (ومتروك التسمية

عمداً) ولو من كافر برازية

مطلب

فيما اذا اجتمعت الاشارة

مع التسمية

باع متروك التسمية عمدا مسلم يقول بحله كشافي نحكم ببطلان بيعه لأنه ملتزم لاحكامنا  
ومعتقد لبطلان ما خالف النص فلزمه ببطلان البيع بالنص بخلاف اهل الذمة لانا امرنا  
بتركهم وما يدنون فيكون بيعه بينهم صحيحا او فاسدا لا باطلا كما مر ويؤيده ما مر في شركة  
المفاوضة من عدم صحتها بين مسلم وذمي لعدم التساوي في التصرف وتصح بين خفي وشافي  
وان كان يتصرف في متروك التسمية وعلوه بأن ولاية الالتزام قائمة ومعناه ما ذكرنا قد بر (قوله  
وكذا ما مضى اليه) قال في النهر ومتروك التسمية عمدا كالذي مات خنف انه حتى يسرى  
الفساد الى ما مضى اليه وكان ينبغي ان لا يسرى لانه مجتهد فيه كالمدير فيعتقد فيه البيع بالقضاء  
واجاب في الكافي بأن حرمة منصوص عليها فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء (قوله وسبع  
الكرباب وكري الانهار) في المصباح كريت الارض من باب قتل كرابا بالكسر قلبتها للحرث وفيه  
ايضا كرى النهر كرابا من باب رمى حفرة فيه حفرة جديدة (قوله ولو الجلية) قال فيها ولو كان لرجل  
عمارة في ارض رجل فباعها ان كان بناء او اشجارا جاز بيعه اذا لم يشترط تركها وان كرابا او  
كري الانهار ونحوه فلم يكن ذلك بمال ولا بمعنى مال لا يجوز اه يعنى يبطل فانه داخل تحت  
قوله ابطل يبيع ما ليس بمال كالا يخفى وبعدم الجواز في الكرباب وكري الانهار ونحو ذلك صرح  
في الحاشية معللا بأنه ليس بمال متقوم منح وتقدمت المسئلة اول السورع مع الكلام على مشد  
المسكة وبيع البراوات والجاهكية والنزول عن الوظائف واشبعنا الكلام على ذلك كله (قوله  
فان يبيع هؤلاء باطل) كذا في الهداية واورد انه لو كان باطلا لسرى البطلان الى ما مضى اليهم  
كالمضموم الى الحر وسياق انه لا يسرى وقال بعضهم فاسد واورد انه يلزم ان يملكوا بالقبض  
مع انهم لم يملكوا به اتفاقا وأجيب عنهما بادعاء التخصيص وهو ان من الباطل ما لا يسرى  
حكمه الى المضموم لضعفه ومن الفاسد ما لا يملك بالقبض وذكر في الفتح ان الحق انه باطل ولا  
تخصيص لجواز تخلف بعض الافراد لخصوصية قات وما ذكره الشارح يصلح بيانا للخصوصية  
وذلك ان يبيع الحر باطل ابتداء وبقاء لعدم محلته للبيع اصلا بثبوت حقيقة الحرية وبيع  
هؤلاء باطل بقاء لحق الحرية فلذا لم يملكوا بالقبض لا ابتداء لعدم حقيقتها فلذا جاز بيعهم من  
انفسهم ولا يلزم بطلان بيع قن ضم اليهم لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلا في الجملة  
ثم خرجوا منه لتعلق حقهم بقن محصته من الثمن وتماه في الدرر (قوله وقول ابن  
الكمال) عبارته البيع في هؤلاء باطل موقوف يتقلب جائزا بالرضا في المكاتب وبالقضاء في  
الآخرين لقيام المالية اه (قوله قبل البيع) وتنسخ الكتابة في ضمنه لان اللزوم كان لحقه  
وقد رضى باسقاطه اما اذا باعه بغير رضا فأجازه لم يحز رواية واحدة لان اجازته لم تتضمن  
فسخ الكتابة قبل العقد كذا في السراج وفي الحاشية لو يبيع بغير رضا فأجاز بيع مولا لم ينفذ  
في الصحيح من الرواية وعليه عامة المشايخ نهر قلب لكن ذكر في الهداية آخر الباب فيما  
لوجع بين عبد ومدير وتبعه في البحر والفتح ان البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت  
العقد لقيام المالية ولهذا ينفذ في المكاتب برضا في الاصح وفي المدير بقضاء القاضي وكذا في  
أم الولد عند أبي حنيفة وأبي يوسف اه فقوله موقوف مخالف لقوله هنا باطل وقوله ينفذ في  
المكاتب برضا في الاصح مخالف لامدكور عن السراج والحاشية وبهذا يتأيد ما ذكره ابن

وكذا ما مضى اليه لان حرمة  
بالنص (وبيع الكرباب  
وكري الانهار) لانه ليس  
بمال متقوم بخلاف بناء  
وشجر فيصح اذا لم يشترط  
تركها ولو الجلية (وما في  
حكمه) اى حكم ما ليس  
بمال (كام الولد والمكاتب  
والمدير المطلق) فان يبيع  
هؤلاء باطل اى بقاء فلم  
يملكوا بالقبض لا ابتداء  
فصح بيعهم من انفسهم  
وبيع قن ضم اليهم درر  
وقول ابن الكمال يبيع  
هؤلاء باطل موقوف  
ضعفه في البحر بان المرجح  
اشتراط رضا المكاتب قبل  
البيع وعدم نفاذ القضاء  
بيع أم الولد وصحح في  
الفتح نفاذه



قلت الاوجه توقفه على  
قضاء آخر امضاء او ردا  
عني ونهر فليكن التوفيق  
وفي السراج ولدهؤلاء كهم  
وبيع بعض كحر (و) بطل  
(بيع مال غير متقوم)  
اي غير مباح الانتفاع به  
ابن كمال فليحفظ (كخمر  
وخنزير وميتة لم تمت حتف  
انفها) بل بالحق ونحوه  
فانه مال عند الذمي كخمر  
وخنزير وهذا ان بيعت  
(بالثمن) اي بالدين كدراهم  
ودنانير ومكيل وموزون  
بطل في الكل وان بيعت  
بعين كعرض بطل في الخمر  
وفسد في العرض فيملكه  
بالقبض بقيمته ابن كمال  
(و) بطل (بيع قن ضم  
الى حروذ كية ضمت الى  
ميتة ماتت حتف انفها)  
قيد به لتكون كالحر (وان  
سمى ثمن كل) اي فصل  
الثن خلافا لهما ومبنى  
الخلافا ان الصفة لا تعدد  
بمجرد تفصيل الثمن بل  
لابد من تكرار لفظ العقد  
عنده خلافا لهما وظاهر  
النهاية يفيد انه فاسد  
(بمخلاف بيع قن ضم الى  
مدبر) او نحوه فانه يصح

الكمال وقد يجاب بان قوله ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح اي رضاه وقت البيع فيكون  
موقوفا في الابتداء على رضاه فلو لم يرض كان باطلا وبهذا تنتفي المخالفة بين كلاميه لكن هذا  
الجواب لا يتأتى في عبارة ابن الكمال فتأمل (قول له قلت الاوجه الخ) اي اذا قضى بنفاذ بيع ام  
الولد قاض يراه لا ينفذ فاذا رفع الى قاض آخر فامضاه نفذ الاول وان رده ارتد وقد منا تحقيق  
ذلك في باب الاستيلاء (قول له فليكن التوفيق) بحمل ما في البحر على ما قبل الامضاء وما في  
الفتح على ما بعده (قول له ولدهؤلاء كهم) اي ولد ام الولد من غير سيدها بان زوجها فولدت  
بعد ما ولدت من سيدها وكذا ولد المدبر او المكاتب المولود بعد التدبير والكتابة وقوله كهم اي  
في حكمهم وفيه ادخال الكاف على الضمير وهو قليل (قول له وبيع بعض) اي معتق البعض  
كبيع الحر (قول له ابن كمال) ونصه التقوم على ما ذكر في التلويح ضربان عرفي وهو بالاحراز  
فغير المحرز كالصيد والحشيش ليس بمتقوم وشرعي وهو باباحة الانتفاع به وهو المراد ههنا  
منفيا اه اي هو المراد بالتقوم المنفي هنا (قول له كخمر) قيد بها لان بيع ماسواها من  
الاشربة المحرمة جائز عنده خلافا لهما كذا في البدائع نهر (قول له وميتة لم تمت حتف انفها)  
هذا في حق المسلم اما الذمي ففي رواية بيعها صحيح وفي اخرى فاسد كما قدمناه عن البحر وظاهره  
ان اختلاف الرواية في الميتة فقط اما الخمر فصحيح (قول له ونحوه) كالجرح والضرب من  
اسباب الموت سوى الذكاة الشرعية (قول له فانها) اي الميتة المذكورة اما التي ماتت حتف  
انفها فهي غير مال عند الكل فلذا بطل بيعها في حق الكل كما مر (قول له وهذا) اي الحكم  
المذكور بطلان البيع بلا تفصيل (قول له اي بالدين) اي ما يصح ان يثبت ديننا في الذمة  
قال ابن كمال انما ذل بالدين دون الثمن لان الدين اعم منه والمعتبر المقابل به دون الثمن (قول له  
بطل في الكل) لان المبيع هو الاصل وليس محلا للتمليك فبطل فيه فكذا في الثمن بخلاف  
ما اذا كان الثمن عينا فانه مبيع من وجه مقصود بالتملك ولكن فسدت التسمية فوجب قيمته  
دون الخمر المسمى (قول له بطل في الخمر) اي وفي اخويه كما يستفاد من المتن والزيلعي سائحاني  
قال في البحر والحاصل ان بيع الخمر باطل مطلقا وانما الكلام فيما قابله فان ديننا كان باطلا  
ايضا وان عرضا كان فاسدا ثم قال وقيدنا بالمسلم لان اهل الذمة لا ينعون من بيعها لاعتقادهم  
الحل والتمول وقد امرنا بتركهم وما يدينون كذا في البدائع اه ما يخصها وظاهره الحكم بصحة  
بيعها فيما بينهم ولو بيعت بالثمن ويشهد له فروع ذكرها بعده (قول له بقيمته) لم يذكر ابن كمال  
القيمة وان كانت مرادة ط (قول له ضم الى حر) ولو مبعضا كمعتق البعض كما مر في باب عتق  
البعض (قول له لتكون كالحر) اي فلا تكون مالا اصلا اما لو ماتت بمخفق او نحوه فهي مال  
غير متقوم كما مر آنفا فينبغي ان يصح البيع فيما ضم اليها كبيع قن ضم الى مدبر تأمل (قول له  
خلافا لهما) فعندها اذا فصل ثمن كل جاز في القن والذكية بحصتهما من الثمن لان الصفة  
تصير متعددة معنى فلا يمسرى الفساد من احدها الى الاخرى (قول له وظاهر النهاية يفيد  
انه فاسد) اي ما ضم الى الحر والميتة وهو القن والذكية وعزاه القهستاني للمعيط والمبسوط  
وغيرها والظاهر ان المراد بالفساد الباطل فيوافق ما في الهداية وغيرها من التصريح  
بالاطلاق تأمل (قول له بخلاف بيع قن ضم الى مدبر) ككاتب وام ولد كافي الفتح اي فيصح في

القرن بحصته لأن المدبر محل البيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالحصّة في البقاء دون الابتداء وفائدة ذلك تصحيح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر إن كان قتل ومعنى البيع بالحصّة بقاءه لما خرج المدبر صاوا القرن ميبعا بحصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمته وقيمة المدبر فما أصاب القرن فهو ثمنه وهذا بخلاف ضم القرن إلى الحرفان فيه البيع بالحصّة ابتداء لأن الحرف لم يدخل في العقد لعدم ماليته \* (تنبيه) \* تقدم أن بيع المدبر ونحوه باطل لعدم دخوله في العقد وههنا إنما دخل لتصحيح العقد فيما ضم إليه قال في الهداية هناك فصار كال المشتري لا يدخل في حكم عقده بانفراده وإنما يثبت حكم الدخول فيما ضم إليه أي إذا ضم البائع إليه مال نفسه وباعه ماله صفقة واحدة يجوز البيع في المضموم بالحصّة من الثمن المسمى على الأصح وإن قيل أنه لا يصح أصلا في شيء فتح قلت علم من هذا ما يقع كثيرا وهو أن أحد الشريكين في دار ونحوها يشتري من شريكه جميع الدار ثمن معلوم فإنه يصح على الأصح بحصة شريكه من الثمن وهي حادثة القنوى فتحتفظ وأصرح من ذلك ماسيا في المراجعة في مسألة شراء رب المال من المضارب مع أن الكل ماله (قوله) أوقن غيره (معطوف على مدبر (قوله) فإنه) أي المسجد العامر (قوله) بخلاف العامر بالمعجمة الحراب) بحر الحراب على أنه بدل من العامر وكان الأولى أن يقول وغيره أي من سائر الأوقاف وحاصله أن المسجد قبل خرابه كالحرف ليس بمال من كل وجه بخلافه بعد خرابه لجواز بيعه إذا خرب في أحد القولين فصار مجتهدا فيه كالمدر فيصح بيع ما ضم إليه ومثله سائر الأوقاف ولو عامرة فإنه يجوز بيعها عند الخنابلة ليشتري بثمنها ما هو خير منها كما في المراجع (قوله) فكمدبر) أي فهو باطل أيضا قال في الترتيب لالة صرح رحمه الله تعالى بطلان بيع الوقف واحسن بذلك إذ جعله في قسم البيع الباطل إذ لا خلاف في بطلان بيع الوقف لأنه لا يقبل التملك والتملك وغلط من جعله فاسدا وافق به من علماء القرن العاشر ورد كلامه بحجة رسائل ولنا فيه رسالة هي (حسام الحكم) متضمنة لبيان فساد قوله وبطلان فتواه اه والغالب المذكور هو قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي والعامّة أحمد بن يونس الشافعي كما ذكره الترتيب لالة في رسالته المذكورة (قوله) ولو محكوما به الخ) قال في النهر تكميل قد علمت أن الأصح في الجمع بين الوقف والملك أنه يصح في الملك وقيد بعض موالى الروم هو مولانا أبو السعود جامع اشتات العلوم نعمه الله تعالى برضوانه بما إذا لم يحكم بلزومه فافق بفساد البيع في هذه الصورة ووافقه بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الأخ إلا أنه قال في شرحه هنا يرد عليه ما صرح به قاضيخان من أن الوقف بعد القضاء تسمع دعوى الملك فيه وليس هو كالحرف بدليل أنه لو ضم إلى ملك لا يفسد البيع في الملك وهكذا في الظهيرية وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع إلى الحق وهو إطلاق الوقف لأنه بعد القضاء وإن صار لازما بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزومه أما بشرط الاستبدال على المفق به من قول أبي يوسف أو بورود غصب عليه ولا يمكن انتزاعه ونحو ذلك والله الموفق للصواب وإلى المرجع والمآب اه والحاصل أن ههنا مستأثنين الأولى أن بيع الوقف باطل ولو غير مسجد خلافا لمن افق بفساده لكن المسجد العامر كالحرف وغيره كالمدر المسئلة الثانية أنه إذا كان المدبر يكون بيع ما ضم إليه صحيحا

البيع

إذا اشترى أحد  
شريكين جميع الدار  
متركة من شريكه

البيع

إطلاق بيع الوقف وصحة  
مع الملك المضموم إليه

وقن غيره وملك ضم  
وقف (غير المسجد  
امر فإنه كالحرف بخلاف  
امر بالمعجمة الحراب  
لمدبر أشباه من قاعد  
اجتمع الحرام والحلال  
و محكوما به) في الأصح  
دقا لما افق به الملا  
السعود

ولو كان الوقف محكوما بلزومه خلافا لما افق به المفتي ابو السعود (قوله فيصح) تفريع على قول المصنف فيصح الخ على وجه الترتيب (قوله لانها) اي المدبروقن الغير والوقف (قوله لم يصح) لما مر من ان المسجد العامر كالحر فيبطل بيع ماضم اليه لكن نقل في البحر عن المحيط ان الاصح الصحة في الملك لان ما فيها من المساجد والمقابر مستثنى مادة اه اي فلم يوجد ضم الملك الى المسجد بل البيع واقع على الملك وحده (قوله لا يعقل) قيد به لان الصبي العاقل اذا باع او اشترى انعقد بيعه وشراؤه موقوفا على اجازة وليه ان كان لنفسه وناقذا بالعهدة عليه ان كان لغيره بطريق الولاية ط عن المنع وهذا اذا باع الصبي العاقل ماله او اشترى بدون غبن فاحش والالم يتوقف لانه حينئذ لا يصح من وليه عليه كياتي فلا يصح منه بالاولى (قوله شيا) قدره للإشارة الى ان الاضافة في بيع صبي من اضافة المصدر الى فاعله ط (قوله جاز) اي بيعه ط (قوله كسرقين وبعير) في القاموس السرقين والسرقيين بكسرهما معا سركين بالفتح وفسره في المصباح بالزبل قال ط والمراد انه يجوز بيعهما ولو خالصين اه وفي البحر عن السراج ويجوز بيع السرقين والبعير والانتفاع به والوقود به (قوله واكتفى في البحر) حيث قال كما نقله عنه في المنع ولم ينقد بيع النحل ودود القز الاتباع ولا بيع المذرة خالصة بخلاف بيع السرقين والخواطة بتراب اه (قوله وشعر الانسان) ولا يجوز الانتفاع به لحديث لعن الله الواصلة والمستوصلة وانما يرخص فيما يتخذ من الور فيزيد في قرون النساء وذواتهن هداية (فرع) لو اخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم ممن عنده واعطاه هدية عظيمة لا على وجه البيع فلا بأس به سائحاني عن الفتاوى الهندية (قوله ذكره المصنف) حيث قال والآدمي مكرم شرعا وان كان كافرا فايراد العقد عليه وابتدأ به والحاقه بالجمادات اذلال له اه اي وهو غير جائز واعتنه في حكمه وصرح في فتح القدير ببطلانه ط قلت وفيه انه يجوز استرقاق الحربي وبيعه وشراؤه وان اسلم بعد الاسترقاق الا ان يحجب بان المراد تكريم صورته وخلقه ولذا لم يجوز كسر عظام ميت كافر وليس ذلك محل الاسترقاق والبيع والشراء بل محلها النفس الحيوانية فلذا لا يملك بيع لبن أمته في ظاهر الرواية كسائقي فليتأمل (قوله وبيع مالميس في ملكه) فيه انه يشمل بيع ملك الغير بوكالة او بدونها مع ان الاول صحيح نافذ والثاني صحيح موقوف وقد يحجب بان المراد بيع ماسيملكه قبل ملكه ثم رأته كذلك في الفتح في اول فصل بيع الفضولي وذكر ان سبب التهي في الحديث ذلك (قوله لبطلان بيع المعلوم) اذ من شرط المعقود عليه ان يكون موجودا مالا متقوما مملوكا في نفسه وان يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وان يكون مقدور التسليم منح (قوله وماله خطر العدم) كالحمل واللبن في الضرع فانه على احتمال عدم الوجود واما بيع نتاج التناج فهو من امثلة المعلوم فافهم (قوله لا بطريق السلم) فلو بطريق السلم جاز وكذا لو باع ما غصبه ثم أدى ضمانه كما قدمناه اول البيوع (قوله لانعدام الركن وهو المال) اي من أحد الجانبين فلم يكن بيعا وقيل ينعقد لان نفيه لم يضح لان نفي العقد فصار كأنه سكت عن ذكر الثمن وفيه ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض كياتي قريبا أفاده في الدرر (قوله لانه أمانة) وذلك لان العقد اذا بطل بقي مجرد القبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي درر (قوله وصحح

مطلب  
الآدمي مكرم شرعا ولو  
كافرا

فيصح بحصته في القن  
وعنده والملك لانها مال  
في الجملة ولو باع قرية ولم  
يستثن المساجد والمقابر لم  
يصح عيني (كيبطل بيع  
صبي لا يعقل ويجنون) شيا  
وبول (ورجميع آدمي لم  
يغلب عليه التراب) فلو مغلوبا  
به جاز كسرقين وبعير  
واكتفى في البحر بمجرد  
خلطه بتراب (وشعر  
الانسان) لكرامة الآدمي  
ولو كافرا ذكره المصنف  
وغیره في بحث شعر الخنزير  
(وبيع مالميس في ملكه)  
لبطلان بيع المعلوم وماله  
خطر العدم (لا بطريق  
السلم) فانه صحيح لانه عليه  
الصلاة والسلام نهي عن  
بيع مالميس عند الانسان  
ورخص في السلم (و) بطل  
(بيع صرح بنفي الثمن فيه)  
لانعدام الركن وهو المال  
(و) البيع الباطل (حكمه  
عدم ملك المشتري اياه) اذا  
قبضه (فلا ضمان لو هلك)  
المبيع (عنده) لانه امانة  
وصحح

في القنية ضمانه الخ) قال في الدرر وقيل يكون مضمونا لانه يصير كالمقبوض على سوم الشراء وهو ان يسمى الثمن فيقول اذهب بهذا فان رضيت به اشتريته بما ذكر اما اذا لم يسمه فذهب به فهلك عنده لا يضمن نص عايه الفقيه ابو الليث قيل وعليه الفتوى كذا في الغاية اه قال في الغزمية الذي يظهر من شروح الهداية عود الضميرين في عايه وعليه الى ان حكم المقبوض على سوم الشراء ذلك تعويلا على كلام الفقيه الا ان القول الثاني في مسئلتنا مرجح على القول الاول اه لكن في النهر واختار السرخسي وغيره ان يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة لانه لا يكون ادنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وهو قول الاثمة الثلاثة وفي القنية انه الصحيح لكونه قبضه لنفسه فشابه الغصب وقيل الاول قول ابي حنيفة والثاني قولهما وتماه فيه (قوله بغين فاحش) المشهور في تفسيره انه لا يدخل تحت تقويم المقومين (قوله ورجح) رجحه في البحر حيث قال ينبغي ان يجري القولان في بيع الوقف المشروط استبداله او الخراب الذي جاز استبداله اذا بيع بغين فاحش وينبغي ترجيح الثاني فيهما لانه اذا ملك بالقبض وجبت قيمته فلا ضرر على اليتيم والوقف اه قلت وينبغي ترجيح الاول حيث لزم الضرر بان كان المشتري مفلسا او ماطلا تأمل (قوله بيع المضطر وشراؤه فاسد) هو ان يضطر الرجل الى طعام او شراب او لباس او غيرها ولا يبيعها البائع الا باكثر من ثمنها بكثير وكذلك في الشراء منه كذا في المنع اه ح وفيه لف ونشر غير مرتب لان قوله وكذا في الشراء منه اي من المضطر مثال لبيع المضطر اي بأن اضطر الى بيع شئ من ماله ولم يرض المشتري الا بشرائه بدون ثمن المثل بغين فاحش ومثاله ماله ائزمه القاضي ببيع ماله لافاء دينه او الزم الا يحى ببيع مصحف او عبد مسلم ونحو ذلك لكن سيد كرام المصنف في الاكرام لو صادره السلطان ولم يعين ببيع ماله فباع صح قال الشارح هناك والحيلة ان يقول من اين اعطى فاذا قال الظالم ببيع كذا فقد صار مكرها فيه اه فأفاد أنه بمجرد المصادرة لا يكون مكرها بل يصح بيعه الا اذا أمره بالبيع مع انه بدون امر مضطر الى البيع حيث لا يمكنه غيره وقد يجاب بان هذا ليس فيه انه باع بغين فاحش عن ثمن المثل نعم العبارة مطابقة فيمكن تقييدها بانه انما يصح لو باع ثمن المثل او غبن يسمير توفيقا بين العبارتين فتأمل (قوله وفسد الخ) شروع في البيع الفاسد بعد الفراغ من الباطل وحكمه (قوله ماسكت فيه عن الثمن) لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة فاذا سكت كان غرضه القيمة فكأنه باع بقيمته فيفسد ولا يبطل درر اي بخلاف ما اذا صرح بنفي الثمن كاقدمه قريبا (قوله وعكسه) اي بيع الخمر بالعرض بأن ادخل الباء على العرض فينقصد في العرض اي لانه امكن اعتبار الخمر ثمننا وهي مال في الجملة بخلاف بيع العرض بدم او ميتة (قوله كامر) اي في قوله وان بيعت بعين كعرض بطل في الخمر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيمته وهذا في حق المسلم كاقدمناه (قوله ملك المشتري للعرض) قيد به لان المشتري لام الولد واخويها لا يملكهم بالقبض لبطان بيعهم بقاء كامر (قوله لامر انهم مال في الجملة) اي فيدخاون في العقد ولذا لا يبطل العقد فيما ضم الى واحد منهم وبيع معهم ولو كانوا كالحمل لبطال كافي الدرر (قوله وفسد بيع سمك لم يصدلوا بالعرض الخ) ظاهره ان الفاسد ببيع السمك وانه يملك بالقبض وفيه ان يبيع ما ليس في ملكه باطل كاتقدم لانه

في القنية ضمانه قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الحربى اياه او ابنه قيل باطل وقيل فاسد وفي وصاياها بيع الوصى مال اليتيم بغين فاحش باطل وقيل فاسد ورجح وفي التنف بيع المضطر وشراؤه فاسد (وفسد) بيع (ماسكت) اي وقع السكوت (فيه عن الثمن) كبيعته بقيمته (و) فسد (بيع عرض) هو المتاع القيمي ابن كمال (بخمر وعكسه) فينقصد في العرض لا الخمر كامر (و) فسد (بيعه) اي العرض (بام الولد والمكاتب والمدر حتى لو تقابضا ملك المشتري) للعرض (العرض) لامر انهم مال في الجملة (و) فسد (بيع سمك لم يصد) لو بالعرض والا فباطل لعدم الملك

مطلب

بيع المضطر وشراؤه فاسد

مطلب

في البيع الفاسد

بيع المعدوم والمعدوم ليس بمال فينبغي ان يكون بيعه باطلا وان يكون الفاسد هو بيع العرض لانه مبيع من وجه وان دخلت عليه الباء ويكون السمك ثمنا فيصير كأنه باع العرض وسكت عن الثمن او باعه بام الولد بل يمكن ان يقال ان بيع العرض ايضا باطل لان السمك ليس بمال فيكون كبيع العرض ميتة اودم لكن جعله كألم الولد اظهر لانه مال في الجملة فانه لو صاده بعده ما ملكه نعم هذا يظهر لو باع سمكة بعينها قبل صيدها اما لو كانت غير معينة ثم صاد سمكة لم تكن عين ما جعلت ثمن العرض حتى يقال انها ملكتك بالصيد والحاصل انه لو باع سمكة معطلة بعرض ينبغي ان يكون البيع باطلا من الجانبين كبيع ميتة بعرض او عكسه ولو كانت السمكة معينة بطل فيها لانها غير مملوكة وفسد في العرض لان السمكة مال في الجملة ومثلها مالو كان البيع على لحم سمك لانه مثلي ولو باعها بدراهم بطل البيع لتعين كونها مبيعة وهي غير مملوكة هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل ولم أر من تعرض لشيء منه (قوله صدر الشريعة) حيث قال السمك الذي لم يصد ينبغي ان يكون البيع باطلا اذا كان بالدراهم والدنانير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال غير متقوم لان التقوم بالا حراز والاحراز منتف (قوله وله خيار الرؤية) ولا يعتد برؤيته وهو في الماء لانه يتفاوت في الماء وخارجه شربلاية (قوله الا اذا دخل بنفسه الخ) استثناء منقطف من قوله وان اخذ بدونها صح يعني انه لو صيد فأنق في مكان يؤخذ منه بدو حيلة كان صحيحا واما اذا دخل بنفسه ولم يصد مدخله يكون باطلا لعدم الملك بقرينة قوله فلو سده ما ملكه فافهم (قوله فلو سده ما ملكه) اي فيصح بيعه ان أمكن أخذه بلا حيلة والا فلا لعدم القدرة على التسليم والحاصل كما في الفتح انه اذا دخل السمك في حظيرة فأما ان بعدها لذلك اولا في الاول يملكه وليس لاحد اخذه ثم ان امكن اخذه بلا حيلة جاز بيعه لانه مملوك مقدور التسليم والا لم يحز لعدم القدرة على التسليم وفي الثاني لا يملكه فلا يجوز بيعه لعدم الملك الا ان يسد الحظيرة اذا دخل فحينئذ يملكه ثم ان امكن اخذه بلا حيلة جاز بيعه والا فلا وان لم يبعدها لذلك لكنه أخذه وارسله فيها ما ملكه فان امكن اخذه بلا حيلة جاز بيعه لانه مقدور التسليم او بحيلة لم يحز لانه وان كان مملوكا فليس مقدور التسليم اهـ (قوله ولم تجز اجارة بركة الخ) قال في النهر اعلم ان في مصر بركا صغيرة كبركة الفهدة تجتمع فيها الاسماك هل تجوز اجارتها لصيد السمك منها نقل في البحر عن الايضاح عدم جوازها ونقل اولا عن ابي يوسف في كتاب الخراج عن ابي الزناد قال كتبت الى عمر بن الخطاب في بحيرة يجتمع فيها السمك بارض العراق ان يؤجرها فكتب الى ان افعلوا وما في الايضاح بالقواعد الفقهية أليق اهـ ونقل في البحر ايضا عن ابي يوسف عن ابي حنيفة عن حماد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن انه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الآجام فكتب اليه عمر انه لا بأس به وسماه الحبس اهـ ثم قال في البحر فعلى هذا لا يجوز بيع السمك في الآجام الا اذا كان في ارض بيت المال ويلحق به ارض الوقف وقال الخير الرملي اقول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقا سواء كان في بحر او نهر او اجرة وهو باطلا لانه اعم من ان يكون في ارض بيت المال او ارض الوقف وما تقدم عن كتاب الخراج غير بعيد ايضا عن القواعد ومرجعه الى اجارة موضع مخصوص لمنفعة معلومة هي الاصطلياد

صدر الشريعة ( او صيد  
ثم ان في مكان لا يؤخذ  
منه الابحلية ) للعجز عن  
التسليم (وان اخذ بدونها  
صح) وله خيار الرؤية (الا  
اذا دخل بنفسه ولم يصد  
مدخله) فلو سده ملكه  
ولم تجز اجارة بركة ليصاد  
منها السمك بحر

مطلب

في حكم اجارة البركة  
الاصطلياد

وما حدث به ابو حنيفة عن حماد مشكل فانه بيع السمك قبل الصيد ويحجب بأنه في آجام هيئت  
 لذلك وكان السمك فيها مقدورا التسليم فتأمل واعتن بهذا التحريم فان المسئلة كثيرة الوقوع  
 ويكثر السؤال عنها اه لكن قوله غير بعيد الخ فيه نظر لان الاجارة واقعة على استهلاك  
 العين وسيأتي التصريح بأنه لا يصح اجارة المراعى وهذا كذلك ولذا جزم المقدسى بعدم الصحة  
 واعترض البحر بما قلنا والله اعلم (قوله وبيع طير) جمع طائر وقد يقع على الواحد والجمع  
 طيور واطيار بحر عن القاموس (قوله لا يرجع بعد ارساله من يده) اشار الى انه مملوك  
 له ولكن علة الفساد كونه غير مقدور التسليم فلو سلمه بعد البيع لا يعود الى الجواز عند  
 مناجح بلخ وعلى قول الكرخي يعود وكذا عن الطحاوى واطلقه فشمعل ما اذا كان الطائر  
 مبيعا او ثمنا بحر (قوله اما قبل صيده فباطل اصلا) ينبغي ان يجري فيه الكلام الذي  
 ذكرناه في السمك (قوله صح) ذكره في الهداية والحاشية وكذا في الذخيرة عن المنتقى بحر  
 قال في الفتح لان المعلوم عادة كالواقع وتجوز كونها لا تعود او عروض عدم عودها لا يمنع  
 جواز البيع كتجوز هلاك المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا هنا اذا فرض  
 وقوع عدم المعتاد من عودها قبل القبض انفسخ اه (قوله وقيل لا) في البحر  
 والشرعية لانه ظاهر الرواية (قوله ورجحه في النهر) حيث ذكر ما مر عن الفتح ثم قال  
 واقول فيه نظر لان من شروط صحة البيع القدرة على التسليم عقبه ولذا لم يحز بيع الابق  
 اه قال ح اقول فرق ما بين الحمام والابق فان العادة لم تقض بعوده غالبا بخلاف الحمام  
 وما ادعاه من اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان اراد به القدرة حقيقة فهو ممنوع والا  
 لاشتراط حضور المبيع مجلس العقد واحد لا يقول به وان اراد به القدرة حكما كما ذكره  
 بعد هذا فانحن فيه كذلك لحكم العادة بعوده اه قامت وهو وجيه فهو نظير العبد المرسل  
 في حاجة المولى فانه يجوز بيعه وعلاوه بأنه مقدور التسليم وقت العقد حكما اذا الظاهر عوده  
 ولو ابق بعد البيع قبل القبض خين المشتري فيفسخ العقد كافي البحر وهنا كذلك لكن  
 لينظر متى يحكم بفسخ العقد لعدم عود ذلك الطائر فانه مادام محتتمل الحياة يحتتمل عوده  
 «تنبه» في الذخيرة باع بريح حمام فان ليلاجاز ولو نهرا فلا لان بعضه يكون خارج البيت  
 فلا يمكن اخذه الا بالاختيال اه والظاهر انه مبنى على ظاهر الرواية تأمل وفيه الغز  
 بعضهم فقال

(و) بيع (طير في الهواء  
 لا يرجع) بعد ارساله من  
 يده اما قبل صيده فباطل  
 اصلا لعدم الملك (وان)  
 كان (طير ويرجع) كالحمام  
 (صح) وقيل لا ورجحه  
 في النهر (و) بيع (الحمل)  
 اى الجنين وجزم في البحر  
 ببطلانه كالتاج (وامة  
 الاحملها

يا اماما في فقه نعمان اضحى سائر السبق مفردا لا يجارى

اى بيت يجوز بيعك ايا ملبيل ولا يجوز نهارا

(قوله وبيع الحمل) بسكون الميم (قوله وجزم في البحر ببطلانه) لانه صلى الله عليه وسلم  
 عن المضامين والملاقيح وجبل الحبله ولما فيه من الفرر وتقدم ان بيع الثلاثة باطل  
 واعترض في العقوبة التعليل بالفرر وهو الشك في وجوده بأنه ينبغي عليه ان لا يجوز  
 بيع الشيء المفقوف الموصوف لانه يحتتمل ان لا يوجد شيء او وصفه المذكور مع  
 تصريحهم بجوازه اه قلت فيه انه لا غرر فيه لانه يسهل الاطلاع عليه بخلاف الحمل  
 فتدبر وفي البحر عن السراج فلو باع الحمل وولدت قبل الافتراق وسلم لا يجوز

(قوله)



(قوله لفساده بالشرط) لان ما لا يصح افراده بالعقد لا يصح استثناءه منه والحمل لا يجوز  
افراده بالبيع فكذا استثناءه لانه بمنزلة الاطراف فصار شرطاً فاسداً وفيه منفعة للبائع  
فيفسد البيع ثم استثناء الحمل في العقود على ثلاث مراتب في وجه يفسد العقد والاستثناء  
كالبيع والاجارة والرهن لانها تبطلها الشروط الفاسدة وفي وجه العقد جائز والاستثناء  
باطل كالهبة والصدقة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفي وجه يجوز ان وهو الوصية  
كالميراث ويجزى في الحمل فكذا الوصية بخلاف الخدمة زيلبي ملخصاً اي لو اوصى له بامة  
الخدمة لا يصح الاستثناء لان الميراث لا يجزى فيها والغلة كالخدمة بحر (قوله بخلاف  
هبة ووصية) اي حيث يصح العقد فيهما لكن الاستثناء باطل في الهبة جائز في الوصية كما  
علمت فافهم (قوله وجزم البرجندي ببطلانه) قال صدر الشريعة ذكره في فساد عتلتين  
احدهما انه لا يعلم انه ابن او دم او ربح وهذه تقتضي بطلان البيع لانه مشكوك الوجود  
فلا يكون مالا والاخرى ان الابن يوجد شيئاً فشيئاً فيخلط ملك المشتري بملك البائع اه اي  
وهذه تقتضي الفساد طقات مقتضى الفساد لا ينافي مقتضى البطلان بل بالعكس لان  
ما يقتضي البطلان يدل على عدم المشروعية اصلاً فلذا جزم ببطلانه فتأمل (قوله للغرر) لانه  
لا يعلم وجوده وينبغي ان يكون باطلاً للعلة المذكورة فهو مثل اللبن رملي قلت ويؤيده ما في  
التجنيس رجل اشترى لؤلؤة في صدف قال ابو يوسف البيع جائز وله الخيار اذا رآه وقال  
محمد البيع باطل وعليه الفتوى اه قال الزيلبي بخلاف ما اذا باع تراب الذهب والحبوب في  
غلافها حيث يجوز لكونها معلومة ويمكن تجربتها بالبعض ايضا اه قال في النهر وينبغي ان  
يكون من ذلك الجوز الهندي (قوله وصوف على ظهر غنم) للنهي عنه ولانه قبل الجز ليس  
بمال متقوم في نفسه لانه بمنزلة وصف الحيوان لقيامه به كسائر اطرافه ولانه يزيد من اسفل  
فيختلط المبيع بغيره كاللبن في اللبن زيلبي (قوله وجوزه الثاني) هو رواية عنه كافي الهداية  
(قوله لم ينقلب صحيحاً) مقتضاه انه وقع باطلاً والا يصح بزوال الفساد كما سينضح في بيع  
الابق وهو ايضا مقتضى التعليق بانه ليس بمال متقوم فكان على المصنف ذكره في الباطل  
(قوله وكذا كل ما اتصالة خاتمي) بخلاف اتصال الجذع والثوب فانه يصنع العباد ابن ملك  
(قوله لما امر انه معدوم عرفاً) اي مرفى فصل ما يدخل في البيع تبعاً عند قوله كبيع بر في سنبله  
وبناء هناك بانه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى في تمره ولا حب في قطنه ويقال هذه  
حبة في سنبلها وهذا لوز وفستق في قشره ولا يقال هذه قشور فيها لوز (قوله وانما صححوا  
الح) جواب عما استدلل به ابو يوسف من جواز بيع الصوف على ظهر الغنم كافي الكرات  
وقوائم الخلاف بالكسر وتخفيف اللام نوع من الصفصاف اي مع انها تزيد والجواب كافي الزيلبي  
انه اجيز في الكرات والقوائم للتعامل اذ لا نص فيه فلا يلحق به المنصوص عليه اه وايضاً لقوائم  
تزيد من اعلاها اي فلا يحصل اختلاط المبيع بغيره بخلاف الصوف ويعرف ذلك بالخصاب  
كما افاده الزيلبي وفي البحر من فصل فيما يدخل في البيع تبعاً عن الظهيرية اشترى رطلية من  
البقول او قناء او شيئاً نحو ساعه لا يجوز كبيع الصوف وبيع قوائم الخلاف يجوز

مطلبه  
استثناء الحمل في العقود  
على ثلاث مراتب

لفساده بالشرط بخلاف  
هبة ووصية (ولبن في صرع)  
وجزم البرجندي ببطلانه  
(ولؤلؤ في صدف) للغرر  
(وصوف على ظهر غنم)  
وجوزه الثاني ومالك  
وفي السراج لوسلم الصوف  
واللبن بعد العقد لم ينقلب  
صحيحاً وكذا كل ما اتصالة  
خلقى كجلد حيوان ونوى  
تمر وبزر بطيخ لما امر انه  
معدوم عرفاً وانما صححوا  
بيع الكرات

وان كان ينمو لان نموها من الاعلى بخلاف الرطبات الا الكراث للتعامل ومالا تعامل فيه لا يجوز اه قلت وقوله للتعامل علة لقوله الا الكراث فقط والا فكون قوائم الخلاف تنمو من الاعلى بخلاف الرطبات يفيد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل وذكر في البحر هنا عن الفضلي تصحيح عدم الجواز في قوائم الخلاف لانه وان كان ينمو من اعلاه فوضع القطع مجهول كم اشترى شجرة للقطع لا يجوز لجهالة موضع القطع لكن في الفتح ان منهم من منع اذ لابد للقطع من حفر الارض ومنهم من اجاز للتعامل وفي الصغرى القياس في بيع القوائم المنع لكن جاز للتعامل وبيع الكراث يجوز وان كان ينمو من اسفله للتعامل ايضا وبه يحصل الجواب عما استدلل به الفضلي على المنع في القوائم لمن تأمل نهر (قوله وشجر الصفصاف) اي قوائم شجره اي اغصانه (قوله وفي القنية باع اوراق توت) اي مع اغصانها قال في القنية اشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا صح ولو ترك الاغصان لانه ان يقطعها في السنة الثانية ولو باع اوراق توت لم يقطع قبل سنة يجوز وبسنتين لا يجوز لانه سنة يعلم موضع قطعها عرفا (قوله وجذع) هو القطعة من النخل او غيره توضع عليها الاخشاب نهر لانه لا يمكن تسليمه الا بضر ولو لم يكن معينا لا يجوز ايضا لما ذكرنا وللجهالة ايضا هداية فقوله معين ليس للاحتراز عن الفساد بل لما ذكره بعده (قوله اما غير المعين الخ) الاولى ذكره بعد قوله فلو قطع وسلم ط (قوله فلا يتقلب صحيجا) قال في النهر وذكر الزاهدي عن شرح الطحاوي انه في غير المعين لا يتقلب بالتسليم صحيجا وجزم به في ايضاح الاصلاح وهو ضعيف لانه في غير المعين معلل بلزوم الضرر والجهالة فاذا تحمل البائع الضرر وسلمه زال المفسد وارتفعت الجهالة ايضا ومن ثم جزم في الفتح بأنه يعود صحيجا اه قلت والذي نقله العلامة نوح عن الزاهدي عن شرح مختصر الطحاوي عكس ما نقله عنه في النهر فليراجع نعم عبارة ابن كمال في ايضاح الاصلاح ان غير المعين لا يعود صحيجا وعزا الى الزاهدي في شرح القدوري (قوله يضره التبعض) كالثوب المهيأ للبس زيلي و اشار المصنف الى عدم جواز بيع حلية من سيف او نصف زرع لم يدرك لانه لا يمكن تسليمه الا بقطع جميعه وكذا يبيع فص خاتم مركب فيه وكذا نصيبه من ثوب مشترك من غير شريكه وذراع من خشبة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه من الضرر لانه انما التزم العقد ولا ضرر فيه بحر وفتح وفي بيع نصف الزرع ونحوه كلام طويل قدمناه اول كتاب الشركة (قوله جاز) كما يجوز بيع قفيز من صبرة بحر (قوله لانتفاء المانع) علة للمسئلتين (قوله وضربة القانص) من قص قصا على حد ضرب صاد كافي الصحاح بان يقول بعثك ما يخرج من القاء هذه الشبكة مرة بكذا نهر (قوله والغائص) بان يقول اغوص غوصة فإخرجته من الآلى فهو لك بكذا كما في تهذيب الازهرى ومقتضاه المبينة بين القانص بالقاف والغائص بالغين وفسر الزيلي ضربة القانص بالقاف بما يخرج من الصيد بضربة الشبكة او بغوص الصائد في الماء قال في النهر وهذا يومهم شمول القانص بالقاف للغائص والواقع ما قد علمته وجعل في السراج القانص صيادا البر والغائص صيادا البحر والحق ان الصائد بالآلة هو القانص بالقاف اعم من كونه في البحر او البر بخلاف الغائص اه وحاصله ان القانص بالقاف من اصطلاح الصيد برا وبحرا واما الغائص بالقان فهو من يفوس لاستخراج الآلى مثلا (قوله كما مر) اي في قول المصنف وبيع ما ليس في ملكه

( قوله )

وشجر الصفصاف واوراق التوت باغصانها للتعامل وفي القنية باع اوراق توت لم يقطع قبله بسنة جاز وبسنتين لانه يشتبه موضع قطعها عرفا (وجذع) معين (في سقف) اما غير المعين فلا يتقلب صحيجا ابن كمال (وذراع من ثوب يضره التبعض) فلو قطع وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيجا ولو لم يضره القطع ككر باس جاز لانتفاء المانع (وضربة القانص) بقاء ونون الصائد (والغائص) بغين معجمة الغواص والبيع فيهما باطل للغرر بحر ونهر والكمال وابن الكمال قال المصنف وقد نظمه مثلا خسرو في سلك الفاسد فتبعته في المختصر ويجب ان يراد به الباطل لانه ناليس في ملكه كما مر

(قوله والمزابنة) من الزبن وهو الدفع لانها تؤدي الى النزاع والمدافعة كما في البحر عن الفائق  
 (قوله مثل كيلة تقدير) اي بأن يقدر الرطب الذي على النخل بمقدار مائة صاع مثلاً بطريق  
 الظن والخز فيبيعه بقدره من التمر (قوله ومثله العنب) اي على الكرم (قوله ولشبهة الربا)  
 لانه يبيع مكيل بمكيل من جنسه مع احتمال عدم المساواة بينهما بالكيل (قوله فلو لم يكن)  
 اي ما يبيع بالتمر المقطوع قال في البحر ثم اعلم ان تعريف المزابنة بانها يبيع التمر بالتمر اي  
 بالثلثة في الاول والثناة في الثاني خلاف التحقيق والاولى ان يقال يبيع الرطب بتمر الخ لان  
 التمر بالثلثة حمل الشجر رطباً او غيره واذا لم يكن رطباً جاز لاختلاف الجنس ولو كان الرطب  
 على الارض كالتمر لم يحز بيعه متساوياً عند العلماء الا ابا حنيفة لما سأتى في باب الربا اه  
 (قوله فنهى عنها كلها) في الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنازمة زاد مسلم اما الملامسة فان يئس كل منهما ثوب  
 صاحبه بغير تأمل يلزم اللامس البيع من غير خيار له عند الرؤية وهذا بان يكون مثلاً في  
 ظلمة او يكون الثوب مطوياً مرثياً يتفقان على انه اذا لمسه فقد باعه منه وفساده لتعليق  
 التمليك على انه متى لمسه وجب البيع وسقط خيار الجاس والمنازمة ان يئذ كل واحد منهما  
 ثوبه الى الآخر ولا ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه على جعل التبدل بيعاً وهذه كانت  
 بيوعاً يتعارفونها في الجاهلية وكذا القاء الحجر ان يلتقي حصاة وثمة اثواب فاي ثوب وقع عليه  
 كان المبيع بلا تأمل ورؤية ولا خيار بعد ذلك ولا بد ان يسبق تراوحيهما على الثمن ولا فرق  
 بين كون المبيع معيناً او غير معين ومعنى النهي ما في كل من الجهالة وتعليق التمليك بالخطر  
 فانه في معنى اذا وقع حجرى على ثوب فقد بعته منك او بعثته بكذا او اذا نبذته اولمسته كذا  
 في الفتح وذكر في الدرر ان النهي عن القاء الحجر الحق بالاولين دلالة (قوله لوجود القمار)  
 اي بسبب تعليق التمليك باحد هذه الافعال اه (قوله ان سبق ذكر الثمن) عبارة البحر  
 ولا بد في هذه البيوع ان يسبق الكلام منهما على الثمن اه اي لتكون علة الفساد  
 ما ذكر والا كان الفساد لعدم ذكر الثمن ان سكتا عنه لما صرنا البيوع مع نفي الثمن باطل ومع  
 السكوت عنه فاسد (قوله وثوب من ثوبين) قيد بالقيمى اذ يبيع المبيع في المثلى جائز كقفيز من  
 صبرة (قوله ضمن نصف قيمة كل) لان احدهما مضمون بالقيمة لانه مقبوض بحكم البيع  
 الفاسد والاخر امانة وليس احدهما باولى من الآخر فشاعت الامانة والضمان بحر  
 (قوله اذا الفاسد معتبر بالصحيح) اي ملحق به فانه لو كان البيع صحيحاً بان يقبض ثوبين على  
 انه بالخيار في احدهما صحيح فاذا هلك ضمن نصف ثمن كل واحد والقيمة في القامد كالثمن في  
 البيع الصحيح كما في البحر (قوله لتعذر رده) اي رد ما هلك أو لافعين مضى ونا بحر (قوله  
 والقول للضامن) اي في تعيين الهالك وذلك بان يختلف الثوبان او العبدان وادعى الضامن  
 ان الهالك هو الاقل قيمة وعكس الآخر ولو برهنا فبرهان البائع أولى فيما يظهر كما قدمنا  
 التصريح به في خيار التعيين (قوله وهذا) اي الفساد فيما اذا باع ثوبين مثلاً (قوله اذا لم  
 يشترط خيار التعيين) اي فيما دون الاربعة وقول البحر فيادون الثلاثة فيه قصور (قوله  
 فلو شرط اخذ ايها شاء) بنصب اخذ مصدر على انه مفعول به لشرط فان قال بعثك واحداً

والمزابنة هي بيع الرطب  
 على النخل بتمر مقطوع مثل  
 كيلة تقدير شروح مجمع  
 ومثله العنب بالزبيب غناية  
 للنهي ولشبهة الربا قال  
 المصنف فلو لم يكن رطباً جاز  
 لاختلاف الجنس (والملامسة)  
 للسلعة (والمنازمة) اي نبذها  
 للمشتري (واقاء الحجر)  
 عليها وهي من بيوع الجاهلية  
 فنهى عنها كلها عني لوجود  
 القمار فكانت فاسدة ان  
 سبق ذكر الثمن بحر (و)  
 بيع (ثوب من ثوبين)  
 او عبد من عبيدين لجهالة  
 المبيع فلو قبضهما وهلك  
 معاض من نصف قيمة كل اذ  
 الفاسد معتبر بالصحيح ولو  
 مرتين فقيمة الاول لتعذر  
 رده والقول للضامن وهذا  
 اذا لم يشترط خيار التعيين  
 فلو شرط اخذ ايها شاء جاز

منهما على انك بالخيار تأخذ ايهما شئت فانه يجوز استحسانا وتقدم ذكر المسئلة بفروعها  
 في خيار الشرط فتح (قوله للمار) اي في باب خيار الشرط والتعيين (قوله والمراعي) في  
 المصباح الرعي بالكسر والمرعي بمعنى واحد وهو ما تراه الدواب والجمع المراعي بحر (قوله  
 اي الكلا) فسرهما بالكلا دفعا لوهم ان يراد مكان الرعي فانه جائز فتح اي اذا كان مملوكا له  
 كالا يخفى والكلا كجبل العشب رطبه ويابس قاموس قال في البحر ويدخل فيه جميع انواع  
 ما تراه المواشي رطبا كان او يابسا بخلاف الاشجار لان الكلا مالا ساقله والشجر له ساق  
 فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها اذا ثبتت في ارضه لكونها ملكه والكماة كالكلا اه  
 (قوله اما بطلانها) هذا مخالف لسوق كلام المصنف لان كلامه في ذكر الفاسد فراه ان بيعها  
 فاسد وبه صرح في شرحه نعم قال بعد ذلك وصرح من لا خسر وبفساد هذا البيع وصرح  
 في شرح الوقاية ببطلانه وعلة بعدم الاحراز اه فكان المناسب شرح كلامه على وفق  
 مراده مع بيان القول الآخر وكان الشارح لما رأى القول بالفساد معللا بعدم الملك حمله  
 على ان المراد به البطلان لان بيع ما لا يملك باطل كما علم مما مر لكنه لا يوافق غرض المصنف  
 كما علمت (قوله فاعدم الملك) لاشتراك الناس فيه اشتراك اباحة لا ملك ولانه لا يحصل للمشتري  
 فيه فائدة لانه يملكه بدون بيع فتح (قوله لحديث الناس شركاء في ثلاث) أخرجه الطبراني  
 بلفظ المسلمون شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وثمنه حرام اي ثمن كل  
 واحد منها وأخرجه ابو داود واحمد وابن ابى شيبة وابن عدى قال الحافظ ابن حجر ورجاله  
 ثقات نوح ائدى ومعنى الشركة في النار الاصطلاح بها وتحقيف الثياب لاخذ الجمل الا باذن  
 صاحبه وفي الماء الشرب وسقى الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والانهار المملوكة  
 وفي الكلا الاحتشاش ولو في ارض مملوكة غير ان لصاحب الارض المنع من دخوله ولغيره  
 ان يقول ان لي في ارضك حقا فاما ان توصلي اليه او تحشه او تستقي وتدفعه لي وصار كثوب  
 رجل وقع في دار رجل امان يأذن للمالك في دخوله ليأخذه واما ان يخرج به اليه فتح مملوكة  
 (قوله واما بطلان اجارتها) ما ذكره عن ابن الكمال من بطلان اجارتها مخالف لسوق كلام  
 المصنف ايضا وقال في فتح القدير وهل الاجارة فاسدة او باطلة ذكر في الشرب انها فاسدة  
 حتى يملك الآجر الاجرة بالقبض وينفذ عتقه فيه اه قال في النهر فيحتاج الى الفرق بين  
 البيع والاجارة اه (قوله وهذا) اي بطلان بيع الكلا (قوله وقيل لا) اي لا يملكه وهو  
 اختيار القدوري لان الشركة ثابتة وانما تنقطع بالحيازة وسوق الماء ليس بحيازة وعلى  
 الجواز اكثر المشايخ واختاره الشهيد قال في الفتح وعليه فلقائل ان يقول ينبغي ان حافر البئر  
 يملك الماء بتكلفه الحفر والطهي لتحصيل الماء كما يملك الكلا بتكلفه سوق الماء الى الارض  
 لينبت فله منع المستقي وان لم يكن في ارض مملوكة له اه واقول يمكن ان يفرق بينهما بان سقى  
 الكلا كان سببا في انباته فثبت بخلاف الماء فانه موجود قبل حفره فلا يملكه بالحفر نهر وقال  
 الرملي ان صاحب البئر لا يملك الماء كما قدمه في البحر في كتاب الطهارة في شرح قوله وانتفاخ  
 حيوان عن الولوجية فراجعهم وهذا ما دام في البئر اما اذا أخرجه منها بالاحتياك كفي السواني  
 فلا شك في ملكه له لحيازته له في الكيزان ثم صبه في البرك بعد حيازته تأمل ثم حرر

(الفرق)

قوله اما بطلانها هكذا بخطه  
 والذي في نسخ الشارح  
 اما بطلان بيعها وهو المناسب  
 لمقابلة قوله بعد واما بطلان  
 اجارتها وليحرر اه  
 مصححه

للمار (والمراعي) اي الكلا  
 (واجارتها) اما بطلان  
 بيعها فاعدم الملك لحديث  
 الناس شركاء في ثلاث في الماء  
 والكلا والنار واما بطلان  
 اجارتها فلا نهى على استهلاك  
 عين ابن كمال وهذا اذا ثبت  
 بنفسه وان انبته بسقى وتربية  
 ملكه وجاز بيعه عيني وقيل لا

مطلب  
 صاحب البئر لا يملك الماء

الفرق بين مافي البثرو مافي الحباب والصهاريج الموضوعة في البيوت لجمع ماء الشتاء بانها  
اعدت لاحراز الماء فيملك مافيها فلو آجر الدار لا يباح للمستأجر ماؤها الا بأباحة المؤجر اه  
ملخصا **(قول له قال)** اي العيني **(قول له)** وبيع القصيل والرطبة في المصباح فصلته قصلا من باب  
ضرب قطعه فهو قصيل ومقصول ومنه القصيل وهو الشعير يحز اذا اخضر لعلف الدواب  
والرطبة الفصة خاصة قبل ان تجف والجمع رطاب مثل كلبة وكلاب والرطب وزان قفل المرعي  
الاخضر من بقول الربيع وبعضهم بقول الرطبة وزان غرفة الحلا وهو الغض من الكلا  
**(قول له وحيلته)** اي حيلة جواز بيع الكلا وكذا اجارته قال في البحر والحيلة في جواز  
اجارته ان يستأجرها ارضا لا يقاف الدواب فيها او لمنفعة اخرى بقدر ما يريد صاحبه من  
الغن او الاجرة فيحصل به غرضهما اه وفي الفتح والحيلة ان يستأجر الارض ليضرب فيها  
فسطاطه او ليجعله حظيرة لغنمه ثم يستبيع المرعي فيحصل مقصودهما **(قول له كقيل ومراح)**  
المقيل مكان القيلولة وهي النوم نصف النهار والمراح بالضم حيث تأوى الماشية بالليل وبالفتح  
اسم الموضع **(قول له اي الابرسم)** في المصباح القز معرب قال الليث هو ما يعمل منه الابرسم  
ولهذا قال بعضهم القز والابرسم مثل الخططة والدقيق اه واما الحز فاسم دابة ثم اطلق  
على الثوب المتخذ من وبرها بحر **(قول له اي بزره)** اي البز الذي يكون منه الدود قهستانى وهو  
بالزاي قال في المصباح بذرت الحب بذرا اي بالذال المعجمة من باب قتل اذا القته في الارض  
للزراعة والبذر المبذور قال بعضهم البذر في الجبوب كالحططة والشعير والبزاي بالزاي  
في الرياحين والبقول وهذا هو المشهور في الاستعمال ونقل عن الخليل كل حب يبذر فهو  
بذر وبزر ثم قال في اجتماع البساء مع الزاي البزر من البقل ونحوه بالكسر والفتح لغة  
وقولهم ليض الدود بزر القز مجاز على التشبيه بزر البقل لصغره **(قول له)** وهو بزر الفيلق  
هو المسمى الآن بالشرانق **(قول له المحرز)** قال في البحر وهو معنى مافي الذخيرة اذا كان مجموعا  
لانه حيوان منتفع به حقيقة وشرعا فيجوز بيعه وان كان لا يؤكل كالبلغل والجمار **(قول له)**  
وهذا اي ما ذكره المصنف من جواز بيع الثلاث واما اقتصار صاحب الكنتز على جواز  
الاولين دون النحل فلعل وجهه كما افاده الحير الرملى ان احرازه متسرفترجح عنده قولهما  
ولذا قال بعضهم يجوز بيعه ليلا لانهارا لتفرقه حال النهار في المراعى واما اعتذار البحر عنه  
بانه لعله لم يطلع على ان الفتوى على قول محمد فهو بعيد **(قول له)** بيع العلق في المصباح العلق شئ  
أسود شبيه الدود يكون في الماء يعلق بافواه الابل عند الشرب **(قول له)** وبه يفتى للحاجة في البحر  
عن الذخيرة اذا اشترى العلق الذي يقال له بالفارسية مرعل يجوز وبه اخذ الصدر الشهيد  
لحاجة الناس اليه لتمول الناس له اه اقول العلق في زماننا يحتاج اليه للتداوى بمصه الدم  
وحيث كان متمولا لمجرد ذلك دل على جواز بيع دودة القرمز فان تمولها الآن أعظم  
اذهى من أعز الاموال وبيع منها في كل سنة قناطير ثمن عظيم ولعلها هي المرادة بالعلق  
في عبارة الذخيرة بقريئة التعليل فتكون مستثناة من بيع الميتة كما قدمناه ويؤيده الاحتياج  
اليه للتداوى لا يقتضى جواز بيعه كما في لبن المرأة وكالا احتياج الى الحز بشعر الحزير  
فانه لا يسوغ بيعه كما يأتي فعلم ان المراد به علق خاص متمول عند الناس وذلك متحقق

قال وبيع القصيل والرطبة  
على ثلاثة اوجه ان يقطعه  
او ليرسل دابته فتأكله جاز  
وان ليركه لم يحز وحيلته  
ان يستأجر الارض لضرب  
فسطاطه او لا يقاف دوابه  
او لمنفعة اخرى كقيل  
ومراح وتماه في وقف  
الاشياء (وباع دود القز)  
اي الابرسم (وبيضه)  
اي بزره وهو بزر الفيلق  
الذي فيه الدود (والنحل)  
الحرز وهو دود العسل  
وهذا عند محمد وبه قالت  
الثلاثة وبه يفتى عيني وابن  
ملك وخلاصة وغيرها  
وجوز أبو الليث بيع  
العلق وبه يفتى للحاجة  
مجتبى (بخلاف غيرها)

مطلب

في بيع دودة القرمز

في دود القرمز وهو اولى من دود القز وبيضه فانه ينتفع به في الحبال ودود القز في المال  
والله سبحانه اعلم (قوله من الهوام) جمع هامة مثل دابة ودواب وهي ما له سم يقتل كالحية  
قاله الازهرى وقد يطلق على ما يؤذى ولا يقتل كالخشرات مصباح والمراد هنا ما يشمل المؤذى  
وغيره مما لا ينتفع به بقرينة ما بعده (قوله فلا يجوز) ويبيها باطل ذكره قاضيخان ط  
(قوله كحيات) في الحاوى الزاهدى يجوز بيع الحيات اذا كان ينتفع بها للأدوية وما جاز  
الانتفاع بجملته او عظمه اى من حيوانات البحر او غيرها قال في الحاوى ولا يجوز بيع  
الهوام كالحية والفأرة والوزغة والضب والسلحفاة والقنفذ وكل ما لا ينتفع به ولا بجملته  
وبيع غير السمك من دواب البحر ان كان له ثمن كالسقمقور وجلود الخنزير ونحوها يجوز ولا  
فلا كالضفدع والسرطان وذكر قبله ويبطل بيع الاسد والذئب وسائر الهوام والخشرات  
ولا يضمن متلفها ويجوز بيع البازي والشاهين والصقرو امثالها والهرة ويضمن متلفها  
لا يبيع الحدأة والرخمة وامثالهما ويجوز بيع ريشها اه لكن في الحانية بيع الكلب المعلم  
عندنا جائز وكذا السنور وسباع الوحش والطيور جائز معلما او غير معلم وبيع الفيل جائز  
وفي القرد روايتان عن ابي حنيفة اه ونقل السائمانى عن الهندية ويجوز بيع سائر  
الحيوانات سوى الخنزير وهو المختار اه وعليه مشى في الهداية وغيرها من باب المتفرقات  
كسبائى (قوله والحاصل الخ) يرد عليه شعر الخنزير فانه يحل الانتفاع به ولا يجوز بيعه كما  
يأتى وقد يجاب بأن حل الانتفاع به للضرورة والكلام عند عدمها (قوله واعتمده المصنف)  
حيث قال وهو ظاهر فليكن المعول عليه (قوله وهو بينهما انصافا) الضمير عائد الى القز الخارج  
من البيض والظاهر ان اشتراط كونه بينهما انصافا اذا كان البيض منهما كذلك فلو كان ثلثه  
من واحد والثلثان من آخر يكون القز بينهما اثلاثا اعتبارا بأصل الملك كما لو زرع ارضا بذرت  
منهما فالخارج على قدر البذر وان شرطا خلافة (قوله بالعلف مناصفة) متعلق بدفع اى  
دفع له ذلك ليكون الخارج من البزرو البقرة والدجاج بينهما مناصفة بشرط ان يعلق ذلك  
من ورق التوت ونحوه (قوله فالخارج كله للمالك) اى الخارج وهو القز واللبن والسمن  
والبيض كله للمالك فان استهلكه العامل ضمنه (قوله وعليه قيمة العلف) اى ان كان يملوكا  
(قوله وأجر مثل العامل) الظاهر ان له الاجر بالغاما باع للجهالة التسمية وانظر ما كتبناه  
في اجازات تنقيح الحامدية (قوله ومثله دفع البيض) قال في النهر والمتعارف في ارياف مصر  
دفع البيض ليكون الخارج منه بالنصف مثلا وهو على وزان دفع القز بالنصف فالخارج كله  
لصاحب البيض وللعامل أجر مثله اه قات ويتعارف الآن أيضا دفع المهر او العجل او  
الجحش ليربيه بنصفه فيبقى على ملك الدافع وللعامل أجر مثله وقيمة علفه والحيلة فيه ان  
يبيعه نصف المهر ثمن يسير فيصير مشتركا بينهما ويتعارف ايضا ما سيذكره المصنف في كتاب  
المساقاة وهو دفع الارض مدة معلومة لغيره بها وتكون الارض والشجر بينهما فانه لا يصح  
والثمر والقرس لرب الارض تبعا لارضه وللآخر قيمة غرسه يوم غرسه وأجر مثل عمله اه  
(قوله والآبق) اى المتعلق وهو الذى أبق من يد مالك ولم يزعم المشتري انه عنده فهذا  
بيعه فاسد او باطل على الخلاف الذى حكاه المصنف بعدما لو أبق من يد صاحبه وباعه المالك منه

من الهوام) فلا يجوز  
اتفاقا كحيات وضب وما  
في بحر كسرطان الا  
السمك وما جاز الانتفاع  
بجملته او عظمه والحاصل  
ان جواز البيع يدور  
مع حل الانتفاع بحيث  
واعتمده المصنف وسيجي  
في المتفرقات \* (فرع) \*  
انما تجوز الشركة في القز  
اذا كان البيض منهما  
والعمل منهما وهو بينهما  
انصافا لا اثلاثا فلو دفع بزر  
القز او بقرة او دجاجة  
لاخر بالعلف مناصفة  
فالخارج كله لاهل الحدوده  
من ملكه وعليه قيمة  
العلف وأجر مثل العامل  
عنى ما خصا ومثله دفع  
البيض كما لا يخفى (والآبق  
ولو لطفله او لقيم في حجره



او من يدملكه وباعه ممن يزعم انه عنده فيعه صحيح كياتي وامالوباعه ممن يزعم انه عند غيره  
ففي النهر ان بيعه فاسد اتفاقا وعلله في الفتح بأن تسليمه فعل غيره وهو لا يقدر على فعل غيره فلا  
يجوز وفي النهر ايضا خرج بالآبق المرسل في حاجة المولى فانه يجوز بيعه لانه مقدور التسليم  
وقت العقد حكما اذ الظاهر عوده (قوله ولو وهبه لهما صح) والفرق ان شرط البيع القدرة  
على التسليم عقب البيع وهو منتف وماتى له من اليد يصلح لقبض الهبة لا لقبض البيع لانه قبض  
بازاء مال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس بازائه مال من الولد فكفت تلك اليد له  
نظرا للصغير لانه لو عاد عاد الى ملك الصغير هكذا في الفتح والتبيين بحر وفيه عن الذخيرة  
نقييد صحة الهبة بما دام العبد في دار الاسلام (قوله وما في الاشباه تحريف نهر) اعترض  
من وجهين \* الاول ان ما في الاشباه موافق لما هنا وهذا نصه ببيع الآبق لا يجوز الا لمن يزعم  
انه عنده ولو لولده الصغير كافي الحانية \* الثاني انه في النهر لم يتعرض للاشباه بل حكم بالتحريف  
على ما في بعض نسخ الحانية المنقول في البحر وهو جواز بيع الآبق لطفله لاهتله والمعمول  
عليه النسخة الاخرى قلت الذي رأيته في الاشباه ولولده بدون لو وعليها كتب المحوى  
واعترضها بما مر عن الفتح والتبيين ولما كان ما في الاشباه معزيا الى الحانية ورد عليها ما ورد  
على الحانية فساغ ذكرها بدل الحانية لانها اكثر تداول في ايدي الطلبة من الحانية فافهم ثم  
اعلم ان في عبارة البحر هنا تناقضا فانه ذكر نسخة الحانية المحرفة وقال انه عكس ما ذكره  
الشارحون ثم قال ان الحق ما ذكره قاضيان لما في المعراج لو باعه لطفله لا يجوز ولو وهبه له  
جاز الخ والصواب ان يقول والحق خلاف ما ذكره قاضيان فتنبه (قوله الا لمن يزعم انه  
عنده) مفاده ان النظر لزعم المشتري ان الآبق عنده لانه يزعم ان التسليم حاصل فانفق المانع  
وهو عدم قدرة البائع على التسليم عقب البيع (قوله عنده) شامل لما اذا كان في منزله او كان  
يقدر على اخذه ممن هو عنده فان كان لا يقدر على الاخذ الا بخصوصة عند الحاكم لم يجز بيعه  
كافي السراج نهر وهذا مخالف لما قدمناه عن النهر من انه لو باعه ممن يزعم انه عند غيره فهو  
فاسد اتفاقا واجاب ط بحمل ما تقدم على ما اذا لم يقدر على اخذه الا بخصوصة اه قلت  
راجعت عبارة السراج فلم أر فيها قوله ممن هو عنده ومثله في الجوهرة وحينئذ فقوله او كان  
يقدر على اخذه اى في حال اباقه قبل ان يأخذه احد اما اذا اخذه احد فلا يجوز لما علمته من  
تعديل الفتح السابق وقد صور المسئلة في الفتح بما اذا كان ذلك الآخذ له معترفا بأخذه فافهم  
(قوله وهل يصير قابضا اسخ) اى لو اشتراه من زعم انه عنده هل يصير قابضا في الحال حتى  
لو رجع فوجده هلك بعد وقت البيع يتم القبض والبيع ام لا (قوله ان قبضه) اى قبض  
الآبق حين وجده لنفسه لا ليرده على سيده وهذا يقتضى عنه قوله او قبضه ولم يشهد اى على انه  
قبضه لسيده (قوله نعم) اى يصير قابضا لان قبضه هذا قبض غصب وهو قبض ضمان كقبض  
البيع كافي الفتح (قوله وان اشهد لا اسخ) اى لا يصير قابضا لان قبضه هذا قبض امانة حتى لو هلك  
قبل ان يصل الى سيده لا يضمنه فتح (قوله فلا ينوب عن قبض الضمان) اى عن قبض  
البيع فانه مضمون بالثمن قال في الفتح فان هلك قبل ان يرجع اليه انفسخ البيع ورجع بالثمن  
اه وأشار بهذا الى ما في البحر عن الذخيرة اذا اشترى ما هو امانة في يده من ودعة او عارية

ولو وهبه لهما صح عني  
وما في الاشباه تحريف  
نهر (الا ممن يزعم انه)  
اى الآبق (عنده) فحينئذ  
يجوز لعدم المانع وهل  
يصير قابضا ان قبضه لنفسه  
او قبضه ولم يشهد نعم وان  
اشهد لا لانه قبض امانة فلا  
ينوب عن قبض الضمان  
لانه اقوى عناية

لا يكون قابضا الا اذا ذهب الى العين الى مكان يتمكن من قبضها فيصير الآن قابضا بالتخلية فاذا هلك بعده هلك من ماله وليس للبائع حبس العين بالثمن لانه صار راضيا بقبض المشتري دلالة اه ملخصا (قوله والاذا ابق الخ) عطف على قوله الا ممن يزعم انه عنده (قوله ذخيرة) قال فيها والاصل ان الاباق انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم محتاجا اليه بان ابق من يد المالك ثم باعه المالك فاما اذا لم يكن محتاجا اليه كما في مسئلتنا يجوز البيع اه (قوله يتم البيع) هو رواية عن ابي حنيفة ومحمد لقيام المالك والمالية في الآبق ولذا صح عتقه وبه اخذ الكرخي وجماعة من المشايخ حتى اجبر البائع على تسليمه لان صحة البيع كانت موقوفة على القدرة على التسليم وقد وجدت قبل النسخ بخلاف ما اذا رجع بعد ان فسخ القاضى البيع او تنحاضا فلا يعود صحيحا اتفاقا فتح (قوله على القول بفساده) قال في الفتح والحق ان الاختلاف فيه بناء على الاختلاف في انه باطل او فاسد وانك علمت ان ارتفاع المفسد في الفاسد يردده صحيحا لان البيع قائم مع الفساد ومع البطلان لم يكن قائما بصفة البطلان بل معدوما فوجه البطلان عدم قدرة التسليم ووجه الفساد قيام المالية (قوله ووجه الكمال) حيث قال والوجه عندي ان عدم القدرة على التسليم مفسد لا يبطل واطال في تحقيقه (قوله وهو الاظهر من الرواية) قال في البحر وأولوا تلك الرواية بان المراد منها العقد البيع بالتعاطي الآن اه قلت وهذا يناقض ما تقدم اول البيوع من ان البيع لا يستعبد بعد بيع باطل او فاسد الا بعد متاركة الاول (قوله وبه كان يفتى الباغي) الذي في الفتح وهو مختار مشايخ بلخ والتلجي بالهاء والجيم ط قلت والاول هو ابو مطيع الباغي من اصحاب ابي حنيفة توفي سنة ١٩٧ والثاني هو محمد بن شجاع التلجي من اصحاب الحسن بن زياد توفي وهو ساجد سنة ٢٣٦ (قوله ولو في وعاء) اتى باو اشارة الى انه غير قيد وما في البحر من ان الاولى تقيده بذلك لان حكم اللبن في الضرع تقدم دفعه في النهر بان الضرع خاص بذوات الاربع كالئدى للمرأة فالاولى عدم التقييد لبيع ما قبل الانفصال وما بعده (قوله على الاظهر) اى ظاهر الرواية وعن ابي يوسف جواز بيع لبن الامة لجواز ايراد البيع على نفسها فكندا على جزئها قلنا الرق حل نفسها فاما اللبن فلا رق فيه لانه يختص بمحل تحقق فيه القوة التي هي ضده وهو الحى ولا حياة في اللبن فلا يكون محلا للعتق ولا للرق فكندا البيع و اشار الى انه لا يضمن مثله لكونه ليس بمال والى انه لا يحل التداوى به في العين الرمداء وفيه قولان قيل بالبيع وقيل بالجواز اذا علم فيه الشفاء كما في الفتح هنا وقال في موضع آخر ان اهل الطب يثبتون نفعا للبن البنت للعين وهي من افراد مسئلة الانتفاع بالمجرم للتداوى كالجمر واختار في النهاية والخاتمة الجواز اذا علم فيه الشفاء ولم يجز دواء غيره بغير وسياتي ان شاء الله تعالى تمامه في متفرقات البيوع وكذا في الحظر والاباحة (قوله لتجاسة عينه) اى عين الخنزير اى بجميع اجزائه واورد في الفتح على هذا التعليل بيع السرقة فانه جائز الانتفاع به مع انه نجس العين اه قال في النهر بل المستحسن عن الامام ان الانتفاع بالعدرة الخالصة جائز كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الكراهية اه اى مع انه لا يجوز بيعها خالصة كامر (قوله فيعطى بيعة) نقله في الشرح نبالية ايضا عن البرهان وفيه تورك على المصنف حيث عنده في الفاسد لكن قد يقال انه مال في الجملة حتى قال محمد بدهارته لضرورة

والا اذا ابق من الغاصب فتاعة المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم ذخيرة (ولو باعه ثم عاد) وسلمه (يتم البيع) على القول بفساده ووجه الكمال (وقيل لا) يتم (على) القول ببطلانه وهو (الاظهر) من الرواية واختاره في الهداية وغيرها وبه كان يفتى البلخي وغيره بحر وابن كمال (ولبن امرأة) ولو (في وعاء ولوامة) على الاظهر لانه جزء آدمى والرق مختص بالحى ولا حياة في اللبن فلا يحل الرق (وشعر الخنزير) لتجاسة عينه فيعطى بيعة ابن كمال (و) ان (جاز الانتفاع به)

مطلب

في التداوى بلبن البنت  
لمدقولان

الحرز به للنعال والاخفاف تأمل (قوله ضرورة الحرز) فان في مبدأ شعره صلابة قدر اصبع وبعده لين يصلح لوصل الخيط به قهستاني ط (قوله وكره البيع) لانه لا حاجة اليه للبائع زيلعي وظاهره ان البيع صحيح وفيه ان جواز اقدام المشتري على الشراء للضرورة لا يفيد صحة البيع كالمواظرة الى دفع الرشوة لاجاء حقه جازله الدفع وحرم على القابض وكذا لو اضطر الى شراء ماله من غاصب متقلب لا يفيد ذلك صحة البيع حتى لا يملك البائع الثمن فتأمل (قوله فلا يليب ثمنه) مقتضى ما بحثناه انه لا يملكه (قوله على الصحيح) اي عند ابي يوسف لان حكم الضرورة لا يتعداها وهي في الحرز فتكون بالنسبة اليه فقط كذلك وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاة الخرازين مع شعر الخنزير وان كان اكثر من قدر الدرهم ينبغي ان يخرج على القول بظاهره في حقهم اما على قول ابي يوسف فلا وهو الوجه فان الضرورة لم تدعهم الى ان يعاقب بهم بحيث لا يقدر على الانتفاع منه ويحتج في ثيابهم هذا المقدار فتح (قوله خلافا لمحمد) راجع الى قوله ويفسد الماء اي فانه لا يفسد عنده قال الزياي لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته اه وهذا يفيد عدم تقييد حل الانتفاع به بالضرورة ويفيد جواز بيعه ولذا قال في النهر وينبغي ان يليب للبائع الثمن على قول محمد (قوله قيل هذا) اي الخلاف المذكور في نجاسته وطهارته واثار بقيل الى ضعفه اذ المتوفى يفسد الماء ولو من غير الخنزير لاتصال اللحم النجس بمحل التلف منه ولو قيل ان الخلاف في المجزوء اما المتوفى فغير طاهر لكان له وجه (قوله وعن ابي يوسف الخ) مقابل قول المتن وجاز الانتفاع به قال الزياي والاول هو الظاهر لان الضرورة تبيح له فالشعر اولى اه (قوله لانه نجس) فيه ان العجاسة لا تنافي حل الانتفاع عند الضرورة كما علمت لكن علل الزياي للكره بان الحرز يتأني بغيره ومثله في الفتح وحيث تأني بغيره فلا ضرورة فلا يحل الانتفاع بالنجس قال في الفتح الا ان يقال ذلك فرد تحمل مشقة في خاصة نفسه فلا يجوز ان يلزم العموم حرجا مثله اه وحاصله ان تأني الحرز بغيره من شخص محل نفسه مشقة في ذلك لا تزول به ضرورة الاحتياج اليه من عامة الناس (قوله ولعل هذا) اي حل الانتفاع به لضرورة الحرز (قوله اما في زماننا فلا حاجة اليه) للاستغناء عنه بالحرار والابر قال في البحر ظاهر كلامهم منع الانتفاع به عند عدم الضرورة بأن امكن الحرز بغيره ط (قوله وجلد ميتة) قيد بها لاله الوكائف مذبوحة فباع لحمها او جلد ما جاز لانه يظهر بالدكاة الا الخنزير خانية (قوله لو بالعرض الخ) اي ان بيعه فاسد لو بيع بالعرض وذكر في شرح المجموع قولين في فساد البيع وبطلانه قلت وما ذكره الشارح من التفصيل يصلح توفيقا بين القولين لكنه يتوقف على ثبوت كونه مالا في الجملة كالخمر والميتة لا يثبت انفها مع ان الزياي على عدم جواز بيعه بأن نجاسته من الرطوبة المتعملة به باحصل الخلقة فصار حكم الميتة زاد في الفتح فيكون نجس العين بخلاف الثوب او الدهن المتنجس حيث جاز بيعه لمرؤس نجاسته وهذا يفيد بطلان بيعه مطلقا ولذا ذكر في الشرع نبالية عن البرهان ان الاظهر البطلان تأمل (قوله اعتمادا على ما سبق) اي في قول المصنف تبعا للدرر وبطل بيعه ما غير متقوم كخمر وخنزير وميتة لم تمت حنفت انها بالثمن (قوله الاجلد انسان الخ) فلا يباع وان دبغ لكرامته

ضرورة الحرز حتى لو لم يوجد بلا ثمن جاز الشراء للضرورة وكره البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافا لمحمد قيل هذا في المتوفى اما المجزوء فظاهر عناية وعن ابي يوسف بكره الحرز به لانه نجس ولذا لم يلبس السائب مثل هذا الخلف ذكره القهستاني ولعل هذا في زمانهم اما في زماننا فلا حاجة اليه كما لا يخفى (ووجد ميتة قبيل الدبغ) لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفسد ههنا اعتمادا على ما سبق قاله الواني فليحفظ (وبعد) اي الدبغ (يباع) الاجلد انسان وخنزير

وفي الباقي لاهائه ولعدم عمل الدباغة فيه كما مر في محله (قوله ويتنفع به) أي بالجلد بعد دبغه  
 (قوله ولو جلد ما كول على الصحيح) وقال بعضهم يجوز أكله لأنه طاهر كجلد الشاة المذكاة  
 أما جلد غير المأكول كالحمار لا يجوز أكله إجماعاً لأن الدبغ فيه ليس بأقوى من الذكاة وذكاته  
 لا تبينه فكذا دبغه أفاده المصنف ط (قوله ونجس ببيع الدهن المتنجس) عبارة المجمع  
 النجس لكن مراده المتنجس أي ما عرضته النجاسة وأشار بالفعل المضارع المسند لضمير  
 الجماعة إلى خلاف الشافعي كما هو اصطلاحه (قوله في غير الأكل) كالأستصباح والدباغة  
 وغيرها ابن مالك وقيدوا الاستصباح بغير المسجد (قوله بخلاف الودك) أي دهن الميتة لأنه  
 جزؤها فلا يكون مالا ابن مالك أي فلا يجوز بيعه اتفاقاً وكذا الانتفاع به لحديث البخاري  
 أن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام قيل يا رسول الله أ رأيت شعور الميتة فإنه  
 يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس قال لا هو حرام الحديث (قوله كعصها  
 وصوفها) أدخلت الكاف عظمها وشعرها وريشها ومنقارها وظلفها وحافرها فإن هذه  
 الأشياء طاهرة لا تحلها الحياة فلا يحلها الموت ويجوز بيع عظم الفيل والانتفاع به في الحمل  
 والركوب والمقاتلة منح ملخصاً ط (قوله وفسد شراء ما باع الح) أي لو باع شيئاً وقبضه  
 المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشترى بأقل من الثمن الأول لا يجوز زيلعي أي سواء كان  
 الثمن الأول حالاً أو مؤجلاً هداية وقيد بقوله وقبضه لأن بيع المنقول قبل قبضه لا يجوز  
 ولو من بائه كإسباتي في بابه والمقصود بيان الفساد بالشراء بالأقل من الثمن الأول قال في البحر  
 وشمل شراء الكل أو البعض (قوله بنفسه أو بوكيله) تنازع فيه كل من شراء وباع قال  
 في البحر وأطلق فيما باع فشمل ما باعه بنفسه أو بوكيله وما باعه أصالة أو وكالة كما شمل الشراء  
 لنفسه أو لغيره إذا كان هو البائع اه أفاد أنه لو باع شيئاً أصالة بنفسه أو وكيله أو وكالة عن  
 غيره ليس له شراؤه بالأقل لنفسه ولغيره لأن بيع وكيله باذنه كبيع نفسه والوكيل  
 بالبيع أصيل في حق الحقوق فلا يصح شراؤه لنفسه لأنه شراء البائع من وجه ولغيره لأن  
 الشراء واقع له من حيث الحقوق فكان هذا شراء ما باع لنفسه من وجه كذا يفاد من الزيلعي  
 أيضاً (قوله من الذي اشتراه) متعلق بشراء وخرج به ما لباعه المشتري لرجل أو وهبه له  
 أو وصى له به ثم اشتراه البائع الأول من ذلك الرجل فإنه يجوز لأن اختلاف سبب الملك  
 باختلاف العين زيلعي ولو خرج عن ملك المشتري ثم عاد إليه بحكم ملك جديد كإقالة أو شراء  
 أو هبة أو إرث فشراء البائع منه بالأقل جائز لأن عاد إليه بما هو فسخ بخيار رؤية أو شرط قبل  
 القبض أو بعده بحر عن السراج (قوله ولو حكما) تعميم لقوله من الذي اشتراه (قوله  
 كوارثه) أي وارث المشتري أي فلو اشتري من وارث مشتريه بأقل مما اشتري به المورث  
 لم يجوز لقيام الوارث مقام المورث بخلاف ما إذا اشتري وارث البائع بأقل مما باع به مورثه فإنه  
 يجوز أن كان ممن تجوز شهادته له والفرق أن وارث البائع إنما يقوم مقامه فيما يورث  
 وهذا مما لا يورث ووارث المشتري قام مقامه في ملك العين أفاده في البحر (قوله بالأقل من قدر  
 الثمن الأول) وكالقدر الوصف كالوابع بألف إلى سنة فاشترى به إلى سنتين بحر (قوله قبل  
 نقد كل الثمن الأول) قيد به لأن بعده لافساد ولا يجوز قبل النقد وإن بقي درهم وفي التقنية لو

وحية (ويتنفع به) لطهارته  
 حينئذ (لغير الأكل) ولو  
 جلد ما كول على الصحيح  
 سراج لقوله تعالى حرمت  
 عليكم الميتة وهذا جزؤها  
 وفي المجمع ونجس ببيع  
 الدهن المتنجس والانتفاع  
 به في غير الأكل بخلاف  
 الودك (كما يتنفع بما تحلها  
 حياة منها) كعصها  
 وصوفها كما مر في الطهارة  
 (ور) فسد (شراء ما باع  
 بنفسه أو بوكيله) من الذي  
 اشتراه ولو حكما كوارثه  
 (بالأقل) من قدر الثمن الأول  
 (قبل نقد) كل (الثمن)  
 الأول صورته باع شيئاً  
 بعشرة ولم يقبض الثمن ثم  
 شراه بخمسة لم يجوز

قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف بأقل من نصف الثمن لم يجز بحر قلت وبه يظهر ان ادخال الشارح لفظة كل لا محل له لانه يفهم انه قبل نقد البعض لا يفسد وهو خلاف الواقع والحاصل ان نقد كل الثمن شرط صحة الشراء لا لفساده لانه يفسد قبل نقد الكل او البعض فتأمل (قوله وان رخص السعر) لان تغير السعر غير معتبر في حق الاحكام كما في حق الغاصب وغيره فعاد اليه المبيع كما خرج عن ملكه فيظهر الربح زيلبي (قوله لاربا) علة لقوله لم يجز اي لان الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالصفة التي خرج عن ملكه وصار بعض الثمن قصاصا ببعض بقره عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربحا لم يضمن وهو حرام بالنص زيلبي (قوله كأبنة وأبيه) وكعبده ومكاتبه لان شراء هؤلاء كسراء البائع بنفسه لاتصال منافع المال بينهم وهو نظير الوكيل في البيع اذا عقد مع هؤلاء زيلبي اي نظير مالو باع الوكيل من ابنه ونحوه ثم لا يخفى ان المراد شراء هؤلاء بالاقل لانفسهم اما لو اشترى بالوكالة عن البائع لا يجوز ولو كانوا اجانب عنه كما مر في قول المصنف ابو بركيه (قوله في غير عبده ومكاتبه) فشرأؤها متفق على عدم جوازه قال الزيلبي لان كسب العبد لسيده وله في كسب مكاتبه حق الملك فكان تصرفه كصرفه (قوله جاز مطلقا) اي سواء كان الثمن الثاني اقل من الاول او لا لان الربح لا يظهر عند اختلاف الجنس اه منح ولان المبيع لو انتقص يكون النقصان من الثمن في مقابلة ما نقص من العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما نقص منها او بأكثر منه بحر عن الفتح (قوله كما لو شراء الخ) تشبيه في الجواز مع قطع النظر عن قوله مطلقا (قوله بأزيد او بعد النقد) ومثل الازيد المساوي كما في الزيلبي وهذا قول المصنف بالاقل قبل نقد الثمن (قوله والدرهم والدنانير جنس واحد) حتى لو كان العقد الاول بالدرهم فاشترى بالدنانير وقيمتها اقل من الثمن الاول لم يجز استحسانا لانهم ما جنسان صورة وجنس واحد معنى لان المقصود بهما واحد وهو الثمنية فبالنظر الى الاول يصح وبالنظر الى الثاني لا يصح فغلبننا المحرم على الميسر زيلبي ما عضا (قوله في ثمان مسائل) الذي في المنح عن العمادية ان المسائل سبع غير الاربعة المزيدة اه ح وزاد الشارح مسألة المضاربة ابتداء (قوله منها هنا) من اسم بمعنى بعض مبتدأ مضاف الى الضمير وهنا اسم مكان مجازي مبنى على السكون لتضمنه معنى الاشارة في محل نصب بمحذوف خبر المبتدأ ولا يصح جعل منها خبرا عن هنا لانه لتضمنه معنى غير مستقل لا يصح الابتداء به ولو قال منها ما هنا لكان اولي اه ح قلت ما ذكره من عدم صحة الابتداء بها صحيح ولكن عاتيه انه من الغاروف التي لا تصرف كما في المغنى لا ما ذكره والالزم ان لا يصح الابتداء باسماء الاشارة كلها فافهم (قوله وفي قضاء دين) صورته عليه دين درهم وقد امتنع من القضاء فوقع من ماله في يد القاضى دنانير كان له ان يصرفها بالدرهم حتى يقضى غريمه ولا يفعل ذلك في غير الدنانير عند الامام وعندها غير الدنانير كذلك ط (قوله وشفعة) صورته اخبر الشفيع ان المشتري اشترى الدار بالف درهم فسلم الشفعة ثم تبين انه قد اشترى ارباعا بدنانير قيمتها الف درهم او اكثر ليس له طلبها وسقطت بالتسليم الاول ط (قوله واكره) كالأكره على بيع عبده بألف درهم فباعه بخمسين دينارا قيمتها الف درهم كان البيع على حكم الاكره لا لو باعه بكيل او وزنى او عرض

وان رخص السعر للربا  
خلافًا للاشافي (وشراء  
من لا تجوز شهادته له)  
كأبنة وأبيه (كشراؤه  
بنفسه) فلا يجوز ايضا  
خلافًا لهما في غير عبده  
ومكاتبه (ولا بد) لعدم  
الجواز (من اتحاد جنس  
الثن) وكون المبيع بحاله  
(فان اختلف) جنس  
الثن او تعيب المبيع (جاز  
مطلقا) كما لو شراء بأزيد  
او بعد النقد (والدرهم  
والدنانير جنس واحد)  
في ثمان مسائل منها (هنا)  
وفي قضاء دين وشفعة  
واكره

مطلب

الدرهم والدنانير جنس  
واحد في مسائل

والقيمة كذلك (قوله) ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء) لم يذكر ذلك التقسيم في العمادية وإنما ذكر صورتين في المضاربة \* أحدها ما إذا كانت المضاربة دراهم فأت رب المال أو عزل المضارب عن المضاربة وفي يده دنائير لم يكن للمضارب أن يشتري بها شيئاً ولكن يصرف الدنائير بالدرهم ولو كان ما في يده عروض أو مكيل ٢ أو موزون له أن يحوله إلى رأس المال ولو باع المتاع بالدنائير لم يكن له أن يشتري بها إلا الدراهم \* ثانيتهما لو كانت المضاربة دراهم في يد المضارب فاشتري متاعاً بكيل أو وزن لزمه ولو اشترى بالدنائير فهو على المضاربة استجساناً عندهما اه ماعضاً فالصورة الأولى تصلح مثلاً للانتهاء والثانية للبقاء لكن لم يظهر لي كون الأولى مما نحن فيه إذ لو كانت الدراهم والدنائير فيها جنساً واحداً ما كان يلزمه أن يصرف الدنائير بالدراهم تأمل ثم رأيت الشارح في باب المضاربة جعلهما جنسين في هذه المسئلة وهذا عين ما فهمته والله تعالى الحمد وأما مسألة المضاربة ابتداء فقد زادها الشارح وقال ط صورته عقد معه المضاربة على ألف دينار وبين الربح فدفع له دراهم قيمتها من الذهب تلك الدنائير صحت المضاربة والربح على ما شرطوا ولا كذا ظهر لي (قوله) وامتناع مراجحة صورته اشترى ثوباً بعشرة دراهم وباعه مراجحة باثني عشر درهماً ثم اشتراه أيضاً بدنائير لا يبيعه مراجحة لأنه يحتاج إلى أن يحط من الدنائير بربحه وهو درهمان في قول الإمام ولا يدرك ذلك إلا بالحرز والظن ولو اشتراه بغير ذلك من الكيل أو الوزن أو العروض باعه مراجحة على الثمن الثاني اه وقوله ولا يدرك الخ أي لأنه يحتاج إلى تقويم الدنائير بالدراهم وهو مجرد ظن ومبنى المراجحة كالتولية والوضعية على اليقين بما قام عليه لتتق شبهة الخيانة اه ح (قوله) ويزاد زكاة فانه يضم أحد الجنسين إلى الآخر ويكمل به النصاب ويخرج زكاة أحد الجنسين من الآخر ط (قوله) وشركات أي إذا كان مال أحدهما دراهم ومال الآخر دنائير فانهما تنعقد شركة العنان بينهما ط (قوله) وقيم المتلفات يعني أن المقوم إن شاء قوم بدراهم وإن شاء قوم بدنائير ولا يتعين أحد الجنسين ط (قوله) وأروش جنائيات كالموضحة يجب فيها نصف عشر الدية وفي الهاشمية العشر وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الجائفة ثلث الدية والدية أما ألف دينار أو عشرة آلاف درهم من الورق فيعجز التقدير في هذه الأشياء من أي الجنسين ط (قوله) وفي الخلاصة الخ) لا محل لهذه الجملة هنا وستأتي بعينها في محلها وهو فصل التصرف في المبيع والثمن عقب باب المراجحة ح (قوله) كل عوض الخ) كالمقول إذا اشتراه لا يجوز له التصرف فيه قبل قبضه بالمبيع بخلاف ما إذا اعتقه أو دبره أو وهبه أو تصدق به أو أقرضه من غير بائه فانه يصح على ما سياتي وقوله ينفسخ أي العقد بهلاكه أي هلاك العوض والجملة صفة عقد قال ط أخرج به الثمن فانه يجوز التصرف فيه بهبة أو بيع أو غيرها قبل قبضه سواء تعين بالتعين كمكيل أو لا كمنقود لأن العقد لا ينفسخ بهلاكه لأن الأصل وهو المبيع موجود ويأتي إيضاحه إن شاء الله تعالى في محله (قوله) وصح البيع فيما ضم إليه أي إلى شراء ما باعه بأقل قبل نقد الثمن منح (قوله) ثم اشتراه مع شيء آخر بعشرة وكذا لو اشتراها بخمسة عشر كما في النهر والفتح ويظهر منه أنه لو اشتراها بخمسة مثلاً أي بأقل من الثمن الأول فهو كذلك بالأولى فافهم (قوله) لأنه طاري لأنه يظهر بانقسام الثمن

٢ قوله عروض أو مكيل الخ  
هكذا بخطه وأمل الأصوب  
عروضاً الخ كما لا يخفى اه

ومضاربة ابتداء وانتهاء  
وبقاء وامتناع مراجحة  
ويزاد زكاة وشركات وقيم  
المتلفات وأروش جنائيات  
كما بسطه المصنف معزياً  
للعمدية وفي الخلاصة كل  
عوض ملك بعقد ينفسخ  
بهلاكه قبل قبضه لم يجز  
التصرف فيه قبل قبضه  
(وصح) البيع (فيما ضم  
إليه) كأن باع بعشرة ولم  
يقبضها ثم اشتراه مع شيء  
آخر بعشرة فسد في الأول  
وجاز في الآخر فيقسم  
الثمن على قيمتهما ولا يشيع  
الفساد لأنه طاري



اوالمقاصة فلايسرى زيلبي (قول له ولمكان الاجتهاد) اى فكان الفساد فيما بيع او لا  
 ضعيفا لاختلاف العلماء فيه فلايسرى كما اذا اشترى عبيدين فاذا احدهما مديرا لا يفسد في الآخر  
 لذلك بخلاف الجمع بين حر وعبد وتمايه في الفتح ولانه انما منع في الاول باعتبار شبهة الربا  
 فلو اعتبرت في المضموم لكان اعتبار الشبهة الشبهة وهى غير معتبرة درر (قول له لان مقتضى  
 العقد الخ) اى وهذا الشرط ليس مقتضى العقد فيفسد به لان فيه نفعاً لاحد العاقلين  
 لانه قد يكون أكثر مما شرط او اقل قال ط والحيلة في جوازه ان لا يعقد العقد الا بعد وزنه  
 تحرياً للصحة فيقول بعد الوزن بعثك ما في هذا الظرف بكذا ويقول الآخر قبلت فيكون  
 هذا من بيع الجزاف وهو صحيح حموى عن شرح ابن الشلبي (قول له فانه يجوز) فلو باع  
 المشتري السلعة قبل ان يزن الظرف عن ابي حنيفة لا يجوز بيع المشتري وقال ابو يوسف  
 يجوز خانية (قول له كما لو عرف قدر وزنه) بناء عرف للمجهول اى لو عرفاه وشرط طرح قدره  
 فانه مقتضى العقد فيجوز (قول له وقدره) الواو بمعنى او ط (قول له لانه قابض او منكر) لف  
 ونشر مرتب قال في البحر لانه ان اعتبر اختلافاً في تعيين الزق المقبوض فالقول للقابض ضمينا  
 كان او أمينا وان اعتبر اختلافاً في الزيت فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري  
 لانه ينكر الزيادة واذا برهن البائع قبلت بيته وأورد عليه مستان احدهما لو باع عبيدين  
 ومات احدهما عند المشتري وجاء بالآخر يردده بعيب واختلافاً في قيمة الميت فالقول للبائع  
 والثانية ان الاختلاف في الثمن يوجب التحالف واجيب عن الاول بأن القول فيه للبائع  
 لانكاره الزيادة ايضا وعن الثاني بأن التحالف على خلاف القياس عند الاختلاف في الثمن  
 قصدا وهنا الاختلاف فيه تبع لاختلافهما في الزق المقبوض أهو هذا ام لا فلا يوجب  
 التحالف كذا في الفتح والزق بالكسر الظرف (قول له وصح بيع الطريق) ذكر في الهداية  
 انه يحتمل بيع رقة الطريق وبيع حق المرور وفي الثاني روايتان اه ولما ذكر المصنف  
 فيما أتى علم مراده هنا الاول ثم في الدرر عن التارخانية الطرق ثلاثة طريق الى الطريق  
 الاعظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فلا خير لا يدخل في البيع بلا ذكره  
 او ذكر الحقوق او المرافق والاوان يدخلان بلا ذكر اه ملخصا وحاصله لو باع دارا مثلا  
 دخل فيها الاوان تبعا بلا ذكر بخلاف الثالث والظاهر ان المراد هنا هو الثالث وقد علمت  
 ايضا ان المراد ببيع رقة الطريق لاحق المرور لان الثاني يأتي في كلام المصنف فاذا كانت داره  
 داخل دار رجل وكان له طريق في دار ذلك الرجل الى داره فاما ان يكون له فيها حق المرور  
 فقط واما ان يكون له رقة الطريق فاذا باع رقة الطريق صح فان حد فظاهر والا فله بقدر  
 عرض باب الدار المظلم كياتي والفرق بين هذا الطريق والطريق الثاني وهو ما يكون في سكة  
 غير نافذة ان هذا ملك للبائع وحده ولذا سمي خاصا بخلاف الثاني فانه مشترك بين جميع اهل  
 السكة وفيه ايضا حق للعامة كياتي بيانه قريبا وقد اشبه ذلك على الشرنبلاية فراجع يظهر  
 لك ما فيه بعد فهمك ما قررناه والحمد لله (قول له وفي الشرنبلاية عن الخانية لا يصح) نقل  
 في الشرنبلاية عن الخانية عدم الصحة عن مشايخ بلخ فانه بناء عليه اه ح قلت عبارة  
 الشرنبلاية هكذا قوله وصح بيع الطريق يخالفه ما قال في الخانية ولا يجوز بيع مسيل

ولمكان الاجتهاد (و) بيع  
 (زيت على ان يزنه بظرفه  
 ويطرح عنه بكل ظرف  
 كذا رطلا) لان مقتضى  
 العقد طرح مقدار وزنه كما  
 افاده بقوله (بخلاف شرط  
 طرح وزن الظرف) فانه  
 يجوز كما لو عرف قدر وزنه  
 ولو اختلفا في نفس الظرف  
 وقدره فالقول للمشتري  
 بيمينه لانه قابض او منكر  
 (وصح بيع الطريق)  
 وفي الشرنبلاية عن الخانية  
 لا يصح

مطلب  
 في بيع الطريق

الماء وهبته ولا يبيع الطريق بدون الارض وكذلك يبيع الشرب وقال مشايخ بلخ جائز ويخالفه ايضا قوله الآتي في رواية الزيادات اه كلام الشرنبلالية والمتبادر من قول الحانية وقال مشايخ بلخ جائز ان خلافهم في بيع الشرب اى بدون ارض لا في جميع المسائل المذكورة بدليل فصله بقوله وكذلك الخ وقد ذكر في الدرر خلافهم في مسئلة الشرب فقط ولم أر من ذكر خلافهم في بيع المسيل والطريق فافهم ثم اعلم ان ما ادعاه في الشرنبلالية من المخالفة غير مسلم لان قول المصنف وصح بيع الطريق مراده به رقة الطريق بدليل تعليل الدرر بانه عين معلوم وبدليل ذكره بيع حق المرور بعده والا كان تكرارا وقد تابعه المصنف هنا ومراد الحانية ببيع الطريق بيع حق المرور بدليل قوله بدون الارض وقوله ويخالفه ايضا الخ غير مسلم ايضا لان رواية الزيادات انما ذكرها في الدرر في بيع حق المرور لا في بيع الطريق فمن اين المخالفة وما ذكره المصنف من جواز بيع الطريق وهبته مشى عليه في الملتقى ايضا بلا ذكر خلاف وكذا في الهداية وغيرها وانما ذكروا اختلاف الرواية في بيع حق المرور كجاء في «تنبيه» باع رقة الطريق على ان له اى للبائع حق المرور او السفلى على ان له قرار العلوج اذ فتح قبيل قوله والبيع الى التيروز (قوله ومن قسمة الوهبانية) خبر مقدم والبيت مبتدأ مؤخر اى هذا البيت منقول منها ط (قوله وليس لهم الخ) جملة قال الامام معترضة بين بعض المقول وهو خبر ليس المقدم واسمها المؤخر والواو في ولم ينفذ للحال اى والحال ان الدرر ليس بنافذ قال ابن المشنة والمسئلة من التهمة عن نوادر ابن رستم ٢ قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس لاصحابها ان يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا ان يقتسموها فيما بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثر الناس فيه كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف هذا الزحام قال الناطقي وقال شداد في دور بين خمسة باع احدهم نصيبه من الطريق فاليبيع جائز وليس للمشتري المرور فيه الا ان يشتري دارا للبائع واذا ارادوا ان ينصبوا على رأس سكتهم دربا ويسدوا رأس السكة ليس لهم ذلك لانها وان كانت ملكا لهم ظاهرا لكن للعامة فيها نوع حق اه ملخصا ثم افاد ان ما توهمه الناطق في شرحه من اختلاف الروايتين مدفوع فان ما ذكره ابن رستم في بيع الكل وما ذكره شداد في بيع البعض والفرق ان الثاني لا يفضى الى ابطال حق العامة بخلاف الاول هذا وقد علمت مما قررنا سابقا ان ما في الوهبانية غير ما ذكره المصنف لان مراد المصنف الطريق الخاص المملوك لواحد وهذا طريق مشترك في سكة مشتركة (قوله وفي معايلها) خبر مقدم والبيت مبتدأ مؤخر وجملة وارتضاء الخ معترضة والضمير للوهبانية وهي مفاعلة من عاياه اذا سألته عن شئ يظن عجزه عن جوابه من قولهم عي عن جوابه اذا عجز وتماه في ط عن ابن المشنة قال السائحاني والمعايلة عند الفرضيين كاللغاز عند الفقهاء والاحاجي عند اهل اللغة لان ما يستخرج بالحزر يقوى الحجة اى العقل والالغاز جمع لثمن بضم اللام وقيل بفتحها وفتح الغين المججمة (قوله وارتضاء في الغاز الاشياء) حقه ان يذكر عند البيت الاول فان الذي في الغاز الاشياء هكذا اى شركاء فيما يمكن قسمته اذا طلبوها لم يقسم فقل السكة الغير النافذة ليس لهم ان يقتسموها وان اجمعوا على ذلك اه (قوله ومالك ارض الخ) هي الارض المملوكة من السكة الغير النافذة فانه

ومن قسمة الوهبانية  
«وليس لهم قال الامام تقاسم  
بدر بولم ينفذ كذا البيع  
يذكر» وفي معايلها وارتضاء  
في الغاز الاشياء \* ومالك  
ارض ليس يملك بيعها \*  
لغير شريك ثم لو منه ينظر \*  
(حد) اى بين له طول  
وعرض (اولا وهبته)

(٢) ابن رستم هو ابوبكر  
المروزي احد الاعلام نفقه  
على محمد بن الحسن وروى  
عنه النوادر (وشداد) هو  
ابن حكيم من اصحاب زهر  
مات سنة عشر ومائتين  
تراجم العلامة قاسم اه منه

لا يملك بيعها من غير شريكه قال ولو باعها لبعض الشركاء هل يجوز فيه نظر ولم أقف على الجواب فيه اه قلت ظاهر قولهم انه لا يجوز بيع الطريق يقتضى المنع مطلقا حالة الانفراد وانما يجوز بالتبعية فيما اذا باع الدار وطريقها قاله عبدالبر ابن الشحنة قلت الذى تقدم عن شداد جواز البيع ثم عدم الجواز انما هو على ما فى الحاشية وقال مشايخ بلخ بالجواز ط قلت قدمنا الكلام على ما فى الحاشية فافهم (قوله وان لم يبين الخ) بيان لقوله أولا وكان الاولى تقديمه على قوله وهبته كما فعل فى الدرر (قوله يقدر بعرض باب الدار العظمى) عزاه فى الدرر الى النهاية ومثله فى الفتح بزيادة قوله وطوله الى السكة النافذة ثم قال فى الدرر وعلى التقديرين يكون عينا معلوما فيصح بيعه وهبته اه قلت والظاهر أن العظمى صفة لباب واشها لا اكتساب الباب التأنيت باضافته الى الدار المؤنثة ومعناه انه لو كان له دار فى داخل دار جاره مثلا وطريق فى دار الجار فباع الطريق وحده ولم يبين قدره كان للمشتري من دار الجار بعرض باب دار البائع فلو كان لها بابان الاول اعظم من الثانى كان له بقدر الباب الاعظم هذا ما ظهر لى وفى القهستانى وطريق الدار عرضه عرض الباب الذى هو مدخلها وطوله منه الى الشارع اه وفى الفتح عند قوله ولو اشترى جارية الاحملها الخ ولو قال بعثك الدار الخارجة على ان تجعل لى طريقا الى دارى هذه الداخلة فسد البيع ولو قال الا طريقا الى دار الداخلة جاز وطريقه بعرض باب الدار الخارجة اه \* (فرع) \* فى الحاشية باع نخلة فى ارض صحراء بطريقها من الارض ولم يبين موضع الطريق قال ابو يوسف يجوز وله ان يذهب الى النخلة من اى التواشى شاء اه فأفاد جواز بيع الطريق تبعا وان لم يكن له ما يقدر به تأمل (قوله لا بيع مسيل الماء) هذا ايضا يحتمل بيع رقبة المسيل وبيع حق التسييل كما فى الهداية ولكن لما قال المصنف بعده لا بيع حق التسييل علم ان مراده هنا بيع رقبة المسيل ووجه الفرق بينه وبين بيع رقبة الطريق كما فى الهداية ان الطريق معلوم لان له طولاً وعرضاً معلوماً كامراً واما المسيل فجهول لانه لا يدري قدر ما يشغله من الماء اه قال فى الفتح ومن هنا عرف ان المراد ما اذا لم يبين مقدار الطريق والمسيل اما لو بين حد ما يسيل فيه الماء او باع ارض المسيل من نهر او غيره من غير اعتبار حق التسييل فهو جائز بعد ان يبين حدوده اه (قوله تبعا للارض) يحتمل ان يكون المزارع تبعا لارض الطريق بان باع الطريق وحق المرور فيه وان يكون المراد ما اذا كان له حق المرور فى ارض غيره الى ارضه فباع ارضه مع حق مرورها الذى فى ارض الغير والظاهر ان المراد الثانى لان الاول ظاهر لا يحتاج الى التخصيص عليه ولقولهم انه لا يدخل الا بذكره او بذكر كل حق لها وهذا خاص بالثانى كما لا يخفى (قوله وبه أخذ عامة المشايخ) قال السائمانى وهو الصحيح وعليه الفتوى مضمرة اه والفرق بينه وبين حق التعلل حيث لا يجوز هو ان حق المرور حق يتعلق برقبة الارض وهى مال هو عين فالتعلق به له حكم العين اما حق التعلل فتعلق بالهواء وهو ليس بعين مال اه فنجح (قوله وفى اخرى لا) قال فى الدرر وفى رواية الزيادات لا يجوز وصححه الفقيه ابو الليث بانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بانفراده لا يجوز اه وهذه الرواية التى توهم فى الشربلية مخالفتها لقول المصنف والدرر وصح بيع الطريق

وان لم يبين يقدر بعرض باب الدار العظمى (لا بيع مسيل الماء وهبته) لجهااته اذ لا يدري قدر ما يشغله من الماء (وصح بيع حق المرور تبعا) للارض (بلا خلاف) (مقصودا) (وحده فى رواية) وبه اخذ عامة المشايخ شمنى وفى اخرى لا وصححه ابو الليث

مطلب  
فى بيع المسيل

مطلب  
في بيع الشرب

(وكذا) بيع (الشرب)  
وظاهر الرواية فسادها  
تبعاً لاختلاف المشايخ  
وبسحقه في احياء الموات  
(لا) يصح (بيع حق  
التسجيل وهبته) سواء كان  
على الارض لجهالة محله كما  
مرأى على السطح لانه حق  
التعلي وقد مر بطلانه (و)  
لا (البيع) بثمن مؤجل  
(الى النوروز) هو اول يوم  
من الربيع تحل فيه الشمس  
برج الحمل وهذا نيروز  
السلطان ونيروز الجوس  
يوم تحل في الحوت وعده  
البرجندى سبعة فاذا لم  
يبينا فالعقد فاسد ان كمال  
(والمهرجان) هو اول يوم  
من الحريف تحل فيه  
الشمس برج الميزان (وصوم  
النصارى) وفطرتهم  
(وفطر اليهود) وصومهم  
فاكتفى بذكر احدهما سراج  
(اذا لم يدركه المتعاقدان)  
النيروز وما بعده فلو عرفاه  
بجاز (بخلاف فطر النصارى  
بعدما شرعوا في صومهم)  
للعلم به وهو خمسون يوماً  
(و) لا (الى قدوم الحاج

وقد نما فيه (قوله) وكذا بيع الشرب) اي فانه يجوز تبعا للارض بالاجماع ووحده في رواية وهو  
اختيار مشايخ بلخ لانه نصيب من الماء درر ومحل الاتفاق ما اذا كان شرب تلك الارض فلو شرب  
غيرها ففيه اختلاف المشايخ كافي الفتح والنهر (قوله) وظاهر الرواية فسادها (الاتباع) وهو  
الصحيح كافي الفتح وظاهر كلامهم انه باطل قال في الحاشية وينبغي ان يكون فاسدا لا باطلا  
لان بيعه يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وجرت العادة ببيعه في بعض البلدان فكان  
حكمه حكم الفاسد يملك بالقبض فاذا باعه بعده اي مع ارض له ينبغي ان يجوز ويؤيده ما في الاصل  
لو باعه بعد قبض العبد واعتقه جاز اعتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز اعتقه كالمشتري  
بميتة او دم فاعتقه لا يجوز اه وامامنا به بالاتفاق بان يسقى ارضه بشر غير فهو احدي الروايتين  
والفتوى على عدمه كافي الذخيرة وهو الاصح كافي الظهيرية وتامه في النهر (قوله) وسحقه  
في احياء الموات) حيث قال هو والمصنف هناك ولا يباع الشرب ولا يوجب ولا يؤجر ولا  
يتصدق به لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ثم نقل عن شرح الوهبانية ان  
بعضهم جوز بيعه ثم قال وينفذ الحكم بصحة بيعه اه ط (قوله) لا يصح بيع حق التسجيل (الح)  
اي باتفاق المشايخ ووجه الفرق بينه وبين حق المرور على رواية جواز ان حق المرور معلوم  
لتعلقه بمحل معلوم وهو الطريق اما التسجيل فان كان على السطح فهو نظير حق التعلي وبيع  
حق التعلي لا يجوز باتفاق الروايات ومروجه وهو انه ليس حقا متعلقا بما هو مال بل بالهواء وان  
كان على الارض وهو ان يسيل الماء من ارضه كي لا يفسدها فيمره على ارض لغيره فهو مجهول لجهالة  
محله الذي يأخذه وتامه في الفتح (قوله) لانه حق التعلي) اي نظيره (قوله) ثمن مؤجل) اي ثمن  
دين اما تأجيل المبيع والتمن العين ففسد مطلقا كما سيذكره الشارح (قوله) الى النوروز) اصله  
نوروز عرب وقد تكلم به عمر رضي الله تعالى عنه فقال كل يوم لنا نوروز حين كان الكفار يذبحون  
به فتح (قوله) في الحوت) الذي في الجوى عن البرجندى الجدى ط قالت وهذا اول فصل الشتاء  
وما ذكره الشارح مذكور في القهستاني (قوله) فاذا لم يبينا (الح) اي اذا لم يبين الماقدان واحدا من  
السبعة فسادا اذا بيناه اعتبر معرفته فانه عرفاه صح والافسد وهو ما ذكره المصنف (قوله)  
والمهرجان) بكسر الميم وسكون الهاء ط عن المفتاح وفي القهستاني انه نوعان عامة وهو اول يوم من  
الحريف اعنى اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس والعشرون منه (قوله)  
فاكتفى بذكر احدهما) ولكن انما عبر المصنف بذلك كغيره لما قاله في السراج ايضا ان صوم النصارى  
غير معلوم وفطرتهم معلوم واليهود بعكسه اه والحاصل ان المدار على العلم وعده كما أفاده المصنف  
بقوله اذا لم يدرك المتعاقدان (قوله) فلو عرفاه جاز) اي عرفاه كل منهما فلو عرفاه احدهما فلا افاده  
الرملى (قوله) للعلم به) قال في الهداية لان مدة صومهم بالايام فهي معلومة فلا جهالة اه ومفاده  
ان صوم اليهود ليس كذلك قال في الفتح والحاصل ان المفسد لجهالة فاذا انتفت بالعلم بخصوص  
هذه الاوقات جاز (قوله) وهو خمسون يوما) كذا في الدرر عن التمر تاشي وفي الفتح والنهر خمسة  
وخمسون يوما وفي القهستاني صوم النصارى سبعة وثلاثون يوما في مدة ثمانية واربعين يوما  
فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النيرين الواقع ثاني شباط من اذار  
ولا يصومون يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرتهم يعني

يوم عيدهم يوم الاحد بعد ذلك (قول له الحصاد) بفتح الحاء وكسر هاء ومثله القطف والدياس  
فتح (قول له والدياس) هو دوس الحب بالقدم لينقشرو اصله الدواس بالواو لانه من الدوس  
قلبت ياء للكسرة قبلها فتح (قول له لانها) اى المذكورات من قوله الى قدوم ومابعده (قول له  
ولو باع الخ) افاد أن ما ذكر من الفساد بهذه الآجال انما هو اذا ذكرت في اصل العقد بخلاف  
ما اذا ذكرت بعده كولو الحقا بعد العقد شرط فاسدا وبأنى تصحيحه انه لا يلحق (قول له شمنى)  
ومثله في الفتح (قول له صحيح التأجيل) كذا جزم به في الهداية والمقتضى وغيرها وقد من تمام الكلام  
عليه اول اليعود عند قوله وصح بثن حال ومؤجل الى معلوم فراجع (قول له متحملة في الدين)  
راجع الى قوله ولو باع مطلقا الخ يعنى ان التأجيل بعد صحة العقد تأجيل دين من الديون  
فتحمل فيه الجهالة السيرة بخلافه في صلب العقد لان قبول هذه الآجال شرط فاسد والعقد  
يفسده افاده في الفتح (قول له والكفالة) فانها تتحمل جهالة الاصل كالكفالة بما اذاب لك على  
فلان والذوب غير معلوم الوجود فتحمل جهالة الوصف وهو الاجل أولى وتماه في الفتح  
(قول له لا الفاحشة) كالى هبوب الريح ونحوه كياتى قال في النهر وهذا يشير الى ان اليسيرة  
ما كانت في التقدم والتأخر والفاحشة ما كانت في الوجود كهبوب الريح كذا في العناية اه  
«تنبيه» في الزايدى باعه بثن نصفه نقد ونصفه اذارجع من بلد كذا فهو فاسد (قول له  
او اسقط المشتري الاجل) وجه الصحة ان الفساد كان بالتنازع وقدر تقع قبل تقررده وافاد  
ان من له الحق يستبد باسقاطه لانه خالص حقه واما قول القدورى تراخيا على اسقاطه فهو  
قيدا اتفاقى كافي الهداية (قول له قبل حلوله) قيد به لانه لو اسقطه بعد حلوله لا ينقلب جائزا منح  
اى لو قال ابطلت التأجيل الذى شرطته في العقد لا يبطل ويبقى الفساد لتقررده بمضى الاجل  
وليس المراد اسقاط الاجل الماضى فافهم (قول له وقبل فسخه) اى فسخ العقد اما لو فسخته  
للفساد ثم اسقط الاجل لا يعود العقد صحيحا لارتفاعه بالفسخ (قول له وقبل الافتراق) هذا في  
الاجل المجهول جهالة متفاحشة كياتى فلا يعمل لذكره هنا ولذا اعترضه الرملى بان اطباق  
المتون على عدم ذكره صريح في عدم اشتراطه وقول الزيلعى لو اسقط المشتري الاجل قبل  
اخذ الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج جازا البيع صريح بانقلابه جائزا ولو بعد  
ايام ولو شرطنا قبل الافتراق لما صح قوله قبل اخذ الناس الخ واذا ثبتت كلامهم جميعا  
وجدته كذلك اه ما خصا (قول له ابن كمال وابن مالك) اقول عزاه ابن كمال الى شرح الطحاوى  
وعزاه ابن مالك الى الحقائق عن شرح الطحاوى وهو غير صحيح فان الذى رأيت في الحقائق  
وهو شرح المغلوبة النسبية في باب ما اختص به زفر فكذا اعلم ان البيع باجل مجهول  
لا يجوز اجماعا سواء كانت الجهالة متقاربة كالخصاد والدياس مثلا او متفاوتة كهبوب الريح  
وقدوم واحد من سفره فان ابطال المشتري الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل فسخ  
العقد بالفساد انقلب البيع جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل  
تأكد الفساد وينقلب جائزا اجماعا وان ابطال المشتري الاجل المجهول المتفاوت قبل  
الافتراق وقد اثن انقلب جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب جائزا ولو تفرقا قبل الابطال تأكد  
الفساد ولا ينقلب جائزا اجماعا من شرح الطحاوى في اول السلم قلت ذكر ابو حنيفة الاجل

والحصاد للزرع (والدياس)  
للحب (والقطف) للعب  
لانها تتقدم وتتأخر (ولو  
باع مطلقا عنها) اى عن هذه  
الآجال (ثم اجل الثمن)  
الدين اما تأجيل المبيع  
او الثمن العين ففسد ولو الى  
معلوم شمنى (اليهاصح)  
التأجيل (كولو كفل الى  
هذه الاوقات) لان الجهالة  
اليسيرة متحملة في الدين  
والكفالة لا الفاحشة (او  
اسقط المشتري الاجل)  
في الصور المذكورة (قبل  
حلوله) وقبل فسخه (و)  
قبل الافتراق) حتى لو تفرقا  
قبل الاسقاط تأكد الفساد  
ولا ينقلب جائزا اتفاقا ابن  
كمال وابن مالك لجهالة فاحشة  
كهبوب الريح وعجى المطر

المجهول مطلقا وقد بينت ان اسقاط كل واحد موقت بوقت على حدة اه ما في الحقائق  
وقد منا مثله اول البيوع عن البحر عن السراج ورأيت منقولا ايضا عن البدائع وحاصله أن  
اعتبار ابطال الاجل قبل التفرق انما هو في الاجل المجهول المتفاوت او المجهول جهالة  
متفاحشة لا في المجهول المتقارب فانهم لم يذكروه فيه والظاهر ان ابن كمال تابع ابن ملك وان  
نسخة الحقائق التي نقل منها ابن ملك فيها سقط وتبعه ايضا المصنف والشارح وهذا من جملة  
المواضع التي لم أر من نبيه عليها والله تعالى الحمد \* (تنبيه) \* قول الحقائق ونقد الثمن غير  
شرط في المجلس لما في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين ابطال المشتري الاجل الفاسد  
ونقد الثمن في المجلس او بعده جاز البيع عندنا استحسانا وقال زفر والشافعي لم يحز وتماه  
فيه (قوله) فلا ينقلب جائزا وان ابطال الاجل هذا يومهم ان المراد وان ابطال الاجل قبل  
الاقتراق وليس كذلك لما علمت من صريح القول انه ينقلب جائزا ولان العيني لم يذكر قوله  
قبل الاقتراق فتعين المراد وان ابطاله قبل حلوله (قوله) أو أمر المسلم الخ عطف على كفل من  
قوله كالكوكفل ط (قوله) ببيع خمر او خنزير اي مملوكين له بان أسلم عليهما ومات قبل ان  
يزيلهما وله وارث مسلم فبيعهما فتح (قوله) يعني صح ذلك اي التوكيل وبيع الوكيل  
وشراؤه بحر (قوله) مع أشد كراهة اي مع كراهة التحريم فيجب عليه ان يخلل الخمر  
او يريقها ويسيب الخنزير ولو وكله ببيعهما يجب عليه ان يتصدق بثمانهما نهر وغيره والنظر  
لم يقلوا ويقتل الخنزير مع ان تسيب السواحب لا يخلل (قوله) كما صح مامر وهو المعطوف  
عليه منح اي الكفالة واسقاط الاجل وأفاد بهذا ان قوله أو أمر معطوف على قوله كفل  
لثلاثتهم عطفه على ما لا يصح وهو البيع الى البيروز (قوله) لان العاقد الخ اي ان الوكيل  
في البيع يتصرف باهلية نفسه لنفسه حتى لا يلزمه ان يضيف العقد الى الموكل وترجع حقوق  
العقد اليه وهو اهل البيع الخ وشراؤها شرعا فلا مانع شرعا من توكله فتح (قوله) امر  
حكيم اي يحكم الشرع بانتقال مائت للوكيل من الملك اليه فيثبت له كسوت الملك الجبري  
له بموت مورثه (قوله) وقال لا يصح اي يبطل كافي البرهان (قوله) وهو الاظهر لعل وجهه  
ما قاله في الفتح من ان حكم هذه الوكالة في البيع ان لا يتنفع بالثمن وفي الشراء ان يسبب الخنزير  
ويخلل الخمر او يريقها فبقي تصرفا بلا فائدة فلا يشرع مع كونه مكروها تحريما فأى فائدة في  
الصحة واجاب في النهر بأنا لانسلم عدم المشروعية لان عدم طيب الثمن لا يستلزم عدم الصحة  
كافي شعر الخنزير اذا لم يوجد مباح الاصل جاز بيعه وان لم يطب ثمنه واما في الشراء فله فائدة في  
الجملة وهي تحليل الخمر اه وتأمل ذلك مع ما قدمناه عند قوله وشعر الخنزير الخ (قوله) ولا يبيع  
بشرط) شروع في الفساد الواقع في العقد بسبب الشرط لنهي صلى الله عليه وسلم عن بيع  
وشرط لكن ليس كل شرط يفسد البيع نهر وأشار بقوله بشرط الى انه لا بد من كونه مقارنا  
للعقد لان الشرط الفاسد لو التحق بعد العقد قيل يلتحق عند ابى حنيفة وقيل لا وهو الاصح كما  
في جامع الفصولين في ٣٩ لكن في الاصل انه يلتحق عند ابى حنيفة وان كان الاطلاق بعد  
الاقتراق عن المجلس وتماه في البحر قلت هذه الرواية الاخرى عن ابى حنيفة وقد علمت  
تصحيح مقابلهما وهي قولهما ويؤيده ما قدمه المصنف تبعا للهداية وغيرها من انه لو باع

فلا ينقلب جائزا وان ابطال  
الاجل عني (او أمر المسلم  
بيعه خمر او خنزير او  
شرائهما) اي وكل المسلم  
(ذميا او) امر (المحرم  
غيره) اي غير المحرم (بيعه  
سبيته) يعني صح ذلك  
عند الامام مع اشد كراهة  
كما صح مامر لان العاقد  
يتصرف باهليته وانتقال  
الملك الى الامر امر حكيم  
وقالا لا يصح وهو الاظهر  
شرب لالية عن البرهان  
(و) لا (بيع بشرط)

مطلب

في البيع بشرط فاسد

مطلب

في الشرط الفاسد اذا ذكر

بعد العقد او قبله



مطلقاً عن هذه الآجال ثم أجل الثمن إليها صح فانه في حكم الشرط الفاسد كما اشرنا اليه هناك  
ثم ذكر في البحر انه لو اخرج مخرج الوعد لم يفسد وصورته كافي للولوية قال اشتر حتى أبني  
الحوائط اه قال في النهر بعد ما ذكر عبارة جامع الفصولين وبهذا ظهر خطأ بعض خيفة  
العصر اذا فتي في رجل باع لآخر قصب سكر قدرا معيناً واشهد على نفسه بأنه يسقيه ويقوم  
عليه بان البيع فاسد لانه شرط تركه على الارض نعم الشرط غير لازم اه قلت وفي جامع  
الفصولين ايضا لو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم  
الوفاء بالوعد اذا لمواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازماً لحاجة الناس ولو تباعاً بلا ذكر شرط  
الوفاء ثم شرطاه يكون بيع الوفاء اذا الشرط اللاحق يلتحق بأصل العقد عند أبي حنيفة ثم  
رمز انه يلتحق عنده لا عندها وان الصحيح انه لا يشترط لالتحاقه مجلس العقد اه وبه افقي  
في الحيرية وقال فقد صرح علماؤنا بأنهما لو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه  
العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد اه قلت فهذا ايضا مبنى على خلاف مامر تصحيحه  
والظاهر انهما قولان مصححان \* (تنبيه) \* في جامع الفصولين ايضا لو شرطاً شرطاً فاسداً  
قبل العقد ثم عقدا لم يبطل العقد اه قلت وينبغي الفساد لو اتفقا على بناء العقد عليه كما  
صرحوا به في بيع الهزل كإسائي آخر البيوع وقد سئل الحير الرملي عن رجلين تواضعا على  
بيع الوفاء قبل عقده وعقد البيع خالياً عن الشرط فأجاب بأنه صرح في الخلاصة والفيض  
والتتارخانية وغيرها بأنه يكون على ما تواضعا (قوله عطف على التبروز) كذا في الدرر  
لكن هذا ظاهر لو كان لفظة بيع ليست من المتن كعبارة الدرر اما على كونها من المتن فالعطف  
على البيع في قوله والبيع الى التبروز (قوله الاصل الجامع) مبتدأ وقوله بسبب شرط خبره  
اه ح والجملة في محل نصب بيعي ويحتمل نصب الاصل على انه مفعول يعني اي يعني المصنف  
الاصل الجامع في فساد العقد الخ ط قلت وفي كل من التوجيهين خفاء وكان الاوضح ان  
يزيد الشارح لفظة ما قبل قوله لا يقتضيه فتكون هي الخبر لان الظاهر ان قوله بسبب متعلق  
بفساد وهذا ينافي كونه خبراً عن الاصل ولان مراده ان يصير قوله لا يقتضيه العقد الخ اصلاً  
وضابطاً ولا يتم ذلك الا بما قلنا نعم يحتمل كون الخبر بيع بشرط دل عليه ما قبله ولا يصح كون  
ما قبله هو الخبر لا قترانه بالواو العاطفة (قوله لا يقتضيه العقد ولا يلائمه) قال في البحر معنى  
كون الشرط يقتضيه العقد ان يجب بالعقد من غير شرط ومعنى كونه ملائماً ان يؤكّد  
موجب العقد كذا في الذخيرة وفي السراج الوهاج ان يكون راجعاً الى صفة الثمن او المبيع  
كاشتراط الخبز والطبخ والكتابة اه ما في البحر (قوله وفيه نفع لاحدها) الاولى قول  
الزيلعي وفيه نفع لاهل الاستحقاق فانه اشمل واخصر لشموله ما فيه نفع لا جنبي فيوافق قوله  
الآتي ولا نفع فيه لاحد ولا استغنائه عن قوله او لبيع \* (تنبيه) \* المراد بالنفع ما شرط من  
احد العاقدين على الآخر فلو على اجنبي لا يفسد ويبطل الشرط لما في الفتح عن الولوية  
بماتك الدار بألف على ان تقرضني فلان الاجنبي عشرة دراهم فقبل المشتري لا يفسد البيع  
لانه لا يلزم الاجنبي ولا خيار للبائع اه ملخصاً وفي البحر عن المتقي قال محمد كل شيء يشترطه  
المشتري على البائع يفسد به البيع فاذا شرطه على اجنبي فهو باطل كما اذا اشترى دابة على ان

عطف على التبروز يعني  
الاصل الجامع في فساد العقد  
بسبب شرط (لا يقتضيه  
العقد ولا يلائمه وفيه  
نفع لاحدها او) فيه نفع  
(لبيع) هو

بهبه فلان الاجنبى كذا وكل شئ يشترطه على البائع لا يفسد به البيع فاذا شرطه على اجنبى فهو جائز وهو الخيار كما اذا اشترى على ان يحط عنه فلان الاجنبى كذا جاز البيع فان شاء اخذه بجميع الثمن او ترك اهـ (قوله من اهل الاستحقاق) اى ممن يستحق حقا على الغير وهو آدمى بجر (قوله فلو لم يكن الخ) صرح بمحترز هذا القيد والذي بعده وان كان يأتى لزيادة البيان (قوله كشرط ان يقطعه) اى يقطع المبيع من حيث هو الصادق على الثوب او العبد او غيرها وبهذا ساغ عود الضمير عليه في قوله او يعتقه الخ (قوله مثال لما لا يقتضيه العقد) اى ولا يلائمه ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد ولا يلائمه قال في البحر وخرج عن الملائم للعقد ما لو اشترى امة بشرط ان يطأها او لا يطأها فالبيع فاسد لان الملائم للعقد الاطلاق وعن أبى يوسف يجوز في الاول لانه ملائم وعند محمد يجوز فيهما لان الثانى ان لم يقتضه العقد لانفع فيه لاحد فهو شرط لا طابا له اهـ (قوله وفيه نفع للمشتري) ومنه لو شرط على البائع طحن الحنطة او قطع الثمرة وكذا ما اشتراه على ان يدفعه البائع اليه قبل دفع الثمن او على ان يدفع الثمن في بلد آخر او على ان يهب البائع منه كذا بخلاف على ان يحط من ثمنه كذا لان الحط ملحق بمقبل العقد ويكون البيع بما وراء المحطوط بجر (قوله مثال لما فيه نفع للبائع) ومنه ما لو شرط البائع ان يهبه المشتري شئ او يقرضه او يسكن الدار شهرا او ان يدفع المشتري الثمن الى غيره من البائع لم يقوط مؤنة القضاء عنه ولان الناس يتفاوتون في الاستيفاء ففهم من يسامح ومنهم من يماكس او على ان يضمن المشتري عنه الفا لغريمه بجر (قوله لما مر الخ) قال في المزمية على الدرر لم يسبق منه شئ مثل هذا في باب خيار الرؤية ولا في غيره ولم سلم فلا مساس له بمسئلتنا (قوله او يعتقه) الضمير المستتر فيه وفيما بعده عائد على المشتري (قوله فان اعتقه صح) اى انقلب جائزا عنده خلافا لهما حتى يجب على المشتري الثمن وعندها القيمة بخلاف التدبير ونحوه لان شرط العتق بعد وجوده يصير ملائما للعقد لانه منه للمالك والفساد لا تقرره فيكون صحيحا ولا كذلك التدبير ونحوه لجواز ان يحكم قاض بصحة بيعه فيقرر الفساد واجمعوا على انه لو اعتقه قبل القبض لا يعتق الا اذا امره البائع بالعتق لانه صار قبض المشتري سابقا عليه لان البائع سلطه عليه وعلى انه لو هلك في يد المشتري قبل العتق او باعه او هبه يلزم القيمة نهر ما خصا (قوله مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه) لان العبد آدمى والآدمى من اهل الاستحقاق ومنه اشترط ان لا يبيعه ولا يهبه لان المملوك يسره ان لا تتداوله الا يدي وكذا بشرط ان يخرج من ملكه وفي الخلاصة اشترى عبدا على ان يبيعه جاز وعلى ان يبيعه من فلان لا يجوز لان له طالبا وفي النزاية اشترى عبدا على ان يطعمه لم يفسد وعلى ان يطعمه خبيصا فسد اهـ بجر ونقل في الفتح ايضا عبارة الخلاصة واقرها والظاهر ان وجهها كون بيع العبد ليس فيه نفع له فاذا شرط بيعه من فلان صار فيه نفع لفلان وهو من اهل الاستحقاق فيفسد ووجه ما في النزاية ان اطعام العبد من مقتضيات العقد بخلاف اطعامه نوبا خاصا كالخبيص (قوله ثم فرع على الاصل) اى ذكر فروعا مبنية عليه وتقدم في آخر باب خيار الشرط ان البيع لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا فراجعها (قوله يقتضيه العقد) اى يجب به بالشرط (قوله ولا نفع فيه لاحد) اى من اهل الاستحقاق للنفع والا فالدابة تنفع ببعض الشرط وشمل

(من اهل الاستحقاق) للثمن بان يكون آدميا فلو لم يكن كشرط ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسدا كما سيحى (ولم يجرى العرف به) (رد الشرع بجوازه) اما لو جرى العرف به كبيع نعل مع شرط تشريكه او ورد الشرع به كخيار شرط فلا فساد (كشرط ان يقطعه) البائع (ويحيطه بقاء) مثال لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري (او يستخدمه) مثال لما فيه نفع للبائع وانما قال (شهرا) لما مر ان الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام درر (او يعتقه) فان اعتقه صح ان بعد قبضه ولزم الثمن عنده والا لشرح مجمع (او بدله او يكاتبه او يستولدها او لا يخرج القن عن ملكه) مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرع على الاصل بقوله (فيصح) البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري (وشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن) (او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد)

ما فيه مضرة لاحدهما قال في النهر كأن كان ثوبا على ان يخرقه او جارية على ان لا يطأها او دارا على ان يهدمها فعند محمد البيع جائز والشرط باطل وقال ابو يوسف البيع فاسد كذا في الجوهرة ومثل في البحر لما فيه مضرة بما اذا اشترى ثوبا على ان لا يبيعه ولا يبيعه والبيع في مثله جائز عندهما خلافا لابي يوسف اه قلت فاطلاق المصنف مبنى على قولهما وشمل ايضا ما لا مضرة فيه ولا منفعة قال في البحر كأن اشترى طعاما بشرط اكله او ثوبا بشرط لبسه فانه يجوز اه تأمل (قول له ولو اجنبا) تعميم لقوله لاحد وبه صرح الزيلعي ايضا (قول له فلو شرط الح) تفريع على مفهوم التعميم المذكور فان مفهومه انه لو كان فيه نفع لاجنبي يفسد البيع كالوكان لاحد المتعاقدين (قول له او ان يقرضه) اي ان يقرض فلانا احد العاقدين كذا بأن شرط المشتري على البائع ان يقرض زيدا الاجنبي كذا من الدراهم او شرط البائع على المشتري ذلك (قول له فالظاهر الفساد) وبه جزم في الفتح بقوله وكذا اذا كانت المنفعة لغير العاقدين ومنه اذا باع ساحة على ان يبنى بها مسجدا او طعاما على ان يتصدق به فهو فاسد اه ومفاده انه لا يلزم ان يكون الاجنبي معينا وتأمله مع ما قدمناه آتفا عن الخلاصة الا ان يحاجب بان المسجد والصدقة يراد بهما التقرب الى الله تعالى وحده وان كانت المنفعة فيهما لعباده فصار المشروط له معينا بهذا الاعتبار تأمل (قول له وظاهر البحر ترجيح الصحة) حيث قال وخرج ايضا ما اذا شرط منفعة لاجنبي كأن يقرض البائع اجنبا فالبيع صحيح كما في الذخيرة عن الصدر الشهيد وفيها وذكروا القدوري انه يفسد كأن يقول اشتريت منك هذا على ان تقرضني او تقرض فلانا اه وفي القهستاني عن الاختيار جواز البيع وبطلان الشرط وفي المنع واختار صاحب الوقاية تبعا لصاحب الهداية عدم الفساد اه وبه جزم في الحاشية قلت لكن قد علمت ان ما نقله الشارح عن ابن ملك من التعميم للاجنبي صرح به الزيلعي وبه جزم في الفتح وكذا في الخلاصة كما قدمناه آتفا والحاصل انهما قولان في المذهب (قول له عبر ابن الكمال بترك الدابة) وهو احسن لان المراد بقوله ولا نفع فيه لاحداه من اهل الاستحقاق فالتقييد باهل الاستحقاق للاحتراز عما فيه نفع لغيرهم كاللذات في بيعها بشرط ان لا يركبها فانه غير مفسد لانها ليست باهل لاستحقاق النفع واما اشتراط ان لا يبيعه فانه ليس فيه نفع لها عادة ولا لغيرها وذلك ليس محل التوهم ليحترز عنه بخلاف ما فيه نفعها (قول له لكن يلائمه) عبر بدله في الفتح بما يتضمن التوثق بالثمن وهو قريب مما قدمناه عن الذخيرة من تفسير الملازم بما يؤكده موجب العقد فان الثمن من موجبات العقد (قول له كشرط رهن معلوم) اي بالاشارة او التسمية فلو لم يكن معلوما بذلك لم يحجز الا اذا تراضيا على تعيينه في المجلس ودفعه اليه قبل ان يتفرقا او يعجل الثمن ويبطلان الرهن واذا كان مسمى فاشترع عن تسليمه لم يجز وانما يؤمر بدفع الثمن فان لم يدفعهما خير البائع في الفسخ بجر (قول له وكفيل حاضر) اي وقبل الكفالة وكذا لو غابا فحضر وقبلها قبل التفرق فلو بعده او كان حاضرا فلم يقبل لم يحجز واشترط الحوالة كالكفالة بجر قلت في الحاشية ولو باع على ان يحيل البائع رجلا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا ولو باع على ان يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وبجاز استحسانا اه (قول له اي صرم) بفتح الصاد المهملة وهو الاديس اي الجلد

ولو اجنبا ابن ملك فلو  
شرط ان يسكنها فلان  
او ان يقرضه البائع  
او المشتري كذا فالظاهر  
الفساد ذكره اخي زاده  
وظاهر البحر ترجيح  
الصحة (كشرط ان لا يبيع)  
عبر ابن الكمال بترك  
(الدابة المبيعة) فانها ليست  
بأهل للنفع (او لا يقتضيه  
لكن) يلائمه كشرط رهن  
معلوم وكفيل حاضر ابن  
ملك او (جرى العرف به  
كثير)

(قوله سما باسم ما يؤل عني) أي كتسمية العصور خرا وذاك ان قوله على ان يحذوه أي يقطعه لا يناسب النعل وانما يناسب الجلد فانه يقطع ثم يصير نعلًا وجوز في الفتح ان يكون حقيقة أي اشترى نعل رجل واحدة على ان يحذوها أي يجعل معها مثالا آخر ليتم نعلًا لرجلين ومنه حذوت النعل بالنعل قدرته بمثل قطعه قال ويدل عليه قوله او يشركه جعله مقابلًا لقوله نعلًا ولا معنى لان يشتري اديما على ان يجعل له شرا كما فلا بد ان يراد حقيقة النعل اه واجاب في التهر بأنه يجوز ان يراد بالنعل الصرم وضمير يشركه للنعل بالمعنى الحقيقي على طريق الاستخدام اه قلت ارادة الحقيقة اظهر في عبارة الهداية حيث قال على ان يحذوها او يشركها بضمير التأنيث لان النعل مؤنثة اما على عبارة المصنف كالكتز من تذكير الضمير فالأظهر ارادة المجاز وهو الجلد (قوله ومثله تسمير الققباب) اصله للمحقق ابن الهمام حيث قال ومثله في ديواننا شراء الققباب على ان يسمره سيرا (قوله استحسانا للتعامل) أي يصح البيع وبإزم الشرط استحسانا للتعامل والقياس فسادا لان فيه نفعا لاحدهما و صار كصبغ الثوب مقتضى القياس منه لانه اجارة عقدت على استهلاك عين الصبغ مع المنفعة ولكن يجوز للتعامل ومثله اجارة الفلز وللتعامل جوزنا الاستصناع مع انه بيع المعدوم ومن انواعه شراء الصوف المنسوج على ان يجعله البائع قلنسوة او قلنسوة بشرط ان يجعل البائع لها بطانة من عنده وتماه في الفتح وفي البرازية اشترى ثوبا او خفا خلقا على ان يرقعه البائع ويسلمه صح اه ومثله في الحانية قال في التهر بخلاف خياطة الثوب لعدم التعارف اه قال في المنع فان قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع و شرط فيلزم ان يكون العرف قاضيا على الحديث قلت ليس بقاض عليه بل على القياس لان الحديث معاول بوقوع النزاع المخرج للعقد عن المقصود به وهو قطع المنازعة والعرف ينفي النزاع فكان موافقا لمعنى الحديث فلم يبق من الموانع الا القياس والعرف قاض عليه اه ملخصا قلت وتدل عبارة البرازية والحانية وكذا مسألة الققباب على اعتبار العرف الحادث ومقتضى هذا انه لو حدث عرف في شرط غير الشرط في النعل والثوب والققباب ان يكون معتبرا اذا لم يؤد الى المنازعة وانظر ما حررناه في رسالتنا المسماة (نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف) التي شرحت بها قولي

والعرف في الشرع له اعتبار ١٢ لانا عليه الحكم قديدار

(قوله وهذا) أي التفصيل السابق (قوله ٢) انما هو اذا علقه بكلمة على والظاهر من كلامهم ان قوله بشرط كذا بمنزلة على نهر قلت يؤيده ما في القهستاني حيث قيد الشرط بكون حرفه الباء وعلى دون ان اه قال في التهر ولا بد ان لا يقولها بالواو حتى لو قال بعثك بكذا وعلى ان تقرضني كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا وان يكون الشرط في صلب العقد الخ وقد مننا الكلام على الاخير (قوله بطل البيع) ظاهره ولو كان مضرا لانفع فيه لاحد وبه صرح القهستاني (قوله و وقته) بصيغة الماضي من التوقيت ط (قوله كخيار الشرط) أي كتوقيت خيار الشرط وهو ثلاثة ايام وهذا منه فان خيار الشرط يصح لغير الماعدين (قوله وبجر من مسائل شتى) أي متفرقة بجمع شتيت والمسئلة مذكورة في البحر في هذا الباب ايضا

(وكذا)

سما باسم ما يؤل عني  
(على ان يحذوه) البائع  
(ويشركه) أي يضع عليه  
الشراك وهو انسير ومثله  
تسمير الققباب (استحسانا)  
للتعامل بالانكسر هذا اذا  
علقه بكلمة على وان بكلمة  
ان بطل البيع الا في بيعت  
ان رضى فلان ووقته  
كخيار الشرط اشباه من  
الشرط والتعليق وبجر  
من مسائل شتى

٢ قوله انما هو اذا الخ كذا  
بالاصل المقابل على خط  
المؤلف و كان نسخة  
الشارح التي وقعت له  
هكذا انما هو اذا علقه الخ  
والموجود بالنسخ من  
الشارح التي بايدينا  
ما بالهامش اه مصححه

وكذا في النهر والقستاني (قوله) وإذا قبض المشتري المبيع الخ) شروع في بيان احكام البيع  
 الفاسد وشمل قبض وكيله والقبض الحكيم لما قدمناه من ان امر البائع بالعقد قبله صحيح  
 لاستلزامه القبض وهل التخلية قبض هنا صحيح في المجتبى والعمادية عدمه وصحيح في الحانية  
 النما قبض واختاره في الخلاصة من البحر والنهر وطعن البائع الخطأ بأمر المشتري كالتق  
 كما سئد كرهه الشارح ويأتي تمامه (قوله) عبر ابن الكمال بأذن) اي ليم بيع المكره اذ هو فاسد  
 ولا رضاه كاحررناه اول البيوع (قوله ٢) بأن يأمره بالقبض) اي وقبضه بمحضرة او غيبته ط  
 عن الاتقاني (قوله) بان قبضه في مجلس العقد بمحضرة) تصوير للاذن دلالة اما بعد المجلس  
 فلا بد من صريح الاذن الا اذا قبض البائع الثمن وهو مما يملك به فانه يكون اذا بالقبض دلالة اه  
 ح عن النهر فان كان مما لا يملك بالقبض كالحجر والخزير فلا بد من صريح الاذن كما افاده الزيلعي  
 (قوله) وتقدم مع حكمه) اي في قوله والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه اذا قبضه الخ  
 (قوله) وحينئذ) اي حين اذ خرج الباطل بقيد الفاسد (قوله) كما مر) اي في اول الباب في قوله  
 والمراد بالفاسد الخ الممنوع مجازا عرفيا فيع الباطل والمكروه (قوله) حقق اخراجه  
 اي اخراج الباطل بذلك اي بقوله وكل من عوضه مال وتعقبه الحوى بان من افراد الباطل  
 ما لا يخرج بهذا القيد وهو بيع الحجر والخزير بالدراهم فانه باطل مع ان كلا من عوضه مال وعلى  
 هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا الفرد من الباطل يكون فاسدا يملك بالقبض  
 وليس كذلك ط قلت المراد بالمال المتقوم كما قيده في النهر ولا شك ان الحجر ونحوه غير متقوم  
 ويدل على هذا انه في اول الباب قال وبطل بيع ما ليس بمال والبيع به فان المراد به ما ليس  
 بمال في سائر الاديان والحجر والخزير مال عند اهل الذمة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير  
 متقوم كخمر وخزير فعلم ان المراد بالمال هنا المتقوم وهو المال في سائر الاديان فلا يدخل فيه  
 الحجر ونحوه فافهم (قوله) قيد لقوله او دلالة كما صريح الهداية وغيرها اي ان الرضا  
 بالقبض دلالة كما مر تصويبه مقيد بما اذا لم ينه عن القبض لان الدلالة تلغو مع النهي  
 الصريح فافهم (قوله) ولم يكن فيه خيار شرط) يوضحه قول الحانية ويثبت خيار الشرط  
 في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائر حتى لو باع عبدا بالنف درهم ورطل خمر على انه بالخيار  
 ثلاثة ايام وقبض المشتري العبد واعتقه في الايام الثلاثة لا ينفذ اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع  
 نفذ اعتاق المشتري بعد القبض اه سائحاني ومفاده صحة اعتاقه بعد مضي المدة لزوال الخيار  
 وهو ظاهر (قوله) ملكه) اي ملكا خبيثا حراما فلا يحل اكله ولا لبسه الخ قهستاني وافاد  
 انه يملك عينه وهو الصحيح المختار خلافا لقول العراقيين انه يملك التصرف فيه دون العين وتماه  
 في البحر (قوله) الا في ثلاث) قلت يزداد مثلهما وهي بيع المكاتب والمذبر وام الولاء على القول  
 بفساده كما مر الخلاف فيه (قوله) في بيع الهازل) اي على ما صرح به البردوي وصاحب المنار  
 من انه فاسد وذكر في القنية انه باطل فلا استثناء كما في البحر وقد بسطنا الكلام عليه اول البيوع  
 وحققتنا ان المراد من قول الحانية والقنية انه باطل اي فاسد بدليل انها لو اجازاه جازو الباطل  
 لا تلحقه الاجازة وانه منعقد باصله لانه مبادلة مال بمال لا بوصفه فافهم (قوله) وفي شراء الاب  
 من ماله لطفله الخ) وقعت هذه العبارة كذلك في البحر والاشباه عن المحيط وسواها وفي شراء الاب

٢ قوله بأن يأمره بالقبض  
 هذه الجملة ليست موجودة  
 في نسخ الشارح التي بأيدينا  
 اه

(واذا قبض المشتري المبيع  
 برضا) عبر ابن الكمال بأذن  
 (بأنه صريحا او دلالة)  
 بأن قبضه في مجلس العقد  
 بمحضرة (في المبيع الفاسد)  
 وبه خرج الباطل وتقدم  
 مع حكمه وحينئذ فلا حاجة  
 لقول الهداية والغاية وكل  
 من عوضه مال كما افاده  
 ابن الكمال لكن اجاب  
 سعدى بانه لما كان الفاسد  
 يعم الباطل مجازا كما مر  
 حقق اخراجه بذلك فتنبه  
 (ولم ينه) البائع عنه  
 ولم يكن فيه خيار شرط  
 (ما سكه) الا في ثلاث في بيع  
 الهازل وفي شراء الاب  
 من ماله لطفله او يبعه له  
 كذلك فاسدا لا يملكه

من مال طفله لنفسه فاسدا او يبيعه من ماله لطفله كذلك لان عبارة المحيط على ما في الفتح والنهر هكذا باع عبدا من ابنه الصغير فاسدا او اشترى عبده لنفسه فاسدا لا يثبت الملك حتى يقبضه ويستعمله اه وبه اندفع توقف المحشى (قوله حتى يستعمله) لان قبض الاب حاصل فلا بد من الاستعمال حتى يتحقق قبض حادث ولذا جمع في المحيط بين القبض والاستعمال وعلى هذا فلا يلزم في صورة اشراء لطفله ان يكون الاستعمال في حاجة طفله فافهم (قوله لا يملكه) اي بالقبض وفي الفتح عن جمع التفاريق لو كان ودیعة عنده وهى حاضرة ملكها قال في النهر اقول يجب ان يكون مخرجا على ان التخلية قبض ولذا قيده بكونها حاضرة والا فقد مر ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض المبيع اه اي لان قبض المبيع مضمون بالثمن او بالقيمة لو فاسدا وقبض الامانة غير مضمون وهو اضعف من المضمون فلا ينوب عنه وقد مرنا قريبا اختلاف التصحيح في كون التخلية قبضا في البيع الفاسد (قوله واذا ملكه) مرتبط بقول المصنف ملكه ط (قوله ثبت كل احكام الملك) فيكون المشتري خصما لمن يدعيه لانه يملك رقبته نص عليه محمد رحمه الله ولو باعه كان الثمن له ولو اعتقه صح والولاء له ولو اعتقه البائع لم يعتق ولو بيعت دار الى جنبها فالشفعة للمشتري وتامة في البحر (قوله ولا وطؤها) ذكر العمادى في فصوله خلافا في حرمة وطئها فقبل يكره ولا يحرم وقيل يحرم بحر اي لان فيه اعراضا عن الرد الواجب وفي حاشية المحوى قيل وهل اذا زوجها يحل للزوج وطؤها الظاهر نعم وهل يطيب المهر للمشتري ام لا محل نظر (قوله ولا ان تزوجها منه البائع) المراد لا يصح لانها بصدان تعود الى البائع نظرا الى وجوب الفسخ فيصير نكاحا امته محوى (قوله ولا شفعة لجاره لو عقارا) اي لو اشترى دارا شراء فاسدا وقبضها لا يثبت للجار حق الشفعة قال ط عن حاشية الاشياء للسيد ابى السعود ولا تلحقه في نفس المبيع وشريكه في حق المبيع لان حق البائع لم ينقطع لانه على شرف الفسخ والاسترداد نفيًا للفساد حتى اذا سقط حق الفسخ بأن بنى المشتري فيها ثبت حق الشفعة اه (قوله ولا شفعة بها) هذا سبق نظر لان الذى في الجوهره هكذا واذا كان المشتري دارا فبيعت دارا الى جنبها ثبتت الشفعة للمشتري اه ثم ذكر المسئلة المارة فقال ولا تجب فيها شفعة للشفيع اه وفي الزيلعي والبحر وجامع الفصولين لو اشترى دارا شراء فاسدا فبيعت بجنبها دار اخذها المشتري بالشفعة اه نعم في شرح المجموع لو اشترى دارا لا تجوز الشفعة بها اه ويجب ان تكون الباء بمعنى في ليوافق كلام غيره ولا يمكن تأويل كلام الشارح بذلك لانه يصير عين المسئلة التى قبلها (قوله بمثله ان مثليا) وان انقطع المثل بقيمته يوم الخصومة كما افق به الرملى وعليه المتون في كتاب النصب (قوله والا بقيمته) يستثنى من ذلك العبد المبيع بشرط ان يعتقه المشتري فانه اذا اعتقه بعد القبض يلزمه الثمن كما قدمه الشارح (قوله يعنى ان بعد هلاكه الخ) قيد لضمانه بالمثل او بالقيمة لانه اذا كان قائما بحاله كان الواجب رد عينه (قوله او تعذر رده) عطف عام على خاص لان تعذر الرد يكون بالهلاك وبصرف قوله او عصى مما يأتى (قوله يوم قبضه) متعلق بقيمته وقال محمد قيده يوم تلفه لانه بالاتلاف يتقرر بحر عن

حتى يستعمله والمقبوض في يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه تثبت كل احكام الملك الا خمسة لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطؤها ولا ان تزوجها منه البائع ولا شفعة لجاره وعقارا اشباه وفي الجوهره وشرح المجموع ولا شفعة بها نهى سادسة (بمثله ان مثليا والا بقيمته) يعنى ن بعد هلاكه او تعذر رده (يوم قبضه)



الكافي (قوله لان به) اي بالقبض والاولى لانه ط (قوله فلا تعتبر الخ) تفريع على اعتبار قيمته يوم القبض لا يوم الاتفاق اي لو زادت قيمته في يده فالتلف لم تعتبر الزيادة كالغصب (قوله والقول فيها) اي في القيمة منح وفي البحر والجوهرة فهما بضمير التثنية اي في المثل والقيمة (قوله للمشتري) اي مع يمينه والينة للبائع بحر (قوله لانكاره الزيادة) اي الزيادة في المثل او القيمة التي يدعيها البائع (قوله ويجب على كل واحد الخ) عدل عن قول الكثر والهداية ولكل منهما فسخه لان اللام تفيد التخيير مع ان الفسخ واجب وان اجيب بان اللام مثابها في وان أسأتم فلها او ان المراد بيان ان لكل منهما ولاية الفسخ رفعا لتوهم انه اذا ملك بالقبض لزم لان الآلية تقتضي كون اللام بمعنى على بخلافها هنا ولان كون المراد بيان الولاية المذكورة يلزم منه ترك بيان الوجوب مع انه مراد ايضا والتصريح بالوجوب يدل على المرادين فكان اولى (قوله فسخه) اي فسخ البيع الفاسد قات وهذا في غير بيع المكره فانهم صرحوا بانه فاسد وبأنه مخير بين الفسخ والامضاء نعم يظهر الوجوب في جانب المكره بالكسر (قوله قبل القبض او بعده) لكن ان كان قبله فلكل الفسخ يعلم صاحبه لا برضاه وان كان بعده فان كان الفساد في صلب العقد بأن كان راجعا الى البدلين المبيع والثمن كبيع درهم بدزهمين وكالبيع بالجزر او التزير فكذلك وان كان بشرط زائد كالبيع الى اجل مجهول او بشرط فيه نفع لاحدهما فكذلك عندها لعدم اللزوم وعند محمد لمن له منفعة الشرط واقتصر في الهداية على قول محمد ولم يذكر خلافا بحر وأفاد ان من عليه منفعة الشرط يفسخ بالقضاء او الرضا على ما قال محمد قهستاني (قوله ويكون امتناعا عنه) اي عن الفساد قال في الهداية وهذا قبل القبض ظاهرا لانه لم يفد حكمه فيكون الفسخ امتناعا منه ام فقوله منه يحتمل عوده على الفساد او على حكم البيع وهو الملك تأمل (قوله مادام المبيع بحاله) متعلق بقوله وعلى كل واحد منهما فسخه واحترزه به عما اذا عرض عليه ما تعذر به رده مما يمنع الفسخ كياتي بيانه (قوله ولذا) اي لوجوب رفع المعصية والاولى عدم زيادة التعليل والاقتصار على عبارة المصنف ليصح التعليل بعده والا كان التعليل الثاني عين الاول الا ان يفرق بأن الثاني اعم من الاول تأمل (قوله واذا اصرأحدهما) عبارة المصنف في المنع اي البائع والمشتري وظاهره ان اصرأبضمير التثنية وهو الموافق لما في البرازية ولما قدمناه قريبا من ان لكل الفسخ يعلم الآخر لا برضاه فاصرار احدهما لا يحتاج معه الى فسخ القاضي (قوله كل مبيع فاسد) وصف المبيع بالفساد لكونه محله (قوله كعارة) وكودبة ورهن بحر (قوله وغصب) فيه ان الكلام في رد المشتري والجواب ان المراد بالرد وقوعه في يد البائع كما افاده ما بعده ط (قوله ووقع في يد بائعه) الظاهر ان هذا شرط في الرد الحكمي كافي المسائل المذكورة اما لورده عليه قصد افلا لما في الخاتمة رد المشتري لافساد فلم يقبله فاعاده الى منزله فهلاك لا يضمنه وقال بعضهم هذا لو الفساد متفقا عليه فلو مختلفا فيه ضمنه والصحيح انه يبرأ فيهما الا اذا وضع بين يديه فلم يقبله فذهب به الى منزله فانه يضمنه ام وذكر في البحر عن التنية ان الاشبه مآقاله بعضهم من التفصيل المذكور قلت لكن لا يخفى ان تصحيح قاضيخان مقدم لانه فقيه النفس والحاصل ان الرد صحيح مطلقا وان لم يقع في يد البائع لكون الرد قصديا لا ضمنيا وبه يخرج عن الضمان لانه

لان به يدخل في ضمانه فلا تعتبر زيادة قيمته كالغصب (والقول فيها للمشتري) لانكاره الزيادة (و) يجب (على كل واحد منهما فسخه قبل القبض) ويكون امتناعا عنه ابن ملك (او بعده مادام المبيع بحاله جوهرة) (في يد المشتري) اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بحر (و) لذا (لا يشترط فيه فيه قضاء قاض) لان الواجب شرعا لا يحتاج للقضاء درر (واذا اصر) احدهما (على امساكه وعلم به القاضي فله فسخه) جبرا عليها حقا للشرع بزائية (وكل مبيع فاسد رده المشتري على بائعه بهبة او صدقة او بيع او بوجه من الوجوه) كعارة واجارة وغصب (ووقع في يد بائعه فهو متاركة) للبيع (وبرى المشتري من ضمانه) قنية والاصل

مطلب  
رد المشتري فاسدا الى بائعه فلم يقبله

فعل الواجب عليه لكن اذا وضعه بين يدي البائع حصل القبض ايضا بناء على ان التخلية قبض وهو مامر تصحيحه عن قاضيخان ايضا فاذا ذهب به بلاذنه صار غاصبا فيضمنه بخلاف ما اذا ذهب به قبل التخلية المذكورة لعدم حصول القبض من البائع فلم يصير غاصبا بالذهاب ولم يضمنه لوجود الرد الواجب عليه كما قلنا وبه ظهر ان المراد بوقوعه في يده ووقوعه فيها حقيقة او حكما كالتخلية المذكورة وان هذا شرط في الرد الحكمي لا القصدي كما علمته هذا ما ظهر لي فاعتنمه (قول له ان المستحق بجهة) كالرد للفساد هنا فانه مستحق للبائع على المشتري ومثله رد المفسوب على المفسوب منه (قول له بجهة اخرى) كالهبة ونحوها (قول له والا فلا) اي وان لم يصل من جهة المستحق عليه بل وصل من جهة غيره فلا يعتبر حتى ان المشتري فاسدا اذا وهب المشتري من غير بائه او باعه لرجل فوهبه الرجل من البائع الاول وسلمه لا يبرأ المشتري عن قيمته ولم يعتبر العين واصلا الى البائع بالجهة المستحقة لما وصل من جهة اخرى جامع الفصولين (قول له فان باعه الخ) محترز قوله مادام في يد المشتري وقيد ببيع المشتري لان البائع لو باعه بعد قبض المشتري وادعى ان الثاني كان قبل فسخ الاول وقبضه وزعم المشتري الثاني انه كان بعد الفسخ والقبض من الاول فالقول له لا للبائع وينسخ الاول بقبض الثاني بحر عن البرازية ومثله في جامع الفصولين ولعل وجه انفساخ الاول ان المشتري الثاني نائب عن البائع في القبض لوجوب التسليم عليه فصار كأنه وقع في يد البائع تأمل وأفاد ان البيع ثابت اما لو ادعى المشتري بيعه من فلان الغالب وبرهن لا يقبل وللبائع اخذه ولو صدقه فله القيمة كفاي جامع الفصولين (قول له لم يمتنع الفسخ) لان البيع فيهما ليس بلازم ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار ط (تنبيه) عبر في الوقاية بقوله فان خرج عن ملك المشتري وهو احسن من قول المصنف فان باعه لانه يستغنى به عما ذكره بعده (قول له كما علمت) من قول المصنف وكل مبيع فاسد ط (قول له وفساده) اي فساد البيع الاول (قول له ينقض كل تصرفات المشتري) اي التي يمكن نقضها بخلاف ما لا يمكن كالاتفاق فانه يتعين فيه اخذ القيمة من المكره بالكسر فافهم (قول له وسلم) قال في البحر شرط في الهداية التسليم في الهبة لانها لا تفيد الملك الا به بخلاف البيع (قول له او استولدها) افاد انه لا يلزمه مع القيمة العقر وقيل عليه عقرها ايضا جامع الفصولين قال ط وظاهره اي ظاهر ما في المتن ان المراد استيلاء حادث فلو كانت زوجته او لا واستولدها ثم اشتراها فاسدا وقبضها هل يكون كذلك للملكه اياها فليحذر اه قلت الظاهر بقاء الفسخ لانه حق الشرع ولم يعرض عليه تصرف حادث يمنعه (تنبيه) نقل في النهر عن السراج ان التدبير كالاستيلاء ومثله في القهستاني ولم يره في البحر منقولا فذكره بحثا (قول له بعد قبضه) الاولى ذكره آخر المسائل ط (قول له فلو قبله لم يعتق بعنقه) تخصيصه التفريع على العتق يوهم ان قوله بعد قبضه متعلق بقوله او اعنته فقط وليس كذلك فكان الاظهر ان يقول فلو قبله لم تنفذ تصرفاته المذكورة الا اذا اعنته البائع بامر المشتري (قول له وكذا لو امره الخ) وفي جامع الفصولين ولو را فخطله البائع بطعام المشتري بأمره قبل قبضه صار قابضا وعليه مثله بحر. (قول له فيصير المشتري قابضا اقتضاء) الاقتضاء ما يقدر لتصحيح الكلام كأن عتق عبدك عني بالنف فانه يقتضى سبق البيع ليصح العتق عن الأمر وهنا كذلك

ان المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتماه في جامع الفصولين (فان باعه) اي باع المشتري المشتري فاسدا (بيعا صحيحا بائنا) فلو فاسدا او بخيار لم يمتنع الفسخ (لغير بائه) فلو منه كان نقضا للاول كما علمت (وفساده بغير الاكراه) فلو به ينقض كل تصرفات المشتري (او ووجه وسلم او اعنته) او كاتبه او استولدها ولو لم تجبل ردها مع عقرها اتفاقا سراج (بعد قبضه) فلو قبله لم يعتق بعنقه بل يمتق البائع بأمره وكذا لو امره بطحن الحنطة او ذبح الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضاء فقد ملك المأمور

فان صحة تصرف البائع عن المشتري تقتضى ان يقدر القبض سابقا عليه ولهذا قال في المنع عن  
 الفصول العمادية وانما كان كذلك لانه لما امر البائع بالعتق فقط طلب ان يسقطه على القبض  
 واذا أعتق البائع بامر صر المشتري قابضا قبضا سابقا عليه اه فافهم (قوله) ما لا يملكه  
 الآمر (فان الآمر وهو المشتري لا يصح اعتاقه بنفسه ولا يجوز له الطعن والذبح لكن  
 الظاهر ان المأمور وهو البائع في مسئلة الطحن والذبح لا يجوز له ايضا لان الواجب عليه الفسخ  
 رفعا للمعصية كما مر وفي فعله ذلك تقريرها فقد استوى الآمر والمأمور في ذلك ولذلك ذكر في  
 البحر مسئلة الآمر بالعتق فقط ثم قال وهذه عجيبة حيث ملك المأمور ما لم يملك الآمر اه  
 والظاهر ان البائع يأثم بالعتق ايضا لما قلنا ولكن الذى ملكه هو دون الآمر انما هو نفاذ  
 العتق مع قطع النظر عن الاثم وعدمه كما في باقي تصرفات المشتري بعد القبض هذا ما ظهر لى  
 فتدبره (تنبيه) لهذه المسئلة نظير يملك المأمور فيه ما لا يملكه الآمر وهو ما مر في قول المتن  
 او امر المسلم ببيع خمر او خنزير او شراهما ذميا او امر المحرم بغيره ببيع صيده (قوله) وما في  
 الحائنية الخ) اى حيث جعل العتق عن البائع والدقيق والشاة ايضا ومثله في الزاوية ايضا  
 (قوله) كما بسطه العمادى) واقره في جامع الفصولين (قوله) وقفا صحيحا) فلو فاسدا كأن اشترط  
 فيه بيعه عند الحاجة لا يمنع الفسخ ط (قوله) واخرجه عن ملكه) عطف لازم على قوله وقفه  
 (قوله) وما في جامع الفصولين) حيث قال ولو وقفه او جعله مسجدا لا يبطل حق الفسخ ما لم ين  
 اه ح اى فالمانع من الفسخ هو البناء (قوله) غير صحيح) حمله في النهر على اخدى روايتين وهو  
 اولى من التغلط ح وحمله في البحر على ما اذا لم يقض به اما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد  
 للزومه قلت لكن المسجد يلزم بدون القضاء اتفاقا فافهم (قوله) اورهنه) اى وسلمه لان  
 الرهن لا يلزم بدونه (قوله) او اوصى به) اى ثم مات لانه ينتقل من ملكه الى ملك الموصى له وهو  
 ملك مبتدأ فصار كالوباعه منح (قوله) او تصدق به) اى وسلمه لانه لا يخرج عن ملك المتصدق  
 بدون التسليم (قوله) نفذ البيع الفاسد) اى لزوم والا فلا اصل ان النافذ ما قبل الموقوف واللازم  
 مالا خيار فيه وهذا فيه خيار الفساد وبهذه التصرفات لزوم تأمل ثم ان الشارح تبع  
 المصنف حيث جعل فاعل نفذ هو البيع الفاسد والمفهوم من الهداية ان الفاعل خذمير يعود  
 الى ما ذكر من التصرفات وقال في الفتح فاذا اعتقه او باعه او وهبه وسلمه فهو جائز وعليه  
 القيمة لما ذكرنا من انه ملكه بالقبض فنفذ تصرفاته فيه وانما وجبت القيمة لانه انقطع حق  
 الاسترداد لتعلق حق العبد به والاسترداد حق الشرع وحق العبد مقدم لفقره فقد فوت المكنة  
 بتأخير التوبة اه ماضيا اى ان الواجب عليه كان هو التوبة بالفسخ والاسترداد وتأخير  
 الى وجود هذه التصرفات التى تعلق بها حق عبد يكون قد فوت مكنته من الاسترداد فتعين  
 لزوم القيمة ومقتضاه ان المعصية تقررت عليه فلا يخرج عن عهدها الا بالتوبة وان الفسخ  
 قبل هذه التصرفات توبة كما يشير اليه قول الشارح رفعا للمعصية (قوله) الا في اربع الخ) عبارة  
 الاشياء العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لزوم وارفع الفساد الا في مسائل اجر فاسدا فاجر  
 المستأجر صحيحا فللأول نقضها المشتري من المكروه لو باع صحيحا فلا مكروه نقضه المشتري فاسدا  
 اذا اجر فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وانت خير بان كلام المتن في تصرف المشتري فاسدا

وما لا يملكه الآمر  
 يملك المأمور ما يملكه الآمر

ما لا يملكه الآمر وما في  
 الحائنية على خلاف هذا  
 اما رواية او غلط من  
 الكاتب كما بسطه العمادى  
 (او وقفه) وقفا صحيحا لانه  
 استهلكه حين وقفه  
 واخرجه عن ملكه وما في  
 جامع الفصولين على  
 خلاف هذا غير صحيح  
 كما بسطه المصنف (اورهنه  
 او اوصى) او تصدق به  
 نفذ البيع الفاسد في  
 جميع ما مر وامتنع الفسخ  
 لتعلق حق العبد به الا في  
 اربع مذكورة في الاشياء

فلا يصح استثناء الاولى لعدم دخولها وكذا الثانية لاحتراز المتن عنهما والصورة الثالثة والرابعة ذكرها الشارح حيث قال غير اجارة ونكاح اهـ قلت والضمير في نقضه للعقد الاول بقربة الاستثناء وعليه فقوله وكذا اذا زوج اى يكون للبائع نقض البيع لا التزويج فلا ينافى ما يأتى تحريره **(قوله وكذا كل تصرف قولى)** عطف على قوله في جميع مامر وأراد به نحو التدبير ومالو جعله مهرا او بدل صلح او اجارة او غير ذلك مما يخرج به عن ملكه كما يفيد عبارة النفاية التي نقلناها عند قوله فان باعه **(قوله غير اجارة ونكاح)** اى فلا يمنع الفسخ لان الاجارة تنسخ بالاعذار ورفع الفساد من الاعذار والنكاح ليس فيه اخراج عن الملك بجر **(قوله وهل يبطل نكاح الامة)** لما ذكر ان النكاح لا يمنع البائع من فسخ البيع اراد ان يبين انه هل يفسخ النكاح الذى عقده المشتري كما تنسخ الاجارة ام لا **(قوله المختار نعم ولو الجلية)** مخالف لما صرح به في الفتح من عدم الانفساخ وكذا في الوجهين وقاية البيان عن التحفة وقال في المجتبى الا الاجارة وتزويج الامة لكن الاجارة تنسخ بالاسترداد دون النكاح وفي التارخانية عن نوادر ابن سماعة لو فسخ البيع للفساد واخذ البائع الجارية مع نقصان التزويج ثم طلقها الزوج قبل الدخول رد البائع على المشتري ما اخذه من النقصان وفي السراج لا يفسخ النكاح لانه لا يفسخ بالاعذار وقد عقده المشتري وهى على ملكه وقد نقل في البحر عبارة السراج ثم قال ويشكل عليه ما ذكره الولوالجى في الفصل الاول من كتاب النكاح لوزوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانتقض البيع فان النكاح يبطل في قول ابى يوسف وهو المختار لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل معنى فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا اهـ الا ان يحمل ما فى السراج على قول محمد او يظهر بينهما فرق اهـ ما فى البحر وتبعه فى النهر والمنح وكتبت فيما علقته على البحران الفرق موجود لان كلام الولوالجى فيما قبل القبض وكلام السراج فيما بعد القبض المقيد للملك ثم رأيت طنبه على ذلك الفرق وكذلك نبه عليه الحير الرملى فى حاشية المنح حيث قال العجب من ذلك مع ان ما فى السراج فيما عقد بعد القبض وما فى الولوالجى قبل القبض كما هو صريح كل من العبارتين فكيف يستشكل احدهما على الاخرى والى ان كلام السراج فى البيع الفاسد وكلام الولوالجى فى مطلق البيع فقد تقرر ان فاسد البيع كجائزه فى الاحكام فتأمل اهـ قلت ويكفي ما سمعناك نقله عن كتب المذهب على ان الظاهر ان كلام الولوالجى لا يمكن حمله على مطلق البيع بل مراده البيع الفاسد لان البيع الصحيح هو صورة اما ان ينتقض بالاستحقاق او بالخيار او بهلاك المبيع قبل قبضه ولا فرق فى الاولين بين قبل القبض وما بعده لعدم الملك اصلا فتخصيصه بالحكم بما قبل القبض دليل على انه اراد البيع الفاسد اذا زوجها المشتري قبل القبض ثم فسخ العقد يظهر بطلان النكاح لكونه قبل الملك بخلاف ما اذا زوجها بعده لانه زوجها وهى فى ملكه فلا يفسخ النكاح بفسخ البيع واما اذا ما من الجارية قبل قبضها فى يد البائع فقد صرح فى متفرقات بيوع البحر عن الفتح بانه لا يبطل النكاح وان بطل البيع **(قوله كرجوع هبة)** اى رجوع واهب فى هبته بقضاء او بدونه كفى البحر **(قوله الفسخ)** لان هذه العقود لم توجب الفسخ من كل وجه فى حق الكل **(قوله)** لان الفسخ لا يفسخ البيع بيب بعد قبضه بقضاء فللبائع حق الفسخ لو لم يقبض بقيمته لزوال المانع ولورد بسبب بلا قضاء

وكذا كل تصرف قولى  
غير اجارة ونكاح وهل  
يبطل نكاح الامة بالفسخ  
المختار نعم ولو الجلية ومتى  
زال المانع كرجوع هبة  
وعجز مكاتب وفك رهن  
عاد حق الفسخ لو قبل  
القضاء بالقيمة

لا يعود حق الفسخ كما اشتراه ثانياً بحراً لأن رده بلا قضاء عقد جديد في حق ثالث (قوله لا بعده)  
 أي لو زال المانع بعد القضاء بالقيمة على المشتري لا يعود حق الفسخ لأن القاضي أبطل حق  
 البائع في العين ونقله إلى القيمة بأذن الشرع فلا يعود حقه إلى العين وإن ارتفع السبب كما لو قضى  
 على الغاصب بقيمة المصنوع بسبب الأباقي ثم عاد العبد ذخيرة ومراده بالقيمة ما يعم المثل  
 (قوله بموت أحدهما) وكذا بالاجارة والرهن كما علمته (قوله حتى يرد ثمنه) أي ما قبضه البائع  
 من ثمن أو قيمة كافي الفتح (قوله المنقود) لأن المبيع مقابل به فيصير محبوباً به كالرهن فتح  
 والمراد بالمنقود المقبوض احترازاً عن الدين (قوله بخلاف ما لو شري) أي بخلاف غير المنقود  
 كالوشرى الخ (قوله كاجارة ورهن) أي فاسدين أحق وقوله وعقد صحيح قيل صوابه  
 بخلاف عقد صحيح لما في النهر أما إذا لم يكن الثمن منقوداً كما إذا اشترى من مدينه عبداً بدين سابق  
 شراء فاسداً وقبضه بالأذن فأراد البائع أخذه بحكم الفساد ليس للمشتري حبسه لاستيفاء ماله  
 عليه من الدين والاجارة الفاسدة وكذا الرهن الفاسد على هذا بخلاف ما إذا كان العقد صحيحاً  
 في الأبواب الثلاثة أه قلت هذا بناء على ما فهمه المعترض وهو غير متعين لأنه يمكن حمل كلام  
 الشارح على وجه صحيح وهو أن قوله كاجارة ورهن راجع لأصل المسئلة وهو قوله لا يأخذه  
 حتى يرد الثمن المنقود فيكون المراد ما إذا كان بدل الاجارة والرهن منقودين قال في البحر  
 وأشار المؤلف إلى أنه لو استأجر اجارة فاسدة ونقد الاجارة أو أرتهن رهناً فاسداً أو اقترض  
 قرضاً فاسداً أو أخذ به رهناً كان له أن يحبس ما استأجر وما أرتهن حتى يقبض ما نقد اعتباراً  
 بالعقد الجائز إذا تفاخرا به ونحوه في الفتح وعليه فقوله وعقد صحيح قصد بذكره أن هذه  
 العقود مثله إذا كان البدل فيها منقوداً فإنه إذا كان منقوداً لافرق بين العقد الصحيح والفساد  
 في ثبوت حق الحبس بعد الفسخ في الكل بل الفرق بينهما في غير المنقود قال في جامع القصولين  
 برمز الحائية شري من مدينه فاسداً ففسخ ليس له حبس المبيع لاستيفاء دينه وكذا لو أجز  
 من دائته اجارة فاسدة ولو كان عقد البيع أو الاجارة جائزاً فله الحبس لدينه أه فأفاد أن له الحبس  
 في العقد الجائز إذا كان البدل غير دين بالاولى فافهم (قوله والفرق في الكافي) أي الفرق بين  
 الفاسد والصحيح إذا كان البدل غير منقود حيث يملك الحبس في الصحيح دون الفاسد هو ما  
 ذكره في كافي النسفي وحاصله أنه لما وجب للمدين على المشتري مثل الدين صار الثمن قصاصاً  
 لاستوائهما قدراً ووصفاً فاعتبر بما لو استوفيا حقيقة فكان له حق الحبس وفي الفساد لم يملك  
 الثمن بل تجب قيمة المبيع عند القبض وهي قبله غير مقررة لاحتتمالها السقوط بالفسخ ودين  
 المشتري مقرر والمقاصة إنما تكون عند الاستواء وصفاً فلم يكن له حق الحبس أه (قوله فإن مات  
 أحدهما) عبارة العيني والزيابي فإن مات البائع وهي النسب لقول المصنف فالمشتري أحق  
 (قوله والمستقرض) بأن استقرض قرضاً فاسداً وأعطى به رهناً بحر (قوله فاسداً) حال  
 من الكل وفيه وصف العاقد بصفة عقده مجازاً لأنه محله (قوله بعد الفسخ) نص على المتوهم  
 فإن الحكم كذلك قبل الفسخ بالاولى ط (قوله فالمشتري ونحوه) أي المستأجر والمقرض والمرتهن  
 وحاصله أن الحى الذى بيده عين المبيع أو المستأجر أو الرهن أحق بما في يده من العين من غرماء  
 الآخر الميت حتى يقبض ما نقد قال في الفتح لأنه مقدم عليه في حياته فكذلك على ورثته وغرمائه

لا بعده (ولا يبطل حق  
 الفسخ بموت أحدهما)  
 فيخلفه الوارث به في (و)  
 بعد الفسخ (لا يأخذه)  
 بآله (حتى يرد ثمنه)  
 المنقود بخلاف ما لو شري  
 من مدينه يدينه شراء  
 فاسداً فليس للمشتري  
 حبسه لاستيفاء دينه كاجارة  
 ورهن وعقد صحيح  
 والفرق في الكافي (فإن)  
 مات (أحدهما) أو المؤجر  
 أو المستقرض أو الراهن  
 فاسداً عيني وزيابي بعد  
 الفسخ (فالمشتري) ونحوه  
 (أحق به) من ساء

بعد وفاته الا ان الرهن مضمون بقدر الدين والمشتري بقدر ما اعطى فافضل للغرماء اه  
قال الرحى لكن سيأتى فى كتاب الاجارة ان الراهن فاسدا اسوة الغرماء وسيأتى آخر الرهن  
مثل ما هنا ووقفنا بان ما هنا وما يأتى فى الرهن اذا كان الرهن سابقا على الدين وما فى الاجارة اذا كان  
الدين متقدما على الرهن اه وسيأتى توضيحه فى آخر الرهن ان شاء الله تعالى «تنبية»  
لم يذكر ما اذا مات المشتري فاسدا وفى الخلاصة والبرازية ولومات المشتري فالبايع احق من سائر  
الغرماء بماليته فان زاد شئ فهو للغرماء اه ومعناه انه لو اشترى عبدا فاسدا وتقايبضا ثم مات  
المشتري وعليه ديون وفسخ البائع المبيع مع الورثة فالبايع احق بمالية العبد وهى ما قبضه  
من المشتري حتى يسترد العبد المبيع كالمات البائع فان كانت قيمة العبد أكثر مما قبض فالزائد  
للغرماء هذا ما ظهر لى فتأمل (قول له بل قبل تجهيزه) اى تجهيز البائع او المؤجر وما بعده بمعنى  
انه لومات وكان المبيع ثوبا مثلا احتيج لتكفينه به فلم يشتري حبسه حتى يأخذ ماله قال ط  
والاولى ان يقول بل من تجهيزه (قول له بناء على تعيين الدراهم) المراد بها ما يشمل الدنانير  
وفى الاشياء النقد لا يتعين فى المعامضات وفى تعيينه فى العقد الفاسد روايتان ورجح بعضهم  
تفصيلا بان ما فسد من اصله اى كماله يظهر المبيع حرا او ام ولد يتعين فيه لا فيما انتقض بعد  
صحته اى كماله هلك المبيع قبل التسليم والصحيح تعيينه فى الصرف بعد فساد وبعده هلاك المبيع  
وفى الدين المشترك فيؤمر برد نصف ما قبض على شريكه وفيما اذا تبين بطلان القضاء فلو ادعى  
على آخر مالا واخذه ثم اقر انه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعى رد عين ما قبض مادام  
قائما ولا يتعين فى المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترد مثل نصفه ولذا لزمها زكاته لو نصابا  
حوليا عندها ولا فى النذر والوكالة قبل التسليم وما بعده فالعامة كذلك وتتبع فى الامانات  
والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب وتامة فى جامع الفصولين اه (قول المصنف  
وطاب للبائع مارجح للمشتري) صورة المسئلة ما ذكره محمد فى الجامع الصغير رجل اشترى  
من رجل جارية بيعا فاسدا بألف درهم وتقايبضا ورجح كل منهما فيما قبض يتصدق  
الذى قبض الجارية بالرجح ويطيّب الرجح للذى قبض الدراهم اه وقول الشارح وانما  
طاب الخ اوردته فى صورة جواب عما استشكله صدر الشريعة وصاحب العناية والفتح  
والدرر والبحر والمنح وغيرهم من ان المذكور فى المتن من ان الرجح يطيب للبائع فى الثمن  
النقد هو الموافق للرواية المنصوصة فى الجامع الصغير وهو صريح فى ان الدراهم لا تتعين  
فى البيع الفاسد فيناقض قولهم ان تعيينها فيه هو الاصح فانه يقتضى ان الاصح انه لا يطيب  
الرجح للبائع فيما قبض وقد اجاب العلامة سعدى جلى فى حاشية العناية بما اشار اليه الشارح  
وهو انه يطيب على كل من القولين لان عدم التعيين انما هو فى العقد الثانى الصحيح  
لا فى العقد الاول الفاسد اه وبيانه انه اذا باع فاسدا وقبض دراهم الثمن ثم فسخ العقد  
يجب رد تلك الدراهم بعينها على المشتري لان الاصح تعيينها فى البيع الفاسد فلو اشترى بها  
عبدا مثلا شراء صحيحا طاب له مارجح لانها لا تتعين فى هذا العقد الثانى لكونه عقدا صحيحا  
حتى لو اشار اليها وقت العقد له دفع غيرها فعدم تعيينها فى هذا العقد الصحيح لا ينافى كون  
الاصح تعيينها فى العقد الفاسد وقد اجاب العلامة اسير الرملى بمثل ما اجاب العلامة سعدى

مطلب

فى تعيين الدراهم فى العقد  
الفاسد

بل قبل تجهيزه فله حق  
حبسه حتى يأخذ ماله  
(فياخذ) المشتري (دراهم  
الثن بعينها الواقعة ومثلها  
لو هلك) بناء على تعيين  
الدراهم فى البيع الفاسد  
وهو الاصح (و) انما  
(طاب للبائع مارجح) فى الثمن



قبل اطلاعه عليه وقال انى في عجب عجب من فهم هؤلاء الاجلاء التناقض من مثل هذا مع ظهوره (قوله لا على الرواية الصحيحة) أى القائلة بعدم تعين الدراهم في العقد الفاسد اهـ  
 ح (قوله في بيع يتعين بالتعين) اراد بالبيع المبيع و اشار بقوله يتعين بالتعين كالعبد مثلا الى وجه الفرق بين طيب الربح للبائع لا للمشتري وهو ان ما يتعين بالتعين يتعلق العقد به فتمكن الحث فيه والنقد لا يتعين في عقود المعاوضة فلم يتعلق العقد الثانى بعينه فلم يتمكن الحث فلا يجب التصديق كما في الهداية وانما لم يتعين النقد لان ثمن المبيع يثبت في الذمة بخلاف نفس المبيع لان العقد يتعلق بعينه ومفاد هذا الفرق انه لو كان بيع معاوضة لا يطيب الربح لهما لان كلا من البديلين مبيع من وجه ولو كان عقد صرف يطيب لهما لكن قدما آتفا عن الاشباه ان الصحيح تعينه في الصرف بعد فساد في شرح البيروني عن الخاطي انه الصحيح المذكور في عامة الروايات اهـ فافهم (قوله بان باعه بازيد) تصوير لظهور الربح فلا يطيب له ذلك الزائد عما اشترى به وافاد ان ذلك في اول عقد واما اذا اخذ الثمن وانجز وبيع بعده ايضا يطيب له لعدم التعيين في العقد الثانى كما نبه عليه ط وهو ظاهر مما مر (قوله كما طاب الخ) صورته ما في الجامع الصغير ايضا لو ادعى على آخر ما لا فضاءه ثم تصادقا على انه لم يكن له عليه شئ وقدر مخرج المدعى في الدراهم التي قبضها على انها دينه يطيب له الربح لان الدين وجب بالاقرار عند الدعوى ثم استحق بالتصادق وكان المقبوض بدل المستحق وهو الدين وبذل المستحق مملوكا ملكا فاسدا بدليل ان من اشترى عبدا بجارية او ثوب ثم اعتق العبد واستحققت الجارية يصح عتق العبد فلو لم يكن بدل المستحق مملوكا لم يصح العتق اذ لا عتق في غير الملك وتماه في الفتح (قوله لان بدل المستحق مملوكا) كذا فيما رأيت في عدة نسخ بنصب مملوكا وهو كذلك في بعض نسخ النهر وفي بعضها بالرفع وهو الصواب على اللغة المشهورة في رفع خبران (قوله فيما يتعين) كالعروض لا فيما لا يتعين كالنفقة ومربياته (قوله كالغصب) وكالوديعة فاذا تصرف الغاصب أو المودوع في العرض أو النقد يتصدق بالربح لتعلق العقد بمال غيره وتماه في الدرر (قوله وقال الكمال الخ) تقييدا لما في المتن (قوله لا يملكه أصلا) لانه متيقن انه لا ملك له فيه فتح اى فلا يطيب له ما ربح مطلقا سواء تعين اولا (قوله وقواه في النهر) بتصریحهم في الاقرار بان المقر له اذا كان يعلم أن المقر كاذب في اقراره لا يحل له أخذه عن كره منه أما لو اشتبه الامر عليه حل له الأخذ عند محمد خلافا لابن يوسف وحينئذ لا يطيب له ربحه ويحمل الكلام ههنا على ما اذا ظن ان عليه دين بالارث من أبيه ثم تبين ان وكيله أوفاه لآبيه فتصادقا على ان لا دين حينئذ يطيب له وهذا فقه حسن فتدبره اهـ ونقله عنه الرملى وأقره وبه اندفع ما في البحر من ان ظاهر اطلاقهم خلاف ما في الفتح (قوله الحرام يتنقل) اى تنتقل حرمة وان تداولته الايدي وتبدلت الاملاك ويأتى تمامه قريبا (قوله ولا للمشتري منه) فيكون بشرائه منه مسيئا لانه ملكه بكسب خيى وفي شرائه تقرير للخبث ويؤمر بما كان يؤمر به البائع من رده على الحربي لان وجوب الرد على البائع انما كان لمراعاة ملك الحربي ولاجل غدر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كفى ملك البائع الذي اخرجته بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه من غيره بيبعا صحيحا فان الثانى لا يؤمر بالرد وان كان

لا على الرواية الصحيحة  
 المقابلة للاصح بل على  
 الاصح ايضا لان الثمن في  
 العقد الثانى غير متعين ولا  
 يضر تعيينه في الاول كما افاده  
 سعدى (لا) يطيب  
 (للمشتري) ما ربح في بيع  
 يتعين بالتعين بان باعه بازيد  
 لتعلق العقد بعينه فتمكن  
 الحث في الربح فيتصدق به  
 (كما طاب ربح مال ادعاه)  
 على آخر فصدقه على ذلك  
 (فقضى له) اى اوفاه اياه  
 (ثم ظهر عدمه بتصادقهما)  
 انه لم يكن عليه شئ لان  
 بدل المستحق مملوكا ملكا  
 فاسدا والحث لفاسد الملك  
 انما يعمل فيما يتعين لا فيما  
 لا يتعين واما الحث لعدم  
 الملك كالغصب فيعمل فيهما  
 كما بسطه خسرو وابن  
 الكمال وقال الكمال  
 لو تعدد الكذب في دعواه  
 الدين لا يملكه اصلا وقواه  
 في النهر وفيه الحرام يتنقل  
 فلو دخل بامان وأخذ  
 مال حربي بالارضا واخرجه  
 اليه يملكه وصح بيعه لكن  
 لا يطيب له ولا للمشتري  
 منه بخلاف البيع الفاسد  
 فانه لا يطيب له لفساد عقده

البائع مأمورا به لان الموجب للرد قد زال ببيعه لان وجوب الرد بفساد البيع حكمه  
مقصود على ملك المشتري وقد زال ملكه بالبيع من غيره كذا في شرح السير الكبير للسرخسي  
من الباب الخامس بعد المائة (قوله) ويطيب للمشتري منه لصحة عقده (فيه ان عقد  
المشتري في المسئلة الاولى صحيح ايضا وقد ذكر هذا الحكم في البحر معزيا للاسيدي جاني بدون  
هذا التعليل فكان المناسب استقائه ثم اعلم انه ذكر في شرح السير الكبير في الباب الثاني والستين  
بعد المائة انه ان لم يردده يكره للمسلمين شراؤه منه لانه ملك خبيث بمنزلة المشتري فاسدا اذا  
اراد بيع المشتري بعد القبض يكره شراؤه منه وان نفذ فيه بيعه وعقده لانه ملك حصل  
له بسبب حرام شرعا اه فهذا مخالف لقوله ويطيب للمشتري وقد يحجب بان ما اخرج  
من دار الحرب لما وجب على المشتري رده على الحربى لبقاء المعنى الموجب على البائع رده يمكن  
البحث فيه فلم يطيّب للمشتري ايضا كالبائع بخلاف البيع الفاسد فان رده واجب على البائع  
قبل البيع لا على المشتري لعدم بقاء المعنى الموجب للرد كما قدمناه فلم يتمكن البحث فيه  
فلذا طالب للمشتري وهذا لا ينافي ان نفس الشراء مكروه لحصوله للبائع بسبب حرام ولان  
فيه اعراضا عن الفسخ الواجب هذا ما ظهر لي (قوله) الحرمة تتعدد الخ (نقل الخوى  
عن سيدي عبدالوهاب الشعراي انه قال في كتاب المنن وما نقل عن بعض الحنفية من ان الحرام  
لا يتعدى ذمتين سألت عنه الشهاب بن الشامي فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك اما لو رأى  
المكاس مثلا يأخذ من احد شيئا من المكس ثم يعطيه آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر آخر فهو  
حرام اه (قوله) الا في حق الوارث الخ (أى فانه اذا علم ان كسب مورثه حرام يحل له لكن  
اذا علم الاك بعيته فلا شك في حرمة ووجوب رده عليه وهذا معنى قوله وقيد في الظهيرية  
الخ وفي منية المفتى مات رجل ويعلم الوارث ان اياه كان يكسب من حيث لا يحل ولكن لا يعلم  
الطالب بعينه ليرد عليه حل له الارث والافضل ان يتورع ويتصدق بنية خصماء أبيه اه  
وكذا لا يحل اذا علم عين النصب مثلا وان لم يعلم مالكة لما في البرازية أخذ مورثه رشوة  
أو ظلم ان علم ذلك بعينه لا يحل له اخذه والافله أخذه حكما اما في الديانة فيتصدق به بنية ارضاء  
الخصماء اه والحاصل انه ان علم ارباب الاموال وجب رده عليهم والا فان علم عين الحرام  
لا يحل له ويتصدق به بنية صاحبه وان كان مالا مختلطا مجتمعا من الحرام ولا يعلم اربابه ولا شيئا  
منه بعينه حل له حكما والاحسن ديانة التنزه عنه ففي الذخيرة سئل الفقيه ابو جعفر عن  
اكتسب ماله من امراء السلطان ومن الامرات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك ان  
يأكل كل من طعامه قال احب الى في دينه ان لا يأكل ويسمعه حكما ان لم يكن ذلك الامام غصبا  
أو رشوة وفي الحائية امرأة زوجها في ارض الجور ان أكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك  
الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا لو اشترى طعاما او كسوة من مال أصله ايسر بطيب  
فهى في سعة من تناوله والاثم على الزوج اه (قوله) وسنحققه ثمة (أى في كتاب الخطر والاباحة  
قال هناك بعد ذكره ما هنا لكن في المجتبى مات وكسبه حرام فالميراث حلال ثم رمز وقال  
لأنناخذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فتنه اه ح ومفاده الحرمة وان لم يعلم  
اربابه ويذبح تقييده بما اذا كان عين الحرام ليوافق ما نقناه اذ لو اختلط بحيث لا يمين يملكه

(ملك)

مطلب

البيع الفاسد لا يطيّب له  
ويطيّب للمشتري منه

ويطيّب للمشتري منه لصحة  
عقده وفي حظر الاشباه  
الحرمة تتعدد مع العلم بها  
الا في حق الوارث وقيد في  
الظهيرية بان لا يعلم ارباب  
الاموال وسنحققه ثمة

مطلب

الحرمة تتعدد

مطلب

قيم من ورث مالا حراما

ملكنا خيئا لكن لا يحل له التصرف فيه ما لم يؤد بدله كما حققناه قيل باب زكاة المال فتأمل  
**(قوله)** بنى او غرس فيما اشتراه فاسدا وكذا لو شري فاسدا قضبان نخل فغرسه واطعم وان  
شراه مطعما فغرسه فكذلك عنده وعند الثاني يقلعه ان لم يضر الارض ذخيرة **(قوله)** لزمه  
قيمتها اي الدار والارض منح والاولى افراد الضمير لان العطف باو وعلة الكرخى في  
مختصره بأن البناء استهلاك عند الامام اي ومثله الغرس لان البناء والغرس يقصد بهما  
الدوام وقد حصلنا بتسليط من البائع فينقطع بهما حق الاسترداد كالبيع **(قوله)** ورجعه  
حيث قال وقولهما اوجه وكون البناء يقصد للدوام يمنع للاتفاق في الاجارة على ايجاب القلع  
فظهر انه قد يراد للبقاء وقد لا فان قال ان المستأجر يعلم انه يكلف القلع ففعله مع ذلك دليل  
على انه لم يرد البقاء قلنا المشتري فاسدا ايضا يكلف القلع عندنا اه **(قوله)** وتعبه في النهر  
الحل حيث قال اقول البناء الحاصل بتسليط البائع انما يقصده الدوام بخلاف الاجارة  
وهذا عرف ان محط الاستدلال انما هو التسليط من البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق  
الاسترداد اه قات وفيه ان المؤجر ايضا ساط المستأجر على الانتفاع بارضه والمستأجر  
يملك البناء فالاحسن الجواب بالفرق بين التسليطين بان البائع ساطه على المبيع على وجه  
قد ينقطع به حق الاسترداد بأن يخرج به عن ملكه ببيع ونحوه او بأن يفعل فيه ما يقصده  
الدوام لجواز ان لا يطلب البائع الفسخ قبله بخلاف المؤجر فانه انما ساطه في وقت خاص  
واما كون الفسخ حقا للشرع فلا يبطال بتسليط البائع فينقض بأنه قد بطل باخراجه عن ملكه  
ببيع ونحوه وهو بتسليط البائع فكذلك هنا تقديم الحق العبد لفقره وكون البيع ونحوه تعلق به  
حق الغير فيقدم وهنا تعلق به حق الماقد العاصي فلا يقدم قد يمنع بان العاصي لم يبطال الشرع  
حقه كمن غصب حجرا وجعله اس حائطه يضمن قيمته ولا يكلف بتعويض الحائط فافهم **(قوله)**  
وكذا اي ومثل البناء والغرس في امتناع الفسخ كل زيادة متصلة بالمبيع غير متولدة منه  
**(قوله)** وجارية علفت منه جملة من الزيادة الغير المتولدة نظرا لما الرجل ط **(قوله)**  
فلو منفصلة كولد اي بان ولدت من غير المشتري وفي الجوهره لو كانت الزيادة منفصلة غير  
متولدة كالصبيغ والحياطة انقطع حق الفسخ وان كانت متولدة اي كاسمن لا تمنع الفسخ  
وكذا منفصلة متولدة كالولد والعقر والارش ولو هلكت هذه الزوائد في يد المشتري  
لا يضمنها وان استهلكها ضمن وان هلك المبيع فقط فالبائع أخذها وأخذ قيمة المبيع يوم  
القبض وان كانت منفصلة غير متولدة كالكسب والهبة فالبائع أخذ المبيع معها ولا تطالب له  
ويتصدق بها وان هلكت في يد المشتري لا يضمن وكذا لو استهلكها عنده وعندهما يضمن  
وان استهلك المبيع فقط ضمنه والزوائد لا تقرر ضمان الاصل اه ما يخصا به علم ان الزيادة  
باقسامها الاربع لا تمنع الفسخ الا المتصلة الغير المتولدة اما المتصلة المتولدة كاسمن والمنفصلة  
المتولدة كالولد والغير المتولدة كالكسب فانها لا تمنع الفسخ وانه يضمن المنفصلة المتولدة  
بالاستهلاك لا بالهلاك وكذا غير المتولدة عنده وهذا التقرير ايضا موافق لما  
في البحر عن جامع النصولين **(قوله)** سوى منفصلة غير متولدة اي كالكسب وهذا  
استثناء من قوله ويضمنها باستهلاكها فان هذه لا تضمن باستهلاك عند الامام كما عامته

(بنى او غرس فيما اشتراه  
فاسدا) شروع فيما يقطع  
حق الاسترداد من الافعال  
الحسية بعد الفراغ من  
القولية) لزمه قيمتهما  
وامتنع الفسخ وقال يضمنه  
ويرد المبيع ورجعه الكمال  
وتعبه في النهر لحصولهما  
بتسليط البائع وكذا كل  
زيادة متصلة غير متولدة  
كصبيغ وخياطة وطحن  
حظنة ولت سويق وغزل  
قطن وجارية علفت منه  
فلو منفصلة كولد او متولدة  
كسمن فله الفسخ ويضمنها  
باستهلاكها سوى منفصلة  
غير متولدة جوهره

مطلب

في احكام زيادة المبيع فاسدا

(قوله لو نقص الخ) شروع في حكم نقصان المبيع فاسدا بعد بيان زيادته (قوله اخذ البائع مع الارش) اي ارش النقصان ويجبر على ذلك لو اراده المشتري لما في جامع الفصولين لو قطع ثوبا شراء فاسدا ولم يخطه حتى اودعه عند بائعه يضمن نقص القطع لاقيمته لو صوله الى ربه الا قدر نقصه فوقع عن الرد المستحق قال هذا التعليل اشارة الى ان المبيع فاسدا اذا نقص في يد المشتري لا يبطل حقه في الرد اذ لو بطل لما كان الرد مستحقا عليه اه فهو كما ترى ناطق بما قلنا رملى \* (تنبيه) \* لو زال العيب رجع المشتري على البائع بالارش الذي دفعه اليه كما لو ابيضت عين الجارية في يد المشتري فاسدا وردها مع نصف القيمة ثم ذهب البياض فعلى البائع رد الارش كما في التارخانية ومثله ما قدمناه عنها فيما لو زوج المشتري الامة ثم فسخ المبيع واخذ البائع نقصان التزويج ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها رجع المشتري على البائع بما اخذ (قوله صار مستردا) حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه حبس عن البائع هلك على البائع جامع الفصولين (قوله خير البائع) ان شاء اخذه من المشتري وهو يرجع على الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري جامع الفصولين (قوله وكره تحريما مع الصحة) اشارة الى وجه تأخير المكروه عن الفاسد مع اشتراكهما في حكم المنع الشرعي والائتم وذلك انه دونه من حيث صحته وعدم فساده لان النهي باعتبار معنى مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرائط صحته ومثل هذا النهي لا يوجب الفساد بل الكراهية كما في الدرر وفيها ايضا انه لا يجب فسخه ويملك المبيع قبل القبض ويجب الثمن لا القيمة اه لكن في النهر عن النهاية ان فسخته واجب على كل منهما ايضا صونا لهما عن المحذور وعليه مشى الشارح في آخر الباب ويأتي تمامه (قوله عند الاذان الاول) وهو الذي يجب السعي عنده (قوله الا اذا تبايعا يمسيان الخ) قال الزيلعي هذا مشكل فان الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقا فن اطلقه في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو نسخ فلا يجوز بالرأي شر نبلاية والجواب ما اشار اليه الشارح من ان النص معلل بالاخلاق بالسعي ومخصص لكن ما مشى عليه الشارح هنا مشى على خلافه في الجمعة تبع للبحر والزيلعي (قوله وقد خص منه الخ) جواب ثان اي والعام اذا دخله التخصيص صار ظنيا فيجوز تخصيصه ثانيا بالرأي اي بالاجتهاد وبه اندفع قول الزيلعي فلا يجوز بالرأي قلت وفيه نظر فان اشكال الزيلعي من حيث ان قوله تعالى وذروا البيع مطلق عن التقييد بحالة دون حالة فان مفاد الآية الامر بترك البيع عند النداء وهو شامل لحالة المشي والذي خص منه من لا تجب عليه الجمعة هو الواو في فاسعوا ولا يلزم منه تخصيص من ذكر ايضا في وذروا البيع لان القرآن في النظم لا يلزم منه المشاركة في الحكم كما تقرر في كتب الاصول نظيره قوله تعالى اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فان الخطاب عام في الموضوعين لكن خص الدليل من الاول جماعة كالمريض العاجز ومن الثاني جماعة كالفقير مع ان المريض تلزمه الزكاة والفقير تلزمه الصلاة والحاصل ان الدليل خص من وجوب السعي جماعة كالمريض والمسافر ولم يرد الدليل بتخصيص هؤلاء من وجوب ترك البيع فيبقى الامر شاملا لهم الا ان يعمل بترك الاخلاق بالسعي فيرجع الى الجواب الاول فلم يقد الثاني شيئا فامل (قوله وكره النجس) لحديث الصحيحين لا تتلقى الركبان للبيع ولا يبيع بعضهم

(على)

مطلب  
أحكام نقصان المبيع فاسدا

مطلب  
في البيع المكروه

وفي جامع الفصولين لو نقص في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع او بآفة سماوية اخذ البائع مع الارش ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل اجنبى خير البائع (وكره) تحريم مع الصحة (البيع عند الاذان الاول) الا اذا تبايعا يمسيان فلا بأس به لتعليل النهي بالاخلاق بالسعي فاذا انتفى انتفى وقد خص منه من لا جمعة عليه ذكره المصنف (وكره) (النجس) بفتح حين ويسكن أن يزيد ولا يريد الشراء

او يمدحه بما ليس فيه ليروجه  
ويجري في النكاح وغيره ثم  
النهى محمول على ما اذا كانت  
الساعة بلغت قيمتها اما اذا لم  
تبلغ لا يكره لانتهاء الخداع  
عناية ( والسوم على سوم  
غيره ) ولو ذميا او مستأثرا  
وذكر الاخر في الحديث ليس  
قيدا بل لزيادة التنفير  
وهذا ( بعد الاتفاق على  
مبلغ الثمن ) والمهر ( والا لا )  
يكره لانه يبيع من يزيد وقد  
باع عليه الصلاة والسلام  
قدحا وحلسا ببيع من يزيد  
( و تلقى الجلب ) بمعنى  
المجلوب او الجالب وهذا  
( اذا كان يضر باهل البلد  
او يلبس السعر ) على  
الواردين لعدم علمهم به  
فيكره للضرر والغرر ( اما  
اذا انتفيا فلا ) يكره ( و )  
كره ( بيع الحاضر للبادي )  
وهذا ( في حالة قحط وعوز  
والالا ) لانعدام الضرر  
فيل الحاضر المالك والبادي  
المشتري والاصح كافي المجتبى  
انهما السمسار والبائع  
لموافقته آخر الحديث

٢ قوله وثانيهما هكذا بخطه  
والاولى وثانيهما كما  
لا يخفى اه مصححه

على بيع بعض ولا تتاجشوا ولا يبيع حاضر لباد فتح ( قوله او يمدحه ) تفسير آخر عبر عنه  
في النهر بقيل نقلا عن القرمانى في شرح المقدمة قال وفي القاموس ما يفيد ( قوله في النكاح  
وغیره ) اى كالأجارة وهذا ذكره المصنف في منحه ( قوله لا يكره ) بل ذكر القهستاني وابن  
الكمال عن شرح الطحاوى انه في هذه الصورة محمود ( قوله والسوم على سوم غيره ) وكذا  
البيع على بيع غيره في الصحيحين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الركبان الى ان قال  
وان يستام الرجل على سوم اخيه وفي الصحيحين ايضا لا يبيع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب  
على خطبة اخيه الا ان يأذن له وصورة السوم ان يتراضيا ثمن ويقع الركوب به فيجى آخر  
فيدفع للمالك أكثر او مثله وصورة البيع ان يتراضيا على ثمن سلعة فيقول آخر انا ابيعك  
مثلا بانقص من هذا الثمن افاده في الفتح قال الحير الرملى ويدخل في السوم الاجارة اذ هي  
بيع المنافع ( قوله بل لزيادة التنفير ) لان السوم على السوم يوجب الاحتياضا واضرا وهو في  
حق الاخر اشد منعاً قال في النهر كقوله في الغيبة ذكر كرك اخاك بما يكره اذ لا خفاء في منع غيبة الذمى  
( قوله وقد باع عليه الصلاة والسلام قدحا وحلسا ) رواه اصحاب السنن الاربعة في حديث  
مطول ذكره في الفتح وفي المصباح الحلس كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله جمعه احلاس  
كحمل واحمال والحلس بساط يبسط في البيت ( قوله وتلقى الجلب ) بفتح الجيم وهو المراد من  
تلقى الركبان في الحديث المار وهذا يؤيد تفسيره بالجالب لان الركبان جمع راكب لكن الذى  
في المصباح والمغرب تفسيره بالمجلوب تأمل قال في الفتح وللتلقى صورتان احدها ان يتلقاهم  
المشتري للطعام منهم في سنة حاجة ليعمونه من اهل البلد بزيادة (٢) وثانيهما ان يشتري  
منهم بأرخص من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر ( قوله للضرر والغرر ) لف ونشر مرتب  
فالضرر في الصورة الاولى والغرر بتليس السعر في الصورة الثانية ( قوله وبيع الحاضر  
للبادي ) لحديث الصحيحين عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان يتلقى الركبان وان يبيع حاضر لباد قال قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له  
سمسارا فتح والحاضر من كان من اهل الحضر خلاف البدو فالبادي من كان من اهل  
البادية اى البرية ويقال حضري وبدوى نسبة الى الحضر والبدو ( قوله في حالة قحط وعوز )  
القحط انقطاع المطر والعوز تحريك الواو الحاجة قال في المصباح عوز الشئ عوزا من باب  
تعرب فلم يوجد وعزت الشئ اعوزته من باب قال احتججت اليه فلم أجده ( قوله قيل الحاضر  
المالك الخ ) مشى عليه في الهداية حيث قال وهو ان يبيع من اهل البدو طعاما في الثمن الغالى  
لما فيه من الاضرار بهم اه اى باهل البلد قال الحير الرملى ويشهد لصحة هذا التفسير  
ما في الفصول العمادية عن ابى يوسف لو ان اعرابا قدموا الكوفة وارادوا أن يمتاروا منها  
ويضر ذلك باهل الكوفة قال امنعهم عن ذلك قال الاترى ان اهل البلدة يمنعون عن الشراء  
للحكرة فهذا اولى ( قوله والاصح انهما السمسار والبائع ) بان يصير الحاضر سمسارا  
للبادي البائع قال في الفتح قال الحلواني هو ان يمنع السمسار الحاضر القروى من البيع ويقول  
له لا تبع انت انا أعلم بذلك فيتوكل له ويبيع ويغالى ولو تركه يبيع بنفسه لرخص على الناس  
( قوله لموافقته آخر الحديث ) ولموافقته لتفسير راوى الحديث كما قدمناه عن الصحيحين

٣ قوله والاصح انهما الخ الذى في نسخ الشارح والاصح كافي المجتبى انهما الخ اه

(قوله دعوا الناس يرزق بعضهم بعضا) كذا في البحر والذي في الفتح دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض وتقل الخبر الرمى عن ابن حجر الهيثمي ان بعضهم زاد دعوا الناس في غفلاتهم ونسبه لمسلم قال وهو غلط لا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في كتب الحديث كما قضى به سب ما يابى الناس منها اه (قوله ولذا عدى باللام لابن) هذا مرجح آخر للتفسير الثاني فان اللام في ان يبيع حاضر لباد تكون على حقيقتها وهي التعليل اما على التفسير الاول تكون بمعنى من او زائدة لانه يقال بعث الثوب من زيد قال في المصباح وربما دخلت اللام مكان من يقال بعثك الشيء وبعته لك فاللام زائدة زيادتها في قوله تعالى واذبوا آل ابراهيم مكان البيت والاصل بوا آل ابراهيم (قوله لما مر) اي قريبا من قوله وقديع عليه الصلاة والسلام الخ (قوله ويسمى بيع الدلالة) اي بيع الدلال قال في الفتح وهو صفة البيع في اسواق مصر المسمى بالبيع في الدلالة (قوله ولا يفرق) بالبناء للمجهول وهو اولى من قول النهر ولا يفرق المالك لان حذف الفاعل لا يجوز الا ان يقال انه تفسير للضمير الراجع الى المالك المفهوم من المقام تأمل وكما يمنع المالك عن التفريق يمنع المشتري كيا تى والكرهه فيه تحريمية كافي الفتح (قوله عبر بالنفي مبالغة في المنع) كذا في الفتح ووجهه ان شأن المسلم عدم فعل المحرم شرعا فكأنه امر لا يقع منه فلا حاجة الى نهي منه (قوله وعن الثاني الخ) قال العلامة نوح في حواشي الدرر وعن ابى يوسف روايتان في رواية لا يجوز البيع في قرابة الولاد ويجوز في قرابة غيرها وهو الاصح في مذهب الشافعي وفي رواية لا يجوز في الكل اي قرابة الولاد وغيرها وهو قول الامام احمد لان الامر بالرد في الحديث لا يكون الا في الفاسد وقال مالك لا يجوز في الام ويجوز في غيرها اه وما ذكره الشارح بعيد عن هذا ط (قوله غير بالغ) اشار به الى ان مدة منع التفريق تمتد الى بلوغ الصغير بالاحتلام او بالحيض وهو قول للشافعي وفي اظهر قوله الى زمان التمييز سبع او ثمان بالتقريب وقال بعض مشايخنا اذا راعها ورضيا بالتفريق فلا بأس به لانهما من اهل النظر لانفسهما وربما يريان المصلحة في ذلك فتح (قوله وذى رحم) اطلقة فشمل ما اذا كان صغيرا ايضا او كبيرا كافي الهداية وغيرها ولذا قال بعده بخلاف الكبيرين (قوله اي محرم من جهة الرحم) اشار الى ان الضمير في منه راجع الى الرحم لا الى الصغير فلا بد ان تكون محرميته من جهة الرحم لا من الرضاع احتراز عن ابن عم هو اخ رضاعا فانه محرم لكن محرميته من الرضاع لا من الرحم والى ذلك اشار بقوله فافهم وخرج ايضا بالاولى المحرم لا من الرحم كالاخ الاجنبى رضاعا وامرأة الاب والرحم غير المحرم كابن العم (قوله وتوابعه) هي التدبير والاستيلاء والكتابة ح (قوله ولو على مال) مبالغة على الاعتاق فقط كالاخفى فاوقدمه لكان اولى اه ح لكن اذا كان مما لا يخفى استوى فيه التقديم والتأخير فافهم (قوله او يبيع ممن حلف بعته) اي اذا حلف بقوله ان ملكك هذا فهو حرقبائه المالك منه ليعتق لم يكره لان العتق ليس بتفريق بل فيه زيادة التمكن من الاجتماع مع محرمه (قوله او كان المالك كافرا) ظاهره ولو كان المشتري مسلما لكان لا يناسبه التعليل مع انه يكره التفريق بالشراء وفي الفتح اما اذا كان كافرا فلا يكره لانهم غير مخاطبين بالشرائع والوجه انه ان كان التفريق في ملتهم حلالا لا يتعرض لهم الا ان كان بيعهم من مسلم فيجتمع على المسلم وان كان ممتنع في ملتهم فلا يجوز اه

(وذكر)

مطلب

في التفريق بين الصغير ومحرمه

دعوا الناس يرزق بعضهم بعضا ولذا عدى باللام لابن (لا يكره) بيع من يزيد لما مر ويسمى بيع الدلالة (ولا يفرق) عبر بالنفي مبالغة في المنع للغة عليه السلام من فرق بين والد وولده وأخ وأخيه رواد ابن ماجه وغيره عني وعن الثاني فساده مطلقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة (بين صغير) غير بالغ (وذى رحم محرم منه) اي محرم من جهة الرحم لا الرضاع كابن عم هو اخ رضاعا فافهم (الا اذا كان) التفريق باعتاق وتوابعه ولو على مال او يبيع ممن حلف بعته او كان المالك كافر العدم مخاطبته بالشرائع



وذكر قبله انه يجوز للمسلم شراؤه من حربى مستأمن لان مفسدة التفريق عارضها اعظم منها وهو ذهابه الى دار الحرب وفيه مفسدة الدين والدنيا اما الدين فظاهرا واما الدنيا فتعريضه للقتل والسبي اه وظاهره انه يكره للمسلم شراؤه من كافر غير حربى لعدم هذه المفسدة المعارضة وهو موافق لما استوجهه فيما مر وعلى هذا فلا وجه لما فى النهر من ان المراد بالحربى الكافر وبه ظهر انه كان الاولى للشارح ان يقول كما فى البحر او كان البائع حربيا مستأمنا لمسلم فانه لا يمنع المسلم من الشراء دفعا للمفسدة (قول له او متعدد الخ) اى اذا كان المالك متعددا بأن كان احدها لزيد والآخر لعمره فلا بأس بالبيع وان كان العبد الآخر لطفل المالك الاول او لمكتابه اذا لشرط اجتماعهما فى ملك شخص واحد قال فى البرازية ولو احدها له والآخر لولده الصغير او لمملوكه او لمكتابه او مضاربه لا يكره التفريق ولو كلاهما له فباع احدهما من ابنه الصغير يكره اه وبقى ما اذا كانت الشركة فى كل منهما معا (ع) وظاهر القهستاني عدم الكراهة ايضا فليراجع (قول له فلا بأس) جواب لقوله ولو الآخر لطفله على ان لو شرطية لا وصلية وانما فصله عما قبله مصرحا بالجواب للتنبيه على انه لا يكره وان كان له ولاية على طفله بحيث يمكنه بيعهما معا بلا تفريق وان كان له حق فى مال مكتابه بحيث يمكن عود الآخر الى ملكه اذا عجز المكتاب فافهم (قول له او تعدد محارمه الخ) اى محارم الصغير كولو كان له اخوان شقيقان مثلا او عمان او خالان او اكثر فله بيع الزائد على الواحد منهم ويبقى الواحد مع الصغير ليستأنس به وله بيع الصغير مع واحد منهم لا وحده قال فى الفتى وكذا لو ملك ستة اخوة ثلاثة كبار وثلاثة صغار فباع مع كل صغير كبير اجاز استئناسنا (قول له غير الاقرب) حال من ما اه ح فلو كان معه اخت شقيقة واخت لاب واخت لام باع غير الشقيقة كفى الفتح (قول له والابوين) اى وغير الابوين فاذا كان معه ابواه لا يبيع واحدا منهما هو الصحيح فى المذهب كفى البحر عن الكفاية (قول له والمحقق بهما) كأخ لاب واخ لام او خال وعم فالدلى بقرابة الام قام مقامها والدلى بالاب كالأب واذا كان للصغير اب وام واجتمعوا فى ملك واحد لا يفرق بين احدهم فكذا هنا وكذا لو كان له عمه وخالة او ام اب وام لم يفرق بينه وبين احدهما جوهره قلت لكن الاخلاق بالابوين انما يعتبر عند عدم احدهما لما فى الفتح لو كان معه ام واخ او ام وعمه او خالة او اخ جاز بيع من سوى الام فى ظاهر الرواية وهو الصحيح لان شفقة الام تغنى عن سواها ولذا كانت أحق بالحضانة من غيرها والجدة كالام فلو كان له جدة وعمه وخالة جاز بيع العمه والخالة ولو كان معه عمه وخالة لم يباعوا الامعا لاختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة ثم قال ولو ادعاه رجلان فصارا ابوين له ثم ملكوا جملة فالقياس ان يباع احدهما لاتحاد جهتهما وفى الاستحسان لا يباع لان الاب فى الحقيقة واحد فاحتمل كونه الذى يبيع فيمتنع احتياطافصار الاصل انه اذا كان معه عدد احدهم بعد جاز بيعه وان كانوا فى درجة وكانوا من جنسين مختلفين كالاب والام والخالة والعمه لا يفرق ولكن يباع الكل او يمسك الكل وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعمين والخالين جاز ان يمسك مع الصغير احدهما ويبيع ماسواه ومثل الخالة والعم اخ لاب واخ لام اه (قول له كخروجه مستحقا) بأن ادعى رجل احدهما انه له وابنته (قول له بالجناية) كأن قتل احدهما رجلا خطأ ودفعه سيده بها (قول له وبيعه بالدين)

او متعدد اولو الآخر لطفله  
او مكتابه فلا بأس به او تعدد  
محارمه فله بيع ماسوى  
واحد غير الاقرب والابوين  
والمحقق بهما فتح او (بحق  
مستحق) كخروجه  
مستحقا (كدفع احدهما  
بالجناية وبيعه بالدين) او  
باتلاف مال الغير (ورده  
بعيب

عقوله وظاهر القهستاني الخ  
حيث قال لا وبينهما اذا  
كانا لرجلين لكل منهما  
شقص او لصبي ورجل  
او لرجل وامرأته او مكتابه  
او مضاربه وتماهى فى النظم  
اه والشقص الطائفة  
من الشئ كما فى المصباح  
فيمكن ان يكون مراده  
بالشقص واحدا تاما فيكون  
المعنى لكل منهما عبتأمل  
اه منه

لأن النظر في دفع الضرر  
عن الغير لا في الضرر بالغير  
(بخلاف الكبيرين و  
الزوجين) فلا بأس به خلافا  
لاحمد فالمستثنى احد عشر  
(وكما يكره التفريق ببيع)  
وغيره من اسباب الملك  
كصدقة ووصية (يكره)  
بشراء الامن حربي ابن  
ملك و (قسمة في الميراث  
والغنائم) جوهره واعلم  
ان فسخ المكره واجب  
على كل واحد منهما ايضا  
بحر وغيره لرفع الائم مجمع  
وفيه ونصح شرا كافر  
مسلم او مصحفا مع  
الاجبار على اخراجهما  
عن ملكه وسيجي في  
المتفرقات

بأن كان مأذونا واستغفره الدين (قوله لان النظر الخ) يعني ان المنظور اليه في منع التفريق دفع  
الضرر عن غيره وهو الصغير لا الحاق الضرر به اي بالملك فلو منعنا التفريق هنا كان الزامه  
للضرر بالملك كذا في الفتح اي لان الملك يتضرر بالزامه الفداء لولي الجناية والزامه القيمة للغير ماء  
والزامه المعيب من غير اختياره زيلبي (قوله والزوجين) اي ولو صغيرين زيلبي (قوله فالمستثنى  
احد عشر) كان الواجب تقديم هذه الجملة على قوله بخلاف الكبيرين والزوجين لعدم دخولهما  
في المستثنى منه اه ح والاحد عشر الاعناق توابه بعه ممن حلف بعته كون الملك كافرا كونه  
متعدا تعدد المحارم ظهوره مستحقا دفعه بخيانة بعه بالدين بعه باتلاف مال رده بعيب وزاد في البحر  
ما اذا كان الصغير مرافقا ورضيت امه ببيعها ط قلت في الفتح لو كان الولد مرافقا فرضى بالبيع  
واختاره ورضيت امه جاز ببيعها اه وزاد ايضا ما في الفتح حيث قال ومن صور جواز التفريق  
ما في المبسوط اذا كان للذمي عبده امرأة امة ولدت منه واسلم العبد وولده صغيرا فانه يجبر الذمي  
على بيع العبد وابنه وان كان تفريقا بينه وبين امه لانه يصير مسلما باسلام ابيه فهذا تفريق بحق  
(قوله الامن حربي) لان مفسدة التفريق عارضا اعظم منها كما قدمناه (قوله ايضا) اي  
كافي البيع الفاسد وقدمنا عن الدرر انه لا يجب فسخه وما ذكره الشارح عزاء في الفتح اول  
باب الاقالة الى النهاية ثم قال وتبعه غيره وهو حق لان رفع المعصية واجب بقدر الامكان اه قلت  
ويمكن التوفيق بوجوبه عليهما ديانة بخلاف البيع الفاسد فانهما اذا اصراعليه يفسخه القاضي  
جبرا عليهما ووجهه ان البيع هنا صحيح ويملك قبل القبض ويجب فيه الثمن لا القيمة فلا يلي  
القاضي فسخه لحصول الملك الصحيح (قوله مجمع) عبارته ويجوز البيع بأثم اه وليس فيه  
ذكر الفسخ (قوله مسلما) اي رقيقا مسلما ط (قوله مع الاجبار الخ) اي لرفع ذل الكافر  
عن المسلم ولحفظ الكتاب عن الاهانة ط والله سبحانه اعلم

#### فصل في الفضولي

#### فصل في الفضولي

مناسبتة ظاهرة وذكره في  
الكذب بعد الاستحقاق لانه  
من صورته (هو) من يشتغل  
بمالا يغيته فالقائل لمن يأمر  
بالمعروف انت فضولي  
يخشى عليه الكفر فتح  
واصطلاحا (من يتصرف  
في حق غيره) بمنزلة الجنس  
(بغير اذن شرعي) فعلى  
خرج به نحو وكيل  
ووصي

نسبة الى الفضول جمع الفضل اي الزيادة وفتح الفاء خطأ ولم ينسب الى الواحد وان كان هو  
القياس لانه صار بالغلبة كالعلم لهذا المعنى فصار كالانصاري والاعرابي ط عن البناء وفي  
المصباح وقد استعمل الجمع استعمال المفرد فيما لاخير فيه ولهذا نسب اليه على لفظه فقيل  
فضولي لمن يشتغل بما لا يغيته لان جعل علما على نوع من الكلام فنزل منزلة المفرد (قوله  
مناسبتة ظاهرة) هي توقف افادة كل من الفاسد والموقوف الملك على شيء وهو القبض في  
الاول والاجازة في الثاني ح (قوله لانه من صورته) ووجهه ان المستحق يقول عند الدعوى  
هذا ملكي ومن باعك انما باعك بغير اذني فهو عين بيع الفضولي اه ح (قوله هو) اي لغة ولم  
يصرح بذلك اكثفاء بقوله بعده واصطلاحا الخ فافهم (قوله يخشى عليه الكفر) لان الامر  
بالمعروف وكذا النهي عن المنكر مما يعني كل مسلم وانما لم يكفر لاحتمال انه لم يرد ان هذا  
فضول لاخير فيه بل اراد ان امره لا يؤثر او نحو ذلك (قوله بمنزلة الجنس) فيدخل فيه  
الوكيل والوصي والولي والفضولي منح (قوله خرج به نحو وكيل ووصي) المراد خروج  
هذين وما شابههما لاهما فقط فهو نظير قولهم مثلك لا يخل فالوكيل والوصي يتصرفان باذن  
شرعي وكذا الولي والقاضي والسلطان فيما يرجع الى بيت المال ونحوه وامير الجيش في الغنائم

(قوله)

(قوله كل تصرف الخ) ضابطه فيما يتوقف على الاجازة وما لا يتوقف (قوله صدر منه) اى من الفضولى او من التصرف مطلقا (قوله كبيع وتزويج) اشار الى ان المراد بالتملك ما يعم الحقيقى والحكمى (قوله او اسقاطا الخ) اى اسقاط الملك مطلقا قال فى الفتح حتى لو طلق الرجل امرأته غيره او اعتق عبده فاجاز طلقته وعتق وكذا سائر الاسقاطات للديون وغيرها اهـ \* (تنبيه) قال فى البحر والظاهر من فروعهم ان كل ما صح التوكيل به اذا باشره الفضولى يتوقف الا لشراء بشرطه اهـ قال الحير الرملى اى من العقود والاسقاطات ليخرج قبض الدين فى جامع الفصولين من قبض دين غيره بلا امره ثم اجاز الطالب لم يجز قائما او هالكاه قلت هذا احد قولين ذكرهما فى جامع الفصولين فانه ذكر قبل ما مر راسخا الى كسب آخر مانعه قال لمديون ادفع الى الفا افلان عليك فمضى يحيزه الطالب وانا لست بوكيل عنه فدفع واجاز الطالب يجوز ولو هلك بعد الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم اجاز لا تعتبر الاجازة اهـ (قوله من يقدر على اجازته) كذا فسر فى الفتح فأفاد انه ليس المراد المحيز بالفعل بل المراد من له ولاية امضاء ذلك الفعل من مالك او ولى كآب وجد ووصى وقاض كما مر بيانه قيل باب المهر وفى احكام الصغار للاستروتن من مسائل النكاح عن فوائد صاحب المحيط صبية زوجت نفسها من كفء وهى تعقل النكاح ولا ولى لها فالتعدي يتوقف على اجازة القاضى فان كانت فى موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضى تلك البلدة ينعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضى والا فلا ينعقد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اهـ فهذا صريح فى ان من ليس له ولى او وصى خاص وكان تحت ولاية قاض فتصرفه موقوف على اجازة ذلك القاضى او اجازته بعد بلوغه وهذا اذا كان تصرفا يقبل الاجازة احترازا عما اذا طلق او اعتق كما يأتى وقد حررنا هذه المسئلة قيل كتاب الغصب من كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية فارجع اليه فان فيه فوائد سنه (قوله العقد موقوف) اى على اجازة من يملك ذلك العقد ولو كان العاقد نفسه بيانه ما فى الرابع والعشرين من جامع الفصولين باعه او زوجته بلا اذن ثم اجاز بعد وكالته جاز استحسانا باع مال يقيم ثم جعله القاضى وصيا له فأجاز ذلك البيع صح استحسانا ولو تزوج بلا اذن مولاه ثم اذن له فى النكاح فأجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز الا باجازه ولو لم يأذن له ولكنه عتق جاز بلا اجازة بعد عتقه ولو تزوج الصبي او باع ثم اذن له وليه او بلغ لم يجز الا باجازه وتام الفروع هناك فراجع (قوله وما لا يجيز له) اى وكل تصرف ليس له من يقدر على اجازته حالة العقد (قوله بيانه) اى بيان هذا الضابط المذكور وهذا يفيد ان الضمير فى قول المصنف كل تصرف صدر منه راجع للمتصرف لا للفضولى لان الصبي هنا لا ينطبق عليه تعريف الفضولى المار لانه يتصرف فى حق نفسه الا ان يجاب ان مباشرة العقد ليست حقه بل حق الولى ونحوه فالمراد بالحق فى التعريف ما يشمل العقد كما افاده ط (قوله ص) اى غير ما ذون (قوله باع مثلا الخ) اى تصرف تصرفا يجوز عليه لوفعه وليه فى صفه كبيع وشراء وتزويج وتزويج امته وكتابة قته ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبيا ولو بلغ قبل اجازة وليه فأجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفسه البلوغ بلا اجازة جامع الفصولين (قوله بخلاف ما لو طلق مثلا) اى او خلع او حرر قته مجانا او بموضع

(كل تصرف صدر منه)  
تملكا كان كبيع وتزويج  
او اسقاطا كطلاق واعتاق  
(وله يجزى) اى لهذا  
التصرف من يقدر على  
اجازته (حال وقوعه انعقد  
موقوفا) وما لا يجزى له حالة  
العقد لا ينعقد اصلا بيانه  
صبي باع مثلا ثم بلغ قبل  
اجازة وليه فأجاز بنفسه  
جاز لان له ولىا يجيزه حالة  
العقد بخلاف ما لو طلق  
مثلا ثم بلغ فأجاز بنفسه  
لم يجز لانه وقت العقد لا  
يجزى له فيبطل ما لم يقل  
اوقته فيصح انشاء الاجازة  
كما بسطه العمادى

أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج قته امرأة أو باع ماله محاباة فاحشة أو شري شيئا بأكثر من قيمته فاحشا أو عقد عقدا مما لو فعله وليه في صباه لم يحز عليه فهذه كلها باطلة وإن أجازها الصبي بعد بلوغه لم يحز لأنه لا يحيز لها وقت العقد فلم تتوقف على الإجازة إلا إذا كان لفظ إجازته بعد البلوغ يصاح لابتداء العقد فيصح ابتداء الإجازة كقوله أو قعت ذلك الطلاق أو العتق فيقع لأنه يصلح للابتداء جامع الفصولين (قوله وقف ببيع مال الغير) أي على الإجازة على ما بيناه وفي حكم الغير الصبي لو باع مال نفسه بلا إذن وليه كما علمت ثم إذا أجاز بيع الفضولي والتمن نقد فهو للمحيز أما لو كان عرضا فهو للفضولي لأنه صار مشتريا له وعليه قيمته للمحيز ككسبا قى (قوله لو الغير بالغ عاقل صالح) لم أر ذلك في الحاوي ووجهه غير ظاهر إذا كان للصغير أو للضعفون ولي أو كان في ولاية قاض لأنه يصير عقدا له محيز وقت العقد فيتوقف على أنه مخالف لما قدمناه عن جامع الفصولين من أنه لو باع مال يقيم ثم جعله وصيا له فأجاز ذلك البيع صح استحسانا فهذا صريح في أنه انعقد موقوفا فإنه لو لم ينعقد أصلا لم يقبل الإجازة بعده ما صار وصيا ولعل ما في الحاوي قياس والعمل على الاستحسان (قوله وهذا) أي التوقف المفهوم من قول المصنف وقف (قوله على أنه للمالك الخ) أي على أن البيع لأجل مالكة لأجل نفسه وهذا مأخوذ من البحر حيث قال ولو قال المصنف باع ملك غيره للمالك لكان أولى لأنه لو باعه لنفسه لم ينعقد أصلا كافي البدائع اه لكن صاحب المتن قال في منحه أقول يشكل على ما نقله شيخنا عن البدائع ما قاله من أن المبيع إذا استحق لإيفسوخ العقد في ظاهر الرواية بقضاء القاضي بالاستحقاق ولا مستحق إجازته وجه الإشكال أن البائع باع لنفسه لئلا مال الذي هو المستحق مع أنه توقف على الإجازة ويشكل عليه بيع الغاصب فإنه يتوقف على الإجازة فالظاهر ضعف ما في البدائع فلا ينبغي أن يعول عليه لمخالفته لفروع المذهب اه وذكر نحوه الخبير الرملي ثم استظهر أن ما في البدائع رواية خارجة عن ظاهر الرواية أقول يظهر لي أن ما في البدائع لا إشكال فيه بل هو صحيح لأن قول البدائع لو باعه لنفسه لم ينعقد أصلا معناه لو باعه من نفسه فاللام بمعنى من فهو المسئلة الثانية من المسائل الخمس وحينئذ فراد البدائع أن الموقوف مباحه لغيره أما لو باعه لنفسه لم ينعقد أصلا فالجواب أنما جاء بمفهومه صاحب البحر من أن اللام للتمثيل وأنه احتراز عما إذا باعه لأجل مالكة ولله در أخيه صاحب النهر حيث وقف على حقيقة الصواب فقال عند قول الكثر ومن باع ملك غيره يعني لغيره أما إذا باع لنفسه لم ينعقد كذا في البدائع اه لكنه لو عبر بمن بدل اللام لكان أبعد عن الإيهام وعلى كل فهو عين ما ظهر لي والحمد لله رب العالمين (قوله أو باعه من نفسه) لأنه يكون مشتريا لنفسه وقد صرحوا بأن الواحد لا يتولى الطرفين في البيع أفاده في المنع (قوله ٢) أو شرط الخيار للمالك قال في النهر وفي فروق الكرايس لو شرط الفضولي الخيار للمالك بطل العقد لأنه بدون الشرط فيكون الشرط له مبالا اه وكان ينبغي أن يكون الشرط لغوا فقط قد بره اه أي لأنه إذا كان للمالك الخيار في أن يحيز العقد أو يبطله يكون اشتراطه لا فائدة فيه فيأقو وحيث لم يكن منافيا للعقد فينبغي أن لا يبطله وظاهر التمثيل أن المراد خيار الإجازة ومقتضى ما في الأشباه أن المراد به خيار الشرط سيده قال خيار الشرط داخل على الحكم لا البيع فلا يبطله إلا في بيع الفضولي وقال البيهقي ونسبه بالمالك ليس بشرط

(وقف ببيع مال الغير)  
لو الغير بالغ عاقل صالح  
أو مجنون لم ينعقد أصلا كما  
في الزواهر معزيا للحاوي  
وهذا أن باعه على أنه  
(المالك) أما لو باعه على أنه  
لنفسه أو باعه من نفسه  
أو شرط الخيار في المالك

٢ قوله أو شرط الخيار للمالك  
كذا بخطه والذي في نسخ  
الشراح أو شرط الخيار  
فيه المالك والمآل واحد اه  
مصححه

بل اذا شرط الفضولي للمشتري له بأن قال اشتريت هذا الفلان بكذا على ان فلانا بالخيار ثلاثة ايام لا يتوقف كافي قاضيخان ومنية المفتي اه قلت ولعل وجهه ان الاصل فساد العقد بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه الا في صور منها ورود النص به كشرط الخيار وفائدته التزوي دفعا للغبن ومن وقع له عقد الفضولي يثبت له الخيار بالشرط غير مقيد بمدة فكان اشتراط الخيار له ثلاثة ايام فقط مخالفا للنص لانه لا فائدة فيه بل فيه ضرر بقصر المدة فلذا لم يتوقف على الاجازة بل بطل لضعف عقد الفضولي وان كان الشرط الفاسد يقتضي الفساد لا البطلان هذا ما ظهر لي والله سبحانه اعلم **(قول له المكلف)** قيد به لان المالك اذا كان صيبا او مجنونا فالبيع باطل وان لم يشترط الخيار له فيه اه ح وهذا بناء على ما مر عن الخاوي وعلمت ما فيه **(قول له او باع عرضا الخ)** بيانه لرجل عبدا وامة فغصب زيد العبد وعمر و الامة ثم باع زيد العبد من عمر وبالامة فأجاز المالك البيع لم يحجز قال في البحر لان فائدة البيع ثبوت ملك الرقة والتصرف و هما حاصلان للمالك في البدلين بدون هذا العقد فلم ينعقد فلم تلحقه اجازة ولو غصبا من رجلين وتبايعا واجاز المالك ان كان جاز ولو غصبا التقدين من واحد وعقدا التصرف ونقابض ثم اجاز جاز لان النقود لا تتعين في المعامضات وعلى كل واحد من الغاصبين مثل ما غصب كذا في الفتح من آخر الباب اه **(قول له للمالك)** اي مالك العرض الاول وهو متعلق بمحذوف نعت لعرض آخر فيكون كل من العرضين للمالك واحد كما ثابنا **(قول له به)** متعلق بقوله باع والضمير عائدا على العرض الآخر **(قول له الا في هذه الخمسة)** اي الاربعة المذكورة هنا ومسئلة الخاوي هي الخامسة وقد علمت ان الخامسة ليست كذلك وكذلك مسئلة بيعة على انه نفسه فبقى المستثنى ثلاثة فقط وهي الآتية عن الاشباه قلت ويزاد ما في جامع الفصولين باع ملك غيره فشره من مالكة وسلم الى المشتري لم يحجز والبيع باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان الغاصب لو باع الموصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه اما لو شره الغاصب من مالكة او وهبه له او ورثه منه لا ينفذ بيعه قبله ولو غصب شيئا وباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا يضمنه قيمته يوم البيع اه فهاتان مسئلتان فرجعت المسائل المستثناة خمس لكن في الاخيرة كلام سيأتي **(قول له نفذ عليه)** اي على المشتري ولو اشهد انه يشتري لفلان وقال فلان رضيت فالعقد للمشتري لانه اذا لم يكن وكىلا بالشراء وقع المالك له فلا اعتبار بالاجازة بعد ذلك لانها انما تلحق الموقوف لا النافذ فان دفع المشتري اليه العبد واخذ الثمن كان بيعا بالتعاطي بينهما وان ادعى فلان ان الشراء كان بأمره وانكر المشتري فالقول لفلان لان الشراء باقراره وقع له بحر عن البرازية **(قول له فيوقف)** اي على اجازة من شري له فان اجاز جاز وعهدته على المحجز لا على العاقد وهذا لان الشراء انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا ولا ينفذ هنا على العاقد أفاده في جامع الفصولين **(قول له هذا)** اي نفاذ الشراء على الفضولي الغير المحجور **(قول له فقال البائع)** بعته لفلان اي وقال الفضولي اشتريت لفلان كافي البرازية وغيرها لان قوله بيع امر لا يصلح ايجابا وفي الفتح قال اشتريته لاجل فلان فقال بعته او قال المالك ابتداء بعته منك لاجل فلان فقال اشتريت لم يتوقف لانه وجد نفاذا على المشتري لانه اضيف اليه ظاهرا وقوله لاجل فلان يحتمل لاجل شفاعته او رضاه اه وذكره في البرازية كذلك ثم قال والصحيح انه اذا اضيف العقد

المكلف او باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به فالبيع باطل والحاصل ان بيعه موقوف الا في هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صيبا او مجنونا عليه فيوقف هذا اذا لم يصفه الفضولي الى غيره فلو اضافه بان قال بيع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان توقف

في احد الكلامين الى فلان يتوقف على اجازته وأقره في البحر لكن في البرازية ايضا لو قال  
اشتريت لفلان وقال البائع بعت منك الاصح عدم التوقف اه وظاهره انه ينفذ على المشتري  
لكن نقل في البحر هذه الاخيرة عن فروق الكرايين وقال بطل العقد في اصح الروايتين لانه  
خاطب المشتري فردده لغيره فلا يكون جوابا فكان شطر العقد بخلاف قوله بعت لفلان فقال  
اشتريت له او قبلت ولم يقل له وقوله بعت من فلان فقال اشتريت لاجله او قبلت فانه يتوقف  
لاضافته الى فلان في الكلامين قال في النهر وعلى هذا فلا اكتفاء بالاضافة في احد الكلامين  
بان لا يضاف الى الآخر اه وحاصله ان ما مر عن البرازية من تصحيح التوقف بالاضافة الى فلان  
في احد الكلامين محمول على ما اذا لم يضاف العقد في احد الكلامين الى المشتري فلا ينافي  
ما صححه في الفروق وعليه فواضيف في احدهما الى المشتري وفي الآخر الى فلان بطل العقد  
كقوله بعت منك فقال اشتريت لفلان او بالعكس لان الكلام الثاني لا يصلح قبولاً الايجاب  
لكن لا يخفى ان صريح تصحيح البرازية انه اذا اضيف الى فلان في احد الكلامين يتوقف  
والمفهوم من تصحيح الفروق انه لا يتوقف الا اذا اضيف اليه في الكلامين وهو المفهوم من  
كلام الفتح السابق فصار الحاصل انه اذا اضيف الى فلان في الكلامين توقف على اجازته والا  
نفذ على المشتري ما لم يضاف الى الآخر صريحا فيبطل ووقع في بعض الكتب هنا اضطراب  
وعدول عن الصواب كما لم من مراجعة نور العين وهذا ما تحصل لي بعد التأمل والله سبحانه  
اعلم (قوله برازية وغيرها) يوجد هنا في بعض النسخ زيادة نقلت من نسخة الشارح ونصها قيد  
بيعه للمالك لان بيعه لنفسه باطل كافي البحر والاشياء عن البدائع كانه لانه غاصب وكذا من  
نفسه لان الواحد لا يتولى طرفي البيع الا الاب كأمرو وعبرة الاشياء وبيع الفضولي موقوف  
الا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه بدائع واذا شرط الخيار فيه للمالك تلقى وعرضا من  
غاصب عرض آخر للمالك به فتح لكن ضعف المصنف الاولى لخالفها لفروع المذهب  
لتصريحهم بأن بيع الغاصب موقوف وبأن المبيع اذا استحق فلم يستحق اجازته على الظاهر مع  
ان البائع باع لنفسه للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة واما الثانية ففي النهر  
وينبغي الغاء الشرط فقط قلت وحاصله كما قاله شيخنا ان بيعه موقوف ولو لنفسه على الصحيح  
اه لكن في حاشية الاشياء لابن المصنف وزدت مسألتي من الحاوي وها بيع الفضولي مال  
صغير ومجنون لا ينعقد اصلا هذا آخر ما وجدته من الزيادة ولا يخفى ما فيها من التكرار وكان  
الشارح قصدا ان يعدل اليها عما كتبه او لا من قوله اما لو باعه الى قوله قيد بالبيع (قوله  
المحجورين) اخرج المأذونين فلا يتوقف بيعهما ط (قوله وكذا المعتوه) اي حكمه في البيع  
حكم الصبي والعبد المحجورين ط (قوله وسنحققه في الحجر) حيث قال وصح طلاق عبد  
واقاراه في حق نفسه فقط لاسيده فلواقر بمال آخر الى عتقه لولغير مولاه ولوله هدر ويحد  
وقود اقيم في الحال لبقائه على اصل الحرية في حقهما ومن عقد عقدا يدور بين نفع وضرر من  
هؤلاء المحجورين وهو يعقله اجاز وله اورد وان لم يعقله فباطل وان اتلفوا شيئا ضمنوا  
لكن ضمان العبد بعد العتق اه وبه ظهر ان قول العمادية لا تنعقد الخ ليس على اطلاقه وان  
مراده بلا تنعقد لا تنفذ فيشمل ما ينعقد موقوفا وما لا ينعقد اصلا فلا يخالف ما في المتن

برازية وغيرها (و) وقف  
(بيع العبد والصبي  
المحجورين) على اجازة  
المولى والمولى وكذا المعتوه  
وفي العمادية وغيرها  
لا تنعقد اقرار العبد ولا  
عقوده وسنحققه في الحجر



(قوله) ووقف بيع ماله من فاسد عقل الخ) كذا في الدرر وفي اول البيع الفاسد من البحر عن الخلاصة وبيع غير الرشيد موقوف على اجازة القاضي اه وهذا اولي لان الكلام في توقف المبيع اما على ما في المتن فالموقوف شراء الفاسد العقل اما البيع الصادر من الرشيد فغير موقوف ولذا قال في الشرع نبالية هذا التركيب فيه نظر والمسئلة من الحانية الصبي المحجور اذا بلغ سفيها يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي او القاضي وفي الخلاصة اذا باع ماله وهو غير رشيد يتوقف على اجازة القاضي اه قلت وهذا على قولهما اما على قول الام فتصرفه صحيح كاسيأتي في بابه (قوله) ووقف بيع المرهون والمستأجر الخ) اي فان اجازة المرتهن والمستأجر نفذ وهل يمكن الفسخ قيل لا وهو الصحيح وقيل يمكن المرتهن دون المستأجر لان حقه في المنفعة ولذا وهلك العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط وتماه في البحر وجزم في الحانية بالثاني لكن في حاشية الفصولين للرمل عن الزيلعي لا يملك المرتهن الفسخ في اصح الروايتين اه وليس للراهن والمؤجر الفسخ واما المشتري فله خيار الفسخ ان لم يعلم بالاجارة والرهن عند ان يوسف وعندهما ذلك وان علم عزى كل منهما الى ظاهر الرواية كافي الفتح لكن في حاشية الفصولين للرمل عن الولولجية ان قولهما هو الصحيح وعليه الفتوى بقولهم يجوز المستأجر حتى انفسخت الاجارة نفذ البيع السابق وكذا المرتهن اذا قضى دينه كافي جامع الفصولين وفيه ايضا عن الذخيرة البيع بلا اذن المستأجر نفذ في حق البائع والمشتري لافي حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد وهو الصحيح ولو اجازة المستأجر نفذ في حق الكل ولا يزرع من يده ليصل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الاجارة لا للاتزاع من يده وعن بعضنا انه لو باع وسلم واجازها المستأجر بطل حق حبسه ولو اجاز البيع لا التسليم لا يبطل حق حبسه اه \* (تنبيه) \* لو بيع المستأجر من مستأجره لا يتوقف كما علم مما ذكرناه وبه صرح في الفصولين وغيره وفيه باع المستأجر ورضى المشتري ان لا يفسخ الشراء الى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضيتها ولا للبائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع بمحل التسليم (قوله) ومزارع) صورته كافي ح عن الفتاوى الهندية اذا دفع ارضه مزارعة مدة معلومة على ان يكون البذر من قبل العامل فزرعها العامل او لم يزرع فباع صاحب الارض الارض يتوقف على اجازة المزارع اه اي لانه في حكم المستأجر للارض واما لو كان البذر من المالك فينفذ لولم يزرع لان المزارع اجبر له ولو زرع لا تعلق حق المزارع وتماه في جامع الفصولين (قوله) نفذ) حقه ان يقول توقف لانه اذا علم في المجلس توقف على اجازته فيخير بين اخذه وتركه لان الرضا لم يتم قبله لعدم العلم فيتخير كافي خيار الرؤية كما ذكره في البحر من المراجعة (قوله) والابطال) المناسب لما بعده والافسد (قوله) قلت الخ) استدراك على المصنف فان مفاد كلامه ان المتوقف صحته اي انه صحيح له عرضية الفساد فهو مبنى على الضعيف ويمكن حمل كلام المصنف على ما بعد العلم في المجلس (قوله) وبيع المبيع من غير مشترته) قال في الدرر صورته باع شيئا من زيد ثم باعه من بكر لا ينعقد الثاني حتى لو تفاسخ الاول لا ينعقد الثاني لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول لا وفي العقار على الخلاف اه وقوله او لا لا ينعقد الثاني معناه لا ينفذ بقريئة الاستدراك عليه

مطلب  
في بيع المرهون والمستأجر

(و) وقف (بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد) على اجازة القاضي (و) وقف (بيع المرهون والمستأجر والارض في مزارعة الغير) على اجازة مرتهن ومستأجر ومزارع (و) وقف (بيع شيء برقمه) اي بالمكتوب عليه فان علمه المشتري في مجلس البيع نفذ والابطال قلت وفي مراجعة البحر انه فاسد له عرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فتجزم مباشرة وعلى الضعيف لا وترك المصنف قول الدرر وبيع المبيع من غير مشترته

بقوله لكن يتوقف الخ وأراد بالخلاف ما سيأتي في فصل التصرف من أن يبيع العقار قبل قبضه صحيح عندها لا عند محمد فهو عنده كبيع المنقول واعترضه في الشرع بلالية بما حصله أن الخلاف الآتي إنما هو فيما إذا اشترى عقارا فباعه قبل قبضه والكلام هنا في بيع البائع قلت لا يخفى أن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فالبيع في الحقيقة من المشتري ولذا قال في جامع الفصولين شراء ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر بأكثر فأجازه المشتري لم يجوز لأنه يبيع ما لم يقبض اه فاعتبره بيعا من جانب المشتري قبل قبضه فافهم وظاهره أنه يبقى على ملك المشتري الأول ويأتي تمامه في فصل التصرف في المبيع (قوله لدخوله في بيع مال الغير) لا يخفى أن في هذه الصورة تفصيلا وفرقا بين الإجازة قبل القبض أو بعده وهو محتاج للتنبية عليه بخلاف غيرها من بيع مال الغير فالأولى ذكرها كما فعل في الدرر (قوله وبيع المرتد) فإنه موقوف عند الإمام على الإسلام ولا يتوقف عندها ط (قوله أن علم في المجلس صح) أي وله الخيار شرعيا لئلا يفسد بملك بالقبض شرعيا لئلا يفسد بملك بالقبض شرعيا (قوله وبيع فيه خيار المجلس كما مر) الذي مر أول السورع أنه إذا أوجب أحدهما فالآخر القبول في المجلس لأن خيار القبول مقيد به فإذا قبل فيه لزم البيع بلا خيار إلا لعيب أو رغبة خلافا للشافعي فإن كان المراد خيار القبول ففيه كما قال الوائي أن البيع الموقوف إنما يكون بعد الإيجاب والقبول وإن كان المراد خيار الشرط ففي الشرع بلالية أنه ليس من الموقوف والخيار المشروط المقدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه وإذا شرط الخيار ولم يقدر له أجل كان له الخيار بذلك المجلس فقط كافي الفتح اه وبيانه أن الموقوف مقابل للتأخر وما فيه خيار مقابل للزوم فافهم خيار غير لازم لا موقوف لكن قديقال أن لزومه موقوف على إسقاط الخيار فيصح وصفه بالموقوف لكن على هذا الحاجة للتقييد بالمجلس بل كان عليه أن يقول وبيع فيه خيار الشرط ليشمل ما كان مقيدا بالمجلس وغيره ولئلا يتوهم منه خيار القبول ثم إن ما نقله الشرع بلالي عن الفتح مخالف لما قدمه الشارح من أن خيار الشرط ثلاثة أيام أو أقل وأنه يفسد عند إطلاق أو تأييد وقدما هناك أنه إذا أطلق عن التقييد بثلاثة أيام إنما يفسد إذا أطلق وقت العقد أما لو باع بلا خيار ثم لقيه بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس كافي البحر عن الوالوجية وغيرها وحمل عليه في البحر كلام الفتح (قوله على إجازة المالك) فلو تداولته الأيدي فإجازة عقدا من العقود جاز ذلك العقد خاصة كما سيأتي تحريره وفي جامع الفصولين لو باعه الغاصب ثم ضمنه مالكة جاز البيع ولو شراه غاصبه من مالكة أو وهبه منه أو ورثه لم ينفذ بيعه قبل ذلك (قوله يعني إذا باعه مالكة الخ) تباع في ذلك المصنف مع أن المصنف ذكر فيما مر أن هذا مخالف لفروع المذهب فلا فرق بين بيعه مالكة أو لنفسه وقد علمت الكلام على ما في البدائع (قوله على البيئة) أي أن أنكر الغاصب ط (قوله وبيع ما في تسليمه ضرر) كبيع جذع من السقف سواء كان معينا أولا على ما في النهر عن الفتح وقد علم أن المراد تعداد الموقوف ولو صدر فاسدا فإن البيع في هذه الصورة فاسد موقوف ط (قوله وبيع المريض لو ارثه) أي ولو بمثل القيمة وهذا عنده وعندهما يجوز ويخير المشتري بين فسخه وإتمامه لو فيه غبن

لدخوله في بيع مال الغير (وبيع المرتد والبيع بمبايع فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بمثل ما يبيع الناس به أو بمثل ما أخذه فلان) أن علم في المجلس صح والباطل (وبيع الشيء بقيمته) فإن بين في المجلس صح والباطل وائي (وبيع فيه خيار المجلس) كما مر (د) وقف (بيع الغاصب) على إجازة المالك يعني إذا باعه مالكة لا لنفسه على ما مر عن البدائع ووقف أيضا بيع المالك المنصوب على البيئة أو أقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض لو ارثه

او محابة قلت او كثرت وكذا وصى الميت لوباعه من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف عنده لم يحز ولو بقيتمته وعندهما يجوز جامع الفصولين (قوله على اجازة الباقي) او على صحة المريض فان صح من مرضه نفذ وان مات منه ولم تجز الورثة بطل فتح (قوله على اجازة الغرماء) عزاء في البحر الى الزياي ومثله في جامع الفصولين (قوله ويبيع أحد الوكيلين) عزاء في البحر الى وكالة الزبلي ثم ذكر أحد الوكيلين الناظرين وقال توقف على اجازة الآخر اخذا من الوكيلين ولم أرها الا أن صريحاً اهـ (قوله واوصله) أي البيع الموقوف (قوله الى نيف وثلاثين) أي ثمان وثلاثين ذكر المصنف والشارح منها ثلاثة وعشرين ٢ صورة وذكر في النهر بيع غير الرشيد فانه موقوف على اجازة القاضى والذي ذكره المصنف هنا البيع منه وبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري فانه يتوقف على اجازة المشتري ومانشروط فيه الخيارا أكثر من ثلاث فان الاصح انه موقوف وشراء الوكيل نصف عبداً وكل في شراء كله فانه موقوف ان اشترى الباقي قبل الخصومة نفذ على الموكل وبيع نصيبه من مشترك بالخلط او الاختلاط فانه موقوف على اجازة شريكه وتقدم ذلك اول كتاب الشركة وبيع المولى عبده المأذون فانه موقوف على اجازة الغرماء وكذا بيعه اكسابه وبيع وكيل الوكيل بلا اذن فانه موقوف على اجازة الوكيل الاول وبيع الصبي بشرط الخيار اذا بلغ الصبي في المدة والبيع بما حله او بما يريد او بما يحب او برأس ماله او بما اشتراه اهـ أي فانه يتوقف على بيانه في المجلس كما تقدم نظيره ط (قوله قبول الاجازة) أي ولو تداولته الايدي كما قدمناه آنفاً (قوله من المالك) أفادانه لا يجوز اجازة وارثه كما يذكره قريباً ويغنى عن هذا تصريح المصنف بأن من شروط الاجازة قيام صاحب المتاع (قوله بأن لا يتغير المبيع) علم منه حكمه هلاكه بالاولى فان لم يعلم حاله جاز البيع في قول أبي يوسف ولا وهو قول محمد لان الاصل بقاؤه ثم رجع أبو يوسف وقال لا يصح حتى يلم قيامه عند الاجازة لان الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك فتح ونهر ولو اختلفا في وقت الهلاك فالقول للبائع انه هلك بعد الاجازة لا للمشتري انه هلك قبلها كما في جامع الفصولين (قوله بحيث يعد شيئاً آخر) بيان للمعنى وهو التغير فلو صبغه المشتري فجاز المالك البيع جاز ولو قطعه وخاطه ثم اجاز لا يجوز لانه صار شيئاً آخر منح ودرر ومثله في التارخانية عن فتاوى ابي الليث ويخالفه ما في البحر والبرازية انه لو اجازته بعد الصبغ لا يجوز تأمل وفي جامع الفصولين باع فانه يهدم بناؤها ثم اجاز يصح لبقاء الدار ببقاء العرصة (قوله لان اجازته كالبيع حكماً) أي ولا بد في البيع من قيام هذه الثلاثة (قوله لو كان عرضاً معينا) بأن كان بيع مقايضة فتح وقيد بالتعيين لان الاحتراز عن الدين انما يحصل به فان العرض قد يكون ديناً على ما استقف عليه ابن كمال أي كالمسلم (قوله فيكون ملكاً للفضولي) أي فاذا هلك يهلك عليه ط وانما توقف على الاجازة لان اجازة المالك اجازة نقد لا اجازة عقد بمعنى ان المالك اجاز للبائع ان ينفذ ما باعه فمما لمسا ملكه بالعقد لا اجازة عقد لان العقد لازم على الفضولي كما في النية قال في البحر لانه لما ملكه بالعقد متعينا كان شراء من وجه والشراء لا يتوقف بل ينفذ على المباشر ان وجد نفاذا فيكون ملكه وباجازة المالك لا ينتقل اليه بل تأثر اجازته في النقد لافي العقد ثم يجب على الفضولي

مطلـ  
البيع الموقوف نيف  
وثلاثون

٢ قوله ثلاثة وعشرين صورة  
هكذا بخطه ولعل الاولى  
ثلاثاً بتجريده من التاء كما  
لا يخفى اهـ مصححه

على اجازة الباقي وبيع  
الورثة التركة المستغرقة  
على اجازة الغرماء وبيع  
أحد الوكيلين أو الوكيلين  
أو الناظرين اذا باع بحضرة  
الآخر توقف على اجازته  
أو بغيته فباطل واوصله  
في النهر الى نيف وثلاثين  
(وحكمه) أي بيع الفضولي  
لولة بحيز حال وقوعه كما صر  
(قبول الاجازة) من المالك  
(اذا كان البائع والمشتري  
والمبيع قائماً) بأن لا يتغير  
المبيع بحيث يعد شيئاً آخر  
لان اجازته كالبيع حكماً  
(وكذا) يشترط قيام  
(التمن) ايضاً (لو) كان  
(عرضاً) معينا لانه مبيع  
من وجه فيكون ملكاً  
للفضولي

مثل المبيع ان كان مثليا والافقيته لانه لما صار البديل له صار مشتريا لنفسه بمال الغير مستقرض له في ضمن الشراء فيجب عليه رده كالمو قضي دينه بمال الغير واستقراض غير المثل جائر ضمنا وان لم يجز قصدا الا ترى ان الرجل اذا تزوج امرأة على عبد الغير صح ويحب عليه قيمته (قول له امانة في يدي الفضولي) فلو هلك لا يضمنه كالوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة من حيث انه صار بها تصرفه نافذا وان لم يكن من كل وجه فان المشتري من المشتري من الفضولي اذا اجاز المالك لا ينفذ بل يبطل بخلاف الوكيل وتماه في الفتح واطاقه فشمع ما اذا هلك قبل تحقق الاجازة او بعده كايأتي بيانه \* (فرع) \* لو اراد المشتري استرداد الثمن منه بعد دفعه له على رجاء الاجازة لم يملك ذلك ذكره في المجتبى آخر الوكالة رملي على الفضولين (قول له وحكمه ايضا الخ) تبع في ذلك المصنف وهو عدول عن ظاهر المتن فان الظاهر منه ان قوله واخذ الثمن مبتدا وقوله الآتي اجازة خبره وهذا اولى كايضه قوله الآتي عن العمادية ويكون اجازة افاده ط (قول له اخذ المالك الثمن) الظاهر ان ال للجنس فيكون اخذ بعضه اجازة ايضا لدلالته على الرضا وتصريحهم في نكاح الفضولي بأن قبض بعض المهر اجازة افاده الرملي عن المصنف (قول له وهل له اشتري الخ) كان الاولى ذكر هذه الجملة بتمامها عقب ما قدمه عن الملتقى لان ذاك فيما اذا وجدت الاجازة وهذا فيما اذا لم توجد وحاصله انه اذا لم توجد الاجازة يبقى الثمن غير العرض على ملك المشتري فاذا هلك في يد الفضولي هل يضمنه ففي شرح الوهبانية قال في القنية بعد ان رمز للقاضي عبد الجبار والقاضي البديع اشتري من فضولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه بأنه فضولي ثم هلك الثمن في يده ولم يجز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي ثم رمز لقاضي خان وقال رجع على الفضولي بمثل الثمن ثم رمز لبرهان صاحب المحيط وقال لا يرجع عليه بشئ ثم رمز لظهير الدين المرغيناني وقال ان علم انه فضولي وقت أداء الثمن يملك امانة ذكره في الملتقى قال البديع وهو الاصح اه وعلته تصحيح كونه امانة ان الدفع اليه مع العلم بكونه فضوليا يصير كالمو كيل اه (قول له واعتمده ابن الشحنة) كأنه أخذ اعتماده له من ذكره علة التصحيح المذكورة تأمل (قول له وأقره المصنف) قلت وبه جزم في البرازية وجامع الفضولين وعزاء في شرح الملتقى الى القهستاني عن العمادية (قول له وجزم الزيلعي وابن ملك الخ) حيث قالوا واذا اجاز المالك كان الثمن مملوكا له امانة في يدي الفضولي بمنزلة الوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يده سواء هلك بعد الاجازة او قبلا لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة اه وبه علم ان قول الشارح مطلقا معناه سواء هلك قبل الاجازة او بعدها فافهم ثم اعلم ان المتبادر من كلام الزيلعي وابن ملك ان المراد اذا وجدت الاجازة لا يضمن الفضولي الثمن سواء هلك قبلها او بعدها لان الثمن غير العرض يصير مملوكا له مجيز لان الفضولي بالاجازة اللاحقة صار كالوكيل فيكون الثمن في يده امانة قبل الهلاك من حين قبضه فيملك على المجيز وان كانت الاجازة بعد الهلاك والمتبادر من كلام القنية ان الاجازة لم توجد اصلا لا قبل الهلاك ولا بعده فلذا اختلف المشايخ في ضمانه وعدمه واما ما ذكره الزيلعي وابن ملك فلا وجه للاختلاف فيه فلا منافاة بين التقليل هذا ما ظهر لي قدبره وبقي ما اذا هلك الثمن العرض في يد الفضولي قبل الاجازة ففي جامع الفضولين يبطل العقد ولا تلحقه الاجازة

(ويضمن)

وعليه مثل المبيع لو مثليا والا فقيته وغير العرض ملك لا يجز امانة في يدي الفضولي ملتي (ه) كذا يشترط قيام (صاحب المتاع ايضا) فلا تجوز اجازة وارثه لبطالانه بموته (و) حكمه ايضا (اخذ المالك الثمن او طلبه) من المشتري ويكون اجازة عمادية وهل له اشتري الرجوع على الفضولي بمثل لو هلك في يده قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولي وقت الاداء لان علم قنية واعتمده ابن الشحنة وأقره المصنف وجزم الزيلعي وابن ملك بانه امانة مطلقا

ويضمن للمشتري مثل عرضه او قيمته لانه قبضه بعقد فاسد اه \* (تمه) \* لم يذكر حكم هالك المبيع وذكره في جامع الفصولين وحاصله انه لو هلك قبل الاجازة فان كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يجوز بالاجازة وللمالك تضمين ايها شاء وايها اختار تضمينه ملكه ويبرأ الآخر فلا يقدر على ان يضمنه ثم ان ضمن المشتري بطل البيع لان اخذ القيمة كأخذ العين والمشتري ان يرجع على البائع بثمنه لا بما ضمن وان ضمن البائع فان كان قبض البائع مضمونا عليه اي بان قبضه بلا اذن مالكه نفذ بيعه بضمانه وان كان قبضه امانة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ بيعه بضمانه لان سبب ملكه تأخر عن عقده وذكر محمد في ظاهر الرواية ان البيع يجوز بتضمين البائع وقيل تأويله انه سلم اولا حتى صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كمغصوب اه (قول له بئسما صنعت) قال في جامع الفصولين هو اجازة في نكاح وبيع وطلاق وغيرها كذا روى عن محمد وفي ظاهر الرواية هو رد وبه يفتي اه والظاهر ان مثله اسأت (قول له على المختار) اي في أحسن وأصبت ومقابله ما في الحانية من انه ليس اجازة لانه يذكر الاستهزاء وفي الذخيرة ان فيه روايتين وفي جامع الفصولين أحسن او وفقت او كفتي مؤنة البيع او احسنت او احسنت فجزاك الله خيرا ليس اجازة لانه يذكر للاستهزاء الا ان محمدا قال ان احسنت او اصبت اجازة استحسانا اقول ينبغي ان يفصل فان قاله جدا فهو اجازة لا لوقاله استهزاء ويعرف بالقرائن ولو لم توجد ينبغي ان يكون اجازة اذا الاصل هو الجدل اه وفي حاشيته للرمل عن المصنف ان المختار ما ذكره من التفصيل كما أفصح عنه البزازی (قول له لو المبيع قائما) ذكره لانه تمه عبارة العمادية والا فالكلام فيه (قول له بيع الآجر) بالجمم المكسورة (قول له جاز) لانه بعدم اجازته لا يفسخ لما مر من ان المستأجر لا يملك الفسخ (قول له بالفعل وبالقول) الاول من قوله اخذ الثمن والثاني من قوله او طلبه وما بعده وفي جامع الفصولين لو أخذ المالك بثمنه خطأ من المشتري فهو اجازة لا لو سكت عند بيع الفضولي بحضرته اه وسيدكر الشارح مسألة السكوت آخر الفصل (قول له وان للمالك الخ) استفيد ذلك من قول المصنف وحكمه قبول الاجازة فان المراد اجازة المالك كإمارة فانه يفيد ان له الفسخ ايضا وان المشتري والفضولي ليس لهما الاجازة فافهم (قول له والمشتري الفسخ) اي قبل اجازة المالك تحرزا عن لزوم العقد بحر وهذا عند التوافق على ان المالك لم يجوز البيع ولم يأمر به فلا ينافي قول المصنف الآتي باع عبد غيره بغير امره الخ وهذا وذكر في الفتح وجامع الفصولين في باب الاستحقاق ولو استحقق فاراد المشتري نقض البيع بلا قضاء ولا رضا البائع لا يملكه لان احتمال اقامة البيئة على التنازع من البائع او على التلقي من المستحق ثابت الا اذا حكم القاضي فيازم العجز فيفسخ اه وقد مر اول الفصل ان الاستحقاق من صور بيع الفضولي فينبغي تفصيل قوله والمشتري الفسخ بالرضا والقضاء تأمل (قول له وكذا للفضولي قبلها) اي قبل اجازة المالك ليدفع الحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يصير كالوكيل فترجع حقوق العقد اليه فيطالب بالتسليم ويخاصم بالعيب وفي ذلك ضرر عليه فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته (قول له لا النكاح) اي ليس للفضولي في النكاح الفسخ بالقول ولا بالفعل لانه معبر محض قبل الاجازة تنتقل العبارة الى المالك فتصير الحقوق منوطة به لا للفضولي وفي النهاية ان

(وقوله) اسأت نهر  
(بئسما صنعت او احسنت  
او اصبت) على المختار فتح  
(وهبة الثمن من المشتري  
والتصدق عليه به اجازة)  
لو المبيع قائما عمادية  
(وقوله لا اجيز ردله)  
اي للبيع الموقوف فلو  
اجازته بعده لم يجوز لان  
المفسوخ لا يجوز بخلاف  
المستأجر لو قال لا اجيز  
بيعه الآجر ثم اجاز جاز  
وافاد كلامه جواز الاجازة  
بالفعل وبالقول وان  
للمالك الاجازة والفسخ  
والمشتري الفسخ لا  
الاجازة وكذا للفضولي  
قبلها في البيع لا النكاح  
لانه معبر محض بزانية

له الفسخ بالفعل بان زوج رجلا امرأة ثم اختها قبل الاجازة فهو فسخ للاول وفي الجانية خلافه بحر ملخصا (قوله خير المشتري في حصته) اي حصة الميز لان المشتري رغب في شرائه ليسلم له جميع المبيع فاذا لم يسلم يخير لكونه معيبا بعيب الشركة والزمه محمد بها لانه رضى بتفريق الصفقة عليه لعلهما قد لا يجتمعان على الاجازة شرح المجمع (قوله فالمعتبر اجازته) ولو بدأ بالرد ثم اجاز فالمعتبر ما بدأ به رملي على الفصولين (قوله مطلقا) اي علم المالك بالثمن او لم يعلم واجاب صاحب الهداية انه اذا علم بالخط بعد الاجازة فله الخيار بين الرضا والفسخ بحر عن البرازية \* (فروع) \* في الفصولين امره ببيعه بمائة دينار فباعه بالف درهم فقال المالك قبل العلم اجزت جاز بالف درهم وكذا التكاك لا لوقال اجزت ما امرتك به \* برهن المالك على الاجازة ليس له اخذ الثمن من المشتري الا اذا ادعى ان الفضولي وكله بقبضه \* مات العبد في يد المشتري ثم ادعى المالك الامر او الاجازة فان قال كنت امرته به صدق ولو قال بلغني فاجزته لم يصدق الا بينة وكذا لو زوج الكبيرة ابوها ومات زوجها فطلبت الارث وادعت الامر او الاجازة (قوله اشترى من غاصب عبدا) لوقال من فضولي لكان اولى لانه اذا لم يسلم المبيع لم يكن غاصبا مع ان الحكم كذلك ولعله انما ذكره لاجل قوله او باعه فان بيع العبد قبل قبضه فاسد افاده في البحر وصورة المسئلة زيد باع عبدا رجلا بلاذنه من عمرو فاعتق عمرو والعبد او باعه من بكر فاجاز المالك ببيع زيد او ضمنه او ضمن عمر المشتري وهو المعتق نفذ عتق عمرو وان كان اعتقه وان كان باعه فلا ينفذ البيع (قوله فاجاز المالك ببيع الغاصب) قيد به لانه لو اجاز ببيع المشتري منه وهو ببيع عمرو لبكر جاز قال في جامع الفصولين رامن الملبسوط لو باعه المشتري من غاصب ثم وثم حتى تداولته الايدي فاجاز مالكة عقدا من العقود جاز ذلك العقد خاصة لتوقف كلها على الاجازة فاذا اجاز عقدا منها جاز ذلك خاصة اه وبه ظهر ان بيع المشتري من الغاصب موقوف واماما في البحر والنهر عن النهاية والمعراج من انه باطل فهو مخالف لما في جامع الفصولين وغيره من الكتب كما جرده الخير الرملي في حاشية البحر (قوله او ادى الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هداية) وتبعه في البناء خلافا لما في الزيلعي من انه لا ينفذ باداء الضمان من الغاصب وينفذ بادائه من المشتري افاده في البحر (قوله نفذ الاول) هذا عندهما وقال محمد لا يجوز عتقه ايضا لانه لم يملكه (قوله وهو البيع) اي بيع المشتري من الغاصب اما ببيع الغاصب فانه ينفذ باجازة المالك وكذا بالتضمن وفي جامع الفصولين وانما يجوز لو تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان غاصبه لو باعه ثم ضمنه مالكة جاز بيعه ولو شراه غاصبه من مالكة او وهبه منه او ورثه لم ينفذ بيعه قبل ذلك اذا الغصب سبب الملك عند الضمان وليس بسبب البيع او الهبة والارث فبقى السبب وهو البيع والهبة والارث متأخرا عن البيع ويجوز بيعه لو ضمنه قيمته يوم غصبه لا يوم بيعه اه ثم ذكر انه لم يفصل بين قيمة وقيمة في عامة الروايات (قوله لان الاعتاق الخ) علة لنفاذ الاعتاق واماعدم نفاذ البيع فلعل لانه بالاجازة لانه ثبت بها الملك للمشتري باتا والمالك البات اذا ورد على الموقوف ابطله وكذا لو وهبه مولاه للغاصب او تصدق به عليه او مات فورته فهذا كله يبطل الملك الموقوف واورد عليه ان بيع الغاصب ينفذ باداء الضمان مع انه

وفي المجمع لو اجاز احد المالكين خير المشتري في حصته والزمه محمد بها (سمع ان فضوليا باع ملكه فأجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر اجازته) لصيرورته بالاجازة كالوكيل حتى يصح حطه من الثمن مطلقا بزازية (اشترى من غاصب عبدا فاعتقه) المشتري (ارباعه فأجاز المالك) بيع الغاصب (او ادى الغاصب) الضمان الى المالك على الاصح هداية (او ادى) (المشتري الضمان اليه) على الصحيح زيلعي (نفذ الاول) وهو العتق (لا الثاني) وهو البيع لان الاعتاق انما يقتقر للمالك وقت نفاذه لا وقت ثبوته قيد بعتق المشتري لان عتق الغاصب لا ينفذ باداء

مطلب

اذا طرأ ملك بات على موقوف ابطله



طراً ملك بات للغاصب على ملك المشتري الموقوف واجيب بان ملك الغاصب ضروري ضرورة  
 اداء الضمان فلم يظهر في ابطال ملك المشتري بحر واجاب في حواشي مسكين بان هذا غير  
 وارد لان الاصل المذكور ليس على اطلاقه لما في البرازية عن القاعدي ونصه الاصل ان من  
 باشر عقدا في ملك الغير ثم ملكه ينفذ لزوال المانع كالغاصب باع المتعصب ثم ملكه وكذا لو باع  
 ملك ابيه ثم وورثه نفذ وطرق البات انما يبطل الموقوف اذا حدث لغير من باشر الموقوف كما اذا  
 باع المالك ما باعه الفضولي من غير الفضولي ولو بمن اشترى من الفضولي اما ان باعه من  
 الفضولي فلا اه قلت وعليه ففي مسألة بيع المشتري من الغاصب لو اجاز بيع الغاصب نفذ  
 وبطل بيع المشتري لان الملك البات للغاصب طراً على ملك موقوف باشره هو واما بالنسبة  
 الى المشتري فقد طراً على ملك موقوف لغير من باشره لان المباشري للبيع الثاني الموقوف هو  
 المشتري نعم لو اجاز عقد المشتري يكون طرق البات لمن باشر الموقوف (قول له لثبوت ملكه به)  
 اي بالضمان لا بالغصب لان الغصب غير موضوع لافادة ملك اه ح (قول له ولو قطعت يده)  
 اي يدما باعه الغاصب وقوله مثلاً اشار به الى ان المراد ارش اي جراحة كانت واحترز بالقطع  
 عن القتل او الموت عند المشتري فان البيع لا يجوز بالا اجازه لفوات العقود عليه وشرط صحة  
 الاجازة قيامه كامراً وتامه في الفتح (قول له عند مشتريه) احتراز عن الغاصب كما يأتي (قول له  
 له) اي للمشتري (قول له يكون للمشتري) تصريح بما افاده التشبيه في قوله وكذا الخ (قول له  
 لان الملك تم له من وقت الشراء) اي فبين ان القطع ورد على ملكه ط عن المنح (قول له بخلاف  
 الغاصب) اي لو قطعت اليد عنده ثم ضمن قيمته لا يكون الارش له لما مر قريباً من ان ثبوت  
 ملكه بالضمان اي لا بالغصب لان الغصب غير موضوع للملك فلا يملك الارش وان ملك العبد  
 لعدم حصوله في ملكه (قول له بما زاد) اي من الارش على نصف الثمن ان كان نصف القيمة  
 اكثر من نصف الثمن نهر (قول له وجوبا) قال في البحر هو ظاهر ما في الفتح (قول له لعدم دخوله  
 في ضمانه) لان الملك غير موجود حقيقة وقت القطع وارش اليد الواحدة في الحر نصف  
 الديه وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان بمقابلة الثمن فبما زاد على نصف  
 الثمن شبهة عدم الملك وتامه في البحر (قول له قيد اتفاقي) فانه وان وقع في الجامع الصغير فليس  
 من صورة المسئلة فتح اي لان ذكره يفيد توافق المتعاقدين عليه مع انه محل المنازعة بينهما  
 (قول له مثلاً) راجع لقوله فبرهن لما في النهر وغيره من انه لو لم تكن بينة كان القول مدعى الامر  
 اذ غيره متناقض فلا تصح دعواه ولذا لم يكن له استخلافه اه وليس راجعاً لقوله المشتري على  
 معنى ان البائع كذلك لانه يتكرر مع قول المصنف كما لو اقام البائع اليه افاده ط (قول له  
 الفضولي) لا محل لذكره بعد تصريحه بان قوله بغير امره قيد اتفاقي (قول له ردت بينته) اي  
 ان برهن وقوله ولم يقبل قوله اي ان لم يبرهن (قول له للتناقض) اذ الاقدام على الشراء  
 والبيع دليل على دعوى الصحة وانه يملك البيع ودعوى الاقرار بعدم الامر تناقضه وقبول  
 اليه مبنى على صحة الدعوى نهر وغيره واعتراض بان التوفيق ممكن لجواز ان لا يعلم الا بعد الشراء  
 باخبار عدول له باننا سمعنا اقرار البائع بذلك قبل البيع واجاب في البحر بانه وان امكن التوفيق  
 بذلك لكنه ساع في نقض ماتم من جهته فسميه مردود عليه فقوله امكان التوفيق يدفع

الضمان لثبوت ملكه به  
 زيلعي (ولو قطعت يده)  
 مثلاً (عند مشتريه فاجيز)  
 البيع (فارشه) اي القطع  
 (له) وكذا كل ما يحدث  
 من المبيع (كالكسب  
 والولد والعقر) ولو (قبل  
 الاجازة) يكون للمشتري  
 لان الملك تم له من وقت  
 الشراء بخلاف الغاصب  
 لما مر (وتصدق بما زاد  
 على نصف الثمن وجوبا)  
 لعدم دخوله في ضمانه فتح  
 باع عبده غيره بغير امره قيد  
 اتفاقي (فبرهن المشتري)  
 مثلاً (على اقرار البائع)  
 الفضولي (او) على اقرار  
 رب العبد انه لم يأمره بالبيع  
 للعبد (واراد) المشتري  
 (رد المبيع ردت) بينته  
 ولم يقبل قوله للتناقض  
 (كالواقام) البائع (اليه)  
 انه باع بلا امر او برهن  
 على اقرار المشتري بذلك  
 واصله ان من سعى في نقض  
 ماتم من جهته لا يقبل

التناقض على احد القولين مقيد بما اذا لم يكن ساعيا في نقض ما تم من جهته (قوله الا في مسئلتين) ذكرهما في البحر هنا لكن الشارح قدم في الوقف عند قوله باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفتهما المستثنى سبع وقد مناهناك عن قضاء الاشياء انها تسع ومرا الكلام عليها فراجع (قوله ولو عند غير القاضي) أفاد ان قول الكثر عند القاضي قيد اتفاق (قوله لان التناقض) اي من البائع لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة في اقراره على نفسه فلم يشتري ان يساعده على ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما فيبطل البيع في حقهما (قوله خلافا للثاني) فعنده لرب العبد مطالبة المشتري فاذا أدى رجوع على البائع نهر وفيه ولو انكر المالك التوكيل وتصادقا عليه فان برهن الوكيل فيها والاستحلف المالك فان نكل لزمه لان حلف وتماه فيه وفي البحر (قوله بغير امره) لاحاجة اليه لانه محل النزاع ط ولذا لم يذكره في الكثر (قوله نهر) نقله عن البناء ولم يتكلم على مفهومه ولعله لانه اولوى فانه اذا لم يضمن اذا قبضها لا يضمن اذا لم يقبض بالاولى ط (قوله ففقد اتفاقا) اي وقع في الكثر وغيره اتفاقا لا مقصودا للاحتراز لانه اذا لم يدخلها يكون بالاولى (قوله لعدم سرية اقراره على المشتري) هذا لا يصلح علة لما قبله وانما هو علة لعدم نزع الدار من يد المشتري واما علة عدم ضمان البائع قيمة الدار مع اقراره بغصبها فهي عدم صحة غصب العقار وهو قولهما وقال محمد يضمن قيمة الدار وهو قول ابى يوسف والاصح غصبه عنده ط ولذا قال في الفتح وهي مسألة غصب العقار هل يتحقق اولا فعند ابى حنيفة لا فلا يضمن وعند محمد نعم فيضمن اه (قوله فان برهن الخ) وان لم يبرهن كان التلف مضافا الى عجزه عنه لا الى عقد البائع قال السائغانى والظاهر ان الثمن يوضع في بيت المال حتى يتبين الحال (قوله لانه نور دعواه بها) اي جعل لها نورا بالينة اي او ضيها واطهرها (قوله باعه) اي الشيء (قوله فتصير مملوكة لازوجة) انما نص على انها لاتصير زوجة مع ان البيع يقدم على الاجازة والرهن ايضا لانه يفهم من نفي الزوجية نفي الادنى منها بالاولى قال في الفتح وثبت الهبة لو وهبه فضولى وآجره آخروكل من العتق والكتابة والتدبير احق من غيرها لانها لازمة والاجازة احق من الرهن لافادتها ملك المنفعة والبيع احق من الهبة لبطلانها بالشيوع فلا يبطل بالشيوع كهبة فضولى عبدا وبيع آخر اياه يستويان لان الهبة مع القبض تساوى البيع في افادة الملك وهبة المشاع فيما لا يقسم صحيحة فيأخذ كل نصفه ولو زوجها كل من الرجل فاجيزا بطلا ولو باعها تنصف بين المشتريين ويخير كل منهما اه والله سبحانه اعلم

#### باب الاقالة

مناسبتها للفضولى انه عقدير فعند عدم الاجازة والاقالة رفع ط وذكرها في الهداية والكثير عقب البيع الفاسد والمكروه لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين كما مر وبأتى تمامه (قوله من أقال) وبأتى ثلاثيا يقال قاله قالا من باع الا انه قليل نهر (قوله اجوف) اي عينه حفر علة ثم بينه بانه يأتى وهو خبر مبتدأ محذوف اي هو اجوف ويأتى خبر ثان اه ح وفيه رد على من قال انه واوى من القول والهمزة للسلب فاقال بمعنى ازال القول اي القول الاول وهو البيع كاشكاه ازال شكايته ودفع بثلاثة اوجه ذكرها في الفتح الاول قولهم قلته (بالكسر)

الا في مسئلتين (وان اقر البائع) المذكور ولو عند غير القاضي بحر (بان رب العبد لم يأمره بالبيع ووافقه عليه) اي على عدم الامر (المشتري انتقض) البيع لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فان توافقا بطل (في حقهما لا في حق المالك) للعبد (ان كذبهما) وان ادعى انه كان بأمره فيطالب البائع بالثمن لانه وكيل للمشتري خلافا للثاني (باع دار غيره بغير امره) واقبضها المشتري نهر واما ادخالها في بناء المشتري فقيد اتفاقا درر (ثم اعترف البائع الفضولى بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البائع قيمة الدار لعدم سرية اقراره على المشتري) فان برهن المالك اخذها لانه نور دعواه بها (فروع) باعه فضولى وآجره آخر أو زوجه او رهنه فاجيزا معا ثبت الاقوى فتصير مملوكة لازوجة فتج «سكوت» المالك عند العقد ليس باجازة خانية من آخر فصل الاقالة

#### باب الاقالة

(هي) لغة الرفع من اقال اجوف يأتى وشرطا

بالكسر فهو يدل على ان عينه ياء لا واو فليس من القول الثاني انه ذكر الاقالة في المصحح من القاف مع الياء لامع الواو الثالث انه ذكر في مجموع اللغة قال البيع قبلا واقالة ففسخها (قوله ٢ رفع العقد) ولو في بعض المبيع لما في الحاوي لوباع منه حنطة مائة من بدبنار ودفعها اليه فافتراق ثم قال للمشتري ادفع الى الثمن أو الحنطة التي دفعتها اليك فدفعها أو بعضها فهي فسخ في المردود اهـ (قوله فمير بالعقد) فهو تعريف للاعم من اقالة البيع والاجارة ونحوها بحر واعترضه في النهر بان مراده بالعقد عقد البيع قلت تخصيصه بالبيع لكون الكلام فيه والا فهو تعريف للاقالة مطلقا لان حقيقة في الاجارة لا تخالف حقيقتها في البيع ولذا لم يذكر لها باب في غير هذا الموضع ونظيره النية مثلا تذكر في باب الصلاة ونحوها وتعرف بالقصد الشامل للصلاة وغيرها فافهم والمراد بالعقد المقابل للفسخ بخيار كما يعلم بما يأتي بخلاف التكاح (قوله وهذا ركنها) الاولى تأخير عن قوله أو احدهما مستقبل كما فعل المصنف ط (قوله أو احدهما مستقبل الخ) اعلم ان الاقالة عند ابي يوسف بيع الا ان لا يمكن ففسخ كما يأتي وعند محمد بالعكس والعجب ان قول ابي يوسف كقول الامام في انها تصح بلفظين احدهما مستقبل مع انها بيع عنده والبيع لا يتعقد بذلك ومحمد يقول انها فسخ ويقول لا يتعقد الا بماضين لانها كالبيع فاعطاها بسبب الشبه حكم البيع وابو يوسف مع حقيقة البيع لم يعطها حكمه والجواب له ان المساومة لا تجري في الاقالة فحمل اللفظ على التحقيق بخلاف البيع فنج (قوله لعدم المساومة فيها) اشارة الى الجواب المذكور اى لان الاقالة لا تكون الا بعد نظر وتأمل فلا يكون قوله أقاني مساومة بل كان تحقيقا للتصرف كافي للتكاح وبه فارق البيع كافي شروح الهداية (قوله وقال محمد كالبيع) اى فلا يتعقد الا بماضين كما مر قال في المفتح والذي في الحانية ان قول الامام كقول محمد (قوله قال البرجندي الخ) قال في المفتح وفي الخلاصة اختاروا قول محمد وفي الشرنبلالية ويرجح قول محمد كون الامام معه على ما في الحانية اهـ قلت واختار المصنف قول ابي يوسف تبعا للدرر والمتقى (قوله وتصح ايضا الخ) فلا يتعين فيها لفظ كافي المفتح وظاهره انه لا فرق بين لفظ الاقالة وهذه اللفاظ وهو غير مراد فان الاقالة فسخ في حق المتعاقدين بيع في حق غيرها وهذا اذا كانت بلفظ الاقالة فلو بلفظ مفاسخة أو متاركة أو تراد لم تجعل بيعا اتفاقا ولو بلفظ بيع فبيع اجماعا كباقي فتنبه لذلك وفي البرازية طلب الاقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة اهـ قلت والظاهر ان مثله ما لو كان الطالب من المشتري فقال البائع خذ الثمن وفيها اشترى عبدا ولم يقبضه حتى قال للبائع به لنفسك فلو باع جازوا ونسخ الاول ولو قال به لى او به ممن شئت او به ولم يزد عليه لا يصح اهـ وظاهره انه في الصورة الاولى ينسخ وان باعه بعد المجلس تأمل ووجهه انه اقالة اقتضاء فان أمره بالبيع لنفسه لا يتم الابتداء الاقالة فهو نظير قولك أعقبت عبدك عنى بالفسخ بخلاف بقية الصور فانه توكل لا اقالة ثم رأيت ذلك التوجيه في اللؤلؤجية وفي البرازية ولا يصح تعليق الاقالة بالشرط بان باع ثورا من زيد فقال اشترينه رخيصا فقال زيد ان وجدت مشتريا بالزيادة فبعه منه فوجد فباع بازيد لا يتعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة لا الوكالة بالشرط وفيها قال المشتري انه يخسر فقال البائع به فان خسر فعلى فباع فخسر لا يلزمه شئ

(٢) قوله رفع العقد هكذا  
بخطه و الذي في نسخ  
الشارح رفع البيع وهو  
الذي يدل عليه قول  
الشارح وعمم في الجوهره  
الخ اهـ مصححه

(رفع البيع) وعمم في  
الجوهره فمير بالعقد  
(وتصح بلفظين ماضيين)  
وهذا ركنها (أو احدهما  
مستقبل) كأقاني فقال  
اقتلتك لعدم المساومة  
فيها فكانت كالنكاح وقال  
محمد كالبيع وقال البرجندي  
وهو المختار (و) تصح  
ايضا (بمفاسخة وترك  
وتاركتك و رفعت  
وبالتعاطي) ولو من احد  
الجانين (كالبيع)

(قوله هو الصحيح بزازية) عبارتها قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد إيمان الثمن قال فرد البائع بعض الثمن المقبوض فمن قال البيع ينقصد بالتعاطي من أحد الجانبين جعله إقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من الجانبين لا يكون إقالة أهـ ومثله في الحائنية (قوله وفي السراجية الخ) مقابل الصحيح والمراد بالتسليم تسليم المبيع وبالقبض قبض الثمن المدفوع ط (قوله وتتوقف على القبول) فلو اشترى حمرا ثم جاء به ليرده فلم يقبله البائع صريحا واستعمل الحمار إياها ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الإقالة كان له ذلك لأنه لما رد كلام المشتري بطل فلا تتم الإقالة باستعماله خائفة (قوله في المجلس) فلو قبل بعد زوال المجلس أو بعد ما صدر عنه فيه ما يدل على الأعراض لا تتم الإقالة ابن ملك وفي القنية جاء الدلال بالثمن إلى البائع بعد ما باعه بالأمر المطلق فقال له البائع لا أدفعه بهذا الثمن فأخبر به المشتري فقال أنا لا أريده أيضا لا يفسخ لأنه ليس من الفاظ الفسخ ولأن اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الإقالة ولم يوجد اشترى حمرا ثم جاء ليرده فلم يجد البائع فادخله في أصطبله فجاء البائع بالبيطار فبزغه فليس بفسخ لأن فعل البائع وإن كان قبولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس أهـ (قوله ولو كان القبول فعلا) أفاده أنه بعد الإيجاب لا يكون من التعاطي لأن التعاطي ليس فيه إيجاب لما قدمناه أول البيوع عن الفتح من أنه إذا قال بعثك بألف فقبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا خلافا لمن قال أنه بيع بالتعاطي لأن التعاطي ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط أهـ «(تنبيه)» قال في البزازية جاء بقبالة العقار المشتري فأخذها البائع وتصرف في العقار فأقالة وفي الخزنة دفع القبالة إلى البائع وقبضه ليس بإقالة وكذا لو تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن أهـ قلت والقبالة بالفتح الصك الذي يكتب فيه الدين ونحوه والظاهر أن ما ذكره أول من كون ذلك إقالة مبنى على ما هو الصحيح من الاكتفاء بالتعاطي من أحد الجانبين وهو تصرف في المبيع بعد قبض القبالة وما ذكره عن الخزنة مبنى على أنه لا بد بكونه من الجانبين بقريضة التعليل تأمل (قوله فور قول المشتري أقلتكم) متعلق بالأمرين قال في الفتح ويجوز قبول الإقالة دلالة بالفعل كما إذا قطعه قبضا في فور قول المشتري أقلتكم أهـ والمراد بالفورية أن يكون في المجلس أن يقطعه قبل أن يتفرقا ولم يتكلم بشيء كافي ح عن الحائنية وظاهر هذا أن القبض فورا بلا قطع لا يكفي وهو خلاف قول الشارح أو قبضه وأعمال المسئلة مفروضة فيما إذا كان الثوب بيد البائع قبل قوله أقلتكم فتأمل ثم رأيت في الذخيرة وكذا في الحاوي صورة المسئلة بما يرفع الإشكال حيث قال وكذا دلالة بالفعل ألا ترى أن من باع ثوبا وسلمه ثم قال للمشتري أقلت البيع فاقطعه لي قبضا فإن قطعه في المجلس فهو إقالة وإلا فلا أهـ فالتسليم بقوله أقلت هو البائع والقاطع هو المشتري لا البائع عكس ما في الفتح والحائنية فقطع المشتري الثوب قبل قبض البائع قبول دلالة ولا إشكال فيه فتدبر (قوله لأن من شرائطها الخ) علة لقوله وتتوقف الخ ولا يرد أن المعطوفات لا تصلح لتعليل له لأن العلة مجموع ما ذكر فكأنه قال لأن لها شروطا منها اتحاد المجلس فافهم

قوله على القبول هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح التي بيدي على قبول الآخر والخطب سهل أهـ مصححه

هو الصحيح بزازية وفي السراجية لابد من تسليم القبض من الجانبين (وتتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فعلا) كالمقطع أو قبضه فور قول المشتري أقلتكم لأن من شرائطها اتحاد المجلس

(قوله ورثا المتعاقدين) لأن الكلام في رفع عقد لازم وأما رفع ما ليس بلازم فلمن له الخيار بعلم صاحبه لا برضاه بجر وحاصله أن رفع العقد غير اللازم وهو ما فيه خيار لا يسمى إقالة بل هو فسخ لأنه لا يشترط فيه رضاها فافهم (قوله أو الورثة أو الوصي) أشار إلى ما في البحر من أنه لا يشترط لصحتها بقاء المتعاقدين فتصح إقالة الوارث والوصي ولا تصح إقالة الموصى له كما في الفقيه اهـ (قوله وبقاء المحل) أي المبيع كلاً أو بعضاً لما سيذكره المصنف من أنه يمنع صحتها هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره (قوله القابل للفسخ بخيار) نعت للمحل وبخيار متعلق بالفسخ ووصف المحل بقوله الفسخ مجاز لأن القابل لذلك عقده قال ح أي القابل للفسخ بخيار من الخيارات كخيار العيب والشرط والرؤية كما في الفتاوى الهندية اهـ وفي الخلاصة والذي يمنع الرد بالعيب بمنع الإقالة ومثله في الفتح (قوله فلوزاد الخ) تفريع على قوله القابل للفسخ بخيار وقدمنا في خيار العيب أن الزيادة أمتصلة متولدة كسمن وجمال أو غير متولدة كغرس وبناء وخياطة وأما منفصلة متولدة كولد وثمرة وارش أو غير متولدة ككسب وهبة والكل أما قبل القبض أو بعده ويتمتع الفسخ بخيار العيب في موضعين في المتصلة الغير المتولدة مطلقاً وفي المنفصلة المتولدة لو بعد القبض فقط فافهم ويأتي له زيادة بيان (قوله وقبض بدلي الصرف في إقالته) أي إقالة عقد الصرف أما على قول أبي يوسف فظاهر لأنها بيع وأما على أصلهما فلا لأنها بيع في حق ثالث وهو حق الشرع بحر (قوله وإن لا يهب البائع الثمن للمشتري) أي المشتري المأذون فلو وهبه لم تصح الإقالة بعدها وقوله قبل قبضه أي قبل قبض البائع الثمن من المأذون وذلك لأنها لو صحت الإقالة حينئذ لكان تبرعاً بالمبيع للبائع ولا يقدر على الرجوع عليه بالثمن لأنه لم يصل إلى البائع منه شيء وهو ليس من أهل التبرع أما بعد القبض فيرجع المأذون عليه بالثمن لو صوله ليده فلم يكن تبرعاً فصحت الإقالة ويرجع على البائع بعدها بشد الموهوب له فيكون الواصل إليه قدر الثمن مرتين الموهوب وقدره وقاس ح على المأذون وصى اليتيم ومتولى الوقف نظراً للصغير والوقف فيجوز فيه ما حكمه ط (قوله في بيع مأذون ووصى ومتول) وكذا إذا اشترى بأقل من القيمة فإن الإقالة لا تصح نهر وكان على الشارح أن يقول وإن لا يهب الثمن للمشتري المأذون أو الوصي أو المتولى قبل قبضه وإن لا يكون بيعهم بأكثر من القيمة ولا شرائهم بأقل منها اهـ ح ويمكن أن يكون قوله في بيع مأذون الخ قيداً للمستثنين لكن المأذون مع ما عطف عليه بالنسبة إلى المسئلة الأولى مشتر وبالنسبة إلى الثانية بائع فتكون إضافة بيع بالنظر إلى الأولى من إضافة المصدر إلى مفعوله وبالنظر إلى الثانية إلى فاعله تأمل (قوله الأصل أن من ملك البيع) أي أو الشراء كما يظهر مما يأتي (قوله الثلاثة المذكورة) أي المأذون والوصي والمتولى إذا باعوا بأكثر من القيمة قال في جامع الفصولين الوصي والمتولى لو باع شيئاً بأكثر من قيمته ثم أقال لم يجز اهـ وعبرة الأشباه الأفي مسائل اشترى الوصي من مديون الميت داراً بعشرين وقيمته خمسون لم تصح الإقالة «اشترى المأذون غلاماً بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصح والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم يجز اهـ فافهم في جامع الفصولين في البيع وما في الأشباه في الشراء (قوله والوكيل بالشراء) بخلاف الوكيل بالبيع تصح ويضمن بحر ثم قال وإنما يضمن

ورثا المتعاقدين أو الورثة  
أو الوصي وبقاء المحل  
القابل للفسخ بخيار فلوزاد  
زيادة تمنع الفسخ لم تصح  
خلافاً لهما وقبض بدلي  
الصرف في إقالته وإن  
لا يهب البائع الثمن للمشتري  
قبل قبضه وإن لا يكون  
البيع بأكثر من القيمة  
في بيع مأذون ووصى  
ومتول (وتصح إقالة المتولى  
إن خيراً) للوقف (والأصل  
الأصل أن من ملك البيع  
ملك إقالته إلا في خمس  
الثلاثة المذكورة والوكيل  
بالشراء

مطلب  
تحريرهم في إقالة الوكيل  
بالبيع

الوكيل بالبيع اذا اقال بعد قبض الثمن اما قبله فيملكها في قول محمد كذا في الظهيرية اه  
وفي جامع الفصولين الوكيل بالبيع لو اقال او احتال او ابرأ او حط او وهب صح عندها  
وضمن لموكله لا عند ابي يوسف الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه وفي حاشيته  
للخير الرملي بعد ان ذكر عبارة البحر اقول وفيه توقف من وجوه \* الاول تقييده الضمان بما  
اذا كانت الاقالة بعد قبض الثمن مع ان الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا \* الثاني قوله  
فيملكها عند محمد مع انها جائزة عند الامام ايضا فواجهه التخصيص بقول محمد \* الثالث ترتب  
عدم الضمان على كونه يملكها مع قولهم تصح عندها وضمن لموكله فهو صريح في الضمان  
مع كونها صحيحة وصريح كلام الظهيرية واطلاقه يفيد صحة اقالة وكيل البيع مطلقا قبل  
قبض الثمن وبعده ثم رأيت في جامع الفتاوى والبرازية ماصورته والوكيل بالبيع يملك الاقالة  
بخلاف الوكيل بالشراء يستوى ان تكون الاقالة قبل القبض او بعده فتأمل مع ما في الظهيرية  
ومع ما في جامع الفصولين والظاهر ان معنى قوله في الظهيرية فيملكها في قول محمد اى  
على الموكل فيعود المبيع الى ملكه ومعنى قوله في الفصولين الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة  
احتماء اى على الموكل فلا يعود المبيع الى ملكه وتصح الاقالة عليه فيضمن وبهذا يحصل  
التوفيق ويتضح الامر وقد ذكر في البحر اول الاقالة فرعا لطيفا عن القنية فيه دلالة على  
صحة التوفيق المذكور فراجعته فتحصل ان اقالته تصح عند الامام قبل القبض وبعده  
ويضمن وعند محمد يملكها قبله على الموكل فتصح ولا يضمن وبعده تصح ويضمن وعند  
ابي يوسف لا تصح مطلقا ولا يضمن اه كلام الخير الرملي قات وهو توفيق لطيف لكن ذكر  
في الباب العاشر من بيوع البرازية اقالة الوكيل بالبيع جائزة عند الامام ومحمد اه ومثله  
في القنية وزاد ان المعنى فيه كون اقالته تسقط الثمن عن المشتري عندها ويلزم المبيع الوكيل  
وعند ابي يوسف لا تسقط الثمن عن المشتري اصلا اه ولعل ما في الظهيرية رواية عن محمد  
ويؤيده ما في وكالة كافي الحاكم الشهيد لو كل رجل رجلا ببيع خادم له فباعها ثم اقال البائع البيع  
فيها لزمه المال والخادم له وكذلك لو لم يكن قبضها المشتري حتى اقاله من عيب او من غير  
عيب اه فهذا نص المذهب ومقتضاه انه قول ائمتنا الثلاثة لكونه لم يذكر فيه خلافا وظاهره  
انه لا فرق بين كونه قبل قبض الثمن او بعده وهو الوجه لان الاقالة بيع جديد في حق ثالث  
وهو الموكل هنا فاذا اقال البائع بلاذنه لا يصير مشتريه اذ لا يملك ذلك عليه بل صار البائع مشتريا  
لنفسه اذ الشراء متى وجد نقاذا لا يتوقف وبه يظهر وجه الفرع الذي ذكره في البحر عن القنية  
وهو قوله باعت ضيعة مشتركة بينهما وبين ابنها بالبائع واجاز الابن البيع ثم اقالته واجاز الابن  
الاقالة ثم باعتهما ثانيا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان الاقالة يعود المبيع الى ملك  
العائد لا الى ملك الموكل والمجيز اه اى لانها باجازه ابنها البيع الاول صارت وكيلة عنه  
فيه ثم صارت بالاقالة مشترية لنفسها فلذا نفذ بيعها الثاني بلا اجازة ويظهر مما ذكرنا  
ان اقالة المتولى او الوصى البيع فيما تقدم تصح عليه ويضمن فان غنم تحرير هذا المحل **(قوله قيل**  
**وبالسلم)** اى عند ابي يوسف قال في جامع الفصولين الوكيل بالبيع لو قبض ادون مما شرط صح  
وضمن لموكله ما شرط عند ابي حنيفة ومحمد وكذا لو ابرأه عن السلم او وهبه قبل قبضه او اقاله

قيل وبالسلم اشباه



او احتال به صح وضمن عندها ولم يحز عند ابى يوسف (قوله ولا اقالة في نكاح الخ) اى اعدم قبول الفسخ بخيار (قوله للحديث) هو قوله صلى الله عليه وسلم من اقال مسلما بيعته اقال الله عثرته اخرجه ابو داود وزاد ابن ماجه يوم القيامة ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال على شرط الشيخين وعند البيهقي من اقال نادما فتح (قوله وتجب في عقد مكره وفاسد) لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين صونا لهما عن المحظور ولا يكون الا بالاقالة كما في النهاية وتبعه غيره قال في الفتح وهو مصرح بوجوب التماسخ في العقود المكروهة السابقة وهو حق لان رفع المعصية واجب بقدر الامكان اه وظاهر كلام النهاية ان ذلك اقالة حقيقة ومقتضاه انه يترتب عليه احكام البيع الآتية واورد عليه ان الفاسد يجب فسخه على كل منهما بدون رضا الآخر وكذا للقاضي فسخه بالارضاء والاقالة يشترط لها الرضا اللهم الا ان يراد بالاقالة مطلق الفسخ كما افاده محشي مسكين قلت واليه يشير كلام الفتح المذكور وهو الظاهر لان المقصود منه رفع العقد كأنه لم يكن رفعا للمعصية والاقالة تحقق العقد من بعض الاوجه فلا بد ان يكون الفسخ في حق المتعاقدين وحق غيرها والله سبحانه اعلم (قوله وفيما اذا غره البائع يسيرا الخ) اصل البحث لصاحب البحر وضمن الشارح غره معنى غبه والمعنى اذا غره غبا ناله غبا يسيرا اى فاذا اطلب منه المشتري الاقالة وجبت عليه رفعا للمعصية تأمل (قوله كما سيحى) اى فى آخر الباب الآتى (قوله وحكمها انها فسخ الخ) الظاهر انه اراد بالفسخ الانفساخ لان حكم العقد الاثر الثابت به كالمالك في البيع واما الفسخ بمعنى الرفع فهو حقيقتها (قوله فسخ في حق المتعاقدين) هذا اذا كانت قبل القبض بالاجماع واما بعده فكذلك عند الامام الا اذا نذر بان ولدت المبيعة فتبطل قال ابو يوسف هى بيع الا اذا تعذر بان وقعت قبل القبض في منقول فتكون فسخا الا اذا تعذر ايضا بان ولدت المبيعة والاقالة قبل القبض فتبطل وقال محمد هى فسخ ان كانت بالثمن الاول او بأقل ولو باكثر او بجنس آخر فيبيع والخلاف مقيد بما اذا كانت بلفظ الاقالة كما يأتى نهر والصحيح قول الامام كما في تصحيح العلامة قاسم (قوله فيما هو من موجبات العقد) قيد به الزيلى وتبعه اكثر الشراح وفيه شئ فان الكلام فيما هو من موجبات العقد لا فيما هو ثابت بشرط زائد اذ الاصل عدمه فقولهم فسخ اى لما اوجبه عقد البيع فهو على اطلاقه تدبر رملى على المنع (قوله اى احكام العقد) اى ما ثبت بنفس العقد من غير شرط بحر (قوله بشرط زائد) الاول اى يقول بأمر زائد وذلك كقول الدين فإنه لا يفسخ بالاقالة ليعود الاجل لان حلوله انما كان برضا من هو عليه حيث ارتضاه ثمنا فقد اسقطه فلا يعود بعد ط (قوله كأنه باعه منه) اى كأن المشتري باع العين من البائع لانه لما سقط الدين سقط الاجل وصارت المقابلة بعد ذلك كأنه باع المبيع من بائعه فيثبت له عليه دين جديد تأمل (قوله ولورده بخيار) اى خيار عيب وعبرة البحر بعيب (قوله لانه فسخ) فان الرد بخيار العيب اذا كان بالقضاء يكون فسخا ولذا يثبت للبائع رده على بائنه بخلاف ما اذا كان بالتراضى فإنه يبيع جديد (قوله لم تعد الكفالة فيهما) اى فى الاقالة والرد بعيب بقضاء اه ح فتم عمل ان الاجل والكفالة فى البيع بما عليه لا يعود ان بعد الاقالة وفى الرد بقضاء فى العيب يعود الاجل ولا تعود الكفالة اه ط قلت

ولا اقالة في نكاح وطلاق  
وعتاق جوهره وبراء  
بحر من باب التحالف  
(وهى) مندوبة للحديث  
وتجب في عقد مكره  
وفاسد بحر وفيما اذا غره  
البائع يسيرا نهر بحثا فلو  
فاحشا فله الرد كما سيحى  
وحكمها انها (فسخ  
فى حق المتعاقدين فيما هو  
من موجبات) بفتح الجيم  
اى احكام (العقد) اما  
لو وجب بشرط زائد  
كانت بيعا جديدا فى حقهما  
ايضا كأن شرى بدينه  
المؤجل عينا ثم تقايلا لم  
يعد الاجل فيصير دينه حالا  
كأنه باعه منه ولورده بخيار  
بقضاء عاد الاجل لانه  
فسخ ولو كان به كفيل لم  
تعد الكفالة فيهما خاتمة ثم  
ذكر لكونها فسخا فروعا  
(ف) الاول انها (تبطل  
بعد ولادة المبيعة) لتعذر  
الفسخ بالزيادة المنفصلة  
بعد القبض حقا للشرع

ومقتضى هذا انه لو كان الرد بالرضا لا تعود الكفالة بالاولى وذكر الرملى في كتاب الكفالة انه ذكر في التتارخانية عن المحيط عدم عودها سواء كان الرد بقضاء او رضا وعن المبسوط انه ان كان بالقضاء تعود والا فلا ثم قال الرملى والحاصل ان فيها خلافا بينهم **(قوله لاقبله مطلقا)** اى متصلة او منفصلة قال في الفتح والحاصل ان الزيادة متصلة كانت كالمسمن او منفصلة كالولد والارض والعقر اذا كانت قبل القبض لا تمنع الفسخ والدفع وان كانت بعد القبض متصلة فكذلك عنده وان كانت منفصلة بطلت الاقالة لتعذر الفسخ معها اه ومثله في ابن ملك على المجمع لكن قدمنا عن الخلاصة ان ما يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة وقدمنا ايضا ان الرد بالعيب يتمتع في المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفي المنفصلة المتولدة لو بعد القبض فقط ويوافقه ما في الخامس والعشرين من جامع الفصولين ان الرد بالعيب يتمتع لو الزيادة متصلة لم تتولد اتفاقا كصبيغ وبناء والمنفصلة المتولدة كولد وثمر وارث وعقر تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ والمنفصلة التي لم تتولد ككسب وغلة لا تمنع الرد والفسخ بسائر اسبابه اه \* **(تنبيه)** \* قال في الحاوى تقايلا البيع في الثوب بعد ما قطعه المشتري وخاطه قيصا او في الحديد بعدما اتخذه سيفا لا تصح الاقالة كمن اشترى غزلا ففسجه او حنطة فطحنها وهذا اذا تقايلا على ان يكون الثوب للبائع والحياطة للمشتري يعنى يقال للمشتري افنق الحياطة وسلم الثوب لما فيه من ضرر المشتري فلورضى يكون الحياطة للبائع بأن يسلم الثوب اليه كذلك نقول تصح اه وفي حاشية الحيز الرملى على الفصولين وقد سئلت في مبيع استغله المشتري هل تصح الاقالة فيه فأجبت بقولى نعم وتطبخ الغلة له والغلة اسم للزيادة المنفصلة كأجرة الدار وكسب العبد فلا يخالف ما في الخلاصة من قوله رجل باع آخر كراما فسلمه اليه فأكل زله يعنى ثمرته سنة ثم تقايلا لا تصح وكذا اذا هلكت الزيادة المتصلة او المنفصلة واستهلكها الاجنبى اه **(قوله وتصح بمثل الثمن الاول)** حتى لو كان الثمن عشرة دنانير فدفع اليه دراهم ثم تقايلا وقد رخصت الدنانير رجوع بالدنانير لا بما دفع وكذا لو رد بعيب وكذا في الاجرة لو فسخت ولو عقد بدراهم فكسدت ثم تقايلا رد الكاسد كذا في الفتح نهر **(قوله وبالسكوت عنه)** المراد ان الواجب هو الثمن الاول سواء ساءم او لا قال في الفتح والاصل في لزوم الثمن أن الاقالة فسخ في حق المتعاقدين وحقيقة الفسخ ليس الرفع الاول كأن لم يكن فيثبت الحال الاول وثبوته برجوع عين الثمن الى مالكه كأن لم يدخل في الوجود غيره وهذا يستلزم تعيين الاول ونفى غيره من الزيادة والنقص وخلاف الجنس اه **(قوله ويرد مثل المشروط الخ)** ذكر هذا هنا غير مناسب لانه ليس من فروع كونها فسخا بل من فروع كونها بيعا ولذا ذكره الزياهي وغيره في محتررات قوله فيما هو من موجبات العقد فقال وكذا لو قبض اردأ من الثمن الاول أو اجود منه يجب رد مثل المشروط في البيع الاول كأنه باعه من البائع بمثل الثمن الاول وقال الفقيه ابو جعفر عليه رد مثل المقبوض لانه لو وجب عليه رد مثل المشروط للزومه زيادة ضرر بسبب تبرعه ولو كان الفسخ بخيار رؤية أو شرط او بعيب بقضاء يجب رد المقبوض أجماعا لانه فسخ من كل وجه اه ومثله في المنع فافهم **(قوله ولو تقايلا الخ)** قدمناه آنفا عن النهر **(قوله لم تجز اقالته)** مراعاة للوقف والصغير منح وينبغى أن تجوز على نفسه في مسألة البيع كما قدمناه

لاقبله مطلقا بن ملك (و)  
الثاني (تصح بمثل الثمن  
الاول وبالسكوت عنه)  
ويرد مثل المشروط ولو  
المقبوض اجود أو أردأ  
ولو تقايلا وقد كسدت رد  
الكاسد (الاذا باع المتولى  
او الوصى للوقف والصغير  
شيأ بأكثر من قيمته او  
اشترى شيأ بأقل منها)  
لوقف او للصغير لم تجز  
اقالته ولو بمثل الثمن الاول  
وكذا المأذون كما مر

(قوله وان شرط غير جنسه) متعلق بما قبل الاستثناء فكان ينبغي تقديمه عليه اهرح (قوله او اكثر منه) اى من الثمن الاول او من الجنس (قوله او اجله) بان كان الثمن حالا فاجله المشتري عند الاقالة فان التأجيل يبطل وتصح الاقالة وان تقايلا ثم اجله ينبغي ان لا يصح الاجل عند ابي حنيفة فان الشرط اللاحق بعد العقد يلحق باصل العقد عنده كذا فى الفينة بحر لكن تقدم فى البيع الفاسد انه لا يصح البيع الى قدوم الحاج والحصاد والدياس ولو باع مطلقا ثم اجل اليها صح التأجيل وقدمنا ايضا تصحيح عدم التحاق الشرط الفاسد (قوله الا مع تعيبه) اى تعيب المبيع عند المشتري فانها تصح بالاقل وصار المحطوط بازاء نقصان العيب قهستانى (قوله لا يزيد ولا ينقص) فلو كان ازيد او انقص هل يرجع بكل الثمن او ينقص بقدر العيب ويرجع بما بقى فليراجع ط قلت الظاهر الثانى لان الاقالة عند التعيب جائزة بالاقل والمراد نفي الزيادة والنقصان عن مقدار العيب فصار الباقي بمنزلة اصل الثمن فتلغو الزيادة والنقصان فقط ويرجع بما بقى والله اعلم \* (تنبيه) \* علم من كلامهم انه لو زال العيب فاقال على اقل من الاول لا يلزم الا الاول بقى لو زال بعد الاقالة هل يرجع المشتري على البائع بنقصان العيب الذى اسقطه من الثمن الاول مقتضى كونها فسخا فى حقهما انه يرجع ونظيره ما قدمناه فى اوائل باب خيار العيب لو صالحه عن العيب ثم زال رجع البائع تأمل وفى التتارخانية تعيبت الجارية بيد المشتري بفعله او باقعة سماوية وتقايلا ولم يعلم البائع بالعيب وقت الاقالة ان شاء امضى الاقالة وان شاء رد وان علم به لا خيار له اه قال الحير الرملى فى حواشى المنع بعد نقله اقول فلو تعذر الرد بهلاك المبيع هل يرجع نقصان العيب بمقتضى جعلها بيعا جديدا أم لا لانها فسخ فى حقهما الظاهر الثانى اه وهذا يؤيد ما قلنا (قوله قيل الخ) نقله فى البحر عن البناية عن تاج الشريعة ولم يعبر عنه بقيل ولعل الشارح اشار الى ضعفه لمخالفته اطلاق ما فى الزيلعى والفتح من نفي الزيادة والنقصان مع ان وجه هذا القول ظاهر لان المراد بما يتغابن فيه ما يدخل تحت تقويم المقومين فلو كان المبيع ثوبا حدث فيه عيب بعضهم يقول ينقصه عشرة وبعضهم احد عشر فهذا الدرهم يتغابن فيه نعم لو اتفق المقومون على شئ خاص تعين نفي الزيادة تأمل (قوله لا تنفسد بالشرط الفاسد) كشرط غير الجنس او الاكثر او الاقل كما علمت (قوله وان لم يصح تعليقه) اه فى البحر بما قدمناه عن البرازية من قول المشتري للبائع ان وجدت مشتريا بأزيد فبعه منه (قوله كاسيجى) اى قبيل باب التصرف اه ح (قوله والرابع الخ) صورته باع زيد من عمرو شيا منقولا كشوب وقبضه ثم تقايلا ثم باعه زيد ثانيا من عمرو قبل قبضه منه جاز البيع لان الاقالة فسخ فى حقهما فقط عاد الى البائع ملكه السابق فلم يكن بائعا ما شراه قبل قبضه (قوله ولو كان) اى عقد المقيالة (قوله لبطل) اى فسد وبه عبر المصنف ووجهه انه باع المنقول قبل قبضه ط (قوله كيعه من غير المشتري) اى كما لو باع البائع المذكور من غير المشتري قبل قبضه من المشتري فيفسد البيع لكون الاقالة بيعا جديدا فى حق ثالث فصار بائعا ما شراه قبل قبضه بخلاف ما اذا باعه من المشتري لما علمت (قوله جاز قبض المكيل والموزون) المراد جواز التصرف به ببيع او اكل بلا اعادة كيله او وزنه ولو كانت الاقالة بيعا لم يحجز ذلك كاسيا فى باب وقوله منه اى من المشتري متعلق بقبض

(وان) وصلية (شرط غير جنسه او اكثر منه او) اجله وكذا فى (الاقل الا مع تعيبه) فتكون فسخا بالاقل لو بقدر العيب لا يزيد ولا ينقص قبل الا بقدر ما يتغابن الناس فيه (و) الثالث (لا تنفسد بالشرط) الفاسد (وان لم يصح تعليقه) كاسيجى (و) الرابع (جاز للبائع بيع البيع منه) ثانيا بعدها (قبل قبضه) ولو كان بيعا فى حقهما لبطل كيعه من غير المشتري عني (و) الخامس (جاز قبض المكيل والموزون منه) بعدها (بلا اعادة كيله ووزنه) السادس (جاز هبة المبيع منه بعد الاقالة

قبل القبض (ولو كان بيعا في حقهما لما جاز كل ذلك (و) انما (هي بيع في حق ثالث) اي لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله فهي فسخ في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ مفاصلة او متاركة او تراد لم يجعل بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع فيبيع اجماعا وثمرته في مواضع (د) الاول (لو كان المبيع عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم تقايلا قضى له بها) لكونها بيعا جديدا فكان الشفع ثالثهما (و) الثاني (لا يرد البائع الثاني على الاول بعيب علمه بعدها) لانه بيع في حقه (و) الثالث (ليس للواهب الرجوع اذ باع الموهوب له الموهوب من آخر ثم تقايلا) لانه كالمشتري من المشتري منه (و) الرابع (المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن جاز للبائع شراؤه منه بالاقل (و) الخامس) اذا اشترى بعروض التجارة عبدا للخدمة بعدما حال عليها الحول ووجد به عيبا فرد به بغير قضاء او استرد العروض فهلك في يده لم تسقط الزكاة (و) فالفقير ثالثهما اذ الرد بعيب بلا قضاء اقالة ويزاد

(قوله قبل القبض) متعلق بهبة وفائدته انه لو كانت الاقالة بيعا انفسخ لان البيع ينفسخ بهبة المبيع للبائع قبل القبض كافي البحر واذا انفسخ لم تصح الهبة (قوله بيع في حق ثالث) انما كانت عنده فسخا في حقهما لانها تنفي عن الفسخ والرفع وبيعا في حق الثالث ضرورة انه يثبت به مثل حكم البيع وهو الملك لا يقتضي الصيغة فحمل عليه لعدم ولايتهما على غيرها كافي الزيلعي وتوضيحه في الشربلالية عن الجوهرية (قوله بلفظ الاقالة) اي صريحا او ضمنا لانها قد تكون بالتعاطي كما مر فالمراد الاحتراز عما لو كانت بلفظ فسخ ونحوه او بيع (قوله في غير العقار) اي في المنقول لانه لا يجوز بيعه قبل قبضه اما في العقار فهي بيع مطلق الجواز بيعه قبل قبضه وما ذكره الشارح من كونها بيعا بعد القبض فسخا قبله هو ما جزم به الزيلعي وذكر في البحر عن البدائع ان هذا رواية عن ابي حنيفة قال وظاهره ترجيح الاطلاق اه ويؤيده ما في الجوهرية من انه لا خلاف بينهم انها بيع في حق الغير سواء كانت قبل القبض او بعده وحمله على العقار بعيد فليأمل (قوله لم يجعل بيعا اتفاقا) اعمالا لموضوعه اللغوي ط عن الدرر (قوله ولو بلفظ البيع) كقوله قال البائع له بعني ما اشتريت فقال بعث كان بيعا بحر (قوله فيبيع اجماعا) اي من ابي يوسف ومنهما فيجوز فيها حكم البيع حتى اذا دفع السلعة من غير بيان الثمن كان بيعا فاسدا ط وكذا يفسد لو كان المبيع منقولا قبل قبضه وما في ح من انها بيع لو بعد القبض والافسخ لا يلزم بيع المنقول قبل قبضه ففيه ان هذا التفصيل في لفظ الاقالة والكلام في لفظ البيع فافهم ولا يرد ما قدمناه عن البرازية من ان المشتري لو قال للبائع بع نفسك فلو باع جاز وانفسخ الاول لان المراد بالبيع هنا ان يبيعه المشتري للبائع وفيما مر اذنه بالبيع لنفسه يقتضي تقدم الاقالة كما قدمناه (قوله وثمرته) اي ثمرة كونها بيعا في حق ثالث (قوله فسلم الشفع الشفعة) قيد به لتظهر فائدة كونها بيعا والا لو لم يسلم بان اقال قبل ان يعلم الشفع بالبيع فله الاخذ بالشفعة ايضا ان شاء بالبيع الاول وان شاء بالبيع الحاصل بالاقالة تأمل رملي (قوله قضى له بها) اي اذا طلبها عند علمه بالمقايلة (قوله والثاني لا يرد الخ) اي اذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقايلا ثم اطلع على عيب كان في يد البائع فاراد ان يرد على البائع ليس له ذلك لانه بيع في حقه فكأنه اشتراه من المشتري بحر فالثالث هنا هو البائع الاول وهذه كافي الشربلالية حيلة للشراء باقل مما باع قبل نقد ثمنه (قوله لانه) اي الموهوب له لما تقايلا مع المشتري منه صار كالمشتري من المشتري منه فكأنه عاد اليه الموهوب بملك جديد وذلك مانع من رجوع الواهب في هبته فالثالث هنا هو الواهب (قوله والرابع المشتري الخ) صورته اشترى شيئا فقبضه قبل نقد الثمن فباعه من آخر ثم تقايلا وعاد الى المشتري ثم ان البائع اشتراه من المشتري باقل من الثمن قبل النقد جاز ويجعل في حق البائع كانه ملكه بسبب جديد فتبع (قوله اذ الرد بعيب بلا قضاء اقالة) اي والاقالة بيع جديد في حق الفقير فيكون بالبيع الاول مستهلكا للعروض فتجب الزكاة ولو كانت الاقالة فسخا في حق الفقير لارتفع البيع الاول وصار كأنه لم يبيع وقد هلكت العروض فلا تجب الزكاة اه وعن هذا قيد المصنف بكون العبد للخدمة اذ لو كان للتجارة لم يكن البيع استهلاكيا فاذا هلكت العروض بعد الرد لم تجب زكاتها وكذا قيد بكون الرد بغير قضاء لانه بالقضاء يكون فسخا في حق

الكل فكأنه لم يصدر بيع فلا تجب زكاتها بهلاكها بعده أفاده ط بقي شيء وهو ان كون  
 الاقالة بيعا في حق ثالث شرطه كونها بلفظ الاقالة كإقدمه والرد بلاقضاء ليس فيه لفظها  
 والجواب ان هذا الرد اقالة حكما وليس المراد خصوص حروف الاقالة كإنهنا عليه فيما مر  
 فتدبر (قوله التقابض في الصرف) لما مر من ان قبض بدليه شرط في صحتها قال في الفتح لانه  
 مستحق الشرع فكان بيعا جديدا في حق الشرع (قوله ووجوب الاستبراء) اي اذا اشترى  
 جارية وقبضها ثم تقايلا البيع نزل هذا التقايل منزلة البيع في حق ثالث حتى لا يكون للبائع  
 الاول وطؤها الا بعد الاستبراء حموى عن ابن مالك (قوله لانه حق الله تعالى) علة للمسئلين  
 (قوله والاقالة بعد الاجارة والرهن) اي لو اشترى دارا فاجرها او رهنها ثم تقايل مع البائع  
 ذكر في النهر اخذ من قواهم انها بيع جديد في حق ثالث انها تنوقف على اجارة المرتهن او قبضه  
 دينه وعلى اجارة المستأجر (قوله والمرتهن ثالثهما) الاولى زيادة المستأجر (قوله فهي تسعة)  
 يزداد ما قدمه في قوله اما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا جديدا في حقهما ايضا الخ وقد مر ان  
 من فروع ذلك ما ذكره بعده من قوله ويرد مثل المشروط ولو المقبوض أجودا وورد (قوله  
 ويمنع صحتها هلاك المبيع) لما مر ان من شرطها بقاء المبيع لانها رفع العقد والمبيع محله بحر  
 وكذا هلاكه بعد الاقالة وقبل التسليم يبطلها كأيما وقد مرنا عن الخلاصة ان ما يمنع الرد  
 بالعيب يمنعها (قوله كإباق) تمثيل للهلاك حكما اي لو أبق قبل الاقالة او بعدها ولم يقدر على  
 تسليمه (قوله ولو في بدل الصرف) لان المعقود عليه الذي وجب لكل واحد منهما بذمة  
 صاحبه وهذا باق نهر والاولى ان يقول ولو في بدل الصرف وكأنه نظر الى ان لفظ بدل نكرة  
 مضافة فتم (قوله وهلاك بعضه) اي بعض المبيع كما يأتي تصويره في قوله شري ارضا  
 مزروعة الخ (قوله اعتبار الجزء بالكل) يعني هلاك الكل كإمنع في الكل فهلاك البعض يمنع  
 في البعض وفيه اشارة الى انه لو قايله في بعض المبيع وقبله صح وبه صرح في الحاوي سائحا  
 وقد مرنا اول الباب عبارة الحاوي (قوله وايس منه) اي من هلاك البعض فليس له ان ينقص شيئا  
 من الثمن لجفافه ط (قوله في المقايضة) بالياء المثناة التحتية وهي بيع عين بعين كأن نباعا بعدا  
 بجارية فهلاك العبد في يد بائع الجارية ثم اقالا المبيع في الجارية وجب رد قيمة العبد ولا تجل  
 بهلاك احدهما بعد وجودهما لان كل واحد منهما مبيع فكان المبيع قائما وتماه في العناية  
 (قوله وكذا في السلم) قال في البحر ثم اعلم انه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لصحة الاقالة  
 اقالة السلم قبل قبض المسلم فيه فانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا او دينا وسواء كان قائما  
 في يد المسلم اليه او هالكا لان المسلم فيه وان كان دينا حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز  
 الاستبدال به قبل قبضه واذا صححت فان كان رأس المال عينا ردت وان كانت هالكة رد المثل  
 ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا وكذا اقالته بعد قبض المسلم فيه ان كان قائما ويرد بالسلم  
 عين المقبوض لكونه متعينا وكذا في البدائع اه ح (قوله ولو هلك) اي البدلان (قوله  
 الا في الصرف) فهلاك بدليه لا يبطل الاقالة لما مر ان المعقود عليه ما في ذمة كل من  
 المتماقين (قوله تقايلا فابق العبد) اراد به ان الهلاك كإمنع ابتداء الاقالة يمنع بقاءها  
 اه ح وبه صرح في النهر (قوله او هلك المبيع) اي حقيقة لان الاباق هلاك لكنه

التقابض في الصرف  
 ووجوب الاستبراء لانه  
 حق الله تعالى فالله ثالثهما  
 صدر الشريعة والاقالة بعد  
 الاجارة والرهن فالمرتهن  
 ثالثهما نهر نهي تسعة (و)  
 الاقالة يمنع صحتها هلاك  
 المبيع (ولو حكما كإباق  
 لا الثمن) ولو في بدل  
 الصرف (وهلاك بعضه يمنع)  
 الاقالة (بقدره) اعتبار الجزء  
 بالكل وليس منه ما لو شري  
 صابونا فحذف تقايلا بقاء كل  
 المبيع فتم (واذا هلك احد  
 البدلين في المقايضة) وكذا  
 في السلم (صححت) الاقالة  
 (في الباقي منهما) وعلى  
 المشتري قيمة الهالك ان  
 قيميا ومثله ان مثليا ولو هلكا  
 بطلت (الا في الصرف  
 تقايلا فابق العبد من يد  
 المشتري) ويجز عن تسليمه  
 او هلك المبيع بعدها قبل  
 القبض بطلت

حكى والحاصل ان قول المصنف وينع صحتها هلاك المبيع لا يختص بكون الهلاك قبل  
 الاقالة بل مثله ما اذا كان الهلاك حقيقة او حكما بعد الاقالة قبل التسليم الى البائع ونص  
 عبارة البرازية هلك المبيع بعد الاقالة قبل التسليم بطلت اه ثم رأيت الرملى في حاشية البحر  
 نقل هذه العبارة عن البرازية ونقلها ايضا بعينها عن مجمع الفتاوى وعن مجمع الرواية شرح  
 القدورى عن شرح الطحاوى ثم قال ومثله في كثير من الكتب اه وبه سقط ما قيل ان هذه  
 العبارة ليست في البرازية بل ذكرها في البحر بلا عزو بدون قوله قبل القبض اه فافهم  
**(قوله برازية)** عزو لقوله تقايلا الخ نيه به على انه ليس من مسائل المتون **(قوله مشجرة)**  
 في القاموس ارض شجرة ومشجرة وشجرا كثيرة الشجرا اه ففى بفتح الميم والجيم والراء كا  
 يقال ارض مسبعة على وزن مرحلة كثيرة السباع كفى القاموس ايضا فافهم **(قوله فقطعه)**  
 اى المشتري والضمير للشجر المعلوم من مشجرة ط **(قوله من ارض الشجر واليد)** فى المصباح  
 ارض الجراحة ديتها واصله الفساد ثم استعمل فى نقصان الاعيان لانه فساد فيها اه فالمراد  
 هنا بدل الفساد اى بدل نقصان المبيع فافهم **(قوله قنية)** عزو لقوله وان اشترى الخ وقد نقل  
 ذلك عنها فى البحر ثم قال ورقم برقم آخر ان الاشجار لا تسلم للمشتري وللبائع اخذ قيمتها منه  
 لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش اى ارض الدفان لم يدخل فى البيع اصلا لا قصدا ولا  
 ضمنا اه قال الحير الرملى وعليه فكل شئ موجود وقت البيع للبائع اخذ قيمته دخل ضمنا  
 او قصدا وكل شئ لم يدخل اصلا لا قصدا ولا ضمنا ليس للبائع اخذه وينبى ترجيح هذا لما فيه  
 من دفع الضرر عنه اه **(قوله سحت فى الارض بحصتها)** الفرق بينه وبين الشجر ان الشجر  
 يدخل فى بيع الارض تبعا بخلاف الزرع كما فى البحر اه ح اى ان الزرع لا يدخل فى بيع  
 الارض الا اذا نص عليه فيكون بعض المبيع فله حصة من الثمن بخلاف الشجر وعلى النقل  
 الآخر عن القنية لافرق بينهما **(قوله ولو تقايلا بعد ادراكه)** اى فى يد المشتري لم يحجز لان العقد  
 انما ورد على التفصيل دون الخطئة بجر عن القنية اى والخطئة زيادة منفصلة متولدة وهى  
 مانعة كما قدمناه عن جامع الفصولين **(قوله ردها واخذ ثمنها)** اى له ذلك وقد منا ان ما يمنع الرد  
 بالعيب يمنع الاقالة وقدم المصنف فى خيار العيب انه لو وطى الجارية او قبلها او مسها بشهوة  
 ثم وجد بها عيبا لم ردها مطلقا اى ولو تيبا **(قوله وفيها مؤنة الرد على البائع مطلقا)** لانه عاد الى  
 ملكه فؤنة رده عليه قال القاضى بديع الدين سواء تقايلا بحضرة المبيع او بغيبته اه منج  
 وهذا معنى قوله مطلقا وان لم يذكر فى عبارة القنية فسقط ما قيل ان الصواب اسقاطه فافهم  
**(قوله الاقالة السلم)** اى قبل قبض المسلم فيه فلو بعده سحت كما تعرفه **(قوله لكون المسلم**  
**فيه ديننا سقط)** اى بالاقالة فلو انفسخت الاقالة لكان حكم انفساخها عود المسلم فيه  
 والساقط لا يحتمل العود بخلاف الاقالة فى البيع لانه عين فأمكن عوده الى ملك المشتري بجر  
 من باب السلم **(قوله رأس المال)** اى مال السلم **(قوله كهو قبلها)** اى حكمه بعدها حكمه  
 قبلها وفيه ادخال الكاف على ضمير الرفع المنفصل وهو مختص بالضرورة وكذا قوله كقبلها  
 فيه ان الظروف التى تقع غايات لا تجر الا بمن حوى **(قوله فلا يتصرف فيه)** اى نحو بيع  
 وشركة قبل قبضه فلا يجوز لرب السلم شراء شئ من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة قبل قبضه

برازية (وان اشترى) ارضا  
 مشجرة فقطعه او (عبدا  
 فقطعت يده واخذ ارضها  
 ثم تقايلا سحت ولزمه جميع  
 الثمن ولا شئ لبائعه من ارض  
 البعير واليدان عالما به) يقطع  
 اليد والشجر (وقت الاقالة  
 وان غير عالم بخيرين الاخذ  
 بجميع ثمنه او الترك) قنية  
 وفيها شري ارضا من روعة  
 ثم حصده ثم تقايلا سحت  
 فى الارض بحصتها ولو  
 تقايلا بعد ادراكه لم يحجز وفيها  
 تقايلا ثم علم ان المشتري كان  
 وطى المبيعة ردها واخذ  
 ثمنها وفيها مؤنة الرد على  
 البائع مطلقا (وتصح اقالة  
 الاقالة فلو تقايلا البيع ثم  
 تقايلاها) اى الاقالة  
 (ارتفعت و عاد) البيع  
 (الاقالة السلم) فانها لا تقبل  
 الاقالة لكون المسلم فيه ديننا  
 سقط والساقط لا يعود  
 اشباه وفيها رأس المال بعد  
 الاقالة كهو قبلها فلا يتصرف  
 فيه بعدها كقبلها



اي قبل قبض رب السلم رأس المال من المسلم اليه وهذا في السلم الصحيح فلو فاسدا جاز الاستبدال كسائر الديون كما ذكره الشارح في بابه وفيه كلام سيأتي هناك (قوله الا في مستثنين) استثناء من قوله كهو قبلها (قوله لو اختلفا فيه) اي في رأس المال بعدها اي بعد الاقالة يعني وقبل تسليم المسلم فيه لما في سلم البحر عن الذخيرة لوتقايلا بعدما سلم المسلم اليه المسلم فيه ثم اختلفا في رأس المال تحالفا لان المسلم فيه عين قائمة وليس بدین فالاقالة هنا تحتمل الفسخ قصدا اه وهذا صريح في ان اقالة الاقالة في السلم جائزة لو بعد قبض المسلم فيه (قوله فلا تحالف) بل القول فيه قول المسلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها ط عن ابي السعود قال ح لان التحالف باعتبار ان اختلافهما في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة (قوله ولو تفرقا قبل قبضه) اي قبض رأس مال السلم بعد الاقالة جاز لان قبضه شرط حال بقاء العقد لا بعد اقالته (قوله الا في الصرف) استثناء منقطع اه ح لان اصل الكلام في رأس المال فالاولى ان يقول بخلاف الصرف فان الحاصل ان رأس المال في السلم بعد الاقالة لا يجوز الاستبدال به ولا يجب قبضه في مجلسها وبذل الصرف بالعكس فان قبضه في مجلس الاقالة شرط لصحتها ويجوز الاستبدال به قال في البحر من السلم ووجه الفرق ان القبض في مجلس العقد في البدلين ما شرط لعينه بل للتعين وهو ان يصير البدل معينا بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين بدین ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فتعود اليه عنه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف الصرف لان التعيين لا يحصل الا بالقبض لان استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في مجلس التعيين اه وحاصله ان السلم لما يجوز الاستبدال به قبل قبضه لم يلزم قبضه في مجلس الاقالة لان التعيين موجود بخلاف الصرف فانه لما جاز استبداله لزم قبضه ليحصل التعيين (قوله اختلف المتبايعان الخ) كان الاولى ذكر هذه المسئلة في باب البيع الفاسد ولكن مناسبتها هنا ذكر المسئلة المستثناة (قوله فالقول لمدعي البطلان) لان انعقاد البيع حادث والاصل عدله اه ح فهو منكرا لاصل العقد (قوله لمدعي الصحة) لانهما لما اتفقا على العقد كان الظاهر من اقدامهما عليه صحته اه ح ولان مدعي الفساد يدعي حق الفسخ وخضمه ينكر ذلك والقول للمنكر ط ولو برهنا فالبيئة بينة الفساد وهذا لو ادعى الفساد بشرط فاسد او أجل فاسد باتفاق الروايات وان كان لمعنى في صلب العقد بأن ادعى انه اشتراه بألف درهم وبرطل خمر والآ خر يدعي البيع بألف درهم فيه روايتان عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية القول لمدعي الصحة ايضا والبيئة بينة الآخر كافي الوجه الاول وفي رواية القول لمدعي الفساد خاتمة ولم يذكر هناك ما لو اختلفا في انه تلجئة او وجدوا اختلفا في انه بات او وفاء لانه سيدكر ذلك آخر باب الصرف (قوله قلت الا في مسئلة) الاستثناء من صاحب الاشياء وعرضا فيها المسئلة الى الفتح (قوله وادعى البائع الاقالة) اي به كما في الفتح والظاهر ان الضمير في به عائد الى الاقل المذكور لا الى الثمن فصورة المسئلة اشترى زيد من عمرو ثوبا بألف ثم رد زيد الثوب اليه قبل نقد الثمن وادعى انه باعه منه قبل النقد بتسعين وفسد البيع بذلك وادعى البائع انه رده اليه على وجه الاقالة بالتسعين

الا في مستثنين لو اختلفا فيه بعدها فلا تحالف ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيها اختلف المتبايعان في الصحة والبطلان فالقول لمدعي البطلان وفي الصحة والفساد لمدعي الصحة قلت الا في مسئلة اذا ادعى المشتري بيعه من بائعه بأقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه الفساد

مطلب

في اختلافهما في الصحة والفساد او في الصحة والبطلان

فأقول لزيد المشتري أي مع يمينه في انكار الاقالة كافي الفتح ووجهه كما قال الحموي ان دعوى  
الاقالة تستلزم دعوى صحة البيع لانها لا تكون الا في الصحيح اه قلت لكن تقدم انها تجب  
في عقد مكرره وفاسد مع ما فيه من الكلام ويظهر لي ان وجهه هو ان المشتري لما ادعى بيعه  
بالتسعين لم يجب له غيرها ومدعى الاقالة يدعى ان الواجب المائة لان الاقالة ان كانت بمائة  
فظاهر وان كانت بتسعين فلا لأنها لا تكون الا بمثل الثمن الاول وان شرط اقل منه كما مر  
فقد صار مقرا للمشتري بالعشرة والمشتري يكذبه فلغا كلام مدعى الاقالة تأمل (قوله  
ولو بعكسه) بان ادعى زيد المشتري الاقالة وادعى عمرو البائع انه اشتراه من المشتري بتسعين  
(قوله تخالفا) وجهه ان المشتري بدعواه الاقالة يدعى ان الثمن الذي يستحقه بالرد مائة والبائع  
بدعواه الشراء بالتسعين يدعى ان الثمن الواجب رده للمشتري تسعون فنزل اختلافهما  
فيما يجب تسليمه الى المشتري بمنزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب للتحالف بالنص والا  
فالمائة التي هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير  
التمسين التي هي الثمن في البيع الثاني أفاده الحموي قلت وفيه ان الكلام فيما قبل فقد  
المشتري الثمن وايضا فمسئلة التحالف عند اختلاف المتبايعين ورد بها النص على خلاف  
القياس فكيف يقاس عليها غيرها مع عدم التماثل والذي يظهر لي ان المسئلة مفرقة  
على قول ابي يوسف ان الاقالة بيع لا فسخ وحينئذ فقد توافقا على البيع الحادث لكن  
المشتري يدعي بوجه الاقالة والواجب فيها مائة والبائع يدعي بالبيع بالاقل وذلك اختلاف  
في الثمن في عقد حادث والله اعلم فافهم (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التحالف  
مطلقا قال في الاشياء بشرط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف اذا استهلك في يد البائع  
غير المشتري كما في الهدايا اه فانه اذا استهلكه غير المشتري تكون قيمة العين قائمة مقامها  
واما اذا استهلكه المشتري في يد البائع نزل قابضا وامتنعت الاقالة وكذا اذا استهلكه احد  
في يده انفق شرط الصحة وهو بقاء المبيع ومحل عدم التحالف عند هلاك المبيع اذا كان  
الثمن دينيا اما اذا كان عينا بان كان العقد مقايضة وهلك احد العوضين فانهما يتحالفان من غير  
خلاف لان المبيع في احد الجانبين قائم ويرد مثل الهالك او قيمته والمصير الى التحالف فرع  
العجز عن اثبات الزيادة بالينة وتمامه في حاشية الاشياء لابي السعود ط (قوله نزاله) بضم  
النون والزاي والمراد ثمرته اه ح (قوله لم يصح) تمام عبارة الخلاصة وكذا اذا هلك الزيادة  
المتصلة او المنفصلة او استهلكها اجنبي اه اقول ينبغي تقييد المسئلة بما اذا حدثت هذه  
الزيادة بعد القبض اما قبله فلا تمنع الاقالة كافي الرد بالعيب تأمل وفي التارخانية ولو اشترى  
ارضا فيها نخل فأكل الثمر ثم تقايلا قالوا انه تصح الاقالة ومناه على قيمته الا ان يرضى البائع  
ان يأخذها كذلك اه رمي على المنع وبما ذكره من التقييد يندفع ما يتوهم من منافاة ما  
في الخلاصة لما مر من ان هلاك بعضه يمنع الاقالة بقدره ولما مر في قوله شرى ارضا  
مزروعة الخ ومثله مسئلة التارخانية المذكورة ويؤيده ما قدمناه من ان الزيادة المنفصلة  
المتولدة تمنع لو بعد القبض والله سبحانه اعلم

ولو بعكسه تحالفا بشرط  
قيام المبيع الا اذا استهلكه  
في يد البائع غير المشتري  
ورأيت معزيا للخلاصة  
باع كراما وسلمه فأكل  
مشتريه نزاله سنة ثم تقايلا  
لم تصح

## باب المراجعة والتولية

وجه تقديم الاقالة عايبهما ان الاقالة بمنزلة المفرد من المركب لانها انما تكون مع البائع بخلاف التولية والمراجعة فانهما اهم من كونهما مع البائع وغيره ط وايضا فالاقالة متعلقة بالمبيع لا بالثمن ولذا كان من شروطها قيام المبيع والتولية والمراجعة متعلقان اصله بالثمن والاصل هو المبيع (قوله لما بين الثمن الخ) قال في الغاية لما فرغ من بيان انواع البيوع اللازمة وغير اللازمة كالبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع في بيان انواعها بالنظر الى جانب الثمن كالمراجعة والتولية والربا والصرف وتقديم الاول على الثاني لاصالة المبيع دون الثمن اه ط عن الشلبي (قوله ولم يذكر المساومة) هي البيع بأى ثمن كان من غير نظر الى الثمن الاول وهي المعتادة (قوله والوضعية) هي البيع بمثل الثمن الاول مع نقصان يسير اتقانى وفي البحر هي البيع بانقص من الاول وقدمنا اول البيوع عن البحر خامسا وهو الاشتراك اى ان يشرك غيره فيما اشتراه اى بان يبيعه نصفه مثلا لكنه غير خارج عن الاربعة (قوله وشرعا بيع ماملuke بمقام عليه وبفضل) عدل عن قول الكنز هو بيع ثمن سابق لما ورد عليه من انه غير مطرد ولا منعكس اى غير مانع ولا جامع اما الاول فلأن من شرى دنائير بالدراهم لا يجوز له بيعها مراجعة وكذا من اشترى شيئا بثلث نسيئة لا يجوز له ان يراج عليه مع صدق التعريف عليهما واما الثاني فلان المغصوب الآبق اذا عاد بعد القضاء بالقيمة على الغاصب جاز بيع الغاصب له مراجعة بان يقول قام على بكذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الثمن وكذا لو رقم في الثوب مقدارا ولو ازيد من الثمن الاول ثم راجحه عليه جاز كسائى بيانه عند ذكر الشارح له وكذا لو ملكه بهبة او ارث او وصية وقومه قيمة ثم راجحه على تلك القيمة ولا يصدق التعريف عليهما لكن اجيب عن مسألة الدناير بأن الثمن المطابق يفيد ان مقابله مبيع متعين ولذا قال الشارح من العروض ويأتى بيانه وعن مسألة الاجل بأن الثمن مقابل بشيئين او بالمبيع وبالاجل فلم يصدق في احدهما انه ثمن سابق وقول البحر انه لا يرد لجوازا اذا بين انه اشتراه نسيئة رده في النهر بان الجواز اذا بين لا يختص بذلك بل هو فى كل ما لا يجوز فيه المراجعة كالمو اشترى من اصوله او فروعه جاز اذا بين كسائى وعن مسائل العكس بان المراد بالثمن ما قام عليه بالاخيانة وتماه في النهر فكان الاولى قول المصنف تبعا للدرر بيع ماملuke الخ لعدم احتياجه الى تحرير المراد ولانه لا يدخل فيه مسألة الاجل لانه اذا لم يبين الاجل لم يصدق عليه انه يبيع ماملuke بمقام عليه لما علمت (قوله من العروض) احتراز عما ذكرنا من انه لو شرى دنائير بدراهم لا يجوز له بيعها مراجعة كفى الزيلعي والبحر والنهر والتج وعلاه في الفتح بان بدلى الصرف لا يتعينان فلم تكن عين هذه الدناير متعينة لتلزم مبيعا اه لكن هذا وارد على تعريف المصنف اذ دلالة فيه عليه بخلاف تعريف الكنز وغيره فان قوله بالثمن السابق دليل على ان المراد بما ملكه المبيع المتعين لان كون مقابله ثمناء مطلقا يفيدان ماملuke بالضرورة مبيع مطلقا كفى الفتح وقول المصنف بمقام عليه ليس المراد به الثمن لما مر فلذا زاد الشارح قوله من العروض تقيما للتعريف (قوله ولو بهبة الخ) تميم لقوله ماملuke اشار به الى دخول هذه المسائل فيه كما علمت (قوله فانه اذا ثمنه الخ) جواب اذا قوله جاز وعدل عن قول غيره وقومه

\* (باب المراجعة والتولية) \*

لما بين الثمن شرع في الثمن  
ولم يذكر المساومة  
والوضعية لظهورهما  
(المراجعة) مصدر راجح  
وشرعا (بيع ماملuke) من  
العروض ولو بهبة او ارث  
أو وصية او غصب فانه  
اذا ثمنه (بمقام عليه  
وبفضل) مؤنة

قيمة ليشمل المثل وحاصله ان ما وهب له ونحوه مما لم يملكه بعقد معاوضة اذا قدر ثمنه وضم اليه مؤنته مما ياتي بجوزله ان يبيعه مرابحة وكذا اذا رقم على ثوب رقما كراما قال في الفتح وصورة المسئلة ان يقول قيمته كذا او رقه كذا فأربحك على القيمة او الرقما وظاهره انه لا يقول قام على بكذا وبه صرح في البحر في الرق والظاهر ان الهبة ونحوها كذلك وحينئذ لا يدخل ذلك في كلام المصنف تأمل ويأتى تمامه هذا وقال ح ان قول المشرح فانه اذا ثمنه اخرج به بعض التعريف عن كونه تعريفا وفسر الفضل بما يضمن فصار مجموع المتن مع الشرح عبارة المبسوط وهي عبارة مستقيمة في ذاتها لكن بقي تعريف المراجعة ببيع ما ملكه فقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع اه اى لان قوله بما قام عليه جزء التعريف وكذا قوله وبفضل فان مراده به فضل الربح لتحقق المراجعة والا كان العقد تولية واما فضل المؤنة فانه يضمن الى ما قام عليه لكن لما كانت عبارة المتن في نفسها تعريفا تاما اكتفى بها ولقصد الاختصار اخذ بعضها وجعله بيانا لتصوير مسألة الهبة ونحوها تأمل (قوله وان لم تكن من جنسه) اى وان لم تكن المؤنة المضمومة من جنس المبيع ط قلت والظاهر كون المراد من جنس الثمن بقرينة ما بعده تأمل (قوله ونحوه) اى كصباغ وطراز (قوله ثم باعه مرابحة) اى بزيادة ربح على تلك القيمة التي قوم بها الموهوب ونحوه مع ضم المؤنة اليها لان كلامه في ذلك بخلاف ما كان اشتراه بثمن فانه يربح على ثمنه لا على قيمته فافهم (قوله جعله واليا) فكأن البائع جعل المشتري واليا فيما اشتراه نهر اى جعل له ولاية عليه وهذا ابداء مناسبة المعنى الشرعى للمعنى اللغوى (قوله يبيعه بثمنه الاول) قد علمت ان المصنف عدل في تعريف المراجعة عن التعبير بالثمن الاول الى قوله بما قام عليه لدفع الاراد السابق فما فر منه اولا وقع فيه ثانيا فكان المناسب ان يقول والتولية يبيعه كذلك بلا فضل (قوله ولو حكما) ادخل به مامر في قوله ولو بهبة الخ فانه يولي به قيمته لكونه لم يملكه بثمن (قوله ببيعته) تفسير للثمن الحكمى لا لقوله بثمنه كما لا يخفى ح (قوله وعبر عنها به) اى بالثمن حيث اراد به ما يبيع القيمة حتى صار عبارة عنه وعنهما فافهم (قوله لانه الغالب) اى الغالب فيما يملكه الانسان انه يكون بثمن سابق (قوله كون العوض) اى الكائن في العقد الاول اه ح وهو ما ملك به المبيع نهر «تتيه» استفيد من التعريف ان المعتبر ما وقع عليه العقد الاول دون ما وقع عوضا عنه فلو اشترى بعشرة دراهم فدفع عنها دينارا او ثوبا قيمته عشرة اواقل او اكثر فرأس المال العشرة لا الدينار والثوب لان وجوبه بعقد آخر وهو الاستبدال فتح ولو كان المبيع مثليا فربح على بعضه كقفيز من قفيزين جاز لعدم التفاوت بخلاف القيمي وتام تعريفه في شرح المجموع وفي المحيط لو كان ثوبا ونحوه لا يبيع جزءا منه معينا لانقسامه باعتبار القيمة وانواع جزأ شائعا جاز وقبل يفسد بحر (قوله مثاليا) كالدرهم والدنانير والمكيل والموزون والعددي المتقارب اما اذا لم يكن له مثل بان اشترى ثوبا بعبد مقايضة مثلا فربحه او ولاء اياه كان بيعا بقيمة عبد صفته كذا او بقيمة عبد ابتداء وهي مجهولة فتح ونهر (قوله او قيميا مملوكا للمشتري) صورته اشترى زيد من عمرو عبدا بثوب ثم باع العبد من بكر بذلك الثوب مع ربح او لا والحال ان بكر اكان قد ملك الثوب من عمرو وقبل شراء العبد او اشترى العبد بالثوب قبل ان يملكه من عمرو فأجازه بعده فلا شك ان الثوب بعد

وان لم تكن من جنسه كأجر  
قصار ونحوه ثم باعه مرابحة  
على تلك القيمة جاز بمسوط  
(والتولية) مصادولى غيره  
جعله واليا وشرعا (بيعه  
بثمنه الاول) ولو حكما يعنى  
بقيمته وعبر عنها به لانه  
الغالب (وشرط صحتهما  
كون العوض مثليا او  
قيما) مملوكا للمشتري

٢ قوله ملك الثوب من عمرو  
الذى في عبارة ح من زيد  
هنا وفيما بعده وصوابه من  
عمرو كما قلنا اه منه

الاجازة صار مملوكا لبكر المشتري فيتناوله قول المتن او مملوكا للمشتري اه ح فهذه الصورة مستثناة مما لا مثله (قول له وكون الريح شيئا معلوما) تقدير لفظ الكون هو مقتضى نصب المصنف قوله معلوما ووقع في عبارة المجمع مرفوعا حيث قال ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مثليا او مملوكا للمشتري والريح مثلى معلوم ومثله في الغرر صرح في شرحه الدرر بأن الجملة حاوية وكذا قال في البحر ان قوله اى المجمع والريح مثلى معلوم شرط في القيمي المملوك للمشتري كالا يخفى اه وتبعه في المنع فقد ظهر ان هذا ليس شرطا مستقلا بل هو شرط للشرط الثاني لان معلومية الريح وان كانت شرطا في صحة البيع مطلقا لكنه امر ظاهر لا يحتاج الى التنبه عليه لان جهالة تفضي الى جهالة الثمن وانما المراد التنبه على انه اذا كان الثمن الذي ملك به المبيع في العقد الاول قيميا لا يصح البيع مراوحة الا اذا كان ذلك القيمي مملوكا للمشتري والحال ان الريح معلوم ولهذا ذكر في الفتح أولا أنه لا يصح كون الثمن قيميا ثم قال اما لو كان ما اشتراه به وصل الى من يبيعه منه فراجحه عليه بريح معين كأن يقول ابيعك مراوحة على الثوب الذي بيدك وريح درهم او كر شعير او ربح هذا الثوب جاز لانه يقدر على الوفاء بما التزمه من الثمن اه وافاد ان الريح المعلوم اعم من كونه مثليا او قيميا كانه عليه الشارح بقوله ولو قيميا الخ فاعتنم تحرير هذا المحل (قول له حتى لو باعه) فترجع على مفهوم قوله معلوما في مسألة كون القيمي مملوكا للمشتري يعني فلو كان الريح مجهولا في هذه الصورة لا يجوز حتى لو باعه الخ فافهم واعلم ان لفظ «ده» بفتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية و«يازده» بالياء المثناة التحتية وسكون الزاى اسم احد عشر بالفارسية كما نقله ح عن الزبانية وبيان هذا التفريع ما في البحر حيث قال وقيد الريح بكونه معلوما للاحتراز عما اذا باعه بريح «ده يازده» لانه باعه برأس المال وببعض قيمته لانه ليس من ذوات الامثال كذا في الهداية ومعنى قوله ده يازده اى بريح مقدار درهم على عشرة دراهم فان كان الثمن الاول عشرين كان الريح «زيادة» درهمين وان كان ثلاثين كان الريح ثلاثة دراهم فهذا يقتضى ان يكون الريح من جنس رأس المال لانه جعل الريح مثل عشر الثمن وعشر الشيء يكون من جنسه كذا في النهاية اه ما في البحر وحاصله انه اذا كان الثمن في العقد الاول قيميا كالعبد مثلا وكان مملوكا للمشتري فباع المالك المبيع من المشتري بذلك العبد وبيع «ده يازده» لا يصح لانه يصير كأنه باعه المبيع بالعبد وبعشر قيمته فيكون الريح مجهولا لكون القيمة مجهولة لانها انما تدرك بالحزر والتخمين والشرط كون الريح معلوما كما مر بخلاف ما اذا كان الثمن مثليا والريح «ده يازده» فانه يصح قال في التهر ولو كان البدل مثليا فباعه به وبعشره اى عشر ذلك المثلى فان كان المشتري يعلم جملة ذلك صح والافان علم في المجلس خير والافسد اه وبه ظهر ان قول الشارح لم يجز اى فيما اذا كان الثمن قيميا كما قررناه او لا وقوله الا ان يعلم الخ اى فيما اذا كان مثليا لانه الذى يتمكن علمه في المجلس فافهم (قول له اجر القصار) قيد بالاجرة لانه لو عمل هذه الاعمال بنفسه لا يضم شيئا منها وكذا لو تطوع بتطوع بها او باعارة نهر وسيجى (قول له والصبيغ) هو بالفتح مصدر وبالكسر ما يصبغ به درر والاظهر هنا الفتح لقول الشارح باى لون كان ط (قول له والقتل) هو ما يصنع باطراف الثياب بحريز او كتان من قتل الجبل أو قتل بحر (قول له وكسوته) بالنصب اى

(و) كون (الريح شيئا معلوما) ولو قيميا مشارا اليه كهذا الثوب لانتفاء الجهالة حتى لو باعه بريح «ده يازده» اى العشرة بأحد عشر لم يجز الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيخير شرح بجمع للمعنى (وبضم) البائع (الى رأس المال اجر القصار والصبيغ) بأى لون كان (والطراز) بالكسر علم الثوب (والقتل) وحمل الطعام وسوق الغنم واجرة القسل والحياطة وكسوته

كسوة العبد المبيع قال في الفتح ولا يضم ثمن الجلال ونحوه ويضم الثياب في الرقيق اه تأمل  
**(قوله)** وطعام المبيع بلا سرف ) فلا يضم الزيادة ط عن حاشية الشايجي قال في الفتح ويضم  
 الثياب في الرقيق وطعامهم الا ما كان سرفا وزيادة ويضم علف الدواب الا ان يعود عليه شيء  
 متولد منها كالبنانها وصفوها وسمنها فيسقط قدر مائال ويضم ما زاد بخلاف ما اذا أجز الدابة  
 او العبد او الدار فاخذ اجرتة فانه يراجع مع ضم ما انفق عليه لان الغلة ليست متولدة من العين  
 وكذا دجاجة أصاب من بيضها يحتمس بمائاله وبما انفق ويضم الباقي اه **(قوله)** وسقى الزرع  
 اى اجرتة وكذا يقال فيما بعده ط **(قوله)** وكسحها ) في المصباح كسحت البيت كسحا  
 من باب نفع كسسته ثم استعير لتقية البئر والنهر وغيره فقليل كسحته اذا تقيته وكسحت الشيء  
 قلعته واذهنته **(قوله)** وكري المسناة ) في المصباح كرى النهر كريا من باب رمى حفر فيه حفرة  
 جديدة والمسناة حائط يبنى في وجه الارض ويسمى السد اه وفسرها في المغرب بما بنى للسيل  
 ليرد الماء وكأن الشأن ضم الكرى معنى الاصلاح تأمل **(قوله)** هو الدال على مكان السلعة  
 وصاحبها ) لا فرق لغة بين السمسار والدال وقد فسرها في القاموس بالتوسط بين البائع  
 والمشتري وفرق بينهما الفقهاء فالسمسار هو ما ذكره المؤلف والدال هو المصاحب للسلعة  
 غالبا افاده سري الدين عن بعض المتأخرين ط وكأنه أراد ببعض المتأخرين صاحب النهر فانه قال  
 وفي عرفنا الفرق بينهما هو ان السمسار **(قوله)** ورجع في البحر الاطلاق ) حيث قال واما اجرة  
 السمسار والدال فقال الشارح الزيايى ان كانت مشروطة في العقد تضم والا فلا كثرهم على  
 عدم الضم في الاول ولا تضم اجرة الدال بالاجماع اه وهو تسامح فان اجرة الاول تضم في ظاهر  
 الرواية والتفصيل المذكور قوية وفي الدال لانضم والمرجع العرف كذا في فتح القدير اه  
**(قوله)** وضابطه الخ ) فان الصبغ واخواته يزيد في عين المبيع والحمل والسوق يزيد في قيمته لانها  
 تختلف باختلاف المكان فتالحق اجرتها برأس المال درر لكن اورد ان السمسار لا يزيد في  
 عين المبيع ولا في قيمته واجيب بأن له دخلا في الاخذ بالاقل فيكون في معنى الزيادة في القيمة  
 وقال في الفتح بعد ذكره الضابط المذكور قال في الايضاح هذا المعنى ظاهر ولكن لا يتشبه في  
 بعض المواضع والمعنى المعتمد عليه عادة التجار حتى يعم المواضع كلها **(قوله)** وكذا اذا قوم  
 الموروث الخ ) قال في الفتح لو ملك كسبة او ارث او وصية وقومه قيمته ثم باعه مرابحة على تلك  
 القيمة يجوز وصورته ان يقول قيمته كذا او رقه كذا فارباحك على القيمة او رقه ومعنى الرقم ان  
 يكتب على الثوب المشتري مقدارا سواء كان قدر الثمن او ازيد ثم يراجع عليه وهو اذا قال رقه  
 كذا وهو صادق لم يكن خائفا فان غبن المشتري فيه فن قبل جهله اه قال في البحر وقيد في  
 المحيط بما اذا كان عند البائع ان المشتري يعلم ان الرقم غير الثمن فاما اذا كان المشتري يعلم ان  
 الرقم والثمن سواء فانه يكون خيانة وله الخيار اه وفي البحر ايضا عن النهاية في مسألة الرقم  
 ولا يقول قام على كذا ولا قيمته كذا ولا اشتريته بكذا تحريزا عن الكذب اه وبه يظهر ان  
 ما يفيد كلام الشارح من انه يقول قام على كذا غير مراد بل يظهر لي انه لا يقول ذلك في  
 مسألة الهبة ايضا لانه يوهم انه ملكه بهذه القيمة مع انه ملكه بلا عوض ففيه شبهة المكذب  
 ويؤيده قول الفتح وسورنه ان يقول قيمته كذا الخ فقد سوى بينه وبين مسألة الرقم في التصوير

وطعام المبيع بلا سرف  
 وسقى الزرع والكرم  
 وكسحها وكري المسناة  
 والانهار وغرس الاشجار  
 وتبصيص الدار ( واجرة  
 السمسار ) هو الدال على  
 مكان السلعة وصاحبها  
 ( المشروطة في العقد )  
 على ما جزم به في الدرر  
 ورجع في البحر الاطلاق  
 وضابطه كل ما يزيد في المبيع  
 اوفى قيمته يضم درر  
 واعتد العيني وغيره عادة  
 التجار بالضم ( ويقول  
 قام على كذا ولا يقول  
 اشتريته ) لانه كذب وكذا  
 اذا قوم الموروث ونحوه  
 او باع برقه لو صادقا في  
 الرقم فتح ( لا يضم ) اجر  
 الحليب ) والمعلم درر ولو  
 للعلم والشعر



ثم ان قول الفتح وهو صادق ظاهره اشتراط كون الرقم بمقدار القيمة فيخالف ما مر عن النهاية وحمله على ان معناه انه لا يرقه بعشرة ثم يبيعه لجاهل بالخط على رقم احد عشر بعيد والاحسن الجواب بحمله على ما اذا كان المشتري يظن ان الرقم والقيمة سواء كما يشير اليه ما مر عن المحيط فافهم (قوله وفيه ما فيه) فانه يفيد انه لا يضم وان كان متعارفا وهو خلاف ما يدل عليه كلام المبسوط قال في الفتح وكذا اى لا يضم اجر تعليم العبد صناعة او قرآنا او علما وشعرا لان ثبوت الزيادة لمعنى فيه اى في المتعلم وهو حذاقته فلم يكن ما انفقه على التعليم موجبا للزيادة في المأية ولا يخفى ما فيه اذ لا شك في حصول الزيادة بالتعلم وانه مسبب عن التعليم عادة وكونه بمساعدة القابلية في المتعلم كقابلية الثوب للصبغ لا يمنع نسبه الى التعليم فهو علة عادية والقابلية شرط وفي المبسوط لو كان في ضم المنفق في التعليم عرف ظاهر يلحق رأس المال اه قلت فقد ظهر ان البحث ليس في العلة فقط بل فيها وفي الحكم فافهم (قوله ولا نفقة نفسه) اى في سفره لكسوته وطعامه ومركبه ودهنه وغسل ثيابه ط عن حاشية الشايعي (قوله وجعل الآبق) لانه نادر فلا يباحق بالسائق لانه لا عرف في النادر فتح (قوله وكأنه للعرف) اصل هذا لصاحب النهر حيث قال وقد مر ان اجرة المخزن تضم وكأنه للعرف والا فالمخزن وبيت الحفظ سواء في عدم الزيادة في العين اه ط (قوله هذا هو الاصل) اى ولو في نفقة نفسه كما يقتضيه العموم ط (قوله كما يفيد كلام الكمال) حيث ذكر ما قدمناه عنه ثم قال ايضا بعد ان عد جملة مما لا يضم كل هذا ما لم يخرج عادة التجار اه وقد علمت مما مر عن المبسوط ان المتبر هو العرف الظاهر لاخراج النادر كجعل الآبق لانه لا عرف في النادر كما قدمناه آنفا (قوله فان ظهر خيانتها) اى البائع في مراهجة بأن ضم الى الثمن ما لا يجوز ضمه كما في المحيط او اخبر بأنه اشتراه بعشرة وراج على درهم فبين انه اشتراه بتسعة نهر (قوله او برهان الخ) وقيل لا تثبت الا باقراره لانه في دعوى الحيانة متناقض والحق سماعها كدعوى العيب فتح (قوله أخذه بكل ثمنه الخ) اى ولاحظ هنا بخلاف التولية وهذا عنده وقال ابو يوسف يحل فيهما وقال محمد ينجبر فيهما والمتون على قول الامام وفي البحر عن السراج وبيان الخط في المراهجة على قول ابى يوسف اذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر انه اشتراه بثمانية فانه يحل قدر الحيانة من الاصل وهو الخمس وهو درهمان وما قبله من الربح وهو درهم فيأخذ الثوب باثنى عشر درهما (قوله وله الخط) اى لا غير بحر (قوله لتحقق التولية) في نسخة بتاءين وفي نسخة بتاء واحدة على انه فعل مضارع والتولية فاعله او مصدر مضاف الى التولية وعلى كل فهو علة لقوله وله الخط قدر الحيانة في التولية ط قال ح يعنى لو لم يحل في التولية تخرج عن كونها تولية لانها تكون باكثر من الثمن الاول بخلاف المراهجة فانه لو لم يحل فيها بقيت مراهجة (قوله ولو هلك المبيع الخ) لم أر ما لو هلك بعضه هل يتمتع رد الباقي مقتضى قوله او حدث به ما يمنع من الرد انه له الرد كالأكل بعض المثل او باعه ثم ظهر له فيه عيب واشترى عبدين او ثوبين فباع احدهما ثم رأى في الباقي عيبا له رد ما بقي بخلاف الثوب الواحد كما مر في خيار العيب تأمل (قوله يلزمه جميع الثمن) في الروايات الظاهرة لانه مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط وفيهما يلزمه تمام الثمن قبل الفسخ فكذا هنا وهو المشهور من قول محمد بخلاف خيار العيب لان المستحق

وفيه ما فيه ولذا علمه في المبسوط بعدم العرف (والدالة والراعى و) لا (نفقة نفسه) ولا أجر عمل بنفسه او تطوع به متطوع (وجعل الآبق وكرام بيت الحفظ) بخلاف اجرة المخزن فانها تضم كما صرحوا به وكأنه لا عرف والا لافرق يظهر فتدبر (وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه) هذا هو الاصل كما علمت فليكن الممول عليه كما يفيد كلام الكمال (فان ظهر خيانتها في مراهجة باقراره أو برهان) على ذلك (او ينكوله) عن العيين (أخذه) المشتري (بكل ثمنه او رده) فتوات الرضا (وله الخط) قدر الحيانة (في التولية) لتحقق التولية (ولو هلك المبيع) واستهلكه في المراهجة (قبل رده او حدث به ما يمنع منه) من الرد (لزمه بجميع الثمن) المسمى (وسقط خياره)

قوله يلزمه جميع الثمن هكذا بخطه والذي في النسخ يلزمه بجميع الثمن اه

فيه جزء فانت يطالب به فيسقط ما يقابله اذا عجز عن تسليمه وتماه في الفتح وانظر ما سيذكره  
 الشارح عن ابي جعفر \* (تنبيه) \* قال في البحر وظاهر كلامهم ان خيار ظهور الحياطة  
 لا يورث فاذا مات المشتري فاطاع الوارث على خيانة بالطريق السابق فلا خيار له (قوله  
 وقدمنا) اي في اوائل خيار العيب (قوله لو وجد المولى) بتشديد اللام المفتوحة اسم مفعول  
 من التولية (قوله لم يرجع بالنقصان) لانه بالرجوع يصير الثاني انقص من الاول وقضية التولية  
 ان يكون مثل الاول بجر (قوله شراء ثانيا الخ) صورته اشترى بعشرة وباعه مرا بحة  
 بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مرا بحة بخمسة ويقول قام على خمسة (قوله بجنس  
 الثمن الاول) بان يحترزه (قوله فان راجع الخ) ظاهر دليل الامام يقتضي انه لا فرق بين بيعه  
 مرا بحة او تولية والمتون كلها مقيدة بالمرا بحة وظاهرها جواز التولية على الثمن الاخير  
 والظاهر الاول كالايحفي بحروبه جزم في النهر (قوله وان استغرق الربح ثمة) كالاو اشتراه  
 بعشرة وباعه بعشرين مرا بحة ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مرا بحة اصلا وعندها يراجع على  
 عشرة في الفصلين بجر اي في الاستغراق وعدمه (قوله لم يراجع) لان شبهة حصول الربح  
 بالعقد الثاني ثابتة لانه اي الربح يتأ كذبه بعد ما كان على شرف السقوط بالظهور على عيب  
 فيرده فيزول الربح عنه والشبهة كالحقيقة في بيع المرا بحة احتياطا وقيد بقوله لم يراجع لان له ان  
 يبيعه مساومة نهر (قوله بجر) اي عن المحيط ومعنى كون قول الامام اوثق اي احوط  
 لما علمت من ان الشبهة كالحقيقة هنا لا تحترز عن الحياطة (قوله ولو بين ذلك) بان يقول كنت بعته  
 فريحت فيه عشرة ثم اشتريته بعشرة وانا ابيعه بربح كذا على عشرة نهر (قوله او باع بغير  
 الجنس) بان باعه بوسيف اي غلام او بدابة او عرض آخر ثم اشتراه بعشرة كان له ان يبيعه  
 مرا بحة على عشرة لانه عاداليه بما ليس من جنس الثمن الاول ولا يمكن طرحه الا باعتبار القيمة  
 ولا مدخل لها في المرا بحة ولذا قلنا لو اشترى اشياء صفقة واحدة بثمن واحد ليس له ان  
 يبيع بعضها مرا بحة على حصته من الثمن كذا في الفتح واراد بالاشياء القيميات وتماه في النهر  
 وقدمر (قوله او تخلل ثالث) بان اشترى من مشتري مشتريه لان التأكد حصل بغيره  
 درر \* (تنبيه) \* علم من التقيد بالشراء انه لو وهب له ثوب فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة  
 يراجع على عشرة ومن التقيد بالبيع بربح انه لو اجر المبيع ولم يدخله نقص يراجع بلا بيان  
 لان الاجرة ليست من نفس المبيع ولا من اجزائه فلم يكن جابسا لشيء منه اي بخلاف  
 ما لو نال من صوفه او سمته كما قدمنا وانه لو حط عنه بانه كل الثمن يراجع على ما اشترى  
 بخلاف ما لو حط البعض لا لتحقاقه بالعقد دون حط الكل لئلا يكون بيعا بلا ثمن فصار  
 تمايكا مبتدأ كالهبة وسأني ان الزيادة تلتحق فيراجع على الاصل والزيادة وفي المحيط شراء  
 ثم خرج عن ما كان ثم عاد ان عاد قديم ما كان كرجوع في هبة او بخيار شرط او رؤية او عيب  
 او اقالة يراجع بما اشترى لانفساخ العقد كأن لم يكن لان عاد بسبب جديد كهبة وارث  
 وتماه في البحر (قوله ٦ اي جاز ان يراجع) الا قدم في التعبير أي اذا اراد ان يراجع  
 سيد الخ وجب عليه ان يراجع على ما اشترى العبد لان المرا بحة على ذلك واجبة لا جائرة ط

مطلب

خيار الحياطة في المرا بحة  
 لا يورث

وقدمنا انه لو وجد المولى  
 بالمبيع عينا ثم حدث آخر  
 لم يرجع بالنقصان (شراء  
 ثانيا) بجنس الثمن الاول  
 (بعد بيعه بربح فان راجع  
 طرح ما ربح) قبل ذلك  
 (وان استغرق) الربح  
 (ثمة لم يراجع) خلافا لهما  
 وهو ارفق وقوله اوثق  
 بجر ولو بين ذلك او باع  
 بغير الجنس او تخلل ثالث  
 جاز اتفاقا ففتح (راجع) ان  
 جاز ان يبيع مرا بحة لغيره

٦ قوله اي جاز ان يراجع  
 هكذا بخطه والذي في نسخ  
 الشارح التي بيدي اي جاز  
 ان يبيع مرا بحة والمآل  
 واحد اعم من صحيحه

وكان الشارح نظر الى بيان صحتها فغير بالجواز تبعا للدرر فافهم (قوله من مكاتبه) او مدبره  
 نهر (قوله فاعتبار هذا القيد) اى بالنظر الى مجرد عبارة المتن قال في النهر ثم كونه مديونا  
 بما يحيط برقبته صرح به محمد في الجامع الصغير عن الامام ومن المشايخ من لم يقيد بالحيط  
 كالصدر الشهيد وتبعه المصنف وشمس الاثمة في المبسوط لم يذكر الدين اصلا قال في العناية  
 والحق ذكره لانه اذا لم يكن عليه دين لم يصح البيع والتحقيق ان ذكره وعدمه سواء بالنظر  
 الى المراجعة لانها اذا لم تجز مع الدين فمع عدمه اولى واما بالنظر الى صحة العقد ٨ وعدمه فانه فائدة  
 والباب لم يعقد الا للمراجعة فصنيع شمس الاثمة اقمده اه (قوله على ما شري المأذون)  
 متعلق بقوله راجح وصورته كما في الكنز اشترى المأذون ثوبا بعشرة وباعه من سيده بخمسة  
 عشر يبيعه على عشرة (قوله كعكسه) وهو ما اذا باع المولى للعبد (قوله نفيا للثمة) لان  
 الحاصل للعبد لم يخل عن حق المولى ولذا كان له ان يستبقى ما في يده ويقضى دينه وكذا في كسب  
 المكاتب ويصير ذلك الحق له حقيقة بعجزه فصار كأنه باع واشترى ملك نفسه من نفسه فاعتبر  
 عدما في حكم المراجعة نفيا للثمة نهر (قوله كأصله وفرعه) واحد الزوجين واحد المتفاوضين  
 عنده وخالفه فيما عدا العبد والمكاتب بحر (قوله ولو بين ذلك) اى بين ان احد هؤلاء  
 اشتراه بعشرة ثم اشتراه هو منه بخمسة عشر \* (تنبيه) \* في الفتح اشترى من شريكه سبعة  
 ليست من شركتهما راجح على ما اشترى ولا يبين ولو من شركتهما يبيع نصيب شريكه على  
 ضمانه في الشراء الثاني ونصيب نفسه على ضمانه في الشراء الاول لجواز كونها شريت بألف  
 من شركتهما فاشتراهما منه بألف ومائتين فانه راجح على الف ومائة لان نصيب شريكه من  
 الثمن ستائة ونصيب نفسه من الثمن الاول خمسائة فيبيعها على ذلك اه (قوله بالصف) اى  
 بنصف الربح له والباقي لرب المال وهو متعلق بقوله مضاربا فكان الاوضح تقديمه على قوله  
 معه عشرة كما قاله ح (قوله باع مراجعة رب المال باثني عشر ونصف) هذا في خصوص هذا  
 المثال صحيح والتفصيل ما ذكره في مضاربة البحر عن المحيط من انه على اربعة اقسام \* الاول  
 ان لا يكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فضل على رأس المال بأن كان رأس المال ألفا فاشترى  
 منها المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف وباعه من رب المال بألف فان رب المال راجح على  
 ما اشترى به المضارب \* الثاني ان يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فانه كالأول \* الثالث  
 ان يكون فيهما فانه راجح على ما اشترى به المضارب وحصصة المضارب \* الرابع ان يكون الفضل  
 في الثمن فقط وهو كالثالث اه ح ولا يخفى ان مثال الشارح يحتمل كونه من الثالث او الرابع  
 لصدقه على كونه قيمة الثوب عشرة كرأس المال او اكثر فلذا كان له ان يراجح على ما اشترى  
 به المضارب وهو عشرة وعلى حصصة المضارب من الربح وهو درهمان ونصف دون حصصة رب  
 المال لانها سلمت له ولم تخرج عن ملكه ثم اعلم ان المصنف لم يسبق منه تمثيل المسئلة بالشراء بالعشرة  
 والبيع بالخمسة عشر حتى يظهر قوله باثني عشر ونصف وهذا وان وقع في عبارة الكنز كذلك  
 لكنه صور المسئلة قبله في مسألة المأذون كما قدمناه ولذا اوضح الشارح عبارة المصنف في اثناء  
 تقرير المتن بذكر المثال (قوله وكذا عكسه) وهو ما اذا كان البائع رب المال وهذا ايضا  
 على اربعة اقسام قيمان لا يراجح فيهما الاعلى ما اشترى به رب المال وهما اذا كان لافضل

٨ قوله وعدمه هكذا بخطه  
 ولعل الاولى وعدمها اى  
 صحة العقد كما لا يخفى اه  
 مصححه

مطلبه

اشترى من شريكه سلعة  
 (سيد شري من) مكاتبه  
 او (مأذونه) ولو (المستغرق  
 دينه لرقبته) فاعتبار هذا  
 القيد لتحقيق الشراء  
 فغير المديون بالاولى (على  
 ما شري المأذون كعكسه)  
 نفيا للثمة وكذا كل من  
 لا تقبل شهادته له كأصله  
 وفرعه ولو بين ذلك راجح  
 على شراء نفسه ابن كمال  
 (ولو كان مضاربا) معه  
 عشرة (بالصف) اشترى  
 بها ثوبا وباعه من رب المال  
 بخمسة عشر (باج) الثوب  
 (مراجعة رب المال باثني  
 عشر ونصف) لان نصف  
 الربح ملكه وكذا عكسه

في الثمن وقيمة المبيع على رأس المال كل لو اشترى المضارب من رب المال بألف المضاربة عبدا  
 قيمته ألف وكان قد اشتراه رب المال بنصف ألف أو لأفضل في قيمة المبيع فقط بان اشترى  
 رب المال عبدا بألف قيمته ألف وباعه من المضارب بألفين وقسمان يراجع على ما اشترى به رب  
 المال وحصة المضارب وهما اذا كان فيهما فضل بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان ثم  
 باعه من المضارب بألفين بعدما عمل المضارب في ألف المضاربة ورجع فيها ألفا فانه يراجع على  
 ألف وخمسة مائة أو كان في قيمة العبد فقط بأن كان العبد يساوي ألفا وخمسة مائة فاشتراه رب  
 المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب على ألف ومائتين وخمسين كذا في البحر عن  
 المحيط اهـ ج وبه يظهر ان قول الشارح وكذا عكسه اراد به القسمين الاخيرين (قول له كاسيحي  
 في بابه) وهو باب المضارب يضارب ط (قول له وتحقيقه في النهر) حاصله انه ذكر في مضاربة  
 الأكثر تبعا للهداية انه لو اشترى المضارب من المالك بألف عبدا اشتراه بنصفه راجع بنصفه  
 اه فاعتبر اقل الثمن وقال الزيلعي هناك ولو بالعكس اى بأن اشترى رب المال بألف من  
 المضارب عبدا مشترى بنصفه راجع بنصفه ايضا فصورة العكس هناك مفروضة في شراء رب المال  
 من المضارب وهى مسألة المتون هنا فما ذكره الزيلعي هناك مخالف لما صرح به نفسه هنا من  
 انه يضم حصة المضارب وذكر في السراج انه يضم حصة المضارب في صورة الاصل وصورة  
 العكس وقد وفق في البحر بين كلامي الزيلعي بتوفيق رده في النهر وقال ان ما في السراج مخالف  
 لصريح الرواية المصريح بها في كتاب المضاربة وما ذكره الزيلعي من ان رب المال لا يضم  
 حصة المضارب محمول على رواية وذكر ح ان الجواب الحق ما في مضاربة البحر من ان  
 صورة العكس التي ذكرها الزيلعي هناك هي القسم الاول من كلام المحيط فلم يكن فيه مخالفة  
 لما ذكره في المراجعة انه يضم حصة المضارب لانه القسم الثالث او الرابع من كلام المحيط اه  
 ما في مضاربة البحر ما خلاصا فاستدركم يتعرض هناك للجواب عما في السراج وقد علمت بحته بما  
 كتبه على قول الشارح وكذا عكسه وقد او فطنا هذا المقام باكثر مما هنا فيما علمناه على  
 البحر (قول له مریدها) اى مرید المراجعة (قول له اى من غير بيان) لاحاجة الى هذا البيان  
 لوضوحه ط (قول له اما بيان نفس العيب فواجب) لان الغش حرام الا في مستثنين كما قدمه  
 آخر خيار العيب ومرا الكلام على ذلك (قول له فتعيب عنده) اما لو وجد بالمبيع عيبا فرضى  
 به كان له ان يبيعه مراجعة على الثمن الذي اشتراه به لان الثابت له خيار فاسقاطه لا يمنع من  
 البيع مراجعة كما لو كان فيه خيار شرط او رؤية وكذا لو اشتراه مراجعة فاطلع على خيانة  
 فرضى به كان له ان يبيعه مراجعة على ما اخذه به لما ذكرنا ان الثابت له بمجرد خيار بحر  
 عن الفرج (قول له بالتعيب) مصدر تعيب صار معيبا بلا منع احد وبالحق به ما اذا كان يصنع  
 المبيع وشمل ما اذا كان نقصان العيب يسيرا او كثيرا وعن محمد لو نقص قدر الايتقن الناس  
 فيه لا يبيعه مراجعة بلا بيان ودل كلامه انه لو نقص بتغير السعر بامر الله تعالى لا يلزمه البيان  
 بالاولى بمر (قول له ووطى العيب) بصيغة الفعل الماضي علفا على قوله اشتراه او بصيغة  
 المصدر علفا على انه اشتراه (قول له كقرض فأر وحرقت نار) الاولى ذكرها بعد قوله بأفة  
 سبوية اهـ ج وقرض بالقاف، وذكره ابو اليسر بالقاف، فتح والذي في القاموس والمصباح

كاسيحي في بابه وتحقيقه  
 في النهر يراجع مریدها  
 (بلا بيان) اى من غير  
 بيان (انه اشتراه سائما)  
 اما بيان نفس العيب  
 فواجب (فتعيب عنده  
 بالتعيب) بأفة سبوية او  
 بفتح المبيع (ووطى)  
 العيب ولم ينقصها الوطى  
 كقرض فأر وحرقت نار

الاول (قوله المشتري) بصيغة المفعول نعت للثوب (قوله لابد من بيانه) اى بيان انه تعيب عنده بالتعيب (قوله ورجحه الكمال) نعم رجحه اولا بقوله واختياره هذا حسن لان مبنى المراجعة على عدم الخيانة وعدم ذكره انها انتقصت ايهام للمشتري ان الثمن المذكور كان لها ناقصة والغالب انه لو علم ان ذلك ثمنها صحيح لم يأخذها معيبة الا بحظيطة اه لكنه قال بعده لكن قولهم هو كولو تغير السعر بأمر الله تعالى فانه لا يجب عليه ان يبين انه اشتراه في حال غلائه وكذا لو اصر الثوب لطول مكثه او توسخ الزام قوى اه نعم اجاب في النهر بقوله وقد يفرق بأن الايهام فيما ذكر ضعيف لا يعول عليه بخلاف ما لو اعورت الجارية فراجحه على ثمنها فانه قوى جدا فلم يقتصر اه قلت وفيه كلام فقد يكون تفاوت السعرين أغثن من التفاوت بالعب والكلام حيث لا علم للمشتري بكل ذلك والاحسن الجواب بأن ذلك مجرد وصف لا يقابله شئ من الثمن بخلاف الفاتت بعور الجارية وقرض الفأر ونحوه فانه جزء من المبيع ولا يرد ما اشتراه بأجل فانه لا يراجح بلا بيان كياتى لقولهم ان الاجل يقابله جزء من الثمن عادة فيكون كالجزء فيلزمه البيان (قوله واقره المصنف) وكذا شيخه في بحره والمقدسى (قوله بالتعيب) مصدر عيبه اذا أحدث به عيبا محر (قوله ولو بفعل غيره الخ) دخل فيه ما اذا كان بفعله بالاولى وكذا ما اذا كان بفعل غيره بأمره واحتزبه عما اذا كان بفعل المبيع فانه ملحق بالآفة السماوية كما مر لان المراجح لم يكن حاسبا شيا (قوله وان لم يأخذ الأرض) لتحقيق وجوب الضمان فتح (قوله ووطء البكر) لان العذرة جزء من العين يقابلها الثمن وقد حبسها فتح (قوله كتكسر ٢) اى تكسر الثوب (قوله لصيرورة الاوصاف مقصودة بالاتلاف) اى فيخرج عن التبعية بالقصدية فوجب اعتبارها فتقابل ببعض الثمن فتح وهذا علة لقوله بيان بالتعيب (قوله ولذا قال الخ) اى فانه يفهم منه ان التيب لو نقصها الوطء يلزمه البيان لانه صار مقصودا بالاتلاف (قوله اشتراه بألف نسيئة) أفاد ان الاجل مشروط في العقد فان لم يكن ولكنه كان معتادا لتنجيم قيل لابد من بيانه لان المعروف كالمشروط وقيل لا يلزمه البيان وهو قول الجمهور كما في الزيلعي نهر وينبى ترجيح الاول لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وعلى كل من القولين لو لم يكن مشروطا ولا معروفا وانما اجله بعد العقد لا يلزمه بيانه بجر قال في النهر لما مر من ان الاصح انهما لو احقابه شرطا لا يتحقق بأصل العقد فيكون تأجيلا مستأنفا وعلى القول بأنه يلتحق ينبى ان يلزمه البيان اه (قوله خير المشتري) اى بين رده واخذه بألف ومائة حالة لان الاجل شها بالمبيع الا ترى انه يزداد في الثمن لاجله والشبهة ملحقة بالحقيقة فصار كأنه اشترى شيئين بالالف وباع احدهما على وجه المراجعة وهذا خيانة فيما اذا كان مبيعا حقيقة واذا كان احد الشئيين يشبه المبيع يكون هذا شبهة الخيانة فتح (قوله ٣) لزم كل الثمن حالا لان الاجل في نفسه ليس بمال فلا يقابله شئ حقيقة اذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابلته قصدا ويزاد في الثمن لاجله اذا ذكر الاجل بمقابلة زيادة الثمن قصدا فاعتبر ما لا في المراجعة احترازا عن شبهة الخيانة ولم يعتبر ما لا في حق الرجوع عملا بالحقيقة بجر (قوله في جميع ما مر) اى لا كواقع في الزيلعي والفتح من ارجاعه الى المسئلة التي قبله وهو بحث للبحر حيث قال وينبى ان يعود قوله وكذا التولية الى جميع

لثوب المشتري وقال  
ابو يوسف وزفر والثلاثة  
لا بد من بيانه قال ابو الليث  
وبه تأخذ ورجحه الكمال  
واقره المصنف (و) يراجح  
ببيان (بالتعيب) ولو  
بفعل غيره بغير امره وان  
لم يأخذ الأرض وقيد اخذه  
في الهداية وغيرها اتفاقي  
فتح (وطء البكر كتكسره)  
بنشره وطيه لصيرورة  
الاوصاف مقصودة  
بالاتلاف ولذا قال ولم  
ينقصها الوطء (اشتراه  
بألف نسيئة) وباع بربح  
مائة بلا بيان خير المشتري  
فان تائف (المبيع بتعيب  
او تعيب (فلم) بالاجل  
(لزمه كل الثمن حالا وكذا)  
حكم (التولية) في جميع  
ما مر

٢ قوله كتكسر الخ هكذا  
يخذه من غير ضمير والذي  
في نسخ الشارح كتكسره  
بالضمير وهو الانسب  
بقوله اى تكسر الثوب  
اه مصححه

٣ قوله لزم كل الثمن الخ كذا  
يخطه بدون ضمير والذي  
في النسخ لزمه بالضمير  
فليحذر اه مصححه

ما ذكره للمراجعة فلا بد من البيان في التولية ايضا في التعيب ووطء البكر وبدونه في التعيب ووطء الثيب (قوله وقال ابو جعفر الحج) عبر عنه في الفتح بقيل حيث قال وقيل تقوم بمن حال ومؤجل فيرجع بفضل ما بينهما على البائع قاله الفقيه ابو جعفر الهندواني اه قلت وينبغي على قول ابو جعفر ان يرجع بالاولى فيما اذا ظهرت خيانة في مراجعة لان الاجل لا يقابله شيء من الثمن حقيقة تأمل (قوله بحر ومصنف) ومثله في الزيلعي معللا بالتعارف (قوله وخبر الحج) لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار كتأخير القبول الى آخر المجلس وظهيره بيع الشيء برقه اذا علم في المجلس وانما يتخير لان الرضا لم يتم قبله لعدم العلم كما في خيار الرؤية وظاهر كلام المصنف وغيره ان هذا العقد ينقصد فاسدا بعرضية المصحة وهو الصحيح خلافا للعروى عن محمد بن عيسى له عرضية الفساد كذا في الفتح ويا في ان تظهر الثمرة في حرمة مباشرته فعلى الصحيح يحرم وعلى الضعيف لا بحر (قوله والا بطال) اي تقرر فساد ط \* (تنقيح) في الظاهرية اشتراه بأكثر من ثمنه مما لا يتغابن الناس فيه وهو يعلم لابرأج بلا بيان وكذا لو اشترى بالدين من مدينه وهو لا يشتري بمثل الثمن من غيره فلو يشتري بمثله ان ابرأج سواء أخذه بلفظ الشراء او الصالح وفي ظاهر الرواية يفرق بينهما بأن مبنى الصالح على الحظ والتجاوز بدون الحق ومبنى الشراء على الاستقصاء اه ما عضا (قوله لا رد بغير فاحش) في البحر عن المصباح غبنه في البيع والشراء غبنا من باب ضرب مثل غبنه فان غبنه اي نقصه وغبن بالبناء للمفعول فهو مغبون اي منقوص في الثمن او غيره والغبنه اسم منه (قوله هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين) هو الصحيح كافي البحر وذلك كما لو وقع البيع بعشرة مثلا ثم ان بعض المقومين يقول انه يساوي خمسة وبعضهم ستة وبعضهم سبعة فهذا غبن فاحش لانه لم يدخل تحت تقويم احد بخلاف ما اذا قال بعضهم ثمانية وبعضهم تسعة وبعضهم عشرة فهذا غبن يسير (قوله وبه افق بعضهم مطلقا) اي سواء كان الغبن بسبب التغير او بدونه لكن هذا الاطلاق لم يذكره في القنية وانما حكى في القنية الاقوال الثلاثة فيفهم منه ان هذا غير مقيد بالتغير او بدونه ولكن نقل في الفتح ان الامام علاء الدين السمرقندي ذكر في تحفة الفقهاء ان اصحابنا يقولون في المغبون انه لا يرد لكن هذا في مغبون لم يغير اما في مغبون غير يكون له حق الرد استدلالا بمسئلة المراجعة اه اي بمسئلة ما اذا خان في المراجعة فان ذلك تقرير يثبت به الرد (قوله وبقي بالرد) ظاهره الاطلاق اي سواء غره او لا بقرينة القول الثالث (قوله او غره الدلال) قال الرملي مفهوما انه لو غره رجل اجنبي غير الدلال لا يثبت له الرد وبقي ما لو غره المشتري البائع في العقار فأخذه الشفيع للبائع ان يسترد منه ينفى عدمه لانه لم يغيره وانما غره المشتري وتماه في حاشيته على البحر (قوله وبه افق صدر الاسلام وغيره) وهو الصحيح كما يأتي وظاهر كلامهم ان الخلاف حقيقي ولو قيل انه لفظي ويحمل القولان المطلقان على القول المفصل لكان حسننا ويدل عليه حمل مساحب النجدة المتقدم ط قلت ويؤيده ايضا عدم التصريح بالاطلاق في القولين الاولين وحيث كان ظاهر الرواية محمولا على هذا القول المفصل يكون هو ظاهر الرواية اذ لم يذكر ان ظاهر الرواية عدم الرد مطلقا حتى يتنافى التفصيل فلذا جزم

(في)

وقال ابو جعفر المختار لا فتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والمؤجل بحر ومصنف (ولي رجلا شيا) اي باعه تولية (بما قام عليه او بما اشتراه) به (ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد) البيع لجهالة الثمن (وكذا) حكم (المراجعة وخبر) المشتري بين اخذه وتركه (لو علم في مجلسه) والابطال (و) اعلم انه (لا رد بغير فاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (في ظاهر الرواية) وبه افق بعضهم مطلقا كما في القنية ثم رقم وقال (وبقي بالرد) رفقا بالناس وعليه احتسب روايات المضاربة وبه يفق ثم رقم وقال (ان غره) اي غر المشتري البائع أو بالعكس أو غره الدلال فله الرد (والالا) وبه افق صدر الاسلام وغيره ثم قال (وتصرفه في بعض المبيع) قبل علمه بالغبن (غير مانع منه)

مطلب

في الكلام على الرد بالغبن الفاحش



في التحفة بمجمعه على التفصيل وحينئذ لم يبق لنا الا قول واحد هو المصرح بأنه ظاهر الرواية وبأنه المذهب وبأنه المفتى به وبأنه الصحيح فمن افتى في زماننا بالرد مطلقا فقد اخطأ خطأ فاحشا لما علمت من ان التفصيل هو المصحح المفتى به ولا سيما بعد التوفيق المذكور وقد اوضح ذلك بما لا مزيد عليه في رسالة سميتها (تجوير التجري في ابطال القضاء بالفسخ بالغبن الفاحش بالانقراض) (قوله فيرد مثل ما اتلفه) اي مع رد الباقي كافي القنية ونصها قال الغزال لا معرفة لي بالغزل فأنتى بغزل اشتريه فأنتى رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلالة بينهما واشترى ذلك الغزل له بأزيد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله ان يرد الباقي بحصته من الثمن قال رضي الله عنه والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف في حاجته ويسترد جميع الثمن كمن اشترى بيتا بمائة من بر فاذا فيه دكان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل اتفاق شئ منه وبعده يرد الباقي ومثل ما انفق ويسترد الثمن كذا ذكره ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اهـ (قوله بقي مالوكان قيميا) اي وتصرف ببعضه فهل يرجع بقدر ما غبن فيه او لا يرجع او يرد الباقي ويضمن قيمة ما تصرف به ووجه التوقف ان ما ذكره في القنية مفروض في المثل لان الغزل مثلي كما هو صريح كلام القنية المذكور آنفا وكذا مصرح في الفصل الثالث والثلاثين من جامع الفصولين بأنه مثلي وفي التارخانية عن المتقي ولا يصح بيع غزل قطن لين بغزل قطن خشن الامثالا بمثل لان القطن سواء اهـ فثبت كان المنقول هنا في المثلي لم يعلم حكم القيمي فافهم ثم اعلم ان ما قدمناه عن المنع عن تحفة الفقهاء من ان المغبون اذا غرله الرد استدلالا بمسئلة المراجعة يفيد ان خيار التفرير في حكم خيار الحيانة في المراجعة وقدم في المتن والشرح انه لو هلك المبيع أو استهلكه في المراجعة قبل رده او حدث به ما يمنع من الرد لزمه جميع الثمن المسمى وسقط خياره وذكرنا هناك ان مقتضى قوله او حدث به الخ انه لو هلك البعض أو استهلكه له رد الباقي الا في نحو الثوب الواحد الخ والظاهر ان هنا كذلك فتأمل (قوله قلت وبالاخير الى قوله وغيره) الاولى ذكره عند قوله وبه أفتى صدر الاسلام وغيره اهـ (قوله وفي كفالة الاشياء الخ) حيث قال الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال استلك هذا الطريق فإنه آمن فساكه فأخذه للصومس او قال كل هذا الطعام فإنه ليس بمسموم فأكله ومات لم يضمن وكذا لو اخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهر انها مملوكة فلارجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث مسائل الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالزوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غش به لانه يستحق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم البناء واذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فقد اذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه للغرور وكذا لو قال بايعوا عبيدي فقد اذنت له فبايعوه وولنه دين ثم ظهر انه عبد غيره رجعوا عليه ان كان الاب حرا والا فبعد العتق وكذا لو ظهر حرا او مديرا او مكاتب او لا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر بمبايعته كذا في السراج الوهاج \* الثالثة ان يكون في عقد يرجع نفسه الى الافع كوديعة واجارة فلو هلكت الوديعة والعين المستأجرة ثم استحققت

فيرد مثل ما اتلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب اهـ  
ما خصص باقي مالوكان قية بالمأر  
قلت وبالاخير جزم الامام  
علاء الدين السمرقندي  
في تحفة الفقهاء وصححه  
الزيالي وغيره وفي كفالة  
الاشياء عن بيع الحانية  
من فصل الغرور والغرور  
لا يوجب الرجوع

اهـ قوله فأنتى رجل بغزل لهذا  
الغزال اي بغزل مملوك لهذا  
الغزال وحاصله ان الغزال  
دفع غزله لرجل ثم جعل  
نفسه دلالة بين الطالب  
والرجل واشترى للطالب  
الغزل من الرجل بزيادة ثم  
تصرف المشتري اي من له  
الشراء حقيقة في بعض  
الغزل ثم علم بالغبن وبأن  
الغزال هو صاحب الغزل  
وانه فعل ذلك تفريرا  
للطالب اهـ منه

مطلب

الغرور لا يوجب الرجوع  
الا في ثلاث مسائل

وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بمغناهما وفي عارية وهبة لارجوع اذا قبض كان لنفسه وتماه في الحانية من فصل الغرور من البيع اه قلت وعبر في الحانية في الثالثة بالقبض بدل العقد وهو الصواب فتدبر (قوله الا في ثلاث) زاد في نور العين مسألة رابعة وهي ما اذا ضمن الغارضة السلامة كما اذا قال اسلك هذا الطريق فانه آمن وان اخذ مالك فانا ضامن فانه يضمن كسيد كره المصنف آخر الكفالة عن الدرر (قوله منها هذه) اي مسألة المتن وهي داخلة تحت الثانية الآتية (قوله وضابطها) اي الثلاث المستثناة (قوله ان يكون في عقد) صوابه في قبض كاقدمناه عن الحانية لان مسألة العقد تأتي بعد تأمل (قوله رجع) اي الشخص الذي هو المودع او المستأجر على الدافع لانه غيره بانه أودعه أو آجره ما يملك (قوله ليكون القبض لنفسه) اي نفس المستعير او الموهوب له فكان هو المنتفع بالقبض دون المعير او الواهب (قوله ان يكون في ضمن عقد معاوضة) من بيع صحيح او فاسد واخرج به عقود التبرعات كالهبة والصدقة فان الغرور لا يثبت الرجوع فيها ط عن اليرى وكذا اخرج الرهن لانه عقد وثيقة لا معاوضة كأيأتي وفي اليرى عن المبسوط ان الغرور في عقد المعاوضات يثبت الرجوع لان العقد يستحق صفة السلامة من العيب ولا عيب فوق الاستحقاق فاما بعقد التبرع فلان الموهوب له لا يستحق الموهوب بصفة السلامة (قوله كبايعوا عبدي الخ) اي فيكون ضامنا للدرك فيما يثبت لهم على العبد في عقد المباينة لحصول التفرير في هذا العقد كأيأتي تقريره وبه التدفع ما قيل ان التفرير لم يوجد في ضمن عقد المعاوضة (قوله ثم ظهر حرا أو ابن الغير) لف ونشر مراتب (قوله ان كان الاب حرا) الاولى ما في بعض نسخ الاشباه ان كان الآذن حرا لشموله للمولى والاب اي الاب صورة لاحقيقة وهذا القيد شيء مقدر في قوله رجعوا عليه اي في الحال بقرينة قوله والا فبعد العتق (قوله وهذا) اي الرجوع شرطه شيان ان يضيف العبد او الابن الى نفسه وامره بمباينته فيضمن الاقل من قيمته ومن الدين كافي اليرى عن مختصر المحيط (قوله ومنه) اي من التفرير في ضمن عقد المعاوضة (قوله اشترى فانا عبد ارتهني) صوابه بخلاف ارتهني اي لو قل العبد اشترى فانا عبد واشترى فاذ هو حرقان كان البائع حاضرا او غائبا غيبة معروفة اي بدرى مكانه لا يرجع على العبد بما قبضه البائع لا تمكن من الرجوع على القابض وان كان لا يدري اين هو رجع المشتري على العبد ورجع العبد على بائعه بما رجع به عليه وانما يرجع مع ان البائع لم يأمره بالضمان عنه لانه أدى دينه وهو مضطر في ادائه بخلاف من أدى عن آخر دينه بلا أمره والتقييد بقوله اشترى فانا عبد لانه لو قال انا عبد ولم يأمره بالشراء او قال اشترى ولم يقل فانا عبد لا يرجع عليه بشيء ولو قال ارتهني فانا عبد الراهن لم يرجع على العبد ولو الراهن ظاهرا الرواية عنهم وعن أبي يوسف لا يرجع في البيع والرهن لان الرجوع بالمعاوضة وهي المباينة هنا او بالكفالة ولم يوجد هنا بل وجد مجرد الاخبار كاذبا فصار كالباقال اجنبي اشخص ذلك واهما ان المشتري سرع في الشراء معتمدا على امره واقارده فكان مغرورا من جهته و التفرير في المعاوضات التي تقتضى سلامة العوض يحصل

الا في ثلاث منها هذه وضابطها ان يكون في عقد يرجع نفسه الى الدافع كوديلة واجارة فلوها كما ثم استحقاق رجوع على الدافع بما ضمنه ولا رجوع في عارية وهبة ليكون القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبايعوا عبدي او اخي فقد أذنت له ثم ظهر حرا او ابن الغير رجعوا عليه لا غرور ان كان الاب حرا او الاب بعد العتق وهذا ان اضافته اليه وامر بمباينته ومنه لو بى المشتري واشترى ثم استحقا رجوع على البائع بقرينة البناء والولد ومنه ما يأتي في باب الاستحقاق اشترى فانا عبد ارتهني

سببا للضمان دفعا للغرر بقدر الامكان فكان بتغيره ضامنا لذرك الثمن له عند تعذر رجوعه على البائع كالمولى اذا قال لاهل السوق بايعوا عبيدى فاني اذنت له ثم ظهر استحقاق العبد فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد ويجعل المولى بذلك ضامنا لذرك ما ذاب عليه دفعا للغرور عن الناس بخلاف الرهن فانه ليس عقد معاوضة بل عقد وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى جاز الرهن ببذل الصرف والمسلم فيه ولو كان عقد معاوضة كان استبدالاً به قبل قبضه وهو حرام وبخلاف الاجنبى فانه لا يعبأ بقوله فالرجل هو الذى اغتراه مخصصا من الفتح في اول باب الاستحقاق (قوله كالزوج امرأه على انها حرة) اى بأن كان وليا او وكلا عنها وهذا بخلاف ما اذا اخبره بأنها حرة فتزوجها كامر في عبارة الاشباه (قوله استظهر المصنف لا) حيث قال ولم اطلع في كلامهم على ما لمات من ثبت في حقه التغير هل ينتقل الحق فيه الى وارثه حتى يملك الرد كفى خيار العيب اولا كفى خيار الرؤية والشرط لكن الظاهر عندى الثانى وقواعدهم شاهدة به فقد صرحوا بأن الحقوق المجردة لا تورث واما خيار العيب فانما يثبت فيه حق الرد للوارث باعتبار ان الوارث ملكه سلبا فاذا ظهر فيه على عيب رده وليس ذلك بطريق الارث كما يفيد كلامهم وتعليقهم عدم ثبوت الخيار للوارث في خيار الرؤية والشرط بأنه ليس الامشيئة وارادة فلا يتصور انتقاله الى الوارث وهكذا عرضته على بعض الاعيان من اصحابنا فانقضاه وافق بموجبه اه قالت ويؤيده ما بحثه في البحر من ان خيار ظهور الحيانة لا يورث مستندا لذلك بما مر من انه لو هلك المبيع لزمه جميع الثمن وعلوه بأنه مجرد خيار لا يقابله شئ من الثمن كخيار الرؤية والشرط الخ ما قدمناه هناك وفي مجموعة السامحاني بخطه واجاد المصنف بالاستشهاد بخيار الشرط لان الكل لدفع الجداع فاذا كان خيار الشرط الملفوظ به لا يورث فكيف غير الملفوظ مع كونه مختلفا فيه اه (قوله قالت وقدمناه الخ) قدمنا هناك ان ذلك لم يذكره في الدرر بل ذكره المصنف هناك ايضا وقدمنا ايضا ان الخيار الرملى نقل عن العلامة المقدسى انه قال والذى اميل اليه انه مثل خيار العيب يعنى فيورث اه وهذا خلاف ما عزا الشارح الى حاشية ابن المصنف عن المقدسى وقدمنا ايضا ان الخيار الرملى وافق المقدسى في انه يورث قياسا على خيار قوات الوصف المرغوب فيه كشراء عبد على انه خباز وقال انه به شبه لانه اشتراء على قول البائع فكان شرطه اقتضاء وصفا مرغوبا فيه فبان بخلافه اه وقدمنا هناك ترجيح ما بحثه المصنف من انه لا يورث كخيار ظهور الحيانة في المراجعة وانه به شبه فراجعهم فافهم (قوله ومال الى انه يورث) المراد بالارث انتقاله الى الوارث بطريق الخليفة لا بطريق الارث حقيقة كما علم مما نقلناه من عبارة المصنف في المنتج وحققناه في باب خيار الشرط وعلمت ترجيح ما بحثه المصنف اولا (قوله قيل التاسعة) صوابه قيل العاشرة (قوله ويصير مغرورا) عبارة الاشباه ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كأنه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية التى اشتراها الميت الخ قلت ومعناه ان الوارث لو استولد الجارية ثم استحققت قالوا حر بالقيمة لكونه وطئها بناء على انها ملكه فيرجع بما ضمن على بائع مورثه كما لو استولدها المورث وانت خير بأن هذا لا يدل

\* الثالثة اذا كان الغرور بالشرط كالزوج امرأه على انها حرة ثم استحققت رجوع على الخبر بقيمة الولد المستحق وسيجيء آخر الدعوى \* (فرع) \* هل ينتقل الرد بالتغير الى الوارث استظهر المصنف لا لتصريحهم بأن الحقوق المجردة لا تورث قلت وفي حاشية الاشباه لابن المصنف وبه افق شيخنا العلامة على المقدسى مفق مصر قالت وقدمناه في خيار الشرط معزى بالدرر لكن ذكر المصنف في شرح منظومته الفقهية ما يخالفه ومال الى انه يورث كخيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة المفتى في كتاب الفرائض وايده بما فى بحث القول فى الملك من الاشباه قيل التاسعة ان الوارث يرد بالعيب ويصير مغرورا بخلاف الوصى فتأمل

على انه يثبت له خيار الرد بالتعريض فيما اذا اشترى مورثه شيئا بفن فاحش بتعريض البائع لانه مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن بخلاف ثبوت حرية ولده فانه ليس بخيار فهذا تأييد بما لا يفيد فافهم (قوله وقدمنا) اي قيل باب خيار الرؤية (قوله انتفى الغرر) كما لو اشترى سويقا على ان البائع له بمن من السمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر انه لته بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري وهو نظير ما لو اشترى صابونا على انه متخذ من كذا جرة من الدهن ثم ظهر انه اتخذ بأقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء جاز البيع من غير خيار ظهريه قلت وكون ذلك مما يعرف بالعيان غير ظاهر فليتأمل وقدمنا تمامه هناك والله سبحانه وتعالى اعلم

وقدمنا عن الحانية انه متى  
حاز ما يعرف بالعيان انتفى  
الغرر فتدبر

### فصل في التصرف في المبيع والتمن الخ

\* (فصل) \* في التصرف

اوردها في فصل على حدة لانها ليست من المراجعة غير ان محبتها لما توقفت على القبض كان لها ارتباط بالتصرف بالمبيع قبل القبض والباقي استطراد نهر (قوله صح بيع عقار الخ) اي عندها وقال محمد لا يجوز وعبر بالصحة دون النفاذ وال لزوم لانهما موقوفان على نقد الثمن او رضا البائع والا فللبائع ابطاله اي ابطال بيع المشتري وكذا كل تصرف يقبل التقض اذا فعله المشتري قبل القبض او بعده بغير اذن البائع فللبائع ابطاله بخلاف ما لا يقبل التقض كالتمن والتدبير والاستيلاء بجر وقوله او بعده بغير اذن البائع الجار والمجرور متعلق بالضمير العائد على القبض اي بعد القبض الواقع بلا اذنه لان قبض المبيع قبل نقد الثمن بلا اذن البائع غير معتبر لانه استرداده وحبسه الى قبض الثمن وقيد بالبيع لانه لو اشترى عقارا فوعبه قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل كما في البحر عن الحانية اي لحصول القبض قبض الموهوب له كما يأتي واحترزه عن الاجارة فانها لا تصح كما يأتي (قوله من بائنه) متعلق بقبض لا ببيع لان بيعه من بائنه قبل قبضه فاسد كما في المنقول ويراجع ط (قوله لعدم الغرر) اي غرر انفساخ العقد على تقدير الهلاك وعالله بقوله لندرة هلاك العقار ط (قوله حتى لو كان الخ) تفرع على مفهوم قوله لا يخشى هلاكه (قوله ونحوه) بأن كان في موضع لا يؤمن ان تغلب عليه الرمال ح عن الزهر ومثله في الفتح (قوله كان كمنقول) أي بمنزله من حيث لزوم الغرر بهلاكه (قوله ككتابة) قال في الجوهره وفي الكتابة يحتمل ان يقال لا يجوز لانها عقد مبادلة كالبيع ويحتمل ان يقال تجوز لانها اوسع من البيع جوازا اه لكن قال الزياهي ولو كاتب العبد المبيع قبل القبض توقفت كتابته وكان للبائع حبسه بالتمن لان الكتابة محتملة للفسخ فلم تنفذ في حق البائع نظرا له وان نقد الثمن نفذت لزوال المانع اه قال في البحر ولا خصوصية لها بل كل عقد يقبل التقض فهو موقوف كما قدمناه اه وبه علم ان الكتابة تصح انكسها تتوقف فلا يناسب قوله فلا يصح اتفاقا كما افاده ح فكان المناسب استقاطها (قوله واجارة) أي اجارة العقار فانها لا تصح اتفاقا وقيل على الخلاف والصحيح الاول لان المعتقد عليه في الاجارة المنافع وهلاكها غير نادر وهو الصحيح كذا في الفوائد الظهيرية وعابه الفتوى كذا في الكافي فتح وغيره (قوله وبيع منقول) (مجرد)

في المبيع والتمن قبل القبض  
والزيادة والخط فيهما  
وتأجيل الديون (صح بيع  
عقار لا يخشى هلاكه قبل  
قبضه) من بائنه لعدم الغرر  
لندرة هلاك العقار حتى  
لو كان عاوا او على شط نهر  
ونحوه كان كمنقول (لا)  
يصح انفسا ككتابة  
واجارة (و بيع منقول)  
قبل قبضه

مجرور بالعطف على كتابة وهو في عبارة المصنف مرفوع والاولى في التعبير ان يقول حتى لو كان علوا او على شط نهر او نحوها او آجره كان كمنقول ولا يصح بيع منقول الخ وفي البحر ودخل في البيع الاجارة لانها بيع المنافع اى وهى في حكم المنقول والصالح لانه بيع اى الصالح عن الدين كما في الفتح وتعبير النهر بالخلع سبق قلم ثم قال في البحر واراد بالمنقول المبيع المنقول فجاز بيع غيره كالمهر وبدل الخلع والعق على مال وبدل الصالح عن دم العمد (قوله ولو من بائعه) مرتبط بقوله وبيع منقول ط (قوله كاسيحي) اى قريبا في قول المصنف ولو باعه منه قبله لم يصح ط (قوله بخلاف عتقه وتدييره) يوهى ان فيه خلاف محمد الا ترى وليس كذلك ففي الجوهره واما الوصية والعق والتدبير واقراره بانها ام ولده يجوز قبل القبض بالاتفاق اه وفي البحر واما تزويج الحارية المبيعة قبل قبضها فجاز لان الفرر لا يمنع جوازه بدليل صحة تزويج الابق ولو زوجها قبل القبض ثم فسخ البيع انفسخ النكاح على قول ابى يوسف وهو المختار كفى الولولة (قوله من غير بائعه) قيد به ليفهم انه لو كان من بائعه فهو كذلك بالاولى (قوله وهو الاصح) صرح به الزيلعي وغيره خلافا لابى يوسف (قوله والاصل الخ) قال في الفتح الاصل ان كل عقد ينفسخ بهلاك العوض قبل القبض لم يجز التصرف في ذلك العوض قبل قبضه كالمبيع والاجرة اذا كانت عينا في الاجارة وبدل الصالح عن الدين اذا كان عينا لا يجوز بيع شيء من ذلك ولا ان يشرك فيه غيره وما لا ينفسخ بهلاك العوض فالتصرف فيه قبل القبض جائز كالمهر اذا كان عينا وبدل الخلع والعق على مال وبدل الصالح عن دم العمد كل ذلك اذا كان عينا يجوز بيعه وهبته واجارته قبل قبضه وسائر التصرفات في قول ابى يوسف ثم قال محمد كل تصرف لا يتم الا بالقبض كالهبة والصدقة والرهن والقرض فهو جائز لانه يكون نائبا عنه ثم يصير قابضا لنفسه كما لو قال اطم عن كفارتى جاز ويكون الفقير نائبا عنه في القبض ثم قابضا لنفسه اه ملخصا قلت وحيث مشى المصنف على قول محمد كان ينبغي للشارح ذكر الاصل الثانى ايضا لانه يظهر مما ذكرنا ان الاصل الاول غير خاص بقول ابى يوسف الا ان الشق الاول منه وهو ما ينفسخ بهلاك العوض قبل القبض كالمبيع والاجارة لا يجوز التصرف قبل القبض في عوضه المعين عند ابى يوسف مطلقا واجاز محمد فيه كل تصرف لا يتم الا بالقبض كالهبة ونحوها لان الهبة لما كانت لا تتم الا بالقبض صار الموهوب له نائبا عن الواهب وهو المشتري الذى وهبه المبيع قبل قبضه ثم يصير قابضا لنفسه فتم الهبة بعد القبض بخلاف التصرف الذى يتم قبل القبض كالمبيع مثلا فانه لا يجوز لانه اذا قبضه المشتري الثانى لا يكون قابضا عن الاول لعدم توقف البيع على القبض فيلزم منه تملك المبيع قبل قبضه وهو لا يصح لكن يرد على الاصل المذكور العتق والتدبير بأن اعتق اودبر المبيع قبل قبضه فقد علمت جوازه اتفاقا مع انه يتم قبل القبض وهو تصرف في عقد ينفسخ بهلاك العوض قبل القبض فائتمل (قوله فقباه) اى قبل هبته فان لم يقبها بعلمت والبيع صحيح على حاله جوهره (قوله لان الهبة مجاز عن الاقالة) يقال هب لى دى واقتنى عترتى وانما كان كذلك لان قبض البائع لا ينوب عن قبض المشتري كما في شرح المجموع (قوله بخلاف بيعه) فانه لا يحتمل المجاز عن الاقالة لانه مندها ط عن الشاى (قوله مطلقا) اى سواء باعه من بائعه او من غيره ح

ولو من بائعه كاسيحي  
(بخلاف) عتقه وتدييره  
(هبة) والتصدق به و  
اقراره (ورهنه) واعارته  
(من غير بائعه) فانه صحيح  
(على) قول محمد وهو  
(الاصح) والاصل ان كل  
عوض ملك بعقد ينفسخ  
بهلاكه قبل قبضه فالتصرف  
فيه غير جائز ومالا فجاز  
عنى (و) المنقول (لو وهبه  
من البائع قبل قبضه فقباه)  
البائع (انتقض البيع ولو  
باعه منه قبله لم يصح) هذا  
البيع ولم ينتقض البيع  
الاول لان الهبة مجاز عن  
الاقالة بخلاف بيعه قبله  
فانه باطل مطلقا جوهره

قوله قلت الخ) استدرك على قول الجوهرة فانه باطل (قوله ونفى الصحة) اى الواقع في المتن  
 يحتملها اى يحتمل البطلان والفساد والظاهر الثانى لان علة الفساد الفرر كاسر مع وجود  
 ركضى البيع وكثير اما يطلق الباطل على الفاسد افاده ط \* (تمة) \* جميع ماسر انما هو  
 في تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه فلو تصرف فيه البائع قبل قبضه فاما بامر المشتري  
 او لا فلو بامر كآن امره ان يهبه من فلان او يؤجره ففعل وسلم صح ومار المشتري فابضا وكذا  
 لو اعار البائع او وهب او رهن فاجاز المشتري ولو قال ادفع الثوب الى فلان يسكه الى ان ادفع لك  
 ثمنه فذلك عند فلان لزم البائع لان امساك فلان لاجل البائع ولو امره بالبيع فان قال بعه  
 لنفسك او بعه ففعل كان فسخا وان قال بعه لى لا يجوز واما تصرفه بلامر المشتري كما لو رهن  
 المبيع قبل قبضه او آجره او اودعه فأت المبيع انفسخ بيعه ولا تفسخ لان لوضمنهم رجوعوا  
 على البائع ولو اعاره او وهبه فأت او اودعه فاستعمله المودع فأت فان شاء المشتري امضى البيع  
 وضمن هؤلاء وان شاء فسخه لانه لوضمنهم لم يرجعوا على البائع ولو باعه البائع فأت عند  
 المشتري الثانى فللاول فسخ البيع وله تفسخ المشتري الثانى فيرجع بالثمن على البائع ان كان  
 نقده اه مخلصا من البحر عن الحاتية وفي جامع الفوائد شراه ولم يقبضه حتى باعه البائع  
 من آخر بأكثر فأجاز المشتري لم يجز لانه بيع مالم يقبض اه ويظهر منه وناقله انه يبقى  
 على ملك المشتري الاول فله أخذه من الثانى لوقائما وتضمينه لو هالك والظاهر ان له اخذ  
 القائم لو كان نقدا لئن لباعه والا فلا الا باذن بائعه تأمل (قوله اشترى مكىلا الخ) قيد  
 بالشراء لانه لو ملكه بهية او ارث او وصية جازا التصرف فيه قبل الكيل والمطلق من البيع  
 ينصرف الى الكامل وعو السحيح منه حتى لو باع ما اشتراه فاسدا بعد قبضه مكىلا لم يمتنع  
 المشتري الثانى الى اعادة الكيل قال ابو يوسف لان البيع الفاسد يملك بالقبض كالقرض  
 (قوله اى كره تحريما) فسر الحرمة بذلك لان النهى خبر آحاد لا يثبت به الحرمة القطعية وهو  
 ما استند ابن ماجه عن جابر رضى الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام  
 حتى يبتري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ويقولنا اخذ مالك والشافعى واحمد  
 وحين علله الفقهاء بأنه من تمام القبض الحقا يمنع البيع منع الاكل قبل الكيل والوزن  
 وكل تصرف يبنى على الملك كالهبة والوصية وما اشبههما ولا خلاف في ان النص محمول على  
 ما اذا وقع البيع مكىلا فلو اشتراه مجازة فله التصرف فيه قبل الكيل واذا باعه مكىلا يحتاج  
 الى كيل واحد لا يشتري وتماه في القتح (قوله وقد صرحوا بفساده) صرح محمد في الجامع  
 الصغير بما نصه محمد عن يعقوب عن ابى حنيفة قال اذا اشترت شيئا مما يكال او يوزن او يمد  
 فاشترت ما يكال كىلا وما يوزن وزنا وما يمد عدا فلا تبج حتى تكيله وتزنه وتعدده فان بعته  
 قبل ان تفعل وقد قبضته فالبيع فاسد في الكيل والوزن اه ط قلت وظاهره ان الفاسد  
 هو البيع الثانى وهو بيع المشتري قبل كيله وان الاول وقع يحيحا لكنه يحرم عليه التصريف  
 فيه من اكل او بيع حتى يكيله فاذا باعه قبل كيله وقع البيع الثانى فاسدا لما مر من ان العلة  
 كون الكيل من تمام القبض فاذا باعه قبل كيله فكأنه باعه قبل القبض وبيع المنقول قبل  
 قبضه لا يمتنع فكانت هذه المسئلة من فروع التي قبلها فلذا أعقبها بها قبل ذكر التصرف في

(الن)

مطلب

في تصرف البائع في المبيع  
قبل القبض

قلت وفي المواهب وفسد  
 بيع المنقول قبل قبضه انتهى  
 ونفى الصحة يحتملها  
 فتدبر (اشترى مكىلا  
 بشرط الكيل حرم) اى  
 كره تحريما (بيعه واكاه  
 حتى يكيله) وقد صرحوا  
 بفساده وبأنه لا يقبل  
 لا آكله انه اكل حراما  
 لعدم التلازم



الثلث والتحقيق ان يقال اذا ملك زيد طعاما ببيع مجازفة او بارت ونحوه ثم باعه من عمرو مكايلة سقط هنا صاع البائع لان ملكه الاول لا يتوقف على الكيل وبقى الاحتياج الى كيل للمشتري فقط فلا يصح بيعه من عمرو بلا كيل فهنا فساد البيع الثاني فقط ثم اذا باعه عمرو من بكر لا بد من كيل آخر لبكر فهنا فساد البيع الاول والثاني لوجود العلة في كل منهما (قوله) كما بسطه الكمال حيث قال ونص في الجامع الصغير على انه لو أكله وقد قبضه بلا كيل لا يقال انه أكل حراما لانه أكل ملك نفسه الا انه آثم لتركه ما أمر به من الكيل فكان هذا الكلام اصلا في سائر المبيعات بيعا فاسدا اذا قبضها فملكها ثم أكلها وتقدم انه لا يحل أكل ما اشتراه شراء فاسدا وهذا يبين ان ليس كل ما لا يحل أكله ان يقال فيه أكل حراما اه ما في الفتح وحاصله انه اذا حرم الفعل وهو الاكل لا يلزم منه ان يكون أكل حراما لانه قد يكون المأكل حراما كالهيئة وملك الغير وقد لا يكون حراما كما هنا وكالمشترى فاسدا بعد قبضه لانه ملكه ومثله ما لو دخل دار الحرب بأمان وسرق منهم شيئا واخرجه الى دارنا ملكه ما كان خبيثا ويجب عليه رده عليهم وكذا لو غصب شيئا واستهلكه بخاط ونحوه حتى ملكه ولم يؤد ضمانه يحرم عليه التصرف فيه بأكل ونحوه وان كان ملكه (قوله) والمعدود اي الذي لا تتفاوت آحاده كالجوز والبيض فتح وعن الامام انه يجوز في المعدود قبل العد وهو قولهما كذا في السراج والاول هو اظهر الروايتين عن الامام كافي الفتح نهر (قوله) لاحتمال الزيادة) علة لقوله حرام اول قوله وقد صرحوا بفساده قال في الهداية بعد تعليقه بالنهي المار ولانه يحتمل ان يزيد على المشروط وذلك للبائع والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه قال في الفتح واذا عرف ان سبب النهي امر يرجع الى المبيع كان البيع فاسدا ونص على الفساد في الجامع الصغير اه (قوله) بخلافه مجازفة) محترز قوله بشرط الكيل وقوله بشرط الوزن والعد اي لو اشتراه مجازفة له ان يتصرف فيه قبل الكيل والوزن لان كل المشار اليه له اي الاصل والزيادة اي الزيادة على ما كان يظنه بان ابتاع صبرة على ظن انها عشرة فظهرت خمسة عشر وتماه في العناية ومثل الشراء مجازفة ما لو ملكه بهمة او ارث او وصية كما مر او زراعة او استقرض خطئة على انها كرا لان الاستقراض وان كان تملكيا بعوض كالشراء لكنه شراء صورة عارية حكما لان ما رده عين المقبوض حكما فكان تملكيا بلا عوض حكما كافي الفتح ولو باع احده هؤلاء مكايلة فلا بد من كيل المشتري وان سقط كيل البائع كما قدمناه وفي الفتح ولو اشتراها مكايلة ثم باعها مجازفة قبل الكيل وبعد القبض لا يجوز في ظاهر الرواية لاحتمال اختلاط ملك البائع بملك بائعه وفي نوادر ابن سبعة يجوز اه وبه ظهر ان قوله بخلافه مجازفة مفيد بما اذا لم يكن البائع اشترى مكايلة (قوله) لجواز التصرف فيهما بعد القبض قبل الوزن) كذا في البحر عن الايضاح والظاهر ان هذا مفروض فيما اذا كان في عقد صرف او سلم والا فالدرهم والدنانير ثمن وياتي انه يجوز التصرف في الثمن قبل قبضه (قوله) كبيع التعاطي اسلم) عبارة البحر وهذا كله في غير بيع التعاطي اما هو فقال في القنية ولا يحتاج اسلم وظاهر قوله وهذا كله انه لا يتقيد بالموزونات بل التعاطي في المكايلات والمسدودات كذلك وهو مفاد التعليق ايضا بانه صار بيعا بعد القبض فانه لا يخص الموزونات لكن فيه ان مقتضى هذا انه لا يصير بيعا قبل القبض

كما بسطه الكمال لكونه  
أكل ملكه (ومثله الموزون  
والمعدود) بشرط الوزن  
والعد لاحتمال الزيادة  
وهي للبائع بخلافه مجازفة  
لان الكل للمشتري وقيد  
بقوله (غير الدراهم و  
الدنانير) لجواز التصرف  
فيهما بعد القبض قبل  
الوزن كيبيع التعاطي فانه  
لا يحتاج في الموزونات الى  
وزن المشتري ثانيا لانه  
صار بيعا بالقبض بعد  
الوزن قنية وعليه الفتوى  
خلاصة

ولعله مبني على القول بأنه لا بد فيه من القبض من الجانبين والاصح خلافه وعليه فلو دفع الثمن ولم يقبض صح وقد مرنا في اول البيوع عن القنية دفع الى بائع الحنطة خمسة دنانير ليأخذ منه حنطة وقال له بكم تبيعها فقال مائة بدينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا ادفع الثمن ولم يجز بينهما بيع وزهد المشتري فجاء غدا ليأخذ الحنطة وقد تغير السعر فعلى البائع ان يدفعها بالسعر الاول اه وتامه هناك فتأمل (قوله وكفى كيله من البائع بحضرته) قال في الحانية لو اشترى كيليا مكايلا او موزونا موازنة فكل البائع بحضرة المشتري قال الامام ابن الفضل يكفي كيل البائع ويجوز له ان يتصرف فيه قبل ان يكيله اه قالت وأزيد ان الشرط بمجرد الحضرة لا الرؤية لما في القنية يشترى من الجباز خبزا كذا منا فيزنه وكثمة سنجات ميزانه في دربنده فلا يراه المشتري او من البائع كذا منا فيزنه في جانبته ثم يخرج به الى موزونا لا يجب عليه اعادة الوزن وكذا اذا لم يعرف عدد سنجاته اه (قوله لا قبله اصلا الخ) اي لو كاله البائع قبل البيع لا يكفي اصلا اي ولو بحضرة المشتري وكذا لو كاله بعد البيع بغيبة المشتري للمعاملة من ان الكيل من تمام التسليم والاتسليم مع الغيبة (قوله فلو كيل الخ) تفريع على قوله لا قبله اصلا لان قوله اعدم كيل الاول مبنى على عدم اعتبار الكيل الواقع بحضرته قبل شرائه ثم ان عبارة الفتح هكذا ومن هنا ينشأ فرع وهو مالوكيل طعام بحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكايلا قبل ان يكنتاله بعد شرائه لا يجوز هذا البيع سواء اكنتاله له المشتري منه او لا لانه لما لم يكنتل بعد شرائه هو لم يكن قابضا فيبعه ما يقبض فلا يجوز اه ومثله في البحر والمنع فقوله سواء اكنتاله له المشتري منه او لا الخ صريح في ان فاعل اكنتاله هو المشتري الاول الذي كيل الامام بحضرته ثم اشتراه ثم باعه وقول الشارح وان اكنتاله الثاني صريح في ان فاعل اكنتاله هو المشتري الثاني وعبارة الفتح احسن لافادتها ان هذا الكيل الواقع من المشتري الاول له مشتري الثاني لا يكفي عن كيل نفسه لوقوعه بعد بيعه لثاني فكان بيعا قبل القبض لعدم اعتبار الكيل الواقع او لا بحضرته قبل شرائه واما على عبارة الشارح فلا شبهة في عدم الجواز ثم ان ما أفاده كلام الفتح من ان كيله له المشتري منه لا يكفي عن كيل نفسه ظاهر لاتعمال الذي ذكره لكنه مخالف لما شرح به كلام الهداية او لا حيث قال وان كان له بعد العقد بحضرة المشتري مرة كفاه ذلك حتى يعمل للمشتري التصرف فيه قبل كيله وعند البعض لا بد من الكيل مرتين اه ما خلاصنا فان قوله كفتاه اي كفى البائع وهو المشتري الاول يفيد انه يكفي ذلك عن الكيل لنفسه واصل الشارح لاجل ذلك جعل فاعل اكنتاله المشتري الثاني لكن الظاهر عدم الاكتفاء بذلك الكيل وان وقع من المشتري الاول بعد البيع لما ذكره من التاميل والله سبحانه اعلم (قوله ولو كان المكيل او الموزون ثمنا) اي بان اشترى عبدا مثلا بكبر أو برطل زيت ثم لا يفتي ان هذه المسئلة من افراد قوله الآتي وجاز التصرف في الثمن قبل قبضه وقد تبع المصنف شيخه في ذكرها هنا (قوله فتقبل الكيل اولى) لان الكيل من تمام القبض كما مر (قوله وان اشتراه بشرطه) اي وان اشترى المذروع بشرط الذرع (قوله في حرمة ما ذكر)

(وكفى كيله من البائع بحضرته) اي المشتري (بعد البيع) لا قبله اصلا او بعده بغيته فلو كيل بحضرة رجل فشراه فباعه قبل كيله لم يجز وان اكنتاله الثاني لعدم كيل الاول فلم يكن قابضا فتح (ولو كان) المكيل او الموزون (ثمنا) جاز التصرف فيه قبل كيله ووزنه لجوازه قبل ان قبض قبل الكيل اولى (لا يحرم) (المذروع) قبل ذرعه (وان اشتراه بشرطه الا اذا فرد لكل ذراع ثمنا فهو) في حرمة ما ذكر (كموزون)

ارادة الاكل هنا وفي حكم البيع كل تصرف ينبغي على المالك ط (قوله والاصل ما مر مرارا الخ) منها ما قدمه اول البيع عند قوله وان باع صبرة الخ وقد مرنا هناك وجه الفرق بين كون الذرع في القيميات وصفا وكون القدر بالكيل او الوزن في المثليات اصلا وهو كون التقيص يضرب الاول دون الثاني الخ وذكر في الذخيرة الفرق بان الذرع عبارة عن الزيادة او النقصان في الطول والعرض وذلك وصف (قوله فيكون كله للمشتري) قال في الفتح فلما اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع جاز ان يديه قبل الذرع لانه لو زاد كان للمشتري ولو نقص كان له الخيار فاذا باعه بالاذرع كان مسقطا خياره على تقدير النقص وله ذلك اه (قوله الا اذا كان مقصودا) بان افر لكل ذراع ثمنالا نه بذلك التحق بالقدر في حق ازدياد الثمن فصار المبيع في هذه الحالة هو الثوب المقدر وذلك يظهر بالذرع والقدر معقود عليه في المقدرات حتى يجب رد الزيادة فيما لا يضره التبعض ويأزمه الزيادة من الثمن فيما يضره وينقص من ثمنه عند انتقاصه اه ط عن الزاوي (قوله واستثنى ابن الكمال الخ) اي بخلاف ما يضره التبعض كمصوغ فيجوز التصرف فيه قبل وزنه ولو اشراه بشرطه والاولى للشارح ذكر هذا عند قول المصنف ومثله الموزون ط وعبارة ابن الكمال هي قوله بعد ذكر الاصل المار ولا ينبغي ان موجب هذا التعايل ان يستثنى ما يضره التبعض من جنس الموزون لان الوزن فيه وصف على ما مر اه (قوله وجاز التصرف في الثمن الخ) الثمن ما يثبت في الذمة دينيا عند المقابلة وهو التقدان والمثليات اذا كانت معينة وقوبات بالاعيان او غير معينة وبعبارة حرف الباء واما المبيع فهو القيميات والمثليات اذا قوبات بتقدير او بعين وهي غير معينة مثل اشترت كبر بهذا العبد هذا حاصل ما في الشرح لبيان عن الفتح وسيدكره المصنف في آخر العرف (قوله او غيرهما) كاجارة ووصية منج (قوله اي مشار اليه) هذا التفسير لم يذكره ابن مالك بل زاده الشارح والمراد بالمشار اليه ما يقبل الاشارة فيوافق تفسير بعضهم له بالحاضر وذكر ح انه يشمل القيمي والمثلي غير التقدين واعترضه ط بانه لا وجه له لان الباعث للشارح على هذا التفسير ادخال التقدين لانه يتوهم من العين العرض ليقابل قوله ولودينا قامت انت خير بان دخول القيمي هنا لا وجه له اصلا لان الكلام في الثمن وهو ما يثبت دينيا في الذمة والقيمي مبيع لا ثمن وانما مراد الشارح بيان ان الثمن قيمان لانه تارة يكون حاضرا كمالوا اشترى عبدا بهذا الكبر من البر او بهذه الدراهم فهذا يجوز التصرف فيه قبل قبضه بهبة وغيرها من المشتري وغيره وتارة يكون دينيا في الذمة كمالوا اشترى العبد بكبر او عشرة دراهم في الذمة فهذا يجوز التصرف فيه بتمامه من المشتري فقط لانه تملك الدين ولا يصح الاثمن هو عليه ثم لا ينبغي ان الدين قد لا يكون ثمنا فقد ظهر ان بينهما عموما وخصوصا من وجه اجتماعهما في الشراء بدراهم في الذمة وانفراد الثمن بالشراء بعبد وانفراد الدين في التزوج او الملاق على دراهم في الذمة (قوله فالتصرف فيه تملك من عليه الدين) في بعض النسخ تملكه وهي الموافقة لقول ابن مالك فالتصرف فيه هو تملكه الخ اي ان التصرف فيه الجائز هو كذا (قوله ولو بعوض) كأن اشترى البائع من المشتري شيئا بالثمن الذي له عليه او استأجر به عبدا او دارا للمشتري ومثال التملك بغير عوض هبته ووصيته له نهر فاذا وهب منه الثمن ملكه

والاصل ما مر مرارا أن  
الذرع وصف لا قدر فيكون  
كله للمشتري الا اذا كان  
مقصودا واستثنى ابن  
الكمال من الموزون ما يضره  
التبعض لان الوزن حينئذ  
فيه وصف (وجاز التصرف  
في الثمن) بهبة او بيع او  
غيرهما لو عينا اي مشارا  
اليه ولودينا فالتصرف فيه  
تماما من عليه الدين  
ولو بعوض

مطلب

في بيان الثمن والمبيع والدين

بمجرد الهبة لعدم احتياجه الى القبض وكذا الصدقة ط عن ابي السعود (قوله ولا يجوز من غيره) اي لا يجوز تملك الدين من غير من عليه الدين الا اذا سلطه عليه واستثنى في الاشياء من ذلك ثلاث صور الاولى اذا سلطه على قبضه فيكون وكذا قابضاً للموكل ثم لنفسه الثانية الحوالة الثالثة الوصية (قوله ككيل) فانه اذا اشترى العبد بهذا الكرم من البر تعين ذلك الكرم فلا يجوز له دفع كرمه (قوله كنقود) فاذا اشترى بهذا الدرهم له دفع درهم غيره وعدم تعين النقود ليس على اطلاقه بل ذلك في المعاوضات وفي العقد الفاسد على احدي الروايتين وفي المهر ولو بعد العلق قبل الدخول وفي النذر والامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب والوكالة قبل التسليم او بعده ويتعين في الصرف بعد هلاكه وبعد هلاك المبيع وفي الدين المشترك فيؤمر برد نصف ما قبض على شريكه وفيما اذا تبين بعلان القضاء بأن اقر بعد الاخذ انه لم يكن له على خصمه شيء فيرد عين ما قبض لوقائماً وتماه في الاشياء في احكام النقد وقدمناه في اواخر البيع الفاسد (قوله فلو باع الخ) تفرع على قول المصنف وجاز التصرف في الثمن الخ (قوله او بكر بر) الكركيل معروف وهو ستون قفيزاً والقفيز ثمانية مكايك والمكوك صاع ونصف مصباح (قوله جاز اخذ بدلها شيئاً آخر) لكن بشرط ان لا يكون افتراقاً بين كيا تي في القرض (قوله وكذا الحكم في كل دين) اي يجوز التصرف فيه قبل قبضه لكن بشرط ان يكون تملكاً ممن عليه بعوض او بدونه كما علمت ولما كان الثمن اخص من الدين من وجه كما قررناه بين ان ماعداه من الدين مثله (قوله كهر الخ) وكذا القرض قال في الجوهرية وقد قال الفاضل ان القرض لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه وهو ليس بصحيح اهـ (قوله وضمان متلف) اي ضمانه بالمثل لومثلاً والاقبالقيمة فافهم (قوله بمال) قيد سطح وعقق لاسهما بدون مال لا يكون لهما بديل فافهم (قوله وموروث وموصى به) قال النكاح مال واما الميراث افتصرف فيه جائز قبل القبض لان الوارث يخلف المورث في المالك وكان للميت ذلك التصرف فكذا للوارث وكذا الموصى له لان الوصية اخت الميراث اهـ ومثله الاتفاقى وهذا كالصريح في جواز تصرف الوارث في الموروث وان كان عينا ط (قوله سوى صرف وسلم) سيأتي في باب السلم قوله ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولالرب السلم في المسلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ولو يمن عليه ولا شراء المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة قبل قبضه بحكم الاقالة بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم اهـ وسيأتي بيانه وممرت مسألة الاقالة في بابها (قوله فلا يجوز اخذ خلاف جنسه) الاولى ان يقول فلا يجوز التصرف فيه ط (قوله انوات شرطه) وهو القبض في بدل الصرف ورأس مال السلم قبل الافتراق (قوله مع الزيادة فيه) قال البحر لو عبر بالازم بدل الصيغة ان كان اولى لأنها لازمة حتى لو ندم المشتري بعده ما زاد يجبر اذا امتنع كافي الخلاصة اهـ (قوله في المجلس) اي مجلس العقد او بعده (قوله او من اجنبي) فان زاد بأمر المشتري تجب على المشتري لاعلى الاجنبي كالمصاح وان بقي امره فان اجاز المشتري لزمته وان لم يجز بطلت ولو كان حين زاده من عن المشتري او اضافها الى مال نفسه لزمته الزيادة ثم ان كان بأمر المشتري رجع والا فلا يجز عن

(الخلاصة)

مطلب

فبا تعين فيه النقود وما لا تعين

مطلب

في تعريف الكرم

ولا يجوز من غيره ابن مالك  
(قبل قبضه) سواء (تعين  
بالتعين) ككيل (اولاً)  
كنقود فلو باع ابلاب درهم  
او بكر بر جاز اخذ بدلها  
شيئاً آخر (وكذا الحكم  
في كل دين قبل قبضه كهر  
واجرة وضمان متلف) وبدل  
خلع وعقق بمال وموروث  
وموصى به والمصاح  
جواز التصرف في الأمان  
والديون كلها قبل قبضها  
عيني (سوى صرف وسلم)  
فلا يجوز اخذ خلاف  
جنسه لفوات شرطه  
(وصح الزيادة فيه) ولو  
من غير جنسه في المجلس  
او بعده من المشتري او  
وارثه خلاصة وللفضل ابن  
مالك او من اجنبي (ان)

الخلاصة (قوله في غير صرف) يوهى ان الزيادة فيه لا تصح مع انها تصح وتفسده كما يذكره قريبا  
وكأنه حمل الصحة على الجواز والحل أو اراد من عدم الصحة في الصرف فساده (قوله  
في المجلس) أى مجلس الزيادة (قوله لو ندم الخ) اشار الى ان الزيادة لازمة كما مر (قوله  
على الظاهر) أى ظاهر الرواية كفى الهداية وفي رواية الحسن انها تصح بعد هلاك المبيع  
كما يصح الخط بعد هلاكه (قوله بان باعه ثم شراه) من صور الهلاك حكما لان تبدل الملك كتبدل  
العين ولذا يمتنع بذلك رده بالعيب والرجوع في الهبة وأفاد انه اذا لم يشتره فكذلك بالأولى  
(قوله وكونه) أى المبيع محلا للمقابلة أى المقابلة زيادة الثمن ط قال ح ولا حاجة اليه  
مع قول الشارح ولو حكما كالا ينفى (قوله حقيقة) احتراز عما اذا خرج عن المحلية بأن هلك  
حقيقة كموت الشاة او حكما كالتدبير والكتابة (قوله فلو باع الخ) تفريع على قوله فلا تصح  
بعد هلاكه وكذا لو وهب وسلم او طبخ اللحم او طحن او نسج العزل او تخمر العصير او اسلم  
مشتري الخمر ذميا لا تصح الزيادة لفوات محل العقد اذا العقد لم يرد على المطحون والمنسوج ولهذا  
يصير الغاصب احق بهما اذا فعل بالمعصوب ذلك وكذا الزيادة في المهر شرطها بقاء الزوجية فلو  
زاد بعد موتها لا يصح اه فتح وروى الحسن في غير رواية الاصول انها تصح بعد هلاك المبيع  
وعلى هذه الرواية تصح الزيادة في المهر بعد الموت نهر قلت وهذه خلاف ظاهر الرواية كآيه  
عليه في الجوهرية وغيرها والعجب من الزياهي حيث ذكر ان الزيادة لا تصح بعد هلاك المبيع  
في ظاهر الرواية وانها تصح في رواية النوادر ثم ذكر ان الهلاك الحكمى ملحق بالحقيقى ثم قال  
ولو اعتق المبيع او كاتبه او دبره او استولد الامة او تخمر العصير او أخرجه عن ملكه ثم  
زاد عليه جاز عند أبي حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف الزيادة في مهر المرأة بعد موتها  
اه فلي تأمل (قوله بخلاف ما لواجر) وكذا لو خا ط الثوب او قطعت يد العبد واخذ المشتري  
الارض فتح (قوله لقيام الاسم والصورة) أى في غير جعل الحديد سيفيا فان الصورة  
تبدلت فيه ط (قوله وصح الخط منه) أى من الثمن وكذا من رأس مال السلم والمسلم فيه كما  
هو صريح كلامهم رمل على المتح (قوله وقبض الثمن) بالجر عطفا على هلاكه وسياق بيان  
الخط بعد قبض الثمن عند قوله ويصح الخط من المبيع الخ (قوله يلحقان باصل العقد)  
هذا لو الخط من غير الوكيل ففي شعبة الثانية الوكيل بالبيع اذا باع الدار بالنف ثم جعل عن  
المشتري مائة صح وضمن المائة للآمر وبرى المشتري عنها وأخذ الشفعة الدار بالالف لان  
حط الوكيل لا يلحق باصل العقد (قوله بالاستناد) وهو ان يثبت اولا في الحال ثم يستند الى  
وقت العقد ولهذا لا تثبت الزيادة في صور الهلاك كما مر لان ثبوته في الحال متعذرا لا تنقضاء  
الحال فتعذر استناده كالمبيع الموقوف لا ينبرم بالاجازة بعد هلاك المبيع وقتها كما في المتح  
(قوله فجعل حط الكل) أى بدلى التحاقه مع حصة العقد وسقوط الثمن عن الممتري خلافا  
لما توهمه بعضهم من ان البيع يفسد اخذا من تعليل الزياهي بقوله لان الالتحاق فيه يؤدي  
الى تبديله لانه يتقارب هبة او بيعا بلا ثمن فيفسد وقد كان من قصد بها التجارة بعقد مشروع  
من كل وجه فلا يلتحق فيه يؤدي الى تبديله فلا يلتحق به اه فقوله فلا يلتحق صريح  
في ان الكلام في الالتحاق وان قوله فيفسد مفرع على الالتحاق كما صرح به في شرح الهداية

في غير صرف و(قبل البائع)  
في المجلس فلو بعده بطلت  
خلاصة وفيها لو ندم بعد  
ما زاد اجبر (وكان المبيع  
قائما) فلا تصح بعد هلاكه  
ولو حكما على الظاهر بان  
باعه ثم شراه ثم زاده زاد  
في الخلاصة وكونه محلا  
للمقابلة في حق المشتري  
حقيقة فلو باع بعد القبض  
او دبر او كاتب او ماتت  
الشاة فزاد لم يجز لفوات  
محل البيع بخلاف ما لواجر  
او رهن او جعل الحديد  
سيفا او ذبح الشاة لقيام  
الاسم والصورة وبعض  
المنافع (و) صح (الخط  
منه) ولو بعد هلاك المبيع  
وقبض الثمن (و) الزيادة  
والخط (يلحقان باصل  
العقد) بالاستناد فجعل  
حط الكل

وقال في الذخيرة اذا حط كل الثمن او وهب او ابرأ عنه فان كان قبل قبضه صح الكل ولا يلحق  
بأصل العقد وفي البدائع من الشفعة ولو حط جميع الثمن يأخذ الشفيع بجميع الثمن  
ولا يسقط عنه شيء لان حط كل الثمن لا يلحق بأصل العقد لانه لو التحق لبطل البيع لانه يكون  
بيعا بلا ثمن فلم يصح الحط في حق الشفيع وصح في حق المشتري وكان ابرأه عن الثمن اه زاد  
في المحيط لانه لا يديننا فاما في ذمته وتماه في فتاوى العلامة قاسم (قوله وانما الالتحاق الخ)  
لا يخفى ان الزيادة تجب على المشتري والمحطوط يسقط عنه لكن لما كان ذلك بين المتعاقدين  
ربما يتوهم انه لا يتعدى الى غير ذلك العقد فبه على ان اثر ذلك يظهر في مواضع (قوله في تولية  
ومراجعة) فيولى ويراجع على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد المحطوط بخر (قوله وشفعة)  
فياخذ الشفيع بما بقي في الحط دون الزيادة كايأتي (قوله واستحقاق) فيرجع المشتري على  
البائع بالكل ولو اجاز المستحق البيع اخذ الكل بخر اي كل الثمن والزيادة (قوله وهلاك)  
حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط حصتها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع  
حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض زيلبي قلت ولا يخفى عليك ان هذا في  
الزيادة في المبيع والكلام في الزيادة في الثمن فلا يناسب ذكر هذا هنا فافهم (قوله وحبس  
مبيع) فله حبسه حتى يقبض الزيادة (قوله وفساد صرف) فلو باع الدراهم بالدراهم  
متساوية ثم زاد احدها او حط وقبل الآخر وقبل الزائد في الزيادة أو المردود في الحط ففسد  
العقد كأنهما عقداه كذلك من ابتداء عند أبي حنيفة زيلبي وبأى تمام الكلام عليه اول  
باب الربا وزاد الزيلبي مما يظهر فيه اثر الالتحاق ما اذا زوج امته ثم اعتقها ثم زاد الزوج على  
مهرها بعد العتق تكون الزيادة لامولى اه وفي النهر وتظهر فيما لو وجد بالثياب المبيعة  
عيا رجوع بحصته من الثمن مع الزيادة وفيما اذا زاد في الثمن ما لا يجوز الشراء به وفي المبيع  
ما لا يجوز بيعه فقبل فسد العقد كذا في السراج اه وتماه فيه وكأن الشارح لم يذكر هذه  
الثلاثة لان كلامه في الثمن تأمل (قوله الحط فقط) لان في الزيادة ابطال حق الشفيع الثابت  
قبها فلا يملكه فله ان يأخذ بدون الزيادة (قوله ان في غير سلم) قال الزيلبي ولا يجوز الزيادة في  
المسلم فيه لانه معدوم حقيقة وانما جعل موجودا في الذمة لحاجة المسلم اليه والزيادة في  
المسلم فيه لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا تجوز اه ح ودل كلام السراج على جواز  
الحط منه رملى (قوله وقبل المشتري) اي في مجلس الزيادة كما يفيد مامر في الزيادة في الثمن  
(قوله ايضا) اي كما تلحق الزيادة في الثمن ط (قوله فلو هلكت الزيادة الخ) هذا ما قدمه  
الشارح في قوله وهلاك (قوله وكذا الزاد) اي المشتري ط (قوله انفسخ العقد بقدره)  
فلو اشترى بمائة وتقابض ثم زاد المشتري عرضا قيمته خمسون وهلك العرض قبل التسليم ينفسخ  
العقد في ثلثة بخر عن القنية ووجه الانفساخ ان العرض مبيع وان جعل ثمنا وهلاك  
المبيع قبل القبض يوجب الانفساخ فافهم (قوله فتصح بعدها) لانها تثبت بمقابلة  
الثمن وهو قائم بخر عن الخلاصة (قوله بخلافه في الثمن) الاولى بخلافها ط (قوله كما مر)  
اي في قوله وكان المبيع فاما اي لان المبيع بعد هلاكه لم يبق على حالة يصح الاعتياض عنه  
بخلاف الحط من الثمن لانه بحال يمكن اخراج البديل عما يقابله فيلحق بأصل العقد استنادا

وانما الالتحاق في تولية  
ومراجعة وشفعة واستحقاق  
وهلاك وحبس مبيع وفساد  
صرف لكن انما يظهر في  
الشفعة الحط فقط (و)  
صح (الزيادة في المبيع)  
ولزم البائع دفعها (ان) في  
غير سلم زيلبي و (قبل  
المشتري وتلحق) ايضا  
(بالعقد فلو هلكت الزيادة  
قبل قبض سقطت حصتها  
من الثمن) وكذا لو زاد  
في الثمن عرضا فلهلك قبل  
تسليمه انفسخ العقد بقدره  
قنية (ولا يشترط للزيادة  
هنا قيام المبيع) فتصح  
بعدها كما بخلافه في الثمن  
كما مر



بحر (قوله فيرجع) أي المشتري على البائع (قوله لافي براءة الاستيفاء) لأن براءة الاسقاط تسقط الدين عن الذمة بخلاف براءة الاستيفاء مثال الاولى اسقطت وحطت وبراءت براءة اسقاط ومثال الثانية ابرأتك براءة استيفاء او قبض او ابرأتك عن الاستيفاء اهـ وحاصله ان براءة الاستيفاء عبارة عن الاقرار بأنه استوفى حقه وقبضه (قوله اتفاقا) يرجع اليهما ط (قوله ونواطلها) كالوقال ابرأتك ولم يقيد بشئ اهـ ح (قوله واما الابرأ المضاف الى الثمن الخ) نابع صاحب البحر حيث ذكر أولا صحة المبيع لودينا لا عينا وعمله بما مر ثم ذكر حط الثمن وهبه وبراءه وحاصل ما ذكره في البحر عن الذخيرة انه لو وهبه بعض الثمن او ابرأه عنه قبل القبض فهو حط وان حط البعض او وهبه بعد القبض صح ووجب عليه للمشتري مثل ذلك ولو ابرأه عن البعض بعده لا يصح والفرق ان الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لا يقضى عين الواجب بل مثله الا ان المشتري لا يطالب به لانه مثله على البائع بالقضاء فلا تنفيذ المطالبة فقد صادفت الهبة والحط دينا قائما في ذمة المشتري وانما لم يصح الابرأ لانه نوعان براءة قبض واستيفاء وبراءة اسقاط فاذا اطلقت تحمل على الاول لانه اقل فكانه قال ابرأتك براءة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع ولو قال براءة اسقاط صح ورجع على البائع اما الهبة والحط فاسقاط فقط واذا وهبه كل الدين او حط او ابرأ منه فهو على ما ذكرنا هذا ما ذكره شيخ الاسلام وذكر السرخسي ان الابرأ المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين الابرأ والهبة والحط فيتأمل عند الفتوى اهـ هذا حاصل ما في البحر عن الذخيرة قال في النهر وعرف من هذا انه لا خلاف في رجوع الدافع بما أداه اذا أبرأه براءة اسقاط وفي عدم رجوعه اذا أبرأه براءة استيفاء وان الخلاف مع الاطلاق وعلى هذا تفرع ما لو عاق طلاقها بابرأها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأته براءة اسقاط وقع ورجع عليها كذا في الاشياء اهـ قلت والظاهر ان المبيع الدين مثل الثمن فيما ذكر فكان الاولى للشارح ان يقول بعد قوله بخلاف الدين وكذا الثمن لو حط بعضه او وهبه او أبرأه عنه قبل القبض وكذا بعده فيرجع المشتري بما دفع لكن لو البراءة براءة اسقاط لا براءة استيفاء اتفاقا ولو اطلعتها فقولان فيتأمل عند الفتوى الخ فافهم (قوله وهو المناسب للاطلاق) أي الرجوع هو المناسب لاطلاق البراءة لكن الظاهر ما قاله شيخ الاسلام من حملها عند الاطلاق على براءة القبض والاستيفاء لانه أقل كما مر لان حملها على معنى الاسقاط يوجب الرجوع عليه بما اخذ وهذا أكثر (قوله لا يثبت بالشك) ولان وقوع الابرأ بعد القبض قرينة على ان المراد به براءة القبض الا ان يظهر بقرينة ساطية ارادة معنى الاسقاط وعن هذا والله تعالى اعلم قال فيتأمل عند الفتوى أي يتأمل المفتي وينظر ما يقتضيه المقام في الحادثة المسؤول عنها فيفتي به والله سبحانه اعلم (قوله للحقوق الحط باصل العقد) كأنه باعه ابتداء بالقدر الباقي بعد الحط ط أي بخلاف الهبة فكان شرطا لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما (قوله والاستحقاق الخ) المراد به هنا طلب الحق أو ثبوت الحق وقوله لبائع متعلق به ومعناه في البائع ان له حق حبس المبيع حتى يقبض الثمن وما زيد فيه ومعناه في المشتري انه لو استحق منه المبيع رجع على بائنه بالثمن وما زيد فيه كما تقدم وكذا لو رده بعيب

مطلب  
في بيان براءة الاستيفاء  
وبراءة الاسقاط

(ويصح الحط من المبيع  
ان كان المبيع ديناً وان  
عيناً) لا يصح لانه اسقاط  
واسقاط العين لا يصح  
بخلاف الدين فيرجع  
بما دفع في براءة الاسقاط  
لا في براءة الاستيفاء اتفاقا  
ولو اطلعتها فقولان  
واما الابرأ المضاف الى  
الثمن فصحیح ولو بهبة  
او حط فيرجع المشتري  
بما دفع على ما ذكره  
السرخسي فيتأمل عند  
الفتوى بحر قال في النهر  
وهو المناسب للاطلاق  
وفي البرازية باعه على ان  
يهبه من الثمن كذا لا يصح  
ولو على ان يحط من ثمنه  
كذا جاز للحقوق الحط  
بأصل العقد دون الهبة  
(والاستحقاق) لبائع  
او مشتر او شفع (يتعلق  
بما وقع عليه العقد و)  
يتعلق (بالزيادة) ايضا

قوله قوله لا يثبت بالشك  
هكذا يحطه وليست هذه  
العبارة موجودة في نسخ  
الشارح التي بيدي  
فليتحرر اهـ

ونحوه كما يأتي ومثناه في الشفيع انه لو زاد البائع في المقار المبيع فان الشفيع يأخذ الكل  
وعليه فالمراد بالزيادة اعم من ان تكون في الثمن او في المبيع (قول له فلورد الخ) تفريع على  
قوله او مشتري اذا ارد المشتري المبيع بخيار عيب او نحوه من خيار شرط او رؤية رجع على  
بائنه بالكل اي بالثمن وما زيد فيه وفي الجوهره اذا اشترى عشرة اثواب بمائة درهم فزاده  
البائع بعد العقد ثوبا آخر ثم اطاع المشتري على عيب في احد الثياب ان كان قبل القبض  
فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع في جميعها وان شاء رضى بها وان كان بعد القبض فله رد  
المعيب بخصته وان كانت الزيادة هي المعيبة اهـ (قول له ولزم تأجيل كل دين) الدين ما وجب  
في الذمة بعقد او استهلاك وما صار في ذمته ديناً باستقراضه فهو اعم من القرض كذا في  
الكفاية ويأتي في اول الفصل تعريف القرض واطلاق التأجيل فشمعل ما لو كان الاجل معلوما  
او مجهولا لكن ان كانت الجهالة متقاربة كالخداد والدياس يصح لا ان كانت متفاحشة  
كحبوب الرنج كما في الهداية وغيرها ومصر في باب البيع الفاسد ان الجهالة اليسيرة متحملة  
في الدين بمنزلة الكفالة (قول له ان قبل المديون) فلو لم يقبله بطل التأجيل فيكون حالا ذكره  
الاسيوطي ويصح تعليق التأجيل بالشرط فلو قال لمن عليه الف حالة ان دفعت الى غدا  
خمسة فالحسمائة الاخرى موقرة عنك الى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة وفي الحاشية لو قال  
المديون ابطلت الاجل او تركته صار حالا بخلاف برئت من الاجل او لاحاجة لي فيه واذا قضاه  
قبل الحلول فاستحق المقبوض من القابض او وجده زيوفا فرده او وجد البيع عيبا فرده  
بقضاء عاد الاجل لا لو اشترى من مديونه شيئا بالدين وقبضه ثم تقايلا البيع ولو كان بهذا الدين  
المؤجل كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين اهـ بجر وقوله في الوجهين اي في الاقالة وفي  
الرد يعيب بقضاء وقد منا في الاقالة ان عدم عود الكفالة في الرد يعيب فيه خلاف فراجع  
(قول له الا في سبع) هي في الحقيقة ست فان مسئلتى الاقالة واحدة (قول له بدلي صرف وسلم)  
لاشترط القبض بدلي الصرف في المجلس واشترطه في رأس مال السلم وهو المراد ببدله هنا  
اما المسلم فيه فشرطه التأجيل ط (قول له وثمن عند اقالة وبعدها) في القنية أجل المشتري البائع  
سنة عند الاقالة صحت الاقالة وبطل الاجل ولو تقايلا ثم أجله ينبغي ان لا يصح الاجل عند  
ابي حنيفة فان الشرط اللاحق بعد العقد ملحق باصل العقد عنده اهـ بجر وتقدمت  
المسئلة في باب الاقالة وكتبنا هناك انا قدمنا في البيع الفاسد تصحيح عدم التصاق الشرط  
الفاسد وعليه في بيع التأجيل ببعدها ويؤيده ما نقله بعضهم عن سلم الجوهره من انه يجوز  
تأجيل رأس مال السلم بعد الاقالة لانه دين لا يجب قبضه في المجلس كسائر الديون اهـ ثم  
رأيت العلامة البيهقي قال ان قوله الشرط اللاحق ملحق باصل العقد ساقط لان التأجيل  
وقع بعد العقد لاعلى وجه الشرط بل على وجه التبرع كافي سائر الديون ويؤيده انه نقل  
جواز تأخير الثمن بعد الرد بالعيب بقضاء او غيره والاحتجبت من المؤلف اي صاحب الاشباه  
كتب اقره على ذلك اهـ كلام البيهقي ما خصا قلت لكن وجه ما في القنية ان الاقالة بيع من  
وجه وقدمت الخلاف في باب البيع الفاسد فيما لو باع معلقا ثم أجل الى اجل مجهول قيل  
يصح الاجل وقيل لا بناء على انه ياتى صدق بالعقد وهنا اذا التحق بعقد الاقالة يلزم ان يزيد الثمن

مطلب  
في تأجيل الدين

فلورد بنحو عيب رجع  
المشتري بالكل (ولزم  
تأجيل كل دين) ان قبل  
المديون (الا) في سبع على  
ما في مدائيات الاشياء بدلي  
صرف وسلم وثمن عند  
اقالة وبعدها

فيها بوصف التأجيل مع ان الاقالة انما تصح بمثل الثمن الاول فالاحسن الجواب بما قلنا من تصحيح عدم الالتحاق تأمل (قول له وما اخذ به الشفيع) يعنى لو اجل المشتري الشفيع في الثمن لم يصح بحر وشمل ما لو كان الشراء بمؤجل فان الاجل لا يثبت في اخذ الشفيع كما سيذكره في بابها (قول له ودين الميت) اى لو مات المدين وحل المال فاجل الدائن وارثه لم يصح لان الدين في الذمة وفائدة التأجيل ان تجر فيؤدى الدين من تمام المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل كذا في الخلاصة وظاهره انه في كل دين وذكره في القنية في القرض بحر وفي الفتح مثل ما في القنية لكن في الذخيرة تأجيل رب الدين ماله على الميت لا يجوز والصحيح انه قول الكل لان الاجل صفة الدين ولا دين على الوارث فلا يثبت الاجل في حقه ولا وجه ايضا لثبوته للميت لانه سقط عن ذمته بالموت ولان ثبوته في المال لانه عين والاعيان لا تقبل التأجيل وفي البرجندى قال صاحب المحيط الاصح عندي ان تأجيله صحيح وهكذا أفق الامام قاضي خان لانه اذا كان هذا الدين يتعلق بالتركة لكنه يثبت في الذمة فلا يكون عينا فيصح التأجيل وافق بعضهم بعدم الصحة كذا في الفصول العمادية يرى (قول له فلا يلزم تأجيله) اى انه يصح تأجيله مع كونه غير لازم فالقرض الرجوع عنه لكن قال في الهداية فان تأجيله لا يصح لانه اعارة وصلة في الابتداء حتى يصح بلفظة الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالوصى والصبي ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة اذ لا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسبية وهو ربا اه ومقتضاه ان قوله لا يصح على حقيقته لانه اذا وجد فيه مقتضى عدم اللزوم ومقتضى عدم الصحة وكان الاول لا ينافي الثاني لان ما لا يصح لا يلزم وجب اعتبار عدم الصحة ولهذا عال في الفتح لعدم الصحة ايضا بقوله ولانه لو لم يكن التبرع مازما على المتبرع ثم للمثل المردود حكم العين كانه رد العين والا كان تملك دراهم بدراهم بلا قبض في الجاس والتأجيل في الاعيان لا يصح اه ملخصا ويؤيده ما في النهر عن القنية التأجيل في القرض باطل (قول له الا في اربع) اى بعدم استثنائى الحوالة واحدة ومستثنائى الوصية واحدة ايضا وقد نظمت هذه مع التي قبلها بقولى

ست من الديون ليس يلتزم تأجيلها بدل صرف وسلم  
دين على ميت وما للمشتري على مقيل او شفيع يأسرى  
والقرض الا اربعا فيها مضى محمد وصية حوالة قضى

(قول له اذا كان مجحودا) في الحانية رجل له على رجل الف درهم قرض فصالحه على مائة الى أجل صح الخط والمائة حالة وان كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة الى الاجل اه يرى ومثله ما لو قال المستقرض للمقرض سرا لا اقر لك حتى تؤجله عني فاقرله عند الشهود بالالف مؤجلة (قول له او حكم مالكي بازومه) فانه عنده لازم وقيد به لان الارجح ان حكم الحنفى بخلاف مذهبه لا ينفذ خصوصا في قضاة زماننا وقيد بقوله بعد ثبوت اصل الدين عنده لانه لو لم يكن ثابتا لا يصح حكمه بازومه تأجيله ولان المجحود لا يتوقف تأجيله على حكم مالكي (قول له او احاله الخ) في الفتح والحيلة في لزوم تأجيله ان يحيل المستقرض المقرض على آخر بدل ٨

وما اخذ به الشفيع ودين  
الميت والسابع (القرض)  
فلا يلزم تأجيله (الا) في  
اربع (اذا) كان مجحودا  
او حكم مالكي بازومه  
بعد ثبوت اصل الدين  
عنده او احاله على آخر  
فأجله المقرض

فيؤجل المقرض ذلك الرجل المحال عليه فيلزم اه واذا لزم فان كان له محيل على المحال عليه دين فلا اشكال والاقر المحيل بقدر المحال به له محال عليه مؤجلا اشار اليه في المحيط بحر وفائدة الاقرار تمكن المحال عليه من الرجوع على المحيل بما يدفعه لا مقرض (قوله او حاله على مديون الخ) افاد انه لا فرق بين كون تأجيل المحال عليه صادرا من المقرض او من المحيل وهو المستقرض (قوله لان الحوالة مبرئة) أي تبرأ بها ذمة المحيل ويثبت بها للمحال اى المقرض دين على المحال عليه بشككم الحوالة فهو في الحقيقة تأجيل دين لاقرض (قوله فيلزم من ثلثه) فان خرجت الالف من الثلث فيها والا فمقدر ما يخرج ط (قوله ويسامح فيها نظرا للموصى) لانه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للموصى هداية وحاصله ان لزوم الوصية بالتبرع ومنه ما نحن فيه خارج عن القياس رقة وفذلا على الموصى اذ كان القياس ان لا تصح وصيته لانها تملك مناصف الى حال زوال مال الكسبة (قوله واقره المصنف) أي اقر ما ذكر من الحاصل وهو اعصاب البحر فكان الاولى عزو مال به (قوله وتعقبه) أي تعقب الحاصل المذكور فاقفهم (قوله بان المالحق بالقرض) هو الاقالة بتسليمها والشفيع ودين الميت (قوله تأجيله باطل) لتعبرهم فيها بلا يصح او بباطل فلا يقال ان التأجيل فيها صحيح غير لازم ط قالت وقد دعاءت بما قدمناه ان القرض كذلك ولعل مراد صاحب البحر بالبطل ما يحرم فعله ويلزم منه الفساد فان تأجيل بدلى الصرف والسلم كذلك بخلاف القرض والمالحق به فانه لو ترك المطالبة به الى حلول الاجل لم يلزم منه ذلك فلذا قال انه صحيح غير لازم لكن ما قدمناه عن الهداية في القرض من قوله وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يسير ببيع الدراهم بالدراهم نسيئة وهو ربا اه يقتضى انه يلزم منه الفساد وانه حرام ولم يظهر لي وجهه فليتأمل (قوله لان الدين واحد) أي فاذا تأخر عن الكفيل لزم تأخير دين الاصيل ايضا اذا ثبت ضمنا ما يتمتع قصدا كسبب الشرب والطريق كافي البحر عن تأخير دين الجميع لكن في الزهر عن السراج قال ابو يوسف اذا أقرض رجل رجلا مالا فكفيل به رجل عنه الى وقت كان على الكفيل الى وقته وعلى المستقرض حالا اه ونقل نحوه في كفاية البحر عن النخبة والاشياء وذكر في انفع الوسائل مثله عن عدة كتب وذكر ان هذه الحيلة لم يقل بها احد غير الحنابلة في التحرير وانه اذا تعارض كلامه وحده مع كلام كل الاصحاب لا يفتى به اه وحاصله ان الجمهور على انه يتأجل على الكفيل دون الاصيل وبه افق العلامة قارئ الهداية وغيره وسيأتي تمام في الكفاية ان شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكر مالو أجل الكفيل الاصيل وهو جائز في البيهقي دوى ابن سحابة عن محمد بن رجل قال لغيره اخي عن لفان الالف التي على فضل وأدائها لثمان مائة ان الضامن اخبر المصدق ومن عنه فالتأخير جائز وليس هذا بمنزلة القرض ولو قال اقض عني هذا الرجل الف درهم ففعل ثم اخرها لم يجز التأخير لان هذا أدى عنه فصار مقرضا والتأخير في القرض باطل والاول أدى عن نفسه اه (قوله ان يقر الوارث الخ) الظاهر انه مفروض في وارث لا مشارك له في الميراث والاياء حقه ضرر بازوم الدين عليه وسجد والماتعة ود من هذه الحيلة بيان حكمها لو وقعت كذلك لاتعاب فعلها لان فيها الاخبار بخلاف الواقع (قوله ويصدق الطالب انه الخ) لو قال ويصدق الطالب في ذلك لكان الخصر واظهر لان تصديقه بتأجيله على الميت غير لازم (قوله والا لأمر الوارث الخ

(عبارة)

او حاله على مديون مؤجل دينه لان الحوالة مبرئة والرابع الوصية (اوصى بأن يقرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة) فيلزم من ثلثه ويسامح فيها نظرا للموصى (أو أوصى بتأجيل قرضه) الذي له (على زيد سنة) فيصح ويلزم والحاصل ان تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل في بدلى صرف وسلم وصحيح غير لازم في قرض واقالة وشفيع ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك واقره المصنف وتعقبه في الزهر بأن المالحق بالقرض تأجيله باطل قالت ومن جيل تأجيل القرض كفالته مؤجلا في تأخير عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونهر فهي شامسة فانه حفظ وفي حيل الاشياء سبيلة تأجيل دين الميت ان يقر الوارث بأنه ضمن ما على الميت في سيانته مؤجلا الى كذا ويصدق الطالب انه كان مؤجلا عليه اه ويقر الطالب بأن الميت لم يترك شيئا والا لأمر الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المديون لا يجمل على كفيله قلت

عبارة الاشياء والا فقد حل الدين بموته فيؤمر الوارث الخ (قوله وسيجي آخر الكتاب) اي قيل كتاب الفرائض وهذا مأخوذ من القنية حيث قال فيها برمي نجم الدين قضي المديون الدين قبل الحلول او مات فأخذ من تركته فجواب المتأخرين انه لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل له أتفتي به ايضا قال نعم قال ولو أخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الاجل فالمديون ان يرجع بحصة ما بقي من الايام اه وذكر الشارح آخر الكتاب انه أفتى به المرحوم مفتي الروم ابوالسعود وعالمه الرفق من الجانبين قلت وبه أفتى الخاتوني وغيره وفي الفتاوى الحامدية سئل فيما اذا كان لا يدبذمة عمرو وباع دين معلوم فراجحه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمرو والمديون خلف الدين ودفعه الوارث لا يدفعه بل يؤخذ من المراجعة شيء أو لا الجواب جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المراجعة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل للعلامة نجم الدين أتفتي به قال نعم كذا في الانقروى والتوير وأفتى به علامة الروم مولانا ابوالسعود وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا ظنت الورثة ان المراجعة تازمهم فراجحوه عليها عدة سنين بناء على ان المراجعة تازمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم المال أو لا الجواب لا يلزمهم لما في القنية بمنزلة بكر خواتم زاده كان يعال بال الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعمائة دينار ثم تبين انه قد أخذه فلا شيء له لان المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر لنا والله سبحانه اعلم اه

مطلب

اذا قضى المديون الدين  
قبل حلول الاجل أو مات  
لا يؤخذ من المراجعة الا  
بقدر ما مضى

وسيجي آخر الكتاب انه  
لو حل بموته أو أداه قبل  
حلوله ليس له من المراجعة  
الا بقدر ما مضى من الايام  
وهو جواب المتأخرين

فصل في القرض

فصل في القرض

( هو ) لغة ما تعطيه  
لتتقاضاه وشرعا ما تعطيه  
من مثلي لتتقاضاه وهو  
أخصر من قوله ( عقد  
مضمون ) أي بلفظ  
القرض ونحوه ( بردي  
دفع مال ) بمنزلة الجنس  
( مثلي ) خرج القيمي  
( لا آخر ايرد مثله ) خرج  
نحو رديعة وهبة ( وصح )  
القرض ( في مثلي ) هو كل  
ما يضمن بالمسئله عند  
الاستهلاك ( لا في غيره ) من  
القيميات كحيوان وخطب  
وعقار وكل متفاوت لتعذر

بالفتح والكسر منح ومناسبته لما قبله ذكر القرض في قوله ولزم تأجيل كل دين الا القرض ط  
( قوله ما تعطيه لتتقاضاه ) اي من قيمي او مثلي وفي المغرب تقاضيته ديني وبديني واستقضيته  
طابت قضاء واقضيت منه حتى أخذته ( قوله وشرعا ما تعطيه من مثلي الخ ) فهو على التفسيرين  
مصدر بمعنى اسم المفعول لكن الثاني غير مانع اعلم انه على الوديعة والعارية فكان  
عليه ان يقول لتتقاضى مثله وقدمنا قريبا ان الدين اعم من القرض ( قوله عقد مضمون )  
الظاهر ان المراد عقد بلفظ مضمون لان العقد بلفظ ولذا قال اي باغذا القرض ونحوه اي كالدين  
وكقوله اعطاني درهما لأرد عليك مثله وقدمنا عن الهداية انه يصح بلفظ الامارة  
( قوله بمنزلة الجنس ) اي من حيث شموله القرض وغيره وليس جنسا حقيقيا لعدم  
الماهية الحقيقية كما عرفت في موضعه واعترض بان الذي بمنزلة الجنس قوله عقد مضمون  
واما هذا فهو بمنزلة الفصل خرج به مالا يرد على دفع مال كالنكاح وفيه ان النكاح لم  
يدخل في قوله عقد مضمون اي باغذا القرض ونحوه كما علمت فصار الذي بمنزلة الجنس  
هو مجموع قوله عقد مضمون يرد على دفع مال تأمل ( قوله لا آخر ) مما سبق بقوله دفع  
( قوله خرج نحو وديعة وهبة ) اي خرج وديعة وهبة ونحوهما كعارية وصدقة  
لانه يجب رد عين الوديعة والعارية ولا يجب رد شيء في الهبة والصدقة ( قوله في مثلي )  
كالملك والموزون والمعدود المتقارب كالجوز والبعض وحاصله ان المثلي مالا متفاوت  
آحاده اي تفاوتنا تختلف به القيمة فان نحو الجوز متفاوت آحاده تفاوتنا يسيرا ( قوله لتعذر

رد المثل ( علة لقوله لا في غيره اى لا يصح القرض في غير المثل لان القرض اطاره ابتداء حتى صح بانظها معاوضة انتهاء لانه لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه عنه فيستلزم ايجاب المثل في الذمة وهذا لا يتأتى في غير المثل قال في البحر ولا يجوز في غير المثل لانه لا يجب دينا في الذمة ويملكه المستقرض بالقبض كالصحيح والمقبوض بقرض فاسد يتعين الرد وفي القرض الجائر لا يتعين بل يرد المثل وان كان قائما وعن ابي يوسف ليس له اعطاء غيره الا برضاه وعارية ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية اى اى قرض ما لا يجوز قرضه عارية من حيث انه يجب رد عينه لا مطلقا لما علمت من انه يملك بالقبض تأمل (قوله كمقبوض ببيع فاسد) اى فيفيد المالك بالقبض كما تلقت وفي جامع الفصولين القرض الفاسد يفيد المالك حتى لو استقرض بآية فقبضه ملكه وكذا سائر الاعيان وتجب القيمة على المستقرض كما لو أمر بشراء قن بأمة المأمور ففعل فالقن لا أمر (قوله في حرم الحج) عبارة جامع الفصولين ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجز الانتفاع به لعدم الحل ويجوز بيعه لثبوت الملك كبيع فاسد اى فقوله ويجوز بيعه بمعنى يصح لا بمعنى يحل اذ لا شك في ان الفاسد يجب فسخه والبيع مانع من الفسخ فلا يحل كما لا يحل سائر التصرفات المانعة من الفسخ كما في باب به وبه تعلم ما في عبارة الشارح (قوله وكاغد) اى قرطاس وقوله عددا قيد الثلاثة وما ذكره في الكاغد ذكره في التارخانية ثم نقل بعده عن الحانية ولا يجوز السلم في الكاغد عددا لانه عددي متفاوت اى ولعل الثاني محمول على ما اذا لم يعلم نوعه وصفته (قوله كما سيجي) اى في باب الربا حيث قال ويستقرض الجز وزنا وعددا عند محمد وعليه الفتوى ابن مالك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تيسيرا اى وفي التارخانية قال ابو حنيفة لا يجوز قرضه واستقرضه لاعددا ولا وزنا وفي رواية عن ابي يوسف مثله وقوله المعروف انه لا بأس به وعليه افعال الناس جارية والفتوى على قول محمد اى ما خفينا ونقل في الهندية عن الحانية والظاهرية والكافي ان الفتوى على جواز استقرضه وزنا لاعددا وهو قول الثاني اى ولعله هو المراد بقوله المعروف وسيدكر استقرض العجين والخميرة (قوله والعدالي) بفتح العين المهملة وتخفيف الدال المهملة وباللام المكسورة وهى الدراهم المنسوبة الى العدالي وكأنه اسم ملك نسب اليه درهم فيه غش كذا في صرف البحر عن البناية قات والمراد بها دراهم غالبية الغش كما وقع التصريح به في الفتوح وغيره بدل لفظ العدالي لان غالبية الغش في حكم الفلوس من حيث انها انما صارت ثمنا لا اصطلاحا على ثمنيتها فتبطل ثمنيتها بالكساد وهو ترك التعامل بها بخلاف ما كانت فضتها خالصة او غالبية فانها اتمان خاتمة فلا تبطل ثمنيتها بالكساد كما حققناه اول البيوع عند قوله وصح ثمن حال ومؤجل (قوله فعليه مائة كاسدة) اى اذا هلكت والا فإيرد عنها اتفاقا كما في صرف الشربلية وفيه كلام سيأتى (قوله فلا عبرة بغلته ورخصه) فيه ان الكلام في الكساد وهو ترك التعامل بالفلوس ونحوها كاقانا والفلان والرخص غير ذلك كأنه نذر الى ايجاد الحكم فصح التقرير تأمل وفي كافي الحاكم لو قال أقرضني دانيق خمسة فاقرضه ربع خطئة فعليه ان يرد مثله واذا استقرض عشرة افلس ثم كسدت لم يكن عليه الا مائة في قول ابي حنيفة وقال عليه قيمتها من النضة يستحسن ذلك وان استقرض دانيق فلوس او نصف درهم فلوس ثم رخصت او غات لم يكن عليه الا مثل

رد المثل وأعلم أن المقبوض بقرض فاسد كمقبوض ببيع فاسد سواء في حرم الانتفاع به لايحه لثبوت الملك جامع الفصولين (فيصح استقرض الدراهم والدنانير وكذا) كل (ما يكال او يوزن او يعد متقاربا فصح استقرض جوز وبيض) وكاغد عددا (وسلم) وزنا وخبز وزنا وعددا كما سيجي (استقرض من الفلوس الرابحة والعدالي فكسدت فعليه مائة كاسدة) و(لا) يغرر (قيمتها) وكذا كل ما يكال ويوزن لما مر أنه مضمون بمثله فلا عبرة بغلته ورخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف



عند الذي أخذه وكذلك لو قال أقرضني عشرة دراهم غلة بدينار فأعطاء عشرة دراهم فعليه مثلها ولا ينظر إلى غلاء الدراهم ولا إلى رخصها وكذلك كل ما يكال ويوزن فالقرض فيه جائز وكذلك ما يعد من البيض والجوز اه وفي الفتاوى الهندية استقرض خبطة فأعطى مثلها بعدما تغير سعرها يجبر المقرض على القبول (قول له وجعله) أي ما في المتن من قوله فعليه مثلها (قول له وعند الثاني الخ) حاصله أن الصاحبين اتفقا على وجوب رد القيمة دون المثل ٣ لأنه لما بطل وصف الثمن بالكساد تعذر رد عينها كما قبضها فيجب رد قيمتها وظاهر الهداية اختيار قولهما فتح ثم انهما اختلفا في وقت الضمان قال في صرف الفتح واصله اختلفا فيهما فيمن غصب مثليا فاقطع فعند أبي يوسف تجب قيمته يوم الغصب وعند محمد يوم القضاء وقولهما انظر للمقرض من قول الامام لأن في رد المثل اضرارا به ثم قول أبي يوسف انظر له ايضا لأن قيمته يوم القرض أكثر من يوم الانقطاع وهو يسر ايضا فان ضبط وقت الانقطاع عسر اه ما خصا ولم يذكر حكم الغلاء والرخص وقدمنا أول البيوع انه عند أبي يوسف تجب قيمتها يوم القبض ايضا وعليه الفتوى كافي البرازية والذخيرة والحلاصة وهذا يؤيد ترجيح قوله في الكساد ايضا وحكم البيع كالقرض الا انه عند الامام يبطل البيع وعند أبي يوسف لا يبطل وعليه قيمتها يوم البيع في الكساد والرخص والغلاء كما قدمناه أول البيوع (قول له فأخذه) بعد الهمة أي طلب أخذه منه (قول له بالعراق يوم اقتراضه) متعاقبان بقوله قيمته والثاني يعني عن الأول (قول له وعند الثالث يوم اختصما) وعبرة الحاشية قيمته بالعراق يوم اختصما فافاد ان الواجب قيمته يوم الاختصاص التي في بلد القرض فكان المناسب ذكر قوله بالعراق هنا واسقاطه من الأول كما فعله في الذخيرة (قول له فأخذه طعاما) أي مثله في بلد القرض (قول له ولو استقرض الطعام الخ) هذه هي المسئلة الأولى وهي ما وذهبنا إلى بلدة غير بلدة القرض وقيمة البلدين مختلفة لأن العادة أن الطعام في مكة أغلى منه في العراق وهذه رواية أخرى وهي قول الامام كما صرح به في الذخيرة فانه ذكر أولا ما مر من حكاية القولين ثم قال ما نصه بشرع عن أبي يوسف رجل أقرض رجلا طعاما أو غصبا إياه ولحقه مؤنة والقياس بلدة أخرى الطعام فيها أغلى أو أرخص فان اباحيفة قال يستوثق له من المطلوب حتى يوفيه طعامه حيث غصب أو حيث أقرضه وقال أبو يوسف ان تراخيا على هذا فحسن وإيهما طلب القيمة اجبر الآخر عليه وهي القيمة في بلد الغصب أو الاستقراض والقول ذلك قول المطلوب ولو كان الغصب قائما بعينه اجبر على أخذه لأعلى القيمة اه وفيها ايضا وذكر القدوري في شرحه اذا استقرض دراهم بخارية والقياس في بلدة لا يقدر فيها على البخارية فان كان ينفق في ذلك البلد فان شاء صاحب الحق أجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا واستوثق منه وان كان البلد لا ينفق فيها وجب القيمة اه وقدمنا أول البيوع ان الدراهم البخارية فلوس على صفة مخصوصة فلذا أوجب القيمة اذا كانت لا تنفق في ذلك البلد لبطان الثمن بالكساد كما قدمناه وبهذا ظهر انه لو كانت الدراهم فضتها خالصة أو غالبة كالريال الفرنسي في زماننا فالواجب رد مثلها وان كانا في بلدة أخرى لان ثمنية الفضة لا تبطل بالكساد ولا بالرخص أو الغلاء ويدل عليه ما قدمناه عن كافي الحاكم من انه لا ينظر إلى غلاء الدراهم ولا إلى رخصها هذا ما ظهر لي فتأمل وانظر

٣ قوله لانه لا يبطل وصف الثمن بالكساد الخ ظاهره انها لو كانت قائمة غير هالكه لا يمكن رد عينها ايضا وهو خلاف ما قدمناه آنفا عن الشرع بلالية تأمل اه (منه)

وجعله في البرازية وغيرها قول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث قيمتها في آخر يوم رواجهما وعليه الفتوى قال وكذا الخلاف اذا (استقرض طعاما بالعراق فأخذه صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقتراضه عند الثاني وعند الثالث يوم اختصما وليس عليه ان يرجع معه إلى العراق فأخذه طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه رخيص فاقبضه المقرض في بلد الطعام فيه ظاهرا فأخذه الطالب بحقه فليس له حبس المطلوب ويؤمر المطلوب بأن يوثق له) بكفيل (حتى يعطيه طعامه في البلد الذي أخذه منه

ما كتبناه اول السبوع ( قوله استقرض شيئا من الفواكه الخ ) المراد ما هو كيلي اووزني  
اذا استقرضه ثم انقطع عن ايدي الناس قبل ان يقبضه الى المقرض فعند ابي خنيفة يجبر المقرض  
على التأخير الى ادراك الجديد ليصل الى عين حقه لان الانقطاع بمنزلة الهلاك ومن مذهبه  
ان الحق لا يشق على العين بالهلاك وقال ابو يوسف هذا لا يشبه كساد الفلوس لان هذا  
مما يوجد فيجب المقرض على التأخير الا ان يتراضيا على القيمة وهذا في الوجه كما لو اتقيا في بلد  
الطعام فيه غال فليس له حبسه ويوثق له بكفيل حتى يعطيه اياه في بلده ذخيرة ملخصا ( قوله  
بنفس القبض ) اي قبل ان يستهلكه ( قوله خلافا للثاني ) حيث قال لا يملك المستقرض  
القرض مادام قائما كما في المنع آخر الفصل اه ح ( قوله فله رد المثل ) اي لو استقرض  
كروم مثلا وقبضه فله حبسه ورد مثله وان طلب المقرض رد العين لانه خرج عن ملك المقرض  
وثبت له في ذمة المستقرض مثله لاعتينه ولو قائما ( قوله بناء على انعقاده الخ ) هكذا نقل هذه  
العبارة هنا في المنع عن البحر ونقل ايضا عن الزيلعي انهم اختلفوا في انعقاده بلفظ القرض  
قليل ينمقد وقيل لا وقيل الاول قياس قولهما والثاني قياس قوله اه قلت والعبارة غير  
مذكورتين في هذا الفصل من البحر وشرح الزيلعي وانما ذكرهما في كتاب النكاح عند  
قول الكنز وينمقد بكل ما وضع لتليك العين في الحال فالضمير في انعقاده في عبارة البحر  
المذكورة في الشرح وعبارة الزيلعي التي نقلناها عائد على النكاح لا على القرض كما يوهمه  
كلام الشارح تبعا للمنح وهذا امر عجيب نعم لهذه المسئلة مناسبة هنا وذلك ان ظاهر كلام  
المتمن ترجيح قولهما فكان المناسب للشارح ان يقول وعلى هذا ينبغي اعتماد انعقاد النكاح  
بلفظ القرض وهو احد التصحيحين لافادته الملك للحال فافهم ( قوله فجاز شراء المستقرض  
القرض ) تفريع على قولهما والمراد شراؤه ما في ذمته لاعتينه القرض الذي في يده وحينئذ  
فقوله ولو قائما فيه استخدام لانه عائد الى عين القرض الذي في يده وبيان ذلك انه تارة يشتري  
ما في ذمته لا مقرض وتارة ما في يده اي عين ما استقرضه فان كان الاول ففي الذخيرة اشترى  
من المقرض الكرا الذي له عليه بمائة دينار جاز لانه دين عليه لا بعقد صرف ولا سلم فان كان  
مستهلكا وقت الشراء فالجواز قول الكل لانه ملكه بالاستهلاك وعليه مثله في ذمته بخلاف  
وان كان قائما فكذلك عندهما وعلى قول ابي يوسف ينبغي ان لا يجوز لانه لا يملكه مالم يستهلكه  
فلم يجب مثله في ذمته فاذا اضاف الشراء الى الكرا الذي في ذمته فقد اضاف الى معدوم فلا يجوز  
اه وهذا ما في الشرح وان كان الثاني ففي الذخيرة ايضا استقرض من رجل كرا وقبضه  
ثم اشترى ذلك الكرا بعينه من المقرض لا يجوز على قولهما لانه ملكه بنفس القبض فيصير  
مشتريا ملك نفسه اما على قول ابي يوسف فالكر باق على ملك المقرض فيصير المستقرض  
مشتريا ملك غيره فيصح وبقي ما لو كان المستقرض هو الذي باع الكرا من المقرض فيجوز على  
قولهما لانه باع ملك نفسه واختلفوا على قول ابي يوسف بعضهم قالوا يجوز لان المستقرض  
على قوله وان يملك الكرا بنفس القرض الا انه يملك التصرف فيه بيعا وهبة واستهلاك فيصير  
متماكلا وبالباع من المقرض صار متصرفا فيه وزال عن ملك المقرض فصح البيع منه اه  
ملخصا ( قوله بدرهم مقبوضة الخ ) في البرازية من آخر المصرف اذا كان له على آخر طعام

استقرض شيئا من الفواكه  
كيلا اووزنا فلم يقبضه حتى  
انقطع فانه يجبر صاحب  
القرض على تأخيره الى  
مجيء الحديث الا ان يتراضيا  
على القيمة لعدم وجوده  
بخلاف الفلوس اذا كسدت  
وتامه في صرف الحانية  
( ويملك ) المستقرض  
( القرض بنفس القبض  
عندهما ) أي الامام ومحمد  
خلافا للثاني فله رد المثل  
ولو قائما خلافا لانه بناء على  
انعقاده بلفظ القرض وفيه  
تصحيحان وينبغي اعتماد  
الانعقاد لافادته الملك  
للحال بحر فجاز شراء  
المستقرض القرض ولو  
قائما من المقرض بدرهم  
مقبوضة فلو تفرقا قبل  
قبضها بعلل لانه افتراق  
عن دين برازية فليحفظ

معلل

في شراء المستقرض القرض  
من المقرض

قوله لا يضره لعل الصواب اسقاط لا ٢٤١ اه منه ( اقرض صيا ) محجورا ( فاستهلكه الصبي لا يضمن )

خلافا للثاني ( وكذا ) الخلاف  
لو باعه او اودعه ومثله  
( المعتوه ولو ) كان المستقرض  
( عبدا محجورا لا يؤخذ  
به قبل العتق ) خلافا للثاني  
( وهو كالوديعة ) سواء  
خائفة وفيها استقرض من  
آخر دراهم فأتاه المقرض  
بها فقال المستقرض ألقها  
في الماء فألقاها قال محمد  
( لا شيء على المستقرض )  
وكذا الدين والسلم بخلاف  
الشراء والوديعة فإنه بالاقام  
يعد قابضا والفرق ان له  
اعطاه غيره في الاول  
لا الثاني وعزاه لغريب  
الرواية ( د ) فيها ( القرض  
لا يتعلق بالجائز من الشروط  
فالفاسد منها لا يبطله  
ولكنه يلغو شرط رد  
شيء آخر فلو استقرض  
الدراهم المكسورة على  
ان يؤدى صحيحا كان  
باطلا ) وكذا لو اقرضه  
طعاما بشرط رده في مكان  
آخر ( وكان عليه مثل  
ما قبض ) فان قضاءه اجمود  
بالشرط جاز ويحبر الدائن  
على قبول الاجود وقيل  
لا يحبر وفي الخلاصة القرض  
بالشرط حرام والشرط  
لغو بأن يقرض على ان  
يكتب به الى بلد كذا  
ليوفي دينه وفي الاشياء

او فلوس فاشترى من عليه بدراهم وتفرقا قبل قبض الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان  
مستقرض الخطة او الشعيير يتلفها ثم يطالبه المالك بها ويعجز عن الاداء فيبيعها مقرضها  
منه باحد التقدين الى اجل وانه فاسد لانه افتراق عن دين دين اه وفيها في الفصل الثالث من  
اليوم والحيلة فيه ان يبيع الخطة ونحوها بثوب ثم يبيع الثوب منه بدراهم ويسلم الثوب  
اليه اه ( قوله ) اقرض صيا محجورا فاستهلكه قيد بالمحجور لانه لو كان مأذونا فهو كالبايع  
وبالاستهلاك لانه لو بقيت عينه فلمالك ان يسترده ولو تلف بنفسه لا يضمن اتفاقا كما في جامع  
الفصولين ( قوله ) خلافا للثاني فانه يضمن قال في الهندية عن المبسوط وهو الصحيح ط  
( قوله ) وكذا الخلاف لو باعه ) اي باع من الصبي او اودعه اي واستهلكهما ولا حاجة الى  
ذكر قوله او اودعه لتصريح المصنف به في قوله وهو كالوديعة اه ط ( قوله ) خلافا للثاني  
فيؤاخذ به حالا كالوديعة عنده هندية ط ( قوله ) وهو ) اي الاقراض لهؤاذا ( قوله ) وكذا  
الدين والسلم ) اي لوجاء المديون ورب السلم بدراهم ليدفعها الى الدائن عن دينه او الى المسلم اليه  
عن رأس المال فقال له ألقها الخ ( قوله ) بخلاف الشراء والوديعة ) المراد بالشراء المشتري اي لوجاء  
البائع بالمشتري او المودوع بالوديعة فقال له المشتري او صاحب الوديعة ألق ذلك في الماء فألقاه  
صح الامر ويكون ذلك على الامر ويصير قابضا لان حقه متعين لانه ليس للبائع اعطاء غير  
المبيع ولا للمودع اعطاء غير الوديعة بخلاف المقرض والمديون ورب السلم فان له ان يبدل ما جاء به  
ويعطى غيره لانه قبل القبض باق على ملكه وقيد في المنع الشراء بما اذا كان صحيحا اي لان الفاسد  
لا يفيد الملك قبل القبض فيكون على ملك البائع ( قوله ) وعزاه لغريب الرواية ) ظاهره ان الضمير  
عائد على صاحب الخائفة لانه نقل ما في المتن عنها مع ان ما في الشرح لم أره في الخائفة وانما عزاه  
المصنف الى غريب الرواية ( قوله ) فيها ) اي في الخائفة معطوف على قوله وفيها ( قوله ) شرط  
رد شيء آخر ) الظاهر ان اصل العبارة كشرط رد شيء آخر اه ح ( قوله ) وقيل لا ) هذا هو  
الصحيح كافي الخائفة وفيها ولو كان الدين مؤجلا فقضاءه قبل حلول الاجل يجبر على القول اه  
وذكر الشارح اعطاء الاجود ولم يذكر الزيادة وفي الخائفة وان اعطاه المديون اكثر مما عليه  
وزنا فان كانت الزيادة تجرى بين الوزنين اي بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز واجعوا على  
ان الدائق في المائة يسير يجرى بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثير لا يجوز واختلفوا  
في نصف الدرهم قال الدبوسي انه في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت كثيرة لا تجرى بين  
الوزنين ان لم يعلم المديون بها ترد على صاحبها وان علم واعطاها اختيارا ان كانت الدراهم  
المدفوعة مكسرة او صحاحا لا يضرها التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض وتكون هبة  
المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان لا يضره التبعض وعلم جاز وتكون هبة المشاع فيما لا يحتمل  
القسمة اه وسيدكر الشارح بعضه اول باب الربا ( قوله ) بان يقرض الخ ) هذا يسمى الآن  
بالوصية قال في الدرر كره السفينة بضم السين وفتح الراء تعريب سفته وهي شيء محكم ويسمى  
هذا القرض به لاحكام امره وصورته ان يدفع الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد  
آخر له مفيد به سقوط خطر الطريق اه وقال في الخائفة وتكره السفينة لان يستقرض مطلقا  
ويوفي به ذلك في بلد اخرى من غير شرط اه وسياقي تمام الكلام عليها آخر كتاب الحوالة ( قوله )

كل قرض جر نفعا حرام) أي إذا كان مشروطا كما علم مما نقله عن البحر وعن الخلاصة وفي الذخيرة وإن لم يكن النفع مشروطا في القرض فعلى قول الكرخي لا بأس به ويأتى تمامه (قوله فكره للمرتين الخ) الذي في رهن الاشياء يكره للمرتين الانتفاع بالرهن الا باذن الراهن اه سائحاني قلت وهذا هو الموافق لما سبكه المصنف في اول كتاب الرهن وقال في المنح هناك وعن عبدالله محمد بن اسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند انه لا يحل له ان يتنفع بشئ منه بوجه من الوجوه وان اذن له الراهن لانه اذن له في الربا لانه يستوفى دينه كاملا فتبقى له المنفعة فضلا فتكون ربا وهذا امر عظيم قلت وهذا يخالف لامة المعبرات من انه يحل بالاذن الا ان يحمل على الديانة وما في المعبرات على الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى اذا كان مشروطا صار قرضا فيه منفعة وهو ربا والا فلا بأس به اه ما في المنح ملخصا وتعقبه الحموي بان ما كان ربا لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على انه لا حاجة الى التوفيق بعد ان الفتوى على ما تقدم أي من انه يساح قلت وما في الجواهر فيد توفيقا آخر بحمل ما في المعبرات على غير المشروط وما مر على المشروط وهو اولى من ابقاء الثاني ويؤيده ما ذكره فيما لو اهدى المستقرض للمقرض ان كانت بشرط كره والا فلا وافتى في الخيرية فيمن رهن شجر الزيتون على ان يأكل المرتين ثم ربه نظير صبره بالدين بانه يضمن (قوله دفعته) أي القرض والاولى دفعته أي العشرة (قوله فانكر المولى الخ) مفهوما انه اذا أقر بقبض العبد يلزمه لما في الحانية ولو ارسل رسولا الى رجل و قال ابعت الى بعشرة دراهم قرضا فبعت بها مع رسوله كان الأمر ضامنا لها اذا أقر ان رسوله قبضها اه (قوله لانه اقر انه قبضها بحق) وهو كونه تابعا عن سيده في القبض (قوله ليس له) أي ليس للمقرض ان يطلب منه أي من القابض الا حصته من القرض لانه قبض الباقي بالوكالة عن رفقته (قوله لا بالاستقراض) هذا منصوص عليه في جامع الفصولين بعث رجلا ليستقرضه فاقرضه فضاع في يده فلو قال أقرض للمرسل ضمن مرسله ولو قال أقرضني له رسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقراض جائز لا بالاستقراض والرسالة بالاستقراض تجوز ولو اخرج وكيل الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القرض للأمر ولو مخرج الوكالة بان اضافته الى نفسه يقع للوكيل وله منعه عن أمره اه قات والفرق انه اذا اضاف العقد الى الموكل بأن قال ان فلانا يطلب منك ان تقرضه كذا صار رسولا والرسول سفير ومعبر بخلاف ما اذا اضافته الى نفسه بان قال اقرضني كذا او قال اقرضني فلان كذا فانه يقع لنفسه ويكون قوله لفلان بمعنى لاجله وقالوا انما لم يصح التوكيل بالاستقراض لانه توكيل بالتكدي وهو لا يصح قلت وجهه ان القرض صالة وتبرع ابتداء فيقع للمستقرض اذ لا يصح النيابة في ذلك فهو نوع من التكدي بمعنى الشحاذة هذا ما ظهر لي (قوله استقراض العجبان وزنا يجوز) هو المختار مختار الفتاوى واحترز بالوزن عن الجبازفة فلا يجوز بغير ط (قوله ما آه المسلمون) هو من حديث احمد عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال ان الله نظر الى قلوب العباد فاختر له اجماعا بجهلهم انصار دينه ووزراء نبيه فارآه المسلمون الخ وهو موقوف بحسن وتامة في المقاصد الحسنة ط (قوله يجوز ويكره) أي يصح مع الكراهة وهذا لو الشراء بعد القرض لما في الذخيرة وان لم يكن النفع

(مشروطا)

مطالب  
كل قرض جر نفعا حرام

كل قرض جر نفعا حرام  
فكره للمرتين سكنى  
المرهونة باذن الراهن  
\*(فروع)\* استقرض  
عشرة دراهم وارسل عبده  
لأخذها فقال المقرض  
دفعته اليه واقر العبد به وقال  
دفعته الى مولاي فانكر  
المولى قبض العبد العشرة  
فالقول له ولا شئ عليه ولا  
يرجع المقرض على العبد  
لانه اقر أنه قبضها بحق  
انتهى \* عشرون رجلا  
جاؤا واستقرضوا من رجل  
واصره بالدفع لاحدهم  
فدفع ليس له ان يطلب  
منه الا حصته قات ومفاده  
صحة التوكيل بقبض القرض  
لا بالاستقراض فنية وفيها  
استقراض العجبان وزنا  
يجوز وينبغي جوازه في  
الخيرية بلا وزن سئل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن خبيرة يتعاطسها  
الجيران أي يكون ربا فقال  
ما آه المسلمون حسنا  
فهو عند الله حسن وما آه  
المسلمون قبيح فهو  
عند الله قبيح وفيه اشراء  
الشيء اليسير بمن خال الحاجة  
القرض يجوز ويكره واقره المصنف

مشروطا في القرض ولكن اشترى المستقرض من المقرض بعد القرض متاعا بئمن غال فعلى قول الكرخي لا بأس به وقال الخصاص ما احب له ذلك وذكر الحلواني انه حرام لانه يقول لو لم يكن اشتريته منه طالبني بالقرض في الحال ومحمد لم يرد ذلك بأسا وقال خواهرزاده ما نقل عن السلف محمول على ما اذا كانت المنفعة مشروطة وذلك مكروه بالاخلاف وما ذكره محمد محمول على ما اذا كانت غير مشروطة وذلك غير مكروه بالاخلاف هذا اذا تقدم الاقراض على البيع فان تقدم البيع بان باع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرون دينارا باربعين دينارا ثم اقضه ستين دينارا اخرى حتى صار له على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينارا ذكر الخصاص انه جائز وهذا مذهب محمد بن سلمة امام بلخ وكثير من مشايخ بلخ كانوا يكرهونه ويقولون انه قرض جر منفعة اذ لولا له لم يتحمل المستقرض غلاء الثمن ومن المشايخ من قال يكره لو كانا في مجلس واحد والا فلا بأس به لان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة فكأنهما وجدا معا فكأنت المنفعة مشروطة في القرض وكان شمس الأئمة الحلواني يفتي بقول الخصاص وابن سلمة ويقول هذا ليس بقرض جر منفعة بل هذا بيع جر منفعة وهي القرض اه ما خصا وانظر ما استدكره في الصرف عند قوله وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة (قوله بطريق المعاملة) هو ما ذكره من شراء الشيء اليسير بئمن غال (قوله بازيد من عشرة ونصف) وهناك فتوى اخرى بازيد من احد عشر ونصف وعليها العمل سائحاني ولعله لورود الامر بها متأخرا عن الامر الاول (قوله يعزر) لان طاعة امر السلطان بمباح واجبة (قوله ما اخذه من الربح) اي زائدا عما ورد به الامر ط (قوله ان حصله منه بالتراضي الخ) مفهومه انه لو اخذه بلا رضاه انه يثبت له الرجوع بالزائد عما ورد به الامر وهو غير ظاهر لانه اذا اقضه مائة وباعه سلعة بثلاثين مثلا بيعا مستوفيا شرائطه الشرعية لم يكن فيه الا مخالفته الامر السلطاني لان مقتضى الامر الاول ان يبيع السلعة بخمسة فقط لتكون العشرة بعشرة ونصف ومقتضى الامر الثاني ان يبيعها بخمسة عشر لتكون العشرة باحد عشر ونصف ولا يخفى ان مخالفة الامر لا تقتضي فساد البيع لان ذلك لا يزيد على مخالفة امر الله تعالى بالسعي وترك البيع وقت الداء فاذا باع وترك السعي يكره السعي ولا يفسد فكذا هنا بالاولى على انه اذا فسد البيع وجب الفسخ ورد جميع الثمن واذا صح وجب جميع الثمن فلا وجه لرد الزائد وأخذ ما ورد به الامر فقط سواء قلنا بصحة البيع او فساد فنعين ان هذا المفهوم غير مراد فتأمل (قوله لكن يظهر الخ) لا وجه للاستدراك بعد ورود الامر الواجب الاتباع بعدم الرجوع ط وقد يجاب بان المراد ان المناسب ان يرد الامر السلطاني بالرجوع اي وان أخذ ما اخذه بالتراضي لكن علمت ما فيه (قوله واقبح من ذلك السلم الخ) اي اقبح من بيع المعاملة المذكور ما يفعله بعض الناس من دفع دراهم سلما على حنطة او نحوها الى اهل القرى بحيث يؤدي ذلك الى خراب القرية لانه يجعل الثمن قليلا جدا فيكون اضرامه اكثر من اضرار البيع بالمعاملة الزائدة عن الامر السلطاني فيظهر ان المناسب ايضا ورود امر سلطاني بذلك ليعزر من يخالفه وظاهره انه لم يرد بذلك امر والله سبحانه اعلم

قلت وفي معروضات المفتي  
ابن السعدي لو ادان زيد  
العشرة باثني عشر او بثلاثة  
عشر بطريق المعاملة في  
زماننا بعد ان ورد الامر  
السلطاني وفتوى شيخ  
الاسلام بأن لا تعطى  
العشرة بأزيد من عشرة  
ونصف ونسب على ذلك  
فلم يمتثل ما ذيلزمه فاجاب  
يعزر ويحبس الى ان يظهر  
توبته وصلاحه فيترك وفي  
هذه الصورة هل يرد ما  
أخذه من الربح لصاحبه  
فاجاب ان حصله منه  
بالتراضي ورد الامر بعدم  
الرجوع لكن يظهر ان  
المناسب الامر بالرجوع  
واقبح من ذلك السلم حتى  
ان بعض القرى قد خربت  
بهذا الخصوص اه

باب الربا

(هو) لغة معطوف الزيادة

وشرعا (فضل)

لما فرغ من المراجعة وما يتبعها من التصرف في المبيع ونحو ذلك من القرض وغيره ذكر الربا لان  
 في كل منهما زيادة الا ان تلك الزيادة حلال وهذه حرام والحل هو الاصل في الاشياء والربا  
 بكسر الراء وفتحها خطأ مقصور على الاشهر ويثنى ربوان بالواو على الاصل وقد يقال ربيان  
 على التخفيف كما في المصباح والنسبة اليه ربوي بالكسر والفتح خطأ كما في المغرب (قوله ولو  
 حكما الخ) تبع فيه النهر لكنه لا يناسب تعريف المصنف فانه قيده بكونه بمعاشر شرعي وهذا  
 لا يدخل فيه ربا بالنسيئة ولا البيع الفاسد الا اذا كان فسادا لعله الربا فالظاهر من كلام  
 المصنف تعريف ربا الفضل لانه هو المتبادر عند الاطلاق ولذا قال في البحر فضل احد  
 المتجانسين نعم هذا يناسب تعريف الكثر بقوله فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال  
 اه فان الاجل في احد العوضين فضل حكى بالعوض ولما كان الاجل يقصده زيادة  
 العوض كما مر في المراجعة صرح وصفه بكونه فضل مال حكما تأمل قال في الشربلية ومن  
 شرائط الربا عصمة البدلين وكونهما مضمونين بالاتلاف فعصمة احدهما وعدم تقومه لا يمنع  
 فشراء الاسير أو التاجر مال الحربى او المسلم الذى لم يهاجر بحجسه متفاضلا جائز ومنها ان  
 لا يكون البدلان مملوكين لاحد المتبايعين كالسيد مع عبده ولا مشتركين فيهما بشركة غنان  
 او معاوضة كما في البدائع اه وسأني بيان هذه المسائل آخر الباب (قوله والبيع الفاسد  
 الخ) تبع فيه البحر عن البناء وفيه نظر فان كثيرا من البيوع الفاسدة ليس فيه فضل خال  
 عن عوض كبيع ماسكت فيه عن الثمن وبيع عرض بخمر او بام ولد فتجب القيمة ويملك بالقبض  
 وكذا بيع جذع من سقف وذراع من ثوب يضره التبعض وثوب من ثوبين والبيع الى التبرور  
 ونحو ذلك مما سبب الفساد فيه الجهالة او الضرر او نحو ذلك نعم يظهر ذلك في الفاسد بسبب  
 شرط فيه نفع لاحد العاقدين مما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ويؤيد ذلك ما في الزيلعي قيل باب  
 الصرف في بحث ما يبطل بالشرط الفاسد حيث قال والاصل فيه ان كل ما كان مبادلة مال بمال  
 يبطل بالشرط الفاسد لا ما كان مبادلة مال بغير مال او كان من التبرعات لان الشروط الفاسدة  
 من باب الربا وهو يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات لان الربا هو  
 الفضل الخالى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه  
 فيكون فيه فضل خال عن العوض وهو الربا بعينه اه ملخصا (قوله فيجب رد عين الربا لوقائما  
 لارد ضمانه الخ) يعنى وانما يجب رد ضمانه لو استهلكه وفي هذا التفريع خفاء لان المذكور قبله  
 ان البيع الفاسد من جملة الربا وانما يظهر لو ذكر قبله ان الربا من جملة البيع الفاسد لان حكم  
 البيع الفاسد انه يملك بالقبض ويجب رده لوقائما ورد مثله او قيمته لو استهلكا وذكر في البحر  
 عن القنية ما حاصله ان شيخ صاحب القنية افق فيمن كان يشتري الدينار الردى بخمسة دنانق  
 ثم ابراه غرماؤه عن الزائد بعد الاستهلاك بانه يبرأ ووافقه بعض علماء عصره واستدل به بقول  
 البردوى ان من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض وخالفه  
 بعضهم قائلا ان البراء لا يعمل في الربا لان رده لحق الشرع وأيد صاحب القنية الاول بأن الزائد  
 اذا ملكه القابض بالقبض واستهلكه وضمن مثله فلو لم يصح البراء ولزمه رد مثل ما استهلكه  
 لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر مفيدا للمالك في الزائد فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا

ولو حكما قد دخل ربا بالنسيئة  
 والبيع الفاسد فكلها  
 من الربا فيجب رد عين  
 الربا لوقائما لارد ضمانه لانه  
 يملك بالقبض قية وبحر

مطلب

في البراء عن الربا

(ليجب)



ليجب حقا للشرع لان الواجب حقا للشرع رد عين الربا لو قائما لارد ضمانه اه واستحسنه في النهر قلت وحاصله ان فيه حقين حق العبد وهو رد عينه لو قائما ومثله لو هالك وحق الشرع وهو رد عينه لتقض العقد المذمى شرعا وبعد الاستهلاك لا يتأتى رد عينه فتعين رد المثل وهو محض حق العبد ويصح ابراء العبد عن حقه فقول ذلك البعض ان البراء لا يعمل في الربا لان رده لحق الشرع انما يصح قبل الاستهلاك والكلام فيما بعده ثم اعلم ان وجوب رد عينه لو قائما فيما لو وقع العقد على الزائد اما لو باع عشرة دراهم بعشرة دراهم وذاقه وهبه منه فانه لا يفسد العقد كياتي بيانه قريبا (قوله خرج مسئلة صرف الجنس بخلاف جنسه) كييع كرى بروكرشيع بكري بروكرشيع فان للثاني فضلا على الاول لكنه غير خال عن العوض لصرف الجنس لخلاف جنسه والممنوع فضل المتجانسين (قوله بمعيار شرعي) متعلق بمحذوف صفة لفضل او حال منه ولو اسقط هذا القيد لشمل التعريف ربا النساء ويمكنه الاحتراز عن الذرع والعد بالتصريح بنفيه (قوله فليس الذرع والعد بربا) اى بذى ربا او بمعيار ربا فهو على حذف مضاف او الذرع والعد بمعنى المذروع والمعدود اى لا يتحقق فيهما ربا والمراد ربا الفضل لتحقق ربا النسبة فلو باع خمسة اذرع من الهروى بستة اذرع منه او بيضة ببيضتين جاز لو بدا بيد الاول نسبة لان وجود الجنس فقط يحرم النساء لا الفضل كوجود القدر فقط كياتي (قوله مشروط) تركه اولى فانه مشعر بان تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم بالغاية قهستانى فان الزيادة بلا شرط ربا ايضا الا ان يهبها على ماسيا تى (قوله اى بائع او مشتر) اى مثلا فتاهما المقرضان والراهنان قهستانى قال ويدخل فيه ما اذا شرط الانتفاع بالرهن كالاستخدام والركوب والزراعة واللبس وشرب اللبن واكل الثمر فان الكل ربا حرام كما في الجواهر والتفاهط (قوله فلو شرط لغيرها فليس بربا) عزاه في البحر الى شرح الوقاية وهذا مبنى على ما حققناه من ان الميوع الفاسدة ليست كلها من الربا بل ما فيه شرط فاسد فيه نفع لاحد المتاعدين فافهم (قوله لى بيعا فاسدا) عطف على محل خبر ليس ط وهذا مبنى على ما قدمه في باب البيع الفاسد من ان الاظهر الفساد بشرط النفع للاجنبي وبه اندفع ما في حواشى مسكين (قوله فليس الفضل في الهبة بربا) اى وان كان مشروطا ط عن الدر المنتقى اى كالمواهب وهبتك كذا بشرط ان تخدمنى شهرا فان هذا شرط فاسد لا تبطل الهبة به كما سياتى في قيل الصرف رطاه ما هنا انه لو خدمه لم يكن فيه بأس (قوله فلو شري الخ) تفريع على مفهوم قوله مشروط (قوله وزاده داتقا) اى ولم يكن مشروطا في الشراء كما هو في عبارة الذخيرة انقول عنها فلو مشروطا وجب رده لو قائما كما مر عن القنية ثم ان قوله وزاده بضمير المذكر يفيد ان الزيادة مقصودة وذكر ح ان الذى في المنع زادت بالتاء اى زادت الدراهم ومفاده ان الزيادة غير مقصودة لكن الذى رأيت في المنع عن الذخيرة بدون تاء وكذا في البحر عنها وكذا رأيت في الذخيرة ايضا فافهم (قوله وهذا) اى انعدام الربا بسبب الهبة ان ضرها اى الدراهم الكسر فلو لم يضرها الكسر لم نصح الهبة الا بقسمة الدائق وتسليمه لا مكان القسمة (قوله وفي صرف المجمع الخ) قال في الذخيرة من الفصل الرابع في الحط عن بدل الصرف والزيادة فيه سوى ابو حنيفة بين الحط والزيادة فحكم بصحتها والتحاقها باصل العقد

قوله لخلاف جنسه هكذا بخطه باللام ولعل الاصول بخلافه بالباء كما هو في عبارة الشارح تأمل اه مصححه

(خال عن عوض) خرج مسئلة صرف الجنس بخلاف جنسه (بمعيار شرعي) وهو الكيل والوزن فليس الذرع والعد بربا (مشروط) ذلك الفضل (لاحد المتاعدين) اى بائع او مشتر فلو شرط لغيرها فليس بربا بل بيعا فاسدا (في المساواة) فليس الفضل في الهبة بربا فلو شري عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده داتقا ان وهبه منه انعدم الربا ولم يفسد الشراء وهذا ان ضرها الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم كما في المنع عن الذخيرة عن محمد وفي صرف المجمع ان صحة الزيادة والحط قول الامام وان محمد اجاز الحط وجعله هبة مبتدأة

وبفساد العقد بتسميتهما وكذا أبو يوسف سوى بينهما أي فإبطالهما ولم يجعل شيئا منهما هبة  
 مبتدأة ومحمد فرق بينهما فصحيح الخط هبة مبتدأة دون الزيادة والفرق أن الخط معنى الهبة  
 لأن المخطوط يصير ملكا للمخطوط عنه بالأعوض بخلاف الزيادة إذ لو صححت تلتحق بأصل  
 العقد ويأخذ حصته من المبيع والهبة تمليك بالأعوض والتمليك بالأعوض لا يصلح كناية عن  
 التمليك بعوض فلذا افترقا اه قلت وتوضيحه أن الخط إسقاط بالأعوض فيجعل كناية عن  
 الهبة لأنها تمليك بالأعوض أيضا بخلاف الزيادة فإنها تكون مع باقي الثمن عوضا عن المبيع  
 فكانت تمليكا بعوض فلا يصح جعلها كناية عن الهبة فلذا أبطلها (قوله كخط كل الثمن) وجه  
 الشبه أن خط كل الثمن لو لم يجعل هبة مبتدأة التحق بأصل العقد فافسده لبقائه بالثمن وكذا  
 الخط هنا فإنه لو التحق بفوت الثمن وإفساد العقد فلذا جعل هبة مبتدأة (قوله والفرق  
 بينهما خفي عندي) قد اسمعناك الفرق وقال ح قال الشيخ قاسم ولكنه ظاهر عندي لأن  
 من الخط ما يمكن أن لا يلحق بأصل العقد ويجعل هبة مبتدأة بالاتفاق وهو خط جميع الثمن  
 فكان البعض كالكل بخلاف الزيادة فإنها لا تكون إلا ملحقة بالعقد وبذلك يفوت التساوي  
 اه (قوله قال في الخلاصة الخ) أي قال ابن ملك ناقلا عن الخلاصة ما يفيد عدم الفرق بين  
 الخط والزيادة فإن قول الخلاصة لخله أي وجه زيادته جاز يفيد ذلك (قوله قلت الخ)  
 استدراك على المجمع وتأييد لكلام شارحه ابن ملك (قوله صريح في عدم الفرق بينهما) أي  
 بين الزيادة والخط فإن ما قدمه من قوله أن وجهه منه انعدم الربا صريح في أن زيادة الدائق  
 صحيحة عند محمد فينافي قول المجمع أنه أجاز الخط وأبطل الزيادة أقول والذي يظهر لي أن  
 ما قدمه الشارح عن الذخيرة عن محمد صريح في الفرق بينهما لا في عدمه لأن قوله أن وجهه منه  
 انعدم الربا صريح في أن الزيادة بدون الهبة باطلة لأن الخط والزيادة في الثمن أو في المبيع غير  
 الهبة ولذا ياتحققان بالعقد كما تقدم قبل فصل القرض فإذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم ودفع  
 خمسة عشر فإن جعل الخمسة زيادة في الثمن وقبل البائع ذلك في المجلس صحح والتحقت بأصل  
 العقد أن كان المبيع قائما وإن جعل الخمسة هبة لم تصرف زيادة في الثمن بل تكون هبة مبتدأة  
 فيراعى لها شروط الهبة من الإفراز والتسليم سواء كان المبيع قائما أو لا إذا علمت ذلك ظهر لك  
 أن ما قدمه عن الذخيرة ليس من باب الزيادة في الثمن أو في المبيع لأنه جعله هبة مبتدأة حتى  
 اشترط لها شرط الهبة وهو قوله وهذا أن ضررها الكسر الخ ومثله ما نقله ابن ملك عن الخلاصة  
 فهذا صريح في أنه لا يصح زيادة وإنما يصح هبة بشروطها ولا مخالفة فيه لقول المجمع أن محمد  
 أبطل الزيادة والحاصل أن محمدا أجاز هنا الخط دون الزيادة لكنه يجعل الخط هبة مبتدأة  
 لأحاطا حقيقة لئلا يفسد العقد كما مر وأما الزيادة فقد أبطلها لأنها لو التحقت بالعقد أفسدته  
 ولا يصح جعلها كناية عن الهبة لما مر فلذا بطلت إلا إذا وجه الزيادة صريحا ولذا قال في  
 الذخيرة وإنما جاز هذا الصرف لأنه لو لم يجوز إنما لم يجوز أن يكون الربا فإذا وهب الدائق منه فقد  
 انعدم الربا اه هكذا يجب أن يفهم هذا المحل فافهم ثم لا يخفى أن هذا كله إذا لم تكن الزيادة  
 مشروطة كما قدمناه عن الذخيرة فأومئ مشروطة ووقع العقد على الكل وجب نقض العقد لحق  
 الشرع ولا تؤثر الهبة والإبراء إلا بعد الاستهلاك كما مر تحريره عن القنية (قوله وعليه) أي

كخط كل الثمن وأبطل  
 الزيادة قال ابن ملك والفرق  
 بينهما خفي عندي قال وفي  
 الخلاصة لو باع درهما  
 بدرهم واحداهما أكثر  
 وزنا فله زيادته جازلانه  
 هبة مشاع لا يقسم ولو  
 باع قطعة لحم بلحم أكثر  
 وزنا فهو به الفضل لم يجز  
 لأنه هبة مشاع يقسم قلت  
 وما قدمنا عن الذخيرة  
 عن محمد صريح في عدم  
 الفرق بينهما وعليه قال كل  
 من الزيادة والخط والعقد  
 صحيح عند محمد وكذا عند  
 الإمام سوى العقد

ما فهمه من التنافي بين العبارات المذكورة وعلمت عدمه وان الزيادة انما تصح اذا صرح بكونها هبة فتكون هبة بشر وطها ومع عدم التصريح فهي باطلة وهو الذي في الجمع (قوله فيفسد) لان الزيادة والخطي يصحان عنده على حقيقةهما لا بمعنى الهبة واذا صحا التحق باصل العقد فيفسد لعدم التساوي (قوله وعلة) العلة اعادة المرض الشاغل واصطلاحا ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة وتامه في البحر (قوله اي علة تحريم الزيادة) كذا فسر الضمير في الفتح وهو اولى من قول بعضهم اي علة الربا لانه وان كان هو المذكور سابقا لكنه يحتاج الى تقدير مضاف وهو لفظ تحريم فافهم وأراد بالزيادة الحقيقية كافي قوله بعده اي الزيادة واما كون المراد بها هنا ما يشمل الحكمية وهي الاجل ففيه ان المصنف لم يدخها في التعريف كما بيناه فالتبادر ارادة الزيادة المعروفة وهي الحقيقية وايضا فان قوله القدر مع الجنس يختص بالحقيقة لان علة الحكمية احدها كما بينه بعده فقد عرف الحقيقة وبيان علتها لكونها هي المتبادرة عند الاطلاق ثم ذكر علة الحكمية تيمنا للفائدة فافهم (قوله المعهود بكيل او وزن) اشار الى ما في الحواشي السعدية من ان آل في القدر للعهد وبه اندفع ما في الفتح من اعتراضه على الهداية بشموله الذرع والعدل لكن الاولى ان يقول وعلة الكيل او الوزن لكونه اوضح ولئلا يرد ما ذكره عن ابن كمال (تنبه) ما ينسب الى الرطل فهو وزني قال في الهداية معناه ما يباع بالواقي لانها قدرت بطريق الوزن حتى يحتسب ما يباع بها وزنا بخلاف سائر المكييل اه قلت وليس المراد بالرطل والواقي معناها المتعارف بل المراد بالرطل كل ما يوزن به وبالاواقي الاوعية التي يوضع فيها الدهن ونحوه وتقدر بوزن خاص مثل كوز الزيت في زماننا فانه يباع الزيت به ويحسب بالوزن هكذا يفهم من كلامهم وعليه فالواقي جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ لانها يحفظ بها المائع ونحوه لتعسر وضعه في الميزان بدونها ولذا قال الخبير الرملي فعلى هذا الزيت والسمن والسمل ونحوها موزونات وان كيلت بالموازين لاعتبار الوزن فيها اه (قوله بالمد) اي مع فتح التون (قوله فلم يحز الخ) ترك التفرع على الفضل لظهوره ط اي كبيع قفيز بر بقفيز منه حالا (قوله متساويا) اما اذا وجد التفاضل مع النساء فالحرمة للفضل افاده ابن كمال ط (قوله واحدها نساء) اي ذونساء والجملة حالية قال ط فلو كان كل نسبة يحرم ايضا لانه يبيع الكالي بالكالي ابن كمال اي النسبة بالنسبة كال ثم اعلم ان ذكر النساء للاحتراز عن التأجيل لان القبض في المجلس لا يشترط الا في الصرف وهو بيع الاثمان بعضها ببعض اما عدها فانما يشترط فيه التعين دون التقابض كما يأتي (قوله كهروى بمروين) الاولى ان يزيد نسبة كما عبر في البحر وغيره ليكون مثالا لحل الفضل والنساء بسبب فقد القدر والجنس فان الثوب الهروى والثوب المروى يسكون الرأه جنسان كما يعلم مما يأتي وليس بمكيل ولا موزون (قوله لعدم العلة الخ) لان عدم العلة وان كان لا يوجب الحكم لكن اذا اتحدت العلة لزم من عدمها العدم لا بمعنى انها تؤثر العدم بل لا يثبت الوجود لعدم عاته فيبقى عدم الحكم وهو عدم الحرمة فيما نحن فيه على عدمه الا على اذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع مطلقا الاباحة الا ما اخرج الدليل كان ثابت الحل فتح (قوله اي القدر وحده) كالخطة بالشعر (قوله او الجنس) اي وحده كالهروى بهروى مثله (قوله حل الفضل الخ) فيحل كبر بكرى شعر حالا وهروى بهروى حالا ولو لمؤ جلال لم يحل والحاصل كافي الهداية

فيفسد لعدم التساوي  
فليحفظ فاني لم أر من نبه  
على هذا (وعلة) اي علة  
تحريم الزيادة (القدر)  
المعهود بكيل او وزن  
(مع الجنس فان وجدا  
حرم الفضل) اي الزيادة  
(والنساء) بالمد التأخير فلم  
يحرز بيع قفيز بر بقفيز منه  
متساويا واحدها نساء  
(وان عدما) بكسر اللام  
من باب علم ابن مالك (حالا)  
كهروى بمروين لعدم  
العلة فيبقى على اصل الاباحة  
(وان وجد احدها) اي  
القدر وحده أو الجنس  
(حل الفضل وحرم  
النساء)

ان حرمة ربا الفضل بالوصفين وحرمة النساء باحدهما (قوله ولومع التساوي) مبالغة على قوله وحرم النساء فقط ح (قوله لوجود الجنسية) فيه ان علة الحكم هنا عدم قبول العبد التأجيل لا وجود الجنسية فلو مثل بيع مروي بمثله لكان أولى ح (قوله واستثنى في المجمع الح) وكذا في الهداية حيث قال الا انه اذا اسلم النقود في الزعفران ونحوه اى كالقطن والحديد والنحاس يجوز الح قال في الفتح فان الوزن فيها مختلف فانه في النقود بالمشاكيل والدراهم الصنجات وفي الزعفران بالامناء والقبان وهذا اختلاف في الصورة بينهما وبينهما اختلاف آخر معنوي وهو ان النقود لاتعين بالتعيين والزعفران وغيره يتعين وآخر حكمي وهو انه لو باع النقود موازنة وقبضها كان له بيعها قبل الوزن وفي الزعفران ونحوه يشترط اعادة الوزن فاذا اختلفا اى النقود ونحو الزعفران في الوزن صورة ومعنى وحكما لم يجمعهما القدر من كل وجه ثم ضعف في الفتح هذه الفروق وقال ان الوجه ان يستثنى اسلام النقود في الموزونات بالاجماع كي لا يفسد اكثر ابواب السلم وسائر الموزونات غير النقد لا يجوز ان تسلم في الموزونات وان اختلفت اجناسها كالاسلام حديد في قطن وزيت في جبن وغير ذلك الا اذا خرج من ان يكون وزنيا بالصنعة الا في الذهب والفضة فلو اسلم سيفا فيما يوزن حاز الا في الحديد لان السيف خرج من ان يكون موزونا ومنعه في الحديد لاتحاد الجنس وكذا يجوز بيع انا من غير التقدين بمثله من جنسه يد ابيد نحاسا كان او حديدا وان كان احدهما اقل من الآخر بخلافه من الذهب والفضة فانه يجري فيها ربا الفضل وان كانت لا تباع وزنا لان الوزن منصوص عليه فيهما فلا يتغير بالصنعة فلا يخرج من الوزن بالعبادة (قوله ونقل ابن الكمال) عبارة ابن الكمال وعلته الكيل او الوزن مع الجنس لم يقل القدر مع الجنس لان القدر مشترك بين المكييل والموزون فعلى تقدير ما ذكر يلزم ان لا يجوز اسلام الموزون في المكييل لان احد الوصفين محرم للنساء وقد نص على جواز اسلام الحنطة في الزيت اه وكتب في الهامش ان المسئلة مذكورة في غاية البيان اه قلت وحاصل ما ذكره انه لو عير بالقدر ثم قال وان وجد أحدهما الح لا فاد تحريم اسلام الموزون في المكييل لانه قد وجد القدر وان كان مختلفا بخلاف ما لو عير بالكيل أو الوزن اى بأو التي لاحد الشئين فانه لا يشمل القدر المختلف لكن فيه ان لفظ القدر مشترك كما قال ولا يجوز استعماله في كلامه عندهنا فاذا ذكر لا بد ان يراد منه اما الكيل وحده او الوزن وحده فيساوي التعبير بالكيل او الوزن الا ان يدعى ان القدر مشترك معنوي لالفظي تأمل (قوله ومفاده) اى مفاد ما ذكر من جواز اسلام منقود في موزون واسلام الحنطة في الزيت فانه قد وجد في الاول المتفق وفي الثاني القدر المختلف فافهم (قوله فليحرج) تحريره ما افاده عقبه من المراد بقولهم وعلته القدر هو القدر المتفق كبيع موزن بموزون او مكييل بمكييل بخلاف المختلف كبيع مكييل بموزون نسيئة فانه جائز ويستثنى من الاول اسلام منقود في موزون للاجماع كما مر (قوله وقدم في السلم الح) بيان لتحرير المراد لكن اعترض بان السلم سيأتي بعد وهذا على نسخة فتنبه بالفاء والامر بالتنبيه وفي بعض النسخ قنية بالتاق اسم الكتاب المشهور وصاحب القنية قدم السلم اول البيع فصح قوله وقدم في السلم (تنبيه) ما افاده من ان حرمة النساء بالقدر المتفق موبد لما نقله ابن كمال من جواز اسلام

ولومع التساوي حتى لو باع عبدا بعبد الى أجل لم يجز لوجود الجنسية واستثنى في المجمع والدر اسلام منقود في موزون كي لا يفسد اكثر ابواب السلم ونقل ابن الكمال عن الغاية جواز اسلام الحنطة في الزيت قلت ومفاده ان القدر بانفراده لا يحرم النساء بخلاف الجنس فليحرج وقدم في السلم ان حرمة النساء تتحقق بالجنس وبالقدر المتفق قنية ثم فرع على الاصل الاول بقوله (فمحرم بيع كيلي ووزني بجنسه

الخطئة في الزيت لاختلاف القدر لكون الخطئة مكيلا والزيت موزونا وبقي ما لو اسلم  
الخطئة في شعير وزيت اى في مكيل وموزون وقد نص في كافي الحاكم على انه لا يجوز عندها  
ويجوز عند محمد في حصة الزيت (قوله متفاضلا) اى ونسيئة وتركه لفهمه لزوما فانه كلما  
حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل الفضل ولا عكس اهـ (قوله خلافا  
للشافعي) فانه جعل العلة الطعم والتمية فالليس بمطعم ولا ثمن فليس برى (قوله كيلي) قيد به  
احترازا عما اذا اصطلح الناس على بيعه جزافا فان التفاضل فيه جائز ومثله قوله وزنى فانه  
احتراز عما اذا لم يتعارفوا وزنه او عن بعض انواعه كالسيف اهـ ح اى فان السيف خرج  
بالصنعة عن كونه وزنيا فيحل بيعه بمجنسه متفاضلا بشرط الحلول كما مر (قوله ثم اختلاف  
الجنس الخ) الاولى ذكر هذا عند قوله قبله وان عدما الخ لانه لا ذكر هنا لاختلاف الجنس  
الا ان يقال ان قوله بمجنسه يستدعى معرفة ما يختلف به الجنس ايعلم ما يتحد به (قوله كما بسطة  
الكمال) حيث قال بعد ما تقدم فالخطئة والشعير جنسان خلافا لما لك لانهما مختلفان اسما  
ومعنى وافراد كل عن الآخر في قوله صلى الله عليه وسلم الخطئة بالخطئة والشعير بالشعير يدل  
عليه والاقال الطعام بالطعام والثوب الهروى والمروى جنسان لاختلاف الصنعة وقوام  
الثوب بها وكذا المروى والمنسوج ببغداد وخراسان والبلد الارمنى والطالقانى جنسان والتمر  
كله جنس واحد والحديد والرصاص والشبه اجناس وكذا غزل الصوف والشعر ولحم البقر  
والضأن والمعز والالية واللحم وشحم البطن اجناس ودهن البنفسج والجيري جنسان  
والادهان المختلفة اصولها اجناس ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ مطيب  
لان الطيب زيادة اهـ ملخصا وسيد كر الشارح ان الاختلاف باختلاف الاصل او المقصود  
او بتبدل الصفة ويأتى بيانه (قوله متماثلا) الشرط تحقق ذلك عند العقد فى الفتح لو تباعا  
مجازفة ثم كيل بعد ذلك فظهر متساويين لم يجز خلافا لفرق لان العلم بالمساواة عند العقد شرط  
الجواز اهـ لكن ذكر في البحر اول كتاب الصرف عن السراج لو تباعا ذهبا بذهب او فضة  
بفضة مجازفة لم يجز فان علم التساوى في المجلس وتفرقا عن قبض صح اهـ فيحمل الاول على  
ما اذا علم التساوى بعد المجلس تأمل (قوله لا متفاضلا) صرح به وان علم بالمقابلة بما قبله اشارة  
الى ان المراد التماثل في القدر فقط لما قدمه في البيع الفاسد من انه لا يصح بيع درهم بدرهم  
استويا وزنا وصفة لكونه غير مفيد تأمل (قوله وبلا معيار شرعى) قال في الفتح لما حصرنا  
المعرف في الكيل والوزن اجازوا ما لا يدخل تحت الكيل مجازفة كتفاحة بتفاحتين وحفنة  
بحفنتين لعدم وجود المعيار المعروف للمساواة فلم يتحقق الفضل ولهذا كان مضمونا بالقيمة عند  
الاتلاف لا بالمثل ثم قال وهذا اذا لم يباغ كل واحد من البدلين نصف صاع فلو بلغه احدهما لم  
يجز حتى لا يجوز بيع نصف صاع فصاعدا بحفنة اهـ ثم رجح الحرمة مطلقا ويأتى بيانه (قوله  
لم يقدر المعيار بالذرة) قال في البحر لو باع ما لا يدخل تحت الوزن كالذرة من ذهب وفضة بما  
لا يدخل تحته جاز لعدم التقدير شرعا اذ لا يدخل تحت الوزن اهـ وظاهر قوله كالذرة انها غير  
قيدي ويؤيده قول المصنف وذرة من ذهب الخ فيشمل الذرتين والاكثر مما لا يوزن والظاهر ان  
الحبة معيار شرعا فالوباع نصف درهم بنصف الاحبة لم يجز كما سيأتى آخر الصرف فقد اعتبروا

متفاضلا ولو غير مطبوع  
خلافا للشافعي (كجص)  
كيلي (وحديد) وزنى ثم  
اختلاف الجنس يعرف  
باختلاف الاسم الخاص  
واختلاف المقصود كما بسطة  
الكمال (وحل) بيع  
ذلك (متماثلا) لا متفاضلا  
(وبلا معيار شرعى) فان  
الشرع لم يقدر المعيار  
بالذرة وبما دون نصف  
صاع

الحبة مقدارا شرعيا وفي الفتح عن الاسرار ما دون الحبة من الذهب والفضة لقيمة له اه  
ومقتضاه ان ما دون الحبة في حكم الذرة فالمراد بالذرة هنا ما لا يبلغ حبة فافهم (قوله حكمة)  
بفتح المهملة وسكون الفاء ملء الكفين كافي الصحاح والمقاييس لكن في المغرب والقاموس  
والطلبة والنهاية ملء الكف قهستاني (قوله ما لم يبلغ نصف صاع) اي فاذا بلغ نصف صاع  
لم يصح بيعه بحفنة كاذكرناه آتفا عن الفتح (قوله وفاس بفلسين) هذا عندها وقال محمد  
لا يجوز ومبنى الخلاف على ان الفاسو الرايحة اثمان والاثمان لاتعين بالتعين فصار عنده  
كبيع درهم بدرهمين و عندها لما كانت غير اثمان خلقة بطلت ثمنيتها باصطلاح العقادين  
واذا بطلت تعين بالتعين كالعروض وتماه في الفتح (قوله باعيانها) اي بسبب تعين ذات  
البدلين و نقدتهما فالباء للسببية لا بمعنى مع كاذن فانه حال ولم يحز تنكير صاحبها كما تقرر  
قهستاني قلت كون الباء للسببية بعيد لان قوله باعيانها شرط لصحة البيع لا سبب  
وكونها بمعنى مع لا يلزم كونه حالا بل يجوز كونه صفة تأمل (قوله انه قيد في الكل) المتبادر  
من كلام الفتح وغيره انه قيد لقوله وفاس بفلسين وقيد قال يعلم انه قيد للكل بالاولى لانه اذا اشترط  
التعين في مسألة الفاسو مع الاختلاف في بقائها اثمانا أولا ففي غيرها بالاولى اذ لا خلاف في  
ان غيرها ليس اثمانا بل في حكم العروض فلا بد من تعيينها تأمل (قوله فلو كانا) اي البدلان  
وهذا بيان لمخبر قوله باعيانها (قوله لم يحز اتفاقا) قال في النهر بعده غير ان عدم الجواز عند  
انتهاء تعينها باق وان تفاوتها في الجاس بخلاف ما لو كان احدهما فقط وقبض الدين فانه يجوز  
كذا في المحيط اه وحاصله ان الصور اربع ما لو كانا معينين وهو مسألة المتن الخلافية وما اذا  
كانا غير معينين فلا يصح اتفاقا معطافا وما لو عين احد البدلين دون الآخر وفي صورتان  
فان قبض المعين منهما صح والا فلا وهذا مخالف لاطلاق المصنف الآتي في قوله باع فلوسا  
بمثليها ويأتي تمامه (قوله وبيضة ببيضتين) فيه ان هذا مما لم يدخله القدر الشرعي كالسيف  
والسيفين والابرة والابرتين فجواز التفاضل لعدم دخول القدر الشرعي فيهما ويحرم النساء  
لوجود الجنس ط والجواب ان قول المصنف وبلا معيار شرعي اعم من ان يكون مما يمكن  
تقديره بالمعيار الشرعي اولا فالعلة في الكل عدم القدر كما صرح به الزياهي وافاده الشارح  
بعد فافهم (قوله وسيف بسيفين الخ) لانه بالصنعة خرج عن كونه وزنيا كما قدمناه عن الفتح  
(قوله وانه بأقل منه) اي اذا كان لا يباع وزنا في البحر عن الحانية باع اثناء من حديد بحديد  
ان كان الاناء يباع وزنا تعتبر المساواة في الوزن والافلا وكذا لو كان الاناء من نحاس او سفر  
باعه بصفر اه (قوله فيمتنع التفاضل) اي وان كانت لا تباع وزنا لان صورة الوزن منصوص  
عليها في التقدين فلا تتغير بالصنعة فلا يخرج عن الوزن بالعادة كما قدمناه عن الفتح (قوله مما  
لا يدخل تحت الوزن) بيان لقوله وذرة اشار به الى ما قدمناه من ان الذرة غير قيد (قوله بمثليها)  
اي بمثل الذرة وفي بعض النسخ بصيغة المفرد والاولى اولى لموافقة لقوله حفنة بحفنتين الخ  
(قوله فجواز التفاضل الخ) تفرع على جميع ما صر ببيان ان وجه جواز التفاضل في هذه المذكورات  
كونها غير مقدرة شرعا وان اشتمل الجنس فقطت احدى العاليتين فلا تدخل الفضل وحرم النساء  
ولم يصرح المصنف باشتراط الاول اعانه بما سبق (قوله حتى لو اتقى) اي الجنس (قوله فبحل)

(الاولى)

(حكمة بحفنتين) وثلاث  
وخمس ما لم يبلغ نصف صاع  
(وتفاحه بتفاحين وفلس  
بفلسين) او أكثر (باعيانها)  
لواخره لكان اولى لما في النهر  
انه قيد في الكل فلو كانا  
غير معينين او احدهما لم  
يخبر اتفاقا (وذرة بمرتين)  
وبيضة ببيضتين وجوزة  
بجوزتين وسيف بسيفين  
ودواء بدوائين وانه بأقل  
منه ما لم يكن من احد التقدين  
فيمتنع التفاضل فخرج وبرة  
بأبرتين (وذرة من ذهب  
وفضة مما لا يدخل تحت  
الوزن بمثليها) فجواز  
التفاضل لقدر القدر وحرم  
النساء لوجود الجنس حتى  
لو اتقى حكمة برحمتي  
شعير قيمته



الاولى اسقاط الفاء لانه جواب لو (قوله مطلقا) اي حالا ونسيته (قوله) وصحيح كانه الكمال مفاده ان الكمال نقل تصحيحه من غيره مع انه هو الذي بحث ما يفيد تصحيحه فانه ذكر ما مر من عدم التقدير شرعا بما دون نصف صاع ثم قال ولا يسكن الخطر الى هذا بل يجب بعد التعليل بالقصد الى صيانة اموال الناس تحريم التفاحه بالتفاحتين والحفنة بالحفنتين اما ان كان مكاييل اصغر منها كافي ديارنا من وضع ربع القدح وثمان القدح المصري فلا شك وكون الشرع لم يقدر بعض المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالكفارات وصدقة الفطر باقل منه لا يستلزم اهدار التفاوت المتيقن بل لا يحل بعد تيقن التفاضل مع تيقن تحريم اهداره ولقد اعجب غاية العجب من كلامهم هذا وروى المعلى عن محمد بن كره التمرتين وقال كل شئ حرم في الكثير فالقليل منه حرام اه فهذا كما ترى تصحيح لهذه الرواية وقد نقل من بعده كلامه هذا واقروه عليه كصاحب البحر والنهر والمنح والشرع نبالية والمقدسي (قوله كبر وشعير الخ) اي كهذه الاربعة والذهب والفضة فالكاف في الموضعين استقصائية كافي الدر المتتقي (قوله لا يتغير ابدا) اي سواء وافقه العرف او صار العرف بخلافه (قوله ولو مع التساوي) اي التساوي وزنا في الخطئة وكيفا في الذهب لاحتمال التفاضل بالمعيار المنصوص عليه اما لو علم تساويهما في الوزن والكيل معاجاز ويكون المنظور اليه هو المنصوص عليه (قوله لان النص الخ) يعني لا يصح هذا البيع وان تغير العرف فهذا في الحقيقة تعليل لوجوب اتباع المنصوص قال في الفتح لان النص اقوى من العرف لان العرف جازان يكون على باطل كتمعارف اهل زماننا في اخراج الشروع والسرج الى المقابر ليالي العيد والنص بعد ثبوته لا يحتمل ان يكون على باطل ولان حجة العرف على الذين تعارفوه وانتموه فقط والنص حجة على الكل فهو اقوى ولان العرف اما صار حجة بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله وما لم ينص عليه) كغير الاشياء الستة (قوله حمل على العرف) اي على عادات الناس في الاسواق لانها اي العادة دلالة على الجواز فيما رقت عليه للحديث فتح (قوله وعن الثاني) اي عن ابي يوسف وافاد ان هذه رواية خلاف المشهور عنه (قوله مطلقا) اي وان كان خلاف النص لان النص على ذلك الكيل في الشئ او الوزن فيه ما كان في ذلك الوقت الا لان العادة اذذاك كذلك وقد تبدلت فتبدل الحكم واجيب بان تقريره صلى الله عليه وسلم اياهم على ما تعارفوا من ذلك بمنزلة النص منه عليه فلا يتغير بالعرف لان العرف لا يعارض النص كذا وجه اه فتح (قوله ورجحه الكمال) حيث قال عقب ما ذكرناه ولا يخفى ان هذا لا يانزم بايوسف لان قصاره انه كتب على ذلك وهو يقول يصار الى العرف الطارئ بعد النص بناء على ان تغير العادة يستلزم تغير النص حتى لو كان صلى الله عليه وسلم حيانص عليه اه وتماه فيه وحاصله توجيه قول ابي يوسف ان المعتبر العرف الطارئ بانه لا يخالف النص بل يوافقه لان النص على كيلة الاربعة ووزنية الذهب والفضة مبني على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من كون العرف كذلك حتى لو كان العرف اذذاك بالعكس لورد النص موافقا له ولو تغير العرف في حياته صلى الله عليه وسلم لنص على تغير الحكم وما خصه ان النص معلول بالعرف فيكون المعتبر هو العرف في اي زمن كان ولا يخفى ان هذا

مطلقا لعدم العلة وحرم الكل محمد وصحيح كانه الكمال (وما نص) الشاع (على كونه كيليا) كبر وشعير وتمر وملح (او وزنيا) كذهب وفضة (فهو كذلك) لا يتغير (ابدا فلم يصح بيع خطئة بخطة وزنا كالوباع ذهابا بذهب او فضة بفضة كيليا) ولو (مع التساوي) لان النص اقوى من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى (وما لم ينص عليه حمل على العرف) وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا ورجحه الكمال

مطلب

في ان النص اقوى من العرف

فيه تقوية لقول أبي يوسف فافهم (قوله وخرج عليه سعدى أفندي) أي في حواشيه على  
 العناية ولا يختص هذا بالاستقراض بل مثله البيع والجارة إذ لابد من بيان مقدار الثمن  
 أو الاجرة الغير المشار اليهما ومقدار الوزن لا يعلم بالعد كالعكس وكذا قال العلامة البركوي في  
 أوخر الطريقة المحمدية أنه لا حيلة فيه إلا التمسك بالرواية الضعيفة عن أبي يوسف لكن  
 ذكر شارحها سيدي عبد الغني النابلسي ما حصله من العمل بالضعيف مع وجود الصحيح  
 لا يجوز ولكن نحن نقول إذا كان الذهب والفضة مضروبين فذكر العد كناية عن الوزن  
 اصطلاحاً لأن لهما وزناً مخصوصاً ولذا نقش وضبط والنقصان الحاصل بالقطع أمر جزئي  
 لا يبالغ المعيار الشرعي وأيضاً فالدرهم المقطوع عرف الناس مقداره فلا يشترط ذكر الوزن إذا  
 كان العدد الأعلى وقد وقع في بعض العبارات ذكر العد بدل الوزن حيث عبر في زكاة درر  
 البحار بعشرين ذهباً وفي الكنز بعشرين ديناراً بدل عشرين مثقالاً اهـ ملخصاً وهو كلام وجيه  
 ولكن هذا ظاهر فيما إذا كان الوزن مضبوطاً بأن لا يزيد ديناراً على دينار ولا درهم على درهم  
 والواقع في زماننا خلافه فإن النوع الواحد من أنواع الذهب والفضة المضروبين قد يختلف  
 في الوزن كالجهادي والمعدلي والغازي من ضرب سلطان زماننا أيده الله فإذا استقرض مائة  
 دينار من نوع فلا بد أن يوفي بدلها مائة من نوعها الموافق لها في الوزن أو يوفي بدلها وزناً  
 لأعدداً وأما بدون ذلك فهو ربا لأنه مجازفة والظاهر أنه لا يجوز على رواية أبي يوسف أيضاً  
 لأن المتبادر مما قدمناه من اعتبار العرف الطائري على هذه الرواية أنه لو تعورف تقدير  
 المكيل بالوزن أو بالعكس اعتبر أمالو تعورف الغاء الوزن أصلاً كما في زماننا من الإقتصار على  
 العدد بلا نظر إلى الوزن فلا يجوز لأعلى الروايات المشهورة ولا على هذه الرواية لما يلزم عليه من  
 إبطال أصول التساوي بالمكيل أو الوزن المتفق على العمل بها عند الأئمة المجتهدين نعم إذا غلب  
 الغش على النقود فلا كلام في جواز استقراضها عدداً بدون وزن اتباعاً للعرف بخلاف بيعها  
 بالنقود الخالصة فإنه لا يجوز إلا وزناً كما سيأتي في كتاب الصرف إن شاء الله تعالى وتام الكلام  
 على هذه المسئلة مبسوط في رسالتنا (نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف) فراجعها  
 (قوله وبيع الدقيق الخ) لا حاجة إلى استخراجها فقد وجد في الغياثية عن أبي يوسف أنه يجوز  
 استقراضه وزناً إذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى اهـ ط وفي التارخانية وعن أبي يوسف  
 يجوز بيع الدقيق واستقرضه وزناً إذا تعارف الناس ذلك استحسناً فيه اهـ ونقل بعض  
 المحشين عن تقيس المحبوبي أن يبيعه وزناً جائز لأن النص عين الكيل في الخطة دون الدقيق اهـ  
 ومقتضاه أنه على قول الكل لأن ما لم يرد فيه نص يعتبر فيه العرف اتفاقاً لكن سند ذكر عن  
 الفتح أن فيه روايتين وأنه في الخلاصة جزم برواية عدم الجواز (قوله يعني بمثله) المراد من  
 التخريج على هذه الرواية بيع الدقيق وزناً بمثله احترازاً عن بيعه وزناً بالدرهم فإنه جائز اتفاقاً  
 كما في الذخيرة ونصه قال شيخ الإسلام واجمعوا على أن ما ثبت كيله بالنص إذا بيع وزناً بالدرهم  
 يجوز وكذلك ما ثبت وزنه بالنص (قوله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس) ظاهر البحر وغيره  
 أن هذا في السلم ففي المنع عن البحر وأما الإسلام في الخطة وزناً ففيه روايتان والفتوى على  
 الجواز لأن الشرط كونه معلوماً وفي الكافي الفتوى على عادة الناس اهـ قال في النهر وقول

## مطلب

في استقراض الدراهم  
 عدداً

وخرج عليه سعدى أفندي  
 استقراض الدراهم عدداً  
 وبيع الدقيق وزناً في زماننا  
 يعني بمثله وفي الكافي  
 الفتوى على عادة الناس

الكافي الفتوى على عادة الناس يقتضى أنهم لو اعتادوا أن يسلموا فيها كيلا وأسلم وزنا لا يجوز ولا ينبغي ذلك بل إذا اتفقا على معرفة كيل أو وزن ينبغي أن يجوز لوجود المصحح وانتفاء المانع كذا في الفتح اهـ والحاصل أن عدم جواز الوزن في الأشياء الأربعة المنصوص على أنها مكيلة إنما هو فيما إذا بيعت بمثلها بخلاف بيعها بالدرهم كما إذا سلم درهم في خنطة فإنه يجوز تقديرها بالكيل أو الوزن وظاهر الكافي وجوب اتباع العادة في ذلك وما يجنبه في الفتح ظاهر ويؤيده ما قدمناه آنفاً عن الذخيرة (قوله بحر واقره المصنف) الظاهر أن مراده بهذا تقوية كلام الكافي وأنه لم يرض بما ذكره في النهر عن الفتح لكن علمت ما يؤيده (قوله والمعتبر تعيين الربوى في غير الصرف) لأن غير الصرف يتعين بالتعيين ويمكن من التصرف فيه فلا يشترط قبضه كالثياب أي إذا بيع ثوب بثوب بخلاف الصرف لأن القبض شرط فيه للتعيين فإنه لا يتعين بدون القبض كذا في الاختيار وحاصله أن الصرف وهو ما وقع على جنس الأثمان ذهباً وفضة بنفسه أو بخلافه لا يحصل فيه التعيين إلا بالقبض فإن الأثمان لا تتعين بملاوكة إلا به ولذا كان لكل من العاقدين تبدلها أما غير الصرف فإنه يتعين بمجرد التعيين قبل القبض (قوله ومصوغ ذهب وفضة) عطف خاص على عام فإن المصوغ من الصرف كما سيصرح الشارح في بابه وكأنه خصه بالذكر لدفع ما يثوهم من خروجه عن حكم الصرف بسبب الصنعة (قوله حتى لو باع الخ) قال في البحر بيانه كما ذكره الأسدي جابى بقوله وإذا تباعاً كيلاً بكيل أو وزناً بوزن كلاهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين فإن البيع لا يجوز حتى يكون كلاهما عينا أضيف إليه العقد وهو حاضر أو غائب بعد أن يكون موجوداً في ملكه والتقابض قبل الافتراق بالأبدان ليس بشرط لجوازه إلا في الذهب والفضة ولو كان أحدهما عينا أضيف إليه العقد والآخر ديناً موصوفاً في الذمة فإنه ينظر أن جعل الدين منهما ثمناً والعين مبيعاً جاز البيع بشرط أن يتعين الدين منهما قبل التفريق بالأبدان وأن جعل الدين منهما مبيعاً لا يجوز وأن حضره في المجلس والذي ذكر فيه الباء ثمن وما لم يدخل فيه الباء مبيع وبيانه إذا قال بعتك هذه الخنطة على أنها قفيز بقفيز خنطة جيدة أو قال بعت منك هذه الخنطة على أنها قفيز بقفيز من شعير جيد فالبيع جائز لأنه جعل العين منهما مبيعاً والدين الموصوف ثمناً ولكن قبض الدين منهما قبل التفريق بالأبدان شرط لأن من شرط حواز هذا البيع أن يجعل الافتراق عن عينين وعيناً وما كان ديناً لا يتعين إلا بالقبض ولو قبض الدين منهما ثم تفرقا جاز البيع قبض العين منهما أو لم يقبض ولو قال اشتريت منك قفيز خنطة جيدة بهذا القفيز من الخنطة أو قال اشتريت منك قفيز شعير جيد بهذا القفيز من الخنطة فإنه لا يجوز وأن حضر الدين في المجلس لأنه جعل الدين مبيعاً فصار بائعاً ما ليس عنده وهو لا يجوز اهـ (قوله خلافاً للشافعي في بيع الطعام) أي كل معلوم خنطة أو شعير أو فاكهة فإنه يشترط فيه التقابض وتماه في الفتح (قوله وحيد مال الربا ورديته سواء) أي فلا يجوز بيع الجيد بالردى مما فيه الربا إلا مثلاً بمثل لاهدار التفاوت في الوصف هداية (قوله لاحقوق العباد) عطف على مال الربا قال في المنع قيد بمال الربا لأن الجوده معتبرة في حقوق العباد فإذا أنلف جيد الزمه مثله قدراً وجوده أن كان مثلياً وقيمه أن كان قيمياً ولكن لا تسحق أي الجوده بإطلاق عقد البيع حتى

بحر واقره المصنف  
(والمعتبر تعيين الربوى في  
غير الصرف) ومصوغ  
ذهب وفضة (بلا شرط  
تقابض) حتى لو باع برابره  
بعينهما وتفرقا قبل القبض  
جاز خلافاً للشافعي في بيع  
الطعام ولو أحدهما ديناً  
فإن هو الثمن وقبضه قبل  
التفرق جاز والألا كيجه  
ماليس عنده سراج (وجيد  
مال الربا) لاحقوق العباد  
(ورديته سواء)

لو اشترى حنطة او شيئاً فوجده رديئاً بلا عيب لا يردده كافي البحر معزيا الى صرف المحيط احم اي  
 لان العيب هو العارض على اصل الحلقة والجودة او الرداءة في الشيء اصل في خلقته بخلاف العيب  
 العارض كالسوس في الحنطة او عفنها فله الرد به لا بالرداءة الا باشتراط الجودة كما قدمنا بيانه في  
 العيب \* (بنية) \* اراد بحقوق العباد ما ليس من الاموال الربوية اي ما لا يجمعها قدر وجنس  
 ولا يتقيد ذلك بالانلاف ولذا قال البيروني قيد بالاموال الربوية لان الجودة في غيرها لها قيمة  
 عند المقابلة بجنسها كمن اشترى ثوبا جيدا بشوب ردي وزيادة درهم بازاء الجودة كان ذلك جائزا  
 كافي الذخيرة اه (قول له الا في اربع الخ) فيه ان هذه الاربعة من حقوق العباد ايضا وان كان المراد  
 من حقوق العباد خصوص الضمان عند التمدي فالناسب ان يذكره مع الاربعة ويقول الا في خمس  
 ثم ان الاولى ذكرها في البحر بحثا فانه قال وتعتبر اي الجودة في الاموال الربوية في مال اليتيم  
 فلا يجوز للوصي بيع قفيز حنطة جيدة بقفيز ردي وبذبي ان تعتبر في مال الوقف لانه كاليتيم ثم  
 قال وفي حق المريض حتى تنفذ من الثالث وفي الرهن القلب اذا انكسر عند المرتهن ونقصت  
 قيمته فان المرتهن يضمن قيمته ذهبا ويكون رهنا عنده اه قلت والقلب بضم القاف وسكون اللام  
 ما يلبس في الذراع من فضة جمعة قلبة كقسط وقرطة وهي الحلقة في الاذن فان كان من ذهب  
 فهو السوار كما في البيروني عن شرح النخعي للخلاطي وقوله فان المرتهن يضمن قيمته ذهبا  
 أفاد به ان ضمان القيمة انما يكون من خلاف جنسه اذ لو ضمن قيمته فضة وهي اكثر من وزنه  
 بسبب الصياغة يلزم الربا ولو ضمن مثل وزنه يلزم ابطال حق المالك ففي تضمينه القيمة من خلاف  
 الجنس اعمال الحق الشرع وحق العبد وليس هذا خاصا بقلب الرهن بل مثله كل مثلي تميب انصب  
 او نحوه فانه يضمن بقيمته من خلاف جنسه كما قدمناه في باب خيار الشرط فيما لو كان الخيار للمشتري  
 وهالك في يده ولا يلزم قبض القيمة قتل الفرق لانه صرف حكما لا حقيقة كما سنده في الصرف  
 وبما قررناه علم ان استثناء هذه المسائل من اهدار الجودة بانبات اعتبارها انما هو لمراعاة حق العبد  
 لكن على وجه لا يؤدي الى ابطال حق الشرع فما قيل انه يفهم من استثناءها انه يجوز للوصي  
 بيع قفيز جيد بقفيز رديين نظرا للجودة المتبعة في مال اليتيم ونحوه من بقية المسائل وهو  
 خطأ لازوم الربا غير وارد لان المراد انه لا يجوز اهدار الجودة في مال اليتيم ونحوه حتى لا يجوز  
 للوصي بيع قفيزه الجيد بقفيز ردي ولا يلزم من اعتبار احدا الحقين اهدار الحق الآخر فاغنم  
 تحقيق هذا الحل (قول له فان نقدا احدهما جاز الخ) نقل المسئلة في البحر عن المحيط لكنه وقع فيه  
 تحريف حيث قال وان تفرقا بلا قبض احدهما جاز وصوابه لم يحجز كما عبر الشارح ونبه عليه  
 الرولى ثم انه نقل في البحر قبله عن الذخيرة في مسئلة بيع فلس بفلسين باعيانهما ان محمدا ذكرها  
 في صرف الاصل ولم يشترط التقابض وذكر في جامع الصغير ما يدل على انه شرط ففهم من لم  
 يصحح الثاني لان التقابض مع التعيين شرط في الصرف وليس به ومنهم من يهمل لان الفلوس  
 لها حكم العروض من وجه وحكم الثمن من وجه فجاز التفاضل الاول واشترط التقابض  
 للثاني اه وانت خير بان لفضل التقابض يفيد اشتراطه من الجانبين فقوله فان نقدا احدهما  
 جاز قول ثالث امكن يتعين حمل ما في الاصل على هذا فلا يكون قول آخر لان ما في الاصل  
 لا يمكن حمله على انه لا يشترط التقابض ولو من احد الجانبين لانه يكون افتراقا عن دين بدين

( وهو )

الا في اربع مال وقف و يتيم  
 ومريض وفي القلب الرهن  
 اذا انكسر اشباه (باع فلوسا  
 بثلثها او بدراهم او بدنانير  
 فان نقدا احدهما جاز ) وان  
 تفرقا بلا قبض احدهما لم  
 يحجز لما مر (كاجاز بيع لحم  
 بجموان ولو من جنسه) لانه  
 بيع الموزون بماليس موزون

وهو غير صحيح فيتعين حمله على انه لا يشترط منهما جميعا بل من احدهما فقط فصار الحاصل ان ما في الاصل يفيد اشتراطه من احد الجانبين وما في الجامع اشتراطه منهما ثم ان الذي مر اشتراط التعين في البدلين او احدهما مع القبض في المجلس فلو غير معين لم يصح وان قبضا في المجلس فقولاه لما صرفه نظر \* (تنبيه) \* سئل الخاتوني عن بيع الذهب بالفلوس نسيئة فاجاب بانه يجوز اذا قبض احد البدلين لما في البرازية لو اشترى مائة فلس بدينهم يكفي التقابض من احد الجانبين قال ومثله ما لو باع فضة او ذهبا بفلوس كما في البحر عن المحيط قال فلا يفتقر بما في فتاوى قارى الهداية من انه لا يجوز بيع الفلوس الى اجل بذهب او فضة لقولهم لا يجوز اسلام موزون في موزون الا اذا كان المسلم فيه مبيعا كزعفران والفلوس غير مبيعة بل صارت اثما اه قلت والجواب حمل ما في فتاوى قارى الهداية على ما دل عليه كلام الجامع من اشتراط التقابض من الجانبين فلا يفتقر عليه بما في البرازية المحمول على ما في الاصل وهذا احسن مما اجاب به في صرف النهر من ان مراده بالبيع السلم والفلوس له شبه بالنمن ولا يصح السلم في الثمن ومن حيث انها عروض في الاصل اكتفى بالقبض من احد الجانبين تأمل (قول له فيجوز كيفما كان) اى سواء كان اللحم من جنس ذلك الحيوان او لا مساويا لما في الحيوان او لا نهر (قول له اما نسيئة فلا) لانها ان كانت في الحيوان او في اللحم كان سلهما وهو في كل منهما غير صحيح نهر (قول له وشرط محمد زيادة المجانس) قال في النهر وقال محمد ان كان بغير جنسه كالحم البقر بالشاة الحية جاز كيفما كان وان كان بنفسه كالحم شاة بشاة حية فلا بد ان يكون اللحم المفروز اكثر من الذي في الشاة لتكون الشاة بمقابلة مثله من اللحم وباقي اللحم بمقابلة السقط (قول له ولو باع مذبوحة بحية) قال في النهر اما على قولهما فظاهر واما على قول محمد فلا نه لحم بل لحم وزيادة اللحم في احدهما مع سقطها بازاء السقط اه والظاهر انه يقال ذلك في المذبوحة بالمذبوحة ط (قول له وكذا المساوختين) اى وكذا بيع المساوختين ففيه حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على اعرابه (قول له عن السقط) بفتح حين قال في الفتح المراد به ما لا يطاق عليه اسم اللحم كالكرش والمعلق والجاء والاكارع اه (قول له كرباس) بكسر الكاف ثوب من القطن الابيض قاموس (قول له كيفما كان) متساويا او متفاضلا اه ح (قول له لا خلافا فيهما جنسا) لانه وان اتحد الاصل فقد اختلفت الصفة كالخطة والخبز وذلك اختلاف جنس كاسياتى وعلاه في الاختيار باختلاف المقصود والمعيار (قول له في قول محمد) وقال ابو يوسف لا يجوز الامتساويا بحر وأقاد ان بيع الكرباس بالقطن لا خلاف فيه وبه صرح في الاختيار قلت لان القطن يعمير غزلا ثم يصير كرباسا فالغزل اقرب الى القطن من الكرباس فلذا ادعى ابو يوسف المجانسة بين الغزل والقطن لا بين الكرباس والقطن (قول له وهو الاصح) والفتوى عليه كافي الاختيار وفي البحر انه الاظهر (قول له وفي القنية) اى عن ابي يوسف (قول له لانهم ليسا بموزونين) اى بل احدهما موزون فقط وهو الغزل فلم يجمعهما القدر فجاز بيع احدهما بالآخر متفاضلا وقوله ولا جنسين اى بل هما جنس واحد لانهما من اجزاء القطن فلذا قيد بقوله يدايد فيحرم النساء لاتحاد الجنس ويظهر لى ان ما في القنية محمول على ثياب يمكن نقضها لكن لاتباع وزنا كما قيده آخر فيظهر اتحاد الجنس نظرا لما

فيجوز كيفما كان بشرط التعين اما نسيئة فلا وشرط محمد زيادة المجانس ولو باع مذبوحة بحية او بمذبوحة جاز اتفاقا وكذا المساوختين ان تساويا وزنا بن ملك واراد بالمذبوحة المفصولة عن السقط ككرش واعماء بحر (و) كما جاز بيع (كرباس بقطن وغزل معالقا) كيفما كان لا خلافا فيهما جنسا (كبيع قطن بغزل) القطن (فى) قول محمد وهو (الاصح) حاوى وفي القنية لا بأس بغزل قطن بثياب قطن يدايد لانهما ليسا بموزونين ولا جنسين وكذلك غزل كل جنس بثيابه اذا لم توزن (و) كبيع (رطب برطب او تمر مائلا) كيلا لا وزنا

بعد النقض وحيث فلا يخالف قول الشارح في بيع الكرباس بالقطن لاختلافهما جنسا لان  
الكرباس بالنقض يعود غنلا لا قطننا فأختلاف الجنس بعدا نقض في صورة بيع الكرباس  
بالقطن موجود لان القطن مع الغزل جنسان على ما هو الاصح بخلافه في صورة بيعه بالغزل  
ويدل على هذا الحمل قوله في التارخانية عن الغياية ويجوز بيع الثوب بالغزل كيفما كان  
الا ثوبا يوزن وينقص اه فافهم (قوله خلافا للعيني) حيث قال وزنا وكأنه سبق قلم ح  
(قوله في الحال) متعاق بقوله متانلا (قوله لا المال) بمد الهمزة اي لا يعتبر التماثل بعد  
الجفاف (قوله خلافا لهما) راجع لقوله او بمر وبقولهما قالت الائمة الثلاثة اما بيع الرطب  
بالرطب فهو جائز بالاجماع كما في النهر وغيره (قوله لم يجز اتفاقا) لان المجازفة والوزن لا يعلم  
بهما المساواة كيلا لان احدهما قد يكون اقل من الآخر وزنا وهو انقص كيلا أفاده ط  
(قوله او بزيب) فيه الاختلاف السابق وقيل لا يجوز اتفاقا بحر وحكي في الفتح فيه قولين  
آخرين الجواز اتفاقا والجواز عندهما بالاعتبار كالزيت بالزيتون (قوله كذلك) اي في الحال  
لا المال اه ح وهذا بالنظر الى عبارة الشرح اما على عبارة المتن فالاشارة الى قوله متانلا  
ذافهم (قوله كتين ورماني) وكشمش وجوز وكثرى واجاص فتح (قوله يباع رطبها  
برطبها الح) بفتح الراء وسكون الطاء خلاف اليابس وهذا تصرح بوجه الشبه المفاد من  
قوله وكذا وهذا على الخلاف المارين الامام وصاحبه (قوله بثلثه) اي رطبها برطب  
او مبلولا بمبلول وقوله وباليابس اي رطبها بيابس او مبلولا بيابس فالصور اربع كما في الغاية  
(قوله منقوع) الذي في الهداية والدرر وغيرها منقوع وفي العزيمة عن المغرب المنقوع بالفتح  
لاغير من انقع الزبيب في الحلية اذا ألقاه يتل وتخرج منه الحلاوة اه (قوله خلافا لمحمد)  
راجع لما ذكر في قوله كبيع بر الى هنا كما في الفتح وذكر ايضا ان الاصل ان محمدا اعتبر  
المساواة في اعدل الاحوال وهو المال عند الجفاف وهما اعتبرها في الحال الا ان ابا يوسف  
ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالنهر لحديث النبي عنه ولا يلحق به الاماني معناه قال الحلواني  
الرواية منقولة عن محمد ان يبيع الحنطة المبلولة باليايسة اما لا يجوز اذا انتفخت اما اذا بليت  
من ساعته يجوز بيعها باليايسة اذا تساوى كيلا (قوله وفي الغاية الح) بيان لضابط فيما يجوز  
بيعه من المتجانسين المتفاوتين وما لا يجوز واورد على الاصل الاول جواز بيع البر المبلول  
بثلثه وباليابس مع ان التفاوت بينهما يصنع العبد قال في الفتح واجب بان الحنطة في اصل  
الحنطة رطبة وهي مال الربا اذ ذاك والبلى بالماء يعيدها الى ما هو اصل الحنطة فيها فلم يعتبر  
بخلاف القلي (قوله فهو ساقط الاعتبار) فيجوز البيع بشرط التساوي (قوله كاسيحي) اي  
قريب في قوله لا يبيع البر بدقيق الح (قوله لحوم مختلفة) اي مختلفة الجنس كلحم الابل والبقر  
والغنم بخلاف البقر والجاموس والمعز والضأن (قوله يدا بيد) فلا يحل النساء لوجود القدر  
(قوله و ابن بقر و غنم) الاولى تقديمه على قوله بعضها ببعض وفي نسخة و ابن بقر و غنم اي بلبن  
غنم وهذه النسخة الاولى (قوله باعتبار العادة) اي باتخاذ الحلى منه (قوله وشحم بطن بالية  
او لحم) لانها وان كانت كلها من الضأن الا انها اجناس مختلفة لاختلاف الاسماء والمقاصد فغير  
قال ط فقوله بعد لاختلاف اجناسها يرجع الى هذا ايضا (قوله الفتح) اي فتح الهمزة وسكون

خلافا للعيني في الحال  
لا المال خلافا لهما فلو باع  
مجازفة او موازنة لم يجز  
اتفاقا ابن مالك (وعتب)  
بغيب او (بزيب) متانلا  
(كذلك) وكذا اكل ثمرة  
تجف كتين ورماني يباع  
رطبها برطبها وبيايسها كبيع  
برطبها او مبلولا بثلثه  
وباليابس وكذا يبيع تمر  
او زبيب منقوع بثلثه او  
باليابس منها خلافا لمحمد  
زيباي وفي الغاية كل  
تفاوت خاق كل رطب  
والتمر والجيد والردى  
فهو ساقط الاعتبار وكل  
تفاوت يصنع العباد كالحنطة  
بالدقيق والحنطة المقلية  
بغيرها فيفسد كما سيحي  
(و) كبيع (لحوم مختلفة  
بعضها ببعض متفانلا)  
يدا بيد (وابن بقر و غنم  
وخل دقل) بفتح حين  
ردى التمر وخصه باعتبار  
العادة (بخل غنم وشحم  
بطن بالية) بالفتح ما يسميه  
العوام لية (او لحم وخبز)  
ولو من ير



اللام وتخفيف الياء المثناة التحتية (قوله ببر أودقيق) لان الحزب بالصنعة صار جنسا آخر حتى  
خرج من ان يكون مكيلا والبر والدقيق مكيلا فلم يجعلا القدر والالجنس حتى جاز بيع  
احدهما بالآخر نسبة بجر ويأتى تمامه قريبا (قوله ولومنه) اى ولو كان الدقيق من البر  
(قوله وزيت مطبوع بغير المطبوع الخ) كذا فى البحر وقال فى الفتح واعلم ان المجانسة  
تكون باعتبار ما فى المضمين فتتبع النسبة كما فى المجانسة العينية وذلك كالزيت مع الزيتون  
والشيرج مع السمسم وتتفق باعتبار ما اضيفت اليه فيختلف الجنس مع اتحاد الاصل حتى  
يجوز التفاضل بينهما كدهن البنفسج مع دهن الورد اصلهما واحد وهو الزيت والشيرج  
فصارا جنسين باختلاف ما اضيفا اليه من الورد والبنفسج نظرا الى اختلاف المقصود  
والغرض وعلى هذا قالوا لوضم الى الاصل ما طيبه دون الآخر جاز متفاضلا حتى اجازوا  
بيع قفيز سمسم مطيب بفتيزين من غير المرقي وكذا رطل زيت مطيب برطابين من زيت لم يطيب  
تجعلوا الراحة التى فيها بازاء الزيادة على الرطل اه ماعضا وتمامه فيه فراجعه وعلى هذا  
فقول الشارح وزيت مطبوع ان اراد به المغلى لا يصح لانه لا يظهر فيه اختلاف الجنس  
او المطبوع بغيره فلا يسمى زيتا فتعين ان المراد به المطيب وان صحه بيعه متفاضلا مشروطة  
بما اذا كانت الزيادة فى غير المطيب لتكون الزيادة فيه بازاء الراحة التى فى المطيب (قوله  
او وزنا) المناسب اسقاطه لانه يعنى عنه قوله بعده كيف كان ولان قول المصنف متفاضلا قيد  
لجميع مامر ولذا قال الشارح لاختلاف اجناسها فافهم نعم وقع فى النهر لفظ او وزنا فى  
محله حيث قال وصح ايضا بيع الحزب بالبر والدقيق متفاضلا فى اصح الروايتين عن الامام قيل  
هو ظاهر مذهب علمائنا الثلاثة وعليه الفتوى عددا او وزنا كيفما اصطلاحوا عليه لانه  
بالصنعة صار جنسا آخر والبر والدقيق مكيلا فانفتحت العاتان اه (قوله فلو اتحد) كايحم  
البقر والجاموس والمعز والضأن وكذا ألبانها نهر (قوله الا فى لحم العاير) فيجوز بيع  
الجنس الواحد منه كالاسنان والعصافير متفاضلا فتح وفى القهستانى ولا بأس بلحوم العاير  
واحدا باثنين يدايد كفى الظهيرية (قوله حتى لو وزن) اى واتحد جنسه لم يجز اى متفاضلا  
(قوله ان الاختلاف) اى اختلاف الجنس (قوله باختلاف الاصل) كدخل الدقل مع خل  
العنب ولحم البقر مع لحم الضأن (قوله او المقصود) كشمع المعز وصفوف الغنم فان ما يقصد  
بالشمع من الآلات غير ما يقصد بالوصوف بخلاف لحمهما ولبنهما فانه جعل جنسا واحدا كما مر  
لعدم الاختلاف افاده فى الفتح (قوله او بتبدل الصفة) كالخز مع الخنطة والزيت المطيب بغير  
المطيب وعبارة الفتح وزيادة الصنعة بالنون والعين (قوله وجاز الاخير) وهو بيع خبز ببر  
اودقيق (قوله ولو الحزب نسبة) عبارة الدرر والنساء فى الاخير فقدت والشارح اخذ ذلك  
من قوله به يفتى لانه اذا كان المتأخر هو البر جاز اتفاقا لانه أسلم وزنيافى كلى والاختلاف فيما اذا  
كان الحزب هو النسبة فغناه واجازه ابو يوسف ط (قوله والاحوط المنع الخ) قال فى الفتح  
لكن يجب ان يختلط وقت القبض بقبض الجنس المسمى حتى لا يصير استبدالا بالمسلم فيه قبل  
قبضه اذا قبض دون المسمى صفة واذا كان كذلك فلا احتياط فى منعه لانه قل ان يأخذ من  
النوع المسمى خصوصا فيمن يقبض فى ايام كل يوم كذا كذا رغيفا (قوله الاحسن الخ) اى

( ببر اودقيق ) ولومنه و  
زيت مطبوع بغير المطبوع  
ودهن مرقي بالبنفسج بغير  
المرقي منه ( متفاضلا )  
او وزنا كيف كان لاختلاف  
اجناسها فلو اتحد لم يجز  
متفاضلا الا فى لحم العاير  
لانه لا يوزن عادة حتى  
لو وزن لم يجز زيافى وفى  
الفتح لحم الدجاج والاوز  
وزنى فى عادة مصر وفى  
النهر لعلة فى زمنه اما فى  
زماننا فلا والحاصل ان  
الاختلاف باختلاف الاصل  
او المقصود او بتبدل الصفة  
فليحفظ وجاز الاخير ولو  
الحزب نسبة به يفتى درر  
اذا اتى بشرائط السلم لحاجة  
الناس والاحوط المنع  
اذ قلما يقبض من جنس  
مسمى وفى القهستانى  
معزى لا خزانة الاحسن ان  
يباع خاتما مثلا من الحزب  
بقدر ما يريد من الحزب  
ويجعل الحزب الموصوف  
بصفة معلومة ثمنا حتى يصير  
دينا فى ذمة الحزب ويسلم  
الخاتم ثم يشتري الخاتم  
بالبروقية معزى بالاضمات  
يجوز السلم فى الحزب وزنا

في بيع الخبز بالبر نسيئة ووجه كونه احسن كون الخبز فيه ثمنا لامبيعا فلا يلزم فيه شروط  
السلم تأمل واصل المسئلة في الذخيرة حيث قال في السلم واذا دفع الخطة الى خباز جملة  
وأخذ الخبز مفرقا ينبغي ان يبيع صاحب الخطة خاتما او سكيناً من الخباز بالقب من من الخبز  
مثلا ويجعل الخبز ثمنا ويصفه بمصفة معلومة حتى يصير ديناً في ذمة الخباز ويسلم الخاتم اليه ثم  
يبيع الخباز الخاتم من صاحب الخطة بالخطة مقدار ما يريد الدفع ويدفع الخطة فيبقى له على  
الخباز الخبز الذي هو ثمن هكذا قيل وهو مشكل عندى قالوا اذا دفع دراهم الى خباز فأخذ  
منه كل يوم شيئاً من الخبز فكلمنا أخذ يقول هو على ما قاطعتك عليه اه مافى الذخيرة قات ولعل  
وجه الاشكال ان اشتراطهم ان يقول المشتري كلاً أخذ شيئاً هو على ما قاطعتك عليه ليكون بيعاً  
مستأنفاً على شئ متعين وهذا يقتضى ان الخبز لا يصح ان يكون ديناً في الذمة والا لم يحتج  
الى ان يقول المشتري ذلك ورأيت معزياً الى خط المقدسى مانصه اقول يمكن دفعه بان الخبز هنا  
ثمن بخلاف التي قيست عليها فتأمل اه اقول بيانه ان المبيع هو المقصود من البيع ولنا لم يحز  
بيع انعدام الابشروط السلم بخلاف الثمن فانه وصف يثبت في الذمة ولذا صح البيع مع عدم  
وجود الثمن لان الموجود في الذمة وصف يطابقه الثمن لا عين الثمن كاحقة في الفتح من السلم  
على ان القيس عليها لا يلزم فيها قول المشتري ذلك لانه لو أخذ شيئاً وسكت ينقصد بيعاً بالتعاطى نعم  
لو قال حين دفع الدراهم اشتريت منك كذا من الخبز وصار بأخذ كل يوم من الخبز يكون  
فاسداً والاكل مكروه لانه اشترى خبزاً غير مشار اليه فكأن المبيع مجهولاً كما قدمناه عن  
الولوية اول البيوع في مسئلة بيع الاستجرار (قوله وكذا عدداً وعليه الفتوى) هذا  
موجود في عبارة القهستاني عن المضمرات بهذا اللفظ فنرى وجوده فيها فكأنه سقط من  
نسخته وامل وجه الافاء به مبنى على الافاء بقول محمد الآتى في استقراضه عدداً (قوله  
وسيجي) اى قريباً متناً (قوله بدقيق اوسويق) اى دقيق البر اوسويق بخلاف دقيق الشعير  
اوسويقه فانه يجوز لاختلاف الجنس افاده في الفتح (قوله هو الجروش) اى الحشن وفي  
القهستاني وغيره السويق دقيق البر المقلى ولعله يجرش فلاننا في ما قبله (قوله ولا يبيع دقيق  
يسويق) اى كلاهما من الخطة او الشعير كافي الفتح فلو اختلف الجنس جاز (قوله ولو  
متساوياً) تفسير للاطلاق (قوله لعدم التسوى) قال في الاختيار والاصل فيه ان شبهة الربا  
وشبهة الجنسية ملحقة بالحقيقة في باب الربا احتياطاً للحرمة وهذه الاشياء جنس واحد نظراً  
الى الاصل والمخلص اى عن الربا هو التساوى في الكيل وانه متعذر لانكباس الدقيق في المكيال  
اكثر من غيره واذا عدم المخلص حرم البيع (قوله خلافاً لهما) هذا الخلاف في بيع الدقيق  
بالسويق كما هو صريح الزيلعي فاجازه لانهما جنسان مختلفان لاختلاف الاسم والمقصود  
ولا يجوز نسيئة لان القدر يجمعهما ط وكذا اقتصر على ذكر الخلاف في هذه المسئلة في  
الهداية وغيرها وفي شرح درر البحار ومنع اتفاقاً ان يباع البر باجزائه كدقيق وسويق  
ونخالة والدقيق بالسويق ممنوع عند مطلقاً وجوزاه مطلقاً (قوله متساوياً كيلاً) نصب  
متساوياً على الحال وكيلاً على التمييز وهو تمييز نسبة مثل تصيب عرفاً والاصل متساوياً كيلاً فتح  
(قوله اذا كانا مكبوسين) لم يذكره في الهداية وغيره ابل عزاه في الذخيرة الى ابن الفضل قال في

وكذا عدداً وعليه الفتوى  
وسيجي جواز استقراضه  
أيضاً (و) جاز بيع (البن  
بالجنين) لاختلاف المقاصد  
والاسم حاوى (لا) يجوز  
(بيع البر بدقيق اوسويق)  
هو الجروش ولا يبيع دقيق  
يسويق (مطلقاً) ولو  
متساوياً لعدم التسوى  
فيحرم لشبهة الربا خلافاً  
لهمسا وأما بيع الدقيق  
بالدقيق متساوياً كيلاً  
اذا كانا مكبوسين فجاز  
اتفاقاً ابن مالك كبيع  
سويق بسويق

الفتح وهو حسن ثم قال وفي بيعه وزنا روايتان ولم يذكر في الخلاصة الارواية المنع وفيها ايضا  
سواء كان احد الدقيقين اخشن اواذك وكذا بيع النخالة بالنخالة وبيع الدقيق المنخول بغير  
المنخول لا يجوز الا مائلا وبيع النخالة بالدقيق يجوز بطريق الاعتبار عند ابي يوسف بان  
تكون النخالة الخالصة اكثر من التي في الدقيق (قول له وحنطة مقالية بمقالية) المقل الذي يقلى  
على النار وهو المحمص عرفا قال في الفتح واختلفوا فيه قيل يجوز اذا تساوا كيلا وقيل  
لا وعليه عول في المبسوط ووجهه ان النار قد تأخذ في احدهما اكثر من الآخر والاول اولى  
اه (قول له ففاسد) اي اتفاقا فتح (قول له والسمسم) بكسر السينين وحكى فتحهما (قول له  
الشيرج) بوزن جعفر (قول له حتى يكون الزيت الخ) اي بطريق العلم فلو جهل او علم انه اقل  
او مساو لا يجوز فالاحتمالات اربع والجواز في احدها فتح وكتب بعضهم هنا انه يؤخذ  
من نفاثته في باب الصرف اشتراط القبض انكل من المبيع والتمن في الجنس بعد هذا الاعتبار  
خصوصا من تعميل الزيبي بقوله لاتحاد الجنس بينهما معنى باعتبار ما في ضميرهما وان اختلفا  
صورة فثبتت بذلك شبهة المجانسة والربا يثبت بالشبهة اه قلت وفيه غفلة عما تقدم متنا من  
ان التقابض معتبر في الصرف اما غيره من الرويات فالاعتبار فيه التمين وتعميل الزيبي  
بالجنسية لوجوب الاعتبار وحرمة التفاضل بدونه قدبر (قول له بالثقل) بضم التاء المثلثة  
ما استقر تحت الشيء من كدره قاموس وغيره (قول له يجوز بدهنه الخ) قال في الفتح واظن ان  
لا قيمة لثقل الجوز الا ان يكون بيع بقمصره فيوقد وكذا الغنبل لا قيمة لثقله فلاتشترط زيادة  
المصير على ما يخرج اه (قول له فسد بالزيادة) ولا بد من المساواة لان التراب لا قيمة له فلا يجعل  
بازائه شيء منح ط \* (تنبيه) \* مثل ما ذكر في الوجوه الاربعة بيع شاة ذات لبن اوصوف  
بلبن اوصوف والرطب بالدبس والقطن بحبه والتر بنواه وعامة في القهستان (قول له عند محمد)  
وقال ابو حنيفة لا يجوز وزنا ولا عددا وقال ابو يوسف يجوز وزنا لا عددا وبه جزم في الكنز  
وفي الزيبي ان الفتوى عليه (قول له وعليه الفتوى) وهو المختار لتعامل الناس وحاجاتهم اليه  
ط عن الاختيار وما عناه الشارح الى ابن مالك ذكره في التارخانية ايضا كما قدمناه في فصل  
القرض (قول له واستحسنه الكمال) حيث قال ومحمد يقول قد اهدر الجيران تفاوته وبينهم  
يكون اقتراضه غالبا والقياس يترك بالتعامل وجعل المتأخرون الفتوى على قول ابي يوسف  
وانا ارى ان قول محمد احسن (قول له وبكسبه لا) اي واذا كان الرغيفان نقدا والرغيف نسيئة  
لا يجوز بجر ونهر عن المجتبى وهكذا رأيت في المجتبى فافهم والنظر ما وجهه المستلثين  
وقال ط في توجيه الاولى لانه عددي متفاوت فيجعل الرغيف بمقابلة احد الرغيفين والاجل  
يجعل رغيفا حكما بمقابلة الرغيف الثاني مجتبى اه ولم أره في المجتبى ويرد عليه انه متى وجد  
الجنس حرم النساء كما مر في بيع ثمرة تمرتين وايضا التعميل بانه عددي متفاوت يقتضي عدم  
الجواز ولذا لما اجاز محمد استقراضه عاله باهدار التفاوت فكيف يجعل التفاوت علة الجواز  
وعمله شيخنا بأن تأجيل الثمن جائز دون المبيع وفيه ان هذا لا يظهر في الكسريات والحاصل  
انه مشكل ولذا قال السامحاني ان هذا الفرع خارج عن القواعد لان الجنس بانفراده محرم  
النساء فلا يعمل به حتى ينص على تصحيحه كيف وهو من صاحب المجتبى (قول له كيف كان) اي

وحنطة مقالية بمقالية وأما  
المقالية بغيرها ففاسد كما مر  
(و) لا (الزيتون بزيت  
والسمسم بحل) بمهالة  
الشيرج (حتى يكون  
الزيت والحل أكثر مما في  
الزيتون والسمسم) ليكون  
قدره بمثله والزائد بالثقل  
وكذا كل ما لثقله قيمة تجوز  
بدهنه ولبن بسمنه وعنب  
بعضيره فان لا قيمة له كبيع  
تراب ذهب يذهب فسد  
بالزيادة لربا الفضل  
(ويستقرض الجوز وزنا  
وعدا) عند محمد وعليه  
الفتوى ابن مالك واستحسنه  
الكمال واختاره المصنف  
تيسيرا وفي المجتبى باع رغيفا  
نقدا برغيفين نسيئة جاز  
وبعكسه لا وجاز بيع  
كسيرة انه كيف كان

نقدوا لسيئته مجتبي (قوله ولا ربا بين سيد وعبد) لانه وما في يده لمولاه فلا يتحقق الربا لعدم تحقق البيع فتح (قوله ولو مدبرا) دخل ام الولد كما في الفتح (قوله لامكاتب) لانه صار كالحر يدا وتصرفا في كسبه نهر (قوله اذا لم يكن دينه مستقرا) وكذا اذا لم يكن عليه دين اصلا بالاولى فافهم (قوله يتحقق الربا اتفاقا) اما عند الامام فلم يدم ملكه لما في يد عبده المأذون المديون واما عندها فلانه ان لم يزل ملكه عما في يده لكن تعلق بما في يد حق الغرماء فصار المولى كالاجنبي فيتحقق الربا بينهما كما يتحقق بينه وبين مكاتبه فتح (قوله التحقيق الاطلاق) أي عن الشرط المذكور كما فعل في النكته تبعاً للعيسوط وقد تبع المصنف الهداية (قوله لا لاربا بل لتعلق حق الغرماء) لانه اخذ به غير عوض ولو اعطاه العبد درهما بدرهمين لا يجب عليه الرد اي على المولى كافي في صرف المحيط نهر (قوله اذا تباعا من مال الشركة) الظاهر ان المراد اذا كان كل من البديلين من مال الشركة اما لو اشترى احدهما بدرهمين من مال الشركة بدرهم من ماله مثلاً فقد حصل للمشتري زيادة وهي حصة شريكه من الدرهم الزائد بلا عوض وهو عين الربا تأمل (قوله ولا بين حربي ومسلم مستأمن) احتراز بالحربي عن المسلم الاصل والذمي وكذا عن المسلم الحربي اذا هاجر اليانهم عاد اليهم فانه ليس للمسلم ان يراي معه اتفاقا كما ذكره الشارح ووقع في البحر هنا غلط حيث قال وفي المجتبى مستأمن منابشر مع رجل مسلماً كان اودميا في دارهم او من أسلم هناك شيئاً من العقود التي لا تجوز فيما بيننا كالربويات وبيع الميتة جازعنها خلافاً لابي يوسف اه فان مدلوله جواز الربا بين مسلم اصلي مع مثله او مع ذمي هناك وهو غير صحيح لما علمته من مسألة المسلم الحربي والذي رأيته في المجتبى هكذا مستأمن من اهل دارنا مسلماً كان اودميا في دارهم او من اسلم هناك باشر معهم من العقود التي لا تجوز الخ وهي عبارة صحيحة فما في البحر تحريف قنبه (قوله ومسلم مستأمن) مثله الاسير لكن له اخذ مالهم ولو بالارضاهم كاسر في الجهاد (قوله ولو بعقد فاسد) اي ولو كان الربا بسبب عقد فاسد من غير الاموال الربوية كيبيع بشرط كما حققناه فيما مر واعم منه عبارة المجتبى المذكورة كذا قول الزيلعي وكذا اذا تباعا فيها بيعا فاسداً (قوله ثمة) اي في دار الحرب قيد به لانه لو دخل دارنا بامان فباع منه مسلم درهما بدرهمين لا يجوز اتفاقاً عن مسكين (قوله لان ماله ثمة مباح) قال في فتح القدير لا يخفى ان هذا التعليل انما يقتضي حل مباشرة العقد اذا كانت الزيادة يتألفها المسلم والربا اعم من ذلك اذ يشمل ما اذا كان الدرهمان اي في بيع درهم بدرهمين من جهة المسلم ومن جهة الكافر وجواب المسئلة بالحل عام في الوجهين وكذا القمار قد يفضى الى ان يكون مال الخطار للكافر بأن يكون الغلب له فالظاهر ان الاباحة بقيد نيل المسلم الزيادة وقد ائتمر الاصحاب في الدرس ان مرادهم من حل الربا والقمار ما اذا حصلت الزيادة للمسلم نظراً الى العلة وان كان اطلاق الجواب خلافه والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب اه قلت ويدل على ذلك ما في السير الكبير وشرحه حيث قال واذا دخل المسلم دار الحرب بأما فلا بأس بأن يأخذ منهم اموالهم بطيب انفسهم بأي وجه كان لانه انما أخذ المباح على وجه عرى عن الغدر فيكون ذلك طيباً له والاسير والمستأمن سواء حتى لو باعهم درهما بدرهمين او باعهم ميتة بدرهم او أخذ مالا منهم بطريق القمار فذلك كله طيب له اه ما خصنا فانظر كيف جعل موضوع المسئلة الأخذ من اموالهم برضاهم فعلم

(انه)

قوله فلانه ان لم يزل هكذا  
بخلفه ولعله سقط من قلمه  
الواو قبل ان والاصل  
فلانه وان لم يزل الخ فتأمل  
اه مصححه

قوله اذا تباعا من مال  
الشركة هكذا بخطه والذي  
في المتن اذا تباعا من مالها  
قال الشارح بعده اي من  
مال الشركة فليحذر اه  
مصححه

(ولا ربا بين سيد وعبد)  
ولو مدبرا لامكاتب (اذا لم  
يكن دينه مستقرا لرقبه  
وكسبه) فالو مستقرا يتحقق  
الربا اتفاقا ابن مالك وغيره  
لكن في البحر عن المعراج  
التحقيق الاطلاق وانما  
يرد الزائد لا لاربا بل لتعلق  
حق الغرماء (ولا) ربا  
(بين متفاوضين وشريكي  
غنان اذا تباعا من مالها)  
أي مال الشركة زيلعي ولا  
بين حربي ومسلم مستأمن  
ولو بعقد فاسد او قار  
(ثمة) لان ماله ثمة مباح  
فيحل برضاه

ان المراد من الربا والقمار في كلامهم ما كان على هذا الوجه وان كان اللفظ عاما لان الحكم يدور مع علته غالباً (قوله مطلقاً) أي ولو بمقد فاسد ط (قوله بلا غدر) لانه لما دخل دارهم بامان فقد التزم ان لا يغدرهم وهذا القيد لزيادة الايضاح لان ما اخذه برضاهم لا غدر فيه (قوله خلافاً للثاني) أي ابي يوسف وخلافه في المستأمن دون الاسير (قوله والثلاثة) أي الأئمة الثلاثة (قوله لان ماله غير معصوم) العصمة الحفظ والمنع وقال في الشرع بالالية لعله اراد بالعصمة التقوم أي لا تقوم له فلا يضمن بالاتلاف لما قال في البدائع معاً لا في خفية لان العصمة وان كانت ثابتة فالتقوم ليس بثابت عنده حتى لا يضمن بالاتلاف وعندها نفسه وماله معصومان متقومان اهـ (قوله فلا ربا اتفاقاً) أي لا يجوز الربا معه فهو نفى بمعنى النهي كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق فافهم (قوله ومنه يعلم الخ) أي يعلم بما ذكره المصنف مع تعليقه ان من اسلمائة ولم يهاجرا لا يتحقق الربا بينهما ايضاً كما في النهر عن الكرماني وهذا يعلم بالاولى (قوله الا في هذه الست مسائل) اولها السيد مع عبده وآخرها من اسلماء ولم يهاجرا وحقه ان يقول المسائل بالتعريف والله سبحانه اعلم

### باب الحقوق

جمع حق والحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من بابي ضرب وقتل اذا وجب وثبت ولهذا يقال لمرافق الدار حقوقها اهـ وفي البناية الحق ما يستحقه الرجل وله معان اخر منها ضد الباطل اهـ وتماه في البحر وفي النهر اعلم ان الحق في العادة يذكر فيما هو تبع للمبيع ولا بدله منه ولا يقصد الا لاجله كالطريق والشرب للارض ويأتي تمامه (قوله لتبعيتها) أي لان الحقوق توابع فيلحق ذكرها بعد مسائل اليوع بحر عن المراج قال بعضهم ولهذا الباب مناسبة خاصة بالربا لان فيه بيان فضل هو حرام وهنا بيان فضل على المبيع هو حلال (قوله ولتبعيته) أي المصنف وكذا صاحب الكثر والهداية (قوله مثلث العين) واللام ساكنة ط عن الحموى (قوله لان الشيء) علة لقوله لا يدخل فيه العلو وذلك ان البيت اسم لمسقف واحد جعل لبيات فيه ومنهم من يزيد له دهليزا فاذا باع البيت لا يدخل العلو ما لم يذكر اسم العلو صريحاً لان العلو مثله في انه مسقف يبيات فيه والشيء لا يستتبع مثله بل ما هو ادنى منه فتح ولم يدخل بذكر الحق لان حق الشيء تبع له فهو دونه والعلو مثل البيت لادونه (قوله هو ما لا اصطبل فيه) قال في الفتح المنزل فوق البيت ودون الدار وهو اسم لمكان يشتمل على بيتين او ثلاثة ينزل فيها ليلاً ونهاراً وله مطبخ وموضع قضاء الحاجة فيتأني السكنى بالعيال مع ضرب قصور اذ ليس له صحن غير مسقف ولا اصطبل الدواب فيكون البيت دونه ويصاح ان يستتبعه فلشبهه بالدار يدخل العلو فيه تبعاً عند ذكر التوابع غير متوقف على التفسير على اسمه الخاص ولشبهه بالبيت لا يدخل بلا ذكر زيادة اهـ أي زيادة ذكر التوابع أي قوله بكل حق هو له الخ (قوله أي حقوقه) في جامع الفصولين من الفصل السابع ان الحقوق عبارة عن مسيل وطريق وغيره وفاقا والمرافق عند ابي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهرها الرواية المرافق هي الحقوق واليه يشير قوله ابو برفقه نهر فعلى قول ابي يوسف المرافق اعم لانها توابع الدار مما يرتفق به كالموضأ والمطبخ كما في القهسستاني وقدم قبله ان حق الشيء تابع

مطلقاً بلا غدر خلافاً  
لثاني والثلاثة (و) حكم  
(من اسلم في دار الحرب ولم  
يهاجر كربي) قلله اسلم الربا  
معه خلافاً لهما لان ماله  
غير معصوم فلو هاجرا لينا  
ثم عاد اليهم فلا ربا اتفاقاً  
جوهرة قلت ومنه يعلم حكم  
من اسلمائة ولم يهاجرا  
والحاصل ان الربا حرام  
الا في هذه الست مسائل

### باب الحقوق

في البيع آخرها لتبعيتها  
ولتبعيته ترتيب الجامع  
الصغير (اشترى بيتاً فوقه  
آخر لا يدخل فيه العلو)  
مثلث العين (ولو قال بكل  
حق) هو له او بكل قليل  
وكثير (ما لم ينص عليه)  
لان الشيء لا يستتبع مثله  
(وكذا لا يدخل) العلو  
(بشراء منزل) هو مالا  
اصطبل فيه (الا بكل حق  
هو له او برفقه) أي  
حقوقه

لا بد له منه كالطريق والشرب اه فهو اخص تأمل (قول له كطريق) اى طريق خاص في ملك  
انسان وبأى بيانه (قول له هو فيه او منه) اى هو داخل فيه او خارج منه بأو دون الواو على  
ما اختاره اصحابنا كما ذكره الصيرفي والجملة صفة لحق مقدر لا لقليل او كثير فان الصفة لا توصف  
ولا للكل على رأى كما تقرر وبهذا التقرير اندفع طعن ابى يوسف على محمد بدخول الامتعة فيها  
وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والحشرات قهستاني (قول له بشرى دار) هى اسم  
لساحة ادير عليها الحدود تشمل على بيوت واصطبل وصحن غير مسقف وعلو فيجمع فيها  
بين الصحن والاستراح ومنافع الابنية الاسكان فتح (قول له سواء كان المبيع بيتا) الخ عبارة  
النهر قالوا هذا في عرف اهل الكوفة أما في عرفنا فيدخل العلو من غير ذكر في الصور كلها  
سواء كان المبيع بيتا فوقع علواً ومنزلاً كذلك لان كل مسكن يسمى خانه في العجم ولوعلو اسواء كان  
صغيراً كالبيت أو غيره الادار الملك فتسمى سراى اه وهو مأخوذ من الفتح لكن قوله ولوعلو  
صوابه وله علو كما في عبارة الفتح وعادة الهداية ولا يخلو عن علو قلت وحاصله ان كل مسكن  
في عرف العجم يسمى خانه الادار الملك تسمى سراى والخانه لا يخلو عن علو فلذا دخل العلو  
في الكل بظاهره ان المبيع يقع عندهم بلفظ خانه لكن في البحر عن الكافي وفي عرفنا يدخل  
العلو في الكل سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار والاحكام تبني على العرف فيعتبر في كل  
اقليم وفي كل عصر عرف اهله اه قلت وحيث كان المعتبر العرف فلا كلام سواء كان باسم خانه  
او غيره وفي عرفنا لو باع بيتاً من دار او باع دكاناً او اصطبلًا او نحوه لا يدخل علوه المبني فوجه  
ما لم يكن باب العلو من داخل المبيع (قول له الادار الملك) المستثنى منه غير مذكور في كلامه  
كاعلم بما ذكرناه (قول له الكنيف) اى ولو خارجاً مبني على الظلة لانه يمد من الدار بحر وهو  
المستراح وبعضهم يميز عنه بيت الماء نهر (قول له والاشجار) اى دون اثمارها الا بالشرط  
كأمر في فصل ما يدخل في المبيع تبعاً وفيه بيان مسائل يحتاج الى مراجعتها هنا (قول له فيدخل  
تبعاً) قيده النقيب ابو جعفر بما اذا كان مفتوحه فيها (قول له والظلة لا تدخل) في المغرب قول  
القههاء طلبة الدار يريدون السدة التي فوق الباب وادعى في ايضاح الاصلاح ان هذا وهم بل  
هى الساباط الذى احد طرفيه على الدار والاخر على دار اخرى او على الاسطوانات التي  
في السكة وعليه جرى في فتح القدير وغيره نهر (قول له ويدخل الباب الاعظم) اى اذا كان له  
باب اعظم وداخله باب آخر دونه وقوله مع ذكر المرافق يفيد انه لا يدخل بدونه وهو خفي فان  
الظاهر انه مثل الطريق الى سكة كايانى تأمل وقد يقال ان صورة المسئلة ما لو باع بيتاً من  
دار فيدخل في المبيع باب البيت فقط دون باب الدار الاعظم وكذا لو باع دارا داخل دار اخرى  
لا يدخل باب الدار الاخرى ايضاً بدون ذكر المرافق بخلاف ما اذا كان البايان للمبيع وحده  
وكان يتوصل من احدها الى الآخر تأمل (قول له لا يدخل الطريق الخ) يوهى انه لا يدخل مع  
ذكر المرافق وليس كذلك فكان عليه ان يقول وكذا الطريق الخ وبه يستغنى عن الاستثناء  
بعده قال في الهداية ومن اشترى بيتاً في دار او منزلاً او مسكناً لم يكن له الطريق الا ان يشتره  
بكل شق حوله او بمرافقه او بكل قليل وكثير وكذا الشرب والمسيل لانه خارج الحدود الا  
انه من التواضع فيدخل بذكر التواضع اه قال في الفتح وفي المحيط المراد الطريق الخاص

(في)

الاحكام تبني على العرف  
كطريق ونحوه وعند  
الثاني المرافق المتافع اشباه  
(او بكل قليل او كثير هو  
فيه او منه ويدخل) العلو  
بشرى دار وان لم يذكر  
شياً ولو الابنية بتراب  
او بخيام او قباب وهذا  
التفصيل عرف الكوفة  
وفي عرفنا يدخل العلو بلا  
ذكر في الصور كلها فتح  
وكفى سواء كان المبيع  
بيتاً فوقع علواً وغيره الادار  
الملك فتسمى سراى نهر  
(ك) ما يدخل في شراء  
الدار (الكنيف وبئر الماء  
والاشجار التي في صحنها)  
كذا البستان الداخل وان  
لم يصرح بذلك (لا البستان  
الطريق الا اذا كان احد  
منها) فيدخل تبعاً ولو لمثلها  
أو أكبر فلا الا بالشرط  
زليبي وعيني (والظلة  
لا تدخل في بيع الدار)  
لأنهم اعلى الطريق فأخذت  
حكمه (الا بكل حق  
ونحوه) تمام وقال ان  
مفتوحها في الدار تدخل  
كالعلو (ويدخل الباب  
الاعظم في بيع بيت او دار  
مع ذكر المرافق) لانه من  
مرافقها خاتية (لا يدخل  
الطريق والمسيل)



في ملك انسان فاما طريقها الى سكة غير نافذة او الى الطريق العام فيدخل وكذا ما كان له من حق تسهيل الماء والقاء الثلج في ملك انسان خاصة اه اى فلا يدخل كافي الكفاية عن شرح الطحاوي وقال فخر الاسلام اذا كان طريق الدار المبيعة او مسيل مائها في دار اخرى لا يدخل بلاذكر الحقوق لانه ليس من هذه الدار اه وصورته اذا كانت دار داخل دار اخرى للبائع او غيره فباع الداخلة فطريقها في الدار الخارجة ليس من الدار المبيعة بل من حقوقها فلا يدخل فيها بلاذكر الحقوق ونحوها فصار بمنزلة بيع بيت او نحوه من دار فان طريقه في الدار لا يدخل فيه لانه ليس منه بل خارج عن حدوده كما مر عن الهداية فما اورده في الفتح من ان تعليل فخر الاسلام يقتضي ان الطريق الذي في هذه الدار يدخل وهو خلاف مافي الهداية فيه نظر فتدبر \* (تنبيه) \* قال في الكفاية وفي الذخيرة بذكر الحقوق انما يدخل الطريق الذي يكون وقت البيع لا الطريق الذي كان قبله حتى ان من سد طريق منزله وجعل له طريقا آخر وباع المنزل بمحقوقه دخل في البيع الطريق الثاني لا الاول اه وفي الفتح عن فخر الاسلام فان قال البائع ليس للدار المبيعة طريق في دار اخرى فالمشتري لا يستحق الطريق ولكن له ان يردها بالعيب ولو كان عليها جذوع لدار اخرى فان كانت للبائع امر برفعها وان اغيره كانت بمنزلة العيب ولو ظهر فيها طريق او مسيل ماء لدار اخرى للبائع فلا طريق له في المبيعة اه وفي حاشية الرمل عن التوازل له داران مسيل الاولى على سطح الثانية فباع الثانية بكل حق لها ثم باع الاولى من آخر فله المشتري الاول منع الثاني من التسهيل على سطحه الا اذا استثنى البائع المسيل وقت البيع اه ملخصا قال وما وقع في الخلاصة والبرازية عن التوازل من انه ليس للاول منع الثاني سبق قلم لان الذي في التوازل ما قدمناه ومثله في الوالولية وبه علم جواب حادثة الفتوى له كزمان طريق الاول على الثاني فباع لبنته الثاني على ان له المرور فيه كما كان فباعته لاجبي ليس للاجبي منع الاب \* (تتمه) \* جري العرف في بلاد الشام انه اذا كان في الدار ميازيب مركبة على سطحها او بركة ماء في بعضها او نهر كنيف تحت ارضها وهو المسمى بالمالح دخول حق التسهيل في الميازيب وفي النهر المذكور ودخول شرب البركة الجاري اليها وقت البيع وان لم ينصوا على ذلك ولا سيما ماء البركة فانه مقصود بالشراء حتى ان الدار بدونها ينقص ثمنها نقصا كثيرا وقد مر آتفا عن الكافي ان الاحكام تبني على العرف وانه يعتبر في كل اقليم وعصر عرف اهله وقد نبهنا على ذلك في فصل ما يدخل في البيع وايدناه بما في الذخيرة من ان الاصل ان ما كان من الدار متصلا بها يدخل في بيعها تبعا بلاذكر وما لا يدخل بلاذكر الا ما جرى العرف ان البائع لا يمنعه عن المشتري فيدخل المفتاح استحسانا للعرف بعدم منعه بخلاف القفل ومفتاحه والسلم من خشب اذا لم يكن متصلا بالبناء وقد مرنا هناك عن البحر ان السلم الغير المتصل يدخل في عرف مصر القاهرة لان بيوتهم طبقات لا ينتفع بها بدونها وتماثل ذلك في رسالتنا نشر العرف والله سبحانه اعلم (قول له والشرب) بكسر الشين المعجمة الحظ من الماء وفي الحاشية رجل باع ارضا بشرها فله المشتري قدر ما يكفيها وليس له جميع ما كان للبائع اه عنمية (قول له ونحوه) لاحاجة اليه مع المتن (قول له عامر) اى من ذكر المرافق أو كل قليل وكثير منه ط (قول له فتدخل بلاذكر) اى

والشرب الا بنحو كل حق  
ونحوه مما مر ( بخلاف  
الاجارة ) لدار او ارض  
فتدخل بلاذكر

قوله دخول حق التسهيل  
هكذا بخطه ولعل الاصول  
التعريف يدخل بدل دخول  
ليكون جوابا اذا او خبر  
ان تأمل اه مصححه

يدخل الطريق والمسيل والشرب نهر (قوله لأنها الخ) أي لأن الاجارة تعقد للانتفاع بعين هذه الاشياء والبيع ليس كذلك فإن المقصود منه في الاصل ملك الرقبة لخصوص الانتفاع بل اما هو أو ليتجر فيها أو يأخذ نقضها نهر قال الزيلعي الا ترى انه لو استأجر الطريق من صاحب العين لا يجوز يعني لعدم الانتفاع به بدون العين فتعين الدخول فيها ولا يدخل مسيل ماء المزاب اذا كان في ملك خاص ولا مسقط الثلج فيه اهـ ومثله في المنع عن العين وفي حواشي مسكين ان هذا تقييد لقول المصنف بخلاف الاجارة فأفاد ان دخول المسيل في الاجارة بالا ذكر الحقوق مقيد بما اذا لم يكن في ملك خاص (قوله كالبيع) افاد به ان الشرب والمسيل في حكم الطريق ط (قوله ولا يدخل في القسمة الخ) حاصل ما في الفتح انهما اذا اقتسما ولا حدهما على الآخر مسيل او طريق ولم يذكر الحقوق لتدخل لكن ان أمكن له احداثها في نصيبه فالقسمة صحيحة والا فلا بخلاف الاجارة لأن الآجر انما يستوجب الاجرا اذا تمكن المستأجر من الانتفاع ففي ادخال الشرب توفير المنفعة عليهما وان ذكر الحقوق في القسمة دخلت ان لم يمكنه احداثها لان أمكن الارضا صريح لان المقصود بالقسمة تمييز الملك لكل منهما لينتفع به على الخصوص بخلاف البيع فان الحقوق تدخل بذكرها وان أمكن احداثها لان المقصود منه ايجاد الملك اهـ ومثله في الكفاية عن الفوائد الظهيرية وفي النهر عن الوهبانية اذا لم يمكنه فتح باب وقد علم ذلك وقت القسمة صحت و ان لم يعلم فسدت اهـ اي لانه عيب وينبغي ان يقيد بذلك قول الفتح والا فلا اي وان لم يمكن احداثها فالفتح القسمة ان لم يعلم بذلك وقتها لانه اذا علم يكون راضيا بالبيع تأمل (قوله نهر عن الفتح) كان عليه ان يؤخر العزو الى النهر آخر العبارة فان جميع ما يأتي مذكور فيه اهـ ح (قوله كاسر) اي في المان وعزاه الشارح الى الخلاصة (قوله ان تكون الهبة) اي هبة الدار (قوله على مال) عبارة النهر على دار وهو متعلق بالثلاثة (قوله والوجه فيها لا يخفى) لانها لاستحداث ملك لم يكن لخصوص الانتفاع بخلاف الاجارة والله سبحانه اعلم

(والرهن والوقف) خلاصة  
ولو اقر بدار أو صالح عليها  
او اوصى بها ولم يذكر  
حقوقها وموافقتها لا يدخل  
الطريق) كالبيع ولا يدخل  
في القسمة وان ذكر  
الحقوق والمرافق الارضا  
صريح نهر عن الفتح  
وفي الحواشي اليقينية  
ينبغي ان يكون الرهن  
كالبيع اذ لا يقصد به  
الانتفاع قلت هو جيد  
لولا مخالفته للمنفق كال  
مرو لفظ الخلاصة ويدخل  
الطريق في الرهن والصدقة  
الموقوفة كالاجارة واعتمد  
المصنف تبعا للبحر نعم  
ينبغي ان تكون الهبة  
والنكاح والحلم والعق  
على مال كالبيع والوجه  
فيها لا يخفى اهـ

## باب الاستحقاق

## باب الاستحقاق

ذكره بعد الحقوق للمناسبة بينهما لفظا ومعنى ولولا هذا لكان ذكره عقب الصرف اولى نهر (قوله هو طاب الحق) افاد ان الدين والتاء للطلب لكن في المصباح استحق فلان الامر استوجبه قاله القارابي وجماعة فالامر مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج المبيع مستحقا اهـ فاشار الى ان معناه الشرعي وافق لغوي وهو كون المراد بالاستحقاق ظهور كون الشيء حقا واجبا للغير (قوله بالكلية) اي بحيث لا يبقى لاحد عليه حق التملك منح ودرر والمراد بالاحد احد الباعة مثلا لا المدعى فان له حق التملك في المديبر والمكاتب والاستحقاق فيهما من المبطل كما ذكره بعد ط (قوله والناقل لا يوجب فسخ العقد) بل يوجب توقفه على اجازة المستحق كذا في النهاية وتبهم الجماعة واعترضه شارح بأن غايته ان يكون بيع فضولي وفيه اذا وجد عدم الرضا يفسخ العقد وثابت الاستحقاق دليل عدم الرضا والمفسوخ لا تلاحقه اجازة قل في الفتح وما في النهاية هو المنصور وقوله اثبات الاستحقاق دليل عدم الرضا اي

هو طاب الحق) الاستحقاق  
نوعان) أحدهما (مبطل  
للمالك بالكلية (كاعتق  
والحرية الاصلية (ونحوه)  
كتدبير وكتابة (و) ثانيهما  
(ناقل له) من شخص الى  
آخر (كالاستحقاق به)  
اي بالملك بأن ادعى زيد  
على بكر ان مافي يده من  
العبد ملك له وبرهن

(بالبيع)

(والناقل لا يوجب فسخ العقد) على الظاهر

بالبيع ليس بلازم لجواز ان يكون دليل عدم الرضا بأن يذهب من يده مجانا وذلك لانه لو لم يدع الاستحقاق ويثبت استهبر في يد المشتري من غير أن يحصل له عينه ولا بدله فأثبت له ليحصل أحدها اما العين او البديل بأن يحيز ذلك البيع ثم اعلم انه اختلف في البيع متى يفسخ فقل اذا قبض المستحق وقيل بنفس القضاء والصحيح انه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري على بائه بالثمن حتى لو أجاز المستحق بعدما قضى له او بعدما قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائه يصح وقال الحلواني الصحيح من مذهب اصحابنا ان القضاء للمستحق لا يكون فسخا للبياعات ما لم يرجع كل على بائه بالقضاء وفي الزيادات روى عن الامام انه لا ينتقض ما لم يأخذ العين بحكم القضاء وفي ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح اه ومعنى هذا ان يراضيا على الفسخ لانه ذكر فيها ايضا انه ليس للمشتري الفسخ بلا قضاء او رضا البائع لان احتمال اقامة البائع المينة على النتائج ثابت الا اذا قضى القاضي فيلزم فيفسخ وتسامه في الفسخ فقد اختلف التصحيح فيما يفسخ به العقد ويأتي قريبا عن الهداية انه لا ينتقض في ظاهر الرواية ما لم يقض على البائع بالثمن ويمكن التوفيق بين هذه الاقوال بان المقصود انه لا ينتقض بمجرد القضاء بالاستحقاق بل يبقى العقد موقوفا بعده على اجازة المستحق او فسخه على الصحيح فاذا فسخه صريحا فلا شك فيه وكذا لو رجع المشتري على بائه بالثمن وسلمه اليه لانه رضى بالفسخ وكذا لو طلب المشتري من القاضي أن يحكم على البائع بدفع الثمن فحكم له بذلك او تراخيا على الفسخ ففي ذلك كله يفسخ العقد فليس المراد من هذه العبارات حصر الفسخ بواحد من هذه الصور بل أيها وجد بعد الحكم بالاستحقاق انفسخ العقد هذا ما ظهر لي في هذا النقام : بقي سئ وهو انه ثبت للبائع الرجوع على بائه بالثمن وان كان قد دفع الثمن الى المشتري بالالزام القاضي اياه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف كافي الحامدية ونور العيون عن جواهر الفتاوى **(قول له لانه لا يوجب بطلان المالك)** اي ملك المشتري لان الاستحقاق انما يظهر توقف العقد على اجازة المستحق او فسخه كاعلمت **(قول له حكم على ذي اليد)** حتى يؤخذ المدعي من يده درر وهذا اذا كان خصما فلا يحكم على مستأجر ونحوه **(قول له وعلى من تاقى ذواليد المالك منه)** هذا مشروط بما اذا ادعى ذواليد الشراء منه ففي البحر عن الخلاصة اذا قال المشتري في جواب دعوى المالك هذا ملكي لاني شريته من فلان سائر البائع مقضيا عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن أما ان قال في الجواب ملكي ولم يزد عليه لا يصير البائع مقضيا عليه والارث كالشراء نص عليه في الجامع الكبير وصورته دار بيد رجل يدعى أنه له فجاء آخر وادعى أنه له وقضى له بها فجاء أخو المقضى عليه وادعى انها كانت لابيه تركها ميراثا له ولله مقضى عليه يقضى للاخ المدعي بنصفها لان ذلك لم يقل ملكي لاني ورثتها من أبي يعصير الاخ مقضيا عليه وكذا لو اقر الاخ المقضى عليه انه ورثها من ابيه بعد انكاره واقامة المينة ولو اقر بالارث قبل اقامة المينة لا تسمع دعوى الاخ اه قال وذكر قبله اذا صار المورث مقضيا عليه في محدود فمات فادعى وارثه ذلك المحدود ان ادعى الارث من هذا المورث لا تسمع وان ادعى مطلقا تسمع وان كان المورث مدعيا وقضى له ثم بعد موته ادعى وارث المقضى عليه على وارث المقضى له هذا المحدود مطلقا لا تسمع اه **(فرع)** في البرازية مسلم باع عبدا من نصراني فاستحقه نصراني

لانه لا يوجب بطلان المالك  
(والحكم به حكم على ذي  
اليد وعلى من تلقى ذواليد  
(المالك منه)

بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى له لرجع بالثمن على المسلم (قوله ولو مورثه) الضمير  
 حائد على من في قوله وعلى من تلقى الملك منه اى لو اشتراه ذواليد من مورثه فالحكم عليه  
 بالاستحقاق حكم على المورث فلا تسمع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث (قوله فلا تسمع  
 دعوى الملك منهم) تفريع على قوله والحكم به حكم على ذى اليد الخرد واثى بضمير الجمع  
 اشارة الى شموله لمتعدد البيع من واحد الى آخر وهكذا ولذا قال في الدرر بلا واسطة  
 او وسائط وفرع في الفرع على ذلك ايضا انه لا تعاد البينة للرجوع قال في شرحه يعنى اذا كان  
 الحكم لاستحقاق حكما على الباعة فاذا اراد واحد من المشتريين ان يرجع على بائعه بالثمن  
 لا يحتاج الى اعادة البينة (قوله بل دعوى التناج) عبارة الفرع بل دعوى التناج او تلقى الملك  
 من المستحق قال في شرحه الدرر بأن يقول بائع من الباعة حين رجع عليه بالثمن انا لا اعطى  
 الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتيج في ملكي او ملك بائعي بلا واسطة او بها فتسمع دعواه  
 ويحال الحكم ان اثبت او يقول انا لا اعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق فتسمع ايضا اه  
 واقد كلامه انه لا يشترط لاثبات التناج حضور المستحق كما جاب به في الحامدية وقال انه  
 مقتضى ما افتي به في الخيرية في باب الاقالة موافقا لما في العمادية من ان هذا القول اظهر  
 واشبه لكن في البرازية ان الاشتراط هو الاظهر والاشبه قلت وعبارة البرازية وعند محمد  
 وهو اختيار شمس الاسلام يقبل بلا حضرة لان الرجوع بالثمن امر يخص المشتري فاكتفى  
 بحضوره واختيار صاحب المنظومة وهو قياس قولهما وهو الاظهر والاشبه عدم القبول بلا  
 حضور المستحق انه لكن في الذخيرة قيل على قول محمد وابي يوسف الآخر يشترط وعلى  
 قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول لا يشترط وهذا القول اشبه واظهر اه وهكذا  
 عزاه في العمادية الى الذخيرة والحديث ومثله في جامع الفصولين ونور العين فالظاهر ان مافي  
 البرازية من العكس سبق فلم كما حررناه في تنقيح الحامدية فتنبه لذلك واختاف في اشتراط  
 حضرة المبيع وأفتى فلهي الدين بعدمه كما سنده (قوله مالم يرجع عليه) فليس للمشتري  
 الاوسط ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخير درر وأفادانه لا يشترط الزام  
 الفاضل البائع بالثمن بل له الرجوع على بائعه بدونه وهو قول محمد المفق به كما علمت ثم انما  
 ثبت له الرجوع اذا لم يبرئه البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلو ابرأه البائع ثم استحق المبيع  
 من يده لا يرجع على بائعه بالثمن لانه لا ثمن له على بائعه وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على  
 بعض ذخيرة اى اتعذر القضاء على الذي ابرأه بشريه بجامع الفصولين ثم نقل فيه ان الرجوع  
 بقية الباعة بعضهم على بعض خلافا بين المتأخرين واما لو ابرأ المشتري البائع بعد الحكم له  
 بالرجوع فيأتي قريبا انه لا يمنع (قوله ولا على الكفيل) اى الضامن بالدرك درر اى ضامن  
 الثمن عند استحقاق المبيع (قوله مالم يقض على المكفول عنه) اعترض بأن المكفول عنه  
 وهو البائع دار مقتضيا عليه بالقضاء على المشتري الاخير للمعاملة من ان الحكم بالاستحقاق  
 حكم على ذى اليد وعلى من تلقى الملك منه وقيل القضاء لا مطالبة لاحدقات هذا اشتباه فان  
 المراد بالقضاء هنا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق والمسئلة  
 ستأتي وتنافي الكفاية قياسا باب كذالة الرجاين واصرها ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق

ولو مورثه فيعدي الى بقية  
 الورثة اشباه (فلا تسمع  
 دعوى الملك منهم) الحكم  
 عليهم (بل دعوى التناج  
 ولا يرجع) احد من  
 المشتريين (على بائعه مالم  
 يرجع عليه ولا على الكفيل  
 مالم يقض على المكفول  
 عنه)

المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن اه وهى فى الهداية والكفر وغيرهما وعاله فى الهداية  
هناك بقوله لان بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على  
البائع فلم يجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل اه فافهم لكن علمت مما قررناه  
ان العقد ينتقض بفسخ العاقدين وبالرجوع بالثمن على البائع بدون قضاء وانه ليس المراد  
قصر الفسخ على واحد مما ذكر واذا انفسخ العقد بواحد منها وجب على الاصيل وهو البائع  
رد الثمن على المشتري فيجب على الكفيل ايضا ولو بدون قضاء وبؤيده قول محمد المفتى به  
المرآة (قوله لئلا يجتمع ثمنان الخ) علة لقوله ولا يرجع احد الخ كما افاده فى الدرر قال  
ط وهذا التعليل يظهر فى غير المشتري الاخير وغير البائع الاول فيظهر فى الباعة المنوسطين  
فان عند كل منهم ثمنان فلو رجع بالثمن قبل ان يرجع عليه اجتمع فى ملكه ثمنان اه (قوله  
لان بدل المستحق مملوك) اى ثمنه باق على ملك البائع وعبر عنه بالبدل يشمل ما لو كان قيميا  
وهذا بيان لوجه اجتماع الثمنين فى رجوع احدهم قبل الرجوع عليه (قوله ولو صالح بشئ  
الخ) عبارة جامع الفصولين المشتري لو رجع على بائعه وصالح البائع على شئ قليل فلبائعه  
ان يرجع على بائعه ثمنه وكذا لو ابراه المشتري عن ثمنه بعد الحكم له برجوع عليه فلبائعه  
ان يرجع على بائعه ايضا اذا المانع اجتماع البدل والمبدل فى ملك واحد ولم يوجد لزوال المبدل  
عن ملكه ولو حكم للمستحق وصالح المشتري لياخذ المشتري بعض الثمن من المستحق ويدفع  
المبيع الى المستحق ليس له ان يرجع على بائعه ثمنه لانه بالصالح ابطال حق الرجوع اه قلت  
وما ذكره فى الابرأ انما هو فى ابراء المشتري البائع وامالو ابرا البائع المشتري عن الثمن قبل  
الاستحقاق فقد منا آفا انه يتمتع الرجوع ثم قال فى الفصولين فلو اثبت اى الاستحقاق وحكم  
له فدفع اليه شئ وامسك المبيع يصير هذا شراء للمبيع من المستحق فينبى ان يثبت له  
الرجوع على بائعه اه (قوله فصالح المشتري) اى دفع المستحق الى المشتري بعض الثمن صالحا  
عن دعوى المشتري نتاجا عند بائعه او نحوه مما يبطل الاستحقاق لم يرجع على بائعه بالثمن  
لان صلحه مع المستحق على بعض الثمن اسقط سقه فى الرجوع وهذا بخلاف العكس وهو  
ما اذا دفع المشتري الى المستحق شئ وامسك المبيع لانه صار مشتريا من المستحق فلا يبطل  
حق رجوعه كجاءت وهذه المسئلة هى الآتية عن نظم المحبة ولا يخفى ظهور الفرق بينها  
وبين الاولى كما افاده ط فافهم (قوله يوجب فسخ العقود) اى الجارية بين الباعة بلا حاجة  
فى انفساخ كل منها الى حكم القاضى درر (قوله ولكل واحد الخ) فلو اقام العبد بينة انه  
حر الاصل او انه كان عبدا لفلان فاعتقه او اقام رجل البينة انه عبده دبره ف قضى بشئ من  
ذلك فامك واحد ان يرجع على بائعه قبل القضاء عليه وكذا المشتري يرجع على الكفيل  
قبل الرجوع عليه هندية عن الحاوى (قوله وان لم يرجع عليه) بصيغة المجهول اى وان لم  
يحصل الرجوع عليه درر (قوله ويرجع هو ايضا) اى يرجع من له الرجوع على الكفيل  
بالدرر ايضا اى كاله الرجوع على بائعه وقوله كذلك يعنى عنه قول المصنف ولو قبل القضاء  
عليه اى قبل القضاء على المكفول عنه بالثمن (قوله والحكم بالحرية الاصلية الخ) هذه الجملة  
فى موقع التعليل لما قبلها واحترز بالاصاية عن المارضة بمتى ونحوه لانها تاتى (قوله او بقوله

لئلا يجتمع ثمنان فى ملك  
واحد لان بدل المستحق  
مملوك ولو صالح بشئ  
قليل او ابرا عن ثمنه  
بعد الحكم له برجوع عليه  
فلبائعه ان يرجع على بائعه  
ايضا لزوال البدل عن  
ملكه ولو حكم للمستحق  
فصالح المشتري لم يرجع  
لانه بالصالح ابطال حق  
الرجوع وتماه فى جامع  
الفصولين (والمبطل  
يوجه) اى يوجب فسخ  
العقود اتفاقا (ولكل  
واحد من الباعة الرجوع  
على بائعه وان لم يرجع  
عليه ويرجع) هو ايضا  
كذلك (على الكفيل ولو  
قبل القضاء عليه) لعدم  
اجتماع الثمنين اذ بدل الحر  
لا يملك (والحكم بالحرية  
الاصاية حكم على الكافة)  
من الناس سواء كان بينة  
او بقوله

اناخر) صورته ادعى انه عبده فقال المدعى عليه انا حر الاصل ولم يسبق منه اقرار بالرق  
 وعجز المدعى عن البينة حكم القاضي بالحرية الاصلية وكان حكمه بها حكما على العامة اه ح  
 (قوله اذا لم يسبق منه اقرار بالرق) اي ولو حكما كسكوته عند البيع مع اقياده كاسياتي  
 وتسمع دعواه الحرية بعد اعترافه بالرق اذا برهن كاسياتي (قوله وكذا العتق وفروعه)  
 عطف على قوله والحكم بالحرية الاصلية اي اذا ادعى انه كان عبدا فلان فاعتقه او ادعى رجل  
 انه عبده دبره او انها امته استولدها وحكم بذلك فهو حكم على الكافة فلا تسمع دعوى  
 احد عليه بذلك ونقل الحموى عن بعضهم ان هذا بعد ثبوت ملك المعتق والا فديعتق الانسان  
 مالا يملكه (قوله واما الحكم بالعتق في الملك المؤرخ لـ) يعني اذا قال زيد لبيكر انك عبدي  
 ملكتك منذ خمسة اعوام فقال بكر اني كنت عبدا بشر ملكي منذ ستة اعوام فاعتقني وبرهن  
 عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبيكر انك عبدي ملكتك منذ سبعة اعوام وانت ملكي  
 الآن فبرهن عليه تقبل ويفسخ بحريته ويجعل ملكا لعمرو درر وكذا الحكم بالملك على  
 المستحق منه حكم على الباعة من وقت التاريخ كما في الحائنية وفي المقدسي شراها منذ شهرين  
 فاقام رجل بينة انه اياه منذ شهر يقضى به اليه ولا يقضى على بائعه برهنت امة في يد مشتر اخير  
 على انها معتقة فلان او مدبرته او ام ولده رجع الكل الا من كان قبل فلان سائحا (قوله قبل  
 كالحرية) افق به المولى ابو السعود وجزمه به في الحمية ورجحه المصنف في كتاب الوقف كما  
 قدمه الشارح اول الوقف (قوله وهو المختار) في الفواكه البدرية لابن العرس وهو الصحيح  
 اه واقصر عليه في الحائنية في باب ما يبطل دعوى المدعى واستدل له فكان مختاره (قوله  
 وصححه العمادي) نقل الرملي عن المصنف عبارة الفصول العمادية وليس فيها تصحيح  
 اصلا بل مجرد حكاية الاول عن الحلواني والسعدي والثاني عن ابي الليث والصدر الشهيد  
 اه وفي جامع الفصولين القضاء بالوقفية قيل يكون على الناس كافة وقيل لا (قوله القضاء  
 يتعدى الخ) فاذا قضى بواحدة منها لا تسمع دعوى آخر واراد بالحرية ما يشمل المعارضة  
 كالمعتق ويحرى في النكاح ماجرى في الملك المؤرخ فتسمع دعوى غيره على نكاحها قبل  
 التاريخ لابعده كما استنبطه والدحشى مسكين من كلام الدرر المار قال الحموى ويزاد على  
 الاربع ما في معين الحكم لو احضر رجلا وادعى عليه حقا لموكله واقام البينة على انه وكله  
 في استيفاء حقوقه والخصومة في ذلك قبلت ويقضى بالوكالة ويكون قضاء على كافة الناس  
 لانه ادعى عليه حقا بسبب الوكالة فكان اثبات السبب عليه اثباتا على الكافة حتى لو احضر  
 آخر وادعى عليه حقا لا يكلف اعادة البينة على الوكالة اه (قوله ويثبت رجوع المشتري  
 على بائعه بالثمن الخ) اشار الى ان الاستحقاق لا بد ان يرد على ما كان ملك البائع  
 ليرجع عليه ففي الجامع الكبير لو اشترى ثوبا فقطعه وخاطه ثم استحق بالبينة لا يرجع  
 المشتري على البائع بالثمن لان الاستحقاق ما ورد على ملكه لانه لو كان ملكه في الاصل انقطع  
 بالقطع والخياطة كمن غصبه فقطعه وخاطه ملكه فالاصل ان الاستحقاق اذا ورد على  
 ملك البائع الكائن من الاصل يرجع عليه وان ورد عليه بعد ما صار الى حال لو كان  
 غصبا ملكه به لا يرجع لانه متيقن الكذب وعرف ان المعنى ان يستحقه باسم القميص فلو

(برهن)

هر اذا لم يسبق منه  
 رار بالرق اشباه (فلا  
 مع دعوى الملك من  
 ندوكذا العتق وفروعه)  
 زلة حرية الاصل (واما)  
 نكم بالعتق (في الملك  
 رخ في الكافة (من)  
 ت (التاريخ) و (لا)  
 ون قضاء (قبلاه) كما  
 طه من لا خسر و يعقوب  
 ا فاحفظه فان اكثر  
 كتب عنه خالية (و)  
 تلفوا في القضاء بالوقف  
 كالحرية وقيل لا  
 سمع فيه دعوى ملك  
 نرا ووقف آخر (وهو  
 تار) وصححه العمادي  
 الاشباه القضاء يتعدى  
 اربع حرية ونسب  
 كاح وولاء وفي الوقف  
 صر على الاصح (ويثبت  
 نوع المشتري على بائعه  
 ن

له لانه لو كان ملكه الخ  
 هذا بخطه ولعله سقط  
 قلته وار قبل لو  
 اصل لانه ولو كان الخ  
 بل اه مصححه



برهن انه كان له قبل هذه الصفة رجع المشتري بالثمن وعلى هذا لو اشترى خبطة وطحنها ثم استحق الدقيق ولو قال كانت لي قبل الطحن يرجع وكذا لو شري لحما فشواه اه فتح ملخصا واطلق المصنف الرجوع فشمعل ما اذا كان الشراء فاسدا كافي جامع الفصولين وما اذا كان عالما بكونه ملك المستحق كما سيذكره المصنف وما لو ابرأ البائع المشتري عن ثمنه فللبائع الرجوع على بائعه لو الالبراء بعد الحكم لا قبله كما مر وما لو مات بائعه ولا وارث له فالقاضي ينصب عنه وصيا ليرجع المشتري عليه وما اذا زعم بائعه انه تيج في ملكه وعجز عن اثباته واخذ منه الثمن فله الرجوع على بائعه لانه لما حكم عليه التحق دعواه بالعدم وكذا لو زعم انه ليس له الرجوع لانكاره البيع لانه لما حكم عليه بينة التحق زعمه بالعدم وما لو ازم القاضي البائع بدفع الثمن اولا كما مر وما لو احال البائع رجلا بالثمن على المشتري وأدى اليه ثم استحققت الدار فانه يرجع على البائع لا على المحال وان لم يظفر بالبائع وما اذا كان البائع وكيفا فلم يشتري مطالبة بالثمن من ماله ولا ينتظر ان كان دفع الثمن اليه وان كان دفعه له وكل ينتظر اخذه من الموكل وما اذا قال البائع للمشتري قد علمت ان الشهود شهدوا بزور وان المبيع لي فصدقه المشتري فانه يرجع عليه بالثمن لانه لم يسلم له المبيع فلا يحل للبائع اخذ الثمن وقد استحق المبيع اه ملخصا كل ذلك من الذخيرة \* (تنبيه) اذا ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع ثمنه فلا بد أن يفسر الاستحقاق ويبين سببه فلو بينه وأنكر البائع البيع فأثبتته المشتري رجع ثمنه وقيل يشترط حضرة المبيع لسماع البينة وقيل لا وبه أفق ظهير الدين المرغيناني فلو ذكر شية العبد وصفته وقدر ثمنه كفي جامع الفصولين وفيه ان المستحق عليه تحليف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه وتما فيه \* (فرع) استأجر حمارا فادعاه رجل ولم يصدقه انه مستأجر واستحقه عليه ليرجع الآجر على بائعه لان هذا الاستحقاق ظلم لانه لم تقع على خصم ذخيرة (قول له اذا كان الاستحقاق بالبينة) فلو أخذ المستحق العين من المشتري بلا حكم فهلاك فالوجه في رجوع المشتري على بائعه ان يدعى على المستحق انك قبضته مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فاد الى قيمته فيبرهن انه له فيرجع المشتري على بائعه بثنه جامع الفصولين ومفهوما انه لو لم يملك فللمشتري منه استرداده حتى يبرهن فيرجع المشتري على بائعه ان لم يقر المشتري اولا بأنه المستحق وفي الفصولين ايضا أخذه بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق مني بلا حكم فاد ثمنه الى فاداه ثم برهن على المستحق انه له في غيبة المشتري صح لانفساخ المبيع بينه وبين المشتري بتراضيهما فبقي على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه واحتراز بقوله بلا حكم عما اذا كان بحكم ولم يرجع المشتري على بائعه بالثمن فانه لا يصح مع غيبة المشتري لعدم انفساخ البيع بالاستحقاق رمي (قول له باقرار المشتري) ولو عدل المشتري شهود المستحق قال ابو يوسف أسأل عنهما فان عدلا رجع بالثمن والا فلا لانه كإقرار ذخيرة (قول له أو ينكوله) كأن طلب المستحق تحليفه على انك لا تعلم ان المبيع ملكي (قول له فالارجوع) فلو برهن المشتري ان الدار ملك المستحق ليرجع ثمنه على بائعه لا يقبل للتاقيض لانه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى غيره كان تناقضا يمنع دعوى المالك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره

اذا كان الاستحقاق بالبينة  
للمسيحي انها حجة متعددة  
(اما اذا كان) الاستحقاق  
(باقرار المشتري أو ينكوله  
أو باقرار وكيل المشتري  
بالخصومة أو ينكوله فلا)  
رجوع لانه حجة قاصرة  
(و) الاصل ان (البينة  
حجة متعددة) تظاهر في حق  
كافة الناس لكن لا في كل شيء

فلما املوا برهن على اقرار البائع انه للمستحق يقبل لعدم التناقض وانه اثبت ما ليس  
بشأن ولو لا بينة له فله تحليف البائع بالله ما هو للمدعى لانه لو اقر لزمه جامع الفصولين نعم لو اقر  
به للمستحق ثم برهن على ان الامة حرة الاصل وهي تدعى او انها ملك فلان وهو اعترافها او دبرها  
او استولدها قبل الشراء تقبل ويرجع بالنظر لان التناقض في دعوى الحرية وفروعهما لا يضر  
فتح قال في النهر وظاهر ان قوله وهو تدعى اتفاق (قول له كاهو ظاهر كلام الزيلعي) حيث  
قال لان البينة لا تصير حجة الا بقضاء القاضي وللقاضى ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق المكافة  
والاقرار حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء وللمقرر ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه  
اه قال ط وحله الرمي في حاشية المنهج على بعض القضايا او يرد بالكافة كل من يدعى  
اليه حكم القاضي في تلك القضية لا كافة الناس اه وحينئذ فلا حاجة للاستدراك اه (قول له  
ونحوه) من فروعه وكولاه ونكاح ولسب ط (قول له فان ثبت الحق بهما) الظاهر  
انه احتراز عما لو سبق الحكم بالبينة عقب الانكار ثم اقر بخلاف العكس لانه بعد الحكم  
للمستحق باقرار المشتري لا يصح الحكم بعده بالبينة بخلاف ما اذا كان قبل الحكم بشئ  
منهما بأن برهن ثم اقر المشتري او بالعكس فانه يجعل الحكم قضاء بالبينة عند الحاجة الى  
الرجوع كما هنا وان أمكن جعله قضاء بالاقرار فافهم وعلى هذا حمل في الفتح ما في فتاوى  
رشيد الدين من أنه لو اقر ومع ذلك برهن المستحق واثبت عليه بالبينة رجع لان القضاء وقع  
بالبينة لا بالاستحقاق ثم ذكر رشيد الدين في كتاب الدعوى لو ادعى عينا وبرهن وقبل ان يقضى له  
اقره المدعى عليه اختلفوا فقيل يقضى بالاقرار وقيل بالبينة والاول اظهر وأقرب للصواب اه  
قال في الفتح وهذا يناقض ما قبله الآن يخص ذلك بعارض الحاجة الى الرجوع فيحصل انه  
اذا ثبت الحق بهما يقضى بالاقرار على ما جعله الاظهر وان سبقته اقامة البينة مع تمكن القاضي  
من اعتباره قضاء بالبينة وعند تحقق حاجة الخصم اليه يبنى اعتباره قضاء بها ليندفع الضرر  
عنه بالرجوع اه ما خصصا قلت ويؤيد هذا التوفيق انه في جامع الفصولين نقل عبارة  
رشيد الدين الاولى معاملة بالحاجة وذكر في نور العين ان هذا اظهر وحقق ذلك فراجع  
والظاهر ان مثل ما هنا ما لو باع شيئا كان اشتراه ثم رد عليه بعيب قديم وأقر به وبرهن عليه  
المشتري وقضى بذلك يجعل قضاء بالبينة لحاجته الى الرجوع على بائعه بخيار العيب (قول له  
فبالبينة أولى) أى فاعتبار القضاء بالبينة أولى (قول له فلو استحققت مبيعة ولدت) يشمل الدابة  
اذا ولدت عند المشتري اولادا كما في نور العين عن جامع الفتاوى (قول له لا باستيلاده) قيد به  
لمكان قوله يتمها ولدها والا فاستيلاد المشتري لا يمنع استحقاق الولد بالبينة لكنه لا يتمها  
بل يكون ولد المشتري حرا بالقيمة كانه عليه بعده (قول له يتمها ولدها) وكذا ارشدها فتح  
قال ولا خصوصية للولد بل زوائد المبيع كلها على التفصيل اه اى التفصيل بين كون  
الاستحقاق بالبينة او بالاقرار وبين دعوى المقر له الزوائد وعدمها وسيدكره الشارح الزوائد  
آخرا (قول له بشرط القضاء به) لانه اصل يوم القضاء لانفصاله واستقلاله فلا بد من الحكم به  
وهو الاصح في المذهب فتح قال في الهداية واليه تشير المسائل فان القاضي اذا لم يعلم بالزوائد  
قال محمد لا تدخل الزوائد في الحكم وكذا الولد اذا كان في يد غيره لا يدخل تحت

(الحكم)

قوله وهي تدعى أو انها الح  
هكذا تحمله ولعل الصواب  
اسقاط كلمة أو كما لا يخفى  
اه مصححه

كاهو ظاهر كلام الزيلعي  
والعنى بل في عتق ونحوه  
كأمر ذكره المصنف (لا  
الاقرار) بل هو حجة  
قاصرة على المقر لعدم  
ولايته على غيره بقى لو  
اجتمع فان ثبت الحق بهما  
قضى بالاقرار الا عند  
الحاجة فبالبينة أولى فتح  
ونهر (فلو استحققت مبيعة  
ولدت) عند المشتري لا  
باستيلاده (ببينة يتبعها  
ولدها بشرط القضاء به)  
أى بالولد

الحكم بالام تبعاً له والظاهر ان الارش لا يدخل تبعاً (قوله في الاصح) مقابلة ما قبل انه اذا قضى القاضي بالام يصير مقضياً به ايضاً تبعاً كما في الفتح (قوله وكلام البزازی يفيد تقييده) اي تقييد القضاء بالولد للمستحق واخذ ذلك في النهر من قول البزازی شهدوا على رجل في يده جارية انها لهذا المدعى ثم غابا او ماتا ولها ولد في يد المدعى عليه يدعى انه له وبرهن على ذلك لا يلتفت الحاكم الى برهانه ويقضى بالولد للمدعى فان حضر الشهود وقالوا الولد للمدعى عليه ضمن الشهود قيمة الولد كما نهم رجعوا فان كانوا حضوراً وسألهم عن الولد فان قالوا انه للمدعى عليه او لا ندري لمن الولد يقضى بالام للمدعى دون الولد اهـ (قوله بما اذا سكنت الشهود) اي عن كونه لدى اليد وكذا بالاولى اذا قالوا انه للمستحق (قوله ثم استيلاده) اي استيلاد المشتري (قوله فيكون ولد المغرور) الاولى ان يقول ولكن يكون ام لا لان قوله لا يمنع الم يتوهم منه انه يتبعها كما اذا كان لا بالاستيلاد فيناسبه الاستدراك بأنه يكون ولد المغرور اي يكون لدى اليد حراً لان وطأه كان في المالك ظاهراً وعليه للمستحق القيمة اي يوم الخصومة كما سيذكره في باب دعوى النسب قال في جامع الفصولين ولو اولدها على حبة او صدقة او شراء او وصية اخذ المستحق الامة وقيمة الولد اذا الموجب للمرور ملك مطلق الاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع الاب على البائع بثمنها وبقيمة ولدها لا بالعقر عندنا ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصى بقيمة الولد عندنا ولو باعها المشتري الاول فاولدها الثاني فاستحققت يرجع المشتري الثاني على الاول بالثمن وبقيمة الولد ولا يرجع الاول على بائه الا بالثمن عنده وعندنا يرجع بقيمة الولد ايضاً ونظيره ان المشتري الثاني لو وجد عيماً وقد تذر رده اليه حدث فيرجع على بائه بنقص العيب وبائه لا يرجع به على بائه عنده خلافاً لهما (تتبعه) اي انما لم يرجع المشتري بالمقر لانه بدل منفعة استوفاهما لنفسه وجزاء على فعله ومثله ما لو تقسمت الارض المستحقة بالزراعة وضمن نقصانها لا يرجع به على بائه وبه ظهر جواب حادثة التوى فيمن اشترى داراً فظهرت وقفاً وضمنه ناظر الوقت اجرتها فاجبت بانه لا يرجع بالاجرة على البائع خلافاً لما افق به بعض علماء مصر القاهرة في زماننا مستدلاً بقولهم المغرور في من عقد المعاوضة يوجب الرجوع ولا يخفى انه غير صحيح لانه انما يرجع عما يمكن تسليته كما تقي بانه وبما ليس بجزء لفعله كما علمت (قوله بالقيمة المستحقة) اي مضمونهاها للمستحق والمراد القيمة يوم الخصومة كما ذكره في باب دعوى النسب (قوله كما مر) هو ايها المتأخر (قوله في الفرق مامر) قال في الهداية ووجه الفرق ان البينة حجة مطلقة فأنها كأسمها منه فيظهر بها ملكه من الاصل والولد كان متصلاً بها فيكون له اما الاقرار حجة قاصرة ثبت المالك في المحبر به ضرورة صحة الاخبار وقد حصلت بآبائه بعد الانفصال فلا يكون الولد له (قوله بآبائه) لان الظاهر انه له زباني عن النهاية ومقتضى الفرق المذكور انه لا يكون له كما في الفتح (قوله كذا) اي قالوا في التفصيل المذكور كما مر (قوله نعم لا ضمان بهلا كما) اي هلاك الزوائد ومنه موت الولد واستتر عن استهلاكها فنضمن به (قوله ومنع التناقض دعوى المالك) هذا اذا كان الكلام الاول قد اثبت لشخص معين حقاً ولا يمنع كقوله لاحق لي على احد من اهل سمرقند ثم ادعى شيئاً على احد منهم تصح دعواه كما في المؤيدية عن صدر الشريعة اهـ وكذا اذا كان كل من الكلامين عند

مطلب

في ولد المغرور

مطلب

لا يرجع على بائه بالعقر  
ولا بأجرة الادارة التي ظهرت  
وقفاً

في الاصح زباني وكلام  
البزازی يفيد تقييده بما اذا  
سكنت الشهود فلو بينا انه  
لدى اليد او قالوا لا ندري  
لا يقضى به نهر ثم استيلاده  
لا يمنع استحقاق الولد بالبينة  
فيكون ولد المغرور حراً  
بالقيمة المستحقة كما مر في باب  
دعوى النسب (وان أقر)  
ذو اليد (بها) لرجل (لا)  
يتبعها في أخذها وحدها  
والفرق مامر من الاصل  
وهذا اذا لم يدعه المقر له  
فلو ادعاه يتبعها وكذا  
سائر الزوائد نعم لا ضمان  
بها كما مر وانما المنصوب  
ولم يذكر النكول لانه في حكم  
الاقرار فيمستأني معزياً  
للممادية (ومنع التناقض)  
اي التناقض في الكلام  
(دعوى المالك) اي  
او منفعة لما في الصغير

مطلب

في مسائل التناقض

القاضي (٢) واكتفى بعضهم في تحقيقه كون الثاني عند القاضي واختار في النهر الاول لان من شرائط الدعوى كونها لديه واختار في البحر من متفرقات القضاء الثاني قال في المنع ولعل وجهه انه الذي يتحقق به التناقض اه وقال المقدسي يكاد ان يكون الخلاف لفظيا لان الكلام الاول لابد ان يثبت عند القاضي ليرتب على ما عند حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالبيان فكأنهما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه يعم الحقيقي والحكمي في السابق واللاحق اه قلت ويشهد له مسائل كثيرة في دعوى الدفع وسيأتي تمام الكلام عليه في متفرقات القضاء ان شاء الله تعالى \* ثم اعلم ان التناقض يرتفع بتصديق الخصم ويتكذيب الحاكم ايضا وهو معنى قولهم المقرر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره بجر عن البرازية وقدمنا قبل نحو ورقة مسائل في ارتفاعه بتكذيب الحاكم ثم ذكر في البحر بعد ورقتين ارتفاعه بثالث حيث قال اذا قال تركت احد الكلامين فانه يقبل منه لما في البرازية عن الذخيرة ادعاء مطلقا فدفعه بأنك كنت ادعيته قبل هذا مقيد او برهن عليه فقال المدعي ادعيه الآن بذلك السبب وتركت المطلق يقبل اه اي لكون المطلق ازيد من المقيد وهو مانع لصحة الدعوى وانما لو ادعى المطلق اولا تسمع كافي البرازية لكونه بدعوى المقيد نائبا يدعي اقل لكن مانعاه في البحر عن البرازية لا يدل على كون ذلك قاعدة في ابطال التناقض والازم ان لا يضر تناقض اصلا لتسكن التناقض من قوله تركت الكلام الاول فاذا أقر أنه ليس له ثم قال جولي وتركت الاول تسمع ولا قائل به اصلا والظاهر ان مانعاه عن البرازية وجهه كونه توفيقا بين الكلامين بان مراد المدعي الاقل الذي ادعاء اولا بدليل ما في البرازية ايضا ادعى عليه مانعا مطلقا ثم ادعى عليه عند ذلك الحاكم بسبب يقبل بخلاف العكس الا ان يقول العاكس اردت بالمطابق الثاني المقيد الاول لكون المطلق ازيد من المقيد وعليه الفتوى اه فافهم **(قوله طلب نكاح الامة يمنع دعوى تملكها)** تمة عبارة الصغرى وطلب نكاح الحرة مانع من دعوى نكاحها اه وكان الاولى ذكره لانه مثال منع دعوى الملك في المنفعة **(قوله وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الخ)** كما اذا ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل الا اذا وفق وقال كان لفلان الاول وقد وكلني بالخصومة ثم باعه من الثاني ووكلفني ايضا والتدارك ممكن بأن غاب عن المحاسن وجاء بعد فوت مدة وبرهن على ذلك على مانع عليه الخصم في الجامع دل على ان الامكان لا يكفي نهر عن البرازية **(قوله سنجقه الخ)** حاصل ما ذكره هناك حكاية الخلاف قلت وذكر في البحر هناك ان الاكتفاء بامكان التوفيق هو القياس والاستحسان ان التوفيق بالفعل شرط وذكر محشية الرملي عن منية المفتي ان جواب الاستحسان هو الاصح اه وفي جامع الفصولين بعد حكاية الخلاف والاصوب عندي ان التناقض اذا كان ظاهرا السلب والایجاب والتوفيق خفيا لا يكفي امكان التوفيق والا ينبغي ان يكفي الامكان يؤيده ما في ح انه لو اقر له انه له فمكث قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن عن الشراء منه بلا تاريخ قبل لا يمكن التوفيق بأن يشتره بعد اقراره ولان البينة على العقد المبهم تفيد الملك لاحال ولذا لا تعتبر الزوائد اه واقره في نور العين **(قوله وفروع هذا الاصل كثيرة)** منها ادعى عليه ألفا دينا فانكر ثم ادعاها من جهة الشركة

(٢) قوله واكتفى بعضهم في تحقيقه كون الثاني الخ هكذا بخطه ولعل صوابه يكون الثاني الخ تأمل اه مع صحته

\* طلب نكاح الامة يمنع دعوى تملكها وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا وفق وهل يكفي امكان التوفيق خلاف سنجقه في متفرقات القضاء وفروع هذا الاصل كثيرة ستجي في الدعوى \* ومنها ادعى على آخر انه أخوه وادعى عليه الثقة فتقال المدعي عليه ليس هو بأخي ثم مات المدعي عن تركه فجاء المدعي عليه يطلب ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل للتناقض

لا تسمع وبالعكس تسمع لا يمكن التوفيق لأن مال الشركة يجوز كونه ديناً بالجحود ادعى الشراء من أبيه ثم برهن على أنه ورثها منه يقبل لا يمكن أنه جحد الشراء ثم ورثه منه وبالعكس لا ادعى ولا الوقف ثم لنفسه لا تسمع كالأدعاء لغيره ثم لنفسه وبالعكس تسمع لصحة الإضافة بالاختصاص انتفاعاً ادعاء بشراء أو اراث ثم ادعاء مطلقاً لا تسمع بخلاف العكس كما مر بحر ما خصاً (قوله) وإن قال أبي أو ابني مفاده أن قول ذلك بعد قول المدعى الأول هو أخى وليس كذلك لأن المراد أن مدعى النفقة لو قال هو أبى أو ابني وكذبه ثم بعد موته صدقه المدعى عليه وادعى الأراث يقبل والفرق أن ادعاء الولاد مجرداً يقبل لعدم حمل النسب على الغير بخلاف دعوى الأخوة أفاده ح ويمكن الرجوع ضمير قال هنا وفي المعطوف عليه إلى مدعى النفقة ويكون المراد أن مدعى الأراث وافقه على دعواه فافهم (قوله) والاصل الخ) أشار بهذا وبالكاف إلى أنه ليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بما ذكره المصنف بل كل ما في سببه خفاء فنه اشترى أو استأجر داراً من رجل ثم ادعى أن أباه كان اشتراها له في صغره أو أنه ورثها منه وبرهن قبل ادعى شراء من أبيه ثم برهن على أنه ورثها منه يقبل وبالعكس لا ادعى عيناً له وعليه قيمتها ثم ادعى أنها قائمة في يده وعليه أحضارها أو بالعكس يقبل اشترى ثوباً في منديل ثم زعم أنه له وأنه لم يعرفه يقبل اقتسما التركة ثم ادعى أحدهما أن أباه كان جعل له منها الشيء الفلاني أن قال كان في صغري يقبل وإن مطلقاً لا وتماه في البحر (قوله) كالنسب) كالأول عباداً ولد عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الأول أنه ابنه يقبل ويبطل الشراء الأول والثاني لأن النسب يثبت على الملقوق فيخفى عليه فيعذر في التناقض عيني وفي جامع الفصولين قال أنا لست وارث فلان ثم ادعى أنه وبين الجهة يصح إذا التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه ولو قال ليس هذا الولد منى ثم قال هو منى يصح وبالعكس لا يكون النسب لا يثبت بنفيه وهذا إذا صدقه الابن والا فلا يثبت النسب لأنه إقرار على الغير بأنه جزئى لكن إذا لم يصدقه الابن ثم صدقه ثبت البنوة لأن إقرار الأب لم يبطل بعدم التصديق ولو أنكر الأب إقراره فبرهن الابن عليه يقبل والإقرار بأنه أبى يقبل لأنه إقرار على نفسه بأنه جزؤه أما الإقرار بأنه أخوه فلا لأنه إقرار على الغير ولو ادعى أن أبى فلان وصدقه ثبت نسبه فإذا ادعى أنه ابن فلان آخر لا يسمع لأن فيه إبطال حق الأول وكذا لو لم يصدقه الأول لأنه أثبت له حق التصديق فلو صححنا إقراره الثاني يفضى إلى إبطال حق التصديق للأول وصار كمن ادعى أنه مولى فلان ولم يصدقه ثم ادعى أنه مولى فلان آخر لم يجزأه وتماه فيه (قوله) والطلاق) حتى لو برهنت على الثالث بعد ما اختلعت قبل برهانها واستردت بدل الخلع لاستقلال الزوج بذلك بدون علمها وكذا لو قاسمت المرأة وورثة زوجها وقد أقروا بالزوجة كباراً ثم برهنوا على أن زوجها كان طالقاً في صحته ثلاثاً رجعوا عليها بما أخذت نهر وفي البحر عن البرازية ادعت الطلاق فأنكر ثم مات لا تملك مطالبة الميراث أه تأمل (قوله) وكذا الحرية) أي ولو عارضة وفصله عما قبله بكذا إشارة إلى أن التفريع بعده عليه فقط ومن فروع ذلك لو برهن البائع أو المشتري أن البائع حرره قبل بيعه يقبل إذا التناقض متحمل في العتق قال في جامع الفصولين بعد نقله أقول التناقض إنما يتحمل بناء على الحفاء وإذا تحقق في المشتري لا البائع

وإن قال أبى أو ابني قبل  
والاصل أن التناقض (لا)  
يمنع دعوى ميثقي سببه  
ك(النسب والطلاق و)  
كذا (الحرية)

لأنه يستبد بالعق فالأولى أن يحمل هذا على قولهما إذا الدعوى غير شرط عندها في عتق  
العبد فقبل بينة البائع حسبة وإن لم تصح الدعوى للتناقض اه ومنها لو أدى المكاتب بدل  
الكتابة ثم ادعى تقدم اعتاقه قبلها قبل بزانية وفي المبسوط أقرت له بالرق فباعها ثم برهنت  
على عتق من البائع أو على أنها حرة الأصل يقبل استحسانا ولو باع عبدا وقبضه المشتري وذهب  
به إلى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهو أقرار منه بالرق فلا يصدق في دعوى  
الحرية بعده لسعيه في نقض ما تم من جهته إلا أن يبرهن فيقبل وكذا لو رهنه أو دفعه بحماية  
كان أقرارا بالرق لولو آجره ثم قال أنا حر فالقول له لأن الأجرة تصرف في منافعه لا في عتقه  
وتماه في البحر (قوله) فلو قال (عبد) أي إنسان وسماه عبدا باعتبار ظاهر الحال الآن والا  
فالفرض أنه حر وقوله لمشتري أي لمريد الشراء (قوله) اشتري فأنا عبد (لا بد في كون المشتري  
مغرورا يرجع بالثمن من هذين القيدين أعني الأمر بالشراء والأقرار بكونه عبدا كما في الفتح  
وغيره وما في العتابة من الاكتفاء بسكوت العبد عند البيع في رجوع المشتري عليه فهو مخالف  
لما في سائر الكتب وإن غلط فيه بعض من تصدر للأفتاء بدار الساطنة العالية وافق بخلافه  
كما أفاده الأتقروى في منهوات فتاويه وأفاد بقوله اشتري أنه لو قال له اجنبي اشتريه فإنه حر  
فلا رجوع بحال كما في جامع الفصولين وغيره (قوله) لزيد (كذا في النهر قال السامحاني  
والظاهر أنه ليس بشرط لأن الغرور في ضمن المعاوضة ليس كغفلة صريحة حتى يشترط معرفة  
المكفول له وعنه وما اغتفروا أيضا هنا رجوع العبد على سيده بما أدى مع أنه لم يأمره بهذا  
الضمان الواقع منه ضمن قوله اشتري فأنا عبد اه (قوله) معتمدا على مقالته (احترزه عما  
إذا كان عالما بكونه حرا لأنه لا تغير مع العلم كما لا يخفى ولذا لو استولدها علما بأن البائع غصبها  
فاستحقت لا يرجع بقيمة الولد وهو رقيق كما ذكره الشارح فافهم (قوله) أي ظهر حرا (هـ)  
بينه أقامها لأنه وإن كان دعوى العبد شرطا عند أبي حنيفة في الحرية الأصلية وكذا في  
العارضة بعق ونحوه في الصحيح لكن التناقض لا يمنع تحتها كما أفاده تفريع المسئلة وتماه  
في الفتح (قوله) يعرف مكانه (ظاهر إطلاقهم ولو بعد بحث لا يوصل إليه عادة كاقصى الهند  
نهر فافهم (قوله) لوجود القابض (أي البائع والأولى قول الفتح للتمكن من الرجوع على  
القابض (قوله) والا (أي بأن لم يعلم مكانه ومثله ما إذا مات ولم يترك شيئا فلو كان له تركته يعلم  
مكانها يرجع فيها فيما يظهر لأن ذلك دين عليه كأيأ تي والدين لا يبطل بالموت فافهم (قوله) يرجع  
المشتري على العبد بالثمن (لأنه يجعل العبد بالأمر بالشراء ضامنا للثمن له عند تعذر رجوعه  
على البائع دفعا للغرور والضرر ولا تعذر الأفيلا لا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن أن  
يجعل الأمر به ضمانا للسلامة كما هو موجه هداية (قوله) خلافا للثاني (أي في رواية عنه  
(قوله) لا رجوع عليه اتفاقا) لأن الحر يشتري نخايضا كالأسير وقد لا يجوز شراء العبد  
كالمكاتب زباني (قوله) ويرجع العبد على البائع (أي ما يرجع عليه مع أنه لم يأمره بالضمان عنه  
لأنه أدى دينه وهو مضطر في أدائه فتح فهو كغير الرهن إذا قضى الدين لتخليص الرهن يرجع  
على المديون لأنه مضطر في أدائه (قوله) لم يضمن أصلا (أي سواء كان البائع حاضرا أو غائبا  
قال في الهداية لأن الرهن ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى يجوز الرهن

فلو قال عبد لمشتري اشتري  
فأنا عبد (لزيد) (فاشتراه)  
معتمدا على مقالته (فاذا  
هو حر) أي ظهر حرا  
(فإن كان البائع حاضرا  
أو غائبا غيبة معروفة)  
يعرف مكانه (فلا شيء على  
العبد) لوجود القابض  
(والا يرجع المشتري على  
العبد) بالثمن خلافا للثاني  
ولو قال اشتري فقط أو أنا  
عبد فقط لا رجوع عليه  
اتفاقا درر (و) رجع  
(العبد على البائع) إذا  
ظفر به (بخلاف الرهن)  
بأن قال ارتضى فأني عبد  
لم يضمن أصلا



يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة (باع عقاراً ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه قبل والا) لان مجرد الوقف لا ينزل الملك بخلاف الاعناق فتح واعتمده المصنف تبعاً للبحر على خلاف ما صوبه الزياي وتقدم في الوقف وسيجيء آخر الكتاب (ان ترى شيئاً ولم يقضه حتى ادعاه آخر) انه لا تسع دعواه بدون حضور البائع والمشتري للقضاء عليهما ولو قضى له بحضرتهما ثم برهن احدهما على ان المستحق باعه من البائع ثم هو باعه من المشتري قبل ولزم البيع وتماه في الفتح (لاعبرة بتاريخ الغيبة) بل العبرة لتاريخ الملك (فلو قال المستحق) عند الدعوى (غابت) عنى (هذه الدابة) (مندسنة) فقبل القضاء بها للمستحق اخبر المستحق عليه البائع عن القصة (فقال البائع لي بيته انها كانت ملكاً لي منذ سنتين) مثلاً وبرهن على ذلك (لا تدفع الخصومة) بل يقضى بها للمستحق لبقاء دعواه في ملكه مطلق خال عن تاريخ من الجارفين (العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع) على البائع (عند الاستحقاق) فلو استولد مشتركة يعلم

ببديل الصرف والمسلم فيه مع حرمة الاستبدال فلا يجعل الامر به ضماناً للسلامة وبخلاف الاجبي اى لو قال اشترته فانه حر لانه لا يعبأ بقوله فيه فلا يتحقق الغرور ونظير مسئلتنا قول المولى بايعوا عبدى هذا فاني قد اذنت له ثم ظهر الاستحقاق يرجعون عليه بقيمته اه (قوله والاصل الخ) مر هذا الاصل مبسوطاً آخراً بالمراجعة والتولية (قوله لان مجرد الوقف لا ينزل الملك) أى عند الامام والفتوى على لزومه بدون الحكم بلزومه (قوله على خلاف ماصوبه الزياي) حيث قال وان اقام اليانة على ذلك قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو اصبوحاوط اه (قوله وتقدم في الوقف) قدمنا هناك ان الاصح سماع اليانة دون الدعوى المجردة بلا تفصيل لان الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه اليانة وتام تحقيق المسئلة هناك فراجعهم (قوله للقضاء عليهما) لان الملك للمشتري واليد للبائع والمدعى يدعيهما فشرط القضاء عليهما حضورهما فتح بقى لو قال المستحق لا يانة لي واستحلفهما فحلف البائع ونكل المشتري فانه يؤخذ بالثمن فاذا اذاه أخذ العبد وسلمه الى المدعى وان حلف المشتري ونكل البائع لزم البائع كل قيمة العبد الا ان يميز المستحق البيع ويرضى بالثمن بزازية وجامع الفصولين (قوله ثم هو) أى البائع (قوله ولزم البيع) لانه يقرر القضاء الاول ولا ينقضه فتح لان القضاء بان المستحق باعه يقرر القضاء بأنه ملك المستحق (قوله وتماه في الفتح) حيث قال ولو فسخ القاضى البيع بطالب المشتري ثم برهن البائع ان المستحق باعه منه بأخذها وتبقى له ولا يعود البيع المنتقض اه فأفاد ان قوله ولزم البيع مقيد بما اذا لم يفسخ القاضى البيع (قوله لاعبرة بتاريخ الغيبة الخ) اعلم ان الخارج مع ذى اليد لو ادعى ملكاً مطلقاً فالخارج اولى الا اذا برهن ذواليد على التنازع او ارجاها الملك وتاريخ ذى اليد سابق فهو اولى ولو ارجاها احداهما فقط يقضى للخارج عندها وعند ابى يوسف وهو رواية عن الامام يحكم للمورخ خارجاً او اذا كان كافى جامع الفصولين من الفصل الثامن وافاد المصنف ان تاريخ الغيبة غير معتبر لان قول الخارج ان هذا الحمار غاب عني منذ سنة ليس فيه تاريخ ملك فاذا قال ذواليد انه ملكي منذ سنتين مثلاً وبرهن لا يحكم له لانه وجد تاريخ الملك من احدهما فقط وهو غير معتبر فيقضى به للخارج عندها كما علمت ومثله لو برهن الخارج انه له منذ سنتين وذواليد انه بيده منذ ثلاث سنين فهو للخارج لان ذاليد لم يبرهن على الملك كافى جامع الفصولين (قوله بل العبرة لتاريخ الملك) أى التاريخ الموجود من العارفين كما علمت والافتاريخ الملك هنا وجد من المدعى عليه لكنه لم يوجد من المدعى بل وجد منه تاريخ الغيبة فقط (قوله فقبل) ظرف متعلق باخبر (قوله اخبر المستحق عليه) أى الذى ادعى عليه بالاستحقاق وهو المشتري وهو مرفوع على انه فاعل اخبر والبائع مفعوله (قوله بل يقضى بها للمستحق) لانه ما ذكر تاريخ الملك بل تاريخ الغيبة فبقى دعواه الملك بلا تاريخ والبائع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري تلقى الملك منه فصار كأن المشتري ادعى ملكاً بأنه بتاريخ سنتين الا ان التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد فسقط اعتبار ذكره وبقيت الدعوى في الملك المطلق فيقضى بالاداء درر اى يقضى بها للمستحق قال في جامع الفصولين من الفصل السادس عشر بعد ذكره ماص اقول ويقضى بها للمورخ عند ابى يوسف لانه يرجع المورخ حالة الانفراد (العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع) على البائع (عند الاستحقاق) فلو استولد مشتركة يعلم

ويغني الإفتاء به لانه ارفق واظهر والله تعالى اعلم اهـ ( قوله لانعدام الغرور ) لعلمه بحقيقته الحال درر ومثله مالو تزوج من اخبرته بأنها حرة علما بكذبها فأولدها فالولد رقيق كما في جامع الفصولين ( قوله ويرجع بالثمن ) اى على بائه وكان الاولى ذكر الرجوع بالثمن اولا لكونه المقصود من التفريع على كلام المتن ثم يقول ولكن يكون الولد رقيقا افاده السائحاني ( قوله وان اقر بملكية المبيع للمستحق ) اى بعد ان يكون الاستحقاق ثابتا بالينة لا باقرار المشتري المذكور فلا ينافي قول المصنف السابق اما اذا كان باقرار المشتري او بنكوله فلا على انه قدم الشارح انه اذا اجتمع الاقرار والينة يقضى بالينة عند الحاجة الى الرجوع وبه اندفع ما في الشرنبلالية من توهم المناقاة فافهم ( قوله ويرجع ) اى بالثمن ( قوله بسبب ما ) اى بشراء او هبة او ارث او وصية ( قوله بخلاف ما اذا لم يقر ) اى المشتري اى لم يقر نصا بانه ملك للبائع فان الشراء وان كان اقرارا بالملك لكنه محتمل وفي جامع الفصولين لانه وان جعل مقرا بالملك للبائع لكت مقتضى الشراء وقد انسخ الشراء بالاستحقاق فينسخ الاقرار ( قوله بل لا بد من الشهادة على مضمونه ) بان يشهدا ان قاضى بلدة كذا قضى على المستحق عليه بالدابة التى اشتراها من هذا البائع واخرجها من يدا المستحق عليه كافي جامع الفصولين وغيره ( قوله من محاضر ) بيان لما والمراد مضمون ما في المذكورات فلا بد فيها من الشهادة على مضمون المكتوب لما في المنع والمحضر ما يكتبه القاضى من حضور الخصمين والتداعى والشهادة والسجل ما يكتب فيه نحو ذلك وهو عنده والصك ما يكتبه لمشترا وشفيع ونحو ذلك اهـ ط ( قوله بخلاف نقل وكالة ) كما اذا وكل المدعى انسانا بمحضرة القاضى ليدعى على شخص في ولاية قاض آخر وكتب القاضى كتابا يخبره بالوكالة ط ( قوله وشهادة ) كما اذا شهدوا على خصم غائب فان القاضى لا يحكم بل يكتب الشهادة ليحكم بها القاضى المكتوب اليه ويسلم المكتوب لشهود الطريق كما يأتى في باب كتاب القاضى الى القاضى ح ( قوله لانهما لتحصيل العلم للقاضى ) اى مجرد الاعلام لا لنقل الحكم فلا تشترط الشهادة على مضمونهما بل تكفى الشهادة بأنهما من قاضى بلدة كذا هذا ما يفيد كلامه تبعاً للدرر لكن سيأتى في كتاب القاضى الى القاضى اشتراط قراءته على الشهود او اعلامهم به ومقتضاه انه لا بد من شهادتهم بمضمونه والا فالفائدة في قراءته عليهم ولعل ما هنا مبنى على قول ابى يوسف بأنه لا يشترط سوى شهادتهم بأنه كتبه وعليه الفتوى كما سيأتى هناك ( قوله ولذا لزم الح ) قال المصنف في كتاب القاضى الى القاضى في مسألة نقل الشهادة ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لذي على ذمى وعالله الشارح بقوله لشهادتهم على فعل المسلم اهـ ط ( قوله ولا رجوع الح ) اى لو ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شئ كائة درهم مثلا فاستحق بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشئ من البذل على المدعى لجواز ان تكون دعواه فيما بقى وان قل درر وعبرة الهداية فاستحققت الدار الاذراعا منها والظاهر انه لو كان الاستحقاق على سهم شائع كربع او نصف فهو كذلك لان المدعى لم يدع سهمها منها لان دعوى حق مجهول تشمل السهم والجزء نعم لو ادعى سهمها شائعا لكون استحقاق الربع مثلا واردا على ربع ذلك السهم ايضا فالمدعى عليه الرجوع بربع بدل الصالح هذا ما ظهر لي فتأمل ( قوله لدخول المدعى في المستحق )

( بالبناء )

رقيقا لانعدام الغرور ويرجع بالثمن وان اقر بملكية المبيع للمستحق درر وفي القنية لو اقر بالملك للبائع ثم استحق من يده ويرجع لم يبطل اقراره فلو وصل اليه بسبب ما امر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل بخلاف النص ( لا يحكم ) القاضى ( يسجل الاستحقاق بشهادة ) انه كتاب ( قاضى ) كذا ( لان الخط يشبه الخط فلم يحز الاعتماد على نفس السجل ) بل لا بد من الشهادة على مضمونه ( يقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ) كذا ( الحكم في ) بما سوى نقل الشهادة والوكالة ( من محاضر وسجلات وصكوك لان المقصود بكل منها الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانهما لتحصيل العلم للقاضى ولذا لزم اسلامهم ولو اخصم كافرا ) ولا رجوع في دعوى حق مجهول من دار فصول على شئ ( معين ) واستحق بعضها لجواز دعواه فيما بقى ( ولو استحق كلها رد كل العوض ) لدخول المدعى في المستحق

( واستفيد منه ) أى من جواب المسئلة ٢٧٧ امران احدهما ( صحة الصلح عن مجهول ) على معلوم لان جهالة الساقط

لا تقضى الى المنازعة ( و )  
الثانى ( عدم اشتراط صحة  
الدعوى لصحته ) لجهالة  
المدعى به حتى لو برهن لم يقبل  
مالم يدع اقراره به ( ورجع )  
المدعى عليه ( بحصته فى  
دعوى كلها ان استحق  
شئ منها ) لفوات سلامة  
المبدل قيد بالمجهول لانه لو  
ادعى قدرا معلوما كربعها  
لم يرجع مادام في يده ذلك  
المقدار وان بقى اقل رجع  
بحساب ما استحق منه  
( فرع ) \* لو صالح من  
الدنانير على دراهم وقبض  
الدراهم فاستحققت بعد  
التفرق رجوع بالدنانير لان  
هذا الصلح فى معنى الصرف  
فاذا استحق البدل بطل  
الصلح فوجب الرجوع درر  
وفيهما فروع آخر فلتنظر وفى  
المنظومة المحيية مهمة منها \* لو  
مستحقا ظهر المبيع \* له على  
بائعه الرجوع \* بالثمن الذى له  
قد دفعا \* الا اذا البائع ههنا  
ادعى \* بأنه كان قدما اشتري  
\* ذلك من ذا المشتري بلا  
مرا \* لو اشترى خرابة  
وانفقا \* شيئا على تعميرها  
وظفقا \* ذلك يسوى بعدها  
آكامها \* ثم استحق رجل  
تمامها \* فالمشتري فى ذلك  
ليس راجعا \* على الذى  
غدا ذلك بأما \* ولا على  
ذا المستحق \* مالم يبقا \* بذا  
الذى كان عايبا \* انفقا \*

بالبناء للمجهول فيهما قال فى الدرر للعلم بأنه اخذ عوض مالم يملكه ( قوله واستفيد منه الخ )  
كذا ذكره شراح الهداية ( قوله لان جهالة الساقط لا تقضى الى المنازعة ) لان المصالح  
عنه ساقط فهو مثل البراء عن المجهول فانه جائز عندنا لما ذكر بخلاف عوض الصلح فانه  
لما كان مطلوب التسليم اشترط كونه معلوما لئلا يقضى الى المنازعة ( قوله لصحته ) أى صحة  
الصلح ( قوله لجهالة المدعى به ) بيان لوجه عدم صحة الدعوى لان المدعى به اذا كان مجهولا  
لانصح الدعوى حتى لو برهن عليه لم يقبل ( قوله مالم يدع اقراره به ) أى فاذا ادعى اقرار  
المدعى عليه بذلك الحق للمجهول وبرهن على اقراره به يقبل أى ويجبر المقر على البيان كإفقاله ط  
عن نوح ( قوله بحصته ) الاولى ذكره بعد قوله شئ منها لان الضمير راجع اليه ط ( قوله لفوات  
سلامة المبدل ) أى الشئ الذى استحق فانه لم يسلم للمصالح قال فى الدرر لان الصالح على مائة وقع  
عن كل الدار فاذا استحق منها شئ تبين ان المدعى لا يملك ذلك القدر فيرد بحسابه من العوض اه  
فافهم ( قوله لم يرجع الخ ) هذا ظاهر فيما اذا ورد الاستحقاق على سهم شائع ايضا كربعها  
او نصفها اما اذا استحق جزء معين منها كذراع مثلا من موضع كذا فالصالح عن دعوى ربعها  
يدخل فيه ربع ذلك الجزء المستحق تأمل ( قوله وان بقى اقل ) بأن ادعى الربع ولم يبق بعد  
الاستحقاق فى يد المدعى عليه الا الثمن فيرجع بحصة الثمن المستحق ط ( قوله فوجب الرجوع )  
أى بأصل المدعى وهو الدنانير ط ( قوله وفيها فروع آخر فلتنظر ) منها استحقاق بعض المبيع  
وسياقى ومنها مسائل أخر تقدمت فى فصل الفصولى ( قوله الا اذا البائع ههنا ادعى الخ ) أى  
فلا يرجع بالثمن لانه لو رجع على بائعه فهو ايضا يرجع عليه بزازية لكن هذا ظاهر اذا انحدر  
الثمن فلو زاد فله الرجوع بالزيادة كما قاله ط وكذا لو ادعى عليه اقراره بأنه اشتراه منى وهى  
حيلة لأمن البائع غائلة الرد بالاستحقاق وبيانها ان يقر المشتري بأن بائى قبل ان يبيعه منى  
اشتراه منى فحينئذ لا يرجع بعد الاستحقاق لما قلنا اما لو قال لا يرجع بالثمن ان ظهر الاستحقاق  
فظهر كان له الرجوع ولا يعمل ما قاله لان البراء لا يصح تعاقبه بالشرط كفى الفتح ( قوله  
وظفقا ذلك ) أى شرع واسم الإشارة للمشتري ( قوله آكامها ) بمد الهززة جمع أكمة محركة التل  
( قوله تمامها ) أى الخرابة وما بناه فيها ( قوله مطا ) لم يظهر لى المراد به تأمل ( قوله بذا الذى  
كان عايبا انفقا ) متعلق بقوله راجعا المقدور فى المعطوف والمذكور فى المعطوف عليه ولو قدم  
هذا الشرط على الذى قبله لكان اظهر ويكون المراد بقوله مطا انه لا يرجع على المستحق  
بما انفق ولا بالثمن اما على البائع فلا رجوع بما انفق فقط ويرجع بالثمن كما صرح به فى جامع  
الفصولين ثم المراد بما انفق قيمة البناء ان كان بنى فيها أو اجرة التسوية ونحوها كما يظهر مما  
يأتى ثم اعلم اننا قد علمنا انه لا يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا صار المبيع يخال لو كان غصبا  
للملكه كالأوقاع الثوب وخاطه قيمه فاستحق القيمة او طحن البر فاستحق الدقيق وقد اختلفوا  
فيا لو غصب ارضا وبنى فيها او غرس ما قيمته اكثر من قيمة الارض هل يملك الارض بقيمتها  
ام يؤمر بالقلع والرد الى المالك أفتى المفتى ابو السعود بالثانى وعليه يظهر اطلاقهم هنا اما على  
القول الاول فنقيد المسئلة بما اذا كان قيمة البناء اقل والا كان الاستحقاق واردا على ملك  
المشتري وهو الارض والبناء فلا رجوع له على البائع اصلا فتنبه لذلك ( قوله به ) أى بالمبيع

وان مبيع مستحقا فظهر \* ثم قضى القاضى على من اشترى \* به فصالح الذى ادناه \* صدقنا على شئ له اداه \*

او بالاستحقاق وهو متعلق بقوله قضى والضمير في قوله فصالح عائد على من اشترى والذي ادعاه وهو المستحق مفعول صالح وصالحا مفعول مطلق وضمير له عائد على الذي (قوله يرجع الخ) اي لانه صار شاريا للمبيع من المستحق وصرح الكلام على ذلك اوائل الباب (قوله شري دارا) اي ولو كان الشراء فاسدا كما في جامع الفصولين معللا بتحقيق الغرور فيه (قوله وبني فيها) اي من ماله فلو بني بنقضها لم يرجع بقيمته كاهو ظاهر ولا بما انفق كما يعلم مما يأتي (قوله فاستحققت) اي الدار وحدها دون ما بناه فيها (قوله وقيمة البناء مبني) اي يقوم مبني ف يرجع بقيمته لا مقلوعا والمراد بالبناء ما يمكن نقضه وتسليمه كايأتي فلا يرجع بما انفق من طين ونحوه ولا باجرة الباني ونحوه (قوله على البائع) ثم هذا البائع يرجع على بائعه بالثمن فقط لا بقيمة البناء عنده وعندهما يرجع بقيمة البناء ذخيرة (قوله اذا سلم النقض اليه) ظاهره انه يرجع بعدما كلفه المستحق الهدم فهدمه والبائع غائب ثم سلم نقضه الى البائع وذكر في الحاشية عن ظاهر الرواية انه لا يرجع عليه الا اذا سلمه البناء قائما فهدمه البائع ثم قال والاول اقرب الى النظر قلت وعزاه في الذخيرة الى عامة الكتب (قوله يوم تسليمه) متعلق بقيمة فلو سكن فيه وانهدم بعضه او زادت قيمته يرجع عليه بقيمة البناء يوم التسليم كما بسطه في جامع الفصولين ونقلناه في آخر المراجعة عن الحاشية (قوله فبالثمن لا غير) وعند البعض له امسالك النقض والرجوع بنقضانه ايضا كما في الذخيرة (قوله كالمواستحققت بجميع بنائها) اي فانه يرجع بالثمن لا غير وهذه مسألة الحراية السابقة (قوله لما تقرر الخ) قال في جامع الفصولين لان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولانه لما استحق الكل لا يقدر المشتري ان يسلم البناء الى البائع وقدمه انه لا يرجع بقيمة بنائه ما لم يسلمه الى البائع اه (قوله لان الحكم الخ) اي حكم القاضي بالاستحقاق يوجب الرجوع بالقيمة اي بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه كايأتي لا بالنفقة اي لا بما انفقه وهو هنا اجرة الحفر والترميم بعين ونحوه مما لا يمكن نقضه وتسليمه وافادته لا فرق بين ان يستحق لجهة وقف وملك وعبارة الشارح آخر كتاب الوقف توهم خلافه وقد مرنا الكلام عليها هناك (قوله كافي مسألة الحراية) اي المتقدمة في النظم وهذا تشبيه لقوله لا بالنفقة ان كان لم يبن في الحراية وان كان بني فيها فهو تمثيل لقوله كالمواستحققت الخ (قوله حتى لو كتب في الصك) اي صك عقد البيع وهو تفرع على قوله لا بالنفقة (قوله فعلى البائع) اي اذا ظهرت مستحقة ط (قوله يفسد البيع) لانه شرط فاسد لا يقتضي العقد ولا يلائمه ط (قوله وطواها) اي بناها بحجر او آجر (قوله لا بقيمة الحفر) كذا في جامع الفصولين والظاهر التعبير بنفقة الحفر لان الحفر غير متقوم (قوله فلو شرطاه) اي الرجوع بنفقة الحفر (قوله وبالجملة) اي واقول قولنا متبسا بالجملة اي مشتملا على جملة ما تقرر (قوله بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه) اي بعد ان يسلمه للبائع كما مر وهذا ان لم يكن عالما بأن البائع غائب فلو علم لم يرجع لانه مغتفر لا مغرور بزانية ولو قال البائع بعتهامينية وقال المشتري انا بنيتها فارجع عليك فالقول للبائع لانه منكر حق الرجوع ولو اخذ دارا بشفعة فبني ثم استحق منه رجع على المشتري بثمنه لا بقيمة بنائه لانه اخذها برأيه جامع الفصولين وفيه لواضر الزرع بالارض فالاستحقاق ان يضمنه للنقصان ولا يرجع المشتري على بائعه الا بالثمن

\* يرجع في ذلك بكل الثمن \*  
 \* على الذي قد باعه فاستثنى \*  
 وفي المثبة شري دارا وبني فيها فاستحققت رجع بالثمن وقيمة البناء مبني على البائع اذا سلم النقض اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير كالمواستحققت بجميع بنائها لما تقرر ان الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء مثلا ولو حفر بئرا أو نقي البالوعة أو رم من الدار شيئا ثم استحققت لم يرجع بشئ على البائع لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كافي مسألة الحراية حتى لو كتب في الصك فأنفق المشتري فيها من نفقة أو رم فيها من ممرمة فعلى البائع يفسد البيع ولو حفر بئرا وطواها يرجع بقيمة الطي لا بقيمة الحفر فلو شرطاه فسد وكذا لو حفر ساقية ان قطر عليها رجع بقيمة بناء القنطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالجملة فانما يرجع اذا بني فيها أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة

توطين

« (تأنيده) » نظم في المحمية مسألة اخرى وعزاها شارحها سيدي عبدالغني النابلسي الى جامع الفتاوى وهي رجل اشترى كرما فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم استحقه رجل وبرهن واخذ به قضاء القاضي ثم طلب الغلة التي اتلفها المشتري هل يجوز رده ام لا الجواب فيه يوضع من الغلة مقدار ما انفق في عمارة الكرم من قطع الكرم واصلاح السواقي وبنيان الحيطان وممرته وما فضل من ذلك يأخذ المستحق من المشتري اه وبه افتي في الحامدية ايضا وعزاها الى جامع الفتاوى وقال وبمثله افتي الشيخ خير الدين في فتاواه وايضا ابوالسعود افندي مفتي السلطنة نقلا عن التوفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونقله الانقروبي في فتاواه اه قات وهذا مشكل لانه مثل قيمة الجص والطين فلا يرجع به على البائع ولا على المستحق لان زوائد المغصوب متصلة او منفصلة تضمن بالاستهلاك والغلة منهما ولعل وجهه انه اذا اقتطع من الغلة ما انفقه لم يكن رجوعا من كل وجه لان الغلة انما تمت وصاحبت بانفاقه كما في الاتفاق على الدابة كياتي لكن كان الاوفق الرجوع على البائع لانه غير المشتري في ضمن عقد البيع ولا صنع للمستحق في ذلك فليتأمل (قول له في الفصل الخامس عشر) صوابه السادس عشر (قول له رد الباقي) لعب الشركة (قول له ان لم يتغير الخ) لان ذلك مانع من الرد بالعيب (قول له ولو شري ارضين الخ) قال في جامع الفصولين استحق بعض المبيع فلو لم يميز الا بضرر كدار وكرم وارض وزوجي خنف ومصر اعي باب وقن يتخير المشتري والا فلا كشوين لان منفعة الدار يتعاقب بعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعاقب بمنفعة ثوب آخر اه وهذا اذا كان بعد القبض ولذا قال بعده ولو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويتخير المشتري في الباقي كما مر سواء اورث الاستحقاق عيبا في الباقي او لا لتفرق العفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبضه سواء استحق المقبوض او غيره يتخير كما مر لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو اورث الاستحقاق عيبا فباقي يتخير المشتري كما مر ولو لم يورث عيبا فيه كشوين او قبن استحق احدهما او كلي او وزني استحق بعضه او لا بضر تبعيضة فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وتقدم تمام الكلام على ذلك في خيار العيب (قول له لم يرجع بما انفق) اي لم يرجع المشتري على البائع قتيه وفيها ايضا اشترى ابلا مهازيل فعلفها حتى سمحت ثم استحققت لا يرجع على البائع بما انفقه وبامانف اه ونقل في الحامدية بعده عن القاعدة اشترى بقره وسمعتها ثم استحققت فانه يرجع على بائعه بما زاد كالمشتري دارا وبني فيها ثم استحققت اه وهذا يناسب مسألة الكرم المارة آنفا لكن يفيد ان يكون الرجوع على البائع كما قلنا وما ذكره في القنية من عدم الرجوع هنا الظاهر والفرق بين التسمين والبناء ظاهرا مما مر فلذا مشى عليه الشارح (قول له ولو استحق ثياب القن الخ) في جامع الفصولين شري ارضا فيها اشجار حتى دخلت بلا ذكر فاستحققت الاشجار قبل لاحصة لها من الثمن كشوب قن وبردعة حمار فان ما يدخل تبعالا لاحصة له من الثمن وقيل الرواية انه يرجع بحصة الاشجار والفرق انها مركبة في الارض فكأنه استحق بعض الارض بخلاف الثياب فالتبعية عنها اقل ولذا كان للبائع ان يعطي غيرها لو كانت ثياب مثله ثم قال اقول في الشجر وكل ما يدخل تبعالا اذا استحق بعد القبض ينبغي ان يكون له حصة من الثمن اه قات وبطل له

وتاممه في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شري كرما فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يده ولم يأكل من ثمره ولو شري ارضين فاستحققت احدهما ان قبل القبض خير المشتري وان بعده لزمه غير المستحق بحصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد او البقرة لم يرجع بما انفق ولو استحق ثياب القن او بردعة الحمار لم يرجع بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعالا لاحصة له من الثمن ولكن يتخير المشتري فيه قتيه ولو استحق من يد المشتري الاخير كان قضاء على جميع الباعة ولكل ان يرجع على بائعه بالثمن

مانقل عن شرح الاسيحي الى الاوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها القبض  
والاوصاف ما يدخل في البيع بلا ذكر كبناء وشجر في ارض واطراف في حيوان وجودة في الكلي  
والوزن وعن فتاوى رشيد الدين البناء وان كان تبعا اذا لم يذكر في الشراء لكن اذا قبض  
يصير مقصودا ويصير له حصة من الثمن اه وفي الثانية وضع محمد رحمه الله تعالى اصلا كل  
شيء اذا بعته وحده لا يجوز بيعه واذا بعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشيء قبل القبض  
كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكل شيء اذا بعته وحده  
يجوز بيعه فاذا بعته مع غيره فاستحق كان له حصة من الثمن اه قلت فصار الحاصل ان ما يدخل  
في البيع تبعا اذا استحق بعد القبض كان له حصة من الثمن فيرجع على البائع بحصته وان  
استحق قبل القبض فان كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصة له من الثمن فلا يرجع بشيء  
بل يخير بين الاخذ بكل الثمن والترك وان جاز بيعه وحده كالشجر وثوب الثمن كان له حصة من  
الثمن فيرجع بها على البائع وهذا اذا لم يذكر في البيع لما في جامع الفصولين اذا ذكر البناء  
والشجر كانا مبنيين قصدا لا تبعا حتى لو فاتا قبل القبض يأخذ الارض بحصتها ولا خيار له  
ولو احترقا أو قلعهما ظالم قبل القبض يأخذها بجميع الثمن أو ترك ولا يأخذ بالحصة بخلاف  
الاستحقاق والهالك بعد القبض وهو على المشتري (قوله بلا اعادة بينة) اي على الاستحقاق  
وهذا اذا كان الرجوع عند القاضي الذي حكم بالاستحقاق وهو ذاكر لذلك فلو نسي أو كان  
عند غيره لا بد من الاعادة كما أفاده في جامع الفصولين (قوله لو ابرأ الاول من الثمن) اي بأن حكم  
القاضي بالاستحقاق وحكم للمشتري الاخير بالرجوع على الاول بالثمن ثم ابرأ عنه فلم يشتري  
الاول الرجوع على بائعه كما قدمه الشارح اوائل الباب عن جامع الفصولين ونقلنا قبله عن  
الذخيرة وجامع الفصولين انه لو ابرأ البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلا رجوع له بعد  
الاستحقاق لانه لا ثمن له على بائعه وكذا لا رجوع لبقية الباعة (قوله لكن في الفصولين  
ما يخالفه) الذي في جامع الفصولين التفرقة بين الاستحقاق المبطل والتاقل كما تقدم في المتن  
اول الباب وهذا لا يخالف المنقول هنا عن أبي حنيفة وان كان مراده المخالفة في مسألة ابراء  
فلم أر فيه مخالفة لما هنا ايضا بل فيه التفرقة بين ابراء المشتري البائع وبين ابراء البائع المشتري  
كما ذكرناه آنفا وقدمناه اول الباب (قوله لم يرجع المستحق بالمال على المتيقن) كذا في القنية  
والظاهر ان المراد بالمال ما كان من كسب العبد لان غايته انه ظهر بالاستحقاق ان المتيقن  
غاصب للعبد والغاصب يملك كسب العبد المغصوب اما لو كان المال للمولى مع العبد فاعتقه  
عليه ينبغي ان يثبت للمستحق الرجوع به على المتيقن تأمل (قوله وأخذت بالشفعة) اي بقيمة  
العبد أو بعينه ان وصل الى الشفيع بجهة ط (قوله ويأخذ البائع الدار من الشفيع) اي ويرجع الشفيع بما دفع من قيمة العبد على البائع (قوله ابطالان البيع) علة لقوله بطلت  
الشفعة ط والتعليل بذلك مذكور في القنية وهو صريح في ان الاستحقاق في بيع المفاضة  
يبطل البيع وفي جامع الفصولين استحقاق بدل المبيع يوجب الرجوع بعين المبيع قائما  
وبقيته هالكا وفيه ايضا اذا استحق احد البديلين في المفاضة وهالك البديل الآخر تجب قيمة  
الهالك لا قيمة المستحق لاستنقاذ البيع اه وفي حاشيته للخير الرملي هذا يدل باطلاقة

(على)

بلا اعادة بينة لكن لا يرجع  
قبل ان يرجع عليه المشتري  
عند أبي حنيفة وقال ابو  
يوسف انه ان يرجع قال الا  
نرى ان المشتري الثاني  
لو ابرأ الاول من الثمن كان  
للاول الرجوع كما لو وجد  
العبد حرا فلكل الرجوع  
قبله خاتمة لكن في الفصولين  
ما يخالفه فنبه \* ولو اشترى  
عبد فاعتقه بماله أخذه منه  
ثم استحق العبد لم يرجع  
المستحق بالمال على المتيقن  
\* ولو شري دارا بعبد  
واخذت بالشفعة ثم استحق  
العبد بطلت الشفعة ويأخذ  
البائع الدار من الشفيع  
لبطلان البيع والله اعلم



على مالوباعه المقايض لغيره وسلمه له ثم استحق بدله من يد المقايض الثاني ان يرجع بعين المبيع على المشتري منه لان تقاض البيع ومن لوازمه رجوعه الى ما كانه فاذا رجع عليه واخذه منه يرجع هو بمادفع لبائعه من الثمن وتسمع دعوى مالك المبيع على المشتري بغية بائعه لدعواه الملك لنفسه فينتصب خصما للمدعى وهى واقعة الحال فى مقايضة بهم بهيم وتقابضا وباع احدهما ما فى يده وسلم فاستحق من مشتريه ولم أر فيها صريح النقل غير ما هنا لكن مجرد الاستحقاق لا يوجب نقض البيع وفسخه كما مر بيانه اه ملخصا وتامه فيها «خاتمة» لم أر من ذكر ما اذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع كوت الدابة مثلا وهى واقعة الفتوى وقد أجبت بأن المستحق لا بد له من اقامة البينة على قيمتها يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن لان المشتري غاصب الغاصب وقد صرحوا فى الغصب بأن المشتري من الغاصب اذا ضمن القيمة يرجع على بائعه بالثمن لان رد القيمة كرد العين والله سبحانه وتعالى اعلم

### باب السلم

شروع فيما يشترط فيه قبض احد العوضين أو قبضهما كالصرف وقدم السلم عليه لانه بمنزلة المفرد من المركب وخص باسم السلم لتحقيق ايجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه اعنى تسليم رأس المال وتامه فى النهر (قوله وشرعا) معطوف على قوله لغة (قوله بيع آجل بعاجل) كذا صرفه فى الفتح واعترض على ما فى السراج والعناية من انه أخذ عاجل بآجل بأنه غير صحيح لصدقه على البيع ثمن مؤجل وفى غاية البيان انه تحريف من النسخ وأجاب فى البحر بأنه من باب القاب والاصل أخذ آجل بعاجل قلت وفيه ان القاب لا يسوغ لغير البلغاء لاجل نكتة بيانية كما صرحوا به ولا سيما فى التعاريف ويظهر لى الجواب بأنه ناظر الى ابتداءه من جانب المسلم اليه أى أخذ ثمن عاجل ويؤيده كون السلم كالسلف مشعرا بالتقدم اولا فالمناسب الابتداء بالعاجل وهو الثمن ثم رأيت فى النهر عن الحواشى السعدية ما يوافق ما قلنا حيث قال يجوز أن يقال المراد أخذ ثمن عاجل بآجل بقرينة المعنى اللغوى اذا الاصل هو عدم التغيير الا ان ثبت بدليل اه ويظهر لى ايضا ان الاولى فى تعريفه ان يقال شراء آجل بعاجل لان السلم اسم من الاسلام كما فى التهستانى ولا يخفى ان الاسلام صفة المسلم فهو المنظور اليه امالة ولذا سموه رب السلم أى صاحبه فالمناسب بناء التعريف على ما يشعر به اللفظ والمعنى وهو الشراء الذى هو المراد بالاسلام الصادر من رب السلم بخلاف البيع الصادر من المسلم اليه ومنه الاخذ لعدم اشتقاق اللفظ بهما (قوله وركنه ركن البيع) من الايجاب والقبول (قوله حتى ينقضى الح) وكذا ينقضى البيع والشراء بلفظ السلم ولم يحك فى القنية فيه خلافا نهر (قوله ويصح فيما يمكن ضبط صفته) لانه دين وهو لا يعرف الا بالوصف فاذا لم يمكن ضبطه به يكون مجهولا جهالة تفضى الى المنازعة فلا يجوز كسائر الديون نهر (قوله مكمل وموزون) فلو أسلم فى المكمل وزنا كما اذا أسلم فى البر والشمير بالميزان فيه روايتان والمعتمد الجواز لوجود الضبط وعلى هذا الخلاف لو أسلم فى الموزون كيلا بجر (قوله فلم يجز فيها السلم) لكن اذا كان رأس المال دراهم أو دنانير أيضا كان العقد باطلا اتفاقا وان كان غيرها كثوب فى عشرة دراهم لا يصح سلما اتفاقا وهل ينقضى بيعا فى الثوب ثمن مؤجل قال ابو بكر الاعمش ينقضى

### باب السلم

(هو) لغة كالسلف وزنا  
ومعنى وشرعا (بيع آجل)  
وهو السلم فيه (بعاجل)  
وهو رأس المال (وركنه  
ركن البيع) حتى ينقضى  
بلفظ بيع فى الاصح (و  
يسمى صاحب الدراهم  
رب السلم والمسلم) بكسر  
اللام (و) يسمى (الآخر  
المسلم اليه والخطبة مثلا  
المسلم فيه) والثمن رأس المال  
(وحكمة شوب الملك للمسلم  
اليه ولرب السلم فى الثمن  
والمسلم فيه) فيه لف ونشر  
مرتب (ويصح فيما يمكن  
ضبط صفته) كجودته  
وردايته (ومعرفة قدره  
كمكيل وموزون) خرج  
بقوله (منه) الدراهم  
والدنانير لانها ثمن فلم يجز  
فيها السلم خلافا لما لاك

وعيسى بن ابان لا وهو الاصح نهر وهذا صححه في الهداية ورجح في الفتح الاول وأقره في البحر  
واعترضه في النهر بما هو ساقط جدا كما أوضحته فيما علقته على البحر (قوله وعددي متقارب)  
الفصل بين المتفاوت والمتقارب ان ماضن مستهلكه بالمثل فهو متقارب وبالقيمة يكون  
متفاوتا بحر عن المراج (قوله كجوز) أي جوز الشام بخلاف جوز الهند كما في البحر  
(قوله وبيض) ظاهر الرواية ان بيض النعام من المتقارب وفي رواية الحسن عن الامام لا يجوز  
لنفاوت آحاده والوجه أن ينظر الى الغرض في العرف فان كان الغرض منه الاكل فقط  
كعرف اهل البوادي وجب العمل بالاول او القشر ليتخذ في سلاسل القناديل كافي مصر  
وغيرها وجب العمل بالرواية الاخرى ووجب مع ذكر العدد تعيين المقدار واللون من نقاء  
البياض واهداه أفاضه في الفتح وأجازوه في الباذنجان والكاغد عددا وحمله في الفتح على  
باذنجان ديارهم وفي ديارنا ليس كذلك وعلى كاغد بقال خاص والا لا يجوز اه وفي الجوهرية  
لا يجوز السلم في الورق الا أن يشترط منه ضرب معلوم الطول والعرض والجودة (قوله  
وفلس) الاولى وفلس لانه مفرد لا اسم جنس قيل وفيه خلاف ثم مدلعه بيع النفس بالفلسين الا  
ان ظاهر الرواية عنه كقولهما وبين الفرق في النهر وغيره (قوله بكسر الباء) أي الموحدة  
وقد تخفف في غير كمال كافي المصباح وهو الطوب التي نهر (قوله وأجر) بضم الجيم وتشديد  
الراء مع المد اشهر من التخفيف وهو اللين اذا طبخ مصباح (قوله بملين) بكسر الباء والظاين  
قاموس فهو يفتح الباء وما في البحر عن الصجاح من انه بكسر الباء فهو سبق قلم فانه لم يوجد في  
الصجاح بل الذي فيه الملبين قالب اللين والملبين المحلب (قوله بين صفته) وكان ضربه خلاصة فيه  
نظر فان عبارة الخلاصة ولا بأس في السلم في اللين والآجر اذا بين الملبين والمكان وذكر عددا معلوما  
والمكان قال بعضهم مكان الايقاف وهذا قول ابي حنيفة وقال بعضهم المكان الذي يضرب  
فيه اللين اه اي لا خلاف في الارض رخاوة وصلابة وقربا وبعدا ولا يخفى ان الملبين اذا كان  
معينا لا يحتاج الى بيان صفته بخلاف ما اذا كان غير معين فلا بد من كونه معلوما ويعلم كما  
في الجوهرية بذكر طوله وعرضه وسمكه (قوله وذرعي كثوب الخ) وكالسط والحصر  
والبوادي كافي الفتح وأراد بالثوب غير الخيط قال في الفتح ولا في الجلود عددا وكذا الاختشاب  
والجوقات والفراء والياب الخيط والخفاف والقلائس الا ان يذكر العدد لقصد التعدد في السلم  
فيه ضابطا للكمية ثم يذكر ما يقع به الضبط كأن يذكر في الجلود مقدارا من الطول والعرض بعد  
النوع كجلود البقر والغنم الخ (قوله بين قدره) أي كونه كذا كذا ذراعا فتح وظاهره ان الضمير  
لثوب لا للذراع وفي البرازية ان اطلاق الذراع فله الوسط وفي الذخيرة اختلفوا في قول محمد  
له ذراع وسط فقيل المراد به المصدر أي فعل الذرع فلا يمد كل المد ولا يرنخي كل الارشاء وقيل  
الآلة والصحيح انه يحمل عليهما (قوله كقملين) فيه ان هذا جنس والصفة كاسفر  
ومركب منهما كما لا يخفى عن المنع وفسر الصفة في الدرر بالركة والغلظ لكنه لا يناسب المتن  
(قوله فان الديباج) هو ثوب سداة ولحمته ابريسم بكسر الهمزة أصوب من فتحها مصباح وهو  
نوع من الحرير (قوله الحرير الخ) قال في الفتح بهذا في عرق فيهم وعرقا ثياب الحرير ايضا وهي  
المسماة بالكهجه كما تسمى اذات القيمة فالجواب انه لا بد من ذكر الوزن سواء كانت القيمة

(وعدي متقارب كجوز  
وبيض وفلس) وكثير  
ومشمش وتين (ولين)  
بكسر الباء (وأجر بملين  
معين) بين صفته ومكان  
ضربه خلاصة (وذرعي  
كثوب بين قدره) طول  
وعرضه (وصفته) كقطن  
وكتان ومركب منهما  
(وصفته) كعمل السام  
او مصر او زيد او عمر  
(ودرعه) او غلظه (ووزنه  
ان يبيع به) فان الديباج  
كلما قل وزنه زادت قيمته  
والحرير كلما خف وزنه  
زادت قيمته

تزيد بالثقل او بالحقفة اه (قول له فلا بد من بيانه مع الذرع) هو الصحيح كما في الظهيرية ولو ذكر  
الوزن بدون الزرع يجوز وقيدته خواهرزاده بما اذا لم يبين لكل ذراع ثمنا فان بينه جاز كذا  
في التارخانية نهر (قول له ما متفاوت ماليتها) اي ماليتها افراده (قول له بالاميز) اي بلا ضابط  
غير مجرد العدد كطول وغاظ ونحو ذلك فتح (قول له وما جاز عدا جاز كيلا ووزنا) وما يقع  
من التخلل في الكيل بين كل نحو بيضتين مغفر لرضا رب السلم بذلك حيث اوقع العقد على  
مقدار ما يملأ هذا الكيل مع تخلخله وانما يمنع ذلك في اموال الربا اذا قوبلت بجنسها  
والمعدود ليس منها وانما كان باصطلاحهما فلا يصير بذلك مكيلا مطلقا ليكون ربويا واذا  
أجزناه كيلا فوزنا اولى فتح وكذا ما جاز كيلا جاز وزنا وبالعكس على المعتمد لوجود الضبط  
كما قدمناه عن البحر اي وان لم يجرفه عرف كما قدمناه في الربا قيل قوله والمعتبر تعيين الربوي  
(قول له ويصح في سمك ما يصح) في المغرب سمك ما يصح ومملوح وهو القديد الذي فيه الملح (قول له  
ومالح لغة رديئة) كذا في المصباح وذكر ان قولهم ماء مالح لغة حجازية واستشهد لها وأطال  
(قول له وفي طرى حين يوجد) فان كان ينقطع في بعض السنة كما قيل انه ينقطع في الشتاء في بعض  
البلاد اي لانجماد الماء فلا ينقطع في الشتاء ولو اسلم في الصيف وجب ان يكون الاجل لا يبلغ  
الشتاء هذا معنى قول محمد لاخير في السمك الطارى الا في حينه يعني ان يكون السلم مع شروطه  
في حينه كي لا ينقطع بعد العقد والحلول وان كان في بلد لا ينقطع جاز مطلقا وزنا لاعددا لما  
ذكرنا من التفاوت في آحاده فتح اما المالح فانه يدخروبياع في الاسواق فلا ينقطع حتى لو كان  
ينقطع في بعض الاحيان لا يجوز فيه كما افاده ط ولا يخفى ان هذا في بلاد يوجد فيها اما في مثل  
بلادنا فلا يصح لانه لا يباع في الاسواق الا نادرا (قول له جاز وزنا وكيلا) اي بعد بيان النوع  
لقطع المنازعة (قول له وفي الكبار) اي وزنا ولا يجوز كيلا رواية واحدة افاده ابو السعود ط  
(قول له روايتان) والمختار الجواز وهو قولهما لان السمن والهزال غير معتبر فيه عادة وقيل  
الخلاص في لحم الكبار منه كذا في الاختيار وفي الفتح وعن ابى حنيفة في الكبار التي تقطع كما  
يقطع اللحم لا يجوز السلم في لحمها اعتبارا بالسلم باللحم اه (قول له لافي حيوان ما) اي دابة  
كان او رقيقا ويدخل فيه جميع اجناسه حتى الحمام والقمري والعصافير هو المنصوص عن  
محمد الا انه يخص من عموم السمك نهر قال في البحر لكن في الفتح ان شرطت حياته اي السمك  
فلنا ان يمنع حخته اه واقره في النهر والمنع (قول له خلافا للشافعي) ومعه مالك واحمد واطال  
في الفتح في ترجيح أدلة المذهب المنقولة والمعقولة ثم منع المعقولة وحط كلامه على ان المعتبر  
النهى الوارد في السنة كما قاله محمد اي فهو تبعدي (قول له واكارع) جمع كراع وهو مادون  
الركبة في الدواب فتح (قول له وجاز وزنا في رواية) في السراج لو اسلم فيه وزنا اختلفوا  
فيه نهر واختار هذه الرواية في الفتح حيث قال وعندى لأبأس بالسلم في الرأس والاكارع  
وزنا بعد ذكر النوع وباقي الشروط فانها من جنس واحد وحينئذ لا تتفاوت تفاوتنا فاحشا  
اه واقره في النهر (قول له بالحزم) بنسب الحما وفتح المزاي جمع حزمة في القاموس حزمه  
يجزمه شده والحزمة بالضم ما حزم (قول له ورطبة) هي الفصة خاصة قبل ان تجف والجمع رالب

فلا بد من بيانه مع الذرع  
(لا) يصح (في) عددي  
(متفاوت) هو ما متفاوت  
ماليتها (كبطيخ وقرع)  
ودر ورمال فلم يجز عدا  
بالاميز وما جاز عدا جاز  
كيلا ووزنا نهر (ويصح  
في سمك ما يصح) ومالح لغة  
رديئة (و) في طرى حين  
يوجد وزنا وضربا) اي  
نوعا قيدلها (لاعددا)  
للتفاوت (ولو صفارا جاز  
وزنا وكيلا) وفي الكبار  
روايتان مجتبى (لا في  
حيوان) ما خلافا للشافعي  
(واطرافه) كرؤس و  
اكارع خلافا لمالك وجاز  
وزنا في رواية (و) لافي  
(حطاب بالحزم ورطبة)

بالجرز الا اذا ضبط بما لا يؤدي الى نزاع ( وجاز وزنا فتح ( وجوه وخرز ٢٨٤ الاصغار لؤلؤ تباع وزنا ) لانه انما يعلم به

( ومنقطع ) لا يوجد في الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم دون آخر لم يجز في المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق خير رب السلم بين انتظار وجوده والفسخ واخذ رأس ماله ( وسلم ولو متزوج عظم ) وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه لانه موزون معاوم وبه قالت الائمة الثلاثة وعليه الفتوى بحر وشرح يجمع لكن في القهستاني انه يصح في المتزوج بلا خلاف انما الخلاف في غير المتزوج فتنبه لكن صرح غيره بالروايتين فتدبر ولو حكم بجوازهما صح اتفاقا نزاعية وفي المعنى انه قيمي عندهم على عدها ( و لا يمكن ايراد ذراع مجهول ) قيد فيهما وجوزة الثاني في الماء قربا للتعامل فتح مطلب

هل اللحم قيمي او مثلي ٢ قوله وفيه والقت الفصة الخ هكذا بخطه والذي في المصباح في باب القاف والتاء مانصه القت الفصفصة اذا بيعت الى آخر ما قال وذكر في باب الفاء والصاد وما بينهما مانصه والفصفصة بكسر الفامين الرطبة قبل ان تجف فاذا جفت زال عنها اسم الفصفصة وسميت القت والجمع فصافص اه

مثل كلبة وكلاب والرطب وزان قفل المرعى الاخضر من بقول الربيع وبعضهم يقول الرطبة وزان غرفة الحلى وهو الغض من الكلا مصباح ( قوله بالجرز ) جمع جرزة مثل غرفة وغرف وهي القبضة من القت ونحوه او الحزمة مصباح وفيه ٢ والقت الفصة اذ يبيست ( قوله الا اذا ضبط الخ ) بأن بين الحبل الذي يشد به الحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى النزاع زيلعي ( قوله وجاز وزنا ) اي في الكل فتح قال وفي ديارنا تعارفوا في نوع من الحطب الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا وهو اضبط واطيب ( قوله وجوه ) كاليافوت والبايش والفيروزج نهر ( قوله وخرز ) بالتحريك الذي ينظم وخرزات الملك جواهر تاجه وكان اذا ملك تاما زيدت في تاجه خرزة ليعلم عدد سني ملكه قاله الجوهرى وذلك كالعقيق والبور لتفاوت آحادها تفاوتا فاحشا وكذلك لا يجوز في المال الكبار نهر ( قوله من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ) دوام الانقطاع ليس شرطاً حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند الحبل او بالعكس او منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وحد الانقطاع ان لا يوجد في الاسواق وان كان في البيوت كذا في التبيين شربلالية ومثله في الفتح والبحر والنهر وبعبارة الهداية ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد الى حين الحبل وسيدكره الشارح فما اوهمه كلامه هنا كالدرر غير مراد ( قوله لم يجز في المنقطع ) اي المنقطع فيه لانه لا يمكن احضاره الا بمشقة عظيمة فيعجز عن التسليم بحر ( قوله بعد الاستحقاق ) اي قبل ان يوفي المسلم فيه بحر ( قوله وسلم ) في الهداية والاخير في السلم في اللحم قال في الفتح وهذه العبارة تأكيد في نفى الجواز وتماهيه فيه ( قوله ولو متزوج عظم ) هو الاصح هداية وهو رواية ابن شجاع عن الامام وفي رواية الحسن عنه جواز متزوج العظم كما في الفتح ( قوله وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه ) في البحر وقال لا يجوز اذا بين جنسه ونوعه وسنه وصفته وموضعه وقدره كشاة خصى حتى سمين من الجنب او الفخذ مائة رطل اه ولعل الشارح اراد بالوصف جميع ما ذكر ( قوله وعليه الفتوى بحر ) نقل ذلك في البحر والفتح عن الحقائق والعيون ( قوله لكن في القهستاني الخ ) استدراك على المتن فافهم ( قوله بالروايتين ) اي رواية الحسن ورواية ابن شجاع وهي الاصح فما في القهستاني مبنى على خلاف الاصح ( قوله وفي المعنى الخ ) في البحر عن الظهيرية واقراض اللحم عندها يجوز كلسلم وعنه روايتان وهو مضمون بالقيمة في ضمان العدوان لو مبطوخوا اجماعاً ولو نياً فكذلك هو الصحيح اه وذكر في الفتح عن الجامع الكبير والمتنق ان اللحم مضمون بالقيمة واختار الاسيبجاني ضمانه بالمثل وهو الوجه لان جريان ربا الفضل فيه قاطع بأنه مثلي فيفرق بين الضمان والسلم بأن المعادلة في الضمان منصوص عليها وتماها بالمثل لانه مثل صورة ومعنى والقيمة مثل معنى فقط وتماه الكلام فيه ( قوله ولا يمكن ايراد ذراع مجهول ) اي لم يدرك قدره كما في الكنز والواو بمعنى او اي لا يجوز السلم بمكيال معين او بذراع معين لا يعرف قدره لانه يحتمل ان يضعف فيؤدي الى النزاع بخلاف البيع به حالا حيث يجوز لان التسليم به يجب في الحال فلا يتوهم فوته وفي السلم يتأخر التسليم فيخاف فوته زيلعي زاد في الهداية ولا بد ان يكون المكيال ممالا يستقبض

فاماله سقط من قلم المؤلف الفاء والصاد الاخيران وكذا ما في تفسير الرطبة قبل بقوله هي الفصة وليجر راه مصححه ( ولا )

ولا ينسب كالفصاع مثلا وان كان مما ينكس بالكبس كالزئيل والجرب لا يجوز الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا عن ابي يوسف اه واعترضه الزيلعي بان هذا التفصيل انما يستقيم في البيع حالا حيث يجوز بانه لا يعرف قدره بشرط ان لا ينكس ولا ينسب ويفيد فيه استثناء قرب الماء ولا يستقيم في السلم لانه ان كان لا يعرف قدره لا يجوز السلم به مطلقا وان عرف قدره فالسلم به لبيان القدر لا لتعيينه فكيف يتأتى فيه الفرق بين المنكس وغيره اه واجاب في النهر بانه اذا سلم بمقدار هذا الوعاء برا وقد عرف انه دويبة مثلا جاز غير انه اذا كان ينقبض وينسب لا يجوز لانه يؤدي الى النزاع وقت التسليم في الكبس وعدمه لانه عند بقاء عينه يتعين وقول الزيلعي لا لتعيينه ممنوع نعم هلاكه بعد العلم بمقداره لا يفسد العقد اه قلت ولا يخفى ما فيه لان الوعاء اذا تحقق معرفة قدره لا يتعين قطعا والافسد العقد بعد هلاكه ولا نزاع بعد معرفة قدره لا يمكن العدول الى ما عرف من مقداره فيسلمه بلا منازعة كما اذا هلك لان الكلام فيما عرف قدره ويظهر لي الجواب عن الهداية بأن قوله ولا يد الخ بيان لما يعرف قدره لا بشرط زائد عليه ويكون المراد انه اذا كان مما ينقبض وينكس بالكبس لا يتقدر بمقدار معين لتفاوت الانقباض والكبس فيؤدي الى النزاع ولذا لم يحز البيع فيه حالا فكلام الزيلعي وارد على ما يتبادر ومن كلام الهداية من انه شرط زائد على معرفة القدر وعلى ما قلنا فلا فاعنتم هذا التحرير (قولهم الا اذا كانت النسبة لثمرة الخ) كان الاولى اسقاط قوله لثمرة او انه يقول لثمرة او بر الى نخلة او قرية تأمل قال في الفتح فلو كانت نسبة الثمرة الى قرية معينة لبيان الصفة لا لتعيين الخارج من ارضها بعينه كالحشراي بخاري والسباخي وهي قرية خنطتها جيدة بفرغانة لابس به ولانه لا يراد خصوص النابت هناك بل الاقليم ولا يتوهم انقطاع طعام اقليم بكماله فالسلم فيه وفي طعام العراق والشام سواء وكذا في ديار مصر في قح الصعيد وفي الخلاصة والمجتبى وغيره لو سلم في خنطة بخاري او سمرقند او اسبيجاب لا يجوز لتوهم انقطاعه ولو سلم في خنطة هراة لا يجوز او في ثوب هراة وذكر شروط السلم يجوز لان خنطتها يتوهم انقطاعها اذا اضافة لتخصيص البقعة بخلاف اضافة الثوب لانها لبيان الجنس والنوع لا لتخصيص المكان فلو اتى المسلم اليه بثوب نسج في غير ولاية هراة من جنس الهروي يعني من صفته ومؤنته أجبر رب السلم على قبوله فظهر ان المانع والمقتضى العرف فان تعورف كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز والا فلا اه ما خصصا قلت ويظهر من هذا ان النسبة الى بلدة معينة كبخاري وسمرقند مثل النسبة الى قرية معينة فلا يصح الا اذا اريد بها الاقليم كالشام والعراق مثلا وعلى هذا فلو قال دمشق لا يصح لانه لا يراد بدمشق الاقليم ولكن هل المراد بخاري وسمرقند ودمشق خصوص البلدة او هي وما يشمل قراها المنسوبة اليها فان كان المراد الاول فعدم الجواز ظاهر وان كان الثاني فله وجه لانها ليست اقلية ولكن لا يصح قول الشارح كقمح مرجي او بلدي فان القمح المرجي نسبة الى المرج وهو كورة شرقي دمشق تشمل على قرى عديدة مثل حوران وهي كورة قبل دمشق وقراها اكثر وقحها اجود من باقي كور دمشق والبلدي في عرفنا غير الحوراني ولا شك ان ذلك كله ليس باقليم فان الاقليم واحد اقاليم الدنيا السبعة كافي القاموس وفي المعصباح يقال

(وبرقرية) بعينها (وثمر نخلة معينة الا اذا كانت النسبة لثمرة) او نخلة او قرية (ليان الصفة) لا لتعيين الخارج كقمح مرجي او بلدي بديارنا

فالمانع والمتقضي العرف فتح (و) لا (في حنطة حديثة قبل حدوثها) ٢٨٦ لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة

الدنيا سبعة اقاليم وقد يقال ليس مرادهم خصوص الاقاليم المصطاح بل ما يشمل القطر والكورة فانه لا يتوهم انقطاع طعام ذلك بكما له فيصح اذا قال حورانية او مرجية وبه يصح كلام الشارح تأمل (قوله فالمانع الخ) تقدم آتفا بيانه فيما لو اسلم في حنطة هراة او نوب هراة (قوله الى وقت الحول) بفتح فكسر مصدر ميمي بمعنى الحلول (قوله لانه لا يدري الخ) هذا التعليل مخالف للتعليل المار عن الفتح وعزاء الى شرح الطحاوي قال في النهر وهو اولى لان مقتضى هذا انه لو عين جديد اقليم كجديدة من الصعيد مثلا ان يصح اذ لا يتوهم عدم طلوع شئ فيه اصلا اه يعني وهذا مقتضى غير مراد لمنافاته للشرط المار (قوله قلت الخ) القول والتقييد الذي بعده لصاحب البحر (قوله اي شروط صحته) اشار الى ان الاضافة في شرطه للجنس فيصدق على الواحد والاكثر (قوله التي تذكر في العقد) افاد ان له شروطا اخر سكت عنها المصنف لانها لا يشترط ذكرها فيه بل وجودها نهر وذلك كقبض رأس المال ونقده وعدم الخيار وعدم عاقب الربا لكن ذكر المصنف من الشروط قبض رأس المال قبل الافتراق مع انه ليس بما يشترط ذكره في العقد (قوله سبعة) اي اجمالا والا فالاربعة الاول منها يشترط في كل من رأس المال والمسلم فيه فهي ثمانية بالتفصيل بحر وسياق وفيه عن المعراج انما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في البلاد فتود مختلفة والافلا وفيه عن الخلاصة لا يشترط بيان النوع فيما لانوع له (قوله كبر او تمر) ومن قال كصعيدية او بحرية فقدوهم وانما هو من بيان النوع كافي بالبحر (قوله كمسقى) هو ما يسقى سيحا اي بالماء الجاري (قوله او بعلى) هو ما سقته السماء قاموس (قوله لا يتقبض ولا ينسبط) كالصاع مثلا بخلاف الجراب والزنبيل (قوله واجل) فان اسما حالاً ثم ادخل الاجل قبل الافتراق وقبل اسنلاك رأس المال جازاه ط عن الجوهره (قوله في السلم) احتراز عن خيار الشرط ولا حاجة اليه (قوله به يفتى) وقيل ثلاثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقيل ينظر الى العرف في تأجيل مثله والاول اي ما في المتن اصح وبه يفتى زيلي هو المعتمد بحر وهو المذهب نهر (قوله ولذا شرط الخ) اي لكونه يؤخذ من تركته حالاً لا يشترط الخ وحاصله بيان فائدة اشتراطهم عدم انقطاعه فيما بين العقد والحل وذلك فيما لو مات المسلم اليه وقوله لتدوم الخ علة لقوله اشترط وقوله بموته الباء للسببية متعلقة بتسليمه والموت في الحقيقة ليس سببا للتسليم بل للحلول الذي هو سبب التسليم فهو سبب السبب (قوله ان تعلق العقد بمقداره) بأن تنقسم اجزاء المسلم فيه على اجزائه فتح اي بأن يقابل النصف بالنصف والربع بالربع وهكذا وذلك انما يكون في الثمن المثلّي (قوله واكتفيا بالاشارة الخ) فلو قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كبر ولم يدرك وزن الدراهم او قال اسلمت اليك هذا البر في كذا من الزعفران ولم يدرك قدر البر لا يصح عنده وعندها يصح واجمعوا على ان رأس المال اذا كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة درر (قوله كافي مذروع وحيوان) لان الذرع وصف في المذروع والمبيع لا يقابل الاوصاف فلا يتعلق العقد على قدره ولهذا لو نقص ذراعا او تلف بعض اعضاء الحيوان لا ينقص من المسلم فيه شئ بل المسلم اليه بالخيار ان شاء رضى به بكل المسلم فيه وان شاء فسخ لفوات الوصف المرغوب وتامه في الفتح (قوله قلنا الخ) هو جواب عن قولهما بأنه لا يلزم

وقت العقد الى وقت الحول شرط فتح وفي الجوهره اسلم في حنطة جديدة او في ذرة حديثة لم يجوز لانه لا يدري ان يكون في تلك السنة شئ ام لا قلت وعليه فما يكتب في وثيقة السلم من قوله جديد عامه مفسد له اي قبل وجود الجديد اما بعده فيصح كما لا يخفى (وشروطه) اي شروط صحته التي تذكر في العقد سبعة (بيان جنس) كبر او تمر (و) بيان (نوع) كمسقى او بعلى (وصفة) كجيد او ردي (وقدر) ككذا كذا لا يتقبض ولا ينسبط (واجل واقله) في السلم (شهر) به يفتى وفي الخاوي لا بأس بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت آخر (ويبطل) الاجل بموت المسلم اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ المسلم فيه (من تركته حالاً) ليعلم ان الاجل بموت المدين لا الدائن ولذا شرط دوام وجوده لتدوم القدرة على تسليمه بموته (و) بيان (قدر رأس المال) ان تعلق العقد بمقداره كذا (في مكيل وموزون و عددى غير متفاوت) واكتفيا بالاشارة كافي مذروع وحيوان قلنا به لا يقدر على تحصيل المسلم فيه



فيحتاج الى رد رأس المال

ابن كمال وقد يفتق بعضهم

يجد باقية معيا فيرده ولا

يستبدله رب السلم في مجلس

الرد فينسخ العقد في

المردود ويبقى في غيره

فتأزم جهالة المسلم فيه فيما

بقى ابن مالك فوجب بيانه

(و) السابع بيان (مكان

الايفاء) لا سلم فيه (فياله

حمل) ومؤنة ومثله الثمن

والاجرة والقسمه وعينا

مكان العقد وبه قالت

السلطنة كييع وقرض

واملاف ونجب قلنا هذه

واجبة التسليم في الحال

بخلاف الاول (شرط

الايفاء في مدينة فكل

محلها سواء فيه) اي في

"الايفاء" (حتى لو اوفاه في

عالة منها برى) وليس له

ان يطالبه في محلة أخرى

بزازية وفيها قبله شرط

حمله الى منزله بعد الايفاء

في المكان المشروط لم يصح

لا اجتماع الصفقتين الاجارة

والتجارة (وما لا حمل له

ككسك وكافور وسغار

لوا لا يشترط فيه بيان

الاتفاق (وبوفيه

حيث شاء) في الاصح ونصح

ابن كمال مكان العقد (ولو

عين (فيما ذكر) مكانا معين

(في الاصح) فله لانه ينفذ

في قول ابن كمال

بيان قدر رأس المال ولو في مكيل ونحوه بل تكفي الإشارة اليه لان المقصود حصول التسليم  
بلا منازعة (قوله فيحتاج الى رد رأس المال) اي فاذا كان غير معلوم القدر أدى الى المنازعة  
(قوله ولا يستبدله الخ) اي لا ييسر له ذلك في المجلس وربما يكون الزیوف اكثر من النصف  
فاذا رده واستبدل بها في المجلس يفسد السلم لانه لا يجوز الاستبدال في اكثر من النصف  
عنده خلافا لهما كما في الفتح (قوله في مجلس الرد) كذا في الفتح وفي بعض النسخ في مجلس  
العقد والصواب الاول \* (تنبيه) \* من فروع المسئلة ما لو اسلم في جنسين كائة درهم  
في كره حنطة وكرشعير بالبيان حصة واحد منهما من رأس المال لم يصح فيهما لانتقاساه عليهما  
بالقيمة وهي تعرف بالخزور وكذا لو اسلم جنسين كدراهم ودنانير في كره حنطة وبين قدر احدهما  
فقط ابطالان العقد في حصة ما لم يعلم قدره فيبطل في الآخر ايضا لاتحاد الصفة بخر وغيره  
(قوله لا سلم فيه) احتراز عن رأس المال فانه يتعين مكان العقد لا يفاء اتفاقا بخر (قوله  
فياله حمل) بفتح الحاء اي نقل يحتاج في حمله الى ظهر واجرة حمل نهر (قوله ومثله الثمن  
والاجرة والقسمه) بأن اشترى أو استأجر دارا بمكيل او موزون موصوف في الذمة واقتسامها  
واخذ احدهما اكثر من نصيبه والتزاما بمقابلة الزائد بمكيل او موزون كذلك الى اجل فعنده  
يشترط بيان مكان الايفاء وهو الصحيح وعندها لا يشترط نهر (قوله وعينا مكان العقد)  
اي ان امكن التسليم فيه بخلاف ما اذا كان في مركب او جبل فيجب في اقرب الاماكن التي  
يمكن فيها بخر وفتح والمختار قول الامام كافي الدر المتتقي عن القهستاني (قوله كييع الخ)  
اي لوباع حنطة او استقرشها او اتلفها او غصبها فانه يتعين مكانها لتسليم المبيع والقرض  
وبدل المتانف وعين المقصود (قوله واجبة التسليم في الحال) فان تسليمها يستحق بنفس  
الالتزام فيعين موضعه بخر بخلاف الاول اي السلم فانه غير واجب في الحال فلا يتعين مكانه  
فيقتضى الى المنازعة لان قيم الاشياء تختلف باختلاف الاماكن فلا بد من البيان وتماه في  
الفتح (قوله فكل محلها سواء فيه) قيل هذا اذا لم يبلغ نواحيه فرسخا فان بلغته فلا بد  
من بيان ناحية منه فتح وبخر وجزم به في النهر (قوله وفيهسا قبله) اي في البزازية قبل  
ما ذكر (قوله بعد الايفاء) قيده لانه لو شرط الايفاء فقط او الحمل فقط او الايفاء بعد الحمل  
جاز ولو شرط الايفاء بعد الايفاء كشرط ان يوفيه في محلة كذا ثم يوفيه في منزله لم يجز على قول  
الامة كما في البحر (قوله الاجارة) اي التي تضمنتها شرط الحمل بعد الايفاء والتجارة اي  
الشراء المقصود بالعقد وهذا يدل من الصفقتين بدل مفصل من حمل (قوله وما لا حمل له الخ)  
هو الذي لا يحتاج في حمله الى ظهر واجرة حمل وقيل هو الذي لو أمر انسانا بحمله الى مجلس  
التضاء حمله ثبانا وقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة اخرج عن النهر (قوله كسك وكافور)  
يعني القليل منه والا فقد يسلم في امان من الزعفران كثيرة تبلغ احوالا فتح واراد بالقليل  
ما لا يحتاج الى ظهر واجرة جمال فافهم (قوله ويصح ابن كمال مكان العقد) نقل انه صحيحه عن  
جميع السرخسي وكذا نقله عنه في البحر وجزم به في الفتح لكن المتون على الاول وصححه  
في الهداية والمتتقي (قوله فيما ذكر) اي فيما لا حمل له ولا مؤنة (قوله لانه ينفذ) فلو خططر  
العارف بهذا التعليق المذكور في الفتح ايضا تبعا للهداية ومناه انه اذا تعين المكان وأوفاه

في مكان آخر يلزم المسلم اليه نقله الى المكان المعين فاذا هلك في الطريق يهلك عليه فيكون رب السلم قد سقط عنه خطر الطريق بذلك بخلاف ما اذا لم يتعين فانه اذا نقل بعد الايفاء الى المكان المعين يكون هلاكه على رب السلم (قوله وبقي من الشروط) انما غير التعبير لان هذه الشروط الآتية ليست مما يشترط ذكرها في العقد بل وجودها ط (قوله قبض رأس المال) فلو انتقض القبض بطل السلم كما لو كان عينا فوجده معيبا او مستحقا ولم يرض بالعيب او لم يجز المستحق او ديننا فاستحق ولم يجزه واستبدل بعد المجلس فلو قبله صح أو وجده زيوفا او نهرجة وردها بعد الافتراق سواء استبدلها في مجلس الرد او لا فلو قبله واستبدلها في المجلس اورضى بها ولو بعد الافتراق صح والكثير كالكل وفي تحديده روايتان مازاد على الثالث او مازاد على النصف وان وجده ستوقه او رصا فان استبدلها في المجلس صح وان بعد الافتراق بطل وان رضى بها لانها غير جنس حقه بجرم لخصا (قوله ولو عينا) هو جواب الاستحسان وفي الوقعات باع عبدا يشوب موصوف الى اجل جاز لوجود شرط السلم فلو افتراق قبل قبض العبد لا يبطل لانه يصير سلفا في حق الثوب بيعا في حق العبد ويجوز ان يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كالمهبة بشرط العوض وكما في قول المولى ان اديت الى الفاء فانت حر اه نهر قلت والظاهر ان هذا مفرع على جواب القياس تأمل (قوله وصحت الكفالة والحوالة الخ) اي فله مطالبة الكفيل والمحتال عليه فان قبض المسلم اليه رأس المال من المحتال عليه او الكفيل اوجب السلم في مجلس العاقلين صح وبعده بطل السلم والحوالة والكفالة وفي الرهن ان هلك الرهن في المجلس فلو قيمته مثل رأس المال او اكثر صح ولو اقل صح العقد بقدره وبطل في الباقي وان لم يهلك حتى افتراق بطل السلم وعليه رد الرهن لصاحبه بجر عن البدائع ملخصا (قوله برأس مال السلم) وكذا الكفالة بالمسلم فيه صرح به في منية المفتي وماسياتي في الكفالة من انها لا تصح في المبيع لانه مضمون بغيره وهو الثمن فذلك في بيع العين وهذا بيع الدين أفاده في حواشي مسكين اي فان عقد السلم لا يفسخ بهلاك قدر المسلم فيه قبل قبضه لانه ان يقيم غيره مقامه لعدم تعيينه بخلاف هلاك المبيع العين قبل قبضه فانه مضمون بغيره وهو الثمن فيسقط عن المشتري وسعى الثمن غيرا لان المضمون بالقيمة مضمون بعينه حكما وفي البحر عن ايضاح الكرماني لو أخذ بالمسلم فيه رهنا وسلطه على بيعه فباعه ولو بغير جنس المسلم فيه جاز (قوله وهو شرط بقائه على الصحة) هو الصحيح وستأتي فائدة الاختلاف في الصرف بجر وعبارته في الصرف وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا ظهر الفساد فيما هو صرف فهل يفسد فيما ليس بصرف عند ابي حنيفة فعلى القول الضعيف يتعدى الفساد وعلى الاصح لا كذا في الفتح اه (قوله بوصفها) اي وصف الصحة والاضافة بيانه (قوله كون رأس المال منقودا) اي نقده الصيرفي ليعرف جيده من الردئ وليس المراد بالنقد القبض فانه شرط آخر قد مر أفاده في البحر وفائدة اشتراطه كما في الغاية الاحتراز عن الفساد لانه اذا رد بعضه بسبب الزيادة ولم يتفق الاستبدال في مجلس الرد انفسخ العقد بقدر المردود واستشكله في البحر بأن هذه الفائدة ذكرت في تعليل قول الامام ان بيان قدر رأس المال شرط ولا تكفي الإشارة اليه كإمرو ومفاده عدم اشتراط

(الانتقاد)

(و) بقي من الشروط  
(قبض رأس المال) ولو عينا  
(قبل الافتراق) بأبدانها  
وان ناما او سارا فرسخا  
او اكثر ولو دخل ليخرج  
الدراهم ان توارى عن  
المسلم اليه بطل وان بحيث  
يراه لا وصحت الكفالة  
والحوالة والارتهان برأس  
مال السلم بزانية (وهو  
شرط بقائه على الصحة  
لا شرط انعقاده بوصفها)  
فينعقد صحيحا ثم يبطل  
بالافتراق بلا قبض (ولو ابى  
المسلم اليه قبض رأس المال  
اجبر عليه) خلاصة وبقي  
من الشروط كون رأس  
المال منقودا

الانتقاد أولا وذكر قبله ان اشتراط الانسداد يغني عن اشتراط بيان القدر وحاصله ان احدها يكفي عن الآخر واجاب في النهر بأن بيان القدر لا يدفع توهم الفساد المذكور أي فلا بد من اشتراط الانتقاد قلت ويرد على هذا الشرط ايضا انه تقدم انه لو وجدها زيوفا فرضى بها صح مطلقا ولو ستوقه لآلى آخر مامر ومفاده ان الضرر جاء من عدم التبديل في المجلس لامن عدم الانتقاد على ان النقاد قد يخطئوا وايضا فان رأس المال قد يكون مكبلا او موزونا ويظهر بعضه معينا فيرده بعد هلاك البعض ويلزم الجهالة كما مر فلا بد حينئذ من ذكر الشرطين تأمل (قوله وعدم الخيار) أي خيار الشرط فان اسقطه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يد المسلم اليه صح وان هالك لا يتقلب صحيحا بجر عن البرازية \* (تبيينه) \* لا يثبت في السلم خيار الرؤية لانه لا يثبت فيما ملكه دين في الذمة كافي جامع الفصولين ومصر اول خيار الرؤية (قوله وهو القدر المتفق) ذكر الضمير باعتبار الخبر واحترز بالمتفق عن القدر المختلف كاسلام نقود في حنطة وكذا في زعفران ونحوه فان الوزن وان تحقق فيه الا ان الكيفية مختلفة كما تقدم في الربا افاده ط وكذا اسلام الحنطة في الزيت فانه جائز كما مر هناك عن ابن كمال (قوله سبعة عشر) ستة في رأس المال وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره وتقدم وقبضه قبل الافتراق واحد عشر في المسلم فيه وهي الاربعة الاول وبيان مكان ايقائه واجله وعدم انقطاعه وكونه مما يتعين بالتعيين وكونه مضبوطا بالوصف كالاجناس الاربعة المكييل والموزون والمذروع والمعدود المتقارب وواحد يرجع الى العقد وهو كونه بانا ليس فيه خيار شرط وواحد بالنظر للبديلين وهو عدم شمول احدي عاتى الربا البديلين منح بتصرف ط (قوله القدرة على تحصيل المسلم فيه) لاحاجة اليه مع اشتراط عدم الانقطاع قال في النهر والقدرة على تحصيله بأن لا يكون منقطعا ا هـ ح واما القدرة بالفعل في الحال فليست شرطا عندنا ومعلوم انه لو اتفق عجزه عند الحلول وافلاسه لا يبطل السلم قاله الكمال ط (قوله والمكوك صاع ونصف) والصاع ثمانية ارطال بالبغدادي كل رطل مائة وثلاثون درهما ط قات فيكون القفيز اثني عشر صاعا والكر سبعمائة وعشرين صاعا والصاع نصف مد شامي تقريبا فالكر اربع غمراثر ونصف غمارة كل غمارة ثمانون مدا شاميا (قوله حال كون المائتين) اشار به الى ان مائة في الموضوعين نصب على الحال بتأويل مقسومة هذه القسمة وتجاوز البدلية ا هـ ح (قوله ديننا عليه) صفة لمائة نهر او بدل عيني وهو احتراز عما اذا كانت ديننا على اجنبي كإيأني قل في النهر والتقييد مضافة المقد اليهما أي الى المائتين المذكورتين ليس احترازا لانه لو اضافته الى مائتين مطلقا ثم جعل المائة قصاصا بما في ذمته من الدين فالحكم كذلك في الاصح ا هـ (قوله لانه طار) أي عرض بالافتراق قبل القبض لما مر ان القبض شرط لبقاء العقد على الصحة لاشترط انعقاد (قوله ولو احدها دنابر) محترز قول المصنف مائتي درهم الخ حيث فرض المسئلة بكون مائتي الدين والنقد متحدى الجنس لانه لو اختلفا بأن اسلم مائة درهم نقدا وعشرة دنابر ديننا او بالعكس لا يجوز في الكل اما حصة الدين فلما امر واما حصة العين فاجهالة ما يخصه وهذا عنده وعندنا يجوز في حصة النقد كافي الزيلعي والخلاف مبنى على اعلام قدر رأس المال بجر (قوله او على غير العاقدين) محترز قوله مائة دينار عليه فلو قال اسلمت اليك

وعدم الخيار وأن لا يشمل البديلين احدي عاتى الربا وهو القدر المتفق أو الجنس لان حرمة النساء تتحقق به وعدها العيني تبعا للغاية سبعة عشر وزاد المصنف وغيره القدرة على تحصيل المسلم فيه ثم فرع على الشرط الثامن بقوله (فان أسلم مائتي درهم في كر) بضم قشديد ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكايك والمكوك صاع ونصف عيني (بر) حال كون المائتين مقسومة (مائة ديننا عليه) أي على المسلم اليه (ومائة نقدا) نقدا رب السلم (وافترقا) على ذلك (فالسلم في) حصة (الدين باطل) لانه دين بدني وصح في حصة النقد ولم يشع الفساد لانه طار حتى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدها دنابر أو على غير العاقدين فسد في الكل (ولا يجوز التصرف) للمسلم اليه (في رأس المال) للرب السلم في (المسلم فيه)

هذه المائة والمائة التي على فلان بطل في الكل وان نقدا لكل لا شرط تسليم الثمن على غير  
العاقبة وهو مفسد مقارن فتعدي بحر (قوله قبل قبضه) أي قبض ماذكر من رأس المال  
او المسلم فيه اما الاول فلما فيه من تقويت حق الشرع وهو القبض المستحق شرعا قبل الافتراق  
واما الثاني فلانه بيع منقول وقد مر ان التصرف فيه قبل القبض لا يجوز نهر (قوله يجوز  
بيع الخ) متعلق بالتصرف وذكره البيع مستندرك بقوله بعده ومراحمسة وتولية تأمل  
(قوله وشركة) صورته ان يقول رب السلم لا خير اعطاني نصف رأس المال ليكون نصف  
المسلم فيه لك بحر (قوله ومراحمسة وتولية) صورة التولية ان يقول لا خير اعطاني مثل  
ما اعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك بحر عن الايضاح والمراحمسة ان يأخذ زيادة  
على ما اعطى وقيل يجوز كل من المراهمة والتولية قبل القبض وبه جزم في الحاشي قال في البحر  
وهو قول ضعيف والمذهب منه ما (قوله ولو من عليه) انواع رب السلم المسلم فيه من المسلم  
اليه بأكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون اقالة بحر عن القضية وانظر ما فائدة التقيد  
بالأكثر وتقدم اول فصل التصرف في المبيع ان يبيع المتقول من بانه قبل قبضه لا يصح ولا  
ينقض به البيع الاول بخلاف هبة منه لانها مجاز عن الاقالة (قوله حتى او وجهه منه الخ)  
في المبسوط لو أبرأ رب السلم المسلم اليه عن طعام السلم صح ابرأؤه في ظاهر الرواية وروى  
الحسن انه لا يصح ما لم يقبل المسلم اليه فان قبله كان فسخا لعقد السلم ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم  
من رأس المال وقبل الابراء بطل السلم فان رده لا والفرق ان المسلم فيه لا يستحق قبضه في الجاس  
بخلاف رأس المال نهر قال في البحر والحاصل ان التصرف المتفي في المثل شامل للبيع  
والاستبدال والهبة والابراء الا أن في الهبة والابراء يكون مجازا عن الاقالة فيرد رأس المال  
كلا او بعضا ولا يشمل الاقالة لانها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الرديء  
والعكس اهـ (قوله اقالة بعض السلم جائزة) أي لو أقاله عن نصف المسلم فيه او ربه مثلا  
جاز ويبقى العقد في الباقي قال في البحر واحتراز به عن الاقالة على مجر دالوصف بأن كان المسلم  
فيه جيدا فقايل على الرديء على ان يرد المسلم اليه درهما لا يجوز عندها خلافا لابن يوسف في رواية  
فيجوز عنده لا بدل في الاقالة بل بطريق الخط عن رأس المال اهـ قال الرملي وفيه صراحة  
بجواز الخط عن رأس المال وتجاوز الزيادة فيه والظاهر فيها اشتراط قبضها قبل التفريق  
بخلاف الخط وقدمنا انه لا يجوز الزيادة في المسلم فيه ويجوز الخط اهـ (قوله بعد الاقالة)  
أفاد ان الاقالة جائزة في السلم مع ان شرط الاقالة قيام المبيع لان المسلم فيه وان كان ديناً  
حقيقة فلا حكم العين ولذا لم يجر الاستبدال بدقل قبضه واذا صححت فان كان رأس المال عينا  
ردت وان كانت مالكة ودالمثل او القيمة لوقيمية وتقدم تمامه في بابها (قوله فلو كان فاسدا جاز  
الاستبدال) لان رأس ماله في يد البائع كمنصوب منج عن جامع الفسولين لكن لا يخفى ان  
جواز الاستبدال لا يدل على جواز التصرف بالشراء كما هو موضوع المسئلة كما يظهر لك قريبا  
(قوله كسائر الديون) أي كدين مهر واجرة وضمان متلف ونحو ذلك سوى صرف وسلم لكن  
التصرف في الدين لا يجوز الاتمليك ممن هو عليه بهبة او وصية وبيع أو اجارة لأن غيره اذا  
سأطه على قبضه وقدمنا تمام الكلام عليه في فصل التصرف في المبيع والثمن (قوله قبل قبضه)

قبل قبضه بخو بيع وشركة)  
ومراحمسة (وتولية) ولو من  
عليه حتى لو وجهه منه كان  
اقالة اذا قبل وفي الصغرى  
اقالة بعض السلم جائزة  
(ولا) يجوز لرب السلم  
(شراء شئ من المسلم اليه  
برأس المال بعد الاقالة)  
في عقد السلم الصحيح فلو  
كان فاسدا جاز الاستبدال  
كسائر الديون (قبل قبضه)

اي قبض رب السلم رأس المال من المسلم اليه (قوله بحكم الاقالة) اي قبضا كأننا بحكم الاقالة لا بحكم عقد السلم لان رأس المال مقبوض في يد المسلم اليه والام تصح الاقالة لعدم صحة السلم (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام الخ) رواه بمعناه ابو داود وابن ماجه وحسنه الترمذي وتامه في الفتح (قوله فامتنع الاستبدال) فصار رأس المال بعد الاقالة بمنزلة المسلم فيه قبلها فيأخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره حكم رأس المال بعدها حكمه قبلها الا انه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبضا لكونها ليست بيعا من كل وجه ولهذا جاز ابرأؤه عنه وان كان لا يجوز قبضا بغير وجه وقدام الشارح في باب الاقالة عن الاشياء ان رأس المال بعدها كمو قبضا الا في مستثنين الخ (قوله حيث يجوز الاستبدال عنه) لانه لا يتعين بالتعيين فلو تباعا دراهم بدنانير جاز استبدالها قبل القبض بأن يمسك ما أشارا اليه في العقد ويؤدى بدله قبل الافتراق كما سيأتي في باب الصرف واحتراز بالاستبدال عن التصرف فيه لما سيأتي هناك انه لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدراهم واشترى بها قبل قبضها ثوبا فسد بيع الثوب وهذا ظهر أن قول المصنف بخلاف الصرف غير منتظم لان الكلام قبله في الشراء رأس المال قبل قبضه والصرف مثله في ذلك كما علمت وظهر ايضا ان قول الشارح لجواز تصرفه فيه غير صحيح لان الجائز هو الاستبدال ببديل الصرف دون التصرف فيه كما هو مصرح به في المتن فكان على المصنف ان يقول ولا يشترط قبض رأس المال في مجلس الاقالة ولا يجوز الاستبدال عنه بخلاف الصرف واصل المسئلة في البحر حيث قال قيد بالسلم لان الصرف اذا تقايلاه جاز الاستبدال عنه ويجب قبضه في مجلس الاقالة بخلاف السلم وتال قبله وفي البدائع قبض رأس المال سر حال بقاء العقد لا بعد ارتفاعه باقالة او غيرها وقبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لصحتها كقبضه في مجلس العقد ووجه الفرق ان القبض في مجلس العقد في البدلين ما شرط لعينه بل للتعيين وهو ان يصير البديل معينا بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فعود اليه عنه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف الصرف لان التعيين لا يحصل الا بالقبض لان استبداله بغيره فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعيين اه (قوله ولو شري المسلم اليه في كرا الخ) صورته ان يبيع رجلا مائة درهم في كرا حنطة فاشتري المسلم اليه كرا وأمر رب السلم بقبضه لم يصح حين يكتاله رب السلم مرتين مرة عن المسلم اليه ومرة عن نفسه قال في البحر قيد بالشراء لان المسلم اليه ملك كرا يارث اوهبة ووصية فأوفاه رب السلم واكتاله مرة جاز لانه لم يوجد الانتقاد واحد بشرط الكيل وقيد بالكرا لانه لو اشترى حنطة تجاوزت فاكتمالها مرة جاز لما كنا وأشار بالآثار المكيلى الى ان الموزون كذلك وكذا المعداد اذا اشتراه بشرط العد وفي النهاية ان فيه روايتين (قوله قضاء) مفعول لاجله (قوله لازم الكيل مرتين) لانه اجمع صفتان صفقة بين السلم اليه وبين المشتري منه وصيغة بين المسلم اليه وبين رب السلم بشرط الكيل فلا بد منه مرتين بحسب حق لو هلك بعد ذلك يهلك من مال المسلم اليه ولا مسلم ان يظالمه بحقه فنهى (قوله وصح لو كان الكرا قرضا) صورته استقرض المسلم اليه كرا وأمر رب السلم بقبضه من المقرض وكذا لو

بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الاسلام الا ورأس مالك اي الاسلام حال قيام العقد او رأس مالك حال انقضاؤه فامتنع الاستبدال (بخلاف) بدل (الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه) لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم (ولو شري) المسلم اليه في كرا (وامره) المشتري (رب السلم بقبضه قضاء) عا (لم يصح) للزوم الكيل مرتين ولم يوجد (وصح لو) كان الكرا قرضا و (امره مقرضه) به

استقرض رجل كرا ثم اشترى كرا وأمر المقرض بقبضه قضاء لحقه كافي البحر (قوله لانه) اى  
القرض اعارة حتى يعتقد بلفظها فكان المقبوض عين حقه تقديرا بحر (قوله ثم لنفسه)  
الشرط ان يكيه مرتين وان لم يتعددا الامر حتى لو قال اقبط الكرا الذى اشتريته من فلان عن  
حقك فذهب فاكثاله ثم اعاد كياله صار قابضا ولفظ الجامع يفيد بحر عن الفتح (قوله لزوال  
المانع) علة لصح (قوله اى المسلم اليه) تفسير للضمير المتصل المنصوب (قوله في ظرفه) اى  
ظرف رب السلم ويفهم منه حكم ما اذا أمره بكياله في ظرف المسلم اليه بالاولى بحر وهذا اذا  
لم يكن في الظرف طعام لرب السلم فلو فيه طعامه ففي المبسوط الاصح عندى انه يصير قابضا لان  
أمره بخلطه على وجه لا يتميز معتبر فيصير به قابضا فتح (قوله فيصير قابضا بالتخلية) اى  
سواء كان الظرف له او البائع او مستأجرا وبه صرح الفقيه ابو الليث بحر عن البناية (قوله  
بذلك) اى بكياله في ظرفه (قوله ظرف البائع) بدل من قوله ظرفه (قوله لم يكن قبضه لحقه)  
لان رب السلم حقه في الذمة ولا يملكه الا بالقبض فلم يصادف أمره ملكه فلا يصح فيكون المسلم  
اليه مستعيرا للظرف جاعلا فيه ملك نفسه كالدائن اذا دفع كيسا الى المدين وأمره ان يزن دينه  
ويجعله فيه لم يصير قابضا وفي مسألة البيع يكون المشتري استعار ظرف البائع ولم يقبضه فلا  
يصير بيده فكذا ما يقع فيه فصار كمالو أمره ان يكيه في ناحية من بيت البائع لان البيت بنواحيه  
في يد البائع بحر (قوله لان حقه في العين) لانه ملكه بنفس الشراء فيصح أمره  
لمصادفته ملكه فيكون قابضا بجعله في الظرف ويكون البائع وكالا في امساك الظرف  
فيكون الظرف والواقع فيه في يد المشتري حكما قال في الهداية الا ترى أنه لو أمره بالطحن كان  
الطحين في السلم للمسلم اليه وفي الشراء للمشتري لصحة الامر وكذا اذا أمره ان يصبه في البحر في  
المسلم يملك من مال المسلم اليه وفي الشراء من مال المشتري اه قال في النهر واورد انه لو وكل  
البائع بالقبض صرحا لم يصح فعدم الصحة هنا أولى واجيب بأنه لما صح أمره لكونه مالكا  
صار وكالا له ضرورة وكما من شئ يثبت ضمنا لا قصدا (قوله كيل العين) مبتدأ وجعلهما  
معطوف عليه وقوله قبض خبره وصورة المسئلة رجل اسلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى  
رب السلم من المسلم اليه كرخطة بعينها ورفع رب السلم ظرفا الى المسلم اليه ليجعل الكرا المسلم فيه  
والكرا المشتري في ذلك الظرف فان بدأ بكيال العين المشتري في الظرف صار قابضا للعين  
لصحة الامر فيه وللدائن المسلم فيه لمصادفته ملكه كمن استقرض حنطة وامر المقرض ان يزرعها  
في ارضه وان بدأ بالدين لم يصير قابضا لشيء منهما اما الدين فلعدم صحة الامر فيه واما العين  
فلانه خلطه بملكه قبل التسليم فصار مستهلكا عند ابي حنيفة فينتقض البيع وهذا الخلط غير  
مرضى به لجواز ان يكون مراده البداءة بالعين وعندها بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء  
شاركه في الخلوط لان الخلط ليس باستهلاك عندهما درر (قوله وقبضت) اى قبضها المسلم  
اليه قال في النهر قيد بذلك لانهما لو تفرقا لاعتن قبضها لم تصح الاقالة لعدم صحة السلم (قوله  
قبل قبضها) اى قبل ان يقبضها رب السلم بسبب الاقالة (قوله او ماتت) عطف على قوله  
السابق فتقايلا فيكون الموت بعد القبض (قوله صح) اى عقد الاقالة (قوله لبقاء العقود  
عليه) لان الجارية رأس المال وهو في حكم الثمن في العقد والمبيع هو المسلم فيه وصحة الاقالة

(تعتمد)

لانه اعارة لا استبدال (كما)  
صح (لو امر) المسلم اليه  
(رب السلم بقبضه منه له  
ثم لنفسه ففعل) فاكثاله  
مرتين لزوال المانع (أمره)  
اى المسلم اليه (رب السلم  
ان يكيل المسلم فيه) في  
ظرفه (فكاه في ظرفه)  
اى وطاه رب المسلم (بغيره  
لم يكن قبضا) اما بحضرته  
فيصير قابضا بالتخلية (او  
امر) المشتري (البائع بذلك  
فكاه في ظرفه) ظرف  
البائع (لم يكن قبضا) لحقه  
(بخلاف كياله في ظرف  
المشتري بأمره) فانه قبض  
لان حقه في العين والاول  
في الذمة (كيل العين)  
المشترأة (ثم كيل الدين)  
المسلم فيه وجعلهما (في  
ظرف المشتري قبض  
بأمره) لتبعية الدين للعين  
(وعكسه) وهو كيل الدين  
اولا (لا) يكون قبضا  
وخياره بين نقض البيع  
والشركة (اسلمة في كره)  
بر (وقبضت فتقايلا) السلم  
(فماتت) قبل قبضها بحكم  
الاقالة (بقي) عقد الاقالة  
(او ماتت فتقايلا صح)  
لبقاء العقود عليه وهو  
المسلم فيه



تعتمد قيام المبيع لا الثمن كما مر فهلاك الأمة لا يغير حال الأقالة من البقاء في الأولى والصحة في الثانية درر (قوله وعليه قيمتها) لأنه إذا انفسخ العقد في المسلم فيه انفسخ في الجارية تبعاً فوجب عليه ردها وقد عجز عنه فوجب رد قيمتها درر (قوله كذا الحكم في المقايضة) هي بيع العين بالعين فتبقى الأقالة وتصح بعد هلاك أحد العوضين لأن كل واحد منهما مبيع من وجه وثمن من وجه ففي الباقي يعتبر المبيعة وفي الهالك الثمنية درر (قوله بخلاف الشراء بالثمن فيهما) أي في المسئلتين فإذا اشترى أمة بألف فتقابلاً فماتت في يد المشتري بطلت الأقالة ولو تقابلاً بعد موتها فالأقالة باطلة لأن الأمة هي الأصل في البيع فلا تبقى بعدها كما فلا تصح الأقالة ابتداء ولا تبقى انتهاء لعدم محلها درر (قوله في السلم) أي وفي المقايضة (قوله بخلاف البيع) أي بالثمن (قوله تقابلاً البيع الخ) تقدمت هذه المسئلة في باب الأقالة متناً (قوله والقول لمدعي الرداء) هذا صادق بما إذا قال أحدها شرطنا ردياً فقال الآخر لم نشرط شيئاً وبما إذا ادعى الآخر اشتراط الجودة وقال الآخر أنا شرطنا ردياً والمراد الأول ولذا أردفه بقوله لا نافي الوصف والاجل ولا فائدة أن الرداء مثال حتى لو قال أحدهما شرطنا جيداً وقال الآخر لم نشرط شيئاً فالحكم كذلك نهر والظاهر أن القول إنما يقبل مع التمين وقد صرح به في مسألة الاجل الآتية ولا فرق يظهر (قوله وهو الرداء) أي مثلاً (قوله والاجل) بالجر عطفاً على الوصف والاجل مدة الشيء والمراد به هنا التأجيل وهو تحديد الاجل بقرينة التعبير به قبله وادعى في البحر أنه يتعين كون التأجيل بمعنى الاجل مجازاً بدليل ما بعده ويظهر أن المتعين العكس كما قلنا لأن المراد الاختلاف في أصل التأجيل لا في مقدار الاجل ويؤيده قول المصنف بعده ولو اختلفا في مقداره (قوله والأصل أن من خرج كلامه تعنتاً) بأن ينكر ما ينفعه كأن قال المسلم إليه شرطت لك ردياً وقال رب السلم لم نشرط شيئاً فالقول للمسلم إليه لأن رب السلم متعنت في انكار الصحة لأن المسلم فيه يربو على رأس المال في العادة وكذا لو قال رب السلم كان له اجل وانكر المسلم إليه فهو متعنت في انكاره حقه وهو الاجل كما في الهداية (قوله وإن خرج خصومة) بأن انكر ما يضره كعكس التصوير في المسئلتين فالقول لمدعي الصحة عنده وهو رب السلم في الأولى والمسلم إليه في الثانية وعندهما الحكم كالاول كإقراره في الهداية وغيرها (قوله ووقع الاتفاق على عقد واحد) احتراز عما إذا لم يتفقا على عقد واحد كالقول رب المال للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة وقال المضارب بل شرطت لي نصف الربح فان القول لرب المال لأنه ينكر استحقاق زيادة الربح وإن تضمن ذلك انكار الصحة هذا عندها وأما عنده فلأن عقد المضاربة إذا صح كان شركة وإذا فسد صار اجارة فلم يتفقا على عقد واحد فان مدعي الفساد يدعى الاجارة ومدعي الصحة يدعى الشركة فكان اختلافهما في نوع العقد بخلاف السلم فان السلم الحال وهو ما يدعيه منكر الاجل سلم فاسد لا عقد آخر ولهذا يحنث في يمينه لا يسلم في شيء فقد اتفقا على عقد واحد واختلفا في حقه فالقول لمدعي الصحة وتماه في الفتح (قوله فالقول لمدعي الصحة عندها وعنده للمنكر) كذا في بعض النسخ وهو سبق قلم وعبارة الهداية وغيرها فالقول لمدعي الصحة عنده وعندها للمنكر وهو كذلك في بعض النسخ (قوله فالقول للطالب) أي رب

(وعليه قيمتها يوم القبض فيهما) في المسئلتين لأنه سبب الضمان (كذا) الحكم في (المقايضة بخلاف الشراء بالثمن فيهما) لأن الأمة أصل في المبيع والحاصل جواز الأقالة في السلم قبل هلاك الجارية وبعده بخلاف البيع (تقابلاً البيع في عبد فابق) بعد الأقالة (من يدالمشتري فان لم يقدر على تسليمه) للبائع (بطلت الأقالة والبيع بحاله) قية (والقول لمدعي الرداء والتأجيل لا نافي الوصف) وهو الرداء (والأجل) والأصل أن من خرج كلامه تعنتاً فالقول لصاحبه بالاتفاق وإن خرج خصومة ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعي الصحة عندها وعنده للمنكر (ولو اختلفا في مقداره فالقول للطالب مع يمينه) لانكاره الزيادة

السلم فإنه يطالب المسلم اليه بالسلم فيه (قوله واي برهن قبل) لكن برهان رب السلم وحده  
مؤكد لقوله لا مثبت لان القول له بدونه بخلاف برهان المسلم اليه وحده ولذا قضى بينته اذا  
برهنا معا (قوله فاقول للمطلوب) لانكاره توجه المطالبة ببحر (قوله وان برهنا فيينة  
المطلوب) لانباتها زيادة الاجل فاقول قوله والبينة بينته ببحر (قوله ولو اختلفا في السلم  
تخالفا استحسانا) اي ويبدأ بيمين الطالب واي برهن قبل وان برهنا فبرهان الطالب والمستلة  
على اوجه لان رأس المال اما عين أو دين وعلى كل اما ان يتفقا عليه ويختلفا في المسام فيه أو  
بالمكس أو يختلفا فيهما فان كان عينا واختلفا في المسلم فيه فقط كقوله هذا الثوب في كرخطة  
وقال الآخر في نصف كرخ في شعير أو خطة رديئة وبرهنا قدم الطالب وان اختلفا في رأس  
المال فقط هل هو ثوب أو عبد أو فيهما وبرهنا قضى بالسلمين وان كان دراهم واتفقا فيه فقط  
قضى للمطالب بسلم واحد عند الثاني خلافا للحمد وكذا لو اختلفا في المسلم فيه فقط ولو فيهما  
كقوله عشرة دراهم في كرى خطة وقال الآخر خمسة عشر في كرى وبرهنا فعند الثاني تثبت  
الزيادة فيجب خمسة عشر في كرى وعند محمد يقضى بالعقدين اه فتجمل خصا (قوله مولعة ٢)  
طلب الصنعة) اي ان يطلب من الصانع العمل في القاموس الصناعة ككتابة حرفة الصانع  
وعمله الصنعة اه فالصنعة عمل الصانع في صناعته اي حرفه واما شرعا فهو طلب العمل منه  
في شيء خاص على وجه مخصوص يعلم بما يأتي وفي البدائع من شروطه بيان جنس المصنوع  
ونوعه وقدره وصفته وان يكون مافيه تعامل وان لا يكون مؤجلا والا كان سلميا وعندها  
المؤجل استصناع الا اذا كان مما لا يجوز فيه الاستصناع فينقلب سلميا في قواهم جميعا (قوله  
بأجل) متعلق بمحذوف حال من الاستصناع لكن فيه شيء الجال من المبتدأ وهو ضعيف ولا  
يصح كونه خبرا لانه لا يفيد بل الخبر هو قوله سلم والمراد بالاجل ما تقدم وهو شهر فافوقه قال  
المصنف قيدا للاجل بذلك لانه اذا كان اقل من شهر كان استصناعا ان جرى فيه تعامل والا  
فساد ان ذكره على وجه الاستمهال وان كان للاستعجال بأن قال على ان تفرغ منه غدا أو بعد  
غد كان محييا اه ومثله في البحر وغيره وسيد كره المشرح (قوله ذكر على سبيل الاستمهال  
الح) كان الواجب عدم ذكر هذه الجملة للمعامات من ان المؤجل بشهر فأكثر سلم والمؤجل بدونه  
ان لم يجر فيه تعامل فهو استصناع فاسد الا اذا ذكر الاجل الاستعجال فصحيح كما افاده طرد قد  
تبين المشرح ابن كمال (قوله سلم) اي فلا يبقى استصناعا كما في التتارخانية فلذا قال المشرح  
فتمت شرائطه اي شرائط السلم ولهذا لم يكن فيه خيار مع ان الاستصناع فيه خيار لكونه  
عقدا غير لازم كباقي تجريره (قوله جرى فيه تعامل) كخف وطست وققمة ونحوها درر  
(قوله ام لا) كالتياب ونحوها درر (قوله وقال الاول) اي مافيه تعامل استصناع لان  
اللفظ حقيقة للاستصناع فيحافظ على قضيته ويحمل الاجل على التعجيل بخلاف ما لا تعامل  
فيه لانه استصناع فاسد فيحمل على السلم الصحيح وله ان دين يحتمل السلم وجواز السلم باجماع  
لاشبهه فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحمل على السلم أولى هداية (قوله  
وبدونه) متعلق بقوله سمح الآتي ومقابل هذا قوله بعد ولم يصح فيما لم يتعامل به (قوله  
وذكره في المغرب في الشين المعجزة) هو خلاف مافي الصنعاج والقاموس والمصباح (قوله

(وقد)

(واي برهن قبل وان برهنا  
قضى بينة المطلوب) لانباتها  
الزيادة (وان) اختلفا في  
مضيه فاقول للمطلوب  
اي السلم اليه بيمينه الا ان  
يرهن الآخر وان برهنا  
فيينة المطلوب ولو اختلفا  
في السلم تخالفا استحسانا فتج  
(والاستعناع) هو طلب عمل  
الصنعة (بأجل) ذكر على  
سبيل الاستمهال لا  
الاستعجال فانه لا يصير  
سلما (سم) فتعبر شرائطه  
(جرى فيه تعامل ام لا)  
وقالا الاول استصناع  
(وبدونه) اي الاجل (فيا)  
فيه تعامل (الناس) كخف  
وققمة وطست (بمهمة  
وذكره في المغرب في الشين  
المعجزة

(٢) قوله قوله هو لغة طالب  
الصنعة هكذا بخلافه مع  
ان الآتي في نسخ المشرح  
هو طلب عمل الصنعة  
فاعلمها نسخة أخرى  
وليحذر اه مصححه

مطلب  
في الاستصناع

وقد يقال ( اى فى جمعه وبيانه مافى المصباح الطست قال ابن قتيبة اصلها طس فابدلت من احد  
 المضعفين تاء لانه يقال فى جمعهما طساس كسهم وسهام وجمعت ايضا على طسوس باعتبار الاصل  
 وعلى طسوت باعتبار اللفظ ) (قول له بيعا لعدة) اى صح على انه بيع لاعلى انه مواعدة ثم  
 ينقصد عند الفراغ بيعا بالتعاطى اذ لو كان كذلك لم يختص بما فيه تعامل وتماعه فى البحر قال فى التمهيد  
 واورد ان بطلانه بموت الصانع يتنافى كونه بيعا واجيب بأنه انما بطل بموته لشبهه بالاجارة  
 وفى الذخيرة هو اجارة ابتداء بيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند التسليم واورد انه لو انعقد  
 اجارة لأجبر الصانع على العمل والمستصنع على اعطاء المسمى واجيب بأنه انما لا يجبر لانه  
 لا يمكنه الا بالتلاف عين له من قطع الاديم ونحوه والاجارة تنفسخ بهذا العذر الا ترى ان الزرع له  
 ان لا يعمل اذا كان البذر من جهته وكذا رب الارض اه ومثله فى البحر والفتح والزيلعى  
 (قول له فيجبر الصانع على عمله) تبع فى ذلك الدرر ومختصر الوقاية وهو مخالف لما ذكرناه  
 آنفا عن عدة كتب من انه لا يجبر فيه وقول البحر وحكمه الجواز دون اللزوم ولذا قلنا للصانع  
 ان يبيع المصنوع قبل ان يراه المستصنع لان العقد غير لازم اه ولما فى البدائع واما صفته ففى  
 انه عقد غير لازم قبل العمل من الجانبين بلا خلاف حتى كان لكل واحد منهما خيار الامتناع  
 من العمل كالبيع بالخيار للمتبايعين فان لكل منهما الفسخ واما بعد الفراغ من العمل قبل ان  
 يراه المستصنع فكذلك حتى كان للصانع ان يبيعه ممن شاء واما اذا حضره الصانع على الصفة  
 المشروطة سقط خياره ولا يستصنع الخيار هذا جواب ظاهر الرواية وروى عنه ثبوته لهما  
 وعن الثانى عدمه لهما والصحيح الاول اه وقال ايضا ولكل واحد منهما الامتناع من  
 العمل قبل العمل بالاتفاق ثم اذا صار ساما يراعى فيه شرائط السلم فان وجدت صح والا  
 اه وقال ايضا فان ضرب له أجلا صار ساما حتى يعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لو احدى  
 منهما اذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذى عليه فى السلم اه وذكر فى كافى الحاكم ان  
 للصانع بيعه قبل ان يراه المستصنع ثم ان ذكر ان الاستصناع لا يصح فى الثوب وانه لو ضرب له  
 أجلا وعجل الثمن جاز وكان ساما ولا خيار له فيه اه وفى التارخية ولا يجبر المستصنع على  
 اعطاء الدرهم وان شرط تعجيله هذا اذا لم يضرب له أجلا فان ضرب قال ابو حنيفة يسير  
 ساما ولا يبق استصناعا حتى يشترط فيه شرائط السلم اه فقد ظهرك هذه القول ان الاستصناع  
 لا يجبر فيه الا اذا كان مؤجلا يسيرا فأكبر فليس ساما وهو معتد لازم ثبوت عليه ولا خيار فيه وبه  
 علم ان قول المستصنف فيجبر الاربع على عمله ولا يرجع الأمر عنه انما هو فيما اذا صار ساما فتكون  
 عليه ذكره قبل قوله وبدونه والا فهو مناقض لما ذكر بعده من اثبات الخيار للأمر ومن ان  
 المقنود عليه العين لا العمل فاذا لم يكن العمل مقنودا عليه كيف يجبر عليه واما مافى الهداية  
 عن المبسوط من انه لا خيار للصانع فى الاصح فتدرك بعد ما سنعه ورآه الأمر كما صرح به  
 فى الفتح وهو ما مر عن البدائع والظاهر ان هذا منشا توهم المستصنف وغيره كجائى وبعد تحريرى  
 لهذا المقام رأيت موافقته فى النسخ الرابع والعشرين من نور العين اصلاح جامع المقصولين  
 حيث قال بعد ان اكثر من النقل فى اثبات الخيار فى الاستصناع فظن ان قول الدرر تبعا لحق ان  
 المفتى ان الصانع يجبر على عمله والأمر لا يرجع عنه سهو ظاهرا اه فاعتزم هذا التحرير والله

وقد يقال طسوت (صح)  
 الاستصناع (بيعا لعدة)  
 على الصحيح ثم فرع عليه  
 بقوله ( فيجبر الصانع على  
 عمله ولا يرجع الأمر عنه)  
 ولو كان عدة لما لزم

(والمبيع هو العين لأعماله)  
 خلافا للبردعي (فإن جاء)  
 الصانع (بمضوع غيره  
 أو بمضوعه قبل العقد)  
 فأخذه (صح) ولو كان  
 المبيع عمله لما صح (ولا  
 يتعين) المبيع (له) أي  
 للآمر (بلا رضاه فصح  
 بيع الصانع لمضوعه) قبل  
 رؤية أمره (ولو تعين له  
 لما صح بيعه) (وله) أي  
 للآمر (أخذه وتركه)  
 بخيار الرؤية ومفاده أنه  
 لا خيار للصانع بعد رؤية  
 المضوع له وهو الأصح  
 نهر (ولم يصح فيما يتعامل  
 فيه كائوب الأجل كامر)  
 فإن لم يصح فسدان ذكر  
 الأجل على وجه الاستمهال  
 وإن الاستمهال كمل أي  
 تفرغه غدا كان صحيحا  
 «(فرع)» السلم في الدبس  
 لا يجوز لما في اجارة جواهر  
 الفتاوى لو جعل الدبس  
 اجرة لا يجوز لأنه ليس  
 بمثل لأن النار عملت فيه  
 ولذا لا يجوز السلم فيه  
 فلا يجب في الذمة حتى لو  
 كان عينا جاز قات وسيجي  
 في الغصب أن الرب والقطر  
 واللحم والفحم والآجر  
 والصابون والعصفر

الحمد (قوله والمبيع هو العين لأعماله) أي أنه بيع عين موصوفة في الذمة لبيع عمل أي  
 لا اجارة على العمل لكن قدما أنه اجارة ابتداء ببيع انتهاء تأمل (قوله خلافا للبردعي) بالبلاء  
 الموحدة وسكون الرأى وفتح الدال المهملة وفي آخره عين مهملة نسبة إلى بردعة بلدة من  
 أقصى بلاد أذربيجان وهو أحمد بن الحسين أبو سعيد من الفقهاء الكبار قتل في وقعة القرامطة  
 مع الحاج سنة سبع عشرة وثلاثمائة وتما ترجمته في طبقات عبد القادر (قوله بمضوع غيره)  
 أي بمضوعه غيره (قوله فأخذه) أي الأمر (قوله بلا رضاه) أي رضا الأمر أو رضا  
 الصانع (قوله قبل رؤية أمره) الأولى قبل اختياره لأن مدار تعينه على اختياره وهو  
 يتحقق بقبضه قبل الرؤية ابن كمال (قوله ومفاده الخ) قدما التصريح بهذا المفاد عن البدائع  
 وعمله بأن الصانع بائع مالم يره ولا خيار له ولأنه باحضاره اسقط خيار نفسه الذي كان له قبله  
 ففي خيار صاحبه على حاله أه وفي الختج وأما بعد ما رآه فالأصح أنه لا خيار للصانع بل إذا  
 قبله المستصنع أجبر على دفعه له لأنه بالآخرة بائع أه وهذا هو المراد من نفي الخيار في المبسوط  
 فقول المصنف في المنع ولا خيار للصانع كذا ذكره في المبسوط فيجبر على العمل لأنه باع مالم  
 يره الخ صوابه أن يقول فيجبر على التسليم لأن الكلام بعد العمل وأيضا فالتميل لا يوافق المعلن  
 على ما فهمه وهذا هو منشأ ما ذكره في منتهى أولا وقد علمت تصريح كتب المذهب بثبوت الخيار  
 قبل العمل وفي كافي الحاكم الذي هو متن المبسوط مانعه والمستصنع بالخيار إذا رآه مفروضا  
 منه وإذا رآه فليس للصانع منعه ولا بيعه وإن باعه الصانع قبل أن يراه جاز بيعه (قوله وهو  
 الأصح) وهو ظاهر الرواية وعنه ثبوت الخيار لهما وعن الثاني عدمه لهما كما مر عن البدائع  
 (قوله الأجل كامر) أي بأجل مماثل للمصر في السلم من أن أقله شهر فيكون سلبا بشروطه  
 (قوله فإن لم يصح) أي الأجل العقد السلم بأن كان أقل من شهر (قوله وإن للاستمهال)  
 أي بأن لم يقصده التأجيل والاستمهال بل قصده الاستمهال بلا مهال وظاهره أنه لو لم يذكر  
 أجلا أصلا فيما لم يجز فيه تعامل صح لكنه خلاف ما يفهم من المتن ولم أره صريحا فتأمل  
 (قوله في الدبس) بكسر وبكسر تين غسل التمر وغسل النحل قاموس والمشهور الآن أنه  
 ما يخرج من العنب (قوله ولذا) أي لكون النار عملت فيه فصار غير مثلي لا يجوز السلم فيه  
 وظاهره أن السلم لا يجوز إلا في المثلي مع أنه يجوز في الثياب والبسط ونحوها كما مر  
 أفاده (قوله حتى لو كان عينا) أي لو جعل الاجرة ديبسا معينا (قوله الرب) دبس الرطب  
 إذا طبخ مصباح (قوله والقطر) نوع من غسل القصب قال المؤلف في الغصب أن كلاهما  
 يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيهما ولا يثبت في الذمة ط (قوله واللحم) ولو نأى ذكره  
 المؤلف في الغصب وتقدم الكلام فيه (قوله والآجر والصابون) لاختلافهما في الطبخ (قوله  
 والصرم) بالفتح الجلد مصباح وقدما أول الباب عن الفتح أنه يصح السلم في الجلود إذا بين ما يقع به  
 الغضب (قوله وبر مخلوط) الأصوب وبر مخلوطا عطفا على الرب المنصوب نعم الرفع جائز  
 على القول بجواز العطف بالرفع على محل اسم أن قبل استكمال العمل فافهم والله سبحانه أعلم

## باب المتفرقات

جرت عادة من ان المسائل التي تشد عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيها يجمعونها بعد

والسرقين والجلود والصرم وبر مخلوط بشعر قيمى فليحفظ باب المتفرقات من ابوابها (ويسمونها)

وعبر في الكثر بمسائل

منثورة وفي الدرر بمسائل  
شتى والمعنى واحد (اشترى)  
ثورا او فرسا من خزف  
(ل) اجل (استثناس الصبي  
لا يصح) (و) لا قيمة له (لا  
يضمن مثله وقيل بخلافه)  
يصح ويضمن قية وفي آخر  
خلف المجتبى عن ابي يوسف  
يجوز بيع اللعبة وان يلعب  
بها الصبيان (وصح بيع  
الكلب) (ولو عقوبا  
(والفهد) والفيل والقرد  
(والسباع) بسائر انواعها  
حتى الهرة وكذا الطيور  
(علمت اولاً) سوى الخنزير  
وهو المختار للانتفاع بها  
وبجلدها كما قدمناه في البيع  
الفاقد والتسخير بالقرد  
وان كان حراما لا يمنع بيعه  
بل يكرهه كبيع العصير  
شرح وهبانية (فرع) لا  
لا ينبغي اتخاذ كلب الا  
لخوف اخص او غيره فلا بأس  
به ومثله سائر السباع عدى  
وجاز اقتناؤه لصيد  
وحراسة ماشية وزرع  
اجماعا (كما صح بيع خرو  
حمام كثير) (وصح هبته)  
قنية (و) ادنى (القيمة التي  
تشتري لجواز البيع فلس  
ولو كانت كسرة فبئز لا  
يجوز) قنية (كالا يبيع  
بيع وهو الارض كالمناقب)

ويسمونها بأحد هذه الاسماء ط (قوله بمسائل منثورة) شبهت بالمشور من الذهب او الفضة  
لتفاستها وهو بالرفع على الحكاية ط ويجوز الجر (قوله من خزف) اي طين قال ط قيد به  
لانها لو كانت من خشب او صفر جاز اتفاقا فيما يظهر لامكان الانتفاع بها وحرره اه وهو  
ظاهر (قوله فلا يضمن مثله) كأنه لانه آله لهو ولا يقال فيها نحو ما قيل في عود اللهو من انه  
يضمن خشبا لامهيا على احد القولين لانه لا قيمة لهذه الاشياء اذا قطع انظر عن اتمهى بها ط  
(قوله وقيل بخلافه) يشعر بضعفه مع ان المصنف نقله عن القنية وفي القنية لم يعبر عنه بقيل  
بل رمز للاول ثم الثاني (قوله عن ابي يوسف) اي ناقلا عن ابي يوسف وظاهره انه قوله  
لا رواية عنه حتى يقال ان هذا يشعر بضعفه ونسبته الى ابي يوسف لا تدل على ان الامام يخالفه  
لاحتمال ان يكون له في المسئلة قول فافهم (قوله ولو عقورا) فيه كلام يأتي (قوله والفيل)  
هذا بالاجماع لانه منتفع به حقيقة مباح الانتفاع به شرعا على الاطلاق فكان مالا بحر  
عن البدائع اي ينتفع به للقتال والحمل وينتفع بعظمه (قوله والقرد) فيه قولان كباقي  
(قوله والسباع) وكذا يجوز بيع لحمها بعد التذكية لطعام كلب او سنور بخلاف لحم  
الخنزير لانه لا يجوز اطعامه محيط لكن على اصح التصحيحين من ان الذكاة الشرعية لا تظهر الا  
الجلد دون اللحم لا يصح بيع اللحم شربا لية (قوله حتى الهرة) لانها تصطاد الفأر والهوام  
المؤذية فهي منتفع بها فتح (قوله وكذا الطيور) اي الجوارح درر (قوله علمت اولاً)  
تصرح بمافهم من عبارة محمد في الاصل وبه صرح في الهداية ايضا لكن في البحر عن المبسوط  
انه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم في الصحيح من المذهب وهكذا نقول في  
الاسد ان كان يقبل التعليم ويصطاد به يجوز بيعه والا فلا والفهد والبازي يقبلان التعليم  
فيجوز بيعهما على كل حال اه قال في الفتح فعلى هذا لا يجوز بيع الغر بحال لانه لشراسته  
لا يقبل التعليم وفي بيع القرد روايتان اه وجه رواية الجواز وهو الاصح زياي انه يمكن  
الانتفاع بجلده وهو وجه ما في المتن ايضا وصح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشتري للانتفاع  
بجلده عادة بل لتأهيه به وهو حرام اه بحر قلت وظاهره انه لولا قصد التأهيه به لجاز بيعه  
ثم انه يرد عليه ما ذكره الشارح عن شرح الوهبانية من ان هذا لا يقتضي عدم صحة البيع بل  
كراهته والحاصل ان المتون على جواز بيع ماسوى الخنزير مطلقا وصحح المرحوم التتبيد  
بالمعلم منها (قوله لا ينبغي اتخاذ كلب السباع) الاحسن عبارة الفتح واما اقتناؤه للصيد وحراسة  
الماشية والبيوت والزرع فيجوز بالاجماع لكن لا ينبغي ان يتخذ في داره الا ان خاف اعموسا  
او اعداء للحديث الصحيح من اقنى كلبا الا كلب صيد او ماشية نقص من اجره كل يوم قيراطين  
(قوله خرو حمام كثير) لعل المراد به ما تبلغ قيمته فلسا فانه اقل قيمة المبيع ط ومثل الحمام بقية  
الطيور المأكولة لطهارة خروها وتقدم في البيع الفاسد جواز بيع سرقين وبعير ولو خالسين  
والانتفاع به والوقود به وبيع جميع الآدمي لو مخلوطا بتراب (قوله لا يجوز) اي اذا لم تبلغ  
قيمتها فلسا (قوله والقنافذ) جمع قنفذ بضم الفاء وفتح مصباح وذكره في القاموس في الدال  
المهملة والذال المعجمة (قوله والوزغ) هو سام ابرس (قوله وكل مافيه) اي في البحر  
(قوله سوى سمك) عبارة البحر عن البدائع الا السمك وما جاز الانتفاع بجلده او عظمه اه

واقتنافذ والعقارب والوزغ والضب (و) لاهوام (البحر كالسرطان) وكل مافيه سوى سمك

مطلب في التدوي بالحرم وجوز في الفقة بيع ماله ثم كسقفور وجلود خز وجل الماء لوحيا واطلق الحسن الجواز وجوز ابو الليث بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية والا ٢٩٨ لاورده في البدائع بانه غير سديد

(قوله بيع ماله ثمن) في الشر نبالية عن المحيط يجوز بيع العلق في الصحيح لتمول الناس واحتياجهم اليه لمعالجة مص الدم من الجسد اه قالت وعليه فيجوز بيع دودة القرمز لانها من ارض الاموال وانفسها في زماننا وينتفع بها خلافا لمن افق بانه لايجوز بيعها ولا يضمن متلفها كما حرره في البيع الفاسد (قوله كسقفور) حيوان مستقل وقيل بيض التماسيح اذا فسد ويكبر طول ذراعين على انحاء السمكة وتماه في تذكرة الشيخ داود (قوله وجلود خز) الخز اسم دابة ثم اطلق على الثوب المتخذ من وبرها مصباح (قوله لوحيا) عبارة البحر عن الفقة قيل يجوز حيا لا ميتا (قوله ورده في البدائع الخ) قدمنا في البيع الفاسد عند قوله ولين امرأة ان صاحب الخانية والنهاية اختارا جواز ان علم ان فيه شفاء ولم يجد دواء غيره قال في النهاية وفي التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوي اذا اخبره طبيب مسلم ان فيه شفاء ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتعجل شفاؤك به فيه وجهان وهل يجوز شرب العليل من الحمر للتداوي فيه وجهان كذا ذكره الامام الترمذي وكذا في الذخيرة وما قيل ان الاستشفاء بالحرام حرام غير مجرى على اطلاقه وان الاستشفاء بالحرام انما لا يجوز اذا لم يعلم ان فيه شفاء اما اذا علم وليس له دواء غيره يجوز ومعنى قول ابن مسعود رضي الله عنه لم يجعل شفاؤكم فيما حرم عليكم يحتمل ان يكون قال ذلك في داء عرف له دواء غير المحرم لانه حينئذ يستغنى بالحلال عن الحرام ويجوز ان يقال تكشف الحرمة عند الحاجة فلا يكون الشفاء بالحرام وانما يكون بالحلال اه نور العين من آخر الفصل التاسع والاربعين (قوله اي متجسس) احتزبه عن دهن الميتة والخنزير اه (قوله وينتفع به للاستصباح) عطف على معلول ط لان الانتفاع به علة جواز البيع (قوله كاسم) اي في باب الانجاس لكن عبارة هناك ولا يضر اثر دهن الا دهن ودك ميتة لانه عين التجاسة حتى لا يدبغ به جلد بل يستصباح به في غير مسجد اه وقد مر هناك تأييد ما هنا بالحديث الصحيح وقد مرنا ذلك ايضا في البيع الفاسد (قوله غير الحمر والخنزير الخ) فانا نجز بيع بعضهم بعضا لخصوص فيه من قول عمر رضي الله تعالى عنه اخرجه ابو يوسف في كتاب الخراج حضر عمر بن الخطاب واجتمع اليه عماله فقال يا هؤلاء انه بلغني انكم تأخذون في الجزية الميتة والخنزير والحمر فقال بلال اجل انهم يفعلون ذلك فقال فلا تفعلوا ولكن ولوا اربابها بيعها ثم خذوا الثمن منهم ولا تجز فيما بينهم بيع الميتة والدم فتح (قوله وميتة الخ) هذا زاده ابن الكمال وصاحب الدرر استدراكا على الهداية بان المستثنى غير محصور بالحمر والخنزير واستدرك ايضا في النهر شراءه عبدا مسلما او مصحفا قلت هذا انما يظهر ان لو كان التشبيه في قولهم والذمي كالمسلم الخ من جهة الحل والحرمة والظاهر انه من جهة الصحة والفساد ٣ لان الصحيح من مذهب اصحابنا ان الكفار مخاطبون بشرائع هي محرمات فكانت ثابتة في حقهم ايضا فالوكان التشبيه من جهة الحل والحرمة لم يصح استثناء شيء فتعين ما قلنا وحينئذ فلا يدخل الجبر على البيع في التشبيه حتى يصح استثناءه ولذا خاف المصنف في التعبير فقال وصح شرائه عبدا الخ ثم هذا على رواية ان بيع المميت حثف انه صحيح بينهم وفي رواية انه فاسد بخلاف ما مات حثف انه فان بيعه باطل فيما بيننا وبينهم كاسم اول البيع الفاسد (قوله وقدمنا بتركهم وما يدينون)

لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به للتداوي كالحمر فلا تقع الحاجة الى شرع البيع (ويجوز بيع دهن نجس) اي متجسس كما قدمناه في البيع الفاسد (وينتفع به للاستصباح) في غير مسجد كاسم (والذمي كالمسلم في بيع) كصرف وسلم وروا غيرهما (غير الحمر والخنزير) ميتة لم تمت حنف انفها بل بخو خلق او ذبح يجوز سقائها كخنزير وقد امرنا بتركهم وما يدينون (وصح شرائه) اي الكافر كما قدمناه في البيع الفاسد (عبدا مسلما او مصحفا) او شقصا منها

٣ قوله لان الصحيح الخ قال في متن المنار والكفار مخاطبون بالامر بالايمان وبالمشروع من العقوبات وبالمعاملات وبالشرائع في حق المؤاخذة في الآخرة بالاخلاق واما في وجوب الاداء في احكام الدنيا فكذلك عند البعض والصحيح انهم لا مخاطبون باداء ما يحتمل السقوط من العبادات اه قال ابن نجيم في شرحه كالمسالة والصوم فلا يعاقبون على تركها ثم قال والراجح ما عليه الاكثر من العلماء على التكليف ولو افقته لغناهم المحصور فيمكن هو المستند اه

ما عليه الاكثر من العلماء على التكليف ولو افقته لغناهم المحصور فيمكن هو المستند اه



كذا في الهداية وقال دل عليه قول عمر ولو هم بيعها وخدوا العشر من أمانها اه وإشارته  
الى ان اعراضنا عنهم ليس لكونها مباحة شرعا في حقهم كما هو قول البعض بل الحرمة  
ثابتة في حقهم في الصحيح لانهم مخاطبون بها كما قلنا لكنهم لا يمنعون من بيعها لانهم  
لا يعتقدون حرمتها ويتولونها وقد امرنا بتركهم وما يدعون كما في البحر عن البدائع لكن  
الاولى الاستدلال بأن هذا مخصوص بالامر المنقول عن عمر كامر والاورد عليه انه لو اعتقدوا  
حل مامات حثف أنه ان يصح بيعه مع انهم لو ارتفعوا اليها لتحكم بطلانها وايضا لو اعتقدوا  
حل السلم او الصرف او نحوها بدون شروطه المعتبرة عندنا لتحكم بينهم بشرعنا الا في الحر  
والخنزير فعقدهم عليهم كعقدنا على الشاة والعصير وفي البحر عن حدود القنية ويمنع الذمي  
عما يمنع المسلم الا شرب الخمر فان غنوا وضربوا العبدان منعوا كالمسلمين لانه لم يستثن عنهم  
اه قال في النهر ويرد عليه انه لا يمنع من ليس الحرير والذهب بخلاف المسلم اه (قول له) ويجوز  
على بيعه) ولو اشتراه من كافر مثله شراء فاسدا أجبر على رده لان دفع الفساد واجب حقا للشرع  
ثم يجبر البائع على بيعه بخر (قول له) اجبر عليه) وينبغي ان عقد الصغير في هذا لا يتوقف على  
الاجازة نهر اى لعدم ذنوبه لانه اذا أجاز له ابيه اجبر ايضا على بيعه وقديقال انه قد يسلم  
قبل اجبار وليه فيبقى على ما كان فكان الاجازة فائدة (قول له) وكذا لو اسلم عنده في بعض النسخ  
عنده بالبلاء بدل الثوب وافاد انه لا فرق بين كون العبد مسلما وقت الشراء او بعد (قول له)  
ويتبعه طفله) اى لو اسلم العبد وله ولد غير بالغ يبعه في الاسلام والا جاز على بيعه معه (قول له)  
فان عجز) اى المكاتب (قول له) اجبر) اى الكافر على بيعه ومفهومه انه لا يجبر مادام عقد  
الكتابة وهو ظاهر لان المكاتب لا يجوز بيعه (قول له) من عاداته شراء المردان) عبارة النهر عن  
الخطيب الفاسق المسلم اذا اشترى عبدا امرد وكان من عاداته اتباع المرد اجبر على بيعه دفعا  
للفساد اه وعن هذا افق المولى ابو السعود بأنه لا تسمع دعواه على امردويه افق الخطيب  
الرملي والمصنف ايضا (قول له) يؤمر بأرساله) ولا يصح بيعه ومريان ذلك كله في المبيع (قول له)  
ولو اسلم مقرض الخمر سقطت) لتعذر قبضها فصار هلاكها مستندا الى معنى فهو اى البيع لو  
اسلم او احدها قبل القبض انتقض البيع ان ثبت تحقق القبض ليعذر القبض بالاسلام فصار  
كلوا ببق المبيع وتماه في البصر (قول له) فرداينان) اى عن الامام في رواية تسقط وفي رواية  
عليه قيمتها وهو قول محمد لتعذر المعنى من جهة غيره (قول له) التي انكدها المشتري) اى  
اذا اشترى امه وزوجها الرجل قبل قبضها من المبيع فوطئها الزوج صار المشتري قابضا (قول له)  
فصار فعلة) اى الزوج كفتله اى المشتري (قول له) استحسانا) والقياس ان يكون قبضا لانه  
تعييب حكمى الا ترى انه لو وجد المشترا من زوجة يرددها بالعيب وجوه الاستحسان انه لم يتصل  
بها قبل حصى من المشتري والزوجه فعل تعيب حكمى بمعنى تقليل الرغبات فيها كنفهسان  
السعر وتماه في النهر (قول له) فلو انتقض البيع) اى بنحو خيار عيب او فساد (قول له) بطل  
النكاح) لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض من الاسل ففساد كأن لم يكن فكان  
النكاح باطلا بخر (قول له) وقيد الكمال) لم يقيد الكمال من عنده بل قال وقيد القاضي  
الامام ابو بكر بطلان النكاح الخ لئلا قال الشارح وقيد القاضي ابو بكر النكاح ادوب

(ويجبر على بيعه) ولو  
المشتري صغيرا أجبر عليه  
فالو لم يكن اقام القاضي له  
وليا وكذا لو اسلم عنده  
ويتبعه طفله ولو اعنته او  
كاتبه جاز فان عجز أجبر ايضا  
ولو دبره أو ولد لها سعي  
في قيمتهما ويوجع ضربا  
لو طئه مسلمة وذلك حرام  
(فرج) من عاداته شراء  
المرد ان يجبر على بيعه دفعا  
للفساد نهر وغيره وكذا  
محرم أخذ صيدا يؤمر  
بأرساله ولو اسلم مقرض  
الخمر سقطت ولو المستقرض  
فروايتان (وطء زوج)  
الامة (المشترا) التي  
انكدها المشتري قبل  
قبضها (قبض) اشتريها  
لمسولة بتسليمه فساد فعلة  
كفتله (لا) غير (نكاحها)  
استحسانا) فلو انتقض  
البيع قبل القبض (بطل  
النكاح في) قول الثاني  
وهو (الخيار) وقيد  
النكاح بما اذا لم يكن

ولسلم عزوه في آخر العبارة الى الفتح من الاستدراك (قوله بطلانه) اي البيع (قوله فيلزمه  
 المهر للمشتري فتح) لم أجده هذه العبارة في الفتح بل ذكرها في النهر ونقل محشي مسكين عن شيخه  
 انه لم يجدها في النهاية ولا في العناية والبحر ونقل عن الشيخ شاهين انه وجدها في المعراج ثم  
 استشكلها بأنه كيف تكون هالكه من مال البائع ويكون المهر للمشتري فهو مخالف لقولهم  
 الغرم بالغنم اه قلت عدم بطلان النكاح دليل على ان بطلان البيع مقتصر على وقت الموت  
 فلم يصح العقد كأن لم يكن فيظهر ان النكاح كان على ملك المشتري فيستحق المهر تأمل وانظر  
 ما قدمناه في البيع الفاسد قبيل قوله ولا يبطل حق الفسخ بموت احدها (قوله اذ العقار  
 لا يبيعه القاضى) في بعض النسخ لا يبيعه الا القاضى بزيادة الا والصواب الاول وهو الموجود  
 في النهر وكذا في البحر عن النهاية وجامع الفصولين وعبارة جامع الفصولين جاز للقاضى بيع  
 المبيع وابقاء الثمن لو كان منقولاً لا لوعقاراً اه (قوله قبل القبض) فلو غاب بعده لا يبيعه  
 القاضى لان حقه غير متعلق بمالته بل بذمة المشتري وقيد في جامع الفصولين بما اذا لم يخف  
 عليه التلف فان خيف جاز له البيع حيث قال للقاضى ايداع مال غائب ومفقود وله اقراره  
 وبيع منقوله اذا خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لوعلم اه وينبغي ان يقال ان خوف  
 التلف مجوز للبيع علم مكانه اولا وقدمنا نحوه في خيار الشرط فارجع اليه نهر (قوله غيبة  
 معروفة) بان كانت البلدة التي خرج اليها معروفة وان بعدت نهر (قوله فاقام بائنه بيته  
 الخ) ليست البيته هنا للقضاء على الغائب بل لنفي التهمة وانكشف الحال كما في الزيلعي فلا  
 يحتاج الى خصم حاضر لان العبد في يده وقد اقر به للغائب على وجه يكون مشغولاً بحقه بحر  
 قال في جامع الفصولين الخصم شرط لقبول البيته لو اراد المدعى ان يأخذ من يدا الخصم الغائب  
 شيئاً اما اذا اراد ان يأخذ حقه من مال كان للغائب في يده فلا يشترط ولا يحتاج لو كمل كهذه  
 المسئلة وكذا لو استأجر ابلا الى مكة ذاهباً وجائياً ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب  
 فانفسخت الاجارة فله ان يركبها ولا يضمن وعليه اجرتها الى مكة فاذا أتاها ورفع الامر الى  
 القاضى فرأى بيعها ودفع بعض الاجر الى المستأجر جاز وعلى هذا الورهن المديون وغاب غيبة  
 منقطعة فرفع المرتهن الامر الى القاضى لبيع الرهن ينبغي ان يجوز كافي هاتين المسئلتين  
 اه واقره في البحر (قوله انه باعه منه) وانه لم ينقد اليه الثمن نهر وفتح (قوله باعه القاضى  
 او مأموره) ولو اذن له بأن يؤجر الدابة ويعلقها من أجرة حاجز كافي جامع الفصولين وظاهر  
 كلامهم ان البائع لا يملك البيع بلا اذن القاضى فان باع كان فضولياً وان سلم كان متعدياً  
 والمشتري منه غاصب بحر قلت وفي الولوالية اشترى لحماً فذهب ليحیی بالثمن فابطاً فخاف  
 البائع ان يفسد يبيع البائع يبيعه لان المشتري يكون راضياً بالانفساخ فان باع بزيادة تصدق بها  
 او بنقصان وضع عن المشتري وهذا نوع استحسان اه وبه علم ان ما يسرع فساد لا يتوقف  
 على القاضى لرضاه بالانفساخ بخلاف غيره فان القاضى يبيعه على ملك المشتري ولذا كان  
 الفضل له والنقص عليه (قوله نظرا للغائب) اي وللبائع لان البائع يصل به الى حقه ويبرأ  
 عن ضمانه والمشتري ايضا تبرأ ذمته من دينه ومن تراكم نفقته بحر \* (فرع) \* في جامع  
 الفصولين سئل نجم الدين عمن وهبه اميره أمة فاخبرته انها لتاجر قتل فأخذت وتداولتها

(الأيدي)

مطلب  
 للقاضى ايداع مال غائب  
 واقراضه وبيع منقوله الخ

بطلانه بموتها فلو به قبل  
 القبض لم يبطل النكاح وان  
 بطل البيع فيلزمه المهر  
 للمشتري فتح (اشترى  
 شيئاً) منقولاً اذ العقار  
 لا يبيعه القاضى (وغاب)  
 المشتري (قبل القبض) ونقد  
 الثمن غيبة معروفة فاقام  
 بائنه بيته انه باعه منه لم  
 يبيع في دينه) لا مكان ذهابه  
 اليه (وان جهل مكانه يبيع)  
 المبيع اي باعه القاضى او  
 مأموره نظراً للغائب وادى  
 الثمن وما فضل بمسكه للغائب  
 وان نقص تبعه البائع اذا  
 ظفر به

(وان اشترى اثنان) شيئا (وغاب واحد) منهما (فالحاضر دفع) كل (تمه) ويجبر البائع على قبول الكل ودفع الكل للحاضر (و) له (قبضه وحبسه) عن شريكه اذا <sup>٣٠١</sup> (حضر حتى يتقدس شريكه) الثمن بخلاف احدا المستأجرين والفرق أن

للبيع حبس المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطرا بخلاف المؤجر اللهم الا اذا شرط تعجيل الاجرة (باع) شيئا (بالف مثقال ذهب وفضة تنصفا به) اي بالمثقال فيجب خمسمائة مثقال من كل منهما لعدم الاولوية (وفي) بيعه شيئا (بالف من الذهب والفضة تنصفا وانصرف للوزن المعهود) النصف (من الذهب مثاقيل و) النصف (من الفضة دراهم) ومثاله على كره خنطة وشعير وسمس لمز من كل ثلث كره وهذه قاعدة في المعاملات كلها كهر ووصية ووديعة وغصب واجارة وبدل خلع وغيره في موزون ومكيل ومدود ومذروع عيني وقوله (وزن سبعة) تقدم في الزكاة وافاد الكمال ان اسم الدرهم ينصرف للمتعرف في بلد العقد في مصر ينصرف للفسوس وافاد في النهر ان قيمته يختلف باختلاف الا زمان فافق الاتفاقى بأنه يساوى نصفه وثلاثة فلوس فلو أطلق الواقع الدرهم اعتبر زمنه ان عرف والا صرف للفضة لانه الاصل كالوقيد بالقر كواقف الشيوعية

الايدى حتى وصلت اليه ولا يجد وارث القليل ويعلم انه لو خلاها ضاعت ولو امسكها يخاف الفتنة فاجاب للقاضي ببيعها من ذى اليد فلو ظهر المالك كان له على ذى اليد ثمنها (قوله) وان اشترى اثنان شيئا اي اشتريا عبدا صفقة واحدة كعبر في الجامع الصغير لقاضي خان (قوله) وغاب واحد منهما) أى بحيث لم يدرك مكانه نهر وقيد به لانه لو كان حاضرا يكون متبرعا بالاجماع لانه لا يكون مضطرا في ايفاء الكل اذ يمكنه ان يخصمه الى القاضي في ان يتقد حصته ليقبض نصيبه فتح (قوله) ويجبر الخ) الظاهر ان هذا لو المبيع غير مثلي اما المثلي كالبر ونحوه مما يمكن قسمته فلا يجبر على دفع الكل ولذا صور والمسئلة بالعبد كذا كرهنا تأمل (قوله) وله) اي للحاضر قبضه اي قبض كل المبيع (قوله) حتى يتقدس شريكه الثمن) اي ثمن حصته اذا كان الثمن حالا وفي ط عن الوانى النقد في الاصل تميز الجيد من الردي من نحو الدراهم ثم استعمل في معنى الاداء (قوله) بخلاف احدا المستأجرين) لو غاب قبل نقد الاجرة فقد الحاضر جميعها كان متبرعا لانه غير مضطرا اذ ليس للموخر حبس الدار لاستيفاء الاجرة ذكره التمر تاشي نهر وهذه الاحكام المذكورة من دفع الثمن وجبر البائع ودفع الكل والقبض والحبس مذهبهما وخالف ابو يوسف في جميعها ط (قوله) فكان مضطرا) فصار كغير الرهن اذا افلس الراهن وهو المستعير او غاب فان المعير اذا افنك بدفع الدين يرجع على الراهن لانه مضطرا فيه وكما حبس العلو اذا سقط بسقوط السفل كان له ان يبقى السفل اذا لم يبنه مالكة بغير امره ليتوصل به الى بناء علوه ثم يرجع عليه ولا يمكنه من دخوله مالم يعطه ماصرفه وتماه في الفتح (قوله) اللهم الخ) بحث لصاحب النهر (قوله) لعدم الاولوية) لانه اضاف المثقال اليهما على السواء فيجب من كل واحد منهما نصفه ويشترط بيان الصفة من الجودة وغيرها بخلاف ما اذا قال بالف من الدراهم والدنانير حيث لا يشترط بيان الصفة وينصرف الى الجياد نهر (قوله) وانصرف للوزن المعهود الخ) فان المعهود وزن الذهب بالمثاقيل ووزن الفضة بالدراهم فهو كالمقال بالف من الدراهم والدنانير (قوله) وهذه قاعدة الخ) الاشارة الى ما ذكره المصنف اي ان قوله باع بالف مثقال الخ ليس البيع قيدا في ذلك وكذا الموزون بل مثله المكيل ونحوه كالمقال برطل من سمس وعسل وزيت او بمائة من بيض وجوز وتفاح او بمائة ذراع من كتان وبريسم وخزيرازمه من كل ثلث (قوله) وزن سبعة) اي العشرة من الدراهم وزن سبعة مثاقيل كل درهم اربعة عشر قيراطا ط (قوله) وافاد الكمال الخ) اعلم انه وقع اشتباه في موضعين بالنظر الى العرف الحادث \* الاول فيما ينصرف اليه اسم الدرهم والثاني في قيمته فذكر في الفتح ان انصراف الدراهم الى وزن سبعة اذا كان متعارفا في بلد العقد واما في عرف مصر فلفظ الدرهم ينصرف الآن الى زنة اربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس الا ان يعقد بالفضة فينصرف الى درهم بوزن سبعة واخذ منه في البحر ان الواقع بمصر لو شرط دراهم للمستحق ولم يقيد بها ينصرف الى الفلوس النحاس وان قيدها بالقررة ينصرف الى الفضة واعترضه في النهر بأن ما في الفتح حكاية عما في زمنه ولا يلزم منه كون كل زمن كذلك فلا بد من ان لا

والصغر غمسية ونحوها مطلب — في العلو اذا سقط مطلب — فيما ينصرف اليه اسم الدرهم

يعدل عنه اعتبار زمن الواقف ان عرف والا صرف الى الفضة لانه الاصل اه \* الموضع الثاني قال في النهر واما قيمة كل درهم منها فقال في البحر بعدما اعدا المسئلة في الصرف قد وقع الاشتباه في انها خالصة او مغشوشة وكنت قد استفتيت بعض المالكية عنها يعني به علامة عصره ناصر الدين الاقاني فاقني انه سمع ممن يوثق به ان الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة من الفلوس قال فليعمل على ذلك ما لم يوجد خلافه اه وقد اعتبر ذلك في زماننا لان الادنى متيقن به وما زاد عليه فهو مشكوك فيه ولكن الاوفق بفروع مذهبننا وجوب درهم وسط لما في جامع الفصولين من دعوى النقرة لو تزوجها على مائة درهم نقرة ولم يصفها صح العقد ولو ادعت مائة درهم مهر او يجب لها مائة وسط اه فينبغي ان يقول عليه اه ورايت في فئساوي بعض الشافعية ان قيمته باعتبار المعاملة نصف وثلاث وانت قد علمت ان القيمة تختلف باختلاف الازمان والاشك في اختلاف ازمنا الواقفين فينبغي اعتبار زمن الواقف والله تعالى الموفق اه قلت وفي زماننا وقبله بمدة مديدة ترك الناس التعامل بلفظ الدرهم وانما يذكر لفظ القرش وهو اسم لاربعةين نصف فضة وهذا يختلف باختلاف الزمان فينظر الى قرش زمن الواقف ايضا (قوله قيمة درهمها نصفان) هذا ذكره في النهر بعدما حرر المقام والظاهر ان مراده ان ذلك كان في زمن الواقف فلا ينافي ما حرره قبله (قوله ان النقرة تطلق الخ) اطلاقها على الفلوس صرف حادث في المغرب النقرة القطعة المذابة من الذهب او الفضة (قوله فلا بد من مرجح) وذلك كأن يعلم ما كانت تطلق عليه في زمن الواقف او يكون قيدها بشئ فانهم (قوله الاستيارات القديمة) أي التصرفات او العتاي او الدفاتر او نحوها مأخوذة من استمرار الشئ اذا دام والمراد انه ينظر الى ما جرى عليه التعامل من قديم الزمان فيتبع (قوله ولو قبض زيفا) اي رديثا وهو من الوصف بالمصدر لانه يقال زافت الدراهم تزييف زيفا من باب سار أي ردت ثم وصف به ففيل درهم زيف ودراهم زيوف كفاس وفلوس وربما قبل زائف على الاصل كما في المصباح وفي التارخانية الدراهم انواع اربعة جياذ ونهبرجة وزيوف وستوقة واختلقوا في تفسير النهبرجة قيل هي التي تضرب في غير دار السلطان والزيوف هي المغشوشة والستوقة صفر مموه بالفضة وقال عامة المشايخ الجياذ فضة خالصة تزج في التجارات وتوضع في بيت المال والزيوف ما زيفه بيت المال اي يرده ولكن تأخذ التجار في التجارات لا بأس بالشراء بها ولكن يبين للبائع انها زيوف والنهبرجة ما يرده التجار والستوقة ان يكون الطاق الاعلى فضة والاسفل كذلك وبينهما صفر وليس لها حكم الدراهم اه وقال في انفع الوسائل وحاصل ما قالوه ان الزيوف اجود وبعده النهبرجة وبعدها الستوقة وهي بمنزلة الزغل التي نحاسها اكثر من فضتها (قوله كان قضاء اتفاقا) لانه صار راضيا بترك حقه في الجودة وقيد بقوله وانفقته لانه لو عرضه على البيع ولم ينفعه له رده كما سيذكره الشارح آخر الفروع (قوله ونفق) اي هلك يقال نفقت الدابة نفوقا من باب قعد هلكك مصباح (قوله استحسانا) وقولهما قياس كاذكره فيخر الاسلام وغيره وظاهره ترجيح قول ابي يوسف (قوله ولو فرخ طير) يقال فرخ بالتشديد وافرغ صار ذا افراخ وافرخت البيضة انفلقت عن الفرخ فيخرج منها مصباح (قوله ان تكسر) وقع في الكثرة تكس وفي المغرب كنس الظلي دخل في الكناس

(كنوسا)

فقيمة درهمها نصفان  
واقف المصنف ان النقرة  
تطلق على الفضة وعلى  
الذهب وعلى الفلوس  
الحساس بعرف مصر الآن  
فلا بد من مرجح فان لم  
يوجد فالعمل على  
الاستيارات القديمة لا وقت  
كما عولوا عليها في نفلارته  
كمعرفة خراج ونحوه قال  
وبه افق الملا ابو السعود  
افندي (ولو قبض زيفا  
بدل جيد) كان له على آخر  
(جاهلا به) ذو علم وانفقته  
كان قضاء اتفاقا (ونفق  
أو أنفقته) فلو قائما رده  
اتفاقا (فهو قضاء) سلته  
وقال ابو يوسف اذا لم يعلم  
يرد مثل زيفه يرجع بيده  
استحسانا كما لو كانت ستوقة  
او نهبرجة واختاره لانتوى  
ابن كمال فأت ورجعه في  
البحر والنهر والشراب لالية  
فيه ينق (ولو فرخ طير  
او باض في ارض لرجل او  
تكسر فيها فلي) اي  
انكسر رجله بنفسه فلو  
كسر هارجل كان لا تكسر  
لا لاخذ (فهو الاخذ)  
لسبق يده لمباح

مطلب

في النهبرجة والزيوف  
والستوقة

كنوسا من باب طلب وتكنس مثله ومنه الصيد اذا تكنس في ارض رجل اى استتروى  
تكنس وانكسر اه وفي الفتح وفي بعض النسخ تكنس اى وقع فيها فتكنس احترازا عما لو  
كسره رجل فيها بحر وقوله من باب طلب صوابه من باب جاس رملى وقوله احترازا الخ  
انما يتم اذا لم يكن تكنس للمطوعة والا فهو من فعل غيره يقال كسره بالتشديد فتكنس  
وكسره بالتخفيف فانكسر اى قبل ذلك تأمل (قوله الا اذا هيا ارضه لذلك الخ) اى بأن حفر  
فيها بئرا ليسقط فيها اواعد مكانا للفراخ ليأخذها فتح لان الحكم لا يضاف الى السبب الصالح  
الا بالقصد بحر (قوله او كان صاحب الارض قريبا الخ) ظاهرة ان سبب الملك احديتين اما  
التيبة او القرب ومقتضاه انه لو خرج الصيد من ارضه المهيأة قبل قربه منه يبقى على ملكه  
فليس لغيره اخذه لكن يشك عليه ما في الذخيرة عن المتقى حيث قال نصب حباله فوقه فيها  
صيد فاضطرب وانفث فآخذه غيره فهو له فلو جاء صاحب الحباله ليأخذه فلما دنا منه بحيث  
يقدر عليه انفث فآخذه غيره فهو لصاحب الحباله والفرق ان صاحب الحباله فيهما وان صار  
آخذه الا انه في الاول بطل الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بعد تأكده وكذا صيد البازي  
والكلب اذا انفث فهو على هذا التفصيل اه افاده ط (قوله فلو اخذه غيره لم يملكه) استدلال  
عليه في النهر بعبارة المتقى المذكورة (قوله مثل مامر) بدل من قوله وكذا او عطف بيان افاده  
ان الاشارة الى ما ذكر في اول المسئلة من انه لا أخذه (قوله او دخل دار رجل) وكذا لو دخل  
بيته واغلق عليه الباب ولم يعلم به لم يصير آخذ مالكا له حتى لو خرج بعد ذلك فآخذه غيره  
ملكه وعن ابي يوسف لو اصطلاده في دار رجل من الهواء أو على الشجر ملكه لان حصوله  
على حائط رجل او شجرته ليس بأحرار فان قال رب الدار كنت ابطدته قلبك فان كان  
آخذه من الهواء فهو له لانه لا بد لرب الدار على الهواء وان آخذه من حائطه او شجره فالقول  
لرب الدار لا أخذه من محل هو في يده وان اختلفا في اخذه من الهواء او الشجرة فكذلك لان  
الظاهر ان ما في داره يكون له وتامه في البحر (قوله ملكه بهذا الفعل) اى بالاعداد او الكيف  
وظاهره انه بدون ذلك لا يملكه وان وقع قريبا منه بحيث تناله يده والفرق بينه وبين الصيدان  
الصيد يملكه بالقرب منه اذا وقع في ارضه ونحوها لا مطلقا والا لزم انه لو قرب من صيد في بركة  
ملكه والنثار يكون في بيت اهل العرس عادة فلا يعتبر فيه مجرد القرب بل لابد من اعداد  
الثوب او كفه وايضا لو اعتبر مجرد القرب يؤدي الى المنازعة بين الحاضرين الذي وقع بينهم  
اذ كانوا بدعيه (قوله ملكه مطلقا) اى وان لم يعدها لذلك (قوله لانه صار من انزالها) اى  
ريتها وهو بفتح الهاء جمع نزل قال في المصباح نزل الطعام نزلا من باب تعب كثر ريعه ونماؤه  
فهو نزل وطعام كثير النزل بوزن سبب اى البركة ومنهم من يقول كثير النزل بوزن قفل (قوله  
لا يجبر عليه) وكذا لا يجبر على اعطاء الصك القديم كافي الخيرية عن جواهر الفتاوى قال نعم  
لو توقفت احياء الحق على عرضه كآو غصب المبيع وامتنعت الشهود من الشهادة حتى يروا  
خطوطهم يجبر على عرضه كما افق به الفقيه ابو جعفر حيانة الحق المشتري اه (قوله ولا على  
الاشهاد والخروج اليه) اى الى الاشهاد وهو عطف تفسير على الاشهاد لانه ليس له الامتناع  
عن الاشهاد المجرد بقرينة ما بعده (قوله فليس له الامتناع من الاقرار) فان لم يقر برفعه

(الا اذا هيا ارضه لذلك)  
فهو له (او كان صاحب  
الارض قريبا من الصيد  
بحيث يقدر على أخذه لو  
مديده فهو لصاحب  
الارض) لتمكنه منه فلو  
أخذه غيره لم يملكه نهر  
(وكذا) مثل مامر (صيد  
تعاق بشبكة نصبت للجفاف)  
او دخل دار رجل (ودرهم  
او سكرته فوقه على ثوب  
لم يعد له) سابقا (ولم يكف)  
لاحقا فلو اعده او كفه  
ملكه بهذا الفعل (فروع)  
عسل النحل في ارضه  
ملكه مطلقا لانه صار من  
انزالها شري دارا فطلب  
المشتري ان يكتسبه البائع  
صكا لا يجبر عليه ولا على  
الاشهاد والخروج اليه الا  
اذا جاءه بعداد وصك  
فليس له الامتناع من الاقرار

الى الحاكم فان اقر بين يديه كتب سجلا واشهد عليه ملقط (قوله فنزلته امرأته) اى بأذنه او بغير اذنه ملقط (قوله المرأة اذا كفت) اى كفت زوجها وعبارة مجمع الفتاوى وغيرها احد الورثة اذا كفن الميت بماله الخ فالمرأة غير قيد نعم خرج الاجنبى فانه لا يرجع كما فى التتارخانية اى اذا كان وصيا (قوله ولو اكثر لا ترجع بشئ) علله فى البزازية بأن اختيار ذلك دليل التبرع وهذا اذا انفق الوارث من ماله ليرجع وسيدكر المصنف فى باب الوصى انه اذا زاد فى عدد الكفن ضمن الزيادة وان زاد فى قيمته ضمن الكل لانه صار مشتركا لنفسه فيضمن مال الميت وقد حررت هذه المسئلة بما لا مزيد عليه فى تنقيح الحامدية من الوصايا (قوله قال رحمه الله) الضمير عائذ الى صاحب الملقط فان هذه الفروع كلها من الملقط كما ذكره الشارح آخرها والعبارة كذلك مذكورة فيه على عادة المتقدمين فى كتبهم فافهم (قوله لا يبعد) لعل وجهه انه لا يلزم من التكفين بأكثر من كفن المثل اختيار التبرع بالكل بل بالزائد (قوله اكتسب حراما الخ) توضيح المسئلة ما فى التتارخانية حيث قال رجل اكتسب مالا من حرام ثم اشترى فهذا على خمسة اوجه اما ان دفع تلك الدراهم الى البائع اولاً ثم اشترى منه بها او اشترى قبل الدفع بها ودفعها او اشترى قبل الدفع بها ودفع غيرها او اشترى مطلقا ودفع تلك الدراهم او اشترى بدراهم اخر ودفع تلك الدراهم قال ابو نصر يطيب له ولا يجب عليه ان يتصدق الا فى الوجه الاول واليه ذهب الفقيه ابو الليث لكن هذا خلاف ظاهر الرواية فانه نص فى الجامع الصغير اذا غصب الفاشترى بها جارية وباعها بالفين تصدق بالربح وقال الكرخى فى الوجه الاول والثانى لا يطيب وفى الثالث الاخيرة يطيب وقال ابو بكر لا يطيب فى الكل لكن الفتوى الآن على قول الكرخى دفعا للخرج عن الناس اه وفى الولوالجية وقال بعضهم لا يطيب فى الوجوه كلها وهو المختار لكن الفتوى اليوم على قول الكرخى دفعا للخرج لكثرة الحرام اه وعلى هذا مشى المصنف فى كتاب النصب تبعا للدرر وغيرها (قوله قال الكرخى) صوابه قال ابو نصر كما رأيت فى الملقط ولم أر فيه ذكر قول الكرخى اصلا (قوله جاز اخذ ربحه) لان الظاهر انه اكتسب من الحلال ولوالجية وظاهره انه لا كراهة فيه وتقدم فى شركة المفاوضة ان ابا يوسف اجازها مع اختلاف الملة مع الكراهة وعلله الزيلعى هناك بأن الكافر لا يهتدى الى الجائز من العقود (قوله لا يجوز لاحد اخذه الخ) ظاهره انه لا يجوز الاقدام على الاخذ ما لم يسمع المالك قال لياخذه من اراده وظاهره انه يملكه بالاخذ اذا قال المالك ذلك والا لا وتقدم تمام الكلام على هذه المسئلة فى باب الجنابة على الاحرام من كتاب الحج (قوله والاب مفسد فاسق) احتراز عما اذا كان محمودا عند الناس او مستورا الحال فانه حينئذ يصح بيعه عقار ابنه الصغير كما سيذكره فى باب الوصى (قوله لم يجز بيعه) اى فالولد نقضه بعد بلوغه هو المختار الا اذا كان خيرا بان باع بضعف القيمة وبيع منقوله يجوز فى رواية ويوضع ثمنه فى يد عدل لافى رواية لولاخبر بضعف قيمته وبه يفتى جامع الفصولين (قوله على ان لا ترجع عليه) قيد بذلك لما فى الاشياء شراء الام لابنها الصغير مالا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من ابيه او منه ومن اجنبى كما فى الولوالجية (قوله جاز وهو كالهبة) قال فى الحانية تكون الام مشترية لنفسها ثم يصير منها هبة لولدها الصغير وصلة

• مطلب •

اذا اكتسب حراما ثم اشترى فهو على خمسة اوجه

• شرى قطنا فنزلته امرأته  
فكفله • المرأة اذا كفت  
بالاذن الورثة كفن مثله  
رجعت فى التركة ولو اكثر  
لا ترجع بشئ قال رحمه الله  
تمالى ولو قيل ترجع بقيمة  
كفن المثل لا يبعد • اكتسب  
حراما واشترى به او  
بأدراهم المفضوذة شيئا  
قال الكرخى ان نقد قبل  
البيع تصدق بالربح والا لا  
وهذا قياس وقال ابو بكر  
تألاها سواء ولا يطيب له  
وكذا واشترى ولم يقل بهذه  
الدراهم واعطى من الدراهم  
• دفع ماله مضاربة لرجل  
سأله جاز اخذ ربحه مالم  
يعلم انه اكتسب الحرام •  
من رضى ثوبه لا يجوز لاحد  
أخذه مالم يقل حين رضى  
ليأخذه من اراد • باع الاب  
ذنبه طفله والاب مفسد  
فاسق لم يجز بيعه استحسانا  
• شرت لطفاتها على ان لا  
ترجع عليه بالثمن جاز وهو  
كالهبة استحسانا • قال  
الاسير اشترى او فكنتى  
فشراه



وليس لها ان تمنع الضيعة عن ولدها الصغير اه ط (قول له رجع بما أدى) مخالف لما صححه في النفقات حيث قال نقلا عن جامع الفصولين الاسير ومن اخذه السلطان ليصادره لوقال لرجل خاصني فدفع المأمور مالا فخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتى اه لكن سيأتي في الكفالة قيل كدفالة الرجلين تصحيح الاول ومثله في البرازية والحانية وقدمنا في النفقات تأييده فهما قولان مصححان ثم رأيت الجزم بالاول في شرح السير الكبير ولم يحك فيه خلافا فكان هو المذهب فافهم (قول له ولو قال بالف الخ) عبارة الملتقط وقال شداد اذا قال الاسير الحر اشتري بالف درهم فاشتره باكثر منه جاز وعليه قدر الالف ولا يلزمه الفضل لانه تخليص لاشراء بخلاف الوكيل بالشرء اه قلت بيانه ان الوكيل بالشرء لو شري باكثر مما عينه الموكل وقع الشراء له ولا يلزم الموكل شيء من الثمن لان الشراء متى وجد نفاذا على المشتري لزم فيلزمه جميع الثمن ولا يلزم الأمر شيء وهنا لزم الأمر قدر ما عينه لانه هنا تخليص لاشراء حقيقة ووقع في جامع الفصولين خلاف هذا فانه قال اسير امره ان يقديه بالف ففداه بالفين يرجع بالفين عليه وليس كوكيل بشراء اذ لا عقد هنا وانما امره ان يخلفه فصار كمن امره ان ينفق عليه الفا فانفق عليه الفين اه اقول ويظهر لي ان قوله يرجع بالفين سبق قلم وصوابه بالف بدليل التعديل والتنظير فان المأمور بانفاق الف لاشك انه لا يرجع باكثر من الف ثم راجعت السير الكبير للسرخسي فرأيت فيه مثل ما قدمناه عن الملتقط وقال انما يرجع عليه بالالف خاصة لان الرجوع بحكم الاستقراض وذلك في الالف خاصة وهذا بخلاف الشراء الخ فهذا صريح فيما قلنا والله اعلم فافهم (قول له وتأذي جيرانه) قال في جامع الفصولين القياس في جناس هذه المسائل ان من تسرف في خالص ما يملكه لا يمنع ولو اضرب بغيره لكن ترك القياس في محل يضرب بغيره ضررا بينا قيل وبه أخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى اه وفيه اراد ان ياتي في داره تنورا للخبز دائما او رحي للطحن او مدقة لقصارين يمنع عنه لتضرر جيرانه ضررا فاحشا وفيه لو اتخذ داره حماما ويتأذي الجيران من دخانها فافهم منعه الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران اه وانظر ما لو كانت دارا قديمة بهذا الوصف هل للجيران الجارئين ان يغيروا القديم عما كان عليه ط قلت الضرر البين يزال ولو قديما كما افق به العلامة المهنداري ومثله في حاشية البحر للخير الرملي من كتاب القضاء كافي كتاب الجيران من الحامدية (قول له على انه لحم غنم) الغنم اسم جنس يطلق على الضأن والمز مذبذب والمراد هنا الضأن بحكم المرف (قول له الرد) اي لاختلاف الرغبة وان كانا في باب الربا جنسا واحدا تأمل قال في الملتقط وكذلك اذا اشترى على انه لحم موجود فوجده لحم خيل (قول له قال زني لي الخ) في الجرد عن ابى حنيفة قال للحام كيف تبنيح اللحم فقال كل ثلاثة ارطال بدرهم فقال اخذت منك زني لي فله ان لا يزن وان وزن فاكل واحد منهما ان يرجع فان قبض المشتري او جعل البائع في وعاء المشتري بامرهم فقد تم البيع وعليه درهم قال محمد قال لقصاب زني لي من هذا اللحم كذا فوزن فله الخيار ولو قال زني لي من هذا الجنب كذا بكذا أو قال زني لي ما عندك من اللحم بحساب كذا فوزنه جاز ولا خيار له وعن ابى يوسف مثله حاوي الزاهدي قلت ولعل وجه قول الامام ان هذا بيع بالتعاطي فلا يتم قبل قبض المبيع وعلى قول محمد يتم بالوزن ان عين الموضع

رجع بما أدى كأنه افرضه  
ولو قال بالف فشرء باكثر  
لم يلزمه الفضل لانه تخليص  
لاشراء \* شري دارا ودفع  
وتأذي جيرانه ان على  
الدوام يمنع وعلى الندرة  
يحمل منه \* شري لحما  
على انه لحم غنم فوجده  
لحم معزله الرد \* قال زني لي  
من هذا اللحم ثلاثة ارطال  
فوزن له أخيره

مطلب

دفع في داره وتأذي الجيران

مطلب

الضرر البين يزال ولو قديما

او كان العقد على الكل تأمل (قوله لم يخير) لعل وجهه ان الحيز المشتري منه لا يختلف بخلاف اللحم فان لحم الرقبة او الفخذ احسن من لحم الحاصرة مثلا فيثبت له الحيز بعد الوزن الا اذا شري الكل او عين الموضع كهذا الجنب فقيم البيع بالوزن كما علمت تأمل (قوله ان قائم رده الخ) اي لا اختلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بثمنه جامع الفصولين وفيه شري على انه بذر بطيخ شتوي فزرعه فوجده صيفيا بطل البيع فيأخذ المشتري ثمنه وعليه مثل ذلك البذر اه قات ومقتضاه انه من اختلاف الجنس كالمو وجده بذر قثاء والذي يظهر انه من اختلاف النوع ويؤيده ما ذكره فيه ايضا لو شري بذرا على انه بذر بطيخ كذا فظهر على صفة اخرى جاز البيع لاتحاد الجنس من حيث انه بطيخ واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص العيب عند ابي خنيفة اه اي لانه ظهر عيبه بعد استهلاكه وذكر فيه قبله شري برا على انه ربيعي فزرعه فظهر انه خريفي اختار المشايخ انه يرجع بنقص العيب وهو قولهما بناء على ما اذا شري طعاما فاكله فظهر عيبه وقدمر ان الفتوى على قولهما اه والحاصل انه اذا ظهر خلاف الجنس كبذر البطيخ وبذر القثاء بطل البيع فيرده لو قائما ويرد مثله لو هالك او يرجع بالثمن ولو ظهر خلاف الوصف كالربيعي والخريفي صح البيع فيرده لو قائما ولا يرجع بشئ لو هالك عند الامام وعندهما يرجع بنقصانه وبه يفتي وبقى مالو زرعه فلم يثبت ففي الخيرية ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لانه قد استهلك المبيع ولا رجوع بعد الاتلاف كما صرح به ظهير الدين في حب القطن وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت عدم نيابته لعيب به والا لا بالاتفاق لاحتمال ان عدم نيابته لرداءة حرثه او لجفاف ارضه او لامر آخر اه قلت الظاهر ان ما نقله عن ظهير الدين مبني على قول الامام وقوله وقيل يرجع مبني على قولهما المفتي به كما علمت (قوله فانكسروا) في بعض النسخ فانكسرت وهي الاولى لان الواو لجماعة العقلاء (قوله ضمن الاقداح لا القدح) لان القدح قبضه على سوم الشراء بلا بيان الثمن والاقداح انكسرت بفعله فيضمنها بين الثمن او لا كما في الحانية (قوله بأصلها) هو المدفون في الارض المسمى شرشا (قوله يقطعها من وجه الارض) عبارة الملتقط يقطعها وفيه ايضا اذا اشترى اشجارا من وجه الارض وفي قطعها بالصيف ضرر للبائع ان يدفع اليه قيمتها وهي قائمة الا ان يتراضيا على تركها الى وقت لا ضرر في قطعها وفيه ايضا ولو باع شجرة ان يبين موضع قطعها من وجه الارض فعلى ذلك وان يبين اصلها فعلى قرارها من الارض وان لم يبين له ان يقطع من اصلها الا ان تقوم دلالة اه (قوله فكسرها المشتري) كذا رأيت في الملتقط وكأنه مصور في الصرف والا فالمناسب فكسرها البائع ورأيت فيه نقيض الزیوف بالنهرجة ويدل له ما نقله بعض المحشين عن الحانية لو ان المشتري دفع الى البائع دراهم صحاحا فكسرها البائع فوجدها بنهرجة كان له ان يردها على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصحاح والمكسرة فيه سواء اه (قوله وان طحنه لا يبيع) اي الا ان يبين لانه لا يرى (قوله وقال الثاني الخ) وقال ايضا لا بأس ان يشتري بستوقة اذا بين وأرى للسلطان ان يكسرها لعلها تقع في ايدي من لا يبين وروي بشرفي الاملاء عنه اكره للرجل ان يعطى الزیوف والنهرجة والبستوقة وان بين ذلك وتجوز بها عند الاخذ من قبل ان اتفاقها ضرر على العوام وما كان ضررا عامافهو

مطلب

شري بذر بطيخ فوجده  
بذر قثاء

ومن هذا الحيز فوزن  
لم يخير شري بذرا خريفيا  
فاذا هو ربيعي او شري  
بذر البطيخ فاذا هو بذر  
القثاء ان قائما رده وان  
مستهلكا فعليه مثله \* ساوم  
صاحب الزجاج فدفع له  
قدحا ينظره فوقع منه على  
اقداح فانكسروا ضمن  
الاقداح لا القدح \* شري  
شجرة بأصلها وفي قلعها  
من الاصل ضرر للبائع  
يقطعه من وجه الارض  
من حيث لا يتضرر به البائع  
ولو انه دمر من سقوطه  
حائط ضمن القاطع ما تولد  
من قلعته \* دفع دراهم  
زيوفا فكسرها المشتري  
لاشئ عليه ونعم ما صنع  
حيث غشه وخانه وكذا  
لو دفع اليه لينظر اليه  
فكسره ولا بأس ببيع  
المغشوش اذا بين غشه  
او كان ظاهرا يرى وكذا  
قال ابو خنيفة رحمه الله  
تعالى في حنطة خلط فيها  
الشعير والشعير يرى  
لا بأس ببيعه وان طحنه  
لا يبيع وقال الثاني في رجل  
معه فضة نحاس لا يبيعها  
حتى يبين وكل شئ لا يجوز

فانه ينبغي ان يقطع ويعاقب صاحبه اذا انفق وهو يعرفه مطلب شري شجرة وفي قلعها ضرر (مكره)

بشري فلوسا بدرهم قدفعها

اليه وقال هي بدرهمك  
لا ينفقها حتى يعدها بشري  
بالدرهم الزيف ورضي  
باقول نمايشري بالجيد حل له  
\* شري ثيابا ببغداد على ان  
يوفي ثمنه بسمرقند لم يجز  
لجهالة الاجل \* باع نصف  
ارضه بشرط خراج كلها  
على المشتري فهو فاسد  
\* اخذ الخراج من الاكاره  
ان يرجع على الدهقان  
استحسانا \* شري الكرم  
مع الفلاة وقبضه ان رضى  
الاكاره بجاز البيع وله حصته  
من الثمن وان لم يرض لم يجز  
بيعه \* قضاء درهما وقال  
انفقه فان جاز والا فرد  
على قبله ولم ينفقه له رده  
استحسانا بخلاف جارية  
وجد بها عيا فقال اعرضها  
او يمهان فان نفقت والاردها  
فعرضها على البيع سقط  
الرد قال ابو حنيفة رحمه الله  
تعالى اذا وطئ رجل امته  
ثم زوجها مكانه فللزوجة  
وطؤها بلا استبراء وقال  
ابو يوسف استنبح ولا  
يقربها حتى تحيض حنيفة  
كالواشترها كما سيجي  
في الحفظ والكل من المنتقط  
\* (ما يبطل بالشرط الفاسد  
ولا يصح تعليقه به)  
\* (ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع

مكروه خوفا من الوقوع في ايدي المدلسة على الجاهل به ومن التاجر الذي لا يخرج اه  
ملخصا من الهندية (قوله لا ينفقها حتى يعدها) لاحتمال ان يظهر الدرهم ميبعا وقد انفق  
الفلوس او بعضها فيلزم الجهالة في المنفق والظاهر ان محله اذا اخذها عددا لا وزنا وهل ذلك  
يجزى في صرف الذهب بالفضة يحرر ط تأمل (قوله ثمنه) الضمير راجع للمشتري اى الثمن  
الواجب عليه او الثياب باعتبار كونه ميبعا (قوله لجهالة الاجل) لانه لم يعلم بذلك وقت  
الدفع نعم لو قال الى شهر على ان يؤديه بسمرقند جاز ويبطل الشرط كما قدمناه اول البيوع (قوله  
فهو فاسد) لان فيه نفعا للبائع ولا يقتضيه العقد (قوله من الاكاره) اى المزارع (قوله يرجع  
على الدهقان) اى صاحب الارض وفي هذه المسئلة كلام سيأتي ان شاء الله تعالى قيل باب  
كفالة الرجلين (قوله ان رضى الاكاره جاز) اى اذا دفع صاحب الكرم كرمه الى الاكاره مساقاة  
بالربع مثلا وعمل الاكاره حتى صار له حصة في الثمر يتوقف بيع الثمر على رضا الاكاره لان له فيه  
حصة فان اجاز البيع يقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الثمر فيأخذ الاكاره قدر حصته من  
ثمن الثمر واما لو دفع ارضه مزارعة على ان يكون البذر من المامل فباع الارض توقف بيع  
الارض على اجازة المزارع لانه صار بمنزلة مستأجر الارض كما صرح في باب الفضولي ولا يخفى ان  
هذه مسئلة اخرى فافهم (قوله قبله ولم ينفقه) الاوضح فعرضه على البيع ولم ينفقه ط  
(قوله بخلاف جارية الخ) الفرق ان المقبوض من الدراهم ليس عين حق القابض بل هو من  
جنس حقه لو تجوز به جاز وصار عين حقه فاذا لم تجوز بقي على ملك الدافع فصح امر الدافع  
بالتصرف فهو في الابتداء تصرف للدافع وفي الانتهاء لنفسه بخلاف التصرف في العين لانها  
ملكه فتصرفه لنفسه فيعطى خياره ط عن البذر وقدما تمام الكلام على هذه المسئلة  
في خيار العيب عند قول المصنف باع ما اشتراه فرد عليه ببيع الخ فراجع (قوله قال  
ابو حنيفة الخ) لامناسبة لهذه المسئلة هنا وقدما الكلام عليها مستوفى في فصل محرمات  
النكاح والله سبحانه اعلم

ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به

لم يترجمه بفصل ولا باب لدخوله في باب المتفرقات وما اسم موصول مبتدأ خبره قوله البيع  
الخ وتقدم في باب البيع الفاسد بيان الشرط الفاسد والتعليق ربط حصول مضمون جملة  
بحصول مضمون جملة اخرى وتقدم الكلام عليه في كتاب الطلاق ومثال الشرط الفاسد  
بعثك بشرط كذا ومثال التعليق بعثك ان رضى فلان وفي حاشية الاشياء للحموى عن قواعد  
الزركشي الفرق بين التعليق والشرط ان التعليق داخل في اصل الفعل بأن ونحوها والشرط  
ما جزم فيه بأصل الفعل او يقال التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بان أو إحدى  
اخوانها والشرط التزام أمر لم يوجد في أمر لم يوجد بصيغة مخصوصة اه (قوله ههنا اصلان  
الخ) الذي تحصل من هذين الاصلين ان ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد ويبطل  
تعليقه ايضا لدخوله في التملكيات لانها اعم وما ليس بمبادلة مال بمال ان كان من التملكيات  
او التقييدات يبطل تعليقه بالشرط فقط وان لم يكن منهما فان كان من الاستقطاعات و  
الالتزامات التي يخاف بها يصح تعليقه بالمأثم وغيره وان كان من الاطلاقات والولايات

وما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع

والتحريضات يصح بالملام فقط وبه يظهر ان قول المصنف ولا يصح تعليقه به معطوف على ما يبطل عطف تفسير فالمراد بالشرط التعليق به ويحتمل ان يكون قاعدة ثانية معطوفة على الاولى على تقدير ما اخرى اى وما لا يصح تعليقه به كافي قوله تعالى وما نزلنا وما نزل اليكم اى وما نزل اليكم فيكون ما فى المتن قاعدتين الاولى ما يبطل بالشرط والثانية ما لا يصح تعليقه به وبدون هذا التقدير يكون قاعدة واحدة اريد بها ما اجتمع فيه الامر ان وذلك خاص بالتعليكات التى هى مبادلة مال بمال فانها تبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به وذلك غير مراد لان المصنف عد من ذلك الرجعة والابراء وعزل الوكيل والاعتكاف والاقرار والوقف والتحكيم وليس فى شئ من ذلك تملك مال بمال مع ان السبعة المذكورة لا تبطل بالشرط الفاسد فتعين ان يكون ما ذكره المصنف قاعدة واحدة هى ما لا يصح تعليقه بالشرط والعطف للتفسير كما قلنا فان جميع ما ذكره المصنف يبطل تعليقه بالشرط او قاعدتين كادل عليه ذكر الاصلين المذكورين وعليه فاذا ذكره المصنف منه ما هو داخل تحتها معاومنه ما هو داخل تحت الثانية فقط ويدل عليه ايضا ما فى الزيلعي حيث قال بعد ذكر ما لا يبطل بالشرط الفاسد ثم الشيخ ذكر هنا ما يبطل بالشروط الفاسدة وما لا يبطل بها وما لا يصح تعليقه بالشرط ولم يذكر ما يجوز تعليقه بالشرط الخ اذا علمت ذلك ظهر لك ان ههنا اربعة قواعد الاولى ما يبطل بالشرط الفاسد الثانية ما لا يصح تعليقه بالشرط وهاتان المذكورتان هنا والثالثة عكس الاولى وهى ما يأتى فى قول المصنف وما لا يبطل بالشرط الفاسد الخ والرابعة عكس الثانية وهى المذكورة فى قول الشارح وبقي ما يجوز تعليقه الخ والاولى داخل تحت الثانية لان كل ما يبطل بالشرط الفاسد لا يصح تعليقه به ولا عكس فالفروع التى ذكرها المصنف كلها داخل تحت الثانية وبعضها تحت الاولى لخروج الرجعة والابراء ونحوها كاذكرناه وما خرج عنها دخل تحت الثالثة والرابعة داخل تحت الثالثة لان كل ما جاز تعليقه لا يبطله الشرط الفاسد ولا عكس كما ستعرفه ثم اعلم ان قوله لا يصح تعليقه ليس المراد به بطلان نفس التعليق مع صحة المعلق لان ما كان من التعليقات يفسد بالتعليق بل المراد انه لا يقبل التعليق بمعنى انه يفسد به فاغتنم تحرير هذا المقام فان به يندفع كثير من الاوهام كما يظهر لك فى تقرير الكلام (قوله وما لا افلا) اى وما لا يكون مبادلة مال بمال بأن كان مبادلة مال بغير مال كالنكاح والطلاق والخلع على مال ونحوها او كان من التبرعات كالهبة والوصية لا يفسد بالشرط الفاسد وقوله كالقرض هو تبرع ابتداء مبادلة اتهم فيصلح ههنا للشئين وأما لم يفسد ذلك لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو فى المعاوضات المالية لا غير لان الربا هو الفضل الخالى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة كما مر هى زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيها فضل خال عن العوض وهو الربا ولا يتصور ذلك فى المعاوضات الغير المالية ولا فى التبرعات بل يفسد الشرط ويصح التصرف وتامه فى الزيلعي (قوله من التعليقات) كبيع واجارة واستئجار وهبة وصدقة ونكاح وقرار وبراء كافي جامع الفصولين فهو اعم مما قبله (قوله او التقييدات) كرجعة وكعزل الوكيل وحجر العبد كافي الفصولين وذلك ان فى الوكالة والاذن لا عبدا طلاقا عما كانا ممنوعين عنه من التصرف فى مال الموكل والمولى وفى العزل والحجر تقييد لذلك الاطلاق وكذا

ومالا فلا كالفرض  
\* ثانيهما ان كل ما كان من  
التعليكات او التقييدات

في الرجعة تقييد للمرأة عما أطلق لها بالطلاق من حقوق الزوجية (قوله يبطل تعليقه بالشرط) أي المحض كافي البحر وغيره والظاهر أنه احتراز عن التعليق بشرط كأن فانه تجيز كما في جامع الفصولين قال الأثرى أنه لو قال لامرأته أنت طالق إن كان السماء فوقنا والأرض تحتنا تطلق للحال ولو علق البراءة بشرط كأن يصح ولو قال للخاطب زوجت بنتي من فلان فكذبه فقال إن لم أكن زوجتها منه فقد زوجتها منك فقبل الخاطب وظهر كذب الأب انعقد (قوله والأصح) أي أن لا يكون من التمليكات والتقييدات بأن كان من الاسقاطات المحضة أو الالتزامات أو الاطلاقات أو الولايات أو التحريضات صح التعليق (قوله لكن في اسقاطات) أي محضة كالطلاق والعناق بحر احترازاً عن الإبراء فانه وإن كان اسقاطاً لكنه تملك من وجه كأي شيء من التمليكات (قوله يخلف بهما) الضمير المثنى عائداً إلى اسقاطات والتزامات وقوله كحج وطلاق لف ونشر مشوش وقوله مطلقاً أي بشرط ملائم أو غير ملائم ولم يظهر من كلامه حكم ما لا يخلف به من التوعين ولا امثله ولم أر من ذكر ذلك ويظهر لي أنه كالتمليكات يبطل تعليقه وإن من الأول تسليم الشفعة إذا علق بشرط غير كأن فانه فاسد ويبقى على شفعته كما سنوضحه ومن الثاني ما إذا التزم ما لا يلزمه شرعاً كالأول استأذن جاره لهدم جدار مشترك بينهما فأذن بشرط منع الضرر عنه بنصب خشبات ولم يفعل حتى تهدم منزل الجار لا يضمن لانه ليس عليه حفظ دار شريكه كافي الولو الجية ففيه التزام الحفظ كأنه قال اهدم الجدار بشرط نصب الخشبات فلا يصح تأمل (قوله في الاطلاقات) كالأذن بالتجارة وولايات كالقضاء والامارة وتحريضات نحو من قتل قتيلاً فله سابه اهـ (قوله بالملائم) أي يصح تعليقها بالشرط الملائم وفسره في الخلاصة بما يؤكد موجب المقدم اهـ مثل أن وصلت إلى بلدة كذا فقد وليتك قضاءها أو أمارتها أو أن قتلت قتيلاً فلك سابه بخلاف نحو أن هبت الريح (قوله فالأول الخ) قد علمت أن حاصل الأصاين المذكورين في الشرح أن من المسائل ما يفسد بالشرط الفاسد وما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد وما يصح بالشرط وما يصح تعليقه به فهي أربعة الفاسد منها قيمان والصحيح قيمان فقوله فالأول أربعة عشر أراد به الفاسد منها بقسمية وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه وأما ما يصح فسيذكر المصنف القسم الأول منه بقوله وما لا يبطل بالشرط الفاسد وذكر الشارح بعده القسم الآخر بقوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط كما نبهنا عليه أولاً وحينئذ فلا حاجة إلى أن يراد بالأول الأصل الأول من الأصاين حتى يرد عليه أن الصور التي ذكرها المصنف ليست كلها مبادلة مال بمال بل بعضها فافهم (قوله على ما في الدرر الخ) أي كونها أربعة عشر مبنى على ما ذكر في هذه الكتب وأشار به إلى أنها تزيد على ذلك كتابه عليه الشارح بعد ويأتي تمامه ثم إن المذكور في إجارة الوقاية ما يصح مضافاً وهو ما سيأتي آخره وليس الكلام فيه كما لا يخفى (قوله البيع) صورة البيع بالشرط قوله بعته بشرط استخدامه شهراً وتعليقه بالشرط كقوله بعته إن كان زيد حاضراً وفي إطلاق البطلان على البيع بشرط تسامح لانه من قبيل الفاسد لا الباطل واليه يشير قوله وقد مر في البيع الفاسد شرباً لية (قوله إن علقه بكلمة إن) لا في صورة واحدة وهي أن يقول بعثت منك هذا إن رضى فلان فانه يجوز أن وقته بثلاثة أيام لانه اشتراط الخيار إلى اجتناب

كرجعة يبطل تعليقه بالشرط  
والأصح لكن في اسقاطات  
والالتزامات يخلف بهما كحج  
وطلاق يصح مطلقاً  
وفي اطلاقات وولايات  
وتحريضات بالملائم بزيادة  
فالأول أربعة عشر على ما في  
الدرر والكنز وإجارة  
الوقاية (البيع) إن علقه  
بكلمة إن لا يبلى

وهو جائز بحر لكن فيه ان الكلام في الشرط الفاسد وهذا شرط صحيح تأمل (قوله على ما بينا في البيع الفاسد) أي من انه ان كان مما يقتضيه العقد او يلائمه اوفيه اثر او جرى التعامل به كشرط تسليم المبيع او الثمن او التأجيل او الخيار او حذاء الثعل لا يفسد ويصح الشرط وان لم يكن كذلك فان كان فيه منفعة لاهل الاستحقاق فسد والا فلا اه وقول العاقد بشرط كذا بمنزلة على ولا بد أن لا يقرن الشرط بالواو والاجاز ويجعل مشاورة وان يكون في صلب العقد حتى لو الحقاء به لم يلتحق في اصح الروايتين مكي وفي الذخيرة اشترى حطباً في قرية شراء صحيحاً وقال موصولاً بالشراء من غير شرط في الشراء احملة الى منزلي لا يفسد او استأجر أرضاً للزراعة ثم قال بعد تمامها ان الجرف على المستأجر لا يفسد لانه كلام مبتدأ اه ط وتقدم آخر باب خيار الشرط ان البيع لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً ذكرها في الاشياء واوضحناها هناك (قوله والقسمة) من صور فسادها بالشرط ما اذا اقتسم الشريكان على ان لاحدهما الصامت وللآخر العروض او على ان يشتري احدهما من الآخر داره بألف او على شرط هبة او صدقة اما لو اقتسما على ان يزيده شيئاً معلوماً فهو جائز كالبيع وكذا على ان يرد احدهما على الآخر دراهم مائة بحر عن الولوجية وقال ايضا وصورة تعليقها ان يقتسموا داراً وشرطوا رضا فلان لان القسمة فيها معنى المبادلة فهي كالبيع عني ومرجواز تعليق البيع برضا فلان على انه شرط خيار اذا وقته ولكن في الولوجية خيار الشرط والرؤية يثبت في قسمة لا يجبر الآبي عليها هي قسمة الاجناس المختلفة لا فيما يجبر عليها كالمثل من جنس واحد بحر ملخصاً وحاصله ان تعليق القسمة على رضا فلان غير موقت لا يصح مطلقاً وموقفاً يصح في الجنس الواحد على انه خيار شرط لاجنبي كما يصح في البيع فكلام العيني محمول على غير الموقت او على الاجناس المختلفة ثم اعلم ان القسمة التي يجبر الآبي عليها لا تختص بالمثل لانها تكون في العروض المتحد جنسها الا الرقيق والجواهر فلا يجبر عليها كقسمة الاجناس بعضها في بعض وكدور مشتركة اودار وضعية فيقسم كل منها وحده لا بعضها في بعض الا بالتراضي كما سيأتي في بابها (قوله اما قسمة القيمي الخ) افاد ان قسمة المثل لا تصح بالشرط مطلقاً اما قسمة القيمي فتصح ان علق بخيار شرط او رؤية والا فلا لكن علمت ان الافتراق بين الجبر وعدمه لا بين المثل والقيمي فافهم وايضاً فالكلام في الشرط الفاسد كما مر وشرط الخيار ليس شرطاً فاسداً فلا حاجة الى التنبيه على صحته تأمل (قوله والاجارة) أي كأن أجر داره على ان يقرضه المسأجر او يهدي اليه او ان قدم زيد عني ومن ذلك استأجر حانوتاً بكذا على ان يعمره ويحسب ما أنفق من الاجرة فعليه اجر المثل وله ما انفق واجبر مثل قيامه عليه وتماه في البحر وبه علم انها تفسد بالشرط الفاسد وبال تعليق لانها تملك المنفعة والاجرة (قوله فيصح به يفتي) لعل وجهه انه وقت يحى لا محالة فلم يكن تعليقاً بخطر أو هو اضافة لا تعليق والاجارة تقبل الاضافة كما سيأتي وعليه فلا حاجة الى الاستثناء (قوله مع انه تعليق بعدم التفريع) ولعل وجهه صحته انه لما كان التفريع واجباً على الغاصب في الحال فاذا لم يفرغ صار راضياً بالاجارة في الحال كأنه علقه على القبول فقبل تأمل (قوله فقول البكر الخ) الاول ابدال البكر بالبالغة كما هو في عبارة البرازية

على ما بينا في البيع الفاسد  
(والقسمة) للمثل اما قسمة  
القيمي فتصح بخيار شرط  
ورؤية (والاجارة) الا في  
قوله اذ جاء رأس الشهر فقد  
آجرتك داري بكذا فيصح  
به يفتي عمادية وقوله لغاصب  
داره فرغها والا فآجرتها كل  
شهر بكذا جاز كما سيبي  
في متفرقات الاجارة مع انه  
تعليق بعدم التفريع  
(والاجارة) بالزاي فقول  
البكر اجزت النكاح  
ان رضيت امي مبطل للاجارة  
ببرازية



(قولهم وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط) وهو التملكيات والتقييدات كما مر وهذا التعميم اخذه في البحر من اطلاق عبارة الكثر لفظ الاجازة واستشهد له بما مر عن البرازية واقره في النهر واعترضه المصنف بما في القية قال باعني فلان عبدك بكذا فقال ان كان كذا فقد اجزته او فهو جائز جاز ان كان بكذا او باكثر من ذلك النوع ولو اجاز بمن آخر يبطل اه قلت قد يجاب بان هذا تعليق بكائن فلم يكن شرطا محضا كما لو قال ان لم اكن زوجتها من فلان فقد زوجتها منك كما قدمناه تأمل (قولهم فقصرها على البيع قصور) تعريض بما يفيد كلام العيني حيث صور الاجازة بقوله بان باع فضولي عبده فقال اجزته بشرط ان تقرضني او تهدي الى او علق اجازته بشرط لانها يبيع معنى اه ومثله قول الدرر والبيع واجازته وقال ح يابني ان يراد بالاجازة اجازة عقد هو مبادلة مال بمال لان كلامه فيما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط وذلك خاص بالمعاوضات المالية وما ذكره عن البرازية من اجازة النكاح صحيح في نفسه لكنه لا يلزم المتن لان اجازة النكاح مثله فلا تبطل بالشرط الفاسد وان لم يصح تعليقها به اه ملخصا قلت قد علمت مما قررناه سابقا ان ما ذكره المصنف قاعدتان لا واحدة والفروع التي ذكرها المصنف بعضها مفرع على القاعدتين وبعضها على واحدة منهما مثل اجازة النكاح مفرعة على الثانية فقط ومثل اجازة البيع مفرعة على كل منهما وكان من اقتصر على تصوير الاجازة بالبيع قصد بيان ما تفرع على القاعدتين فافهم (قولهم قال شيخنا في بحره) من كلام المصنف في المنع (قولهم واطال الكلام الخ) حاصله ان ما ذكره في الكثر لم ينفرد به بل قاله جماعة غيره ويدل على بطلانه ان المذكور في كافي الحاكم وغيره ان تعليق الرجعة بالشرط باطل ولا يذکر وانها تبطل بالشرط الفاسد وكيف تبطل به مع ان اصلها هو النكاح لا يبطل به وصرح في البدائع بانها تصح مع الاكراه والهزل واللعب والخطأ كالنكاح وفي كتب الاصول من بحث الهزل ان ما يصح مع الهزل لا تبطله الشروط الفاسدة وما لا يصح معه تبطله اه قلت وقد مر ايضا في الاصل الاول ان ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط الفاسد ولا يخفى ان الرجعة كذلك والجواب عما قاله في البحر انه مبني على ان قولهم ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به قاعدة واحدة والفروع المذكورة بعدها مفرعة عليها وذلك غير صحيح بل هما قاعدتان كما قررناه والرجعة مفرعة على الثانية منهما فقط فلا بطلان في كلامهم بعد فهم صرامهم فافهم (قولهم لكن تعقبه في النهر) حيث قال وحيث ذكر الثقات بطلانها بالشرط الفاسد لم يبق الشأن الا في السبب الداعي للتفرقة بينها وبين النكاح ثم ذكر الفرق المذكور في الشرح واعترضه ح بانه لا يلزم من مخالفتها النكاح في احكام ان تغالغه في هذا الحكم اه قلت وايضا فقوله وتبطل بالشرط هو محل النزاع فالجواب ذكره بالفاء لا بالواو على انك قد سمعت الجواب السليم لمادة الاشكال \* (تنبيه) عال في الخلاصة لعدم صحة تعليق الرجعة بالشرط بانه انما يتحمل التعليق بالشرط ما يجوز ان يخالف به ولا يخلف بالرجعة اه واعترضه في نور العين بأن عدم التحليف في الرجعة قول الامام والمفتي به قولهما انه يخالف وعليه فينبغي ان يصح تعليقها بالشرط اه قلت اشبه عليه الامر فان قول الخلاصة لا يخلف بالرجعة بتخفيف اللام بمعنى انه لا يقال ان فاسدت كذا فعلى ان اراجع زوجتي كما يقال فعلى حبي او عمرة او غيرها مما يخلف به وكأن ظنه

وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط اذا انعقد موقوفا لا يصح تعليق اجازته بالشرط بحر فقصرها على البيع قصور كما وقع في المنع (والرجعة) قال المصنف انما ذكرتها بالكثرة وغيره قال شيخنا في بحره وهو خطأ والصواب انها لا تبطل بالشرط اعتبارا لها باصاها وهو النكاح واطال الكلام لكن تعقبه في النهر وفرق بأنها لا تنقزل لشهود ومهر وله رجعة امة على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشرط بخلاف النكاح

يخاف بتشديد اللام وجعل الباء للسبية أي إذا انكر الرجعة لا يحفه القاضي عليها كبقية المسائل الستة التي لا يخلف عليها المنكر عنده وعندها يخلف ولا يخفى أن هذا من بعض الظن فاجتنبه **(قوله)** والصلح عن مال بمال كصالحك على أن تسكنني في الدار سنة أو أن قدم زيد لانه معاوضة مال بمال فيكون بيعا عيني وفي صلح الزيلي إنما يكون بيعا إذا كان البديل خلاف جنس المدعى به فالو على جنسه فإن باقل منه فهو حط وإبراء وإن مثله فقبض واستيفاء وإن باكثر فهو فضل وربما **(قوله)** وفي التهر الظاهر الاطلاق أي عدم التقييد بكونه بيعا فيشمل ما إذا كان على جنس المدعى بصورة الثلاث المذكورة آنفا لكن الأولى منها داخلية في الإبراء الآتي والثلاثة فاسدة بدون الشرط والتعليق لكونها ربا وأما الثانية فيظهر عدم فسادها مطلقا تأمل ويحتمل أن يراد بالاطلاق عدم التقييد بكونه عن إقرار بقرينة التفريع وما قيل من أن الحق التقييد لأن الكلام فيما يبطل بالشرط الفاسد وهو المعاوضات المالية والصلح عن سكوت أو انكار ليس منها جوابه ما علمته من أن المفرع عليه قاعدتان لا واحدة فإلم يصلح فرعاً للأولى يكون فرعا للثانية ولذا اقتصر الشارح على قوله ولا يجوز تعليقه فافهم **(قوله)** والإبراء عن الدين بأن قال إبرأتك عن ديني على أن تخدمني شهرا أو أن قدم فلان عيني وفي العزيمة عن إضاح الكرمانى بأن قال إبرأت ذمتك بشرط أن لي الخيار في رد الإبراء وتصحيحه في أي وقت شئت أو قال إن دخلت الدار فقد إبرأتك أو قال لمديونه أو كفيله إذا أدبت إلى كذا أو متى أدبت أو أن أدبت إلى خمسمائة فأنت برىء عن الباقي فهو باطل ولا إبراء اه وذكر في البحر صحة الإبراء عن الكفالة إذا علقه بشرط ملائم كأن وافيت به غدا فأنت برىء فوافاه به برىء من المال وهو قول البعض وفي الفتوح أنه الأوجه لانه إسقاط لامتلاك بحر وسياتي تمام الكلام عليه في بابها **(قوله)** لانه تعليق من وجه حتى يرتد بالرد وإن كان فيه معنى الإسقاط فيكون معتبرا بالتعليكات فلا يجوز تعليقه بالشرط بحر عن العيني وفيه أن الإبراء عن الدين ليس من مبادلة المال بالمال فينبغي أن لا يبطل بالشرط الفاسد وكونه معتبرا بالتعليكات لا يدل الأعلى بطلان تعليقه بالشرط ولذلك فرعه عليه وعلى هذا فينبغي أن يذكر في القسم الآتي هذا ما ظهر لي فتأمل له ح وهكذا قال في البحر أن الإبراء يصح تقييده بالشرط وعليه فروع كثيرة مذكورة في آخر كتاب الصلح وذكر الزيلي هناك أن الإبراء يصح تقييده لا تعليقه اه وافتحناه فيما علقناه على البحر لكن لا بد أن يكون الشرط متعارفا كما يأتي والحاصل أن الإبراء مفرع على القاعدة الثانية فقط فلذا ذكره هنا فافهم ومن فروع ما في البحر عن المبسوط لو قال للخضم إن حلفت فأنت برىء فهذا باطل لانه تعليق البراءة بخطار وهي لا تحمل التعليق اه ويصح تفريع الإبراء على القاعدة الأولى أيضا إذا كان الشرط غير متعارف ومنه ما نقلناه عن العزيمة فافهم **(قوله)** إذا كان الشرط متعارفا كالأبرأته مطلقته بشرط الامهار فيصح لانه شرط متعارف وتعليق الإبراء بشرط متعارف جائز فإن قبل الامهار وهم بأن يمهرا فابت ولم تزوج نفسها منه لا يبرأ لقوات الامهار الصحيح ولو أبرأته المبتوتة بشرط تجديد النكاح بمهر ومهر مثلها مائة فلوجب لها نكاحا بدينار فأبت لا يبرأ بدون الشرط قالت المسرحة لزوجه تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على فأتزوجك فأبرأته مطلقا غير معلق بشرط

(التزوج)

(والصلح عن مال) بمال دور وغيرها وفي التهر الظاهر الاطلاق حتى لو كان عن سكوت أو انكار كان فداء في حق المنكر ولا يجوز تعليقه (والإبراء عن الدين) لانه تعليق من وجه الا إذا كان الشرط متعارفا

قوله وذكر الزيلي الخ قالت وحاصل ما ذكره الزيلي هناك أنه لو قال ادلي نصف الألف على أنك برىء من الفضل ففعل برىء ولو قال إن أو إذا ومتى أدبت لا يصح لانه صريح الشرط وفي إبرأتك من نصفه على أن تعطيني نصفه غدا يبرأ وإن لم يؤده لأن البراءة حصلت بالاطلاق أولا فلا تتغير بما يوجب الشك آخره لأن كلمة على تكون للشرط وللمعاوضة فتحمل على الشرط عند تعذر المعاوضة بالإبراء يجوز تقييده بالشرط لا تعاقبه وفي الأولى لم يبرىء أولا وآخره معاق بشرط فلا يسقط الدين بالشك لأن على تحتمل الشرط فلا يبرأ إلا بالاداء وتحتمل العوض قبرا مطلقا فلا يبرأ بالشك اه منه

التزوج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابراء معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لانه رشوة بحجر  
عن القنية ومنه يعلم ان التعليق يكون بالدلالة وينفرد على ذلك مسائل كثيرة فايحفظ ذلك  
رملى والمراد بالتعليق المذكور التقيد بالشرط بقريئة الامثلة المذكورة (قوله اوعلقه  
بامر كائن الخ) منه ما في جامع الفصولين لوقال لغريمه ان كان لي عليك دين فقد ابرأتك وله عليه  
دين برى لانه علقه بشرط كائن فتعجز اه (قوله كائن اعطيته شريك الخ) هذا ذكره في الدرر  
بالفاظ فارسية وفسره الواني بذلك والظاهر ان المراد بالبراء هنا براءة الاسقاط فيرد عليه  
ما قبضه شريكه الا ان يكون المراد البراء عن باقي الدين (قوله وكذا بموته الخ) في الحانية لوقال  
لمديونه اذا مت فانت برى من الدين جاز ويكون وصية ولو قال ان مت اي بفتح التاء لا يبرأ وهو  
مخاطرة كان دخلت الدار فانت برى لا يبرأ اه وفيها لوقالت المريضة لزوجها ان مت  
من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة اوانت في حل منه فانت فيه فمهرها عليه لان هذه مخاطرة  
فلا تصح اه قلت والفرق بين هذه المسائل مشكل فان الموت في الاولين محقق الوجود فان كان  
المراد بالمخاطرة هو الموت مع بقاء الدين فهو موجود في المسائلين ولعل الفرق ان تعليقه بموت  
نفسه امكن تصحيحه على انه وصية وتعليق الوصية صحيح كاسيأتي حتى تصح من العبد بقوله اذا  
عتقت فثا مالى وصية كافي وصايا الزياحي بخلاف تعليقه بموت المديون فانه لا يمكن جعله  
وصية فبقى محض ابراء ولا يعلم انه هل يبقى الدين الى موته فكان مخاطرة فلم يصح وكذلك مسألة  
المهر فيها مخاطرة من حيث تعليق البراء على موتها من ذلك المرض فانه لا يعلم هل يكون اولا  
لكن علمت ان الوصية يصح تعليقها بالشرط فان قيد بما ليس فيه مخاطرة يلزم ان لا تصح هذه  
الوصية لو كانت لاخيه مع ان حقيقة الوصية تملك مضاف لما بعد الموت ويصح تعليقها  
بالعتق كما علمت وان كانت المخاطرة من حيث انه لا يعلم هل تجوز الورثة ذلك اولا او هل يكون  
اجنبيا عنها وقت الموت حتى تصح الوصية اولا لم يبق فائدة انقولها من مرضي هذا ويازم منه  
صححة التعليق اذا قالت ان مت بدون قولها من مرضي هذا وبحاج الى نقل في المسئلة (قوله  
على ما بحثه في النهر) حيث قال بعد مسألة المهر السابقة وينبغي انه ان اجازته الورثة يصح  
لان المانع من صححة الوصية كونه وارثا اه وفيه ان المانع كونه مخاطرة كما صرح به في عبادة  
الحانية ط (قوله وعزل الوكيل) بان قال له شريكك على ان تهدى الى شيا او ان قدم فلان  
لانه ليس مما يخلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط عني قال في البحر تعليقه يقتضى عدم صححة  
تعليقه لا كونه يبطل بالشرط وعندى ان هذا خطأ ايضا وانه مما لا يصح تعليقه لا مما يبطل  
بالشرط اه ما عضا ويدل عليه ان ما يفسد بالشرط الفاسد ما كان مبادلة مال بمال وهذا ليس  
منها بل هو من التقييدات كما مر فيبطل تعليقه فيكون مفرعا على القاعدة الثانية فقط فلم يكن  
ذكره هنا خطأ فافهم وقيد بعزل الوكيل لان الوكالة تخالفه حيث يصح تعليقها كما يأتي  
(قوله والاعتكاف) قال في البحر عندى ان ذكره هنا خطأ لما في القنية قال لله على اعتكاف  
شهر ان دخلت الدار ثم دخل لزمه عند علمائنا فاذا ع تعليق بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد  
لما في جامع الفصولين ما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد وكيف والاجماع على صحة  
تعليق المذكور من العبادات اي عبادة كانت حتى ان الوقت كما يأتي لا يصح تعليقه بالشرط

معلقا

قال لمديونه اذا مت انت  
برى

او عاقبه بامر كائن كان  
اعطيته شريك فقد ابرأتك  
وقد اعطاه صح وكذا  
بموته ويكون وصية ولو  
لوارثه على ما بحثه في النهر  
(وعزل الوكيل والاعتكاف)

ولو علق النذر به بشرط صح التعليق وفي الحانية الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشروع فيه ثم قال واجمعوا ان النذر لو كان معلقا بان قال ان قدم غائبى اوشفى الله مريضى فلانا فله على ان اعتكف شهرا فعمل شهره قبل ذلك لم يجز فهذه العبارة دالة على صحة تعليقه بالاجماع وهذا الموضع الثالث مما اخطوا فيه والخطأ هنا اقبح لكثرة الصرائح بصحة تعليقه وانا متعجب لكونهم تداولوا هذه العبارات متونا وشروحا وفتاوى وقد يقع كثيرا ان مؤلفا يذكر شيئا خطأ فيقولونه بلاتينيه فيكثر الناقلون واصله لواحد مخطئ اه وتمامه فيه واجاب العلامة المقدسى بان المراد ان نفس الاعتكاف لا يعلق بالشرط لانه ليس مما يخلف به قال في النهر وهو مردود بما في هبة النهاية جملة ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد ثلاثة عشر وعد منها تعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط ويمكن ان يجاب عنه بان معناه ما اذا قال اوجب على الاعتكاف ان قدم زيد لكنه خلاف الظاهر فتدبره اه ثم قال والحق ان كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وان كانت الاخرى هي التي عليها الاكثر اه قلت وفيه نظر لما علمت من ان ما هنا مذكور في المتون والشروح والفتاوى بل الصواب في الجواب انه اذا كان كلامهم فيما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد علم ان مرادهم انه لا يصح تعليق الاعتكاف بالشرط الفاسد لا بمطابق شرط واذا اجمعوا على ان تعليق الاعتكاف بشرط ملائم كأن شفى الله مريضى صحيح كيف يصح حمل كلامهم هنا على ما يناقضه ثم يترض عليهم بانهم اخطوا وتداولوا الخطأ حتى لا يبقى لاحد ثقة بكلامهم الذي يتوافقون عليه مع ان ارد على من خرج عن كلامهم بما يتداولونه فانهم قدوتنا وعمدتنا شكر الله سعيهم بل الواجب حمل كلامهم على وفق مرادهم وذلك كما مثل به في الحواشى العزمية يقوله فساد الاعتكاف بالشرط بان قال من عليه اعتكاف ايام نويت ان اعتكف عشرة ايام لاجله بشرط ان لا اصوم او ابشر امرأتى في الاعتكاف او ان اخرج عنه في اى وقت شئت بحاجة او بغير حاجة يكون الاعتكاف فاسدا وتعليقه بالشرط بان يقول نويت ان اعتكف عشرة ايام ان شاء الله تعالى اه لكن هذا تصوير لنفس الاعتكاف لا لايحايه فيصور ايجابه بان يقول لله على ان اعتكف شهرا بشرط ان لا اصوم الخ او ان رضى زيد وقد يقال ان الشروع فيه موجب ايضا فاذا شرع فيه بالنية على هذا الشرط الفاسد لم يصح ايجابه فانهم والحمد لله على ما ألهم قولهم فانهما ليسا مما يخالف به) هذا صحيح في عزل الوكيل اما الاعتكاف فيخالف به بالاجماع كما علمت افاده ح (قولهم والصحيح الحاق الاعتكاف بالنذر) او في صحة تعليقه بالشرط وهذا التصحيح مأخوذ من قول النهر وان كانت الاخرى هي التي عليها الاكثر فهو تضعيف للرواية التي مشى عليها اصحاب المتون والشروح وقد علمت الجواب الصواب (قولهم لانهما اجارة) فيكونان معاوضة مال بمال فيفسدان بالشرط الفاسد ولا يجوز تعليقهما بالشرط كما لو قال زارعك ارضى او ساقيتك كرمى على ان تقرضنى الف او ان قدم زيد وتمامه في البحر قال الرملى وبه يعلم فساد ما يقع في بلادنا من المزارعة بشرط مؤنة العامل على رب الارض سواء كانت من الدراهم او من الطعام (قولهم والاقرار) بان قال افلان على كذا ان اقرضنى كذا او ان قدم فلان لانه ليس مما يخالف به فلا يصح تعليقه بالشرط عني وفي البسوط ادعى عليه ما لا فقال ان

فانهما ليسا مما يخالف به فلم يجز تعليقهما بالشرط وهذا في احدي الروايتين كما بسطه في النهر والصحيح الحاق الاعتكاف بالنذر (والمزارعة والمعاملة) اى المساقاة لانهما اجارة (والاقرار)

لم آتلك غدا فهو على لم يلزمه ان لم يأت به غدا لانه تعليق الاقرار بالخطر وفيه لفلان على ألف درهم ان حلف او على ان يحلف بخلاف فلان وجحد المقر لم يؤخذ به لانه علق الاقرار بشرط فيه خطر والتعليق بالشرط يخرج من ان يكون اقرارا احرى بظاهرة ان قوله على ان يحلف تعليق لا شرط لكن قد يطلق التعليق على التقييد بالشرط وذكر في البحر ان ظاهر الاطلاق دخول الاقرار بالطلاق والعق مثل ان دخلت الدار فانا مقر بطلاقها او بعقها فلا يقع بخلاف تعليق الانشاء ويدل على الفرق بينهما انه لو اكره على الانشاء به وقع اوعلى الاقرار به لم يقع هذا وقد حكى الزيلعي في كتاب الاقرار خلافا في ان الاقرار المعلق باطل اولا ونقل عن المبسوط ما يشهد لصحته فظاهره تصحيحه والحق تصحيحه لتصريحهم بانه لا يصح تعليقه بالشرط وانه يبطل بالشرط الفاسد احرى ملخصا واعترضه في النهر بانه حيث اعتمد على كلامهم هنا كان عليه التزامه في عزل الوكيل والاعتكاف قلت انما لم ياتزمه فيهما بناء على ما فهمه من مخالفته لكلامهم ولا يلزم اطراده في باقي المسائل نعم في كون الاقرار بما يبطل بالشرط نظر لانه ليس من المعامضات المالية ولم أر من صرح ببطلانه به ولا يلزم من ذكره هنا بطلانه لما علمته مما مر مرارا ان ما ذكره المصنف من الفروع بعضها مما يبطل بالشرط وبعضه مما لا يبطل فلا بد من نقل صريح ولا سيما وقد اقتصر الزيلعي وغيره على ذكر انه لا يصح تعليقه بالشرط فليراجع (قوله الا اذا علقه بمجيء الغد) كقوله على ألف اذا جاء غدا ورأس الشهر او افاطر الناس لان هذا ليس بتعليق بل هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور فيقبل اقراره ودعواه الاجل لا تقبل الابحجة زيلعي من كتاب الاقرار (قوله او بموته) مثل له على ألف ان مت فهو عليه مات او عاش لانه ليس بتعليق لان موته كائن لاحالة بل مراده الاشهاد عليه ليشهد وابه بعد موته اذا حجت الورثة فهو تأكيد للاقرار زيلعي (قوله والوقف) لانه ليس بما يحلف به فلو قال ان قدم ولدى فدارى صدقة موقوفة على المساكين خباء ولده لا تصير وقفا لان شرطه ان يكون منجز اجزم به في فتح القدير والاسعاف حيث قال اذا جاء غدا ورأس الشهر او اذا كلمت فلانا او اذا تزوجت فلانة فارضى صدقة موقوفة يكون باطلا لانه تعليق والوقف لا يشمل التعليق بالخطر وفيه ايضا وقف ارضه على ان له اصلها او على ان لا يزول ملكه عنها او على ان يبيع اصلها ويتصدق بثمنها كان الوقف باطلا وحكي في البرازية وغيره ان عدم صحة تعليقه رواية والظاهر ضعفها لجزم المصنف وغيره بها نهر وصوابه ان يقول والظاهر اعتيادها اضعف مقابلتها اللهم الا ان يكون الضمير للحكاية المفهومة من قوله وسحكي تأمل ومقتضى ما نقله عن الاسعاف ثانيا ان الوقف يبطل بالشرط الفاسد مع انه ليس بمبادلة مال بمال وان المفتي به جواز شرط استبداله ولا يلزم من ذكر المصنف له هنا انه مما يبطل بالشرط الفاسد لما قدمناه غير مرة بل ذكر في العزيمة ان قاضي خان صرح بأنه لا يبطل بالشرط الفاسد ويمكن التوفيق بينه وبين ما في الاسعاف بأن الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع اذا لم يكن موجب نقض العقد من اصله فان اشتراط ان تبقى رقبة الارض له أو ان لا يزول ملكه عنها وان يبيعها بالاستبدال نقض للتبرع (قوله لانه صاحب معنى) قال في الدرر فانه تولية صورية وصاحب معنى اذا ائتمار اليه الا بتراضيهما لقتاع المستدومة بينهما فباعتهما انه صاحب لا يصح تعاقبه ولا اذاته

الا اذا علقه بمجيء الغد او بموته فيجوز ويلزمه للحال عيني (والوقف و) الرابع عشر (التحكيم) كقول المحكمين اذا اهل الشهر فاحكم بيننا لانه صاحب معنى فلا يصح تعاقبه ولا اذاته

وباعتبار انه تولية يصح فلا يصح بالشك اه والظاهر انه لا يفسد بالشرط الفاسد لانه ليس  
 بمبادلة بمال (قوله عند الثاني) وعند محمد يجوز كالوكالة والامارة والقضاء بحر (قوله  
 كما في قضاء الحائنة) ومثله في بيوع الخلاصة (قوله وبقي ابطال الاجل) بقي ايضا تعليق الكفالة  
 بشرط غير ملائم كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى والاقالة كما مر في بابها ويأتي مثاله والكتابة  
 بشرط في صلب العقد كما يأتي بيانه قريبا والعفو عن القود والاعارة ففي جامع الفصولين قال  
 للقاتل اذا جاء غدا فقد عفوتك عن القود لا يصح لمعنى التملك قال اذا جاء غدا فقد اعتركت تبطل  
 لانها تملك المنفعة وقيل تجوز كالاجارة وقيل تبطل الاجارة ولو قال اعتركت غدا تصح العارية  
 اه وبقي ايضا عزل القاضي في احد القولين كما يأتي وسيدكر الشارح ان ما لا تصح اضافته  
 لا يعلق بالشرط (قوله في البرازية انه يبطل بالشرط الفاسد) بأن قال كلما حل نجم ولم تؤد  
 فالحال حال صح وصار حالا هكذا عبارة البرازية واعترضها في البحر بانها سهو ظاهر لانه لو كان  
 كذلك لبقى الاجل فكيف يقول صح وعبارة الخلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط الفاسد  
 ولو قال كلما حل نجم الخ فعملها مسئلة أخرى وهو الصواب اه وذكر العلامة المقدسي ان  
 العبارتين مشكلتان وان الظاهر ان المراد ان الاجل يبطل وانه اذا علق على شرط فاسد كعدم  
 اداء نجم في المثال المذكور يبطل به الاجل فيصير المال حالا اه وحاصله ان لفظ ابطال في عبارتي  
 البرازية والخلاصة زائد وانه لا مدخل لذكره في هذا القسم اصلا (قوله وكذا الحجر) يوهم انه  
 يفسد بالشرط الفاسد وليس كذلك كما سيأتي نعم لا يصح تعليقه بالشرط قال في جامع الفصولين  
 ولو قال لقنه اذا جاء غدا فقد اذنت لك في التجارة صح الاذن ولو قال اذا جاء غدا فقد حجرت عليك  
 لا يصح والقاضي لو قال لرجلي قد حجرت عليك اذا سفهت لم يكن حكما بحجره ولو قال لسفيه  
 قد اذنت لك اذا صابحت جاز اه (قوله وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد) شروع في القاعدة  
 الثالثة المقابلة للاولى والاصل فيها ما ذكره في البحر عن الاصوليين في كتب الاصول في بحث  
 الهزل من قسم العوارض ان ما يصح مع الهزل لا تبطله الشروط الفاسدة وما لا يصح مع الهزل  
 تبطله الشروط الفاسدة اه والمراد بقول الشارح ما يصح اي في نفسه ويلغو الشرط وانما  
 زاده لكونه في البطلان لا يستلزم الصحة لصدقه على الفساد فافهم (قوله لعدم المعاوضة  
 المالية) اشار الى ما قدمه في الاصل الاول من ان ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط  
 الفاسد اي ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وذلك فضل خال عن العوض فيكون ربا والربا لا يكون  
 في المعاوضات الغير المالية ولا في التبرعات (قوله وزدت ثمانية) هي الابرار عن دم العمد والصليح  
 عن جنابة غضب ودية وعارية اذا ضمنها الخ والنسب والحجر على المأذون والغصب  
 وأمان القرن ط قلت وقد معنا ان كل ما جاز تعليقه لا يفسد بالشرط الفاسد وسيأتي ايضا (قوله  
 القرض) كأقرضتك هذه المسألة بشرط ان تخدمني سنة وفي البرازية وتعليق القرض  
 حرام والشرط لا يلزم والذي في الخلاصة عن كفالة الاصل والقرض بالشرط حرام اه  
 اي فالمراد بالتعليق الشرط وفي صرف البرازية اقرضه على ان يوفيه بالعراق فسد اه اي  
 فسد الشرط والائتمال ما معنا تأمل (قوله والهبة والصدقة) كوهبتك هذه المائة او تصدقت  
 عليك بها على ان تخدمني سنة ففسد وصح ويبطل الشرط لانه فاسد وفي جامع الفصولين

عند الثاني وعليه الفتوى  
 كما في قضاء الحائنة وبقي  
 ابطال الاجل في البرازية  
 انه يبطل بالشرط الفاسد  
 وكذا الحجر على ما في  
 الاشياء (وما) يصح و  
 (لا يبطل بالشرط الفاسد)  
 لعدم المعاوضة المالية  
 سبعة وعشرون على ما عده  
 المصنف تبعا لعيني وزدت  
 ثمانية (القرض والهبة  
 والصدقة)



ويصح تعليق الهبة بشرط ملائم كونه منك على ان تعوضني كذا ولو مخالفنا تصح الهبة  
 لا الشرط اه وفي حاشيته للخير الرمي أقول يؤخذ منه جواب واقعة الفتوى وهب لزوجه  
 بقرة على انه ان جاءه أولاد منها تهب البقرة لهم وهو صحة الهبة وبطلان الشرط اه وسيدكر  
 الشارح ان الهبة يصح تعليقها بالشرط ويأتى الكلام عليه (قوله والنكاح) كتزوجتك  
 على ان لا يكون لك مهر فيصح النكاح ويبطل الشرط ويجب مهر المثل ومن هذا القبيل  
 ما في الحانية تزوجتك على اني بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار لانه معلق بالنكاح لا يثبت  
 بل باشر النكاح وشرط الخيار اه وليس منه ان اجاز أبى أورضى لانه تعليق والنكاح لا يثبت  
 فلا يصح كافي الحانية وكلام النهر هنا غير محرر فتدبر وفي الظهيرية لو كان الاب حاضر اقبل في  
 المجلس جاز قال في النهر وهو مشكل والحق ما في الحانية اه قلت ما في الظهيرية ذكره في الحانية  
 ايضا عن امالي ابي يوسف وقال انه استحسن (قوله والطلاق) كطلقتك على ان لا تزوجي  
 غيري بحر والظاهر انه اذا قال ان لم تزوجي غيري فكذلك ويأتى بيانه قريبا (قوله والطلاق)  
 كخاتمك على ان لي الخيار مدة يراها بطل الشرط ووقع الطلاق ووجب المال واما اشتراط  
 الخيار لها فصحیح عند الامام كما مضى بحر (قوله والعتق) بان قال اعتقتك على اني بالخيار  
 بحر وقدمنا آنفا لو اعتق أمة على ان لا تزوج عتقت تزوجت أولا (قوله والرهن) بان قال  
 رهنتك عدي بشرط ان استخدمه او على ان الرهن ان ضاع خاضع بلا شيء او ان لم اوف متاعك  
 لك الى كذا فالرهن لك بآلاك بطل الشرط وصح الرهن بحر (قوله كخاتمك وصيا لي) هذا  
 المثال احسن مما في البحر جماعتك وصيا على ان يكون لك مائة لان الكلام في الشرط الفاسد  
 الذي لا يفسد العقد وما هنا صحيح نهر وفيه نظر فانه قال في البرازية فهو وصي والشرط  
 باطل والمائة وصية اه ومعنى بطلانه كافي البحر انه يبطل جماعتها بشرط الانباء وتبقى وصية  
 ان قبلها كانت له والا فلا اه اى فهو شرط فاسد لم يفسد عقدا لایفاء (قوله والوصية)  
 كأوصيت لك بثلت مالي ان اجاز فلان عني وفيه نظر لانه مثال تعليقها بالشرط وليس  
 الكلام فيه وفي البرازية وتعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات الخلافة عند الموت  
 اه ومعنى صحة التعليق ان الشرط ان وجد كان له وصى له المال والا فلا شيء له بشرط ثم قال  
 (٢) وفي الحانية لو اوصى بثلته لام ولده وان لم تزوج فثبت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدها بزمان  
 فلها الثلث بحكم الوصية اه مع ان الشرط لم يوجد الا ان يكون المراد بالشرط عدم تزوجها  
 عقب انقضاء العدة لعدمه الى الموت بدليل انه قال تزوجت بعد انقضاء عدها بزمان الاحتراز  
 عن تزوجها عقب الانقضاء اه قلت ووجهه انه اذا مضت مدة بعد العدة ولم تزوج فيحقق  
 الشرط فلا تطلب الرعية بتزوجها بعده اذ لو كان الشرط عدم تزوجها ابدا لزم ان لا يوجد  
 شرط الاستحقاق الا بموتها ويظهر من هذا انه اذا قال طلقتك ان لم تزوجي انه اذا مضى بعد  
 العدة زمان ولم تزوج يتحقق الشرط لكن فيه ان الطلاق المعلق انما يتحقق بعد تحقق الشرط  
 فيلزم ان يكون ابتداء العدة بعده لا قبله فالظاهر به لان هذا الشرط ووقع الطلاق منجزا  
 ورؤيده ما مر قريبا ومما تحقيقه في كتاب العالاق في اول باب التعليق (قوله والشركة) فيه  
 انها تفسد باشتراط ما يؤدي الى قطع الاشتراك في الربح كاشتراط عشرة لاحدها وفي

والنكاح والطلاق والطلاق  
 والعتق والرهن والايعاء  
 كخاتمك وصيا على ان  
 تتزوج بناتي (والوصية  
 والشركة)

(٢) وفي الحانية من الهبة  
 وهبت مهري منك على ان  
 كل امرأة تزوجها تجعل  
 امرها بيدي فان لم يقبل  
 بطلت الهبة وان قبل في  
 المجلس صحته ثم ان فعل  
 الزوج ذلك فالهبة ماضية  
 والا فكذلك عند البعض  
 كمن أعتق أمة على ان  
 لا تزوج عتقت تزوجت  
 أولا قالت وهبت مهري  
 ان لم اذله في فقبل ثم طلقها  
 فالهبة فاسدة للتعليق بالشرط  
 وتماه في البحر عند قوله  
 والابراء عن الدين ومفاده  
 انه لو لم يطلقها تصح الهبة  
 في صريح التعليق بالشرط  
 تأمل اه منه

البرازية الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض حتى لو شرط التفاضل في الوضعية لا تبطل وتبطل باشتراط عشرة لاحدها وفيها لو شرط صاحب الالف العمل على صاحب الالفين والربح نصفين لم يحز الشرط والربح بينهما اثلاثا اه اما لو لم يشترط العمل على افضلهما مالا بل تبرع به فاجاب في البحر بان شرط الربح صحيح لان التبرع ليس من قبيل الشرط بدليل ما في بيوع الذخيرة اشترى حطباً قرية وقال موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء احمله الى منزلي لا يفسد لانه كلام مبتدأ بعد تمام البيع (قوله وكذا المضاربة) كالوشرط نفقة السفر على المضارب بطل الشرط وجازت برزاية وفيها ولو شرط من الربح عشرة دراهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة دفع اليه الفاعل ان يدفع رب المال للمضارب ارضا يزرعها سنة او دارا للسكنى بطل الشرط وجازت ولو شرط ذلك على المضارب لرب المال فسدت لانه جعل نصف الربح عوضا عن عمله واجرة الدار اه وبه علم انها تفقد ببعض الشروط كالشركة (قوله كولينك بلدة كذا مؤبدا) فقوله مؤبدا شرط فاسد لان التولية لا تقتضي ذلك لانه ينزول بعارض جنون او عزل او نحوه ومثله ولينك على ان لا تنزل ابدا او على ان لا تركب كما مثل به في البحر وقال فهذا الشرط فاسد ولا تبطل امرته بهذا (قوله واختار في النهر اطلاق الصحة) حيث قال رادا على ذلك البعض وغندى انه لاسلف له فيه ولا دليل يقتضيه لانه حيث صح العزل كان الغاء للتأيد سواء نص على الغاية اولا (قوله صح التقليد والشرط) فان فعل شيئا من ذلك انعزل ولا يبطل قضاؤه فيما مضى ولا ينفذ قضاء القاضي في خصومة زيد ويحب على السلطان ان يفصل قضيته ان اعتراه قضية بحر عن البرازية وفيه عنها ايضا لو شرط في التقليد انه متى فسق ينزل انعزل اه قلت وانما صح الشرط لكونه شرطا صحيحا والقاضي وكيل عن السلطان فيتقيد قضاؤه بما قيده به حتى يتقيد بالزمان والمكان والشخص ومن ذلك ما اذا نهى عن سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة كحسب في القضاء ان شاء الله تعالى (قوله والكفالة والحوالة) بان قال كفلت غريمك على ان تقرضني كذا وأحلتك على فلان بشرط ان لا ترجع على عند التوى نهر يعني فتصح ويبطل الشرط وفي البرازية لو قال كفلت به على اني متى او كلما طولبت به فلي اجل شهر فاذا طالبه به فله اجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من وقت المطالبة الاولى لزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل اه وفيه ان كلما تقتضى التكرار مقدسى ولعله ألغى التكرار هنا لما يلزم عليه من ابطال موجب الكفالة وحيث امكن الاعمال فهو أولى من الابطال تأمل وسيد كرا الشارح هذه المسئلة اوائل الكفالة ويأتي توضيحها هناك وفي البرازية ايضا كفل على انه بالخيار عشرة أيام او أكثر يصح بخلاف البيع لان مبنائها على التوسع اه ففي هذا وفيما قبله صحت الكفالة والشرط لانه شرط تأجيل او خيار وكلاهما شرط صحيح ولا يرد على المصنف لان كلامه في الشرط الفاسد وسياً في بابها انه لا يصح تعليقها بشرط غير ملائم ويأتي هنا في كلام الشارح ايضا (قوله الا اذا شرط الخ) اي شرط المحال على المحال عليه ان يعطيه المال المحال به من ثمن دار المحيل قال في البرازية بخلاف ما اذا التزم المحال عليه الاعطاء من ثمن دار نفسه لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر

(وكذا) المضاربة والقضاء  
والإمارة) كولينك بلدة كذا  
مؤبدا صح وبطل الشرط  
فله عزله بلا جنة وهل  
يشترط لصحة عزله كمدرس  
أبده السلطان ان يقول  
رجعت عن التسا ببدأ في  
بعضهم بذلك واختار في  
النهر اطلاق الصحة وفي  
البرازية لو شرط عليه ان  
لا يرتش ولا يشرب الخمر  
ولا يمتثل قول احد ولا يسمع  
خصومة زيد صح التقليد  
والشرط ( والكفالة  
والحوالة) الا اذا شرط في  
الحوالة الاعطاء من ثمن  
دار المحيل فتفسد لعدم  
قدرته على الوفاء بالملتزم كما  
عزاء المصنف للبرازية  
واجاب في النهر بان هذا

على الإداء قبل الاجل اه وظاهره صحة التأجيل الى الحصاد لانه مجهول جهالة يسيرة بخلاف جوب الربح كما يأتي في بابها (قول له من المحتال) صوابه المحتال عليه (قول له فليحذر) اشار الى ما في هذا الجواب فان كونه وعدا لا يخرج عن كونه شرطا مع ان فرض المسئلة انه مذكور في صلب العقد على انه شرط اذ لو كان بعد العقد لاعتلى وجه الاشتراط لم يفسد العقد كما مر عند قوله والشركة وايضا لا يظهر به الفرق بين المسائلتين ويظهر لي الجواب بان الحوالة قد تكون مقيدة كما لو احال غريمه بألف الوديسة على المودع فتدبت بها حتى لو هلكت الالف برئ المحال عليه كما سيأتي ان شاء الله تعالى في بابها وهنا لما شرط الدفع من ثمن دار المحيل صارت مقيدة به ولما لم يكن له قدرة على الوفاء بذلك فسدت الحوالة بمنزلة ما لو هلكت الوديسة المحال بها ولهذا لو كان البيع مشروطا في الحوالة صححت ويحجر على البيع كما في آخر حوالة البرازية اما لو شرط الدفع من ثمن داره صححت الحوالة لقدرته على بيع داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الاداء لتحقق الجوب كافي الدرر (قول له والوكالة) كوكالكه على ان تبرئني مما لك على نهر وفي البرازية الوكالة لا تبطل بالشروط الفاسدة اى شرط كان وفيها تعليق الوكالة بالشرط جائز وتعلق العزل به باطل وتقرع عليه انه لو قال كذا عنك فأنت وكيلي صح لانه تعلق التوكيل بالعزل ولو قال كذا وكالكه فأنت معزول لم يصح لانه تعلق العزل بالشرط بخبر (قول له والاقالة) حتى لو تقايلا على ان يكون الثمن أكثر من الاول اوقل صححت وانما الشرط وقدم في بابها نهر وذكر المصنف في بابها انها لا تفسد بالشرط وان لم يصح تعليقه بها به وصورة التعليق كما ذكره في البحر هناك عن البرازية ما لو باع ثورا من زيد فقال اشتريته رخيصا فقال زيد ان وجدت مشتريا لزيادة فبعه منه فوجد فباع بازيد لا ينعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة لا الوكالة بالشرط (قول له والكتابة) بان كاتبه على التسب بشرط ان لا يخرج من البلد او على ان لا يعمل فلانا او على ان يعمل في نوع من التجارة فتصح ويبطل الشرط لانه غير داخل في صلب العقد نهر (قول له في صلب العقد) صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع باحد العوضين فكل فساد يكون في احدهما يكون فسادا في صلب العقد درر (قول له وعليه) اى على كون الفساد في صلب العقد ط (قول له يحمل اطلاقهم) اى اطلاق من قل انها تبطل بالشرط الفاسد كالعامة والاشتر وشي فانهما لا تعلق بالكتابة بالشرط لا يشيوز وانها تبطل بالشرط ويحمل قولهما ثانيا الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف تصح ويبطل الشرط على كون الشرط زائدا ليس في صلب العقد وبه يتدفع اعتراض صاحب جامع الفصولين عليه ما هذا حاصل ما في الدرر واما ما في البحر عن البرازية كاتبها وهي حامل على ان لا يدخل ولدها في الكتابة فسدت لانها تبطل بالشرط الفاسد اه فالمراد به ما كان في صلب العقد لا استثناء حماتها وهو جزء منها شرط في صلب العقد كالمواضع امة الاقايها لانها احد العوضين فافهم (قول له واذن العبد في التجارة) كأذنت لك في التجارة على ان تنجر الى شهر او على ان تنجر في كذا فيكون عاما في التجارة والاقوات ويبطل الشرط بخر (قول له كهذا الولد مني ان رضيت امرأتى) تابع البحر في ذلك مع انه في البحر اعترض على العيني مسارا بان الكلام في الشرط الفاسد لا في التعليق فالاولى قول النهر بشرط رضا زوجتي وقال في العزيمة وصور ذلك

من المحتال وعد وليس السلام فيه فليحذر (والوكالة والاقالة والكتابة) الا اذا كان الفساد في صلب العقد اى نفس البذل ككتابتها على خر فتفسد به وعليه يحمل اطلاقهم كما حرره خسرو (واذن العبد في التجارة ودعوة الولد) كهذا الولد مني ان رضيت امرأتى

في ايضاح الكرماني بان ادعى نسب التوأمين بشرط ان لا تكون نسبة الآخر منه او ادعى نسب ولد بشرط ان لا يرث منه يثبت نسب كل واحد من التوأمين ويرث وبطل الشرط لانهما من ماء واحد فمن ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبوت الآخر لما عرف بشرط ان لا يرث شرط فاسد لمخالفة الشرع والنسب لا يفسد به اهـ (قوله) والصلح عن دم العمد (بان صالح ولي المقتول عمدا القاتل على شيء بشرط ان يقرضه او يهدي اليه شيأ فالصلح صحيح والشرط فاسد ويسقط الدم لانه من الاسقاطات فلا يحتل الشرط بجزء (قوله) ولم يذكره اكتفاء بالصلح) اذ ليس بينهما كثير فرق فان الولي اذا قاتل للقاتل عمدا ابرأت ذمتك على ان لا تقيم في هذا البلد مثلا او صالح معه عليه صح البراء والصلح ولا يعتبر الشرط درر (قوله) التي فيها القود في المصباح القود القصاص وبه عبر في الدرر فلا فرق في التعبير فافهم (قوله) والا) بان كان الصلح عن القتل الخطأ او الجراحة التي فيها الارش كان من القسم الاول درر اي لان موجب ذلك المال فكان مبادلة لاسقاطا (قوله) وعن جناية غضب (اي مغضوب وقوله) اذا ضمنها اي موجبات الصلح في الصور المذكورة درر ولعل صورة المسئلة لو اتلف ما غصبه او اتلف ودية او عارية عنده واراد المالك ان يضعه ذلك فصالحه على شيء وضمن رجل موجب الصلح بشرط ان يحياه به على آخر او يكفل به آخر صح الضمان وبطل الشرط لكن لا يخفى ان الضمان كفالة وقد مرت مسئلة الكفالة ولم أر من اوضح ذلك فتأمل (قوله) والنسب) تقدم تصويره في مسئلة دعوى الولد (قوله) والحجر على المأذون) فلا يبطل به ويبطل الشرط شربا لية عن العبادية ومثله في جامع الفصولين ولا ينافي ما قدمه عن الاشياء لان ذلك في بطلان تعليقه بالشرط كما قدمناه (قوله) والغصب) كذا ذكره في جامع الفصولين وغيره مع ذكرهم مسئلة جناية الغصب المارة وفيه ان الغصب فعل لا يقيد بشرط فان كان المراد ضمان الغصب بشرط فهو داخل في الكفالة فافهم (قوله) وامان القن) اقول في السير الكبير ل محمد بن الحسن تعليق الامان بالشرط جائز بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم حين امن اهل خيبر علق امانهم بكتاتيمهم شيأ وابطل امان آل ابي الجعد بكتاتيمهم الحلجى اهـ وبه يعلم ان القن ليس قيذا حموى اي سواء كانت اضافة الامان من اضافة المصدر الى فاعله او الى مفعوله وفي بعض النسخ وامان النفس (قوله) وعقد الذمة) فان الامام اذا فتح بلدة واقر اهلها على املأهم وشرطوا معه في عقد الذمة ان لا يعطوا الجزية بطريق الاهانة كما هو المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل درر (قوله) وتعلق الرد بالعيب وبخيار الشرط) هكذا عبر في الكثر وعبر في النهاية بقوله وتعلق الرد بالعيب بالشرط وتعلق الرد بخيار الشرط بالشرط ومثله في جامع الفصولين وغيره فعلم ان قوله بالعيب متعلق بالرد لا بتعليق وان المراد ان الرد بخيار عيب او شرط يصح تعليقه بالشرط ولا يخفى ان الكلام فيما يصح ولا يفسد تقييده بالشرط الفاسد لا فيما يصح تعليقه فكان المناسب حذف لفظة تعليق كما فعل صاحب الدرر وقد يحاج بان المراد بالتعليق التقييد او ان كل ما صح تعليقه صح تقييده كما مر وبه ظهر انه ليس المراد ما يتوهم ان تعليق الرد باحد الخيارين بالشرط يصح تقييده بالشرط اذ لا يظهر تصوير تقييد التعليق ثم انه مثل الاول في البحر بما اذا قال ان وجدت بالمبيع عيبا اردت عليك ان شاء فلان ولثاني بما اذا قال من له خيار الشرط رددت البيع

(والصلح عن دم العمد)  
وكذا الابراء عنه ولم يذكره  
اكتفاء بالصلح درر (و)  
عن (الجراحة) التي فيها  
القود والا كان من القسم  
الاول وعن جناية غضب  
وودية وعارية اذا ضمنها  
رجل وشرط فيها حوالة  
او كفالة درر والنسب  
والحجر على المأذون نهر  
والغصب وامان القن اشباه  
(وعقد الذمة وتعليق الرد  
بالعيب و) تعليقه (بخيار  
الشرط

اواسعت خيارى ان شاء فلان فانه يصح ويبطل الشرط اه تأمل وفي البحر من باب خيار الشرط مانصه فان قلت هل يصح تعاقب ابطاله واضافته قلت قال في الحاشية لوقال من له الخيار ان لم يفعل كذا اليوم فقد ابطلت خيارى كان باطلا ولا يبطل خياره وكذا لوقال في خيار العيب ان لم ارده اليوم فقد ابطلت خيارى ولم يردده اليوم لا يبطل خياره ولو لم يكن كذلك ولكنه قال ابطلت غدا او قال ابطلت خيارى اذا جاء غدا غداً ذكر في الماتى انه يبطل خياره قال وليس هذا كالاول لان غدا وقت يحجى لا محالة بخلاف الاول اه قال في البحر هنالك فقد سوا بين التعليق والاضافة في الحقيقة مع انهم لم يسووا بينهما في المطلاق والعناق وفي التارخانية لو كان الخيار للمشتري فقال ان لم افسخ اليوم فقد رضيت أو ان لم أفعل كذا فقد رضيت لا يصح اه اى بل بى خياره (قوله وعزل القاضى) في جامع الفصولين ولوقال الامير لرجل اذا قدم فلان فأنت قاضى ببلد كذا او اميرها ويجوز ولوقال اذا أتاك كتابي هذا فأنت معزول ينزل بوصوله وقيل لا اه وذكر في الدرر عن العمادية والاستروشنية ان الثانى به يفتى واعترض بأن عبارة العمادية والاستروشنية قال ظهير الدين المرغيناني ونحن لانفتى بصحة التعليق وهو أقوى الاوز جندى اه وظاهر ما في جامع الفصولين ترجيح الاول ولذا مشى عليه في الكنز والمفتى وغيرهما (قوله كمثل ان شاء فلان) كذا مثل في البحر واعترض بأن هذا تعليق وليس الكلام فيه قلت والمجبب انه في البحر اعترض على العيني مراراً بمثل هذا وقد يجاب بأنه اذا لم يبطل بالتعليق لا يبطل بالشرط بالاولى كمثل ان شاء فلان في بلدة كذا (قوله لما ذكرنا) اى في قوله لعدم المعاوضة المالية (قوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط) هذه القاعدة الرابعة وقد مرنا انها داخلة تحت الثالثة لما في جامع الفصولين ان ما جاز تعليقه بالشرط لا تبطله الشروط كطلاق وعتق وحوالة وكفالة ويبطل الشرط اه (قوله وهو مختص بالاستقاطات المحضة التي يختلف بها) لو حذف قوله التي يختلف بها لدخل الاذن في التجارة وتسليم الشفعة لكونها اسقاطاً ولكن لا يختلف بها ما أفاده في البحر ويدخل فيه ايضاً الابراء عن الكفالة فانه يصح تعليقه بما لا يتم كإبراء من الدين (قوله والتوليات) فيصح تعليقه بما لا يتم فقط وكذا في الطلاقات ونحوها كإبراء في الاصل الثاني (قوله وتسليم الشفعة) اى لانه اسقاط محض كما علمت فيصح تعليقه بهذا وفي شفعة الهداية عند قوله واذا صالح من شفعته على عوض بطلت ورد المرض لان حق الشفعة لا يتماق اسقاطه بالجائز من الشروط فبالفساد اولى واعترضه في النهاية بمائل شدد في الجامع الصغير لوقال سلمت الشفعة في هذه الدار ان كنت اشتريتها لنفسك وقد اشتراها لغيره فهذا ليس بتسليم لانه علة به بشرط وصح لان تسليم الشفعة اسقاط محض كالتطلاق فيصح تعليقه بالشرط اه قال الماوردي في تكملة البحر وقد يفرق بحمل ما في الهداية على التي تدل على الاعراض والرضا بالجابورة مطلقاً والثاني على خلافه فيفرق بين شرط وشرط اه # (تأنيده) لا يخفى ان هذا كله في التسليم بعد وجوبها وبقي ما لو قال الشفيع قبل البيع ان اشتريت فقد ساء بها عمل يصح ام لا بحث فيه الخير الرمى بقوله لاشبهة في انه تعليق الاستقاط قبل الوجوب بوجود سببه ومقتضى قولهم التعليق بالشرط المنص يجوز فيما كان من باب الاستقاط المحض وقولهم المعلق بالشرط كالمحزر عند

وعزل القاضى كمثل ان شاء فلان فيعزل ويبطل الشرط لما ذكرنا انها كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص بالاستقاطات المحضة التي يختلف بها كطلاق وعتاق وبالاتزامات التي يختلف بها كبيع وصلاة والتوليات كقضاء وامارة عيني وزيلهى زاد في النهر الاذن في التجارة وتسليم الشفعة والاسلام

وجوده وقولهم من لا يملك التجيز لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك اوسببه صحة التعليق المذكور لانه اسقاط وقد علقه بسبب الملك فكأنه نجزه عند وجوده لكن اورد في الظهيرية اشكالا على كون تسليم الشفعة اسقاطا محضا وهو ما ذكره السرخسي في باب الصلح عن الجنائيات من ان القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشرط ولا يحتمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا محضا ولهذا لا يرتد برده من عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة لا يبطل حقه قال وبه تين ان تسليم الشفعة ليس باسقاط محض والاصح مع الاكره كسائر الاسقاطات اه قال الرملي وعليه لا يصح التعليق قبل الشراء كالتجيز قبله والمسئلة تقع كثيرا والذي يظهر عدم صحة التعليق اه (قول له وحرر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول) اي ما لا يصح تعليقه بالشرط وذلك حيث ذكر اولا ان الاسلام لا بد فيه بعد الاتيان بالشهادتين من التبري كما علمت تفصيله في الكتب المبسوطة ويؤخذ عدم صحة تعليقه بالشرط من قولهم بعدم صحة تعليق الاقرار بالشرط وتحقيقه ان الاسلام تصديق بالجنان واقرار بالاسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشرط ومن المعلوم ان الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شئ ظاهرا يكون شئ لا يريد كونه فلا يقصد تحصيل ما علق عليه وقد ذكر الزيلعي وغيره ان الاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك ونظيره الاقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النية لانه فعل ويصير مقبوا وصائما وكافرا بمجرد النية لانه ترك فاذا علقه المسلم على فعل وفعله والظاهر انه محتار في فعله فيكون قاصدا للكفر فيكفر بخلاف الاسلام اه (قول له ودخول الكفر هنا) اي فيما يصح تعليقه وفيه ان كلام المصنف كما سمعته آنفليس فيه تعرض لدخول الكفر في هذا القسم بل فيه ما ينافيه وهو انه يصير كافرا بمجرد النية لانه ترك اي ترك العمل والتصديق فيتحقق في الحال قبل وجود المعلق عليه ولو صح تعليقه لما وجد في الحال فافهم (قول له ويصح تعليق هبة) في البرازية من البيوع تعليق الهبة بأن باطل وبعلی ان ملائما كهفته على ان يعوضه يجوز وان مخالف بطل الشرط وصحت الهبة اه بحر وهذا مخالف لما ذكره الشارح لان كلامه في صحة التعليق بأداة الشرط لا في التقيد بالشرط لان هذا تقدم في المتن حيث ذكر الهبة فيما لا يبطل بالشرط الفاسد فافهم لكن في البحر ايضا عن المناقب عن الناصحي لوقال ان اشتريت جارية فقد ملكتها منك يصح ومعناه اذا قبضه بناء على ذلك اه اي اذا قبض الموهوب له الموهوب بناء على التملك يصح مع انه معلق بأن وهو خلاف ما في البرازية من اطلاق بطلانه ولعله قول آخر يجعل التعليق بالملامم صحيحا كالتقيد تأمل (قول له وحالة وكفالة) في البرازية من البيوع وتعليق الكفالة ان متعارفا كقدوم المطلوب يصح وان شرطا محضا كأن دخل الدار او هبت الريح لا والكفالة الى هبوب الريح جائزة والشرط باطل ونص النسفي ان الشرط ان لم يتعارف تصح الكفالة ويبطل الشرط والحالة كهي اه بحر (قول له وبراء عنها) كأن وافيت به غدا فأنت بريء كما قدمناه في مسألة البراء عن الدين (قول له بملامم) قيد للاربعة (تمه) بقي مما يصح تعليقه دعوة الولد كأن كانت جاريتي حاملاتي وكذا الوصية والايضاء والوكالة والعزل عن القضاء فهذه نص في البحر عليها في أثناء شرحها ونسبنا على ذلك والبراء عن الدين اذا علق بكائن او بمتعارف كما مر وذكر في جامع

وحرر المصنف دخول  
الاسلام في القسم الاول  
لانه من الاقرار ودخول  
الكفر هنا لانه ترك ويصح  
تعليق هبة وحالة وكفالة  
وابراء عنها بملامم



الفصولين مما يصح تعليقه اذن القن وكذا النكاح بشرط علم الحال وكذا تعليق الامهال أى تأجيل الدين غير القرض ان علق بكائن ولو قال بعته بكذا ان رضى فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعته منك ان شئت فقال قيات تم البيع وقدمنا تقييد مسئلة البيع بما اذا وقته بثلاثة ايام وذكر خلافا في صحة تعليق القبول (قول له وما تصح اضافته الخ) شروع فيها يضاف وما لا يضاف بعد الفراغ من الكلام على التعليق ولم أر من ذكر لذلك ضابطا وسيأتى بيانه ثم الفرق بين التعليق والاضافة هو ان التعليق يمنع المعلق عن السببية للحكم فان نحو انت طالق سبب للطلاق في الحال فاذا قال انت طالق ان دخلت الدار منع انعقاده سببا للحال وجعله متأخرا الى وجود الشرط فعند وجوده ينعقد سببا ففضا الى حكمه وهو الطلاق واما الايجاب المضاف مثل انت طالق غدا فانه ينعقد سببا للحال لانفاء التعليق المانع من انعقاد السببية لكن يتأخر حكمه الى الوقت المضاف اليه فالاضافة لا تخرجه عن السببية بل تؤخر حكمه بخلاف التعليق فاذا قال ان جاء غد فله على ان اتصدق بكذا لا يجوز له التصديق قبل الغد لانه تعجيل قبل السبب ولو قال لله على ان اتصدق بكذا غدا له التعجيل قبله لانه بعد السبب لان الاضافة دخلت على الحكم لا السبب فهو تعجيل للمؤجل وتفرع عليه ما لو حلف لا يطلق امرأته فاضاف الطلاق الى الغد حنث وان علقه لم يحنث هذا حاصل ما ذكره في كتب الاصول وللمحقق ابن الهمام في التحرير ابحاث في الفرق بينهما ذكرها ابن نجيم في شرح المنار في فصل الادلة الفاسدة وقال والفرق بينهما من اشكل المسائل (قول له الاجارة) في جامع الفصولين ولو قال آجرتك غدا فيه اختلاف واختار انها تجوز ثم في الاجارة المضافة اذا باع او وهب قبل الوقت يفتى بجواز ما صنع ويبطل الاجارة فلو رد عليه بيعه بقضاء او رجع في الهبة قبل الوقت عادت الاجارة ولو عاد اليه بملك مستقبل لا تعود الاجارة وفي فتاوى ظهير الدين لو قال آجرتك هذه رأس كل شهر بكذا يجوز في قولهم (قول له وفسخها) في العزيمة عن الحائنة ان الفتوى عليه وفي الشرنبلالية المعتمد اختيار عدم الصحة وهو المذكور في الكافي واختار ظهير الدين اه فيه اختلاف التصحيح (قول له والمزارعة والمعاملة) فانهما اجارة حتى ان من يميزهما لا يميزهما الا بطريقهما ويراعى فيهما شرائطهما درر (قول له والمضاربة والوكالة) فانهما من باب الاطلاقات والاستقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفا حقا للمالك فهو بالعقد والتوكيل اسقعه فيكون اسقاما فيقبل التعليق درر اى واذا قبل التعليق يقبل الاضافة بالاولى لان التعليق يمنع السببية بخلاف الاضافة كما علمت وبه اندفع اعتراض المصنف في المنع بان الكلام في الاضافة لافي التعليق لكن لم أر من صرح بصحة التعليق في المضاربة ولعله أراد بالتعليق التقييد بالشرط فانهم يطلقون عليه لفظ التعليق تأمل (قول له والكفالة) لانها من باب الالتزامات فتجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم درر (قول له والايصاء) اى جعل الشخص وصيا والوصية بالمال فانهما لا يفيدان الابدان الموت فيجوز تعليقهما و اضافتهما درر (قول له والقضاء والامارة) فانهما تولية وتقويض محض فجاز اضافتهما درر (قول له والطلاق والعناق) فانهما من باب الاطلاقات والاستقاطات وهو ظاهر درر (قول له والوقف) فان

مطلب  
ما تصح اضافته وما لا تصح

(وما تصح اضافته الى الزمان) المستقبل الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف  
فهى اربعة عشر

وبقي العارية والاذن في  
التجارة فيصحبان مضافين  
ايضا عمادية (ومالا تصح)  
اضافته (الى المستقبل)  
عشرة (البيع و اجازته  
وفسخه والقسمه والشركة  
والهبة والنكاح والرجعة  
والصالح عن مال والابراء  
عن الدين) لانها تملكيات  
للحال فلا تنضاف للاستقبال  
كما لا تعلق بالشرط لما فيه من  
القمار وبقي الوكالة على  
قول الثاني المفتي به

#### باب الصرف

عنوانه بالباب لا بالكتاب  
لانه من انواع البيع (هو)  
لغة الزيادة وشرعا (بيع  
التمن بالتمن)

(٢) قوله و صيروف هكذا  
بخطه والذي رأيته في  
نسخة من المصباح وصيرف  
بحدف الواو و قوله  
وصرفته بالتثقيـل واسم  
الفاعل الخ هكذا بخطه  
ايضا وفيه سقط والاصل  
وصرفته بالتثقيـل مبالغة  
واسم الفاعل الخ وقوله  
في عبارة القاموس او الحيل  
لذي في عبارته او الحيلة  
ليراجع اه مصححه

تعلقه الى ما بعد الموت جائز درر والكلام فيه كما مر في المضاربة والوكالة (قوله وبقي  
العارية والاذن في التجارة) قال في جامع الفصولين الذي جمع فيه الفصول العمادية والفصول  
الاستروشفية تبطل اضافة الاعارة بان قال اذا جاء غدا فقد اعركت لانها تملك المنفعة وقيل  
تجوز ولو قال اعركت غدا تصح وقال قبله ولو قال لقنه اذا جاء غدا فقد اذنت لك في التجارة صح  
الاذن ولو قال اذا جاء غدا فقد حجرت عليك لا يصح اه وانت خير بان الكلام في الاضافة  
ولفظ اذا جاء غدا تعليق ويسمى اضافة باعتبار ذكر الوقت فيه لاحقية ولذا فرق في مسألة  
الاعارة بين ذكر اذا وعدمه فعد الاذن في التجارة هنا تبعا للقهستاني غير ظاهر تأمل وفي  
جامع الفصولين اذا قال ابطلت خيارى غدا بطل خياره وقدمنا فيما يصح تعليقه ان اسقاط  
القصاص لا يخلو من الاضافة الى الوقت (قوله لانها تملكيات الخ) كذا في الدرر وقال الزيلعي  
آخر كتاب الاجارة لانها تملك وقدمنا نخيرها للحال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل  
الاول لان الاجارة وماشا كانا لا يمكن تملكه للحال وكذا الوصية واما الامارة والقضاء فمن  
باب الولاية والكفالة من باب الالتزام اه قلت ويظهر من هذا وما ذكرناه آتفا عن الدرر ان  
الاضافة تصح فيما لا يمكن تملكه للحال وفيما كان من الاطلاقات والاسقاطات والالتزامات  
والولايات ولا تصح في كل ما يمكن تملكه للحال تأمل (قوله لما فيه من القمار) هو المرهنة كما  
في القاموس وفيه المرهنة والرهان المخاطرة وحاصله انه تملك على سبيل المخاطرة ولما كانت  
هذه تملكيات للحال لم تصح تعليقه بالخاطر لوجود معنى القمار (قوله وبقي الوكالة) الظاهر  
انه سبق ولم يوصو به التحكيم فانه الذي فيه خلاف ابي يوسف قال في البرازية وتعاين كونه حكما  
بالخطر أو الاضافة الى مستقبل صحيح عند محمد خلافا للثاني والفتوى على الثاني اه وهكذا  
قدمه الشارح قليل ما لا يبطل بالشرط الفاسد وكيف يصح عد الوكالة هنا وقد ذكرها المصنف  
تبعا للكثر والوقاية فيما تصح اضافته وكذا في جامع الفصولين وغيره وكذا تقدم انها مما  
لا يفسد بالشرط وبه صرح في الكتب وغيره بل قدمنا جواز تعليقه بالشرط فكيف لا تصح  
اضافتها نعم بقي فسخ الاجارة على احد التصحيحين كما قدمناه آتفا والله سبحانه أعلم

#### باب الصرف

لما كان عقدا على الأمان والتمن في الجملة تبعا لما هو المتصور من البيع أخره عنه (قوله عنوانه  
بالباب) قال في الدرر عنوانه الاكترون بالكتاب وهو لا يناسب لكون الصرف من انواع البيع  
كالربا والسلم فلا حسن ما اختير ههنا (قوله هو لغة الزيادة) هذا احد معانيه في المصباح صرفته  
عن وجهه صرفا من باب ضرب وصرفت الاجير والصبي خليت سبيله وصرفت المسال  
انفقته وصرفت الذهب بالدرهم بعه واسم الفاعل من هذا صير في (٧) وصيروف وصراف  
له بالمغة قال ابن فارس الصرف فضل الدرهم في الجودة على الدرهم وصرفت الكلام زيادته  
وصرفته بالتثقيـل واسم الفاعل مصرف والصرف التوبة في قوله عليه الصلاة والسلام  
لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا والعدل الغدية اه زاد في القاموس في معنى الحديث المذكور  
قوله أو هو النافلة والعدل الفريضة أو بالعكس أو الوزن والعدل الكيل او هو الاكتساب

(والعدل)

والعدل القدية او الحيل اه وقد علمت انه يطلق لغة على بيع الثمن بالثمن لكنه في الشرع  
 اخص تأمل (قوله اي ما خلق للشمعية) ذكر نحوه في البحر ثم قال وانما فسرناه به ليدخل فيه  
 بيع المصوغ بالمصوغ او بالتقد فان المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق ثمننا صريحا  
 ولهذا يتعين في العقد ومع ذلك بيعه صرف اه (قوله ويشترط عدم التأجيل والتأجيل)  
 اي وعدم الخيار اي خيار الشرط بخلاف خيار رؤية او عيب كيا تاتي ولا يقال هذا مكرر مع  
 قوله الآتي ويفسد بخيار الشرط والاجل لان ذلك تفريع على هذا كما هو العادة من ذكر  
 الشروط ثم التفريع عليها فافهم نعم ذكر في النهر انه لا حاجة الى جعلها شرطين على حدة كما  
 جرى عليه في البحر تبعا للنهاية وغيرها لان شرط التقابض يغني عن ذلك لان خيار الشرط  
 يمنع ثبوت الملك او تمامه على القولين وذلك يخل بتمام القبض وهو ما يحصل به التعيين اه ولا  
 يخفى ما فيه (قوله اي التساوي وزنا) قيد به لانه لا اعتبار به عددا بخر عن الذخيرة والشرط  
 التساوي في العلم لا ينسب نفس الامر فقط فلو لم يعلم التساوي وكان في نفس الامر لم يميز  
 الا اذا ظهر التساوي في المجلس كما افوضه في القتح ونذكر قريبا حكم الزيادة والحد (قوله  
 بالبراجم) جمع برجة بالنم وهي مفصلة الاسابيع عن جوامع الاثنية (قوله لا بالتخيلية)  
 اشار الى ان التقييد بالبراجم الاحتراز عن التخيلية واشترط القبض بالفعل لا بخصوص  
 البراجم حتى لو وضعه له في كفه او في حبيبه دار قابضا (قوله قبل الافتراق) اي افتراق  
 المتعاقدين بآبائهما والتقييد بالعاقدين بعم المالكين والناسين وتقييد الفرقة بالابدان يفيد عموم  
 اعتبار المجلس ومن ثم قالوا انه لا يخل بما يدل على الاعراض ولو سارا قريحا ولم يتفرقا صح  
 وقد اعتبروا المجلس في مسألة هي ما لو قال الاب اشهدوا اني اشتريت هذا الدينار من ابني  
 الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل ان يزن العشرة فهو باطل كذا عن محمد لانه لا يمكن اعتبار  
 التفرق بالابدان نهر وفي البحر لونا دي احدهما صاحبه من وراء جدار او من بعيد لم يميز  
 لانهما افتراقان بآبائهما وتفرع على اشتراط القبض انه لا يجوز الابراء عن بدل الصرف ولا  
 هبته والتصدق به فلو فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل انتقض الصرف والاصح ولم  
 ينتقض وتماه في البحر (تأنيده) قبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لصحتها كقبضه  
 في مجلس العقد بخلاف اقالة السلم وقدمنا الفرق في باب وفي البحر لو وجب دين بعقد متأخر عن  
 عقد الصرف لا يصير قصاصا يبدل الصرف وان تراخيا ولو قبض بدل الصرف ثم انتقض  
 القبض فيه لمعنى اوجب انتقاضه يبطل الصرف ولو استحق احد بدليه بعد الافتراق فان اجاز  
 المستحق والبدل قائم او ضمن الناقد وهو هالك جاز الصرف وان استرده وهو قائم اوضعه  
 القبض قيمته وهو هالك بطل الصرف (قوله على الصحيح) وقيل شرط له لان عقاده تنص على  
 الاول قول الهداية فان تفرقا قبل القبض بطل فلولاه منعقد لما يدل بالافتراق كما في المعراج  
 وثمرة الخلاف فيما اذا ظهر الفساد فيما هو صرف يفسد فيما ليس صرفا عنداني خفيفة ولا يفسد  
 على القول الاصح فتح (قوله وان اختلفا جودة وصياغة) قيد اسقاط الصفة بالاثمان لانه  
 لو باع انا نجاس بمثل واحد مما اقل من الآخر جاز مع ان النجاس وغيره مما يوزن من الاموال  
 الربوية ايضا لان صفة الوزن في النقدين مخصوص عليهما فلا تنفي بالصنعة ولا يخرج عن كونه

اي ما خلق للشمعية ومنه  
 المصوغ (جنس المجنس او  
 بغير جنس) كذهب بفضة  
 (ويشترط) عدم التأجيل  
 والخيار و (التأجيل) اي  
 التساوي وزنا (والقبض)  
 بالبراجم لا بالتخيلية (قبل  
 الافتراق) وهو شرط بقائه  
 صحيحا على الصحيح (ان  
 اتحدا جنسا وان) وصلة  
 (اختلافا جودة وصياغة)

موزونا بتعارف جعله عدديا لوتعريف ذلك بخلاف غيرها فان الوزن فيه بالعرف فيخرج عن كونه موزونا بتعارف عدديته اذا صيغ وصنع كذا في الفتح حتى لو تعارفوا ببيع هذه الاواني بالوزن لا بالعدد لا يجوز بيعها بجنسها الامتساويا كذا في الزخيرة نهر (قوله لما في الربا) اي من ان جيد مال الربا ورديته سواء وتقدم استثناء حقوق العباد ومرا الكلام فيه فراجعه ومنه ما في البحر عن الذخيرة غصب قلب فضة ثم استهلكه فعليه قيمته مصوغا من خلاف جنسه فان تفرقا قبل قبض القيمة جاز خلافا لفر لانه صرف حكما للضمان الواجب بالغصب لا مقصودا فلا يشترط له القبض اه وانما لزمه الضمان من خلاف جنسه لئلا يلزم الربا لان قيمته مصوغا ازيد من وزنه (قوله شرط التقابض) اي قبل الافتراق كما قيده في بعض النسخ وفي البحر عن الذخيرة لو اشترى المودع الوديعة الدراهم بدنانير وافتراقا قبل ان يجدد المودع قبضا في الوديعة بطل الصرف بخلاف المغصوبة لان قبض الغصب ينوب عن قبض الشراء بخلاف الوديعة اه (قوله لحرمة النساء) بالفتح اي التأخير فانه يحرم بأحدى على الربا اي القدر او الجنس كما مر في بابه (قوله فلوباع التقدين) تفريع على قوله والاشترط التقابض فانه يفهم منه انه لا يشترط التماثل وقيد بالتقدين لانه لو باع فضة بفلوس فانه يشترط قبض احد البديلين قبل الافتراق لا قبضهما كما في البحر عن الذخير ونقل في النهر عن فتاوى قارئ الهداية انه لا يصح تأجيل احدهما ثم اجاب عنه وقدمنا ذلك في باب الربا وقدمنا هناك انه احد قولين فراجعه عند قول المصنف باع فلوسا بمثلها او بدراهم الخ (قوله احدهما بالآخر) احتراز عما لو باع الجنس بالجنس جزافا حيث لم يصح ما لم يعلم التساوي قبل الافتراق كما قدمناه (قوله جزافا) اي بدون معرفة قدر وقوله او بفضل اي يحقق زيادة احدهما على الآخر وسكت عن التساوي لالم يصحته بالاولى (قوله والعوضان لا يتعينان) اي في الصرف مادام صحيحا اما بعد فساد فالصحيح التمين كافي الاشياء وقدمنا عنها في اواخر البيع الفاسد ماتعين فيه النقود وما لا يتعين (قوله حتى لو استقرضا الخ) صورته قال احدهما للآخر بعثك درهما بدرهم وقبل الآخر ولم يكن عندهما شيء ثم استقرض كل منهما درهما من ثالث وتقابضا قبل الافتراق صح وكذا لو قال بعثك هذا الدرهم بهذا الدرهم وامسك كل منهما درهمه قبل التسليم ودفع كل منهما درهما آخر قبل الافتراق ومثله كافي الدرر ما لو استحق كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه (قوله واديا مثلهما) ضمير مثلهما عائدا على ما وثناه باعتبار المعنى (قوله ويفسد الصرف) اي فسادا من الاصل لانه فساد مقترن بالعقد كافي المحيط شربلا لية (قوله لا خلا لهما بالقبض) لان خيار الشرط يمتنع به استحقاق القبض ما بقي الخيار لان استحقاقه مبني على الملك والخيار يمنعه والاجل يمنع القبض الواجب درر (قوله ويصح مع اسقاطهما في المجلس) هكذا في الفتح وغيره والظاهر ان المراد اسقاطهما بنقد البديلين في المجلس لا بقولهما اسقطنا الخيار والاجل اذ بدون نقد لا يكفي وانه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول ثم رأيت في القهستاني قال فلو تفرقا من غير تقابض او من أجل او شرط خيار فسد البيع ولو تقابضا في الصور قبل التفرق انقلب صحيحا اه ونحوه في التيسار خاتمة فافهم (قوله لزوال المانع) اي قبل تقرر درر (قوله في مصوغ لا نقد) فيه ان التقديد خله خيار

لما في الربا (والا) بأن لم يتجانسا (شرط التقابض) لحرمة النساء (فلوباع) التقدين (احدهما بالآخر) جزافا او بفضل وتقابضا فيه (اي المجلس) صح (و) العوضان (لا يتعينان) حتى لو استقرضا فأديا قبل افتراقهما أو أمسكهما أشارا اليه في العقد واديا مثلهما جاز (ويفسد) الصرف (بخيار الشرط والاجل) لا خلا لهما بالقبض (ويصح مع اسقاطهما في المجلس) لزوال المانع وصح خيار رؤية وعيب في مصوغ لا نقد

العيب كذا كره المصنف في قوله عقبه ظهر بعض الثمن زيوفا الخ وقال في البحر واما خيار العيب فثبت فيه وأما خيار الرؤية فثبت في العين دون الدين الخ وفي الفتح وليس في الدراهم والدنانير خيار رؤية لان العقد لا يفسخ بردها لانه انما وقع على مثلها بخلاف التبر والخلي والاولى من الذهب والفضة لانه ينتقض العقد برده لتعيينه فيه الخ فكان الصواب ان يقول في مصوغ خيار رؤية في نقد (قول له الشرط الفاسد الخ) في البحر لو تصارفا جنسا بجنس متساويا وتقابضا وتفرقا ثم زاد احدهما الآخر شيئا أو حط عنه وقبله الآخر فسد البيع عنده وعند أبي يوسف بطلا وصح الصرف وعند محمد بطلت الزيادة وجاز الحط بمنزلة الهبة المستقبلة وهذا فرع اختلافهم في ان الشرط الفاسد المتأخر عن العقد اذا الحط به هل يلحق لكن محمد فرق بين الزيادة والحط ولو زاد أو حط في صرف بخلاف الجنس جاز اجماعا بشرط قبض الزيادة قبل الافتراق اه وانظر ما حررناه في أول باب الربا (قول له ينتقض فيه فقط) اي يفسخ الصرف في المردود ويبقى في غيره لارتفاع القبض فيه فقط درر وفي كافي الحاكم اشترى عشرة دراهم بدينار وتقابضا ثم وجد فيها درهما ستوقا أو رصاصا فان كانا لم يتفرقا استبدله وان كانا قد تفرقا رده عليه وكان شريكا في الدينار بحصته وهذا بمنزلة ما لو تقدم تسعة دراهم ثم فارقها اه ومقتضاه انه بعد التفرق لا يتأتى الاستبدال فافهم (قول له لا يتصرف في بدل الصرف قبل قبضه) اي هبة أو صدقة أو بيع حتى لو وهبه البديل أو تصدق أو أبرأ منه فان قبل بطل الصرف والا فان البراءة ونحوها سبب الفسخ فلا ينفرد به احدهما بعد صحة العقد فتح وقيد بالتصرف لان الاستبدال به صحيح كما مر (قول له فسد بيع الثوب) لانه لو جاز سقط حق القبض المستحق لله تعالى فلا يسقط باسقاط المتعاقدين فتح وعند زفر يصح البيع لان الثمن في بيعه لم يتعين كونه بدل الصرف لان النقد لا يتعين وقواه في الفتح ونازعه في البحر بما اعترضه في النهر واجاب عما في الفتح بجواب آخر فراجعه واطابق فساد البيع فشمع ما لو كان الشراء من صاحبه او من اجنبي كما في الكافي (قول له والصرف بحاله) اي قبض بدله ممن عاقده معه فتح وهذا بخلاف ما لو أبرأ او وهبه وقبل فان الصرف يبطل كما علمت (قول له باعامة الخ) حاصل هذه المسائل ان الجمع بين النقود وغيرها في البيع لا يخرج النقود عن كونها صرفا بما يقابلها من الثمن نهر (قول له قيمته الف) كون قيمة الجارية مع الطوق متساويين ليس بشرط بل اذا بيع نقد مع غيره من جنسه لابد ان يزيد الثمن على النقد المضموم اليه فلو قال مع طوق زنته الف بالف ومائة لكان اولى نهر (قول له انما بين قيمتهما الخ) اشار الى ما اعترض به الزيلعي من ان في عبارة المصنف تسامحا لانه ذكر القيمة في كل منهما ولا تعتبر القيمة في الطوق وانما يعتبر القدر عند المقابلة بالجنس وكذا لا حاجة الى بيان قيمة الجارية لان قدر الطوق مقابل به والباقي بالجارية قات قيمتها او كثرت فلا فائدة في بيان قيمتها الا اذا قدر ان الثمن بخلاف جنس الطوق فيثبت يفيد بيان قيمتها لان الثمن ينقسم عليهما على قدر قيمتهما اه وبه ظهر ان تقييد الشارح اولا الطوق بكونه فضة لا يناسب ما ذكره من الانقسام الا ان يحمل الالف في قوله قيمته الف على انه من الذهب اي الف مثقال لكن قوله او انه غير جنس الطوق يناقض ذلك وقد تبع فيه العيني وصوابه اذا كان غير جنس الطوق فيوافق ما اجاب الزيلعي لان

\* (فرع) \* الشرط الفاسد  
يلحق باصل العقد عنده  
خلاف الهبة النهر (ظفر بعض  
الثمن زيوفا فرده ينتقض فيه  
فقط لا يتصرف في بدل  
الصرف قبل قبضه)  
لوجوبه حقا لله تعالى  
(فلو باع دينارا بدراهم  
واشترى بها) قبل قبضها  
(ثوبا) مثلا (فسد بيع  
الثوب) والصرف بحاله  
(باعامة تعدل الف درهم  
مع طوق) فضة في عنقها  
(قيمته الف) انما بين  
قيمتها ليفيد انقسام الثمن  
على الثمن او انه غير جنس  
الطوق والا فالعبرة لو وزن  
الطوق لا لقيمته فقد رده  
مقابل به والباقي بالجارية  
(بالعين) متعلق ببيع (ونقد  
من الثمن الفا او باعها بالعين

الانقسام المذكور إنما يكون عند اختلاف الجنس وبعد هذا يرد عليه كما قال ط أنه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة بل يشترط التقابض كما سيذكره في الأصل الآتي وفي المنع ولو بيع المصوغ من الذهب أو المزر كثر منه بالدرهم فلا يحتاج إلى معرفة قدره وهل هو أقل أو أكثر بل يشترط القبض في المجلس فلو بيع بالذهب يحتاج إلى قلت وقد يجاب بأن بيان القيمة فائدة وإن اختلف الجنس وذلك عند استحقاق الطوق أو الجارية تأمل (قول له الف نقد والف نسيت) قيد بتأجيل البعض لأنه لو أجل الكل فسد البيع في الكل عنده وقال في الطوق فقط وتماه في البحر وذكر في الدرر أنه لو نقد الف في تأجيل الكل فهو حصة الطوق واعترضه في الشربلية بأنه فاسد من الأصل على قول الإمام فلا يحكم بصحته بنقد الف بعده واجيب بأنه إذا نقد حصة الصرف قبل الافتراق يعود إلى الجواز لزوال المفسد قبل تقريره كما مر في اشتراط الأجل (قول له ويخلص بالضرر) الأولى إسقاطه كما فعل في الكترو وقد تبع المصنف في ذكره الوفاة والدرر واعترضهم في العزيمة وغيرها وإيضاً فلا معنى لكونه شرطاً في هذه المسئلة لأن البيع صح في الكل واجيب بأنه يفهم ما إذا تخلص بضرر بالاولى نعم ذكره عند قوله الآتي فإن افتراقاً في محله (قول له ونقد خمسين) أي والخمسون الباقية دين أو نسيت ط (قول له تحرياً للجواز) إذا ظاهر قصدهما الوجه المصحح لأن العقد لا يفيد تمام مقصودهما إلا بالصحة فكان هذا الاعتبار عملاً بالظاهر والظاهر بحسب العمل به إلا إذا صرح بخلافه كما يأتي وقوله خذ هذا من ثمنها لا يخالفه لأن الثمن استعمل في الواحد أيضاً كما في قوله تسالي يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وقوله تعالى يا معشر الجن والإنس الميأتكم رسل منكم والرسول من الأنس وقوله تعالى نسيأ حوثهما وقوله صلى الله عليه وسلم إذا سافرتما فاذنا وأقيا وتماه في الفتح قال في البحر ونظيره في الفقه إذا حضمتا حيضة أو ولدتما ولدا علق بأحدهما للاستحالة بخلاف ما إذا لم يذكر المفعول به لا يمكن (قول له لأنه اسم للحلية أيضاً الخ) عبارة الزيلعي لأنها شيء واحد اه وبه يظهر أنه في مسألة الجارية المطوقة لو قال خذ هذا من ثمن الجارية يفسد البيع وبه صرح في التهر (قول له ولو زاد خاصة فسد البيع) أي بأن قال هذا المعجل حصة السيف خاصة وعبرة المبسوط انتقض البيع في الحلية وظاهره أنه يصح في السيف دون الحلية وعليه فكان المناسب أن يقول فسد الصرف لكن هذا محمول على ما إذا كانت الحلية تتميز بالضرر لا مكان التسليم وبهذا الحمل وفق الزيلعي بين ما في المبسوط وبين ما في المحيط من أنه لو قال هذا من ثمن التصل خاصة فإن لم يمكن التمييز إلا بضرر يكون المنقود ثمن الصرف ويصححان جميعاً لأنه قصد حصة البيع ولا صحة له إلا بصرف المنقود إلى الصرف فحكمنا بجوازه تصحيحاً للبيع وإن أمكن تمييزها بالضرر بطل الصرف اه ولا يخفى حسن هذا التوفيق لأنه إذا صح البيع والصرف مع ذكر التصل يحمل المنقود ثمناً للحلية التي لا يمكن تمييزها إلا بضرر يلزم أن يصح مع ذكر السيف بالاولى إذ لا شك أن لفظ التصل اخص من لفظ السيف لأن السيف يطاق على التصل والحلية وبه اندفع ما في البحر نعم في كلام الزيلعي نذر من وجه آخر بيناه فيما عرقلناه على البحر \* (تنبيه) \* بقي ما لو قال نصفه من

## مطلب

يستعمل الثمن في الواحد

الف نقد والف نسيت  
أوباع سيفاً حليته خمسون  
ويخلص بالضرر (فباعه  
(ثمانية ونقد خمسين فأنقذ)  
فهو (ثمن الفضة سواء  
سكت أو قال خذ هذا من  
ثمنها) تحرياً للجواز وكذا  
لو قال هذا المعجل حصة  
السيف لأنه اسم للحلية  
أيضاً لدخولها في بيعه تبعاً  
ولو زاد خاصة فسد البيع  
لأزائه الاحتمال (فإن  
افتراقاً من غير قبض بطل  
في الحلية فقط)



ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف والمقبوض من ثمن الحلية كافي الزباني والظاهر حملها على  
 ما اذا لم يمكن تمييزه بلا ضرر فلو أمكن فسد المصروف في نصف الحلية يدل عليه ما في كافي الحاكم  
 ولو باع قلب فضة فيه عشرة وثوباً بعشرين درهماً ففقدته عشرة وقال نصفها من ثمن القلب  
 ونصفها من ثمن الثوب ثم تفرقا وقد قبض القلب والثوب انتقض البيع في نصف القلب  
 وأما في السيف اذا سمي فقال نصفها من ثمن الحلية ونصفها من ثمن فصل السيف ثم تفرقا لم يفسد  
 البيع اه تأمل وانظر ما علمناه على البحر (قول له وصح في السيف) لعدم اشتراط قبض  
 ثمنه في المجلس نهر (قول له كطوق الجارية) الاولى كالجارية المطوقة لانه اذا تخلص السيف  
 عن حليته بلا ضرر يقدر على تسليمه فيغير كببيع الجارية مع طوقها (قول له بطل أصلاً) اي  
 بطل بيع الحلية والسيف لتعدد تسليم السيف بلا ضرر كببيع جنس من سقفت نهر  
 \* (تتمه) قال في كافي الحاكم واذا اشترى لجاماً ممواها بفضة بدرهم اقل مما فيه أو أكثر فهو  
 جائز لان التمويه لا يخلص الا ترى انه اذا اشترى الدار المموية بالذهب ثمن مؤجل يجوز  
 ذلك وان كان ما في سقوطها من التمويه بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اه والتمويه الطلي ونقل  
 الحيز الرمي نحوه عن المحيط ثم قال واقول يجب تقييد المسئلة بما اذا لم تكثر الفضة او الذهب  
 المموية اما اذا كثرت بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالمعرض على النار يجب حينئذ  
 اعتباره ولم أره لاحتجابنا لكن رأيت للشافعية وقواعداً ما شاهدته به فتأمل اه (قول له والاصل  
 الخ) اشار به الى فائدة قوله فباعه بمائة اي ثمن زائد على قدر الحلية التي من جنس الثمن  
 ليكون قدر الحلية ثمنها الزائد ثمن السيف اذ لو لم يتحقق الزيادة بطل البيع اما لو كان الثمن  
 من خلاف جنسها جاز البيع كيفما كان لجواز التفاضل كافي البحر وهو مقتضاه ان المؤدى من  
 خلاف الجنس وان قل يقع عن ثمن الحلية وغير المؤدى يكون ثمن الفصل تحريماً للجواز  
 (قول له كفضض ومزركش) الاول مارصع بفضة او البس فضة كسرج من خشب البس  
 فضة والثاني في العرف هو المطرز بخيوط فضة او ذهب وبه عبر في البحر واما حلية السيف  
 فتشمل ما اذا كانت الفضة غير ذلك كقبعة السيف تأمل وخرج المصنف كاعلمت آتفاً (نبيه) اه  
 لم يذكر حكم العلم في الثوب وفي الذخيرة واذا باع ثوباً منسوجاً بالذهب الحلال لا بد لجوازه  
 من الاعتبار وهو ان يكون الذهب المنفصل أكثر وكان ينبغي ان يجوز بدونه لان الذهب  
 الذي نسج خرج عن كونه وزنياً ولذا لا يباع وزناً لكنه وزناً بالنسب فلا يخرج عن كونه مال  
 رباً ثم قال وفي المتقي ان في اعتبار الذهب في السقف روايتان فلا يعتبر العلم في الثوب وعن ابي  
 حنيفة وابي يوسف انه يعتبر اه وفي التتارستانية عن الغياثية ولو باع داراً في سنة وفها ذهب  
 في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لان الذهب لا يكون تبعاً بخلاف علم الثوب والابريسم في الذهب  
 فانه لا يعتبر لانه تباع تباع اه وظاهر التعليل ان ذهب السقف عن قائمة لا مجرد تمويه  
 ويدل عليه ما قدمناه آتفاً عن الكافي من ان الموه لا يعتبر لكونه لا يخلص وفي الهندية عن  
 المحيط والدار فيها صفائح ذهب او فضة يبيعها بحسبها كالسيف المحلى اه وحاصل هذا كله  
 اعتبار المنسوج قولاً واحداً واختلاف الرواية في ذهب السقف والعلم وان المعتمد عدم  
 اعتباره في المنسوج وقد علم بهذا ان الذهب ان كان عيناً قائمة في المبيع كسماير الذهب

• مطلب —

في بيع الموه

وصح في السيف (ان  
 يخلص بلا ضرر) كطوق  
 الجارية وان لم يخلص  
 الا بضرر (بطل أصلاً)  
 والاصل انه متى بيع  
 فقد مع غيره كفضض  
 ومزركش بقدر جنسه  
 شرط زيادة الثمن فلو مثله  
 او اقل او جهل بطل  
 ولو بغير جنسه

• مطلب —

في بيع المفضض والمزركش  
 وحكم علم الثوب

ونحوها في السقف مثلا يعتبر كطوق الامة وحلية السيف ومثله المنسوج بالذهب فانه قائم بعينه غير تابع بل هو مقصود بالبيع كالحلية والطوق وبه صار الثوب ثوبا ولذا يسمى ثوب ذهب بخلاف المموه لانه مجرد لون لا عين قائمة وبخلاف العلم في الثوب فانه تبع محض فان الثوب لا يسمى به ثوب ذهب ولا يرد ما قدمه الشارح من ان الحلية تتبع للسيف ايضا فان تبعيته له من حيث دخولها في مسماه عرفا سواء كانت فيه او في قرابه لكنها اصل من حيث قيامها بذاتها وقصدها بالشراء كطوق الجارية ولا كذلك علم الثوب لان الشرع اهدر اعتباره حتى حل استعماله لكن ينبغي انه لو زاد على اربعة اصابع ان يعتبر هنا ايضا هذا ما ظهر لي في تحريري هذا المحل فتأمل (قوله شرط التقابض فقط) اي ولا يشترط تحقق زيادة الثمن كما قدمناه (قوله صح فيما قبض) لوجود شرط الصرف فيه نهر (قوله لانه صرف) هذا علة العلة لان علة الاشتراك بطلان البيع فيما لم يقبض لانه صرف او هو علة لقوله صح فيما قبض وما بعده والمراد انه صرف كله كما في الهداية قال في الكفاية فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد بخلاف مستلحق الجارية مع الطوق والسيف مع الحلية فان كل واحدة منهما صرف وبيع فاذا نقد بدل الصرف صح في الكل (قوله لتعييه من قبله) اي لتعييب الاناء بعيب الشركة من جهة المشتري يصنع بسبب عدم نقده كل الثمن قبل الافتراق (قوله فيخير) اي في اخذ الباقي (قوله واذا استحق بعضه) اي وقد كان نقد كل الثمن (قوله لتعييه بغير صنعه) لان عيب الاشتراك كان موجودا عند البائع مقارنا للعقد (قوله ومفاده) اي مفاد التعليل المذكور (قوله لا باقراره) اي لو ادعى المستحق بعض الاناء فأقر له به المشتري لا يخير لان الشركة ثبتت بصنعه ولا يخفى ان التناول عن اليمين ان كان من البائع فهو كالبينة وان كان من المشتري فهو في حكم الاقرار منه ولذا لا يرجع بالثمن على بائنه اذا نكل كالأقر كما مر في باب (قوله اختلفوا الخ) فانه قيل ان العقد يفسخ بقضاء القاضي للمستحق بالاستحقاق وهو رواية الخصاص وقيل لا مالم يرجع المشتري على بائنه وقيل مالم يأخذ المستحق العين وقيل مالم يقض على البائع بالثمن وفي الهداية انه ظاهر الرواية وقد منّا تحرير الكلام على ذلك والتوفيق بينه وبين ما نقله عن الفتوح فراجع في اول باب الاستحقاق و اشار الشارح الى ان مامشى عليه المصنف احسن مما في البحر عن السراج حيث قال فان اجاز المستحق قبل ان يحكم له بالاستحقاق فان مفهومه انه ليس له الاجازة بعد الحكم بالاستحقاق لانفساخ العقد بالحكم وهذه رواية الخصاص كما علمت وهي خلاف ظاهر الرواية (قوله وكان الثمن له) اي للمستحق لان البائع كان فضوليا في بيع ما استحققه المستحق وتوقف على اجازته قبل الفسخ فاذا اجاز نفذ العقد وكان الثمن له (قوله اذا لم يفرقا) اي البائع والمشتري وهذا متعلق بقوله جاز العقد (قوله بعد الاجازة) كذا في البحر عن السراج مع ان الذي في الجوهرية وهي للحدادي صاحب السراج قبل الاجازة ويؤيده قوله في السراج والجوهرية حتى لو افترق العاقدان قبل اجازة المستحق بطل العقد وان فارقه المستحق قبل الاجازة والمتعاقدان باقيان في المجلس صح العقد اه والحاصل ان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فيصير هذا الفضولي بعد الاجازة كأنه كان وكلا بالبيع قبهما فان حصل التقابض بينه وبين المشتري قبل الافتراق نفذ العقد بالاجازة

(اللاحقة)

شرط التقابض فقط (ومن باع اناء فضة بفضة أو بذهب ونقد بعض ثمنه في المجلس ثم افترقا صح فيما قبض واشتركا في الاناء) لانه صرف (ولا خيار للمشتري) لتعييه من قبله بعدم نقده (بخلاف هلاك واحد العبد قبل القبض) فيخير لعدم صنعه (واذا استحق بعضه) اي الاناء (اخذ المشتري ما بقي بقسطه او رد) لتعييه بغير صنعه قلت ومفاده تخصيص استحقاقه بالبينة لا باقراره فليحذر (فان اجاز المستحق قبل فسخ الحاكم العقد جاز العقد) اختلفوا متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وظاهر الرواية انه لا يفسخ مالم يفسخ وهو الاصح فتح (وكان الثمن له يأخذه البائع من المشتري ويسلمه له اذا لم يفرقا بعد الاجازة ويصير الماقدو كمالا مجيز فتعلق احكام العقد به ون المجيز) حتى يبطل لعقد بمفارقة الماقدون المستحق جوهرية

(ولو باع قطعة نقرة فاستحق

بعضها أخذ) المشتري

(مابق بقسطه بلا خيار)

لان التبويض لا يضرها

(و) هذا (لو) كان

الاستحقاق (بعد قبضها

وان قبل قبضها له الخيار)

لتفرق الصنف وكذا

الدينار والدرهم جوهره

(وصح بيع درهمين ودينار

بدرهم ودينارين) بصرف

الجنس بخلاف جنسه

(و) مثله (بيع كبروكر

شعير بكري وروكري شعير

(و) كذا (بيع احد عشر درهما

بعشرة دراهم ودينار و)

صح (بيع درهم صحيح

ودرهمين غلّة) بفتح

وتشديد ما يرد بيت المال

ويقبله التجار (بدرهمين

صحيحين ودرهم غلّة)

للمساواة وزنا وعدم اعتبار

الجودة (و) صح (بيع من

عليه عشرة دراهم) دين

(من هي له) اي من دائنه

فصح بيعه منه (دينارا

بها) اتفاقا وتقع المقاصة

بنفس العقد اذ لا يربا في دين

سقط (او) بيعه (بعشرة

مطلقة) عن التقيد بدين

عليه

٣ مطلب

في حكم بيع فضة بفضة

قليلة مع شيء آخر لاسقاط

الربا

اللاحقة وان افتراقا قبل التقابض لا ينفذ العقد بها لانه لو كان وكلا حقيقة قبل العقد يفسد بالافتراق بلا قبض فكيف اذا صار وكلا بالاجازة اللاحقة ثم اذا حصل التقابض قبل الافتراق والاجازة ثم اجاز نفذ العقد وان افتراقا بعد اما اذا اجاز قبل الافتراق والتقابض فلا بد من التقابض بعدها قبل الافتراق لفساد العقد بالافتراق بدون تقابض وان اجاز قبله وعلى هذا يحمل كلام المصنف (قول له ولو باع قطعة نقرة) بضم النون وهي كافي المغرب والقاسموس القطعة المذابة من الذهب أو الفضة وقبل الاذابة تسمى تبرا كافي المصباح ويقال نقرة فضة على الاضافة للبيان كافي المغرب (قول له لان التبويض لا يضرها) فلم يلزم عيب الشركة لا يمكن ان يقطع حصته مثلا نهر (قول له لتفرق الصنف) اي قبل تمامها بخلاف ما بعد القبض لتامها بمرح ويقال فيما اذا اجاز المستحق قبل فسخ الحاكم العقد ما قيل في مسألة الاناء السابقة افاده الشرع لا يلى (قول له وكذا الدينار والدرهم) اي نظير النقرة لان الشركة في ذلك لا تعد عيبا كذا في الكرخي منح عن الجوهره اي لو استحق بعضه لا يغير لانه ليس عيبا قال ط لا يمكن صرفه واستيفاء كل حقه من بدله (قول له بصرف الجنس بخلاف جنسه) اي تصحيحا للعقد كالو باع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره فانه ينصرف الى نصيبه تصحيحا للعقد وفي الظهيرية عن المبسوط باع عشرة ونوبا بعشرة ونوب وافتراقا قبل القبض بطل العقد في الدراهم ولو صرف الجنس الى خلاف جنسه لم يبطل ولكن قبل في العقود لا تصحح في الابتداء ولا يباحث للبقاء على الصحة اه بمرح اي لان الفساد هنا عرض بالافتراق قبل القبض (قول له وكذا بيع احد عشر درهما الخ) فتكون العشرة بالعشرة والدرهم بالدينار واردف هذه المسئلة وان عامت مما قبلها لبيان ان صرف الجنس الى خلاف جنسه لا فرق فيه بين ان يوجد الجنس في كل من البدلين او احدهما افاده في النهر عن العناية (قول له بفتح وتشديد) اي بفتح الغين المعجمة وتشديد اللام (قول له ما يرد بيت المال) اي لان الزيادة لا يكون لها قطعاً عنمية عن النهاية وفيه توفيق بين تفسيرها بما ذكره الشارح وتفسيرها بالدرهم المقطعة (تنبه) في الهداية ولو تباعا بفضة بفضة او ذهبا بذهب ومع اقلهما شيء آخر تباع قيمته باقى الفضة جاز البيع من غير كراهة وان لم تباع فع الكراهة وان لم يكن له قيمة لا يجوز البيع لستحق الربا اذ الزيادة لا يقابلها عوض فتكون ربا اه وصرح في الايضاح بان الكراهة قول محمد واما ابو حنيفة فقال لا بأس وفي المحيط انما كرهه محمد خوفا من ان يألوه الناس ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل لانهما باشرا الحيلة لاسقاط الربا كييع العينة فانه مكروه اه بمرح واورد انه لو كان مكروها لزم ان يكره في مسألة الدرهمين والدينار بدرهم ودينارين ولم يذكره واجيب عنه بجواب اعترضه في الفتح ثم قال وغاية الامر انه لم ينص هناك على الكراهة فيه ثم ذكر اصلا كليا يفيد وينبغي ان يكون قول ابو حنيفة ايضا على الكراهة كما هو ظاهر اطلاق المصنف بلا ذكر خلاف اه وياتي الكلام على بيع العينة آخر الباب وفي الكفالة ان شاء الله تعالى وانظر ما قدمناه قبيل الربا (قول له من هي له) متعلق ببيع (قول له فصح بيعه منه) هذا وان علم لكن كرهه لبيان ان قوله دينار منقول ببيع وكان الاوضع والاختصر للمصنف ان يقول وصح بيع دينار بعشرة عليه او مطلقة من هي له (قول له وتقع المقاصة بنفس العقد)

اي بلا توقف على ارادتهما لها بخلاف المسئلة الآتية ووجه الجواز انه جعل ثمنه دراهم  
لا يجب قبضها ولا تعينها بالقبض وذلك جائز اجماعا لان التعيين للاحتراز عن الربا اي ربا  
النسيئة والاربا في دين سقطا اما الربا في دين يقع الخطر في عاقبته ولذا لو تصارفا دراهم دينابدانيز  
ديناصح لفوات الخطر (قوله ان دفع البائع الدينار) قيد في الصورتين ط عن مكي (قوله  
وتقاصا العشرة) قيد في الثانية فقط نهر (قوله بالعشرة الدين استحسانا) والقياس ان  
لا يجوز وهو قول زفر لكونه استبدالا ببذل الصرف قبل قبضه وجه الاستحسان انه  
بالتقايض انفسخ العقد الاول والعقد صرف آخر مضاف الى الدين لانهما لما غيرا موجب  
العقد فقد فسحاه الى آخر اقتضاء كالجدة البيع بأكثر من الثمن الاول كذا قالوا وتماه  
في النهر واطاق في العشرة الدين فشمعل ماذا كانت عايه قبل عقد الصرف او حدثت بعده  
في الاصح فاذا استقرض بائع الدينار عشرة من المشتري او غصب منه فقد صار قصاصا ولا يحتاج  
الى التراضي لانه قد وجد منه القبض بحر ما حصا ولا يخفى ان هذا خاص بالصورة الثانية اذ في  
المقيدة لا يتصور ان يكون الدين حادنا لان فرضها ان يبيع الدينار بعشرة عليه فا في النهر من  
ذكر ذلك في الاولى سبق فلم يفتنه ثم قال في البحر والحاصل ان الدين اذا حدث بعد الصرف فان  
كان بقرض او غصب وقعت المقاصة وان لم يتقاصا وان حدث بالشراء بان باع مشتري الدينار  
من بائع الدينار ثوبا بعشرة ان لم يجعلاه قصاصا لا يصير قصاصا باتفاق الروايات وان جعلاه ففيه  
روايتان ذخيرة ٣ ومن مسائل المقاصة ما لو كان له مودع على صاحب الوديعة دين من جنسها لم  
تصر قصاصا به الا اذا اتفقا عليه وكانت في يده او رجع الى اهله فأخذها والمقصود كالوديعة  
وكذلك لا تقع المقاصة ما لم يتقاصا لو كان الدينان من جنسين او متفاوتين في الوصف او مؤجلين  
او احدهما حالا والاخر مؤجلا او احدهما غلة والاخر صحيحا كما في الذخيرة واذا اختلف  
الجنس وتقاصا كل لو كان له عليه مائة درهم وللمدينون مائة دينار عليه فاذا تقاصا تصير الدراهم  
قصاسا بمائة من قيمة الدينار ويبقى لصاحب الدينار على صاحب الدراهم ما بقي منها ظهيرة  
ودين النفقة للزوجة لا يقع قصاصا بدين للزوج عليها الا بالتراضي بخلاف سائر الديون لان دين  
النفقة ادنى فروق الكرايسى اه ملخصا قال وتقدم شئ من مسائل المقاصة في باب ام الولد  
(قوله حكما) تميز محمول عن المبتدأ اي حكم ما غلب فضته وذهبه حكم الفضة والذهب  
الخالصين وذلك لان النقود لا تخلو عن قليل غش للانطباع وقد يكون خالصا كما في الردئ  
فيعتبر القليل بالردئ فيكون كالمستهلك ط (قوله الاستقراض بها) الاوضح استقراضه ط  
وبه عبر في الملتقى (قوله كما مر في باب) لم أره صرح بذلك في باب القرض (قوله في حكم  
عروض) الاولى تعبير الكثرة وله ليس في حكم الدراهم والدينار وذلك لانه يجب فيها الاعتبار  
والتقايض وتعيين بالتعيين ان راجت (قوله اعتبارا للغالب) اي في الصورتين (قوله  
ان كان الخالص اكثر من المغشوش) اي اكثر من الخالص الذي خالطه الغش والوضح ان  
يقول اكثر مما في المغشوش قال في الفتح ولا يخفى ان هذا لا يتأتى في كل دراهم طالبة الغش  
بل اذا كانت الفضة المغاوبة بحيث لا تتخلص من النقصان اذا اريد ذلك اما اذا كانت بحيث  
لا تتخلص لقلتها بل تتهرق لا عبرة بها اصلا بل تكون كلمة لا تفتن ولا تراعى فيها شرائط

(الصرف)

(ان دفع) البائع (الدينار)  
للمشتري (وتقاصا العشرة)  
الثلث (بالعشرة) الدين ايضا  
استحسانا (وما غلب فضته  
وذهبه فضة وذهب) حكما  
(فلا يصح بيع الخالص به  
ولا بيع بعضه ببعض الا  
متساويا وزنا و) كذا  
(لا يصح الاستقراض بها  
الا وزنا) كما مر في باب  
(والغالب) عليه (الغش  
منهما في حكم عروض)  
اعتبارا للغالب (فصح بيعه  
بالخالص ان كان الخالص  
أكثر) من المغشوش  
ليكون قدره بمثابة الزائد  
بالغش

مطلب  
مسائل في المقاصة

الصرف وإنما هو كاللون وقد كان في أوائل سبعمائة في فضة دمشق قريب من ذلك قال  
المصنف أي صاحب الهداية ومشايخنا يعني مشايخ ما وراء النهر من بخاري وسمرقندي يفتوا  
بجواز ذلك أي بيعها بمجنسها متفاضلا في العدالي والقطارفة مع أن الغش فيها أكثر من الفضة  
لأنها أعز الأموال في ديارنا فلوا يبيح التفاضل فيها يفتح باب الربا الصريح فإن الناس حينئذ  
يتنادون في الأموال النفيسة فيتدرجون ذلك في النقود الخالصة فتقع حسبا لمادة الفساد  
أه وفي البرازية والصواب أنه لا يفتي بالجواز في القطارفة لأنها أعز الأموال وعليه صاحب  
الهداية والفضلي (قوله كاسر) أي في مسألة بيع الزيتون بالزيت بحر وهذه صرحت في  
باب الربا ويحتمل كون التشبيه راجعا إلى ما في المتن من اشتراط كون الخالص أكثر ومراعاة بما  
مرا مسألة حلية السيف كما أفاده في الهداية (قوله وزنا وعددا) أي على حسب حالها في  
الرواج قال في الهداية ثم إن كانت تروج بالوزن فالتابع والاستقراض فيها بالوزن وإن كانت  
تروج بالعد فالعد وإن كانت تروج بهما فبكل واحد منهما لأن المقتر هو المعتاد فيها إذ لم يكن  
نص أه وبأى قريبا (قوله بصرف الجنس لخلافه) أي بأن يصرف فضة كل واحد منهما  
إلى غش الآخر (قوله في الصورتين) أي صورة بيعه بالخالصة وصورة بيعه بمجنسه (قوله  
لضرر التمييز) قال في البحر يشترط التقابض قبل الافتراق لأنه صرف في البعض لوجود الفضة  
أو الذهب من الجانبين ويشترط في الغش أيضا لأنه لا يميز إلا بضرره أه فالعلة المذكورة  
لاشترط قبض الغش فاشترط قبضه لذاته بل لأنه لا يمكن فصله عن الخالص الذي فيه  
المشروط قبضه لذاته لا يقال إن النحاس الذي هو الغش موزون أيضا فقد وجه فيه القدر  
فيشترط قبضه لذاته أيضا لانا نقول وزن الدرهم غير وزن النحاس ونحوه فلم يجمعهما قدر وال  
لزم أن لا يجوز البيع القطن ونحوه مما يوزن إلا إذا كان ثمنه من الدرهم مقبوضا في المجلس لأن  
القدر يحرم النساء مع أنه يجوز السلم فيه كاسر في بابه ولا يخفى أن الغش لو كان فضة في ذهب  
فالشرط قبض الكل لذاته لأنه صرف في الكل (قوله وإن كان الخالص مثله الخ) مختار قوله إن  
كان الخالص أكثر وحاصله أن الصور أربعة إما أن يكون الخالص أكثر أو مثله أو أقل أو لا يدرى  
فيصح في الأولى فقط دون الثلاثة الباقية كاسر في بيع السيف مع حليته (قوله أي مثل  
المغشوش) أي الذي اختلط بالغش (قوله فلا يصح البيع) أي لا في الفضة ولا في النحاس أيضا  
إذا كان لا يخلص الفضة إلا بضرر فتح (قوله للربا في الأولين) زيادة الغش في الأول وزيادة  
مع بعض الذهب أو الفضة في الثاني ط (قوله ولا احتمال في الثالث) ولا شبهة في الربا حكم  
الحقيقة ط (قوله لا يمين باليمين) فلو قال اشترت بهذه الدرهم فله أن يمسكها ويدفع  
غيرها مثلها (قوله لتمييزه حينئذ) أي حين إذا كان رابجا لأنه بالأصطلاح صار أمانا فما  
دام ذلك الاصطلاح موجودا لا تبطل التهمة لقياس المقضى بحر فلو ملك قبل التبعض  
لا يبطل العقد فتح (قوله تعين به) أي باليمين لأن هذه الدرهم في الأصل سلعة وإنما  
صارت أمانا بالأصطلاح فإذا تركوا المعاملة بها رجعت إلى أصلها بحر فيبطل العقد  
بإهلاكها قبل التسليم هذا إذا كان يعلمان بحالها ولا يعلم كل منهما أن الآخر يعلم فإن كان  
لا يعلمان أو لا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل الآخر يعلم فإن البيع يتعلق بالدرهم

كاسر (وبمجنسه متفاضلا)  
وزنا وعددا بصرف الجنس  
لخلافه (بشرط التقابض)  
قبل الافتراق (في المجلس)  
في الصورتين لضرر التمييز  
(وإن كان الخالص مثله)  
أي مثل المغشوش (أو  
أقل منه أو لا يدرى فلا)  
يصح البيع للربا في الأولين  
ولا احتمال في الثالث (وهو)  
أي الغالب الغش (لا يمين  
باليمين إن راجح) لتمييزه  
حينئذ (والا) يرجح (لا يمين به)  
كسامة وإن قبله البعض  
فكثير يوف فيتعلق العقد  
بمجنسه زيفا

الرائجة في ذلك البلد لا بالشار اليه من هذه الدراهم التي لا تروج فتح ( قوله ان علم البائع بحاله ) لانه رضى بذلك وادرج نفسه في البعض الذين يقبلونها ( قوله والا ) اي وان كان لا يعلم بحال هذه الدراهم او باعها بها على ظن انها جياد تعلق حقه بالجياد لعدم الرضا بها بحر ( قوله بما يروج منه ) اي من الذي غلب غشه ( قوله عملا بالعرف الخ ) الاولى ذكره بعد قوله فبكل منهما لان المراد ان اعتبار الوزن او العدد او كل منهما مبنى على ما هو المتعارف فيها من ذلك ( قوله فيه ) اي فالبيع والاستقراض بالوزن ( قوله وذهبه ) الاولى عطفه باو ( قوله فلم يجوز الا بالوزن ) بمنزلة الدراهم الرديئة لان الفضة فيها موجودة حقيقة ولم تصر مغاوبة فيجب الاعتبار بالوزن شرعا بحر ( قوله الا اذا اشار اليهما ) اي الى المتساوي وغالب الفضة اي في المبيعة فيكون بيانا لقدرها ووصفها ولا يبطل البيع بهلاكها قبل القبض ويعطيه مثلها لكونها ثمن لم تتعين بحر وافاد انه في الاستقراض لا يجوز الا وزنا وان اشار اليها ( قوله كما في الخالصة ) اي كالمواشاة الى الدراهم الخالصة من الغش وعبرة النهر كما لو اشار الى الجياد اه اي فانه يجوز البيع بما اشار اليه منها بلا وزن ايضا ( قوله فيصح بالاعتبار المار ) اي اذا بيعت بمجنسها بصرف الجنس الى خلاف جنسه اي بأن يصرف ما في كل منهما من الغش الى ما في الآخر من الفضة كما مر في الغالب غشه وظاهره جواز التفاضل هنا ايضا لكن قال الزيلعي وفي الخاتمة ان كان نصفها صفرا ونصفها فضة لا يجوز التفاضل فظاهره انه اراد به فيما اذا بيعت بمجنسها وهو مخالف لما ذكرهنا ووجهه ان فضتها لما لم تصر مغاوبة جعلت كأن كلها فضة في حق الصرف احتياطا اه واقره في البحر والنهر والمنع وظاهره اعتماد ما في الخاتمة تأمل وقال الزيلعي ولو باعها بالفضة الخالصة لا يجوز حتى تكون الخالصة اكثر مما فيه من الفضة لانه لا غلبة لاحدهما على الآخر فيجب اعتبارها ففسار كما لو جمع بين فضة وقطعة نحاس فباعهما بمثلها او بفضة فقط اه وقوله لا غلبة لاحدهما اي لو احد من الغش والفضة التي فيه المساوية له ( قوله وهو نافي ) اي رائج من باب تعب ( قوله فكسد ) من باب قتل اي لم ينفق لقلة الرغبات فيه مصباح ( قوله ذلك ) افاد به ان افراد الضمير في كسد باعتبار المذكور وفيه ان العطف باو والاو في افراد ط ( قوله قبل التسليم للبائع ) قيد به لانه لو قبضها ولو فضوليا فيه فكسدت لا يفسد البيع ولا شيء له نهر وسينبه عليه الشارح وفي النهر ايضا وان كان قد بعض الثمن دون بعض فسد في الباقي ( قوله بطل البيع ) اي ثبت للمشتري فسخه كياتي مع ما فيه ووجه بطلانه عند الامام كما في الهداية ان الثمن يهلك بالكساد لان الثمنية بالاصطلاح ولم يبق فبقى بيما بلا ثمن فيبطل فاذا بطل يجب رد المبيع ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا كما في البيع الفاسد اه ( قوله فانه كالكساد ) كذا في البحر تبعه للزيلعي وفي المضمرات لو انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع هو المختار وفي الذخيرة الانقطاع كالكساد والاو اصح اه رمى عن المصنف ( قوله وكذا حكم الدراهم ) كذا في البحر ولم أره لغيره وقال محشيه الرمى اي الدراهم التي لم يغلب عليها الغش فاقتصر المصنف على غالب الغش والفلوس لغلبة الفساد فيها دون الجيدة تأمل اه ملخصا قلت لكن علمت ان بطلان البيع في كساد غالب الغش والفلوس معال عند الامام ببطلان الثمنية

( فبقى )

ان علم البائع بحاله والا  
فبجنسه جيدا (و) صح  
( المبيعة والاستقراض  
بما يروج منه ) عملا بالعرف  
فيما لا نص فيه فان راج  
( وزنا ) فيه ( او عددا ) فيه  
( او بهما ) فبكل منهما  
( والمتساوي ) غشه وفضته  
وذهبه ( كغالب الفضة )  
والذهب ( في تباع  
واستقراض ) فلم يجوز الا  
بالوزن الا اذا اشار اليهما  
كما في الخالصة ( و ) اما  
( في الصرف ) ف( كغالب  
غش ) فيصح بالاعتبار المار  
( اشترى شيئا به ) بغالب  
الغش وهو نافي ( او بفلوس  
نافقة فكسد ) ذلك ( قبل  
التسليم ) للبائع ( بطل البيع  
كما لو انقطعت ) عن ايدي  
الناس فانه كالكساد وكذا  
حكم الدراهم لو كسدت  
او انقضت بطل



فبقى بيما بلا ثمن ولا شك ان الجياد لا تبطل ثمنيتها بالكساد لان ثمنيتها باصل الحلقة كما صرحوا  
 به لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الجياد فالظاهر ان مراد البحر بالدرهم غالبه  
 الغش لكنه مكرر بما في المتن تأمل ثم رأيت في الفتح قال ولا يبي حنيفة ان الثمن يهلك بالكساد  
 لان مالية الفلوس والدرهم الغالبه الغش بالاصطلاح لا بالحلقة بخلاف التقدين فان ماليتهما  
 بالحلقة بالاصطلاح اه نعم يمكن ان يحجب بأن هذا في النقد الخالص والمشموشة التي غلبت  
 فضتها تخالفه لكن قد مر انها كالحالصة لان الفضة قلما تنطبع الا بقليل غش والحاصل ان  
 ما ذكره في البحر وتبعه الشارح يحتاج الى نقل صريح او يحمل على ما قلنا ولا تأمل وانظر  
 ما قدمناه اول البيوع عند قوله و ثمن حال ومؤجل (قوله وصحاحه بقيمة المبيع) صوابه بقيمة  
 الثمن سائحي اوبقيمة الهالك ط قال في الفتح وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي واحمد  
 لا يبطل ثم اختلفوا فقال ابو يوسف عليه قيمتها يوم البيع قال في الذخيرة وعليه الفتوى لانه  
 مضمون بالبيع كقوله في المنصوب اذا هلك عليه قيمته يوم الغش لانه يوم تحقق السبب وقال  
 محمد عليه قيمتها آخر ما تعامل الناس بها وهو يوم الانتداع لانه اوان الانتقال الى القيمة وفي  
 المحيط والتممة والحقائق به يفتى رفقا بالناس اه ونحوه في البحر وبه تعلم ما في عبارة الشارح  
 (قوله بل يتخير البائع لتعيبها) قال في البحر وان كانت تروج في بعض البلاد لا يبطل لكنه  
 تعيب اذا لم ترج في بلدهم فيتخير البائع ان شاء أخذه وان شاء أخذ قيمته اه ومفاده ان التخيير  
 خاص بما اذا كان الكساد في بلد العقد (قوله خلافا لما في نسخ المصنف) حيث قل في  
 البيوت بدون عطف (قوله لو راجت) اي بعد الكساد (قوله عاد جازئا) الاولى ان يقول بقي  
 على الصحة بدليل التعايل افاده ط (قوله اي ثبت للبائع ولاية فسخه) هذا تفسير المحذوف  
 وهو مؤول وذلك المحذوف خبر المبتدأ وهو قول ثم ان ما ذكره مأخوذ من البحر استدلالا  
 بعبارة البرازية والظاهر ان ما فيها مبنى على قول البعض ففي الفتح لو اشترى مائة فاس بدرهم  
 فكسدت قبل القبض بطل البيع استحسانا لان كسادها كهلها كها وهلاك المعقود عليه قبل  
 القبض يبطل العقد وقال بعض مشايخنا انما يبطل العقد اذا اختار المشتري ابطاله فسخا لان  
 فسادها كسب فيها والمعقود عليه اذا حدث به عيب قبل القبض ثبت للمشتري فيه الخيار  
 والاول اظهر اه ومثله في غاية البيان (قوله لو نقصت قيمتها) اي قيمة غالبه الغش ويعلم  
 منه انه لا يبطل في غالبه الفضة بالاولى افاده ط عن ابى السعود (قوله وعكسه) لاحاجة  
 اليه (قوله ويطالب بتقد ذلك العيار) اي يدفع ذلك المقدار الذي جرى عليه العقد ولا ينظر  
 الى ما عرض بعده من الغلاء او الرخص وهذا عزاء الشارح الى الفتح ومثله في الكفاية  
 والظاهر انه المراد مما نقله في البحر عن الحانية والاسديجاني من انه يان من المثل ولا ينظر الى القيمة  
 فمراده بالمثل المقدار تأمل وفيه عن البرازية والذخيرة والخلاصة عن المنتقى غلت الفلوس  
 القرض اورخصت فعند الامام الاول والثاني او لا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها  
 من الدرهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى اي يوم البيع في البيع ويوم القبض في  
 القرض ومثله في النهر فهذا ترجيح لخالف ما مشى عليه الشارح ورجحه المصنف ايضا كما  
 قدمناه في فصل القرض وعليه فلا فرق بين الكساد والرخص والغلاء في لزوم القيمة (قوله

وصحاحه بقيمة المبيع وبه  
 يفتى رفقا بالناس بحر  
 وحقائق (وحد الكساد  
 ان تترك المعاملة بها في  
 جميع البلاد) فلوراجت  
 في بعضها لم يبطل بل يتخير  
 البائع لتعيبها (و) حد  
 (الانتجاع عدم وجوده  
 في السوق وان وجد في  
 ايدي العسارية) و (في  
 البيوت) كذا ذكره العيني  
 وابن الملك بالعطف خلافا  
 لما في نسخ المصنف وقد  
 عزاه للهداية ولم اره فيها  
 والله اعلم وفي البرازية لو  
 راجت قبل فسخ البائع  
 البيع عاد جازئا لعدم  
 انفساخ العقد بلا فسخ  
 وعليه فقول المصنف بطل  
 البيع اي ثبت للبائع ولاية  
 فسخه والله الموفق (و)  
 قيد بالكساد لانه (لو  
 نقصت قيمتها قبل القبض  
 فالبيع على حاله) اجماعا  
 ولا يتخير البائع (و) عكسه  
 (لو نمت قيمتها وازدادت  
 فكذلك البيع على حاله  
 ولا يتخير المشتري ويطالب  
 بتقد ذلك العيار الذي كان)  
 وقع (وقت البيع) فسخ  
 وقيد بقوله قبل التسليم  
 لانه (لوا ب دلال)

وكذا فضولي) يعني غير دلال ولا حاجة اليه لان الدلال اذا باع بغير اذن كان فضوليا ولعله زاده  
 لان الدلال في العادة يبيع بالاذن كما هو مقتضى اشتقاقه من الدلالة فانه يدل البائع على المشتري  
 او بالعكس ليتوسط بينهما في البيع فزاد قوله او فضولي ليناسب قول المصنف بغير اذنه ويشير  
 الى انه لا فرق بين كونه بالاذن او لا ولذا قال في النهر تيدنا بعدم قبض البائع لانه لو قبضها ولو  
 فضوليا فكسدت لا يفسد البيع ولا شيء (قوله عني وغيره) اعترض بأن عبارة الفتح والعيني  
 والخلاصة دلال باع متاع الغير بأذنه قلت لكن الذي رأيت في الفتح عن الخلاصة كعبارة  
 المصنف ولفظه وفي الخلاصة عن المحيط دلال باع متاع الغير بغير اذنه الخ نعم الذي في العيني  
 والبحر عن الخلاصة عن المحيط وكذا في متن المصنف مصلحا باذنه وهو المناسب لقوله لا يفسد  
 البيع وقوله لان حق القبض له وعلى ما في الفتح يكون المردان المالك اجاز البيع ليناسب  
 ما ذكر تأمل (قوله وان لم تعين) لانها صارت امانا بالاصطلاح فجاز بها البيع ووجب في  
 الذمة كالتقدين ولا تعين وان عينا كالتقيد الا اذا قال اردنا تعليق الحكم بعينها فحينئذ يتحقق  
 بها بخلاف ما اذا باع فلما بفلسين باعياتهما حيث يتعين بالاتصريح لئلا يفسد البيع بحر  
 وهو ملخص من كلام الزياي (قوله حتى يعينها) لانها مبيعة في هذه الحالة والمبيع لا بد ان  
 يعين نهر (قوله كساع) عبارة البحر لانها ساع وفي المصباح الساع البضاعة جمعها ساع  
 كسدره وسدر (قوله رد مثل افلس القرض اذا كسدت) اي رد مثلها عند اعذار خفيفة  
 بحر واما اذا استقرض دراهم غالبة الغش فكذلك في قياس قوله قال ابو يوسف ولست  
 اروي ذلك عنه ولكن لروايته في الفلوس فتح قال محن مسكين وانظر حكم ما اذا اقترض  
 من فضة خالصة او غالبة او مساوية للغش ثم كسدت هل هو على هذا الاختلاف اي بين الامام  
 وصاحبيه او يجب رد المثل بالاتفاق اه قلت وبظهي الى الثاني لما قدمناه قريبا ولما يأتي قريبا  
 عن الهداية ولم يذكر الانقطاع والظاهر ان الكلام فيه كما مر في غالب الغش تأمل وفي حاشية  
 مسكين ان تقييد الاختلاف في رد المثل او القيمة بالكساد يشير الى انها اذا غلغت او رخصت  
 ويجب رد المثل بالاتفاق وقد مر نظيره فيما اذا اشترى بغالب الغش او بفلوس نافقة اه قلت  
 لكن قدمنا قريبا ان الفتوى على قول ابى يوسف ثانيا ان عليه قيمتها من الدراهم فلا فرق بين  
 الكساد والرخص والغلاء عنده (قوله واوجب محمد قيمتها يوم الكساد) وعند ابى يوسف  
 يوم القبض ووجه قول الامام كافي الهداية ان القرض اعارة وموجبه رد العين معنى والتمية  
 فنزل فيه ولهم في وجوب القيمة انه لا يطل وصف التمية تعذر ردها كاقبض فيجب رد قيمتها  
 كما اذا استقرض مثليا فانقطع اه وفي الشرنبلالية عن شرح الجمع محل الخلاف فيما اذا  
 هلك ثم كسدت اما لو كانت باقية عنده فانه يرد عينها اتفاقا اه ومثله في الكفاية قلت  
 ومفاد التعليل المذكور يخالفه فتأمل (قوله وعليه الفتوى بزانية) وكذا في الحاشية  
 والفتاوى الصغرى وفقا بالناس بحر وفي الفتح وقولهما انظر للمقرض من قوله لان  
 في رد المثل اضراراه وقول ابى يوسف انظر له ايضا من قول محمد لان قيمته يوم القرض اكثر منها  
 يوم الانقطاع وقول محمد انظر له مستقرض وقول ابى يوسف ايسر لان القيمة يوم القبض  
 معلومة لا يختلف فيها ويوم الانقطاع يعسر ضبطه فكان قول ابى يوسف ايسر في ذلك اه

(ومثله)

كذا فضولي (متاع الغير  
 يراد به دراهم معلومة  
 استوفاه فكسدت  
 ل دفعها الى رب المتاع  
 بفسد البيع) لان حق  
 قبض له عني وغيره  
 وصح البيع بالفلوس  
 ساقطة وان لم تعين  
 دراهم (وبالكسادة لا  
 في يعينها كساع) (ويجب  
 المستقرض (رد)  
 ل (افلس القرض اذا  
 سدت) واوجب محمد  
 متها يوم الكساد وعليه  
 تنوى بزانية

له فزاد قوله او فضولي  
 كذا بخطه والاولى ان  
 ول فزاد قوله وكذا  
 مولى لانه الموجود في  
 سخ الشارح وليناسب  
 لرد القولة اه مصححه

ومثله في الكفاية (قوله وفي النهر الخ) اصله لصاحب الفتح (قوله في اختيار قولهما) اي  
 بوجوب القيمة (قوله اشترى بنصف درهم فلوس) الظاهر انه يجوز في درهم عدم التنوين  
 مضافا الى فلوس على معنى من كضافة خاتم حديد التنوين مع رفع فلوس على انه خبر مبتدأ  
 محذوف اي هو فلوس ويدل عليه قوله بعده او بدرهمين فلوس فانه لو كان مضافا وجب حذف  
 نون التنوين او جر فلوس على انه بدل او عطفت بيان ويجوز نصبه على التمييز (قوله مثلا)  
 الاولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف بعد وكذا بثلاث درهم او ربه وان كان راجعا الى  
 قوله درهم فهو مستغنى عنه بقوله وكذا لو اشترى بدرهم فلوس الخ ط قلت ولعله اشار الى  
 ان لفظ دينار كذلك (قوله للعلم به الخ) جواب عن قول زفرانه لا يصح لانه اشترى بالفلوس  
 وهي تقدر بالعدد لا بالدرهم والدائق لانه موزون فذكره لا يفتي عن العدد في الثمن مجهولا  
 والجواب انه لما ذكر الدرهم ثم وصفه بانه فلوس وهو لا يمكن علم ان المراد ما يباع به من الفلوس  
 وهو معلوم فانغى عن ذكر العدد فلم تلزم جهالة الثمن كما اوضحه في الفتح (قوله جاز عند الثاني  
 الخ) قال في البحر قيد بما دون الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين فلوس لا يجوز  
 عند محمد لعدم العرف وجوزه ابو يوسف في الكل للعرف وهو الاصح كذا في الكافي والمحجبي  
 اه فافهم (قوله بالنصب صفة نصف) تبع في ذلك النهر وفيه ان فلوس اسم جامد غير مؤنل فلما نسب  
 انه تمييز للعدد او عطفت بيان (قوله من الفضة صغيرا) الاولى ان يقول كافي النهاية وغيرها اي  
 درهما صغيرا يساوي نصف الاحية وبه تظهر المقابلة لقوله كبيرا و عبارة الدرراي ما ضرب  
 من الفضة على وزن نصف درهم اه قلت والاولى ان يقول على وزن نصف درهم الاحية  
 لان العادة ان ما يضرب من انصاف الدرهم او ارباعه تقص مجموعها عن الدرهم الكامل  
 (قوله بمثله) اي ميعا بمثله من الدرهم الكبير (قوله ولو كرر لفظ نصف) بان قال اعطاني بنصفه  
 فلوسا وبنصفه نصف الاحية فعندها جاز البيع في الفلوس وبطل فيما بقي من النصف الآخر لانه  
 ربا وعلى قياس قول الامام بطل في الكل لان الصفقة متحدة والفساد قوى مقارن للعقد ولو  
 كرر لفظ الاعطاء بان قال واعطاني بنصفه نصف الاحية اختص الفساد بالنصف الآخر اتفاقا  
 لانها بيعان لتعدد الصفقة وهذا هو المختار وتماه في الفتح والحاصل انه في صورة المتن صح  
 البيع اتفاقا وفي صورة الشرح فسد في الكل عنده وفي الفضة فقط عندها وفي الاخرة جاز  
 في الفلوس فقط كافي البحر قال ولم يذكر المصنف القبض قبل الافتراق للعلم به مما قدمه وحاصله  
 ان تفرقا قبل القبض فسد في النصف الاحية لكونه مخرقا لافي الفلوس لانها بيع في قبض  
 احد البدلين ولو لم يعطه الدرهم ولم يأخذ الفلوس حتى افترقا بطل في الكل للافتراق  
 عن دين دين اه (قوله وبما تقر) اي من اول البيوع الى هنا ط (قوله يبيع بكل حال)  
 اي قبول بجنسه او لادخلت عليه الباء او لا وقد يقال في بيع المتأينة كل من الساعتين مبيع  
 من وجهه ومن وجه ط قلت المراد بالثمن هنا ما يثبت دينه في الذمة وهذا ليس كذلك (قوله  
 كالمات) اي غير التقدين وهي المكيل والموزون والعددي المتقارب (قوله فان اتصل بها  
 الباء فثمن) هذا اذا كانت غير متعينة ولم يقابل بأحد التقدين كبعثك هذا العبد بكر خنطة  
 اما لو كانت متعينة وقوبلت بنقد فهي مبيعة كما في درر البحار اول البيوع وفي الشرع بلالية

وفي النهر وتأخير صاحب  
 الهداية دليلهما ظاهر في  
 اختيار قولهما (اشترى)  
 شيئا (بنصف درهم) مثلا  
 (فلوس صح بلا بيان  
 عددها للعلم به) وعليه  
 فلوس تباع بنصف درهم  
 وكذا بثلاث درهم او ربه  
 وكذا لو اشترى بدرهم  
 فلوس او بدرهمين فلوس  
 جاز (عند الثاني وهو الاصح  
 للعرف كافي) (ومن اعطاني  
 صير فيادرها) كبيرا (فقال  
 اعطاني به نصف درهم  
 فلوسا) بالنصب صفة نصف  
 (ونصفا) من الفضة صغيرا  
 (الاحية صح و يكون  
 النصف الاحية بمثله وما بقي  
 بالفلوس ولو كرر لفظ  
 نصف بطل في الكل لزوم  
 الربا (و) بما تقر نظهر ان  
 (الاموال ثلاثة) الاول  
 (ثمن بكل حال وهو  
 التقدان) صحته الباء او  
 لا قبول بجنسه او لا  
 الثاني (يبيع بكل حال  
 كالثياب والدواب) الثالث  
 (ثمن من وجهه مبيع من  
 وجهه كالمات) فان اتصل  
 بها الباء فثمن

مطلب

في بيان ما يكون مبيعا  
 وما يكون ثمنا

قوله اى وان لم يصحبها  
الح الا نسب بكلام الشارح  
ان يقول اى وان لم يتصل  
بها الح اه مصححه

قوله وأما الفلوس الرائجة  
هكذا بخطه والذي في  
عدة من نسخ الشارح  
وأما الفلوس فان رائجة  
الح وليحرراه مصححه

والافبيع وأما الفلوس  
فان رائجة فكثمن والا  
فكسلع (و) الثمن (من  
حكمه عدم اشتراط  
وجوده في ملك العقاد  
عند العقد وعدم بطلانه)  
اى العقد (بهلاكه) اى  
الثمن (ويصح الاستبدال  
به في غير الصرف والسلم)  
لا فيهما (وحكم المبيع  
خلافه) اى الثمن (في  
الكل) فيشترط وجود  
المبيع في ملكه وهكذا  
ومن حكمهما وجوب  
التساوى عند المقابلة  
بالجنس في المقدرات كما تقرر  
(تذنيب) في بيع العينة

مطلب  
في بيع العينة

في فصل التصرف في المبيع معزيا للفتح لو قبلت بالاعيان وهى معينة فثمن اه اى كبعثك  
هذا العبد بهذا الكر او هذا الكر بهذا العبد لانه لم يقيد بدخول الباء عليها وفي الفتح  
هنا وان لم تعين اى المثليات فان صحبها حرف الباء وقابلها مبيع فهى ثمن وان لم يصحبها حرف  
الباء ولم يقابلها ثمن فهى مبيعة وهذا لان الثمن ما يثبت في الذمة دينيا عند المقابلة اه فالاول  
كما مثلنا والثاني كقولك اشتريت منك كر حنطة بهذا العبد فيكون الكر مبيعا ويشترط له  
شرائط السلم (قوله والافبيع) اى وان لم يصحبها الباء فهى مبيع وهذا اذا لم يقابلها ثمن  
وهى غير متعينة كما علمته من كلام الفتح وتكون سلما كما قلنا وكذا لو قابلها ثمن بالاولى  
كاشتريت منك كر حنطة بمائة درهم وكذا لو كانت متعينة وقوبلت ثمن كما علمته من عبارة درر  
البحار والحاصل ان المثليات تكون ثمننا اذا دخلتها الباء ولم تقابل ثمن اى بأحد التقدين سواء  
تعينت اولا وكذا اذا لم تدخلها الباء ولم تقابل ثمن وتعينت وتكون مبيعا اذا قوبلت ثمن مطلقا  
اى سواء دخلتها الباء اولا وتعينت اولا وكذا اذا لم تقابل ثمن ولم يصحبها الباء ولم تعين كبعثك  
كر حنطة بهذا العبد كما علم من عبارة الفتح الثانية (قوله) وأما الفلوس الرائجة يستفاد من  
البحر انها قسم رابع حيث قال وثن بالاصطلاح وهو سلعة في الاصل كالفلوس فان كانت  
رائجة فهى ثمن والافساعة اه ط (قوله) يصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم) الاولى ان  
يقول ويصح التصرف به قبل قبضه في غير الصرف والسلم لان الاستبدال يصح في بدل الصرف لانه  
لا يتعين بالتعيين فلو تباعد اراهم بدينار جاز ان يسكنا ما اشارا اليه في العقد ويؤدى بدله قبل الافتراق  
بخلاف التصرف به ببيع ونحوه قبل قبضه كما مر في بابه واوضحنا ذلك في باب السلم فراجع  
قال في الشر نبالية في باب التصرف في المبيع قوله جاز التصرف في الثمن قبل قبضه يستثنى منه  
بدل الصرف والسلم لان للمقبوض من رأس مال السلم حكم عين المبيع والاستبدال بالمبيع قبل  
قبضه لا يجوز وكذا في الصرف ويصح التصرف في القرض قبل قبضه على الصحيح والمراد  
بالتصرف نحو البيع والهبة والاجارة والوصية وسائر الديون كالثمن اه (قوله وهكذا) اى  
وتقول هكذا في عكس باقى الاحكام المذكورة في الثمن بأن تقول ويبطل البيع بهلاكه ولا يصح  
الاستبدال به (قوله ومن حكمهما) اى حكم الثمن والمبيع (قوله كما تقرر) اى في باب الربا  
(قوله تذنيب) شبه هذه المسائل التى ذكرها في آخر كتاب البيوع بذهب الحيوان المتصل  
بعجزه وجعل ذكرها في آخره بمنزلة تعليق الذنب في عجز الحيوان وفيه استعارة لا تخفى (قوله  
في بيع العينة) اختلف المشايخ في تفسير العينة التى ورد النهى عنها قال بعضهم تفسيرها ان يأتى  
الرجل المحتاج الى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقراض طمعا  
في فضل لا يناله بالقرض فيقول لا اقرضك ولكن ابيعك هذا الثوب ان شئت بأثنى عشر درهما  
وقيمته في السوق عشرة لبيعه في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل  
لرب الثوب درهman ولا يشتري قرض عشرة وقال بعضهم هى ان يدخل بينهما ثالثا فيبيع  
المقرض ثوبه من المستقرض بأثنى عشر درهما ويسلمه اليه ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة  
ويسلمه اليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض بعشرة ويسلمه اليه ويأخذ منه العشرة  
ويدفعها للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة ولصاحب الثوب عليه اثناعشر درهما كذا في المحيط

(وعن)

وعن أبي يوسف العينة جائزة مأجور من عمل بها كذا في مختار الفتاوى هندية وقال محمد  
هذا البيع في قلبي كالمثال الجبال ذميم اخترعه أكلة الربا وقال عليه الصلاة والسلام إذا تباعتم  
بالعين وتبعتم أذناب البقر ذلتكم وظهر عايتكم عدوكم قال في الفتح ولا كراهة فيه الاختلاف  
الأولى لما فيه من الأعراض عن مبرة القرض أه ط ما خصا (قوله ويأتي متنافي الكفالة)  
وأنما به على ذكره هنا لأنه من أقسام البيوعات ونبه على أن بيانه سيأتي في الكفالة (قوله  
وبيع التلجئة) هي ما لجئ إليه الإنسان بغير اختياره وذلك أن يخاف الرجل الساطان فيقول  
لا أخراي أظهر أني بعت دارى منك وليس ببيع في الحقيقة وإنما هو تلجئة ويشهد على ذلك  
مغرب (قوله بل كالهزل) أي في حق الأحكام والهزل كافي المنار هو أن يراد بالشئ ما لم يوضع له  
ولا ما يصلح اللفظ له استعارة وهو ضد الجحد وهو أن يراد ما وضع له أو ما صلح له وأنه ينافي اختيار  
الحكم والرضاه ولا ينافي الرضا بالمباشرة واختيار المباشرة فصار بمعنى خيار الشرط في البيع  
وشرطه أن يكون صريحا مشروطا بالامان أي بأن يقول أني أبيع هازلا إلا أنه لا يشترط  
ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط أه فالهزل أعم من التلجئة لأنه يجوز أن لا يكون مضطرا  
إليه وأن يكون سابقا ومقارنا والتلجئة إنما تكون عن اضطرار ولا تكون مقارنة كذا قيل  
والأظهر أنهما سواء في الأصل ملاح كما قال فيض الإسلام التلجئة هي الهزل كذا في جامع الأسرار  
على المنار للكاكي ثم اعلم أن التلجئة تكون في الإنشاء وفي الإخبار كالأقرار وفي الاعتقاد كالردة  
والأول قسمان ما يمتثل الفسخ ومالا كالأطلاق والعاق وقد بسط ذلك في المواد والعرض  
الآن بيان الإنشاء المحتمل للفسخ كالبيع وهو ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون الهزل في أصل  
العقد أو في قدر الثمن أو جنسه قال في المنار فإن تواضعا على الهزل بأصل البيع وانقضاء على البناء  
أي بناء العقد على المواضعة يفسد البيع لعدم الرضا بالحكم فصار كالبيع بشرط الخيار المؤبد  
أي فلا يملك بالتقضى وإن اتفقا على الأعراض أي بأن قالوا بعد البيع قد عرضنا وقت البيع  
عن الهزل إلى الجحد فالبيع صحيح والهزل باطل وإن اتفقا على أنه لم يفسرها شئ عند البيع  
من البناء والأعراض أو اختارنا في البناء على المواضعة والأعراض عنهما فالعقد صحيح عنده  
في الجمالين خلافا لما يجعل صحة الإيجاب أولى لأنها الأصل وهما أعم المواضعة إلا أن يوجد  
ما ينافيها أي كما إذا اتفقا على البناء وإن كان ذلك أي المواضعة في القدر أي أن اتفقا على  
الجحد في العقد بالثمن لكنهما تواضعا على البيع بالثمن على أن أحدهما هزل فإن اتفقا على  
الأعراض عن المواضعة كان الثمن الفين بطلان الهزل بأعراضهما وإن اتفقا على أنه  
لم يفسرها شئ من البناء والمواضعة أو اختارنا فالهزل باطل والتلجئة مبنية على  
وعندها العمل بالمواضعة واجب والائتم الذي هزل به باطل لما مر أن الأصل عنده الجحد  
وعندها المواضعة وإن اتفقا على البناء على المواضعة فالثمن الثمان عنده وإن كان ذلك الهزل  
في الجنس أي جنس الثمن بأن تواضعا على مائة دينار وإنما الثمن مائة درهم أو بالأكس فالبيع  
جائز بالمسمى في العقد على كل حال بالاتفاق أي سواء اتفقا على البناء أو على الأعراض أو على  
عدم حضور شئ منها أو اختارنا فيها أه موضحا من شرح الشارح عليه ومن حواشينا  
على شرحه المماثلة (بأسماء الأجزاء على الأجزاء) وتقام ببيان ذلك ميسورا فيها

مطلب  
في بيع التلجئة

ويأتي متنافي الكفالة وبيع  
التلجئة ويأتي متنافي الأقرار  
وهو أن يظهر اعتدا وها  
لا يريدانه ياجأ إليه لحوف  
عدو وهو ليس ببيع في  
الحقيقة بل كالهزل  
كما بسطته في آخر شرحي  
على المنار وقات عن  
التلجئة

( قوله ان الاقسام ثمانية وسبعون ) قال في التلويح لان المتعاقدين اما ان يتفقا او يختلفا فان اتفقا فالاتفاق اما على اعراضهما واما على بناءهما واما على ذهولهما واما على بناء احدهما واعراض الآخر او ذهوله واما على اعراض احدهما وذهول الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فدعوى احد المتعاقدين تكون اما اعراضهما واما بناءهما واما ذهولهما واما بناءه مع اعراض الآخر او ذهوله واما اعراضه مع بناء الآخر او ذهوله واما ذهوله مع بناء الآخر او اعراضه تصير تسعة وعلى كل تقدير من التقادير التسعة يكون اختلاف الخصم بأن يدعى احدى الصور الثمانية الباقية فتصير اقسام الاختلاف اثنين وسبعين من ضرب التسعة في الثمانية اه وهي مع الست صور الاتفاق ثمانية وسبعون قلت وقد اوصلتها في حاشيتي على شرح المنار للشارح الى سبعمائة وثمانين ولم أر من اوصاها الى ذلك فراجعها هناك وامتحني بذلك ( قوله ما خصه انه بيع منعقد غير لازم ) لم يصرح في الحاشية بذلك وانما ذكر ان التلجئة على ثلاثة اوجه كما قدمناه ثم قال في الاول وهو ما اذا كانت في نفس العقد لو تصادقا على المواضعة فالبيع باطل وعنه في رواية انه جائز ولو تصادقا ان البيع كان تلجئة ثم اجازاه تحت الاجازة كالو تبايما هزلانم جملا جدا يصير جدا وان اجازاه احدهما لا يصح وفي بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد المشتري واعتقه لا يجوز اعتاقه وليس هذا كبيع المكروه لان بيع التلجئة هزل وذكرك في الاصل ان بيع الهازل باطل اما بيع المكروه ففاسد اه ما خصنا ولعل الشارح فهم انه منعقد غير لازم من قوله ثم اجازاه تحت الاجازة لكن يتنافيه التصريح بانه باطل فان اريد بالبطل الفاسد نافاه التصريح بانه اذا قبض العبد لا يصح اعتاقه اى لانه لا يملك بالقبض كما مر مع ان الفاسد يملك به وقد يقال ان صحة الاجازة مبنية على انها تكون بيعا جديدا فلا تنافي كونه باطلا وحينئذ فلا يصح قوله انه بيع منعقد غير لازم الا ان يجاب بان قوله باطل بمعنى انه قابل للبطلان عند عدم الاجازة والاحسن ما احبنا به في اول اليوع من انه فاسد كما صرح به الاصوليون لان الباطل ما ليس معتقدا اصلا وهذا منعقد باصلا لانه مبادلة مال بمال دون وصفه اعدم الرضا بحكمه كالبيع بشرط الخيار ابدا ولذا لم يملك بالقبض وليس كل فاسد يملك بالقبض كالمواشترى الاب شيئا من ماله لعقله او باعه له كذلك فاسدا لا يملك بالقبض حتى يستعمله كما في المحيط وقد مرنا هناك تمام الكلام على ذلك والله تعالى هو الموفق للعصاوب ( قوله ولو ادعى احدهما الخ ) هذا ايضا مذکور في الحاشية سوى قوله ولو لم تحضرها نية الخ ( قوله فالقول المدعى الجدد ) لانه الاصل ( قوله ولو برهن احدهما قبل ) الاظهر قول الحاشية ولو برهن مدعى التلجئة قبل لان مدعى الجدد لا يحتاج الى برهان كاعلمت لان البرهان يثبت خلاف الظاهر ( قوله فالظاهر ) قوله في الحاشية اى لانها خلاف الظاهر ( قوله فالبيع باطل ) اى فاسد كاعلمت فان نقضه احدهما انتقض لان اجازاه اى بل يتوقف على اجازتهما جميعا لانه كخيار الشرط لهما وان اجازاه جاز بقيد كونهما في ثلاثة ايام عنده ومطلقا عندهما كذا في التحرير ( قوله والا ) بان اتفقا بعد البيع على انهما اعرضا وقته عن المواضعة ( قوله ولو لم تحضرها نية فباطل الخ ) مثله في المؤبدية عن الغنية حيث قاله وان تصادقا على انهما لم تحضرها نية عند العقد ففي ظاهري الجواب اليه باطل وروى المعلى بن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان البيع صحيح اه والاول قولهما كما مر عن المنار

ان الاقسام ثمانية وسبعون  
ونعقد له قاضيخان فصلا  
آخر الا كراهه ملخصه انه  
بيع منعقد غير لازم كالبيع  
بالخيار وجعله الباقي  
فاسدا ولو ادعى احدهما  
بيع التلجئة وانكر الآخر  
فالقول المدعى الجدد يمينه  
ولو برهن احدهما قبل ولو  
برهنه فالتلجئة ولو تبعاه في  
العلانية ان اعترف ببنائه  
على التلجئة فالبيع باطل  
لانفاقهما انهما هزلا به  
والا فلازم ولو لم تحضرها  
نية فباطل على الظاهر منية  
قلت



ورجحه ايضا المحقق ابن الهمام في التحرير وأقره تلميذه ابن امير حاج في شرحه وجعل المحقق  
 مثله ما اذا اختلفا في الاعراض والبناء اى بأن قال احدهما بينا العقد على المواضة وقال  
 الآخر على الجدة فلا يسمع ايضا عندهما ثم قال ولو قال احدهما اعرضت والآخر لم يحضرني  
 شيء او بنى احدهما وقال الآخر لم يحضرني شيء فعلى اصله عدم الحضور كالأعراض اى  
 فيصح وعلى اصلهما كالبناء اى فلا يصح (قوله فمادام الخ) اى مفاد قوله والا فلازم لكن انما  
 يتم هذا المفاد اذا قصدنا اخلاء العقد عن شرط الوفاء اما لو لم تحضرها نية فقد علمت انه باطل  
 وهذا المفاد صرح به في جامع الفصولين حيث قال لو شرطنا التاجرة في البيع فسد البيع ولو  
 تواضعا قبل البيع ثم تباعا بلا ذكر شرط فيه جاز البيع عند أبي حنيفة الا اذا تصادقا انهما تباعا  
 على تلك المواضة وكذا لو تواضعا الوفاء قبل البيع ثم عقدا بلا شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة  
 للمواضة السابقة اه وفي البرازية وان شرطنا الوفاء ثم عقدا مطلقا ان لم يقرأ بالبناء على  
 الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كافي التاجرة عند الامام وقوله فالعقد جائز اى بناء على  
 قول أبي حنيفة المذكور ولا يخفى ان الشارح مثنى على خلافه وعليه فانما يجب ان يقول  
 فالعقد غير جائز (قوله ذكرته هنا تبعا للدرر) وذكره في البحر في باب خيار الشرط وذكر  
 فيه ثمانية اقوال وعقدها في جامع الفصولين فصلا مستقلا هو الفصل الثامن عشر وذكره  
 في البرازية في الباب الرابع في البيع المفاد وذكر فيه عدة أقوال واكتب عليه اكثر من نصف  
 كراسة ووجه تسميته بيع الوفاء ان فيه عهدا بالوفاء من المشتري بأن يرد البيع على البائع  
 حين رد الثمن وبعض الفقهاء يسميه البيع الجائر واصله مبنى على انه بيع صحيح طالما جازت الاعراض  
 من الربا حتى يسوغ له شترى أقل دية ويغفرهم يسميه بيع الامانة ووجهه ان المعاملة  
 ربح الدين وهذا يشترطه الدائن ليتفقد به بمقابلة دينه (قوله ردته الخ) كذا في المأنة  
 وفي الكفاية عن المحيط هو ان يقول البائع لا يشتري بعت مثلا هذا العين بثلث على من الدين  
 على انى متى قضيته فهو لى اه وفي حاشية الفصولين عن سواهم التناوى هو ان يقول بعت  
 ذلك على ان تدعني متى جئت بالثمن فهنا البيع باطل وهو رهن وسماه سكرام الرهن وهو  
 المستعصم اه فعلم انه لا فرق بين قوله على ان تردده على او على ان تدعني (قوله بيع الامانة)  
 ووجهه انه امانة عند المشتري بناء على انه رهن اى كالأمانة (قوله بيع الطاعة) كذا في عامة  
 النسخ وفي بعضها بيع الطاعة وهو المشهور الآن في بلادنا وفي المنابع اطاعة اطاعة اى  
 انقاد له وطاعته ولو كان باب قال لغة واذل الخ انقاد قالوا ولا يكون الطاعة الا عن امر كما  
 ان الجواب لا يكون الا عن قول يقال امره فأطاع اه ووجهه حيث ان الدائن أمر المدين  
 ببيع داره مثلا بالدين فيعطيه فصاره مائة ببيع الاقياد (قوله قيل هو رهن) قد علمنا آتفا  
 عن جواهر الفتاوى انه المستعصم قال في المبررة والذي عليه الاكثر انه رهن لا يفرق عن الرهن  
 في حكمه من الاستحكام قال السيد الامام قات الامام الحسن الماتريدي قد فدا هذا البيع بين الناس  
 وفيه مفسدة عظيمة وفتواك انه رهن وانا ايضا على ذلك فالسواب ان يجمع الائمة  
 وننتق على هذا ونظيره بين الناس فقال الامام عبد الله اليوم فتوانا وقد ظهر ذلك بين الناس فنخالفنا  
 فليبرز نفسه وليقم دليله اه قلت وبه صدر في جامع الفصولين فقال دأمرنا لفتاوى النسقى

مطلب

في بيع الوفاء

ومفادها انهما الوتواضعا على  
 الوفاء قبل العقد ثم عقدا  
 خاليا عن شرط الوفاء فالعقد  
 جائز ولا عبرة للمواضة  
 وبيع الوفاء ذكرته هنا تبعا  
 للدرر مسوده ان يبيعه  
 العين بالف على انه اذا  
 رد عليه الثمن رد عليه العين  
 وسماه الشافعية بالرهن  
 المعاد ويسمى بمصر بيع  
 الامانة وبالشام بيع الطاعة  
 قيل هو رهن فقصه  
 زوائد

البيع الذي تعارفه اهل زماننا احتيالا للربا وسموه بيع الوفاء هو رهن في الحقيقة لا يملكه ولا ينفع به الا باذن مالكة وهو ضامن لما اكل من ثمره واتلف من شجره ويسقط الدين بهلاكه لو بقي ولا يضمن الزيادة وللبائع استرداده اذا قضى دينه لافرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام اه ثم نقل مامر عن السيد الامام وفي جامع الفصولين ولو بيع كرم بحجب هذا الكرم فالشفعة للبائع لا للمشتري لان بيع المعاملة وبيع التلجئة حكمهما حكم الرهن وللراهن حق الشفعة وان كان في يد المتهن اه (قوله وقيل بيع يفيد الانتفاع به) هذا محتمل لأحد قولين \* الاول انه بيع صحيح مفيد لبعض احكامه من حل الانتفاع به الا انه لا يملك بيعه قال الزيلعي في الاكراه وعليه الفتوى \* الثاني القول الجامع لبعض المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك منهما الفسخ صحيح في حق بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع المبيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك المشتري بيعه من آخر ولارهنه وسقط الدين بهلاكه فهو مركب من العقود الثلاثة كالزرافة فيها صفة البعير والبقر والتمر جوز لحاجة الناس اليه بشرط سلامة البدلين لصاحبهما قال في البحر وينبغي ان لا يعدل في الافناء عن القول الجامع وفي النهر والعمل في ديارنا على ما رجحه الزيلعي (قوله لم يكن رهنا) لان كلا منهما عقد مستقل شرعا لكل منهما احكام مستقلة اه درر ط (قوله ثم ان ذكر الفسخ فيه) اي شرطاه فيه وبه عبر في الدرر ط وكذا في البرازية (قوله او قبله) الذي في الدرر بدل هذا او تلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء اه ط ومثله في البرازية (قوله جاز) مقتضاه انه بيع صحيح بقريته مقابلته لقوله كان بيعا فاسدا والظاهر انه مبنى على قولهما بأن ذكر الشرط الفاسد بعد العقد لا يفسد العقد فلا ينافي ما بعده عن الظهيرية (قوله ولزم الوفاء به) ظاهره انه لا يلزم الورثة بعد موته كما افق به ابن الشامي معاللا بانقطاع حكم الشرط بموته لانه بيع فيه اقالة وشرطها بقاء المتعاقدين ولانه بمنزلة خيار الشرط وهو لا يورث اه قالت وهذا ظاهر على هذا القول بأنه بيع صحيح لا يفسده الشرط اللاحق فلا ينافي ما يأتي عن الشرع نبالية هذا وفي الخيرية فيما لو اطلق البيع ولم يذكر الوفاء الا انه عهد الى البائع انه ان اوفى مثل الثمن ينفسخ البيع معه اجاب هذه المسئلة اختلف فيها مشايخنا على اقوال ونص في الحاوي الزاهدي ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع انه ان اوفى مثل ثمنه فانه يفسخ معه البيع يكون باتا حيث كان الثمن ثمن المثل او بغبن يسير اه وبه افق في الحامدية ايضا فلو كان بغبن فاحش مع علم البائع به فهو رهن وكذا لو وضع المشتري على اصل المال ربحا اما لو كان بمثل الثمن او بغبن يسير بلا وضع ربح فبات لانا انما نجعله رهنا بظاهر حاله انه لا يقصد البات علما بالغبن او مع وضع الربح افاده في البرازية وذكر انه مختار ائمة خوارجم وذكر في موضع آخر انه لو آجره من البائع قال صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل على انها قسمدا بالبيع الرهن لا البيع فلا يحل للمشتري الانتفاع به اه واعترضه في نور العين بان دلالة ذلك على قصد حقيقة البيع اظهر قالت وفيه نظر فان المادة الفاشية قاضية بقصد الوفاء كما في وضع الربح على الثمن ولا سيما اذا كانت الاجارة من البائع مع الربح او نقص الثمن (قوله لان المواعيد قد تكون لازمة) قال في البرازية في اول كتاب الكفالة اذا كفل معاقا

وقيل بيع يفيد الانتفاع به وفي اقالة شرح المجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل ان بلفظ البيع لم يكن رهنا ثم ان ذكر الفسخ فيه او قبله او زعماء غير لازم كان بيعا فاسدا ولو بعده على وجه الميعاد جاز ولزم الوفاء به لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح كما في الكافي والخانية واقبه خسروها والمصنف في باب الاكراه وابن المالك في باب الاقالة

بان قال ان لم يؤد فلان فانا ادفعه اليك ونحوه يكون كغالة لما علم ان المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة فان قوله انا احج لا يلزم به شيء ولو علق وقال ان دخلت الدار فانا احج يلزم الحج (قوله زيادة وفي الظهيرية الحج) يعني ان ابن ملك اقره ايضا وزاد عليه قوله وفي الظهيرية الحج اي مقترنا بهذه الزيادة فلغفل زيادة مصدر وما بعده جملة اريد بها لفظها في محل نصب مفعول المصدر (قوله يلتحق بالعقد عند ابى حنيفة) اي فيصير بيع الوفاء كانه شرط في العقد فيأتي فيه الخلاف انه رهن او بيع فاسد او بيع صحيح في بعض الاحكام وقدمنا في البيع الفاسد ترجيح قولهما بعدم التحاق الشرط المتأخر عن العقد به (قوله ولم يذكر انه في مجلس العقد او بعده) اي فيفهم انه لا يشترط له المجلس وفي جامع الفصولين اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه ومثله في البرازية (قوله ولو باعه) اي البائع وقوله توقف الحج اي على القول بأنه رهن وهل يتوقف على بقية الاقوال المارة محل تردد (قوله فالباع او ورثته حق الاسترداد) اي على القول بأنه رهن وكذا على القولين القائمين بأنه بيع يفيد الانتفاع به فانه لا يملك بيعه كما قدمناه (قوله وافاد في التمر نبلاية الحج) ذكره بحثا وقوله نظرا لجانب الرهن يفيد انه لا يخالف ما قدمناه عن ابن الشامي فافهم وهذا البحث موضح به في البرازية حيث قال في القول الاول انه رهن حقيقة باع كرمه وفاء من آخر وباعه المشتري بعد قبضه من آخر باتا وسلمه وغاب فللبائع الاول استرداده من الثاني لان حق الحبس وان كان للرهن لكن يد الثاني مبذلة فللمالك اخذ ملكه من المبطّل فاذا حضر المرتهن اعاد يده فيه حتى يأخذ دينه وكذا اذا مات البائع والمشتري الاول والثاني فلورثة البائع الاول الاخذ من ورثة المشتري الثاني ولورثة المرتهن اعادة يدهم الى قبض دينه اه (قوله لا يلزمه الاجر الحج) اذني به في الحامدية تبعا للخيرية فانه قال في الخيرية ولا تصح الاجارة المذكورة ولا تجب فيها الاجرة على المفق به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر ثمن معلوم بيع الوفاء وتقابضا استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا يجب الاجر اه وفي البرازية فان آجر المبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك ومن اجازه جواز الاجارة من البائع وغيره واوجب الاجرة وان آجره من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو آجر عبدا اشتراه قبل قبضه انه لا تجب الاجرة وهذا في البات فما ظنك بالجار اه فعلم به ان الاجارة قبل التقابض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة اه ما في الخيرية وفيها ايضا وما اذا آجره المشتري وفاء باذن البائع فهو كأذن الراهن للمرتهن بذلك وحكمه ان الاجرة للراهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها او يردّها على الراهن المذكور وهو اولى صرح به علماؤنا اه فأتوا آجره بأذنه يطل الرهن كما ذكره في حاشيته على الفصولين (قوله ولو للبناء وحده) اي ولو كان البيع وفاء للبناء وحده كالقائم في الارض المتكثرة (قوله فهي صحيحة) اي بناء على القول بجواز البيع كما علمت فانه يملك الانتفاع به وقد علمت ترجيح القول بأنه رهن وانه لا تصح اجارته من البائع (قوله لازمة للبائع) الامم بمعنى على اي على البائع

زيادة وفي الظهيرية لو ذكر  
الشرط بعد العقد يلتحق  
بالعقد عند ابى حنيفة ولم  
يذكر انه في مجلس العقد او  
بعده وفي البرازية ولو باعه  
لاخر باتا توقف على  
اجازة مشتريه وفاء ولو باعه  
المشتري فللبائع او ورثته  
حق الاسترداد وافاد في  
التمر نبلاية ان ورثة كل  
من البائع والمشتري تقوم  
مقام مورثها نظرا لجانب  
الرهن فلا يحفظ ولو  
استأجره بائنه لا يلزمه  
الاجر لانه رهن حكما  
حتى لا يحل الانتفاع به  
قلت وفي فتاوى ابن الحاجي  
ان صدرت الاحارة بعد  
قبض المشتري المبيع وفاء  
ولو للبناء وحده فهي صحيحة  
والاجرة لازمة للبائع  
طول مدة التواجر انتهى  
فتنبه قلت

معلل

باع داره وفاء ثم استأجرها

اولا لتقوية لكون العامل اسم فاعل فهي زائدة (قوله وعليه) اى على القول بصحة الاجارة  
(قوله بلزوم أجر المثل) هذا مشكل فان من أجر ملكه مدة ثم انقضت وبقي المستأجر ساكناً  
لا يلزمه اجرة الا اذا طال به المالك بالاجرة فاذا سكن بعد المطالبة يكون قبولا للاستئجار كما ذكره  
في محله وهذا في الملك الحقيقي فما ظنك في المبيع وفاء مع كون المستأجر هو البائع نعم قالوا بلزوم  
الاجرة في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال ولعل ما ذكره مبنى على انه صار معدا للاستغلال  
بذلك الايجار كما يشير اليه قوله ويسمونه بيع الاستغلال وفيه نظر فليتأمل وعلى كل فهذا مبنى على  
خلاف الراجح كما علمت (قوله واختلاف في المنقول) قال في البرازية بعد كلام ولله المصير بيع  
الوفاء في المنقول وصح في العقار باستحسان بعض المتأخرين ثم قال في موضع آخر وفي النوازل يجوز  
الوفاء في المنقول ايضاً اهـ والظاهر ان الخلاف فيه على القول بجواز البيع كإيفاده قوله وصح في العقار  
الحل اما على القول بانه رهن فينبغي عدم الخلاف في صحته (قوله القول لمدعى الجدد والبتات) لانه  
الاصل في العقود (قوله الابقرينة) هي ما يأتى من نقصان الثمن كثيراً (قوله ان القول لمدعى  
الوفاء) في جامع الفصولين روى شيخ الاسلام برهان الدين ادعى البائع وفاء المشتري باتاً أو عكساً  
فالقول لمدعى البات وكنت افتى في الابتداء ان القول لمدعى الوفاء وله وجه حسن الا أن ثمة بخارى  
هكذا اجابوا فوافقتهم اهـ وفي حاشيته للمولى بعد كلام نقله عن الحاشية وغيرها قال فظهر به وبقوله  
كنت افتى الحل ان المعتمد في المذهب أن القول لمدعى البات منهما وأن البينة بينة مدعى الوفاء  
منهما وقد ذكر المسئلة في جواهر الفتاوى وذكر فيها اختلافاً كثيراً واختلاف تصحيح ولكن  
عليك بما في الحاشية فان قاضيخان من اهل التصحيح والترجيح اهـ وبهذا افتى في الخيرية ايضاً  
قلت لكن قوله هنا استحساناً يقتضى ترجيح مدعى الوفاء فينبغي تقييده بقيام القرينة ثم راجعت  
عبارة الملتقط فرايت ذكر الاستحسان في مسئلة الاختلاف في البينة فانه قال في الشهادات وان ادعى  
احدهما بيعاً باتاً والآخر بيع الوفاء وأقاما البينة كانوا يقتنون أن البات أولى ثم أفتوا أن بيع  
الوفاء أولى وهذا استحسان اهـ ولا يخفى أن كلام الشارح في الاختلاف في القول مع أنه في  
الملتقط قال في البيوع ولو قال المشتري اشتريته باتاً وقال البائع بعته بيع الوفاء فالقول قول  
من يدعى البات وكان يفتى فيما مضى أن القول قول الآخر وهو القياس اهـ فتحصل من  
عبارتي الملتقط ان الاستحسان في الاختلاف في البينة ترجيح بينة الوفاء وفي الاختلاف في  
القول ترجيح قول مدعى البات وهذا الذي حرره الرملى فيما مر فتدبر به ظهر ان ما ذكره  
الشارح سبق قلم فافهم (قوله ولو قال البائع الحل) هذه العبارة بعينها ذكرها في الملتقط عقب  
عبارة التي ذكرناها عنه في البيوع وهي تفيد تقييد الاستحسان وهو كون القول لمدعى البات  
بما اذا لم تقم القرينة على خلافه وهذا مؤيد لما بحثناه آنفاً ولكن في التعبير مساهلة فانه كان  
ينبغي ان يقول ولو قال المشتري اشتريته باتاً الحل لانه هو الذى يدعى البات عند نقصان الثمن  
كثيراً بخلاف البائع (قوله الا ان يدل على الوفاء بنقصان الثمن كثيراً) وهو ما لا يتغابن فيه  
الناس جامع الفصولين قلت وينبغي ان يراهمنا ماصر في الوعد بالوفاء بعد البيع من انه  
لو وضع على المال ربحاً يكون ظاهراً في انه رهن وما قاله صاحب الهداية من ان الاقدام على  
الاجارة بعد البيع دل على انها قصد بالبيع الرهن لا البيع (قوله الا ان يدعى) اى مع البرهان

وعليه فلم مضت المدة وبقى  
في يده فافتى علماء الروم  
بلزوم أجر المثل ويسمونه  
بيع الاستغلال وفي الدرر  
صح بيع الوفاء في العقار  
استحساناً واختلاف في  
المنقول وفي الملتقط والمنية  
اختلافان البيع بات او وفاء  
جداً وهزل القول لمدعى  
الجدد والبتات الابقرينة  
الهزل والوفاء قلت لكنه  
ذكر في الشهادات ان القول  
لمدعى الوفاء استحساناً  
كإيجي فليحفظ ولو قال  
البائع بعته بيعاً باتاً فالقول  
له الا ان يدل على الوفاء  
بنقصان الثمن كثيراً الا  
ان يدعى صاحبه تغير  
السعر

مطلب

قاضيخان من اهل  
التصحيح والترجيح

وفي الاشياء في أواخر قاعدة العادة محكمة عن النية لودفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوزه مشايخ بخاري للعرف ثم نقل في آخرها عن اجارة البرازية ان به افقي مشايخ باخ وخوارزم وابو علي الذبي في ايضا قال والفتوى على جواب الكتاب للطحان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وفيها ٣٤٥ من البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة

الناس فرار من الربا وقالوا

ما ضاق على الناس امر

الا اتسع حكمه ثم قال

والحاصل ان المذهب عدم

اعتبار العرف الخاص

ولكن افقي كثير باعتباره

فأقول على اعتباره يفتي

ان يفتي بأن ما يقع في

بعض الاسواق من خلو

اسواقنا لازم وبمسير الحلو

في الاموات قتاله فاعلمك

صاحب الطائفة اخرجيه

منها ولا اجارتهسا لغيره

ولو كانت وقفا وكذا أقول

على اعتبار العرف الخاص

قد تعارف ائمة علماء الزول

عن الوثائق بمال يطى

لصاحبها في بني الجوازاته

لوزله وقبض من المبالغ

ثم اراد الرجوع لاعلمك

ذلك ولا حول ولا قوة

الا بالله العلي العظيم قلت

وأيد في زواجر الجوامر

بما في واقعات الفسيري

رجل في يده دكان فغاب

فرفع المتولى امره لا تاضى

فامر القاضى بقتحه و

اجارته ففعل المتولى ذلك

وحضر الغائب فهو اولى

بدكانه وان كان له خلو فهو اولى بخاوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة ويمكن في دكانه وان شاء اجازها

ورجع بخاوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بقاء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان والله اعلم اه بلغة

له

الله

الله

الله

الله

الله

الله

الله

الله

(قوله وفي الاشياء الخ) المقصود من هذه العبارة بيان حكم العرف العام والخاص وان العام معتبر ما لم يخالف نصا وبه يعلم حكم بيع الوفاء وبيع الحلو لا يتأثرهما على العرف (قوله بالنصف) اي نصف ما ينسجه اجرة على النسيج (قوله ثم نقل) اي صاحب الاشياء (قوله والفتوى على جواب الكتاب) اي المبسوط الامام محمد وهو المسمى بالاسل لانه مذکور في صدر عبارة الاشياء افاده ط (قوله للطحان) اي لمسألة فتوى الطحان وهي كافي البرازية ان يستأجر رجلا ليجعله طعما او يعاينه بغير منه فالاجارة فاسدة ويجب اجر المثل لا يتجاوز به المسمى (قوله لانه منصوص) اي عدم الجواز منصوص عليه بالنهي عن قنير الطحان ودفع الغزل الى حائك في معناه قال البيهري والحاصل ان المشايخ ارباب الاختيار اختلفوا في البناء في ذلك قال في المثابة قال ابو الايث النسيج بالثلث والرابع لا يجوز عند علمائنا لكن مشايخ بلخ استعملوه وأجازوه لعمال الناس قال وبه نأخذ قال السيد الامام الشهيد لاناخذ باستحسان مشايخ باخ واما نأخذ بقول اصحابنا المتقدمين لان التعامل في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من المصدر الاول فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي صلى الله عليه وسلم اياهم على ذلك فيكون شرعا منه فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجابا والاجاب حجة الاترى انهم لو تعاملوا على بيع الحمر والربا لا يفتي بالحل اه (قوله وفيها) اي في البرازية وهو من كلام الاشياء (قوله فرارا من الربا) لان صاحب المال لا يقرض الابضع والمستقرض محتاج فأجازوا ذلك لابتضع المقرض بالمبيع وتعارفه الناس لكنه مخالفت لابي عن بيع ونهره فلذا رجعوا كونه رهنا (قوله فأقول على اعتباره الخ) قدمنا الكلام على مسألة الحلو اول البيوع فراجع (قوله وكذا أقول الخ) قدمنا ايضا هناك الكلام على هذه المسألة وذكرنا ايضا عن الفتوى ان ما نقله عن واقعات الفسيري ليس فيه لفظ الحلو وبسببنا الكلام هناك فراجع فانه تكفل بالمقصود والمجمل ذى الفضل والجلود

(كتاب الكفالة)

بسم الله الرحمن الرحيم \*

(قوله لكونها فيه غالبا) الاولى حذف الام ط والاولى ايضا كونها عقبه غالبا قال في الفتح اوردها عقب البيوع لانها غالبا يكون تحققاتها في الوجود عقب البيع فانه قد لا يطعن البائع الى المشتري فيحتاج الى من يكفله بالثمن او لا يطعن المشتري الى البائع فيحتاج الى من يكفله في المبيع وذلك في السلم فلما كان تحققاتها في الوجود غالبا بعد ما اوردها في التاميم بعدها (قوله ولكونها الخ) عبارة الفتح ولها مناسبة خاصة بالصرف وهي انها تعبر بالآخرة معاوضة عما ثبت في الذمة من الايمان وذلك عند الرجوع على المكفول عنه ثم لم يزم تقديم الصرف لكونه من ابواب البيع السابق على الكفالة (قوله هي لغة الضم) قال تعالى وكفلها زكريا اي ضمها الى نفسه وقال عليه الصلاة والسلام انا وكافل اليتيم كهاتين اي ضم اليتيم الى نفسه بدكانه وان كان له خلو فهو اولى بخاوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة ويمكن في دكانه وان شاء اجازها ورجع بخاوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بقاء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان والله اعلم اه بلغة

له (كتاب الكفالة) \* مناسبتها للبيع لكونها فيه غالبا وكونها بالامر معاوضة انتهاء (هي) لغة الضم

وفي المغرب وتركه يدل على الضم والتضمين (قوله كفلة وكفلته وغنه) أي يتعدى بنفسه وبالباء وبين وفي القهستاني ويتعدى إلى المفعول الثاني في الأصل بالباء فالمكفول به الدين ثم يتعدى بمن للمديون وباللام للدائن (قوله وتثليث الفاء) مقتضاه أن ابن القطاع حكاه وليس كذلك وعبرة البحر قال في المصباح كفلت بالمال وبالنفس كفلا من باب قتل وكفولا أيضا والاسم الكفالة وحكي أبو زيد سماعا من العرب من بابي تعب وقرب وحكي ابن القطاع كفلة وكفلته وغنه إذا تحملته به اهـ (قوله ضم ذمة الكفيل) الذمة وصف شرعي به الأهلية لوجوب ماله وعليه وفسرها فخر الإسلام بالنفس والرقبة التي لها عهد والمراد بها العهد فقوله في ذمته أي في نفسه باعتبار عهدها من باب إطلاق الحال وإرادة المحل كذا في التحرير نهر (قوله بنفس) متعلق بمطالبة ح (قوله أو بدین او عین) زاد بعضهم وأبعا وهو الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله في الدين قامت وكذا بتسليم عين غير مضمونة كالامانة وسيأتي تحقيق ذلك كله (قوله كفصوب ونحوه) أي من كل ما يجب تسليمه بعينه وإذا هلك ضمن مثله أو قيمته كالبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمهر وبدل الخلع والصاح عن دم عمد احتراز عن المضمون بغيره كالمهر ونحوه وغير المضمون أصلا كالامانة فلا تصح الكفالة بأعيانها (قوله كما سيح) أي في كفالة المال ح (قوله لأن المطالبة تم ذلك) أي المذكور من الأقسام الثلاثة وهو تعليل لتفسير الإطلاق بها وتمهيد لقوله وبه يستغنى الخ (قوله ومن عرفها بالضم في الدين الخ) أعلم أنه اختلف في تعريف الكفالة فقيل إنها الضم في المطالبة كما مشى عليه المصنف وغيره من أصحاب المتون وقيل الضم في الدين فيثبت به دين آخر في ذمة الكفيل ويكتفى باستيفاء أحدهما ولم يرجع في المبسوط أحد القوانين لكن في الهداية وغيرها الأول أصح ووجهه كما في العناية أنها كما تصح بالمال تصح بالنفس ولادين وكما تصح بالدين تصح بالأعيان المضمونة ويلزم أن يعبر الدين الواحد دينين اهـ وفيه نظر إذ من عرفها بالضم في الدين إنما أراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال وأما الكفالة بالنفس والأعيان فهي في المطالبة اتفاقا وهما ماهيتان لا يمكن جمعهما في تعريف واحد وأفراد تعريف الكفالة بالمال لأنه محل الخلاف نهر وحاصله أن كون تعريفها بالضم في المطالبة أعم لشموله الأنواع الثلاثة لا يصح توجيهها لكونه أصح من تعريفها بالضم في الدين لأن المراد به تعريف نوع منها وهو كفالة الدين أما النوعان الآخران ففتق على كون الكفالة بهما كفالة بالمطالبة ولا يمكن الجمع بين الكفالة بالاول والكفالة بالآخرين في تعريف واحد لأن الضم في الدين غير الضم في المطالبة ثم لا يخفى أن تعريفها بالضم في الدين يقتضي ثبوت الدين في ذمة الكفيل كما صرح به أولا ويدل عليه أنه لو وهب الدين للكفيل صح ويرجع به على الأصل مع أن هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح وما أورد عليه من لزوم صيرورة الدين الواحد دينين دفعه في المبسوط بأنه لا مانع لأنه لا يستوفي إلا من أحدهما كالغاصب مع غاصب الغاصب فإن كلا ضامن للقيمة وليس حق المالك إلا في قيمة واحدة لأنه لا يستوفي إلا من أحدهما واختياره تضمين أحدهما يوجب براءة الآخر فكذا هنا لكن هنا بالقبض لا بمجرد اختياره لكن المختار الأول وهو أنه الضم في مجرد المطالبة لا الدين لأن اعتباره في ذمتين وإن أمكن شرعا لا يجب الحكم بوقوع كل ممكن إلا بموجب ولا موجب هنا لأن التوثق يحصل

وحكي ابن القطاع كفلة وكفلته وغنه وتثليث الفاء وشرطا (ضم ذمة) الكفيل (إلى ذمة) الأصل (في المطالبة مطلقا) بنفس أو بدین او عین كفصوب ونحوه كما سيح لأن المطالبة تم ذلك ومن عرفها بالضم في الدين إنما أراد تعريف نوع منها



بالمطالبة وهو لا يستلزم ثبوت اعتبار الدين في الذمة كالأوكيل بالشراء بطالب بالتعويض وهو في ذمة  
الموكل كذا في الفتح وكذا الوصي والولي والناسط يطالبون بما لزم دفعه ولا شيء في ذمتهم  
كما في البحر وذكر أنهم لم يذكروا لهذا الاختلاف مرة فان الاتفاق على أن الدين لا يستوفي  
إلا من أحدهما وإن الكفيل مطالب وإن هبة الدين له بخصيصة ويرجع به على الأصيل ولو  
اشترى الطالب بالدين شيئاً من الكفيل صح مع أن الشراء بالدين من غير من عليه لا يصح ويمكن  
أن يظهر فيما إذا حلف الكفيل أن لا دين عليه فيحذف على الضعيف لا على الأصح اهـ قلت يظهر لي  
الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل أيضاً بدليل الاتفاق على هذه المسائل المذكورة ولأن  
اعتباره في ذمتين ممكن كما علمت وما ذكر من هذه المسائل موجب لذلك الاعتبار ولو كانت ضما  
في المطالبة فقط بدون دين لزم أن لا يؤخذ المال من تركته الكفيل لأن المطالبة تسقط عنه بموته  
كالكفيل بالنفس لما كان كفيلاً بالمطالبة فقط بطلت الكفالة بموته مع أن المصرح به أن  
المال يحل بموت الكفيل وأنه يؤخذ من تركته ولأن الكفيل يصح أن يكفله عند الطالب  
كفيل آخر بالمال المكفول به فإذا أدى الآخر المال إلى الطالب لم يرجع به على الأصيل بل  
يرجع على الكفيل الأول فإن أدى إليه رجع الأول على الأصيل لو الكفالة بالأمر نفس عليه  
في كافي الحاكم ويشهد لذلك فروع أخر ستظهر في عماليها وعلى هذا فمضى كون التعريف الأول  
أصح شموله أنواع الكفالة الثلاثة بخلاف التعريف الثاني كإصرار عن العناية والجواب بأنه  
أنما أراد تعريف نوع منها لا يدفع الإيراد لأنه لم يعرف النوعين الآخرين فكان موهماً  
اختصاصها بذلك النوع فقط هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله وهو الكفالة بالمال) أراد بالمال  
الدين والأفهو يشمل العين مقابل الدين اهـ ح (قوله لأنه على الخلاف) بيان لوجه اقتضائه  
على تعريف كفالة الدين فقط ولا يخفى أن التعريف يذكر للتعميم والتفهم في ابتداء الأبواب  
فلا بد من التنبيه على ما يوقع في الاشتباه فكان عليه أن يذكر تعريف النوعين الآخرين  
كما قلنا آنفاً (قوله وبه) أي بما ذكر من تعميم المطالبة (قوله يستغنى عما ذكره من لا خسرو)  
أي صاحب الدرر قال في التهر وبه استغنى عما في نكاح الدرر من تعريفها بضم ذمة إلى ذمة  
في مطالبة النفس أو المال أو التسليم مدعي أن قولهم والأول أصح لانه لا فضاء عن كونه  
أصح لأنهم قسموها إلى كفالة في المال والنفس ثم انقسمهم بشعر بالمحصار مع أنهم ذكروا  
في أثناء المسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بالتسليم اهـ وانت قد علمت ما هو  
الواقع اهـ أي من أن ما عرف به هو مرادهم لأن المطالبة تشمل الأنواع الثلاثة فليس فيما له  
زيادة على ما أرادوه غير التصريح به فافهم (قوله وركبها بإيجاب وقبول) فلا تتم بالكفيل وحده  
ما لم يقبل المكفول له أو اجنبي عنه في المجلس رمي (قوله ولم يجعل الثاني) أي أبو يوسف وقوله  
الثاني أي القبول وهو بالنسب على أنه مفعول يجعل وقوله ركنها مفعوله الآخر أي جعلها تتم  
بالإيجاب وحده في المال والنفس واختلف على قوله قليل تتوقف على إجازة الطالب فأومات  
قبلها لا يؤخذ الكفيل وقيل تنفذ للطالب الرد كافي البحر وهو الأصح كافي المحيط أي الأصح  
من قوله نهر وفي الدرر والبرازية ويقول الثاني يفتي وفي أنفع الوسائل وغيره الفتوى على  
قولهما وسيأتي تمامه عند قوله ولا تصح إلا قبول الطالب في مجلس العقد (قوله نفساً أو مالا)

وهو الكفالة بالمال لأنه محله  
الخلاف وبه يستغنى عما  
ذكره من لا خسرو (وركنها  
إيجاب وقبول) باللفاظ  
الآتية ولم يجعل الثاني  
الثاني ركناً (وشرطها كون  
المكفول به) نفساً أو مالا  
(مقدور التسليم) من  
الكفيل فلم تصح بخلافه

الاولى اسقاطه ليتأتى له التفرع بقوله فلم تصح بحد وقود فانهما ليسا بنفس ولا مال ان اريد الضمان بهما اما اذا اريد الضمان بنفس من هما عليه فان الكفالة حينئذ تكون جائزة كما سيذكره المصنف نعم يشترط كون النفس مقدورة التسليم اذ لا شك ان كفالة الميت بالنفس لا تصح لانه لو كان حيا ثم مات بطلت كفالة النفس وكذا لو كان غائبا لا يدري مكانه فلا تصح كفالته بالنفس كما في جامع الفصولين وعبرة البحر عن البدائع واما شرائط المكفول به \* فالاول ان يكون مضمونا على الاصيل دينا او عينا او نفسا او فعلا ولكن يشترط في العين ان تكون مضمونة بنفسها \* الثاني ان يكون مقدور التسليم من الكفيل فلا تجوز بالحدود والقصاص \* الثالث ان يكون الدين لازما وهو خاص بالكفالة بالمال فلا تجوز الكفالة ببذل الكتابة (قول له وفي الدين كونه صحيحا) هو ما لا يسقط الا بالاداء او البراءة كاسيا في متنا وسيذكر الشارح هناك استثناء الدين المشترك والنفقة وبذل السعاية وافاد انه لا يشترط ان يكون معلوم القدر كافي البحر وسيأتى ايضا مع بيانه (قول له لا ساقط الخ) يحتز قوله قائما فلا تصح كفالة ميت مفلس بدين عليه كما سيذكره المصنف (قول له ولا ضعيفا) يحتز قوله صحيحا (قول له كبدل كتابة) لانه يسقط بالتعجيل (قول له ونفقة زوجة الخ) عبارة النهر وينبغي ان يكون من ذلك الكفالة بنفقة الزوجة قبل القضاء بها او الرضا لما قدمناه من انها لا تصير دينا الا بهما وبذل الكتابة دين الا انه ضعيف ولا تصح الكفالة به فما ليس دينا اولى اه وبه يظهر ما في عبارة الشارح من الخفاء فكان عليه ان يقول ولا ضعيفا كبدل كتابة فما ليس دينا كنفقة زوجة قبل القضاء او الرضا بالاولى ولا يخفى انها حيث لم تصر دينا لا تكون من امثلة الدين الساقط فافهم ثم ظاهر كلام النهر انها لو صارت دينا بالقضاء بها او بالرضا تصير دينا صحيحا مع انه ليس كذلك لسقوطها بالموت او الطلاق الا اذا كانت مستدانة بأمر القاضى لكن غير المستدانة مع كونها دينا غير صحيح تصح الكفالة بها استحسانا فهي مستثناة من هذا الشرط كما سيبيحه عليه الشارح عند قول المصنف اذا كان دينا صحيحا بل ذكر بعده بأساطير عن الحانية لو كفل لهار رجل بالنفقة ابدا مادامت الزوجية جاز وكذا ذكر قبيل الباب الآتى جواز الكفالة بها اذا اراد زوجها السفر وعليه الفتوى مع انها لم تصر دينا اصلا لان النفقة لم تجب بعد فيحمل ما ذكر هنا تبعا للنهر على النفقة الماضية لانها لا تسقط بالمضى قبل القضاء او الرضا فلا تصح الكفالة بهما والفرق بين الماضية والمستقبلية ان الزوجة مقصورة بتركها بدون قضاء او رضا الى ان سقطت بالمضى بخلاف المستقبلية فتدبر (قول له وحكمهما لزوم المطالبة على الكفيل) اى ثبوت حق المطالبة متى شاء الطالب سواء تقرر عليه مطالبة الاصيل او لا فتح وذكر في الكفاية ان اختيار الطالب تضمين احداهما لا يوجب براءة الآخر ما لم توجب حقيقة الاستيفاء فلذا يملك مطالبة كل منهما بخلاف الغاصب والغاصب اه وقدمناه ايضا (قول له بما هو على الاصيل) الاولى بما وقعت الكفالة به عن الاصيل لان الاصيل عليه تسليم نفسه او تسليم المال والكفيل بالنفس ليس عليه تسليم المال ولان الكفيل لو تمدد لايأزمه الا بقدر ما يخصه كمنصف الدين لو كانا اثنين او ثلثة لو ثلاثة ما لم يكفلوا على التعاقب فيطالب كل واحد بكل المال كما ذكره المرخسي (قول له نفسا او مالا) شغل المال الدين والعين وينبغي ان يزيد

( وفي الدين كونه صحيحا قائما ) لا ساقط بموته مفلسا ولا ضعيفا كبدل كتابة ونفقة زوجة قبل الحكم بها فما ليس دينا بالاولى نهر ( وحكمهما لزوم المطالبة على الكفيل ) بما هو على الاصيل نفسا او مالا ( واهلها من هو اهل للتبرع )

مطلب  
في كفالة نفقة الزوجة

او فعلا كفو كفل تسليم الامانة او تسليم الدين كإسأني بيانه والمراد بالعين المضمونة بنفسها كالمغصوب كإمر (قوله) فلا تنفذ من صبي ولا مجنون) أي ولو الصبي تاجرا وكذا لا تجوز له إلا إذا كان تاجرا وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ بها ولا يجبر الصبي على الحضور معه إلا إذا كانت بطلبه وهو تاجر أو يطلب أبيه مطلقا فإن تغيب فله أخذ الأب بأحضاره أو تخليصه والوصي كالأب ولو كفل بنفس الصبي على أنه إن لم يوافق به فعليه مآذاب عليه جازت كفالة النفس وما قضى به على أبيه أو وصيه لزم الكفيل ولا يرجع على الصبي إلا إذا أمره الأب أو الوصي بالضمان أه مخصصا من كافي الحاكم (قوله) إلا إذا استدان له وليه) أي من له ولاية عليه من أب أو وصي لفقة أو غيرها مما لا بدله منه (قوله) وأمره أن يكفل المال عنه) قيد بالمال احترازا عن النفس لأن ضمان الدين قد لزمه أي لزم الصبي من غير شرط فالشرط لا يزيده إلا تأكيداً فلم يكن متبرعا فامضمان النفس وهو تسليم نفس الأب أو الوصي فلم يكن عليه فكان متبرعا به فلم يجز بجر من البدائع (قوله) ويكون ذنا في الأداء) لأن الوصي يتوب عنه في الأداء فإذا أمره بالضمان فقد أذن له في الأداء فيجب عليه الأداء نهر عن المحيط (قوله) ولولاها لطول الولي) أي فقط (قوله) ولا من مريض الأمن الثالث) لكن إذا كفل لو أرت أو عن وارث لاتصح أصلا ولو كان عليه دين محيط بماله بطلت ولو كفل ولدين عليه ثم أقر بدين محيط لا جنبي ثم مات فأنقر له أولى بتركته من المكفول له وإن لم يحيط فإن كانت الكفالة تخرج من ثلث مآبى بعد الدين صحت كلها والافقندر الثلث وإن أقر المريض أن الكفالة كانت في صحته لزمه الكل في ماله أن لم تكن لو أرت أو عن وارث وتماه في الفصل التاسع عشر من التارخانية (قوله) ولا من عبد) أي لاتصح الكفالة منه بنفس أو مال كافي الكافي وسواء كفل عن مولاه أو اجنبي كافي التارخانية (قوله) إلا أن أذن له المولى) أي بالكفالة عن مولاه أو عن اجنبي فتصح كفالته إذا لم يكن مديونا وكذا الأمة والمديرة وأم الولاد وإن كان مديونا لا يلزمه شيء ما لم يتعلق تارخانية وسيأتي تمام الكلام عليه قيل الحوالة (قوله) ولا من مكاتب الخ) أي ويطلب بها بعد عتقه وهذا لو كانت عن اجنبي كافي البحر وقال أيضا وتصح كفالة المكاتب والمأذون عن مولاهما قال في الزهر وينبغي أن يقيد ذلك بمسا إذا كانت بأمرة ثم رأيت كذلك في عقد الفرائد معزيا إلى المسودات قلت وسيأتي أيضا متا قيل الحوالة في العبد مع التقيد بكونه غير مديون مستغرق (قوله) والمدعى) أي من يكون له حق الدعوى على غيره به إذا يلزم في إعطاء الكفيل الدعوى بالنفل (قوله) مكفول له) ويسمى المالك أيضا (قوله) مكفول عنه) هذا في كفالة المال دون كفالة النفس ففي البحر عن التارخانية ويقال له مكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه أنه لكن قال الشيخ الرملي وجدنا بعضهم يقولون ووجد في التارخانية عن الأخيرة (قوله) كفيل) ويسمى ضامنا وضامنا وحاملا وزعيا وصيرا وقبلا وتماه في حاشية البحر للرملي (قوله) وسنده) أي سند الإجماع إذا إجماع الاعن مستند وإن لم يلزم علمنا به (قوله) قوله عاياه الصلاة والسلام الزعيم غارم) أي يلزمه الأداء عند المأالبة به فهو بيان لحكم الكفالة والحديث كافي الفتوح رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وقد استدلل في الفتوح لشرعيتها بقوله تعالى وإن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم وناداهم بتقديم

فلا تنفذ من صبي ولا مجنون  
إلا إذا استدان له وليه  
وأمره أن يكفل المال عنه  
فتصح ويكون ذنا في الأداء  
محيط ومفاده أن الصبي  
يطلب بهذا المال بموجب  
الكفالة ولولاها لطول  
الولي نهر ولا من مريض  
الأمن الثالث ولا من عبد  
ولو مأذونا في التجارة  
ويطلب بعد العتق إلا أن  
أذن له المولى ولا من مكاتب  
ولو باذن المولى (والمدعى)  
وهو الدائن (مكفول له  
والمدعى عليه) وهو المديون  
(مكفول عنه) ويسمى  
الأصيل أيضا (والنفس  
أو المال مكفول به ومن  
لزمته المأالبة كفيل)  
ودليها الإجماع وسنده  
قوله عاياه الصلاة والسلام  
الزعيم غارم

ماورد في الكتاب على ما في السنة والشارح لم يذكره اصلا واعلم لشهرته او لما قيل انه لا كفالة  
هنا لانه مستأجر لمن جاء بالصواع يحمل بعير والمستأجر يارمه ضمان الاجرة ولكن جوابه ان  
الكفيل كان رسولا من الملك لا وكيلا بالاستئجار والرسول سفير فكأنه قال ان الملك يقول  
لمن جاء به حمل بعير ثم قال الرسول ونا بذلك الحمل زعيم اى كفيل وبحث فيه في النهر (قوله  
وتركها احوط) اى اذا كان يخاف ان لا يملك نفسه من الندم على ما فعله من هذا المعروف  
او المراد احوط في سلامة المال لا في الديانة اذ هي بالنية الحسنة تكوّن طاعة يثاب عليها فقد  
قال في الفتح ومحاسن الكفالة جليّة وهي تفرج كرب الطالب الخائف على ماله والمطلوب  
الخائف على نفسه حيث كفيامة ما أهمهما وذلك نعمة كبيرة عليهما ولذا كانت من الافعال  
العالية وتماه فيه (قوله مكتوب في التوراة الخ) رأيت في المتن قط قيل مكتوب على باب  
من ابواب الروم وفيه زيادة على ما هنا ومن لم يصدق فليجرب حتى يعرف البلاء من السلامة  
(قوله اولها ملامة) سقط اولها من بعض النسخ وهو موجود في البحر عن المجتبى والمراد والله  
اعلم انه يعقبها في اول الامر الملامة لنفسه منه او من الناس ثم عند المطالبة بالمال يندم على  
اتلافه لماله ثم بعد ذلك يغرم المال او يتعب نفسه باحضار المكفول به لان الغرم لزوم الضرر  
ومنه قوله تعالى ان عذابها كان غراما (قوله وكفالة النفس تنعقد الخ) عبارة الكفر وتصح  
بالنفس وان تعددت قال في النهر اى بأن اخذته كفيلاً ثم كفيلاً او كان للكفيل كفيل ويجوز  
عود الضمير الى النفس بان يكفل واحد نفوسا والاوّل هو الظاهر اه وقد منا عن كافي الحاكم  
صحّة كفالة الكفيل بالمال ايضا (قوله بكفلة بنفسه) بفتح الفاء فصيح من كسر ها ويكون معنى  
حال فيتعدى بنفسه ومنه وكفلها زكريا ومعنى ضمن والتزم فيتعدى بالحرف واستعمال كثير  
من الفقهاء له متعددا بنفسه مؤول رملي عن شرح الروض (قوله مما يعبر به عن بدنه) اى بما  
يعبر به من اعضائه عن جملة البدن كراسه ووجهه ورقبته وعنقه وبدنه وروحه وذكروا في  
الطلاق الفرج ولم يذكره هنا قالوا وينبغي صحّة الكفالة اذا كانت امرأة كذا في التارخانية  
نهر وتماه فيه (قوله وبجزء شائع الخ) لان النفس الواحدة في حق الكفالة لا تجزأ فذكر  
بعضها شائعا كذكر كلهما ولو اضاف الكفيل الجزء الى نفسه ككفل لك نصفى او ثلثى فانه لا يجوز  
كذا في السراج لكن لو قيل ان ذكر بعض ما لا يجزأ كذكر كله لم يفترق الجمال نهر (قوله  
وتنعقد بضمته الخ) اما ضمته فلانه تصريح بمقتضى الكفالة لانه يصير ضامنا للتسليم والعقد  
ينعقد بالتصريح بموجبه كالبيع ينعقد بالتملك واما على فلاّنه صيغة التزام ومن هنا افق  
قارى الهداية بانه لو قال التزمت بما على فلان كان كفالة والى بمعناه هنا وتماه في النهر ثم اعلم ان  
الفاظ الكفالة كل ما ينشأ عن العهدة في العرف والعادة وفي جامع الفتاوى هذا الى اوعلى  
وانا كفيل به او قيل او زعيم كان كله كفالة بالنفس لا كفالة بالمال اه تارخانية وفي كافي  
الحاكم وقوله ضمنت وكفلت وهو الى وهو على سواء كله وهو كفيل بنفسه اه ثم ذكر في باب  
الكفالة بالمال اذا قال ان مات فلان قبل ان يوفيك مالاك فهو على فهو جائز اه فقد علم ان قوله  
اولا هو الى هو على كفيل بنفسه انما هو حيث كان الضمير للرجل المكفول به اما لو كان الضمير  
للمال فهو كفالة مال وكذا بقية الالفاظ ففي التارخانية ايضا عن الخلاصة لو قال رب المال

وتركها احوط مكتوب  
في التوراة الزعامة اولها  
ملامة واوسطها ندامة  
وآخرها غرامة تجزئ (و)  
كفالة النفس تنعقد بكفالت  
بنفسه ونحوها مما يعبر به  
عن بدنه (ك) الطلاق  
وقد منا ثمة انهم اوتعارفوا  
اطلاق اليد على الجملة وقع  
به الطلاق فكذا في الكفالة  
فتح (و) بجزء شائع  
ككفلت (ب) نصفه او ربعه  
(و) تنعقد (ب) ضمته او على  
(اولي)

مطلب  
تصح كفالة الكفيل

انا ضامن ماعليه من المال فهذا الضمان صحيح ثم قال ولو ادعى انه غصبه عبدا ومات في يده فقال  
 خله فانا ضامن بقيمة العبد فهو ضامن يأخذه منه من ساعته ولا يحتاج الى اثبات بالينة اه  
 فقد ظهر لك ان مامرا اولا عن التارخانية من ان هذه الالفاظ كفالة نفس لا كفالة مال ليس  
 المراد انها لا تكون كفالة مال اصلا بل المراد انه اذا قال انا به كفيل او زعيم الخ اى بالرجل كان  
 كفالة نفس لانها ادنى من كفالة المال ولم يصرح بالمال بخلاف ما اذا توجهت هذه الالفاظ على  
 المال فانها تكون كفالة مال لانها صريحة به فلا يراد بها الا ادنى وهو كفالة النفس مع التصريح بالمال  
 او بضميره وهذا معنى ما نقله الشلبي عن شرح القدوري للشيخ ابو نصر الاقطع من قوله  
 فاذا ثبت ان هذه الالفاظ يصح الضمان بها فلا فرق بين ضمان النفس وضمان المال اه اى اذا قال  
 ضمانت زيدا او انا كفيل به او هو على اولى يكون كفالة نفس كما افتي به في الخبرية واذا قال  
 ضمانت لك ماعليه من المال او انا كفيل به الخ فهو كفالة مال قطعا واما اذا لم يعلم المكفول به  
 انه كفالة نفس او مال فلا تصح الكفالة اصلا كما يأتي بيانه قريبا وبه علم انه لا تحرير  
 فيما قاله الشلبي بعد مامرا عن شرح الاقطع من انه ينبغي ان يقال هذه الالفاظ اذا اطلقت  
 تحمل على الكفالة بالنفس واذا كان هناك قرينة على الكفالة بالمال تمحض حينئذ الكفالة به  
 اه فانه اذا لم يعلم المكفول به بأن قال انا ضامن ولم يصرح بنفس ولا مال لا تصح اصلا كما يأتي  
 فتوجه تحمل على الكفالة بالنفس مخالف للمنفق كما تعرفه نعم لو قامت قرينة على احدهما  
 يمكن ان يقال يعمل بها كما اذا قال قائل اضمن لى هذا الرجل فقال الآخر انا ضامن فهو قرينة  
 على كفالة النفس وان قال اضمن لى ماعليه من المال فقال انا ضامن فهو قرينة على المال  
 لان الجواب معاد في السؤال فافهم واغنم تحريره هذه المسئلة فانك لا تجد في غير هذا الكتاب  
 والله الحمد (قول له او عندي) في البحر عن التارخانية لك عندي هذا الرجل او قال دعه الى كانت  
 كفالة اه يعنى بالنفس وقال في البحر ايضا عند قوله ولو قال ان لم اوافك به غدا الخ عن الحانية  
 ان لم اوافك به فمضى لك هذا المال لزمه لان عندي اذا استعمل في الدين يراد به الوجوب وكذا  
 لو قال الى هذا المال اه فهذا صريح ايضا بان عندي يكون كفالة نفس وكفالة مال بحسب  
 ما توجه اليه اللفظ وبه افتي في الخبرية والحامدية واما ما قاله في البحر عند قول الكثر  
 وبمالك عليه من ان عندي كعلي في التعليق فقط ولا تفيد كفالة بالمال بل بالنفس وما افتي به  
 من انه لو قال لا تطالب فلانا مالك عندي لا يكون كفيلا فقد رده في النهر بان مامرا عن الحانية  
 من العلة المذكورة غير مقيد بالتعاقب ورده المصنف ايضا وكذا الخبر الرمي بقوله ان مطلق  
 لفظ عندي للودعية لكنه بقرينة الدين يكون كفالة وفي الزيلعي من الاقرار انه العرف قال  
 الرمي ومقتضى ذلك ان القاضي لو سأل المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان  
 اقرارا اه (قول له بمعنى محمول) كذا عزاه المصنف الى البدائع ايضا قال ط الاظهر ان يكون  
 بمعنى فاعل لانه حامل لكفالاته (قول له) وتعتقد بقوله انا ضامن حتى تجتمع الخ اقول اشتبه هنا  
 على المصنف مسئلة بمسئلة بسبب سقط وقع في نسخة الحانية التي نقل عنها في شرحه فانه قال  
 فيه قال في الحانية وعن ابي يوسف لو قال هو على حتى تجتمع او حتى تلتقيا لا يكون كفالة لانه  
 لم يبين المضمون انه نفس او مال اه مع ان عبارة الحانية هكذا وعن ابي يوسف لو قال هو على

او عندي (او انا به زعيم)  
 اى كفيل (او قيل به)  
 اى بفلان او غيرهم او حيل  
 بمعنى محمول بدائع (و)  
 تعتقد بقوله (انا ضامن  
 حتى تجتمع او) حتى  
 (تلتقيا) ويكون كفيلا  
 الى الغاية

مطلب  
 لفظ عندي يكون كفالة  
 بالنفس ويكون كفالة بالمال

حتى تجتمعا او قال على ان اوافيك به او القاك به كانت كفالة بالنفس ولو قال انا ضامن حتى  
تجتمعا او حتى تلتقيا لا يكون كفالة لانه لم يبين المضمون انه نفس او مال اه كلام الحانية  
وفي السراج لو قال هو على حتى تجتمعا او تلتقيا فهو جائز لان قوله هو على ضمان مضاف  
الى العين وجعل الالتقاء غاية له اه يعنى ان الضمير في هو على عائد الى عين الشخص المكفول  
به فيكون كفالة نفس الى التقائه مع غيره بخلاف قوله انا ضامن حتى تجتمعا او حتى تلتقيا فلا يصح  
اصلا لان قوله انا ضامن لم يذكر فيه المضمون به هل هو النفس او المال فقد ظهر وجه  
الفرق بين المسئلتين فكان الصواب في التعبير ان يقال وتنقذ بقوله هو على حتى تجتمعا او  
تلتقيا لا بأنا ضامن حتى تجتمعا او تلتقيا لعدم بيان المضمون به فتدبه لذلك ثم ان المسئلة المذكورة  
في كافي الحاكم الذي جمع فيه كتب ظاهر الرواية وهو العمدة في نقل نص المذهب وذلك  
انه قال ولو قال نابه قبيل او زعيم او قال ضمين فهو كفيل وقال ابو يوسف ومحمد وكذلك  
لو قال على ان اوافيك به او على ان القاك به او قال هو على حتى تجتمعا او حتى توافيا او حتى  
تلتقيا وان لم يقل هو على وقال انا ضامن لك حتى تجتمعا او تلتقيا فهو باطل اه ولم يذكر قول  
ابي حنيفة في المسئلة فعلم انه لا قول له فيها في ظاهر الرواية وانما المسئلة منقولة عن الصحاحين  
فقط في ظاهر الرواية عنهما وبه علم ان قول الحانية وعن ابي يوسف ليس لحكاية الخلاف ولا  
للمريض بل هو بيان لكون ذلك منقولا عنه وكذا عن محمد كما علمت وحيث لم يوجد نص  
للإمام فالعمل على ما نقله الثقات عن اصحابه كما علم في محله (قوله تارخانية) عبارتها هو على  
حتى تجتمعا فهو كفيل الى الغاية التي ذكرها اه هكذا ذكره المصنف في المنح وانت خبير  
بان هذه المسئلة ليست التي ذكرها في متنه فان التي ذكرها في متنه لاتنقذ فيها الكفالة اصلا  
كما علمته آنفا (قوله كاتنقله في الحانية) قد اسلمت لك عبارة الحانية (قوله قال المصنف والظاهر  
انه ليس المذهب) الضمير في انه عائد الى ما نقله عن الثاني وهو الذي عبر عنه في المتن بقوله  
وقيل لا وقد علمت انه ليس في المذهب قول آخر بل هما مسئلتان احدهما تصح فيها الكفالة  
والاخرى لا تصح بلا ذكر خلاف فيهما كما حررناه آنفا (قوله لكنه استنبط الخ) يعنى ان المصنف  
قال في شرحه انه ليس المذهب مع انه في فتاويه استنبط منه ما ذكر ووجه الاستنباط  
ان الطالب والضامن لم يتفقا على امر واحد فلم يعلم المضمون به هل هو نفس او مال فلا تصح  
الكفالة (قوله ثم قال وينبغي الخ) اقول هذا مسلم اذا كان الطالب يدعى كفالة النفس  
ايضا اما لو ادعى عليه كفالة المال فقط فلا اذا اقرار يرتد بالرد ولا يؤخذ المقر بالادعوى  
افاده الرحتى (قوله على المذهب) لانهم قالوا انه ظاهر الرواية زاد في الفتح عن الواقعات  
وبه نفى وفي البحر عن الخلاصة وعليه الفتوى (قوله لانه لم يلتزم المطالبة بل المعرفة)  
فصار كقولنا انا ضامن لك على ان اوقفك عليه او على ان ادلك عليه او على منزله فتصح  
في البحر وأشار الى انه لو قال انا اعرضه لا يكون كفيلا كما في السراج (قوله والوجه  
الازوم) لانه مصدر متعد الى اثنين فقد التزم ان يعرفه الغريم بخلاف معرفته فانه  
لا يقتضى الا معرفة الكفيل للمطالب فتصح فصار معنى الاول انا ضامن لان اعرفك  
غريمك وتعريفه باحضاره للطالب والا فهو معروف له ومعنى الثاني انا ضامن لان اعرفه

(ولا)

تارخانية (وقيل لا) تنقذ  
(لعدم بيان المضمون به)  
أهو نفس او مال كاتنقله في  
الحانية عن الثاني قال  
المصنف والظاهر انه ليس  
المذهب لكنه استنبط  
منه في فتاويه انه لو قال  
الطالب ضمنت بالمال وقال  
الضامن اعاضمت بنفسه  
لا يصح ثم قال وينبغي انه  
اذا اعترف انه ضمن بالنفس  
ان يؤخذ باقراره فراجع  
(كما) لا تنقذ (في)  
قوله (انا ضامن) او كفيل  
(لمعرفته) على المذهب  
خلافًا للثاني لانه لم يلتزم  
المطالبة بل المعرفة واختلف  
في انا ضامن لتعريفه او على  
تعريفه والوجه الازوم فتح  
كأننا ضامن لوجهه لانه  
يعبر به عن الجملة سراج  
وفي معرفة فلان على بازومه  
ان يدل عليه خاتية ولا يلزم  
ان يكون كفيلا نهر

مطلب

لو قال انا اعرفه لا يكون  
كفيلا



ولا يلزم منه احضاره له لكن ما يأتي عن الحانية يفيد لزوم دلالة عليه وان لم يصير كفيلا  
قال في النهر وما مر من أنه صار كالتزامه الدلالة يؤيده قوله ولا يلزم الخ اي لا يلزم من لزوم  
دلالته عليه ان يكون كفيلا بنفسه ليرتب عليه أحكامها نهراى لانه يخرج عن ذلك بقوله هو  
في المحل القلاني فاذهب اليه فلا يلزمه احضاره أو السقر اليه اذا غاب وغير ذلك من احكام كماله  
النفس (تمة) قدمنا ان الفاظ الكفالة كل ما ينشئ عن العهدة في العرف والعادة ومن ذلك كما  
في الفتح على أن أو أفليك به أو على ان القالك به أو دعه الى ثم قال وفي فتاوى النسفي لوقال الدين  
الذي لك على فلان انا ادفعه اليك أو اسلمه اليك أو اقبضه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على  
الالتزام وقيدته في الخلاصة بما اذا قاله منجزا فلو معانا يكون كفالة نحو ان يقول ان لم يؤد فلانا  
أؤدى نظيره في النذر لوقال انا احج لا يلزمه شيء ولوقال ان دخلت الدار فلانا أحج يلزمه الحج  
اه قلت لكن لوقال ضمننت لك ما عليه أنا اقبضه وادفعه اليك يصير كفالة بالقبض والتسليم كما  
سند كره في بحث كفالة المال (فقوله) واذا كفال الى ثلاثة ايام الخ حاشا له انه اذا قال كفالت لك  
زيدا أو ما على زيد من الدين الى شهر مثلا سار كفيلا في الحال أبدا اي في الشهر وبعده  
ويكون ذكر المدة لتأخير المطالبة الى شهر لتأخير الكفالة فلو باع عبدا بألف الى ثلاثة أيام  
يصير مطالبا بالثمن بعد الثلاثة وقيل لا يصير كفيلا في الحال بل بعد المدة فقط وهو ظاهر عبارة  
الاصل وعلى كل فلا يطالب في الحال وهو ظاهر الرواية كافي التارخانية وفي السراجية وهو  
الصحيح وفي الصغرى وبه يقتضى كافي البحر قات ومقابلته ماقاله ابو يوسف والحسن انه يطالب به  
في المدة فقط وبعدها يبرأ الكفيل كالموظف أو آلى من امرأته مدة فأنهما يقعان فيما يسمى بالان  
بعضها كافي الغائبة وغيرها وفيها ايضا ولوقال كفالت فلانا من هذه الساعة الى شهر تسمى  
الكفالة بمعنى الشهر بالاختلاف ولوقال شهرا لم يذكره محمد واختلاف فيه فقيل هو كميل ابدا  
كما لوقال الى شهر وقيل في المدة فقط اي كولو قال من هذه الساعة الى شهر والحاصل انه اما  
ان يذكر الى بدون من فقول كفالت الى شهر وهي مسئلة المتن فيكون كفيلا بعد الشهر ولا يطالب  
في الحال وعند ابى يوسف والحسن هو كميل في المدة فقط واما ان يذكر من والى فقول كفالت  
من اليوم الى شهر فهو كميل في المدة فقط بالاختلاف واما ان لا يذكر من ولا الى فيقول كفالت  
شهرا او ثلاثة ايام فقيل كالأول وقيل ثالثا وفي التارخانية عن جهم التفاريق قال وانما  
اهل زماننا على انه كالثاني قات وبني عدم الفرق بين الصور الثلاث في زماننا كما هو قول  
ابى يوسف والحسن لان الناس اليوم لا يسمعون بذلك الا توقفت الدلالة المدة وانه لا كفالة  
بعدها وقد تقدم ان مبنى الفاظ الكفالة على العرف والعادة وان افطع عندي الامانة وسار  
في العرف لا كفالة بقرينة الدين وقالوا ان كلام كل عاقد وناذر وحالته هو اقرب لعمه على عرفه  
سواء وافق عرف اللغة أو لا ثم رأيت في الذخيرة قال وكان الثاني الامام الاصل ابو على النسفي  
يقول قول ابى يوسف اشبه بعرف الناس اذا كفالوا الى مدة فيعبرون بضرب المدة انهم  
يطالبون في المدة لا بعدها الا انه يجب على المتفق ان يكتب في التبرع انه اذا مضت المدة  
المذكورة فالتامضى يخرج به عن الكفالة احرازنا عن خلاف جواب الكتاب وان وجد هذا  
قرينة تدل على ارادته جواب الكتاب فهو عليه اه لكن نازع في ذلك في انفع الوسائل بأن

مطالب  
في الكفالة الموقفة

(واذا كفال الى ثلاثة ايام)  
مثلا (كان كفيلا بعد الثلاثة)  
ايضا ابدا حتى يساه

القاضي المقلد لا يحكم الا بظاهر الرواية لا بالرواية الشاذة الا ان ينصوا على ان الفتوى عليها  
 اه قات ما ذكره الامام النسفي مبنى على ان المذكور في ظاهر الرواية انما هو حيث لا عرف  
 اذ لا وجه للحكم على المتعاقدين بما لم يقصدها فليس قضاء بخلاف ظاهر الرواية وما ذكره من  
 اخراج القاضي له عن الكفالة زيادة احتياط لاحتمال كون العاقدین عالین بذلك المعنى  
 قاصدين له ولذا قال ان وجد قرينة على خلاف العرف يحكم بجواب ظاهر الرواية والله سبحانه  
 اعلم (قوله لما في المتن الخ) تعليل لما فهم من قوله ايضا من انه يكون كفيلا قبل الثلاثة اه  
 ح (قوله لو سلمه للحال برى) ويجبر الطالب على القبول كمن عليه دين مؤجل اذا عجله قبل  
 حلول الاجل يجبر الطالب على القبول خاتمة فلو لم يصير كفيلا قبل مضي المدة لم يصح تسليمه  
 فيها ولم يجبر الآخر على القبول (قوله لم يصير كفيلا أصلا) لانه لا يصير كفيلا بعد المدة لنفسهما  
 الكفالة فيه صريحا ولا في الحال على ما ذكرنا في ظاهر الرواية طهيرية (قوله ونقله الخ) نقل  
 القولين في البحر ايضا عن البرازية (قوله انه يصير كفيلا) اى في المدة فقط كما يفيد قول جامع  
 الفصولين في الفصل السادس والعشرين كفيل بنفسه الى شهر على انه برى بعد الشهر فهو كما  
 قال (قوله لكن تقوى الاول بأنه ظاهر المذهب) قلت وتقوى الثاني بأنه المتعارف بين الناس  
 بحيث لا يقصدون غيره الا ان يكون الكفيل علما بحكم ظاهر المذهب قاصدا له فلا مر ظاهر  
 (قوله لا يطالب الخ) اى في مسألة المتن (قوله لم يلزم التسليم) اى بالطلب الاول وقوله ولا أجل له  
 ثانيا اى بالطلب الثاني وهذا ما لم يدفعه فاذا دفعه اليه فان قال برئت اليك منه يبرأ في المستقبل  
 وان لم يبرأ منه فله أن يطالبه ثانيا ولا يكون ذلك براءة لانه قال في الكفالة كلما طلبته معنى فلى  
 اجل شهر فكأنه قال كلما طلبته منى وافيتك به الا ان لى اجل شهر حتى اطلبه وكلمة كما  
 تقتضى التكرار فتقتضى تكرار الموافقة كلما تكرر الطلب فبالدفع اليه يبرأ عن موافقة لزمته  
 بالمطالبة السابقة لاعن موافقة تلزمه بمطالبة توجد في المستقبل وانما يبرأ عن ذلك بصريح  
 البراء فاذا برى اليه حين دفعه مرة وجد صريح البراء ومالا فلا فاذا دفعه اليه ولم يبرأ  
 فطالبه بعد ذلك فالكفيل اجل شهر آخر من يوم طلبه لانه غير الطلب الاول بخلاف ما اذا لم  
 يدفعه مرة ذخيرة وبرزازية مخصصة قلت وحاصله انه اذا طالبه بتسليم المكفول بنفسه فله  
 اجل شهر فاذا تم الشهر فله مطالبة بالتسليم ولا أجل له في هذه المطالبة الثانية فاذا سلمه  
 وتبرأ اليه من عهده فلا شئ عليه بعد ذلك وان سلمه ولم يتبرأ ثم طالبه به لزمه تسليمه ثانيا لكن  
 يثبت له اجل شهر آخر بعد هذا الطلب فاذا تم الشهر ولم يسلمه فطالبه به فلا اجل له ما لم يسلمه الى  
 الطالب وهكذا ثم لا يخفى ان هذا في كفالة النفس اما في كفالة المال فانه بعد تسليمه لا يطالب به  
 ثانيا لان الكفالة تنهى به ولذا قال في الذخيرة ولو كفله بالف على انه متى طالبه به فله اجل شهر  
 ففى طلبه فله الاجل فاذا مضى فله اخذه منه متى شاء بالطلب الاول ولا يكون للكفيل اجل شهر  
 آخر اه وبه ظهر ان كلام الشارح محمول على كفالة المال ولعله جردت متى وكما عن العموم  
 اعدم امكانه هنا لما قلنا بخلاف كفالة النفس كما علمت (قوله بخلاف البيع) فانه لا يصح الخيار  
 فيه اكثر من ثلاثة ايام (قوله وان شرط) ينبغى كونه بالبناء للمعول ليشمل ما اذا كان الشرط  
 في لفظ الكفيل او الطالب ط (قوله احضره) اى لزمه احضاره بالشرط (قوله فيها) اى

لما في المتن وشرح المجمع  
 لو سلمه للحال برى وانما  
 المدة لتأخير المطالبة ولو  
 زاد وانما برى بعد ذلك لم  
 يصير كفيلا أصلا في ظاهر  
 الرواية وهى الحيلة في كفالة  
 لا تلزم درر واشباه قلت  
 ونقله في لسان الحكماء عن  
 ابي الليث وان عليه الفتوى  
 ثم نقل عن الواقعات ان  
 الفتوى انه يصير كفيلا اه  
 لكن تقوى الاول بأنه ظاهر  
 المذهب فتنبه (ولا يطالب)  
 بالمكفول به (في الحال)  
 في ظاهر الرواية (وبه يقتضى)  
 و صححه في السراجية  
 وفي البرازية كفيل على انه  
 متى او كلما طلب فله اجل  
 شهر صححت وله اجل شهر مذ  
 طلبه فاذا تم الشهر فطالبه  
 لزم التسليم ولا اجل له ثانيا  
 ثم قال كفيل على انه بالخيار  
 عشرة ايام او اكثر صح  
 بخلاف البيع لان مباحها  
 على التوسع (وان شرط)  
 تسليمه في وقت بعينه  
 احضره فيه ان طلبه كدين  
 مؤجل حل (فان احضره)  
 فيها (والاحبسها الحاكم)

فبالقضية المشروطة قد وفى **(قوله حين يظهر مطله)** فى بعض النسخ حتى والصواب الاول وذلك كالأكثر الكفالة حتى اقيمت عليه البيئة بخلاف ما لو اقر بها فانه لا يحبس فى اول مرة وهذا ظاهر الرواية كفى البرازية أى لظهور مطله بانكاره فصار كسئلة المديون وبه صرح فى الحانية وكأن الزيلعى لم يطلع على ذلك فذكره بحثاً فاده فى البحر **(قوله لا يحبس)** لكن لا يحول بينه وبين الكفيل فى لازمه ولا يمنع من اشغاله وفى التارخانية لو اضرت ملازمته له استوثق منه بكفيل نهر **(قوله فان غاب)** أى المكفول عنه وطلب الغريم منه احضاره نهر وهذا اذا ثبت عند القاضى غيبته ببلد آخر يعلم القاضى او بيئته اقامها الكفيل كفى البرازية وكفى الحاكم واطلقه فشمع المسافة القريبة والبعيدة كفى الفتح بحر **(قوله امهله)** أى اذا اراد الكفيل السفر اليه فان اى حبسه للبحال بلا امهال كما فى البرازية وفى التارخانية وان كان فى الطريق عذر لا يؤخذ الكفيل به بحر **(قوله واياه)** بالكسر أى رجوعه **(قوله ولولدار الحرب)** ولا تبطل بالحق بدار الحرب لانه وان كان موثقاً كمالكن بالنسبة الى ماله والا فهو حى مطالب بالتوبة والرجوع هكذا اطلقه فى النهاية وقيد فى الذخيرة بما اذا كان الكفيل قادراً على رده بان كان بيتاً وبينهم مودعة انهم يردون اليها المرتد والا لا يؤخذ به اه وهو تقيد لا بد منه بحر **(قوله لا يطالب به)** مقيد بما اذا لم يبرهن الطالب على انه بموضع كذا فان برهن امر الكفيل بالذهاب اليه واحضاره لانه علم مكانه بحر **(قوله ان ثبت ذلك بتصديق الطالب)** عبارة الزيلعى لانه عاجز وقد صدقه الطالب عليه اه فانت ترى ان الزيلعى لم يجعل ذلك شرطاً لنفى المطالبة بل بين ان فرض المسئلة فيما اذا صدقه الطالب ثم اعقب الزيلعى ذلك بقوله ولو اختلفا الى آخر ما يأتى فين حكم ما اذا لم يصدق وهو انه اذا لم يكن له خرجة معروفة فالقول للكفيل أى فلا يطالب به فعلم ان تصديق الطالب غير شرط فى نفي المطالبة تأمل وبه يعلم انه لا حاجة الى اقامة البيئة فعبارة المصنف هنا غير محررة **(قوله بما فى القية)** أى عن الامام على السندى **(قوله وحيلة دفعه)** أى دفع الطالب عن ملازمته للكفيل **(قوله فان برهن على ذلك)** أى برهن الكفيل على ان غيبته لا تدرى لكن هذه بيئة فيها نفى ولعله يقبل لكونه تبعاً والقصد اثبات سقوط المطالبة مقدسى وما قاله الرضى من ان الضمير فى برهن الطالب فغير صحيح لانه لا يناسب قوله وحيلة دفعه **(قوله ولو اختلفا)** أى بأن قال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه زيلعى **(قوله والاحلف)** عبارة الزيلعى والفتح والبحر والا فالقول للكفيل لانه متمسك بالاصل وهو الجمل ومكرر لزوم المطالبة وقال بعضهم لا يلتفت الى قول الكفيل ويحبسه القاضى الى ان يظهر عجزه لان المطالبة كانت متوجهة عليه فلا يصدق فى اسقاطها عن نفسه بما يدعى اه وكأن الشارح صرح بالتحلف اخذاً من قولهم يخاف فى كل موضع لو اقر به لزمه ثم قد علمت ان كون القول للكفيل مخالفاً للمتن فانه يقتضى انه لا يكتفى بقول الكفيل لأعرف مكانه ما لم يصدق الطالب او يبرهن عليه الكفيل نعم ما فى المتن يتشبه على قول البعض المعبر عنه فى الفتح بقل وذلك يفيد ضعفه \* **(تنبيه)** قال فى النهر ولم أر مالو برهنا وينبى ان تقدم بيئة الطالب لان معناه زيادة علم **(قوله ويبرأ الكفيل بالنفس بموت المكفول به)** أى يبرأ اصلاً بموت الشخص المطلوب والمراد انها

حين يظهر مطله ولو ظهر عجزه ابتداء لا يحبس عني **(فان غاب)** امهله مدة ذهابه واياه ولولدار الحرب عني وابن ملك **(و)** لو لم يعلم مكانه لا يطالب به **(لانه عاجز)** ان ثبت ذلك بتصديق الطالب زيلعى زاد فى البحر **(او بيئته اقامها الكفيل)** مستدلاً بما فى القية غاب المكفول عنه فلا بد ان ملازمة الكفيل حتى يحضره وحيلة دفعه ان يدعى الكفيل عليه ان خصمك طائب غيبه لا تدرى فين الى موضعه فان برهن على ذلك تندفع عنه الخصومة ولو اختلفا فان له خرجة للتجارة معروفة امر الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدرى موضعه ثم فى كل موضع قلنا بذهابه اليه للطالب ان يستوثق بكفيل من الكفيل لئلا يغيب الآخر **(ويبرأ)** الكفيل بالنفس

تعمل بموته كما به في اكثر وغيره لتحقيق محيز الكفيل عن احضاره كافي النهراى عجزا مستمرا  
 بخلاف الجهل بمكانه لاحتمال العلم به بعد فلذا قالوا هناك لا يطالب به وقالوا هنا تبطل واما  
 ما في البرازية والخلاصة من انه لو كان المكفول به ظاهرا لا يعلم مكانه ولا يوقف على اثره يجعل  
 كالموت ولا يجبره فالمراد به انه كالموت في عدم المطالبة في الحال ولذا قال ولا يجبره لافي بطلان  
 الكفالة وسقوط المطالبة اصلا والاختلاف كلامهم متونا وشروحا ونهنا على ذلك تمهيدا لما  
 تذكره قريبا من حادثة الفتوى (قول له بموت المكفول به) هذا شامل لبراءة كفيل الكفيل  
 بموت الكفيل ولبراءة تهما بموت الاصيل قال في الحاشية الكفيل بالنفس اذا اعطى الطالب  
 كفيل بنفسه فمات الاصيل برئ الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني  
 اه قال في البحر و اشار باقتضائه في بطلانها على موت المطلوب والكفيل الى انها لا تبطل  
 ببراءة الاصيل وتماه فيه وسيدكره الشارح قبيل كفالة المال (قول له اراد به الخ) كذا في المنع  
 ولا يخفى ان التوهم باق وذلك انه قال في الخلاصة لو كفل بنفسه عبد فمات العبد برئ الكفيل  
 ان كان المدعى به المال على العبد وان كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته اه ففي  
 المسائلين المكفول به نفس العبد لكن المدعى به في الاولى المال على العبد وفي الثانية رقبة  
 العبد فنقول المصنف ولو عبد يوهم انه شامل للمسائلين مع انه لا يبرأ بموت العبد في الثانية وان  
 تعذر تسليمه بالموت بل تازمه قيمته فلا بد في دفع التوهم من ان يقول ولو عبد ادعى عليه مال  
 تأمل (قول له وسيجي) اي في الباب الآتي مالو كفل برقبته اي بان كان المدعى به رقبة العبد  
 وهي المسئلة الثانية وسيجي المسائلان جميعا قبيل الحوالة (قول له وموت الكفيل) اي  
 الكفيل بالنفس لان الكلام فيه اما الكفيل بالمال فلا تبطل بموته لان حكمها بعد موته ممكن  
 فيوفي من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بأمره وكان الدين حالا فلو مؤجلا  
 فلا رجوع حتى يحل الاجل بحر وتماه في الفتح (قول له بل وارثه او وصيه يطالب الكفيل)  
 فان سلمه الى احد الورثة او احد الوصيين خاصة فلباق المطالبة باحضاره بحر عن الينايع  
 وقد يشكل عليه قولهم احد الورثة يتعصب خصما للبعيت فيماله وعليه نهر قات في جامع  
 النصولين احد الورثة يصاح خصما عن المورث فيماله وعليه ويظهر ذلك في حق الكل الا ان  
 له قبض حصته فقط اذا ثبت حق الكل اه وبه يظهر الجواب وذلك ان حق المطالبة ثابت لكل  
 واحد من الورثة فاذا استوفى احدهم حقه لا يسقط حق الباقي لان له استيفاء حقه فقط وانما  
 قام مقام الباقي في اثبات حقيهم فانهم (قول له وقيل يبرأ) اي الكفيل بموت الطالب (قول له  
 ويبرأ بدفعه الى من كفله له) اي بالتخليه بينه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول هذا خصمك  
 فعذاه ان شئت والفاقه فشمع ما اذا كان للتسامي وقت فسلمه قبله او لا لان الاجل حق الكفيل  
 فله استيفاءه كالاين المؤجل اذا قضاه قبل الاجل بحر (قول له اي في موضع يمكن الخ)  
 ويشترط عندما ان يكون هو المصغر الذي كفله فيه لا عند الامام وقولهما اوجه كافي الفتح  
 وقيل انه اختلاف عصر وزمان لاجهة وبرهان وبيانه في الزمان واحترز به عما لو سلمه  
 في برة اوسود وتماه في النهر (قول له سواء قبله الطالب او لا) فيعبر على قبوله بمعنى انه  
 ينزل قابضا كالغاصب اذا رد الدين والمدينون اذا دفع الدين منع بخلاف ما اذا سلمه اجنبي

مطلب

كفالة النفس لا تبطل بأبراء  
 الاصيل بخلاف كفالة المال

(موت المكفول به ولو عبدا)  
 اراد به دفع توهم ان العبد  
 مال فاذا تعذر تسليمه لزمه  
 قيمته وسيجي مالو كفل  
 برقبته (وموت الكفيل  
 وقيل يطالب وارثه  
 بأحضاره سراخ (لا) بموت  
 (الطالب) بل وارثه  
 او وصيه يطالب الكفيل  
 وقيل يبرأ وهبانية والمذهب  
 الاول (و) يبرأ (بدفعه الى  
 من كفله له حيث) اي  
 في موضع (يمكن خصمته)  
 سواء قبله الطالب او لا  
 (وان لم يقبل) وقت التكفيل  
 (اذا دفعته اليك فأنابري)

فلا يجبر كياً تي (قوله ويرأ بتسليمه مرة) الا اذا كان فيها ما يقتضي التكرار كما اذا كنفه على انه كما طلبه فله اجل شهر كما مر تقرير (قوله به يفتي) وهو قول زفر وهذا احدى المسائل التي يفتي فيها بقول زفر ببحر وعدتها سبعا وقال وليس المراد الحصر قلت وقد زدت عليها مسائل وذكرتها منفلومة في الفتايات قال في النهر وفي الواقعات الحسامية جعل هذا رأياً للمتأخرين لا قولاً لزفر ولفظه والمتأخرون من مشايخنا يقولون بجواب الكتاب انه يبرأ اذا سلمه في السوق او في موضع آخر في المصر بناء على عادتهم في ذلك الزمان واما في زماننا فلا يبرأ لان الناس يعينون المطلوب على الامتناع عن الحضور لغلبة الفسق فكان الشرط مفيداً فيصح وبه يفتي اه وهو الظاهر اذ كيف يكون هذا اختلاف عصر وزمان مع ان زفر كان في ذلك الزمان اه قامت فيه نظر ظاهر فكلم من مسئلة اختلاف فيها الامام واجتبابه وجعلوا الخلاف فيها بسبب اختلاف الزمان كمسئلة الاكتفاء بظاهر المدالة وغيرها وكالمسئلة المارة آنفاً وبعد نقل الثقات ذلك عن زفر كيف يفتي بكلام يحتمل انه مبنى على قوله والمشاهد اختلاف الزمان في مدة يسيرة (قوله ولو سلمه عند الامير) اي وقد شرط تسليمه عند القاضي (قوله عند قاض آخر) اي غير قاضي الرساتيق كما اجاب بعضهم واستدعته في الذببة لان اغابهم ظلمة قال ط قلت ولا خصوص للرساتيق ولا حصول ولا قوة الا بالة الى العظام (قوله ابن مالك) ونص كلامه في شرحه على الجميع ولو سلمه في السجن وقد حجب به غير الطالب لا يبرأ لانه لا يمكن من احضاره مجلس الحكم وفي المحيط هذا اذا كان السجن سجين قض آخر في بلد آخر اما لو كان سجين هذا القاضي او سجين أمير البلد في هذا المصر يبرأ وان كان قد حجب به غير الطالب لان سجنه في يده فيدخل سبيله حتى يجيب نفسه ثم يعيده الى السجن اه وفي البحر عن البرازية ولو ضمن وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ او أطلق ثم حبس ثانية فدفعه اليه فيه ان الحبس الثاني في امور التجارة ونحوها صحيح الدفع وان في امور الساطان ونحوها لا اه وفي كافي الحاكم واذا حبس المكفول به بدين او غيره اخذت الكفيل لانه بقدر على ان يدفعه مما حبس به بأداء سق الذي حجب به اه أي اذا لم يتمكن تسليمه كما يعلم من كلام المحيط المار (قوله وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب نفسه) هذا اذا كانت الكفالة الامر أي امر المطلوب والا فلا يبرأ كما في السراج عن الفوائد والوجه فيه ظاهر لانها اذا كانت بغير أمر لا يلزم المطلوب الحضور فليس مطالباً بالتسليم فاذا سلم نفسه لا يبرأ الكفيل نور وفي التتارخانية او كفيل بنفسه بلا امره فلا مالة لا كفيل عليه الا ان يضمنه في سلمه فيه اه وعليه فلا يأنهم بدم القتيكين منه فله التبر بمتخالف ما اذا كانت بأمره وانما قوله له منه من السفر انما هو اذا كانت بأمره افاده في البحر (قوله ويأيم وكيل الكفيل) لو تولى بتسليم نائبه لكان اجود وافود لان كفيل الكفيل لو سلمه برئ الكفيل ايضا كما في البرازية نور (قوله ورسوله اليه) اي الى الدليل بان دفع الطالب الى رجل يسلمه الى الطالب على وجه الرسالة فيقول الرجل ان الكفيل ارسل مني هذا يسلمه اليك (قوله لان رسوله الى غيره كالاخني) تعليل لفتوى قولك اليه فان مضيه به انه لا يبرأ لو كان رسولا الى غيره بمجبر بالتسليم وماله كافي ط لو قال الكفيل له حبس شذ هذا وسلمه افان لم يسلمه له الطالب فأخذه الرسول

ويرأ بتسليمه مرة قال  
سأته اليك بجهة الكفالة  
اولا ان طابه منه والا فلا بد  
ان يقول ذلك (ولو شرط  
تسليمه في مجلس القاضي  
سلمه فيه ولم يجز) تسليمه  
(في غيره) به يفتي في زماننا  
انما هو الناس في اعانة  
الحق ولو سلمه عند الامير  
او شرط تسليمه عند هذا  
القاضي فسلمه عند قاض  
آخر جاز ببحر ولو سلمه  
في السجن او سجين هذا  
القاضي او سجين أمير  
البلد في هذا المصر جاز ان  
ذلك (وكذا يبرأ) الكفيل  
(بتسليم المطلوب نفسه)  
المكفول المفعول (و  
بتسليم وكيل الكفيل)  
اقيامه مقامه (ورسوله)  
اليه لان رسوله الى غيره  
كالاخني

وسلمه الى الطالب بنفسه فانه يكون كتسليم الاجنبي (قوله وفيه) اي في تسليم الاجنبي يشترط  
اي زيادة على الشرط الذي بعده قبول الطالب قال في البحر وقيد بالوكيل والرسول لانه لو سلمه  
اجنبي بغير أمر الكفيل وقال سلمت اليك عن الكفيل وقف على قبوله فان قبله الطالب برى  
الكفيل وان سكنت لا اه (قوله ويشترط ان يقول كل واحد من هؤلاء) اي الثلاثة وهم  
المطلوب والوكيل والرسول وهذا دخول على المتن أراد به التنبيه على أمرين احدهما ان قول  
المصنف من كفالته قيد في الكل لا في الوكيل والرسول فقط كما قد يتوهم من عبارة المصنف  
حيث كرر لفظ بتسليم ولا في المطلوب فقط كما يتوهم من عبارة الكنتزحيث قدم قوله من كفالته  
على تسليم الوكيل ثانيهما انه لا يكفي قصد كون التسليم عن الكفالة بل لابد من التصريح به بأن  
يقول سلمت اليك عن الكفيل من كفالته فافهم لكن اقتصر في الدرر على قوله عن الكفيل  
وعزاه الى الحانية واقصر في البحر على قوله عن الكفالة وعبر في الفتح مرة بالاول ومرة  
بالثاني فعلم انه لا يلزم الجمع بينهما فلوزاد الشارح كلمة اوبان قال او من كفالته لكان اولي  
(قوله والا لا يبرأ) اي ان لم يقل احده هؤلاء ذلك لا يبرأ الكفيل (قوله ابن كمال) ومثله  
في الفتح والبحر والمنع وغيرها (قوله فان قال ان لم أواف الخ) قيد بعدم الموافقة للاحتراز  
عما في البرازية كفيل بنفسه على انه متى طالبه سلمه فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب  
وطالبه بالتسليم وعجز لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة  
لم يتحقق المعجز الموجب للزوم المال فلم يجب اه بحر (قوله اي آت) ومثله ان لم أدفعه  
اليك او ان غاب عنك نهر (قوله فهو) اي القائل وهو من تمة القول بالمعنى لانه انما يقول  
فانا ضامن لما عليه او عندي كافي الحانية وقدمر (قوله لما عليه) اشار الى انه لا يشترط تعيين  
قدر المال كما يأتي وقيد بقوله لما عليه لانه لو قال فالمال الذي لك على فلان رجل آخر وهو الف  
درهم فهو على جاز في قول ابني يوسف وقال محمد الكفالة بالنفس جائزة والكفالة بالمال باطلة  
لانه مخاطرة اذا كان المال على غيره وانما يجوز اذا كان المال عليه استحسانا ولو كفيل بنفسه  
رجل للطالب عليه مال فلزيم الطالب الكفيل واخذ منه كفيلا بنفسه على انه ان لم يواف به  
فالمال الذي على المكفول به الاول عليه جاز وليس هذا كالذي عليه مال ولم يكفل به احد  
كذا في كافي الحاكم (قوله مع قدرته عليه) صرح بهذا القيد الزيلعي والشمسي في شرح  
التقاية وكذا في البحر وقال المصنف في المنع انه قيد لازم لانه اذا عجز لا يلزمه الا اذا عجز بموت  
المطلوب او جنونه اه (قوله فلو عجز لحبس او مرض) أي مثلا فيدخل فيه ما اذا غاب  
المكفول به ولم يعلم مكانه فقد مر التصريح بأن ذلك عجز وقد علمت ان شرط ضمان المال عدم  
الموافقة مع القدرة وحيث صرحوا بان الغيبة المذكورة عجز عن الموافقة لم يتحقق القسرة ولم  
يستثنوا من العجز الا العجز بموت المطلوب او جنونه فدخلت الغيبة المذكورة في العجز واما  
ما قدمناه عن الخلاصة والبرازية من ان الغيبة المذكورة كالموت فقد علمنا ان المراد انها مثله  
في سقوط المطالبة في الحال لا من كل وجه على ان ذلك مذکور في كفالة النفس والموت هناك  
مبطل للكفالة بالنفس ومسقط للمطالبة بالكلية وليس هناك كفالة بالمال وهنا المراد ثبوت  
كفالة المال المعاقبة على عدم الموافقة مع القدرة والموت هنا محقق لكفالة المال ومثبت

وفيه يشترط قبول الطالب  
ويشترط ان يقول كل  
واحد من هؤلاء سلمت  
اليك عن الكفيل درر (من  
كفالته) اي بحكم الكفالة  
عني والا لا يبرأ ابن كمال  
فليحفظ (فان قال ان لم  
أواف) اي آت (به غدا  
فهو ضامن لما عليه) من المال  
(فلم يواف به مع قدرته عليه)  
فلو عجز لحبس او مرض لم  
يلزمه المال الا اذا عجز بموت  
المطلوب او جنونه



للضمان فاذا جعلت الغيبة المذكورة كالموت بالمعنى المراد فيأمر وهو سقوط المطالبة بالنفس للعجز عن تسليمه لا يلزم منه ثبوت ضمان المال المعلق على عدم الموافقة مع القدرة بل يلزم عدم ثبوته لتحقيق العجز وان جعلت كالموت بالمعنى المراد هنا هو ثبوت الضمان نافي قولهم مع القدرة وقد علمت ان الغيبة المذكورة عجز منافي للضمان وانهم لم يستثنوا من العجز الا الموت والجنون على ان جعلها كالموت في ثبوت الضمان خلاف ما اراده في البرازية والخلاصة لانهما انما ذكرا ذلك في كفالة النفس المجردة عن كفالة المال وقد صرح اصحاب المتن وغيرهم بان الغيبة المذكورة مسقط للمطالبة بالتسليم وذلك مناف لثبوت الضمان اي ضمان النفس فلا يصح الاستدلال بتلك العبارة على كون الغيبة المذكورة مسقط للمطالبة بالمال في مسئلتنا وانما تسقط المطالبة بالنفس فقط واما المطالبة بالمال فهي حكم الكفالة الاخرى المعلقة على عدم الموافقة مع القدرة فاذا وجد ما عقلت عليه ثبتت والا فلا ومع الغيبة المذكورة لم توجد القدرة فلا تثبت المطالبة بالمال كما لا يخفى فاذا علمت ذلك ظهر لك جواب حادثة الفتوى قريباً من كتابتي لهذا المحل \* وهي رجلان عليهما ديون فكفلهما زيد كفالة مال وكفلهما عند زيد اربعة رجال على انهم ان لم يوفوه بالمطلوبين عند حلول الاجل فالمال المذكور عليهم ثم حل الاجل وادى زيد الى اصحاب الديون وطالب الاربعة بالمطلوبين فاحضروا له احدهما وعجز واعن احضار الآخر لكونه سافراً الى بلاد الحرب ولا يدري مكانه \* فاجبت بانه لا يلزمهم المال للعجز عن الموافقة بالغيبة المذكورة فعارضني الحاكم الشرعي بعبارة البرازية المارة فأجبت بما حررت والله سبحانه اعلم (قوله كما افاده بقوله الخ) اي أفاد بعضه لانه لم يذكر الجنون لكن يفهم حكمه من الموت لان المستحق عليه تسليم يكون ذريعة الى الخصام ولا يتحقق ذلك مع الجنون كالموت (قوله أو مات المطلوب) يعني بعد الغد كذا في الفتح وبهذا يزول اشكال المسئلة وهو ان شرط الضمان عدم الموافقة مع القدرة ولا شك انه لا قدرة على الموافقة بالمطلوب بعد موته فاذا قيد الموت بما بعد الغد يكون قد وجد شرط الضمان قبله لان فرض المسئلة عدم الموافقة به غدا كما نبه عليه الشارح بقوله في الصورة المذكورة اي المقيدة بالغد لكن مفاده انه لو لم يقيد بالغد لا يثبت الضمان بالموت مع انه صرح في الفتح ايضا بانه لا فرق بين المقيد والمطلق فليتأمل ثم رأيت في كافي الحاكم قيد بقوله فوات المكفول به قبل الاجل ثم حل الاجل فالمال على الكفيل فهذا مخالف لقول الفتح يعني بعد الغد (قوله في صورتين) اي صورة عدم الموافقة مع القدرة وصورة موت المطلوب وموت المدلول وان أبطل الكفالة بالنفس فاعلمها في حق تسليمه الى الدال على حق المال بخبر (قوله بشرط متعارف) فلو قال ان وافيتك به غدا فعلى ما عليه ثم وافى به لم يلزمه المال لانه شرط لزومه ان أحسن اليه كذا في منية المفتي يعني انه تعليق بشرط غير متعارف نهر لكن في جامع الفصولين لو قال ان وافيتك به غدا والافعلي المسال لم تصح الكفالة بخلاف ان لم أوافك به غدا اه واستشكل في نور العين الفرق بين المسئلتين لان قوله والافعلي المال بمعنى ان لم أوافك به غدا قلت الظاهر ان قوله والازائد والصواب اسقاطه بدليل كلام النية وبه يزول الاشكال تدبر (قوله لعدم التنافي) اذ كل منهما للتوثق ولعله يطالبه بحق آخر يدعى به غير المال الذي كفله به معلقا كافي الفتح (قوله لفقد شرطه) وهو بقاء الكفالة بالنفس لزوالها بالابراء

مطلب  
حادثة الفتوى

كما افاده بقوله ( او مات  
المطلوب ) في الصورة  
المذكورة ( ضمن المال )  
في صورتين لانه علق  
الكفالة بالمسال بشرط  
متعارف فصح ولا يبرأ عن  
كفالة النفس لعدم التنافي  
فلو ابرأه عنها فلم يواف  
به لم يجب المال لفقد شرطه  
قيد بموت المطلوب لانه  
لومات الطالب

طلب وارثه ولومات الكفيل طوب وادته درر فان دفعه الوارث الى الطالب برى وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان المال على الوارث يعنى من تركه الميت يعنى (ولو اختلفا في الموافقة) ٣٦٠ وعندها (فالقول للطالب) لانه منكرها

وطوب بالفرق بينه وبين موت المطلوب فانها بالموت زالت ايضا واجيب بان البراء وضع  
لفسخ الكفالة فتفسخ من كل وجه والانساخ بالموت انما هو لضرورة العجز عن التسليم  
المفيد يقتصر اذ لا ضرورة الى تعديده الى الكفالة بالمال كذا في الفتح نهر (قوله طلب وارثه)  
اي طلب وارثه من الكفيل احضار المكفول به في الوقت وان مضى الوقت طلب منه  
المال (قوله طوب وارثه) اي باحضار المكفول به في الوقت وبالمال بعده (قوله فان  
دفعه) تفريع على قوله ولو مات الكفيل الخ (قوله فالقول للطالب) ويكون الامر على  
ما كان في الابتداء ولا يمين على واحد منهما لان كلا منهما مدع الكفيل البراء والطالب  
والوجوب ولا يمين على المدعى عندنا بجر عن نظم الفقه (قوله ولو اختفى الطالب) اي  
عند مجي الوقت (قوله نصب القاضى عنه وكيل) اي فيسلمه اليه وكذا لو اشترى بالخيار  
فتوارى البائع او خاف ليقضين دينه اليوم فتغيب الدائن او جعل امرها بيدها ان لم تصل  
نفقة فغيبت فالتأخرون على ان القاضى ينصب وكذا عن الغائب في الكل وهو قول ابى يوسف  
كذا في الخانية قال ابواليث هذا خلاف قول اصحابنا وانما روى في بعض الروايات عن ابى يوسف  
ولو فعله القاضى فهو حسن نهر (قوله ولا يصدق الكفيل الخ) الاولى ذكره بعد قوله لانه  
منكرها (قوله ادعى على آخر حقا) أفادته لا فرق بين ان يبين مقدارا اصلا او يبين المقدار  
ولم يبين صفة وقد جمع بين المستثنين الامام محمد في الجامع الصغير واقتصر في الكنز على الثانية  
قال في الزهر ولو تبعه المصنف لكان اولي والخلاف الآتى جار فيهما خلافا لما يوهمه كلام البحر  
(قوله تصح الدعوى) علة للمنفى بلم افاده ان صحة الدعوى وقت الكفالة غير شرط (قوله  
اي ٣ فعليه المائة) اي المائة الدينار المذكورة والاولى ان يزيد مائة دينار منكرا لاجل قوله  
حقا وقيد بكونه كفيل بقدر معلوم لما في كافي الحاكم من انه لو كفيل بنفسه على انه ان لم يواف  
به غدا فعليه ما لا طالب عليه من شئ فلم يوافق به في الغد وقال الكفيل لا شئ لك عليه فالقول  
له مع يمينه على علمه وكذلك اذا اقر الكفيل بمائة والمطلوب بمائتين صدق المطلوب على  
نفسه ولم يصدق على الكفيل ولو قال فعليه من المال ما اقربه المطلوب فاقدر المطلوب بالف  
فالكفيل ضامن لها ولو قال فعليه ما ادعى الطالب وادعى الفا وافر له بها المطلوب فالقول  
للكفيل مع يمينه على علمه اه (قوله نعمية المائة) هذا قول الامام والثاني آخرا وقال محمد  
ان لم يبينها ثم ادعى وبينها لا تانزه وتماه في الزهر (قوله اما بالينة الخ) تابع فيه صاحب  
الزهر وكأنه اخذ مما يأتى عن السراج من اشتراط اقرار المدعى عليه بالمال والينة مثل الاقرار  
لكن هذا يخالف الكلام المصنف وغيره من ان القول للمدعى كايأتى (قوله والقول له اي  
الكفل) عبارة المصنف في المنع اي لا يكفول له وهي العسواب وقد تبين الشارح الدرر واعترضه  
في العزيمة بقوله هذا سهو ظاهر والصواب للمدعى اما دراية فلان قولهم لانه يدعى الصحة  
يشهد بذلك فان ادعاء الصحة لا يوافق مدعاه واما رواية فلقوله في معراج الداية ويكون القول له  
في هذا البيان لانه يدعى الصحة والكفيل يدعى الفساد ذكره في الذخيرة اه وفي غاية البيان

(و) حينئذ (المال لازم  
على الكفيل) خانية وفيها  
ولو اختفى الطالب فلم يجده  
الكفيل نصب القاضى  
عنه وكلا ولا يصدق  
الكفيل على الموافقة الا  
بحجة (ادعى على آخر)  
حقا يعنى او مائة دينار  
ولم يبينها) اجيدة ام رديئة  
ام اشرفية تصح الدعوى  
(فقال) رجل للمدعى  
دعه فانا كفيل بنفسه  
(و) ان لم او افك به غدا  
فعليه) اي فعلى (المائة  
فلم يوافق) الرجل به غدا  
فعليه المائة التى بينها المدعى  
اما بالينة او باقرار المدعى  
عليه وتصح الكفالتان  
لانه اذا بين التحق البيان  
بأصل الدعوى فبين صحة  
الكفالة بالنفس فترتب  
عليها الثانية (والقول له)  
اي للكفيل (في البيان)  
لانه يدعى صحة الكفالة

مطلب

في المواضع التى ينصب  
فيها القاضى وكلا بالقض  
عن الغائب المتوارى  
٢ قوله لا فرق بين ان يبين  
الخ هكذا بخطه ولعله

سقط من قلمه حرف النفي والاصل بين ان لا يبين الخ نأمل اه مصححة قوله ٣ قوله اي فعليه المائة (ويقبل)  
هكذا بخطه بصمير الغيبة والذى في نسخ الشارح التى بيدى اي فعلى المائة بصمير التكلم وليحذر اه مصححة

ويقبل قول المدعى انه اراد ذلك عند الدعوى لانه يدعى الصحة اه مافي الغزمية وفي النهاية  
 فاذا بين المدعى ذلك عند القاضي ينصرف بيانه الى ابتداء الدعوى والملازمة فتظهر صحة  
 الكفالة بالنفس والمال جميعا ويكون القول قوله في هذا البيان لانه يدعى صحة الكفالة اه  
 ومثله في شرح الجامع الصغير لقاضيخان فهذه العبارات صريحة في المراد وهو ظاهر عبارات  
 المتون والهداية (قوله وكلام السراج يفيد الخ) وذلك حيث قال ولو ادعى على رجل  
 الف فانكره فقال له رجل ان لم اوافك به غدا فهي على فلم يوافقه به غدا لايأزمه شيء لان المكفول  
 عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف الكفيل بها ايضا فصار هذا مالا معاقا بخلاف فلا يجوز  
 اه (قوله فليحذر) لا يخفى ان مافي السراج لا يعارض مافي مشاهير كتب المذهب التي  
 ذكرناها وقال السائحاني الذي تحرر لي ان يجعل مافي السراج على قول محمد وقول ابي يوسف  
 ثانيا اه وهو ظاهر ولا يقال ان قول السراج فانكره يفيد التوفيق بحمل كلامهم على  
 الاقرار لانه خلاف ما فرض به المسئلة في كافي الحاكم من كون الكفيل والمداوب منكبين  
 للمال (قوله في دعوى حد وقود) قيد بالدعوى لان الكفالة بنفس اليد والقود لا يجوز  
 اجماعا كإتاني اذ لا يمكن استيفاءهما من الكفيل وقيد بالقصاص لانه في القتل والجرح اية  
 خطأ يجبر على الكفيل اجماعا لان الموجب هو المال نهر (قوله مطلقا) اي في حقه تعالى  
 اوحق عبد وهذا راجع لقوله حد والاولى ذكره عقبه (قوله وسرقة) هذا الحق التمرناشي  
 وجعله من حقوق العباد لكون الدعوى فيه شرطا بخلاف غيره لعدم اشتراطها بغير قلت  
 قد صرح به الحاكم في الكافي حيث قال ولو ادعى رجل قبل رجل انه سرق مالا منه وقال  
 ينيق حاضرة فانه يؤخذ له كفيل بنفسه ثلاثة ايام ولو قال قد قبضت منه السرقة ولكني اريد ان  
 اقيم الحد لم يؤخذ منه كفيل ثم قال واذا أقام شاهدين على السارق وعلى السرقة وهي بعينها  
 في يديه لم يؤخذ منه كفيل ولكن يحبس وتوضع السرقة على يدي عدل حتى يركب اليهود اه  
 قلت والظاهر انه يحبس ولا يكفل في الثانية لانه صار متهما بقيام اية قبل التزكية والمتهم  
 يحبس كإتاني وفي الاولى لم يحبس لان الحبس عقوبة فلا يعاينها قبل الشهادة (قوله كنعزير)  
 قال في الكافي لو ادعى رجل قبل رجل شتيمة فيها تعزير وقال ينيق حاضرة آخذ له كفيلة  
 بنفسه ثلاثة ايام لانه ليس بحد وهو من حقوق الناس الا ترى انه لو عفا عنه وتركه جاز ثم قال  
 وان أقام عليه شاهدين بالشتيمة لم يحبس ولكن يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن اليهود  
 فان زكوا عزره القاضي اسواط وان رأى ان لا يضربه وان يحبس اياما عقوبة فعل وان كان  
 المدعى عليه رجلا له مروءة وخطار استحسن ان لا يحبس ولا اعززه اذا كان ذلك اول ما فعل  
 اه (قوله لانه حق آدمي) ظاهره ان ما كان اي من التعزير من حقوقه تعالى لا يجوز  
 التكفيل كالحمد بحر (قوله والمراد بالخير) اي على قوائمه كافي البحر (قوله الملازمة)  
 اي بان يدور معه الطالب حيث دار كيلا لا يغيب عنه واذا اراد دخول داره فان شاء الطالب  
 ادخله معه والا منه الطالب عنه نهر (قوله جاز) لانه امكن ترتيب وجوبه عليه لان  
 تسليم النفس فيها واجب فيطالب به الكفيل فيعتق النعم هداية قال في الفتح ومقتضى هذا  
 التعليل صحة الكفالة اذا سرح بها في الحدود اسلامة لان تسليم النفس واجب فيها لكن

وكلام السراج يفيد اشتراط  
 اقرار المدعى عليه بالمال  
 فليحذر (لا يجبر) المدعى  
 عليه (على اعلاء الكفيل  
 بالنفس في) دعوى (حد  
 وقود) معاقا وقال لا يجبر  
 في قود وحد قذف وسرقة  
 كنعزير لانه حق آدمي  
 والمراد بالخير الملازمة لا  
 الحبس (وله اعطى) رضاه  
 كفيلا في قود وقذف و  
 سرقة (جواز) انما قال ابن كمال

لص في الفوائد الجازية على ان ذلك في الحدود التي للعباد فيها حق كحد القذف لا غير اه  
 نهر وفي البحر قدما انه لا يجوز بنفس من عليه في الحدود الخالصة (قوله وظاهر كلامهم)  
 اى حيث اقتصر على هذه الثلاثة وقد اسمعنا التصريح به في الفتح عن الجازية وذكره  
 قبل ذلك ايضا حيث قال بخلاف الحدود الخالصة حقا لله تعالى كحد الزنا والشرب لا يجوز  
 الكفالة وان طابت نفس المدعى عليه باعطاء الكفيل بعد الشهادة او قبلها ثم ذكر وجهه  
 (قوله فليكن التوفيق) اى فليكن ظاهر كلامهم المذكور توفيقا بين ما ذكره المصنف من انه  
 لو اعطى كفيل برضاء جاز وبين ما سيجي بحمل ما هنا على حقوق العباد وما سيجي على حقوقه  
 تعالى لكن فيه ان الكفالة بنفس الحد لا تصح مطلقا لان حد السرقة وان كان ملحقا بحقوق  
 العباد كما مر لكن اذا قال قبضت السرقة وقال اريد اقامة الحد لم يؤخذ له كفيل كما قدمناه  
 فالأظهر ان يكون مراده ان ما سيجي من قولهم لا تصح بنفس حد وقود هو التوفيق بينه وبين  
 ما هنا من انه لو اعطى كفيل برضاء جاز فان ذاك في انها لا تصح بنفس الحد والقود وما هنا  
 من الجواز في دعوى الحد والقود كما اشار اليه اولا حيث قال في دعوى حد وقود (قوله  
 ولا حبس فيهما) اى في الحدود والقصاص (قوله يعرفه القاضى بالعدالة) اى فلا يحتاج الى  
 تعديله (قوله لان الحبس للتهمة مشروع) اى والتهمة تثبت بأحد شطري الشهادة العدد  
 أو العدالة فتح وهذا جواب عما قد يقال الحبس اقوى من الكفالة فاذا لم يؤخذ بالادنى  
 كيف يؤخذ بالا قوى فاجاب بأن الحبس للتهمة لا للحد أفاده السامحاني (قوله وكذا تعزير  
 المتهم) اى في غير هذه المسئلة والا فهم ايضا من تعزير المتهم فان الحبس من انواع التعزير  
 وعبرة البحر وكلامهم هنا يدل ظاهرا على ان القاضى يعزير المتهم وان لم يثبت عليه وقد كتبت  
 فيها رسالة وحاصلها ان ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على  
 الثبوت بل اذا اخبر القاضى عدل بذلك عزره لتصريحهم هنا بحبس المتهم بشهادة مستورين  
 او عدل والحبس تعزير اه ملخصا وحاصله جواز تعزير المتهم فيما هو من حقوقه تعالى ويدل  
 عليه ما قدمناه آنفا عن الكافي من جواز حبسه اذا اقيمت البينة على السرقة حتى تركى  
 الشهود بخلاف ما اذا اقيمت على شتمه فانه يكفل ولا يحبس الا بعد تركيتهم فحينئذ يضرب  
 او يحبس (تنبيه) او رد في النهر ان تعزير القاضى المتهم وان لم يثبت عليه مبنى على خلاف  
 المفتى به عند المتأخرين من انه ليس للقاضى ان يقضى بعلمه ثم اجاب بأن الخلاف فيما كان  
 من حقوق العباد اما في حقوقه تعالى فيقضى فيها بعلمه اتفاقا ثم قال فما يكتب من المحاضر  
 في حق انسان فان للحاكم ان يعتمد من العدول ويعمل بموجبه في حقوقه تعالى اه ملخصا قلت  
 وهذا خاص بالتعزير لان قضاءه بعلمه في الحدود الخالصة لا يصح اتفاقا كما صرح به في الفتح  
 قيل باب التحكيم وكذا في شرح الوهبانية للشرنبلالى وجزم به في شرح ادب القضاء بالاحكامية  
 خلاف فما اجاب به في النهر غير صحيح وسيأتى تمام الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى في باب  
 كتاب القاضى الى القاضى (قوله الا في اربع) استثناء من قوله لا يلزم احدا (قوله  
 كفيل نفس) اى عند القدرة اشباه (قوله وسبجان قاض) اى اذا خلى رجلا من المسجونين  
 حبسه القاضى بدين عليه فلرب الدين ان يطلب السبجان باحضاره كما في القية اشباه وقد

وظاهر كلامهم انها في  
 حقوقه تعالى لا يجوز نهر  
 قلت وسيجيئ انها لا تصح  
 بنفس حد وقود فليكن  
 التوفيق (ولا حبس  
 فيهما حتى يشهد شاهدان  
 مستوران او) واحد  
 (عدل) يعرفه القاضى  
 بالعدالة لان الحبس للتهمة  
 مشروع وكذا تعزير المتهم  
 بحر (فوائد) \* لا يلزم  
 احدا احضار احده فلا يلزم  
 الزوج احضار زوجته  
 لسبب دعوى عليها الا في  
 اربع كفيل نفس وسبجان  
 قاض

مطلب  
 في تعزير المتهم

مطلب  
 لا يلزم احدا احضار احده  
 الا في اربع

باحضاره اذ لا يلزمه الدين لعدم موجهه (قوله والاب في صورتين) الاولى الاب اذا امر  
 أجنبيا بضمان ابنه فطلبه المضا من منه الثانية ادعى الاب مهر ابنته من الزوج فادعى الزوج  
 انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها امر القاضي الاب  
 باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا ارسل اليها امينا من امثاله ذكره  
 الولوالجي اشباه قلت والمقصود من طلب احضارها ان يسألها القاضي عن دعوى الزوج انه دخل  
 بها فان اقرت بذلك أجبرها القاضي على المصير الى بيت الزوج وان انكرت فالقول قولها  
 كذا في الولوالجية وهكذا فهمته قبل ان أراه والله تعالى الحمد فافهم وهذا مبنى على القول  
 بأنها بعد الدخول بها برضاها ليس لها منع نفسها لقبض المهر (قوله الاب يطالب باحضار  
 طفله اذا تغيب) اي اذا كان مأذونا في التجارة وطلب من رجل ان يضمنه فافهم وهذه غير الاولى  
 من صورتين السابقتين وقد مناه عن الكافي وكذا قال في جامع الفصولين من الاحكامات  
 لو تغيب الغلام وأخذ الكفيل ابا الغلام وقال انت امرتني ان اضمنه فخلصني فان الاب  
 يؤاخذ به حتى يحضر ابنه اذا الصبي في يده وتديره وكذا قالوا ان الصبي المأذون لو اعطى كفيل  
 بنفسه ثم تغيب الصبي فان الاب يطالب باحضاره بخلاف اجنبي قال اكفل بنفس زيد وكفل  
 فغاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب بأحضار زيد لانه لم يكن بيده وتديره اهـ (قوله  
 وفيها) اي في الاشياء (قوله باحضار المدعى) بالفتح اي المدعى به اذا كان متقولا (قوله وكذا  
 المدعى عليه) اي يأخذ من المدعى عليه كفيل بنفسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده وأقام  
 واحدا وادعى وقال شهودي حضور ولا يجبر على اعطاء كفيل بالمال اشباه (قوله الا في اربع  
 الخ) عبارة الاشياء ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعى عليه وصيا او وكلا ولم  
 يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في ادب القضاء للخصاف وما اذا ادعى بدل الكتابة على كاتبه  
 او دينسا غيرها وما اذا ادعى العبد المأذون الغير المديون على مولاه دينا بخلاف ما اذا  
 ادعى المكاتب على مولاه او المأذون المديون فانه يكفل كذا في كافي الحاكم اهـ (قوله  
 اذا لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة) لان المدعى عليه اذا انكر كونه وصيا او وكلا لم يكن  
 خصما عن الميت او الغائب بل هو اجنبي فاذا قال المدعى عندي بينة على كونه وصيا او وكلا  
 لم يؤخذ له كفيل من المدعى عليه بنفسه لان الوصاية او الوكالة ليست حقا على المدعى عليه  
 اما لو ثبت ذلك واراد ان يثبت دينه على الميت او الموكل فقد صار المدعى عليه خصما فاذا قال  
 للقاضي لي بينة حاضرة في المصرف فخذ لي كفيل بنفسه الى ثلاثة ايام مثلا فانه يجيبه هذا ما ظهر لي  
 في تقرير هذا المحل (قوله لا يجبر على الكفيل) وفي ظاهر الرواية يجبر كما انه يجبر على اعطاء  
 الكفيل وان كان المال حقيرا ط عن حاشية ابي السعود (قوله الا كفيل النفس) فان  
 الطالب اذا اقرانه لاحق له قبل المكفول به فان اباحيفه قال له ان يأخذ الكفيل به الا ترى  
 انه يكون وصيا يثبت عليه او وكلا في خصومة كافي (قوله واما كفالة المال الخ) معطوف  
 على قوله وكفالة النفس قال في شرح الملتقى وزاد بعضهم الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله  
 في المال فلا يحتاج الى جعله قسما ثالثا فتأمل اهـ وهو ظاهر ما في البحر عن التارخانية له  
 مال على رجل فقال لرجل للطالب ضمنت لك ماعلى فلان ان أقبضه وادفعه اليك قال ليس

والاب في صورتين في  
 الاشياء وفي حاشيتها لابن  
 المصنف معزيا لاحكامات  
 العمادية الاب يطالب  
 باحضار طفله اذا تغيب  
 وفيها القاضي يأخذ كفيل  
 باحضار المدعى وكذا  
 المدعى عليه الا في اربع  
 مكاتبه ومأذونه ووصى  
 ووكيل اذا لم يثبت المدعى  
 الوصاية والوكالة وفي شرح  
 المجمع عن محمد اذا كان  
 المدعى عليه مسرورا لا يجبر  
 على الكفيل ولو كان غريبا  
 لا يجبر انفا قابل حقه في العين  
 فقط اهـ بابر ام الاصيل يبرأ  
 الكفيل الا كفيل النفس  
 الا اذا قال لاحق لي قبله ولا  
 لموكلي ولا لقيم انا وصيه  
 ولا لوقف انا وتوليته فحينئذ  
 يبرأ الكفيل اشباه (و) اما  
 (كفالة المال)

مطلب  
 كفالة المال

هذا على ضمان المال ان يدفعه من عنده انما هو على ان يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا معاني كلام الناس ولو غضب من مال رجل الفأ فقاتله المغضوب منه وأراد أخذها منه فقتل رجل لا فقاتله فانا ضامن لها أخذها وأدفعها اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استهلك الألف وصارت ديناً كان هذا الضمان باطلاً وكان عليه ضمان التقاضي اهـ فهذه الألفاظ لا تكون كفالة بنفس المال بل بتقاضيه وهذا اذا لم يذكره معلقاً ففي جامع الفصولين قال دينك الذي على فلان انا ادفعه اليك انا اسلمه انا اقبضه لا يكون كفيلاً ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لو أتى بهذه الألفاظ منجزاً لا يصير كفيلاً ولو معلقاً كقوله لو لم يؤد فانا أؤدى فانا ادفع يصير كفيلاً اهـ وقد علم بما مر ان كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه ومن الثاني الكفالة بتسليم عين كأمانة ونحوها كما يأتي ومنه ايضاً قوله ولو غضب من مال رجل الخ لان دراهم الغضب تتعين فيجب رد عينها لو قائمة بخلاف ماذا هلكت لانها تصير ديناً فلا تصح الكفالة بدفعها بل يصير كفيلاً بالتقاضى وبه ظهر الفرق بين المسئلتين (قوله فتصح به) اطلقه فشمّل ما اذا كان الاصيل مطالباً به الآن او لا فتصح عن العبد المحجور بما يلزمه بعد العتق باستهلاك او قرض ويطالب الكفيل الآن كما لو فلس القاضي المديون وله كفيل فان المطالبة تتأخر عن الاصيل دون الكفيل كما في التارخانية نهر وشمّل كفالة المال عن الاصيل وعن الكفيل بأن كفّل عن الكفيل كفيل آخر بما على الاصيل كما قدمناه اول الباب عن الكافي وقال في البحر أطلق حجتها فشمّل كل من عليه المال حراً كان او عبداً مأذوناً او محجوراً صبيّاً او بالغاً رجلاً او امرأة مسلماً كان او ذمياً او كل من له المال لكن في البرازية الكفالة للصبي التاجر صحيحة لانه تبرع عليه ولا يصح العاقل غير التاجر روايتان اهـ وذكر الحاكم الشهيد ان الجواز قول ابى يوسف وفي التارخانية اذا كفّل رجل لصبي ان كان الصبي تاجراً صح بخطابه وقبوله وان كان محجوراً فان قبل عنه وليه او اجنبي واجاز وليه جاز وان لم يخاطب ولي ولا اجنبي بل الصبي فقط فعلى الخلاف اهـ قلت والظاهر ان مبنى الخلاف على انه هل يشترط في الكفالة القبول في المجلس ولو من فضولي وعند ابى يوسف لا يشترط وسيأتى اختلاف التصحيح وقد صرحوا بأنه يصح ضمان الولي مهر الصغيرة وسيأتى تمام الكلام عليه (قوله ولو المال مجهولاً) لا يتأثراً على التوسع وقد اجمعوا على حجتها بالدرك مع انه لا يعلم كم يستحق من المبيع نهر ويأتى في الماتن اربعة امثلة له مجهول وفي المتبع وما نوقض به من انه لو قال كفلت لك بعض مالك على فلان فانه لا يصح تنوع بل يصح عندنا والخيار للضامن ويلزمه ان يبين اى مقدار شاء اهـ وفي البحر عن البدائع لو كفّل بنفس رجل او بما عليه وهو الف جاز وعليه احدها ايها شاء اهـ ومثله في الكافي (قوله اذا كان ذلك المال ديناً صحيحاً) يأتي تفسيره ودخل فيه المسلم فيه فتصح الكفالة به كاعزاه الحانوتي الى شرح التكملة ويشترط ايضاً ان يكون الدين قائماً كما قدمه اول الباب (قوله كاسيحي) في قوله ولا لشريرك بدين مشترك فهذا دين صحيح لا تصح به الكفالة (قوله لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز) لانه اما ان يكفل نصفاً مقدراً فيكون قسمة الدين قبل قبضه او نصفاً شائماً فيصير كفيلاً لنفسه لان له ان يأخذ من المقبوض

(نصفه)

مطلب  
كفالة المال قسمان كفالة  
بنفس المال وكفالة بتقاضيه

(فتصح به ولو) المال  
(مجهولاً اذا كان) ذلك  
المال (ديناً صحيحاً) الا اذا  
كان الدين مشتركاً كاسيحي  
لان قسمة الدين قبل قبضه  
لا يجوز ظهيرة



نصفه كافي النهر عن المحيط (قوله والافى مسئلة النفقة المقررة) ما قبل هذا الاستثناء وما بعده  
 استثناء من صريح قوله اذا كان ديناً صحيحاً وهذا استثناء من مفهومه فانه يفهم منه انه اذا كان  
 الدين غير صحيح لا تصح الكفالة فقال الافي مسئلة النفقة المقررة فانها تصح الكفالة بها  
 مع انها دين غير صحيح لسقوطها بموت او طلاق وهذا اذا كانت غير مستدانة بأمر القاضي  
 والافى دين صحيح لا يسقط الا بالتقضاء او البراء وان اراد بالمقررة ما قرر منها بالتراضي او بتقضاء  
 القاضي وتصح الكفالة ايضاً بالنفقة المستقبلة كما يذكره الشارح بعد اسطر مع انها لم تنص  
 ديناً اصلاً وانما مقدمه اول الباب من انها لا تصح بالنفقة قبل الحكم فاحتمل على الماضية لانها  
 تسقط بالمضى الا اذا كانت مقررة بالتراضي او بتقضاء القاضي كما حذرناه هناك (قوله والا  
 في بدل السعاية) اي كما اذا اعتق بعضه وسعى في باقيه وفي كافي الحاكم والمستسعى في بعض قيمته  
 بعد ما اعتق بمنزلة المكاتب في قول ابى حنيفة لا يجوز كفالة احد عنه بالسعاية لمولاه ولا بنفسه  
 وكذلك المعتق عند الموت اذا لم يخرج من الثلث قبل نزوله السعاية واما المعتق على وجه فهو  
 بمنزلة الحر والكفالة لا مولى بالجعل عنه وغيره جائزة (قوله فايغز اي دين صحيح اليه) فيقال  
 هو بدل السعاية وكذا الدين المشترك كما علمته قال في النهر فان قلت دين الزكاة كذلك ولا  
 تصح الكفالة به قلت انما لم تصح لانه ليس ديناً حقيقة من كل وجه اه قلت وفي قوله كذلك  
 نظر لان الدين الصحيح ما لا يسقط الا بالاداء او البراء ودين الزكاة يسقط بالموت وبهلاك  
 المال فلا يرد السؤال من اصله (قوله واي دين ضعيف) هو دين النفقة (قوله ولو حكماً) اي  
 ولو كان البراء حكماً ط (قوله بفعل) الباب للسببية ط (قوله فيسقط دين المهر) الاولى  
 فدخل دين المهر الساقط بمطاعونها ط (قوله الابرء الحكمي) لان تعدد ذلك قبل الدخول  
 مسقط لمهرها فكأنها ابرأته منه لكن بقي ان المهر يسقط نفسه بالطلاق قبل الدخول مع انه  
 لم يوجد من الزوج ابراء اصلاً لاحقيقة ولا حكماً اذ لا يتصور كون الطلاق قبل الدخول  
 ابراء من نصف المهر لانه بطلان سقط عنه لاعتهاوقد يجاب بان المهر وجب بنفس العقد لكن  
 مع احتمال سقوطه بردها او تنيهاها ابته او تنصفه بدلالها قبل الدخول ويتأكد لزوم تمامه  
 بالوطء ونحوه حتى انه بعد تأكده بالدخول لا يسقط وان كانت الفرقة من قبل المرأة كالتن  
 اذ اتاك بقبض المبيع كما قدمناه في باب المهر وقد صرحوا هناك بدعة كفالة ولي الصغير بالمهر  
 وكذا كفالة وكيل الكبيرة ولم يقيدوه بكونه بعد الدخول ووجه ذلك والله تعالى اعلم ان احتمال  
 سقوطه او سقوط نفسه لا يغزر لانه بعد السقوط تظهر براءة الكفيل كما لا يشتر احتمال  
 سقوط ثمن المبيع باستحقاق المبيع او برده بخيار عيب او شرط او رؤية فان التكفل به  
 يبرأ من الكفالة مع ان الثمن عند العقد كان ديناً صحيحاً يصدق عليه انه لا يسقط الا بالاداء  
 او البراء اي لا يسقط الا بذلك ما لم يعرض له مسقط ناسخ حكم العقد وهو لزوم الثمن لانه باحد  
 هذه الاشياء ظهر ان العقد غير لازم للثمن في حق الماقدن فكذلك عقداً الكساح يلزم به تمام المهر  
 بحيث لا يسقط الا بالاداء او البراء ما لم يعرض له مسقط لكاه او نصفه لانه انما قد من اصله احتمال  
 لسقوطه بذلك المسقط فاذا عرض ذلك المسقط تبين انه لم يجب من اصله بخلاف سقوطه  
 بالاداء او البراء فانه مقتصر على الحال وبهذا التقرير يظهر انه لا حاجة الى ما نقله عن ابن كمال

والافي مسئلة النفقة  
 المقررة فتصح مع انها  
 تسقط بموت وطلاق اشباه  
 وكأنهم اخذوا فيها  
 بالاستحسان لا حاجة لا  
 بالقياس والافي بدل السعاية  
 عنده برازية وكأنه الحق  
 ببطل الكتابة والا فهو  
 لا يسقط لانه لا يقبل  
 التعجيل فايغز اي دين  
 صحيح ولا تصح الكفالة  
 به واي دين ضعيف وتصح  
 به (و) الدين الصحيح  
 (هو) ما لا يسقط الا بالاداء  
 او البراء ولو حكماً  
 بفعل يلزمه سقوط الدين  
 فيسقط دين المهر بمطاعونها  
 لابن الزوج الابرء  
 الحكمي ابن كمال

فاغتنم ذلك والله الحمد (قوله فلا تصح ببدل الكتابة) وكذا لا تصح الكفالة بالدية كما في الخلاصة  
والبرازية وفي الظهيرية واعلم ان الكفالة ببدل الكتابة والدية لا تصح اه ونقلها في التناخانية  
عن الظهيرية ولم ينقل فيه خلافا ونقلها صاحب النقول عن الخلاصة رملى ولعل وجهه  
ان الدية ليست دينا حقيقة على العاقلة لانها انما تجب اولا على القاتل ثم على العاقلة بطريق  
التحمل والمعاونة والظاهر انها لو وجبت في مال القاتل كما لو كانت باعترافه تصح الكفالة بها  
فتأمل وفي كافي الحاكم قال ان قتلك فلان خطأ فانا ضامن لديتك فقتله فلان خطأ فهو  
ضامن لديته (قوله بالتعجيز) بدل من قوله بدولهما وحاصله ان عقد الكتابة عقد غير  
لازم من جانب العبد فله ان يشتغل باسقاط هذا الدين بان يعجز نفسه متى اراد فلم يكن دينا  
صحيا لان العقد من اصله لم ينعقد ملزما لبدل الكتابة لانه دين للسيد على عبده ولا يستحق  
السيد على عبده دينا ولذا ليس له حبسه فظهر الفرق بينه وبين المهر والتمن فتدبر (قوله  
ولو كفل) اى ضمن بدل الكتابة (قوله يعنى الخ) هذا ذكره صاحب النهر (قوله وسيجي) اى  
عند قوله وبالعهد وبالخلاص (قوله قيد آخر) هو اذا حسب انه مجبر على ذلك لضمانه السابق  
قلت ويظهر من هذا انه يرجع على المولى لانه دفع له مالا على ظن لزومه له ثم تبين عدمه  
وحينئذ فلا فائدة للقيد الاول الا اذا كان المراد الرجوع على المكاتب تأمل ثم رأيت بعض  
المحشين ذكر مامته (قوله بكفلة الخ) اشار الى ان الكفالة بالمال لا تكون به ما يدل عليه دليل  
والا كانت كفالة نفس والى ان سائر الفاظ الكفالة المارة في كفالة النفس تكون كفالة مال  
ايضا كما حررناه هناك والى ما في جامع الفصولين من انه لو قال دينك الذي على فلان انا ادفعه  
اليك انا اسلمه انا اقبضه لا يصير كفيلا ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام كقوله كفلت  
ضمنت على الى وقد مناعته قريبا في انا ادفعه الخ لواتى بهذه الالفاظ منجيزا لا يصير كفيلا ولو  
معلقا كقوله لو لم يؤد فانا اؤدى فانا ادفع يصير كفيلا (قوله بمالك عليه) قال في البحر وسياتي  
انه لا بد من البرهان ان له عليه كذا او اقرار الكفيل والا فالقول له مع يمينه اه وقد منا  
عن الفتح صحة الكفالة بكفلة بعض مالك عليه ويجبر الكفيل على البيان (قوله وهذا يسمى  
ضمان الدرك) بفتحين وبسكون الراء وهو الرجوع بالتمن عند استحقاق المبيع وتماه في البحر  
وشرطه ثبوت الثمن على البائع بالقضاء كما سيذكره المصنف آخر الباب ويأتي بيانه (قوله  
وبما بيعت فلانا فعلى) معطوف على قوله بكفلة فهو متعلق ايضا بتصحيح لعل قوله بألف اذ  
لا يناسبه جعل ما شرطية جوابها قوله فعلى (قوله وكذا قول الرجل الخ) في الخانية قال لغيره  
ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على فدفع حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الامر لم ارد  
جميع ذلك كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما بيعت فلانا فهو على يلزمه جميع ما يابيه وهو كقوله  
لامرأة الغير كفلة لك بالنفقة ابدا يلزمه النفقة ابدا مادامت في نكاحه ولو قال لها مادامت  
في نكاحه فنفقتك على فان مات احدهما ازال النكاح لا تبقى النفقة اه وقد منا في باب النفقات  
لزوم الكفيل نفقة المدة ايضا (قوله وما غصبك فلان) وكذا ما تلف لك المودع فعلى وكذا  
كل الامانات جامع الفصولين (قوله ما هنا شرطية) اى في قوله ما بيعت وما غصبك (قوله  
اى ان بايعته فعلى لا ما اشتريته) اراد بيسان امرين كون ما مجرد الشرط مثل ان وكون

(المكفول)

(فلا تصح ببدل الكتابة)  
لانه يسقط بدولهما  
بالتعجيز ولو كفل وأدى  
رجع بما أدى بجر يعنى  
لو كفل بأمره وسيجي  
قيد آخر (بكفلة) متعلق  
بتصحيح (عنه بألف) مثال  
المعلوم (و) مثل المجهول  
بأربعة امثلة (بمالك عليه  
وبما يدرك في هذا البيع)  
وهذا يسمى ضمان الدرك  
(وبما بيعت فلانا فعلى)  
وكذا قول الرجل لامرأة  
الغير كفلة لك بالنفقة  
ابدا ما دامت الزوجية  
خانية فليحفظ (وما  
غصبك فلان فعلى) ما هنا  
شرطية اى ان بايعته فعلى  
لا ما اشتريته

المكفول به الثمن لا المبيع بقريئة التعليل وعسارة الدرر اظهر في المقصود حيث قال اى ما بايعت منه فانى ضامن لثمنه لا ما اشتريته فانى ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز كما سيأتى ثم قال وما فى هذه الصور شرطية معناه ان بايعت فلانا فيكون فى معنى التعليل اه وما كتبه ح هنا لا يخفى ما فيه على من تأمله فافهم \* (تنبيه) \* قيد بضمان الثمن لما فى البحر عن البرازية لوقال بايع فلانا على ان اصابك من خسران فعلى لم يصح اه قال الخبير الرملى وهو صريح بان من قال استأجر طاحونة فلان وما أصابك من خسران فعلى لم يصح وهى واقعة القنوى اه (قول له لماسيجي) اى فى قوله ولا بمبيع قبل قبضه وهذا فى البيع الصحيح وسيأتى تمامه (قول له بان بايعه الخ) تصوير للقبول دلالة وعسارة النهر هكذا وفى الكل يشترط القبول الا انه فى البرازية قال طلب من غيره قرضا فلم يقرضه فقال رجل اقرضه فاقرضته فانا ضامن فاقرضه فى الحال من غير ان يقبل ضمانه صريحا يصحح ويكفى هذا القدر اه وينبى ان يكون ما بايعت فلانا او ما غصبك فعلى كذلك اذا بايعه او غصب منه للحال اه ما فى النهر قلت ما ذكره فى المبايعة صحيح بخلاف الغصب فان الطالب مغضوب منه فكيف يتصور كون الغصب قبولا منه للكفالة لان الغصب فعل غير اما المبايعة فهى فعله فاقدامه عليها فى الحال يصح كونه قبولا منه فافهم (قول له الا فى كذا) هذا مامشى عليه العيني وابن الهمام قال فى الفتح لان المعنى ان بايعته فعلى درك ذلك البيع وان ذاب لك عليه شئ فعلى وكذا ما غصبك فعلى واذا صحت فعليه ما يجب بالمبايعة الاولى فلو بايعه مرة بعد مرة لا يلزمه ثمن فى المبايعة الثانية ذكره فى المجرد عن ابى حنيفة نصا وفى نوادر ابى يوسف برواية ابن سبعة يلزمه كله اه (قول له وقيل يلزم) اى فى ما مثل كذا وكذا الذى (قول له الا فى اذا) اى ونحوها مما لا يفيد التكرار مثل متى وان قال فى النهر وفى المبسوط لوقال متى او اذا او ان بايعت لزمه الاول فقط بخلاف كذا وما اه وزاد فى المحيط الذى اه ومقتضى مامر عن الفتح ان ما فى المبسوط رواية عن ابى يوسف وان الاول قول الامام ونقل ط التصريح بذلك عن حاشية سرى الدين على الزيلعي عن المحيط وغيره لكن ما فى المبسوط هو الذى فى كافى الحاكم ولم يذكر فيه خلافا فكان هو المذهب والحاصل الاتفاق على افادة التكرار فى كذا وعلى عدمها فى اذا ومتى وان والخلاف فى ما (قول له وعليه القهستاني والشرنبلالى) ومشى عليه ايضا فى جامع الفصولين (قول له ولورجع عنه الكفيل الخ) فى البرازية تبعا للمبسوط ولورجع عن هذا الضمان قبل ان يبايعه ونهاه عن مبايعته لم يلزمه بعد ذلك شئ ولم يشترط الوالو الجى نهيه عند الرجوع حيث قال لوقال رجعت عن الكفالة قبل المبايعة لم يلزم الكفيل شئ وفى الكفالة بالذوب لا يصح والفرق ان الاولى مبنية على الامر دلالة وهذا الامر غير لازم وفى الثانية مبنية على ما هو لازم اه وهو ظاهر نهر اى لان قوله كفلت لك بما ذاب لك على فلان اى بما ثبت لك عليه بالقضاء كفالة بمحقق لازم بخلاف بما بايعته فانه لم يتحقق بعد بيانه ما فى البحر عن المبسوط لان لزوم الكفالة بعد وجود المبايعة وتوجه المطالبة على الكفيل فاما قبل ذلك هو غير مطلوب بشئ ولا ملتزم فى ذمته شئاً فيصح رجوعه بوضحه ان بعد المبايعة انما اوجبتا المال على الكفيل دفعا للثمن عن الطالب لانه يقول انما اعتمدت فى المبايعة معه كفالة هذا الرجل وقد اندفع هذا

لماسيجي ان الكفالة بالمبيع لا تجوز وشرط فى الكل القبول اى ولودلالة بان بايعه او غصب منه للحال نهر ولوباع ثانيا لم يلزم الكفيل الا فى كذا وقيل يلزم الا فى اذا وعليه القهستاني والشرنبلالى فليحفظ ولورجع عنه الكفيل قبل المبايعة صح بخلاف الكفالة بالذوب

الفرور حين نهاء عن المباينة اه (قول له وبخلاف ماغصبك الناس الخ) مرتبط بالمتن قال في  
الفتح قيد بقوله فلانا ليصير المكفول عنه معلوما فان جهالته تمنع صحة الكفالة اه وقد ذكر  
الشارح ست مسائل في الاولى جهالة المكفول عنه وفي الثانية والثالثة والرابعة جهالة  
المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهالة المكفول له وهذا داخل تحت قوله الآتي ولا  
يصح بجهالة المكفول عنه الخ (قول له كقوله ماغصبك اهل هذه الدار الخ) لان فيه جهالة  
المكفول عنه بخلاف ما لوقال الجماعة حاضرين ما يبايعونه فعلى فانه يصح فايهم بايعه فعلى  
الكفيل والفرق انه في الاولى ليسوا معينين معلومين عند الخاطب وفي الثانية معينون  
والخامس ان جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة وفي التخيير لا تمنع نحو كفالت مالك على فلان  
او فلان كذا في الفتح نهرو ذكر في الفتح انه يوجب كون اهل الدار ليسوا معينين معلومين عند  
الخاطب والا فلا فرق (قول له او عاقت بشرط صريح) عاقت على قوله بكفالت من حيث المعنى  
فانه منجز فهو في معنى قولك اذا نجزت او عاقت الخ والمراد بالصريح ما صرح فيه باداة التعليق  
وهي ان او احدى اخواتها فدخل فيه بالاولى ما كان في معنى التعليق مثل على فانه  
يسمى تقييدا بالشرط لانه لا ينفك محضا كما يعلم مما مر في بحث ما يبعد تعليقه او المراد بالصريح  
ما قابل الضم في قوله ما يبايعت فلانا فعلى فان المعنى ان يبايعت كافي الفتح وقد عده في الهداية  
من امثلة المعاق بالشرط فافهم (قول له ملائم) اي موافق من الملائمة بالهمز وقد قلب ياء  
(قول له باحد امور) متعلق بموافق والباء للسببية ط (قول له بكونه شرطا الخ) بدل من احد  
امور بدل مفصل من ثل ط وعبر في الفتح بدل الشرط بالسبب وقال فان استحقاق المبيع  
سبب لوجوب الثمن على البائع للمشتري (قول له او جحدك المودع) ومثله ان تلفك المودع  
وكذا كلا الامانات كما قدمناه عن الفصولين (قول له ارق تلك) اي خطأ كافي الفتح عن الخلاصة  
وقدمناه عن الكاين وقدمنا ايضا عن عدة كتب ان الكفالة بالدية لا تصح فلي تأمل (قول له فعلى  
الدية) اراد بها البدل فيشمل باقي الامثلة (قول له ورضى به المكفول) اي المكفول له (قول له  
بخلاف ان اكلك سبع) لان فعله غير مضى من حديث جرح المجيء جبار (قول له او شرطا  
لا يمكن الاستيفاء الخ) اي لسهولة تمكن الكفيل من استيفاء المال من الاصيل قال في الفتح  
فان قدومه سبب موصل للاستيفاء منه (قول له وهو معنى قوله) اي ما ذكره من كون التقدير فعلى  
ما عليه من الدين هو معنى قوله وهو مكفول عنه (قول له او مضاربة) الضمير فيه وفيما بعده  
يرجع الى المكفول عنه اه ح وقد افاد انه لا بد ان يكون قدوم زيد وسيلة للاداء في الجملة  
وان لم يكن اميلا بخلاف ما اذا كان اجنيا من كل وجه وهذا ما حقه في النهر والرملي في  
حاشية البحر رد على ما فهمه في البحرقات ومن امعن النظر في كلام البحر لم يجد هذا الا ذلك بل  
مراده ما ذكر فانه ذكر اول اركان الكلام التقنية شامل لكون زيدا اجنيا ثم قال والحق انه لا يلزم ان  
يكون مكفولا عنه لما في البدائع لان قدومه وسيلة الى الاداء في الجملة لجواز ان يكون مكفولا  
عنه او مضاربة اه ثم قال وبعبارة البدائع ازال اللبس واوضح كل تخمين وحس اه  
فهذا نظاها في انه لم يرد الاجنبي من كل وجه تأمل (قول له وامثله كثيرة) منها ما في  
الدرية ضمننت كل مالك على فلان ان نوى وكذا ان مات ولم يدع شيئا فانا ضامن وكذا ان حل

بخلاف ماغصبك الناس  
او من غصبك من الناس  
او بايعك او قتلك او من  
غصبته او قتله فانا كفيله  
فانه باطل كقوله ماغصبك  
اهل هذه الدار فانا ضامن  
فانه باطل حتى يسمى انسانا  
ايته (او عاقت بشرط  
صريح ملائم) اي موافق  
للكفالة باحد امور ثلاثة  
بكونه شرطا للزوم الحق  
(نحو) قوله (ان استحق  
المبيع) او جحدك المودع  
او غصبك كذا او قتلك او  
قتل ابنك او صيدك فعلى  
الدية ورضى به المكفول  
جاء بخلاف ان اكلك سبع  
(او) شرطا (لا يمكن  
الاستيفاء نحو ان قدم زيد)  
فعلى ما عليه من الدين  
وهو معنى قوله (وهو)  
اي والحال ان زيدا (مكفول  
عنه) او مضاربة او مودعه  
او ضامنه جازت الكفالة  
المتعاقبة بقدومه لتوسله  
للاداء (او) شرطا (للتعذر)  
اي الاستيفاء (نحو ان غاب  
زيد عن المصير) فعلى  
وامثله كثيرة

مالك على فلان ولم يوافقك به فهو على وان حل مالك على فلان او ان مات فهو على وقد عرفت ان  
 الثانية ان غاب ولم يوافقك به فانا ضامن لما عليه فهذا على ان يوافق به بعد الغيبة وعن محمد ان  
 لم يدفع مديونك او ان لم يقضه فهو على ثم ان المطالب تقاضى المطلوب فقال المديون لا ادفعه  
 ولا اقضيه وجب على الكفيل الساعة وعنه ايضا ان لم يعطك فانا ضامن فأت قبل ان يتقاضاه  
 ويعطيه بطل الضمان ولو بعد التقاضى قال انا اعطيتك فان اعطاه مكانه او ذهب به الى السوق  
 او منزله واعطاه جاز وان طال ذلك ولم يعطه لزم الكفيل وفي القنية ان لم يؤد فلان مالك عليه  
 الى ستة اشهر فانا ضامن له يصح التعليق لانه شرط متعارف نهر قلت ويقع كثيرا في الزمان  
 ان راح لك شئ عنده فانا ضامن وهذا معنى قوله المار ان توى اى هالك وسيأتى في الحوالة ان  
 التوى عند الامام لا يتحقق الا بموته مفلسا (فقوله ولا تصح ان عاقبت بغير ملائم الحج) اعلم  
 ان ههنا مسئلتين احدهما تأجيل الكفالة الى أجل مجهول فان كان مجهولا جهالة متفاحشة  
 كقوله كفالتك بزيد او كفالت بمالك عليه الى ان يهب الريح او الى ان يجي المطر لا يصح  
 ولكن تثبت الكفالة ويبطل الاجل ومثله الى قدوم زيد وهو غير مكفول به وان كان مجهولا  
 جهالة غير متفاحشة مثل الى الحصاد او الى ياس او المهرجان او العطاء او صوم النصارى  
 جازت الكفالة والتأجيل وكذلك الحوالة ومثله الى ان يقدم المكفول به من سفره صرح  
 بذلك كله في كافي الحاكم وكذا في الفتح وغيره بلا حكاية خلاف وهذا لا نزاع فيه المسئلة الثانية  
 تعليق الكفالة بالشروط وهذا لا يخلو اما ان يكون شرطا ملائما او لا ففي الاول تصح الكفالة  
 والتعليق وقد مر وفي الثاني وهو التعليق بشرط غير ملائم مثل ان يقول اذا هبت الريح او اذا  
 جاء المطر او اذا قدم فلان الاجنبى فانا كفيل بنفس فلان او بمالك عليه فالكفالة باطلة كإتقاه  
 في الفتح عن المبسوط والحانية وصرح به ايضا في النهاية والمعراج والنهاية وشرح الوقاية  
 ومثله في اجناس الناطقى حيث قال كل موضع اضاف الضمان الى ما هو سبب للزوم المال  
 فذلك جائز وكل موضع اضاف الضمان الى ما ليس بسبب للزوم فذلك الضمان باطل كقوله  
 ان هبت الريح فمالك على فلان فعلى اه وجزم بذلك الزيلعي وصاحب البحر والنهر والمنج  
 ولكن وقع في كثير من الكتب انه يبطل التعليق وتصح الكفالة وبازم المال حالا منها حاشية  
 الهداية للبخاري ونهاية البيان وكذا الكفاية للبيهقي حيث قال فان قال اذا هبت الريح او دخل  
 زيد الدار فالكفالة جائزة والشروط باطل والمسال حال وكذا في شرح العيون لابي الليث  
 والمختار ووقع اختلاف في نسخ الهداية ونسخ الكنتز ففي بعضها كالاول وفي بعضها كالثاني  
 وقد مال الى الثاني العلامة الطرسوسى في أنفع الوسائل وأرجع ما مر عن الحانية وغيرها  
 اليه ورد عليه العلامة الشرنبلالى في رسالة خاصة وادعى ان ما في الجبازية مؤول وأرجعه الى  
 ما في الحانية وغيرها ورد ايضا على قول الدرر ان في المسئلة قوانين أقول والانصاف ما في الدرر  
 لان ارتكاب تأويل هذه العبارات وارجاع بعضها الى البعض يحتاج الى نهاية التكلف  
 والتعسف والاولى اتباع ما مشى عليه جمهور شراح الهداية وشراح الكنتز وغيرهم تبعاً  
 للمبسوط والحانية من اعلان الكفالة (فقوله ما في الهداية) حيث قال لا يصح التعليق بمجرد  
 الشرط كقوله ان هبت الريح او جاء المطر الا انه تصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة

مطالب

في تعليق الكفالة بشرط  
 غير ملائم وفي تأجيلها

فهذه جملة الشروط التي  
 يجوز تعليق الكفالة بها  
 (ولا تصح) ان علق  
 (بغير ملائم) نحو ان  
 هبت الريح او جاء المطر  
 لانه تعليق بالمطر فتبطل  
 ولا يلزم المال وما في الهداية  
 سهو كما حرره ابن الكمال

لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعتاق وتبعه صاحب الكافي  
 لكن في بعض نسخ الهداية بعد قوله اوجاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منها أجلا وحينئذ  
 فقوله الا انه تصح الكفالة الخ راجع الى مسألة الاجل فقط ولا ينافيه قوله لان الكفالة لما  
 صح تعليقها بالشرط الخ لان المراد به الشرط الملازم وقد اطال الكلام على تأويل عبارة  
 الهداية في البحر والنهر وغيرها (قوله نعم لو جعله أجلا) اي بان قال الى هبوب الريح  
 او مجي المطر ونحوه مما هو مجهول جهالة متفاحشة فيبطل التأجيل وتصح الكفالة بخلاف  
 ما كانت جهالته غير متفاحشة كالخصاد ونحوه فانها تصح الى الاجل كما قدمناه آنفا (قوله  
 في تعليق) نحو ان غصبك انسان شيئا فانا كفيل اه ح ويستثنى منه ماسيأتي متنا آخر الباب  
 وهو ما لو قال له اسلك هذا الطريق الخ وسيأتي بيانه (قوله واصله) نحو ما ذابك على الناس  
 فلي اه ح وقد صرح ايضا في الفتح بأنه من جهالة المضمون في الاضافة قلت ووجهه ان  
 ما ذاب ماض اريد به المستقبل كما يأتي فكان مضافا الى المستقبل معنى وعن هذا جعل  
 في الفصول العمادية المعلق من المضاف لان المعلق واقع في المستقبل ايضا وقدمنا انه في  
 الهداية جعل ما يابىعت فلانا من المعلق لانه في حكمه من حيث وقوع كل منهما في المستقبل  
 وبه ظهر ان كلا منهما يطلق على الآخر نظرا الى المعنى واما بالنظر الى اللفظ فاصرح فيه بإداة  
 الشرط فهو معلق وغيره مضاف وهو الاوضح فلذا غاير بينهما تبعا للفتح فافهم (قوله  
 لا تخير) بالحاء المعجمة وسماه تخيرا لكون المكفول له تخيرا كما ذكره لكن الواقع في عبارة  
 الفتح وغيره تمييز بالجيم والزاي وهو الاصول لان المراد به الحال المقابل للتعليق والاضافة  
 المراد بهما المستقبل ووجه جواز جهالة المكفول عنه في التمييز دون التعليق كما في الفتح ان  
 القياس يأتي جواز اضافة الكفالة لانها تملك في حق الطالب وانما جوزت استحسانا للتعامل  
 والتعامل فيما اذا كان المكفول عنه معلوما فبقى المجهول على القياس (قوله والتعيين  
 للمكفول له لانه صاحب الحق) كذا في البحر عند قوله وبالمال ولو مجهولا وتبعه في النهر لكن  
 جعل في الفتح الخيار لا كفيل ونصه ولو قال رجل كفلت بمالك على فلان او مالك على فلان  
 رجل آخر جاز لانها جهالة المكفول عنه في غير تعليق ويكون الخيار لا كفيل اه ومثله  
 ما في كافي الحاكم لو قال انا كفيل بفلان او فلان كان جائزا يدفع ايها شاء الكفيل فيبرأ عن  
 الكفالة ثم قال واذا كفيل بنفس رجل او بما عليه وهو مائة درهم كان جائزا وكان عليه أي  
 ذلك شاء الكفيل وايها دفع فهو بري اه وبه علم ان ما هنا قول آخر اوسبق قلم (قوله ولا  
 بجهالة المكفول له) يستثنى منه الكفالة في شركة المفاوضة فانها تصح مع جهالة المكفول له  
 لبوتها ضمنا لا صريحا كما ذكره في الفتح من كتاب الشركة (قوله وبه) اي ولا تصح بجهالة  
 المكفول به والمراد هنا النفس لا المال لما تقدم من ان جهالة المال غير مانعة من صحة الكفالة  
 والقربة على ذلك الاستدراك اه ح قلت والظاهر ان المانع هنا جهالة متفاحشة لما علمت  
 آنفا من قول الكافي لو قال انا كفيل بفلان او فلان جاز تأمل (قوله مطلقا) اي  
 سواء كانت في تعليق او اضافة او تمييز قال في الفتح والحاصل ان جهالة المكفول له تمنع  
 صحة الكفالة مطلقا وجهالة المكفول به لا تمنعها مطلقا وجهالة المكفول عنه في التعليق

(والاضافة)

لعم لو جعله اجلا صححت  
 ولزم المال للحال فليحفظ  
 (ولا) تصح ايضا بجهالة  
 المكفول عنه (في تعليق  
 واصله لا تخير) ككفلت  
 بمالك على فلان او فلان  
 فتصح والتعيين للمكفول  
 له لانه صاحب الحق (ولا  
 بجهالة المكفول له) وبه  
 مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا  
 اعرفه بوجهه لا بأسمه



والإضافة تمنع صحة الكفالة وفي التجيز لا تمنع اه و مراده بالكفول به المال عكس ما في الشرح (قوله جاز) لان الجهالة في الاقرار لا تمنع صحته بحر عن البرازية وذكر عنها ايضا لو شهدا على رجل انه كفل بنفس رجل نعرفه بوجهه ان جاء به لكن لا نعرفه باسمه جاز (قوله لم يضمن) لان فعله جبار كما مر في ان اكلت سبع (قوله اى ماثبت) قال في المنصورية الذوب وال لزوم يراد بهما القضاء فلم يقض بالكفول به بعد الكفالة على المكفول عنه لا يلزم الكفيل وهذا في غير عرف اهل الكوفة اما عرفنا فالذوب وال لزوم عبارة عن الوجوب فيجب المال وان لم يقض به اه ط وهذا اى ماذاب ماض اريد به المستقبل كما في الهداية وسيد كره الشارح ايضا اى لانه في معنى الشرط كما تقدم فلا يلزم الكفيل ما لم يقض به على الاصيل بعد الكفالة لكنه هنا لا يلزمه شئ لجهالة المكفول عنه (قوله مثال للاول) وهو جهالة المكفول عنه (قوله ونحوه ما يثبت الخ) اى هو مثال للاول ايضا (قوله مثال للثاني) اى جهالة المكفول له (قوله ولا تصح بنفس حدود قصاص) اما لو كفل بنفس من عليه الحد تصح لكن هذا في الحدود التي فيها للعباد حق كحد القذف بخلاف الحدود الخاصة كما تقدم بيانه (قوله مستأجرة له) اى للحمل (قوله لانه يلزم الخ) قال في الدرر لانه استحق عليه الحمل على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة من عنده لا يستحق الأجرة لانه اى بغير المعقود عليه الا يرى ان المؤجر لو حمله على دابة اخرى لا يستحق الاجرة فصار عاجزا ضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة لان الواجب على المؤجر الحمل مطلقا والكفيل يقدر عليه بأن يحمل على دابة نفسه اه (قوله لا التسليم) لانه لو كان الواجب التسليم لزم صحة الكفالة في المعينة ايضا لان الكفالة بتسليمها صحيحة كأيأ (قوله ولا يبيع قبل قبضه) بأن يقول لاه شترى ان هلك المبيع فعلى درر لان ماله غير مضمونة على الاصيل فانه لو هلك يفسخ البيع ويجب رد الثمن كما ذكره صدر الشريعة (قوله ومرهون وامانة) اعلم ان الايمان اما مضمونة على الاصيل او امانة فالثاني كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر والمضمونة اما بغيرها كالبيع قبل القبض والرهن فانما مضمونان بالثمن والدين واما بنفسها كالبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمغصوب ونحوه مما تجب قيمته عند الهلاك وهذا تصح الكفالة به كما ذكره المصنف دون الاولين لفقد شرطها وهو ان يكون المكفول مضمونا على الاصيل لا يخرج عنه الا بدفع عينه او بدله هذا خلاصة ما في البحر وغيره (قوله فاو بتسليمها صح في الكل) اى في الامانات والمبيع والمرهون فاذا كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شئ كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب تسليمها على الاصيل كالعارية والاجارة جازت الكفالة بتسليمها والا فلا درر اى وان لم يجب تسليمها على الاصيل كالوديعة ومال المضاربة والشركة فلا تجوز لان الواجب عليه عدم المنع عند الطلب لا الرد وهذا التفصيل جزم به شراح الهداية (قوله ورجعه الكمال) اى رجعه ما في الدرر من صحته في تسليم الامانات كغيرها وحاصل ما ذكره الوجه عندى صحة الكفالة بتسليم الامانة اذا لاشك في وجوب ردها عند الطلب غير انه في الوديعة واخويها يكون بالتخلية وفي غيرها بحمل المردود الى ربه قال في الذخيرة الكفالة بتمكين المودع من الاخذ صحيحة اه وما ذكره

جاز و اى رجل اتى به وحلف انه هو برأزاية وفي السراجية قال اضيفه وهو يخاف على دابته من الذئب ان اكل الذئب حارك فأنا ضامن فأكله الذئب لم يضمن (نحو ماذاب) اى ماثبت (لك على الناس) او على (احد منهم فعلى) مثال للاول ونحوه ما يثبت به احدا من الناس معين الفتوى (او ماذاب) عليك (لناس او لاحد منهم عليك فعلى) مثال للثاني (ولا) تصح (بنفس حدود قصاص) لان النسيابة لا تجرى في العقوبات (ولا) بحمل دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبد معين مستأجر لهما) اى للخدمة لانه يلزم تغيير المعقود عليه بخلاف غير المعين لوجوب مطلق الفعل لا التسليم (ولا) ببيع (قبل قبضه) (ومرهون وامانة) بأعيانها فاو بتسليمها صح في الكل درر ورجعه الكمال

السرخسي من ان الكفالة بتسليم العارية باطلة فهو باطل لما في الجامع الصغير والمبسوط  
انها صحيحة ونص القدوري انها بتسليم المبيع جائزة واقره في الفتح وانتصر له في العناية بانه  
لعله اطلع على رواية اقوى من ذلك فاخترها واعترضه في النهر بانه امر موهوم قال في البحر  
ورده على السرخسي مأخوذ من معراج الدراية ويساعده قول الزيلعي ويجوز في الكل ان  
يتكفل بتسليم العين مضمونة او امانة و قيل ان كان تسليمه واجبا على الاصيل كالعارية  
والاجارة جازوا الا فلا فأفاد ان التفصيل بين امانة وامانة ضعيف اهـ (قوله) فلو هلك  
المستأجر ( بفتح الجيم قال في الفتح ولو عجز اى عن التسليم بأن مات العبد المبيع والمستأجر  
او الرهن انفسخت الكفالة على وزان كفالة النفس (قوله) وصح لو ثمننا اى صح تكفله الثمن  
عن المشتري واحتار به عن تكفل المبيع عن البائع فانه لا يصح لانه مضمون بغيره وهو الثمن  
كما تقدم والمراد بقوله لو ثمننا اى ثمن مبيع يباع صحيحا لما في النهر عن التارخانية لو ظهر فساد  
المبيع رجع الكفيل بما اداه على البائع وان شاء على المشتري ولو فسد بعد صحته بان الحقا به  
شرطا فاسدا فالرجوع للمشتري على البائع يعنى والكفيل يرجع بما اداه على المشتري وكان  
الفرق بينهما انه بظهور الفساد تبين ان البائع أخذ شيئا لا يستحقه فيرجع الكفيل عليه  
وان الحقا به شرطا فاسدا لم يتبين ان البائع حين قبضه قبض شيئا لا يستحقه اهـ وفيه ايضا  
وقالوا لو استحق المبيع برئ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولو رد عليه  
بغير بقضاء او بغيره او بخيار رؤية او شرط برئ الكفيل الا ان تكون الكفالة لغريم  
فلا يبرأ والفرق بينهما فيما يظهر انه مع الاستحقاق تبين ان الثمن غير واجب على المشتري  
وفي الرد بالعيب ونحوه وجب المسقط بعد ما تعلق حق الغريم به فلا يسرى عليه اهـ (قوله)  
الا ان يكون الخ قال في النهر وقدمنا انه لو كفل عن صبي ثمن متاع اشتراه لا يلزم الكفيل  
شيء ولو كفل بالدرك بعد قبض الصبي الثمن لا يجوز وان قبله جاز اهـ ومسئلة الدرك  
فيما لو كان الصبي بائعا وهو الذى قدمه في النهر عند قول الكثر اذا كان ديننا صحيحا (قوله)  
وكذا لو مضمونا الخ لان هذه الاعيان مضمونة بنفسها على الاصيل فيلزم الضامن  
احضارها وتسليمها وعند الهلاك تحب قيمتها وان مستهلكه فالضامن لقيمتها نهر بخلاف  
الاعيان المضمونة بغيرها كالبيع والرهن وبخلاف الامانات على ما تقدم زيلعي (قوله)  
والا فهو امانة كامر اى في البيوع واذا كان امانة لا يكون من هذا النوع بل من نوع  
الامانات وقدم حكمها (قوله) وبدل صلح عن دم اى لو كان البدل عبدا مثلا فكفيل به  
انسان صحت فان هلك قبل القبض فعليه قيمته بجر و تقييده بالدم يفيد ان الكفالة ببديل  
الصلح في المال لا تصح لانه اذا هلك انفسخ لكونه كالبيع ط (قوله) وخاع عطف على  
صلح اى وبدل خلع (قوله) ومهر اى وبدل مهر فتصح الكفالة في هذه المواضع بالعين  
كعبد مثلا لان هذه الاشياء لا تبطل بهلاك العين كافي البحر (قوله) بنوعها اى بالنفس  
والمال (قوله) ولو فضوليا اى ويتوقف على اجازة الطالب وبه ظهر ان شرط الصحة  
معلق القبول واما قبول الطالب بخصوصه فهو شرط النفاذ كما افاده ابن الكمال و في

قوله هلك المستأجر مثلا  
لاشئ عليه ككفيل النفس  
(وصح) ايضا (لو)  
المكفول به (ثمننا) لكونه  
دينا صحيحا على المشتري  
الا ان يكون صبيا محجورا  
عليه فلا يلزم الكفيل  
تبعا للاصيل خانية (و)  
كذا لو (مضمونا) ومقبوضا  
على سوم الشراء ان سعى  
الثمن والا فهو امانة كامر  
(ومبيعا فاسدا) وبدل  
صلح عن دم وخلع ومهر  
خانية والاصل انها تصح  
بالاعيان المضمونة بنفسها  
لا بغيرها ولا بالامانات  
(و) لا تصح الكفالة  
بنوعها (بلا قبول  
الطالب) او نائبه ولو  
فضوليا

كافي الحاكم اكفل بكذا عن فلان فلان فقال قد فعلت والطالب نائب ثم قدم فرضى بذلك  
 جاز لانه خاطب به مخاطب وان لم يكن وكيفا وللكتيل ان يخرج من الكفالة قبل قدوم  
 الطالب وفي البحر عن السراج لو قال ضمنت ما فلان على فلان وهما غائبان فقبل فضولي ثم  
 بلغهما واجازا فان اجاب المطلوب او لا ثم الطالب جازت وكانت كفالة بالامر وان بالعكس  
 كانت بلا امر وان لم يقبل فضولي لم تجز مطلقا وان كان الطالب حاضرا وقبل ورضى المطلوب  
 فان رضى قبل قبول الطالب رجع عليه وان بعده فلا اه وعلمه في الحانية بان الكفالة تمت  
 اى يقبل الطالب او لا ونفذت ولزم المال الكفيل فلا تتغير بأجازة المطلوب اه وبه علم  
 ان اجازة المطلوب قبل قبول الطالب بمنزلة الامر بالكفالة فللكفيل الرجوع بما ضمن فتنبه  
 لذلك \* (تنبيه) \* قدمنا انه لو كفل رجل لصبي صح بقبوله لو ما ذونا والا فقبول وليه او قبول  
 اجنبى واجازة وليه وان لم يقبل عنه احد فعلى الخلاف اى فعندها لا يصح وعليه فلو ضمن  
 للصغيرة مهرها لم يصح الا بقبول كما ذكر وهذا لو اجنبيا ففي باب الاولياء من الحانية زوج  
 صغيرته وضمن لها مهرها عن الزوج صح ان لم يكن في مرض موته فاذا بلغت وضمنت الاب  
 لم يرجع على الزوج الا اذا كان بامرهم وان زوج ابنة الصغير وضمن عنه المهر في صحته جاز  
 ويرجع بما ضمن في مال الصغير قياسا وفي الاستحسان لا يرجع وتماه هناك (قول له واختاره  
 الشيخ قاسم) حيث نقل اختيار ذلك عن اهل الترجيح كالمجبوبى والنسبى وغيرهما واقره الرولى  
 وظاهر الهداية ترجيحه لتأخير دليلهما وعليه المتون (قول له ولو اخبر عنها الخ) بيان لاستثناء  
 مستثنين من قوله ولا تصح بلا قبول الطالب وفي استثناء الاولى نظر كما يظهر من التعايل (قول له  
 بمال فلان) الاولى جعل ماموصولة وجعل اللام متصلة بفلان على انها جارة كما يوجد في بعض  
 النسخ (قول له وارث المريض) قيد به لانه لو قال هذا في الصحة لم يجز ولم يلزم الكفيل شئ وهذا  
 قول محمد وهو قول أبى يوسف الاول ثم رجع وقال الكفالة جائزة كافي وجزم بالاول في الفتح  
 عن المبسوط (قول له الملى) اى الذى عنده ما يبنى بدينه (قول له لانه وصية) تعاليل للثانية وترك  
 تعاليل الاولى لظهوره فان الاخبار عن العقد اخبار عن ركنيه الايجاب والقبول اه ح  
 فليست في الحقيقة كفالة بلا قبول وما ذكر في وجه الاستحسان من انها وصية هو احد  
 وجهين في الهداية قال ولهذا تصح وان لم يسم المكفول لهم وانما تصح اذا كان له مال  
 الوجه الثانى ان المريض قائم مقام الطالب لحاجته اليه ترفيفا لذمته وفيه نفع للطالب فصار  
 كما اذا حضر بنفسه فعلى الاول هى وصية لا كفالة وعن الثانى بالعكس واعترض الاول  
 بأنه يلزم عدم الفرق بين حال الصحة والمرض الا ان يؤول بأنه في معنى الوصية وفيه بعد  
 واعترض الثانى في البحر بأنه لا فائدة في الكفالة لانا حيث اشترطنا وجود المال فالوارث  
 يطالب به على كل حال واجاب في النهر بأن فائدته تظهر في تفرغ ذمته تأمل قال في النهر  
 والاستثناء على الاول منقطع وعلى الثانى متصل ولذا كان ارجح الا ان مقتضاه مطالبة الوارث  
 وان لم يكن للميت مال اه قلت الظاهر ان هذا وصية من وجه وكفالة من وجه فيراعى  
 الشبه من الطرفين لانهم ذكروا للاستحسان وجهين متتافين فعلم ان المراد مراعاتهما  
 بالقدر الممكن والزعم التأوها (قول له الصحة اوجه) ايده في الحواشى السعدية بأن الوارث

مطلب

في ضمان المهر

(في مجلس المقد) وجوزها  
 الثانى بلا قبول وبه يفتى  
 درر وبرزازية واقره في  
 البحر وبه قالت الاثمة  
 الثلاثة لكن نقل المصنف  
 عن الطرسوسى ان الفتوى  
 على قولهما واختاره  
 الشيخ قاسم هذا حكم  
 الانشاء (ولو اخبر عنها)  
 بأن قال انا كفيل بمال فلان  
 على فلان (حال غيبة الطالب  
 او كفل وارث المريض)  
 الملى (عنه) بأمره بأن يقول  
 المريض لو ارثته تكفل عني  
 بما على من الدين فكفيل به  
 مع غيبة الغرماء (صح) في  
 الصورتين بلا قبول اتفاقا  
 استحسانا لانه وصية فلو  
 قال لاجنبى لم يصح وقيل  
 يصح شرح يجمع وفي  
 الفتح الصحة اوجه

حيث كان مطالباً بالدين في الجملة كان فيه شبهة الكفالة عن نفسه في الجملة فكان ينبغي ان لا يجوز كفالته فاذا جازت للمصر في الوجهين فكفالة الاجنبي وهي سالمة عن هذا المانع اولى ان تصح اه واقره في النهر (قول له وحقق انها كفالة) اي وبني عليه صحتها من الاجنبي لكن يرد عليه الغاء احد وجهي الاستحصال واذا مشينا على ما قلنا من اعمال الوجهين وتوفير الشبهين بالوصية والكفالة لم يضرنا لان الاجنبي يصح كونه وصيا وكونه كفيلاً (قول له لكن يرد عليه توقفها على المال) حيث قيد بكون المريض ملياً والكفالة عن المريض لا توقف على المال قلت وهذا وارد على كونها كفالة من كل وجه وقد علمت ان لها شبهين واشترائط المال مبني على شبه الوصية كما ان اشتراط المرض مبني على شبه الكفالة دون الوصية (قول له لماره) اصل التوقف لصاحب البحر والجواب لصاحب النهر ولا يخفى عدم افادته دفع التوقف لان مبني التوقف وجود الشبهين نعم على ما حققه في الفتح من انها كفالة حقيقة لا ينتظر لكن علمت ما فيه وقديقال ان اشتراط المال مبني على شبه الوصية دون الكفالة كما علمت وبه يظهر انه ليس المراد دفع الورثة من مالهم بل من مال الميت وذلك يفيد الانتظار ويفيد ايضا انه لو هلك المال بعد الموت لا يلزم الورثة ولم أره صريحاً (قول له ولو ضمنه) اي لو ضمن الوارث المريض الملى بعد موته في غيبة الطالب (قول له ولعله قول الثاني للمصر) اي من تجوز الكفالة بلا قبول وهذا الحمل متعين لانها اذا لم تصح عندها في حال الصحة لا تصح بعد الموت بالاولى ولان وجه كونها كفالة في المرض قيام المريض مقام الطالب في القبول (قول له اختلفا في الاخبار والانشاء) راجع لمسئلة المصنف الاولى اي اذا قال انا كفيل زيد فقال الطالب كنت مخبراً بذلك فلا يحتاج لقبولي وقال الكفيل كنت منشأً للكفالة فالقول للمخبر لانه يدعي الصحة والآخرا الفساد كذا في شرح الجامع لقاضي خان (قول له بدین ساقط) اي بسبب موته مفلساً (قول له عن ميت مفلس) هو من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه ببحر (قول له الا اذا كان به كفيل او رهن) استثناء من قوله ساقط ولو حذف ساقط او اشم على بقوله لانه يسقط بموته ثم استثنى منه لكان اوضح يعني ان الدين يسقط عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته او رهن قال في البحر قيد بالكفالة بعد موته لانه لو كفيل في حياته ثم مات مفلساً لم تبطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلساً لا يبطل الرهن لان سقوط الدين في احكام الدنيا في حقه للضرورة فتقدرها بقدرها فابقيناه في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا في المعراج ولا يلزم مما ذكر صحة الكفالة به حيثئذ للاستغناء عنها بالكفيل وبسبب الرهن ط (قول له او ظهر له مال) في كافي الحاكم لو ترك الميت شيئاً لا يفي لزوم الكفيل بقدره (قول له على الطريق) المراد به الحفر في غير ملكه (قول له لزمه ضمان المال في ماله وضمن النفس على ما قلته) هذا زيادة من الشارح على ما في البحر (قول له وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة والمستند يثبت اولا في الحال ويلزمه اعتبار قوتها حيثئذ به لكونه محل الاستيفاء ببحر عن التحرير اي ويلزم ثبوته في الحال اعتبار قوة الذمة حين ثبوته به اي بالدين وقوله لكونه محل الاستيفاء زيادة من البحر على ما في التحرير (قول له وهذا) الاشارة الى ما في المتن (قول له مطلقاً) اي ظهر له مال اولا (قول له ولو تبرع به) اي بالدين اي بايقائه (قول له صح اجماعاً)

( لانه )

حقق انها كفالة لكن يرد عليه توقفها على المال ولوله مال غائب هل يؤمر الغريم بانتظاره او يطلب الكفيل لم أره وينبغي على انه وصية ان ينتظر لا على انها كفالة وقيدنا بأمره لان تبرع الوارث بضمانه في غيبتهم لا يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موته صح سراج ولعله قول الثاني لمصر نهر وفي البرازية اختلفا في الاخبار والانشاء فالقول للمخبر (د) لا تصح (بدین) ساقط ولو من وارث (عن ميت مفلس) الا اذا كان به كفيل او رهن معراج او ظهر له مال فتصح بقدره ابن مالك او لحقه دين بعد موته فتصح الكفالة به بأن حفر بئراً على الطريق فتلف به شيء بعد موته لزمه ضمان المال في ماله وضمن النفس على ما قلته لثبوت الدين مستنداً الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة ببحر وهذا عنده وصحها مطلقاً به قالت الثلاثة ولو تبرع به احد صح اجماعاً

لانه عند الامام وان سقط لكن سقوطه بالنسبة الى من هو عليه لا بالنسبة الى من هو له فاذا كان باقيا في حقه حل له اخذه **(قوله)** ولا تصح كفالة الوكيل بالثمن وكذا عكسه وهو وكيل الكفيل بقبض الثمن كما سيأتي في الكفالة بحر قيد بالوكيل لان الرسول بالبيع يصح ضمانه الثمن عن المشتري ومثله الوكيل ببيع الغنائم عن الامام لانه كالرسول وقيد بالثمن لان الوكيل بتزويج المرأة لو ضمن لها المهر صح لكونه سفيرا ومعبرا بحر وقيد بالكفالة لانه لو تبرع باداء الثمن عن المشتري صح كافي النهر عن الحثانية **(قوله)** فيما وكل ببيع (الاولى ان يقول اى ثمن ما وكل ببيع قيد به لان الوكيل بقبض الثمن لو كفله يصح كافي البحر **(قوله)** لان حق القبض له بالاصالة) ولذا لا يبطل بموت الموكل وبعزله وجاز أن يكون الموكل وكفلا عنه في القبض وللاوكيل عزله وتماه في البحر **(قوله)** ومفاده الخ هو لصاحب البحر وتبعه في النهر **(قوله)** ولذا لو أبرأه بمدا الهمة بضمير التثنية **(قوله)** لما مر اى في الوكيل من قوله لان حق القبض له الخ **(قوله)** ولان الثمن الخ ذكره الزيلعي وقوله امانة عندها اى عند الوكيل والمضارب وهذا بعد القبض اشار به الى انه لا فرق في عدم صحة الكفالة بين ان تكون قبل قبض الثمن او بعده ووجه الاول ما مر ووجه الثاني ان الثمن بعد قبضه امانة عندها غير مضمونة والكفالة غرامة وفي ذلك تغيير لحكم الشرع بعدم ضمانه بالاتعد وايضا كفالتها لما قبضه كفالة الكفيل عن نفسه وأما ما مر من صحة الكفالة بتسليم الامانة فذلك في كفالة من ليست الامانة عنده **(قوله)** ولا تصح للشريك الخ مفهومه انه لو ضمن اجنبى لاحد الشريكين بحصته تصح والظاهر انه يصح مع بقاء الشركة فما يؤديه الكفيل يكون مشتركا بينهما كما لو ادى الاصيل تأمل **(قوله)** ولو بأثر تفسير للاطلاق واشار به الى ان ما وقع في الكفر وغيره من فرض المسئلة في ثمن المبيع غير قيد **(قوله)** مع الشركة بان ضمن نصفاشائنا **(قوله)** يصير ضامنا لنفسه لانه ما من جزء يؤديه المشتري او الكفيل من الثمن الا لشريكه فيه نصيب زيلعي **(قوله)** ولو صح في حصة صاحبه بان كفله نصفامقدرا **(قوله)** وهذا لا يجوز لان القسمة عبارة عن الافراز والحيازة وهو ان يصير حق كل واحد منهما مفرزا في حين على جهة وهذا لا يتصور في غير العين لان الفعل الحسى يستدعى محلا حسيا والدين حكى وتماه في الزيلعي **(قوله)** نعم لو تبرع جاز اى لو ادى نصيب شريكه بلا سبق ضمان جاز ولا يرجع بما أدى بخلاف صورة الضمان فانه يرجع بمادفع اذ قضاء على فساد كافي جامع الفصولين **(قوله)** كالوكان صفتين بأن سمي كل منهما لنصيبه ثمنا صح ضمان احدهما نصيب الآخر لا امتياز نصيب كل منهما فلا شركة بدليل ان له اى للمشتري قبول نصيب احدهما فقط ولو قبل الكل وتقد حصة احدهما كان للناقد قبض نصيبه وقد اعتبروا هنا لتعدد الصفقة تفصيل الثمن وذكروا في البيوع ان هذا قولهما واملحوله فلا بد من تكرار لفظ بعث بحر **(قوله)** ولا تصح الكفالة بالمهدة بان يشتري عبدا فيضمن رجل المهدة للمشتري نهر **(قوله)** لاشتباه المراد بها لانطلاقها على الصك القديم اى الوثيقة التي تشهد للبائع بالملك وهى ملكه فاذا ضمن بتسليمها للمشتري لم يصح لانه ضمن ما لم يقدر عليه وعلى العقد وحقوقه وعلى الدرك وخيار الشرط فلم تصح الكفالة للجهالة نهر قلت فلو فسرهما بالدرك صح كالمواشهر لانطلاقها عليه في العرف

(و) لا يصح كفالة الوكيل  
(بالثمن للموكل) فيما وكل  
ببيع لان حق القبض له  
بالاصالة فيصير ضامنا  
لنفسه ومفاده ان الوصى  
والناظر لا يصح ضمانهما  
الثمن عن المشتري فيما باعاه  
لان القبض لهما ولذا لو  
أبرأه عن الثمن صح وضمانا  
(و) لا تصح كفالة المضارب  
(لرب المال) اى بالثمن لما مر  
ولان الثمن امانة عندها  
فالضمان تغيير لحكم الشرع  
(و) لا تصح للشريك بدين  
مشترك) مطلقا ولو بأثر  
لانه لو صح الضمان مع  
الشركة يصير ضامنا لنفسه  
ولو صح في حصة صاحبه  
يؤدى الى قسمة الدين قبل  
قبضه وهذا لا يجوز نعم  
لو تبرع جاز كما لو كان  
صفتين (و) لا تصح  
الكفالة (بالمهدة)  
لاشتباه المراد بها

لزوال المانع تأمل (قوله ولا بالخلاص) أي عند الامام وقالوا تصح والخلاف مبنى على تفسيره  
 فهما فسرهما بتخليص المبيع أن قدر عليه ورد الثمن أن لم يقدر عليه وهذا ضمان الدرك في  
 المعنى وفسره الامام بتخليص المبيع فقط ولا قدرته عليه نهر (قوله متى ادى بكفالة  
 فاسدة رجع كصححة) لم أر هذه العبارة في جامع الفصولين وإنما قال في صورة الضمان أي  
 ضمان احد الشريكين يرجع بمادفع اذا قضاه على فساد فيرجع كالوادي بكفالة فاسدة ونظيره  
 لو كفل ببذل الكتابة لم يصح فيرجع بمادى اذ حسب انه مجبر على ذلك لضمانه السابق وبمثله  
 لو ادى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا وكيل البيع اذا ضمن الثمن لموكله لم يجز فيرجع  
 ولو ادى بغير ضمان جاز ولا يرجع اهـ (قوله ولو كفل بأمره) شمل الامر حكما كما اذا كفل  
 الاب عن ابنه الصغير مهر امرأته ثم مات الاب واخذ من تركته كان للورثة الرجوع في نصيب  
 الابن لانه كفالة بأمر الصبي حكما لثبوت الولاية فان ادى بنفسه فان اشهد رجع والا لا كذا في  
 نكاح المجمع وكما لو جحد الكفالة فبرهن المدعى عليها بالامر وقضى على الكفيل فادى فانه  
 يرجع وان كان متاقضا لكونه صار مكذبا شرعا بالقضاء عليه كذا في تلخيص الجامع الكبير  
 نهر وقدمنا قريبا عند قول الشارح ولو فضولا ان اجازة المطلوب قبل قبول الطالب بمنزلة  
 الامر بالكفالة ونقله ايضا في الدر المنثور عن القهستاني عن الحائلي ويأتي الاشارة اليه في كلام  
 الشارح قريبا (قوله أي بأمر المطلوب) فلو بأمر اجنبي فلا رجوع اصلا ففي نور العين عن  
 الفتاوى الصغرى امر رجلا ان يكفل عن فلان لفلان فكفل وادى لم يرجع على الامر اهـ  
 (قوله او على انه على) أي على ان ماتضمنه يكون على قال في الفتح فلو قال اضمن الالف التي  
 لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء لجواز ان يكون القصد ليرجع او لطلب التبرع فلا يلزم المال  
 وهذا قول أبي حنيفة ومحمد اهـ لكن في النهر عن الحائلي على كفى فلو قال اكفل لفلان بالف  
 درهم على او انقده الف درهم على او اضمن له الالف التي على او اقضه ماله على ونحو ذلك  
 رجع بمادفع في رواية الاصل وعن أبي حنيفة في المجرى اذا قال لا اضمن لفلان الالف التي له  
 على فضمنها وادى اليه لا يرجع اهـ فلم ان ما في الفتح على رواية المجرى وقد جزم في الوولوالية  
 بالرجوع وانما حكى الخلاف في نحو اضمن له الف درهم اذا لم يقل عنى او هي له على ونحوه  
 فعندهما لا يرجع الا اذا كان خليطا وعند أبي يوسف يرجع مطلقا ومثله في الذخيرة وكذا في  
 كافي الحاكم قال في النهر واجمعوا على ان المأمور لو كان خليطا رجع وهو الذي في عياله من  
 والد او ولد او زوجة او اجير والشريك شركة عنان كذا في النسابيع وقال في الاصل  
 والخليط ايضا الذي يأخذ منه ويعطيه ويدانيه ويضع عنده المال والظاهر ان الكل يعطى  
 لهم حكم الخليط وتماه فيه قلت وما استظهره مصرح به في كافي الحاكم (قوله وهو غير صبي  
 الخ) قال في جامع الفصولين الكفالة بأمر انما توجب الرجوع لو كان الامر بمن يجوز  
 اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي محجور ولو أمره ويرجع على القن بعد عتقه اهـ قال  
 في البحر بخلاف المأذون فهما لصحة امره وان لم يكن اهلا لها أي للكفالة (قوله رجع بما  
 ادى) شمل ما اذا صالح الكفيل الطالب عن الالف بنحو سائة فيرجعها لابل بالاف لانه اسقاط  
 او ابراء كافي البحر وقال ايضا ان قوله رجع بما ادى مقيد بما اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل

(فلو)

(و) لا (بالخلاص) أي  
 بتخليص مبيع يستحق  
 لعجزه عنه ثم لو ضمن  
 بتخليصه ولو بشره ان قدر  
 والا فبرد الثمن كان كالدرك  
 عني (قاعدة) متى ادى  
 بكفالة فاسدة رجع  
 كصححة جامع الفصولين  
 ثم قال ونظيره لو كفل  
 ببذل الكتابة لم يصح  
 فيرجع بمادى اذا حسب  
 انه مجبر على ذلك لضمانه  
 السابق واقره المصنف  
 فليحفظ (ولو كفل  
 بأمره) أي بأمر المطلوب  
 بشرط قوله عنى او على انه  
 على وهو غير صبي وعبد  
 محجورين ابن مالك  
 (رجع) عليه (بمادى)



فلوكفل عن المستأجر الاجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لارجوع له كما في اجارات  
البرازية اه قلت ونظيره مالو أدى الاصيل قبله ففي حاوى الزاهدى الكفيل بأمر الاصيل  
أدى المال الى الدائن بعدما أدى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع به لانه شئ حكى فلا فرق فيه بين  
العلم والجهل كقول الوكيل اه اى بل يرجع على الدائن (قوله ان أدى بماضين) الاولى  
حذف الباء (قوله وان أدى اردأ) ان وصلية اى ان لم يؤد ما ضمن لا يرجع بما أدى بل بما ضمن  
كما اذا ضمن بالجيد فأدى الارداً او بالعكس (قوله للملكه الدين بالاداء الخ) اى يرجع بما ضمن  
لا بما أدى لان رجوعه بحكم الكفالة وحكمها انه يملك الدين بالاداء فيصير كالطالب نفسه  
فيرجع بنفس الدين فصارك اذا ملك الكفيل الدين بالارث بان مات الطالب والكفيل وارثه  
فانما له عينه وكذا اذا وهب الطالب الدين للكفيل فانه يملكه ويطالب به المكفول بعينه  
وصحت الهبة مع ان هبة الدين لا يصح الا بمن عليه الدين وليس الدين على الكفيل على المختار  
لان الواهب اذا أذن للموهور بقبض الدين جاز استعسانا وهنا بعقد الكفالة سلطه على  
قبضه عند الاداء وهذا بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما أدى لانه لم يملك الدين بالاداء  
وتمامه في الفتح (قوله وان غيره) اى وان كفل بغير امره لا يرجع (قوله الا اذا أجاز في  
المجلس) اى قبل قبول الطالب فلو كفل بمحضرتيما بلا امره فرضى المطلوب ولا يرجع ولو رضى  
الطالب اولاً لالتزام العقد به فلا يتغير قهستانى عن الحلية وقدمناه ايضا عن السراج (قوله  
وحيلة الرجوع بلا امر الخ) عبارة الولو الحلية رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر على تسليمه  
فقال له الطالب ادفع الى مالى على المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فأراد ان يؤديه على وجهه  
يكون له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك ان يدفع الدين الى الطالب ويهبه الطالب ماله  
على المطلوب ويوكله بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع لانه  
لودفع المال اليه بغير هذه الحيلة يكون متطوعاً ولو أدى بشرط ان لا يرجع لا يجوز اه ولا يخفى  
انه ليس في ذلك كفالة مال بل كفالة نفس فقط لكن اذا سلم له الرجوع بدون كفالة بهذه  
الحيلة فعقد الكفالة اولى لكن علمت اننا ان هبة الطالب الدين للكفيل لا يشترط فيها الاذن  
بقبضه لان عقد الكفالة يتضمن اذنه بالقبض عند الاداء الظاهر انه لا فرق في ذلك بين هبتها  
بأذن المطلوب او بدونه فقول الشارح ويوكله بقبضه غير لازم متبايناً في مسألة الولو الحلية لانها  
ليس فيها عقد كفالة بالمال فلذلك ذكر فيها التوكيل بالقبض اذ لا تصح الهبة بدونه وأورد انه  
اذا دفع دين الاصيل برى الاصيل من دينه فلا يرجع له عليه الا اذا دفع قدر الدين من غير  
تعرض لكونه دين الاصيل اى بأن يدفعه للطالب على وجه الهبة قال ابن ابي عمير في مسألة  
الولو الحلية اما على ما ذكره الشارح من فرض المسئلة في الكفيل فلا امر فلا لما علمت من  
ان الكفيل يملك الدين بمجرد الهبة ويرجع بعينه على الدائن فافهم نعم ينبغي ان يكون  
الهبة سابقة على أداء الكفيل والا كانت هبة دين مستوفى فاداء فلا تصح (قوله لان تملكه  
بالاداء) اى تملك الكفيل الدين انما يثبت له بالاداء فاداء يصير كالطالب كما قررناه  
آتفاً فحينئذ يثبت له حبس المطلوب (قوله لتعبر ان يقال نعم للاصيل دفع رهن للكفيل  
الى الكفيل رهن بالدين فله اخذه والا) تعبر ان يقال نعم للاصيل دفع رهن للكفيل

ان أدى بما ضمن والا قبا  
ضمن وان أدى اردأ للملكه  
الدين بالاداء فكان  
كالطالب وكالملك بهبة  
اوارث عيني (وان غيره  
لا يرجع) لتبرعه الا اذا  
اجاز في المجلس فيرجع  
عمداً وحيلة الرجوع  
بلا امر ان يهبه الطالب  
الدين ويوكله بقبضه  
ولو الحلية (ولا يطالب  
كفيل) اصيلاً (بما قبل  
ان يؤدي) الكفيل (عنه)  
لان تملكه بالاداء نعم  
للكفيل اخذ رهن من  
الاصيل قبل ادائه خانية  
(فان فرم) الكفيل  
(لازمه) اى لازم هو  
الاصيل ايضا حتى يتحصنه

لثلاث يومهم لزوم الدفع على الاصيل بطلب الكفيل وقد تبين الشارح في هذا التعبير صاحب البحر  
 اخذا من عبارة الخانية مع انها انما تفيد ما قلنا فانه قال فيها ذكر في الاصل انه لو كفّل بمال  
 مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذلك جاز ولو كفّل بنفس رجل على انه ان  
 لم يواف به الى سنة فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول عنه بالمال رهنا  
 الى سنة كان الرهن باطلا لانه لم يجب المال للكفيل على الاصيل بعد وكذا لو قال ان مات فلان  
 ولم يؤدك فهو على ثم اعطاه المكفول عنه رهنا لم يجز وعن ابي يوسف في النوادر يجوزاه (قوله  
 واذا حبسه له حبسه) في حاشية المنع للرمل اقول سيأتي في كتاب القضاء من بحث الحبس  
 ان المكفول له يتمكن من حبس الكفيل والاصيل وكفيل الكفيل وان كثروا اه (قوله  
 هذا اذا كفّل بأمره الخ) تقييد لقول المصنف فان لزوم لازمه الخ وقيد ايضا في البحر بحثا  
 بما اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمته اه وقيد في الشرع بلالية ايضا  
 بما اذا لم يكن المطلوب من اصول الطالب فلو كان اياه مثلا ليس له حبس الكفيل لما يلزم من  
 فعل ذلك بالمطلوب وهو ممتنع اى لانه لا يحبس الاصل بدين فرعه واذا امتنع اللازم امتنع  
 الملزوم واعترضه السيد ابو السعود بمنع الملازمة وبأنه مخالف للمنقول في القهستاني  
 فلا يقول عليه وان تبين بعضهم اه قلت وعبارة القهستاني وان حبس حبس هو المكفول  
 عنه الا اذا كان كفيلاً عن أحد الابوين او الجددين فانه ان حبس لم يحبس به يشترط قضاء الخلاصة  
 اه ولا يخفى ان المتبادر من هذه العبارة ما اذا كان الطالب اجنيا والمطلوب اى المدين اصلا  
 للكفيل لا للطالب وهذا غير ما في الشرع بلالية وهو ما اذا كان المطلوب اصلا للطالب لا  
 للكفيل فما في الشرع بلالية تقييد لقولهم ان للطالب حبس الكفيل وما في القهستاني تقييد  
 لقولهم للكفيل حبس المكفول اذا حبس اى اذا كان المكفول اصلا للكفيل فالطالب  
 الاجنبي حبس الكفيل وليس للكفيل اذا حبس ان يحبس المكفول لكونه اصلا بخلاف ما  
 اذا كان المكفول اصلا للطالب انه ليس للطالب حبس الكفيل لانه يلزم من حبسه له ان يحبس  
 هو المكفول فيلزم حبس الاصل بدين فرعه وقد ذكر ذلك الشرع بلالى في رسالة خاصة  
 وذكر فيها انه سئل عن هذه المسئلة ولم يجد فيها نقلا وحقق فيها ما ذكرناه لكن ذكر الخير  
 الرمل في حاشية البحر في باب الحبس من كتاب القضاء انه وقع الاستفتاء عن هذه المسئلة ثم قال  
 للكفيل حبس المكفول الذي هو اصل الدائن لانه انما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع  
 عليه بما أدى فهو محسب بدينه فلم يدخل في قولهم لا يحبس اصل في دين فرعه لانه انما حبسه  
 اجنبي فيثبت له عليه ملخصا ومفاده ان للطالب الذي هو فرع المكفول حبس الكفيل  
 الاجنبي لان الكفيل ليس المكفول ما لم يحبس الطالب ولا يخفى ان المكفول انما يحبس  
 بدين الطالب حقيقة فيلزم الاصل بدين فرعه وان كان الحابس له مباشرة غير الفرع  
 لم يظهر ما ذكره الخير الرمل على ان الكفالة تضم ذمة الى ذمة في الدين لكن علمت ان الكفيل  
 لا يملك الدين قبل الاداء فبقى الدين الرب ولزم المحذور والله سبحانه اعلم فافهم (قوله  
 يوجب براءتهما) اى براءة الكفيل والرب و لزم المحذور والله سبحانه اعلم فافهم (قوله  
 والاظهر تعلقه بمحذوف على انه حال من وقوله للطالب قيل متعلق بأداء قلت وفيه بعد  
 الى

(واذا حبسه له حبسه)  
 هذا اذا كفّل بأمره ولم يكن  
 على الكفيل للمطلوب دين  
 مثله والا فلا ملازمة ولا  
 حبس سراج وفي الاشياء  
 اداء الكفيل يوجب  
 براءتهما للطالب

ونظيره قوله الآتي برئت الى قافهم (قوله الا اذا احاله) فان الحوالة كياتي نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فهو في حكم الاداء فصح الاستثناء فافهم (قوله) وشرط براءة نفسه فقط (حينئذ يبرأ الكفيل دون الاصيل وللطالب أخذ الاصيل او المحال عليه بدنيته مالم يتوالمال على المحال عليه وبدون هذا الشرط يبرأ الاصيل ايضا لان الدين عليه والحوالة حصلت باصل الدين فتضمنت براءة كليهما كافي البحر عن السراج (قوله) ويرى الكفيل باداء الاصيل (وكذا يبرأ لو شرط الدفع من وديعة فهلك في الكافي لو كفل بالف عن فلان على ان يعطيها اياه من وديعة لفلان عنده جاز فان هلك الوديعة فلا ضمان على الكفيل اه وفيه ايضا في باب بطلان المال عن الكفيل بغير اداء ولا ابراء لو كفل عن رجل بالثمن فاستحق المبيع من يده او رده بعيب ولو بلا قضاء او باقالة او بخيار رؤية او بفساد المبيع يرى الكفيل وكذا لو بطل المهر او بعضه عن الزوج بوجه يرى مما بطل عن الزوج اوضح من المشتري الثمن لغريم البائع فاستحق المبيع من يد المشتري بطلت الكفالة ايضا وكذلك الحوالة اما لو رده المشتري بعيب ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل ويرجع به على البائع وكذا لو هلك المبيع قبل التسليم اوضح من الزوج مهر المرأة لغريمها ثم وقعت بينهما فرقة من قبله او من قبلها لم يبطل الضمان وتماه فيه (قوله الا اذا برهن) اي الاصيل على ادائه قبل الكفالة فيبرأ اي الاصيل فقط اي دون الكفل لانه اقر به هذه الكفالة ان الالف على الاصيل وبهذا يظهر ان الاستثناء منقطع لما في البحر من ان هذا ليس من البراءة وانما يتبين ان لادين على الاصيل والكفيل عومل باقراره اي لان اليانة لما قامت على الاداء قبل الكفالة علم ان ما كفل به الكفيل غير هذا الدين بخلاف ما اذا برهن انه قضاء بعد الكفالة ففي البحر انهما يبرآن (قوله) صوابه نهر فانه نقل عن القنية براءة الاصيل انما توجب براءة الكفيل اذا كانت بالاداء أو الابراء فان كانت بالخلف فلا لان الخلف يفيد براءة الخالف فحسب اه والظاهر انه مصور فيما اذا كانت الكفالة بغير أمره والاقول اه اكفل عن فلان بكذا اقرار بالمال لفلان كافي الخاتبة وغيرها وحينئذ فاذا ادعى عليه المال فانكر وحلفه يرى وحده وانما قلنا كذلك لانه لو ادعى الاصيل الاداء فعليه اليانة لا يمين تأمل (قوله) ولو أبرأ الطالب الاصيل (الح) محل براءة الكفيل بأبراء الطالب الاصيل اذا لم يكفل بشرط براءة الاصيل فان كفل كذلك يرى الاصيل دون الكفيل لانها حوالة ط ولو قال ولو يرى الاصيل لشمل ما في الخاتبة لومات الطالب والاصيل وارثه يرى الكفيل ايضا اه بحر (قوله) يرى الكفيل بشرط قبول الاصيل وموته قبل القبول والرد يقوم مقام القبول ولورده ارتد وهل يعود الدين على الكفيل أم لا خلاف كذا في الفتح نهر وفي التارخانية عن المحيط لا ذكر لهذه المسئلة في شيء من الكتب واختلاف المشايخ فمنهم من قال لا يبرأ الكفيل اي برد الاصيل الا براءة كافي رد الهبة ومنهم من قال يبرأ الكفيل اه قال في الفتح وهذا بخلاف الكفيل فانه اذا أبرأه صح وان لم يقبل ولا يرجع على الاصل ولو كان ابراء الاصيل أو هبته أو تصدق عليه بعد موته فعند أبي يوسف القبول والرد لورثة فان قبلوا صح وان ردوا ارتد وقال محمد لا يرتد بردهم كالأبراءهم في حال حياته ثم مات وهذا يختص بالأبراء اه (قوله) كافر اي قبيل الكفالة بالمال (قوله) وتأخر الدين عنه

مطلب  
فيما يبرأ به الكفيل عن المال

الا اذا احاله الكفيل على  
مديونه وشرط براءة نفسه  
فقط (ويرى) الكفيل  
(باداء الاصيل) اجماعا  
الا اذا برهن على ادائه قبل  
الكفالة فيبرأ فقط كالأ  
حلف بحر (ولو أبرأ)  
الطالب (الاصيل) او اخر  
عنه (اي اجله) يرى  
الكفيل (تبعاً للاصيل  
الا كفيل النفس كافر  
(وتأخر) الدين (عنه)  
تبعاً للاصيل الا اذا صالح  
المكاتب عن قتل العمد  
بمال ثم كفله انسان ثم عجز  
المكاتب

من تبط بقوله أو أخر عنه وشمل كفيلا الكفيل فإذا أخر الطالب عن الاصيل تأخر عن الكفيل وكفيله وإن أخر عن الكفيل الأول تأخر عن الثاني أيضا لأن الاصيل كافي الكافي وشرطه أيضا قبول الاصيل فلورده ارتد كما أفاده في الفتح (قوله تأخرت مطالبة المصالح) مصدر مضاف الى مفعوله والمراد به المكاتب والفاعل والى القتل الى فاعله والمراد به الولي والمفعول المكاتب فإن المصالحة مفاعلة من الطرفين وهذا أولى لثلاييم الاظهار في مقام الاضمار فافهم ومثل هذه المسئلة ما لو كفل العبد المحجور بماله بعد عتقه فان المطالبة تتأخر عن الاصيل الى عتقه ويطلب كفيله للحال لكن في هذين الفرعين تأخر لا يتأخر الطالب فلم يبدل في كلام المصنف كما أفاده في البحر والنهر (قوله ولا ينكس) أي لو أبرأ الكفيل أو أخر عنه أي أجله بعد الكفالة بالمال حالا لا يبرأ الاصيل ولا يتأخر عنه قال في النهر وإذا لم يبرأ الاصيل لم يرجع عليه الكفيل بشئ بخلاف ما لو وجبه الدين أو تصدق عليه به حيث يرجع اهـ (قوله نعم لو تكفل بالحال مؤجلا) أفادته لو كان مؤجلا على الاصيل فكفيل به تأخر عنهما بالاولى وإن لم يسم الاجل في الكفالة كما صرح به في الكافي وغيره (قوله لان تأجيله على الكفيل تأجيل عليهما) هذا التعليق غير تام فان العلة كافي الفتح هي ان الطالب ليس له حال الكفالة حتى يقبل التأجيل الا الدين فبالضرورة يتأجر عن الاصيل بتأجيل الكفيل اما في مسئلة المتن وهي ما اذا كانت الكفالة ثابتة قبل التأجيل فقد تقرر حكمها وهو المطالبة ثم طرأ التأجيل عن الكفيل فينصرف الى ما تقرر عليه بها وهو المطالبة \* (تنبيه) \* ما ذكره الشارح تبعا للهداية وغيرها من انه يتأجل عليهما يستثنى منه ما اذا اضاف الكفيل الاجل الى نفسه بأن قال اجلني أو شرط الطالب وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة فلا يتأخر الدين حينئذ عن الاصيل كما ذكره في الفتاوى الهندية ونقل ط عبارتها ويستثنى ايضا ما لو كفل بالقرض مؤجلا الى سنة مثلا فهو على الكفيل الى الاجل وعلى الاصيل حال كافي البحر عن التارخانية معزيا الى الذخيرة والغيثية ثم نقل خلافه عن تاجيخ الجامع من شموله للقرض وان هذا هو الحيلة في تأجيل القرض وسيدكره الشارح آخر الباب قلت لكن رده العلامة الطرسوسي في انفع الوسائل بأن هذا إنما قاله الحصري في شرح الجامع وكل الكتب تخالفه فلا يلتفت اليه ولا يجوز العمل به وقد منا تمام الكلام عليه قيل فصل القرض ويؤيده ان الحاكم الشهيد في الكافي صرح بأنه لانه يتأخر عن الاصيل وكفى به حجة (قوله وفيه) متعلق بقوله بشرط والضمير المحرور عائد الى قول المتن ولو أبرأ الاصيل اسقطوا اسقط انظمة فيه لكان اوضح وعبرة الدرر هكذا أبرأ الطالب الاصيل ان قبل برئا أي الاصيل والكفيل معا أو أخره عنه تأخر عنهما بالاعكس فيهما ولو أبرأ الكفيل فقط برئ وان لم يقبل اذ لا دين عليه ليحتاج الى القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالبراء ولو وهب الدين له أي للكفيل ان كان غنيا أو تصدق عليه ان كان فقيرا يشترط القبول كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين لغير من عليه الدين تصح اذا سلط عليه والكفيل مسلط على الدين في الجملة كذا في الكافي وبهذه له الرجوع على الاصيل اهـ وضمير بعده للقبول وحاصله ان حكم البراء والهبة في الكفيل محتاج في البراء لا يحتاج الى القبول وفي الهبة والصدقة يحتاج وفي الاصيل متفق فيحتاج الى القبول في الكل وموته قبل القبول والرد كالقبول شرعا لا يملك ولم يذكر

تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن اشباه (ولا ينكس) لعدم تبعية الاصل للفرع نعم لو تكفل بالحال مؤجلا تأجل عنهما لان تأجيله على الكفيل تأجيل عليهما وفيه يشترط قبول الاصيل الإبراء

مطلب  
لو كفل بالقرض مؤجلا تأجل عن الكفيل دون الاصيل

حكم الرد وأفاد في الفتح ان الابرأ والتأجيل يرتدان برد الاصيل واما الكفيل فلا يرتد برده  
الابرأ بل التأجيل والفرق ان الابرأ اسقاط محض في حق الكفيل ليس فيه تملك مال لان  
الواجب عليه مجرد المطالبة والاسقاط المحض لا يحتمل الرد لتلاشي الساقط بخلاف التأجيل  
لعوده بعد الاجل فاذا عرف هذا فان لم يقبل الكفيل التأجيل أو الاصيل فالمال حال يطالبان  
به للحال اه وقدما تمام الكلام عليه «(تنبيه)» نقل في البحر عند قوله وبطل تعليق البراءة  
عن الهداية مثل ما هنا من ابراء الكفيل لا يرتد بالرد بخلاف ابراء الاصيل ثم نقل عن الحانية  
لو قال للكفيل أخرجتك عن الكفالة فقال الكفيل لا اخرج لم يصير خارجا ثم قال في البحر  
ثبت ان ابراء الكفيل ايضا يرتد بالرد اه قال في التهر وفيه نظر ولم يبين وجهه وأجاب  
المقدسى بأن ما في الحانية في معنى الاقالة لعقد الكفالة فحيث لم يقبلها الكفيل بطلت فتبقى  
الكفالة بخلاف الابرأ لانه محض اسقاط قيم بالمسقط اه على ان ما في الهداية منصوص  
عليه في كافي الحاكم (قول له والتأجيل) هذا غير موجود في عبارة الدرر كما عرفته نعم هو  
في الفتح كما ذكرناه آنفا (قول له لا الكفيل) أى لا يشترط قبول الكفيل الابرأ والتأجيل  
لكن لم يذكر في الدرر عدم اشتراطه في التأجيل وهو غير صحيح بل هو شرط كما سمعته من كلام  
الفتح (قول له وفي فتاوى ابن نجيم الخ) ونصها سئل عن رجل ضمن آخر في دين عليه ثمن مبيع  
أو أجرة لازمة عليه ثم ان رب المال أجله على الكفيل الى مدة معلومة هل يصير مؤجلا عليه  
وحده وعلى الاصيل حالا أو مؤجلا عليهما أجب يصير مؤجلا عليهما كما صرح به في الحاوى  
المقدسى اه اقول هذا غير صحيح لخالفته لفسادات المتن والشروح على انى راجعت  
الحاوى المقدسى فرأيت خلاف ما عزاه اليه ونص عبارة الحاوى وان اخر الطالب الدين  
عن الاصيل كان تأخيرا عن الكفيل وان أخره عن الكفيل لم يكن تأخيرا عن الاصيل اه  
بالحرف وكأن ابن نجيم اشتبه عليه ذلك بما لو تكفل بالحال مؤجلا مع ان صريح السؤال  
خلافه فافهم (قول له فليحفظ) بل الواجب حفظ ما في كتب المذهب لان هذا سبق نظر فلا يحفظ  
ولا يلحظ (قول له وهو المختار) لان الناس لا يريدون نفي التعلق اصلا وانما يريدون نفي التعلق  
الحسى وانى لا أتعلق به تعلق المطالبة اه ح على ان ابراء الاصيل يتوقف على قبوله ولم يوجد  
(قول له واذا حل الدين المؤجل الخ) افاد ان الدين يحل بموت الكفيل كما صرح به في الفرر  
وشرح الوهبانية عن المبسوط وعلمه في المنع عن الولوالجية بأن الاجل يسقط بموت من له  
الاجل (قول له لا يحل على الاصيل) وكذا اذا عجل الكفيل الدين حال حياته لا يرجع على  
المطالب الا عند حلول الاجل عند علمائنا الثلاثة وهو نظير ما لو كفيل بالزيوف وادى الجياد  
تتارخانية (قول له خير الطالب) أى في أخذه من اى التركتين شاء لان دينه ثابت على كل واحد  
منهما كما في حال الحياة درر (قول له مثلا) فالنصف غير قيد (قول له برأ) أى الاصيل  
والكفيل لانه أضاف الصلح الى الالف الدين وهو على الاصيل فيبرأ عن خمسمائة وبراءته  
توجب براءة الكفيل درر (قول له واذا شرط براءة الكفيل وحده الخ) ليس المراد ان  
الطالب يأخذ البديل في مقابلة ابراء الكفيل عنها وانما المراد ان ما أخذه من الكفيل محسوب  
من أصل دينه ويرجع بالباقي على الاصيل بحرف ونبه بذلك على الفرق بين هذه وبين المسئلة التي

والتأجيل لا الكفيل الا  
اذا وهبه او تصدق عليه  
درر قلت وفي فتاوى ابن  
نجيم أجله على الكفيل  
يتأجل عليهما وعزاه  
للحاوى المقدسى فليحفظ  
وفي القنية طالب الدائن  
الكفيل فقال له اصبر حتى  
يحيى الاصيل فقال لا تعلق  
لى عليه انما تعلق عليك  
هل يبرأ اجاب نعم وقيل  
لا وهو المختار (واذا  
حل الدين المؤجل  
على الكفيل بموته لا يحل  
على الاصيل) فلو أدام  
وارثه لم يرجع لوال الكفالة  
بأمرة الا الى أجله خلافا  
لزرقي (كما لا يحل) المؤجل  
على الكفيل اتفاقا (اذا  
حل على الاصيل به) أى  
بموته ولو ماتا خير الطالب  
درر (صالح احدهما رب  
المال عن الف) الدين  
على نصفه مثلا (برأ الا)  
أن المسئلة صريفة فاذا شرط  
براءتهما او براءة الاصيل  
اوسكت برأ و(اذا شرط  
براءة الكفيل وحده)

عقبها كما يأتي ويوضحه ما في الفتح عن المبسوط لو صالحه على مائة درهم على ان ابراء الكفيل  
خاصة من الباقي رجع الكفيل على الاصيل بمائة ورجع الطالب على الاصيل بتسعمائة  
لان ابراء الكفيل يكون فسخا للكفالة ولا يكون اسقاطا لاصل الدين (قوله كانت فسخا  
للكفالة) هذه عبارة المبسوط كما علمت أي ان البراءة عن باقي الدين التي تضمنها عقد الصالح  
تتضمن فسخ الكفالة لسقوط المطالبة عن الكفيل بهذا الشرط ولا يسقط بها اصل الدين  
اذ لو سقط لم يبق للطالب على المطلوب شيء مع انه يطالبه بالنصف الباقي بخلاف الصور الثلاث  
فان مطالبته سقطت عنهما جميعا (قوله فيأمره) أي الكفيل وحده عن خمسمائة وهي التي  
سقطت بعقد الصالح وكذا عن التي دفعها بدلا عن الصالح وهو ظاهر لان الصالح على بعض الدين  
أخذ لبعض حقه وبراء عن الباقي بحيث أخذ الطالب من الكفيل بعض حقه وبراء عن باقية  
فقط سقطت المطالبة عنه اصلا وبراءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل فلذا قال دون الاصيل  
(قوله والكفيل بخمسمائة) أي ويرجع الكفيل على الاصيل بخمسمائة وهي التي اداها  
للطالب بدل الصالح في الصور الاربع (قوله لو بأمره) أي يرجع بها ولو كفل عنه بالامر والا فلا  
رجوع له (قوله على جنس آخر) مفهوم قوله على نصفه اهـ ح (قوله رجع بالالف) لان  
الصالح بجنس آخر مبادلة فيملك الدين فيرجع بجميع الف فتح وكذا يرجع بجميع الف  
لو صالحه على خمسمائة على ان يهب له الباقي كما في الفتح ايضا ومثله في الكافي (قوله كما مر)  
الاولى ان يقول لما مر أي من انه يملك الدين بالاداء (قوله صالح الكفيل الطالب الخ)  
في الهداية ولو كان صالحه عما استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل لان هذا ابراء الكفيل عن  
المطالبة اهـ ومقتضاه صحة الصالح ولزوم المال وسقوط المطالبة عن الكفيل دون الاصيل  
وهو خلاف ما ذكره المصنف تبعا للخاتمة الا ان يحمل على الكفالة بالنفس لما في التارخية  
الكفيل بالنفس اذا صالح الطالب على خمسمائة دينار على ان ابراء من الكفالة بالنفس  
لا يجوز ولا يبرأ عنها فلو كان كفيلًا بالنفس والمال على انسان واحد برى اهـ وفي الهداية عن  
الذخيرة صالح على مال لا سقاط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة بالنفس فيه  
روايتان في رواية تسقط وبه يفتى اهـ وحينئذ فيحمل ما في الهداية على الكفالة بالمال  
توفيقا بين الكلامين تأمل ثم لا يخفى ان الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها في المتن وهي  
الرابعة هو ان هذه في الصالح عن الكفالة والتي قبلها في الصالح عن المال المكفول به فالمال هنا  
في مقابلة الابراء عن الكفالة وهناك في مقابلة الابراء عن المال الباقي كما مر في عبارة المبسوط  
ومن العجب ما في النهاية حيث جعل عبارة المبسوط المارة تصويرا لما ذكره هنا في الهداية  
فانه عكس الموضوع لان كلام المبسوط مفروض في الصالح على ابراء الكفيل فقط عن المال  
وهو الصورة الرابعة المذكورة في كلام المصنف وكلام الهداية في الصالح على ابراء الكفيل عن  
المطالبة ولم أر من نبه على ذلك مع انه نقله في البحر وغيره واقره عليه نعم ربما يشعر كلام الفتح  
بانه لم يرض به فراجع (قوله وهو باطلاقة يعم الكفالة بالمال والنفس) قد علمت ما فيه (قوله  
برئت الى) متعلق بمحذوف حال أي حال كونك مؤديا الى كما في شرح مسكين أي فهو براءة  
استياء لبراء اسقاط (قوله لاقراره بالقبض) لان مفاد هذا التركيب براءة من المال مبدؤها

كانت فسخا للكفالة لا  
اسقاطا لاصل الدين (فيأمره  
هو) وحده عن خمسمائة  
(دون الاصيل) فتبقى  
عليه الالف فيرجع عليه  
الطالب بخمسمائة والكفيل  
بخمسمائة لو بأمره ولو  
صالح على جنس آخر  
رجع بالالف كما مر  
(صالح الكفيل الطالب  
على شيء ليرثه عن الكفالة  
لم يصح) الصالح (ولا يجب  
المال على الكفيل) خاتمة  
وهو باطلاقة يعم الكفالة  
بالمال والنفس بحر (قال  
الطالب للكفيل برئت الى  
من المال) الذي كملت به  
(رجع) الكفيل بالمال  
(على المطلوب اذا كانت)  
الكفالة (بأمره) لاقراره  
بالقبض



من الكفيل ومنتهما صاحب الدين وهذا هو معنى الاقرار بالقبض من الكفيل فكأنه قال  
 دفعت الى (قوله ومفاده) أى مفاد التعليل المذكور وهذا الكلام لصاحب البحر (قوله  
 براءة المطلوب) أى المدينون للطالب أى الدائن يعنى انه يفيد ان المطلوب يبرأ من المطالبة التى  
 كانت للطالب عليه وكذا يبرأ منها الكفيل فالامطالبة له على واحد منهما لاقراره بالقبض اذ لا  
 يستحق القبض أكثر من مرة واحدة (قوله لارجوع) أى للكفيل على المطلوب نعم للطالب  
 ان يأخذ المطلوب بالمال كافى الكافى للحاكم (قوله لانه ابراء) تعليل لعدم الرجوع فى الصور  
 الثلاث اذ ليس فيها ما يفيد القبض ليكون اقرارا به بل هو محتمل للبراء بسبب القبض  
 وللإسقاط فلا يثبت القبض بالشك (قوله أى الى) المراد برئت الى (قوله وهو اقرب الاحتمالين)  
 أى احتمال انه براءة قبض واحتمال انه براءة إسقاط ووجه الاقربى ما فى الفتح من قوله لانه  
 اقرار ببراءة ابتدائها من الكفيل المخاطب وحاصله اثبات البراءة منه على الخصوص مثل  
 قت وقعدت والبراءة الكائنة منه خاصة (٧) كالإبقاء بخلاف البراءة بالبراء فانها لا تتحقق بفعل  
 الكفيل بل بفعل الطالب فلا تكون حينئذ مضافة الى الكفيل ومافاله محمد أى من انه لا يثبت  
 القبض بالشك انما يتم اذا كان الاحتمالان متساويين اه وهذا ايضا ترجيح منه لقول أبى يوسف  
 (قوله لو كتبه فى الصك) بان كتب برئ الكفيل من الدراهم التى كفله بها بحر (قوله  
 عملا بالعرف) فان العرف بين الناس ان الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا حصصت بالإفاء  
 وان حصصت بالبراءة لا يكتب الصك عليه فجعلت اقرارا بالقبض عرفا ولا عرف عند البراء  
 فتح (قوله وهذا كله الخ) عزاه فى فتح القدير الى شروح الجامع الصغير وجزم به فى الملتقى  
 والدرر وقره الشر بنبلالى وكذا الزيلعى وابن كمال فتعير البحر عنه بقيل غير ظاهر فافهم والاشارة  
 الى جميع الالفاظ المارة قال فى البحر عن النهاية حتى فى برئت الى لاحتمال لاني ابرأتك مجازا  
 وان كان بعيدا فى الاستعمال اه قال فى النهر والظاهر ان فى لفظ الحل لا يرجع اليه لظهور انه  
 مسامحة لا أنه اخذ منه شيئا اه قالت وفيه نظر يظهر بأدنى نظر (قوله لمراده) متعلق بالبيان  
 أى يسأل هل اردت القبض اولا (قوله لانه المجهول) بكسر ثالثة اسم فاعل أى فان الاصل  
 فى الاجمال ان يرجع فيه الى المجهول والمراد بالمجهول هنا ما يحتاج الى تأمل ويحتمل المجاز وان كان  
 بعيدا لاحقيقة المجهول يعنى يرجع اليه اذا كان حاضرا لازالة الاحتمالات خصوصا ان كان  
 العرف فى ذلك اللفظ مشتركا منهم من يقصد القبض ومنهم من يقصد البراء فتح (قوله ومثل  
 الكفالة الحوالة) فى كافى الحاكم والمحتمل عليه فى جميع ذلك كالكفيل اه قال ط فان قال  
 المحال للمحتال عليه برئت الى رجوع المحتال عليه على المحيل وان قال ابرأتك لا واختلاف فيما اذا  
 قال برئت فقط اه وانما يرجع اذا لم يكن للمحيل دين على المحتال عليه (قوله وبطل تعليق  
 البراءة من الكفالة بالشرط) أى لما فيه من معنى التملك ويروى انه يصح لان عليه المطالبة  
 دون الدين فى الصحيح فكان إسقاطا محضا كالطلاق هداية وظاهره ترجيح عدم بطلانه بناء  
 على الصحيح بحر قلت ولذا قال فى متن الملتقى والمختار الصحة واعلم ان اضافته لتعلق الى البراءة  
 من اضافة الصفة الى موصوفها والمعنى وبطلت البراءة المتعلقة بالشرط واذا بطلت البراءة من  
 الكفالة تبقى الكفالة على اصلها فللطالب مطالبة الكفيل بدليل التعليل فلمس المراد بطلان

ومفاد براءة المطلوب  
 للطالب لاقراره كالكفيل  
 (وفى) قوله للكفيل  
 (برئت) بلا الى (او ابرأتك  
 لا) رجوع كقوله انت  
 فى حل لانه ابراء لا اقرار  
 بالقبض (خلافا لابي يوسف  
 فى الاول) أى برئت فانه  
 جعله كالاول أى الى قيل  
 وهو قول الامام واختاره  
 فى الهداية وهو اقرب  
 الاحتمالين فكان اولى نهر  
 ممزيا للعناية واجمعوا على  
 انه لو كتبه فى الصك كان  
 اقرارا بالقبض عملا بالعرف  
 (وهذا) كاه (مع غيبة  
 الطالب ومع حضرته يرجع  
 اليه فى البيان) لمراده  
 اتفاقا لانه المجهول ومثل  
 الكفالة الحوالة (وبطل  
 تعليق البراءة من الكفالة

(٧) قوله كالإفاء كذا رأيت  
 فى نسختين من نسخ الفتح  
 ولعل الاولى بالإفاء اه  
 (منه)

مطلب  
 فى بطلان تعليق البراءة  
 من الكفالة بالشرط

تعليق البراءة لانه يلزم منه بقاء البراءة صحيحة منجزة و تبطل الكفالة بها ولا يتناسبه العلة المذكورة لان نفس التعليق ليس فيه معنى التمليك بل الذي فيه معنى التمليك هو البراءة المعالجة فتبطل ثم رأيت بخط بعض العلماء على نسخة قديمة من شرح الجمع مائنه معناه ان الكفالة جائزة والشرط باطل اه وهذا عين ماقلته (قوله بالشرط الغير الملائم) نحو اذا جاء غدا فانت برى من المال ومثال الملائم ما لو كفل بالمال او بالنفس وقال ان واقبت به غدا فانت برى من المال قوافه من الغد فهو برى من المال كذا في العناية اه ح و في البحر عن المعراج الغير الملائم هو مالا منفعة فيه للطلاب اصلا كدخول الدار ومجي الغد لانه غير متعارف اه قلت وسئلت عن قال كفايته على انك ان طالبتني به قبل حلول الاجل فلا كفالة لي ويظهر لي انه من غير الملائم فليتأمل (قوله على ما اختاره في الفتح والمعراج) اقول الذي في الفتح هكذا قوله ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط اي بالشرط المتعارف مثل ان يقول ان عجبت لي البعض او دفعت البعض فقد ابرأتك من الكفالة اما غير المتعارف فلا يجوز ثم قال ويروى انه يجوز وهو اوجه الخ فهذا شرح لعبارة الهداية التي قدمناها آتفا وقد معنا ان ظاهر ما في الهداية ترجيح الرواية الثانية وانه اختارها في متن الملتقى وكذا اختارها في الفتح كما ترى والمتبادر من كلام الفتح ان المراد بهذه الرواية جواز الشرط المتعارف لانه قيد رواية عدم الجواز بالشرط المتعارف وذكر ان غير المتعارف لا يجوز وهو تصريح بما فهم بالاولى ثم ذكر مقابلة الرواية الاولى وهي رواية الجواز فلم ان المراد بها الشرط المتعارف ايضا وان غير المتعارف لا يجوز اصلا ويحتمل ان يكون قوله ويروى انه يجوز اي اذا كان الشرط غير متعارف ويلزم منه جواز المتعارف بالاولى فعلى الاحتمال الاول يكون قد اختار في الفتح جواز التعليق بالشرط المتعارف وعلى الثاني اختار جوازه مطلقا وهذا الاحتمال اظهر لانه حيث قيد رواية عدم الجواز بالتعارف علم ان غير المتعارف لا يجوز بالاولى ثم اختار مقابل هذه الرواية وهو رواية الجواز اي مطلقا فكان على الشارح ان يقول وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط ولو ملأنا وروى جوازه مطلقا واختاره في الفتح نعم ذكر في الدرر عن العناية قولنا ثالثا وهو عدم جواز التعليق بالشرط لو غير متعارف والجواز لو متعارفا وذكر في المعراج هذا القول وجعله يحمل الروايتين واقره في البحر وقال ان قول الكثر وبطل التعليق محمول على غير المتعارف وتبعه الشارح لكن لا يخفى ان كلام الفتح مخالف لهذا التوفيق لانه حمل بطلان التعليق على الشرط المتعارف كما علمت فكيف ينسب اليه ما ذكره الشارح فافهم (قوله واقره المصنف) اي في شرحه في هذا المحل اي اقر ما في المعراج من التفصيل والتوفيق (قوله والمتفرقات) اي متفرقات البيوع في بحث ما يبطل تعليقه (قوله ترجيح الاطلاق) اي رواية بطلان التعليق المتبادر منها الاطلاق عما فصله في المعراج وفي كون الزيلعي رجح ذلك نظر بل كلامه قريب من كلام الهداية المار فراجع (قوله (٢) قيد بكفالة النفس) اي باعتبار ان الكلام فيها والا فلم يذكر القيد في المتن كالكثر اه ح (قوله مبسوطا في الحانية) حاصله ان تعليق البراءة من الكفالة بالنفس على وجوه تصح البراءة ويبطل الشرط كما اذا ابرأ الطالب الكفيل على ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم وفي وجه يصحان كما اذا كان كفيل بالمال ايضا وشرط الطالب عليه

بالشرط الغير الملائم على ما اختاره في الفتح والمعراج واقره المصنف هنا والمتفرقات لكن في النهر ظاهرا الزيلعي وغيره ترجيح الاطلاق قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا مبسوطا في الحانية

(٢) قوله قيد بكفالة النفس هكذا بخطه ولعله سبق قلم فان الذي في نسخ الشارح قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا الخ اه مصححه

ان يدفع المال ويبرئه من الكفالة بالنفس وفي وجهه يبطلان كذا شرط الطالب على الكفيل  
بالنفس ان يدفع اليه المال ويرجع به على المطلوب اهـ (قوله لا يسترد اصيل الحق) اي اذا دفع  
الاصيل وهو المدينون الى الكفيل المال المكفول به ليس للاصيل ان يسترده من الكفيل وان لم  
يعطه الكفيل الى الطالب قال في النهر لانه اي الكفيل ملكه بالاقتضاء وبه ظهر ان الكفالة  
توجب ديناً للطالب على الكفيل وديناً للكفيل على الاصيل لكن دين الطالب حال ودين  
الكفيل مؤجل الى وقت الاداء ولذا لو اخذ الكفيل من الاصيل رهناً او ابرأه او وهب منه  
الدين صح فلا يرجع بادائه كذا في النهاية ولا ينافيه ما مر من ان الرجوع ان الكفالة ضم ذمة الى  
ذمة في المطالبة لان الضم انما هو بالنسبة الى الطالب وهذا لا ينافي ان يكون للكفيل دين على  
المكفول عنه كالايجب وعلى هذا فالكفالة بالامر توجب ثبوت دينين وثلاث مطالبات تعرف  
بالتدبر اهـ ما في النهر اي دين ومطالبة حالين للطالب على الاصيل ودين ومطالبة مؤخرين  
للكفيل على الاصيل ايضا ومطالبة فاقلة للطالب على الكفيل بناء على الرجوع من انها الضم في  
المطالبة (نفيه) نقل محشى مسكين عن الجوى عن المفتاح ان عدم الاسترداد مقيد بما اذا  
لم يؤخره الطالب عن الاصيل او الكفيل فان اخره له ان يسترده اهـ قلت لكن قوله  
او الكفيل لم يثبت لي وجهه تأمل (قوله بأمره) متعلق بالكفيل احتراز عن الكفيل بالامر  
كايأتي قال في النهر قيده في الهداية ولا بد منه (قوله لا يدفعه للطالب) متعلق بأدى واعلم ان  
ما مر من ان الكفيل ملك المؤدى فذلك فيما اذا دفعه اليه الاصيل على وجه القضاء بأن قال له  
اثنى لا آمن ان يأخذ منك الطالب حقه فانما اقرضتك المال قبل ان تؤديه بخلاف ما اذا كان  
الذم على وجه الرسالة بأن قال المطلوب للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث  
لا يصير المؤدى ملكاً للكفيل بل هو امانة في يده لكن لا يكون للمطالب ان يسترده من الكفيل  
لانه تعالى به حق الطالب كذا في الكافي لكن ذكر في الكبرى ان له الاسترداد وانه اشار اليه  
في الاصل كذا في الكفاية شرح الهداية وما نقله عن الكافي نقل طه مثله عن العناية والمسراج  
وعليه مشي في البحر والنهر والمراد بالكافي كافي النسفي اما كافي الحاكم الشهيد الذي جمع كتب  
ظاهر الرواية فانه اشار فيه ايضاً الى ان له الاسترداد لو دفعه على وجه الرسالة فانه ذكر انه لو  
قبضه على وجه القضاء فلا التصرف فيه وله ربحه لانه لو اقرضه له ذمة منه ولو قبضه على  
وجه الرسالة فبذلك كان مؤتمناً ويرجع به على الاصيل ولو لم يملك فعلى به وريح تصديق بالربح  
لانه فاسد وكذا في الهداية اشارة اليه حيث ذكر اولاً انه اذا قضاه لا يسترد ثم قال بخلافه ما اذا  
كان الدفع على وجه الرسالة لانه تمتع امانة في يده فدل كلامه على ان عدم الاسترداد في الاداء  
على وجه القضاء لا الرسالة حيث جعل في الرسالة تمتع امانة والامانة مستردة ونقل طه عن غاية  
البيان ان له الاسترداد قال ومثله في صدر السريعة وقيل في المحقونية انه الظاهر لانه امانة محض  
ويدرسول يا المرسل فكأنه لم يقبضه فلا يثبت حق الطالب وهو المتبادر من الهداية اهـ  
قلت وهو المتبادر ايضاً مما في المتن من ان الربح يملكه فانه دليل على ان المراد الاداء على  
وجه القضاء وقول المسراج تبعاً للدرر لا يدفعه للطالب ظاهره الدفع على وجه الرسالة وهو  
موافق لما في كافي النسفي وغيره ويفهم منه انه في الدفع على وجه القضاء ذلك بالاولى ويمكن

لا يسترد اصيل ما أدى الى  
الكفيل (بأمره) لا يدفعه  
للتطالب

حمله على مافى كافى الحاكم وغيره بأن يكون المراد انه لم يصرح له بأنه يدفعه للطالب بل اضمر ذلك في نفسه وقت الاداء ففي الشر نبلاية عن القنية لو اطلق عند الدفع فلم يبين انه على وجه القضاء او الرسالة يقع عن القضاء فافهم \* (تنبيه) \* لو قضى المطلوب الدين الى الطالب فلم المطلوب ان يرجع على الكفيل بما اعطاه كافى الكافى وغيره (قول له وان لم يعطه طالبه) ان وصلية وطالبه بكسر اللام زنة اسم الفاعل مضاف للضمير وهو المفعول الثانى ليعطه (قول له ولا يعمل نهيه الخ) هذا ما اجاب به في البحر حيث قال وقد سئلت عما اذا دفع المديون الدين للكفيل ليؤديه الى الطالب ثم نهاه عن الاداء هل يعمل نهيه فاجبت ان كان كفيلا بالامر لم يعمل نهيه لانه لا يملك الاسترداد والاعمل لانه يملك اه قلت وظاهر قوله ليؤديه ان الدفع على وجه الرسالة فهو مبنى على مافى كافى النسبى (قول له لانه حينئذ) اى حين اذا كان كفيلا بالامر يملك الاصيل الاسترداد لان الكفيل لادين له عليه فلم يملك المؤدى بل هو في يده محض امانة كما اذا اداه الاصيل اليه على وجه الرسالة وكانت الكفالة بالامر على مامر بل هذا بالاولى لما علمت من انه هنا لادين له اصلا (قول له لكنه قدم قبله ما يخالفه) لعل مراده بالخالفه ان المصنف لم يقيد مثته بكون الكفيل كفيلا بالامر وفرق هنا بين كونه بالامر فلا يعمل نهيه والاعمل لكن في شرح المصنف اشارة الى ان مراده في المتن الكفيل بالامر وقد علمت ان هذا القيد لا بد منه فلا يخالفه (قول له حيث قبضه على وجه الاقتضاء) تقييد للمتن وتعليله بأنه تمام ملكه وصرح بعده بمفهومه وعبارة الهداية فان ربح الكفيل فيه فهو له لا يتصدق به لانه ملكه حين قبضه وهذا اذا قضى الدين ظاهر وكذا اذا قضاء المطلوب بنفسه وثبت له استرداد ما دفع للكفيل وانما حكمنا بثبوت ملكه اذا قضاء المطلوب بنفسه لان الكفيل وجب له بمجرد الكفالة على الاصيل مثل ماوجب للطالب على الكفيل وهو المطالبة اه موضحا من الفتح وتسامه فيه (قول له خلافا للثاني) اى ابي يوسف فعنده يطيب له كمن غصب من انسان وربح فيه يتصدق بالربح عندهما لانه استفادته من اصل خيبت ويطيب له عنده مستندلا بحديث الجراح بالضمان فتح (قول له ونذب رده) مرتبط بقوله بعده فيما يتعين بالتعيين اى ان قوله طاب له اى الربح انما هو فيما لو كان المؤدى للكفيل شيئا لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدنانير فان الخيبت لا يظهر فيها بخلاف ما يتعين كالخطة ونحوها بأن كفله عنه خطة واداه الاصيل الى الكفيل وربح الكفيل فيها فانه ينذب رده الى الاصيل قال في النهر وهذا هو احد الروايات عن الامام وهو الاصح وعنه انه لا يردده بل يطيب له وهو قولهما لانه تمام ملكه وعنه انه يتصدق به وتسامه فيه (قول له ان قضى الدين بنفسه) اى ان قضاء الاصيل للطالب وهذه العبارة تابع فيها صاحب الدرر الزيلعي واقره الشر نبلاي لكن اعترضه الوافى بأن هذا القيد غير لازم وموهم خلافا المقصود قات وهو كذلك كما يعلم من الهداية حيث قال في توجيه الاصح وله اى الامام انه تمكن الخيبت مع الملك لانه بسبيل من الاسترداد بأن يقضيه بنفسه الخ فجعل امكان الاسترداد بقضاء الدين بنفسه دليل ثبوت الخيبت في الربح مع قيام الملك فعلم ان ذلك غير قيد في المسئلة (قول له الاشبه نعم ولو غنيا) الذى في العناية وكذا البحر والنهر ان كان فقيرا طاب وان كان غنيا ففيه روايتان والاشبه ان يطيب له ايضا فكان الاولى للشارح ان يؤخر قوله

(وان لم يعطه طالبه) ولا يعمل نهيه عن الاداء لو كفيلا بامره والاعمل لانه حينئذ يملك الاسترداد بجره وأقره المصنف لكنه قدم قبله ما يخالفه فليحذر (وان ربح) الكفيل (به طاب له) لانه تمام ملكه حيث قبضه على وجه الاقتضاء فلو على وجه الرسالة فلا لتحضه أمانة خلافا للثاني (ونذب رده) على الاصيل ان قضى الدين بنفسه درر (فيما يتعين بالتعيين) كخطة لا فيما لا يتعين كنفود فلا ينذب ولو رده هل يطيب للاصيل الاشبه نعم ولو غنيا عناية

الاشبه نعم عن قوله ولو غنيا لان الروايتين فيه لافي الفقير (قول له امر كفيله ببيع العينة) بكسر العين المهملة وهي السلف يقال باعه بعينة اي نسيئة مغرب وفي المصباح وقيل لهذا البيع عينة لان المشتري السلعة الى اجل يأخذ بدلها عينا اي نقدا حاضرا اه اي قال الاصيل للكفيل اشترى من الناس نوعا من الاقشة ثم بعه فاربحه البائع منك وخسرته انت فعلى فيأني الى تاجر فيطلب منه القرض ويطلب التاجر منه الربح ويخاف من الربا فيبيعه التاجر ثوبا يساوي عشرة مثلا بخمسة عشر نسيئة فيبيعه هو في السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويحب عليه للبائع خمسة عشر الى اجل او يقرضه خمسة عشر درهما ثم يبيعه المقرض ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر فيأخذ الدراهم التي اقرضه على انها ثمن الثوب فيبقى عليه الخمسة عشر قرضا دررو من صورها ان يعود الثوب اليه كما اذا اشتراه التاجر في الصورة الاولى من المشتري الثاني ودفع الثمن اليه ليدفعه الى المشتري الاول وانما لم يشتريه من المشتري الاول تحرزا عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل فقد الثمن (قول له اي بيع العين بالربح) اي ثمن زائد نسيئة اي الى اجل وهذا تفسير للمراد من بيع العينة في العرف بالنظر الى جانب البائع فالعنى امر كفيله بأن يباشر عقد هذا البيع مع البائع بأن يشتري منه العين على هذا الوجه لان الكفيل مأمور بشراء العينة لايبيعها وأما يبيعه بعد ذلك لما اشتراه فليس على وجه العينة لانه يبيعهما حالة بدون ربح (قول له وهو مكروه) اي عند محمد وبه جزم في الهداية قال في الفتح وقال ابو يوسف لا يكره هذا البيع لانه فعله كثير من الصحابة وحدثوا على ذلك ولم يعدوه من الربا حتى لو باع كاعدة بألف يجوز ولا يكره وقال محمد هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال ذهيم اخترعها كاة الربا وقد ذمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا تبايعتم بالعينة واتبعتم اذناب البقر ذلتم وظهر عليكم عدوكم اي اشتغلتم بالحرب عن الجهاد وفي رواية سأل عنكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لكم وقيل اياك والعينة فانها لعينة ثم قال في الفتح ما حاصله ان الذي يقع في قلبي انه ان فعات صورة يعود فيها الى البائع جميع ما خرجه أو يعرضه كعود الثوب اليه في الصورة المارة وكعود الخمسة في صورة اقراض الخمسة عشر فيكره يعني تحريما فأما بعد كما اذا باعه المديون في السوق فلا كراهة فيه بل خلاف الاولى فان الاجل قابله قسط من الثمن والقرض غير واجب عليه دائما بل هو مندوب ومالم ترجع اليه العين التي خرجت منه لايستهي ببيع العينة لانه من العين المسترجعة لا العين مطلقا والا فكل بيع بيع العينة اه وأقره في البحر والنهر والشرنبلالية وهو ظاهر وجهه السيد ابو السعود ثم قال في قول ابى يوسف وحمل قول محمد والحديث على صورة العود هذا وفي الفتح ايضا ثم ذموا البياعات الكائنة الآن اشد من بيع العينة حتى قال مشايخ بلخ منهم محمد بن سلمة للتجار ان العينة التي جاءت في الحديث خير من بياعاتكم وهو صحيح فكثير من البياعات كالزيت والعسل والشيير وغير ذلك استقر الحال فيها على وزنها مغرورة ثم اسقاط مدار معين على الظروف وبه يصير البيع فاسدا ولا شك ان البيع الفاسد يحكم الفسب المحرم فأين هو من بيع العينة الصحيح المختلف في كراهته اه (قول له لانه اما ضمان الخسران) اي نظر الى قوله على فانها للوجوب فلا يجوز كما اذا قال لرجل بايع في السوق فما خسرت فعلى درر (قول له أو توكل بمجهول) اي نظرا الى الامر به فلا يجوز

مطلب  
بيع العينة

(امر) الاصيل (كفيله)  
بيع العينة (اي بيع العين بالربح نسيئة لبيعها المستقرض بأقل ليقضى دينه اخترعه اكلة الربا وهو مكروه مذموم شرعا لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض (فعل) الكفيل ذلك (فليبيع للكفيل و) زيادة (الربح عايه) لانه الماقد و(لا) شئ على (الامر) لانه اما ضمان الخسران أو توكل بمجهول وذلك باطل

ايضا لجهة نوع الثوب وثمنه درر (قوله كفيل عن رجل) الاولى ان يقول كفيل عن رجل  
 لرجل ليكون مرجع الضمير في له مذكورا وهو الرجل الثاني المكفول له وان كان معلوما من  
 المقام (قوله بما ذاب له) اي بما ثبت ووجب بالقضاء (قوله عبارة الدرر لم يلزم بلا ضمير) الذي  
 رأيناه في الدرر لزمه بالضمير وكأنه سقط من نسخة الشارح وهي أولى لان ضمير له في المواضع  
 الثلاثة للمكفول له وضمير لزمه للمكفول ففيه تشبعت الضمائر مع ايهام عوده للمكفول ايضا  
 كبقية الضمائر المذكورة ولا حاجة الى تقديره ولا الى التصریح به لان لزم بمعنى ثبت فهو قاصر  
 في المعنى لا يحتاج الى مفعول والمعنى بما ثبت له عليه فلما كان الاولى اسقاطه نبه الشارح عليه  
 فافهم (قوله اريد به المستقبل) لانه معاق عليه فان المعنى ان وجب لك عليه شيء في المستقبل  
 فانا كفيل به حتى لو كان له عليه مال ثابت قبل الكفالة لم يكن مكفولا به كما يعلم مما يأتي (قوله  
 لم يقبل برهانه) لانه انما كفيل عنه بمال مقضى بعد الكفالة لانه جعل الذوب شرطا والشرط  
 لا بد من كونه مستقبلا على خطر الوجود فلا يوجد الذوب بعد الكفالة لا يكون كفيلًا والبيئة  
 لم تشهد بقضاء دين وجب بعد الكفالة فلم تقم على من اتصف بكونه كفيلًا عن الغائب بل على  
 اجنبى وهذا في لفظ القضاء ظاهر وكذا في ذاب لان معناه تقرر ووجب وهو بالقضاء بعد  
 الكفالة حتى لو ادعى انى قدمت الغائب الى قاض كذا واقمت عليه بيعة بكذا بعد الكفالة  
 وقضى لى عليه بذلك واقام البيعة على ذلك صار كفيلًا وصحت الدعوى وقضى على الكفيل  
 بالمال لصيرورته خصما عن الغائب سواء كانت الكفالة بأمره أولا لانه اذا كانت بغير أمره  
 يكون القضاء على الكفيل خاصة كذا في الفتح وقوله حتى لو ادعى الخ هو معنى ما في الفصول  
 العمادية ادعى على رجل انه كفيل عن فلان بما يذوب له عليه فأقر المدعى عليه بالكفالة وانكر  
 الحق واقام المدعى بيعة انه ذاب له على فلان كذا فإنه يقضى به في حق الكفيل الحاضر وفي  
 حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره اه فان قوله واقام  
 المدعى بيعة انه ذاب له على فلان كذا معناه انه وجب له عليه بالقضاء بعد الكفالة اي ان  
 القاضى قضى له عليه بذلك فثبت برهن على ان الاصيل الغائب محكوم عليه بذلك ثبت شرط  
 الكفالة فصار الكفيل خصما فيثبت عليه المال قصدا وعلى الغائب ضمنا بخلاف ما في المتن  
 فان المدعى برهن على ان له على الاصيل كذا لاعلى انه كان حكم له على الاصيل بكذا فلو  
 قيات هذه البيعة يكون قضاء على الغائب قصدا لان الكفيل لم يصير خصما لانه لم يثبت  
 شرط كفالته فالفرق بين المسئلتين جلى واضح وان خفى على صاحب النهر وغيره  
 والعجب من قول البحر ان جزمهم هنا بعدم القبول ينبغي ان يكون على الرواية الضعيفة  
 اما على أظهر الروايتين المتفق به من نفاذ القضاء على الغائب فينبغي النفاذ اه فان المتفق  
 به نفاذ القضاء على الغائب من حاكم يراه كشافى حتى لو رفع حكمه الى الخفى نفذ كما  
 حرره صاحب البحر نفسه في كتاب القضاء وكلامهم هنا في الحاكم الخفى فان حكمه  
 لا ينفذ لما علمته عن عدم الخصم (قوله وان برهن الخ) هذه مسألة مبتدأة غير داخلة تحت  
 قوله كفيل بما ذاب الخ كانه عليه صدر الشريعة وابن الكمال وغيرها لان الكفالة هنا بمال  
 مطلق كىأتى (قوله وهو كفيل) اي بذلك المال (قوله فلا كفيل الرجوع) اي فاذا قضى

(كفيل) عن رجل (بما  
 ذاب له او بما قضى له عليه  
 او بما لزمه له) عبارة الدرر  
 لزم بلا ضمير وفي الهداية  
 وهذا ما مضى اريد به المستقبل  
 كقوله اطال الله بقاءك  
 (فغاب الاصيل فبرهن  
 المدعى على الكفيل ان له  
 على الاصيل كذا لم يقبل)  
 برهانه حتى يحضر الغائب  
 فيقضى عليه فيلزمه تبعا  
 للاصيل (وان برهن ان له  
 على زيد الغائب كذا) من  
 المال (وهو) اي الحاضر  
 (كفيل قضى) المال (على  
 الكفيل) فقط (ولو زاد  
 بأمره قضى عليهما)  
 فلا كفيل الرجوع



عليهما أي على الكفيل الحاضر وعلى الأصيل الغائب ثبت للكفيل بالأمر الرجوع على الغائب  
بلا إعادة بينة عليه إذا حضر لأنه صار مقتضيا عليه ضمنا (قوله لأن المكفول به هنا)  
أي في قوله وإن برهن الخ مال مطلق أي غير مقيد بكونه ثابتا بعد الكفالة بخلاف ما تقدم  
في قوله كفيل بما ذاب الخ لأن الكفالة فيه بمال موصوف بكونه مقتضيا به بعد الكفالة فإلم ثبتت  
تلك الصفة لا يكون كفيلًا فلا يكون خصما كما في شرح الجامع لقاضيخان وهذا تعليل لأصل  
القضاء على الكفيل وأما كون القضاء يتعدى إلى الأصيل لو الكفالة بأمره ولا يتعدى  
لو بدون أمر فوجهه كما في النهر أن الكفالة بلا أمر إنما تفيد قيام الدين في زعم الكفيل  
فلا يتعدى زعمه إلى غيره أما بالأمر الثابت فيتضمن إقرار المطالب بالمال إذا لم يأمر غيره بقضاء  
مأليه إلا وهو معترف به فلذا صار مقتضيا عليه ثم قال في النهر وفي الجامع الكبير جعل المسئلة  
مربعة إذا الكفالة أما المطالبة ككفالت بمالك على فلان أو مقيدة بالف درهم وكل أما بالأمر  
أو بدونه وقد علمت أن المقيدة إذا كانت بالأمر كان القضاء عليها والأفعلى الكفيل فقط  
وأما المطالبة فإن القضاء عليها سواء كانت بالأمر أو لا لأن المطالب لا يتوصل لإثبات حقه  
على الكفيل إلا بعد إثباته على الأصيل وهذا لأن المذهب أن القضاء على الغائب لا يجوز  
وتمامه في الفتح (قوله وهذه حيلة الخ) ذكر في البحر الأوجه الأربعة المذكورة آنفا  
عن الجامع ثم ذكر أن المطالبة هي الحيلة في القضاء على الغائب وأن المقيدة لا تصلح للحيلة لأن  
شرط التعدى على الغائب كونها بأمره أم قالت وطريق جعلها حيلة هو المواضعة الآتية  
بشرط أن يكون له بينة على الدين الذي له على الغائب وهذا ظاهر في المطالبة عن التقييد  
بمقدار من المال سواء كانت الكفالة بالأمر أو لا يتعدى فيها الحكم إلى الغائب لأن الكفيل  
إذا أقر بالكفالة وانكر الدين على الأصيل فبرهن المدعى على الدين وقدره لالزام الكفيل  
به لا يمكن إثباته إلا بعد إثباته على الأصيل فيثبت عليهما لأن المذهب عندنا كما في الفتح  
أن القضاء على الغائب لا يجوز إلا إذا ادعى على الحاضر حقا لا يتوصل إليه إلا بإثباته على  
الغائب فإذا ثبت عليهما ثم أبرأ المدعى الكفيل يبقى المال ثابتا على الغائب وأما الكفالة المقيدة  
بألف مثلا فلا يتعدى الحكم فيها إلى الغائب إلا إذا كانت بأمره كما صرح تقريره وأما لم تصاح  
للحيلة مع تعدى الحكم فيها لأنه يحتاج إلى إثبات كون الكفالة بالأمر وإيسر له بينة على ذلك  
ولا تجوز الحيلة بأقامة شهود الزور وإقرار الكفيل بالدين يقتصر عليه ولا يتعدى إلى الغائب  
فضلا عن إقراره بكون الكفالة بأمر الغائب وبهذا التقرير يظهر لك أن الإشارة في قول  
الشارح وهذه لا مرجع لها لأن المذكور في كلامه الكفالة المقيدة وهي بقسميها لا تصلح للحيلة  
فافهم (قوله وكذا الحوالة) عبارة الفتح وكذا الحوالة على هذه الوجوه أم أي أنها تكون  
مطالبة ومقيدة وكل منهما بالأمر وبأنه فبهي مربعة أيضا وبيان ما في شرح المقدسي عن  
التحجير شرح الجامع الكبير وكذا لو شهدوا على الحوالة المطالبة يكون قضاء على الحاضر  
والغائب ادعى الأمر أو لم يدع فان شهدوا بالحوالة المقيدة أن ادعى الأمر يكون قضاء على  
الحاضر والغائب فيرجع وإن لم يدع الأمر يكون قضاء على الحاضر خاصة ولا يرجع وتمامه فيه  
وبه يظهر أن الإشارة بقوله وكذا الحوالة راجعة إلى أصل المسئلة لا إلى بيان جعلها حيلة لأن

لأن المكفول به هنا  
مال مطلق فامكن إثباته  
بخلاف ما تقدم وهذه حيلة  
إثبات الدين على الغائب  
ولو خاف الطالب موت  
الشاهد يتواضع مع رجل  
ويدعى عليه مثل هذه  
الكفالة فيقر الرجل  
بالكفالة وينكر الدين  
فيبرهن المدعى على الدين  
فيقتضى به على الكفيل  
والأصيل ثم يبرأ الكفيل  
فيبقى المال على الغائب  
وكذا الحوالة وتمامه  
في الفتح والبحر

شرط صحة الحوالة كون المال معلوما كسياتي فلو قال له ان فلانا احوالى عليك بالثمن درهم فاقوله بالحوالة بها كان مقرا بالمال فيلزمه ولا يمكن المدعى اثباته على الغائب بالبينة وهذه حوالة مطلقة لانها لم تقيد بنوع مخصوص كسياتي بيانها في بابها ان شاء الله تعالى هذا ما ظهر لي  
**(قوله كفايته بالدرك)** هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما مر نهر **(قوله تسليم لمبيع)** اي تصديق منه بأن المبيع ملك للبائع لانها ان كانت مشروطة في البيع فتمامه بقبول الكفيل فكأنه هو الموجب له وان لم تكن مشروطة فالمراد بها احكام البيع وترغب المشتري فينزل منزلة الاقرار بالملك فكأنه قال اشتراها فانها ملك للبائع فان استحققت فانا ضامن ثمنها نهر **(قوله كشفة)** اي لو كان الكفيل شفعيها فلاشفعة له بحر لرضاه بشراء المشتري **(قوله فلا دعوى له)** اي فلا تسمع دعواه بالملك فيها وبالشفعة وبالاجارة بحر **(قوله كتب فيه)** بالبناء للمجهول وقوله باع ملكه الخ جملة قصدها لفظها نائب الفاعل وجملة كتب الخ صفة لصك **(قوله كولو)** كولو شهد بالمبيع الخ لان الشهادة به على انسان اقرار منه بنفاذ البيع باتفاق الروايات نهر عن الزيلعي **(قوله مطلق عما ذكر)** اي عن قيد الملكية وكونه نافذا باتا فتسمع دعواه الملك بعده اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للبائع لان البيع قد يصدر من غير المالك ولعله كتب شهادته ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكر درر اي ليسى بعد ذلك في تنبئ البينة فتصح **(قوله لانه مجرد اخبار)** ولو اخبر بأن فلانا باع شيئا كان له ان يدعيه درر وقولهم هنا ان الشهادة لا تكون اقرارا بالملك يدل بالاولى على ان السكوت زمانا لا يمنع الدعوى بحر وفي حاشية السيد أبي السعود لكن نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ الشلبي ان حضوره مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى بعد ذلك حسبا لباب التزوير اه قلت سيأتي آخر الكتاب قيل الوصايا ان شاء الله تعالى ان ذلك في القريب والزوجة وكذا في الجار اذا سكنت بعد ذلك زمانا وفي دعوى الخيرية ان علماءنا انصوا في متونهم وشروحهم وفتاويهم ان تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان اجنبيا نحو البناء او الغراس او الزرع يمنعه من سماع الدعوى **(قوله ولم يذكر الحتم الخ)** أي كمال في الكثر وشهادته وختمه قال في الفتح الحتم امر كان في زمانهم اذا كتب اسمه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوبا ووضع نقش ختمه كي لا يطرقة التبديل وليس هذا في زماننا اه فالحكم لا يفتاوت بين ان يكون فيه ختم او لا كذا في العناية قال في النهر ولم أو مالو تعارفوا رسم الشهادة بالحتم فقط والذي يجب ان يعول عليه اعتبار المكتوب في الصك فان كان فيه ما يفيد الاعتراف بالملك ثم ختم كان اعترافه والا لا اه **(قوله الى شهر)** أي بعد شهر فلا مطالبة لك على الآن **(قوله هو)** أي الضمان **(قوله فالقول للضامن)** أي مع يمينه في ظاهر الرواية ط عن الشافعي واحتريه عما روى عن الثاني ان القول للمقر له **(قوله لانه ينكر المطالبة)** أي في الحال **(قوله لان المقر له ينكر الاجل)** فان المقر بالدين اقر بما هو سبب المطالبة في الحال اذا الظاهر ان الدين كذلك لانه انما يثبت بدلا عن قرض او اتلاف او بيع ونحوه والظاهر ان الماقل لا يرضى بخروج مستحقة في الحال الا ليدل في الحال فكان الحال الاصل والاجل عارض فكان الدين المؤجل معروض المعارض لانوعا ثم ادعى لنفسه حقا وهو تأخيرها والآخري ينكره وفي الكفالة ما اقر بالدين على ما هو الاصح بل بحق المطالبة

**(كفايته بالدرك تسليم)**  
 منه (لمبيع كشفة فلا دعوى له) ككتب شهادته في صك كتب فيه باع ملكه او باع بيما نافذا باتا فأنه تسليم ايضا كما لو شهد بالمبيع عند الحاكم قضى بها او لا (لا) يكون تسليما (كتب شهادة في صك بيع مطلق) عما ذكر (او كتب شهادة على اقرار العاقدين) لانه مجرد اخبار فلا تناقض ولم يذكر الحتم لانه وقع اتفاقا باعتبار عاداتهم (قال) الكفيل (ضمنته لك الى شهر وقال الطالب) هو (حال فالقول للضامن) لانه ينكر المطالبة (وعكسه) اي الحكم المذكور (في) قوله (لك) على مائة الى شهر مثلا (اذا قل الآخر) وهو المقر له (حالة) لان المقر له ينكر الاجل

بعد شهر والمكفول له يدعيها في الحال والكفيل ينكر ذلك فالقول له وهذا لان التزام المطالبة يتنوع الى التزامها في الحال او في المستقبل كالكفالة بما ذاب أو بالدرك فانما اقر بنوع منها فلا يلزم بالنوع الآخر اه فتح (قوله وخاف الكذب) اي ان انكر الدين (قوله او حوله) اي دعوى المقر له انه حال بسبب اقرار المقر بالدين (قوله ان يقول الخ) اي المدعى عليه للمدعى وقيل اذا قال ليس لك على حق فلا بأس به اذا لم يرد أتواء حقه زليلى ولم يذ كر أمر حلفه لو استخلف والظاهر ان له ذلك اذ مجرد انكاره مما لا اثر له نهر اي ان قوله لا بأس به اي بانكاره المذكور لا أثر له لان الخصم يطلب تخليفه ويكذبه في الانكار فلا إذن له بالانكار اذن بالحلف ولا يخفى ان ليس للتفي في الحال الا القرينة على خلافه فاذا حلف وقال ليس لك على حق اي في الحال فهو صادق فافهم (قوله اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع) الظرف متعلق بقوله ولا يؤخذ واراد بالاستحقاق الناقل اما المبطل كدعوى النسب ودعوى الوقف في الارض المشتراة او انها كانت مسجدا يرجع على الكفيل وان لم يقض بالثمن على المكفول عنه ولكل الرجوع على بائنه وان لم يرجع عليه بخلاف الناقل ومرة تمام احكامه في بابه قيد بالاستحقاق لانه لو انفسخ بخيار رؤية او شرط او عيب لم يؤخذ الكفيل به وبالثمن لانه لو بنى في الارض لا يرجع على الكفيل بقيمة البناء وكذا لو كان المبيع أمة استولدها المشتري واخذ من المشتري مع الثمن قيمة الولد والمقر لم يرجع على الكفيل الا بالثمن كذا في السراج نهر (قوله لا ينتقض البيع) ولهذا الواجاز المستحق البيع قبل النسخ جاز ولو بعد قبضه وهو الصحيح فالمنتقض بالثمن على البائع لا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل وقوله كما مر اي في باب الاستحقاق وانذار ما كتبناه هناك (قوله اي الموظف في كل سنة) لانه دين له مطالب من جهة العباد فصار كسائر الديون وتماه في الزياي وهذا التعليل اعتمدوه جميعا فيدل على اختصاص الخراج المضى ون بالموظف اما خراج المقاسمة فجزء من الخراج وهو عين غير مضمون حتى لو هلك لا يؤخذ بشئ والكفالة باعيان لا تجوز (قوله على خلاف ما أطلقه في البحر) فانه قال واطلقه فشم الخراج الموظف وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف الخ ووجه الاعتراض على البحر حيث حمل كلام الكثر على الاطلاق مع وجود القرينة المذكورة على التقييد بالموظف فكان الاولى التقييد فافهم وكذا التعليل المار يدل عليه ولذا قال في الفتح وقد قيدت الكفالة بما اذا كان خراجا موظفا لخراج مقاسمة فانه غير واجب في الذمة (قوله منقوض) التقض لصاحب البحر (قوله وكذا التوائب) جمع نائبة وفي الصحاح النائبة المعصية واحدة نوائب الدهر اه وفي اصطلاحهم ما يأتي قال في الفتح قيل اراد بها ما يكون بحق كأجرة الحراس وكرى النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز الجيش وفداء الاسرى اذا لم يكن في بيت المال شئ وغيرهما مما هو بحق فالكفالة به جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم ومسلم بايجاب طاعة ولى الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال اولزمه ولا شئ فيه وان اريد بها ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زماننا ببلاد فارس على الحياط والعساكر وغيرهم للسلطان في كل يوم او شهر فانها ظلم فاختلف المشايخ في صحة الكفالة بها فتبطل تصح اذا اميرة في صحة الكفالة وجود المطالبة اما بحق او باطل ولهذا قلنا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور وينبى ان من قال الكفالة ضم في الدين يضمنها هنا ومن قال في المطالبة يمكن ان

والجيلة لمن عليه دين مؤجل وخاف الكذب أو حوله باقراره ان يقول أهو حال او مؤجل فأن قال حال أنكره ولا حرج عليه زياي (ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن) اذ بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر كما مر (وصح ضمان الخراج) أى الموظف في كل سنة وهو ما يجب عليه في الذمة بقرينه قوله (والرهن به) اذ الرهن بخراج المقاسمة باطل نهر على خلاف ما أطلقه في البحر وتجويز الزياي الرهن في كل ما تجوز به الكفالة بجماع التوثق منقوض بالدرك بجواز الكفالة به دون الرهن (وكذا التوائب) ولو بغيره حق كجبايات زماننا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها

يقول بصحتها او بمنعها بناء على انها في المطالبة بالدين او مطلقا اه اى فان قال بالدين منعها وان قال مطلقا اى بالدين وغيره اجازها (قول له حتى لو اخذت الخ) تأييد للقول بجواز الكفالة بها فانها اذا اخذت من الاكار وجازله الرجوع بها بلا كفالة فمع الكفالة بالاولى لكن في البرازية لا يرجع الاكار في ظاهر الرواية وقال الفقيه يرجع وان اخذ من الجار لا يرجع وزاد في جامع الفصولين ان احد الشريكين لو ادى الخراج يكون متبرعا نعم في آخر اجازات الفقيه برمن ظهير الدين المرغيناني وغيره المستأجر اذا اخذ منه الجباية الراتبية على الدور والحوانيت يرجع على الآخر وكذا الاكار في الارض وعليه الفتوى اه (قول له وعليه الفتوى) راجع لقوله ولو بغير حق وكذا مسألة الاكار كما علمت وفي البحر وظاهر كلامهم ترجيح الصحة اى في كفالة النوائب بغير حق ولذا قال في ايضاح الاصلاح والتتري على الصحة وفي الحاشية الصحيح الصحة ويرجع على المكفول عنه ان كان بأمره اه وعليه مشى في الاختيار والختار والمقتضى نعم صحيح صاحب الحاشية في شرحه على الجامع الصغير عدم الصحة وكذلك افق في الحاشية بعدم الصحة مستندا لما في البرازية والخلاصة من انه قول عامة المشايخ ولما في العمادية من ان الاسير لو قال لغيره خلصني فدفع المأمور مالا وخاصه قال السرخسي يرجع وقال صاحب المحيط لا وهو الاصح وعليه الفتوى قال فهذا يدفع ما في الاصلاح وما في الحاشية والعلة فيه ان الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره اه ما خصا قلت غاية الامر انهما قولان صحيحان ومشى على الصحة بعض المتون وهو ظاهر اطلاق الكثر وغيره لفظ النوائب فكان ارجح واما مسألة الاسير فليس فيها كفالة ولا أمر بالرجوع على انه في الحاشية صحيح انه يرجع على الاسير وبه جزم في شرح السير الكبير بلا حكاية خلاف كما قدمناه في متفرقات البيوع واما قوله والعلة فيه الخ فهو مدفوع بما رأيت في هامش نسختي المنح بخط بعض العلماء واظنه السيد الحموي مما حاصله ان المراد من صحة الكفالة بالنوائب رجوع السكندر على الاصيل لو كانت الكفالة بالامر لانه يضمن لظالمها الظالم لان الظلم يجب اعدامه ولا يجوز تقريره فلا تغتر بظاهر الكلام اه وهو تنبيه حسن وايضا لم يذكر الرجوع على الكفيل بل اقتصر على بيان الرجوع على الاصيل لو الكفالة بأمره وليس في هذا تقرير الظلم بل فيه تخفيفه لانه لو لا الكفالة يحبس الظالم المكفول ويضربه ويكافئه ببيع عقاره وسائر املاكه ثمن بخس او بالاستدانة بالمرا بحة ونحو ذلك مما هو مشاهد ولعلمهم لهذا اجازوا هذه الكفالة وان لم يميزوها ثمن خمر ونحوه والله سبحانه اعلم (قول له وقيد شمس الأئمة) لا مرجع في كلامه لهذا المضمين والمناسب قول النهر وفي الحاشية قضى نأبة غيره بأمره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح وقيد شمس الأئمة الخ اى قيد قوله بأمره وهذا التقييد ظاهر اذا لاختفاء امر المكرم غير معتبر (فرع) في شقوق النوازل جماعة طمع الوالى ان يأخذ منهم شيئا بغير حق فالتفتى بعضهم وظفر الوالى بعضهم فقال المختنون انهم لا تعطاهم علينا وما اصابكم فهو علينا بالخص فلو أخذ منهم شيئا فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح فتح (قول له لم يعتبر امره بالرجوع) الا صوب في الرجوع كما هو في البحر وغيره عن العناية للاكمل فالباء بمعنى في متعلقة بيمتد لا بأمر لانه ليس المراد انه امره

حتى لو اخذت من الاكار  
فله الرجوع على مالك  
الارض وعليه الفتوى  
صدر الشريعة واقره  
المصنف وابن الكمال  
وقيد شمس الأئمة بما اذا  
امره به طائفا فلو مكرها  
في الامر لم يعتبر امره  
بالرجوع ذكره الاكمل  
وقلوا من قام بتوزيعها  
بالعدل أجر وعليه فلا  
يفسق حيث عدل وهو  
نادر وفي وكالة البرازية  
قال لرجل خلصني من  
مصادرة الوالى اوقال  
الاسير ذلك فخلصه رجع

بالرجوع عليه بل امره بقضاء النأبة وان لم يشترط الرجوع وحينئذ فالعنى انه اذا كان  
مكرها بالامر بالقضاء لم يعتبر امره في حق الرجوع لفساد الامر بالاكره فلا رجوع  
للامور عليه (قوله بلا شرط) اى بلا شرط الرجوع (قوله على الصحيح) مخالف لما قدمه  
في النفقات من ان الصحيح عدم الرجوع وبه يفتى فيه اختلاف الصحيح كما ذكرناه آنفا  
(قوله على هامشها) اى هامش البرازية وفي القاموس الهامش حاشية الكتاب مولد (تمة)  
من اصحابنا من قال الافضل ان يساوى اهل محامته في اعطاء النأبة قال القاضى هذا كان في  
زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهاد اما في زماننا فاكثرت التوائب تؤخذ ظلما ومن تمكن  
من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له نهر وتماه في الفتح ونقل في القنية ان الاولى الامتناع  
ان لم يحمل حصته على الباقيين والا فالاولى عدمه ثم قال وفيه اشكال لان الاعطاء اعانة للظالم  
على ظلمه (قوله اى النصيب من النأبة) اى حصة الشخص منها اذا قسمها الامام فتح (قوله  
وقيل هي النأبة الموظفة) والمراد بالنوائب ما هو منها غير راتب فتغيرا فتح (قوله وقيل غير  
ذلك) قال في النهر وقيل هو ان يقسم ثم يمنع احد الشريكين قسم صاحبه وقال الهندوانى هي  
ان يمتنع احد الشريكين من القسمة فيضمنه انسان ليقوم مقامه فيها (قوله فانه امن) بقصر  
الهمزة على تقدير مضاف اى ذوا من او بمدى على صورة اسم الفاعل بمعنى المفعول كساحل  
بمعنى مسحول او بمعنى آمن سالكه مثل نهارة صائم وعلى الوجهين عيشة راضية (قوله  
لم يضمن) مثله كل هذا الطعام فانه ليس بمسحوم فاكله فمات لاضمان عليه وكذا لو اخبره رجل  
انها حرة فزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر اشباه ط (قوله والمسئلة  
بحالها) اى فسلكه واخذ ماله ط (قوله ضمن) اما لو قال له ان اكل ابنك سبع او اتلف مالك سبع  
فانضمن لا يصح هندية لما تقدم من ان السبع لا يكفل وان فله جبار ط (قوله هذا واردا على)  
اقول صحة الضمان لامن حيث صحة الكفالة حتى يرد ما ذكر بل من حيث انه غره لان الغرور  
يوجب الرجوع اذا كان بالشرط ابوالسعود ط ولذا عقبه الشارح بذكر الاصل لكن يأتى  
ان ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة ثم اعلم ان المصنف تابع في ذكر هذه المسئلة  
صاحب الدرر عن العمادية وعرضاها اليرى الى الذخيرة بزيادة ان المكفول عنه مجهول  
ومع هذا جوزوا الضمان اه لكن قال في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين برمز المحيط  
ما ذكر من الجواب مخالف لقول القدورى من قال لغيره من غصبك من الناس او من بايعت  
من الناس فانا ضامن لذلك فهو باطل اه واجاب في نور العين بأن عدم الضمان في مسئلة  
القدورى لعدم التغير فظاهر الفرق قلت لكن في البرازية وذكر القاضى بايع فلانا على ان ما  
اصابك من خسران فعلى او قال الرجل ان ماله عينك هذا فانا ضامن لم يصح اه الا ان يجاب  
بأن قوله بايع فلانا لا تغير فيه لعدم العلم بمحصل الخسران في المبايعة معه ولان الخسران  
يحمل بسبب جهل المأمور بأمر البيع والشراء بخلاف قوله اسلك هذا الطريق والحال انه  
خوف فان الطريق المخوف يؤخذ فيه المال غالبا ولا يصنع فيه للمأمور فقد تحقق فيه التغير  
فاذا ضمنه الأمر نعم رجوع عليه ولعلهم اجازوا الضمان فيه مع جهل المكفول عنه زجرا  
عن هذا الفعل كما في تضمين الساعى والله سبحانه اعلم (قوله في ضمن المعاوضة) فيرجع

بلا شرط على الصحيح  
قلت وهذا يقع في ديارنا  
كثيرا وهوان الصواب  
يمسك رجلا ويحبسه  
فيقول لآخر خلصنى  
فيخلصه بمبلغ فيئذ يرجع  
بغير شرط الرجوع بل  
بمجرد الامر فتدبر كذا  
بخط المصنف على هامشها  
فليحفظ (والقسمة) اى  
النصيب من النأبة وقيل  
هى النأبة الموظفة وقيل  
غير ذلك وايا ما كان فالكفالة  
بها صحيحة صدر الشريعة  
(قال) رجل (لا آخر  
اسلك هذا الطريق فانه  
أمن فسلك واخذ ماله  
لم يضمن ولو قال ان كان  
مخوفا واخذ ماله فانا  
ضامن) والمسئلة بحالها  
(ضمن) هذا وارد على  
ما قدمه بقوله ولا تصح  
بجهالة المكفول عنه كما  
في الشر نبالية والاصل  
ان المغرور انما يرجع  
على الفاسد اذا حصل  
الغرور في ضمن المعاوضة

على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء بقيمة البناء بعد ان يسلم البناء اليه واحترز  
 عما اذا كان في ضمن عقد التبرع كالهبة والصدقة **(قوله)** او ضمن الغار صفة السلامة للمغرور  
 نصا اي كمسئلة المتن الثانية فانه نص فيها على الضمان بخلاف الاولى وتام عبارة الدرر حتى لو قال  
 الطحان لصاحب الحنطة اجعل الحنطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطحان  
 كان ملما به يضمن لانه صار غارا في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة ما ضمن السلامة  
 بحكم العقد وهنا العقد يقتضي السلامة كذا في العمادية اه و اراد بالاولى قوله اسالك هذا  
 الطريق فانه آمن ويظهر من التعليل ان قوله حتى لو قال الخ تفريع على الاصل الاول وقوله ان  
 كان علما به اي بثقب الدلو يشكل عليه مسئلة الاستحقاق **(قوله)** وتامه في الاشياء ذكرناه  
 في آخر باب المراجعة وتكلمنا عليه هناك فراجع **(قوله)** هو ضمان الكفالة اما في الاصل  
 الثاني فهو ظاهر لان شرطه ان يذكر الضمان نصا واما في الاول فلان عقد المعاوضة يقتضي  
 السلامة فكأنه بسبب اخذ العوض ضمن له سلامة المعوض **(قوله)** لو كفالته حالة ) ينبغي  
 ان يجري فيه ما سيذكره الشارح آخر الباب عن المحيط **(قوله)** ليخلصه بأداء او ابراء اي  
 بأن يؤدي المال اليه او الى الطالب او بأن يتكلم مع الطالب ليبري الكفيل **(قوله)** يرد له اليه  
 في بعض النسخ يرد به اليه بالموحدة وهي احسن فهو متعلق بخلصه اي يرد نفسه وتسليمها  
 الى الطالب **(قوله)** اي لو بأمره لان الكفيل بلا امر متبرع ليس له مطالبة الاصيل بمال  
 ولا نفس حتى انه لا يأثم بالامتناع من تسليم نفسه معه كما مر سابقا **(قوله)** من قام عن غيره بواجب  
 بأمره الخ الظاهر ان المراد بالواجب اللزوم شرعا او عادة ليصح استثناء التعويض عن الهبة  
 ونفس الهبة الا ان يكون لفظ الا بمعنى لكن وقوله بأمره متعلق بقام **(قوله)** امره بتعويض  
 عن هبته اي امره الموهوب له رجلا ان يعوض الواهب عن هبته **(قوله)** وباطعام الخ ) وكذا  
 لو قال أحج عني رجلا او اعتق عني عبدا عن ظهاري خانية فالمراد الواجب الاخرى **(قوله)**  
 وبأن يهب فلانا) فلو قال هب فلانا عني الفا تكون من الأمر ولا رجوع للمأمور عليه ولا  
 على القابض ولا الأمر الرجوع فيها والدافع متطوع ولو قال على اني ضامن ضمن للمأمور وللأمر  
 الرجوع فيها دون الدافع خانية **(قوله)** في كل موضع الخ ) فالمشتري او الفاسد اذا أمر رجلا  
 بأن يدفع الثمن او بدل الغصب الى البائع او المالك كان المدفوع اليه مالكا للمدفع بمقابلة مال هو  
 المبيع او المغصوب وظاهره ان الهبة لو كانت بشرط العوض فامر به بالتعويض عنها يرجع  
 بلا شرط لوجود المالك بمقابلة مال بخلاف مال الأمر بالا طعام عن كفارته او بالا حجاج عنه ونحوه  
 فانه ليس بمقابلة مال فلا رجوع للمأمور على الأمر الا بشرط الرجوع ويرد عليه الأمر  
 بالاتفاق عليه فانه قدم انه يرجع بلا شرط مع انه ليس بمقابلة ملك مال وكذا الأمر بأداء  
 التوابع وتخليص الاسير على ما مر هذا وسيذكر المصنف في باب الرجوع عن الهبة اصلا  
 آخر وهو كل ما يطالب به بالحبس والملازمة فالأمر بأدائه يثبت الرجوع والا فلا الا بشرط  
 الضمان ويرد عليه ايضا الأمر بالاتفاق وانظر ما حذرناه في تنقيح الحامدية **(قوله)** الكفيل  
 للمختلعة الخ ) صورته خالعت زوجها على مهرها مثلا ولها عليه دين فكشفه له لها رجل  
 ثم جدد عقد النكاح بينهما لا يبرأ الكفيل لعدم ما يسقط ما ثبت عليه بالكفالة افاده ط

( قوله )

وضمن الغار صفة السلامة  
 للمغرور نصا درر وتامه  
 في الاشياء ومر في المراجعة  
 \* (فروع) ضمان الغرور  
 في الحقيقة هو ضمان  
 الكفالة \* لا كفيل منع  
 الاصيل من السفر لو  
 كفالته حالة ليخلصه منها  
 بأداء او ابراء وفي الكفيل  
 بالنفس يرد له اليه كما في  
 الصغرى اي لو بأمره \*  
 من قام عن غيره بواجب  
 بأمره رجع بما دفع وان لم  
 يشترطه كالأمر بالاتفاق  
 عليه و بقضاء دينه الا في  
 مسائل \* امره بتعويض  
 عن هبته وباطعام عن  
 كفارته وبأداء عن زكاة  
 ماله وبأن يهب فلانا عني  
 الفا في كل موضع يملك  
 المدفوع اليه المال المدفوع  
 اليه مقابلا بملك مال فان  
 المأمور يرجع بلا شرط  
 والا فلا وتامه في وكالة  
 السراج والسكل من  
 الاشياء وفي المنتقط الكفيل  
 للمختلعة بماله على الزوج  
 من الدين لا يبرأ بتجدد  
 النكاح بينهما



\* ثوب غاب عن دلال لأضمان عليه ولو غاب عن صاحب الخانوت وقد ساوم واتفق على الثمن فعليه قيمة الثوب ولو طاق به الدلال ثم وضعه في خانوت فهلك ضمن الدلال بالاتفاق ولأضمان على صاحب الخانوت عند الامام لانه مودع المودع \* دلال معروف في يده ثوب تبين انه مسروق فقال رددت ٣٩٥ على الذي اخذت منه برى \* ولو قال طالب غريمي في مصر كذا فاذا

اخذت مالي فلك عشرة منه  
يجب اجر المثل لا يزداد على  
عشرة ملتقط \* وافقت بأن  
ضمان الدلال والسمسار  
الثمن للبائع باطل لانه وكيل  
بالاجر \* وذكروا ان  
الوكيل لا يصح ضمانه لانه  
يصير عاملا لنفسه فليحذر  
اه (فائدة) ذكر الطرسوسي  
في مؤلف له ان مصادرة  
السلطان لا رباب الاموال  
لا تجوز الاعمال بيت المال  
مستدلا بأن عمر رضي الله  
عنه صادر ابا هريرة اه  
وذلك حين استعمله على  
البحرين ثم عزله واخذ  
منه اثني عشر الف درهم  
للعمل فابى رواء الحاكم  
 وغيره واراد بعمال بيت  
المال خدمته الذين يحبون  
امواله ومن ذلك كتبه اذا  
توسموا في الاموال لان ذلك  
دليل على خيانتهم وبلحق  
بهم كنية الاوقاف ونظايرها  
اذا توسموا وتعاطوا انواع  
اللهو وبناء الاماكن  
فالحاكم اخذ الاموال  
منهم وعزاهم فان عرف  
خيانتهم في وقت معين رد

(قول له ثوب الخ) تابع صاحب الملتقط في ذكر هذه الفروع في الكفالة لمناسبة الضمان والافحاحها  
الوديعة او الاجارات (قول له لأضمان عليه) هذا لوضع منه اما لوقال لا ادري في اي خانوت وضعته  
ضمن نقله بعض المحشين عن الحانية وذكر الشارح نحوه آخر الوديعة (قول له واتفق على الثمن)  
اي قبل العقد فيكون مقبوضا على سوم الشراء (قول له ضمن الدلال بالاتفاق) اقول هذا اذ وضعه  
امانة عند صاحب الدكان اما لو وضعه عنده ليشتره ففيه خلاف مذكور في الثالث والثلاثين من جامع  
الفصولين فقيل يضمن لانه مودع وليس للمودع ان يودع وقيل لا يضمن في الصحيح لانه امر  
لا بد منه في البيع وبه جزم في الوهبانية كما نقله الشارح عنها آخر الاجارات (قول له برى) لانه  
كغاصب الغاصب اذ ارد على الغاصب يبرأ وانما يبرأ لو انبت رده بحجة جامع الفصولين (قول له لانه  
يصير عاملا لنفسه) اذ ولاية القبض له والضامن يعمل لغيره ط فلو ان وكيل البيع ضمن الثمن لموكله  
وادى يرجع ولو ادى بلا ضمان لا يرجع كما في الفصولين وقدمنا (قول له الاعمال بيت المال)  
اي اذا كان يرد بيت المال او على اربابه ان علموا كما ذكره في آخر العبارة (قول له رواء الحاكم  
 وغيره) اخرج في الدر المنثور في سورة يوسف في قوله تعالى اجعلني على خزائن الارض قال  
اخرج ابن ابي خاتم والحاكم عن ابي هريرة قال استعملني عمر على البحرين ثم نزعني وغرمني اثني  
عشر الف درهم دعاني بعد الى العمل فابيت فقال لم وقد سأل يوسف العمل وكان خيرا منك فقلت ان  
يوسف عليه السلام نبي ابن نبي ابن نبي وانا ابن امية واخاف ان اقول بغير علم وافتي بغير علم وان  
يضر بظهوري ويشتم عرضي ويؤخذ مالي اه بحر قلت ولعل مذهبه ان هدية العمال جائزة  
بخلاف مذهبه عمر رضي الله تعالى فليدغمه (قول له ويلحق بهم الخ) قال السيد الحموي هذا بما  
يعلم ويحكم ولا تجوز الفتوى به لانه يكون ذريعة الى ما لا يجوز وذلك لان حكام زماننا لو اقتصروا  
بهذا وصادروا من ذكر لا يردون الاموال الى الاوقاف وان علمت اعيانها ولا لبيت المال  
بل يصرفونها فيما لا يليق ذكره فليكن هذا على ذكر منك اه قلت والفاعل لهذا  
عمر واين عمر ط (قول له وفي التلخيص الخ) قدمنا عند قوله ولو برأ الاصيل واخر عنه برى \*  
الكفيل ولا ينعكس ان هذا يخالف لما في كل الكتب ولا يجوز العمل به بل يتأخر عن  
الكفيل فقط دون الاصيل (قول له وقدمنا) اي قيل فصل القرض وذكرنا هناك ايضا  
ما فيه كفاية (قول له وسيجي) اي في فصل الجلس من كتاب القضاء (قول له وليس للدائن منعه  
الخ) وكذا ليس له ان يطالبه باعطاء الكفيل وان قرب حلول الاجل كما في الاقضية وذكر في  
المنتقى يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا وتماه في التاسع والعشرين من نور  
العين وفصل في القنية بانه ان عرف المديون بالمطل والتسويق يأخذ الكفيل والا فلا اه  
فالاقوال ثلاثة (قول له واستحسن الخ) وفي الظهيرية قالت زوجي يريد ان يغيب فيخذ بالفقعة  
كفيل لا يجيها الحاكم الى ذلك لانها لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني اخذ الكفيل رفقا بها  
وعليه الفتوى ويجعل كانه كفيل بما ذاب لها عليه اه بحر عند قوله وتصح بالنفس وان

المال اليه والا وضعه في بيت المال نهر وبحر وفي التلخيص لو كفل الحال مؤجلا عن الاصيل ولو قرضا لان الدين واحد  
قلت وقدمنا انها حيلة تأجيل القرض وسيجي ان للمديون السفر قبل حلول الدين وليس للدائن منعه ولكن يسافر معه  
فاذا حل منعه ليوفيه واستحسن ابو يوسف اخذ كفيل شهرا لامرأة طلبت كفيل بالفقعة لسفر الزوج وعليه الفتوى

تعددت قال في النهر وظاهره يفيد انه يكون كفيلا بنفقة عند الثاني مادام غائبا ووقع في كثير من العبارات انه استحسّن اخذ الكفيل بنفقة شهر وقد قالوا كما في المجمع لو كفّل لها بنفقة كل شهر لزمته مادام النكاح بينهما عند أبي يوسف وقالوا يلزمه نفقة شهر اه وقدم الشارح نحو هذا عن الحنفية عند قول المصنف وبما بايعت فلانا فعلى لكن هذا فيما لو كفّل بلا اجبار والظاهر ان ما وقع في كثير من العبارات فيما اذا اراد القاضي اجباره على اعطاء كفيل نعم في نور العين عن الخلاصة لو علم القاضي ان الزوج يمكث في السفر اكثر من شهر يأخذ الكفيل باكثر من شهر عند أبي يوسف اه (قول له وقاس عليه الخ) في البحر عن المحيط بعد ما مر عن أبي يوسف لو أفقّ يقول الثاني في سائر الديون بأخذ الكفيل كان حسنا رفقا بالناس اه قال وفي شرح المنظومة لابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط اه ومثله في النهر (قول له لكنه مع الفارق) عبارة الشرنبلالي في شرحه لكن الفرق ظاهر بين نفقة المرأة التي يؤدي تركها الى هلاكها وبين دين الغريم الذي ليس كذلك اه قلت ورأيت مخطوطة شيخ مشايخنا التركاني وتعليل الفرق من صاحب المحيط والصادر الشهيد يفيد انه لا فرق بين نفقة المرأة وبين دين الغريم واهى رفيق في ان يقال لصاحب الدين سافر معه الى ان يحل الاجل اذ ربما يصرف في السفر اكثر من دينه فلو أفقّ يقول صاحب المحيط وحسام الدين الشهيد والمتقى والمحبية كان حسنا وفيه حفظ لحقوق العباد من الضياع والتلف خصوصا في هذا الزمان اه ونحوه في مجموعة السائحاني واليه يميل كلام الشارح بقريئة الاستدراك عليه وفي اليرى عن خزانة الفتاوى يأخذ كفيلا اورثنا بحقه وان كان الظاهر المذهب عدمه لكن المصاحفة في هذا لما ظهر من ان التعتت والجور في الناس اه ثم رأيت المفتي ابا السعود أفقّ به في معروضاته (قول له ٢ لو حبس المديون الخ) تقدم هذا في قول المتن واذا حبسه له حبسه وتقدم بيان شروطه وقوله حبس بالنصب لانه تنازع فيه جاز واراد واعمل الثاني واضمرا للاول مرفوعه ولو اعلم الاول لوجب ان يقال واراده بابرار الضمير فافهم (قول له ثم الكفيل الخ) تقدم هذا ايضا عند قول المصنف واذا حل على الكفيل بموته لا يحل على الاداء (قول له من قبل ما التأجيل تم) ما مصدرية والتأجيل فاعل لفعل محذوف دل عليه المذكور وهو تم فافهم والله سبحانه اعلم

### باب كفالة الرجلين

شروع فيها هو كالمركب بعد الفراغ من المفرد ط (قول له بان اشتريا منه عبدا بمائة) اشار الى استواء الدينين صفة وسببا فلو اختلفا صفة بأن كان ما عليه اى ما على المؤدى مؤجلا وما على صاحبه حالا فاذا ادعى مبيع تمينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لان الكفيل اذا عجل دينه مؤجلا ليس له الرجوع على الاصيل قبل الحمول ولو اختلفت سببها نحو ان يكون ما على احدهما قرضا وما على الآخر بمن مبيع فانه يصح تمين المؤدى لان النية في الجنسين المختلفين معتبرة وفي الجنس الواحد لا يجرى عن الفتح (قول له وكفّل كل عن صاحبه) فلو كفّل (احدهما)

وقاس عليه في المحيط بقية الديون لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي لكن في المنظومة المحبية \*

\* لو قال مديوني مراده السفر \* واجل الدين عليه ما استقر \* وطلب التكفيل قالوا يلزم \* عليه اعطاء كفيل يعلم \* لو حبس الكفيل قالوا جازله \* اذا اراد حبس من قد كفله \* لانه قد كان ذا الاجاه \* حبس فليجازه بفعله \* ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل \* لاشك ان الدين في ذا الحال حل \* عليه فالوارث ان اداه \* يرجع به من قبل ما التأجيل تم \*

### باب كفالة الرجلين

(دين عليهما لاخر)  
بان اشتريا منه عبدا بمائة  
(وكفّل كل عن صاحبه)

٢ قوله حبس المديون كذا بالاصل والذي في نسخة الشارح لو حبس الكفيل وهو الانسب اه

أحدهما عن صاحبه دون الآخر وادى الكفيل فجعله عن صاحبه فانه يصدق بحر (قوله بأمره) والافلا رجوع بشئ أصلاً (قوله زائداً على النصف) المراد ان يكون زائداً على ما عليه ولو كان دون النصف أو أكثر (قوله لرجحان جهة الاصل على النية) لان الاول دين عليه والثاني مطالبة بلادين ثم هو تابع فوجب صرف المؤدى الى الاقوى حتى على القول بجعل الدين على الكفيل مع المطالبة فان ما عليه بالاصالة اقوى فان من اشترى في مرض موته شيئاً كان من كل المال ولو مديونا ولو كفيل كان من الثلث الا اذا كان مديونا فلا يجوز افاده في الفتح (قوله لادى الى الدور) لأنه لو جعل شئ من المؤدى عن صاحبه فاصاحبه ان يقول اذا ذاك كادائي فان جمعت شيئاً من المؤدى عنى ورجعت على بذلك فلي ان أجعل المؤدى عنك كما لو اديت بنفسى فيفضى الى الدور كذا في الكفاية وذكر في الفتح انه ليس المراد حقيقة الدور فانه توقف الشئ على ما توقف عليه بل اللازم في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فيمتنع الرجوع المؤدى اليه وتماه فيه (قوله كل واحد منهما بجميعه منفرداً) قيد بقوله بجميعه للاحتراز عما لو تكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فهي كالمسئلة الاولى في الصحيح فلا يرجع حتى يزيد على النصف ويقول منفرداً وهو حال من كل للاحتراز عما لو تكفلا عن الاصيل بجميع الدين هما ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه فهو كذلك لان الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كفيلاً عن الاصيل بالجميع كما في البحر وفي نور العين عن النية عن الشافعي ثلاثة كفلا بالالف يطالب كل واحد بثلث الا ان كانا كفلا على التعاقب يطالب كل واحد بالالف كذا ذكره شمس الائمة السرخسي والمرغيناني والقرطبي (قوله ثم كفيل كل من الكفيلين عن صاحبه) قيد به لانه بدون ذلك لا رجوع لاحدهما على الآخر وفي الهندية عن الجليل كفيل ثلاثة عن رجل بالف فادى احدهم برؤا جميعاً ولا يرجع على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كفيلاً عن صاحبه رجع المؤدى عليهما بالثلثين ولصاحب المال ان يطالب كل واحد منهم بالالف هذا اذا ظفر اى المؤدى بالكفيلين فان ظفر باحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث ثم رجعا جميعاً على الاصيل بالالف وان ظفر بالاصيل قبل ان يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الالف اهـ (قوله بالجميع) احتراز عما لو تكفل كل عن الاصيل بالجميع متعاقباً ثم كفيل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فانه كالاولى كما في البحر (قوله وبهذه القيود) اى كون كفالة كل منهما عن الاصيل بالجميع وكونها على التعاقب وكون كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع ايضاً (قوله خالفتم الاولى) اى في الحكم والافالموضوع مختلف فان اصل الدين في الاولى عليهما لاخر وفي الثانية على غيرهما وقد كفلا به (قوله رجع بنصفه على شريكه) اى ثم يرجعان على الاصيل لانهما أديا عنه احدهما بنفسه والاخر بتأنيبه بحر (قوله ان يكون الكل كفالة هنا) اى ما عن نفسه وما عن الكفيل الاخر فلا ترجيع للبعض على البعض ليقع النصف الاول عن نفسه خاصة بخلاف ما تقدم وتماه في الفتح (قوله اخذ الآخر) ضبطه في النهر بالمندوهو غير متعين ففي المصباح اخذ الله امالكه واخذ به ذنبه عاقبه عليه واخذه بالمد مؤاخذه كذلك اهـ (قوله بكاه) لان ابراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل والثاني كفيل عنه بكاه فافادته

بأمره (جاز ولم يرجع على شريكه الا بما اداه زائداً على النصف) لرجحان جهة الاصل على النية ولانه لو رجع بنصفه لادى الى الدور درر (وان كفلا عن رجل بشئ بالتعاقب بأن كان على رجل دين فكفيل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منفرداً) (ثم كفيل كل من الكفيلين) (عن صاحبه) بأمره بالجميع وبهذه القيود خالفتم الاولى (فنادى) احدهما (رجع بنصفه على شريكه) لكون الكل كفالة هنا (او) يرجع ان شاء (بالكل على الاصيل) لكونه كفيل بالكل بأمره (وان ابراء الطالب احدهما اخذ) الطالب الكفيل (الاخر بكاه) بحكم كفالته

بكله نهر (قوله ولو افترق المفاوضان) قيد بالمفاوضين لان شريكى العنان لو افترقا وثمة دين لم يأخذ الغريم احدهما الا بما يخصه نهر (قوله اخذ الغريم) يطلق الغريم على من له الدين ومن عليه كافي ط عن الدستور (قوله لتضمنها الكفالة) ولا تبطل بالافتراق ط عن الاتقانى (قوله كامر) اى فى كتاب الشركة (قوله لامر) اى فى المسئلة الاولى من انه اصيل فى النصف وكفيل فى الآخر فما ادى يصرف الى ما عليه بحق الاصاله فان زاد على النصف كان الزائد عن الكفالة فيرجع نهر (قوله كتابة واحدة) بان قال كاتبكما على الف الى سنة قيد بالواحدة لانه لو كاتب كلا على حدة فكفل كل منهما عن صاحبه ببديل الكتابة للمولى لا يصح قياسا واستحسانا اه كفاية (قوله صح استحسانا) والقياس ان لا يصح لانه شرط فيه كفالة المكاتب والكفالة ببديل الكتابة وكل ذلك باطل فيكون شرطها فى الكتابة مفسدا وجه الاستحسان ان هذا عقد يحتمل الصحة بان يجعل كل واحد فى حق المولى كان المال كله عليه وعتق الآخر معلقا بادائه فيطالب كل منهما بجميع المال بحكم الاصاله لا بحكم الكفالة وفى الحقيقة المال مقابل بهما حتى يكون منقسما عليهما ولكننا قدرنا المال على كل واحد منهما تصحيحا للكتابة وفيما وراء ذلك العبرة بالحقيقة كفاية (قوله المعتق) مبنى للمجهول والآخر معطوف عليه منصوبان على البدلية من ايشاء او مرفوعان بفعل محذوف دل عليه المذكور او على الابتداء والخبر محذوف اى مؤاخذه (قوله لكفالاته) اى يرجع بما اداه عنه من بدل الكتابة لكفالاته بأمره وجازت الكفالة ببديل الكتابة هنا لانها فى حالة البقاء وفى الابتداء كان كل المال عليه نهر (قوله لم يظهر فى حق مولاه الخ) افاد ان حكم ما يظهر وهو ما يؤاخذ به للحال كذلك بالاولى كدين الاستهلاك عيانا وما لزمه بالتجارة بأذن المولى وجعله الزيلعى قيدا احترازيا وهو سهو بحر (قوله لزمه باقراره) اى وكذبه المولى بحر (قوله واستقراض) اى او بيع وهو محجور عليه بحر (قوله لحلوله على العبد) لوجود السبب وقبول الذمة بحر (قوله وعدم مطالبته لعسرته) اذ جميع ما فى يده ملك المولى ولم يرض بتعاق الدين به فتح (قوله والكفيل غير معسر) فالمانع الذى تحقق فى الاصيل منتف عن الكفيل مع وجود المنتضى وهو الكفالة المطلقة بمال غير مؤجل فيطالب به فى الحال كما لو كفيل عن مفلس او غائب يلزمه فى الحال مع ان الاصيل لا يلزمه وتماه فى الفتح (قوله ويرجع بعد عتقه) لان الطالب لا يرجع عليه الا بعد العتق فكذا الكفيل لقيامه مقامه بحر وقوله لو بأمره اى لو كانت الكفالة بأمر العبد وبقي ماله وكفل بدين الاستهلاك المعين قال فى الفتح ينبى ان يرجع قبل العتق اذا ادى لانه دين غير مؤخر الى العتق فيطالب السيد بتسليمه رقبته او القضاء عنه\* وبحث اهل الدرس هل المعتبر فى هذا الرجوع الامر بالكفالة من العبد او السيد وقوى عندى الثانى لان الرجوع فى الحقيقة على السيد اه قال فى النهر و رأيت مقيدا عندى ان ما قوى عنده هو المذكور فى البدائع قال ط فلو كانت بأمر العبد لا يرجع عليه الا بعد العتق فالخاصل ان ضمان العبد فيما لا يؤاخذ به حالا صحيح والرجوع عليه بعد العتق ان كان بأمره وضماته فيما يؤاخذ به حالا ان كان بأمر السيد صح ورجع به حالا عليه وان كان بأمر العبد صح ورجع به عليه بعد العتق كذا يؤخذ من كلامهم اه (قوله كامر) اى عند قول الماتن ولا يتمكس من

(قوله)

وعليه مادين (اخذ الغريم ايا) شاء (منهما بكل الدين) لتضمنها الكفالة كامر (ولا رجوع) على صاحبه (حتى يؤدي أكثر من النصف) لامر (كاتب عبيده كتابة واحدة وكفل كل من العبدان) (عن صاحبه صح) استحسانا (و) حينئذ (فما ادى احدهما رجع) على صاحبه (بنصفه) لاستوائهما (ولو اعتق) المولى (احدهما) والمسئلة بحالها (صح واخذ ايشاء منهما بمحض من لم يعتقه) المعتق بالكفالة والآخر بالاصالة (فان اخذ المعتق رجع على صاحبه) لكفالاته (وان اخذ الآخر لا لاصالاته) (واذا كفيل شخص) (عن عبد مالا) موصوفا بكونه (لم يظهر فى حق مولاه) بل فى حقه بعد عتقه (كما لزمه باقراره او استقراض او استهلاك ودية فهو) اى المال المذكور (حال وان لم يسمه) اى الحلول لحلوله على العبد وعدم مطالبته لعسرته بالكفيل غير معسر ويرجع بعد عتقه لو بأمره ولو كفيل مؤجلا تأجل كامر (ادعى) شخص (رقبة عبد فكفل به رجل)

قوله نعم لو تكفل بالحال مؤجلاً تأجل عنهما الخ (قوله فمات العبد) بأن ثبت موته ببرهان  
 ذى اليد او بتصديق المدعى فلو لم يكن ثمة برهان ولا تصديق لم يقبل قول ذى اليد انه مات بل يحبس  
 هو والكفيل فان طال الحبس ضمن القيمة وكذا الوديعة المجحودة لهر عن النهاية (قوله  
 فبرهن المدعى) قيد بالبرهان لانه لو ثبت ملكه باقرار ذى اليد او بتكوله لم يضمن شيئاً نهر  
 (قوله لجوازاها بالاعيان المضمونة) اى بنفسها وفيها يجب على ذى اليد رد العين فان هلكت  
 وجب رد القيمة (قوله ولو ادعى على عبد مالا) اى معلوم القدر بان قال اخذتني كذا بالغصب  
 او استهلكته ط (قوله برى الكفيل) اى كالمالك المكفول بنفسه حراً قال في النهر واعلم ان  
 هاتين المسئلتين مكررتان اما الاولى فالاستفادتها من قوله فيما مر ومغصوب واما الثانية فلما  
 قدمه من ان الكفالة بالنفس تبطل بموت المطلوب اه قال في البحر لكن ذكر الثانية هنا  
 لبيان الفرق بينها وبين الاولى وهو ظاهر لان المكفول به في الاولى رقبة العبد وهى مال وهى  
 لا تبطل بهلاك المال بخلاف الثانية (قوله ولو كفل عبد غير مديون مستغرق الخ) بحر  
 مستغرق بكسر الراء على انه صفة لمديون ونسبة الاستغراق اليه مجاز لان الدين استغرقه اى  
 استغرق رقبته وما فى يده او بفتح الراء وقيد به لانه لو كان عليه دين مستغرق لم تلزمه الكفالة  
 فى رقه فاذا عتق لزمته كذا فى كافى الحاكم اى لأن حق الغرماء مقدم وحقهم فى قيمة رقبته يبيعونه  
 بدينهم ان لم يفده سيده وبعد العتق صار الحق فى ذمته واما اذا كان دينه غير مستغرق فالظاهر  
 انه يقدم دين الغرماء والباقي لا الكفالة كالمالك كفل عن غير سيده قال فى الكافى وكفالة العبد والمدبر  
 وام الولد عن غير السيد بنفس او ماله بلا اذن السيد باطلة حتى يعتق فاذا عتق تازمه وان اذن سيده  
 جازت ان لم يكن عليه دين ويبيع فى دين الكفالة وان كان عليه دين يدي بدينه قبل دين الكفالة  
 ويسمى المدبر وام الولد فى الدين اه (قوله لان الحق له) اى اذا لم يكن على العبد دين يكون الحق  
 فى ماله لمولاه فصاح اذنه له فى كفالته (قوله فاذا عتق فاداه) نص على المتوهم فانه اذا اداه حال  
 رقه لا يرجع بالاولى ط (قوله بأمره) اى بأمر العبد وهذا زاده فى النهر وقال هذا القيد لا بد  
 منه اه ثم رأيت مذكوراً فى شرح الجامع لقاضى خان ولا يخفى انه اذا لم يرجع مع الامر فعدم الرجوع  
 بدونه بالاولى ولعل فائدته انه محل الخلاف الآتى (قوله لانه عتقها غير موجبة للرجوع الخ)  
 جواب عن قول زفر بالرجوع لتحقيق الموجب له وهو الكفالة بالامر والمانع هو الرق وقد  
 زال كافى الهداية (قوله بعد ذلك) اى بعد انعقادها غير موجبة للرجوع (قوله كالمالك كفل الخ)  
 من تمة الجواب وهذه المسئلة تقدمت عند قول المصنف فى باب الكفالة ولو كفل بأمره رجع عليه  
 بما ادى الخ (قوله لما قلناه) اى من قوله لانه عتقها غير موجبة الخ (قوله من سائر امواله) بخلاف  
 ما اذا لم يكفل فانه لا يلزمه عينا الا ان يسلمه لبيع وقد لا يفي ثمة بالدين فلا يصل الغرماء الى تمام  
 الدين وبالكفالة يصلون فتح (قوله برقبته) اى فيثبت لهم بيعه ان لم يفده المولى ولذا اشترط ان  
 لا يكون مديوناً كما مر وبدون الكفالة ليس لهم ذلك (قوله وهذا) اى قوله فائدة كفالة المولى الخ  
 (قوله فى شرحه) واثبت شرحاً وهو موجود فى رأيت من نسخ المتن المجردة ط والله سبحانه اعلم

كتاب الحوالة

بسم الله الرحمن الرحيم (كتاب الحوالة)

كل من الحوالة والكفالة عقد التزام ماعلى الاصيل للتوثق الا ان الحوالة تتضمن ابراء الاصيل

ابراء مقيدا كاسيحي فكانت كالركب مع المفرد والثاني مقدم فلزم تأخير الحوالة نهر (قول له هي لغة النقل) اي مطلقا لدين او عين وهي اسم من الاحالة ومنه يقال احلت زيدا على عمر وفاختال اي قبل وفي المغرب تركيب الحوالة يدل على الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل وتماه في الفتح (قول له وشرع نقل الدين الخ) اي مع المطالبة وقيل نقل المطالبة فقط ونسب الزيلعي الاول الى ابي يوسف والثاني الى محمد وجه الاول دلالة الاجماع على ان المحتال لو ابرأ المحال عليه من الدين او وهبه منه صح ولو ابرأ المحيل او وهبه لم يصح وحكي في الجمع خلاف محمد في الثانية ووجه الثاني دلالة الاجماع ايضا على ان المحيل اذا قضى دين الطالب قبل ان يؤدي المحتال عليه لا يكون متطوعا ويجبر على القبول وكذا المحتال لو ابرأ المحال عليه عن دين الحوالة لا يرتد بالرد ولو وهبه منه ارتد كالأبرأ الطالب الكفيل او وهبه ولو انتقل الدين الى ذمته لما اختلف حكم الأبراء والهبة وكذا المحتال لو ابرأ المحال عليه لم يرجع على المحيل وان كانت بأمره كالسكفالة ولو وهبه رجع ان لم يكن للمحيل عليه دين وتماه في البحر وظاهره اتفاق القولين على هذه المسائل ثم ذكر ما يفيد اتفاق القولين ايضا على عود الدين بالتوى وعلى جبر المحتال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمة الدين بين غرماء المحيل بعدم موته قبل قبض المحتال وعلى ان ابراء المحال المحال عليه لا يرتد بالرد وعلى ان توكيل المحال المحيل بالقبض من المحال عليه غير صحيح وعلى ان المحتال لو وهب الدين للمحال عليه كان له محال عليه ان يرجع على المحيل وعلى انها تفسخ بالفسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما اذا حاله المشتري وكذلك لو كان عند المحتال رهن للمحيل لا يسقط حق حبسه بخلاف ما اذا كان المحيل هو البائع على المشتري او المرتهن على الراهن فانه يبطل حبس المبيع والرهن لسقوط المطالبة مع ان هذه المسائل تبين كونها نقلا للدين ولكن اعتبر الحوالة تأجيلا الى التوى في بعض الاحكام وجعل النقل للمطالبة وفي بعضها اعتبرت ابراء وجعل النقل للدين ايضا وتماه التوجيه في البحر وفي الحامدية عن فتاوى قارئ الهداية اذا حال الطالب انفسا على مديونه وبالدين كفيل برئ المديون من دين المحيل وبرئ كفيله ويطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن له شيئا لكنها براءة موقوفة وكذا اذا حال المرتهن بدينه على الراهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا عند المحتال اه وفي هذه المسئلة المرتهن هو المحيل وفيما مر هو المحتال وعلمت وجه الفرق بينهما ويا ترى ايضا ومسئلة الكفالة في البرازية وفيها لو حال الكفيل الطالب بالمال على رجل برئ الاصيل والكفيل الا ان يشترط الطالب براءة الكفيل فقط فلا يبرأ الاصيل (قول له والثاني محتال ومحتال له الخ) يعنى يطلق عليه هذه الالفاظ الاربعة في الاصطلاح درر وظاهره ان اللغة بخلافه ولذا قال في المعراج قولهم للمحتال المحتال له لغو لانه لا حاجة الى هذه الصلة زاد في الفتح بل الصلة مع المحتال عليه افظة عليه فهما محتال ومحتال عليه فالفرق بينهما بعدم الصلة وبصلة عليه اه قات ويمكن تصحيح كلامهم وذلك ان الحوالة لغة بمعنى النقل مطلقا كما مر فالمديون يدفع الطالب عن نفسه ويسال له على غريمه وفي الاصل الاح نقل الدين وهو من افراد المعنى اللغوي ايضا فعلى الاول يقال محتال لا غير وعلى الثاني محتال له لا غير لان المحيل بمعنى

(هي) لغة النقل وشرعا  
(نقل الدين من ذمة المحيل  
الى ذمة المحتال عليه) وهل  
توجب البراءة من الدين  
المصحح نعم فتج (المديون  
محيل والادائن محتال ومحتال  
له ومحال ومحال له)



الناقل والمحال عليه بمعنى المنقول عليه الدين والدين منقول والمحال له أى منقول  
 لاجله ولوقيل محال بمعنى منقول لم يصح لأن المنقول هو الدين على هذا الوجه بخلافه على  
 الاول فإن المنقول هو ذات الطالب وبهذا ظهر أن قولهم محتمل ومحتال له مبنى على  
 اختلاف المراد في المنقول هل هو ذات الطالب أو دينه فافهم نعم يصح على الثاني أن يقال  
 فيه محتمل بطريق المجاز أى محتمل دينه وبه ظهر أنه لا لغو في كلامهم فافهم هذا التقرير  
 (قوله) ويزاد خامس وهو حويل) عبارة الفتح ويقال للمحتال حويل أيضا فذكره الشارح  
 نقل لعبارة الفتح بالمعنى فافهم ونقل في البحر عبارة عن تلخيص الجامع فيها اطلاق الحويل  
 على المحال عليه قال الرملي فلعله يطلق عليهما (قوله) فالفرق بالصلة) أى باختلافها وهى اللام  
 فى الاول وعلى فى الثاني وهذا على وجودها فى الاول وقد علمت وجه صحته واما على حذفها  
 المفاد بقوله وقد تحذف فالمراد أن الفرق بالصلة وجودا وعدما كما مر عن الفتح فافهم (قوله)  
 والحوالة شرط لصحتها الخ) قال فى النهر وشرط صحتها فى المحيل العقل فلا تصح حوالة مجنون  
 وصبي لا يعقل والرضا فلا تصح حوالة المكره واما البلوغ فشرط للنفاذ فصحة حوالة الصبي  
 العاقل موقوفة على اجازة وليه وليس منها الحرية فتصح حوالة العبد مطلقا غير أن المأذون  
 يطالب للحال والمحجوز بعد التيق ولا الصحة فتصح من المريض وفى المحتال العقل والرضا  
 واما البلوغ فشرط النفاذ ايضا فالعقد احتيال الصبي موقوفا على اجازة وليه ان كان الثانى  
 املى من الاول كاحتيال الوصى بمال اليتيم ومن شرط صحتها المجلس قال فى الحانية والشرط  
 حضرة المحتال فقط حتى لا تصح فى غيبته الا ان يقبل عنه آخر واما غيبة المحتال عليه فلا تمنع  
 حتى لو أحال عليه فبلغه فالجاز صح وهكذا فى البزائية ولا بد فى قولها من الرضا فلوا كره  
 على قبولها لم تصح وفى المحال به ان يكون ديننا لازما فلا تصح ببذل الكتابة كالكفالة اهـ (قوله)  
 رضا الكل) اما رضا الاول فلان ذوى المروآت قد يأفقون تحمل غيرهم ما عليهم من الدين  
 فلا بد من رضاه واما رضا المحتال فلان فيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذمم متفاوتة  
 واما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلانها الزام الدين ولا لزوم بالاتزام درر قلت نقل  
 السائحانى عن لقطة البحر اذا استدان الزوج النفقة بأمر القاضى لها ان تحيل على الزوج  
 بالارضا (قوله) فلا يشترط على المختار) هو رواية الزيادات قال فيها لان التزام الدين من المحتال  
 عليه تصرف فى حق نفسه والمحيل لا يتضرر بل فيه منفعة لان المحال عليه لا يرجع اذا لم يكن  
 بأمره درر (قوله) للرجوع عليه) أى رجوع المحال عليه على المحيل او يسقط الدين الذى  
 للمحيل على المحال عليه كما فى الزبلى اما بدون الرضا فالرجوع ولا سقوط وهو محمل رواية  
 الزيادات (قوله) لكن استظهر الاكمل الخ) أى فى العناية وهو توفيق آخر بين روايتى الزيادات  
 والقُدورى لكن لا بد فيه من ضمنية التوفيق الاول كما تعرفه (قوله) شرط ضرورة)  
 لانها احوالة وهى فعل اختياري ولا يتصور بدون الارادة والرضا وهو محمل رواية القُدورى  
 وقوله والا لا أى وان لم يكن ابتداءها من المحيل بل من المحال عليه تكون احتيالا يتم بدون ارادة  
 المحيل بارادة المحال عليه ورضاه وهو وجه رواية الزيادات عناية لكن لا يخفى انه على الثانى  
 لا يثبت للمحال عليه الرجوع بما أدى ولو كان عليه للمحيل دين لا يسقط الا برضا المحيل فرجع

ويزاد خامس وهو حويل  
 فتح (ومن يقبلها محتال  
 عليه ومحال عليه) فالفرق  
 بالصلة وقد تحذف من  
 الاول (وامال محال بهو)  
 الحوالة (شرط لصحتها  
 رضا الكل بلا خلاف الا  
 فى الاول) وهو المحيل  
 فلا يشترط على المختار  
 شربالية عن المواهب  
 بل قال ابن الكمال انما  
 شرطه القُدورى للرجوع  
 عليه فلا اختلاف فى الرواية  
 لكن استظهر الاكمل ان  
 ابتداءها ان من المحيل  
 شرط ضرورة والا لا

الى التوفيق الاول (قوله) وأراد بالرضا القبول) اى الذى هو احد ركنى العقد فيشترط له المجلس لان شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب بل يلغو بخلاف الرضا الذى ليس بركن عقد (قوله) فان قبولها الخ) ذكر في البحر اولا ان من الشروط مجلس الحوالة وقال وهو شرط الاعتقاد في قولهما خلافا لابي يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المحتال غائبا عن المجلس فبلغه الخبر فأجاز لم ينعتد عندها خلافا له والصحيح قولهما اه ثم قال هنا وأراد من الرضا القبول في مجلس الايجاب لما قدمناه ان قبولهما في مجلس الايجاب شرط الاعتقاد وهو مصرح به في البدائع اه وما ذكره في البحر اولا هو عبارة البدائع فقوله لما قدمناه ان قبولهما الظاهر ان الميم فيه زائدة وان الضمير فيه مفرد عائد للحوالة لان المتبادر من كلام البدائع ان اشتراط المجلس عندها انما هو في المحتال فقط بقرينة التفريع ويأتى قريبا ما يؤيده اه (قوله) لكن في الدرر وغيرها) اى كالحانية والبرازية والحلاصة وعبارة الحانية الحوالة تعتمد قبول المحتال له والمحال عليه ولا تصح في غيبة المحتال له في قول ابي حنيفة ومحمد كما قلنا في الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة للغائب ولا تشتط حضرة المحتال عليه لصحة الحوالة حتى لو أحاله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحة الحوالة اه ومراده بالقبول في قوله تعتمد قبول الخ الرضا الاعم من القبول المشروط له المجلس بقرينة آخر العبارة ولم يذكر رضا المحيل بناء على رواية الزيادات انه غير شرط فتلخص من كلامه ان الشرط قبول المحتال في المجلس ورضا المحال عليه ولو غائبا وهو ما لحصه في التمهيد كما مر وظاهره ان خلاف ابي يوسف في المحتال فقط فعنده لا تشتط حضرته بل يكفي رضاه كالمحال عليه وانه لا خلاف في المحال عليه في ان حضرته غير شرط وبه ظهر انه لا يصح التوفيق بحمل ما في الدرر وغيرها على قول ابي يوسف الذى هو خلاف الصحيح بل هو محمول على قولهما المصحيح فافهم وبما قرناه ظهر انه لا خلاف في اشتراط الرضا الاعم وان الخلاف في قبول المحتال في المجلس لا في رضاه فلا ينافى ذلك قول المصنف شرط رضا الكل بلا خلاف الخ خلافا لما ظنه في العزيمة (قوله) او نائبه) اى ولو فوضوا له وبه عبر في الدرر قال في الفتح فيتوقف اى قبول الفضولى على اجازة المحتال اذ ابانته (قوله) ورضا الباقيين) كذا في بعض النسخ بياين تانيتهما ياء التثنية وفي عامة النسخ بياء واحدة على انه جمع اريد به ما فوق الواحد ثم لا يخفى ان اشتراط رضا المحيل مبنى على رواية القدورى وهى خلاف المختار كما قدمه فالاحسن عبارة القرر متن الدرر وهى وشرط حضور الثانى الا ان يقبل فضولى له لاحضور الباقيين اه فلم يذكر اشتراط رضاهما فيصدق بكل من الروايتين وقال في الدرر اما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحيل فبان يقول رجل للدائن لك على فلان بن فلان الف درهم فاحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه فبان يحيل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحة الحوالة كذا في الحانية اه قلت فلم يذكر في هذا التصوير رضا المحيل الغائب وذكر في الثانى رضا المحتال عليه الغائب وذلك مبنى على رواية الزيادات المختارة كما مر (قوله) وتصح في الدين) الشرط كون الدين للمحتال على المحيل والا فهمى وكالة لاحوالة واما الدين على المحال عليه فليس بشرط أفاده في البحر وفيه عن المحيط ولو أحال

واراد بالرضا القبول فان قبولها في مجلس الايجاب شرط الاعتقاد بحر عن البدائع لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال او نائبه ورضا الباقيين لاحضورهما وقره المصنف (وتصح في الدين)

المحال عليه المحتال على آخر جاز ويرى الاول والمال على الآخر كالكفالة من الكفيل اه  
 فدخل في الدين حوالة كادخل دين الكفالة فان الكفيل لو احال الطالب جاز كما يأتي  
 وفي البرازية كل دين جازت به الكفالة جازت به الحوالة وفي الهندية مالا تجوز به الكفالة  
 لا تجوز به الحوالة (قول له المعلوم) فلو احتال بمال مجهول على نفسه بان قال احتلت بما يذوب  
 لك على فلان لا تصح الحوالة مع جهالة المال ولا تصح الحوالة ايضاً بهذا اللفظ بحر عن  
 البرازية (قول له لافي العين) لان النقل الذي تضمنته نقل شرعي وهو لا يتصور في الاعيان بل  
 المتصور فيها النقل الحسي فكانت نقلاً للوصف الشرعي وهو الدين فتح قال في الشر بنبلالية  
 يرد عليه ماسيد كره من انها تصح بالدرهم الوديعة اذ ليس فيها نقل الدين وكذا الغصب على  
 القول بان الواجب فيه رد العين والقيمة مخاص ودفع الايراد بأن الحوالة بالوديعة وكالة  
 حقيقة اه قلت فيه نظر لما سيأتي في الحوالة المقيدة بوديعة ونحوها انه لا يملك المحيل مطالبة  
 المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمحيل ولا يخفى ان الوكالة حقيقة تنافي ذلك فالصواب  
 في دفع الايراد ان النقل موجود لان المديون اذا احال الدائن على المودع فقد استقل الدين عن  
 المديون الى المودع وصار المودع مطالباً بالدين كأنه في ذمته فكانت حوالة بالدين لا بالعين نعم لو  
 احال المودع رب الوديعة بها على آخر كانت حوالة بالعين فلا تصح (قول له) به عرف ان حوالة  
 الغازي مصدر مضاف لفاعله اي حالته غيره على الامام وعبارة النهر وبه عرف ان الحوالة  
 على الامام من الغازي الخ ولا يخفى ان ما ذكره غير مانحن فيه اذ كلام المصنف في بيان المكفول به  
 فذكر انه المال لا العين ولا الحقوق فاذا استدان الغازي ديناً من زيد ثم حاله به على الامام صحت  
 الحوالة سواء قيدها بان يعطيه الامام من حقه من الغنينة المحرزة او لان المحال عليه لا يشترط  
 ان يكون عليه للمحيل دين او عين من وديعة او غيرها ولان المحال به دين صحيح معلوم فالقول  
 بعدم صحتها ليس له وجه صحة اصلاً وهكذا يقال في المستحق اذا استدان ثم احال الدائن على  
 الناظر سواء قيد الحوالة بمعلومه الذي في يد الناظر او لافهم ايضاً من الحوالة بالدين لا بالحقوق  
 نعم لو احال الامام الغازي او احال الناظر المستحق على آخر كان مغتلة ان يقال انها من الحوالة  
 بالحقوق لان الغنينة اذا احرزت بدارنا يتأكد فيها حق الغائبين ولا يملك الا بالقسمة ولا يقال  
 ان الوارث اذا مات بعد الاحراز قبل القسمة يورث نصيبه فيقتضي المالك قبل القسمة لانا نقول  
 ان الحق المتأكد يورث كحق حبس الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار  
 الشرط كما قدمناه عن الفتح في باب المغنم وقسمته وكذا يقال في غلة الوقف فان نصيب المستحق  
 يورث عنه اذا مات قبل القسمة بعد ظهور غلة الوقف في وقف الذرية او بعد عمل صاحب  
 الوظيفة كما قدمناه هناك ومقتضى هذا ان لا تصح هذه الحوالة لان كلا من الغازي والمستحق  
 لم يثبت له دين في ذمة الامام والناظر نعم تكون وكالة بالقبض من المحال عليه كما يأتي في قول  
 المصنف وان قال المحيل للمحتال وهذا يقع كثيراً فان الناظر يحيل المستحق على مستأجر عقار  
 الوقف وقد أفنى في الحامدية بانه لو مات الناظر قبل اخذ المحتال للناظر الثاني اخذه لكن  
 ذكرنا في باب المغنم ان غلة الوقف بعد ظهورها يتأكد فيها حق المستحقين فتورث عنهم واما  
 بعد قبض الناظر لها فينبغي ان تصير ملكاً لهم للشركة الخاصة بخلاف المغنم فانه لا يملك الا

المعلوم (لا في العين) زاد  
 في الجوهره ولا في الحقوق  
 انتهى وبه عرف ان حوالة  
 الغازي بحقه من غنينة  
 محرزة

مطلب

في حوالة الغازي وحوالة  
 المستحق من الوقف

بعد القسمة حتى لو اعتق أحد الفاعلين حصته من أمة لا تعلق للشركة العامة إلا إذا قسمت  
الغنيمة على الرايات فيصح للشركة الخاصة وعلى هذا فإذا صارت الغلة في يد الناظر صارت  
أمانة عنده ملكاً للمستحقين لهم مطالبته بها ويحبس إذا امتنع من أدائها ويضمنها إذا استهلكها  
أو هلكت بعد الطلب فإذا أحال الناظر بعض المستحقين على آخر لا يصح لأنها حوالة بالعين  
لأبدين إلا إذا كان الناظر استهلكها أو خلطها بماله فتصير ديناً بذمته فتصح الحوالة لأنها  
حوالة بالدين لأبدين ولا بالعين ولا بالحقوق فقد ظهر أن هذه الحوالة لا تكون من الحوالة بالحقوق أصلاً  
سواء كان الغازي أو الناظر محيلاً أو محتالاً وسواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة وإن ما ذكره  
الشارح عن النهر غير محرر فافهم وتدبر واغتم تحرير هذا المقام فإنه من فيض ذي الجلال  
والإكرام (قوله لا تصح) قد علمت أنه لا وجه له (قوله وهذا في الحوالة المطلقة ظاهرة)  
لتصريحهم باختصاصها بالدينون لا بتناؤها على النقل نهر قلت وهذا حوالة بالدين وإن كانت  
مطلقة بل الصحة فيها أظهر من عدمها لأن الحوالة المطلقة على ما يأتي أن لا يقيد المحيل بدين له  
على المحال عليه ولا بعين له في يده فإذا أحال المستحق غيره بدينه على الناظر حوالة مطلقة  
فلا شك في صحتها (قوله ينبغي أن تصح) لما علمت من أن مال الوقف في يده أمانة ولكن إذا صححت  
لا تكون من الحوالة بالحقوق لأن المستحق إنما أحال دأته بدين صحيح بل هي حوالة بالدين  
مقيدة بما عند المحال عليه وهو الناظر (قوله كالأحالة على المودع) بجامع أن كلا منهما  
أمين ولأدين عليه ط (قوله لأنها مطالبة) أي لأن الحوالة تثبت المطالبة ولا مطالبة على  
الناظر فيما لم يصل إليه من مال الوقف الذي قيدت الحوالة به (قوله انتهى) أي كلام البحر  
وقوله ومقتضاه الخ من كلام النهر أيضاً فافهم (قوله وعندى فيه تردد) نقله الحموى وأقره  
ويؤيد الصحة ما ذكره في المغنم أنه يورث عنه لنا كد ملكه فيه وقد وجد الجامع للقياس  
فيها وفي الوديع ط (قوله وبرئ المحيل من الدين الخ) أي براءة مؤقتة بعدم التوى وفائدة  
برأته أنه لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركته ولكنه يأخذ كفيلاً من ورثته أو من الغرماء  
مخافة أن يتوى حقه كذا في شرح المجمع ط ومقتضى البراءة أن المشتري لو أحال البائع  
على آخر بالثمن لا يحبس المبيع وكذا لو أحال الراهن المرتهن بالدين لا يحبس الرهن ولو أحالها  
بصداقها لم تحبس نفسها بخلاف العكس أي أحالة البائع غريمه على المشتري بالثمن أو المرتهن  
غريمه على الراهن أو المرأة على الزوج والمذكور في الزيادات عكس هذا وهو أن البائع  
والمرتهن إذا أحالا سقط حقهما في الحبس ولو أحيلا لم يسقط وتماه في البحر قلت ووجهه  
ظاهر وهو أن البائع والمرتهن إذا أحالا غريمهما على المشتري أو الراهن سقطت مطالبتهم  
فيسقط حقهما في الحبس بخلاف ما لو أحيلا فإن مطالبتهم باقية كما أوضحه الزيلعي قال  
في البحر وفي قوله برئ المحيل إشارة إلى براءة كفيله فإذا أحال الأصيل الطالب برئاً كذا  
في المحيط اه وقوله والمطالبة جميعاً دخل فيه ما لو أحال الكفيل المكفول له ونص على براءته  
فإنه يبرأ عن المطالبة وإن أطلق الحوالة برئ الأصيل أيضاً نهر وفي حاشية البحر للرمل  
يؤخذ من براءة المحيل أن الكفيل لو أحال المكفول له على المدين بالدين المكفول به وقبله برئ  
وهي واقعة الفتوى اه وأطال في الاستشهاد له (قوله بالقبول من المحتال) اقتصر عليه

لا تصح وكذا حوالة  
المستحق بمعلومه في الوقف  
على الناظر نهر ثم قال  
بعد ورقين وهذا في  
الحوالة المطلقة ظاهرة أما  
المقيدة ففي البحر أن مال  
الوقف في يد الناظر ينبغي  
أن تصح كالأحالة على  
المودع والألا لأنها مطالبة  
انتهى ومقتضاه صحته بحق  
الغنيمة وعندى فيه تردد  
(وبرئ المحيل من الدين)  
والمطالبة جميعاً (بالقبول)  
من المحتال لا حوالة

تبعا للبحر وزاد في النهر والمحتال عليه وهو مخالف لما قدمه من ان الشرط قبول المحتال او نائبه ورضا الباقيين وافاد انه لا يلزم قبض المحتال في المجلس الا اذا كان صرفا بأن كان دينه ذهباً فاحال عنه بفضة جاز ان قبل الغريم ناقدا في مجلس الحيل والمحتال وتماه في البحر عن تلخيص الجامع (قوله) ولا يرجع المحتال على الحيل (الح) هذا اذا لم يشترط الخيار للمحال ولم يفسخها الحيل والمحتال اما اذا جعل للمحال الخيار او احاله على ان له ان يرجع على ايهم اشاء صح بزاية وكذا اذا فسخت رجوع المحتال على الحيل بدينه ولذا قال في البدائع ان حكمها ينتهي بفسخها وبالتوى وفي البرازية والحيل والمحتال يملك النقص فيبرأ المحتال عليه وفي الذخيرة اذا احوال المديون الطالب على رجل بألف او بجميع حقه وقبل منه ثم احاله ايضا بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني نقضا للاول وبرئ الاول اه بحر قلت وكذا تبطل لو احوال البائع على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع او ظهر انه حر لا لورد بعيب ولو قبضه وكذلك لو مات المبد قبل القبض واذا مات المحال عليه مديونا قسم ماله بين الغرماء وبين المحال بالخصص وما بقي له يرجع به على الحيل وان مات الحيل مديونا فاقبض المحتال في حياته فهو له وما لم يقبضه فهو بينه وبين الغرماء اه ما خصصا من كافي الحاكم (قوله الابالتوى) وزان حصي وقديم مصباح يقال توى المال بالكسر يتوى توى واتواه غيره بحر عن الصحاح (قوله هلاك المال) هذا معناه اللغوي ومعناه الاصطلاحى ما ذكره المصنف بحر (قوله لان برأته) اى برأته الحيل من الدين مقيدة بسلامة حقه اى حق المحتال واختلف المشايخ في كيفية عود الدين ف قيل يفسخ الحوالة اى يفسخها المحتال كالمشتري اذا وجد بالمبيع عيبا وقيل تنفسخ كالمبيع اذا هلك قبل القبض وقيل في الموت تنفسخ وفي الجحود لا تنفسخ ولم ار ان فسخ المحتال هل يحتاج الى الترافع عند القاضى وظاهر التشبيه بالمشتري اذا وجد عيبا انه يحتاج نعم على انها تنفسخ لا يحتاج فتدبره نهر قلت المشتري يستقل بالفسخ بخيار العيب بدون الترافع عند القاضى وانما الترافع شرط لرد البائع على بائعه بذلك العيب (قوله وقيدته في البحر الح) وقال للمافى الذخيرة رجل احوال رجلا له عليه دين على رجل ثم ان المحتال عليه احاله على الذى عليه الاصل برئ المحتال عليه الاول فان توى المال على الذى عليه الاصل لا يعود الى المحتال عليه الاول اه (قوله) وهو بأحد امرين (الح) الضمير راجع للتوى وهذا في الحوالة المطلقة اما المقيدة بوجوبه فيثبت له الرجوع بهلاكها كما يأتى (قوله اى المحتال ومحيل) فقوله له اى لكل منهما كافي الفتح (قوله مفلسا) بالتخفيف يقال افلس الرجل اذا صار ذا فلس بعد ان كان ذا دراهم ودنانير فاستعمل مكان افتقر اه كفاية ونهر عن طلبة الطلبة للعلامة عمر النسفى (قوله بغير عين) الاوضح ان يقول بأن لم يترك عينا (الح) اى عينا توفى بالحال به وكذا يقال في الدين ولا بد في الكفيل ان يكون كفيلا بجميعه فلو كفل البعض فقد توى الباقي كما لا يخفى ط وكذا لو ترك ما يفي بالعض فقد توى الباقي وكذا لو مات مديونا وقسم ماله بالخصص كما قدمناه آنفا (قوله ودين) المراد به ما يمكن ان يثبت في الذمة بقريضة مقابلته بالعين فيشمل النقود والمكيل والموزون وفي الهندية عن المحيط لو كان القاضى يعلم ان للميت ديناً على مفلس فعلى قول الامام لا يقضى به علان الحوالة اه اى لان الافلاس ليس بتوى عنده لاحتمال ان

(ولا يرجع المحتال على الحيل الابالتوى) بالقصر ويمد هلاك المال لان برأته مقيدة بسلامة حقه وقيدته في البحر بان لا يكون الحيل هو المحتال عليه ثانيا (وهو) باحد أمرين (ان يجحد) المحال عليه (الحوالة ويخالف ولا بينة له) اى لمحتال ومحيل (او يموت) المحال عليه (مفلسا) بغير عين ودين

يحدث له مال فيكون المحال عليه قد ترك مالا حكما وهو ما على مديونة المفلس (قوله وكفيل) فوجود الكفيل يمنع موته مفلسا على ما في الزيادات وفي الخلاصة لا يمنع بحر وتبعه في المنح لكني لم أر في الخلاصة ما عزاه اليها بل اقتصر فيها على نقل عبارة الزيادات نعم قال فيها ولومات المحتال عليه ولم يترك شيئا وقد أعطى كفيلًا بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل منه له ان يرجع على الاصيل اه وهذه مسألة اخرى وقد جزم في الفتح وغيره بما في الزيادات بلا حكاية خلاف «(تنبيه)» في البحر عن البرازية وان لم يكن به كفيل ولكن تبرع رجل ورهن به رهنا ثم مات المحتال عليه مفلسا عاد الدين الى ذمة المحيل ولو كان مسلطا على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحتال عليه مفلسا بطالت الحوالة والثمن لصاحب الرهن اه وفي حكم التبرع بالرهن ماله استعمار المطالب شيئا ورهنه عند الطالب ثم مات مفلسا شربلاية عن الحانية (قوله وقال بهما) اي بالجحد والموت مفلسا (قوله وبأن فلسه الحاكم) اي في حياته يقال فلسه القاضي اذا قضى بافلاسه حين ظهر له حاله كفاية عن الطلبة وهذا بناء على ان تفليس القاضي يصح عندهما وعندنا لا يصح لانه يتوهم ارفاعه بحدوث مال له فلا يعود بتفليس القاضي على المحيل فتح وتعدر الاستيفاء لا يوجب الرجوع الا ترى انه لو تعدر بقبية المحتال عليه لا يرجع على المحيل بخلاف موته مفلسا لخراب الذمة فيثبت التوى وتماه في الكفاية وظاهر كلامهم متونا وشروحا تصحيح قول الامام ونقل تصحيحه العلامة قاسم ولم أر من صحح قولهما نعم صححوه في صحة الجحد على السفيه صيانة للماله كاسياني في باب (قوله ولو اختلفا فيه) بأن قال المحتال مات المحتال عليه بلا تركه وقال المحيل عن تركه بزازية (قوله وكذا في موته قبل الاداء او بعده) الاولى وبعده بالواو كما في بعض النسخ لان الاختلاف فيهما لا في احدهما (قوله على العلم) اي نفى العلم بأن يخاف انه لا يعلم يساره ط وهذا في مسألة المتن اما في الاختلاف في الموت قبل الاداء او بعده فانه يخاف على البتات لكونه على فعل نفسه وهو القبض افاده ح (قوله وهو العسرة) اي في المسئلة الاولى وعدم الاداء في الثانية (قوله وقيل القول للمحيل بيمينه) لانكاره عود الدين فتح (قوله طالب المحتال عليه المحيل الخ) اي بعدم ادفع المحال به الى المحتال ولو حكما بان وهبه المحتال من المحال عليه لانه قبل الدفع اليه لا يطالبه الا اذا طوّل ولا يلزمه الا اذا لزم وتماه في البحر (قوله بامر) قيد به لانه لو قضاه بغير امره يكون متبرعا ولو لم يدع المحيل ما ذكر ط (قوله مثل الدين) انما يقل بما اداه لانه لو كان المحال به دراهم فادى دنانير او عكسه صرفا رجع بالمحال به وكذا اذا اعطاه عرضا وان اعطاه زيوف بدل الجياد رجع بالجياد وكذا لو صالحه بشئ رجع بالمحال به الا اذا صالحه عن جنس الدين بأقل فانه يرجع بقدر المؤدى بخلاف الماء ور بفضاء الدين فانه يرجع بما ادى الا اذا ادى اجود او جنسا آخر بحر (قوله لانكاره) قال في البحر لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه بامر الا ان المحيل يدعي عليه دينًا وهو ينكر والقول لا منكر اه (قوله فقال المحتال) فيه ايماء الى انه حاضر فلو كان غائبا واراد المحيل قبض ما على المحال عليه قائلا انما وكلته بقبضه قال ابو يوسف لا اصدقه ولا قبل بيمينه وقال محمد يقبل قوله كما في الحانية ولو ادعى المحال ان المحال به ثمن متاع كان

(المحيل)

وكفيل وقال بهما وبأن فلسه الحاكم (ولو اختلفا فيه) اي في موته مفلسا وكذا في موته قبل الاداء او بعده (قال قول للمحتال مع يمينه على العلم) لتسكه بالاصل وهو العسرة زيلبي وقيل القول للمحيل بيمينه فتح (طالب المحتال عليه المحيل بما) اي بمثل ما (احال) به مدعيًا قضاء دينه بامر (فقال المحيل) انما (احلت بدين) ثابت (لى عليك) لم يقبل قوله بل (ضمن) المحيل (مثل الدين) للمحتال عليه لانكاره وقبول الحوالة ليس اقرارا بالدين لصحتها بدونه (وان قال المحيل للمحتال احلتك) على فلان بمعنى وكلتك (لتقبضه لى فقال المحتال) بل (احلتنى بدين لى عليك)



الحيل وكلا في بيعه وانكر الحيل ذلك فالقول له ايضا نهر (قوله) فالقول للمحيل) فيؤمر  
 المحتال برد ما اخذه الى المحيل لان المحيل ينكر ان عليه شيئا والقول للمنكر ولا تكون  
 الحوالة اقرارا من المحيل بالدين للمحتال على المحيل لانها مستعملة للوكالة ايضا بن كمال (قوله)  
 يستعمل في الوكالة) اي مجازا ومنه قول محمد اذا امتنع المضارب عن تقاضي الدين لعدم الربح  
 يقال له احل رب الدين اي وكله نهر ولكن لما كان فيه نوع مخالفة للظاهر صدق مع يمينه  
 كافي المتح وافاد في البحر عن السراج ان المحيل لا يملك ابطال هذه الحوالة لانها صحت بمحتملة  
 ان تكون بمال هو دين عليه وان تكون توكيلا فلا يجوز ابطالها بالاحتمال اه (قوله)  
 بماله) الاظهر ان ما موصولة او موصوفة واللام جارة ويحتمل انها كلمة واحدة مجرورة بكسرة  
 اللام (قوله) ودبعة) المراد بها الامانة كما عبر به في الفتح وغيره قال ط فيعم العارية  
 والموهوب اذا تراضيا على رده او قضى القاضي به والعين المستأجرة اذا انقضت مدة الاجارة  
 (قوله) صحت) لانه اقدر على القضاء لتيسر ما يقضى به وحضوره بخلاف الدين فتح (قوله)  
 فان هلكت الدبعة) قيد بهلاك الدبعة لان الحوالة لو كانت مقيدة بدين ثم ارتفع ذلك الدين  
 لم تبطل على تفصيل فيه بحر وبأى بعضه (قوله) رى المودع) ويثبت الهلاك بقوله نهر  
 واستحقاق الدبعة مبطل للحوالة كهلأكلها كافي الحائبة ولو لم يعط المحال عليه الدبعة وانما قضى  
 من ماله كان متطوعا قياسا لاستحسانا كذا في المحيط وفي التناخانية لو وهب المحتال  
 الدبعة من المحال عليه صح التملك لانه لما كاله حق ان يملكها كان له حق ان يملكها بحر  
 (قوله) وعاد الدين على المحيل) لانه توى حقه واما ما سبق من ان التوى بوجهين عنده  
 وثلاثة اوجه عندها ففي الحوالة المطابقة فلا يرد شئ بهذا الوجه الرابع يعقوبية (قوله)  
 لان مثله يخلفه) أراد بالمثل البديل ايشمل القيمي قال في الفتح فاذا هلك المغصوب المحال به  
 لا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحال عليه لان الواجب على الغاصب رد العين فان عجز رد المثل  
 او القيمة فاذا هلك في يد الغاصب المحال عليه لا يبرأ لان له خلفا والفوات الى خلف كلافوات  
 فبقيت متعلقة بخلفه فيرد خلفه على المحتال اه فلو استحق المغصوب بطلت لعدم ما يخلفه  
 كافي الدرر (قوله) وتصح ايضا بدين خاص) بأن يحيله بدينه الذي له على فلان المحال عليه فتح  
 وفي الخلاصة عن التجريد لو كان للمحيل على المحتال عليه دين فأحال به مطلقا ولم يشترط  
 في الحوالة ان يعطيه بماعيه فالحوالة جائزة ودين المحيل بحاله وله ان يطالب به اه ومثله  
 في البرازية ومقتضاه انها لا تكون مقيدة ما لم ينص على الدين (قوله) ثلاثة اقسام) اي  
 مقيدة بعين امانة او مغصوبة او بدين خاص (قوله) وحكمها الخ) اي حكم المقيدة في  
 هذه الاقسام الثلاثة ان لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه بذلك العين ولا بذلك الدين  
 لان الحوالة لما قيدت بها تعاقب حق الطالب به وهو استيفاء دينه منه على مثال الرهن واخذ المحيل  
 يبطل هذا الحق فلا يجوز فلو دفع المحال عليه العين او الدين الى المحيل ضمنه للطالب لانه  
 استهلك ما تعاقب به حق المحتال كما اذا استهلك الرهن احد يضمنه للمرتهن لانه يستحقه فتح  
 (قوله) مع ان المحتال الخ) يعني ان هذه الاموال اذا تعاقب بها حق المحتال كان ينبغي ان لا يكون  
 المحتال اسوة لغرماء المحيل بعد موته كما في الرهن مع انه اسوة لهم لان العين التي بيد المحتال

فالقول للمحيل) لانه منكر  
 وانفط الحوالة يستعمل  
 في الوكالة (أحاله بماله  
 عند زيد) حال كونه  
 ودبعة) بأن أودع رجلا  
 الغائم حال بها غريمه  
 (صحت فان هلكت) الدبعة  
 (رى) المودع وعاد الدين  
 على المحيل لان الحوالة  
 مقيدة بها بخلاف المقيدة  
 بالمغصوب فانه لا يبرأ لان  
 مثله يخلفه وتصح ايضا  
 بدين خاص فصارت الحوالة  
 المقيدة ثلاثة اقسام وحكمها  
 ان لا يملك المحيل مطالبة  
 المحتال عليه ولا المحتال  
 عليه دفعها للمحيل مع  
 ان المحتال اسوة لغرماء  
 المحيل بعد موته

عليه للمحيل والدين الذي له عليه لم يصير مملوكا له حال بعقد الحوالة لايدا وهو ظاهر ولا رقة  
 لان الحوالة ما وضعت لتمليك بل للنقل فيكون بين الغرماء واما المرتهن فملك المرهون يدا  
 وحسباً فيثبت له نوع اختصاص بالمرهون شرعا لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره ان يشاركه فيه اه  
 درر قال في البحر واذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحتال على المحال عليه بحصة  
 الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولومات المحيل وله ورثة لا غرماء استظهر في البحر  
 واقره من بعده ان الدين المحال به قبل قبض المحتال يقسم بين الورثة بمعنى ان لهم المطالبة به  
 دون المحتال فيضم الى تركته اه وحينئذ فيتبع المحتال التركة ط \* (تنبيه) ما ذكر من  
 القسمة وكون المحتال اسوة الغرماء في الحوالة المقيدة يعلم منه بالاولى ان الحوالة المطلقة  
 كذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية وصرح في الحاوي بطلان الحوالة بموت المحال  
 عليه وقدمنا عن الكافي ان ما بقي للمحتال بعد القسمة يرجع به على المحيل وانه لومات المحيل  
 مديونا فاقبضه المحتال فهو له وما بقي يقسم بينه وبين الغرماء (قول) بخلاف الحوالة المطلقة  
 اى فيملك المحيل المطالبة قال في الفتوح هذا متصل بقوله لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه  
 بالعين المحال به والدين والمطلقة هي ان يقول المحيل للطالب احلتك بالالف التي لك على على  
 هذا الرجل ولم يقل يؤديها من المال الذي عليه فلوله عنده ودية او مقصوبة او دين كان له  
 ان يطالب به لانه لا تعلق للمحتال بذلك الدين او العين لوقوعها مطلقة عنه بل بذمة المحتال  
 عليه وفي الذمة سعة فباخذ دينه او عينه من المحتال عليه لا تبطل الحوالة ومن المطلقة ان  
 يحيل على رجل ليس له عنده ولا عليه شئ وقال في الجوهر والفرق بين المطلقة والمقيدة انه  
 في المقيدة انقطع مطالبة المحيل من المحال عليه فان بطل الدين في المقيدة وتبين براءة المحال  
 عليه من الدين الذي قيدت به الحوالة بطلت مثل ان يحيل البائع رجلا على المشتري بالثمن  
 ثم استحق المبيع او ظهر حرا فتبطل وللمحال الرجوع على المحيل بدينه وكذا لو قيد بوديعة  
 فهلك عند المودع واما اذا سقط الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض ولم تتبين براءة  
 الاصيل منه فلا تبطل مثل ان يحتال بألف من ثمن مبيع فهلك المبيع عنده قبل تسليمه  
 للمشتري سقط الثمن عن المشتري ولا تبطل الحوالة ولكنه اذا أدى رجع على المحيل بما أدى  
 لانه قضى دينه بأمره واما اذا كانت مطلقة فانها لا تبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها  
 مطالبة المحيل عن المحال عليه الى ان يؤدي فاذا أدى سقط ما عليه قصاصا ولوتين براءة  
 المحال عليه من دين المحيل لا تبطل ايضا ولو ان المحال ابرأ المحال عليه من الدين صح وان لم يقبل  
 المحال عليه ولا يرجع المحال عليه عن المحيل بشئ لان البراءة اسقاط لامتلاك وان وهبه له احتاج  
 الى القبول وله ان يرجع على المحيل لانه ملك ما في ذمته بالهبة فصار كماله ملكه بالاداء وكذا لومات  
 المحال فورثه المحال عليه له ان يرجع على المحيل لانه ملكه بالارث وتسام الكلام فيها قال  
 في البحر وقد وقعت سادثة الفتوى في المديون اذا باع شياً من دأته بمثل الدين ثم احال عليه  
 بنظير الثمن او بالثمن فهل يصح ام لا فاجبت اذا وقع بنظيره صححت لانها لم تقيد بالثمن ولا يشترط  
 لصحتها دين على المحال عليه وان وقعت بالثمن فهي مقيدة بالدين وهو مستحق للمحال عليه

بخلاف الحوالة المطلقة  
 كما بسطه خسرو وغيره  
 (باع بشرط ان يحيل على  
 المشتري بالثمن غريما له)  
 اى للبائع

(بطل ولو باع بشرط ان  
يحتال بالثمن صح) لانه  
شرط ملائم كشرط  
الجودة بخلاف الاول  
(ادى المال في الحوالة  
الفاصلة فهو بالحيار  
ان شاء رجع على) المحتال  
(الفايض وان شاء رجع  
على المحيل) وكذا في كل  
موضع ورد الاستحقاق  
بزازية وفيها ومن صور  
فساد الحوالة ما لو شرط  
فيها الاعطاء من ثمن دار  
المحيل مثلا لعجزه عن  
الوفاء بالملتزم نعم لو اجاز  
جاز كالمقبل المحتال عليه  
بشرط الاعطاء من ثمن  
داره ولكن لا يجبر على  
البيع ولو باع يجبر على  
الاداء (ولا يصح تأجيل  
عقدها) فلو قال ضمانت  
بمالك على فلان على أن  
أحيلك به على فلان الى  
شهر انصرف التأجيل  
الى الدين لانه لا يصح  
التأجيل الى الدين لانه  
لا يصح تأجيل عقدا الحوالة  
بحر عن المحيط

مطلب

في تأجيل الحوالة

لوقوع المقاصة بنفس الشراء وقد منا ان الدين اذا استحق للغير فانها تبطل والله سبحانه وتعالى اعلم اه اى لان الدين لم يسقط بأمر عارض بعد الحوالة بل تين برامة المحال عليه منه بأمر سابق (قوله بطل) اى البيع اى فسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع درر اى وبطلت الحوالة التي في ضمنه ط قلت ووجه النفع ان فيه دفع مطالبة غريمه له وتسليطه على المشتري (قوله لانه شرط ملائم) لانه يؤكد موجب العقد اذا الحوالة في العادة تكون على الاملاء والاحسن قضاء فصار كشرط الجودة درر قلت وحاصله ان في هذا الشرط تعجيل اقتضائه الثمن في زعم البائع (قوله بخلاف الاول) لان المطلوب بالثمن قبل الحوالة وبعدها واحد وهو المشتري (قوله في الحوالة الفاسدة) كالصور الآتية (قوله فهو) اى المؤدى وهو المحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) اى استحقاق المبيع الذى أحيل بثمنه قال في الخلاصة والبرازية وعلى هذا اذا باع الآجر المستأجر وأحال المستأجر على المشتري ثم استحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن الى المستأجر ان شاء رجع بالثمن على المؤجر المحيل وان شاء رجع على المستأجر القابض اه (قوله ما لو شرط فيها الاعطاء الخ) صادق بما اذا وقع الشرط بين المحيل والمحيل عليه او بين الثلاثة فافهم وهو من قسم الحوالة المقيدة (قوله مثلا) ادخل به الاجنبى للعلة المذكورة ط (قوله لعجزه عن الوفاء) علة للفساد لانه شرط غير ملائم (قوله نعم لو اجاز) اى المحيل بيع داره بأن أمره بالبيع في حينئذ يصح لوجود القدرة على البيع والاداء كما في الدرر وقد ذكر في البرازية المسئلة بدون هذا الاستدراك ثم قال بعد نحو صفحة مانصه وفي الظهيرية احتال على ان يؤديه من ثمن دار المحيل وقد كان أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة كافي الرهن وانما اعدنا المسئلة لانه توفيق بين الروايات المختلفة اه ومفاده انه يجبر في بعض الروايات وفي بعضها لا يجبر والتوفيق انه ان قبل المحال عليه الحوالة من المحيل بشرط بيع دار المحيل ليؤدى المال من ثمنها صححت الحوالة والشرط كما لو شرط المرتين بيع الرهن اذا لم يؤد الرهن المال فانه يصح ولا يملك الرجوع عن ذلك (قوله كالمقبل الخ) وجه الجواز أن المحال عليه قادر على الوفاء بما التزم (قوله ولكن لا يجبر على البيع) لعدم وجوب الاداء قبل البيع درر وعبرة البرازية ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاعطاء قبل الاجل اه (قوله ولو باع يجبر على الاداء) لتحقق الوجوب درر (قوله على ان أحيلك به على فلان) فان أحاله وقبل جاز وان لم يقبل برئ الكفيل عن الضمان وان لم يقبل فلان فالكفيل على ضمانه وان مات فلان لم يطالب بالمال حتى يمضى شهر هذا حاصل ما في البحر عن المحيط ووجه قوله لم يطالب الخ انه يموت فلان لم يتبق الحوالة ممكنة وقد رضى الطالب بتأخير المطالبة الى شهر فبقى الاجل للكفيل فلا يطالب قبله وكذا يقال فيما اذا لم يقبل فلان هذا ما ظهر لي (قوله انصرف التأجيل الى الدين الخ) اى فلا يطالب فلان الا بعد الشهر ولو انصرف التأجيل الى العقد يصير المعنى على ان أحيلك حوالة مقيدة بشهر وذلك لا يصح لانه يناق انتقال الدين الى ذمة المحال عليه تأمل (تنبيه) قال في الفتح تنقسم الحوالة المطلقة الى حالة ومؤجلة فالحالة ان يحيل الطالب بالف هي على المحيل حالة

فتكون على المحتال عليه حالة لان الحوالة لتحويل الدين فيتحول بصفته التي على الاصيل والمؤجلة ان تكون الالف الى سنة فاحال بها الى سنة ولو اجهما لم يذكره محمد وقالوا ينبغي ان تثبت مؤجلة كما في الكفالة فلو مات المحيل بقي الاجل لا لومات المحال عليه لاستغنائه عن الاحل بموته فان لم يترك وفاء رجع الطالب على المحيل الى أجله لان الاجل سقط حكما للحوالة وقد انتقضت بالتوى فينتقض ما في ضمنها كما لو باع المديون بدين مؤجل عبدا من الطالب ثم استحق العبد عادا لاجل اه ملخصا وقدما قريبا عن البرازية لوقبلها الى الحصاد لا يجبر على الاعطاء قبله فافاد صحة التأجيل مع الجهالة القريبة وقدما التصريح به في كتاب الكفالة وشمل التأجيل القرض فيصح هنا ففي كافي الحاكم ما حاصله لو كان لزيد على عمرو الف قرض ولعمرو على بكر الف قرض فاحال عمرو زيدا بالالف على بكر الى سنة جاز وليس لعمرو أن يأخذ بكرها وان أبرأ منها او وهبها له لم يجز اه (قوله وكرهت السفتجة) واحدة السفتجة فارسي معرب أصله سفته وهو الشيء المحكم سمي هذا القرض به لاحكام أمره كافي الفتح وغيره (قوله بضم السين) اي وسكو الفاء كما في ط عن الواني (قوله وهي اقراض الخ) وصورتها أن يدفع الى تاجر مالا قرضا ليدفعه الى صديقه وانما يدفعه قرضا لأمانة ليستفيد به سقوط خطر الطريق وقيل هي ان يقرض انسانا ليقضيه المستقرض في بلد يريد المقرض ليستفيد به سقوط خطر الطريق كفاية (قوله فكأنه أحال الخ) بيان لمناسبة المسئلة بكتاب الحوالة اه ح وفي نظم الكنز لابن الفصيح

وكرهت سفتج الطريق \* وهي احالة على التحقيق

قال شارحه المقدسي لانه يحيل صديقه عليه او من يكتب اليه (قوله وقالوا الخ) قال في النهر واطلاق المصنف يفيد ٣ اناطة الكراهة بجر النفع سواء كان ذلك مشروطا أولا قال الزيلي وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به اه وجزم بهذا القيل في الصغرى والواقعات الحسامية والكفالة لليهقي وعلى ذلك جرى في صرف البرازية اه وظاهر الفتح اعتماده ايضا حيث قال وفي الفتاوى الصغرى وغيرها ان كان السفتج مشروطا في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد والاجاز وصورة الشرط كما في الواقعات رجل اقرض رجلا مالا على ان يكتب له بها الى بلد كذا فانه لا يجوز وان اقرضه بلا شرط وكتب جاز وكذا لو قال اكتب لي سفتجة الى موضع كذا على ان اعطيك هنا فلا خير فيه وروى عن ابن عباس ذلك ألا ترى انه لو قضاه أحسن مما عليه لا يكره اذا لم يكن مشروطا قالوا انما يحل ذلك عند عدم الشرط اذا لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف ان ذلك يفعل كذلك فلا اه (قوله فرع الخ) ذكره استطرادا نعم ذكر في البحر والنهر عن البرازية ماله مناسبة هنا وحاصله ان المستقرض لو قضى اجود مما استقرض يحل بالشرط ولو قضى أزيد فيه تفصيل الخ وقدما في فصل القرض عن الحائية أن الزيادة اذا كانت تجري بين الوزنين اي بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز كالدائق في المائة بخلاف قدر درهم وان لم تجز فان لم يعلم صاحبها بها ترد عليه وان علم وأعطاه اختيارا فلو كانت الدراهم لا يضرها التبعض لا تجوز لانها مبهمة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو يضرها جاز وتكون هبة المشاع فيما يقسم اه وعليه فلو قضاه مثل قرضه ثم زاده درهما مفروزا

(او)

مطلب

في السفتجة وهي البوليصة

(وكرهت السفتجة) بضم السين وفتح وفتح التاء وهي اقراض سقوط خطر الطريق فكأنه أحال الخطر المتوقع على المستقرض فكان في معنى الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا بأس \* (فرع) \* في النهر والبحر عن صرف البرازية ولو ان المستقرض وهب منه الزائد لم يجز لانه مشاع يحتمل القسمة (ولو توكل المحيل عن المحتال بقبض دين الحوالة

(٢٤) قوله اناطة صوابه نوط لان فعله ثلاثي من باب قال كما في المصباح اه مصححه

او اكثر جاز ان لم يكن مشروطا وقد منها ذلك عن خواهر زاده ان المنفعة في القرض اذا كانت غير مشروطة تجوز بلا خلاف (قوله لم يصح) لكون المحيل يعمل لنفسه ليستفيد الابراء المؤبد بحر عند قوله هي نقل الدين ط واذا لم تصح لا يجبر المحال عليه على الدفع اليه (قوله لان الحوالة الخ) كان انكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة كافي الهداية والمتقى (قوله ولاينة) اي وحلف الجاحد ط (قوله وجعل جحوده فسخا) هي مسألة توى الدين السابقة في المتن ومر أن الرجوع انما هو لان براءة المحيل مشروطة بسلامة حق المحال ط (قوله والالم يحز) لان تصرفهما مقيد بشرط النظر قال في كافي الحاكم ومنه ما لو احتال الى أجل وكذا الوكيل اذا لم يفوض اليه الموكل ذلك اه قال في البحر عن المحيط لكونه ابراء مؤقتا فيعتبر بالابراء المؤبد وهذا اذا كان ديناً ورثة الصغير وان وجب بعقدهما جاز التأجيل عندهما خلافا لابي يوسف اه (قوله قلت ومفادها) اي مفاد ما في السراجية وما في الجوهرة وهذا احد قولين حكاهما المصنف عن الذخيرة ثم رجح ما في الحاشية بما ذكره الشارح والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم (كتاب القضاء)

ترجم له في الهداية بادب القاضى والادب الحصل الحميدة فذكر ما ينبغي للقاضى ان يفعله ويكون عليه وهو في الاصل من الادب بسكون الدال وهو الجمع والدعاء وهو ان تجمع الناس وتدعوهم الى طعامك يقال ادب يادب كضرب يضرب اذا دعا الى طعامه سميت به الحصلة الحميدة لانها تدعو الى الخير وتماه في الفتح (قوله لما كان الخ) كذا في العناية والفتح وهو صريح في ان المراد بالقضاء الحكم حينئذ فكان ينبغي ايراده عقب الدعوى وايضا كان ينبغي بيان وجه التأخير عما قبله كذا قيل ويمكن ان يقال ارادوا بيان من يصلح للقضاء اى الحكم لتصح الدعوى عنده فلا جرم أن ذكر قبلها ولاخفاء ان وجه التأخير عما قبله مستفاد من ان اكثر المنازعات في الديون والحوالة المطلقة مختصة بها فذكر بعدها نهر (قوله لغة الحكم) واصله قضاي لانه من قضيت الا ان الياء لما جاءت بعد الالف همزت والجمع الاقضية وقضى ربك ان لاتعبدا الا اياه اى حكم وقد يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتى وضربه فقضى عاياه اى قتله وقضى نجبه مات وبمعنى الاداء والانهاء ومنه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر وبمعنى الصنع والتقدير ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات ومنه القضاء والقدر بحر ما خصا عن الصحاح (قوله وشرعا فصل الخصومات الخ) عزاه في البحر الى المحيط ولا بد ان يزداد فيه على وجه خاص والادخل فيه نحو الصالحين الخصمين (قوله وقيل غير ذلك) منه قول العلامة قاسم انه انشاء الزام في مسائل الاجتهاد المتقاربة فيما يقع فيه النزاع لصالح الدنيا فيخرج القضاء على خلاف الاجماع وليس بمحاذنة وما كان من العبادات ومنه قول العلامة ابن الغرس انه الالتزام في الظاهر على صيغة مختصة بامرطن لزومه في الواقع شرعا قال فالمراد بالالزام التقرير التام وفي الظاهر فصل احتزبه عن الالتزام في نفس الامر لانه راجع الى خطاب الله تعالى وعلى صيغة مختصة اى الشرعية كالزمت وقضيت وحكمت وانفذت عليك القضاء وبامرطن لزومه الخ فصل عن الجور والشهوى ومعنى في الظاهر اى الصورة الظاهرة

لم يصح) ولو شرط المحتال الضمان على المحيل صح ويطالب ايا شاء لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة خاتية وفيها عن الثانى لو غاب المحال عليه ثم حاء المحال وادعى جحوده المال لم يصدق وان برهن لان المشهود عليه غائب فلو حاضرا وجحد الحوالة ولا بينة كان القول له وجعل

جحوده فسخا (فرع) بـ الاب او الوصى اذا احتال بمال اليتيم فان كان خيرا لليتيم بان كان الثانى اما لا صح سراجية والالم يحز كما في مضاربة الجوهرة قلت ومفادها عدم الجواز لو تساوى او تقاربا وبه جزم في الحاشية والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما لا يقيد والعقود انما شرعت للفائدة

كتاب القضاء

لما كان اكثر المنازعات تقع في الديون والبياعات اعقبها بما يقطعها (هو) بالمد والقصر لغة الحكم وشرعا (فصل الخصومات) وقيل نية ذلك كالمسألة في الممولان

إشارة إلى أن القضاء مظهر في التحقيق للأمر الشرعي لا مثبت خلافا لما يتوهم من أنه مثبت  
 اخذا من قول الإمام بنفوذ ظاهرها وباطنها في العقود والفسوخ بشهادة الزور لأن الأمر  
 الشرعي في مثله ثابت تقديره والقضاء يقرره في الظاهر ولم يثبت أمره يمكن لأن الشرع قد يعتبر  
 المندوم موجودا والموجود معدوما كوجود الدخول حكما في الحاق نسب ولد المشرقية  
 بالمغربى فأجرى الممكن مجرى الواقع لئلا يهلك الولد باتقاء نسبه مع وجود العقد المفضى  
 إلى ثبوته اهـ ملخصا وتامه في رسالته (قوله) وأركانه ستة (الح) فيه نظر لأن المراد بالقضاء  
 الحكم كأمم والحكم أحد الستة المذكورة فيلزم أن يكون ركنًا لنفسه فالمناسب ما في البحر من  
 أن ركنه ما يدل عليه من قول أو فعل ويأتي بيانه (قوله) على ما نظمه (أى من بحر الكامل  
 ونصف البيت الثاني الحاء من محكوم (قوله) ابن الغرس) بالغين المعجمة هو العلامة أبو اليسر  
 بدر الدين محمد الشهير بابن الغرس له شرح على البيتين المذكورين وهو الرسالة المشهورة  
 المسماة (الفواكه البدرية في البحث عن أطراف القضايا الحكمية) وله الشرح المشهور  
 على شرح العقائد النسفية للتفتازانى (قوله) أطراف كل قضية حكمية (الأطراف جمع طرف  
 بالتحريك وطرف الشيء منتهاه وقضية أصله قضية بياض النسبة إلى القضاء حذف منه الواو  
 بعد قلبها الفاء وحكمية صفة مخصصة لأن القضاء يطلق على معان منها الحكم كأمم والمراد  
 بالقضية الحادثة التي يقع فيها التخاصم كدعوى بيع مثلا فركنها اللفظ الدال عليها ولا تكون  
 قضية أى منسوبة إلى القضاء والحكم أى لا تكون محلا لثبوت حق المدعى فيها وعدمه  
 إلا باستجماع هذه الشروط الستة التي هي بمنزلة أطراف الشيء المحيطة به أو أطراف الإنسان  
 هذا ما ظهر لي فافهم (قوله) بعدها) بتشديد الدال مصدر عد الشيء لعدم احصى عدة أفراد  
 ويلوح بمعنى يظهر والتحقيق فاعله (قوله) حكم) تقدم تعريفه وعلمت أنه قولى وفعلى فالقولى  
 مثل الزمت وقضيت مثلا وكذا قوله بعد إقامة الهيئة لمستمده أقه وأطلب الذهب منه وقوله  
 ثبت عندى يكفى وكذا ظهر عندى أو علمت فهذا كله حكم في المختار زاد في الحزانة أو أشهد  
 عليه وحكى في التتمة الخلاف في الثبوت والفتوى على أنه حكم كما في الحانية وغيرها وتامه  
 في البحر وذكر في الفواكه البدرية أنه المذهب ولكن عرف المتشرعين والمؤلفين الآن على  
 أنه ليس بحكم ولذا يقال ولما ثبت عنده حكم والوجه أن يقال أن وقع الثبوت على مقدمات  
 الحكم كقول المسجل ثبت عنده جريان العين في ملك البائع إلى حين البيع فليس بحكم إذا  
 كان المقصود من الدعوى الحكم على البائع بملك المشتري للعين المبيعة والافهوه حكم وتامه  
 فيها وفيها أيضا وأما التنفيذ فالأصل فيه أن يكون حكما إذ من صيغ القضاء قوله انفذت عليك  
 القضاء قالوا وإذا رفع إليه قضاء فاض أمضاه بشروطه وهذا هو التنفيذ الشرعى ومعنى رفع  
 إليه حصلت عنده فيه خصومة شرعية وأما التنفيذ المتعارف في زماننا فالبالغ فمعناه إحاطة  
 القاضى الثانى علما بحكم الأول على وجه التسليم له ويسمى اتصالا اهـ ملخصا وسيأتى تمام  
 الكلام عليه في آخر فصل الجلبس وأما أمر القاضى فاتفقوا على أن أمره بحبس المدعى عليه  
 قضاء بالحق كأمره بالاختصاصه وعلى أن أمره بصرف كذا من وقف الفقراء إلى فقير من قرابة  
 الواقف ليس بحكم حتى لو صرفه إلى فقير آخر صحيح واختلفوا في قوله سلم الدار وتام الكلام

وأركانه ستة على ما نظمه  
 ابن الغرس بقوله  
 \* أطراف كل قضية حكمية \*  
 \* مست يلوح بعدها التحقيق \*  
 \* حكم \*

مطلب  
 في التنفيذ

مطلب  
 أمر القاضى هل هو حكم  
 أولا



عليه في البحر والنهر واطلق الشارح في الفروع آخر الفصل الآتي تبعا للبرازي انه حكم الا  
في مسألة الوقف وسيأتي تمامه واما الحكم الفعلي فسيأتي في الفروع هناك ان فعل القاضي  
حكم الا في مسئلتين وحقق ابن الغرس انه ليس بحكم واطال الكلام عليه في البحر والنهر  
وسيأتي توضيحه هناك ان شاء الله تعالى (قول له ومحكوم به) وهو اربعة اقسام حق الله تعالى  
المحض كحد الزنا او الخمر وحق العبد المحض وهو ظاهر وما فيه الخلفان وغلب فيه حق الله تعالى  
كحد القذف او السرقة او غلب فيه حق العبد كالتقصاص والتعزير ابن الغرس وشرطه كونه  
معلوما بحر عن البدائع وعن هذا فالحكم بالموجب بفتح الجيم لا يكفي ما لم يكن الموجب امرا  
واحدا كالحكم بموجب البيع او الطلاق او العتاق وهو ثبوت الملك والحرية وزوال العصمة  
فلو اكثر فان استلزم احدهما الآخر صح كالحكم على الكفيل بالدين فان موجبه الحكم  
عليه به وعلى الاصيل الغائب والا فلا كالمو قع التنازع في بيع العقار فخكم شافعي بموجبه  
فانه لا يثبت به منع الجار عن الشفعة فللحنفي الحكم بها واطال في بيانه العلامة ابن الغرس  
وسيدكره الشارح آخر الفصل الآتي لكن هذا في الحقيقة راجع الى اشتراط الدعوى في  
الحكم كما اشار اليه في البحر ويأتي ذكره في العاريق (قول له وله) اي ومحكوم له وهو الشرع كافي  
حقوقه المحضة او التي غلب فيها حقه ولا حاجة في ذلك الى الدعوى بخلاف ما عارض فيها حق  
العبد او غلب والعبد هو المدعى وعرفوه بمن لا يجبر على الخصومة اذا تركها وقيل غير ذلك  
والشرط فيه بالاجماع حضرته او حضرة نائب عنه كوكيل او ولى او وصى كالحكم له المحجور  
كالغائب اه ملخصا من الفواكه البدرية (قول له ومحكوم عليه) وهو العبد دائما لكنه  
امامتين واحدا او اكثر كجماعة اشتركوا في قتل فقتل عاينهم بالتقصاص او لا كما في القضاء  
بالحرية الاصلية فانه حكم على كافة الناس بخلاف العارضة بالاعتاق فانه جزئي واختلفوا في  
الواقف والصحيح المقتضى به انه لا يكون على الكافة فتسمع فيه دعوى الملك او وقف آخر والمحكوم  
عليه في حقوق الشرع من يستوفي منه حقه سواء كان مدعى عليه او لا كما مررت الاشارة اليه  
اه ملخصا من الفواكه وسيدكر المصنف آخر الفصل الآتي حكاية الخلاف في نفاذ  
الحكم على الغائب ويأتي تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى (قول له وحاكم) هو اما الامام  
او القاضي او المحكم \* اما الامام فقال علماءنا حكم السلطان العادل يتغذواختلفوا في المرأة  
فيما سوى الحدود والقصاص واطلاقهم يتناول اهلية الفاسق الجاهل وفيه بحث \* واما المحكم  
فمشرطه اهلية القضاء ويقضى فيما سوى الحدود والقصاص \* ثم القاضي تنقيد ولايته بالزمان  
والمكان والحوادث اه ملخصا من الفواكه وجميع ذلك سيأتي مفرقا في مواضعه مع بيان  
بقية صفة الحاكم وشروطه (قول له وطريق) طريق القاضي الى الحكم يختلف بحسب  
اختلاف المحكوم به والطريق فيما يرجع الى حقوق العباد المحضة عبارة عن الدعوى والحجة  
وهي اما البينة والاقرار او اليمين او التناول منه او القسامة او علم القاضي بما يريد ان يحكم به  
او القرائن الواضحة التي تصير الامر في حين المقتلوع به فقد قالوا لو ظهر انسان من دار بيده  
سكين وهو متلوث بالدم سريع الحركة عليه اثر الخوف فدخلوا الدار على الفور فوجدوا فيها  
انسانا مذبوحا بذلك الوقت ولم يوجد احد غير ذلك الخارج فانه يؤخذ به وهو ظاهر اذ لا يمتري

مطلب  
الحكم الفعلي

ومحكوم به وله ومحكوم  
عليه وحاكم وطريق \*

احد في انه قاتله والقول بأنه ذبحه آخر ثم تسور الحائط او انه ذبح نفسه احتمال بعيد لا يلتفت اليه اذ لم ينشأ عن دليل اه من الفواكه لابن الغرس ثم اطال هنا في بيان الدعوى وتعريفها وشروطها الى ان قال ثم لا يشترط في الطريق الى الحكم ان تكون بتمامها عند القاضي الواحد حتى لو ادعى عند نائب القاضي وبرهن ثم وقعت الحادثة الى القاضي او بالعكس صح وله ان يبنى على ما وقع اولا ويقضى اه وستأتى هذه متنا ثم قال في الفصل السابع وقد اتفق ائمة الحنفية والشافعية على انه يشترط لصحة الحكم واعتباره في حقوق العباد الدعوى الصحيحة وانه لا بد في ذلك من الخصومة الشرعية واذا كان القاضي يعلم ان باطن الامر ليس كظاهره وانه لا تخاصم ولا تنازع في نفس الامر بين المتداعين ليس له سماع هذه الدعوى ولا يعتبر القضاء المترتب عليها ولا يصح الاحتيال لحصول القضاء بمثل ذلك واما اذا لم يعلم عذر ونقد قضاؤه و لعمري هذا شيء عمت به البلوى وبلغت شهرة اعتباره الغاية القصوى اه ما خلا ونقله المصنف في المنح بتمامه وأقره فراجعوه وكذا جزم به في فتاواه «(تنبيه)» بقي طريق ثبوت الحكم اى بعد وقوعه وعليه اقتصر في البحر فقال له وجهان احدهما اعترافه حيث كان مولى فلو معزولا فكوا احد من الرعايا لا يقبل قوله الا فيما في يده الثاني الشهادة على حكمه بعد دعوى صحيحة ان لم يكن منكرا اما لو شهدا انه قضى بكذا وقال لم اقض لا تقبل شهادتهما خلافا لمحمد ورجيح في جامع الفصولين قول محمد لفساد قضاة الزمان اه وسأأتى تمام الكلام عند قول المصنف ولم يعمل بقول معزول وقد ذكر في البحر فروعا كثيرة في احكام القضاء يلزم الوقوف عليها (قول له واهله اهل الشهادة) اهل الاول خبر مقدم والثاني مبتدأ مؤخر لان الجملة الخبرية يحكم فيها بمجهول على معلوم فاذا علم زيد وجهل قيلمه تقول زيد القائم واذا علم وجهل انه زيد تقول القائم زيد ولذا قالوا لما كان اوصاف الشهادة اشهر عند الناس عرف اوصافه باوصافها ثم الضمير في اهله راجع الى القضاء بمعنى من يصح منه او بمعنى من تصح توليته كافي البحر وحاصله ان شروط الشهادة من الاسلام والعقل والبلوغ والحرية وعدم العمى والحد في ذنوب شروط لصحة توليته وصحة حكمه بعدها ومقتضاه ان تقليد الكافر لا يصح وان اسلم قال في البحر وفي الواقعات الحسامية الفتوى على انه لا ينزل بالردة فان الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في احدي الروايتين حتى لو قلد الكافر ثم اسلم هل يحتاج الى تقليد آخر فيه روايتان اه قال في البحر وبه علم ان تقليد الكافر صحيح وان لم يصح قضاؤه على المسلم حال كفره اه وهذا ترجيح لرواية صحة التولية اخذا من كون الفتوى على انه لا ينزل بالردة خلافا لما مشى عليه المصنف في باب التحكيم من رواية عدم الصحة وفي الفتوح قلد عبد ففتح جاز قضاؤه بتلك الولاية بلا حاجة الى تجديد بخلاف تولية صبي فأدرك ولو قلد كافر فأسلم قال محمد هو على قضائه فصار الكافر كالعبد والفرق ان كلا منهما له ولاية وبه مانع بالحق والاسلام يرتفع اما الصبي فلا ولاية له اصلا وما في الفصول لو قال لصبي او كافر اذا ادركت فصل بالناس او اتى بينهم جاز لا يخالف ما ذكر في الصبي لان هذا تعليق الولاية والمعلق معدوم قبل الشرط وما تقدم تبيين اه وبه ظهر ان الاولى كون المراد في مرجع الضمير من يصح منه القضاء لاهن تصح توليته الان يراد بها الكاملة وهي النافذة

(الحكم)

واهله اهل الشهادة  
اي ادائها على المساميين  
كذا في الحواشي السعدية

الحكم واما تولية الاطروش فسيذكرها الشارح (قوله ويرد عليه الخ) اي على ما في الجواشي من تقليده بالمسلمين فكان عليه اسقاطه ليكون المراد اداها على من يقضى عليه فيدخل الكافر لكن التفسير بالاداء احتراز عن التحمل لانه يصح تحملها حالة الكفر والرق لا ادؤها فينافي ذلك والتحقيق ان يقال كما يعلم مما قدمناه ان كان المراد بمرجع الضمير من تصح توليته يكون المراد بالشهادة تحملها فيدخل فيه العبد والكافر نعم يخرج عنه الصبي لعدم ولايته اصلا وان كان المراد من يصح منه القضاء يكون المراد بالشهادة اداها فقط فيدخل فيه الكافر المولى على اهل الذمة فانه يصح قضاؤه عليهم حالا وكونه قاضيا خاصا لا يضر كما لا يضر تخصيص قاضي المسلمين بجماعة معينين لان المراد من يصح قضاؤه في الجملة وعلى كل فالواجب اسقاط ذلك القيد الا ان يكون مراده تعريف القاضي الكامل (قوله ليحكم بين اهل الذمة) اي حال كفره والافقد علمت ان الكافر يصح توليته مطلقا لكن لا يحكم الا اذا اسلم \* (نبيه) \* ظهر من كلامهم حكم القاضي المنصوب في بلاد الدرر في القطر الشامي ويكون درزيا ويكون نصرانيا فكل منهما لا يصح حكمه على المسلمين فان الدرزي لامة له كالمنافق والزنديق وان سمي نفسه مسلما وقد افق في الخيرية بأنه لا تقبل شهادته على المسلم والظاهر انه يصح حكم الدرزي على النصراني وبالعكس تأمل وهذا كله بعد كونه منصوبا من طرف السلطان او مأموره بذلك والا فالواقع انه ينصبه امير تلك الناحية ولا ادري انه مأذون له بذلك ام لا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لكن جرت العادة ان امير صيدا يولي القضاء في تلك الغور والبلاد بخلاف دمشق ونحوها فان اميرها ليس له ذلك فيها بدليل ان لها قاضيا في سنة يأتي من طرف السلطان ثم رأيت في الفتح قال والذي له ولاية التقايد الخليفة والسلطان الذي نصبه الخليفة واطاق له التصرف وكذا الذي ولاء السلطان ناحية وجعل له خراجها واطلق له التصرف فان له ان يولي ويعزل كذا قالوا ولا بد من ان لا يصرح له بالتمنع او يعلم ذلك بعرفهم فان نائب الشام وحلب في ديارنا يطلق لهم التصرف في الرعية والخراج ولا يولون القضاء ولا يعزلون اه والله سبحانه اعلم (قوله وشرط اهليتها الخ) تكرار مع قوله واهله اهل الشهادة اه ح والظاهر ان المصنف ذكر الجملة الاولى تبعا للكنز وغيره ثم ذكر الثانية تبعا للفرر توضيحا وشرحا للاولى واما الجواب بأنه ذكرها ليرتب عليها قوله والفاسق اهلها فغير مفيد فافهم (قوله فلذا قيل الخ) علة لامة (قوله والفاسق اهلها) سيأتي بيان الفسق والعدالة في الشهادات وافصح بهذه الجملة دفعا لتوهم من قال ان الفاسق ليس باهل للقضاء فلا يصح قضاؤه لانه لا يؤمن عليه افسقه وهو قول الثلاثة واختاره الطحاوي قال العيني وينبغي ان يفق به خصوصا في هذا الزمان اه اقول لو اعتبر هذا لانسد باب القضاء خصوصا في زماننا فلذا كان ما جرى عليه المصنف هو الاصح كما في الخلاصة وهو اصح الاقاويل كما في العمادية نهر وفي الفتح والوجه تنفيذ قضاء كل من ولاء سلطان ذو شوكة وان كان جاهلا فاسقا وهو ظاهر المذهب عندنا وحينئذ فيحكم بفتوى غيره اه (قوله لكنه لا يقلد وجوبا الخ) قال في البحر وفي غير موضع ذكر الاولوية يعني الاول ان لا تقبل شهادته وان قبل جاز وفي الفتح ومقتضى الدليل ان لا يحل ان يقضى بها فان قضى جاز ونفذ اه ومقتضاه الاثم وظاهر

مطلب

في حكم القاضي الدرزي  
والنصراني

ويرد عليه ان الكافر يجوز  
تقليده القضاء ليحكم بين  
اهل الذمة ذكره الزيلعي  
في التحكيم (وشرط اهليتها  
شرط اهليته) فان كلا  
منهما من باب الولاية  
والشهادة اقوى لانهما مزمة  
على القاضي والقضاء ملزم  
على الخصم فلذا قيل حكم  
القضاء يستقي من حكم  
الشهادة ابن كمال (والفاسق  
اهلها فيكون اهلها لكنه  
لا يقلد) وجوبا ويأثم  
مقلده كقابل شهادته

بما اذا غلب على ظنه صدقه  
فليحفظ درر واستثنى  
الثاني الفاسق ذا الجاه  
والمروءة فانه يجب قبول  
شهادته بزازية قال في النهر  
وعليه فلا يأثم ايضا بتوليته  
القضاء حيث كان كذلك  
الا ان يفرق بينهما انتهى  
قلت سيحيى تضعيفه فراجع  
وفي معروضات المفتي ابي  
السعود لما وقع التساوى  
في قضاة زماننا في وجود  
العدالة ظاهرا ورد الامر  
بتقديم الافضل في العلم  
والديانة والعدالة (والعدو  
لا تقبل شهادته على عدوه  
اذا كانت دنيوية) ولو قضى  
القاضي بها لا ينفذ ذكره  
يعقوب باشا ( فلا يصح  
قضاؤه عليه ) لما تقرر ان  
اهله اهل الشهادة قال وبه  
افتي مفتي مصر شيخ  
الاسلام امين الدين ابن  
عبد المال قال وكذا سجل  
العدو لا يقبل على عدوه

(٢) قوله على عدم قبول  
العدل هكذا بخطه ولعله  
سقط من قلمه كلمة غير  
والاصل عدم قبول غير  
العدل تأمل اه

مطلب

في قضاء العدو على عدوه

قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا انه لا يحل قبولها قبل تعرف حاله وقولهم بوجوب  
السؤال عن الشاهد سرا وعلاية طعن الخصم او لا في سائر الحقوق على قولهما المفتي به  
يقتضى الاثم بتركه لانه للتعرف عن حاله حتى لا يقبل الفاسق وصرح ابن الكمال بان من قبل  
فاسقا يأثم واذا قبل القاضي شهادته يأثم اه (قوله به يفتى) راجع لما في المتن فقد علمت  
التصريح بتصحيحه وبأنه ظاهر المذهب واما كون عدم تقليده واجبا ففيه كلام كما علمت فافهم  
(قوله وقيدته) اى قيد قبول شهادة الفاسق المفهوم من قابل اه ح وعبارة الدرر حتى  
لو قبلها القاضي وحكم بها كان آثما لكنه ينفذ وفي الفتاوى القاعدية هذا اذا غلب على  
ظنه صدقه وهو ما يحفظ اه قلت والظاهر انه لا يأثم ايضا لحصول التبين للمأمورة في النص  
تأمل قال ط فان لم يغلب على ظن القاضي صدقه بان غلب كذبه عنده او تساويا فلا يقبلها  
اى لا يصح قبولها اصلا هذا ما يعطيه المقام اه (قوله واستثنى الثاني) اى ابو يوسف  
من الفاسق الذى يأثم القاضي بقبول شهادته والظاهر ان هذا بما يغلب على ظن القاضي  
صدقه فيكون داخل تحت كلام القاعدية فلا حاجة الى استثنائه على ما استظهرناه آنفا  
تأمل (قوله سيحيى) تضعيفه ( اى في الشهادات حيث قال وما في القنية والمجتبى من قبول  
ذو المروءة الصادق فقول الثاني وضعفه الكمال بأنه تعليل في مقابلة النص فلا يقبل واقره  
المصنف اه قلت قدمنا آنفا عن البحر ان ظاهر النص انه لا يحل قبول شهادة الفاسق قبل  
تعرف حاله فاذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبلة يكون موافقا للنص الا ان يريد بالنص  
قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم لكن فيه ان دلالة (٢) على عدم قبول العدل انما هي  
بالمفهوم وهو غير معتبر عندنا ولا سيما هو مفهوم لقب مع ان الآية الاولى تدل على قبول قوله  
عند التبين عن حاله كما قلنا تأمل (قوله وفي معروضات المفتي ابي السعود) اى المسائل التى  
عرضها على سلطان زمانه فأمر بالعمل بها (قوله في وجود العدالة) هذا كان في زمنه وقد  
وجد التساوى في عدمها الآن فليظن من يقدم ط (قوله اذا كانت دنيوية) سيدكر تفسيرها  
عن شرح الشرنبلالى واحترز بالدنيوية عن الدينية فان من عادى غيره لارتكابه ما لا يحل  
لايتم بأنه يشهد عليه بزور بخلاف المعادة الدنيوية وعن هذا قبلت شهادة المسلم على الكافر  
وان كان عدوه من حيث الديانة وكذا شهادة اليهودى على النصرانى (قوله ولو قضى القاضي  
بها لا ينفذ) دفع به ما توهم انها مثل شهادة الفاسق فانه تقدم انه يصح قبولها وان اثم  
القاضي فشهادة العدو ليست كذلك بل هي كما لو قبل شهادة العبد والصبي (قوله ذكره  
يعقوب باشا) اى في حاشيته على صدر الشريعة وقال في الخيرية والمسئلة دواة في الكتب  
(قوله فلا يصح قضاؤه عليه) اى اذا كانت شهادة العدو على عدوه لا تقبل ولو قضى بها  
القاضي لا ينفذ يتفرع عليه ان القاضي لو قضى على عدوه لا يصح لما تقرر الخ وبه سقط ما قيل  
ان ما ذكره عن العقوبة مكرر مع هذا فافهم (تنبيه) اذ لم يصح قضاؤه عليه فالخلاص انا  
غيره اذا كان مأذونا بالاستئابة وسياق انه يستتاب اذا وقع قتله او ولده حادثة (قوله قال) اى  
المصنف فى المنع ونصه ورأيت بموضع ثقة معزوا الى بعض الفتاوى واظن انها الفتاوى  
الكبرى للعاصمى ان سجل العدو لا يقبل على عدوه كما لا تقبل شهادته عليه اه فافهم

(والظاهر)

والظاهر ان المراد بالسجل كما قال ط كتاب القاضي الى قاض في حادثة على عدو للقاضي وهو ما يأتي عن الناصحي (قوله ثم نقل) اي المصنف (قوله انه لم نقلها) اي نقل مسألة قضاء القاضي على عدوه وهذا الكلام ذكره عبد البر بن الشحنة في شرح الوهبانية عن ابن وهبان فينبغي ان يكون قوله لم نقلها مبنيًا له مجهول (قوله وينبغي النفاذ) اي مطلقا سواء كان بعلمه او بشهادة عدلين وهذا البحث لشارح الوهبانية خالف فيه بحث ابن وهبان الآتي وذكره عقبه بقوله قلت بل ينبغي النفاذ مطلقا والقاضي عدلا (قوله ان بعلمه لم يحجز) اي بناء على القول بجواز قضاء القاضي بعلمه والمعتد خلافه وعليه فلا خلاف بين كلامي ابن الشحنة وابن وهبان فان مؤدى كلامهما نفوذ حكمه لو عدلا بشهادة العدول (قوله واعتمده الخ) المتبادر من النظم اعتماد الاول وهو بحث ابن الشحنة فيعين عود الضمير اليه (قوله واختار بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن الخ) اصله للمصنف حيث قال وقد غفل الشيخان اي ابن وهبان وشارحه عبد البر عما اتفقت كلمتهم عليه في كتبهم المعتمدة من ان اهله اهل الشهادة فمن صلح لها صاحبه ومن لا فلا والعدو لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح للقضاء اه ط قلت ولم أر هذا الكلام في نسخة من شرح المصنف ثم اعلم ان مراد الشارح الاستدراك على كلام الشيخين وتأيد كلام المتن فان المصنف فرع عدم صحة القضاء على عدم قبول الشهادة وهو مفهوم الكلية الواقعة في عبارات المتن وهي قولهم واهله اهلها فان مفهومها عكسها اللغوي وهو ان من ليس اهلا لها لا يكون اهلا له فلذا قال المصنف في مثله والعدو لا تقبل شهادته على عدوه فلا يصح قضاؤه عليه ولما كان هذا اثباتا للحكم بالمفهوم وفيه احتمال نقل الشارح ان مفهوم الكلية المذكورة مصرح به في عبارة الناصحي فسقط الاحتمال وان دفع بحث الشيخين وتأيد كلام المصنف ولذا قال وهو صريح او كالصريح فيما اعتمده المصنف ولكن بقي ههنا تحقيق وتوفيق وهو انه ذكر في الفينة ان العداوة الدنيوية لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسق بها وانه الصحيح وعليه الاعتماد وان ما في المحيط والواقعات من ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل اختيار المتأخرين والرواية المنصوصة تخالفها وانه مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلا وفي المبسوط ان كانت دنيوية فهذا يوجب فسقه فلا تقبل شهادته اه ما عدا هذا والجامل ان في المسئلة قولين معتمدين احدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز والملقب ومقتضاه ان العداوة العداوة لا يفسق والام تقبل على غير العدو ايضا وعلى هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه ايضا ثانيهما انها تقبل الا اذا فسق بها واختاره ابن وهبان وابن الشحنة واذا قامت بالضرورة يصح قضاء العدو على عدوه اذا كان عدلا فلذا اختار الشيخان صحته وبه علم ان من يقول بقول شهادة العدو العدل يقول بصحة قضاءه ومن لا فلا وان اذكره الناصحي لا يعارض كلام الشيخين لاختلاف المناط فاعتنم هذا التحقيق ودع التلويح (قوله لا يعتمد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل ط (قوله فيما اعتمده المصنف) اي في مثله من اطلاق عدم القبول (قوله وبه افق محقق الشافعي الرملي) هذا غير مانق له في شرح الوهبانية عن الرافي عن الماوردي من جواز القضاء على العدو لا الشهادة عليه لظهور اسباب الحكم وخفاء اسباب الشهادة اه

ثم نقل عن شرح الوهبانية انه لم نقلها عندنا وينبغي النفاذ والقاضي عدلا وقال ابن وهبان بحثا ان بعلمه لم يحجز وان بشهادة العدول بمحض من الناس جازاها قلت واعتمده القاضي محب الدين في منقلا ومثله فقال «ولو على عدوه ض حكم» ان كان عدلا صح ذلك وانبرم واختار بعض العلماء فصلا «ان كان بالعلم قضى ان يقبل» وان يكن بمحض من الملا وبشهادة العدول قبلا «قلت لكن نقل في البحر والعيني والزياي والمصنف وغيرهم عند مسألة التقايد من الجائر عن الناصحي في تهذيب أدب القاضي لا يخساف ان من لم يحجز شهادته لم يحجز قضاؤه ومن لم يحجز قضاؤه لا يعتمد على كتابه اه وهو صريح او كالصريح فيما اعتمده المصنف كالا يخفى فليعتمد وبه افق محقق الشافعي الرملي

المصنف فان عطفه بالواو يفيد انهما في رتبة واحدة وعبارة المصنف هي المشهورة في الكتب  
(قوله وصح في الحاوي) اي الحاوي القدسي وهذا فيما اذا خالف صاحبان الامام والمراد  
بقوة المدرك قوة الدليل اطلق عليه المدرك لانه محل ادراك الحكم لان الحكم يؤخذ منه  
(قوله والاول اضبط) لان ما في الحاوي خاص فيمن له اطلاع على الكتاب والسنة وصار له  
ملكة النظر في الادلة واستنباط الاحكام منها وذلك هو المجتهد المطلق او المقيد بخلاف الاول  
فانه يمكن لمن هو دون ذلك (قوله ولا يخير الا اذا كان مجتهدا) اي لا يجوز له مخالفة الترتيب  
المذكور الا اذا كان له ملكة يقتدر بها على الاطلاع على قوة المدرك وبهذا رجع القول الاول  
الى ما في الحاوي من ان العبرة في المفتي المجتهد لقوة المدرك نعم فيه زيادة تفصيل سكنت عنه  
الحاوي فقد اتفق الاولان على ان الاصح هو ان المجتهد في المذهب من المشايخ الذين هم  
اصحاب الترجيح لا يلزمه الاخذ بقول الامام على الاطلاق بل عليه النظر في الدليل والترجيح  
ما رجح عنده دايما ونحن تتبع ما رجحوه واعتمدوه كالموافقين في حياتهم كحقيقه الشارح  
في اول الكتاب نقلا عن العلامة قاسم ويأتي قريبا عن الملتقط انه ان لم يكن مجتهدا فعليه  
تقايدهم واتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه وفي فتاوى ابن السبكي لا يعدل عن قول  
الامام الا اذا صرح احد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره وبهذا سقط ما بحثه في البحر  
من ان علينا الافتاء بقول الامام وان افنى المشايخ بخلافه وقد اعترضه محشي الخير الرمي بما معناه  
ان المفتي حقيقة هو المجتهد واما غيره فناقيل لقول المجتهد فكيف يجب علينا الافتاء بقول  
الامام وان افنى المشايخ بخلافه ونحن انما نحكي فتواهم لا غير اه تمام اجاث هذه المسئلة  
حررناه في منظومتنا في رسم المفتي وفي شرحها وقد منا بعضه في اول الكتاب والله الهادي  
الى الصواب فافهم (قوله معتمد مذهب) اي الذي اعتمدته مشايخ المذهب سواء  
وافق قول الامام او خالفه كما قررناه آنفا (قوله وسيجي) اي بعد اسطر عن الملتقط وكذا  
في الفصل الآتي عند قوله قضى في مجتهد فيه (قوله اعلم ان في كل موضع قالوا الرأي فيه للقاضي  
الح) اقول قد عد في الاشياء من المسائل التي فوضت لرأي القاضي احدى عشرة مسألة  
وزاد محشي الخير الرمي اربع عشر مسألة اخرى ذكرها الحموي في حاشيته ولحفيد المصنف  
الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف رسالة في ذلك سماها (فيض المستفيض في مسائل  
التفويض) فارجع اليها ولكن بعض هذه المسائل لا يظهر توقف الرأي فيها على الاجتهاد  
المصطالح فليأمل وانظر ما ذكره في الفصل الآتي عند قوله فيجب به بما رأى (قوله وانما  
ينفذ القضاء الح) هذا في القاضي المجتهد اما المقلد فعليه العمل بمعتمد مذهب علم فيه خلافا او لا  
اه ط وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة عند قول المصنف واذا رفع اليه حكم قاض آخر  
نفذه (قوله واذا اشكل الح) قال في الهندية وان لم يقع اجتهاده على شيء وبقيت الحادثة  
مختلفة ومشكلة كتب الى فقهاء غير مصره فالمشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية  
فان اتفق رأيهم على شيء ورأيهم يوافقهم وهو من اهل الرأي والاجتهاد امضى ذلك برأيه  
وان اختلفوا نظر الى اقرب الاقوال عنده من الحق ان كان من اهل الاجتهاد والاخذ  
بقول من هو افقه واورع عنده اه ط (قوله وقضى بما رآه صوابا) اي بما حدث له من الرأي

( والاجتهاد )

وصح في الحاوي اعتبار  
قوة المدرك والاول اضبط  
فهر (ولا يخير الا اذا كان  
مجتهدا) بل المقلد متى  
خالف معتمد مذهبه  
لا ينفذ حكمه ويتقضى  
هو المختار للفتوى كما بسطه  
المصنف في فتاويه وغيره  
وقدمناه اول الكتاب  
وسيجي وفي القهستاني  
 وغيره اعلم ان في كل موضع  
قالوا الرأي فيه للقاضي  
 فالمراد قاض له ملكة  
 الاجتهاد انتهى وفي  
 الخلاصة وانما ينفذ القضاء  
 في المجتهد فيه اذا علم انه  
 مجتهد فيه والا فلا (واذا  
 اختلف مفتيان) في جواب  
 حادثة (اخذ بقول افقههما  
 بعد ان يكون اورعهما)  
 سر اجية وفي الملتقط واذا  
 اشكل عليه امر ولا رأى له  
 فيه شاور العلماء ونظر  
 احسن اقاويلهم وقضى  
 بما رآه صوابا لا بغيره



والاجتهاد بعد مشاورتهم فلا ينافي قوله ولا رأى له فيه تأمل (قوله الا ان يكون غيره)  
 اى الا ان يكون الشخص الذى افتاء اقوى منه فيجوز له ان يعدل عن رأى نفسه الى رأى  
 ذلك المفتى لكن هذا اذا اتهم رأى نفسه فى الهندية عن المحيط وان شاور القاضى رجلا  
 واحدا كفى فان رأى بخلاف رأيه وذلك الرجل افضل وافقه عنده لم تذكر هذه المسئلة هنا  
 وقال فى كتاب الحدود لو قضى برأى ذلك الرجل ارجو ان يكون فى سعة وان لم يتهم القاضى  
 رأيه لا ينبغي ان يترك رأى نفسه ويقضى برأى غيره اه اى لان المجتهد لا يقلد غيره (قوله  
 واتباع رأيهم) اى ان اتفقوا على شئ والا أخذ بقول الافقه والاورع عنده كما مر قال فى الفتى  
 وعندى انه لو أخذ بقول الذى لا يميل اليه قلبه جاز لان ذلك الميل وعدمه سواء والواجب عليه  
 تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد اه اخطأ اه قلت وهذا كله فيما اذا كان المفتيان  
 مجتهدين واختلفا فى الحكم ومثله يقال فى المقلدين فيما لم يصرحوا فى الكتب بترجيحه  
 واعتاده او اختلفوا فى ترجيحه والا فالواجب الآن اتباع ما اتفقوا على ترجيحه او كان  
 ظاهر الرواية او قول الامام او نحو ذلك من مقتضيات الترجيح التى ذكرناها فى اول الكتاب  
 وفى منظومتنا وشرحها (قوله فى ظاهر الرواية) فى البحر ولا يشترط المصر على ظاهر الرواية  
 فالقضاء بالسواد صحيح وبه يفتى كذا فى البرازية اه وبه علم ان كلا من القولين معزو الى  
 ظاهر الرواية وفيه تأمل رمل على المنع (قوله وفى عقار الخ) فى البحر ولا يشترط ان يكون  
 المتداعيان من بلد القاضى اذا كانت الدعوى فى المنقول والدين واما فى عقار لا فى ولايته  
 فالصحيح الجواز كفى الخلاصة والبرازية واما ان تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه (قوله  
 اخذ القضاء برشوة) بتلخيص الرأى قاموس وفى المصباح الرشوة بالكسر ما يعطيه الشخص  
 الحاكم وغيره ليحكم له او يحمله على ما يريد جمعها رشاء مثل سدره وسدر والضم لغة وجمعها  
 رشابالضم اه وفيه البرطيل بكسر الباء الرشوة وفتح الباء عامى وفى الفتى ثم الرشوة اربعة  
 اقسام منها ما هو حرام على الآخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد القضاء والامارة الثانى  
 ارتشاء القاضى ليحكم وهو كذلك ولو القضاء بحق لانه واجب عليه الثالث اخذ المال ليسوى  
 امره عند السلطان دفعا للضرر أو جلبا للنفع وهو حرام على الآخذ فقط وحيلة حلها ان  
 يستأجره يوم الى الليل او يومين فتجبره نفعه بمالوكه ثم يستعمله فى الذهاب الى السلطان الامر  
 الفلانى وفى الاقضية قسم الهدية وجعل هذا من اقسامها فقال حلال من الجانبين كالاهداء  
 للتودد وحرام منهما كالاهداء ليعينه على الظلم وحرام على الآخذ فقط وهو ان يهدى ليكف  
 عنه الظلم والحيلة ان يستأجره الخ قال اى فى الاقضية هذا اذا كان فيه شرط اما اذا كان بلا  
 شرط لكن يعلم يقينا انه انما يهدى ليعينه عند السلطان فشاينا على انه لا بأس به ولو قضى  
 حاجته بلا شرط ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به وما نقل عن ابن مسعود  
 من كراهته فورع الرابع ما يدفع لدفع الخوف من المدفوع اليه على نفسه او ماله حلال للدافع  
 حرام على الآخذ لان دفع الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز اخذ المال ليفعل الواجب اه  
 ما فى الفتى ما خصا وفى القنية الرشوة يجب ردها ولا تملك وفيها دفع للقاضى او غيره سحنا  
 لا صلاح المهم فاصح ثم ندم يرد ما دفع اليه اه وتام الكلام عليها فى البحر ويا فى الكلام

الا ان يكون غيره اقوى  
 فى الفقه ووجوه الاجتهاد  
 فيجوز ترك رأيه برأيه ثم  
 قال وان لم يكن مجتهدا  
 فعليه تقليدهم واتباع  
 رأيهم فاذا قضى بخلافه  
 لا ينفذ حكمه (المصر  
 شرط لنفاذ القضاء فى  
 ظاهر الرواية وفى رواية  
 التوادى لا) فينفذ فى القرى  
 وفى عقار لا فى ولايته على  
 الصحيح خلاصة (وبه  
 يفتى) برازية (اخذ القضاء  
 برشوة)

مطالب

فى الكلام على الرشوة  
 والهدية

على الهداية للقاضي والمفتي والعمال (قوله لسلطان) صفة لرشوة أي دفعها للقاضي له وكذا لو دفعها غيره كافي البحر عن البرازية (قوله أوارثني) المناسب اسقاطه لانه يغني عنه قوله ولو كان عدلا مع ما فيه من الإيهام كالتعرفه (قوله لا ينفذ حكمه) فيه إيهام التسوية بين المستأين مع انه اذا اخذ القضاء بالرشوة لا يفسد قاضيا كافي الكثر قال في البحر وهو الصحيح ولو قضى لم ينفذ به ينفي اهـ ومثله في الدرر عن العمادية واما اذا ارثني أي بعد صحة توليته سواء ارثني ثم قضى ثم ارثني كافي الفتوح فحكي في العمادية فيه ثلاثة اقوال قيل ان قضاء نافذ فيما ارثني فيه وفي غيره وقيل لا ينفذ فيه وينفذ فيما سواء واختاره السرخسي وقيل لا ينفذ فيهما والاول اختاره البردوي واستحسنه في الفتوح لان حاصل امر الرشوة فيما اذا قضى بحق ايجاب فسقه وقد فرض انه لا يوجب العزل فولايته قائمة وقضاؤه بحق فلم لا ينفذ وخصوص هذا الفسق غير مؤثر وغاية ما وجه انه اذا ارثني عامل لنفسه مفتي والقضاء عمل لله تعالى اهـ قال في النهر تبعا للبحر وانت خير بأن كون خصوص هذا الفسق غير مؤثر ممنوع بل يؤثر بملاحظة كونه محال لنفسه وبهذا يرجح ما اختاره السرخسي وفي الثانية اجمعوا انه اذا ارثني لا ينفذ قضاؤه فيما ارثني فيه اهـ قلت حكايه الاجماع منقوضة بما اختاره البردوي واستحسنه في الفتوح وينبغي اعتماده للضرورة في هذا الزمان والابطال جميع القضايا الواقعة الآن لانه لا تخلو قضية عن اخذ القاضي الرشوة المسماة بالمحصل قبل الحكم او بعده فيلزم تعديل الاحكام وقد مر عن صاحب النهر في ترجيح ان الفاسق اهل للقضاء انه لو اعتبر العدالة لانسد باب القضاء فكذا يقال هنا وانظر ما سنذكره في اول باب التحكيم وفي السامرية عن جواهر الفتاوى قال شيخنا واما ما جال الدين البردوي انما تحير في هذه المسئلة لا اقدر ان اقول تنفذ احكامهم لما أرى من التخليط والجهل والجرأة فيهم ولا اقدر ان اقول لا تنفذ لان اهل زماننا كذلك فلو اقيمت بالبطلان أدى الى ابطال الاحكام جميعا يحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا افسدوا عاينا ديننا وشرعية نينا صلى الله عليه وسلم لم يسبق منهم الا الاسم والرسم اهـ هذا في قضاة ذلك الزمان فما بالاك في قضاة زماننا قالهم زادوا على من قبلهم باعقادهم حل ما يأخذونه من المحصول بزعمهم الفاسد ان السامع ان يأذن لهم بذلك وسمعت من بعضهم ان المولى ابا السعود افق بذلك وان ان ذلك افتراء عليه وانظر ما سنذكره قبيلا كتاب الشهادات والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ومنه الخ) أي من قسم اخذ القضاء بالرشوة وهذا يسمى الآن مقاطعة والزاما بأن يكون على رجل قضاء ناحية فيدفع له آخر شيا معلوما ليقتضى فيها ويستقل بجميع ما يحصله من المحصول لنفسه وذكر في السيرية في شأنهم نظما يسرح بكفرهم (قوله لكن في الفتوح الخ) استدراك على قوله او شفاعة (قوله او نبيره) كزنا او شرب خمر (قوله لانها المنظم) أي مخظم ما يفسق به القاضي نهر (قوله استحق العزل) هذا ظاهر المذهب وعليه مشايخنا البخاريون والسمري قنديون ومناه انه يجب على السلطان عزله ذكره في الفصول وقيل اذا ولي عدلا ثم فسق العزل لان عدالته مشروطة بمفتي لان مولى اعتمدها فيزول بزوالها وفيه انه لا يلزم من اعتبار ولايته لعدالته تنهيه عن تزول بزواله

للسلطان او لقومه وهو عالم بها او بشفاعة جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم (اوارثني) هو او اعوانه بعامة شربا لاية (وحكم لا ينفذ حكمه) ومنه ما لو جعل لموليه مبلغا في كل شهر يأخذ منه ويفوض اليه قضاء ناحية فتاوى المصنف لكن في الفتوح من قبل بواسطة الشفعاء كمن قلدا احتسابا ومثله في البرازية بزيادة وان لم يحل العطاء بالشفعاء (ولو) كان عدلا ففسق بأخذها او بغيره وخصها لانها المعظم (استحق العزل) وجوبا

فتنح ملخصا (قول له وقيل ينزل وعليه الفتوى) قال في البحر بعد نقله وهو غريب والمذهب خلافه (قول له ثم صلح) أي بالطاعة أو الإسلام ط (قول له فهو على قضائه) يخالف لما في البحر عن النزائية أربع خصال إذا حلت بالقاضي انزل فوات السمع أو البصر أو العقل أو الدين اه لكن قال بعده وفي الوقعات الحسامة الفتوى على أنه لا ينزل بالردة فإن الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في إحدى الروايتين ثم قال وبه علمت أن ما مر على خلاف المفتي به وفي الولولجية إذا ارتد أو فسق ثم صلح فهو على حاله لأن الارتداد فسق وبفسق الفسق لا ينزل إلا أن ما قضى في حال الردة باطل اه قلت وظاهر ما في الولولجية أن ما قضاه في حال الفسق نافذ وهو الموافق لما مر إلا أن يراد بالفسق في عبارة الخلاصة الفسق بالرشوة تأمل (قول له واعتمده في البحر) فيه أن الذي اعتمده في البحر هو قوله فصار الحاصل أنه إذا فسق لا ينزل وتنفذ قضاياه إلا في مسألة هي ما إذا فسق بالرشوة فإنه لا ينفذ في الحادثة التي أخذ بسببها قال وذكر العرسوسي أن من قال باستحقاقه العزل قال بصحة أحكامه ومن قال بعزله قال ببطلانها اه (قول له لكن في أول دعوى الخانية الخ) حيث قال كما في البحر والوالى إذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزل اه وانت خبير بأن هذا لا يخالف ما في الفتوح فافهم ثم نقل في البحر عن الخانية أيضا من الردة أن السلطان يصير سلطانا بامر من بالباية معه من الإشراف والأعيان وبأن ينفذ حكمه على رعيته خوفا من قهره فإن بويح ولم ينفذ فيهم حكمه لعجزه عن قهرهم لا يصير سلطانا فإذا صار سلطانا بالباية تجار أن كان له قهر وغلبة لا ينزل لأنه لو انزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيد وإن لم يكن له قهر وغلبة ينزل اه فكان المناسب الاستدراك بهذه العبارة الثانية ليفيد حمل ما في الفتوح على ما إذا كان له قهر وغلبة (قول له وينبغي أن يكون الخ) ويكون شديدا من غير عنف أينا من غير ضعف لأن القضاء من أدم أمور المسلمين فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأصبر على ما يصبه من الناس كان أولى وينبغي للسلطان أن يتفحص في ذلك ويولى من هو أولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قبله إنسانا عملا وفي رعيته من هو أولى فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين بحرومته في الزيادة فتقوله وينبغي بمنى يطلب أي المعلوم منه أن تكون حقيقته هكذا وقوله كان أولى أي أحق وهذا لا يدل على أن ذلك مستحب فإن الحديث يدل على أنهم السلطان بتوليته غير الأولى فافهم (قول له موثوق به) أي مؤتمنا من وثقت به أثق بكسرهما ثقة ووثوقا أتمته والعفساف الكذب عن المحارم وتجاوز المروءة والمراد بالوثوق به قوله كونه كاملا فلا يولى الاغضب وهو ناقص العقل والصالح خلاف الفساد وفسر الحفساف الصالح بمن كان مستورا غير مهتوك ولا صاحب ريبة مستقيم الطريقة ساسم الناحية كامن الأذى قليل السوء ليس بمعاقر لا يئيد ولا ينادم عليه الرجال وليس بقداف للمعصيات ولا معروف بالكذب فهذا عندنا من أصل الصالح اه والمراد بعلم السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاه وقولا وتقريره عند امر يماينه وبوجوه الفقيه بطرقه بجر ما خصصا والآخر كما قال الشيخ الأيوبي لغة البقية وأصلها الأحاديث مرفوعة أو موقوفة على المتمد وان قصره

وقيل ينزل وعليه الفتوى  
ابن الكمال وابن ملك  
وفي الخلاصة عن الثوارد  
لو فسق أو ارتد أو عصى ثم  
صلح أو أبصر فهو على  
قضائه وما قضى في فسقه  
ونحوه باطل واعتمده في  
البحر وفي الفتوح اتفقوا  
في الأمانة والسلطنة على  
عدم الانزال بالفسق لأنها  
مبنية على القهر والغلبة  
لكن في أول دعوى الخانية  
الوالى كالقاضي فليحفظ  
(وينبغي أن يكون موثقا  
به في عفافه وعقله وصلاحه  
وفهمه وعلمه بالسنة  
والآثار ووجوه الفقه

مطلب

السلطان يصير سلطانا  
بامر من

مطلب

في تفسير الصالح والصالح

بعض الفقهاء على الثاني (قوله والاجتهاد شرط الاولوية) هولة بذل الجهود في تحصيل  
 ذى كلفة وعرفا ذلك من الفقيه في تحصيل حكم شرعى قال في التلويح ومعنى بذل الطاقة  
 ان يحسن من نفسه العجز من المزيد عليه وشرطه الاسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيه  
 النفس اى شديد الفهم بالطبع وعلمه باللغة العربية وكونه حاويا لكتاب الله تعالى فيما يتعلق  
 بالاحكام وطالما بالحديث متنا وسندا وناسخا ومنسوخا وبالقياس وهذه الشرائط في المجتهد  
 المطلق الذى يفتى في جميع الاحكام واما المجتهد في حكم دون حكم فعليه معرفة مايتعلق  
 بذلك الحكم مثلا كالا جتهاد في حكم متعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع مايتعلق  
 بالنكاح اه ومراد المصنف هنا الاجتهاد بالمعنى الاول نهر (قوله لتعذر) اى لانه  
 متعذر الوجود في كل زمن وفي كل بلد فكان شرط الاولوية بمعنى انه ان وجد فهو الاول  
 بالتولية فافهم (قوله على انه) متعلق بمحذوف اى قلنا بالتعذر في كل زمن بناء على انه  
 الخ (قوله عند الاكثر) خلافا لما قيل انه لا يخلو عنه زمن وتام ذلك في كتب الاصول  
 (قوله فصيح تولية العاصى) الاولى في التفريع ان يقال فصيح تولية المقلد لانه مقابل  
 المجتهد ثم ان المقلد يشمل العاصى ومن له تأهل في العلم والفهم وعين ابن الغرس الثاني  
 قال واقله ان يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وان يعرف طريق تحصيل الاحكام  
 الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ وكيفية الايراد والاصدار في الوقائع  
 والاعاوى والحجج ونازعه في النهر ورجح ان المراد الجاهل لتعليمهم بقولهم لان ايصال الحق  
 الى مستحقه يحصل بالعمل بفتوى غيره قال في الحواشى العقبونية اذ المحتاج الى فتوى  
 غيره هو من لا يقدر على اخذ المسائل من كتب الفقه وضبط اقوال الفقهاء اه ونحوه  
 في البحر عن العناية وكذا رجحه ابن الكمال قلت وفيه للبحث مجال فان المفتى عند الاصوليين  
 هو المجتهد كما يأتى فيصير المعنى انه لا يشترط في القاضى ان يكون مجتهدا لانه يكفيه العمل  
 باجتهاد غيره ولا يلزم من هذا ان يكون عاميا لكن قد يقال ان الاجتهاد كما تعذر في القاضى  
 تعذر في المفتى الآن فاذا احتاج الى السؤال عمن ينقل الحكم من الكتب يلزم ان يكون  
 غير قادر على ذلك تأمل (قوله المفتى يفتى بالديانة) مثلا اذا قال رجل قاتل زوجتى انت  
 طالق قاصدا بذلك الاخبار كاذبا فان المفتى يفتيه بعدم الوقوع والقاضى يحكم عليه  
 بالوقوع لانه يحكم بالظاهر فاذا كان القاضى يحكم بالفتوى يلزم بطلان حكمه في مثل ذلك  
 فدل على انه لا يمكنه القضاء بالفتوى في كل حادثة وفيه نظر فان القاضى اذا سأل المفتى عن  
 هذه الحادثة لا يفتيه بعدم الوقوع لانه انما سأل عما يحكم به فلا بد ان يبين له حكم القضاء فعلم  
 ان ما في البرازية لا ينسأى قولهم يحكم بفتوى غيره (قوله في الدماء والفروج) اى  
 وفي الاموال لكن خصهما بالذكر لانه لا يمكن فيهما الاستباحة بوجه بخلاف المال ولقصد  
 التهويل فان الحاكم الذى مجرى احكامه في ذلك لابد ان يكون عالما دينا (قوله كالكبريت  
 الاحمر) معدن عزيز الوجود والجار والمجرور متعلق بمحذوف على انه حال او خبر لمبتدأ  
 محذوف (قوله واين العلم) عبارة البرازية واين الدين والعلم (قوله بل هو نقل كلام)  
 وطريق نقله لذلك عن المجتهد احد امرين اما ان يكون له سند فيه او يأخذه من كتاب

مطلب  
 في الاجتهاد وشرطه

والاجتهاد شرط الاولوية  
 لتعذر (قوله) على انه يجوز خلو  
 الزمن عنه عند الاكثر نهر  
 فصيح تولية العاصى ابن كمال  
 ويحكم بفتوى غيره لكن  
 في ايمان البرازية المفتى يفتى  
 بالديانة والقاضى يقضى  
 بالظاهر دل على الجاهل  
 لا يمكنه القضاء بالفتوى  
 ايضا فلا بد من كون الحاكم  
 في الدماء والفروج عالما  
 دينا كالكبريت الاحمر واين  
 الكبريت الاحمر واين  
 العلم (ومثله) فيما ذكر  
 (المفتى) وهو عند الاصوليين  
 المجتهد اما من يحفظ اقوال  
 المجتهد فليس يفتى وفتواه  
 ليس بفتوى بل هو نقل  
 كلام كما بسطه ابن الهمام

مطلب  
 طريق النقل عن المجتهد

معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة  
 للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور هكذا ذكر الرازي فعلى هذا لو وجد بعض نسخ  
 التواتر في زماننا لا يحل عزوما فيها الى محمد ولا الى ابي يوسف لانها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا  
 ولم تتداول نعم اذا وجد النقل عن التواتر مثلا في كتاب مشهور معروف كالهدي والمبسوط  
 كان ذلك تمويلا على ذلك الكتاب فتح وأقره في البحر والنهر والمنع قلت يلزم على هذا أن  
 لا يجوز الآن النقل من اكثر الكتب المطولة من الشروح أو الفتاوى المشهورة أسماؤها  
 لكنهم تتداولها الايدي حتى صارت بمنزلة الخبر المتواتر المشهور لكونها لا توجد الا في بعض  
 المدارس أو عند بعض الناس كالمبسوط والمحيط والبدائع وفيه نظر بل الظاهر انه لا يلزم  
 التواتر بل يكفي غلبة الظن بكون ذلك الكتاب هو المسمى بذلك الاسم بأن وجد العلماء يتقنون  
 عنه ورأى ما نقلوه عنه موجودا فيه أو وجد منه أكثر من نسخة فانه يغلب على الظن انه هو  
 ويدل على ذلك قوله اما ان يكون له سند فيه أي فيما ينقله والسند لا يلزم تواتره ولا شهرته وايضا  
 قدمنا ان القاضي اذا أشكل عليه امر يكتب فيه الى فقهه مصر آخر وان المشاورة بالكتاب  
 سنة قديمة في الحوادث الشرعية ولا شك ان احتمال التزوير في هذا الكتاب اليسير أكثر من  
 احتمال التزوير في شرح كبير بخط قديم ولا سيما اذا رأى عليه خط بعض العلماء فيتحين الاكتفاء  
 بغلبة الظن لا يلزم هجر معظم كتب الشريعة من فقه وغيره لاسيما في مثل زماننا والله  
 سبحانه اعلم **(قول له ولا يطلب القضاء)** لما أخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث  
 أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه ينزل  
 اليه ملك يسدده واخرج البخاري قال صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن سمره لا تسأل الامارة  
 فانك ان أوتيتها عن مسألة وكنت اليها وان أوتيتها من غير مسألة أعنت عليها واذا كان كذلك  
 وجب ان لا يحل له لانه معلوم وقوع الفساد منه لانه مخذول فتح ملخصا **(قول له بقلبه)** أراد  
 بهذا ان يفرق بين الطلب والسؤال فالاول للقلب والثاني للسان كما في المستصفي وتامه في النهر  
**(قول له في الخلاصة الخ)** أفادانه كالايجل القلب لا تحمل التولية كافي النهر وأن ذلك لا يختص  
 بالقضاء بل كل ولاية ولو خاصة كولاية على وقف أو تيمم فهي كذلك كافي البحر **(قول له الا اذا)**  
 تعين عليه القضاء الخ استثناء مما في المتن ومما في الخلاصة اما اذا تعين بأن لم يكن أحد غيره يصاح  
 للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفع الظلم الخالمين ولم أر حكم ما اذا تعين ولم  
 يول الامال هل يحل بذله وكذا لم أرجو عزله وينبغي ان يحل بذله للمالك كالحل طابه وان يحرم  
 عزله حيث تعين وأن لا يصح بحر قال في النهر هذا ظاهر في صحة توليته واطلاق المصنف يعني  
 قوله ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يفسد قاضيا يردده وأما عدم صحة عزله فممنوع قال في الفتح  
 للسلطان ان يعزل القاضي بريئة وبلا ريب ولا ينزل حتى يباقة العزل اه نعم لو قيل لا يحل  
 عزله في هذه الحالة لم يبعد كالموصى العدل اه قات وايضا حيث تعين عليه يخرج عن عهدة  
 الوجوب بالسؤال فاذا امنه السلطان اثم بالمنع لانه اذا منع الاولى وولى غيره يكون قد خان الله  
 ورسوله وجماعة المسلمين كما مر في الحديث واذا امنه لم يبق واجبا عليه فأي وجه يحل له دفع  
 الرشوة وقد قال بعض علمائنا ان فرضية الحج تسقط بدفع الرشوة الى الاصحاب كما قدمناه في باب

(ولا يطلب القضاء) بقلبه  
 (ولا يسأله بلسانه) في  
 الخلاصة طالب الولاية  
 لا يولى الا اذا تعين عليه  
 القضاء

فهذا أولى كالأخفى وأما صحة عزله فظاهرة لانه وكيل عن السلطان وأمه بعزله لا يلزم منه عدم صحة العزل كالوصى العدل المنصوب من جهة القاضي وأما المنصوب من جهة الميت فالمعتمد عدم صحة عزله لكن الفرق بينه وبين ما نحن فيه ان الوصى خليفة الميت فليس للقاضي عزله وأما القاضي فهو خليفة عن السلطان وولايته مستمدة منه فله عزله كوصى القاضي هذا ماظهره (قوله أو كانت التولية مشروطة له) ذكره في النهر بحثا معللا بانه حينئذ يطلب تنفيذ شرط الواقف اه قات وهذا في الحقيقة ليس طالبا من القاضي ان يولية لانه متول بالشرط بل يريد اثبات ذلك في وجه من يعارضه ومثله وصى الميت اذا أراد اثبات وصايته وبهذا سقط قوله في البحر ان ظاهر كلامهم انه لا تطالب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الواقف له لا إطلاقهم اه (قوله أو ادعى الخ) اي فان له طلب العود من القاضي الجديد وحين ذلك يقول له القاضي أثبت أنك اهل للولاية ثم يولية نص عليه الخصاص نهر (قوله لحامل الذكر) هو بالخاء المعجمة غير المشهور (قوله ويختار المقلد) بصيغة اسم الفاعل وقدمنا قيل قوله وشرط أهليتها عن الفتح من له ولاية التقليد والظاهر ان هذا الاختيار واجب لئلا يكون خائفا لله ورسوله وعامة المؤمنين كما صرح في الحديث (قوله ولا يكون فظا الخ) الاخذ هو الجاني سيء الخلق والما يظ قاسي القلب والجبار من جبره على الامر بمعنى أجبره اي لا يجبر غيره على ما لا يريد والعنيد المماند المجانب للاحق المعادي لاهله بحر عن مسكين (قوله لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) اي في امضاء الاحكام الشرعية (قوله اي أخذ القضاء) هذا يناسب كون العبارة التقلد قال في البحر وهما نسختان اي في الكثرة التقليد اي النصب من السلطان والتقلد اي قبول تقليد القضاء وفي الاولى اه وهي التي شرح عليها المصنف وقال ايضا انها أولى قلت ويمكن ارجاع الاولى الى الثانية بتقدير مضاف اي قبول التقليد وهو معنى قول الشارح اي اخذ القضاء (قوله لمن خاف الخفيف) فلو كان طالب ظنه انه يجوز في الحكم ينبغي ان يكون حرا ما بحر (قوله أو العجز) يحتمل ان يراد به العجز عن سماع دعاوى كل الخصوم بأن قدر على البعض فقط وان يراد بالعجز عن القيام بواجباته من اظهار الحق وعدم أخذه الرشوة فعلى الاول هو ما بين وعلى الثاني أعم تأمل (قوله ابن كمال) اي نقلا عن القدوري (قوله وان تعين له) اي مع خوف الخفيف قال في الفتح ومحل الكراهة ما اذا لم يتعين عليه فأن انحصر صار فرض عين عليه وعليه ضبط نفسه الا اذا كان السلطان يمكن ان يفصل الخصومات ويتفرغ لذلك اه وهذا صريح في ان للسلطان ان يقضي بين الخصمين وقد مرنا التفسير به عن ابن الغرس عند قوله وحاكم قال الرمي وفي الخلاصة وفي النوازل انه لا ينفذ وفي أدب القاضي له خصاص ينفذ وهو الاصح وقال القاضي الامام ينفذ وهذا أصح وبه يفى اه (تبيينه) لو تعين عليه هل يجبر على القول لو امتنع قال في البحر لم أوه والظاهر نعم وكذا جواز جبر واستد من التأملين اه لكن صريح في الاستيثار بأن من تعين له يفترض عاياه ولو امتنع لا يجبر عليه (قوله والتقليد) اي الدخول فيه عند الامن وعدم التعين (قوله والترك عن علة الخ) هو الصحيح كما في النهر عن النهاية وبه يستزم في الفتح معالا بأن القالب خطأ ظن من ظن من نفسه الاعتدال فيظاير منه خلافة وقيل

أو كانت التولية مشروطة له أو ادعى ان العزل من القاضي الاول بغير جنحة نهر قال واستحب الشافعية والمالكية طلب القضاء لحامل الذكر لنشر العلم (ويختار المقلد) الا قدر والاولى به ولا يكون فظا غايضا جبارا عنيدا لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي اطلاق اسم خليفة الله خلاف تنازعانية (وكره) بحر بما (التقليد) اي أخذ القضاء (من خاف الخفيف) اي العظم (أو العجز) يكفي احدهما في الكراهة ابن كمال (وان تعين له أو آمنه لا) يكره فتح ثم ان انحصر فرض عيننا و الاكفاية بحر (والتقليد رخصة) اي مباح (والترك عزيمة عند العامة) بزانية فالاولى عدمه

مطلب

السلطان ان يقضي بين الخصمين



ان الدخول فيه عزية والامتناع رخصة فالاولى الدخول فيه قال في الكفاية فان قيل اذا كان فرض كفاية كان الدخول فيه مندوبا لما ان أدنى درجات فرض الكفاية التدب كما في صلاة الجنازة ونحوها قلنا نعم كذلك الا ان فيه خطرا عظيما وأمرنا بخوفا لا يسلم في بحره كل ساج ولا يخو منه كل طامح الا من عصمه الله تعالى وهو عزيز وجوده الا ترى ان ابا حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فابي حتى ضرب في كل مرة ثلاثين سوطا فلما كان في المرة الثالثة قال حتى استشير اصحابي فاستشار ابا يوسف فقال لو تقلدت ثنعت الناس فنظر اليه ابو حنيفة رحمه الله نظر المنعصب وقال رأيت لو أمرت ان أعبر البحر سباحة أكنت أقدر عاياه وكان بك قاضيا وكذا دعى محمد رحمه الله الى القضاء فابي حتى قيد وحبس واضطر فقلقه امه (قوله) ويحرم على غير الاهل الظاهر انه ليس المراد بالاهل هنا مامر في قوله واهله اهل الشهادة لان المراد به من تصح توليته ولو فاسقا او جائرا او جاهلا مع قطع النظر عن حله او حرمة بل المراد به هنا مامر في قوله وينبغي ان يكون موثوقا به في عفافه وعقله الخ ويحتمل ان يراد به الجاهل تأمل وفي الفتوح وأخرج ابو داود عن بريدة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف الحق فغضى به فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يغض ورجل في الحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق فغضى للناس على جهل فهو في النار (قوله) ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجائر اي الظالم وهذا ظاهر في اختصاص تولية القضاء بالسلطان ونحوه كالخليفة حتى لو اجتمع اهل بلدة على تولية واحد القضاء لم يصح بخلاف ما لو ولوا سلطانا بعد موت سلطانهم كما في البرازية نهر وتمامه فيه قلت وهذا حيث لا ضرورة والافهم تولية القاضي ايضا كما يأتي بعده (قوله) ولو كافرا في التارخانية الاسلام ليس بشرط فيه اي في السلطان الذي يتقلد وبلاد الاسلام التي في ايدي الكفرة لاشك انها بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهر واقيدها حكم الكفر والقضاة مسلمون والمملوك الذين يعطونهم عن ضرورة مسلمون ولو كانت عن غير ضرورة منهم ففساق وكل مصرفه وال من جهتهم تجوز فيه اقامة الجمع والاعباد واشتد الحراج وترويج الايام لاستيلاء المسلم عليه واما اطاعة الكفر فذلك محذورة واما بلاد عاياه ولاة كتمار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد وبغير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين فيجب عليهم ان ياتمسوا واليا مسلما منهم اه وعزاه مسكين في شرحه الى الاصل ونحوه في جامع الفصولين وفي الفتوح واذا لم يكن سلطان ولا من يجوز التقلد منه كما هو في بعض بلاد المسلمين غاب عليهم الكفار كقرطبة الا ان يجب على المسلمين ان يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا فيولى قاضيا ويكون هو الذي يغضى بينهم وكذا ينصبوا اما ما يعلو بهم الجنة اه وهذا هو الذي تلمن النفس اليه فليعتمد نهر والاشارة بقوله وهذا الى ما افاده كلام الفتوح من عدم صحة تقلد القضاء من كافر على خلاف مامر عن التارخانية ولكن اذا ولي الكافر عاياه قاضيا ورضيه المسلمون صححت توليته بلا شبهة تأمل ثم ان الظاهر ان البلاد التي ليست تحت حكم سلطان بل لهم امير منهم مستقل بالحكم عليهم بالتغلب او باتفاقهم عليه يكون ذلك الامير في حكم السلطان فيصيح منه تولية القاضي عاياه (قوله) ومن سلطان الجوارح واهل البني تقدم الفرق بينهما في باب البغاة (قوله)

مطلب  
ما كان فرض كفاية يكون  
ادنى فعله التدب

مطلب  
ابو حنيفة دعى الى القضاء  
ثلاث مرات فابي

(ويحرم على غير الاهل  
الدخول فيه قطعا) من  
غير تردد في الحرمة ففيه  
الاحكام الخمسة (ويجوز  
تقلد القضاء من السلطان  
العادل والجائر) ولو كافرا  
ذكره مسكين وغيره الا  
اذا كان يمنعه عن القضاء  
بالحق فيحرم ولو فقد وال  
لغلبة كفار وجب على  
المسلمين تعيين وال وامام  
للجمعة فتوح (ومن) سلطان  
الجوارح و (اهل البني)  
واذا صححت التولية

مطلب  
في حكم تولية القضاء في  
بلاد تغلب عليها الكفار

صح العزل) فاذا ولي سلطان البغاة باغيا وعزل العدل ثم ظهرنا عليهم احتاج قاضي اهل العدل الى تجديد التولية نهر (قوله نفذه) اي حيث كان موافقا او مختلفا فيه كما في سائر القضاة وهو مصرح به في فصول العبادي ويدل بمفهومه على ان القاضي لو كان من البغاة فان قضايه تنفذ كسائر فساق اهل العدل لان الفاسق يصاح قاضيا في الاصح وذكر في الفصول ثلاثة اقوال فيه الاول ما ذكرنا وهو المعتمد الثاني عدم النفاذ فاذا رفع الى العادل لا يمضيه الثالث حكمه حكم المحكم يمضيه لو وافق رأيه والا أبطله اه بحر (قوله وبه جزم الناصحي) لكن قد علمت ما هو المعتمد (قوله فاذا تقلد طلب ديوان قاض قبله) في القاموس الديوان ويفتح مجتمع الصحف والكتاب يكتب فيه اهل الجيش واهل العطية واول من وضعه عمر رضى الله تعالى عنه جمعه دواوين ودواوين اه فقوله مجتمع الصحف بمعنى قول الكنز وهو الحرائط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها والحرائط جمع خريطة شبه الكيس وقول الشارح يعني السجلات تفسير بالمعنى الثاني وقول البحر تبعا لمسكين ان ما في الكنز مجاز لان الديوان نفس السجلات والمحاضر لا الكيس فيه نظر فافهم والسجل لغة كتاب القاضي والمحاضر جمع محضر وفي الدرر المحاضر ما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من اقرار او انكار والحكم بينة او نكول على وجه يرفع الاشتباه وكذا السجل والصك ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة اه والعرف الآن ما كتب في الواقعة وبقي عند القاضي وليس عليه خطه والحجة ما عليه علامة القاضي اعلاه وخط الشاهدين اسفله واعطى للخصم بحرمه خطا وانما يطلبه لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيجعل في يد من له ولاية القضاء وما في يد الخصم لا يؤمن عليه التغير بزيادة او نقصان ثم ان كانت الاوراق من بيت المال فلا اشكال في وجوب تسليمها الى الجديد وكذا لو من مال الخصوم او من مال القاضي في الصحيح لانهم وضعوها في يد القاضي لعمله وكذا القاضي يحمل على انه عمل ذلك تدبيرا لا عمولا وتماه في الزيلعي «تنبيه» مفاد قول الزيلعي ان يكون حجة عند الحاجة ومثله في الفتح انه يجوز للجديد الاعتماد على سجل المنزول مع انه يأتي انه لا يعمل بقول المنزول وفي الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لكن قال البيهقي المراد من قوله لا يعتمد اي لا يقضي القاضي بذلك عند المنازعة لان الخط مما يدور ويفعل كما في مختصر الظهيرية وليس منه ما في الاجناس بنص وما وجدته القاضي بأيدي القضاة الذين كانوا قبله لها رسوم في دواوين القضاة اجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان كان الشهود الذين شهدوا عليها قد ماتوا قال الشيخ ابو العباس يجوز الرجوع في الحكم الى دواوين من كان قبله من الامناء اه اي لان سجل القاضي لا يزور مادة حيث كان محفوظا عند الامناء بخلاف ما كان بيد الخصم وقدمنا في الوقف عن الظهيرية انه ان كان للوقف كتاب في سجل القضاة وهو في ايديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع اهله فيه وصرح ايضا في الاستحسان وغيره بأن العمل بما في دواوين القضاة استحسانا والظاهر ان وجه الاستحسان ضرورة احياء الاوقاف ونحوها عند تقادم الزمان بخلاف السجل الجديد لا يمكن الوقوف على حقيقة ما فيه باقرار الخصم او البينة فلذا لا يعتمد عليه وعلى هذا فقول الزيلعي ان يكون حجة عند الحاجة

صح العزل واذا رفع قضاء  
الباغي الى قاضي العدل  
نفذه وقيل لا وبه جزم  
الناصر (فاذا تقلد طلب  
ديوان قاض قبله) يعني  
السجلات

في العمل بالسجلات  
وكتب الأوقاف القديمة

معناه عند تقدم الزمان وبهذا يتأيد ما قاله المحقق هبة الله البعلی فی شرحه علی الاشباه بعد ما مر عن الیبری من ان هذا صریح فی جواز العمل بالحجة وان مات شهودها حیث كان مضمونها ثابتا فی السجل المحفوظ اه لكن لابد من تقييده بتقدم العهد كما قلنا توفيقا بین كلامهم ویأتی تمام الكلام علی الخط فی باب كتاب القاضی وانظر ما كتبناه فی دعوی تنقیح الفتاوی الحامدية (قولہ ونظر فی حال المحبوسین الخ) بأن یبعث الی السجن من بعدهم باسمائهم ثم یسأل عن سبب حبسهم ولا بد ان یثبت عنده سبب وجوب حبسهم وثبوتہ عند الاول لیس بحجة یعتمدها الثاني فی حبسهم لان قوله لم یبق حجة کذا فی الفتح نهر (قولہ والا اطلقه) ای ان لم یکن له قضية وعبرة النهر عن كتاب الخراج لابی یوسف فمن كان منهم من اهل الدعارة والتلصص والجنایات ولزمه أدب أدبه ومن لم یکن له قضية خلی سبيله (قولہ او قامت علیه بینه) اعم من ان تشهد بأصل الحق او بحکم القاضی علیه بحر (قولہ الزمه الحبس) ای ادام حبسه بحر (قولہ وقیل الحق) قائمه فی الفتح حیث قال من اعترف بحق الزمه اياه وردہ الی السجن واعترضه فی البحر بأنه لو اعترف بأنه اقر عند المعزول بالزنا لا یعتبر لانه بطل بل یستقبل الامر فان أقر اربعة فی اربعة مجالس حده اه وفيه ان المتبادر من الحق حق العبد (قولہ والا) ای وان لم یقر بشئ ولم تقم علیه بینه بل ادعی انه حبس ظلما نهر (قولہ نادى علیه) ویقول المتنادی من كان یطالب فلان بن فلان الفلانی بحق فلیحضر زیلی (قولہ فان ابی) عن اعطاء الکفیل وقال لا کفیل لی بحر (قولہ نادى علیه شهرا) ای یتأنفه بعدمدة المناداة الاولى (قولہ فی الودائع) ای ودائع الیتامی نهر (قولہ بینه) ای یقیمها الوصى مثلا علی من هی تحت یدہ انها لیتیم فلان او ناظر الوقف ان هذه الغلة لوقف فلان وكأنه مبنی علی صرفهم من ان الكل تحت یدأمن القاضی وفي زماننا اموال الاوقاف تحت ید نظارها وودائع الیتامی تحت ید الاوصیاء ولو فرض ان المعزول وضع ذلك تحت یدأمن عمل القاضی بما ذکر نهر (قولہ المولى) بتشديد اللام المفتوحة ای القاضی الجدید (قولہ درر) ومثله فی الهدایة وغیرها (قولہ ومفاده) ای مفاد قوله خصوصا بفعل نفسه واصل البحث لصاحب البحر وقدرأبته صریحا فی کافی الحاكم ونصه واذا عزل عن القضاء ثم قال كنت قضیت لهذا علی هذا بكذا وكذا لم یقبل قوله فيه وان شهد مع آخر لم یقبل شهادته حتی یشهد شاهدان سواء اه ومثله فی القهستانی عن المبسوط (قولہ وتبعه ابن نجیم) ای فی فتاواه وامام ذكره فی بحره فقد علمت موافقته لما فی النهر وعبرة فتاواه التي رتبها له لئلا یذهب المعنی هكذا سئل عن الحاكم اذا أخبر حاکما آخر بقضية هل یکتفی باخباره ویسوغ له الحکم بذلك ام لابد من شاهد آخر معه اجاب لا یکتفی باخباره ولا بد من شاهد آخر معه قال المرتب لهذه الفتاوی قد تبع شیخنا فی ذلك ما أفقی به الشیخ سراج الدین قاری الهدایة ولا شک ان هذا قول محمد وان الشیخین قالوا یقبل اخباره عن اقراره بشئ مطلقا اذا كان لا یصح رجوعه عنه ووافقهما محمد ثم رجع عنه وقال لا یقبل الا بضم رجل آخر عدل الیه وهو المراد بقول من روى عنه انه لا یقبل مطلقا ثم صح رجوعه الی قولهما کافی البحر ثم قال واما اذا أخبر القاضی باقراره عن شئ یصح رجوعه کالحکم لم یقبل قوله بالاجماع وان أخبر عن ثبوت الحق بالبینة فقال قامت بذلك بینه وعدلوا

(ونظر فی حال المحبوسین)  
فی سجن القاضی واما  
المحبوسون فی سجن الوالی  
فعلی الامام النظر فی  
احوالهم فمن لزمه أدب  
أدبه والا اطلقه ولا یبیت  
احدا فی قید الا رجلا  
مطلوبا بدم ونفقة من لیس  
له مال فی بیت المال بحر  
(فمن أقر) منهم (بحق  
او قامت علیه بینه الزمه)  
الحبس ذكره مسکین  
وقیل الحق (والانادی  
علیه) بقدر ما یرى ثم اطلقه  
بکفیل بنفسه فان أبی نادى  
عابه شهرا ثم اطلقه (وعمل  
فی الودائع وغلات الوقف  
بینه او اقرار) ذی الید  
(ولم یعمل) المولى (بقول  
المعزول) لالتحاقه بالرعايا  
وشهادة الفرد لا تقبل  
خصوصا بفعل نفسه درر  
ومفاده ردها ولو مع آخر  
نهر قلت لیکن أفقی قاری  
الهدایة یقبولها وتبعه  
ابن نجیم فتنبه (الا ان یقر  
ذوالید انه) ای المعزول  
(سلمها) ای الودائع  
والغلات (الیه)

وقبلت شهادتهم على ذلك يقبل في الوجهين جميعا انتهى كلامه انتهى ما في الفتاوى اقول  
وحاصله ان القاضي لو اخبر عن اقرار رجل بما لا يصح رجوعه عنه كبيع او قرض مثلا يقبل  
عندهما مطلقا ووافقهما محمد والاشعث رجوع وقال لا يقبل ما لم يشهد معه آخر ثم صح رجوعه  
الى قولهما بالقبول مطلقا كما لو اخبر عن حكمه بثبوت حق بالينة فعلى هذا لم يبق خلاف في  
قبول قول القاضي ولا يخفى ان كلامنا في المعزول وهذا في المولى كما يعلم من شرح ادب القضاء  
وكذا مما سأتى قبل كتاب الشهادات عند قوله ولو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجوع الخ  
وبه يشعر اصل السؤال حيث عبر بالحكم وعبرة قارئ الهداية كذلك وبه علم ان الاستدراك  
على ما في النهر في غير محله (قوله يقبل قوله) اى قول المعزول وشمل ثلاث صور ما اذا قال  
ذواليد بعد اقراره بتسليم القاضي المعزول اليه انها لزيد الذي اقرله المعزول او قال انها لغيره  
او قال لا ادري لانه في هذه الثلاث ثبت باقراره انه مودع المعزول ويد المودع كيد فصار كانه  
في يد المعزول فيقبل اقراره به كافي الزيلعي بخلاف ما اذا أنكر ذواليد التسليم فانه لا يقبل  
قول المعزول كافي البحر (قوله فيسلم لا مقر له الاول) لانه لما بدأ بالاقرار صح اقراره ولم يزل لانه اقر  
بما هو في يده فلما قال دفعه الى القاضي فقد اقر ان اليد كانت للقاضي والقاضي يقربه لا آخر  
فيصير هو باقراره متلفا لذلك على من اقرله القاضي فتح ثم قال فرع يناسب هذا لو شهد  
شاهدان ان القاضي قضى لفلان على فلان بكذا وقال القاضي لم اقض بشئ لا يجوز شهادتهما  
عندهما ويعتبر قول القاضي وعند محمد تقبل وينفذ ذلك اه وقد مرنا عن البحر انه في جامع  
الفصولين رجح قول محمد لفساد الزمان (قوله ويقضى في المسجد) وبه قال احمد ومالك في  
الصحيح عنه خلافا لشافعي له ان القضاء يحضره المشرک وهو نجس بالنص وقد اطال في الفتح  
في الاستدلال للمذهب ثم قال واما نجاسة المشرک في الاعتقاد على معنى التشبيه والحائض  
يخرج اليها او يرسل نائبه كما لو كانت الدعوى في دابة وتما الفروع فيه وفي البحر (قوله  
ويستدبر) اى ندبا كافي الذي قبله ط (قوله واجرة المحضر الخ) بضم اوله وكسر ثالثه هو  
من يحضر الخصم وعبرة البحر هكذا وفي البازية ويستعين بأعوان الرالى على الاحضار  
واجرة الاشخاص في بيت المال وقيل على المتمرد في المصر من نصف درهم الى درهم وفي  
خارجه لكل فرسخ ثلاثة دراهم او اربعة واجرة المؤكل على المدعى وهو الاصح وفي الذخيرة  
انه المشخص وهو المأمور بملازمة المدعى عليه اه والاشخاص بالكسر بمعنى الاحضار فقد  
فرق بين المحضر وبين الملائم وهذا غير مانق له الشارح فتأمل وفي هنية المفتي مؤنة المشخص  
قيل في بيت المال وفي الاصح على المتمرد اه وهذا ما في الحانية والحاصل ان الصحيح ان اجرة  
المشخص بمعنى الملائم على المدعى وبمعنى الرسول المحضر على المدعى عليه لو تمرد بمعنى امتنع  
عن الحضور والافعل المدعى هذا خلاصة ما في شرح الوهبانية (قوله او في داره) لان  
السادة لا تتقيد بمكان والاولى ان تكون الدار في وسط البلد كالمسجد نهر (قوله ويرد هدية)  
الاصل في ذلك ما في البخاري عن ابى حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم  
رجلا من الأزد يقال له ابن اللثيمة على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا الي قال عليه الصلاة  
والسلام هلا جلس في بيت ابيه او بيت أمه فينظر ايهدي له ام لا قال عمر بن عبد العزيز كانت

يقبل قوله فيهما ) انها  
لزيد الا اذا بدأ ذواليد  
بالاقرار لغير ثم أقر بتسليم  
القاضي اليه فاقر القاضي  
بانها لاخر فيسلم للمقرله  
الاول ويضمن المقر قيمته  
او مثله للقاضي باقراره  
الثاني يسلمه لمن اقرله  
القاضي ( ويقضى في  
المسجد ) ويختار مسجدا  
في وسط البلد تيسر للناس  
ويستدبر القبلة كخطيب  
ومدرس خانية واجرة  
المحضر على المدعى هو  
الاصح بحر عن البازية  
وفي الحانية على المتمرد  
وهو الصحيح ( وكذا  
السلطان ) والمفتي والفقير  
( او ) في ( داره ) وبأذن  
عموما ( ويرد هدية )  
التكثير للتقليل ابن كمال

مطلب  
في أجرة المحضر

مطلب  
في هدية القاضي

الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة ذكره البخاري واستعمل  
 عمر ابهريرة فقدم بمال فقال له من اين لك هذا قال تلاحقت الهدايا فقال له عمر اي عدو الله هلا  
 قدمت في بيتك فتتظار اي هدى لك ام لا فأخذ ذلك منه وجعله في بيت المال وتعليل النبي صلى الله  
 عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سببها الولاية فتح قال في البحر وذكر الهدية ليس  
 احترازا اذ يحرم عليه الاستقراض والاستعارة ممن يحرم عليه قبول هديته كافي الحاشية اه قلت  
 ومقتضاه انه يحرم عليه سائر التبرعات فتجزم الحجابة ايضا ولذا قالوا لاخذ اجرة كتابة الصك  
 بقدر اجر المثل فان مفاده انه لا يحل له اخذ الزيادة لانها محابة وعلى هذا فافعله بعضهم من  
 شراء الهدية بشئ يسير او بيع الصك بشئ كثير لا يحل وكذا ما يفعله بعضهم حين اخذ  
 المحصول من انه يبيع به الدافع دواة او سكينا او نحو ذلك لا يحل لانه اذا حرم الاستقراض  
 والاستعارة فهذا اولى (قوله وهى الخ) عزاه في الفتح الى شرح الاقطع (قوله وضعها في  
 بيت المال) اى الى ان يحضر صاحبها فتدفع له بمنزلة الاقعة كافي الفتح (قوله وفيها الخ) اى  
 في التارخانية وهذا يخالف لما ذكره اولافيا في حق الامام ويؤيد الاول مامر عن الفتح من  
 ان تعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سببها الولاية وكذا قوله وكل من عمل  
 للمسلمين عملا حكمه في الهدية حكم القاضي اه واعتزضه في البحر بما ذكره الشارح عن  
 التارخانية وبما في الحاشية من انه يجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة ثم قال  
 الا ان يراد بالامام امام الجامع اى واما الامام بمعنى الوالى فلا يحل له الهدية فلا منافاة وهذا  
 هو المناسب للادلة ولانه رأس العمال قال في النهر والغلام ان المراد بالعمل ولاية ناشئة  
 عن الامام او نائبه كالساعي والعاشر اه قلت ومثاهم مشايخ القرى والحرف وغيرهم ممن  
 لهم قهر وتسلط على من دونهم فانه يهدى اليهم خوفا من شرهم او ابروج عندهم وتمام قوله  
 ناشئة عن الامام الخ دخول المفتي اذا كان منصوبا من طرف الامام او نائبه لكنه يخالف  
 لاطلاقهم جواز قبول الهدية له والا لزم كون امام الجامع والمدرس المتوسمين من طرف الامام  
 كذلك الا ان يفرق بأن المفتي يطلب منه الهدى المساعدة على دعواه ونفسه على خصمه  
 فيكون بمنزلة القاضي لكن يلزم من هذا الفرق ان المفتي لو لم يكن منصوبا من الامام يكون  
 كذلك فيخالف ما صرحوا به من جواز ما لا مفتي فان الفرق بينه وبين القاضي واضح فان  
 القاضي ملزم وخافية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الاحكام فأخذ الهدية يكون  
 رشوة على الحكم الذي يؤمله المهدي ويلزم منه بطلان حكمه والمفتي ليس كذلك وقديقال  
 ان مرادهم بجوازها لا مفتي اذا كانت لصلته لا لادانته للمهدي بدليل التعليل الذي نقله  
 الشارح فاذا كانت لادانته صدق عليها حد الرشوة لكن المذكور في حدها شرط الاسانة  
 وقد مننا عن النسخ عن الاقضية انه لو اهداه ليمينه عند السلطان بالشرط لكان يعلم قينا  
 انه انما يهدى ليمينه فشاخصا على انه لا بأس به الخ وهذا يدل ما اذا كان من العمال او غيرهم  
 وعن هذا قال في جامع الفصولين القاضي لا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدى  
 اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط ثم قال اقول يخالفه ما ذكر في الاقضية الخ قلت والغلام عدم  
 المخالفة لان القاضي منصوص على انه لا يقبل الهدية على التفصيل الآتى فما في الاقضية

مطلب  
 في حكم الهدية للمفتي

وهى ما يعطى بالشرط  
 اعانة بخلاف الرشوة ابن  
 مالك ولو تأذى المهدي بالرد  
 يعطيه مثل قيمتها خلاصة  
 ولو تمرد الرد لعدم معرفته  
 او بعد مكانه وضعها في  
 بيت المال ومن خصوصياته  
 عليه الصلاة والسلام ان  
 هداياه له تارخانية ومفاده  
 انه ليس للامام قبول الهدية  
 والا لم تكن خصوصية  
 وفيها يجوز للامام والمفتي  
 والواعظ قبول الهدية  
 لانه انما يهدى الى العالم  
 لئانه بخلاف القاضي

مفروض في غيره فيحتمل ان يكون المفتي مثله في ذلك ويحتمل ان لا يكون والله سبحانه اعلم  
 بحقيقة الحال ولا شك ان عدم القبول هو المقبول ورأيت في حاشية شرح المنهج للعلامة محمد  
 الداودي الشافعي مانعه قال (ع ش) ومن العمل مشايخ الاسواق والبلدان ومباشري  
 الاوقاف وكل من يتعاطى امرا يتعلق بالمسلمين انتهى قال (م ر) في شرحه ولا يلحق  
 بالقاضي فيما ذكر المفتي والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم اهلية الالتزام والاولى  
 في حقهم ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافناء والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون  
 علمهم خالصا لله تعالى وان اهدى اليهم تحببا وتوددا لعلمهم وصالحهم فالاولى القبول واما  
 اذا اخذ المفتي الهدية ليرخص في الفتوى فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبطل احكام الله  
 تعالى ويشتري بها ثمنا قليلا وان كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة انتهى هذا  
 كلامه وقواعدنا لاتأباه ولا حول ولا قوة الا بالله واما اذا اخذ ليرخص له بل لبيان الحكم  
 الشرعي فهذا ما ذكره اولا وهذا اذا لم يكن بطريق الاجرة بل مجرد هدية لان اخذ الاجرة  
 على بيان الحكم الشرعي لا يحل عندنا وانما يحل على الكتابة لانها غير واجبة عليه والله سبحانه  
 اعلم (قول له السلطان والباشا) عزاء في الاشياء الى تهذيب القلانسي قال الحموي وفيه قصور  
 اذ لا يشمل القاضي الذي يتولى منه وهو قاضي العسكر لقضاء الاقطار وعبارة القلانسي ولا يقبل  
 الهدية الامن ذي رحم محرم او وال يتولى الامر منه او وال مقدم الولاية على القضاء ومعناه انه  
 يقبل الهدية من الوالي الذي تولى القضاء منه وكذا من وال مقدم عليه في الرتبة فانه يشمل  
 القاضي الذي تولى منه والباشا ووجهه ان منع قبولها انما هو للخوف من مراعاته لاجلها  
 وهو ان راعى الملك ونائبه لم يراعها لاجلها (قول له المحرم) هذا القيد لا بد منه ليخرج ابن الم  
 نهر (قول له او ممن جرت عادة بذلك) قال في الاشياء ولم أر بماذا ثبت العادة ونقل الحموي عن  
 بعضهم انها ثبت مرة ثم ان ظاهر العطف ان قبولها من القريب غير مقيد بحري العادة منه وهو  
 ظاهر اطلاق القدوري والهداية وفي النهاية عن شيخ الاسلام انه قيد فيه ايضا وتماه في النهر  
 (قول له بقدر عاداته) فلوزاد لا يقبل الزيادة وذكر فخر الاسلام الا ان يكون مال المهدي قد زاد  
 فبقدر ما زاد ماله اذا زاد في الهدية لايأس بقبولها فتش قال في الاشياء وظاهر كلامه انه زاد في  
 القدر فلو في المعنى كأن كانت عاداته اهداء ثوب كتان فاهدى ثوبا حريرا لم أره لاصحابنا وينبغي  
 وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم تمييزها ونظر فيه في حواشي الاشياء (تنبيه) في  
 الفتح ويجب ان يكون هدية المستقرض للمقرض كالهدي للقاضي ان كان للمستقرض له  
 عادة قبل استقراضه فلمقرض ان يقبل منه قدر ما كان يهديه بالزيادة اه قال في البحر وهو  
 سهو والمنقول كما قدمناه آخر الحوالة انه يحل حيث لم يكن مشروطا مطلقا اه واجاب المقدسي  
 بأن كلام المحقق في الفتح مبني على مقتضى الدليل (قول له ولا خصومة لهما) فان قبلها  
 بعد انقطاع الخصومة طاز ابن مالك وذكره في النهر بحثا وفي ط عن الحموي الا ان يكون  
 ممن لاتنتهي خصوماته كمنظار الاوقاف ومباشريها اه قال في البحر والحاصل ان من له  
 خصومة لا قبلها مطلقا ومن لا خصومة له فان كان له عادة قبل القضاء قبل المعتاد والا فلا اه  
 اي سواء كان محرما او غيره على ما مر عن شيخ الاسلام (قول له دعوة خاصة) الدعوة الى

(الامن) اربع السلطان  
 والباشا اشياء وبحر و  
 (قريبه) المحرم (او ممن)  
 جرت عاداته بذلك بقدر  
 عاداته ولا خصومة لهما  
 درر (و) رد اجابة  
 (دعوة خاصة)



وهي التي لا يتخذها صا  
لوا حضور القاضي  
من محرم ومعناد وقيل  
كالهدية وفي الد  
وشرح المجمع ولا  
دعوة خصم وغيره  
ولو عامة للهمة (وي  
الجازة ويعود المريد  
ان لم يكن لهما ولاء  
دعوى شربلا لينة  
البرهان (ويسو  
وجوبا (بين الح  
جلوسا واقبالا و  
ونظرا ويمتنع من  
احدهما والاشارة  
ورفع صوته  
(والضحك في وج  
وكذا القيام له بال  
(وضيافته) نعم لو  
ذلك معهما معاجز  
(ولا يمزج) في مجلس  
(معلقا) ولو له  
لذهابه بمهابته (ولا  
حجته) وعن الثاني لا  
به عني (ولا  
(الشاهد شهادته)

الطعام بفتح الدال عند أكثر العرب وبعضهم يكسرها كافي المصباح فلو عاده له حضورها لولا  
خصوصية اصحابها كافي الفتح (قوله وهي الخ) هذا هو المصحح في تفسيرها وقيل العامة دعوة  
العرس والختان ومساواها خاصة وقيل ان كانت خمسة الى عشرة فخاصة وان لاكثر فعمامة  
وتماه في البحر والنهر (قوله وقيل هي كالهديّة) ظاهر الفتح اعتماده فأنه قال بعد كلام فقد آل  
الحال الى انه لا فرق بين القريب والغريب في الهدية والضيافة وكذا قال في البحر الاحسن ان  
يقال ولا يقبل هدية ودعوة خاصة الا من محرم او ممن له عادة فان للقاضي ان يجيب الدعوة  
الخاصة من اجني له عادة باتخاذها كالهديّة فلو كان من عادته الدعوة له في كل شهر مرة فدعا  
كل اسبوع بعد القضاء لاجبيه ولو اتخذها طعاما اكثر من الاول لاجبيه الا ان يكون ماله قد  
زاد كذا في التارخانية اهـ (قوله ولا يجيب دعوة خصم) هو ما ذكره في شرح المجمع لابن  
ملك وقد مناه عن الفتح وقوله وغير معناد هو ما ذكره في السراج كعزاه اليه المصنف في المنع  
وهذا لا يناسب القيل المذكور قبله لانه يلزم ان تكون العامة كالخاصة وهو خلاف تقييدهم  
المنع بالخاصة فقط تأمل (قوله ويعود المريض) الا انه لا يعطى المكث عنده ببحر  
(قوله ان لم يكن لهما ولا عايلما دعوى) الذي في الفتح وغيره الاقتصار على ذكر المريض  
تأمل (قوله ويسوى وجوبا بين الخصمين الخ) اطلاقه مع الصغير والكبير والخليفة والرعية  
والدني والسريف والاب والابن والمسلم والكافر الا اذا كان المدعى عليه هو الخليفة ينبغي  
للقاضي ان يقوم من مقامه وان يجلسه مع خصمه ويقعد هو على الارض ثم يقضى بينهما ولا  
ينبغي ان يجلس احدهما عن يمينه والآخر عن يساره لان لليمين فضلا ولذا كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يخص به الشيخين بل المستحب باتفاق اهل العلم ان يجلسهما بين يديه كالتعلم بين يدي  
معامه ويكون بعدهما عنه قدر ذراعين او نحوهما ولا يمكنهما من التربع ونحوه ويكون  
اعوانه قائمة بين يديه واما قيام الخصام بين يديه فليس معروفا وانما حدث لما فيه من الحاجة  
اليه والناس مختلفو الاحوال والادب وقد حدث في هذا الزمان امور وسفهاء فيعمل  
القاضي بمقتضى الحال كذا في الفتح يعني فمنهم من لا يستحق الجلوس بين يديه ومنهم من يستحق  
فيعطى كل انسان ما يستحقه بقى ما لو كان احدهما يستحقه دون الآخر واني لا اذكر الا القيام  
لم ارا المسألة وقياس ما في الفتح ان القاضي لا يلتفت اليه نهر (قوله اقول) اي نظرا قهستاني  
والاولى تفسيره بالتوجه اليه صورة او معنى لثلاث يتكرر بما بعده (قوله ويمتنع من مسارة  
احدهما) أي يجنب التكلم معه خفية وكذا التماس بين يديه كافي الولو الجية وهو الجلواز الذي  
يمنع الناس من التقدم اليه بل يقيسهم بين يديه على البعد ومعه سوط والشهود يقربون  
نهر (قوله والاشارة اليه) مستدرك بما قبله ط (قوله ورفع صوته عليه) ينبغي ان يستثنى  
ما لو كان بسبب كرامة ادب ونحوه (قوله لو فعل ذلك) أي الضيافة وقال في النهر ايضا وقياسه  
انه لو سارها او اشار اليهما معاجز (قوله ولا يمزج) أي يداعب في الكلام من باب نفع (قوله  
في مجلس الحكم) اما في غيره فلا يكسر منه لانه يذهب بالمهابة ببحر (قوله عني) عبارته وعن  
الثاني في رواية والشافعي في وجه لا بأس بتلقين الحجة اهـ وظاهره ضعفها بل ظاهر الفتح  
ان هذا في تلقين الشاهد لا الخصم كما يأتي نعم في البحر عن الحاتية ولو امر القاضي رجلين ليعلماه

واستحسنه أبو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم والفتوى على قوله فيما ٤٣٤ يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته بزازية في

الولولة حكي أن أبا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم أني لم امل الى احد الخصمين حتى بالقلب الا في خصومة نصراني مع الرشيد لم اسو بينهما وقضيت على الرشيد ثم بكى اه قلت ومفاده ان القاضي يقضى على من ولاء وفي الملتقى ويصح ان ولاء عليه وسيجيئ \* (فروع) في البدائع من جملة ادب القاضي انه لا يكلم احد الخصمين باسان لا يعرفه الآخر \* وفي التتار خانية والاحسوط ان يقول للخصمين احكم بينكما حتى اذا كان في التقليد خلل يصير حكما بحكميهما \* قضى بحق ثم امره السلطان بالاستئناف بمحض من العلماء لم يلزمه بزازية \* طلب المقتضى عليه نسخة السجل من المقتضى له ليعرضه على العلماء اهو صحيح ام لا فامتنع الزمه القاضي بذلك جوامع الفتاوى \* وفي لفتح متى امكن اقامة الحق لا ايقار صدور كان اولى وهل يقبل قصص الخصوم ن جلس للقضاء لا والا خذها ولا يأخذ بما فيها الا نا اقر بلفظه صريحا.

الدعوى والخصومة فلا بأس به خصوصا على قول أبي يوسف (قول له واستحسنه أبو يوسف) قال في الفتح وعن أبي يوسف وهو وجه للشافعي لا بأس به لمن استولته الحيرة او الهية فترك شيئا من شرائط الشهادة فيعينه بقوله انشهد بكذا وكذا بشرط كونه في غير موضع التهمة اما فيها بأن ادعى المدعى الفا وخمسة والمضى عليه ينكر الخصمائه وشهد الشاهد بالف فيقول القاضي يحتمل انه ابرأ من الخصمائه واستفاد الشاهد بذلك علما فوفق به في شهادته كما وفق القاضي فهذا لا يجوز بالاتفاق كما في تلقين احد الخصمين اه ثم ذكر ان ظاهر الهداية ترجيح قول أبي يوسف اه وحكاية الرواية في تلقين الشاهد والاتفاق في تلقين احد الخصمين ينفي ما مر عن العيني تأمل (قول له لزيادة تجربته) قد مناعن الكفاية ان محمداتولى القضاء ايضا ذكر عبد القادر في طبقاته ان الرشيد ولاء قضاء الرقة ثم عزله ولاء قضاء الرى اه والظاهر ان مدته لم تطل ولذا لم يشتهر بالقضاء كما اشتهر أبو يوسف فلم يحصل له من التجربة ما حصل لابي يوسف لانه كان قاضي المشرق والمغرب وزيادة التجربة تقييد زيادة علم قال الحموي قال مجد الأئمة الترجاني والذي يؤيده ما ذكره في الفتاوى ان ابا حنيفة كان يقول الصدقة افضل من حجاج التلوع فلما حج وعرف مشاقه ورجع وقال الحج افضل اه (قول له حتى بالقلب) اي لم يحصل منه ميل قلبه الى عدم التسوية بين الخصمين بقربة الاستثناء (قول له تلت ومفاده الخ) قال في الفتح والدليل عليه قضية شريح مع على فانه قام واجلس عليا بحجسه اه (قول له وسيجيئ) اي في آخر باب كتاب القاضي (قول له بلسان لا يعرفه الآخر) لانه كما يسارة (قول له احكم بينكما) اي ويقولان نعم احكم بيننا (قول له لم يلزمه) افاد انه لو استأنف براءة لعرضه لا بأس به (قول له نسخة السجل) أي كتاب القاضي الذي فيه حكمه المسمى الآن بالحجة (قول له الزمه القاضي بذلك) الظاهر ان الاشارة للعرض على العلماء لان السجل أي الحجة لو كان ملكه لا يلزمه دفعه للمقتضى عليه تأمل (قول له وفي الفتح الخ) حيث قال وفي المبسوط ما حاصله انه ينبغي للقاضي ان يعتذر للمقتضى عليه ويبين له وجه قضائه ويبين له انه فهم حجة ولكن الحكم في الشرع كذا يقتضي القضاء عليه فلم يمكن غيره ليكون ذلك ادفع لشكايته للناس ونسبته الى انه جار عليه ومن يسمع يخجل فرما تفسد العامة عرضه وهو برى واذا امكن اقامة الحق مع عدم ايقار الصدور كان اولى اه وفي الصالح الوغى شدة توقد الحر ومنه قيل في صدره على وغر بالتسكين اي ضمن وعداوة وتوقد من الغيظ (قول له قصص الخصوم) جمع قصة وهي بالفتح الجصة والمراد بها هنا ورقة يكتب فيها قضية مع خصمه ويسمى الآن عرض حال (قول له لا) أي لان كلامه بلسانه احسن من كتابته (قول له ولا يأخذ بما فيها) عبارة غيره ولا يؤخذ أي لا يؤخذ صاحبها بما كتبه فيها من اقرار ونحوه ما لم يقر بذلك صريحا لانه لا عبرة بمجرد الخط فافهم والله سبحانه اعلم

فصل في المجلس

هو من احكام القضاء الا انه لما اختص باحكام كثيرة افرد به فصل على حدة نه وهو لغة المنع مصدر حبس كضرب ثم اطلق على الموضع وترجم المصنف له وزاد فيه مسائل آخر من احكام القضاء ذكرها في الهداية في فصل على حدة فكان الاولى ان يقول في المجلس وغيره كما قال في باب

(كتاب)

فصل في المجلس

هو مشروع بقوله ته  
اوينفوا من الارض و  
عليه الصلاة والسلام  
رجلا بالتهمة في المس  
واحدث السجن على  
الله تعالى عنه بناء  
قصب وسماه نافعا ف  
الاصوص فبنى غيره  
مدر وسماه مخيسا  
الياء وتكسر موز  
التخيس وهو التذ  
وفيه يقول على رضو  
عنه

الاراني كيسا مكيسا  
بنيت بعد نافع  
حصنا حصينا وامينا  
(صفته ان يكون بمو  
ليس به فراش ولا و  
ليضجر فيوفى ومفاد  
لوجي له به منع منه  
يمكن احد ان يدخل  
الاستثناس الا  
وجيرانه (لاحتيا  
للمشاورة (ولا يمة  
عنده طويلا) ومفا  
زوجته لا تحبس معه  
الحباسة له وهو ا  
وفي الماتقي يمكن

مطلب

لا تحبس زوجته

حبسته

كتاب القاضي الى القاضي وغيره (قوله هو مشروع الخ) اراد انه مشروع بالكتاب والسنة  
زاد الزيلعي والاجماع لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعوا عليه (قوله اوينفوا من  
الارض) فان المراد بالنفي الحبس كما تقدم في قطاع الطريق اه ح (قوله واحد السجن  
على) اي احدث بناء سجن خاص فلا ينافى ما قالوا ايضا من انه لم يكن في عهده صلى الله عليه  
وسلم وابي بكر سجن انما كان يحبس في المسجد او الدهليز حتى اشترى عمر رضى الله تعالى عنه  
دارا بمكة اربعة آلاف درهم واتخذ محبسا (قوله من مدر) بالتحريك قطع العين اليابس  
والحجارة كفي القاموس (قوله بفتح الياء) اي المثانة التحتية مشددة والعجب تما في البحر  
والنهر والمنح من ضبطه بالناء المثانة الفوقية وقد ذكره في القاموس في الاجوف اليائي فقال  
الخيس كمعظم السجن وسجن بناء على رضى الله تعالى عنه (قوله كيسا) قال في المصباح الكيس  
وزان فلس الغراف والفضة وقال ابن الاعرابي العقل ويقال انه مخفف من كيس مثل هين  
وهين والاول اصح لانه مصدر من كاس كيسا من باب باع واما المثقل فاسم فاعل والجمع اكياس  
مثل جيد واجساد اه وفي الفتح الكيس اي مخففا حسن التاني في الامور والكيس  
المنسوب اليه الكيس اه (قوله وامينا) اراد به السجن الذي نصبه فيه فتح وعليه  
فعطفه على ما قبله نظير \* علفتها تناء وما بارادا \* فيراد بقوله بنيت اتخذت وما قيل من انه يصح  
كونه وصفا لخيسا كالذي قبله لا يناسبه قول كيسا فافهم (قوله صفته) الضمير للحبس بالمعنى  
المصدرى فلذا قال ان يكون بموضع اي في موضع فافهم (قوله ولا وطاء) على وزن كتاب  
المهاد الوطى مصباح وفيه والمهد والمهاد الفراش وفي القاموس عن الكسائي ان الوطاء  
خلاف الغطاء قلت فان اريد به المهاد الوطى اي اللين السهل فهو اخص مما قبله وكذا ان  
اريد به ما ينتم عليه وهو خلاف الغطاء (قوله ومفاده) اي مفاد قوله ليضجر (قوله ولا يمكن)  
بالبناء للجهول مع التشديد (قوله ولا يمكن) عند طويلا اي بحيث يحصل له الاستثناس  
بهم بل بقدر ما يحصل به المقصود من المشاورة (قوله ومفاده) اي مفاد قوله الاستثناس وفي  
النهر واذا احتاج للاجماع دخلت عليه زوجته او امته ان كان فيه موضع سزة وفيه دليل على  
ان زوجته لا تحبس معه لو كانت هي الحباسة له وهو الظاهر اه وانت خير بان الاستدلال  
على المسئلة بما قاله الشارح اولى مما في النهر لان عدم دخول احد عليه الاستثناس اصح  
بعدم حبسها معه اذ في حبسها معه غاية الاستثناس له مع كون المقصود من ذلك الضجر ليوفى  
دينه واذا كانت هي الحباسة له وقتنا بجواز حبسها معه لا يحصل المقصود بل يحصل ضده وهو  
ضجرها لتخرجه من الحبس حتى تخرج منه ففي ذلك ايضا دليل على انها لا تحبس معه لو هي  
الحباسة وليس فيما قاله في النهر ما يدل على ذلك ايضا فلذا عدل الشارح عن كلام النهر فقد  
ظهر انه ليس في عدوله عنه خال بل الخلل في متابعتها فافهم ثم ان الظاهر ان المقصود بهذا  
الرد على من قال انها تحبس معه وفي البحر عن الخلاصة فاذا حبست المرأة زوجها لا تحبس  
معه وفيه عن البرازية وغيرها اذا خيف عاينها الفساد استحسنت التأخرون ان تحبس معه اه  
وحاصله انها اذا حبسته وكانت من اهل الفساد ويخشى عاينها فعل ذلك اذا لم يكن مراقبا لها  
يكون مظنة ان يحبسها لاجل ذلك لا مجرد استيفاء حقها منه فله حبسها معه اما اذا لم تكن

كذلك فلا وجه لحبسها معه وهذا محمل مافي الخلاصة (قوله من وطء جاريته) وكذا زوجته كما  
مر وقيل يمنع من ذلك لان الوطء ليس من الحوائج الاصلية فتح (قوله وفي الخلاصة يخرج  
بكفيل) هذا هو الصواب في نقل عبارة الخلاصة ونقل عنها في البحر يخرج الكفيل فكأنه  
سقطت الباء من نسخته كانه عليه في النهر وكذا الرمل وقال ايضا والمعجب ان البزازي وقع في  
ذلك فقال وذكر القاضي ان الكفيل يخرج لجنازة الوالدين الخ والذي في فتاوى القاضي يعني  
قاضيخان يخرج بالكفيل (قوله وعليه الفتوى) قال في الفتوح وفيه نظر لانه ابطال حق آدمي  
بلا موجب نعم اذا لم يكن له من يقوم بحقوق دفنه فعل ذلك وسئل محمد عما اذا مات والداه  
ايخرج فقال لا اه وحاصله ان مافي الخلاصة مخالف لنص محمد رحمه الله تعالى قال في البحر  
وقد يدفع بأن نص محمد في المديون اصاله والكلام في الكفيل اه وهذا بناء على ما وقع له في  
نسخة الخلاصة من التحريف على انه لا يظهر الفرق بين المديون وكفيله كما قاله المصنف في المنع  
(قوله يخرج بكفيل) قال في الفتوح وان لم يكن له خادم يخرج لانه قد يموت بسبب عدم المرض  
ولا يجوز ان يكون الدين مفضيا للتسبب في هلاكه اه ومقتضى التعليل انه لو لم يجد كفيل  
يخرج لكن في المنع عن الخلاصة فان لم يجد كفيل لا يطلقه تأمل (قوله والا) اي وان وجد  
من يخدمه لا يخرج هكذا روى عن محمد هذا اذا كان الغالب هو الهلاك وعن ابى يوسف  
لا يخرج والهالك في السجن وغيره سواء والفتوى على رواية محمد منح عن الخلاصة (قوله  
المعالجة) اي مداواة مرضه لا يمكن ذلك في السجن (قوله قيل ولا يتكسب فيه) كذا في بعض  
النسخ وفي اكثرها بل ولا يتكسب فيه وهي الصواب لان التعبير بقيل يفيد الضعف وقد  
صرح في البحر وغيره بان الاصح المنع وفي شرح ادب القضاء عن السرخسي انه الصحيح من  
المذهب لان الحبس مشروع ايضا جرمي ويمكن من الاكتساب لا يضجر فيكون السجن له بمنزلة  
الخانوت (قوله ولوله ديون خرج ليخاصم ثم يحبس) فيه اشارة الى انه اذا ادعى عليه آخر دين  
يخرج لسماع الدعوى فان اثبت بالوجه الشرعي اعيد في الحبس لاجلها سائحا عن الهندية  
(قوله اذا امتنع عن كفارة) لان حق المرأة في الجماع يفوت بالتأخير اشباه واعترضه الجمهور  
بأن حقها فيه قضاء في العمر مرة واحدة اه قلت هذه المرة لاجل انتفاء العنة والتفريق بها  
والافاها حق في الوطء بعدها ولذا حرم الايلاء منها ويفرق بينهما بمضي مدته لانه امتناع بسبب  
محذور وكذا في الظهار لانه منكر من القول فلذا ظهر فيه المطالبة بالعود اليها ويضرب عند  
الامتناع وان كان لا يضرب عند الامتناع عنها بغير سبب تأمل (قوله والانتفاق على قريبه)  
بالجر عطفًا على كفارة وكذا قوله والقسم كما هو ظاهر فافهم وهذا مخالف لما قدمه في النفقة  
من انه اذا امتنع من الانتفاق على القريب يضرب ولا يحبس ومثله في القسم كما مر في بابه لكن  
قدمنا في آخر النفقة انه تابع البحر في نقل ذلك عن البدائع وان الذي في البدائع انه يحبس سواء  
كان ابا او غيره بخلاف الممتنع من القسم فانه يضرب ولا يحبس وهو الموافق لما سيذكره  
المصنف متنا وذكر في البحر انهم صرحوا بانه لو امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وكذا لو امتنع  
من الانتفاق على قريبه بخلاف سائر الديون اه (قوله والضابط) اي لا يضرب فيه المحبوس  
فانه بالامتناع عما ذكر يفوت الواجب لا الى خائب فان نفقة القريب تسقط بالمضي ولو مقضيا

من وطء جاريته لو فيه خلوة  
(ولا يخرج الجمعة ولا جماعة  
ولا الحج فرض) نفيه اولى  
(ولا الحضور جنازة ولو)  
كان (بكفيل) زياي وفي  
الخلاصة يخرج بكفيل  
لجنازة اصوله وفروعه  
لا غيرهم وعليه الفتوى  
(ولو مرض مرضا اضناه  
ولم يجد من يخدمه يخرج  
بكفيل والا) به يفتى  
ولا يخرج لمعالجة وكسب  
قيل ولا يتكسب فيه ولوله  
ديون خرج ليخاصم ثم  
يحبس خانية (ولا يضرب)  
المحبوس الا في ثلاث اذا  
امتنع عن كفارة ظهار  
والانتفاق على قريبه والقسم  
بين نسائه بعد وعظمه  
والضابط ما يفوت بالتأخير  
لا الى خائف اشباه

قلت ويزاد ما في الوهبانية \* وان فر **حج ٤٣٧** يضرب دون قيد تادبا \* وتطين باب الحبس في العنت يذ كر \* (ولاية

الا اذا خاف فراره في  
او يحول لسجن العصور  
وهل يطاين الباب الر  
فيه للقاضي بزازية )  
يجرد ولا يؤجر ) و  
الثاني يؤجره لقضاء  
(ولا يقام بين يدي صا-  
الحق اهانة ) له ولو  
يبلد لا قاضي فيها لا  
ليلاونها را حتى يأخذ  
جواهر الفتاوى (و  
مكانه ) اى مكان الحبس  
عند عدم ارادة صا-  
الحق (للقاضي الا اذا  
المدعى مكانا آخر) فيه  
لذلك قية وافق المدعى  
تبعا لقارئ الهداية  
العبرة في ذلك اصا  
الحق لا للقاضي اه وفي  
ينبى ان لا يجاب لو  
حبسه في مكان اللص  
ونحوه (فرغ) \* في  
عن المحيط ويجعل ا  
سجن على حدة نفيا  
(واذا ثبت الحق للمد  
ولو دافعا وهو سدس  
(بينة عجل حبسه  
المدعى ) لظهور  
بانكاره (والا) يثبت  
بل بأقرار (لم يره  
حبسه بل يأمره  
فان ابي حبسه و  
السرخصى وموى  
في الكنز والارر

بها او متراضا عليها وكذا الوطء والقسم يفوتان بالمضى (قول له ما في الوهبانية) الشرط الثاني  
لشارحها غير فيه نظم الاصل (قول له وان فر) اى من الحبس (قول له في العنت يذ كر) اى اذا  
كان متعنتا لا يؤدى المال قيل يطاين عليه الباب ويترك له ثقبه يلقى له الحيز والمال وقيل الراى  
فيه للقاضي وهو ما يذ كر قريبا عن البرازية (قول له ولا يغل) اى لا يوضع له الغل بالضم وهو  
ملوك من حديد يوضع في العنق جمعه اغلال كقفل واقفال مصباح واما القيد فما يوضع  
في الرجل (قول له ولا يجرد) اى من ثيابه في الحبس (قول له عن الثاني) عبارة النهر ولا يؤجر  
خلاف لما عن الثاني (قول له لا قاضي فيها) بان مات او عزل منحه عن الجواهر (قول له لازمه)  
ولا يمنعه عن الاكتساب والدخول الى بيته لانه لا ولاية له عليه بخلاف القاضي لانه لا ولاية المنع  
والحبس وغيره منحه عن الجواهر (قول له قية) عبارتها ادعى على بائة ما لاوامر القاضي بحبسها  
فيلب الاب منه ان يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه يحبسها القاضي الى  
ذلك وكذا في كل مدعى مع المدعى عاياه (قول له وافق المصنف الخ) ذكر في المنع عبارة قارى  
الهداية ثم قال ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه لان القاضي يعين مكان الحبس عند عدم  
ارادة صاحب الحق اما لو طلب صاحب الحق مكانا فالعبرة في ذلك له اه (قول له واذا ثبت الحق  
للمدعى) اى عند القاضي كما في الهداية وغيرها وظاهره ان المحكم لا يحبس قال في البحر ولم أره  
نهر لكن نقل الفتاوى عن صدر الشريعة ان له الحبس (قول له ولو دافعا) في كافى الحاكم  
ويحبس في درهم وفي اقل منه اه ومثله في الفتح معللا بان نظامه يتحقق بمنع ذلك (قول له بينة)  
او يتكول بجر من القائلنى (قول له عجل حبسه) الا اذا ادعى الفقر فيما يقبل فيه دعواه ط  
(قول له بطلب المدعى) ذكره قاضى خان وهو قيد لازم منحه (قول له لم يعجل حبسه) لان الحبس  
جزاء المماطلة ولم يعرف كونه مماطلا في اول الوهلة فلعله طمع في الاموال فلم يستعج بحبس المال  
فاذا امتنع بعد ذلك حبسه انما هو رماله هداية (قول له بل يأمره بالاداء) ينبى ان يقيد هذا  
بما اذا لم يكن القاضي من اداء ماعليه بنفسه كما اذا ادعى عينا في يد غيره او ودية له عنده  
وبرهن انها هى التى في يده او ديناله عليه وبرهن على ذلك فوجد معه ماعوه من جنس حقه كان  
للقاضى ان يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه وبدفعه الى المالك غير محتاج امره بدفع  
ماعليه وقد قالوا ان رب الدين اذا نظف بحبس منعه ان يأخذه وان لم يعلم به المديون فان القاضي  
اولى نهر وبها الفتاوى وغيره ط قات ان كان كونه غير محتاج الى امره بالدفع فيه انظر لان  
القاضى لا يتحقق له ولاية اخذ مال المديون وقضاء دينه به الا بعد الامتناع عن فعل المديون ذلك  
بنفسه فكان المناسب ذكر هذا عند قوله فان ابي حبسه فيقال انما يحبسها اذا لم يتمكن القاضي  
اسخ فافهم (قول له فان ابي حبسه) فلو قال أمهلنى ثلاثة ايام لادفعه اليك فانه يبلد ولا يمكن بهذا  
القول امتناع من الاداء ولا يحبس شرح الوهبانية عن شرح الهداية ومثله قول المصنف  
الآتى ولو قال ابيع عرضى واتخى دينى اسخ (قول له وعكسه السرخصى) وهو انه اذا ثبت  
بالينة لا يحبس لاول دونه لانه لا يندر بانى ما كنت اعلم ان على ديناله بخلافه بالاقرار لانه كان  
علما بالدين ولم يمنعه حتى اوجه الى شكواه فمنع (قول له وسوى بينهما في الكنز) حيث قال  
واذا ثبت الحق للمدعى امره بدفع ماعليه فان ابي حبسه وعبرة من الدرر اصرح وهى واذا

ثبت الحق على الخصم باقراره او ببيئته امره بدفعه الخ وفي كافي الحاكم ولا يحبس الغريم في اول ما يقدمه الى القاضي ولكن يقول له قم فأرضه فان عاديه اليه حبسه اه (قوله واستحسنه الزيلعي) حيث قال والاحسن ما ذكره هنا اي في الكنز فانه يؤمر بالايفاء مطلقا لانه يحتمل ان يوفي فلا يعجل بحبسه قبل ان يتبين له حاله بالامر والمطالبة (قوله وهو المذهب عندنا) صرح بذلك في شرح ادب القضاء وقال ان التسوية بينهما رواية قلت لكن سمعت عبارة كافي الحاكم وهو الجامع لكتب ظاهر الرواية الا ان عبارته ظاهرها التسوية فيمكن ارجاعها الى ما في الهداية فلا ينافي قوله وهو المذهب تأمل (قوله فليكن التوفيق) لم يظهر لنا وجهه على ان مانقه عن منية المفقى لم أجده فيها بل عبارتها هكذا ولا يحبس في اول ما يتقدم اليه ويقوم له قم فأرضه فان عاد اليه حبسه اه وهي عبارة الكافي المارة ثم رأيت بعضهم نبه على ما ذكرته (قوله ويحبس المديون الخ) اعلم ان المدعي اذا ادعى ديننا واثبته يؤمر المديون بدفعه فان ابى وطلب المدعي حبسه وهو غنى يحبس ثم ان كان الدين ثمنا ونحوه من الاربعة المذكورة في المتن وادعى المديون الفقر لا يصدق لان اقدامه على الشراء ونحوه مما ذكر دليل على عدم فقره فيحبس الا اذا كان فقره ظاهرا كإسباتي وان كان الدين غير الاربعة المذكورة وادعى الفقر فالقول له ولا يحبس الى آخر ما سيجي \* (تنبه) \* اطلق المديون فشميل المكاتب والعبد المأذون والصبي المحجور فانهم يحبسون لكن الصبي لا يحبس بدين الاستهلاك بل يحبس والده او وصيه فان لم يكونا امر القاضى رجلا ببيع ماله في دينه كذا في البرازية بحر قلت وحبس والده او وصيه بدين الاستهلاك انما هو حيث كان للصبي مال وامتنع الاب او الوصي من بيعه اما اذا لم يكن له مال فلا حبس كما يعلم من آخر العبارة وهو ظاهر والقول له انه فقير لان دين الاستهلاك مما لا يحبس به اذا ادعى الفقر كما يأتي وسيدكر الشارح آخر الباب نظما من لا يحبس وفيه تفصيل للثلاثة المذكورين (قوله في كل دين هو بدل مال) كشم المبيع وبدل القرض وقوله او ملتزم بعقد كالمهر والكفالة وهو من عطف العام على الخاص فالو اقتصر عليه كما وقع في بعض الكتب لا غناء عما قبله زاد في البحر عن القلانسي وفي كل عين يقدر على تسليمها وسيأتي في كلام الشارح ثم اعلم ان هذه العبارة التي عزاها الشارح الى الدرر والمجمع والمانقي اصلها لاقدوري عدل عنها صاحب الكنز الى قوله في الثمن والقرض والمهر المعجل وما التزمه بالكفالة وتبعه المصنف لوجهين نبه عليهما في النهر الاول ان قوله بدل مال يدخل فيه بدل المعصوب وضمان المتلفات والثاني ان قوله او ملتزم بعقد يدخل فيه ايضا ما التزمه بعقد الصالح عن دم العمد والخالع مع انه لا يحبس في هذه المواضع اذا ادعى الفقر اه وصرح الشارح بعد ايضا بانه لا يحبس فيها فكان عايه عدم ذكر هذه العبارة لكن ما ذكره في النهر غير مسلم اما الاول فلان المراد بدل مال حصل في يد المديون كإسباتي فيكون دايلا على قدرته على الوفاء بخلاف ما استهلكه من القصب واما الثاني فلانه يحبس في الصالح والخالع كما تعرفه فالاحسن ما قبله الشارح تبعا للزيامي ليفيد ان الاربعة التي في المتن غير قيد احترازي فافهم لكن الشارح نقض هذا فيما ذكره بعد كما تعرفه (قوله مثل الثمن) شمل الثمن ماعلى المشتري وما على البائع بعد فسخ البيع بينهما باقالة او خيار وشمل رأس مال السلم بعد الاقالة وما اذا

واستحسنه الزيلعي والاول مختار الهداية والوقاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا اه قلت وفي منية المفقى لو ثبت بيئته يحبس في اول مرة و بالاقرار يحبس في الثانية والثالثة دون الاولى فليكن التوفيق (ويحبس) المديون (في) كل دين هو بدل مال او ملتزم بعقد درر ومجمع وملتي مثل (الثمن) ولو لمنفعة



قبض المشتري المبيع اولاً بجر (قوله كالأجرة) لانها ثمن المنافع بجر فان المنفعة وان كانت غير مال لكنها تتقوم في باب الاجارة للضرورة (قوله ولولذمى) يرجع الى الثمن والقرض وكان المناسب ذكره عقب قوله ويحبس المديون قال في البحر اطلقه فافاد ان المسلم يحبس بدين الذمى والمستأمن وعكسه اهـ (قوله والمهر المعجل) اى ما شرط تمجيله او تمورف نهر (قوله وما لزمه بكفالة) استثنى منه في الشرع نبلاية كفيل اصله كما لو كفل أباه أو أمه اى فانه لا يحبس مطلقاً لما يلزم عليه من حبس الاب معه وفيه كلام قدمناه في الكفالة (قوله ولو بالدرك) هو المطالبة بالثمن عند استحقاق المبيع وهذا ذكره في النهر اخذاً من اطلاق الكفالة ثم قال ولم أره صريحاً (قوله او كفيل الكفيل) بالنصب خبر لكان المقدرة بعدلوه فهو داخل تحت المبالغة اى ولو كان كفيل الكفيل فدخل تحت المبالغة الاصيل وكفيله قال في البحر وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصل مما الكفيل بما التزمه والاصل بما لزمه بدلاءن مال وللكفيل بالامر حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط وفي البرازية يمكن المكفول له من حبس الكفيل والاصل وكفيل الكفيل وان كثروا اهـ (قوله لانه التزمه بعقد) اى لان الكفيل التزم المال بعقد الكفالة وكذا كفيله وقوله كالمهر اى فان الزوج التزمه بعقد النكاح فكل منهما وان لم يكن مبادلة مال بمال لكنه ملتزم بعقد والتعليل المذكور ثبوت حبسه بما ذكر وان ادعى الفقر فان التزمه ذلك بالعقد دليل القدرة على الاداء لان العاقل لا يلتزم ما لا قدرة له عليه فيحبس وان ادعى الفقر لانه كالمناقض لوجود دلالة اليسار وظهر به وجه حبسه ايضا بالثمن والقرض لانه اذا ثبت المال بيده ثبت غناه به افاد ذلك في الفتح وغيره والاخير مبنى على التمسك بالاصل فان الاصل بقاؤه في يده (قوله هذا هو المعتمد) الاشارة الى ما في المتن من انه يحبس في الاربعة المذكورة وان ادعى الفقر وهذا احد خمسة اقوال ثانياً ما في الحاشية ثالثاً القول للمديون في الكل اى في الاربعة وفي غيرها مما أتى رابعها للدائن في الكل خامسها انه يحكم الزى اى الهيئة الا الفقهاء والعالية لانهم يتزبون بزي الاغنياء وان كانوا فقراء صيانة لواء وجههم كما في انفع الوسائل (قوله خلافاً لفتوى قاضيخان) حيث قال ان كان الدين بدلاً عن مال كالقرض وثمن المبيع فالقول للمدعى وعليه الفتوى وان لم يكن بدل مال فالقول للمديون اهـ وعليه فلا يحبس في المهر والكفالة قال في البحر وهو خلاف مختار المصنف تبعاً لصاحب الهداية وذكر الطرسوسى في انفع الوسائل انه اى ما في الهداية المذهب المفتى به فقد اختلف الافتاء فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما في المتن لانه اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمعتمد ما في المتن كما في انفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى اهـ قلت وما في الحاشية نقل في انفع الوسائل عن المبسوط انه ظاهر الرواية (قوله نعم عده في الاختيار لبطلان الطاع هنا خطأ) عده بالرفع مبتدأ واللام في لبطل متعلق به وخلاً خبر المبتدأ وفي بعض النسخ كبطل بالكاف وهو تعريف وقوله هنا اى فيما يكون القول فيه لادعى كالمسائل الاربعة وعبارة الاختيار هكذا وان قال المدعى هو مؤسر وهو يقول انا معسر فان كان القاضى يعرف يساره او كان الدين بدل مال كالثمن والقرض او التزمه بعقد كالمهر والكفالة وبطل الطاع ونحوه حبسه لان الظاهر بقاء ما حصل

كالاجرة (والقرض)

لذمى (والمهر المعجل)

لزمه بكفالة) ولو باله

او كفيل الكفيل وان

بزازية لانه التزمه

كالمهر هذا هو المعتمد

لفتوى قاضيخان لانه

المتون والشروح

الفتاوى بجر في حقه

عده في الاختيار

الطاع هنا خطأ فتنبه

القلانى انه يحبس

في كل عين يقدرو

تسليمها كالعائن المغف

معل

اذا تعارض ما في

والفتاوى فالمعتمد

المتون

في يده والتزامه يدل على القدرة الخ ثم اعلم ان ما ذكره الشارح من التخطئة اصلها للطرسوسي في انفع الوسائل وتبعه في البحر والنهر وغيرها اقره على ذلك وذلك غير وارد وبيان ذلك ان الطرسوسي ذكر مسألة اختلاف المدعى والمدعى عليه في الفقر وعدمه ونقل عبارات الكتب منها كتاب اختلاف الفقهاء للطحاوي ان كل دين اصله من مال وقع في يد المديون كاتمان البياعات والقروض ونحوها حبسه وما لم يكن اصله كذلك كالمهر والخلع والصلح عن دم العمد ونحوه لم يحبس حتى يثبت ملائته اهـ ونقل نحوه عن متن البحر المحيط وغيره وذكر عن السغناقي وغيره حكاية قول آخر ايضا وهو ان كل دين لزمه بقصد فالقول في المدعى وكل دين لزمه حكما لا بمباشرة العقد فالقول فيه للمديون قالوا وهذا القول لا فرق فيه بين ما ثبت بدلا عن مال او لا ثم ان الطرسوسي قال ان صاحب الاختيار اخطأ حيث جعل بدل الخلع كالتن والقرض في ان القول فيه للمدعى وهو مخالف لما قلناه عن اختلاف الفقهاء للطحاوي ومتن البحر المحيط وغيره وايضا فان الخلع ليس بدلا عن مال هذا حاصل كلامه واذا امنت النظر تعلم انه كلام ساقط فان ما ذكره عن اختلاف الفقهاء ومتن البحر المحيط وغيره هو القول الذي مر عن قاضيخان وما ذكره عن السغناقي وغيره هو الذي مشى عليه القدوري ونقله الشارح عن الدرر والمجمع والمقتضى فالقول الاول اعتبر في كون القول للمدعى كون الدين بدلا عن مال حصل في يد المديون ولم يعتبر كونه بعقد ولا شك ان المهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد وان كان بعقد لكنه ليس بدل مال فلا يكون القول فيه للمدعى بل للمديون فلا يحبس فيه والقول الثاني اعتبر كون الدين ما تزمه بعقد سواء كان بدل مال او غيره ولا شك ان الخلع ما تزمه بعقد كالمهر فيكون القول فيه للمدعى والذين صرحوا بأن بدل الخلع لا يحبس فيه المديون هم اهل القول الاول فجعلوا كالمهر لكون كل منهما ليس بدل مال وقد علمت ان صاحب الاختيار من اهل القول الثاني فانه اعتبر العقد كما قدمناه عنه فلذا جعل القول للمدعى في المهر والكفالة والخلع ويلزم منه ايضا ان يكون الصلح عن دم العمد كذلك لانه بعقد وحينئذ فاعتراض الطرسوسي على صاحب الاختيار بما حكاه اهل القول الاول ساقط فان صاحب الاختيار لم يقل بقولهم حتى يعترض عليه بذلك بل قال بالقول الثاني كقيمة اصحاب المتون غير انه زاد على المتون التصريح بالخلع لدخوله تحت العقد وتبعه في الدرر كيف وصاحب الاختيار امام كبير من مشايخ المذهب ومن اصحاب المتون المعتمدة واما الطرسوسي فاقد صديق فيه قول المحقق ابن الهمام انه لم يكن من اهل الفقه فافهم واغتم تحقيق هذا الجواب فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والحمد لله ما هم الصواب ثم بعد مدة رأيت في مختصر انفع الوسائل لازهيري رد على الطرسوسي بنحو ما قلنا والله الحمد (قوله لا يحبس في غيره) اي ان ادعى الفکر كما يأتي (قوله بدل خلع) الصواب استقاطه كما علمت من انه من القسم الاول (قوله ومغصوب) بالجر عطفا على خلع وكذا ما بعده اي وبدل مغصوب اي اذا ثبت استهلاكه لا مغصوب ولزمه بدله من القيمة او المثل وادعى الفقر لا يحبس لانه وان كان بدل مال دخل في يده لكنه باستهلاكه لم يبق في يده حتى يدل على قدرته على الايفاء بخلاف ثمن المبيع فان المبيع دخل في يده والاصل بقاؤه كما مر فلذا يحبس فيه وبخلاف العين المقصوبة القادر على تسليمها فانه يحبس ايضا على تسليمها

(لا يحبس في غيره) أي  
غير ما ذكر وهو توسع صور  
بدل خلع ومغصوب

كما قدمه آنفا عن تهذيب القلائسي فلا منافاة بينه وبين ما هنا قال في انفع الوسائل وقولهم  
 او ضمان المعصوب معناه اذا اعترف بالعصب وقال انه فقير وتصادقا على الهلاك او حبس  
 لاجل العلم بالهلاك فان القول للغاصب في العسرة هكذا ذكره السفناقي وتاج الشريعة وحيد  
 الدين الضرير اهـ (قول له ومتلف) اي وبدل ما اتلفه من امانة ونحوها (قول له ودم عمد) اي  
 بدل الصالح عن دم عمد قال في انفع الوسائل معناه انه لو قتل مورثه عمدا فصالحه على مال فادعى  
 انه فقير يكون القول قول القاتل في ذلك لانه ليس بدلا عن مال وما صرح بهذه احدى  
 الطحاوي في اختلاف الفقهاء وهو صحيح موافق للقواعد وداخل تحت قولهم عماليس بمال  
 اهـ قال في البحر ويشكل جعلهم القول فيه للمديون مع انه التزمه بعقد اهـ اقول لا اشكال  
 فيه لان ذلك مبنى على القول بعدم اعتبار العقد وان المعتبر هو كون الدين بدلا عن مال وقع  
 في يد المديون كما علمته مما نقلناه سابقا من عبارة الطحاوي وهذا القول هو الذي مر عن الحانية  
 واما على القول الذي منى عليه القدوري وصاحب الاختيار وغيرهما من اصحاب المتون  
 من ان المعتبر ما كان بدلا عن مال او ما زما بعقد وان لم يكن بدلا عن مال فلا شك في دخول  
 هذه الصورة في العقد فتكون على هذا القول من القسم الاول الذي يكون القول فيه  
 للمدعى لانها كالمهر وانما يشكل الامر لو صرح احد من اهل هذا القول بأن بدل دم العمد  
 يكون القول فيه للمديون مع انه لم يصرح بذلك احد الا الطحاوي القائل بالقول الاول فعلمنا  
 انه مبنى على اصله من انه لا يعتبر العقد اصلا فعارضه اهل القول الثاني بهذا القول غير واردة  
 والاشكال سابق كما قررنا نظيره في مسألة الخلع وبهذا ظهر ان الصواب اسقاط هذه الصورة  
 ايضا وذكرها في القسم الاول (قول له وعق حفظ شريك) اي لو اعتق احد شريكي عبد حصته  
 منه بلا اذن الآخر واختار الآخر تضمينه فادعى المعتق الفقر فالحال له لان تضمينه لم يجب  
 بدلا عن مال وقع في يده ولا ما زما بعقد حتى يكون دليل قدرته بل هو في الحقيقة ضمان اتلاف  
 (قول له وارش جنابة) هذا وما بعده مرفوع عطفًا على بدل لاعلى خلع المجرور لان الارش  
 هو بدل الجنابة والمراد ارش جنابة موجبها المال دون القصاص (قول له ونفقة قريب وزوجة)  
 اي نفقة مدة ما منية مضمنى بها او متراضى عليها لكن نفقة القريب تسقط بالمضى الا اذا كانت  
 مستدانة بالامر وسبب ذكر المصنف مسألة النفقة (قول له ومؤجل مهر) استشكل في البحر  
 بأنه التزمه بعقد اي فيكون من القسم الاول لكن جوابه انه لما لم يملك مطالبة به في الحال  
 لم يدل على قدرته عليه بخلاف المؤجل شرطا او عرقا (قول له قات ظالمه ولو بعد طلاق)  
 هذا هو المتعين لانه قبل الطلاق او الموت لا يطالب به فكيف بنحوهم حبسه به (قول له في  
 نفقات البرازية اسلخ) الانسب ذكر هذا عند قول المتن الآتي الا ان يرد من غريمه على غناه  
 وعبرة البرازية كافي البحر وان لم يكن لها بينة على يساره وطلب من القاضى ان يسأل عن  
 جيرانه لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنا فان سأل فأخبره عدلان يساره ثبت اليسار  
 بخلاف سائر الديون حيث لا يثبت اليسار بالاخبار وان قالوا سمعنا انه موسر أو باعنا ذلك  
 لا يقبله القاضى اهـ (قول له لكن اسلخ) فان قوله ما لم يثبت غناه المتبادر منه كونه بالشهادة  
 ويمكن ان يقال الثبوت في دين النفقة بالاخبار وفي غيره بالانهاد فبإثباته غير معينة ط قلت

ومتلف ودم عمد و  
 حفظ شريك وارش.  
 ونفقة قريب وزو  
 ومؤجل مهر قلت ط  
 ولو بعد طلاق وفيه  
 البرازية يثبت اليد  
 بالاخبار هنا بخلاف  
 الديون لكن افتى ابن  
 بان القول له يمينه ما لم  
 غناه فراجع ولو ا.  
 فقال المديون ليس  
 مال وقال الدائن انه  
 متاع

لكن قول المصنف الآتي الا ان يبرهن يقتضى عدم الفرق نعم عبارة الكنز والهداية الا ان  
يثبت لكن قيده الزيلعي بالبيئة تأمل (قول له فالقول للمديون) اى فلا يحبس ان ادعى الفقر  
(قول له واقره في النهر) وكذا في البحر ووجه ظاهر لانكاره ما يوجب حبسه (قول له لا يحبس  
في دين مؤجل) لانه لا يطالب به قبل حلول الاجل (قول له وان بعد) اى السفر بحيث يحل  
الاجل قبل قدومه (قول له وقدمناه في الكفالة) اى في آخرها وقدمنا هناك ترجيح الزامه  
باعطاء كفييل فراجع (قول له ان ادعى الفقر) قيد لقوله لا يحبس في غيره (قول له اذا اصل  
العسرة) لان الادعى يولد فقيرا لئلا له والمدعى يدعى امرا عارضا فكان القول لصاحبه مع  
يمينه مالم يكذب الظاهر الا ان يثبت المدعى بالبيئة ان له مالا بخلاف ما تقدم لان الظاهر يكذبه  
زياعى (قول له اى على قدرته على الوفاء) اى ليس المراد بالغنى ملك النصاب لانه يحبس فيما دونه  
افاده في الفتح (قول له ولو باقتراض) في البرازية لو وجد المديون من يقرضه فلم يفعل فهو ظالم وفي  
كراهية القنية لو كان للمديون حرفة تفضى الى قضاء دينه فامتنع منها لا يعذر اه وكل من  
الفرعين ينبغي تخرجه على ما يقبل فيه قوله فاذا ادعى في المهر المؤجل مثلا انه معسر ووجد  
من يقرضه او كان له حرفة توفيه فلم يفعل حبسه الحاكم لان الحبس جزاء الظلم واما ما لا يقبل  
فيه قوله فظلمه فيه ثابت قبل وجود من يقرضه نهر (قول له او بتقاضى غريمه) بان كان له مال  
على غريمه موسر قال في البرازية فان حبس غريمه الموسر لا يحبس وفيها ولو كان للمعسوس مال  
في بلد آخر يطلقه بكفييل اه (قول له في حبسه حينئذ) اى حين اذ قام البرهان على غناه في هذا  
القسم وبمجرد دعوى المدعى غناه في القسم الاول كما مر (قول له ولو يوما) اخذه في البحر من ظاهر  
كلامهم (قول له هو الصحيح) صرح به في الهداية لان المقصود من الحبس الضجر والتسارع  
لقضاء الدين واحوال الناس فيه متفاوتة وهما له رواية تقديره بشهرين او ثلاثة وفي رواية  
بأربعة وفي رواية بنصف حول (قول له لم احبسه) اى ولو كان الدين ثمنا او قرضا كما هو ظاهر  
الاطلاق وهو ايضا مقتضى عبارة شرح الاختيار التي قدمناها (قول له ولو فقره ظاهرا الخ) افاد  
ان قوله في حبسه بما يرى انما هو حيث كان حاله مشكلا كما نبه عليه الشارح بعده وفي شرح  
ادب القضاء قال محمد بعد ذكر التقدير هذا اذا اشكل على امره أفقر ام غنى والاسألت عنه  
عاجلا يعنى اذا كان ظاهرا الفقر اقبل البيئة على الافلاس واخلى سبيله اه (قول له قال المديون)  
اى بما اصله ثمن ونحوه اذ القسم الثاني القول فيه للمديون انه معسر فلا يحتاج الى تحليف  
الدائن نعم يتأتى فيه ايضا اذا ثبت يساره لكنه بعيد اذ لا يخاف المدعى بعد البيئة تأمل  
(قول له قات قدمنا الخ) تقييد لقول المصنف في حبسه بما رأى وقدم الشارح ذلك عند قول  
المصنف قبل هذا الفصل ولا يخير اذا لم يكن مجتهدا وقد تبع الشارح في هذا القهستاني قال  
ح اقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضى مجتهدا كما لا يخفى اه اى فان ما يقتضيه حال  
ذلك المديون من قدر مده حبسه التي يظهر فيها انه لو كان له مال لظهره يستوى في علم ذلك المجتهد  
وغيره بدون توقف على العلم بالامة والكتاب والسنة متناوسندا كما لا يخفى فالظاهر حمل ما قالوه  
فيما يفرض الى رأى القاضى من الاحكام والله سبحانه اعلم (قول له ثم بعد حبسه الخ) الظرف  
متعلق بقول المصنف الآتى سأل عنه وقوله لو حاله مشكلا قيد لقوله حبسه بما يراه وقوله

فالقول للمديون مالم يبرهن  
رب الدين طر سوسى بحثا  
واقره في النهر \* (فرع)  
لا يحبس في دين مؤجل  
وكذا لا يمنع من السفر قبل  
حلول الاجل وان بعدوله  
السفر معه فاذا حل منعه  
منه حتى يوفيه بدائع  
وقدمناه في الكفالة (ان  
ادعى) المديون (الفقر)  
اذا اصل العسرة (الا ان  
يبرهن غريمه على غناه)  
اى على قدرته على الوفاء  
ولو باقتراض او بتقاضى  
غريمه (في حبسه) حينئذ  
(بما رأى) ولو يوما هو  
الصحيح بل في شهادات  
الملتقط قال ابو حنيفة اذا  
كان المعسر معروفا بالعسرة  
لم احبسه وفي الحانية ولو  
فقره ظاهرا سأل عنه عاجلا  
وقبل بينته على افلاسه  
وخلى سبيله نهر وفي  
البرازية قال المديون خلفه  
انه ما يعلم انى معسر اجابه  
القاضى فان خاف حبسه  
باطله وان نكل خلاه  
واقره المصنف وغيره قلت  
قدمنا ان رأى لمن له ملكة  
الاجتهاد فنبه (ثم) بعد  
حبسه بما يراه لو حاله  
مشكلا عند القاضى

والاى ان لم يكن مشكلا بأن كان فقره ظاهرا وهذا كله يغنى عنه ما قبله (قوله احتياط لا وجوبا) قال شيخ الاسلام لان الشهادة بالاعسار شهادة بالنفي فكان للقاضي ان لا يسأل ويعمل برأيه ولكن لو سأل مع هذا كان احوط زيلجى وقال فى الفتح والافبعد مضى المدة التى يغلب ظن القاضي انه لو كان له مال دفعه وجب اطلاقه ان لم يقيم المدعى بينة يساره من غير حاجة سؤال (قوله ويكفى عدل) والاثنان احوط وكيفيته ان يقول المخبر ان حاله حال المعسرين فى نفقته وكسوته وحاله ضيقة وقد اخترنا حاله فى السر والعلانية بحر عن البرازية وقيد سماع هذه الشهادة بما بعد الجلس ومضى المدة لانها قبل الجلس لا تقبل فى الاصح كإبائى وكذا قبل المدة التى يراها القاضي كاستدكره (قوله بغية دائن) أى يكفى ذلك فى غيبة الدائن فلا يشترط لسماعها حضرته لكن اذا كان غائبا سمعها واطاقه بكفيل كما فى البحر عن البرازية وسيأتى مع زيادة ما لو كان الدين لو وقف اوتيم (قوله واما المستور الح) فيه كلام يأتى قريبا (قوله ولا يشترط حضرة الخصم) يغنى عنه قوله بغية دائن (قوله الا اذا تنازعا الح) قال فى النهر وقيد فى النهاية الاكتفاء بالواحد بما اذا لم تقع خصومة فان كانت كأن ادعى المحبوس الاعسار ورب الدين يساره فلا بد من اقامة البينة على الاعسار اه ومثله فى البحر قات وهذا مشكل فان ما مر من الاكتفاء بعدل لاشك انه عند المنازعة اذ لو اعترف المدعى بفقر المحبوس او اعترف المحبوس بفقره لم يحتج الى سؤال والا الى اخبار ثم رأيت فى انفع الوسائل نقل عبارة النهاية المارة بزيادة وهى فان شهدا بانه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار امر حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي اه فأفاد ان هذه الخصومة باعسار حادث يعنى اذا اراد حبسه فيما يكون القول فيه لادعى يساره او فى القسم الآخر وبرهن على يساره بارث من ابيه منذ شهر مثلا وهو ادعى اعسارا حادثا فلا بد فيه من نصاب الشهادة لانها شهادة صحيحة لوقوعها على امر حادث لا على النفي بخلاف الشهادة على انه معسر فانها قامت على نفي اليسار الذى يحبس بسببه لا على اعسار حادث بعده والمراد اقامة البينة على اعساره بعد حبسه قبل تمام المدة التى يظهر فيها للقاضي عسره لكن سيأتى ان سماع البينة قبل المدة خلاف ظاهر الرواية فتأمل (قوله قلت لكنها الح) استدراك على التقييد بالعدل فى قوله ويكفى عدل فقد نقل فى انفع الوسائل عن الخلاصة انه يسأل عنه الثقات والواحد يكفى ولا يشترط لفظ الشهادة ثم نقل عبارة شيخ الاسلام المارة ثم قال فقوله اى شيخ الاسلام هذا ليس بواجب وهذا ليس بحجة وان للقاضي ان لا يسأل يؤيد قولنا انه لا يشترط العدالة فى هذا الواحد لانها تشترط فى امر واجب او فى اثبات حجة شرعية والا فلا فائدة فى اشتراطها لان القاضي له اخراجه بالاسؤال احد عنه الح واد بذلك الرد على الزياحى حيث قيد بالعدل فى قوله والعدل الواحد يكفى واثبات ان المستور الواحد يكفى دون الناسق ثم قال والا حسن عندى ان يقال ان كان رأى القاضي موافقا لقول هذا المستور فى العسرة يقبل والا بان لم يكن للقاضي رأى فى عسرة المحبوس او يسره فيشترط كون المخبر عدلا اه واستحسنه فى النهر وغيره قات قدر جمع الى ما قاله الزيلجى من حيث لا يشعر وذلك انه اذ كان للقاضي رأى فى عسره بان ظهر له حاله لا يحتاج الى شاهد اصلا بل له اخراجه بلا

والاعمل بما ظهر  
واعتمده المصنف  
(عنه) احتياط لا وجو  
جبرانه ويكفى عدل  
دائن واما المستور  
وافق قوله رأى الق  
عمل به والا لا يقع الو  
بحثا ولا يشترط ح  
الخصم ولا لفظ الش  
الا اذا تنازعا فى اليه  
والاعسار قهستانى  
لكنتها بالاعسار للنفي  
ليست بحجة

سؤال والاحوط السؤال من عدل لتحقيق به ما آه القاضى ولا يكون بمجرد رأيه ويظهر من كلام شيخ الاسلام المار وكذا من كلام الفتح الذى ذكرناه بعده انه لا يلزمه العمل بقول ذلك العدل اذا خالف رأيه واذا وافق قول المخبر رأى القاضى لاشك انه يعمل به سواء كان المخبر عدلا او فاسقا او مستورا فعلم ان كلام الزبلى محمول على ما اذا لم يكن للقاضى رأى بدليل قوله فى شرح أدب القضاء واذا مضت تلك المدة واحتاج القاضى الى معرفة حاله سأل الثقات من جبر انه واصدقائه الخ فقوله واحتاج دليل انه لا رأى له فقد ظهر انه فى هذه الصورة تشترط المدالة كما اعترف به العرسوسى وفى الصورة الاولى لا تشترط عدالة ولا غيرها والا لم يكن للقاضى العمل برأيه واخراج المحبوس بالسؤال وبه ظهر سقوط هذا البحث من اصله فافهم واغتم هذا التحدير (قوله) ولذا لم يجب السؤال (اى سؤال القاضى عن حال المحبوس وانما يسأل احتياطا كما مر) (قوله) فان لم يظهر له مال خلاه (اى اطلقه من الحبس جبرا على الدائن فهر ثم ان اطلاقه باخبار واحد لا يكون ثبوتا حتى لا يجوز ان يقول هذا القاضى ثبت عندي انه معسر ولا ينقل ثبوته الى قاض آخر بل هذا يختص بهذا القاضى انفع الوسائل واقره فى البحر والنهر (قوله) ووقف ذكره فى البحر بحثا بالحائى باليتم (قوله) فعلى القاضى القضاء به (اى اذا ابى المحبوس ان يخرج حتى يقضى بافلاسه كافى البحر وغيره) (قوله) حتى لا يعيده الدائن ثانيا) اى قبل ظهور غناه ببحر والظاهر ان المراد ان لا يعيده قاض آخر لان الاول ظهر له حاله فكيف يعيده الى الحبس بل لا يعيده لانه الدائن ولا غيره حتى ثبت غناه كما هو صريح عبارة البرازية المذكورة وايضا اذا ثبت اعساره الحادث بشهادة تامة بعد خصومة كما مر فليس لقاض آخر حبسه ثانيا فيما يظهر لانه يكون ثبوتا فيتمدى بخلاف ما اذا اطلقه باخبار واحد تأمل وقدم الشارح فى الوقف فى صور من يتعصب خصما عن غيره عدمها المديون اذا اثبت اعساره فى وجه احد الغرماء (قوله) يريد تطويل حبسه (الظاهر انه قيد باعتبار العادة والافى غيته تطويل حبسه وان لم يرد ذلك ولذا لم يقيد بذلك فى عبارة الاشياء الآتية افاده ط (قوله) وقدره) بالنسب عطفا على الضمير المنصوب فى عامه (قوله) او كفيلا (اى بالمال او النفس) (قوله) الا اذا ثبت اعساره (المناسب استقاط الاوعطفه بأو والمراد بالثبوت الظهور ولو رأى القاضى او اخبار عدل كما مر (قوله) ابيع عرضى (انظر ما فائدة التشديد بالعرض فان العسار كذلك فيما يظهر وكذا لو قال اهملنى ثلاثا لادفعه كما قدمناه عن شرح الوهبانية وهذا اعم من ان يدفعه ببيع عرض او عقار او باستقراض او استيهاب او غير ذلك ولادعى الى ما قاله المصنف فى المنع من حمله على المقيد هنا كما لا يخفى (قوله) لا بلالة الاعذار (اى لا اختبار مدعيها ويحتمل ان الهبة للسلب والابلاء بمعنى الافشاء اى لازالة الاعذار يعنى انه لا عدله بعدها فالثلاثة تبلى الاعذار وتقضيها ط (قوله) وسيجي تمامه فى الحجز) قال المصنف والشارح هناك والقاضى يحبس الحر المديون لبيع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه يسنى بلا امره وكذا لو كانا دنائير وباع دنائير بدراهم دينه وبالدراهم استعسانا لاتحادهما فى التنية لا يبيع القاضى عرضه ولا عقاره للدين خلافا لهما وبه اى بتمويلهما بدينه يفتى اختيار ويحججه

ولذا لم يجب السؤال انفع الوسائل فتنبه (فان لم يظهر له مال خلاه) بلا كفيلا الا فى ثلاث مال يتم ووقف واذا كان الدائن غائبا ثم لا يحبس ثانيا لا الاول ولا لغيره حتى ثبت غريمه غناه برزاقية وفى القنية برهن المحبوس على افلاسه فاراد الدائن اطلاقه قبل تقليسه فعلى القاضى التقضاء به حتى لا يعيده الدائن ثانيا \* (فرع) \* احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل حبسه ان علمه وقدره أخذه أو كفيلا وخلاه خاتية وفى الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للقاضى فى غيبة خصمه (ولو قال) من يراد حبسه (ايبيع عرضى واقضى ديني أجله القاضى) يومين او (ثلاثة ايام ولا يحبس) لان الثلاثة مدة ضربت لابلالة الاعذار (ولو له عقار يحبس) اى (ليبيعه ويقضى الدين) الذى عليه (ولو ثمن قليل) برزاقية وسيجي تمامه فى الحجز



في تصحيح القدوري ويبيع كل ما لا يحتاجه للرجال اه وحاصله انه اذا امتنع عن البيع يبيع عليه  
 الفاضى عرضه وعقاره وغيرهما وفي البرازية وفرع على صحة الحجر أنه يترك له دست من  
 الثياب ويبيع الباقي وتباع الحسنة ويشترى له الكفاية ويبيع كائون الحديد ويشترى له من  
 طين ويبيع في الصيف ما يحتاجه لشتاء وعكسه **(قول له)** ولم يمنع غرماء عنه عطف على قوله  
 خلاه وكان ينبغي ذكره عقبه **(قول له على الظاهر)** أي ظاهر الرواية وهو الصحيح بحر **(قول له)**  
 فيلازمونه الخ قال في انفع الوسائل بعدما خلى الفاضى سبيله فلصاحب الدين ان يلازمه في  
 الصحيح واحسن الاقوال في الملازمة ما روى عن محمد انه قال يلازمه في قيامه وقعوده  
 ولا يمنع من الدخول على اهله ولا من الغداء والعشاء والوضوء والحلاد وله ان يلازمه بنفسه  
 واخوانه وولده ممن احب اه وتماه في البحر **(قول له لا لئلا)** لانه ليس بوقت الكسب فلا  
 يتوهم وقوع المال في يده فالملازمة لا تفيد بحر عن المحيط ويظهر منه انه ليس له الملازمة  
 في وقت لا يتوهم وقوع المال في يده فيه كالموكان مريضاً مثلاً تأمل وانه ليس له ملازمته ليلا  
 على قصد الانحجار لان الكلام فيما بعد ظهور عسرتة وتخليته من الحبس والعلة في الملازمة  
 امكان قدرته على الوفاء بعد تخليته فيلازمه كي لا يخفى **(قول له)** ويستأجر للمرأة امرأة تلازمها  
 منية ) عبارة منية المفتى ولو كان المدعى عليه امرأة قيل يستأجر امرأة تلازمها وقيل له ان  
 يلازمها ويحبس معها ويقبض على ثيابها بالتمار اما بالليل فتلازمها النساء فان هربت  
 ودخات خربة لأبأس ان يدخل الرجل اذا كان يأمن على نفسه في ذلك ويكون بعيداً منها  
 ويحفظها بعينه اه ونقل الثاني في البحر عن الوقايع معالاً بان له ضرورة في هذه الحلولة أي  
 الحلولة بالمرأة الأجنبية **(قول له الا اضرر)** عبارة الهداية اذا علم الفاضى ان الملازمة يدخل  
 عليه ضرر بين بان لا يمكنه من دخول داره فيئذ يحبسها دفماً للضرر اه قلت والظاهر ان هذا  
 فيمن لم يظهر للقاضى عسرتة بعد حبسه والافكيف يحبس ثانياً بالظهور غناه او هو مفروض  
 فيما قبل الحبس اصلاً **(قول له)** وكافه في البرازية لكفيل بالنفس الاولى بكفيل بالباء وعبارة  
 البرازية نقلاً عن الامام محمد وان في ملازمة ذهاب قوته وعياله اكفاه ان يقيم كفيلاً بنفسه ثم  
 ينحلي سبيله **(قول له)** ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه الخ هذا ما قبل قوله ثم بعد حبسه  
 سأل عنه وقد اختلف التصحيح في هذه المسئلة في الحانية عن ابن الفاضل ان التصحيح القول  
 وفي شرح أدب القضاء ان التصحيح عدمه وان عليه طاعة المشايخ واختار في الثانية انه مفوض الى  
 رأى القاضى فان رأى انه لين يقبل وان علم انه وقع لاقال في انفع الوسائل وكأنه اراد بقوله لين  
 ان يعتذر اليه ويتلطف معه ويقول ان يقول لو قدرت في الحبس كذا وكذا لا يحصل لك  
 مني شيء و آخرتى اخرج على رغبتك ونحو ذلك ثم قال وكان والى يقول ينبغي للقاضى اذا علم  
 ان بينة عدول ممدون في العدالة يقبل قال وهذا حسن ايضاً وعلى عليه لان العدل المتحرى  
 لا يشهد ما لم يقطع بقدره بخلاف غيره ممن يحتاج الى تزكية ولا يعرف القاضى تحريه ولا دينته  
 اه ملخصاً وبق ما اذا برهن على افلاسه بعد حبسه قبل مضي المدة وفي الحانية لا يقبل  
 في الروايات الظاهرة الا بعد مضي المدة اه ومضى الامام الحنفى في ادب القضاء على قبولها  
 قبل مضي المدة **(قول له وصححه عن زاده)** ليس هو من اهل التصحيح ولكنه نقل عن الزيلعي

مطلب  
 في ملازمة المديون

(ولم يمنع غرماء عنه)  
 الظاهر فيلازمونه  
 لا لئلا الا ان يكتسب  
 ويستأجر للمرأة  
 تلازمها منية ) (ق)  
 لو اختار المطلوب  
 والطالب الملازمة ففي  
 الهداية يحجر الطالب  
 لضرر وكلفه في البر  
 لكفيل بالنفس ولله  
 ملازمته بالأمر فانه  
 مقر بالحقة ولا يقبل  
 على افلاسه قبل  
 لقيامها على النفي و  
 عن زاده وصححه  
 قبولها

ان عليه عامة المشايخ قلت وعليه الكنتز وغيره وعلمت التصريح بتصحيحه وعلمه الزيلعي بانها  
 بينة على النفي فلا تقبل ما لم تأيد بمؤيد وهو الحبس وبعده تقبل على سبيل الاحتياط لاعلى  
 الوجوب كما بينا اه (قول له) والممول عليه رأيه) اى رأى القاضى واعلم ان كلام النهر هنا غير  
 محرر فانه قال بعد تعليل الزيلعي المذكور آنفاً والممول عليه رأيه كما مر عن شيخ الاسلام وهذا  
 هو احدى الروايتين وهو اختيار العامة وهو الصحيح وقال ابن الفضل الصحيح انها تقبل وقال  
 قاضيخان ينبغي ان يكون مفوضا الى رأى القاضى ان علم يساره لا يقبلها وان علم اعساره قبلها  
 اه وبقي ما اذا لم يعلم من حاله شيئاً والظاهر انه لا يقبلها اه ما فى النهر وفيه ان ما مر عن شيخ  
 الاسلام هو ما قدمناه عنه في سؤاله عن حال المحبوس بعد تمام المدة وانه لا يجب بل له ان يعمل  
 بما يراه ولا يخفى ان كلامنا هنا فيما قبل الحبس وما نقله عن قاضيخان غير ما قدمناه عنه آنفاً ولا  
 يخفى ما فيه فانه اذا علم اعساره وكان ظاهره يسأل عنه عاجلاً ويقبل بينته ويخلى سبيله كما قدمه  
 الشارح والكلام هنا فيما اذا كان أمره مشكلاً كما في البرازية حيث قال وان كان أمره  
 مشكلاً هل يقبل البينة قبل الحبس فيه روايتان (قول له) وبينه يساره احق الخ) هذا ظاهر فيما  
 يكون فيه القول للمدينون انه فقير لان البينة لا تباين خلاف الظاهر وذلك في بينة اليسار اما  
 القسم الاول وهو ما يكون القول فيه للمدعى بأن كان الدين ملتزماً بمقابلة مال او بعقد فلا  
 يظهر لان الاصل فيه اليسار بل الظاهر تقدم بينة الاعسار لاثباتها خلاف الظاهر ولم أر من  
 فصل بل كلامهم هنا مجمل فليتأمل (قول له) لان اليسار عارض) فان آدمى يولد ولا مال له كما مر  
 لكن اذا تحقق دخول المبيع في يده صار اليسار هو الاصل فينبغي ترجيح بينة الاعسار كما قلنا  
 تأمل (قول له) نعم لو بين الخ) عبارة الفتح هكذا وكما تعارضت بينة اليسار والاعسار قدمت  
 بينة اليسار لان معها زيادة علم اللهم الا ان يدعى انه موسر وهو يقول اعسرت من بعد ذلك  
 واقام بذلك بينة فانه تقدم لان معها علماً بامر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه قال في  
 البحر والظاهر انه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار بعد اعساره الذى ادعاه اه  
 ورده المقدسى بقوله وهذا تجر من غير تجر (٣) اه قلت ووجهه او لا منع كونه بحثاً بل ظاهر كلام  
 الفتح انه منقول كيف وهو موافق لما قدمناه عن انفع الوسائل عن النهاية عند قول الشارح  
 الا اذا تنازعا وثانياً ما قاله في النهر من انه ينبغي ان يكون معناه انه بين سبب الاعسار وشهدوا  
 به وما في البحر مدفوع بانهم لم يشهدوا بيسار حادث بل بما هو سابق على الاعسار الحادث وبينه  
 الاعسار تحدث امراً عارضاً اه لكن يظهر لى ان بيان سبب الاعسار غير لازم بل يكفي  
 قولهم انه اعسر بعد ذلك تأمل \* (تنبيه) قال البيهقي وفي اوضح رمن ناقلاً عن المستصفي  
 واعلم ان بينة الاعسار انما تقبل اذا قالوا انه كثير العيال وضيق الحال اما اذا قالوا لا مال له  
 لا تقبل اه (قول له) فتقدم) الاولى حذف الفاءط (قول له) قبالت) لان المقصود منه ادعاء وام الحبس  
 عليه بحر عن البرازية (قول له) والا الخ) اى بأن ينو مقدار ما يملك لم يمكن قبولها (قول له) لانها  
 قامت للمحبوس الخ) اى على اثبات ملكه لقدر معين قال في القنية وقولهم اى الشهود انه  
 موسر ليس كذلك فيقبل اه قلت وحاصله ان الشهود لو قالوا انه يملك الشيء الفلانى مثلاً  
 لا تقبل لانه يقول لا مال لك شيئاً وهم يشهدون له بان ذلك الشيء ملكه والبينة لا تقبل للمتكبر بل

٣ قوله وهذا تجر من غير  
 تجر الاول بالجيم من الجراءة  
 وهي الاقدام على الشيء  
 بلا ترؤس والثاني بالخاء المهملة  
 وهو طلب الامر الاخرى  
 اى الاوفق اه منه

مطلب

بينة اليسار احق من بينة  
 الاعسار عند التعارض

والممول عليه رأيه كما مر  
 فان علم اعساره قبلها والا لا  
 نهر فليحفظ (وبينة يساره  
 احق) من بينة اعساره  
 بالقبول لان اليسار عارض  
 والبيئات للاثبات نعم لو  
 بين سبب اعساره وشهدوا  
 به فتقدم لاثباتها امراً  
 عارضاً فتح بحثاً واعتمده  
 في النهر وفي القنية ان لم  
 يبينوا مقدار ما يملك قبلت  
 والا لم يمكن قبولها لانها  
 قامت للمحبوس وهو متكر  
 والبينة متى قامت للمتكبر  
 لا تقبل (وابد حبس  
 الموسر) لانه جزاء الظلم  
 قلت

تقبل عليه وهذه شهادة صريحة وتتضمن الشهادة عليه بيساره وادامة حبسه واذا بطل  
الصریح بطل ما في ضمنه بخلاف قولهم انه موسر فانها شهادة عليه صريحة وان كان قولهم انه  
موسر يتضمن الشهادة بانه يملك قدر الدين او اكثر فانها ليست بشهادة له اذ ليس اثبات شيء  
معين او مقدار قدر الدين لان اليسار اعم وايضا فانها ضمنية لا صريحة بل الصريح منها قصد  
ادامة حبسه فافهم (قول له وسيجي في الحجر) قدمنا عبارة فيه (قول له) وحينئذ فلا يتأبد حبسه  
اي على قولهما وكذا على قوله ان كان ماله غير عقار ولا عرض بل كان من الأمان ولو خالف  
جنس الدين كما قدمناه (قول له ولا يحبس لما مضى الخ) اعلم ان نفقة الزوجة لا تصير ديناً على  
الزوج الا بالقضاء او الرضا فاذا مضت مدة قبل القضاء او الرضا سقطت عنه والمراد بالمدة شهر  
فاكثر وكذا نفقة الولد الصغير الفقير واما نفقة سائر الاقارب فانها تسقط بالمضي ولو بعد القضاء  
او الرضا الا اذا كانت مستدانة بامر قاض فلا تسقط بالمضي هذا حاصل ما قدمه الشارح في  
النفقات لكن ما ذكره من كون الصغير كالزوجة نقله هناك عن الزيلعي وقدمنا هناك انه  
مخالف لا طلاق المتون والشروح ولما صرح به في الهداية والخيرة وشرح أدب القضاء  
والحانية من ان نفقة الولد والوالدين والارحام اذا قضى بها ومضت مدة سقطت (قول له وان  
قضى بها) فادانه اذا لم يقض بها لا يحبس بها بالاولى لانها لم تصير ديناً اصلاً واما اذا قضى بها و  
مثله الرضا فلانها ليست بدل مال ولا ملتزمة بعقد على مامر اي في قوله لا يحبس في غيره ان ادعى  
الفقر كما مر تقريره (قول له حتى لو برهنت الخ) المناسب حذفه والاقتصار على ما بعده لئلا يتكرر  
(قول له حبس بطلبها) اي بطلبها حبسه ان كانت النفقة مقضياً بها او متراضاً عليها (قول له كالمو  
ابي ان يتفق عليهما) اي كما يحبس الموسر لو امتنع من الاتفاق على زوجته وولده الفقير الصغير  
كافي السراج وفهم في البحر انه قيد احترازي عن البالغ الزم الفقير وقال وفيه تأمل لا يخفى  
قال في المنع وليس كذلك فانه في معنى الصغير كما لا يخفى فيحبس ابوه اذا امتنع من الاتفاق  
عليه كما هو الظاهر اه وفي الفتح ويتحقق الامتناع بان تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض  
النفقة وان كان مقدار النفقة قليلاً كالسابق اذا رأى القاضي ذلك فامام مجرد فرضها لو طلبت  
حبسه لم يحبس لان العقوبة تستحق بالظلم وهو بالمتع بعد الوجوب ولم يتحقق وهذا يقتضي انه  
اذا لم يفرض لها ولم يتفق الزوج عليها في يوم يبنى اذا قدمته في اليوم الثاني ان يأمره بالاتفاق  
فان رجع فلم يتفق او جمعه عقوبة وان كانت النفقة سقطت بعد الوجوب فهو ظالم لها وهو  
قياس ما سلفناه في باب القسم من قولهم اذا لم يقسم لها فرافقه يأمره بالقسم وعدم الجور  
فان ذهب ولم يقسم فرافقه او جمعه عقوبة وان كان مذهب لها من الحق لا يقتضي ويحصل به  
ضرر كبير اه (قول له وفروعه) اي وبقيته فروعه كالاناث والولد البالغ الزم وهذا بناء على  
مامر من ان الصغير غير قيد (قول له وهل يحبس لحرمة لو ابى لم أره) اصل التوقفت لمع صاحب  
الشرنبلالية قلت اذا حبس الاب فغيره بالاولى مع انا قدمنا في آخر النفقات التفسير بذلك  
عن البدائع فانه قال ويحبس في نفقة الاقارب كالزوجات اما غير الاب فلا شك فيه واما الاب  
فلا ن في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولا نهما تسقط بتضي الزمان فالويل يحبس سقط حق  
الولد رأساً فكان في حبسه دفع الهلاك واستدراك الحق عن القووات لان حبسه يحمله على

وسيجي في الحجر انه  
ماله لدينه عندها و  
و حينئذ فلا يتأبد  
فتنبه ولا يحبس لما  
من نفقة زوجته وو  
اذا ادعى الفقر وان  
بها لانها ليست بدا  
ولا لزمته بعقد على  
حتى لو برهنت على  
حبس بطلبها (بل  
اذا) برهنت على  
بطلبها كالمو (ابي ان  
عليهما) او على اه  
وفروعه فيحبس اح  
بحر قلت وهل  
لحرمة لو ابى لم أره

الاداء اه وقدما هناك ان هذا خلاف ما عناه الشارح الى البدائع (قوله وظاهر تقييدهم)  
 اى بالولد فان عبارة الكنز وغيره ويحبس الرجل بنفقة زوجته لافى دين ولده الا اذا امتنع  
 من الاتفاق عليه ولا يخفى انها لا تفيد عدم الحبس في نفقة غير الولد (قوله لكن مامر)  
 اى في اول الباب (قوله يفيد) اى يفيد حبسه بالامتناع عن نفقة القريب المحرم حيث عبر  
 بالحبوس (قوله فتأمل عند الفتوى) اى حيث حصل الاضطراب في فهم هذا الحكم من  
 كلامهم فلا تعجل في الفتوى قلت وبما نقلناه عن البدائع زال الاضطراب واتضح الجواب  
 فافهم (قوله وسيجي) اى في آخر الباب ويأتى الكلام عليه (قوله لا يحبس اصل الخ) اى  
 ولو جدد الام لانه لا قصاص عليه بقتل ولدته فكذا لا يحبس بدينه وقيد بالاصل لان الولد يحبس  
 بدين اصله وكذا القريب بدين قريبه كما في الحانية بحر وسيد كر الشارح آخر الباب نظما  
 جماعة ممن لا يحبس وسيأتى عدتهم عشرة (قوله بل يقضى القاضى الخ) أفادته لافرق في عدم  
 الحبس بين الموسر والمعسر لكن يبيع القاضى مال الاب لقضاء دين ابنه اذا امتنع لانه لا طريق  
 له الا البيع والاضاع افاده في البحر وذكر في جواهر الفتاوى لا يحبس الاب الا اذا تم دعى  
 الحاكم اه لكن ما ذكر من ان القاضى يقضى دينه يغنى عن حبسه ذكره الرمل عن المصنف  
 (قوله من عين ماله) اى ان كان من جنس الدين وقوله او قيمته اى ان كان من غير جنسه كما لو كان  
 الدين دراهم والمال دنانير فتباع الدنانير بالدراهم ويقضى بها الدين عند الامام وصاحبه (قوله  
 والصحيح الخ) مقابله انه يبيع عندهما المنقول دون العقار واما عنده فلا يبيع المنقول ولا  
 العقار وقدما ان المفتى به قولهما (قوله ولا يستخاف قاض الخ) اى ولو بعذر بحر عن  
 العناية فدخل فيه ماله وقعت له حادثة فلا يستخاف بلا تفويض ففي البحر عن السراجية  
 القاضى اذا وقعت له حادثة اولولده فاناب غيره وكان من اهل الانابة وتحاصها عنده وقضى له  
 اولولده جاز ثم قال وقد سئلت عن صحة تولية القاضى ابنه قاضيا حيث كان مأذونا له بالاستخلاف  
 فاجبت بنعم وشمل اطلاقه الاستخلاف ما اذا كان مذهب الخليفة موافقا لمذهبه او مخالفا  
 ثم قال وظاهر اطلاقهم ان المأذون له بالاستخلاف يملكه قبل الوصول الى محل قضائه وقد جرت  
 عادتهم بذلك وسئلت عنه فاجبت بذلك اه ثم نقل عن شرح ادب القضاء انه ذكر في موضع  
 ان القاضى انما يصير قاضيا اذا بلغ الى الموضع الا ترى ان الاول لا ينزل مالم يبلغ هو البلد وفي  
 موضع آخر ينبى له ان يقدم نائبه قبل وصوله ليتعرف عن احوال الناس اه فالأول يفيد  
 انه لا يملكه قبل وصوله الا ان يقال ان قاضى القضاة مأذون بذلك من السلطان وهو الواقع  
 الآن اه ما عضا قلت وما نقله ثانيا صريح في ان له الانابة قبل وصوله والتعليل بالتعرف  
 عن احوال الناس لا ينابى ان للنائب القضاء قبل وصول المنيب لان التعرف يكون بالقضاء  
 حينئذ اذا وصل نائبه فالظاهر انزال الاول لان النائب قائم مقام المنيب وقد علموا لعدم  
 انزال الاول قبل وصول الثانى بصيانة المسلمين عن تعطيل قضاياهم وبوصول نائب الثانى  
 لانتظار قضاياهم وحيث كان الواقع الآن هو الاذن من السلطان فلا كلام وبه اندفع ما قيل  
 انه لا يعمل على ما افق به في البحر (قوله الا اذا فوض اليه) ومثله نائب القاضى قال في البحر  
 وفي الخلاصة الخليفة اذا اذن للقاضى في الاستخلاف فاستخلف رجلا واذن له في الاستخلاف

وظاهر تقييدهم لا لكن  
 مامر عن الاشياء لا يشرب  
 المحبوس الا في ثلاث يفيد  
 فتأمل عند الفتوى وسيجي  
 حبس الولي بدين الصغير  
 (لا يحبس اصل) وان علا  
 (في دين فرعه) بل يقضى  
 القاضى دينه من عين ماله  
 او قيمته والصحيح عندهما  
 بيع عقار كمنقوله بحر  
 فليحفظ ولا يستخاف  
 قاض (نابا) الا اذا  
 فوض اليه صريحا كقول  
 من شئت او دلالة كجمايك  
 قاضى القضاة والدلالة هنا  
 أقوى لان في الصريح  
 المذكور يملك الاستخلاف  
 العزل وفي الدلالة يملكهما

مطلب

في استخلاف القاضى نابا  
 عنه

كقوله ول من  
واستبدل او استخ  
من شئت فان قاضي ال  
هو الذي يتصرف  
مطلقا تقليدا و  
( بخلاف المأمور  
الجمعة ) فانه يستند  
بالتفويض للاذن  
ابن مالك وغيره وما  
ملا خسرو قال في  
الاصل له وانما هو  
فهو من بعض العبد  
وقدم في الجمعة  
القاضي المفوض  
الاستنباطية فقط لا  
( نائب عن الاصل )  
السلطان وحيث  
يملك ان يعزله  
بغير تفويض منه  
ايضا كوكيل وكل  
كذا ( لا ينزل )  
( بعزله ) ولا يموت  
بموت الساعطان

٢ قوله غرض للاء  
الاول بالعين  
وهو الهدف الذي  
اليه والثاني بالمهم  
عرض بمعنى  
فالانسان مشبه  
والاعراض مشبهة  
اه منه

جازه الاستخلاف ثم وثم اه ( قوله كقوله ول من شئت واستبدل ) هذا تنظير لا تمثيل اي فانه  
في الدلالة يملك الاستخلاف والعزل نظير ما لو صرح بهما ( قوله او استخلف من شئت ) لا يصح  
عطفه على قوله واستبدل لانه يقتضي انه لو قال ول من شئت واستخلف من شئت يملك العزل  
ايضا وليس كذلك لان استخلف بمعنى ول بل نص في البحر في هذه الصورة على انه لا يملك العزل  
فتعين عطفه على قوله ول وعليه فكان المناسب ان يقول كقوله ول او استخلف من شئت  
واستبدل ( قوله فان قاضي القضاة الخ ) في موضع التعايل لقوله وفي الدلالة يملكهما ( قوله  
فيهم ) اي في القضاة ( قوله تقليدا وعزلا ) تفسير للاطلاق ( قوله فانه يستخلف بالتفويض )  
فان كان قبل شروعه لحدث اصابه لم يجوز ان يستخلف الا من كان شهد الخطبة وان بعد الشروع  
فاستخلف من لم يشهدا جاز نهر اي لانه بان وليس بمفتتح والخطبة شرط الافتتاح وقد وجد  
في حق الاصل فتح واعترض بما لو استخلف شخصا لم يشهد الخطبة ثم افسد صلاته ثم افتتح  
بهم الجمعة فانه يجوز واجيب بأنه لما صح شروعه فيها وصار خليفة للاول التحق بمن شهدا  
واستظهر في العناية الجواب بالحاقه بالباقي لتقدم شروعه فيها ( قوله الاذن دلالة ) لان المولى عالم  
بتوقها وانه اذا عرض عارض فانت لا الى خلف ومعلوم ان الانسان ( ٢ ) غرض الاعراض فتح  
قال في النهر وهو ظاهر في جواز الاستخلاف للمرض ونحوه وتقييد الزيلعي بالحدث لادليل  
عليه وقدمنا في الجمعة مسألة الاستنباطية بغير عذر فارجع اليه اه وحاصل مامر في الجمعة انه قيل  
لا يصح الاستخلاف بلا اذن السلطان الا اذا سبقه الحدث فيها وقيل ان لضرورة جاز اي لحدث  
او غيره والا فلا وقيل يجوز مطلقا وعليه مشي في شرح المنية والبحر والنهر وكذا الشرنبلالي  
والمصنف والشارح ( قوله وما ذكره ملا خسرو ) اي في الدرر والغرر من باب الجمعة من انه  
لا يستخلف للصلاة ابتداء بل بعد ما احدث الا اذا كان مأذونا من السلطان بالاستخلاف  
اه وهو مامر عن الزيلعي ( قوله وقدم في الجمعة ) وممر ايضا هناك عن العلامة محب الدين  
ابن جرباش في النجعة في تعداد الجمعة ان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط اول مرة للباقي  
فيكون الاذن منسجبا لتولية النظائر الخطباء واقامة الخطيب نائبا ولا يشترط الاذن لكل  
خطيب اه بحر وقدمنا هناك نحوه عن فتاوى ابن الجاي وذكرنا هناك ان معناه ان اذن  
السلطان شرط في اول مرة فاذا اذن لشخص باقامتها كان له الاذن لآخر والاخر الاذن  
لاخر وهكذا وليس المراد ان اذن السلطان باقامتها اول مرة يكون اذنا لكل من اراد اقامتها  
في ذلك المسجد بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما يوهمه ظاهر العبارة ونقدم تمامه  
فراجعه ( قوله المفوض اليه ) بالجر نعت للقاضي ( قوله بغير تفويض منه ) اي من السلطان  
درر ( قوله كوكيل وكل ) اي باذن الموكل فانه لا يملك عزله ولا ينزل بموته وينزلان بموت  
الموكل بخلاف الوصي حيث يملك الايصاء الى غيره ويملك التوكيل والنزل في حياته لرضا  
الموصي بذلك دلالة لعجزه بحر ( قوله وكذا لا ينزل ايضا بعزله ) اي لا ينزل النائب بعزل  
القاضي اي بعزل السلطان له ( قوله ولا يموت ) اي موت القاضي المستنيب ( قوله ولا يموت  
السلطان ) اي لا ينزل النائب به كالا ينزل المستنيب بخلاف موت الموكل فانه ينزل به الوكيل  
والفرق كافى وكالة الزيلعي ان السلطان عامل للمسلمين فلا ينزل بموته القاضي الذي ولاه هو او

ولام القاضى باذنه والموكل عامل لنفسه فينزل وكيله بموته لبطلان حقه (قوله بل بعزله) اى بعزل السلطان للنائب (قوله واعتمده في الدرر) اى في متناحيث قال ولا ينزل اى نائب القاضى بخروجه اى القاضى عن القضاء وقال في الملتقى فتأبى لا ينزل بعزله ولا بموته بل هو نائب السلطان الاصيل اه فالضمير راجع الى عدم عزل النائب بموت القاضى او بعزله ط (قوله وتماه في الاشياء) قال فيها فتحرر من ذلك اختلاف المشايخ في العزال النائب بعزل القاضى وموته وقول البرازى الفتوى على انه لا ينزل بعزل القاضى يدل على ان الفتوى على انه لا ينزل بموته بالاولى ثم نقل عن التارخانية القاضى رسول عن السلطان في نصب النواب اه ط (قوله وفي فتاوى المصنف الخ) حيث سئل عما ذكره ابن الغرس من ان نائب القاضى في زماننا ينزل بعزله او بموته فانه نائبه من كل وجه اجاب لا يعتمد على ما ذكره ابن الغرس لمخالفته للمذهب فقد نقل الثقات ان النائب لا ينزل بعزل الاصيل ولا بموته قال الزيلى من كتاب الوكالة لا يملك القاضى الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم لا ينزل بعزل القاضى الاول ولا بموته وينزلان بعزل الخليفة لهما ولا ينزلان بموته وهو المعتمد في المذهب ولم تر خلافا في المسئلة والله سبحانه اعلم اه لكن الخلاف موجود كما مر عن الاشياء (قوله صح قضاؤه لواهلا) في التارخانية عن المحيط ولو ان السلطان لم يأذن له في الاستخلاف فأمر رجلا فحكم بين اثنين لم يحز حكمه ثم ان القاضى لو اجاز ذلك الحكم ينظر ان كان بحال يجوز حكمه لو كان قاضيا جاز امضاء القاضى حكمه وان كان بحال لا يجوز حكمه لو كان قاضيا ينظر ان كان من يختلف فيه الفقهاء كالمحدود في القذف جاز امضاءه ذلك وان كان عبدا او صبيا لم يحز (قوله بل لو قضى فضولى) اى من غير استخلاف اصلا (قوله او هو) اى القاضى كما لو كان مولى في كل اسبوع يومين فقط في غير اليومين توقف قضاؤه فان اجازته في نوبته جاز جامع الفصولين (قوله في القضاء) اى ليس خاصا بعقد نحو البيع والنكاح (قوله فقوض لغيره صح) ظاهره ولو بدون الاذن الصريح لانه مأذون دلالة للعلم بأن قضاءه بنفسه لا يصح تأمل (قوله ولو عتق الخ) ومثله لو فوض لكافر فاسلم فهو على قضاءه عند محمد كما قدمناه عند قوله اهله اهل الشهادة وقدمنا هناك وجه الفرق بينهما وبين الصبي حيث يحتاج الى تجديد التفويض (قوله خرج المحكم) فانه اذا رفع حكمه الى قاض امضاءه ان وافق مذهبه والا ابطله لان حكمه لا يرفع خلافا كما يأتى في المحكم ح (قوله ودخل الميت الخ) وكذا قاضى البغاة فاذا رفع الى قاضى العدل نفذ كما ذكره الشارح عند قول المصنف فيما مر ويجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والخائر واهل البنى وقدمنا فيه ثلاثة اقوال وان المعتمد انه ينفذه وافق رأيه او لا فافهم (قوله والمخالف لرأيه) اى رأى القاضى المرفوع اليه الحكم لكن فيه تفصيل يأتى قريبا واما لو كان القاضى الاول حكم بمخالف رأيه فسيأتى في قول المصنف قضى في مجتهد فيه الخ (قوله لانه نكرة الخ) تعليل لقوله ودخل الخ قصده الرد على الزيلى حيث ذكر ان كلام المصنف يومهم اختصاصه بما اذا كان موافقا لرأيه وقد تبع الشارح في هذا التعليل صاحب البحر وفيه نظر وكان المناسب ان يقول بدله لانه مطلق عن التقييد اما العموم فمنوع لما صرحوا به في كتب الاصول كالنحرير وغيره من ان النكرة انما تنص اذا وقعت في سياق

بل بعزله زيلى وعينى وابن ملك وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدرر والملتقى وفي البرازية وعليه الفتوى وتماه في الاشياء وفي فتاوى المصنف وهذا هو المعتمد في المذهب لا ما ذكره ابن الغرس لمخالفته للمذهب (ونائب غيره) اى غير المفوض اليه (ان قضى عنده او) في غيبته و (اجازة) القاضى (صح) قضاؤه لو اهلا بل لو قضى فضولى او هو في غير نوبته واجازه جاز لان المقصود حصول رأيه بحر قال وبه علم دخول الفضولى في القضاء «( فرع )» في الاشياء والمنظومة المحيية لو فوض لعبد فقوض لغيره صح ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق فقطى صح بخلاف صبي بلغ (واذا رفع اليه حكم قاض) خرج المحكم ودخل الميت والمعزول والمخالف لرأيه لانه نكرة في سياق الشرط فتم فافهم (آخر) قيد اتفاقى

مطلب

في عموم النكرة في سياق الشرط



النفي ومنه وقوعها في الشرط المثبت اذا كان يمتنا لانها تكون على النفي كقوله ان قلت رجلا فعبدي حر فان الحلف على نفيه فالمعنى لا اكلم رجلا فهي نكرة في سياق النفي فتم ولهذا لانتم في الشرط المثبت مثل ان لم اكلم رجلا لانه على الاثبات كأنه قال لا يكن رجلا فلاتم واما الشرط في غير اليمين مثل ان جاءك رجل فاطعمه فليس نصا في العموم ومثله ما نحن فيه فافهم (قوله اذا حكمكم نفسه قبل ذلك) اي قبل الرفع اليه كذلك اي حكمكم قاض آخر في انه ينفذه اذا رفع اليه ويكون هذا رافعا للخلاف فيه ولا يحتاج في نفوذه على المخالف الى قاض آخر لكن ذكر ذلك ابن الغرس سؤالا وأجاب عنه بانه لا يصح لانه غير ممكن شرعا اذا القاضى لا يقضى لنفسه بالاجماع والحكم به حكم بصحة فعل نفسه فيلغو اه قلت هذا ظاهر بالنسبة الى رفع الخلاف أما بالنسبة الى منع الخصم والزام به فلاقتأمل (قوله نفذه) اي يجب عليه تنفيذه (قوله لو مجتهدا فيه) بنصب مجتهدا خبرا لكان المقدرة بعدلوا واسمها ضمير عائدا الى حكم العائد اليه ضمير نفذه ثم اعلم انهم قسموا الحكم ثلاثة اقسام قسم يرد بكل حال وهو مخالف النص او الاجماع كإتاني وقسم يمضى بكل حال وهو الحكم في محل الاجتهاد بان يكون الخلاف في المسئلة وسبب القضاء وامثله كثيرة \* منها لو قضى بشهادة المحدودين بالقذف بعد التوبة وكان يراه كشافه فاذا رفع الى قاض آخر لا يراه كنفى يمضيه ولا يبطله \* وكذا لو قضى لامرأة بشهادة زوجها وآخر اجنبي فرفع من لا يجيز هذه الشهادة امضاء لان الاول قضى بمجتهده فيه فينفذ لان المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان شهادة هؤلاء هل تصير حجة للحكم ام لا فالخلاف في المسئلة وسبب الحكم لافي نفس الحكم \* وكذا لو سمع البينة على الغائب بلا وكيل عنه وقضى بها ينفذ لان المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون حجة بلا خصم حاضر فاذا رآها صح وسأني اختلاف الترجيح في الاخيرة وقسم اختلافوا فيه وهو الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه بعد وجود الحكم فقل ينفذ وقيل يتوقف على امضاء قاض آخر وهو الصحيح كافي الزياي وغيره وبه جزم في الحائية وحكي ابن الشحنة في رسالته المؤلفة في الشهادة على الخط عن جده ترجيح الاول فاذا رفع الى الثاني فأمضاه بصير كأن القاضى الثاني حكم في فصل مجتهد فيه فليس لالثالث نقضه ولو ابطال الثاني بطل وايس لاحد ان يميزه كما لو قضى لولده على اجنبي او لامرأته او كان الناضى محدودا في قذف لان نفس القضاء مختلف فيه وسيشير الشارح الى القسم الاخير وتام الكلام على ذلك في رسالة ابن الشحنة المذكورة والبرازية وسيأتى له مزيد تحقيق (قوله عالما) حال من قول المصنف قاض آخر وساغ مجي الحال منه وهو نكرة لتخصصها بالوصف وهو آخر ولا يصح كونه خبرا بعد خبر لكان المقدرة بعد لو في قوله لو مجتهدا فيه لان الضمير المستتر فيها عائد الى الحكم كما علمت فيلزم ان يكون الضمير المستتر في عالما عائدا الى الحكم ايضا ولا يصح (قوله عالما باختلاف الفقهاء فيه الخ) اقول ذكر ذلك ايضا في البحر فذكر ان هذا شرط نفاذ القضاء في ظاهر المذهب ثم ذكر عبارة الخلاصة ثم قال والتحقيق المتمد ان علمه يكون ما حكم به مجتهدا فيه شرط واما علمه بكون المسئلة اجتهادية فلا يدل عليه ما في الفتاوى الصغرى اه ثم ذكر مسئلة قضاء القاضى بخلاف رأيه واطال الكلام عليها وسيدكرها المصنف في قوله قضى في مجتهده في خلاف رأيه الخ ويأتى الكلام عليها

مطلب

ما ينفذ من القضاء وما لا

اذ حكم نفسه قبل ذا

كذلك ابن كمال (نفذ

اي الزم الحكم والع

بمقتضاه لو مجتهدا فيه

باختلاف الفقهاء فيه فإ

يعلم لم يجز قضاؤه ولا ي

الساني في ظاهر المذ

زيلي وعيني وابن

لكن في الخلاصة وي

بخلافه وكأنه يفسر فلي

مطلب

مهم في قواهم بشرط ك

القاضى عالما باختلا

الفقهاء

وهذه غير مسئلة اشتراط العلم التي نحن فيها ولم يوفقها صاحب البحر حقها حتى اشتهت على بعض المحشين فتكلم عليها بما قالوه في المسئلة الثانية الآتية مع انهما مسئلتان متغايرتان فافهم . ومسئلة اشتراط العلم وقع فيها نزاع وقد الف فيها العلامة المحقق الشيخ قاسم رسالة حاصلها ان وضع المسئلة المذكورة في قضاء القاضي المجتهد في حادثة له فيها رأى مقرر قبل قضائه في تلك الحادثة التي قصد فيها المتفق عليه فحصل حكمه في المحل المختلف فيه وهو لا يعلم ثم بان ان قضاءه هذا على خلاف رأيه المقرر قبل هذه الحادثة فينبذ لا ينفذ قضاؤه واما اذا وافق قضاؤه رأيه في المسئلة ولم يعلم حال قضائه ان فيها خلافا فلم يقل احد من علماء الاسلام بأنه لا ينفذ قضاؤه خلافا لمن زعم ذلك وبيان ذلك بالنصوص الصريحة . منها قول الامام حسام الدين الشهيد في الفتاوى الصغرى اذا قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا ينفذ فانه ذكر في السير الكبير رجل مات وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل واثبت ديننا على الميت فباعهم القاضي على ظن انهم عبيد وقضى بجوازه ثم ظهر انهم مدبرون كان قضاؤه بذلك باطلا وان قضى في فصل مجتهد فيه وهو جواز بيع المدبر لكان لما لم يعلم بذلك كان باطلا اه فعلم ان الضابط استند من فرع وقع فيه القضاء على خلاف رأيه السابق وهو ان المدبر لا يباع فلذا كان قضاؤه باطلا لعدم العلم دليل بقاء رأيه السابق اما لو كان عالما وقضى على خلاف رأيه السابق حمل على تبديل اجتهاده بدليل ما في السير الكبير في باب الفداء الذي يرجع الى اهله حيث قال مات وله رقيق وعليه دين كثير فباع القاضي رقيقه وقضى دينه ثم قامت البيعة لبعضهم ان مولاه كان دبره فان بيع القاضي فيه يكون باطلا ولو كان القاضي عالما بتدبيره واجتهد وابطل تدبيره لكونه وصية وباعه في الدين ثم ولي قاض آخر يرى ذلك خطأ فانه ينفذ قضاء الاول الخ فعلم ان عدم النفاذ ليس هو لعدم العلم بل لكونه بيع الحر . وقال الحسام ايضا قال في كتاب الرجوع عن الشهادة اذا قضى القاضي بشهادة محدودين في قذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه وهو محمول على محدودين شهدا بعد التوبة كما في قضاء شرح الجامع ومن المعلوم ان قضاء هذا على خلاف رأيه المقرر قبل ذلك فلذا لم ينفذ فعلم النفاذ لعدم صحة الشهادة لالعدم العلم فاذا ظهر ان هذا في قضاء القاضي المجتهد وان اعتبار العلم وعدمه انما هو للدلالة على البقاء على الاجتهاد الاول او تبديله وانه لو كان على وفق رأيه نفذ وان لم يعلم بالخلاف ظهر لك ان اعتبار هذا في القاضي المقلد جهالة فاحشة وخرق لما اجمعت عليه الامة في ان المقلد اذا قضى بقول امامه مستوفيا للشروط نفذ قضاؤه سواء علم ان في المسئلة خلافا او لا وصار المختلف فيه بقضائه متفقا عليه كما صرح به نصوص المختصرات والمعلولات وامتنع نقضه بالاجماع هذا خلاصة ما في تلك الرسالة وحاصله ان اشتراط كون القاضي المجتهد عالما بالخلاف انما هو لبيان ان الموضوع المختلف فيه الذي لم يقصد الحكم به لعدم علمه به كصحة بيع المدبر وقبول شهادة المحدود لا يصير محكوما به في ضمن الحكم الذي قصده وهو بيع عبد المدبر لقضاء دينه وقبول شهادة المال في الصورتين السابقتين ونحوهما اذ لا وجه لغيره من محكوماته مع عدم علمه به وقصده له ومع كونه مخالفا لرأيه بخلاف ما اذا كان عالما به وقصد الحكم به فانه وان خالف رأيه يصح

حكمه به ويكون ذلك رجوعا عن رأيه السابق لتغير اجتهاده فينفذ واذا رفع الى قاض آخر امضاء وهذا كلام في غاية التحقيق وحيث كان هذا هو ظاهر الرواية فلا يعدل عنه وكان صاحب الخلاصة فهم ان المراد اشتراط عامه بالخلاف فيما قصد الحكم به او لم يقصد فلذا قال ويفتقر بخلافه ولا سيما ان كان فهم ايضا انه شرط في المجتهد وغيره اذ لا شك في عصر ذلك ولا سيما على نضارة زماننا فانهم والله سبحانه اعلم (قوله بعد دعوى صحيحة الخ) الظاهر متعلق بحكم في قوله حكم قاض ارمجندوف خبر ايضا المكان المنفردة بعد لو في قوله لو اجتهد فيه قال في البحر اول كتاب القضاء فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما وانما هو افتاء صرح به الامام السرخسي وبأنه شرط لنفاذ القضاء في المجتهدات ونقل الشيخ تاسم في فتاواه الاجماع عليه ثم قال هنا في البحر فالحاصل ان الحكم المرفوع لا بد ان يكون في حادثة وخصوصة صحيحة كما صرح به العمادى والبرازى وقال حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه يتولى اه فلو رفع الى حنفى قضاء مالكي بلا دعوى لم يثبت اليه ويحكم بمقتضى مذهبه ولا بد في امضاء الثاني حكم الاول من الدعوى ايضا كما سمعت اه اى لا بد في حكم الثاني اذا رفع اليه حكم الاول من ان يكون انسا بعد دعوى صحيحة كما نقله قبله عن البرازية وهذه الدعوى والخصوصة تسمى الحادثة لحدوثها عند التنازع ليحكم بها بخلاف ما كان من لوازم تلك الحادثة فانه لم يحدث بدون الخصوصية فيه فلذا لم يصح حكمه به قبلها كإيائى بيسانه في الموجب قريبا \* ثم اعلم ان اشتراط تقدم الدعوى انما هو في القضاء القصدي التولى دون الضمير والفعل كما ستحققه في الفرع وكذا ما تسمع فيه الدعوى حسبة ومنه الوقف كإيائى قريبا (قوله والى) اى وان لم يكن حكم الاول بعد دعوى صحيحة لم يكن قضاء صحيحا بل كان افتاء اى بيانا لحكم الحادثة واذا كان افتاء لم يلزم القاضي الثاني تنفيذه بل يحكم بمقتضى مذهبه وافق حكم الاول او خالفه فانهم (قوله ويصح آخر الكتاب) اى في مسائل شتى قيل الفرائض وحاصل ما قدمناه عن البحر (قوله وانه اذا ارتاب الخ) عناب على الضمير المستتر في سيجى فان هذا الحكم مذكور هناك ايضا اه ح لكن هذا ذكره في البحر وقال في النهر ولم يبدئه بقوله وتبعه الخوى (قوله قال) اى صاحب البحر يسبقه الى ذلك العلامة ابن الفرس (قوله له ياعرف) اى بما ذكر فانه افاد ان شرط صحة الحكم كونه بعد دعوى صحيحة الخ (قوله له لترك ما ذكر) فإدائها احاط القاضي الثاني علما بحكم القاضي الاول على وجه التسليم له وانه غير مترتب عنده ويسمى اتسالا ويخبر بذلك الثبوت والتنفيذ فيه اه ابن الفرس قلت والعلامة ابن تيميم صاحب البحر رسالة في الحكم بلا تقدم الدعوى (قال في آخرها واعلم ان هذا فيما شرط فيه الدعوى واما الوقف فالصحيح عدم اشتراطها بكونه حق الله تعالى فتقبل البيعة بلا دعوى ويحكم به كإي البرازية والظاهرية والعمادية وغيرها فاعلم هذا الانكار على التنافيذ الواقعة في زماننا لكتب الاوقاف لان حاصلها اقامة البيعة على حكم قاض بالوقف فقوله ان التنافيذ في زماننا ليست احكاما انما هو في غير الوقف الخ اه ما مضى قلت لكن هذا ظاهر في الوقف على الفقراء وفي اثبات مجرد كونه اتسالا اما كونه موقوف على فلان او فلان وان الواقف شرط كذا او كذا فهذا حق عبد فلا بد فيه من دعواه لا يثبت حقه وكذا في اثبات شرطه كما يعلم بما

بعد دعوى صحيحة  
خضع على خصم حا  
والا كان افتاء فيه  
بمذهبه لا غير بحروسيه  
آخر الكتاب وانه  
ارتاب في حكم الاول  
طلب شهود الاصل  
وبه عرف ان تنافذ  
لا تعتبر لترك ما ذكر

ذكرناه في كتاب الوقف فتأمل (قوله وقد تعارفوا الخ) هذا من متعلقات اشتراط صحة الدعوى من خصم على خصم حاضر لصحة القضاء وبيانه انه اذا وقع تنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقعت الدعوى بشروطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره فلواقر بوقف عقار عند القاضي وشرط فيه شروطا وسلمه الى المتولى ثم تنازعا عند القاضي الخفي في صحته ولزومه فحكم بهما وبموجبهما لا يكون حكما بالشروط فللشافعي ان يحكم فيها بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الخفي السابق وتامه في الاشياء وذكر في البحر ان القاضي اذا قضى بشئ في حادثة بعد دعوى صحيحة لا يكون قضاء فيها هو من لوازمه الى ان قال فقد علمت من ذلك كثيرا من المسائل فاذا قضى شافعي بصحة بيع عقار وموجب لا يكون حكما منه بأنه لاشعة للجار لعدم حداثتها وكذا اذا قضى خفي لا يكون حكما بأن الشفعة للجار وان كانت الشفعة من مواجبه لان حداثتها لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضي بها وكذا اذا قضى مالكي بصحة التعليق في اليمين المضافة لا يكون حكما بأنه لا يصح نكاح الفضولي المجاز بالفعل لعدمه وقته فافهم فان اكثر اهل زماننا عنه ظافلون اه وكذا قال العلامة قاسم اما كون الحكم حادثة احتراز عما لم يحدث بعد كالحكم بموجب اجارة لا يكون حكما بالفسخ بموت أحد المتواجرين لانه لم توجد فيه خصومة اه قلت وقد ظهر من هذا أن المراد بالموجب هنا الذي لا يصح به الحكم هو ما ليس من مقتضيات العقد فالبيع الصحيح مقتضاه خروج المبيع عن ملك البائع ودخوله في ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسليم في كل من الثمن والثمن ونحو ذلك فان هذه وان كانت من موجباته لكنها مقتضيات لازمة له فيكون الحكم به حكما بها بخلاف ثبوت الشفعة فيه للخليط او للجار مثلا فان العقد لا يقتضي ذلك اى لا يستلزمه فكم من بيع لا تطلب فيه الشفعة فهذا يسمى موجب البيع ولا يسمى مقتضى وهذا معنى قول بعض المحققين من الشافعية ان الموجب عبارة عن الاثر المترتب على ذلك الشيء وهو والمقتضى مختلفان خلافا لمن زعم اتحادهما اذ المقتضى لا ينفك والموجب قد ينفك فالاول كانتقال الملك للمشتري بعد لزوم البيع والثاني كالرد بالعيب والموجب اعم لانه الاثر اللازم سواء كان ينفك او لا وهذا احسن مما قاله العلامة ابن الغرس من ان موجب الشيء ما واجبه ذلك الشيء واقتضاه فالموجب والمقتضى في الاصل واحد ولكن يلزم من بعض الصور ان الموجب في باب الحكم اعم وهو التحقيق اذ لو باع مدبره ثم تنازعا عند القاضي الخفي فحكم بموجب ذلك البيع صح الحكم ومعناه الحكم ببطلان ذلك البيع ومن المعلوم ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فظهر ان الحكم في هذه الصورة لا يكون حكما بالمقتضى والا كان باطلا وكان للشافعي نقضه والحكم بصحة البيع اذ لا يقتضى للبيع عند الخفي لانه باطل ويصحح عند الخفي ان يقال موجب هذا البيع البطلان اه ما خصا وانما قلنا ان ما مر احسن لانه يرد على ما قاله ابن الغرس انه كما يقال ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فكذلك يقال انه لا يوجب بطلان نفسه فدعواهما في الاصل بمعنى واحد وان هذا السبب هو الداعي الى الفرق بينهما هنا غير مسلم فالظاهر ان الفرق بينهما هو اشتراط عدم الانفكاك في المقتضى لا في الموجب فالموجب اعم فالحكم بالموجب عندنا لا يصح مالم

وقد تعارفوا في زماننا  
القضاء بالموجب

مطلب  
مهم في الحكم بالموجب

يكن حادثة بان وقع فيه الترافع والتنازع عند الحاكم كما مر فاذا وقع التنازع في صحة البيع ولزومه فحكم بموجب ذلك البيع كان حكما بصحته وببإبقاء مقتضياته الشرعية التي لا تنفك عنه كملك المشتري المبيع ولزوم دفع الثمن ونحو ذلك بخلاف موجب المنفك عنه كاستحقاق الجار الاخذ بالشفعة لعدم الحادثة كما قلنا ثم اعلم ان ابن الغرس ذكر ان الموجب على ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون امرا واحدا او امورا يستلزم بعضها بعضا او لا فالاول كالقضاء بالاملاك المرسلة والطلاق والعتاق اذ لا موجب لهذا سوى ثبوت ملك الرقبة للعين والحرية وانحلال قيد العصمة والثاني كما اذا ادعى رب الدين على الكفيل بدين له على الغائب المكفول عنه وطالبه به فانكر الدين قاتبه وحكم بموجب ذلك فاللوجب هنا امران لزوم الدين للغائب ولزوم ادائه على الكفيل والثاني يستلزم الاول في الثبوت والثالث كما اذا حكم شافعي بموجب بيع عقار اقتصر الحكم على ما وقعت به الدعوى فلا يكون حكما بأنه لا شفعة للجار وهكذا في نظائره هذا حاصل ما قرره ابن الغرس وتبعه في النهر وزاد عليه قسارايما لكنه يرجع الى كونه شرطا للقسم الثاني كما يظهر بالتأمل لمن راجعه \* (تنبيه) \* قدمنا آنفا عن البحر عن فتاوى الشيخ قاسم انه نقل الاجماع على ان تقدم الدعوى الصحيحة شرط لنفاذ الحكم وايد ذلك صاحب البحر في رسالة ألفها في ذلك ثم قال فقد استفيد مما في هذه الكتب المعتمدة انه لا فرق بين ما اذا كان القاضي حنفيا او غيره الى ان قال وما فرعته على ان قضاء المخالف اذا رفع الينا فانما يفضيه فيما وقع حكمه به لافي غيره ما لو قضى شافعي بينة ذى اليد على خارج نازعه ثم تنازع ذوا اليد وخارج آخر عند حنفي فانه يسمع الدعوى ولا يمنعه قضاء الشافعي من سماعها بناء على ان مذهبنا ان القضاء بالملك لا يكون قضاء على الكافة بل يقتصر على المقضى عليه وهو الخارج الاول وان كان مذهب الحاكم تعديه كما قدمناه من ان قضاء المالكي بغير دعوى غير صحيح عندنا وان صح عنده فاذا رفع الينا لانفسه وكذلك هنا لا تنعزض لحكمه على الخارج الاول واما الثاني فلم يقع حكمه عليه على مقتضى مذهبنا وما فرعته لو حجر شافعي على سفيه بعد دعوى صحيحة ثم رفعت الينا حادثة من تصرفاته فانا نحكم بمذهب ابي يوسف ومحمد في الحجر على السفيه فانهما وان وافقا الشافعي في اصل الحجر لم يوافقاه في انه يؤثر في كل شيء وانما يؤثر عندهما فيما يؤثر فيه الهزل فاذا تزوجت السفينة التي حجر عليها شافعي ولم يرفع نكاحها اليه ولم يبطله بل رفع الى حنفي فله ان يحكم بصحته لو الزوج كفوا على قولهما المفتي به ولا يمنعه مذهب الخارج لعدم وجود حادثة الزوج وقت الحجر ولم تكن لازمة للحجر حتى تدخل ضمننا لقبول الانفكاك لجواز ان لا تزوج المحجورة اصالا وقد توقف فيه بعض من لا اطلاع له على كلامهم اه قلت ويعلم منه ما يقع الا ان من وقوع التنازع في صحة الاجارة الطويلة عند قاض شافعي فيحكم بصحتها وبعدم انفساخها بموت ولا غيره فان عدم الانفساخ بالموت لم يضر حادثة وقت الحكم لان الموت لم يوجد وقته فلما حنفي ان يحكم بالفسخ بالموت كما افق به في الخيرية وذكر ابن الغرس من هذا القليل ما لو وهب ابنه وسلمه العين الموهوبة وقضى شافعي بالموجب ثم بعد مدة رجع الواهب في هبته وتراقعا عند القاضي الحنفي فحكم بباطل الرجوع قال وقد حصل التنازع في هذه المسئلة بين اهل المذهبين فقال القاضي

مطلب  
الموجب على ثلاثة اقسام

الشافعي حكم الحنفى باطل لاني حكمت قبله بموجب الهبة ومن موجبها عندي ان الاب يملك الرجوع والحكم في الخلافية يجملها وفاقية وقال القاضي الحنفى الرجوع حادثة مستقلة وجدت بعد الحكم الاول بمدة طويلة فكيف تدخل تحت حكمه وأجيب فيها بان الواجب هنا امور هي خروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب له وملك الواهب الرجوع اذا كان ابا عند الشافعي وعدمه عند الحنفى فان كان التداعي عند القاضي ليس الا في انتقال العين من ملك الواهب الى ملك الموهوب له اقتصر القضاء بالموجب على ذلك فاذا كان القاضي الاول شافعي لا يصير كون الاب يملك الرجوع محكوما به واذا كان حنفي لا يصير عدم ملكه ذلك محكوما به فالقاضي الثاني ان يحكم بمذهبه اى لان الامر الاول لا يستلزم الامر الثاني في الثبوت قال فتبين ان القضاء في حقوق العباد يشترط له الدعوى الموصلة شرعا على وجه يحصل به المطابقة الا ما كان على سبيل الاستلزام الشرعى اى كما في مسألة الكفالة المارة وليس للقاضي ان يتبرع بالقضاء بين اثنين فيما لم يتخاضا اليه فيه اه ملخصا فاعتقر التطويل في هذا المقام بما حواه من الفوائد العظام (قول له وهو عبارة عن المعنى) اى كخروج المبيع من ملك البائع ودخوله في ملك المشتري ووجوب التسليم والتسليم ونحو ذلك من مقتضيات البيع ولوازمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع المتعلق به في ظن القاضي شرعا هو الموجب ههنا وهو الذى اقتضاه عقد البيع واما الحكم بموجب بيع المدبر فهو المعنى الذى اضيف الى ذلك البيع في ظن القاضي شرعا وهو كون ذلك البيع باطلا ولكن هذا المعنى ليس هو مقتضى ذلك البيع اذا لم يقتض بطلان نفسه اه ابن الغرس وظهر منه ان المراد بما فى قوله بما اضيف له هو البيع مثلا فان دخول المبيع في ملك المشتري متعلق بذلك البيع ومضاف اليه شرعا في ظن القاضي اى في قصده من حيث انه يقتضى به اى يقصد القضاء به وكذا غيره في مقتضيات البيع اللازمة له واحترز به عما لا يقصد القضاء به لعدم التنازع فيه كثرت حق الشفعة وافاد ان الموجب قد يكون مقتضى كما مثلا وقد يكون غير مقتضى كبطلان بيع المدبر فانه موجب لامقتضى على ما قرره سابقا فافهم ثم لا يخفى ان هذا التعريف مع ما فيه من التعقيد خاص بالموجب الذى وقع الحكم به صحيحا مع ان الموجب اعم منه فان المعنى المتعلق بذلك البيع المضاف اليه يصدق على ثبوت حق الشفعة فيه وثبوت رده بخيار عيب ونحو ذلك مما ليس من مقتضاته اللازمة له بدليل ما مر من ان الموجب قد يكون امورا يستلزم بعضها بعضا او لا يستلزم فالأظهر والاخصر تعريفه بما قدمناه من انه الاثر المترتب على ذلك الشئ وان اراد تخصيصه بما يقع به الحكم صحيحا عندنا يزيد على ذلك قولنا اذا صار حادثة فيخرج مالا حادثة فيه كالحكم شافعي بموجب بيع بعد انكاره لا يكون حكما بثبوت خيار المجلس مثلا لما ليس من لوازمه ومثله ما قدمناه من مسألة الهبة وغيرها هذا ما ظهر لي في هذا المحل فتأمل (قول له (٢) فاذا قال الموثق هو كاتب القاضي الذى يكتب الوثيقة وهى المسماة حجة في زماننا (قول له) وبه ظهر ان الحكم بالموجب اعم (اى من المقتضى فان بطلان بيع المدبر موجب لامقتضى لما ذكره فكل مقتضى موجب ولا عكس والضمير فى به عائد الى قوله ولو قال الموثق اى فان الشارح اقتصر على التمثيل ببيع المدبر الذى هو من افراد الموجب لينبه على ان الموجب لا يلزم كونه مقتضى فلا يرد ما قيل ان للذى

وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما اضيف اليه في ظن القاضي شرعا من حيث انه يقتضى به فاذا حكم حنفى بموجب بيع المدبر كان معناه الحكم ببطلان البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشئ لا يقتضى بطلان نفسه وبه ظهر ان الحكم بالموجب اعم نهر (الاما) عرى عن دليل

(٣) قوله فاذا قال اى هكذا بخطه والذى فى نسخ الشارح ولو قال اى وهو الموافق لقوله المحسنى فى القولة التى بعدها والضمير فى به عائد الى قوله ولو قال الموثق اى اه مصححه



ظهر من عبارته ان بينهما التباين لا العموم فانهم (قوله مجمع) لم يمثل له في شرحه قال ط  
 والمراد به كإرأيت بهامشه نحو القضاء بسقوط الدين عند ترك المطالبة به سنين (قوله لم يختلف  
 في تأويله السلف) الجملة صفة كتابا والمراد بالسلف الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم  
 اجمعين لقول الهداية المعتبر الاختلاف في الصدر الاول وهم الصحابة والتابعون اه وعليه  
 فلا يعتبر اختلاف من بعدهم كمالك والشافعي وسأني انه خلاف الاصح (قوله كتروك تسمية)  
 اى عمدا فانه مخالف لظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بناء على ان الواو  
 في قوله وانه لفسق للعطف والضمير راجع الى مصدر الفعل الذى دخل عليه حرف النهى  
 اوالى الموصول واحتمال كونها حالة فتكون قيدا للنهى ود بأن التأكيد بان واللام ينفيه لان  
 الحال فى النهى مبنية على التقدير كأنه قيل لا تأكلوا منه ان كان فسقا فلا يصلح وانه لفسق بل وهو  
 فسق ولو سلم فلا نسلم انه قيد للنهى بل هو اشارة الى المعنى الموجب له كلاتهن زيدا وهو اخوك  
 ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك نهر موضحا وتماهه فى رسالة ابن تميم المؤلفة فى هذه المسئلة  
 (قوله اوسنة مشهورة) قيد بالمشهورة احترازا عن الغريب زيلبي ولا بد ههنا من تقييد الكتاب  
 بان لا يكون قطعى الدلالة وتقييد السنة بان تكون مشهورة او متواترة غير قطعية الدلالة والافخالفة  
 المتواتر من كتاب اوسنة اذا كان قطعى الدلالة كفر كذا فى التلويح واما اذا وقع الخلاف فى انه  
 مؤول او غير مؤول فلا بد ان يرجح احد القولين بثبوت دليل التأويل فيقع الاجتهاد فى  
 بعض افراد هذا القسم انه مما يسوغ فيه الاجتهاد أم لا كذا فى الفتح وظاهر كلامهم يعطى ان آية  
 التسمية على الذبيحة لا تقبل التأويل بل هى نص فى المدعى وفيه نظر يظهر مما مر نهر اى  
 مامر من احتمال اوجه الاعراب على انه اذا كان المراد من النص ظنى الدلالة كما مر فى عدم  
 نفاذ الحكم بمعارضه نظر ظاهر كما قاله العلامة ابن امير حاج فى شرح التحرير ثم قال والذي يظهر  
 ان القضاء بحل متروك التسمية عمدا وبشاهد وبين ينفذ من غير توقف على امضاء قاض آخر  
 وبيع امهات الاولاد لا ينفذ مالم يرضه قاض آخر اه قلت لكن قد علمت ان عدم النفاذ فى  
 متروك التسمية مبنى على انه لم يختلف فيه السلف وانه لا اعتبار بوجود الخلاف بعدهم  
 وحيد فلا يفيد احتمال الآية اوجه من الاعراب نعم على ما يأتى من تصحيح اعتبار اختلاف  
 من بعدهم يقوى هذا البحث ويؤيده ما فى الخلاصة من القضاء بحل متروك التسمية عمدا  
 جائز عندها لا عند ابى يوسف وكذا ما فى الفتح عن المتقى من ان العبرة فى كون الحل مجتهدا  
 فيه اشتباه الدليل لاحقية الخلاف قال فى الفتح ولا يخفى ان كل خلاف بيننا وبين الشافعي  
 او غيره محل اشتباه الدليل فلا يجوز نقضه بالاتوقف على كونه بين الصدر الاول والذي حققه  
 فى البحر ان صاحب الهداية اشار الى القولين فانه ذكر اولا عبارة القدورى وهى واذا رفع اليه  
 حكم حاكم امضاه الا ان يخالف الكتاب او السنة او الاجماع وذكر ثانيا عبارة الجامع الصغير  
 وهى وما اختلف فيه الفقهاء فمضى به القاضى ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك امضاه فاذا كره  
 اصحاب القتاوى من المسائل الآتية التى لا ينفذ فيها قضاء القاضى مبنى على عبارة القدورى  
 لاعلى ما فى الجامع ومن قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد قول القدورى ومن قال  
 باعتباره اعتمد ما فى الجامع وفى الوقعات الحسامية عن الفقيه ابى الايث وبه اى بما فى الجامع

مطلب

فى الحكم بما خالف  
 الكتاب او السنة او  
 الاجماع

مجمع أو (خالف كتابا) لم  
 يختلف فى تأويله السلف  
 كتروك تسمية (اوسنة  
 مشهورة)

نأخذ لكن في شرح ادب القضاء ان الفتوى على ما في القدوري اه ملخصا فقد ظهر لهما قولان مصححان والمتون على ما في القدوري والاوجه ما في الجامع ولذا رجحه في الفتح كما يأتي ايضا **(قوله كتحليل بلاوط)** اي تحليل المطلقة الثلاث بمجرد عقد الحلل بلا دخول عملا بقول سعيد بحر **(قوله أو اجماعا)** المراد منه ما ليس فيه خلاف يستند الى دليل شرعي بحر **(قوله كل المتعة)** اي كالتضاء بصحة نكاح المتعة كقوله متعني بنفسك عشرة ايام فلا ينفذ بخلاف القضاء بصحة النكاح المؤقت بايام اي بدون لفظ المتعة فانه ينفذ كما في الفتح وقدمنا عنه في النكاح ترجيح قول زفر بصحة النكاح المؤقت بالغاء التوقيت فينقضي مؤبدا **(قوله وكيع ام ولد الخ)** قال شمس الاثمة السرخسي هذه المسئلة تبتى على ان الاجماع المتأخرون رفع الخلاف المتقدم عند محمد وعندهما لا يرفع يعني اختلاف الصحابة في جواز بيعها ثم اجمع المتأخرون على عدمه فكان القضاء به على خلاف الاجماع عند محمد فيعطله القاضي الثاني وعندهما لما لم يرفع خلاف الصحابة وقع في محل اجتهاد فلا ينقضه الثاني لكن قال القاضي ابو زيد في التقيوم ان محمد اراوى عنهم جميعا ان القضاء ببيعها لا يجوز فتح وذكر في التحرير ان الاظهر من الروايات انه لا ينفذ عندهم جميعا لكن ذكر ايضا عن الجامع انه يتوقف على قضاء قاض آخر لان الاجماع المسبوق بخلاف مختلف في كونه اجماعا فيه شبهة كخبر الواحد فكذا في متعلقه وهو ذلك الحكم المجمع عليه وقدمنا تمام الكلام على ذلك في باب الاستيلاد **(قوله ومن ذلك ما لو قضى بشاهد ويمين)** مقتضاه انه لا ينفذ واذا رفع الى قاض آخر ابطاله مع انه قال في الفتح ولو قضى بشاهد ويمين لا ينفذ ويتوقف على امضاء قاض آخر ذكره في القضية اجماع وفي بعض المواضع ينفذ مطلقا اه وفي ط عن الهندية ذكر في كتاب الاستحسان انه ينفذ على قول الامام لا على قول الثاني اه **(قوله لمخالفته الخ)** الاولى ذكره عقب المسئلة الثانية ليكون عللة للمسئلتين **(قوله البينة على من ادعى)** كذا في البحر وفي الفتح على المدعى **(قوله أو بقصاص الخ)** اي اذا قضى القاضي بالقصاص بين المدعى ان فلانا قتله وهناك لوث من عداوة ظاهرة كاهو قول مالك لا ينفذ لمخالفته السنة المشهورة البينة على المدعى واليمين على من انكر وتماه في الفتح **(قوله أو بصحة نكاح المتعة أو الموقت)** لعل الصواب لا الموقت بلا النافية لما قدمناه قريبا عن الفتح من نفاذ القضاء بصحة الموقت ونقل ط مثله عن الهندية ولم أر من ذكر عدم نفاذه **(قوله أو بصحة بيع معتق البعض)** في الهندية عن الظهيرية رجل اعتق نصف عبده او كان العبد بين اثنين اعتقه احدهما وهو معسر وقضى القاضي للآخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصما الى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الحطاف ان القاضي يبطل البيع والقضاء وحكي شمس الاثمة الحلواني عن المشايخ ان ما ذكره الحطاف ليس فيه شيء عن اصحابنا ولو لا قول الحطاف لقنا انه ينفذ قضاءه لانه قضاء في فصل مجتهد فيه اه ط **(قوله أو بسقوط الدين الخ)** اي كإقال بعضهم اذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر يبطل حقه فلا ينفذ القضاء به لانه قول مجبور فاذا رفع الى آخر اطله وجعل المدعى على حقه كما في الحاتية **(قوله أو بصحة طلاق الدور وبقاء النكاح)** اي بحجة التعليق في طلاق الدور لا صحة نفس الطلاق فاذا قال ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا فان القلبية تلغو وتعلق ثلاثا لان حجة

كتحليل بلاوط لمخالفته  
حديث العسيلة المشهور  
(أو اجماعا) كل المتعة  
لاجماع الصحابة على  
فساده وكيع ام ولد على  
الاظهر وقيل ينفذ على  
الاصح (و) من ذلك ما  
(لو قضى بشاهد ويمين)  
المدعى لمخالفته للحديث  
المشهور البينة على من  
ادعى واليمين على من انكر  
(أو بقصاص بتعيين الولي  
واحد من اهل الحلة  
أو بصحة نكاح المتعة  
أو الموقت أو بصحة بيع  
معتق البعض أو بسقوط  
الدين بمضى سنين أو بصحة  
طلاق (الدور وبقاء  
النكاح) كما مر

تعلق الثلاث تؤدي الى ابطاله فلو قضى قاض بصحة التعليق وبطلان الطلاق وبقاء النكاح لا ينفذ (قوله في بابه) اى في اول كتاب الطلاق واوضحنا الكلام عليه هناك فافهم (قوله وقضاء عبد) استشكل بان العبد يصلح شاهدا عند مالك وشريح فيصلح قاضيا فاذا اتصل به امضاء قاض آخر ينبغي ان ينفذ كفى المحدود في القذف ط عن الهندية (قوله مطلقا) اى سواء قضيا على حر او عبد بالغ او صبي مسلم او كافر ا ه ح (قوله أبدا) محل ذكره بعد قوله لا ينفذ كفى عبارة الفرر (قوله وعدمها في الاشياء نيفا واربعين) تقدم الكلام عليها آخر كتاب الوقف فراجع (قوله وذكر في الدرر لما ينفذ سبع صور) حيث قال فان امضى قضاء من حد في قذف وتاب او قضاء الاعمى او قضاء امرأة بمحد او قود او قضاء قاض لامرأته او قاض بشهادة المحدود النائب وبشهادة الاعمى وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض بمحد او قود بشهادتها نفذ حتى لو ابطله ثان نفذه ثالث لان الاجتهاد الاول كالثاني والاول تأيد باتصال القضاء فلا ينقض باجتهاد لم يتأيد به لانه دونه ام قلت وفي هذه العبارة من الحفشاء ما لا يخفى لان القضاء في هذه السبع لا ينفذ ما لم يمضه قاض آخر لان المجتهد فيه نفس القضاء لا المقضى به فهو القسم الثالث من الاقسام الثلاثة التي ذكرناها عند قول الشارح لو مجتهدا فيه فقول الدرر نفذ اى امضاء القاضى الثانى قضاء القاضى الاول المحدود في قذف الخ وقوله حتى لو ابطله ثان الخ صوابه حتى لو ابطله ثالث لم يبطل فتنبه لذلك فان لم أر من نبه عليه لكن ما ذكرنا من انه لا ينفذ قضاء الاول موافق لما في الزياي وهو ظاهر في الاربعية الاول دون الثلاثة الاخيرة بل هو نافذ فيها فيصح ان يقال فيها حتى لو ابطله ثان نفذه ثالث اى نفذ الثالث قضاء الاول لانه وقع نافذا فلم يصح ابطال الثانى له وهذا هو الموافق لما قدمناه في بيان الاقسام الثلاثة ويوضحه ما في الحاشية والبرازية وغيرها اذا كان نفس القضاء محتالفا فيه ورفع الى قاض آخر لا يراه له ابطاله واذا رفع الى من يراه ونفذ ثم رفع الى ثالث لا يرى ذلك ليس له ابطاله فلو كان القاضى هو المحدود في قذف فرفع حكمه الى قاض آخر لا يرى جوازه ابطاله الثانى وكذا لو قضى لامرأته بشهادة رجلين لا يجوز فلو رفع الى آخر لا يراه جازله ابطاله لانه كما لا يصلح شاهد الامرأته لا يصلح قاضيا لها فان رفع القضاء الاول الى من يرى جوازه فامضاه ثم رفع امضاء الثانى الى ثالث لا يرى جوازه امضى الثالث امضاء الثانى ولا يبطله وكذا قضاء الاعمى وكذا قضاء المرأة في حد او قصاص وفيها ايضا لو قضى بشهادة محدود في قذف وهو يراه فرفع الى من لا يراه لا يبطله وكذا لو قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص ام والحاصل ان الخلاف اذا كان بعد القضاء بان كان المجتهد فيه نفس القضاء الاول لا ينفذ ما لم ينفذه قاض ثان فيكون القضاء الثانى هو النافذ فاذا رفع الى ثالث وجب عليه تنفيذه ولا يصح ابطاله اياه بخلاف ما اذا كان المجتهد فيه نفس المقضى به قبل القضاء فان القضاء به نافذ بدون تنفيذ واذا رفع الى آخر نفذ وان لم يكن مذهبه وهذا مامر في قوله واذا رفع اليه حكم قاض آخر نفذه وبخلاف ما خالف الدليل فانه لا ينفذ وان نفذ الف قاض كما قاله الزيلعي وهذا مامر في قوله الا ما خالف كتابا او سنة مشهورة او اجماعا وبه تمت الاقسام الثلاثة فافهم واختم تحرير هذا المقام (قوله وسيجيئ متنا) اى في باب كتاب القاضى الى القاضى ح (قوله خلافا لما ذكره المصنف شرحا) حيث

في بابه (وقضاء عبد وصبي مطلقا) قضاء (كافر على مسلم أبدا ونحو ذلك) كالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة (لا ينفذ) في الكل وعدمها في الاشياء أيضا واربعين وذكر في الدرر لما ينفذ سبع صور منها لوقضت المرأة بمحد وقود وسيجيئ متنا خلافا لما ذكره المصنف شرحا والاصل ان القضاء يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف

عد هذه الصورة من جملة ما لا ينفذ لمخالفة الدليل لكن نقل ط عن الهندية حكاية قولين  
**(قولهم والفرق الح)** هذه تفرقة عرفية والافقد قال تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه  
وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينات ولا دليل لهم والمراد انه خلاف  
لادليل له بالنظر للمخالف والافالقائل اعتمد دليلا ثم مسائل الخلاف التي لا ينفذها هي ما تقدمت  
في قوله الا ما خالف كتابا الح ط **(قولهم الاصح نعم)** وقيل انما يعتبر الخلاف في الصدر الاول قال  
في الفتح وعندى ان هذا لا يعول عليه فان صح ان مالك واباحنيفة والشافعي مجتهدون فلا شك  
في كون المحل اجتهاديا والا فلا ولا شك انهم اهل اجتهاد ورفعة ويؤيده ما في الذخيرة خالع الاب  
الصغيرة على صداقها وراه خيرها صح عند مالك وبرى الزوج عنه فلو قضى به قاض نفذ  
وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن ابى الصغيرة زوجها من صغير وقبل ابوه وكبر الصغيران  
وبينهما غيبة منقطعة وقد كان اتزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي ان يبعث الى شافعي  
المذهب ليطلع هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال نعم اه ط قلت والمسئلة الثانية لم أرها  
في الفتح بل ذكر مسئلة غير هاو ذكر عبارة في البحر **(قولهم يوم الموت لا يدخل تحت القضاء)** اى  
لا يقضى به قصدا بأن تنازع الخصمان في يوم موت آخر انه كان في يوم كذا بخلاف ما اذا كان  
المقصود غيره كتقديم ملك احدهما ولذا قال في البرازية فان ادعى الميراث وكل منهما يقول هذا  
لى ورثته من ابى ان فى يدنا لك ولم يؤرخا وأرخا تاريخا واحدا فانصافا وان احدهما سبق فهو  
له عند الامامين وليس فيه القول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان النزاع وقع في تقديم الملك  
قصدا اه وفيها ادعى على آخر ضيعة بانها كانت لفلان وورثتها من اخته فلانة فانت وانوارها  
وبرهن بسمع ولو برهن المطلوب ان فلانة ماتت قبل فلان يعنى مورثها صح الدفع وفيه نظر  
لما تقرر ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء قيل النزاع لم يقع في الموت الجرد فصار كالورثة  
تتازعوا في تقديم موت المورث من المورث الآخر قبله وبعده كابن الابن مع الابن اذ تنازعا في  
تقديم موت ابيه قبل الجد وبعده اه **(قولهم فلو برهن على موت ابيه)** اى بان ادعى شيئا لايه  
وبرهن ان اباه مات وتركه ميراثا وانه مات يوم كذا يرى عن شرح ادب القضاء **(قولهم قضى**  
**بالنكاح)** اى فيجعل لها المصداق والميراث مع الابن لان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء لانه  
لا يتعاقب به حكم لان الميراث لا يستحق بالموت بل بسبب سابق على الموت والنكاح بسبب سابق  
واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء جعل وجود ذلك التاريخ وعدمه سواء ولو عدم تقبل  
البينتان جميعا ويقضى بحق كل واحد منهما لان العمل بهما ممكن فكذا هنا اه يرى عن  
شرح ادب القضاء وفيه عن الحائبة ويقضى لهما القاضي بالمهر والميراث سواء قضى القاضي  
بينه الابن او لا لان القضاء بينه الابن بموت الاب لا بوقت موته لان حكم الموت لا يتعاقب  
بوقت الموت بل فى اى وقت يموت يكون ماله لورثته فصار كأن الابن اتام البينة على موت  
الاب ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة اه **(تانيا)** ذكر الجير الرملى  
فى حاشية البحر من باب دعوى الرجلين اذا كان الموت مستتبسا علم به كل كبر وصغير  
وعالم وجاهل لا يقضى بالخصم ولا يكون بطريق ان القضاء قبل البينة على ذلك الموت

مطلب

يوم الموت لا يدخل تحت  
القضاءوالفرق ان الاول دليلا  
لالتأني وهل اختلاف  
الشافعي معتبر الاصح نعم  
صدر الشريعة (يوم الموت  
لا يدخل تحت القضاء  
بخلاف يوم القتل) فلو برهن  
على موت ابيه في يوم كذا  
ثم برهن امرأة ان الميت  
نكحها بعد ذلك قضى  
بالنكاح

بل بطريق التيقن بكذب المدعى وارجع الى الحاشية من كتاب الشهادة في الفصل الثامن عشر  
 يظهر لك صحة ماقلته اه وياً تى ما يؤيده (قوله لا تقبل) قال في الاجناس وافرقت بينهما بان  
 القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق لازم وببانه ان القتل ظلماً لم يخل عن قصاص  
 اودية وفي قبول بينة المرأة على النكاح في زمان متأخر اسقاط اصل القتل لا يمنع ان يكون  
 مقتولاً في زمان ثم يبقى حياً فيتزوج فكان ثبوت القتل يتضمن حقاً لازماً فلما تضمنت بينة المرأة  
 اسقاط هذا الحق لم يمتد بها ولا كذلك بينة الابن على الموت لان المرأة بينتها لا تتضمن اسقاط  
 حق الابن لان الابن يرث مع المرأة كما يرث اذا انفرد فلم تتعارض البينتان في الارث بين اسقاطه  
 واثباته لذلك لم يمنع قبول بينتها اه وفي البرازية وكذا لو برهن الوارث انه قتل مورثه  
 فبرهن المدعى عليه انه قتله فلان قبل هذا اليوم بزمان يكون دفعا لدخوله تحت القضاء اه  
 يرى (قوله وكذا جميع العقود) كالبيع والهبة والنكاح فانها كالقتل تدخل تحت القضاء  
 فلو برهن انه باعه كذا يوم كذا وبرهن آخر انه باعه بعد ذلك لم تقبل ولو برهن انه باعه قبله يكون  
 دفعا وفي الوالدية ولو اقامت امرأة البينة انه تزوجها يوم النحر بكه ففضى بشهودها ثم  
 اقامت اخرى بينة انه تزوجها يوم النحر بخراسان لا تقبل بينتها لان النكاح يدخل تحت القضاء  
 فاعتبر ذلك التاريخ (قوله الا في مسألة الزوجة الخ) اى فان يوم القتل لا يدخل فيها تحت  
 القضاء وسورتها كافي البجر عن الظهيرة ادعى على رجل انه قتل اباه عمدا بالسيف منذ عشرين  
 سنة وانه وارثه لا وارث له سواء واقام البينة على ذلك فجاءت امرأة ومعها ولد واقامت البينة  
 ان والدها تزوجها منذ خمس عشرة سنة وان هذا ولده منها ووارثه مع ابنه هذا قال ابو حنيفة  
 استحسنت في هذا ان اجيز بينة المرأة راثبة نسب الولد ولا باطل بينة الابن على القتل وكان هذا  
 الاستحسان للاحتياط في امر النسب بدليل انها لو اقامت البينة على النكاح ولم تأت بالولد  
 فالبينة بينة الابن وله الميراث دون المرأة وهذا قول ابى يوسف ومحمد اه لكن قوله ولا باطل  
 بينة الابن على القتل ينافي دعوى الاستثناء وعن هذا قال الحير الرملى في حاشية البحر في اول  
 باب دعوى الرجلين الظاهر ان حرف النفي زائد ولم يذكره في التارخانية حيث قال وابطل  
 بينة الابن على القتل والقياس ان يقضى بينة القتل اه قلت ويستثنى ايضا مسألة اخرى ذكرها  
 في دعوى البحر عن خزانة الاكمل برهن انه قتل ابى منذ سنة وبرهن المشهود عليه ان اباه صلى  
 بالناس الجمعة الماضية قال ابو حنيفة الاخذ بالاحداث اولى اذا كان شياً مشهوراً اه قال  
 الرملى وهذا يقيد به ماضى ايضا وهو قيد لازم لا بد منه حتى لو اشتهر موت رجل عند الناس  
 منذ عشرين سنة فادعى رجل انه اشترى منه داره منذ سنة لا يقبل ثم رأيت ما يشهد به صريحاً  
 في التارخانية في الفصل الثامن في التهاثر لو ادعى المشهود عليه ان الشهود محدودون في قذف  
 من قاضى بلد كذا فأقام الشهود ان القاضى مات في سنة كذا لا يقضى به اذا كان موت القاضى  
 قبل تاريخ شهود المدعى عليه مستفيضاً اه مختصراً فراجع ان شئت اه (قوله من الاول)  
 وهوان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء (قوله ادعياء ميراثنا الخ) قدمناه عن البرازية (قوله  
 برهن الوكيل) اى يقبض المال جامع التصرفين (قوله صبح الدفع) اى اذا برهن المظالم  
 على الموت لانه ينزل به الوكيل فالحكم بالموت هنا لانه بل لاجل العزل (قوله من ابية) اى

ولو برهن على قتله فيه  
 فبرهن ان المقتول نكحها  
 بعده لا تقبل وكذا جميع  
 العقود والمدائن الا في  
 مسألة الزوجة التي معها  
 ولد فانه تقبل بينتها بتاريخ  
 مناقض لما قضى القاضي به  
 من يوم القتل اشباه واستثنى  
 محشوها من الاول مسائل  
 منها ادعياء ميراثنا فلاسبة همما  
 تاريخاً برهن الوكيل على  
 وكالته وحكم بها فادعى  
 المظالم موت الطالب  
 صبح الدفع برهن انه  
 شراه من ابية منذ سنة  
 وبرهن ذواليد على موته  
 منذ سنتين

ابى ذى اليدين (قوله لم تسمع) هو الصواب لان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اه قنية  
من باب دفع الدعاوى اقلت ووجهه انه قضاء بيوم الموت قصدا لان ما تضمنه وهو عدم الشراء  
لا يصح البينة عليه لانه انفى فتمحص قضاء بالموت فلا يصح (قوله وقيل تسمع) وعليه فهمى من  
المستثنيات كما فى البحر (قوله وسره الخ) مرتبط بالمتن والمراد بيان وجه الفرق ولما كان خفيا  
عبر عنه بالسر (قوله من حيث انه موت) اما اذا كان المقصود من ذكره غيره مما تقام عليه  
البينة فيكون هو محل النزاع فيدخل تحت القضاء كمسئلة دعوى الميراث فان المقصود من  
تاريخ الموت تقدم الملك ومسئلة دعوى الوكالة فان المقصود منه انزال الوكيل (قوله فانه من  
حيث هو محل للنزاع) قدمنا وجهه في عبارة الاجناس (قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور)  
قيد بها لانه لو ظهر الشهود عبيدا او كفارا او محدودين في قذف لم ينفذ اجماعا لانها ليست بحجة  
اصلا بخلاف الفساق على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم حجة بحر ثم قال  
وفي القنية ادعى عليه جارية انه اشتراها بكذا فانكر فخلف فنكح ففرض عليه بالنكول محل  
الجارية للمدعى ديانة وقضاء كما في شهادة الزور اه فعلى هذا القضاء بالنكول كالقضاء  
بشهادة الزور اه (قوله ظاهرا وباطنا) المراد بالنفذ ظاهرا ان يسلم القاضي المرأة الى الرجل  
ويقول سلمى نفسك اليه فانه زوجك ويقضى بالنفقة والقسم وبالنفذ باطنا ان يحل له وطؤها  
ويحل لها التمكين فيما بينها وبين الله تعالى ط (قوله حيث كان المحل قابلا الخ) شرطان  
لتنفيذ وياتى في كلام الشارح محترضا (قوله في العقود) اطلقها فشمعل عقود التبرعات قالوا  
وفي الهبة والصدقة روايتان وكذا في البيع باقل من قيمته في رواية لا ينفذ باطنا لان القاضي  
لا يملك انشاء التبرعات في ملك الغير والبيع باقل تبرع من وجه بحر (قوله كبيع ونكاح)  
فلو قضى ببيع امة بشهادة زور حل للمكر وطؤها وكذا لو ادعى على امرأة نكاحا وهي  
جاحدة او بالعكس وقضى بالنكاح كذلك حل للمدعى الوطء ولها التمكين عنده بحر (قوله  
والفسوخ) اراد بها ما يرفع حكم العقد فيشمل الطلاق ومن فروعها ادعت انه طلقها ثلاثا  
وهو ينكر واقامت بينة زور فقضى بالفرقة فتزوجت بآخر بعد العدة حل له وطؤها عند الله  
تعالى وان علم بحقيقة الحال وحل لاحد الشاهدين ان يتزوجها ويطأها ولا يحل للاول وطؤها  
ولا يحل لها تمكينه بحر (قوله لقول على الخ) قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل بلغنا عن على  
كرم الله وجهه ان رجلا اقام عنده بينة على امرأة انه تزوجها فانكرت فقضى له بالمرأة فقالت  
انه لم يتزوجنى فاما اذا قضيت على فخذ نكاحى فقال لا أجده نكاحك الشاهد ان زوجك قال  
وبهذا نأخذ فلو لم ينقذ النكاح بينهما باطنا بالقضاء لما امتنع من تجديد العقد عند طلبها  
ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك تحصينها من الزنا وصيانة مائه اه من رسالة العلامة  
قاسم المؤلف في هذه المسئلة وقوله وبهذا نأخذ دليل لما حكاه الطحاوى من ان قول محمد  
كقول ابى حنيفة (قوله ظاهرا فقط) اى ينفذ ظاهرا لا باطنا لان شهادة الزور حجة ظاهرا  
لا باطنا فينفذ القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحجة درر (قوله وعليه الفتوى) نقله  
ايضا في القهستاني عن الحقائق وفي البحر عن ابى الليث لكن قال وفي الفتوح من النكاح وقول  
ابى حنيفة هو الوجه اه قلت وقد حق العلامة قاسم في رسالته قول الامام بما لا مزيد

مطلب

في القضاء بشهادة الزور

لم تسمع وقيل تسمع وسره  
ان القضاء بالبينة عبارة عن  
رفع النزاع والموت من حيث  
انه موت ليس محلا للنزاع  
ليرفع بآثاره بخلاف القتل  
فانه من حيث هو محل للنزاع  
كما لا يخفى وينفذ القضاء  
بشهادة الزور ظاهرا و  
باطنا حيث كان المحل  
قابلا والقاضى غير عالم  
بزورهم (في العقود)  
كبيع ونكاح (والفسوخ)  
كأقالة وطلاق لقول على  
رضي الله تعالى عنه لتلك  
المرأة شاهدك زوجك  
وقالا وزفر والثلاثة  
ظاهرا فقط وعليه الفتوى  
شربلالية عن البرهان



عليه ثم اورد عليه اشكالا واجاب عنه وعليه المتون (قوله بخلاف الاملاك المرسلة) وهي التي لم يذكر لها سبب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهرا لابطانها لان الملك لا بد له من سبب وليس بعض الاسباب بأولى من البعض لتزاحمها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على القضاء بطريق الاقتضاء وفي النكاح والشراء يتقدم النكاح والشراء تصحيحا للقضاء درر قال في البحر ولو حذف الاملاك لكان اولى ليشمل ما اذا شهدوا بزور بدين لم يبينوا سببه فانه لا ينفذ وفي حكم المرسلة الارث كما يأتي وظاهر اقتضاه عليها انه لا ينفذ باطنا في النسب اجماعا كما في المحيط عن بعض المشايخ ونص الحنفية على انه ينفذ عند أبي حنيفة ففيه روايتان عنه والشهادة بعقوبة الامة كالشهادة بطلاق المرأة وينبغي ان تكون بالوقف كالعقود ولم أر نقلا في الشهادة بان الوقف ملك او بتزوير شرائط الوقف او ان الواقف اخرج فلانا وادخل فلانا زورا اذا اتصل به القضاء وظاهر الهداية ان ما عدا الاملاك المرسلة ينفذ باطنا اذا قلنا بان الوقف من قبيل الاسقاط فهو كالطلاق والعقود اه ملخصا (قوله فظاهرا فقط اجماعا) فلا يحل للمقضي له الوطء والاكل واللبس وحل للمقضي عليه لكن يفعل ذلك سرا والا فسقه الناس بحر (قوله ان كان سببا يمكن انشاؤه) كالبيع والنكاح والاجارة (قوله كالارث) فانه وان كان ملكا بسبب لكنه لا يمكن انشاؤه فلا ينفذ القضاء بالشهود زورا فيه باطنا اتفاقا بحر قال وسيأتي الاختلاف في باب اختلاف الشاهدين في انه مطلق او بسبب والمشهور الاول واختار في الكنتز الثاني (قوله وكما لو كانت المرأة محرمة الخ) هذا محترز قوله حيث كان المحل قابلا له ح فاذا ادعى انها زوجته واثبت ذلك بشهادة الزور وهو يعلم انها محرمة عليه بكونها منكوبة الغير او معتدته او بكونها مرتدة فانه لا ينفذ باطنا اتفاقا لانه وان كان الملك بسبب لكن لا يمكن انشاؤه واما ظاهرا فلا يشك في نفاذه كسائر الاحكام بشهادة الزور في غير العقود والفسوخ وليس المراد بنفاذه ظاهرا حل الوطء له وحل تمكينها منه بل امر القاضي لها به اما الحل فهو فرع نفاذه باطنا وبما قررناه ظهر انه كالارث فافهم (قوله وكما لو علم القاضي الخ) محترز قوله والقاضي غير عالم بزورهم والظاهر انه هنا لا ينفذ ظاهرا كالاي نفذ باطنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم القاضي تأمل (قوله كالتقضاء باليمين الكاذبة) محترز قول المتن بشهادة قالوا لو ادعت ان زوجها بأنها بثلاث فانكر شفعه القاضي خلف المرأة تعلم ان الامر كما قالت لا يسعها المقام معه ولا ان تأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يشكل اذا كان ثلاثا لبعثان المحلية للانشاء قبل زوج آخر وفيما دون الثلاث مشكل لانه يقبل الانشاء واجيب بأنه انما يثبت اذا قضى القاضي بالنكاح وهنا لم يقض به لاعترافهما به وانما ادعت الفرقة زيلعي وفي الخلاصة ولا يحل وطؤها اجماعا بحر قلت والظاهر ان عدم النفاذ هنا في الباطن فقط تأمل (تنبيه) \* اشار المصنف الى ان قضاء القاضي يحل ما كان حراما في معتقد المقضي له ولذا قال في الوالولية ولو قال لها انت طالق البتة فخاصمها الى قاض يراها رجعية بعد الاستخول فقضى بكونها رجعية والزوج يرى انها بائنة او ثلاث فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له المقام معها وقيل انه قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف لا يحل وان رفع الى قاض آخر لا ينتقضه وان كان خلاف رأيه وهذا اذا قضى له فان قضى عليه بالبدوثة او الثلاث

(بخلاف الاملاك المرسلة)

اي المطلقة عن ذكر سبب

الملك فظاهرا فقط اجماعا

لتزاحم الاسباب حتى لو ذكر

سببا معينا فعلى الخلاف

ان كان سببا يمكن انشاؤه

والا لا ينفذ اتفاقا كالارث

وكما لو كانت المرأة محرمة

بمحوعدة اوردت وكما لو علم

القاضي بكنز الشهود

حيث لا ينفذ اصلا

كالتقضاء باليمين الكاذبة

زيلعي ونكاح الفتح

مطلب

مهم المقضي له او عليه يتبع

رأى القاضي وان خالف

رأيه

والزوج لا يراه يتبع رأى القاضى اجماعا وهذا كله اذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عاميا  
اتبع رأى القاضى سواء قضى له او عليه هذا اذا قضى اما اذا افتى له فهو على الاختلاف  
السابق لان قول المفتى فى حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده اه بحر قلت وقوله فلو عاميا المراد  
به غير المجتهد بدليل المقابلة فيشمل العالم والجاهل تأمل قال فى الفتح والوجه عندى قول محمد  
لان اتصال القضاء بالاجتهاد الكائن للقاضى يرجحه على اجتهاد الزوج والاخذ بالراجح  
متعين وكونه لا يراه حلالا انما يمنع من القربان قبل القضاء اما بعده وبعد نفاذه باطنا فلا اه  
(قوله قضى فى مجتهد فيه) اى فى امر يسوغ الاجتهاد فيه بأن لم يكن مخالفا لدليل كاسر بيانه  
وقوله بخلاف رأيه متعلق بقضى وحاصل هذه المسئلة انه يشترط لصحة القضاء ان يكون موافقا  
لرأيه اى لمذهبه بمجتهدا كان او مقلا فلو قضى بخلافه لا ينفذ لكن فى البدائع انه اذا كان مجتهدا  
ينبغي ان يصح ويحمل على انه اجتهد فاداء اجتهاده الى مذهب الغير ويؤيده ما قدمناه عن رسالة  
العلامة قاسم مستدلا بما فى السير الكبير فراجع به ويندفع تعجب صاحب البحر من صاحب  
البدائع واعلم ان هذه المسئلة غير مسئلة اشتراط كون القاضى عالما بالخلاف كما نسبنا عليه سابقا  
(قوله اى مذهبه) اى اصل المذهب كالحنفى اذا حكم على مذهب الشافعى او نحوه او بالعكس  
واما اذا حكم الحنفى بمذهب ابي يوسف او محمد او نحوه من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف  
رأيه درو اى لان اصحاب الامام مقلوا بقول الاقدال به الامام كما وضحت ذلك فى شرح منظومى  
فى رسم المفتى عند قولى فيها

واعلم بأن عن ابي حنيفة ✽ جاءت روايات غدت منيفة  
اختار منها بعضها والباقي ✽ يختار منه سائر الرفاق  
فلم يكن لغيره جواب ✽ كما عليه اقسم الاصحاب

(قوله وابن كمال) قال فى شرحه لم يقل بخلاف رأيه لانيهما ان يكون الكلام فى المجتهد خاصة  
وليس كذلك (قوله لا ينفذ مطلقا الخ) قال فى الفتح لو قضى فى المجتهد فيه ناسيا لمذهبه مخالفا  
لرأيه نفذ عند ابي حنيفة رواية واحدة وان كان عامدا ففيه روايتان وعندهما لا ينفذ فى  
الوجهين اى وجهى النسيان والعمد والفتوى على قولهما وذكر فى الفتاوى الصغرى  
ان الفتوى على قوله فقد اختلف فى الفتوى والوجه فى هذا الزمان ان يفتى بقولهما لان التارك  
لمذهبه عمدا لا يفعله الا لهوى باطل لا قصد جميل واما الناسى فلان المقلد ماقلده الا ليحكم  
بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله فى القاضى المجتهد فاما المقلد فاما لواه ليحكم بمذهب ابي حنيفة  
فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه قال فى الشرنبلالية عن البرهان  
وهذا صريح الحق الذى يعرض عليه بالنواجز اه وقال فى النهر وادعى فى البحر ان المقلد  
اذا قضى بمذهب غيره او برواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ واقوى ما تمسك به مافى البرازية  
اذا لم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى على خلاف مذهبته نفذ وليس لغيره نقضه وله  
نقضه كذا عن محمد وقال الثانى ليس له نقضه اه وما فى الفتح يجب ان يعمل عليه فى المذهب  
وما فى البرازية محمول على رواية عنهما اذ قصارى الامر ان هذا منزل منزلة الناسى لمذهبه وقدم  
عنهما فى المجتهد انه لا ينفذ فالمقلد اولى اه مافى النهر ويأتى قريبا ما يؤيده (قوله من ليس

مطلب  
فى قضاء القاضى بغير مذهبه

مطلب  
حكم الحنفى بمذهب ابي  
يوسف او محمد حكم بمذهبه

(قضى فى مجتهد فيه  
بخلاف رأيه) اى مذهبه  
تجمع وابن كمال (لا ينفذ  
مطلقا) ناسيا او عامدا  
عندهما والائمة الثلاثة  
(وبه يفتى) مجمع ووقاية  
وملتقى وقيل بالتفاد يفتى  
وفى شرح الوهبانية  
لشرنبلالى قضى من ليس

مجتهدا) وبكذا المجتهد كما مر في كلام الفتح (قوله لا ينفذ اتفاقا) هذا مبنى على إحدى الروايتين عن الإمام في العامد أما على رواية النفاذ فلا تصح حكاية الاتفاق (قوله لكونه معزولا عنه) أي عن غير ما قيد به قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية محل الخلاف فيما إذا لم يقيد عليه السلطان القضاء بصحيح مذهب والافلاخلاف في عدم صحة حكمه بخلافه لكونه معزولا عنه اهـ قلت وتقييد السلطان له بذلك غير قيد لما قاله العلامة قاسم في تصحيحه من أن الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الإجماع اهـ وقال العلامة قاسم في فتاواه وليس للقاضي المقلد أن يحكم بالضعيف لأنه ليس من أهل الترجيح فلا يبدل عن الصحيح إلا لضعف غير جليل ولو حكم لا ينفذ لأن قضاءه قضاء بغير الحق لأن الحق هو الصحيح وما وقع من أن القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاء المجتهد كما بين في موضعه اهـ وقال ابن العرس وأما المقلد المحض فلا يقضى إلا بما عليه العمل والفتوى اهـ وقال صاحب البحر في بعض رسائله أما القاضي المقلد فليس له الحكم إلا بالصحيح المفتى به في مذهبه ولا ينفذ فتاؤه بالقول الضعيف اهـ ومثله ما قدمه الشارح أول كتاب القضاء وقال وهو المختار للفتوى كما بسطه المصنف في فتاويه وغيره وكذا ما نقله بعد أسطر عن الملتقط (قوله وقد غيرت بيت الوهبانية) وهو

ولو حكم القاضي بحكم مخالف \* مقلده ماصح أن كان يذكر

وبعضهم أن كان سهوا أجازاه \* عن الصدر لأعن صاحبيه يصدر

وقد أفاد كلام الوهبانية الخلاف فيما إذا قضى به ساهيا أي ناسيا مذهبه وأنه لا خلاف فيما إذا كان ذا كرا وهذا على إحدى الروايتين عن الإمام كما علمت ولما كان المعتمد المفتى به ما ذكره المصنف في المتن من عدم النفاذ أصلا أي ذا كرا أو ناسيا غير الشارح عبارة النظم جازما بما هو المعتمد فافهم لكن الأولى كما قال السائحاني تغيير الشطر الثاني هكذا \* المعتمد في رأيه فهو مهدر (قوله قلت وأما الأمير الخ) الذي رأيت في سير التارخانية قال محمد وإذا أمر الأمير العسكر بشئ كان على العسكر أن يطيعوه إلا أن يكون المأمور به معصية اهـ فقول الشارح نفذ أمره بمعنى وجب امتثاله تأمل وقد منان السلطان لو حكم بين اثنين فالصحيح تفاده وفي البحر إذا كان القضاء من الأصل ومات القاضي ليس للأمير أن ينصب قاضيا وإن ولي عشرها وخراجها وان حكم الأمير لم يميز حكمه الخ وفي الأشباه قضاء الأمير جائز مع وجود قاضي البلد إلا أن يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط اهـ والحاصل أن السلطان إذا نصب في البلدة أميرا وفوض إليه أمر الدين والدنيا صح قضاؤه وأما إذا نصب معه قاضيا فلا لأنه جعل الأحكام الشرعية للقاضي لا للأمير وهذا هو الواقع في زماننا ولذا قال في البحر أول كتاب القضاء سئلت عن تولية الباشا بالقاهرة قاضيا ليحكم في حادثة خاصة مع وجود قاضيه المولى من السلطان فأجبت بعدم الصحة لأنه لم يفوض إليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح اهـ (قوله كما قدمناه) أي في أول الكتاب في بحث رسم المفتى (قوله ولا يقضى على غائب) أي بالينة سواء كان غائبا وقت الشهادة أو بعدها وبعد التزكية وسواء كان غائبا عن المجلس أو عن البلد وأما إذا أقر عند القاضي فيقضى عليه وهو غائب لأن له أن يظعن في الينة دون الإقرار ولأن القضاء بالإقرار قضاء إعانة وإذا أنفذ القاضي إقراره سلم إلى المدعى حقه عينا كان أو ديناً

مطلب  
الحكم والفتوى بم  
مرجوح خلاف الا

مجتهدا كنفية ز  
بخلاف مذهبه  
لا ينفذ اتفاقا وكذا  
عندها ولو قيدت  
بصحيح مذهب ك  
تقيد بلا خلاف ا  
معزولا عنه انتهى  
غيرت بيت الوه  
فقلت \* ولو حكم ا  
بحكم مخالف \*  
ماصح أصلا يسطر  
وأما الأمير فتى  
فصلا بمجتهديه نفذ  
قدمناه عن سير الت  
وغيرها فليحفظ  
يقضى على غائب

مطلب  
في أمر الأمر و

مطلب  
في القضاء على ا

او عقارا الا أنه في الدين يسلم اليه جنس حقه اذا وجد في يد من يكون مقرأ بأنه مال الغائب المقر ولا يبيع في ذلك العرض والعقار لان البيع قضاء على الغالب فلا يجوز بحر عن شرح الزيادات للعتابي لكن في الخامس من جامع الفصولين عن الحائفة غاب المدعى عليه بعد ما برهن عليه او غاب الوكيل بعد قبول البيعة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة لا يحكم بها وقال ابو يوسف يحكم وهذا ارفق بالناس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله او على الوكيل ثم حضر موكله يقضى بتلك البيعة وكذا يقضى على الوارث بيعة قامت على مورثه (قوله اي لا يصح) ما في الفتح من ان حضرة الخصم ليتحقق انكاره شرط لصحة الحكم بحر (قوله بل ولا ينفذ) هذه العبارة غير محررة لان في الصحة يستلزم في النفاذ وايضا قالكم صحيح وانما الخلاف في نفاذه بدون تنفيذ قاض آخر كما افاده ح ولذا فسر في البحر كلام الكثر بعدم الصحة ثم قال والاولى ان يفسر بعدم النفاذ لقولهم اذا نفذ قاض آخر يراه فانه ينفذ ثم ذكر اختلاف التصحيح وسيأتي في كلام الشارح (قوله كوكيله) اطلقه فشمع ما اذا كان وكيله في الخصومة والدعوى او وكيله للقضاء كما اذا اقيمت البيعة عليه فوكل يقضى عليه ثم غاب كما في القنية بحر (قوله ووصيه) اي وصي الميت فان الميت طائب ووصيه قائم مقامه حقيقة ويجوز عود الضمير الى الصغير المعلوم من المقام فانه في حكم الغائب وشمل وصي الوصي ولو قال كوكيله لكان اولى ليشمل الاب والجد (قوله انما يحكم على الغالب والميت) ترك الوقف ويظهر لي انه يحكم على الواقف فيما يتعلق به وعلى الوقف فيما يتعلق به سائحا (قوله ينتصب خصما عن الباقيين) اي فيما للميت وعليه لكن اذا كان في عين فلا بد من كونها في يده فلو ادعى عينا من التركة على وارث ليست في يده لم تسمع وفي دعوى الدين ينتصب احدهم خصما وان لم يكن في يده شيء بحر وفيه من متفرقات القضاء انه ينتصب احدهم عن الباقي بشرط ثلاثة كون العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان يصدق الغائب انها ارث عن الميت اه وقدمنا تمام الكلام على ذلك في كتاب الوقف وأفاد الخير الرملي في حاشيته على جامع الفصولين ان اشتراطهم كون العين في يد المدعى عليه يشمل ما لو كان المدعى بعض الورثة على بعض فتسمع الدعوى بشراء الدار من المورث وهي واقعة الفتوى اه (قوله وكذا احد شريكي الدين) اي هو خصم عن الآخر في الارث وفاقا وكذا في غيره عندهما لا عند ابي حنيفة وقوله قياس وقولهما استحسان ثم على قولهما الغائب لو صدق الحاضر ان شاء شاركه فيما قبض او اتبع المطاوب بنصيبه جامع الفصولين ومقتضاه ان الدين للمدعى وشريكة واما الدعوى بدين لو احد على اثنين فذكر قبله ما حاصله انه يقضى به عليهما عنده في رواية وفي رواية وهي قول ابي يوسف يقضى بنصفه على الحاضر ثم قال يحتمل ان يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف الروايات في جواز الحكم على الغائب (قوله واجنبي) اي من ليس وارثا ولا وصيا وقوله بيده مال اليتيم الذي في البحر مال الميت وصورتها ما في جامع الفصولين وهب في مرض موته جميع ماله او وصى به فمات ثم ادعى رجل ديناً على الميت قيل تسمع بينته على من بيده المال وقيل يجعل القاضي خصما عنه اي عن الميت ويسمع عايله بيته فظهر ان فيه اختلاف المشايخ (قوله وبعض الموقوف عليهم) لما في القنية وقصة بين اخوين مات احدهما وبقي الوقف في يد

اي لا يصح بل ولا ينفذ على المفتي به بحر (الا بحضور نائبه) اي من يقوم مقام الغائب (حقيقة كوكيله ووصيه ومتولى الوقف) أفاد بالاستثناء ان القاضي انما يحكم على الشائب والميت لا على الوكيل والوصي فيكتب في السجل انه حكم على الميت وعلى الغائب بحضرة وكيله وبحضرة وصيه جامع الفصولين وأفاد بالكاف عدم الحصر فان أحد الورثة كذلك ينتصب خصما عن الباقيين وكذا احد شريكي الدين واجنبي بيده مال اليتيم وبعض الموقوف عليهم

مطالب

فيمن ينتصب خصما عن غيره

اي لو الوقف ثابتا

في بابه (او) نائبه ( كوصى ) نصبه ( الة خريج المسخر كسب ) حكمها بأن يكون ( على الغائب سببا ) فلو شري امته ثم اد مولاها زوجها م الغائب واراد رده الزواج لم يقبل لا طلقها وزال الع كمال ( ما يدعى على ا مثاله ( كما اذا ) اذ في يد رجل و ) المدعى ( على ذى ) اشترى ( الدار ) الغائب ( فحكم ) ( على ) ذى اليد ( كان ) ذلك ( ح ) الغائب ( ايضا ) حضر وانكر لم الشراء من الما الملكية لا محالة كثيرة ذكر منه تسعا وعشرين ما يدعى على العا ما يدعى على ا - اذا ادعى عبد انه عاق عتقه بته زياد وبرهن عا بغيبة زيد معاليه مسائل التي فيها على الغائب

الحى وأولاد الميت فأقام الحى بينة على واحد من أولاد الاخ ان الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل وينتصب خصما عن الباقي ثم قال وقف بين جماعة تصح الدعوى من واحد منهم أو وكيله على واحد منهم أو وكيله اذا كان الوقف واحدا وتماه في البحر ( قول له اي لو الوقف ثابتا ) اما اذا لم يكن ثابتا وأراد اثبات انه وقف فلا قدمنا في الوقف تقرير هذه المسئلة بأنهم وجهه وذكرنا هناك مسائل اخرى ينتصب فيها البعض خصما عن غيره ( قول له خرج المسخر ) هو من ينصبه القاضي لسماع الدعوى على الغائب ( قول له كايحي ) اي قريبا اي مماثلا لما يأتي من تقييده بغير الضرورة ( قول له أو حكما ) اي بأن يكون قيامه عنه حكما لا مراملا ففتح ( قول له سببا لا محالة ) اي لا تحول له عن السببية فأحتز بكونه سببا عما يكون شرطا وسند كره المصنف وبقوله لا محالة عما يكون سببا في حال دون حال وعما لا يكون سببا الا بالبقاء الى وقت الدعوى فما يكون سببا في حال دون حال يقبل في حق الحاضر دون الغائب وبيانه في مسئلتين الوكيل بنقل العبد الى مولا أو بنقل المرأة الى زوجها فاذا برهن العبد انه حرره أو المرأة انه طلقها ثلاثا يقبل في حق قصر يدا الحاضر لافي ثبوت العتق أو الطلاق فان المدعى هنا على الغائب وهو العتق أو الطلاق ليس سببا لا محالة لما يدعى على الحاضر وهو قصر يده بانعزاله عن الوكالة لانه قد يتحقق العتق والطلاق بدون انعزال وكيل بان لا يكون هناك وكالة اصلا وقد يتحقق موجبا للانعزال بأن كان بعد الوكالة فليس انعزال الوكيل حكما أصليا للطلاق والعناق فمن حيث انه ليس سببا لحق الحاضر في الجلة لا يكون الحاضر خصما عن الغائب ومن حيث انه قد يكون سببا قبلنا البينة في حق الحاضر بقصر يده وانعزاله واما ما لا يكون سببا الا بالبقاء الى وقت الدعوى فلا يقبل مطلقا وبيانه في مسائل منها ما لو برهن المشتري فاسدا على البيع من غائب حين اراد البائع ففسخ البيع للفساد لا يقبل في حق الحاضر في الفسخ ولا في حق الغائب في البيع لان نفس البيع ليس سببا لبطالان حق الفسخ لجواز انه باع من الغائب ثم فسخ البيع بينهما وان شهدوا ببقاء البيع وقت الدعوى لا يقبل لانه اذا لم يكن خصما في اثبات نفس البيع لم يكن خصما في اثبات البقاء لان البقاء تبع للابتداء وتماه في الفتح وغيره ( قول له فلو شري امته ) فراجع على قوله لا محالة فكان الاولى ذكره عند قول المصنف ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا بان يقول بخلاف ما لو شري امته اية بخلاف ما لو كان ما يدعى على الغائب شرطا الخ ليكون ذكره محترزا القيود في محل واستد ( قول له يقبل ) اي برهانه لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعى شيان الرد بالميب على الحاضر والتمسك على الغائب والثاني ليس سببا الاول الا باعتبار البقاء لجواز ان يكون تزوجها ثم طلقها وان برهن على البقاء اي انها امراته له حال لا يقبل ايضا لان البقاء تبع للابتداء ففتح ( قول له مثاله ) لا حاجة اليه لا غناء الكاف عنه اهرح ( قول له من فلان الغائب ) زاد في الفتح وهو ملكها اي لان مجرد الشراء لا يثبت الملك لا يشتري لاحتمال كونها لغير البائع وهو ففسخ ( قول له لان الشراء من المالك ) هذا هو المدعى على الغائب ( قول له سبب الملكية ) اي والملكية هنا هي المدعى على الحاضر ( قول له تسعا وعشرين ) قال في المنع وفي المجتبى بعد ان علم بسلامة ( شرط ) كل من ادعى عليه حق لا يثبت عليه الا بالبقاء على الغائب فالقضاء على الحاضر قضاء على الغائب وتظهر ثمرته في مسائل منها اقام بينة

ان له على فلان الغائب كذا وان هذا كفيل عنه بأمره يقضى على الغائب والحاضر لانهما  
 كالمعاوضة ولو لم يقل بأمره لا يقضى على الغائب \* ومنها لو أقام بينة انه كفيل بكل ماله على  
 فلان وان له على فلان الف كانت قبل الكفالة يقضى على الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى  
 الكفالة بأمره بخلاف الاولى لان الكفالة المطلقة لا توجب المال على الكفيل ما لم توجبه  
 على الاصيل فصار كأنه علق الكفالة بوجوب المال على الاصيل فانتصب عن الغائب خصما  
 \* ومنها ان القاذف اذا قال انا عبد لفلان فلاحد على فأقام المقذوف بينة ان فلانا اعتقه حد  
 وكان قضاء على الغائب بالعق \* ومنها لو قال له يا ابن الزانية فقال القاذف امه أمة فلان فاقام  
 المقذوف بينة انها بنت فلان القرشية يحكم بالنسب ويحد \* ومنها لو أقام بينة انه ابن عم الميت  
 فلان وان الميت فلان بن فلان يحتجهم الى اب واحد وانه وارثه فحسب قضي بالميراث والنسب  
 على الغائب \* ومنها لو أقام بينة ان ابوى الميت كانا مملوكين اعتقهما ثم ولد لهما هذا الولد ومات  
 وانه مولاه ووارثه قضي بالولاء وكان قضاء بالولا على الابوين وحرية المولودين بعد عتقهما  
 \* ومنها لو قال لداث العبد المأذون ضمننت لدينك عليه ان اعتقه مولاه فاقام بينة عليه ان مولاه  
 اعتقه بعد الضمان والعبد والمولى غائبان يقضى بالضمان وكان قضاء بالعق للغائب وعلى  
 الغائب \* ومنها لو قال المشهود عليه الشاهد عبد فاقام المدعى أو الشاهد بينة ان مولاه اعتقه  
 قبل الشهادة \* ومنها لو ادعى شيئا في يد رجل انه اشتراه من فلان وأقام بينة يقضى له بالملك  
 والشراء من فلان \* ومنها ما لو قذف عبدا فاقام المقذوف بينة ان مولاه كان اعتقه وادعى كمال  
 الحد \* ومنها ما لو أقام العبد المشتري بينة ان البائع كان اعتقه او رجل آخر اعتقه وهو يملكه  
 \* ومنها ما لو قال لرجل ما بايعت فلانا فعلى فاقام الرجل بينة على الضامن انه باع فلانا عبده بألف  
 \* ومنها ما لو أقام بينة على رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان وانا شفيعها \* ومنها ما لو قال لرجل  
 على الف فاقضها فاقام المأمور بينة انه قضاها يقضى بقض الغائب والرجوع على الآخر \* ومنها  
 ما لو قال لغيره الذي في يدي لفلان فاشترى لي واقتد الثمن فاقام المأمور بينة انه فعل ذلك \* ومنها  
 ما لو قال لرجل اضمن لهذا ما داني فضمن فاقام الضمين بينة ان فلانا دايك كذا وانى قضيت  
 عنك \* ومنها الكفيل بأمره اقام بينة على الاصيل انه اوفى الطالب \* ومنها ما لو اقام بينة على ان له  
 على فلان الف وانه احال بما عليه \* ومنها لو اقام بينة على رجل انه كان لفلان عليك الف  
 أحلته بهاعلى واديتها اليه ومنها ما لو طالب البائع المشتري بالثمن فاقام هو بينة انه احواله بالثمن  
 على فلان \* ومنها ما لو قال لرجل ان جنى عليك فلان فانا كفيل بنفسه فاقام بينة انه جنى عليه  
 فلان ومنها ما لو اقام بينة على رجل في يده دار انها له فاقام ذواليد بينة ان فلانا وهبها له  
 وسلم او اودع او باع \* ومنها ما لو اقام ذواليد بينة ان المدعى باعها من فلان وقبضها تبطل بينة  
 المدعى ويلزم الشراء الغالب \* ومنها ما لو قال ذواليد او دعني فلان فطالب المدعى تخليفه به  
 فنكل فنقض عليه نفذ على فلان \* ومنها ما لو قال وصل الى من زيد وكيل فلان بأمره او من فاصب  
 منه وحلف المدعى ما يعلم دفع زيد فقضى عليه نفذ على فلان \* ومنها ما لو اقام بينة على عبد ان  
 مولاه اعتقه وانه قطع يده بعد ذلك او استدان منه او اشترى منه او باع منه \* ومنها ما قيل انه  
 لو قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق فأقامت بينة على الحاضر ان فلانا طلق امرأته



\* ومنها ما لو اقام الحاضر على القتال بينه ان الولي الغائب قد عفا فتقبل البيعة في جميع هذه  
 الصور ويتضمن القضاء على الحاضر القضاء على الغائب فيها اهـ ح (قوله لا يقبل) لان  
 الشرط ليس باصل بالنسبة الى المشروط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء  
 فاستأنى ط قلت والمتبادر من اطلاقهم انه لا يقبل في حق الحاضر ولا في حق الغائب ويؤيده  
 ما في البحر عن جامع الفصولين علق طلاقها بتزوج عليها فبرهنت انه تزوج عليها فإلانة الغائبة  
 عن المجلس هل تسمع حال الغيبة فيه روايتان والاصح انها لا تقبل في حق الحاضرة والغائبة  
 فلا طلاق ولا نكاح اهـ لكن نقل عنه عقبه قرأ آخر وهو ادعت عليه انه كفل بمهرها عن  
 زوجها لو طلقها ثلاثا وانه طلقها ثلاثا فافر المدعى عليه بالكفالة وانكر العلم بوقوع الثلاث  
 فبرهنت به يحكم لها بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب اهـ والظاهر انه خلاف الاصح  
 بقريته قوله والاصح انها لا تقبل الخ (قوله في الاصح) مقابله ما حكاه في الفتح عن بعض  
 المتأخرين كفخذ الاسلام والاوزجندى انهم اختلفوا فيه بانتصاب الحاضر خصما اى فالشرط  
 عندهم كالسبب ويقابله ايضا ما ذكرناه آفان من قبولها في حق الحاضر لا الغائب (قوله يقبل  
 لعدم ضرر الغائب) وذكر في الفتح انه ليس في هذا قضاء على الغائب بشئ اذ ليس فيه ابطال  
 حق له اهـ اى لان دخول الغائب الدار لا يترتب عليه حكم لكن قال ط لو كان الغائب علق  
 طلاق امرأته بدخول الدار فالظاهر انه في حكم الاول لازوم الضرر اهـ (قوله ومن حيل  
 اثبات العلق الخ) هي من جملة الصور التسع والعشرين المارة (قوله ومن حيل الطلاق  
 الخ) الاولى اسقاطه لقول البحر واما حيل اثبات طلاق الغائب فكذلك اعلى الضعيف من ان الشرط  
 كالسبب قال في جامع الفصولين ومع هذا لو حكم بالحرمة نفذ لاخلاف المشايخ اهـ قات  
 يعنى اذا كان الحاكم مجتهدا اما المقلد فلا يصح حكمه بالضعيف كما ذكرناه سابقا نعم نقل في  
 البحر بعد هذا عن الخلاصة الطريق في اثبات الرضائية ان يعاق وكالة بدخوله فيتنازعان في  
 دخوله فيشهد الشهود فيقضى بالوكالة وبدخوله اهـ قال في البحر وعليه فاثبات طلاق معاق  
 بدخول شهر حيلة فيه ولو كان الزوج غائبا لان هذا ليس من قبيل الشرط لانه لا بد ان يكون  
 فعل الغائب وكذا اثبات ملك أو وقف او نكاح فيعلق وكالة بملك فلان ذلك الشئ أو بوقفية  
 كذا او يكون فلانة زوجة فلان ويدعى الوكيل فيقول الخصم وكانتك معلقة بما لم يوجد  
 فيقول الوكيل بل هي منجزة لتعلقها بكائن وبرهن على الملك ونحوه ولا يعلق بفعل الغائب كأن  
 نكح ان وقف ان طلق ان ملك هذا ما ظهر لي اهـ ملخصا قلت وفيه نظر لان المانع اثبات  
 الضرر بالغائب قال في الفتح الاصل ان ما كان شرطا لثبوت الحق للحاضر من غير ابطال حق  
 للغائب قبلت البيعة فيه اذ ليس فيه قضاء على الغائب وما تضمن ابطالا عليه لا تقبل اهـ فعلم  
 ان المناط ابطال حق الغائب سواء كان الشرط فعلة او لا فلا فرق بين كون الشرط ان نكح  
 أو ان كانت منكوحته فتتبرع هذه المسائل على ما في الخلاصة غير ظاهرا اذا فيها ليس فيه  
 حكم على غائب اصلا بخلاف هذه المسائل فان فيها الحكم على الغائب ابتداء بما يتضرر به  
 ولو ملكا فانه قد يازم منه ضرر واضع اليد المدعى انه ملكه وغير ذلك فتدبر (قوله ومن اراد  
 ان لا يزني الخ) ان كانت هذه الحيلة صدقا فلا وجه لتسميتها حيلة ولا لقوله ومن اراد ان لا يزني

(لا يقبل في الا  
 اذا كان فيه ابطال  
 الغائب) فلو لم يكن  
 اذا علق طلاق امر  
 بدخول زيد الدار  
 لعدم ضرر الغائب و  
 حيل اثبات العلق  
 الغائب ان يدعى المش  
 عليه أن الشاهد عبد  
 فبرهن المدعى ان ما  
 الغائب اعتقه تقبل و  
 حيل الطلاق حيلة الك  
 بمهرها معلقة بطلا  
 ودعوى كفالته ب  
 العدة معلقة بالطلاق  
 اراد ان لا يزني الخ  
 ما في دعوى البزاية ا  
 عليها ان زوجها العا  
 طلقها وانقضت عد  
 وتزوجها فاقرت بز  
 الغائب وانكرت طلاقا

وصنيعه يوم ان ذلك سائق كذبا وليس كذلك بل مثله من اكبر الكبائر ط فالصواب اسقاط  
 هذه العبارة والاقتصار على عبارة البرازية كما فعل في البحر على ان في حجة هذا الفرع كلاما  
 نذكره عقبه (قوله فبرهن عليها بالطلاق) اي وبأنه تزوجها بعد العدة كما هو ظاهر (قوله يقضى  
 عليها انها زوجة الحاضر) اي ويقضى على الغائب بالطلاق كما يدل عليه ما بعده قلت لكن  
 تقدم ان القضاء على الغائب انما يصح اذا كان سببا لما يقضى على الحاضر لاحالة ولا شك  
 ان طلاق الغائب ليس كذلك لان التزوج قد يكون بدون طلاق كالولم تكن زوجة احد وانما  
 ما قدمناه عند قوله سببا لاحالة يظهر لك حقيقة الامر (قوله ولا يحتاج الخ) قال الخبير الرملي  
 وفي جامع الفصولين خلافة (قوله ولو قضى على غائب الخ) اي قضى من يرى جوازه كشافى  
 لاجماع الحنفية على انه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح ادب القضاء كذا  
 حقه في البحر والحاصل انه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب وانما الخلاف في  
 انه لو قضى به من يرى جوازه هل ينفذ بدون تنفيذ اولاد من امضاء قاض آخر ورأيت نحوه  
 هذا منقولا عن اجابة السائل عن بعض رسائل العلامة قاسم وبه ظهر ان قول المصنف فيما  
 مر ولا يقضى على غائب بيان لحكم المذهب عندنا وقوله هنا ولو قضى الخ حكاية للخلاف في  
 النفاذ وعدمه قلت بقي ما لو قضى الحنفى بذلك ولا يخفى انه يأتى فيه الكلام المار فيما لو قضى  
 في مجتهد فيه بخلاف رأيه وما فيه من التفصيل واختلاف التصحيح فعلى قول من رجح الجواز  
 لا يبقى فرق بين الحنفى وغيره وعلى هذا يحمل ما صرح به في الفتية من انه لا يشترط في نفاذ  
 القضاء على الغائب ان يكون من شافى وبه اندفع ما اورده الرملي والمقدسى على صاحب  
 البحر حيث خصه بمن يرى جوازه كما ذكرنا واندفع ايضا ما يتوهم من المناقاة بين ما ذكره  
 الصدر الشهيد وما في الفتية هذا ما ظهر لي قد بره لكن استظهر في البحر بعد ذلك تخصيص  
 الخلاف في النفاذ وعدمه بالحكم للمنفقود لا مطلق الغائب واستدل بمسألة في الحائنة  
 ونازعه الرملي بأنها لا تدل على مدعاه بل الظاهر من كلامهم التعميم اه وقال في جامع  
 الفصولين قد اضطرب آراؤهم وبينهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم يتقل عنهم  
 أصل قوى ظاهر يبنى عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندي ان يتأمل في  
 الوقائع ويحتاط ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتى بحسبها جوازا او فسادا مثلا لو طلق  
 امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يعجز عن احضاره أو عن  
 ان تسافر اليه أو وكلها لبعده أو لما نزع آخر وكذا المديون لو غاب وله نقد في البلد أو نحو  
 ذلك ففي مثل هذا لو برهن على الغائب وغلب على ظن القاضي انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه  
 فيدبى ان يحكم عليه وله وكذا للمنفق ان يفتى بجوازه دفعا للحرج والضرورات وصيانة  
 للحقوق عن الضياع مع انه مجتهد فيه ذهب اليه الأئمة الثلاثة وفيه روايتان عن اصحابنا  
 وينبى ان ينصب عن الغائب وكيل يعرف انه يرأى جانب الغائب ولا يضرط في حقه اه  
 وأقره في نور العين قلت ويؤيده ما يأتى قريبا في المسخر وكذا ما في الفتى من باب المنفقود لا يجوز  
 القضاء على الغائب الا اذا رأى القاضي مصلحة في الحكم له وعليه حكم فانه ينفذ لانه مجتهد  
 فيه اه قلت وظاهره ولو كان القاضي حنفيا ولو في زماننا ولا ينافى ما مر لان تجوز هذا

فبرهن عليها بالطلاق  
 يقضى عليها انها زوجة  
 الحاضر ولا يحتاج الى اعادة  
 البينة اذا حضر الغائب  
 (ولو قضى على غائب  
 بلا نائب ينفذ) في اظهر  
 الروايتين عن اصحابنا  
 ذكره مثلا خسر وفي باب  
 خيار العيب

للمصلحة والضرورة (قوله وقيل لا ينفذ) أي بل يتوقف على إضاء قاض آخر كافي البحر  
 (قوله ورجح في الفتح الخ) ليس قولنا التابل هو القول الثاني كما علمت وهذا مبني على أن نفس القضاء  
 مجتهد فيه كقضاء محدود في قذف بعد توبته والاول مبني على أن المجتهد فيه سبب القضاء وهو  
 أن هذه البيئة هل تكون حجة للقضاء بلا خصم حاضر أم لا فإذا قضى بها نفذ كالوقضي بشهادة  
 المحدود في قذف بعد توبته (قوله والمعتمد الخ) مقابله قول خواهر زاده بجواز لأنه أفني  
 بجواز القضاء على الغائب وهو عين القضاء على الغائب بحرقه أيضا وتفسير المستخرجات  
 ينصب القاضي وكلا عن الغائب ليسمع الخصومة عليه وشرطه عند المسائل به أن يكون  
 الغائب في ولاية القاضي (قوله وهي في خمس) لم يذكر الرابعة في البحر بل زادها الشارح  
 (قوله اشترى بالخيار) أي وأراد الرد في المدة فاختفى البائع فطلب المشتري من القاضي أن ينصب  
 خصما عن البائع ليرده عليه وهذا أحد قولين عزاهما في جامع الفتاوى إلى الخاتمة لكنه  
 قدم هذا عادة قاضيخان تقديم الأشهر (قوله اختفى المكفول له) صورته كفل بنفسه على أنه  
 أن لم يوافق به غدا فدينه على الكفيل فغاب الطالب في القذف فلم يجده الكفيل فرفع الأمر إلى  
 القاضي فنصب وكلا عن الطالب وسلم إليه المكفول عنه يرا وهو خلاف ظاهر الرواية إنما  
 هو في بعض الروايات عن أبي يوسف قال أبو الليث لو فعل به قاض علم أن الخصم تغيب لذلك فهو  
 حسن جامع الفصولين قلت ما قاله أبو الليث توفيق بين الروايتين لكن ما ذكره من الصحيح  
 في المسئلة التالية لهذه ينبغي إجراؤه في رواية أبي يوسف إذا لفرق يظهر بين المسائلين تأمل  
 (قوله حلف ليوفيه اليوم الخ) بأن علق المديون العلق أو الطلاق على عدم قضاءه اليوم ثم  
 غاب الطالب وخاف الخائف الخنث فان القاضي ينصب وكلا عن الغائب ويدفع الدين إليه  
 ولا يحنث الخائف وعليه الفتوى بحر عن الخاتمة وفي حاشية مسكبين عن الشيخ شرف  
 الدين الغزي أنه لا حاجة إلى نصب الوكيل لقبض الدين فإنه إذا دفع إلى القاضي برقي يمينه على  
 المختار المفتي به كافي كثير من كتب المذهب المعتمدة ولو لم يكن ثمة قاض خنث على المفتي به  
 (قوله فتبينت) أي لا يقع الطلاق عليه فإنه ينصب من قبض لهما ط (قوله الخاتمة  
 الخ) ذكر في شرح أدب القاضي لو قال رجل للقاضي لي على فلان حق وقد نوارى عني في منزله  
 فالقاضي يكتب إلى الوالي في إحضاره فإن لم يفتقر به وسأل الطالب الختم على بابته أن أي شاهدين  
 أنه في منزله وقال رأيتاه منذ ثلاثة أيام أو أقل ختم عليه لا أن زاد على ثلاث والصحيح أنه  
 مفوض إلى رأي الحاكم فإذا ختم وطلب المدعى أن ينصب له وكلا بعث القاضي إلى داره  
 رسولا مع شاهدين ينادي بحضورتهما ثلاثة أيام في كل يوم ثلاث مرات بافلان بن فلان  
 أن القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان مجلس الحكم والانصبت لك وكلا وقبالت بيبته  
 عليك فإن لم يخرج نصب له وكلا وسمع شهود المدعى وحكم عليه بحضور وكيله أم لم يسمع  
 (قوله خاتمة) لم أر هذه العبارة في الخاتمة في هذا المجلد (قوله أنه قول الكل) أي النصب  
 عن الخصم المتواري وهو الذي تعطيه عبارة الكمال (قوله وإن القاضي الخ) الذي في شرح  
 الأدب هو ما ذكرناه من تفويض المدة إلى القاضي في رؤية الشاهدين للمفتي لافي مدة الختم  
 والذي في شرح الوهبانية مثل ما ذكرناه انما (قوله ولا يبيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي

في القضاء على المسخر  
 (وقيل لا) ينفذ ورجح  
 غير واحد والنية والبراز  
 ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى  
 ورجح في الفتح توقفه على  
 إضاء قاض آخر وفي  
 البحر والمعتمدان التوقف  
 على المسخر لا يجوز  
 الضرورة وهي في خمس  
 مسائل \* اشترى بالخيار  
 فتواري \* اختفى المكفول  
 له \* حلف ليوفيه اليوم  
 فتبين الدائن \* جعل  
 امرأها بيدها أن لم تصل  
 نفقتها ففقيت الخاتمة إذ  
 تواري الخصم فالتأخرون  
 أن القاضي ينصب وكلا  
 في الكل وهو قول الثاني  
 خاتمة قلت ونقل شراح  
 الوهبانية عن شرح أدب  
 القاضي أنه قول الكل  
 وأن القاضي يختم بيته مدة  
 يراها ثم ينصب الوكيل  
 (ولا يبيع التركة المستغرقة  
 بالدين للقاضي  
 في الخصم إذا اختفى في بيته  
 في بيع التركة المستغرقة  
 بالدين

(للورثة) هذا مقيد بما اذا لم تنفق الورثة على اداء الدين كله من مالهم لما في الثامن والعشرين من جامع الفصولين لو ارادت الورثة اداء دينه لتبقى تركته لهم فانفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلم يملك ذلك ولو اختلفوا فلو وصى ببيعها لدينه ووصاياه ولا يلتفت الى قولهم ثم قال وجاز لاحد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وقوله بأداء قيمته الخ قال الرملي في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن الدين زائدا لانه ذكر قبله ان الدين لو كان زائدا على التركة فلم يملك استخلاصها بأداء دينه كله لا بقدر تركته كقن حتى يفديه مولاه بأرثه (قوله للورثة) اي الابرضا الغرماء حتى لو باع الوارث اي بدون رضا الغرماء لا ينفذ وكذلك المولى اذا هجر على العبد المأذون وعليه دين محيط ليس للمولى ان يبيع العبد وما في يده وانما يبيعه القاضي كذا هذا منج عن العمادية ثم ذكر عن القنية قولين ثانيهما ان القاضي انما يبيع التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها ولم يحك ترجيحاً لكن اقتصاره في المتن على القول الاول تبعاً للدريفيدي ترجيحاً وحكي القولين في التارخانية والبرازية ايضا ورأيت بخط شيخ مشايخنا منلا على التركاني ماله اقول فلذا القضاء الآن بأذنون لبعض ورثة الميت المستغرقة تركته بالدين ببيعها لوفاء دينه توفيقاً بين القولين وعملا بهما \* (تنبيه) لم يذكر بيع الوصي وفي جامع الفصولين يصح بيع الوصي تركته مستغرقة لوقيمتها وليس للغرماء ابطاله (قوله لعدم ملكهم) قال في جامع الفصولين ولو استغرقها دين لا يملكها بارث الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداها وارثه بشرط التبرع وقت الاداء اموالاً أو اداء من مال نفسه مطلقاً بلا شرط تبرع او رجوع يجب له دين على الميت فتصير التركة مشغولة بدينه فلا يملكها حتى لو ترك ابناء وقتا ودينه مستغرق فأداها وارثه ثم أذن للقن في التجارة او كاتبه لم يصح اذ لم يملكها اه وتام الكلام على ذلك في المنح \* (تنبيه) قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فلهذا من ورثته بيع حصته لحصته من الدين لا يبيع حصة غيره للدين لانها ملك الوارث الاخر اذ الدين لم يستغرق فلو دفعت الورثة الى احدهم كرامان التركة ليقضي دين مورثهم وهو غير مستغرق فقضاء صح لانه بيع منهم لحصتهم منه بقدر الدين لانهم لو دفعوه الى اجنبي لاداء الدين يكون بيعاً كذا هذا (قوله حيث كان الدين لغيرهم) قال في جامع الفصولين استغراق التركة بدين الوارث لا يمنع ارثه اذا كان هو وارثه لا غير اه ومفاده انه لو كان الدين لبعض الورثة فهو كدين الاجنبي بالنسبة الى باقي الورثة \* (تنبيه) \* ذكر الخير الرملي في حاشية الفصولين ان قوله هنا لا يمنع ارثه لا ينافي ما مر آتفا من ان الوارث لو ادعى ديم الغريم بلا شرط تبرع لا يملكها لانه ثبت له الرجوع بأداء الدين بعد ان لم يكن له ملك فلا يملك القن الاتمليك القاضي بخلاف الاستغراق بدينه ابتداء اذ لا مانع يمنعه من الملك اه (قوله يقرض القاضي الخ) اي يستحب له ذلك لانه لكثرة اشتغاله لا يمكنه ان يباشر الحفظ بنفسه والدفع بالقرض انظار لليتيم لكونه مضموناً والوديعة امانة وينبغي له ان يتفقد احوال المستقرضين حتى لو اختلف احدهم أخذ منه المال وتماه في البحر وليس للقاضي ان يستقرض ذلك لنفسه ط عن الهندية (قوله مال الوقف) ذكره في البحر عن جامع الفصولين لكن فيه ايضاً عن العدة يبيع

(للورثة) لعدم ملكهم  
حيث كان الدين لغيرهم  
(يقرض القاضي مال  
الوقف

مطلب

دفع الورثة كراماً من  
التركة الى احدهم ليقضي  
دين مورثهم فقضاء يصح

مطلب

للقاضي اقراض مال اليتيم  
ونحوه

المتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف لو احرز اه ومقتضاه انه لا يختص بالقاضى مع انه  
صرح فى البحر عن الخزانة ان المتولى يضمن الا ان يقال انه حيث لم يكن الاقراض احرز  
( قوله والغائب ) زاد فى البحر وله بيع من قوله اذا خاف التلف اذا لم يعلم بمكان الغائب اما اذا علم  
فلا لانه يمكنه بعثه اليه اذا خاف التلف اه وانظر هل يقيد اقراضه ماله بما اذا لم يعلم مكانه  
( قوله والمقطة ) الظاهر قراءته بالنصب عطفا على مال ويجوز جره عطفا على المضاف اليه  
وهو اولى لتلايق منصوبا بين مجرورين لكن الاضافة فيه بيانية وفيما قبله وما بعده لامية تأمل ثم  
الظاهر ان المراد باقراض القاضى المقطة هنا ما اذا دفعها الملتقط اليه والا فالتصرف فيها من  
تصدق او امسك للملتقط تأمل ( قوله من ملى ) بالهمز فى الصباح رجل ملى على فعيل غنى  
مقتدر ويجوز الابدال والادغام اه اى ابدال الهمزة ياء وادغامها فى الياء ( قوله حيث  
لا وصى ) هذا الشرط زاده فى البحر بخا بقوله وينبى ان يشترط لجواز اقراض القاضى عدم  
وصى لليتيم فان كان له وصى ولو منصوب القاضى لم يجز لانه من التصرف فى ماله وهو ممنوع  
منه مع وجود وصيه كما فى بيع القنية اه ورده محشية الرملى بأن اطلاق المتون على خلافه  
وبأنه اذا لم يجز منه والوصى ممنوع من الاقراض امتنع النظر لليتيم ولا قائل به تأمل اه  
لكنه أفتى فى وصايا الخيرية بأن للوصى اقراض مال اليتيم بأمر القاضى اخذا عما فى وقف  
البحر عن القنية من ان للمتولى اقراض مال المسجد بأمر القاضى قال والوصى مثل القيم  
لقولهم الوصية والوقف اخوان فلم يمتنع النظر لليتيم بهذه الجهة نعم يرد على البحر ان الوصى  
اذا كان لا يملك الاقراض بدون اذن القاضى علم ان ذلك لم يدخل تحت وصايته بل بقى للقاضى  
فلم يكن ممنوعا منه مع وجود الوصى كالموصوب وصيا على يقيمة ليس لها ولى فلقاضى ان يزوجهما  
بنفسه او يأذن للوصى بتزويجهما وليس للوصى ذلك بدون اذن اذا دخل تحت وصايته  
بخلاف بيع مال اليتيم ونحوه فليس للقاضى فعله مع وجود الوصى قلنا لم يذكر هذا القيد  
فى المتون فانهم ( قوله ولا من يقبله مضاربة الخ ) فى البحر عن جامع الفصولين انما يملك القاضى  
اقراضه اذا لم يجد ما يشتره له يكون غلة لليتيم لا لوجوده او وجد من يضارب لانه انفع اه  
اى انفع من الاقراض وما قيل ان مال المضاربة امانة غير مضمون فيكون الاقراض اولى  
فهو مدفوع بأن المضاربة فيها ربح بخلاف القرض ( قوله ولا مستغلا يشتره ) اى ما يكون  
فيه لليتيم غلة كما علمت وهو منصوب بالعطف على محل اسم لا الاولى والا كان حقه الرفع  
او البناء على الفتح كالايخنى ( قوله ليحفظه ) اى بالاستدكار للمال واسماء الشهود ونحو ذلك  
( قوله لا يقرض الاب ) اى فى اصح الروايتين فتح قال فى البحر وفى خزانة الفتاوى الصحيح  
ان الاب كالقاضى فقد اختلف التصحيح والمعتمد ما فى المتون وشمل ما اذا اخذ مال ولده الصغير  
قرضا لنفسه وهو مروي عن الامام وقيل له ذلك ولم أر حكما الجدل فى جواز اقراضه على  
رواية جوازه للاب والظاهر انه كالأب لقولهم الجد ابوالاب كالأب الا فى مسائل واختلفوا  
فى اعارة الأب مال ولده الصغير وفى الصحيح لا اه ( قوله لانه لا يقضى لولده ) لانه ربما ينكر  
المستقرض فيحتاج للينة والقضاء بها ط ( قوله ولا الوصى ) فلو فعل لا يبعد خيانة فلا يزل به  
وكذا ليس له ان يستقرض لنفسه على الاصح فلو فعل ثم انفق على اليتيم مدة يكون متبرعا

والغائب) والمقطة (واليتيم)  
من ملى مؤتمن حيث  
لا وصى ولا من يقبله مضاربا  
ولا مستغلا يشتره وله  
اخذ المال من أب مبذر  
وضعه عند عدل قنية  
( ويكتب الصك ) ندبا  
ليحفظه ( لا ) يقرض  
( الاب ) ولو قاضيا لانه  
لا يقضى لولده ( و ) لا  
( الوصى ) ولا الملتقط فان  
أقرضوا ضمنوا لعجزهم  
عن التحصيل بخلاف  
القاضى ويستثنى اقراضهم  
للضرورة سرق ونهب  
فيجوز اتفاقا بحر

اذا صار ضامنا فلا يتخلص ما لم يرفع الامر الى الحاكم ويملك الايداع والبيع نسيئة وتماه في  
 البخر وفيه عن الخزانة اذا اجر الوصي والاب والجد والقاضي الصغير في عمل من الاعمال  
 فالصحيح نجواها وان كانت بأقل من اجرة المثل اه اى لان للوصي والاب والجد استعماله  
 بلا عوض بطريق التهذيب والرياسة فبالعوض أولى كما في السابع والعشرين من جامع  
 الفصولين وتام ابجاث هذه المسائل فيه (قوله ومتى جاز الخ) تقييد لقوله ولا الملتقط بما اذا  
 كان قبل جواز التصديق بها وهذا ذكره الزيلعي في مسائل شتى آخر الكتاب بقوله الا ان الملتقط  
 اذا نشد اللقطة ومضى مدة النشيدات ينبغي ان يجوز له الاقراض من فقير لانه لو تصدق بها  
 عليه في هذه الحالة جاز فالقرض أولى اه فافهم (قوله ولو قضى بالجور الخ) القضاء بخلاف  
 الحق اما عن خطأ او عمد وكل على وجهين اما في حقه تعالى او حق العبد فالخطأ في حق العبد  
 اما ان يمكن فيه التدارك والرد اولا فان امكن بأن قضى بمال او صدقة او طلاق او اعتاق ثم  
 ظهر ان الشهود عبيد او كفار او محدودون في قذف يبطل القضاء ويرد العبد رقيقا والمرأة الى  
 زوجها والمال الى من اخذ منه وان لم يمكن الرد بأن قضى بالقصاص واقص لا يقتل المقضى له  
 ويصير صورة القضاء شبهة مائعة بل تجب الدية في مال المقضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ  
 القاضي بالنية او باقرار المقضى له فلو باقرار القاضي لا يظهر في حق المقضى له حتى لا يبطل  
 القضاء في حقه واما الخطأ في حقه تعالى بأن قضى بمحذونا او سرقة او شرب واستوفى الحد ثم  
 ظهر ان الشهود كما مر فالضمان في بيت المال وان كان القضاء بالجور عن عمد واقربه فالضمان  
 في ماله في الوجوه كلها بالجناية والاتلاف ويعزر القاضي ويعزل عن القضاء عن الهندية  
 ما خصا (تنبيه) القاضي اذا قاس مسألة على مسألة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه فالخصومة  
 للمدعى عليه يوم القيامة مع القاضي والمدعى اما مع المدعى فلانه اثم بأخذ المال واما مع  
 القاضي فلانه اثم بالاجتهاد لان احدا ليس من اهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذكاء خوارجهم  
 قاس المفق على القاضي فاوردت ان القاضي صاحب مباشرة للحكم فكيف يؤخذ السبب  
 مع المباشر فانقطع وكان له ان يقول ان القاضي في زماننا ملجأ الى الحكم بعد الفتوى لانه لو ترك  
 يلام لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه بزازية قليل الشهادات قلت وفيه نظر فان هذا لا يسمى الجاء  
 حقيقة والالزم ان تنقطع النسبة عن المباشر الى المتسبب كما لو اكره رجل آخر باتلاف عضو  
 على اخذ مال انسان فان الضمان على المكره بالكسر لصيرورة المكره بالفتح كالألة ولا شك  
 ان ما هنا ليس كذلك فلم تنقطع النسبة عن المباشر وهو القاضي وان اثم المتسبب وهو المفق  
 ولا يقاس هذا على مسألة تضمين الساعي الى ظالم مع ان الساعي متسبب لا مباشر فان  
 تلك مسألة استحسانية خارجة عن القياس زجرا عن السعاية لكن قد يقال ان هذا حكم  
 الضمان في الدنيا والكلام في الخصومة في الآخرة ولا شك في ان كلا من المباشر والمتسبب  
 ظالم آثم والمظلوم الخصومة معهما وان اختلف ظلمهما فان المباشر ظلمه اشد كمن امسك رجلا  
 حتى قتله آخر (قوله ان عزل عن القضاء) الظاهر ان هذا وما بعده مبنيان على رواية ان عزاله  
 بالفسق وتقدم ان المذهب انه لا ينزل بل يستحق العزل (قوله وفيه) لم يذكر ذلك في المنع  
 فيجوز الضمير الى السراج (قوله وشهادته) اى اذا اراد ان يشهد شهادة عند القاضي المولى

مطلب  
 فيما لو قضى القاضي بالجور

ومتى جاز للملتقط التصديق  
 فالاقراض أولى (ولو قضى  
 بالجور فالغرم عليه في ماله  
 ان متممدا واقربه) اى  
 بالعبد (ولو خطأ في الغرم  
 على المقضى له) درر وفي  
 المنع معزيا للسراج قال  
 محمد لو قال تعددت الجور  
 انزل عن القضاء وفيه  
 عن أبي يوسف اذا غلب  
 جوره ورشوته ردت  
 قضاياه وشهادته

مطلب  
 اذا قاس القاضي وخطأ  
 فالخصومة للمدعى عليه  
 مع القاضي والمدعى  
 يوم القيامة



لا يقبلها لنفسه بغلبة الجور والرشوة فافهم (قوله القضاء مظهر لا مثبت) لان الحق المحكوم به كان ثابتا والقضاء اظهره والمراد ما كان ثابتا ولو تقديرا كالقضاء بشهادة الزور كما مر بيانه في تعريف القضاء عن ابن الغرس (قوله ويخصص زمان ومكان وخصوصية) عزاه في الاشباه الى الخلاصة وقال في الفتح من اول كتاب القضاء الولاية قبل التقييد والتعليق بالشرط كقوله اذا وصلت الى بلدة كذا فانت قاضيا واذا وصلت الى مكة فانت امير الموسم والاضافة كجاءتك قاضيا في رأس الشهر والاستثناء منها كجاءتك قاضيا الا في قضية فلان ولا تنظر في قضية كذا والدليل على جواز تعليق الامارة وادائها قوله صلى الله عليه وسلم حين بعث البعث الى ووتة وامر عليهم زيد بن حارثة ان قتل زيد بن حارثة فجعفر اميركم وان قتل جعفر فعباد الله بن رواحة وهذه القصة مما اتفق عليها جميع اهل السير والمغازي اهـ (قوله بعد خمسة عشر سنة) المناسب خمس عشرة سنة بذكر الاول وتأكيد الثاني لكون المعلوم مؤثرا وهو ستة واجاب ط بأنه على تأويل السنة بالعام او الحول (قوله فلا تسمع الآن بعدها) اي انتهى السلطان عن سماعها بعدها فقد قال السيد الحموي في حاشية الاشباه اخبرني استاذي شيخ الاسلام يحيى افندي الشهير بالمتقاري ان السلاطين الآن يأمرسون قضائهم في جميع ولاياتهم ان لا يسموا دعوى بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اهـ ونقل في الحامدية فتاوى من المذاهب الاربعة بعدم سماعها بعد انتهى المذكور لكن هل يبقى انتهى بعدم موت السلطان الذي انتهى بحيث لا يحتاج من بعده الى نهى جديد اتي في الحرية بانه لا بد من تجديد النهى ولا يستمر النهى بعده وبأنه اذا اختلف الخصمان في انه منهي او غير منهي فالقول للقاضي ما لم يثبت المحكوم عليه النهى واطال في ذلك واطالب فراجعه واما ما ذكره السيد الحموي ايضا من انه قد علم من عاداتهم يعني سلاطين آل عثمان نصرهم الرحمن من انه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره بالتبعية فلا يفيد هنا لان مناه ان يلتزم قانون اسلافه بأن يأمر بما امروا به وينهى عما نهوا عنه ولا يلزم منه انه اذا ولي قاضيا ولم ينهاه عن سماع هذه الدعوى ان يصير قاضيه منها بمجرد ذلك وانما يلزم منه انه اذا ولاه ينهاه مسريحا ليكون عاملا بما اقرمه من القانون كما اشتهر انه حين يوليه الآن يأمره في منشوره بالحكم بالصحة اقول المذهب كعادته من قبله وتتمام الكلام على ذلك في كتابنا تنقيح الحامدية فراجعه واطلنا الكلام عليه ابنا في كتابنا تنقيح الولاية والحكام (قوله الا في الوقف والارث وجوده شرعي) استثناء الارث موافق لما مر عن الحموي ولما في الحامدية عن فتاوى احمد افندي المهنداري مفتي دمشق انه كتب على ثلاثة اسئلة انه سمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة ويمتثل له ما في الحرية حيث ذكر ان المستثنى ثلاثة مال اليتيم والوقف والفائض وانه قد علم ان الارث غير مستثنى فلا تسمع دعواه بعد هذه المدة وقد نقل في الحامدية عن المهنداري ايضا انه كتب على سؤال آخر فيمن تركت دعواها الارث بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر ان الدعوى لا تسمع الا بأمر السلطان ونقل ايضا فتوى تركية عن المولى ابي السمود ونهى بها اذا تركت دعوى الارث بلا عذر شرعي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الجواب لا تسمع الا اذا اعترف الخصم بالحقوق ونقل مثله شيخ مشايخنا السائحان مشايخنا التركاني عن فتاوى علي افندي مفتي الروم ونقل مثله ايضا شيخ مشايخنا السائحان

مطالب

القضاء يقبل التقييد والتعليق

مطالب

في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة

مطالب

على سيق النهى بعد موت السلطان

(فروع) القضاء مظهر

لا مثبت ويخصص زمان

ومكان وخصوصية حتى لو

امر السلطان بعدم سماع

الدعوى بعد خمسة عشر

سنة فسموها لم ينفذ قامت

فلا تسمع الآن بعدها

الا بأمر الا في الوقف

والارث ووجود عذر

شرعي وبه افتى المفتي ابو

السمود فليحفظ

عن فتاوى عبدالله أفندي مفتي الروم وهذا الذي رأينا عليه عمل من قبلنا فالظاهر انه ورد  
 نهى جديد بعدم سماع دعوى الارث والله سبحانه اعلم \* (تنبيهات) \* الاول قد استفيد من  
 كلام الشارح ان عدم سماع الدعوى بعد هذه المدة انما هو للنهي عنه من السلطان فيكون  
 القاضي معزولا عن سماعها لما علمت من ان القضاء يخص فلذا قال الابأمر اى فاذا أمر  
 بسماعها بعد هذه المدة تسمع وسبب النهي قطع الخيل والتزوير فلا ينافى ما فى الاشباه وغيرها  
 من ان الحق لا يسقط بتقادم الزمان اه ولذا قال فى الاشباه ايضا ويجب عليه سماعها اه  
 اى يجب على السلطان الذى نهى قضائه عن سماع الدعوى بعد هذه المدة ان يسمعها بنفسه  
 او يأمر بسماعها كي لا يضيع حق المدعى والظاهر ان هذا حيث لم يظهر من المدعى اماره التزوير  
 وفى بعض نسخ الاشباه ويجب عليه عدم سماعها وعليه فالضمير يعود للقاضى النهى عن سماعها  
 لكن الاول هو المذكور فى معين المفتى \* الثانى ان النهى حيث كان للقاضى لا ينافى سماعها من  
 المحكم بل قال المصنف فى معين المفتى ان القاضى لا يسمعها من حيث كونه قاضيا فلو حكمه  
 الخصمان فى تلك القضية التى مضى عليها المدة المذكورة فله ان يسمعها \* الثالث عدم سماع  
 القاضى لها انما هو عند انكار الخصم فلو اعترف تسمع كما علم مما قدمناه من فتوى المولى ابى السعود  
 أفندي اذ لا تزوير مع الاقرار \* الرابع عدم سماعها حيث تحقق تركها هذه المدة فلو  
 ادعى فى اثباتها لا يمنع بل تسمع دعواه ثانيا ما لم يكن بين الدعوى الاولى والثانية هذه المدة  
 ورأيت بخط شيخ مشايخنا التركى فى مجموعته ان شرطها اى شرط الدعوى مجلس القاضى  
 فلا تصح الدعوى فى مجلس غيره كالشهادة تنوير وبحر ودرر قال واستفيد منه جواب حادثة  
 الفتوى وهى ان زيدا ترك دعواه على عمرو مدة خمس عشرة سنة ولم يدع عند القاضى بل طالبه  
 بحقه مرارا فى غير مجلس القاضى فمقتضى ما مر لا تسمع لعدم شرط الدعوى فليكن على ذكر  
 منك فانه تكرر السؤال عنها وصريح فتوى شيخ الاسلام على أفندي انه اذا ادعى عند القاضى  
 مرارا ولم يفصل القاضى الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع لانه صدق عليه انه لم يتركها عند  
 القاضى اه ما فى المجموعة وبه افق فى الحامدية ثم لا يخفى ان ترك الدعوى انما يتحقق بعد  
 ثبوت حق طلبها فلو مات زوج المرأة او طلقها بعد عشرين سنة مثلا من وقت النكاح  
 فلها طلب مؤخر المهر لان حق طلبه انما ثبت لها بعد الموت او الطلاق لامن وقت النكاح  
 ومثله ما أنى فيما لو اخرج الدعوى هذه المدة لاعتسار المديون ثم ثبت يساره بعدها وبه يعلم جواب  
 حادثة الفتوى سئلت عنها حين كتابى لهذا المحل فى رجل له كدك دكان وقف مشتمل على منجور  
 وغيره وضعه من ماله فى الدكان بأذن ناظر الوقت من نحو اربعين سنة وتصرف فيه هو  
 وورثته من بعده فى هذه المدة ثم انكره الناظر الآن وانكر وضعه بالاذن واراد الورثة  
 اثباته واثبات الاذن بوضعه والذى ظهر لى فى الجواب سماع البينة فى ذلك لانه حيث كان  
 فى يدهم ويد مورثهم هذه المدة بدون معارض لم يكن ذلك تركا للدعوى ونظير ذلك  
 ما لو ادعى زيد على عمرو بدار فى يده فقال له عمرو كنت اشتريتها منك من عشرين سنة وهى  
 فى ملكى الى الآن وكذبه زيد فى الشراء فتسمع بيته عمرو على الشراء المذكور بعد هذه  
 المدة لان الدعوى توجهت عليه الآن وقبلها كان واضع اليد بلا معارض فلم يكن مطالباً

بأنبات ملكيتها فلم يكن تاركا للدعوى ومثله فيما يظهر ان مستأجر دار الوقف يعمرها  
 باذن الناظر وينفق عليها مبلغا من الدراهم يصير ديناله على الوقف ويسمى في زماننا مرصدا  
 ولا يطالب به مادام في الدار فاذا خرج منها فله الدعوى على الناظر بمرصده المذكور وان طال  
 مدته حيث جرت العادة بأنه لا يطالب به قبل خروجه ولا سيما اذا كان في كل سنة يقتطع بعضه  
 من اجرة الدار فليتأمل \* الخامس استثناء الشارح العذر الشرعي اعم مما في الخيرية من الاقتصار  
 على استثناء الوقف ومال اليتيم والغائب لان العذر يشمل ما لو كان المدعى عليه حاكما ظالما كما يأتي  
 وما لو كان ثابت الاعسار في هذه المدة ثم ايسر بعدها فتسمع كما ذكره في الحامدية \* السادس  
 استثناء مال اليتيم مقيد بما اذا لم يتركها بعد بلوغه هذه المدة وبما اذا لم يكن له ولي كما يأتي  
 وفي الحامدية لو كان احد الورثة قاصرا والباقي بالغين تسمع الدعوى بالنظر الى القاصر بقدر  
 ما يخصه دون البالغين \* السابع استثنوا الغائب والوقف ولم يبينوا له مدة فتسمع من الغائب  
 ولو بعد خمسين سنة ويؤيده قوله في الخيرية من المقرر ان الترك لا يتأتى من الغائب له او عليه لعدم  
 تأتى الجواب منه بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأتى بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق فيه بين  
 غيبة المدعى والمدعى عليه اه وكذا الظاهر في باقي الاعذار انه لامدة لها لان بقاء العذر وان  
 طال مدته يؤكد عدم التزوير بخلاف الوقف فانه لو طال مدة دعواه بلا عذر ثلاثا وثلاثين  
 سنة لا تسمع كما اتفق به في الحامدية اخذا بما ذكره في البحر في كتاب الدعوى عن ابن الغرس عن  
 المبسوط اذا ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه  
 لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اه وفي جامع الفتاوى عن فتاوى  
 القنابي قال المتأخرون من اهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا ان يكون  
 المدعى غائبا او صيبا او مجنونا وليس لهما ولي او المدعى عليه اميرا جائرا اه ونقل ط عن  
 الخلاصة لا تسمع بعد ثلاثين سنة اه ثم لا يخفى ان هذا ليس مبني على المنع السلطاني بل هو  
 منع من الفقهاء فلا تسمع الدعوى بعده وان امر السلطان بسماحها \* الثامن سماع الدعوى  
 قبل مضي المدة المحدودة مقيد بما اذا لم يمنع منه مانع آخر يدل على عدم الحق ظاهرا للمساكن  
 في مسائل شتى آخر الكتاب من انه لو باع عقارا او غيره وامرأته او احد أقاربه حاضر يعلمه  
 ثم ادعى ابنه مثلاله ما كد لا تسمع دعواه وجعل سكوته كالافصاح قطعا للتزوير والحيل بخلاف  
 الاجنبى فان سكوته ولو جارا لا يكون رضا الا اذا سكنت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف  
 المشتري فيه زرا وبناء فلا تسمع دعواه على ماعليه الفتوى قما للاطماع الفاسدة اه  
 واطال في تحقيقه في الخيرية من كتاب الدعوى فقد جعلا مجرد سكوت القريب او الزوجة  
 عند البيع مانعا من دعواه بلا تقييد باطلاعه على تصرف المشتري كما اطلقه في الكنز والمقتى  
 واما دعوى الاجنبى ولو جارا فلا بد في منعها من السكوت بعد الاطلاع على تصرف المشتري  
 ولم يقيدوه بمدة وقد اجاب المصنف في فتاواه فيمن له بيت يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنين  
 وينصرف فيه ههنا وعهدة مع اطلاله جاره على ذلك بأنه لا تسمع دعوى الجار عليه البيت  
 او بعضه على ماعليه الفتوى وسيأتي تمام الكلام على ذلك آخر الكتاب في مسائل شتى قيل  
 الفرائض ان شاء الله تعالى فانظره هناك فانه مهم (فق له امر السلطان انما ينفذ) اي يتبع ولا

« امر السلطان انما ينفذ  
 اذا وافق الشرع والا فلا  
 اشباه من القاعدة الخامسة  
 وفوائد شتى فلو امر قضاته  
 بتخفيف الشهود وجب  
 على العلماء ان ينصحوه  
 ويقولوا له لا تكلف قضائك  
 الى امر »

مطلب

اذا ترك الدعوى ثلاثا  
 وثلاثين سنة لا تسمع

مطلب

باع عقارا واحدا أقاربه  
 حاضر لا تسمع دعواه

يجوز مخالفته وسيأتي قبيل الشهادات عند قوله امرئ قاض بقطع او رجم الخ التعليل  
 بوجوب طاعة ولي الامر وفي ط عن الحموي ان صاحب البحر ذكر ناقلا عن اثنتا ان طاعة  
 الامام في غير معصية واجبة فالامر بصوم يوم وجب اه وقد منا ان السلطان لو حكم بين الخصمين  
 ينفذ في الاصح وبه يفتي (قوله يلزم منه سخطك) اي ان عصوك وسخط الخالق اي ان  
 اطاعوك اه ح عن الاشباه وفي سخط ضم المهمة مع سكون الحاء المعجمة وفتحهما ونقل  
 عن الصيرفية جواز التحليف وهو مقيد بما اذا رآه القاضي جائزا اي بان كان ذا رأي اما اذا  
 لم يكن له رأي فلا ط عن ابى السعود والمراد بالرأي الاجتهاد (قوله قضاء الباشا الخ) قد منا  
 الكلام عليه قيل قول المصنف لا يقضى على غائب ولا له (قوله الحاكم كالقاضي) في بعض  
 النسخ الحكم وهو الذي في البحر والاشباه (قوله الا في اربع عشرة مسألة) سيأتي في آخر باب  
 التحكيم انه في البحر عدها سبعة عشر ويأتي بيانه هناك مع زيادة عليها (قوله ذكرناها) من كلام  
 الاشباه (قوله ويعزل) اي يستحق العزل كافي الزيلعي (قوله لرؤية) اي اذا كان له رؤية  
 في الشهود ومنها ثلاثة شهدوا عنده ثم قال احدهم قبل القضاء استغفر الله كذبت في شهادتي  
 فسمعه القاضي بلا تبيين شخصه فسألهم فقالوا كلنا على شهادتنا فانه لا يقضى بشهادتهم  
 ويخرجهم من عنده حتى ينظر في ذلك يرى (قوله ولرجاء صالح اقارب) وكذا الاجانب لان  
 القضاء يورث الضغينة فيحترز عنه مهما امكن ط عن الشيخ صالح وفي البيروني عن خزاعة  
 الاكل اذا طمع القاضي في ارضاء الخصمين لا بأس بردهم ولا ينفذ القضاء بينهما لعلهما  
 يصلحان ولا يردهما اكثر من مرتين وان لم يطع انفذ القضاء اه (قوله واذا استعمل المدعى)  
 اراد ان المدعى اذا استعمل من القاضي حتى يحضر بينته فانه يمهله وكذا اذا اقام البينة ثم ان  
 المدعى عليه استعمل من القاضي حتى يأتي بالدفع فانه يحجبه ولا يعجل بالحكم اه وهذا بعد  
 ان يسأله عن الدفع وكان صحيحا فلو فاسدا لا يمهله ولا يلتفت اليه كما في قاضيه خان يرى قلت  
 وسيأتي قبيل باب دعوى الرجلين انه لو قال المدعى عليه لي دفع يمهل الى المجلس الثاني وزاد  
 البيروني عن الخلاصة مسألة اخرى يؤخر فيها اذا لم يعتمد على فتوى اهل مصره فبعث الفتوى  
 الى مصر آخر لا ياتم بتأخير القضاء (قوله لا يصح رجوعه عن قضائه) فلو قال رجعت عن  
 قضائي او وقتت في تليس الشهود او ابطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كما في الحاشية اشباه  
 قيد بالرجوع لانه لو انكر القضاء وقال الشهود قضى فالقول له على المفتي به ذكره ابن العرس  
 وقد منا اول القضاء عن جامع الفصولين اعتماد خلافه في زماننا (قوله لو يعلمه) كما اذا اعترف  
 عنده شخص لا آخر بمباغ وضاب عنه ثم تدعى عنده اثنان فيحكم على احدهما ظانا انه ذلك  
 المعترف ثم تبين له انه غير له فرفضه وتماه في شرح الوهبانية وهذا مبني على ان للقاضي العمل بعلمه  
 والفتوى على عدمه في زماننا كما نقله في الاشباه عن جامع الفصولين وقيد بزماننا لفساد القدادة  
 فيه واصل المذهب الجواز وسيأتي تمامه في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله او ظهر  
 سخطه) تقدم بيانه عند قوله ولو قضى بالجور (قوله او بخلاف مذهبه) تقدم بيانه عند قوله  
 قضى في مجتبه فيه بخلافه رآه (قوله فعل القاضي حكم الخ) وكذا في الاشباه تقريرا واستثناء وذكر  
 في البحر اول كتاب القضاء فعل القاضي على وجهين الاول ما لا يكون موضعا للحكم كالواذنته

(مكلفة)

مطلب  
 طاعة الامام واجبة

يلزم منه سخطك او سخط  
 الخالق تعالى قضاء الباشا  
 وكتابه الى القاضي جائز  
 ان لم يكن قاض مولى من  
 السلطان الحاكم كالقاضي  
 الا في اربع عشرة مسألة  
 ذكرناها في شرح الكنز  
 يعني في البحر وفي الفصل  
 الاول من جامع الفصولين  
 القاضي بتأخير الحكم ياتم  
 ويعزروا يعزل وفي الاشباه  
 لا يجوز للقاضي تأخير  
 الحكم بعد وجود شرائطه  
 الا في ثلاث لرؤية ولرجاء  
 صالح اقارب واذا استعمل  
 المدعى لا يصح رجوعه  
 عن قضائه الا في ثلاث لو  
 بعلمه او ظهر سخطه او  
 بخلاف مذهبه فصل  
 القاضي حكم فالو زوج  
 اليتيم من نفسه او ابنة  
 لم يحجز

مطلب

لا يصح رجوع القاضي  
 عن قضائه الا في ثلاث

مطلب

في حكم القاضي بعلمه

مطلب

قبيل القاضي حكم

مكلفة بتزويجها فتزوجها فانه وكيل عنها ففعله ليس يحكم كافي القاسمية \* الثاني ما يكون محلا  
للحكم كتزويج صغيرة لاولى لها وشراؤه وبيعه مال اليتيم وقسمته العقار ونحو ذلك فحزم في  
التجنيس بأنه حكم وكذا تزويجها اليتيمة من ابنه ورده في نكاح الفتح بأن الاوجه انه ليس يحكم  
لانتفاء شرطه اى من الدعوى الصحيحة وبأن الحاقه بالوكيل يكفي للمنع يعنى ان الوكيل بالنكاح  
لا يملك التزويج من ابنه فالقاضي بمنزلة فيغنى ذلك عن كونه حكما وعلى هذا فقواهم شراء  
القاضي مال اليتيم او شيئا من الغنيمة لنفسه لا يجوز لانه حكم لنفسه خلاف الاوجه لان الحاقه  
بالوكيل للمنع مغن عن كونه حكما لان شراء الوكيل لنفسه باطل لكن لما كثر في كلامهم كون  
فعله حكما فالاولى ان يقال تصحيحا لكلامهم ان الحكم القولى يحتاج الى الدعوى والفعل لا  
كالتقضاء الضمنى لا يحتاج اليها وانما يحتاجها المصدى ويدخل الضمنى تبعا وقال محمد في الاصل  
لو طلب الورثة القسمة للعقار وفيهم غائب او صغير قال الامام لا تقسم ما لم يبرهنوا على الموت  
والموارث ولا تقضى على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضي قضاء منه وقالوا بقسم ام  
وهذا قاطع للشبهة فتعين الرجوع الى الحق ام ما فى البحر ما خصنا وحاصله ان ما فى الاصل  
لا يمكن الحاقه بالوكيل فى المنع من القسمة فتعين ان العلة مانع عنها من كون فعله حكما وتعين  
التوفيق بما ذكر من ان القضاء الفعلى لا يحتاج الى الدعوى كالفعل فى بخلاف القولى القصدى  
وبه اندفع ما مر عن الفتح من قوله لانتفاء شرطه واندفع ايضا قول ابن القيس ان المسواب  
ان الفعل لا يكون حكما نعم قال فى النهر بما يدل على انه ليس بحكم اثباتهم خيار البلوغ للصغير  
والصغيرة بتزويج القاضي على الاصح اذ لو كان تزويجه حكما لزم نقضه ام قلت وقديقال ان  
معنى كونه حكما انه اذا زوج اليتيمة ليس لغيره نقضه كفاى به ابن نجيم اى لو رجع الى حكم آخر  
لا يراه ليس له نقضه بل عليه تنفيذه لان الحكم يرفع الخلاف ولا يلزم من هذا انه ليس لها خيار  
البلوغ كلو زوجها عصبة غير الاب والجد وحكم به القاضي فان حكمه بصحة العقد لا ينافي  
ثبوت خيار البلوغ كما لا يخفى فكذا هنا بالاولى \* (تم) قال فى الاشباه القضاء الضمنى لا يشترط له  
الدعوى والمنصومة فاذا شهدا على خصم بحق وذكر اسمه واسم ابيه وجده وقضى بذلك الحق  
كان قضاء بنسبه ضمنا وان لم يكن فى حادثة النسب اه اى اذا كان المشهود عليه غير مشار اليه  
فالو مشارا اليه لا يثبت نسبه كما اوضحه الحموى ثم قال فى الاشباه وعلى هذا لو شهدا بان فلانة  
زوجة فلان وكلت زوجها فلانا فى كذا على خصم منكرو قضى بتوكيها كان قضاء بالزوجية  
بينهما وهى حادثة الفتوى ونظيره ما فى الخلاصة من طريق الحكم بثبوت الرضائية ان يعلق  
رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر ويتنازعا فى دخوله فتقام البيعة على  
رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل واصل القضاء الضمنى ما ذكره اصحاب المتون من انه  
لو ادعى كفالة رجل بمال بأذنه فأقر بها وانكر الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها  
كان قضاء عليه قصدا وعلى الاصيل الغائب ضمنا وله فروع وتفصيل ذكرناها فى الشرح انه  
(قول له الا فى مسئلتين الخ) استثناء من قوله فعل القاضي حكم ووجه الاول ان فعله بطريق  
الوكالة ووجه الثانية ان فعله كفعل الواقف فاقاض آخر نقضه كفى منتخب المحيط الرضوى  
وقيد ذلك فيه بقيد من بعض المشايخ فانه قال وان اعطى القاضي بعض القرابة اى فقيرا

مطلب  
التقضاء القولى يحتاج  
للدعوى بخلاف الفعلى  
والضمنى

الا فى مسئلتين اذا اذن  
الولى للقضاى بتزويجها  
كان وكلا واذا ادلى  
فقيرا من وقف الفقراء  
كان له ادلاء غيره

مطلب  
فى القضاء الضمنى

من قرابة الواقف ولم يقض له بذلك ولم يجعله راتبة في الوقف كان لقاض آخر نقضه لكن ذكر  
في الاشياء من القاعدة الخامسة ان تقرير القاضى المرتبات غير لازم الا اذا حكم بعدم تقرير غيره  
حينئذ يلزم وهي في الخصاف افاده البيري **(قوله امر القاضى حكم)** قدمنا اول القضاء انهم  
اتفقوا على ان امره بحبس المدعى عليه بالحق كأمره بالاخذ منه وعلى ان امره بصرف كذا  
من وقف الفقراء الى فقير من قرابة الواقف ليس يحكم حتى لو صرفه الى فقير آخر صح واختلفوا  
في قولهم سلم الدار وتمام الكلام عليه في البحر والنهر هناك **(قوله القاضى يحلف فغريم الميت)**  
لم يبين ان هذا التحليف واجب ام لا وتوقف فيه المقدسى لكن قال في الخلاصة عن ادب القاضى  
للخصاف واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث بالله  
ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحداده اليك عنه ولا قبضه قابض ولا ابرأته ولا شيئاً  
منه ولا احلته بذلك ولا بشئ منه على احد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن اه وعلاه الصدر  
الشهيد بأن الميتين ليست للوارث ههنا وانما هي للتركة لانه قديكون له غريم آخر او موصى له  
فالحق في هذا في تركة الميت فعلى القاضى الاحتياط في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئاً حتى  
يستحلفه اه فحيث اجمعوا على تحليفه وذكروا انه لا يدفع اليه المال حتى يستحلف ولم يفعل  
ذلك لم تستوف الدعوى شرطها فلا ينفذ حكمه بالدفع والقبض والقاضى مأمور بالحكم باصح  
اقوال الامام فاذا حكم بغيره لم يصح فكيف وقد اجمعوا على التحليف وتماه في الحامدية قال  
في البحر من الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وابنته بالينة وعزاه  
الى الولوالجية ثم قال ولم أر حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان  
يحلف احتياطاً اه قال محمديه الرملى قد يقال انما يحلف في مسألة مدعى الدين على الميت  
احتياطاً لاحتمال انهم شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفاه في باطن الامر واماً في مسألة دفع  
الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فانتهى الاحتمال المذكور اه وهذا وجه كما لا يخفى  
**(تنبيه)** \* قيد بالقاضى لان الوصى ان يدفع ذلك للمقر له اذا اقر به الميت عنده كما نصوا عليه  
وتماه في البيري **(قوله ولو اقر به المريض)** اى في مرض موته قال في التارخانية وقال  
القاضى الامام ابو على النسفى عرفنا ان الدين اذا تقادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه  
الاسباب فغريم الميت يستحلف وكنانظن ان الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرض موته ان  
الغريم لا يستحلف لانه ذكر في المبسوط في مواضع ان المريض اذا اقر في مرضه بالمديون للغرماء  
فانهم يعطون ذلك ولم يشترط الميتين والخصاف ذكر الميتين هنا وهذا شئ استفيد من جهته اه  
بيري **(قوله انه حلف المحذرة)** هي التي لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة وحام كذا ذكره  
الشارح عن القنية في باب الشهادة على الشهادة **(قوله الا بشاهدين)** هذه عبارة الاشياء  
وظاهرها انه لا بد من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغرى انه يقبل قول شاهد معه قال الشيخ  
صالح ولعل ذلك لاختلاف الروايتين ط **(قوله وقدمنا في الوقف الخ)** كان الاولى ذكره عنده  
قوله امر السلطان انما ينفذ الخ **(قوله ان السلطان مخالفة شرط الواقف)** فيجوز له احداث  
وظيفة او مرتب اذا كان المقرر في ذلك من مصارف بيت المال ط **(قوله ولو غالبه قري ومزارع)**  
بأن كان الواقف له سلطاناً او واحداً من الامراء ولم يعلم تملكها لها بوجه شرعى ولذا علاه الشارح

(هناك)

مطلب  
امر القاضى حكم

مطلب

يحلف القاضى غريم الميت  
\* امر القاضى حكم الا  
في مسألة الوقف المذكورة  
قأمره فتوى فلو صرف  
لغيره صح \* القاضى يحلف  
غريم الميت ولو اقر به  
المريض \* لا يقبل قول  
امين القاضى انه حلف  
المحذرة الا بشاهدين \* من  
اعتمد على امر القاضى  
الذى ليس بشرعى لم يخرج  
عن العهدة اه وقدمنا  
في الوقف عن المنظومة  
الحجية معزيا للمبسوط ان  
للسلطان مخالفة شرط  
الواقف لو غالبه قري  
ومزارع وانه يعمل  
بأمره وان غير الشرط  
فليحفظ قلت



هناك بقوله لان اصلها لبيت المال وافق المفتي ابو السعود افندي بان اوقاف الملوك والامراء لايراعى شروطها لانها من بيت المال او ترجع اليه اه وقد معنا تمام الكلام على ذلك في الوقف  
**(قول له واجاب صني افندي)** اي عن سؤال سئل عنه **(قول له متى كان في الوقف سعة)** بفتح السين والعين المهملتين اي بان كانت غلته وافرة **(قول له ولم يقصر)** اي ذو الوظيفة التي احدها السلطان **(قول له لا يمنع)** اي من تناول ماقرره له **(قول له يحبس الولي الخ)** في البحر لا يحبس صبي على دين الاستهلاك ولوله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له اب او وصي والراي فيه للقاضي فيأذن في بيع بعض ماله للايفاء ولوله اب او وصي يحبس ان امتنع من قضاء دينه من ماله اي مال الصبي ولا يحبس الصبي الا بطريق التأديب لثلاث تجاسر الى مثله اذا باشر شيئا من اسباب التعدي قصدا فلو خطأ فلا كذا في كفالة المبسوط وفي المحيط للقاضي حبس الصبي التاجر تأديبا لا عقوبة لثلاث مماطل حقوق العباد فان الصبي يؤدب ليتزجر عن الافعال الذميمة اه **(قول له فيتأمل نفيه هنا)** قد علمت من عبارتي المبسوط والمحيط ان نفيه على وجه العقوبة واثباته على وجه التأديب وهو شامل ايضا للمأذون والمحجور فافهم **(قول له قال)** اي الشر بنبالى وقد عزاه في النهر الى العرسوسي اخذنا من قول المبسوط ولوله اب او وصي الخ **(قول له فالقاضي نقضه)** اي نقض بيع الاب والوصي لو انقضض اصالح للصغير **(قول له كانظمه)** البشارح اي شارح الوهبانية القاضي عبد البر بن الشحنة **(قول له ولو مصلحا)** انما ذكر لانهم صرحوا بان شرط بيع الاب عقار الصغير بمثل القيمة كونه محمودا او مستورا فلو كان مفسدا لا يجوز الا بضعف القيمة **(قول له والاصالح النقض)** الو اول الحال وقوله يسطر بسكون السين جملة استثنائية **(قول له ويحبس الخ)** اي يحبس الوالد والوصي في دين على الطفل لاجني اذا كان للعافل مال وامتنع من أدائه كما علم مما مر **(قول له وصي)** على تقدير الو او العاطمة **(قول له وللتأديب الخ)** اي وحبس الصبي للتأديب بعض المشايخ تصوروا **(قول له وفي الدين لم يحبس اب)** تقدمت هذه المسئلة في قوله لا يحبس اصل وان عا في دين فرعه بل يقضى القاضي دينه من عين ماله او قيمته الخ واحترز بالدين عن النفقة فانه يحبس بها كما مر هناك **(قول له ومكاتب)** بفتح التاء اي لا يحبس المكاتب بدين الكتابة فان كان دينه آخر يحبس به للمولى ومنهم من منعه لانه يمكن من اسقاطه بالتعجيل وحقه في المبسوط وعليه الفتوى يحرس عن انفع الوسائل **(قول له وعبد مولاه)** اي لدين مولاه اطلقه الزياي فظاهره ولو كان مديونا بحر **(قول له كمكس)** اي عكس المكاتب والعبد فلا يحبس المولى بدين مكاتبه ان كان من جنس بدل الكتابة لوقوع المقاصة والايحس لتوقفها على الرضا ولا يحبس المولى بدين عبده المأذون غير المديون وان مديونا يحبس لحق الغرماء بحر وذكره الشارح بعد **(قول له ومعسر)** اي من ظهر اعساره بعد حبسه المدة التي يراها القاضي فلا يحبس بعدها وبهذا بلغ عدد من لا يحبس سبعة او اياها الصبي وكلها في النظم وقد عددها في البحر كذلك لكنه اسقط المعسر وذكره بده المعاقلة ان كان لهم عطاء فلا يحبسون في دية وأرش ويؤخذ من العطاء وان لم يكن عطاء يحبسون ثم قال ويزاد مستثنان لا يحبس المويون اذا علم القاضي ان له مالا ظاهرا او محسوسا موسرا ففسارت نسعا اه قات والمعسر صارت عشرة **(قول له نعم الخ)** تقييد لقوله كمكس

مطلب

في حبس الصبي

مطلب

جملة من لا يحبس

طالب) يعني ان الموكل يفرد بعزل الوكيل ما لم يتعلق بالتوكيل حق المدعى كما لو اراد خصمه السفر فطلب منه ان يوكل وكيلا بالخصومة فليس له عزله كإسقاط في بابه (قوله وغيره) (منصوب على انه مفعول معه) (قوله لان حكمه كالصلح) والصلح من صنع التجار فكان كل واحد من الشريكين راضيا بالصلح وما في معناه بجر (قوله بتحكيمه) متعلق برضا (قوله ثم استثناء الثلاثة) أي الحد والقود والدية على العاقلة وكان الاولى ذكر هذا عقبها (قوله في كل المجتهدات) أي المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد من حقوق العباد كالطلاق والعتاق والكتابة والكفالة والشفعة والنفقة والديون واليروع بخلاف ما خالف كتابا اوسنة او اجما (قوله حكمه بكون الكنايات راجع إلخ) قال المصدر الشهيد في شرح ادب القضاء هو الظاهر عند اصحابنا وهو الصحيح لكن مشايخنا امتنعوا عن هذه الفتوى وقالوا يحتاج الى حكم الحاكم كما في الحدود والقصاص كي لا يتجاسر العوام فيه اه قال في الفتح وفي الفتاوى الصغرى حكم المحكم في الطلاق المضاف ينفذ لكن لا يفتى به وفيها روى عن اصحابنا ما هو اوسع من هذا وهو ان صاحب الحادثة لو استفتى فقيها عدلا فافتاه ببطلان اليمين وسعه اتباع فتواه وامسك المرأة المخاوف بطلاقها وروى عنهم ما هو اوسع وهو ان تزوج اخرى وكان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فاستفتى فقيها آخر فافتاه بصحة اليمين فانه يفارق الاخرى ويمسك الاولى عملا بفتواها اه (قوله وغير ذلك) كما اذا مس صهرته بشهوة وانتشر لها فحكم الزوجان حكما ليحكم لهما بالحل على مذهب الشافعي فالاصح هو النفاذ ان كان المحكم يراه والا فالصحيح عدمه افاده في البحر عن القنية (قوله وظاهر الهداية إلخ) حيث قال قالوا وتخصيص الحدود و القصاص يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات وهو الصحيح الا انه لا يفتى به ويقال يحتاج الى حكم المولى دفعا لتجاسر العوام اه أي تجاسرهم على هدم المذهب فتح ومثل عبارة الهداية عبارة شرح ادب القضاء المارة آنفا وتقدم فيها ان الصحيح صحة التحكيم وانه الظاهر عن اصحابنا وكان ما هنا ترجيح لاقول الآخر المقابل للصحيح والتبادر من عبارة الهداية انه لا يفتى بجوازه في سائر المجتهدات لكن ذكر في البحر عن الولولجية والقنية ما هو كالصريح في ان ذلك في اليمين المضافة ونحوها ونحوه ما قدمناه آنفا عن الفتح عن الفتاوى الصغرى و يأتي التصريح به في المخالفات ولكن يتأمل في وجه المنع من عدم الافتاء به والتعويل بأن لا يتجاسر العوام على هدم المذهب لا يظهر في خصوص اليمين المضافة ونحوها ثم رأيت المقدسي توقف في ذلك ايضا واجاب بما حاصله انهم منعوا من تولية القضاء لغير الامل لثلاث محكم بغير الحق وكذلك منعوا من التحكيم هنا لثلاث تجاسر العوام على الحكم بغير علم قلت هذا يفيد منع التحكيم مطلقا الا لعالم والاحسن في الجواب ان يقال ان الخالف في اليمين المضافة اذا كان يتقدم بختها يلزمه العمل بما يفتقده فاذا حكم بصدق بختها حاكم مولى من السلطان لزمه اتباع رأى الحاكم و ارتفع بحكمه الخلاف اما اذا حكم رجلا فلا يفيد شيئا سوى هدم مذهبه لان حكم المحكم بمنزلة الصالح لا يرفع خلافا ولا يبطل العمل بما كان الخالف يتقدم فلما

طالب (فان حكم لزمهما) ولا يبطل حكمه بعزلهما لصدوره عن ولاية شرعية و (لا) يتعدى حكمه الى (غيرها) الا في مسألة مالو حكم احد الشريكين وغيرهما له رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدى للشريك الغائب لان حكمه كالصلح بجر (فلو حكماه في عيب مبيع فتضى برده ليس للبائع رده على بائعه الا برضا البائع الاول والثاني والمشتري) بتحكيمه فتح ثم استثناء الثلاثة يفيد صحة التحكيم في كل المجتهدات حكمه بكون الكنايات راجع وفسخ اليمين المضافة الى الملك وغير ذلك لكن هذا مما يعلم ويحكم وظاهر الهداية انه يجب بلا يحل فتأمل

قالوا لا يفتى به ولا بد من حكم المولى هذا ما ظهر لي والله سبحانه اعلم \* (تنبيه) \* سيأتي في  
 المخالفات انه لا يصح حكمه بما فيه ضرر على الصغير بخلاف القاضي (قول له) وصح اخباره  
 (الح) أى اذا قال لاحدهما اقررت عندى او قامت عندى بنية عليك لهذا فعدلوا عندى وقد  
 الزمتك بذلك وحكمت لهذا فانكر المقتضى عليه لا يلتفت الى أنكاره ومضى القضاء عليه  
 مادام المجلس باقيا لان المحكم مادام تحكيمهما قائما كالقاضي المقلد الا ان يخرج المخاطب  
 عن الحكم ويعزله قبل ان يقول حكمت عليك او قاله بعد المجلس لانه بالقيام منه ينزل  
 كينزل ينزل بعزل احدهما قبل الحكم فصار كالقاضي اذا قال بعد العزل قضيت بكذا لا يصدق  
 فتح (قول له) لا يصح اخباره بحكمه) أى بعد ما قام (قول له) حكم القاضي) فانه لا يصح لمن  
 لا تقبل شهادته له (قول له) فلا بد من اجتماعهما) فلو حكم احدهما او اختلفا لم يجز كفى البحر عن  
 الولو الجلية وفيه عن الخصاص لو قال لامرأته انت على حرام ونوى الطلاق دون الثلاث فحكمها  
 رجلين فحكم احدهما بانها بائن وحكم الآخر بانها بائن بالثلاث لم يجز لانهما لم يجتمعا على امر  
 واحد اهـ (قول له) ويمضى حكمه) أى اذا رفع حكمه الى القاضي ان وافق مذهبه امضاه  
 والا بطله وفائدة امضاه ههنا انه لو رفع الى قاض آخر يخالف مذهبه ليس لذلك القاضي ولاية  
 التقض فيما امضاه هذا القاضي جوهره وفي البحر ولو رفع حكمه الى حكم آخر حكمه بعد الثاني  
 كالقاضي يمينه ان وافق رأيه والا بطله (قول له) لان حكمه لا يرفع خلافا لقصور ولايته عليهما  
 بخلاف القاضي العام (قول له) لا محكم) بدل من له (قول له) تفويض التحكيم الى غيره) فلو فوض  
 وحكم الثاني بلا رضاها فجازره القاضي لم يجز الا ان يجزاه بعد الحكم وقيل ينبغي ان يكون  
 كالوكيل الاول اذا اجاز فعل الوكيل الثاني فتح (قول له) وحكمه بالوقف) أى يلزمه لا يرفع  
 خلافا أى خلاف الامام القائل بعدم لزومه بل يبقى عنده غير لازم يصح رجوعه عنه (قول له)  
 بشرطه) أى من كونه مفرا عاقرا ونحو ذلك مما صر في به (قول له) ولا يمضيه) عبارة البحر لانه  
 يمضيه (قول له) عندها في البحر سبعة عشر) أشار الى انها تزيد على ذلك وهو كذلك وتقدم كثير  
 منها في الشرح والمثل منها انه لو استقضى لعبد ثم عتق ففوض صح على أحد القولين بخلاف  
 المحكم كأمه وانه لا بد من تراضيهما عليه وأن التحكيم لا يصح في حد وقود ودية على العاقلة  
 وان لكل منهما عزله قبل الحكم وانه لا يتعدى حكمه في الرد بالعيب الى بائع البائع وانه لا يفتى  
 بحكمه في فسخ التمين المضافة ونحوها وانه لا يصح اخباره بحكمه بخلاف القاضي على ما سيأتي  
 في آخر المتفرقات وانه لو خالف حكمه رأى القاضي ابعاله وانه ليس له التفويض الى غيره وان  
 الوقت لا يلزم بحكمه فهذه عشرة مسائل مذكورة في البحر وبقي انه لا يجوز تعليته ولا اضافته  
 عند أبي يوسف وانه لا يتعدى حكمه الى الغائب لو كان ما يدعى عليه سببا لما يدعى على المأذون  
 وانه لا يجوز كتابته الى القاضي كحكمه وانه لا يحكم بكتاب قاض الا اذا وصى الخصمان وانه  
 لا يتعدى حكمه من وارث الى الباقي والميت وانه لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب المبيع الى  
 مؤكلا وانه لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر على الصغير وانه لا يتقيد ببلد التحكيم بل  
 له الحكم في البلاد كما هي وانه لو اختلف الشاهدان فشهد احدهما انه وكل زيدا بالخصومة الى  
 قاضي الكوفة والآخري الى قاضي البصرة قبل لا لو شهد احدهما بذلك الى الفقيه فلان

(وصح اخباره با  
 احد الخصمين وب  
 الشاهد حال ولايته  
 بقاء تحكيمهما (لا)  
 (اخباره بحكمه) لا  
 ولايته (ولا يصح -  
 لا يويه وولده وزو  
 حكم القاضي (بح  
 حكمهما) اى الق  
 والمحكم (عليهم)  
 يصح كالتشهادة )  
 رجلين فلا بد من اج  
 على المحكوم به (و  
 القاضي (حكمه ا  
 مذهبه والا بطله  
 حكمه لا يرفع  
 (وليس له ) لا  
 (تفويض التحكيم ا  
 وحكمه بالوقف )  
 خلافا) على اله  
 خاتية (فلو رفع الى  
 لمذهبه (حكم)  
 (بلزومه) بشرط  
 يمضيه) لانه لم يقع  
 والحاصل انه كالة  
 الا في مسائل -  
 في البحر سبعة ع  
 لو ارتد انزل فاذا  
 احتاج التحكيم به

والآخر الى الفقيه فلان آخر لان الحكم متوسط وقد يكون احد المحكمين احق من الآخر فلا يرضى الموكل بالآخر بخلاف ما لو كان المطلوب نفس القضاء فانه لا يختلف كما في شرح ادب القضاء فهذه تسع مذكورة في البحر ايضا وذكر فيه اربع مسائل اخر ذكرها الشارح بعد هذه ثلاث وعشرون مسألة وزاد في البحر اخرى حيث قال ثم اعلم انهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة في اربع الحرية والنسب والكاح والولاء ولم يصرحوا بحكمهما من المحكم ويجب ان لا يتعدى فتسمع دعوى الملك في المحكوم بعقده من المحكم بخلاف القاضي اه قلت ويزاد ايضا انه ينزل بقيامه من المجلس كما قدمناه عن الفتح فهي اربعة وعشرون (قول له بخلاف القاضي) فان الفتوى على انه لا ينزل بالردة كما قدمناه فاذا سلم لا يحتاج الى تولية جديدة (قول له فليغيره قولها) بخلاف ما لو رد قاض شهادة للهمة لا قبلها قاض آخر لان القضاء بالرد نفذ على الكافة بحر عن المحيط (قول له وينبغي ان لا يلي الحبس ولم أره) كذا في بعض نسخ البحر وفي بعضها قبل قوله ولم أره مانعه وفي صدر الشريعة من باب التحكيم قال وقائدة الزام الخصم ان المتبايعين ان حكما حكما فالحكم بحكم المشتري على تسليم الثمن والبائع على تسليم المبيع ومن امتنع يحبس اه فهذا صريح في ان الحكم يحبس اه (قول له وكذا الخ) هذا من البحر ايضا حيث قال وكذا لم أر حكم قبول الهدية واجابة الدعوة وينبغي ان يجوز الالتهاء التحكيم بالفراغ الا ان يهدى اليه وقته من احدهما فينبغي ان لا يجوز اه وذكر الرحمن ان الذي ينفى الجواز لان من ارتاب فيه له عزله قبل الحكم بخلاف القاضي اه وفيه نظر والله سبحانه اعلم

بخلاف القاضي ومنها لو رد الشهادة للهمة فليغيره قبولها وينبغي ان لا يلي الحبس ولم أره وكذا لم أر حكم قبول الهدية وينبغي ان لا يجوز ان اهدى اليه وقت التحكيم

#### باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره

هذا ايضا من احكام القضاء غير انه لا يتحقق في الوجود الا بقاضين فهو كالركب بالنسبة لما قبله فتح وهذا اولى من قول الزباني انه ليس من كتاب القضاء لانه امانقل شهادة او نقل حكم نعم هو من عمل القضاة فكان ذكره فيه انصب اه وحيث كان من عمائم فكيف ينفيه بحر واجاب في النهر بان المنفي كونه قضاء والمثبت كونه من احكامه (قول له وغيره) عطف على كتاب ط (قول له الى القاضي) اي البعيد بمسافة يأتي بيانها وافاد ان قاضي مصر يكتب الى مثله والى قاضي الرستاق بخلاف العكس وفيه خلاف يأتي قال في الفتح ولو كتب القاضي الى الامير الذي ولاه اصالح الله الامير ثم قص القصة وهو معه في المصر فجا به ثقة يعرفه الامير ففي القياس لا يقبل لأن ايجاب العمل بالينة ولانه لم يذكر اسمه واسم ابية وفي الاستحسان يقبل لانه متعارف ولا يلبق بالقاضي ان يأتي في كل حادثة الى الامير ليخبره ولو ارسل رسولا ثقة كان كما ارسل في جواز العمل به فكذا ارسل كتابه ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فشرطنا هناك كتاب القاضي الى القاضي اه اي شرطنا ذلك فيما اذا كان الامير في مصر آخر وقداسة ط في البحر والنهر من عبارة الفتح قوله ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فانخل نظام الكلام فانهم (قول له كل حق) من نكاح وطلاق وقتل موجب مال واعيان ولو منقولة وهو المروي عن محمد وعليه المتأخرون وبه يفتى في الضرورة وفي ظاهرها الرواية لا يجوز

باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره الى القاضي وغيره اراد بغيره قوله والمرأة تقضي الخ (القاضي يكتب الى الناحي في كل حق به يفتى

في المنقول للحاجة الى الاشارة اليه عند الدعوى والشهادة وعن الثاني تجوز به في العهد لعلية  
 الاياق فيه لافي الامة وعنه تجوز به في الكل قال الاسيحياني وعليه الفتوى بجر (قوله  
 استحسانا) والقياس ان لا يجوز لان كتابته لا تكون اقوى من عبارته وهو لو اخبر القاضي  
 في محله لم يعمل بأخباره فكتابه اولى وانما يجوزناه لان على رضى الله تعالى عنه والحاجة بجر  
 (قوله فان شهدوا على خصم حاضر الخ) قال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب  
 او المسخر الذي جعله اى القاضي وكيلا لاثبات الحق ولو كان المراد بالخصم هو المدعى عليه لما  
 احتيج الى قاض آخر لان حكم القاضي قد تم على الاول اقول لا يخفى ما فيه من التكلف  
 والاحسن ان يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس بمقصود بالذات في هذا الباب بل توطئة  
 لقوله وان شهدوا بغير خصم لم يحكم فيه ونظائره كثيرة كذا في الدرر قلت وحاصله انه ليس  
 المراد في هذه المسئلة من كتاب القاضي حكمه الى قاض آخر حتى يراد بالخصم فيها الوكيل او  
 المسخر بل المراد ان الشهادة عند القاضي تارة تكون على خصم حاضر فيحكم بها عليه ويكتب  
 بحكمه كتابا ليحفظ الوقعة لايسته الى قاض آخر لان الحكم قد تم وتارة تكون على خصم غائب  
 وهي الآتية فهذه ذكرت توطئة لتلك والى هذا اشار الشارح بقوله ليحفظ اى ليحفظ  
 الواقعة وذكر في التهر عن الزياي انه اذا قدر ان الخصم غاب بعد الحكم عليه وجحد الحكم  
 حينئذ يكتب له ليسم اليه حقه او لينفذ حكمه اه وحاصله انه قد يحتاج في المسئلة الاولى  
 الى ان يبعث بكتاب حكمه على الخصم الحاضر الى قاض آخر فيكون ذكرها مقصودا في هذا  
 الباب وافاد الهستاني ان الكتاب يكون الى القاضي ولو كان الخصم حاضرا وذلك لامضاء  
 قاض آخر كما اذا ادعى على آخر الفا وبرهن وحكم به ثم استحال ان يأخذه منه في بلد آخر  
 وخاف ان ينكر فكتب به لامضاء قاضي البلد (قوله هو السجل) بكسر السين والجيم وتشديد  
 اللام والضممتان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والكسر لغات قهستاني عن الكشف  
 (قوله التي فيها حكم القاضي) بيان للنسبة في قوله الحكمى وشمل ما اذا كان الى قاض آخر  
 او لا (قوله وكتب الشهادة) اى بعد مسميها وعدلت نهر (قوله وان كان مخالفا  
 لرأى الكتاب الخ) اى بخلاف السجل فانه ليس له ان يخالفه وينقض حكمه لان السجل يحكموم به  
 دون الكتاب ولهذا ان لا يقبل الكتاب دون السجل كما في البحر عن منية الفتى وقوله في التهر  
 ولم اجده فيها مبنى على ما في نسخته والا فقد وجدت في نسختي وفي الفتح والكتاب الحكمى  
 لا يلزم العمل اذا كان يخالفه لانه لم يقع حكم في محل اجتهاد فله ان لا يقبله ولا يعمل به (قوله  
 ويسمى الكتاب الحكمى) هذا في عرفهم نسبوه الى الحكم باعتبار ما يؤلف فتح (قوله وليس  
 بسجل) لان السجل يحكموم به بخلاف الكتاب الحكمى (قوله وقرأ الكتاب عاينم) اى على  
 شهود الطريق ولو فسر الضمير هنا وتركه في قوله ونتم عندهم ليعود على ماوم لكان اولى لا  
 (قوله أو اعداهم بما فيه) اى بأخباره لانه لا شهادة بلا علم المشهود به كالمشهدوا بان هذا الله لك  
 مكتوب على فلان لا يفيد ما لم يشهدوا بما اتفقوا من الدين فتح قال في البحر ولا بد لهم من  
 حفظ ما فيه ولهذا قيل ينبغي ان يكون معهم نسخة اخرى مفتوحة فيستعينوا منها على الحفظ  
 فانه لا بد من التذكر من وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهما (قوله ونتم عندهم) اى على

استحسانا (غير حدود)  
 للشبهة (فان شهدوا  
 خصم حاضر حكم بال  
 وكتب بحكمه) اى  
 (و) كتاب الحكم  
 السجل الحكمى  
 الحجة التي فيها حكم  
 هذا في عرفهم وفي  
 كتاب كبير تضبط فيه  
 الناس (وان لم يكن  
 حاضر المحكم) لانه  
 على الغائب (و  
 الشهادة) الى قاض  
 الخصم في ولايته (اى  
 القاضي) المكتوب  
 بها على رأيه وار  
 مخالفا لرأى الكا  
 لانه ابتداء حكم (و  
 نقل الشهادة  
 ويسمى الكتاب الحكمى  
 وليس بسجل (و  
 الكتاب) عليهم  
 اعلمهم بما فيه  
 عندهم (اى نتم  
 الطريق

الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للحتم في اسفله فلو انكسر خاتم القاضى او كان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم في اسفله كما في الذخيرة وانما قال عندهم لانه لا بد ان يشهدوا عنده ان الحتم بحضرتهم كما في المفتى واشتراط الحتم ليس بشرط الا اذا كان الكتاب في يد المدعى وبه يفتى كما ذكره المصنف قهستانى (قوله وسلم الكتاب اليهم) اى في مجلس يصح حكمه فيه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرماني قهستانى قال في النهاية وعمل القضاة اليوم انهم يسلمون المكتوب الى المدعى وهو قول ابي يوسف وهو اختيار الفتوى على قول شمس الأئمة وعلى قول ابي حنيفة يسلم المكتوب الى الشهود كذا وجدت بخط شيخى اه ثم قال واجمعوا في الصك ان الاشهاد لا يصح ما لم يعلم الشاهد ما في الكتاب فاحفظ هذه المسئلة فان الناس اعتادوا خلاف ذلك اه سعية لكن ينافى دعوى الاجماع ماسية عن ابي يوسف وقدم المصنف في باب الاستحقاق لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل لا بد من الشهادة على مضمونه وكذا ماسوى نقل الشهادة والوكالة اه ومثله في الغرر فهذا صريح في ان كتاب نقل الشهادة والوكالة لا يحتاج للشهادة على مضمونه ومقتضاه انه لا حاجة لقراءته على الشهود ايضا والظاهر انه مبنى على قول ابي يوسف الآتى تأمل (قوله وشهرتهما) افاد ان الاسم وحده لا يكتفى بلا شهرة بكنية ونحوها قال في الفتح ولو كان العنوان من فلان الى فلان او من ابي فلان الى ابي فلان لا يقبل لان مجرد الاسم او الكنية لا تعرف به الا ان تكون الكنية مشهورة مثل ابي حنيفة وابن ابي ليلى وكذلك النسبة الى ابيه فقط كعم بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وقيل هذا رواية وفي سائر الروايات لا يقبل الكنية المشهورة لان الناس يشتركون فيها ويشتهر بها بعضهم فلا يعلم ان المكتوب اليه هو المشهور بها او غيره بخلاف ما لو كتب الى قاضى بلدة كذا فانه في الغالب يكون واحدا فيحصل التعريف بالاضافة الى محل ولايته اه ملخصا قال في النهر ويكتب فيه اسم المدعى والمدعى عليه وجدهما ويذكر الحق والشهود ان شاء وان شاء اكتفى بذكر شهادتهم ومن الشروط ان يكتب فيه التاريخ فلو لم يكتبه لا يقبل اه اى يعلم انه كان قاضيا حال الكتابة كما في الفتح (قوله واكتفى الثانى الخ) الذى في العزيمة عن الكفاية هو عبارة النهاية التى ذكرناها آنفا وعبارة الملتقى هكذا وابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك سوى شهادتهم انه كتابه لما ابتلى بالقضاء واختار السرخسى قوله وليس الخبر كالبيان اه اى ان ابا يوسف باشر القضاء مدة مديدة فاختر ذلك لما عين المشقة في الشروط المارة فلذا اختار السرخسى قوله وظاهره ان الحتم ليس بشرط عنده وظاهر الفتح انه رواية عنه قال ولا شك عندي في صحة فان الفرض عدالة حملة الكتاب فلا يضر عدم ختمه مع شهادتهم انه كتابه نعم اذا كان الكتاب مع المدعى ينبغي اشتراط الحتم لاحتمال التيسير الا ان يشهدوا بما فيه حفظا (قوله اى لا يقرؤه) اشار الى ما في البحر عن الفتح من ان المراد من عدم قبوله بلا خصم عدم قراءته لا مجرد قبوله لانه لا يتعلق به حكم اه (قوله لا يجوز الحصر وشهوده) اى شهود انه كتاب فلان القاضى وانه ختمه نهر وزاد بعد هذا في الكنز فان شهدوا انه كتاب فلان القاضى سلمه لنا في مجلس حكمه

(وسلم) الكتاب (اليهم)  
بعد كتابة عنوانه في باطنه  
وهو أن يكتب فيه اسمه  
واسم المكتوب اليه  
وشهرتهما (فلو كان)  
العنوان (على ظاهره لم  
يقبل) قيل هذا في عرفهم  
وفي عرفنا يكون على  
الظاهر فيعمل به واكتفى  
الثاني بأن يشهدهم انه  
كتابه وعليه الفتوى كما  
في العزيمة عن الكفاية  
وفي الملتقى وليس الخبر  
كالبيان (فاذا وصل الى  
المكتوب اليه نظر الى  
ختمه) أولا (ولا يقبله)  
أى لا يقرؤه (الاجمهور  
الخصم وشهوده ولا بد من  
اسلام شهوده ولو كان  
لذى على ذمى)



وقراء علينا وختمه فتحه القاضي وقراءه على الخصم والزمه بما فيه قال في البحر يعني اذا ثبتت  
عدالتهم بأن كان يعرفهم بها او وجد في الكتاب عدالتهم اوسأل من يعرفهم من الثقات  
فركوا او اقبل ظهور عدالتهم فلا يحكم به ولا يلزم الخصم ثم ذكر قول ابى يوسف المار (قوله  
لشهادتهم على فعل المسلم) وهو انه كتب الكتاب وختمه وقراء عليهم وسلمه اليهم (قوله الا اذا  
أقر الخصم) اي بانه كتاب فلان القاضي (قوله بخلاف كتاب الامان) معناه اذا جاء الكتاب  
من ملكهم بطالب الامان بجر عن العناية (قوله لانه ليس بملزم) لان له ان لا يعطيهم الامان  
بخلاف كتاب القاضي فانه يجب على القاضي المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به ولا بد  
للملزم من الحجة وهي البيئة فتح \* (فرع) \* لو مرض شهود الكتاب في الطريق او الرجوع  
الى بلدهم او السفر الى بلدة اخرى فأشهدوا قوما على شهادتهم جازو تمامه في الحانية (قوله  
لا يعمل بالخط) عبارة الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط  
القضاة الماضين الخ قال اليرى المراد من قوله لا يعتمد اي لا يقضى القاضي بذلك عند المنازعة  
لان الخط مما يزور ويفعل كما في مختصر الظهيرية وليس منه ما في دواوين القضاء الى آخر  
ما قدمناه اول القضاء عند قوله فاذا تقلد طاب ديوان قاض قبله فراجع (قوله ويلحق به  
البرأت) عبارة الاشياء ويمكن الحاق البرأت السلطانية المتعلقة بالوظائف ان كانت  
العلة انه يعني كتاب الامان لا يزور وان كانت العلة الاحتياط في الامان لحقن الدم فلا اقول  
يجب المصير الى الاخير سائحاني اي لا يمكن التزوير بل قد وقع كاذكره الخوى وحينئذ فلا يصح  
الحاق وان قد علمت ان العلة في كتاب الامان انه غير ملزم وقدما اول القضاء استظهار  
كون علة العمل بماله رسوم في دواوين القضاة الماضين هي الضرورة وهنا كذلك فانه  
يتعذر اقامة البيئة على ما يكتبه الساطان من البرأت لاصحاب الوظائف ونحوهم وكذا  
منشور القاضي والوالي وعامة الاوامر السلطانية مع جريان العرف والعادة بقبول ذلك بمجرد  
كتابته وامكان تزويرها على الساطان لا يدفع ذلك لانه وان وقع فهو امر نادر فلما يقع وهو نادر  
من امكان تزوير اليهود وهو أولى بالقبول من دفتر الصراف ونحوه فانهم عملوا به للعرف  
كما يأتي وذكر العلامة البعلبي في شرحه على الاشياء ان لشارح العلامة الشيخ علاء الدين رسالة  
حاصلها بعد نقله ما في الاشياء وان ابن الشحنة وابن وهبان جزما بالعمل بدفتر الصراف  
ونحوه لعله أمن التزوير كما جزم به البزازی والسرخسي وقاضيخان قال ان هذه العلامة  
في الدفاتر السلطانية اولى كما يعرفه من شاهد احوال اهاليها حين نقلها اذ لا تحرر الا بالاذن  
السلطان ثم بعد اتفاق الجمل الغفير على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة او نقصان تعرض  
على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر اميني فيكتب عليها  
ثم تعاد اصولها الى امكنتها المحفوظة بالحتم فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع  
اهل الدولة والكتبة فلو وجد في الدفاتر ان المكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية مثلا  
يعمل به من غير بيئة وبذلك يفتي مشايخ الاسلام كاهو مصرح به في بهجة عبدالله افندي  
وغيرها فايه فظ اه قلت ويؤيده العمل بما في دواوين القضاة الماضين وكأن مشايخ  
الاسلام المولدين في الدولة العثمانية افتوا بما ذكر الحقا للدفاتر السلطانية بدواوين القضاة

مطلب  
لا يعمل بالخط

لشهادتهم على فعل الم  
(الا اذا أقر الخصم  
حاجة اليهم) اي الشه  
(بخلاف كتاب الامار  
في دار الحرب) ح  
لا يحتاج الى بيئة  
ليس بملزم وفي الاش  
لا يعمل بالخط الا في  
كتاب الامان ويلحق  
البرأت

مطلب  
في العمل بما في الدفاتر  
السلطانية

المذكورة لاتحاد العلة فيهما والله سبحانه اعلم لكن قدما في الوقف عن الحيرية انه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده في دفتر السلطاني (قوله ودفترياع وصراف وسمسار) عطف على كتاب الامان فان هذا منصوص عليه لاملحق به فقد قال في الفتح من الشهادات ان خط السمسار والصراف حجة للعرف الجاري به اه قال البيروني هذا الذي في غالب الكتب حتى المجتبى فقال في الاقرار واما خط البياع والصراف والسمسار فهو حجة وان لم يكن مصدرا معنونا يعرف ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة للعرف اه وفي خزانه الاكمل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه يحكم بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثله حجة اه قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجدت في يادكاري بخطي او كتبت في يادكاري بيدي ان فلان على الف درهم كان هذا اقرارا ملزما اياه اقول ويزاد ان العمل في الحقيقة انما هو لموجب العرف لا بمجرد الخط والله اعلم وبهذا عرف ان قولهم فيما اذا ادعى رجل مالا واخرج بالمال خطأ وادعى انه خط المدعى عليه فأنكر كون الخط خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابة ظاهرة تدل على انهما خط كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله يستثنى منه ما اذا كان الكاتب سمسارا او صرافا او نحو ذلك بمن يؤخذ بخطه كذا في قاضخان اه كلام البيروني قلت ويستثنى منه ايضا ما قدمناه اول الباب من كتابة القاضي الى الامير الذي ولاه وكذا ما سيذكره الشارح عن شرح الوهبانية والملتقط وهو ما اذا كان على وجه الرسالة مصدرا معنونا اه وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة كافي الملتقى والزيلعي من مسائل شتى آخر الكتاب ومثله في الهداية والحانية وهذا اذا اعترف ان الخط خطه فانه يلزمه ما فيه وان انكر ان يكون في ذمته ذلك المال بخلاف ما اذا لم يكن مصدرا معنونا كما هو صريح الحانية وهذا ذكره في الاخرس وذكر في الكفاية آخر الكتاب عن الشافعي ان الصحيح مثل الاخرس فاذا كان مستتبنا مرسوما وثبت ذلك بأقراره او بينة فهو كالخطاب اه ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بكونه على وجه الرسالة الى الغائب وهو ايضا مفاد كلام الفتح في الشهادات فراجع له لكن في شهادات البحر عن البزازية ما يدل على انه لا فرق في المعنون بين كونه لغائب او لحاضر ومثله ما في فتاوى قارئ الهداية اذا كتب على وجه الصكوك يلزمه المال وهو ان يكتب يقول فلان الفلاني ان في ذمتي فلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه اه قلت والعادة اليوم في تصديرها بالعنوان انه يقال فيها سبب تحريره هو انه ترتب في ذمة فلان الفلاني الخ وكذا الوصول الذي يقال فيه وصل الينا من يد فلان الفلاني كذا ومثله ما يكتبه الرجل في دفتره مثل قوله علم بيان الذي في ذمتنا فلان الفلاني فهذا كله مصدر معنون جرت العادة بتصديره بذلك وهو مفاد كلام قارئ الهداية المذكور فقتضاه ان هذا كله اذا اعترف بانه خطه يلزمه وان لم يكن مصدرا

مطلب

في دفتر البياع والصراف  
والسمسارودفتر بياع وصراف  
وسمسار وجوزة محمد  
لراو وقاض وشاهد

معنونا لا يلزمه اذا انكر المال وان اعترف بكونه كتبه بخطه الا اذا كان بياعا او صرافا  
او سمساراً لما في الخاتمة وصك الصراف والسمسار حجة عرفاً فاه فشمع ما اذا لم يكن مصدراً  
معنونا وهو صريح مأمور عن المجتبى وما اذا لم يعترف بأنه خطه كما هو صريح مأمور عن الخزانة  
ثم ان قول المجتبى وكذا ما يكتب الناس فيما بينهم الخ يفيد عدم الاقتصار على الصراف  
والسمسار والبيع بل مثله كل ما جرت العادة به فيدخل فيه ما يكتبه الامراء والاكابر  
ونحوهم ممن يتعدوا الاشهاد عليهم فاذا كتب وصولا او صكاً بدين عليه وخطه بخاتمه المعروف  
فانه في العادة يكون حجة عليه بحيث لا يمكنه انكاره ولو انكره يدين الناس مكابراً فاذا اعترف  
بكونه خطه وخطه وكان مصدراً معنونا فينبغي القول بأنه يلزمه وان لم يعترف به او وجد بعد  
موته فمقتضى ما في المجتبى انه يلزمه ايضا عملاً بالعرف كدفتر الصراف ونحوه ومثله ما اذا وجد  
في صندوقه مثلاً صرة دراهم مكتوب عليها هذه امانة فلان الفلاني فان العادة تشهد بأنه  
لا يكتب بخطه ذلك على دراهمه ثم اعلم ان هذا كله فيما يكتبه على نفسه كما قيده بعض  
المتأخرين وهو ظاهر بخلاف ما يكتبه لنفسه فانه لو ادعاه بلسانه صريحاً لا يؤخذ خصمه به  
فكيف اذا كتبه ولذا قيده في الخزانة بقوله كتب على نفسه كما مر وذكروا في شرح الوهبانية  
ائمة بلخ قالوا يادكار البيع حجة لازمة عليه فان قال البيع وجدت بخطي ان على فلان كذا  
لزم قال السرخسي وكذا خط السمسار والصراف اه بقوله ان على فلان الخ صريح  
في ذلك واما قول ابن وهبان في تعليل المسئلة لانه لا يكتب الاماله وعليه فتراده ان البيع  
ونحوه لا يكتب في دفتره شيئاً على سبيل التجربة للخط او اللهو واللعب بل لا يكتب الاماله او عليه  
ولا يلزم من هذا ان يعمل بكتابه في الذي له كما لا يخفى خلافاً لمن فهم منه ذلك ويجب تقييده ايضا  
بما اذا كان دفتره محفوظاً عنده فلو كانت كتابته فيما عليه في دفتر خصمه فالظاهر انه لا يعمل  
به خلافاً لما بحثه ط لان الخط مما يزور وكذا لو كان له كاتب والدفتر عند الكاتب لاحتمال  
كون الكاتب كتب ذلك عليه بلا علمه فلا يكون حجة عليه اذا أنكره او ظهر ذلك بعد  
موته وانكره الورثة خلافاً لمن حكم في عصرنا بذلك لذي ادعى على ورثة تاجر له كاتب ذمي  
ودفتر التاجر عند كاتبه الذمي فقد كنت اقيت بأنه حكم باطل وكون المدعي والكاتب ذميين  
يقوى شبهة التزوير وان الكتابة حصلت بعد موت التاجر وتام الكلام في كتابتنا تنقيح  
الحامدية (قوله ان تيقن به) اي بانه خط من يروي عنه في الاول وبانه خط نفسه في الاخيرين  
اه ح (قوله قيل وبه يفتي) قال في خزانة الاكمل اجاز ابو يوسف ومحمد العمل بالخط  
في الشاهد والقاضي والراوى اذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة قال في العيون والفتوى على  
قولهما اذا تيقن انه خطه سواء كان في القضاء او الرواية او الشهادة على الصك وان لم يكن  
الصك في يد الشاهد لان الخط نادر واثار التغيير يمكن الاطلاع عليه وقلماً يشبه الخط من كل  
وجه فاذا تيقن جاز الاعتماد عليه توسعة على الناس اه حموى انكن سيد كر الشارح  
في الشهادات قيل باب القبول ما نصه وجوزاه لو في حوزة وبه تأخذ بحر عن المبتنى اه  
وهذا ما اختاره المحقق ابن الهمام هناك وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى (قوله ولا بد من  
مسافة الخ) فلو اقل لا يقبل \* وفي نوادر هشام اذا كان في مصر واحد قاضيان جاز كتابة

ان تيقن به قيل وبه يفتي  
(ولا بد من مسافة ثلاثة  
ايام بين القاضيين كالشهاد  
على الشهادة)

احدهما الى الآخر في الاخكام جوهره عن الينايع وكذا كتابة القاضي الى الامير الذي ولاه وهو معه في المصر كما مر اول الباب (قوله على الظاهر الخ) قال في المنح هذا هو ظاهر الرواية وجوزها محمد وان كانا في مصر واحد وعن ابي يوسف ان كان في مكان لو غدا لاداء الشهادة لا يستطيع ان يبيت في اهله صحح الاشهاد والكتابة وفي السراجية وعليه الفتوى اهـ (قوله ويبطل الكتاب الخ) هذا شرط آخر لقبول الكتاب والعمل به وهو ان يكون القاضي الكاتب على قضائه نهر اى لانه بمنزلة الشهادة فيموت الاصل قبل اداء الفروع الشهادة تبطل شهادة الفروع فكذا هذا ط عن العيني (قوله قبل وصول الكتاب الخ) لو اقتصر على قوله قبل القراءة لاغنا ولذا قال في الفتح العبارة الجيدة ان يقال لومات قبل قراءة الكتاب لا قبل وصوله لان وصوله قبل ثبوته عند المكتوب اليه وقراءته لا يوجب شيئا اهـ (قوله فلا يبطل) اى في ظاهر الرواية بجر (قوله ويبطل يجوزون الكتاب الخ) في الخاتمة وان عزل القاضي الكاتب اومات بعدما وصل الكتاب الى الآخر فانه يعمل به لان الموت والعزل ليس بمخرج بخلاف ما اذا فسق الكاتب او عمى او صار بحال لا يجوز حكمه وشهادته فان الآخر لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فاما يمنع القضاء بشهادته يمنع القضاء بكتابه اهـ وظاهره انه يبطل بذلك ولو بعد وصوله مع ان الزيلعي صرح بأن ذلك كثر له ثم رأيت في البحر ذكر ان بين كلاميهما مخالفة ولم يجب عنها تأمل ورأيت في البرازية مثل ما في الخاتمة وفي الدرر مثل ما هنا فالظاهر ان في المسئلة قواين (قوله وعمائه) الانسب وعمائه بدون همز لان العمى مقصور (قوله وفسقه) عبر عنه في النهر بقيل وقال انه بناء على عزله بالفسق ومثله في الفتح (قوله وكذا يموت المكتوب اليه) لان الكتاب لما خصه فقد اعتمد عدالته وامانته والقضاء متفاوتون في ذلك فصح التعيين نهر (قوله الا اذا عمى الخ) بأن قال الى فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان غيره صارت بماله فتح (قوله بخلاف ما لو عمى ابتداء) بأن قال الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم (قوله وجوزها الثاني) وكذا الشافعي واحد فتح (قوله وعليه العمل) قال الزياي واستحسنه كثير من المشايخ وفي الفتح وهو الاوجه لان اعلام المكتوب اليه وان كان شرطا فالعموم يعلم كما يعلم بالخصوص وليس العموم من قبيل الاجمال والتبجيل فصار قصديته وتبعيته سواء نهر (قوله ايا كان) اى مدعى او مدعى عليه (قوله في بابه) اى في باب الشهادة على الشهادة ح (قوله خلافا لما وقع في الخاتمة هنا) اى في هذا الباب حيث قال لومات القاضي الكاتب او عزل قبل وصول الكتاب بعزل كتابه كشاهد الاصل اذ امانات قبل ان يشهد الفرع على شهادة الاصل اهـ (قوله ثمة) اى هناك اى في باب الشهادة على الشهادة حيث قال الشهادة على الشهادة لا تجوز الا ان يكون المشهود على شهادته مريضاً في المصر او يكون ميتا الخ وهذا هو الموافق للمتون (قوله فن جوزها) وشرط جوازها عند الامام ان يعلم في حال قضائه في المصر الذي هو قاضيه بحق غير سعد خلاص لله تعالى من قرض او بيع او غصب او تعلق او قتل عمداً او قذف فلو علم قبل القضاء في سعة وق العباد ثم ولى فرفعت اليه تلك الحادثة او عامها في حال قضائه في غير مدينته ثم دخله فرفعت

على الظاهر وجوزها الثاني ان بحيث لا يعود في يومه وعليه الفتوى شربلاية وسراجية (ويبطل) الكتاب (يموت) الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة (وأجازه الثاني) (واما بعدها فلا) يبطل (و) يبطل يجوزون الكتاب وردته وحده لقذف وعمائه وفسقه بعد عدالته (خروجه عن الاهلية واجازه الثاني) (و) كذا (يموت) المكتوب اليه (وخروجه عن الاهلية) (الا اذا عمى بعد تخصيص) اسم المكتوب اليه (بخلاف ما لو عمى ابتداء) وجوزها الثاني وعليه العمل خلاصة (لا) يبطل (يموت الخصم) ايا كان لقيام وارثه او وصيه مقامه قلت وكذا لا يبطل يموت شاهد الاصل كما سيأتى متنا في بابه خلافا لما وقع في الخاتمة هنا فهو مخالف لما ذكره بنفسه ثمة فتنبه (و) اعلم ان (الكتابة) بعلمه كالقضاء بعلمه في لاصح بحر فن جوزها

مطلب

في قضاء القاضي بعلمه

لا يقضى عنده وقال لا يقضى وكذا الخلاف أو علم بها وهو قاض في مصره ثم عزل ثم أعيد وأما في حد الشرب والزنا فلا ينفذ قضاؤه بعلمه اتفاقا فتح ملخصا وبه علم أنه في الحدود والحالصة لله تعالى لا ينفذ كما صرح به في شرح أدب القضاء معللا بأن كل واحد من المسلمين يساوى القاضى فيه وغير القاضى إذا علم لا يمكنه إقامة الحد فكذا هو ثم قال لا في السكران أو من به إماراة السكر ينبغي له أن يعززه للتهمة ولا يكون حدا أه (قوله ومن لا فلا) قال في الفتح إلا أن التفاوت هنا هو أن القاضى يكتب بالعلم الحاصل قبل القضاء بالإجماع (قوله إلا أن المعتمد) أى عند المتأخرين لفساد قضاء الزمان وعبرة الأشباه الفتوى اليوم على عدم العمل بعلم القاضى في زماننا كما في جامع الفصولين (قوله وفيها) أى في الأشباه نقلا عن السراجية لكن في منية المفتى المأخوذة من السراجية التعبير بالقاضى لا بالامام حيث قال القاضى يقضى بعلمه بحذف القذف والتقصص والتعزير ثم قال قضى بعلمه في الحدود والحالصة لله تعالى لا يجوز أه أفاده بعض المحشين وهذا موافق لما مر عن الفتح من الفرق بين الحد والحالص لله تعالى وبين غيره ففى الأول لا يقضى اتفاقا بخلاف غيره فيجوز القضاء فيه بعلمه وهذا على قول المتقدمين وهو خلاف المفتى به كما علمت (تنبيه) ذكر في النهر في الكفالة بحثا أنه يجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق العباد أما حقوق الله المحضة فيقضى فيها بعلمه اتفاقا ثم استدلل لذلك بأن له التعزير بعلمه قلت ولا يخفى أنه خطأ صريح مخالف أصريخ كلامهم كما علمت وأما التعزير فليس بمحد كما سمعناك من عبارة شرح أدب القضاء وأيضا فهو ليس بقضاء (قوله فهل الامام قيد) أقول على فرض ثبوته في عبارة السراجية ليس بقيد لما علمت من عبارة الفتح المصرحة بجواز قضاء القاضى بعلمه في قتل عمد أو حد قذف لكونه من حقوق العباد (قوله لكن الخ) استدراك على ما نقله ثانيا عن الأشباه بأنه مبنى على خلاف المختار أو على قوله فهل الامام قيد فإن قول الشرنبلالى لا يقضى بعلمه في الحدود والحالصة لله تعالى يعنى اتفاقا يفهم منه أنه يقضى بعلمه في غيرها كحد قذف وقود وتعزير على قول المتقدمين وهو خلاف المختار فيكون ذكر الامام غير قيد فافهم (قوله مطلقا) أى سواء كان علمه بعد توليته أو قبلها صح أو سواء كان حدا غير خالص لله تعالى أو قودا أو غيرها من حقوق العباد (قوله وخبر مطلقا) أى سواء سكر منه أولا (قوله للتهمة) أى إذا علم القاضى بأنه سكران له تعزيره لأن القاضى له تعزير المتهم وإن لم يثبت عليه كما مر تحريره في الكفالة (قوله يثبت الحيلولة) أى بأن يأمر بأن يحال بين المقاتل وزوجته والمعتق وأمه أو عبده والغاصب وما غصبه بأن يجعله تحت يدا من إلى أن يثبت ما علمه القاضى بوجه شرعى (قوله على وجه الحسبة) أى الاحتساب وطلب الثواب مثلا يراها الزوج أو السيد أو الغاصب (قوله لا القضاة) أى لا على طريق الحكم بالطلاق أو الميثاق أو الغصب (قوله ولا يقبل كتاب القاضى) الأولى حذف القاضى لأن الحكم ليس قاضيا إلا أن يراد به ما يشمل المولى من السلطان وغيره (قوله بل من تأخر مولى الخ) أفاد أن هذا شرط في الكتاب فقط قال في المنع فلا تقبل من قاضى رستاق إلى قاضى مصر وأما تقبل من قاضى مصر إلى قاضى مصر آخر أو إلى قاضى رستاق (قوله يملك إقامة الجمعة) الظاهر أن هذا غير

ومن لا فلا إلا أن المعتمد  
عدم حكمه بعلمه في زمانه  
أشبه وفيها الامام يقضو  
بعلمه في حد قذف وقو  
وتعزير قلت فهل الاما  
قيد كما قدمناه في الحدود  
أه لكن في شرح الوهبانية  
للشرنبلالى والمختار الآ  
عدم حكمه بعلمه مطلقا  
كلا يقضى بعلمه في الحدود  
الحالصة لله تعالى كثر  
وخبر مطلقا غير أنه يعز  
من به امر السكر للتهمة  
وعن الامام أن علم القاضى  
في طلاق وعتاق وغصب  
يثبت الحيلولة على وجه  
الحسبة لا القضاء (وا  
يقبل) كتاب القاضى  
(من محكم بل من تأخر  
مولى من قبل الامام يملك  
إقامة الجمعة)

قيد ولا سيما في زماننا لان السلطان لا يأذن للقاضي بها والظاهر ان مراده الاشارة الى ان المراد قاضي مصر التي تقام فيها الجمعة تأمل وفي المنع عن السراجية وانما تقبل كتب قضاء الامصار التي تقام فيها الحدود وينفذ فيها حكم الحكام الا فيما لا خطر له شرعا لان الولاية لا تثبت الا في محل قابل للولاية لمن هو اهله (قوله وقيل يقبل الخ) الظاهر ان الخلاف مبنى على الخلاف في ان مصر هل هو شرط لثبوت القضاء ام لا فحكوا عن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النواذر انه ليس بشرط وبه يفتى كافي البرازية فعلى هذا يفتى بقوله من قاضي رستاق الى قاضي مصر او رستاق منح ومثله في شرح المقدسي ورأيت بخط بعض الفضلاء ان ما ذكر من ابتداء الخلاف على الخلاف الآخر مصر حبه في البرازية (قوله واعتمده المصنف والكمال) قد علمت كلام المصنف واما الكمال فقد قال والذي ينبغي انه بعد عدالة شهود الاصل والكتاب لا فرق اى بين كونه من قاضي مصر او غيره (قوله الى من يصل اليه الخ) اى بناء على قول الثاني بجواز التعميم ابتداء بكمصر (قوله لعدم ولايته وقت الخطاب) اى لانه خطاب والخطاب انما يصح اذا كان له ولاية وقته منح (قوله ليس لناثبه ان يقبله) لانه قد كتب الى غيره ولو جعل الخطاب الى الثائب وسماه باسمه ليس للثائب ان يقبله لانه لا يقبل الكتاب الا المكتوب اليه (قوله في غير حدود وقود) لانها لا تصلح شاهدة فيهما فلا تصلح حكمة (قوله ولو بلا شرط واقف) اما اذا شرط الواقف فلا شك فيه لانها اهل للشهادة واما بدون شرطه الناص عليها كافي صورة الحادثة التي ذكرها ففيه نزاع فقد رده في التهر بأن قوله ثم لولاه لا يشمل الاثني لان عرف الواقفين مراعى ولم يتفق تقرير اثني شاهدة في وقف في زمن ما فيا علمنا فوجب صرف الفاظه الى ما عارفوه وهو الشاهد الكامل الى آخر كلامه ونقل الحموى مثله عن المقدسي ثم نقل عن بعضهم ان هذا لا يمنع كونها اهلا للشهادة وقول الاصحاب بجواز شهادتها وقضاؤها في غير حد وقود صريح في صحة تقريرها في الاوقاف اه قلت لا يخفى ما فيه فان الكلام ليس في اهليتها بل في دخولها في كلام الواقف المبني على المتعارف \* (تنبيه) \* واما تقريرها في نحو وظيفة الامام فلا شك في عدم صحته لعدم اهليتها خلافا لما زعمه بعض الجهلة انه يصح وتستتيب لان صحة التقرير يعتمد وجود الاهلية وجواز الاستنباط فرج صحة التقرير اه ابو السمعود وفي الاشياء اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في تولية غير الاهل واذا عزل الاهل لم ينزل وفي (معيد النعم ومعيد النقم) المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعالوم اه والذي يظهر في تعريف اهلية التدريس انها بمعرفة منطوق الكلام ومفهومه وبمعرفة المفاهيم وان يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويحيب اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول وغير ذلك واذا قرأ لا يلحق واذا قرأ لآخر يحضرته رد عليه اه مختصرا ط قات ومقتضاه انه اذا مات الامام او المدرس لا يصح توجيه وظيفته على ابنه الصغير وقدمنا في الجهاد في آخر فصل الجزية عن العلامة البري بعد كلام نقله الى ان قال اقول هذا مؤيد لما هو عرف الجرمين

وقيل يقبل من قاضي رستاق الى قاضي مصر او رستاق واعتمده المصنف والكمال (كتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاض ولى بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل) لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر الفتاوى وفيها لو جعل الخطاب للمكتوب اليه ليس لناثبه ان يقبله (والمرأة تقضى في غير حد وقود وان اتم المولى لها) لخبر البخاري لن يفلح قوم ولوا امرهم امراة (وتصلح ناظرة) لو وقف (ووصية لیتيم) وشاهدة) فتح فصيح تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف ولو بلا شرط واقف بحر قال وقد اقيمت فيمن شرط الشهادة في وقفه لفلان ثم لولده مات وترك بنتا انها تستحق وظيفة الشهادة وفي الاشياء من احكام الاثني

مطلب

في جعل المرأة شاهدة في الوقف

مطلب

لا يصح تقرير المرأة في وظيفة الامامة

مطلب

لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس باهل في توجيه الوظائف لابن ولو صغيرا



الشرقيين ومصر والروم من غير تكبر من ابقاء ابناء الميث ولو كانوا صفارا على وظائف آباءهم من امامة وخطابة وغير ذلك صرفا مرضيا لان فيه احياء خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد افتى بجواز ذلك طائفة من اكابر الفضلاء الذين يعول على افتائهم اه وقيدنا ذلك هناك بما اذا اشتغل الابن بالعلم اما لو تركه وكبر وهو جاهل فانه يعزل وتعطى الوظيفة للاهل لفوات العلة وقدعنا في الوقف انه لا يصح جعل الصبي الصغير ناظرا على وقف فراجع ما حررناه في الموضوعين (قوله اختار) اى الكمال (في المسيرة) هى رسالة في علم الكلام ساير بها عقيدة الغزالي ط (قوله ابناء حاله على الست) اى والرسول يحتاج الى مخالطة الذكور بالتعليم واقامة الحجج عليهم وغير ذلك مما لا يكون الا من الذكور والجواز لا يقتضى الوقوع قال في بدء الامالى \* وما كانت نبيا قط اتى \* ط (قوله يرى جوازه) قيد به لان نفس القضاء اذا كان مختلفا فيه لا ينفذ مالم ينفذه قاض آخر يرى جوازه فينفذ اذا رفع الى من لا يراه نفذه بخلاف ما اذا كان الخلاف في طريق القضاء لافى نفسه فانه ينفذ على المخالف بدون تنفيذ آخر كما حررناه سابقا ولذا قال العيني ولو قضت بالحدود والقصاص وامضاء قاض آخر يرى جوازه جاز بالاجماع لان نفس القضاء مجتهد فيه فان شريحا كان يجوز شهادة النساء مع رجل في الحدود والقصاص وقال الشيخ ابو المعين النسفي في شرح الجامع الكبير ولو قضى القاضى في الحدود بشهادة رجل وامرأتين نفذ قضاؤه وليس لغيره ابطاله لانه قضى في فصل مجتهد فيه وليس نفس القضاء هنا مختلفا فيه اه اى بخلاف قضاء المرأة في الحدود فان المجتهد فيه نفس القضاء (قوله والحنفى كالاتى) اى فيصح قضاؤه في غير حد وقود بالاولى وينبى ان لا يصح في الحدود والقصاص لشبهة الانوثة بحر (قوله اولولده) اى ونحوه من كل من لا تقبل شهادته له كما يعلم مما يأتى (قوله فأناب غيره) اى وكان من اهل الانابة بحر عن السراجية اى بأن كان مأذونا له بالانابة (قوله كالوقضى) اى القاضى (قوله خلافا للجواهر) حيث قال فيها القاضى اذا كانت له خصومة على انسان فاستخلف خليفة فقضى له على خصمه لا ينفذ لان قضاء نائبه كقضائه بنفسه وذلك غير جائز لما ذكر محمد ان من وكل رجلا بشئ ثم صار الوكيل قاضيا فقضى لموكله في تلك الحادثة لم يجز لانه قضى لمن ولاه ذلك فكذلك نائب هذا القاضى قال والوجه لمن ابتلى بمثل هذا ان يطلب من السلطان الذى ولاه ان يولى قاضيا آخر حتى يختصما اليه فيقضى او يتحاكما الى حاكم محكم ويتراضيا بقضائه فيقضى بينهما فيجوز اه قلت ولعل هذا محمول على ما اذا لم يكن القاضى مأذونا له بالانابة كما يدل عليه قوله والوجه الخ والا فلو كان مأذونا كان نائبه نائبا عن السلطان كما مر في فصل المجلس فلا يحتاج الى ان يطلب من السلطان تولية قاض آخر فلذا مشى المصنف هنا على الجواز وان تردد فيه في شرحه قيل قوله ويرد هدية (قوله لا يقضى القاضى الخ) في الهندية لا يجوز للقاضى ان يقضى لو كيله ولا لو كيل وكيله ولا لو كيل ابيه وان علا او ابنه وان سفل ولا لعبد ولا لمكاتبه ولا لعبد من لا تقبل شهادتهم له ولا لمكاتبهم ولا لشريكه مفاوضة او غانا في مال هذه الشراكة كذا في المحيط وكل من لا تجوز شهادته كالأولاد والمولودين والزوج والزوجة كذا

اختار في المسيرة جواز كونها نية لارسولة ابناء حاله على الست (ولو قضت في حد وقود فرفع الى قاض آخر) يرى جوازه (فأمضاء ليس لغيره ابطاله) لخلاف شريح عيني والحنفى كالاتى بحر واعلم انه اذا وقع للقاضى حادثة اولولده فأناب غيره و (قضى نائب القضاء له اولولده جاز) قضاؤه (كما لو قضى للامام الذى قبله القضاء اولولده الامام) سراجية وفي البرازية كل من تقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه وعليه اه خلافا للجواهر والمتمنقذ فيحفظ (ويقضى النائب بمشهدوا به عند الاصل وعكسه) وهو قضاء الاصل بما شهدوا به عند النائب فيجوز للقاضى ان يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب وعكسه خلاصة \* (فرع) لا يقضى القاضى لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاضى لمن لا تقبل شهادته له فيجوز قضاؤه به اشباه وفيها لا يقضى لنفسه ولا لولده

في شرح الطحاوي اه ملخصا وفي معين الحكم مما يجري مجرى القضاء الا فتاوى فينبغي للمفتي الهرب من هذا متى قدر اه اي وكان هناك مفت غير هوى ط قلت والعلة في ذلك التهمة (قوله الا في الوصية) صورتها ما في الاشياء لو كان القاضي عريضا ميت فثبت ان فلانا وصيه صح وبرى بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع او بعده (قوله ولو في حياة امرأته وابيه) لكن بعد موتهما يقضى فيما لم يرث منه كباقي (قوله وزاد بيتين) اي زاد على نظم الوهبانية بيتين وهما الاولان اما الثالث فهو من زيادات شارحها ابن الشحنة نقله عنه الشرنبلالي في شرحه (قوله لام العرس) بكسر العين اي لام زوجته (قوله محرر) خبر لمبتدأ محذوف اي هذا الحكم محرر ط (قوله ميراث) بدون تنوين للضرورة ولوقال من الارث لكان اولي (قوله مقضى) بالرفع فاعل خلا قال الشرنبلالي في شرحه فأم زوجته يصح لها القضاء بالمال وغيره حال حياة زوجته وبعد موت الزوجة يصح فيما لم يكن ميراثا له عن زوجته ولا يصح في الموروث لاستحقاق القاضي حصة منه بالميراث من زوجته وقضاؤه لزوجة ابيه كذلك في حال حياة الاب يصح مطلقا وبعد موته يخص بما لا يرث منه القاضي كما اذا ادعت استحقاقا في وقف يخصها اه ولا يخفى ان هذا ايضا مخصوص بما اذا كانت ام زوجته المقضى لها حية والا كان قضاء زوجته فيما ترث منه (قوله ويقضى الخ) فاعله قوله مستحق قال الشرنبلالي صورتها وقف على علماء كذا وسلم للمتولى فادعى فساد الوقف بسبب الشيوع عند قاض هو من اولئك العلماء نفذ قضاؤه وكذا يقضى فيما هو تحت نظره من الاوقاف قال ابن الشحنة وقولي لوصف القضاء والعلم ليخرج ما لو كان استحقاقه لذاته لا لوصف وهذه المسئلة نظير مسئلة الشهادة على وقف المدرسة هو مستحق وستأتي في كتاب الشهادات والله سبحانه اعلم

#### هذه مسائل شتى

قدر الشارح لفظ هذه اشارة الى ان مسائل خبر مبتدأ محذوف وشق سفة مسائل (قوله اي متفرقة) ومنه قوله تعالى ان سعيكم اشق اي لختلف في الجزاء وتمايه في البحر (قوله سفل) بكسر السين وضمها ضد الملو بضم العين وكسرها مع سكون اللام فيهما ط عن الحموي (قوله من ان يتد) اصله يوتد حذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة من باب ضرب والتد كما في البحر عن البناية كالحاذوق القطعة من الخشب او الحديد يدق في الحائط ليعاق عليه شيء او يربط به وفي البحر ايضا واشار المصنف الى منعه من فتح الباب ووضع الجدوع وهدم سفله وقيد بالتصرف في الجدار احترازا عن تصرفه في ساحه السفلى فذكر قاضيه ان لو سفل صاحب السفلى في ساحته بئر وما اشبهه له ذلك عنده وان اضرب به صاحب العلم ونه ما الحكم معلول بعلة الضرر اه (قوله بفتح اوضح) اي مع تشديد الواو ويجمع الاول على كوات سكة وحبات والثاني على كواء بالماء والقصر كدية ومدى والكونه تقب البيت واستعار لفتاح الماء الى المزارع والجداول بحر عن المغرب والمراد بها الفتاح في تلك الاماكن لاجل الضرر او ما يخرق فيه بلا نفاذ لاجل وضع متاع ونحوه (قوله الرافعة) بفتح الراء لا الهة

(الذكر)

الا في الوصية وحذر الشرنبلالي في شرحه للوهابية صحة قضاء القاضي لام امرأته ولامرأة أبيه ولو في حياة امرأته وأبيه وانه يقضى فيما هو تحت نظره من الاوقاف وزاد بيتين فقال \* ويقضى لام العرس حال حياتها \* وعرس ابيه وهو حي محرر \* وبعد وفاة ان خلا عن نصيبه \* ميراث مقضى به فتبصروا \* ويقضى بوقف مستحق لريه \* لوصف القضاء والعلم او كان ينظر \*

#### هذه مسائل شتى

اي متفرقة وجاؤا شق اي متفرقين (يمنع صاحب سفل عليه علو) اي طبقة (لاخر من ان يتد) اي يدق الوتد (في سفله) وهو البيت التحتاني (او يتقب كوة) بفتح اوضح الطاقة

لكن في القاموس الطاق ما عطف من الابنية ولم أر من ذكره في اللغة بالناء تأمل ( قوله  
وكذا بالعكس الخ ) اي كما يمنع ذوالسفل يمنع ذوالعلو وعبرة الجمع وكل من صاحب علو  
وسفل ممنوع من التصرف فيه الا بأذن الآخر واجازاه ان لم يضره وفي العيني وعلى هذا  
الخلاف اذا اراد صاحب العلوان يبنى على العلوشيا او بيتا او يضع عليه جذوعا او يحدث  
كنيفا اه وكذا جعله في الهداية على الخلاف لكن في البحر عن قسمة الولوالجية اختلاف  
المشاخ على قوله فقل له ان يبنى ما بداله ما لم يضر بالسفل وقيل وان اضر والخيار للفتوى انه  
اذا اشكل انه يضر ام لا لا يملك واذا علم انه لا يضر بملك ( قوله وقال الخ ) قال في الفتح قيل ما حكى  
عنهما تفسير لقول الامام لانه انما يمنع ما فيه ضرر ظاهر لان ما لا ضرر فيه فلا خلاف بينهما وقيل  
بينهما خلاف وهو ما فيه شك فالاشك في عدم ضرره كوضع مسمار صغير او وسط يحوز اتفاقا  
وما فيه ضرر ظاهر كفتح الباب ينبغي ان يمنع اتفاقا وما يشك في الضرر به كدق الودد  
في الجدار او السقف فعندها لا يمنع وعنده يمنع اه وفي قسمة النية ان المختار ان الخلاف فيما  
اذا اشكل فعنده يمنع وعنده لا اه وكذا يأتي في كلام الشارح قريبا انه المختار للفتوى  
( قوله ولو انهدم السفل الخ ) اي بنفسه واما لو هدمه فقد قال في الفتح وعلمت انه ليس لصاحب  
السفل هدمه فلو هدمه يجبر على بنائه لانه تعدى على حق صاحب العلو وهو قرار العلو ( قوله  
وتماه في العيني ) حيث قال بخلاف الدار المشتركة اذا انهدمت فبناها احدها بغير اذن  
صاحبه حيث لا يرجع لانه متبرع اذ هو ليس بمضطر لانه يمكنه ان يقسم عرصتها ويبنى في  
نصيبه وصاحب العلو ليس كذلك حتى لو كانت الدار صغيرة بحيث لا يمكن الانتفاع بنصيبه بعد  
القسمة كان له ان يرجع وعلى هذا اذا انهدم بعض الدار او بعض الحمام فاصلحه احد  
الشريكين له ان يرجع لانه مضطر اذ لا يمكنه قسمه بعضه ولو انهدم كله فعلى التفصيل الذي  
ذكرناه اه اي ان امكنه قسمة العرصه ليبنى في نصيبه لا يكون مضطرا والا كان مضطرا  
والحاصل انه اذا انهدم كل الدار او الحمام فان كان يمكنه قسمة العرصه ليبنى في نصيبه لا يكون  
مضطرا فلو عمر بدون اذن شريكه يكون متبرعا والظاهر ان المراد ما اذا امكنه إعادة العرصه  
دارا او حماما كما كانت لامطابق البناء وان كان لا يمكن قسمة العرصه فهو مضطر وان انهدم  
بعض الحمام او بعض الدار فهو مضطر ايضا والظاهر ان المراد ما اذا كانت الدار صغيرة اما اذا  
كانت كبيرة يمكن قسمتها فانه يقسمها فان خرج المنهدم في نصيبه بناء او في نصيب شريكه يفعل  
به شريكه ما اراد ( تنبيه ) قال في البحر وذكر الخواص ضابطا فقال كل من اجبر ان يفعل  
مع شريكه فاذا فعل احدها بغير امر الآخر لم يرجع لانه متطوع اذ كان يمكنه ان يجبر مثل  
كرى الانهار واصلاح السفينة المعيبة وفداء العبد الجاني وان لم يجبر لا يكون متطوعا كسئلة  
انهدام العلو والسفل اه ومن ذلك لو انفق على الدابة بلا اذن شريكه لم يرجع لتمكنه من  
رفعه الى القاضي ليحجر بخلاف الزرع المشترك فانه يرجع لانه لا يجبر شريكه كما في المحيط فكان  
مضطرا اه وتماه ذلك فيه وذكر قبله ان صاحب العلو ان بنى السفل باصر القاضي رجوع بما  
انفق والا فبقسمة البناء به يفتى والصحيح ان المعتبر في الرجوع قيمة البناء يوم البناء لا يوم  
الرجوع قلت وقد تلخص من هذا الاصل ومما قبله انه ان لم يضطر بان امكنه القسمة فعمر

وكذا بالعكس دع  
الجمع ( بالارضا الآخ  
وهذا عنده وهو القيد  
بمجر وقال لكل فعل  
يضر ولو انهدم الس  
بلا صنع ديه لم يجبر  
البناء لعدم التعدي وا  
العلو ان يبنى ثم يرجع  
انفق ان بنى بأذنه او  
قاض والا فبقسمة ا  
يوم بنى وتسامه في الا

مطالب

فيما لو انهدم المشترك وا  
احدها البناء واي الآ

بلا امر فهو متبرع والا فان كان شريكه يجبر على العمل معه ككرى النهر ونحوه فكذلك وان كان شريكه لا يجبر كمسئلة السفلى لا يكون متبرعا بل يرجع بما اتفق ان ينهى بأمر القاضى والا فقيمة البناء يوم البناء وقد وقع في هذه المسئلة اضطراب كثير وقد منا تمام الكلام عليها آخر الشركة وكنت نظمت ذلك بقولى

وان يعمر الشريك المشترك \* بدون اذن للرجوع ممالك  
ان لم يكن لذلك مضطرا بأن \* امكنه قسمة ذلك السكن  
اما اذا اضطر لذا وكان من \* ابى على التعمير يجبر فان  
بأذنه او اذن قاض يرجع \* وفعله بدون ذا تبرع  
ثم اذا اضطر ولا يجبر كما \* فى السفلى والجدار يرجع بما  
انفقته ان كان بالاذن بنى \* لذا والا فقيمة البناء

ثم اعلم ان صاحب العلو اذا بنى السفلى فله ان يمنع صاحب السفلى من السكنى حتى يدفع اليه لكونه مضطرا وكذا حائطين اثنين لهما عليه خشب فبنى احدهما فله منع الآخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبينا كفى البحر وفيه عن جامع الفصولين لكل من صاحب السفلى والعلو حق فى ملك الآخر لذى العلو حق قراره ولذى السفلى حق دفع المطر والشمس عن السفلى اه ثم نقل عنه ايضا لو هدم ذوالسفل سفله وذوالعلو علوه اخذ ذوالسفل ببناء سفله اذ فوت عليه حقا ألحق بالملك فيضمن كالفوت عليه ملكا اه قال فى البحر وظاهره انه لا جبر على ذى العلو وظاهر الفتى خلافه وهو محمول على ما اذا بنى ذوالسفل سفله وطلب من ذى العلو بناء علوه فانه يجبر اه اى لان فرض المسئلة انه هدم علوه فيجبر على بناءه بعدما بنى ذوالسفل سفله لاقبله وانما اجبر لان لذى السفلى حقا فى العلو كما علمت واما لو انهدم العلو بلا صنعه فلا يجبر لعدم تعديه كما ذكره الشارح فيما لو انهدم السفلى وفى البحر عن الذخيرة سقف السفلى وجذوعه وهراويه وبواريه وطينه لذى السفلى قال وذكر الطرسوسى ان المهرادى ما يوضع فوق السقف من قصب او عريش اه قلت لكن فى المغرب عن الليث الهردية قضبان تضم ملوية بطاقات من الكرم يرسل عليها قضبان الكرم اه فهى التى تسمى فى عرفنا سقالة هذا وذكر فى الخيرية ان تطيين سقف السفلى لا يجب على واحد منهما اما ذوالعلو فلم يدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وان تلف الطين بالسكن المأذون فيه شرعا الا اذا تهدى بازائه فيضمنه واما ذوالسفل فلم يدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرره وكف الماء عنه وان شاء تحمل ضرره «تتمة» فى البحر عن جامع الفصولين جدار بينهما ولكل منهما جملة فوهى الحائط فاراد احدهما رفعه ليصلحه وابى الآخر ينبغي ان يقول مريد الاصلاح الآخر ارفع حوائك بأسفلوات وعمد ويعلمه انه يريد رفعه فى وقت كذا واشهد على ذلك فلو فعله والا فله رفع الجدار فلو سقعت حوائته لم يضمن اه قلت والظاهر ان هله ما اذا احتاج السفلى الى السمارة فتعلق العلو على صاحبه وهذه فائدة حسنة لم أجدهم نبه عليها (قوله زائفة مستطيلة) وفى التهذيب الزائفة الطريق الذى حاد عن الطريق الاعظم اه من زاعفت الشمس اذا مالت والمستطيلة الدويلة من استطال بمعنى طال افاده فى البحر

(زائفة مستطيلة) اى سكة  
طويلة (يشعب عنها) سكة

(قوله مثلها) أي طويلا احترازا عن المستديرة كإياني (قوله لكن غير نافذة) أفاد أن الأولى نافذة وقد قال في البحر أطاقتها أي الأولى تبعا للأكثر الكتب وقيدتها في النهاية تبعا للفقهاء أبي الليث والتمرتاشي بغير النافذة ويمكن حمل كلامه عليه لقوله مثلها غير نافذة أي بناء على أن غير نافذة بيان لوجه الممانعة وفيه نظر بل المتبادر أن الممانعة في الخول وغير نافذة حال لبان قيد زائد فيها على الأولى والألزم أن لا تكون الثانية مقيدة بكونها طويلا فيشمل المستديرة وهو غير صحيح واستظهر الخير الرمي إطلاق الأولى إذ لا عبرة بكونها نافذة أو غير نافذة لا متناع مرور أهلها في الثانية مطلقا بخلاف المتشعبة كإياني قالت لكن في بعض الصور يظهر الفرق في الأولى بين النافذة وغيرها كالمعرفه (قوله إلى محل آخر) متعلق بنافذة والمراد به الطريق العام أو ما يتوصل منه إليه احترازا عن النافذة إلى سكة أخرى غير نافذة (قوله عن فتح باب للمرور) قال في فتح القدير قال بعض المشايخ لا يمنع من فتح الباب بل من المرور لأن له رفع كل جداره فكذلك رفع بعضه والأصح أنه يمنع من الفتح لأنه منصوص عليه في الرواية بنص محمد في الجامع ولأن المنع بعد الفتح لا يمكن ٢ إذ تمكن مراقبته ليلا ونهارا في الخروج فيخرج ولأنه عماه يدعى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا في المرور ويستدل عليه بتركيب الباب اهـ (قوله لا للاستغناء والريح) قال العيني بعد حكاية القولين المذكورين ولكن هذا فيما إذا أراد بفتح الباب المرور فإنه يمنع استعصافا وإذا أراد به الاستغناء والريح دون المرور لم يمنع من ذلك كذا نقله فخر الإسلام عن الفقيه أبي جعفر اهـ قالت وهذا إذا كان الباب طاليا لا يصلح للمرور كما يدل عليه التعليل المار والأصح قول بعض المشايخ بعينه وهو خلاف الأصح فعلم أن المراد غيره وهو مشكلة المسافة الآتية فافهم (قوله في القصوى) أي البعدى وهي المتشعبة من الأولى الغير النافذة أما النافذة فلا يمنع من الفتح فيها لأن لكل أحد حق المرور فيها (قوله على الصحيح) مقابله ما قدمناه آنفا من القول بأنه لا يمنع من الفتح بل من المرور (قوله إذا لاحق لهم في المرور) أي لاحق لاهل الزائفة الأولى في المرور في الزائفة القصوى بل هو لأهلها على الخصوص ولذا لو بيعت دار في القصوى لم يكن لأهل الأولى شفعة فيها كذا في الفتح أي لاشفعة لهم بحق الشركة في المرافق إذ لو كان جارا ملاصقا كان له الشفعة شربلاية ثم قال في الفتح بخلاف أهل القصوى فإن لا حدهم أن يفتح بابا في الأولى لأن له حق المرور فيها اهـ قال العلامة المقدسي هذا إذا فتح في جانب يدخل منه إليها أما في الجانب الآخر غير النافذة فلا اهـ وفيه فائدة حسنة يفيدها التعليل أيضا وهي أن الزائفة الأولى إذا كانت غير نافذة وأراد واحد من أهل القصوى فتح باب في الأولى له ذلك أن كانت داره متصلة بركن الأولى وكانت من جانب الدخول إلى القصوى أما لو كانت من الجانب الثاني فلا إذ لاحق له في المرور في الجانب الثاني بخلاف ما إذا كانت الأولى نافذة فإن له المرور من الجانبين فيكون له فتح الباب من الجانب الثاني أيضا وبه يظهر الفرق بين كون الأولى نافذة أولا خلافا لما مر عن الرهلي والظاهر أن كلام الفتح مبني على كون الأولى نافذة وإن حمل على أنها غير نافذة يدعى تخميمه بغير الصورة المذكورة (تأنيده) يعلم مما هنا أنه لو أراد فتح باب أسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه وقيل لا وفي كل من القوانين اختلاف التخصيص

٢ قوله إذ تمكن كذا  
المقابل على خط المؤ  
وإل الصواب إذ لا  
تأمل اهـ مصدحه

(مثلها) لكن  
نافذة (إلى محل  
(يمنع أهل الأولى  
باب) للمرور لا للاستغناء  
والريح عني (في القم  
الغير النافذة على أنه  
إذا لاحق لهم في  
بخلاف النافذة

بلا امر فهو متبرع والا فان كان شريكه يجبر على العمل معه ككرى النهر ونحوه فكذلك وان كان شريكه لا يجبر كمسئلة السفلى لا يكون متبرعا بل يرجع بما انفق ان بنى بأمر القاضى والا فبقية البناء يوم البناء وقد وقع في هذه المسئلة اضطراب كثير وقد تمنا تمام الكلام عليها آخر الشركة وكنت نظمت ذلك بقولى

وان يعمر الشريك المشترك \* بدون اذن للرجوع ممالك  
ان لم يكن لذلك مضطرا بأن \* امكنه قسمة ذلك السكن  
اما اذا اضطرا لذا وكان من \* ابى على التعمير يجبر فان  
بأذنه او اذن قاض يرجع \* وفعلة بدون ذا تبرع  
ثم اذا اضطرا ولا يجبر كما \* فى السفلى والجدار يرجع بما  
انفقه ان كان بالاذن بنى \* لذا والا فبقية البناء

ثم اعلم ان صاحب العلو اذا بنى السفلى فله ان يمنع صاحب السفلى من السكنى حتى يدفع اليه اكونه مضطرا وكذا حائط بين اثنين لهما عليه خشب فيبى احدهما فله منع الآخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة البناء مينا كافي البحر وفيه عن جامع الفصولين لكل من صاحب السفلى والعلو حق فى ملك الآخر لذى العلو حق قراره ولذى السفلى حق دفع المطر والشمس عن السفلى اه ثم تقل عنه ايضا لو هدم ذو السفلى سفله وذو العلو علوه اخذ ذو السفلى ببناء سفله اذفوت عليه حقا ألحق بالملك فيضمن كالموقوف عليه ملكا اه قال فى البحر وظاهره انه لا يجبر على ذى العلو وظاهر الفتح خلافه وهو محمول على ما اذا بنى ذو السفلى سفله وطلب من ذى العلو بناء علوه فانه يجبر اه اى لان فرض المسئلة انه هدم علوه فيجبر على بنائه بعدما بنى ذو السفلى سفله لاقبله وانما اجبر لان لذى السفلى حقا فى العلو كما علمت وامالوا نهدم العلو بلاصته فلا يجبر لعدم تعدي كاذكره الشارح فيما لو انه هدم السفلى وفى البحر عن الذخيرة سقف السفلى وجذوعه وهراية وبواريه وطينه لذى السفلى قال وذكر الطرسوسى ان الهراية ما يوضع فوق السقف من قصب او عريش اه قلت لكن فى المغرب عن الليث الهردية قضبان تضم ملوية بطاقات من الكرم يرسل عليها قضبان الكرم اه فهى التى تسمى فى عرفنا سقالة هذا وذكر فى الخيرية ان تطمين سقف السفلى لا يجبر على واحد منهما اما ذو العلو فاعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وان تالف الطين بالسكن المأذون فيه شرعا الا اذا تعدى بازالته فيضمنه واما ذو السفلى فاعدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرره وكف الماء عنه وان شاء تحمل ضرره «تمة» فى البحر عن جامع الفصولين جدار بينهما ولكل منهما حولة فهو الحائط فاراد احدهما رفعه ليصلحه وابى الآخر ينبغي ان يقول مرید الاصلاح للآخر ارفع حولك بأسفلوانات وعمد ويعلمه انه يريد رفعه فى وقت كذا واشهد على ذلك فلو فعله والا فله رفع الجدار فلو سقطت حولته لم يضمن اه قلت والظاهر ان مثله ما اذا احتاج السفلى الى السمارة فتعلق العلو على صاحبه وهذه فائدة حسنة لم أجدهم نه عليها (قضى له زائفة مستطيلة) وفى التهذيب الزائفة الطريق الذى ساد عن الطريق الاعظم اه من زاعت الشمس اذا مالت والمستطيلة الطويلة من استطال بمعنى طال افاده فى البحر

(زائفة مستطيلة) اى سكة  
طويلة (يتشعب عنها) سكة



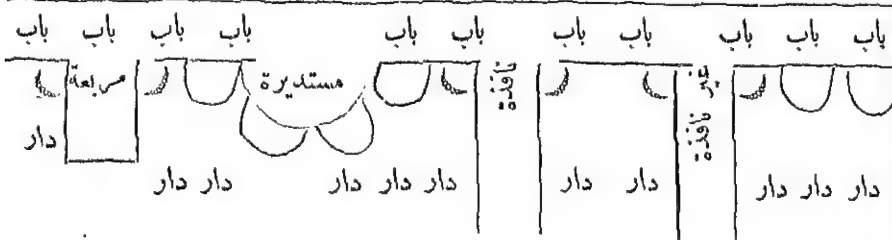
(قوله مثلهما) أي طويلا احترازا عن المستديرة كما يأتي (قوله لكن غير نافذة) أفاد أن الأولى نافذة وقد قال في البحر أطاقها أي الأولى تبعا للأكثر الكتب وقيدتها في النهاية تبعا للفقهاء أبي الليث والتمرتاشي بغير النافذة ويمكن حمل كلامه عليه لقوله مثلهما غير نافذة أي بناء على أن غير نافذة بيان لوجه المماثلة وفيه نظر بل المتبادر أن المماثلة في الطول وغير نافذة حال لبيان قيد زائد فيها على الأولى والألزم أن لا تكون الثانية مقيدة بكونها طويلا فيشمل المستديرة وهو غير صحيح واستظهر الحير الرمي إطلاق الأولى إذ لا عبرة بكونها نافذة أو غير نافذة لا متناع مرور أهلها في الثانية مطلقا بخلاف المتشعبة كما يأتي قلت لكن في بعض الصور يظهر الفرق في الأولى بين النافذة وغيرها كما تعرفه (قوله إلى محل آخر) متعلق بنافذة والمراد به الطريق العام أو ما يتوصل منه إليه احترازا عن النافذة إلى سكة أخرى غير نافذة (قوله عن فتح باب للمرور) قال في فتح القدير قال بعض المشايخ لا يمنع من فتح الباب بل من المرور لأن له رفع كل جداره فكذلكه رفع بعضه والأصح أنه يمنع من الفتح لأنه منصوص عليه في الرواية بنص محمد في الجامع ولأن المنع بعد الفتح لا يمكن ٢ إذ يمكن مراقبته ليلا ونهارا في الخروج فيخرج ولأنه عساه يدعى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا في المرور ويستدل عليه بتركيب الباب أم (قوله لا للاستضاءة والريح) قال العيني بعد حكاية القوانين المذكورين ولكن هذا فيما إذا أراد بفتح الباب المرور فإنه يمنع استحسانا وإذا أراد به الاستضاءة والريح دون المرور لم يمنع من ذلك كذا نقله فخر الإسلام عن الفقيه أبي جعفر أم قالت وهذا إذا كان الباب غالبا لا يصلح للمرور كما يدل عليه التعليل المار والأكان قول بعض المشايخ بعينه وهو خلاف الأصح فعمل أن المراد غيره وهو مسألة المسافة الآتية فافهم (قوله في القصوى) أي البعدى وهي المتشعبة من الأولى الغير النافذة أما النافذة فلا يمنع من الفتح فيها لأن لكل أحد حق المرور فيها (قوله على الصحيح) مقابلة ما قدمناه آنفا من القول بأنه لا يمنع من الفتح بل من المرور (قوله إذا لحق بهم في المرور) أي لاحق لأهل الزائفة الأولى في المرور في الزائفة القصوى بل هو لأهلها على الخصوص ولذا لو بيعت دار في القصوى لم يكن لأهل الأولى شفعة فيها كذا في الفتح أي لاشفعة لهم بحق الشركة في الطريق إذ لو كان جارا ملاصقا كان له الشفعة شربلا لية ثم قال في الفتح بخلاف أهل القصوى فإن لا حدهم أن يفتح بابا في الأولى لأن له حق المرور فيها أم قال العلامة المقدسي هذا إذا فتح في جارا يدخل منه إليها أما في الجانب الآخر غير النافذ فلا أم وفيه فائدة حسنة يفيدها التعليل أيضا وهي أن الزائفة الأولى إذا كانت غير نافذة وأراد واحد من أهل القصوى فتح باب في الأولى له ذلك أن كانت داره متصلة بركن الأولى وكانت من جانب الدخول إلى القصوى أما لو كانت من الجانب الثاني فلا إذ لاحق له في المرور في الجانب الثاني بخلاف ما إذا كانت الأولى نافذة فإن له المرور من الجانبين فيكون له فتح الباب من الجانب الثاني أيضا وبه يظهر الفرق بين كون الأولى نافذة أولا خلافا لما مر عن الرمي والظاهر أن كلام الفتح مبني على كون الأولى نافذة وإن حمل على أنها غير نافذة يدعى تخفيفه بغير الصورة المذكورة (تأنيده) يعلم مما هنا أنه لو أراد فتح باب أسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه وقيل لا وفي كل من القوانين اختلاف التصحيح

٢ قوله إذ تمكن كذا بابا  
المقابل على خط المنع  
ولعل الصواب إذ لا  
تأمل أم مصححه

(مثلهما) لكن  
نافذة) إلى محل  
(يمنع أهل الأولى  
باب) للمرور لا للاستضاءة  
والريح عني (في المقام  
الغير النافذة على أنه  
إذا لاحق لهم في  
بخلاف النافذة

(وفي زائفة مستديرة  
لزي) أي اتصل (طرفاها)  
أي نهاية سعة اعوجاجها  
بالمستطيلة (لا) يمنع لأنها  
كساحة مشتركة في دار  
بمخلاف ما لو كانت مربعة  
فإنها كسكة في سكة ولذا  
يمكنهم نصب البوابة ابن  
كمال بهذه الصورة

والفتوى قال في الخيرية والمتون على المنع فليكن المعول عليه (قوله وفي زائفة مستديرة)  
محترز قوله بتشعب عنها مثلها فإن المراد بها الطويلة ويقابلها المستديرة وفي حاشية الوائي على  
الدور هذا إذا كانت أي المستديرة مثل نصف دائرة أو أقل حتى لو كانت أكثر من ذلك لا يفتح  
فيها الباب والفرق أن الأولى تصبح ساحة مشتركة بخلاف الثانية فإنه إذا كان داخلها أوسع  
من مدخلها يصير موضعا آخر غير تابع للأول كذا قيل اه وقائله صدر الشريعة  
ومثلا مسكين ورد ابن كمال (قوله لأنها كساحة الخ) قال في الفتح لأن لكل حق المرور إذ هي  
ساحة مشتركة غاية الأمر أن فيها اعوجاجا ولهذا يشتركون في الشفعة إذا بيعت دار منها اه  
(قوله ولذا يمكنهم نصب البوابة) لم أر فيما عندي من كتب اللغة لفظ البوابة وهي في عرف  
الناس اليوم اسم للباب الكبير الذي ينصب في رأس السكة أو المحلة مثلا وعبرة ابن كمال عن  
الحواني ولذا يمكنهم نصب الدرب وفي القاموس الدرب باب السكة الواسع والباب الأكبر  
جميعه دراب (قوله بهذه الصورة) اختلف النسخ في كيفية رسمها وانصورها بصورة جامعة  
للمستطيلة المتشعب عنها مستطيلة مثلها نافذة وغير نافذة ومستديرة ومربعة هكذا



فالدار الثالثة التي في ركن المتشعبة الغير النافذة لو كان بابها في الطويلة يمنع صاحبها عن فتح الباب  
في المتشعبة الغير النافذة لأنه ليس له حق المرور فيها ولو كان بابها في المتشعبة لا يمنع من فتح  
باب في الأولى الطويلة وأما الدار الرابعة التي في ركن الثاني لو كان بابها في الطويلة يمنع من  
فتحها في المتشعبة المذكورة وكذا لو كان في المتشعبة يمنع من فتحها في الطويلة لأنه ليس له  
حق المرور في ذلك الجانب لكن هذا إذا كانت الطويلة غير نافذة بخلاف النافذة لأن له  
حق المرور حينئذ من الجانبين كما قلنا فيما مر وأما الدار الخامسة التي في الركن الأول من المتشعبة  
الثانية النافذة فلصاحبها فتح الباب فيها وفي الطويلة بخلاف الدار السادسة التي في الركن  
الثاني من المتشعبة المذكورة فإنه لو كان بابها فيها يمنع من الفتح في الطويلة لو غير نافذة  
لا لو نافذة لما علمت (تمه) في منية المفتي من كتاب القسمة دار في سكة غير نافذة بين جماعة  
اقتسموها وأراد كل منهم فتح باب وحده ليس لأهل السكة منهم قات ينبغي تقييده بما إذا  
أرادوا فتح الأبواب فيما قبل الباب القديم لا فيما بعده كما قدمناه آنفا عن الخيرية من التعويل  
على ما في المتون نعم على القول الثاني المصحح أيضا لا تفصيل ثم قال في المنية دار لرجل بابها في سكة  
غير نافذة فاشترى بجنبها دارا بابها في سكة أخرى له فتح باب لها في داره الأولى لا في السكة الأولى  
وبه أفق أبو جعفر وأبو الليث وقال أبو نصير له ذلك لأن أهل السكة شركاء فيها بدليل ثبوت حق  
الشفعة للكل اه ملخصاً قلت الظاهر أنه مبنى على الخلاف السابق والله تعالى أعلم (قوله  
ولا يمنع الشخص الخ) هذه القاعدة تخالف المسئلة التي قبلها فإن المنع فيها من تصرف

زائفة غير نافذة

زائفة نافذة

زائفة مستديرة

زائفة مربعة

(ولا يمنع الشخص من  
تصرفه في ملكه إلا إذا كان  
الضرر) بجساره ضررا

مطلبه

اقتسموا دارا وأراد كل  
منهم فتح باب لهم ذلك

ذی السفل مطلق عن التقيد بكونه مضرًا ضررًا بينا أولا وهذا المنع مقيد بالضرر البين ولا سيما على ظاهر الرواية الآتي من انه لا يمنع مطلقا نعم على ما قدمنا من ان المختار المنع في الضرر البين والمشكل تندفع المخالفة على ما مشى عليه المصنف هنا وقد يجاب بأن المسئلة المتقدمة ليست من فروع هذه القاعدة فان ما هنا في تصرف الشخص في خالص ملكه الذي لاحق للجار فيه وما مر في تصرفه فيما فيه حق للجار فان السفل وان كان ملكا لصاحبه الا ان لدى الملو حقا فيه فلذا اطلق المنع فيه ولذا لو هدم ذو السفل سفله يؤمر باعادته بخلاف ما هنا هذا ما ظهر لي فاغتمه **(قول له بينا)** اي ظاهرا ويأتي بيانه قريبا **(قول له)** واختاره في العمادية حيث قال كما في جامع الفصولين والحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو اضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضررا بينا وقيل بالمنع وبه اخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه قلت قوله وقيل بالمنع عطف تفسير على قوله ترك القياس فليس قولنا ثالثا نعم وقع في الحيرية وقيل بالمنع مطلقا الخ ومتتضاه انه قول ثالث بالمنع سواء كان الضرر بينا أولا لكن عزا في الحيرية ذلك الى التارخانية والعمادية وليس ذلك في العمادية كما رأيت فالظاهر ان لفظ مطلقا سبق قلم وبدل عليه قوله في الفتح والحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل ان يفعل المالك ما بداله مطلقا لانه متصرف في خالص ملكه لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرره الى غيره ضررا فاحشا وهو المراد بالبين وهو ما يكون سببا للهدم او يخرج عن الاستفاد بالكلية وهو ما يمنع الجوارح الاصلية كسد الضوء بالكلية واختاروا الفتوى عليه فاما التوسع الى منع كل ضرر ما فسد باب انتفاع الانسان بملكه كما ذكرنا قريبا اه ما خصنا فانظر كيف جعل المفتي به القياس الذي يكون فيه الضرر بينا لا مطلقا والالزم انه لو كانت له شجرة مملوكة يستغل بها جاره واراد قطعها ان يمنع لضرر الجار به كما قرره في الفتح قبله قلت وافق المولى ابو السعود ان سد الضوء بالكلية ما يكون مانعا من الكتابة فعلى هذا لو كان للمكان كوتان مثلا فسد الجار ضوء احدهما بالكلية لا يمنع اذا كان يمكن الكتابة بضوء الاخرى والظاهر ان ضوء الباب لا يعتبر لانه يحتاج لغلقة لبرد ونحوه كما حررته في تنقيح الحامدية وفي البحر وذكر الرازي في كتاب الاستحسان لو اراد ان يبنى في داره تنورا للخبز الدائم كما يكون في الدكاكين او رحي للعطحن او مدقات للقصارين لم يجز لانه يضر بجيرانه ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه فانه يأتي منه الدخان الكثير والرحى والدق يوهن البناء بخلاف الحمام لانه لا يضر الا بالنداء ويمكن التحرز عنه بأن يبنى حائطا بينه وبين جاره وبخلاف التنور المعتاد في البيوت اه وصحح النسفي في الحمام ان الضرر لو فاحشا يمنع والا فلا وتماه فيه **(قول له)** حتى يمنع الجار من فتح الطائفة اي التي يكون فيها ضرر بين بقربة ما قبله وهو ما افق به قارئ الهداية لما سئل هل يمنع الجار ان يفتح كوة يشرف منها على جاره وعياله فاجاب بانه يمنع من ذلك اه وفي المنع عن المضمرات شرح القدوري اذا كانت الكوة للظفر وكانت الساحة محل الجلوس للنساء يمنع وعليه الفتوى اه قال الجير الرملی واقول لافرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرر البين لوجودها فيهما **(قول له)** ورجعه في الفتح حيث قال والوجه لظاهر الرواية **(قول له ثمة)** اي في كتاب القسمة في المنع

(بيننا) فيمنع من ذلك و  
الفتوى بزازية واخذ  
في العمادية وافق به قارئ  
الهداية حتى يمنع الجار  
فتح الطائفة وهذا جو  
المشايع استحسننا وجو  
ظاهر الرواية عدم  
مطلقا وبه افق ط  
كلاما مظهر الدين و  
الشحنة والدم وري  
في الفتح وفي قسمة ا  
وبه يفتى واعتمده المص  
ثمة فقال وقد اخذ  
الافتاء وينبغي ان ي  
على ظاهر الرواية اه  
وحيث تعارض منه وث

(قوله فاعمل على المتون) قد يقال ان هذا لا يقال في كل متن مع شرح بل هذا في نحو المتون القديمة ط أي وهذه المسئلة ليست من مسائل ويظهر من كلام الشارح الميل الى مامشي عليه المصنف في متنه لانه ارفق بدفع الضرر اليين عن الجار المأمور باكرامه ولذا كان هو الاستحسان الذي مشى عليه مشايخ المذهب المتأخرين وصرحوا بأن الفتوى عليه والحاصل انهما قولان فاعتمدان يترجح احدهما بما ذكرنا والآخريكونه اصل المذهب (قوله قياساً على مسألة السفلى الخ) اقول هذا غير مسلم لانه مخالف لكلامهم مع انه قياس مع الفارق وذلك انك علمت ان اصل المذهب في مسئلتنا عدم المنع مطلقاً لكونه تصرفاً في خالص ملكه وخالف المشايخ اصل المذهب فيما اذا كان الضرريناً ولا يخفى ان التقييد باليين مخرج للمشكل فالقول بمنع المشكل مخالف للقوانين وقياسه على المشكل في مسألة السفلى غير صحيح لان المتون الموضوعات لنقل المذهب ماشية على منع التصرف فيها عكس مسئلتنا وذكر بعض المشايخ ان المختار تقييد المنع بالمضر او المشكل وماذا لا لكونه تصرفاً فيما للجار فيه حق وهو صاحب العلو فالاصل فيه عدم جواز التصرف الا باذنه بخلاف مسئلتنا فان الاصل فيها الجواز لكونه تصرفاً في خالص حقه فالحاق المشكل فيها بالمشكل في الاولى غير صحيح فانهم

قوله من مسائل هكذا بخطه ولعل فيه سقطاً والاصل من مسائلها أي المتون القديمة او نحو ذلك وليحرر اه مصححه

قوله المتأخرين كذا بخطه وصوابه المتأخرون كما لا يخفى اه مصححه

وهذا آخر ما حرره المؤلف بخطه من هذا الجزء اما بقية الاجزاء فتتمهما بنفسه قبل حلول رمسه فبادر بحملها السيد محمد علماء الدين الى تكملة الجزء المذكور بتجريد الهوامش التي بخط والده وغيرها على الشرح فقال

بسم الله الرحمن الرحيم

بالميل لبابك يجبر ثلم القلوب وبالترقب لهبوب نسجات منحك يضرب على صفحات ثقب العيوب \* يا من بصر بعظيم قدرته العباد \* وقهرهم بها فلا يكون الا ما اراد \* فعزيمه بالحمد اللائق \* ونشكره على آله بالشكر الفائق \* ونصلي ونسلم على رسوله محمد المكمّل لامته \* وعلى آله وصحبه ومن لهجج بدعوته \*

(وبعد) فان العالم العامل والعلامة الكامل وحيد الدهر وفريد العصر سيد الزمان وسعد الاقران يسوب العلماء العاملين ومرجع الجهابذة الفاضلين مؤلف هذه الحاشية المرحوم سيدى واستاذى والذى السيد محمد افندى عابدين سقى الله ثراه صوب الغفران وجعنا وايامه في مستقر رحمة واسكننا بمجوبة جنته لما وصل الى هذا المحل من الكتاب اشتاق الى مشاهدة رب الارباب فنزل حياض المتون وآثر الحديث الذى ليس بمسكون وكان رحمه الله بدأ أولاً في التأليف من الاجارة الى الآخر ثم من اول الكتاب الى انتهاء هذا التحرير الفاخر وترك على نسخته الدر بعض تعليقات وتحريرات واعتراضات وقد كاد تداول الايدي ان يذهبها لعدم من يذهبها مذهبها فأردت ان اجرد ما كتبه والذى على نسخته والحقه بمسودته من غير زيادة عليه خوف الخلط ونسبته اليه وان رأيت حاشية ليست من خطه انبه عليها بقولي كذا او ذكر أوفى او قاله في الهامش لعلمي بانه اقرها والاشعلبت عليها ومع هذا يازم التنبيه كما ترى والله يعلم ويروى ومنه اطالب الاعانة والتوفيق لا قوم طريق قال رحمه الله ونسبته ورضى عنه آمين (قوله ادعى على آخر الخ) قال قاضي خان ادعى على رجل انه اخذ منه مالا

فاعمل على المتون كما تقرر مراراً فندبرقات وبقى مالمو اشكل هل يضرام لا وقد حرر محشى الاشياء المنع قياساً على مسألة السفلى والعلوانه لا يتد اذا أضر وكذا ان اشكل على المختار للفتوى كما في الحاشية قال المحشى فكذا تصرفه في ملكه ان أضر او اشكل بمنع وان لم يضرم لم يمنع قال ولم أر من نبه عليه فليغتم فانه من خواص كتابى انتهى (ادعى) على آخر (هبة) مع قبض (في وقت فستل) المدعى (بينة فقال) قد (جحدنيها) أي الزينة (فاشتريتها منه او لم يعل ذلك) أي جحدنيها

ومفاده الاستكفاء بإمكان التوفيق وهو ٥٠٣ مختار شيخ الاسلام من اقوال اربعة واختار الحنفي انه يكفي

المدعى عليه لامن المدعى  
لانه مستحق وذلك دا  
والظاهر يكفي للدفع  
للاستحقاق بزازية (فان  
بيته على الشراء بعد وقت  
اي وقت الهبة) (تقبل  
في الصور تبين) (وقبله لا  
لوضوح التوفيق في الو-  
الاول وظهور التناقض  
في الثاني ولو لم يذكر له  
تاريخا او ذكر لاحد  
تقبل لا مكان التسوية  
بتأخير الشراء وهو  
يشترط كون الكلام  
عند القاضي أو الثاني فم  
خلاف وينبغي ترجيح  
الثاني بمرور لانه التناقض  
والتناقض يرتفع بتصدد  
الحكم بقول المتناقض  
ترك الاول وادعى بك  
أوبتكذيب الحاكم وتماه  
في البحر واقره المنسفة  
(كألو ادعى اولانها)  
الدار مثلا (وقفت عليه  
ادعاه لنفسه او ادعا  
لغيره ثم) ادعاه (لنفسه  
لم تقبل التناقض وقيل تقبل  
ان وفق بأن قال كان لفلان  
ثم اشترته درر في اوانه  
الدعوى قال (ولو ادعى  
الملك) انفسه (او  
ثم) ادعى (اليه قرب  
مايه) (تقبل) (كألو ادعا

وبين المال ووصفه واقام المدعى عليه اليانة على اقرار المدعى انه اخذ فلان آخر هذا المال  
المسمى فانكر المدعى ذلك لم تقبل منه هذه اليانة ولا يكون ذلك ابطلا لدعوى الاول لان من  
حجة الاول ان يقول اخذه مني فلان آخر ثم رده على واخذه مني هذا المدعى عليه بعد ذلك اه  
كذا في الهامش (قوله ومفاده) اي مفاد قوله او لم يقل ذلك ح (قوله بإمكان التوفيق) نقل  
في البحر ان هذا هو القياس والاستحسان ان التوفيق بالفعل شرط قال الرملي وجواب  
الاستحسان هو الاصح كافي منية المفتي (قوله وهو مختار الخ) قيده في البحر في فصل الفضولي  
بان لا يكون ساعيا في نقض ماتم من جهته فراجع (قوله من اقوال اربعة) وهي كفاية امكن  
التوفيق مطلقا وعدم كفايته مطلقا وكفايته من المدعى عليه لامن المدعى وكفايته ان اتحد  
وجه التوفيق لان تعدد وجوه ح كذا في الهامش (قوله بعد وقتها) ظرف للشراء كقبلا  
ح (قوله في الصور تبين) يعني ما اذا قال جحدنيها او لم يقل ح (قوله في الثاني) لانه يدعى الشراء  
بعد الهبة وشهوده يشهدون له به قبلها وهو تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما ومراهم  
بين الدعوى واليانة والا فالمدعى لا تناقض منه لانه ما ادعى الشراء سابقا على الهبة بمر (قوله  
وينبغي ترجيح الثاني الخ) ولعل وجهه انه الذي يتحقق به التناقض منح وفي الزهر من باب  
الاستحقاق والاوجه عندي اشتراطهما عند الحاكم اذ من شرائط الدعوى كونها لديه ام  
وفي شرح المقدسي ينبغي ان يكفي احدهما عند القاضي بل يكاد ان يكون الخلاف لفظيا لان  
الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لا بد ان يثبت عنده ليرتب على ما عنده حصول التناقض  
والثابت بالبيان كالثابت بالبيان فكأنهما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه  
يعم الحقيقي والحكمي في السابق واللاحق انتهى وهو حسن (قوله اوبتكذيب الحاكم)  
كالوادعى انه كفل له عن مديونه بالنف فانكر الكفالة وبرهن الدائن انه كفل عن مديونه  
وحكم به الحاكم واخذ المكفول منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المديون انه كفل عنه بأمره  
وبرهن على ذلك قبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالتمضاء كذا  
في المنع ح (قوله وتماه في البحر) عبارة البحر في الاستحقاق أولى وهي اذا قال تركت احد  
الكلامين يقبل منه لانه استدلل به بما في البرازية عن الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه  
بانك كنت ادعيته قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه الآن بذلك السبب  
وتركت المطلق يقبل ويبطل الدفع ام فان المتروك الثانية لا الاولى ومع هذا نظر فيه صاحب  
النهر هناك وقديقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذكر سيمدي الوالد في باب  
الاستحقاق تأييد ما في الزهر وقال في الخاتمة رجل ادعى ما كان سبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكا  
مطلقا فشهد شهوده بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تجمع دعواه ولا تقبل بيته قال ولانا  
رضي الله تعالى عنه قال جددي شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل بيته ولا تبطل دعواه حتى  
لو قال أردت بهذا الملك المطاق الملك بذلك السبب ثم ادعى دعواه وتقبل بيته ام (قوله عليه)  
كذا في المنع ولم يذكره في البحر وكأنه اخذه من قاعدة اعادة الكرة مرفقة فيكون المراد به  
الوقف المار قيل وعليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر ويمكن جريانه على مذهب الثاني  
القائل بصحة وقفه على نفسه انتهى ولا ينبغي عليك ما فيه وفي البحر من فصل الاستحقاق

لنفسه ثم لغيره) فانه يقبل (ومن قال لا آخر اشترت مني هذه الجارية وانكر) الاخر الشراء سباز (البائع

ان يطأها ان ترك (البائع) (الخصومة) واقرن تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ كما مسأكتها ونقلها لمنزله لما تقرر ان (جحدود) جميع العقود (ماعدا النكاح فسخ) فللبائع ردها بعيب قدیم لتمام ٥٠٤ الفسخ بالتراضي عني اما النكاح فلا

ولو ادعى الهاله ثم ادعى انها وقف عليه نسمع لصحة الاضافة بالاختصاص انتفاعا (قوله ان يطأها) اي بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري ابو السعود عن الحموي عن الحلبي بخا (قوله فللبائع) ردها) قديمه في النهاية بأن يكون بعد تحليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على بائعه لاحتمال تكون المدعى عليه فاعتبر بيعا جديدا في حق ثالث وقيد الشارح بأن يكون بعد القبض اما قبله فينبغي ان له الرد مطلقا لكونه فسخا من كل وجه في غير العقار الا بعد حلفه فيجب تقييد الكتاب بحر (قوله اقر الخ) للامام الطرسوسي بتحقيق في هذه المسئلة فراجع في انفع الوسائل (قوله زيوف) ما يرد بيت المال (قوله نهج) ما يرد التجار قال في القاموس في فصل النون النهج زينة الزيف الردي اه وفي المغرب النهج الدرهم الذي فضته رديئة وقيل الذي الغلبة فيه للفضة وقد استعير لكل رديء باطل ومنه بهرج دمه اذا اهدر واطل وعن اللحياني درهم نهج ولم اجده بالنون الا له وهو مخالف لما في القاموس مع انه المشهور (قوله واستوفى) الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بالتام سعديا وابن كمال (قوله لانه ظاهرا) راجع للاولى وهي قبض الحق او الثمن والظاهر ما احتمل غير المراد احتمالا بعيدا والنص يحتمله احتمالا ابعد دون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد اصلا (قوله او نص) راجع للثانية وهو قوله واستوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطر وان تناقض قية (قوله فرده الخ) حاصل مسائل رد الاقرار بالمال انه لا يخلو اما ان يرد مطلقا او يرد الجهة التي عينها المقر ويحولها الى اخرى او يرد نفسه ويحولها الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهما منافاة وجب المال كقوله له ألف بدل قرض فقال بدل غصب والابطال كقوله من عبد لم يقضه وقال قرض او غصب ولم يكن العبد في يده فيلزمه الا ألف صدقة في الجهة او كذبه عند الامام وان كان في يده فالقول للمقر في يده وان كان الثالث نحو ما كانت لى قط لكنها لفلان فان صدقة فلان تحول اليه والا فلا وان كان بطلا او عتاق او ولاء او نكاح او وقف او نسب او ورق لم يرتد بالرد فيقال الاقرار يرتد بالمقر له الا في هذه ذكر مجموع ذلك في البحر وفيه اختصار او نحت في حاشيته (قوله في مجلسه) وفي غيره بالاولى (قوله الابحجة) كيف قبل حجته وهو متناقض في دعواه تأمل في جوابه سعديا واستشكله في البحر ايضا ونقل خلافه عن البرازية حيث قال في يده عبد فقال لرجل هو عبدك فرده المقر له ثم قال بل هو عبدى وقال المقر هو عبدى فهو لذى اليد المقر ولو قال ذواليد لاخر هو عبدك فقال بل هو عبدك ثم قال الاخر بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض اه وهذا يخالف ما في الهداية من انه لا بد من الحججة فانه يقتضى سماع الدعوى اه (قوله لواحد) بخلاف ما لو قال اشترت وانكر له ان يصدقه لان احد العاقلين لا ينفرد بالفسخ فلا ينفرد بالعقد والمعنى انه حقهما فبقى العقد فعمل التصديق اما المقر له فينفرد برد الاقرار فافتراقا كذا في الهداية فالجواب ان كل شئ يكون الحق لهما جميعا اذا رجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدقه الاخر على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شئ يكون فيه الحق لواحد كالهبة والصدقة

يقبل الفسخ اصلا (و) لهذا (لو جحدانه تزوجها ثم ادعاه وبرهن) على النكاح (يقبل) برهانه بخلاف البيع) فانه اذا انكره ثم ادعاه لا يقبل لا نفساحه بالانكار بخلاف النكاح (اقر قبض عشرة) دراهم (ثم ادعى انها زيوف) او نهج (صدق) بيمينه لان اسم الدراهم يعمها بخلاف الستوقه لغلبة غشها (و) لذا (لو ادعى انها ستوقه لا) يصدق (ان) كان البيان (مفصولا وصدق لو) بين (موصولا) نهاية فالنقص في المفصول لافى الموصول (ولو اقر قبض الجياد لم يصدق مطلقا) ولو موصولا للتناقض (ولو اقر انه قبض حقه او) قبض (الثمن او استوفى) حقه (صدق في دعواه الزيافة لو) بين (موصولا والا لا) لان قوله جياد مفسر فلا يحتمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر او نص فيحتمل التأويل ابن كمال (اقر بدين ثم ادعى ان بعضه

قرض وبعضه ربا) وبرهن عليه (قبل) برهانه فنيه عن علاء الدين وسيجي في الاقرار قال لاخر لك على ألف (درهم) (فرده) المقر له (ثم صدقة) في مجلسه (فلا شئ عليه) للمقر له الابحجة او اقرار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لواحد (ومن ادعى على آخر مالا فقال) المدعى عليه



( ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ) ان له عليه ( الف وبرهن ) المدعى عليه ( على القضاء ) اى الايفاء ( او الا  
ولو بعد القضاء ) اى الحكم بالمال اذ ٥٠٥ الدفع بعد قضاء القاضى صحيح الا فى المسئلة الخمسة كما سيحى ( ق

برهانه لا مكان التوفيق  
غير الحق قد يقضى ويبر  
دفعاً لا خصومة وسيحى  
الاقرار انه لو برهن  
قول المدعى انا مبطل  
الدعوى او شهودى ك  
اوليس لى عليه شيء  
الدفع الى آخره وذكر  
الدور قيل اقرار فى فقه  
الاستبراء ( كما يقبل )  
ادعى القصاص على آ  
فأنكر المدعى عليه ( فبر  
المدعى ) على القصاص  
برهن المدعى عليه  
النفو او ) على ( اله  
عنه على مال وكذا فى دعوى  
الرق ) بأن ادعى عبود  
شخص فبأنكر فبره  
المدعى ثم برهن العبد  
المدعى أعتمقه يقبل ان  
يصالحه ولو ادعى الايد  
ثم صالحه قبل برهانه  
الايفاء بحرقه برهن  
له أو برعائه ثم أقر أن  
للمنكر ثمانية سقطت  
المنكر ثمانية وقيل لا  
الفتوى ما تقطع وكأنه لا  
لما كان المدعى عليه جاح  
فدعته غير مشغولة فى ز  
فان تقع المقاصة والله  
اعلم ( وان زاد ) كية ( و

والاقرار لا ينفعه اقراره بعده كفى القنية بحرس ( قوله ما كان لك ) انظر لولم يذكر لفظ كان  
وانظر ما سنذكره قريباً عند واقعة سمرقند فانه يفيد الفرق بين الماضى والحال ( قوله قط )  
لا فرق بين ان يؤكد النفي بكلمة قط او لا بحر ( قوله على الخ ) الا صوب ان يقول على الف له  
عليه فافهم وفي بعض النسخ على انه له عليه الف ( قوله على القضاء اى الايفاء ) قيد بدعوى  
الايفاء بعد الانكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين فى مجلس واحد لم يقبل  
للتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه واقام اليئنة على الايفاء بعد الاقرار تقبل لعدم  
التناقض وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا يقبل كذا فى خزنة المفتين بحر ( قوله الا فى المسئلة  
الخمس ) كأودعني فلان او أجرني او ارتهنته او غصبت منه او قال أخذت هذه الارض  
مزارة من فلان او هذا الكرم معاملة منه سميت خمسة لان فيها خمسة اقوال قال فى البحر  
وهذه خمسة كتاب الدعوى لان صورها خمسة ودعة واجارة واعارة ورهن وغصب اولان  
فيه خمسة اقوال للعلماء الاول ما فى الكتاب وهو انه تندفع خصومة المدعى لان اليئنة اثبتت  
ان يده ليست بيد خصومة وهو قول ابى حنيفة \* الثانى قول ابى يوسف واختاره فى المختارات  
المدعى عليه ان كان صالحاً فكما قال الامام وان معروفاً بالجبر لم تندفع عنه لانه قد يدفع ماله الى  
مسافر يرده اياه ويشهد فيجئال لا بطلان حق غيره فاذا اتهم به القاضى لا يقبله \* الثالث قول  
محمد ان الشهود اذا قالوا نعرفه بوجهه فقط لا تندفع عنه لانه من معرفته بالوجه والاسم  
والنسب وفى البرازية تعويل الأئمة على قول محمد وفى العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه  
لا بوجهه لم يذكر فى شيء من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقول نعرفه باسمه  
ونسبه وتكفى معرفة الوجه واتفقوا على انهم لو قالوا او دعه رجل لا نعرفه لا تندفع \* الرابع  
قول ابى شبرمة انها لا تندفع عنه مطلقاً لانه تعذر اثبات الملك لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة  
بناء عليه قلنا مقتضى اليئنة شيان ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة  
المدعى وهو خصم فيه ثبت وهو كالوكيل بنقل المرأة واقامة اليئنة على الطلاق \* الخامس  
قول ابن ابى ليلى تندفع بدون يئنة لاقراره بالملك للغائب وقلنا انه صار خصماً بظاهريه فهو  
باقراره يريد ان يحول حقاً مستحقاً على نفسه فلا يصدق الابحجة كالوادعى تحول الدين من  
ذمته الى ذمة غيره اهـ ( قوله كما سيحى ) فى فصل رفع دعاوى من كتاب الدعوى ح  
( قوله قبل برهانه ) انظر لو برهن على ايفاء البعض فقد صارت حادثة الفتوى ( قوله فى فصل  
الاستبراء ) وفيه فوائد جمة فراجع والاستبراء طلب شراء شيء ( قوله ان يصالحه ) يحل  
هذه المسئلة عند قوله ومن ادعى على آخر ما لا قال فى البحر وقيد بكون المدعى عليه لم يصالح  
لسكوته عنه والاصل عدم اما اذا انكر فصالحه على شيء ثم برهن على الايفاء او الابراء لم تسمع  
دعواه كذا فى الخلاصة ح ( قوله وكأنه الخ ) من كلام صاحب المنح ( قوله فائز ) الواقع فى المنح  
فانى ( قوله وان زاد ) اى على قوله فيما تقدم مالك على شيء ( قوله وقيل ) ذكره القدرورى  
عن اصحابنا بحر ( قوله لان المحتجب ) اى من الرجال والمحتجب من لا يتولى الاعمال بنفسه

اعرفك ونحوه ) كإريتك ( لا ) يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل لان المحتجب او المخدرة قد يتأذى بالشغب على بابه

فيا امر بارضاء الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل ٥٠٦ بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى اقرار المدعى عليه

وقيل من لا يراه كل احد اعظمته بحر (قوله حتى لو كان) أي المدعى عليه فرع هذا على ذلك القول في النهاية تبعاً لقاضيخان وفي ايضاح الاصلاح وفيه نظر لان مبنى امكان التوفيق على ان يكون احدهما ممن لا يتولى الاعمال بنفسه لا المدعى عليه بخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لان الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بحر (قوله نعم لو ادعى الخ) قال في الدرر عن القنية المدعى عليه قال للمدعى لا اعرفك فلما ثبت الحق بالينة ادعى الايصال لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول او الايصال تسمع اه قال في البحر لان المتناقض هو الذي يجمع بين كلامين وهنا لم يجمع ولهذا لو صدقه المدعى عياناً لم يكن متناقضاً ذكره التمرناشي انتهى وتماه فيه وهو احسن مما عمل به الشارح وبه ظهر ان قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى الا ان يقرأ المدعى بصيغة المبني للفاعل تأمل (قوله لان الاقرار الخ) فيه ان الاقرار بالبيع اقرار بركنيه لانه مبادلة مال بمال الا ان يحمل على انه اقرار بالبيع بلا مال تأمل قال في المبسوط شهداً على اقرار البائع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن لا تقبل وان قالوا اقر عندنا انه باعه منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن جاز وفي مجمع الفتاوى شهدا انه باع وقبض الثمن جاز وان لم يبينوا الثمن وكذا لو شهدا باقرار البائع انه باعه وقبض الثمن اه وقال في الخلاصة شهدوا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدوا على قبض الثمن تقبل وكذا لو بين احدهما وسكت الآخر اه نور العين في اوائل الفصل السادس وانظر ما سنده في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها (قوله امته منه) لا حاجة الى قوله منه لان ضمير باعه يفي عنه ح (قوله اي المشتري) الا صوب اي البائع كما في البحر (قوله للتناقض) لان اشتراط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضى وجود العقد وقد انكره بخلاف مامر لان الباطل قديقضى ويرأ منه دفعا للدعوى الباطلة وهذا ظاهر الرواية عن الكل بحر (قوله ببيع وكيله) اي وكيل البائع (قوله وابرائه عن العيب) من اضافة المصدر الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري الخ وعلى ما قلنا مضاف الى فاعله والضمير الوكيل وهو المفهوم من عبارة البحر فقوله او لا لم ابعها منك قط اي مباشرة وقوله انه برى اليه اي الى وكيله (قوله فانكر) اي بأن قال لا نكاح بيننا كما في البحر عن جامع الفصولين ولو قال لا نكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح برهن هو على الخلع تقبل بينته ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط او قال لم تزوجها قط والباقي بحاله ينبغي ان يكون هذا وسيلة العيب وفي ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة عن العيب لانها اقرار بالبيع فكذا الخلع يقتضى سابقة النكاح فيتحقق التناقض اه (قوله راجع على قوله) اذ الاصل في الجمل الاستقلال والصك يكتب للاستيثاق فلو انصرف الى الكل كان مبطلاله فيكون ضدهما قصده فينصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين ح (قوله في جمل) اي قولية والا نافي ما قبله وفي البحر والحاصل انهم اتفقوا على ان المشيئة اذا ذكرت بعد جمل متعاطفة بالواو كقوله عبده حروا مرا ته طالق وعليه المشي الى بيت الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فبطل الكل فشي ابو حنيفة على حكمه وهما اخرجاً صورة كتب الصك من عمومهما بعارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط المتعقب جملاً متعاطفة للعادة وعليها يحمل الحادث ولذا كان قولهما استحصانا راجحاً على قوله كذا في فتح القدير وظاهره

( ان )

بالوصول او الايصال صح  
درر في آخر الدعوى لان  
التناقض لا يمنع صحة الاقرار  
( اقرار ببيع عبده ) من فلان  
( ثم جرده صح ) لان الاقرار  
بالبيع بلا ثمن باطل اقرار  
برازية ( ادعى على آخر  
انه باعه امته ) منه ( فقال )  
الآخر ( لم ابعها منك قط  
فبرهن ) المدعى ( على  
الشراء ) منه ( فوجد )  
المدعى ( بها عيباً ) واراد  
ردها ( فبرهن البائع انه  
اي المشتري ) برى اليه  
من كل عيب بها لم تقبل  
بينه البائع للتناقض وعن  
الثاني تقبل لامكان التوفيق  
ببيع وكيله وابرائه عن  
العيب ومنه واقعة سمر قد  
ادعت انه نكحها بكذا  
وطالبته بالمهر فانكر  
فبرهنت فادعى انه خلعهما  
على المهر تقبل لاحتمال  
انه زوجه ابوه وهو صغير  
ولم يعلم خلاصة ( يبطل )  
جميع ( صك ) اي مكتوب  
( كتب ان شاء الله في  
آخره ) وقال آخره فقط  
وهو استحسان راجح  
على قوله فتش وانفقوا  
على ان الفرجة كفصل  
لسكوت وعلى انصرفه  
كل في جمل عطفت بواو  
اعقت

بشرط واما الاستثناء بالاواخوانها ٥٠٧ فالأخير الاقرينة كله مائة درهم وخمسون دينارا الأدرها فللاول

استحسانا واما الاستثناء  
بان شاء الله بعد جلتين  
ايقاعيتين فاليهما اتفاقا وبعد  
طلاقين معاقين او طلاق  
معلق وعق معلق فاليهما  
عند الثالث وللأخير عنه  
الثاني ولو بلاعطف او با  
بعد سكوت فللاخير  
اتفاقا وعطفه بعد سكوت  
لغو الا بما فيه تشديد على  
نفسه وتماه في البحر (مات  
ذمي فقالت عرسه أسلمت  
بعد موته وقالت ورثته قبل  
صدقوا) تحكيم الحال (كأن  
يحكم الحال (في مسألة)  
جريان (ماء الطاحونة)  
ثم الحال انما تصاح حجة  
للدفع لا للاستحقاق (كأن  
مسلم مات فقالت عرسه  
الذمية (أسلمت قبل موته)  
فأرثته (وقالوا بعده) فالقوا  
لهم لان الحادث يضاف  
لاقرب أوقاته (فرع)  
وقع الاختلاف في كفر  
الميت واسلامه فالقول  
المدعى الاسلام بحر (قال  
المودع) بالفتح (هذا ابن  
مودع) بالكسر (الميت  
لاوارث له غيره دفعها اليه)  
وجوبا كونه هذا ابن  
دائمي قيد بالوارث لانه  
او أقر أنه وصيه أو وكلا  
أو المشتري منه لم يدفعه

ان الشرط ينصرف الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة انتهى (قوله بشرط) اي سواء كان الشرط  
هو المشيئة او غيرها كما صرح به في البحر ح والظاهر ان هذا خاص بالاقرار المسياتي بعده  
من قوله واما الاستثناء الخ تأمل (قوله ايقاعيتين) اي منجزتين ليس فيهما تعليق بقريضة  
المقابلة نحو انت طالق وهذا حر ان شاء الله تعالى ح (قوله او به بعد سكوت) اي اذا كان  
السكوت بين الجملة الاخيرة وبين ما قبلها (قوله الا بما فيه تشديد) فلو قال ان دخلت الدار فأنت  
طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية في اليين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو قال  
وهذه طالق ثم سكت وقال وهذه طالقت الثانية وكذا في العتق بحر كذا في الهامش (قوله  
تحكيم الحال) اي لظاهر الحال (قوله كما الخ) ليست هذه المسئلة موجودة فيما كتب عليه  
المصنف (قوله جريان الخ) لا وجه لتخصيص الجريان بل الاتقطاع كذلك فكان الاولى  
حذفه (قوله ثم الحال انما تصاح حجة للدفع لا للاستحقاق) فان قيل هذا منقوض بالقضاء بالاجر  
على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جاريا عند الاختلاف لانه استدلال بالحال لاثبات الاجر  
قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الآجر من ثبوت العيب الموجب لسقوط الاجر  
واما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا لا موجبا يعقوبية وفي الهامش  
عن البحر فلو مات مسلم وله امرأة نصرانية خفأت مسلمة بعد موته وقال اسلمت قبل  
موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول قولهم ايضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة  
للاستحقاق وهي محتاجة اليه واما الورثة فهم الدافعون ويظهر لهم ظاهر الحدوث ايضا اه  
(قوله كافي مسلم الخ) تمثيل للمنفى وهو الاستحقاق وحاصله انما كان القول لهم هنا ايضا لما  
سأى في ولا يمكن ان يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه  
(قوله لمدعى الاسلام) فلو مات رجل وابواه ذميان فقالا مات ابنا كافرا وقال ولده المسلمون  
مات مسلما فبرائه للولد دون الابوين بحر عن الخزانة (قوله مودع) قال في البحر قيد باقراره  
بالنبوة لانه لو قال هذا اخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق  
ان استحقاق الاخ بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال ومراده بالابن من  
يرث بكل حال فالنبت والاب والام كالابن وكل من يرث بحال دون حال فهو كالاخ بحر (قوله  
زيلعي) وهو الصواب كافي الفتح خلافا لما في غاية البيان (قوله تركه قسمه الخ) قال في آخر  
الفصل الثاني عشر من جامع الفصولين رامزا الى الاصل الوارث لو كان محجوبا بغيره سجد  
وجدة واخ واخت لا يسطى شيئا ما لم يبرهن على جميع الورثة اي اذا ادعى انه اخو الميت فلا بد  
ان يثبت ذلك في وجه جميع الورثة الحاضرين او يشهدا انهما لا يعلمان وارثا غيره ولو قال  
لا وارث له غيره تقبل عندنا لا عند ابن ابي ليلى لانهما جازقا ولنا العرف فان مراد الناس به  
لانهم له وارثا غيره وهذه شهادة على النفي فقبالتما صر من انها تقبل على الشرط ولو نفيا وهنا  
كذلك لقيامها على شرط الارث ولو كان الوارث بمن لا يحجب بأحد فلو شهدا انه وارثه ولم  
يقولا لا وارث له غيره او لا تعلمه يتلوم القاضي زمانا رجاء ان يحضر وارث آخر فان لم يحضر  
يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند ابى حنيفة في المسئلتين يعني فيما اذا قال لا وارث له  
غيره او لا نعامه وعندها يكفل فيهما ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل

(فان اقر) ثانيا (بان آخر له لم يفد) اقراره (اذا كذبه) الابن (الاول) لانه اقرار على الغير ويضمن للثاني حظه ان  
دفع للاول بلا قضاء زيلعي (تركة قسمت بين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا نعلم)

شهر وهذا عند ابي يوسف واما احد الزوجين لو اثبت الورثة بينة ولم يثبت انه لا وارث له غيره فعند ابي حنيفة ومحمد يحكم لهما بأكثر النصيبين بعد التلوم وعند ابي يوسف بأقلهما وله الربع ولها الثمن اه ملخصا وان تلوم ومضى زمانه فلا فرق بين كونه ممن يجب كالاخ او ممن لا يجب كالابن كما في النزاية من العاشر في النسب والارث وانظر ماسيا في قبيل باب الشهادة على الشهادة (قوله كذا نسخ المتن) يعني باسقاط لا والحق ثبوتها كما في سائر الكتب ح (قوله لم يكفلوا) مبنى للمجهول مضاعف العين والواو للورثة او الغرماء اى لا يأخذ القاضى منهم كفيل اح قال في الدرر اى لم يؤخذ منه كفيل بالنفس عند الامام وقالا يؤخذ اه وهذا ظاهر في انه على قولهما يؤخذ كفيل بالنفس ثم رأيت لتاج الشريعة ابو السعود عن شيخه ولم يره في البحر فتوقف في انها بالمال او بالنفس (قوله لجهالة) علة لقوله لم يكفلوا كذا في الهامش (قوله ويتلوم) اى يتأنى والمراد تأخير القضاء لتأخير الدفع بعده كما افاده في البحر عن غاية البيان والمسئلة على وجوه ثلاثة فارجع الى البحر وسيأتى شئ منها قبيل الشهادة على الشهادة (قوله مدة) وقدر مدته مقبوض الى رأى القاضى وقدره الطحاوى بحول وعلى عدم التقدير حتى يغلب على ظنه انه لا وارث ولا غريم له آخر (قوله ثبت بالاقرار) اى الارث والدين وهو محترز قوله بشهود (قوله ذلك) اى قالوا لانه لم له وارثا او غريما كذا في الهامش (قوله ادعى) قال في جامع الفصولين من الرابع ادعى عليهما ان الدار التي بيد كذا ملكي فبرهن على احدها فلو الدار في يد احدها يارث فالحكم عليه حكم على الغائب اذ احد الورثة ينتصب خصما عن البقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على الحاضر ولو بيد احدها بشراء لا يكون الحكم على احدها حكما على الآخر انتهى (قوله جحدوا ليدالح) هذا التعميم غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد والصواب ان يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل الثبوت بالاقرار وبالبينة وحينئذ يسقط قوله جحد دعواه اولم يجحد ح ويجاب بأن هذا التعميم راجع الى قوله وترك باقية اشار به الى الخلاف فافهم (قوله خلافا لهما) حيث قالوا ان جحدوا ليدئو خذمنه ويجعل في يد امين لحياته بجحدوده والترك في يده (قوله خصما للميت) الا صوب عن الميت قال في الهامش ناقلا عن البحر انما ينتصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان يصدق الغائب على انها ارث عن الميت المعين انتهى (قوله والحق الح) لا ارتباط له بما قبله لان ما قبله في انتصاب احد الورثة خصما للميت وهذا الفرق في انتصاب احدهم خصما فيما عليه قال في البحر وكذا ينتصب احدهم فيما عليه مطلقا ان كان ديننا وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضاء على الكل وان كان البعض في يده نفذ بقدره كما صرح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه لا بد من كونها كلها في يده في دعوى الدين ايضا وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره سهو اه وفي حاشية ابي السعود عن شيخه ووجه الفرق بينهما ان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين اه (قوله والعين) حيث لا ينتصب احد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت في يده

كذا نسخ المتن والشرح  
بعبارة الدرر وغيرها  
لا تعلم له وارثا او غريما  
لم يكفلوا خلافا لهما  
لجهالة المكفول له ويتلوم  
القاضى مدة ثم يقضى ولو  
ثبت بالاقرار كفلا اتفاقا  
ولو قال الشهود ذلك  
لا انفسا (ادعى) على  
آخر (دارا لنفسه ولاخيه  
الغائب) ارثا (وبرهن  
عليه) على ما ادعاه (أخذ)  
المدعى (نصف المدعى)  
مشاء (وترك باقية في يده)  
اليد بلا كفيل جحد ذو  
اليد (دعواه أو لم يجحد)  
خلافا لهما وقولهما  
استحسان نهاية ولا تعاد  
البينة ولا القضاء اذا  
حضر الغائب في الاصح  
لا انتصاب أحد الورثة  
خصما للميت حتى تقضى  
منها ديونه ثم انما يكون  
خصما بشروط تسعة  
مبسوطة في البحر والحق  
الفرق بين الدين والعين  
(ومثله) اى العتار  
(المتقول) فيما ذكر (في  
الاصح) درر

لكن اعتمد في الملتقى انه يؤخذ منه ٥٠٩ اتفاقا ومثله في البحر قال واجمعوا على انه لا يؤخذ لومقرا (او صم

له بثلاث ماله يقع ) ذلك  
(على كل شيء) لانها اخذت  
الميراث (ولو قال مالي  
أو مالمدة صدقة فهو  
على) جنس (مال الزكاة  
استحسانا) وان لم يحده  
غيره امسك منه (قدر  
(قوته فاذا ملك) غير  
(تصدق بقدره) في البحر  
قال ان فعلت كذا فاما ملكك  
صدقة فحياته ان يبيع ملكك  
من رجل بشوب في منديل  
ويقبضه ولم يره ثم يفعل  
ذلك ثم يرد به خيار الرؤية  
فلا يلزمه شيء ولو قال الف  
درهم من مالي صدقة ان  
فعلت كذا ففعله وهو يملك  
اقل لزمه بقدر ما يملك ولو  
لم يكن له شيء لا يجب شيء  
(وصح الائمة بلا علم  
الوصى) فصح تصرفه  
(لا يبيع) التوكيل بلا  
علم وكيل (والفرق ان  
تصرف الوصى خلافا  
والوكيل نيابة (فاو علم  
الوكيل بالتوكيل (ولو من)  
بميز او (فاسق صح تصرفه  
ولا يثبت عزله الا باخبار  
(عدل) او فاسق ان صدقا  
عناية (او مستورين او  
فاسقين) في الاصح (كاستخبار  
السيد بخيانة عبده) فاو  
باعد كان محسرا لا نقدا

ولا يشترط في دعوى الدين كون جميع التركة في يده حتى يتنصب خصما عن الباقي خلافا لما في  
الهداية والنهاية والعناية ح (قوله لومقرا) اي كالعقار (قوله مالي او مالمدة الخ) ظاهره  
دخول الدين ايضا وحكي في القنية قولين واعتمد في وصايا الوهابية الدخول ونقل السامحاني  
عن المقدسي لاشك ان الدين تجب فيه الزكاة ويصير مالا عند الاستيفاء لكن في البحر عن الحنفية  
عدم الدخول وهو مقتضى قولهم ان الدين ليس بمال حتى لو حلف ان لاه له وله دين على الناس  
لم يحنث ونقل ابن السكينة عن ابن وهبان ان في حفظه من الحنفية رواية الدخول ح (قوله  
جنس مال الزكاة) اي جنس كان بلغت نصابا او لا عليه دين مستغرق او لا بخر (قوله تصدق  
بقدره) اي بقدر ما امسك لان حاجته مقدمة فيه سمك اهل كل صمنة قدر كتابته الى ان يتجدد له  
شيء فتح (قوله فحياته) اي ان اراد ان يفعل ولا يحنث (قوله ثم يفعل ذلك) اي المخاوف عليه  
(قوله فلا يلزمه شيء) قال العلامة المقدسي ومنه يعلم ان المعتبر الملك حين الحث لاحين الحلف  
انتهى اقول ويعلم منه ان المشتري باسم المقبول بخيار الرؤية لا يدخل في ملكه حتى يراه ويرضى  
به قاله الشيخ ابو الطيب مدني والمسئلة تحتاج الى المراجعة وما نقله عن البحر عزاه في البحر  
الى الولوالجية في الحليل آخر الكتاب وتامه فيها حيث قال وان كان له ديون على الناس يتصلح  
عن تلك الديون مع رجل بشوب في منديل ثم يفعل ذلك ويرد الثوب بخيار الرؤية فيعود الدين  
ولا يحنث انتهى (قوله فصيح تصرفه) لا يحنث ان من حكم الوصى انه لا يملك عزل نفسه بعد  
القبول حقيقة او حكما وظاهر ما هنا تبعنا للكثير انه يصير وصيا قبل التصرف وليس كذلك بل  
انما يصير بعده كاتبه عليه في البحر ولذا قال في نور العين مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته  
جاز استحسانا ويصير ذلك قبولا منه للوصاية ولا يملك عزل نفسه فكان على الشارح ان يقول ان  
تصرفه قبله بدل قوله فصيح تصرفه فتنبه (قوله بلا علم وكيل) فاباع الوصى شيئا من التركة قبل  
العلم بالوصية جاز البيع ولو باع الوكيل قبل العلم به لم يحنث بخر اي فيكون يبيع الفذولي فلم يجزه موكله  
او الوكيل بعد علمه بها كما في نور العين من الثالث والعشرين وفي البرازية عن الثاني خلافا  
وفي البحر اما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيلًا بالبيع بان  
كان المالك قال للمشتري اذهب بعدي الى زيد فقل له حتى يبيعه بوكائه عنى ملك فذهب به  
اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو منه يجوز وتامه فيه (قوله او فاسق) اي اذا صدقه الوكيل  
حتى لو كذبه لا يثبت فعلى هذا لافرق بين الوكالة والعزل لان العزل ايضا اذا صدقه ينزل  
كذا في غاية البيان يعقوبية (قوله في الاصح) خلافا لما في الكثير حيث قيد بالمستورين  
فان ظاهره انه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبرهما اقوى من تأثير خبر العدل  
بدليل انه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة عدلين نفذ كما في البحر عن الفتح ونقله  
في المنهج ايضا (قوله وعزل قاض) ذكره في البحر بخا (قوله شطري الشهادة) اي العدد او  
العدالة وفي الحوشى السعدية اقول فيه اشارة الى ان العدالة لا تشترط في العدد وان قوله  
عدل صفة رجل قال في التاويج وهو الاصح (قوله ويشترط) اي في الخبر (قوله سائر  
الشروط) اي مع العدد او العدالة على قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة والعبد والصبي

(والشفيع) بالبيع (والبكر) بالتمكاح (والمسلم الذي لم يهاجر) بالشرائع وكذا الاخبار بعيب لم يربا. شراء وخبر مأذون وفسخ  
شركة وعزل قاض ومتولى وقف فهي عشرة يشترط فيها احد شطري الشهادة لا لفظها (ويشترط سائر الشروط)



في الشاهد) وقيد في البحر بالعزل القصدى وبما اذا لم يصدقه ويكون ٥١٠ المخبر غير المرسل ورسوله فانه يعمل

وان وجد العدد او العدة او قل من نبه على هذا (قوله في الشاهد) اى المشروطة في الشاهد  
(قوله القصدى) احتراز عما اذا كان حكما كموث الموكل فانه يثبت وينعزل قبل العلم ح  
(قوله اذا لم يصدقه) اما اذا صدقه قبل ولو فاسقا ببحر وقدمر (قوله غير المرسل) الذى  
في البحر غير الخصم ورسوله (قوله ورسوله) فلا يشترط فيه العدة حتى لو اخبر الشفيع  
المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا والرسول يعمل بخبره وان كان فاسقا صدقه او كذبه ببحر  
وتماه فيه (قوله وان لم الخ) بان قال له بع هذا العبد فقط (قوله على الصحيح) اعلم ان امين  
القاضى هو من يقول له القاضى جعلتك امينا في بيع هذا العبد اما اذا قال بع هذا العبد  
ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يلحقه عهدة ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده  
كما في البحر معزيا الى شرح التلخيص للفارسى اقول والمسئلة المذكورة هكذا في الفتاوى  
الولو الحية منح (قوله الغرماء) اى ارباب الديون لم يذكر الوارث مع انهم اسوا فاذا لم يكن  
في التركة دين كان العاقد حاملا له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة ان كان وصى الميت وان كان  
القاضى او امينه هو العاقد رجع على المشتري كما ذكره الزيلعي لان ولاية البيع للقاضى اذا  
كانت التركة قد احاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع بحر (قوله عند القاضى) او امينه  
منح (قوله بخلاف) قيد لقوله ولا يخلف (قوله نائب الناظر) قال في البحر ان نائب الامام  
كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف او تفريقه على المستحقين  
فانكروا فالقول له كالاصيل لكن مع العين وبه فارق امين القاضى فانه لا عين عليه كالقاضى  
اه منح (قوله ولو باعه الوصى) قال في الشر نبلاية لا فرق فيه بين وصى الميت ومنصوب  
القاضى مدنى (قوله او بلا امره) اى بطريق الاولى (قوله للعبد) وقول الدرر الثمن سبق قلم  
وصوابه المثلث (قوله وان نصبه القاضى) الاولى حذفه والاقتصار على قوله لانه عاقد نيابة عن  
الميت كما في الهداية ليشمل وصى الميت قال في الكفاية اما اذا كان الميت اوصى اليه فظاهر  
واما اذا نصبه فكذلك لان القاضى انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لامقام القاضى (قوله  
اليه) كما اذا وكله حال حياته (قوله ولو ظهر بعده الخ) فيه ايجاز مخفى يوضحه ما في فتح القدير  
فلو ظهر للميت مال يرجع الغريم فيه بدينه بلا شك وهل يرجع بما ضمن للمشتري فيه خلاف قيل  
نعم وقال مجمل الائمة السر حسى لا يأخذ في الصحيح من الجواب لان الغريم انما يضمن من حيث  
ان العقد وقع له فلم يكن له ان يرجع على غيره وفي الكافي الاصح الرجوع لانه قضى بذلك  
وهو مضطرب فيه فقد اختلف في التصحيح كما سمعت اه وقوله بما ضمن للمشتري يفيد ان  
الاختلاف في المسئلة الاولى لانه في الثانية انما ضمن للوصى لا للمشتري لكن قال في البحر  
وقيل لا يرجع به في الثانية والاوّل اصح اه والاصل انه في الاولى اختلف التصحيح  
في الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه فتنبه ووجدت في نسخة رجوع الغريم منه بدينه لا بما غرم  
هو الاصح قال ح وقيل يرجع بما غرم ايضا وصحح (قوله فيه) اى في المسال الذى ظهر  
للميت (قوله لما مر) متعلق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد بما مر ان القاضى لا يضمن  
(قوله عدل) اى وعالم كذا قيده في الماتق وغيره مدنى وكذا قيده في الكثر ولا بد منه هنا  
لقابلة قوله وان عدلا جاهلا قال في البحر وما ذكره المصنف قول الماتريدى وفي الجامع الصغير

بخبره مطلقا كما سيحى في  
بابه (باع قاض او امينه) وان  
لم يقل جعلتك امينا في بيعه  
على الصحيح ولو الحية  
(عبدالدين) (الغرماء)  
واخذ المال فضاع) ثمنه  
عند القاضى (واستحق  
العبد) اوضاع قبل تسليمه  
(لم يضمن) لان امين  
القاضى كالقاضى والقاضى  
كالامام وكل منهم لا يضمن  
بل ولا يخاف بخلاف نائب  
الناظر (ورجع المشتري  
على الغرماء) تعذر الرجوع  
على العاقد (ولو باعه الوصى  
لهم) اى لاجل الغرماء  
(بأمر القاضى) او بلا امره  
(فاستحق) العبد (او مات  
قبل القبض) للعبد من  
الوصى (وضاع الثمن) رجع  
المشتري على الوصى  
لانه وان نصبه القاضى  
عاقد نيابة عن الميت فترجع  
الحقوق اليه (وهو يرجع  
على الغرماء) لانه عامل  
لهم ولو ظهر بعده للميت  
مال رجع الغريم فيه  
بدينه هو الاصح (اخرج  
القاضى الثلث للفقراء  
ولم يعطهم اياه حتى هلك  
كان) الهالك (من مالهم)  
اى الفقراء (والثلثان  
للورثة) (لماسر) (امرك

قاض) عدل (برجم او قطع) في سرقة (او ضرب) في حد (قضى به) بما ذكر (وسمك فعله) (لم)



لوجوب طاعة ولي الامر ومنعه محمد ٥١١ حتى يعاين الحجة واستحسنوه في زماننا وفي العيون وبه يفتى الا

في كتاب القاضى للضرورة  
وقيل يقبل لو عدلا عالما  
(وان عدلا جاهلا ان  
استفسر فاحسن) تفسير  
(الشرائط صدق والا لا  
وكذا) لا يقبل قوله (لو)  
كان (فاسقا) عالما كان او  
جاهلا للتهمة فالتقصاة  
اربعة (الان يعاين الحجة)  
اي سببا شرعا (صب دهنها  
لانسان عند اليهود) فادعى  
مالكه ضامه (وقال) الصاب  
(كانت) الدهن (نجسة)  
وانكره المسالك فالقول  
للصاب (لانكاره الضمان  
والشهود يشهدون على  
الصاب لا على عدم النجاسة  
(ولو قتل رجلا وقال قتله  
لردته او قتله ابى لم يسمع)  
قوله لئلا يؤدى الى فتح باب  
العدوان فانه يقتل ويقول  
كان القتل لذلك وامر الدم  
عظيم فلا يهمل بخلاف  
المال اقرار بنافية (صدق)  
قاض (معزول) بلا يمين  
(قال لزيد اخذت منك  
الفاضية به) اى بالالف  
(ليكره دفعته اليه او قال  
قضيت بقطع يدك في حق  
وادعى زيدا اخذته) الف  
(وقطعه) اليد (فلما  
واقر بكونهما) اى الاخذ  
والقطع (في) وقت (قضائه)  
وكذا لو زعم فله قبل التقليد  
او بعد العزل في الاصح

لم يعتبر بهما ثم رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله الا ان يعاين الحجة او يشهد بذلك مع القاضى  
عدل وبه أخذ مشايخنا اه وبهذا يظهر لك ان كلام المصنف ملفق من قولين لان عدم تقييده  
بالعدالة والعلم مبنى على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبنى على قول الماتريدى وحينئذ  
فحيث قيده الشارح بقوله عدل يجب زيادة عالم ايضا فيكون على قول الماتريدى ويكون قوله  
بعد وقيل يقبل لو عدلا عالما مستندرا وحقه ان يقول وقيل يقبل ولو لم يكن عالما وهو ما في  
الجامع الصغير (قوله ولي الامر) انظر ما قدمناه في باب الامامة من كتاب الصلاة (قوله  
ومنعه محمد) هذا ما رجع اليه بعد الموافقة لهما ح (قوله حتى يعاين الحجة) زاد عليه بعض  
المشايخ او يشهد بذلك مع القاضى عدل وهو رواية عنه وقد استبعده في فتح القدير بكونه  
بعيدا في العادة وهو شهادة القاضى عند الجلاء والاكتفاء بالواحد على هذه الرواية في حق  
يثبت بشاهدين وان كان في زنا فلا بد من ثلاثة اخر كذا ذكره الاسدي جاني بحر (قوله وقيل  
يقبل لو عدلا عالما) دخول على المتن قصده اصلاحه وذلك انه اطلق اولا القاضى ولم يقيده  
بالعدل العالم تبعاً للجامع الصغير وهو ظاهر الرواية ثم ذكر التفصيل وهو على قول الماتريدى  
القائل باشتراط كونه عدلا عالما كما مشى عليه في الكنز وان اردت زيادة الدراية فارجع الى  
الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكان الصواب ان يحذف قوله عدل في اول المسئلة  
فانه من الشرح على ما رأيتاه واعلم انه على رواية الجامع رجع محمد وقال لا حتى يعاين الحجة  
كما مر بيانه وان عاينه الفتوى وقال في البحر لكن رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء  
للصدر الشهيد انه صح رجوع محمد الى قولهما قال والحاصل المفهوم من شرح الصدر  
انهما قالا بقبول اخباره عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه مطلقا وان محمدا اولا وافقهما  
ثم رجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل آخر عدل اليه ثم صح رجوعه الى قولهما واما اذا اخبر  
القاضى بأقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كالحل لم يقبل قوله بالاجماع وان اخبر عن ثبوت  
الحق بالينة فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في الوجهين جميعا اه  
وضمير اقراره راجع الى الخصم هذا ولا يخفى عليك ان الكلام في القاضى المولى واما المعزول  
فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر عن النهر أوائل كتاب القضاء (قوله ان استفسر الخ) بأن  
يقول في حد الزنا انى استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرحم ويقول  
في حد السرقة انه ثبت عندى بالحجة انه اخذ نصابا من حرز لاشبهه فيه وفي القصاص انه قتل  
عمدا بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله غير الدليل دليلا  
كفاية (قوله شرعا) فيشمل الاقرار (قوله لانكاره الضمان) بالمثل لا بالقصة شيخنا فلا  
يكون القول له الا في أنها متنجسة فيضمن قيمتها متنجسة كما نقله ابو السعود عن الشيخ  
شرف الدين الغزى محثى الاشباه وعبارة الخانية قيل كتاب القاضى من الشهادات القول  
قوله مع يمينه في انكاره استهلاك الطاهر ولا يسمع الشهود ان يشهدوا عليه انه صب زيتا غير  
نجس وتماه فيها فراجعها وهى اظهر مما هنا (قوله وكذا لو زعم الخ) اى المدعى لكن  
لو أقر القاطع والآخذ في هذا بما اقر به القاضى يضمنان لانهما أقرتا بسبب الضمان وقول  
القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول

لانه اسند فعله الى حالة معهوده منافية للضمان فيصدق الا ان يبرهن زيد على كونهما في غير قضائه فالقاضي يكون مبطلا  
صدر الشريعة \* ( فرع ) \* نقل في الاشياء عن بعض الشافعية اذا لم يكن ٥١٢ للقاضي شيء في بيت المال فله اخذ عشر

لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يد الآخذ قائما وقد أقرب بما أقرب به القاضي  
والمأخوذ منه المال صدق القاضي في انه فعله في قضائه او لا يؤخذ منه لانه أقر أن اليد كانت له  
فلا يصدق في دعوى التملك الابحجة وقول المعزول ليس بحجة فيه بحر (قوله لانه اسند) اي  
القاضي (قوله الى حالة) فصار كما اذا قال طلقت او اعتقت وانا مجنون وجنونه معهود بحر  
(قوله للضمان) اي من كل وجه كما زاده في البحر أخذا عما في الجمع قال فلا يرد مالو قال المولى  
لامته بعد عتقها قطعت يده وأنت امتي وقالت قطعتها وانا حرة حيث يكون القول لها لانه اسند  
فعله الى حالة قد يجامعها الضمان في الجملة لان كونها امه له لا ينفي الضمان عنه من كل وجه الا ترى  
انه يضمن اذا كانت مرهونة او مأذونة مديونة اه ملخصا وتام التفاريع عليه فيه فراجع  
(قوله في الاشياء) وعبارتها قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة  
من اصحاب الشافعي وابي حنيفة اذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من  
مال الايتام والاقواق ثم بالغ في الانكار اه ولم أر هذا لاصحابنا اه وما أحيت نقل الشارح  
العبارة على هذا الوجه لئلا يظن بعض المتهورين صحة هذا النقل مع ان الناقل بالغ في انكاره  
كما ترى كيف وقد اختلفوا عندنا في اخذه من بيت المال فما ظنك في اليتامى والاقواق (قوله  
والاقواق) اقول زاد في الاشياء قوله ثم بالغ في الانكار اه قال العلامة الشيخ خير الدين  
الرملي في حاشيته على الاشياء ما نصه قوله ثم بالغ في الانكار اقول يعني على الجماعتين والمبالغة  
في الانكار واتحة الاعتبار وذلك انه لو تولى على عشر بن ألفا مثلا ولم ياحقه من المشقة فيها  
شيء بما اذا يستحق عشرها وهو مال اليتيم وفي حرمة جات القواطع فما هو الا بهتان على الشرع  
الساطع وظلمة غطت على بصائرهم فعوذ بالله من غضبه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم اه وقال يبري زاده في حاشيته والصواب ان المراد من العشر اجر مثل عمله حتى  
لو زاد رد الزائد اه مدني (قوله في مسئلة الطاحونة) اي اذا كان له عمل والذي في الحانية  
من الوقف رجل وقف ضيعة على مواليه وقفا بحيث اقامت الوقف وجعل القاضي الوقف في يد  
قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم  
 واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشر هذه الطاحونة لان القيم يأخذ ما يأخذ  
بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل اه وهكذا في التارخانية ح

#### كتاب الشهادات

(قوله كاطلاق اليمين) فان حقيقة اليمين عقد يتقوى به عزم الحالف على الفعل أو الترك  
في المستقبل والغموس الحالف على ماض كذبا عمدا (قوله وخاف) اي الشاهد وقوله  
فوته اي الحق (قوله بلا طلب) نغاريه المقدسي بأن الواجب في هذا اعلام المدعى بما  
يشهد فان طلب وجب عليه ان يشهد والا لا يحتمل انه ترك حقه ط (قوله شرائط مكانها  
واحد) اي مجلس القضاء منح (قوله العقل الكامل وقت التحمل) المراد ما يشمل التمييز

ما يتولى من أموال اليتامى  
والاوقاف وفي الحانية  
للمتولى العشر في مسئلة  
الطاحونة قلت لكن في  
البرازية كل ما يجب على  
القاضي والمفتي لا يحل لهما  
اخذ الاجر به ككتاب  
صغير لانه واجب عليه  
وكجواب المفتي بالقول واما  
بالكتابة فيجوز اهماعلى  
قدر كتبهما لان الكتابة  
لا تلامهما وتامة في شرح  
الوهبانية وفيها

وليس له أجر وان كان  
قاسما وان لم يكن من  
بيت مال مقرر \* ورخص  
بعض لانعدام مقرر \*  
وفي عصرنا فالقول الاول  
ينصر \* وجوز للمفتي على  
كتب خطه \* على قدره  
اذ ليس في الكتب يحصر

#### كتاب الشهادات

آخرها عن القضاء لانها  
كالوسيلة وهو المقصود  
(هي) لغة خبر قاطع وشرعا  
(اخبار صدق لاثبات حق)  
فتح قلت فاطلاقها على  
الزور مجاز كاطلاق اليمين  
على الغموس (بلفظ الشهادة  
في مجلس القاضي) ولو  
بالادعوى كافي عتق الامة  
وسبب وجوبها طلب

ذي الحق او خوف فوت حقه بأن لم يعلم بهاد الحق وخاف فوته لزمه ان يشهد بلا طلب فتح (شر ماها) احدى عشر وشرطا (بدليل)  
شرائط مكانها واحد وشرائط التحمل ثلاثة (العقل الكامل) وقت التحمل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت بالتسامع

(و) شرائط الاداء سبعة عشر (عشرة ٥١٣ عامة) وسبعة خاصة منها (الضبط والولاية) فيشترط الاسلام لو المدعى

عليه مسلما (والقدرة على التمييز) بالسمع والبصر بين المدعى والمدعى عليه ومن الشرائط عدم قرابة ولاداً وزوجية او عداوة دينوية او دفع مغرم او جر مغرم كما سيأتي (وركنها لفظ اشهد) لا غير لتضمنه معنى مشاهدة وقسم واخبار للحال فكأنه يقول اقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيما اعلم بطل للشك (وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد التزكية) بمعنى افتراضه فوراً الا في ثلاث قدمناها (فلوامتنع) بعد وجود شرائطها (انتم) لتركه الفرض (واستحق العزل) لنفسه (وعزير) لارتكابه ما لا يجوز شرعاً زلي (وكفر ان لم ير الوجوب) اي ان لم يعتقد افتراضه عليه ابن مالك واطلق الكافي كفه واستظهر المصنف الاول (وينبغي ادائها بالطالب ولو حكما

قوله ولم يكن سكران لا بعد مسافة هكذا في النسخة المجموع منها ولا يتناول عن تأمل وليحذر

بدليل ما سيأتي في الباب الآتي (قوله عشرة عامة) اي في جميع انواع الشهادة اما العامة فهي الحرية والبصر والنطق والعدالة لكن هي شرط وجوب القبول على القاضي لا شرط جوازه وان لا يكون محدوداً في قذف وان لا يجزى الشاهد الى نفسه مغنيا ولا يدفع عن نفسه مغرم فلا تقبل شهادة الفرع لاصله وعكسه وأحد الزوجين للآخر وان لا يكون خصباً فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لموكله وان يكون علماً بالمشهود به وقت الاداء ذا كراهة ولا يجوز اعتياده على خطئه خلافاً لهما وامام يخص بعضها فالاسلام ان كان المشهود عليه مسلماً والذكورة في الشهادة في الحد والقصاص وتقدم الدعوى فيما كان من حقوق العباد و موافقتها للدعوى فان خالفها لم تقبل الا اذا وفق المدعى عند امكانه وقيام الرأفة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لا بعد مسافة والاصالة في الشهادة في الحدود والقصاص وتعذر حضور الاصل في الشهادة على الشهادة كذا في البحر لكنه ذكر اولاً ان شرائط الشهادة نوعان ماهو شرط تحملها وما هو شرط أدائها فالاول ثلاثة وقد ذكرها الشارح والثاني اربعة انواع ما يرجع الى الشاهد وما يرجع الى الشهادة وما يرجع الى المشهود به وذكر ان ما يرجع الى الشاهد السبعة عشرة العامة والخاصة وما يرجع الى الشهادة ثلاثة لفظ الشهادة والعدد في الشهادة بما يطاع عليه الرجل واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من السبعة الخاصة ثم قال فالخاص ان شرائطها احدى وعشرون فشرائط التحمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد اهـ ومقتضاه ان شرائط الاداء نوعان لا اربعة كما ذكر اولاً والصواب ان يقول انها اربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط التحمل واحدى وعشرون شرائط الاداء منها سبعة عشر شرائط الشاهد وهى عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاثة شرائط نفس الشهادة ومنها واحد شرط مكانها وبهذا يظهر لك ما في كلام الشارح ايضاً (قوله اشهد) فلو قال شهدت لا يجوز لان الماضى موضوع للاخبار عما وقع فيكون غير متغير في الحال س (قوله لتضمنه) اي باعتبار الاشتقاق (قوله معنى مشاهدة) وهى الاطلاع على الشيء عياناً (قوله وقسم) لانه قد استعمل في القسم نحو اشهد بالله لقد كان كذا اي اقسم س (قوله للحال) ولا يجوز شهدت لان الماضى موضوع للاخبار عما وقع (قوله فتعين الخ) فلما اقتصر عليه احتياطاً واتباعاً لا أنور ولا يخلو عن معنى التبعيد اذ لم ينقل غير ما سبعة في البحر (قوله حتى لو زاد فيما اعلم الخ) فلو قال اشهد بكذا فيما أعلم لم تقبل كما لو قال في ظني بخلاف ما لو قال اشهد بكذا قد علمت ولو قال لا حتى قبل فلان فيما أعلم لا يصح الا براء ولو قال فلان على التبع درهم فيما أعلم لا يصح الاقرار ولو قال المعدل هو عدل فيما أعلم لا يكون تعديلاً بجر (قوله ثلاث) شعوب رتبة ورجاء صالح اقارب واذا استعمل المدعى س (قوله قدمناها) اي قيل باب التحكيم س (قوله ان لم ير الوجوب) نقله في اول قضاء البحر عن شرح الكنتز لباكير (قوله واطلاق الكافي) اي في رسالته (سينبى القضاء على البتة) حيث قال حتى لو اخر الحكم بلا عذر

كامر لكن وجوبه بشروط سبعة مبسوطة في البحر وغيره منها عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقوله أو بكونه اسرع قبولاً  
 وطلب المدعى (لوفى حق العبدان لم يوجد بدله) أى بدل الشاهد لانهما ٥١٤ فرض كفاية تعين لو لم يكن إلا شاهدان

عمدا قالوا انه يكفر (قوله كامر) هو قوله او خوف فوت حقه (قوله وقرب مكانه) فان  
 كان بعيدا بحيث لا يمكنه ان يغدو الى القاضى لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا  
 لا يأثم لانه بالحقة ضرر بذلك قال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد بحر (قوله ان لم يوجد بدله) هذا  
 هو خامس الشروط واما الاثنان الباقيان فهما ان لا يعلم بطلان المشهود به وان لا يعلم ان المقر اقر  
 خوفا ح (قوله اخذ الاجرة) لينظر مع ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضى والمفتى لا يحل لهما  
 اخذ الاجرة وليس خاصا بهما بدليل ما ذكره من ان فاسل الاموات اذا تعين لا يحل له اخذ الاجر  
 فتأمل (قوله بلا عذر) بان كان لهم قوة المشى او مال يستكرون به الدواب (قوله وبه) أى بالعذر  
 كذا في الهامش (قوله مطلقا) أى سواء صنعها لاجلهم او لا ومنعه محمد مطلقا وبعضهم فصل (قوله  
 اربعة عشر) قد منها في الوقف ح (قوله حسبة) متعلق بالجرح لا بالشاهد ح قال في الاشياء تقبل  
 شهادة الحسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف وهلال رمضان وغيره الا هلال الفطر  
 والاضحى والحدود الاحد القذف والسرقة واختلفوا في قبولها بلا دعوى في النسب كما في الظهيرية  
 من النسب وجزم بالقبول ابن وهبان في تدبير الامة وحرمة الخلع والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق  
 العبد بدون دعوى عنده خلافا لهما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمدا اه وفي  
 الظهيرية اذا شهد اثنان على امرأة ان زوجها طلقها لاننا او على عتق امة وقال كان ذلك في العام الماضي  
 جازت شهادتهما وتأخيرها لايوهن شهادتهما قيل وينبغي ان يكون ذلك وهنا في شهادتهما اذا علمنا  
 انه يمسكها امساك الزوجات والاماء لان الدعوى ليست شرطا لقبول هذه الشهادة فاذا  
 اخروها صاروا فسقة اه كذا في الهامش \* (فرع) في المجتبى عن الفضلى تحمل الشهادة  
 فرض على الكفاية كأدائها والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكاتب الا انه يجوز له  
 اخذ الاجرة على الكتابة دون الشهادة فيمن تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم  
 تعين عليه عندنا وهو قول للشافعى وفي قول يجوز لعدم تعينه عليه اه شلبي اه ط (قوله ثمانية  
 عشر) أى بزيادة عتق العبد وتديره والرضاع والجرح واما طلاق المرأة وعق الامة  
 وتديرها فن اربعة عشر ح (قوله الا في الوقف) يعنى اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف  
 تسمع عند البعض والمفتى به عدم سماعها الا بتولية كاتقدم في الوقف ح (قوله والاولى ان  
 يقول الخ) فيه اشارة الى ان المراد ستر اسباب الحدود منهوات ابن كمال (قوله ونصاها) لم  
 يقل وشرطها أى كما قال في الكنز لماسيا فى ان المرأة ليست بشرط في الولادة واختيها ابن كمال  
 (قوله اربعة رجال) فلا تقبل شهادة النساء (قوله ابن زوجها) أى اذا كان الاب مدعيا قال  
 في البحر اعلم انه يجوز ان يكون من الاربعة ابن زوجها وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني ان  
 الرجل اذا كان له امرأتان ولا حادها خمس بنين فشهد اربعة منهم على اخيهما انه زنى بامرأة  
 ابهم تقبل الا اذا كان الاب مدعيا او كانت امهم حية اه (قوله فاعتقه) أى حكم بعتقه

لتحمل او اداء وكذا  
 الكاتب اذا تعين لكن له  
 اخذ الاجرة لا للشاهد  
 حتى لو اركبه بلا عذر لم  
 تقبل وبه تقبل الحديث  
 اكرموا الشهود وجوز  
 الثاني الاكل مطلقا وبه  
 يفتى بحر واقره المصنف  
 (و) يجب الاداء (بلا طلب  
 لو) الشهادة (في حقوق  
 الله تعالى) وهى كثيرة عد  
 منها في الاشياء اربعة عشر  
 قال ومتى اخر شاهد الحسبة  
 شهادته بلا عذر فسق  
 فترد (كطلاق امرأة)  
 أى بانسا (وعتق امة)  
 وتديرها وكذا عتق عبد  
 وتديره شرح وهبانية  
 وكذا الرضاع كامر في بابه  
 وهل يقبل جرح الشاهد  
 حسبة الظاهر نعم لكونه  
 حقا لله تعالى اشياء قبلت  
 ثمانية عشر وليس لنا  
 مدعى حسبة الا في الوقف  
 على المرجوح فليحفظ  
 (وسترها في الحدود ابر)  
 الحديث من ستر ستر فالاولى  
 الكتبتان الا لتهتك بحر  
 (و) الاولى ان (قول)  
 الشاهد (في السرقة اخذ)

احياء للحق (لاسرق) رعاية للستر (ونصاها للزنا اربعة رجال) ليس منهم ابن زوجها ولو علق عتقه بالزنا وقع (قوله)  
 برجلين ولاحد ولو شهدا بعتقه ثم اربعة بزناه محسنا فاعتقه القاضى ثم رجه ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولاه  
 والاربعة ديته له ايضا قوله وحرمة مكذ في النسخة المجموع منها وامل المضاف اليه المصاهرة ولم يجرر اه ممدوحه

(قوله لو وارثه) بأن لم يكن له وارث غيره والا لو ارثته (قوله والقود) شمل القود في النفس والعضو وقيد به لما في الحانية ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم وقوله بخلاف الاثنى اى فانه يقبل على اسلامها شهادة رجل وامرأتين بل في المقدسى لو شهد نصرانيان على نصرانية انها اسلمت جاز وتجر على الاسلام قلت وينبغي في النصراني كذلك فيجبر ولا تقبل ورأيت في الوالوجية انتهى سائحاني وانظر لم يقبل كذلك في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه لكنه يعلم بالاولى وصرح به في البحر عن المحيط عند قوله والذى على مثله وانظر مامر في باب المرتد عن الدرر (قوله ومنه) اى من القودح (قوله لقتله) اى ان اصر على كفره (قوله بخلاف الاثنى) فانها لا تقبل فتقبل شهادة رجل وامرأتين فلذا قيد بذكر (قوله رجلا) في البحر لو قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يراه أو لا يراه ثم رفع الى قاض آخر امضاه وفي الحانية رجل قال ان شربت الخمر فمأوى حر فشهد رجل وامرأتان انه شربه عتق العبد ولا يحد السيد وعلى قياس هذا ان سرقت والفتوى على قول ابى يوسف فيهما كذا في الهامش (قوله الا المعلق فيقع) يعنى معلق على شئ مما يوجب الحد أو القود لا يشترط فيه رجلا بل يثبت برجل وامرأتين وان كان المعلق عليه لا يثبت بذلك قاله في البحر (قوله كافر) اى قريبا (قوله ولولا لاداة) لم يذكرها في الاصلاح قال لان شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تكفى عندها خلافا له على ما مر في باب ثبوت النسب وأما شهادتهما على الاستهلال فتقبل بالاجماع في حق الصلاة انما قلنا في حق الصلاة لان في حق الارث لا تقبل عنده خلافا لهما اهـ (قوله عندها) قيد للارث وأما في حق الصلاة فتقبل اتفاقا كما في المنع (قوله وعيوب النساء) اى كما لو اشترى جارية فادعى ان بها قرنا أو رتقا لكن ذكر في المنع في باب خيار العيب عند قوله ادعى ابقا ان ما لا يعرفه الا النساء يقبل في قيامه للحال قول امرأة ثقة ثم ان كان بعد القبض لا يرد بقولها بل لابد من تحليف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند ابى يوسف يرد بقولهن بلا يمين البائع اهـ وفي الفتح قيل باب خيار الرؤية ان الاصل ان القول لمن تمسك بالاصل وان شهادة النساء بانقرادهن فيما لا يطالع عليه الرجال حجة اذا تأيدت بمؤيد والا تعتبر لتوجه الخصومة لا لالزام الخصم ثم ذكر انه لو اشترى جارية على انها بكر ثم اختافا قبل القبض أو بعده في بكارتها يريها القاضى النساء فان قلن بكر لزم المشتري لان شهادتهن تأيدت بأن الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ بشهادتهن لانها حجة قوية لم تتأيد بمؤيد لكن ثبتت الخصومة ايتوجه اليمين على البائع فيعطى بالله لقد سلمتها بحكم البيع وهى بكر فان نكل ردت عليه والا فلا اهـ ملخصا (قوله رجل واحد) قال في المنع واثار بقوله فيما لا يطالع عليه الرجال الى ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال تسدست الذلر اما اذا شهد بالولادة وقال فاجأها فاتفق نظرى عليها تقبل شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط اهـ (قوله غيرها) اى لغير الحدود والقصاص وما لا يطالع عليها الرجال من غير فشمى القتل خذلا والقتل الذى لا قصاص فيه لان موجه المال وكذا تقبل فيه الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى رمل عن الحانية وتماه فيه (قوله ولو للارث) في بعض النسخ لو بلا واو والظاهر حذفها تأمل وقوله للارث

لو وارثه (ولبيعة الحدود والقود) منه (اسلام كافر ذكر) لما لقتله بخلاف الاثنى بحر (و) مثله (ردة مسلم رجلا) الا المعلق فيقع ولا يحد كافر (ولو لاداة واستهلال الصبي للصلاة عليه) والارث عندها والشافعى واحد وهو ارجح فتح (والبكارة وعيوب النساء) فيما لا يطالع عليه الرجال امرأة (حررة مسلمة) والثنتان احوط والاصح قبول رجل واحد خلاصة وفي البرجندى عن الملتقط ان الملم اذا شهد منفردا في حوادث الصبيان تقبل شهادته اهـ فليحفظ (و) نصا بها (لغيرها من الحقوق سواء كان الحق (مالا او غيره كنكاح وطلاق ووكالة ووصية واستهلال صبي) ولو (للارث رجلا)



الافى حوادث صيدان المكتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا قهستانى عن التجسيس (أو رجل وامرأتان) ولا يفرق بينهما لقوله تعالى فتذكر احداها الاخرى ولا تقبل شهادة اربع بلا رجل لثلاث اكثر خروجهن وخصهن الائمة الثلاثة بالاموال وتوابعها (ولزم فى الكل) من المراتب الاربع (لفظا شهد) بلفظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة الماء ورؤية هلال فهو اخبار لا شهادة (لقولها والعدالة لوجوبه) ٥١٦ في النبايع العدل من لم يظن عليه

فى بطن ولا فيج ومنه الكذب لخروجه من البطن (لا لصحته) خلافا للشافعى رضى الله تعالى عنه (قلو) قضى بشهادة فاسق نفذ وانهم فتح (الا ان يمنع منه) اى من القضاء بشهادة الفاسق (الامام فلا) ينفذ لما امر به يتأقت ويتقيد بزمان ومكان وحادثه وقول معتمد حتى لا ينفذ قضاؤه اقوال ضعيفة وما فى القنية المحتجى من قبول ذى المروءة الصادق فقول الثانى ببحر بضعفة الكمال بأنه تعليل فى مقابلة النص فلا يقبل اقره المصنف (وهى) ن (على حاضر يحتاج) لشاهد (الى الاشارة الى) ثمة مواضع اعنى (الخصمين المشهود به لوعينا) لادينا وان على فاقب) كما فى نقل شهادة (او ميت فلا بد) بولها (من نسبته الى) عبه فلا يكفي ذكر اسمه اسم ابيه وصناعته الا اذا ن يعرف بها) اى بالصناعة (لا بحالة) بأن لا يشاركه فى

اى عند الامام قال فى المنع والعناق والنسب (قوله الا فى حوادث الخ) مكرر مع ما تقدم (قوله فتذكر احداها الاخرى) حكى ان ام بشر شهدت عند الحاكم فقال الحاكم فرقوا بينهما فقالت ليس لك ذلك قال الله تعالى ان تضل احداها فتذكر احداها الاخرى فسكت الحاكم كذا فى المتن ببحر (قوله وتوابعها) كالاجل وشرط الخيار (قوله لفظا شهد) قال فى اليعقوبية والعراقيون لا يشترطون لفظ الشهادة فى شهادة النساء فيما لا يطالع عليه الرجال فيجمعونها من باب الاخبار لامن باب الشهادة والصحيح ما فى الكتاب لانه من باب الشهادة ولهذا شرط فيه شرائط الشهادة من الحرية ومجاس الحكم وغيرها اه (قوله لوجوبه) اى لوجوب القضاء على القاضى منح (قوله العدل) قال فى الذخيرة واحسن ما قيل فى تفسير العدالة ان يكون محتجا للكبراء ولا يكون مصرا على الصغائر ويكون صلاحه اكثر من فساده وصوابه اكثر من خطئه اه قال (قوله لا لصحته) اى لصحة القاضى يعنى نفاذه منح (قوله بشهادة فاسق نفذ) قال فى جامع الفتاوى واما شهادة الفاسق فان تحرى القاضى الصدق فى شهادته تقبل والا فلا اه قال وفى الفتاوى القاعدية هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما يحفظ درر اول كتاب القضاء وظاهر قوله وهو مما يحفظ اعتماده اه (قوله ببحر) الذى فى البحر انه رواية عن الثانى (قوله النص) وهو قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وأجبنا عنه اول القضاء (قوله يحتاج الشاهد الخ) \* (فرع) \* فى البرازية كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد اشهد أن لهذا المدعى على هذا المدعى عليه كل مسمى ووصف فى هذا الكتاب اوقال هذا المدعى الذى قرئ ووصف فى هذا الكتاب فى يد هذا المدعى عليه بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى يقبل لان الحاجة تدعو اليه لطول الشهادة ولعجز الشاهد عن البيان اه (قوله او بقلبه) وكذا بصفته كما افق به فى الحامدية فيمن يشهد ان المرأة التى قتلت فى سوق كذا يوم كذا فى وقت كذا قتلها فلان تقبل بلا بيان اسمها وابيها حيث كانت معروفة لم يشاركها فى ذلك غيرها (قوله جامع الفصولين) اى فى الفصل التاسع (قوله يسأل) اى وجوبا وليس بشرط للصحة عندهما كما اوضحه فى البحر وفيه محل السؤال عن قولها عند جهل القاضى بحالهم ولذا قال فى المتن القاضى اذا عرف الشهود ببحر او عدالة لا يسأل عنهم اه (قوله به يفتى) مرتبط بقوله وعندهما يسأل فى الكل قال فى البحر والحاصل انه ان طعن الخصم سأل عنه فى الكل والا سأل فى الحدود والقصاص وفى غيرها محل الاختلاف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والفتوى على قولهما فى هذا الزمان كذا فى الهداية انتهى فكان يابى للمصنف ان يقدمه على قوله سرا وعلمنا لثلاث يوهم خلاف المراد

عمر غيره (فاو قضى بلا ذكر الجذبة) فاعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او بقلبه وحده كفى جامع الفصولين لمتقط (ولا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا فى حدود وقود وعندهما يسأل فى الكل) ان جهل بحالهم ببحر (سرا وعلمنا به يفتى) واختلاف زمان لانهما كانا فى القرن قوله اى لصحة القاضى كذا فى الاصل ولعل الامور لصحة القضاء تأمل اه مصنفه



الرابع ولوا كفى بالسرجاء

تجمع وبه يفتى سراجية  
(وكفى في التزكية) قول  
المزكي (هو عدل في الاصح)  
لثبوت الحرية بالدار دور  
يعني الاصل فيمن كان  
في دار الاسلام الحرية فهو  
بعبارة جواب عن النقض  
بالعد وبذلك جواب  
عن النقض بالمحدود ابن  
كحل (والتعديل من الخصم  
الذي لم يرجع اليه في التعديل  
لم يصلح) فلو كان ممن  
يرجع اليه في التعديل  
صح بزيادة والمراد  
بتعديله تركيته بقوله هم  
عدول زاد لكنهم اخطوا  
او نسوا او لم يزد (و) اما  
(قوله صدقوا او هم عدول  
صدقة) فانه (اعتراف  
بالحق) فيقضى باقراره  
لابلينة عند الحدود اختيار  
وفي البحر عن التهذيب  
يخلف الشهود في زماننا  
تعد التزكية اذا مجهول  
لا يعرف المجهول واقره  
المعنف ثم قل عنه عن  
الصيرفية تفويضه للقاضي  
قلت ولاتنس مامر عن  
الاشياء (و) الشاهد  
(له ان يشهد بما سمع  
اورأى في مثل البيع) ولو  
بالتماطي فيكون من المرتضى  
(والاقرار) ولو بالكتابة  
فيكون مرسيا وحكم  
الحاكم والنصب والقتل

فانه سينقل ان الفتوى الاكتفاء بالسرجاء وجزم به ابن الكمال في مثله وذكر في البحر ان ما في  
الكثرة خلاف المفتى به وبه ظهر ان ما يفعل في زماننا من الاكتفاء بالعلانية خلاف المفتى به بل  
في البحر لا بد من تقديم تركية السر على العلانية لما في المتن عن ابي يوسف لا قبل تركية  
العلانية حتى يزكى في السراجية فتنبه (قوله الرابع) والامام في القرن الثالث الذي شهد له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحرية (قوله هو عدل) اي وجازر الشهادة قال في الكافي ثم  
قل لا بد ان يقول المعدل هو عدل جازر الشهادة اذا العد والمحدود في القذف اذا تاب قديعد  
والاصح ان يكتفى بقوله هو عدل لثبوت الحرية بالدار كذا في الهامش لكن في البحر واختار  
السر خشيانه لا يكتفى بقوله هو عدل لان المحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جازر الشهادة  
وينبغي ترجيحه اه وفي الهامش قوله قول المزكي الخ او يكتب في ذلك القرطاس تحت اسمه  
هو عدل ومن عرف في الفسق لا يكتب شيئا احترازا عن الهتك او يكتب الله اعلم درر (قوله  
الحرية) مخالف لما نقل في بعض الشروح عن الجامع الكبير من ان الناس احرار الا في الشهادة  
والحدود والقصاص كالا يخفى فليتأمل يعقوبية لكن ذكر في البحر عن الزيلعي ان هذا محمول  
على ما اذا طعن الخصم بالرق كبقية القدوري اه (قوله بالمحدود) اي قولهم الاصل فيمن  
كان في دار الاسلام الحرية بمفهوم الموافقة المسمى بدلالة النص جواب عن النقض بالمحدود  
في القذف الوارد على ما تقدم فان العدالة لا تستلزم عدم الحد في القذف وانما دل بمفهوم  
الموافقة لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف ايضا فهو مساو (قوله  
والتعديل) اي التزكية (قوله من الخصم) اي المدعى عليه والمدعى بالاولى واطلقه فشم  
ما اذا عدله المدعى عليه قبل الشهادة او بعدها كافي البرازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل  
الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان الفسق الطارئ على المعدل  
قبل القضاء كالمقارن بحر (قوله لم يصح) اي لم يصح حركيا قال في الهامش لان من زعم  
المدعى وشهوده ان المدعى عليه كاذب في الانكار وتركية الكاذب الفاسق لا تصح هذا عند  
الامام وعندهما تصح ان كان من اهله بان كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ضم آخر اليه  
(قوله عن الاشياء) اي قيل التحكم من ان الامام لو أمر قضائه بتخليف الشهود وجب على  
العلماء ان يفتوا به ويقولوا له الخ (قوله في مثل البيع) ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على  
الشراء وسنوضحه في باب الاختلاف فراجع (قوله ولو بالتماطي) وفيه يشهدون بالاخذ  
والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز بحر عن البرازية وفيه عن الخلاصة رجل حضر بيما ثم  
احتسج الى الشهادة لا يشتري يشهد له بالملك بسبب الشراء ولا يشهد له بالملك المطلق اه وفيه  
ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بثمن مجهول لا يصح كافي  
البرازية وانظر ماسأتي ومامر وفي الهامش عن الدرر ويقول اشهد انه باع او أقر لانه عاين  
السبب فوجب عليه الشهادة به كعاين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهرا وان كان بالتعاطي  
فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على  
الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي لا حقيقي اه (قوله والاقرار) بان يسمع قول المقر لفلان  
على كذا درر كذا في الهامش (قوله ولو بالكتابة) في البحر عن البرازية ما مخصصه

وان لم يشهد عليه) ولو ختفيا يرى وجه المقر ويفهمه (ولا يشهد على ٥١٨) محجب بسماحه منه الا اذا تبين القائل

اذا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان  
مصدرا مرسوما وان لغائب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون  
للتجربة وفي حق الاخرس يشترط ان يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب وان كتب  
وقرأ عند الشهود مطلقا او قرأه غيره وقال الكاتب اشهدوا على به او كتبه عندهم وقال اشهدوا  
على بما فيه كان اقرارا والا فلا وبه ظهر ان ما هنا خلاف ما عليه العامة لكن جزم به في الفتوح  
وغيره (قول له وان لم يشهد عليه) لوقال المؤلف ولو قال لا تشهد على بدل قوله وان لم يشهد  
عليه لكان أفود لما في الخلاصة لوقال المقر لا تشهد على بما سمعت تسعه الشهادة اه فيعلم حكم  
ما اذا سكت بالاولى بحر وفيه واذا سكت يشهد بما علم ولا يقول اشهدني لانه كذب (قول له  
غيره) انظر عبارة البحر (قول له فسر) اي بانه شاهد على المحجب (قول له شخصها) في  
الما تخط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهد اثنان عنده انها فلانة لا يحل له ان يشهد عليها  
وان رأى شخصها واقرت عنده فشهد اثنان انها فلانة حل له ان يشهد عليها بحر اه من اول  
الشهادات واحترز برؤية شخصها عن رؤية وجهها قال في جامع الفصولين حسرت عن  
وجهها وقالت انها فلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين  
انها فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن الشاهد ان يشير اليها فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود  
الى شهادة عدلين بنسبها (قول له وعليه الفتوى) ومقابله يقول لا بد من شهادة جماعة ولا  
يكفي الاثنان ذكر الفقيه ابو الليث عن نصير بن يحيى قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد  
ابن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة متى تجوز اذا لم يسمعها قال كان ابو حنيفة يقول  
لا تجوز حتى يشهد عنده جماعة انها فلانة وكان ابو يوسف وابوك يقولان يجوز اذا شهد  
عنده عدلان انها فلانة وهو المختار للفتوى وعليه الاعتماد لانه ايسر على الناس اه واعلم  
انهما كما احتاجا للاسم والنسب لا مشهود عليه وقت التحمل يحتاجان عند أداء الشهادة الى  
من يشهد ان صاحبة الاسم والنسب هذه وذكر الشيخ خير الدين انه يصح التعريف من  
لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة عليها اولها سائحا بزيادة من البحر وغيره (قول له  
لان عند الخ) اسم ان ضمير الشأن محذوفا والجملة بعده خيرها (قول له فيضره) اي يضر  
المدعى عليه بغضه للفقهاء (قول له واذا كان بين الخطين الخ) وفي الباقى عن خزائن الاكمل  
صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد ثم مات فجاء غريمه  
يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان  
ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس ان مثله حجة وهذا مشكل لكونها شهادة على  
الخط وهذا لم يعتبر وهذا الاشتباه ووجهه لا ينهض وسيجيء وقدم الشارح انه لا يعمل بالخط الا  
في مسئلتين يعمل بكتاب اهل الحرب بطلب الامان كافي سيرا لثانية ويلحق به البراءة السلطانية  
بالوظائف في زماننا الثانية يعمل بدفت السمسار والصراف والبيع كافي قضاء الثانية اه  
كنا في الهامش (قول له ظاهرة) ضمنه معنى دالة فعداه يعلى او متعلقة بتدل محذوفا او لفظ  
على بمعنى في (قول له لا يصدق) هذا خلاف ما عليه العامة كما قدمناه عن البحر (قول له  
وفتوى قارى الهداية) عبارتها سأل اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته لشخص كذا

بأن لم يكن في البيت غيره  
لكن لو فسر لا تقبل درر  
(او يرى شخصها) اي  
القائلة (مع شهادة اثنين  
بأنها فلانة بنت فلان بن  
فلان) ويكفي هذا الشهادة  
على الاسم والنسب وعليه  
الفتوى جامع الفصولين  
(فرع) \* في الجواهر  
عن محمد لا ينبغي للفقهاء  
كتب الشهادة لان عند  
لأداء يبغضهم المدعى  
عليه فيضره (واذا كان  
بين الخطين) بأن اخرج  
المدعى خط اقرار المدعى  
عليه فانكر كونه خطه  
استكتب فكتب وبين  
الخطين (مشابهة ظاهرة)  
على انهما خط كاتب واحد  
لا يحكم عليه بالمال) هو  
اصحيج خانية وان افق  
ارى الهداية بخلافه  
لا يقول عليه وانما يقول  
لى هذا التصحيح لان  
ضيقان من اجل من  
تمد على تصحيحاته كذا  
كره المصنف هنا وفي  
كتاب الاقرار واعتمده  
الاشباه لكن في شرح  
يهانية لوقال هذا خطى  
كن ليس على هذا المال  
كان الخط على وجه  
بمسالة مصدرا معنونا

صدق ويلزم بالمال ونحوه في الملتقط وفتاوى قارى الهداية فراجع ذلك (ولا يشهد على شهادة غيره

ما لم يشهد عليه) وقيد في النهاية بما **٥١٩** إذا سمعه في غير مجلس القاضى فلو فيه جاز وأن لم يشهد به شرئبلالة

عن الجوهرة ويخالفه  
تصوير صدر الشريعة  
وغیره وقولهم لابد من  
التحميل وقبول التحميل  
وعدم النهى بعد التحميل  
على الاظهر نعم الشهادة  
بقضاء القاضى صحيحة وان  
لم يشهد بها القاضى عليه  
وقيد أبو يوسف بمجلس  
القضاء وهو الاحوط  
ذكره في الخلاصة (كفى)  
عدل (واحد) في اثني  
عشر مسألة على مافى  
الاشياء منها اخبار القاضى  
بافلاس الحبوس بعد المدة  
و (للتزكية) اى تزكية السر  
واما تزكية العلانية فشهادة  
اجماعا (وترجمة الشاهد)  
والخصم (والرسالة) من  
القاضى الى المزكى والاشان  
احوط وجاز تزكية عبد  
وصى ووالد وقد نفا  
ابن وهبان منها احد عشر  
فقال

\* ويقبل عدل واحد في  
تقوم \* وجرح وتعديل  
وأرش يقدر \* وترجمة  
والسلم هل هو جيد \*  
\* وافلاسه الارسال  
والعيب يظهر \* وصوم  
على ماصر أو عند عالة \*  
وموت اذا الشاهد ينسب  
(والتزكية للذى)

ثم ادعى عليه فجدد المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه اجاب اذا كتب على رسم الصكوك  
يلزم المال وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمته لفلان بن فلان الفلاني  
كذا وكذا فهو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه اه ثم اجاب  
عن سؤال آخر نحوه بقوله اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضرة الشهود فهو  
معتبر فيسع من شاهد كتابته ان يشهد عليه اذا جحدته اذا عرف الشاهد ما كتب او قرأه عليه  
اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك اه وحاصل الجواب ان  
الحق يثبت باعترافه بأنه خطه او بالشهادة عليه بذلك اذا عاينوا كتابته او اقرأه عليهم والا  
فلا وهذا اذا كان معنونا ثم لا يخفى ان هذا لا يخالف مافى المتن نعم يخالف مافى البحر عن  
البرازية في تعليل المسئلة بقوله لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطى وانا حررتة لكن ليس على  
هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا وقد يوفق بينهما بحمله على اذا لم يكن معنونا لكن هو قول  
القاضى النسفى كافي البرازية وقد قدمنا انه خلاف ما عليه العامة (قوله ما لم يشهد عليه)  
اى ما لم يقل له الشاهد اشهد على شهادته (قوله تصوير صدر الشريعة) حيث قال سمع رجل  
اداء الشهادة عند القاضى لم يسع له ان يشهد على شهادته ح (قوله وقولهم) عطف على  
تصوير ووجه المخالفة الاطلاق وعدم تقييد الاشتراط بما اذا كانت عند غير القاضى (قوله  
وقبول التحميل) فلو اشهد عليه فقال لا اقبل لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا يقبل  
قنية وينبى ان يكون هذا على قول محمد من انه توكل ولو كمل ان لا يقبل واما على قولهما  
من انه تحمیل فلا يبطل بالرد لان من حمل غيره شهادة لم تبطل بالرد بجر (قوله بعد المدة) اى  
بعد ان حبسه القاضى مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال لقضى دينه ولم يصبر على ذل الحبس كما  
تقدم مدنى (قوله فشهادة اجماعا) الاحسن مافى البحر حيث قال وقيدنا بتزكية السر  
للاحتراز عن تزكية العلانية فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر  
وغير ذلك الالفظ الشهادة اجماعا لان معنى الشهادة فيها اظهر فانها تخص بمجلس القضاء وكذا  
يشترط العدد فيها على ما قاله الخصاص اه وفي البحر ايضا وخرج من كلامه تزكية الشاهد  
بحد الزنا فلا بد في المزكى فيها من اهلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعا ولم ار الآن حكم  
تزكية الشاهد ببقية الحدود ومقتضى ما قالوه اشتراط رجلين لها اه (قوله والخصم) اى  
المدعى او المدعى عليه كافي الفتح (قوله الى المزكى) وكذا من المزكى الى القاضى فتح (قوله  
وجاز تزكية الخ) وكذا تزكية المرأة والاعمى بخلاف ترجمتهما كافي البحر (قوله والوالد) لولد  
زاد في البحر وعكسه والعبد لمولاه وعكسه والمرأة والاعمى والحدود في قذف اذا تاب واحد  
الزوجين للآخر (قوله تقوم) اى تقوم الصيد والمتلفات (قوله هو جيد) اى المسلم فيه كذا  
في الهامش (قوله وافلاسه) يعنى اذا اخبر القاضى بافلاس الحبوس بعد مضي مدة الحبس  
اطلقه حموى على الاشياء كذا في الهامش (قوله والعيب يظهر) اى في اثبات العيب الذى  
يختلف فيه البائع والمشتري (قوله على ماصر) اى من رواية الحسن من قبول خبر الواحد  
بلاعة (قوله وموت) اى موت الغائب (قوله يخبر) اى اذا شهد عدل عند رجلين على موت  
رجل وسعهما ان يشهدا على موته والثانية عشر قول امين القاضى اذا اخبره بشهادة شهود

تكون (بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب يقظة) قال لم يعرف المسامون سألوا عنه عدول المشركين اختيار

على عين تعذر حضورها كما في دعوى القنية اشياء مدني (قول له وفي الملتقط الح) وفي الحانية  
صبي احتمل لا قبل شهادته ما لم اسأل عنه ولا بد ان يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب اهل  
مسجده ومحله كما في الغريب انه صالح او غيره اه و فرق في الظهيرية بينهما بان النصراني  
كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي وهو يدل على ان الاصل عدم العدالة بجر  
(قول له ولم يذكرها) وهذا قولهما وقال ابو يوسف يحل له ان يشهد وفي الهداية محمد مع ابى  
يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسئلة انهم متفقون على انه لا يحل له ان يشهد في قول  
اصحابنا جميعا الا ان يتذكر الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد القاضي شهادة في ديوانه  
لان ما في قطره تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والتقصان فحصل له العلم ولا كذلك  
الشهادة في الصك لانها في يد غيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة واخبره  
قوم ممن يثق بهم انا شهدنا نحن وانت كذا في الهداية وفي البردوى الصغير اذا استيقن انه  
خطه وعلم انه يزد فيه شيء بان كان مخبواً عنده وعلم بدليل آخر انه لم يزد فيه لكن لا يحفظ  
ما سمع فعندها لا يسعه ان يشهد وعند ابى يوسف يسعه ومقاله ابو يوسف هو المعمول به وقال  
في التوقيم قولهما هو الصحيح جوهره (قول له عن المبتنى) قد منا في كتاب القاضي عن الخزانة  
انه يشهد وان لم يكن الصك في يد الشاهد لان التخيير نادر واثره يظهر فراجع رجوع في الفتوح  
ما ذكره الشارح وذكر له حكاية تؤيده (قول له الافي عشرة) كلها مذكورة هنا متنا وشرحا  
آخرها قول المتن ومن في يده شيء ح وفي العلبقات السنية للتيسير في ترجمة ابراهيم بن  
اسحق من نظمه

افهم مسائل ستة واشهد بها من غير رؤاها وغير وقوف

نسب وموت والولاد وناكح وولاية القاضي واصل وقوف اه

(قول له والنسب) قال في فتاوى قارئ الهداية ولو ان رجلا نزل بين ظهري قوم وهم لا  
يعرفونه وقال انا فلان بن فلان قال محمد رضى الله عنه لا يسعهم ان يشهدوا على نسبة حتى يلقوا  
من اهل بلده رجلين يشهدان عندهم على نسبة قال الخفاف وهو الصحيح اه كذا في الهامش  
(قول له والموت) قال في الثاني عشر من جامع الفصولين شهد احد العدلين بموت الغائب  
والآخر بحياته فللمرأة تأخذ بقول من يخبر بموته وتماه فيه اه كذا في الهامش وفيه اذا  
لم يعين الموت الا واحد لا يقضى به وحده ولكن لو اخبر به عدلا مثله فاذا سمع منه حل له ان  
يشهد بموته فيشهدان فيقضى جامع الفصولين وفيه ولو جاء خبر بموت رجل من ارض اخرى  
وصنع اهله ما يصنع على الميت لم يسع لاحد ان يشهد بموته الا من شهد موته او سمع من شهد  
موته لان مثل هذا الخبر قد يكون كذا جامع الفصولين اه (قول له والنكاح) قال في جامع  
الفصولين الشهادة بالسماع من الخارجين من بين جماعة حاضرين في بيت عقد النكاح بان  
المهر كذا يقبل لا ممن سمع من غيرهم اه كذا في الهامش (قول له وولاية القاضي) ويزاد الوالى  
كافي الخلاصة والبرازية (قول له وشرائطه) المراد من الشرائط ان يقولوا ان قدرا من الغلة  
لكذا ثم يصرف الفضل الى كذا ببيان الجهة بجر (قول له كاسر) اى في كتاب الوقف  
وقد منا هناك تحقيقه (قول له عدلين) يبنى ومن في حكمهما وهو عدل وعدلتان كما في الماتق

( قوله )

وفي الملتقط عدل نصراني  
ثم اسلم قبلت شهادته ولو  
سكر الذي لا تقبل ( ولا  
يشهد من رأى خطه ولم  
يذكرها ) اى الحادثة  
( كذا القاضي والراوى )  
لمشابهة الخط للخط  
وجوزاه لوفى حوزة وبه  
تأخذ بجر عن المبتنى  
( ولا ) يشهد احد ( بالم  
يعاينه ) بالاجماع ( الافي )  
عشرة على ما في شرح  
الوهبانية منها العتق  
والولاء عند الثاني والمهر  
على الاصح بزازية  
و ( النسب ) والموت  
والنكاح والدخول بزوجه  
( و ولاية القاضي واصل  
الوقف ) وقيل وشرائطه  
على المختار كما في باب  
( و ) اصله ( هو كل ما يتعلق  
به صحته ووقف عليه )  
والا فن شرائطه ( فله  
الشهادة بذلك اذا اخبره  
بها ) بهذه الاشياء ( من  
يثق ) الشاهد ( به ) من  
خبر جماعة لا يتصور  
تواطؤهم على الكذب  
بالشرط عدالة او شهادة  
عدلين

الافى الموت فيكفى العدل ولواشى وهو ٥٢١ المختار ملتقى وفتح وقدم شارح الوهبانية بان لا يكون المخبر منهما

كوارث وموصى له (ومن في يده شئ سوى رقيق) علم رقة و (يعبر عن نفسه) والا فهو كمناع فملك ان تشهد به (انه له ان وقع في قلبك ذلك) اى انه ملكه (والالا) ولوعاين القاضى ذلك جازله القضاء به بزايا اى اذا ادعاه المالك والالا (وان فسر) الشاهد (للقاضى ان شهادته بالتسامع او بمعاينة اليد ردت) على الصحيح (الا في الوقف والموت اذا) فسرا و (قالا فيه اخبرنا من نقول به) تقبل (على الاصح) خلاصة بل في الزميمة عن الحانية معنى التفسير ان يقولوا شهدنا لانا سمعنا من الناس اما لولا لانا سمعنا ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره انتهى

باب القبول وعدمه

اى من يجب على القاضى قبول شهادته ومن لا يجب قبول شهادته ومن لا يصح قبولها او لا يصح لصحة الفاسق مثالا كما حققه المصنف تبعا لعقوب باشا وغيره (تقبل من اهل الاهواء) اى اجتناب بدع لا تكفر بكم وقد درر راض وخروج وتشبيه وتعليل

(قول له افى الموت) قال في جامع الفصولين شهد ان اباه مات وترك ميراثا له الا انهما لم يدركا الموت لا تقبل لانهما لو شهدا بملك للميت بسمع لم تجز اه (قول له ومن في يده الخ) في هذه من العشرة نظر ذكره في الفتح والبحر (قول له علم رقة) صوابه لم يعلم رقة كظاهر لمن تأمل مدنى (قول له لك ان تشهد الخ) قال في البحر ثم اعلم انه انما يشهد بالملك لذى اليد بشرط ان لا يخبره عدلان بأنه لغيره فلو اخبراه لم تجز له الشهادة بالملك كفى الخلاصة اه (قول له ذلك) قال في الشرنبلالية اذا رأى انسان درة ثمينة في يد كناس او كتابا في يد جاهل ليس في يده من هو اهله لا يسعه ان يشهد بالملك له فعرف ان مجرد اليد لا يكفي اه مدنى (قول له اذا ادعاه) اشار الى التوفيق بينه وبين ما في الزيلعي كما او فصح في البحر (قول له او بمعاينة اليد) اى بان يقول لاني رأيت في يده يتصرف فيه تصرف المالك جامع الفصولين وفي الظهيرية من الشهرة الشرعية ان يشهد عنده عدلان او رجل وامرأان بلفظ الشهادة من غير استنفاذ ويقع في قلبه ان الامر كذلك اه ومثله في جامع الفصولين (قول له على الاصح) انظر ما كتبناه في كتاب الوقف في فصل راعى شرط الواقف نقلا عن مجموعة شيخ مشايخنا من لا على فانه صحيح عدم القبول تعويلا على ما في عامة المتون وغيرها وان ما في المتون مقدم على الفتاوى وبه افق الرملى ومفتى دار السلطنة على افندى (قول له خلاصة) كتبت فيما مر تأييده (قول له سمعنا من الناس الخ) قال في الحانية شهدنا بذلك لاننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم اقول بقى لوقال اخبرني من اتق به وظاهر كلام الشارح انه ليس من التسامع لكن في البحر عن النبايع انه منه ولو شهدا على موت رجل فاما ان يطلقا فتقبل او قال لا نعمين موته وانما سمعنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل بالاخلاف وان كان مشهورا ذكر في الاصل انه تقبل وقال بعضهم لا تقبل وبه اخذ الصدر الشهيد وفي العناية هو الصحيح وان قالنا شهد انه مات اخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت وقال بعضهم لا تجوز حامدية (قول له في الكل) اى فيما يجوز فيه الشهادة بالسمع كفى الحانية كذا في الهامش

باب القبول وعدمه

(قول له اى من يجب الخ) قال في البحر والمراد من يجب قبول شهادته على القاضى ومن لا يجب لا من يصح قبولها ومن لا يصح لان من ذكره ممن لا تقبل الفاسق وهو لو قضى بشهادته صح بخلاف العبد والصبي والزوجة والولد والاصل لكن في خزائن المفتين اذا قضى بشهادة الاعمى والمحدود في القذف اذا تاب او بشهادة احد الزوجين مع آخر لصاحبه او بشهادة الوالد لولده او عكسه نفذ حتى لا يجوز لثاني ابطاله وان رأى بطلانه فالمراد من عدم القبول عدم حله وذكر في منية المفتى اختلافا في النفاذ بشهادة المحدود بعد التوبة اه (قول له اصحة الفاسق) اى شهادته (قول له مثلا) انما قال مثلا ليشمل الاعمى (قول له تقبل الخ) اى لا قبولا عاما على المسلمين وغيرهم بل المراد اصل القبول فلا ينافي ان بعضهم كفار وانما تقبل شهادتهم لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما اوقعهم فيه الا التعمق والغلو في الدين والفاسق انما ترد شهادته بتهمة الكذب مدنى (قول له لا تكفر) فمن وجب اكفاره منهم فلاكثر على عدم قبوله كفى التقرير وفي المحيط البرهاني وهو الصحيح وما ذكر في الاصل محمول عليه بحجوفيه عن

وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين (الاخطائية) صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم



ولكل من حلف أنه محق

فودهم لا لبدعتهم بل  
لثمة الكذب ولم يبق  
للمتهم ذكر بحر (و)  
من (الذمي) لو عدلا  
في دينهم جوهره (على  
مثله) الا في خمس مسائل  
على ما في الاشياء وتبطل  
باسلامه قبل القضاء وكذا  
بعده لو يعقوبة كقود بحر  
(وان اختلفا) كاليهود  
والنصارى (و) الذمي  
(على المستأمن لاعتكسه)  
ولا مرتد على مثله في الاصح  
(وتقبل منه على) مستأمن  
(مثله مع اتحاد الدار) لان  
اختلاف داريهما يقطع  
الولاية كما يمنع التوارث  
(و) تقبل (من عدو بسبب  
الذين) لانها من التدين  
بخلاف الديونية فانه لا  
يأمن من القول عليه كما  
سيجيء واما الصديق  
لصديقه فقبل الا اذا كانت  
الصداقة متساهية بحيث  
يتصرف كل في مال الآخر  
فتاوى المصنف معزيا لمعين  
الحكام (و) من (مرتكب  
صغيرة) بلا اصرار (ان  
اجتنب الكبائر) كلها  
وغلب صوابه على صغائره  
درو وغيرهما قال وهو  
معنى العدالة وفي الخلاصة  
كل فعل يرفض المروءة  
والكرم كبيرة واقره ابن  
الكمال قال ومتى ارتكب كبيرة

السراج وان لا يكون ما جانا ويكون عدلا في تعامله واعترضه بأنه ليس مذكورا في ظاهر الرواية  
وفيه نظر فانه شرط في السقي فما ظنك في غيره تأمل (قوله) ولكل من حلف أنه محق فودهم  
الح) الاولى التعبير بالراء كافي الفتح بدل الواو وهذا قول ثان في تفسيرهم كافي البحر وشرح ابن  
الكمال نعم في شرح المجمع كما هنا حيث قال هم صنف من الروافض ينسبون الى ابي الخطاب محمد بن  
ابي وهب الاجدع الكوفي يعتقدون جواز الشهادة لمن حلف عندهم انه محق ويقولون المسلم  
لا يحلف كاذبا ويعتقدون ان الشهادة واجبة لشيعةهم سواء كان صادقا وكاذبا وفي تعريفات  
السيد الشريف ما يفيد انهم كفار فانه قال مانصه قالوا الاثمة الانبياء وابو الخطاب نبي وهؤلاء  
يستحلون شهادة الزور لموافقهم على مخالفتهم وقالوا الجنة لعيم الدنيا والنار آلامها (قوله) بل  
لثمة الح) ومن التهمة المانعة ان يجز الشاهد بشهادته الى نفسه نفعاً او يدفع عن نفسه مضر ما خانية  
فشهادة الفرد ليست مقبولة لاسيما اذا كانت على فعل نفسه هداية كذا في الهامش (قوله) ومن  
الذمي الح) قال في فتاوى الهندية مات وعليه دين لمسلم بشهادة نصراني ودين لنصراني بشهادة  
نصراني قال ابو حنيفة رحمه الله ومحمد بن زفر بندي\* بدين المسلم فان فضل شيء كان ذلك للنصراني هكذا  
في المحيط اه كذا في الهامش (قوله) على ما في الاشياء وهي ما اذا شهد نصرانيان على نصراني انه  
قد اسلم حيا كان او ميتا فلا يصلي عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كافي الخلاصة وما اذا شهدا  
على نصراني ميت وهو مدينون مسلم وما اذا شهدا عليه بعين اشتراها من مسلم وما اذا شهد  
اربعة نصارى على نصراني انه زني بمسلمة الا اذا قالوا استكرهها فيحد الرجل وحده كافي الخلاصة  
وما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافران انه عبده قضى به فلان القاضي المسلم  
له كذا في الاشياء والنظار مدني (قوله) باسلامه اي اسلام المشهود عليه (قوله) منه اي  
من المستأمن قيد به لانه لا يتصور غيره فان الحرى لو دخل بلا امان قهرا استرق ولا شهادة للعبد  
على احد فتح (قوله) مع اتحاد الدار) اي بان يكونا من اهل دار واحدة فان كانوا من دارين  
كالروم والترك لم تقبل هداية ولا يخفى ان الضمير في كانوا للمستأمنين في دارنا وبه ظهر عدم  
صحته ما نقل عن الحموي من تشبيهه لاتحاد الدار بكونهما في دار الاسلام والالزم توارثهما حينئذ  
وان كانا من دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذمي على المستأمن وان كانا من  
اهل دارين مختلفين لان الذمي بعقد الذمة صار كالمسلم وشهادة المسلم تقبل على المستأمن فكذا  
الذمي (قوله) على صغائره) اشار الى انه كان ينبغي ان يزيدو بلاغلبة قال ابن الكمال لان الصغيرة  
تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار وكذا بالغلبة على ما افصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال  
العدل من يجنب الكبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغائر العبرة للغلبة  
او الاصرار على الصغيرة فتصير كبيرة ولذا قال وغلب صوابه اه قال في الهامش لا تقبل  
شهادة من يجلس مجلس الفجور والحجانة والشرب وان لم يشرب هكذا في المحيط فتاوى هندية  
وفيها والفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر عليه اثر التوبة والصحيح ان  
ذلك مفوض الى رأى القاضي اه (قوله) وفي الخلاصة الح) قال في الاقضية والذي اعتاد  
الكذب اذا تاب لا تقبل شهادته ذخيرة وسينذكره الشارح (قوله) كبيرة) الاصح انها كل  
ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين كما بسطه القهستاني وغيره كذا في شرح الملتقى

(وقال)



وقال في الفتح وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط  
عدالته وفي الصغرى العبرة للغلبة لتصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لعصام وعليه المعول غير  
أن الحاكم يزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج إلى الظهور فلذا شرط في شرب المحرم والسكر  
الادمان والله سبحانه أعلم اهـ **(قول له)** سقطت عدالته وتعود إذا تاب لكن قال في البحر وفي الحانية  
الفاسق إذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عاياه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدره بستة أشهر وبعضهم  
قدره بسنة والصحيح أن ذلك مفوض إلى رأى القاضي والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد  
بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدهاه وقد منان الشاهد إذا كان فاسقا سيرا لا ينبغي أن يخبر بفسقه كي  
لا يبطل حق المدعى وصرح به في العمدة أيضا اهـ **(فائدة)** من اتهم بالفسق لا تبطل عدالته والمعدل  
إذا قال للشاهد هو متهم بالفسق لا تبطل عدالته خاتمة **(قول له)** بحره مثله في التاترخانية **(قول له)**  
كفر) أشار إلى فائدة تقييده في الهداية بأن لا يترك الحثان استخفافا بالدين وفي البحر عن الخلاصة  
والختار أن أول وقته سبع وآخره اثنتا عشرة **(قول له)** وخصي) لأن حاصل أمره أنه مظلوم  
نعم لو كان ارتضاه لنفسه وفعله مختارا منع وقد قبل عمر شهادة علقمة الخصي على قدامة بن  
مظعون رواه ابن أبي شيبة منحه **(قول له)** وأقطع) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد  
رجل في سرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فقبل شهادته منحه **(قول له)** بالزنا) أي ولو شهد بالزنا على غيره  
تقبل قال في المنع وتقبل شهادة ولد الزنا لأن فسق الأبوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما أطلقه  
فشمعل ما إذا شهد بالزنا أو غيره خلافا للمالك في الأول اهـ مدني **(قول له)** كأنتي) فيقبل مع  
رجل وامرأة في غير حد وقود **(قول له)** بآثبات العتق) تقدم أنه لا تخالف بعد خروج المبيع عن  
ملكه الخ ماصر في التحالف فراجعه وقوله العتق لأنه لو لا شهادتهما لتحالفا وفسخ البيع  
المقتضى لإبطال العتق منحه **(قول له)** ومن محرم رضاعا) قال في الأقضية تقبل لأبويه من الرضاع  
ولمن أرضعته امرأته ولأم امرأته وأبيها بزازية من الشهادة فيما تقبل وفيما لا تقبل اهـ  
وتقبل لام امرأته وأبيها ولزوج ابنته ولا امرأة ابنه ولا امرأة أبيه ولاخت امرأته اهـ كذا  
في الهامش عن الحامدية معزى لا خلاصة **(قول له)** امتدت الخصومة) أي سنتين منحه **(قول له)**  
لوعدولا) قال في المنع عن البحر وينبغي حمله على ما إذا لم يساعد المدعى في الخصومة أو لم يكثر  
ذلك توفيقا اهـ ووفق الرملى بغيره حيث قال مفهوم قوله لوعدولا أنهم إذا كانوا مستورين  
لا تقبل وإن لم تمتد الخصومة للتهمة بالخصومة وإذا كانوا عدولا تقبل لارتفاع التهمة مع العدالة  
فيحمل ما في القنية على ما إذا لم يكونوا عدولا توفيقا وما قلناه أشبه لأن المعتمد في باب الشهادات  
العدالة **(قول له)** على ذمي ميت) نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى  
على الف على الميت وأقام نصراني آخرين كذلك قال ألف المتروكة للمسلم عنده وعند أبي يوسف  
يتحاضن والأصل أن القبول عنده في حق إثبات الدين على الميت فقط دون إثبات الشراكة  
بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني في حقهما ذخيرة ما خصا وبه ظهر أن قبولها على الميت مقيد  
بما إذا لم يكن عليه دين لمسلم نعم هو قيد لإثباتها الشراكة بينه وبين المدعى الآخر فإذا كان  
الآخر نصرانيا أيضا يشاركه والأقل المال للمسلم إذ لو شاركه لزم قيامها على المسلم وظهر أيضا  
أن المصنف ترك قيدا لا بد منه وهو ضيق التركة عن الدينين والأقل لا يلزم قيامها على المسلم

سقطت عدالته (و) من  
(أقلف) أو أهدر واللاوبه  
تأخذ بحر والاستهزاء  
بشيء من الشرائع كفر  
ابن كمال (وخصي) وأقطع  
(وولد الزنا) ولو بالزنا  
خلافا للمالك (وخصي)  
كأنتي لو مشكلا والأفلا  
اشكال (وعتيق لمعتقه  
وعكسه) الاتهمة لمسا  
في الخلاصة شهدا بعد  
عتقهما أن الثمن كذا عند  
اختلاف بائع ومشتري تقبل  
لجر النفع بآثبات العتق  
(ولاخيه وعمه ومن محرم  
رضاعا أو مصاهرة) إلا إذا  
امتدت الخصومة وخصم  
معه على ما في القنية وفي  
اللزامة تحاضم الشهود  
والمدعى عليه تقبل لوعدولا  
(ومن كافر على عبد كافر  
مولاه مسلم) على وكيل  
(حر كافر موكله مسلم لا)  
يجوز (عكسه) لقيامها  
على مسلم قصدا وفي الأول  
ضمنا (و) تقبل (على ذمي  
ميت وصيه مسلم أن لم يكن  
عليه دين لمسلم)

كما لا يخفى هذا ما ظهر لي بعد التتبع التام حتى ظفرت بعبارة الذخيرة فاعنم هذا التحرير وادع لي  
وفي حاشية الرمل على البحر عن المنهاج لابي حفص العقيلي نصراني مات نجاء مسلم ونصراني وأقام  
كل واحد منهما البيعة ان له على الميت ديناً فان كان شهود الفريقين ذميي او شهود النصراني  
ذميي بدى بدين المسلم فان فضل شيء صرف الى دين النصراني وروى الحسن عن أبي يوسف  
انه يجعل بينهما على مقدار دينهما قيل انه قول أبي يوسف الاخير وان كان شهود الفريقين  
مسلمين او شهود الذمي خاصة مسلمين فالمال بينهما في قولهم اه (قول له بحر) عبارته فان كان  
فقد كتبناه عن الجامع اه والذي كتبه هو قوله نصراني مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين عليه  
بمائة ومسلم ونصراني بمثله فالثلاثان له والباقي بينهما والشركة لا تمنع لانها باقراره اه ووجهه  
ان الشهادة الثانية لا تثبت للذمي مشاركته مع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم لما ادعى المائة مع  
النصراني صار طالبا نصفها والمنفرد يطلب كلها فتقسم عولا فللمدعي الكل الثلاثان لان له نصفين  
وللمسلم الآخر الثلث لان له نصفاً فقط لكن لما ادعاه مع النصراني قسم الثلث بينهما وهذا معنى  
قوله والشركة لا تمنع لانها باقراره والنظر ما سئد كر اول كتاب الفرائض عند قوله ثم تقدم ديونه  
(قول له كافر) اي قريبا (قول له في مسئلتين) حمل القبول فيهما في الشرع بلالية بجحا على ما اذا  
كان الخصم المسلم مقرا بالدين منكرا للوصاية والنسب واما لو كان منكرا للدين كيف تقبل شهادة  
الذميي عليه (قول له واحضر) اي الوصى (قول له ابن الميت) اي النصراني (قول له على مسلم)  
واقام شاهدين نصرانيين على نسبه قبل وهذا استحسان ووجهه الضرورة لعدم حضور المسلمين  
موتهم ولا نكاحهم كذا في الدرر كذا في الهامش (قول له بحق) اي ثابت كذا في الهامش  
(قول له كرئيس القرية) قال في الفتح وهذا المسمى في بلادنا شيخ البلد وقد مدنا عن البردوي  
ان القائم بتوزيع هذه التوائب السلطانية والجبايات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان  
اصله ظلما فعلى هذا تقبل شهادته اه (قول له النخاسين) جمع نخاس من النخس وهو الطعن  
ومنه قيل لدلال الدواب نخاس (قول له وقيل) هذا يمكن في مثل عبارة الكثر فانه لم يقل الا اذا  
كانوا أعوانا الخ (قول له المحترفين) فيكون فيه رد على من رد شهادة اهل الحرف الخبيسة  
قال في الفتح واما اهل الصناعات الدنيئة كالقنواقي والزبال والحائك والحجام فقل لا تقبل  
والاصح انها تقبل لانه قد تولاهم قوم صالحون فما لم يعلم القادح لا يبنى على ظاهرها الصناعة  
وتامه فيه فراجع (قول له والا الخ) اي بان كان أبوه تاجرا واحترف هو بالحياكة او الحلاقة  
او غير ذلك لا رتكابه الدنائة كذا في الهامش (قول له فتح) لم أدع في الفتح بل ذكره في البحر  
بصيغة ينبغي وقال الرمل في هذا التقيد نظر يظهر لمن له نظر فتأمل اي في التقيد بقوله  
بحرقه لا ثقة الخ ووجهه انهم جعلوا العبرة للعدالة لا للحرفة فكهم من دنيء صناعة اتى من  
ذى منصب ووجاهة على ان الغالب انه لا يمدل عن حرقة أبيه الى أدنى منها الاقلية ذات يده  
او صوبتها عليه ولا سيما اذا علمه اياها ابوه او وصيه في صغره ولم يتقن غيرها فتأمل وفي حاشية  
أبي السعود فيه نظر لانه مخالف لما قدمه هو قريبا من ان صاحب الصناعة الدنيئة كالزبال  
والحائك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه قلت ويدفع بان مراده ان عدوله عن  
حرقة أبيه الى أدنى منها دليل على عدم المروءة وان كانت حرقة أبيه دنيئة فينبغي ان يقال هو

( كذلك )

بحر وفي الاشياء لا تقبل  
شهادة كافر على مسلم الا  
تبعا كافر أو ضرورة  
في مسئلتين \* في الايضاء  
شهد كافران على كافر  
انه اوصى الى كافر واحضر  
مسلم عليه حق للميت \*  
وفي النسب شهدا أن  
النصراني ابن الميت فادعى  
على مسلم بحق وهذا  
استحسان ووجهه في الدرر  
(والعلم) للسلطان (الا  
اذا كانوا أعوانا على الظلم)  
فلا تقبل شهادتهم لغلبة  
ظلمهم كرئيس القرية  
والجاني والصراف والمعرفين  
في المراكب والعرفاء في  
جميع الاصناف ومحضر  
قضاة العهد والوكلاء  
المفتلة والصكاك وضمان  
الجهات كمقاطعة سوق  
النخاسين حتى حل لعن  
الشاهد لشهادته على باطل  
فتح وبحر وفي الوهبانية  
أمير كبير ادعى فشهد له  
عماله ونوابه ورعاياهم  
لا تقبل كشهادة المزارع  
لرب الارض وقيل اراد  
بالمعال المحترفين اي بحرقه  
لا ثقة به وهي حرقة آباءه  
واجدادهم والا فلا مروءة  
له لو دنيئة فلا شهادة له لما  
عرف في حد العدالة فتح  
واقره المصنف (لا) تقبل

كذلك ان عدل بلاعذر تأمل (قوله من اعمى) الا في رواية زفر عن ابي حنيفة فيما يحزى فيه التسامع لان الحاجة فيه الى السماع ولا خلل فيه باقاني على الملتقى كذا في الهامش (قوله اي لا يقضى بها) خلافا لابي يوسف فيما اذا تحمله بصيرا فالتقبل لحصول العلم بالمعينة والاداء يختص بالقول ولسانه غير موقوف والتعريف يحصل بالنسبة كما في الشهادة على الميت ولنا ان الاداء يقتصر الى التمييز بالاشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا يميز للاعمى الا بالنسبة وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بحبس الشهود والنسبة لتمييز الغائب دون الحاضر وصار كالحذود والقصاص اه باقاني على الملتقى كذا في الهامش (قوله بالسماع) كالنسب والموت (قوله خلافا للثاني) اي فيهما واستظهر قوله بالاول صدر الشريعة فقال وقوله اظهر لكن رده في العقوبة بان المفهوم من سائر الكتب عدم اظهريته واما قوله بالثاني فهو مروي عن الامام ايضا قال في البحر واختاره في الخلاصة وورده الرمي بانه ليس في الخلاصة ما يقتضي ترجيحه واختياره (قوله بالاولى) لان في الاعمى انما تحقق التهمة في نسبه وهنا تحقق في نسبه وغيرها من قدر المشهود به وامور اخر كذا في الفتح ونقل ايضا عن المبسوط انه باجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يتحقق منه وتماه فيه (قوله ولو مكاتب) والمحقق في المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند ابي حنيفة وعندها حرمدون «(تنبيهات)» مات عن عم وامتين وعبدتين فاعتقهما الم فشهدا ببنوة احدهما بعينها اي انه اقربها في صحته لم تقبل عنده لان في قبولها ابتداء بطلانها انتهاء لان معتق البعض كمكاتب لا تقبل شهادته عنده لا عندها ولو شهدا ان الثانية اخت الميت قبل الشهادة الاولى او بعدها او معها لا تقبل بالاجماع لانا لو قبلنا لصارت عصبة مع البنت فيخرج الم عن الورثة بحر عن المحيط اقول هذا ظاهر عند وجود الشهادتين واما عند سبق شهادة الاخوة فالعلة فيها هي علة البنية فتفقه وفي المحيطات عن اخ لا يعلم له وارث غيره فقال عبدان من رقيق الميت انه اعتقنا في صحته وان هذا الآخر ابنه فصديقهما الاخ في ذلك لا تقبل في دعوى الاعتاق لانه اقر بانه لا ملك له فيهما بل هما عنده للآخر لاقرار الاخ انه وارث دونه فتبطل شهادتهما في النسب ولو كان مكان الآخر اتى جاز شهادتهما وثبت نسبهما ويسعيان في نصف قيمتهما لانه اقر ان حقه في نصف الميراث فصاح بالعتق لانه لا يتجزأ عندهما الا ان العتق عبده مشترك فتجب السعاية للشريك الساكت واقول عند ابي حنيفة بعثان كما قال غير ان شهادتهما بالبنية لم تقبل لان معتق البعض لا تقبل شهادته فتفقه «(قائدة)» \* قضى بشهادة فظهروا عبيدا تبين بطلانه فلو قضى بوكالة بينة واخذما على الناس من الديون ثم وجدوا عبيدا لم تبرأ الغرماء ولو كان بمثله في وصاية برؤا لان قبضه باذن القاضي وان لم يثبت الايضاء كاذنه لهم في الدفع الى ابنه بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن لغريم في دفع دين الحى لغيره قال المقدسى فعلى هذا ما يقع الآن كثيرا من تولية شخص نظرا وقف فيتصرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر انه بغير شرط الواقف او ان انهاء باطل ينبغي ان لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصى فليتأمل قلت وتقدم في الوقف ما يؤيده سائحاني (قوله ومغفل) وعن ابي يوسف انه قال انا نرد شهادة اقوام نرجو شفاعتهم يوم القيامة معناه ان شهادة المغفل وامثاله لا تقبل وان كان عدلا صالحا تثار خانية (قوله في حال صحته) اي وقت كونه صاحبيا كذا

(من اعمى) اي لا يقضى  
بها ولو قضى صح وعم قوله  
(مطلقا) مالمو عمى بعد  
الاداء قبل القضاء وما جاز  
بالسماع خلافا للثاني وافاد  
عدم قبول الأخرس  
مطلقا بالاولى (ومرشد  
ومملوك) ولو مكاتب او  
مبعضا (وصبي) ومغفل  
ومجنون (الا) في حال  
صحته الا (ان تحملا في الرق  
والتمييز وادبا بعد الحرية)  
ولو لمعتقه كاسر (و) بعد  
(البلوغ)

وكذا بعد ابصار واسلام وتوبة فسق وطلاق زوجة لان المعتبر حال الاداء شرح تكملة وفي البحر متى حكم برده لعله ثم زالت  
فشهد بها لم تقبل الاربعة عبدو صبي واعمى وكافر على مسلم وادخال الكمال احد الزوجين مع الاربعة سهو ( ومحدود في  
قذف) تمام الحد وقيل بالاكثر ( وان تاب ) بتكذيبه نفسه فتح ٥٢٦ لان الرد من تمام الحد بالنص والاستثناء منصرف

في الهامش (قوله بعد ابصار) بشرط ان تحمل وهو يصير ايضا بان كان يصير ثم عصى ثم ابصر  
فأدى فافهم (قوله زوجة) اي ان لم يكن حكم بردها لما أتى قريبا (قوله وفي البحر) اي عن  
الخلاصة (قوله فشهد بها) اي بتلك الحادثة (قوله الاربعة) اماما سوى الاعمى فظاهر لان  
شهادتهم ليست شهادة واما الاعمى فليست الفرف بينه وبين احد الزوجين ثم رأيت في  
الشرنبلالية استشكل قبول شهادة الاعمى (قوله عبد الخ) قال في البحر فعلى هذا لا تقبل  
شهادة الزوج والاجير والمغفل والمتهم والفاسق بعد ردها اه وذكروا في البحر ايضا قبل هذا  
الباب اعلم انه يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عن زوال المانع  
بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا اليه اشار في التوازل اه (قوله وادخال الخ) مع انه صرح  
في صدر عبارته بخلافه ومثله في التنازلية والجوهرة والبدائع (قوله سهو) لان الزوج  
له شهادة وقد حكم بردها بخلاف العبد ونحوه تأمل (قوله بتكذيبه) الباء للتصوير تأمل  
ويؤيده ما في الشرنبلالية فراجعها (قوله فتقبل) لان للكافر شهادة فكان ردها من تمام  
الحد وبالإسلام حدثت شهادة اخرى وليس المراد انها تقبل بعد اسلامه في حق المسلمين فقط  
بحر (قوله لم تقبل) لانه لاشهادة للعبد اصلا في حال رقه فيتوقف على حدودها فاذا حدثت  
كان رد شهادته بعد العتق من تمام الحد بحر (قوله زناه) اي المقتوف (قوله اذا تاب الخ)  
قال قاضي خان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته مالم يمض عليه زمان يظهر اثر التوبة ثم بعضهم  
قدر ذلك بستة اشهر وبعضهم قدره بسنة والصحيح انه مفوض الى رأي القاضى والمعدل  
وتمامه هناك وفي خزنة المفتين كل شهادة ردت لثمة الفسق فاذا ادعاها لا تقبل اه وكذا  
في الهامش (قوله سيحى) اي قيل باب الرجوع عن الشهادة (قوله ترجيح قبولها) وكذا  
قال في الحانية وعليه الاعتماد وجعل الاول رواية عن الثاني (قوله لا الى الشرع) وقيل  
في كل ذلك تقبل والاصح الاول كذا في القنية جامع الفتاوى (قوله وحدهن) قدم في الوقف  
ان القاضى لا يمضى قضاء قاض آخر بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحمام سائحات  
ويمكن حمله على القصاص بالشجاج (قوله وجاز عليها الخ) قال في الاشياء شهادة الزوج على  
الزوجة مقبولة الا بزناها وقذفها كما في حد القذف وفيما اذا شهد على اقرارها بانها أمة لرجل  
يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاها المهر والمضى يقول اذنت لها في النكاح كما في  
شهادة الحانية كذا في الهامش (قوله في الاشياء) وهما في البحر ايضا (قوله ولو شهد  
لها الخ) وكذا لو شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل ان يقضى بها رتخانية (قوله ثم تزوجها)  
اي قبل القضاء (قوله فلم الخ) الذي يعلم بما ذكره منع الزوجية عند القضاء وامانها عند  
التحمل او الاداء فلم يعلم بما ذكر فلا بد من ضمنية ما ذكره في المنع عن الزاوية لو تزوجها حال  
نكاحها ثم ابانها وشهد لها اي بعد انقضائها تقبل وما ذكره ايضا عن فتاوى القاضى

لما يليه وهو وأولئك هم  
الفاسقون (الا ان يحمد  
كافرا) في القذف (فيسلم)  
فتقبل وان ضرب أكثره  
بعد الاسلام على الظاهر  
بخلاف عبد حد فعتق لم  
تقبل (او يقيم) الحدود  
(بينة على صدقه) اما اربعة  
على زناه او اثنين على  
اقراره به كالمو برهن قبل  
الحد بحر وفيه الفاسق اذا  
تاب تقبل شهادته الا  
المحدود بقذف والمعروف  
بالكذب وشاهد الزور  
لو عدلا لا تقبل أبدا ملتقط  
لكن سيحى ترجيح قبولها  
(ومسجون في حادثة)  
تقع في (السجن) وكذا  
لا تقبل شهادة الصبيان فيما  
يقع في الملاعب ولا شهادة  
النساء فيما يقع في الحمامات  
وان مست الحاجات لمنع  
الشرع عما يستحق به  
السجن وملاعب الصبيان  
وحمامات النساء فكان  
التقصير مضافا اليهم لا الى  
الشرع بزانية وصغرى  
وشرنبلالية لكن في  
الحاوى تقبل شهادة النساء  
وحدهن في القتل في الحمام

بحكم الدية كي لا يهدر الدم اه فليتنبه عند الفتوى وقدمنا قبول شهادة المعلم في حوادث الصبيان (لو شهد)

(والزوجة لزوجها وهو لها) و-جاز عليها الا في مسئلتين في الاشياء (ولو في عدة من ثلاث) لما في القنية طامها ثلاثا وهي  
في العدة لم تجز شهادته لها ولا شهادتها له ولو شهد لها ثم تزوجها بطلت نكاحه فلم يمنع الزوجية عند القضاء لا تحمل او اداء

(والفرع لاصله) وان علا الا اذا شهد ٥٢٧ الجدلان ابنه على آبيه اشباه قال وجاز على اصله الا اذا شهد على

ابيه لامه ولو بطلاق  
ضرتها والام في نكاحه  
وقبها بعد ثمان ورفات  
لا تقبل شهادة الانسان  
لنفسه الا في مسألة القاتل  
اذا شهد بعفو ولي المقتول  
فراجعهما (وبالعكس)  
للتهمة (وسيد لعبد ومكاتبه  
والشريك لشريكه فيما هو  
من شركتهما) لانها لنفسه  
من وجه في الاشياء المضم  
ان يطعن بثلاثة برق وخذ  
وشركة وفي فتاوى النسفي  
لو شهد بعض اهل القرية  
على بعض منهم بزيادة  
الخراج لا تقبل ما لم يكن  
خارج كل ارض معينا او لا  
خارج للشاهد وكذا اهل  
قرية شهدوا على ضيعة انها  
من قريتهم لا تقبل وكذا  
اهل سكة يشهدون بشيء  
من مصالحه لو غير نافذة  
وفي النافذة ان طلب حقا  
لنفسه لا تقبل وان قال  
لا آخذ شيئا تقبل وكذا  
في وقف المدرسة انتهى  
فليحفظ (والاجير الخاص  
لمستأجره) مسانها او  
مشاهرة او الخادم والتابع  
او التلميذ الخاص الذي  
يعد ضرر استاذة ضرر  
نفسه ونفعه نفع نفسه دير  
وهو معنى قوله عليه السلام

لو شهد لامرأته وهو عدل فلم يرد الحاكم شهادته حتى يطلقها بانها وانقضت عدتها روى ابن  
شجاع رحمه الله ان القاضي بنفذ شهادته قال في البحر والحاصل انه لا بد من انتفاء التهمة وقت  
الزوجة واماني باب الرجوع في الهبة فهي مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع فلو وهب  
لاجنية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سيأتي وفي باب اقرار المريض الاعتبار  
لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية اه (قوله والفرع) ولو فرعية من وجه كولد  
الملاعة وتامه في البحر (قوله الا اذا شهد الجد) محل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس  
اذا جد اصل لافرع (قوله ولو بطلاق ضررتها) لانها شهادة لامه بمر كذا في الهامش (قوله  
والام في نكاحه) الواو للحال وذكر في البحر هنا فروع وحسنة فلترجع (قوله في مسألة القاتل)  
وصورته ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل  
شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف  
تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل ح كذا في الهامش وانظر مافي حاشية  
الفتال عن الحموي والكفيري (قوله وبالعكس ٣) ولو كانت الزوجة امة بمر (قوله  
لشريكه) اطلقه فشمع الشركات بانواعها وفي المفاوضة كلام في البحر فراجع (قوله من  
شركتهما) وتقبل فيما ليس من شركتهما فتاوى هندية كذا في الهامش (قوله ان يطعن  
بثلاثة الخ) انظر حاشية الرمل على البحر قبيل قوله والمحدود في كذب اه (قوله او لاخراج  
للشاهد) اي عليه (قوله على ضيعة) اعلاه على قطعة كافي البرازية لكن في الفتح كاهنا وفي  
القاموس الضيعة العقار والارض المغلة اه وفي الهامش عن الحامدية شهدوا مع متولى  
الوقف على آخر ان هذه القطعة الارض من جملة اراضي قريتهم تقبل اه تمر تاشي من  
الشهادة (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلقا في النافذة فتح (قوله وكذا) اي تقبل (قوله  
المدرسة) اي في وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من اهل تلك المدرسة وكذلك الشهادة على  
وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة اهل المحلة في وقف عليها وشهادتهم بوقف  
المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا ابناء السبيل اذا شهدوا بوقف على ابناء  
السبيل فالمعتمد القبول في الكل بزازية قال ابن الشحنة ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي  
في وقف تحت نظره او مستحق فيه اه وهذا كله في شهادة الفقهاء باصل الوقف اما شهادة  
المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجارة ونحوها لم تقبل لان له حقا فيه فكان متهم وقد  
كتب في حواشي جامع الفصولين ان مثله شهادة شهود الاوقاف المقررين في وظائف  
الشهادة لما ذكرنا وتقريره فيها لا يوجب قبولها وفانذتها اسقاط التهمة عن المتولى فلا يحلف  
ويقويه ان البيئة تقبل لاسقاط اليمين كالمودع اذا ادعى الرد او الهلاك بمر ملخصا فراجع  
(قوله انتهى) اي مافي فتاوى النسفي ونقله عنه في الفتح آخر الباب (قوله او مشاهرة) اي  
او مياومة هو الصحيح جامع الفتاوى (قوله او التلميذ الخاص) وفي الخلاصة هو الذي يأكل  
معه وفي عياله وليس له اجرة معلومة وتامه في الفتح فارجع اليه وفي الهامش ولو شهد الاجير  
لاستاذة وهو التلميذ الخاص الذي يأكل معه وهو في عياله لا تقبل ان لم يكن له اجرة معلومة

والسلام لاشهادة للقانع اهل البيت اي الطالب معاشه منهم من القنوع لامن القناعة (٣) قوله ولو بالحق. وكذا  
في النسخة المجموع منها ولا وجود لذلك في نسخ المباحث التي يهوى اه مصححه



ومفاده قبول شهادة المستأجر والاستاذ له (ومحنت) بالفتح (من ٥٢٨) يفعل الردى (ويؤتى واما بالنسبة

وان كان له اجرة معلومة مياومة او مشاهرة او مساهمة ان اجير وحدا تقبل وان اجير مشترك  
تقبل وفي العيون قال محمد رحمه الله تعالى استأجره يوما فشهد له في ذلك اليوم القياس ان  
لا تقبل ولو اجير خاص فشهد ولم يعدل حتى ذهب الشهر ثم عدل لا تقبل كمن شهد لامرأته ثم  
طلقها ولو شهد ولم يكن اجيرا ثم صار قبل القضاء لا تقبل بزانية ثم نقل في الهامش فرط ليس  
محله هنا وهو بيده ضيعة وادعى آخر انها وقف واحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة  
الماضين وطلب الحكم به ليس للقاضي ان يقضى بالصك لانه انما يحكم بالحجة وهي البينة  
او الاقرار لا الصك لان الخط مما يزور وكذا لو كان على باب الخانات لوح مضروب ينطق  
بوقفية الخانات لم يجز للقاضي ان يقضى بوقفيته به جامع الفصولين فعلم من ذلك انه ليس  
للقاضي ان يحكم بما في دفتر البيع والصراف والسمسار خصوصا في هذا الزمان ولا ينبغي  
الافتاء به لحرره اه (قوله ومفاده) صرح به في الفتح جاز ما به لكن في التتارخانية  
عن الفتاوى الغيائية ولا يجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية الفتاوى عن المحيط السرخسي  
قال ابو حنيفة في المجرى لا ينبغي للقاضي ان يحيز شهادة الاجير لاستاذ ولا الاستاذ لاجيره وهو  
مخالف لما استنبطه من الحديث (قوله رفع صوته) في النهاية فلذا اطلق في قوله مغنية وقيد  
في غناء الرجال بقوله للناس وتامه في الفتح واما الشهادة عليها بذلك فهي جرح مجرد فلذا  
اخص الظهور عند القاضي بالمداومة تأمل (قوله درر) ما ذكره جار في النوح بعينه فما  
باله لم يكن مسقطا للعدالة اذا ناحت في مصيبة نفسها سعادته ويمكن الفرق بان المراد رفع  
صوت يخشى منه الفتنة (قوله ونائحة الخ) لا تقبل شهادة النائحة ولم يرد به التي تنوح في  
مصيبتها وانما اراد به التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذت ذلك مكسبة تتارخانية عن المحيط  
ونقله في الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم يتعقب هذا من المشايخ احد فيما علمت وتامه فيه  
فراجعه (قوله واختيارها) مقتضاها لو فعلته عن اختيارها لا تقبل (قوله وعدوا الخ) اي على  
عدوه ملتقى قال الخاتوني سئل في شخص ادعى عليه واقامت عليه بينة فقال انهم ضربوني خمسة  
ايام فحكم عليه الحاكم ثم اراد ان يقيم البينة على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب  
قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة دنيوية وهذا قبل الحكم واما بعده  
فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له ان يقضى بشهادة الفاسق ولا يجوز  
له فاذا قضى لا ينقض اه وهو مخالف لما في اليعقوبية (قوله واعتمد في الوهبانية الخ)  
قال في المنع وما ذكره هنا في المختصر من التفصيل في شهادة العدو تبعا للكثرة وغيره هو المشهور  
على السنة فقهاؤنا وقد جزم به المتأخرون لكن في القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع مالم  
يفسق بسببها او يجلب منفعة او يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعمايه الاعتماد  
واختاره ابن وهبان ولم يتعقبه ابن الشحنة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون اه  
وتامه فيها وانظر ما كتبناه اول القضاء اقول ذكر في الخيرية كلام مانعه فتحصل من ذلك  
ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم  
نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دواة في الكتب وذكر الشارح  
عبارة يعقوب باشا في اول كتاب القضاء (قوله أو اعتاد شتم اولاده) قال في الفتح

فالمكتسب المتلبن في اعضائه  
وكلامه غلظة فتقبل حجر  
(ومغنية) ولو لنفسها  
لجرمة رفع صوتها درر  
وينبغي تقييده بمدامتها  
عليه ليظهر عند القاضي  
كما في مدمن الشرب على  
اللهوذ كره الواني (ونائحة  
في مصيبة غيرها) باجر  
درر وفتح زاد المعنى فلو  
في مصيبتها تقبل وعالله  
الواني بزيادة اضطرابها  
وانسلا بصرها واختيارها  
فكان كالشرب للتداوى  
(وعدو بسبب الدنيا)  
جعله ابن الكمال عكس  
الفرع لاصله فتقبل له  
لا عليه واعتمد في الوهبانية  
والحمية قبولها مالم يفسق  
بسببها قالوا والحقد فسق  
للهي عنه وفي الاشباه  
في تمة قاعدة اذا اجتمع  
الحرام والحلال ولو العداوة  
للدنيا لا تقبل سواء شهد  
على عدوه او غيره لانه فسق  
وهو لا تجزى وفي فتاوى  
المصنف لا تقبل شهادة  
الجاهل على العالم لفسقه  
بترك ما يجب تعلمه شرعا  
فحينئذ لا تقبل شهادته على  
مثله ولا على غيره وللحاكم  
تعزيره على تركه ذلك ثم  
قال والعالم من يستخرج  
المعنى من التركيب كما يحق

وينبغي (ومجازف في كلامه) او يحلف فيه كثيرا او اعتاد شتم اولاده او غيرهم لانه مصيبة كبيرة (وقال)



كترك زكاة أو حج على رواية فوريته أو ترك جماعة أو جمعة أو أكل فوق سبع بلا عذر وخروج لفرجة قدوم أمير وركوب بحر  
ولبس حرير و بول في سوق أو إلى قبلة أو شمس ٥٢٩ أو قرأ و طفيل ومسخرة ورقاص و شتام للداية وفي بلادنا يشتمون

بائع الدابة فتح وغيره وفي  
شرح الوهبانية لا تقبل شهادة  
البخيل لأنه لبخله يستقصي  
فيما يتقرض من الناس  
فيأخذ زيادة على حقه فلا  
يكون عدلا ولا شهادة  
الاشراف من اهل العراق  
لنقصهم وبقل المصنف عن  
جواهر الفتاوى ولا من  
انتقل من مذهب أبي حنيفة  
الى مذهب الشافعي رضي الله  
تعالى عنه قال وكذا بائع  
الاكفان والخطوط لثمنه الموت  
وكذا الدلال والوكيل لو  
بائيات النكاح اما لو شهدانها  
امراته تقبل والحلية انه يشهد  
بالنكاح ولا يذكر الوكالة  
بزانية وتسهيل واعتمده  
قدرى افندى في واقعاته  
وذكره المصنف في اجارة  
معيته معز بالبرازية ولم يخصه  
انه لا تقبل شهادة الدالين  
والصكاكين والمحضرين  
والوكلاء المفتلة على ابوابهم  
ونحوه في فتاوى مؤيد  
زاده وفيها وصي اخرج  
من الوصاية بعد قبولها لم  
يجز شهادته للميت ابدا  
وكذا الوكيل بعدما اخرج  
من الوكالة ان خاصم اتفاقا  
والا فكذلك عند أبي يوسف  
(ومد من الشرب) انما الخبر

وقال نصير بن يحيى من يشتم اهله ومما ليكه كثيرا في كل ساعة لا يقبل وان كان احيانا يقبل وكذا  
الشتام للخيوان كدأبته اه (قوله كترك زكاة) الصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل العدالة وذكر  
الخاصي عن قاضي خان ان الفتوى على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر لحق الفقراء دون الخج  
خصوصا في زماننا كذا في شرح النظم الوهباني منح في القروع آخر الباب (قوله أو ترك جماعة)  
قال في فتح القدير منها ترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لا طعن عليه في دين ولا حال وان كان  
متأولا كان يكون معتقدا افضليتها اول الوقت والامام يؤخر الصلاة او غير ذلك لا تسقط عدالته  
بالترك وكذا بترك الجمعة من غير عذر فمنهم من اسقطها بعمرة واحدة كالحوالي ومنهم من شرط ثلاث  
مرات كالسرخسي والاول اوجه اه لكن قد منا عنه ان الحكم بسقوط العدالة باو تكاب الكبيرة  
يحتاج الى الظهور تأمل (قوله بلا عذر) احتراز عما اذا اراد ان تقوى على صوم الغد او مؤانسة  
الضيف كما في الشرنبلالية والفتح (قوله قدوم امير) الا ان يذهب للاعتبار فيئذ لا تسقط عدالته  
(قوله فيما يتقرض) عبارة غير مقرض (قوله الاشراف من اهل العراق) أي لانهم قوم يتعصبون  
فاذا تأتت احدهم نائبة آتى سيد قومه فيشهد له ويشفع فلا يؤمن ان يشهد له بزور اه وعلى هذا كل  
متعصب لا تقبل شهادته بحر كذا في الهامش (قوله من مذهب أبي حنيفة) أي استخفا قال في الفقيه  
من كتاب الكراهية ليس للعامة ان يتحول من مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافعي  
وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعي ايزوج له اخاف ان يموت مسلوب الايمان لاهنته للدين لجيفة  
قدرة وفي آخر هذا الباب من المنح وان انتقل اليه لقله مبالاة في الاعتقاد والجرأة على الانتقال من  
مذهب الى مذهب كما يتفق له ويميل طبعه اليه لغرض يحصل له فأنه لا تقبل شهادته اه فعلم بمجموع  
ما ذكرناه ان ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وانه اذ لم يكن لغرض صحيح فافهم ولا تكن من المتعصبين  
فتحرم بركة الأئمة المجتهدين وقد مناهذا البحث مستوفى في فصل التعزير فارجع اليه (قوله وكذا  
بائع الاكفان) اذا ابتكر وترصد لذلك جامع الفتاوى وبحر (قوله لثمنه الموت) وان لم يثمنه بأن كان  
عدلا تقبل كذا قيده شمس الأئمة س (قوله وكذا الدلال) أي فيما عقده او مطلقا لكثرة كذبه  
(قوله والحلية الخ) مقتضاه ان من لا تقبل شهادته لعلة يجوز له ان يخفيه ما يشهد كما اذا كان عبدا  
للمشهود له او ابنه او نحو ذلك فابتاع (قوله بزانية) عبارتها وشهادة الوكيلين او الدالين اذا قال  
نحن بعنا هذا الشيء او الوكيلان بالنكاح او بالخلع اذا قال نحن فعلنا هذا النكاح او الخلع لا تقبل اما لو  
شهد الوكيلان بالبيع او النكاح انهما منكو حته او ملكه تقبل وذكر ابو القاسم انكر الورثة النكاح  
فشهد رجل قد تولى المقدو النكاح يذكر النكاح ولا يذكر انه تولاها (قوله والوكلاء المفتلة)  
أي الذين يجتهدون على ابواب القضاة يتوكلون للناس بالخصومات كذا في الهامش (قوله على  
ابوابهم) أي القضاة (قوله وفيها) مكرر مع ما أتى متنا (قوله ومد من الشرب) الادمان ان يكون  
في نية الشرب متى وجد قال شمس الأئمة يشترط مع هذا ان يخرج سكران ويسخر منه الصبيان  
او ان يظهر ذلك للناس وكذلك مد من سائر الاشربة وكذا من يجلس مجلس الفجور والحانة  
في الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب بزانية كذا في الهامش (قوله وما ذكره ابن الكمال غلط)

(٣٤) (ين) (ح) لان بقطرة منها يرتكب الكبيرة فتزد شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط

كما حرره في البحر قال وفي غير البحر يشترط الادمان لان شربه صغيرة وانما قال (على اللهو) ليخرج الشرب للتداوى فلا يسقط العدالة لشبهة الاختلاف صدر الشريعة وابن كمال (ومن يلعب بالصبيان) لعدم ٥٣٠ مروءته وكذبه غالبا كافي (والطيور) الا

حيث قال ومدمن الشراب يعنى شراب الاشربة المحرمة مطلقا على اللهو لم يشترط الخصاص في شرب الخمر الادمان ووجهه ان نفس شرب الخمر يوجب الحد فيوجب رد الشهادة وشروط في شهادة الاصل الادمان لانه اذا شرب في السر لا تسقط العدالة الا الاصرار عليه فذلك بالادمان قال في الفتاوى لان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا الاصرار عليه فذلك بالادمان قال في الفتاوى الصغرى ولا تسقط العدالة لشراب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد ثابت بنص قاطع الا اذا دام على ذلك ح كذا في الهامش (قوله كما حرره في البحر) حيث قال وذكر ابن الكمال ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار عليه بدليل عبارة الفتاوى الصغرى المتقدمة اه لكن في الهامش قال تحت قول الشارح كما حرره في البحر اى من ان التحقيق ان شرب قطرة من الخمر كبيرة وانما شرط المشايخ الادمان ليظهر شربه عند القاضي اه ح (قوله القصب) الذى فى المنع القصب (قوله بأن يرقصوا) وفى بعض النسخ زيادة كانوا فتأمل والوجه ان اسم غنية ومنع انما هو فى العرف لمن كان الغناء حرقته التى يكتسب بها المال وهو حرام ونصوا على ان التغنى للهوى لجمع المال حرام بالاخلاق وحيث ذكرناه قال لا تقبل شهادة من اتخذ التغنى صناعة ياكل بها رزقه فيه فراجع (قوله وغيره) كابن كمال (قوله قال) اى العيني (قوله فجاء اتفاقا) اعلم ان التغنى لا سماع الغير وائتناسه حرام عند العامة ومنهم من جوزوه فى العرس والولية وقيل ان كان يتغنى ليستفيد به نظم القوافى ويصير فصيح اللسان لا بأس اما التغنى لاسماع نفسه قيل لا يكره وبه أخذ شمس الأئمة لما روى ذلك عن ازهد الصحابة البراء بن عازب رضى الله عنه والمكره وعلى قوله ما يكون على سبيل اللهو ومن المشايخ من قال ذلك يكره وبه أخذ شيخ الاسلام بزازية (قوله ضرب الدف فيه) جواز ضرب الدف فيه خاص بالنساء لما فى البحر عن المعراج بعد ذكره انه مباح فى التكاح وما فى معناه من حادث سرور قال وهو مكره للرجال على كل حال للتشبه بالنساء (قوله فاقطع الاختلاف) فيه كلام ذكرته فى حاشيتى على البحر وقد رد السائحانى على صاحب البحر (قوله او يلعب ببرد) اى اذا علم ذلك فتح (قوله او طاب) نوع من اللعب كذا فى الهامش قال فى الفتوح ولعب الطاب فى بلادنا مثله لانه يرمى وي طرح بلا حساب واعمال فكل ما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله اهل الغفلة فهو حرام سواء قومى به او لا اه قلت ومثله اللعب بالصينية والحاتم فى بلادنا وان تورع ولم يلعب ولكن حضر فى مجلس اللعب بدليل من مجلس مجاس الغناء وبه يظهر جهل بعض اهل الورع البارد (قوله اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف) اى اختلاف مالك والشافعى فى قوامها باباحتها وهو رواية عن ابى يوسف واختارها ابن الشحنة اقول هذه الرواية ذكرها فى المجتبى ولم تشتهر فى الكتب المشهورة بل المشهور الرد على الاباحة وابن الشحنة لم يكن من اهل الاختيار سائحانى وانظر ما فى شرح المنظومة المحمية للاستاذ عبد الفتى اه (قوله شرط واحد) اى حرمة والحد بل ان العدالة انما تسقط بالشطرنج اذا وجد واحد من خمسة

اذا امسكها للاستئناس فيباح الا ان يجرح حمام غيره فلا لاكله للحرام عني وعناية (والطيور) وكل لهو شنيع بين الناس كالطناير والمزامير وان لم يكن شنيعا نحو الحداء وضرب القصب فلا الا اذا خش بأن يرقصوا به خاية لدخوله فى حد الكبار بحر (ومن يغنى للناس) لانه يجمعهم على كبيرة هداية وغيرها وكلام سعدى افندى يفيد تقييده بالاجرة فتأمل واما المغنى لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به عند العامة عناية وصححه العيني وغيره قال ولو فيه وعظ وحكمة فجائز اتفاقا ومنهم من اجازه فى العرس كجواز ضرب الدف فيه ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا اه وفى البحر والمذهب حرمة مطلقا فاقطع الاختلاف بل ظاهرا الهداية انه كبيرة ولو لنفسه واقره المصنف قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغناء او يجلس مجلس الغناء زاد العيني او مجلس القصور والشرب وان لم يسكر لان

اختلافه بهم وتركه الامر بالمس وفيه شبهة عدالة (او يرتكب ما يحد به) لانساق ومراعاة من يرتكب كبيرة قاله المصنف (القمار) وغيره (او يدخل الحمام بغير ازار) لانه حرام (او يلعب ببرد) او طاب مطلقا قاصر او لا اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف شرط واحد من ست فلذا قال (او يقامر بشطرنج او يترك به الصلاة) حتى يفوت وقتها (او يلحف عليه) كثيرا

(اوليلعب به على الطريق اويذ كرعليه ٥٣١ فسقا) اشباه اويداوم عليه ذكره سعدى افندى معزيا للسكافي والمعراج

(اويأكل الربا) قيدوه  
بالشهرة ولا يخفى ان الفسق  
يمنعها شرعا الا ان القاضي  
لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره  
له فالكمل سواء بغيره فليحفظ  
(اويبول اويأكل على  
الطريق) وكذا كل ما يخل  
بالمرءة ومنه كشف عورته  
ليستحى من جانب البركة  
والناس حضور وقد كثر  
في زماننا فتح (اويأكل راسب  
السلف) لظهور فسقه  
بخلاف من يخفيه لانه فاسق  
مستور عني قال المصنف  
وانما قيدنا بالسلف تبعا  
لكلامهم والا فالاولى ان  
يقال سب مسلم تسقوط  
العدالة بسبب المسلم وان لم  
يكن من السلف كما في  
السراج والنهاية وفيه  
الفرق بين السلف والخلف  
ان السلف الصالح الصدر  
الاول من التابعين منهم ابو  
خليفة رضى الله تعالى عنه  
والسلف بالفتح من بعدهم  
في الخبر وبالسكون في الخبر  
بحرف وفيه عن العناية عن ابي  
يوسف لا قبل شهادة من  
سب الصحابة واقبالها ممن  
تبرأ منهم لانه يعتقد دينه  
وان كان على باطل فلم ينافر  
فستحارة الساب (شهد

القمار وقوت الصلاة بسببه واكثر الحلف عليه واللعب به على الطريق كما في فتح القدير  
اويذ كرعليه فسقا كما في شرح الوهبانية بحر كذا في الهامش (قول له على الطريق) قال في الفتح  
واما ما ذكر من ان يلعبه على الطريق ترد شهادته فلا تيانه الامور المحقرة اه (قول له اويداوم  
عليه) هذا سادس الستة كذا في الهامش (قول له قيدوه بالشهرة) قيل لانه اذا لم يشتهر به كان  
الواقع ليس الاتهمة اكل الربا ولا تسقط العدالة به وهذا اقرب ومرجعه الى ما ذكر في وجه  
تقييد شرب الخمر بالادمان (قول له فالكمل سواء) اي كل المفسقات لا خصوص الربا سائحا  
(قول له بحر) اصل العبارة للكمال حيث قال والحاصل ان الفسق في نفس الامر مانع شرعا غير  
ان القاضي لا يرتب ذلك الا بعد ظهوره له فالكمل سواء في ذلك وقال قبله واما كل مال اليتيم فلم  
يقيده أحد ونصوا انه بمرة وانت تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي لان الكلام فيما يرد به القاضي  
الشهادة فكأنه بمرة يظهر لانه يحاسب فيعلم انه استقص من المال اه (قول له اويأكل على  
الطريق) اي بأن يكون بمراى من الناس بحر ثم اعلم انهم اشترطوا في الصغيرة الادمان وما  
شرطوه في فعل ما يخل بالمرءة فيما رأيت وينبغي اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يخل بها سقطت  
عدالته وان لم يكن فاسقا حيث كان مباحا ففاعل المخل به ليس بفاسق ولا عدل فالعدل من  
اجتنب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة او اصر على صغيرة ولم أر من نبه عليه وفي العناية  
ولا تقبل شهادة من يعتاد الصياح في الاسواق بحر قال في النهاية واما اذا شرب الماء او اكل  
الفواكه على الطريق لا يقدح في عدالته لان الناس لا تستبجح ذلك منح س (قول له اوصى  
اليه) اي الى زيد والاولى اظهاره (قول له فان ادعاه) اي رضى به سعيدية وعزمية (قول له  
والموصى لهما) اورد على هذا ان الميت اذا كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج الى نصب آخر  
واجيب بانه يملكه لا قرارها بالعجز عن القيام بأمر الميت كذا في البحر (قول له لثالث) اي  
لرجل ثالث متعلق بشهادة كقوله على الايضاء اي على ان الميت جعله وصيا وهذا مرتبط  
بالمسائل الاربع لا بالاخيرة كما لا يخفى فافهم وفي البحر ولا بد من كون الموت معروفا في الكل اي  
ظاهرا الا في مسألة المديونين لانهما يقران على انفسهما بثبوت ولاية القبض للمشهود له  
فانتفت التهمة وثبت موته باقرارها في حقهما وقيل معنى الثبوت امر القاضي اياها بالاداء  
اليه لبراءتهما عن الدين بهذا الاداء لان استيفاء منهما حق عليهما والبراءة حق لهما فلا تقبل  
كذا في الكافي اه ما خلا (قول له على قبول الوصية) خلاص في ان الوصى من جهة القاضي  
خلافا لما في البحر (قول له لا تقبل لو شهد الخ) هذا اذا كان المطلوب بحمد الوكالة والاجازت  
الشهادة لانه يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت الشهادة لبراء المطلوب  
عند الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وانكر الوكالة فكانت شهادة على أبيهما فتقبل وفرق  
بينهما وبين من كل رجل بالخصومة في دار بينهما وقبضها وشهد ابن الموكل بذلك لا تقبل وان  
اقر المطلوب بالوكالة لانه لا يجبر على دفع الدار الى الوكيل بحكم اقراره بل بالشهادة فكانت  
لايهما فلا تقبل بحر ملخصا عن المحيط (قول له اياها) اشار الى عدم قبول شهادة ابن الوكيل  
مطلقا بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل شهادته للموكل وبه صرح

ان اياها وصى اليه فان ادعاه صححت (شهادتها استحسانا كشهادة دائي الميت ومديونية والموصى لهما) وودى المالك على الايراد  
(وان انكر لا) لان القاضي لا يملك اجبار احد على قبول الوصية عني (كا) لا تقبل (او شهدا ان اياها

الغائب وكله بقبض ديونه. وأدعى الوكيل أو انكر) والفرق ٥٣٢ ان القاضي لا يملك لصب الوكيل عن الغائب بخلاف

في البرازية بحر (قوله الغائب) قيد به لانه لو كان حاضرا لا يمكن الدعوى بها ليشهدا لان التوكيل لا تسمع الدعوى به لانه من العقود الجائزة لكن يحتاج الى بيان صورة شهادتهما في غيبته مع جحد الوكيل لانها لا تسمع الا بعد الدعوى ويمكن ان تصور بأن يدعى صاحب وديعة عليه بتسليم وديعة الموكل في دفعها فيجحد فيشهدان به ويقبض ديون اييهما وانما صورناه بذلك لان الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا في رد الوديعة ونحوها كجسائاً في فيها بحر وفيه نظر بيناه في حاشيته فتدبر (قوله عن الغائب) لعدم الضرورة اليه لوجود رجاء حضوره س قال في البحر بعد ذكر الغائب الا في المقعود (قوله بعد) وكذا قبله بالاولى فكان الاولى ان يقول ولو بعد ما عزله القاضي ودلت المسئلة على ان القاضي اذا عزل الوصى ينزل برأية ويمكن ان يقال عزله بمنجعة (قوله ولو شهد الخ) اصل المسئلة في البرازية حيث قال وكله بطلب الف درهم قبل فلان والخصومة عند غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال لموكله يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على ان نفس الوكيل قام مقام الموكل اه فالمراد هنا انه خاصم فيما وكل به فان خاصم في غيره ففيه تفصيل اشار اليه الشارح فيما يأتي اه ونقل في الهامش فرعا هو ادعى المشتري انه باعه من فلان وفلان ويجحد فشهد له البائع لم يقبل كذا في المحيط والبائع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضيه خان فتاوى الهندية اه (قوله كالوصى) بناء على ان عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصما وان لم يخاصم ولهذا لو اقر على موكله في غير مجلس القضاء نفذ اقراره عليه وعندها لا يصير خصما بمجرد القبول ولهذا لا ينفذ اقراره ذخيرة ملخصا (قوله وفي قسامة الزيلعي الخ) المسئلة مبسوسة في الفصل السادس والعشرين من التتارخانية (قوله متفق عليهما) فيه ان ابا يوسف جحد الوكيل كالوصى وان لم يخاصم مع انه يعرضه ان يخاصم (قوله عندها) اي خلافا للثاني كما تقدم ح (قوله او عليه) اي اوشهد عليه اي على الموكل (قوله وفي البرازية) بيان لقوله في غير ما وكل فيه (قوله عند القاضي) متعلق بوكل لا بالخصومة (قوله مائة دينار) اي مال غير الموكل به بخلاف مامر (قوله وتماه فيها) حيث قال بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي فخاصم مع المطلوب بالف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد له على المطلوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لان الوكالة لما اتصل بها القضاء صار الوكيل خصما في حقوق الموكل على غرضائه فشهادته بعد العزل بالدنانير شهادة الخصم فلا تقبل بخلاف الاول لان علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصما في غير ما وكل به وهو الدراهم فتجوز شهادته بعد العزل في حق آخر اه بزيادة من جامع الفتاوى وزاد في الذخيرة الا ان يشهد بما لحدث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل شهادتهما عنده اه ولهذا قال في البرازية بعد مامر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لان الرواية محفوظة فيما اذا وكله بالخصومة في كل حق له وقبضه على رجل يعني انه لا يتناول الحادث اما اذا وكله بطلب كل حق له قبل الناس اجمعين فالخصومة تنصرف الى الحادث ايضا استحسنانا فاذا تحمل المذكورة على الوكالة العامة ثم قال والحاصل انه في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لو وكله على المطالب ولا على غيره في القائمة وفي الحادثة

الوصى (شاهد الوصى) اي وصى الميت (بحق الميت) بعد ما عزله القاضي عن الوصاية ونصب غيره او بعد ما ادرك الورثة (لا تقبل) شهادته للميت في ماله او غيره (خاصم او لا) لحلول الوصى محل الميت ولذا لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض فكان كالميت نفسه فاستوى خصامه وعدمه بخلاف الوكيل فلذا قال (ولو شهد الوكيل بعد عزله للموكل ان خاصم) في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله (لا تقبل) اتفاقا للثمة (والاقيات) لعدمها خلافا للثاني فجعله كالوصى سراج وفي قسامة الزيلعي كل من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان يعرضه ان يصير خصما ولم ينتصب خصما بعد تقبل وهذا ان الاصلان متفق عليهما وتماه فيه قيدنا بمجلس القاضي لانه لو خاصم في غيره ثم عزله قبلت عندهما كالموكل في غير ما وكل فيه او عليه جامع الفتاوى وفي البرازية وكله بالخصومة عند القاضي فخاصم المطلوب بالف درهم عند القاضي ثم عزله شهد ان لموكله على

المطوب مائة دينار تقبل بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي وخصم وتماه فيها (ك) ما قبلت عندهما خلافا للثاني (الا)

(شهادة اثنين بدين على الميت لرجلين ٥٣٣ ثم شهد المشهود لهما للشاهدين بدين على الميت) لان كل فريق يشهد

بالدين في الذمة وهي تقبل  
حقوقا شتى فلم تقع الشركة  
له في ذلك بخلاف الوصية  
بغير عين كافي وصايا المجمع  
وشرحه وسيجيئ ثمة (و)  
ك(شهادة وصيين لو ارث  
كبير) على أجنبي (في غير  
مال الميت) فانها مقبولة  
في ظاهر الرواية كالوشهد  
الوصيان على اقرار الميت  
بشيء معين لو ارث بالغ تقبل  
بrazية (ولو) شهدا (في ماله)  
اي الميت (لا) خلافا لهما ولو  
لصغير لم تجز اتفاقا وسيجيئ  
في الوصايا (ك) ما لا تقبل  
(الشهادة على جرح)  
بافتح اي فسق (مجرد)  
عن اثبات حق لله تعالى  
أو لا بعد فان تضمنته قبلت  
والالا (بعد التعديل و)  
لو (قبله قبلت) اي الشهادة  
بل الاخبار ولو من واحد  
على الجرح المجرد كذا  
اعتمده المصنف تبعا لما  
قرره صدر الشريفي  
واقروا من الاخسر وأدخلا  
تحت قولهم الدفع اسهل  
من الرفع وذكر وجه  
واطابق ابن الكمال رده  
تبعا لعامة الكتب وذكر  
وجهه وظاهر كلام الواو  
وعزى زاده الميل الي  
وكذا القهستاني حيث

الا في الواجب بعد العزل اه يعني واما في الخاصة فلا تقبل فيما كان على المطلوب قبل الوكالة  
وتقبل في الحادث بعدها او بعد العزل وانما جاء عدم الاستقامة بالتقييد بقوله بما كان للموكل  
على المطلوب بعد القضاء بالوكالة ولذا لم يقيد بذلك في الذخيرة بل صرح بعده بأن الحادث تقبل  
فيه كما قدمناه فانغم هذا التحرير اه وذكر في الهامش عبارة جامع الفتاوى ونصها لانه  
في الفصل الثاني لما اتصل القضاء بها اي بالوكالة صار الوكيل خصما في جميع حقوق الموكل على  
غير مائه فاذا شهد بالذاتين فقد شهد بما هو خصم فيه وفي الاول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء  
فلم يصير خصما فكان في غير ما وكل به وهو الا اراهم فتجاوز شهادته بعد العزل في حق آخر  
اه (قوله شهادة اثنين الخ) راجع الفصل الرابع والعشرين من التارخانية (قوله في ذلك)  
اي فيما في الذمة وانما ثبت الشركة في المقبوض بعد القبض ووجه قول ابي يوسف بعدم  
القبول ان احدا الفريقين اذا قبض شيئا من التركة بدينه شاركه الفريق الآخر فصار كل شاهدا  
لنفسه (قوله بخلاف الوصية بغير عين) كما اذا شهدا ان الميت اوصى لرجلين بألف فادعى  
الشاهدان ان الميت اوصى لهما بألف وشهدا الموصى لهما ان الميت اوصى للشاهدين بألف  
لا تقبل الشهادة لان حق الموصى له تعاقب بعين التركة حتى لا يبقى بعد هلاك التركة فصار كل  
واحد من الفريقين مثبتا لنفسه حق المشاركة في التركة فلا تصح شهادتهما واحترز بالوصية  
بغير عين عن الوصية بها كالوشهدا انه اوصى لرجلين بعين وشهد المشهود لهما للشاهدين  
الاولين انه اوصى لهما بعين اخرى فانها تقبل للشاهدان اتفاقا لانه لا شركة ولا تهمة اه ح  
كذا في الهامش (قوله على اجنبي) الظاهر انه غير قيد تأمل (قوله حق لله تعالى) ولو كان  
الحق تعزيرا وانظر باب التعزير من البحر عند قوله يافسق يازاني (قوله والا) تكرار  
(قوله بعد التعديل) ولو قبله قبلت ذكر في البحر ان التفصيل انما هو اذا ادعاه الخصم وبرهن  
عليه جهرا اما اذا اخبر القاضي به سرا وكان مجرد اطاب منه البرهان عليه فاذا برهن عليه  
سرا ابطال الشهادة لتعارض الجرح والتعديل فيقدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سرا ان  
الشاهد اكل ربا وبرهن عليه رد شهادته كما أفاده في الكافي اه ووجهه انه لو كان  
البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المجرد لفسق الشهود به باظهار الفاحشة بخلاف ما اذا  
شهدوا سرا كما بسطه في البحر وحاصله انها تقبل على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل  
لو شهدوا به سرا وبه يظهر انه لا بد من التقييد لقول المصنف لا تقبل بعد التعديل بما اذا كان  
جهرا وظاهر كلام الكافي ان الخصم لا يضره الاعلان بالجرح المجرد كما في البحر اي لانه اذا  
لم يشته بالشهود سرا وفسق باظهار الفاحشة لا يسقط حقه بخلاف الشهود فانها تسقط  
شهادتهم بفسقهم بذلك وكذا يقبل عند سؤال القاضي قال في البحر اول الباب المار وقد  
ظهر من اطلاق كلامهم هنا ان الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا او لا عند سؤال  
القاضي عن الشاهد والتفصيل الآتي من انه ان كان مجردا لا تسمع البيعة به او لا تسمع انما  
هو عند طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يسأل عن  
الشاهد بلا طعن من الخصم وعندما يسأل مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء  
بظاهرا المدالة وحيث فكيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل

قال وفيه ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يترك الشهود سرا وعلمنا فان عدلوا قبلها وصرها لامنهم



واجاب السامعاني بأن من قال تقبل اراد انه لا يكفي حينئذ ظاهر العدالة ومن قال ترد اراد  
ان التعديل لو كان ثابتا او اثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا تبطل العدالة اه ويشير  
الى هذا قول ابن الكمال فان قلت اليس الخبر عن فسق الشهود قبل اقامة البيعة على عدالتهم  
يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن للطعن في عدالتهم لا لسقوط  
امر يسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على  
فسقهم مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام  
القهستاني وكذلك كلام صدر الشريعة وملا خسرو يرجع الى ما ذكره ابن الكمال (قول له  
وجعله البرجندی) اقول المتبادر منه رجوعه الى قوله لكن يركى الشهود سرا وعانا اما على  
قول الامام فيكنفى بالتركية علنا كما تقدم وهذا محله ما اذا لم يطعن الخصم اما اذا طعن كما هنا  
فلا اختلاف بل هو على قول السلك من انهم يزكون سرا وعانا فتأمل وراجع ولعل هذا هو  
وجه امر الشارح بقوله فتنبه س والظاهر ان الضمير راجع الى الاطلاق المفهوم من قوله  
واطلاق الكمال (قول له اوزانة الخ) اي عادتهم الزنا او اكل الربا او الشرب وفي هذا لا يثبت  
الحد بخلاف ما يأتي من انهم زنوا او سرقوا من الخ لانها شهادة على فعل خاص موجب للحد  
هذا ما ظهر لي \* (فرع) ذكره في الهامش ومن ادعى ملكا لنفسه ثم شهد انه ملك غيره  
لا تقبل شهادته ولو شهد بملك لانسان ثم شهد به لغيره لا تقبل ولو ابتاع شيئا من واحد ثم شهد به  
لاخر ترد شهادته ولو برهن ان الشاهد اقرأه ملكي يقبل والشاهد لو انكر الاقرار لا ينافي  
جامع الفصولين في الرابع عشر اه (قول له فلا تقبل) تكرار مع مامر (قول له واعتمده  
المصنف) قال وانما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت لا ترتفع  
الا بآيات حق الشرع او البعد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا  
وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما مر كذا قاله ملا خسرو وغيره فان قلت لانسلم  
انه ليس فيما ذكر اثبات واحد منهما يعني حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة الزور  
او شرب الخمر مع ذهاب الرأفة موجب للتعزير وهو هنا من حقوق الله تعالى قات الظاهر  
ان مرادهم بما يوجب حقا لله تعالى الحد لا التعزير لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه لانه  
يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط بها والله تعالى  
اعلم اه قات لكن صرح في تعزير البعير ان الحق لله تعالى لا يخص بالحد بل اعم منه ومن  
التعزير وصرح هناك ايضا بان التعزير لا يسقط بالتوبة الا ان يقال ان مراده به ما كان حقا  
للعبد لا يسقط بها تأمل (قول له كاقرار المدعى) قال في البعير لا يدخل تحت الجرح ما اذا برهن  
على اقرار المدعى بفسقهم او انهم اجراء او لم يحضروا الواقعة او على انهم محدودون في قذف  
او على رق الشاهد او على شركة الشاهد العين وكذا قال في الخلاصة لا يخصم ان يطعن  
بثلاثة اشياء ان يقول ما عبادان او محدودان في قذف او شريكان فاذا قال ما عبادان يقال  
للاشاهدين اقيم البيعة على الحرية وفي الاخرين يقال للخصم اقم البيعة انهما كذلك اه فعلى  
هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يميل بالعدالة لا بالشهادة مع العدالة فادخل هذه المسائل  
في الجرح الملة ول كما فعل ابن الهمام محدود بل من باب الطعن كما في الخلاصة وفي خزانة

وجعله البرجندی على  
قولهما لا قوله فتنبه (مثل  
ان يشهدوا على شهود  
المدعى) على الجرح المجرد  
(بانهم فسقة اوزانة او  
اكل الربا او شربة الخمر او  
على اقرارهم انهم شهدوا  
بزور او انهم اجراء في هذه  
الشهادة او ان المدعى مبطل  
في هذه الدعوى او انه  
لا شهادة لهم على المدعى  
عليه في هذه الحادثة) فلا  
تقبل بعد التعديل بل قبله  
درر واعتمده المصنف  
(وتقبل لو شهدوا على)  
الجرح المركب ك(اقرار  
المدعى بفسقهم او اقراره  
بشهادتهم بزور او بانه  
استأجرهم على هذه  
الشهادة) او على اقرارهم  
انهم لم يحضروا المجلس  
الذي كان فيه الحق عني



(اوانهم عبيد او ممدودون بقذف) اوانه ٥٣٥ ابن المدعي اوابوه عناية او قاذف والمقذوف يدعيه (اوانهم زناوا ووصفوه

اوسرقوا مني كذا وبينه  
(اوشربوا الخمر ولم يتقدم  
العهد) كما مر (في يابه او  
قتلوا النفس عمدا) عني  
(اوشركاء المدعي) اي  
والمدعي مال (اوانه  
استأجرهم بكذا لها)  
للاشهادة واعلم انهم ذلك بما  
كان لي عنده من المال ولولم  
يقبل لم تقبل لدعواه الاستدعاء  
لغيره ولا ولاية له عليه (اواني  
صالحهم على كذا ودفعته  
اليهم) اي رشوة والا فلا  
صالح بالمعنى الشرعي ولو  
قال ولم ادفعه لم تقبل (على  
ان لا يشهدوا على زورا و)  
قد (شهدوا زورا) وانا  
اطلب ما اعطيتم واما  
قبلت في هذه الصور لانها  
حق الله تعالى او العبد فست  
الحاجة لاحياهما (شهد  
عدل فلم يبرح) عن مجلس  
القاضي ولم يزل المجلس  
ولم يكذب المشهود له (حتى  
قال اوهمت) اخذت  
(بعض شهادتي) ولا مناقنة  
قبلت (شهادته بجميع ما شهد  
به لو عدلا ولو بعد القضاء  
وعليه الفتوى شافية  
وبحر قلت لكن عبارة  
الملتقي يقتضي قبول قوله  
اوهمت وانه يقتضي بما بقي وهو  
مختار السر مني وغيره  
تقبل على الذاهر احتياطاً

الاكمل لو برهن على اقرار المدعي بفسقهم او بما يبطل شهادتهم يقبل وليس هذا بمرجح واما  
هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه وهذا لا يرد على المصنف فكان على الشارح ان  
لا يذكر قوله الجرح المركب فانها زيادة ضرر (قوله بقذف) لان من تمام حده رد شهادته  
وهو من حقوق الله تعالى (قوله ولم يتقدم العهد) بأن لم يزل الرشح في الخمر ولم يمض شهر  
في الباقي قيد بعدم التقدم اذ لو كان متقدما لا تقبل لعدم اثبات الحق به لان الشهادة بحد  
متقدم مردودة منع وما ذكره المصنف بقوله ولم يتقدم العهد وفق به الزيلعي بين جمعهم هم  
زناة شربة الخمر من المجرد وجعلهم زناوا اوسرقوا من غيره ونقل عن المقدسي ان الاظهر ان  
قولهم زناة اوفسقة اوشربة او اكلة ربا اسم فاعل وهو قديكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع  
بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي اه ملخصا وهو حسن جدا لانه هو المتبادر من تخصيصهم  
في التمثيل للاول باسم الفاعل وللثاني بالماضي (قوله اوشركاء) فيما اذا كانت الشهادة  
في شركتهما منع والمراد ان الشاهد شريك فيهما حصل من هذا الباطل يكون له فيه  
منفعة لا ان يراد انه شريك في المدعي به والا كان اقرارا بأن المدعي به لهما فتح ومثله  
في القهستاني وما في البحر من حمله على الشركة عقدا يشمل بمومها العنان ولا يازم منه دفع  
الشاهد فكانه سبق قلم وعلى ما قلنا فقول الشارح والمدعي مال اي مال تصح فيه الشركة  
ليخرج نحو العقار وطعام اهله وكسوتهم مما لا تصح فيه (قوله اواني صالحهم) اي شهدوا  
على قول المدعي اني صالحهم الخ (قوله اي رشوة) قاله في السعدية (قوله فلم يبرح) لانه لو قام  
لم يقبل منه ذلك لجواز انه غره الخصم بالدنيا بحر (قوله اخذت) قال في البحر معنى قوله  
اوهمت اخطأت بنسيان ما كان يحق على ذكره او زيادة كانت باطلة كذا في الهداية اه  
(قوله بعد شهادتي) منصوب على نزع الخائض اي في بعض شهادتي سعدية (قوله قبلت  
شهادته) قال في المنع واختاره في الهداية لقوله في جواب المسئلة جازت شهادته وقيل يقتضي  
بما بقي ان تداركه بنقصان وان زيادة يقتضي بها ان ادعاها المدعي لان ما حدث بعدها قبل  
القضاء يجعل كدونه عندها واليه مال شمس الأئمة السرخسي واقتصر عليه قاضي خان وحرراه  
الى جامع الصغير اه (قوله لو عدلا) تكرار مع المتن من (قوله عليه الفتوى) اي على قوله  
ولو بعد القضاء (قوله بما بقي) اي او بما زاد كما صرح به غيره ومثله في البحر قال وعليه يقتضي  
القبول العمل بقوله الثاني (قوله فتنبه وتبصر) في كلام الشارح عني عنه في هذا الماتام  
نظر من وجوه الاول ان قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لان الضمير في قول المصنف قبلت  
راجع الى الشهادة كالنص عليه في المنع وهو مقتضى صنيعة هنا وحينئذ فلا معنى لقبولها بعد  
القضاء بل الصواب ذكره عبارة الملتقي الثاني انه لا محل للاستدراك هنا لان في المسئلة  
قولين ولا يقبل الاستدراك بقول على آخر الا ان يعتبر الاستدراك بالنظر الى ترجيح الثاني  
\* الثالث ان قوله وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود أو النسب يقتضي انه فرع على القول  
المذكور في المتن وليس كذلك \* الرابع انه يقتضي انه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وعبارة  
الزيلعي تدل على ما قلنا من أوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقتضي بجميع ما شهد به  
اولا حتى لو شهد بألف ثم قال غلطت في خمسةائة يقتضي بألف لان المشهود به أولا صار حقا  
وظاهر كلام الاكمل وسعدى ترجيح فتنبه وتبصر (وان) قاله الشاهد (بعد قيامه عن المجلس لا)

وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود أو النسب هداية (بينه انه) أي ٥٣٦ المجرع (مات من الجرح اولى من بينه

الموت بعد البرء) ولو (اقام اولياء مقتول بينه على ان زيدا جرحه وقتله واقام زيد بينه على ان المقتول قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فينة زيد اولى من بينه اولياء المقتول) مجمع الفتاوى (وبينة الغبن) من يتيم بالغ (اولى من بينه كون القيمة) أي قيمة ما اشتراه من وصيه في ذلك الوقت (مثل الثمن) لانها تثبت امرا زائدا ولان بينه الفساد ارجح من بينه الصحة بدر خلافا لما في الوهبانية اما بدون البينة فالقول لمدعي الصحة منية (وبينة كون المتصرف) في نحو تدبير أو خلع أو خصومة (ذا عقل اولى من بينه) الورثة مثلا (كونه مخلوط العقل او مجنوناً) ولو قال الشهود لاندري كان في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهذى يصدق حتى يشهد انه كان صحيح العقل بزانية (وبينة الاكراه) في اقراره

(٢) قوله بينه كون البائع محتوها الخ هكذا في النسخة المجموع منها وليتأمل فيه مع قول المصنف وبينه كون المتصرف ذا عقل الخ وليحذر اه مصححه

للمدعي ووجب على القاضي القضاء به فلا يبطل برجوعه وقيل يقضى بما بقي لان ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كحدوثه عند الشهادة ثم قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال او همت في الزيادة او في النقصان يقبل قوله اذا كان عدلا ولا يتفاوت بين ان يكون قبل القضاء او بعده رواء عن ابي حنيفة وعلى هذا لو وقع الغلط في ذكر بعض حدود العقار او في بعض النسب ثم تذكر تقبل لانه قد يتبلى به في مجاس القضاء فذكره ذلك للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الامور اه فتأمل (قوله او النسب) بأن قال محمد بن علي بن عمران فتداركه في المجلس قيل وبعده وقوله بعض الحدود بأن ذكر الشرقي مكان الغربي ونحوه فتصح (قوله اولى من بينه الموت) نقل الشيخ غانم خلافا عن الخلاصة وغيرها فراجعه وافق المفتي ابو السعود بخلافه وذكر في البحر مسائل في تعارض البينات وترجيحها في الباب الآتي عند قوله ولو شهدا انه قتل زيدا يوم النحر الخ وذكر في الهامش مسائل في تعارض البينات هي وقع اقامت الامة بينه ان مولاها دبرها في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بينه انه كان مخلوط العقل فينة الامة اولى وكذا اذا خالغ امرأته ثم اقام الزوج بينه انه كان مجنوناً وقت الخلع والمراة على انه كان عاقلاً فينة المراة اولى في الفصاين زوج الاب بته البالغة من رجل على انه يعطيه الفا فأعطاهم ادعت البنت ان الالف مهرها وادعى الاب انه له لاجل قفطانلق واقاما البينة فينة البنت اولى لان بينتهما ثبتت الوجوب في النكاح وبينته تثبت الرشوة حاوي الزاهدي ولو ادعى احدهما البيع بالتجئة وانكر الآخر فالقول لمدعي الجدة بيمينه ولو برهن احدهما قبل ولو برهنه فالتجئة كاسبق في البيع تعارضت بينة صحة الوقف وفساده فان الفساد لشروط في الوقف مفسد فينة الفساد اولى وان كان لمعنى في المحل وغيره فينة الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلفت البائع والمشتري في صحة البيع وفساده باقائى على الملتقى بينه انه باعها في البلوغ اولى من بينه انه باعها في صغره حاوي الزاهدي اذا تعارضت بينة القدم والحدوث ففي البرازية والخلاصة بينة القدم اولى وفي ترجيح البينات للبغدادى عن القتيبة بينة الحدوث اولى وذكر العلافي في شرح الملتقى ان بينة القدم اولى في البناء وبينه الحدوث اولى في الكسيف اه حامدية ولو ظهر جنونه وهو مفق يحجد الافاقة وقت بيعه فالقول له وبينه الافاقة اولى من بينه الجنون وعن ابي يوسف اذا ادعى شراء الدار فشهد شاهدان انه كان مجنوناً عند ما باعه وآخران انه كان عاقلاً فينة العقل وصحة البيع اولى اذا اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده فانما يجعل القول لمن يدعى الصحة والبينة بينه من يدعى الفساد ولو قال لادعوى على تركه أخى او لاحق في تركه أخى وهو احد الورثة لا يبطل ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ بحر عن النوادر اه (قوله من يتيم بالغ) متعلق بينه (قوله ما اشتراه) أي المشتري (قوله من وصيه) أي وصى اليتيم (قوله ذا عقل) ٢ بينه كون البائع محتوها اولى من بينه كونه عاقلاً غانم البغدادى (قوله فهو على المرض) لان تصرفه ادنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً وانظر نسخة السامحاني قال مجرد هذه الحواشي الذي في السامحاني هو قوله ولو قال الشهود لاندري كان في صحة او مرض فهو على المرض أي لان تصرفه ادنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً وفي جامع الفتاوى ولو ادعى الزوج بعد وفاتها

(انها)

(أولى من بينة الطوع) ان ارضا واحد ٥٣٧ تاريخهما فان اختلفا اولم يؤرخا فيبنة الطوع اولى ملتقط وشبهه

واعتمده المصنف وابنه وعزى زاده «فروع»  
 بينة الفساد اولى من بينة الصحة شرح وهبانية  
 وفي الاشياء يختلف المتبايعان في الصحة و  
 البطلان فالقول لمضى البطلان وفي الصحة  
 والفساد لمضى الصحة الا في مسألة الاقالة وفي  
 الملتقط اختلفا في البيع والرهن فالبيع اولى اختلفا  
 في البتات والوفاء فالوفاء اولى استحسنانا شهادة  
 قاصرة يتما غيرهم تقبل كأن شهدا بالدار بلا ذكر  
 انها في يد الخصم فشهد به آخران او شهدا بالملك  
 بالحدود و آخران بالحدود او شهدا على الاسم والنسب  
 ولم يعرفا الرجل بعينه فشهد آخران انه المسمى  
 به درر \* شهدوا وحده فقال الباقر نحن نشهد كشهادته  
 لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته وعليه  
 الفتوى \* شهادة النفي المتواترة مقبولة \* الشهادة  
 اذا بطلت في البعض بطلت في الكل الا في عبيدين مسلم  
 ونصراني فشهد نصرانيان عايمهما بالحق قبالت في حق  
 النصراني فقط اشباه قلت

انها كانت ابرأته من الصداق حال صحته واقام الوارث بينة انها ابرأته في مرض موتها فيبنة الصحة اولى وقيل بينة الورثة اولى ولو اقر لوارث ثم مات فقال المقر له اقر في صحته وقال بقية الورثة في مرضه فالقول للورثة واليونة للمقر له وان لم يقرم بينة واراد استحقاقهم له ذلك ادعت المرأة البراءة عن المهر بشرط وادعاها الزوج مطلقا واقاما اليونة فيبنة المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا يصح البراءة معه وقيل اليونة من الزوج اولى ولو اقامت المرأة بينة على المهر على ان زوجها كان مقرا به يومنا هذا واقام الزوج بينة انها ابرأته من هذا المهر فيبنة البراءة اولى وكذا في الدين لان بينة مدعى الدين بطلت كأقرار المدعى عليه بالدين ضمن دعواه البراءة كشهود يبيع واقالة فان يثبتها لم يبطلها شيء وتبطل بينة البيع لان دعوى الاقالة اقرار به وقوله فهو على المرض لم يذكر ما اذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الانقروى ادعى بعض الورثة ان المورث وهبه شيئا معينيا وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فالقول لهم وان اقاموا اليونة فالبينة لمضى الصحة ولو ادعت ان زوجها طلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة وادعى الورثة انه في الصحة فالقول لها وان برهنا وقتا واحدا فيبنة الورثة اولى اه هذا ما وجدته فيها (قول له اولى من بينة الطوع) قال ابن المشيخة وينتسب كره وطوع اقيمتا \* فتقديم ذات الكره صحيح الاكثر

قال في الهامش تعارضت بينة الاكراه والطوع في البيع والصالح والاقرار فيبنة الاكراه اولى باقاني على الملتقى وخاتمة في احكام البيوع الفاسدة وترجيح البينات وبينة الرجوع عن الوصية اولى من بينة كونه موصيا مصرى الى الوفاة ابو السموود وطامدية (قول له لمضى البطلان) لانه منكر للعقد (قول له لمضى الصحة) مفاده ان اليونة بينة الفساد فيوافق ما قبله (قول له الا في مسألة الاقالة) كالوادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب تحالفا اشباه (قول له وفي الملتقط) انظر ما كتبناه قبيل الكفالة (قول له شهادة النفي المتواترة مقبولة) بخلاف غيره فلا يقبل سواء كان نفي صورة او معنى وسواء أحاط به علم الشاهد او لا كما مر في باب العيين في البيع والشراء نعم تقبل بينة النفي في الشروط كما قدمناه هناك وذكر في الهامش في النوادر عن الثاني شهدا عليه بقول او فعل يلزم عليه بذلك اجارة او بيع او كتابة او طلاق او عتاق او قتل او قصاص في مكان او زمان وصفات فبرهن المشهود عليه انه لم يكن ثمة يومئذ لا تقبل لكن قال في المحيط في الحادى والخمسين ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع الدعوى ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة ما لم يدخله الشك عندنا (٢) الى الكلام الثاني وكذا كل بينة قامت على ان فلانا لم يفعل ولم يفعل ولم يقر وذكر الناطق في أمن الامام اهل مدينة من دار الحرب فاختلطوا بمدينة أخرى وقالوا كنا جميعا فشهدا انهم لم يكونوا وقت الامان في تلك المدينة يقبلان اذا كانا من غيرهم بزازية وذكر الامام السرخسى ان الشرط وان نفي كقوله ان لم ادخل الدار اليوم فامرأته كذا فبرهنت على عدم الدخول اليوم يقبل حلفه ان لم تأت صهرتى في الليلة ولم اكلمها فشهدا على عدم الاتيان والكلام يقبل لان الغرض اثبات الجزاء كالوشهد اثنان انه اسلم واستثنى

(٢) قوله الى الكلام الثاني هكذا في النسخة المجموع منها ولعل صوابه كلام الثاني بالاضافة وليحذر اه مصححه

وآخران بلا استثناء يقبل ويحكم باسلامه بزانية (قوله خمسة أخرى) الاولى قال لعبد  
ان دخلت هذه الدار فأنت حر وقال نصراني ان دخل هو هذه الدار فأمرأته طالق فشهد  
نصرانيان على دخوله الدار ان العبد مسلما لا تقبل وان كافرا تقبل في حق وقوع الطلاق  
لا العتق \* الثانية لو قال ان استقرضت من فلان فعبده حر فشهد رجل وابو العبد انه استقرض  
من فلان والحالف يتكر يقبل في حق المال لافي حق عتق لان فيها شهادة الاب لابن \* الثالثة  
لو قال ان شربت الخمر فعبده حر فشهد رجل وامرأتان على تحققه يقبل في حق العتق لافي حق  
لزوم الحد \* الرابعة لو قال ان سرقت فعبده حر فشهد رجل وامرأتان عليه بها يقبل في حق  
العتق لافي حق القطع الكل من البزانية قلت ثم رأيت مسألة أخرى فردتها وهي الخامسة  
لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان سميت طلاقك ان تكلمت به فعبده حر فشهد شاهدانه طلقها  
اليوم والآخر على طلاقها امس يقع الطلاق لا العتاق وهي في البزانية ايضا كذا في حاشية  
تنوير البصائر اه وزاد البيروني ما في خزنة الاكل من اللقطة وذلك لقطة في يد مسلم وكافر  
فأقام صاحبها شاهدين كافرين عليها تسمع على ما في يد الكافر خاصة استحسانا والومات  
كافر فاقدم ابنه تركته ثم اسلم احدهما ثم شهد كافران على ابيه بدين قبلت في حصة  
الكافر خاصة اه

#### باب الاختلاف في الشهادة

(قوله منها ان الشهادة الخ) هذه عبارة الدرر قال محشيها الشرنبلالي ليس من هذا الباب لانه  
في الاختلاف في الشهادة لافي قبول الشهادة وعدمه اه مدني (قوله بأكثر من المدعى)  
ومنه اذا ادعى ملكا مطلقا او بالتنازع فشهدوا في الاول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق  
قبلنا لان الملك بسبب اقل من المطلق لانه يفيد الاولوية بخلافه بسبب فانه يفيد الحدود  
والمطلق اقل من التنازع لان المطلق يفيد الاولوية على الاحتمال والتنازع على اليقين وفي قلبه  
وهو دعوى المطلق فشهدوا بالتنازع لا تقبل ومن الاكثر ما لو ادعى الملك بسبب فشهدوا بالمطلق  
لا تقبل الا اذا كان السبب الارث باقاني وتماه هناك كذا في الهامش (قوله باطله) اي  
الا اذا وفق وبيانه في البحر (قوله موافقة الشهادتين الخ) كذا لو ادعى دارا في يد رجل انها له  
منذ سنة فشهد الشهود انها منذ عشرين سنة بطلت فلو ادعى المدعى انها منذ عشرين سنة  
والشهود شهدوا انها منذ سنة جازت شهادتهم خانية وفي الانقروى عن القاعدية في الشهادات  
الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها او نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها  
اه حامدية وفي الخيرية عن الفصولين ولا يكلف الشاهد الى بيان لون الدابة لانه سئل عما  
لا يكلف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة اه حامدية \* رجل ادعى  
في يد رجل متاعا او دارا انها له وأقام البينة وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام الذي في يده  
البينة ان المدعى اقر عند غير القاضي انه لاحق له فيه قال ان شهدوا انه اقر بذلك قبل القضاء  
باطل القضاء وان شهدوا انه اقر به بعد القضاء لا يبطل القضاء لان الثابت بالبينة كالثابت  
عيانا ولو عاين القاضي اقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه خانية من تكذيب الشهود

(كذا)

وزاد محشيها خمسة أخرى  
معزية للبزانية

#### باب الاختلاف

#### في الشهادة

مبنى هذا الباب على اصول  
مقدرة \* منها ان الشهادة  
على حقوق العباد لا تقبل  
بلا دعوى بخلاف حقوقه  
لعالى \* ومنها ان الشهادة  
بأكثر من المدعى باطله  
بخلاف الاقل للاتفاق فيه  
ومنها ان الملك المطلق ازيد  
من المقيد لثبوته من الاصل  
والملك بالسبب مقصر على  
وقت السبب \* ومنها موافقة  
الشهادتين لفظا ومعنى  
و موافقة الشهادة  
الدعوى معنى فقط و  
سيتضح (تقدم الدعوى  
في حقوق العباد شرط  
قبولها) لتوقفها على  
مطالبة التهم ولو بالتوكيل  
بخلاف حقوق الله تعالى  
لوجوب اقامتها على كل  
احد فكل احد خصم  
فكان الدعوى موجودة

كذا في الهامش ( قوله فاذا وافقتها قبلت ) صدر الباب بهذه المسئلة مع انها ليست من الاختلاف في الشهادة لكونها كالدليل لوجوب اتفاق الشاهدين الا ترى انهما لو اختلفا لزم اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة سعدية وبه ظهر وجه جعل ذلك من الاصول ثم ان التفريع على ما قبله مشعر بما قاله في البحر من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطا فيه وتبعه في تنوير البصائر وهو ظاهر لان تقدم الدعوى اذا لم يكن شرطا كان وجودها كمدىها فلا يضر عدم التوافق ثم ان تفريعه على ما قبله لا ينافي كونه اصلا لشيء آخر وهو الاختلاف في الشهادة فافهم وبما تقرر اندفع ما في الشرنبلالية من ان قوله منها ان الشهادة على حقوق العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه فتدبر ( قوله وهذا احد الاصول الخ ) نبه عليه دون ما قبله لدفع توهم عدم اصلية سبب كونه مفرعا على ما قبله فانه لا تنافي كما قدمناه والا فما قبله اصل ايضا كما علمته فتنبه ( قوله اوارث ) تبع فيه الكثر والمشهور انه كدعوى الملك المطلق كما في البحر عن الفتح وسيد كره الشارح فلو اسقطه هنا لكان اولي ح ( قوله قبلت ) فيه قيد في البحر عن الخلاصة ( قوله بأن ادعى بسبب ) اي ادعى العيان لا الدين بحر ( قوله بالاكثر ) وفيه لا تقبل الا اذا وفق بحر ( قوله في غير دعوى ارث ) لانه مساو للملك المطلق كما قدمناه ( قوله ونتاج ) لان المطلق اقل منه لانه يفيد الاولوية على الاحتمال والنتاج على اليقين وذكر في الهامش ان الشهادة على النتائج بأن يشهدا ان هذا كان يتبع هذه الناقاة ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة فتاوى الهندية في باب تحمل الشهادة عن التارخانية عن النيا بيع اه ( قوله وشراء من مجهول ) لان الظاهر انه مساو للملك المطلق وكذا في غير دعوى قرض بحر ومثله شراء مع دعوى قبض فاذا ادعاها فشهدا على المطلق تقبل بحر عن الخلاصة وحكي في الفتح عن العمادية خلافا ( قوله ثلاثة وعشرين ) لكن ذكر في البحر بعدها انه في الحقيقة لاستثناء فراجع ( قوله خشية التطويل ) قدمها الشارح في كتاب الوقف ( قوله بطريق الوضع ) اي بمعناه المطابق وهذا جملة الزيلعي تفسيره للموافقة في اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ تعاقب اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الموافقة لفظا وعندها يقضى بأربعة اه والذي يظهر من هذا ان الامام اعتبر توافق اللفظين على معنى واحد بطريق الوضع وان الامامين اكتفيا بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترطا المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس المراد ان الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى الوضعي والا اشكل ما فرعه عليه من شهادة احدهما بالنكاح والآخر بالتزويج وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما مختلفان ولكنهما توافقا في معنى واحد افاده كل منهما بطريق الوضع ويدل على هذا التوفيق ايضا ما نقله الزيلعي عن النهاية حيث قال ان كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادته وذلك نحو ان يشهد احدهما على الهبة والآخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار

( فاذا وافقتها ) اي وافقت  
الشهادة الدعوى ( قبلت )  
والا ( توافقها ) لا ( تقبل )  
وهذا أحد الاصول  
المتقدمة ( فلو ادعى ملكا  
مطلقا فشهد به بسبب )  
كشراء اوارث ( قبلت )  
لكونها بالاقل مما ادعى  
فتعاقب المعنى كما مر ( وعكسه )  
بأن ادعى بسبب وشهدا  
بمطلق ( لا ) تقبل لكونها  
بالاكثر كما مر قلت وهذا  
في غير دعوى ارث ونتاج  
وشراء من مجهول كما سطره  
الكمال واستثنى في البحر  
ثلاثة وعشرين ( وكذا  
تجب مطابقة الشهادتين  
لفظا ومعنى ) الا في اثنتين  
واربعين مسئلة مبسولة  
في البحر وزاد ابن المصنف  
في حاشيته على الاشباه  
ثلاثة اخر تركتها خشية  
التطويل ( بطريق  
الوضع ) لا التضمن



واكتفيا بالموافقة المعنوية وبه قالت الائمة الثلاثة (ولو شهد احدهما بالنكاح والآخر بالتزويج قبلت) لاتحاد معناها  
(كذا الهبة والعطية ونحوها ولو شهد احدهما بالف والآخر بالفين او مائة ومائتين او طلبة وطلقتين او ثلاث ردت)  
لاختلاف المعنيين (كالو ادعى غصباً او قتل فشهد احدهما به والآخر **٥٤٠** بالاقرار به) لم تقبل ولو شهدا بالاقرار به

اللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضر المخالفة فيما سواها قال هكذا ذكره  
ولم يحك فيه خلافاً اه وهذا بخلاف الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان الخمسة معناها  
المطابق لا يدل على الاربعة بل تتضمنها ولذا لم يقبلها الامام وقبلها صاحباه لاكتفائهما  
بالتضمن والحاصل انه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل اما بعينه او بمرادفه  
وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بمقصود مراده به ان التوافق على لفظ بعينه ليس  
بمقصود لا مطلقا كما ظن فافهم (قوله بالموافقة المعنوية) فان قيل يشكل على قول الكل  
ما لو شهد احدهما انه قال لها انت خلية والآخر انت برة لا يقضى بينهما اصلا مع افادتهما  
معناها اجيب بمنع الترادف بل هما متباينان لمعنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيئونة  
وتمامه في الفتح (قوله لاتحاد معناها) اي مطابقة فصار كأن اللفظ متحد ايضا فافهم  
(قوله ولو شهدا بالاقرار) مقتضاه انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة في قول مع  
فعل بخلاف اختلاف الشاهدين في ذلك (قوله للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد  
احدهما بألف للمدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بألف فانه يقبل فانه  
ليس بجمع بين قول وفعل مثلا على التركاكي عن الحاوي الزاهدي (قوله الا اذا اتحدا) الظاهر  
ان الاستثناء منقطع لانه لا فعل مع قول في هذه الصور بل قولان لان الانشاء والاقرار به  
كل منهما قول كما سيذكره (قوله بألف ومائة) بخلاف العشر وخمسة عشر حيث لا يقبل  
لانه مركب كالالفين اذ ليس بينهما حرف العطف ذكره الشارح بحر (قوله الا ان يوفق)  
كأن يقول كان لي عليه كاشهدا الا انه او فاني كذا بغير علمه وفي البحر ولا يحتاج هنا الى اثبات  
التوفيق بالبيئنة لانه يتم به بخلاف ما لو ادعى الملك بالشراء فشهدا بالهبة فانه يحتاج لاثباته  
بالبيئنة سأنحائي (قوله وهذا في الدين) اي اشتراط الموافقة بين الشاهدين لفظا (قوله  
سواء كان المدعى الخ) وسواء كان المدعى البائع او المشتري درر (قوله او كتابته على الف)  
شامل لما اذا ادعاها العبد وانكر المولى وهو ظاهر لان مقصوده هو المقدر ولما اذا كان  
المدعى هو المولى كما زاده صاحب الهداية على الجامع قال في الفتح لان دعوى السيد المال  
على عبده لا تصح اذ لا دين له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فينصرف انكار العبد اليه  
للعلم بانه لا يتصور له عليه دين الا به فالشهادة ليست الا لاثباتها اه وفي البحر والبيان وقيل  
لا تفيد بينة المولى لان العقد غير لازم في حق العبد لتكينه من الفسخ بالهجين اه وجزم  
بهذا القيل العيني وهو موافق لما يفهم من عبارة الجامع (قوله وهو يختلف باختلاف البذل)  
اشار الى انهما لو شهدا بالشراء ولم يبين الثمن لم تقبل وتمامه في البحر وقال الخبير الرملي في حاشيته  
عليه المفهوم من كلامهم في هذا الموضع وغيره انه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره  
وذكر قدره وصفته وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لاحاجة الى ذكره \* (تنبيه) في المبسوط

قبلت (وكذا) لا تقبل  
(في كل قول جمع مع فعل)  
بان ادعى الفافشهدا احدهما  
بالدفع والآخر بالاقرار  
بها لا تسمع للجمع بين  
قول وفعل قية الا اذا  
اتحدا لفظا كشهادة  
احدهما ببيع او قرض  
او طلاق او عتاق والآخر  
بالاقرار به فتقبل لاتحاد  
صيغة الانشاء والاقرار  
فانه يقول في الانشاء بعث  
واقترضت وفي الاقرار  
كنت بعث واقترضت فلم  
يمنع القبول بخلاف شهادة  
احدهما بقتله عمدا بسيف  
والآخر بسكين لم تقبل  
لعدم تكرار الفعل بتكرر  
الآلة محيط وشرب لالية  
(وتقبل على الف في)  
شهادة احدهما (بألف و)  
الآخر (بألف ومائة ان  
ادعى المدعى (الاكثر)  
لا الاقل الا ان يوفق  
باستيفاء او ابراء ابن كمال  
وهذا في الدين (وفي العين  
تقبل على الواحد كالمشهد  
واحد ان هذين العبدين له  
وآخر ان هذا قبلت

على (العبد (الواحد) الذي اتفقا عليه (اتفاقا) درر (وفي المقدر لا) تقبل (مطلقا) سواء كان (واذا)  
المدعى اقل المائتين أو أكثرها عن مائة زاده ثم فرع على هذا الاصل بقوله (فلو شهد واحد بشراء عبد او كتابته على  
الف وآخر بالف وخمسمائة ردت) لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البذل فلم يتم العدد



واذا ادعى رجل شراء دار في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشهادتهما باطلة لان الدعوى ان كانت بصفة الشهادة فهي فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشهود لم يشهدوا بما ادعاه المدعى ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتعذر عليه القضاء بالعقد اذا لم يكن الثمن مسمى لانه كما لا يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر القضاء بدون تسمية الثمن ولا يمكنه ان يقضى بالثمن حين لم يشهد به الشهود ثم قال فان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمن ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى القضاء بالعقد ولا يمكن من ذلك اذا لم يكن الثمن مسمى وان قالوا اقر عندنا انه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالمالك للمدعى دون القضاء بالعقد فقد انتهى حكم العقد باستيفاء الثمن (قوله على كل واحد) لفظ كل مما لا حاجة اليه سعية (قوله والرهن) قال في البحر وظاهر الهداية ان الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين وتلقبه في الغاية تبعا للنهاية بان عقد الرهن بالف غيره بالف وخمسائة فيجب ان لا تقبل البينة وان كان المدعى هو المرتهن لانه كذب احد شهاديه واجيب بأن العقد غير لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الردمى شاء فكان في حكم العدم فكان الاعتبار لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فتقبل البينة كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالالف ضمنا وتبعا اه وفي الحواشي اليقونية ذكر الراهن (قوله ان ادعى العبد) تقييد لمسئلة العنق بمال فقط ان أجرى قول المصنف او كتابته على عموم موافقة لما قاله صاحب الهداية او لهما ان خص بما اذا ادعى الكتابة العبد موافقة لما في الجامع ولما في العيني (قوله فكردعوى الدين) أى الدين المنفرد عن العقد سعية (قوله اذمه قصودهم المال) لانه ثبت العنق والعقد والطلاق باعتراف صاحب الحق فلم تنبى الدعوى الا في الدين فتح زاد في الايضاح وفي الرهن ان كان المدعى هو الراهن لا تقبل لانه لا حظ له في الرهن فمررت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن فهو بمنزلة دعوى الدين اه وفي اليقونية وذكر الراهن (٢) في العيين ليس على ما ينبغي (قوله على الاقل) اى اتفاقا ان شهد شاهد الاكثر بمطابق مثل الف وخمسائة وان كان بدونه كالف والالفين فكذلك عندهما وعنده لا يقضى بشئ فتح (قوله العقد) وهو يختلف باختلاف البدل فلا تثبت الاجارة فتح (قوله وكالدين) اذ ليس المقصود بعد المدة الا الاجر فتح (قوله بعدها) استوفى المنفعة اولا بعد ان تسلم فتح (قوله عقد اتفاقا) لانه معترف بمال الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به فلا يعتبر اتفاق الشاهدين او اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف فتح (قوله مطلقا) سواء ادعى الزوج أو الزوجة الاقل والاكثر هكذا صححه في الهداية وذكر في الفتح انه مخالف للرواية وتماه في الشربلالية (قوله خلافا لهما) حيث قالاهى باطلة ايضا لانه اختلاف في العقد وهو القياس ولا ي حنيفة ان المال في النكاح تابع والاصل فيه الحل والمالك والازدواج ولا اختلاف فيما هو الاصل فيثبت فاذا وقع الاختلاف في التبع يقضى بالاقل لاتفاقهما عليه (قوله في صحة الشهادة) قال في البحر بعد كلام وبه ظهر ان الجر شرط صحة الدعوى لا كيتوهم من كلام المصنف من انه شرط القضاء بالبينة فقط اه اى يشترط ان يقول في الدعوى مات

على كل واحد (ومثله العنق بمال والصالح عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة) لف ونشر مرتب اذمه قصودهم اثبات العقد كامر (وان ادعى الآخر) كالمولى مثلا (فكردعوى الدين) اذمه قصودهم المال فتقبل على الاقل ان ادعى الاكثر كامر (والاجارة كالبيع) او (في أول المدة) للاجارة لاثبات العقد (وكالدين بعدها) او المدعى المؤجر ولو المستأجر فدعوى عقد اتفاقا (وصح النكاح) بالاقل اى (بألف) مطلقا استحسنانا (خلافهما) (ولزم) في صحة الشهادة

٢ قوله في العيين لعلة التبيين  
اه منه

وتركه ميرانا كايشرط في الشهادة وانما لم يذكره لان الكلام في الشهادة (قوله الجر)  
 اي النقل اي ان يشهدا بالانتقال وذلك امانا كما صوره الشارح او بما يقوم مقامه من اثبات  
 الملك للميت عند الموت او اثبات يده او يد نائبه عند الموت أيضا وهو ما اشار اليه بقوله  
 الا ان يشهدا الخ وهذا عندها خلافا لابي يوسف فانه لا يشترط شيئا ويظهر الخلاف فيما  
 اذا شهدا انه كان ملك الميت بلا زيادة وطولها بالفرق بين هذا وبين ما يأتي من انه لو شهدا لحي  
 انه كان في ملكه تقبل والفرق مافي الفتح الى آخر ما يأتي قال مجرد هذه الحواشي وكتب  
 المؤلف على قوله الجر هامة وعليها اثر الضرب لكنني لم اتحققه فاحيت ذكرها وان كانت  
 مفهومة بما قبلها فقال قوله الجر هذا عندها لان ملك الوارث متجدد الا انه يكفي بالشهادة  
 على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا يده او يد من يقوم مقامه و ابو  
 يوسف يقول ان ملك الوارث ملك ان المورث فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للوارث  
 فالجر ان يقول الشاهد مات وتركها ميرانا او ما يقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت  
 او يده او يد من يقوم مقامه فاذا اثبت الوارث ان العين كانت لمورثه لا يقضى له وهو محل  
 الاختلاف بخلاف الحي اذا اثبت ان العين كانت له فانه يقضى له بها اعتبارا للاستصحاب  
 اذا لاصل البقاء انتهى (قوله ارث) بان ادعى الوارث عينا في يد الانسان انها ميراث ابيه واقام  
 شاهدين فشهدا ان هذه كانت لابي لا يقضى له حتى يحجرا الميراث بان يقولوا الخ (قوله بملكه)  
 اي المورث (قوله عند موته) لا بد من هذا القيد كما علمت وكان ينبغي ذكره بعد الثلاثة (قوله  
 لان الايدي) تعليل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجر وبيان ذلك انه اذا ثبت يده عند  
 الموت فان كانت يد ملك فظاهر لانه اثبت ملكه او ان الانتقال الى الوارث فيثبت الانتقال  
 ضرورة كالمشهدا بالملك وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت  
 تنقلب يد ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلا لتركة الحفظ والمضمون يملكه الضامن  
 على ما عرفت فيكون اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا للملك وترك تعليل الاستغناء بالشهادة  
 على يد من يقوم مقامه لظهوره لان اثبات يد من يقوم مقامه اثبات يده فيغني اثبات الملك وقت  
 الموت عن ذكر الجر فاكتفى به عنه اه (قوله ولا بد مع الجر من بيان سبب الوراثه الخ) قال  
 في الفتح وينسب الميت والوارث حتى يلتقيا الى اب واحد ويذكر انه وارثه وهل يشترط قوله  
 ووارثه في الاب والام والولد قيل يشترط والفتوى على عدمه وكذا كل من لا يحجب بحال  
 وفي الشهادة بانه ابن ابن الميت او بنت ابنة لا بد منه وفي انه مولاه لا بد من بيان انه اعتقه اه  
 ولم يذكر هذا الشرط متنا ولا شرطا والظاهر ان الجر مع الشرط الثالث يغني عنه فليتأمل  
 وانظر ما مر قيل الشهادات (قوله سبب الوراثه) وهو انه اخوه مثلا (قوله لابي واهله) ذكر  
 في البحر عن البرازية انهم لو شهدوا انه ابنه ولم يقولوا ووارثه الاصح انه يكفي كالمشهدوا  
 انه ابوه او امه فان ادعى انه عم الميت يشترط لصحة الدعوى ان يفسر فيقول عمه لابي واهله  
 او لابي واهله ويشترط ايضا ان يقول ووارثه واذا اقام البينة لا بد للشهود من نسبة الميت  
 والوارث حتى يلتقيا الى اب واحد وكذلك هذا في الاخ والجد اه ملخصا (قوله وارثا غيره)  
 قال في فتح القدير واذا شهدوا انه كان لمورثه تركه ميراثا لم يقولوا لانهم لم يذكروا وارثا سواء

(الجر بشهادة ارث) بان  
 يقول مات وتركه ميرانا  
 للمدعى (الا ان يشهدا  
 بملكه) عند موته (او يده  
 او يد من يقوم مقامه)  
 كاستأجر ومستعير وغاصب  
 ومودع فيغني ذلك عن الجر  
 لان الايدي عند الموت  
 تنقلب يد ملك بواسطة  
 الضمان فاذا ثبت الملك ثبت  
 الجر ضرورة (ولا بد مع  
 الجر) المذكور (من بيان  
 سبب الوراثه) بيان (انه  
 اخوه لابي واهله او لاحدهما)  
 ونحو ذلك ظهيرية وبقي  
 شرط ثالث (و) هو (قول  
 الشاهد لا وارث) او لا اعلم  
 (له) وارثا (غيره)

ورابع وهو ان يدرك الشاهد الميت والا ٥٤٣ فباطلة لعدم معاينة السبب ذكرها البرازي (وذكر اسم الميت ليس

بشرط وان شهدا بيدحي)

سواء قال (مذموم) او لا

(ردت) لقياسها بمجهول

لتنوع يدالحى (بخلاف مالو

شهد انها كانت ملكه او اقر

المدعى عليه بذلك او شهد

شاهدان انه اقر أنه كان

في يد المدعى) دفع للمدعى

لمعلومية الاقرار وجهالة

المقر به لا تبطل الاقرار

والاصل ان الشهادة بالملك

المنقضى مقبولة لا باليد

المنقضية لتنوع اليد بالملك

برازية ولو اقر انه كان بيد

المدعى بغير حق هل يكون

اقراره باليد المقتضى به نعم

جامع الفصولين (فروع) \*

شهدا بالف وقال احدهما

قضى خمسمائة قبلت بالف

الا اذا شهد معه آخر ولا

يشهد من علمه حتى يقر

المدعى به \* شهدا بسرقة

بقرة واختلفا في كونها قطع

خلافا لهما واستفاد من صدور

الشريعة قولهما وهذا اذا

لم يذكر المدعى لونهما ذكره

الزيلي \* ادعى المديون

الا يصال متفرقا وشهدا به

مطلقا او جملة لم تقبل

وهبانية شهدا في دين الحى

بأنه كان عليه كذا تقبل

الا اذا سألهما الخصم عن

بقائه الآن فقالا لا ندرى

وفي دين الميت لا تقبل مطلقا

فان كان ممن برث في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه او يرث على كل حال محتاط  
التقاضى وينتظر مدة هل له وارث آخر او لا قال مجرد هذا بياض تركه المؤلف ونقط  
عليه لتوقفه في فهمه من نسخة الفتح الحاضرة عنده فلترجع نسخة أخرى يقضى بكله وان  
كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالاقل فيقضى في الزوج بالربع والزوجة بالنصف الا ان  
يقولوا لا نعلم له وارثا غيره وقال محمد وهو رواية عن ابي حنيفة يقضى بالاكثر والظاهر الاول  
وبأخذ القاضى كفيلا عندهما ولو قالوا لا نعلم له وارثا بهذا الموضع كفى عند ابي حنيفة خلافا  
لهمما اه وتقدمت المسئلة قبيل كتاب الشهادات وذكرها في السادس والخمسين من شرح  
ادب القضاء متنوعة ثلاثة انواع فارجع اليه ولخصها هناك صاحب البحر بما فيه خفاء وقد علم  
بما مر أن الوارث ان كان ممن قد يحجب حجب حرمان فذكر هذا الشرط لاصل القضاء وان  
كان ممن قد يحجب حجب نقصان فذكره شرط للقضاء بالاكثر وان كان وارثا دائما ولا ينقص  
بغيره فذكره شرط للقضاء حالا بدون تلوم فتأمل (قوله لعدم معاينة السبب) ولان الشهادة  
على الملك لا تجوز بالتسامع فتح (قوله البرازي) وكذا في الفتح (قوله وذكر اسم الميت) حتى  
لو شهدا انه جده او ابويه ووارثه ولم يسم الميت قبل برازية (قوله ردت) وعن ابي يوسف تقبل  
(قوله يدالحى) لاحتمال انها كانت ملكه او وديعة مثلا واذا كانت وديعة مثلا تكون  
باقية على حالها اما الميت فتتقلب ملكه اذا مات مجهلا لها كما تقدم (قوله انها كانت ملكه)  
اى لو شهدا المدعى ملك عين في يد رجل انها كانت ملك المدعى يقضى بها وان لم يشهدا انها  
ملكه الى الآن والفرق بين هذه وبين ما مر من انها كانت ملك الميت فانها ترد ما لم يشهدا  
بأنها ملكه عند الموت ما ذكره في الفتح من انها اذا لم ينص على ثبوت ملكه حالة الموت فانما  
يثبت بالاستصحاب والثابت به حجة لابقاء الثابت لا لاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه في الوارث  
بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يتجدده (قوله بذلك) اى  
بيدالحى او ملكه ومن اقتصر على الثانى فقد قصر (قوله دفع للمدعى) الاولى ان يقول  
فانه يدفع للمدعى كما يظهر بالتأمل وفي البحر وانما قال دفع اليه دون ان يقول انه اقرار بالملك  
لانه لو برهن على انه ملكه فانه يقبل اه اى في مسئلة الاقرار باليد أو الشهادة عليه لانها  
المذكورتان في الكثر دون مسئلة الشهادة بالملك (قوله لتنوع اليد) لاحتمال انه كان له  
فاشتراه منه (قوله بالف) اى ولا يسمع قوله قضاء (قوله الا اذا شهد معه آخر) لكمال النصاب  
(قوله ولا يشهد) اى بالالف كلها (قوله من علمه) اى قضاء خمسمائة كذا في الهامش (قوله  
حتى يقر المدعى به) لئلا يكون اعانة على الظلم والمراد من ينفى في عبادة الكثر معنى يجب فلا  
تحل له الشهادة بجر (قوله اذا لم يذكر المدعى لونها) قال في الفتح ولو عين لونها فقال احدهما  
سوداء لم يقطع اجماعا اه (قوله مطلقا او جملة) اما الاول فلان الاطلاق ازيد من المقيد واما  
الثانى فلاختلاف الشهادة والدعوى للمباينة بين المتفرق والجملة (قوله بجر) اوضحه عند  
قول الكثر وبمكسه لافراجه (قوله قلت) القول لصاحب المنع (قوله بيان سببه)  
قواعد المقدسى قلت وكذا في نور العين وقال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في امر الميت

حتى يبرأ لومات وهو عليه بجر قلت ويخالفه ما في معين الحكم من يبرأه بمجرى دين سببه وان لم يقل لومات وعليه دين اه والاحتياط لا يفي

يكفى فيه تحليف خصمه مع وجود بينة وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفاة دينه  
الذى يحجبه عن الجنة وتضييع حقوق أناس كثيرين لا يجدون من يشهد لهم على هذا الوجه  
ح (قوله ملكا في الماضي) بأن قال كان ملكي وشهدا انه له (قوله كالمشهدا بالماضي  
ايضا) اى لا تقبل لان اسناد المدعى يدل على نفي الملك في الحال اذ لا فائدة للمدعى في اسناد  
مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو اسند ملكه الى الماضي لان اسنادها لا يدل على  
النفي في المال لانهما لا يعرفان بقاءه الا بالاستصحاب منح وهذا يظهر الفرق بين ما هنا وبين  
ما تقدم متنا من قوله بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه (فرع مهم) قال المدعى ان الدار  
التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة  
في هذا المحضر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا أن المال الذي كتب في هذا الصك  
عليه تقبل والمعنى فيه انه اشار الى المعلوم لو شهدا بملك المتنازع فيه والخصمان تصادقا على  
ان المشهود به هو المتنازع فيه ينبغي ان تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم  
الجهالة المفضية الى النزاع في اصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل السابع

باب الشهادة على الشهادة

(قوله وان كثرت) اعني الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم لكن فيها شبهة البدلية لان البديل  
ما يصار اليه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيما يسقط بالشبهات كشهادة  
النساء مع الرجال درر كذا في الهامش (قوله الا في حد وقود) اى ما يوجب الحد فلا يردانه  
اذا شهد على شهادة شاهدين ان قاضى بلد كذا ضرب فلانا حدا في قذف فانه لا تقبل حتى ترد  
شهادته بجر عن الميسوط وفيه اشار بانها تقبل في التعزير وهذه رواية عن ابى يوسف وعن  
ابى حنيفة انها لا تقبل كما في الاختيار القهستاني (قوله مطلقا) بعذر أو غيره (قوله الا بشرط  
تعذر حضور الاصل) اشار الى ان المراد بالمرض ما لا يستطيع معه الحضور الى مجلس  
القاضى كما قيده في الهداية وان المراد بالسفر الغيبة مدته كما هو ظاهر كلام المشايخ وافصح به  
في الخاتمة والهداية لا بمجاوزة البيوت وان اطلقه كالمرض في الكثرة ولم يصرح بالتعذر  
ولكن ما ذكرنا هو المراد لان العلة العجز فانهم (قوله وما نقله القهستاني) عبارته لكن  
في قضاء النهاية وغيره الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فتشترط حياة الاصل اه كذا  
في الهامش (قوله فيه كلام) ويؤيد كلام القهستاني قوله الآتى ويخرج اصله عن اهلها  
(قوله فانه نقله عن الخاتمة عنها) ليس في القهستاني ذلك وانظر ما ذكره في كتاب القاضى الى  
القاضى (قوله والصواب ما هنا) قال في الدر المنثور اكن نقل البرجندى والقهستاني  
كلامهما عن الخلاصة وكذا في البحر والمنح والسراج وغيرها انه متى خرج الاصل عن  
اهلية الشهادة بان خرس او فسق او عمى او جن او ارتد بطلت الشهادة اه فتنبه ح كذا  
في الهامش (قوله وفي القهستاني) عبارته وتقبل عند أكثر المشايخ وعليه الفتوى كما  
في المضمرات وذكر القهستاني ايضا أن الاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي البحر قالوا الاول  
احسن وهو ظاهر الرواية كما في التلويح والثاني ارفق الخ وعن شمس الدين كذا كان حتى  
روى عنه انه اذا كان الاصل في زاوية المسجد والفرع في زاوية اخرى من ذلك المسجد تقبل

(شهادتهم)

ادعى ملكا في الماضي  
وشهدا به في الحال لم تقبل  
في الاصح كالمشهدا بالماضي  
ايضا جامع الفصولين

باب الشهادة على الشهادة

(هي مقبولة) وان كثرت  
استحصانا في كل حق على  
الصحيح (الا في حد وقود)  
لسقوطها بالشبهة وجاز  
الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل  
الا (بشرط تعذر حضور  
الاصل بموت) اى موت  
الاصل وما نقله القهستاني  
عن قضاء النهاية فيه كلام  
فانه نقله عن الخاتمة عنها  
وهو خطأ والصواب ما هنا  
(او مرض او سفر)  
واكتفى الثاني بغيبته بحيث  
يتمذر ان يبيت باهله  
واستحصنه غير واحد  
وفي القهستاني والمراجعية  
وعليه الفتوى واقره المصنف

(اوكون المرأة مخدرة)

لا تخالط الرجال وان  
خزجت لحاجة وحام قنية  
وفيها لا يجوز الاشهاد  
لساطان وأمر وهل يجوز  
لحبوس ان من غير حاكم  
الخصومة نعم ذكر المصنف  
في الوكالة وقوله (عند  
الشهادة) عند القاضي قيد  
للكل لاطلاق جواز  
الاشهاد لا الاداء كما مر  
(بشرط (شهادة عدد)  
نصاب ولو رجلا وامرأتين  
وما في الحاوى غلط بحسب  
(عن كل اصل) ولو امرأة  
(لأنها فرعى هذا وذاك)  
خلاف الشافعي (و) كيفيتها  
ان (يقول الاصل مخاطبا  
للفرع) ولو ابنه بحسب  
(اشهد على شهادتي اني  
اشهد بكذا) ويكفي  
سكوت الفرع ولورده  
ارتدقته ولا ينبغي ان يشهد  
على شهادة من ليس بعدل  
عنده ساوى (ويقول  
الفرع اشهد ان فلانا  
اشهدني على شهادته بكذا  
وقال لي اشهد على شهادتي  
بذلك) هذا وسط العبارات  
وفيه خمس شينات والاقصر  
ان يقول اشهد على  
شهادتي بكذا ويقول الفرع  
اشهد على شهادته بكذا  
وعليه فتوى السرخسي  
ونبيه ابن كمال وهو

شهادتهم منح وبحسب (قوله اوكون المرأة مخدرة) قال البزدوى هي من لا تكون برزت بكرا  
كانت اوثيا ولا يراها غير المحارم من الرجال اما التي جاست على المنصة فرأها رجال اجانب كما  
هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة حموى (قوله في الوكالة) وذكره هنا ايضا (قوله عند  
القاضي) قاله في المنع (قوله لاطلاق جواز الاشهاد) يعني يجوز ان يشهد وهو صحيح او سقيم  
ونحوه ولكن لا يجوز الشهادة عند القاضي الا وما ذكر موجود قال في البحر نقلا عن خزنة  
المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد  
الفروع اه ومثله في المنع عن السراجية (قوله كما مر) اي في قوله وجاز الاشهاد مطلقا  
(قوله وما في الحاوى غلط) من انه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة وفي الهامش ولو شهد  
على شهادة رجل احدهما يشهد بنفسه ايضا لم يحز كذا في محيط السرخسي فتاوى الهندية  
(قوله عن كل اصل) فالوشهد عشرة على شهادة واحد تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد  
آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد بحسب عن الخزنة وأفاد انه لو شهد واحد على شهادة نفسه  
وآخران على شهادة غيره يصح وصرح به في البرازية (قوله وذلك) يعني بان يكون لكل  
شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شاهدان على كل اصل (قوله ولو ابنه) كما يأتي متنا (قوله اني  
اشهد بكذا) قيد بقوله اشهد لانه بدون لا يسمع ان يشهد على شهادته وان سمعها منه لانه كالتائب  
عنه فلا بد من التحميل والتوكيل وقوله على شهادتي لانه لو قال اشهد على بذلك لم يحز لاحتمال  
ان يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون امرا بالكذب وبعل لانه لو قال بشهادتي لم  
يحز لاحتمال ان يكون امرا بأن يشهد مثل شهادتي بالكذب وبالشهادة على الشهادة لان  
الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهدا القاضي عليه (قوله سكوت الفرع) اي عند  
تحميله قال في البحر لو قال لا قبل قال في القنية ينبغي ان لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك  
لا تقبل اه (قوله حاوى) نقله في البحر ثم قال بعد ورقة وفي خزنة المفتين الفرع اذا لم  
يعرف الاصل بعدالة ولا غيرها فهو مسمى في الشهادة على شهادته بتركه الاحتياط اه  
وقالوا الاساءة الخش من الكراهة اه لكن ذكر الشارح في شرحه على التار انهادونها ورأيت  
مثله في التقرير شرح البزدوى والتحقيق وغيرها تأمل (قوله ان فلانا الخ) ويذكر اسماء واسم  
أبيه وجده فانه لا بد منه كافي البحر (قوله هذا اوسط العبارات) والأطول ان يقول اشهد ان  
فلانا شهد عندي ان فلانا على فلان كذا واشهدني على شهادته وأمرني ان اشهد على شهادته  
وانا الآن اشهد على شهادته بذلك ففيه ثمان شينات (قوله وعليه فتوى السرخسي) قال  
في الفتح وهو اختيار الفقيه ابى الليث واستاذ ابى جعفر وهكذا ذكره محمد في السير الكبير  
وبه قالت الائمة الثلاثة وحكي ان فقهاء زمن ابى جعفر خلفوه واشترطوا زيادة طويلة  
فاخرج ابو جعفر الرواية من السير الكبير فاذا قال في الذخيرة فلوا اعتمادا على هذا  
كان اسهل وكلام المصنف اي صاحب الهداية يقتضي ترجيح كلام القدوري المشتمل على  
خمس شينات حيث حكاه وذكر ان ثم أطول منه وأقصر ثم قال وخير الامور واساطها وذكر  
ابو نصر البغدادي شارح القدوري اقصر آخر بثلاث شينات وهو اشهد ان فلانا اشهدني على  
شهادته ان فلانا أقصر منه بكذا ثم قال وما ذكره القدوري اولي واحوط ثم حكى خلافا في

ان قوله وقال لي اشهد على شهادتي شرط عند ابي خنيفة ومحمد فلا يجوز تركه لانه اذا لم يقبله  
احتمل انه امره ان يشهد مثل شهادته وهو كذب وانه امره على وجه التحمل فلا يثبت بالشك  
وعند ابي يوسف يجوز لان امر الشاهد محمول على الصحة ما لم يكن اه والوجه في شهود  
الزمان القول بقولهما وان كان فيهم العارف المتدين لان الحكم للغالب خصوصا المتخذ بها  
مكسبة للدراهم اه مافي الفتح باختصار وحاصله انه اختار ما اختاره في الهداية وشرح  
القدوري من لزوم خمس شينات في الاداء وهو ما جرى عليه في المتون كالقدوري والكنز  
والنرد والمفتي والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها (قوله الفرع لاصله) لانه من اهل  
التركية هداية (قوله) والالزم تعديل الكل) هذا عند ابي يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا شهادة  
الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها لم ينقلوا الشهادة فلا تقبل ولا ييوسف ان المأخوذ عليهم النقل دون  
التعديل لانه قد يخفى عليهم فيتعرف القاضي العدالة كما اذا شهدوا بأنفسهم كذا في الهداية وفي  
البحر وقوله والاصداق بصور الاولى ان يسكتوا وهو المراد هنا كما افصح به في الهداية  
الثانية ان يقولوا لا نخبرك فجعله في الخاتمة على الخلاف بين الشيخين وذكر الحطاف ان عدم  
القبول ظاهر الرواية وذكر الحلواني انها تقبل وهو الصحيح لان الاصل بقي مستورا اذ يحتمل  
الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور انه جرح للاصول واستشهد الحطاف  
بانهم ما لوقالا انانتهما في الشهادة لم يقبل القاضي شهادته واما استشهاده هو الصورة الثالثة  
وقد ذكرها في الخاتمة اه ملخصا حيث كان المراد الاولى فقول الشارح والالزم الخ  
تكرار مع مافي المتن (قوله لان العدل لا يثبتهم بمثله) كذا عمل في البحر وفيه عود الضمير على  
غير مذكور واصل العبارة في الهداية حيث قال وكذا اذا شهد شاهدان فعدل احدهما  
الاخر يجوز لما قلنا غاية الامر ان فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته ولكن العدل لا يثبتهم  
بمثله كما لا يثبتهم في شهادة نفسه اه قال في النهاية اي يمثل ما ذكرت من الشبهة وحاصل مافي  
الفتح ان بعضهم قال لا يجوز لانه منهم حيث كان بتعديله رفيقه يثبت القضاء بشهادته والجواب  
ان شهادة نفسه تتضمن مثل هذه المنفعة وهي القضاء بها فكما انه لم يعتبر الشرع مع  
عدالته ذلك مانعا كذا ما نحن فيه (قوله في حاله) فيسأله عن عدالته فاذا ظهرت قبله  
والا لا يمنع (قوله على مافي القهستاني) عبارته وفيه ايماء الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس  
بعدل او لا اعرفه لم تقبل شهادته كما قال الحطاف وعن ابي يوسف انه تقبل وهو الصحيح على  
ما قال الحلواني كما في المحيط اه فتأمل النقل مدني (قوله عن المحيط) ذكر في التتارخانية  
خلافه ولم يذكر فيه خلافا وكيف هذا مع انه مالو قالانتهما لا تقبل شهادتهما وظاهر استشهد  
الحطاف به كما مر انه لا خلاف فيه وفي النزائية شهدا عن اصل وقال لاخير فيه وزكاه غيرها  
لا يقبل وان جرحه احدهما لا يلتفت اليه اه (قوله بأمور) عدمها في البحر حضور الاصل  
قبل القضاء مستدلا بما في الخاتمة ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر الاصول  
قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع اه لكن قال في البحر وظاهر قوله لا يقضى دون ان  
يقول بطل الاشارة ان الاصول لو كانوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اه فلذا تركه الشارح (قوله  
ما يخالفه) وهو خلاف الاظهر (قوله وبانكار اصله الشهادة) هكذا وقع التعبير في كثير من

(ويكفي تعديل الفرع  
لاصله) ان صرف الفروع  
بالعدالة والالزم تعديل  
الكل (ك) ما يكفي  
تعديل (احد الشاهدين  
صاحبه في الاصح لان  
العدل لا يثبتهم بمثله (وان  
سكت) الفرع (عنه نظير)  
القاضي (في حاله) وكذا  
لو قال لا اعرف حاله على  
الصحيح شرعا لالية  
وشرح الجمع وكذا لو قال  
ليس بعدل على مافي  
القهستاني عن المحيط فتنبه  
(وتبطل شهادة الفرع)  
بأمور بنهيم عن الشهادة  
على الاظهر خلاصه  
وسيجي متنا ما يخالفه  
ونخرج اصله عن اهليتها  
كفسق وخرس وعصى  
(بانكار اصله الشهادة)  
كقولهم



المعتبرات وفي الشرع بلالية عن الفاضل جوى زاده ما يفيد ان الاولى التعبير بالاشهاد لان  
انكار الشهادة لا يشمل ما اذا قال الى شهادة على هذه الحادثة لكن لم اشهدهم بخلاف انكار  
الاشهاد فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهاد لان انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد  
نوعان صريح وضمني ولذا عبر الزيلعي وصاحب البحر بالاشهاد وبه اندفع اعتراض الدرر على  
الزيلعي وظهر ايضا ان قول الشارح هنا اولم نشهدهم ليس في محله لانه ليس من افراد انكار  
الشهادة لان معناه لنا شهادة ولم نشهدهم فتأمل (قول له مالنا شهادة) يعني ثم غابوا او مرضوا  
ثم جاء الفروع فشهدوا لا تقبل (قول له وغلطنا) هو في معنى انكار الشهادة تأمل (قول له قيل له  
هات الخ) فهذه من قبيل ما مر من شهادة قاصرة يتمها غيرهم كذا في الهامش (قول له ولو مقرر)  
فعلما غيرهما فلا بد من تعريفها بتلك النسبة منح (قول له الى القاضي) فان كتب ان فلانا  
وفلانا شهدا عندي بكذا من المال على فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدعي امرأه عند  
القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة ان تكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من  
شاهدين آخرين يشهدان انها المنسوبة بتلك النسبة كما في المسئلة الاولى كذا في العيني مدني  
(قول له لاحتمال التزوير) اي بان يتواطأ المدعي مع ذلك الرجل (قول له البيان) يعني اذا ادعى  
المدعي عليه ان غيره يشاركه في الاسم والنسب كان عليه البيان ح كذا في الهامش اي  
يقول له القاضي اثبت ذلك فان اثبت تندفع عنه الخصومة كما لو علم القاضي بشارك له في الاسم  
والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما (قول له فيهما) اي في الشهادة وكتاب القاضي  
(قول له الى فخذها) بسكون الحاء وكسرها يريد به القبيلة الخاصة التي ليس دونها اخص منها  
وهذا على احد قولين للقوليين وهو في الصحاح وفي الجمهرة جعل الفخذ دون القبيلة وفوق  
الطن وجعله في ديوان اقل من البطن وكذا صاحب الكشاف قال العرب على ست طبقات  
الشعب كضر وربيعة وحير سميت به لان القبائل تشعب منها والقبيلة ككنانة والعمارة  
كقريش والبطن كقصي والفخذ كهاشم والفصيلة كالعباس وكل واحد يجمع ما بعده  
فالشعب يجمع القبائل والعمارة تجمع البطون وهكذا وعليه فلا يجوز الاكتفاء بالفخذ  
مالم ينسبها الى الفصيلة والعمارة بكسر العين والشعب بفتح الشين فتح مخصصا (قول له  
كجدها) الانسب أوجدها (قول له والمقصود الاعلام) قال في الفتح ولا يخفى انه ليس المقصود  
من التعريف ان ينسب الى ان يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه وان نسبه الى مائة جده بل  
يثبت الاختصاص ويحول الاشتراك فانه قلما يتفق اثنان في اسمهما واسم ابيهما وجدها  
او صناعتها ولقبيهما فاذا ذكر عن قاضيخان من انه لو لم يعرف مع ذكر الجده لا يكتفي بذلك  
الاوجه منه ما في الفصولين من ان شرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء غير الهمة اختلفوا  
في اللقب مع الاسم هل هما واحد او لا والمراد بالثلاثة اسمه واسم أبيه وجده او صناعته  
او فخذاه فانه يكفي عن الجده خلافا لما في الزاوية ففي الهداية ثم التعريف وان كان يتم بذكر  
الجده عندها خلافا لأبي يوسف على ظاهر الروايات فذكر الفخذ يقوم مقام الجده لانه اسم  
الجده الاعلى اي في ذلك الفخذ الخاص فنزل منزلة الجده الأدنى وفي ايضاح الاصلاح وفي العجم  
ذكر الصناعة بمنزلة الفخذ لانهم ضيعوا اسماهم والاولى ان يقول بدل الاعلام رفع الاشتراك

مالنا شهادة أولم نشهدهم  
او اشهدناهم وغلطنا ولو  
سئلو افسكنوا قبالت خلاصة  
(شهادة على شهادة اثنين على  
فلانة بنت فلان الفلانية  
وقالوا خبرنا بما يعرفها وجه  
المدعي امرأته لم يعرفها انها  
هي قيل له هات شاهدين  
انها هي فلانة) ولو مقرر  
(ومثله الكتاب الحكيم)  
وهو كتاب القاضي الى  
القاضي لانه كالشهادة على  
الشهادة فالو جاء المدعي  
برجل لم يعرفه كلف اثبات  
انه هو ولو مقرر لاحتمال  
التزوير بجر مدعي  
الاشراك البيان كما بسعده  
قاضيخان (ولو قالا فيهما  
التميمية لم تجز حتى ينسبها  
الى فخذها) كجدها ويكفي  
نسبها الزوج والمقصود  
الاعلام (اشهد على شهادة  
ثم نهاه عنها لم يصح) اي  
نهاه فانه ان يشهد على ذلك  
درر واقره المصنف هنا  
لكنه قدم ترجيح خلاف  
عن الخلاصة (كافرا  
شهدا على شهادة مسلمين  
لكافر على كافر لم تقبل كذا  
شهادتهما على القضاء لكافر  
على كافر وتقبل شهادة رجلا  
على شهادة أبيه وعلى قضا  
أبيه) في الصحيح در  
خلافا لما لم يقط من ظهور

لان الاعلام بأن يعرف غير مراد كاسر وفي البحر عن النزاية وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كشهرة الامام ابي حنيفة يكفي عن ذكر الالب والجد ولو كفى بالتسمية لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام (قوله شهد بزور) والرجال والنساء فيها سواء بجرع عن كافي الحاكم (قوله بأن اقر على نفسه) قال في البحر وقيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره وزاد شيخ الاسلام ان يشهد بموت واحد فيجيء حيا كذا في فتح القدير وبحث فيه الرمل في حاشية البحر واعترض الاقرار صدر الشريعة بأنه قد يعلم بدونه كما اذا شهد بموت زيد او بأن فلانا قتله ثم ظهر زيد حيا او برؤية الهلال فحصى ثلاثون يوما وليس في السماء علة ولم ير الهلال واجاب في العناية بأنه لم يذكره اما لندرتة واما لانه لا يحصى له ان يقول كذبت او ظننت ذلك فهو بمعنى كذبت لاقراره بالشهادة بغير علم وفي اليعقوبية وايضا يمكن ان يحمل قوله لا يعلم الا باقراره على الحصر الاضافي بقرينة قوله لا يعلم بالبينه واجاب ابن الكمال بأن الشهادة بالموت تجوز بالتسامع وكذا بالنسب فيجوز ان يقول رايت قتيلا سمعت الناس يقولون انه عمرو بن زيد واما الشهادة على رؤية الهلال فالامر فيه اوسع اهـ (قوله ولا يمكن اثباته) اي اثبات تزويره اما اثبات اقراره فممكن كما لا يخفى تأمل (قوله وزاد اضربه) قال في البحر ورجع في فتح القدير قولهما وقال انه الحق (قوله ان يسح) السحيم بضم السين وسكون الحاء المهملتين السواد واني كذا في الهامش (قوله اذار آه سياسة) قدم الشارح في آخر باب حداث القذف ما يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة ان الامام يفعلها ولم يقولوا القاضي فظاهمه ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها فليحذر فقال (قوله مصر) قال في الفتح واعلم انه قد قيل ان المسئلة على ثلاثة اوجه ان رجع على سبيل الاصرار مثل ان يقول نعم شهدت في هذه بالزور ولا ارجع عن مثل ذلك فانه يعذر بالضرب بالاتفاق وان رجع على سبيل التوبة لا يعذر اتفاقا وان كان لا يعرف حاله فعلى الاختلاف المذكور وقيل لاختلاف بينهم فجوابه في التائب لان المقصود من التعزير الانذار وقد انزجر بداعي الله تعالى وجوابهما فيمن لم يقب ولا يخالف فيه ابو حنيفة (قوله ابدأ) لان عدالته لا تعتمد مثلا على (قوله تقبل) اي من غير ضرب مرة كما في البحر عن الخلاصة قيل قوله والا قلف وفي الحاشية المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف انه لا تقبل شهادته ابدأ لانه لا تعرف توبته وروى الفقيه ابو جعفر انه تقبل وعابه الاعتماد اهـ وكلام الشارح صريح في ان الرواية الثانية عن ابي يوسف ايضا تأمل

#### باب الرجوع عن الشهادة

(قوله فلو انكرها) اي بعد القضاء (قوله مجلس القاضي) وتوقف صحة الرجوع على القضاء به او بالضمان خلافا لمن استبعده كما نبه عليه في الفتح وفيه ايضا ويتفرع على اشتراط المجلس انه لو اقر شاهد بالرجوع في غير المجلس واشهد على نفسه به وبالتزام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا تصادقا ان لزوم المال عليه كان بهذا الرجوع (قوله لانه فسح) تعليل لاشتراط مجلس القاضي وقوله فسح اي فيخصص بما تختص به الشهادة من مجلس القاضي منحه (قوله وهي) اي التوبة (قوله فلو ادعى) بيان لفائدة

(اشتراط)

شاهد بزور) بأن اقر على نفسه ولم يدع سهوا او غلطا كما حرره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينه لانه من باب النفي (عزوبالتشهير) وعابه الفتوى سراجية وزاد اضربه وجبسه بجمع وفي البحر وظاهر كلامهم ان للقاضي ان يسح وجهه اذار آه سياسة وقيل ان رجع مصرا ضرب اجماعا وان تائبا لم يعزر اجماعا وتفويض مدة توبته لرأى القاضي على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا او مستورا لا تقبل شهادته ابدأ قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتى عني وغيره والله اعلم

#### باب الرجوع عن

#### الشهادة

(هو ان يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو انكرها لا يكون رجوعا) (و) الرجوع (شرطه مجلس القاضي) ولو غير الاول لانه فسح او توبة وهي بحسب الجناية كما قال عليه الصلاة والسلام السر بالسر والعناية بالعناية (فلو ادعى) المشهود عليه (رجوعهما

عند غيره وبزهن) او اراد

يمينهما (لا يقبل) لفساد  
الدعوى بخلاف ما لو  
ادعى وقوعه عند قاض  
وتضمنه اياها ملتقى او  
برهن انهما اقرا برجوعهما  
عند غير القاضى قبل وجعل  
انشاء للحال ابن مالك (فان  
رجعا قبل الحكم به سقطت  
ولا ضمان) وعزروا عن  
بعضها لانه فسق نفسه جامع  
الفصولين (وبعد لم يفسخ)  
الحكم (مطلقا) لترجيحه  
بالقضاء (بخلاف ظهور  
الشاهد عند او محدودا في  
قذف) فان القضاء يبطل  
ويرد ما اخذ وتازم الدية لو  
قصاصا ولا يضمن الشهود  
للممر ان الحاكم اذا اخطأ  
فالغرم على المقتضى له شرح  
تكملة (وضمن ما اتلفاه  
للمشهود عليا) لتسبيهما  
تعمدا مع تعذر تضمين المباشر  
لانه كالمجأ الى القضاء  
(قبض المدعى المال اولابه  
يفنى) بحروزية وخلاصة  
وخزاة المفتين وقيد  
في الوقاية والكثرة والدرر  
والملتقى بما اذا قبض المال  
لعدم الاتفاق قبله وقيل  
ان المال عينا فكالاول وان  
دينا فكالثاني واقره  
القهيستاني (والعبرة فيه لمن  
بقى) من الشهود (لان

اشتراط مجلس القاضى (قوله عند غيره) أى عند غير القاضى ولو شرطيا كفى المحيط (قوله  
لا يقبل) أى ولا يستحلف (قوله لفساد الدعوى) أى لان مجلس القاضى شرط للرجوع فكان  
مدعىا رجوعا باطلا والبيئة أو طلب اليمين انما يكون بعد الدعوى الصحيحة (قوله وتضمنه)  
اى القاضى اى حكمه عليهما بالضمان (قوله سقطت) أى الشهادة فلا يقضى القاضى بها  
لتعارض الخبرين بلا مرجح للاول (قوله وعزروا) قال في الفتح قالوا يعزروا الشهود سواء رجعوا  
قبل القضاء او بعده ولا يخلو عن نظر لان الرجوع ظاهر في انه توبة عن تعمد الزوران لعدمه  
او السهو والمعجزة ان كان اخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع بها وليس فيه حد  
مقدر اه واجاب في البحر بان رجوعه قبل القضاء قد يكون لقصد اتلاف الحق او كون  
المشهود عليه غره بمال لا مذكرة وبعد القضاء قد يكون لظنه بجعله انه اتلاف على المشهود له  
مع انه اتلاف للماله بالغرامة (قوله عن بعضهما) كالمشهدا بدار وبناهما او باتان ولدها ثم رجعا  
في البناء والولد لم يقض بالاصل منح (قوله مطلقا) قال في المنح وقولى مطلقا يشمل ما اذا كان  
الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد في العدالة او دونه او افضل منه وهكذا اطلق في اكثر  
الكتب متونا وشروحا وفتاوى وفي المحيط يصح رجوعه لو حاله بعد الرجوع افضل منه وقت  
الشهادة في العدالة والا لا ويعزروا في البحر ونقل في الفتح انه قول ابى خيفة او لا وهو قول  
شيخه حماد ثم رجعا الى قولهما وعليه استقرار المذهب وعزاه في البحر ايضا الى كافي الحاكم (قوله  
لترجيحه) الاولى لترجيحها (قوله ويرد ما اخذ) اى الى المقتضى عليه بجر (قوله اذا اخذ)  
وهنا اخطأ بعدم الفحص عن حال الشهود (قوله وضمن ما اتلفاه) اعلم ان تضمين الشاهد لم  
ينحصر في رجوعه مثل ما اذا ذكر شيئا لازما للقضاء ثم ظهر بخلافه كما اوضحه في لسان الحكم  
واشار اليه في البحر فراجعهما وذكر في البحر ما يسقط به ضمان الشاهد ويؤخذ من قوله اتلفاه  
انه لو لم يضاف التالف اليهما لا يضمنان كالمشهدا بنسب قبل الموت فمات المشهود عليه ورث  
المشهود له المال من المشهود عليه ثم رجعا لم يضمننا لانه ورث بالموت وذلك لان استحقاق  
الوارث المال بالنسب والموت والاستحقاق يضاف الى آخرهما وجودا فيضاف للموت ذكره  
الزيلي في اقرار المريض سائحاني عن المقدسي قلت وفي البحر عن العتابة شهدوا على انه  
أبرأه من الدين ثم مات الغريم مفلسا ثم رجعا لم يضمننا للطالب لانه توى ما عليه بالافلاس اه  
(قوله لتسبيهما) قال في البحر وفي اجابته صرف الناس عن تقلده وتعذر استيفائه من المدعى  
لان الحكم ماض فاعتبر التسبب اه كذا في الهامش (قوله لانه كالمجأ) اى القاضى (قوله  
وقيد الخ) اى وكذا في الهداية والمختار والاصلاح ومواهب الرحمن وجزم به في الجوهره  
وصاحب الجمع وانت على علم بان اقتصار ارباب المتون على قول ترجيح له وما في المتون مقدم  
على ما في الشروح فيقدم على ما في الفتاوى بالاولى وما كان ينبغي للمصنف مخالفة عامة المتون  
وما نقله في البحر عن الخلاصة ان ما في الفتاوى هو قول الامام الاخير لنا فيه كلام وكأنه هو  
الذى غرم المصنف (قوله فكالاول) أى يضمينه الشهود مطلقا قبضها المشهود له او لان العين  
يزول ملك المشهود عليه عنها بالقضاء وفي الدين لا يزول ملكه حتى يقبضه (قوله فكالثاني) أى  
لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون ولو بعده يضمنون (قوله ضمن النصف) اذ يشهد كل

رجع فان رجعا احدهما ضمن المصنف وان رجعا احدهما ثلاثة

منهما يقوم نصف الحجة فيبقاء احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الراجع ضمان ما لم تبقى الحجة فيه وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى ببقاء بعض العلة كابتداء الحول لا ينعقد على بعض النصاب ويبقى منعقدا ببقاء بعض النصاب منح (قوله لم يضمن) اى الراجع (قوله ضمنا النصف) وفي المقدس فان قيل ينبغي ان يضمن الراجع الثاني فقط لان التلف اضيف اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظهر اثره لما منع وهو من يبق فاذا رجع الثاني ظهر ان التلف بهما قول تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد على حد الرجم خمسة فرجع الخامس لاضمان وان رجع الرابع ضمنا الربع وان رجع ثالث يضمن الربع فقوله يضمن الثالث الربع مخالف لما هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة ان الخامس والرابع والثالث يضمنون النصف اثلاثا فا في المحيط اما غلط او ضعيف او غير مشهور واذا شهد اربعة على شخص باربع مائة درهم وقضى بها فرجع احدهم عن مائة وآخر عن تلك المائة ومائة اخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة اخرى فعلى الراجعين خمسون اثلاثا لان الاول لم يرجع الا عن مائة فبقى شاهدا بثلاثمائة والرابع الذى لم يرجع شاهدا بالثلاثمائة كما هو شاهد بالمائة الرابعة ايضا فوجد نصاب الشهادة في الثلاثمائة فلا ضمان فيها واما المائة الرابعة لما بقى الرابع شاهدا بها ورجع البقية تنصفت لان العبرة لمن بقى فيضمنون نصفها وهو الخمسون اثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة اربعا يعنى المائة التى اتفقوا على الرجوع عنها وغير الاول يضمن الخمسين التى اتفقوا على الرجوع عنها اثلاثا ووجه عدم ضمان المائتين والخمسين ان الاول بقى شاهدا بثلاثمائة والثالث بقى شاهدا بمائتين فالمائتان تم عليها النصاب وبقى على الثالثة شاهدا واحدا لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصفت فضمنوا الخمسين اثلاثا سائحي وقوله والثالث بقى شاهدا لعله والثاني والمسئلة مذكورة في البحر عن المحيط موجهة بعبارة اخرى فراجع (قوله ضمنت الربع) اذ بقى على الشهادة من يبقى به ثلاثة الارباع منح (قوله فان رجعوا) اى رجع الكل من الرجل والنساء (قوله بالاسداس) السدس على الرجل وخسة الاسداس على النسوة لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد (قوله فقط) لانهن وان كثرن بمنزلة رجل واحد (قوله ولا يضمن راجع الخ) هذه المسئلة على ستة اوجه لانها اما ان يشهدا بمهر المثل او بازيد او بانقص وعلى كل فالمدعى اما هو او هو ولا ضمان الا في صورة ما اذا شهدا عليه بازيد ولو قال المصنف بعد قوله ضمناها للزوج كفى المنح لأفاد جميع الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهوما ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه ايضا ان يقول وان باقل ويحذف ولو شهدا باصل النكاح لايهامه ان الشهادة في الاول ليست على اصله وعلى كل فقول الشارح أو أقل تكرار كما لا يخفى قال الحلبي فلو قال المان ويضمن الزيادة بالرجوع من شهد على الزوج بالنكاح باكثر من مهر المثل لاستوفى الستة واحدا منطوقا وخسة مفهوما ثم ظهر لى ان المصنف اظهر ما خفى واخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم الضمان في الشهادة بمهر المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالاقل وصرح بضمان الزيادة وهذا كله لو هى المدعية كما نبه عليه الشارح وأشار به الى ان ما بعده فيما لو كان هو المدعى فذكر المصنف بعده انه لا ضمان

لم يضمن وان رجع آخر  
ضمنا النصف وان رجعت  
امراة من رجل وامرأتين  
ضمنت الربع وان رجعتا  
فالنصف وان رجع ثمان  
نسوة من رجل وعشر  
نسوة لم يضمن فان رجعت  
اخرى ضمن (التسع  
ربعه) لبقاء ثلاثة ارباع  
النصاب (فان رجعوا فالغرم  
بالاسداس) وقالوا عاين  
النصف كالأربعين فقط  
(ولا يضمن راجع في النكاح  
شهد بمهر مثلها) او اقل  
اذ الاتلاف بعوض كلا  
اتلاف (وان زاد عليه  
ضمناها) لو هى المدعية وهو  
المنكر عزى زاده (ولو  
شهدا باصل النكاح باقل  
من مهر مثلها فلا ضمان)

على المعتمد لتعذر المائلة بين البضع ٥٥١ والمال (بمخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر او بعضه ثم رجعا)

ضمننا لها لاتلافهما المهر  
(وضمننا في البيع والشراء  
مانقص عن قيمة المبيع)  
لو الشهادة على البائع  
(او زاد) لو الشهادة على  
المشتري للاتلاف بلا  
عوض ولو شهدا بالبيع  
وبنقد الثمن فلو في شهادة  
واحدة ضمننا القيمة ولو  
في شهادتين ضمننا الثمن  
عيني (ولو شهدا على  
البائع بالبيع بالفين الى  
سنة وقيمتها الف فان شاء  
ضمن الشهود قيمته حالا  
وان شاء أخذ المشتري الى  
سنة واياما اختار برئ  
الآخر) وتماه في خزانة  
المفتين (وفي الطلاق  
قبل وطء وخاوة ضمننا  
نصف المثل) المسمى  
(او المتعة) ان لم يسم (ولو  
شهدا انه طلقها ثلاثا  
وآخر ان طلقها واحدة  
قبل الدخول ثم رجعا  
فضمن نصف المهر على  
شهود الثلاث لا غير)  
للحرمة الغايظة (ولو بعد  
وطء او خاوة فلا ضمان)  
ولو شهدا بالطلاق قبل  
الدخول وآخران بالدخول  
ثم رجعا ضمن شهود  
الدخول ثلاثة ارباع  
المهر وشهود الطلاق ربعه

لو شهدا باقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بمهر المثل او اكثر للعلم انه لا ضمان بالاولى لان الكلام فيما اذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارح كما صرح بالاقل في الاول اعتمادا على ظهور المراد فتنبه (قوله على المعتمد) خلافا لما في المنظومة النسفية وشرحها وتبعهما صاحب الجمع حيث ذكروا انها يضمنان عندهما خلافا لابن يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشروحا هو المعروف ولم يتقوا سواء وهو المذكور في الاصول كالمبسوط وشرح الطحاوي والذخيرة وغيرها وانما نقلوا فيها خلاف الشافعي فلو كان لهم شعور بالمخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يستغلوا بنقل خلاف الشافعي (قوله ولو شهدا بالبيع) قال العيني فان شهدا بالبيع بالف مثلا فقضى به القاضي ثم شهدا عليه بهذا القضاء بقبض الثمن فقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن وان كان اقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة ايضا مع ذلك وان شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن جملة واحدة فقضى به ثم رجعا عن شهادتهما تجب عليهما القيمة فقطح ولا يظهر تفاوت بين المسألتين في الحكم بالضمان لانه فيهما يضمن القيمة لانه في الاولى ان كان الثمن مثل القيمة فيها وان كان اقل منها يضمنان الزيادة ايضا اهـ (قوله ضمننا القيمة) لان المقضى به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بالحباب الثمن لاقرانه بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالايفاء ولذا قلنا لو شهدا انه باع من هذا عبده واقاله بشهادة واحدة لا يقضى بالبيع لمقارنته ما يوجب انفساخه وهو القضاء بالاقالة فتصح وقوله ضمننا الثمن لان القضاء بالثمن لا يقارنه ما يسقطه لانهما لم يشهدا بالايفاء بل شهدا به بعد ذلك واذا صار الثمن مقتضيا به ضمنناه برجوعهما فتصح زاد الزيلعي وان كان الثمن اقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة ايضا مع ذلك لانهما اتلفا عليه هذا القدر بشهادتهما الاولى اهـ (قوله وتماه في خزانة المفتين) عبارتها كافي المنع فان اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضا أو تقايلا رجعا على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد بقضاء فالضمان على الشهود بحاله وان أديا رجعا بما أديا اهـ (قوله ضمننا نصف المال المسمى أو المتعة اسخ) لانهما أكداضانا على شرف السقوط الاترى انها او طواعيت ابن الزوج او ارتدت سقط المهر أصلا منح (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة لانه لا يقيد لان حكم الواحدة حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غليظة منح (قوله فلا ضمان) لتأكد المهر بالدخول فلم يقررا عليه ما كان على شرف السقوط ح (قوله ضمن شهود الدخول اسخ) لانهم قرروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط وهذا يقتضي ان يضمننا جميعه لكن شهود الطلاق قبل الدخول قرروا عليه نصف المهر وقد كان على شرف السقوط وقد اختص الفريق الاول بضمن نصف وتنازع مع الفريق الثاني في ضمان النصف الآخر فيقسم عليهما فيصيب الاول ثلاثة ارباع والثاني ربع ح كذا في الهامش (قوله اختيار) علله بان الفريقين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربه وانفرد شهود الدخول بالنصف فينفردون بضمانه اهـ قتال وفي البحر عن المحيط ولورجع شاهدا بالطلاق لا ضمان عليهما لانهما أوجبا نصف المهر وشاهدا الدخول لا غير يجب عليهما نصف المهر لانه ثبت بشهادة

اختيار (ولو شهدا بنقد فرجعا ضمننا القيمة) لولاه (مالمقا) ولومه رين



لأنه ضمان اتلاف (والولاء للمعتق) لعدم تحول العتق اليهما بالضمان فلا يحول الولاء هداية (وفي التدبير ضمنا ما تقتضيه) وهو ثلث قيمته ولومات المولى عتق من الثلث ولزمهما بقية قيمته وتماه في البحر (وفي الكتابة يضمنان قيمته) كلاهما وإن شاء اتبع المكاتب (ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليهما) و ٥٥٢ تصدقا بالفضل والولاء لمولاه ولو عجز

شهود الطلاق نصف المهر وتلف بشاهدي الدخول نصف المهر وإن رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهدي الطلاق شيء ويجب على شاهدي الدخول الربع اه (قوله) لأنه ضمان اتلاف (بخلاف ضمان الاعتاق لأنه لم يتلف إلا ملكه ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع صالة ومواساة له (قوله) بقية قيمته) فإن لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثه وضمن الشاهدان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجع به على العبد فإن عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما بحر (قوله) يضمنان قيمته) والفرق بينهما بالكتابة حالاً بين المولى وبين مالية العبد بشهادتهما خاصين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فإنه لا يحول بل تنقص ماليتة فتع (قوله) على الشهود) قال في البحر بعد نقله ذلك عن المحيط وبه علم أن ما في فتح القدير من أن الولاء للذين شهدوا عليه بالكتابة سهو اه (قوله) وورثاه) أي المشهود عليه لو كانا وارثين له (قوله) لا شهود الاصل الخ) قال المصنف في وجهه لأنهم أنكروا أي شهود الاصل السبب وهو الاشهاد وذلك لا يبطل القضاء لأنه خبر يحتل الصدق والكذب فصار كرجوع الشاهد بعد القضاء لا ينقض به الشهادة لهذا بخلاف ما إذا أنكروا الاشهاد قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفرعين كما إذا رجعوا قبله فتع (قوله) فلا ضمان) لأنهم ما رجعوا عن شهادتهم إنما شهدوا على غيرهم بالرجوع منح (قوله) وضمن المزكون) قال في البحر وأطلق ضمانهم فشمل الدية لو زكوا وشهود الزنا فرجهم فإذا الشهود عبيد أو مجوس قالدية على المزكين عنده (قوله) بكونهم عبيدا) بأن قالوا علمنا أنهم عبيد ومع ذلك زكيناهم وقيل الخلاف فيما إذا أخبر المزكون بالحرية بأن قالوا هم أحرار أما إذا قالوا هم عدول فبانوا عبيدا لا يضمنون أجماعاً لأن العبد قد يكون عدلاً جوهرة (قوله) أمامع الخطأ) بأن قال أخطأت في التزكية (قوله) وضمن شهود التعليق) قال في البحر لأنهم شهود العلة إذا التفت يحصل بسببه وهو الاعتاق والتطبيق وهم أثبتوه وأطاقه فشمل تعليق العتق والطلاق فيضمن في الاول القيمة وفي الثاني نصف المهر إن كان قبل الدخول كذا في الهامش (قوله) والشرط) اعلم أن الشرط عند الأصوليين ما يتوقف عليه الوجود وليس بمؤثر في الحكم ولا مفض إليه والعلة هي المؤثرة في الحكم والسبب هو المفضي إلى الحكم بلا تأثير والعلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفاً عليه وبهذا ظهر أن الاحصان شرط كما ذكر الأكثر لتوقف وجوب الحد عليه منح كذا في الهامش (قوله) شاهداً الايقاع) قال في منية المفتي شهدا على أنه أمر امرأته أن تطلق نفسها وآخران أنها طلقت نفسها وذلك قبل الدخول ثم رجعا فالضمان على شهود الطلاق لأنهما أثبتا السبب والتفويض شرط كونه سبباً بحر كذا في الهامش (قوله) لا التفويض) أي تفويض الطلاق إلى المرأة أو تفويض العتق إلى

عادله وورد قيمته على الشهود (وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتهما) بأن تقوم قلة وام ولد لوجاز بيعها فيضمنان ما بينهما (فإن مات المولى عتقت وضمنا) بقية (قيمتها) أمة (للورثة) وتماه في العيني (وفي القصاص الدية) في مال الشاهدين وورثاه (ولم يقتصا) لعدم المباشرة ولو شهدا بالعفو لم يضمنا لأن القصاص ليس بمال اختيار (وضمن شهود الفرع رجوعهم) لاضافة التلف إليهم (لاشهود الاصل بقولهم) بعد القضاء (لم تشهد الفروع على شهادتنا أو اشهدناهم وغلطنا) وكذا لو قالوا رجعنا عنها لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم (ولا اعتبار بقول الفروع) بعد الحكم (كذب الاصول أو غلطوا) فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفرع فقط (وضمن المزكون) ولو الدية (بالرجوع) عن التزكية

(مع علمهم بكونهم عبيدا) خلافاً لهما (أما مع الخطأ فلا) أجماعاً بحر (وضمن شهود التعليق) قيمة القن (العبد) ونصف المهر لو قبل الدخول (لاشهود الاحصان) لأنه شرط بخلاف التزكية لأنها علة (والشرط) ولو وحدهم على الصحيح عني قال وضمن شاهداً الايقاع لا التفويض لأنه علة والتفويض سبب انتهى



العبد وشهد آخران أنها طلقت وان العبد عتق الخ شمني مدني

### كتاب الوكالة

(قوله التوكيل صحيح) لم يذكر ما يصير به وكيلًا ولا الفرق بين الوكيل والرسول وحررته في بيوع تنقيح الحامدية قال مجرد هذه الحواشي ذكر المؤلف رحمه الله في الحامدية في الخيارات سؤالًا طويلًا وذيله بالفرق وهما أن ذكر السؤال من أصله تيممًا للفائدة قال رحمه الله سئل في رجل اشترى من آخر نصف اغنام معلومة ولم يرها ووكل زيدًا بقبضها ورآها زيد ويزعم الرجل ان له خيار الرؤية اذا رآها وان رآها وكيله بالقبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية الموكل الجواب نعم وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لرؤية رسول المشتري تنوير من خيار الرؤية ونظر الركيل بالقبض أي قبض المبيع مسقط عند أبي خنيفة خيار رؤية الموكل كالوكيل بالشراء يعني كأن نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالوا هو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد بالوكيل بالقبض لأنه لو وكل رجلًا بالرؤية لا تكون رؤيته كروية الموكل اتفاقًا كذا في الحاشية الخ ما ذكره الشارح ابن مالك والمسئلة في المتن واطال فيها في البحر فراجعه وصورة التوكيل بالقبض كن وكيلًا عن قبض ما اشترته وما رأته كذا في الدرر أقول ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قيل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيلًا في قبض المبيع او وكلتك بقبضه وصورة الرسول ان يقول كن رسولًا عن قبضه او أرسلتك لقبضه او قل لفلان ان يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بان قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكتبت فيما علقته عليه ان قوله وفي الفوائد الخ لا ينبغي ما قبله لان الاول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا بد له من اضافة العقد الى مرسله لما مر عن الدرر من انه معبر وسفير بخلاف الوكيل فانه لا يضيف العقد الى الموكل الا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل فيها كالرسول حتى لو اضاف النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل وكيلًا والرسول رسولًا وحاصله انه يصير وكيلًا بالفاظ الوكالة ويصير رسولًا بالفاظ الرسالة وبالامر لكن صرح في البدائع ان افعلك كذا وأذنت لك ان تفعل كذا توكيل ويؤيده ما في الولوالجية دفعه له ألفا وقال اشترى بها أوبع أو قال اشترى بها أوبع ولم يقل لي كان توكيلًا وكذا اشترى بهذا الألف جارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى هذه الجارية بألف درهم كان مشورة والشراء للمأمور الا اذا زاد على ان أعطيك لاجل شرائك درهما لان اشتراط الاجر له يدل على الانابة اه وأفاد انه ليس كل امر توكيلًا بل لا بد مما يفيد كون فعل المأمور بطريق النية عن الأمر فيحفظ اه هذا جميع ما كتبه نقلته وبالله التوفيق (قوله ووكيل عليه الصلاة والسلام الخ) رواه أبو داود بسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم وقال لا نعرفه الا من هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم الا ان هذا داخل في الارسال عندنا فيصدق

### كتاب الوكالة

مناسيته ان كلامه من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره ( التوكيل صحيح ) بالكتاب والسنة قال تعالى فابعثوا احداكم بورككم ووكيل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام بشراء فضيحة وعاليه الاجماع وهو خاص وعام

قول المصنف أي صاحب الهداية صح إذا كان حبيب اماماً ثقة فتصح (قوله) كانت وكيل في كل شيء (قوله) نقل في الشربلالية وغيرها عن قاضيخان لوقال لغيره أنت وكيل في كل شيء أو قال أنت وكيل بكل قليل وكثير يكون وكيلاً بحفظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكيل في كل شيء جائز أمرك يصير وكيلاً في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلفوا في طلاق وعناق ووقف فقيل يملك ذلك لاطلاق تعميم اللفظ وقيل لا يملك ذلك إلا إذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث اه وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقاً ولاحقاً فتدبر ولا بن نجيم رسالة سماها (المسئلة الخاصة في الوكالة العامة) ذكر فيها ما في الحائنية وما في فتاوى أبي جعفر ثم قال وفي البرازية أنت وكيل في كل شيء جائز أمرك ملك الحفظ والبيع والشراء ويملك الهبة والصدقة حتى إذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الإمام تخصيصه بالمعاضات ولا يلحق العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طلقت امرأتك ووهبت ووقفت أرضك في الأصح لا يجوز اه وفي الذخيرة أنه توكل بالمعاضات لا بالاعتاق والهبات وبه يفتى اه وفي الخلاصة كما في البرازية والحاصل أن الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء إلا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المفتي به وينبغي أن لا يملك الأبراء والحط عن المدينين لأنهما من قبيل التبرع فدخلتا تحت قول البرازي أنه لا يملك التبرع وظاهره أنه يملك التصرف في مرة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فانهما بالنظر إلى ابتداء تبرع فإن القرض عارية ابتداء معاوضة انتهاء والهبة بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهاء وينبغي أن لا يملكهما الوكيل بالتوكيل العام لأنه لا يملكهما إلا من يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبته بشرط العوض وإن كانت معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم أنه يملك قبض الدين واقتضائه وإيفاءه والدعوى بمحقوق الموكل وسماح الدعوى بمحقوق الموكل والاقارير على الموكل بالديون ولا يختص بمجلس القاضي لأن ذلك في الوكيل بالخصومة لا في العام \* فإن قلت لو وكله بصيغة وكلتك وكالة مطابقة عامة فهل يتناول الطلاق والعتاق والتبرعات \* قلت لم أره صريحاً والظاهر أنه لا يملكها على المفتي به لأن من الألفاظ ما صرح قاضيخان وغيره بأنه توكل عام ومع ذلك قالوا بعدمه اه ما ذكره ابن نجيم في رسالته ملخصاً وقد ساقها الفتال في حاشيته برمتها (قوله) وفي الشربلالية) عبارتها نقلاً عن الحائنية وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع أموري وأفتتكم مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البيعات والانكحة وفي الوجه الأول إذا لم تكن عامة ينظر أن كان الرجل يختلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وإن كان الرجل تاجراً تجارة معروفة تنصرف إليها اه وبه يعلم ما في كلام الشارح إذ صورة البطلان ليست في قوله أنت وكيل في كل شيء كما ينبغي عليه الشارح هذه العبارات بل في غيرها وهي وكلتك في جميع أموري الخ إلا أن يقال هما سواء في عدم العموم ولكن معنى كلامه على أن ما ذكره عام ولكنك قد علمت ما فيه مما تقدمناه سابقاً أن ما ذكره ليس مما الكلام فيه اه (قوله) فالوجهي كمال وقال وكلتك بما لي منح (قوله) نظراً إلى أصل التصرف الخ) جواب عما يرد على هذا الشرط وهو

كانت وكيل في كل شيء  
عم الكل حتى الطلاق  
قال الشهيد وبه يفتى  
وخصه أبو الليث بغير  
طلاق وعناق ووقف  
واعتمده في الأشباه وخصه  
قاضيخان بالمعاضات فلا  
يلحق العتق والتبرعات وهو  
المذهب كما في تنوير البصائر  
وزواهر الجواهر وسيجي  
أن به يفتى واعتمده في  
الملتقط فقال وأما الهبات  
والعتاق فلا يكون وكيلاً  
عند أبي حنيفة خلافاً لمحمد  
وفي الشربلالية ولو لم  
يكن له وكل صناعة معروفة  
فالوكالة باطلة (وهو إقامة  
الغير مقام نفسه) ترفها  
أو عجزاً (في تصرف جائز  
معلوم) فالوجهي ثبت  
الأدنى وهو الحفظ (بمن  
يملكه) أي التصرف نظراً  
إلى أصل التصرف وإن  
امتنع في بعض الأشباه  
بعارض النهي ابن كمال

(فلا يصح توكيل مجنون وصي لا يعقل ٥٥٥ معالفا وصي يعقل ١) تصرف ضار (نحو طلاق وعناق وهدية

وصدقة وصح بما ينفعه)  
بلا اذن وليه (كقبول  
هبة و) صح (بما تردد  
بين ضرر ونفع كبيع  
واجارة ان مأذونا والا  
توقف على اجازة وليه)  
كما لو باشره بنفسه (ولا  
يصح توكيل عبد محجوز  
وصح لو مأذونا او مكاتب  
وتوقف توكيل مرتد فان  
اسلم نفذ وان مات او لحق  
او قتل لا خلافا لهما و)  
صح (توكيل مسلم ذميا  
بيع خمر او خنزير)  
وشرائهما كما مر في البيع  
الفاسد (ومحرم حلالا  
لا يبيع صيد وان امتنع  
عنه الموكل لعارض) النهي  
كما قدمنا فنبه ثم ذكر  
شرط التوكيل فقال (اذا  
كان الوكيل يعقل العقد  
ولو صديقا او عبدا محجوزا)  
لا يخفى ان الكلام الآن  
في صحة الوكالة لا في صحة البيع  
الوكيل فلذا لم يقل ويقصده  
تبعا لا لكثر ثم ذكر ضابط  
الموكل فيه فقال (بكل  
ما يباشره) الموكل (بنفسه)  
لنفسه فشمل الخصومة  
فلذا قال (فصح بخصومة  
في حقوق العباد برضا  
الخصم) وجوزاه بلارضاء  
وبه قالت الثلاثة وعليه

توكيل المسلم ذميا ببيع خمر او خنزير وتوكيل المحرم حلالا ببيع الصيد لانه صحيح عنده ولا  
يملكه الموكل س (قوله فلا يصح توكيل مجنون) مصدر مضاف للفاعل (قوله بتصرف)  
متعلق بتوكيل (قوله ان مأذونا) اي ان كان الصبي الموكل مأذونا (قوله توكيل عبد) مضاف  
لفاعله (قوله توكيل مرتد) بخلاف توكيله عن غيره كما سنبذ كره (قوله وان امتنع عنه الموكل الخ)  
ومثله ما لو اشترى عبدا شرا فاسدا واعتقه قبل قبضه لا يصح ولو امره بالبائع باعتاقه يصح لانه  
يصير قابضا اقتضاء كإقدمه في البيع الفاسد (قوله فنبه) اشار به الى انه لا تنافي بين كلاميه  
كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف اي ذكر شرط الموكل به والموكل ثم ذكر الخ  
تأمل (قوله يعقل العقد) اي يعقل ان البيع سالب للمبيع جالب للثمن وان الشراء بالعكس ح  
وفي البحر وما يرجع الى الوكيل فالعقل فلا يصح توكيل مجنون وصي لا يعقل لا الباطل والحرية  
وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف مذكور العلم للوكيل بالتوكيل فلو وكله  
ولم يعلم فتصرف توقف على اجازة الموكل او الوكيل بمذعله اه (قوله ولو صديقا) قال في جامع  
احكام الصغار وان كان الصبي مأذونا في التجارة فصار وكيفا بالبيع بمن حال او مؤجل فباع  
جاز ببيعهم ولزمته العهدة وان كان وكيفا بالشراء فان كان بمن مؤجل لا تنزله العهدة قياسا  
واستحسانا وتكون العهدة على الأمر حتى ان البائع يطالب الأمر بآمن دون الصبي وان  
وكله بالشراء بمن حال فالقياس ان لا تنزله العهدة وفي الاستحسان تنزله اه فقال وتماه في  
البحر في شرح قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ فراجع (قوله محجوزا) صفة  
للصبي والعبد كذا في الهامش (قوله فلذا لم يقل ويقصده) اي البيع احتراز عن بيع الهازل  
والمكره كذا كره صاحب الهداية كذا في الهامش (قوله تبعا لا لكثر) اي حال كونه تابعا في عدم  
القول للكثرة وذكره صاحب الهداية محترا به عن بيع الهازل والمكره ح (قوله ثم ذكر  
ضابط الموكل فيه) اي ما ذكره المصنف ضابط لاحد فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع الخمر ويملك  
توكيل الذي به لان ابطال القواعد بابطال الطرد لا العكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي  
مسلم ببيع خمره وهو يملك لانه يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصديق الضابط لانه لم يقل كل  
عقد يملكه يملك توكيل كل احده بل التوصل به في الجملة وتماه في البحر (قوله بكل) متعلق  
بقول الماتن اول الباب التوكيل صحيح لنفسه اخرج الوكيل فانه لا يوكل مع انه يباشر بنفسه  
(قوله فشمل الخصومة) تفريع على قوله بكل ما يباشره وهو أولى من قول الكثر بكل ما يعقد  
لشموله العقد وغيره كافي البحر اي كالمخصومة والقبض (قوله فصح بخصومة) شمل بعضا معينا  
وجميعها كافي البحر وفيه عن منية المفق ولو وكله في الخصومة له لاعليه فله اثبات ماله موكل  
فلو أراد المدعى عليه الدفع لم تسمع قال فالخاصل انها تخصص بتخصيص الموكل وتعمم بتعميمه  
وفي البرازية ولو وكله بكل حق هو له وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاصم به والخاصم فيه  
جاز اه وتماه فيه (قوله برضا الخصم) شمل الطالب والمطلوب بحر (قوله وجوزاه  
الخ) قال في الهداية لا خلاف في الجواز اما الخلاف في اللزوم يعني هل ترد الوكالة بردا لخصم  
عند أبي حنيفة نعم وعندهما لا ويجوز هرة (قوله وعليه فتوى أبي الليث) أفتى الرملي بقول  
الامام الذي عليه المتون واختاره غير واحد (قوله تفويضا للاحكام) بحث فيه في البرازية فانظر

فتوى أبي الليث وغيره واختاره العتابي وجهه في النهاية والختار للفتوى تفويضا للاحكام دبر

(الا ان يكون) الموكل (مريضاً) لا يمكنه حضور مجلس الحكم ٥٥٦ بقديمه ابن كمال (او غائباً مدة سفر

او مريداً) ويكفي قوله  
انا اريد السفر ابن كمال  
(او مخدرة) لم تخالط  
الرجال كما مر (او حائضاً)  
او نفساً (والحكم بالمسجد)  
اذا لم يرض الطالب بالتأخير  
بحر (او محبوساً من غير  
حاكم) هذه (الخصومة  
قلوبه فليس بعذر بزانية  
بجنا) (ولا يحسن الدعوى)  
خاتية (لا) يكون من  
الاعذار (ان كان) الموكل  
شريفاً خاصاً من دونه  
بل الشريف وغيره سواء  
بحر (وله الرجوع عن  
الرضا قبل سماع الحاكم  
الدعوى) لا بعده فتية (ولو  
اختلفا في كونها مخدرة  
ان من بنات الاشراف  
فالقول لها مطلقاً) ولو  
ثيباً فیرسل امينه ليحلفها  
مع شاهدين بحر واقره  
المصنف (وان من الاوساط  
فالقول لها لو بكر وان)  
هي (من الاسافل فلا  
في الوجهين) عملاً بالظاهر  
بزانية (و) صح (بايفائها  
و) كذا (استيفائها) الا  
في حدود (بقيته موكله  
عن المجلس ملتقى) (وحقوق  
عقد لا بد من اضافته) اي  
اي ذلك العقد (الى الوكيل  
كيسع واجازة وصلح عن  
اقرار يتعلق به) مادام حياً ولو غائباً ابن مالك

ما في البحر وفي الزيلعي اي ان القاضي اذا علم من الخصم التعت في الالباء عن قبول التوكيل  
لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار لخصمه لا يقبل منه التوكيل الا برضا اه  
(قوله لا يمكنه حضور مجلس الحكم) وان قدر على الحضور على ظهر الدابة او ظهر انسان فان  
ازداد مرضه بذلك لزم توكيله فان لم يزد قيل على الخلاف والصحيح لزومه كذا في البرازية بحر  
(قوله ويكفي قوله انا اريد السفر) قال في البحر وفي المحيط وارادة السفر امر باطني فلا بد من  
دليلها وهو اما تصديق الخصم بها او القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله اني اريد السفر لكن  
القاضي ينظر في حاله وفي عذته فانه لا يخفى هيئة من يسافر كذا ذكره الشارح وفي البرازية وان  
قال اخرج بالقافلة الغلانية سألهم عنه كافي فسخ الاجارة وفي خزانة المفتين وان كذبه الخصم  
في ارادته السفر يحلفه القاضي بالله انك تريد السفر اه (قوله اذا لم يرض الطالب) قال في  
الجوهرة ان كانت هي طالبة قبل منها التوكيل بغير رضا الخصم وان كانت مطلوبة ان اخرها  
الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه  
لا عذر لها الى التوكيل اه (قوله بزانية بجنا) عبارتها وكونه محبوساً من الاعذار يازمه  
توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوساً له ان يشهد على شهادته قال القاضي ان في سجن  
القاضي لا يكون عذراً لانه يخرج حتى يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن ان يقال في الدعوى ايضاً  
كذلك بأن يجيب عن الدعوى ثم يعاد اه قلت ولا يخفى انه مفهوم عبارة المصنف وهي ليست  
من عنده بل واقعة في كلام غيره والمفاهيم خجة بل صرح به في الفتح حيث قال ولو كان الموكل  
محبوساً فعلى وجهين ان كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بلا رضاه لان القاضي  
يخرجه من السجن ليخاصم ثم يعيده وان كان في حبس الوالي ولا يمكنه الوالي من الخروج  
للخصومة يقبل منه التوكيل اه (قوله وله) اي المدعى عليه (قوله فيرسل امينه) اي  
القاضي (قوله فالقول لها) اي اذا وجب عليها يمين (قوله في الوجهين) اي فيها اذا كانت بكراً  
او ثيباً (قوله وصح بايفائها) اي حقوق العباد اي يصح التوكيل بايفاء جميع الحقوق  
واستيفائها الا في الحدود والقصاص لان كلا منهما يباشره بنفسه فيملك التوكيل به بخلاف  
الحدود والقصاص فانها تندري بالشبهات والمراد بالايفاء هنا دفع ماعليه والاستيفاء القبض  
منع (قوله الا في حدود وقود) استثناء من قوله وبايفائها واستيفائها وقوله ببقية موكله قيد  
للثاني فقط كما نبه عليه في البحر وقوله قبله باستيفائها اي وكذا باثباتها بالبينه عند الامام  
ابن حنيفة خلافاً لابن يوسف ولم يصرح به هنا لاسخوله في قوله فصيح بخصومة كما في البحر (قوله  
يتعلق به) اي بالوكيل منع (قوله مادام حياً ولو غائباً) فاذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض  
الثلث كما في البحر عن المحيط وقوله مادام حياً عزاه في البحر الى الصغرى ولكن قال بعده وشمل  
ما اذا مات لما في البرازية ان مات الوكيل عن وصي قال الفضلي تنتقل الحقوق الى وصيه  
للموكل وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم ينصب وصياً عند القبض وهو الموقوف وقيل ينتقل  
الى موكله ولاية قبضه فيعقل عند الفتوى اه ثم قال في البحر بعد ورقة ونصف والوكيل  
بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فمات الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل  
وجزؤه هنا يدل على ان المعتمد في المذهب ما قال انه الموقوف وقد اقيمت به بعد ما احتجنا

(ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع ٥٥٧ وقبضه وقبض ثمن ورجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب

بلا فصل بين حضور موكله وغيبته) لانه العاقد حقيقة وحكما لكن في الجوهره ولو حضر افا لعهدة على آخذ الثمن لا العاقد في اصح الاقويل ولو اضاف العقد الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا ابن مالك فليحفظ فقوله لا بد فيه مافيه ولذا قال ابن الكمال يكتفي بالاضافة الى نفسه فافهم (وشرط) الموكل (عدم) تعاق الحقوق به (اي) بالوكيل (لغو) باطل جوهره (والمالك يثبت للموكل ابتداء) في الاصح (فلا يعتق قريب الوكيل بشرائه ولا يفسد نكاح زوجته به و) لكن (ها) ثابتان (على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته) لان الموجب للعتق والنسب المالك المستقر (وفي كل عقد لا بد من اضافته الى موكله) يعني لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح ابن كمال (كنكاح وطلع وصاح) عن دم عمد او عن انكار وعتق على مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقراض) وشركة ومضاربة عتق (تتعلق بموكله) لانه لكونه فيها سفيرا محضا حتى لو اضافته لنفسه وقع النكاح له فكان كالرسول (فلا مطالبه عليه) في النكاح

كما قال فيما سبق اه (قوله ان لم يكن) اي الوكيل (قوله محجورا) فان كان محجورا كالعبد والصبي المحجورين فانهما اذا عقدا بطريق الوكالة تتعلق حقوق عقدهما بالموكل س (قوله كتسليم مبيع) بيان لحقوق العقد (قوله ورجوع به عند استحقاقه) شامل لمسئلتين \* الاولى ما اذا كان الوكيل بائنا وقبل الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده او سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله \* الثانية ما اذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل باعه من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر فائدته عند اختلاف الثمن اه بحر (قوله في عيب) شامل لمسئلتين ايضا ما اذا كان بائنا فيرده المشتري عليه وما اذا كان مشتريا فيرده الوكيل على بائنه لكن بشرط كونه في يده فان سلمه الى الموكل فلا يردده الا باذنه كما سيأتي في الكتاب بحر (قوله ولو اضاف الخ) رده في البحر فراجع به فلا يرد اعتراضه على المصنف وههنا كلام في حاشية القتال وحاشية ابى السعود فراجع به وكذا في نور العين في احكام الوكالة في الفصل الثالث والثلاثين وكتبته في هامش البحر (قوله يكتفي) اي من غير لزوم قوله لان الموجب الخ) هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من انه يثبت للوكيل ابتداء ثم ينتقل الى الموكل (قوله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح) اي لا يصح على الموكل فلا ينافي قوله الآتي حتى لو اضاف النكاح لنفسه وقع النكاح له كما ظن وفي البرازية الوكيل بالطلاق والعتاق اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال ان فلانا امرني ان اطلق او اعنتي ينفذ على الموكل لان عهدتهما على الموكل على كل حال ولو اخرج الكلام في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بان اضافته الى نفسه صح الا في النكاح والفرق انه في الطلاق اضافته الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقبة وهي للموكل في الطلاق والعتاق فاما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها واخرج مخرج الوكالة لا يصح مخالفا لاضافته الى المرأة معنى فكانه قال ملكتك بضع موكلتي اه قال في البحر فعلى هذا معنى الاضافة الى الموكل مختلف ففي وكيل النكاح من قبل الزوج على وجه الشرط وفيما عداه على وجه الجواز فيجوز عدمه اه وفي حاشية القتال عن الاشياء الوكيل بالابراء اذا أبرأ ولم يصفه الى موكله لم يصح كذا في الحزانة اه اقول وظاهر ما في البحر انه لا تنضم الاضافة الا في النكاح وهو مخالف لكلامهم فانظر ما في الدرر وتدبر وانظر ما علقناه على البحر وراجع ايمان شرح الوهبانية (قوله او عن انكار) هذا الصالح لا يصح اضافته الى الوكيل بخلاف الصالح عن اقرار فانه يصح اضافته الى كل منهما وقد عرفت اختلاف الاضافة في الموضعين فافترق الصالحان في الاضافة ابن كمال وفيه رد على صدر الشريعة حيث قال لافرق فيهما (قوله وهبة وتصدق) انظر ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالموكل (قوله سفيرا) السفير الرسول والمصلح بين القوم صحاح كذا في الهامش فانه يضيفهما الى موكله فانه يقول خالك موكلتي

انكار وعتق على مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقراض) وشركة ومضاربة عتق (تتعلق بموكله) لانه لكونه فيها سفيرا محضا حتى لو اضافته لنفسه وقع النكاح له فكان كالرسول (فلا مطالبه عليه) في النكاح



(بمهر وتسلم) للزوجة (والمشتري الاباء عن دفع الثمن للموكل ٥٥٨ وان دفع) له (صح ولومع لمي الوكيل)

بكذا وكذا في امثاله ابن ملك جمع (قوله بمهر) اي اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسلم) اي اذا كان وكيلها (قوله للموكل) لكونه اجنيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل اصالة (قوله) نعم تقع المقاصة) فلو كان للمشتري على الموكل تقع المقاصة بمجرد العقد بوصول الحق اليه بطريق التقاص ولو كان له دين عليهما تقع المقاصة بدين الموكل دون دين الوكيل ولو كان له دين على الوكيل فقط وقعت المقاصة به ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وقال ابو يوسف رضى الله عنه لا تقع المقاصة بدين الوكيل بخلاف ما اذا باع مال اليتيم ودفع المشتري الثمن الى اليتيم حيث لا تبرأ ذمته بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوصى لان اليتيم ليس له قبض ماله اصلا فلا يكون له الاخذ من الدين فيكون الدفع اليه تضديعا فلا يعتد به وبخلاف الوكيل في الصرف اذا صارف وقبض الموكل بدل الصرف حيث يبطل الصرف ولا يعتد بقبضه اه عني كذا في الهامش (قوله بخلاف) متعلق بقوله وان دفع له ح وقوله وكيل يتيم اي وصيه ((قوله فلا يملك) اي المولى (قوله بقبض القرض) بان يقول الرجل اقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه بحر عن الفتية \* (فرع) \* التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويس معنى ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت حقوق مؤنة او خوف عار على فأقر بالمدعى يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية وللشافعية فيها قولان اصحهما لا يصح وقدم الشيخ يعني صاحب البحر في كتاب الشركة في الكلام على الشركة الفاسدة انه لا يصح التوكيل في المباح وانه باطل رملي على البحر والفرع سيأتي متنا في باب الوكالة بالخصومة والله اعلم

#### باب الوكالة بالبيع والشراء

(قوله ان عمت) بأن يقول ابتع لي ما رأيت لانه فوض الامر الى رأيه فاي شيء يشتريه يكون ممثلا درر وفي البحر عن البرازية ولو وكله بشراء اي ثوب شاء صح ولو قال اشتر لي الاثواب لم يذكره محمد وقيل يجوز وقيل لا ولو اثوابا لا يجوز ولو ثيابا او الدواب والياب او دواب يجوز وان لم يقدر الثمن (قوله بطلت) اي وان بين الثمن (قوله متوسطة) او ضمنه في النهاية (قوله) زيلبي) عبارته لان الوكيل قادر على تحصيل مقصود الموكل بان ينظر في حاله ح وفي الكفاية فان قيل الخمر انواع منها ما يصالح لركوب العظام ومنها ما لا يصالح الا يصح عليه قلنا هذا اختلاف الوصف مع ان ذلك يصير معلوما بمعرفة حال الموكل حتى قالوا ان الغازي اذا امر انسانا بأن يشتري له حمرا ينصرف الى ما يركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب او الاذن لا يجوز عليه اه (قوله القسم الاول) اي ما فيه جهالة يسيرة وهي جهالة النوع الخمر (قوله دار او عبد) جعل الدار كالعبد تبعاً للكنز موافقا لقاضيخان لكنه شرط مع بيان الثمن بيان الجهة كافي فتاواه مخالفا للهداية فانه جعلها كالثوب لانها تختلف باختلاف الاعراض والجيران والمرافق والمحال والبلدان وذكر في المعراج انه يخالف لرواية المبسوط قال والمتأخرون قالوا في ديارنا لا يجوز الا ببيان الحال ووفق في البحر بحمل ما في الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الدار اختلافا فاحشا وكلام غيره على غيره (قوله او لا) بأن كان يوجد بهذا الثمن انواع (قوله)

استحسانا) ولا يطالبه الوكيل ثانيا لعدم الفائدة نعم تقع المقاصة بدين الوكيل لو وحده ويضمنه لموكله بخلاف وكيل يتيم وصرف عني (ومثله) اي مثل الوكيل عبد (مأذون) لادين عليه مع مولاه) فلا يملك قبض ديونه ولو قبض صح استحسانا مالم يكن عليه دين لانه للغرماء بزازية (فرع) التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة درر والتوكيل بقبض القرض صحيح فتنبه

#### باب الوكالة بالبيع والشراء

الاصل انها ان عمت او علمت أو جهلت جهالة يسيرة وهي جهالة النوع الخمر كفرس صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن او الصفة كتركى صحت والا لا (وكله بشراء ثوب مروى او فرس او بغل صح) بما تحمله حال الأمر زيلبي فراجع (وان لم يسم) ثمنا لانه من القسم الاول (وبشراء دار او عبد جاز ان سمي) الموكل (ثمنا)

ينحصر نوعا او لا بحر (او نوعا) كبشني زاد في البرازية او قادرا ككندا قضيرا (والا) يسم ذلك (لا) يصح وألحق بجهالة الجنس



(و) هي مالو وكله (بشراء ثوب او دابة لا) يصح (وان سمي ثمناً) للجهالة الفاحشة (وبشراء طعام وبين قدره او دفع ثمنه وقع) في عرفنا (على المعتاد) المهيأ ٥٥٩ (للاكل) من كل مطعوم يمكن اكله بلا ادم (كاجم مطبوخ

او مشوى) وبه قالت  
الثلاثة (وبه يفتى) عيني  
وغيره اعتبارا للعرف كما  
في اليمين (وفي الوصية  
له) اي لشخص (بطعام  
يدخل كل مطعوم) ولو  
دواء به حلاوة كسكرنجين  
بزازية (ولوكيل الرد  
بالييب مادام المبيع في  
يده) لتعلق الحقوق به  
(ولو ارثه او وصيه ذلك  
بعد موته) موت الوكيل  
(فان لم يكونا فلموكله)  
ذلك اي الرد بالييب وكذا  
الوكيل بالمبيع وهذا اذا  
لم يسلمه (فلو سلمه  
الى موكله امتنع رده الا  
بأمره) لانتهاء الوكالة  
بالتسليم بخلاف وكيل  
باع فاسدا فله الفسخ  
مطلقا لحق الشرع قنية (و)  
لوكيل (حبس المبيع  
ثمن دفعه) الوكيل (من  
ماله اولا) بالاولى لانه  
كالبايع (ولو اشتراه)  
الوكيل (بتقيد ثم اجله  
البائع كان للوكيل المطالبة  
به حالا) وهي ايسلة  
خلاصة ولو وبه كل الثمن  
رجع بكاه ولو بغيره رجع  
بالباقى لانه جعل بغيره  
المبيع من مال يده قبل  
حبه هلك من مال موكله ولم يسقط الثمن (لان يده كيده (ولو) هلك (بغيره حبسه فهو كبيع) فيهلك بالثمن وعند الثاني  
كرهن (ولا اعتبار بمفارقة الموكل) ولو حاضرا كما اعتمده المصنف تبعا للبحر خلافا للعيني وابن مالك (بل بمفارقة الوكيل)

وهي) اي جهالة الجنس (قول له بشراء ثوب او دابة الخ) اقول سيأتي متنا في هذا الباب لو وكله بشراء  
شيء بغير عينه فالشراء للوكيل الا اذا نواه للموكل او شرأ بماله اي مال الموكل والظاهر انه مقيد بما اذا  
سمى ثمن او نوعا تأمل ويكون قوله بغير عينه مقابلا لما سمي عينه بعد بيان الجنس (قول له في عرفنا)  
نقلوه عن بعض مشايخ ما وراء النهر قال في البرازية وفي عرفنا ما ذكرنا قال في البحر ولكن عرف  
القاهرة على خلافهما فان الطعام عندهم للطبيخ بالمرق واللحم (قول له بزازية) قال في المتبع بعد قوله  
يدخل كل مطعوم كافي البرازية وفي ايمانها لا يأكل طعاما فاكل دواء ليس بطعام كالمسقمونيا لا يحنث  
ولو به حلاوة كسكرنجين يحنث اه فليتأمل (قول له باليب) اشار الى انه لو رضى باليب فانه يلزمه  
ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء الزم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك يهلك من مال الموكل كذا  
في البرازية والى ان الرد عليه لو كان وكلا بالمبيع فوجد المشتري به عيبا مادام الوكيل عاقلا من اهل  
لزوم العهدة فلو محجورا فعلى الموكل بحر (قول له وهذا الخ) لاحاجة اليه مع قول المتن مادام المبيع  
في يده ح (قول له مطلقا) اي وان سلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فيسترد الثمن منه بغير رضاه  
(قول له حبس المبيع) الذي اشتراه للموكل منع (قول له دفعه) قال في المتبع قيد بقوله دفعه لانه لو لم  
يكن دفعه فله الحبس بالاولى لانه مع الدفع ربما يتوهم انه متبرع بدفع الثمن فلا يحبس فأقارب الحبس انه  
ليس بمتبرع وان له الرجوع على موكله بما دفعه وان لم يأمره به صريحا للاذن حكما (قول له  
اولا) اي لم يدفعه (قول له لانه) تعاليل للحبس لالاولوية (قول له بتقيد) اي ثمن حال فلو يؤجل  
تأجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبة حالا بحر (قول له كل الثمن) اي جملة واحدة  
قال في البحر ولو وبه خمسمائة ثم الخمسمائة الباقية لم يرجع الوكيل على الأمر الا بالآخرى لان  
الاولى حط والثانية هبة (قول له فهو كبيع) عند محمد وهو قول ابى حنيفة ابن كمال (قول له  
كرهن) اي فيهلك بالاقبل من قيمته ومن الثمن وعند زفر كفصب فان كان الثمن مساويا للقيمة  
فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يضمن خمسة عشر لكن يرجع  
الموكل على الوكيل بخمسة وعند الباقيين يضمن عشرة وان كان بالعكس فعند زفر يضمن  
عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند ابى يوسف لان الرهن يضمن بالاقبل من قيمته والدين  
وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال (قول له وابن مالك) اي والحدادى  
تقلا عن المستصفي ومثني عليه في درر البحار وعزاه صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده  
واستشكله الزيلعي وصاحب العناية بأن الوكيل اصيل في باب البيع حضر الموكل العقد اولم  
يحضر وقال الزيلعي واطلاق المبسوط وسائر الكتب دليل على ان مفارقة الموكل لا تعتبر  
اصلا ولو كان حاضرا وهذا منشأ ما مشى عليه المصنف تبعا للبحر لكن اجاب العيني عن  
الاشكال بان الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب اه وتعبه الحموى بأن الوكيل  
نائب في اصل العقد اصيل في الحقوق فلا اعتبار بمحضرة الموكل وبه علمت ان ما ذكره  
الشارح اي العيني في غير محله قلت والذي يدفع الاشكال من اصله ما قدمه الشارح عن

ولو صيبا (في صرف وسلم فيبطل العقد بمفارقة صاحبه قبل القبض ٥٦٠) لانه العاقد والمراد بالسلم الاسلام

الجوهرة من ان العهدة على أخذ الثمن لا العاقد لوحضرا في اصح الاقاويل وما ذكره العيني وصاحب العناية مبنى على القول الآخر من انه لا عبرة لحضرته وهو ما مشى عليه في المتن سابقا فتنبه (قول له ولو صيبا) اتي بالمبالغة لانه محل موهم حيث لا ترجع الحقوق اليه (قول له فيبطل العقد الخ) كذا قاله صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين درر وهو تفريع على الاصل المذكور (قول له بمفارقتك) اي الوكيل (قول له صاحبه) وهو العاقد منعه (قول له والمراد الخ) قال الزيلعي وهذا في الصرف مجرى على اطلاقه فانه يجوز التوكيل فيه من الجانبين واما في السلم فانه يجوز بدفع رأس المال فقط واما يأخذه فلا يجوز لان الوكيل اذا قبض رأس المال يبقى المسلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال ثمنه ولا يجوز ان يبيع الانسان ماله بشرط ان يكون الثمن لغيره كافي بيع العين واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقدا لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا ساءه الى الامر على وجه التملك منه كان قرضا اه (قول له ضعفه) احتراز عن الزيادة القليلة كعشرة ارطال ونصف فانها لازمة للامر لانها تدخل بين الوزنين فلا تحقق حصول الزيادة بحر عن غاية البيان (قول له خلافا لهما) فعندما يازمه العشرة بدرهم لانه فعل المأمور وزاده غير مانع (قول له كثير موزون) قيد به لان في القيميات لا ينفذ شيء على الموكل منعه (قول له بخلاف الخ) محل هذا بعد قوله لا يشتريه لنفسه الخ (قول له والفرق في الواني) ذكره الزيلعي ايضا وحاصله ان الكاح الداخل تحت الوكالة نكاح مضاف الى الموكل فينزل اذا خالف واضافه الى نفسه بخلاف الشراء فانه معلق غير مقيد بالضافة الى كل احد اه (قول له غير الموكل) بالجر صفة شيء مخصصة وبالنسبة استثناء منه او حال قال في المنع وانما قيدنا بغير الموكل للاحتراز عما اذا واكل العبد من يشتريه له من مولاه او وكل العبد بشرائه له من مولاه فاشترى فانه لا يكون للامر ما لم يصرح به لعلولى انه يشتريه فيه مال لا امر مع انه وكيل بشراء شيء بعينه كسبياتي اه وكان وجه الاحتراز عما ذكره من صورتين باعتبار احتمال لفظ الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخفى ما فيه فكان الاولى ان يقول غير الموكل والموكل اه (قول له لا يشتريه لنفسه) اي بالاحضوره باقاني كذا في الهامش (قول له بالاولى) اوضحه في البحر (قول له دفعا للغرر) قال الباقي لانه يؤدي الى تغير الامر حيث اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه فلا يملكه على ما قيل الا بمحض من الموكل كذا في الهداية اه هكذا في الهامش وفيه الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لان الواجب لا يكون مشتريا وبانما فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه وان امره الموكل انه يبيعه من نفسه او اولاده الصغار ومن لا تقبل شهادته فباع منه جاز بزازية اه حامدية واذا واكل ان يشتري له عبدا بعينه ثمن مسمى وقبل الوكالة ثم خرج من عند الموكل واشهد على نفسه ان يشتريه لنفسه ثم اشترى العبد بمثل ذلك الثمن فهو للموكل فتاوى هندية (قول له فلو اشتراه) تفريع على قوله حيث لم يكن مخالفا (قول له بغير النقود) اي اذا لم يكن الثمن مسمى (قول له او بخلاف) شمل المخالفة في الجنس والقدر وفيه كلام فانظره في البحر (قول له مسمى) اي ان كان الثمن مسمى (قول له فاشترى الوكيل) المسئلة على وجوه كما في البحر وحاصلها انه ان انضاف العهد الى مال استأجره كان المستأجر له وان اذاعه الى مال مطلق فان نواه الا امر فهو له وان نواه لنفسه

لا قبول السلم لانه لا يجوز ابن كمال (والرسول فيهما) اي الصرف والسلم (لا تعتبر مفارقتك بل مفارقة مرسله) لان الرسالة في العقد لا القبض واستيفاد صحة التوكيل بهما (وكله بشراء عشرة ارطال ثم بدرهم فاشترى ضعفه بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم) خلافا لهما والثلاثة قلنا انه مأمور بأرطال مقدرة فينفذ الزائد على الوكيل ولو شري ما لا يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعا كثير موزون (ولو وكله بشراء شيء بعينه) بخلاف الوكيل بالنكاح اذا تزوجها لنفسه صح مئة والفرق في الواني (غير الموكل لا يشتريه لنفسه) ولا للموكل آخر بالاولى (عند غيبته حيث لم يكن مخالفا) دفعا للغرر (فلو اشتراه بغير النقود او بخلاف مسمى) الموكل (له من الثمن وقع) الشراء (او وكيل) المخالفة امره وينزل في ضمن المخالفة عيني (وان) بشراء شيء (بغير عينه) قاله شرا الوكيل الا اذا نواه للموكل

وقت الشراء

(فهو)

(او شراء بماله) اى بمال الموكل ولو تكاذبا في النية يحكم بالنقد اجماعا ولو توافقا انها لم تبح  
اشترى عبدا لموكله فهلك وقال موكله بل شريته لنفسك فان كان العبد (معينا وهو حى) قائم  
اجماعا فقد الثمن اولالاخباره عن امر يملك استشفاه (وان ميتا) الحال ان (الثمن منقود فكذا  
منقودا) فالقول للموكل (لانه ينكر الرجوع عليه) وان العبد (غير معين) وهو حى او  
للمأمور (ان الثمن منقودا) لانه امين ٥٦١ (والا فلا امر) للتهمة خلافا لهما (ة

فهو له وان تكاذبا في النية يحكم بالنقد اجماعا وان توافقا على عدمها فللعاقده عند الثاني وحكم  
النقد عند الثالث وبه علم ان محل النية للموكل فيما اذا اضافته الى مال مطلق سواء نقده من  
ماله او من مال الموكل وكذا قوله ولو تكاذبا وقوله ولو توافقا محله فيما اذا اضافته الى مال مطلق  
لكن في الاول يحكم بالنقد اجماعا وفي الثاني على الخلاف السابق اهـ (قوله او شراء) معناه  
اضافة العقد الى ماله لا الشراء من ماله بحر (قوله فهلك) الصواب اسقاطه لقوله وهو حى  
كافى الشرب لالية وتبع فيه صاحب الدرر وصدر الشريعة (قوله قائم) لاحاجة اليه ولعله  
اراد انه قائم من كل وجه ليحترز به عما اذا حدث به عيب فانه كالهالك كما في البرازية تأمل  
(قوله للمأمور) اى مع يمينه يعقوبية (قوله والا يكن منقودا) سواء كان المبدحيا او ميتا  
ح وفيه ان صورة الحى مرت وهذه في الميت (قوله اى يكون) اى القول كذا في الهامش  
(قوله والا فلا امر) حاصل المسئلة المذكورة على ثمانية اوجه كما قال الزيلعي لانه اما ان  
يكون مأمورا بشراء عبد بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا  
او غير منقود وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا  
ثم قال فخالصه ان الثمن ان كان منقودا فالقول للمأمور في جميع الصور وان كان غير منقود  
ينظر فان كان الوكيل لا يملك الانشاء بان كان ميتا فالقول للآمر وان كان يملك الانشاء فالقول  
للمأمور عندها وكذا عند ابى حنيفة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول للآمر  
اهـ (قوله للتهمة) فانه يحتمل انه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفقة خاسرة اراد الزامه للموكل  
ح كذا في الهامش (قوله خلافا لهما) الخلاف فيما اذا كان منكر حيا والثمن غير منقود فقط  
ح كذا في الهامش (قوله بقوله بغير الحى) بدل من قوله بتوكيله (قوله او غير معينين) بحث  
فيه ابو السعود فانظر ما كتبناه على البحر (قوله اذا نواه) قيد في غير معينين فقط ح كذا في  
الهامش (قوله كما امر) قريبا في قوله وان بغير عينه فالشراء للوكيل الا اذا نواه له وكل  
(قوله عن الآمر) لان التوكيل مطلق اى عن قيد المعية وقد لا يتفق الجمع بينهما (قوله  
معين) لاحاجة اليه مع قول المصنف وعينه ح (قوله والابيعين) لا المبيع ولا البائع (قوله  
خلافا لهما) فقالا يلزم الآمر اذا قبضه المأمور بحر (قوله ماعليه) اى يعقد عقد السلم ح  
بان قال له اسلم الدين الذى لى عليك الى فلان جاز وان لم يعين فلان لم يجز عنده وعندها  
يجوز كيفما كان وكذا لو أمره بان يصرف ماعليه من الدين زيلعي (قوله او يصرفه)

وقيمتها سواء فاشترى احدها (٣٩) (ين) (ح) بنصفه او اقل صحح (و) لو (بالاكثر) ولو يسيرا (لا)  
يلزم الآمر (الا ان يشتري الثاني) من المعينين مثلا (بما بقى) من الاقف (قبل الخصومة) لحصول المقصود وجوزاه  
ان بقى ما يشتري بمثله الآخر (و) لو أمر رجل مديونه (بشراء شئ) معين (بدين له عليه وعينه او) عين (البائع صح)  
وجعل البائع وكيل بالقبض دلالة فيبرأ الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لان توكيل المجتهد باطل ولذا قال (والا) يمين (نلا)  
يلزم الآمر (ونقد على المأمور) فهلاكه عليه خلافا لهما وكذا الخلاف لو أمره ان يسلم ماعليه او يصرفه بناء على تعيين التقود

في الوكالات عنده وعدم تعيينها في المعاوضات عندها (ولو امره) أي امر رجل مديونه (بالتصدق بما عليه صح) امره بجعله المال لله تعالى وهو معلوم (كما) صح امره (لو امر) الأجر (المستأجر بمهمة ما استأجره بماعليه من الأجرة) وكذا لو امره بشراء عبد يسوق الدابة ويتفق عليها صح اتفاقا للضرورة لانه لا يجد الأجر كل وقت فجعل المؤجر كالمؤجر في القبض قلت وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان كان ذلك قبل وجوب الأجرة لا يجوز وبعد الوجوب قيل على الخلاف الخ فراجعه (و) لو امره (بشراؤه بألف ودفع) الألف (فاشترى بقيمته ٥٦٢) كذلك فقال (الامر اشترى بنصفه

أي يعقد عقد الصرف ح كذا في الهامش (قوله في الوكالات عنده) ولهذا لو قيدها بالعين منها او بالدين منها ثم هلك العين اوسقط الدين بطلت الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا تملك الدين من غير من عليه الدين وذا لا يجوز الا اذا وكله بقبضه له ثم بقبضه لنفسه وتوكيل المجهول لا يجوز فكان باطلا او يكون امرا بصرف مالا يملكه الا بالقبض قبله زيلبي (قوله في المعاوضات) عينا كانت النقود اودينا (قوله فجعل المؤجر) بالفتح وهو الدار مثلا (قوله كالمؤجر) بالكسر (قوله فراجعه) اقول الذي رأيت في الشرح المذكور في هذا المحل مثل ما قدمه ونصه واما مسألة اجارة الحمام ونحوها قيل ذلك قولهما وان كان قول الكل فانما جاز باعتبار الضرورة لان المستأجر لا يجد الأجر في كل وقت فجعلنا الحمام قائما مقام الأجر في القبض اه ولم نجد هذه العبارة فيه لكن لا تخالف ما ذكره الماتن لان وجوب الأجرة يكون بعد استيفاء المنفعة او باشتراط التعجيل وهو معنى قول المتن لماعليه من الأجرة (قوله للامر) وينفذ على المأمور زيلبي (قوله بلايين) في الاشياء كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشر وعدها وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب تأمل كذا بخط بعض الفضلاء وذكر في الهامش فروعاى وان قال امرنى فدفعته الى وكيل له او غريم له او وهبه الى او قضى الى من حق كان لي عليه لم يصدق وضمن المال اه بحر وفيه من شق القضاء نائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف او تفرقه على المستحقين وانكروا فالقول له كالاصيل لكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضى لانه لا يمين عليه كلقاضى وفي الحيرية من الوصايا الوصى مثل القيم لقولهم الوصية والوقف اخوان اه حامدية اه (قوله جزم الوانى) وكذا اعترضه في اليعقوبية وقد ذكرت العبارتين في هامش البحر (قوله تحريف) وادعى انه يخالف للعقل والنقل (قوله لكن في الاشياء) في عبارة الاشياء كلام طويل ذكره الشرنبلالى في رسالة حافلة وكذا المقدسى له رسالة لحصها الحموى في حاشيته ونقله الفتال فراجع ذلك ان شئت (قوله المأمور) في الصورتين زيلبي (قوله ولو اختلفنا الخ) هنا اتفاقا على بيان شئ لكن الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فانه لم يبين فيها شئ من الثمن وما في الزيلبي سهو كتابه عليه في البحر (قوله بشراء اخيه) أي اخى الامر (قوله فالقول له) أي الامر (قوله من مولاه بكذا) أي بألف مثلا وكان

وقال المأمور) بل (بكله صدق) لانه أمين (وان) كان (قيمه نصفه) فالقول (الامر) بلايين درروان كمال تبعا لصدر الشريعة حيث قال صدق في الكل بغير الحلف وتبعهم المصنف لكن جزم الوانى بأنه تحريف وصوابه بعد الحلف (وان لم يدفع) الألف (وقيمته نصفه) فالقول (الامر) بلايين قاله المصنف تبعا للدرر كما مر قلت لكن في الاشياء القول للوكيل يمينه الا في اربع فبالينة فنبه (وان) كان (قيمه) الفا فيتحالفان ثم يفسخ النقد بينهما (فيانزم) المبيع (المأمور و) كذا لو امره (بشراء معين من غير بيان ثمن فقال المأمور اشترىته بكذا) ان صدقه بألفه على الاظهر (وقال

الامر بنصفه تحالفا) فوقوع الاختلاف في الثمن يوجب التحالف (ولو اختلفا في مقداره) أي الثمن (ينبغي) (فقال الامر امرتك بشراؤه بمائة وقال المأمور بألف فالقول للامر) يمينه (فان برهنا قدم برهان المأمور) لانها اكثر اثباتا (و) لو امره (بشراء اخيه فاشترى الوكيل فقال الامر ليس هذا) المشتري (ياخى فالقول له) يمينه (ويكون الوكيل مشتريا لنفسه) والاصل ان الشراء متى لم ينفذ على الامر ينفذ على المأمور بخلاف البيع كما مر في خيار الشرط (وعتق العبد عليه) أي على الوكيل (لزعمه) عتقه على موكله فيؤاخذ به خانية (و) لو امره عبد (بشراء نفس الامر من مولاه بكذا ودفع) المبلغ (فقال) الوكيل (اسيده اشترىته لنفسه فباعه على هذا) الوجه (عتق) على المالك

( وولاهه لسيده ) وكان الوكيل سفيرا ( وان قال ) الوكيل ( اشترته ) ولم يقل لنفسه ( فالعبد ) ملك ( للمشتري والالف للسيد فيها ) لانه كسب عبده ( وعلى العبد ألف اخرى في ) الصورة ( الاولى ) بدل الاعتاق ( كما على المشتري ) ألف ( مثله في الثانية ) لان الاولى مال المولى فلا يصلح بدلا ( وشراء العبد من سيده اعتاق ) فتلغو أحكام الشراء فلذا قال ( فلو شري ) العبد ( نفسه الى العطاء صح ) الشراء بحر ( كما صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل ) آخر ( وبطل ) الشراء ( في حصه شريكه ) بخلاف ما لو شري الاب ولده مع ٥٦٣ رجل آخر فانه يصح فيه ما يبيع الحائنه من بحث الاستحقاق والفرقة

العتاد البيع في الثاني /  
الاول لان الشرع جمع  
اعتاقا ولذا بطل في حصه  
شريكه للزوم الجمع بين  
الحقيقة والحجاز ( قال لعبد  
اشترى نفسك من مولاه  
فقال لمولاه بعني نفسي  
لفلان ففعل ) اي باعه على  
هذا الوجه ( فهو للآمر  
فلو وجد به عيبا ان علم  
العبد فلاردلان علم الوكيل  
كلم الموكل وان لم يعلم قال

للعبد اختيار ( وان لم يقل  
لفلان عتق ) لانه اذا  
يتصرف آخر ففقد عبد  
وعليه الثمن فيهما لزوا  
حجره بعقد باشره مقتر  
بأذن المولى درر \* ( فرع )  
الوكيل اذا خالف ان خلا  
الى خير في الجنس كبيع  
بألف درهم فباعه بألف  
ومائة نفذ ولو بمائة دينار  
لاولو خيرا خلاصة ودر

فصل لا يعقد وكيل  
البيع والشراء

ينبغي التعبير به لقوله بعد والالف للسيد ( قوله سفيرا ) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على العبد لا على الوكيل هو الصحيح بحر ( قوله فتلغو أحكام الشراء ) اي فلا يبطل بالشروط الفاسدة ولا يدخله خيار الشرط كذا في الهامش ( قوله الى العطاء ) فانه لو كان شراء حقيقة لا فسد الاجل المجهول ( قوله ومعه رجل ) اي تشارك الرجل والعبد في شراء نفس العبد اي صفقة واحدة بحر ( قوله العتاد البيع في الثاني ) اي في شراء الاب لان صيغة الشراء استعمت في معناها الحقيقي لا الاول لان ما وقع من العبد لم يكن صيغة تنفيذ الشراء س ( قوله الحقيقة ) وهو ثبوت الملك للمشتري ( قوله والحجاز ) وهو الاعتاق ( قوله لزوال حجره ) جواب عما يقال العبد المجهول اذا توكل لا ترجع الحقوق اليه وصرا في الهامش الاشكال الى الدرر ( قوله الوكيل اذا خالف ) قال في الهامش وكذا ان يبيع عبده بألف وقيمته كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بألف بزازية اه

#### فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء

( قوله والاجارة الخ ) اما الحوالة والاقالة والخط والابراء والتجوز بدون حقه يجوز عندهما ويضمن وعند ابي يوسف لا يجوز \* الوكيل بالبيع يملك الاقالة حتى لو باع ثم اقل لزمه الثمن للموكل والوكيل بالشراء لا يملكها بخلاف الوكيل بالبيع (٢) والوكيل بالسلم والوصى والاب والمتولى كالوكيل ولو قال الموكل للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز يملك الحوالة والاجارة والاقالة على خلاف ما مر وكذا لو أبرأ المشتري عن الثمن صح عندهما لكن يضمن وهذا اذا لم يقبض الثمن أما اذا قبض فلا يملك الخط والاقالة اه كذا في الهامش ( قوله الامن عبده ومكاتبه ) وكذا مفاوضه وابنه الصغير فالمستثنى من قولهما اربع بحر وقيد العبد في المبسوط بغير المديون وفيه اشارة الى انه لو كان مديونا يجوز بحر ( قوله كما يجوز عقده ) اي عند عدم الاطلاق ( قوله الامن نفسه ) وفي السراج لو امره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجماعا الا ان يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده ولادين عليه فلا يجوز قطعا وان صرح به الموكل اه منح \* الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لان الواحد لا يكون مشترىا وبائعا فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه وان امره الموكل ان يبيعه من نفسه وأولاده الصغار أو ممن لا تقبل شهادته فباع منهم جاز بزازية كذا في البحر ولا يخفى ما بينهما من المخالفة

والاجارة والصرف والسلم ونحوها ( مع من ترد شهادته له ) للثمة وجوازه بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه ( الا اطلق له الموكل ) كبيع من شئت ( فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة ) اتفاقا ( كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة ) اتفاقا اي بيعه لاشراؤه بأكثر منها اتفاقا كما لو باع بأقل منها بغير فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا يبيع عنده خلافا لهما ابن ملا وغيره وفي السراج لو صرح بهم جاز اجماعا الا من نفسه وطفله وعبده غير المديون

(٢) قوله بخلاف الوكيل بالبيع الظاهر انه لا حاجة اليه تأمل اه

في الوكالات عنده وعدم تعيينها في المعاوضات عندها (ولو امره) أي امر رجل مديونه (بالتصدق بما عليه صح) امره بجعله المال لله تعالى وهو معلوم (كما) صح امره (لو امر) الآخر (المستأجر بمدة ما استأجره مما عليه من الاجرة) وكذا لو امره بشراء عبد يسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقا للضرورة لانه لا يجد الآخر كل وقت فجعل المؤجر كالمؤجر في القبض قلت وفي شرح الجامع الصغير لتأنيده ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد الوجوب قيل على الخلاف الخ فراجعه (و) لو امره (بشراؤه بألف ودفع) الالف (فاشترى وقيمته ٥٦٢) كذلك فقال (الامر اشترى بنصفه

أي يعقد عقد الصرف ح كذا في الهامش (قوله في الوكالات عنده) ولهذا لو قيدها بالعين منها او بالدين منها ثم هلك العين اوسقط الدين بطلت الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا تملك الدين من غير من عليه الدين وذا لا يجوز الا اذا وكله بقبضه له ثم بقبضه لنفسه وتوكيل المجهول لا يجوز فكان باطلا او يكون امرا بصرف ما لا يملكه الا بالقبض قبله زيلبي (قوله في المعاوضات) عينا كانت النقود او دينا (قوله فجعل المؤجر) بالفتح وهو الدار مثلا (قوله كالمؤجر) بالكسر (قوله فراجعه) اقول الذي رأيته في الشرح المذكور في هذا المحل مثل ما قدمه ونصه واما مسألة اجارة الحمام ونحوها قيل ذلك قولهما وان كان قول الكل فانما جاز باعتبار الضرورة لان المستأجر لا يجد الآخر في كل وقت فجعلنا الحمام قائما مقام الآخر في القبض اه ولم اجد هذه العبارة فيه لكن لا تخالف ما ذكره الماتن لان وجوب الاجرة يكون بعد استيفاء المنفعة او باشتراط التعجيل وهو معنى قول الماتن لما عليه من الاجرة (قوله للامر) وينفذ على المأمور زيلبي (قوله بلايين) في الاشياء كل من قبل قوله فعليه العين الا في مسائل عشر وعدها وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب تأمل كذا بخط بعض الفضلاء وذكر في الهامش فروعا هي وان قال امرني فدفعته الى وكيل له او غريم له او وهبه لي او قضى لي من حق كان لي عليه لم يصدق وضمن المسال اه بحر وفيه من شتى القضاء نائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف او تفريقه على المستحقين وانكروا فالقول له كالاصيل لكن مع العين وبه فارق أمين القاضي لانه لا يمين عليه كالقاضي وفي الحيرية من الوصايا الوصى مثل القيم لقولهم الوصية والوقف اخوان اه حامدية اه (قوله جزم الواني) وكذا اعترضه في اليعقوبية وقد ذكرت العبارة في هامش البحر (قوله تحريف) وادعى انه مخالف للعقل والنقل (قوله لكن في الاشياء) في عبارة الاشياء كلام طويل ذكره الشرنبلالي في رسالة حافلة وكذا المقدسي له رسالة لحصصها الحموي في حاشيته ونقله الفثال فراجع ذلك ان شئت (قوله المأمور) في الصورتين زيلبي (قوله ولو اختلفا الخ) هنا اتفاقا على بيان شئ لكن الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فانه لم يبين فيها شئ من الثمن وما في الزيلبي سهو كانه عليه في البحر (قوله بشراء اخيه) أي اخي الامر (قوله فالقول له) أي الامر (قوله من مولاه بكذا) أي بأنت مثلا وكان

وقال المأمور) بل (بكله صدق) لانه أمين (وان) كان (قيمته نصفه) القول (الامر) بلايين درروان كمال تبعا لصدر الشريعة حيث قال صدق في الكل بغير الحلف وتبعهم المصنف لكن جزم الواني بأنه تحريف وصوابه بعد الحلف (وان لم يدفع) الالف (وقيمته نصفه) القول (للامر) بلايين قاله المصنف تبعا للدرر كما مر قلت لكن في الاشياء القول للوكيل يمينه الا في اربع قباليته قننه (وان) كان (قيمته) الفا فيتخالفان ثم يفسخ المقد بينهما (فيلزم) المبيع (المأمور) وكذا لو امره (بشراء معين من غير بيان ثمن فقال المأمور اشتريته بكذا) ان صدقه بالعه على الاظهر (وقال

الامر بنصفه تخالفا) فوقع الاختلاف في الثمن يوجب التخالف (ولو اختلفا في مقداره) أي الثمن (ينبغي) (فقال الامر امرتك بشراؤه بمائة وقال المأمور بألف فالقول للامر) يمينه (فان برهنا قدم برهان المأمور) لانها اكثر اثباتا (و) لو امره (بشراء اخيه فاشترى الوكيل فقال الامر ليس هذا) المشتري (بانتي فالقول له) يمينه (ويكون الوكيل مشتريا لنفسه) والاصل ان الشراء متى لم ينفذ على الامر ينفذ على المأمور بخلاف البيع كما مر في خيار الشرط (وعتق العبد عليه) أي على الوكيل (لزمه) عتقه على موكله فيؤاخذ به خاتية (و) لو امره عبد (بشراء نفس الامر من مولاه بكذا ودفع) المبلغ (فقال) الوكيل (لسيده اشتريته لنفسه فباعه على هذا) الوجه (عتق) على المالك



( وولأؤه لسيد ) وكان الوكيل سفيرا ( وان قال ) الوكيل ( اشترى ) ولم يقل لنفسه ( فالعبد ) ملك ( المشتري والالف للسيد فيها ) لانه كسب عبده ( وعلى العبد ألف اخرى في الصورة ) الاولى ( بدل الاعناق ) كما على المشتري ( الف ) مثام في الثانية ) لان الاولى مال المولى فلا يصلح بدلا ( وشراء العبد من سيده اعتاق ) فتلغوا أحكام الشراء فلذا قال ( فلو شري ) العبد ( نفسه الى العطاء صح ) الشراء بحر ( كما صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل ) آخر ( وبطل ) الشراء ( في حصه شريكه ) بخلاف ما لو شري الاب ولده مع ٥٦٣ رجل آخر فانه يصح فيه ما يبيع الحانية من بحث الاستحقاق والقره

انعقاد البيع في الثاني الاول لان الشرع جمع اعتاقا ولذا بطل في حصه شريكه للزوم الجمع بالحقبة والحجاز ( قال له ) اشترى نفسك من مولاه فقال لمولاه بعني نفسي لفلان ففعل ( اي باعه على هذا الوجه ) فهو للامر فلو وجد به عيان ان علم العبد فلان علم الوكيل

كلم الموكل وان لم يعلم قال للعبد اختيار ( وان لم يقار لفلان عتق ) لانه اذا تصرف آخر ففقد عبد وعليه الثمن فيهما لزوا حجره بعقد باشره مقتر بأذن المولى درو ( فرع ) الوكيل اذا خالف ان خلا الى خير في الجنس كبيع بالالف درهم فباعه بالالف ومائة نفذ ولو بمائة دينا لاولو خيرا خلاصة ودر

فصل لا يعقد وكيل

فصل لا يعقد وكيل

ينبغي التعبير به لقوله بعد والالف للسيد ( قوله سفيرا ) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على العبد لا على الوكيل هو الصحيح بحر ( قوله فتلغوا أحكام الشراء ) اي فلا يبطل بالشروط الفاسدة ولا يدخله خيار الشرط كذا في الهامش ( قوله الى العطاء ) فانه لو كان شراء حقيقة لا فسد الاجل المجهول ( قوله ومعه رجل ) اي تشارك الرجل والعبد في شراء نفس العبد اي صفقة واحدة بحر ( قوله انعقاد البيع في الثاني ) اي في شراء الاب لان صيغة الشراء استعملت في معناها الحقيقي لا الاول لان ما وقع من العبد لم يكن صيغة قيد الشراء س ( قوله الحقيقة ) وهو ثبوت الملك للمشتري ( قوله والحجاز ) وهو الاعتاق ( قوله لزوال حجره ) جواب عما يقال العبد المحجور اذا توكل لا ترجع الحقوق اليه وعرضا في الهامش الاشكال الى الدرر ( قوله الوكيل اذا خالف ) قال في الهامش وكله ان يبيع عبده بالالف وقيمه كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بألف بزانية اه

فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء

( قوله والاجارة الخ ) اما الحوالة والاقالة والخط والابراء والتجوز بدون حقه يجوز عندهما ويضمن وعند ابي يوسف لا يجوز \* الوكيل بالبيع يملك الاقالة حتى لو باع ثم اقل لزمه الثمن للموكل والوكيل بالشراء لا يملكها بخلاف الوكيل بالبيع (٢) والوكيل بالسلم والوصى والاب والمتولى كالوكيل ولو قال الموكل للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز يملك الحوالة بالاجماع والاقالة على خلاف ما مر وكذا لو أبرأ المشتري عن الثمن صح عندهما لكن يضمن وهذا اذا لم يقبض الثمن أما اذا قبض فلا يملك الخط والاقالة اه كذا في الهامش ( قوله الامن عبده ومكاتبه ) وكذا مفاوضه وابنه الصغير فليست ثني من قولهما اربع بحر وقيد العبد في المبسوط بغير المديون وفيه اشارة الى انه لو كان مديونا يجوز بحر ( قوله كما يجوز عقده ) اي عند عدم الاطلاق ( قوله الامن نفسه ) وفي السراج لو امره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجماعا الا ان يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده ولادين بحاله فلا يجوز قطعا وان صرح به الموكل اه منح \* الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا وبائعا فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه وان امره الموكل ان يبيعه من نفسه وأولاده الصغار أو ممن لا تقبل شهادته فباع منهم جاز بزانية كذا في البحر ولا يخفى ما بينهما من المخالفة

والاجارة والصرف والسلم ونحوها ( مع من ترد شهادته له ) للثمة وجوازه بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه ( الا اطلق له الموكل ) كبيع من شئت ( فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة ) اتفاقا ( كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة ) انه اي يبيعه لاشراؤه بأكثر منها اتفاقا كما لو باع بأقل منها بفن فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا يسير عنده خلافا لهما ابن مالا وغيره وفي السراج لو صرح بهم جاز اجماعا الا من نفسه وطفله وعبده غير المديون

(٢) قوله بخلاف الوكيل بالبيع الظاهر انه لا حاجة اليه تأمل اه

وذكر مثل ما في السراج في النهاية عن المبسوط ومثل ما في البرازية في الذخيرة عن الطحاوي  
 وكان في المسئلة قولين خلافا لمن ادعى انه لا مخالفة بينهما (قوله) وصح بيعه بما قل او كثر الخ  
 قال الحنفي حجة من يتصرف بالتسليط حكمهم على خمسة اوجه منهم من يجوز بيعه  
 وشراؤه بالمعروف وهو الاب والجد والوصى وقدر ما يتغابن يجعل عفوا ومنهم من يجوز  
 بيعه وشراؤه على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أبي حنيفة يجوز لهم ان  
 يبيعوا ما يساوي الفا بدينارهم ويشترى ما يساوي درهما بألف وعندها لا يجوز الا على  
 المعروف واما الحر البالغ العاقل يجوز بيعه كيفما كان وكذا شراؤه اجماعا ومنهم من يجوز  
 بيعه كيفما كان وكذا شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريكا العنان أو الفاسضة  
 والوكيل بالبيع المطلق يجوز بيع هؤلاء عند أبي حنيفة بما عزموا وعندها لا يجوز  
 الا بالمعروف واما شراؤهم فلا يجوز الا على المعروف اجماعا فان اشترى بخلاف المعروف  
 والعادة او بغير النقود نفذ شراؤهم على انفسهم وضمنوا ما تقدموا فيه من مال غيرهم اجماعا  
 ومنهم من لا يجعل قدر ما يتغابن فيه عفوا وهو المريض اذا باع في مرض موته وحاجي فيه  
 قليلا وعليه دين مستغرق فانه لا يجوز محاباته وان قلت والمشتري بالخيار ان شاء وفي الثمن  
 الى تمام القيمة وان شاء فسح واما وصيه بعد موته اذا باع تركته لقضاء ديونه وحاجي فيه قدر  
 ما يتغابن فيه صح بيعه ويجعل عفوا وكذا لو باع ماله من بعض ورثته وحاجي فيه وان قل  
 لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان اكثر من قيمته حتى ينجز سائر ورثته وليس عليه دين  
 ولو باع الوصي من لا يجوز شهادته له وحاجي فيه قليلا لا يجوز وكذا المضارب ومنهم من لا يجوز  
 بيعه وشراؤه ما لم يكن خيرا وهو الوصي اذا باع ماله من اليتيم او اشترى فعند محمد لا يجوز بحال  
 وعندهما ان خيرا فخير والام يحجز اه سائحاني قلت وفي وصايا الخانية فسر السرخسي الحيرية  
 بما اذا اشترى الوصي لنفسه مال اليتيم ما يساوي عشرة بخمسة عشر وباع مال نفسه من اليتيم  
 ما يساوي عشرة بثمانية وذكر ما قدمناه في منية المفتي بعبارة اخصر مما قدمناه (قوله)  
 برزانية قال العلامة قاسم في تصحيحه على القدوري ورجح دليل الامام المعول عليه عند  
 النسفي وهو اصح الاقاويل والاختيار عند المحبوبي وواقفه الموصلي وصدر الشريعة اه  
 رملي وعليه اصحاب المتون الموضوعة لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية سائحاني (قوله)  
 بالنقد بألف جاز) لانه وان صار مخالفا الا انه الى خير من كل وجه وان باعه بأقل من الالف  
 بالنقد لا يجوز لانه وان خالف الى خير من حيث التعميل خالف الى شر من حيث المقدار  
 والخلاف الى شر من وجه يكفي في المنع فان باعه بالالفين نسيت وشرا ايضا لا يجوز ذخيرة وفيها  
 قبله واذا وكله بالبيع نسيت فباعه بالنقد ان بما يباع بالنسبة جاز والافلا اه وفي البعز عن  
 الخلاصة لو قال به الى أجل فباعه بالنقد قال السرخسي الاصح انه لا يجوز بالايجاع وقرئ  
 بينه وبين ما نقله الشارح بتعيين الثمن وعدمه قلت لكن ينبغي ان يكون ما في الخلاصة محمولا  
 على ما اذا باع بالنقد باقل مما يباع بالنسبة بدليل ما قدمناه عن الذخيرة وقوله قبله بالنسبة بألف  
 قيد ببيان الثمن لانه لو لم يبين وباع بالنقد لا يجوز كما بينه في البعز (قوله) برمان ومكان) فاه  
 قال به عندها لم يجوز به اليوم وكذا الدلاق والعناق وبالعكس فيه روايتان والعلم جميع انه

(كالاول)

(وصح بيعه بما قل او  
 كثر وبالعرض) وخصاه  
 بالقيمة والنقود وبه يفتي  
 برزانية ولا يجوز في الصرف  
 كدينار بدينار بغير فاحش  
 اجماعا لانه يبيع من وجه  
 شراء من وجه صيرفية  
 (و) صح (بالنسبة  
 ان) التوكيل بالبيع  
 (للتجارة وان) كان  
 (للحاجة لا) يجوز (كالمرأة  
 اذا دفعت غمرا الى رجل  
 ليعتبه لها ويتعين النقد)  
 به يفتي خلاصة وكذا  
 في كل موضع قامت الدلالة  
 على الحاجة كما افاده  
 المصنف وهذا ايضا ان  
 باع بما يبيع الناس نسيت  
 فان طول المدة لم يحجز به  
 يفتي ابن ملك ومتى عين  
 الامر شيئا تعين الا في بيعه  
 بالنسبة بالف فباع بالنقد  
 بانف جاز بخر قلت وقد منا  
 انه ان خالف الى خير في ذلك  
 الجنس جاز والا لا وانها  
 تنقيد برمان ومكان لكن  
 في البرازية الوكيل الى عشرة  
 ايام وكيل في العشرة وبعدها  
 في الاصح وكذا الكفيل  
 لكنه لا يطالب الا بعد  
 الاجل كما في تنوير  
 البعاز وفي زواجر الجواهر

قال به بشهود او برأى فلان او علمه ٥٦٥ او معرفته وباع بدونهم جاز بخلاف لاتبع الا بشهود او الا

بمحض فلان به يفتى قلت  
وبه علم حكم واقعة الفتوى  
دفع له مالا وقال اشترى  
زيتا بمعرفة فلان فذهب  
واشترى بلا معرفته فهلك  
الزيت لم يضمن بخلاف  
لاشترى الا بمعرفة فلان  
فليحفظ (و) صح (اخذه  
رهنا وكفيل بالثمن فلان  
ضمان عليه ان ضاع) الرهن  
(في يده او توى) المسال  
(على الكفيل) لان الجواز  
الشرعي ينساق الضمان  
(وتقيده شرؤه بمثل القيمة  
وغبن يسير) وهو ما يقوم  
به مقوم وهذا (اذ لم يكن  
سعره معروفا وان كان)  
سعره (معروفا) بين الناس  
(كحزولحم) وموزون  
(لا ينفذ على الموكل وان  
قلت الزيادة) ولو فلسا  
واحدا به يفتى بمحروبية  
(وكله يبيع عبد فباع نصفه  
صح) لاطلاق التوكيل  
وقالا ان باع الباقي قبل  
المحرومة جاز والا لا وهو  
استعصان ملتقى وهداية  
وظاهره ترجيح قولهما  
والمفتى به خلافة وقيد ابن  
الكمال الخلاف بما يتعيب  
بالشركة والاجاز استساقا  
فليراجع (وفي الشراء  
يتوقف على شراء باقيه  
قبل المحرومة)

كالاول س (قول له او الا بمحض فلان الخ) قال في الفتاوى الهندية وكله بالبيع ونهاه عن البيع  
الا بمحض فلان لا يبيع الا بمحضته كذا في وجيز الكردي واذا امره ان يبيع برهن او كفيل  
فباع من غير رهن او من غير كفيل لم يجز اكده بالنفي او لم يؤكد واذا قال برهن ثقة لم يجز الا  
برهن يكون بقيمته وفاء بالثمن او تكون قيمته اقل بمقدار ما يتعابن فيه واذا اطاق جاز بالرهن  
القليل كذا في المحيط ولو قال بهم وخذ كفيل او بهم وخذ رهنا لا يجوز الا كذلك اه كذا في  
الهامش وجملة الامر ان كل ما قيد به الموكل ان مقيدا من كل وجه يلزم رعايته اكده بالنفي او لا  
كبه بخيار فباعه بدونه نظيره الوديعة ان مقيدا كاحفظ في هذه الدار تمين وان لم يقل لا تحفظ الا  
في هذه الدار لتفاوت الخرز وان لا يفد اصلا لا يجب مراعاته كبه بالنسيئة فباعه بتقد يجوز وان  
مفيدا من وجه يجب مراعاته ان اكده بالنفي وان لم يؤكد به لا يجب مثاله لاتبعه الا في سوق كذا  
يجب رعايته بخلاف قوله به في سوق كذا وكذا في الوديعة اذا قال لا تحفظ الا في هذا البيت  
يلزم الرعاية وان لم يفد اصلا بان عين صندوقا لا يلزم الرعاية وان اكده بالنفي والرهن والكفالة  
مفيد من كل وجه فلا يجوز خلافه اكده بالنفي او لا والاشهاد قديفان لم يقب الشهود وكانوا  
عدولا وقد لا يفيد فاذا اكده بالنفي يلزم الرعاية والا فعلا بالشهين بزازية قيل الفصل الخامس  
وانظر ما قدمناه عن البحر في مسئلة البيع بالنسيئة (قول له واقعة الفتوى الخ) المسئلة مصرح  
بها في وصايا الحانية لكن بلفظ بمحض فلان والحكم فيها ما ذكره هنا اه (قول له وصح اخذه  
رهنا الخ) قال في نور العين وكيل البيع لو اقال او احتال او ابرأ او حط او وهب او تجوز صح  
عند ابى خنيفة ومحمد وضمن او كله لا عند ابى يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة  
اجمعا اه قلت وكذا بعد قبض الثمن لا يملك الخط والبراء بزازية (قول له او توى المال على الكفيل)  
وهو يكون بالمرافعة الى حاكم مالكي يرى براءة الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع  
على الاصيل بموته مفلسا ويحكم به ثم يموت الكفيل مفلسا ابن كمال ومثله في الشرع لادلية عن  
الكافي وتحقيقه في شرح الزيلعي اه (قول له وتقيده شرؤه) لان التهمة في الاكثرة متحققة  
فلسه اشتراء لنفسه فاذا لم يوافقها لحقه بنيره على ماصر واطلاقه فشمع ما اذا كان وكلا بشراء  
معين فانه وان كان لا يملك شراؤه لنفسه فبالخالفه يكون مشتريا لنفسه فالتهمة باقية كما  
في الزيلعي وفي الهداية قالوا ينفذ على الامر وذكر في البناء انه قول طامة المشايخ والاول  
قول البعض وفي الذخيرة انه لا نص فيه بخرم مخرضا (قول له ما يقوم به مقوم) أي لم يدخل تحت  
تقويم احد من المقومين قال مسكين فلو قومه عدل عشرة وعدل آخر ثمانية وآخر سبعة فما  
بين العشرة والسبعة داخل تحت تقويم المقومين وتامه فيه (قول له وبنابة) هي شرح  
الهداية (قول له لاطلاق التوكيل) أي اطلاقه عن قيد الاجتماع والافتراق (قول له وظاهره  
الخ) أي لانه جعله استعصانا وقال في البحر ولذا اخره مع دليله كما هو عادته ولذا استشهدنا بقول  
الامام بما راعى الكل ثمن النصف فانه يجوز وقد علمت ان المفتى به خلاف قوله اه أي خلاف  
قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه عن العلامة قاسم (قول له وقيد ابن الكمال الخ)  
ومثله في البحر معزوا الى المعراج ونقل الاتفاق ايضا في الكفاية عن الايضاح (قول له وفي  
الشراء يتوقف الخ) لا فرق بين التوكيل بشراء عبد بعينه او بغير عينه زيلعي وفيه لا يقال

انه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري لانا نقول انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد وههنا  
 شراء النصف لا ينفذ على الوكيل لعدم مخالفته من كل وجه ولا على الأمر لانه لم يوافق امره  
 من كل وجه فقلنا بالتوقف اه ماعضا ( قوله اتفاقا ) والفرق لابي حنيفة بين البيع  
 والشراء ان في الشراء تحقق تهمة انه اشتراه لنفسه ولان الامر بالبيع يصادف ملكه فيصح  
 فيعتبر فيه الاطلاق والامر بالشراء صادف ملك الغير فلم يصح فلا يعتبر فيه التقييد والاطلاق  
 كافي الهداية ( قوله ولو رد مبيع بعيب على وكيله ) اطلاقه فشمّل ما اذا قبض الثمن او لا  
 و اشار الى ان الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو اقر الموكل بعيب فيه  
 وانكره الوكيل لا يلزمهما شيء لان الموكل اجني في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على  
 الوكيل لان اقراره صحيح في حق نفسه لا الموكل بزانية ولم يذكر الرجوع بالثمن وحكمه انه على  
 الوكيل ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده كافي شرح الطحاوي وان نقده الى الوكيل ثم هو  
 الى الموكل ثم وجد الشاري عيبا فتنقض القاضي انه يردده على الوكيل كذا في البرازية وقيد بالبيع  
 لان الوكيل بالاجارة اذا آجر وسلم ثم طعن المستأجر فيه بعيب فقبل الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل  
 ولم يعتبر اجارة جديدة وقيد بالعيب اذ لو قبله بغير قضاء بخيار رؤية او شرط فهو جائز على الأمر  
 وكذا لو رده المشتري عليه بعيب قبل القبض بجر ماعضا ( قوله رده الوكيل على الأمر )  
 لو قال فهو رد على الأمر لكان اولى لان الوكيل لا يحتاج الى خصومة مع الموكل الا اذا كان  
 عيبا يحدث مثله ورد عليه باقرار بقضاء وان بدون قضاء لا تصح خصومته لكونه مشتريا كما افاده  
 في البحر وحاصل هذه المسئلة ان العيب لا يخلو اما ان لا يحدث مثله كالسفن او الاصبغ الزائدة  
 او يكون حادثا لكن لا يحدث مثله قبل هذه المدة او يحدث في مثلها ففي الاول والثاني يردده  
 القاضي من غير حجة من بينة او اقرار او نكول لعلمه بكونه عند البائع وتأويل اشتراط الحجة  
 في الكتاب ان الحال قد يشبهه على القاضي بأن لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج اليها ليظهر التاريخ  
 او كان عيبا لا يعرفه الا الاطباء او النساء وقولهم حجة في توجه الخصومة لا في الرد فيفتقر  
 الى الحجة للرد حتى لو عين القاضي البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها وكذا الحكم  
 في الثالث ان كان بينة او نكول لان البينة حجة مطلقة وكذا النكول حجة في حقه فيرده  
 عليه والرد في هذه المواضع على الوكيل رد على الموكل واما ان رده عليه في هذا الثالث  
 باقراره فان كان بقضاء فلا يكون ردا على الموكل لانه حجة قاصرة فلا تتعدى ولكن له ان يخاصم  
 الموكل فيرده عليه بينة او نكوله لان الرد فسخ لانه حصل بالقضاء كرها عليه فانهدم الرضا  
 وان كان بغير قضاء فليس له الرد لانه اقالة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الاول  
 والثاني لو رد على الوكيل بالاقرار بدون قضاء لزم الوكيل وليس له ان يخاصم الموكل في عامة  
 الروايات وفي رواية يكون ردا على الموكل وتماه في شرح الزياي وبه ظهر ان ما في المتن تبعا  
 للكنز مبنى على هذه الرواية وكذا قال في الاصلاح وكذا باقرار فيما لا يحدث مثله ان رده بقضاء  
 وفي المواهب لو رد عليه بما لا يحدث مثله باقراره يلزم الوكيل ولزوم الموكل رواية اه  
 ( قوله الاصل في الوكالة المخصوص ) قال

الاصل في الوكالة المخصوص ٨٨ لا في المضاربة اذا المخصوص

( قوله )

اتفاقا ( ولو رد مبيع بعيب  
 على وكيله ) بالبيع بينة  
 او نكوله او اقراره فيما  
 لا يحدث ( مثله في هذه  
 المدة ( رده ) الوكيل ( على  
 الأمر ) لو ( بأقراره  
 فيما يحدث لا ) يردده ولزم  
 الوكيل ( الاصل في الوكالة  
 المخصوص وفي المضاربة  
 المخصوص ) وفرع عليه بقوله  
 ( فان باع الوكيل ) نسيت  
 فقال امرتك بتقد وقال  
 اطلقت صدقة الأمر وفي  
 الاختلاف في ( المضاربة )  
 صدق ( المضارب ) عملا  
 بالاصل

( لا ينفذ تصرف احد الوكيلين ) ٥٦٧ مع كوكلكما بكذا ( وحده ) ولو الآخر عبدا او صيا او مات او

جن (الا) فيما اذا وكلهما على التعاقب بخلاف الوصيين كما سيجي في بابه و ( في خصومة ) بشرط رأى الآخر لا حضرته على الصحيح الا اذا انتهى الى القبض فحق يجتمعما جوهره ( وعق معين وطلاق معينة ) ولم يعوضا بخلاف معوض وغير معين ( وتعلق بمشيئتهما ) اى الوكيل فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعلق قاله المصنف قلت وظاهره عطفه على لم يعوضا كما يعلم من العيني والدرر فحق العبارة ولا عاقبا بمشيئتهما فتدبر (و) في (تدبير وردعين) كودعية وعارية ومغصوب ومبيع فاسد خلاصة بخلاف استردادها فلو قبض احدهما ضمن كله لعدم امره بقبض شئ منه وحده سراج (و) في (تسليم هبة) بخلاف قبضها ولو الجلية ( وقضاء دين ) بخلاف اقتضائه عني (و) بخلاف (الوصاية) لاثنتين (و) كذا (المضاربة والقضاء) والتحكيم ( والتولية على الوقف ) فان هذه الستة كالوكالة فلا يس لاجدها الانفراد (بحر الا في مسألة ما اذا شرط الواقف النظر

( قوله لا ينفذ تصرف احد الوكيلين ) لان الموكل لا يرضى برأى احدهما والبدل وان كان مقدرا لكن التقدير لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة واختيار المشتري منح اى التقدير للبدل لمنع نقصان عنه فربما يزداد عند الاجتماع وربما يختار الثاني مشتريا مليا والاول لا يهتدى الى ذلك قال في الهامش ولودفع الف درهم الى رجاين مضاربة وقال لهما اعملوا برأيكما لم يكن لكل واحد منهما ان يفرد بالبيع والشراء لانه رضى برأيهما لا برأى احدهما ولو عمل احدهما بغير اذن صاحبه ضمن نصف المال وله ربحه وعليه ضيعته لا قد نصف رأس مال المضاربة في الشراء لنفسه للمضاربة بغير اذن رب المال فصار ضامنا عطاء الله افدى هكذا وجدت هذه العبارة فلتراجع من اصلها ( قوله او مات ) اى الآخر المشتمل على العبد او الصبي وكذا قوله او جن ( قوله او جن ) فلا يجوز للآخر التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو وصيين لا يتصرف الحى الا برأى القاضى بحر عن وصايا الخانية ( قوله بخلاف الوصيين ) فانه اذا اوصى الى كل منهما بكلام على سدة لم يجز لاحدهما الانفراد فى الاصح لانه عند الموت صارا وصيين جملة واحدة وفى الوكالة يثبت سنكهما بنفس التوكيل بحر ( قوله كما سيجي ) وسيجي قريبا متنا ( قوله فحق يجتمعما ) لكن سيأتى ان الوكيل بالخصومة لا يملك القبض وبه يفتى ابو السعود ( قوله وظاهره ) اى ظاهر قول المصنف وقوله عطفه اى التعلق بمشيئتهما ( قوله والدرر ) حيث قال بعد قوله لم يعوضا بخلاف ما اذا قال لهما طاقاها ان شئنا او قال امرها بأيديكما لانه تفويض الى مشيئتهما فيقتصر على الجاس ( قوله ولا علقا ) استثنى فى البحر ثلاث مسائل غير هذين فراجع واعترضه الرملى ( قوله فلو قبض احدهما ) اى بدون اذن صاحبه وهما فى يده كما صرح به فى الذخيرة لا بدون حضوره كالتوهم عبارة البحر ( قوله ضمن كله ) عبارة السراج كما فى البحر فان قيل ينبى ان يضمن النصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف قلنا ذلك مع اذن صاحبه واما فى حال الانفراد فغير مأمور بقبض شئ منه ( قوله والوصاية ) مبتدأ خبره قوله كالوكالة وزاد بعد الواو بخلاف ليعطنه على قوله بخلاف اقتضائه فالعطوف خمسة والسادس المعطوف عليه فلا اعتراض فى كلامه فتنبه لكن لا يحسن تشبيه مسألة القضاء بالوكالة لانها وكالة حقيقة ( قوله فان هذه الستة ) فيه ان المذكور هنا خمسة وان اراد جميع ما تقدم مما لم يجز فيه الانفراد فهى تسع عشرة صورة مع مسألة الوكالة ح كذا فى الهامش قال جامع وقد علمت مما سبق جوابه ( قوله النظر له ) اى للواقف ( قوله او مال موكله ) كذا استنبطه العمادى من مسألة ذكرها عن الخانية ولكن ذكر قبله عنها انه لو كتب فى آخر الكتاب انه يخصم ويخاصم ثم ادعى قوم قبل الموكل الغائب مالا فاقرا الوكيل بالوكالة وانكر المال فاحضروا الشهود على الموكل لا يكون لهم ان يحبسوا الوكيل لانه جزاء الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس فى هذه الشهادة امر باداء المال ولا ضمان الوكيل على الموكل فاذا لم يجب على الوكيل اداء المال من مال الموكل بأمر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل ظالما بالامتناع اه ملخصا ومفاده انه لو ثبت امر موكله او

له او الاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان اشباه ( والوكيل بقضاء الدين ) من ماله او مال موكله

كفالتة عنه يؤمر بالاداء وعليه يحمل كلام قارى الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية المنح  
حيث قال اقول كلام الحاشية صريح فيما افق به قارى الهداية فانه صريح في وجوب  
اداء المال باحد شيئين اما امر الموكل او الضمان فليكن المعول عليه فيتأمل اه ثم قال  
موفقا بين عبارة الحاشية السابقة الثانية القائلة وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر وبين  
عبارة الفوائد لابن نجيم القائلة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل الخ  
مانصه اقول الذى ذكره في الفوائد مطلق عن قيد كونه من ماله او من مال موكله او من دين  
عليه والفرع الاخير المنقول عن الحاشية مقيد بما اذا لم يكن عليه دين وما قبله بما اذا لم يكن  
له مال تحت يده وانت اذا تأملت وجدت المسئلة ثلاثية اما ان يوجد امره ولا مال له  
تحت يده ولا دين اوله واحد منهما والظاهر ان الوديعة مثل الدين لصحة التوكيل بقضها  
كهو فيحمل الدين في الفرع الثانى على مطلق المسال حتى لا يخالف كلامه في الفرع الاول  
كلامه في الفرع الثانى لصحة وجهه ويحمل كلامه في الفوائد على عدم وجود واحد  
منهما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل اه وحاصله انه لا يجبر اذا لم يكن له عند الوكيل  
مال ولا دين وعليك بالتأمل في هذا التوفيق (قوله لا يجبر عليه) لو قال ولا يجبر الوكيل اذا  
امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهى الثلاثة لانية لكان اولى للامتنع بما ذكر  
في المتن كما في الاشياء كذا في الهامش (قوله لا يجبر عليه) اى على البيع (قوله على المتمد)  
وساى في باب عزل الوكيل (قوله لكونه متبرعا) علة لقوله لا يجبر (قوله يدفع عين ثم ظاب)  
لاحتمال انها له فيجب دفعها له نورالعين (قوله او يبيع رهن شرط فيه الخ) اى  
سواء شرط في عقد الرهن التوكيل بالبيع او بعده قال في نورالعين لو لم يشترط التوكيل  
في البيع في عقد الرهن وشرط بعده قيل لا يجب وقيل يجب وهذا اصح اه (قوله بطلب  
المدعى) سند ذكر بيانه في باب عزل الوكيل وأشار الى ان المراد بوكيل الخصومة وكيل  
المدعى عليه فقول الدرر وكيل خصومة لو ابي عنها لا يجبر عليها لانه وعد ان يتبرع ينبغي  
ان ينخص بوكيل المدعى كما فهم مما هنا كانه عليه في نورالعين ويبيعه قوله اذا غاب المدعى  
فلا احسن ما سنده بذكره بعد (قوله خلافا لما افق به قارى الهداية) مرتبط بالمتن فانه سئل هل  
يجبس الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يده اى يد وكيله وامتنع  
الوكيل عن اعطائه سواء كان الموكل حاضرا او غائبا فأجاب انما يجبر على دفع مائت على موكله  
من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين او كان كفيلا والا فلا يجبس اه  
ح كذا في الهامش (قوله وظاهر الاشياء) حيث قال ولا يجبر الوكيل بغير اجر على  
تقاضى الثمن وانما يحيل الموكل ح ويستفاد هذا من قول الشارح لكونه متبرعا قبل الاستثناء  
قال في الهامش ولا يجبس الوكيل بدين موكله ولو كانت عامة الا ان يضمن وتماه في وكالة  
الاشياء (قوله واقعة الفتوى) اى السابقة آنفا وهى ما اذا وكله بقضاء الدين بماله عليه فتصير  
المستثنيات خمسة بنسب الوكيل بالاجر (قوله وفي فروع الاشياء) تقدمت اول كتاب الوكالة  
(قوله حاضرا بنفسه) الذار ما بين هذا فانا لم نذكره بل المذكور تعذر حذره شرط  
ولم ار هذا العبارة في فروع الاشياء فراجعها (قوله الوكيل لا يوكل) المراد انه لا يوكل فيما وكل

(لا يجبر عليه) اذا لم يكن  
للموكل على الوكيل دين  
وهى واقعة الفتوى كما بسطه  
العمادى واعتمده المصنف  
قال ومفسده ان الوكيل  
يبيع عين من مال الموكل  
لوفاء دينه لا يجبر عليه كما  
لا يجبر الوكيل نحو طلاق  
ولو اطلبها على المتمد  
وعق وهبة من فلان وبيع  
منه لكونه متبرعا الا في  
مسائل اذا وكله بدفع عين  
ثم ظاب او يبيع رهن  
شرط فيه او بعده في  
الاصح او بخصومة بطلب  
المدعى وظاب المدعى عليه  
اشياء خلافا لما افق به  
قارى الهداية قلت وظاهر  
الاشياء ان الوكيل بالاجر  
يجبر فتدبر ولا تنس مسئلة  
واقعة الفتوى وراجع تنوير  
البصائر فلهما او في وفي  
فروق الاشياء التوكيل  
بغير رضا الخصم لا يجوز  
عقد الامام الا ان يكون  
الموكل حاضرا بنفسه او  
مسافرا او مريضا او  
مخدورا (الوكيل لا يوكل  
الا باذن امره) لوجود  
الرضا (الا) اذا وكله  
(في دفع زكاة) فوكل  
آخر ثم وثم فدفع الاخير  
جاز ولا يتوقف



بمخلاف شراء الاضحية اضحية الحانية (و) الا الوكيل (في قبض الدين) اذا وكل (من في عياله) صح ابن ملك (و) الا (عند تقدير الثمن) من الموكل الاول (له) اى لو كياه فيجوز بلا اجازته لحصول المقصود درر (والتفويض الى رأيه) كاعمل برأيك (كالاذن) في التوكيل (الا في طلاق وعتاق) لانهما مما يخلف به فلا يقوم غيره مقامه قنية (فان وكل) الوكيل غيره (بدونهما) بدون اذن وتفويض (ففعّل الثاني) بحضرته او غيبته (فأجازه) الوكيل (الاول صح) وتتعاقد حقوقه بالعقد على الصحيح (الافى) ما ليس بعقد ٥٦٩ نحو (طلاق وعتاق) لتعلقهما بالشرط فكان الموكل علقه بلفظ

الاول دون الثاني (وابراء) عن الدين قنية (وخصوصة وقضاء دين) فلا تكفى الحاضرة ابن ملك خلافا للحنانية (وان فعل اجنبى فأجازه الوكيل) الاول (جاز الا في شراء) فانه ينفذ عليه ولا يتوقف متى وجد نفاذا (وان وكل به) اى بالامر او التفويض (فهو) اى الثانى (وكيل الامر) وحينئذ (فلا ينزل بعزل موكله او موته وينزل لان بموت الاول) كما مر في القضاء وفي البحر عن الخلاصة والحنانية له عزله في قوله اصنع ماشئت لرضاه بصنعه وعزله من صنعه بمخلاف اعمل برأيك قال المصنف فعليه لو قيل لا تقاضى اصنع ماشئت فله عزله نائبه بلا تفويض العزل صريحا لان النائب كوكيل الوكيل \* واعلم ان الوكيل وكالة عامة مطابقة مفوضة انما يملك

فيه فيخرج التوكيل بمقتضى العقد فيما ترجع الحقوق فيه الى الوكيل فله التوكيل بلا اذن لكونه اصيلا فيها ولذا لا يملك نهيها عنها وصح توكيل الموكل كما قدمناه بحر وفيه وخرج عنه ما لو وكل الوكيل بقبض الدين من في عياله فدفعت المديون اليه فانه يبرأ لان يده كيدته ذكره الشارح في السرقة اه و ذكر الثانى المصنف (قوله بمخلاف شراء الاضحية) فلو وكل غيره بشرائها فوكل الوكيل غيره ثم وثم فاشترى الاخير يكون موقوفا على اجازة الاول ان اجاز جازوا فلا بحر عن الحانية (قوله تقدير الثمن) اى لو عين ثمنه لو كيله س (قوله من الموكل الاول) مخالف لما في البحر وللتعليل كما يظهر مما كتبناه على البحر والموافق لما في البحر ان يقول من الوكيل الاول له اى للوكيل الثانى وافاد اقتضاه على هذه المسائل ان الوكيل في النكاح ليس له التوكيل وبه صرح في الخلاصة والبرازية والبحر من كتاب النكاح وقدمناه في باب الولي فراجع خلافا لما قاله ط هناك بخنا من ان له التوكيل قياسا على هذه المسئلة الثالثة فافهم (قوله لحصول المقصود) لان الاحتياج فيه الى الراى لتقدير الثمن ظاهرا وقد حصل بمخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدر الثمن لانه لما فوض اليهما مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري كما مر درر (قوله خلافا للحنانية) راجع الى الخصومة كما قيده في المنع والبحر (قوله ينفذ عليه) اى على الاجنبى بحر عن السراج (قوله وان وكل) اى الوكيل (قوله اى بالامر) اى وكالة ملتبسة بالامر بالتوكيل اى الاذن به (قوله وينزلان) اى الوكيل الاول والثانى (قوله موت الاول) اى الموكل وكان الاول التعبير به ح (قوله وفي البحر) الذى في البحر نسبة ان الثانى صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا قال اعمل برأيك الى الهداية ونسبة ان له عزله في قوله اصنع ماشئت الى الخلاصة ثم قال وهو مخالف للهداية الا ان يفرق بين اصنع ماشئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعلل في الحانية بأنه لما فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من صنعه اه فليس في كلام الخلاصة والحنانية التصريح بمخالفة احدهما للآخر فيحتمل ان في المسئلة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور الفرق غير ظاهرة لما في الحواشى يعقوبية والحواشى السعدية انه ينبغي ان يملك في صورة اعمل برأيك لتناول العمل بالرأى العزل كما لا يخفى اه (قوله بمخلاف اعمل برأيك) بحث فيه في الحواشى يعقوبية والسعدية (قوله واعلم) تكرار مع ما تقدم اول الكتاب مستوفى ح (قوله زواهر الجواهر وتنوير البصائر) هما حاشيتان على الاشياء الاولى للشيخ صالح والثانية لآخيه الشيخ عبدة القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله الغزى صاحب المنع (قوله لعدم

المواضعات لا الطلاق والعتاق والتبرعات به يفتى زواهر الجواهر وتنوير البصائر (قال) لرجل (قوضت اليك امر امرأتى صار وكلا بالطلاق وتقيد) طلاقه (المجلس بمخلاف قوله وكنتك) في امر امرأتى فلا يتقيد به درر \* من لاولاية له على غيره لم يحجز تصرفه في حقه وحينئذ (فاذا باع عبد او مكاتب او ذمى) او حر بنى (مال صغيره الحر المسلم او شرى واحد منهم به او زوج صغيرة كذلك) اى حرة مسلمة (لم يحجز) لعدم

الولاية ( والولاية في مال الصغير إلى الأب ثم وصيه ثم وصيه وصيه ) إذا لوصى بملك الايصاء ( ثم إلى ) الجد ( أبي الأب ثم إلى وصيه ) ثم وصى وصيه ( ثم إلى القاضي ثم إلى من نصبه القاضي ) ثم ٥٧٠ وصى وصيه ( وليس لوصى الام ) ووصى

الولاية ( وكذا لا ولاية لمسلم على كافرة في نكاح ولا مال كافي البحر في كتاب النكاح من باب الولي وتقدم هناك ايضا متنا وشرحا فليحفظ قال تعالى والذي كفروا بعضهم اولياء بعض ( قوله إلى الأب ) حيث لم يكن سفيها اما الأب السفيه لا ولاية له في مال ولده اشباه في الفوائد من الجمع والفرق وفي جامع الفصولين ليس للأب تحرير قته بمال وغيره ولا ان يهب ماله ولو بعوض ولا اقراضه في الاصح والقاضي ان يقرض مال اليتيم والوقف والغائب وليس لوصى القاضي اقراضه ولو اقراضه ضمن وقيل يصح للأب اقراضه اذله الايداع فهذا أولى اه عدة كذا في الهامش ( قوله بملك الايصاء ) سواء كان وصى الميت او وصى القاضي منح ( قوله ثم وصى وصيه ) قال في جامع الفصولين في ٢٧ ولهم الولاية في الاجارة في النفس والمال والمنقول والمعار فلو كان عقدهم بمثل القيمة او يسير الغبن صح لا بفاحشه ولا يتوقف على اجازته بعد بلوغه لانه عقد لا يجزله حال العقد وكذا شرأؤهم لليتيم يصح يسير الغبن ولو فاحشا نفذ عليهم لا عليه ولو بلغ في مدة الاجارة فلو كانت على النفس تخيرا بطل او أمضى ولو على املاكه فلا خيار له وليس له فسخ البيع الذي نفذ في صغره فصط قيل انما يجوز اجارتهم لليتيم اذا كانت بأجر المثل لا بأقل منه والصحيح جوازه ولو بأقل اه كذا في الهامش وقوله فصط هو رمز له وائد صاحب المحيط ( قوله لا العار ) فيه كلام ذكره ابو السعود في حاشية مسكين فراجعهم ( قوله فله ان يشتري الخ ) اي والنفق ظاهر اشباه والفرق انه اذا اشترى لغيره فحقوق العقد من جانب اليتيم راجعة اليه ومن جانب الآخر كذلك فيؤدي الى المضاربة بخلاف نفسه حموى س ( قوله بالتوكيل ) بيانه في الاشياء من الوكالة

#### باب الوكالة بالخصومة والقبض

( قوله اي اخذ الدين ) هذا لغة وعرفا هو المطالبة غناية ح وكان عليه ان يذكر هذا المعنى فانهم بنوا الحكم عليه معللين بأن العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليك ان اخذ الدين بمعنى قبضه فلو كان المراد المعنى اللغوي يصير المعنى التوكيل بقبض الدين لا بملك القبض وهو غير معقول تدبر ( قوله عند زفر ) وروى عن ابي يوسف غير الافكار ( قوله واعتمد في البحر العرف ) حيث قال وفي الفتاوى الصغيرى التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضي هو الذي يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض والا فلاح وليس في كلامه ما يقتضي اعتماده نعم نقل في المنع عن السراجية ان عليه الفتوى وكذا في القهستاني عن المضمرات ( قوله اجماعا ) لان التوكيل بعقد لا يملك عقدا آخر ( قوله وامرنا بقبضه توكيل ) قال في البحر اول كتاب الوكالة \* فان قلت فالفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر توكيل كما علمت اي من كلام البدائع من قوله الايجاب من الموكل ان يقول وكلتك بكذا او افعل كذا او اذنت لك ان تفعل كذا ونحوه \* قلت الرسول ان يقول له ارسلتك او كن رسولا عني في كذا وقد جعل منها الزياي في باب خيار الرؤية امرنا بقبضه

الاخ ( ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الأب او وصيه او وصى وصيه او الجد ) أبي الأب ( وان لم يكن واحدا ماذكرنا فله ) اي لوصى الام ( الحفظ و ) له ( بيع المنقول لا العقار ) ولا يشتري الا الطعام والكسوة لانهما من حلة حفظ الصغير خانية \* ( فروغ ) وصى القاضي كوصى الأب الا اذا قيد القاضي بنوع تقيده وفي الأب يع الكل عمادية وفي متفرقات البحر القاضي او امينه لا ترجع حقوق عقد باشرأ لليتيم اليهما بخلاف وكيل ووصى واب فلو ضمن القاضي او امينه ثمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح بخلافهم وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه الا الوصى فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل

#### باب الوكالة بالخصومة والقبض

( وكيل الخصومة والتقاضى ) اي اخذ الدين ( لا يملك

القبض ) عند زفر وبه يفتى لفساد الزمان واعتمد في البحر العرف ( و ) لا ( الصلح ) اجماعا بحر ( ورسول ) ( وصرح ) التقاضى بملك القبض بالخصومة ) اجماعا بحر ارسلتك او كن رسولا عني ارسالك وامرنا بقبضه توكيل

خلافاً للزيلي (ولا يملكهما) أي الخصومة والقبض (وكيل الملازمة كالإيالة الخصومة وكيل الصالح) بحر (ووكيل قبض الدين يملكها) أي الخصومة خلافاً لهما ٥٧١ لو وكيل الدائن ولو وكيل القاضى لا يملكها اتفاقاً كوكيل قبض

الدين اتفاقاً وأما وكيل

قسيمة وأخذ شفعة ورجوع

هبة ورد بعيب فيملكها

مع القبض اتفاقاً ابن مالك

(أمره بقبض دينه وان

لا يقبضه إلا جميعاً فقبضه

الأدرها لم يجز قبضه)

المذكور (على الأمر)

لخالفته فلم يصح وكذا

(و) الأمر (له الرجوع

على الغريم بكاه) وكذا

لا يقبض درهما دون درهم

بحر (ولم يكن للغريم بينة

على الإيفاء فقبض عليه)

بالدين (وقبضه الوكيل

فضاع منه ثم برهن المطالب

على الإيفاء) للموكل (فلا

سبيل له) للمدين (على

الوكيل وإنما يرجع على

الموكل) لأن يده كيد

ذخيرة (الوكيل بالخصومة

إذا أبى) الخصومة (لا يجبر

عليها) في الإشباه لا يجبر

الوكيل إذا امتنع عن

فعل ماوكل فيه لتبرعه إلا

في ثلاث كأمس (بخلاف

الكفيل) فإنه يجبر عليها

للا التزام (وكاه) بخصوماته

وأخذ حقوقه من الناس

على أن لا يكون وكلاً فيما

يدعى على الموكل جاز)

هذا التوكيل (نحو أن ثبت)

الوكيل (المال له) أي لو كاه (ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل) لأنه ليس بوكيل فيه درر (وصح إقرار الوكيل

وصرح في النهاية فيه معزيا إلى الفوائد الظهيرية أنه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع  
أذا فرق بين أفعال كذا وأمرتك بكذا اه وتماه فيه (قوله خلافًا للزيلي) حيث جعل  
أمرتك بقبضه إرسالاً كذا في الهامش (قوله وكيل الصالح) لأن الصالح مسالمة لا مخاصمة  
(قوله أي الخصومة) حتى لو أقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل أو برأته تقبل عنده وقالوا  
لا يكون خصماً للزيلي (قوله ولو وكيل القاضى) بأن وكله بقبض دين الغائب شرئاً لئلا  
(قوله أمره بقبض دينه) قال في الهامش نقلاً عن الهندية الوكيل بقبض الدين إذا أخذ  
العروض من الغريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فلما وكيلا أن يرد العروض على  
الغريم ويطالبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى رجل له على رجل ألف درهم وضح فوكل  
رجلاً بقبضها وأعلمه أنها وضح فقبض الوكيل ألف درهم غلة وهو يعلم أنها غلة لم يجز على  
الآمر فإن ضاعت في يده ضمنها الوكيل ولم يلزم الأمر شيء ولو قبضها وهو لا يعلم أنها غلة فقبضه  
جائز ولا ضمان عليه وله أن يردّها ويأخذ خلافها فإن ضاعت من يده فكذاها ضاعت من يد  
الآمر ولا يرجع بشيء في قياس قول أبي حنيفة وفي قياس قول أبي يوسف يرد مثلها ويأخذ  
الوضح اه أقول الأوضح حلى من فضة جمع وضح وأصله البياض مغرب وفي المختار  
والأوضح حلى من الدراهم الصالح وذكر في الهامش دفع إلى رجل ما لا يدفعه إلى رجل فذكر  
أنه دفعه إليه وكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان  
والقول قول الآخر أنه لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجبر المدين عليه ما جميعاً وإنما  
يجب على الذي كذبه دون الذي صدقه فإن صدق المأمور في الدفع فانه يحلف بالله ما قبض فانه  
حالف لا يسقط دينه وإن نكل سقط وصدق الآخر أنه لم يقبضه وإن كذب المأمور فانه يحلف  
بالمأمور خاصة لقد دفعه إليه فانه حالف برئ وإن نكل لزمه ما دفع إليه اه هندية من فصل إذا  
وكل إنساناً بقبض دين عليه (قوله درهما دون درهم) معناه لا يقبض متفرقاً ولو قبض شيئاً دون  
شيء لم يبرأ الغريم من شيء جامع الفصولين وفيه وكيل قبض الوديعة قبض بعضها جاز ولو أمر  
أن لا يقبضها إلا جميعاً فقبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقى قبل أن يهلك الأول  
جاز القبض على الموكل اه (قوله في الإشباه الخ) الظاهر أنه أراد بالنقل المذكور الإشارة إلى  
مخالفته لما في الإشباه فأن من جملة الثلاث كما تقدم قبل هذا السبب أنه يجبر الوكيل بالخصومة  
بطلب المدعى إذا غاب المدعى عليه وقد تبع المصنف صاحب الدرر وقال في العزيمة لم يجز هذه  
المسئلة هنا لافي المتن ولا في الشروح ثم أجاب كاشعربلالى بأنه لا يجبر عليها يعنى ما لم يغيب  
موكله فإذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب رهن يوضع عند عدل اه وهذا أحسن  
مما قدمناه عن نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المنع متنا موافق لما في الإشباه فانه ذكر  
بعد قوله لا يجبر عليها إلا إذا كان وكلاً بالخصومة بطلب المدعى عليه وغاب المدعى وكأنه ساقط  
من المتن الذي شرح عليه الشارح تأمل (قوله وصح إقرار الوكيل) يعنى إذا ثبت وكالة  
الوكيل بالخصومة وأقر على فوكاه سواء كان وكاه المدعى فاقدر باستيفاء الحق أو المدعى عليه

الوكيل (المال له) أي لو كاه (ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل) لأنه ليس بوكيل فيه درر (وصح إقرار الوكيل

بالخصومة ( لا يغيرها مطلقا ) ( بغير الحدود والقصاص ) على موكله ( عند القاضى دون غيره ) استحسانا ( وان العزل )  
الوكيل ( به ) اى بهذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن ٥٧٢ بعده على الوكالة للتناقض درر ( وكذا

فاقر بثبوته عليه درر ( قوله بالخصومة ) متعلق بالوكيل ( قوله لا يغيرها ) اى لا اقرار  
الوكيل بغير الخصومة اى وكالة كانت ( قوله بغير الحدود والقصاص ) متعلق باقرار ( قوله  
استحسانا ) والقياس ان لا يصح عند القاضى ايضا لانه مأمور بالخاصة والاقرار يضرها لانه مسالة  
ح ( قوله ان عزل ) اى عزل نفسه لاجل دفع الخصم وانى وردته عزى زاده ط قال فى الهداية تحت  
قوله ان عزل اى لو اقيمت البينة على اقراره فى غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه ( قوله حتى  
لا يدفع اليه المال ) اى لا يؤمر الخصم بدفع المال الى الوكيل لانه لا يمكن ان يبقى وكلا بجواب مقيد  
وهو الاقرار وما وكله بجواب مقيد وانما وكله بالجواب مطلقا اه ح عن شرح الهداية معزى بالقاضى  
زاده ( قوله للتناقض ) لانه زعم انه مبطل فى دعواه درر ( قوله بان قال ) المسئلة على خمسة اوجه  
مبسوطة فى البحر ( قوله على الظاهر ) اى ظاهر الرواية ومثله استثناء الانكار فيصح منها  
فى ظاهر الرواية زيلعي وبيانه فيه ( قوله اى بالتوكيل ) التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل  
به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويسى معناه ان يوكل بالخصومة ويقول خصم فاذا  
رايت لحوق مؤنة او خوف عار على فاقرب بالمضى يصح اقراره على الموكل كذا فى البرازية رملى قلت  
ويظهر منه وجه عدم كونه اقرارا نظيره صلح المنكر ( قوله وبطل توكيل الكفيل ) فلو ابراه  
عن الكفالة لم تنقلب صحيحة لوقوعها باطلا ابتداء كالمكفل عن غائب فانه يقع باطلا ثم اذا جاز لم يحز  
( قوله بالمال ) متعلق بالكفيل ح وسياق محترزه متسا ( قوله لو وكله بقضه ) اى فيما لو اعتق المولى  
عبد المديون حتى لزمه ضمان قيمته للغرماء ويطالب العبد بجميع الدين فلو وكله الطالب  
بقبض المال عن العبد كان باطلا لان الوكيل من يعمل لغيره والمولى عامل لنفسه لانه يبرى به  
نفسه فلا يصح وكلا كفاية ( قوله لان الوكيل ) قال فى الهامش اى لان الوكيل عامل لغيره  
فتى عمل لنفسه فقط بطلت الوكالة اه اشباه ( قوله الا اذا سلخ ) الاستثناء مستدرك فانظر  
ما فى البحر والمديون بالنصب وفاعل وكل مستتر فيه ( قوله قنية ) عبارتها كافى بالمنع ولو وكله  
بقبض دينه على فلان فأخبر به المديون فوكله ببيع سلعته وايفاء ثمنه الى رب الدين فباعها  
واخذ الثمن ومالك يهلك من مال المديون لاستحالة ان يكون قاضيا ومقتضيا والواحد لا يجز  
ان يكون وكلا له ملوب والطالب فى القضاء والاقتضاء اه وتامه فى البحر فانظر ( قوله  
بخلاف كفيل النفس ) قيده الزيلعي بان يوكله بالخصومة قال فى البحر وليس بقيد اذ لو وكله  
بالقبض من المديون صح اه ( قوله حيث يصح ضمانهم ) بالثمن والمهر لان كل واحد منهم سفير  
ومعبر منح والمناسب ان يقول يصح توكيلهم لكن لا يظهر فى مسئلة وكيل الامام ببيع  
الغنائم تأمل ( قوله سفير ) اى معبر عن غيره فلا تأسقه العهدة ( قوله بخلاف العكس ) هو  
تكرار بعض ح اى مع قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال لكن اذا لم يحفظ ارتباطه بقوله  
فصاح ناسخة اظهارا للفرق بينهما لم يكن تكرارا تأمل ( قوله كذا كذا سلخ ) تكرار شخص  
مع ما قبلها ح ( قوله للبائع ) المناسب للموكل ( قوله لم يحز ) استحالة الامر بالبلاى ووكيل

اذا استثنى الموكل ( اقراره )  
بان قال وكلتك بالخصومة  
غير جائز الاقرار صح  
التوكيل والاستثناء على  
الظاهر برازية ( فلو اقر  
عنده ) اى القاضى ( لا  
يصح وخرج به عن الوكالة )  
فلا تسمع خصومته درر  
( وصح التوكيل بالاقرار  
ولا يصير به ) اى بالتوكيل  
( مقرا ) بحر ( وبطل  
توكيل الكفيل بالمال )  
لثلا يصير عاملا لنفسه ( كما )  
لا يصح ( لو وكله بقضه )  
اى الدين ( من نفسه او  
عبد ) لان الوكيل متى  
عمل لنفسه بطلت الا اذا  
وكل المديون بابراء نفسه  
فيصح ويصح عزله قبل  
ابرائه نفسه اشباه ( او وكل  
المحتال المحيل بقضه من  
المحال عليه ) او وكل المديون  
وكيل الطالب بالقبض لم  
يصح لاستحالة كونه قاضيا  
ومقتضيا قنية ( بخلاف  
كفيل النفس والرسول  
وكيل الامام ببيع الغنائم  
والوكيل بالزواج ) حيث  
يصح ضمانهم لان كلا منهم  
سفير ( الوكيل بقبض الدين  
اذا كفل صح وتبطل

الوكالة ) لان الكفالة اقوى لازوما فصلح ناسخة ( بخلاف العكس ) وكذا كما ثبتت كفاية الوكيل بالقبض ( الامام )  
بطلت وكالته تقدمت الكفالة او تأخرت ( لما قلنا ) وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يحز ( لما مر انه يصير

عاملا لنفسه (فان ادعى بحكم الضمان رجوع) لبطالانه (وبدونه لا) لتبرعه (ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه اليه) عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايفاء (فان حضر الغائب فصدقه) في التوكيل (فيها) ونعمت (والا امر الغريم بدفع الدين اليه) اى الغائب (ثانيا) لفساد الاداء بانكاره مع يمينه (ورجع) الغريم (به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما) بأن استهلكه فانه يضمن مثله خلاصة (وان ضاع لا) عملا بتصديقه (الا اذا) كان قد (ضمنه عند الدفع) بقدر ما يأخذ الدائن ثانيا لاما ٥٧٣

قبضت منك على ابرأتك من الدين) فهو كالموكل الاب لا يخزن عند اخذ مهر بدنه آخذ منك على ابرأتك من مهر بنى فان اخذته البنت ثانيا رجوع الحتن على الاب فكذا هذا بزازية (وكذا) يضمنه (اذا لم يصدقه على الوكالة) يعصم صوري السكوت والتكذيب (ودفع له ذلك) على زعمه الوكالة فهذه اسباب لارجوع عند الهلاك (فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق) الوكيل (بخلافه وفي الوجوه) المذكورة كلها الغريم (ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) وان برهن انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك او أراد استخلافه لم يقبل لسميه في نقض ما اوجبه للغائب نعم لو برهن ان الطالب جحد الوكالة واخذ من المال

الامام ببيع الغنائم ودفعه ابو السعود بما امر من انه سفير ومعبولا تلحقه عهدة (قول له) عاملا لنفسه (لان حق الاقتضاء له) (قول له) رجوع (اي على موكله بالبيع ولقائل ان يقول التبرع حصل في ادائه اليه بجهة الضمان كأدائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون امره فليتأمل شربلاية ولا يخفى ان التبرع في المقياس عليه انما هو نفس الكفالة واما الاداء فهو ملزم به شاء او ابى بخلاف مسئلتنا على انه اذا أدى على حكم الضمان لا يسمى متبرعا بل هو ملزم به في ظنه اه (قول له) عملا باقراره (اي في مال نفسه لان الديون تقضى بامثالها بخلاف اقراره بقبض الوديعة الآتى لان فيها ابطال حق المالك في العين سائحان (قول له) ولا يصدق الخ) سيأتى متنا في قوله ولو وكله بقبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق موكله الخ (قول له) لفساد الاداء لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر فقوله بانكاره الباء للسببية وقوله مع يمينه يشير الى انه لا يصدق بمجرد الانكار وفي البحر عن البرازية ولو ادعى الغريم على الطالب حين اراد الرجوع عليه انه وكل القابض وبرهن يقبل ويبرأ وان انكر حلفه فان نكل برأ انتهى وفيه عنها ايضا وان أراد الغريم ان يحلفه بالله ما وكلته له ذلك وان دفع عن سكوت ليس له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب ليس له ان يحلفه وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في محل التقييد تأمل (قول له) فانه يضمن مثله (الاولى بدله تأمل) (قول له) قد ضمنه) بتشديد الميم بأن يقول انت وكيله لكن لا آمن ان يجحد الوكالة ويأخذ مني ثانيا فيضمن ذلك المأخوذ فالضمير المستتر في وكله عائدا الى الوكيل والبارز الى المال بحر (قول له) او قال (اي مدعى الوكالة) (قول له) فهذه (اي الثلاثة) وذكر في الهامش عن القول لمن من الوكالة في شخص اذن لا آخر ان يعطى زيدا الف درهم من ماله الذي تحت يده فادعى المأمور الدفع وغاب زيد وانكر الاذن وطالبه بالبينة على الدفع فهل يلزمه ذلك اجاب ان كان المال الذي عنده امانة فالقول قول المأمور مع يمينه وان كان تعويضا او دينيا لم يقبل قوله الابينة اه (قول له) لم يقبل ولا يكون له حق الاسترداد (قول له) خلافا لابن الشحنة) فيه ان ابن الشحنة نقل رواية عن ابى يوسف انه يؤمر بالدفع وماها هو المذهب فلا معاوضة ح (قول له) مطلقا) سواء سكت او كذب او صدق (قول له) لما امر) انه يكون ساعيا في نقض ما اوجبه للغائب وفي البحر لو هلك الوديعة عنده بعدما منع قيل لا يضمن وكان ينبغي الضمان لانه منعها من وكيل المودع في زعمه اه ومثله في جامع الفصولين (قول له) ولو ادعى (اي الوارث او الموصى له) (قول له) على ملك الوارث (اي الموصى) (قول له) ولا بد من التلوم الخ) تقدمت هذه المسائل في متفرقات القضاء

تقبل بحر ولومات الموكل وورثه ضميمه او وهبه له اخذه قائما ولو هالكها كضمنه الا اذا صدقه على الوكالة ولو أقرب بالدين وانكر الوكالة حلف ما يعلم ان الدائن وكله عيني (قال أنى وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه) على المشهور خلافا لابن الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لما مر (وكذا) الحكم (لو ادعى شراءها من المالك وصدقه) المودع لم يؤمر بالدفع لانه اقرار على الغير (ولو ادعى انتقالها بالارث او الوصية منه وصدقه امر بالدفع اليه) لاتفاقية ما على ملك الوارث (اذا لم يكن على الميت دين مستغرق) ولا بد من التلوم فيها لاحتمال ظهور وارث آخر (ولو انكره وتنازع قال لا ادعى لا)



يؤمر به ما لم يبرهن ودعوى الايضاء كوكالة فليس لمودع ميت ومدبونه ٥٧٤ الدفع قبل ثبوت انه وصى ولو لا وصى

فدفع لبعض الورثة برى  
عن حصته فقط (ولو وكله  
بقض مال فادعى الغريم  
ما يسقط حق موكله) كاداء  
او ابراء او اقراره بأنه ملكى  
(دفع) الغريم (المال) ولو  
عقارا (اليه) اى الوكيل لان  
جوابه تسليم ما لم يبرهن وله  
تحليف الموكل لا الوكيل  
لان النيابة لا تجرى في اليمين  
خلاف الزفر (ولو وكله بعيب  
في امة وادعى البائع ان  
المشتري رضى بالعيب لم يرد  
عليه حتى يحلف المشتري)  
والفرق ان القضاء هنا فسخ  
لا يقبل النقص بخلاف  
ما مر خلافا لهما (ولو ردها  
الوكيل على البائع بالعيب  
فخضر الموكل وصدقه على  
الرضا كانت له لا للبائع)  
اتفاقا في الاصح لان القضاء  
لا عن دليل بل لا جهل  
بالرضائم ظهر خلافا فلا  
ينفذ باطنا نهاية (والمأمور  
بالانفاق) على اهل او بناء  
(او القضاء) لدين (او الشراء  
او التصديق) عن زكاة (اذا  
امسك ما دفع اليه وتقدم  
ماله) ناويا الرجوع كذا قيد  
الخامسة في الاشياء (حال  
قيامه لم يكن متبرعا) بل يقع  
التقص استحيانا (اذا لم  
يضاف الى غيره) فلو كانت  
وقت انفاقه مستهلكة  
ولو بصرها لدين نفسه او اضاف العقد الى دراهم نفسه ذهون ودارم مشتريا لنفسه متبرعا بالانفاق لان الدراهم (قوله)

وقد منا الكلام عليها (قوله ودعوى الايضاء كوكالة) فاذا صدقه ذواليد لم يؤمر بالدفع له  
اذا كان عينا في يد المقر لانه اقراره وكيل صاحب المال بقض الوديعة او الغصب بعد موته فلا  
يصح كالأقراره وكيله في حياته بقضها وان كان المال ديننا على المقر فعلى قول محمد الاول يصدق  
ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الاخير وهو قول ابى يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه  
وبيانه في الشرح بحر (قوله او اقراره) اى الموكل بأنه ملكى المسئلة في جامع الفصولين حيث  
قال قال ادعى ارضا وكالة انه ملك موكل فبرهن فقال ذواليد انه ملكى وموكل اقره فلو لم  
يكن له بيعة فله ان يحلف الموكل لا وكيله فوكله لو ضاها فلقاضى ان يحكم به موكله فلو حضر  
الموكل وحلف انه لم يقر له بقى الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما فى كلام  
الشارح (قوله لان جوابه تسليم) لانه انما ادعى الايضاء وفى ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة  
وتمامه في التبيين (قوله ما لم يبرهن) اى على الايضاء فتقبل لما مر ان الوكيل بقض الدين وكيل  
بالخصومة بحر (قوله لا الوكيل) اى على عدم علمه باستيفاء الموكل بحر (قوله لان النيابة  
لا تجرى في اليمين) وكيل قبض الدين ادعى عليه المديون الايضاء الى موكله او ابراءه واراد  
تحليف الوكيل انه لم يعلم به لا يحلف اذ لو اقر به لم يجز على موكله لانه على الغير جامع الفصولين  
وهذا التعايل اظهر مما ذكره الشارح فقدر وفي نور العين عن الخلاصة وفي الزيادات في كل  
موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يستحلف الا في ثلاث مسائل \* وكيل شراء وجدعيا فأراد الرد  
واراد البائع تحليفه بالله ما يعلم ان الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه \* الثانية  
وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه المديون ان موكله ابراءه عن الدين واستحلف الوكيل على العلم  
لا يحلفه ولو اقر به لزمه \* يقول الحقير لم يذكر الثالثة في الخلاصة وفي الثانية نظر اذ المقر به  
هو الابراء الذى يدعيه المديون فكيف يتصور لزمه على الوكيل (قوله ولو وكله بعيب) اى  
برامة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه الخ) اى لم يرد الوكيل على البائع ح كذا في الهامش  
(قوله حتى يحلف الخ) يعنى لا يقضى اتفاقا بالرد عليه حتى يخضر المشتري ويحلف انه لم يرض  
بالعيب ح كذا في الهامش (قوله والفرق) اى بين هذه المسئلة حيث لا ترد الامة على  
البائع وبين اتى قبها حيث يدفع الغريم المال الى الوكيل ح كذا في الهامش (قوله  
خلافا لهما) حيث قال لا يؤخر القضاء في الفصلين لان قضاء القاضى عندهما ينفذ  
ظاهرا فقط اذا ظهر الخطأ ح (قوله فلا ينفذ باطنا) اعترضه قاضى زاده انه اذا جاز  
نقض القضاء ههنا عند ابى حنيفة ايضا بأى سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين  
المسئلتين ح (قوله او الشراء) قيد به لما في البحر عن الخلاصة الوكيل بائع الدينار  
اذا امسك الدينار وباعه ديناره لا يصح (قوله عن زكاة) الظاهر انه ليس بقيد ويدل  
عليه اطلاق ما يأتى عن المتقى (قوله الى غيره) اى غير مال الأمر سواء اضاف الى مال  
الأمر او اطلق ح (قوله وقت انفاقه) اى او شرائه او تصدقه (قوله لدين نفسه)  
او غيره ح (قوله نعم الخ) لا وجه للاستدراك فانها لا تنافى ما قبها فان قيام الدين في ذمة  
المديون كقيام المال في يد الوكيل وصاحب المنع والبيع ذكرهما من غير استدراك ح  
(قوله وصى اتفاق الخ) سيأتى بتقريره هذه المسئلة في آخر كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى  
ولو بصرها لدين نفسه او اضاف العقد الى دراهم نفسه ذهون ودارم مشتريا لنفسه متبرعا بالانفاق لان الدراهم (قوله)



(قوله غائب) والحاضر كذلك بالاولى (قوله فروع) تكرر مع ما أتى قريبا من الباب (قوله) وبينا في الدرر) قال فيها قال في الصغرى الوكيل بقبض الدين اذا احضر خصما فاقرب بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الدين لا تقبل اها قرا بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة لانه لما أقر بالوكالة لا يكون خصما بالدين بخلاف ما اذا انكر الوكالة وأقر بالدين فانه يكون خصما في اثبات الدين لكون البيعة واقعة على خصم منكر للوكالة فافهم كذا في الهامش (قوله صح التوكيل بالسلم) اى الاسلام وقد تقدم التنبيه على هذه المسئلة في باب الوكالة بالبيع والشراء حيث قال هناك والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز ابن كمال واوضحناه بعبارة الزيلعي فراجع وفي شرح الوهبانية قال في المبسوط اذا وكله ان يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام على الوكيل وللوكيل على الموكل الدراهم قرض لان اصل التوكيل باطل لان المسلم اليه امره ببيع الطعام من ذمته الى ذمة الوكيل ولو امره ان يبيع عين ماله على ان يكون الثمن على الامر كان باطلا فكذلك اذا امره ان يبيع طعاما في ذمته وقبول السلم من صنيع المفا ليس فالتوكيل به باطل (قوله) فللناظر ان يسلم الخ) قرعه على ما قبله لانه كالتوكيل على ما صرحوا به وفي هذه العبارة ايجاز الحقها بالغازوهى مشتملة على مسلتين «احداها يجوز للقيم ان يسلم من ريع الوقف في زيتيه وحصره كالتوكيل بعقد السلم ثم رأس المال وان ثبت في ذمته كالمسئلة السابقة فهو مأثور بدفع بدله من غلة الوقف وليس المراد ثبوته في الذمة متأخرا فيفسد العقد بل المراد انه كالثمن ثبت في الذمة ثم ما يعطيه يكون بدلا عما وجب وهنا يعطيه في المجلس كالتوكيل بالشراء يصح وان لم يكن الثمن ملكه او نقول الثمن هنا معين اى رأس مال السلم لان مال الامانة يتعين بالتعيين «ثانيته ما قد علمت ان قيم الوقف وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها ولما اشتران ذلك لا يصح جعل النظارة حيلة اذا ارادوا ان يجعلوا في القرية امينا يحفظ زرعها ويقررون له على ذلك جملا وهى ان يأمره بعقد السلم ويستلمون من الوكلاء على ما هو مقرر لهم باطنا فالغلة المسلم فيها تثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف ضمنها ولو صرف مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غير ما اذن له فيه تخريجا على المسئلة السابقة لانه توكيل بقبول السلم هذا حاصل ما ذكره شراح الوهبانية في هذا المحل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتأخذ منه حاصل مدة طويلة حتى فتح المولى بشى يغلب على ظنى انه هو المراد في تصوير هذه الحيلة في المسئلة الثانية وهى ان شخصا يكون ناظرا على وقف فيريد ان يجعل امينا قادرا عليه بحيث يتفقد هو عاجلا والامين آجلا فاذا أخذ من الامين شى على ذلك ليقوم مقامه يأخذ مستغلات الوقف بدلا عن الجعل فهو لا يجوز لانه يبيع الوكالة في المعنى لما علمت ان الناظر وكيل الواقف وهذا يفعل في زماننا كثيرا في المقاطعات والاقواق ويسمونه التزاما فاذا تحيل له بهذه الحيلة وهى ان يأخذ الناظر من الامين مبلغا معلوما سلما على غلة الوقف ليصرفه في مصارقه يأخذ منه ما عينه له الواقف من العشر مثلا ويستغل ذلك الامين غلة الوقف على انه المسلم فيه ليحصل للناظر نفع بنظارته وللامين بأمانته فهو ايضا لا يجوز لان الناظر وكيل عن الواقف فكأنه صار وكيل عن الواقف في قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على الغلة الخارجة وقد علمت ان الجائر التوكيل بعقد السلم لا يقوله فاذا اخذ الدراهم

تتبعين في الوكالة نهائية  
وبزائية نعم في المتقى لو  
امره ان يقبض من مديونه  
الفا ويتصدق فتصدق  
بالف ليرجع على المديون  
جاز استحسانا (وصى  
انفق من ماله و) الحال  
ان (مال اليتيم غائب فهو)  
اى الوصى كالأب (متطوع  
الا ان يشهد انه قرض  
عليه اوانه يرجع) عليه  
جامع الفصولين وغيره  
وعله في الخلاصة بأن  
قول الوصى وان اعتبر  
في الانفاق لكن لا يقبل  
في الرجوع في مال اليتيم  
الا بالينة \* (فروع) \*  
الوكالة المجردة لا تدخل  
تحت الحكم وبينا في  
الدرر صح التوكيل بالسلم  
لا يقبل عقد السلم  
فللناظر ان يسلم من ريعه  
في زيتيه وحصره وليس  
له ان يوكل به من يجعله  
يجعل امينا على القرية  
فيأمره بعقد السلم ويستلم  
منه على ما قرر له باطنا لانه  
وكيل الواقف والوكالة  
امانة لا يصح بيعها واتمامه  
في شرح الوهبانية

وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صارفا من مال نفسه وثبت الغلة في ذمته فيلزمه مثلها  
هذا ماظهر لي ثم لا يخفى ان هذا كله انما يكون بعد بيان مقدار المسلم فيه مع سائر شروط السلم  
والا يكون فسادا من جهة اخرى كما لا يخفى والله تعالى اعلم

### باب عزل الوكيل

(قوله خيار شرط) لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم ليتمكن من له الخيار من قسمه اذا اراد  
منح (قوله فله موكل العزل) قال الزيلعي بعد تقرير مسئلة عزل الوكيل ما لم يتعلق به حق الغير  
وعلى هذا قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالتماسها ثم طاب لا يملك عزله وليس  
بشيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق وعلى هذا قالوا لو قال الموكل لوكيل  
كلما عزلتك فانت وكيلي لا يملك عزله لانه كلما عزله تجددت الوكالة له وقيل ينزل بقوله كلما وكلت  
فانت معزول وقال صاحب النهاية عندي انه يملك عزله بان يقول عزله عنك عن جميع الوكالات  
فينصرف ذلك الى المعلق والمنفذ وكلاهما ليس بشيء ولكن الصحيح اذا اراد عزله واراد ان  
لا تنفذ الوكالة بعد العزل ان يقول رجعت عن المعاقبة وعزتك عن المنجزة لان ما لا يكون  
لازما يصح الرجوع عنه والوكالة منه اه ملخصا (قوله كوكيل خصومة) تمثيل المدخول  
النفي اي ليس له عزله وان علم به الوكيل لتعلق حق الغير به فليس للموكل العزل كوكيل خصومة  
وهو ما اذا وكل المدعي عليه وكيل الخصومة بطلب الخصم الذي هو المدعي ثم طاب وعزله فانه  
لا يصح لئلا يضيع حق المدعي ح (قوله كاسيحي) اي قريبا (قوله ولو الوكالة دورية)  
لا يخلو اما ان يكون مبالغة على قوله فله موكل العزل او على قوله ما لم يتعلق به حق الغير فعلى  
الاول يكون المعنى ان له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمبالغة حينئذ ظاهرة وعلى الثاني  
انه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى كل ففي كلام الشارح مناقشة اما على الاول فله مناقشة  
لقوله وسيجيء عن العيني خلافا لان الذي سيجيء ان له العزل فليس خلافا واما على الثاني  
فلانه يقتضي انه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لان من يقول بعدم عزله في الوكالة الدورية  
يقول انه لا يمكن لانه كلما عزله تجددت له وكالة وقوله في طلاق وعناق يحتمل انه خال من الوكالة  
الدورية ويحتمل انه مسئلة اخرى من مدخول لوانه اي ولو في طلاق وعناق لا يشهد كونه في  
الوكالة الدورية وفي كل مناقشة ايضا لان البرازي لم يصح شيئا منهما بل قال وكله غير جائز  
الرجوع قال بعض المشايخ ليس له ان يعزله في الدلاق والعناق وقال بعض مشايخنا له العزل  
وليس فيه رواية مسطورة وقال قبله وعزل الوكيل بالدلاق والنكاح لا يصح بلا علم لانه وانه  
لم يلحقه ضرر لكنه يصير مكذبا فيكون ضرورا اه نعم يصح حمله على الثاني ان جماعت المبالغة على  
قوله فله موكل عزله ولا يرد حينئذ عليه انه مما لا حق فيه للغير كما سيصرح به والظاهر ان قوله  
وسيبيء عن العيني خلافا وقع من سهو القلم ولو حذفه لاستقام الكلام وانتظم والمبالغة  
الجيدة ان يقال فله موكل العزل متى شاء ولو الوكالة دورية ما لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة  
بطلب الخصم بشرط علم الوكيل ولو في طلاق وعناق (قوله في طلاق وعناق) لو دأبته على  
الظارف ايضا فكأنه قال ولو كانت الوكالة بالدلاق او عناق اي فان العزل فيها لا يصح س (قوله  
وسيبيء) اي قريبا (قوله بشرط علم الوكيل) فلو ان هذا علم العزل في غيبة الوكيل لم يشترط

### باب عزل الوكيل

(الوكالة من العقود الغير  
اللازمة) كالعارية (فلا  
يدخلها خيار شرط ولا  
يصح الحكم بها مقصودا  
وانما يصح في ضمن دعوى  
صحيحة على غريم) وبيانه  
في الدرر (فله موكل العزل  
متى شاء ما لم يتعلق به حق  
الغير) كوكيل خصومة  
بطلب الخصم كما سيبيء  
ولو الوكالة دورية في  
الطلاق وعناق على ما صححه  
البرازي وسيبيء عن العيني  
خلافا فتنبه (بشرط علم  
الوكيل) اي في القصد  
اما الحكمي فيثبت وينزل  
قبل العلم

كالرسول (ولو) عزله (قبل وجود الشرط في المعلق به) أي بالشرط به يفتى شرح وهبانية (ويثبت ذلك) أي العزل (بمشافهة به وبكتابته) مكتوب بعزله (وارساله رسولا) ميمزا (عدلا أو غيره) اتفاقا (حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا) صدقه أو كذبه ذكره المصنف في متفرقات القضاء (إذا قال) الرسول (الموكل أرسلني إليك لأبلغك عزله أياك عن وكالته ولو أخبره فضولي) بالعزل (فلا بد من أحد شرطى الشهادة) عددا أو عدالة (كأخواتها) المتقدمة في المتفرقات وقدمنا أنه متى صدقه قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن ملك وقرع على عدم لزومها من الجانبين بقوله (فلو وكيل) أي بالخصومة وبشراء المعين لا الوكيل بنكاح وطلاق وعتاق وبيع ماله وبشراء شئ بغير عينه كافي الاشياء (عزل ٥٧٧) نفسه بشرط علم موكله) وكذا يشترط علم السلطان بعزل قاض

وامام نفسهما والا لا كما بسطه في الجواهر (وكله يقبض الدين ملك عزله ان بغير حضرة المديون وان) وكله (بحضرة لا) لتعلق حقة به كإمر (الا إذا علم به) بالعزل (المديون) فيثبت بعزله ثم قرع عليه بقوله (ناودع المديون دينه إليه) أي الوكيل (قبل علمه) أي المديون (بعزله براء) وبعده لا دفعه لغير وكيل (ولو عزل العدل) الموكل ببيع الرهن (نفسه بحضرة المرتين ان رضيت) بالهزل (صح والا لا) لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة بطلب المدعى عند غيبته كإمر وليس منه توكيله بطلاقهما بطأهما على الصحيح لأنه لاحق لها فيه ولا قوله كلا غير تلك فأنتم وكيل لعزله بكلمة او كلتكم فأنتم معزول عني (وقول

(قوله كالرسول) فإنه ينزل قبل علمه (قوله بعزله) أي ان وصل إليه المكتوب كإسائي في الفروع (قوله الموكل) هو مقول القول (قوله كأخواتها) وهي اخبار السيد بجناية عبده والشفيع بالبيع والبكر بالنكاح والمسلم الذي لم يهاجر بالشرائع والاخبار ببيع امرئ شراء وحجر مأذون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف (قوله لا الوكيل بنكاح) فإنه يصح عزله نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم الموكل لعدم تضرده (قوله بعزله نفسه) قال في الاشياء لا يصح عزل الوكيل نفسه الا يعلم الموكل الا الوكيل بشراء شئ بغيره أو ببيع ماله ذكره في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل في النكاح والطلاق والعتاق اه وقال الباقي لا يصح ولا يخرج عن الوكالة قبل علم الموكل وفي الزيلعي عزل نفسه عن الوكالة ثم تصرف فيما وكل إليه قبل علم الموكل العزل صح تصرفه فيه اه كذا في الهامش (قوله وامام) أي للصلاة منح أي لا يصح العزل الا بعلم المولى ونص الجواهر لا ينزل الا اذا علم به السلطان ورضى بعزله سائحاني (قوله ولو عزل الخ) العدل فاعل عزل الموكل مبنى على جهول صفة العدل ونفسه مفعول عزل (قوله عند غيبته) أي غيبة الخصم الموكل (قوله وليس منه) أي ما تعلق به حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه (قوله ولا قوله) معطوف على توكيله (قوله بعزله) قدمنا عن الزيلعي طرق عزله عن الوكالة الدورية وما هو الصحيح فيها وأما ما ذكره هنا في البحر لوقال كذا وكذا فأنتم معزول لم يصح والفرق ان التوكيل يصح تعاقبه بالشرط والعزل لا كما صرح به في الصغيرى والصغرى اذا وكله لم ينزل اه (قوله لم ينزل بالجمود) وفي حاشية ابى السعود عن خط السيد الخوى عن الولوالجية تصحيح ان الجمود رجوع قال وعليه الفتوى (قوله وينزل الوكيل) وفي شركة العناية يشكل على هذا ان من وكل بقضاء الدين ففضاه الموكل ثم قضاه الوكيل قبل العلم لم يضمن مع انه عزل حكيمى واجب بأن الوكيل بقضاء الدين مأمور بأن يجعل المؤدى مضمونا على القابض لان المديون تقضى بأمثالها وذلك يتصور بعد اداء الموكل ولذا يضمنه القابض لو هلك بخلاف الوكيل بالتصدق اذا دفع بعد دفع الموكل فلو لم يضمن الوكيل يتضرر الموكل لأنه لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمينه اه بنوع تصرف سائحاني (قوله فزوجه الوكيل) اشار بهذا وبما قبله الى ان نهاية الموكل

الوكيل بعد القبول بحضرة الموكل (٣٧) (ين) (مع) الغيت توكيلي أو انابرى من الوكالة ليس بعزل كجمود الموكل (بقوله لم أو كلك لا يكون عزلا) (الا ان يقول) الموكل لاوكل (والله لا أو كلك بشئ) فقد عرفت بأنها ونك فعزل) زيلعي لكنه ذكر في الوصايا ان جموده عزل وحمله المصنف على ما اذا وافقه الوكيل على الترك لكن اثبت القهستاني اختلاف الرواية وقدم الثاني وعلمه بأن جموده ماعد النكاح فسخ ثم قال وفي رواية لم ينزل بالجمود اه فليحفظ (وينزل الوكيل بلا عزل) (بنهاية) الشئ (الموكل فيه كالموكل بقبض دين فقبضه) بنفسه (أو) وكله (بنكاح فزوجه) الوكيل بزانية ولو باع الموكل والوكيل معا أو لم يعلم السابق فبيع الموكل أولى عند محمد وعند ابى يوسف يشتركان ويخيران كما في الاختيار وغيره

(و) ينزل (بموت أحدهما وجنونه مطبقا) بالكسر أى مستوعبا ٥٧٨ سنة على الصحيح درر وغيرها لكن

في الشرب ليلية عن  
المضمرات شهر وبه يفتى  
وكذا في القهستانى  
والباقى وجعله قاضى خان  
في فصل فيما يقضى  
بالمجتهدات قول أبى حنيفة  
وان عليه الفتوى فليحفظ  
(و) بالحكم (بلحوقه  
مرتدا) ثم لا تعود بعوده  
مسلم على المذهب ولا  
بفاقته بحرقه في شرح الجمع  
واعلم ان الوكالة اذا كانت  
لازمة لا تبطل بهذه  
العوارض فلذا قال (الا)  
الوكالة اللازمة (اذا وكل  
الراهن العدل او المرتهن  
بييع الرهن عند حلول  
الاجل فلا ينزل) بالهزل  
ولا (بموت الموكل وجنونه  
كالوكيل بالامر بالسيد  
والوكيل ببيع الوفاء)  
لا ينزلان بموت الموكل  
بخلاف الوكيل بالخصومة  
او الطلاق بزانية قلت  
والحاصل كما في البحر ان  
الوكالة ببيع الرهن لا تبطل  
بالهزل حقيقة او حكما  
ولا بالخروج عن الاهلية  
بجنون وردة وفيما عداها  
من اللازمة لا تبطل  
بالحقيق بل بالحكمى  
وبالخروج عن الاهلية

فيه اما ان تكون من جهة الموكل او من جهة الوكيل وينزل الوكيل بها فلو طلق الموكل المرأة  
فليس للوكيل ان يزوجه اياها لان الحاجة قد انقضت وفي الزانية وكله بالتزويج فتزوجها  
ووطئها وطلقها وبعد العدة زوجها من الموكل صح لبقاء الوكالة سائحا اقول الظاهر ان  
الضمير في تزوجها للوكيل لا للموكل والا نافي ما هنا وما يأتى من ان تصرفه بنفسه عزل تأمل  
(قوله وينزل) وفي التحسين من باب المفقود رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها  
فدفع اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله ان يحفظ وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه  
لعله قد مات ولا يكون الرجل وصيا للمفقود حتى يحكم بموته اه وبهذا علم ان الوكالة تبطل  
بفقد الموكل في حق التصرف لا الحفظ بحر (قوله عن المضمرات شهر) أى مقدار شهر (قوله  
بلحوقه مرتدا) في ايضاح الاصلاح المراد باللاحق ثبوته بحكم الحاكم بحر لكن عبارة درر  
البحار ولاحقه بحر فبطل بغير حكم به قال شارحه لان اهل الحرب اموات في احكام الاسلام  
وبلاحقه صار منهم اه وفي الجمع ولاحق الموكل بعد رده بدار الحرب يبطل وقال ان حكمه به  
قال ابن مالك لان للاحقه انما يثبت بقضاء القاضى قيد باللاحق لان المرتد قبله لا يبطل توكيله  
عندها وموقوف عنده ان اسلم فقد وان قتل او لحق بدار الحرب يبطل اه فعلم ان ما في الايضاح  
على قولهما وفيه بحث في المعقوبية فانظر ما كتبناه على البحر (قوله بعوده مسلما) أى سواء  
كان وكيلا او موكلا بحر (قوله بحر) عبارته ومقتضاه انه لو افاق بعد جنونه مطبقا لا تعود  
وكالته (قوله العدل) مفعول وكل وقوله او المرتهن عطف على العدل ح (قوله والوكيل  
بييع الوفاء) لعل وجهه ان بيع الوفاء في حكم الرهن فيصير وكيلا بأن برهن ذلك الشيء فيكون  
بما تعلق به حق الغير وهو المشتري أى المرتهن تأمل ثم رأيت منقولا عن الحموى وما ذكره  
السائحاني من انه يبيع الرهن فهو غفلة فتنبه قال جامعه الذي كتبه السائحاني في هذا المحل  
مانصه قوله والوكيل يبيع الوفاء لعل صورته ما في المحيط وكله ببيع عين له عزله الا ان يتعلق به  
حق الوكيل بأن يامر بالبيع واستيفاء الثمن بازاء دينه وقال قاضى خان اذا دفع الى صاحب  
الدين عينا وقال به وخذ حقتك منه فباعه وقبض الثمن فهلك في يده يهلك من مال المديون  
ما لم يحدث رب الدين فيه قبضا لنفسه زاد في النزاية ولو قال به لحقتك صار قابضا والهلاك  
عليه لا على المديون اه واما بيع الوفاء المعهود فهو في حكم الرهن اه (قوله بالخصومة)  
اى بالتماس الطالب بحر (قوله او الطلاق) فيه ان التوكيل بالطلاق غير لازم كما تقدم ح  
والظاهر انه مبنى على مقابل الاصح من انه لازم (قوله بزانية) ونفسها فاما في الرهن فاذا وكل  
الراهن العدل او المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل او الوكيل بالامر بالسيد لا ينزل وان  
مات الموكل او جن والوكيل بالخصومة بالتماس الخصم ينزل بجنون الموكل وموته والوكيل  
بالطلاق ينزل بموت او كل استحصانا لاقبسا اه بحر فتأمل (قوله وفيما عداها) اى الوكالة  
وهذا ينافي قول المتن كالوكيل بالامر بالسيد والوكيل ببيع الوفاء ح (قوله فاطلاق الدرر)  
حيث قال وذا اى انزال الوكيل في الصور المذكورة اذا لم يتعلق به اى بالتوكيل حق الغير اما  
اذا تساق به ذلك فلا ينزل اه فان قوله اما اذا يتعلق به حق الغير يدخل فيه الوكالة بالخصومة  
بالتماس العالاب والى حكم فيما ليس كذلك ح واصلا في المنع ولا يخفى انه وارد على ما نقله الشارح

(عن)

قلت فاطلاق الدرر فيه نظر (و) ينزل (بافتراق أحد الشريكين)

ولو بتوكيل ثالث بالتصرف (وان لم يعلم الوكيل) لانه عزل حكيم (و) ينزل (يعجز موكله لو مكاتبوا حجره) اى موكله (لو مأذونا كذلك) اى علم اول لانه عزل حكيم ٥٧٩ كما مر وهذا (اذا كان وكيل في العقود والخصومة اما اذا كان وكلا في قضاء

دين واقتضائه وقبض ودليعة  
فلا) ينزل بحجر وعجز  
ولو عزل المولى وكيل عبده  
المأذون لم ينزل (و) ينزل  
(بتصرفه) اى الموكل  
(بنفسه فيما وكل فيه تصرفا  
يعجز الوكيل عن التصرف  
معه والا لا كما لو طلقها  
واحدة والعدة باقية)  
فالوكيل تطلقها أخرى  
لبقاء المحل ولو ارتد الزوج  
او لحق وقع طلاق وكيله  
ما بقيت العدة (وتعود  
الوكالة اذا عاد اليه) اى  
الموكل (قديم ملكه) كأن  
وكله ببيع قباع موكله ثم  
رد عليه بما هو فسخ على  
وكالته (او بقى اثره) اى  
اثر ملكه كمسئلة العدة  
بخلاف ما لو تحدد الملك  
(فروع) \* فى المتعلق  
عزل وكتب لا ينزل ما لم  
يسله الكتاب \* وكل غائب  
ثم عزله قبل قبوله صح  
وبعده لا \* دفع اليه قبضة  
ايدها الى انسان يصالحها  
فدفعها ونسب لا يضمن  
الوكيل بالدفع \* ابراءه  
عليه برى من الكل قضاء  
واما فى الآخرة فلا لا يقدر  
ما يشترط ان له عليه \* وفى  
الاشباه قال لمدينون من

عن شرح المجمع ايضا (قوله ولو بتوكيل ثالث) اى توكيل الشريكين او احدهما ثالثا بجر  
يعنى انه تبطل الوكالة التى فى ضمن الشركة ووكالة وكيلهما بالتصرف وفيه اشكال من حيث  
انه لا يصح ان ينفرد احدهما بفسخ الشركة بدون علم صاحبه بل يتوقف على علمه لانه عزل  
قصدي فكيف يتصور ان ينزل بدونه ويمكن ان يحمل على ما اذا هلك المالك او احدهما  
قبل الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل الوكالة التى كانت فى ضمنها عاما بذلك ولم يعلمه لانه عزل  
حكيم اذا لم تكن الوكالة مصرحا بها عند عقد الشركة بل على س (قوله لو مكاتب) يؤخذ من  
عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل ان للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما ايضا كانه عليه فى  
البحر وقال فيه وان باع العبد فان رضى المشتري ان يكون العبد على وكالته فهو وكيل وان لم  
يرض بذلك لم يجز على الوكالة كذا فى كافى الحاكم وهو يقتضى ان توكيل عبد النير موقوف  
على رضا السيد وقد سبق اطلاق جوازه على انه لاعدته عليه فى ذلك الا ان يقال انه من باب  
استخدام عبد الغير اه ثم المكاتب لو كتب او اذن المحجور لم تعد الوكالة لان محتهسا باعتبار  
ملك الموكل التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد بالكتابة الثانية او الاذن الثانى  
شرح مجمع لابن ملك (قوله لم ينزل) لانه حجر خاص والاذن فى التجارة لا يكون الاعام فكان  
العزل باطلا لا ترى ان المولى لا يملك نفيه عن ذلك مع بقاء الاذن س (قوله ينزل السخ) قال فى  
الهامش ولو وكت بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك او لم  
علم ولو اخرجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة واذا زوجها جاز النكاح  
ولو كان وكلا من جانب الرجل بزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج امها او بنتها خرج  
الوكيل عن الوكالة كذا فى المحيط هندية (قوله والعدة باقية) الواو استثنائية للاحال فافهم  
(قوله او لحق) اى ولم يحكم به فلا ينافى ما تقدم (قوله وتعود الوكالة) اى يعود ملك التصرف  
للوكيل بموجب الوكالة السابقة ليس المراد انها تعود بعد زوالها لانه لم ينزل كابضهم من قوله  
قبله والا لا عبارة الزبلى فالوكيل باق على وكالته (قوله بقى على وكالته) وان رد بما لا يكون  
فسخا لا تعود الوكالة كالوكله فى هبة شئ ثم وهبه الموكل ثم رجع فى هبة لم يكن للوكيل الهبة  
منح (قوله وبعده لا) اى حتى يصل اليه الخبر (قوله دفع اليه السخ) وكيل البيع قال بعته وسلمته  
من رجل لا عرفه وضاع الثمن قال القاضي يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم  
صحيح والعلة لا المامران النهى عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فاما لم يعلم النهى عن التسليم  
فلا ان لا يكون ممنوعا عن التسليم اولى وهذه المسئلة تخالف مسئلة القمعة برازية (قوله  
ونسب) اى نسب من دفعها اليه (قوله ابراءه) انظر ما مناسبة ذكر هذا الفرع هنا  
\* (فروع) \* بعث المديون المال على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان  
رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعث بها مع فلان ليس رسالة منه فاذا هلك هلك على  
المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبيانه فى شرح  
المنظومة اشباه (قوله اوبع لحاله) اى او قال به وبع لحاله (قوله فخالفه) اى لو خالفه

جامك بعامة كذا او من اخذا صبيك او قال لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه توكيل لمجهول فلا يبرأ بالدفع اليه وفى الوهبانية قال \*  
من قال اعط المال قابض خصص \* فاعطاه لم يبرأ وبالمال ينحصر \* وبعه وبم بالنقد او بم لحاله \* ففخافه قالوا يجوز التغير \*



\* وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم \* كذا قول رب الدين والحصم ٥٨٠ \* يجبر \* ولو قبض الدلال مال المبيع كـ \*

سلمه منه وضاع بشرط \*

كتاب الدعوى \*

لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصوص (هي) لغة قول يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره والفهما للتأنيث فلا تنون وجمعها دعاوى فتفتح الواو كفتوى وفتاوى درر لكن جزم في المصباح بكسرها ايضا فهما محافظة على الف التأنيث وشرا ( قول مقبول ) عند انقاضي ( يقصد به طلب حق قبل غيره ) خرج الشهادة واقرار ( او دفعه ) اى دفع الحصم ( عن حق نفسه ) دخل دعوى دفع التعرض فتسمع به يفتى بزازية بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع سراجية وهذا اذا اريد بالحق في التعريف الامر الوجودى فلو اريد مايم الوجودى والمدعى لم يحتاج لهذا القيد ( والمدعى من اذا ترك ) دعواه ( ترك ) اى لا يجبر عليها ( والمدعى عليه بخلافه ) اى يجبر عليها فلو في البلدة قاضيان كل في محلة فالحيار للمدعى عليه عند محمد به يفتى بزازية ولو القضاة في المذاهب الاربعة على الظاهر وبه افيت مرارا بجر

يجوز البيع لانه لما امر بالبيع كان مطلقا ثم قوله وبع بالنقد اوبع لحالد بعده كان مشورة بخلاف قوله بع بالنقد اوبع لحالد ونقل الجواز ولهذا اتي بصيغة قالوا شر نبلا الى ملخصا ( قوله وفي الدفع ) اى اذا وكله بدفع الف يقضى بهادينه فادعى الدفع ( قوله مقدم ) على قول الموكل انه لم يدفع ( قوله رب الدين ) اى بأنه ما قبض ( قوله والحصم بجر ) اى يجبر الموكل على الدفع الى الطالب ( قوله مال المبيع ) اى الثمن ابن الشحنة ( قوله بشرط ) اى يصالح بينهما بالنصف

كتاب الدعوى \*

في الفواكه البدرية لابن الغرس مسائل كثيرة تتعلق بالدعوى فلتراجع ( قوله لكن جزم ) عبارته مختلفة ( ٢ ) قال في المصباح وجع الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الاصل ككسائى وفتحتها محافظة على الف التأنيث ح كذا في الهامش ( قوله دعوى دفع التعرض ) قال في البحر اعلم انه سئل قارى الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه وبين غيره فأجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لان الحق له اه ولا يعارضه ما نقله في الفتاوى من صحة الدعوى بدفع التعرض وهي مسموعة كافي البرازية والحزاة والفرق ظاهر فانه في الاول انما يدعى انه ان كان شئ يدعى والا يشهد على نفسه بالابراء وفي الثاني انما يدعى عليه انه يتعرض في كذا بغير حق ويطلبه في دفع التعرض فافهم ح كذا في الهامش ( قوله لهذا القيد ) اى قوله او دفعه فانه فصل قصده الادخال والفصل بعد الجنس قيد فافهم ( قوله فلو ) اشار به الى ان الجبر في اصل الدعوى لا فيمن يدعى بين يديه والتفريع لا يظهر ط وفي بعض النسخ بالواو ( قوله في محلة ) اى بخصوصها وليس قضاءه عاما ( قوله بزازية ) ليس ما ذكره عبارة البرازية وعبارتها كما في المنح قاضيان في مصر طلب كل واحد منهما ان يذهب الى قاض فالحيار للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى اه وفي المنح قبل هذا عن الحانية قال ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقعت الخصومة بين رجلين احدهما من محلة والآخر من محلة اخرى والمدعى يريد ان يخصمه الى قاضى محلته والاخر يأتى ذلك اختلاف فيها ابو يوسف ومحمد والصحيح ان العبرة لمكان المدعى عليه وكذا لو كان احدهما من اهل العسكر والآخر من اهل البلدة اه وعالله في المحيط كما في البحر بأن ابو يوسف يقول ان المدعى منشى للخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان المدعى عليه دافع لها اه وانما حمل الشارح عبارة البرازى على ما في الحانية من التقييد بالمحلة لما قاله المصنف في المنح هذا كله وكل عبارات أصحاب الفتاوى يفيد ان فرض المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين ابى يوسف ومحمد فيا اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محلة واما اذا كانت الولاية لقاضيين او لقضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه فله الدعوى عند اى قاض اراده اذ لا تظهر فائدة في كون العبرة للمدعى او المدعى عليه ويشهد لصحة هذا ما قدمناه من تعليل صاحب المحيط اه ورده الحير الرملى وادعى ان هذا بالهذيان اشبه وذكر انه حيث كانت العملة لابي يوسف ان المدعى منشى للخصومة ولمحمد ان المدعى عليه دافع لها لا يتجه ذلك فان الحكم دائر مع العملة اه وهو الذى يظهر كما قال شيخنا واقول التحرير في هذه المسئلة ما نقله الشارح عن خط المصنف ومنشى عليه العلامة المقدسى كما نقله عنه ابو السعود وحاصله ان ما ذكره من تصحيح

( ٢ ) قوله قال في المصباح الخ هو منقول بالمعنى وفي المقام مزيد بيان وتحقيق يعلم بمراجعة عبارة المصباح اه مصححه ( قول )



قال المصنف ولو الولاية لقاضيين فاكثر ٥٨١ على السواء فالعبرة للمدعى نعم لو امر السلطان بأجابة المدعى

عليه لزم اعتباره العزل  
بالنسبة اليها كما مر مرارا  
قلت وهذا الخلاف فسيما  
اذا كان كل قاض على محلة  
على حدة اما اذا كان  
في المصر حنفى وشافعى  
ومالكى وحنبلى في مجلس  
واحد والولاية واحدة فلا  
ينبغي ان يقع الخلاف في  
اجابة المدعى لما انه صاحب  
الحق كذا بخط المصنف على  
هامش البرازية فليحفظ  
(وركنها اضافة الحق  
الى نفسه) لو اصيل كالى  
عليه كذا (او) اضافته  
(الى من ناب) المدعى  
(منابه) كوكيل ووصى  
(عند النزاع) متعلق  
بأضافة الحق (واهلها  
العائل المميز) ولو صديقا  
لو مآذونا في الخصومة  
والا لاشباه (وشرطها)  
اى شرط جواز الدعوى  
(مجلس القضاء وحضور  
خصمه) فلا يقضى على  
غائب وهل يحضره بمجرده  
الدعوى ان بالمصر او  
بحيث يبيت بمنزله نعم والا  
لحقى يبرهن اويحلف مئة  
(ومعلومية المال المدعى)  
اذ لا يقضى بمجهول ولا  
يقال مدعى فيه وبه الا  
ان يتضمن الاخبار (و)  
شرطها ايضا (كونها ملزمة) شيئا على انفسهم بعد ثبوتها

قول محمد من ان العبرة لمكان المدعى عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقدام  
كل منهما بالحكم على اهل محله فقط بدليل قول العمادى وكذا لو كان احدهما من اهل  
العسكر والاخر من اهل البلد فأراد العسكرى ان يخصمه الى قاضى العسكر فهو على هذا  
والولاية لقاضى العسكر على غير الجندى فقوله والولاية دليل واضح على ذلك اما اذا كان  
كل منهما مآذونا بالحكم على أى من حضر عنده من مصرى وشامى وحلبى وغيرهم كفى قضاة  
زماننا فينبغى التعويل على قول ابى يوسف لموافقته لتعريف المدعى عليه اى فان المدعى هو  
الذى له الخصومة فيطلبها قبل اى قاض اراد وبه ظهر انه لا وجه لما فى البحر من انه لو تعدد  
القضاة في المذهب الاربعة كما فى القاهرة فالحيار للمدعى عليه حيث لم يكن القاضى من  
محلتها قال وبه اقيت مرارا اقول وقد رأيت بخط بعض العلماء نقلا عن المفتى ابى السعود  
العمادى ان قضاة الممالك المحروسة ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه  
واشار اليه الشارح (قول له قال المصنف) فيهرد على البحر لان قضاة المذهب في زماننا ولايتهم  
على السواء في التعميم (قول له على السواء) اى في عموم الولاية (قول له لعزل من  
اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة الى هذه الدعوى) (قول له كما مر) من ان القضاء يتقيد (قول له  
قلت) مكرر مع ما قبله (قول له على حدة) اى لا يقضى على غير اهلها (قول له في مجلس) قيد اتفاق  
والظاهر انه اراد في بلدة واحدة (قول له والولاية واحدة) اى لم يخصص كل واحد بمحلة  
(قول له عند النزاع) قال فى البحر فخرج الاضافة حالة المسألة فانها دعوى لغة لاشرا ونظيره  
ما فى البرازية عين فى يد رجل يقول هو ليس لى وليس هناك منازع لا يصح نفيه فلو ادعاه بعد  
ذلك لنفسه صح وان كان ثمة منازع فهو اقرار للمنازع فلو ادعاه بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية  
الاصل لا يكون اقرارا بالملك له اه قال السامح اقول كلام البرازية مفروض فى كون  
النق اقرارا للمنازع اولا وليس فيه دعواه الملك لنفسه حالة المسألة (قول له وشرطها) لم أر  
اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغى اشتراط ما يدل على الجزم والتحقيق فلو قال اشك واظن  
لم تصح الدعوى بحر (فائدة) لا تسمع الدعوى بالاقرار لما فى البرازية عن الذخيرة ادعى ان  
له كذا وان العين الذى فى يده له لما انه اقر له به او ابتداء بدعوى الاقرار وقال انه اقر ان هذا لى  
او اقر ان لى عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على انه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار  
للاستحقاق الخ بحر من فصل الاختلاف فى الشهادة وسيأتى متا اول الاقرار (قول له لحنى  
يرهن اويحلف) هذان قولان لا قول واحد يخير فيه بين البرهان والتحليف فراجع البحر  
(قول له ومعلومية المال المدعى) اى بيان جنسه وقدره كفى الكثر (قول له اذ لا يقضى بمجهول)  
ويستثنى من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الرهن والغصب لما فى الحانية معزيا الى رهن  
الاصل اذا شهدوا انه رهن عنده ثوبا ولم يسموا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقبول  
للمرتبهن فى اى ثوب كان وكذلك فى الغصب اه فالدعوى بالاولى اه بحر قلت وفى المعراج  
وفساد الدعوى اما ان لا يكون لزمه شىء على الخصم اى يكون المدعى مجهولا فى نفسه ولا يعلم  
فيه خلاف الا فى الوصية بأن ادعى حقا من وصية او اقرار فانهما يصحان بالمجهول وتصح دعوى  
الابرء المجهول بلا خلاف اه فبلغت المستثنيات خمسة تأمل (قول له ولا يقال مدعى فيه وبه)  
شرطها ايضا (كونها ملزمة) شيئا على انفسهم بعد ثبوتها

والا كان عبثا (وكون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده) عقلا او عادة (باطلة) لتيقن الكذب في المستحيل  
العقل كقوله المعروف النسب اولمن لا يولد مثله لثله هذا ابني وظهوره ٥٨٢ في المستحيل العادي كدعوى معروف

وفي طلبه الطلبة ولا يقال مدعى فيه وبه وان كان يتكلم به المتفقه الا انه مشهور فهو خير من  
صواب مهجور حموى ط (قوله والا كان عبثا) اي وان لم تكن ملزمة كما اذا ادعى التوكيل  
على موكله الحاضر فانها لا تسمع لامكان عزله كافي البحر كذا في الهامش (قوله وظهوره)  
بالجر عطف على تيقن (قوله في الفواكه البدرية) قال في المنح لكسهم يستند في منع دعوى  
المستحيل العادي الى نقل عن المشايخ قلت لكن في المذهب فروع تشهد له منها ماسأني  
آخر فصل التحالف (قوله وسنحققه) عند قول المصنف وقضى بنكوله مرة (قوله انه في يده)  
فلو انكر كونه في يده فبرهن المدعى انه كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل يقبل  
ويجبر باحضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يقبل اذا لم يثبت خروجه من يده فبقى  
ولا تزول بشك واقره في البحر وجزم به الفهستاني ورده في نور العين بان هذا استحساب وهو  
حجة في الدفع لافي الاثبات كافي كتب الاصول (قوله وطلب المدعى الخ) هذا اذا لم يكن المدعى  
عليه مودعا فان ادعى عين ودية لا يكلف احضارها بل يكلف التخلية كافي البحر عن جامع  
الفصولين (قوله بأن كان في نقلها مؤنة) فيه ان هذا من قبيل الرضى والصبر فذكره هنا  
سهو قال في ايضاح الاصلاح الا اذا تعسر بأن كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة ح  
(قوله او غيبته) بأن لا يدري مكانها ذكره قاضي زاده ح (قوله لانه) اي القيمة وذكر الضمير  
باعتبار المذكور وهو علة لقوله وذكر قيمته (قوله وان تعذر) اي تعسر (قوله والاتكّن)  
تكرار مع قوله وذكر قيمته ان تعذر س «(فرع)» وصف المدعى المدعى فلما حضر خالف في  
البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسمع لانها دعوى مبتدأة والا فلا بحر عن  
البرازية (قوله بذكر القيمة) لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف  
فاشترط بيان القيمة لانها شيء تعرف العين الهالكه به غاية البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة  
في ذلك للتوصيف لانه لا يجدي بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه اشير الى ذلك  
في الهداية اه وفي الفهستاني وفي قوله وذكر قيمته ان تعذر اشارة الى انه لا يشترط ذكر اللون  
والذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في العمادة وقال السيد أبو القاسم ان  
هذه التعريفات للمدعى لازمة اذا أراد أخذ عينه او مثله في المثل اما اذا اراد اخذ قيمته  
في القيمي فيجب ان يكتب بذكر القيمة كافي محاضر الخزانة اه (قوله عين كذا) قال في البحر  
والخاص انه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة  
ويكون القول في القيمة للغاصب والمرتمن اه قلت وزاد في المعراج دعوى الوصية والاقرار  
قال فانهما يصحان في المجهول وتصح دعوى الابراء المجهول بالاخلاف اه فهي خمسة (قوله  
ولهذا) اي اسماعها في الغصب وان لم يذكر القيمة قال في الدرر ولو قال غصبت مني عين كذا  
ولا ادري قيمته قالوا تسمع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا ادري  
اه وهالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان  
ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتعسر به اقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجملة

الفقر اموالا عظيمة على  
آخر انه اقرضه اياها دفعة  
احدة او غصبها منه فالظاهر  
عدم سماعها بحر وبه جزم  
ابن النرس في الفواكه  
البدرية (وحكمها وجوب  
الجواب على الخصم) وهو  
المدعى عليه بلا او بنعم حتى  
لو سكنت كان انكارا فسمع  
البينة عليه الا ان يكون  
اخرس اختيار وسنحققه  
وسيدها تعاقب البقاء المقدر  
بتعاطي المعاملات (فلو كان  
ما بدعيه منقولا في يد الخصم  
ذكر المدعى انه في يده  
بغير حق) لاحتمال كونه  
مروونا في يده او محبوسا  
بالثمن في يده (وطلب)  
المدعى (احضاره) ان  
امكن فعلى الغريم احضاره  
(ليشأر اليه في الدعوى  
والشهادة) والاستحلاف  
(وذكر المدعى) قيمته  
ان تعذر (احضار العين  
بأن كان في نقلها مؤنة وان  
قلت ابن كمال معزيا للخزانة  
(بها لكها او غيبته) لانه  
مثله معنى (وان تعذر)  
احضارها (مع بقائها كرضي  
وسيرة طعام) وقطع غنم  
(بعت القاضي امينة) ليشأر  
اليها (والا) تكن باقية  
(اكتفى) في الدعوى (بذكر القيمة) وقالوا او ادعى انه غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها تسمع في حاشية (الفاحشة)

على البيان درر وابن مالك ولهذا الو (ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والسنة وذكر قيمة الكل جملة كفي ذلك) الاجمال على الصحيح

وتقبل بينته او يخلف خصمه على الكل مرة (وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة) لانه لما صح دعوى الغصب بلا بيان فلان يصح اذا بين قيمة الكل جملة بالاولى وقبل ٥٨٣ في دعوى السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها انصافا فاما في غيرها فلا

يشترط عمادية وهذا كله في دعوى العين لا الدين فلو ادعى قيمة شئ مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بما ذا يقضى (واختلف في بيان الذكورة والانونة في الدابة فشرطه ابو الليث ايضا واختاره في الاختيار وشرط الشهيد بيان السن ايضا وتماه في العمادية (وفي دعوى الايداع لا بد من بيان مكانه) اي مكان الايداع (سواء كان له حمل او لا وفي الغصب ان له حمل وموثة فلا بد) لصحة الدعوى (من بيانه والا) حمل له (لا) وفي غصب غير المثل يبين قيمة يوم غصبه على الظاهر عمادية (ويشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو) كان العقار (مشهورا) خلافا لهما (الا اذا عرف الشهود البار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها) كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى الدين حقيقة بحر (ولا بد من ذكر بلدة بها

الفاحشة توجه اليمن على الخصم اذا انكر والجبر على البيان اذا اقر أو نكل عن اليمن فتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافيا لاهذا التحقيق ح (قوله وتقبل بينته) أي على القيمة (قوله او يخلف) أي عند عدم البينة (قوله لانه) علة للعلة (قوله يشترط ذكر القيمة) قال الشيخ عمر مؤلف النهر ينبغي ان يكون المعنى انه اذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة حموي (قوله وهذا كله) أي المذكور من الشروط السابقة (قوله لا الدين) ستأتي دعوى الدين في المان (قوله اشترط بيان جنسه) اقول لي شبهة في هذا المحل وهي انه لو ادعى أعيانا مختلفة فقد مر انه يكفي بذكر القيمة للكل جملة وذكر في الفصولين انه لو ادعى ان الاعيان قائمة بيده يؤمر بحضورها فتقبل البينة بحضورتها ولو قال انها هالكة وبين قيمة الكل جملة تسمع دعواه فظهر ان ما قدمه المصنف في دعوى الاعيان انما هو اذا كانت هالكة والا لم يحتاج الى ذكر القيمة لانه مأمور بحضورها وقد منا عن ابن الكمال ان العين اذا تعذر احضارها بهلاك ونحوه فذكر القيمة مغن عن التوصيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مشكل وان قلنا انه لا بد مع ذكر القيمة من بيان التوصيف لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكة فامعنى قوله تبعا للبحر وهذا كله في دعوى العين لا الدين فليتأمل وفي البحر عن السراجية ادعى ثمن محدود لم يشترط بيان حدوده (قوله من بيانه) أي بيان موضع الغصب (قوله على الظاهر) قال في نور العين وغصب غير المثل واهلا كه ينبغي ان يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية تخير المالك بين اخذ قيمته يوم غصبه او يوم هلاكه فلا بد من بيان انها قيمة اي اليومين ولو ادعى الفدينار بسبب اهلاك الاعيان لا بد من ان يبين قيمتها في موضع الاهلاك وكذا لا بد من بيان الاعيان فان منها ماهو قيمى ومنها ماهو مثلى اه (قوله في دعوى العقار) في المغرب العقار الضيقة وقيل كل مال له اصل كالدار والضيعة اه وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بأن البناء والنخل من المنقولات وانه لاشفعة فيهما اذا بيعا بلا عرصه فان بيعا معها وجبت تبعا وقد غلط بعض المعاصرين فجعل التخيل من العقار ونبه فلم يرجع كما دته بحر وفي حاشية ابى السعود وقوله لاشفعة فيهما الخ يحمل على ما اذا لم تكن الارض محتكرة والا فالبناء بالارض المحتكرة تثبت فيه الشفعة لانه لاله من حق القرار التحق بالعقار كاسيأتى في الشفعة (قوله كافي النسب) فان ذكر الاسم اعم من الاسم مع ذكر اسم الاب وهذا اعم من ذكر الاسم مع اسم الاب واسم الجد ح كذا في الهامش (قوله فلو ترك) أي المدعى والشاهد فحكمهما في التوى والغلط واحد كما صرح به في الفصولين (قوله وغلط فيه لا) أي لا يصح ونظيره اذا ادعى شراء شئ ثمن منقود فان الشهادة تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واختلفوا فيه لم تقبل كافي الزيلعي سائحاني (قوله فصولين) وفيه ايضا أما لو ادعاه المدعى لا تسمع ولا تقبل بينته لان المدعى عليه حين اجاب المدعى فقد صدقه ان المدعى بهذه الحدود فيعبر بدعوى الغلط بعده مناقضا ونقول تفسير دعوى الغلط ان يقول المدعى عليه احد الحدود ليس ما ذكره

الدار ثم الحلة ثم السكة) فيبدأ بالاعم ثم الاخص فالأخص كافي النسب (ويكتفى بذكر ثلاثة) فلو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا ملتي لان المدعى يختلف به ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد فصولين (وذكر اسماء اصحابها) أي الشهود واسماء انسابهم

الشاهد او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفى والشهادة على النفي لا تقبل اه  
ولصاحب جامع الفصولين بحث فيما ذكر كتبناه على هامش البحر حاصله انه يمكن ان يجيب  
المدعى بأن هذا ليس لك فلا يكون مناقضا او يجيب ابتداء بأنه مخالف لما حدته فينبغي التفصيل  
وتمامه فيه ويخط السامعاني والمخلص ان يقول المدعى عليه هذا المحدود ليس في يدي فيلزم  
ان يقول الخصم بل هو في يدي ولكن حصل غلط فيمنع به ولو تدارك الشاهد الغلط في المجلس  
يقبل او في غيره اذا وفق نزائية وعبارتها ولو غلطوا في حد واحد او حدين ثم تداركوا في  
المجلس او غيره يقبل عند امكان التوفيق بأن يقول كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا او باع  
فلان واشتراه المذكور (قوله ولا بد من ذكر الحد) قد منا قيل باب الشهادة على الشهادة ان  
الدعوى والشهادة بالمحدود في هذا الصك تصح اما في الدار فلا بد من تحديده ولو مشهورا  
عند ابي حنيفة وتمام حده بذكر جد صاحب الحد وعندهما التحديد ليس بشرط في الدار  
المعروف كدار عمر بن الحرث بكوفة فعلى هذا لو ذكر لزيق دار فلان ولم يذكر اسمه واسميه وهو  
معروف يكفيه اذا الحاجة اليهما لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جدا فصولين \* (فرع)  
قال في جامع الفصولين لو ذكر لزيق دار ورثة فلان لا يحصل التعريف اذ هو بذكر الاسم  
والنسب وقيل يصح لانه من اسباب التعريف اه وعلل للاول قبله بان الورثة مجهولون منهم  
ذو فرض وعصبة وذو رحم ثم رمز لو كتب لزيق ورثة فلان قبل القسمة قيل يصح وقيل لا ثم  
رمز كتب لزيق دار من تركه فلان يصح حدا ولو جعل احدا محدوده ارضا لا يدري مالكمها لا  
يكفي اقول لو كانت معروفة ينبغي ان لا يحتاج الى ذكر صاحب اليد لحصول الغرض اه ولا  
يخفى ان بحثه مخالف لقول الامام كما قدمناه عنه ثم قال ولو جعل احدا المحدود ارض المملكة  
يصح وان لم يذكر انه في يدي لانها في يد السلطان بواسطة نائبه والطارق يصلح حدا بلا بيان  
طوله وعرضه الاعلى قول والنهر لا عند البعض وكذا السور وهو رواية وظاهر المذهب  
يصلح والحدق كنهر ولو قال لزيق ارض فلان ولفلان في هذه القرية اراض كثيرة متفرقة  
مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو ذكر لزيق ارض الوقف لا يكفي وينبغي ان يذكر انها واقف  
على الفقراء او المسجد او نحوه ويكون كذكر الواقف وقيل لا يثبت التعريف بذكر الواقف  
ما لم يذكر انه في يد من اقول ينبغي ان يكون هذا على تقدير عدم المعرفة الابنه والافهه تضيق  
بلا ضرورة اه ملخصا (قوله منقولا) هو تكرار مع مامرس (قوله ولا ثبت يده في  
العقار بتصادقهما الخ) هذا مما يقع كثيرا ويغفل عنه كثير من قضاة زماننا حيث يكتب في  
الصكوك فأقر بوضع يده على العقار المذكور فلا بد ان يقول المدعى انه واطع يده على العقار  
ويشهد له شاهدان ولذا انظمت ذلك بقولي

واليد لا تثبت في العقار \* مع التصديق فلا تمار

بل يلزم البرهان ان لم يدع \* عليه غصبا او شر ام مدعى

وفي جامع الفصولين برمز الخانية ادعى شيئا بيد آخر وقال هو ملكي وهذا احدث يده عليه  
بلاحق قالوا ليس هذا دعوى غصب على ذي اليد قال صاحب الفصولين اقول قياس مامرس في  
فئس انه لو ادعى انه ملكي وفي يديك بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم غصبه ينبغي ان يصح هنا ايضا

(وتمامه)

ولا بد من ذكر الحد لكل  
منهم (ان لم يكن) الرجل  
(مشهورا) والا لاكتفى  
باسمه لحصول المقصود  
(وذكر) انه اي العقار  
(في يده) ليصير خصما  
(ويزيد) عليه (بغير حق  
ان كان) المدعى (منقولا)  
لمامرس (ولا تثبت يده  
في العقار بتصادقهما بل  
لا بد من بينة او علم قاض)  
لاحتمال تزويرها بخلاف  
المنقول لمعينة يده ثم هذا  
ليس على الطلاق بل (اذا  
ادعى) العقار (ملكاً مطلقاً  
اما في دعوى الغصب و)  
دعوى (الشراء) من ذي  
اليده (فلا) يفتقر لبينة  
لان دعوى الفعل كما تصح  
على ذي اليد تصح على  
غيره ايضا نزائية

(و) ذكر (انه يطالبه به) لتوقفه على ٥٨٥ طلبه واحتمال رهنه او حبسه بالثمن وبه استغنى عن زيادة بغير حق فافهم

(ولو كان) ما يدعيه (دينا)  
مكيلا او موزونا نقدا او  
غيره (ذكر وصفه) لانه  
لا يعرف الا به (ولا بد  
في دعوى المثليات من ذكر  
الجنس والنوع والصفة  
والقدر وسبب الوجوب)  
فلو دعى كبرر دينا عليه  
ولم يذكر سبب لم تسمع واذا  
ذكر في السلم انما له المطالبة  
في مكان عيناه وفي نحو  
قرض وغصب واستهلاك  
في مكان القرض ونحوه  
بحر فاحفظ (ويسأل  
القاضي المدعى عليه) عن  
الدعوى فيقول انه ادعى  
عليك كذا فاذا قول (بعد  
صحتها والا) تصدر صحيحة  
(لا) يسأل لعدم وجوب  
جوابه (فان أقر) فيها (أو  
انكر فبرهن المدعى قضى  
عليه) بلا طاب المدعى  
(والا) يبرهن (حائفة)  
الحاكم (بعد طلبة) اذ لابد  
من طلبة الخصم في جميع  
الدعاوى الا عند الثاني  
في اربع على مافي البرازية  
قال واجمعوا على التحايف  
بلا طاب في دعوى الدين  
على الميت (واذا قال)  
المدعى عليه (لا اقر ولا انكر  
لا يستحلف بل يحبس ليقر  
أو ينكر) درر وكذا لو لم

وتامه فيه في الفصل السادس (قوله يطالبه به) اي سواء كان عينا أو دينا منقولا او عقارا  
فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح ما لم يقل للقاضي مره حتى يعطيه وقيل  
يصح وهو الصحيح قهستاني سائحاني (قوله وبه استغنى) اي بذكر انه يطالبه به لانه لا مطالبة له  
اذا كان محبوسا بحق (قوله ذكر وصفه) زاد في الكثر وانه يطالبه به قال في البحر هكذا جزم به  
في المتون والشروح واما اصحاب الفتاوى كخلاصة والبرازية فعملوا اشتراطه قولا ضعيفا  
وليس المراد لفظ واطالبه به بل هو او ما يفيد من قوله مره ليعطيني حتى كما في العمدة اه  
ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف ذكره لما قالوا ان مافي المتون والشروح مقدم على مافي الفتاوى  
(قوله من ذكر الجنس) كخطة والنوع كنفقة والصفة كجيدة (قوله لم تسمع) ويذكر في السلم  
شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره من نوعه وصفه وقدره بالوزن ان كان وزنيا وانتقاد  
بالمجلس حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا  
في كل سبب له شرائط كثيرة لا يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح واذا قلت الشرائط يكتفي واجاب  
شمس الاسلام فيمن قال كفل كفالة صحيحة انه لا يصح كاسلم لانه لعله صحيح في اعتقاده لا عند  
الحنفي المعتقد عدمها بلا قبول فيقول كفل وقبل المكفول له في المجلس ويذكر في القرض  
واقرضه من مال نفسه لجواز ان يكون وكالا وهو سفير لا يملك الطلب ويذكر انه قبضه وصرفه  
في حوائجه ليكون دينا اجماعا لانه عند الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه بزانية ما خصا  
(قوله فبرهن) ظاهره ان البينة لا تقام على المقر قال في البحر الا في اربع فراجع وفيه لو اقر  
بعد البينة يقضى به لايها وانه لو سكنت عن الجواب يحبس الى ان يجيب فراجع (قوله حلفه  
الحاكم) ولا يبطل حقه بيمينه لكنه ليس له ان يخاصم ما لم يقيم البينة على وفق دعواه فان وجدها  
اقامها وقضى له بها درر كذا في الهامش (قوله في اربع) في الرد بالعيب يخالف المشتري بالله  
ما رضيت بالعيب والشفيع بالله ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طلعت فرض النفقة على زوجها  
الغائب تخالف بالله ما خلف لك زوجك شيا ولا اعطاك النفقة والرابع يخالف المستحق بالله  
ما يابى تح كذا في الهامش وفيه فرع رجل ادعى على رجل انه كان لابي عليك مائة دينار وقد  
مات ابي قبل استيفاء شئ منها وصارت ميراثا لي بموته وطلابه بتسليم المائة دينار فقال المدعى  
عليه قد كان لابي مائة دينار الا انني ادبت منها ثمانين دينارا الى ابيك في حياته وقد اقر  
ابوك بالقبض ببلدة سمرقند في بيتي في يوم كذا بالفاظ فارسية واقام على ذلك بينة فقال المدعى  
للمدعى عليه انك مبطل في دعواك اقرار ابي بقبض ثمانين دينارا منك لما ان ابي كان غائبا عن  
بلدة سمرقند في اليوم الذي ادعت اقراره فيه وكان ببلدة كبيرة واقام على ذلك بينة هل تدفع  
بينة المدعى عليه بينة المدعى فليل لا الا ان تكون غيبة ابي المدعى عن سمرقند في اليوم الذي  
شهد به المدعى عليه على اقراره بالاستيفاء بسمرقند وكونه ببلدة كبيرة ظاهرا مستفيضا  
يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ القاضي يدفع ببينته بينة المدعى عليه كذا  
في الذخيرة فتاوى الهندية من الباب التاسع في الشهادة على النفي والاثبات اه (قوله واجمعوا)  
الانطب ان يقول والا في دعوى الدين على الميت اتفاقا وصورة التحايف ان يقول له القاضي  
بالله ما استوفيت من المديون ولا من احد اداه اليك عنه ولا قبضه لك قابض بامرك ولا ابرأته

السكوت بلا آفة عند الثاني خلاصة قال في البحر وبه اقيمت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالتقضا اه



ثم نقل عن البدائع الاشبه انه انكار فيستحلف قيدا بخلاف الحاكم لانهما لو (اصطالحا على ان يخلف عند غير قاض ويكون  
بريا فهو باطل) لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم ولا عبرة ليمين ولا نكول عند غير القاضي (فلو برهن عليه) اي على حقه  
(يقبل والا يخلفه ثانيا عند قاض) برزبة الا اذا كان حلفه الاول ٥٨٦ عنده فيكفي درر ونقل المصنف عن

القنية ان التحليف حق  
للقاضي فاما يمكن باستحلافه  
لم يعتبر (وكذا لو اصطالحا  
ان المدعى او حلف فالحصم  
ضامن للمال (وحالف)  
اي المدعى (لم يضمن)  
الخصم لان فيه تغيير الشرع  
(واليمين لا ترد على مدع)  
لحديث البيهقي على المدعى  
وحديث الشاهد واليمين  
ضعيف بل رده ابن معين  
بل انكره الراوي عني  
(برهن) المدعى (على  
دعواه وطلب من القاضي ان  
يخلف المدعى انه محق  
في الدعوى او على ان الشهود  
صادقون او محقون في الشهادة  
لا يحميه) القاضي الى  
طلبة لان الخصم لا يخلف  
مرتين فكيف الشاهد  
لان لفظ شاهد عندنا يمين  
ولا يكرر اليمين لانا امرنا  
باكرام الشهود ولذا لو  
(علم الشاهد ان القاضي  
يخلفه) ويعمل بالمنسوخ  
(له الامتناع عن اداء  
الشهادة) لانه لا يلزمه  
براية (وبينة الخارج في الملك  
المطلق) وهو الذي لم يذكر

منه ولا شيء منه ولا احلت بشي من ذلك احدا ولا عندك به ولا بشي منه رهن كذا في البحر عن  
البرازية ح ويخلف وان اقر به المريض في مرض موته كافي الاشياء عن التتارخانية وقدمه الشارح  
قيل باب التحكيم من القضاء (قوله ثم نقل) اي في مسألة المتن قال في الهامش قوله ثم نقل عن  
البدائع المتبادر انه راجع الى مسألة السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتن قال في البحر  
وفي المجموع ولو قال لا اقر ولا انكر فالقاضي لا يستحلفه قال الشارح بل يحبس عند ابي حنيفة حتى  
يقر أو ينكر وقال لا يستحلف وفي البدائع انه انكار وهو تصحيح لقولهما كالا يخفى فان الاشبه  
من الفاظ التصحيح كافي البرازية ح (قوله الا اذا كان) استثناء منقطع لان فرض المسئلة في ان  
الحلف الاول عند غير قاض (قوله حلفه الاول عنده) اي عند قاض فيكفي اي لا يحتاج الى التحليف  
ثانيا هذا ولا موقع للاستثناء كما لا يخفى ح اللهم الا ان يكون المراد عنده قبل تقلده القضاء تأمل  
وراجع وقوله حلفه بفتح الحاء وكسر اللام وضم الفاء والهاء (قوله يعتبر) هذه المسئلة تغاير  
المتقدمة في المتن فان تلك اذا حلف عند غير قاض وهذه فيما اذا حلف عند القاضي باستحلاف  
المدعى لا القاضي ح (قوله وكذا لو اصطالحا) وفي الوقعات الحسامية قيل الرهن وعند محمد  
قال لا آخرى عليك الف درهم فقال له الآخر ان حلفت اني املك أديتها اليك فحلف فأداها اليه  
المدعى عليه ان كان اداها اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل وللمؤدى ان يرجع فيما أدى لان  
ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع لان حكم الشرع ان اليمين على من أنكر دون المدعى  
اه بحر (قوله او على ان الشهود الخ) اي او طلب تحليف الشهود على انهم صادقون (قوله  
في الملك المطلق) قيد بالملك المطلق لماسيأتي وهو مقيد بما اذا لم يؤرخا أو أرخا وتاريخ الخارج مساو  
أو اسبق اما اذا كان تاريخ ذي اليد اسبق فانه يقضى له كاسيأتي في الكتاب بخلاف ما اذا ادعى  
الخارج الملك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وبرهنا وارخا تاريخ ذي اليد اسبق فانه يقضى  
للخارج كافي الظهيرية بحر (قوله بخلاف المقيّد) لان البيهقي قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستويا  
وترجعت بيته ذي اليد باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ما روى عن جابر بن  
عبدالله ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل واقام البيهقي انها ناقته تحتها واقام الذي بيده البيهقي انها ناقته  
تحتها ففرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور وبحر  
كذا في الهامش (قوله ونكاح) اي لو برهن على نكاح امرأة فتهاترا تعذر العمل بهما لان  
الحل لا يقبل الاشتراك واذا تهاترا فرق القاضي بينهما حيث لا مرجح كما في القنية ولا شيء على  
واحد منهما ان كان قبل الدخول اما لو كان التهاتر بعد موتها ولم يؤرخا فانه يقضى بالنكاح  
بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد بحر وتمامه فيه كذا  
في الهامش (قوله في الصحيح) اي على قول الثاني الذي عليه الفتوى كما تقدم (قوله وعرض  
اليمين) هو مبتدأ وقوله احوط خبر عنه (قوله احوط) اي ندباو عن ابي يوسف وشمدان التكرار

له سبب (احق من بيته ذي اليد) لانه المدعى والبيته له بالحديث بخلاف المقيّد بسبب كنتاج ونكاح فالبيته (حتم)  
لذي اليد اجماعا كما سيأتي (وقضى) القاضي (عليه بنكوله مرة) لو نكوله (في مجلس القاضي) حقيقة (بقوله لا احلف او)  
حكما كان (سكت) وعلم انه (من غير آفة) كخرس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء احوط



(وهل يشترط القضاء على فور النكول خلاف) درر ولم أرفيه ترجيحاً قاله المصنف قلت قدمنا انه يفترض القضاء فوراً الا في ثلاث (قضى عليه بالنكول ثم اراد ان يخلف ٥٨٧) لا يلتفت اليه والقضاء على حاله) ماض درر فبلغت طرق القضاء ثلاثاً

وعدها في الاشياء سبعاً بيّنة  
واقرار ويمين ونكول عنه  
وقسامة وعلم قاض على  
المرجوح والسابع قرينة  
قاطعة كأن ظهر من دار  
خالية انسان خائف بسكين  
متلوث بدم فدخلوها فوراً  
فأروا مذبحاً لحينه اخذ  
به اذ لا يمتري احداً انه قاتله  
شك) فيما يدعى عليه ينبغي ان  
يرضى خصمه ولا يخلف  
تحرزاً عن الوقوع في الحرام  
(وان ابى خصمه الاخلفه  
ان اكبر رأيه ان المدعى  
مبطل حلفه والا) بأن  
غلب على ظنه انه محقق  
(لا) يخلف بزازية (وتقبل  
البينة لو اقامها) المدعى  
وان قال قبل اليمين لا بينة  
لى سراج خلافاً في شرح  
المجمع عن المحيط (بعد  
يمين) المدعى عليه كالتقبل  
البينة بعد القضاء بالنكول  
خانية (عند العامة) وهو  
الصحيح لقول شريح  
اليمين الفاجرة احق ان  
ترد من البينة العادلة ولان  
اليمين كالحلف عن البينة  
فاذا جاء الاصل انتهى  
حكم الحلف كأنه لم يوجد

حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح انه ينفذ س (قوله) وهل يشترط (الاولى  
يفترض (قوله) قاله المصنف) قال الرملى في حاشية المنع تقدم انه ينزل منكر على قوله ما وعلى قول  
ابى يوسف يحبس الى ان يحجب ولكن الاول فيما اذا لزم السكوت ابتداء ولم يجب عند الدعوى بجواب  
وهذا فيما اذا اجاب بالانكار ثم لزم السكوت تأمل (قوله) قدمنا) اى في كتاب القضاء ح (قوله  
لا يلتفت اليه) اما لو اقام بينة بعده فتقبل كإثباتى قريباً (قوله) ثلاثاً) بينة واقرار ونكول (قوله  
والسابع الخ) بحث في هذه السابعة الخبر الرملى في حاشية المنع وقال انه غريب لا يقبل ما لم يعضده  
نقل من كتاب معتمد وذكر في البحر ان مدارها على ابن الغرس لكن عبارة ابن الغرس فقد قالوا  
لو ظهر انسان الخ (قوله) خلافاً لما في شرح المجمع) ليس فيه ما ينافى ذلك بل حكى قولين ح (قوله  
بعدمين المدعى عليه) لان حكم اليمين انقطاع الخصومة للحال الى غاية احضار البينة وهو الصحيح  
وقيل انقطاعها مطلقاً (قوله) بعد القضاء بالنكول) كأن فاندتها لتعدى الى غيره لان النكول  
اقرار وهو حجة قاصرة بخلاف البينة شيخنا وهذا ظاهر في نحو الرد بالعيب (قوله) خانية) قال  
في البحر ثم اعلم ان القضاء بالنكول لا يمنع المقتضى عليه من اقامة البينة بما يبطله لما في الخانية رجل  
اشترى من رجل عبداً فوجده عيباً فخاصم البائع فانكر البائع ان يكون العيب عنده فاستحلف  
فشكل فقضى القاضي عليه والزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تراءت اليه من هذا العيب  
واقام البينة ثبتت يمينه اه اقول ان كان مبنى ما ذكره من القاعدة هو ما نقله عن الخانية  
ففيه نظر فان نكوله عن الحلف بذل أو اقرار بان العيب عنده فاقامته البينة بعده على انه  
تبرأ اليه من هذا العيب مؤكداً لما اقربه في ضمن نكوله اما لو ادعى عليه مالا ونكول عن اليمين  
فقضى عليه به يكون اقراراً به وحكماً به فاذا برهن على انه كان قضاء اياه يكون تناقضا ونقضا  
للحكم فيين المستثنين فرق فكيف تصح قاعدة كلية ثم لا يخفى ان كلام البحر في اقامة المقتضى  
عليه البينة وظاهر كلام الشارح ان المدعى هو الذى اقام البينة كإيدل عليه السياق  
فاليدل عليه ما في الخانية من هذا الوجه ايضا وانظر ما كتبناه في هامش البحر عن حاشية  
الاشياء للحموى (قوله) طلاق الخانية) الذى نقله في البحر عن طلاق الخانية والولولة من  
الحث مطلق عن التقيد بالسبب وعدمه وما في الدرر من عدم الحث مطلقاً جعلوه احدى  
الروايتين عن محمد والذى جعلوا الفتوى عليه هو الرواية الثانية عنه وهو قول ابى يوسف  
والتفصيل المذكور في المتن ذكره في جامع الفصولين فعبارة الشارح غير محررة (قوله) خلافاً  
لاطلاق الدرر) حيث قال وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر حتى  
لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزيلعي (قوله) ثم اقامها المدعى) سيعيد الشارح المسئلة بعد  
نحو ورقين (قوله) او الايفاء) بحث فيه العلامة المقدسى بان الاصل في الثابت ان يبقى على ثبوته  
وقد حكمتم لمن شهد به بشئ ان كان له ان الاصل بقاؤه واذا وجد السبب ثبت الاصل بقاؤه  
اه ط اقول وجوابه ان اثبات كون الشئ له يفيد ملكيته له في الزمن السابق واستصحاب

اصلاً بحر (ويظهر كذبه باقامتها) اى البينة (لو ادعاه) اى المال (بلاسبب فخاف) اى المدعى عليه ثم اقامها حتى يثبت في يمينه  
وعليه الفتوى طلاق الخانية خلافاً لاطلاق الدرر (وان) ادعاه (بسبب فخلف) انه لا دين عليه (ثم اقامها) المدعى على  
السبب (لا) يظهر كذبه لجواز انه وجد القرض ثم وجد الإبراء او الايفاء وعليه الفتوى فصولين وسراج وشمني وغيرهم

(ولا تخلف في نكاح) انكره هو او هي (ورجعه) جحدتها هو او هي بعد عدة (وفي ما يلاء) انكره احدها

هذا الثابت يصلح لدفع من يعارضه في الملكية بعد ثبوتها وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع  
للاثبات واذا اثبتنا الخت يكون اصل بقاء القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب  
وهو لا يجوز فالفرق ظاهر فتأمل (قوله ولا تخلف) اي في تسعة (قوله بعد عدة) قيد للثاني  
كافي الدرر (قوله تدعيه الامة) بانها ولدت منه ولدا وقدمات او اسقطت سقطا مستبين  
الحلق وانكره المولى ابن كمال (قوله ولا يثنى الخ) وقلب العبارة الزيلعي وهو سبق قلم (قوله  
ولسب) وفي المنطومة ولاد قال في الحقائق لم يقل ونسب لانه انما يستحلف في النسب المجرد  
عندها اذا كان يثبت باقراره كالأب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن كمال  
(قوله وولاء) اي بان ادعى على معروف الرق انه معتقه او مولاه (قوله في الاشياء السبعة)  
اي السبعة الاولى من التسعة قال الزيلعي وهو قولهما والاول قول الامام س قال الرملي ويقضى  
عليه بالتكول عندهما (قوله وكذا يستحلف السارق) وكذا يحلف في النكاح ان ادعت هي المال اي  
ان ادعت المرأة النكاح وغرضها المال كالمهر والنفقة فانكر الزوج يحلف فان نكل يلزمه المال ولا يثبت  
الحل عنده لان المال يثبت بالبدل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقا لا كان كالارث والنفقة وغير  
مال كحق الحضنة في القليط والعق بسبب الملك وامتناع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت الحق  
ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالاقرار وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا منكر العقود  
الخ ابن كمال وانكار القود سيد كره المصنف وفي صدر الشريعة فيلزم أيما امرأة تأخذ نفقة غير  
معتدة ولا حائضة ولا نفساء ولا يحل وطؤها وفيه ويلزم أي شخص اخذ الارث ولم يثبت نسبه  
كالوادعي ارثا بسبب اخوة فانكر اخوته والحاصل ان هذه الاشياء لا تخلف فيها عند الامام ما لم يدع  
معها مالا فانه يحلف وفاقا سائحي (قوله ولم يقطع) اعترض بانه ينبغي ان يصح قطعه عند ابي  
حنيفة لانه بدل كافي قود الطرف والحاصل ان التكول في قطع الطرف والتكول في السرقة ينبغي  
ان يتحدا في ايجاب القطع وعدمه ويمكن الجواب بأن قود الطرف حق العبد فيثبت بالشبهة  
كالا موال بخلاف القطع في السرقة فانه خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر  
الفرق فليتأمل يعقوبية (قوله في التنزيل) لانه محض حق العبد ولهذا يملك العبد اسقاطه  
بالعفو س (قوله فحيلة دفع يمينها) اي دفع اليمين عنها كذا في الهامش (قوله ان تزوج) اي  
بآخر كذا في الهامش (قوله في احادي وثلاثين مسألة) تقدمت في الوقت س وذكرها في  
البحر هنا وذكر في الهامش عن الامام الانصاف كان الامام الثاني وغيره رحمهم الله تعالى من  
اصحابنا يقولون يحلف في كل سبب لو اقر المدعي عليه لزمه كالوادعي انه ابوه او ابنه او زوجته  
او مولاه ولو ادعى انه اخوه او عمه او نحوه لا يحلف الا ان يدعي حقا في ذمته كالارث بجهة  
فحينئذ يحلف وان نكل يقضى بالمال ان ثبت المال ودعوى الوصية بثبات المال كدعوى  
الارث على ما ذكرنا الا في فصل واحد وهو ان الوارث لو نكل عن اليمين عن موت مورثه ودفع  
ثلاث ما في يده من ماله الى ثلث مدعى الوصية بالثلث ثم جاء المورث حيا لا يضمن الوارث التناكل  
له شيئا من البرازية من كتاب ادب القاضي في اليمين (قوله لا الخلف) يخالفه ما يأتي عن شرح  
الوهبانية من ان الاسر من الاصم الاعشى يحلف وايه (قوله ولا يخلف الخ) الاولى ان يقول  
وفرع على الثاني بقوله ولا يخلف الخ (قوله على الاصيل) اي الوكيل فكذا في الهامش

بعد المدة (واستيلاد)  
تدعيه الامة ولا يتأني  
عكسه لثبوت باقراره  
(ورق ونسب) بان ادعى  
على مجهول انه قته او ابنه  
وبالعكس (ولاء) عتاقة  
او مولا ادعاء الاعلى او  
الاسفل (وحد ولعان  
والفتوى على انه يحلف)  
المنكر (في الاشياء) السبعة  
ومن عندها ستة الحق  
امومية الولد بالنسب او  
الرق والحاصل ان المفتي  
به التحليف في النكل الا  
في الحدود ومنها حد قذف  
ولعان فلا يمين اجماعا الا  
اذا تضمن حقا بان علق  
عق عبده بزنا نفسه فالعبد  
تحليفه فان نكل ثبت العقق  
لا الزنا (و) كذا يستحلف  
السارق) لاجل المال  
(فان نكل ضمن ولم يقطع)  
وان اقربها قطع وقالوا  
يستحلف في التنزيل كما  
يسطه في الدرر وفي الفصول  
ادعى نكاحها فحيلة دفع  
يمينها ان تزوج فلا تخلف  
وفي الحائض لا استحلاف  
في احدي وثلاثين مسألة  
(النيابة تجري في الاستحلاف  
لا الخلف) وفرع على  
الاول بقوله (فالوكيل  
والوصي والمولى وابو  
الصغير يملك الاستحلاف)

فله طلب يمين خصمه (ولا يخلف) اسجد منهم (الا اذا) ادعى عليه العقد او (صح اقراره) على الاصيل (قوله)

فيستحلف حينئذ كالوكيل بالبيع فان ٥٨٩ اقراره صحيح على الموكل فكذا نكوله وفي الخلاصة كل موضع

لو اقر لزمه فاذا انكره يستحلف الا في ثلاث ذكرها والصواب في اربع وثلاثين لما مر عن الحانية وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر في تنوير البصائر حاشية الاشياء والنظائر لابن المصنف ولولا خشية التطويل لاوردتها كلها (التحليف على فعل نفسه يكون على البتات) اي القطع بأنه ليس كذلك (والتحليف على فعل غيره) يكون (على العلم) اي انه لا يعلم انه كذلك لعدم علمه بما فعل غيره ظاهرا اللهم الا اذا كان فعل الغير شيئا يتصل به اي بالخالف وفرع عليه بقوله (فان ادعى) مشتري العبد (سرقة العبد او اباقة) واثبت ذلك (بالحلف) البائع (على البتات) مع انه فعل الغير وانما صرح باعتبار وجوب تسميته مسليا فرجع الى فعل نفسه فالحلف على البتات لانها آكد ولذا تعتبر مطلقا بخلاف العكس درر عن الزيلعي وفي شرح المجموع عنه هذا اذا قال المتكبر لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف على

(قوله فيستحلف الخ) بقي هل يستحلف على العلم او على البتات ذكر في الفصل السادس والعشرين من نور العين ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف على عدم العلم اه فتأمل كذا بخط بعض الفضلاء (قوله والصواب في اربع وثلاثين) اي بضم الثلاثة الى ما في الحانية لكن الاولى منها مذكورة في الحانية (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير البصائر واخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر كذا يفهم من كتاب الوقف (قوله سرقة العبد الخ) يعني ان مشتري العبد اذا ادعى انه سارق او ابق واثبت اباقة او سرقة في يد نفسه وادعى انه ابق او سرق في يد البائع واراد التحليف يحلف البائع بالله ما ابق بالله ماسرق في يدك وهذا تحليف على فعل الغير درر كذا في الهامش (قوله او اباقة) ليس المراد بالابق الذي يدعيه المشتري الا باق الكائن عنده اذ لو اقر به البائع لا يلزمه شيء لان الاباق من العيوب التي لا بد فيها من المعاودة بأن ثبت وجوده عند البائع ثم عند المشتري كلاهما في صغره او كبره على ما سبق في محله ابو السعود وفي الحواشي السعدية قوله يحلف على البتات بالله ما ابق اقول الظاهر انه يحلف على الحاصل بالله ما عليك الرد فان في الحلف على السبب يتضرر البائع او قد يبرأ المشتري عن العيب اه (قوله على البتات) كل موضع وجب اليقين فيه على العلم فحلف على البتات كفي وسقطت عنه وعلى عكسه لا ولا يقضي بنكوله على ما ليس واجبا عليه بجر (قوله لانها آكد) اي لان يمين البتات آكد من يمين العلم اه ح (قوله ولذا تعتبر مطلقا) اي ولكون يمين البتات آكد من يمين العلم تعتبر في فعل نفسه وفي فعل غيره ح كذا في الهامش (قوله مطلقا) اي فعل نفسه وفعل غيره (قوله بخلاف العكس) يعني ان يمين العلم لا تكفي في فعل نفسه ح كذا في الهامش (قوله عن الزيلعي) قال الزيلعي في كل موضع يجب اليقين فيه على البتات فحلف على العلم لا يكون مقبولا حتى لا يقضي عليه ولا يسقط اليقين عنه وفي كل موضع وجب اليقين فيه على العلم فحلف على البتات يعتبر اليقين حتى يسقط اليقين عنه ويقضي عليه اذا نكل لان الحلف على البتات آكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس اه وفي جامع الفصولين قيل هذا الفرع مشكل قال الرملي وجه اشكاله انه كيف يقضي عليه مع انه غير مكلف الى البت ويحول الاشكال بأنه مسقط لليمين الواجبة عليه فاعتبر فيكون قنناء بعد نكول عن يمين مسقط للحلف عنه بخلاف عكسه ولهذا يحلف ثانيا لعدم سقوط الحلف عنه بها فنكوله عنه لعدم اعتباره والاحتراز به فلا يقضي عليه بسببه تأمل اه واستشكل في السعدية الفرعين ولم يجب عن الثاني واجاب عن الاول بأنه يجوز ان يكون نكوله لعلمه بعدم فائدة اليقين على العلم فلا يحلف حذرا عن التكرار اه وهو بمعنى ما ذكره الرملي (قوله وهو بكر) تفسير للضمير والاولى ان يقول اي خصم بكر وهو زيد اقول تبع الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا صوابه زيد لانه هو المتكبر واليمين عليه ويمكن ان يقال ان يحلف بالبناء للفاعل لا للمفعول ومعناه ان يطلب من القاضي تحليفه لان ولاية التحليف له فيكون قوله وهو بكر تفسير للضمير في خصمه لكن فيه رككة س وقال

البتات كمودع ادعى قبض ربها وفرع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله (واذا ادعى) بكر (سبق الشراء) له على شراء زيد ولا بينة (يحلفه خصمه) وهو بكر (على العلم) اي انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر (كذا اذا ادعى ديننا او عينا على وارث

في الهامش قوله وهو بكر راجع الى المضاف اليه لا للمضاف ولوقال وهو زيد لكان اولى  
 ح (قوله اذا علم القاضي) ينبغي ان يخص التقييد بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية  
 فان جريان ذلك في الدين مشكل عزمي وذكر في البحر تفصيلا في دعوى الدين فراجعه فانه  
 مهم (قوله كونه ميراثا) اي كون المورث مات وتركه (قوله او برهن الخصم) وهو المدعي  
 عليه (قوله فيحلف) اي الوارث (قوله على العلم) اي والابان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا  
 اقرار المدعي بذلك ولا اقام المدعي عليه بيته يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين  
 الى المدعي عمادية عزمي (قوله كوهوب) يعني لو وهب رجل لرجل عبدا فقبضه او اشترى  
 رجل من رجل عبدا فجاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا بيته له فاراد استحلاف المدعي عليه  
 يحلف على البتات ح (قوله خلافا لهما) فعندهما يلزمه الارش فيهما لان النكول اقرار  
 فيه شبهة عندهما فلا يثبت به القصاص منح (قوله حاضرة في المصر) اطلق حضورها فشمع  
 حضورها في المصر بصفة المرض وظاهر ما في خزانة المفتين خلافا فانه قال الاستحلاف يجري  
 في الدعاوى الصحيحة اذا انكر المدعي عليه وبقول المدعي لا شهودي او شهودي غيب او في  
 المصر اه بحر (قوله ويأخذ القاضي) اي يطلب المدعي كافي الخانية وفي الصغرى هذا  
 اذا كان المدعي عالما بذلك اما اذا كان جاهلا فالقاضي يطلب رواه ابن سماعة عن محمد اه  
 بحر (قوله في مسألة المتن) قيد بها لانه لو قال لا بينة لي او شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة  
 كذا في الهداية (قوله يؤمن هروبه) بان يكون له دار معروفة وحانوت معروف لا يسكن  
 في بيت بكراء ويتركه ويهرب منه منح وهذا شيء يحفظ جدا بحر عن الصغرى قال وينبغي  
 ان يكون الفقيه ثقة بوظائفه في الاوقاف وان لم يكن له ملك في دار او حانوت لانه لا يتركها  
 ويهرب اه وفي البحر ايضا عن كفاية الصغرى القاضي اورسوله اذا اخذ كفيلا من المدعي  
 عليه بنفسه بامر المدعي اولا بامره فان لم يصف الكفالة الى المدعي بان قال اعطى كفيلا  
 بنفسك ولم يقل للطالب ترجع الحقوق الى القاضي اورسوله حتى لو سلم اليه الكفيل ببراءة  
 ولو سلم الى المدعي فلا وان اضاف الى المدعي كان الجواب على العكس اه وفيه عنها طلب  
 المدعي من القاضي وضع المنقول عند عدل ولم يكتب بكفيل النفس فان كان المدعي عليه  
 عدلا لا يحميه القاضي ولو فاسقا يحميه وفي العقار لا يحميه الا في الشجر الذي عليه الثمر لان  
 الثمر نقل اه قال في البحر وظاهره ان الشجر من العقار وقدمنا خلافا وفي ابي السعود  
 عن الحموي عن المقدسي التصريح بانه من العقار (قوله في الصحيح) في البحر عن الفقيه ادعى  
 القاتل انه له بيعة حاضرة على العفو أجل ثلاثة ايام فان مضت ولم يأت بالبيعة وقال لي بيعة غائبة  
 يقضى بالقصاص قياسا كالا موال وفي الاستحسان يؤجل استعظاما لامر الدم اه وفي  
 البحر ايضا عن قضاء الصغرى ان فائدة الكفالة بالثلاث او نحوها لا لبراءة الكفيل بعدها  
 فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل الى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطلب  
 الا بعد مضيه لكن لو عجل لا يصح وهنا للتوسعة على المدعي فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للحال  
 اذ قد يعجز المدعي عن البيعة واذا احضرها يعجز عن اقامتها وانما يسلم الى المدعي بعد وجود  
 ذلك الوقت حتى لو احضر البيعة قبل الوقت يدطالب الكفيل (قوله الى مجلسه) اي القاضي

(قوله)

اذا علم القاضي كونه ميراثا  
 او اقربه المدعي او برهن  
 الخصم عليه فيحلف على  
 العلم (ولو ادماها) اي  
 الدين والعين (الوارث)  
 على غيره (يحلف) المدعي  
 عليه (على البتات) كوهوب  
 وشراء درر (و) يحلف  
 (جاء القود) اجماعا فان  
 نكل فان كان في النفس  
 حبس حتى يقر او يحلف  
 وفيما دونه يقتض (لان  
 الاطراف خلقت وقاية  
 للنفس كالمال فيجري فيها  
 الابتدال خلافا لهما) قال  
 المدعي لي بيعة حاضرة  
 في المصر (وطلب يمين  
 خصمه لم يحلف) خلافا  
 لهما ولو حاضرة في مجلس  
 الحكم لم يحلف اتفاقا ولو  
 غائبة عن المصر حلف  
 ابن مائة وقدر في المجتبى  
 الغيب بدو السفر (ويأخذ  
 القاضي) في مسألة المتن فيما  
 لا يسقط بشبهة (كفيلا  
 ثقة) يؤمن هروبه بحر  
 فليحفظ (من خصمه)  
 ولو وجبها او المال حقير في  
 ظاهر المذهب يعني (بنفسه  
 ثلاثة ايام في) الصحيح  
 وعن الثاني الى مجلسه  
 الثاني وصحح (فان امتنع  
 من) اعطاء (ذلك) الكفيل

(لازمه) بنفسه او امينه مقدار (مدة التكفيل) لثلاثين (الا ان يكون) الخصم (غريبا) اى مسافرا (فلا يلزم) او يكفل (الى انتهاء مجلس القاضى) دفعا للضرر حتى لو علم وقت سفره يكفله اليه وينظر في زيه او يستخير فقهاء لو انكر المدعى بزازية (قال لا بينة لى وطلب يمينه فخلفه القاضى ثم برهن) على دعواه بعد اليمين (قبل ذلك) البرهان عند الامام (منه) وكذا لو قال المدعى كل بينة آتى بها فهي شهود زور او قال اذا حلفت فأنت برىء من المال فخلف ثم برهن على الحق قبل خانية وبه جزم فى السراج كامر (وقيل لا) يقبل قائله ٥٩١ محمد كما فى العمادية وعكسه ابن مالك وكذا الخلاف لو قال لادفع لى ثم آتى بدفع او قال الشاهد

لاشهادة لى ثم شهدوا لصح القبول لجواز النسيان ثم التذكر كفى الدرر واقره المصنف (ادعى المديون الايصال فانكر المدعى) ذلك (ولا بينة له) هل مدعاه (فطلب يمينه فقال المدعى اجعل حقى فى الحتم ثم استخلفنى له ذلك) قية (واليمين بالله تعالى) لحديث من كان حائفا فليخلف بالله تعالى او ليذرو هو قول والله خزائنه وظاهره انه لو حلفه بغيره لم يكن يميناً ولم أره صريحاً ببحر (لا بطلاق وعناق) وان الخ الخصم وعليه الفتوى تنار خانية لان التحليف بهما حرام خانية (وقيل ان مست الضرورة فوض الى القاضى) اتباعا للبعض (فلو حلفه) القاضى (به) فنسك ففضى عليه) بالمال

(قول له لازم) اى دار معه حيث دار فلا يلزمه فى مكان معين وفى الصغرى ولا يلزمه فى المسجد لانه بلى لذكره يفتى ثم قال ويبعث معه أمينا يدور معه ورأيت فى زيادات بعض المشايخ ان للمطلوب ان لا يرضى بالامين عنده خلافا لهما بناء على التوكيل بلارضوا الخصم ببحر ما خصا وتامه فيه (قول له اى مسافرا) تفسير مراد (قول له حقى لو علم) بأن قال اخرج غدا مثلا (قول له يكفله) اى الى وقت سفره ببحر (قول له كامر) اى عند قول المصنف اصطلاحا على ان يخلف عند غير قاض الخ لكن هناك اليمين من المدعى وكامر عند قوله وتقبل البينة لو اقامها بعد يمين (قول له فانكر المدعى) اى مدعى الدين (قول له ولا بينة له) اى لمدعى الايصال (قول له فطالب يمينه) اى يمين الدائن (قول له فقال المدعى) اى مدعى الدين (قول له اجعل حقى فى الحتم) اى الصك ومعناه كتب لى الصك بالبينة ثم استخلفنى مدنى او المراد احضار نفس الحق فى شئ محتوم وهو الاظهر وفى حاشية الفتاوى الانقروية يعنى احضر حقى ثم استخلفنى ومثله بخط السامحانى ومثله فى الحامدية (قول له انه لو حلفه بغيره) كالرحمن والرحيم ببحر (قول له ولم أره صريحاً) فيه ان قولهم فى التغليظ ويحتمل العطف كى لا تتكرر اليمين كإيا تى وصاحب البحر نفسه صرح به وقولهم فى كتاب الأيمان والقسم بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق او بصفة يخاف بها من صفاته تعالى كسرة الله وجلال الله وكبريائه وعظمته وقدرته يدل على كونه يميناً اه شيخنا والعجب من صاحب المنح حيث نقله واقره عليه وكذا الشارح ثم رأيت مثل ما قدمته منقولا عن المقدسى وكتبته فى هامش البحر (قول له والا فلا فائدة) تظهر فائدته فيما اذا كان جاهلا بعدم اعتباره نكوله فاذا طلب حلفه به ربما يتمتع ويقر بالمدعى درر البحار (قول له واعتمده المصنف) لكن عبارة ابن الكمال فان الخ الخصم قيل صح بهما فى زماننا لكن لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا ولو قضى عليه بالنكول لا ينفذ انتهت ومثله فى الزيلى وشرح درر البحار وظاهره ان القائل بالتحايف بهما يقول انه غير مشروع وانكن يعرض عليه لعله يتمتع فان من له ادنى ديانة لا يخاف بهما كاذبا فانه يؤدى الى طلاق الزوجة وعقوبة الامة او امساكهما بالحرام بخلاف اليمين بالله تعالى فانه يتساهل به فى زماننا كثيرا تأمل وقوله لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا اقول فكيف يجوز للقاضى تكليفه الايمان بما هو منهى شرعا ولعل ذلك البعض يقول انتهى عنه تزيمى سعدية (قول له وقد تقدم) اى قبيل قوله ولا تحليف فى طلاق ورجعة الخ (قول له وبغاط الخ) اى يؤكده اليمين

(لم ينفذ) قضاؤه (على) قول (الاكثر) كذا فى خزائنه المفتين وظاهره انه مفرع على قول الاكثر اما على القول بالتحليف بهما فيعتبر نكوله ويقضى به والا فلا فائدة ببحر واعتمده المصنف قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال ان شهدوا على السبب كالا قراض لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد فى الشهادة على قيام المال لا يثبت لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا فى شرح الوهبانية لشرنبلالى وقد تقدم (ويفاظ بذكر او صافه تعالى) وقيد بعضهم بفاسق ومال خباير (والاختيار) فيه و (فى صفته الى القاضى) ويحتمل العطف كى لا تتكرر اليمين (فلو حلف بالله ونسكى التغليظ لا يقضى عليه به) اى بالنكول لان المصنف الحائض بالله



وقد حصل زيلبي (لا) يستحب التغليظ على المسلم (زمان و) ٥٩٢ لا (مكان) كذا في الحاوي فظاهره

انه مباح (وليس تخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خالق النار) فيغلظ على كل بمعتقدوه فلو اكتفى بالله كالمسلم كفي اختيار (والوحي بالله تعالى) لانه يقرب به وان عبده غيره وجزم ابن الكمال بأن الدهرية لا يعتقدونه تعالى قلت وعليه فما اذا يخلفون وبقي تخلف الاخرس ان يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا أومأ برأسه اى نعم صار حاله ولو اصم ايضا كتب له ليحجب بخطه ان عرفه والافشارته ولو أعمى ايضا فأبوه او وصيه او من نصبه القاضي شرح وهبانية (ولا يخافون في بيوت عباداتهم) لكرهه دخولها بجر (ويخلف القاضي) في دعوى سبب يرتفع (على الحاصل) اى على صورة انكار المنكر وفسره بقوله (اى بالله ما بينكما نكاح قائم و) ما بينكما (بيع قائم

بذكر اوصاف الله تعالى وذلك مثل قوله والله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما فلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذى ادعاه ولا شئ منه لان احوال الناس شتى فمنهم من يمتنع عن اليمين بالتغليظ ويحتال عند عدمه فيغلظ عليه لعله يمتنع بذلك زيلبي (قوله زيلبي) عبارته ولو امره بالعطف فأتى بواحدة ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لان المستحق عليه يمين واحدة وقد أتى بها اه (قوله فظاهره انه مباح) في البحر عن المحيط لا يجوز التغليظ بالمكان (قوله فيغلظ على كل الخ) قال في البحر فان قلت اذا حلف الكافر بالله فقط ونكل عما ذكر هل يكفيه ام لا قلت لم أره صريحا وظاهر قولهم انه يغلف به انه ليس بشرط وانه من باب التغليظ فيكتفى بالله ولا يقضى عليه بالنكول عن الوصف المذكور اه (قوله صار حاله) ولا يقول بالله انه كان كذا لانه اذا قال لم يكون اقرارا لا يمينا كافي الشرب لالية س (قوله او وصيه او من نصبه القاضي) وهذا مستثنى من قولهم الخلف لا يجري فيه النيابة ابوالسعود (قوله ويخلف القاضي الخ) قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتحليف على السبب جف ثم المسئلة على وجوه اما ان يدعى المدعى ديناً او ملكاً في عين او حقاً في عين وكل منها على وجهين اما ان يدعيه مطلقاً او بناء على سبب فلو ادعى ديناً ولم يذكر سببه يخلف على الحاصل ماله قبلك ما ادعاه ولا شئ منه وكذا لو ادعى ملكاً في عين حاضر أو حقاً في عين حاضر ادعاه مطلقاً ولم يذكر له سبباً يخلف على الحاصل ما هذا فلان ولا شئ منه ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعى ديناً بسبب قرض او شراء او ادعى ملكاً بسبب بيع او هبة او ادعى غصباً او ودية او عارية يخلف على الحاصل في ظاهر الرواية لاعلى السبب بالله ما استقرضت ما غصبت ما اودعتك ما شريت منه كافى وعن ابى يوسف يخلف على السبب في هذه الصور المذكورة الا عند تريض المدعى عليه نحو ان يقول ايها القاضي قد يبيع الانسان شيئاً ثم يقلل خيئته يخلف القاضي على الحاصل منع وذكر شمس الائمة الحلواني رواية اخرى عن ابى يوسف ان المدعى عليه وانكر السبب يخلف على السبب ولو قال ما على ما يدعيه يخلف على الحاصل قاضى خان وهذا احسن الاقوال عنى عليه اكثر القضاة يقول الحقيرون وكذا في مختارات النوازل اصحاب الهداية اه (قوله ما بينكما نكاح قائم) ادخال النكاح في المسائل التى يخلف فيها على الحاصل عندها غفلة من صاحب الهداية والشارحين لان اباحيفة لا يقول بالتخلف في النكاح الا ان يقال ان الامام فرع على قولهما لاعلى قوله كنفريه في المزارعة على قولهما بجر ونقل عن المقدسى انه محمول على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال (قوله بيع قائم) هذا والحق ما فى استزائه من التفصيل قال المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر نقد الثمن فالمدعى عليه يخلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شئ منه بالسبب الذى ادعى ولا يخلف بالله ما بعته وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له احضر الثمن فاذا أحضره استعافه بالله ما يملك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذى ادعى وان شاء خافه بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة والحاصل ان دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى المبيع مطلقاً وليست بدعوى العقد وهذا صحيح مع جهالة الثمن معنى وايست بدعوى العقد ولهذا تسح مع جهالة المبيع فيخلف على ذلك



وما يجب عليك رده لو قائما او بدله لو هالكا (وما هي بائن منك) وقوله (الآن) متعلق بالجميع مسكين (في دعوى نكاح وبيع وغصب وطلاق) فيه لف ونشر لعل السبب اى بالله ما نكحت وما بعث خلافا للثاني نظر الممدعي عليه ايضا لاحتمال طلاقه واقلته (الاذا لزم) من الحلف على الحاصل (ترك النظر) ٥٩٣ للمدعي في حلفه بالاجماع (على السبب) اى على صورة دعوى

المدعي (كدعوى شفعة الجوار ونفقة مبتوتة والخصم لا يراها) لكونه شافيا لصدق حلفه على الحاصل في معتقده فيقتصر المدعي قلت ومفاده انه لا اعتبار بمذهب المدعي عليه واما مذهب المدعي فله خلاف والاوجه ان يسأله القاضي هل تعتقد وجوب شفعة الجوار اولا واعتمده المصنف (وكذا) اى يحلف على السبب اجماعا (في سبب لا يرتفع) برفع بعد شيوته (كبيد مسلم يدعي) على مولاه (عتقه) لعدم تكرره رقه (و) اما (في الامة) ولو مسلمة (والعبد الكافر) فلتكرر رقهما بالاحقاق حلف مولاها (على الحاصل) والحاصل اعتبار الحاصل الاضرار مدع وسبب غير متكرر (وصح فداء اليمين والصالح منه) حديث ذابوا عن اعراضكم بأموالكم وقال الشهيد الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب قال في البحر اى ثابت بدليل جواز الحلف صادقا (ولا يحلف) المتكرر (بعدة) أبدا

الثن اه بحر (قوله لو قائما الخ) زاده لما في البحر وفي قول المؤلف وما يجب عليك رده قصور والصواب ما في الخلاصة وما يجب عليك رده ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك اه وكذا في قوله وما هي بائن منك الآن لانه خاص بالبائن واما الرجعي فيحلف بالله ما هي طالق في النكاح الذي بينكما واما اذا كانت الدعوى بالطلاق الثلاث فقال الاسيبجاني يحلف بالله ما طلقته ثلاثا في النكاح الذي بينكما اه وقد ذكر في البحر هنا جملة مما يحلف فيه على الحاصل فراجعهم وقال بعدها ثم اعلم انه تكرر منهم في بعض صور التحليف تكرار لاف لفظ اليمين خصوصا في تحليف مدعي دين على الميت فانها تصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى اربعة مع قولهم في كتاب الايمان ان اليمين تتكرر بتكرار حرف العطف مع قوله لا كقوله لا آكل طعاما ولا شرابا ومع قولهم هنا في تغليظ اليمين يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب يمين واحدة فاذا عطف صارت ايمانا ولم أر عنه جوابا بل ولا من تعرض له اه قال الرملي اقول اذا تأمل المتأمل وجد التكرار لتكرار المدعي فليتأمل اه يعني ان المدعي وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة ضمنا فيحلف الخصم عليها احتياطا (قوله نظر الممدعي عليه) تعليل لقوله لا على السبب (قوله لكونه شافيا) لان الشافعي يحلف على الحاصل معتقدا مذهبه انها لا تستحق نفقة ولا شفعة فيضيع النفع فاذا حلف انه ما بأبائنا واشترى ظهرا لنفع ورعاية جانب المدعي اولى لان السبب اذا ثبت ثبت الحق واحتمال سقوطه بعارض متوهم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض اه (قوله فقيه خلاف) قيل لا اعتبار به وانما الاعتبار لمذهب القاضي (قوله والاوجه ان يسأله) اى يسأل المدعي (قوله واعتمده المصنف) اى تبعا للبحر وانظر هل يجري ذلك في قضاة زماننا المأمورين بالحكم بمذهب ابي حنيفة (قوله والصالح منه) اى على شيء معلوم والفرق ان الثاني باقل من المدعي واما الاول فقد يكون بمثله كما في القهستاني ح (قوله ولا يحلف) ضبطها المؤلف رحمه الله بتشديد اللام (قوله لانه اسقط حقه) اى حقه في الخصومة والذي في البحر لانه اسقط خصومته بأخذ المال منه مدني (قوله وبرهن قبل) في البحر عن البرازية ولو قال المدعي عليه حين اراد القاضي تحليفه انه حلفني على هذا المال عند قاض آخر أو أبرأني عنه ان برهن قبل واندفع عنه الدعوى والا قال الامام البزدوي انقلب المدعي مدعي عليه فان نكل اندفع الدعوى وان حلف لزم المال لان دعوى الابراء عن المال اقرار بوجوب المال عليه بخلاف دعوى الابراء عن دعوى المال اه وظاهر هذا ان قول الشارح والا فله تحليفه اى والا يبرهن فله تحليفه اى تحليف المدعي الاول تأمل وعبرة الدرر ولو لم يكن بينة واستحلفه اى أراد تحليف المدعي جاز (قوله والا فله تحليفه) اى تحليف المدعي قال في نور العين أراد تحليفه فبرهن ان المدعي حلفني على هذه الدعوى عند قاضي كذا يقبل ولو لا بينة له فله تحليف المدعي لانه يدعي بقاء حقه في اليمين ولو ادعى ان المدعي

لانه اسقط حقه (و) قيد بالفداء والصالح (٣٨) (ين) (ح) لان المدعي (لو اسقطه) اى اليمين (قصد) بأن قال برئت من الحلف او تركته عليه او وهبته لا يصح (وله التحليف) بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للحاكم بزازية وكذا اذا اشترى يمينه لم يجز لعدم ركن البيع درر (فرع) استحلف خصمه فقال حلفتي مرة عند حاكم او تحكمت وبرهن قبل والا فله تحليفه درر

أبرأني عن هذه الدعوى ليس له تحليله ان لم يبرهن اذ المدعى بدعواه استحق الجواب على المدعى عليه والجواب اما اقرار او انكار وقوله ابرأني الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يسمع ويقال له اجب خصمك ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال ابرأني عن هذا الالف فانه يحلف اذ دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوبه والاقرار بجواب ودعوى البراءة مسقط فيرتب عليه اليمين ومنهم من قال الصواب ان يحلف على دعوى البراءة كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال مع وعليه أكثر قضاة زماننا اه وعبرة الدرر ولو لم يكن له بينة واستحلفه اى اراد تحليف المدعى جاز انتهت وبه علم ما في عبارة الشارح من الالهام فتنبه (قوله ولم أر الخ) وجدت في هامش نسخة شيخنا بخط بعض العلماء مانصها قد رأيتها في او اخر القضاء قيل كتاب الشهادة من فتاوى الكرنبشى معزيا لاول قضاء جواهر الفتاوى وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه اليمين فاما عرض القاضى اليمين عليه قال انى حلفت بالطلاق انى لا احلف ابدا والآن لا احلف حتى لا يقع على الطلاق فان القاضى يعرض عليه اليمين ثلاثا ثم يحكم بالتكول ولا يسقط عنه اليمين بهذا اليمين اه (قوله فيحجر) اقول سبق عن العناية ان القاضى لا يجرد بدا من الحاق الضرر باحدهما في الاستحلاف على الحاصل او على السبب فمراعاة جانب المدعى اولى فعلى هذا لا يعتد بدعواه الحلف بالطلاق ويقضى عليه بالتكول على ان ذلك يكون بالاولى لانه هو الذى الحق الضرر بنفسه باقدمه على الحلف بالطلاق اه ابو السعود اقول وايضا لو كان ذلك حجة صحيحة لتحيل به كل من توجه عليه يمين فيلزم منه ضياع المدعى ومخالفة نص الحديث واليمين على من انكر فتدبر

### باب التحالف

(قوله او وصفه) كالبخارى والبغدادى (قوله او جنسه) كدراهم او دنانير (قوله او فى قدر مبيع) فلو فى وصفه فلا تحالف والقول للبائع كما سيذكره الشارح (قوله او الاختلاف فى الثمن) اقول فى زيادة لو هنا فى الموضوعين خلل وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف فى الثمن والمبيع جميعا فيئة البائع فى الثمن اولى وبيئة المشتري فى المبيع اولى نظرا الى زيادة الاثبات قاله شيخ والذى المفقى محمد تاج الدين المدنى (قوله فان رضى الخ) هذه العبارة لا تشمل الصورة الاختلاف فيهما فالاولى ان يقول كما قال غيره فان تراضيا على شئ اى بأن رضى البائع بالثمن الذى ادعاه المشتري او رضى المشتري بالمبيع الذى ادعاه البائع عند الاختلاف فى احدهما او رضى كل بقول الآخر عند الاختلاف فيهما وقال الحلبي العبارة فاسدة والصواب كما قال غيره فان تراضيا على شئ (قوله فيفسخ من له الخيار) قال فى البحر و اشار بعجزهما الى ان البيع ليس فيه خيار لاحدهما ولهذا قال فى الخلاصة اذا كان للمشتري خيار رؤية او خيار عيب او خيار شرط لا يتحالفان اه والبائع كالمشتري فالقصد ان من له الخيار متمكن من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن ينبغى ان البائع اذا كان يدعى زيادة الثمن وانكرها المشتري فان خيار المشتري يمنع التحالف واما خيار البائع فلا ولو كان المشتري يدعى زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنعه لتمكنه من الفسخ واما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لى تنزيها لا قتلا اه وحاصله ان من له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائما فينبغى تخصيص الاطلاق

(قوله)

قلت ولم أر ما لو قال انى قد حلفت بالطلاق انى لا احلف فيحجر

### باب التحالف

لما قدم يمين الواحد ذكر يمين الاثنين (اختلفا) اى المتبايعان (فى قدر ثمن) او وصفه او جنسه (او) فى قدر (مبيع حكمه لمن برهن) لانه نور دعواه بالحجة (وان برهنا فالثبت الزيادة) اذ الينات الاثبات (وان اختلفا فيهما) اى الثمن والمبيع جميعا (قدم برهان البائع لو) الاختلاف (فى الثمن وبرهان المشتري لو فى المبيع) نظرا لاثبات الزيادة (وان عجزا) فى الصور الثلاث عن البيئة فان رضى كل بمقالة الآخر فيها (و) ان (لم يرض واحده منهما بدعوى الآخر تحالفا) ما لم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار

(وبدى بيمين المشتري)

لانه البادى بالانكار وهذا  
(لو) كان (بيع عيان بدين  
والا) بأن كان مقايضة أو  
صرفاً (فهو بخير) وقيل  
يقرب ابن مالك ويقتصر على  
التي في الاصح (وفسخ  
القاضي البيع بطلب  
أحدها) أو بطلبها ولا  
ينسخ بالتخالف ولا يفسخ  
أحدها بل يفسخه بالبحر  
(ومن ذلك) منه (الزمن  
دعوى الآخر) بالقبض  
وأصله قوله صلى الله عليه  
وسلم إذا اختلف المتبايعان  
والسلعة قائمة بعينها تخالفاً  
وتراداً وهذا مستلزم لو  
الاختلاف في البدل متصوداً  
فلو في ضمن شيء كاختلافهما  
في الزق فالقول للمشتري  
في أنه الزق ولا تخالفاً كالأول  
اختلفا في وصف البيع  
كقوله اشتريته على أنه  
كاتب أو خازن وقال البائع  
لم اشترط فالقول للبائع  
ولا تخالفاً ظهيره (وقد  
اختلفوا في من يبيع لانه  
لا يتخلل به قوام العقد نحو  
(الاجل وشرط) رهن أو  
خيار أو ضمان (وقض  
بعض ثمن والقول بالتمكر  
بينه وقال زفر والشافعي  
بالتحالف) ولا (بالتلف  
إذا اختلفا) بعد هلاك  
المبيع (أو غيره) من  
ملكه أو تملكه بما لا يرد به

(قوله وبدى بيمين المشتري) أي في الصور الثلاث كما في شرح ابن الكمال وقوله لانه البادى  
بالانكار قال السامحاني هذا ظاهر في التحالف في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر  
لان البائع هو المنكر فالظاهر البداء به ويشهد له ما سيأتي انه إذا اختلف المؤجر والمستأجر في قدر  
المدة بدى بيمين المؤجر وإلى ذلك أو ما القهستاني اهـ ويبحث مثل هذا البحث العلامة الرملي  
(قوله بأن كان مقايضة) أي سلعة بسلعة (قوله أو صرفاً) أي ثمناً بثمن (قوله يقتصر على التي)  
بأن يقول البائع والله ما باعه بالف والمشتري والله ما اشتراه بالفين (قوله في الاصح) وفي  
الزيادات يخلف البائع والله ما باعه بالف ولقد باعه بالفين ويخلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين ولقد  
اشتراه بالف (قوله بل يفسخهما) ظاهر ما ذكره الشارحون انهما لو فسخا ففسخا بالتوقف  
على القاضي وان فسخ أحدهما لا يكفي وان اكتفى بطلب أحدهما بغيره كرافضة عدم فسخه بنفس  
التحالف انه لو كان المبيع حارية فلم يشتري وطؤها كما في النهاية (قوله والسلعة قائمة) احتراز عما  
إذا هلكت وسيأتي متناً (قوله كاختلافهما في الزق) هو الظرف إذا انكر البائع ان هذا زقه  
وصورته كما في الزاي ان يشتري الرجل من آخر سمناً في زق وزنه مائة رطل ثم جاء بالزق فارضا  
ليرده على صاحبه وزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زقي وقال المشتري هو زقك فالقول قول  
المشتري سواء سمي اكل رطل ثمناً أو لم يسم ففعل هذا اختلافاً في المقبوض وفيه القول قول  
القابض ان كان في ضمنه اختلاف في الثمن ولم يعتبر في إيجاب التحالف لان الاختلاف فيه وقع  
مقتضى اختلافهما في الزق اهـ (قوله نحو أجل) ذكر في البصر هنا مسألة عجيبة فلتراجع (قوله  
نحو أجل وشرط) لانهما يشبتان بعارض الشرط والقول لمنكر العوارض فقد جزموا هنا بان القول  
لمنكر الخيار كما علمت وذكرنا في خيار الشرط فيه قوانين قدمناها في باب المذهب ما ذكرناه هنا  
بحر اطلاق الاختلاف في الاجل فشمع الاختلاف في أصله وقدره فالقول لمنكر الزائد بخلاف  
ما لو اختلفا في الاجل في السلم فانهما يتحالفان كما قدمناه في باب وخرج الاختلاف في فضيه فان القول  
فيه للمشتري لانه حقه وهو منكر استيفاء حقه كذا في النهاية بحر وفيه يستثنى من الاختلاف  
في الاجل ما لو اختلفا في أجل السلم بأن ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فان القول فيه المدعيه عند الامام  
لانه فيه شرط وترك فيه مفسد للعقد واقدامه ما عليه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه لانه لا تناقض له  
بالصحة والفساد فيه فكان القول لنا فيه (قوله وشرط رهن) أي بالثمن من المشتري ط (قوله  
أو ضمان) أي اشتراط كفيل (قوله وقض بعض ثمن) أو حط البعض أو إبراء الكل بحر والتقيده  
اتفاقي إذا اختلف في قبض كله كذلك وهو قبول قول البائع وانما لم يذكره باعتبار انه  
مفروغ عنه بمنزلة سائر الدعاوى كذا في النهاية بحر (قوله بيمين) لانه اختلاف في غير المقنود  
عليه وبه فاشبه الاختلاف في الخط والبراء وهذا لان بالعدم لا يتخلل ما به قوام العقد بخلاف  
الاختلاف في وصف الثمن أو جنسه فانه بمنزلة الاختلاف في القول في جريان التحالف لان ذلك  
يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الاجل الا ترى ان الثمن  
موجود بعدم فضيه بحر (قوله إذا اختلفا) أي في مقدار الثمن معراج ومثله في متن المحمدي (قوله  
بعد هلاك المبيع) أفاد أنه في الاجل وما بعده لا فرق بين كون الاختلاف بعد الهلاك أو قبله  
(قوله المبيع) أي عند المشتري اذ قبل قبضه يفسخ العقد بالاكراه (قوله أو تملكه) أي

(وخلف المشتري) إذا استهلكه في يد البائع غير المشتري وقال محمد والشافعي يخالفان ويفسخ على قيمة الهالك وهذا هو الثمن  
دينا فلو مقايضة تحالفا اجماعا لان المبيع كل منهما ويرد مثل الهالك ٥٩٦ او قيمته كالأختلاف في جنس الثمن بعدهلاك

السلعة بأن قال أحدها دارهم والآخرون ان تحالفا ولزم المشتري رد القيمة سراج (ولا تحالف) بعد هلاك بعضه أو خروجه عن ملكه كعبد بن مات أحدها عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن لم تحالفا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (الا ان رضى البائع بترك حصه الهالك) أصلا خيئ تحالفا هذا على تخريج الجمهور و صرف مشايخ بلخ الاستثناء الى عين المشتري (ولا في) قدر (بدل كتابة) لعدم لزومها (و) قدر رأس مال بعد اقالة عقد (السلم) بل القول للمد والمسلم اليه ولا يعود السلم (وان اختلفا) أي المتعاقدان (في مقدار الثمن بعد اقالة) ولاينة (تحالفا) وعاد البيع (ولو) كان كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم يرد المشتري الى بائنه) بحكم الاقالة (فان) رده اليه بحكم الاقالة (لا) تحالف خلافا لمحمد (وان اختلفا) أي الزوجان (في) قدر (المهر)

(٢) قوله قيد بالاختلاف الى آخر القول ههنا في النسبة المجموع منها وليس في يدي

فيه انه داخل في الهلاك لانه منه تأمل ثم ان عبارتهم هكذا اوصار بحال لا يقدر على رده بالعب قال في الكفاية بأن زاد زيادة متصلة او منفصلة اه اي زيادة من الذات كسمن وولد وعقر قال في غرر الافكار ولولم تنشأ من الذات سواء كانت من حيث السعر او غيره قبل القبض او بعده يخالفان اتفاقا ويكون الكسب للمشتري اتفاقا اه ثم ان الشارح تبع الدرر ولا يخفى ان ما قالوه اولى لما علمت من شموله العيب وغيره تأمل (قوله غير المشتري) فانهما يخالفان لقيام القيمة مقام العين كافي البحر س (قوله على قيمة الهالك) ان قيميا ومثله ان مثليا خير الدين س (قوله تحالفا اجماعا) وان اختلفا في كون البدل ديننا او عينا ان ادعى المشتري انه كان عينا يخالفان عندهما وان ادعى البائع انه كان عينا وادعى المشتري انه كان ديننا لا يخالفان والقول قول المشتري كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) اي فكان قائما بمفاه المعقود عليه فيرده بجزر اي يرد القائم (قوله كالأختلاف) وهذا علم ان الاختلاف في جنس الثمن كالالاختلاف في قدره الا في مسألة هي ما اذا كان المبيع هالكا بجزر (قوله تحالفا) لانهم لم يتفقا على ثمن فلا بد من التحالف للفسخ (قوله بعدهلاك بعضه) اي هلاكه بعد القبض كاسيد كره قريبا (قوله عند المشتري) قبل نقد الثمن (قوله بعد قبضهما) فلو قبله يخالفان في موتها وموت أحدها وفي الزيادة لوجود الانكار من الجانبين كفاية (قوله عند أبي حنيفة) لان التحالف مشروط بعد القبض بقيام السلعة وهي اسم لجميع المبيع فاذا هلك بعينه انعدم الشرط والقول للمشتري مع يمينه عنده لانكاره الزائد غرر الافكار (قوله اصلا) أي لا يأخذ من ثمن قيمة الهالك شيأ اصلا ويجعل الهالك كأن لم يكن وكان العقد على القائم فحينئذ يخالفان في ثمنه وينكول ايها لزم دعوى الآخر غرر الافكار (قوله يخالفان) اي على ثمن الحرج (قوله تخريج الجمهور) من صرف الاستثناء الى التحالف (قوله و صرف مشايخ بلخ الاستثناء) اي المقدر في الكلام لان المعنى ولا تحالف بعدهلاك بعضه بل اليمين على المشتري الا ان يرضى الخ قال في غرر الافكار بعدما قدمناه وقيل الاستثناء ينصرف الى خلف المشتري المفهوم من السياق يعني يأخذ من ثمن الهالك قدر ما قر به المشتري اذا البائع اخذ القائم صلحا عن جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى تحليف المشتري وعن أبي حنيفة انه يأخذ من ثمن الهالك ما قر به المشتري لا الزيادة فيتخالفان ويترادفان في القائم اه (قوله الى عين المشتري) وحينئذ البائع يأخذ الحى صلحا عما يدعيه قبل المشتري من الزيادة ذيل (قوله بعد اقالة) (٢) قيد بالاختلاف بعدهلاكهما لو اختلفا في قدره تحالفا كالاختلاف في جنسه ونوعه وصفته كالاختلاف في المسلم فيه في الوجوه الاربعة كما قدمناه بجزر (قوله عقد السلم) انما يجوز التحالف لان موجب رفع الاقالة دعوى السلم مع انه دين والساقط لا يعود سائحا (قوله لا بعد والمسلم اليه) اي مع يمينهما بجزر (قوله ولا يعود السلم) لان الاقالة في باب السلم لا تشمل النقض لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كاسيأتى وينبغي اخذنا من تعليلهم انهما اختلفا في جنسه او نوعه او صفته بعدهلاك فليسكن كذلك ولم أره صريحا بجزر فيه وقد علم من تقريرهم هنا ان الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وان الاراء لا يلقبها وقد كتبتاه في الفوائد (قوله لا تحالف) اي والقول لله نكرس

سواها وهي عبارة غير ظاهرة المعنى فاعل لفظة كان ساقطة قبل قوله كالاختلاف في المسلم فيه وليحرراه مصححيه (قوله)

او جنسه (قضى لمن اقام البرهان وان برهنا فالمرأة اذا كان مهر المثل شاهدا للزوج) بأن كان كمقاتله او اقل (وان كان شلهما لها) بأن كان كمقاتلها أو أكثر (فبينته ٥٩٧) ولا يثبتها خلاف التامر (وان كان غير شاهد لكل منهما)

بأن كان بينهما (فالتهاجر)  
للاستواء (ويجب مهر المثل)  
على الصحيح (وان عجزا)  
عن البرهان (تحالفا ولم  
يفسخ النكاح) لتبعية المهر  
بخلاف البيع (ويبدأ  
بيمينه) لان اول التسليمين  
عليه فيكون اول اليمينين  
عليه ظهيرية (ويحكم)  
بالتشديد اى يجعل (مهر  
منها) حكما لسقوط اعتبار  
التسمية بالتحالف (فيقضى  
بقوله لو كان كمقاتله أو  
أقل وبقولها لو كمقاتلها  
أو أكثر وبه لو بينهما)  
اى بين ما تدعيه ويدعيه  
(ولو اختلفا) اى المؤجر  
والمستأجر (فى) بدل  
(الاجارة) او فى قدر المدة  
(قبل الاستيفاء) للمنفعة  
(تحالفا) وترادا وبدئ  
يمين المستأجر لو اختلفا فى  
البذل والمؤجر لو فى المدة  
وان برهنا فالبينة للمؤجر  
فى البذل ولا للمستأجر فى  
المدة (ولمده لا والقول  
للمستأجر) لانه منكر  
للازيادة (ولو) اختلفا (بعد)  
التمكن من (استيفاء البعض)  
من المنفعة (تحالفا وفسخ  
العقد فى الباقي والقول  
فى الماضي للمستأجر)

(قوله او جنسه) كقوله هو هذا العبد وقولها هو هذه الجارية فحكم القدر والجنس سواء الا  
فى فصل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها  
كافى الظهيرية والهداية بجر وفيه ولم يذكر حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كافى الظهيرية  
ان لها نصف ما ادعاه الزوج وفى مسألة العبد والجارية لها المتعة الا ان يتراضيا على ان تأخذ نصف  
الجارية اه (قوله البرهان) اما قبول بينة المرأة فظاهر لانها تدعى الالفين ولا اسكال وانما يرد على  
قبول بينة الزوج لانه منكر لزيادة فكان عليه اليمين لا البينة فكيف تقبل بينته قلنا هو مدعى صورة  
لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها باداء ما اقربه من المهر وهى تكرر والدعوى كافية لقبول البينة كافى  
دعوى المدعى رد الوديعة معراج (قوله لاثباتها) علة للمسئلتين قال فى الهامش اختلفت مع  
الورثة فى مؤخر صداقها على الزوج ولا بينة فالقول قولها بيمينها الى قدر مهر مثلها حامدية عن البحر  
(قوله على الصحيح) قيدلتها ترقال فى البحر فالصحيح التهاجر ويجب مهر المثل (قوله ولم  
يفسخ النكاح) لان أثر التحالف فى انعدام التسمية وانه لا يخل بصحة النكاح لان المهر تابع فيه  
بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسده على ما مر فيفسخ ونسخ وبجر (قوله وببدأ بيمينه) نقل الرملى  
عن مهر البحر عن غاية البيان انه يقرع بينهما استجابا واختار فى الظهيرية وكثيرون انه يبدأ  
بيمينه والخلاف فى الاولوية (قوله لان اول التسليمين) تسليم المهر وتسليم الزوجة نفسها (قوله  
ويحكم) هذا معنى التحالف اولاهم التحكيم قول الكرخى لان مهر المثل لا اعتبار به مع وجود  
التسمية وسقوط اعتبارها بالتحالف فلهذا تقدم فى الوجوه كلها واما على تخرج الرازى فالتحكيم  
قبل التحالف وقد قدمناه فى المهر مع بيان اختلاف التصحيح وخلاف ابى يوسف بجر (قوله  
قبل الاستيفاء) لان التحالف فى البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره  
بجر والمراد بالاستيفاء التمكن منه فى المدة وبعدمه عدمه لما عرف انه قائم مقامه فى وجوب الأجر  
بجر (قوله تحالفا) وايهما نكل لزمه دعوى صاحبه وايهما برهن قبل (قوله وبدئ بيمين  
المستأجر اى) فان قيل كان الواجب ان يبدأ بيمين الأجر لتعجيل فائدة النكاح فان تسليم الموقوف عليه  
واجب اجيب بأن الاجرة ان كانت مشروطة التعجيل فهو كالاسبق انكارا فيبدأ به وان لم يشترط  
لا يتعجل الأجر من تسليم العين المستأجرة لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة ابو السعود عن  
الغاية (قوله لو فى المدة) وان كان الاختلاف فيهما قبليات بينة كل منهما فيما يدعيه من الفضل نحو  
ان يدعى هذا شهرا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة فيقضى بشهرين بعشرة بجر (قوله  
وبعد) اى بعد الاستيفاء (قوله وان اختلف الزوجان) قيده الاحتراز عن اختلاف نساء  
الزوج دونه وعن اختلاف الاب مع بنته فى جهازها او مع ابنه فيما فى البيت وعن اختلاف  
اسكاف وعطار فى آلة الاساكفة او العطارين وهى فى ايديهما واختلاف المؤجر والمستأجر  
فى متاع البيت واختلاف الزوجين فيما فى ايديهما من غير متاع البيت وبيان الجميع فى البحر  
فراجعوه وسيأتى بعضه (قوله قام النكاح اولا) بأن طاقها مثلا ويستثنى ما اذا ماتت بعد عدتها  
ككسائى فى الرملى فى حاشية البحر فى لسان الحكم ما يخالف ذلك فارجع اليه ولكن الذى هنا

لانعقادها ساعة فساعة فكل جزء كعقد بخلاف البيع (وان اختلف الزوجان) ولو تملكون او مكاتين او صغيرين والصغير يحتاج اذمية  
مع مسلم قام النكاح اولا فى بيت لهما او لاحدهما خزانة الاكمل لان العبرة باليد لا بالملك (فى متاع) هو هنا ما كان فى (البيت)



هو الذي مشى عليه الشراح (قول له صاحبه) الضمير راجع لكل وفي القنية من باب ما يتعلق  
 تجهيز البنات افترا وفي بيتها جارية نقلها مع نفسها واستخدمتها سنة والزواج عالم به ساكت ثم ادعاها  
 فالقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المزيل اه وبه علم ان سكوت الزوج عند نقلها ما يصح ايهما  
 لا يبطل دعواه وفي البدائع هذا كله اذا لم تقر المرأة ان هذا المتاع اشتراه فان اقرت بذلك سقط قولها  
 لانها اقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالينة اه وكذا اذا ادعت انها  
 اشترته منه كافي الحانية ولا يخفى انه لو برهن على شرائه كان كقرارها بشرائه فلا بد من بينة على  
 الانتقال اليها منه بهمة ونحو ذلك ولا يكون استمتاعها بمشريه ورضاه بذلك دليلا على انه ملكها  
 ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد اقيمت بذلك مراراً بحروك في الهامش القول للمرأة مع يمينها  
 فيما ندعيه انه ملكها مما هو صالح للنساء ومما هو صالح للرجال والنساء وكذا القول قولها مع يمينها  
 أيضا فيما تدعيه انه وديعة تحت يدها مما هو صالح للنساء ومما هو صالح للرجال والنساء الله اعلم  
 في الحامدية عن الشاي (قول له الظاهرين) أي فرجعنا الى اعتبار اليد والافاتعارض يقتضي  
 التساقط (قول له درر) عبارة الدرر الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصح للآخر اه اي الا  
 ان يكون الرجل صائغا له اساور وخواتيم النساء والخلى والحاجخال ونحوها فلا يكون له وكذا اذا  
 كانت المرأة دلالة تبسيع ثياب الرجال او تاجرة تجبر في ثياب الرجال او ثياب الرجال وحدها  
 كذا في شروح الهداية اه قال في الشرع نبذ الية قوله الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصح  
 للآخر ليس على ظاهره في عمومته (١٧) ففي قول احدهما يفعل او يبيع الآخر ما يصح له لان المرأة  
 اذا كانت تبسيع ثياب الرجل او ما يصح لهما كالاتية والذهب والفضة والامعة والعقار فهو  
 للرجال لان المرأة وما في يدها للزوج والقول في العاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص به لانه  
 عارض يد الزوج اقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال كافي العناية ويعلم مما سذكره المصنف  
 رحمه الله اه وحيد فقوله الدرر وكذا اذا كانت المرأة دلالة لخال معناه ان القول فيه لازم ايضا الا  
 انه خرج منه ما لو كانت تبسيع ثياب النساء بقوله قبله فالقول لكل منهما فيما يصح له ويمكن حمل كلام  
 الشارح على هذا المعنى ايضا بحمل الضمير في قوله فالقول له راجعا الى الزوج ثم قوله لتعارض  
 الظاهرين لا يصح عايناه حمل الكلام على ظاهره او على هذا المعنى اما الاول فلانه اذا كان الزوج  
 يبيع بشيء له ظاهر ان اليد والبيع لا ظاهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تبسيع ذلك فلا  
 يرشح ملكها لما ذكره الشرع بل الى الا اذا كان ما يصح لهما على ان التعارض لا يقتضي الترجيح  
 بل التمهاتر واما الثاني فلانه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض كما مر واما اذا كانت تبسيع هي  
 فكذلك لما مر ايضا فنبه اقول وما ذكره في الشرع نبذ الية عن العناية صرح به في النهاية لكن  
 في الكفاية ما يقتضي ان القول للمرأة حيث قال الا اذا كانت المرأة تبسيع ثياب الرجال وما  
 يصح للنساء كالقمار والدرع والماء حفة والخلى فهو للمرأة اي القول قولها فيها لشهادة الظاهر  
 اه ومثله في الزباني قال وكذا اذا كانت المرأة تبسيع ما يصح للرجال لا يكون القول قوله في ذلك  
 اه قال المصنف ان في المسئلة قولين فليصدر (قول له واليت لزوج) اي لو اختلفا في البيت فهو له  
 (قول له امانة) أي فيكون البيت اياها وكذا لو برهنت على كل ما يصح لهما (قول له لو حيين)  
 بالنيابة (قول له المالك) انظر ما حكمتم غير هذا ان تحكمه ما مر ثم آتته في طعن الحموى

(قوله)

ولرذمها اوفضة (فالقول  
 لكل واحد منهما فيما يصح  
 له مع يمينه) الا اذا كان  
 كل منهما يفعل او يبيع  
 ما يصح للآخر فالقول له  
 لتعارض الظاهرين درر  
 وغير ما (والقول له في  
 الصالح لهما) لانها وما في  
 يدها في يده والقول لدى  
 اليد بخلاف ما يختص بها  
 لان فظاهرها اظهر من  
 ظاهره وهو يد الاستعمال  
 (ولو اقامتا بينة يقتضي بيلتها)  
 لانها خارجة خاتمة والبيت  
 للزوج الا ان يكون لهما بينة  
 بحروك هذا لو حيين (وان  
 مات احدهما واختلاف  
 وارته مع الحى في المشكل)  
 الصالح لهما

(١٧) قوله ففي قول احدهما  
 يفعل او يبيع الخ هكذا  
 في النسخة المجموع منها  
 ولا تخالف العبارة عن تأمل  
 فانها محرفة فينبغي  
 تحريرها بمراجعة عبارة  
 الشرع نبذ الية اه



(فالقول) فيه (للحي) ولورقيا وقال الشافعي ومالك الكل بينهما وقال ابن أبي ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل لها وهي - المسبعة وعد في الثانية تسعة اقوال (ولو احدها مملوكا) ولو مأذونا أو مكاتباً وقالوا والشافعي هما كالحر (فالقول لا يخرج في الحياة وللحي في الموت) لان يد الحر اقوى ولا يد للميت (اعتقت الامة) أو المكاتبه أو المدبرة (واختارت نفسها فافى البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها فهو على ٥٩٩ ما وصفناه في الطلاق) بحر وفيه طائفتان ومضت العدة فالمشكل للزوج ولورثته بعده لانهما صارت اجنبية لا يدلها وما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق فكذا لو ارثها الوالدات وهي في العدة فالمشكل لها فكأنه لم يطلها بدليل ارثها ولو اختلف المؤجر والمستأجر في متاع البيت فالقول للمستأجر بيمينه وليس للمؤجر الا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلف اسكافي وعطار في آلات الاساكفة وآلات العطارين وهي في ايديهما فهي بينهما بلا نظر لما يصالح لكل منهما وتماه في السراج (رجل معروف بالفقر والحاجة صار بيده غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فادماه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو لادعاه معروف باليسار وكذا اكتسب في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول (هي لي الذي على عنقه) هي لي وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل رجالان في سفينة بها دقيق فادعى كل واحد السفينة وما فيها

(قوله فالقول فيه للحي) مع يمينه در متقى اذ لا يد للميت وذكر في البحر عن الخزانة استثناء ما اذا كانت المرأة ليلة الزفاف في بيته فالمشكل وما يجهر مثلها به لا يستحسن جعله للزوج الا اذا عرف تجارة جنس منه فهو له والحق صاحب البحر ما اذا اختلفا في الحياة ليلة الزفاف قال وينبغي اعتماده للفتوى الا ان يوجد نص بخلافه (قوله ولورقيا) يستغنى عنه بما أتى في المتن ح (قوله تسعة اقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام \* الثاني قول ابن يوسف للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل يعني في المشكل في الحياة والموت \* الثالث قول ابن ليلى المتاع كله لها وعليها فقط \* الرابع قول ابن من وشريك هو بينهما \* الخامس قول الحسن البصري كله لها وله ما عليه \* السادس قول شريح البيت للمرأة \* السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق والموت ووافق الامام فيما لا يشك \* الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك الكل بينهما هكذا حكى الاقوال في خزانة الاكمل ولا يخفى ان التاسع هو الرابع بحر كذا في الهامش (قوله ولو احدها مملوكا الى قوله وللحي في الموت) كذا في عامة سروح الجامع وذكر الرضى انه سهو والصواب انه للحر مطلقا وذكر في بحر الاسلام ان القول له هنا في الكل لا في خصوص المشكل كما في القهستاني سائحاني (قوله لان يد الحر الخ) لف ونشر مرتب (قوله للميت) بحث فيه صاحب اليعقوبية (قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق) يعني المشكل للزوج ولها ما يصلح لها لانها وقته حرة كما هو معلوم من السباق واللاحق ويؤيده قول السراج ولو كان الزوج حرا والمرأة مكاتبه أو أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فما احدهما قبل العتق فهو للرجل وما احدهما بعده فلهما كالحرين سائحاني (قوله في الطلاق) اي في مسألة اختلاف الزوجين التي قبل قوله وان مات احدهما فانها تشمل حال قيام النكاح وبعده كما ذكره الشارح اهـ (قوله ثم اعلم ان هذا ٣) اي جميع ما مر اذا لم يقع النزاع بينهما في الرق والحرية والنكاح وعدمه فان وقع الى آخر ما في البحر فراجع (قوله لانها صارت الخ) يفيدانها لو ماتا فكذلك (قوله بلا نظر) فهذا الفرع خالف ما قبله والمسائل الآتية بعده \* (فرع) رجل تصرف زمانا في ارض ورجل آخر رأى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك على يد المتصرف لان الحال شاهداه حامدية عن الولو الجية (قوله بدرة) البدرة عشرون الف دينار بحر كذا في الهامش (قوله قطيفة) دثار يثمل والجمع قطائف وقطائف مثل صحائف وصحف لانها جميع قطيفة وصحيفة ومنه القطائف التي تؤكل صحاح الجوهرى كذا في الهامش (قوله وآخر ممسك) الظاهر انه ماسك الدقة التي هي للسفينة بمنزلة اللجام للدابة (قوله بخلاف البقر والغنم) قال في المنح املو

واحداهما يعرف ببيع الدقيق والاخر يعرف بأنه ملاح فالدقيق للذي يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف بأنه ملاح) عملا بالظاهر ولو فيها راكب وآخر ممسك وآخر يجذب وآخر يمداهم وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة اثنان ولا شيء لادمارة رجلية ودقة ابل وآخر راكب على الكل متاع الراكب فكما هاله والقائد اجبره وان لاشئ عليها فلراكب ما هو راكب والباقي لائقا بخلافه البقر والغنم وتماه في خزانة الاكمل (٣) قوله ثم اعلم ان هذا لا وجود لذلك هنا في نسخة الشارح التي بيدي قلمي حرا اهـ ٥٩٩

كان يقرأ أو غنما عليها رجلان أحدهما قائد والآخر سائق فهي للسائق الا ان يقود شاة معه فتكون له تلك الشاة وحدها كذا في الهامش «(فرع)» رجل دفع الى قصار اربع قطع كراس ليسلها فلما فرغ قال له القصار ابعت الى رسولك لانفذلك فجاء الرسول بثلاث قطع فقال القصار بعث اليك اربع قطع وقال الرسول دفع الى ولم يعمده على يقال لرب الثوب صدق ايها شئت فان صدق الرسول برى من الدعوى وتوجه اليمين على القصار ان حلف برى وان نكل وجب عليه الضمان وكذلك ان صدق القصار برى وجب اليمين على الرسول ووجب عليه اجر القصار اذا حلف القصار على ذلك او صدقه صاحب الثوب لانه لما حلف القصار ففي رعه انه اعطاه اربع قطع فيأخذ ذلك ولو الجلية في الفصل الثاني

### فصل في دفع الدعاوى

(قول له اودعني) ظاهر قوله اودعني وما يعمده يفيد انه لا يد من دعوى ايداع الكل وليس كذلك لما في الاختيار انه لو قال النصف لي والنصف وديعة عندي لفلان واقام بيعة على ذلك اندفعت في الكل لتعذر التمييز اه بحر وفيه ايضا وافاد المؤلف انه لو اجاب بأنها ليست لي او هي لفلان ولم يزد لا يكون دفعا وقيد بكونه اقتصر على الدفع بما ذكر للاحتراز عما اذا زاد وقال كانت داري بتمان من فلان وقبضها ثم اودعنيها او ذكر هبة وقبضها لم تندفع الا ان يقر المدعي بذلك او يعلمه القاضي (قول له اودعني زيدا) أتى بالاسم العلم لانه لو قال اودعني رجلا لا عرفه لم تندفع فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في الشهادات كما سيذكره الشارح فلو ادعاه من مجهول وشهدا بمعين او عكسه لم تندفع بحر وفيه عن خزانة الاكل والحانية لو اقر المدعي ان رجلا دفعه اليه أو شهدوا على اقراره بذلك فلا خصومة بينهما وفيه وأطلق في الغائب فشملم ماذا كان بعيدا معروفا يتعذر الوصول اليه او قريبا كما في الخلاصة والبرازية (قول له على ما ذكر) لكن لا تشترط المطابقة لعين ما ادعاه لما في خزانة الاكل لو شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولا ندري لمن هو فلا خصومة بينهما واراد بالبرهان وجود حجة سواء كانت بيعة أو علم القاضي او اقرار المدعي كما في الخلاصة ولو لم يبرهن المدعي عليه وطالب عين المدعي استحلفه القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة كافي خزانة الاكل بحر (قول له والعين قائمة) اخذ التقييد من الاشارة بقوله هذا الشيء لان الاشارة الحسية لا تكون الا الى موجود في الخارج كما افاده في البحر وسيأتي محترزه قال في الهامش عبدهلك في يد رجل واقام رجل البيعة انه عبده واقام الذي مات في يده انه اودعه فلان أو غصبه أو آجره لم يقبل وهو خصم فانه يدعي القيمة عليه وايداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصدقه في الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعي اما لو كان غاصبا لم يرجع وكذا في المارية والاباق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد يوما يكون عبدا لمن استقر عليه النجاس اه بحر (قول له نعرفه) اي الغائب (قول له او بوجهه) فمرفقهم ووجهه فقط كافية عند الامام برازية (قول له وشرط محمد) محل الاختلاف فيما اذا ادعاه الخصم من معين بالاسم والنسب فشهد له بمجهول لكن قالا نعرفه بوجهه وأما لو ادعاه من مجهول لم يقبل الشهادة اجماعا كذا في شرح أدب القضاء للخصاف (قول له فلو حلف) لا يخفى ان التفرع غير ظاهر فكان الاولى ان يقول ولم يكتف محمد بن عرفه الوجه فقط يدل على قول الزيلعي والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الا ترى الى قوله عليه السلام

### فصل في دفع

### الدعاوى

لما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون (قال ذواليد هذا الشيء) المدعي به منقولاً كان او عقارا (او دعيه او امارنيه او آجرنيه او رهننيه زيد الغائب او غصبته منه) من الغائب (وبرهن عليه) على ما ذكر والعين قائمة لاهلكة وقال الشهود نعرفه بأسمه ونسبه او بوجهه وشرط محمد معرفته بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يثبت ذكره الزيلعي وفي الشربلية عن خط العلامة المقدسي

لرجل اتعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لاتعرفه وكذا  
 لو حلف الخ (قوله عن البرازية) ونقله عنها في البحر (قوله دفعته خصومة المدعى) اى حكم  
 القاضى بدفعها وافادانه لو اعاد المدعى الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى اعادة  
 الدفع بل يثبت حكم القاضى الاول كاصرحوا به وظاهر قوله دفعته انه لا يحلف للمدعى انه  
 لا يلزمه تسليمه اليه ولم أره الا آن بحروفيه نظرفانه بعد البرهان كيف يحلف امامه فقد نقل  
 عن البرازية انه يحلف على البتات لقد اودعها اليه لاعلى العلم ثم نقل عن الذخيرة انه لا يحلف  
 لانه مدعى الايداع ولو حلف لاتدفع بل يحلف المدعى على عدم العلم (قوله للملك المطلق) ومنه  
 دعوى الوقف ودعوى غلته كما حرره في البحر اول الفصل الا ترى قال في البحر ولم يذكر المؤلف  
 رحمه الله تعالى صورة دعوى المدعى واراد به ان المدعى ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع  
 على ذى اليد فعلا بدليل ما يأتى من المسائل المقابلة لهذه وحاصل جواب المدعى عليه انه ادعى  
 ان يده يدا مائة او مضمونة والملك للغير ولم يذكر برهان المدعى ولا بد منه لما عرف ان الخارج  
 هو المطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله ان المدعى للمادعى الملك  
 المطلق فيما في يد المدعى عليه انكره فطالب من المدعى البرهان فاقامه ولم يقض القاضى به حتى  
 دفعه المدعى عليه بما ذكر وبرهن على الدفع اه (قوله بالحيل) بان يأخذ مال انسان غصبا  
 ثم يدفعه سر الى مريد سفر ويودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء الملك واراد ان يثبت ملكه  
 فيه اقام ذوا اليدينة على ان فلانا اودعه فيعطى حقه كذا في الدرر (قوله في المختار) وفي  
 المعراج رجع اليه ابو يوسف حين ابتلى بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المختار من الناس يأخذ  
 من انسان غصبا ثم يدفعه سر الى من يريد السفر حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء الملك واراد  
 ان يثبت ملكه يقيم ذوا اليدينة على ان فلانا اودعه فيعطى حقه وتدفع عنه الخصومة كذا  
 في المبسوط (قوله كاسط في الدرر) ذكر هنا اقوال ائمتنا الثلاثة الرابع قول ابن شبرمة انها  
 لاتدفع عنه مطلقا والخامس قول ابن ابي ليلى تدفع بدون ينة لاقراره بالملك للغائب س (قوله  
 وفيه نظر) فيه نظر لان وكفى رجع الى اودعنيه واسكنى الى اعارنيه وسرقته منه الى غصبته منه  
 وضل منه فوجدته الى اودعنيه وهى في يدى مزارعة الى الاجارة او الوديعة فلا يزاد على الخمس  
 كذا في الهامش (قوله بحر) ذكر في البحر بعد هذا مائة والا لان راجعان الى الامانة والثلاثة  
 الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور عشر وبه علم ان الصور لم تحصر  
 في الخمس اه ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاده الى ما ذكر لا محل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله  
 اوهى في يدى) مقتضى كلامه ان هذه العباوة ليست في البحر مع انها واثق بعد هافيه ح (قوله الحق)  
 بصيغة الماضي (قوله قال) اى في البرازية (قوله فلا يزاد) اى لاتزاد مسألة المزارعة التي زادها  
 البرازي وقد علمت مما في البحر انه لا يزاد البقية ايضا (قوله وقد حررته الخ) حيث عمم قوله غصبته  
 منه بقوله ولو حكما فادخل فيه قوله او سرقته منه واوترعته منه وكذا عمم قوله اودعنيه بقوله ولو حكما  
 فادخل فيه الاربعة الباقية ولا يخفى انه محررا حسن مما هنا فانه هنا رسل الاعتراض ولم يجب عنه الا  
 في مسألة المزارعة فاوهم خروج ما عداها عما ذكره مع انه داخل فيه كما علمت فافهم (قوله  
 او اقر ذواليد) ولو برهن بعده على الوديعة لم تسمع برازية (قوله قال ذواليد) حاصل هذه

عن البرازية ان تعويل  
 الائمة على قول محمد اه  
 فيلحفظ (دفعته خصومة  
 المدعى) للملك المطلق  
 لان يد هؤلاء ليست  
 يد خصومة وقال ابو  
 يوسف ان عرف ذواليد  
 بالحيل لاتدفع وبه يؤخذ  
 ملتقى واختاره في المختار  
 وهذه خمسة كتاب  
 الدعوى لان فيها اقوال  
 خمسة علماء كما بسط  
 في الدرر او لان صورها  
 خمس عيني وغيره قلت  
 وفيه نظر اذ الحكم  
 كذلك لو قال وكفى صاحبه  
 يحفظه او اسكنى فيهما زيد  
 الغائب او سرقته منه  
 او اوترعته منه او ضل منه  
 فوجدته بحر او هى في يدى  
 مزارعة برازية فالصور  
 احدى عشر قات لكن  
 الحق في البرازية المزارعة  
 بالاجارة او الوديعة قال فلا  
 يزاد على الخمس وقد  
 حررته في شرح الملتقى  
 (وان) كان هالكا او قال  
 الشهود اودعه من لا  
 نعرفه او اقر ذواليد  
 بيد الخصومة كأن (قال)  
 ذواليد

( اشتريته ) او ائبته ( من الغائب او ) لم يدع المطلق بل ادعى ٢٠٢ عليه الفعل بان ( قال المدعى غصبته ) منى

ان المدعى ادعى في العين ملكا مطلقا فانكره المدعى عليه فبرهن المدعى على الملك فدفعه  
ذواليد بانه اشتراها من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه الخصومة يعنى فيقضى القاضى  
ببرهان المدعى لانه لما زعم ان يده يد ملك اعترف بكونه خصما بحر وفيه عن الزيلعي واذا  
لم تندفع هذه المسئلة واقام الخارج اليئنة فقصى له ثم احال المقر له الغائب وبرهن تقبل بيئته  
لان الغائب لم يصبر مقضيا عليه وانما قضى على ذى اليد خاصة ( قوله اشتريته ) ولو فاسد امع  
القبض بحر ( قوله او ائبته ) اشار به الى ان المراد من الشراء الملك مطلقة ( قوله بل ادعى  
عليه ) اى على ذى اليد الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذواليد بواحد ما  
ذكر وبرهن فانها تندفع كدعوى الملك المطلق كفى البرازية بحر و اشار الشارح الى هذا ايضا  
بقوله بخلاف قوله غصب منى الح لكن قوله وبرهن ينفيه ماسنقله عن نور العين عند قول  
المتن اندفعت من انه لا يحتاج الى اليئنة وكذا مسألة الشراء التى ذكرها المصنف وهى مسألة  
المتون ( قوله او قال سرق منى ) ذكر الغصب تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعى  
اودعتك اياه او اشتريته منك وبرهن ذواليد كاذرا على وجه لا يفيد ملك الرقبة له لا تندفع  
كذا فى البرازية بحر فكان الاولى ان يقول كأن قال ( قوله وبناه ) ويعلم حكمه اذا بناء للفاعل  
بالاولى بحر ( قوله الصحيح لا ) اقول هذا المذكور فى الغصب فاما الحكم فى السرقة ويجب ان  
لا تندفع بالاولى كفى بناءه للمفعول وهو ظاهر تأمل رمل على المنع ( قوله برازية ) قال ادعى  
انه ملكه وفى يده غصب فبرهن ذواليد على الايداع قيل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه  
والصحيح انها لا تندفع بحر ( قوله وبرهن عليه ) اراد بالبرهان اقامة اليئنة بخروج الاقرار  
لما فى البرازية معزيا الى الذخيرة من صار خصما لدعوى الفعل عليه ان برهن على اقرار المدعى  
بايداع الغائب منه تندفع كاقامته على الايداع لثبوت اقرار المدعى ان يده ليست يد خصومة  
اه بحر ( قوله لما قلنا ) من ان المدعى ادعى الفعل عليه اما فى مسئلتى المتن فاشار الى علة  
الاولى بقوله او اقر ذواليد بيد الخصومة والى علة الثانية بقوله ادعى عليه الفعل اى فانه صار  
خصما بدعوى الفعل عليه لا يبدع بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده كفى  
البحر واما علة ما اذا كان هالكا فلم يشر اليها وهى انه يدعى الدين ومحله الذمة فالمدعى عليه  
ينصب خصما بذمته وباليئنة انه كان فى يده وديعة لا يتبين ان ما فى ذمته لغيره فلا تندفع كفى  
المعراج وكذا علة ما اذا قال الشهود اودعه من لانه رفته وهى انهم ما حالوا المدعى على رجل  
تمكن مخاصمته كذا قيل ( قوله فى مجلسه ) اى مجلس الحكم ( قوله لسبق اقرار ) باضافة سبق  
الى اقرار والدفع مفعول بمنع ( قوله ذلك ) اى المذكور فى كلام المدعى ح ( قوله اى بنفسه )  
تقييد لقوله اودعته لتفسير لقوله ذلك ح وقال فى الهامش بنفسه اى بنفس فلان الغائب  
( قوله بلا يئنة ) لان الوكالة لا تثبت بقوله معراج ولانه لم يثبت تاقى اليئنة اشترى هو منه  
لانكار ذى اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري بحر ( قوله وان لم يبرهن ) وفى البناءة  
ولو طلب المدعى يئنه على الايداع يحلف على البتات اه بحر ( قوله الا اذا قال ) اى المدعى  
( قوله اشتريته ) اى من الغائب كذا فى الهامش ( قوله وهى عجيبة ) لم يظهر وجه العجيب ( قوله  
ولو ادعى الح ) المسئلة تقدمت متاقيل باب عزل الوكيل معللة بانه اقرار على الغيرقات

( او ) قال ( سرق منى ) وبناء  
للمفعول للسرقة عليه فكأنه  
قال سرقة منى بخلاف  
غصب منى او غصب منى  
فلان الغائب كاسيحي  
حيث تندفع وهل تندفع  
بالمصدر الصحيح لا برازية  
( وقال ذواليد ) فى الدفع  
( اودعته فلان وبرهن  
عليه لا ) تندفع فى الكل  
لما قلنا ( قال فى غير مجلس  
الحكم انه ملكى ثم قال فى  
مجلسه انه وديعة عندي )  
اورهن ( من فلان ) تندفع  
مع البرهان على ما ذكرولو  
برهن المدعى على مقالته  
الاولى يجعله خصما ويحكم  
عليه ( لسبق اقرار يمنع  
الدفع برازية ) وان قال  
المدعى اشتريته من فلان ( فلان )  
الغائب ( وقال ذواليد  
اودعته فلان ذلك ) اى  
بنفسه فلو بوكيله لم تندفع  
بلا يئنة ( دفعت الخصومة  
وان لم يبرهن ) لتوافقهما  
ان اصل الملك للغائب الا  
اذا قال اشتريته ووكانى  
بقبضه وبرهن ولو صدقه  
فى الشراء لم يؤمر بالتسليم  
لثلا يكون قضاء على  
الغائب باقراره وهى عجيبة  
ثم اقتصار الدرر وغيرها  
على دعوى الشراء قيد

اتفاق فلا اقال ( ولو ادعى انه له غصب منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب اودعه عنده ) ( وكذا )

وكذا لو ادعى انه اعاره لفلان كما يظهر من العلة قال في الهامش الخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت او على الميت بزانية وكذلك في الارث جامع الفصولين اهـ (قوله اندفعت) اى بلا بينة نور العين (قوله دعوى سرقة لا) وهذا بخلاف قوله انه ثوبى سرقة منى زيد وقال ذواليد اودعني زيدا ذلك لا تندفع الخصومة استحسانا يقول الحقير لعل وجه الاستحسان هو ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله كما ذكر في كتب الفقه فاليد للغاصب في مسئلة الغصب بخلاف مسئلة السرقة اذ اليد فيها لذى اليد اذ لا يد للسارق شرطا ثم ان في عبارة لا يد للسارق نكتة لا يخفى حسنهما على ذوى النهى نور العين وهذا أولى ومآله السامح اني يجب حمله على ما اذا قال سرق منى اما لو قال سرقة الغائب منى فانها تندفع لتوافقهما ان اليد للغائب وصار من قيل دعوى الفعل على غير ذى اليد وهى تندفع كفى البحر لكن ذكر بعده هذه المسئلة وافاد انها بنيت للفعل وصرح بذلك في الفصولين ففعل في المسئلة قولين قياسا واستحسانا اهـ (قوله لا تندفع) قال صاحب البحر وقد سئلت بعد تأليف هذا المحل بيوم عن رجل أخذ متاع اخته من بيتها ورهنه وغاب فادعت الاخت به على ذى اليد فأجاب بالرهن فأجبت ان ادعت المرأة غصب اخيها وبرهن ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا اهـ اى لا تندفع وظاهره انها ادعت سرقة اخيها مع ان اقدم من اعنه ان تقييد دعوى الفعل على ذى اليد الاحتراز عن دعواه على غيره فانه لو دفعه ذواليد لو احدى اذ ذكر وبرهن تندفع فيجب ان يحمل على انها ادعت انه سرق منها مبنيا للمجهول ليكون الدعوى على ذى اليد لكن ينفيه قولها ان اخاها أخذ من بيتها تأمل (قوله يهل الى المجلس الثانى) اى بعد ان سأله عنه وعلم انه دفع صحيح كما قدمناه قبل التحكيم (قوله لا مدعى تحليف الخ) خلافا لما في الذخيرة لانه يدعى الايداع ولا حلف على المدعى كذا في الهامش (فروع) \* ادعى نكاح امرأة لها زوج يشترط حضرة الزوج الظاهر جامع الفصولين \* السامح لا يتنصب خصما لمدعى الارض ملكا او وقف خيرية من الدعوى \* الاصل سقوط دعوى الملك المطلق دون المقيّد بسبب درمتمق \* المشتري ليس بخصم للمستأجر والمرتهن جامع الفصولين في الفصل الثالث

### باب دعوى الرجلين

لا يخفى عليك ان عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والا فجميع الدعاوى لا تكون الا بين اثنين وحينئذ لا تكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكره صاحب الهداية والكثير في اوائل كتاب الدعوى قلت ولعل صاحب الدرر انما أخرها الى هذا المقام مقتضيا في ذلك اثر صاحب الوقاية لتحقق مناسبة بينهما وبين مسائل هذا الباب بحيث تكون فاتحة لمسائله وان لم تكن منه عزمى (قوله حجة خارج) الخارج وذواليد لو ادعى ان امان واحد فذواليد اولى كفى الشراء هذا اذا ادعى الخارج وذواليد تاقى الملك من جهة واحد فلو ادعياه من جهة اثنين يحكم للخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد بخلاف ما لو ادعياه من واحد فانه ثمة يقضى لذى اليد الا اذا سبق تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ احدهما سبق فهو اولى كما لو حضر البائعان وبرهننا وارخا واحدهما سبق تاريخنا والمبيع في يد احدهما

اندفعت) لتوافقهما ان اليد لذلك الرجل (ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا) تندفع بزعم ذى اليد ايداع ذلك الغائب استحسانا بزانية وفي شرح الوهبانية للشربلالى لو اتفقا على المملكه لزيد وكل يدعى الاجارة منه لم يكن الثانى خصما الا لو ادعى على الصحيح ولا لمدعى رهن او شراء اما المشتري فخصم للكل (فروع) \* قال المدعى عليه لي دفع يهل الى المجلس الثانى صغرى \* للمدعى تحليف مدعى الايداع على البتات درر وله تحليف المدعى على العلم وتماه في البرازية \* وكل بنقل امته فبرهنه انه اعتهها قبل الدفع لالعلق مالم يحضر المولى ابن ملك

باب دعوى

الرجلين

تقدم حجة خارج

في ملك مطلق) أي لم يذكر  
 له سبب كإمر ( على حجة  
 ذي اليد أن وقت أحدهما  
 فقط ) وقال أبو يوسف  
 ذو الوقت أحق وثمرته فيما  
 لو ( قال ) في دعواه ( هذا  
 العبد لي غاب عني منذ شهر  
 وقال ذو اليد لي منذ سنة  
 قضى للمدعي ) لأن ما ذكره  
 تاريخ غيبة لا ملك فلم  
 يوجد التاريخ من الطرفين  
 فقضى بينة الخارج وقال  
 أبو يوسف يقضى للمؤرخ  
 ولو حالة الانفراد وينبغي  
 أن يبقى بقوله لأنه أوفق  
 وأظهر كذا في جامع  
 الفصولين وأقره المصنف  
 ( ولو برهن خارجان على  
 شيء قضى به لهما فإن برهنا  
 في دعوى ( نكاح سقطا )  
 لتعذر الجمع لوجوه ولو ميتة  
 قضى به بينهما وعلى كل  
 نصف المهر ويران ميراث  
 زوج واحد ولو ولدت  
 يثبت النسب منهما وتامه  
 في الخلاصة ) وهي لمن  
 صدقته

٢ قوله فيقضى لكل وقف  
 النصف هكذا في النسخة  
 المجموع منها ولعله يقضى  
 لكل بنصف الوقف  
 وليحرر اه مصححه

يحكم للأسبق اه فصولين من الثامن وتامه فيه ( قوله في ملك مطلق ) لأن الخارج هو المدعي  
 والينة بينة المدعي بالحديث قيد الملك بالمطلق احترازا عن المقيد بدعوى التنازع وعن المقيد  
 بما إذا ادعى تلقى الملك من واحد واحدها قابض وبما إذا ادعى الشراء من اثنين وتاريخ  
 أحدهما سبق فإن في هذه الصور تقبل بينة ذي اليد بالإجماع كإسقاطي درر \* ( فرع ) \*  
 في الهامش إذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذواليد الأفي مسئلتين في الخزنة  
 الأولى لو برهن الخارج على أنه ابنه من امرأته وهما حران وأقام ذواليد بينة أنه ابنه ولم ينسبه  
 إلى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذواليد ذميا والخارج مسلما فبرهن الذمي بشهود من  
 الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سواء برهن بمسلمين أو بكفار ولو برهن الكافر بمسلمين  
 قدم على المسلم مطلقا أشباه قيل الوكالة اه ( قوله فقط ) قيد بقوله فقط لأنه لو وقتنا يعتبر  
 السابق كإسقاطي متنا فالمراد سواء لم يوقتا أو وقت أحدهما وحده ولو استوى تاريخهما فالخارج  
 أولى فالأعم قول الغرر حجة الخارج في الملك المطلق أولى إلا إذا أرخا وذواليد سبق سائحا  
 ( قوله قال في دعواه هذا العبد الخ ) تقدمت المسئلة متنا قيل السلم ( قوله تاريخ غيبة )  
 لأن قوله منذ شهر متعلق بغاب فهو قيد للغيبة وقوله منذ سنة متعلق بما تعلق به قوله أي  
 ملك لي منذ سنة فهو قيد للملك وتاريخه والمعتبر تاريخ الملك ولم يوجد من الطرفين ( قوله  
 وقال أبو يوسف ) ضعيف ( قوله ولو حالة الانفراد ) ينبغي إسقاطها لأن الكلام في حالة  
 الانفراد ( قوله كذا في جامع الفصولين ) ذكر هذا في الفصل السادس عشر حيث قال استحق  
 حار فطلب ثمنه من بائعه فقال البائع للمستحق من كم مدة غاب عنك هذا الحار فقال منذ سنة  
 فبرهن البائع أنه ملكه منذ عشرين سنة قضى به للمستحق لأنه أرخ غيبته لا الملك والبائع أرخ  
 الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصار كأن المشتري ادعى ملك بأثمه بتاريخ  
 عشرين سنة غير أن التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد عند أبي حنيفة فيبقى دعوى الملك المطلق فصحكم  
 للمستحق أقول يقضى بها للمؤرخ عند أبي يوسف لأنه يرجح المؤرخ حالة الانفراد اه ملخصا  
 وقد قدمه في الثامن وقال ولكن الصحيح والمشهور من مذهبه يعني بأحقيقة أنه أي تاريخ  
 ذي اليد وحده غير معتبر تنبه ذكره خير الدين الرملي في حاشية المنع ( قوله ولو برهن خارجان )  
 يعني إذا ادعى اثنان عينا في يد غيرهما وزعم كل واحد منهما أنها ملكه ولم يذكر سبب الملك  
 ولا تاريخه قضى بالعين بينهما لعدم الأولوية وإطلاقه فشمّل ما إذا ادعى الوقف في يد ثالث  
 ٢ فيقضى لكل وقف النصف وهو من قيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وتامه يانه  
 في البحر وفيه بيان أن الغلة مثله وقيد بالبرهان منهما اذ لو برهن أحدهما فقط فانه يقضى له  
 بالكل فلو برهن الخارج الآخر يقضى له بالكل لأن المقضي له صار ذايد بالقضاء فتقدم بينة  
 الخارج الآخر عليه بحر وتامه فيه ( قوله ولو ميتة ) أي ولم يؤدنا أو استوى تاريخهما  
 كما هو في عبارة البحر عن الخلاصة ( قوله ولو ولدت ) أي الميتة قبل الموت وظلام السبارة  
 أنها ولدت بعده ولكن ينظر هل يقال له ولادة ( قوله وتامه في الخلاصة ) اه وانه يرث من  
 كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد ( قوله وهي لمن  
 صدقته ) يشمل ما إذا سمعه القاضى أو برهن عليه مدعبه بعد انكارها له بحر عن الخلاصة  
 ( قوله )



إذا لم تكن في يد من كذبت

ولم يكن دخل من كذبت

(بها) هذا إذا لم يؤرخا (فان

ارخا فالسابق احق بها)

فلو ارخ احدها فهي لمن

صدقه اولدى اليد بزازية

قلت وعلى ماصر عن الثاني

ينبغي اعتبار تاريخ احدها

ولم أر من نبه على هذا فتأمل

(وان اقرت لمن لا حجة له فهي

له وان برهن الآخر قضى له

ولو برهن احدها وقضى له

ثم برهن الآخر لم يقض له

الا اذا ثبت سبقه ( لان

البرهان مع التاريخ اقوى

منه بدونه ) كما لم يقض برهان

خارج على ذى يد ظهر

نكاحه الا اذا ثبت سبقه

اي ان نكاحه اسبق (وان

ذكر اسبب الملك بأن

(رهنها على شراء شئ من

ذى يد فلكل نصفه بنصف

الثمن ) ان شاء (او تركه)

انما خير لتفريق الصفقة

عليه (وان ترك احدها بعد

ما قضى لهما لم يأخذ الآخر

كله ) لانفساخه بالقضاء فلو

قبله فله (وهو) اي ما ادعى

شراءه (للسابق) تاريخا (ان

ارخا) فيرد البائع ما قبضه

من الآخر اليه سراج (و)

هو (لذى يد ان لم يؤرخا

او ارخ احدها) واستوى

تاريخهما (و) هو

(لذى وقت

(قوله اذا لم تكن الخ) اما ان كانت في يد من كذبت او دخل بها فهو اولى ولا يعتبر قولها لان  
 يمكنه من نقلها او من الدخول بها دليل على سبق عقده الا ان يقيم الآخر البينة انها تزوجها  
 قبله فيكون اولى لان الصريح يفوق الدلالة زيلعي بقى لودخل بها احدها وهي في بيت الآخر  
 ففي البحر عن الظهيرية ان صاحب البيت اولى (قوله هذا اذا لم يؤرخا) وكذا اذا ارخا واستويا  
 (قوله فان ارخا) اي الخارجان مطلقا (قوله فالسابق احق) اي وان صدقت الآخر او كان  
 ذايد او دخل بها والحاصل كما في الزيلعي انهما اذا تنازعا في امرأة وبرهنها فان ارخا وتاريخ  
 احدها اقدم كان هو اولى وان لم يؤرخا واستويا فان مع احدها قبض كالدخل بها او نقلها  
 الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد شئ يرجع الى تصديق المرأة اه (قوله فالسابق احق  
 بها) اي ولا يعتبر ما ذكره من كونها في يده او دخل بهامع التاريخ لكونه صريحا وهو يفوق  
 الدلالة منح (قوله فلو ارخ احدها) اي وصدقت الآخر او كان ذايد فان لم يوجد اقدم  
 المؤرخ فالتصديق او اريد اقوى من التاريخ وعلم مما مر ان اليد ارجح من التصديق ومن  
 الدخول فالحاصل كافي البحر ان سبق التاريخ ارجح من الكل ثم اليد ثم الدخول ثم الاقرار  
 ثم تاريخ احدها (قوله اولدى اليد) اي لو ادخ احدها وللآخر يد فأنها لذي اليد (قوله  
 وعلى ماصر عن الثاني) اي من انه يقضى للمورخ حالة الانفرد على ذى اليد فيقضى هنا  
 للمورخ وان كان الآخر ذايد لترجح جانب المؤرخ حالة الانفرد عندنا يوسف وقدمنا عن  
 الزيلعي انه لو برهن انه تزوجها قبله فهو اولى وسيأتى متنا (قوله وان اقرت لمن لا حجة له  
 فهي له) قال السامحاني كان عليه ان يقول فان لم تقم حجة فهي لمن اقرت له ثم ان برهن الآخر  
 قضى له الخ (قوله من ذى يد) امالوا دعا الشراء من غير ذى اليد فسيأتى متنا في قوله وان برهن  
 خارجا على ملك مؤرخ الخ (قوله بنصف الثمن) اي الذى عينه فان ادعى احدها انه اشتراه  
 بمائة والآخر بمائتين اخذ الاول نصفه بخمسين والآخر بمائة (قوله ما قبضه) اي الثمن (قوله  
 وهو لذى يد) اي المدعى بالفتح قال في البحر ولي اشكال في عبارة الكتاب هو ان اصل المسئلة  
 مفروض في خارجين تنازعا فيما في يد ثالث فاذا كان مع احدهما قبض كان ذايد تنازع مع  
 خارج فلم تكن المسئلة ثم رأيت في المعراج ما يزيله من جواز انه اثبت بالبينة قبضه فيما مضى من  
 الزمان وهو الآن في يد البائع اه الا انه يشكل ما ذكره بعده عن الذخيرة بأن ثبوت اليد  
 لاحدها بالمباينة اه والحق انها مسئلة اخرى وكان ينبغي افرادها وحاصلها ان خارجا  
 وذايد ادعى كل الثمراء من ثالث وبرهنها قدم ذواليد في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه واحد  
 اه وقد أشار المصنف الى ذلك حيث ذكر قوله ولذى وقت ولكن كان عليه ان يقدمه على قوله  
 ولذى يد لانه من تمة المسئلة الاولى ويكون قوله ولذى استئناف مسئلة اخرى (فرع) سئل في  
 شاب امره خدمة من هو في خدمته لمعنى هو اعلم بشأته وحقيقته فخرج من عنده فاتهمه  
 انه عمد الى بيته وكسره في حال غيبته واخذ منه كذا مبلغ سماه وقامت اماره عليه بان غرضه  
 منه استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوآخاه هل يسمع القاضى والحالة هذه عليه دعواه  
 ويقبل شهادة من هو متقيد بخدمته واكله وشربه من طعامه ومركته والحال انه معروف  
 بحب الغلمان الجواب ولكم فسيح الجنان الجواب قد سبق الشيخ الاسلام أبى السعود العمادى

رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى مع اللابان مثل هذه الحيلة معهود فيما بين الفجرة واختلافهم فيما بين الناس مشتهرة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام ان لا يصنعوا الى مثل هذه الدعاوى بل يعزر المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك العمر المتخدد وبمثله افق صاحب تنوير الابصار لا انتشار ذلك في ظالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويزيد ذلك بعد شهادة من بعشائه يتعشى وبغدائه يتغدى فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ان الله وانا اليه راجعون ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى اعلم فتاوى خيرية وعبارة المصنف في فتاواه بعد ذكر فتوى ابي السعود وانا اقول ان كان الرجل معروفا بالفسق وحب الغلمان والتجمل لا تسمع دعواه ولا يلتفت القاضي لها وان كان معروفا بالصالح والفلاح فله سماعها والله تعالى اعلم (قول له فقط) اقول التاريخ في الملك المطلق لا عبرة به من طرف واحد بخلافه في الملك بسبب كاهو معروف قاله شيخ والذي مدني (قول له) والشراء احق من هبة (اي لو برهن خارجان على ذي يد احدهما على الشراء منه والآخر على الهبة منه كان الشراء اولى لانه اقوى لكونه معاوضة من الجانبين ولانه يثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض فلو احدهما زايد والمسئلة بحالها يقضى للخارج او للاسبق تاريخا وان ارخت احدهما فلا ترجيح ولو كل منهما زايد فهو لهما او للاسبق تاريخا كدعوى ملك معلق واطلق في الهبة وهي مقيدة بالتسليم وبان لا يكون بعوض والا كانت بيعا وشار الى استواء الصدقة والهبة المقبوضتين للاستواء في التبرع ولا ترجيح للصدقة بالازوم لانه يظهر في ثان الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قديكون لازمة كهبة يحرم والصدقة قد لا تلزم بان كانت لغنى اه ما عضا من البحر وفيه ولم أر حكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء للمعاوضة ورد المقدسي بان الاولى تقديم الهبة لكونها مشروعة (قول له) ولو ارخت احدهما (اي احدي البيتين) (قول له) ولو اختلف المملك استويا) لان كلا منهما خصم عن مملكته في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى وفي البحر لو ادعى الشراء من رجل وآخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه والرابع الصدقة من آخر قضى بينهم ارباعا لانهم يتفقون الملك من مملكتهم فيجعل كأهم حضروا واقاموا البينة على الملك المطلق اه (قول له) وهذا (اي استواؤها فيما لو اختلف المملك وكذا لو كانت العين في ايديهما ولم يسبق تاريخ احدهما فانهما يستويان كما قدمناه (قول له) فيما لا يقسم) كالعبد والداية (قول له) لان الاستحقاق الخ) جواب عما قاله في العمادية من ان الصحيح انهما سواء لان الشيوع العارضى لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن اه واقره في البحر وصدر الشريعة قال المصنف نقلا عن الدرر عدة من الاستحقاق من امثلة الشيوع العارضى غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفقهاء ان الاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا عليها اه اي وحيث كان من قبيل المقارن وهو يطل الهبة اجماعا فيفرد مدعى الشراء بالبرهان فيكون اولى (قول له) لا العارضى

(لان)

ان وقت احدهما فقط (و) الحال انه (لا يدهما) وان لم يوقنا فقد مر ان لكل نصفه بنصف الثمن (والشراء احق من هبة وصدقة) ورهن ولو مع قبض وهذا (ان لم يؤرخا فلو أرخا واتحد المملك فالاسبق احق لقوته) ولو ارخت احدهما فقط فالأورخه اولى (ولو اختلف المملك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلف التصحيح فيما يقسم كالدار والاصح ان الكل للمدعى الشراء لان الاستحقاق من قبيل الشيوع المقارن لا الطارىء هبة الدرر (والشراء والمهر سواء) فينصف

وان الشيوخ الطاري لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن (قوله وترجع هي) اي على الزوج (قوله وهو بنصف الثمن) كالرجوع ببعض (قوله للمامر) اي من طريق الصفقة (قوله فان سبق تاريخ احدها) لكن يشترط في الشهادة انه اشترى من فلان وهو يملكها كافي دعوى الحامدية عن البحر معزيا لحزاة الاكمل كذا في الهامش (قوله مغلطا للجامع) اي جامع الفصولين في قوله لواجتمع نكاح وهبة يمكن ان يعمل بالبينتين لو استويا بأن تكون منكوحة هذا وهبة الآخر بأن يهبه امته المنكوحة فينبغي ان لا تبطل بينة الهبة حذرا من تكذيب المؤمن وحلاله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح اه قال مولانا في بحره وقد كتبت في حاشيته انه وهم لانه فهم ان المراد انهما تنازعا في امة احدهما ادعى الهاملكة بالهبة والاخر انه تزوجها وليس مرادهم ذلك وانما المراد من النكاح المهر كاعبريه في الكتاب وتماه في المنح (قوله نعم الخ) ذكر هذا في الجامع بحثا كما علمت وقال في البحر ولم أره صريحا (قوله معه) الضمير راجع للقبض (قوله اقوى من الرهن) هذا اذا كانت في يد ثالث س (قوله استويا) بحث فيه العمادى بان الشيوخ الطاري يفسد الرهن فينبغي ان يقضى بالكل لمضى الشراء لان مدعى الرهن اثبت رهننا فاسدا فلا تقبل بينته فصار كأن مدعى الشراء انفرد باقامة البينة وتماه في البحر قلت وعلى مامر من ان الاستحقاق من الشيوخ المقارن ينبغي ان يقضى لمضى الشراء بالاولى فالحكم بالاستواء على كل من القولين مشكل فليتأمل (قوله غير ذي يد) قيده لان دعواهما الشراء من صاحب اليد قد مر في صدر الباب س (قوله على ملك مؤرخ) قيد بالملك لانه لو اقامها على انها في يده من ذنبتين ولم يشهدوا انها له قضى بها للمدعى لانها شهدت باليد بالملك بجر (قوله فالسابق احق) لانه اثبت انه اول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق الآخر منه منح وقيد بالتاريخ منهما لانه اذا لم يؤرخا استويا فهي بينهما في المستلذين الاولين وان سبقت احدهما فالسابقة اولى فيهما وان ارخت احدهما فقط فهي الاحق في الثانية لا الاولى واما في الثانية فالخارج اولى في الصور الثلاث وتماه في البحر (قوله متفق) صوابه النصب على الحال من فاعل برهناح (قوله او مختلف) اي تاريخيهما باقاني وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر فاقام احدهما بينة بانه اشتراه من فلان وهو يملكها واقام آخر البينة انه اشتراه من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضى به بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وعن محمد انه لا يعتبر التاريخ وان ارخ احدهما دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا فان كان لاحدهما قبض فالآخر اولى وان كان البائعان ادعىا واحدهما يدفانه بقضى للخارج منهما قاضيه خان كذا في الهامش (قوله عني ومثله في الزبلي) تعال الكافي وادعى في البحر انه سهو وانه يقدم الاسبق كافي دعوى الشراء من شخص واحد فانه يقدم الاسبق تاريخا وورده الرملى بأنه هو السامى فان في المسئلة اختلاف الرواية ففي جامع الفصولين لو برهنا على الشراء من اثنين وتاريخ احدهما اسبق اختلف الروايات في الكتب فاذكر في الهداية يشير الى انه لا عبرة لسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على ان الاسبق اولى ثم رجح صاحب جامع الفصولين الاول اه ملخصا قلت وفي نور العين عن قاضيه خان ادعىا شراء من اثنين يقضى به بينهما نصفين وان ارخا واحدهما اسبق فهو احق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعتبر التاريخ يعني بينهما

وترجع هي بنصف القيمة وهو بنصف الثمن او يفسخ المامر (هذا اذا لم يؤرخا او ارخا واستوى تاريخيهما فان سبق تاريخ احدهما كان احق) قيد بالشراء لان النكاح احق من هبة او رهن او صدقة عمادية والمراد من النكاح المهر كما حره في البحر مغلطا للجامع نعم يستوى النكاح والشراء لو تنازعا في الامة من رجل واحد ولا مرجح فتكون ملكا له منكوحة للآخر فتدبر (ورهن مع قبض احق من هبة بلا عوض معه) استحسانا ولو به فهي احق لانها بيع انتهاء والبيع ولو بوجه اقوى من الرهن ولو العين معهما استويا لم يؤرخا واحدهما اسبق (وان برهن خارجا على ملك مؤرخ او شراء مؤرخ من واحد) غير ذي يد (او برهن خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ اقدم فالسابق احق وان برهنا على شراء متفق تاريخيهما) او مختلف عني وكل يدعى الشراء

وان ارجح احدهما فقط يفضى به بينهما نصفين وفقا فلو لاحدهما يد فالخارج اولى ثم قال في نور العين فمافي المبسوط يؤيده مافي قاضيخان انه ظاهر الرواية ومافي الهداية اختيار قول محمد ثم قال ودليل مافي المبسوط وقاضيخان وهو ان الاسبق تاريخا يضيف الملك الى نفسه في زمان لا ينازعه غيره اقوى من دليل مافي الهداية وهو انهما يثبتان الملك لباثهما فكذاهما حضرا وادعى الملك بلاتاريخ ووجه قوة الاول غير خاف على من تأمل اه وكذا بحث في دليل مافي الهداية في الحواشي السعدية فراجعها وبه علم ان تقييد المصنف باتفاق التاريخ مبنى على ظاهر الرواية فهو اولى بما فعله الشارح وان وافق الكافي والهداية واما الحكم عليه بالسهو كافي البحر فملا لا ينبغي (قوله من رجل آخر) اي غير الذي يدعى الشراء منه صاحبه زياي (قوله استويا) لانهما في الاولى يثبتان الملك لباثهما فكذاهما حضرا ولو وقت احدهما فوقيته لا يدل على تقدم الملك لجواز ان يكون الآخر اقدم بخلاف ما اذا كان البائع واحدا لانهما اتفقا على ان الملك لا يتلقى الا من جهته فاذا اثبت احدهما تاريخا يحكم به حتى يبين انه تقدمه شراء غيره بحر ثم قال واذا استويا في مسألة الكتاب يفضى به بينهما نصفين ثم يخير كل واحد منهما ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك اه (قوله ملك بائعه) بان يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها بحر (قوله او برهن) اي الخارج وذو اليد في البحر اطلاقه فشمع ما اذا ارجح واستوى تاريخهما وسبق اول مؤرخا اسلا او ارجحت احدهما فلا اعتبار بالتاريخ مع التنازع الا من ارجح تاريخا مستحيلا بان لم يوافق سن المدعى وقت ذى اليد ووافق وقت الخارج فحينئذ يحكم للخارج ولو خالف سنة الوقتين لغت البيعتان عند عامة المشايخ ويترك في يد ذى اليد على ما كان كذا في رواية وهو بينهما نصفين في رواية كذا في جامع الفصولين وفيه برهن الخارج ان هذه امته وولدت هذا القن في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم بها للمدعى لانهما ادعى في الامة ملكا معلقا فيقضى بها للمدعى ثم يستحق القن تبعا اه وبهذا ظهر ان ذا اليد انما يقدم في دعوى التنازع على الخارج اذا لم يتنازعا في الام اما لو تنازعا في ملك معلق وشهدوا به وبنتاج ولدها فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها اه (قوله كالتنازع) هو ولادة الحيوان من تحت عنده البناء للمفعول ولدت ووضعت كافي المغرب والمراد ولادته في ما كاهو في ملك بائعه او مورثه وبيانه في البحر (قوله فعلا) اي وان لم يدع الخارج التنازع تأمل (قوله في رواية) الاولى ان يقول في قول كافي الشربلية (قوله درر) اقتصر عليها الزياي وصاحب البحر وشرح الهداية ويؤيده ما كتبه في بابي تحت قول المصنف فلو لم يؤرخا قضى بالذي اليد قال الزياي بعد تعليل تقديم ذى اليد في دعوى التنازع بان اليد لا تدل على اولية الملك فكان مساويا للخارج فيها فثبتا بتأخير المدعى بالخارج وبين ذى اليد بولية الدفع ولا يلزم ما اذا ادعى الخارج الفعل على ذى اليد حيث تكون بينه ارجح وان ادعى ذو اليد التنازع لانه في هذه اكثر اثباتا لاثباتها ما هو غير ثابت اسلا اه ما عدا ويستثنى اينما ما اذا تنازعا في الام كامر وما اذا ادعى الخارج اعتاقا مع التنازع وبيانه في البحر (قوله ونسج خز) قال في الكفاية الخلد اسم دابة تسمى الثوب المتخذ من وبره خز اقل هو نسج فاذا ابل بغزل مرة ثانية ثم ينسج اه عزى كذا في الهامش (قوله بتحديث التنازع) هو ماوردى جابر بن عبد الله رضي الله

(من رجل آخر او وقت احدهما فقط استويا) ان تعدد البائع وان اتحد قذو الوقت احق ثم لا بد من ذكر المدعى وشهوده ما يفيد ملك بائعه ان لم يكن المبيع في يد البائع ولو شهدوا بيده فقولان بزازية (فان برهن خارج على الملك وذو اليد على الشراء منه او برهن على سبب ملك لا يتكرر كالتنازع) وما في معناه كنسج لا يعاد وغزل قطن (وحلب لبن وجز صوف) ونحوها ولو عند بائعه درر (فذو اليد احق) من الخارج اجمعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب او دعيعة او اجارة ونحوها في رواية درر او كان سببا يتكرر كبناء وغرس ونسج خز وزرع وبر ونحوه او اشكل على اهل الخبرة فهو الخارج لانه الاصل وانما عدل ثلثته بتحديث التنازع (وان برهن كل من الخارجين او ذوى الايدي او الخارج وذى اليد على الشراء

من الآخر بلا وقت سقطا وترك المال المدعى به ( في يد من معه ) وقال محمد يقضى للخارج قلنا الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك له ولو اثبتا قبضاتها ترنا اتفاقا درر ( ولا يرجح زيادة عدد الشهود فان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا لكثرته ثم فرع على هذا الاصل بقوله ( فلو اقام احد المدعين شاهدين ٦٠٩ ) والآخر اربعة فهما سواء ) في ذلك ( وكذا لا ترجيح بزيادة

العدالة ) لان المعتبر اصل العدالة اذ لا حد للاعدلية ( دار في يد آخر ادعى رجل نصفها وآخر كلها وبرهنا فللاول ربعها والباقي للآخر بطريق المنازعة ) وهو ان النصف سالم لمدعى الكل بلا منازعة ثم استوت منازعتهم في النصف الآخر فينصف ( وقالوا الثلث له والباقي للناسي بطريق العول ) لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتعول الى ثلاثة \* واعلم ان انواع القسمة اربعة \* ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان ميراث وديون ووصية ومحابة ودرهم مرسلة وسعماية وجناية رقيق \* وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفرضولين \* وبطريق المنازعة عنده والعول عندهما وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا اوصى لرجل بكل ماله او بعديعنه ولا آخر بنصف ذلك \* وبطريق العول عنده والمنازعة عندهما

عنه ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل واقام البينة انها ناقته تجت عنده واقام الذي هي في يده البينة انها ناقته تجت قضي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور فصارت مسئلة التناج بخصوصة بحر ( قوله من الآخر ) اي من خصمه الآخر ( قوله بلا وقت ) فلو وقتنا يقضى لذي الوقت الآخر بحر ( قوله وقال محمد يقضى للخارج ) لان العمل بهما يمكن فيجعل كأنه اشترى ذواليد من الآخر وقبض ثم باع وتماه في البحر ( قوله بالملك له ) فصار كأنهما قامتا على الاقرارين وفيه التناج بالاجماع كذا هنا ( قوله تهازنا ) لان الجمع غير ممكن بحر وهذا في غير العقار وبيانه في البحر ايضا ( قوله فهما سواء في ذلك ) قال شيخ مشايخنا ينبغي ان يقيد ذلك بما اذا لم يصل الى حد التواتر فانه حينئذ يفيد العلم فلا ينبغي ان يجعل كالجانب الآخر اه اقول ظاهر ما في الشسمى والزيلي يفيد ذلك حيث قال ولنا ان شهادة كل شاهدين علة تامة كما في حالة الانفراد والترجيح لا يقع بكثرة العلل بل بقوتها بأن يكون احدهما متواترا والآخر آحادا او يكون احدهما مفسرا والآخر مجملا فيترجح المفسر على المجمل والمتواتر على الآحاد اه يري ( قوله بطريق المنازعة ) اعلم ان أبخيفة رحمه الله اعتبر في هذه المسئلة طريق المنازعة وهو ان النصف سالم لمدعى الكل بلا منازعة فيبقى النصف الآخر وفيه منازعتهم على السواء فيتنصف فالصاحب الكل ثلاثة ارباع والصاحب النصف الربع وهما اعتبارا طريق العول والمضاربة وانما سمي بهذا لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتعول الى ثلاثة فالصاحب الكل سهمان والصاحب النصف سهم هذا هو العول واما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر حقه فصاحب الكل له ثمان من الثلاثة فيضرب الثلثان في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثلث في الدار فحصل ثلث الدار لان ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان منج ( قوله ومحابة ) الوصية بالمحابة اذا اوصى بأن يباع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بألفي درهم واوصى لآخر ان يباع العبد الذي يساوي الف درهم بألف درهم حتى حصصات المحابة لهما بألفي درهم كان الثالث بينهما بطريق العول والوصية بالدرهم المرسلة اذا اوصى لرجل بألف والآخر بألفين كان الثالث بينهما بطريق العول والوصية بالعتق اذا اوصى بأن يعتق من هذا العبد نصفه واوصى بأن يعتق من هذا الآخر ثلثه يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من السعماية اه ح كذا في الهامش وفيه مدبر جنى على هذا الوجه ودفعت القيمة الى اولياء الجناية كانت القيمة بينهما بطريق العول واما ما يقسم بطريق المنازعة عندهم فمسئلة واحدة ذكرها في الجامع فضولي باع عبدا من رجل بألف درهم فضولي آخر باع نصفه من آخر بخمسمائة فأجاز المولى البيعين جميعا بخير المشتريان فاذا

وهو خمس كما بسطه الزياي ( ٣٩ ) ( بن ) ( ح ) واليهي وتماه في البحر والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين او ذمة شائعا فعولية او مزا أو لاحدهما شائعا والآخر في الكل فتنازعة وعندهما متى ثبتا معا على الشيوع فعولية والا فتنازعة فليحفظ ( ولو الدار في ايديهما فهي للثاني ) نصف لبالقضاء ونصف به



لانه خارج ولو في يد ثلاثة وادعى احدهم كلها وآخر نصفها وآخر ٦١٠ ثلثها وبرهنوا قسمت عنده بالمنازعة

وعندها بالمول وبسائه  
في الكافي (ولو برهنوا على  
نتائج دابة) في ايديهما او  
احدهما او غيرهما (وارخا  
قضى ابن وافق سنهاتاريخه)  
بشهادة الظاهر (فلو لم  
يؤرخا قضى بها لذي اليد  
ولهما ان في ايديهما او  
في يد ثالث وان لم يوافقهما)  
بأن خالفوا شكل (فانهما  
ان كانت في ايديهما او كانا  
خارجين فان في يد احدهما  
قضى بها له) هو الاصح  
قلت وهذا اول مما وقع  
في الكنز والدرر والملتقى  
فتبصر (برهن احده  
الخارجين على الغصب)  
من زيد (والآخر على  
الوديعة) منه (استويا)  
لانها بالجدد تصير غصبا  
(الناس احرار) بلا بيان  
(الافى) اربع (الشهادة  
والحدود والقصاص  
والقتل) كذا في نسخة  
المصنف وفي نسخة والعقل  
وعبارة الاشباه والدية  
وحيثئذ (فلو ادعى على  
مجهول الحال) احر ام لا  
(انه عبده فانكر وقال  
انا حر الاصل فاقول له)  
لتمسكه بالاصل (واللابس)  
للثوب (أحق من أخذ  
الكم والراكب) أحق

اختارا الأخذ أخذاً بطريق المنازعة ثلاثة ارباعه لمشتري الكل وربعه لمشتري النصف  
عندهم جميعا وفي البحر عبد فقأ عين رجل وقتل آخر خطأ فدفع بهما يقسم الجاني بينهما بطريق  
العول ثلثاه لولى القتل وثلثه للآخر بجر اه قال المؤلف رحمه الله واسقط ابن وهبان  
الوصية بالعنق وبها تم الثمان (قوله لانه خارج) لان مدعى النصف تنصرف دعواه الى ما في يده  
ولا يدعى شيئا مما في يد صاحبه (قوله وبسائه في الكافي) ذكره في غير الافكار فراجع  
(قوله ولو برهن) يتصور هذا بأن رأى الشاهدان انه ارتضع من لبن اثنى كانت في ملكه  
وآخران رأيا انه ارتضع من لبن اثنى في ملك آخر فتحل الشهادة للفريقين بجر عن الخلاصة  
وقد منا انه لا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الا من أرخ تاريخا مستحيلا الخ فتأمل (قوله لذي  
اليده) هذا قيد لما اذا ادعى كل منهما النتائج فقط اذ لو ادعى الخارج الفعل على ذى اليد  
كالغصب والاجارة والعمارة فيئنة الخارج اولى لانها اكثر اثباتا لاثباتها الفعل على ذى اليد  
كما في البحر عن الزيلعي ونقله في نور العين عن الذخيرة على خلاف ما في المبسوط وقال الظاهر  
ان ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لما في الخلاصة عن كتاب الولاء لحواهرزاده ان ذا اليد  
اذا ادعى النتائج وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذواليد أو اودعه له او اعاره منه كانت بينة  
الخارج اولى وانما ترجع بينة ذى اليد على النتائج اذا لم يدع الخارج فعلا على ذى اليد اما  
اما لو ادعى فعلا كالشراء وغير ذلك فيئنة الخارج اولى لانها اكثر اثباتا لاثباتها الفعل عليه  
اه وانظر ايضا ما كتبناه قريبا بنحو ورقة (قوله مما وقع في الكنز) حيث قال وان اشكل  
فلهما لان قوله وان لم يوافقهما اعم من قول الكنز وكذا قول الكنز فلهما مقيد بما اذا لم تكن  
في يد احدهما وعبارة الملتقى والغرر وان اشكل فلهما وان خالفهما بطل قال الشارح في  
شرح الملتقى فيقضى لذي اليد قضاء ترك كذا اختاره في الهداية والكافي قلت لكن الاصح  
انه كالمشكل كما جزم به في التتوير والدرر والبحر وغيرها فليحفظ اه قلت نقل الشربلالي  
عن كافي الحاكم ان الاول هو الصحيح لاتيقتن بكذب البيهقي فيترك في يد ذى اليد وقال ومحصله  
اختلاف التصحيح (قوله من زيد) هكذا وقع في النسخ وصوابه على الغصب من يده اي من يد  
احد الخارجين قال الزيلعي والمنع معناه اذا كان عين في يد رجل فأقام رجلا على البيئة  
احدهما بالغصب منه والآخر بالوديعة استوت دعواهما حتى يقضى بها بينهما نصفين لان  
الوديعة تصير غصبا بالحدود حتى يجب عليه الضمان مدنى والظاهر انه أراد على الغصب الناشئ  
من زيد فزيد هو الغاصب فن ليست صلة الغصب بل ابتدائية تأمل (قوله الشهادة) فيسأل  
عن الشاهد اذا طعن الخصم بالرق لان لم يطعن فلا يقتل قوله أنا حر بالنسبة اليها ما لم يبرهن  
واذا قذف ثم زعم ان المقدوف عبد لا يحد حتى يثبت المقدوف حرية بالحجة وكذا لو قطع يد  
انسان وكذا لو قتله خطأ وزعمت العاقلة ان المقدوف عبد ط (قوله والدية) الثلاث بمعنى  
واحد في المال (قوله واللابس للثوب) قال الشيخ قاسم فيقضى له قنناء ترك لاستحقاق حتى  
لو أقام الآخر البيئة بعد ذلك يقضى له شربلالية (قوله ومن في السرج) نقل الناطق هذه  
الرواية عن النوادر وفي ظاهرها الرواية هي بينهما نصفين اقول لكن في الهداية والملتقى مثل  
ما في الماتن فتنبه بخلاف ما اذا كانا راكبين في السرج فانها بينهما قولاً واحداً كما في الغاية

(ويؤخذ)

(من أخذ اللجام ومن في السرج من رديه)



ويؤخذ منه اشتراكهما اذا لم تكن مسرجة شربلية (قوله وذو حملها اولى من علق كوزها)  
 احتراز عمالو كان له بعض حملها اذ لو كان لاحدها من والاخر مائة من كانت بينهما كافي  
 التبيين (قوله لاهدبته) يقال له بالتركى سيجق سعدية (قوله بخلاف جالسى دار) كذا قال فى  
 العناية ويخالفه مافى البدائع لوادعيا دارا واحدها ساكن فيها فهى للساكن وكذلك لو كان  
 احدهما احداث فيها شيئا من بناء او حفر فهى له وان لم يكن شئ من ذلك ولكن احدهما داخل  
 فيها والاخر خارج عنها فهى بينهما وكذلك لو كانا جميعا فيها لان اليد على العقار لا تثبت بالكون  
 فيها وانما تثبت بالتصرف اهـ \* (تنبيه) \* قال فى البدائع كل موضع قضى بالملك لاحدهما  
 لكون المدعى فى يده يجب عليه اليمين لصاحبه اذا طلب فان نكل قضى عليه به شربلية  
 (قوله وهناعلم) اى فى الجلوس على البساط والاولى وهناك قال الزيلعي وكذا اذا كانا جالسين  
 عليه فهو بينهما بخلاف ما اذا كانا جالسين فى دار وتنازعا فيها حيث لا يحكم لهما به الا احتمال  
 انها فى يد غيرهما وهنا علم انه ليس فى يد غيرهما اهـ (قوله لمن جذوعه عليه) ولو كان  
 لاحدهما جذع او جذعان دون الثلاثة وللآخر عليه ثلاثة اجذاع او اكثر ذكر فى التوازل  
 ان الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب مادون الثلاثة موضع جذعه قال وهذا  
 استحسان وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف آخره وقال ابو يوسف ان القياس ان يكون الحائط  
 بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول اولاهم رجوع الى الاستحسان  
 قاضيه خان فى دعوى الحائط والطريق وبه أفتى الحامدى واذا لزم تعميره فعلى صاحب الحشبة  
 عمارة موضعها كما فى الحامدية يعنى ماتحتها من اسفل الى الاعلى مما شأنه ان تكتفى به  
 الحشبة كما ظهر لى سائحنانى ثم قال وفى البرازية جدار مشترك بين اثنين لاحدهما عليه حمولة  
 الاخر ان يضع عليه مثل صاحبه ان كان الحائط يحتمل والايقال لذى الجذوع ان شئت  
 فافعهما ليستوى صاحبك وان شئت فخط بقدر ما يمكن يحمل الشريك اهـ ملخصا وفى البرازية  
 ايضا جدار بينهما اراد احدهما ان يبنى عليه سقفا آخر او غرفة ينع وكذا اذا اراد احدهما  
 وضع السلم يمنع الا اذا كان فى القديم اهـ حامدية وأفتى فيها بخلافه نقلا عن العمادية  
 فراجعهما (قوله او متصل به اتصال تربيع) ثم فى اتصال التربيع هل يكفى من جانب واحد  
 فعلى رواية الطحاوى يكفى وهذا اظهر وان كان فى ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع  
 ولو أقام الينة قضى لهما ولو أقام احدهما الينة قضى له خلاصة حامدية كذا فى الهامش  
 وان كان كلا الاتصالين اتصال تربيع او اتصال مجاورة يقضى بينهما وان كان لاحدهما تربيع  
 والاخر ملازقة يقضى لصاحب التربيع وان كان لاحدهما تربيع والاخر عليه جذوع  
 فصاحب الاتصال اولى وصاحب الجذوع اولى من اتصال الملازقة ٣ ثم فى اتصال التربيع هل  
 يكفى من جانب واحد فعلى رواية الطحاوى يكفى وهذا اظهر وان كان فى ظاهر الرواية  
 يشترط من جوانبه الاربع ولو أقام الينة قضى لهما ولو أقام احدهما الينة قضى له  
 خلاصة وبرازية كذا بخط منلاعلى (قوله فى لبنات الآخر) انظر مافى الزيلعي عن الكرخى  
 وقد اشبع الكلام هنا رحمه الله (قوله او نقب) اى بأن نقب وادخلت الحشبة وهذا فيما  
 لو كان من خشب (قوله او هراى) الهراى جمع هردية قصبات تضم ماوية بطاقات من

٣ قوله ثم فى اتصال التربيع  
 السخ هو مكررمع مافى صدر  
 القولة او مصرح به

وللاخر اتصال فلذى  
الاتصال وللآخر حق  
الوضع وقيل لذى  
الجذوع ملقى وتماه  
فى العنى وغيره واما حق  
المطالبة برفع جذوع  
وضعت تعديا فلا يسقط  
بإبراء ولا صاح وعفو وبيع  
واجارة اشباه من احكام  
الساقط لا يعود فليحفظ  
(وذويت من دار) فيها  
بيوت كثيرة (كذى بيوت)  
منها (فى حق ساحتها) فهى  
بينهما نصفين) كالطريق  
(بخلاف الشرب) اذا  
تنازعا فيه (فانه يقدر  
بالارض) بقدر سقيها  
(برهنا) أى الخارجان (على  
يد) لكل منهما (فى ارض  
قضى يدهما) فتتصف  
(ولو برهن عليه) أى على  
اليده (أحدهما او كان  
تصرف فيها) بأن لبن او بنى  
(قضى بيده) لوجود  
تصرفه (ادعى الملك فى  
الحال وشهد الشهود ان هذا  
العين كان ملكه تقبل)  
لان ما ثبت فى زمان يحكم  
بقائه ما لم يوجد المزيل درر  
(صبي يبر عن نفسه) أى  
يعقل ما يقول (قال انا حر  
فالقول له) لانه فى يده نفسه  
كالبالغ فان قال أنا عبد  
فلان) لغير ذى اليده

أقلام يرسل عليها قضبان الكرم كذا فى الهامش وفى منوات العزيمة الهردية بضم الهاء  
وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة والياء المشددة والهرادى بفتح الهاء وكسر الدال  
اه (قوله) ولولا أحدهما جذوع (قال ملا على) وان كانت جذوع أحدهما أسفل وجذوع  
الآخر أعلى بطبقة وتنازعا فى الحائط فانه لصاحب الأسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الأعلى  
عمادية فى الفصل الخامس والثلاثين ومثله فى الفصولين (قوله) واجارة (أى اجارة داره  
(قوله) اشباه من احكام الساقط لا يعود) رجل استأذن جارا له فى وضع جذوع له على حائط  
الجار أو فى حفر سرداب تحت داره فاذن له فى ذلك ففعل ثم ان الجار باع داره فطالب المشتري  
رفع الجذوع والسرداب كان له ذلك الا اذا شرط البائع فى البيع ذلك فحينئذ لا يكون للمشتري  
ان يطلب ذلك قاضى خان من باب ما يدخل فى البيع تبعان من الفصل الاول ومثله فى البرازية من  
القسمة وفى الاشباه من العارية وراجع السيد احمد محشيه ملا على والمسئلة ستأتى فى  
العارية (قوله) فى حق ساحتها (اذالم يعلم قدر الانصباء منية المفتى) (قوله) كالطريق) الطريق  
يقسم على عدد الرؤس لا بقدر مساحة الاملاك اذالم يعلم قدر الانصباء وفى الشرب متى جهل  
قدر الانصباء يقسم على عدد الاملاك لا للرؤس منية \* (فرع) \* الساباط اذا كان على حائط  
انسان فانه يهدم الحائط ذكر صاحب الكتاب ان حل الساباط وتعليقه على صاحب الحائط لان  
حمله مستحق عليه وبه كان يفتى ابو بكر الخوارزمى ويريد به انه يملك مطالبته ببناء الحائط  
اه من الفصل الثالث من كتاب الحيطان لقاسم بن قطلوبغا اه من مرصد الحيطان  
وقوله ويريد به الخ أى بقوله لان حمله الخ كذا ظهر لى فتأمل وانظرا ما كتبناه فى متفرقات  
القضاء (قوله) بخلاف الشرب (دار فيها عشرة ابيات لرجل وبيت واحد لرجل تنازعا فى  
الساحة او ثوب فى يدرجل وطرف منه فى يد آخر تنازعا فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر  
بفضل اليد كالا اعتبار بفضل اليهود لبطلان الترجيح بكثرة الادلة بزازية من الفصل الثالث  
عشرونه علم ان ذلك حيث جهل اصل الملك اما لو علم كالمو كانت الدار المذكورة كلها لرجل ثم  
مات عن اولاد تقاسموا البيوت منها بالساحة بينهم على قدر البيوت (قوله) بقدر سقيها) فمقد  
كثرة الاراضى تكثر الحاجة اليه فيتقدر بقدر الاراضى بخلاف الانتفاع بالساحة فانه  
لا يختلف باختلاف الاملاك كالمرور فى الطريق زيلعى واعلم ان القسمة على الرؤس فى  
الساحة والشفعة واجرة القسام والنوايب أى الهوائية المأخوذة ظلما والعاقة وما  
يرمى من المركب خوف الفرق والطريق كذا بخط الشيخ شاهين ابو السمود (قوله) أى  
الخارجان (كذا فى الدرر والمنح وعبارة الهداية والزيلعى كغيرها تفيد أنهما ذوايد وفى  
الفصولين ادعى كل منهما انه له وفى يده ذكر محمد فى الاصل ان على كل منهما البيعة والا فاليمين  
اذ كل منهما مقرر بتوجه الخصومة عليه اسادعى اليده نفسه فلو برهن أحدهما حكم له  
باليد ويصير مدعى عليه والآخر مدعى ولو برهننا يجعل المدعى فى يدهما التساو بينهما فى  
اثبات اليده وفى دعوى الملك فى المقار لا تسمع الا على ذى اليده ودعوى اليده تقبل على غير  
ذى اليده لو نازعه ذلك الغير فى اليده فيجعل مدعى لليده مقصودا ومدعى لملك تبعاه وفى  
الكفاية وذكر التمر تاشى فان طالب كل واحد من صاحبه ما به فى يده حلف كل واحد منهما

ماهى في يد صاحبه على البتات فان حلفا لم يقض باليد لهما وبرى كل عن دعوى صاحبه وتوقف الدار الى ان يظهر المال فان نكلا قضى لكل بالنصف الذى في يد صاحبه وان نكل احدهما قضى عليه بأكملها للحالف نصفها الذى كان في يده ونصفها الذى كان في يد صاحبه بنكوله وان كانت الدار في يد ثالث لم تنزع من يده لان نكوله ليس بحجة في حق الثالث اه فعلم ان الخارجين قيد اتفاق فالاولى حذفه **(قول له قضى به)** لا يقال الاقرار بالرق من المضار فلا يعتبر من الصبي لانا نقول لم يثبت بقوله بل بدعوى ذى اليد لعدم المعارض ولانسلم انه من المضار لامكان التدارك بعده بدعوى الحرية ولا يقال الاصل في الادعى الحرية فلا تقبل الدعوى بلاينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالليقت لا يقبل قول الملتقط انه عبده وان كان في يده لانا نقول اذا اعترض على الاصل دلائل خلافه بطل وثبوت اليد دليل الملك ولا نسلم ان اللقيط اذا عبر عن نفسه واقرب بالرق يخالفه في الحكم وان لم يعبر فليس في يد الملتقط من كل وجه لانه أمين زيلعى ملخصا

### باب دعوى النسب

**(قول له الدعوة)** اى بكسر الدال في النسب وبتفتحها الدعوة الى الطعام **(قول له في ملك المدعى)** اى حقيقة او حكما كما اذا وطئ جارية ابنه فولدت وادعاه فانه يثبت ملكه فيها ويثبت عتق الولد ويضمن قيمته الولد كما تقدم وجعلها الاتقانى دعوة شبهة **(قول له واستنادها)** عطف علة على معلول قال في الدرر والاول اقوى لانه اسبق لاستنادها **(قول له من ستة اشهر)** أفاد انهما اتفاقا على المدة والا ففى التارخانية عن الكافى قال البائع بعثها منك منذ شهر والولد منى وقال المشتري بعثها منى لاكثر من سنة والولد ليس منك فالتول للمشتري بالاتفاق فان اقاما البينة فالينة للمشتري ايضا عند ابى يوسف وعند محمد للبائع وسيد كره اشرح بقوله ولو تنازعا وقيد بدعوى البائع اذ لو ادعاه ابنه وكذبه المشتري صدقه البائع اولا فدعوته باطلة وتامه فيها **(قول له فادعاه)** افاد بالفاء ان دعوته قبل الولادة موقوفة فان ولدت حيا ثبوت والا فلا كما في الاختيار ويلزم البائع ان الامة لو كانت بين جماعة فنسراها احدهم فولدت فادعوه جميعا ثبت منهم عنده وخصاه باثنين والا فلا كما في النظم والا فاطلاق انه لو لم يصدق المشتري البائع وقال لم يكن العلوق عندك كان القول للبائع بشهادة الظاهر فان برهن احدهما فينته وان برهنا فينته المشتري عند الثاني وبينة البائع عند الثالث كما في المنية شرح المتقى **(قول له البائع)** ولواكثر من واحد قهستانى **(قول له ثبت نسبه)** صدقه المشتري اولا كما في غرر الافكار واطاق في البائع فشمع المسلم والذمى والحر والمكاتب كذا رأيت معزوا للاختيار **(قول له استحسنانا)** اى لاقبلا لان بيعه اقرار منه بانها امة فيصير مناقضا **(قول له واميتها)** عطف على فاعل ثبت ح وهذا لوجهل الحال لما سبق في الاستيلاذ انه لو زنى بامة فولدت فملكها لم تصر أم ولد وان ملك الولد عتق عليه ومرفيه متنا استولد جارية احد ابويه وقال ظننت حلفت الى فلا نسب وان ملكه عتق عليه قال الشارح ثمة وان ملك امة لا تصير أم ولده لعدم ثبوت نسبه سائحاننى **(قول له باقراره)** ثم لا تصح دعوى البائع بعده لاستغناء الولد بثبوت نسبه ولانه لا يحتمل الابطال

(قضى به لذى اليد) كمن لا يعبر عن نفسه لاقراره بعدم يده (فلو كبر وادعى الحرية تسمع مع البرهان) لما تقرر ان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى

«(باب دعوى النسب)»

الدعوة نوعان دعوة استيلاذ وهو ان يكون اصل العلوق في ملك المدعى ودعوة تحرير وهو بخلافه والاول اقوى لسبقه واستنادها لوقت العلوق واقتضار دعوة التحرير على الحال وسيوضح (مبيعة ولدت لاقل من ستة اشهر منذ بيعت فادعاه) البائع (ثبت نسبه) منه استحسنانا لعلوقها في ملكه ومبنى النسب على الحلفاء فيعفى فيه التناقض (و) اذا صححت استندت (صارت أم ولده) فيفسخ البيع ويرد الثمن (و) لكن (اذا ادعاه المشتري قبله ثبت) نسبه (منه) لوجود ملكه واميتها باقراره وقيل يحمل على انه نكحها واستولدها ثم اشتراها

(ولو ادعاه معه) اي مع ادعاء البائع (او بدله) لان دعوته تحرير والبائع استيلاء فكان اقوى كاسر (وكذا) يثبت من البائع (لو ادعاه بعد موت الام بخلاف موت الولد لفوات الاصل (ويأخذه) البائع بعد موت ٦١٤ امه (ويسترد المشتري كل الثمن)

زيلي (قوله ولو ادعاه) اي وقبولته لدون الاقل (قوله بخلاف موت الولد) اي وقبولته لدون الاقل فلا يثبت الاستيلاء في الام لفوات الاصل فانه استغنى بالموت عن النسب وكان الاولى للشارح التعليل بالاستثناء كالا يخفى فتدبر (قوله كل الثمن) لانه تبين انه باع ام ولده وماليته غير متقومة عنده في العقد والغصب فلا يضمها المشتري وعندها متقومة فيضمها هداية (قوله وقال احصته) اي حصة الولد اي لا يرد حصة الامام (قوله الام والولد) الوابعمنى او مائة الخلو والظاهر انها حقيقة لاحد الشيتين تأمل (قوله كوتهمما) حتى لو اعتق الام لا الولد فادعاء البائع انه ابنه صحت دعوته ويثبت نسبه منه ولو اعتق الولد لا الام لم تصح دعوته لافي حق الولد ولا في حق الام كافي الموت منح (قوله ويرد حصته) اي فيما لو اعتق الام او دبرها لا الولد (قوله وكذا حصتها) فصار حاصل هذا ان البائع يرد كل الثمن وهو حصة الام وحصة الولد في الموت والعق عند الامام ويرد حصة الولد فقط فيهما عندها وعلى ما في الكافي يرد حصته فقط في الاعتاق عند الامام كقولهمما (قوله ايضا) اي في التدبير والاعتاق واما في الموت فيرد حصتها ايضا عند ابن حنيفة رحمه الله قولا واحدا كما يدل عليه كلام الدرر حيث قال وفيما اذا اعتق المشتري الام او دبرها يرد البائع على المشتري حصته من الثمن عندها وعند يرد كل الثمن في الصحيح كافي الموت كذا في الهداية ح (قوله ينقله في الدرر) وذكر في المبسوط يرد حصته من الثمن لاحصتها بالاتفاق وفرق على هذا بين الموت والعق بان القاضي كذب البائع فيما زعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التكذيب في فصل الموت فيؤاخذ بزعمه فيسترد حصتها كذا في الكافي اه لكن رجح في الزيلي كلام المبسوط وجعله هو الرواية فقال بعد نقل التصحيح عن الهداية وهو مخالف الرواية وكيف يقال يسترد جميع الثمن والبيع لم يبطل في الجارية حيث لم يبطل اعتاقه بل يرد حصة الولد فقط بان يقسم الثمن على قيمتهما وتعتبر قيمة الام يوم القبض لا بما دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له قيمة بالولادة فتعتبر قيمته عند ذلك اه (قوله ما في الكافي) وهو رد حصته لاحصتها بالاتفاق (قوله لاكثر من حولين) مثله تمام السنتين اذ لم يوجد اتصال العاوق بملكه يقينا وهو الشاهد والحجة شرعية لانية (قوله ثبت النسب) وان ادعاه المشتري وحده صح وكانت دعوة استيلاء وان ادعياه معا اوسبق احدهما صحت دعوة المشتري لا البائع تنازخانية (قوله نكاحا) بان زوجه اياها المشتري والا كان زنا (قوله فحكمه كالاول) فيثبت النسب ويبطل البيع والامة ام ولد تنازخانية (قوله قبل بيعه) قال في التنازخانية هذا الذي ذكرنا اذا علمت المدة فان لم تعلم انها ولدت لاقل من ستة اشهر او لاكثر الى سنتين ادأكثر من وقت البيع فان ادعاه البائع لا يصح الابتصديق المشتري وان ادعاه المشتري تصح وان ادعياه معا لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق احدهما فلو المشتري صحت دعوته ولو البائع لم تصح دعوة واحد منهما (قوله والا) اي بان كذبه ولم يدعه او ادعاه اوسكت فهو اعم من قوله ولو تنازعا ح (قوله ولو تنازعا) اي في كونه لاقل من ستة اشهر او لاكثر كما قدمناه عن التنازخانية (قوله والاخر لاكثر) اي وليس بينهما ستة اشهر (قوله

وقال احصته) واعتاقهما) اي اعتاق المشتري الام والولد (كوتهمما) في الحكم (والتدبير كالا اعتاق) لانه ايضا لا يحتمل الابطال ويرد حصته اتفاقا ملتي وغيره وكذا حصتها ايضا على الصحيح من مذهب الامام كما في القهستاني والبرهان ونقله في الدرر والمج عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن المبسوط وعبارة المواهب وان ادعاه بعد عقها او موتها ثبت منه وعليه رد الثمن واكتفي برد حصته وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق اه فيلحفظ (ولو ولدت) الامة المذكورة (لاكثر من حولين من وقت البيع وصدقه المشتري ثبت النسب) بتصديقه (وهي ام ولده على المعنى اللغوي نكاحا) حملا لامره على الصلاح ببقو ولدت فيما بين الاقل والاكثر ان صدقه فحكمه كالاول لاحتمال العاوق قبل بيعه والا لا ولو تنازعا فالقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند الثاني خلافا للثالث شرعية لانية وشرح مجمع وفيه لو ولدت عند المشتري ولدين احدهما لدون ستة اشهر والاخر لاكثر ثم ادعى البائع الاول ثبت نسبهما بالاتصديق المشتري (وكذا) باع من ولد عنده وادعاه بعد بيع مشترية ثبت نسبه (لكون العاوق في ملكه) (ورديعه) لان البيع يحتمل النقص

عند المشتري ولدين احدهما لدون ستة اشهر والاخر لاكثر ثم ادعى البائع الاول ثبت نسبهما بالاتصديق المشتري (وكذا) باع من ولد عنده وادعاه بعد بيع مشترية ثبت نسبه (لكون العاوق في ملكه) (ورديعه) لان البيع يحتمل النقص

وكذا الحكم لو كاتب) اى المشتري واعلم ان عبارة الهداية كذلك ومن باع عبدا ولد عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعاه البائع الاول فهو ابنه وبطل البيع لان البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمله فينتقض البيع لاجله وكذلك اذا كاتب الولد اورهنه او آجره او كاتب الام اورهنها او زوجها ثم كانت الدعوة لان هذه العواض تحتمل النقص فينتقض ذلك كله ويصح الدعوة بخلاف الاعتاق والتدبير على ما مر قال صدر الشريعة صغير كاتب ان كان راجعا الى المشتري وكذا في قوله او كاتب الام يصير تقدير الكلام ومن باع عبدا ولد عنده وكاتب المشتري الام وهذا غير صحيح لان الموطوف عليه يبيع الولد لايبيع الام فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الام وان كان راجعا الى من في قوله ومن باع عبدا فالمسئلة ان رجلا كاتب من ولده عنده اورهنه او آجره ثم كانت الدعوة فحينئذ لا يحسن قوله بخلاف الاعتاق لان مسئلة الاعتاق التي مررت ما اذا اعتق المشتري الولد لان الفرق صحيح اذ يكون بين اعتاق المشتري وكتابتة لابين اعتاق المشتري وكتابة البائع اذا عرفت هذا فرجع الضمير في كاتب الولد هو المشتري وفي كاتب الام من في قوله من باع اه اقول الاظهر ان المرجع فيهما المشتري وقوله لان الموطوف عليه يبيع الولد لايبيع الام مدفوع بأن المتبادر بيعه مع امه بقرينة سوق الكلام ودليل كراهة التفريق بحديث سيد الامام عليه الصلاة والسلام نعم كان مقتضى ظاهر عبارة الوقاية ان يقال بالنظر الى قوله بعد يبيع مشتريه وكذا بعد كتابة الولد ورهنه الخ لكنه سهو وانى على الدرر (قوله او كاتب الام) اى لو كانت بيعت مع الولد فالضمير في الكل للمشتري وبه يسقط ما في صدر الشريعة (قوله له يعنى عاقلا) محترزه قوله لو اشتراها حبل (قوله ثم ادعى البائع الولد) لان دعوة البائع صحت في الذى لم يبعه لمصادفة العلوق والدعوى ملكه فيثبت نسبه ومن ضرورته ثبوت الآخر لانهما من ماء واحد فيأزم بطلان عتق المشتري بخلاف ما اذا كان الولد واحدا وتماه في الزياهي (قوله وهو حرية الاصل) اى الثابتة باصل الخلقة واما حرية الاعتاق فعارضة (قوله لانهما عاقا في ملكه) بخلاف ما اذا كان الولد واحدا حيث لا يبطل فيه اعتاق المشتري لانه لو بطل فيه بطل مقصودا لاجل حق الدعوة للبائع وانه لا يجوز وهنا تثبت الحرية في الذى لم يبيع ثم تعدى الى الآخر وكمن شئ يثبت ضمنا ولم يثبت مقصودا عينى (قوله حتى لو اشتراها) اى البائع وقوله حبل وجاءت بهما الاكثر من ستين عيني (قوله لا يبطل) قال الاكمل ونوقض بما اذا اشترى رجل احد توأمين واشترى ابوهما الآخر فادعى احدهما الذى في يده بأنه ابنه يثبت نسبهما منه ويعتقان ولم تقتصر الدعوى واجيب بان ذلك لموجب آخر وهو ان كان الاب فالابن قد ملك انشاء وان كان هو الابن فالاب قد ملك حافده فيعتق ولو ولدت توأمين فباع احدهما ثم ادعى ابو البائع الولدين وكتابه اى ابنه البائع والمشتري صارت ام ولده بالقيمة وثبت نسبهما وعتق الذى في يد البائع ولا يعتق المبيع لما فيه من ابطال ملكه الظاهر بخلاف النسب لانه لا ضرر فيه والفرق بينه وبين البائع اذا كان هو المدعى ان النسب ثبت في دعوى البائع بملوق في ملكه وهنا حجة الاب ان شبهة انت ومالك لا يبيك تظهر في مال ابنه البائع فقط وتماه في نسخة السامحاني عن المقدسي (قوله لانها دعوة تحرير) لعدم العلوق في ملكه (قوله فتقتصر) بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلوق

(وكذا) الحكم (لو كاتب)  
الولد او رهنه او آجره  
او كاتب الام او رهنها  
او آجرها او زوجها ثم  
ادعاه) فيثبت نسبه وترد  
هذه التصرفات بخلاف  
الاعتاق كما مر (باع احد  
التوأمين المولودين) يعنى  
عاقا وولدا (عنده واعتقه  
المشتري ثم ادعى البائع)  
الولد (الاخر ثبت نسبهما  
وبطل عتق المشتري) بما مر  
فوقه وهو حرية الاصل  
لانهما عاقا في ملكه حتى لو  
اشترى احدا حبل لم يبطل عتقه  
لانها دعوة تحرير فتقتصر  
عينى وغيره وجزم به  
المحقق ثم قال وحيلة  
استقاط دعوى البائع ان يقر  
البائع انه ابن عبده فلان  
فلا يصح دعواه ابدا بحيث  
وقد افاده بقوله (قال) عمرو  
(اصبى) او مع غيره  
عينى (هو ابن زيد) الغائب  
(ثم قل هو ابني لم يكن ابنه)

ابدا (وان) وصلي (يجوز يدنوته) خلافا لهما لان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه صح ولذا لو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح فيه لانه بعد الاقرار **قوله** ٦١٦ به لا يمتنع بالنفي فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا

في ملكه حيث يعتق جميعا لما ذكر انهما دعوة استيلاء فتستند ومن ضرورته عتقهما بطريق انهما حرا الاصل فتبين انه باع حرا عني **(قوله ابدأ)** اي وان جحد العبد **(قوله خلافا لهما)** هما قالا اذا جحد زيد بنوته فهو ابن للمقر واذا صدقه زيد او لم يدرك تصديقه ولا تكذيبه لم تصح دعوة المقر عندهم **دور (قوله بعد ثبوته)** وهما ثبت من جهة المقر للمقر له **(قوله حتى لو صدقه)** اي صدق المقر له المقر وفي التفريع خفاء وعبرة الدرر وله اي لا يثبت النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته والاقرار بمثله لا يرتد بالرد اذا تعلق به حق المقر له ولو صدقه بعد التكذيب يثبت النسب منه وايضا تعلق به حق الولد فلا يرتد برده المقر له فظهر انه مفرع على تعلق حق المقر له به **(قوله لا يمتنع بالنفي)** وهذا اذا صدقه الابن (٢) اما بمضى تصديق فلا يثبت النسب اذا لم يصدق الابن ثم صدقه ثبتت البنوة لان اقرار الاب لم يبطل بعدم تصديق الابن فصولين قال جامعنا ان هذه القولة مشطوب عليها فلتعلم **(قوله في عبارة العمادي)** عبارته هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره بانه منه ثبت نسبه فلا يصح فيه فقيها هو كما قال مثلا خسر ولانه ليس في العبارة سبق الاقرار على النفي اه كذا في الهامش **(قوله كازعمه)** تمثيل للنفي وقوله كما افاده تمثيل للنفي قال في الهامش وهو عدم السهو ونصه والذي يظهر لي ان اللفظة الثالثة وهي قوله هو مني صح ليس له فائدة في ثبوت صحة النسب لانه بعد الاقرار به او لا يمتنع بالنفي فلا يحتاج الى الاقرار به بعده فليتأمل **(قوله اذ التناقض الخ)** ذكر في الدرر في فصل الاستشراء فوائد خمسة فراجعها **(قوله اسم الجد)** بخلاف الاخوة فانها تصح بلا ذكر الجد كافي الدرر واعلم ان دعوى الاخوة ونحوها مما لو اقر به المدعى عليه لا يلزم لا تسمع ما لم يدع قبله ما لا قال في الوالدية ولو ادعى انه اخوه لا يوبه فجدد فان القاضي يسأله الاك قبله ميراث تدعيه او نفقة او حق من الحقوق التي لا يقدر على اخذها الابائات النسب فان كل كان كذلك يقبل القاضي بينته على اثبات النسب والا فلا خصومة بينهما لانه اذا لم يدع مالا لم يدع حقا لان الاخوة المجاورة بين الاخوين في الصلب أو الرحم ولو ادعى انه ابوه وانكر فأنته يقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حقا لانه لو اقر به صح فيا تنصب خصما وهذا لانه يدعى حقا فان الابن يدعى حق الانتساب اليه والابن يدعى وجوب الانتساب الى نفسه شرعا وقال عليه السلام من انتسب الى غير ابيه او انتهى الى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين اه ما خصا وتمامه فيها وفي البرازية **(قوله اني ابنه)** مكرر مع ما قدمه قريبا **(قوله ولا تسمع)** اي بينة الارث كما في الفصولين **(قوله اودائن)** النظر ما صورته ولعل صورته ان يدعى دينيا على الميت وينصب له القاضي من يثبت في وجهه دينه فيثبت يصير خصما للمدعى الارث ومثل ذلك يقال في الموصي له تأمل **(قوله او موصي له)** او الوصي بزازية كذا في الهامش **(قوله فلو اقر)** اي المدعى عليه وقوله به اي بالبنوة وبالورث **(قوله ولو انكر)** اي المدعى عليه **(قوله تخالفه)** اي المنكر **(قوله على العلم)** اي على نفي العلم بأن يقول والله لا اعلم انه ابن فلان **(قوله بأنه ابن فلان)** الظاهر ان تخالفه على انه ليس بابن فلان انما هو اذا ثبت

والاسه في عبارة العمادي كازعمه مثلا خسر وكما افاده الشرع بالي وهذا اذا صدقه الابن واما بدونه فلا الا اذا عاد الابن الى التصديق لبقاء اقرار الاب ولو انكر الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل اما الاقرار بأنه اخوه فلا يقبل لانه اقرار على الغير \* (فروع) \* لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين جهة الارث صح اذ التناقض في النسب عفو ولو ادعى بنوة الم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن انه اقر اني ابنه تقبل لثبوت النسب باقراره ولا تسمع الاعلى خصم هو وارث او دائن او مدين او موصى له ولو اضر رجلا يدعى عليه حقا لايه وهو مقربه او لا فله اثبات نسبه بالينة عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ولو ادعى ارضا عن ابنه فلو اقر به امر بالدفع اليه ولا يكون قضاء على الاب حتى لو جاء حيا يأخذه من الدافع والدافع على الابن ولو انكر قيل للابن برهن على موت ابيك وانك وارثه ولا يمين

(المدعى)

والصحيح تخالفه على العلم بأنه ابن فلان وانه مات ثم يكاتب الابن بالينة

(٢) قوله اما بمضى تصديق الخ هكذا في النسخة المجموع منها ولا تخالف العبارة عن تأمل ولعل فيها تحريفا والاصل اما بدون تصديق فلا يثبت النسب واذا لم يصدق الابن الخ ولتراجع عبارة الفصولين اه مدححه



بذلك وتماه في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين (ولو كان) الصبي (مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فهو حر ابن الكافر) لئله الحرية حالا والاسلام مالا لكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسالما لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة فليحفظ (قال زوج ٢١٧) امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابنيهما

ان ادعى معا والافقيه  
تفصيل ابن كمال وهذا  
(لو غير معبر والا) بأن كان  
معبرا (فهو ان صدقه) لان  
قيام ايديهما وفراشهما  
يفيدانه منهما (ولو ولدت  
امة اشتراها فاستحقت  
غرم الاب قيمة الولد) يوم  
الخصومة لانه يوم المنع  
(وهو حر) لانه مغرور  
والمغرور من يطا امرأة  
معتمدا على ملك يمين  
او نكاح قتله منه ثم تستحق  
فلذا قال (وكذا) الحكم  
(لو ملكها بسبب آخر)  
اي سبب كان عيني (كما  
لو تزوجها على الهاجرة  
فولدت له ثم استحقت) غرم  
قيمة ولده (فان مات الولد  
قبل الخصومة فلا شيء على  
ابيه) لعدم المنع كما مر  
(وأرثه) لانه حر الاصل  
في حقه فيرثه (فان قتله ابوه  
او غيره) وقبض الاب من  
دينه قدر قيمته (غرم الاب  
قيمته) للمستحق كالموكان  
حيوا ولم يقبض شيئا لشيء  
عليه وان قبض اقل لزمه  
بقدره عيني (ورجع بها)  
اي بالقيمة في الصوتين

المدعى الموت والافلا فائدة في تحليفه الاعلى عدم العلم بالموت تأمل (قوله بذلك) اي بالمال  
الذي انكره ايضا (قوله السابع والعشرين) صوابه الفصل الثامن والعشرين كذا في  
الهامش (قوله وقال الكافر هو ابني) قال في شرح الملتقى وهذا اذا ادعى معا فلو سبق دعوى  
المسلم كان عبدا له ولو ادعى البنوة كان ابنا للمسلم اذا القضاء بنسبه من المسلم قضاء باسلامه  
(قوله والاسلام مالا) لظهور دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام تبعا  
ولا يحصل له الحرية مع العجز عن تحصيلها درر (قوله لكن جزم الخ) فيه انه لا عبرة للدار  
مع وجود احد الابوين ح قلت يخالفه ما ذكرنا في اللقيط لو ادعاه زمن ثبت بنسبه منه  
وهو مسلم تبعا للدار وقدمناه في كتابه عن الولوالجية (قوله بأنه يكون مسلما) اي وابنا للكافر  
(قوله معهما) اي في يدهما احتزبه عمالو كان في يد أحدهما قال في التارخانية وان كان الولد  
في يد الزوج او يد المرأة فالقول للزوج فيهما وقيد باسناد كل منهما الولد الى غير صاحبه لما فيها  
ايضا عن المتقاضي في يد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني من  
غيرها يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة فان جاءت بامرأة شهدت على ولادتها اياه كان ابنها  
منه وكانت زوجته بهذه الشهادة وان كان في يده وادعاه وادعت امرأته انه ابنها منه وشهدت  
المرأة على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنه لانه في يده واحتز به عمافها ايضا صبي في يد رجل  
لا يدعيه اقامت امرأة انه ابنها ولدت له ولم تسم اياه واقام رجل انه ولدت في فراشه ولم يسم امه يجعل  
ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الترجيح باليد كالموكان وهو في يد أحدهما فانه يقضى لذي  
اليده (قوله لان) تعليل للمسئلة الاولى فكان الاولى تقديمه على قوله والا (قوله ولو ولدت  
امة) اي من المشتري وادعى الولد حموي (قوله يوم الخصومة) اي لا يوم القضاء كافي  
الشربلالية واليه يشير قوله لانه يوم المنع وتماه في الشربلالية (قوله اي سبب كان) كبذل  
اجرة دار وكهبة وصدقة ووصية الا ان المغرور لا يرجع بما ضمن في الثلاث كافي ابني السعور  
(قوله غرم قيمة ولده) اي ولا يرجع بذلك على الخبر كما مر في أخبار المراجعة (قوله فيرثه) ولا  
يغرم شيئا لان الارث ليس بعوض عن الولد فلا يقوم مقامه فلا تجعل سلامة الارث كسلامته  
(قوله بالقيمة) يعني في صورة قتل غير الاب اما اذا قتله الاب كيف يرجع بما غرم وهو ضمان  
اتلافه وقد صرح الزياي بذلك اي بالرجوع فيما اذا قتله غيره وبعدمه بقتله اه شربلالية  
وعلى هذا فقول الشارح في الصورتين معناه في صورة قبض الاب من دينه قدر قيمته وصورة  
قبضه اقل منها والمراد صورتا الشراء والزواج كاقفل عن المقدسي قال السائخاني قوله في  
الصورتين اي الشراء والزواج ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصى بشيء من قيمة  
الاولاد مقدسي اه (قوله وكذا الخ) اي فانه يرجع على المشتري الاول بالثمن وقيمة  
الولد (قوله منافعها) اي بالوطء (قوله عفو) في الاشياء بمنذر الوارث والوصي والمتولي

(كما يرجع بـ) ثمنها ولو هالكه (على بائعها) وكذا لو استولاه المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري الاول على  
البائع الاول بالثمن فقط كافي المواهب وغيرها (لا يقرها) الذي اخذ منه المستحق للزومه باستيفاء منافعها كما سرف في باب المراجعة  
والاستحقاق مع مسائل التناقص وظالمها مر في متفرقات القضاء ويحيى في الاقرار (فروغ) التناقض في موضع الخفاء عفو

للجهل اه لعله لجهله بما فعله المورث والموصى والمولى وفي دعوى الانقضى في التناقض المديون  
بعد قضاء الدين والمختصة بعد أداء بدل الخلع لوبرهنت على طلاق الزوج قبل الخلع وبرهن على  
إبراء الدين يقبل لكن نقل انه اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى الإبراء لا يسمع سائحا (قوله  
لا تسمع الدعوى) أي ممن له دين على الميت (قوله على غريم ميت) الظاهر المراد منه مديون  
الميت حموى (قوله الا اذا وهب) استثناء منقطع لانه ليس غريما الا اذا كان في الموهوب عين  
مغصوبة ونحوها كان خصما للمدعي حموى ملخصا (قوله لكونه زائدا) عبارة الاشياء زايد  
(قوله لا يجوز له مدعى عليه الانكار الخ) قال بعض الفضلاء يلحق بهذا مدعى الاستحقاق للمبيع  
فانه ينكر الحق حتى يثبت ليتمكن من الرجوع على بائنه ولو أقر لا يقدر وايضا ادعاء الوكالة او الوصاية  
وثبوتها لا يكون الاعلى وجه الخصم الجاحد كما ذكره قاضيخان فان انكر المدعى عليه ليكون  
ثبوت الوكالة والوصاية شرعا صحيحا يجوز فيلحق هذا ايضا بهما ولا يلحق بالوصى احد الورثة اذا  
ادعى عليه الدين فانه لو أقر بالحق يلزم الكل من حصته واذا انكر فاقبضت اليه عليه يلزم من حصته  
وحصته حموى (قوله دعوى دين على ميت) أجمعوا على ان من ادعى دينه على الميت يخاف بالا  
طلب وصى ووارث بالله ما استوفيت دينك منه ولا من احد ادعاء عنه وما قبضه قابض ولا برأته ولا شيئا  
منه وما احلت به ولا شيء منه على احد ولا عندك ولا بشئ منه رهن خلاصة فلو حكم القاضي بالرفع  
قبل الاستحقاق لم ينفذ حكمه وتماه في اوائل دعوى الحامدية ومرة في اول كتاب الدعوى  
تحت قول الماتن ويسأل القاضي المدعى بعد بحثها الخ ومرة في كتاب القضاء (قوله ودعوى  
أبق) لعل صورتها فيما اذا ادعى على رجل ان هذا العبد عبدى أبق متى وأقام بيته على انه عبده  
فيخاف ايضا الاحتمال انه باعه تأمل ثم رأيت في شرح هذا الشرع نقل عن الفتح هكذا وعبارته  
قال في الفتح يخاف مدعى الأبق مع اليانة بالله انه أبق على ملكك الى الآن لم يخرج ببيع  
ولا هبة ولا غيرها اه (قوله الاقرار لا يجمع اليانة) لانها لا تقام الاعلى متكرز كذا هذا  
الاصل في الاشياء في كتاب الاقرار عن الحائنية واستثنى منه اربع مسائل وهي ماسوى  
دعوى الأبق وكذا ذكرها قبله في كتاب القضاء والشهادات ولم يذكر الخامسة بل زاد غيرها  
وعبارته لا تسمع اليانة على مقر الا في وارث مقر يدين على الميت فتقام اليانة للمدعى وفي مدعى  
عليه اقرار الوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه اقرار الوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر وفي  
الاستحقاق تقبل اليانة مع اقرار المستحق عليه ليتمكن من الرجوع على بائنه وفيما لو خصم  
الاب بحق عن الصبي فاقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام اليانة عليه مع اقراره بخلاف  
الوصى وأمين القضاة اذا اخرج عن الخصومة وفيما لو اقر الوارث للموصى له فانها  
تسمع اليانة عليه مع اقراره وفيما لو آجر دابة بعينها من رجل ثم من آخر فقام الاول اليانة  
فان كان الآخر حاضرا تقبل عليه اليانة وان كان يقر بما يدعى اه ملخصا فهي سبع  
(قوله الا في اربع) هي سبع كما في الحموى والمذكور هنا خمسة (قوله من مشتر) فتقبل  
اليانة مع اقرار المستحق عليه ليتمكن من الرجوع على بائنه كذا ذكره في الاشياء لكن  
مع اقراره كيف يكون له الرجوع تأمل (قوله وفي رهن مجهول) كقول مثالا (قوله في  
دعوى البحر) قبيل قوله ولا تردعين على مدعى (قوله وهو ما قال الخ) ستأتي هذه المسئلة

\* لا تسمع الدعوى على  
غريم ميت الا اذا وهب  
جميع ماله لا جنبي وسلمه له  
فانها تسمع عليه لكونه  
زائدا \* لا يجوز للمدعى  
عليه الانكار مع علمه  
بالحق الا في دعوى العيب  
ليبرهن فيتمكن من الرد  
في الوصى اذا علم بالدين \*  
لا تخلف مع البرهان الا في  
ثلاث دعوى دين على  
ميت واستحقاق مبيع  
ودعوى أبق \* الاقرار  
لا يجمع اليانة الا في اربع  
وكالة ووصاية وانبات  
دين على ميت واستحقاق  
عين من مشتر ودعوى  
الأبق \* لا تخلف على حق  
مجهول الا في ست اذا اتهم  
القاضي وصى يقيم ومتولى  
وقف وفي رهن مجهول  
ودعوى سرقة وغصب  
وخيانة مودع \* لا يخلف  
المدعى اذا حلف المدعى  
عليه الا في مسئلة في دعوى  
البحر قال وهي غريبة يجب  
حفظها اشياء قالت وهي  
ما لو قال المغصوب منه كانت  
قيمة ثوبى مائة وقال  
الغاصب لم ادر ولكنها  
لا تبلغ مائة صدق بيمينه  
والزم ببيانه فلو لم يمين

يخاف على الزيادة سم يخاف المغصوب ٦١٩ منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خير الغاصب بين اخذه او قيمته

فليحفظ والله تعالى أعلم

### كتاب الاقرار

مناسبتة أن المدعى عليه  
أما منكر أو مقر وهو  
أقرب أغلبه الصدق (هو)  
لغة الاثبات يقال قرأ الشيء  
إذا ثبت وشرعا (اخبار  
بحق عليه) لا غير (من وجه  
انشاء من وجه) قيد بعليه  
لانه لو كان لنفسه يكون  
دعوى لا اقرارا ثم قرع  
على كل من الشبهين فقال  
(فلا) اوجه (الاول) وهو  
الاخبار (صح اقراره  
بمال مملوك لا غير) ومتى  
اقر بملك الغير (يلزمه  
تسليمه) الى المقر له (إذا  
ملكه) برهة من الزمان  
انفاذه على نفسه ولو كان  
انشاء لما صح لعدم وجود  
الملك وفي الاشباه أقر  
بجربة عبد ثم شراه عتق  
عليه ولا يرجع بالثمن او  
بوقفية دار ثم شراها او  
ورثها سارت وقفامؤ اخذته  
له بزرعه (ولا يصح اقراره  
بطلاق وعناق مكرها)  
ولو كان انشاء لصح لعدم  
التخلف (وصح اقرار  
المأذون بعين في يده والمسلم  
بخمر وينصف داره مشاعا  
والمرأة بالزوجة من غير  
شهود) ولو كان انشاء لما صح (ولا تسمع دعواه عليه) بأنه اقر له (بشيء) معين

في كتاب الغصب وكتب المحشى هناك على قوله فلو لم يبين فقال الظاهر ان في النسخة خللا لانه  
إذا لم يبين فماتلك الزيادة التي يحلف عاينها اى على نفيها وفي ظني ان اصل النسخة فان بين يعنى  
انه لو بين حلف على نفي الزيادة التي هي اكثر مما بينه واقل مما يدعيه المالك هذا وينبغي ان يقارب  
في البيان حتى لو بين قيمة فرس بدرهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره اه وكتب على قوله هناك  
ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها لم يظهر وجهه فابرجع اه (قوله يحلف على الزيادة)  
اى التي يدعيها المالك (قوله او قيمته) عطف على الضمير المجرور اى اخذ قيمته

### كتاب الاقرار

(قوله وهو اقرب) اى المقر (قوله اخبار بحق عليه) لعله ينتقض بالاقرار بأنه لاحقه على  
فلان بالابراء واسقاط الدين ونحوه كاسقاط حق الشفعة سمعية وقد يقال فيه اخبار بحق  
عليه وهو عدم وجوب المطالبة تأمل (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقيل انشاء  
وينبى عليه ماسياتى لكن المذكور في غاية البيان عن الاستروشنية قال الحلواني اختلف  
المشايخ في ان الاقرار سبب للملك ام لا قال ابن الفضل لا واستدل بمسئلتين احدهما المريض  
الذى عليه دين اذا أقر بجميع ماله لا يخفى يصح بلا اجازة الوارث ولو كان تمليك لا ينفذ الا  
بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثانية ان العبد المأذون اذا اقر لرجل بعين في يده يصح ولو كان  
تمليكا يكون تبرعاً منه فلا يصح وذكر الجرجاني انه تملك واستدل بمسائل منها ان اقر في المرض  
لوارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا يصح اه ما خلا فظهر ان ما ذكره المصنف وصاحب  
البحر جمع بين الطريقتين وكان وجهه ثبوت ما استدلل به الفريقان تأمل (قوله لانه لو كان  
لنفسه) اى على الغير ولوللغير على الغير فهو شهادة (قوله لا اقرارا) ولا ينتقض باقرار الوكيل  
والولى ونحوهما لثبوتهم مناب المنوبات شرعا شرح ملتقى (قوله صح اقراره بماله) ويجبر  
الغاصب على البيان لانه اقر بقيمة مجهولة واذا لم يبين يحلف على ما يدعي المالك من الزيادة فان  
حلف ولم يثبت ما ادعاه المالك يحلف ان قيمته مائة ويأخذ من الغاصب مائة فاذا اخذ ثم  
ظهر الثوب خير الغاصب بين اخذه اورده واخذ القيمة وحكى عن الحاكم ابى محمد العيني انه  
كان يقول ما ذكر من تخلف المغصوب منه وأخذ المائة بقيمته من الغاصب هذا بالانكار يصح  
وكان يقول الصحيح في الجواب ان يجبر الغاصب على البيان فان ابى يقول له القاضي اكان  
قيمه مائة فان قال لا يقول اكان خمسين فان قال لا يقول له خمسة وعشرون الى ان ينتهي الى  
ما لا تنقص عنه قيمته عرفا وعادة فيلزمه ذلك من متفرقات اقرار التارخانية (قوله برهة) اى  
قليل (قوله ولا يرجع) لاقتصار اقراره عليه فلا يمتدى الى غيره (قوله مكرها) لقيام دليل  
الكذب وهو الاكراه والاقرار اخبار يحتل الصدق والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي  
عنه منح (قوله لعدم التخلف) اى لعدم صحة تخلف المدلول الوضعي للانشاء عنه كذا  
في الهامش اى فان الانشاء لا يتخلف مدلوله عنه (قوله والمسلم بخمر) حتى يؤمر بالتسليم اليه  
ولو كان تملكاً مبتدأ لما صح وفي الدرر وفيه اشارة الى ان الحمر قائمة لاستهلاكها اذ لا يجب  
بدلها للمسلم نص عليه في المحيط كافي الشرع بلائية (قوله وينصف داره) اى القابلة للقسمة  
شهود) ولو كان انشاء لما صح (ولا تسمع دعواه عليه) بأنه اقر له (بشيء) معين

(قوله بناء على الاقرار) يعنى اذا ادعى عليه شياً وانه اقر له به لا تسمع دعواه لان الاقرار اخبار لاسبب للزوم المقر به على المقر وقد علل وجوب المدعى به على المقر بالاقرار وكأنه قال اطالبه بما لاسبب لوجوبه عليه او لزومه باقراره وهذا كلام باطل منح وبه ظهر ان الدعوى بالشئ المعين بناء على الاقرار كما هو صريح المتن لا بالاقرار بناء على الاقرار فقوله بأنه اقر له لا محل له تأمل (قوله لا محل له) اى للمقر له كذا في الهامش (قوله ثم لو انكر الخ) وفي دعوى الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى اقر باستيفائه وبرهن عليه فقد قيل انه لا تسمع لانه دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق اذ الدين يقضى بمثله ففي الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق فلا تسمع ط ذ جامع الفصولين وفتاوى قدرى كذا في الهامش والطاء للمحيط والذال للذخيرة ومثل ما هو المستور في جامع الفصولين في النزاية وزاد فيها وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع اداء الدين عن نفسه فكان في طرف ذكره في المحيط وذكر شيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بأنه لاحق له في المدعى او بأنه ليس بملك له او ما كانت ملكه تندفع الدعوى ان لم يقربه لانسان معروف وكذا لو ادعاه بالارث فبرهن المطلوب على اقرار المورث كاذباً كرنا وتماه فيها كذا في الهامش (قوله واما دعوى الاقرار) اى بأن المدعى ملك المدعى عليه واما دعوى الاقرار بالاستيفاء فقيل لا تسمع قال في الهامش واختلفوا انه هل يسمع دعوى الاقرار في طرق الدفع حتى لو أقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقر ان هذه العين ملك المدعى عليه هل تقبل قال بعضهم لا تقبل وطاعتهم ههنا على انها تقبل دبر (قوله ثم قبل لا يصح) محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة اما اذا كان لهما مثل الشراء والتكاح فلا وهو اطلاق في محل التقييد ويجب ان يقيد ايضا بما اذا لم يكن المقر مصراً على اقراره لما سيأتى من انه لا شئ له الا ان يعود الى تصديقه وهو مصر حوى وبخط السائحاني عن الخلاصة لو قال آخر كنت بعثك العبد بألف فقال الآخر لم اشتريه منك فسكت البائع حتى قال المشتري في المجلس او بعده بلى اشتريته منك بألف فهو الجائز وكذا التكاح وكل شئ يكون لهما جميعاً فيه حق وكل شئ يكون فيه الحق لواحد مثل الهبة والصدقة لا ينفعه اقراره بعد ذلك (قوله فلا يرتد) لانه صار ملكه ونفى المالك ملكه عن نفسه عند عدم المنازع لا يصح نعم لو تصادقا على عدم الحق صح للمصر في البيع الفاسد انه طلب ربح مال ادعاه على آخر فصدقه على ذلك فأوفاه ثم ظهر عدمه بتصادقهما فانظر كيف التصادق اللاحق نقض السابق مع ان ربحه طيب حلال سائحاني (قوله قال البديع) هو شيخ صاحب القنية (قوله الزوائد المستهلكة) يفيد بظاهره انه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الخانية قال رجل في يده جارية وولدها اقران الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد ولو اقام بينة على جارية انها له يستحق اولادها وكذا لو قال هذا العبد ابن امك وهذا الجدي من شاتك لا يكون اقراراً بالعبد وكذا بالجدي فليحذر حوى من وقيد بالمستهلكة في الاستروشدة ونقله عنها في غاية البيان (قوله فلا يملكها) شرياً امة فولدت عنده لا باستيلاده ثم استحققت بينة يتيها ولدها ولو اقر بها لرجل لا والفرق انه بالبينة يستحقها من الامل ولذا قلنا ان البساعة يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار

(حيث)

(بناء على الاقرار) له بذلك به يفتى لانه اخبار يحتمل الكذب حتى لو اقر كاذباً لا محل له لان الاقرار ليس نسبياً للملك نعم لو سلمه برضاه كان ابتداء هبة وهو الاوجه بزائية (الا ان يقول) في دعواه (هو ملكي) واقر لي به او يقول لي عليه كذا وهكذا اقر به فتسمع اجماعاً لانه لم يجعل الاقرار سبباً للوجوب ثم لو انكر الاقرار هل يحلف الفتوى انه لا يحلف على الاقرار بل على المال واما دعوى الاقرار في الدفع فتسمع عند العامة (والوجه الثاني) وهو الانشاء (لورد) المقر له (اقراره ثم قبل لا يصح) ولو كان اخباراً لصح واما بعد القبول فلا يرتد بالرد ولو اعاد المقر اقراره فصدقه لزمه لانه اقرار آخر ثم لو انكر اقراره الثاني لا يحلف ولا تقبل عليه بينة قال البديع والاشبه قبولها واعتمده ابن الشيخة واقره الشرنبلالي (والملك الثابت به) بالاقرار (لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يملكها المقر له) ولو انكرها المالك

حيث لا يتراجعون ف ثم الحكم بأمة حكم بولدها وكذا الحيوان اذ الحكم حجة كاملة بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه حجة ناقصة وهذا لو الولد بيد المدعى عليه فالو في ملك آخر هل يدخل في الحكم اختلف المشايخ نور العين في آخر السابق ففيه مخالفة لمفهوم كلام المصنف **(قوله أقر حر مكلف)** اعلم ان شرطه التكليف والطوع مطلقا والحرية للتنفيذ للحال لا مطلقا فصيح اقرار العبد للحال فيما لا تهمة فيه كالحدود والقصاص ويؤخر ما فيه تهمة الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من التجارة للحال وتأخر بما ليس منها الى العتق كاقراءه بجناية ومهر ومطواة بلا اذن والصبي المأذون كالعبد فيما كان من التجارة لا فيما ليس منها كالكفالة واقراء السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر مما يقبل الرجوع وان بطريق مباح لا منيح وانظر العزيمة **(قوله وان اقروا بتجارة)** جوابه قول المصنف الآتي صح اي صح للحال زاد الشمي او ما كان من ضرورات التجارة كالدين والوديعة والعارية والمضاربة والغصب دون ما ليس منها كالمهر والجناية والكفالة لدخول ما كان من باب التجارة تحت الاذن دون غيره اه فتال **(قوله وقود)** اي بما لا تهمة فيه فيصح للحال **(قوله والا)** اي بان كان مما فيه تهمة **(قوله تفرض الجهالة)** لان من أقر أنه باع من فلان شيئا او اشترى من فلان كذا بشيء او أجر فلانا شيئا لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على تسليم شيء درر كذا في الهامش **(قوله بين نفسه وعبد)** قال المقدسي هذا في حكم المعلوم لان ما على عبده يرجع اليه في المعنى لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال اما ما يلزمه بعد الحرية فهو كالاجنبي فيه فاذا جمعه مع نفسه كان كقوله لك على أو على زيد فهو مجهول لا يصح ذكره الخوى على الاشياء فتال **(قوله)** على كذا بتشديد الياء **(قوله ولا يجبر على البيان)** زاد الزيلعي ويؤمر بالتذكر لان المقر قد نسي صاحب الحق وزاد في غاية البيان انه يحلف لكل واحد منهما اذا ادعى وفي التارخانية ولم يذكر انه يستحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة بعضهم قالوا نعم ويبدأ القاضي بيمين ايهما شاء او يقرع واذا حلف لكل لا يخلو من ثلاثة اوجه ان حلف لاحدهما فقط يقضى بالعبد للآخر فقط وان سكل لهما يقضى به بقيمة الولد بينهما نصفين سواء سكل لهما جملة بان حلفه القاضي لهما يمينا واحدة او على التعاقب بان حلفه لكل على حدة وان حلف فقد برى عن دعوة كل فان اراد ان يصطاحا واخذ العبد منه لهما ذلك في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد كما قبل الحالف ثم رجع ابو يوسف وقال لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف قالوا ولا رواية عن ابي حنيفة اه **(فرع)** لم يذكر الاقرار العام وذكره في المنع وصح الاقرار بالعام كما في يدي من قليل او كثير او عبد او متاع او جميع ما يعرف بي او جميع ما ينسب الى انلان واذا اختلفا في عين انها كانت موجودة وقت الاقرار او لا فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له البينة انها كانت موجودة في يده وقته واعلم ان القبول ليس من شرط صحة الاقرار لكنه يرتد برد المقر له صرح به في الخلاصة وكثير من الكتب المعتبرة واستشكل المصنف بناء على هذا قول العمادي وقاضي خان الاقرار للغائب يتوقف على التصديق ثم اجاب عنه وببحث في الجواب الرملي ثم اجاب عن الاشكال بما حاصله ان اللزوم غير الصحة ولا مانع من توقف العمل مع صحته كبيع الفضولي فالتوقف لزومه لا يجتبه الاقرار للغائب لا يلزمه حتى يصح اقراره لغيره كالايلزم

(اقر حر مكلف) يقظان  
طائعا (او عبد) اوصي  
او معتوه (مأذون) لهم ان  
اقروا بتجارة كاقراء  
محجور بحد وقود والافيد  
عتقه ونائم ومعنى عليه  
كمنون وسيجي السكران  
ومر المكره (بحق معلوم  
او مجهول صح) لان  
جهالة المقر به لا تفرض الا  
اذا بين سببا تفرض الجهالة  
كبيع واجارة واما جهالة  
المقر ففرض كقوله لك على  
احدنا الف درهم لجهالة  
المضي عليه الا اذا جمع  
بين نفسه وعبد فيصح  
وكذا تفرض جهالة المقر له  
ان فشت كل واحد من  
الناس على كذا والا لا  
كلا حد هذين على كذا  
فيصح ولا يجبر على البيان  
لجهالة المدعى ببحر وقته  
في الدرر لكن باختصار  
محل كايته

عزى زاده (ولزمه بيان ما جهل) كشي وحق (بذى قيمة) كفلس ٦٢٢ وجوزة لابن القيم له سبعة خطة وجلد

ميتة وصبي حر لانه رجوع  
فلا يصح (والقول للمقر  
مع حلفه) لانه المتكر (ان  
ادعى المقر له اكثر منه)  
ولا بينة (ولا يصدق  
في اقل من درهم في على  
مال ومن النصاب) اى  
نصاب الزكاة في الاصح  
اختيار وقيل ان المقر  
فقيرا فنصاب السرقة  
وصحيح (في مال عظيم) لو  
بينه (من الذهب والفضة  
ومن خمس وعشرين من  
من الابل) لانه اذى  
نصاب يؤخذ من جنسه  
(ومن قدر النصاب قيمة  
في غير مال الزكاة ومن  
ثلاثة نصاب في اموال عظام)  
ولو فسر به غير مال الزكاة  
اعتبر قيمتها كامر (وفي  
دراهم ثلاثة وفي (دراهم)  
او دنانير او ثياب (كثيرة  
عشرة) لانها نهاية اسم  
الجمع (وكذا درهما درهم)  
على المعتمد ولو خففه  
لزمه مائة في دريهم او  
درهم عظيم درهم والمعتبر  
الوزن المعتاد الا بحجة  
زيادى (وكذا كذا) درهما  
(احد عشر وكذا وكذا  
احد وعشرون) لان نظيره  
بالواحد وعشرون (ولو  
ثلاث بلاوا فاحد عشر)

من جانب المقر له حتى صح رده واما الاقرار للحاضر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره  
لغيره به قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فيصح رده واما الصحة فلا شبهة فيها في الجانبين بدون  
القبول (قوله عزى زاده) وحاصله ان ما ذكره صاحب الدرر من الجبر انما هو فيما اذا جهل  
المقر به لا المقر له لقول الكافي لانه اقرار للمجهول وهو لا يفيد وفائدة الجبر على البيان انما  
تكون لصاحب الحق وهو مجهول (قوله كشي وحق) ولو قال اردت حق الاسلام لا يصح  
ان قاله مفصلا وان موصولا يصح تارة خانية وكفاية (قوله في على مال) بتشديد الاء (قوله  
ومن النصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات بعده (قوله وقيل ان المقر الخ)  
قال الزيلعي والاصح ان قوله يبنى على حال المقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم  
واضعاف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرح متعارض فان المائتين في الزكاة عظيم وفي  
السرقة والمهر العشرة عظيمة فيرجع الى حاله ذكره في النهاية وحواشى الهداية معزيا الى  
المبسوط شربلالية وذكر في الهامش عن الزيلعي ويبنى على قياس ما روى عن ابي حنيفة  
ان يعتبر فيه حال المقر شربلالية (قوله في مال عظيم) برفع مال وعظيم (قوله لو بينه) بان  
ال مال عظيم من الذهب او قال من الفضة (قوله ومن خمس وعشرين) اى ولا يصدق في اقل  
من خمس وعشرين لو قال مال عظيم من الابل (قوله ومن قدر النصاب قيمة) بنصب قيمة (قوله  
ومن ثلاثة نصاب) من اى جنس سماه تحقيقا لادنى الجمع حتى لو قل من الدراهم كان ستمائة  
درهم وكذا في كل جنس يريده حتى لو قال من الابل يجب عليه من الابل خمس وسبعون كفاية  
(قوله اعتبر قيمتها) ويعتبر الادنى في ذلك لا يتقن به زيلعي اى ادنى النصاب من حيث القيمة ابو  
السعود (قوله اسم الجمع) بمعنى يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر فيكون هو الاكثر من  
حيث اللفظ كافي الهداية س (قوله وكذا) اى لو قال له على كذا درهما يجب درهم (قوله على  
المعتمد) لان ما فى المتون مقدم على الفتاوى شربلالية وفي التهمة والخيرة درهما لان كذا  
كناية عن العدد واقوله اثنان اذا لواحد لا يعد حتى يكون معه شئ وفي شرح المختار قيل يلزمه  
عشرون وهو القياس لان اقل عدد ركب يذكر بعده الدرهم بالنصب عشرون منح (قوله  
وكذا كذا درهما) اى بالنصب وبالخمس ثمانية وفي كذا كذا درهما وكذا كذا دينار عليه  
من كل احد عشر وفي كذا كذا دينار واحد عشر منهما جميعا ويقسم ستة من  
الدراهم وخمسة من الدنانير احتياطا ولا يعكس لان الدراهم اقل مائة والقياس خمسة ونصف  
من كل لكن ليس في لفظه ما يدل على الكسر غاية البيان ملحضا (قوله ولو ثلاث) بان قال كذا  
كذا كذا درهما (قوله ان لا نظيره) وما قيل نظيره مائة الف ففسه نظام لان الكلام في  
نصب الدرهم وتميز هذا العدد بخرورو لينظر هل اذا جره يلزمه ذلك وظاهر كلامهم لا (قوله  
ولو خمس زيد الخ) فيه انه يزعم الالف الى العشرة آلاف (قوله عشرة آلاف) هذا حكماء العيني  
بالفعل يبنى لكنه غلط ظاهر لان العشرة آلاف تتركب مع الالف بلاوا و يقال احد عشر الفا  
فتهدر الواو التي تدبر معه ما يمكن وهنا يمكن فيقال احد وعشرون الفا ومائة واحد وعشرون  
درهما ثم قوله والوسدس الخ مستقيم سائمانى اى بان يقال مائة الف واحد وعشرون الفا  
واحد وعشرون درهما وكذا لو سبع زيدا الف وما ذكره احسن من قوله بعضهم (قوله زيد

اذ لا نظيره فحمل على التكرار (ومعها مائة واحد وعشرون وان ربع) مع الواو (زيد الفس) ولو خمس زيد (عشرة)



عشرة آلاف) فيه انه يضم الالف الى العشرة آلاف فيقال احد عشر والقياس لزوم مائة الف وعشرة آلاف الخ اه لان أحد وعشرون الفا أقل من مائة الف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب الاكثر ويلزم ايضا اختلال المسائل التي بعده كلها فيقال لو خمس زيد مائة الف ولو سدس زيد الف الف وهكذا بخلافه على ما مر فتدبر (قوله زيد مائة الف) فيقال مائة الف واحد وعشرون الفا ومائة واحد وعشرون (قوله اوقلي) في بعض النسخ وقلي (قوله عندى اومى) كأنه في عرفهم كذلك اما العرف اليوم في عندى ومعى للدين لكن ذكر واعلة اخرى تفيد عدم اعتبار عرفنا قال السائحاني نقلا عن المقدسى لان هذه المواضع محل العين لا الدين اذ محلها الذمة والعين يحتمل ان تكون مضمونة وأمانة والامانة أدنى فحمل عليها والعرف يشهد له ايضا فان قيل لو قال على مائة وديعة دين اودين وديعة لا ثبت الامانة مع انها أقلهما جيب بأن احدا للفظين اذا كان للامانة والآخر للدين فاذا اجتمعا في الاقرار ترجح الدين اه اى بخلاف اللفظ الواحد المحتمل لمعنيين (قوله بالشركة) قال المقدسى ثم ان كان متميزا فوديعة والا فشركة سائحاني فكان عليه ان يقول او بالوديعة (قوله بخلاف الاقرار) فانه لو كان اقرارا لاحتاج الى التسليم (قوله متى اضاف) ينبئ تقييده بما اذا لم يأت بلفظ في كما يعلم مما قبله (قوله المقربة) يضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء (قوله كان هبة) لان قضية الاضافة تنافي حملها على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فيشترط فيه ما يشترط في الهبة منح اذا قال اشهدوا اني قد اوصيت لفلان بألف واوصيت ان لفلان في مالى ألفا فالاولى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فهو وصية لو قال لفلان سدس في دارى فاقرار لانه في الاول جعل له سدس دار جميعا مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه ظرفا للسدس الذي كان لفلان وانما يكون داره ظرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا لفلان قبل ذلك فيكون اقرارا أما لو كان انشاء لا يكون ظرفا لان الدار كلها فلا يكون البعض ظرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له الف درهم من مالى فهو وصية استعسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالى فهو اقرار اه من النهاية اول كتاب الوصية فقول المصنف فهو هبة اى ان لم يكن في ذكر الوصية وفي هذا الاصل خلاف كما ذكره في المنع وسيأتى في متفرقات الهبة عن البرازية وغيرها الدين الذى لى على فلان لفلان انه اقرار واشتشكه الشارح هناك واوضحناه ثمة فراجع (قوله ولا يرد) اى على منطوق الاصل المذكور وقوله ولا الارض اى لا يرد على مفهومه وهو انه اذا لم يصفه كان اقرارا وقوله للاضافة تقدير اعلة لقوله ولا الارض (قوله مافى بيتي) وكذا مافى منزلى ويدخل فيه الدواب التي يبعثها بالنهار وتاوى اليه بالليل وكذا العبيد كذلك كما في التارخانية اى فانه اقرار (قوله لانها اضافة) اى فانه أضاف المظرف لا المظروف المقربة (قوله ولا الارض) لا ورود لها على ما تقدم اذا الاضافة فيها الى ملكه نعم نقلها في المنع عن الحانية على انها تملك ثم نقل عن المنتقى نظيرتها على انها اقرار وكذا نقل عن القنية ما يفيد ذلك حيث قال اقرار الاب لولده الصغير يعين من ماله تملك ان اضافته الى نفسه في الاقرار وان اطلق فاقرار كافى سدس دارى وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يخالفه ثم قال

عشرة آلاف ولو سدس زيد مائة الف ولو سبع زيد ألف ألف وهكذا يعتبر نظيره أبدا (ولو) قال له (على أو) له (قبلي) فهو (اقرار بدين) لان على للايجاب وقلي للضمان غالبا (وصدق ان وصل به هو وديعة) لانه يحتمله مجازا (وان فصل لا) يصدق لتقرره بالسكوت (عندى اومى أو في بيتي) (او) في (كيسى او) في (صندوق) اقرار بالامانة عملا بالعرف (جميع مالى او ماله كله) اوله من مالى او من دراهمى كذا فهو (هبة لا اقرار) ولو عبر بى مالى او بى دراهمى حكان اقرارا بالشركة (فلايد) لصحة الهبة (من التسليم) بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف المقربة الى ملكه كان هبة ولا يرد مافى بيتي لانها اضافة نسبية لملكه ولا الارض التي حدودها كذا لطفلى فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون مما يحتل القسمة

قلت بعض هذه الفروع يقتضى التسوية بين الاضافة وعدمها فيفيد ان في المسئلة خلافا  
ومسئلة الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض فلا فرق بين الاقرار  
والتملك بخلاف الاجنبي ولو كان في مسئلة الصغير شئ مما يحتمل القسمة ظهر الفرق بين  
الاقرار والتملك في حقه ايضا لافتقاره الى القبض مفرزا اه ثم قال وهنا مسئلة كثيرة  
الوقوع وهي ما اذا اقر لآخر الخ ما ذكره الشارح مختصرا وحاصله انه يختلف النقل في  
قوله الارض التي حدودها كذا لطفى هل هو اقرار او هبة وأفاد أنه لا فرق بينهما الا اذا  
كان فيها شئ مما يحتمل القسمة فتظهر ثمره الاختلاف في وجوب القبض وعدمه وكأن مراد  
الشارح الاشارة الى ان ما ذكره المصنف آخره يفيد التوفيق بأن يجعل قول من قال انها تملك  
على ما اذا كانت معلومة بين الناس انها ملكه فتكون فيها الاضافة تقديرا وقول من قال انها  
اقرار على ما اذا لم تكن كذلك فقوله ولا الارض اى ولا ترد مسئلة الارض التي الخ على الاصل  
السابق فانها هبة اى لو كانت معلومة انها ملكه للاضافة تقديرا لكن لا يحتاج الى التسليم كما  
اقتضاه الاصل لانها في يده وحينئذ يظهر دفع الورود تأمل (قول له مفرزا للاضافة) في بعض  
النسخ يوجد هنا بين قوله مفرزا وقوله للاضافة بياض وفي بعضها لفظ انتهى وقدمنا قريبا ان  
قوله للاضافة علة لقوله ولا الارض (قول له فهل يكون اقرارا) اقول المفهوم من كلامهم انه  
اذا اضاف المقربة او الموهوب الى نفسه كان هبة والايحتمل الاقرار والهبة فيعمل بالقرائن  
لكن يشكل على الاول ما عجز نجم الائمة البخارى انه اقرار في الحالتين وربما يوفق بين كلامهم  
بان الملك اذا كان ظاهرا للمالك فهو تملك والا فهو اقرار ان وجدت قرينة تملك ان وجدت  
قرينة تدل عليه فتأمل فانا نجد في الحوادث ما يقتضيه رملى وقال السائغاني انت خير بأن  
اقوال المذهب كثيرة والمشهور هو مامر من قول الشارح والاصل الخ وفي المنع عن السعدي  
ان اقرار الاب لولده الصغير بعين ماله تملك ان اضاف ذلك الى نفسه فانظر لقوله بعين ماله واقوله  
لولده الصغير فهو يشير الى عدم اعتبار ما يعهد بل العبرة باللفظ اه قلت ويؤيد مامر من قوله  
ما في بيتي وما في الحانية جميع ما يعرف ابى او جميع ما ينسب الى فلان قال الاسكاف اقرار اه  
فان ما في بيته وما يعرف به وينسب اليه يكون معلوما لكثير من الناس انه ملكه فان البد  
والنصر دليل الملك وقد صرحوا بأنه اقرار وافق به في الحامدية وبه تأيد بحث السائغاني  
ولعله انما عبر في مسئلة الارض بالهبة لعدم الفرق فيها بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك لعقله  
ولذا ذكرها في المنتقى في جانب غير الطفل مضافة للمقر حيث قال اذا قال ارضى هذه وذكر  
حدودها لفلان او قال الارض التي حدودها كذا لولدى فلان وهو صغير كان سائرا ويكون  
تملكا فتأمل والله اعلم (قول له فهو اقرار له بها) وكذا لا اقصيكمها او الله لا اقصيكمها ولا اعطيكمها  
فاقرار وفي الحانية لا اعطيكمها لا يكون اقرارا ولو قال احل غنماك على او بعضهم او من  
شئت او من شئت منهم فاقرار بها مقدسى وفيه قال اعلمنى الا انى الذى لى عليك فقال اصبر  
او سوف تأخذها لا وقوله اترن ان شاء الله اقرار وفي البرازية قوله عند دعوى المال ما قبضت  
منك بنير حق لا يكون اقرارا ولو قال باى سبب دفسته الى قالوا يكون اقرارا وفيه فنظر اه قدمه  
الى الحاكم قبل حياول الاجل والمال به فله ان يخالف ماله على اليوم شئ وهذا الجانب لا يكون

فيشترط قبضه مفرزا  
للاضافة تقديرا بدليل  
قول المصنف (اقر لآخر  
بعين ولم يصفه لكن من  
المعلوم لكثير من الناس  
انه ملكه فهل يكون  
اقرارا او تملكك يا بنى الثانى  
فيراعى فيه شرط التملك  
فراجعته (قال لى عليك الف  
اترنه او اتقده او اجلنى  
به او قضيتك اياه او ابرأتنى  
منه او تصدقت به على  
او وهبته لى او احلتك به  
على زيد) ونحو ذلك (فهو  
اقرار له بها)

لرجوع الضمير اليها في كل ذلك عنى زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهوة بذلك لم يلزمه شئ اما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق (وبلا ضمير) مثل اتزن الخ وكذا تحاسب او ما استقرضت من احد سواك او غيرك او قبلك او بعدك (لا) يكون اقرارا لعدم انصرافه الى المذكور فكان كلاما مبتدأ والاصل ان كل ما يصلح جوابا لا ابتداء يجعل جوابا وما يصلح للابتداء لا ابتداء او يصاح لهما يجعل ابتداء لثلا يلزمه المال بالشك اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلا فلو غير مستقل كقوله نعم كان اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطاني ثوب عبدي هذا او افتح لي باب دارى هذه او جصص لي دارى هذه او اسرج دابتي **٦٢٥** هذه او اعطاني سرجهما او لجامهما فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والدار

والدابة كافي (قال اليس لي عليك الف فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا) وقيل نعم لان الاقرار يجعل على العرف لا على دقائق العربية كذا في الجوهره والفرق ان بلى جواب الاستفهام المثني بالاثبات ونعم جوابه بالنفي (والايام بالرأس) من الناطق (ليس باقرار بمال وعق وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف اقامة ونسب واسلام وكفر) وامان كافر واسارة محرم لصيدو الشيخ رأسه في رواية الحديث والطلاق في انت طالق هكذا وشار بثلاث اشارة الاشهاد ويزاد اليمن ككافه لا يستخدم فلانا ولا يظهر سره ولا يدل عليه واشعار حث عمادية فتحرر بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليحفظ (وان اقر بدين

اقرار او قال الفقيه لا يلتفت الى قول من جعله اقرارا سائحا في العيني عن الكافي زيادة ونقله القتال وذكر في المنح حجة منها فراجعها (قوله لرجوع الضمير اليها) فكانه قال اتزن الالف التي لك على (قوله سبيل الاستهزاء) اي بالقرائن (قوله الى المذكور) اي انصرافا متعينا والافه ومحمتم (قوله والاصل ان كل ما يصلح الخ) كالانفاظ المارة وعبرة الكافي بعد هذا كافي المنح فان ذكر الضمير صاح جوابا لا ابتداء وان لم يذكره لا يصاح جوابا ويصاح جوابا وابتداء فلا يكون اقرارا بالشك (قوله جوابا) ومنه ما اذا تقاضاه بمائة درهم فقال قضيتكها او ابرأتني (قوله لا ابتداء) اي على كلام سابق بان يكون جوابا عنه (قوله وهذا) اي التفصيل بين ذكر الضمير وعنده كاستفاد ما نقلناه قبل (قوله ما نقلنا) اي ذكر الضمير كقوله نعم هولى او لم يذكر ككامل (قوله لا يستخدم فلانا) اي فاشار الى خدمته كذا في الهامش ويأتى في الشرح (قوله الا في تسع) ينبغي ان يزداد تعديل الشاهد من العلم بالاشارة فانها تكفي كما قدمناه في الشهادات قال (فرع ذكره في الهامش) ادعى بعض الورثة بعد الاقسام دينا على الميت يقبل ولا يكون الاقسام ابراء عن الدين لان مقتضى غير متعلق بالغير فلم يكن الرضا بالقسمة اقرارا بعدم التعلق بخلاف ما اذا ادعى بعد القسمة عينا من اعيان التركة حيث لا تسمع لان حقه متعلق بعين التركة صورة وهى فانتقلت القسمة بانقطاع حقه عن التركة صورة ومعنى لان القسمة تستدعى عدم اختصاصه به زانة اه (قوله بلا شرط) فالاجل فيها نوع فكانت الكفالة المؤجلة احد نوعي الكفالة فيصدق لان اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقرارا بالتسرع الآخر غاية البيان وقد مررت المسئلة في الكفالة عند قوله لك مائة درهم الى شه (قوله وشراؤه أمة متتبعه الخ) وفي البرازية عمل لذلك بقوله والضابط ان الشئ ان كان مما يعرف وقت المساومة كالجارية القائمة المتتبعه بين يديه لا قبل الا اذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها فيقبل وان كان مما لا يعرف كثوب في منديل او جارية قاعدة على رأسها غصاة لا يرى منها شئ يقبل راي هذا اختلف اقول العلماء اه يظهر لي ان الثوب في الجراب كهو في المنديل سائحا (قوله كثوب) اي كسراء ثوب في جراب (قوله وكذا الاستيلاء) انظر جامع الفصولين ونور العين في الفعل العاشر وحاشية الفان (فرع) ذكره في الهامش رجل قال لا خرت عليك ألف درهم فقال له المدعى عليه ان حلفت انها

مؤجل وادعى المقر له حوله) لزمه الدين (حالا) (و) (ين) (ع) وعند الشافعي رضي الله عنه مؤجلا يمينه (كأقراره بعبد في يده انه لرجل وانه استأجره منه) فلا يصدق في تأجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة (د) حينئذ يستحلف المقر له فيما بخلاف ما أقر بالدرهم السود فكذب في صفتها) حيث (يلزمه ما قر به فقط) لان السود نوع والاجل عارض اثبوت بالشرط والقول للمقر في النوع والمنكر في المواضع (كأقرار الكفيل بدين مؤجل) فان القول له في الاجل لاثبوت في كفاية المؤجل بلا شرط (وشراؤه أمة) متتبعه اقرار بالملك للبائع كثوب في جراب وكذا الاستيلاء والاستيلاء (و قبول الوديعة) (بحر)

مالك على دفعتهما اليك خلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم قالوا ان ادعى الدراهم بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل وللدافع ان يسترد منه لان الشرط باطل خائفة (قول له والاعارة) الاولى ان يقال الاستعارة كما في جامع الفصولين في العاشر كذا في الهامش \* (فرع) \* في الهامش شراء فشهد رجل على ذلك وختم فهو ليس بتسليم يريد به انه اذا شهد بالشراء ما كتب الشهادة في صك الشهادة وختم على صك الشهادة ثم ادعاه صح دعواه ولم تكن كتابة الشهادة اقرارا بانه للبائع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه والشهادة بالبيع لا تدل على صحته جامع الفصولين في الرابع عشر (قول له ذكره في الدرر) الضمير راجع الى المذكور متضمن قوله وكذا الخ سوى الاجارة والى المذكور شرحا لجميع ذلك المذكور فيها والضمير في قوله وصحة في الجامع الخ راجع الى ما في المتن فقط يدل عليه قول المصنف في المنع ومن صرح بكونه اقرارا مثلا خسرو وفي النظم الوهباني لعبد البر خلافه ثم قال والحاصل ان رواية الجامع ان الاستيلاء والاستعارة والاستعارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمستأجر منه ورواية الزيادات انه لا يكون ذلك اقرار بالملكية وهو الصحيح كذا في العمادية وحكي فيها اتفاق الروايات على انه لا ملك للمساوم ونحوه فيه وعلى هذا الخلاف ينبغي صحة دعواه ملكا للمساوم فيه لنفسه او لغيره اه وانما جز منا هنا بكونه اقرارا اخذنا برواية الجامع الصغير والله تعالى اعلم اه قال السامحاني ويظهر لي انه ان ابدى عذرا يفتي بما في الزيادات من ان الاستيلاء ونحوه لا يكون اقرارا وفي العمادية وهو الصحيح وفي السراجية انه الاصح قال الاقروى والاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر الرواية (قول له وصحة في الجامع) اي جامع الفصولين وهذه رواية الجامع للامام محمد والضمير في صحته لكونه اقرارا بالملك الذي اليد قال في الشربلية كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر متفق عليه واما كونها اقرارا بالملك الذي اليد فيه روايتان على رواية الجامع فييد الملك الذي اليد وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا في الصغرى وفي جامع الفصولين صحيح رواية افادته الملك فاختلاف التصحيح للروايتين وينبغي على عدم افادته ملك المدعى عليه بجواز دعوى المقر بها لغيره اه ونقل السامحاني عن الاقروى ان الاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر الرواية اه قات فيفتي به اثر صحته لكونه ظاهرا لرواية وان اختلف التصحيح \* (قمة) \* الاشتراء من غير المدعى عليه في كونه اقرارا بأنه لا ملك للمدعى كالاقتراء من المدعى عليه حتى لو برهن يكون دفعا قال في جامع الفصولين بعد نقله عن الصغرى اقول ينبغي ان يكون الاستيلاء وكذا الاستيلاء ونحوه كالاقتراء \* (مهمة) \* قال في البرازية وبما يجب حفظه هذا ان المساومة اقرار بالملك للبائع او بعدم كونه ملكا له ضمنا لا قسدا وليس كالاقرار صريحا بأنه ملك للبائع والتفاوت يظهر فيما اذا وصل الى يده يؤمر بالرد الى البائع في فصل الاقرار الصريح ولا يؤمر في فصل المساومة وبيانه اشترى متاعا من انسان وقبضه ثم ان ابى المشتري استحققه بالبرهان من المشتري واخذ منه مات الاب وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى البائع ويرجع بالثمن على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا بالارث ولو اقر عند البيع بأنه ملك البائع ثم استحققه أبوه من يده ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يرجع على البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم الشراء لا يقرر ان القضاة المستحق لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع

(والاعارة والاستيلاء والاستعارة ولو من وكيل) فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية للتناقض بخلاف ابرائه عن جميع الدعاوى ثم الدعوى بهما لعدم التناقض ذكره في الدرر قبيل الاقرار وصحة في الجامع خلافا

لتصحيح الوهبانية ووفق شارحها ٦٢٧ الشربلالي بأنه ان قال بمعنى هذا كان اقرارا وان قال اتبيع لي هذا

لا يؤيده مسئلة كتابته وختمه  
على صك البيع فانه ليس  
باقرار بعدم ملكة (و) له على  
(مائة ودرهم كلها درهم)  
وكذا المكيل والموزون  
استحسانا (وفي مائة وثوب  
ومائة وثوبان يفسر المائة)  
لانها مبهمه (وفي مائة وثلاثة  
أثواب كلها ثياب) خلافا  
للاشافعي رضى الله عنه قلنا  
الأثواب لم تذكر بحرف  
العطف فالصرف التفسير  
اليهما الاستواء في الحاجة  
اليه (والاقرار بداية  
في اصطبل تلزمه) الدابة  
(فقط) والاصل ان ما يصلح  
ظرفا ان امكن نقله لزماه  
والا لزم المظروف فقط  
خلافا لمحمد وان لم يصح لزوم  
الاول فقط كقوله درهم في  
درهم قلت ومفاده انه لو قال  
دابة في خيمة لزماه ولو قال  
ثوب في درهم لزماه الثوب  
ولم أره في ضرر (بجائز)  
بازمه (ساقية وفصة) جميعا  
(وبسيف جفته وحسانه  
وانه له وبجاجة) بجاء بجمع  
بيت مترين يستور وسرر  
(العيدان والكسوة وبتر  
في قوصرة او بطعام في جوالق  
او) في (سفينة او ثوب في  
منديل او) في (ثوب يلزمه

بالتن اه ذكره في الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه فروع حجة كلها مهمة فراجع  
(قوله لتصحيح الوهبانية) اى في مسئلة الاستيلاء (قوله لا) بل يكون استغهاما وطلب اشهاد  
على اقراره بارادة بيع ملك القائل فيلزمه به بعد ذلك شربلالية (قوله فانه ليس باقرار) اى  
فانها اولى او مساو قال في الهامش وان رأى المولى عبده يبيع عينا من اعيان المولى فسكت  
لم يكن اذا وكذا المرتهن اذا رأى الراهن يبيع الرهن فسكت لم يبطل الرهن وروى الطحاوى  
عن اصحابنا المرتهن اذا سكت كان رضا بالبيع ويبطل الرهن خاتمة من كتاب المأذون (قوله  
والموزون) كقوله مائة وقفين كذا او رطل كذا ولو قال له نصف درهم ودينار وثوب فعليه  
نصف كل منهما وكذا نصف هذا العبد وهذه الجارية لان الكلام كله وقع بغير عينة او بعينه  
فينصرف النصف الى الكل بخلاف ما لو كان بعضه غير معين كنصف هذا الدينار ودرهم يجب  
الدرهم كله قال الزيلعي وعلى تقدير خفض الدرهم مشكل واقول لاشكال على لغة الجوار  
على ان الغالب على الطلبة عدم التزام الاعراب سائحا اى فضلا عن العوام ولكن الاحوط  
الاستفسار فان الاصل براءة الذمة فلهذا قصد الجرح تأمل (قوله كلها ثياب) لانه ذكر عدد  
مبهمين واراد فهما بالتفسير فصرف اليهما لعدم العاطف منح (قوله بحرف العطف) بأن يقول  
مائة وأثواب ثلاثة كافي مائة وثوب (قوله ان امكن نقله) كتم في قوصرة (قوله خلافا لمحمد)  
فعنده لزماه جميعا لان غصب غير المنقول متصور عنده زيلعي (قوله في خيمة) فيه ان الخيمة  
لا تسمى ظرفا حقيقة والمعتبر كونه ظرفا حقيقة كما في المنح (قوله لزماه) لان الاقرار بالغصب  
اخبار عن نقله ونقل المظروف حال كونه مظروفا لا يتصور الانتقال الظرف فصار اقرارا  
بغصبها ضرورة ورجع في البيان اليه لانه لم يعين هكذا قرر في غاية البيان وغير هاهنا وفيما بعده  
وظاهره قصره على الاقرار بالغصب ويؤيده ما في الحاشية له على ثوب او عبد صح ويقضى  
بقيمة وسط عند ابي يوسف وقال محمد القول له في القيمة اه وفي البحر والاشباه لا يلزمه شئ  
اه ولعله قول الامام فهذا يدل على ان ما هنا قاصر على الغصب والالزومة القيمة او لم يلزمه شئ  
ثم رأيت في الشربلالية عن الجوهره حيث قال ان اضاف ما اقربه الى فعل بان قال غصبت  
منه تبرا في قوصرة لزومه التمر والقوصرة والابل ذكره ابتداء وقال على تمر في قوصرة فعليه التمر  
دون القوصرة لان الاترا قول (٣) والقول بتميزه البعض دون البعض كما لو قال بعته زعفرانا  
في سلة اه والله الحمد ولعل المراد بقوله فعليه التمر قيمته تأمل (قوله لزومه الثوب) هو ظاهر  
ويدل عليه ما أتى متنا وهو ثوب في منديل او في ثوب فان ما هنا اولى وفي غاية البيان ولو قال  
غصبتك كذا في كذا والثاني لا يكون وعاء الاول لزماه وفيها ولو قال على درهم في قفيز حنطة  
لزماه الدرهم فقط وان صاح القفيز ظرفا بيانه ما قاله خواص زاده انه اقر بدرهم في الذمة ووافقها  
لا يتصور ان يكون مظروفا في شئ آخر اه ويظهر لي ان هذا في الاقرار ابتداء اما في النصب  
فيلزمه الظرف ايضا كما في غصبتك درهما في كيس بناء على ما قدمناه وفيه التعليل وعلى هذا  
التفصيل درهم في ثوب تأمل (قوله جفته) بفتح الجيم اى غمدته (قوله وحالته) اى علاقته  
قال الاصمعي لا واحد لها من لفظها وانما واحدها حمل عيني (قوله في قوصرة) بالتشديد  
وقد تخفف مختار (قوله وطعام في بيت) الاصل في جنس هذه المسائل ان الظرف ان امكن

الظرف كالمظروف لما قدمناه (ومن قوصرة) مثلا (لا) نلزم القوصرة ونحوها (كثوب في عشرة وطعام في بيت)  
(٣) قوله والقول بتميزه البعض اه هكذا في النسخة المجموع منها وانظر ما معناه تأمل اه مصححه

لزمه المظروف فقط  
لما اذا العشرة لا تكون  
ظرفا لواحدة عادة (وبخمس  
في خمسة وعنى) معنى على  
او (الضرب خمسة)  
لما والزمه زفر بخمسة  
وعشرين (وعشرة ان عنى  
مع) كما مر في الطلاق  
(ومن درهم الى عشرة  
او ما بين درهم الى عشرة  
تسعة) لدخول الغاية  
الاولى ضرورة اذ لا وجود  
لما فوق الواحد بدونه  
بخلاف الثانية وما بين  
الحائطين فلذا قال (و) في  
له (كر خطبة الى كرشعير  
لزمه) جميعا (الاقفزا)  
لانه الغاية الثانية (ولو قال  
له على عشرة دراهم الى  
عشرة دنانير لزمه الدراهم  
وتسعة دنانير) عند ابي  
حنيفة رضى الله عما نهى  
(وفى) له (من دارى ما بين  
هذا الحائط الى هذا  
الحائط له ما بينهما) فقط  
لما (وصح الاقرار  
بالحمل المحتمل وجوده  
وقته) اى وقت الاقرار  
بأن تلد دون نصف حول  
لومزوجة اولاد دون حواين  
لومعتدة لبوت نسبا (ولو)  
الحمل (غير آدمى) ويقدر  
بأدنى مدة يتصور ذلك  
عند اهل الخبرة زيلجى

ان يجعل ظرفا حقيقة ينظر فان امكن نقله لزمه وان لم يمكن نقله لزمه المظروف خاصة عندها  
لان الغصب الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه لم ينقل المظروف لا يصدق  
لانه اقر بغصب تام اذ هو مطلق فيحمل على الكمال وعند محمد لزمه جميعا لان غصب المنقول  
متصور عنده وان لم يمكن ان يجعل ظرفا حقيقة لزمه الا الاول كقولهم درهم في درهم  
لم يلزمه الثاني لانه لا يصح ان يكون ظرفا منح كذا في الهامش (قوله لا تكون ظرفا) خلافا  
لحمد لانه يجوز ان يلفب الثوب الفيس في عشرة ائواب منح كذا في الهامش (قوله خمسة) لان  
اثر الضرب في تكثير الاجزاء لا في تكثير المال درر كذا في الهامش وفي الوالوية ان عنى  
بعشرة في عشرة الضرب فقط او الضرب بمعنى تكثير الاجزاء فعشرة وان نوى بالضرب  
تكثير العين لزمه مائة سائمانى (قوله عشرة ان عنى مع) وفي البيانية على درهم مع درهم  
او معه درهم لزمه كذا قبله او بعده وكذا درهم قدرهم او درهم بخلاف درهم على درهم او قال  
درهم درهم لان الثاني تأكيد وله على درهم في قفيز بر لزمه درهم واطل القفيز كمكسه وكذا له  
فرق زيت في عشرة محتاييم خطبة ودرهم ثم درهمان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لانه  
للبدلية اه ملخصا وفي الحاوى القدسي له على مائة ونيف لزمه مائة والقول له في النيف وفي  
قريب من النيف عليه اكثر من خمسمائة والقول له في الزيادة وفي الهامش لو قال اردت خمسمائة  
مع خمسمائة لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله قال تعالى فادخلني في عبادي قيل مع عبادي فاذا احتمله  
اللفظ ولو تجاوزا ونواه صرح لاسما اذا كان فيه تشديد على نفسه كما عرفت في موضعه درر اه  
(قوله تسعة) عند ابي حنيفة وبالا يلزمه عشرة وقال زفر ثمانية وهو القياس لانه جعل  
الدرهم الاول والاخر حدا واحدا لا يدخل في المحدود ولهما ان الغاية يجب ان تكون  
موجودة اذ المعلوم لا يجوز ان يكون حدا للموجود وجوده يوجب تدخل الغائتان  
وله ان الغاية لا تدخل لان الحد يغير المحدود لكن هنا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني  
والثالث لا يتحقق بدون الاولى فدخات الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية درر كذا  
في الهامش (قوله بخلاف الثانية) اى الغاية الثانية (قوله الاقفزا) من شعير وعندها  
كر ان منح كذا في الهامش (قوله لما مر) اى من ان الغاية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة  
واعلم ان المراد بالغاية الثانية المتمم للمذكور فالغاية في الى عشرة وفي الى الفب الفرد الاخير  
وهكذا على ما يظن لى قال المقدسى ذكر الاتقانى عن الحسن انه لو قال من درهم الى دينار  
لم يلزمه الدينار وفي الاشياء على من شاء الى بقرة لا يلزمه شئ سواء كان بعينه او لا ورأيت معزيا  
لشرحها قال ابو يوسف اذا كان بغير عينه فمما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه درهم  
عند ابي حنيفة ودرهمان عند ابي يوسف سائمانى (قوله لما مر) من ان الغاية الثانية  
لا تدخل وان الاولى تدخل لا ضرورة اى ولا ضرورة هنا ناهل وعالم له في البرهان كما في  
الشمر نالاية بقيامهما بأنفسهما (قوله وصح الاقرار بالحمل) سواء كان حمل امة او غيرها  
بأن يقول حمل ابنى او حمل شاتى الا ان وان لم يبين له سببا لان التبعييد وجهها وهو الوصية  
من غير مكان او من غير رجل يشاء الا ان شروما تافهرا بانه بذلك شاعرا (قوله المحتمل)  
اى والتميز بالاولى والى الاخرى ان يقول المتيقن بوجوده شمرنا (قوله اثبت نسبته)  
(فيكون)



لكن في الجوهرة اقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر واقفلها لبقية الدواب ستة اشهر (و) صح (له ان ين) المقر (سببا صالحا) يتصور للحمل (كالارث والوصية) كقول له مات ابوه فوثره او اوصى له به فلان فيجوز والا فلا كياتي (فان ولادته حيا لاقل من نصف حول) مذاقر (فله ما اقر وان ولدت حين فلهما) نصفين ولو احدهما ذكر او الاخر اثنى فكذاك في الوصية بخلاف الميراث (وان ولدت ميتا) يرد (لورثة) ذلك (الموصى والمورث) لعدم اهلية الجنين (وان فسر ه) مالا يتصور كربة او (بيع او اقراض او هبة) ٦٣٩ (ابهم الاقرار) ولم يبين سببا (لما) وحمل محمد المبهم على السبب

الصالح وبه قالت الثلاثة

(و) اما (الاقرار للرضيع)

فانه (صحیح وان ين)

المقر (سببا غير صالح

منه حقيقة كالاقرار)

او ممن مبيع لان هذا

المقر محل لثبوت الدين

للصغير في الجملة اشباه (اقر

بشيء على انه بالخيار)

ثلاثة ايام (لزمه بلا خيار)

لان الاقرار اخبر فلا

يقبل الخيار (وان) وصلية

(صدقه المقر له) في الخيار

لم يعتبر تصديقه (الا اذا

اقر بعقد) بيع (وقع

بالخيار له) فيصح باعتبار

العقد اذا صدقه او برهن

فلذا قال (الا ان يكذبه

المقر له) فلا يصح لانه

منكر والقول له (ناقراره

بدين بسبب كفالة على انه

بالخيار في مدته ولو) المدة

(طويلة) او قصيرة فانه

يصح اذا صدقه لان الكفالة

عقد ايضا بخلاف ما صر

لانها افعال لا تقبل الخيار

فيكون حكما بوجوده (قوله لكن في الجوهرة) الاستدراك على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى اهل الخبرة اذ لا يزم فيما ذكر (قوله وصح له) اي لا يحمل المحتمل وجوده وقت الاقرار بان جاءت به لدون نصف حول او لستين وابوه ميت اذ لو جاءت به لستين وابوه حي ووطء الام له حلال فالأقرار بالحمل (٢) لانه محال بالعلوق الى اقرب الاوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لاحقية ولا حكما بيانية وكفاية (قوله بخلاف الميراث) فانه فيه للذكر مثل حظ الانثيين (قوله فانه صحيح) لأن الاقرار لا يتوقف على القبول ويثبت الملك للمقر له من غير تسديق لكن بطلانه يتوقف على الابطال كما في الانقروى سائمان والفرق بينه وبين الحمل سيدكره الشارح (قوله في الجملة) اي بان يعقد مع وليه بخلاف الحمل فانه لا يلي عليه احد (قوله لم يعتبر) يعني ان يقول فانه لم يعتبر لان ان وصية فلا جواب لها ح (قوله او قصيرة) الاولى حذفها كما لا يخفى ح (قوله لانه افعال) لان الشيء المقر به قرض او غصب او ودعة او عارية (قوله بكتابة الاقرار) بخلاف امره بكتابة الاجارة واشهد ولم يحز عنه لاتعقد اشباه (قوله يكون بالبنان) بالبلاء الموحدة والنون ومقتضى كلامه ان مسألة الماتن من قيل الاقرار بالبنان والظاهر انها من قيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب ام لم يكتب وبدليل ما في المنع عن الحسانية حيث قال وقد يكون الاقرار بالبنان كما يكون باللسان رجل كتب على نفسه ذكر حق محضرة قوم او املى على انسان ليكتب ثم قال اشهدوا على هذا الفلان كان اقرارا ام فان فاسم التركيب ان المسئلة الاولى مثال للاقرار بالبنان والثانية للاقرار باللسان فتأمل ح «(فرع)» ادعى المديون ان الدائن كتب على قرطاس بخذله ان الدين الذي لي على فلان بن فلان ابرأته عنه صح وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة كالتطيق به وان لم يكن كذلك لا يصح البراء والادعوى البراء ولا فرق بين ان تكون الكتابة بكتابة الدائن او لا بطلان بزاوية من آخر الرابع عشر من الدعوى وفي احكام الكتابة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيئا لتحمل الشهادة قال القاضي النسفي ان كتب مصدرا يعني كتب في صدره ان فلان بن فلان له على كذا أوأما بعد فلان على كذا يحمل للشاهد ان يشهد وان لم يقل اشهد على به والعامية على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة ولو كتب وقرأه عند الشهود وان لم يشهدهم (٢) ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على عاقبه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر القاضي ادعى على آخر مالا واخرج خطا وقال انه خط المسمى

زيلي (الامر بكتابة الاقرار اقرار حكما) فانه كما يكون باللسان يكون بالبنان فلو قال له كذا اكتب خط اقراري بالنسبة على او اكتب بيع دارى او طلاق امرأتى صح كتب ام لم يكتب وحمل للمكاتب ان يشهد الا في حدود وقود ثمانية وقامنا (٢) قوله فالأقرار بالحمل الخ كذا في النسخة المجموع منها وليتأمل اه معجمه

(٣) قوله لو كتب وقرأه عند الشهود وان لم يشهدهم كذا في النسخة المجموع منها بدون ذكر جواب للو وليستدرك اه معجمه

عليه بهذا المال فانكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على انهما  
خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وانحررت  
لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا الا في دفتر السمسار والبيع والصراف اه  
وقد منا شيئا من الكلام عليها في باب كتاب القاضي وفي اثناء كتاب الشهادات ومثله في البرازية  
وقال السامحاني وفي المقدسي عن الظاهرية لوقال وجدت في كتابي ان له على الفا او وجدت  
في ذكرى او في حسابي او بخطي او قال كتبت بيدي ان له على كذا كله باطل وجماعة من ائمة بلخ  
قالو في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم عليه لانه لا يكتب الا ما على الناس  
له وما للناس عليه صيانة عن النسيان والبناء على العادة الظاهرة واجب اه فقد استقدنا  
من هذا ان قول ائمتنا لا يعمل بالخط يجري على عمومهم واستثناء دفتر السمسار والبيع لا يظهر  
بل الاولى ان يعزى الى جماعة من ائمة بلخ وان يقيد بكونه فيما عليه ومن هنا يعلم ان رد  
الطرسوسى العدل به مؤيد بالمذهب فليس الى غيره نذهب وانظر ما قدمناه في باب كتاب القاضي  
الى القاضي (قول له احد الورثة) وان صدقوا جميعا لكن على التفاوت كرجل مات عن ثلاثة  
بنين وثلاثة آلاف فاقسموها واخذ كل واحد الفا فادعى رجل على ابيه ثلثة آلاف فصدقه  
الاكبر في الكل والاوسط في الاثنين والصغير في الالف اخذ من الاكبر الفا ومن الاوسط  
خمس اسداس الالف ومن الصغير ثلث الف عند ابى يوسف وقال محمد في الصغير والاكبر  
كذلك والاوسط يأخذ الالف ووجه كل في الكافي (تنبيه) لوقال المدعى عليه عند القاضي  
كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد اقره ليس باقرار لانه قيده بشرط لا يلائمه فانه ثبت  
عن اصحابنا رحمهم الله ان من قال كل ما قرره على فلان فانا مقربه فلا يكون اقرارا لانه يشبه  
وعدا كذا في المحيط شربلاية في رجل كان يستدين من زيد ويدفع له ثم تحاسبا على مبلغ  
دين لزيد بذمة الرجل واقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد أيام يريد تقضى ذلك  
واعادة الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم لقول الدرر لا عذر لمن اقر سائحا وفيها في  
شريكى تجارة حسب لهما جماعة الدفاتر فراضيا وانفصل المجلس وقد ظنا صواب الجماعة في  
الحساب ثم تبين الخطأ في الحساب لدى جماعة اخر فهل يرجع للصواب الجواب نعم لقول الاشباه  
لا عبرة بالظن البين خطؤه في شريكى عنان تحاسبا ثم افترقا بلا ابراء او بقيا على الشركة ثم تذكر  
احدهما انه كان اوصل لشريكه اشياء من الشركة غير ما تحاسبا عايه فانكر الآخر ولاينة  
فطلب المدعى يمينه على ذلك فهل له ذلك لان اليمين على من انكر الجواب نعم اه (قول له  
اقر بالدين) سيأتى في الوصايا قبيل باب العتق في المرض (قول له وقيل حصته) عبر عنه بقيل لان  
الاول ظاهر الرواية كافي فتاوى المصنف وسيجي ايضا وهذا بخلاف الوصية لما في جامع  
الفصولين احد الورثة لواق بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا وفي جموعة مثالا على عن  
العمادية في الفصل التاسع والثلاثين احد الورثة اذا اقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق  
واذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن الفا فادعى رجل ان المين اوصى  
له بثلث ماله وصدقه احد البنين فالقياس ان يؤخذ منه ثلاثة اخماس ما في يده وهو قول  
زفر وفي الاستبصار يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علماءنا رحمهم الله لنا ان المقر اقر بالالف

في الشهادات عدم اعتبار  
مشابهة الخطين (احد  
الورثة اقر بالدين) المدعى  
به على مورثه وجعله  
الباقون (يلزمه) الدين  
(كله) يعنى ان وفي ما ورثه  
به برهان وشرح مجمع  
(وقيل حصته) واختاره  
ابو الليث دفعا للضرر

(٢) قوله احد البنين هكذا  
بالاصل المجموع منه  
ولعله البنين وليحذر اه  
مصححه

شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلثاه في يد شريكه فما كان اقرارا فيما في يده يقبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل فوجب ان يسلم اليه اى الى الموصى له ثلث ما في يده اه (قوله ولو شهد هذا المقر مع آخر) وفي جامع الفصولين خ ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فان قال نعم يسأله عن دعوى المال فلو اقر وكذبه بقية الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا المقر وأجنى معه يقبل ويقضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولو لم يقيم البينة أقر الوارث او نكل ففي ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بأن الدين مقدم على ارثه وقال ث هو القياس ولكن المختار عندي ان يلزمه ما يخصه وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك وسفيان وابن أبي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول اعديل وابعد من الضرر به ولو برهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفاقا انتهى بقى مالو برهن على احد الورثة بدينه بعد قسمة التركة فهل للدائن اخذه كله من حصة الحاضر قال المصنف في فتاواه اختلفوا فيه فقال بعضهم نعم فاذا حضر الغائب يرجع عليه وقال بعضهم لا يأخذ منه الا ما يخصه اه ملخصا وفي جامع الفصولين ايضا وكذا لو برهن الطالب على هذا المقر تسمع البينة عليه كما في وكيل قبض العين لو اقر من عنده العين انه وكيل بقبضها لا يكتفى باقراره وبكلف الوكيل اقامة البينة على اثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك فكذلك هنا اه (قوله بمجرد اقراره) ولو كان الدين يحل في نصيبه بمجرد الاقرار ما قبلت شهادته لما فيه من دفع المغرم عنه باقاني ودرر كذا في الهامش (قوله اشهد على الفاسخ) نقل المصنف في المنح عن الحاتمي روايتين عن الامام ليس ما في المتن واحدة منهما احدهما ان يلزمه المالا ان اشهد في المجلس الثاني عين الشاهدين الاولين وان اشهد غيرها كان المال واحدا وأخراها انه ان اشهد على كل اقرار شاهدين يلزمه المالا جميعا سواء اشهد على اقراره الثاني الاولين او غيرها اه فلزوم المالين ان اشهد في مجلس آخر آخرين ليس واحدا مما ذكر ونقل في الدرر عن الامام الاولى وأبدل الثانية بما ذكره المصنف متبعة له واعترضه في العزيمة بما ذكرنا وانه ابتداء قول ثالث غير مسند الى احد ولا مسطور في الكتب (قوله في مجلس آخر) بخلاف مالو اشهد اولا واحدا وثانيا آخر في موطن او موطنين فالمال واحد اتفاقا وكذا لو اشهد على الاول واحدا وعلى الثاني اكثر في مجلس آخر فالمال واحد عندهما وكذا عنده على الظاهر منح (قوله لزوم الفان) واعلم ان تكرار الاقرار لا يخلو اما ان يكون مقيدا بسبب او مطلقا والاو على وجهين اما بسبب متحد فيلزم مال واحد وان اختلفت المجالس او بسبب مختلف فالان مطلقا وان كان مطلقا فالما بصك اولا والاو على وجهين اما بصك واحدا فالان واحد مطلقا او بصكين فالان مطلقا واما الثاني فان كان الاقرار في موطن واحد يلزم مالان عنده وواحد عندهما وان كان في موطنين فان اشهد على الثاني شهودا الاول قال واحد عنده الا ان يقول المعلوب هما مالان وان اشهد غيرهما فالان وفي موضع آخر عنه على عكس ذلك وهو ان اتحد الشهود فالان عنده والا فواحد عندهما واما عنده فاختلف الشايخ منهم من قال القياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب السرشمي ومنهم من قال على قول الكرخي مالان وعلى قول الطحاوي واحد واليه ذهب

ولو شهد هذا المقر مع آخر ان الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضي عليه باقراره فليحفظ هذه الزيادة درر (اشهد على الف في مجلس واحد رجلين آخرين في مجلس آخر) بلا بيان السبب (لزم) المسالان (الفان)

شيخ الاسلام اه ما يخصنا من التارخانية وكل ذلك مفهوم من الشرح وبه ظهر ان ما في المتن رواية منقولة وان اعتراض العزيمة على الدرر مردود حيث جعله قولاً مبتدأ غير مسطور في الكتب مستنداً الى انه في الخاتمة حكى في المسئلة روايتين الاولى لزوم ما لين ان اتحد الشهود والا فالثانية لزوم ما لين ان اشهد على كل اقرار شاهدين اتحداً اولاً وقد اوضح المسئلة في الوالوجية فراجعها (قول له) كما لو اختلف السبب (ولو في مجلس واحد وفي النزاية جعل الصفة كالسبب حيث قال ان اقر بالف بيض ثم بالف سود فالان ولو ادعى المقر له اختلاف السبب وزعم المقر اتحاده او الصك او الوصف فالقول للمقر ولو اتحد السبب والمال الثاني اكثر يجب الما لان وعندها يلزم الاكثر سائحاً (قول له) اتحد السبب (ان قال له على الف ثمن هذا العبد ثم اقر بعده كذلك في المجلس او في غيره منح (قول له) والشهود هذا ما ذهب اليه السرخسي كما علمته مما مر (قول له) ثم عند القاضي (وكذا لو كان كل عند القاضي في مجلس ط (قول له) والاصل ان المعروف) كالاقرار بسبب متحد (قول له) او المنكر) كالسبيين وكما يطلق عن السبب (قول له) ولو نسي الشهود في صورة تعدد الاشهاد (قول له) وتماه في الخاتمة) ونقاه في المنح (قول له) اقر اي بدين او غيره كافي آخر الكثر (قول له) ثم ادعى ذكر المسئلة في الكثر في شق الفرائض (قول له) وبه يفتى) وهو المختار بنزاية وظاهره ان المقر اذا ادعى الاقرار كاذباً يخلف المقر له او وارثه على المفتي به من قول أبي يوسف مطلقاً سواء كان مضطراً الى الكذب في الاقرار او لا قال شيخنا وليس كذلك لما سألني في مسائل شتى قيل كتاب الصالح عند قول المصنف اقر بمال في صك واشهد عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال المقربه قرض وبعضه ربا الخ حيث نقل الشارح عن شرح الوهبانية للشرنبلالي ما يدل على انه انما يفتى بقول أبي يوسف من انه يخلف له ان المقر ما اقر كاذباً في صورة يوجد فيها اضطراب المقر الى الكذب في الاقرار كالصورة التي تقدمت ونحوها كذا في حاشية مسكين للشيخ محمد أبي السعود المصري وفيه انه لا يتعين الحمل على هذا لان العبارة هناك في هذا ونحوه فقوله ونحوه يحتمل ان يكون المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقاً ويدل عليه ما بعده من قوله وبه جزم المصنف فراجع (قول له) فيحلف اي المقر له وقال بعضهم انه لا يخلف بنزاية والاصح التحليف حامدية عن صدر الشريعة وفي جامع الفصولين اقر فوات فقال ورثته انه اقر كاذباً فلم يجز اقراره والمقر له عالم به ليس لهم تحليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم بمال المقر فصح الاقرار وحيث تعاق حقهم صار حقاً للمقر له ص اقر ومات فقال ورثته انه اقر تلجئة حلف المقر له بالله لقد اقر لك اقراراً صحيحاً ط وارث ادعى ان مورثه اقر تلجئة قال بعضهم له تحليف المقر له ولو ادعى انه اقر كاذباً لا يقبل قال في نور العين يقول الحقير كان ينبغي ان يتحد حكم المستثنين ظاهراً اذا الاقرار كاذباً موجود في التلجئة ايضاً ولعل وجه الفرق هو ان التلجئة ان يظهر احد شخصين او كلاهما في العان خلاف ما تواضعا عليه في السر ففي دعوى التلجئة يدعى الوارث على المقر له فعلاً وهو تواضعه مع المقر في السر فلما يخلف بخلاف دعوى الاقرار كاذباً كما لا يخفى على من اوتي فهما مسافيا اه من اواخر الفصل الخامس عشر ثم اعلم ان دعوى الاقرار كاذباً انما تسمع اذا لم يكن أصراً ما فلو كان لا تسمع

كما لو اختلف السبب بخلاف ما لو اتحد السبب او الشهود او اشهد على صك واحد او اقر عند الشهود ثم عند القاضي او بعكسه ابن مالك والاصل ان المعروف او المنكر اذا اعيد معرفاً كان الثاني عين الاول او منكره فيغيره ولو نسي الشهود في مواطن ام موطنين فهما مالا لما لم يعلم اتحاده وقيل واحد وتماه في الخاتمة (اقر ثم ادعى) المقر (انه كاذب في الاقرار يخلف المقر له ان المقر لم يكن كاذباً في اقراره) عند الثاني وبه يفتى درر (وكذا) الحكم يجري (لو ادعى وارث المقر) فيحلف (وان كان الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم اننا لم نعلم انه كان كاذباً) صدر الشريعة

باب الاستثناء وما في معناه في كونه مغيرا كالشرط ونحوه (هو) عندنا (تكلم بالباقي بعد الثنيا باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفي وإثبات باعتبار الاجزاء) فالقائل له على عشرة الاثلاثة له عبارتان مطولة وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي ان يقول ابتداء له على سبعة وهذا معنى قولهم تكلم بالباقي بعد الثنيا اي بعد الاستثناء (وشرط فيه الاتصال) بالمستثنى منه (الضرورة كنفس او سعال او ... ٦٣٣٣ ... اخذ قم) به يفتي (والنداء بينهما لا يضر) لانه للتنبيه والتأكيد

(كقوله لك على الف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك على الف فاشهدوا الا كذا ونحوه) مما يعد فاصلا لان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء (فن استثنى بعض ما اقربه صح) استثنائه ولو الاكثر عند الاكثر (ولزمه الباقي) ولو مما لا يقسم كهذا العبد لفلان الا ثلثه او ثلثيه صح على المذهب (و) الاستثناء (المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع) لان استثناء الكل ليس برجوع بل هو استثناء فاسد هو الصحيح جوهره وهذا (ان كان) الاستثناء (ب) مبن (لفظ المصدر أو مساويه) كجاءني (وان بغيرها كعبدي احرار الا هؤلاء او الاسماء وانما ورائدا) ومثله نسائي طوالق الا هؤلاء او الا زينب وعمرة وهند (وهم

لكن العلامة ابن نجيم رسالة في امرأة أقرت في صحته بالبتها فلانة بمبلغ معين ثم وقع بينهما تبارؤ عام ثم ماتت فادعى الوصي انها كاذبة فافتى بسماع دعواه وتحليف البنت وعدم صحة الحكم قبل التحليف لانه حكم بخلاف المفتي به وان البراء هنا لا يمنع لان الوصي يدعي عدم لزوم شيء بخلاف ما اذا دفع المقر المال المقربه الى المقر له فانه ليس له تحليف المقر له لانه يدعي استرجاع المال والبراء مانعة من ذلك أما في الاولى فانه لم يدع استرجاع شيء وانما يدفع عن نفسه فافتى والله تعالى اعلم

#### باب الاستثناء وما في معناه

(قوله تكلم بالباقي) اي معنى لاصورة درر (قوله بعد الثنيا) يضم فسكون وفي آخره ألف مقصورة اسم من الاستثناء سائحاتي (قوله لانه للتنبيه) اي تنبيه المخاطب وتأكيده الخطاب لان المنادي هو المخاطب ومفاده لو كان المنادي غير المقر له يضر ونقل عن الجوهرية ولم أره فيها لكن قال في غاية البيان ولو قال لفلان على ألف درهم يا فلان الا عشرة كان جائزا لانه اخرج مخرج الاخبار لشخص خاص وهذا صيغته فلا يعد فاصلا اه تأمل وفي الولوالجية لان النداء لتنبيه المخاطب وهو محتاج اليه لتأكيد الخطاب والاقرار فصار من الاقرار اه (قوله ولو الاكثر) اي اكثر من النصف كذا في الهامش (قوله لفظ المصدر) كعبدي احرار لا عبدي (قوله مساويه) كقوله الاماليكي (قوله وان بغيرها) بأن يكون أخصر منه في المفهوم لكن في الوجوب يساويه (قوله ايها البقاء) اي بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تصرف نقطي فلا يضر اجمال المعنى (قوله وقع ثنتان) وان كانت الست لاصحة لها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على الثلاث ومع هذا لا يجعل كأنه قال انت طالق ثلاثا لأربما فكان اعتبار اللفظ اولى عناية (قوله كاصح) فصله عما قبله لانه بيان للاستثناء من خلاف الجنس فان مقدرا من مقدر صح عندهما استحسانا وتطرح قيمة المستثنى مما اقربه وفي القياس لا يصح وهو قول محمد وزفر وان غير مقدر من مقدر لا يصح عندنا قياسا واستحسانا خلافا للشافعي في نحو مائة درهم الا ثوبا غاية البيان لكن حيث لم يصح هنا الاستثناء يجبر على البيان ولا يمتنع به صحة الاقرار لما نقرر ان جهالة المقر به لا تمنع صحة الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره في الشرنبلالية عن قاضي زاده (قوله لثبوتها) اي هذه المذكورات (قوله فكانت كالثنتين) لانها بأوصافها اثمان حتى لو عينت تعلق العقد بعينها ولو وصفت ولم تعين صار حكمها حكم الدينار كفاية (قوله لكن في الجوهرية) ومثله في الينابيع ونقله قاضي زاده عن الذخيرة كما في الشرنبلالية وفيها قال الشيخ على عشر دراهم

الكل صح) الاستثناء وكذا ثلث مالى لزيد الا الف والثلث الف صح فلا يستحق شيئا اذ الشرط ايها البقاء لاحقيقة حتى لو طلقها ستا الا اربعا صح و وقع ثنتان (كما صح استثناء الكيل والوزن والمعدود الذي لا تتفاوت آحاده كالفلوس والجوز من الدراهم والدنانير ويكون المستثنى القيمة) استحسانا لثبوتها في الذمة فكانت كالثنتين (وان استغرقت القيمة) (جميع ما اقربه) لاستغراقه بغير المساوي (بخلاف) له على (دينار الائمة درهم لاستغراقه بالمساوي) فيبطل لانه استثنى الكل بجزء لكن في الجوهرية وبغيرها على مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شيء

الادينارا وقيمتها اكثر والاكثر كذلك ان مشينا على ان استثناء الكل بغير لفظه صحيح ينبغي ان يبطل الاقرار لكن ذكر في البرازية ما يدل على خلافه قال على دينار الامانة درهم يبطل الاستثناء لانه اكثر من الصدر ما في هذا الكيس من الدراهم لفلان الا الفايستظر ان فيه اكثر من الف فالزيادة للمقر له والالف للمقر وان الف او اقل فكلها للمقر له لعدم صحة الاستثناء قلت ووجهه ظاهر بالتأمل اه قلت فكان ينبغي للمصنف ان يمشي على ما في الجوهرية حيث قال فيما قبله وان استقررت تأمل (قول له في محرر) الظاهر ان في المسئلة روايتين مبينتين على ان الدراهم والدينارين جنس واحد او جنسان ح (قول له في محرر) بالبناء للمفعول (قول له فيلزمه تسعمائة الح) لانه ذكر كلمة الشك في الاستثناء فيثبت اقلهما وهذه رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حفص يلزمه تسعمائة قالوا والاول اصح كما في صحيح قاضيخان في شرح الزيادات الثاني وهو الموافق لقواعد المذهب كما في الرمز حموي وكتب السامحاني على الاول هذا ظاهري على مذهب الشافعي من انه خروج بعد دخول واما على مذهبنما من ان التركيب مفاده مفرد فكأنه قال له تسعمائة او تسعمائة وخمسون فوجب التسعمائة لانها اقل حتى انهم قالوا ثمرة الخلاف تظهر في مثل هذا التركيب فعندنا يلزمه الاقل لانه لا كان تكلم بالباقي بعد التثنية شككنا في الحكم به والاصل فراغ الذم وعند الشافعي لما دخل الالف صار الشك في المخرج فيخرج الاقل زياديا وبوجهه قاضيخان اه وتعبيرهم بقولهم قالوا والاول اصح يفيد التبري تأمل (قول له في المخرج) بالبناء للمفعول (قول له في خروج الاقل) وهو مادون النصف لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا فلو جينا النصف وزيادة درهم لان ادنى ما يتحقق به القلة النقص عن النصف بدرهم (قول له او فلان) ولو شاء لاتلزمه ولو الجية (قول له على خطر) كأن حلفت فلك ما ادعيت به فلو حلفت لا يلزمه ولو دفع بناء على انه يلزمه فله استرداده كما في البحر في فصل صلح الورثة وقيد في البحر التعليق على خطر بأن لم يتقدم دعوى الاجل قال وان تضمن كذا جاء رأس الشهر فلك على كذا لزمه لا حال ويستحق المقر له في الاجل اه تأمل وفي البحر ايضا ومن التعليق المبطل له الف الا ان يبدو لي غير ذلك أو أرى غيره أو فيما أعلم وكذا شهدوا أن له على كذا فيما أعلم (قول له فانه يجوز) أي في تعليقه بكائن لانه ليس تعليقا حقيقة بل مراده به ان يشهدهم لتبرأ ذمته بعد موته ان جحد الورثة فهو عليه مات او عاش لكن قدم في متفرقات البيع انه يكون وصية (قول له يبطل اقراره) على قول ابي يوسف ان التعليق بالمشيئة ابطال وقال محمد تعليق بشرط لا يوقف عليه والثرية تظهر فيما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله انت طالق عند ابي يوسف لا يقع لانه ابطال وقال محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يذكر الجزاء لم يتعلق وبقى الطلاق من غير شرط كفاية ولو جرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان قصده ايقاع الطلاق لا يقع لان الاستثناء هو وجود حقيقة والكلام معه لا يكون ايقاعا عيني (قول له لو ادعى المشيئة) أي ادعى انه قال ان شاء الله تعالى ح (قول له قاله المصنف) قال الرمي في حواشيه أقول انه يقتضي انه اذا ثبت اقراره بالبيعة لا يصدق البيعة أما اذا قال ابتداء أقررت له بكنا مستنفا في اقراره يثبت قوله بالبيعة كأنه قال له عندي كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الاول لانه يريد ابطاله بعد تقريره تأمل اه (قول له لا دخوله تبعا) وانما او استحق البناء في البيع قبل القبض لا يصدق شيء من الثمن بتأمله بل يخرج المشتري بخلاف البيت لم يقط

فيحرر (واذا استثنى عددان بينهما حرف الشك كان الاقل مخرجا نحو له على الف درهم الامانة) درهم (او خمسين) درهما فيلزمه تسعمائة وخمسون على الاصح بخر (واذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحو له على مائة درهم الاشياء او) الا (قليل او) الا (بعضا لزمه أحد وخمسون) لوقوع الشك في المخرج فيحكم بخروج الاقل (ولو واصل اقراره بأن شاء الله تعالى) او فلان او علقه بشرط على خطر لا بكائن كأن متفانه يجوز (يبطل اقراره) بقى لو ادعى المشيئة هل يصدق لم أره وقد مرنا في الطلاق ان المعتمد لا فيمكن الاقرار كذلك تتعلق حق العبد قاله المصنف (صح استثناء البيت من الدار لاستثناء البناء) منهما لدخوله تبعا فكان وصفا واستثناء الوصف لا يجوز



(وان قال بناؤها الى وعرضتها لك فكما قال) لان العرضة هي البقعة لا البناء حتى لو قال وعرضتها لك كان له البناء ايضا لدخوله تبعا  
الا اذا قال بناؤها لزيد والارض لعمر وفكما قال (و) استثناء (فصل الحاتم ونحلة البستان وطوق الجارية كالبناء) فيما مر (وان  
قال) مكلف (له على الف من ثمن عبد ٦٣٥) ما قبضته (الجملة صفة عبد وقوله (موصولا) باقراره حال منها ذكره

في الحاي فليحفظ (وعينه)  
اي عين العبد وهو في يد  
المقر له (فان سلمه الى المقر  
لزمه الالف والالا) عملا  
بالصفة (وان لم يعين) العبد -  
(لزمه) الالف (مطلقا)  
وصل ام فصل وقوله  
ما قبضته لغو لانه رجوع  
(كقوله من ثمن خمر او  
خنزير او مال قمار او حر  
او ميتة اودم) فبازمه مطلقا  
(وان وصل) لانه رجوع  
(الا اذا صل) واقام  
بيته فلا يلزمه (ولو قال  
له على) الف درهم حرام  
او ربا فهي لازمة مطلقا  
وصل ام فصل لاحتمال  
حله عند غيره (ولو قال  
زورا او باطلا لزمه ان  
كذبه المقر له والا) بأن  
صدقه (لا) يلزمه (والاقرار  
بالبيع تاجئة) هي ان يبيئك  
ان تأتي امرا باطنه على  
خلاف ظاهره فانه (على  
هذا التفصيل) ان كذبه  
لزم البيع والا (ولو قال  
له على الف درهم زبوف)  
ولم يذكر السبب فهي كمال  
على الاصح بحر (ولو قال

حصته من الثمن (قوله وان قال بناؤها الخ) قال في الذخيرة واعلم ان هذه خمس مسائل ونحو يحجبها  
على اصلين الاول ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى بعد الاقرار في بعض  
مادخل تحت الاقرار لا تصح والثاني ان اقرار الانسان حجة على نفسه لا غيره اذا عرفت هذا  
فقول اذا قال بناؤها الى وارضها لفلان انما كان لفلان لانه اولا ادعى البناء وثانيا اقر به لفلان  
تبعا للارض والاقرار بعد الدعوى صحيح واذ اقال ارضها الى وبناؤها لفلان فكما قال لانه اولا  
ادعى البناء لنفسه تبعا وثانيا اقر به لفلان والاقرار بعد الدعوى صحيح ويؤمر المقر له بتقبل البناء  
من ارضه واذ قال ارضها لفلان وبناؤها الى فهما لفلان لانه اولا اقر به بالبناء تبعا وثانيا ادعاه  
لنفسه والدعوى بعد الاقرار في بعض ما تناوله الاقرار لا تصح واذ اقال ارضها لفلان وبناؤها  
لفلان آخر فهما للمقر له الاول لانه اولا اقر بالبناء له تبعا للارض وقوله وبناؤها لفلان آخر  
يصير مقرا على الاول والاقرار على الغير لا يصح واذ اقال بناؤها لفلان وارضها لفلان آخر فكما  
قال لانه اولا اقر بالبناء للاول وثانيا صار مقرا على الاول بالبناء للثاني فلا يصح كفاية ما خص (قوله  
فكما قال) وكذا لو قال بين هذه الارض لفلان وبناؤها الى (قوله هي البقعة) فقصر الحكم  
عليها يمنع دخول الوصف تبعا (قوله نص الحاتم) انظر ما في الحامدية عن الذخيرة (قوله ونحلة  
البستان) الا ان يستثنى باصولها لان اصولها دخلت في الاقرار قصدا لا تبعا وفي الحامية بعد  
ذكر الفص والنحلة وحلية السيف قال لا يصح الاستثناء وان كان موصولا الا ان يقيم المدعى البيعة  
على ما ادعاه لكن في الذخيرة لو اقر بارض اودار لرجل دخل البناء والاشجار حتى لو اقام المقر  
بيعة بعد ذلك على ان البناء والاشجار له لم تقبل بيعة ام الا ان يحمل على كونه مفصولا لا موصولا  
كما اشار لذلك في الحامية سائحاني (قوله وطوق الجارية) استشكل بأنهم نصوا انه لا يدخل  
معهما تبعا الا المعتاد للمهنة لا غيره كالطوق الا ان يحمل على انه لا قيمة له كثيرة اقول ذلك في البيع  
لانها وما عليها للبائع اما هنا لما اقر بها ظهر انها للمقر له والظاهر منه ان ما عليها للمالك كما في تبعا  
ولو جليلا تأمل (قوله فيما مر) اي من انه لا يصح (قوله له على الف) قيده لانه لو قال ابتداء  
اشتريت منه مبيعا الا اني لم اقبضه قبل قوله كما قبل قول البائع بهته وهذا ولم اقبض الثمن والمبيع  
في يد البائع لانه منكر قبض المبيع او الثمن والقول للمكر بخلاف ما هنا لان قوله ما قبضته بعد  
قوله له على كذا رجوع فلا يصح افاده الرمي (قوله له حال منها) اي من الجملة (قوله فان سلمه)  
لعلهم ارادوا بالتسليم هنا الاحتضار او يخص هذا من قولهم يلزم المشتري تسليم الثمن اولا لانه  
ليس ببيع صريح مقدس ابو السعود ماء (قوله ان كذبه) في كونه زورا او باطلا (قوله له  
ان كذبه لزم البيع والا) وفي البدائع كما لا يجوز بيع التاجئة لا يجوز الاقرار بالتاجئة بأن  
يقول لا اخرا اني اقر لك في المالانية بمال وتواضعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى  
لا يملك المقر له سائحاني (قوله صدق مطلقا) لان الفاضل يغصب ما يفسد والمودع

له على الف من ثمن متاع او قرض وهي زبوف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع (من غصب او ودعة الا انها زبوف  
او نهب رجعة صدق مطلقا) وصل ام فصل (وان قال ستوقه او رصاص فان وصل صدق وان فصل لا) لانها دراهم بجازا (ولو صدق)  
بمينه (في غصبه) او اودعني (ثوبا اذا جاء بمعيب) ولا بيعة (و) صدق (في له على الف) ولو من ثمن متاع مثلا (الا انه ينتمى كذا)

اي الدراهم وزن خمسة لا وزن سبعة (متصلا وان فصل) بلا ضرورة (لا) يصدق لصحة استثناء القدر لا الوصف كالزيادة (ولو قال) لا آخر (اخذت منك الفاديدة فهلكت) في يدي بلا تعد (وقال الآخر بل) اخذتها مني (غصبا ضمن) المقر لا قراره بالاخذ وهو سبب الضمان (وفي) قوله انت (اعطيتنيه وديعة وقال الآخر) بل (غصبته) مني (لا) يضمن بل القول له لانكاره الضمان (وفي هذا كان وديعة) او قرضاً لي (عندك فأخذته) منك ﴿٦٣٦﴾ (فقال) المقر له (بل هو لي اخذته المقر له)

يودع ما عنده فلا يقتضي السلامة ومما يكثر وقوعه ما في التاتر خاتمة اعترض هذه الدابة فقال لا ولكنك غصبته فان لم يكن المستعير ركبها فلا ضمان والا ضمن وكذا دفعها الى عارية او اعطيتها عارية وقال ابو حنيفة ان قل اخذتها منك عارية وجعله الآخر ضمن واذا قال اخذت هذا الثوب منك عارية فقال اخذته مني بيعة فالقول للمقر ما لم يلبسه لانه منكر الثمن فان لبس ضمن اعترض هذا فقال لا بل آجرتك لم يضمن ان هلك بخلاف قوله غصبته لكن يضمن ان كان استعماله (قوله اي الدراهم) مثله في الشرع بلالية لكن في المعنى قوله الا انه ينقص كذا اي مائة درهم وهذا ظاهر فقال (قوله والا فقيمته) فيه ان فرض المسئلة في المشار اليه الا ان يقال كان موجودا حين الاشارة ثم استهلكه المقر تأمل فقال (قوله هذا الالف وديعة فلان الخ) وسياً في قيل الصلح ما لوقال اوصى ابي بئث ماله لفلان بل لفلان (قوله لانه لم يقر بايداعه) اي فلم يكن مقرا بسبب الضمان بخلاف الاولى فانه حيث أقر بأنه وديعة لفلان آخر يكون ضامنا حيث أقر بها للاول لصحة اقراره بها الاول فكانت ملك الاول ولا يمكنه تسليمها للثاني بخلاف ما اذا باع الوديعة ولم يسلمها للمشتري لا يكون ضامنا بغير داليمع حيث يمكنه دفعها لربها هذا ما ظهر فتأمل ﴿(فرع)﴾ اقر بمالين وأستثنى كله على الف درهم ومائة دينار الادرها فان كان المقر له في المالين واحدا يصرف الى المال الثاني وان لم يكن من جنسه قياسا الى الاول استحصانا لوم من جنسه وان كان المقر له رجلين يصرف الى الثاني مطلقا مثل لفلان على الف درهم ولفلان آخر على مائة دينار الادرها هذا كله قولهما وعلى قول محمد ان كانا لرجل يصرف الى جنسه وان لرجلين لا يصح الاستثناء اصلا تاتر خاتمة عن المحيط (قوله اكثرهما قدرا) اي لو جنسا واحدا فلو جنسين كألف درهم لابل الف دينار لزمه الا لفلان ط ملخصا (قوله ولو قال الدين الخ) عبارة الحاوي القدسي قال الدين الذي لي على فلان ولم يسلمه على القبض اه بلا ذكر لفظة لو تحرير كذا في الهامش (قوله لمامر) اوائل كتاب الاقرار (قوله فيلزم التسليم) اي فلا تصح هبته من غير من عليه الدين الا اذا سلطه على قبضه (قوله ولو لم يسلمه الخ) لو هنا شرطية لا وصلية (قوله واسمى الخ) حاصله ان سلطه على قبضه او لم يسلمه ولكن قال اسمى فيه عارية يصح كافي فتاوى المصنف وعلى الاول يكون هبة وعلى الثاني يكون اقرارا وتكون اضافته الى نفسه اضافة نسبة لملك كما ذكره الشارح فيامر وانما اشترط قوله واسمى عارية ليكون قرينة على ارادة اضافة النسبة وعليه يحمل كلام المتن ويكون اطلاقا في محل التقييد فلا اشكال حينئذ في جعله اقرارا ولا يخالف الاصل المار للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهبانية امرأت قالت الصداق

لوقائما والا فقيمته لا قراره بالبدله ثم بالاخذته وهو سبب الضمان (وصدق من قال آجرت) فلانا (فرسى) هذه او نوبى هذا فركبه او لبسه او اعترته نوبى او اسكنته بيتي (ورده او خاط) فلان (نوبى هذا بكذا فقبضته) منه وقال فلان بل ذلك لي (فالقول للمقر) استحصانا لان اليد في الاجارة ضرورية بخلاف الوديعة (هذا الالف وديعة فلان لابل وديعة فلان فالالف للاول وعلى المقر) الف (مثله للثاني بخلاف هي لفلان لابل لفلان) بلا ذكر ايداع (حيث لا يجب عليه للثاني شئ) لانه لم يقر بايداعه وهذا (ان كانت معينة وان كانت غير معينة لزمه ايضا كقوله غصبته فلانا مائة درهم ومائة دينار وكر حنطة لابل فلانا لزمه لكل واحد منهما كله وان كانت بعينها فهي للاول وعليه للثاني

مثلهما ولو كان المقر له واحدا يارزه اكثرهما قدرا و افضاهما وصفا (قوله الف درهم لابل الثان او الف (الذي) درهم جبال لابل ذيوف او بعكسه (ولو قال الدين الذي لي على فلان) لفلان (او الوديعة التي عند فلان هي لفلان فهو اقراره وحق القبض للمقر) لكن (لو سلم الى المقر له برى) خلاصة لكنه مخالف لما مر انه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في الحاوي القدسي ولو لم يسلمه على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح وان لم يسمه لم يصح قال المصنف

الذى لى على زوجى ملك فلان بن فلان لا حق لى فيه وصدقها المقر له ثم ابرأت زوجها قيل يبرأ  
وقيل لا والبراءة اظهر لما اشار اليه المرغينانى من عدم صحة الاقرار فيكون الابرأ ملاقيا لمحله  
اه فان هنا الاضافة للملك ظاهرة لان صداقها لا يكون لغيرها فكان اقرارها له هبة بلا  
تسليط على القبض واعاد الشارح المسئلة في متفرقات الهبة واستشكلها وقد علمت زوال  
الاشكال بعون الملك المتعال فاعتممه (قوله وهو المذكور) اى قوله وان لم يقبله لم يصح

### باب اقرار المريض

(قوله وحده) مبتدأ وقوله مراحل خبر فى الهندية المريض مرض الموت من لا يخرج لحوائجه  
خارج البيت وهو الاصح اه وفى الاسماء علمية من به بعض مرض يشكى منه وفى كثير  
من الاوقات يخرج الى السوق ويقضى مصالحه لا يكون به مريضا مرض الموت وتعتبر  
تبرعته من كل ماله واذا باع لوارثه أو وهبه لا يتوقف على اجازة باقى الورثة (قوله نافذ) لكن  
يختلف الغريم كما مر قيل باب التحكيم ومثله فى قضاء الاشياء قال فى الاصل اذا أقر الرجل  
فى مرضه بدين لغير وارث فانه يجوز وان احاط ذلك بمسأله وان اقر لوارث فهو باطل الا ان  
يصدق الورثة اه وهكذا فى عامة الكتب المتبعة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها  
لكن فى الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقاره  
للاجنبى يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما  
اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغى ان يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون  
صورته صورة اقرار وهو فى الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم بوجه من الوجوه ان ذلك الذى اقر به  
ملك له وانما قصد اخراجه فى صورة اقرار حتى لا يكون فى ذلك منع ظاهر على المقر كما يقع ان  
الانسان يريد ان يتصدق على فقير فيقرضه بين الناس واذا خالاه وهبه منه اولئلا يحسد على  
ذلك من الورثة فيحصل منهم اذى فى الجملة بوجه ما واما الحكاية فهى على حقيقة الاقرار  
وهذا الفرق اجاب بعض علماء عهدنا المحققين وهو العلامة على المقدسى كما فى حاشية  
الفصولين للرملى اقول ومما يشهد لصحة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب الفتنه اقر  
الصحيح بمعد فى يد ابيه فلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث  
المال لان اقراره متردد بين ان يموت الابن او لا فيبطل وبين ان يموت الاب او لا فيصح فصار  
كالاقرار المبتدأ فى المرض قال استاذنا فهذا كالتصيص على ان المريض اذا اقر بعين فى يده  
للاجنبى فانما يصح اقراره من جميع المال اذا لم يكن تملكه اياه فى حال مرضه معلوما حتى يمكن  
جعل تملكه اظهارا فاما اذا علم تملكه فى حال مرضه فاقراره به لا يصح الا من ثلث المال قال  
رحمه الله وانه حسن من حيث المعنى اه قلت وانما قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه  
من حيث الرواية مخسأنف لما اطلقوه فى مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير  
وارثه صحيحا مطلقا وان احاط بماله والله سبحانه أعلم معين المفتى ونقله شيخ مشايخنا من لا على ثم  
قال بعد كلام طويل فالذى تحررنا من المتون والشروع ان اقرار المريض لاجنبى صحيح وان  
احاط بجميع ماله وشمل الدين والعين والمتون لا تمشى غالبا الا على ظاهر الرواية وفى البحر  
من باب قضاء الفوائت متى اختلف الترجيح رجح اطلاق المتون اه وقد علمت ان التفصيل

وهو المذكور فى عامة  
المعتبرات خلافا للخلاصة  
فتأمل عند الفتوى

### باب اقرار المريض

يعنى مرض الموت وحده  
مر فى اقرار المريض وسيجي  
فى الوصايا (اقراره بدين  
لاجنبى نافذ من كل ماله)  
بأثر عمر ولوبعين فكذلك  
الا اذا علم تملكه لها  
فى مرضه فينقيد بالثلث  
ذكره المصنف

في معينه فليحفظ (واخر الارث عنه ودين الصحة مطلقا) وما لزمه في ٦٣٨ مرضه بسبب معروف) بينة او بمعاينة

مخالف لما اطلقه وان حسنه من حيث المعنى لا الرواية اهـ وقد علمت ان ما نقله الشارح عن المصنف لم يرتضه المصنف الا اذا علم تملكها اى بقاء ملكها في زمن مرضه (قوله في معينه) وهو معين المفق للمصنف (قوله ودين الصحة) مبتدأ خبره جملة قدم (قوله فباطلة) اى ان لم تجزها الورثة لكونها وصية لزوجه الوارثة (قوله والمريض) بخلاف الصحيح كفى حبس العناية (قوله ليس له) اى للمريض ومفاده ان تخصيص الصحيح صحيح كفى حجر النهاية شرح الملتقى (قوله بعض الغرماء) ولو غرماء محبة (قوله اعطاء مهر) به من اعطاء ونصبه واضافه الى مهر (قوله فلا يسلم لهما) بفتح الياء واللام واسكان السين المهملة اى بل يشار كهما غرماء الصحة لان ما حصل له من النكاح وسكنى الدار لا يصلح لتعلق حقهم فكان تخصيصها ايضا لاحق الغرماء بخلاف ما بعده من المستثنين لانه حصل في يده مثل ما نقد وحق الغرماء تعلق بمعنى التركة لا بالصورة فاذا حصل له مثله لا يعد تقويتا كفاية (قوله اى ثبت كل منهما) اى من القرض والشراء (قوله واذا اقراخ) ولولا وارث عليه دين فاقرب بقرضه لم يجز سواء وجب الدين في صحته او لا على المريض دين اولا قطنط اقرت بقبض مهرها فلو ماتت وهى زوجته او معتدته لم يجز اقرارها والابان طلقها قبل دخوله جاز جمع فصولين وقع عت مريض قال في مرض موته ليس لى في الدنيا شئ ثم مات فلبعض الورثة ان يحلفوا زوجته وبنته على انه ما لا يمان شيئا من تركته المتوفى بطريقة اسع وكذا لو قال ليس لى في الدنيا شئ سوى هذا حاوى الزاهدى فرمى قع للقاضى عبد الجبار وعث لعلا تاجرى واسنع للاسرار لئلا يجم الدين ابراهم الزوجة زوجها في مرض موته الذى مات فيه موقوف على اجازة بقية الورثة فتاوى الشافى حامدية كذا فى الهامش (قوله الوديعة اولى) لانه حين اقرها علم انها ليست من تركته ثم اقراره بالدين لا يكون شاعرا لما لم يكن من جملة تركته بزانية (قوله وبراؤ مديونه وهو مديون) قيد به احترازا عن غير المديون فان ابراهم الاجنبى نافذ من الثلث كما فى الجرهمه سائحان \* (فأنت) اقر فى مرضه بشئ فقالا كنت نقلته فى الصحة كان بمنزلة الاقرار فى المرض من غير اسناد الى زمن الصحة اشباه وفى الزانية عن الملتقى اقره انه باع عبده من فلان وقبض الثمن في صحته وصدقه المشتري فيه صدق فى البيع لاني قبض الثمن الامن الثلث اهـ نقله فى نور العين عن الخلاصة ونقل قبله عن الحاشية اقراره ابرا فلانا في صحته من دينه لم يجز اذا بطلت انشاء الحال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض ايمالك انشاء فمالك الاقرار به ثم قال فاعل في المسئلة روايتين أو أحدها سهو والظاهر ان ما فى الحاشية ادسج وقال اية اقوله اذا بطلت انشاء الحال مخالفا لما فيها ايضا انه يجوز ابراهم الاجنبى الا ان يخص عدم القدرة على الانشاء بكون فلان وارثا او بكون الوارث كذا فى الفلان الاجنبى فتى اطلاقه انظر اهـ قالت او بكون المقر مديونا كما افاده المصنف (قوله بنينا) الا ان يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذنب الكفريل براءة الاميل جامع الفصولين ولو اقر الاجنبى بائتيه دينه منه صدق كذا فى الوارث (قوله فلا يجوز) واه كان من دين له عليه امانة او كفالة وكذا اقراره بدينه واحتياجه به على غيره فصولين وفى الهامش اقر مريض مرض الموت انه لا يدينى مديونا ولا يدينى غيره مديونا من كل حق شرعى ومات عنها وورثته غير هاء ولا تحت سواء كان المريض مديونا ولا لثمة وحيلة صحته ان يقول لا يدينى عليه فافاده بقوله (قوله لم يكن لى على هذا المدا لوب شئ) (بدها)

قاض (قدم على ما اقر به في مرض موته ولو) المقر به (ودينه) وعند الشافى الكل سواء (والسبب المعروف) ما ليس يتبرع (كنكاح مشاهد) ان يهر المثل اما الزيادة فباطلة وان جاز النكاح عناية (وبيع مشاهد وان لا فى كذلك) اى مشاهد (و) المريض (ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو) كان ذلك (اعطاء مهر وايفاء اجرة) فلا يسلم لهما (الا) فى مسألتين (اذا قضى ما استقرض فى مرضه او نقد ثمن ما اشترى فيه) لو بمثل القيمة كفى البرهان (وقد علم ذلك) اى ثبت كل منهما (لبرهان) لا باقراره للاثمة (بجذلة) اعطاء المهر ونحوه . وما اذا لم يؤد حتى مات فان البائع اسوة للغرماء فى الثمن (اذا لم تكن العين المبيعة فى يده) اى يد البائع فان كانت كان اول (واذا اقر المريض) (بدين ثم) اقر (بدين) لم يخاصا وصل او فصل للاستواء ولو اقر بائنه ثم بودية ثمادسا وبكسه الوديعة اولى (وابراؤه مديونه وهو مديون غير جائز) اى لا يجوز (ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا) يجوز (مطلقا)

يدها اعيان وله بذمتها دين والورثة لم يميزوا الاقرار لا يكون الاقرار صحيحا حامدية (قول له  
يشتمل الوارث) صرح به في جامع الفصولين حيث قال مريض له على وارثه دين فابراه لم يميز  
ولو قال لم يكن لي عليك شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لادبائه اه وينبغي لو ادعى الوارث الآخر  
ان المقر كاذب في اقراره ان يحلف المقر له بأنه لم يكن كاذبا بناء على قول ابي يوسف المقتضى به  
كما مر قبيل باب الاستثناء وفي البرازية ادعى عليه ديونا وما لا ودية فصالح الطالب على يسير سراو  
اقر الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات  
قبرهن الوارث انه كان لمورثي عليه اموال كثيرة وانما قصد حرمنا لا تسمع وان كان المدعى عليه  
وارث المدعى وجري ما ذكرنا قبرهن بقية الورثة على ان ابانا قصد حرمنا بهذا الاقرار تسمع  
اه وينبغي ان يكون في مسئلتنا كذلك لكن فرق في الاشياء بكونه متبهما في هذا الاقرار لتقدم  
الدعوى عليه والصالح جملة على يسير والكلام عند عدم قرينة على التهمة اه قلت وكثيرا  
ما يصد المقر حرمان بقية الورثة في زماننا وتدل عليه قرائن الاحوال القريبة من الصريح  
فلى هذا تسمع دعواهم بأنه كان كاذبا ونقبل بينتهم على قيام الحلق على المقر له ولهذا قال  
السامحاني ما في المتن اقرار وبراء وكلاهما لا يسع للوارث كما في المتن والشروح فلا يعول  
عليه لثلا يصير حيلة لاسقاط الارث الجبري اه والله اعلم (قول له صحيح قضاء) ومصر في الفروع  
قبيل باب الدعوى (قول له كما بسطه في الاشهاد) اقول قد خالفه علماء عصره وافتوا  
بعدم الصحة منهم ابن عبد المال والمقدسي واخو المصنف والحنوني والرملي وكتب الحموي  
في الرد على ما قاله نقلا عن تقدم كتابة حسنة فلترجع اقول وحاصل ما ذكره الرملي ان قوله  
لم يكن عليه شيء مما سبق لما هو الاصل من خلو ذمته عن دينه فليس اقرار ابي كاعتباره بعين  
في يد زيد بأنها لزيد فانتفت التهمة ومثله ليس له على والده شيء من بركة امه وليس له على  
زوجي مهر على المرجوح بخلاف ما هنا فان اقرارها بما في يدها اقرار بما كسبها لا وارث بلا  
شك لان اقصى ما يستدل به على المالك اليد فكيف يصح وكيف تنفي التهمة والقول  
مصرحة بأن الاقرار بالعين التي في يدها المقر كالاقرار بالدين واذا لم يصح في المهر على المدعي  
مع ان الاصل براءة الذمة فكيف يصح فيما فيه المالك مشاهد باليد ثم لو كانت الاقعة بيد  
الاب فلا كلام في الصحة وفي حاشية البيهقي المصواب ان ذلك اقرار للوارث بالدين بحسبة  
النفي وما استدل به المصنف في الدين لا العين هو وصف في الذمة وانما يصح مالا بقضائه (قول له  
او مع اجنبي) قال في نور الدين اقر لو ارثه ولا اجنبي بدين مشترك بطل اقراره عندهما لعدم  
في الشركة او تكاذبا وقال محمد الاجنبي بمحضته لو انكر الاجنبي الشركة وبالعكس لم يذكر  
محمد ويجوز ان يقال انه على الاختلاف والصحيح انه لم يميز على قول محمد كما هو قواعده (قول له  
الا ان يصدق) اي بعد موته ولا غيره لاجازتهم قبله كما في خزانة المفتين وان اشار صاحب  
الهداية لصدقه واجاب به ابنته اعظام الدين وحائده عماد الدين ذكره الزوساني شرح الماتني  
وفي النعمية اذا صدق الورثة اقرار المريض لو ارثه في حياته لا يسع لتصدقهم بعد وفاته  
وعنه لاشية مسكين قال فلم تجمل الاجازة كالتصدق ولو ارثه لانهم اقرروا اه وقدم  
الشارح في باب النضولي وكذا وقف ببيعة اي لو ارثه على اجازتهم اه في السلافة نفس البيع

يشتمل الوارث وغيره  
(صحيح قضاء لادبائه)  
فترفع به مطالبة الدنيا  
لامطالبة الآخرة حاوي  
الا المهر فلا يصح على  
الصحيح نزاهة أي الظهور  
أنه عليه غالبا بخلاف اقرار  
البنت في مرضها بأن الشيء  
الفلاني ملك ابي او امي  
لاحق لي فيه او انه كان  
عندي عارية فانه يصح  
ولا يسمع دعوى زوجها  
فيه كما بسطه في الاشهاد  
قائلا فانتم هذا التجري  
فأنه من مفردات كتابي  
(وان اقر المريض لو ارثه)  
بمفرده او مع اجنبي بعين  
او دين (بطل) خلافا  
لشافعي رضي الله تعالى عنه  
انا حديث لا وصية لو ارث  
ولا اقرار له بدين (الا  
ان يصدق) بقية (الورثة  
فلو لم يكن وارث آخر





والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف الا **٦٤١** في ثلاث مذكورة في الاشياء منها اقرار بالامانات كلها ومنها النفي

كلاحق لي قبل ابى او امي و  
هذه الحيلة في ابراهيم المريض  
وارثه ومنه هذا الشيء  
الفلائي ملك ابى او امي كان  
عندي عارية وهذا حيث لا  
قرينة وتماه فيها في حفظ  
فانه مهم (اقر فيه) اى في  
مرض موته (لوارثه يؤمر  
الحال بتسليمه الى الوارث  
فاذا مات برده) بزازية وفي  
القنية تصرفات المريض  
نافذة وانما تنقض بعد  
الموت (والعبرة لكونه  
وارثا وقت الموت لا وقت  
الاقرار) فلو اقر لاختيه  
مثلا ثم ولد له صبي الاقرار  
لعدم ارثه (الا اذا صار  
وارثا) وقت الموت (بسبب  
جديد كالزواج وعقد  
الموالة) فيجوز كما  
ذكره بقوله (فلو اقر لها)  
اى لاختيه (ثم تزوجها  
صحيح بخلاف اقراره لاختيه  
المحجوب) بكفر او ابن  
(اذا زال حجب) بسلامه او  
بموت الابن فلا يصح لان  
ارثه بسبب قديم لا جديد  
(وبخلاف الهبة) لها في  
مرضه (والوصية لها) ثم  
تزوجها فلا تصح لان  
الوصية تملك بعد الموت  
وهي حينئذ وارثة (اقر فيه  
انه كان له على ابنته الميثة

المعروفة لاعليها) **(قوله والحاصل)** فيه مخالفة للاشياء ونصها واما مجرد الاقرار للوارث  
فهو موقوف على الاجازة سواء كان بعين او دين او قبض منه او ابراء الا في ثلاث لو  
اقر بالتلاف وديعته المعروفة او اقر بقبض ما كان عنده وديعة او قبض ما قبضه الوارث  
بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها  
ولومال الشركة والعارية والمعنى في الكل انه ليس فيه ايثار البعض فاغتنم هذا التحرير  
فانه من مفردات هذا الكتاب اه ط **(قوله اقراره بالامانات)** اى بقبض الامانات  
التي عند وارثه لا بأن هذه العين لوارثه فانه لا يصح كما صرح به الشارح قريبا وصرح به  
في الاشياء وهذا مراد صاحب الاشياء بقوله وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات  
كلها فتنبه لهذا فان رأينا من يخطئ فيه ويقول ان اقراره لوارثه بها جائز مطلقا مع ان النقول  
مصرحة بأن اقراره له بالعين كالدين كما قدمناه عن الرملي ومن هذا يظهر لك ما في بقية كلام  
الشارح وهو متابع فيه الاشياء مخالفا للمنقول وخالفه فيه العلماء الفحول كما قدمناه وفي  
الفتاوى الاسماعيلية سئل فيمن اقر في مرضه ان لاحق له في الاسباب والامانة المعلومة مع  
بنته المعلومة وانها تستحق ذلك دون من وجه شرعى فهل اذا كانت الاعيان المرقومة في يده  
وملكه فيها ظاهرا ومات في ذلك المرض فلا اقرار بها لوارثه باطل الجواب نعم على ما اعتمد  
المحققون ولو مصدرا بالنفي خلافا للاشياء وقد انكروا عليه اه ونقله السائحاني في محتومته  
ورد على الاشياء والشارح في هامش نسخته وفي الحامدية سئل في مريض مرض الموت  
اقر فيه انه لا يستحق عند زوجته هند حقا وبراءة منها عن كل حق شرعى ومات عنها وعن ورثة  
غيرها وله تحت يدها اعيان وله بذمتها دين والورثة لم يجزوا الاقرار فهل يكون غير صحيح  
الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه والله تعالى اعلم اه **(قوله ومنها النفي)** فيه  
انه ليس باقرار للوارث كما صوبه في الاشياء **(قوله كلاحق لي)** هذا صحيح في الدين لا في العين  
كما مر **(قوله او امي)** ومنها اقراره بالتلاف وديعته المعروفة كما في المتن كذا في الهامش  
**(قوله ومنه هذا النفي)** هذا غير صحيح كما علمته مما مر قال في البحر في متفرقات انه لا يصح  
على فلان شئ ثم ادعى عليه مالا واراد تحليفه لم يحلف وعند ابى يوسف يحلف للعادة وسأني  
في مسائل شئ آخر الكتاب ان الفتوى على قول ابى يوسف اختاره ائمة خوارج لكن  
اختلفوا فيما اذا ادعاه وارث المقر على قولين ولم يرجح في البزازية منهما شيئا وقال الصدر  
الشهيد الراي في التحليف الى القاضي وفسره في فتح القدير بأنه يجتهد بخصوص الوقائع  
فان غالب على ظنه انه لم يقبض حين اقر يحلف الخصم وان لم يقبض على ظنه ذلك لا يحلفه  
وهذا انما هو في المنفرد في الاختصاص اه قلت وهذا مؤيد لما بحثناه والحمد لله **(تمت)**  
قال في التارخانية عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح  
اقراره وكذا لو قال ابرأت جميع غرمائي لا يصح الا ان يقول قليلة تالان وهم يحسون حينئذ  
يصح اقراره وبراءة **(قوله بسبب قديم)** اى قائم وقت الاقرار ولو اقر لوارثه وقت اقراره  
ووقت موته وخرج من ان يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره عند ابى يوسف لا عند محمد  
نور العين عن قاضيخان وفي جامع الفصولين اقر لابنته وهو قن ثم عتق فبات الاب جازا لانه لا ولي

(٤١) (ين) (ج) عشرة دراهم قد استوفيتها وله) اى للمقر (ابن يتكر ذلك صحيح اقراره)

لان الميت ليس بوارث (كالواقف لامرأته في مرض موته بدين ثم ماتت قبله وترك منها (وارثا) صح الاقرار (وقيل لا) قائله  
 بدين الدين صيرفية ولو اقر فيه لوارثه ولاجنبي بدين لم يصح خلافا لمحمد ٦٤٢ عمادية (وان اقر لاجنبي) مجهول

لأنه بخلاف الوصية لابنه وهو قن ثم عتق قالها تبطل لأنها حينئذ لابن اه وبيان في المنع  
 وانظر ما كتبناه في الوصايا (قوله ليس بوارث) يفيد انها لو كانت حية وارثة لم يصح قال  
 في الحاشية لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دين من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفيل  
 في صحته وكذا لو اقر بقبضه من اجنبي تبرع عن وارثه وكل رجلا يبيع شئ معين فباعه من  
 وارث مؤكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو أقر أن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق  
 وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فاقر الوكيل انه قبض الثمن من المشتري وجحد  
 الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فاقر الوكيل  
 بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكفي لبطلان اقراره لوارثه بالقبض فريضهما اولى مريض  
 عليه دين محيط فاقر بقبض ودعية أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان  
 الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه من نور  
 العين قبل كتاب الوصية (قوله خلافا لمحمد) \* (فرع) \* باع فيه من اجنبي عبدا وباعه  
 الاجنبي من وارثه او وهبه منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث ملك العبد من الاجنبي  
 لامن مورثه بزانية (قوله عمادية) قدما عبارتها عن نور العين (قوله لمن طلقها) اي  
 في مرضه \* (فرع) \* اقراره لها اي للزوجة بمهرها الى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وان  
 بعد الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر  
 فلا يحكم بذلك القدر اذا لم تعترف بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان  
 الظاهر انها استوفت شئاً بزانية وفيها أقر فيه لامرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها  
 وله ورثة اخرى لم يصدقوه في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره ولا يناقض هذا ما تقدم  
 لان الغالب هنا بعد موتها استيفاء ورثتها او وصيها المهر بخلاف الاول اه \* (فرع) \*  
 في التارخانية عن السراجية ولو قال مشترك او شركة في هذه الدار فهذا اقرار بالنصف وفي  
 العتبية ومطلق الشركة بالنصف عند ابى يوسف وعند محمد ما يفسره المقر ولو قال في الثلثين  
 موصولا صدق وكذا قوله بيني وبينه اولى وله اه (قوله وان أقر لغلام) كان الاولى  
 تقديم هذه المسئلة على قوله وان أقر لاجنبي ثم أقر بنوته لان الشروط الثلاثة هنا معتبرة  
 هناك ايضا كذا في حاشية مسكين عن الحموي (قوله او في بلد) حكاية قول آخر قال  
 في الحواشي اليعقوبية مجهول النسب من لا يعلم له اب في بلده على ما ذكر في شرح تلخيص  
 الجامع لا كمل الدين والظاهر ان المراد به بلده هو فيه كما ذكر في القنية لاسمعة رأسه كما ذكره  
 البعض لان المغربي اذا انتقل الى المشرق فوقع عليه حادثة يلزم ان يفتش عن نسبه  
 في المقرب وفيه من الحرج ما لا يخفى فليحفظ هذا اه (قوله وحينئذ) ينبغي حذفها فان  
 يذكرها صار الشرط بلا جواب ح (قوله هذه الشروط) اي احدها ح (قوله من  
 حيث استحقاق المال) ان كان المراد بالمال هو المقربة كما هو ظاهر قوله كما مر اعني بان اقر  
 لاجنبي ثم أقر بنوته ولم تثبت بسبب انتفاء شرط فع انه تكرار لا محل له هنا وان كان المراد به  
 الارث كما هو ظاهر قوله كالأقر بأخوة غيره فبكون المعنى ان أقر لغلام انه ابنه ولم يثبت

نسبه (ثم اقر بنوته) وصدقه  
 وهو من اهل التصديق  
 (ثبت نسبه) مستند الوقت  
 العلوق (و) اذا ثبت (اطل  
 اقراره) لما مر ولولم يثبت  
 بأن كذبه او عرف نسبه  
 صح الاقرار لعدم ثبوت  
 النسب شرئبلالية معزيا  
 للينابيع) ولو اقر لمن طلقها  
 ثلاثا) يعني بأثنا (فيه) اي في  
 مرض موته (فلها الاقل  
 من الارث والدين) ويدفع  
 لها ذلك بحكم الاقرار لا  
 بحكم الارث حتى لا تصير  
 شريكة في أعيان التركة  
 شرئبلالية (وهذا اذا)  
 كانت في العدة و (طلقها  
 بسؤالها) فاذامضت العدة  
 جاز لعدم التهمة عزيمة  
 (وان طلقها بلا سؤالها  
 فلها الميراث بالغ ما بلغ  
 ولا يصح الاقرار لها)  
 لانها وارثة اذ هو فار واهله  
 أكثر المشايخ لظاهره من  
 كتاب الطلاق (وان اقر  
 لغلام مجهول) النسب في  
 مولده او في بلد هو فيها وها  
 في السن بحيث (يولد مثله  
 لثله) انه ابنه وصدقه الغلام  
 لو تميز او لا لم يحتج لصدقه  
 كما مر وحينئذ (ثبت نسبه)  
 ولو المقر (مريضاً) اذا  
 ثبت (مشارك) الغلام  
 (الورثة) فان انتفت هذه الشروط يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال كالأقر بأخوة غيره كما مر

(نسبه)

عن الينابيع كذا في الشرنبلاية فيحرر عند الفتوى (و) للرجل (صح اقراره) اى المريض (بالولد والوالدين) قال في البرهان وان عليا قال المقدسى وفيه نظر لقول الزيلعي لو اقر بالجد او ابن الابن لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير (بالشروط) الثلاثة (المتقدمة) ٦٤٣ في الابن (و) صح (بالزوجة بشرط خلوها عن زوج وعدته وخلوه)

اى المقر (عن اختها) مثلا (واربع سواها و) صح (بالمولى) من جهة العتاقة (ان لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة غيره) اى غير المقر (و) المرأة صح (اقرارها بالوالدين والزوج والمولى) الاصل ان اقرار الانسان على نفسه حجة لاعلى غيره قلت وما ذكره من صحة الاقرار بالام كالأب هو المشهور الذى عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتائى في فرائضه ان الاقرار بالام لا يصح وكذا في ضواء السراج لان النسب للأب لا للأمهات وفيه حمل الزوجية على الغير فلا يصح اه ولكن الحق صحة بجماع الأصلة فكانت كالأب فيلحفظ (و) كذا صح (بالولد ان شهدت) امرأة ولو (قابلة) بتعيين الولد اما النسب فبالفراس شعى ولو معتدة جحدت ولادتها فبصحة تامة كما مر في باب نبوت النسب (او صدقها الزوج ان كان) لها زوج (او كانت معتدة) منه (و)

نسبه بسبب انتفاء شرط من هذه الشروط ششارك الورثة فلا يظهر وجهه اذ تقدم ان اقراره له بالمال صحيح ولا يصح الاقرار لوارث كما مر أن المؤاخذه حينئذ ليست للمقر بل للورثة حيث شاركهم في الارث ومع هذا فان كان الحكم كذلك فلا بد له من نقل صريح حتى يقبل وقد راجعت عدة كتب فلم أجده ولعله لهذه امر الشارح بالتحريير فتأمل (قوله عن الينابيع) الذى قدمه الشرنبلاى عن الينابيع عند قوله اقر لاجنبى ثم يبنوته نصه ولو كذبه او كان معروف النسب من غيره لزمه ما اقربه ولا يثبت النسب اه ثم كتب هنا ما نقله الشارح عنه (قوله فيحرر) لم يظهر لى المخالفة الموجبة للتحريير تأمل ح (قوله والرجل صح اقراره) فى بعض النسخ اسقاط الرجل ولفظ وصح اقراره (قوله اى المريض) الاولى تركه ح (قوله وان عليا) بتريك ثلاثة حروفه اى الوالدان وفيه نظر وجهه ظاهر فهو كاقاراه بنت ابن قال فى جامع الفصولين اقر بنت فلها النصف والباقي للعصبة اذ اقراره بنت جائز لابنت الابن اه وما ذاك الا لان فيه تحميل النسب على الابن فتدبر ط (قوله لا يصح) وسيأتى متا التصريح به (قوله وكذا صح) اى اقرارها (قوله ولو قابلة) افاد بمقابلته بعده بقوله او صدقها الزوج ان هذا حيث جحد الزوج وادعته منه وافاد انها ذات زوج بخلاف المعتدة كما صرح به الشارح اما اذا لم تكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج وادعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر زائد على اقرارها صرح بذلك كله ابن الكمال وسيأتى (قوله بتعيين الولد) كما علمت مما قدمناه ان الكلام فيما اذا انكر الولادة وشهادة القابلة بتعيين الولد فيما اذا تصادقا على الولادة وانكر التعيين وعبرة غاية البيان عن شرح الاقطع فتثبت الولادة بشهادتها ويلتحق النسب بالفراس اه والظاهر ان ما افاده الشارح حكمه كذلك (قوله وصح معالقا) افاد ان ما ذكره من الشروط انما هو لصحة الاقرار بالنسب لئلا يكون تحميلا على الزوج فلو فقد شرط صح اقرارها عليها فيرثها الولد وترثه ان صدقها ولم يكن لهما وارث غيرها فصار كالاقرار بالاخ ويفهم هذا مما قدمنا وفي غاية البيان ولا يجوز اقرار المرأة بالولد وان صدقها يعنى الولد ولكنها يتوارثان ان لم يكن لهما وارث معروف لانه اعتبر اقرارها فى حقها ولا يقضى بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهى ما اذا شهدت القابلة على ذلك وصدقها الولد فيثبت واما اذا صدقها زوجها فيثبت بتصادقهما لانه لا يتعدى الى غيرها اه (قوله من غيره) اى فصح اقرارها فى حقها فقط (قوله قلت) اقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر كونه من الزنا مع انه ليس بالازم وبفرض تحقق كونه من الزنا يلزمها ايضا لان ولد الزنا واللعان يرث بجهة الام فقط فلا وجه للتوقف فى ذلك كذا فى حاشية مسكين لابي السعود

صح (مطلقا ان لم تكن كذلك) اى مزوجة ولا معتدة (او كانت) مزوجة (وادعت) انه (من غيره) فصار كما لو ادماه منها لم يصدق فى حقها الا بتصديقها قلت بلى لو لم يعرف لها زوج غيره لم أره فيحرر (ولابد من تصديق هؤلاء الا فى الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه) لما مر انه حينئذ كالمتاع (ولو كان المقر له عبدا لغير اشتراط تصديق مولاه) لان الحق له

(وصح التصديق) من المقر له (بعد موت المقر) لبقاء النسب والعدة بعد الموت (الاتصديق الزوج بموتها) مقرة لانقطاع النكاح بموتها ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه (ولو أقر) رجل ٦٤٤ (بنسب) فيه تحميل (على غيره)

المصري (قوله وصح التصديق الخ) أي ولو بعد جحد المقر لقول الزاوي إقراره تزوج فلانة في صحة أو مرض ثم جحد وصدقته المرأة في حياته أو بعد موته جازا سائحا (قوله بموتها) كذا في نسخة وهي الصواب موافقا لما في شرحه على المتن (قوله في باب ثبوت النسب) حيث قال أو تصديق بعض الورثة فيثبت في حق المقرين وإنما يثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة إن تم نصاب الشهادة بهم أي بالمقرين والأيتم نصابها لا يشارك المكذبين اهـ (قوله أو الورثة) يغني عنه قوله ومنه إقرار اثنين ط لكن كلامنا هنا في تصديق المقر وهناك في نفس الإقرار وإن كانا في المعنى سواء لكن بينهما فرق وهو أن التصديق بعد العلم بإقرار الأول كقوله لم أصدق والإقرار لا يلزم منه العلم تأمل (قوله كذوى الأرحام) فسر القريب في العناية بذوى الفروض والعصبات والبعيد بذوى الأرحام والأول أوجه لأن مولى الموالاة ارثه بعد ذوى الأرحام شرنا لية (قوله ورثة) \* (تمة) \* ارث المقر له حيث لا وارث له غيره يكون مقتصرًا عليه ولا ينتقل إلى فرع المقر له ولا إلى أصله لأنه بمنزلة الوصية شيخنا عن جامع الفصولين كذا في حاشية مسكين (قوله المعروف) قريبا أو بعيدا فهو أحق بالارث من المقر له حتى لو أقر باخ وله عمة أو خالة فالارث للعمة أو للخالة لأن نسبه لم يثبت فلا يترحم الوارث المعروف درر كذا في الهامش (قوله والمراد غير الزوجين) أي بالوارث الذي يمنع المقر له من الارث (قوله وإن صدقة المقر له) صوابه المقر عليه كما عبر به في امر ويدل عليه كلام المنع حيث قال وقوله أي الزيلعي للمقر أنه يرجع عنه محله ما إذا لم يصدق المقر له على إقراره أو لم يقر بمثل إقراره الخ وعزاء لبعض شروح السراجية فقوله أو لم يقر لاشك أن الضمير فيه للمقر عليه لا للمقر له فعمل أن المقر له صوابه المقر عليه كما عبر به صاحب المنع في كتاب الفرائض ويدل عليه قوله الآتي أن بالتصديق يثبت النسب ولا يكون ذلك إلا من المقر عليه قال في روح الشروح على السراجية وأعلم أنه إن شهد مع المقر رجل آخر أو صدقة المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الإقرار فلا يشترط الإصرار على الإقرار إلى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب ح اهـ وفي شرح فرائض المتنقي لأطرابلسي وصح رجوعه لأنه وصية معنى ولا شيء للمقر له من تركته قال في شرح السراجية المسمى بالمنهاج وهذا إذا لم يصدق المقر عليه إقراره قبل رجوعه أو لم يقر بمثل إقراره أما إذا صدق إقراره قبل رجوعه أو أقر بمثل إقراره فلا ينفع المقر رجوعه عن إقراره لأن نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه اهـ فهذا كلام شراح السراجية فالصواب التعبير بعليه كما عبر به في المنع في كتاب الفرائض وإن كانت عبارتها هنا كعبارة الشارح وكذا عبارة الشارح في الفرائض غير محررة فتنبه (قوله عند الفتوى) أقول تحريريه أنه لو صدقة المقر له فله الرجوع لأنه لم يثبت النسب وهو ما في البدائع ولو صدقة المقر عليه لا يصح رجوعه لأنه بعد ثبوته وهو ما في شروح السراجية فنشأ الاشتباه بتجريف الصلاة فال موضوع مختلف ولا يخفى أن هذا كله في غير الإقرار بنحو الولا (قوله نصيب نصيب المقر) ولو منه وارث آخر شرح المتنقي وإنه في الزيلعي (قوله في حق نفسه) فصار كالمشترى إذا أقر أن المبيع كان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع عند الفتوى (ومن مات أبوه فاقرب باخ شاركه) (اعتق) في الارث) فيستحق نصف نصيب المقر (ولم يثبت نسبه) لما تقرر أن إقراره مقبول في حق نفسه فقد

لم يقل من غير ولاد كما في الدرر لفساده بالجد وابن الابن كقال (كالاخ) والم والجد وابن الابن لا يصح (الإقرار) في حق غيره (الا برهان ومنه إقرار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا لو صدقة المقر عليه أو الورثة وهم من أهل التصديق (ويصح في حق نفسه حتى يلزمه) أي المقر (الأحكام من النفقة والحضانة والارث إذا تصادق عليه) أي على ذلك الإقرار لأن إقرارها حجة عليهما (فإن لم يكن له) أي لهذا المقر (وارث غيره مطلقا) لا قريبا كذوى الأرحام ولا بعيدا كمولي الموالاة عني وغيره (ورثه والالا) لأن نسبه لم يثبت فلا يترحم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لأن وجودها غير مانع قاله ابن الكمال ثم للمقر أن يرجع عن إقراره لأنه وصية من وجه زيلعي أي وإن صدقة المقر له كافي البدائع لكن نقل المصنف عن شروح السراجية أن

اعتق العبد المبيع يقبل اقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع بالتمن ببيانته وفي الزياهي  
 فاذا قبل اقراره في حق نفسه يستحق المقر له نصيب المقر مطلقا عندنا وعند مالك وابن ابي ليلى  
 يجعل اقراره شائنا في التركة فيعطى المقر من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان لشخصات  
 ابوه اخ معروف فاقرباؤه آخر فكذب اخوه المعروف فيه اعطى المقر نصف ما في يده وعندها  
 يعني عند مالك وابن ابي ليلى ثلث ما في يده لان المقر قد اقر له بثلث شائع في النصفين ففقد  
 اقراره في حصته وبطل ما كان في حصة اخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال  
 والسدس الآخر في نصيب اخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا ونحن نقول ان في زعم المقر انه  
 يساويه في الاستحقاق والمنكر ظالم بانكاره فيجعل ما في المنكر كالهالك فيكون الباقي  
 بينهما بالسوية ولو اقر باخت تأخذ ثلث ما في يده وعندها خمسة ولو اقر ابن وبنت باخ وكذبهما  
 ابن وبنت يقسم نصيب المقرين اخماسا وعندهما اربابا والتخرج ظاهر ولو اقر بامرأة انها  
 زوجة ابيه اخذ ثمن ما في يده ولو اقر بجدته هي ام الميت اخذت سدس ما في يده فيعامل فيما  
 في يده كما يعامل لو ثبت ما قر به اه وتعلمه فيه (قول له ابن) اي من اخيه الميت (قول له انتفى)  
 هذه مسألة الدور الحكمي التي عدتها الشافعية من موانع الارث لانه يلزم من التوريث  
 عدمه ببيانه انه اذا اقر اخ حائرا بن للميت ثبت نسبه ولا يرث لانه لو ورث لحجب الاخ فلا يكون  
 الاخ وارثا حائرا فلا يقبل اقراره بالابن فلا يثبت نسبه فلا يرث لان اثبات الارث يؤدي الى  
 نفيه وما أدى اثباته الى نفيه انتفى من اصله وهذا هو الصحيح من مذهبهم لكن يجب على المقر  
 باطنا ان يدفع للابن التركة اذا كان صادقا في اقراره (قول له وظاهر كلامهم نعم) يعني ظاهر  
 كلامهم صحة اقرار هذا الاخ بالابن ويثبت نسبه في حق نفسه فقط فيرث الابن دونه لما قالوا  
 ان الاقرار بنسب على غيره يصح في حق نفسه حتى تازمه الاحكام من النفقة والحضانة لافي  
 حق غيره وقد رأيت المسئلة منقولة والله تعالى الحمد والمنة في فتاوى العلامة قاسم بن قطلوبغا  
 الحنفى رحمه الله قال محمد في الاملاء ولو كانت للرجل عمة او مولى نعمة فأقرت العمة او مولى  
 النعمة باخ للميت من ابيه او امه او بعم او بام ابن عم اخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف  
 اقر بأنه متقدم عليه في استحقاق ماله باقراره حجة على نفسه اه هذا كلامه ثم قال فاعلم  
 يكن في هذا دور عندنا لم يذكر في الموانع وذكر في باب اه (قول له الى نصيبه) فيجعل كانه  
 استوفى نصيبه ولان الاستيفاء انما يكون قبض مضمون لان الديون تقضى بامثالها ثم نافي  
 قصاصا فقد اقر بدين على الميت فيلزم المقر كما سبق باب الاستثناء ولا يجري في هذه المسئلة  
 الخلاف السابق كالاشنفي على الحاذق (قول له بعد حلفه) اي حلف المنكر اي لاجل الاخ  
 لاجل الغريم لانه لا ضرر على الغريم فلا ينافي ما يأتي ولو نكل شاركة المقر (قول له لكنه)  
 الاستدراك يقتضي ان لا يحلف في الاولى وبه صرح الزيلعي وهو مخالف لما قدمه عن الاكل  
 ومجوابه (قول له يحلف) اي المنكر بالله لم يعلم انه قبض الدين فان نكل برئت ذمة المدين  
 وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف المسئلة الاولى حيث لا يحلف لحق الغريم لان حقه كله  
 حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحايفه وهنالم يحصل الا النصف فيحلفه زيلعي

قلت بقى لو أقر الاخ بابن  
 هل يصح قال الشافعية  
 لا لان ما أدى وجوده الى  
 نفيه انتفى من أصله ولم أره  
 لأنتمنا صريحا وظاهر  
 كلامهم نعم فليراجع (وان  
 ترك) شخص (ابن وله  
 على آخر مائة فاقرا احدهما  
 بقبض أبيه خمسين منها  
 فلاشئ للمقر) لان  
 اقراره ينصرف الى نصيبه  
 (والآخر خمسون) بعد  
 حانته انه لا يعلم ان اياه  
 قبض شطر المائة تاله الاكل  
 قلت وكذا الحكم لو اقر  
 ان اياه قبض كل الدين لكنه  
 هنا يخلف لحق الغريم زياهي  
 «فصل في مسائل شتى»  
 (أقرت الحرة المكلفة بدين)  
 لاخر (فكذبها زوجها  
 صح) اقرارها (في حقه  
 ايضا) عند أبي حنيفة  
 (فتجبس) المقررة (وتلازم)  
 وان تضر الزوج وهذه  
 إحدى المسائل الست  
 الخارجة من قاعدة الاقرار  
 حجة قاصرة على المقر ولا  
 يتردى الى غيره



وهي في الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان في اجارة غيره فأقر لاخر بدين فان له حبسه وان تضرر المستأجر وهي واقعة  
الفتوى ولم ترها صريحة (وعندها لا) تصدق في حق الزوج ٦٤٦ فلا تحبس ولا تلازم دررقلت وينبغي ان يعول

(قوله وهي في الاشياء) وعبارتها الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو اقر  
المؤجر ان الدار لغيره لا تنسخ الاجارة الا في مسائل لو اقرت الزوجة بدين فللدائن حبسها  
وان تضرر الزوج ولو اقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله بيعها لقضائه وان تضرر  
المستأجر ولو اقرت مجهولة النسب بانها بنت ابى زوجها وصدقها الاب انفسخ النكاح بينهما  
بخلاف ما اذا اقرت بالردة ولو طلقها ثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولد  
امته المبيعة وله اخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن وكذا المكاتب  
اذا ادعى نسب ولد حره في حياة اخيه محتم وميراثه لولده دون اخيه كافي الجامع اه (قوله  
وينبغي) البحث لصاحب المنع (قوله افتاء وقضاء) بتصبهما (قوله لان الغالب) فيه نظرا  
الى العلة خاصة والمدعى عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار لاجنبي وقوله ليتوصل الخ لا يظهر  
ايضا اذا الحبس عند القاضي لا عند الاب فاذا المعول عليه قول الامام وايضا لم يستند في هذا  
التصحيح لاحد من ائمة الترجيح ط لكن قوله اذا الحبس عند القاضي مخالف لما مر في باب  
ان الخيار فيه للمدعى (قوله مجهولة النسب اقرت) ليس على اطلاقه لما في الاشياء مجهول  
النسب اذا اقر بالرق لانسان وصدقته المقر له صح وصار عبده اذا كان قبل تأكيده الحرية بالقضاء  
اما بعد قضاء القاضي عليه بحد كامل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك  
اه سائحاني (قوله فوله) التقرير غير ظاهر ومحل فيه بعد والظاهر ان يقال فتكون  
رقيقته كإفادته في الزمية (قوله كإحققه في الشر نبلاية) حيث قال لانه نقل في المحيط عن  
المبسوط ان طلاقها ثنتان وعدتها حيضتان بالاجماع لانها صارت امة وهذا حكم يخصها  
ثم نقل عن الزيادات ولو طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم باقرارها ملك عليها الرجعة ولو علم  
لا يملك وذكر في الجامع لا يملك علم او لم يعلم قيل ما ذكر قياس وما ذكره في الجامع استحسان وفي  
الكافي آلى اقرت قبل شهرين فهما عدته وان اقرت بعد مضي شهرين فاربعة والاصل انه  
مضى امكن تدارك ماخاف فوته باقرار الغير ولم يتدارك بطل حقه لان فوات حقه مضاف  
الى تقصيره فان لم يمكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا اقرت بعد شهر امكن الزوج  
التدارك وبعد شهرين لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة حتى لو طلقها ثنتين ثم اقرت يملك الثالثة  
ولو اقرت قبل الطلاق تين بثنتين ولو مضت من عدتها حيضتان ثم اقرت يملك الرجعة ولو  
مضت حيضتة ثم اقرت تين بحيضتين اه قلت وعلى ما في الكافي لا اشكال لقوله ان فوات  
حقه مضاف الى تقصيره تأمل (قوله حرر عبده) ماض مبنى للفاعل وعبده مفعول (قوله  
فيرث الكل) ان لم يكن له وارث اصلا (قوله او الباقي) ان كان له وارث لا يستغرق (قوله  
وشر نبلاية) عبارة الشر نبلاية عن المحيط وان كان للميت بنت كان النصف اهما والنصف  
للمقر له اه وان جنى هذا العتيق سمي في جنائته لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب عليه  
ارش العبد وهو كالمأولك في الشهادة لان حرية في الظاهر وهو يصلح للدفع للاستحقاق اه  
(قوله ارش العبد) وعليه فقد سار الاقرار حجة متقدمة في حق المجنى عليه فينبى زيادة

على قولهما افتاء وقضاء لان  
الغالب ان الاب يعلمها  
الاقرار له او لبعض اقاربها  
ليتوصل بذلك الى منعها  
بالحبس عن زوجها  
كما وقفت عليه مرارا حين  
ابتليت بالقضاء كذا ذكره  
المصنف (مجهولة النسب  
اقرت بالرق لانسان)  
وصدقها المقر له (ولها زوج  
واولاد منه) اى الزوج  
(وكذبها) ذوجها (صح في  
حقها خاصة) فوله عاق  
بعد الاقرار رقيق خلافا  
لمحمد (لا) في حقه (يرد  
عليه انتقاض طلاقها كما  
حققه في الشر نبلاية  
(وحق الاولاد) وفرع  
على حقه بقوله (فلا يبطل  
النكاح) وعلى حق  
الاولاد بقوله (واولاد  
حصلت قبل الاقرار وما  
في بطنها وقته احرار)  
لخصولهم قبل اقرارها  
بالرق (مجهول النسب  
حرر عبده ثم اقر بالرق  
لانسان وصدقته) المقر له  
(صح) اقراره (في حقه)  
فقط (دون ابطال العتيق  
فان مات العتيق يرثه وارثه  
ان كان) له وارث يستغرق  
التركة (والا فيرث) الكل  
او الباقي كافي وشر نبلاية (المقر له فان مات المقر ثم العتيق فارثه لعسبة المقر) ولو جنى هذا العتيق سمي في جنائته لانه

(هذه)  
لا عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارش العبد وهو كالمأولك في الشهادة لان حرية في الظاهر وهو يصلح للدفع للاستحقاق



(قال) رجل لأخر (لي عليك الف فقال) في جوابه (الصدق والحق أو اليقين أو أنكرك) كقوله حقاً ونحوه (أو كرر لفظ الحق أو الصدق) كقوله الحق الحق أو حقاً حقاً (ونحوه أو قرن بهما البر) كقوله البر حق والحق برالح (فاقرار ولو قال الحق حق والصدق صدق أو اليقين يقين لا) يكون اقراراً لأنه كلام تام بخلاف ما مر لأنه لا يصلح للابتداء فجعل جواباً فكأنه قال ادعيت الحق الخ (قال) لأمته يأسارقة يازانية يا مجنونة يا آفة أوقال هذه السارقة فعلت كذا وباعها فوجد بها واحداً منها) أي من هذه العيوب (لا تردبه) لأنه نداء أو شتيمة لا أخبار ﴿٦٤٧﴾ (بخلاف هذه سارقة أو هذه آفة أو هذه زانية أو هذه مجنونة) حيث تردباً حدها لأنه أخبار وهو

تردباً حدها لأنه أخبار وهو لتحقيق الوصف (وبخلاف ياطا أني أو هذه المظافة فعات كذا) حيث تطابق امرأته لتمكنه من اثباته شرعاً فجعل الإيجاباً ليكون صادقاً بخلاف الأول رد (اقرار السكران بطريق محظور) أي ممنوع محرم (صحیح) في كل حق فلو اقر بقود أقيم عليه الحد في سكره وفي السرقة يضمن المسروق كما بسطه سعدى أفندى في باب حد الشرب (الافى) ما يقبل الرجوع كالردة و (حد الزنا وشرب الخمر وإن سكر) (بطريق مباح) كشره مكرها (لا) يعتبر بل هو كالانغماء الافي سقوط القضاء وتامه في احكامات الاشياء (المقرله) اذا كذب المقر بطل اقراره) لما تقرر انه يرتد بالرد (الافى) ست على ما هنا تبعاً للاشياء (الاقرار بالحرية والنسب وولاء العنافة والوقف) في

هذه المسئلة (١) على الست المتقدمة آنفاً (قوله ونحوه) بأن كرر اليقين ايضاً معرفاً أو منكراً (قوله كقوله البر حق الخ) هذا مما يصلح للأخبار ولا يتعين جواباً والذي في الدرر البر الحق وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يحمل على الابدال ط (قوله لأنه نداء) أي فيما عدا الأخيرة والنداء اعلام المنادى واحضاره لا تحقيق الوصف (قوله حيث ترد) أي لو اشتراها من لم يعلم بهذا الخبر ثم علم ط (قوله بخلاف الأول) فإن السيد لا يتمكن من اثبات هذه الاوصاف فيها ط (قوله بطريق) متعلق بالسكران (قوله عليه الحد) لعله سبق قلم والصواب القصاص فليراجع (قوله كما بسطه سعدى) وعبارته هناك وقال صاحب النهاية ذكر الامام الترمذى ولا يحد السكران باقراره على نفسه بالزنا والسرقة لأنه اذا سحاً ورجع بطل اقراره ولكن يضمن المسروق بخلاف حد القذف والقصاص حيث يقام عليه في حال سكره لأنه لا فائدة في التأخير لأنه لا يملك الرجوع لانهما من حقوق العباد فاشبه الاقرار بالمال والطلاق والعنق اه ولا يخفى عليك ان قوله لأنه لا فائدة في التأخير محل بحث وفي معراج الدارية بخلاف حد القذف فانه يحبس حتى يصءو ثم يحد للقذف ثم يحبس حتى يخف منه الضرب ثم يحد للسكر ذكره في المبسوط وفي معراج الدارية قيد بالاقرار لأنه لو زنى وسرق في حاله يحد بعد الصحو بخلاف الاقرار وكذا في الذخيرة اه (قوله سقوط القضاء) أي قضاء صلاة ازيد من يوم وليلة بخلاف الانغماء (قوله على ما هنا) أي على ما في المان والافسأى زيادة عاها (قوله بالحرية) فاذا اقران العبد الذي في يده حر ثبتت حرية وان كذبه العبد ط (قوله في الاسعاف) ونصه ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرد بعده ومن رده اول مرة ليس له القبول بعده اه وتام التفاريغ فيه ولا يخفى ان الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقف وفي الاسعاف ايضاً ولو اقر لرجلين بارض في يده انها وقف عليهما وعلى اولادها ونسلمها ابداً ثم من بعدهم على المساكين فصدقه احدها وكذبه الآخر ولا اولاد لهما يكون نصفها وقفاً على المصدق منهما والنصف الآخر للمساكين ولو رجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما لو اقر لرجل بارض فكذبه المقر له ثم صدقه فانها لا تصير له ما لم يقر له بها ثانياً والفرق ان الارض المقر بوقفيتها لا تصير ملكاً لاحد بتكذيب المقر له (٢) فاذا رجع ترجع اليه الارض المقر بكونها ملكاً ترجع الى ملك المقر بالتكذيب اه (قوله لو وقف) فيه ان الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقف وايضا الكلام فيما لا يرتد واو قبل القبول الاسعاف لو وقف على رجل فقبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد (والطلاق والرق) فكلاهما لا ترتد ويزاد الميراث بزازية

- (١) قوله على الست الخ فيه انه لم يذكر السادسة وانما ذكرها ط حيث قال السادسة باع المبيع ثم اقران المبيع كان تلجئة وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب اه مصدحه
- (٢) قوله فاذا رجع ترجع اليه الارض المقر بكونها ملكاً الخ كذا في النسخة المجموع منها والظاهر ان في العبارة سقطاً وليحذر اه مصدحه

١ قوله على ان عبارة الاسعاف على ان مافي الاشياء والمنح ان المقر له اذا رده ثم صدقه صحح (قوله على ان الح انظر ما معناه فلعل هنا خلا يعرف بمراجعة عبارة الحلبي اه مصححه

والنكاح كما في متفرقات قضاء البحر وتماه ثمة واستثنى ثمة مسئلتين من الابرء وهما ابراء الكفيل لا يرتد و ابراء المديون بعد قوله ابرئني فأبرأ لا يرتد فالمستثنى عشرة فلتحفظ وفي وكالة الوهبانية ومتى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرد وهل يشترط لصحة الرد مجلس الابرء خلاف والضابط ان مافيه تملك مال من وجه يقبل الرد والا فلا كابطال شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فليحفظ (صالح احد الورثة و ابرأ ابرء عاماً) او قال لم يبق لي حق من تركته ابى عند الوصي او قبضت الجميع ونحو ذلك (ثم ظهر في) يدوصيه من (التركة شيء لم يكن وقت الصلح) ونحوه (تسمع دعوى حصته منه على (الصالح) صلح البرازية ولا تناقض لقوله لم يبق لي حق اي مما قبضته على ان الابرء

١ على ان عبارة الاسعاف على ان مافي الاشياء والمنح ان المقر له اذا رده ثم صدقه صحح (قوله قضاء البحر) وعبارته قيد بالاقرار بالمال احترازاً عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانها لا ترد بالرد اما الثلاثة الاول ففي البرازية قال لا خرائنا عندك فرد المقر له ثم ماد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بحجود المولى بخلاف الاقرار بالعين والدين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانهما اسقاط يتم بالمسقط وحده واما الاقرار بالنسب وولاء العتاقة ففي شرح المجمع من الولاء واما الاقرار بالنكاح فلم اره الا ان اه وتماه هناك (قوله واستثنى ثمة) لاحاجة الى ذكرهما هنا فانهما ليستا مما نحن فيه ح اي لان الكلام في الاقرار وما ذكر في الابرء (قوله مسئلتين) حيث قال ثم اعلم ان الابرء يرتد بالرد الا فيما اذا قال المديون ابرئني فأبرأ فانه لا يرتد كما في البرازية وكذا ابراء الكفيل لا يرتد بالرد فالمستثنى مسئلتان كان قولهم ان الابرء لا يتوقف على القبول يخرج عنه الابرء عن بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول ليطالاه كقدمناه في باب السلم (قوله فيها) اي في الوكالة (قوله او قال) عطف على صالح لانها مسألة اخرى في اوائل الثلث الثالث من فتاوى الخانوتي كلام طويل في البراءة العامة فراجعه وفي الخاتمة وصي الميت اذا دفع ما كان في يده من تركته الميت الى ولد الميت واشهد الولد على انه قبض التركة ولم يبق من تركته والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئاً وقال من تركته والدي واقام على ذلك بيته وكذا الواقرا الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركته والده ثم ادعى على رجل ديننا لوالده تسمع دعواه قلت ووجه سماعها ان اقرار الولد لم يتضمن ابراء شخص معين وكذا اقرار الوارث بقبضه جميع ما على الناس ليس فيه ابراء ولو تنزلنا للبراءة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح وهبانية للشربلالي وفيه نظر لان عدم صحتها معناه ان لا نصير ملكاً للمدعى عليه والا فالدعوى لا تسمع كياتي في الصلح (قوله صالح البرازية) وعبارة البرازية قال تاج الاسلام واحد صالح الورثة و ابرأ ابرء عاماً ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى ولقائل ان يقول تجوز دعوى حصته فيه وهو الاصح ولقائل ان يقول لا اه وللشربلالي رسالة سماها (تنقيح الاحكام في الاقرار والابرء الخاص والعام) اجاب فيها بان البراءة العامة بين الوارثين مانعة من دعوى شيء سابق عليها عينا او ديناً بميراث او غيره وحقق ذلك بان البراءة امامامة كلا حق اولا دعوى اولا خصومة الى قبل فلان او هو برى من حق اولا دعوى الى عليه اولا تعاقل الى عايه اولا استحق عليه شيئاً او ابرأته من حق او مالى قبله واما خاصة بدين خاص كبرأته من دين كذا او عام كبرأته مالى عليه فيبرأ عن كل دين دون العين واما خاصة بعين فتصح لنفي الغبن لا الدعوى فيدعى بها على المتناطبة وغيره وان كان عن دعواها فهو صحيح ثم ان الابرء لشخص مجهول لا يدعى وان لمعلوم مدعى ولو مجهول فقوله قبضت تركته مورثي كلها او كل من لي عليه شيء او دين فهو برى ليس ابراء عاماً ولا خاصاً بل هو اقرار بمجرد لا يمنع من الدعوى المالى المجهول قال لا دين لي على احد ثم ادعى على رجل ديننا مدعى لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه ايضاً وقوله هو برى مالى عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لا حق لي قبله فيدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجنابة وسجادة اه

وفي الأصل فلا يدعى اربا ولا كفالة نفس او مال ولا دين او مضاربة او شركة او ودیعة  
او ميراث او دار او عبدا او شيا من الاشياء حادثا بعد البراءة اه فسا في شرح المنظومة  
عن المحيط ابرا احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكر والاتسمع دعواه وان اقرها بالتركة  
امر وبالرد عليه اه ظاهر فيما اذا لم تكن البراءة عامة لما علمته ولما سئد كراهه لو ابراه عامما اقر  
بعده بالمال المبرأ به لا يعود بعد سقوطه وفي العمادية قال ذواليد ليس هذا الى وليس ملكي  
اولا حقي فيه او نحو ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعاه احد فقال ذواليد هو لي فالقول له  
لان الاقرار لمجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على احده ومثله في الفيض  
وخزانة المفتين فهذا علمت الفرق بين ابرائك اولاً حقي قلبك وبين قبضت تركة مورثي  
او كل من لي عليه دين فهو بري ولم يخاطب معينا وعلمت بطلان فتوى بعض اهل زماننا  
بان ابراء الوارث وارثا آخر ابراء عاما لا يمنع من دعوى شئ من التركة وامام عبارة البرازية اى  
التي قد منها فاصلا معز والى المحيط وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يقيد ابراء بكونه لمعين أولا  
وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد به اجتماع الصلح المذكور في المتون والشروح  
في مسألة التخرج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح ان يقال فيه لا رواية فيه كيف وقد قال  
قاضيان اتفقت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا في حادث وان كان المراد به الصلح  
والابراء نحو قوله قبضت تركة مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله لا رواية  
فيه ايضا لما قدمناه من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى  
ذی اليد المقر بان لا ملك له في هذا العين عند عدم المنازع والذي يتراءى ان المراد من تلك  
العبارة الابراء لغیر معين مع ما فيه ولو سلمنا ان المراد به المعين وقطعنا النظر عن اتفاق  
الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبين لما في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع  
الكبير ومشهور الفتاوى المعتمدة كالحانية والحلاصة فيقدم ما فيها ولا يعدل عنها اليه واماماني  
الاشباه والبحر عن القنية افترق الزوجان وبرا كل صاحبه عن جميع الدعاوى ولا زوج اعيان  
قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى لان الابراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان اه فمحمول  
على حصوله بصيغة خاصة كقوله ابرأتها عن جميع الدعاوى تعالى عليها فيختص بالديون فقط  
لكونه مقيدا بما لي عليها ويؤيده التعليل ولو بقي على ظاهره فلا يعدل عن كلام المبسوط  
والمحيط وكافي الحاكم المصريح بعموم البراءة لكل من ابرا ابراء عاما الى ما في القنية اه هذا  
حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته وهي قريب من كراسين وقد اكرت فيها من القول فن اراد  
الزيادة فليرجع اليها وبه علم انه ما كان ينبغي للمصنف ان يذكر ما في البرازية متناهيا ماسيحي  
آخر الصلح فليس فيه ابراء عام فتدبر وانظر شرح الملتقى في الصلح (قول له عن الاعيان) سيأتي  
الكلام على ذلك في الصلح (قول له في الصلح) اى في آخره (قول له اقر رجل) تقدمت المسئلة  
متنا في متفرقات القضاء (قول له شرح وهبانية) وبه افتى في الجامعية والفتوية من الدعوى  
(قول له لا عذر لمن اقر) فيه ان اضطراره الى هذا الاقرار عذر (قول له غايته) حاصله انه  
لا فائدة لدعواه ان بعض المقر به ربا الاتحليف المقر له بناء على ان الثاني اذا ادعى انه اقر كاذبا  
يخلف المقر له وهذه المسئلة من افرادها فلا يقال في هذه ونحوها ولقد ابعد من حمل قول ابي

عن الاعيان باطل وحينئذ  
فالوجه عدم صحة البراءة كما  
افاده ابن الشحنة واعتمده  
الشرنبلالي وسنحققه في  
الصلح (اقر رجل) بمال  
في صك واشهد عليه به  
ثم ادعى ان بعض هذا  
المال (المقر به) قرض  
وبعضه ربا عليه فان اقام  
على ذلك بينة تقبل وان  
كان متناقضا لانا نعلم انه  
مضطر الى هذا الاقرار  
شرح وهبانية قلت وحرر  
شارحها الشرنبلالي انه  
لا يفتى بهذا الفرع لانه  
لا عذر لمن اقر غايته

أن يقال بأنه يخلف المقر له على قول أبي يوسف المختار للفتوى في هذه ونحوها اه قلت وبه جزم المصنف فيمن أقر قديراً (أقر بعد الدخول) من هنا إلى كتاب الصلح ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح ٦٥٠ (انه طلقة قبل الدخول لزمه مهر)

يوسف على الضرورة فقط كافي هذه المسئلة كما مر قيل الاستثناء (قوله ان يقال الخ) ولانه لا يتأتى على قول الامام لانه يقول بلزوم المال ولا يقبل تفسيره وصل او فصل وعندهما ان وصل قبل والا فلا ولفظة ثم تفيد الفصل فلا يقبل اتفاقاً شرعياً لالية (قوله وبه جزم) اي بقول أبي يوسف (قوله فيمن أقر) وفي نسخة فيما مر وعليها فانه مرقيل الاستثناء (قوله من نسخ) الشرح) اي المنح (قوله انه يستحقه) يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة الخ مامر في الوقف (قوله وسقط حقه) الظاهر ان المراد سقوطه ظاهراً فاذا لم يكن مطابقاً للواقع لا يحل للمقر له اخذه ثم ان هذا السقوط مادام حياً فاذا مات ماد على ما شرط الواقف قال السامحاني في مجموعته وفي الخصاص قال المقر له بالغلة عشر سنوات من اليوم لزيد فان مضت رجعت للمقر له فان مات المقر له والمقر قبل مضيتها ترجع الغلة على شرط الواقف فكانه صرح بطلان المصادقة بمضي المدة او موت المقر وفي الخصاص ايضاً رجل وقف على زيد وولده ثم للمساكين فافر زيد به وبانه على بكر ثم مات زيد بطل اقراره لبكر وفي الحامدية اذا تصادق جماعة الوقف ثم مات احدهم عن ولد فهل تبطل مصادقة الميت في حقه الجواب نعم ويظهر لي من هذا ان من منع عن استحقاقه بمضي المدة الطويلة اذا مات فولده يأخذ ما شرطه الواقف له لان الترك لا يزيد على صريح المصادقة ولان الولد لم يملكه من ابيه وانما يملكه من الواقف اه (قوله ولو جعله الخ) وفي اقرار الاسماعيليه فيمن اقرت بان فلان يستحق ريع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى انها قبضت منه مبلغاً معلوماً فاجاب بانه باطل لا يبيع الاستحقاق المعدوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين واطلاق قولهم لو اقر المشروط له الريع انه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقضى ببطلانه فان الاقرار بعوض معاوضة اه مخصصاً وفي الخصاص فان كان الواقف جعل ارضه موقوفة على زيد ثم من بعده على المساكين فافر زيد بهذا الاقرار يعني بقوله جعلها وقفاً على وعلى هذا الرجل يشاركه الرجل في الغلة ابد ما كان حياً فان مات زيد كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم وان مات المقر له وزيد في الحياة فالنصف الذي اقر به زيد للمساكين والنصف لزيد فاذا مات صار الغلة كلها للمساكين وكذا لو اقر أنها على هذا الرجل وحده فالغلة كلها للرجل مادام زيد المقر حياً فاذا مات فللمساكين ولا يصدق عليهم وانما يصدق على ابطال حق نفسه مادام حياً اه مخصصاً ويظهر من هذا ان المصادقة على الاستحقاق تبطل بموت المقر للزوم الضرر على من بعده ولا تبطل بموت المقر له عملاً باقرار المقر على نفسه بقى ما اقر جماعة مستحقون كثلثة اخوة مثلاً موقوف عليهم سوية فتصادقوا على ان زيدا منهم يستحق النصف فاذا مات زيد تبقى المصادقة وان مات المقر ان تبطل وان مات احدهما تبطل في حصته فقط والذي يكثر وقوعه في زماننا المصادقة في النظر والذي يقتضيه النظر ببطلانها بموت كل منهما ويرجع التوجيه الى القاضي هذا ما ظهر لنا فأمل (قوله كذا في نسخ المتن) اي بعضها وفي بعض نسخ المتن المغصوب

بالدخول (ونصف) بالاقرار (أقر المشروط له الريع) او بعضه (انه) اي ريع الوقف (يستحقه فلان دونه صح) وسقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه (ولو جعله لغيره) او اسقطه لا لاحد (لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا) كما مر في الوقف وذكره في الاشياء ثم وهنا وفي الساقط لا يعود فراجع (القصاص المرفوعة الى القاضي لا يؤخذ رافعها بما كان فيها من اقرار وتنقض) لما قدمنا في القضاء انه لا يؤخذ بما فيها (الا اذا) اقر بلفظه صريحاً (قال له على الف في علمي او فيما اعلم او احسب او اظن لاشئ عليه) خلافاً للثاني في الاول قلنا هي للشك عرفاً نعم لو قال قد علمت لزمه اتفاقاً (قال غصبنا الف) من فلان (ثم قال كذا عشرة أنفس) مثلاً (وادعى الناصب) كذا في نسخ المتن وقد علمت سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وادعى الطالب كما عبر به في المجموع وقال شرأحه اي المغصوب

منه (انه هو وحده) غصبها (لزمه الالف كلها) والزمه زفر بعشرها قلنا هذا انهم يريدون في الواسد والظاهر انه يشتر (منه) بفعله دون غيره فيكون قوله كذا عشرة رجوعاً فلا يصح نعم لو قال غصبناه كذا صح اتفاقاً لانه لا يستعمل في الواسد (قال) رجل (اوصى ابي بثلث ماله لزيد بل لعمر وبل لبكر فاثلمت الاول وليس لغيره شئ) وقال زفر اكل ثلثه وليس للآخر

منه (قوله من الكل) وقد تقدم قبل اقرار المريض (قوله بناء على افتاء المفتي) وفي البرازية ظن وقوع الثلاث بافتاء من ليس بأهل فأمر الكاتب بصك الطلاق فكتب ثم افتاء عالم بعدم الوقوع له ان يعود اليها في الديانة لكن القاضي لا يصدقه لقيام الصك سائحاني (قوله بشئ محال) كالواقر بارش يده التي قطعها خمسمائة درهم ويدها صحيحتان لم يلزمه شئ كما في حيل التاترخانية وعلى هذا أفتيت ببطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارث وهو ازيد من الفريضة الشرعية لكونه محالا شرعا ولا بد من كونه محالا من كل وجه والا فلو اقران لهذا الصغير على الف درهم قرض اقرضيه او من ثمن مبيع باعنيه صح الاقرار كما مر اشياء مخصصة (قوله وبالدين) قيد به لان اقراره بالعين بعد الابرأ العام صحيح مع انه يبرأ من الاعيان في الابرأ العام كما صرح به في الاشياء وتحقيق الفرق في رسالة الشرنبلالي في الابرأ العام (قوله بعد هبتها له على الاشبه) قال في البرازية وفي المحيط وهبت المهر منه ثم قال اشهدوا ان لها على مهرها كذا فالتفتار عند الفقيه ان اقراره جائز وعليه المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بلا قبولها والاشبه ان لا يصح ولا تجعل زيادة بغير قصد الزيادة عن المحوى برهن انه ابرأني عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقر لي بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعي عليه ابرأني وقبلت الابرأ وقال صدقته فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقله يصح الدفع لاحتمال الرد والابرأ يرتد بالرد فيبقى المال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرتد بالرد بعده جامع الفصولين لكن كلامنا في الابرأ عن الدين وهذا في الابرأ عن الدعوى وفي الرابع والعشرين من التاترخانية ولو قال ابرأتك مما لي عليك فقال لك على الف قد صدقت فهو برئ استحسنانا لاحقلى في هذه الدار فقال كان لك سدس فاشتريتها منك فقال لم ابعه فله السدس ولو قال خرجت عن كل حق لي في هذه الدار او برئت منه اليك او اقررت لك فقال الآخر اشتريتها منك فقال لم اقبض الثمن فله الثمن اه وفيها عن العتابة ولو قال لاحقلى قيل برئ من كل عين ودين وعلى هذا لو قال فلان برئ مما لي قبله دخل المضمون والامانة ولو قال هو برئ مما لي عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو برئ مما لي عنده فهو برئ من كل شئ اصله امانة ولا يبرأ عن المضمون ولو ادعى الطالب حقا بعد ذلك واقام بينة فان كان رخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يؤرخ فالقياس ان تسمع وحمل على حق وجب بعدها وفي الاستحسان لا تقبل بينته (قوله ذكره المصنف في فتاويه) ونصه سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ان رجلا منهما بعد الابرأ العام اقران في ذمته مبلغا معيناً للآخر فهل يلزمه ذلك ام لا اجاب اذا اقر بالدين بعد الابرأ منه لم يلزمه كما في الفوائد الزينية نقلا عن التاترخانية نعم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد الابرأ العام وانه اقرب له يلزمه اه وانظر ما في اقرار تعارض البيئات لغانم البغدادي (قوله قلت ومفاده) اى مفاد تقييد اللزوم بدعواه بسبب حادث وقوله لو اقر ببقاء الدين اى بأن قال ما ابرأني منه باقى في ذمتي والفرق بين هذا وبين قوله السابق وبالدين بعد الابرأ منه انه قال هناك بعد الابرأ لفلان على كذا تأمل (قوله بقاء الدين) اى بعد الابرأ العام (قوله كالاول) اى الاقرار بالدين بعد الابرأ منه (قوله تمة) اسم كتاب (قوله اقر بمهر المثل) قيد به اذ لو كان الاقرار بازيد منه لم يصح (قوله الايهاب) اى لو اقامت الورثة البينة ومثله الابرأ كما حققه ابن المشحنة (قوله من قبل تهمدر)

شئ قلنا فاذ الوصية في الثالث وقد اقرب له الاول فاستحقه فلم يصح رجوعه بعد ذلك للثاني بها بخلاف الدين لنفسه من الكل الكل من المجمع (فروع) اقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناء على افتاء المفتي ثم تبين عدم الوقوع لم يقع بمعنى ديانة قنية اقرار المكره باطل الا اذا اقر السارق مكرها فافتي بعضهم بصحته ظهيرة اقرار بشئ محال وبالدين بعد الابرأ منه باطل ولو بمهر بعد هبتها له على الاشبه نعم لو ادعى ديناً بسبب حادث بعد الابرأ العام وانه اقرب له يلزمه ذكره المصنف في فتاويه قلت ومفاده انه لو اقرب بقاء الدين ايضا حكمه كالاول وهى واقعة الفتوى فتأمل الفصل في المرض احط من فعل الصحة الا في مسألة اسناد الناظر النظر اغيره بلا شرط فانه صحيح في المرض لا في الصحة تمة وتماه في الاشياء وفي الوهبانية اقر بمهر المثل في ضعف موته فينة الايهاب من قبل تهمدر

اي في حالة الصحة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياته لا تقبل ولا ينافي هذا ما قدمه الشارح من بطلان الاقرار بعد الهبة لاحتمال انه ابانها ثم تزوجها على المهر المذكور في هذه المسئلة كذا قيل وفيه ان الاحتمال موجود ثمة (قوله واسناد) قال في المتقى لو أقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث هذه مسئلة النظم الا انه اغفل فيه قيد تصديق المشتري ابن الشحنة مدني وقدمنا قبل نحو خمسة اوراق عن نور العين كلاما فراجع (قوله فيه) اي في ضعف الموت (قوله من ثلث الترات) اي الميراث (قوله تشهد) باسكان الدال المهملة (قوله نعمة) يفتح النون وبالعين ورفع الدال المشددة (قوله فخلخف) برفع الحاء واسكان اللام قال المقدسي ذكر محمد ان قوله لا تخبر فلانا ان له على ألفا اقرار وزعم السر خسي ان فيه روايتين سائحتي (قوله منشأ) اي كان هبة (قوله مظهر) بضم الميم اي مقرر

اسناد بيع فيه للصحة اقبلن \*  
وفي القبض من ثلث الترات  
يقدر \* وليس بلا تشهد  
مقرر نعمة \* ولو قال لا تخبر  
فخلخف ينظر \* ومن قال  
ملكي ذالدا كان منشأ \*  
ومن قال هذا ملك ذا  
فهو مظهر \* ومن قال  
لا دعوى لي اليوم عند ذا \*  
فايدعي من بعد منها فنكر \*

### كتاب الصلح

(قوله مطلقا) فيما يتعين وفيما لا يتعين (قوله بالاقبول) لانه اسقاط وسيجي قريباً (قوله وشرطه الخ) وشرطه ايضا قبض بدله ان كان ديناً بدين والا لا كاسياتي في مسائل شتى آخر الكتاب فراجع وأونحه في الدرر هنا (قوله ففسح من صبي الخ) وكذا عنه بأن صالح أبوه عن داره وقد ادعاها مدع واقام البرهان (قوله لو فيه نفع) لو قال لو لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشمل ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرر او كان فيه ضرر غير بين ط (قوله معلوما) قال في جامع الفصولين عازيا للمبسوط الصلح على خمسة اوجه \* صلح على دارهم او دنائير او فلولس فيحتاج الى ذكر القدر \* الثاني على بر أو كيل أو وزني مما لا حمل له ولا مؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفة اذ يكون جيذا او وسطا او رديا فلا بد من بيانه \* الثالث على كيل أو وزني مما له حمل ومؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفة ومكان تسليمه عند أبي خيفة كافي السلم \* الرابع صلح على ثوب فيحتاج الى ذكر ذرع وصفة واجل اذ الثوب لا يكون ديناً الا في السلم وهو عرف مؤجلا \* الخامس صلح على حيوان ولا يجوز الا بعينه اذا الصلح من التجارة والحيوان لا يصالح ديناً فيها اه (قوله الى قبضه) بخلاف ما لا يحتاج الى قبضه مثل ان يدعى حقاً في دار رجل وادعى المدعى عليه حقاً في ارض بيد المدعى فاصطاحا على ترك الدعوى جاز (قوله والتعزير) اي اذا كان حقاً للعبد كما لا يخفى ح (قوله او تجهولا) اي بشرط ان يكون بما لا يحتاج الى التسليم كترك الدعوى مثلاً بخلاف ما لو كان عن تسليم المدعى وفي جامع الفصولين ادعى عليه مالا معلوما فصالحه على الف درهم وقبض بدل الصلح وذكر في آخر الملوك وبراء المدعى عن جميع دعاويه وخصوماته ابراء بجميعها عامه اقليل لم يسمع الصلح لانه لم يذكر قدر المال المدعى فيه ولا بد من بيانه ليعلم ان هذا الصلح وقع معاوضة او اسقاطا او وقع صرفاً شرط فيه التنازل في الجبال او لا وقد ذكر قبل بدل الصلح ولم يتعرض لجائز الصلح فمع هذا الاحتمال لا يمكن القول بما يقتضيه الصلح واما الابراء فقد حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدعى ببيان الابراء امام اللاداعي اه وتقدم التنصير بحقه في الاستحقاق وانظر ما كتبتاه عن الفتح اراختر شيار العيب (قوله تدعى

### كتاب الصلح

مناسبتة ان انكار المقر سبب  
للخصومة المستدعية للصلح  
(هو) لغة اسم من المصالحة  
وشرعا (عقد يرفع النزاع)  
ويقطع الخصومة (وركنه  
الايجاب) مطلقا (والاقبول)  
فيما يتعين أما فيما لا يتعين  
كالدرهم فيتم بالا قبول عناية  
وسيجي (وشرطه العقل  
لا البلوغ والحرية فصح  
من صبي مأذون ان عصى)  
صلحه (عن ضررين و)  
صح (من عبد مأذون  
ومكاتب) لو فيه نفع (و)  
شرطه ايضا (كون المصالح  
عليه معلوما ان كان يحتاج  
الى قبضه و) كون (المصالح  
عنه - حقا يجوز الاعتياض  
عنه ولو) كان (غير مال  
كالقصاص والتعزير معلوما  
كان) المصالح عنه (أو تجهولا  
لا) يصح (لو) المصالح عنه

(شفعة)

(مما لا يجوز الاعتياض عنه) وبينه بقوله (حقوق)



شفعة وحذف وكفالة بنفس) ويبطل به الاول والثالث وكذا الثاني لوقبل الرفع للحاكم لاحد زنا وشرب مطلقا (وطالب الصلح كاف عن القبول من المدعى ٦٥٣ عليه ان كان المدعى به مما لا يتعين بالتعيين) كالدرهم والدنانير وطالب الصلح على

ذلك لانه اسقاط لبعض وهو يتم بالمسقط (وان كان مما يتعين) بالتعيين (فلا بد من قبول المدعى عليه) لانه كالمبيع بجر (وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى) ووقوع الملك في مصالح عليه وعنه لومقرا (وهو صحيح مع اقرار او سكوت او انكار فالاول) حكمه (كبيع ان وقع عن مال بمال) وحينئذ (فتجرى فيه) احكام البيع ك(الشفعة والرد ببيع وخيار رؤية وشرط ويفسده جهالة البديل) المصالح عليه لا جهالة المصالح عنه لانه يسقط وتشرط القدرة على تسليم البديل (وما استحق من المدعى) اى المصالح عنه (يرد المدعى حصته من العوض) اى البديل ان كلا فكل او بعضا فبعضا (وما استحق من البديل يرجع) المدعى (بحصته من المدعى) كاذكرنا لانه معاوضة وهذا حكمها (د) حكمه (كأجارة ان وقع) الصلح (عن مال بمنفعة) كخدمة عبد

شفعة) اذ هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لقيمة له فلا يجوز اخذ المال في مقابله (قوله والثالث) هو احدى الروايتين وهما يفتى كافي الشرب لالية عن الصغرى اما بطلان الاول فرواية واحدة كافيها ايضا عن الصغرى (قوله للحاكم) ظاهره انه يبطل بالصلح اصلا وهو الذى فى الشرب لالية عن قاضيه خان فانه قال بطل الصلح وسقط الحد ان كان قبل ان يرفع الى القاضى وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما سقط بالعفو لعدم الطلب حتى لو عاد وطالب حد الا ان يحمل ما فى الحانية على انه لم يطلب بعد (قوله مطلقا) قبل الرد وبعبده (قوله وطالب الصلح) فاعل طلب مستتر فيه والصلح مفعوله ولا حاجة اليه لانه تكرر مع ما فى المتن (قوله على ذلك) وفى بعض النسخ هذه (قوله بالمسقط) هذا يفيد انه لا يشترط الطلب كما لا يشترط القبول ط (قوله وحكمه وقوع الخ) قال فى البحر وحكمه فى جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعى سواء كان المدعى عليه مقرا او منكرا وفى المصالح عنه وقوع الملك فيه للمدعى عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقرا به وان كان مما لا يحتمل التملك كالقصاص فالحكم وقوع البراءة كما اذا كان منكرا مطلقا (قوله ووقوع الملك) اى للمدعى او المدعى عليه (قوله عايه) اى مطلقا ولو منكرا (قوله كبيع) اى فتجرى فيه احكام البيع فينظر ان وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كاذكر هنا وان وقع على جنسه فان كان بأقل من المدعى فهو حط وبراء وان كان مثله فهو قبض واستيفاء وان كان باكثر منه فهو فضل وربا اه من الزيلعي رملى قال فى البحر اعتبر بعبدا ان كان على خلاف الجنس الا فى مسئلتين وتماه فيه (قوله فتجرى فيه) اى فى هذا الصلح منح فشمى المصالح عنه والمصالح عليه حتى لو صالح عن دار بدار وجبت فيها الشفعة ط (قوله وتشرط) فى موضع التعليل لقوله ويفسده جهالة البديل (قوله من المدعى) بالبناء للمفعول (قوله ان كلا الخ) اشار الى ان من بيانية أو تبعيضية وكل مراد تأمل (قوله كاذكرنا) اى ان كلا فكل او بعضا فبعضا (قوله لانه معاوضة) مقتضى المعاوضة انه اذا استحق الثمن فان مليار جمع مثله او قيميا بقيمته ولا يفسد العقد (فرع) قال فى البزاية وفى نظم الفقه اخذ سارقا من دار غيره فاراد رفعه الى صاحب المال فدفع له السارق ما لعل ان يكف عنه يبطل ويرد البديل الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال وحده السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اه وفيها ايضا اتهم بسرقة وحبس فصالح ثم زعم ان الصلح كان خوفا على نفسه ان فى حبس الوالى تصح الدعوى لان الثالب انه حبس ظلما وان فى حبس القاضى لا تصح لان الغالب انه يحبس بحق اه (قوله ان احتجج اليه) كسكنى دار (قوله بموت احدهما) اى ان عقدها لنفسه بجر (قوله وبهالك المحل) اى قبل الاستيفاء وتماه فى البحر (قوله لو وقع) كان ينبغي ذكره قبل قوله فشرط التوقيت فيه (قوله عن منفعة) يعنى انه يصح الصلح فلو ادعى بجرى فى دار او مسيلا على سطح او شربا فى نهر فأقرأ أو أنكر ثم صالحه على شئ معلوم جاز كفى القهستانى علائى شرح وسكنى دار (فشرط التوقيت فيه) ان احتجج اليه والا لا كسكنى ثوب (ويبطل بموت احدهما وبهالك المحل فى المدة) وكذا لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة

عن جنس آخر ابن كمال لانه حكم الاجارة (والاخير ان) اى الصلح بسكوت او انكار (معاوضة في حق المدعى وفداء بين وقطع نزاع في حق الآخر) وحينئذ (فلاشفعة في صلح عن دار مع احدها) اى مع سكوت او انكار لكن للشفيع ان يقوم مقام المدعى فيدلى بحجته فان كان للمدعى بينة اقامها الشفيع عليه واخذ الدار بالشفعة لان باقامة الحججة تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له بينة فحلف المدعى عليه فنكل شربلا لية (وتجب في صلح) وقع (عليها باحدها) او باقرار لان المدعى باخذها عن المال فيؤاخذ بزعمه (وما استحق) ٦٥٤ من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع

ملتقى كذا في الهامش (قوله عن جنس آخر) كخدمة عبد عن سكنى دار (قوله في حق المدعى) فيبطل الصلح على دراهم بعد دعوى دراهم اذا تفرقا قبل القبض بجر (قوله عن دار) يعنى اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت الآخر وانكر فصالح عنها بدفع شئ لم يجب الشفعة لانه يزعم انه يستبقى الدار المملوكة على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعى عن نفسه لانه يشترها وزعم المدعى لا يلزمه منح ادعى ارضا في يد رجل بالارث من ابيهما فليحد ذوا اليد فصالحه احدها على مائة لم يشاركه الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداء بين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وفي رواية عن ابى (١) يشاركه خاتمة ملخصا (قوله وتجب) اى تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بان تكون بدلا (قوله باحدها) اى الانكار والسكوت (قوله لخلو) علة لقوله رد المدعى حصته (قوله رجع) اى المدعى (قوله الى الدعوى) الا اذا كان عماليتين بالتعيين وهو من جنس المدعى به حينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يبطل الداع كذا ادعى الفافصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله كالموجود جدها ستوفة او بهرجة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالنانيهنا اذا استحققت بعد الافتراق فان الصلح يبطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يبطل الصلح كالفلوس بجر (قوله رجع الى الدعوى) الا اذا كان المصالح عنه عمالا قبل القبض فانه يرجع بقيمة المصالح عليه كالفصاص والعق والنكاح والخلع كافي الاشياء عن الجامع الكبير وتام الكلام عليه في حاشية الحموى (قوله في كله) ان استحق كل العوض (قوله او بعضه) ان استحق بعضه (قوله لان اقدامه) اى المدعى عليه (قوله بالملكية) اى للمدعى بخلاف الصالح لانه لم يوجد منه ما يدل على انه أقرب بالملك له اذا الصلح قد يقع لدفع الخصومة (قوله كاستحقاقه) فيرجع بالمدعى او بالدعوى درمتقى كذا في الهامش (قوله كذلك) اى كلا او بعضا (قوله بعض ما يدعيه) اى وهو قائم ويأتى حكم ما اذا كان هالكه عند قول الماتن والصلح عن المعصوب الهالك وقال القهستاني لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وبراء عن الباقي والبراء عن الاعيان باطل اهدمدنى (قوله او يلحق) منصوب بأن مثل او يرسل (قوله عن دعوى الباقي) قيد بالبراء عن دعواه لان البراء عن عينه غير صحيح كذا في المبسوط ابن مالك بان يقول برئت عنها او عن خصومتى فيها او عن دعوى هذه الدار فلا تسمع دعواه ولا يثبت واهو قال ابرأتك عنها او عن خصومتى فيها فانه باطل وله ان يخاضع كالمو قال ان يئده عبد برئت منه

بالخصومة فيه) فيخاصم المستحق لخلو العوض عن الغرض (وما استحق من البذل رجع الى الدعوى في كله او بعضه) هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدامه على المبايع اقرار بالملكية عين وغيره (وهلاك البذل) كلا او بعضا (قبل التسليم له) اى للمدعى (كاستحقاقه) كذلك (في الفصلين) اى مع اقرار أو سكوت وانكار وهذا لو البذل مما يتعين واللام يبطل بل يرجع بمثله عيني (صالح عن) كذا نسخ الماتن والشرح وصوابه على (بعض ما يدعيه) اى عين يدعيها الجواز في الدين كما ينبغي فلو ادعى عليه دارا فصالحه على بيت معلوم منها فلو من غيرها صح قهستاني (لم يصح) لان ما قبضه من عين حقه وبراء عن الباقي والبراء

عن الاعيان باطل قهستاني وحيلة تحتها ما ذكره بقوله (الزيادة شئ) آخر كشوب ودرهم (في البذل) فيدير ذلك (فانه) عوضا عن حقه فيما بقي (او) يلحق به (البراء عن دعوى الباقي) لكن ظاهر الرواية العسيرة (١) قوله عن ابى قد سقط من اصل نسخة المؤلف لفظ ما يضاف اليه ابى فتراكه مثله يضاف اليه موضع فيه ما يوجد في الحاشية بعد مراجعتها اهدمدنى من هاشم الاصل

فانه يبرأ ولو قال أبرأتك لالانه انما ابرأه عن ضمانه كافي الاشباه من احكام الدين قلت ففرقوا بين أبرأتك وبرئت اوانا برى لاضافة البراءة لنفسه فتعم بخلاف أبرأتك لانه خطاب الواحد فله مخصوصة غيره كما في حاشيتها معزيا للولولة الجية شرح الملتقى وفي البحر الابراء ان كان على وجه الانشاء فان كان عن العين بطل من حيث الدعوى فله الدعوى بها على المخاطب وغيره ويصح من حيث نفى الضمان فان كان عن دعواها فان اضاف الابراء الى المخاطب كابرأتك عن هذه الدار او عن خصوصتي فيها او عن دعوى اى فيها لا تسمع دعواه على المخاطب فقط وان اضافها الى نفسه كقوله برئت عنها اوانا برى فلا تسمع مطلقا هذا لوعلى طريق الخصوص اى عين مخصوصة فلو على العموم فله الدعوى على المخاطب وغيره كما لو تبارأ الزوجان عن جميع الدعاوى وله اعيان قائمة له الدعوى بها لانه ينصرف الى الديون لا الاعيان واما اذا كان على وجه الاخبار كقوله هو برى مما لى قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا لا ملك لى في هذه العين ذكره في المبسوط والمحيط فعمل ان قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لما في المبسوط لاحق لى قبله يشمل كل عين ودين فلو ادعى حقا لم يسمع ما لم يشهدوا انه بعد البراءة اه ما في البحر لمخصصا وقوله بعد البراءة يفيد ان قوله لاحق لى ابراء عام لا اقرار (قوله مطلقا) اى سواء وجد احد الامرين او لم يوجد فلا تسمع دعوى الباقي ح (قوله وقولهم) جواب سؤال وارد على كلام الماتن الاعلى ظاهر الرواية اذ لا تعرض للابراء فيها وما تضمنه الصلح اسقاط للباقي لا ابراء فافهم (قوله عن دعوى الخ) كذا عبارة القهستاني ويحب اسقاط لفظ دعوى بقرينة الاستدراك الآتى ونقل الحموى عن حواشى صدر الشريعة للحفيد معنى قولنا البراءة عن الاعيان لا تصح ان العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لا ان يبقى المدعى على دعواه الخ ابو السعود وهذا اوضح مما هنا قال السامحاني والاحسن ان يقال الابراء عن الاعيان باطل ديانة لا قضاء قال في الهامش وعبارته في شرح الماتن معنى ان العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لانه يبقى على دعواه بل تسقط في الحكم كالصلح عن بعض الدين فانه انما يبرأ عن باقيه في الحكم لا في الديانة فلو ظفر به اخذه ذكره القهستاني والبرجندى وغيرهما واما الابراء عن دعوى الاعيان فصحيح اه ما في الهامش وهو مخالف لما نقلناه عن شرح الملتقى آتفا وفي الخلاصة أبرأتك عن هذه الدار او عن خصوصتي فيها او عن دعوى فيها فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعده تسمع ولو اقام بينة تقبل اه تأمل (قوله واما الصلح) مقابل قوله اى عين يدعيها (قوله بعض الدين) قال المقدسى عن المحيط له الف فانكره المطالب فصالحه على ثلثائة من الالف صح ويبرأ عن الباقي قضاء لاديانة ولو قضاه الالف فانكر المطالب فصالحه بمائة صح ولا يحل له اخذها ديانة فيؤخذ من هنا ومن ان الربا لا يصح الابراء عنه ما بقيت عينه عدم صحة براءة علماء قضاة زماننا مأخوذونه ويطلبون الابراء فيبرؤنهم بل ما أخذوه من الربا اعترف بجماع عدم الحل في كل واعلم ان عدم براءته في الصلح استثنى منه في الحائنية ما لو زاد وابراتك عن البقية سامحاني ويظهر من هذا ان ما تضمنه الصلح من الاسقاط ليس ابراء من كل وجه والى لا يحتاج لقوله أبرأتك عن البقية (قوله اى قضاء) وحيد فلا فرق بين الدين والعين على ظاهر الرواية تأمل (قوله من الاشباه) قال فيها عن

مطلقا شر نبلاية ومشى عليه في الاختيار وعزاه في العزيمة للبرازية وفي الجلالية لشيخ الاسلام وجعل ما في المتن رواية ابن سماعة وقولهم الابراء عن الاعيان باطل معناه بطل الابراء عن دعوى الاعيان ولم يصير ملكا للمدعى عليه ولذا لو ظفر به بتلك الاعيان حل له اخذها لكن لا تسمع دعواه في الحكم واما الصلح على بعض الدين فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي قضاء لاديانة فلذا لو ظفر به اخذه قهستاني وتماه في احكام الدين من الاشباه وقد حققته في شرح الملتقى (وصح) الصلح (عن دعوى المال مطلقا)

ولو باقرار او بمنفعة (و) عن  
 دعوى (المنفعة) ولو بمنفعة  
 عن جنس آخر (و) عن  
 دعوى الرق (و) كان عتقا  
 على مال (و) ثبت الولاء  
 لو باقرار والا لا ببينة  
 درر قلت ولا يعود بالبينة  
 رقيقا وكذا في كل موضع  
 اقام بينة بعد الصلح  
 لا يستحق المدعى لانه يأخذ  
 البذل باختياره نزل بالما  
 فليحفظ (و) عن دعوى  
 الزوج (النكاح) على غير  
 من زوجة (و) كان خلعاً  
 ولا يطيب لو مبطلا ويحل  
 لها الزوج لعدم الدخول  
 ولو ادعت المرأة فصالحها  
 لم يصح وقاية وتقاية ودرر  
 وماتى وصححه في المجتبى  
 والاختيار وصحح الصحة  
 في درر البحار (وان قتل  
 العبد المأذون له رجلاً  
 عمداً لم يجز صلحه عن  
 نفسه) لانه ليس من تجارته  
 فلم يلزم المولى لكن يسقط  
 به القود ويؤخذ بالبذل  
 بعد عتقه (وان قتل  
 عبداً) للمأذون (رجلاً  
 عمداً وصلحه) المأذون  
 (عنه جاز) لانه من  
 تجارته والمكاتب كالحر  
 (والصلح عن المغضوب  
 الهالك على أكثر

الحانية الا براء عن العين المغضوبة ابراء عن ضمانها وتصير امانة في يد الغاصب ولو كانت العين  
 مستهلكة صح الا براء وبرى من قيمتها اه فقولهم الا براء عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون  
 ملكاً له بالا براء والا فالبراء عنها لسقوط ضمانها صحیح او يحتمل على الامانة اه ملخصاً اي ان  
 البطالان عن الاعيان محله اذا كانت الاعيان امانة لانها اذا كانت امانة لا تلحقه عهدتها فلا  
 وجه للا براء عنها تأمل وحاصله ان الا براء المتعلقة بالاعيان امانة ان يكون عن دعواها وهو صحيح  
 بلا خلاف مطلقاً وان تعلق بنفسها فان كانت مغضوبة هالكه صح أيضاً كالدين وان كانت قائمة  
 فعني البراءة عنها البراءة عن ضمانها لو هلكت وتصير بعد البراءة من عينها كالأمانة لا تضمن الا  
 بالتعدي عليها وان كانت العين امانة فالبراء لا تصح ديانة بمعنى انه اذا ظفر بها مالكيها اخذها  
 وتصح قضاء فلا يسمع القاضي دعواه بعد البراءة هذا ملخص ما استفيد من هذا المقام ط وهو  
 كلام حسن يرشدك الى ان قول الشارح معناه محمول على الامانة بقى لو ادعى عليه عينا في يده  
 فانكر ثم ابراء المدعى عنها فهو بمنزلة دعوى النصب لانه بالانكار صار قاصباً وهل تسمع  
 الدعوى بعده لو قائمة الظاهر نعم (قوله ولو باقرار) اي صح الصلح عن دعوى المال ولو كان  
 الصلح باقرار المدعى عليه وسواء كان الصلح عنه بمال او بمنفعة وقوله هنا عنه اي عن المال (قوله  
 او بمنفعة) اي ولو بمنفعة (قوله وعن دعوى المنفعة) صورة دعوى المنافع ان يدعى على الورثة  
 ان الميت اوصى بخدمة هذا العبد وانكر الورثة لان الرواية مخفوفة على انه لو ادعى استجار  
 عين والمالك ينكر ثم صالح لم يجز اه وفي الاشهاد الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعى اجارة  
 كافي المستعفى اهرملى وهو مخالف للمنفى البحر تأمل (قوله عن جنس آخر) كالصلح عن السكنى  
 على خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا يجوز كافي العيني والزياي قال السيد  
 المحموى لكن في الولو الجية ما يخالفه حيث قال واذا ادعى سكنى دار مصالحة عن سكنى دار  
 اخرى مدة معلومة جاز واجارة السكنى بالسكنى لا تجوز قال وانما كان كذلك لانهما يعتقدا ان  
 تملكاً بملك اه ابو السعود ذكره ابن مالك في شرح القاية مخالفاً لما ذكره في شرحه على المجموع  
 قال في العقوبة والموافق للكتب ما في شرح المجموع (قوله على مال) اي في حق المدعى وفي  
 حق الآخر دفعاً للخصومة (قوله لو باقرار) اي من العبد (قوله لا يستحق المدعى)  
 بالبناء للمفعول وسيأتى آخر الباب استثناء مسألة (قوله لانه بأخذ البذل) باضافة استند الى  
 البذل (قوله على غير من زوجة) لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها العدة  
 ولا تجديد النكاح مع زوجها كافي العبادية قهستاني (قوله وكان خاتماً) ظاهره انه يقتضى عدد  
 الطلاق فيملك عليها طلقين لو تزوجها بعدما اذا كان عن اقرار فظاهر واما اذا كان عن انكار  
 او سكوت فمعاملة له بزعمه قد بر ط (قوله لو مبطلا) هذا عام في جميع انواع الصلح كفاية  
 (قوله لم يصح) والطال صاحب فاية البيان في ترجيعه حموى (قوله في درر البحار) واقره في  
 شرحه غير الافكار وعليه اقتصر في البحر فكان فيما خالف الصلح وعبارة المجموع او ادعت  
 منع نكاحه فصالحها جاز وقيل لم يجز (قوله عمداً) قيد به لانه لو كان القتل شطراً فالظاهر الجواز  
 لانه يسلك به مسلك الاموال ط (قوله فلم يلزم المولى) قال المقدسي فان ابا ذر رجع عن امتهان  
 (قوله عداً) فاعل قتل (قوله المغضوب) اي القبيح لانه لو كان مثلياً فهاك قاله الصلح عليه

من قيمته قبل القضاء بالقيمة جائز (٦٥٧) كصلحه بعرض (فلا تقبل بينة الغاصب بعده) اى الصالح على (ان

قيمه اقل مما صالح عليه)  
ولا رجوع للغاصب على  
المغضوب منه بشئ (لو  
تصادف بعده انها قول) بجر  
(ولو اعتق موسر عبدا  
مشتركا فصالح) الموسر  
(الشريك على اكثر من  
نصف قيمته لا يجوز) لانه  
مقدر شرعا فبطل الفضل  
اتفاقا (كالصالح في) المسئلة  
(الاولى) على اكثر من  
قيمة المغضوب (بعد القضاء  
بالقيمة) فانه لا يجوز لان  
تقدير القاضى كالشارع  
(وكذا لو صالح لعرض صح  
وان كانت القيمة اكثر من  
قيمة مغضوب تاف) لعدم  
الربا (و) صح (في) الجنائية  
(العمد) مما لا قالو في نفس  
مع اقرار (بأكثر من الدية  
والارش) او بأقل لعدم الربا  
وفي الخطأ كذلك لا تصح  
الزيادة لان الدية في الخطأ  
مقدرة حتى لو صالح بغير  
مقاديرها صح كيفما كان  
بشرط المجاس لئلا يكون  
دينا بدين وتعين القاضى  
احدها يعبر بغيره كجنس  
آخر ولو صالح على خمر  
فسد فتانزم الدية في الخطأ  
ويستقط القود لعدم ما يرجع  
اليه اختيار (وكل) زيد عمرا  
(بالصالح عن دم عمدا وعلى  
بعض دين يدعيه) على

ان كان من جنس المغضوب لا يجوز الزيادة اتفاقا وان كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا وقيد  
بالهلاك اذ لو كان قبله يجوز اتفاقا ابن ملك وسيد كرمي محترز قوله قبل القضاء وقيد بقوله على  
اكثر من قيمته لانه محل الخلاف وفي جامع الفصولين غصب كبر او الف درهم فصالح على  
نصفه فلو كان المغضوب هالكا جاز الصالح ولو قائما لكن عيبه او اخفاء وهو مقر أو منكر  
جاز قضاء لادبانه ولو حاضرا يراه لكن غاصبه منكر جاز كذلك فلو وجد المالك بينة على بقية  
ماله قضى له به والصالح على بعض حقه في كيلى او وزنى حال قيامه باطل ولو أقر بغصبه وهو  
ظاهر ويقدر مالكة على قبضه فصالحه على نصفه على ان أبرأه مما بقى جاز قياسا لاستحسانا ولو  
صالحه في ذلك على ثوب ودفعه جاز في الوجوه كلها اذ يكون مشترتا للثوب بالمغضوب ولو كان  
المغضوب قنا او عرضا فصالح غاصبه مالكة على نصفه وهو منفيه عن مالكة وغاصبه مقر أو  
منكر لم يجز اذ صلحه على نصفه اقرار بقيامه بخلاف كيلى او وزنى اذ يتصور هلاك بعضه دون  
بعضه عادة بخلاف ثوب وقن اه (قوله من قيمته) ولو بغبن فاحش قال في غاية البيان بخلاف الغبن  
اليسير فانه لما دخل تحت تقويم المقومين لم يعد ذلك فضلا فلم يكن ربا اى عندها (قوله بالقيمة  
جائز) لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف المجاس فلا يكون ربا وهذا جائز عند الامام خلافا  
لهم لان حق المالك في الهالك لم يقطع ولم يتحول الى القيمة فكان صلحا عن المغضوب لاعت  
قيمه (قوله بعرض) اى سواء كانت قيمته كقيمة الهالك او اقل او اكثر وانما ذكرها الشارح  
هنا مع انها ساقية الى ان محلهما هنا (قوله موسر) قيد به لانه لو كان معسرا يسمى  
العبد في نصفه كافي مسكين (قوله وصح في الجنائية العمد) شمل ما اذا تعدد القتلى او انفرد  
حتى لو كانوا جماعة فصالح احدهم على اكثر من قدر الدية جاز لانه قتل البقية والصالح معهم لان  
حق القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد تأمل ربه (قوله لعدم الربا) لان  
الواجب فيه القصاص وهو ليس بمال (قوله كذلك) اى ولو في نفس مع اقرار (قوله  
الزيادة) افاد صحة النقص (قوله حتى لو صالح) افاد ان الكلام فيما اذ صالح على احد مقادير  
الدية وصح مائة بعير او مائتا بقرة او مائتا شاة او مائتا حلة او الف دينار او عشرة آلاف درهم  
كافي العزيمة عن الكافي (قوله بشرط المجلس) اى بشرط القبض في المجلس وهذا مقيد بما  
اذا كان الصالح بمكيل او موزون كاقيد في النهاية ح (قوله احدها) كالابل مثلا (قوله  
يصير) بضم الياء وفتح الصاد وكسر الياء المشددة فعل مضارع (قوله كجنس آخر) فلو قضى  
القاضى بمائة بعير فصالح القاتل عنها على اكثر من مائتي بقرة وهى عنده ودفعها جاز وتماه في  
الجوهرة (قوله ويستقط القود) اى في العمد يعنى يصير الصالح الفاسد فيما يوجب القود  
عنوا عنه وكذا على خنزير او حمر كافي الهندية سائحاني وهذا بخلاف ما اذا فسد بالجهالة قال  
في المنع ثم اذا فسدت التسمية في الصالح كالوصالح على دابة او ثوب غير معين تجب الدية لان  
الولى لم يرض بسقوط حقه مجانا بخلاف ما اذا لم يسم شيئا او سمى الخمر ونحوه حيث لا يجب شئ  
لما ذكرنا اى من ان القصاص انما يتقوم بالتقوم ولم يوجد (قوله ما يرجع اليه) اذ لاديه فيه  
بخلاف الخطأ فانه اذا بطل الصالح يرجع الى الدية المتقدمة قريبا (قوله او على) نسخ المان او عن  
(قوله يدعيه على آخر) العبارة مقلوبة والصواب يدعيه عليه آخر يدل عليه قوله لزم بدله

آخر من مكيل وموزون (لزم بدله) (٤٢) (بن) (ع) الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سقيرا الا ان يضمه الوكيل



الموكل (قوله فيؤخذ) أي ويرجع على الموكل به وكذا الصالح بالخلع وكذا يرجع في الصورة  
التالية لهذه كافي المقدسي ساجاني (قوله فيلزم الوكيل) أي ثم يرجع به على الموكل (قوله  
لأنه حينئذ كبيع) والحقوق فيه ترجع إلى المباشر فكذا ما كان بمنزلة (قوله مطلقا) سواء  
كان عن مال بمال أو لا (قوله صالح عنه فضولي الخ) هذا فيما إذا أضاف العقد إلى المصالح  
عنه لما في آخر تصرفات الفضولي من جامع الفصولين ف الفضولي إذا أضاف العقد إلى  
نفسه يلزمه البذل وإن لم يضمنه ولم يصفه إلى مال نفسه ولا إلى ذمة نفسه وكذا الصالح عن الغير  
أه (قوله وسلم) أي في الأخيرة (قوله صح) مكرر بما في المتن وفي الدرر أما الأول فلأن  
الحاصل للمدعي عليه البراءة وفي حقها الاجنبي والمدعي عليه سواء ويجوز أن يكون  
الفضولي أصيلا إذا ضمن كالفضولي بالخلع إذا ضمن البذل وأما الثاني فلأنه إذا أضافه إلى  
نفسه فقد التزم تسليمه فصالح الصالح وأما الثالث فلأنه إذا عينه للتسليم فقط اشتراط سلامة  
العوض فصار العقد تاما بقبوله وأما الرابع فلأن دلالة التسليم على رضا المدعي فوق دلالة  
الضمان والإضافة لنفسه على رضاه أه باختصار (قوله في الكل) فلو استحق العوض  
في الوجوه التي تقدمت أو وجده زيوفا أو ستوقفة لم يرجع على المصالح لأنه متبرع التزم تسليم  
شيء معين ولم يلتزم الإيفاء عن غيره فلا يلزمه شيء آخر ولكن يرجع بالدعوى لأنه لم يرض بترك  
حقه مجانا إلا في صورة الضمان فإنه يرجع على المصالح لأنه صار ديناً في ذمته ولهذا لو امتنع من  
التسليم يجبر عليه زيبي (قوله بأمره) لم يرجع على المصالح عنه أن كان الصالح بأمره بزيادة  
تقييد الضمان اتفاق وفيها الأمر بالصالح والخلع أمر بالضمان لعدم توقف صحتهما على الأمر  
فيصرف الأمر إلى إثبات حق الرجوع بخلاف الأمر بقضاء الدين أه (قوله عزمي) لم أجده  
فيه فليراجع (قوله والا يسلم) كان ينبغي أن يقول والا يوجد شيء مما ذكر من الصور الأربعة  
كما يعلم مما نقلناه عن الدرر (قوله والا فهو موقوف) هذه صورة خامسة مترددة بين الجواز  
والبطلان ووجه الحصر كافي الدرر أن الفضولي إما أن يضمن المال أولا فإن لم يضمن فاما أن  
يضيف إلى ماله أولا فإن لم يصفه فاما أن يشير إلى نقد أو عرض أولا فإن لم يشير فاما أن يسلم  
العوض أولا فالصالح جائز في الوجوه كلها إلا الأخير وهو ما إذا لم يضمن البذل ولم يصفه إلى  
ماله ولم يشير إليه ولم يسلم إلى المدعي حيث لا يحكم بجوازه بل يكون موقوفا على الإجازة إذ لم يسلم  
للمدعي عوض أه وجعل الصور الزيبي أربعة وألحق المشار بالمعاضف (قوله الخمسة) التي  
خامستها قوله والابطال أو التي خامستها قوله والا فهو موقوف بعد قوله أو على هذا ويؤيده  
قول الشارح سابقا في الصورة الرابعة (قوله في دعواه) فيه أنه إذا كان صادقا في دعواه كيف  
يطيب له وفي زعمه أنها وقف وبذل الوقف حرام تلكه من غير مسوغ فأخذه مجرد رشوة ليكيف  
دعواه فكان كما إذا لم يكن صادقا وقد يقال أنه إنما أخذه ليكيف دعواه لا ليطل وقفته وعسى  
أن يوجد مدع آخر ط قلت اطلاق في أول وقف الحامدية الجواب بأنه لا يصح قال لأن المصالح  
يأخذ بدل الصالح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالعاونة وهذا لا يكون في الوقف لأن الموقوف  
عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فهنا أن كان الوقف ثابتا فلا استبدال به لا يجوز والإ  
فهذا يأخذ بدل الصالح لأن حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى أه

فيؤخذ بضمانه (كالوقوف  
الصالح) من الوكيل (عن  
مال بمال عن اقرار) فيلزم  
الوكيل لأنه حينئذ كبيع  
(أما إذا كان عن انكار لا)  
يلزم الوكيل مطلقا بغير  
ودرر (صالح عنه) فضولي  
(بلا أمر صح أن ضمن  
المال أو أضاف) الصالح  
(إلى ماله أو قال على)  
هذا أو (كذا وسلم) المال  
صح وصار متبرعا في الكل  
إلا إذا ضمن بأمره عزمي  
زاده (والا) يسلم في الصورة  
الرابعة (فهو موقوف فإن  
أجازته المدعي عليه جاز  
ولزمه) البذل (والا بطل  
والخلع في جميع ما ذكرنا  
من الأحكام) الخمسة  
(كالصالح ادعى وقفية دار  
ولا بينة له فصالحه المنكر  
لقطع الخصومة جاز وطاب  
له) البذل (لو صادقا  
في دعواه وقيل) قائمه  
صاحب الاجناس (لا)  
يجاب لأنه بيع معنى وبيع  
الوقف لا يصح



(كل صلح بعد صلح فالتسائي باطل ٦٥٩ وكذا) النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة و) (الصلح بعد

الشراء) والاصل ان كل عقد اعيد فالتسائي باطل الا في ثلاث مذكورة في بيوع الاشباه الكفالة والشراء والاجارة فلتراجع (اقام) المدعى عليه (بينة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبله) قبل الصلح (ليس لي قبل فلان حق فالصلح مانع) على الصحة (ولو قال) المدعى (بعده ما كان لي قبله) قبل المدعى عليه (حق بطل) الصلح بحر قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادية ثم نقل عن دعوى السبازية انه لو ادعى الملك بجهة أخرى لم يبطل في بحر (والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن البساطة لا) والفاسدة ما يمكن تصحيحها بحر وحرر في الاشباه ان الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد الا في دعوى بمجهول فبائن فليحفظ (وقيل اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا) فيصح الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة

ثم نقل الحامدي ما هنا ثم قال فتأمل اه وانظر ما كتبناه في باب البيع الفاسد عن النهر عند قوله بخلاف بيع فنضم الى مدبر (قوله كل صلح بعد صلح) المراد الصلح الذي هو اسقاط اموال او صلح على عوض ثم على عوض آخر فالتسائي هو الجائز وانفسخ الاول كالبيع نور العين عن الخلاصة (قوله فالتسائي باطل) قاله القاضي الامام (قوله وكذا النكاح الخ) وتماه في جامع الفصولين في الفصل العاشر كذا في الهامش (قوله بعد النكاح) وفيه خلاف فقيل يجب التسمية الثانية وقيل كل منهما (قوله والحوالة الخ) بأن كان له على آخر انفصال عليها شخصاً أحال عليه بها شخصاً آخر شيئاً (قوله بعد الشراء) اي بعد ما اشترى المصالح عنه (قوله الا في ثلاث) قلت زاد في الفصولين الشراء بعد الصلح (قوله الكفالة) اي لزيادة التوثيق اشباه (قوله والشراء) اطلقه في جامع الفصولين وقيد في القنية بأن يكون الثاني اكثر ثمن من الاول أو أقل أو بجنس آخر والا فلا يصح اشباه (قوله والاجارة الخ) اي من المستأجر الاول فهي نسخ للاولى اشباه (قوله ليس لي قبل) بكسر ففتح (قوله ما كان لي قبله) بكسر ففتح ايضاً (قوله قال المصنف) نصه وفي العمادية ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده ان لا شيء عليه بطل الصلح اه اقول يجب ان يقيد قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لما تقدم من مسألة المختص به صرح مولانا صاحب البحر ولا يخفى ان علة مضي الصلح على الصحة في مسألة المتن المقدمة عدم قبول الشهادة لما فيه من التناقض فلا يظهر حينئذ ان لا شيء عليه فلم تشملها عبارة العمادية فافهم (قوله عن دعوى البرازية) ونصها وفي المتن ادعى ثوباً صالح ثم برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه لاحق له فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقارره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بأن قال لاحق لي بجهة الميراث ثم قال انه ميراث لي عن ابي فأما غيره اذا ادعى ملكاً لاجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بأن قال حق بالشراء او بالهبة لا يبطل اه (قوله في بحر) ما نقله عن البرازية لا يحتاج الى تحرير لانه تقييد مقيد ولعله اراد تحرير ما قاله المصنف من تقييد ما في العمادية فانه غير ظاهر كما علمت والله اعلم (قوله والفاسدة) مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها لو ادعى امة فقالت انا حرة الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان اقامت بينة على انها حرة الاصل بطل الصلح اذا لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرة الاصل ومثال الدعوى التي يمكن تصحيحها لو اقامت بينة انها كانت امة فلان اعتقها عام اول وهو يملكها بعدما ادعى شخص انها امة لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بأن يقول ان فلانا الذي اعتقك كان غصبك مني حتى لو اقام بينة على هذه الدعوى تسمع حموي مدني وقوله هنا وهو يملكها جملة حالية (قوله وحرر الخ) هذا التحرير غير ضروري وورده الرملي وغيره بما في البرازية والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارج ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها الا يصح والتي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر احد الحدود يصح اه وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت انه الذي اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه المعول (قوله وقيل الخ) الاخصر ان يقال وقيل يصح مطلقا (قوله آخر الباب) فيه نظر فان عبارته هكذا ومن المسائل المهمة انه هل

آخر الباب واقره ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما مر فراجع (وصح الصلح عن دعوى حق الشرب

يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى ام لا بعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حقاً مجهولاً في دار فصول على شئ يصح الصلح على مامر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك ان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا اي فالتبادر انه اراد الفاسدة بدليل التمثيل لانه يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح وفي حاشية الرمل على المنع بعد نقله عبارته اقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالفسدة اذ لا وجه لصحة الصلح عنها كالصلح عن دعوى حد او ربا وحلوان الكاهن واجرة الناحية والمنفعة الخ وكذا ذكر الرمل في حاشيته على الفصولين نقلاً عن المصنف بعد ذكره عبارة صدر الشريعة قال مانعه فقد افاد ان القول باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اهـ (قوله وحق الشفعة) اي دعوى حقها لدفع اليمين بخلاف الصلح عن حقها الثابت كما مر (قوله دينابيعين) وفي بعض النسخ يدين (قوله وصيرفية) الاولى الاقتصار على العز والى القنية لانه في الصيرفية نقل الخلاف في الصحة وعدمها معطلقاً واماً في القنية فقد حكى القواين ثم وفق بينهما بما هنا فقال الصواب ان الصلح ان كان الخ (قوله على سكتي بيت) قيد بالسكتي لانه لو صلح على بيت منها كان وجه عدم الصحة كونه جزءاً من المدعى بناء على خلاف ظاهر الرواية الذي مشى عليه في المتن سابقاً وقيد بقوله ابدأ ومثله حتى يموت كافي الخاتمة لانه لو بين المدة يصح لانه صلح على منفعة فهو في حكم الاجارة فلا يدمن التوقيت كما مر وقد اشبه الامر على بعض الحاشيين (قوله الى الحصاد) لانه يبيع معنى فتضر جهالة الاجل (قوله بغير دعوى) اي الدعوى من المودع (قوله ويصح الصلح) اي لو ادعى المالك انكر و حالف ثم ادعاه عند قاض آخر فأنكر فصول صح ولا ارتباط لهذه بمسئلة الوديعة قال المودع ضاعت الوديعة او ردتها وانكر ربا الرد او الهلاك صدق المودع بيمينه ولا شئ عليه فلو صلح ربا بعد ذلك على شئ فهو على اربعة وجوه \* احدها ان يدعى ربا الايداع وجهه المودع ثم صلح على شئ معلوم جاز اتفاقاً \* الثاني ان يدعى الوديعة وطالبه بالرد فاق المودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئاً ورب المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صلح على شئ معلوم جاز ايضا فافاً \* الثالث ان يدعى عليه الاستهلاك وهو يدعى الرد او الهلاك ثم صلح على معلوم جاز عند محمد وأبي يوسف آخره ولم يجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف اولاً وبقي واجمعوا على ان لو صلح بعد حالف انه رد الوديعة او هلكت لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما لو صلح قبل اليمين \* الرابع ان يدعى المودع الرد او الهلاك ورب المال سكت ولم يقل شيئاً فعند أبي يوسف لا يجوز الصلح وعند محمد يجوز قال المودع بعد الصلح كنت قلت قبل الصلح انها هلكت او ردتها فلم يصح الصلح على قول أبي حنيفة وقال رب المال ما قلت قال قول لا تنكر ولا يبطل الصلح خاتمة هذا ما رأيته في الخاتمة بنوع اختصار ورأيت في غيرهما معزوا اليها كذلك ونفاها في المنع لكن سقط من عبارته شئ اختل به المعنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه الفتوى والذي رأيته في الخاتمة ان الفتوى على عدم الجواز وبقي خامسة ذكرها المقدسي وهي ادعى ربا الاستهلاك فسكت فصاحبه جاز لكن هذا هو الثاني في الخاتمة ثم اعلم ان كلام الماتن والشارح غير محرر لان قوله بغير دعوى الهلاك شامل للجهود والسكوت

(ودعوى)

وحق الشفعة وحق وضع الجزوع على الاصح (الاصل انه متى توجهت اليمن نحو الشخص في اي حق كان فاقبدي اليمين بدراهم جاز حتى في دعوى التزوير مجتبى بخلاف دعوى حد ونسب درر (الصالح ان كان بمعنى المعاوضة) بأن كان دينابيعين (بنتقص بقتضها) اي بفسخ المتصالحين (وان كان لا بمعناها) اي المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض (فلا) تصح اقالته ولا تقضه لان الساقط لا يعود قنية وصيرفية فليحفظ (ولو صالح عن دعوى دار على سكتي بيت منها ابدأ او صالح على دراهم الى الحصاد او صالح مع المودع بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح) في الصور الثلاث سراجية قيد بعدم دعوى الهلاك لانه لو ادعاه وصالحه قبل اليمين صح به يفيق خاتمة و (يصح) الصلح (بعد حالف المدعى عليه دفعا للنزاع)

بأقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على اصل ٦٦١ الدعوى لم تقبل الا في الوصى عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على

بعضه ثم وجد البينة فانها  
تقبل ولو بلغ العصبى فأقامها  
تقبل ولو طلب يمينه لا  
يخلف اشباه (وقيل لا)  
جزم بالاول في الاشياء  
وبالثاني في السراجية وحكامه  
في القنية مقدما للاول  
(طلب الصالح والابراء عن  
الدعوى لا يكون اقرارا)  
بالدعوى عند المتقدمين  
وخالفهم المتأخرون والاول  
اصح نزائية (بخلاف طلب  
الصالح عن المال والابراء  
عن المال) فانه اقرار اشباه  
(صالح عن عيب) او دين  
(وظهر عدمه او زال)  
العيب (بطل الصالح)  
ويرده ما اخذه اشباه ودرر

فصل في دعوى

الدين

(الصالح الواقع على بعض  
جنس ماله عليه) من دين او  
غصب (اخذ لبعض حقه  
وحط لباقيه لا معاوضة) للربا  
وحينئذ (فصح الصالح بلا  
اشتراط قبض بدله عن الف  
حال على مائة حالة او على  
الف مؤجل وعن الف  
جياذ على مائة زيوف ولا  
يصح عن دراهم على دنائير  
مؤجلة) لعدم الجنس فكان

ودعوى الرد وهو الوجه الاول والثاني واحدث في الثالث والرابع وقد علمت انه في الاول  
والثاني جائز اتفاقا وكذا في احدث شق الثالث والرابع على الرجح والصواب ان يقول  
بعد دعوى الرد او الهلاك باسقاط غير والتعبير ببعد وزيادة الرد فيدخل فيه الوجه الثالث بناء  
على المفتي به والوجه الرابع بناء على قول ابى يوسف وهو المعتمد لتقديم صاحب الحاية اياه  
كاهو عادته وقوله لانه لو ادعاه اى الهلاك شامل لما اذا ادعى المالك الاستهلاك وهو احدث شق  
الوجه الثالث اوسكت وهو احدث شق الرابع وعلمت ترجيح الجواز فيه ما فقوله صح به يفتى في  
غير محله وقوله وصالحه قبل اليمين هذا وارد على اطلاق المتن ايضا ورأيت عبارة الاشياء نحو  
ما استصوبته ونصها الصلح عقد يرفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع  
ثم رأيت عبارة متن المجمع مثل ما قلته ونصها واجاز صلح الاجير الخاص والمودع بعد دعوى  
الهلاك او الرد والله الحمد (قول له بأقامة) متعلق بالنزاع (قول له بعده) اى الصلح (قول له فانها  
تقبل) افاد انها لو موجودة عند الصلح وفيه غبن لا يصح الصلح وبه صرح في البرازية سائحاني  
(قول له ولو طلب) اى الصبي بعد بلوغه (قول له وقيل لا) وجه بأن اليمين بدل المدعى فاذا حلفه  
فقد استوفى البدل حموى عن القنية (قول له في السراجية) وكذا جزم به في البحر قال الحموى  
وما مشى عليه في الاشياء رواية محمد عن ابى حنيفة وما مشى عليه في البحر قولهما وهو  
الصحيح كافي معين المفتى اهـ (قول له للاول) صوابه للثاني على ما نقله الحموى (قول له والابراء)  
الواو هنا وفيما بعده بمعنى او حموى (قول له عن عيب) اى عيب كان لا خصوص البياض  
وتمامه في المنح

فصل في دعوى الدين

(قول له في دعوى الدين) الاولى في الصلح عن دعوى الدين قال في المنح لما ذكر حكم الصلح عن  
عموم الدعاوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لان الخصوص ابدأ يكون  
بعد العموم اهـ (قول له على بعض الخ) قيد بالبعض فأفاد انه لا يجوز على الاكثر وان يشترط معرفة  
قدره لكن قال في غاية البيان عن شرح الكافي ولو كان لرجل على رجل دراهم لا يعرفان  
وزنها فصالحه منها على ثوب او غيره فهو جائز لان جهالة المصالح عنه لا تمنع من صحة الصلح وان  
صالحه على دراهم فهو فاسد في القياس لانه يحتمل ان بدل الصلح اكثر منه ولكن استحسن  
ان اجيزه لان الظاهر انه كان اقل مما عليه لان مبنى الصلح على الخط والانغماض فكان  
تقديرها بدل الصالح بشئ دلالة ظاهرة على انها عرقاه اقل مما عليه وان كان قدر ما عليه  
بنفسه اهـ (قول له من دين) اى بالبيع او الاجارة او القرض قهستاني (قول له وحط لباقيه)  
فلو قال المدعى للمدعى عليه المتكر صالحتك على مائة من الف عليك كان اخذ المائة ابراء عن  
تسعمائة وهذا قضاء لادبانية الا اذا زاد ابرأتك قهستاني وقد منامثله معزوا لاختانية (قول له حالا)  
لانه اعتياض عن الاجل وهو حرام (قول له فيجوز) لان معنى الارفاق فيما بينهما اظهر  
من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاصل ببعض المال ولكنه ارفاق من المولى بمحط  
بعض المال ومساهلة من المكاتب فيما يبق قبل حلول الاجل ليتوصل الى شرف الحرية

صرفا فلم يحجز نسيئة (او عن الف مؤجل على نصفه حالا) الا في صلح المولى مكانه فيجوز زيلهى (او عن الف سود  
على نصفه بيضا) والاصل ان الاحسان ان وجد من الدائن فاسقاط وان منهما

معاوضة (قال) لغريمه (ادالى خمسة غدا من الصلي عليك على انك برى من) النصف (الباقى فقبل) وادى فيه (برى) وان لم يؤد ذلك في الغد عاد دينه ( كما كان لقوات التقييد بالشرط ٦٦٢ ووجوهها خمسة احدها هذا (و

(قوله معاوضة) اى ويجرى فيه حكمها فان تحقق الربا او شبهته فسدت والاصحط ط قال ط بأن صالح على شئ هو ادون من حقه قدر او وصفا او وقتا وان منهما اى من الدائن والمدين بان دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض بدل السود او ما هو في معنى الوصف كتعجيل المؤجل او عن جنس بخلاف جنسه اه (قوله لم يعد) اى الدين مطلقا دى او لم يؤد (قوله ما بقى غدا) لو قال ابراءك عن الخمسة على ان تدفع الخمسة حاله ان كانت العشرة حالة صح الابراء لان اداء الخمسة يجب عليه حالا فلا يكون هذا تعليق الابراء بشرط تعجيل الخمسة ولو مؤجلة بطل الابراء اذا لم يعطه الخمسة جامع الفصولين كذا في الهامش (قوله بصريح الشرط) قال التهستاني وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صح في الظاهرية لو قال حططت عنك النصف ان تقدمت الى نصفها فإنه حط عندهم وان لم ينقده سأمحنى (قوله كأن ادبت) الخطاب للغريم ومثله الكفيل كما صرح به الاسدي جاني في شرح الكافي وقاضخان في شرح الجامع قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال لان ابراء الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يرتد رده فينبغي ان يصح تعليقه بالشرط الا انه كبراء الاصيل من حيث انه لا يخلف به كما يخلف بالطلاق فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذا قلنا اذا كذل بمال عن رجل وكفل بنفسه ايضا على انه ان وفى بنفسه غدا فهو برى عن الكفالة بالمال فوافى بنفسه برى عن المال لانه تعاقب بشرط متعارف فصيح اه (قوله بمكره عليه) لانه لو شاء لم يفعل الى ان يجد البينة او يخلف الآخر فيشكل عن اليمين اتقانى (قوله اخذ منه) يفيد ان قول المدعى عليه لا اقر لك بمالك الخ اقرار ولذا قال في غاية البيان قالوا في شروح الجامع الصغير وهذا انما يكون في السر اما اذا قال ذلك علانية يؤخذ باقراره اه (قوله الدين المشترك) قيد بالدين لانه لو كان الصلح عن عين مشتركة يختص المصالح ببدل الصلح وليس لشريكه ان يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين زيلبي فليحفظ فانه كثير الوقوع وفي الخاتمة رجالان ادعى ارضا او دارا في يد رجل وقال هي لنا ورثناها من ابينا فوجد الذي هي في يده فصالحه احدهما عن حصته على مائة درهم فاراد الابن الآخر ان يشاركه في المائة لم يكن له ان يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداء عن اليمين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن ابى يوسف في رواية لشريكه ان يشاركه في المائة اه (قوله صفقة واحدة) بأن كان لكل واحد منهما عين على حدة او كان لهما عين واحدة مشتركة بينهما وباعا الكل صفقة واحدة من غير تفصيل فمن نصيب كل واحد منهما زيامى واحترز بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبد بين رجلين باع احدهما نصيبه من رجل بخمسمائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسمائة درهم وكتبنا عليه سكا واحدا بألف وقبض احدهما منه شيئا لم يكن للآخر ان يشاركه لانه لا شركة لهما في الدين لان كل دين وجب بسبب على حدة عزمية وتماه في المصح (قوله موروث) او كان موصى به لهما او بدل قرضهما ابو السعود عن شيخه

الثاني (ان لم يؤت) بالغد (لم يعد) لانه ابراء مطلق والثالث (وكذا لو صالحه من دينه على نصفه يدفعه اليه غدا وهو برى مما فضل على انه ان لم يدفعه غدا فالكل عليه كان الامر) كالوجه الاول (كما قال) لانه صرح بالتقييد والرابع (فان ابراءه عن نصفه على ان يعطيه ما بقى غدا فهو برى ادى الباقي) في الغد (اولا) لبدائه بالابراء بالاداء (و) الحسامس (لوعلى بصريح الشرط كأن ادبت الى) كذا (او اذا او منى لا يصح) الابراء لما تقرر ان تعاقبه بالشر صريحا باطل لانه تملك من وجه (وان قال) المديون (لا آخر سرا لا اقر لك بمالك حتى تؤخره عنى او تحط) عنى (فعل) الدائن التأخير اى الحط (صح) لانه ليس بمكره عليه (ولو اعلن ما قاله سرا اخذ منه الكل للحال) ولو ادعى الفاعل جحد فقال اقرولى بها على ان احط منها مائة جاز بخلاف على ان اعطيك مائة لانها رشوة ولو قال ان اقررت لى حططت لك منها مائة فاقر

صح الاقرار لا الحذل مجتبي (الدين المشترك) بسبب متعبد كمن مبيع ببيع صفقة واحدة اودين (قوله) موروث او قيمة مستهلك مشترك (اذا قبض احدهما شيئا منه شاركه الآخر فيه) ان شاء

اواشع الغريم كايأثي وحيثئذ (فلو صالح احدهما عن نصيبه على ثوب) اى خلاف جنس الدين (اخذ الشريك الآخر نصفه الا ان يضمن) له (ربع) اصل (الدين) ٦٦٣ فلا حق له في الثوب (ولو لم يصالح بل اشترى بنصفه شيئاً ضمنه) شريكه (الربع)

لقبضه النصف بالمقاصة  
(اواشع غريمه) في جميع  
ما امر لبقاء حقه في ذمته  
(واذا أبرأ احد الشريكين  
الغريم عن نصيبه لا يرجع)  
لانه اتلاف لا قبض (وكذا)  
الحكم (ان) كان للمديون  
على احدهما دين قبل وجوب  
دينهما عليه حتى (وقعت  
المقاصة بدنه السابق) لانه  
قاض لا قابض (ولو أبرأ)  
الشريك المديون (عن  
البعض قسم الباقي على  
سهامه) ومثله المقاصة ولو  
أجل نصيبه صح عند الثاني  
والغصب والاستئجار  
بنصيبه قبض لا تزوج  
والصلح عن جناية عمد  
وحيلة اختصاصه بما قبض  
ان يهبه الغريم قدر دينه  
ثم يبرئه او يبيعه به كفا من  
تمر مثلاً ثم يبرئه ملتقط  
وغيره ومهرت في الشركة  
(صالح أحد ربي السلم عن  
نصيبه على ما دفع من رأس  
المال فان أجاز له الشريك  
الآخر (نفذ عاينهما وان  
رده رد) لان فيه قسمة  
الدين قبل قبضه وانه باطل  
نعم لو كانا شريكين مقاضة  
جاز معاً بما بخر

فصل في التخارج

اخرجت الورثة أحدهم

**قوله** (اواشع الغريم) فلو اختار اتباعه ثم توى نصيبه بأن مات الغريم مفلساً رجع على القابض بنصف ما قبض ولو من غيره بخر وراجع الزيلعي (**قوله** اى خلاف الخ) لانه لو صالح على جنسه يشاركه فيه او يرجع على المدين وليس للقابض فيه خيار لانه بمنزلة قبض بعض الدين زيلعي (**قوله** نصفه) اى نصف الدين من غريمه او أخذ نصف الثوب منح (**قوله** الا ان يضمن) اى الشريك المصالح (**قوله** ربع اصل الدين) افاد ان المصالح مخير اذا اختار شريكه اتباعه فان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار او غيره (**قوله** ما امر) اى في مسألة القبض او الصلح والشراء (**قوله** قبل وجوب الخ) اما لو كان حادثاً حتى التقيا قصاصاً فهو كالقبض بخر (**قوله** عليه) اى على المديون (**قوله** المديون) بالنصب مفعول أبرأ (**قوله** قسم الباقي الخ) حتى لو كان لهما على المديون عشرون درهما فأبرأ أحد الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمسة ولا ساكت المطالبة بال عشرة كذا في الهامش (**قوله** على سهامه) اى الباقية لاصلاها سائحاتى (**قوله** ومثله المقاصة) بان كان للمديون على الشريك خمسة مثلاً قبل هذا الدين فان القسمة على ما بقى بعد المقاصة (**قوله** والغصب) اى اذا غصب احدهما من المديون شيئاً ثم ألتفه شاركه الآخر لانه يملكه من وقت الغصب عند اداء الضمان وكذا لو استأجر احدهما منه داراً بحصته سنة وسكنها وكذا خدمة العبد وزراعة الارض وكذا لو استأجره بأجر مطلق وروى ابن سبعة عن محمد لو استأجر بحصته لم يشاركه الآخر وجعله كالتكاح وتماه في شرح الهداية (**قوله** لا تزوج) اى تزوج المديونة على نصيبه فانه اتلاف في ظاهر الرواية بخلاف ما اذا تزوجها على دراهم لانها صارت قصاصاً وهو كالا ستيفاء اتقانى (**قوله** جناية عمد) اى لو جنى احدهما عليه جناية عمد فيما دون النفس أرضها مثل دين الجاني فصالحه على نصيبه وكذا لو فيها قصاص اتقانى (**قوله** يبرئه) اى الشريك الغريم (**قوله** عن نصيبه) اى من المسلم فيه (**قوله** من رأس المال) بأن أراد ان يأخذ رأس ماله ويفسخ عقد الشركة اتقانى فالصلح مجاز عن الفسخ عزمية (**قوله** عاينهما) والمقبوض بينهما وكذا ما بقى من المسلم فيه درر البحار (**قوله** رد) وبقي السلم كما كان

### فصل في التخارج

**قوله** (اخرجت الخ) اوصى لرجل بثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث بالسدس جاز الصلح وذكر الامام المعروف بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكد يحتمل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة وحق جالس الرهن وحق المسيل الجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة يسقط بالاسقاط وتماه في الاشباه فيما يقبل الاسقاط ومالا كذا في الهامش (**قوله** صرفاً للجنس) علة للاخير (**قوله** لكن بشرط) قال في البحر ولا يشترط

عن التركة وهى (عرض او) هى (عقار بمال اعطوه له) (او) اخرجوه (عن) تركة هى (ذهب بفضة) دفعوه الى (او) على (العكس) او عن نقدين بهما (صح) في الكل صرفاً للجنس بخلاف جنسه (قل) ما اعطوه (او كثر) لكن بشرط التقابض فيها هو صرف



(وفي) أخرجه عن (تقدين وغيرهما بأخذ التقدين لا) يضح (الا ان يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس) شحرا  
عن الربا ولا بد من حضور التقدين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شر نبلاية وجلالية ولو تعرض جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو  
انكروا ايرته لانه حينئذ ليس ببدل بل لقطع المنازعة (وبطل الصلح) ٦٦٤ ان اخرج احد الورثة وفي التركة ديون

في صلح احد الورثة المتقدم ان تكون اعيان التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن احد  
التقدين بالآخر يعتبر التقاض في المجلس غير ان الذي في يده بقية التركة ان كان جاحدا يكتفي  
بذلك القرض لانه قبض حال فينوب عن قبض الصلح وان كان مقرا غير مانع يشترط تجديده  
القبض اهـ (قوله اكثر من حصته) فان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فالصحيح ان الشك  
ان كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان علم وجود ذلك في التركة لكن لا يدري ان  
بدل الصلح من حصتها اقل او اكثر ومثله فسد بحر عن الحائنية (قوله وكذا لو انكروا ايرته)  
أى فانه يجوز مطلقا قال في الشر نبلاية وقال الحاكم الشهيد انما يبطل على اقل من نصيبه  
في مال الربا حالة التصاق واما في حالة التناكر بأن انكروا وراثته فيجوز وجه ذلك ان في  
حالة التناكر ما يأخذه لا يكون بدلا في حق الآخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكر المرغيناني  
ولا بد من التقاض فيما يقابل الذهب والفضة منه لكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عرضا  
في الصور كلها جاز مطلقا وان قل ولم يقبض في المجلس اهـ (قوله ديون) أى على الناس بقرينة  
ما يأتي وكذا لو كان الدين على الميت قال في البرازية وذكر شمس الاسلام ان التخرج لا يصح  
اذا كان على الميت دين أى يطلبه رب الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة  
اهـ (قوله بشرط) متعلق بالخروج (قوله لان تملك الدين) وهو هنا حصصة المصالح (قوله من  
عليه الدين) وهم الورثة هنا (قوله باطل) ثم يتعدى البطلان الى الكل لان الصفقة واحدة  
سواء بين حصصة الدين او لم يكن عند أبي حنيفة وينبغي ان يجوز عندهما في غير الدين اذا بين  
حصته ابن ملك (قوله ابراء الغرماء) أى ابراء لمصالح الغرماء (قوله او حالهم) لا محل لهذه  
الجملة هنا وهي موجودة في شرح الوقاية لابن ملك وفي بعض النسخ او حالهم (قوله عن  
غيره) أى عما سوى الدين (قوله احسن الحيل) لان في الاولى ضررا للورثة حيث لا يمكنهم  
الرجوع على الغرماء بقدر نصيب المصالح وكذا في الثانية لان النقد خير من النسبة اتقاني  
(قوله والوجه) لان في الاخيرة لا يخالو عن ضرر التقديم في وصول مال ابن ملك (قوله شبهة  
الشبهة) لانه يحتمل ان لا يكون في التركة من جنسه ويحتمل ان يكون واذا كان فيها يحتمل  
ان يكون الذي وقع عليه الصلح أكثر وان احتمل ان يكون مثله او دونه وهو احتمال الاحتمال  
فزل الى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة (قوله بدل) بالبناء للمفعول (قوله او موزون) أى  
ولا دين فيها ووقع الصلح على مكيل وموزون اتقاني (قوله في الاصح) وقيل لا يجوز لانه بيع  
المجهول لان المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من المكيل والموزون اتقاني  
(خاتمة) «التهايؤ أى تناوب الشريكين في دابتين غلة او ركوبا مختص جوازه بالصلح عند أبي  
حنيفة لا الجبر وجاز في دابة غلة او ركوبا بالصلح فاسد في غلتي عبيد عنده ولو جبرا درر البحار  
وفي شرحه نمر الافكار ثم اعلم ان التهايؤ جبرا في غلة عبد او دابة لا يجوز اتفاقا للتفاوت

بشرط ان تكون الديون  
لبقيتهم) لان تملك الدين  
من غير من عليه الدين باطل  
ثم ذكر لصحته حيلة فقال  
(وصح لو شرطوا ابراء  
الغرماء منه) أى من حصته  
لانه تملك الدين من عليه  
فيستقط قدر نصيبه عن  
الغرماء (او قضوا نصيب  
المصالح منه) أى الدين  
(تبرما) منهم (واحالهم  
بحصته أو أقرضوه قدر حصته  
منه وصالحوه عن غيره)  
بما يصلح بدلا (وأحالهم  
بالقرض على الغرماء) وقبلوا  
الحالة وهذه احسن الحيل  
ابن كمال والوجه أن يبيعوه  
كفا من تمر أو نحوه بقدر  
الدين ثم يحيلهم على الغرماء  
ابن ملك (وفي صحة صلح  
عن تركة مجهولة) أعيانها  
ولا دين فيها (على مكيل  
او موزون) متعلق بصلح  
(اختلاف) والصحيح  
الصحة زيلبي لعدم اعتبار  
شبهة الشبهة وقال ابن  
الكمال ان في التركة جنس  
بدل الصلح لم يجز والاجاز  
وان لم يدرك فلي الاختلاف

(ولو) التركة مجهولة وهي غير مكيل او موزون في بدالية (من الورثة) (صح في الاصح) لانها لا تقضى (وفي)  
الى المنازعة لقيامها في يدهم حتى لو كانت في يد المصالح او بعضها لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يده للاجابة الى التسليم ابن ملك  
(وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة) الا ان يقسم من الوارث الدين بالرجوع او يقسم من اجنبي بشرط ابراء الميت



أويوفي من مال آخر (ولا) ينبغي أن ٦٦٥ (بصالح) ولا يقسم (قبل القضاء) بالدين (في غير دين محيط ولو فعل)

الصالح والقسمة (صح)  
لأن التركة لا تخلو عن  
قليل دين فلو وقف الكل  
تضرر الورثة فيوقف  
قدر الدين استحساناً وقاية  
لئلا يحتاجوا إلى تقص  
القسمة بجر (ولو أخرجوا  
واحداً) من الورثة  
(فخصته تقسم بين الباقي  
على السواء أن كان ما عطلوه  
من مالهم غير الميراث وأن  
كان) المعطى (مما ورثوه  
فعلى قدر ميراثهم) يقسم  
بينهم وقيدوا الحصاص بكونه  
عن انكار فلو عن اقرار  
فعلى السواء وصالح أحدهم  
عن بعض الأعيان صحيح  
ولو لم يذكر في سك  
التخارج أن في التركة ديناً  
أم لا فالصك صحيح وكذا  
لو لم يذكره في الفتوى  
فيفق بالصحة ويحمل  
على وجود شرائطها  
بجمع الفتاوى (والموصى له)  
بمبايع من التركة (كوارث  
فيما قدمناه) من مسألة  
التخارج (صالحوا) أي  
الورثة (أحدهم) وخارج  
من بينهم (ثم ظهر للميت  
دين أو عين لم يعلموها) بل  
يكون ذلك داخل في  
الصالح المذكور (قولان  
أشهرهما لا)

وفي خدمة عبد أو عبيدين جازاً اتفاقاً لعدم التفاوت ظاهراً ولقلته وفي غلة دار أو دارين أو  
سكنى دار أو دارين جازاً اتفاقاً لا مكان المعادلة لأن التغير لا يميل إلى المقار ظاهراً وإن التهاؤ  
صلحاً جازاً في جميع الصور كما يجوز أبو حنيفة أيضاً قسمة الرقيق صلحاً اهـ (قوله أويوفي)  
بالبناء للمفعول بضم ففتح فتشديد (قوله لئلا) قال العلامة المقدسي فلو هلك المعزول لا بد  
من نقض القسمة ط (قوله على السواء) أفاد أن أحد الورثة إذا صالح البعض دون الباقي  
يصح وتكون حصته له فقط كذا لو صالح الموصى له كافي لا تروى سائحات (مسألة) في رجل  
مات عن زوجة وبنت وثلاثة أبناء عم عصبة وخلف تركته أقسموها بينهم ثم ادعت الورثة على  
الزوجة بأن الدار التي في يدها ملك مورثهم المتوفى فأنكرت دعواهم فدفع لهم قدر ما من  
الدرهم صلحاً عن انكار فهل يوزع بدل الصالح عليهم على قدر ميراثهم أو على قدر رؤسهم  
الجواب قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعى سواء كان المدعى  
عليه مقراً أو منكراً وفي المصالح عنه وقوع الملك فيه للمدعى عليه اهـ ومثله في المنح  
وفي مجموع النوازل سئل عن الصالح على الانكار بعد دعوى فاسدة هل يصح قال لا لأن تصحيح  
الصالح عن الانكار من جانب المدعى أن يجعل ما أخذ عين حقه أو عوضاً عنه لا بد أن يكون  
ثابتاً في حقه ليتمكن تصحيح الصالح من الذخيرة فمقتضى قوله وقوع الملك فيه للمدعى وقوله أن  
يجعل عين حقه أو عوضاً عنه أن يكون على قدر ميراثهم بمجموعة مثلاً على (قوله من مالهم)  
أي وقد استورا فيه ولا يظهر عند التفاوت ط (قوله فعلى قدر ميراثهم) وسيأتي آخر كتاب  
الفرائض بيان قسمة التركة بينهم حينئذ (تمه) ادعى مالا أو غيره فاشتري رجل ذلك من  
المدعى يجوز الشراء ويقوم مقام المدعى في الدعوى فإن استحق شيئاً من ذلك كان له والأفلا  
فإن جحد المظلوب ولا يئنه فله أن يرجع على المدعى بحر وتأمل في وجهه ففي البرازية من أول  
كتاب الهبة وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز (قوله صالحوا) اهـ أقول  
قال في البرازية في الفصل السادس من الصالح ولو ظهر في التركة عين بعد التخارج لا رواية في  
أنه هل يدخل تحت الصالح أم لا وإقائل أن يقول يدخل وإقائل أن يقول لا اهـ ثم قال بعد  
نحو ورقين قال ناج الإسلام ويخط صدر الإسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ أبراء ما  
ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصالح لا رواية في جواز الدعوى وإقائل أن يقول يجوز  
دعوى حصته منه وهو الأصح وإقائل أن يقول لا وفي المحيط لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى  
التركة وأنكرها لا تسمع دعواه وإن أقروا بالتركة أصرها بالدعوى اهـ كلام البرازية ثم قال  
بعد أسطر صالحت أي الزوجة عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوماً للورثة قيل لا يكون  
داخلاً في الصالح ويقسم بين الورثة لأنهم إذا لم يعلموا كان صالحتهم عن المعلوم الظاهر عناهم  
لأن المجزول فيكون كالمستثنى من الصالح فلا يبعث الصالح وقيل يكون داخلاً في الصالح لأنه  
وقع عن التركة والتركة اسم لكل فإذا ظهر دين فسد الصالح ويحمل كأنه كان ظاهراً عند الصالح  
اهـ والحاصل من مجموع كلامه المذكور أنه لو ظهر بعد الصالح في التركة عين هل تدخل في الصالح  
فلا تسمع الدعوى بها أم لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا لو صدر بعد الصالح أبرأ  
طام ثم ظهر للمصالح عين هل تسمع دعواه فيه قولان أيضاً والأصح السماع بناء على القول

بعدم دخولها تحت الصلح فيكون هذا تصحيحاً للقول بعدم الدخول وهذا إذا اعترف بقية الورثة بأن العين من التركة والا فلا تسمع دعواه بعد الإبراء كما فاده ما نقله عن المحيط واما قيد بالعين لانه لو ظهر بعد الصلح في التركة دين فعلى القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح ويقسم الدين بين الكل واما على القول بالدخول فالصلح فاسد كما لو كان الدين ظاهراً وقت الصلح الا ان يكون مخرجاً من الصلح بأن وقع التصريح بالصلح عن غير الدين من اعيان التركة وهذا ايضا ذكره في النزائية حيث قال ثم ما ظهر بعد التخرج على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لاختفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان عيناً لا يوجب فساداً وان كان ديناً ان مخرجاً من الصلح لا يفسد ولا يفسده (قوله بل بين الكل) اي بل يكون الذي ظهر بين الكل (قوله قلت الخ) قلت وفي الثامن والعشرين من الفصولين انه الاشبه اي لو ظهر عين لادين (قوله ولا يبطل الصلح) اي لو ظهر في التركة عين اموالاً ظهر فيها دين فقد قال في النزائية ان كان مخرجاً من الصلح لا يفسد ولا يفسده اي ان كان الصلح وقع على غير الدين لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كما لو كان الدين ظاهراً وقت الصلح (قوله وفي مال طفل) اي اذا كان لطفل مال بشهود لم يجز الصلح فيه وما يدعي اي ولا يجوز فيما يدعي خصم من المال على الطفل ولا يتور بینه له بما ادعاه ومفهوما انه يجوز الصلح حيث لا يئنة للطفل وحيث كانت للخصم بینه ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله وصح على الإبراء الخ) فلو صالح من العيب ثم زال العيب بأن كان بياضاً في عين عبد فأنجل بطل الصلح ويرد ما أخذ لان المعوض عنه وهو صفة السلامة وقد عادت فيعود العوض فيبطل الصلح ابن الشحنة شرح الوهبانية كذا في الهامش (قوله ومن قال الخ) اي ان اصطلاحاً على ان يحلف المدعى عليه وان حلف برى فخلف المدعى عليه ماله قبله قليل ولا كثير فالصلح باطل ويكون المدعى على دعواه ان اقام البينة قبلت وان لم يكن له بينة واراد ان يستحلفه عند القاضي كان له ذلك وان اصطلاحاً على ان يحلف المدعى على دعواه على انه ان حلف فالمدعى عليه يكون ضامناً لما يدعيه فهذا الصلح باطل ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله ولو مدع) لو وصلية كذا في الهامش

#### كتاب المضاربة

(قوله من جانب المضارب) قيده لانه لو اشترط رب المال ان يعمل مع المضارب فسدت كما سيصرح به المصنف في باب المضارب يضارب وكذا تفسد لو أخذ المال من المضارب بالامره وباع واشترى به الا اذا صار المال عموداً فلا تفسد لو أخذ من المضارب كاسياً في فصل المتفرقات (قوله ايداع ابتداء) قال الخير الرملي سياتي ان المضارب يملك الايداع في المطلقة مع ما تقرر ان المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان بالهلاك وفي احكام مخصوصة لافي كل حكم فتأمل (قوله ومن حيل الخ) ولو اراد رب المال ان يضم المضارب بالهلاك يقرض المال منه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يبيع المضارب كافي الواقعات قهستانى وذكر هذه الحيلة الزيايى ايضا وذكرها ما ذكره الشارح وفيه نظر لانه لا تكون شركة عنان شرط فيها العمل على الاكثر مالا وهو لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز كذا ذكره في الظهيرية في كتاب الشركة

(عن)

بل بين الكل والقولان حكاهما في الحاشية مقدماً لعدم الدخول وقد ذكر في اول فتاواه انه يقدم ماهو الاشهر فكان هو المعتمد كذا في البحر قلت وفي النزائية انه الاصح ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية \* وفي مال طفل بالشهود فلم يجز \* وما يدعي خصم ولا يتور \* \* وصح على الإبراء من كل غائب \* ولو زال عيب عنه صالح يهدر \* ومن قال ان تخاف قترأ فلم يجز \* ولو مدع كالاخبي يصور \*

#### كتاب المضاربة

(هى) لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهو السرفيها وشرباً عقد شركة في الرمح بمال من جانب رب المال (وعمل من جانب المضارب) (وركنها الايجاب والقبول وحكمها) انواع لانها (ايداع ابتداء) ومن حيل الضمان ان يقرضه المال الادرها ثم يعقد شركة عنان بالدرهم وبما اقرضه على ان يعمل بالاربع بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه

عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البرازية حيث قال وان لاحدهما الف ولا آخر  
الفان واشتركا واشترطا العمل على صاحب الالف والربح انصافا جاز وكذا لو شرط الربح  
والوضعية على قدر المال والعمل من احدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الالفين  
والربح نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما أثلاثا لان ذا الالف شرط لنفسه بعض ربح مال  
الآخر بغير عمل ولا مال والربح انما يستحق بالمال او بالعمل او بالضمان اه ملخصا لكن  
في مسئلة الشارح شرط العمل على كل منهما لاعلى صاحب الاكثر فقط والحاصل ان  
المفهوم من كلامهم ان الاصل في الربح ان يكون على قدر المال الا اذا كان لاحدهما عمل  
فيصح ان يكون ربحا بمقابلة عمله وكذا لو كان العمل منهما يصح التفاوت ايضا تأمل (قوله  
وتوكيل مع العمل) فيرجع بما لحقه من العهدة على رب المال درر (قوله بالخالفه) فالربح  
للمضارب لكنه غير طيب عند الطرفين درمتمقي (قوله مطلقا) هو ظاهر الرواية قهستاني  
(قوله ربح اولا) وعن ابي يوسف اذا لم يربح لا اجر له وهو الصحيح لثلاثه بالفاسدة على  
الصحيحة سائحاني ومثله في حاشية ط عن العين (قوله على المشروط) قال في الملتقى ولا يزداد  
على ما شرط له كذا في الهامش اي فيما اذا ربح والا فلا تحقق الزيادة فلم يكن الفساد بسبب  
تسمية دراهم معينة للعامل تأمل (قوله خلافا لحمد) فيه اشعار بأن الخلاف فيما اذا ربح  
واما اذا لم يربح فاجر المثل بالغامباغ لانه لا يمكن تقدير بنصف الربح المعلوم كافي الفصولين  
لكن في الواقعات ما قاله ابو يوسف مخصوص بما اذا ربح وما قاله محمد ان له اجر المثل  
بالغامباغ فيما هو اعم قهستاني (قوله والثلاثة) فعنده له اجر مثل عمله بالغامباغ اذا ربح  
درمتمقي كذا في الهامش سئل فيما اذا دفع زيد لعمر و بضاعة على سبيل المضاربة وقال لعمر  
بعها ومهما ربحت يكون بيننا مثالثة فباعها وخسر فيها بالمضاربة غير صحيحة ولعمر اجر  
مثله بلا زيادة على المشروط حامدية رجل دفع لآخر أمتعة وقال بعها واشترها وما ربحت  
فبيننا نصفين فخر فلا خسران على العامل واذا طالبه صاحب الامتعة بذلك فتصالحا  
على ان يعطيه العامل اياه لا يازمه ولو كلفه انسان ببدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل  
في هذا المال فهو بينهما على الشرط لان ابتداء هذا ليس بمضاربة بل هو توكيل ببيع الامتعة  
ثم اذا صار الثمن من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن اولا لانه امين بحق الوكالة  
ثم صار مضاربا فاستحق المشروط جواهر الفتاوى (قوله وصي الخ) ظاهره ان الوصي  
ان يضارب في مال اليتيم بجزء من الربح وكلام الزيلبي فيه اظهر وافاد الزيلبي ايضا ان الوصي  
دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم كأبيه ابوالسعود (قوله اذا عمل)  
لان حاصل هذا ان الوصي يؤجر نفسه لليتيم وانه لا يجوز (قوله لقلة ضرره) اي ضرر  
القرض بالنسبة الى الهبة فجعل قرضا ولم يجعل هبة ذكره الزيلبي (قوله من الاثمان) اي  
الدراهم والدنانير فلو من العروض فباعها فصار ثمنها نقودا انقلب مضاربة واستحق المشروط  
كافي الجواهر (قوله وهو معلوم للعاقدين) ولو متاعا لما في التارخانية واذا دفع الف درهم  
الى رجل وقال نصفها معك مضاربة بالنصف صح وهذه المسئلة نص على ان قرض المشاع جائز  
ولا يوجد لهذا رواية الا ههنا واذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه وان قال على ان

(وتوكيل مع العمل)  
لتصرفه بامرهم (وشركة)  
ان ربح وغصب ان خالف  
وان اجاز (رب المال بعده)  
لتصويره غاصبا بالمخالفة  
(واجارة فاسدة ان فسدت  
فلاربح) للمضارب (حينئذ  
بل له اجر) مثل (عمله  
مطلقا) ربح اولا (بلا زيادة  
على المشروط) خلافا لحمد  
والثلاثة (الا في وصي اخذ  
مال يتيم مضاربة فاسدة)  
كشرطه لنفسه عشرة  
دراهم (فلا شيء له) في مال  
اليتيم (اذا عمل) اشباه فهو  
استثناء من اجر عمله (و)  
الفاسدة (لا ضمان فيها)  
ايضا (كصحيحة) لانه  
امين (ودفع المال الى آخر  
مع شرط الربح) كاله (للمالك  
بضاعة) فيكون وكلا  
متبرعا (ومع شرطه للعامل  
قرض) لقلة ضرره  
(وشرطها) امور سبعة  
(كون رأس المال من  
الاثمان) كما في الشركة  
(هو معلوم) لاما قدين

(وكفت فيه الإشارة) والقول في قدره وصفته للمضارب بينه ٦٦٨ والينة للمالك وأما المضاربة بدين فإن على

المضارب لم يجز وأن على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى عبدا نسيته ثم بعه وضارب بثمنه ففعل جاز كقوله لغاصب أو مستودع أو مستبضع أو عمل بمافي يدك مضاربة بالنصف جاز مجتبي (وكون رأس المال عينا لادينا) كما بسطه في الدرر (وكونه مسلما إلى المضارب) ليتمكنه التصرف بخلاف الشركة لأن العمل فيها من الجانبين (وكون الربح بينهما شائما) فلو عين قدرا فسدت (وكون نصيب كل منهما معلوما) عند العقد ومن شروطها كون نصيب المضارب من الربح حتى لو شرط له من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت وفي الجلالة كل شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشركة فيه يفسدها ولا بطل الشرط وصح العقد اعتبارا بالوكالة (ولو ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال وبمصلحة المضارب) الأصل أن القول مدعى الصحة في العقود إلا إذا قال رب المال شرطت لك ثالث الربح الأعشرة وقال المضارب

نصفها قرض وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لي جاز ويكره لأنه قرض جر منفعة وإن قال على أن نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز ولم يذكر الكراهية هنا فمن المشايخ من قال سكوت محمد عنها هناديل على أنها تنزيهية وفي الخاتمة قال على أن تعمل بالنصف الآخر على أن الربح لي جاز ولا يكره فإن ربح كان بينهما على السواء والوضعية عليهما لأن النصف ملكه بالقرض والآخر بضاعة في يده وفي التجريد يكره ذلك وفي المحيط ولو قال على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لك وقبضها غير مقسومة فالهبة فاسدة والمضاربة جائز فإن هلك المال قبل العمل أو بعده ضمن النصف حصة الهبة فقط وهذه المسئلة نص على أن المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب له اه ملخصا وتماه فيه فليحفظ فإنه مهم وهذه الأخيرة ستأتي قبيل كتاب الإيداع قريبا (قوله وكفت فيه) أي في الإعلام منع (قوله لم يجز) وما اشتراه والدين في ذمته بجر (قوله وإن على ثالث) بأن قال أقبض مالي على فلان ثم اعمل به مضاربة ولو عمل قبل أن يقبض الكل ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالواو لأن ثم للترتيب فلا يكون مأذونا بالعمل إلا بعد قبض الكل بخلاف الفاء والواو ولو قال أقبض ديني لتعمل به مضاربة لا يصير مأذونا ما لم يقبض الكل بجر قال في الهامش قال في الدرر فلو قال اعمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز بخلاف ما لو كان له دين على ثالث فقال أقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة حتى لا يبقى لرب المال فيه يداه (قوله وكره) لأنه اشتراط لنفسه منفعة قبل العقد منع (قوله اشترى عبدا) هذا يفهم أنه لو دفع عرضا وقال له بعه واعمل بثمنه مضاربة أنه يجوز بالاولى وقد أوضحه الشارح وهذه حيلة لجواز المضاربة في العروض وحيلة أخرى ذكرها الخفاف أن يبيع المتاع من رجل يثق به ويقبض المال فيدفعه إلى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه ط (قوله عينا) أي مينا وليس المراد بالعين العرض ط (قوله لادينا) مكرر مع ما تقدم (قوله مسلما) فلو شرط رب المال أن يعمل مع المضارب لا تجوز المضاربة سواء كان المالك عاقلا أو لا كالأب والوصي إذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضاربة لا تصح المضاربة وفي السعناقي وشرط عمل الصغير لا يجوز وكذا أحد المتفاوضين وشريكه الثاني إذا دفع المال مضاربة وشرط عمل صاحبه نفذ العقد تنارخانية وسيأتي في الباب الآتي متابعين هذا (قوله كل شرط إلج) قال الأكمل شرط العمل على رب المال لا يفسدها وليس بواحد مما ذكر والجواب أن الكلام في شروط فاسدة بعد كون العقد مضاربة وما أورد لم يكن العقد فيه عقد مضاربة فإن قلت فما معنى قوله لا يفسدها إذ النفي يقتضي الثبوت قلت سلب الشيء عن المعلوم بجميع كزيد المعلوم ليس بيهيم وسيأتي في المتن أنه مفسد قال الشارح لأنه لا يمنع التعلية فيمنع الصحة فالاولى الجواب بالمنع فيقال لا نسلم أنه غير مفسد سائبا في (قوله في الربح) كما إذا شرط له نفسه الربح أو ثلثه بأوترديدية س (قوله فيه) كالوشرط لا يفسدها دراهم مسماة س (قوله بطل الشرط) كشرط العمل على المضارب س (قوله وما في الإشهاد) من قوله القول قول مدعى الصحة إلا إذا قال رب المال شرطت لك ثالث الأعشرة وقال المضارب

الثلث فالقول لرب المال ولو فيه فسادها لأنه ينكر زيادة يدعيها المضارب خاتمة وما في الإشهاد (الثالث)

الثالث فالقول للمضارب كافي الذخيرة اهـ (قوله فيه اشتباه) اي اشتبه عليه مسئلة باخرى وهي المذكورة هنا لان التي ذكرها داخلية تحت الاصل المذكور لان من له القول فيما مدع للصحة فلا يصح استثناءها بخلاف التي هنا (قوله او نوع) اي اوشخص كاسيد كره (قوله ولو فاسدا) يعني لا يكون به مخالفا فلا يكون المال خارجا عن كونه في يده امانة وان كانت مباشرته العقد الفاسد غير جائزة وخرج الباطل كافي الاشياء (قوله بتدوينيئة) ولو اختلفا فيهما فالقول للمضارب في المضاربة والموكل في الوكالة كما مر متافى الوكالة (قوله والشراء) الاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل احد لكن في النظم انه لا يتجر مع امرأته وولده الكبير المساقل ووالديه عنده خلافا لهما ولا يشتري من عبده المأذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق قهستاني \* (فروع مهمة) \* له ان يرهن ويرهن لهما ولو أخذ نخل او شجرة معااملة على ان يتفق في تلقيحها وتأبيرها من المال لم يحجز عليها وان قال له اعمل برأيتك فان رهن شيئا من المضاربة ضمنه ولو اخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص ولو حط بعض الثمن ان العيب طعن فيه المشتري وما حط حصته او أكثر يسيرا جاز وان كان لا يتنابن الناس في الزيادة يصح ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال مابقي على المشتري ويحرم عليه وطء الجارية ولو بأذن رب المال ولو تزوجها بتزويج رب المال جاز ان لم يكن في المال ربح وخرجت الجارية عن المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز وليس له ان يعمل بمساقيه ضرر ولا مالا يعمله التجار وليس لاحد المضاربين ان يبيع او يشتري بغير اذن صاحبه ولو اشتري بما لا يتنابن الناس في مثله يكون مخالفا وان قيل له اعمل برأيتك ولو باع بهذه الصفة جاز خلافا لهما كالوكيل بالبيع المطلق واذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخلط الحكمي ولو كان المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كان لنفسه وبالذاتير للمضاربة لانهما جنس هنا الكل من البحر (قوله ولا تفسد) لان حق التصرف للمضارب (قوله والاستئجار) اي استئجار العمال للاعمال والمنازل لحفظ الاموال والسفن والدواب (قوله والخلط بماله نفسه) اي او غيره كافي البحر الا ان تكون معاملة التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون ولا ينفونهم فان غلب التصارف بينهم في مثله وجب ان لا يضمن كافي التاتر خانية وفيها قبله واصل ان التصرفات في المضاربة ثلاثة اقسام قسم هو من باب المضاربة وتوابعها فيملكه من غير ان يقول له اعمل ما يدلك كالتوكيل بالبيع والشراء والرهن والارتهان والاستئجار والايداع والابضاع والمسافرة وقسم لا يملك بمطلق العقد بل اذا قيل اعمل برأيتك كدفع المال الى غيره مضاربة او شركة او خلط ماله بماله او بمال غيره وقسم لا يملك بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برأيتك الا ان ينص عليه وهو ما ليس بمضاربة ولا يمتثل أن يلحق بها كالا ستدانة عليها اهـ ما عضا (قوله بماله نفسه) وكذا بماله غيره كافي البحر وهذا اذا لم يلقب التمارف بين التجار في مثله كافي التاتر خانية وفيها من الثامن عشر دفع الى رجل ألفا بالنصف ثم ألفا اخرى كذلك فيخلط المضارب المالكين فهو على ثلاثة اوجه اما أن يقول المالك في كل من المضاربتين اعمل برأيتك او لم يقل فيهما اوقال في احدها فقط وعلى كل فاما ان يكون قبل الربح في المالكين او بعده فيهما او في احدهما ففي الوجه الاول لا يضمن مطلقا وفي

فيه اشتباه فافهم (ويملك المضارب في الخلطة) التي لم يقيد بمكان او زمان او نوع (البيع) ولو فاسدا (بتدوينيئة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر برا وبحرا) ولو دفع له المال في يده على الظاهر (والابضاع) اي دفع المال بضاعة (ولو لرب المال ولا تفسد به) المضاربة كاي شيء (و) يملك (الايداع والرهن والا رتهان والا جارة والاستئجار) فلو استأجر ارضا ببيعاء ليزرعها او يقر سبعا جاز ظهيرية (والاستئجار) اي قبول الحوالة (بالثمن مطلقا) على الايسر والاعسر لان كل ذلك من صنيع التجار (لا يملك) المضاربة والشركة والخلط بماله نفسه (الا باذن او اعمل برأيتك)



الثاني ان خلط قبل الربح فيهما فلا يضمن ايضا وان بعده فيهما ضمن المالكين وحصة رب المال من الربح قبل الخلط وان بعد الربح في احدهما فقط ضمن الذي لا ربح فيه وفي الثالث اما ان يكون قوله اعمل برأيك في الاولى او يكون في الثانية وكل على اربعة اوجه اما ان يخلطهما قبل الربح فيهما او بعده في الاولى فقط او بعده في الثانية فقط او بعده فيهما قبل الربح فيهما او بعده في الثانية فان قال في الاولى لا يضمن الاول ولا الثاني فيما لو خلط قبل الربح فيهما اهـ (قوله اذ الشئ) علة لكونه لا يملك المضاربة ويلزم منها في الاخيرين لان الشركة والخلط اعلى من المضاربة لانهما شركة في اصل المال (قوله لا يضمن مثله) لا يرد على هذا المستعير والمكاتب فان له الاعارة والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة وهما يتصرفان بحكم الملكية لا النيابة اذ المستعير ملك المفعة والمكاتب صار حرا يدا والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التخصيص عليه او التفويض المطلق اليه كافي الكفاية (قوله ولا الاقراض) ولا ان يأخذ سفتجة بجر اى لأنه استدان وكذلك لا يعطى سفتجة لانه قرض ط عن الشئ (قوله والاستدانة) كما اذا اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده من مال المضاربة شئ من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شئ كافي شرح الطحاوي قهستاني والظاهر ان ما عنده اذ لم يوف فزاد عليه استدانة وقد منع ان البحر اذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخلط الحكمي وفي البدائع كالاتحوز الاستدانة على مال المضاربة لا تجوز على اصلاحه فلو اشترى بجميع ماله ثيابا ثم استأجر على حملها وقصرها او فتلها كان متطوعا عاقد لنفسه ط عن الشئ وهذا ما ذكره المصنف بقوله فلو شري بمال المضاربة ثوبا الخ فاشار بالتفريع الى الحكمي (قوله وان استدان) اى بالاذن وما اشترى بينهما نصفان وكذا الدين عليهما ولا يتغير موجب المضاربة فرج مالهما على ما شرط قهستاني وقال السائمانى اقول شركة الوجوه هي ان يتفقا على الشراء لسيئة والمشتري عليهما اثنان او انصافا قال والربح يتبع هذا الشرط ولوجعله مخالفا ولم يوجد ما ذكر فيظهر لي ان يكون المشتري بالدين الامر لو المشتري معينا او مجهولا جهالة نوع وسمى ثمنه او جهالة جنس وقد قيل له اشتر ما تختاره والافلام مشتري كاتقدم في الوكالة لكن ظاهر المتن انه لرب المال ورجحه على حسب الشرط ويقتضى في الضمني ما لا يقتضى في الصريح اهـ (قوله بماله) متعلق بكل من قصر وحمل (قوله ذلك) اى اعمل برأيك (قوله بهذه المقالة) وهي اعمل برأيك قلت والمراد بالاستدانة نحو ما قدمناه عن القهستاني فهذا يملكه اذا نص ام الواسستان فقدوا فالظاهر انه لا يصح لانه توكل بالاستقراض وهو باطل كما مر في الوكالة وفي الثانية من فضل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لاعلى صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالتكدي الا ان يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك كذا فحينئذ يكون على الموكل لا الوكيل اهـ اى لانه رسالة لا وكالة والظاهر المضاربة كذلك كما قلنا (قوله ولو بعد العقد) بان كان رأس المال بماله \* (فرع) \* قال في الهامش لو نهى رب المال المضارب بعد ان صار المال عرضا عن البيع بالنسيئة قبل ان تباع ويجوز للمالك ناسلا يصح نهيه واما قبل

اذا انتهى لا يضمن مثله (و) لا الاقراض والاستدانة وان قيل له ذلك اى عمل برأيك لانها ليسا من صنيع التجار فلم يدخل في التعميم (مالم ينص) المالك (عليهما) فيملكهما وان استدان كانت شركة وجوه وحينئذ (فلو اشترى بمال المضاربة ثوبا وقصر بالماء أو حمل متاع المضاربة بماله و) قيل له ذلك فهو متطوع لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بالماء لانه لو قصر بالنشا حكمه كصبيغ وان صبغه احمر فشريك بمزاد الصبيغ ودخل في اعمل برأيك كالخلط (و) كان له حصة قيمة صبغه ان بيع وحصة الثوب ابيض (في ماله) ولو لم يقل اعمل برأيك لم يكن شريكا بل فاصبا وانما قال احمر لما مر ان السواد بقص عند الامام فلا يدخل في اعمل برأيك بجر (ولا) يملك ايضا (تجاوز بلد او سلعة او وقت او شخص عنه المسالك) لان المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد مالم يصر المال عرضا لانه حينئذ لا يملك

عنه فلا يملك تخصيصه كما سيبي قيدنا بالمفيد لان غير المفيد لا يعتبر اصلا كنهيه

(العمل)



عن بيع الحال واما المفيد في الجملة كسوق من مضمون صرح بالنهي صح والا ( فان فعل ضمن ) بالخالفة ( وكان ذلك الشراء له ) ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للوفاء عادت المضاربة وكذا لو عاد في البعض اعتبارا للجزء بالكل ( ولا ) يملك ( تزويج قن من مالها ولا شراء من يعتق على ٦٧١ ر. ب المال بقراءة او يمين بخلاف الوكيل بالشراء ) فانه يملك ذلك

( عند عدم القرينة ) المفيدة للوكالة كاشتري لى عبدا ابيعه او استخدمه او جارية أطوؤها ( ولا من يعتق عليه ) اى المضارب ( ان كان في المال ربح ) هو هنا ان تكون قيمة هذا العبد اكثر من كل رأس المال كما بسطه العيني فليحفظ ( فان فعل ) شراء من يعتق على واحد منهما ( وقع الشراء لنفسه وان لم يكن ) ربح كما ذكرنا ( صح ) للمضاربة ( فان ظهر ) الربح ( زيادة قيمته بعدم الشراء ) عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك ( بعته لا يصنع ) ( وسعى ) العبد ( المعتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه او الاب او الوصي من يعتق على الصغير نفذ على الماقد ) اذ لا ينظر فيه للصغير ( والمأذون اذا اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه ان لم يكن مستغرقا بالدين والا لا ) خلافا لهما زيلعي ( مضارب

العمل او بعد العمل وصار المال ناضيا يصح نفيه لانه يملك عزله في هذه الحالة دون الحالة الاولى منح اه ( قوله عن بيع الحال ) يعنى ثم باعه بالحال بسعر ما يباع بالمؤجل كما في العيني سائحاني ( قوله بالنهي ) مثل لا تبع في سوق كذا ( قوله الشراء له ) وله ربحه وعليه خسارته ولكن يتصدق بالربح عندهما وعند ابي يوسف يطيب له اصله المودع اذا تصرف فيها وربح اتقاني ( قوله ولو لم يتصرف ) اشار الى ان اصل الضمان واجب بنفس الخالفة لكنه غير قار الا بالشراء فانه على عريضة الزوال بالوفاء وفي رواية الجامع انه لا يضمن الا اذا اشترى والا اول هو الصحيح كافي الهداية قهستاني قلت والظاهر ان ثمرته فيما لو ملك بعد الاخراج قبل الشراء يضمن على الاول لاعلى الثاني ( قوله حتى عاد الخ ) يظهر في مخالفته في المكان تأمل ( قوله وكذا لو الخ ) قال الاتقاني فان اشترى ببعضه في غير الكوفة ثم بما بقي في الكوفة فهو مخالف في الاول وما اشترى بالكوفة فهو على المضاربة لان دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه ( قوله عاد في البعض ) اى تعود المضاربة لكن في ذلك البعض خاصة قال الاتقاني ماتقدم ( قوله او يمين ) بأن قال ان ملكته فهو حر فانه يملك ذلك والفرق ان الوكالة بالشراء مطلقة وفي المضاربة مقيدة بما يظهر الربح فيه بالبيع فاذا اشترى ما لا يقدر على بيعه خالف ( قوله كما بسطه العيني ) عبارته اذا كان رأس المال الفا وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمه الف او اقل لا يعتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة اولاد او اكثر وقيمة كل واحد الف او اقل فاشترى منهم شئ لان كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شئ حتى تزيد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من غير ضمه الى آخر عيني كذا في الهامش ( قوله ربح ) اى في الصورة الثانية ( قوله للصغير ) علة قاصرة والعلة في الشريك هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح ط ( قوله بالنصف ) متعلق بمضارب كذا في الهامش ( قوله امة ) فوطئها ملتي كذا في الهامش ( قوله موسرا ) لانه ضمان عتق وليس بقيد لازم بل ليفهم انه لا يضمن لو معسرا بالاولى كانه عليه مسكين ( قوله كاذ كرنا ) اى في قوله مساويا له فالكاف بمعنى مثل خبر صار والفا بدل منه والفا هو السخر والجار والمجرور قبله حال منه ( قوله سعى ) الاولى وسعى عطفا على نفذت ( قوله المدعى ) وهو المضارب ( قوله تملك ) بخلاف ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو يعتمد التحدى ولم يوجد ( قوله لظهور ) اى لوقوع دعوته صحيحة ظاهرا ( قوله حبل مني ) تنازع فيه كل من تزوجها واشترى اى حملا لامره على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف ان مال المضاربة اذا صار اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عنده لان بعضها ليس باولى به من البعض

مع الف بالنصف اشترى به امة فولدت ولدا ( مساويا له ) اى الالف ( فادعاه موسرا فصارت قيمته ) اى الولد وحده كاذ كرنا ( الفا ونصفه ) اى خمس مائة نفذت دعوته لوجود الملك بظهور الربح المذكور فعتق ( سعى لرب المال في الالف وربعه ) ان شاء المالك ( او اعتقه ) ان شاء ( ولرب المال بعد قبضه الف ) من الولد ( تضمن المدعى ) ولو معسرا لانه ضمان تملك ( نصف قيمتها ) اى الامة لظهور نفوذ دعوته فيها ويحمل على انه تزوجها ثم اشترى اى حبل مني منه ولو صارت قيمتها الف ونصفه صارت ام ولد

وضمن المالك الفادريه لو موسرا فلو مفسرا فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسمى وتماه في البحر والله اعلم  
باب المضارب يضارب **قوله** لما قدم المفردة شرع في المركبة فقال (ضارب المضارب) آخر (بلا اذن) المالك (لم يضمن  
بالدفع ما لم يعمل الثاني ربح) الثاني (اولا) على الظاهر لان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل تبيين انه مضاربة فيضمن الا اذا  
كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل للثاني اجر مثله على **قوله** ٦٧٢ المضارب الاول وللأول الربح المشروط.

فحيث لم يكن للمضارب نصيب في الامه ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا ينفذ  
دعوته فاذا زادت قيمته وصارت الفادريه وخمسة عشر ظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة  
ففقدت دعوته السابقة لوجود شرطها وهو الملك فصار ابنه وعقته بقدر نصيبه منه وهو ربحه  
ولم يضمن حصه رب المال من الولد لان العتق ثبت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجهين  
والملك آخرهما وجودا فيضاف العتق اليه ولا يمنع له في الملك فلا ضمان لعدم التعدي فاذا  
اختار الاستسعاء استسعاء في الفادريه رأس ماله وفي ربحه نصيبه من الربح فاذا قبض الا ان صار  
مستوفيا لرأس ماله وظاهر ان الام كلها ربح بينهما نصفين ونقد فيها دعوة المضارب وصارت  
كلها ام ولله لان الاستيلاء اذا ماذف محلا يشمل النقل لا يتجزأ اجماعا وشبهه فثبت قيمتها الرب  
المال فان قيل لم يعمل المقبوض من الولد من الربح قلنا لانه من جنس رأس ماله وهو مقدم على  
الربح فكان اولى بحمله منه زيادته **قوله** وضمن للمالك لانها لما زادت قيمتها ظهر  
فيها الربح وملك المضارب بعض الربح ففقدت دعوته فيها فيجب عليه لرب المال رأس ماله ونصيبه  
من الربح فاذا وصل اليه الفادريه استوفى رأس ماله وصار الولد كله ربحا في ملك المضارب منه  
نصفه فيعتق عليه وما لم يصل اليه الا الفادريه رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا في الام

#### باب المضارب يضارب

**قوله** على الظاهر اي ظاهر الرواية عن الامام وهو قوله ما منع **قوله** فاسدة قال في البحر  
وان كانت احدها فاسدة او كلاهما فلا ضمان على واحد منهما ولعامل اجر المثل على  
المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضيعة على رب المال والربح بينهما الاول وربي  
المال على الشرط بعد اخذ الثاني اجرته اذا كانت المضاربة الاولى حبيصة والا فالاول ابر مثله  
اه **قوله** خاصة والاشهر الخيار فيضمن ايها شاء كافي الاختيار سائغاني **قوله** ضمن رب المال  
فان ضمن الاول صحت المضاربة بينهما وبين الثاني وكان الربح على ما شرطوا وان ضمن الثاني ربح  
بما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب الثاني مارج دون الاول بغير وفيه  
ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث وربح الثالث او وضع فان قال الاول الثاني اعلم فيه برأيك  
فارب المال ان يضمن اي الثلاثة شاء ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والا لاي ربح  
على احد اذا ضمنه رب المال والا لاضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في الجيد **قوله**  
ضمن الثاني فيه اشعار بانه اذا ضمن يرجع على الاول ويصيب الربح له دون الاول لانه ملك  
مستند قهستاني سائغاني **قوله** ليس له الخ لان المال بالعمل صار غريبا ليس للمالك الا نصيبه  
البذل عند ذهاب العين المتسوية وليس له ان يأخذ الربح من الغاصب كذا ظاهر في ما **قوله**  
فان اذن **قوله** ففهم قوله بلا اذن **قوله** لا شرط فيه لان شرطه نصف الربح له **قوله** الثاني

(فان ضاع) المال (من يده)  
اي يد الثاني (قبل العمل)  
الموجب للضمان (فلا ضمان)  
على احد (وكذا) لا ضمان  
(لو غصب المال من الثاني و)  
انما (الضمان على الغاصب  
فقط ولو استهلكه الثاني  
او هب) فالضمان عليه خاصة  
فان عمل (حتى ضمنه) خير  
رب المال ان شاء ضمن  
المضارب (الاول رأس  
ماله وان شاء ضمن الثاني)  
وان اختار أخذ الربح ولا  
يضمن ليس له ذلك بحر  
(فان اذن) المالك (بالدفع  
ودفع بالتك وقد قيل)  
للاول (مارزق الله فيتنا  
نصفان فلهما ملك النصف)  
عملا بشرطه (والاول  
السدس الباقي والثاني  
الثالث) المشروط (ولو  
قيل مارزقك الله بكاف  
الخطاب) والمسئلة بمجالها  
(فللثاني ثلثه والباقي بين  
الاول والمالك نصفان)  
باعتبار الخطاب فيكون لكل  
ثلث (ومثله ما روي من  
شيء او ما كان لك فيه من  
ربح) ونحو ذلك وكذا لو

شرط للثاني اكثر من الثلث او أقل فالباقي بين المالك والاول (ولو قال له مارزقت بيتنا ففان ودفع (الاولي)  
بالنصف فللثاني النصف والتوا في باقي) لانه لم يربح سواء (ولو قيل مارزق الله فلي نصفه او ما كان من قول الله فيتنا  
نصفان فدفع بالنصف فلهما الثلث) وللثاني كذلك ولا شيء للاول (لجمله ماله للثاني) (ولو شرط) الاول (للثاني ثلثه)

والمسئلة بحالها (ضمن الاول للثاني سدسا) بالتسوية لانه التزم سلامة الثلاثين (وان شرط) المضارب (للمالك ثلثه و) شرط (لعبد المالك ثلثه) وقوله (على ان يعمل معه) ٦٧٣ عادي وليس بقيد (و) شرط (لنفسه ثلثه صح) وصار كأنه اشترط

للمولى ثلثي الربح كذا في عامة الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه (ولو عقدها المأذون مع اجنبي وشرط المأذون عمل مولاه لم يصح ان لم يكن) المأذون (عليه دين) لانه كأشراط العمل على المالك (والاصح) لانه حينئذ لا يملك كسبه (واشترط عمل رب المال مع المضارب مفسد) للعقد لانه يمنع التخليه فيمنع الصحة (وكذا اشترط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع المضارب الثاني) بخلاف مكاتب شرط عمل مولاه كالمضارب مولاه (ولو شرط بعض الربح للمساكين أو للحج أو في الرقاب) أو لامرأة المضارب أو مكاتبه صح العقد (لم يصح) الشرط (ويكون) المشروط (لرب) المال ولو شرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء نفسه أو لرب المال صح الشرط (والا) بأن شاء الاجنبي (لا) يصح ومتى شرط البعض لاجنبي ان شرط عليه عمله صح والا لا قلت لكن في القهستاني

الاولى اسقاطه حلبي والباقي هو الفاضل عما اشترطه للثاني لان ما اوجبه الاول لم ينصرف الى نصيبه خاصة اذ ليس له ان يوجب شيئا لغيره من نصيب المالك وحيث اوجب للثاني الثالث من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في البحر وطاب الربح للجميع لان عمل الثاني عمل من المضارب كالاجير المشترك اذا استأجر آخر بأقل مما استأجر (قول له لعبد المالك) قيا. بعبد رب المال لان عبد المضارب لو شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط لرب المال اذا كان على العبد دين والا لا يصح سواء شرط عمله او لا ويكون للمضارب بحر وقد يكون العاقد المولى لانه لو عقده المأذون فسيأتي وشمل قوله لعبد المولى شرط للمكاتب بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط ان يشترط عمله فلهما ولكن المشروط للمكاتب له لا لمولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الاجانب فتصح المضاربة وتكون لرب المال ويبطل الشرط بحر وسيأتي الكلام فيه والمرأة والولد كالا جانب هنا كذا في النهاية بحر وقيد بأشراط عمل العبد احترازا عن عمل رب المال مع المضارب فانه مفسد كسيأتي (قول له للمولى) لكن المولى لا يأخذ ثلث العبد مطلقا لما في التبيين ثم ان لم يكن على العبد دين فهو للمولى سواء شرط فيها عمل العبد او لا وان كان عليه دين فهو كغيره ان شرط عمله لانه صار مضاربا في مال مولاه فيكون كسبه له فيأخذه غرماؤه وان لم يشترط عمله فهو اجنبي عن العقد فكان كالمسكوت عنه فيكون للمولى لانه تمام ملكه اذ لا يشترط بيان نصيبه بل نصيب المضارب لكونه كالاجير اه ملخصا (قول له وفي نسخ المتن الخ) اما المتن فقد رأيت في نسخة منه ولو شرط للثاني ثلثيه والعبد المالك ثلثه على ان يعمل معه ولنفسه ثلثه صح اه وهو فاسد كما ترى واما الشرح فنصه وقوله على ان يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيده وان لم يشترط عمله لا يجوز ح كذا في الهامش (قول له واشترط) هذه المسئلة كالتعليل لما قبلها فكان الاولى تقديمها وتفريع الاولى عليها (قول له بخلاف مكاتب) اي اذا دفع مال مضاربة لآخر (قول له مولاه) اي فانه لا يفسد مطلقا فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسدت بحر (قول له وفي الرقاب) اي فكهما وفساد الشرط في الثلاث لعدم اشترط العمل كسبظهر (قول له لم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز محمول على جواز العقد لا الشرط منع فلا يحتاج الى ما قيل ان المسئلة خلافية لكن عدم صحة الشرط في هذين اذا لم يشترط عملهما كسبشير اليه بقوله ومتى شرط لاجنبي الخ ومر عن النهاية ان المرأة والولد كالا جانب هنا وفي التبيين ولو شرط بعض الربح لمكاتب رب المال او المضارب ان شرط عمله جاز وكان الشرط له لانه صار مضاربا والا فلا لان هذا ليس بمضاربة وانما المشروط هبة موعودة فلا يلزم وعلى هذا غيره من الاجانب ان شرط له بعض الربح وشرط عمله عليه صح والا فلا اه (قول له لا يصح) لانه لم يشترط عمله (قول له صح) اي الاشترط كالعقد (قول له لكن في القهستاني) لا محل للاستدراك لان قوله لا يصح مطلقا اي عقد المضاربة صحیح سواء شرط عمل الاجنبي او لا غير انه ان شرط عمله فالمشروط له والا فلا رب المال

انه يصح مطلقا والمشروط (٤٣) (ين) (ح) للاجنبي ان شرط عمله والا فلا مالك اي اذا وعده بالذخيرة خلافا للبرجندي وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب أو دين المالك جاز

ويكون للمشتري وطه قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرمائه بحر (وتبطل) ٦٧٤ المضاربة (بموت احدهما) لكونها وكالة

لذا يقتله وحجر يطرا على  
دها ويجنون اخذها  
مطابقا قهستانى وفي البرازية  
مات المضارب والمال  
عروض باعها وصيه ولو مات  
رب المال والمال فقد تبطل  
في حق التصرف ولو عرضا  
تبطل في حق المسافرة لا  
التصرف فله بيعه بعرض  
وتنقد (و) بالحكم (بلحوق  
المالك مرثدا فان عاد بعد  
لحوقه مسلما فالمضاربة  
على حالها) حكم بلحاظه ام  
لاعتاية (بخلاف الوكيل)  
لانه لاحق له بخلاف  
المضارب (ولو ارتد المضارب  
فهي على حالها فان مات  
او قتل او لحق بدار الحرب  
وحكم بلحاظه بطلت) وما  
تصرف نافذ وعهده على  
المالك عند الامام بحر (ولو  
ارتد المالك فقط) اى ولم  
يلحق (فتصرفه) اى  
المضارب (موقوف) ووردة  
المرأة غير مؤثرة (وينعزل  
بعزله) لانه وكيل (ان علم  
به) بخبر رجلين معطاتا او  
فضولي عدل او رسول يميز  
(والا) يعلم (لا) ينعزل (فان  
علم) بالزنى ولو حكما كوت  
المالك ولو حكما (والمال  
عروض) هو هنا ما كان

لانه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد ان الاشتراط صحيح مطلقا نافي قوله والاى وان لم يشترط  
عمله فللمالك (قوله ويكون) اى البعض (قوله قضاء) نائب فاعل المشتروط (قوله بحر) عبارته  
ولا يجبر على دفعه لغرمائه اه كذا في الهامش (قوله المسافرة) اى الى غير بلد رب المال ط  
عن البرازية (قوله فان عاد الخ) ينبغي ان يكون هذا اذا لم يحكم بلحاظه اما اذا حكم بلحاظه  
فلا تعود المضاربة لانها بطالت كما هو ظاهر عبارة الاتقانى في غاية البيان لكن في العتاية  
ان المضاربة تعود سواء حكم بلحاظه ام لا فتأمل رمل (قوله بخلاف الوكيل) اى لو ارتد  
موكله ولحق ثم عاد فلا تبقى الوكالة على حالها والفرق ان محل التصرف خرج عن ملك الموكّل  
ولم يتعلق به حق الوكيل فلذا قال لانه الخ س (قوله بخلاف المضارب) فان له حقا فاذا عاد  
المالك فهي على حالها (قوله ولو ارتد) يحتز قوله وبلحوق (قوله فقط) على هذا لفرق بين  
المالك والمضارب فلو قال وبلحوق احدهما ثم قال ولو ارتد احدهما فقط الخ لكان اخضر  
واظهر تأمل لكن الفرق انه اذا ارتد المضارب قصره نافذ (قوله غير مؤثرة) سواء كانت  
هي صاحبة المال والمضاربة الا ان تموت او تلحق بدار الحرب فيحكم بلحاظه لان ردتها لا تؤثر  
في املاكها فكذا في تصرفاتها منح (قوله ولو حكما) اى ولو العزل حكما فلا ينعزل في الحكمى  
الا بالعلم بخلاف الوكيل حيث ينعزل في الحكمى وان لم يعلم كذا قالوا فان قلت ما الفرق بينهما  
قلت قد ذكرنا أن الفرق بينهما انه لاحق له بخلاف المضارب منح (قوله ولو حكما) اى  
كارتداده مع الحكم بلحاظه س (قوله فالدرهم) التفرع غير ظاهر فالاولى الواو كافي البحر  
والمنح (قوله جنسان) فان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنائره يبيعها بالدرهم  
استحسانا منح وانظر ما مر في البيع الفاسد عند قول المصنف والدرهم والدنانير جنس (قوله  
باعها) اى له يبيع ولا يمنعه العزل من ذلك الاتقانى (قوله عنها) اى عن النسبة كما لا يصح نهيها  
عن المسافرة في الروايات المشهورة وكما لا يملك عزله لا يملك تخصيص الاذن لانه عزله من وجه  
بحر عن النهاية وسيأتى (قوله ويبدل) لاسحاجة اليه اقمه بما قبله حيث بين المراد من  
العروض هنا قريبا وان الدرهم والدنانير جنسان (قوله خلافه به) اى له ان يبدل خلاف  
رأس المال من النقد برأس المال قال في البحر وان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه  
دنانير يبيعها بالدرهم استحسانا مدنى (قوله لوجوب الخ) اى ان امتنع المالك من خلاف  
الجنس كما يقبده ما قدمنا عن الاتقانى \* (فرع) \* قال في القنية من المضاربة اعطاه دنائير  
مضاربة ثم اراد القسمة له ان يستوفى دنائيره ان يأخذ من المال بقيمتها وتعتبر قيمتها يوم  
القسمة يوم الدفع اه وفي شرح الطحاوى من المضاربة ويضمن لرب المال مثل ماله وقت  
الخلاف يرى في بحث القول في من المثل وهذه فائدة طالما توقفت فيها فان رب المال يدفع  
دنانير مثلا بعدد مخصوص ثم تقاو قيمتها ويريد اخذها عددا لا بالقيمة تأمل والذي يظهر من  
هذا انه لو علم عدد المدفوع ونوعه فله اخذه ولو اراد ان يأخذ قيمته من نوع آخر يأخذ بالقيمة  
الواقعة يوم الخلاف اى يوم النزاع والجسام وكذا اذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كثيرا في زماننا  
حيث يدفع انواعا ثم تجهل فيعذر الى اخذ قيمتها لجهالتها فأيأخذ بالقيمة يوم الخصام والله اعلم

خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدنانير هنا جنسان (باعها) ولو نسبة وان نهاه عنها (ثم لا يتصرف) (تأمل)

في ثمنها) ولا في نقد من جنس رأس ماله ويبدل خلافه به استحسانا لوجوب رد جنسه ولينظر الربيع

(ولا يملك المالك فسخها في هذه الحالة) بل ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهاية (بخلاف احد الشريكين اذا فسخ الشركة وماله امتعة) صح (افترقا وفي المال ديون وربح يجبر المضارب على اقتضاء الديون) اذ حينئذ يعمل بالاجرة (والا) ربح (لا) جبر لانه حينئذ متبرع (و) يؤمر ٦٧٥ بأن (بوكل المالك عاياه) لانه غير العاقد (و) حينئذ (الوكيل بالبيع

والمستبضع كالمضارب) يؤمر ان بالتوكيل (و) السمسار يجبر على التقاضي وكذا الدلال لانهما يعملان بالاجرة (فرع) استؤجر على ان يبيع ويشترى لم يجز لعدم قدرته عليه والحيلة ان يستأجره مدة للخدمة ويستعمله في البيع زليلى (وما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح) لانه تبع (فان زاد الهالك على الربح لم يضمن) ولو فاسدة من عمله لانه أمين (وان قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراد الربح ليأخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما

وان نقض لم يضمن) لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة فقال (وان قسم الربح وفسخت المضاربة) والمال في يد المضارب (ثم عقدا ما فهلك المال لم يتراد وبقيت المضاربة) لانه عقد جديد وهي الحيلة النافعة للمضارب

فصل في المنفقات (المضاربة لا تنفسد بدفع كل المال وبعضه) تنقيد الهداية

تأمل (قوله في هذه الحالة) أي حالة كون المال عروضا لان المضارب حقا في الربح بشر (قوله صح) أي الفسخ (قوله على اقتضاء الديون) أي طابها من اربابها (قوله اذ حينئذ) عبارة البحر لانه كالا جبر والربح كالا جرة وطلب الدين من تمام تكملة العمل فيجبر عاياه (قوله بالاجرة) ظاهره ولو كان الربح قليلا قال في شرح الماتقي ومفاده ان نفقة الطلب على المضارب وهذا لو الدين في المصر والا ففي مال المضاربة قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومقامه حتى اتت النفقة في جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط ط (قوله والسمسار) هو المتوسط بين البائع والمشتري بأجر من غير ان يستأجر (قوله زليلى) وتام كلامه وانما جازت هذه الحيلة لان العقد يتناول المنفعة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط واعطاه شيئا لا بأس به لانه عمل معه حسنة فجازا خيرا وبذلك جرت العادة وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (قوله ولو فاسدة) أي سواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة وسواء كان الهلاك من عمله او لاح (قوله من عمله) يعني المسلط عليه عند التجار واما التعدى فيظهر انه يضمن سائحا (قوله فهو بينهما) أي بعد دفع النفقة (قوله لما مر) أي من انه أمين فلا يضمن (قوله في يد المضارب) مثله في العزيمة عن صدر الشريعة وهو نص على التوهم والا فبالاولى اذا دفعه لرب المال بعد الفسخ ثم استرده وعقد اخرى (قوله النافعة للمضارب) أي لو خاف ان يسترد منه رب المال الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي من رأس المال وعلم مما مر آتفا انه لا يتوقف صحة الحيلة عن ان يعلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد الزليلى به اتفاق كاتبه عليه ابو السعود

#### فصل في المنفقات

(قوله لامضاربة) أي قانها تفسد وقد تبع الزليلى ومفهومه انه لو دفعه مضاربة تفسد الاولى مع ان الذي يفسد الثانية لا الاولى كافي الهداية قال في البحر وتقييده بالبيع اتفاقية لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل الاولى بل الثانية لان المضاربة تنعقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جوزناه يؤدي الى قاب الموضوع واذا لم يصبح بقي عمل رب المال بامر المضارب فلا تبطل الاولى كذا في الهداية وبه علم انها بيع اتفاقية وان سميت مضاربة لان المراد بالبيع اتفاقية هنا الاستعانة لان الإبتاع الحقيقي لا يتأتى هنا وهو ان يكون المال للمستبضع والعمل من الآخر ولا ربح للعامل وفهم من مسألة الكتاب جواز الإبتاع مع الاجنبي بالاولى انه (قوله لما مر) أي من ان الشيء لا يضمن مثله (قوله وان أخذه) محترز قوله بدفع (قوله وان صار عرضا) أي في يد المضارب (قوله ثم ان باع) أي صار عرضا (قوله لما مر) أي من انه حامل لنفسه قال في الهامش فلو باع أي رب المال العروض

بالبعض اتفقى غناية (الى المالك ببيعة لامضاربة) لما مر (وان أخذه) أي المالك (بغير امر المضارب وباع واشترى بطا ان كان رأس المال نقدا) لانه حامل لنفسه (وان صار عرضا لا) لان التقيد بالبيع لا يفيدها اولى غناية ثم ان باع بعرض بقيت وان يتقيد بطلت لما مر (واذا سافر)



بنقد ثم اشترى عروضاً كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقداً في يده كان ذلك نقضاً للمضاربة فشرأؤه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلها او بمكيل او موزون وربح كان بينهما على ما شرطاً ببحر ومنع عن المبسوط (قوله ولو يوماً) لان العلة في وجوب النفقة حبس نفسه لاجلها فلم انه ليس المراد بالسفر الشرعي بل المراد ان لا يمكنه المبيت في منزله فان امكن انه يعود اليه في ليلة فهو كالمصر لان نفقة البحر (قوله ولو بكرة) بفتح الراء ومدھا وكسر الهمزة بعدها (قوله لانه اجير) اي في الفاسدة (قوله خلاف) فانه صرح في النهاية بوجوبها في مال الشركة من وجوبه وجعله في شرح الجميع رواية عن محمد وفي الحامدية في كتاب الشركة عن الرملي على المنع اقول ذكر في التارخانية عن الحنابلة قال محمد هذا استحسانا اي وجوب نفقته في مال الشركة وحيث علمت انه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت ان العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها خير الدين على المنع اهـ (قوله ما يأخذ مالا) يعني لو نوى الاقامة بمصر ولم يتخذ داراً فله النفقة الا اذا كان قد اخذ مال المضاربة في ذلك المصر فلا نفقة له مادام فيه ولا يخفى ما فيه من الايجاز الملحق بالاعاز قال في البحر فلو اخذ مالا بالكوفة وهو من اهل البصرة وكان قد قدم الكوفة مسافراً فلا نفقة له في المال مادام في الكوفة فاذا خرج منها مسافراً فله النفقة حتى يأتي البصرة لان خروجه لاجل المال ولا ينفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطنه اصلي له فكانت اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له ان ينفق من المال الى ان يأتي الكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله ان ينفق ايضا ما قام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامة وانه يبعث بالسفر فاذا عاد اليها وليس له بها وطن كانت اقامته فيها لاجل المال كذا في البدائع والمحيط والفتاوى الظهيرية اهـ ويظهر منه انه لو كان له وطن بالكوفة ايضاً ليس له الاتفاق الا في الطريق ورأيت التصريح به في التارخانية من الخامس عشر (قوله او خالط الخ) او يعرف شائع كما قدمناه انه لا يضمن به تأمل (قوله بأذن) اي وتفسير شركة ملك فلاتنا في المضاربة ونظيره ما قدمناه لو دفع اليه ألفاً نصفها فرض ونصفها مضاربة صمغ ولكل نصف حكم نفسه اهـ مع ان المال مشترك شركة ملك فلم يضمن المضاربة وبه ظهر انه لا ينفق ما قدمه المارح عن الكافي من انه ليس للشريك نفقة فافهم (قوله او بمالين) اي وان كان احدهما بضاعة فنفقته في مال المضاربة الا ان يتفرغ للعمل في البضاعة فمن مال نفسه دون البضاعة الا ان اذن له المستبضع بالنفقة منها لانه متبرع بالتارخانية في الخامس عشر عن المحيط وفيها عن العتبية ولو رجع المضارب من سفره بعد موت رب المال فله ان ينفق من المال على نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد النهي ولو كتب اليه ينهيه وقدم مال نقداً لم ينفق في رجوعه اهـ (قوله ولو هالك) اي ماله (قوله ويأخذ) اي من الربح (قوله من رأس) متعلق بانفق وحاصل المسئلة انه لو دفع له ألفاً فانفق المضارب من رأس المال مائة وربح مائة يأخذ المالك المائة الربح بال مائة التي انفقها المضارب ليست في المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه الصورة

(مائين)

ولو يوماً (قطعة وشرايه  
ركسوته وبركوبه) بفتح  
راء ما يركب ولو بكرة  
(وكل ما يحتاجه عادة) اي  
في عادة التجار المعروف  
(في ماله) لو صحيحة لا  
فاسدة لانه اجير فلا نفقة له  
كمستبضع ووكيل وشريك  
كافي وفي الاخير خلاف (و  
ان عمل في المصر) سواء ولد  
فيه او اتخذه داراً فنفقته في  
ماله كدوائه على الظاهر  
اما اذا نوى الاقامة  
بمصر ولم يتخذ داراً فله  
النفقة ابن مالك ما يأخذ  
مالاً لانه لم يحتبس بماله  
ولو سافر بماله وماله او  
خلط بأذن او بمالين لرجلين  
اتفق بالحصة واذا قدم رد  
ما بقي يجمع ويضمن الزائد  
على المعروف ولو اتفق من  
ماله ليرجع في ماله لذلك  
ولو هلك لم يرجع على المالك  
(ويأخذ المالك قدر ما نفقه  
المضارب من رأس المال ان  
كان ثمة ربح فان استوفاه  
وفضل شيء) من الربح  
(اقتسامه) على الشرط لان  
ما نفقه يجعل كالمالك  
والهالك يصرف الى الربح  
كله (وان لم يظهر ربح  
فلا شيء عليه) اي المضارب  
(وان باع المتاع مرابحة  
حسب ما اتفق على المتاع



من الحملان واجرة السمسار والقصار والصباغ ونحوه ( مما اعتد ضمه ( ويقول ) البائع ( قام على بكذا وكذا يضم الى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة أو حكما ٦٧٧ أو اعتاده التجار ) كأجرة السمسار هذا هو الاصل نهاية ( لا )

يضم ما انفق ( على نفسه ) لعدم الزيادة والمصادرة ( مضارب بالنصف شري بالفهايزا ) اي ثيابا ( وباعه بألفين وشري بهما عبدا فضاء في يده ) قبل تقديمها لبائع العبد ( غرم المضارب ) لنصف الربح ( ربيعهما ) غرم ( المالك الباقي ) يصير ( ربيع العبد ) ملكا ( للمضارب ) خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما تناف ( وباقيه لهما ورأس المال ) جميع ما دفع المالك وهو ( الفان وخمسائة ) لكن ( رابع ) المضارب في بيع العبد ( على الفين ) فقط لانه يشترى بهما ( ولو بيع ) العبد ( نصفهما ) بأربعة آلاف ( فحصةها ثلاثة آلاف ) لان ربه للمضارب ( والربح منها نصف الا لرب بينهما ) لان رأس المال الفان وخمسائة ( ولو شري من رب المال بألف عبدا ) يشترى ( بنصفه ) وكذا عكسه لانه وكيله ومنه علم بجواز شراء المالك من المضارب بعكسه

مائين يأخذ مائة بدل النفقة ويقتسمان المائة الثانية ( قوله من الحملان ) قال في مجمع البحرين والحملان بالضم الحمل مصدر حمله والحملان ايضا اجر ما يحمل اه وهو المراد ط ( قوله حقيقة ) كالصنع ( قوله او حكما ) كالقسارة ( قوله والمادة ) قد سبق في المراجعة ان العبرة في الضم لعادة التجار فاذا جرت بضم ذلك يضم ط ( قوله اي ثيابا ) قال في البحر وقال محمد في السير البز عند اهل الكوفة ثياب الكستان أو القطن لاثياب الصوف والستر كذا في المنرب اه ( قوله نصف الربح ) لانه ظهر فيها ربح الف لما صار المال نقدا فاذا اشترى بالالفين عبدا صار مشتركا ربه للمضارب والباقي لرب المال فيكون مضمونا عليهما بالنصف ( قوله الباقي ) ولكن الالفان يبيان جميعا للبائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بألف وخمسائة لان المضارب هو المباشر للعقد وأحكام العقد ترجع اليه اثنائي ( قوله لكونه ) علة لقوله خارجا ( قوله وبينهما ) اي بين الضمان المفهوم من مضمون وبين الامانة ( قوله لهما ) لان ضمان رب المال لا ينافي المضاربة من ( قوله ولو بيع ) اي والمسئلة بحالها ( قوله فحصةها ) اي المضاربة ( قوله لان ربه ) اي ربيع العبد ملك للمضارب كاتقدم وفي الهامش قوله ربه وهو الالف اه ( قوله بينهما ) اي والالف يختص بها المضارب كاه ( قوله عبدا ) اي قيمته الف فالتمن والقيمة سواء وانما قلنا ذلك لانه لو كان فيهما فضل بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته الفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما ربح المضارب الفان فانه يربح على الف وخمسائة وكذا لو الفضل في قيمة المبيع دون الثمن بأن كان العبد يساوي الف وخمسائة فاشترى رب المال بألف وباعه من المضارب بألف فانه يربح على الف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بأن شري عبدا قيمته الف بألف فباعه منه بألف فالمسئلة رباعية قسمان لا يربح فيهما الا على ما اشترى رب المال وقسمان يربح فيهما عليه وعلى حصة المضارب وهذا اذا كان البائع رب المال فلو كان المضارب فهو على اربعة اقسام ايضا كايان وتما في البحر عن المحيط ( قوله شراء ) حصة عبدا ( قوله رابع ) جوابا لو ( قوله وكذا عكسه ) وهو ما لو كان البائع المضارب والمسئلة بحالها بأن شري رب المال بألف عبدا شراه المضارب بنصفه ورأس المال الف فانه يربح بنصفه وهذا اذا كانت قيمته كالثمن لافضل فيهما ومثله لو الفضل في القيمة فقط ما لو كان فيهما فضل أو في الثمن فقط ايضا فانه يربح على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب وبه علم ان المسئلة رباعية ايضا وتما في البحر ( قوله ولو شري ) اي من معه ألف بالنصف كما قيد به في الكنز ( قوله بالفداء ) لانه صار المال عينا واحدا فله الربح وهو ألف بينهما وألف لرب المال فأذا فدياه خرج عن المضاربة لان نصيب المضارب صار مضمونا عليه ونصيب رب المال صار له بقضاء القاضي بالفداء عليهما واذا خرج عنهما بالدفع أو بالفداء غرم ما على قدر ملكهما بشر والفرق بين هذا وبين ما صرح به حيث لا يخرج هنالك ما يخص رب المال عن المضاربة وهذا يخرج ان الواجب هنالك ضمان ( ولو شري بالفها عبدا قيمته الفان فقتل العبد رجلا خطا فثلاثة ارباع الفداء على المالك وربعه على المضارب ) وعلى قدر ملكهما ( والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما ) ستروجه عن المضاربة بالفداء للثاني

بأنهم ولو اختار المالك الدفع والمضارب القداء فله ذلك لتوهم الربح حينئذ (اشترى بالغها عبدا وهلك الثمن قبل النقد) للبائع  
 لم يضمن لأنه أمين بل (دفع المالك) للمضارب (الفاخرى ثم وثم) ٦٧٨ أي كذا هلك دفع آخرى إلى غير نهاية

التجارة وهو لا ينافي المضاربة وهما ضمان الحناية وهو ليس من التجارة في شيء فلا يبقى على  
 المضاربة كفاية (قول له كاسر) أي قريبا من أن ضمان المضارب ينافي المضاربة س (قول له  
 ولو اختار المالك الدفع الخ) قال في البحر قيد بقوله قيمته فإن لأنه لو كانت قيمته الفاقدين  
 الحناية إلى رب المال لأن الرقبة على ملكه لا ملك للمضارب فيها فإن اختار رب المال الدفع  
 والمضارب القداء مع ذلك فله ذلك لأنه يستبقى بالقداء مال المضاربة وله ذلك لأن الربح متوهم  
 كذا في الإيضاح اه ونحوه في غاية البيان ولا يخفى أن الربح في مسئلة المثلن محقق بخلاف  
 هذه فقد علل لغير مذكور على أن الظاهر أنه في مسئلة المثلن لا ينفرد أحدهما بالخيار  
 لتكون العبد مشتركا يدل له ما في غاية البيان ويكون الخيار لهما جميعا إن شاء فديا وإن شاء  
 دفعا فتأمل (قول له مادفع) فلا يظهر الربح إلا بعد استيفاء المالك الكل لكن المضارب  
 لا يراجع الأعلى الف كاسر (قول له بخلاف الوكيل) أي إذا كان الثمن مدفوعا إليه قبل الشراء  
 ثم هلك فانه لا يرجع الأمرة (قول له لأن يده ثانيا الخ) الضمير فيه للوكيل بيانه أن المال في  
 يد المضارب أمانة ولا يمكن حقه على الاستيفاء لأنه لا يكون الأقبض مضمون فكل ما قبض  
 يكون أمانة وقبض الوكيل ثانيا استيفاء لأنه وجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع  
 فإذا صار مستوفيا له صار مضمونا عليه فيهلك عليه بخلاف ما إذا لم يكن مدفوعا إليه إلا بعد  
 الشراء حيث لا يرجع أصلا لأنه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض  
 بعده إذا مدفوع إليه قبله أمانة وهو قائم على الأمانة بعده فلم يصير مستوفيا فإذا هلك يرجع  
 مرة فقط لما قلنا (قول له مع ذلك) أي مع الاختلاف في رأس المال (قول له الربح) صورته  
 قال رب المال رأس المال الثمان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف  
 وشرطت لي النصف (قول له فقط) لا في رأس المال بل القول فيه للمضارب كما علمت (قول له  
 فالبينة الخ) لأن بينة رب المال في زيادة رأس المال أكثر اثباتا وبينة المضارب في زيادة  
 الربح أكثر اثباتا كافي الزايي ويؤخذ من هذا ومن الاختلاف في الصفة أن رب المال لو ادعى  
 المضاربة وادعى من في يده المال أنها عسان وله في المال كذا وأقاما البينة فيينة ذي اليد  
 أولى لأنها أثبتت حصة من المال وأثبتت الصفة ثانيا (قول له فالقول للمالك) لأن المضارب  
 يدعى عليه تقوم عمله أو شرط من جهته أو يدعى المبركة وهو ينكر منج (قول له المضارب)  
 الأولى ذواليد (قول له هي قرض) ليكون كل الربح له (قول له فالقول للمضارب) مثله في الحناية  
 وغاية البيان والزايي والبعث وقله ابن القسطنطينة عن النهاية وشرح التعريف وضحى ابن وهبان  
 في أنظمة قولين وفي جموعة مثلا على عن جموعة الأقروى عن شريط السرخسى لوقال  
 رب المال هو قرض والقسطنطينة مضاربة فإن بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبينة بينته  
 أيضا والمضارب نساهن وإن قبله فالقول قوله ولا ضمان عليه أي القابض لانهما تعادقا

(ورأس المال جميع مادفع)  
 بخلاف الوكيل لأن يده  
 ثانيا يد استيفاء لأمانة (مع)  
 الثمان فقال للمالك (دفعت  
 إلى الفا ورجحت الفا وقال  
 المالك دفعت الفين فالقول  
 للمضارب) لأن القول  
 في مقدار المقبوض للقابض  
 أمينا أو ضمينا كالأمانة  
 أصلا (ولو كان الاختلاف  
 مع ذلك في مقدار الربح  
 فالقول لرب المال في مقدار  
 الربح فقط) لأنه يستفاد  
 من جهته (وايهما أقام  
 بينة تقبل وإن أقامها  
 فالبينة بينة رب المال في  
 دعواه الزيادة في رأس  
 المال) بينة (المضارب  
 في دعواه الزيادة في الربح)  
 قيد الاختلاف بكونه في  
 المقدار لأنه لو كان في الصفة  
 فالقول لرب المال فلذا قال  
 (مع الف فقال هو مضاربة  
 بالنصف وقدر ربح الفا وقال  
 المالك هو بضاعة فالقول  
 للمالك) لأنه منكر (وكذا  
 لو قال المضارب) هي قرض  
 وقال رب المال هي بضاعة  
 أو دية أو مضاربة  
 فالقول لرب المال والبينة

بينة المضارب) لأنه يدعى عليه التمام والمالك ينكر (و) أما (لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة)  
 فالقول للمضارب) لأنه ينكر الضمان وإيهما أقام البينة قبلت (وإن أقام بينة فيينة رب المال أولى) (لأنها أكثر اثباتا وأما  
 الاختلاف في النوع فإن ادعى المضارب المضمون أو الإطلاقي وادعى المالك المحدود فالقول للمضارب للمصلحة

بالاصل ولو ادعى كل نونا فالقول للمالك واليئة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمها نفى الضمان ولو وقت اليئتان  
قضى بالتأخرة والا فيئة المالك ٦٧٩ (قروغ) \* دفع الوصى مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقيد

الطرسوسى بأن لا يجعل  
الوصى لنفسه من الربح  
أكثر مما يجعل لامثاله  
وتماه في شرح الوهبانية  
وفيها مات المضارب ولم  
يوجد مال المضاربة فيما  
خلف عاد دينا في تركته  
وفي الاختيار دفع المضارب  
شيئا للعاشر ليكف عنه  
ضمن لانه ليس من امور  
التجارة لكن صرح في  
جمع الفتاوى بعدم الضمان  
في زماننا قال وكذا الوصى  
لانهما يقصدان الاملاح  
وسيجي آخر الوديعة وفيه  
لوشرى بماله متاعا فقال  
انا أمسكه حتى اجدر بجا  
كثيرا و اراد المالك بيعه  
فان في المال ربح اجبر على بيعه  
اعمله كما مر الا ان يقول  
للمالك اعطيك رأس المال  
وحصتك من الربح فيجبر  
المالك على قبول ذلك  
وفي البرازية دفع اليه الفا  
انصفها له و نصفها مضاربة  
فهلك نصف من حصصة الهبة  
اه قلت والمفتى به انه لا  
ضمان مطلقا في المضاربة  
لانها امانة ولا في الهبة  
لانها فاسدة وهي تملك  
بالقبض على المستند المفتى  
به كسبي فلا ضمان فيها

على ان القبض كان بأذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القباض اه ونقل فيها  
عن الذخيرة من الرابع عشر مثله ومثله في كتاب القول لمن عن غانم البغدادى عن الوجيز  
ومثله افق على افندى مفتى الممالك العثمانية وكذا قال في فتاوى ابن نجيم القول لرب المال  
ويمكن ان يقال ان ما في الحانية والتتوير فيما اذا كان قبل التصرف حملا للمطلق على المقيد  
لاتحاد الحادثة والحكم وبالله التوفيق من مجموعة مثلا على ملخصا (قوله بالاصل)  
لاصل الاصل في المضاربة العموم اذ المقصود منها الاسترباح والعموم والاطلاق يناسبانه  
وهذا اذا تنازعا بعد تصرف المضارب فلو قبله فالقول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف  
العموم والمضارب الخصوص فالقول للمالك در منق (قوله كل نونا) بأن قال احدها  
في بز وقال الآخر في بر (قوله فالقول للمالك) لانهما اتفقا على الخصوص فكان القول  
قول من يستفاد من جهته الاذن س (قوله فيقيمها) اى اليئة (قوله على صحة الخ) يعنى  
ان اليئة تكون حيثن على صحة تصرفه لاعلى نفى الضمان حتى تكون على النفى فلا تقبل  
(قوله ولو وقت) في بعض النسخ ولو وقتت (قوله اليئتان) فاعل وقت والمسئلة بحالها  
بأن قال رب المال ادبته اليك مضاربة ان تعمل في بز في رمضان وقال المضارب دفعت الى  
لاعمل في طعام في شوال واقاما اليئة (قوله قضي بالتأخرة) لان آخر الشرطين ينسخ اولهما  
(قوله والا) اى ان لم يوقتا او وقت احدهما دون الاخرى (قوله الى نفسه) الضمير راجع  
الى الوصى (قوله وقيد الطرسوسى) اى بحثنا منه ورد ابن وهبان بأنه تقييد لاطلاقهم  
برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق واستظهر ابن الشيخة ما قاله الطرسوسى نظرا للصغير  
اقول لكن في جامع الفصولين عن الماتقط ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال اليتيم  
مضاربة فهذا يفيد المنع مطلقا (قوله في تركته) لانه صار بالتجهيل مستهلكا وسيأتى تمامه  
في الوديعة ان شاء الله تعالى وافق به في الحامدية قائلا وبه افق قارى الهداية (قوله وفيه  
لوشرى الخ) الكلام هنا في موضعين الاول حق امسك المضارب المتاع من رضا رب المال  
والثانى اجبار المضارب على البيع حيث لا حق له في الامسك اما الاول فلا حقه فيه سواء  
كان في المال ربح او لا الا ان يعطى لرب المال رأس المال فقط ان لم يربح او مع حصته من الربح  
فيئذله حق الامسك واما الثانى وهو اجباره على البيع فهو انه ان كان في المال ربح اجبر على  
البيع الا ان يدفع للمالك رأس ماله من حصته من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن  
له ان يدفع للمالك رأس ماله او يدفع له المتاع برأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنع  
عن الذخيرة وهى عبارة معقدة وقد راجعت عبارة الذخيرة فوجدتها كما في المنع وبقي ما اذا  
اراد المالك ان يمسك المتاع والمضارب يريد بيعه وهو حادث الفتوى وبلم جوابها مما مر قيل  
الفصل من انه لو عزله وعلم به والمال عروض باعها وان لم ياه المالك ولا يملك المالك فسخها  
ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه (قوله حصصة الهبة) لان هبة المشاع الذى يقبل القسمة  
غير صحيحة فيكون في ضمانه (قوله وهى الخ) ونقلها الفئان عن الهندية (قوله تملك بالقبض)  
وبه يفتى قول الوهبانية \* واودعه عشرا على ان خمسة له هبة فاستمالها الخ ويحصر \*

وبه يفتى قول الوهبانية \* واودعه عشرا على ان خمسة له هبة فاستمالها الخ ويحصر \*

اقول لا تنافي بين الملك بالقبض والضمان سائحاني اقول نص عليه في جامع الفصولين حيث قال وامر الفتاوى الفضلى الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتى ثم اذا اهلكك افنت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه قننه \* (فروع) سئل فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال احق برأس ماله وحصته من الربح الجواب نعم كما صرح به في الخاتمة والذخيرة البرهانية حامدية وفيها عن قارئ الهداية من باب القضاء في فتاواه اذا ادعى احد الشريكين خيانة في قدر معلوم وانكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدارا فكذا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يعين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقداره مع يمينه لان نكوله كإقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره الى المقر مع يمينه الا ان يقيم خصمه بينة على اكثر اه

### كتاب الايداع

(قوله بغية الخ) قيد به لان المالك لو كان حاضرا ! من كاحقه المصنف انظر اليه يعقوبية قال في المنح ان الامانة علم لما هو غير مضمون فشمل جميع الصور التي لاضمان فيها كالعارية والمستأجرة والموصى بخدمته في يد الموصى له بها والوديعة ما وضع للامانة بالايجاب والقبول فكانا متغايرين واختاره صاحب النهاية وفي البحر وحكمهما مختلف في بعض الصور لانه في الوديعة يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف \* (نكتة) ذكرها في الهامش روى ان زليخا لما ابتليت بالفقر وابيضت عينها من الحزن على يوسف عليه السلام جلست على قارعة الطريق في رى الفقراء فربها يوسف عليه السلام فقامت تنادى ايها الملك اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام فقالت الامانة اقامت المملوك مقام المملوك والحياة اقامت المملوك مقام المملوك فسأل عنها فقيل انها زليخا فتزوجها رحمة عليها اه زليخى (قوله او كناية) المراد بها ما قابل الصريح مثل كنايةات الطلاق لا اليانية (قوله لان الخ) التعليل في البحر ايضا (قوله ولم يقل الخ) فلو قال لا اقبل الوديعة لا يضمن اذا القبول عرفا لا يثبت عند الرد صريحا قال صاحب جامع الفصولين اقول دل هذا على ان البقار لا يصير مودعا في بقرة من بعثها اليه فقال البقار للرسول اذهب بها الى ربها فاني لا اقبلها فذهب بها فينبغي ان لا يضمن البقار وقد عر خلافه يقول الحقير قوله ينبغي لا ينبغي ان الرسول لما أتى بها اليه خرج عن حكم الرسالة وصار اجنبيا فلما قال البقار ردها على مالكها صار كأنه ردها الى اجنبي اوردها مع اجنبي فلذا يضمن بخلاف مسألة الثوب نور العين وتماه فيه وفيه ايضا عن الذخيرة ولو قال لم اقبل حتى لم يصير مودعا وترك الثوب ربه وذهب برفقه من لم يقبل وادخله بيته ينبغي ان يضمن لانه لما يثبت الايداع صار فاصبا برفقه يقول الحقير فيه اشكال وهو ان النقص ازالة يد المالك ولم توجد ورفقه الثوب لقوله لا الضر بل ترك المالك ثوبه ايداع ثان ورفع من لم يقبل قبول ضمننا

(فالظاهر)

### كتاب الايداع

لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة (هو) لغة من الودع اى الترك وشرعا (تسلط الغير على حفظ ماله صريحا او دلالة) كان انفق زق رجل فأخذ رجل بغية ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الاخذ التزم بحفظه دلالة بحر (والوديعة ما ترك عند الامين) وهى اخص من الامانة كما حقه المصنف وغيره (وركنها الايجاب صريحا) كإداعتك (او كناية) كقوله لرجل اعطاني الف درهم او اعطاني هذا الثوب مثلا فقال اعطيتك كان وديعة بحر لان الاعطاء يجتمع الهبة لكن الوديعة ادنى وهو متيقن فصار كناية (او فعلا) كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقبل

شياً فهو ايداع والقبول من المودع ﴿٦٨١﴾ صريحاً كقبلت (اودلالة) كالموسكت عند وضعه فانه قبول دلالة

كوضع ثيابه في حمام بمراى  
من الثيابي وكقوله لرب  
الحان اين اربطها فقال  
هناك كان ايداعا خانية  
وهذا في حق وجوب الحفظ  
واما في حق الامانة فتم  
بالايجاب وحده حتى لو قال  
للغاصب اودعك المنصوب  
برى عن الضمان وان لم  
يقبل اختيار (وشرطها  
كون المال قابلاً لاثبات  
اليدع عليه) فلو اودع الآبق  
او المغير في الهوا لم يضمن  
(وكون المودع مكلفاً بشرط  
لوجوب الحفظ عليه)  
فلو اودع صبياً فاستهلكها  
لم يضمن ولو عبداً محجوراً  
ضمن بعد عقته (وهي  
امانة) هذا حكمها مع  
وجوب الحفظ والاداء  
عند الطلب واستحباب  
قبولها (فلا يضمن  
بالهلاك) الا اذا كانت  
الوديعة باجر اشياء معزياً  
للزيلي (مطلقاً) سواء  
امكن التحرز أم لا هلك  
معها شيء أم لا الحديث  
الدارقطني ليس على المستودع  
غير المقل ضمان (واشترط  
الضمان على الامين)  
كالحمى والخاني (باطل به  
يفق) خلاصة ومصدر  
الشريعة (وللمودع

فالظاهر انه لا يضمن والله تعالى اعلم اه (قوله شياً) فلو قال لا اقبل لا يكون مودعاً لان الدلالة  
لم توجد بحر وفيه عن الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا ضاع  
وان قاموا واحداً بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين للحفظ فتعين للضمان اه فكل من الايجاب  
والقبول فيه غير صريح كمسئلة الخاني الآتية قريباً \* (فرع) في جامع الفصولين لو ادخل  
دابته دار غيره واخرجها رب الدار لم يضمن لانها تضر بالدار ولو وجد دابة في مربطه  
فاخرجها ضمن سائحاً (قوله كالموسكت) اي فانه قبول وبعد ان ذكر هذا في الهندية قال وضع  
شياً في بيته بغير امره فلم يعلم حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ وضع عند آخر شياً وقال  
احفظ فضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ اه ويمكن التوفيق بالقرينة الدالة على الرضا وعدمه  
سائحاً (قوله من الثيابي) ولا يكون الحمى مودعاً مادام الثيابي حاضراً فان كان غائباً  
فالحمى مودع بحر وفيه عن اجارات الخلاصة لبس ثوباً فظن الثيابي انه ثوبه فاذا هو  
ثوب الغير ضمن هو الاصح اي لانه بترك السؤال والتفحص يكون مفرطاً فلا ينفى ما يأتي  
من ان اشتراط الضمان على الامين باطل افاده ابو السعود (قوله وهذا) اي اشتراط القبول  
ايضاً (قوله وان لم يقبل) قد مر ان القبول صريح ودلالة فاعلمه هنا بمعنى الرد ام الموسكت فهو  
قبول دلالة تأمل (قوله لاثبات اليد) قال بعض الفضلاء فيه تسامح اذا المراد اثبات اليد  
بالفعل ولا يكفي قبول الاثبات كما اشار اليه في الدرر بقوله وحفظ شئ بدون اثبات اليد عليه  
محال تأمل فقال واجاب عنه ابو السعود (قوله فلو اودع صبياً) قال الرملي في حاشية المنع  
ويستثنى من ايداع الصبي ما اذا اودع صبي محجوراً مثله وهي ملك غيرهما فللمالك تضمين  
الدافع والآخذ كذا في الفوائد الزينية مدني والنظر حاشية القتال (قوله ضمن بعد عقته)  
اي لو بالغوا والا فلا ضمان \* (فرع) قال في الهامش لو احتاج الى نقل العيال او لم يكن له عيال  
فسافر بها لم يضمن وهذا الوعين المكان فلو لم يعين بأن قال احفظ هذا ولم يقل في مكان كذا  
فسافر به فلو كان الطريق مخوفاً ضمن بالاجماع والا لا عندنا كالأب الوصى لو سافر بمال  
الصبي وهذا اذا لم يكن حمل ومؤنة جامع الفصولين فلو كان له حمل ومؤنة وقدامه بالحفظ  
مطلقاً فلو كان لا بد له من السفر وقد عجز عن حفظه في العصر الذي اودعه فيه لم يضمن بالاجماع  
فولاه بد من السفر فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله قريباً او بعيداً وعن أبي يوسف رحمه الله  
ضمن لو بعيداً لا لو قريباً وعن محمد ضمن في الحالين جامع الفصولين \* المودع بأجر ليس له ان  
يسافر بها لتعين مكان العقد للحفظ جامع الفصولين (قوله عند الطلب) الا في مسائل ستأتي  
(قوله باجر) سيأتي ان الاجير المشترك لا يضمن وان شرط عليه الضمان وايضاً قول المتن هنا  
واشترط الخ رد عليه وهذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي البزازية دفع الى صاحب الحمام  
واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرنا انه لا اثر له فيما عليه الفتوى سائحاً وانظر  
حاشية القتال وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ قصداً بخلاف الاجير المشترك فانه  
مستأجر على العمل تأمل (قوله للزيلي) ومثله في النهاية والسكناية وكثير من الكتب رملي  
على المنع (قوله غير المخل) اي السائح كذا في الهامش (قوله كالحمامي) اي معلم الحمام وامام من  
جرى العرف بأنه يأخذ في مقابلة حفظه اجرة يضمن لانه وديع بأجرة لكن الفتوى على عدمه

حفظها بنفسه وعياله) كاله (وهم من يسكن معه حقيقة او حكماً لامن يمونه)



فلودفعها لولده المير أو زوجته ولا يسكن معهما ولا ينفق عليهما لم يضمن خلاصة وكذا لودفعتهما لزوجها لأن العبرة  
للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبران معاينى (وشرط كونه) أى من ٦٨٢ في عياله (أمانة) فلو علم خيانتها ضمن خلاصة

سأتحانى (قوله فلودفعها) تقرير على قوله أو حكما (قوله لولده المير) بشرط أن يكون  
قادرا على الحفظ بجر عن الخلاصة (قوله ضمن) أى بدفعها له وكذا لو تركه في بيته الذى فيه  
ودائع الناس وذهب فضاعت ضمن بجر عن الخلاصة (قوله في عياله) الضمير في عياله  
الاخير يصح أن يرجع للعيال الاول وبه صرح الشرنبلالى ويصح أن يرجع الى المودع وبه  
صرح المقدسى وفيه لا يشترط في الابوين كونهما في عياله وبه يفتى ولو اودع غير عياله واجاز  
المالك خرج من اليين ولو وضع في حرز غيره بلا استئجار يضمن ولو أجر بيتا من داره ودفعها  
اى الوديعة الى المستأجر ان كان لكل منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهما يدخل  
على صاحبه من غير حشمة لم يضمن وفي سكوتهم عن الدفع لعيال المودع اشارة الى انه لا يملكه  
ونقل شيخنا الاختلاف وترجيح الضمان سأتحانى واراد بشيخنا بالاسعود (فرع) \* لوقال ادفعها  
لمن شئت يودعها الى فدفعها الى أمين فضاعت قيل يضمن وقيل لا يضمن تاتر خانية سأتحانى  
\* (فرع) \* حضرته الوفاة فدفعت الوديعة الى جارتها فهلكت عند الجارة قال البايعى ان  
لم يكن بحضرته عند الوفاة احد ممن يكون في عياله لا يضمن (٣) كما لو وقع الحريق في دار المودع  
له دفعها لاجنبى خانية (قوله وعياله الفتوى) ونقله في البحر عن النهاية وقال قبله وظاهر المتن  
أن كون الغير في عياله شرط واختاره في الخلاصة (قوله وكان غالبا محيطا) وفي التاتر خانية  
عن التهمة وسئل حميد الورى عن مودع وقع الحريق في بيته ولم ينقل الوديعة الى مكان آخر ان  
مع تمكنه منه فتركها حتى احترقت ضمن اه ومثله مالو تركها حتى اكلمها العت كما يأتى في  
النظم ذكر محمد في حريق وقع في دار المودع فدفعها الى اجنبى لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم  
يسترد هاضم وتماه في نور العين وفي جواهر الفتاوى واذا دفع الوديعة لاخر لعذر فلم  
يسترد عقب زواله فهلكت عند الثاني لا يضمن لان المودع يضمن بالدفع والمالم يضمن به للعذر  
لا يضمن بالتزديد عليه لو سلمه الى عياله وتركها عندهم لا يضمن للاذن وكذا الدفع هنا مأذون  
فيه اه ملخصا (قوله أو ألقاها) اى في السفينة (قوله كلامى الخلاصة الخ) نص الخلاصة اذا  
علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا وبعبارة الهداية انه لا يصدق الابينة قال في المنع  
ويمكن حمل كلام الهداية على ما اذا لم يعلم بوقوع الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق ومن ثم  
عولنا عليه في المختصر (قوله كوكيله) في الخلاصة المالك اذا طلب الوديعة فقال المودع  
لا يمكننى ان احضرها الساعة فتركها وذهب ان تركها عن رضا فهلكت لا يضمن لانه لما ذهب  
فقد انشا الوديعة وان كان عن غير رضا يضمن ولو كان الذى طلب الوديعة وكيل المالك يضمن  
لانه ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في انه يضمن بعدم الدفع الى وكيل  
المالك كما لا يخفى وفي الفرسول العمادية معزيا الى الظهيرية ورسول المودع اذا طلب الوديعة  
فقال لا ادفع الا الذى جاء بها ولم يدفع الى الرسول حتى هلكت ضمن وذكر في فتاوى القاضى  
ظهير الدين هذه المسئلة واجاب نجم الدين انه يضمن وفيه نذر بدليل ان المودع اذا صدق من  
ادعى انه وكيل بقبض الوديعة فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة اليه ولكن لقائل ان

(و) جاز (لمن في عياله الدفع  
لمن في عياله ولونهاء عن  
الدفع الى بعض من في عياله  
فدفع ان وجد بدا منه)  
بان كان له عيال غيره ابن  
ملك (ضمن والا لا وان  
حفظها بغيرهم ضمن)  
وعن محمد ان حفظها بمن  
يحفظ مالها كوكيله وماذونه  
وشريكه مفاوضة وعنانا  
جاز وعليه الفتوى ابن  
مالك واعتمده ابن الكمال  
 وغيره واقره المصنف  
(الا اذا خاف الحرق  
او السرقة وكان غالبا محيطا)  
فلو غير محيط ضمن  
(فسلمها الى جاره او الى  
فلاك آخر) الا اذا أمكنه  
دفعها لمن في عياله أو ألقاها  
فوقعت في البحر ابتداء  
او بالتدريج ضمن زيلعى  
(فان ادعاه) اى الدفع  
لجاره او فلاك آخر (صدق  
ان علم وقوعه) اى الحرق  
(بيته) اى بدار المودع  
(والا) يعلم وقوع السرقة  
في داره (لا) يصدق  
(الابينة) فحصل بين  
كلامى الخلاصة والهداية  
التوفيق وبالله التوفيق  
(ولو منع الوديعة ظاهرا  
بعد طلبه) لرد وديته فلو

لم يرد وديته فلو سلمها اليه لم يرد من ابن مالك (نفسه) ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله (يفرق)

(٣) قوله ممن يكون في عياله لا يضمن كانا بالاصل واصل النظم في عياله الا يضمن من ولبعجرا اه



ولوبعامة منه على الظاهر  
 (قادرا على تسليمها ضمن  
 والا) بان كان عاجزا او خاف  
 على نفسه او ماله بان كان  
 مدفوعا معها ابن ملك (لا)  
 يضمن كطلب الظالم (فلو)  
 كانت الوديعة سيفا أراد  
 صاحبه ان يأخذه ليضرب  
 به رجلا فله المنع من الدفع)  
 الى ان يعلم انه ترك الراى  
 الاول وانه يتنفع به على  
 وجه مباح جواهر (كالو  
 اودعت) امرأة (كتابا فيه  
 اقرار منها للزوج بمال او  
 بقبض مهرها منه) فله منعه  
 منها لئلا يذهب حق الزوج  
 خانية (ومنه) اى من المنع  
 ظاهرا (موت) اى موت  
 المودع (مجهلا فانه يضمن)  
 فتصير ديننا في تركته الا اذا  
 علم ان وارثه يعلمها فلا  
 ضمان ولو قال الوارث  
 انا علمتها وانكر الطالب  
 ان فسرهما وقال هي كذا  
 وانا علمتها وهلك صدق  
 هذا ومالو كانت عنده  
 سواء الا في مسألة وهي ان  
 الوارث اذا دل السارق  
 على الوديعة لا يضمن  
 والمودع اذا دل ضمن  
 خلاصة الا اذا منعه من  
 الأخذ حال الأخذ (كما  
 في سائر الامانات) فانها  
 تنقلب مضمونة

يفرق بين الوكيل والرسول لان الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل الا ترى  
 انه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولورجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح  
 كذا في فتاواه اه منح قال محشي الرمل في حاشية البحر ظاهر ما في الفصول انه لا يضمن في  
 مسألة الوكيل فهو مخالف للخلاصة ويتراءى الى التوفيق بحمل ما في الخلاصة على ما اذا  
 قصد الوكيل انشاء الوديعة عند المودع بعد منعه ليدفع له في وقت آخر وما في الفصول  
 والتجنيس على ما اذا منع ليؤدى الى المودع بنفسه ولذا قال في جوابه لا يدفع الا للذى جاءها  
 وتماه فيها (قوله كطلب الظالم) الظاهر ان المراد بالظالم هنا المالك لان الكلام في طلبه هو  
 فابعده مفرع عليه اعنى قوله فلو كانت الخ يدل عليه قول المصنف في المنع لما فيه من الاطاعة  
 على الظلم (فرع) ذكره في الهامش مرضت الدابة الوديعة فامر المودع انسانا فعالجها  
 ضمن المالك ايها شاء فلو ضمن المودع لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج يرجع على المودع علم  
 انها للغير اولا الا ان قال المودع ليست لي اولم آمره بذلك فحينئذ لا يرجع كذا في جامع  
 الفصولين (قوله المودع) بالفتح (قوله مجهلا) اما تجهيل المالك فلا ضمان والقول للمودع  
 بعينه بلا شبهة قال الخانوق وهل من ذلك الزائد في الرهن على قدر الدين اه اقول الظاهر  
 انه منه لقولهم ما تضمن به الوديعة يضمن به الرهن فاذا مات مجهلا يضمن ما زاد وقد اقيمت  
 به رمل ملخصا (قوله فانه يضمن) قال في مجمع الفتاوى المودع والمضارب او المستعير  
 او المستبضع وكل من كان المال بيده امانة اذا مات قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها فانه  
 يكون ديننا عليه في تركته لانه صار مستهلكا للوديعة بالتجهيل ومعنى موته مجهلا ان لا يبين  
 حال الامانة كما في الاشياء وقد سئل الشيخ عمر بن نجيم عما لو قال المريض عندى ورقة في الخانوت  
 لفلان ضمنها دراهم لا اعرف قدرها فمات ولم توجد فاجاب بانه من التجهيل لقوله في البدائع  
 هو ان يموت قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها اه قال بعض الفضلاء وفيه تأمل قتال  
 ملخصا (قوله الا اذا علم) اى المجهل واذا قال الوارث ردها في حياته او تلفت في حياته لم يصدق  
 بلاينة ولو برهن ان المودع قال في حياته ردها قبل سائحاني (قوله عنده) اى عند المودع  
 بالفتح وادعى المودع هلاكها والمقصود ان الوارث كالمودع بالفتح فيقبل قوله في الهلاك اذا  
 فسرهما فهو مثله الا انه خالفه في مسألة قال ربه مات المودع مجهلا وقال ورثته كانت قائمة  
 يوم موته ومعرفة ثم هلك بعد موته صدق ربهما هو الصحيح اذا الوديعة صارت ديننا في التركة  
 في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته ردها في حياته او تلفت في حياته لا يصدقون بلا  
 بينة لموته مجهلا فتقرر الضمان في التركة ولو برهنوا ان المودع قال في حياته ردها قبل اذ  
 الثابت بينة كالنائب ببيان جامع الفصولين عن الذخيرة (قوله الا اذا الخ) استثناء من  
 قوله والمودع اذا دل ضمن قال ط عن الخلاصة المودع انما يضمن اذا دل السارق على الوديعة  
 اذا لم يمنعه من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن (قوله منعه) اى المودع السارق فأنخذ  
 كرها فصولين (قوله سائر الامانات) ومنها الرهن اذا مات المرتهن مجهلا يضمن قيمة الرهن في  
 تركته كما في الاقروى اى يضمن الزائد كما قدمناه عن الرمل وكذا الوكيل اذا مات مجهلا  
 ما قبضه كما يؤخذ بما هنا وبه افق الحامدى بعد الطبرى وفي اجارة البزازية المستأجر يضمن

لموت عن تجهيل كشريك ومفاوض (الافى) عشر على مافى الاشياء منها ٦٨٤ (ناظر اودع غلات الوقف ثم مات مجهلا)

بالموت مجهلا ساجاني (قوله بالموت) ويكون اسوة للغرماء يرى على الاشياء (قوله ومفاوض) وكمرتهن اقروى كذا فى الهامش (قوله على مافى الاشياء) وعبارتها الوصى اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كفاى جامع الفصولين والاب اذا مات مجهلا مال ابنه والوارث اذا مات مجهلا ما اودع عند مورثه واذا مات مجهلا لما القته الریح فى بيته او لما وضعه مالكه فى بيته بغير علمه واذا مات الصبي مجهلا لما اودع عنده محجورا اه ملخصا فى سبعة ٣٠ وذكر المصنف ثلاثة فى عشر (قوله اودع) عبارة الدرر قبض وهى اولى تأمل (قوله غلات الوقف) اقول هكذا وقع مطلقا فى الولوالجية والبرازية وقيد قاضيخان بمتولى المسجد اذا اخذ غلات المسجد ومات من غير بيان اه اقول اما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطلقا بدليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كانت الدار وقفا على اخوين غاب احدها وقبض الآخر غلتها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه ابو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم الا ان الاخوين آجرا جميعا فكذلك وان آجرا الحاضر كانت الغلة كلها فى الحكم ولا يعطيه له اه كلامه اقول ولا يحق بغلة المسجد ما اذا شرط ترك شئ فى يد الناظر لامارة والله تعالى اعلم يرى على الاشياء قال الحقيرو وهذا مستفاد من قولهم غلات الوقف وما قبض فى يد الوكيل ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال فى الاشياء من القول فى الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه ملخصا من مجموعة من لا على آخر كتاب الوقف نقل ذلك حيث سئل عن وكيل المتولى اذا مات مجهلا هل يضمن قلت وقد ذكر فى البحر فى باب دعوى الرجلين ان دعوى الغلة من قيل دعوى الملك فراجعوا وشرنا اليه ثم فراجعوه به علم ان اطلاق المصنف والشارح فى محل التقييد ويفيده عبارة انفع الوسائل الآتية فتنبه (قوله المصنف) اى فى المنع (قوله ابنه) الشيخ صالح (قوله بالفجأة) لعدم تمكنه من البيان فلم يكن حابسا ظلما قلت هذا مسلم لو مات فجأة عقب القبض تأمل (قوله فى انفع الوسائل) من انه ان حصل طلب المستحقين وآخر حتى مات مجهلا يضمن وان لم يطلبوا فان محجورا معروفا بالامانة لا يضمن والا لم يعطهم بلا مانع شرعى ضمن وحاصل الرد انه يخالف لما عليه اهل المذهب من الضمان مطلقا محجورا ولا وافتى فى الاسماعيلية بضمان الناظر اذا مات بعد ما طلب المستحق استحقاقه فتد منه ظلما ووجهه ظاهر لان الامانة تضمن بالمنع (قوله ومنها قاض) لو قال القاضى فى نيابة ضاع مال اليتيم عندى او قال انفقها على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل ان يقول شيا كان ضامنا خالية فى الوقف كذا فى الهامش (قوله ضمن) اهل وجه الضمان كونها لا تنطلى الورثة فالغرم بالغنم ويظهر من هذا ان الوصى اذا وضع مال اليتيم فى بيته ومات مجهلا يضمن لان ولايته قد تكون مستمدة من القسائى او الاب فزمانه بالاولى وفى السيرة وفى الوصى قول بالضمان ساجاني (قوله واقره) اى الحساب (قوله محشوها) اى الاشياء (قوله نسبة) باخر ايجاح المفاوضين (قوله ووصيه اهل) دأبنا فى قول الاشياء الوصى الا ان يقال محله على وصى الاب لبيان التفصيل فتمدنا الايضاح تأمل (قوله وستة من المحجورين) وهم ماعدا الصغير وانما اسقطناه لانه مذکور فى الاشياء ومراده الزيادة على مافى الاشياء

فلا يضمن قيد بالغلة لان الناظر لو مات مجهلا مال البذل ضمنه اشياء اى لمن الارض المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدرهم الموقوف على القول بجوازه قاله المصنف واقره ابنه فى الزواهر وقيد موته بخنا بالفجأة فلو بمرض ونحوه ضمن لتمكنه من بيانها فكان مالها ظلما فيضمن ورد ما بحثه فى انفس الوسائل فتنبه (و) منها (قاض مات مجهلا لأموال اليتامى) زاد فى الاشياء عند من اودعها ولا بد منه لانه لو وضعها فى بيته ومات مجهلا ضمن لانه مودع بخلاف ماله اودع غيره لان للقاضى ولاية ايداع مال اليتيم على المعتمد كفاى تنوير البصائر فليحفظ (و) منها (سلطان اودع بعض الغنمة عند غار ثم مات مجهلا) وليس منها مسألة احد المتفاوضين على المعتمد لما نقله المصنف هنا وفى الشركة عن وقف اسطانية ان الصواب انه يضمن لصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت واقره محشوها فى المستثنى تسعة

فليحفظ وزاد الشرنبلالى فى شرحه للوهبانية على العشرة تسعة الجدد ووصيه وصى القاضى وستة من المحجورين (فافهم)

(٣) قوله فى سبعة فيه ان الذى ذكره ستة فقل فليحفظ ذلك بمرجعة الاشياء اه مصدحه

لان الحجر يشمل سبعة فانه لصغر ورق ٦٨٥ وجنون وغفلة ودين وسفه وعته والمعتوه كصبي وان بلغ ثم مات

لا يضمن الا ان يشهدوا انها كانت في يده بعد بلوغه لزوال المانع وهو الصبي فان كان الصبي والمعتوه مأذونا لهما ثم ماتا قبل البلوغ والافاقه ضمنا كذا في شرح الجامع الوجيز قال فبلغ تسعة عشر ونظم عاطفا على بيتي الوهبانية بيتين وهي

وكل امين مات والعين يحصر \* وما وجدت عينا فديننا تصير \* سوى متولى الوقف ثم مفاوض \*

و مودع مال الغنم وهو المؤمر \* وصاحب دار ألفت الربح مثل ما لو ألقاه ملاكها ليس يشعر \* كذا والدجد وقاض وصيهم \* جميعا ومحجور قوارث يشعر \* (وكذا لو خلطها

المودع) بحبسها او بغيره (بماله) او مال آخر ابن كمال (بغير اذن) المالك (بحيث لا يتميز) الا بكلفة كخطة بشعر ودرهم جيد بزوف محبتي (ضمنها) لاستهلاكها بالخلط لكن لا يباح تناولها قبل اداء الضمان وصحح الابراء ولو خلطه بردي ضمنه لانه عيبه وبكسه شريك لعدم محبتي (وان باذنه اشتركا) شركة املاك

(كالواختلاط بغير صنعه) كأن اشق الكيس لعدم التعدي ولو خلطها بغير المودع ضمن الخاطي ولو صغيرا ولا يضمنه من ابوه خلاصة

فافهم (قوله يشمل سبعة) لينظر الخارج من السبعة حتى صارت ستة (قوله فانه لصغر) مسألة الصغير من العشرة التي في الاشياء الا ان يقال عندها هنا باعتبار قوله وان بلغ ثم مات لا يضمن تأمل ثم ظهر لي ان مراده مجرد عدد المحجورين سبعة وان مراده بستة منهم ماعدا الصغير لانه مذكور في الاشياء ولذا قال وستة من المحجورين (قوله ودين) بفتح الدال وسكون الياء (قوله كصبي) لعله قصد بهذا التشبيه الاشارة الى ما يأتي عن الوجيز تأمل قال في تلخيص الجامع اودع صبيا محجورا يعقل ابن اثني عشرة سنة ومات قبل بلوغه مجهلا لا يجب الضمان س (قوله وان بلغ) اي الصبي (قوله يحصر) اي يحفظ مفعوله الدين قبله (قوله تصير) بالبناء للمجهول (قوله مفاوض) خلاف المتعمد كما قدمه (قوله ومودع) بكسر الدال والمؤمر بتشديد الميم الثانية (قوله لو ألقاه) بفتح الواو وصلها باللام (قوله بها) اي بالدار (قوله يشعر) تبع فيه صاحب الاشياء حيث قال بغير علمه واعترضه الحموي بان الصواب بغير امره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجويل ما لا يعلمه اه فكان عليه ان يقول في النظم ليس يأمر (قوله كذا والد) برفعه وتنوينه كجد (قوله وقاض) بخذف يائه وتنوينه (قوله وصيهم) برفعه (قوله ومحجور) ان كان المراد من المحجور ستة كما قدمه يكون الموجود في النظم سبعة عشر تأمل (قوله فوارث) اذا مات مجهلا لما اخبره المورث به من الوديعة (قوله وكذا لو خلطها) ولو خلط المتولى ماله بمال الوقف لم يضمن وفي الخلاصة ضمن وطريق خروجه من الضمان الصرف في حاجة المسجد او الدفع الى الحاكم منتقى القاضي لو خلط مال صبي بماله لم يضمن وكذا سمسار خلط مال رجل بمال آخر ولو بماله ضمن وينبغي ان يكون المتولى كذلك ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن يقول الحقير وقد مر نقلا عن المنتقى ايضا ان الوصي لو خلط ماله بمال اليتيم لم يضمن وفي الوجيز ايضا قال ابو يوسف اذا خلط الوصي مال اليتيم بماله فضاء لا يضمن نور العين او اخر السادس والعشرين وبخط السائمان عن الحيرية وفي الوصي قول بالضمان اه قلت فأفاد ان المرجح عدمه والحاصل ان من لا يضمن بالخلط بماله المتولى والقاضي والسمسار بمال رجل آخر والوصي وينبغي ان الالب كذلك يؤيده ما في جامع الفصولين لا يصير الاب غاصبا بأخذ مال ولده وله أخذه بلا شيء لو محتاجا والا فلو أخذه لحفظه فلا يضمن الا اذا ألقاه بلا حاجة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ولده الولد الصغير كما قيده في الفصول العمادية (قوله لا يتميز) فلو كان يمكن بالوصول اليه على وجه التيسير كخلط الجوز باللوز والدرهم بالسود بالبيض فانه لا يتقطع حق المالك اجماعا واستفيد منه ان المراد بعدم التمييز عدمه على وجه التيسير لعدم امكانه مطلقا بحر (قوله لاستهلاكه) واذا ضمنها ملكها ولا تباع له قبل اداء الضمان ولا سيدل للمالك عليها عند ابي حنيفة ولو ابرأه سقط حقه من المين او الدين بحر (قوله خلطه) اي الجيد (قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن المجتبى ولعل ذلك في غير الوديعة أو قول مقابل لما سبق من ان الخلط في الوديعة يوجب الضمان مطلقا اذا كان لا يتميز ط (قوله لعدمه) اي التعيب المفهوم من عيبه (قوله بغير صنعه) فان هلك هلك من مالهما جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كالمال المشترك بحر (قوله غير المودع) سواء كان اجنبيا او من في عياله

(ولو اتفق بعضهما فرد مثله فخلطه بالباقي) خلط لا يمين معه ٦٨٦ (ضمن) الكل خلط ماله بها فلو تاتي

اليمين او اتفق ولم يرد  
أو اودع وديعتين فاتفق  
احدهما ضمن ما اتفق فقط  
محتج وهذا اذا لم يضره  
التبعض (واذا تعدى عليها)  
فليس ثوبها او ركب دابتها  
او اخذ بعضها (ثم) رد  
عينه الى يده حتى (زال  
التعدى زال) ما يؤدى  
الى (الضمان) اذا لم يكن  
من نيته العود اليه اشباه  
من شروط النية (بخلاف  
المستعير والمستأجر)  
فلو ازالاه لم يبرأ لعمليهما  
لانفسهما بخلاف مودع  
ووكيل بيع او حفظ او  
اجارة واستئجار ومضارب  
ومستضع وشريك عنان  
او مفاوضة ومستعير لرهن  
اشباه والحاصل ان الامين  
اذا تعدى ثم ازاله لا يزول  
الضمان الا في هذه العشرة  
لان يده كيد المالك ولو  
كذبه في عوده للوافق  
فالقول له وقيل للمودع  
عمادية (و) بخلاف  
(اقراره بعد جحوده)  
اى جحوده الايداع حتى  
لو ادعى هبة او بيعا لم يضمن  
خلاصة وقيد بقوله (بعد  
طلب ربه) ردها (فلو  
سأله عن حالها فوجدتها  
فهلكت لم يضمن بغير  
وقيد بقوله (ونقلها من مكانها وقت الانكار) اى حال جحوده لانه لو لم ينقلها وقتها فهلكت لم يضمن (بقوله)

بجر عن الخلاصة (قوله فرد مثله) ابن سماعة عن محمد في رجل اودع رجلا الف درهم  
فاشترى بها ودفعها ثم استردها بهبة او شراء وردتها الى موضعها فصاعت لم يضمن وروى  
عن محمد او قضاها غريم باصر صاحب الوديعة فوجدتها زيوفاء فردها على المودع فهلكت ضمن  
تاترخانية (قوله الكل) البعض بالاتفاق والبعض بالخلط س بجر (قوله التمين) اى  
كخلط الدراهم السود بالبيض او الدراهم بالدنانير فانه لا يقطع حق المالك بالاجماع مسكين  
س (قوله ولم يرد) بتشديد الدال (قوله او اودع) بضم الهمزة (قوله وهذا) مر تبسط  
بقوله او اتفق ولم يرد كما في البحر قال ط ولم أر فيما اذا فعل ذلك فيما يضره التبعض هل  
يضمن الجميع او ما اخذ ونقصان ما بقي فيحرر (قوله التبعض) كالدرهم والدنانير والمكيل  
والموزون (قوله اشباه) عبارتها ان المودع اذا تعدى ثم زال التعدى ومن نيته ان يعود اليه  
لا يزول التعدى اه كذا في الهامش (قوله من شروط النية) وذكره هنا في البحر عن  
الظهيرية قال حتى لو زرع ثوب الوديعة ليلا ومن عزمه ان يلبسه نهارا ثم سرق ليلا لا يبرأ عن  
الضمان (قوله والمستأجر) مستأجر الدابة أو المستعير لوني ان لا يردّها ثم ندم لو كان  
سائرا عند النية ضمن لو هلكت بعد النية اما لو كان واقفا اذا ترك نية الخلاف عاد امينا جامع  
الفصولين (قوله فلو ازالاه) اى التعدى (قوله بخلاف مودع الخ) ولو أمورا بحفظه شهر  
فمضى شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذ ناد والامر بالحفظ قد زال  
جامع الفصولين (قوله ووكيل) بان استعمال ما وكل بيعة ثم ترك وضاع لا يضمن (قوله  
او اجارة) بان وكاله يؤجر او يستأجر له دابة فركبها ثم ترك (قوله او مفاوضة) اما شريك المالك  
فانه اذا تعدى ثم ازال التعدى لا يزول الضمان كما هو ظاهر لما تقرر انه اجنبي في حصة شريكه  
فلو أطار دابة الشركة فتعدى ثم ازال التعدى لا يزول الضمان ولو كانت في نوبته على وجه  
الحفظ فتعدى ثم ازاله لا يزول الضمان وهي واقعة الفتوى سئلت عنها فاجبت بما ذكرت  
وان لم أرها في كلامهم للعلم بها بما ذكر اذ هو مودع في هذه الحالة واما استعمالها بلا اذن  
الشريك فهي مسألة مقررة مشهورة عندهم بالضمان ويصير غاصبا رملى على المنع (قوله  
ومستعير لرهن) اى اذا استعار عبدا ليرهنه او دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل ان  
يرهنها ثم رهنها بمال مثل القيمة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلكت عند المارتهن لا ضمان  
على الراهن لانه قد برى عن الضمان حين رهنها منج وهذه المسئلة مستثناة من قوله بخلاف  
المستعير كافي البحر (قوله ثم ازاله) اى التعدى (قوله في عوده للوافق الخ) عبارة نور العيان  
عن جميع الفتاوى وكل امين خالف ثم عاد الى الوفاق عاد امينا كما كان الا المستعير والمستأجر  
فانهما بقيا ضامنين اه وهي اولى تدبر (قوله له) اى للمالك (قوله للمودع) بفتح الدال لانه  
ينفى الضمان عنه (قوله هبة الخ) اى انه وهبها منه او باعها له (قوله بعد طلب) متعلق بجحوده  
(قوله ربه) افاد في الخاتمة ان طلب امرأة الغائب وجيران اليتيم من الوصى لينفق عليه من  
ماله كذلك سائمانى ومثله في التاترخانية (قوله وقت الانكار) ظاهره انه متعلق بنقلها  
وهو مستبعد الوقوع وعبارة الخلاصة وفي نفس الاجناس انما يضمن اذا نقلها عن موضعها  
الذى كانت فيه حال الجحود وان لم ينقلها وهلكت لا يضمن اه وهو ظاهر وعليه فهو متعلق

وقيد بقوله (ونقلها من مكانها وقت الانكار) اى حال جحوده لانه لو لم ينقلها وقتها فهلكت لم يضمن (بقوله)

خلاصة وقيد بقوله (وكانت) الودعة (منقولا) لان العقار لا يضمن بالجحود عند خالفا لمحمد في الاصح غصب الزيلاني وقيد بقوله (ولم يكن هناك من يخاف منه عليها) ٦٨٧ فلو كان لم يضمن لأنه من باب الحفظ وقيد بقوله (ولم يحضرها بعد

ججودها) لانه لو ججودها

ثم احضرها فقال له ربها

دعها وديعة فان امكنه

اخذها لم يضمن لانه ايداع

جديد ولا يضمن لانه لم يتم

الرد اختيار وقيد بقوله

(لما لكها) لانه لو ججودها

لغيره لم يضمن لانه من الحفظ

فاذا تمت هذه الشروط لم

يبرأ بقراره الا بعد جديد

ولم يوجد (ولو ججودها ثم

ادعى ردها بعد ذلك وبرهن

عليه قبل) وبرى (كألو

برهن انه ردها قبل الجحود

وقال غلطت في الجحود

او نسيت او ظننت اني

دفعتها قبل برهانه ولو ادعى

هلاكمها قبل ججوده حلف

المالك ما يعلم ذلك فان

حلف ضمنه وان نكل

برى وكذا العارية منها ج

ويضمن قيمتها يوم الجحود وان

علم والا فيوم الايداع

عمادية بخلاف مضارب

ججود ثم اشترى لم يضمن

ثانية (و) المودع (له

السفر بها) ولو لها حمل

درر (عند عدم نهي

المالك (و) عدم (الخوف

عليها) بالاخراج فلو نهاه

او خاف فان له بد من السفر ضمن والافان سافر بنفسه ضمن وباهله لا اختيار (ولو او د عاشيا) مثليا او قيميا (لم) يجوز ان (يدفع

المودع الى احدهما حظه في غيبة صاحبه) ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر الاستحسان لا فكلان

بقوله مكانها وفي المنتقى لو كانت العارية مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكر شيخنا عن الشرنبلالية انه لو ججودها ضمن ولو لم تحول يؤيده قول البدائع ان العقد ينفسخ بطلب المالك فقد عزل نفسه عن الحفظ فبقى مال الغير في يده بغير اذنه فيكون مضمونا فاذا هلك تقرر الضمان سائحا وفي التاترخانية عن الخاتبة ذكر الناطقي اذا ججود المودع الودعة بحضرة صاحبها يكون ذلك فسحا للودعة حتى لو نقلها المودع من المكان الذي كانت فيه حالة الجحود يضمن وان لم ينقلها من ذلك المكان بعد الجحود فهل يكت لا يضمن اه فتأمل (قوله خلاصة) لم يقتصر في الخلاصة على هذا بل نقله عن غصب الاجناس ثم قال بعده وفي المنتقى اذا كانت الودعة والعارية مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها اه وذكر الرملي الظاهر انه اى ما فى الاجناس قول لم يظهر لاصحاب المتون صحته فلم ينظروا اليه فراجع المحولات يظهر لك ذلك (قوله لما لكها) او وكيله كافي التاترخانية (قوله ولو ججودها الخ) ولو قال ليس له على شئ ثم ادعى الرد او الهلاك يصدق ولو قال لم يستود عني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق بجر وكان وجه الاول ان على الدين فلم يكن منكرا للودعة تأمل وفي جامع الفصولين طلبها ربها فقال اطلبها غدا فقال في الغد تلفت قبل قولي اطلبها غدا ضمن لتناقضه لا بعده طلبها فقال اعطيتكها ثم قال لم اعطيكها ولكن تلفت ضمن ولم يصدق لتناقض ثم قال وكل فعل يفرم به المودع يغرم به المرتين (قوله كألو برهن الخ) هكذا نقله في الخاتبة والخلاصة ونقل في البحر عن الخلاصة انه لا يصدق لكن في عبارته سقط ويدل عليه ان الكلام في اليانة لافي مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وقد راجعت الخلاصة وكتبت المسقط على هامش البحر فتنبه (قوله اني دفعتها) بفتح همزة انى وكسر نونها مشددة اى عند الايقاع (قوله ان علم) الا صوب علمت اى القسمة ونقل في المنح قبله عن الخلاصة ضمان القيمة يوم الايداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل عن الخلاصة لصاحب البحر وفيما نقله سقط فان ما رأيته في الخلاصة موافق لما فى العمادية فتنبه (قوله في يوم) بضمه مضافا للايداع (قوله ججود) اى قال لرب المال لم تدفع الى شئ (قوله اشترى) يعنى بعدما اقر ورجع عن الجحود بان قال بلى قد قدمت الى بخلاف ما لو اقر بعد الشراء فيضمن والمبتاع له منح عن الخاتبة (قوله فان له) بتسكين النون (قوله وباهله لا) واجمعوا على انه لو سافر بها في البحر يضمن قاله الاسيبجاني كذا فى المعنى مدنى (قوله مثليا او قيميا) وخلافهما في الاول قياس على الدين المشترك بجر (قوله لم يجوز) قدره بناء على ماسياتى من انه لو دفع لم يضمن فلم يبق المراد بنفى الدفع الا عدم الجواز وسيأتى ما فيه وفي البحر واثار بقوله لم يدفع الى انه لا يجوز له ذلك حتى لا يأمره المقاضى بدفع نصيبه اليه في قول ابى حنيفة واما انه لو دفع لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الآخذ بحصته والى ان لاحدها ان يأخذ حصته منها اذا ظفر بها (قوله المودع) بفتح الدال (قوله الى احدهما) اى احدا المودعين بكسر الدال (قوله في غيبة صاحبه) عند

او خاف فان له بد من السفر ضمن والافان سافر بنفسه ضمن وباهله لا اختيار (ولو او د عاشيا) مثليا او قيميا (لم) يجوز ان (يدفع

المودع الى احدهما حظه في غيبة صاحبه) ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر الاستحسان لا فكلان



ابن حنيفة رحمه الله وهو مروي عن علي رضي الله عنه وقال له ذلك لانه طلب نصيبه كالمو  
حضرا وبه قالت الثلاثة وان كانت الوديعة من غير ذوات الامثال ليس له ذلك اجماعا قاله العيني  
وفي الدرر وقيل الخلاف في المثليات والقيميات معا والصحيح انه في المثليات فقط اه فتبين  
ان ما في المتن والشرح غير الصحيح المجمع عليه شيخنا القاضي عبد المنعم مدني قال الفقير محمد  
البيطار وأظن ان هذه القولة رجع عنها المؤلف لانه شطب عليها شطبا لا يظهر جدا ورأيتني  
اني لا اكتبها لكن وقع في قاي شي فاحسبت كتابتها والتنبيه عليها فاعلمه بالمرجعة وفي الهامش  
وفي الدرر المتفق لودفع المودع الى الخاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال ابو يوسف  
رحمه الله عليه ان كان الدافع بقضاء فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان الذي حضر يتبع  
الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع على القابض وان شاء اخذ من القابض نصف ما قبض  
كذا في الذخيرة فتاوى الهندية من الباب الثاني في الوديعة فافاد ان المودع لودفع الكل لاحدها  
بلا قضاء وضمنه الآخر حصته من ذلك فله الرجوع بما ضمنه على القابض اه (قوله هو  
المختار) قال المقدسي مخالف لما عليه الائمة الايمان بل غالب المتون عليه متفقون وقال الشيخ  
قاسم اختار النسفي قول الامام والمجوبى وصدر الشريعة أبو السعود عن المولى (قوله  
ضمن الدافع) اي النصف فقط كما في الاصلاح وقوله الدافع اي لا القابض لانه مودع  
المودع بحر (قوله لا بد منه) اشار الى انه لا بد ان تكون الوديعة مما يحفظ في يد من منعه  
حتى لو كانت فرسا منعه من دفعها الى امرأته وعقد جوهر منعه من دفعه الى غلامه فدفع  
ضمن بحر (قوله والا ضمن) كما اذا كان ظهر البيت المنهي عنه الى السكة بحر (قوله  
فقط) اي في ايداع قصدي قال في جامع الفصولين دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة  
مع ثيابه بين يدي الثيابي قال غ ضمن لايداع المودع وقال صط لا يضمن لان الايداع  
ضمني وانما يضمن بايداع قصدي اه ولو اودع بلا اذن ثم اجاز المالك خرج الاول من  
الين بحر عن الخلاصة (قوله لم يصدق) لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة  
فلا يصدق الا بينة جامع الفصولين (قوله وفي الغصب الخ) اي اذا غصبت من الوديع  
فادعى الوديع الرد يصدق اذ لم يفعل الوديع ما يوجب الضمان فهو على ما كان امين  
عند الرد وقبله وبعده بخلاف دفعه الاجنبى لانه موجب للضمان سائحاني (فرع) \* دفع  
الى رجل الف درهم وقال ادفعها الى فلان بالرى فأت الدافع فدفع المودع المال الى  
رجل ليدفعه الى فلان بالرى فآخذ في الطريق لا يضمن المودع لانه وصى الميت فلو كان  
الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الآخر في عياله فلا يضمن حينئذ  
خاتبة برهن عليه انه دفع اليه عشرة ففسال دفعته الى لا دفعه الى فلان فدفعت يصح  
الدفع بزانية من الدعوى (قوله على الاول) في جامع الفصولين ولو ضمن المماليح  
رجع على المودع علم انها لاغير اولا الا ان قال المودع ليست لي ولم اوسر بذلك فيئذ لا  
يرجع اه تأمل (فرع) \* ولو قال وضعتها بين يدي وقت ونسيتها فضاعت يضمن ولو  
قال وضعتها بين يدي في دارى والمسئلة بحالها ان ممسا لا يحفظ في عرصة الدار كهمرة  
الزقدين يضمن ولو كان مما لم يمسرها حسنا لا يضمن بزانية وخلاصة وفصولين

(وذخيرة)

هو المختار (فان اودع رجل  
عند رجلين ما قسم اقتسامه  
وحفظ كل نصفه) كمرتين  
ومستبضعين ووصيين  
وعلى رهن ووكيل شراء  
(ولو دفعه) احدها (الى  
صاحبه ضمن) الدافع  
(بخلاف ما لا يقسم) لجواز  
حفظ احدها باذن الآخر  
(ولو قال لا تدفع الى عيالك  
او احفظ في هذا البيت  
فدفعها الى مالا بد منه او  
حفظها في بيت آخر من  
الدار فان كانت بيوت الدار  
مستوية في الحفظ) او احرز  
(لم يضمن والا ضمن) لان  
التقييد مفيد (ولا يضمن  
مودع المودع) فيضمن  
الاول فقط ان هلك بعد  
مفارقته وان قبلها الا ضمان  
ولو قال المالك هلك عند  
الثاني وقال بل ردها وهلك  
عندي لم يصدق وفي الغصب  
منه يصدق لانه امين سراجية  
وفي المجتبى القصار اذا غلط  
فدفع ثوب رجل لغيره  
فقطعه فكلاهما ضامن وعن  
محمد اصاب الوديعة شي فامر  
المودع رجلا ليعالجها فمطبت  
من ذلك فلهما تضامين من  
شاء لكن ان ضمن المماليح  
رجع على الاول ان لم يعلم  
انها لغيره والا لم يرجع اه



(بخلاف مودع الغاصب) فيضمن أيا شاء وإذا ضمن المودع رجوع على الغاصب وإن علم على الظاهر درز خلافا لما نقله القهستاني والباقاني والبرجندی ٦٨٩ وغيرهم فتنبه (مع الف ادعى رجلان كل منهما أنه له اودعه أياه فنكل

عن الحالف لهما فهو لهما وعليه ألف آخر بينهما) ولو حالف لاحدهما ونكل للآخر فالألف لمن نكل له (دفع إلى رجل ألفا وقال ادفعها اليوم إلى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن) إذا يلزمه ذلك (كما لو قال له أحمل إلى الوديعه فقال أفعل ولم يفعل حتى مضى اليوم) وهلك لم يضمن لأن الواجب عليه التخليه عمادية (قال) رب الوديعه (للمودع ادفع الوديعه إلى فلان فقال دفعت وكذبه) في الدفع (فلان وضاعت الوديعه) (صدق المودع مع يمينه) لأنه أمين سراجية (قال) المودع ابتداء (لا أدري كيف ذهبت لا يضمن على الأصح كما لو قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت) فإن القول قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع أولا أدري وضعتها أو دفتها في داري أو موضع آخر فإنه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرقت من المكان المدفون

وذخيرة وخاتية وظاهره أنه يجب حفظ كل شيء في حرز مثله تأمل لكن تقدم في السرقة أن ظاهر المذهب كل ما كان حرز التوع فهو حرز لكل الأنواع فيقطع بسرقة أو لؤة من اصطبل تأمل وقد يفرق بين الحرز في السرقة والحرز في الوديعه وذلك أن المعتبر في قطع السارق بتلك الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار الحرزات والمعتبر في ضمان المودع التقصير في الحفظ لا ترى أنه لو وضعها في داره الحصينة وخرج وكانت زوجته غير آمنة يضمن ولو أحس سرقتها يضمن لأن الدار حرز وإنما ضمن للتقصير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد أو في الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب يضمن مع أنه لا يقطع سارقها ونظائر هذا كثيرة فإذا اعتبرنا هذا الحرز المعتبر في السرقة لزم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة ما طبقوا عليه في هذا الباب فظهر يقينا صحة ما قلنا من الفرق والله أعلم وبه يظهر جواب حادثة وهي أن مودعا وضع بقعة شال غالية الثمن في اصطبل الحيل فسرت والجواب أنه يضمن وإن قطع سارقها والله تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع الغاصب) والفرق بينهما على قول أبي حنيفة أن مودع الغاصب غاصب لعدم إذن المالك ابتداء وبقاء (قوله درز) وجزم به في البحر (قوله فنكل عن الحالف) صور هذه المسئلة ستة أقر لهما نكل لهما حلف لهما أقر لاحدهما ونكل للآخر أو حلف نكل لاحدهما وحلف للآخر سائحا (قوله ولو حلف الخ) أشار إلى أن المودع يحلف إذا أنكر الإيداع كما إذا ادعى الرد أو الهلاك أم لا في التهمة أو أنكاره الضمان وإلى أنه لو حلف لأشئ عليه لهما وإلى أن لا قاضي أن يبدأ بأيهما شاء والأولى القرعة وإلى أنه لو نكل للأول يحلف للثاني ولا يقضي بالتكول بخلاف ما إذا أقر لاحدهما إلا أن الأقرار حجة بنفسه وتاممه في البحر (قوله ونكل للآخر) في التحليف للثاني يقول بالله ما هذه العين له ولا قيمتها لأنه لما أقرها للأول ثبت له الحق فيها فلا يفيد إقراره فيها للثاني فلو اقتصر على الأول لكان صادقا بحمله على رجل دين فأرسل الدائن إلى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعته إلى الرسول وقال دفعته إلى الدائن وأنكر الدائن فالقول قول الرسول مع يمينه والذي في نور العين فالقول للمرسل بيمينه تأمل قال الدائن ابعت الدين مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع من المديون بزازية (قوله وضاعت) يعني غابت ولم تظهر ولا حاجة إليه شيخنا (قوله على الأصح) مقتضاه أن الاجير المشترك يضمن لكن أفتى الحنابلة الرمي بالضمان وعزاه في حاشية الفصولين إلى البرازية مع الإلابة تضييع في زماننا تأمل (قوله بخلاف الخ) هذا مخالف لما في جامع الفصولين ونور العين وغيرها من أنه لا يضمن وهكذا رأيت في نسخة المنح لكن لفظة لا محقة بين الاسعار وكأنها ساقطة من النسخ فقلها الشارح هكذا فتنبه \* (فرع) \* في الهامش وفي النوازل مريمسال اليتيم على ظالم وخاف أن لم يهدأ له هدية أن يأخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع أخذوا بهذا القول انقروى وفي فتاوى النسفي اتفق الوصى على باب القاضى يضمن ما أعطى على وجه الرشوة لأعلى وجه الاجارة إذا لم يزد على اجر المثل انقروى اهـ (قوله فانه يضمن)

فيه لا يضمن وتاممه في العمادية (٤٤) (ين) (ح) \* (فروع) \* هدد المودع أو الوصى على دفع بعض المال إن خاف تلف نفسه أو غصبه فدفع لم يضمن وإن خاف الحبس أو القيد ضمن

ان ان خشي اخذ ماله كله فهو بعد ٥٠ يوم الجابر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان عمادية \* خيف على الوديعة الفساد رفع الامر للحاكم ليبيعه ولو لم يرفع حتى فسد فلا ضمان ولو انفق عليها بلا امر قاض فهو متبرع \* قرأ من مصحف الوديعة أو الزهن فهلك حالة القراءة لأمان لان له ولاية هذا التصرف ٦٩٠ صيرفيه قال وكذا لو وضع السراج

على المنارة وفيها أودع صكاً وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الأداء حبس المودع الصك أبداً وفي الاشياء لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين \* ليس للسيد أخذ وديعة العبد \* العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والناظر اذا عملا قلت فلم منه ان لا أجر للناظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون فليحفظ وفي الوهبانية \* ودافع الف مقرضاً ومقارضاً ورجح القراض الشرط جاز ويحذر \* وان يدعى ذوالمال قرضاً وخصمه \* قراضاً قرب المال قد قيل أجدد \* وفي العكس بعد الرجح فالقول قوله \* كذلك في الإبضاع ما يتغير \* وان قال قد ضاعت من البيت وحدها \* يصح ويستحلف فقديتصور \* وتارك في قوم لا مريضة

قاضيخان قال وضعتها في دارى ففسدت المكان لا يضمن ولو قال وضعتها في مكان حصين ففسدت الموضع ضمن لانه جهل الامانة كالمات مجهلاً صاع وقيل لا يضمن كقوله ذهبت ولا ادري كيف ذهبت ولو قال دفنت في دارى او في موضع آخر ضمن ولو لم يبين مكان الدفن ولكنه قال سرقت من مكان دفنت فيه لم يضمن ولو دفنها في الارض يبرأ لو جعل هناك علامة والا فلا وفي المفاضة ضمن مطلقاً ولو دفنها في الكرم يبرأ لو حصينا بأن كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن برئ لو موضعاً لا يدخل فيه احد بلا اذن توجهت للصوم نحووه في مفاضة فدفعها حذراً فلم يرجع لم يظفر بمحل دفنها لو أمكنه ان يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذا لو أمكنه العود قريباً بعد زوال الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجدها الا لو دفنها بأذن ربها (٢) فظاهر وضعها في زمان الفتنة في بيت خراب ضمن ولو وضعها على الارض لا لو دفنها نور العين (قول له ماله كله) اموال وخاف اخذ ماله ويبقى قدر الكفاية يضمن فصولين (قول له ولو انفق الخ) ولو لم ينفق عليها المودع بالفتح حتى هلك يضمن لكن نفقتها على المودع بالكسر متاعاً على حاوى الزاهدى (قول له على المنارة) فيا لو كانت المنارة وديعة (قول له أبداً) اى ما يقر الوارث بالاداء (قول له الى الوارث) ظاهره سواء كان الدين مستغرقاً لمادفعه او لا وسواء كان الدين مستغرقاً أو لا والظاهر ان يقيد عدم البراءة بما اذا كان الدين مستغرقاً لمادفعه والوارث غير مؤتمن كما قيده بهما في المودع اذا دفع الوديعة للوارث حموى (قول له وديعة العبد) تاجر كان او محجوراً عليه دين او لا وهذا ان لم يعلم ان الوديعة كسب العبد فلو علم فله اخذها وكذا لو علم انها للمولى تأثر خانية (قول له قلت) القول لصاحب الاشياء قاله في الهامش (قول له مقرضاً) اى نصفه (قول له ومقارضاً) اى مضارباً بنصفه كذا في الهامش (قول له ورجح) مضبوط بالقلم بفتح الراء (قول له قراضاً) اى مضاربة كذا في الهامش (قول له فالقول قوله) اى قول رب المال قال في الهامش واذا أقام البينة فالبينة بينة العامل وان هلك المال في يد المضارب بعدما اختلفا فالعامل ضامن جميع ما في يده لرب المال عمل او لم يعمل شرح وهبانية لابن الشحنة (قول له يضمن المتأخر) مفهومه انهم اذا قاموا جملة ضمنوا وبه صرح قاضيخان ويظهر لى ان كل ما لا يقسم كذلك سائمانى قال في الهامش ولو ترك واحد لقوم وديعة وقام الكل دفعة وتركوها ولم يأخذها واحد منهم نعمتها الكل ابن الشحنة (قول له فمعت) بالثالثة (قول له ولم يعلم الخ) الواو بمعنى أو وبضم ياء يعلم كذا في الهامش (قول له وينبئ) البحث للعارض سوى حيث قال وينبئ ان يكون فيها التفصيل لان الامر دائريين الاعلام للمودع او السد بدونه وهو موجود وارتضاء ابن الشحنة واقراء الشربل الى \* (فروع) \* ربطها

فراحوا وراحت يضمن المتأخر \* وتارك نشر الصوف صيفاً فمعت لم يضمن وقرض القار بالعمس يؤثر \* اذا لم يسد الثقب من بعده عامه \* ولم يعلم المالك اى شقر \* قلت بلى لو سده مرة ففتحه القار وفسده لم يذكر وينبئ تفصيله كما مر فندبر (في) (٢) قوله فظاهر هكذا في النسخة المجموع منها ولعل صوابه فتناعت تأمل اه مسححه (٣) قوله مضبوط بالقلم الخ فيه توقف فلتأمل اه

\* (كتاب العارية) \* أخرها عن الوديعة لان فيها تملكا وان اشتركا في الامانة ومحاسنها النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطر لانها لا تكون الا لحتاج كالقرض فلذا ٦٩١ كانت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر (هي) لغة مشددة

وتخفف اعارة الشيء قاموسا  
وشرعا (تمليك المنافع  
مجانا) أفاد بالتمليك لزوم  
الايجاب والقبول ولو  
فعلا وحكمها كونها أمانة  
وشرطها قابلية المستعار  
للانتفاع وخاوها عن  
شرط العوض لانها تصير  
اجارة

(١) قوله وفيه ودائع هكذا  
في الاصل ولعله وعنده  
ودائع او وفي حانوته مثلا  
وليحذر اه مصححه  
(٢) قوله وقوله على مافي  
المغرب الخ يظهر لي مرجع  
الضمير على ان العبارة  
كلها لا تخلو عن نظر  
فلا أوضح عبارة المصباح  
ونصه بعد ان قال وتماوروا

الشيء واعتوروه تداولوه  
والعارية من ذلك والاصل  
فعالية بفتح العين قال  
الازهرى نسبة الى العارة  
وهي اسم من الاعارة يقال  
اعرته الشيء اعارة وعارة  
مثل اطعته اطاعة وطاعة  
واجبته اجابة وجابة وقال  
الليث سميت عارية لانها  
عار على مطالبتها وقال  
الجوهري مثله وبعضهم

في طرف كنه او عمامته او شدها في منديل ووضعها في كنه او القاهها في جيبه ولم تقع فيه وهو  
يظن انها وقعت فيه لا يضمن \* خرج وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار احد ولم يكن  
في مكان يسمع حسن الداخل \* جعلها في الكرم فلوله حائط بحيث لا يرى المارة ما في الكرم  
لا يضمن اذا اغلق الباب والاضمن \* سوقي قام الى الصلاة (١) وفيه ودائع لم يضمن اذ جيرانه  
يحفظونه وليس بايداع المودع لكنه مودع لم يضيع وذكر الشارح ما يدل على الضمان  
فليتأمل عند الفتوى جامع الفصولين وفي البرازية والحاصل ان العبرة للعرف اه \* غاب  
رب الوديعة ولا يدري اهو حي ام ميت يمسكها حتى يعلم موته ولا يتصدق بها بخلاف اللقطة  
وان اتفق عليها بلا امر القاضي فهو متطوع ويسأله القاضي البيعة على كونها وديعة عنده  
وعلى كون المالك غائبا فان برهن فلو ما يؤجر وينفق عليها من غائبا امره به او لا يأمره  
بالانفاق يوما او يومين او ثلاثة رجاء ان يحضر المالك لاكثر بل يأمره بالبيع وامساك الثمن  
وان امره بالبيع ابتداء فلصاحبها الرجوع عليه به اذا حضر لكن في الدابة يرجع بقدر  
القيمة لا بالزيادة وفي العبد بالزيادة على القيمة بالغة ما بلغت ولو اجتمع من البائنه شيء كثير او كانت  
ارضا فأممرت وخاف فساد فباعه بلا امر القاضي فلو في المصير او في موضع يتوصل الى  
القاضي قبل ان يفسد ذلك ضمن تارخانية من العاشر في المتفرقات \* (تمة) \* في ضمان  
المودع بالكسر في قاضيخان مودع جعل في ثياب الوديعة ثوبا لنفسه فدفعها الى ربها ونسي  
ثوبه فيها فضاع عنده ضمنه لانه اخذ ثوب الغير بلاذنه والجهل فيه لا يكون عذرا قال في نور  
العين ينبغي ان تقيد المسئلة بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك وضاع عنده والا فلا سبب للضمان  
اصلا فالظاهر ان قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس على اطلاقه والله اعلم اه ملخصا

#### كتاب العارية

(قوله مشددة) كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب صحاح ورده في النهاية بأنه  
صلى الله عليه وسلم باشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها لما باشرها (٢) وقوله على مافي المغرب  
من انها اسم من الاعارة واخذها من العار العيب خطأ اه وفي المبسوط من التعاور وهو  
التناوب كافي البحر وتخفف قال الجوهري منسوبة الى العار ورده الراغب بأن العاريائي  
والعارية واوى وفي المبسوط انها من العرية تملك الثمار بلا عوض ورده المطرزي لانه يقال  
استعاره منه فاعاره واستعاره الشيء على حذف من والصواب ان المنسوب اليه العارة اسم  
من الاعارة ويجوز ان تكون من التعاور التناوب فهستانى ملخصا (قوله تملك) فيه رد  
على الكرخي القائل بأنها اباحة وليست بتمليك ويشهد له انعقادها بلفظ التملك وجواز ان  
يعبر ما لا يختلف بالمستعمل والمباح له لا يبيح لغيره وانعقادها بلفظ الاباحة لانه استعير للتمليك  
بحر (قوله ولو فعلا) اى كالتعاطى كافي القهستاني وهذا مبالغة على القبول واما الايجاب  
فلا يصح به وعليه يتفرع ماسأني قريبا من قول المولى خذنه واستخدمه والظاهر ان هذا هو

يقول مأخوذة من عار الفرس اذا ذهب من صاحبه لخروجها من يد صاحبها وها غلط لان العارية من الواولان العرب  
يقولون هم يتعاورون العواري ويتعورونها بالواو اذا اعار بعضهم بعضا والعار وعار الفرس من الياي فالصحيح ما قال  
الازهرى وقد تخفف العارية في الشعر والجمع العواري بالتخفيف وبالتشديد على الاصل انتهت عبارته اه مصححه

وشرح في العمادية بجواز اعادة المشاع وايداعه وبيعه يعني لان ٦٩٢ جهالة العين لا تقضى للجهالة لعدم

الميراث بما نقل عن الهندية وركنها الايجاب من المعير واما القبول من المستعير فليس بشرط  
عند اصحابنا الثلاثة اه اى القبول صريحا غير شرط بخلاف الايجاب ولهذا قال  
في التارخانية ان الاعارة لا تثبت بالسكوت اه والالزم ان لا يكون اخذها قبولا ( قوله  
بجواز اعادة المشاع ) اعادة الجزء الشائع تصح كيفما كان في التي تحتل القسمة ولا تحتلها  
من شريك او اجنبي وكذا اعادة الشيء من اثنين اجمل او فصل بالتنصيف او بالاثلاث قنية  
( قوله وبيعه ) وكذا اقرضه كالمير وكذا ايجاره من الشريك لا الاجنبي وكذا وقفه عند  
ابى يوسف خلافا لمحمد فيما يحتل القسمة والا فجاز وتماه في اوائل هبة البحر فراجع  
( قوله لان جهالة الخ ) افاد ان الجهالة لا تفسدها قال في البحر والمراد بالجهالة جهالة المنافع  
المملوكة للجهالة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من آخر حمرا فقال ذلك  
الرجل لي حمرا في اصطبل فيخذ احدها واذهب فأخذ احدها وذهب به يضمن اذا هلك  
ولو قال خذ احدها ايها شئت لا يضمن ( قوله للجهالة ) وفي بعض النسخ للمنازعة ( قوله  
لانه ودیعة ) اى اباح له بها الانتفاع ( قوله لانه صريح ) اى حقيقة قال قاضى زاده الصريح  
عند علماء الاصول ما انكشف المراد منه في نفسه فيتناول الحقيقة غير المهجورة والجاز  
المتعارف اه فالاول اعرتك والثاني اطعمتك ارضى ط ( قوله لانه صريح ) هذا ظاهر  
في منحتك اما حملتك فقال الزيلعي انه مستعمل فيهما يقال حمل فلان فلانا على دابته يراد به  
الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى احدها بحت نيته وان لم تكن له نية حمل على الادنى  
كى لا يازمه الاعلى بالشك اه وهذا يدل على انه من المشترك بينهما لكن انما اراد به العارية  
عند التجرد عن النية لثلا يازمه الاعلى بالشك ط وانظر ما كتبناه على البحر عن الكفاية وفيه  
الكفاية ( قوله بها ) اى بالنية ( قوله شهرا ) فلو لم يقل شهرا لا يكون اعارة بحر عن الخانية  
اى بل اجارة فاسدة وقديق بخلافه تانا خانية وينبئ هذا لانه اذا لم يصرح بالمدة ولا بالعوض  
فالولى ان يكون اعارة من جعله اعارة مع التصريح بالمدة دون العوض شيئا ونقل الرمل  
في حاشية البحر عن اجارة البرازية لا تنعقد الاجارة بالاجارة حتى لو قال آجرتك منافعها سنة بلا  
عوض تكون اجارة فاسدة لاعارية اه قال فتأمل مع هذا ( قوله مجانا ) اى بلا عوض ( قوله  
مدة عمرك ) هذا وجه آخر ذكره القهستاني وهو كون عمرى ظرفا ( قوله ولو موقته ) ولكن  
يكراه قبل تمام الوقت لان فيه خلف الوعد ابن كمال اقول من هنا تعلم ان خلف الوعد مكروه  
لاحرام وفي الذخيرة يكراه تنزيها لانه خلف الوعد ويستحب الوفاء بالعهد سائحا ( قوله  
فتبطل ) اى بالرجوع ( قوله فله اجر المثل ) اى للمعير والاولى فعليه اى على المستعير ( قوله  
للقتية ) لم اجده في القنية في هذا المثل ( قوله وقت البيع ) اى الا اذا شرط البائع وقت البيع  
بقاء الجذوع والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان الوارث ان يأمره برفع البناء على كل حال  
كافي الهندية ومنه يعلم ان من اذن لاحد ورثته ببناء حمل في داره ثم مات فلما بقي الورثة مطالبته  
برفعه ان لم تقع القسمة او لم يخرج في قسمه وفي جامع الفصولين استعار دارا فبنى فيها بلا امر  
المالك او قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بمحقوقها يؤمر الباني بهدم بنائه واذا فرط في الرد بعد

زومها وقالوا علف الدابة  
على المستعير وكذا نفقة  
المعير اما كسوته فعلى المعير  
وهذا اذا طلب الاستعارة  
فلو قال المولى خذ  
واستخدمه من غير ان  
يستعيره فنفقته على المولى  
ايضالا لانه ودیعة ( وتصح  
بأعرتك ) لانه صريح  
( واطعمتك ارضى ) اى  
غلتها لانه صريح مجازا من  
اطلاق اسم الحمل على الحال  
( ومنحتك ) بمعنى اعطيتك  
( ثوبى او جاريتى هذه  
وحملتك على دابتي هذه اذا  
لم يرده ) بمنحتك وحملتك  
( الهبة ) لانه صريح فيفيد  
العارية بالنية والهبة بها  
اى مجازا ( واخدمتك  
عبدى ) وآجرتك دارى  
شهرا مجانا ( ودارى )  
مبتدأ ( لك ) خبر ( سكفى )  
تميز اى بطريق السكنى  
( ودارى لك ) عمرى  
مفعول مطلق اى امرتها  
لك عمرى ( سكفى )  
تميزه يعنى جمعات سكنها  
لك مدة عمرك ( و ) لعدم  
لزومها ( يرجع المعير متى  
شاء ) ولو موقته او فيه  
ضرر فتبطل وتبقى العين  
بأجر المثل كن استعار

أمة لترضع ولاد وصار لا يأخذ الا نديها فله أجر المثل الى الفطام وتماه في الاشباه وفيها معزى بالقنية تانم العارية ( الطالب )  
فما اذا استعار جدار غيره لوضع بذووعه فوضعها ثم باع المير الجدار ليس للشعترى رفها وقل ليم الا اذا شرطه وقت البيع

قلت وبالقيل جزم في الخلاصة والبرازية ٦٩٣ وغيرهما واعتمده محشيها في تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن المصنف

فكانه ارتضاء فليحظ

( ولا تضمن بالهلاك من

غير تعدد ) وشرط الضمان

باطل كشرط عدمه

في الرهن خلافا للجوهرة

( ولا تؤجر ولا ترهن )

لان الشيء لا يتضمن

ما فوقه ( كالوديعة ) فانها

لا تؤجر ولا ترهن بل

ولا تودع ولا تعار بخلاف

العارية على المختار واما

المستأجر فيؤجر ويودع

ويعار ولا يرهن واما

الرهن فكالوديعة وفي

الوهانية نظم تسع مسائل

لا يملك فيها تملك لغيره

بدون اذن سوا قبض

اولا فقال

\* ومالك امر لا يملكه بدو

\* ن امر وكيل مستعير

\* ومؤجر \* ركوبا ولبسا

فيهما ومضارب \* ومترهن

ايضا وقاض يؤمر \*

ومستودع مستقبض

ومزارع \* اذا لم يكن من

عنده البذر يند \* قلت

والعاشرة

\* ومال مساقى ان يساقى

غيره \* وان اذن المولى له

ليس ينكر \* ( فان آجر )

المستعير ( او رهن فملكك

ضمنه المعير ) للتعدي

( ولا رجوع له ) للمستعير

( على احد ) لانه بالضمان ظهر انه آجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة خلافا للثاني ( او ) ضمن ( المستأجر ) سكت عن المرتهن

الطلب مع التمكن منه ضمن سائحاني قال في الهامش وسياقي مسألة من بنى في دار زوجته في شق الوصايا وفيه زيادة مسألة السرداب على الجدوع فقال رجل وضع جدوعه على حائط جاره باذن الجار او حفر سردابا في داره باذن الجار ثم باع الجار داره واراد المشتري ان يرفع جدوعه وسردابه كان للمشتري ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجدوع والسرداب تحت الدار فيؤخذ لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك وتسامه في الخانية في فصل ما يضر به الجار اه ( قوله وبالقيل الخ ) وافق به في الخبرية كذا في الهامش ( قوله في الخلاصة ) وكذا في الخانية كما قدمنا عبارة قيل دعوى النسب ( قوله ولا تضمن ) هذا اذا لم يتبين انها مستحقة للغير فان ظهر استحقاقها ضمنها ولا رجوع له على المعير لانه متبرع وله استحقاق ان يضمن المعير واذا ضمنه لا رجوع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنه له مستحق حيث يرجع على المودع لانه عامل له بحر ( قوله بالهلاك ) هذا اذا كانت مطابقة فلو مقيمة كان يعيره يوما فلو لم يردّها بعهده ضمنه اذا هلك كذا في شرح الجمع وهو المختار كافي العمادية اه قال في الشرع بلالية سواء استعملها بعد الوقت او لا وذكر صاحب المحيط وشيخ الاسلام انما يضمن اذا انتفع بعهده في الوقت لانه حينئذ يصير غاسبا ابو السعود ( قوله للجوهرة ) حيث جزم فيها بصيرورتها مضمونة بشرط الضمان ولم يقل في رواية مع ان فيها روايتين كما يؤخذ من عبارة الزياي س ( قوله على المختار ) فانها تعار اشباه قال محشيها اذا كان مما لا يختلف بالاستعمال كالسكنى والحمل والزراعة وان شرط ان ينتفع هو بنفسه لان التقيد بما لا يختلف غير مفيد كافي شروط الجمع س وفي البحر وله يعني المستعير ان يودع على المفتى به وهو المختار وصحح بعضهم عدمه ويتفرع عليه مالوارسها على يد اجنبي فملكك ضمن على الثاني لا الاول وسياقي قريبا اه ( قوله واما المستأجر ) في وديعة البحر عن الخلاصة والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ويودع ولم يذكر حكم الرهن وينبغي الخ وفي قول الخلاصة وينبغي الخ كلام كتبه في هامش البحر ( قوله ويودع ) لكن الاجير المشترك يضمن بايداع ما تحت يده لقول الفصولين ولو اودع الدال ضمنه سائحاني ( قوله لا يملكك ) بتشديد اللام وابتداء البيت الثاني من نون دون ( قوله ومؤجر ) بفتح الجيم ( قوله فيهما ) اي الاعارة والاجارة وهذا الوعيد بلبسه وركوبه والافقدهم ويأتي انه يعير ما يختلف لو لم يقيد باللبس وراكب سائحاني الوكيل لا يوكل والمستعير للفس او ركوب ليس له ان يعير لمن يختلف استعماله والمستأجر ليس له ان يؤجر لغيره مركوبا كان او مابوسا الا باذن ( قوله ومستودع ) بفتح الهمزة ( قوله ضمنه المعير ) بتشديدهم ضمنه مبنيا للفاعل والمعير فاعل والضمير في ضمنه راجع للمستعير ( قوله على احد ) عبارة مسكين على المستأجر وهكذا أقره القهستاني وقال فلا فائدة في النكرة العامة قال ابو السعود وتعبه شيخنا بأن ساق الفائدة ممنوع لجواز كون قيمة الرهن عشرين وكان رهنا بعشرة فلا يرجع بالزائد على المرتهن ( قوله المستأجر مفعول ضمن هكذا مضبوط بالقلم ( قوله عن المرتهن ) قال في الشرع بلالية وسكت عمالو ضمن المرتهن فينظر حكمه قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة حكم الغاصب كما ذكره نوح افندي لانه قبض مال الغير بلا اذنه ورضاه فيكون للمعير تضمينه وأداء الضمان يكون الرهن هالكا ( على احد ) لانه بالضمان ظهر انه آجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة خلافا للثاني ( او ) ضمن ( المستأجر ) سكت عن المرتهن



وفي شرح الوهبانية الخامسة لا يملك المرتهن ان يرهن فيضمن ٦٩٤ وللمالك الخيار ويرجع الثاني على الاول

(ورجع) المستأجر (على المستعير اذا لم يعلم بانه حارية في يده) دفعا لضرر القرار (وله ان يعير ما اختلف استعماله اولا ان لم يعين) المعير (منفعوا) يعير (ما لا يختلف ان عين) وان اختلف للنفقات وعزاه في زواجر الجواهر للاختصار (ومثله) اي كالعمار (المؤجر) وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فهلك ضمن مطلقا خلاصة (فن) استعار دابة واستأجرها مطلقا بلا تقييد (يحمل) ماشاء (ويعبر له) للحمل (ويركب) عملا بالاطلاق (وايا فعل) اولا (تعين) مرادا (وضمن بغيره) ان عطبت حتى لو البس او اركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي (وان اطلق) المعير او المؤجر (الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ماشاء اي وقت شاء) لما مر (وان قيده) بوقت او نوع او بهما (ضمن بالاطلاق الى شرف فعل) لاي مثل او خير (وكذا تقييد الاجارة بنوع او قدر) مثل العارية (حارية الثمن

على ملك مرتته ولا رجوع له على الراهن المستعير بما ضمن لما علمت من كونه فاصبا ويرجع بدينه اه وتقييده بقوله ولا رجوع له على الراهن المستعير للاحتراز عما لو كان الراهن مرتتها فانه يرجع على الاول ابو السعود وهذا ما ذكره الشارح بقوله وفي شرح الوهبانية الخ فليس بيانا لما سكنت عنه المصنف كما يوهمه كلامه بل بيان لفائدة اخرى تأمل (قوله وفي شرح الخ) ظاهره انه بيان لما سكنت عنه المصنف مع انه ليس من قبيله لان الكلام في المستعير اذا اجر اورهن (قوله ان يرهن) اي بدون اذن الراهن شرح وهبانية كذا في الهامش (قوله ويرجع الثاني) اي ان ضمن وان ضمن الاول لا يرجع على احد ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله ان لم يعين) اي بان نص على الاطلاق كما سنده كره قريبا كالواستعداد دابة للركوب او ثوبا للبس له ان يعيرها ويكون ذلك تعيينا للركوب واللبس فان ركب هو بعد ذلك قال الامام على البزدوى يكون ضامنا وقال السرخسي وخواهر زاده لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان وصحح الاول في الكافي بحر وسيأتي (قوله وان اختلف) اي ان عين متنفعا واختلف استعماله لا يعير للنفقات قالوا الركوب واللبس مما اختلف استعماله والحمل على الدابة والاستخدام والسكنى مما لا يختلف استعماله ابو الطيب مدني (قوله المؤجر) بالفتح اي اذا اجر شيئا فان لم يعين من ينتفع به فلا مستأجر ان يعيره سواء اختلف استعماله اولا وان عين يعير مما لا يختلف استعماله لا ما اختلف منيع (قوله واستأجرها) فله الحمل في اي وقت واي نوع شاء باقاني كذا في الهامش (قوله مطلقا) اقول الغياهر انه اراد بالاطلاق عدم التقييد بمنفع معين لانه سيذكر الاطلاق في الوقت والنوع والالزم التكرار تأمل (قوله بلا تقييد) قال في التبيين ينبغي ان يحمل هذا الاطلاق الذي ذكره هنا فيما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب والزراعة على ما اذا قال على ان اركب عليها من اشياء كما حمل الاطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا اه وأقره في الشرح النبالية فسا اوهمه قول المؤلف بلا تقييد بالنظر لما يختلف لا يتم ط قلت فعلى هذا يحمل قول المصنف سابقا ان لم يعين بالنسبة للمختلف على ما اذا نص على الاطلاق لاعلى ما يشمل السكوت لكن في الهداية لو استعار دابة ولم يسم شيئا له ان يحمل ويعير غيره للحمل ويركب غيره الخ فراجعها (قوله يحمل ماشاء) اي من اي نوع كان لا الحمل فوق طاقتها كالوسائل طريقا لا يسلكه الناس في حاجة الى ذلك المكان ضمن اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف وليس من المتعارف الحمل فوق طاقتها والتغاير في ذلك والتعليل في جامع الفصولين وسيأتي في الاجارة مثله في المتن كذا في الهامش (قوله ويركب) بفتح اوله وضمه سائحاني (قوله اولا) بفتح الهمزة وتشديد الواو (قوله بغيره) اي فيما يختلف بالمستعمل كقيده السباق واللاحاق سائحاني وقد معنا عن الزيلعي انه ينبغي تقييد عدم الضمان فيما يختلف بما اذا اطلق الانتفاع فافهم (قوله انتفع) فلو لم يسم موضعا ليس له اخراجها من الفصولين (قوله اوهمه) فتقيد من حيث الوقت كيفما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما لا يختلف لا تقيد لعدم الفائدة كما مر ولم يذكر التقييد بالمكان لكن أشار اليه الشارح في الآخر وذكره المصنف قبل قوله ولا تؤجر فقال استعار



(قرض) ضرورة استهلاك  
عينها (فيضمن) المستعير  
(بها لا كها قبل الانتفاع)  
لانه قرض حتى لو استعارها  
ليعير الميزان او يزين  
الدكان كان عارية ولو اعاره  
قصة تريد فقرض ولو  
بينهما مباسطة فباحة  
وتصح عارية السهم ولا  
يضمن لان الرمي يجري  
مجرى الهلاك صيرفية (ولو  
اعار ارضا للبناء والغرس  
صح) للعلم بالمنفعة (وله  
ان يرجع متى شاء) لما تقرر  
انها غير لازمة (ويكلفه  
قلعهما الا اذا كان فيه  
مضرة بالارض فيترك  
بالقيمة مقاوعين) لئلا  
تتأخر ارضه (وان وقت)  
العارية (فرجع قبله) كلفه  
قلعهما (وضمن) المعير  
للمستعير (مانقص) البناء  
والغرس (بالقلع) بأن يقوم  
قائما الى المدة المضروبة  
وتعتبر القيمة يوم الاسترداد  
بحر (واذا استعارها  
ليزرعها لم تؤخذ منه قبل  
ان يحصد الزرع وقتها  
اولا) فتترك باجر المثل  
مراعاة للحقين

دابة ليركبها في حاجة الى ناحية سماها فاخرجها الى النهر ليسقيها في غير تلك الناحية ضمن اذا  
هلكت وكذا اذا استعار ثورا ليكرب ارضه فكرب ارضا اخرى يضمن وكذا اذا قرنه بشور  
اعلى منه لم تجر العادة به وفي البدائع اختلفا في الايام او المكان او ما يحمل قال قول للمعير  
بمينه سائحاني استعارها شهرا فهو على المصير وكذا في اعارة خادم واجارته وموصى له  
بخدمته فصولين (قوله قرض) اي اقراض لان العارية بمعنى الاعارة كما مر وهي التملك  
وتمامه في العزيمة (قوله حتى الخ) تفريع على مفهوم قوله عند الاطلاق (قوله ليعير)  
بتشديد الباء الثانية الاصل عاير والجوهري نهي ان يقال عير يعقوبة (قوله او يزين)  
بتشديد الباء الثانية (قوله كان عارية) لانه عين الانتفاع وانما تكون قرضا عند الاطلاق  
كما تقدم (قوله فقرض) فعليه مثلها او قيمتها منح (قوله وتصح عارية السهم) اي ليفزود  
الحرب لانه يمكن الانتفاع به في الحال وانه يحتمل عوده اليه برمي الكفرة بعد ذلك منح عن  
الصيرفية ونقل عنها قبل هذا انه استعار سهما ليفزود دار الحرب لا يصح وان استعار ليرمي  
الهدف صح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع بعين السهم الا بالاستهلاك وكل عارية كذلك  
تكون قرضا لعارية اهـ (قوله ولا يضمن) عبارة الصيرفية كما في المنع قال اهـ وتصح  
عارية السلاح وذكر في السهم انه يضمن كالقرض لان الرمي يجري مجرى الهلاك وهذه  
النسخة التي نقلت منها نسخة مصححة عليها خطوط بعض العلماء وكان في الاصل مكتوبا  
لا يضمن فحك منها الفظة لا ويدل عليه تنظيره بقوله كالقرض ولكن كان الظاهر على هذا ان  
يقال في التعليل لان الرمي يجري مجرى الاستهلاك فتعيره بالهلاك يقتضي عدم الضمان  
فتأمل وراجع (قوله للمعير) تأمل في هذا التعليل استعار رقعة يرفع بها قبضة او خشبة يدخلها  
في بناءه او آجرة فهو ضامن لانه قرض الا اذا قال لاردها عليك فهي عارية تاتارخانية (قوله  
مقلوعين) او يأخذ المستعير غراسه وبنائه بلا تضمين المعير هداية وذكر الحاكم ان له ان يضمن  
المعير قيمتهما قائمين في الحال ويكونان له وان يرفعهما الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فحينئذ  
يكون الخيار للمعير كما في الهداية وفيه رمز الى ان لا ضمان في العارية المطلقة وعنه ان عليه  
القيمة والى ان لا ضمان في الموقنة بعد انقضاء الوقت فيقاع المعير البناء والغرس الا ان يضر  
القلع فحينئذ يضمن قيمتهما مقلوعين لاقائمين كما في المحيط قهستاني كذا في الهامش (قوله  
مانقص البناء) هذا مامش عليه في الكنز والهداية وذكر في البحر عن المحيط ضمان القيمة قائما  
الا ان يقلعه المستعير ولا ضرر فان ضمن فضان القيمة مقلوعا وعبارة الجمع والزمان الضمان  
فقل مانقصهما القاع وقل قيمتهما ويملكهما وقل ان ضرر بخير المالك يعني المعير بخيرين  
ضمان مانقص وضمان القيمة ومثله في درر البحار والمواهب والملتقى وكلهم قدموا الاول  
وبعضهم جزم به وعبر عن غيره بقل فلذا اختاره المصنف وهي رواية القدوري والثاني رواية  
الحاكم الشهيد كما في غرر الافكار (قوله قائما) فلو قيمته قائما في الحال اربعة وفي المال عشرة  
ضمن ستة شرح الملتقى (قوله المضروبة) فيضمن مانقص عنها (قوله القيمة) اي ابتداءها  
(قوله وقتها) بتشديد القاف (قوله فتترك الخ) نص في البرهان على ان الترك بأجر استحسان  
ثم قال عن المبسوط ولم يبين في الكتاب ان الارض تترك في يد المستعير الى وقت ادراك الزرع

لأن قال المير أعطيك البذر وكلفتك أن كان لم يثبت لم يحز لان ٦٩٦ بسم الزرع قبل نبتة باطل وبعد نبتة

به كلام اشار الى الجواز  
بالمعنى نهاية (ومؤنة الرد  
على المستعير فلو كانت  
مؤنة فامسكها بعده  
فهلكت ضمنها) لان  
مؤنة الرد عليه نهاية (الا  
اذا استعارها ليرهنها)  
فتكون كالاجارة رهن  
الحالية (وكذا الموصى له  
بالخدمة مؤنة الرد عليه  
وكذا المؤجر والغاصب  
والمرتهن) مؤنة الرد  
عليهم لحصول المنفعة لهم  
هذا لو الاخراج باذن رب  
المال والافؤنة رد مستأجر  
ومستعار على الذى أخرجه  
اجارة البرازية بخلاف  
شركة ومضاربة وهبة  
قضى بالرجوع مجتبي (وان  
رد المستعير الدابة مع عبده  
او اجيره مشاهرة) لا مياومة  
(او مع عبد ربه  
مطلقا) يقوم عليها الاولانى  
الاصح (او اجيره) اى  
مشاهرة كما صرفه هلكت  
قبل قبضها (برى) لانه  
أتى بالتسليم المتعارف  
(بخلاف نفيس) كجوهرة  
(وبخلاف الرد مع الاجنبى)  
اى (بأن كانت العارية  
موقفة فقضت مدتها ثم  
يعتدها مع الاجنبى) لتعديه  
بالمسلك بعد المدة (والا فالمستعير يملك الايداع

بأجر او بغير اجر قالوا وينبى ان تترك باجر المثل كالوائتته مدة الاجارة والزرع بقل بعد اه  
شر نبلاية (قوله اعطيك البذر) بضم الهمزة والبذر مفعوله (قوله وكلفتك) بضم الكاف  
وتسكين اللام وفتح الباقي (قوله الجواز) وهو المختار كفى الغياثية ط (قوله على المستعير)  
\* (فروع) \* علف الدابة على المستعير مطلقة او مقيدة ونفقة العبد كذلك والكسوة على  
المستعير برزاقية وقدمه الشارح اول الترجمة وآخر النفقة \* جاء رجل الى مستعير وقال انى  
استعرت دابة عندك من ربه فلان فأمرنى بقبضها فصدقه ودفعها ثم انكر المير امره بذلك  
ضمن المستعير ولا يرجع على القابض اذا صدقه فلو كذبه او لم يصدقه او شرط عليه الضمان  
فانه يرجع \* قال وكل تصرف هو سبب الضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المير  
فكذبه ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين \* استعار قدرا لغسل الثياب ولم يسلمه حتى  
سرق ليلا ضمن برزاقية تأمل (قوله لان) مستدرك بفناء التفريع (قوله الا اذا استعارها  
الح) فؤنة الرد على المير والفرق ما اشار اليه لان هذه اعارة فيها منفعة لصاحبها فانها  
تعتبر مضمومة في يد المرتهن ولا مير ان يرجع على المستعير بقيمته فكانت بمنزلة الاجارة  
خانية فقد حصل الفرق بين العارية للرهن وغيرها من وجهين الاول هذا والثانى مامر  
فى الباب قبله عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر انه لو خالف ثم عاد الى الوفاق برى عن  
الضمان افاده فى البحر (قوله هذا الح) الاولى ذكره قبل الغاصب لانه راجع الى كون مؤنة  
الرد على المؤجر يعنى انما تكون عليه اذا اخرجه المستأجر باذنه والا فعلى المستأجر فيكون  
كالمستعير وفى البحر عن الخلاصة الاجير المشترك كالحياط ونحوه مؤنة الرد عليه لاعلى  
رب الثوب (قوله لو الاخراج) اى الى بلد آخر مثلا والظاهر ان المراد بالاذن الاذن  
صرىحا والا فالاذن دلالة بوجود تأمل (قوله بخلاف شركة الح) فان اجرة ردها على  
صاحب المال والواهب كفى المنع (قوله مع عبده) اى مع من فى عيال المستعير قهستانى  
قال فى الهامش ردها مع من فى عياله برى جامع الفصولين (قوله لا مياومة) لانه ليس فى عياله  
قهستانى (قوله او مع عبد الح) اى مع من فى عيال المير قهستانى (قوله يقوم عليها)  
اى يتعاهدها كالمسائل (قوله مع الاجنبى) قال فى الهامش المستأجر لو رد الدابة مع اجنبى  
ضمن جامع الفصولين (قوله والا فالمستعير الح) اشارة الى فائدة اشتراط التوقيت قال  
الزيلعى وهذا اى قوله بخلاف الاجنبى يشهد لمن قال من المشايخ ان المستعير ليس له ان يودع  
وعلى المختار تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت العارية موقفة فقضت مدتها ثم بعثها  
مع الاجنبى لانه بما سلكها بعد يضمن لتعديه فكذا اذا تركها فى يد الاجنبى اه وفى البرهان  
وكذا يعنى يبرأ لو ردها مع اجنبى على المختار بناء على ما قال مشايخ العراق من ان المستعير  
يملك الايداع وعليه القنوى لانه لما ملك الاعارة مع ان فيها ايداعا وتمليك المنافع فلا يملك  
الايداع وليس فيه تمليك المنافع اولى واولوا قوله وان ردها مع اجنبى ضمن اذا هلكت بانها  
موضوعة فاما اذا كانت العارية موقفة وقد انتهت باستيفاء مدتها وحينئذ يصير المستعير  
مودعا والمودع لا يملك الايداع بالاتفاق اه شر نبلاية قلت ومثله فى شروح الهداية

(ولكن)

فما يملك الأمانة (من الاجنبي) به بقى ٦٩٧ زيلبي فتعين حل كلا مهم على هذا وبخلافه ردوديعة ومغصوب الى

دار المالك فانه ليس بتسليم  
(واذا استعار ارضا) بيضاء  
(للزراعة يكتب المستعير)  
انك (اطعمتني ارضك  
لا زرعها) فيخصص للثلا  
يتم البناء ونحوه (العبد  
المأذون يملك الامارة  
والمحجور اذا استعار  
واستهلكه يضمن بعد  
العتق ولو اعار) عبدا  
محجورا عبدا محجورا  
(مثلا فاستهلكها ضمن)  
الثاني (للعالم ولو استعار  
ذهبا فقلده صديقا فسرق)  
الذهب (منه) اى من الصبي  
(فان كان الصبي مضطرا)  
حفظ (ما عليه) من اللباس  
(لم يضمن) والا ضمن لانه  
اعارة والمستعير يملكها  
(وضمها) اى العارية (بان  
يديه فنام فضاغت لم يضمن  
لوانا جالسا) لانه لا يند  
مضطرا لها (ضمن لوانا  
مضطرا) لتركه الحفظ  
(ليس للاب اعارة مال  
طفله) لعدم البدل وكذا  
القاضي والوصى (طلب)  
شخص (من رجل ثورا  
عارية فقال اعطيك غدا  
فاما كان النذهب الطالب  
واخذته) بغير اذنه واستعمله  
فات الثور (لا ضمان عليه)  
خاتمة عن ابراهيم بن يوسف

ولكن تقدم متنا انه يضمن في الموقفة وفي جامع الفصولين لو كانت العارية موقفة فامسكها  
بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار سواء توقفت نصا او دلالة  
حتى ان من استعار قدوما ليكسر حطبا فكسره فامسك ضمن ولو لم يوقت اه فعلى هذا  
فضمانه ليس بالارسال مع الاجنبي الا ان يحمل على ما اذا لم يمكنه الرد تأمل ومع هذا يبعد  
هذا التأويل التقيد اولا بالعبد والاجير فانه على هذا لا فرق بينهما وبين الاجنبي حيث  
لا يضمن بالرد قبل المدة مع اى من كان ويضمن بعدها كذلك فهذا ادل دليل على قول من  
قال ليس له ان يودع وصححه في النهاية كما نقله عنه في التارخانية (قول له فيما يملك) وهو مالا  
يختلف وظاهره انه لا يملك الايداع فيما يختلف وليس كذلك عبارة الزيلبي وهذا لان الوديعة  
ادنى حالا من العارية فاذا كان يملك الاعارة فيما لا يختلف فالولى ان يملك الايداع على ما بينا  
ولا يخص بشئ دون شئ لان الكل لا يختلف في حق الايداع وانما يختلف في حق الانتفاع اه  
اللهم الا ان يقال ما عبارة عن الوقت اى وقت يملك الاعارة وهو قبل مضي المدة اذا كانت  
موقفة وهو بعيد كما لا يخفى تأمل \* (فرع) \* في الهامش اذا اختلف المعير والمستعير  
في الانتفاع بالعارية فادعى المعير الانتفاع بقول مخصوص في زمن مخصوص وادعى المستعير  
الاطلاق القول قول المعير في التقيد لان القول له في اصل الاعارة وكذا في صفتها قارى  
الهداية في القول ان (قول له على هذا) وهو كون العارية موقفة وقد مضت مدتها ثم بعثها مع  
الاجنبي لكن لا يخفى ان الضمان حينئذ بسبب مضي المدة لا من كونه بعثها مع الاجنبي  
اذ لا فرق حينئذ بينه وبين غيره (قول له وبخلاف) معطوف على قول المتن بخلاف وكان الاولى  
ذكره هناك تأمل (قول له فانه ليس الخ) كذا في الهداية ومسئلة الغير خلافية ففي الخلاصة  
قال مشايخنا يجب ان يبرأ قال في الجامع الصغير للامام قاضيخان السارق والنصاب لا يبرأ  
بالرد الى منزل ربها او مربطه او اجيره او عبده ما لم يردها الى مالكها (قول له لا زرعها) اللام  
للتعليل (قول له فيخصص) اى فلا يقول اعترى (قول له يملك الاعارة) وكذا الصبي المأذون  
وفي البرازية استعار من صبي مثله كالقدوم ونحوه ان مأذونا وهو ماله لضمان وان لغير الدافع  
المأذون يضمن الاول والثاني لانه اذا كان مأذونا صح منه الدفع وكان التلف حاصلا بتسليمه  
وان الدافع محجورا يضمن هو بالدفع والثاني بالاخذ لانه فاصب الغاصب اه (قول له واستهلكه  
الخ) لان المميز ساعله على اتلافه وشرط عليه الضمان فصح تسليمه وبطل الشرط في حق  
المولى درر كذا في الهامش (قول له عبدا محجورا عبدا محجورا) فعبدا محجورا فاعل اعارة وصفة  
فاعله كان عبدا مفعوله وموصوف محجورا كذا ضبط بالقلم (قول له ضمن الثاني) لانه اخذته بغير  
اذن فكان فاصبا (قول له للعالم) لان المحجور يضمن بانالافه حالا درر كذا في الهامش (قول له  
لانه) علة لقوله لم يضمن (قول له بملكها) اى الاعارة (قول له وضمها) اى المستعير (قول له يديه)  
اى يدي المستعير (قول له مضطرا) هذا في الحضر قال في جامع الفصولين المستعير اذا وضع  
العارية بين يديه ونام مضطرا ضمن في حضر لاني سفر ولوانا فقطع رجل مقود الدابة في يده  
لم يضمن في حضر وسفر ولو اخذ المقود من يده ضمن لوانا مضطرا في الحضر والا فلا اه  
وفي البرازية نام المستعير في المفازة ومقودها في يده فقطع السارق المقود لا يضمن وان جذب

لكن في المجتبى وغيره انه يضمن (جهز ابنته بما يجزبه مثلها ثم قال ٦٩٨ كنت اعرضها لامتعة ان العرف مستمرا)

بين الناس (ان الاب يدفع ذلك) الجهاز (ملكالا اعارة لا يقبل قوله) انه اعارة لان الظاهر يكذبه (وان لم يكن) العرف (كذلك) اوتارة كما لو كان اكثر مما يجزبه مثلها فان القول له اتفاقا (والام) وولى الصغيرة (كالب) فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبى بعد الموت لا يقبل الابينة شرح وهبانية وتقدم في باب المهر وفي الاشياء (كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله) بمينه (كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والنظر) اذا ادعى الصرف الى الموقوف عاينهم يعنى من الاولاد والفقراء وامثالهما واما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتزة فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف لكن لا يضمن ما نكروه له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما بسطه في حاشية اخى زاده قلت وقدم في الوقف عن المولى ابى السعود واستحسنه المصنف واقرب ابنه فليحفظ (وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين) (للضمان)

المقود من يده ولم يشعر به يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان جالسنا لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر ان نوم المضطجع في السفر ليس بترك للحفظ لان ذاك في نفس النوم وهذا في امر زائد على النوم اه وفيها استعار منه مرا للسقي واضطجع ونام وجعل المر تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ الا ان السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام قاعدا او مضطجعا والمستعار تحت رأسه او بين يديه او بحواليه يعد حافظا اه (قوله انه يضمن) وبه جزم في البرازية قال لانه اخذ بلا اذنه وقال ولو استعار من آخر ثوره غدا فقال نعم فجام المستعير غدا فأخذه فهلك لا يضمن لانه استعاره منه غدا وقال نعم فانه قد تمت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعدا لاعارة لا غير (قوله جهز ابنته الخ) وفي الولولية اذا جهز الأب ابنته ثم بقية الورثة يطلبون القسمة منها فان كان الاب اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في صحته فلا سييل للورثة عليه ويكون للبنت خاصة اه منح كذا في الهامش (قوله فان القول له) ظاهره ان القول له حينئذ في الجميع لا في الزائد على جهاز المثل وليحذر (قوله وامثالهما) كالعلماء والاشراف قال بعض الفضلاء ينبغي ان يقيد بان لا يكون الناظر معروفا بالخيانة كما ذكرنا زماننا بل يجب ان لا يفتوا بهذه المسئلة حموى ط (قوله المرتزة) مثل الامام والمؤذن والبواب لان لها شها بالاجرة بخلاف الاولاد ونحوهم لانه صلة محضة (قوله اخى زاده) اى على صدر الشريعة (قوله مستحقها) اى الامانات (قوله الا في الوكيل) افاد الحصر قبول القول من وكيل البيع ويؤيده ما في وكالة الاشياء اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتها هلكت وكذبت الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان هالكا سائحا (قوله بعد موت الموكل) بخلافه في حياته (فروع) شحى لو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن ولو اقصر منه وكذا لو امسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن فانيخان لانه اعارها للذهاب لا للمساك في البيت يقول الحقير يرد على المستلثين اشكال وهو ان المخالفة فيهما الى خير لا الى شر فكان الظاهر ان لا يضمن فيهما ولعل في المسئلة الثانية روايتين اذ قد ذكر في يد لو استأجر قدوما لكسر الخطب فوضعه في بيته فتلف بلا تقصير قيل ضمن وقيل لا شحى والمكث المعتاد عفو نور العين \* اذا مات المعير او المستعير تبطل الاعارة خانية \* استعار من آخر شيأ فدفعه ولده الصغير المحجوز عليه الى غيره بطريق العارية فضاع يضمن المبي الدافع وكذا المدفوع اليه تاتر خانية عن المحيط \* رجل استعار كتابا فضاع فجاء صاحبه وطالبه فلم يجده بالضياع ووعد بالرد ثم اخبره بالضياع قال في بعض المواضع ان لم يكن آيسا من رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آيسا ضمن لكن هذا خلاف ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه متناقص ولولولية \* وفيها استعار ذهباً فقلده صبيا فسرقت ان كان الصبي يضبط يحفظ ماعيه لا يضمن والا ضمن \* وفيها \* دخل بيته باذنه فاختل انا لينظر اليه فوقع لا يضمن ولو اخذه بلا اذنه بخلاف ما لو دخل سوقا يباع فيه الاناء يضمن اه جاء رجل الى مستعير وقال انى استعمرت دابة عندك من ربها فلان قامرني بقبضها فدفعه ودفعها ثم انكر المعير امره ضمن المستعير ولا يرجع على القابض فلو كذبه او لم يدفعه او شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سلب

اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين) (للضمان)

كودية قال قبضتها في حياته وهلكت وانكرت الورثة او قال دفعتمها اليه فانه يصدق لانه ينفي الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقض الدين لانه يوجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالة الوالوجية قلت وظاهره انه لا يصدق لافي حق نفسه ولا في حق **٦٩٩** الموكل وقد افق بعضهم انه يصدق في حق نفسه لافي حق الوكيل

وحمل عليه كلام الوالوجية فيأمل عند الفتوى **\*(قروغ)\*** اوصى بالدارية ليس للسورثة الرجوع **\* العارية كالاجارة تنسخ بموت احدكما \* مات وعليه دين وعنده وديعة بغير عنها فالترصة بينهم بالخصص \* استأجر بغيرا الى مكة فعلى الذهاب وفي العارية على الذهاب والحج لان ردها عليه \* استعار دابة للذهب فامسكها في بيته فهلكت ضمن لانه اعارها للذهب لا للمسالك \* استقرض ثوبا فاغار عليه الاتراك لم يضمن لانه عارية عرفا \* استعار ارضا ليدنى ويسكن واذا خرج فالبنا للمالك فلما ملك اجر مثلها مقدار السكنى والبنا للمستعير لان الاعارة تملك بلا عوض فكانت اجارة بمعنى وفقدت بفساد المدة وكذا لو شرط الخراج على المستعير لفساد البنا البذل والحيطة ان يؤجره الارض**

للاضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وكذبه المعير ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين \* وفيه استعاره وبعث قته لياتي به فركبه قته فهلك به ضمن القن ويباع فيه بخلاف قن محجور اتلف وديعة قبلها بلاذن مولاه اه **(قوله في حياته)** اي الموكل **(قوله مثل المقبوض)** لان الديون تقضى بامثالها **(قوله لافي حق نفسه)** اي فيضمن **(قوله ولا في حق الموكل)** اي في ايجاب الضمان عليه بمثل المقبوض **(قوله بعضهم)** هو من معاصري صاحب المنح كما ذكره فيها وذكر الرملي في حاشيتها انه هو الذي لا يحيد عنه وليس في كلام ائمتنا ما يشهد بغيره تأمل اه قلت وللشرنبلالي رسالة في هذه المسئلة فراجعها كما اشرنا اليه في كتاب الوكالة وكتب منها شيئا في هامش البحر هناك **(قوله بينهم)** اي بين اصحاب الدين ورب الوديعة **(قوله لانه عارية)** اي فلا يضمن الا بالتعدى ولم يوجد **(قوله بالاعوض)** اي وهنا جعل له عوضا وفي البرازية دفع داره على ان يسكنها ويرمها ولا اجر تسمى عارية لان المزمة من باب النفقة وهي على المستعير وفي كتاب العارية بخلافه سائحاني **(قوله بجهالة المدة)** عبارة البحر عن المحيط لجهالة المدة والاجرة لان البناء مجهول فوجب اجر المثل اه فأفادان الحكم كذلك لو بين المدة لبقاء جهالة الاجرة لان البناء مجهول فوجب اجر المثل اه فأفادان الحكم كذلك لو بين المدة لبقاء جهالة الاجرة وهو ظاهر **(قوله لو شرط الخ)** اي تكون اجارة فاسدة لانه عليه ولما شرطه على المستعير فقد جعله بدلا عن المنافع فقد اتى بمعنى الاجارة والعبرة في العقود للمعاني **(قوله لجهالة البذل)** ام لو كان خراج المقاسمة فلا ن بعض الخارج يزيد وينقص واما اذا كان خراجا موطفا فانه وان كان مقدرا الا ان الارض اذا لم تحتمل ينقص عنه من مخصص **(قوله منه)** اي من ذلك البذل **(قوله واي معير الخ)** ارض آجرها للمالك للزراعة ثم اعارها من المستأجر وزرعها المستعير فلا يملك استرجاعها لما فيه من الضرر وتنسخ الاجارة حين الاعارة ابن الشحنة كذا في الهامش **(قوله يجوز رجوعه)** والجواب ان هذا الابن مملوك الغير والمملوك لا يملك شيئا فيقع لغيره وهو سيده فيصح الرجوع كذا في الهامش **(قوله وهل مودع)** المودع لو دفع الوديعة الى الوارث بالامر القاضى ضمن ان كانت مستعرة بالدين ولم يكن مؤتمنا والا فلا اذا دفع لبعضهم فوائذ زينة كذا في الهامش

#### كتاب الهبة

**(قوله وجه المناسبة ظاهر)** لان ما قبلها تملك المفعة بالاعوض وهي تملك العين كذلك **(قوله مجانا)** زاد ابن الكمال للحال لا خراج الوصية **(قوله بالاعوض)** اي بالشرط عوض فهو على حذف مضاف لكن هذا يظهر لو قال بالاعوض كافي الكثر لان معنى مجانا عدم العوض لعدم اشتراطه على انه اعترضه الحموي كافي ابن السعود بان قوله بالاعوض نص في اشتراط

سنتين معلومة ببذل معلوم ثم يأمره باداء الخراج منه استعار كتابا فوجد به خطأ أصله ان علم رصا صاحبه قلت ولا يأنتم بتركه الا في القرآن لان اصلاحه واجب بخط مناسب وفي الوهبانية وسفر رأى اصلاحه مستعير يجوز اذا مولاه لا يتأثر وفي معاليها **\* واي معير ليس يملك اخذها \* اعار وفي غير الرهان التصور \* وهل واهب لابن يجوز رجوعه \* وهل مودع ما يبيع المال بغيره \* وجه المناسبة ظاهر (هي) لغة التفضل على الغير ولو غير مال وشرعا (تمليك العين مجانا) اي بالاعوض**



عدم العوض والهبة بشرط العوض تقيضه فكيف يجتمعان اه اى فلا يتم المراد بما ارتكبه وهو شمول التعريف للهبة بشرط العوض لانه يلزم خروجها عن التعريف حينئذ كانه عليه في العزيمة ايضا قلت والتحقيق انه ان جعلت الباء للملازمة متعلقة بمحذوف حالا من تملك لزم ما ذكر اما الوجه المحذوف خبرا بعد خبر اى هى كائنة بالاشترط عوض على معنى ان العوض فيها غير شرط بخلاف البيع والاجارة فلا يرد ما ذكر قد بر (قوله شرط فيه) والا لما شمل الهبة بشرط العوض ح (قوله واما تملك الدين الخ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان تقييده بالعين يخرج لتمليك الدين من غير من عليه مع انه هبة فيخرج عن التعريف فاجاب بانه يكون عينيا ما لا افراد بالعين في التعريف ما كان عينيا حالا او ما لا قال بعض الفضلاء ولهذا لا يلزم الا اذا قبض وله الرجوع قبله فله منعه حيث كان بحكم النيابة عن القبض وعليه تنبئ مسألة موت الواهب قبل قبض الموهوب له في هذه فتأمل بلى هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر نعم فايراجع ولا ترد هبة الدين بمن عليه فانه مجاز عن البراء والفرد المجازى لا ينقض والله سبحانه اعلم اه (قوله صحت) اى ويكون وكلا عنه فيه قال في البحر عن المحيط ولو وهب دينه على رجل وامره ان يقبضه وقبضه جازت الهبة استحسانا فيصير قابضا للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه بحكم الهبة وان لم يأذن بالقبض لم يجز اه وفي ابى السعود عن الجوى ومنه يعلم ان تفسير معاومه المتجمدة لا يغير بعد فراغه له غير صحيح مما يأذنه بالقبض وهى واقعة الفتوى وقال في الاشياء صحت ويكون وكلا قابضا للموكل ثم لنفسه ومقتضاه عزله عن التسليم قبل القبض اه (قوله قال الامام) بيان الاخرى ح (قوله ان يعلم) بكسر اللام مشددة (قوله تهادوا تحابوا) بفتح تاء تهادوا وهائه وداله واسكان واوه وتحابوا بفتح تاء وضم باء مشددة (قوله واوم كاتبنا) فغيره كالمدير وام الولد والمبعض بالاولى (قوله صحتها) اى بقائها على الصحة كسابقى (قوله مقبونا) رجل اضل لؤلؤة فهو هبها لآخر وسأله على طلبها وقبضها حتى وجدها قال ابو يوسف هذه هبة فاسدة لانها على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر تجوز خاتية (قوله مشاع) اى فيما يقسم كياتى وهذا في الهبة واما اذا تصدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الاصح بحراى بخلاف ما اذا تصدق بالبعض على واحد فانه لا يصح كياتى آخر المتفرقات لكن سأتى ايضا انه لا شيوع في الاولى وقد ذكر في البصير هنا احكام المشاع وعقداتها في جامع الفصولين ترجمه فراجعه (فائدة) بمن اردان يهب نصف دار مشاعا يبيع منه نصف الدار بمن معلوم ثم يبرئه عن النصف بزيادة (قوله هو الايجاب) وفي خزائن الفتاوى اذا دفع لابنه ما لا يتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة التمايك يرى قات فقدا فادان التالف بالايجاب والقبول لا يشترط بل تكفى القرائن الدالة على التمايك كمن دفع لغيره شيئا وقبضه وبقيت له واحدة ما يشئ وكذا يقع في الهدية ونحوها فاحفظ له ومثله ما يدفعه لزوجته او غيرها قال وهبت منك هذه العين فقبضها الموهب له بخسرة الواهب ولم يقل قبضت بل لان القبض في باب الهبة جار مجرى الركن ففسار كالقبول ولو اُلجِية وفي شرح الجوامع لابن ملاء عن الشيخ ولو كان امره بالقبض حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده (قوله والقبول) فيه خلاف في القهستاني وتصح الهبة بكونه هبت

لان عدم العوض شرط فيه واما تملك الدين من غير من عليه الدين فان امره يقبضه صحت لرجوعها الى هبة العين (وسببها ارادة الخير للواهب) دينوى كمعوض ومحبته وحسن نية واخرى قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلمه التوحيد والايمان اذ تحب الدنيا رأس كل خطيئة نهاية وهى مندوبة وقبولها سنة قال صلى الله عليه وسلم تهادوا تحابوا (وشرائط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والملك) فلا تصح هبة صغير ورقيق ولو مكاتب (و) شرائط صحتها (في الموهوب ان يكون مقبوضا غير مشاع مميزا غير مشغول) كما سيوضح (وركنها) هو (الايجاب والقبول) كما سيشرح (وحكمها) ثبوت الملك للموهوب له غير لازم) فله الرجوع والفسخ (وعدم جهة خيار الشرط فيها)



فلو شرطه صحت ان اختارها ٧٠١ قبل تفرقهما وكذا لو أبرأه صح الإبراء وبطل الشرط خلاصة (و)

حكمها انها (لا تبطل بالشروط الفاسدة) فهبة عبيد على ان يعتقه يصح ويبطل الشرط (وتصح بايجاب كوهبت ونحلت واطعمت هذا الطعام (ولو) ذلك (على وجه المزاج) بخلاف اطعمت ارضى فانه عارية لرقبتها واطعام لغاتها بحر او الاضافة الى ما (اي جزء) يعبر به عن الكل كوهبته لك فرجها وجعلته لك) لان اللام للتملك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا هي لك حالاً الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصة (واعتركت هذا الشيء وحلتك على هذه الدابة) ناويا بالحل الهبة كما مر (وكسوتك هذا الثوب ودارى لك به) او عمرى (تسكنها) لان قوله تسكنها مشورة لا تفسير لان الفعل لا يصح تفسير الاسم فقد أشار عليه في ما يملكه بأن يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل (لا) لو قال (هبة سكنى او سكنى هبة) بل تكون عارية أخذا بالمتيقن ومما له ان لا ينفذ ان أنبا عن تملك

وفيه لالة على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه في الخلاصة وغيرها وذكر الكرماني ان الايجاب في الهبة عقد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو وهب الدين من الغريم لم يفتقر الى القبول كما في الكرماني لكن في الكافي والتحفة انه ركن وذكر في الكرماني انها تفتقر الى الايجاب لان ملك الانسان لا ينقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يحنث اذا حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق الاول فان في التأويلات التصريح بأنه غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع جازاه وسيأتى تمامه قريبا (قوله) فلو شرطه (بأن وهبه على ان الموهوب له بالخيار ثلاثة ايام) (قوله) وكذا لو اخل (اي لا يصح خيار الشرط اى لو أبرأه على انه بالخيار ثلاثة ايام يصح الإبراء ويبطل الخيار منح وهذا مخالف لما مر في باب خيار الشرط (قوله المزاج) رده المقدسى على صاحب البحر وأجبتنا عنه في هامشه (قوله) بخلاف جعلته باسمك (قال في البحر قيد بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس لابنه كرم ما ان قال جعلته لابنى يكون هبة وان قال باسم ابنى لا يكون هبة ولو قال اغرس باسم ابنى فالامر متردد وهو الى الصحة اقرب اه وفي المنع عن الخاتبة بعد هذا قال جعلته لابنى فلان يكون هبة لان الجعل عبارة عن التملك وان قال اغرس باسم ابنى لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابنى يكون هبة لان الناس يريدون به التملك والهبة اه وفيه مخالفة لما في الخلاصة كما لا يخفى اه قال الرملى اقول ما في الخاتبة اقرب لعرف الناس تأمل اه وهنا تكملة لهذه لكن اظن انها مضروب عليها لفهمها بما مر وهي وظاهره انه اقره على المخالفة وفيه ان ما في الخاتبة فيه لفظ الجعل وهو مراد به التملك بخلاف ما في الخلاصة اه تأمل نعم عرف الناس التملك مطلقا تأمل (قوله) ليس بهبة (بقي ما لو قال ملكتك هذا الثوب مثلا فان قامت قرينة على الهبة صحت والا فلا لان التملك اعم منها لصدقه على البيع والوصية والاجارة وغيرها وانظر ما كتبناه في آخر هبة الحامدية وفي الكازرونى انها هبة \* (فروع) \* في الهامش رجل قال الرجل قدمته لك بهذا الثوب او هذه الدراهم فقبضها فهى هبة كذا لو قال لامرأة قد تزوجها على مهر مسعى قد متعتك بهذه الثياب او بهذه الدراهم فهى هبة كذا في محيط السرخسى فتاوى هندية \* اعطى لزوجته دنانير لتتخذ بها ثيابا وتلبسها عنده فدفعها معايلة فهى لها قنية اتخذ لولاه الكفير ثوبا يملكه وكذا الكبير بالتسليم بزازية لو دفع الى رجل ثوبا وقال البس نفسك ففعل يكون هبة ولو دفع دراهم وقال انفقها عليك يكون قرضا باقيا \* اتخذ لولاه ثيابا ليس له ان يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت الاتخاذ انها عارية وكذا لو اتخذ لثيابه ثيابا فابق التلبية فاراد ان يدفعها الى غيره بزازية كذا في الهامش (قوله) مشورة (بضم الميم) اى فقد اشار في ما يملكه بأن يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل كقوله هذا الطعام لك تأكله او هذا الثوب لك تلبسه بحر (قوله) لو قال هبة سكنى (منصوب على الحال او التمييز بحر) (قوله) او سكنى هبة (بالنصب) (قوله) باسم ابنى (قدمنا الكلام فيه قريبا اقول قوله جعلته باسمك غير صحيح كما مر فكيف يكون ما هو ادنى رتبة منه اقرب الى الصحة سائمانى قلت قد يفرق

الربة فهبة او المنافع فعارية او احتمل اعتبر النية نوازل وفي البحر اغرسه باسم ابنى الاقرب الصحة

(و) تصح (قبول) أي في حق الموهوب له أما في حق الواهب ٧٠٢ فتصح بالإنجاب وحده لأنه متبرع حتى لو

خلف إن يهب عبده لفلان  
فوهب وأقبل بربوعكسه  
حدث بخلاف البيع (و)  
تصح (قبض) بلا إذن  
في المجلس) فإنه هنا  
كالقبول فأخص بالمجلس  
(وبعد به) أي بعد المجلس  
بالأذن وفي المحيط لو كان  
أمره بالقبض حين وهبه  
لا يقيس بالمجلس ويجوز  
القبض بمسده) والتمكن  
من القبض كالقبض فلو  
وهب لرجل شيئا في  
صندوق مقفل ودفع إليه  
الصدوق لم يكن قبضا  
لعدم تمكنه من القبض  
(وان مفتوحا كان قبضا  
لتمكنه منه) فإنه كالنخلة  
في البيع اختيار وفي الدرر  
والخيار صحته بالنخلة في  
صحيح الهبة لافساده وفي  
التنف ثلاثة عشر عقدا  
لا تصح بالقبض (ولونها)  
عن القبض (لم يصح) قبضه  
(مطلقا) ولو في المجلس لأن  
الصريح أقوى من الدلالة  
(وتم) الهبة (بالقبض)  
الكامل (ولو الموهوب  
شاهدا للملك الواهب  
لا مشغولا به) والأصل أن  
الموهوب أن مشغولا به ملك  
الواهب منع تمامها وان  
شاغلا فلا وهب جرابا  
فيه طمام الواهب أو دارا فيها متاعه أو دابة عليها سرجته

بأن ماصر ليس خطابا لابنه بل لأجنبي وما هنا على العرف تأمل (قوله) وتصح (قبول)  
أي ولو فعلا ومنه وهبت جاري هذه لاحد كقليا أخذها من شاء فأخذها رجل منهما تكون  
له وكان أخذه قبولا وما في المحيط من أنها تدل على أنه لا يشترط في الهبة القبض مشكل  
بحرقلت يظهر لي أنه أراد بالقبول قولاً وعليه يحمل كلام غيره أيضا وبه يظهر التوفيق بين  
القولين باشتراط القبض وعدمه والله الموفق وقد مرنا نظيره في العارية وانظر ما كتبناه على  
البحر نعم القبض شرط لو كان الموهوب في يده كأيأتي (قوله) بخلاف البيع) فإنه إن لم يقبل  
لم يحنث (قوله) نحن أي القبض بالتخية قال في التارخانية وهذا الخلاف في الهبة الصحيحة  
فأما الهبة الفاسدة فالتخية ليست بقبض اتفاقا والإصحاح أن الإقرار بالهبة لا يكون إقرارا  
بالقبض خاتية (قوله) وفي التنف ثلاثة عشر) أحدها الهبة والثاني الصدقة والثالث  
الرهن والرابع الوقف في قول محمد بن الحسن والأوزاعي وابن شبرمة وأبي ليلى والحسن بن  
صالح والخامس العمري والسادس النخلة والسابع الجنين والثامن من الصالح والتاسع  
رأس المال في السلم والعاشر البذل في السلم إذا وجد بعضه زيوفاً لم يقبض بدلها قبل الافتراق  
بطل حصتها من السلم والحادي عشر العصرف والثاني عشر إذا باع الكيل بالكيل والجنس  
مختلف مثل النخلة بالشعير جاز فيه التفاضل لا التسيئة والثالث عشر إذا باع الوزني  
بالوزني مختلفا مثل الحديد بالصفر أو العسفر بالنحاس أو النحاس بالرصاص جاز فيها التفاضل  
لا التسيئة منح الغفار كذا في الهامش (قوله) بالقبض) فيشترط القبض قبل الموت  
ولو كانت في مرض الموت للأجنبي كما سبق في كتاب الوقف كذا في الهامش (قوله) بالقبض  
الكامل) وكل الموهوب له رجلين بقبض الدار فقبضها جاز خاتية (قوله) منع تمامها) إذ  
القبض شرط فصولين وكلام الزبائلي يعطى أن هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية أنها  
غير تامة قال الحموي في حاشية الأشباه فيحتمل أن في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في هبة  
المشاع المحتمل للقسمه هل هي فاسدة أو غير تامة والإصحاح كافي البنية أنها غير تامة فكذلك  
هنا كذا بخط شيخنا ومنه يعلم ما وقعت الإشارة إليه في الدر المختار فأشار إلى أحد القولين  
بما ذكره أولا من عدم التمام وإلى الثاني بما ذكره آخر من عدم الصحة فقدر أبو السعود  
واعلم أن الضابط في هذا المقام أن الموهوب إذا اتصل بملك الواهب اتصال خاتية وأمكن فصله  
لا يتجاوز هبته ما لم يوجد الانفصال والتسليم كما إذا وهب الزرع والتمر بدون الأرض والشجر  
أو بالعكس وان اتصل اتصال مجاورة فإن كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم يجز كما إذا  
وهب السرج على الدابة لأن استعمال السرج إنما يكون للدابة فكانت للواهب عليه  
يد مستعملة فتوجب تقديسا في القبض وإن لم يكن مشغولا جاز إذا وهب دابة مسرجة  
دون سرجها لأن الدابة تستعمل بدونه ولو وهب الحبل عاميها دونها جاز لأن الحبل غير مستعمل  
بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من متاعه لم يجز وإن وهب ما فيها وسلمه دونها جاز كذا في  
المحيط شرح مجمع (قوله) وإن شاغلا) تجوز هبة الشاغل لأن المشغول فصولين أقول هذا ليس  
على إطلاقه فإن الزرع والشجر في الأرض شاغل لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لاتصاله بها  
تأمل خبير الدين على الفصولين (قوله) فلو وهب الخ) وإن وهب دارا فيها متاع وساءلها كذلك

وسلمها كذلك لا يصح وبعبارة تصح ٧٠٣ في الطعام والسرج فقط لان كلامها شاغل للملك الواهب لا مشغول

به لان شغله بغير ملك واهبه  
لا يمنع تمامها كرهن  
وصدقة لان القبض شرط  
تمامها وتامة في العمادية  
وفي الاشياء هبة المشغول  
لا تجوز الا اذا وهب الاب  
لطفله قلت وكذا الدار  
المسرة والتي وهبتها  
لزوجها على المذهب لان  
المرأة ومتاعها في يد الزوج  
فصح التسليم وقد غيرت  
بيت الوهبانية فقلت ومن  
وهبت لزوج دار الهابها  
متاع وهم فيها تصح المحرر  
وفي الجوهرية وحيلة هبة  
المشغول ان يودع الشاغل  
اولا عند الموهوب له ثم  
يسلمه الدار مثلا فتصح  
لشغلها بمتاع في يده (في)  
متاع بتم (مخوز) مفرغ  
(مقسوم ومشاع لا يبق  
متنفع به بعد أن (يقسم)  
كيت وحام صغيرين لانها  
(لا) تتم بالقبض (فيما يقسم  
ولو) وهبه (اشريكة)  
اولا جنبي لعدم تصور  
القبض الكامل كافي عامة  
الكتب فكان هو المذهب  
وفي الصيرفية عن العتاني  
وقيل يجوز لشريكة وهو  
المختار (فان قسمه وسامه

ثم وهب المتاع منه ايضا جازت الهبة فيهما لانه حين هبة الدار لم يكن للواهب فيها شيء وحين  
هبة المتاع في الاولى زال المساع عن قبض الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل في الدار ليم قبضه  
فيها فلا ينقلب القبض الاول صحيحا في حقها بحر عن المحيط (قوله وسلمها كذلك الخ)  
قال صاحب الفصولين فيه نظر اذ الدابة شاغلة للسرج والجام لا مشغولة يقول الحقير صل  
اي الاصل عكس في هذا والظاهر ان هذا هو الصواب يؤيده ما في قاضيخان وهبة هبة عليها  
حلي وثياب وسلمها جاز ويكون الحلي وما فوق ما يستر عورتها من الثياب للواهب لمكان  
العرف ولو وهب الحلي والثياب دونها لا يجوز حتى ينزعها ويدفعها الى الموهوب له لانها  
ماداما عليها يكون تبعاتها ومشغولا بالاصل فلا تجوز هبته نورالدين (قوله لان شغله)  
تعليق لقوله لا مشغول به اي بملك الواهب حيث قيده بملك الواهب فافهم اقول الذي في البحر  
والمنع وغيرها تصوير المشغول بملك الغير بما اذا ظهر المتاع مستحقا او كان غصبه الواهب  
او الموهوب له وانظر ما كتبناه على البحر عن جامع الفصولين (قوله بغير ملك واهبه) وفي  
بعض النسخ بملك غير واهبه اه (قوله كرهن وصدقة) اي كما ان شغل الرهن والصدقة  
بملك غير الرهن وغير المتصدق لا يمنع تمامها كافي المحيط وغيره مدني قال في المنع وكل جواب  
عرفته في هبة الدار والجوالت بما فيها من المتاع فهو الجواب في الرهن والصدقة لان القبض  
شرط تمامها كالهبة (قوله الا اذا وهب) كأن وهبه دارا والاب ساكنها اوله فيها متاع لانها  
مشغولة بمتاع القابض وهو مخالف لما في الحانية فقد جزم اولابانه لا تجوز ثم قال وعن أبي  
حنيفة في المجرد تجوز ويصير قابضا لابنه تأمل (قوله وكذا الدار) مستدرك بان الشغل  
هنا بغير ملك الواهب والمراد شغله بملكه (قوله المارة) اي لو وهب طفله دارا يسكن فيها  
قوم بغير أجر جاز ويصير قابضا لابنه لا لو كان بأجر كذا نقل الحانية (قوله تصح المحرر)  
وكان أصله وهم فيها فقولان يزبر (٢) بضم الميم من هم لاجل الوزن (قوله مفرغ) تفسير  
لحوز واحتزبه عن هبة التمر على النخل ونحوه لما سأتى درر (قوله بعد ان يقسم) ويشترط  
في حجة هبة المشاع الذي لا يخلطها ان يكون قد راعا ما احتق لو وهب نصيبه من عبد ولم  
يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة بحر وانظر ما كتبناه عليه (قوله وحام) فيه  
ان الحام مما لا يقسم مطلقا كذا في الهامش (قوله في عامة الكتب) وصرح به الزيلعي  
وصاحب البحر منع (قوله هو المذهب) راجع لمسئلة الشريك كافي المنع (قوله وهو  
المختار) قال الرملي وجد بخط المؤلف يعني صاحب المنع بازاء هذا ما صورته ولا يخفى عليك  
انه خلاف المشهور (قوله فان قسمه) اي الواهب بنفسه او نائبه او امر الموهوب له بان  
يقسم مع شريكه كل ذلك تتم به الهبة كما هو ظاهر لمن عنده ادنى فقه تأمل رملي والتخيلة  
في الهبة الصحيحة قبض لافي الفاسدة جامع الفصولين (قوله ولو سلمه شائعا الخ) قال في  
الفتاوى الحثيرة ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ  
تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيخان

صحح) لزوال المانع (ولو سلمه شائعا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه) فتضمنه وينفذ تصرف الواهب درر

(٢) قوله بضم الميم لا حاجة اليه كما لا يخفى اه مصححه

وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام أنها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع  
افادتها للملك عندهذا البعض أجمع الكل على أن الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان  
ذارحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين رامزا لفتاوى الفضلي ثم اذا هلكت افتيت  
بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذ الفاسدة مضمونة على ماسر فاذا كانت  
مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحق الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب  
الرجوع فيها يكون لوارثه بعدموته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد  
اذا مات احد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقرر  
أن القضاء يخص فاذا ولي السلطان قاضيا يقضى بمذهب ابي حنيفة لا ينفذ قضاءه بمذهب  
غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحق فيه بالرعية نص على ذلك علماءنا رحمهم الله تعالى اه  
ما في الخيرية وافق به في الحامية ايضا والتاجية وبه جزم في الجوهرية والبحر ونقل عن  
المتبني بالغين المعجبة انه لو باعه الموهوب له لا يصح وفي نور العيون عن الوجيز الهبة الفاسدة  
مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند اداء العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو  
قول ابي يوسف اذا الهبة تنقلب عقد معاوضة اه وذكر قبله هبة المشاع فيما يقسم  
لاتفيد الملك عند ابي حنيفة وفي القهستاني لاتفيد الملك وهو المختار كافي المضمومات وهذا  
مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فحيث علمت انه ظاهر الرواية وانه نص عليه محمد  
ورواه عن أبي حنيفة ظهر انه الذي عليه العمل وان صرح بان المفتي به خلافه ولا سيما  
انه يكون ملكا خبيثا كما يأتي ويكون مضمونا كعلمته فلم يجد نفعاً للموهوب له فاغتتمه  
وانما اكثرت النقل في مثل هذه لكثرة وقوعها وعدم تنبيه اكثر الناس للزوم الضمان  
على قول المخالف ورجاء له عوة نافعة في الغيب (قوله بالقبض) لكن ملكا خبيثا وبه يفتي  
قهستاني اى وهو مضمون كعلمته آنفا فتنبه وفي حاشية المنح ومع افادتها للملك يحكم  
بنقضها للفاسد كالبيع الفاسد ينقض له تأمل (قوله في البرازية) عبارتها وهل يثبت الملك  
بالقبض قال الناطقي عند الامام لا يفيد الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها فاسدا وبه يفتي  
ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز دل انه  
لا يملك حيث ابطال البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار ورأيت بخط بعض  
الافاضل على هامش المنح بعد نقله ذلك وانت تراه عزاً ورواية افادة الملك بالقبض والافتاء  
بها الى بعض الفتاوى فلا تعارض رواية الاصل ولذا اخبارها قاضيان وقوله لفظ الفتوى  
الحق قديقال بمنع عمومها لاسيما مثل هذه الضعيفة في مثل سياق البرازي فاذا تأملت تقضى  
برجحان ما دل عليه الاصل اه (قوله وتعقبه) قد علمت ما فيه مما قدمناه عن الخيرية  
فتنبه (قوله لا يثبت الملك لا طاري) اقول منه ما لو وهب داراً في مدينته وليس له سواها ثم مات  
ولم يجز الورثة الهبة بقيت الهبة في ثمنها وتبرأ الى في التامين كما صرح به في الحاشية (قوله  
البعض الشائع) اى حكمه ما لا يزرع مع الارض بتحكم الاتصال كئى واحد فاذا استحق  
احدهما سار كانه استحق البعض الشائع فيما يشتمل القسمة فبطل الهبة في الباقي كذا  
في الكافي درر قال في الحاشية والزرع لا يشبه الشائع (قوله بالينة) لينظر فيما لو ظهر

(بأقرار)

لكن فيها عن الفصولين  
الهبة الفاسدة تفيد الملك  
بالقبض وبه يفتي ومثله  
في البرازية على خلاف  
ما صححه في العنادية لكن  
لفظ لا ترى آكد من لفظ  
الصحيح كما بسطه المصنف  
مع بقية احكام المشاع  
وهل للقريب الرجوع  
في الهبة الفاسدة قال  
في الدرر نعم وتعقبه في  
الشرعية لانه غير ظاهر  
على القول المفتي به من  
افادتها للملك بالقبض  
فايحفظ (والمانع) من  
تمام القبض (شيوخ  
مقارن) للعقد (لا طاري)  
كأن يرجع في بعضها شائعا  
فانه لا يفسدها اتفاقا  
(والاستحقاق) شيوخ  
(مقارن) لا طاري  
يفسد الكل حتى لو وهب  
ارضا وزرعا وسلمهما  
فاستحق الزرع بطلت  
في الارض لا استحقاق  
البعض الشائع فيما يشتمل  
القسمة والاستحقاق اذا  
ظهر بالينة كان مستندا  
الى ما قبل الهبة فيكون  
مقارنا لها لا طاري كما زعمه  
صاحب الشريعة وان تبه  
ابن الكمال فتنبه

بأقرار الموهوب له اما بأقرار الوهاب فالظاهر انه لغو لانه اقر بملك الغير (قوله لانه كمشاع) قال  
 في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لامتثالها (٣) فلا شيوخ في شيء منها لكنها في حكم المشاع  
 حتى اذا فصلت وسلمت صح وقوله لانه بمنزلة المشاع اقول لا يذهب عليك انه لا يلزم ان يأخذ  
 حكمه في كل شيء والا لزم ان لا تجوز هبة النخل من صاحب الارض وكذا عكسه والظاهر  
 خلافه والفرق بينهما انه ما من جزء من المشاع وان دق الا وللشريك فيه ملك فلا تصح هبته  
 ولو من الشريك لان القبض الكامل فيه لا يتصور واما نحو النخل في الارض والتمر في النخل  
 والزرع في الارض لو كان كل واحد منها لشخص فوهب صاحب النخل نخله كله لصاحب  
 الارض او عكسه فان الهبة تصح لان ملك كل منهما متميز عن الآخر فيصح قبضه بتمامه  
 ولم أر من صرح به لكن يؤخذ الحكم من كلامهم ولكن اذا وجد النقل فلا يسعنا الا التسليم  
 \* (فرع) \* له عليه عشرة فقضاها فوجد القابض داتها زائدا فوهبه للدائن او للبائع ان  
 الدراهم صحاحا يضرها التبعض يصح لانه مشاع لا يحتمل القسمة وكذا هبة بعض الدراهم  
 والدنانير ان ضررها التبعض تصح والا لازامية (قوله ظاهر الدرر نعم) اقول صرح به  
 في الحاشية فقال ولو هب زرعاً بدون الارض او تمراً بدون النخل وامره بالحصاد والجذاذ ففعل  
 الموهوب له ذلك جاز لان قبضه بالاذن يصح في المجلس وبعده في الحامدية عن جامع الفتاوى  
 ولو هب زرعاً في ارض او تمراً في شجرة وحلية سيف او بناء دار او ديناراً على رجل او قفيزاً  
 من صبرة وامره بالحصاد والجذاذ والزرع والقبض والكيل ففعل صح استحساناً  
 الح (قوله اصلاً) اي وان سلمها مفرزة (قوله لانه معدوم) اي حكماً وكذا لو هب الحمل  
 وسلم بعد الولادة لا يجوز لان وجوده احتمالاً فصار كالمعدوم منح (قوله جديد) وهذا  
 لان الحطة استحالت وصارت دقيقاً وكذا غيرها وبعده الاستحالة هو عين اخر على ما عرف  
 في الغصب بخلاف المشاع الا انه محل للملك لانه لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز منح  
 (قوله بالقبول) انما اشترط القبول لصاً لانه اذا لم يوجد كذلك يقع الملك فيها بغير رضاه لانه  
 لا حاجة الى القبض ولا يجوز ذلك لما فيه من توهم الضرر بخلاف ما اذا لم يكن في يده وامره  
 بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط القبول لانه اذا قدم على القبض كان ذلك قبولا ورضا  
 منه بوقوع الملك له فيملكه ط مخلصاً وهذا معنى قوله بعد لانه حينئذ عامل لنفسه اي حين  
 قبل صريحاً (قوله بالقبض) اي بان يرجع الى الموضع الذي فيه المين ويمضي وقت يتمكن  
 فيه من قبضها قهستانى (قوله ولو بقبض) انظر الزيايى (قوله عن الآخر) كما اذا كان  
 عنده وديعة فأعارها صاحبها فان كلا منهما قبض أمانة فتاب احدهما عن الآخر (قوله  
 عن الادنى) فتاب قبض المتصوب والمبيع فاسدا عن قبض المبيع الصحيح ولا ينوب قبض  
 الامانة عنه منح (قوله لانه عكسه) فقبض الوديعة مع قبض الهبة تجانس لانها  
 قبض امانة ومع قبض الشراء يتفايران لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه كافي المجتهد ومثله  
 في شرح الطحاوى لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضموناً بغيره كالمبيع المضمون بالثمن  
 والمرهون المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفي ومثله في الزايدى  
 فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد وتمامه في العمدى قهستانى (قوله على العطف)

(ولا تصح هبة ابن في ضرع  
 وصوف على غنم ونخل  
 في ارض وتمر في نخل) لانه  
 كمشاع (ولو فصله وسلمه  
 جاز) لزوال المانع وهل  
 يكفي فصل الموهوب له  
 بأذن الوهاب ظاهر الدرر  
 نعم (بخلاف دقيق في بر  
 ودهن في سمس وسمن في  
 ابن) حيث لا يصح اصلاً  
 لانه معدوم فلا يملك لا  
 بعقد جديد (وملك)  
 بالقبول (بالقبض جديد  
 لو الموهوب في الموهوب  
 له) ولو بقبض او امانة  
 لانه حينئذ عامل لنفسه  
 والاصل ان القبضين اذا  
 تجانس تاب احدهما عن  
 الآخر واذا تباين تاب  
 الاعلى عن الادنى لانه عكسه  
 (وهبة من له ولاية على  
 العطف)

(٣) قوله لا امثلها لعل  
 الاولى لا امثلته وقوله لانه  
 بمنزلة المشاع لعل ذلك في  
 نسخته والافعبارة الشارح  
 الذي بايدينا لانه كمشاع  
 وعبار الدرر لكنها في حكم  
 المشاع والمآل واحد  
 اه مدححه

فلو بالغاي شرط قبضه ولو في عياله تترخانية (قوله في الجملة) أي ولو لم يكن له تصرف في ماله  
 (قوله بالعقد) أي الإيجاب فقط كالشرا إليه الشارح كذا في الهامش وهذا إذا علمه أو اشهد  
 عليه والأشهاد للتحرز عن الجحود بعد موته والأعلام لازم لأنه بمنزلة القبض بزانية قال  
 في التترخانية فلو أرسل العبد في حاجة أو كان أباً في دار الإسلام فوهبه من ابنه صحته فلو  
 لم يرجع العبد حتى مات الأب لا يصير ميراثاً عن الأب اهـ (قوله لو الموهوب الخ) لعله احتراز عن  
 نحو وهبته شيئاً من مالي تأمل (قوله معاوماً) قال محمد رحمه الله كل شيء وهبه لابنه الصغير  
 واشهد عليه وذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جائز والقصد أن يعلم ما وهبه له والأشهاد ليس  
 بشرط لازم لأن الهبة تتم بالأعلام تترخانية (قوله لو أيد مودعه) أي أيد مستعيره لا كونه  
 في يد غاصبه أو صرته له أو المشتري منه بشراء فاسد بزانية قال السائحاني أنه إذا انقضت الإجارة  
 أو ارتد الغصب تتم الهبة كما تتم في نظائره (قوله يتولاه) كيومه ماله من طفله تترخانية  
 (قوله ثم وصيه) ثم الوالي ثم القاضي ووصي القاضي كما سيأتي في المأذون ومسر قيل الوكالة  
 في الخصومة والوصي كالأب والأم كذلك لو الصبي في عياله أن وهبته له أو وهب له تملك  
 الأم القبض وهذا إذا لم يكن للصبي أب ولا جد ولا وصيهما وذكر الصدر أن عدم الأب لقبض  
 الأم ليس بشرط وذكر في الرجل إذا زوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجهما يملك قبض الهبة لها  
 ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التجريد قبض الزوج يجوز إذا لم يكن الأب  
 حياً فلو أن الأب وصيه والجد وصيه غائب غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز  
 قبض غير هؤلاء الأربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله أو لا وسواء كان ذارحاً  
 محرم أو أجنبياً وان لم يكن واحداً من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يحز قبض  
 من لم يكن في عياله بزانية قال في البحر والمراد بالوجود الحضور اهـ وفي ظاية البيان ولا تملك  
 الأم وكل من يعول الصغير مع حضور الأب وقال بعض مشايخنا يجوز إذا كان في عياله كزوج  
 وعنه احتراز في المتن بقوله في الصحيح اهـ ويملك الزوج القبض لها مع حضور الأب بخلاف الأم  
 وكل من يعولها غير الزوج فإنهم لا يملكونه إلا بعد موت الأب أو غيبته غيبة منقطعة في الصحيح لأن  
 تصرف هؤلاء للضرورة لا بقبض الأب ومع حضور الأب لا ضرورة وجوهرة وإذا غاب أحدهم  
 غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه في الولاية لأن التأخير إلى قدوم الغائب تفويت للضرورة للصغير  
 فتنتقل الولاية إلى من يتولاه كافي الانكاح ولا يجوز قبض غير هؤلاء مع وجود أحدهم ولو في عياله  
 القابض أو رحماً محرماً منه كالأخ والعم والأم بدائع ما عدا ولو قبض له من هو في عياله مع  
 حضور الأب قيل لا يجوز وقيل يجوز وبه يفتي مشتمل الأحكام والصحيح الجواز كالأب وقبض  
 الزوج والأب حاضر خاتمة والفتوى على أنه يجوز استروشى فقد عامت أن الهداية والجوهرة  
 على الصحيح عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة الأب وبه جزم صاحب البدائع وقاضيه خان  
 وغيره من أصحاب الفتاوى بخلافه وكن على ذكر مما قالوا لا يعدل عن جميع قاضيه خان  
 فإنه فقيه النفس ولا سيما وفيه هنا نفع للصغير فتأمل عند الفتوى وإنما أكثر من القول  
 لأنها واقعة الفتوى وبعض هذه الأقوال نقلها من دخل مالا على التركاني واعتدت في عزوها  
 عليه فإنه ثبت رحمه الله تعالى (قوله عدمهم) ولو بالغية المنقطعة (قوله يعقل

في الجملة) وهو كل من  
 يعوله فدخل الأخ والعم  
 عند عدم الأب ولو في عياله  
 (تم بالعقد) لو الموهوب  
 معلوماً وكان في يده أو  
 يمدودعه لأن قبض الوالي  
 ينوب عنه والأصل أن كل  
 عقد يتولاه الواحد يكفي  
 فيه بالإيجاب (وان وهب  
 له أجنبي يتم قبض وليه)  
 وهو أحد أربعة الأب ثم  
 وصيه ثم الجد ثم وصيه وان  
 لم يكن في حجرهم وعند  
 عدمهم يتم قبض من يعوله  
 كعمه (وامه وأجنبي) ولو  
 مائة قط (لو في حجرها) والا  
 لافوات الولاية (وبقبضه  
 لو مئزاً) يعقل



التحصيل (ولو مع وجود أبيه) مجتبى لانه في النافع المحض كالبالغ حتى ولو وهب له اعمى لا نفع له وتلحقه مؤنته لم يصح قبله  
اشباه قلت لكن في البرجندی اخلف فيما لو قبض من بعوله والاب حاضر فقبل لا يجوز والصحيح هو الجواز اه وظاهر القهستاني  
ترجيحه وعزاه لفخر الاسلام وغيره على خلاف ما اعتمدته المصنف في شرحه وعزاه للخلاصة لكن متنه يحتمله بوصل ولو  
بأمه والاجنبى ايضا فتأمل (وصح رده ٧٠٧) لها كقبوله) سر اجية وفيها حسنات الصبي له ولا يويه اجر التعليم

ونحوه ويباح لو اليه ان  
ياكل من ما كوله وهب  
له وقيل لا انتهى فأفاد ان  
غير المأكول لا يباح لهما  
الاحساجة وضعوا هدايا  
الحنان بين يدي الصبي فما  
يصلح له كتاب الصبيان  
فالهدية له والا فان المهدي  
من اقرباء الاب او معارفه  
فللاب او من معارف الام  
فللام قال هذا للصبي اولا  
ولو قال اهديت للاب او  
للام فالقول له وكذا زفاف  
البنت خلاصة وفيها اتخذ  
لولده او لتلميذه ثيابا ثم  
اراد دفعها لغيره ليس له  
ذلك ما لم يبين وقت الاتخاذ  
انها رعاية وفي المبني  
ثياب البدن يملكها باليسر  
بخلاف نحو ملحفة ووسادة  
وفي الحانية لا بأس بتفصيل  
بعض الاولاد في المحبة لانها  
عمل القلب وكذا في العطايا  
ان لم يقصد به الاضرار  
وان قصد يسوي بينهم  
يعطى البنت كالابن عند  
الثاني وعليه الفتوى ولو

التحصيل) تفسير التمييز (قوله لكن) استدراك على قوله وعند عدمهم ح (قوله بوصل  
ولو بامه) يعني جاز وصل قول المتن ولو مع وجود أبيه بقوله بامه واجنبى ح كذا في الهامش  
(قوله ولو بامه) متعلق بوصل (قوله وصح رده) اى رد الصبي والنظر حكم رد الولي والظاهر  
انه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد رد وليه يصح ط (قوله لها) اى للهيبة (قوله وهب له) قال  
في التارخانية روى عن محمد نصا انه يباح وفي الذخيرة واكثر مشايخ بخارى على انه لا يباح وفي  
فتاوى سمرقند اذا اهدى الفواكه للصغير يحل الابوين الاكل منها اذا اريد بذلك الابوان لكن  
الاهداء للصغير استصغار الهدية اه قلت وبه يحصل التوفيق ويظهر ذلك بالقراين وعليه فلا  
فرق بين المأكول وغيره بل غيره اظهر فتأمل (قوله فأفاد) اصله لصاحب البحر وتبعه في المنع  
(قوله الاحساجة) قال في التارخانية واذا احتاج الاب الى مال ولده فان كانا في المصر واحتاج  
لفقره أكل بغير شيء وان كانا في المفازة واحتاج اليه لاعداد الطعام معه فله الاكل بالقيمة اه  
(قوله فالقول له) لانه هو المملك (قوله وكذا زفاف البنت) اى على هذا التفصيل بأن  
كان من اقرباء الزوج او المرأة أو قال المهدي اهديت للزوج والمرأة كما في التارخانية وفي  
الفتاوى الحيرية سئل فيما يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم  
القرض فيلزمه الوفاء به أم لا أجاب ان كان العرف بانهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به  
ان مثليا فيمثلوه وان قيميا فبقيمتهم وان كان العرف خلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة  
ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البذل لحكمه حكم الهبة في سائر احكامه فلا رجوع فيه بعد  
الهلاك او الاستهلاك والاصل فيه ان المعروف عرفا كالمشروط شرطا اه قلت والعرف  
في بلادنا مشترك نعم في بعض القرى يعدونه قرضا حتى في كل ولية يحضرون الخطيب  
يكتب لهم ما يهدى فاذا جعل المهدي ولية يراجع المهدي الدفتر فيهدى الاول الى الثاني مثل  
ما يهدى اليه (قوله لولده) اى الصغير واما الكبير فلا بد من التسليم كافي جامع الفتاوى واما  
التلميذ فلو كبيرا فكذلك ويملك الرجوع عن هبته لو اجنبا مع الكراهة ويمكن حمل قوله ليس  
له الرجوع عليه سائحا (قوله او لتلميذه) مسألة التلميذ مفروضة بعد دفع الثياب اليه قال  
في الحانية اتخذ شيئا لتلميذه فابق التلميذ بعد ما دفع اليه ان يبين وقت الاتخاذ انه اعارة (٣) يمكنه  
الدفع اليه فافهم (قوله وان قصده) بسكون الصاد ورفع الدال وعبرة المنع وان قصد به  
الاضرار وهكذا رأيت في الحانية (قوله وعليه الفتوى) اى على قول ابى يوسف من ان التصفيف  
بين الذكر والاثنى افضل من التثنية الذي هو قول محمد رملى (قوله ولو بعوض) واجازها  
محمد بعوض مساو كما يذكر آخر الباب الآتى وعبرة المجمع واجازها محمد بشرط عوض مساو

وهب في صحته كل المال للولد جاز واثم وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال طفله ولو بعوض لانها تبرع ابتداء وفيها يبيع المقاضى  
ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته (ولو قبض زوج الصغيرة) اما البالغة فالقبض لها (بعد الزفاف ما وهب لها يصح)  
قبضه ولو بحضرة الاب في الصحيح لثباته عنه فصح قبض الاب كقبضها بميزة (وقبله) اى الزفاف (لا) يدسح لعدم الولاية  
(٣) قوله يمكنه الدفع اليه لعل صوابه الى غيره وليحذر اه مصححه

اه وسيقا قيل المتفرقات سئل مطيع عن رجل قال لا خير ادخل كرمي وخذ من العنب  
كم يأخذ قال يأخذ عنقودا واحدا وفي العنابية هو المختار وقال ابو الليث مقدار ما يشبع انسان  
تارخانية وفيها عن التهمة سئل عمر النسي عن امرأ ولاده ان يقتسموا ارضه التي في ناحية كذا  
بينهم واراد به التملك فاققسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك ام يحتاج الى ان يقول  
لهم الاب ملكتكم هذه الاراضي او يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب المفروض فقال  
لاوسئل عنها الحسن فقال لا يثبت لهم الملك الا بالقسمة وفي تجنيس الناصري ولو وهب دارا  
لابنه الصغير ثم اشترى بها اخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لفرز ولو دفع الى ابنة مالا تصرف  
فيه الابن يكون للابن اذا دلت دلالة على التملك اه وسئل الفقيه عن امرأة وهبت مهرها  
الذي لها على الزوج لابن صغير له وقبل الاب قال أنا في هذه المسئلة واقف فيحمل الجواز كمن  
كان له عبد عند رجل ودبعة فأبق العبد ووهبه مولاه من ابن المودع فانه يجوز وسئل مرة اخرى  
عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ وفي العنابية وهو المختار تارخانية  
(قوله دارا) المراد بها ما يقسم (قوله وبقله) وهو هبة واحد من اثنين قال في الهامش  
دفع لرجل ثوبين وقال ايها شئت فلك والآخرة لابتك فلان ان يكن قبل ان يتفرقا جاز والا لاله  
على آخر الف نقد والف غلة فقال وهبت منك احد المالين جاز والبيان اليه والى ورثته بعد  
موته بزازية (قوله لكبيرين) اي غير فقيرين والا كانت صدقة فتصح كياتي (قوله يحتمل  
القسمة) انظر القهستاني (قوله بكبيرين) هذه عبارة البحر وقد تبعه المصنف وظاهرها انهما  
لو كانا صغيرين في عياله جاز عندهما وفي البرازية ما يدل عليه فراجعه واقول كان الاولى عدم  
هذا القيد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير عند ابى حنيفة ويقول اطلق  
ذلك فأفاد انه لا فرق بين ان يكونا كبيرين او صغيرين او احدهما كبير او الآخر صغيرا وفي  
الاولين خلافا رمل (قوله في عيال الكبير) صوابه في عيال الوهاب كاي دل عليه كلام  
البحر وغيره (قوله اولابنيه الخ) عبارة الخانية وهب داره لابنين له احدهما صغير في عياله كانت  
الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم اليهما جملة فان الهبة جائزة لانه لم  
يوجد الشيوخ وقت العقد ولا وقت القبض واما اذا كان احدهما صغيرا فكما وهب يصير  
قابضا حصه الصغير فيتمكن الشيوخ وقت القبض اه فليتأمل ثم ظهر ان هذا التفصيل  
مبنى على قولهما اما عنده فلا فرق بين الكبيرين وغيرهما في الفساد (قوله لم يحجز) والحيلة  
ان يسلم الدار الى الكبير ويهبها منهما بزازية وافاد انها للصغيرين تصح لعدم المرجع لسبق  
قبض احدهما وحيث اتحد وليهما فلا شيوخ في قبضه ويؤيده قول الخانية داري هذه لولدي  
الا صغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا اه فأفاد انه لو بين صح ورأيت في  
الانقروى عن البرازية ان الحيلة في صحة الهبة لصغير مع كبير ان يسلم الدار للكبير ويهبها منهما  
ولا يرده ماصر عن الحزارة ولو تصدق بداره على ولدين له صغيرين لم يحجز لانه مخالف لما في المتن  
والشروح سائحاني اي من ان الهبة ان له ولاية تتم بالعقد (قوله اتفاقا) لتفرق القبض (قوله  
صدقة) انظر ما كتبه بعد الباب عند قول المتن والصدقة كالهبة وفي المصنوعات ولو قال وهبت  
منكم هذه الدار والموهوب لهما فقيران صححت الهبة بالاجماع تارخانية لكن قال بعده وفي

(وهب اثنان دارا لواحد  
صح) لعدم الشيوخ  
(وبقله) لكبيرين (لا)  
عنده للشيوخ فيما يحتمل  
القسمة أماما لا يحتمل  
كاليت فيصح اتفاقا قيدنا  
بكبيرين لانه لو وهب لكبير  
وصغير في عيال الكبير  
اولابنيه صغير وكبير لم يحجز  
اتفاقا وقيدنا بالهبة لجواز  
الزمن والاجارة من اثنين  
اتفاقا (واذا تصدق بعشرة)  
دراهم (أو وهبها للفقيرين  
صح) لان الهبة للفقير  
صدقة والصدقة يراد بها  
وجه الله تعالى وهو واحد  
فلا شيوخ

(الغنيين) لان الصدقة على الفنى هبة فلا ٧٠٩ يصح للشيوخ اى لا تأكل حتى لو قسمها وسلمها صح \* (فروغ) \*

وهب لرجلين درهما ان  
صحيحا صح وان غشوشا  
لانها بما يقسم لكونه في حكم  
العروض \* معه درهمان فقال  
لرجل وهبت لك احدها  
او نصفهما ان استويا لم يجز  
وان اختلجا جاز لانه مشاع  
لا يقسم ولذا لو هب لثلهما  
جاز مطلقا \* تجوز هبة  
حائط بين داره ودار جاره  
لجاره وهبة البيت من الدار  
فهذا يدل على كون سقف  
الواهب على الحائط  
واختلاط البيت بحيطان  
الدار لا يمنع صحة الهبة بحيث  
\* (اب الرجوع في الهبة) \*

(صح الرجوع فيها بعد  
القبض) أما قبله فلم تتم الهبة  
(مع انتفاء مانع) الآتى  
(وان كره) الرجوع  
(تحريرا) وقيل تنزيها لها  
(ولو مع اسقاط حقه  
من الرجوع) فلا يسقط  
باسقاطه خاتمة وفي الجواهر  
لا يصح الابراء عن الرجوع  
ولو صالحه من حق الرجوع  
على شئ صح وكان عوضا  
عن الهبة لكن سيجي  
اشتراطه في العقد (ويمنع  
الرجوع فيها) حروف دمع  
خرقه يعنى الموانع السبعة  
الآتية (فالدال الزيادة) في  
نفس العين الموجبة لزيادة

الاصل هبة الدار من رجلين لا تجوز وكذا الصدقة فيحتمل ان قوله وكذا الصدقة اى على  
غنيين والاطهر ان في المسئلة روايتين اه قال في البحر وصحح في الهداية ما ذكره من الفرق  
(قوله لا لغنيين) هذا قوله وقال لا يجوز وفي الاصل ان الهبة لا تجوز وكذا الصدقة عنده ففي  
الصدقة عنه روايتان خاتمة (قوله لا تملك) تقدم ان المفتى به ان الفاسدة تملك بالقبض فهو مبنى  
على ما قدمنا ترجيحه تأمل (قوله لو قسمها الخ) قاله في البحر (قوله ان استويا) اى وزنا  
وجودة خاتمة (قوله جاز) يخالف لما في الخاتمة فانه ذكر التفصيل فيما اذا قال نصفهما ثم قال  
وان قال احدهما هبة لم يجز كانا سواء او مختلفين (قوله لثلهما جاز) هذا يفيد ان المراد  
بقوله سابقا او نصفهما واحد منهما لانصف كل والا فلا فرق بينه وبين الثلث في الشيع  
بخلاف حمله على ان المراد احدهما فانه مجهول فلا يصح (قوله مطلقا) استويا او اختلجا  
منح (قوله تجوز هبة حائط الخ) وفي الذخيرة هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى  
عن محمد فيمن وهب لرجل غلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء  
اذا خلى بينه وبينها صار قابضا لها متفرقات التاخر خاتمة وقد منحوه عن حاشية الفصولين للرمل

#### باب الرجوع في الهبة

في الهامش ولو قال الواهب اسقطت حتى في الرجوع لا يسطل حقه فيه بزاوية (قوله لكن  
سيجي) اى عن المجتبى والضمير في اشتراطه للعوض قال الرملى وقد يقال ما في الجواهر لم يدخل  
في كلام المجتبى اذ ما في الجواهر صلح عن حق الرجوع نصا وقد صح الصلح فلزم سقوطه ضمنا  
بخلاف ما لو اسقطه قصدا فكمن من شئ ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا وليس بحق مجرد حتى يقال  
بمنع الاعتياض عنه كما هو ظاهر وما في المجتبى مسئلة اخرى فتأمل (قوله اشتراطه) اى  
العوض لكن سيجي البحث في هذا الاشتراط (قوله ويمنع الرجوع الخ) هو كقول بعضهم

ويمنع الرجوع في فضل الهبة يا صاحبي حروف دمع خرقه

قال الرملى قد نظم ذلك والدى العلامة شيخ الاسلام محي الدين فقال

منع الرجوع من المواهب سبعة ١٠ فزيادة موصولة موت عوض  
وخرجها عن ملك موهوب له ١١ زوجية قرب هلاك قد عرض

(قوله يعنى الموانع) لا يقال بقاء الموانع الفقر لما سياتى انه لا رجوع في الهبة للفقير لانها  
صدقة شربلاية (قوله فالدال الزيادة) قيد بها لان النقصان كالحبل وقطع الثوب بفعل  
الموهوب له او لا غير مانع بحر وفي الحبل كلام يأتى (قوله في نفس العين) خرج الزيادة من  
حيث السعر فله الرجوع بحر (قوله القيمة) خرج الزيادة في العين فقط كطول الغلام  
وفداء الموهوب له لو جنى الموهوب خطأ بحر وتماه فيه (قوله كأن شب ثم شاخ) فيه انه  
من قبيل زوال المانع كما قاله الاسدي جابى ولهذا سموها موانع وعبرة القهستاني مانع الزيادة  
اذا ارتفع كما اذا بنى ثم هدم عاد حق الرجوع كافي المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية  
انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعا كما صرح به نفسه  
اه قلت في التاخر خاتمة ولو كانت الزيادة بناء فانه يعود حق الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة  
القيمة (المتصلة) وان زالت قبل الرجوع كأن شب ثم شاخ لكن في الخاتمة ما يخالفه واعتمده القهستاني فليتب له

لأن الساقط لا يعود (كبناء وغرس) أن عبدا زيادة في كل ٧١٠ الأرض والا رجع ولو عبدا في قطعة

في العين كذا ذكر شمس الأئمة السرخسي (قوله لأن الساقط) تعليل لما يفهم من قوله فليتبناه فإنه بمنزلة قوله وفيه نظر ح (قوله والارجع) أي أن لم يعدا زيادة رجع قال في الخاتمة وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية كاسناه تنور اللخبز كان للواهب أن يرجع لأن مثل هذا يعد نقصا لازية اه (قوله ولو عبدا الخ) مفهوم قوله في كل الأرض وقوله في قطعة منها بأن كانت عظيمة (قوله ومداواته) أي لو كان مريضا من قبل فلو مرض عنده فداواه لا يمنع الرجوع بحر (قوله وحمل تمر) قال الزيلعي ولو نقله من مكان إلى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه إلى مؤنة النقل ذكر في المتنق أن عندها ينقطع الرجوع وعند أبي يوسف لأن الزيادة لم تحصل في العين فصار كزيادة السعر ولهما أن الرجوع يتضمن إبطال حق الموهوب له في الكراء ومؤنة النقل بخلاف نفقة العبد لأنها بديل وهو المنفعة والمؤنة بلا بدل اه قلت ورأيت في شرح السير الكبير للسرخسي أنه لو كانت الهبة في دار الحرب فأخرجها الموهوب له إلى موضع يقدر فيه على حملها لم يكن للواهب الرجوع لأنه حدث فيما زيادة بصنع الموهوب له فإنها كانت مشرفة على الهلاك في مضية وقد أحيها بالخراج من ذلك الموضع اه لكنه ذكر ذلك في صورة ما إذا التي شيأ قال حين ألقاه من أخذه فهو له ذكره في التاسع والتسعين اه (قوله وفي البرازية) أقول ما في البرازية جزم به في الخلاصة (قوله وان نقص لا) قال في الهداية والجواري في هذا تختلف فمن من اذا حبست اصغر لونها ودق ساقها فيكون ذلك نقصا فيها لا يمنع الواهب من الرجوع اه وينبغي حمل على هذا ما إذا كان الجبل من غير الموهوب له فلو منه لارجوع لأنها ثبت لها بالجبل منه وصف لا يمكن زواله وهوانها تأملت لكونها أم ولده كما إذا ولدت منه بالفعل كذا ذكره بعض المتأخرين تفقها وقد ذكروا أن الموهوب له اذا دبر العبد الموهوب انقطع الرجوع ط (قوله كولد) بنكاح اوسفاح برزاية (قوله قول أبي يوسف) أقول وظاهر الخاتمة اعتماد خلافه حيث قال ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب أن يرجع في الأم في الحال وقال أبو يوسف لا يرجع حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الأم دون الولد اه وكتبنا في أول العتق عند قوله والولد تبع الأم الخ مسألة الجبل فراجعها (قوله ولو حبست) تقدم قريبا أن الجبل أن زاد خيرا منع وأن نقص لا فليكن التوفيق سائحنا (قوله ولم تلد) مفهومه أنها لو ولدت ثبت الرجوع كما لو زال البناء تأمل (قوله وقال الزيلعي الخ) والتوفيق مامر عن البرازية وعن الهندية (قوله نعم) لأنه نقصان وقدم في باب خيار العيب عن النهر أن الجبل عيب في بنات آدم لا في البهائم اه (قوله مريض مديون الخ) \* (فروع) \* وهب في مرضه ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة لأنه وإن كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج إلى القبض \* وهب المريض عبدا لماله غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقض البيع ويعتق من ثلثيه وإن اعتقه الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز وبعد موت الواهب لا لأن الاعتاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وإن اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسعاية على العبد لجواز الاعتاق وعدم الملك يوم الموت برزاية ورأيت في جموعة مثلا على الصغيرة بخطه عن جواهر الفتاوى كان أبو حنيفة ساجا فوقعت مسألة الدور بالكوفة فتكلم كل فريق بنوع فذكروا

نهما امتنع فيها فقط زيلعي (وسمن) وجمال وخياطة وصنع وقصر نوب وكبر صغير وسماع اصم والبصار اعمى واسلام عبد ومداواته وعقوجانية وتعليم قرآن او كتابة او قراءة ونقط مصحف باعرايه وحمل تمر من بغداد إلى بلخ مثلا ونحوها وفي البرازية والجبل أن زاد خيرا منع الرجوع وأن نقض لا ولو اختلفا في الزيادة ففي المتولده ككبر القول للواهب وفي نحو بناء وخياطة وصنع للموهوب له خاتمة وحاولي ومثله في المحيط لكنه استثنى ما لو كان لا يبنى في مثل تلك المدة (لا) تمنع الزيادة (المنفصلة كولد وارث وعقر) وثمرة فيرجع في الاصل لا الزيادة لكن لا يرجع بالأم حتى يستغنى الولد عنها كذا نقله القهستاني لكن نقل البرجنسدي وغيره أنه قول أبي يوسف فليتبناه له ولو حبست ولم تلدها للواهب الرجوع قال في السراج وقال الزيلعي نعم وفي الجوهره مريض مديون يستغرق وهب أمة فارت

وقد وُطئت ردها مع عقره  
هو المختار ( والميم موت  
احد العاقلين ) بعد  
التسليم فلو قبله بطل ولو  
اختلفا والعين في بدل الوارث  
فالقول للوارث وقد نطم  
المصنف ما يسقط بالموت  
فقال \* كفارة ديه خراج  
ورابع \* ضمان لعق هكذا  
نفقات \* كذا هبة حكم  
الجميع سقرطها \* بموت  
لما ان الجميع صلات \*  
( والعين العوض ) بشرط  
ان يذكر لفظا يلم الواهب  
انه عوض كل هبة ( فان  
قال خذه عوض هبتك  
او بدلها ) اوفى مقابلتها  
ونحو ذلك ( فقبضه الواهب  
سقط الرجوع ) ولو لم يذكر  
انه عوض رجع كل هبته  
( و ) لذا يشترفيه شرعا  
الهبة ( كقبض واقرار  
وعدم شيع

( ٤ ) قوله وخراج باسكان  
الجيم فيه نفاذ والواضح  
عبارة ط ونصها قال  
ح هو من الطويل من  
الضرب الثالث منه  
والجزء الاول فيسه التلم  
والجزء الثاني مقبوض  
مع تسكين هاء ديه ا هـ

له ذلك حين استقبلوه فقال من غير فكر ولا روية اسقطوا السهم الدائر تصح المسئلة مثاله  
مريض وهب عبدالله من مريض وسلمه اليه ثم وهبه من الواهب الاول وسلمه اليه ثم ماتا جميعا  
ولامال لهما غيره فانه وقع فيه الدور حتى رجع اليه شئ منه زاد في ماله واذا زاد في ماله زاد في  
ثلثه واذا زاد في ثلثه زاد فيما يرجع اليه واذا زاد فيما يرجع اليه زاد في ثلثه ثم لا يزال كذلك فاحتيج  
الى تصحيح الحساب وطريقه ان تطلب حسابا له ثلث واقله تسعة ثم تقول صحت الهبة في ثلاثة  
منها ويرجع من الثلاثة سهم الى الواهب الاول فهذا السهم هو سهم الدور فاسقطه من الاصل  
بقي ثمانية ومنها تصح وهذا معنى قول ابي حنيفة اسقطوا السهم الدائر وتصح الهبة في ثلاث من  
ثمانية والهبة في سهم فيحصل للواهب الاول ستة ضعف ما صححناه في هبته وصححنا الهبة  
الثانية في ثلث ما عطينا فثبت ان تصحيحه باسقاط سهم الدور وقيل دع الدور يدور في الهواء  
اه مدخضا وفيه حكاية عن محمد فلتراجع ( قوله ) وقد وُطئت ) اى من الموهوب له او غيره  
ط ( قوله ) والميم الخ ) لينظر مالو حكم باحقاقه مرتدا اما اذ مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل  
الى الورثة واما اذا مات الواهب فلان النص لم يوجب حق الرجوع الا للواهب والوارث  
ليس بواهب درر قلت مفاد التعليل انه لو حكم بلحاظه مرتدا فالحكم كذلك وليراجع صريح  
النقل والله اعلم ( قوله بطل ) يعنى عقد الهبة والاولى بطلت اى لانتقال الملك للوارث قبل  
تمام الهبة سائحا ( قوله ) ولو اختلفا ) اى الشخصان لا يقيد الواهب والموهوب له وان  
كان التركيب يوهمه بأن قال وارث الواهب ما قبضته في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال  
الموهوب له بل قبضته في حياته والعبد في يد الوارث ط ( قوله ) فالقول للوارث ( لان  
القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض بحر ( قوله ) كفارة ) سقوطها اذا لم يوص بها  
وكذا الخراج ( قوله ديه ) يسكون الهاء وخراج باسكان الجيم ولو قال هكذا كان موزونا  
\* خراج ديات ثم كفارة كذا ( قوله ضمان ) اى اذا اعتق نصيبه موسرا فضمنه شريكه  
( قوله نفقات ) اى غير المستدانة بامر القاضى ( قوله صلات ) بكسر الصاد ( قوله ) والعين  
العوض ) وهب لرجل عبدا بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقايضا جازوا والا لانية ( قوله ) سقط  
الرجوع ) اى رجوع الواهب والمعوض كفى الا تقروى واليه يشير مفهوم الشارح سائحا  
قال في الهامش المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذى طلقها فقال المطلق لا تزوجك حتى تهينى  
مالك على فوهبت مهرها الذى عليه على ان يتزوجها ثم ابنى ان يتزوجها قالوا مهرها الذى عليه  
على حاله تزوجها او لم يتزوجها لانها جعلت المسال على نفسها عوضا عن النكاح وفى النكاح  
العوض لا يكون على المرأة خانية وافق فى الخيرية بذلك اه ( قوله رجع كل ) برفع كل  
منونا عوضا عن المضاف اليه لان التملك المطلق يحتمل الابتداء ويحتمل المجازاة فلا يطلحق  
الرجوع بالشك مستصفا ( قوله بهبته ) ههنا كلام وهو ان الاصل المعروف كالمقبوض كما  
صرح به فى الكافى وفى العرف يقصد التعويض ولا يذكر خذ بدل هبتك ونحوه استحيا فينبى  
ان لا يرجع وان لم يذكر البدلية وفى الخانية بعث الى امراته هدايا وعوضته المرأة وزفت اليه ثم  
فارقها فادعى الزوج ان مابعثه عارية واراد ان يسترد وارادت المرأة ان تسترد العوض فالقول  
للزوج فى متاعه لانه انكر التملك وللرأة ان تسترد ما بعثته اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن



لو العوض محالاً أو يسيراً وفي بعض النسخ المثل بدل الهبة العقد وهو تحريف ( ولا يجوز للاب ان يعوض عما وهب للصغير  
 ان ماله ) ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلكل منهما الرجوع بجر ( ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبته خيراً  
 أو خيراً ) اذ لا يصح تملكها من المسلم بجر ( ويشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي لا يصح  
 ( فله الرجوع في الباقي ) ولو الموهوب شيئين فعوضه احدهما عن الآخر ٧١٢ ان كانا في عقدين صح والالا لان اختلاف

ذلك هبة لم يكن هذا عوضاً فلكل منهما استرداد متاعه وقال ابو بكر الاسكافي ان صرححت  
 حين بعثت انه عوض فكذلك وان لم تصرح به ولكن نوت ان يكون عوضاً كان ذلك هبة  
 منها وبطلت نيته لا يخفى انه على هذا ينبغي ان يكون في مسئلتنا اختلاف يعقوبية  
 ( قوله أو يسيراً ) اي أقل من الموهوب لان العوض ليس ببديل حقيقة والاملا جاز بالاقول للربا  
 ( قوله ان يعوض ) وان عوض فله الوهاب الرجوع لبطلان التعويض بزازية ( قوله من ماله )  
 اي من مال الصغير ولو من مال الاب صح لما سيأتي من صحة التعويض من الاجنبي سائحاني  
 ( قوله وهب العبد ) فوهب مبنى للمفعول اي وهب له شخص شيئاً ( قوله ثم عوض ) اي  
 عوض العبد عن هبته ( قوله الرجوع ) لعدم ملك التاجر المأذون الهبة فلم يصح العوض  
 ( قوله بجر ) لان العبد المأذون لا يملك ان يهب اولاداً آخر في التعويض سائحاني ويحتمل  
 ان وهب مبنى الفاعل وعوض مبنى للمفعول ( قوله من نصراني ) من معنى اللام ( قوله خيراً )  
 مفعول تعويض ( قوله في هبة ) يعني اذا وهبه دراهم تعينت فلو ابدلها بغيرها كان اعراضاً  
 منه عنها فلو اتي بغيرها ودفعه له فهو هبة مبتدأة واذا قبضها الموهوب له وابدلها بجنسها او  
 بغير جنسها لارجوع عليه ومثل الدراهم الدنانيرط ( قوله ورجوع ) اي ليس له ان يرجع الا  
 اذا كانت دراهم الهبة قائمة بعينها فلو اختلفها كان اهلاً كايمنع الرجوع ط ( قوله بالطعن )  
 اي فلا يقال انه عين الموهوب او بعضه ( قوله ثم عوضه ) اي البعض اي جعله عوضاً عن الهبة  
 لمصول الزيادة فكانه شئ آخر ( قوله مع الرجوع ) لانه ليس له الرجوع في الولد فصح  
 العوض ( قوله ولا رجوع ) اي للمعوض على الموهوب له ولو كان شريكه سواء كان بأذنه او لا  
 لان التعويض ليس بواجب عليه فصار كالموهم ان يتبرع لانسان الا اذا قال على اني ضامن  
 بخلاف المديون اذا أمر رجلاً بأن يقضي دينه حيث يرجع عليه وان لم يضمن لان الدين واجب  
 عليه منج ( قوله لعدم ) علة لقوله ولا رجوع ( قوله والاصل الخ ) تقدم قبل كفالة الرجلين  
 اصلان آخيان ( قوله لكن ) استدراك على قوله وما لا فلا ( قوله يرجع بنصف العوض ) قال  
 في الجوهره وهذا اي الرجوع فيما اذا لم يحتل القسمة وان فيما يحتلها اذا استحق بعض الهبة  
 بطل في الباقي ويرجع بالعوض اه اي لان الموهوب له تبين انه لم يملك ذلك البعض المستحق  
 فبطل العقد من الاصل لانه هبة مشاع فيما يحتل القسمة ( قوله وعكسه لا ) اي ان استحق نصف  
 العوض لا يرجع بنصف الهبة لان النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح للعرض  
 ابتداء فكان ابقاء الا انه يتخير لانه ما سقط حقه في الرجوع الا لا يسلم له كل العوض ولم يسلم  
 له فله ان يردده ( قوله لا يسلم ) الاولى لانه لم يسلم له العوض ( قوله الغير المشروط ) اي في العقد

العقد كاختلاف العبد  
 والدرهم تبين في هبة  
 ورجوع محجبي ( ودقيق  
 الخطه يصلح عوضاً عنها )  
 لحدونه بالطعن وكذا لو  
 صبغ بعض الثياب اولت  
 بعض السويق ثم عوضه  
 صح خطية ( ولو عوضه ولد  
 احدي جاريين موهوبتين  
 وجد ) ذلك الوالد ( بعد  
 الهبة امتنع الرجوع وصح )  
 العوض ( من اجنبي  
 ويسقط حق الوهاب  
 في الرجوع اذا قبضه )  
 كبديل الخلع ( ولو )  
 التعويض ( بغير اذن  
 الموهوب له ) ولا رجوع  
 ولو بأمره الا اذا قال عوض  
 عني على اني ضامن لعدم  
 وجوب التعويض بخلاف  
 قضاء الدين ( و الاصل ان  
 كل ما يطالب به الانسان  
 بالحبس والملازمة يكون  
 الامراً بادائه مثبتاً للرجوع  
 من غير اشتراط الضمان  
 وما لا فلا ) الا اذا شرط  
 الضمان ظهيرة وحينئذ  
 ( فلو امر المديون رجلاً

بقضاء دينه يرجع عليه ) وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخس من الاصل ما لو قال اشق على بناء دارى او قال ( قوله )  
 الاسير اشترى فانه يرجع فيهما بلا شرط رجوع كفالة خطية مع انه لا يملك الا بحبس ولا ملازمة فأملى ( وان استحق  
 نصف الهبة يرجع بنصف العوض وعكسه لا لم يرد ما بقى ) لانه يصلح عوضاً ابتداء فكذلك ابقاء لكنه يتخير لئلا يسلم العوض ومراوده  
 العوض الغير المشروط اما المشروط فبإدائه كالمشترى فيوزع البديل على المبدل نهاية ( كالمو استحق كل العوض حيث يرجع



في كلها ان كانت قائمة لان كانت هالكة ( كما لو استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصة ) وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان قائما وبمثله ان العوض ( هالكا وهو مثلي وقيمه ان قيميا ) غاية ( ولو عوض النصف رجع بما لم يعوض ) ٧١٣ ولا يضر الشيوخ لانه طارىء \* ( تنبيه ) \* نقل في المجتبى انه

يشترط في العوض ان يكون مشروطا في عقد الهبة اما اذا عوضه بعده فلا ولم أر من صرح به غيره وفروع المذهب مطلقة كما مر قد بر ( والهاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له ) ولو بهبة الا اذا رجع الثاني فالاول الرجوع سواء كان بقضاء او رضا لما سيجي ان الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بأن تصدق بها الثالث على الثاني او باعها منه لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم المانع وقيد الخروج بقوله ( بالسكية ) بأن يكون خروجا عن ملكه من كل وجه ثم فرغ عليه بقوله ( فلو ضحى الموهوب له بالشفاعة الموهوبة او نذر التصديق بها وصارت لحما لا يمنع الرجوع ) ومثله المتعة والقران والنذر مجتبى وفي المنهاج وان وهب له ثوبا

( قوله ولو عوض النصف الخ ) عوضه في بعض هبته بأن كانت الفا عوضه درهما منه فهو فسخ في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار بزازية ( قوله ولا يضر الشيوخ ) اي الحاصل بالرجوع في النصف ( قوله ولم أر من صرح الخ ) قاله صاحب المنع اقول صرح به في غاية البيان ونصه قال اصحابنا ان العوض الذي يسقط به الرجوع ما شرط في العقد فاما اذا عوضه بعد العقد لم يسقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به ليسقط عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه يوجب ان يصير حكم العقد حكم البيع ويتعلق به الشفعة ويرد بالعب فدل انه قد صار عوضا عنها وقالوا ايضا يجب ان يعتبر في العوض الشرائط المعتبرة في الهبة من القبض وعدم الاشاعة لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في التحفة فاما العوض المتأخر عن العقد فهو لاسقاط الرجوع ولا يصير في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا انتهاء وانما يكون الثاني عوضا عن الاول بالاضافة اليه نصا كذا عوض عن هبتك فان هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة يصح ويبطل فيما تصح ويبطل به الهبة واما اذا لم يضاف الى الاول يكون هبة مبتدأة ويثبت حق الرجوع في الهبتين جميعا مع بعض اختصار ومفاده انهما قولان او روايتان الاول لزوم اشتراطه في العقد والثاني لابل لزوم الاضافة الى الاول وهذا الخلاف في سقوط الرجوع واما كونه بيعا انتهاء فلا نزاع في لزوم اشتراطه في العقد تأمل ( قوله وفروع المذهب الخ ) قلت الظاهر ان الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع البدل على المبدل لامطلقا وحينئذ فافى المجتبى لا يخالف اطلاق فروع المذهب تأمل ابو السعود المصري ( قوله كما مر ) من دقيق الخطة وولد احدي جاريين ( قوله سواء كان ) اي رجوع الثاني ( قوله فسخ ) فاذا فادالى الواهب الثاني ملكه عاد بما كان متعاقبا ( قوله لم يرجع الاول ) لان حق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك درر عن المحيط ( قوله لا يمنع الرجوع ) وجازت الاضحية كافي المنع عن المجتبى ( قوله فجعله ) اي الموهوب له ( قوله عبد عليه دين الخ ) صبه على مملوك وصيه دين فوهب الوصى عبده للصبي ثم اراد الوصى الرجوع في ظاهر الرواية له ذلك وعن محمد المنع بزازية ( قوله استحسانا ) قال في الحانية وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن ابن حنيفة والمعلّى عن ابي يوسف وهشام عن محمد وعلى قول ابي يوسف اذا رجع في الهبة يعود الدين والجناية وابو يوسف استفتح قول محمد وقال رأيت لو كان على العبد دين لم يغير فوهبه مولاه منه فقبل الوصى وقبض فسقط الدين فان رجع بعد ذلك لوقلنا لا يعود الدين كان قبول الوصى الهبة تصرفا مضرا على الصغير ولا يملك ذلك واما مسألة النكاح ففيها روايتان

فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافا للثاني ( كما لو ذبحها من غير تصحية ) فله الرجوع اتفاقا ( فرع ) \* عبد عليه دين او جناية خطأ فوهبه مولاه لغريمه أو لولى الجناية سقط الدين والجناية ثم لو رجع صح استحسانا ولا يعود الدين والجناية عند محمد ورواية عن الامام كالا يعود النكاح لو وهبها لزوجها ثم رجع ثانية ( والزاي الزوجية وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة



والاعاد المنفصل الى ملك الواهب برجوعه فصولين (اتفقا) الواهب والموهوب له (على الرجوع في موضع لا يصح) رجوعه من المواضع السبعة السابقة (كالهبة لقربته جاز) هذا الاتفاق بينهما جوهرية وفي المجتبى لا تجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل شيء يفسخه الحاكم اذا اختصا اليه فهذا حكمه ولو وهب الدين لطفل المديون لم يجز لانه غير مقبوض ٧١٥ وفي الدرر قضى ببطالان الرجوع مانع ثم زال المانع عاد الرجوع (تلفت) المين (الموهوبة)

واستحقها مستحق وضمن) المستحق (الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن) لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والاعارة كالهبة) هنا لان قبض المستعير كان لنفسه ولا ضرر لعدم العقد وتماه في العمدية (واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين ويبيطل) العوض (بالشروع) فيما يقسم (ببيع انتهاء فترد بالعيب وخيسار الرؤية وتؤخذ بالشفعة) هذا اذا قال وهبتك على ان تموضي كذا اما لو قال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاء وقيد العوض بكونه معينا لانه لو كان مجهولا بدل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء (فزع) وهب المراقب ارضا شرط استبداله بالا

لعاد المنفصل) اي الزوائد المنفصلة المتولدة من الموهوب كذا في الهامش (قوله لا يصح رجوعه) صفة للموضع كذا في الهامش (قوله لانها هبة) اي الاقالة هبة اي مستقلة وعسارة البرازية استقال المتصدق عليه بالصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لذى رحم محرم وكل شيء لا يفسخه الحاكم اذا اختصا اليه فهذا حكمه وتماه فيها فرجعها في نسخة صحيحة (قوله وكل شيء يفسخه) قيل الظاهر انه سقط منه لفظة لا والاصل لا يفسخه كما هو الواقع في الثانية اه وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعميم المحارم وغيرهم بالارجوع في هبتهم (قوله ولو وهب الخ) سيجي في الورقة الثانية ان المعتمد الصحة سائحاني (قوله عاد الرجوع) مبني على ما قدمه عن الثانية واعتمده القهستاني لكن في كلامه هناك اشارة الى اعتماد خلافه قنت ولا يخفى ما في اطلاق الدرر فان المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم تعود بسبب جديد وقد يكون للزوجية ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما صرحوا به نعم صرحوا به فيما اذا بنى في الدار ثم هدم البناء وفيما اذا وهبها لآخر ثم رجع ولعل المراد زوال المانع العارض فالزوجية وان زالت لكنها مانع من الاصل والعود بسبب جديد بمنزلة تجديد ملك حادث من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة عين اخرى غير الموهوبة بخلاف ما اذا عادت اليه بما هو فسخ هذا ما ظهر لي قد بره (قوله وضمن) بتشديد الميم والمستحق فاعله والموهوب مفعوله (قوله التقابض) اي في المجلس وبعده بالاذن سائحاني (قوله في العوضين) فان لم يوجد التقابض فلكل واحد منهما ان يرجع وكذا لو قبض احدها فقط فلكل الرجوع القابض وغيره سواء غاية البيان (قوله بيع انتهاء) اي اذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان الا انه لا تخالف لو اختلفا في قدر العوض لما في المقدسي عن الذخيرة انفقنا على ان الهبة بعوض واختلفا في قدره ولم يقبض والهبة قائمة خير الواهب بين تصديق الموهوب له والرجوع في الهبة او بيعتها لو هالكه ولو اختلفا في اصل العوض فالتقول للموهوب له في انكاره وللواهب الرجوع لو قائما ولو مستهلكا فلا شيء له ولو اراد الرجوع فقال انا اخوك او عوضتك او انا تصدقت بها فالتقول الواهب استعسانا اه ملخصا (قوله بلا شرط) متعلق بوهب (قوله الى الفرق) قال شيخ والدي وقد يفرق بينهما بان الواقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد يفيد المعايضة كان هذا العقد داخلا في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه الصغير كذا قاله الرملي في حاشيته على المنح مدني

#### فصل في مسائل متفرقة

(قوله الاحكام) اعلم ان استثناء الحمل ينقسم ثلاثة اقسام في قسم يجوز التصرف ويبطل

شرط عوض لم يجز وان شرط كان كبيع ذكره الناصبي وفي المجمع واجاز محمد هبة مال طفله بشرط عوض مساو ومنعاه قنت فيحتاج على قولهما الى الفرق بين الوقت ومال الصغير انتهى والله اعلم (فصل) في مسائل متفرقة \* (وهب امة الاحلها وعلى ان يرد لها عليه او يعتقها او يستولدها او) وهب (دارا على ان يرد عليه شيئا منها) واكثلت الدار او ربها (او على ان يعوض في الهبة والصدقة

شباعها تحت ( الهبة ) ( وبطل الاستثناء ) في الصورة الأولى (د) بطل ( الشرط ) في الصور الباقية لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشروط ولا تنس ما من اشتراط معلومة العوض ٧١٦ اعتق حمل امة ثم وهبها صح ولو دبره

الاستثناء كالهبة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفي قسم لا يجوز اصل التصرف كالبيع والرهن لان هذه العقود تبطل بالشروط وكذا باستثناء الحمل وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعا كالوصية لان افراد الحمل بالوصية جائز فكذا استثناءه يعقوبة ( قوله شباعها ) اي شيئا مجهول ( قوله لانه بعض ) وقدمت انة يشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب ( قوله او مجهول ) الاول راجع الى صورة هبة الدار والثاني الى قوله او على ان يعوض ولا يشمل الثلاث التي بعد الاولى فالاولى تعليل الهداية بان هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا ان يقال قوله والهبة لا تبطل بالشروط من تمة التعليل ( قوله ولا تنس الخ ) نبه عليه اشارة الى دفع ماقاله الزيلعي تبعا للنهاية من ان قوله او على ان يعوض الخ فيه اشكال لانه ان اراد به الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها وحاصل الدفع ان المراد الاول وانما يبطل الشرط لجهالة العوض كذا افاده في البحر ثم رأيت صدر الشريعة صرح به فقال مرادهم ما اذا كان العوض مجهولا وانما يصح العوض اذا كان معلوما ( قوله بشرط محض الخ ) ( فروغ ) \* وهبت مهر هالزوجها على ان يجعل امر كل امرأة يتزوجها عليها يدها ولم يقبل الزوج قيل لا يبرأ والمختار ان الهبة تصح بالاقبول المديون وان قبل ان جعل امرها بيدها فالابراء ماض وان لم يجعل فكذلك عند البعض والمختار انه يعود وكذا لو ابرأته على ان يضربها ولا يجدها او يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرطا في الهبة لا يعود المهر \* منها من المسير الى ابوها حتى تهب مهرها فلهبة باطلة لانها كالمكرهة وذكر شمس الاسلام خوفها بضرب حتى تهب مهرها فاكراه ان كان قادرا على الضرب وذكر بكر سقوط المهر \* لا يقبل التعليق بالشرط الا ترى انها لو قالت لزوجه ان فعلت كذا فانت بريء من المهر لا يصح \* قال لمديونه ان لم اقتض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا تحتمله برؤية ( قوله لانه مخاطرة ) لاحتمال موت الدائن قبل الغد او قبل موت المديون ونحو ذلك لان المعنى اذا مت قبلي وان جاء الغد والدين عليك فيحتمل ان يموت الدائن قبل الغد او قبل موت المديون فكان مخاطرة كذا قررته شيخنا واقول الظاهر ان المراد انه مخاطرة في مثل ان مت من مرضك هذا وتعليق في مثل ان جاء الغد والابراء لا يحتملها وان المراد بالشرط الكائن الموجود حالة الابراء واما قوله ان مت بضم التاء فانما يصح وان كان تعليقا لانه وصية وهي تحتمل التعليق فافهم وتقدمت المسئلة في متفرقات اليسوع فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به ( قوله جاز العمرى ) بالضم من الاعمار كافي المسحاح قال في الهامش العمرى هي ان يجعل داره له عمره فاذا مات ترد عليه اه ( قوله لا تجوز الرقي ) هي ان تقول ان مت قبلك فهي لك الحديث احمد وابي داود والنسائي مرفوعا من عمر عمرى الخ كذا في الهامش في كافي الحاكم الشهيدي باب الرقي \* رجل حضرته الوفاة فقال دارى هذه حبيس لم تكن حبيسا وهي ميراث

ثم وهبها لم يصح ) لبقاء الحمل على ملكه فكان مشغولا به بخلاف الاول ( كما لا يصح ) تعليق ( الابراء عن الدين ) بشرط محض كقوله لمديونه اذا جاء غدا وان مت بفتح التاء فانت بريء من الدين او ان مت من مرضك هذا او ان مت من مرضى هذا فانت في حل من مهرى فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق ( الا بشرط كائن ) ليكون تحييزا كقوله لمديونه ان كان لي عليك دين ابرأتك عنه صح وكذا ان مت بضم التاء فانت بريء منه او في حل جاز وكان وصية خانية ( جاز العمرى ) للمعمر له ولو رثته بعده لبطالان الشرط ( لا ) تجوز ( الرقي ) لانها تعليق بالمخاطر واذا لم تصح تكون عارية بمعنى الحديث احمد وغيره من عمر عمرى فهي لمعمره في حياته وموته لا ترقبوا فن ارقب شيئا فهو سبيل الميراث ( بعث الى امرأته متاعا ) هدايا اليها ( وبعث له ايضا ) هدايا عودا للهبة معمرحت

عوض اولا ( ثم افترقا بعد الزفاف وادعى ) الزوج ( انه عارية ) لاهبة وسلف ( فاراد الاسترداد ) ( وكذا )

( هي ) ( الاسترداد ) ايضا ( يسترد كل ) منها ( ما عطي ) اذ لاهبة

وكذا ان قال داري هذه حبيس على عقبي من بعدى والرقبي هو الحبيس وليس بشئ \* رجل  
قال لرجلين عبدى هذا لاطولكما حياة او قال عبدى هذا حبيس على اطولكما حياة فهذا  
باطل وهو الرقبى وكذلك لو قال لرجل داري لك حبيس وهذا قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
اما انا فارى انه اذا قال لك حبيس فهي له اذا قبضها وقوله حبيس باطل وكذلك اذا قال هي لك  
رقبى اه وفيه ايضا فاذا قال داري هذه لك عمرى تسكنها وسلمها اليه فهي هبة وهي بمنزلة قوله  
طعامى هذا لك تأكله وهذا الثوب لك تلبسه وان قال وهبت لك هذا العبد حياتك وحياته  
فقبضه فهي هبة جائزة وقوله حياتك باطل وكذا لو قال اعمرتك داري هذه حياتك او قال  
اعطيتك حياتك فاذا مت فهي لى واذا مت انا فهي لوارثى وكذا لو قال هو هبة لك ولعقبك  
من بعدك وان قال اسكنتك داري هذه حياتك ولعقبك من بعدك فهي عارية وان قال هي لك  
ولعقبك من بعدك فهي هبة له وذكر العقب لغوا (قوله فلا عوض) لانها انما قصدت  
التعويض عن هبة فلما ادعى العارية ورجع لم يوجد التعويض فلها الرجوع (قوله من غير  
قبول) لما فيه من معنى الاسقاط ح (قوله عقد صرف او سلم) لانه يتوقف على القبول  
في السلم والصرف لكونه موجبا للفسخ فيهما لا لكونه هبة منحة (قوله لكن يرتد الخ)  
استدراك على قوله يتم من غير قبول بمعنى انه وان تم من غير قبول لما فيه من معنى الاسقاط  
لكنه يرتد بالرد لما فيه من معنى التملك ح قال في الاشباه الابراء يرتد بالرد الا في مسائل  
الاولى اذا ابراء المحتال الحال عليه فردده لا يرتد وكذا اذا قال المديون ابرئني فابراءه وكذا اذا ابراء  
الطالب الكفيل وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتداه (قوله الاسقاط) تعليل للتعميم  
يعنى وانما صح الرد في غير المجلس لما فيه من معنى الاسقاط اذا تملك المحض يتقيد رده بالمجلس  
وليس تعليل لقوله يرتد بالرد لما علمت ان علته ما فيه من معنى التملك فتنبه ح (قوله لكن  
في الصيرفة) استدراك على تضعيف صاحب العناية القول الثانى (قوله لكن في المجتبى)  
استدراك على جعلهم كلا من الهبة والابراء اسقاطا من وجه تملكها من وجه وانت خبير بأن  
هذا الاستدراك مخالف للمشهور ح (قوله تملك) اى فيحتاج الى القبول قال في الهامش  
فمن قال بالتمليك يحتاج الى الجواب منح (قوله اسقاط) ومن قال للاسقاط لا يحتاج اليه  
منح كذا في الهامش (قوله على قبضه) اى وقبضه قال في جامع الفصولين هبة الدين ممن  
ليس عليه لم يجز الا اذا وهبه واذن له بقبضه جاز صك لم يجز الا اذا سلطه على قبضه فيصير كأنه  
وهبه حين قبضه ولا يصح الا بقبضه اه فتنبه لذلك رمى قال السامحانى وحينئذ يصير  
وكيلا في القبض عن الأمر ثم اصيلا في القبض لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل  
القبض واذا قبض بدل الدراهم دنا نير صرح لانه صار الحق للموهوب له فملك الاستبدال واذا نوى  
في ذلك التصديق بالزكاة اجزأه كما في الاشباه اه (قوله ما على ابيه) اى وأمرته بالقبض  
برازية مدنى (قوله للتسليط) اى اذا سلطته على القبض كما يشير اليه قوله ومنه وفي الخاتمة  
وهبت المهر لابنها الصغير الذى من هذا الزوج الصحيح انه لا تصح الهبة الا اذا سلطت ولدها على  
القبض فيجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض اه فقول الشارح للتسليط اى التسليط صريحا  
لاحكاما كما فهمه السامحانى وغيره لكن لينظر فيما اذا كان الابن لا يعقل فان القبض يكون

فلا عوض ولو استهلك  
احدهما بعبته الآخر ضمنه  
لان من استهلك العارية  
ضمنها خاتمة هبة الدين  
ممن عليه الدين وبراءة عنه  
يتم من غير قبول (اذا  
لم يوجب انفساخ عقد  
صرف او سلم لكن يرتد  
بالرد في المجاس وغيره لما فيه  
من معنى الاسقاط وقيل يتقيد  
بالمجلس كذا في العناية لكن  
في الصيرفة لو لم يقبل ولم  
يرد حتى افترقا ثم بعد  
ايام رد لا يرتد في الصحيح  
لكن في المجتبى الاصح ان  
الهبة تملك والابراء  
اسقاط تملك الدين ممن  
ليس عليه الدين باطل الا  
في ثلاث حوالة ووصية  
(و اذا سلطه) اى سلطه  
المملك غير المديون (على  
قبضه) اى الدين (فيصح)  
حينئذ ومنه مالو وهبت  
من ابنها ما على ابيه فالمعتمد  
الصحة للتسليط ويتفرع  
على هذا الاصل لو قضى  
دين غير على ان يكون له  
لم يجز



ولو كان وكذا بالبيع فصولين (و) ليس منه ما إذا أقر الدائن أن الدين لفلان وإن اسمه في كتاب الدين (عارية) حيث (صح) إقراره لكونه أخبارا لا تملكها فله مقره قبضه بزانية وتماه في الأشباه من أحكام الدين وكذا لو قال الدين الذي لي على فلان لفلان بزانية وغيرها قلت وهو مشكل لأنه مع الإضافة إلى نفسه ٧١٨ يكون تملكها وتملك الدين ممن ليس

عليه باطل فتأمل وفي  
الأشياء في قاعدة تصرف  
الامام معز الصالح البرازية  
اصطلاحاً أن يكتب اسم  
أحد هافي الديوان فالعطاء  
لن كتب اسمه الخ  
(والصدقة كالهبة) بجامع  
التبرع وحينئذ لا تصح  
غير مقبوضة ولا في مشاع  
يقسم ولا رجوع فيها ولو  
على غنى لأن المقصود فيها  
الثواب لا العوض ولو  
اختلفا فقال الواهب هبة  
والآخر صدقة فالقول  
لواهب خاتية (فروع) \*  
كتب قصة إلى السلطان  
يسأله تملك أرض محدودة  
فأمر السلطان بالتوقيع  
فكتب كاتبه جملة ما ملكها  
له هل يحتاج إلى القبول  
في المجلس القياس نعم لكن  
لما تعد الوصول إليه اقيم  
السؤال بالقصة مقسام  
حضوره اعطت زوجها  
مالاً بسؤاله ليتوسع فظفر  
به بعض غرمائه أن كانت  
وهبه أو أقرنته ليس لها  
أن تسترد من الغريم وإن  
اعتادته ليس دفع فيه على

لا يه فيه هل يشترط أن يهرز الأب قدر المهر ويقبضه لابنه أو يكفي قبوله كما في هبة الدين ممن عليه  
(قوله بالبيع) فلو دفع للموكل عن دين المشتري على أن يكون ماعلى المشتري للموكل لا يجوز  
(قوله وليس منه) أي من تملك الدين ممن ليس عليه (قوله فتأمل) يمكن الجواب  
أن المراد الدين الذي لي على فلان بحسب الظاهر هو لفلان في نفس الأمر فلا إشكال فتدبر ح  
أقول ويمكن أن يكون مبني على الخلاف فانه قال في الفتية راقماً على السعدي إقرار الأب  
لولده الصغير بعين من ماله تملك أن أضافه إلى نفسه في الإقرار وإن أطلق فأقرار كما في سدس  
داري وسدس هذه الدار ثم رقم لنجم الأئمة البخاري إقرار في الحالتين لا تملك اه قال  
في إقرار المنح فيفيد أن في المسئلة خلافا ولكن الأصل المذكور هو المشهور وعليه فروع  
في الحاتية وغيرها وقد يجاب بأن الإضافة في قوله الدين الذي لي إضافة نسبة لملك كما أجاب به  
الشارح في الإقرار عن قولهم جميع ما في يدي لفلان فانه إقرار وكذا قالوا من الفاظ الإقرار  
جميع ما يعرف بي أو جميع ما يذهب إلى والله تعالى أعلم وقد مررت المسئلة قيل إقرار المربض  
وأجبت عنه بأحسن مما هنا فراجعه (قوله غير مقبوضة) فإن قلت قدم أن الصدقة لفقرين  
جائزة فيما يحتمل القسمة بقوله وصح تصدق عشرة لفقرين قلت المراد هنا من المشاع أن  
يهب بعضه لواحد فقط فحينئذ هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقيرين فانه لا يشوع كأنهم  
يهر (قوله ولو على غنى) اختاره في الهداية مقتضرا عليه لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى  
الثواب لكثرة عياله بجر وهذا مخالف لما مر قيل باب الرجوع من أن الصدقة على الغنى  
هبة ولعلها قولان تأمل (قوله فأمر السلطان) هذا إنما يتم في أرض موات أو ملك  
السلطان أما إذا أقطعه من غير ذلك فللامام أن يخرج متى شاء كسلف ذلك في العسر والحراج  
ط (قوله أو أقرضته) وسأني ما لو تصرف في مالها وأدعى أنه بأذنها (قوله والافيراث)  
بأن دفع إليه ليعمل للأب \* (فروع) \* دفع دراهم إلى رجل وقال انفقها ففعل فهو قرض  
ولو دفع إليه ثوبا وقال البسه نفسك فهو هبة والفرق مع أنه تملك فيها أن التملك قد يكون  
بعوض وهو أدنى من تملك المنفعة وقد أمكن في الأول لأن قرض الدراهم يجوز بخلاف  
الثانية ولو الجية وفيها قال أحد الشريكين للآخر وهبتك حصتي من الربح والمال قائم لا تصح  
لأنها هبة مشاع فيما يحتمل القسمة ولو كان استهلكه الشريك صح \* رجل اشترى حليا  
ودفعه إلى امرأته واستعملته ثم ماتت ثم اختاف الزوج وورثتها أنها هبة أو عارية فالقول  
قول الزوج مع اليمين أنه دفع ذلك إليها عارية لانه منكر للهبة منح وانظر ما كتبناه أول كتاب  
الهبة عن خزانة الفتاوى وقال الرملي وهذا صريح في رد كلام أكثر العوام أن تمتع المرأة  
يوجب التملك ولا شك في فساده اه وسبقه إلى هذا صاحب البحر كما ذكرناه عنه في باب  
التحالف وكتبنا هناك عن البدائع أن المرأة أن أقرت أن هذا المتاع اشتراه لي سقط قولها

ما كتبنا فانه لا بد من دفع لابنه مالا ليتصرف فيه ففعل ذلك فأت الأب أن اعطاه هبة (لأنها)  
فالقول له والافيراث وتماه في جواهر الفتاوى \* بهت إليه بهدية في أثناء هل يباح أكلها فيه إن كان ثريدا ونحوه مما لو  
حولته إلى أثناء آخر ذهبت لأنه يباح والا فإن كان بينهما أن يسطر يباح أيضا والا فلا



\* دماقوما الى طعام وفرقهم على اخونة ٧١٩ ليس لاهل خوان مناولة اهل خوان آخر ولا اعطاء سائل وخادم

وهرة لغير رب المنزل ولا  
كلب ولو لرب المنزل الا  
ان يساوله الحيز المحترق  
للاذن عادة وتسامه في  
الجوهرة وفي الاشياء لا جبر  
على الصلوات الا في اربع  
شفعة ونفقة زوجة  
وعين موصى بها ومال  
وقف وقد حررت آيات  
الوهابية على وفق مافي  
شرحها للشرنبلالي فقلت  
\* وواهب دين ليس يرجع  
مطلقا \* وبراء ذي نصف  
يصح المحرر \* على حجبها  
او تركه ظلمه لها \* اذا  
وهبت مهر او لم يوف بخسره \*  
معلق تطلق ببراء مهرها \*  
وانكاح اخرى لو يرد  
فيظفر \* وان قبض الانسان  
مالا ميبعه فابراؤ يؤخذ منه  
كالدين اظير \* ومن دون  
ارض في البناء صحيحة \*  
وعندي فيه وقفة فيسرى \* قالت  
وجه توقي تصريحهم في  
كتاب الرهن : أن رهن  
البناء دون الارض وعكسه  
لا يصح لانه كالشائع فتأمله  
واشرت بانظر لما في  
العمادية عن خواهرزاده  
انه لا يرجع واختاره بعض  
المشايخ وفيظفر اى بنكاح  
ضررتها لانه برده للابراء  
ابطاله فلا حث فليحفظ  
انتهى

لا لها أقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالينة اه وظاهره شمول ثياب  
البذل ولعله في غير الكسوة الواجبة وهو الزائد عليها تأمل وراجع ويدل عليه مامر اول  
الهبة من قوله اتخذ لولده ثيابا الخ حيث لا رجوع له هناك مالم يصرح بالعارية فهنا اولى (قوله  
خوان) بكسر الخاء وأخونة قبلها بكسر التاء منونة (قوله على الصلوات) بكسر الصاد  
(قوله مطلقا) اى سواء قبل المديون اولا وقيل لا بد من القبول ويظهر لك منه مافي كلام البحر  
حيث قال اول باب الرجوع واطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين  
للمديون بعد القبول بخلافه قبله لكونها اسقاطا اه وكأنه اشتبه عليه الرد بالرجوع تأمل  
(قوله وبراء ذي نصف الخ) قال قاضيخان واذا كان دين بين شريكين فوهب احدها  
نصيبه من المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع كما لو وهب نصف العبد  
المشترك اه كذا في الهامش (قوله على حجبها الخ) اشتمل البيت على مسئلتين \* الاولى  
امراة تركت مهرها للزوج على ان يحجب بها فلم يحجب بها قال محمد بن مقاتل انها تعود بمهرها  
لان الرضا بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم الرضا والهبة لا تصح بدون  
الرضا \* والثانية اذا قالت لزوجها وهبت مهرى منك على ان لا تظلمني فقبلت الهبة فلو  
ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية وقال بعضهم مهرها باق ان ظلمها كذا في الهامش (قوله معلق  
تطبيق الخ) البيت للشرنبلالي نظم فيه مسألة سئل عنها وهي قال لها متى نكحت عليك اخرى  
وابرائني من مهرك فانت طالق فهل اذا ادعى انه اوفاه المهر فلم يبق ماتبرئه عنه وانكرت  
يقبل في عدم الحث وان لم يقبل بالنظر لسقوط حقها كما يقبل قوله لو اختلفا في وجود الشرط  
فاجاب ان رد الابراء لم يحنث لانه لو كان كما ادعت فرده ابطاله وان كان كما ادعى فالرد معتبر لبطان  
الابراء المقتضى للحنث وانما اعتبر الرد مع دعوى الدفع لما يأتي انه اذا قبض دينه ثم ابرأ غريمه  
وقبل صح الابراء ويرجع عليه بما قبض اه ملخصا ومفهوما انه لو لم يقبل لم يصح الابراء قال  
وانما سطرته دفعا لما يتوهم من الحث بمجرد الابراء وانظر ما كرهه الشارح في آخر باب التعليق  
وقال في الهامش اى اذا علق طلاق امرأته على نكاح اخرى مع الابراء عن المهر فتزوج  
فادعت امرأته الابراء فادعى دفع المهر فالقول له في عدم الحث لكن قال في الاشياء وعلى ان  
الابراء بعد القضاء صحيح لو علق طلاقها ببراءها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأتها  
براءة اسقاط وقع اه كذا في الهامش (قوله وان قبض الانسان) باع متاعا وقبض الثمن  
من المشتري ثم ابرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابرأؤه ويرجع المشتري على البائع  
بما كان دفعه اليه من الثمن كذا في الهامش (قوله صحيحة) اى هي صحيحة كذا في  
الهامش (قوله اى بنكاح) عبارة الشرنبلالي اى بقهر المرأة لبقائها في نكاحه مع الضررة  
وهو الانسب حيث كان المعلق طلاقها لاطلاق الضررة \* (فائدة) \* قال الزاهدي في كتابه  
المسمى بجاوى مسائل النية للقاضي عبد الجبار انتهب وسادة كرسى العروس وباعها يحل  
ان كانت وضعت للنهب اه اقول وعليه يقاس شمع الاعراس والموالد رملى على المنح والله  
سبحانه وتعالى اعلم

قال الفقير الى الباري سبحانه المرتضى كرمه واحسانه وامتنانه محمد علاء الدين ابن المؤلف  
هذا آخر ما وجدته على نسخة شيخنا المؤلف المرحوم الوالد السيد محمد افندي عابدين  
عليه رحمة ارحم الراحمين واحسن له القوائد ولكن يحتاج بعضه الى مراجعة اصله المتقول  
عنه فانه لم يظهر لي وليس عندي اصله لأرجع اليه والله المسئول وعليه التكلان  
ونسأله سبحانه التوفيق لا قوم طريق وهو حسبي ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم وذلك في خامس عشرين صفر الخير نهار الاربعاء قبيل الظهر سنة  
الف ومائتين وستين احسن الله ختامها آمين

تم طبع الجزء الرابع من حاشية ابن عابدين ويليها الجزء الخامس  
اوله ﴿كتاب الاجارة﴾



الحمد لله الملك المتعال \* الكريم المنعم المفضل \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله  
واصحابه خير الاصحاب والآل \* (وبعد) فقد وفقني الله تعالى فله الحمد والمنة لتصحيح هذا  
الكتاب كامثاله من الكتب الدينية والآن قد توقف قلم التصحيح حيث انتهى الى آخر الجلد  
الرابع ولم يتيسر لي اتمام ما بقي منه لعدم مساعدة الوقت لما عرض لي الذهاب في شهر صفر الخير  
سنة ست وعشرين وثلاثمائة والف الى جزائر البحر السفيد من طرف المشيخة الاسلامية  
لخدمة التدريس والوعظ والتذكير واحلت ما بقي من هذا الكتاب وغيره مما  
انا بصدد تصحيحه من التفسير وسائر الكتب التي كانت تتبع الآن الى رفيق وصاحبي  
وخالص احبتي الاخ الخاص احمد رفعت بن عثمان افندي القره حصارى \* ساسه الباري \*  
من ناشات الامر \* ووفقه لما يشاء من انواع الخير \* وهذا آخر ما انتهى لتصحيحه جريان  
القلم \* فلنختم بالحمد لله والصلاة والسلام على النبي المحترم \* صلى الله عليه وعلى آله واصحابه  
الف الف صلاة وسلم \* وكرم وشرف وفخيم وعدل \* ما ظهر ما كتب على اللوح القلم \*  
وانا الفقير الى الآء ربه القنى بنادم العلم الشريف ومصحح الكتب الدينية في المطبعة  
العثمانية الواقعة في دار الخلافة العثمانية \* ابو مظهر الحاج الحافظ احمد طاهر بن مسلم خليل  
القنوي المدرس سابقا في جامع السادان بايزيد \* اناله الله فوق ما يتناه مع ما يزيد \* هذا وعلى  
الله التكلان \* ومنه الكرم والاعقاب والاحسان \* في آخر المحرم الحرام من عام ستة وعشرين  
وثلاثمائة والف

